

هذا

المجلد الثاني من حاشية العلامة السيد محمد

أبي السعود المصري المحقق المسماة

بفتح الله المعين على شرح الكنز

للعلامة محمد منلا مسكين

رحمهما الله

تعالى

آمين

* فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة السيد محمد أبي السعود على شرح منلا مسكين *

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٩٧	باب اللعان	٢	كتاب النكاح
٢٠٦	باب العنين والمحبوب والمحصى	٦	مطلب جوامع الفقه
٢١٠	باب العدة	١٢	فصل في المحرمات
٢٢٠	فصل في الاحداد	١٦	مطلب جواز جمع الاختين في المجنة
٢٢٣	باب ثبوت النسب	٢٦	باب الاولياء والاكفاء
٢٣٠	باب المحضانة	٢٨	فصل في الكفاءة في النكاح
٢٣٦	باب النفقة	٤٦	باب المهر
٢٥٢	كتاب الاعتاق	٦٤	مطلب مفهـوم المخالفة ليس بمجبة
٢٦٢	باب العبد يعتق بعضه		في كلام الشارع دون روايات الفقهاء
٢٧٣	باب المخلف بالعتق	٨٣	باب نكاح الرقيق
٢٧٥	باب العتق على جعل	٨٥	باب نكاح الكافر
٢٧٩	باب التدبير	٩١	باب القسم
٢٨٣	باب الاستيلاء	٩٤	كتاب الرضاع
٢٩٠	كتاب الايمان	١٠٣	كتاب الطلاق
٣٠٥	باب اليمين في الدخول والسهمكنى	١٠٤	مطلب هل ينحصر الطلاق في الثلاث
	والخروج والائتمان وغير ذلك		في جمعه عليه السلام
٣١٣	باب اليمين في الاكل والشرب واللبس	١٠٩	مطلب جحود النكاح لا يكون طلاقا
	والكلام	١١٢	باب الطلاق الصريح
٣٢٨	باب اليمين في الطلاق والعتاق	١٢٠	مطلب التطليق ببلغة الترك هل هو
٣٣١	باب اليمين في البيع والشراء والترويح		رجحي
	والصوم والصلاة وغيرها	١٢٧	فصل في الطلاق قبل الدخول
٣٤٢	باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك	١٢٨	مطلب فيمن قال لامرأته أنت طالق
٣٤٨	كتاب الحدود		واحدة وعشرين
٣٥٧	باب الوطء الذي يوجب الحد والذي	١٢٩	باب الكايات
	لا يوجب	١٣٦	باب تقويض الطلاق
٣٦٤	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها	١٣٩	فصل في الامر باليد
٣٧٠	باب حد الشرب	١٤٢	فصل في المشيئة
٣٧٤	باب حد القذف	١٤٦	باب التعليق
٣٨٤	فصل في التعزير	١٥٨	باب طلاق المريض
٣٩١	كتاب السرقة	١٦٥	باب الرجعة
٣٩٩	فصل في الحرز	١٦٩	فصل فيما تحل به المطلعة
٤٠٤	فصل في كيفية القطع واثباته	١٧٣	باب الالباء
٤١١	باب قطع الطريق	١٨٠	باب الخلع
٤١٧	كتاب السير	١٨٧	باب الظهار
٤٢٥	باب الغنائم وقسمتها	١٩١	فصل في الكفارة

صفحة	صفحة
باب خيار الشرط ٥٣٨	٤٣٢ فصل في كيفية القسمة
باب خيار الرؤية ٥٤٦	٤٣٧ باب استيلاء الكفار بعضهم على بعض
باب خيار العيب ٥٥٢	أو على أموالنا
باب البيع الفاسد ٥٦٥	٤٤٠ باب المستأمن
مطلب في حكم اجارة البرك لصيد السمك ٥٦٩	٤٤٢ فصل لا يمكن مستأمن
فصل في احكام البيوع الفاسدة ٥٧٩	٤٤٥ باب العشر والمخراج والمجزية
باب الاقالة ٥٨٥	٤٥٠ فصل المجزية
باب التولية والمراجعة ٥٨٩	٤٥٨ باب المرتدين
فصل في التصرف في المبيع والتمن قبل القبض ٥٩٣	٤٦٨ باب البغاة
باب الزبا ٥٩٩	٤٧١ كتاب اللقيط
باب المحقوق ٦٠٥	٤٧٥ كتاب اللقطة
باب الاستحقاق ٦٠٦	٤٨١ كتاب الاقبى
فصل في بيع الفضولى ٦١١	٤٨٤ كتاب المفقود
باب السلم ٦١٦	٤٨٧ كتاب الشركة
المتفرقات ٦٢٥	٥٠٠ كتاب الوقف
كتاب الصرف ٦٣٣	٥٢٠ كتاب البيوع
	٥٣٣ فصل فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر

هـ _____ ذا

الجزء الثاني من حاشية العلامة السيد محمد

أبي السعود المصري المحنفي المسمّاة

بفتح الله المعين على شرح الكنز

للعلامة محمد منلا مسكين

رحمهما الله

تعالى

آمين



(الجزء الثاني)

بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب النكاح) *

ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الآن ثم تسمى في الجنة الا النكاح والايمان دروهو
افضل من التخلي من وجوه الاول ان السنن مقدمة على النوافل بالا جاع الثاني انه
ورد الوعيد على تركه بخلاف النوافل الثالث انه عليه الصلاة والسلام واطب عليه وثبت
عليه بحيث لم يخل عنه بل كان يزيد عليه ولو كان التخلي للنوافل افضل لعله وادانبت
افضليته في حقه ثبت في حق امته لان الاصل في الشرائع هو العموم والخصوص بدليل
والرابع انه سبب موصل الى ما هو مفضل على النوافل لانه سبب لصيانة النفس عن
الفاحشة ولصيانة نفسها عن الهلاك بالنفقة والسكنى واللباس ومحصول الولد الموحدمجر
فان قيل ان الله تعالى مدح يحيى عليه السلام بكونه سيدا وحصورا وهو من لا يأنى
النساء مع القدرة عليه فلو كان الاشتغال به افضل لما استحق المدح بتركه فلما نحن لانكر
فضل التخلي للعبادة واستحقاق المدح به ولكن نقول الاشتغال بالنكاح افضل ويحتمل
ان يكون ذلك في شريعتهم ثم نسخ في شريعتنا فصارت العشرة افضل من الزلة كما نسخت
الرهبانية والمخاض زيلعي والمخاض والاعتزال عن النساء كما تفعل الرهبان كانه خصي معنى
شيئا عن خط الزيلعي (قوله لا بدله من المال) اي في تحصيل السنة ان كان سنة
وفي الخروج عن هذه الواجب ان كان واجبا حموى (قوله فتناسبا) ولانه قد اجتمع فيه

* (كتاب النكاح) *
النكاح لا بدله من المال كما ان الحج
لا يجب الا على من له المال فتناسبا

(قوله ليس لنا عبادة الخ فيه نظرا ما
اولا فان كونه عبادة في الدنيا فانها
اكونه سببا لكثرة المسلمين ولما فيه من
الاعفاف وهذا مقود في الجنة ولما
ناسا فلان الذكرا والشكر في الجنة
اكثر منهما في الدنيا غاية ان ذلك
بالطبع لا بالنكاح لان حال العبد
كحال الملائكة حيث تدور مقامه في الحموى
على الاشياء

دواعي الشرع والحق والطبع ولم يتجمع في حكم من احكام الشرع غيره نهر فاما دواعي
 الشرع من الكتاب والسنة والاجماع فظاهروا مادواعي العقل فان كل عاقل يحب ان يبقى
 اسمه ولا ينجس رسمه وما ذاك غالب الا ببقاء الذل واما الطبع فان الطبع يدعوا الى تحقيق
 ما لعدم المباشرة والاضابات فلا مزج فيه اذا كانت باذن الشرع وان كانت بدواعي
 الطبع بل يوجب عليه بخلاف سائر المشروعات عناية (قوله وهو في اللغة الضم) هذا احد
 اقوال اربعة وقيل انه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وعليه مشايخنا وقيل عكسه وعليه
 الشافعي وقيل مشترك لعنفي فيه ما والمتبادر من لفظ الضم تعلقه بالاجسام لا الاقوال لانها
 اعراض يتلانى الاول منها قبل وجود الثاني فلا يصادف الثاني ما ينضم اليه فوجب كونه
 مجازا في العقد لانه يؤول الى الضم لان الزوجين حلة الوطء يجتمعان وينضم كل الى صاحبه
 حتى يبرأ كالشخص الواحد ثم نبلاية اولانه سببه كما ذكره الشارح واعلم ان ما ذكره الشارح
 مختار صاحب المحيط وغيره كصاحب الكافي والكفاية والزيلعي وهو بظاهره مخالف لما
 في المغرب والعناية من ان النكاح الوطء ثم قيل للترجيح مجازا لانه سبب الوطء المباح وقولهم
 النكاح الضم مجاز ايضا لان هذان تسمية المسبب باسم السبب والاول بالعكس حموى
 وقوله الا ان هذان تسمية المسبب اي الذي هو الضم باسم السبب الذي هو النكاح بمعنى
 العقد وقوله والاول بالعكس وهو تسمية السبب الذي هو التزويج باسم المسبب الذي
 هو النكاح بمعنى الوطء شيخنا (قوله ثم يستعمل في الوطء الخ) اي حقيقة كذا ذكره شيخنا
 قال ووجهه كما ذكره السكال ان الوطء من افراد الضم والموضوع للاعم حقيقة في كل من
 افراده كانسار في زيد فهو من قبيل المشترك المعنوي اه قال في الشريعة لايية وعارضه
 صاحب البحر بما برئنه شيخنا يعني المحبي (قوله وفي العقد) اي مجازا بدليل ما ذكره
 الشارح من التعليل شيخنا (قوله هو عقد يرد) اي يفيد او يثبت بجر والاقرب ان يكون
 معه نى يأتي نهر قال في الشريعة لايية والمراد بالقد الحاصل بالمصدر احتراز عن المعنى
 المصدرى الذي هو فعل المتكلم كذا افاده المصنف يعني صاحب الدرر في مناهيه اه وتحقيق
 هذا المقام يعلم بمراجعة نوح افندي (تمة) في شرح المنهاج للعلامة ابن حجر ما يفيد ان النكحة
 اهل الجنة بالعقد كما في الدنيا حموى (قوله على ملك المتعة) اي النكاح عقد يرد على ملك
 المتعة في عرف اهل الشرع وهم الفقهاء لانه متى اطلق في الكتاب والسنة مجردا عن القرائن
 فهو الوطء وقد تساوى المعنى الاغوى والشرعى ولهذا قال قاضيان انه في اللغة والشرع
 حقيقة في الوطء مجاز في العقد شربلاية عن البحر والمتعة حل استمتاع الرجل من المرأة
 كما في الدرر وهو يشير الى ان الحق في التمتع للرجل لا للمرأة ويقرع عليه ما ذكره الايباري
 شارح الكنز في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه السلام احفظ عورتك الا من
 زوجتك او ما ملكت يمينك من ان للزوج ان ينظر الى فرج زوجته وحلقه دبرها
 بخلافها حيث لا تنظر اليه اذ امنه من النظر (قوله احتراز عن البيع) والهيبة ونحوهما
 زيلعي واراد بنحوهما الوصية حموى (قوله الا انه يرد تبعا لا قصدا) اذا لم يوجد ما يمتعه
 عيني وفي العبارة ما لول وكان بكفيه ان يقول لانه عقد يرد على ملك المتعة تبعا حموى (قوله
 واصله النكاح المأمر) وفي بعض النسخ الخاص فليحرر حموى (قوله وهو اسم من منع) اي

وهو في اللغة الضم ثم يستعمل في الوطء
 لوجود الضم فيه وفي العقد لانه سببه
 (هو عقد يرد على ملك المتعة قصدا)
 احتراز عن البيع لانه عقد يرد على
 ملك المتعة ايضا الا انه يرد تبعا
 لا قصدا والمتاع في اللغة كذا انه مع به
 واصله البيع المحاضر وهو اسم من منع
 كالسلام من سلم وتبعه الحج ومتعة
 النكاح ومتعة الطلاق كما هو من ذلك
 فيهما من البيع كذا في المعرب

مطلب في النكحة اهل الجنة

اسم مصدر ومتع بالتشديد حموى (قوله وهو سنة) مؤكدة على الادخ عند القدرة على المهر والنفقة والوط مع عدم الخوف من الزنا والمجور وترك الفرائض والسنن نهر ثم اعلم ان قوله وهو سنة وعند التوقان واجب بيان لصفته لان له سببا وشروطا وركنا وحكما وصفة فصفته ما ذكره المصنف من كونه سنة أو واجبا وسببه تعلق بقاء العالم به بالتناسل وشرطه نوعان عام وخاص فالاول المحلل القابل وهي امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والخنثى المشكل لمجوزان بدون ذكر او بقوله لم يمنع الخ الخنثى فلا يجوز نكاحها واما حارسه المحسن البصري بشهود والمحارم ايضا وسقوط المحد عند الامام لما انها محل في الجملة بدليل حملها غيره ولم يسقطها نظرا الى سلب محليتها وعليه الفتوى نهر وكذا خرج بقوله لم يمنع الخ انسان الماء ايضا لاختلاف الجنس شيخنا عن منية المفتي ومن شرطه العام الاهلية من العقل والبلوغ في الولي لافي الزوجين ولا في متولي العقد نهر ويزاد الحرية كما في الزيلي وشرطه الخاص سماع اثنين بوصف خاص الايجاب والقبول شرب لبالية والظاهر ان المراد بالوصف الخاص الفهم وما في الزيلي من قوله وشرطه الخاص الاشهاد فيه قصور ~~ورور~~ عنه الايجاب والقبول ولو حكما كاللفظ القائم مقامهما كما في الشر نبالية يعني من متولى الطرفين شيخنا وحكمه ثبوت المحل والمالكه وثبوت حرمة المصاهرة زيلي ثم النكاح عبارة عن مجموع الايجاب والقبول والارتباط الحاصل بينهما فالاجاب والقبول من اركان النكاح وقيل النكاح عبارة عن الارتباط المذكور والاجاب والقبول شرط حموى البرجندي وايضا هذا المقام يعلم بمراجعة نوح افندي (قوله وقال الشافعي مباح الخ) لان النكاح من المعاملات حتى صح من الكافر والعبادة اولى منها لانها شرعت لله وشرع المعاملات للعباد ولنا قوله عليه السلام من كان على ديني ودين داود وسليمان وابراهيم فليتزوج وان لم يجد اليه سبيلا فليجاهد في سبيل الله فجعل النكاح من الدين وقدمه على الجهاد واختار لنفسه الاشتغال به فثبت انه افضل وقدمهم قوم ان يتخلوا للعبادة ويطلقوا نساءهم فرد عليهم وقال تناكحوا وادوا تكثر واني اناهي بكم الامم يوم القيمة هذا امر وقد عرف مقتضاه في موضعه وقال عليه السلام النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني زيلي (قوله وعند التوقان الخ) فان تبين الزنا الابه فرض دروجوب التزوج ان كان بحال يخاف الوقوع في الزنا يحمل على ما اذا لم يقدر على التبري كما في النهر وينبغي ان يراعى هذا في جانب الافتراض ايضا ولا بد في الوجوب من القدرة على المهر والنفقة وان لا يخاف المجور اى الظلم فان خافه بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه حرم والا كرهه وان خاف العجز عن الايفاء بموجبه كان مباحا فاقسامه ستة بحر ولم يذكر المحرام منه لانه ليس من صفاته الخاصة نهر وفيه ان السنة والوجوب ليستا من صفاته الخاصة به ايضا حموى ويندب اعلانه وتقديم خطبته وكونه في مسجد يوم الجمعة بعاقدر شديد وشهود عدول والاستدانة له والنظر اليها وكونها دون نسبها وحسبها وعزا وما لا وفوقه خلقا وادبا وورعا وجمالا وهل يكره الزفاف المختار لان لم يشتمل على مفيدة دينية در فان تزوج امرأة اعزها وحسبها وما لمساو جمالا لا يزداد الا ذلا وفقرا ودناءة ولا يتزوج مسنة للعديت سوداء ولود خير من حسناء عقيم ونكاح البكر احسن واختلف في ضرب الدف الخالي عن الجلاجل وفي الغناء في العرس والوليمة ومنهم من قال بعدم الكراهة بحرو نهر والزفاف مصدر زففت العروس الى زوجها الزف بالضم زفا وزفا فا وازد فقها بمعنى والمزفة الخفة التي تزف فيها العروس شيخنا عن الصحاح والظاهر ان الواو فيما سبق من قوله فان تزوج امرأة اعزها الخ بمعنى أو (قوله بالمحركات الثلاث) اراد بها فتح التاء والواو والقاف وكان القياس هنا قلب الواو الف والوجود موجب الاعلال حموى وهو تحريك الواو وافتتاح ما قبلها شيخنا (قوله أى عند اشتياق النفس الى النساء) والمراد شدة الاشتياق كما في الزيلي بحيث يخاف الوقوع في الزنا (قوله وفرض كفاية عند بعض اصحابنا) ظاهر سياق كلام الشارح يقتضي ان الاختلاف في كونه فرض كفاية بالنسبة لمحالة التوقان وهو خلاف ما يظهر من سياق كلام التهر حيث ذكر الاختلاف في كونه فرض كفاية أو واجبا على الكفاية أو على

مطاب في حرمة الماكحة بين نبي آدم
والمجر وانساب النساء

(وهو سنة) وقال الشافعي مباح
والافضل التخلي وعندنا هو اصل
من التخلي لنقل العبادات (وعند
التوقان) بالمحركات الثلاث (واجب)
وهو مصدر ناقص نفسه الى كذا
اشتياقتاى عند اشتياق النفس الى
النساء وعند الشافعي سنة ثم النكاح
فرض عين عند اصحاب الظواهر
وفرض كفاية عند بعض اصحابنا

التعيين بالنسبة لمخالفة الاعتدال قال وينبغي ترجيح الوجوب على التعمير لثبوت المواظبة عليه والانكار على من رغب عنه وبهذا يضعف القول باستحبابه جد السكن قال في الفتح كثيرا ما ينسأهل في اطلاقه على السنة (قوله وينتقد) أي يحصل ويتحقق درر (قوله باليجاب وقبول) الايجاب لغة الاثبات وعرفا الصيغة الصالحة لافادة ذلك العقد بقيد كونها ألاجوى سمي الايجاب ايحيا بالانه يوجب وجود العقد اذا اتصل به القبول أو يثبت لاختيار القبول وليست الباء للاستعانة كافي كتبت بالقلم لانه ينافي كون الايجاب والقبول اجزاء مادية فهي للاستعانة كافي بنيت البيت بالمجر والمرددر فقد اشتمل التعريف على العلل الاربع فاليجاب والقبول في العقد علة مادية وكل من الموجب والقابل علة فاعلية والعقد المحاصل علة صورية وملك الاستمتاع هو العلة الغائية ولا خفاء في تقدمها ذهنا وان تأخرت خارجا نهر والانعقاد ارتباط أحد الكلامين بالآخر على وجه يسمى باعتباره عقدا شرعيا وخرج باليجاب والقبول الاقرار ولو قالت هو زوجي لم ينقد على المختار واختار ابن الفضل انعقاده ونكاحه في التنوير بقيل اذا كان بمحض من الشهود وقوله لا ينقد بالاقرار لا ينافيه ما صرحوا به من ان النكاح يثبت بالتصادق لان المراد بقولهم لا ينقد بالاقرار أي لا يكون من صيغ العقد أي لا يكون لانشاء العقد والمراد من قولهم انه يثبت بالتصادق ان القاضي يثبت بالتصادق ويحكم به شيخنا عن خط الشيخ عبد الباقي المقدسي معزى بالحنوتى وفي الدرر عن قاضيان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقرارا بعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقرت المرأة انه زوجها واقرا الرجل انها امراته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقرارهما بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرارا بعقد لم يكن فانه كذب محض انتهى ولو قال لها يا عرسى فقالت ليسك انعقد على المذهب وخرج القبول بالفعل كقبض المهر وكذا لا ينقد بالتعاطي وكذا بكتابة حاضر بل غائب بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب درر ويوضحه ما في البحر حيث قال وافاد المصنف ان انعقاد النكاح بكتابة احدهما يشترط فيه سماع الشاهدين قراءة الكتاب مع قبول الآخر سواء كتب زوجي نفسك مني فبلغها الكتاب فقالت زوجت أو كتب تزوجتك وبلغها الكتاب فقالت زوجت نفسي لكن في الوجه الاول لا يشترط اعلام الشهود وفي الوجه الثاني يشترط ظهيرة قال في البحر فقوله يشترط حضورهما وقت قراءة الكتاب ليس على اطلاقه وهو مبني على ان صيغة الامر توكيل فقوله زوجت نفسي منه قائم مقام الايجاب والقبول فاكتفى بسماعه لانها تتولى ما في العقد بحكم الوكالة ولا يشترط الاشهاد على التوكيل واما على من جعل الامر ايجابا فلا بد من سماع قراءة الكتاب انتهى خافي الدرر من قوله بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب انما يتمشى على اطلاقه على القول بان الامر ايجاب وكذا لا ينقد بتزوجت نصفك في الاصح بل لا بد ان يضيفه الى كلها او ما يعبر به عن الكل ومنه الظهور والبطن على الاشبه ذخيرة ورجحوا في الطلاق خلافه فيحتاج للفرق درر قال في زواهر الجواهر وقد يقال ان الفروج محتاط فيها فلا يكفي ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة فترجع الحرمة وهو مقتضى ما في الاشياء اذا اجتمع الحل والحرام غلب الحرام وقد علل قاضيان بما ذكرنا حيث قال ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه رأتان والاصح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة فترجع الحرمة اقول وقد صحح في الظهيرة انه ينقد ويكون على هذا من فروع قاعدة ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كاه ومثله في حاشية الاشياء للمحموى ومن شرط الايجاب والقبول الاتحاد الجلس لو حاضرين وان طال كخبرة درر وان يكون القبول بعدد كما اتصل باليجاب من ذكر المهر حتى لو قبل قبله لا يصح كقولها تزوجتك بمائة دينار فقبل ان تقول بمائة قبل لا ينقد لان اول الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير اوله شرب ليلية عن الفتح وان لا يخالف الايجاب القبول كقبول النكاح بالمهر وان كان المال فيه تبعها شرب ليلية ايضا عن البحر نعم يصح الخط كزيادة قبلت في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا درر فلو اختلف المجلس لم ينقد بان اوجب احدهما فقام الآخر قبل القبول واشتغل بعمل آخر ومنه ما لو قدما

(وينقد) النكاح (باليجاب وقبول)

وهما عريان أو سيران على دابة بخلاف ما لو كانا في سفينة وأن تعلم المذكورة فلوزوج بنته منه وله
 بنتان لا يصح إلا إذا كانت أحدهما متزوجة فينصرف للفارغة نهر عن البرازية قال المحنفون لعل المراد
 أن لا تكون مجهولة للشهود لأنه لا بد من التمييز عند الشاهدين وبأقوى في فصل لابن العم ان بزواج بنت عمه
 الخ لا ان المراد ان تكون معلومة للزوج ما قالوا من انه لو وكله ان بزوجه امرأة فزوجه من شوها الخ ليس له
 الخيار اللهم الا ان يقال هناك معرفة الوكيل هي المعتبرة لانه قائم مقامه وبالمجمله لم أطلع الا على العلم للشهود
 وأما علم الزوج فلم أطلع عليه الى الان شيخنا عن خط الشيخ عبد الباقي المقدسي (قوله وضع الملقى) أي
 وضع في أصل اللغة للأخبار عما حدث في الزمان الماضي وانما اشترط ذلك لان البيع انشاء تصرف شرعي
 والنكاح كذلك والتصرف الشرعي لا يعرف الا بالشرع والشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للخبر عن
 الماضي لغة في الانشاء ليدل على التحقيق والثبت فيكون أدل على قضاء الحاجة درر (قوله أو أحدهما)
 للمنفى والآخر لغيره مستقبلا كالامر أو حالا كما مضارع بناء على انه موضوع له أما الاول فكما اذا قال
 زوجيني نفسك أو كوني امرأتى فقلت زوجتك أو قبلت أو بالسمع والطاعة وادعى في شرح الدرر ان
 ما زعمه المصنف من ان الامر ايجاب مخالف للكتب بل هو توكيل ورد بان ما ذكره المصنف ليس نافي انه
 ايجاب اذ كون أحدهما الماضي يصدق بكون الثاني للعال ولئن سلمناه لان سلم انه مخالف لكتابهم وأما
 الثاني وهو المضارع فان كان مبدؤا بالمهمزة كاتزوجك أو بالفاء كترزوجيني نفسك فقبلت انعقد ان لم يقصد
 به الاستقبال بخلاف الاول والمبدؤ بالنون كترزوجك أو بالياء كترزوجيني نفسك فقبلت انعقد ان لم يقصد
 لاجل الفصل (بالجار والمجرور جوى) (قوله بان يقول زوجتي الخ) الاولى كان يقول جوى وهو صريح
 في ان الامر ايجاب وقد مر به قاضيان حيث قال لفظه الامر في النكاح ايجاب وكذلك الطلاق والخلع
 والكفالة والهبة الخ وكذا في الخلاصة وذهب صاحب الهداية والجمع الى ان الامر ليس بايجاب وانما هو
 توكيل وقوله زوجتك قائم مقام اللفظين أي الايجاب والقبول بخلافه في البيع لما عرف من ان الواحد
 في النكاح يتولى الطرفين بخلاف البيع أي لا يكون الواحد فيه أصيلا ووكيلا وهذا التوكيل ضمنى فلا
 ينافيه اقتصاره على المجلس فاندفع ما استرض به من لا خسرو من ان صاحب الكتاب خالف الكتب ولم يتنبه
 لما في الهداية مع ان الرابع كونه ايجابا بحر فلي ما هو الرابع من ان الامر ايجاب يكون تمام العقد قائما
 بالموجب والقابل وأما على انه توكيل فالواحد في النكاح يتولى طرفي العقد فيكون تمام العقد قائما بالاجيب ولو
 قال باسم الفاعل كجئت بك خاطبا بنتك أو لتزوجيني ابنتك فقال الاب زوجتك فالنكاح لازم وليس للخاطب
 أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه شربلاية عن الفتح (قوله وانما يصح الخ) اعلم ان الالفاظ التي انعقد
 بها النكاح نوعان صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما عداهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال
 كناية ومن ثم أورد كيف صح هذه الالفاظ مع اشتراط الشهادة فيه والكناية لا بد فيها من النية ولا اطلاع
 للشهود عليها واجيب بانها ليست بشرط مع ذكر المهر قال السرخسي ولان كلامنا فيما اذا صرح به أي بالمهر
 ولم يبق احتمال نهر وان لم يذكر يعنى المهر فلا بد من النية شيخنا عن ابن فرشته ونقل الزيلعي عن جوامع
 الفقه ما نصه كل لفظ وضع لتملك العين في الحال انعقده النكاح ان ذكر المهر والافسانية واعلم ان
 جوامع الفقه تصنيف ابي يوسف (قوله بلفظ النكاح والتزويج) وبما يؤدى معناهما فان العبرة في العقود
 للمعاني حتى النكاح كما صرحوا به وحيث لا يردانه انعقد بلفظ المراجعة ان ذكر المال كما في الخاتبة وان
 خصه بعضهم بالمبانية دون الاجنية كردت بك ولفظ التعريس كعرسك نفسى كما في الخاتبة ايضا جوى
 (قوله بان يقول نكحتك أو تزوجتك) لكن النكاح ينسب الى المتزوجين والتزويج الى الولي او المرأة
 والنكاح يتعدى الى مفعول واحد والتزويج الى مفعولين يقال نكح الرجل امرأة وزوجه اياها وأما قولهم
 زوجت منه امرأة فليس من كلام العرب جوى عن البرجندى ويشترط سماع كل من العاقدين لفظ
 الآخر اذ لولا لم يتحقق الرضا من الطرفين فلا انعقد النكاح درر وفيه بحث وهو ان ظاهر هذا التعليل

وضعه الملقى) بان يقول زوجت ويقول
 تزوجت (واحدتهما) عطفا على
 الضمير المرفوع في وضع مع عدم
 التأكيد لاجل الفصل بان يقول
 زوجيني فيقول زوجتك (وانما يصح)
 عقد النكاح (بلفظ النكاح
 والتزويج) بان يقول نكحتك
 أو تزوجتك فقلت

مطلب جوامع الفقه تصنيف ابي يوسف

يقتضى ان نكاح المكره غير صحيح وهو في طرف المنع اذ النكاح من الاشياء التي لا يؤثر فيها الاكراه كالطلاق والعناق واليمين قال في التنوير وغيره وصح نكاحه يعني المكره وطلاقه وعقده ورجعه بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطاق فالصواب ان يسقط لفظ الرضا من البين ويقال في التعليل اذ لولا السماع لم ينعقد النكاح ووجهه ان السماع شرط في الايجاب والقبول كما صرح به في المعتربات واذا فقد الشرط فقد المشروط ومعلوم ان النكاح لا ينعقد بدونها لانهم اركان له حموى واقول في قوله وفيه بحث الى قوله وهو في طرف المنع نظرها اذ غاية ما يستفاد من عبارة الدرر عدم انعقاده عند عدم الرضا منهما معا وهو مسلم وليس فيه ما ينافي صحة انعقاده اذا وجد الرضا من جانبها وان كان هو مكرها حتى يستقيم الرد عليه بعبارة التنوير والحاصل ان الرضا من جانبها شرط لان جانبها استفيد هذا من مجموع عبارة القهستاني والتنوير اما استفادة اشتراط رضاها من كلام القهستاني حيث صرح بفساده اذا كان الاكراه من جهته اذ كذا في فصل المهر واما عدم اشتراط رضاها هو فلما سبق عن التنوير من قوله وصح نكاحه يعني المكره ومن هنا يعلم سقوط ما ذكره من التصويب وقوله في التنوير ورجع بقيمة العبد الخ يعني اذا اعتقه مكرها رجع على المكره بقيمة العبد ونصف المسمى ان طلقها مكرها قبل الوطء (قوله وما وضع لتملك العين في الحسا) اعترض بلفظ الشر كفاية يفيد تملك العين ولا ينعقده النكاح لانه كتمليك البعض بمنزلة تزويج النصف كذا نقل عن الناطقي وقال صاحب المحيط المرأة لا تجزى في محبة النكاح فاذا اضيف النكاح الى نصفها يصح كافي الطلاق فلا يرد الاعتراض حموى عن البرجندی (قوله كالمهبة) والجعل والسلم ان جعلت راس مال السلم فان كانت مسلما فيها قيل لا ينعقد لان السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه اذا اتصل به القبض اقام ملك الرقبة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد المعنى الحقيقي للفظ يفسد مجازيه فقولهم الاصح انعقاده بلفظ البيع والشراء يعني ولو فاسدا في الصرف والقرض والصالح والرهن قولان وينبغي ترجيح انعقاده بالصرف عملا بالكلية لانه يفيد ملك العين في الجملة وبه ترجع ما في الصيرفية من تحجج انعقاده بالقرض وان رجع في الكشف وغيره عدمه وخزم السرخسي بانعقاده بالصالح والعطية ولم يجب الاتقيان غيره ورجح في الولو المجية عدم انعقاده بلفظ الرهن وهو الموافق للكلية وجعله في فتح القدير من القسم الذي لا خلاف في عدم الانعقاده والواقع ثبوته نهر عن البناء واعلم انه يشترط لانعقاده بلفظ الهبة طاب الرجل منها النكاح حتى لو طالب منها التمكن من الوطء ففقات وهبت نفسي منك وقبل لا يكون نكاحا خافية وفي كشف البردوي تشترط النية في لفظ الهبة حموى عن البرجندی (قوله ولا ينعقد بالاجارة) اي بالاراء المهمة بدليل قوله خلافا للكرخي لان عدم انعقاده بالاجارة بالزاي المجبة مما لا خلاف فيه على ما يعلم من كلامهم ولو جعلت المرأة اجرة ينبغي ان ينعقد اجماعا لانه يفيد ملك الرقبة زيلعي بان قال رجل استأجرت دارك بابنتي هذه شيخنا عن الحلبي وكذا اذا جعلت بدل خلع بان قال اجنبي اخلع زوجتك بينتي هذه فقبل صح نهر (قوله خلافا للكرخي) قال كرخي يقول انه ينعقد بلفظ الاجارة والاجارة كذا ذكره العيني فاذا ذكره الشارح لا يخالف ما ذكره العيني وقد سبق نظر السيد الحموي فيه (قوله لانهم توضع لتملك العين) كتمتع ورهن ورضا وبراء واقالة واعتاق وكفاية ونحوها مما لا يفيد الملك في الحال وذكر الشركة هذا في كلام السيد الحموي باعتبار ان المراد بما يفيد ملك العين اي في كلها فخرج ما افاده في البعض فقط وهو الشركة بناء على القول بعدم صحة اضافة النكاح الى نصفها ونحوه كجزء شائع وقد علمت ما فيه وكذا الخلع والولاء والايداع كما في حاشية الحموي عن المبسوط والمحيط فان قلت ان السيد الحموي عزما سبق من عدم انعقاده بالتمتع والاجارة بالزاي والرضا والابراء والاقالة والشركة والاعتاق والكتابة للزيلي مع ان بعض هذه المبد كورات لا وجود له في الزيلعي قلت اشار شيخنا الى الجواب حيث ذكر ان عزوه للزيلي بحسب ما دل عليه قول الزيلعي ونحوها ولهذا قال الشلبي في حواشي الزيلعي قوله ونحوها اي الشركة والاعتاق والكتابة والولاء والايداع انتهى ومنه يعلم ان الحموي وعزما جميع ما ذكره للزيلي لكان

قوله والحاصل ان الرضا الخ هذا مخالف لعبارتهم فانهم اطلقوا ان نكاح المكره صحيح ولفظ المكره شامل للرجل والمرأة ونعمام تحقيقه في رد المختار وليراجع اه بحر اوى

(وما وضع) اي يصح بوضع (تملك العين في الحال) كالمهبة والصدقة والتملك والبيع قال الاعمش لا ينعقد بالبيع ولا ينعقد بالاجارة خلافا للكرخي لانهم توضع لتملك العين

صحيحا شمول ونحوها وكان يغنيه عن عزو بعضها للبسوط والمحيط واعلم ان كل لفظ لا ينعقد به النكاح
يثبت به الشبهة فيسقط المحدث ولما اقل من المسمى ومهر امثل (قوله ولا بلفظ الاحلال والاباحة) لان
لفظهما لا يوجبان ملكا اصلا فان من احل لغيره طامعا او اباحه لا يملكه وانما يتلفه على ملك المبيع عنابة
واعلم ان الاقسام في الالفاظ التي ينعقد بها النكاح اربعة الاول ما ينعقد بلا خلاف وهو لفظ النكاح
والتزويج والهبة والصدقة والتملك الثاني ما لا ينعقد بلا خلاف وهو الاباحة والحلال والاعارة والرهن
والتمتع الثالث ما فيه خلاف والصحيح الانعقاد وهو البيع والشركة والسلم والصرف والقرض والصلح
الرابع ما فيه خلاف والصحيح انه لا ينعقد وهو الاجارة والوصية المطلقة كذا ذكره الشيخ قاسم وجعله الرهن
مما لا ينعقد به من غير خلاف بخالفه ما سبق عن النهر حيث حكى فيه قولين (قوله لانها توجب الملك
مضافا الى ما بعد الموت) وعن هذا قيد الكرخي المسئلة بما اذا اطلق او اضاف اما اذا قال اوصيت لك بيتي
الا ان انعقد لانه حينئذ صار مجازا عن التملك وارضاء غير واحد قال في الفتح وينبغي ان لا يختلف في صحته
حينئذ وخالف في البحر فقال المعتمد الاطلاق لان الوصية مجازا عن التملك فلموانعدها بالكان مجازا عن
النكاح والمجاز لا مجاز له قال المحموي قلت فيه نظرية تدبر قال شيخنا وجهه انه مجاز عن الحقيقة بمرتبة
لا مجاز عن المجازهما كون الوصية مجازا عن التملك وكونه مجازا عن النكاح واجاب في النهر بان معنى كون
الوصية مجازا عن التملك اذا قال الان اي الخاص الذي هو النكاح لا المعلق فلا يرد ان المجاز لا مجاز له
واعلم انه يرد على كلام المصنف ما لو قال زوج ابنتك مني فقال ارفعها واذهب بها حيث شئت يكون
نكاحا عند ابن الفضل خلافا للولولوا الجية ولو قال جئتكم خاطبا فقال الاب ملكتك كان نكاحا ولو قال صرت
لى او صرت لك كان نكاحا عند القبول وقيل بخلافه ولو قال زوجي نفسك مني فقالت بالسمع والطاعة فهو
نكاح واجاب في البحر بان العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح كما صرحوا به وهذا لالفاظ تؤدى معناه
انتهى يعني انه اراد لفظ النكاح والتزويج وما يؤدى معناه ما روي في ما لا ينبغي نهر ولم يظهر لى وجه الورد
فيما اذا قال جئتكم خاطبا فقال ملكتك لانه يفيد ملك العين للعال واعلم انه لا ينعقد بالالفاظ المحففة
اتفاقا كتجاوزت ودخلت تحت الكاف ازوجت بزيادة المهمة فانه لا وجود له لغة فكان من التعريف
والالفاظ فلا يكون حقيقة ولا مجازا الا ان يصطلح على الانعقاد بالالفاظ المحففة والمحرقة قوم فيكون وضعها
جديدا كما اتي به ابو السعود درالا زوجت فانه استخراج كاتبه حين سئلت عنه وراجعت اللغة فلم اجده
فكان تحريفا وغلطا لا حقيقة ولا مجازا لعدم العلاقة بينه وبين المتعة فلا تنسج الاستعارة فلا اعتبار
به اصلا كما في التلويح انتهى كذا ذكره شيخنا وقوله حين سئلت عنه اى سئل عن انعقاده بلفظ ازوجت كما
وقع من بعض اهل العلم يعني الشيخ ابراهيم الفيومي المالكي وقال ان الانعقاد به مذهبنا حين اعترض
عليه وقد علمت عدمه كذا ذكره شيخنا ايضا (قوله وعند الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج)
لان التملك ليس حقيقة فيه ولا مجازا عنه لان التزويج للتلفيق والنكاح للضم حتى يراعى فيه مصباح
المتناكحين ولا ضم ولا ازدواج بين المالك والملوكة اصلا ولنا قوله تعالى و امرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للمني
الاية وقوله عليه السلام ملكتكها بما جعل من القرآن وردا في النكاح ولان التملك سبب لملك المتعة
بواسطة ملك الرقبة في محل يقبلها والسببية طريق من طرق المجاز زيلبي واحترز بقوله في محل يقبلها
عن البهائم والغلمان والمحارم شيخنا عن خط الزيلبي والمراد بالتلفيق الاثتام قال في العناية يقال لفتت
بين نو بين ولفقت احدهما بالآخر اذا لفتت بينهما بالخطابة (قوله عند حرين الخ) وتقبل شهادة المأمور
اذا لم يذكر انه مقدم بل قال هذه امراته بعقد صحيح ونحوه وان بين لا تقبل شهادته على فعل نفسه ويرد
عليه شهادة نحو القماني والقاسم فانها تقبل مع بيان انه فعله شر بلا لية عن البحر ولو تزوج بمحضرة عبد بن
اوصيين او كافرين لم يجز فان بلغا واسما واعتقائهم شهدا عند القاضي اجزاء معين المقتى عن الحاوي
اقول كيف يجزئه والحال ان النكاح وقع غير صحيح اذ يشترط لصحته حضور حرين او حرين مكافين

ولا بلفظ الاحلال والاباحة والاعارة
لان هذه الالفاظ لا توجب ملك العين
ولا بلفظ الوصية لانها توجب الملك
مضافا الى ما بعد الموت وعند الشافعي
لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج
(شند حرين)
(او حرين)

مسلمين فينبغي ان لا يحكم القاضى بهذه الشهادة اذا علم الحادثة اما اذا لم يكن عالما بالحادثة فلا كلام
 في جواز القضاء بهذه الشهادة جموى (قوله عاقلين بالغين مسلمين) احتراز عما اذا كانا مجنونين او صبيين
 او كافرين والمرأة مسلمة كما سياتى والمعنوهان كالصبيين والاصل ان كل من صلح ان يكون وليا فيه
 بولاية نفسه صلح ان يكون شاهدا فيه وقولنا بولاية نفسه لاخراج المكاتب عنه وان ملك تزويج امته لكن
 لا بولاية نفسه بل بما استفاد من المولى جموى عن البرجندى ثم الصبي والعبد وان لم يكونا اهلا للشهادة الا
 انهما اهل للتصمل حتى لو حضراه مع من تقبل شهادته ثم شهدا بعد البلوغ ولعق جازنهر وقوله ثم شهدا
 الخ يعنى بعد ما جدد النكاح احدى الزوجين (قوله وقال مالك ليس بشرط) يشكك بما سياتى من ان الاشهاد
 شرط في الرجعة عنده (قوله انما الشرط الاعلان) وبه قال الزهرى واهل المدينة لقوله عليه السلام اعلنوا
 النكاح ولو بالدف وعلى هذا قال مالك لو عقد بحضرة شاهدين بشرط كتمان العقد لا يجوز ما روى وما روى
 عنه عليه السلام انه نهى عن نكاح السر ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بشهود ولا يلزمنا
 ما روىه يعنى الزهرى ومالك كالا نه بحضور الشاهدين يحصل الاعلان ويخرج من ان يكون سرا يلزم
 (قوله ثم سماع الشاهدين كلام العاقلين الخ) وهو الاصح بحدوثه بغيره عليه عدم انعقاده بحضرة الثائمين
 والا صميين خلافا لمن فرق بينهما كما زيلعى وتبعه العيني فقال انه ينعقد بحضرة الثائمين على الاصح دون
 الا صميين في المختار لانه كفى بالبحر تحكم لان من قال بانه عقده بالثائمين قال بانه عقده بالاصميين كما في
 التجنيس وما في النهر من حمل الثائمين على الوسمانيين لا يجدى نفعه لان انعقاده بحضرة الثائمين مفرغ على
 القول باشتراط المحضور فقط ولا يصح تعريضه على القول باشتراط السماع بتأويل الثائمين بالوسمانيين لان من
 يشترط السماع يشترط الفهم والوسماني وان سمع ما يقال عنده الا انه لا يفهمه جموى (قوله واعيد العقد
 فسمع الاخر) يعنى دون الاول لانه لو سمع الاول ايضا فلا خلاف في الانعقاد مطلقا اتخذ المجلس او اختلف
 (قوله خلافا لابي سفيان وابي يوسف) فانه ينعقد عندهما ان اتخذ المجلس وهذا على احدى الروايتين
 عند ابي يوسف كما افصح عنه الفهستافى (قوله ثم فهم الشاهدين كلام العاقلين ليس بشرط الخ) مفرغ
 على اشتراط المحضور فقط اما على اشتراط السماع مع الفهم فينبغي ان لا ينعقد نهر ولقد ابعده عن الفقه وعن
 الحكمة الشرعية من جوزه بحضرة الثائمين جموى عن السكال (نقطة) تزوج امرأة بالعربية او بلفظ لا يعرف
 معناه او زوجته نفسها ولم يعلم معناه انعقد لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبرا لجل القصد فلا يشترط
 فيما يستوى فيه المجد والمزل وكذا الطلاق والعتاق والتدبير بخلاف البيع ونحوه درر واراد بنحو البيع
 التماثل كما يعلم من كلامه وفي الشرع نبلاية عن السكال اختلفوا في الخلع قيل لا يصح وهو الصحيح وقال
 قاضيان ينبغي ان يقع الطلاق ولا يسقط المهر ولا المتعة وكذا لو لقت ان تبرئه وكذا المدبون اذا لقن
 رب الدين لفظ الابراء لا يبرأ ونقل شيخنا عن الاشياء التكامل بما يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق
 والنكاح والتدبير لا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن
 الدين كما في نكاح الخانية انتهى (قوله وقال بعضهم شرط) وهو الاصح قاله المحمداى (قوله وكذا روى
 عن محمد) اى انه لا بد من الفهم مع السماع (قوله وفي الذخيرة ان هذا القول هو الظاهر) يعنى به ما سبق
 من ان الشرط الفهم مع السماع ولا بد من تمييز المسموع كلامه عند الشاهدين حتى لو سمع كلام امرأة من
 وراء حداران كان معها غيرها لا يصح والاصح ولو حضرة اكتفى بالاشارة اليها وتوكلها بالتزويج على هذا
 التفصيل ولو عقد لها الوكيل غائبة فان عرفها الشهود اكتفى بذلك كراسمها ان علموا انه ارادها والا فلا بد من
 ذكر ابيها وجدها ايضا ولم يشترط الخصاص شيئا من ذلك حتى لو قال زوجت نفسي من موكلتى أو من امرأة
 جعلت أمرها بيدي صح قال السرخسى والخصاف كبير في العلم يقتدى به ويخرج بالبحر ما اذا كانا عاقلين
 أو أحدهما مدبرا كان أو مكاتباً أو معتقاً بعض نهر (قوله ولو فاسقين) لان الفاسق من اهل الولاية
 القاصرة على نفسه بلا خلاف فصالح شاهد على الانعقاد لانه لا الزام فيه فكانت الولاية قاصرة واطلاق

(عاقلين بالغين مسلمين) اعلم ان
 الشاهدين بشرط فيه وقال مالك ليس
 بشرط وانما الشرط الاعلان حتى
 لو اعلنوا بحضور الصبيان والمجانين
 يصح وعند الشافعى لا ينعقد الا عند
 حرين ثم سماع الشاهدين كلام
 العاقلين بشرط لانفس المحضور خلافا
 للراسخين والسعدى ولهذا ينعقد
 بالاعتقالات والاروس السامع ولا ينعقد
 بالنائم وهو الاصح خلافا للراسخين
 والسعدى والمراد بالسماع سماعهما
 معا حتى لو سمعا متعاقبين بان يسمع
 احدهما واعيد العقد فسمع الاخر
 نظران اعيد في المجلس لا ينعقد عند
 عامة العلماء خلافا لابي سفيان وابي
 يوسف وان اعيد في مجلس آخر
 لا ينعقد اجابا * ثم فهم الشاهدين
 كلام العاقلين ليس بشرط وهو الاصح
 كذا في الخلاصة حتى لو عقدت بالعربية
 والنهر ولم يحسنوا العربية جاز وقال
 بعضهم شرط وكذا روى عن محمد بن
 الذخيرة ان هذا القول هو
 الظاهر ثم ينعقد عندنا (ولو) كانا
 (فاسقين)

في الفسق فعم ما لو كان بالسكر لكن بشرط في انعقاد بحضرة السكراني ان يفهموا انه نكاح وان لم يذكروا
بعد الحوز يلحق لكن في النهر عن الفتح والذي ادين الله به نفي شهادة السكراني في النكاح وان كانوا بحيث
يذكرونها بعد الحوز انتهى والتقييد بقوله في النكاح لبيان الواقع (قوله او محدودين في قذف) وقد تابا
وهذا القيد لا بد منه والالزم التكرار نهر وفيه نظرا ما ولا فلان قوله لا بد من هذا القيد ممنوع لان
المقصود من اطلاق المصنف الاشارة الى خلاف الشافعي في الفاسق المتطهر والمحدود قبل التوبة واما
المستور والمحدود بعد التوبة فلا خلاف له فيهما كما في شرح المجمع والمحقات فظهر ان قوله لا بد من هذا
القيد في بلامرية بل لا بد من اعتبار عدم هذا القيد ومن ثم قال في البرهان او محدودين في قذف غير
ناشئين واما ثانيا فلان قوله والالزم التكرار ممنوع ايضا لان المحدود في القذف اخص مطلقا من الفاسقين
ولم يقل احدا من ذكر الخاص بعد العام تكرار كيف وهو واقع في كلام الله تعالى الذي هو في غاية الانجاز
على انه قد صرح في المحواشي السعدية من كتاب الاكراه بانه اذا قبل الخاص بالعام يراد بالعام ما عدا
الخاص هذا ولا يخفى ان في عبارة المصنف عطف الخاص على العام بأو هو وما تفردت به الواو وحتى كما في
المغني حموي قال شيخنا ويوجب باذ كره هو اي السيد الحموي في العنين عند قول المصنف لو عنيانا ونحسنا
من ان الفقهاء يتسامحون في ذلك انتهى أي يتسامحون في العطف بأو مطلقا ولو عطف خاص على عام
(قوله او اعني) يخالف لما في الحاشية من باب من لا تجوز شهادته حيث قال ولا تقبل شهادة الاعمي عندنا
لانه لا يتقدر على التمييز بين المدعي والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يدون كلامه شهادة ولا ينعقد النكاح
بحضرة انتهى لكن قال شيخنا والترجيح بتقديم المتون واعلم ان النكاح وان كان ينعقد بحضرة الاعمي
لكن لا يقبل اداء الشهادة منه كما نقله شيخنا عن عزمي زاده فليس الخلاف الا في انعقاد النكاح بحضرة اما
عدم جواز اداء الشهادة منه فمما لا خلاف فيه (قوله وقال الشافعي لا ينعقد بهذه الشهود) لانه يشترط
العدالة والبصر عني وقيل هذه المسئلة مثبتة على ان الفسق لا ينقص من ايمانه وعلى ان الاعمال من
شرائع الاسلام لا من نفسه وعند الشرائع من نفس الايمان ويزداد بالطاعة وينقص بالمعصية فجعل
نقصان الدين كنقصان المحال بالرق وغيره وهذا لا يستقيم لان الفاسق انما ردت شهادته عند الاداء للثمة
ولا تهمته هنا ليقنه زيلعي (قوله او ابني العاقلين) بان وقع الطلاق بين الرجل وزوجه وجدا النكاح
عند ادائهما في الخزانة اذا تزوج بشهادة ابنيه منها يجوز على الاصح ولكن لا تقبل شهادتهما للقريب
اذا وقع الجحد من أحدهما والمراد بالقريب معناه اللغوي لانه لا يطلق في العرف القريب على الابوين
حموي عن البرجندي (قوله سواء كانا ابنا منها او ابنا من غيرها) هذا على لغة من يلزم المثني الالف وبه
يسقط ما قيل صوابه او ابنيه وهذا على ما وقع في اكثر النسخ وعليها كتب السيد الحموي من كون الفعل
ملحقا بالثنية فاسم كان ضمير الثنية وخبرها قوله ابناه وما بعده من الجار والمجرور متعلق بالخبر واما
على ما وقع في بعض النسخ من تجريد الفعل عن ضمير الثنية فلا يراد هذا - لان اسم كان على هذا هو
قوله ابناه والخبر هو الجار والمجرور ثم في شمول المتن للصورة الثانية والثالثة من كلام الشارح نظر كما ذكره
الحموي ووجهه انه لا يطلق عليهما كونهما ابني العاقلين الا اذا كان أحدهما منه والاخر منهما وكلاهما
من كل منهما وأجاب شيخنا بان كلامه على حذف مضاف اي ابني احدا من العاقلين انتهى والمراد ثبوت
البنوة لاحدهما مطلقا سواء ثبتت من الآخر ايضا ام لا فسقط ما عساه يقال يلزم على تقدير ذلك المضاف
عدم شمول المتن للصورة الاولى فتدبر (قوله وان جحدت تقبل) بخلاف ما اذا تزوجها بشهادة ابنيه
ثم تجحد احداهما حيث لا تقبل شهادتهما مطلقا كما في الزيلعي معللا بانهما يشهدان لغير المنكر منهما وتعليقه
نظاير في ان المراد بابنيه ابنا كل منهما ولا يتعين بل كذلك لا تقبل الشهادة عند التجحد لو كان أحدهما
ابنه والاخر ابنا لانه يلزم ان يكون أحدا من الفرعين شاهدا لاصله (قوله ذميين) موافقين لما في دينها والا
نهر والنظاران التقييد بالذميين للاحتراز عن المحرمين ويشهد له ظاهر كلام الزيلعي حيث قال

(او محدودين) في قذف (او اعني)
وقال الشافعي لا ينعقد بهذه
الشهود (او ابني العاقلين) مطلقا
سواء كانا ابنا منها او ابنا من غيرها
او ابنا من غيرهم ثم لو كانا ابنا من
غيرهما ان جحدت فشهدت تقبل
وان كان الاب يدعي وهي تجحد
لا تقبل ولو كانا ابنا من غيرهم
اذعت لا تقبل وان جحدت تقبل
(ويصح تزوج مسلم ذمية) كتابية
(عند شاهدين) (ذميين)

ذوله او ابنيه لعله ابنيه منها او ابنيه

وللذمي شهادة على مثله فأفاد ان شهادة المحرمي على الذمي لا تقبل والمستأن من حربي (قوله كتابين) ليس
 بقيد كذا ذكر شيخنا فعلى هذا يجوز للمسلم العقد على الذمية بحضرة الذمين وأن لم يكونا كتابين كأن
 يكونا مجوسيين (قوله وقال محدود وزفر لا يجوز) لان السماع في النكاح شهادة ولا شهادة للكافر على المسلم
 فكأنهما لم يسمعا كلامهما ولهما ان الشهادة شرطت فيه على اعتبار اثبات الملك لوروده على محل شرط
 لا على اعتبار وجوب المهر اذ لا شهادة تشترط للزوم المسأل للزوم بدونها كالبيع ونحوه بخلاف ما اذا لم
 يسمعا كلامه لان العقد ينقد بكلامهما والشهادة عليه شرط واجبوا ان اداهما عند انكار المسلم غير
 صحيح اما عند انكارها فقبول عندهما مطلقا وقال محمدان قالوا كان معنا مسلمان وقت العقد قبل والا
 لا وعلى هذا الخلاف لو اسلما واديا وعنه انها لا تقبل مطلقا وهو الصحيح من مذهبه لانها قامت على اثبات
 فعل المسلم او على نكاح فاسد نهر (قوله وانما قيدنا بالكتابة الخ) أشار الى ان المصنف اطلق في محل
 التقييد اذ لا يلزم من كونها ذمية ان تكون كتابية (قوله أى وكاه الخ) فسر الامر بالوكالة لان الامر قد
 يكون وكالة وقد لا يكون حموى (قوله صغيرته) الضمير راجع الى من والمستمكن في قوله فزوجها
 راجع الى الرجل نهر (قوله عند رجل) أو امرأتين نهر (قوله لان الاب يجعل مباشر الخ) قال
 في النهاية هذا التكليف غير محتاج اليه لان الاب يصلح ان يكون شاهدا في النكاح فلا حاجة الى نقل
 المباشرة من المأمور الى الآخر حكاهم محتاج اليه فيما لو أمرت البالغة وليها بتزويجها فزوجها عند رجل
 حاضر فان كانت حاضرة صح لان غابت وفي الغاية أرى انه محتاج اليه أيضا لان الاب اذا كان حاضرا
 لا يصلح ان يكون شاهدا في نكاح امر به لان الوكيل سفير ومعه كفان الاب هو الزوج ولا يجوز ان
 يكون الاب شاهدا وقد يشك كل ما قاله لزوج المولى عبده البالغ بحضرة وواحد صح ولا شك انه المزوج
 حقيقة وقد جعلوه شاهدا لکن هذا احد قولين وقال المرغيناني لا يجوز وهو الظاهر نهر (قوله سفير
 ومعه) أى رسولا قال في المغرب السفير الرسول المصلح بين القوم ومنه الوكيل سفير ومعه يعنى اذا لم
 يكن العقد معاوضة كالنكاح والخلع والعنق ونحوها مما لا يتعلق به شيء ولا يطالب بشيء وجمعه
 سفيراً شيخنا عن الغاية (قوله وان لم يكن حاضرا لا يصح) لان الرجل يتيق وحده شاهدا وبه لا ينقد
 النكاح عيني (قوله بحضرتها ومع الاب شاهدا آخر صح) بخلاف ما لو وكاه ان يزوجه عبده فزوجها بحضرة
 رجل أو امرأتين والعبد حاضر لا يصح لعدم التوكيل من جهة عيني وفيه وان أذن لعبده ان يتزوج
 فتزوج بشهادة المولى ورجل آخر قيل يجوز قال في النهر وهو الاصح والفرق لا يخفى وتبعه في الدر قال
 شيخنا وجه الفرق ان مباشرة السيد لم تكن فكأنه بخلاف اذنه له فمعه بحضرة مولا ورجل انتهى
 والمراد ذلك المحجر بالنسبة للزوج فقط لا مطلقا فسقط ما عساه يتوهم من صيرورته ما ذناله في التجارة
 ولما كانت ولاية الوكيل مستفادة من جهة السيد قال ان مباشرة السيد لم تكن فكأنه بخلاف وفي العيني لو
 زوج عبده البالغ بحضرة رجل وهو حاضر صح وان كان غائبا لا وعلى هذا الامة وقال المرغيناني لا يجوز
 وقوله وعلى هذا الامة يعنى اذا زوج المولى أمته البالغة بحضرة رجل وهي حاضرة صح والا لكان ذكر
 في الدر انه لم يجز على الظاهر موافقا لما سبق عن المرغيناني من عدم الجواز وعليه فلا فرق في عدم جواز
 تزويج المولى أمته البالغة بحضرة رجل بين ان تكون حاضرة أم لا (قوله لان في البالغة لا يتأتى هذا الا
 بامرهما) أى لا يكون العقد صحيحا اذ هو الظاهر وقد يقال معنى قوله لا يتأتى أى لا يكون نافذا بل موقوفا
 على اجازتها حموى لکن في قوله لا يكون العقد صحيحا انظر بناء على ان المراد من نبي الحقبة البطلان كما
 هو الظاهر من سياق كلامه بدليل قوله وقد يقال الخ ووجهه انه لا يكون اذ في حال امن الفضولي وعقد
 الفضولي ليس بباطل وعن هذا قال شيخنا اذ بقوله لا يكون صحيحا أى لازما لانه المراد بالصحيح عند
 الاطلاق انتهى (تمة) سئل عن عقد بولي وشاهدين أحدهما صبي فهل العقد صحيح فأجبت بان العقد
 صحيح ان كانت الزوجة عاقلة بالغة حاضرة واذن للاب فيه ان كانت ثيبا أو سلت ان كانت بكرا لان

كتابين وقال محدود وزفر لا يجوز
 وانما قيدنا بالكتابة لان نكاح
 غيرها لا يجوز (ومن امر رجلا) أى
 وكاه (أن يزوجه صغيرته فزوجها)
 الوكيل من زيد (عند رجل) واحد غيره
 (والاب حاضر صح) النكاح لان الاب
 يجعل مباشر العقد لا اتحاد الجاس
 ويكون الوكيل سفيراً ومعه كفان
 للزوج شاهدا آخر فصيح (والأى
 وان لم يكن حاضرا لا يصح) بامرهما
 اذ الزوج الاب ابنته البالغة بامرهما
 بحضرتها ومع الاب شاهدا آخر صح
 وان كانت غائبة لم يصح وانما قيد
 بالعبدة لان في البالغة لا يتأتى هذا
 الا بامرهما

الاب حينئذ وكيل عنها في العقد فتنتقل عبارته اليها ويكون الاب شاهدا مع الشاهد المذكور وقد تم
النصاب ولا عمة بحضور الصبي احد بن يونس قلت الجواب يؤخذ من عبارة النقاية وهي الوكيل شاهد
عند حضور الموكل كالولي عند حضوره وايته بالغة انتهى حموي (تنبه) بعث قوما للخطبة فزوجها الولي
بحضرتهم فالصحيح الصحة وعليه الفتوى فتح لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطبين بل يجعل المتكلم فقط
والباقي شهودا لكن في الخلاصة المختار عدم المجاوز والاول مختار الشهيد ضرر ووفق المحنف في جعل
ما في الخلاصة على ما اذا قبلوا جميعا شيخنا عن خط الشيخ عبد الباقي المقدسي وفي هذا المقام كلام يعلم
بمراجعة جامع الفتاوى (فروع) قال زوجني ابنتك على ان امرها يبذل لي كن له الامر لانه تفويض قبل
النكاح * وكله بأن يزوجه فلانة بكذا فزاد الوكيل في المهر لم ينفذ فلولا يعلم حتى دخل فله الخيار بين اجازته
وفسخه ولما الاقل من المسمى ومهر المثل لان الموقوف كالفاسد * تزوج بشهادة الله ورسوله لم يحز بل
قبل بكفره در وانظر ما المراد من قوله ولما الاقل من المسمى الخ هل المراد المسمى من جهة الموكل او المراد
ما سماه الوكيل زائدا على ما أمر به لم اره والظاهر الثاني

قوله والظاهر الثاني خرم به في رد المختار
اخذ من كلام الرضا حتى اه بحرأوى

(فصل في المحرمات) اختلف الاصوليون في اضافة التحريم الى الاعيان فقبل مجازا والمحرم حقيقة
الفعل ورجوا انه حقيقة شربلالية واعلم ان التحريم اسبابا بالنسب والمصاهرة والرضاع والجمع بين
الاختين او غيرهما كالمرأة وعمتها وتعلق حق الغير كالمسكوكه والمعتمدة ويتفرع عليه ما لو عقد على اختين
مثلا احدهما منكوكه الغير او معتدته صح العقد على الفارغة وادخل الامه على المحرمة والمطلقة ثلاثا
وعدم دين سماوى والتنافي بين المسالكية والملوكية وان لا يكون تحتها اربع سواها فلوزوجت من
شخصين واحدها تحتها اربعة صح العقد على الشخص الآخر (قوله وبنته) ولو من الزنا بان زنا ببيكر
فأمسكها حتى ولدت اذ هي بنته لغة والمحظاب انما هو باللغة العربية ما لم يحصل نقل وكذا محرم اخته
وبنت اخيه واخته وابنه من الزنا وقالوا ان لولد الملاعة حكم البنت فلولا من ففي القاضى نسبها من
الرجل والمحظاب بالام لا يجوز ان يتزوجها لانه يسيل من ان يكذب نفسه ويدعيها فيثبت نسبها منه فتح
قال في البحر وقد يقال ثبوت حرمتها لا باعتبار هذا التكليف بل باعتبار انهار يبيته وقد دخل بامها ورده
في النهر بان ثبوت اللعان لا يتوقف على الدخول بامها وح فلا تـكون ربيته وقوله بان زنا ببيكر
فأمسكها الى آخره قال المحنف ولا يتصور كونها بنته من الزنا لا بذلك اذ لا يعلم كون الولد منه الاب
شيخنا عن خط الشيخ عبد الباقي المقدسي (قوله وان بعدنا) اي الام والبنت وفيه ايعاء الى ان الجدة
وان علت وبنت البنت وان سفلت ام وبنت فمتى ولها ما قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم
بطريق الوضع اذا لام هي الاصل لغة والبنت الفرع فتكون الام والبنت حينئذ من المشكك او ان ذلك
من عموم المجازيهر (قوله وان سفلت) سفل سفلان باب قعد وسفل من باب قرب لغة مصباح (قوله
وعمتها وخالتها) وتدخل عمة جده وجدته وخالتها اشقاء وغيرهن وامامة عمة امه وخالة خالة ابيه
خلال كنبت عمه وعمته وخالة وخالته لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم در (قوله وام امرأته الخ) المراد
ام امرأته وبنتها الام والبنت ولو بواسطه فتدخل جدة الزوجة وان علت وبنت ولدها وان سفلت ولو عبر
بالاصـل والفرع لكان اصـرح حموي عن البرجندى قيد بالمرأة فانصرف الى النكاح الصحيح فان تزوجها
فاسد افلا تحرم امها بمجرد العقد بل بالوطء او ما يقوم مقامه من المس بشهوة او النظر بشهوة لان الاضافة
لا تثبت الا بالعقد الصحيح والمراد بالاضافة اضافة المرأة اليه وان كانت امته فلا تحرم امها الا بالوطء او
دواعيه لان لفظ النساء اذا اضيف الى الأزواج كان المراد منه المحررات كانهما لا يلا ببحر واراد بالمحررات
المملوكة بعقد النكاح ولوامة لغيره (قوله وسواه دخل الخ) لقوله تعالى وامهات نسائكم من غير قيد
بالدخول زياحي (قوله وعند بشر المريسى الخ) احتجوا بأنه تعالى ذكر امهات النساء وعطف عليهن
الزبايب ثم أعقبها ذكر الشرط وهو الدخول فينصرف اليهما كما هو الاصل في الشرط قلنا ذاك في الشرط

* (فصل في) * بيان النساء المحرمات
حرم تزوج أمه) وجبته سواء كانت
من قبل الأب أو الأم) وبنته وان بعدنا
من قبل الأب أو الأم) وبنت بنته وان سفلت
اي ام امه وان علت وبنت بنتها وبنت
اي ام امه وان علت وبنت بنتها وبنت
(و) حرم تزوج) مطلقا اي الجميع
أخيه وعمته وخالته) مطلقا اي اولاد
سواء في انه لا ب وام وام (ام) مطلقا
(و) حرم تزوج (ام) مطلقا
سواء دخل بالبنتها ولا وفيه بشر
المريسى وابن النجاشي لا تثبت الا
وفي احد قولى الشافعى لا تثبت الا
بالدخول بالبنت

وعند الثلاثة لا تحرم الدواعي الا في قول للشافعي عيني وتبعه في النهر والجوى قال شيخنا وهو مخالف
لكلامهم في الاستبراء حيث اناطوا حرمتها بقييلهما لا بتبديل واحدة فقط وقال في التبيين هنا وبطأ
المنكوحه ان لم يكن وطني الملوكة لان المرقوقه ليست بموطوءة حكما فلا يصير جامعا بينهما وطأ لا حقيقة
ولا حكما وعلى هذا لو طأ احدى الاختين المملوكتين او لمساها بشهوة لم تحل له الاخرى وان وطئها محرما
جميعا حتى يخرج احدهما عن ملكه انتهى (قوله فلوترزوج اخت أمته) أي نكح نكاحا صحيحا فخرج
الفاسد فلا تحرم به الا بالوطء قيد بالتزوج لانه لو اشترى اخت أمته الموطوءة جازله وطأه الاولى ونهر واطلق
الامة فشعل ام الولد كما في غاية البيان وقيد بالموطوءة لانها ان لم تكن موطوءة بطأ المنكوحه قبل بيعها كما
سيذكره الشارح ووجهه ان المرقوقه ليست بموطوءة حكما فلم يصير جامعا بينهما وطأ لا حقيقة ولا حكما
لانه ان كان قد وطئ الملوكة قبل المعقود عليها كان جامعا بينهما وطأ حكما لان حكم الوطء الاول قائم حتى
ندب له عند ارادة بيعها استبراءها والمعقود عليها موطوءة حكما بدليل ثبوت النسب بمجرد العقد كذا ينحط
شيخنا (قوله صح النكاح مطلقا) حرة كانت او امه نهر (قوله حتى يبيعها) أي يفعل بها ما به يحرم وطؤها
عليه من بيع كل او بعض او هبة مع تسليم او عتق او كتابة او تزويج فالبيع من مال ولو قال حتى يحرمها على
نفسه لكان اولي نهر واقره الجوى واقول فيه نظرا لانه لا يشعل مالو طلق المنكوحه كما سيذكره الشارح
فالاولى ان يقال حتى يحرم احدهما واعلم ان اعتاق البعض كاعتاق الكل وكذا تغليك البعض كتغليك
الكل اثبتت الحرمة وعن أبي يوسف ان المنكوحه لا تحل بالكتابة وجه الظاهر انها تحرم بالكتابة حتى
لو وطئها وجب عليه العقر زيلعي (قوله فاذا أتى به حل له وطء واحدة منهما) أي حل وطء أمته الموطوءة
ان طلق المنكوحه او وطء المنكوحه ان باع أمته الموطوءة او تزوجها وقوله فاذا أتى به أي يبيع أمته
او تزويجها او طلاق المنكوحه (قوله وقال مالك لا يصح النكاح) الذي في الزيلعي وقال بعض المالكية
لا يصح النكاح حتى يحرم الامة على نفسه لان المنكوحه موطوءة حكما كذا النكاح ملحق بالوطء في حق
النسب فلو صح النكاح لصار جامعا بينهما وطأ وهو ممتنع قلنا نفس العقد ليس بوطء وانما يصير وطأ عند
ثبوت حكمه وهو حل الوطء ووجود الولد وحكم النكاح يعقبه وللكمال فيه كلام يعلم براجعة النهر (قوله
بطأ المنكوحه قبل بيعها) أي قبل بيع الامة وكان الاولى ان يقول قبل تحرير وطئها (قوله ولوترزوج
أختين) ليس بقيد بل كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذلك نهر وحيث ذكرنا عدم ذكر هذه المسئلة
كما فعل في النقاية اولي لدخولها في عموم قوله الاتي وبين امرأتين اية فرضت ذكر الخ جوى (قوله في
عقدين) قيد به لانهم لو كانا في عقد واحد بطلا فلا يجب لهما المهر الا بالوطء كما في الدر وهو مقيد
بان لا تكون احدهما مشغولة بنكاح الغير او عتده فان كانت صح نكاح الفارغة كما لو تزوجت
بزوجين في عقد واحد واحدهما متزوج بأربع حيث تكون زوجة لا آخر نهر (قوله ولم يدخل
بواحدة منهما) لانه ان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل مهر كامل كما في التنوير لم تقر به بالدخول
ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة در (قوله فرق القاضي بينه وبينهما) لان نكاح احدهما باطل بيقين
ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية والترجيح من غير مرجح لا يجوز ولا يجوز التحريم في الفروج فتعين
التفريق وان اراد ان يتزوج احدهما بعد التفريق فله ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان
بعده فليس له ذلك حتى تنقضي عدتهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله ان يتزوج بالمعتدة
دون الاخرى كي لا يكون جامعا بينهما وان دخل باحدهما فله ان يتزوجها دون الاخرى ما لم تنقض
عدتها لان عدتها تمنع من التزوج بأختها وان انقضت عدتها جازله ان يتزوج بأيامها شاء لعدم المانع
زيلعي وقوله فله ان يتزوج بالمعتدة دون الاخرى أي له التزوج بالتالي لم تنقض عدتها دون منقضية
العدة امانه لا يتزوج بمنقضية العدة اذا كانت عدة الاخرى لم تنقض فلماذا كره من ان عدتها تمنع من
التزوج بأختها كي لا يكون جامعا بينهما بخلاف ما اذا اراد التزوج بالتالي لم تنقض عدتها حيث لا يمنع

(فلوترزوج اخت أمته الموطوءة) صح
النكاح ولا يمكن (لم بطأ واحدة
منهما حتى يبيعها) او تزويجها او
بطأ المنكوحه فاذا أتى به حل له وطء
واحدة منهما (قوله وقال مالك لا يصح
النكاح وانما يبيعها لانها لم تكن
موطوءة بطأ المنكوحه قبل بيعها
او لوترزوج اختين في عقدين و
الحال انه (لم يدر الاول) ولم يدخل
بواحدة منهما (فرق القاضي بينه
وبينهما)

لعدم المانع حيث كانت أختها منقضية العدة وجوب العدة عليها ليس بمانع لان وجوبها بالنسبة
 لغيره اما هو فلا اثرى الى ما سياتى من ان له ان يتكح مباتته ولو قبل انقضاء العدة فكذا هنا وهذا
 ظاهر لا يخفى فيه وعن صرح بذلك العلامة الاتقاني ونهه وليس له ان يتزوج واحدة منها حتى
 تنقضى عدتهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدتها دون الاخرى
 كي لا يصير جامعا بينهما انتهى وهذا أى التفريق اذ الم بين الزوج احدهما بالفعل فان دخل
 بها أو بين انها سابقة قضى بنكاحها التصادقهما وقرق بينهما وبين الاخرى ولو دخل باحدهما وبين
 به ذلك ان الاخرى سابقة يعتبر الثاني لان الاول بيان دلالة والثاني صريح والدلالة لا تقاوم الصريح
 شر نبلاية عن شرح المجمع وطولب بالفرق بين هذا وبين ما اذا طلق احدى نساؤه بعينها ونسبها
 حيث يؤثر بالتعيين ولا يفارق الكل وأجيب بامكانه هناك لانه لان نكاحهن كان متيقن الثبوت
 فله ان يدعى نكاح من شاء بعينها منهن متمسكا بما كان وهن لم يثبت نكاح واحدة بعينها فدعواه
 حينئذ تمسك بما لم يتحقق نبوته شر نبلاية أيضا عن الكمال بقى ان يقال لم يبين المصنف ولا الشارح
 ان هذا التفريق طلاق او فسخ واختار العلامة الزيلعي صكونه طلاقا فانه عبر به عن التفريق
 في قوله ومعناه أى معنى ما ذكره المصنف من ان له انصاف المهر اذا كان مهرهما متساويين وهو مسمى
 في العقد وكان الطلاق قبل الدخول انتهى يعنى التفريق وكذا الاتقاني حيث قال وتفرق القاضى
 كالطلاق من الزوج وقال فى الفتح والظاهر انه طلاق حتى ينتقص من طلاق كل منهما مطلقا لتزوجها
 به وذلك ثم اعلم ان التقييد بالعقدين في قول المصنف ولو تزوج اختين في عقدين الخ اتفاقا انلوا تزوجهما
 في عقد واحد ففرق بينه وبينهما أيضا كذا فى المفتاح ونظريه المحوى وقال انه احترازى لانه في هذه
 الصورة يطل العقد بالنسبة لكل منهما ولا يتنصف المهر بخلاف ما اذا كانا في عقدين ولم يدرا الاول انتهى
 وأقول فيه تأمل فان كلام المفتاح بالنظر للتفريق بينه وبينهما ولا فرق فيه بين ما لو تزوجهما في عقدين
 ولم يدرا الاول أو في عقد واحد وان كان احترازيا بالنسبة لتنصيف المهر فتدبر وكذا الفرق في وجوب
 المهر كما ملل لكل منهما حيث وقعت الفرقة بعد الدخول بين ما لو تزوجهما في عقدين ولم يدرا
 الاول أو في عقد واحد أما وجوب المهر لكل منهما اذا تزوجهما في عقدين ولم يدرا الاول
 وكانت الفرقة بعد الدخول فلما قدمناه عن التنوير وأما وجوبه لكل منهما اذا تزوجهما
 في عقد واحد وكانت الفرقة بعد الدخول أيضا فلما ذكره في الدرر حيث ذكر ان الحكم في
 تزوجهما معا البطلان وعدم وجوب المهر أى لكل منهما الا بالوطء كما في عامة الكتب انتهى
 (قوله ولهما نصف المهر) ان كان مهرهما متساويين قدر او جنسا وهو مسمى في العقد وكانت الفرقة
 قبل الدخول واذعى كل منهما انها الاولى ولا بينة لهما فان اختلف مهرهما فان علما فلكل ربع
 مهرها والا فلكل نصف اقل المسميين وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر
 تنوير وشرحه ومنه تعلم ما فى كلام الشارح من القصور وان قوله أى الاقل من نصفي المهرين محمول على
 ما اذا تفاوت المهران ولم يدرا بهما الاى المرأتين بقى ان يقال ما سبق عن التنوير وشرحه من قوله والا
 فلكل نصف اقل المسميين وقع مثله فى الدرر وذكروا كرهى زاده ان قوله فلكل منهما الخ صوابه فلهما
 نصف اقل المسميين (قوله أى الاقل من نصفي المهرين) تقدم ما فيه من القصور واعلم ان التعبير بالاقل
 من نصفي المهرين بمنزلة ما لو قال أى نصف اقل المهرين فلا حاجة الى ما ذكره بعضهم من التصويب فان
 قلت كيف جعل الشارح قوله أى الاقل من نصفي المهرين تفسير القول المصنف ولهما نصف المهر مع ان
 ما ذكره الشارح محمول على ما اذا تفاوت المهران ولم يدرا بهما الاى المرأتين كما سبق فلا يصلح تفسير المتن
 حينئذ لانه مفروض فيما اذا استويا قلت لا نسلم ان قول المصنف ولهما نصف المهر مفروض فيما اذا استوى
 المهران وليس فى كلامه ما يدل عليه بل قوله ولهما نصف المهر محتمل لان يكون المراد انه بينهما بالسوية

وله ما نصف المهر (أى الاقل من
 نصفي المهرين للاختين وانما قيد بقوله
 لم يدرا لانه لو علم الترتيب بينهما

أوعلى التفاوت لان ذلك يختلف بحسب مهرهما فان استويا كان نصف المهر لهما بالسوية وان اختلفا
 قضى لكل منهما ربع مهرها فان قلت بذلك على صحة ما قيل من ان كلام المصنف مفروض فيما اذا
 استويا بقول الزيلعي معنى ما ذكره المصنف من ان لهما نصف المهر اذا كان مهرهما متساويين وان كانا
 مختلفين يقضى لكل واحدة ربع مهرها قلت ما ذكره الزيلعي مردودا لا ترى الى ما ذكره في البحر من
 انه لا حاجة الى التقيد بما اذا كان مهرهما متساويين اذ لو كانا مختلفين يقضى لكل واحدة ربع
 مهرها لانه لم يقل ولهما نصف المهر على السواء حتى يرد عليه ذلك انتهى بتصرف وكذا قال في النهر ولم يقل
 بالسوية بينهما اعلم الى انهما لو كانا مختلفين قضى لكل واحدة ربع مهرها انتهى واقره المحوى وبهذا
 التقرير تعلم ما وقع لبعضهم في هذا المقام (قوله فالحقد الاول جائز) وبطل ما ذكره الا اذا وطئ الثانية فحينئذ
 تحرم الاولى مادامت الثانية في العدة ولا يجل وطئ الثانية لفساد العقد زيلعي ونظيره لو وطئ اخت امراته
 بشبهة تحرم امراته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة (قوله وانما لم عليه نصف المهر) يعني اذا علم الترتيب فالحقد
 الاول جائز والثاني فاسد فان فارقهما قبل الدخول وجب للاولى التي صح نكاحها نصف المهر المسمى ولا شيء
 لثانية لكونه فارقا قبل الوطء كذا بخط شيخنا (قوله وحرم الجمع بين امرأتين الخ) لقوله عليه السلام
 لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها الحديث ولان الجمع بينهما يقضى الى القطعية فيحرم والاية مخصوصة
 بينته وعمته من الرضاع وبالمشاركة فجاز تخصيصها بخبر الواحد والقياس زيلعي على انه في الدرر كان
 الحديث مشهور يصلح خصصا لا كتاب (فرع) عدة ام الولد بعد اعتاقها تمنع نكاح اختها عند ابى حنيفة
 وزفر وعند ابى يوسف ومحمد لا تمنع جوى عن البر جندى (قوله حرم النكاح) والمراد المحرمة المؤبدة أما
 المؤقتة فلا تمنع ولهذا التزوج امة ثم سيدتها فانه يجوز كافي الجامع والزبادات لانها حرمة مؤقتة بزوال ملك
 الامين وقيل لا يجوز تزوج السيدة عليها نظرا الى مطلق الحرمة كافي القنية بحر (قوله حتى لا بأس بان
 يجمع بين امرأة الخ) فان بنت الزوج لو فرضت ذكرا حرم عليه الزوج بامرأة ابية واذا فرضت المرأة ذكرا
 كانت البنت اجنبية عنها (قوله وبنت زوج كان لها من قبل) او امرأة ابنتها وكما يجمع بين الامة وسيدتها
 والامة متقدمة اذ لو فرضت السيدة ذكرا لم تحرم بخلاف العكس نهر (قوله وقال زفر لا يجوز) لانه لما ثبت
 الامتناع من وجهه فلا حوط المحرمة وهو مذهب ابن ابى ليلى والحسن البصري وعكرمة والجمهور قوله
 تعالى واحل لكم ما وراء ذلك ولانه لا قرابة بينهما فلم يكن فيه قطعة الرحم وقد صح ان عبد الله بن جعفر
 جمع بين بنت على وامرأة على وكذا جمع ابن عباس بين امرأة رجل وابنته من غيرها زيلعي (قائدة) سئل
 عن الجمع بين الاختين في الجنة فأجاب الرملي بأنه لا مانع لان المحكم يدور مع العلة وجودا وعدما لان
 العلة التباغض وقطعية الرحم وهذا المعنى منتف انتهي وصرح القرطبي بأنه يجوز نكاح سائر المحارم
 في الجنة الا الام والبنت قال شيخنا ومذهبنا ان العلة المنصوص عليها تتعلق بالحكم بها وجودا وعدما
 كالطواف في المرة ولهذا كان سؤر المرأة الوحشية نجسا لفقدته وهنا العلة منصوص عليها بالقوله عليه
 السلام مخافة القطعية فكان ما أجاب به الشيخ الرملي موافقا للناجعة باركون علة الحكم منصوصا عليها الا
 مستنبطة انتهى (قوله والزنا) وهو وطء مكاف في قبل مشبهة خال عن الملك وشبهته قيد به وان كان وطء
 المنكوحه فاسدا أو المشتراة كذلك اى شراء فاسدا أو الامة المشتركة والمكاتبه وزوجته الخائض والنفساء
 والمظاهر منها يوجب حرمة المصاهرة ايضا لانه محل الخلاف نهر واعلم ان المراد بالمكاف في كلامه ما يعم
 المراهق وسياق ما يدل عليه (قوله واللمس) ثبوت المحرمة باللمس لاجل كونه سبيلا للوطء السبب الاول
 ولو كان بينهما حائل فان وصلت حرارة البدن الى يده ثبتت المحرمة والا فلا وقيل ان وجد المحم ثبتت
 وفي مس الشعر روايتان زيلعي وظاهر ما في الخاتمة ترجيح انه ليس من البدن نهر ويرجح في البحر المحرمة
 بعمه وجرم في الاختيار بان مسه محرم ومس المراهق كالبالغ كما في الفتح ولا فرق في المس بين كونه منه
 او منها كما ذكره العيني لكن لو عم ايضا في النظر الى الفرج او ابى الامن على اطلاقه من غير تقييده بالداخل

فالحقد الاول جائز والثاني فاسد وانما
 لزم علمه نصف المهر (و) حرم الجمع
 بين امرأتين أية فرضت ذكرا حرم
 النكاح) اى بشرط ان يتصور ذلك
 من كل جانب حتى لا بأس بان يجمع
 بين امرأة وبنت زوج كان لها من
 قبل وقال زفر لا يجوز (والزنا واللمس
 مطلقا)

مطلب يجوز الجمع بين الاختين في
 الجنة

ليكون متنا ولا نظرها الى ذكره كان اولي (قوله سواء كان من جانبه الخ) اي المس والنظر ثم ان كان
النظر من جانبه يشترط ان يكون نظره الى فرجها الداخل على ماسيأتي وان كان من جانبها يشترط ان
يكون نظرها الى ذكره (قوله وسواء حصل في الملك الخ) أي ماذكره من المس والنظر حموي (قوله بشهوة
في موضع الحال به بذلك على ان الشهوة يشترط وجودها حال المس والنظر فلو وجد داخلين عنها
فنشأت عنهما لا تثبت المحرمة (قوله متعلق بكل واحد منهما) فان ادعتا وانكر صدق الا اذا كان
المس على الفرج والتقبيل على الفم قاله المحمدي وفي الفتح يترامى المحاق المحمدين بالفم وفي البرازية اخذ
تدبيره او ركب معها على دابة او قام اليها منتشرا وعانقها وقبلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق نهر لقريظة
كذبه وأراد بالركوب معها ما كان معه مس واطلقه لانه غالبا يستلزمه لكن في قوله فان ادعتها وانكر
صدق نظر لانه يقتضي عدم الاكتفاء بالشهوة من أحدهما فينفي ما صح به هو قبله من ان وجودها
من أحدهما كاف والحاصل انه اذا وجدت الشهوة من واحد منهما المس او النظر ثبتت المحرمة سواء
وجدت من الآخر ايضا لا الهـم الا ان يكون المراد من قوله فان ادعت الخ اي ادعت وجود الشهوة
منه مع اعترافها به عدم وجودها منها يؤيده ما قاله المفسر لوقبل امرأته بشهوة او الاب امرأة ابنه
بشهوة وهي مكرهة وانكر الزوج كونه بشهوة فالقول له لانه ينكر بطلان ملكه وان صدق حرمت الخ
بقي ان يقال ما المراد باحدهما الذي اكتفى بوجود الشهوة منه اذا مس أحدهما الا تخروا نظرا الى فرجه
والظاهر انه في جانب المس يراد به ما يمس المسوس بخلافه في جانب النظر حيث يراد به خصوص
من وجد منه النظر لا ما يمس المنظور اليه والحاصل انه اذا مسها بشهوة منها ثبتت حرمة المصاهرة
وان لم يشتهها بخلاف ما اذا نظر الى فرجها الداخل بشهوة منها فانها لا تثبت اذا لم يشتهها (قوله وقال
الشافعي الخ) لقوله عليه السلام لا يحرم الحرام المحلل ولا نهانعة فلا تنال بالمحذور ولنا قوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم والنكاح هو الوطء ولهذا حرم على الابن ما وطئ ابوه بملك العيى زيلعي فم الزنا
وقال عليه السلام من نظر الى فرج امرأة لم يحل له امها ولا بنتها وقال عليه السلام من مس امرأة بشهوة
حرمت عليه امها وبنتها وقال الشافعي ان ناظره انت جعلت الفرقة الى المرأة بتقبيلها ابن زوجها والله
تعالى لم يجعلها اليها فقال له انت تزعم انما تحرم عليه بردتها فجعلت الفرقة اليها فكيف قلت بما
انكرت على غيرك فقال اقول ان رجعت الى الاسلام وهي في العدة فهما على نكاحهما قال ابو بكر
الرازي انكر على خصمه وقوع التحريم من قبل المرأة ثم قال به وجعل الرجعة اليها ايضا والوطء انما صار
محرم من حيث انه سبب للجزية بواسطة ولد يضاف الى كل واحد منهما كلاً والقباس ان تحرم
الموطوءة من الزنا لانها جزوة بواسطة الولد يعني والاستمتاع بالجزء حرام لكن اباحت للضرورة والضرورة
ابحت حواء لادم عليه السلام وهي جزؤه فبقي في حق غير ماء الى موجب القياس حتى صار صولها
وفروعها كاصوله وفروعها في حقه وكذا العكس في حقها زابحي والحاصل ان الوطء محرم من حيث
انه سبب الولد لان من حيث انه زنا (قوله ان تنتشر الآلة الخ) قال في الخلاصة وبه يقتضي وفي الجوهرة
النظر الى الفرج لا يشترط فيه تحريك الآلة وهو الصحيح وعليه الفتوى بقي ارسا هذا المحذوم في حقه
وقد اغفلوه في حقها مع ان وجود الشهوة من أحدهما كاف قال في الفتح واقله تحريك القلب على
وجه يشوش الخاطر نهر واجاب الحموي بانه انما يذكركم الشهوة في المرأة لعدم الخلاف فيه بخلافها
في الرجل (قوله وكثير من المشايخ لم يشترطوا الانتشار الخ) قال في الذخيرة وهو الاصح ومثله
في الظهيرية حموي وصححه في التحفة والمحيط قال الاتقاني وعليه الاعتماد واثار الخلاف يظهر في الشيخ
الكبير والعين فعلى الاول لا تثبت وعلى الثاني تثبت نهر (قوله وكان لا يفتي بشبوت المحرمة الخ)
قال في العناية وهو اقرب الى الفقه حموي (قوله والمعتبر بالنظر الى الفرج الداخل) في ظاهر الرواية
وبه يقتضي واكتفى الثاني بالنظر الى منابت الشعر وقال محمد لا يدمر النظر الى الشق وصححه في الخلاصة

سواء كان من جانبه او من جانبها وسواء
حصل في الملك او في غيره (بشهوة) متعلق
بكل واحد منهما (يوجب حرمة
المصاهرة) اي ثبتت بها حرمت اربع
فحرم هي على آباء الوطائي وان علوا وعلى
ارلاده وان سفلا وان سفلان وان سفلان
اهلها وان سفلان وان سفلان وان سفلان
وقال الشافعي الزنا والمس والنظر
لا يوجب حرمة المصاهرة ثم المس
بشهوة ان تنتشر الآلة وان كانت
متشرة ان تزداد انتشارا وهو الصحيح وفي
الذخيرة وكثير من المشايخ لم يشترطوا
الانتشار وجعلوا حد الشهوة ان يميل
قلبه اليها ويشتهي جماعها وهذا اذا
كان شابا قادرا على الجماع وان كان
شيخا او غنيا فحد الشهوة ان يتحرك
قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركا
ذلك ويزداد الاشتها ان كان متحركا
وكان الفقيه محمد الرازي لا يعتبر تحريك
القلب انما يعتبر تحريك الآلة وكان
لا يفتي بشبوت المحرمة في الشيخ الكبير
والعين الذي ماتت شهوته حتى لم
يتحرك عضوه بالامامة والمعتبر بالنظر
الى الفرج الداخل

وشمل اطلاقه النظر من وراء زجاج بخلافه في المرأة والنساء لان المرقى فيهما مناله لاهو ولمذا لو كانت في الماء فرأى فرجها فيه ثبت نهر بقرى ان يقال تقييده هنا بالنظر الى الفرج الداخل ينافي ما سبق من قوله سواء كان من جانبه او جانبا لانه بعمومه يشمل النظر من كل منهما وما هنا يقتضي ان النظر من جانبه فقط واجاب المحمدي بان ما ذكر من الاقتضاء ممنوع اذا يلزم من ذكر شرط لاحد شيئين اشتركا في حكم ان يكون الحكم خاصا بالذي ذكر شرطه اهـ (قوله ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة) اما اذا كانت قاعدة مستوية او قائمة لا تثبت المحرمية بالنظر غاية (قوله ولو لم يمس فأنزل) وكذا لو نظر فأنزل زبالي ومعنى قولهم المس بشهوة لا يوجب حرمة المصاهرة بالانزال هو ان الحرمة عند ابتداء المس كان حكمه موقوف الى ان يقين بالانزال فان انزل لم تثبت ولا تثبت لان معناه ان حرمة المصاهرة تثبت بالمس ثم بالانزال نسقط لان حرمة المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط أبدا حموي عن العناية (قوله لا يوجب الحرمة في الصبي) وعليه الفتوى غاية (قوله وعلى هذا اتيان المرأة في الدبر) لا تثبت به الحرمة ولو مع المس بشهوة لانه كافي الزبالي ليس بمحل المحرم قال في النهر وهو الاصح ومن ثم قالوا وافضاها لم تحرم عليه امها لعدم تيقن كونه في الفرج الا اذا حلت وعلم كونه منه انتهى واوردان الوط في المسئلة ان لم يكن سببا للحرمة فالمس بشهوة سبب لها بل الموجود فيها اقوى منه واجيب بان العلة هو الوط السبب للولد وثبوت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوط ولم يتحقق في الصورتين واذا عرف عدم ثبوت حرمة المصاهرة فيما اذا اتاها في دبرها وافضاها فكذلك لا تثبت باتيان الغلام فلا يحرم عليه أمه ولا بنته لان حرمة المصاهرة انما تثبت بصفة انه سبب للولد وحول له وهذا المعنى لم يوجد غاية (قوله ووط صغيرة لا تستهي) لم يتعرض المصنف ولا الشارح لادنى سن يتعلق به الحرمة هنا وقدرة في النهاية بتسع سنين ومادونه ليست بمشبهة قال البرجندي وعليه الفتوى حموي ويتفرع على ما ذكره الشارح من ان ووط الصغيرة لا يوجب حرمة المصاهرة ما سبق عن التنوير من انه لو تزوج صغيرة لا تستهي فدخل بها ووط لها فتزوجت بغيره بعد انقضاء العدة بالانتهار او بالحض بان بلغت حد الشهوة بعد الطلاق قبل انقضاء عدتها بالاشهر فطرقها الحيض فاعتدت بالحض فجاءت ببنت حل للطلاق اخذ هذه البنت وان كانت ربيبة وهذا يستفاد من الآية اذ قوله من نسائك يقتضي ان الربيبة لا تحرم الا اذا كانت امها مشبهة وقت الدخول بها لان اسم النساء لا يطلق عليهن الا اذا بلغن حد الشهوة وكان ووط الصغيرة لا يوجب حرمة المصاهرة كذا ووط وغير المراهق لا يوجب حرمة المصاهرة ايضا كافي النهر عن الفتح حتى لو جامع غير المراهق زوجة ابية لا تثبت الحرمة لعدم اشتباهه وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقبيل بشهوة اما الشهادة عليه بما بالشهوة فقبل لا تقبل وقيل تقبل واختلاف الترجيح واطلاقه بعم السامد والناسي والمكره والخفي حتى لو ايقظ زوجته او ايقظته بمجاها فوقعت يده على بنته المشبهة او يدها على ابنه ولو من غيرها حرم عليه زوجته حرمة مؤبدة كافي النهر عن الفتح ايضا والظاهر ان المراد من قوله او يدها على ابنه خصوص ما لو كان الابن مراهقا لانه حينئذ يكون مشتهى لا مطلقا بدليل ما سبق وفيه عن الخلاصة قبل له ما فعلت بام امرئك قال جامعها تثبت الحرمة ولا يصدق انه كذب وان كان هازلا (قوله وقال الشافعي ان كانت العدة الخ) وبه قال ابن ابي ليلى ومالك لان النكاح قد انقطع بينهما اعمالا للقاطع ولنا ما روى من ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجتمعوا على شيء كاجتماعهم على اربع قبل الظهر وان لا تنكح امرأة في عدة اختها وامامنا فيه على وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وكفي بهم قدوة ولا نكاح المطلقة قائم من وجه لبقاء احكامه من وجوب النفقة والسكنى والمنع من الخمر والفراس حتى ثبت نسب ولدها وانقطاع وهو الطلاق قد تأخر عمله في الاحكام غير حرمة الوط ولهذا بقي في حق القيس حتى لا يجوز لها ان تزوج بغيره فصار كالرجعي وعلى هذا الخلاف سائر محارمها واربع سواء هازلي (قوله وقال لا يجوز الخ) لان الحرمة لمكان الجمع نكاحا ولم يوجد ولهذا جازله ان يتزوج اربعا سواءها ولان العدة فيها اثر

ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة
ولو لم يمس فأنزل لا يوجب الحرمة في
الصبي لانه يبين بالانزال انه غير داع
الى الوط وعلى هذا اتيان المرأة في
الدبر والنظر اليه ووط في صغيرة
لا تستهي معتد به (معلقا سواء
تزوج أخت معتد به طلاق رجعي او بائن
كانت العدة من طلاق رجعي او بائن
او ثلاث او نكاح فاسد او عن وط
بشبهة او عن عتي في أم الولد وقال
الشافعي ان كانت العدة عن طلاق
بائن او ثلاث يجوز ولا يجوز نكاح
احتام الولد في عدتها

الملك وحقيقة الملك فيها لا تمنع تزوج الاخت فالأثر أولى ولا يبي حذيفة انه انما جاز نكاح اخت ام الولد
لضعف الفرائس فاذا اعتقها قوى الفرائس ولهذا لا يجوز تزويجها بعد العتق حتى تنقضي عدتها وقبله يجوز
فاذا قوى الفرائس لا يجوز له ان يتزوج اختها كي لا يكون مستلحقا نسب ولدا اختين في زمان واحد بخلاف
اربع سواها لعدم هذا المعنى ويجوز لزواج المرتدة ان يتزوج اختها بعد محاقها بدار الحرب قبل انقضاء
عدتها لانه لا عدة عليها من المسلم لتباين الدارين وان عادت مسيلة لا يضر نكاح الاخت لان العدة
لا تعود وعند أبي يوسف تعود وفي بطلان نكاح اختها له قولان زيادي (قوله وحرم تزوج امته) لان ملك
المتعة ثابت للمولى قبل النكاح فيلزم اثبات الثابت ولو تزوج امته الغير ثم اشتراها بطل النكاح الا اذا كان
الشراء بشرط الخيار فانه لا يبطل والمأذون والمكاتب والمدبر اذا اشترى وامنكوحتهم لا يبطل النكاح جوى
عن البرجندي اما اذا تزوجها متزها عن وطئها حراما على سيدل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون
حرة او معتقة الغير او محلوفا بعقدها وقد حث الحالف وكثيرا ما يقع سيما اذا تداولتها الايدي وليس المراد
من حرمة الزوج بامته استحقاق العقوبة بل المراد في احكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء
النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك بحكم وجوب القسم لها وعدتها عليه خامسة وثبوت
نسب ولدها بدون دعواه ولا يخفى ما في عدم عدتها خامسة ونحوه من عدم الاحتياط شرعية لالاية وقوله
في البحر بل المراد في احكام النكاح اي انه لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من الاحكام التي تقدمت
كما في القهستاني واعلم ان ما سبق من تعليل حرمة الزوج بامته بان ملك المتعة ثابت للمولى قبل النكاح
فيلزم اثبات الثابت لا يتجه الا اذا كانت كلها مع انه لا فرق في الحرمة بين مالو كانت له كلها وبعضها
فما في النهر من قوله وحرم ايضا امته ولو كان له فيها جزء للاجماع على بطلانه احسن (قوله وسيدته) ولو قل
جزءا فامته للثبوت كما قالوا وبينه السروجي بان مقتضى الزوجية قيام الرجل على المرأة بالحفظ والصون
والنأديب لا صلاح الاخلاق والاسترقاق يقتضي قهر السادات للعبيد بالاستيلاء والاستهانة فتهذران
تكون الزوجة سيدة نهر (قوله والمجوسية) ويحرم وطؤها ولو بملك عين نهر وقال سعيد بن المسيب
وعطاء وطائوس وعمر بن دينار يجوز وطء المشرك بملك العين لورود الاثر بوطء سبايا العرب ولنا قوله تعالى
ولا تنكحوا المشركين وقوله عليه السلام سنوابهم سنة اهل الكتاب غيرنا حتى نسأهم ولا آكل ذياتهم
والنكاح حقيقة في الوطن بل في معنى الحديث اي اسلكوا بهم طريقهم يعني عا ملوهم معاملة هؤلاء في
اعطاء الامان باخذ الجزية منهم فناء وقوله غيرنا حتى نسأهم نصب على الحال غاية وفي البحر حكى
الاجماع على حرمة المجوسية كالاجماع على حرمة الوثنية وهي المشرك في الغاية هي التي تعبدون اي
الصنم وفي الفتح ويدخل في عبادة الاوثان عبادة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمعطلة
والزنادقة والاباحية وفي نهر الجوز كل مذهب يكفر به معتقده فهو محرم نكاحها لان اسم المشرك
يتناولهم جميعا وينبغي ان من اعتقد مذهبها يكفره ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو مشرك وان طرأ
عليه فهو مرتد وقال الرستغني لا يجوز المناكحة بين اهل السنة والاعتزال لكن قال في البحر بعده واما
المعتزلة فمقتضى الوجه حل مناعتهم لان الحق عدم تكفير اهل القبلة وفي النهر واما المعتزلة فتجوز مناعتهم
لانا لا تكفر احدا من اهل القبلة وان وقع الزمان في المباحث (قوله وهي من لادين لها ولا كتاب) وما قيل
من انه كان لهم كتاب فواقع ملكهم اخته ولم ينكر واعليه فاسرى به ففسده رد بان العبرة للمحالة الراهنة
وفي القاموس مجوس وضع دينه ودعا اليه نهر وقوله فاسرى به كذا في البخاري من الجزية والذي في
الزيلي والبحر عن المبسوط فرجع شيخنا (قوله وحل تزوج الكتابية) لقوله تعالى والمحصنات من الذين
اوتوا الكتاب من قبلكم اراد به الحرث والعفاف عن الزنا وهو عطف على قوله تعالى اليوم أحل لكم
الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وصح ان حذيفة بن اليمان تزوج يهودية
وكذا كعب بن مالك وقول الشافعي ان الكتابية مشركة ضعيف لان الله تعالى عطف المشركين على

(و) حر تزوج (امته) للسيد (وسيدته)
للعبد (و) تزوج (المجوسية) وهي
من لادين لها ولا كتاب (والوثنية) وهي
من تعبد الاصنام (وحل) للمسلم
(تزوج الكتابية) مطلقا

الكفر ايضا اذا اراد التزوج على امرأته فلامه رجل اذ لا فرق بينهما كما في النهر متعقبا لما في البحر من قوله وينبغي ان لا يخاف عليه الكفر قال وما فرق به من ان في الجمع بين الحر اثمة مشقة بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراري فانه لا قسم بينهما مما لا اثر له مع النص وفي النهر عن البرازية له امرأة او جارية فاراد اخرى فقالت اقتل نفسي له ان ياخذ ولا يمتنع لانه مشروع فلوترك لئلا ينفكها يؤثر الحديث من رفق لا متى رقا لله (فرع) دخل يهودي على ابي يوسف فقال ما بال الزوج يتزوج اربع نسوة ولا يحل للمرأة الا زوج واحد فقال ابو يوسف هذا تعبد فقال هشام بن الحكم ان امرى القاضي اجبته فقال لان الرجل اذا تزوج اربعاً فالانساب كلها ترجع اليه ولا تختلط ولو كان للمرأة ان تزوج اكثر من واحد لا يختلط الانساب قال محمد المجواب عـ الى ما قال ابو يوسف لان الامر لو كان على هذا المعنى لكان للرجل ان يتزوج اكثر من اربع نسوة جوى عن النوازل (قوله الامة واحدة) لانه ضروري عنده ولذا اطلاق قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء اذ الامة المنكوحة ينتظمها اسم النساء (قوله تزوج تسع للحر) لان الله اباح ثنتين بقوله ثنتي ثم عطف عليه ثلاث ورباع بالواو وهي للجمع فيكون المجموع تسعا وهذا خرق للاجماع فان الامة اجعت على انه لا يجوز اكثر من اربع ولا حجة لهم فيما ذكر لان الخطاب للجميع والواو بمعنى او فلا تفيد الجمع نظيره جاعل الملائكة رسلا اولى اجنحة ثنتي وثلاث ورباع ليس معناه ان لكل واحد منهم تسعة اجنحة بل معناه ان لطائفة منهم اثنين ولطائفة ثلاث ولطائفة اربع زيلعي واعلم ان ثنتي وثلاث ورباع غير منصفة للعدل والصفة فانها بنيت صفات وان كانت اصولها لم تبين لها وقيل لتكرار العدل فانها معدولة باعتبار الصيغة والتكرير منصوبة على الحال من فاعل طاب بحر عن اليساوي (قوله وثنتي للعبد) ولومذبرا او مكاتباً نهراً وابن أم ولد غاية يعني من غير مولاها شيخنا لان ابن أم الولد من مولاها حراً وبني ثبوت نسب ولدام الولد من المولى ان لا ينفكه وان لم يدعه بخلاف الامة حيث يتوقف ثبوت نسب ولدها على وجود الدعوة من السيد كما سيأتي في محله قيد بالتزوج لان التمسرى لا يحل له ولومكاتباً لانه يبتنى على الملك نهر ومنه يعرف ان ما يقع له من التجار من انه يدفع جارية لعبد له يطاها من غير عقد فذلك حرام فليجنب وانما ملك الاطلاق لانه لمن اخذ بالساق (قوله وقال مالك له ان يتزوج اربعاً) للعمومات والمجته عليه ما روى عن عطاء ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اجمعوا على ان العبد لا يجمع بين النساء فوق اثنتين ولان الرق منصف للنعمة زيلعي (قوله ولكن لا يطأ الخ) لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق قين ماءه زرع غيره فان قيل كيف يسقيه مع انسداد فم الرحم قلت الشعر ينبت من ماء الغير بحر والمداد ازيد بذات الشعر لاصل نباته قال في التبيين والسكا في لان به يزداد سمعه وبصره حدة كما جاء في الخبر شرب لبالة ودواعي الوطء كالوطء بحر وقوله عليه السلام فلا يسق قين ماءه زرع غيره يجوز ان يكون ماءه مفعولاً اولاً يسقى والفاعل ضمير من ويجوز ان يكون هو الفاعل وعدا ما مفعول واحد علمني عن العراقي شيخنا (قوله حتى تضع جملها عندها) الا انه لا نفقة لها وقيل يجب والاول اوجه ولا خلاف في جواز الزاني نهر لكن نقل المحوى عن المفتاح معزيا مجموع النوازل انه اذا تزوج حبلى من الزنا فالنكاح صحيح عند الكل وتستحق النفقة عند الكل ويحل له وطؤها عند الكل انتهى واقول يمكن حمل حل الوطء بمعنى ولو قبل الوضع على ما اذا كان ذلك الرجل الذي تزوج بهام عتراً فان الحمل منه بان كان هو الذي زنا به ايد ذلك على هذا ما نقله المحوى ايضا عن الحنابلة من انه اذا اتهم رجل بامرأة فظهر بها حمل والرجل ينكر فزوجت منه جاز النكاح في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يحل له وطؤها حتى تضع حملها انتهى بناء على ان مفهوم قوله وهو ينكر انه لو كان مقراً جاز له الوطء لعدم سقيه زرع غيره كما ذكره المحوى ايضا فالاول مفهوماً الرواية معتبرة وكما يجوز له وطؤها ولو قبل الوضع اذا كان هو الزاني فيكذباً يثبت نسب الولد منه كما في الدر المختار عن النهر ونصه لو نكحها الزاني حل له وطؤها اتفاقاً والولد له ولزومه النفقة ولو تزوج امته أو ام ولده المحامى بعد علمه قبل

الامة واحدة حال عدم طول المحنة
على ما مر آنفاً وانما قال فقط نفياً للدول
اصحاب الطواهر فانهم يحبرون تزوج
تسع للحر (و) حل تزوج (ثنتين) من
الحر اثراً والامة (العبد) وقال مالك له
ان تزوج اربعاً (و) حل تزوج (حبلى
من زنا) ولكن لا يوطؤها حتى تضع حملها

اقراره به جاز وكان نفيا انتهى وهو باطلاقة شامل لما اذا جاءت به بعد النكاح في مدة جل تام مقام لا وهو
 مخالف لما نقله المحموي عن الوقعات المحسامة حيث قال رجل زنا بامرأة فمليت منه فبما استبان جملها
 تزوجها الذي زنا بها فالنكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح لستة اشهر فصاعدا يثبت النسب منه
 ويرث منه لانها جاءت بالولد في مدة جل تامه عقيب نكاح صحيح وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لا
 يثبت النسب ولا يرث منه لانها لم تحبى به لمدة جل تامه انتهى (قوله وعند أبي يوسف يفسد النكاح)
 قياسا على المحبى من غيره بجماع ان كلامه لا يجوز اسقاطه والفرق لهما ان الامتناع في ثابت
 النسب محرمة صاحب الماء لا للمحل ولا حرمة للزاني نهر (قوله لامن غيره) ولا من حربي أو سيدها المقربة
 كما في الدر وعن أبي حنيفة ان كان من حربي كالمهاجرة والمسبية يجوز النكاح ولا يبطأ حتى تضع واعتمدها
 الذكر حتى والطحاوي ومنعهما محمد والاول اصح عيني وظاهره ترجيح جواز العقد على المحبى من حربي بناء
 على ان قوله والاول اصح يرجع لقوله وعن أبي حنيفة الخ لكن بخلافه ما في الزبلي من قوله ان الاصح
 المتعمد عليه منع محمد جواز نكاح المهاجرة والمسبية المحامل انتهى وتزول المخافة فيجعل قوله والاول
 اصح عائدا الى قوله لامن غيره واعلم ان اطلاق قوله لامن غيره يشمل ام ولده المحامل فلو تزوجها
 فالنكاح باطل لانها فراس لمولاهما حتى يثبت نسب ولدها منه من غير دعوة فلو صح النكاح لمحصل الجمع
 بين الفراسين الا انه غير متأكد حتى ينتفى الولد بالنفي من غير لعان فلا يعتبر ما لم يتصل به الحمل نهر عن
 الهداية والفراس صيرة المرأة بحال لو جاءت بولد ثبت نسبه من غير دعوة عناية والفراس ثلاثة انواع
 قوى ووسط وضعيف فالاول فراس المنكوحه يثبت نسب ولدها بلا اقرار ولا ينتفى الا باللعان والثاني
 فراس ام الولد يثبت النسب بلا اقرار وينتفى بمجرد النفي والثالث فراس الامة لا يثبت نسب ولدها بلا
 دعوة فلما كان الفراس غير متأكد كدفي أم الولد لم يعتبر الفراس ما لم يتصل به الحمل فجاز تزويجهما قبل الحمل
 بخلاف ما بعد الحمل حيث لم يجوز تزويجهما لانها اعتبرت حينئذ فراسا لمولاهما فلو جاز النكاح لزم الجمع بين
 الفراسين شيخنا عن الغاية (فرع) تزوج امرأة فجاءت بسقط استبان خلقه بعدد اربعة اشهر جاز
 نكاحها وان كان اقل لم يجوز لان خلقه لا يكون الا في مائة وعشرين يوما حموي عن البرجسدي (قوله)
 فالنكاح فاسدا جماعا لقوله تعالى ولا تعزوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله والمراد انقضاء العدة
 ولا تعتدا المحبى من الزنا شيخنا عن الغاية (قوله والموطوءة بملك عين الخ) بالمجرع فاعلى تزوج الكسبية
 اي وحل ايضا تزوج الموطوءة عيني وقال الرازي معطوف على حبلى من زنا حموي (قوله ويستحب للمولى
 ان يستبرئها) الصحيح وجوبه وجعل في المحامى المحصرى الوجوب قول محمد بن جرير الذخيرة (قوله وقال
 محمد لا احب الخ) ظاهر كلام الشارح انها لا ية ولا ن باستحباب الاستبراء بناء على ان استحباب الاستبراء
 قول محمد فقط لا على ما قاله بعض المشايخ من انه قول الكل وذلك ان محمدا ائمان في الاستحباب ومعنى نفى
 الاستحباب انه ان وطئ قبل الاستبراء يكون تاركا للاستحباب وهما اثبة اجواز النكاح بدونه فلا معارضة
 نهر لكن كلامه في الهداية يقتضى ان الاستحباب قول محمد فقط بدليل قوله والخلاف مقيد بما اذا لم
 يستبرئ المولى فان استبرأها كان للزوج ان يطأها بدونه اتفاقا انتهى وحكاية في غاية البيان بقليل
 (قوله وكذا الحكم ان رأى رجل امرأة تزنى) وله ان يطأها بخلاف ما كذا قال الزبلي وخلاف محمد في حل
 الوطء لافي صحة العقد فقوله خلاف ما كذا قال بقليل بقوله وله ان يطأها لا يجوز لان نكاح الزانية جائزا فاقا اذا
 لم تكن حبلى فان كانت حبلى صح خلافه لابي يوسف شرب لالية فان قلت ينبغي ان لا يحل وطؤها لاحتمال
 الشغل ودليل الحرمة عند معارضة دليل الحمل راجح واجيب بانه تعارض احتمال وجود الحمل وعدمه
 فرجحنا جانب عدمه لاصالته ولتقوى الامالة بعدم حرمة صاحب الماء نهر عن العناية ثم قال لكنه
 يتدب له استبراءها قبل الوطء على ما روي هذا تصريح بجواز نكاح الزانية وفي المجتبى لا يجب تطبيق
 الفاجرة ولا يجب عليها تسريح الفاجر وما قوله تعالى والزانية لا ينكها الا اذان او شرك فسوخ بابة

وعند أبي يوسف يفسد النكاح
 (لامن غيره) أى لا يحل تزوج حبلى
 من غير زنى حتى ان كان الحمل ثابت
 النسب فالنكاح فاسدا جماعا (و)
 حل تزوج (الموطوءة بملك عين (أو زنا)
 بان وطئ المولى امته ثم تزوجها
 غيره ويستحب للمولى ان يستبرئها واذا
 جاز النكاح فللزواج ان يطأها قبل ان
 يستبرئها عندهما وقال محمد لا احب
 ان يطأها قبل ان يرى رجل امرأة تزنى
 الحكم ان رأى رجل امرأة تزنى
 حل تزوجها (و)

فانكحوا ما ما ابكم زبلي ولعل معنى تسريح الفاجر الاخذ في اسبابه كان تبذل له مالا ليخالفها حموي
قال وترفع امرها للقاضى فيطلق عليه انتهى ومراده قاض براه (قوله والمضومة الى محرمة) لان المبطل
في احداهما فيقدر بقدره بخلاف البيع فانه يبطل بالشرط الفاسدة والنكاح لا يبطل بالشرط
الفاسدة فافتقر زبلي وقوله بخلاف البيع اي بخلاف ما اذا جمع بين حرمه وبين البيع حيث لا يصح
في العبد لان قبول العقد في المحر شرط فاسد في بيع العبد بحر ولو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل كما في الدراي
يجب لها مهر المثل بالغاما بلوغ وهو الصحيح وما في الزيادات من ان لها مهر مثلها ولا يجوز حصتها من
الالف بقوله ما كما في النهر (قوله بان كانت ذات رحم محرم) او من كسوة الغير او معتدة الغير غاية بيان
(قوله وعندهما ينقسم الى آخره) لان المسمى مقابلهما فيكون منقسمهما عليهما فيلزمه حصته ما سلم له
ولا يلزمه حصته ما لم يسلم كما اذا اشترى عبدا ومديرا يلزمه حصته العبد دون المدبر ولا في حنفية ان التي
لا تحل لا تصلح ان تكون مزاومة التي تحل فيكون لها كاه كالموتزوجها وحاررا او جارا بخلاف بيع
القن مع المدبر لان المدبر داخل في العقد لكونه محلا له وانما يقتضى البيع بعدم محقه فكون له حصته
والمحرمة ليست بداخله فيه زبلي واورد على قول الامام ان ايجاب مهر المثل واسقاط المحدث بالدخول فرع
دخولها في العقد وقد قال به - دمه واجيب بان ذلك من حكم صورة العقد وعلى قولها كيف وجب
حصتها من الالف بالدخول وهو - كم دخولها في العقد ثم يجب المحدث مع ان المحدث والمهر لا يجتمعان قال في
الفتح ولا يخلص الا بتخصيصهما الدعوى فيجب المحدث لانتفاء شبهة الحمل والمهر لا تقسم بالدخول في العقد
نهر (قوله على مهر مثلها) حتى لو كان الفاقوه مهر مثل المحرمة الفان والمهلة الف كان لها ثلاثمائة وثلاثة
وثلاثون وثلاث (قوله وبطل نكاح المتعة) وهذا كان مباحا ايام خبير وايام فتح مكة الا انها صارت
منسوخة باجماع الصحابة ولو اباحه ما ركا فزال لكن ليس فيه تعزير ولا حد ولا رجم فهستاني وفي الزبلي
روى انه عليه السلام حرمها يوم خبير من رواية علي بن ابي طالب متفق عليه وروى انه عليه السلام
حرمها يوم الفتح روى مسلم وقال بعضهم نسخت بقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم
او ما ملكت ايمنهم وهي ليست من الازواج بدليل انتفاء حكم النكاح عنها وانتفاء شرطه من وجوب
النفقة والسكنى والطلاق والعدة والارث وصحة الايلاء والظهار والشهود ولا هي مما ملكتها الايمان ثم
اعلم ان المتعة على اربعة اوجه اثنتان في الحج واثنتان في النكاح اما الاثنتان في الحج فاحداهما مشروعة ذكرت
في باب التمتع في الحج والاخرى منسوخة وهي فسح الحج بافعال العمرة وهو ان الرجل اذا دخل مكة
محرما بالحج قبل وقت الحج ثم اراد ان يخرج من احرام الحج بافعال العمرة وهذا قد كان ثم نسخ واما الاثنتان في
النكاح فاحداهما مشروعة وهي ثلاثة اوثاب درع وخمار وملحفة والاخرى غير مشروعة وهي نكاح
المتعة غاية (قوله وقال مالك هو جائز) قال الاتقاني وهذا فيه نظره عندى لان مالك روى الحديث
على عدم جواز المتعة في الموطن ولم يرو خلاف ذلك ولم يقل قولاً آخر غير ما بين عباس فكان يقول ذلك
ثم رجع وقال ابو بكر الرازي في شرحه مختصر الطحاوي المتعة ان يقول اعطيك كذا على ان اتمتع بك يوما
او نحو ذلك ثم قال وهذا اخلاف من العلماء في فساد فعله ان جواز المتعة عند مالك ليس بصحيح وقد قال
مالك في المدونة ولا يجوز النكاح الى اجل قرين اب او بعيد وان هي صداقا وهذه المتعة الى هنا لفظ مالك
كذا بخط شيخنا والمحاصل ان نسبة القول بجواز المتعة الى الامام مالك خطأ وغلط (قوله وبطل
نكاح الموقت) من عطف الخاص على العام بناء على ما ذكره السكال من ان الموقت من افراد المتعة وان
عقد بلفظ التزويج واحضر الشهود كما في البحر خلافا لما في العناية لان مبنى الفرق بينهما على انه في المتعة
لا بد وان يكون بلفظ اتمتع بك ونحوه مع انه لم يعرف في شيء من الآثار لفظ واحد من باشرهما من الصحابة
بلفظ اتمتع بك نهر (قوله سواء كان وقتا طويلا او لا) وشمل المدة الجهولة ايضا وقيد بالموقت لانه
لو تزوجها على ان يطلقها بعد شهر فانه جائز لان اشتراط القسطع يدل على انعقاده مؤبدا وبطل التزويج

(المضومة الى محرمة) بان جمع بين
امرأتين في عقد واحدة واحداهما
لايجل له نكاحها بان كانت ذات رحم
محرم منه حل نكاح التي حل نكاحها
المسمى (اي المهر) (و) جميع
عند أبي حنيفة وعندهما ينقسم
المسمى على مهر مثلها فما اصاب التي بطل
حل نكاحها يجب وما اصاب التي
نكاحها سقط (وبطل نكاح المتعة)
صورتها بان يقول لا اتمتع بك (الموقت)
هذه العشرة لا تمتع بك (الموقت)
هو جائز (و) بطل نكاح
مطلقا سواء كان وقتا طويلا او لا
وصورته ان تزوج امرأة بشهادة
شاهدين عشرة ايام

كما في القنية ولو تزوجها بنية ان يقدم معها مائة نواها فالنكاح صحيح لان التوقيت انما يكون باللفظ
 شرئبلاية عن البحر ولا بأس بتزوج النهاريات وهو ان يتزوجها على ان يقدم معها مائة نواها دون الليل
 زيلبي لكان هل لها ان ترجع وتطالبه بالبيت عندها ليل الظاهر لها ذلك حيث كان لها ضرورة ولا يمنعها
 الشرط السابق (قوله وقال زفر التوقيت باطل والنكاح صحيح) لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
 قلنا هو في معنى نكاح المتعة والعبارة للعاني دون اللفاظ زيلبي وفيه تأييد لما ذكره الكمال من عدم
 المغارة بين المتعة والموت (قوله وروى المحسن عن ابي خنيفة الخ) لانه في معنى المؤبد وجه الظاهر
 ان التوقيت هو المعين بمجهة المتعة وقد وجد زيلبي (قوله والفرق بين النكاحين في اللفظ لا المعنى) وهو
 ان الاول يقع بلفظ التمتع والثاني بلفظ النكاح وفيه نظر بل بينهما ما فرق من حيث المعنى وهو ان المتعة
 يشترط فيها تعيين مقدار المهر فيصير بظاهره كالبيع بخلاف الموت حيث لا يشترط فيه ذكر المهر جوى
 عن البرجندى وهو مخالف لما سبق عن الكمال والزيلبي فتنبه وقوله فيصير بظاهره كالبيع أى من حيث
 انه يشترط في البيع تعيين مقدار الثمن (تنبيه) لم يتعرض المصنف ولا الشارح لمحكم تعليق النكاح
 بالشرط كما لو قال لبنته ان دخلت الدار زوجتك من فلان وقال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح
 وكذا النكاح خلافا لما في الدرر حيث قال التعليق لا يصح وان صح النكاح ولهذا تعقبه في الشرئبلاية
 بقوله لم أر من قال بحجة النكاح المعلق سوى المصنف بل كلامه في البيوع يخالف هذا حيث قال
 النكاح لا يصح اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط لما فيه من معنى القمار انتهى وصرح بعدم
 صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية عن الاصل والخمانية والتارخانية وفتاوى أبي الايث
 وجامع الفصولين والقنية ولعله اشتبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح المشروط معه شرط فاسد
 وبينهما فرق واضح اه فان قلت ماذا كره في الشرئبلاية يشكل بما ذكره عزى زاده حيث اقترافا في الدرر
 وذكر ان ما ذكره من ان النكاح يصح ويبطل التعليق موافق لما في الخلاصة والعمادية ولغظهما والنكاح
 لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكنه لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط انتهى فلا وجه لما قيل بل
 النكاح غير صحيح الخ ماذا كره قلت ذكر شيخنا ان ما ذكره عزى زاده سهو منه بين واشتباه انتهى واعلم انه
 يستثنى من عدم صحة تعليق النكاح بالشرط ما اذا علق بشرط كاش كما لو خطب ابنته فقال اني تزوجتها من
 فلان أمس فلم يصدق الخطاب فقال ان لم اكن زوجتها أمس من فلان فقد تزوجتها منك وقبل ثم ظهر
 انه لم يكن زوجها ينقذ لان التعليق بشرط كاش تحقيق فيكون تقييما كما في الدرر والفرع عن العمادية
 وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس كذا ذكره جوى زاده وعمه المصنف أى مصنف التنوير بمجئنا لكان
 في النهريقيل كتاب الصرف في مشكلة التعليق برضا الاب والحق الاطلاق قال في الدرر فليست امل المفتي (قوله
 وحل له وطه امرأة ادعت عليه الخ) ويشترط حضور الشهود عند القاضي وقت القضاء في قول العامة
 وعند بعضهم لا يشترط قال في الفتح وهو الاوجه لان انعقاد العقد في ضمن القضاء وما ثبت في ضمن شيء
 لا يراعى فيه شرائطه ولهذا سقط الاجاب والقبول كما في الزيلبي (قوله وعندهما وعند الشافعي الخ) وبه
 يفتى شرئبلاية عن المواهب (قوله وهي مشكلة قضاء القاضي الخ) فينفذ ظاهرا وباطنا عند أبي خنيفة
 والمراد من النفاذ ظاهرا ثبوت حكمه كالتمكين والنفقة والقسم وغير ذلك والمراد من النفاذ باطنا ثبوت
 الملك والمحل فيما بينه وبين الله تعالى وان أتم المدعى اتم اقدامه على الدعوى السكوتية فله ان القضاء
 اظهر ما هو ثابت لا اثبات ما لم يكن ثابتا فلا ينفذ قضاء القاضي باطنا لان الشهود كذبة كما اذا ظاهرا والشهود
 كفارا او عبيدا او محدودين في قذف ولهذا لا ينفذ القضاء باطنا بشاهدي زور اذا كانت المرأة منكوسة
 الغير او معتدة الغير وكذا لا ينفذ القضاء باطنا في الاملاك المرسلة ولنا ان القاضي مأمور بالقضاء بالشهادة
 الصادقة عنده لا عند الله تعالى لان الوقوف على حقيقة الصدق متعذر لان حقيقة الصدق لا يعلمها
 الا الله تعالى بخلاف ما اذا وجدوا كفارا ونحوهم حيث لا ينفذ القضاء باطنا لان الوقوف على هذه

وقال زفر التوقيت باطل والنكاح
 صحيح وروى المحسن عن أبي خنيفة
 انهما اذا وقتا وقالوا بعينان الى ذلك
 غالبا يصح والفرق بين النكاحين في
 اللفظ لا المعنى (و) حل (له) وطه امرأة
 ادعت عليه انه تزوجها) وأقامت
 البينة (و) قضى (القاضي) (بنكاحها)
 بنية (و) الخ (لأنه) (لم يكن) تزوجها
 قبل وعندهما وعند الشافعي لا يسعه
 ان يطأها وهي مشكلة قضاء القاضي
 بمسألة الزور في العقود والفسوخ
 وينبغي في باب أدب القاضي

الاشياء متيسر بالا مارات فاذا لم يقف علم انه قصر فلم يكن مأمورا بالقضاء كما اذا قضى في حادثة باجتهاده
وثمة نص آخر بخلافه لا يعلم اما هنا فقد بالغ في التفحص عن حال الشهود فلم يوجد منه تقصير غاية ولا
خلاف بينهم في الاملاك المرسل ان قضاءه لا ينفذ ومعه ان يدعي الملك المطلق ولم يذكر له سببان قال
هذا ملكي واقام البينة عليه وقضى به القاضي زبلي

(باب الاولياء والا كفاء) *

لما ذكر النكاح والفاظه ومحلّه شرع في بيان عاقده نهر والولي في اللغة خلاف العبد وفي الاصول هو
العارف بالله تعالى باسمائه وصفاته حسب ما يمكن المواظب على الطاعات المجتنب المعاصي الغير
المنهك في اللذات والشهوات شرب لا لينة (قوله وهي جمع ولي) كذا في بعض النسخ وفي بعضها وهو
وتوجيه الاول بتأويل الجمع بالجماعة والثاني بارجاع الضمير على الجمع باعتبار فردة حموى ونعقبه
شيخنا بان فيه من التكاف ما لا يخفى فان المتبادر من النسخة الموجودة فيها هي عود الضمير على كلمة الاولياء
وضمير هو على النسخة الاخرى راجع الى لفظ الجمع ولا شك ان اعتبار المعنى وان كان صحيحا لا يناسب
الحمل في الثاني انتهى والولي هو العاقل البالغ الوارث فخرج الصبي والمعتوه والعبد والكافر على المسئلة
وما في البرازية من ان الاب والجد اذا كانا فاسقا فلا يقضى ان يزوح من الكف قال في الفتح انه غير
معروف في المذهب وهي على نوعين ولاية نذب وهي الولاية على العاقله البالغة بكرة كانت او ثيبا وولاية
اجبار وهي الولاية على الصغيرة بكرة كانت او ثيبا والمعتوه والمرقوفة وثبتت بالقرابة والملك والولاء
والامامة نهر واطلاق المرقوفة فهم ما الرق فيها كامل وهي القنة او ناقص وهي المدبرة وأم الولد لانه ثبت
لها بالتدبير والاستيلاء حتى الحرية والمحاصل ان الرق في المدبرة وأم الولد قائم غير زائل بدليل انها لما
بعثت بغير موت المولى وان كان بالتدبير والاستيلاء انتقص الرق فيها ولهذا لا يجوز عتقها ما عان
الكفار اذ اعلمت هذا ظاهر ايه لا وجه للتصويب الذي نقله السيد الحموي عن ابن الكمال في اصلاح
الهداية حيث ذكر ان الصواب ابدال المرقوفة بالملوكة فتدبر (قوله وهي تنفيذ الحكم على الغير الخ) هذا
التعريف قاصر على ولاية الاجبار ولا يشمل ولاية التذب حموى بدليل قول الشارح شاء او أبي (قوله نفذ
نكاح حرة الخ) لما كان نفى وجوب الولاية في النكاح هو المذهب لاشتهار الوجوب في بعض الديار افتتح
الباب به وتقيده بالحرة للاحتراز عن الامه ولوم مدبرة او مكاتبه وأم ولد نهر (قوله عاقله بالغة) مسئلة
كانت أم لا وما في العيني من تقيده بالمسئلة قال في النهر انه من سبق القلم (قوله بلا حضور ولي واذنه)
سواء تزوجت نفسها من كف أم لا في ظاهر الولاية عن الامام وصاحبه لانها تصرف في خالص حقها
فصار كما اذا تصرفت في مالها (قوله واعلم ان النفاذ اخص من الانعقاد) يعني ويندرجها عموم وخصوص
مطلق فلهذا اختار المصنف التعبير به دونه حموى (قوله وعن أبي يوسف الخ) الذي في الزبلي وكان
أبو يوسف يقول اولاه لا ينعقد الا بولي اذا كان لها ولي ثم رجع وقال ان كان الزوج كفوا لها جاز والا
فلا ثم رجع وقال جاز سواء كان الزوج كفوا لها او لم يكن انتهى ومنه يعلم ان ما ذكره الشارح عن أبي يوسف
بالنسبة لقوله الاول وسأني في كلام الشارح ما يدل على ذلك وهو قوله ثم في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة
وهو قولها آخر الوتر زوجت من غير كف يصح (قوله وعند محمد ينعقد موقفا) ويرى رجوعه الى
قولها ما يلي وسيد كره الشارح في الفصل الذي يلي هذا الباب ويشير اليه ما سيأتي من قوله ثم في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة وهو قولها آخر الوتر زوجت من غير كف يصح (قوله وعند مالك والشافعي لا ينعقد
بعبارة النساء اصلا) لقوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل ولنا قوله تعالى فلا جناح عليكم
فيما فعلن في أنفسهن وقوله عليه السلام الايم أحق بنفسها من وليها زبلي وروى ابن عباس ان فتاة
جاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أبي زوجني من ابن أخيه وانا له كارهة فقال

(باب الاولياء) وهي جمع ولي وهو
من الولاية وهي تنفيذ الحكم على الغير
شاء أو أبي (والا كفاء) وهي جمع
كف وهو النظير (نفي نكاح حرة)
مطلقا سواء كانت بكرة أو ثيبا (مكافئة)
عاقله بالغة (بلا) حضور (ولي) واذنه
عندهما واعلم ان النفاذ اخص من
الانفاذ وعن أبي يوسف في غير ظاهر
الرواية لا ينعقد الا بولي وعند محمد
ينعقد موقفا على اجازة الولي وعند
مالك والشافعي لا ينعقد بعبارة النساء
اصلا سواء تزوجت نفسها عن الغير
او امها أو توكت بالنكاح أو بنتها
او زوجت نفسها بأذن الولي أو بنتها
ثم في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وهو
قولها آخر الوتر زوجت من غير كف
يصح حتى يثبت حكم الطلاق والابلاء
والطهار والتوارث

صلى الله عليه وسلم أجيز ما صنع أبوك فقالت لا رغبة لي فيما صنع أبي فقال اذهبي فانكجي من شئت
فقلت لا يا رسول الله ولكني أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من أسور بناتهم شيء فيجعل ما رويناه على
الحرة العاقلة البالغة وما رويناه على الأمة توفيقا ولا نأذ كراهة سالم عن الطعن وما رويناه مطعون فيه
فقد حكى عن العباس بن المروزي قال سمعت يحيى بن معين يقول ثلاثة أحاديث لم يثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم كل مسكر حرام ومن مس ذكره فائتوا أولئك الأبولي وشاهدي عدل وواقعه على ذلك
أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه شيخنا عن الاختيار والأيام هي التي لازوج لها وإسحاق بن إبراهيم بن
راهويه هكذا عند المحدثين بضم الهاء وسكون الواو وفتح الياء وباللهاء الساكنة والنحويون يفتحون الهاء
والواو ويسكنون الياء شيخنا عن شرح التقريب (قوله وغير ذلك) كل المطلقة ثلاثا (قوله ولكل
للأولياء حق الاعتراض) أراد بالأولياء خصوص العصبات لا مطلقا لما في الحاشية على ما ذكره المحمدي من
أن الاعتراض مخصوص بالعصبة انتهى ولو غير محرم كابن العم في الأصح كما في الدرر عن الحاشية أيضا قال
نفرج ذووالأرحام والام والقاضي انتهى فلو عبر بالعصبة لكان أولى لكنه تبع صاحب الهداية (قوله
حق الاعتراض) فيمنعه القاضي ما لم يسكت حتى تلد وينبغي المحاق الحمل الظاهر بالولادة أو يوجد منه
ما يدل على الرضا كقبض المهر ورضا البعض كالكل إذا استوا والافلا اقرب حق النسخ تنوير
وشرحه وفي البرجندى على ما نقل عنه المحمدي معزى إلى الخزانة إذا رضى الأب كان للأخ طلب النسخ الخ
وعليه فلا يكون رضا البعض مسقطا حق من دونه وفي البرجندى على ما نقل عنه المحمدي أيضا معزى
للعصبي إذا اجاز بعض الأولياء لم يبق للباقي حق الاعتراض إلا عند أبي يوسف انتهى والتقييد برضا
البعض لأن التصديق من البعض بأنه كف لا يسقط حق من أنكر لانه ينكر سبب الوجوب وانكار سبب
وجوب الشيء لا يكون اسقاطا له شريطة لانية عن البحر وإشار في الدرر بقوله أي رضا بعض الأولياء كرضا
كلهم حتى إذا عقد واحد منهم لم يقدر الباقي على فسخه انتهى إلى أن المراد من قوله في المتن ورضا البعض
كالكل ما هو الأعم من أن تكون هي التي باشرت العقد دون أولياءها فرضي أحدهم أو يكون العاقد
أحدهم وحينئذ فلا حق لبقية منهم مع استواء درجاتهم إذا علمت هذا ظهر أن ما ذكره الشيخ شاهين من أن
قوله حتى إذا عقد واحد الخ صوابه حتى إذا رضى لأن فرض المسئلة في امرأة بالغة حرة وزوجت نفسها من غير
كف انتهى ساقط اذ مبنى التصويب ذهب له عن كون رضا البعض شاملا لما قبل العقد كذا ذكره شيخنا
قال ثم رأيت بمحمد الله في البحر ونصه أطلق في الرضا فشملى ما إذا رضى بعضهم قبل العقد أو رضى بعده كما
في القنية انتهى (قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة أن النكاح لا ينعقد) وهذا كما في النهر أن كان لها ولي
فإن لم يكن صح النكاح اتفاقا لأن عدم الصحة على هذه الرواية إنما كان دفعا للفرع عن الأولياء فانهم قد
يعبرون وأما ما يرجع إلى حقها هي فقد سقط برضاها وأعلم أن ما وقع في حاشية السيد المحمدي من قوله
فإنهم قد يعبرون بدون النون صوابه يعبرون بآبائهم لا بموجب محذوها (قوله لا ينعقد) ظاهره البطلان
وهو الظاهر من كلام الزيلعي والدر إذا المتبادر من نفي الانعقاد نفي الصحة فيش كل حينئذ بان الذي رواه
الحسن كذا ذكره المحمدي عدم النفاذ فيما لو تزوجت من غير كف فليحذر انتهى (قوله الفتوى على قول
الحسن في زماننا) لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي بحسن المرافعة وفي المحمديين يدى القضاء مذلة
فسد الباب ويتفرع عليه ما في النهر عن صدر الإسلام أن المطلقة ثلاثا لو زوجت نفسها غير كف ودخل بها
الزوج ثم طلقها لا تحل للأول على ما هو المختار يعني إذا كان لها ولي كما سبق أمالوا بإشرا إلى عقد الحلال أو
لم يباشروا ولكن رضى به فانها تحل ولا بد من معرفته إياه ولا يكفي بمجرد قوله رضيت بتزويجه من غير كف
إذا لم يعلم بالزوج لأن الرضا بالجهول لا يصح بغير تفقها وأقره في النهر وفي البحر وافق كثير من المشايخ
بظاهر الرواية فقد اختلف الأفتاء ومثله في النهر أيضا عن برهان الأئمة معلا بقوة دليل الإمام الأعظم
(قوله ولا تجبر بكر بالغة على النكاح) لا نقطاع الولاية بالبلوغ ولا نأحررة مخاطبة فلا يكون لغيرها عليها

وغير ذلك قبل التفرقة ولكن الأولياء
حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي
حنيفة أن النكاح لا ينعقد به أخذ
كثير من مشايخنا قال شمس الأئمة
السنخسي هذا أقرب إلى الاحتياط
وقال القفاري الإمام فخر الدين القفاري
على قول الحسن في زماننا (ولا تجبر
بكر بالغة على النكاح)

ولاية وانما ملك الاب قبض الصداق برضاها دلالة ولهذا لا يملكه مع نهيها هداية والمجد كالاب عند فقده وليس لها ان لا تحيز القبض عندهم انتهى اما غيرهما من الاولياء فليس لهم ذلك الا بالامر ولو صغيرة الا اذا كان هو الوصي يعني اذا كان وليها له اقدم هو الوصي يملك قبض الصداق كسائر الديون وقيدوا بالبكر لان الثيب ليس لاحد قبض صداقها الا بامرها وقيدوا بالمهر لانه ليس له قبض ما وهبه واهداه الزوج لما قبل الدخول حتى لو قبضه كان للزوج استرداده نهر وقوله اما غيرهما من الاولياء فليس لهم ذلك الا بالامر ولو صغيرة أي بالامر منها أو من القاضي اركان صغيرة كذا ذكره شيخنا (فرع) زوج الاب بنته من عبده ليكون محرما لها من غير علم العبد وأعلم البنت بذلك جازحوى عن البرجندى في فصل المحرمات معزيا الى الملتقط ومفهوم قوله وأعلم البنت ان اعلامها شرط للجواز بمعنى النفاذ وهذا ظاهرا بالنسبة للبالغة اما القاصرة فلا يشترط اعلامها في هذه المسئلة ايما الى ان المهرية لا تثبت بالوقوف والا لما اشترط اعلامها فتدبر (قوله وقال الشافعي الاب والمجد الخ) اعتبارا بالصغيرة وهذا لانها جاهلة بامر النكاح لعدم التجربة بخلاف الاجبار عنده على البكر وعندها على الصغيرة الثيب البالغ لا جبر عليها اتفاقا والبكر القاصرة تجبر اتفاقا وفي البكر البالغ والثيب القاصرة الخلاف فهي رابعة (قوله فان استأذنها الولي الخ) هذا الاستئذان سنة فان زوجها بغير استئذانها فقد اخطأ السنة وتوقف على رضاها حوى عن المحيط وينبغي ان لا يكون الاستئذان سنة اذا كان العقد بعد ما زفت الى بيت الزوج اتقدم ما يدل على الرضا منها دلالة ولم أره وفي النهر اراد بالولي من له الولاية ندبا اذا الكلام في البالغة ويقدم في الاستئذان الاقرب فالاقرب فلوا استأذنها الا بعد فلا بد من القول كالاجنبي انتهى وسأني في كلام الشارح التصريح به (قوله فسكتت) أي اختيارا كما سيحى واراد بالسكوت السكوت عن الرد لا مطلق السكوت لانه لو بلغها الخبر فتكلمت بكلام اجنبى فهو سكوت هنا فيكون اجازة بجر (قوله أو ضحكك) غير مستهزئة كما سيحى وكذا اذا تبسمت في الصحاح كفى الدرر عن النهاية (قوله أو زوجها) قيد به لانه لو تزوجها بلاذن فسكتت حين بلغها الخبر لم يكن رضا واجعوا انه لو استأذنها في ذلك أي في تزويجها من نفسه فسكتت كان رضا نهر عن الخاصة (قوله فبلغها الخبر) سوى المصنف بين الاستئذان وبلوغ الخبر لان وجه الدلالة في السكوت لا يختلف بين أن يكون قبل العقد أو بعده عني (قوله أي كل واحد منهما) يعني السكوت أو الضحك عند الاستئذان أو السكوت عند بلوغ الخبر بقى ان يقال ظاهر صنع المصنف ان الضحك عند بلوغ الخبر لا يعتبر وليس كذلك ولهذا قال في البحر ولو قال المصنف ولو استأذنها الولي أو زوجها فعملت به فسكتت أو ضحكك فهو اذن لكان اولى (قوله اذن) أي توكيل في الاول واجازة في الثاني وفي القنية استأمر البكر فسكتت فوكل من زوجها من سماء جازان عرف الزوج والمهر واستشكله في البحر بانه ليس لوكيل ان يوكل الا باذن أو بأمر بريك والمسئلة مقيدة في الاول بما اذا اتحد الولي أما لو تعددكم لزوجها وليان استويا رتبة فسكتت فظاهر الجواب انه لا يكون اذنا بل لابد من اجازة أحدهما بالقول أو بالفعل وفي الثاني أي ومقيدة في الثاني ببقاء الزوج حتى لو علمت بالنكاح بعد موته فسكتت لا يكون اجازة بطلان النكاح بموته ولو قالت بعد الموت زوجنى أبى بأمرى وقالت الورثة بل بغيره ولم تعلمي بالنكاح قبله فالقول لها وعليها العدة ولها الميراث ولو قالت بغير أمرى لكن بلغني النكاح فرضيت كان القول لهم لانها اقرت ان العقد وقع غير تام ثم لدعت النفاذ فلا يقبل لانه نهر وقوله والمسئلة مقيدة في الاول بما اذا اتحد الولي جرى عليه المحوى وغيره ولا يخفى انه لو أبدل قوله اتحد الولي بقوله اتحد العقد لكان اولى وقد جعلوا السكوت رضائى مسائل نظمها في فتح القدير نحو ما من عشرين ثم قال والاستقراء يفيد عدم المحصر وأوصلها في العمادية الى ثلاثين وقد نظمها صاحب النهر من الرجز فقال

وقد أتموا الصمت كالافصاح * في عدة تأنيك بالايضاح
سكوت بكر عند قبض المهر * تزويجها مع البلوغ فادر

قوله اى يكون محرما لها في العبارة خلل
لا يخفى وصوابه التحريم عليه اما مثلا
اه بجرأوى
مطلقا وان كان اباً أو جداً أو غيره من
الاولياء وقال الشافعي الاب والمجد
يملك تزويج البكر البالغة اكراها (فان
استأذنها) أي البكر البالغة (الولي)
الاقرب بان قال اريد ان يكسبك فلا نا
(فسكتت أو ضحكك أو زوجها) بدون
الاستئذان (فبلغها الخبر) بعد التزويج
(فسكتت فهو) أي كل واحد منهما
(اذن) وانما قيدنا بالاقرب لانه
اراستأذن

وواهب لو عند قبض ما وهب * تصرف الصبي مع سكوت الاب
كذلك مولى العبد والمحدث له * في قوله والله لا أذنه
سكوت مديون مع الابراه * كذا الوصي عند ذى الایضاء
وبائع لو عند قبض المشتري * وقول هازل يبيع عنى
ان أجهله صحبا وكذا * مع قوله وقفته عليك ذا
كذا الوكيل وقت ما قد وكلا * او الرقيق عند ما قد نقلا
كذا الشفيع بالمبيع قد علم * او الشريك باختصاصه فهم

ووجد بخط صاحب النهر عقب قوله في قوله والله لا أذنه * كذلك لا ينزله في داره * وقد نزل وفي الدرا المختار
والسكوت كالنطاق في سبع وثلاثين مسألة مذكورة في الاشياء انتهى بقى ان يقال مقتضى كون
السكوت اقيم مقام الاذن في هذه المسائل المحدث به وبه صرح في النهر نظما حيث قال * كذلك مولى العبد
والمحدث له * لكن ذكر في البحر ان السكوت ليس اذا حقيقة الما في الحائسة من الايمان اذا حلفت ان لا تأذن
في تزويجها فسكتت عند الاستئثار لا تخفى انتهى (قوله ولى غيره) أى غير ذلك الولي اولى ولا يصح
رجوع الصمير الى الولي الا قرب حموى (قوله وقيل هذا اذا كان لبكاشا صوت) مقتضى قوله وقيل ضعفه
مع انه في التنوير وشرحه جزم به ولم يحل خلافه واعلم ان اسم الاشارة في قوله وقيل هذا الخ يرجع لقوله ثم
البكاليس برضا ولا يلزم من نفى كونه رضا ان يكون ردا ولهذا قال في الدر لم يكن اذنا ولا ردا حتى لو رضيت
بعده أى بعد ما بكت بصوت انعدم معراج وغيره فاقى الوقاية والمتقى فيه نظراته (قوله لا يكون
ردا) بل خزنا على مفارقة أهلها وعليه الفتوى زيلبي (قوله وقالوا ان فحكت كالمستزنة الخ) وعليه
الفتوى زيلبي (قوله لا يكون رضا) حتى لو ردت ارتد ومنه قولها غيره أولى منه قبل النكاح لا بعده نهر عن
الذخيرة (قوله ثم يعتبر في الاستئثار تسمية الزوج على وجه تقع به المعرفة) حتى لو قال اريد ان ازوجهك من
رجل فسكتت لا يكون رضا ولو قال ازوجهك من فلان أو فلان وذكر جماعة فسكتت فهو رضا ووجهان
ايهم شاه وان قال من جبراني أو بنى عى ان كانوا يحصون فهو رضا ولا فلاح عني وهذا أى اشتراط تسمية
الزوج على وجه يقع له به المعرفة محله ما اذا لم تقوض اليه (قوله ولا يشترط تسمية المهر) رجحه في الهداية كما
في النهر لان النكاح يصح بدونه قال في الشربلالية وهذا لا ينهض لانه في نكاح توفرت شروط صحته
ولم يذكرفيه مهر فيكون فيه مهر المثل لازما بلا ضرر وأما ان يعلمها بقدر المهر وأعلمها بالزوج فقط وقد
سعى لها قدر الا برضاها يكون الزامها بالنكاح بسكوها حينئذ اضارا بها اذ ليس لها غير المسمى فظهر
ان اشتراط ذكر المهر لها مع علمها بالزوج هو الوجه فلا يعدل عن هذا القول وهو الذي اختاره
المتأخرون الخ (قوله والصحيح ان الزوج ان كان أباً او جداً) قال في الفتح وليس بشئ لان ذلك في تزويج
الصغيرة بحكم الجبر والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورتها والاب في ذلك كالاجنبي لا يصدر عنه
شئ من أمرها الا برضاها غير ان رضاها يثبت بالسكوت عند عدم ما يضعف ظن كونه رضا حموى
(قوله شرط فيه العدد والعدالة عند أبي حنيفة) وهو المختار حموى عن شرح النقاية للعلامة فاسم
(قوله ولو كان رسولاً الخ) لقيامه مقام رسالة فلا يشترط فيه لا العدد ولا العدالة غاية (قوله وان
استأذنها غير الولي الخ) ليس على عمومها ولهذا قال الحموي بخض الغير بغير رسول الولي الا قرب او وكيله
فانهما قائمان مقامه ذكره في السكافي ويؤخذ منه ان لو كبل الولي الا قرب ان يزوجه بحضوره الولي
الا بعد دوى واقعة الفتوى انتهى (قوله او ولى غيره أولى منه) ظاهر كلامه ان الولي الا بعد غير داخل
تحت قوله وان استأذنها غير الولي بناء على ان المراد بالولي مطلقه فلا يخالف ما ذكر في البحر من قوله
ودخل تحت غير الولي الا بعد مع الا قرب لما قدمنا من ان المراد بالولي منه ولاية الاستعجاب وليس
للا بعد مع وجود الا قرب ذلك فهو غير ولى وكذا لو كان الاب كافرا او عبدا او مكاتباً فهو غير ولى انتهى

ولى غيره أولى منه لم يكن ذلك رضا
حتى تسلككم كما سألني في المتن ثم السكاه
ليس برضا وقيل هذا اذا كان لبكاشا
صوت كالويل لا يكون ردا وقالوا
بلا صوت الويل لا يكون ردا وقالوا
ان فحكت كالمستزنة بما سمعت
لا يكون رضا وما معروف عند الناس
وكذا اذا فسكتت انما كالمسأل
او العطاس او اخذها لا يكون رضا
او العطاس او اخذها لا يكون رضا
يعتبر في الاستئثار تسمية الزوج على
وجه تقع به المعرفة ولا يشترط تسمية
المهر وقيل لا بد من تسمية المهر والصح
ان الزوج ان كان أباً او جداً فذكر الزوج
يكفى وان كان غيره فلا بد من تسمية
المهر والزوج قوله او زوجها أى ان
زوج الباقية فبلغها الخبر فسكتت
بعده فهو اذن وعند محمد بن مقاتل
ان استأمرها قبل العقد فسكتت
رضا وأما اذا بلغها العقد فسكتت
لا يكون رضا ثم الخبر ان كان فضوليا
شرط فيه العدد والعدالة عند أبي
حنيفة خلافاً لما لو كان رسولاً
لا يشترط اجماعاً (وان استأذنها غير
الولي) ولى غيره أولى منه

لانه يتنى على ان المراد بالولي خصوص الاقرب فلا تخالف (قوله فلا بد من القول) لان سكوتها قوله
 الالتفات الى كلامه فلا يدل على الرضا أو ردان هذا مناف لا مطلق قوله عليه السلام في البكر اذ نهان
 تسكت غير مقيد بسكون المستأمر وليا واجب كما في النهر بانه تقيد بالعرف والعادة واعلم ان المستأمر هو
 المستشير أخذ ما نقله شيخنا عن عزى زاده حيث قال الاستئثار المشاورة انتهى (قوله كالتيب) يشير
 الى انه لا بد من نقطتها لان نقطتها لا يعد عيبا ولا نه قل الحياء بالممارسة فلا مانع من النطق في حقها والتيب
 فيعمل من ثاب اذا رجع لمعاودتها الزوج ولان الخطاب يتناولونها أي يعاودونها والمراد ههنا امرأتها زوجت
 فبانت بوجه كذا في المغرب جوى عن البرجندى وهذا محمول على ما اذا بان منه بعدم ادخل بها اما لو كان
 قبل الدخول فانها في حكم البكر كما سيأتي واعلم ان الشيخ استدلل على انه لا بد من النطق في التيب بقوله
 عليه السلام التيب تشاور أي يطلب رأيها والمشاورة لا تكون الا بالقول ثم هي مفاعله تقتضي الوجود
 من المجانبين واعلم ان رضا التيب كما يكون بالصرح كرضيت وأحببت يكون بالدلالة كطلب المهر والنفقة
 أو تكتيها من الوطء أو قبول التهنة أو الخلل سرورا وليست قولاً وحيداً فلا فرق سوى ان سكوت البكر
 رضا بخلاف التيب فانه لا بد في حقها من اشارة زائدة على مجرد السكوت والجواب تظافر الدلالة على
 اختصاصها بالقول ففي حديث أبي هريرة لا تنكح الايم حتى تستأمر والايم لا يكون بغير القول وأصرح منه
 قوله في حديث آخر والتيب يعرب عنها لسانها فهو فيه عن الظهيرة خلاها برضاها يكون اجازة بخلاف
 ما لو قبلت الهدية أو أكلت من طعامه أو خدمته (قوله ومن زالت بكارتها) أي عذرتها وهي المجلدة نهر
 (قوله أوزنا) أي خفي كما في الجمع والخلاف فيما اذا لم يصر الزنا عادة لها ولم يقم عليها المحدث حتى اذا اعتادت
 أو خرجت فأقيم عليها المحدث بشرط نطقها بالاتفاق هو الصحيح جوى عن الشيخ فاسم ولا يخفى ان تقييد
 الزنا بالخفي يشير الى ذلك (قوله فهي بكر) شرعا أما فيما عدا الزنا فبكر حقيقة لان مصيبتها اول مصيب
 ولهذا كانت من فرق بينها وبين زوجها يجب أو عنه أو طلقها أو مات بعد الخلوة قبل الدخول بها بركا
 حقيقة ودخل الكل في الوصية لا بكار بنى فلان واعتراض بان له رد الجارية المبيعة بركا اذا وجدت
 كذلك وأجيب بان البكار تقال على العذرة أيضا فهو من المشترك ويجوز ان تكون قائمة العذرة من
 افراد من لم يصيبها مصيب فيكون من المتواطئ حمل على هذا الفرد في البيع المبني على المشاحة وعلى الاعم
 الاغلب في النكاح المبني على التوسعة وأما في الزنا فتيب حقيقة عند الكل في الاصح كما في الظهيرة وانما
 زوجت كالبكار عنده فكتفي بسكوتها مع ان القياس يأباه لان في الزامها النطق اشاعة الفاحشة
 فعارض دليل الزامها النطق دليل المنع من اشاعة الفاحشة والمنع مقدم نهر (قوله وقال لا يكتفي
 بسكوتها) في صورة الزنا كما يوجب اليه قوله وقال الشافعي في جميع الصور جوى ووجهه ما سبق من انها
 تيب حقيقة لان مصيبتها عائد اليها ولو وطئت بشبهة أو بنكاح فاسد تكون في حكم التيب بخلاف
 عيني (قوله لا تكون بركا) لان البكر اسم لامرأة عذرتها قائمة والتيب من زالت عذرتها وهذه قد زالت
 عذرتها فتكون نيبا ولهذا لا يشتري أمه على انها بكر بردها اذا وجدها بهذه الصفة ولنا ان البكر انما
 اكتفي بسكوتها لاجل حياثها وهذا المعنى قائم وهي بكر حقيقة ولهذا لو أوهى لا بكار بنى فلان تدخل
 في الوصية وأما مسألة شراء الجارية فقد قيل لا يردها فلنا ان تمنع زيلها (قوله والقول لها) بلاعين عنده
 وأوجبها وهذه إحدى المسائل الستة الآتية في الدعوى وسيصرح المصنف بان الفتوى على قولهما
 وفي فتاوى القاضى ادعى على الاب انه زوجه بنته الصغيرة حلف عند الامام وفي الكبيرة لا اعتبارا
 بالاقرار فيها واستشكه الزيلعي بان امتناع اليمين عنده لا امتناع البذل لا امتناع الاقرار الا ترى ان
 امرأة لو أقرت لرجل بنكاح نفذ قرارها ومع هذا لا تخلف لو ادعى عليها فأكرت فلا شبه ان يكون هذا
 قولهما واعلم ان ما ذكره الزيلعي بحثا صرح به في العمادية نهر (قوله ان اختلاف في السكوت) أي قبل
 وجود ما يدل على رضاها شربلاية ولهذا قيد المسئلة في النهر بما اذا اختلفا قبل الدخول حتى لو كان

(قوله فلا بد من القول) ولا يكون سكوتها
 رضا (كالتيب) وهي من زالت عذرتها
 وعن الكرخي ان السكوت عند
 استئثار الاجنبي رضا ما اذا لم يتكلم
 ولكن بلغها العقد وجدهم يدل
 على الرضا فهو كالقول (ومن
 نفسها ومضالبتها مهرها ونفقةها
 زالت بكارتها بوثبة أو حصة أو جراحة
 مصدر غنست الجارية
 أو غنيس) مصدر غنست وطال مكنها
 عنوسا أي صارت عازمة وطال مكنها
 في منزل أهلها بعد ادراكها حتى خرجت
 من عداد البكار (أوزنا فهي بكر)
 أي في حكم البكر حتى يكتفي بسكوتها
 عند التزوج وقال لا يكتفي بسكوتها
 وقال الشافعي في جميع هذه الصور
 لا تكون بركا (والقول لها ان اختلفا
 في السكوت)

نعم لم يقبل قولها الا اذا كانت مكرهة (قوله أي اذا ادعى الزوج سكوتها الخ) ولا يثبت امالا لو وجدت من أيهما كان فلا كلام فان قلت كان ينبغي ان لا تقبل بينته على السكوت لانها انما قامت على النفي قلت ممنوع بل على حالة وجودية هي ضم الشفتين في مجلس خاص يحاط بطرفيه ولو سلم فهو نفي بحيط به علم الشاهد ولو أقامها في بيتها اولى الا اذا شهدت بينته على انها رضية أو أجازت حين علمت فتقدم كذا في غير كتاب والمذكور في الخلاصة عن الخصاص ان يثبتها اولى أيضا قال في الفتح ولعل وجهه ان السكوت لما كان مما يحقق الاجازة لم يلزم من الشهادة بالاجازة كونها بأمر زائد على السكوت ما لم يصرحوا به (قوله فقالت ردت الخ) انما فرض المسئلة بهذا المثال لانها لو قالت بلغني يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت كان القول قوله والفرق في البحر كذا في الشرع لا لية وأقول ان اراد بالفرق ما نقله في البحر عن الولو المجبة بالنسبة لمسئلة الشفعة باعتبار كونها نظيرة لما نحن فيه فلا كلام وحاصله ان الشفيع اذا ادعى طلب الشفعة حال علمه بالبيع من غير اسناد وقال المشتري ما طلبت حين علمت كان القول للشفيع لان علمه عند القاضي ظهر للحال بخلاف ما اذا كان مع الاسناد بان قال علمت بالبيع يوم كذا فطلبت الشفعة حيث يكون القول للمشتري اذ كونه طلب الشفعة حين علم بالبيع منذ كذا لم يظهر عند القاضي للحال بل باقراره فيحتاج الى الاثبات ولا يصح ان يراد بالفرق ما ذكره في البحر عن الذخيرة كما يستضح لك على ان فيه اشكالا يظهر وجهه من ايراد عبارة الذخيرة فنقول قال في الذخيرة وقال الزوج بلغك الخبر وسكت وقالت المرأة بلغني يوم كذا فرددت فالقول قول المرأة ولو قالت المرأة بلغني الخبر يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت فالقول قول الزوج انتهى ووجه الاشكال ان المرأة ادعت اسنادا ردت في كل من شق هذه المسئلة فقياس ما سبق عن الولو المجبة يقتضي ان يكون القول للزوج فيهما فإني في الذخيرة حيث جعل القول للمرأة في الاول لا وجه له يظهر اللهم الا ان يقال وجه كون القول للمرأة في الاول وان اسندت الرذان كلاهما خرج جوابا بالكلامه فهو يدعي عليها لزوم العقده وهي تنكر بخلافه في الثاني اذا المرأة هي المدعية فهي تدعي فسخ العقده وهو ينكر فكان القول قوله فتدبر وهذا التقرير تعلم ان المراد من قوله في الشرع لا لية والفرق في البحر خصوص ما سبق عن الولو المجي (قوله وقال زفر القول قوله) لان السكوت أصل والرذ عارض فكان الظاهر شاهدا له ونحن نقول انه يدعي عليها لزوم العقده وهي تنكره فكان القول قول المنكر كالمدع يدعي رد الولد فقول قوله (قوله وللولى الخ) تقديم الجار والمجرور وللحصر يعني لا للوصى حموى عن البرجندی واراد بالولى المكلف وترك التقيد بالكفاة ومهر المثل في غير الاب والمجد انكالا على ما سباني واعلم المعتوه والمعنوه كالصغير والصغيرة وكذا المجنون والمجنونة اذا كان المجنون مطبقا وهو نهر على المفتي به نهر (قوله انكاح الصغير والصغيرة) لو قال وللولى انكاح غير المكلف ليشمل المعتوه ونحوه لكان أولى قيد بالانكاح لان اقراره به عليهما غير جائز الا بينة وطريق سماعها ان ينصب القاضي خصما عن الصغير فينكر فتقام عليه البينة وعلى هذا لو أقر الاب باستيفاء بدل الكتابة من عبد ابنه الصغير نهر وكذا المولى لا ينفذ اقراره بالانكاح على امته بل لابد من بينة كما في غاية البيان فهذا يستثنى من قولهم من ملك الانشاء ملك الاقرار به ثم رأيت في الدرر انهم اجمعوا على ان المولى اذا أقر بنكاح امته بعدما ادعى رجل نكاحها بقضى بنكاحها بلا تصديق وبينه لانه مقر على نفسه لانه يملك نفس المجارية وبضعها بخلاف العبد فانه يملك نفسه فقط حتى اذا اقر على عبده بالانكاح لم يصدق الا اذا شهد الشهود او صدقه العبد ويمكن حمل ما سبق عن غاية البيان على ما اذا اقر على امته بالانكاح من رجل مع انكار ذلك الرجل فنزول المخالفة حينئذ يبق ان يقال ظاهر ما سبق عن النهر عدم جواز اقرار المولى عليهما بالانكاح عند البكل واما كذلك بل عند الامام وعندهما يصدق بلاشهود وتصديق ذكره في الدرر ايضا ونصه اقرولى صغير أو صغيرا أو وكيل رجل أو امرأة أو مولى العبد بالانكاح لم يصدق واحد منهم عند أبي حنيفة لكونه اقرارا على الغير الا ان يشهد الشهود على النكاح أو يدرك الصغير والصغيرة فيصدق به أو يصدق الموكل

أي اذا ادعى الزوج سكوتها في حال
اخبارها بالنكاح فقالت ردت
فالقول قولها ولا نكاح بينهما وقال زفر
القول قوله (والولى) أي يجوز له
النكاح الصغير والصغيرة مطلقا

والعبد وعندهما يصدق بلاشهود وتصدق الخ ثم اعلم ان قوله في الدرر اوبدرك الصغير والصغيرة
في صدقه يشير الى ما في الشريعة لانية عن الفتح من ان الخلاف فيما اذا اقر الولى في صغرهما فان اقراره
موقوف الى بلوغهما فاذا بلغا وصداقهما ينفذ اقراره ولا يبطل وعندهما ينفذ في الحال وقال انه الصحيح
وقيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقروا الى اموالهما بالانكاح في صغرهما صح اقراره قال الكمال
والذي يظهر ان الاوجه قول من قال ان الخلاف فيما اذا بلغا فانكر النكاح اما اذا اقر عليهما في صغرهما
يصح اتفاقا انتهى ثم اعلم ان ظاهر كلام الدرر يقتضي ان الخلاف بين الامام والصاحبين في ان اقراره
بالنكاح هل ينفذ ولا بد من اقامة البينة او التصديق ليس على عموم بل بالنسبة لغیر مسألة الوكالة
والعبد في مسألة الوكالة والعبد لا بد من اقامة البينة او وجود التصديق من الموكل أو العبد من غير
خلاف في ذلك على ما يظهر من سياق كلامه والتقييد بالولى للاحتراز عن الوصى حيث لا يملك ذلك
ولو اوصى اليه به خلافا للعيني والزيلي وانما ملك تزويج امة اليتيم لانه من الكسب والا راحة من المؤنة
والحاصل ان المذهب كما في النهر عن الذخيرة ان الوصى ليس له ولاية التزويج مطلقا وان اوصى اليه
بتزويجها من شخص معين خلافا لابن الهمام نعم لو كان قريبا او حاكما يملكه بالولاية واعلم ان ما وقع في النهر
من قوله وانما ملك تزويج اليتيم لانه من الكسب الخ قال شيخنا كذا وقع في غير ما نسخة وهو خلاف
الصواب والصواب تزويج امة اليتيم كما نص عليه في نكاح الرقيق انتهى (قوله سواء كان عدلا او فاسقا)
حيث لم يعرف منه سوء الاختيار بحجانه وفسقا وان عرف لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران
فزوجها من فاسق او شرير او فقير او ذى حرفة ذئبة لظهور سوء اختياره فلا يعارضه شقته المظنونة تنوير
وشرحه وذكر في الدرر ما تحصله ان الخلاف بين الامام وصاحبيه في ان للاب ذلك ولو بغبن فاحش او من غير
كف عنده خلافا لهما مقيدا اذا كان الاب صاحبا فلو كان سكران لا يصح اتفاقا وكذا لو عرف منه سوء
الاختيار لطمعه او سفهه لا يصح اتفاقا انتهى (قوله او غيره من الاولياء) غير انه ان كان الولى غير الاب
والجد يشترط لحة العقد الكفاءة ومهر المثل ولا يشترط ذلك في جانب الاب والجد والمولى وابن المجنونة
كالاب والجد تنوير وشرحه واعلم ان ظاهر كلام الدرر يقتضي ان الاب او الجد اذا عقد على الصغير
والصغيرة بغبن فاحش او من غير كف لا يكون لازما ولهما خيار الفسخ بالبلوغ وليس كذلك بل هو لازم
مطلقا وقيل هذا الاشتراط انما هو على قولهما الخ ما ذكره عزى زاده واعلم ان قول عزى وقيل هذا الاشتراط
انما هو على قولهما يقتضي ان الكفاءة ومهر المثل شرط لازم للعقد عندهما لا لجهة فيلزم ان يكون
العقد بدون الكفاءة ومهر المثل صحيحا غير لازم عندهما فلهما فسخه وهذا وان صرح به صدر الشريعة
على ما ذكره في الدرر سواء اتي ما فيه لكنه وهم فالصواب ان العقد وقع من اصله غير صحيح عندهما ولهذا
قال في التنوير وشرحه وان كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كف او بغبن فاحش اصلا وما في
صدر الشريعة صح ولهما فسخه وهم وقوله وان كان المزوج غيرهما اي غير الاب وابيه ولو الام او القاضي
او وكيل الاب لكن في النهر يمتنا لو عين لوكيله القدر صح يعني وان كان دون مهر المثل انتهى قلت
وقياسه ان يصح ايضا اذا عين لوكيله شخص معين وان لم يكن كفوا ولم اره لكن قوله وما في صدر الشريعة
صح ولهما فسخه وهم فيه نظرو عبارة صدر الشريعة ليس فيها ما ذكره ونصه اي لا يصح لغير الاب والجد
انكاح الصغير بغبن فاحش في المهر او من غير كف اتفاقا وجواز انكاحهما للاب والجد بالغبن او بغير
كف مذهب ابي حنيفة خلافا لهما انتهى كذا ذكره شيخنا ثم اعلم ان القول بجواز عقد الاب والجد ولو
بغبن فاحش بالنسبة لطفله اما للزوج امة طفله بغبن فاحش فانه لا يجوز بحرقه وتزويج الاب اي
بنفسه لانه لا يجوز لوكيل الاب ان يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر المثل كما في القنية واعلم انهم
اختلفوا في وقت الدخول بالصغيرة فقبل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل يدخل بها اذا بلغت تسع سنين
وقيل اذا كانت مميئة جسيمة تطيق الجماع يدخل بها والا فلا وكذا اختلفوا في وقت ختان الصبي على

سواء كان عدلا او فاسقا وسواء كان ابا
او غيره من الاولياء وسواء كانت
الصغيرة بكر او ثيبا

الاقوال الثلاثة وقبل يختن اذا بلغ عشرين في الخلاصة واكثر المشايخ على انه لا اعتبار بالسنة فيها واذا
 المعبر الطاقة وفي الظهيرة صغيرة زوجها وليها من كف ثم قال لست انا بولي لا يصدق وان كان
 يتظر ان كانت ولايته ظاهرة جازا النكاح والا فلا يجز (قوله وقال مالك ليس لاحد غير الاب المخ) لان
 القياس يابي ان يكون له على الغير ولاية اذا كان حرا لا حاجة ولا حاجة عند انعدام الشهوة الا ان ولاية
 الاب ثبتت نصا وهو ما روى ان ابا بكر زوج عائشة النبي صلى الله عليه وسلم والمجد ليس في معناه فلا يلحق
 به ولنا ما ورد من انه عليه السلام زوج امه بنت حمزة وهي صغيرة سلمة بن ابي سلمة وهي بنت عمه وقال
 لها الخيار اذا بلغت وانما زوجها بالعصوبة لا بالنبوة بدليل اثبات الخيار لها اذا بلغت ومذهبنا منقول
 عن عمر وعلى والعبادلة وابي هريرة وكفي بهم قدوة وحكي الكرخي اجماع الصحابة وروى عن علي
 موقوفا ومرفوعا لا نكاح الى العصبات وقد اجمع العلماء على العمل بهذا الحديث في حق الكبيرة
 فوجب العمل به في الصغيرة لانها اعجز وامس حاجة لان المخاطب قد لا ينتظر الى البلوغ فيفوت
 الكف المخاطب زيلعي والمحصل ان النكاح ينظم المصالح ولا تتوفر لابن المتكافئين عادة ولا يتفق
 الكف في كل زمان فابتدأ الولاية في حالة الصغر احراز الكف فدعوى ان ولاية الاب ثبتت نصا
 بخلاف القياس والمجد ليس في معناه فلا يلحق به غير مسلمة بل هو موافق للقياس بقي ان يقال ما سبق من
 قوله لا بالنبوة يشير الى رد ما ذهب اليه الامام مالك من انه عليه السلام زوج بنت عمه امامة لا بالعصوبة
 بل لماله من الولاية بالنبوة على ما استفيد من قوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وحاصل الرد انه
 لو كان بالنبوة لما اثبت لها الخيار فانباته الخيار لمادل على انه انما زوجها بالعصوبة لا بالنبوة (قوله
 وقال الشافعي ايسر الالاب والمجد المخ) حاصله انه اذا كانت نيبا لا يجوز لاحدان بزوجهما لكون
 النيبا سببا لحدوث الرأى بوجود الممارسة ولا يعتبر انهما قبل البلوغ فوجب الانتظار وان كانت بكر اجاز
 للاب والمجد ان يزوجهما ولا يجوز ذلك لغيرهما لما قال مالك الا ان المجد كالأب ولهذا يملك التصرف في
 المال كما يملكه الأب بخلاف غيرهما من العصبات لانه لا يملك التصرف في المال مع انه أدنى حالا فلان لا
 يملكه في النفس اولى واحرى ولنا ما سبق من انه اجمع العلماء على العمل بقوله عليه السلام الانكاح
 الى العصبات في حق الكبيرة فكذا في حق الصغيرة لانها اعجز وامس حاجة كي لا يفوت الكف اذ قد لا
 ينتظر الى البلوغ وما فيه من القصور في غير الاب والمجد اظهرناه في عدم ولاية الازام ولان الولاية لما ثبتت
 على ما بعد البلوغ مع قدرته على قاعدتهم كان نبوته في صغرها وهي اعجز اولى بخلاف التصرف في المال
 لانه لا يمكن تداركه بعد البلوغ وقوله لكون النيبا سببا لحدوث الرأى ليس بشئ لان ذلك في البالغة
 واما في الصغيرة فلا يدل على حدوث الرأى لعدم الشهوة زيلعي وقوله وما فيه من القصور الى قوله اظهرناه
 في عدم ولاية الازام يعني حيث اثبتنا لها خيار الفسخ بالبلوغ فالتدارك فيه ممكن ولا كذلك التصرف
 في المال حيث لا يمكن تداركه ما فيه من الخلل بعد البلوغ (قوله والولى العصبة المخ) اي في النكاح
 لا التصرف في مال الصغير فانه للاب ثم لوصيه ثم للمجد ابى الاب ثم لوصيه ثم لقاتلي ثم لوصيه وما في الدرر
 والفر من ان التصرف في مال الصغير للاب ثم لبيه ثم لوصيهما انظر فيه في الشرنبلالية بان وصى الاب
 مقدم على المجد واجاب شيخنا بان ثم يعني الواو كما في قوله تعالى خاتمكم من نفس واحدة ثم جعل منها
 زوجها فلا يقتضي تقديم ابى الاب على وصى الاب لانه وصيه مقدمان على المجد كما سبق منه عن
 الطحاوي ولما سيجي منه انتهى نعم على صاحب الدرر مؤاخذه من وجه آخر به عليه في الشرنبلالية ايضا
 وهو ان قوله لا التصرف في مال الصغير فيه تدافع بالنسبة للاب والمجد لان ولاية التصرف في مال الصغير
 ثابتة لهما ايضا والعصبة من يأخذ كل المال اذا انفردوا الباقي مع ذى سهم وهذا اولى من تعريفه بذكر
 متصل بالتوسط اننى كما في البحر اذا المتعة لها ولاية الانكاح على معتقها الصغيرة حيث لا اقرب منها موجود
 ولا حقاء في انصراف المطلق منها الى العصبة بنفسه فلا ترد العصبة بغيره كالبنت مع الاب او مع غيره

وقال مالك ليس لاحد غير الاب تزويجهما وقال الشافعي ليس الا للاب والمجد ان كانا عداين تزويجهما (والولى العصبة بترتيب الارث) أى الترتيب في العصبات في ولاية الانكاح كالترتيب في الارث فالأبعد محجوب بالأقرب

كالاخوات مع البنات نهر وفي المغرب العصبية هم الذكور من قرابة الرجل لايه جمع عاصب وبسمي بها
 الواحد والجمع والمذكر والمؤنث جوى (قوله فاقرب الاولياء الابن) ولا يتصور هذا الا في المعتوه والمعتوهة
 لا في الصغار عيني (قوله ثم الاخ لاب وام ثم لاب) وذكرنا ان نحي ان تقديم المجد على الاخ قول الامام وعندهما
 يشتركان والاصح انه قول الكل نهر (قوله ثم ابن العم) ثم اعمام الاب كذلك الشقيق ثم ابناؤه ثم لاب
 ثم ابناؤه ثم عم المجد الشقيق ثم ابناؤه ثم لاب ثم ابناؤه بجر عن الفتح (قوله ثم المعتق) ولوانثي ثم بنوه وان
 سفلوا ثم عصبته من النسب على ترتيب عصبات النسب نهر عن الفتح قال شيخنا ويشترط ان يكون
 عصبية أبي القاصرة ذاولا عليها يخرج من كانت أمها حرة اصلية فانه لا ولا على ولد هافلا يلى انكاحه
 نيه عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء وعليه وعلى تفسيرهم الولي بانه العاقل البالغ اوارث لولم يوجد لليتيم
 أو اليتيم سوى الام المحرة الاصلية ومعتق الاب فان ولاية الانكاح تكون للام دونها قال ولم أر من نيه عليه
 هنا واذا استوى وليان في الدرجة كسبدين ادعيا ولدا مائة أو شقيقين حاز تزويج أيهما كان فان زوجا
 قدم السابق فان لم يداروا وقعا معا بطلا وليس لاحد السيدين الاستقلال بانكاح الامة نهر عن الظهيرية
 وغيرها وفي النواذر الاحتياط فيما اذاز زوج غير الاب والتجدان يعقد مرتين بتسمية وبغيرها لمجوازان
 يكون في التسمية نقصان فلا يصح الاول أو ان يكون الزوج حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فتصل
 بالاول ويصح الثاني وان كان انا وجداف كذلك عندهما للوجه الثاني كذا في المحيط انتهى وهذا على
 مذهب الامام ظاهر وأما على مذهب الصحابي انه لا بد للجهة من الكفاءة ومهر المثل وان كان العاقد هو
 الاب أو المجد كما قدمناه عن صدر الشريعة فالاحتياط في الاعادة للوجه الثاني فقط بل للاول أيضا
 (قوله ولهما) أي للصغير والصغيرة وكذلك الحق بهما والكلام في الحرين ولو ذهبن أما الرقيقان
 اذاز وجهما المولى ثم اعتقا فبلغا فلا خيار لهما لا غناء خيار العتق عنه حتى لو اعتق امته الصغيرة أولا
 ثم زوجها قبلت كان لها خيار البلوغ ولو بلغت وهو صغير لم ينتظر بلوغه ويفرق بينهما بحضرة والده
 او وصيه نهر والمراد بالحق بالصغيرة والصغير المعتوه والمجنون فيثبت لهما خيار الفسخ بالافاقة (قوله
 خيار الفسخ) لتوهم ترك النظر من الولي لقصور شفقتة لا يقال انكاح لا يحتمل الفسخ فكيف يستقيم جعله
 فسخا لا نأقول المعنى من قولنا لا يحتمل الفسخ بعد التمام هو النكاح الصحيح النافذ اللازم واما قبل التمام
 فيقبل الفسخ وتزويج الاخ والعلم صحيح لكنه غير لازم فيقبل الفسخ تبين وفيه تصريح بان اللزوم اخص
 من النفاذ فيلزم من اللزوم النفاذ ولا ينكس (قوله بالبلوغ) اذاعلا بالنكاح قبل البلوغ او بعده جوى
 (قوله في غير الاب والمجد) والابن في المجنونة كالاب بل اولى نهر عن الخلاصة (قوله بشرط القضاء) لان
 في اصله ضعفا اذ هو مختلف فيه وكذا في سببه لان سببه ترك النظر ولا يوقف على حقيقته فتوقف على
 القضاء كالرجوع في الهبة بخلاف خيار المخيرة لان سببه قوى وهو تخيير الزوج وبخلاف خيار العتق لان
 سببه مقطوع به وهو زيادة الملك عليهم ولهذا يحتص بالانثى لا ترى انه كان لا يملك مراجعتها في قرين وملك
 عليها تطبيقين وتنقضى عدتها بحضتين وقد اورد ذلك بالعنق فكان لما ان تدفع الزيادة تبين ولما المهر
 ان كان دخل بها ولو حكما وهذه الفرقة فسخ لا طلاق لخيار الاعتاق والفرقة بعدم الكفاءة ونحو ذلك
 والضابطان كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا بسبب من الزوج فهي فسخ كخيار العتق والبلوغ وكل
 فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالابلا والمحب والعنة وانما كانت ردة فسخا مع انها من قبله
 لان بها يتنق الملك فينتفي المحل والفرقة انما جاءت بالتنافي لا بوجود المباشرة من الزوج وقد نظم صاحب
 النهر فرق الفسخ والطلاق وما يحتاج منها الى القضاء وما لا يحتاج فقال

فسرق النكاح انتكجه انافعا * فسخ طلاق وهذا الذي يحكيها
 تبين الدار مع نقصان مهر كذا * فساد عقد وفقد الكف يعينها
 تقيل سى واسلام المحارب او * ارضاع ضرثها قد عد ذافها

فاقرب الاولياء الابن ثم ابن الابن وان
 سفل ثم الابن ثم المجد أبو الاب وان علا
 ثم الاخ لاب وام ثم الاب ثم ابن الاخ
 لاب وام ثم الاب ثم ابن العم ثم لاب
 ثم ابن العم ثم الاب وقال النسافي
 مالك الولي هو الاب وقال النسافي
 الاب والمجد (ولهما اختيار الفسخ
 بالبلوغ في غير الاب والمجد) أبي الاب
 (بشرط القضاء) أي ان زوج الصغيرة
 أو الصغير غيرهما

قوله فرق النكاح الخ لا يخفى ما بين
 شذرى البيت الاول من الاختلاف
 في الوزن اذا الاول من الكامل والثاني
 من البسيط اه

خيار عتق بلوغ ردة وكذا * ملك لبعض وتلك الفسخ بمصها
اما الطلاق فحب عنة وكذا * ايلأوه ولعان ذلك يتلوها
قضاء قاض اتى شرط الجميع خلا * ملك وعتق واسلام اتى فيها
تقيل سي مع الابلأ يا أملى * تبان مع فساد العقد بدنيها

(قوله مطلقا سواء كان القاضي الخ) عبارة النهر غير الاب والمجد يتناول الام والقاضي وهو الصحيح لقصور
الرأي في الام ونقصان الشفقة في القاضي اه ومثله في الزيلعي مع زيادة قوله وعن أبي حنيفة انه لا يثبت
لها الخيار لان ولاية القاضي تامة لانها تتم المال والنفس وشفقة الام فوق شفقة الاب فكانا كالأب
والاول هو الصحيح لأن ولايته ممتأخرة عن ولاية الاخ والم فاذا ثبت الخيار في المحاسب ففي المحجوب
أولى انتهى (قوله وهو الاصح وعليه الفتوى) أي ثبوت خيار الفسخ لهما بالبلوغ في غير الاب والمجد هو
الاصح وعليه الفتوى (قوله وعن أبي حنيفة انه لا يثبت الخيار لهما) اعتبارا بالاب والمجد وفيه مخالفة لما
في الزيلعي والنهر حيث جعل عدم ثبوت الفسخ لهما قول أبي يوسف (قوله وهذا اذا كانا حاضرين) يعني
الزوجين وهذا التقييد يشيرا ليه قول المصنف بشرط القضاء جوى ووجه الاشارة عدم جواز القضاء على
الغائب (قوله أما اذا كان احدهما الى آخره) الضمير للزوجين اللذين بلغ احدهما وقد كان المزوج غير
الاب والمجد شيخنا (قوله لا خيار له مالم يحضر) للزوم القضاء على الغائب شيخنا (قوله لانه لو زوجها الاب
والمجد لا خيار لهما الخ) الا ان يكون من غير كف أو يقين فاحش فانه يثبت لهما خيار الفسخ بالبلوغ جوى
عن البرجندي وفيه ان هذا الاستثناء انما يظهر بالنسبة لمذهب الصاحبين فقط (قوله وبطل بسكوتها
ان علمت الخ) لدلالته على ارضاء وهذا اذا سكنت مختارة در قيد بعلمها لانها لو لم تعلم لا يكون رضا لها
لا تتمسكن من التصرف الابيه والولى به يفرد فعذرت اما علمها بالزوج وقد ر المهر فليس بشرط حتى لو سألت
عن ذلك أو سلمت على الشهود بطل خيارها زيلعي قال في الفتح وهذا تعسف لا دليل عليه اذ غاية الامر كور
هذه المحالة كالحالة ابتداء النكاح ولو سألت البكر عن الزوج لا ينفذ عليها وكذا المهر وكذا السلام على
اله ادم لا يدل على الرضا كيف وانها سلمت لغرض الاشهاد على الفسخ ونزاعه في البحر في السلام بان
الاشتغال به فوق السكوت ومنعه في النهر بما نقلوا في الشفقة ان سلامه على المشتري لا يبطلها ولا شك ان
طلب الموائمة بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت ولو كان فوقه لم يطل ثم ما ذكره في الفتح من عدم سقوطه
لو سألت عن المهر فقدم في النهر بما اذا لم يخل بها ولا تعذر بالجهل ولا يمتد الى آخر المجلس لانها كما في الزيلعي
تفرغ لتعلم الاحكام والدار دار العلم بخلاف المعتقة حيث تعذر اذا لم تعلم خيار العتق لسكونها من غفلة
بخدمه المولى وينبغي ان تختار نفسها مع رؤية الدم وان راته بالليل تحتار بالسكوت وتشهد اذا أصبحت تقول
رايت الدم الآن ولو اختارت وأشهدت ولم تتقدم الى القاضي شهرين فهي على خيارها كخيار العيب واذا
اجتمع خيار البلوغ والشفقة تقول اطلب المحقين ثم تبدأ في التفسير بخيار البلوغ لانه ديني وليس قولها
رايت الدم الآن اذا راته بالدليل كذبا لان الفعل المتمدل دواحه حكم لا ابتداء (قوله لانها لو كانت ثيبا) كما
لو دخل بها الزوج قبل البلوغ او كانت ثيبا وقت العقد بجر (قوله لا يبطل خيارها بالسكوت) الا ان
ترضى بلسانها أو يوجد ما يدل على الرضا كالتحكين من الوطء طوعا والمطالبة بالمهر او النفقة بجر واعلم ان
المطالبة بالمهر انما تكون دليل الرضا اذا لم يجامعها ولم يخل بها اما ان جامعا او خلعا لم يفت فطالبت بالمهر
لم يكن دليل الرضا وفي الدرا المختارة اذعت التحكين كرها صدقت (قوله مالم مرض) لان وقته العمر فيبقى الى
ان يوجد الرضا نهر (قوله بان يقول رضيت) هذا التصویر لا يحسن مع قوله ولو دلالة لانه يصير التقدير
مالم يرض بالقول ولو دلالة جوى (قوله كتسليم الصداق الخ) ان لم يكن قد دخل بها فان كان قد دخل
بها يثبت ان لا يكون دفعه رضا نهر (قوله والمجامعة) والتقييل عيني (قوله وتوارنا قبل الفسخ) لانتفاء
النكاح بموته بدليل حل الوطء قبل الفسخ سواء مات احدهما قبل البلوغ او بعده ويجب المهر كله وان

مطلقة سواء كان القاضي أو الامام
أو غيرهما فكل واحد منهما بعد
البلوغ خيار الفسخ بشرط حكم القاضي
وهو الاصح وعليه الفتوى وعن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يثبت
الخيار لهما وهذا اذا كانا حاضرين
ما اذا كان احدهما غائبا لا خيار له
كذا في العمادى وانما قيد به لانه
لو زوجها الاب أو المجد لا خيار لهما
بعد البلوغ (وبطل بسكوتها ان علمت
أي بطل خيارها ان زوج غيرهما
الصغيرة فبلغت وقد علمت بالنكاح
حال كونها بكرة) فسكنت فهو رضا
وان لم تعلم بالنكاح فله الخيار حتى
تعلم وتسكت وانما قيد بالبكر لانها
لو كانت ثيبا لا يبطل خيارها الصغير
(لا بسكوتها) أي لا يبطل خيارها الصغير
اذا بلغ فسكنت مالم يرض بان يقول
رضيت (ولو كان الرضا دلالة) بان
يجي منه ما يدل على الرضا كتسليم
الصداق والنفقة والمجامعة (وتوارنا
قبل الفسخ) أي يثبت كل واحد منهما
من صاحبه ان مات احدهما قبل
البلوغ

مات قبل الدخول بخلاف الموقوف والفاقد نهرو عيني يعني لومات احدهما في الموقوف والفاقد
لا يرثه الآخر (قوله اومات قبل فسخ النكاح) لان النكاح صحيح والملك به ثابت (قوله ولا ولاية لعبد
وصغير الخ) لانهم لا ولاية لهم على انفسهم فالاولى ان لا يكون لهم ولاية على غيرهم لان الولاية على الغير فرع
الولاية على النفس زيلعي قال شيخنا وهذا نص في جواب حادثة سئل عنها الفقير في ان الحاكم الشرعي قرر
صغيرا في المهذو ولاه شيئا على الخيرات بقبض غلاتهم وخبرهم ويوزعه عليهم وينظر في مصالحهم فاجبت
ببطلان التولية والتقرير لنص المذهب المذكور وان لهم ان يختاروا شيخا منهم يتولى ما ذكر انتهى
وأطلق العبد فعم المكاتب وانما ملك تزويج امته لانه من الكسب ولم يرد في الولاية عن العبد مطلقا
بل ولاية النكاح قال في النهر قيدنا بالنكاح لان في الولاية عن العبد مطلقا ممنوع لجهة اقراره بالحدود
والقصاص وأمانه لوماذونا وروايته الحديث ولانه يلى على زوجته المحرمة في امور النكاح كالممنوع من
الخروج والتكفين من الوطء وطلب الزينة انتهى (قوله وكافر على مسلمة) وولده مسلم تنوير قيد بالمسلمة لان
الكافر له ولاية على ابنته الصغيرة وكما تنفي ولاية الكافر على المسلمة اتني ولاية المسلم على الكافرة
اعني ولاية الانكاح والتصرف في المال وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيدا مة كافرة أو سلطانا
زيلعي وعيني ودرر وتنوير وكأنه في النهر لم يطلع على ذلك فقال واستثنى الشافعية من عدم ثبوت الولاية
للمسلم على الكافر ما اذا كان سلطانا أو سيدا مة وقواعدنا تقضي به وللقاضي تزويج البيعة الكافرة
حيث لا ولي لها وكان ذلك في منشوره نهر والمراد من قوله وكان ذلك في منشوره أى كان ماذونا من
السلطان بتزويج الصغار مطلقا لا بقيد صغار الكفرة (قوله هذا اذا كانت العصبية) كان هنا ثمانية
وأشار بهذا الى ربط قول المصنف وان لم تكن بقوله والولى العصبية بترتيب الارث حموي وأطلق في نفي
العصبية فعمل العصبية النسبية والسببية فولى العتاقة ثم عصبته على الترتيب السابق مقدمان على الام
ومولى الموالاة وهو الذى أسلم أبو الصغير على يده ووالاه آخر الاولياء مقدم على القاضي بحر (قوله فالولاية
للأم) هذا ظاهر في تقديمها على ام الاب وفي النهر عن القنية ام الاب مقدمة ولم يذكر بعد الام البنت لانه
خاص بالمجنون والمجنونة فبعد الام البنت ثم بنت ابن البنت ثم بنت بنت البنت ثم المجد الفاسد قبل الاخت
بحر (قوله ثم الاخت لاب وام) هذا الترتيب هو المفتي به كما في الخلاصة وحكى عن خواهر زاده وعمر
النسفي تقديم الاخت على الام لانهم من قوم الاب وينبغي ان يخرج ما مر عن القنية على هذا القول بقى ان
المجد الفاسد مقدم على الاخت عند الامام وعندهما يشتركان كما في المستصفي قال في الفتح وينبغي على
ما صحح في المجد والاخت من تقديم المجد تقديم المجد الفاسد على الاخت وكلامه يعطى تأخره لانه من ذوى
الارحام فكان ينبغي ذكره مقدم ما نهر عن الفتح قلت ولهذا جزم في البحر بتقديمه على الاخت وجرى عليه
في الدرر لم يحك خلافة (تنبيه) لم يذكر المصنف المدة ولا مرتبتها في التزويج وقد بين ترتيب المدة الشيخ
قاسم في شرح النقاية فقال بعد ولاية العصبية ثم الام ثم المدة ثم الاخت لاب وام ولم يقيد المدة بكونها
لام وقد يقال ان المدة التي لام والمدة التي لاب رتبتهما واحدة لعدم المرجح وقد يقال ان قرابة الاب لها حكم
العصبية فتقدم ام الاب على ام الام شيخنا عن الشيخ حسن الشرنبلالي في رسالته التي احوال على مراجعتها
بقوله في حاشية الدرر لم يذكر المدة ولا مرتبتها في التزويج ولنا فيه رسالة يلزم مراجعتها انتهى (قوله
لولد الام) في التعبير بولد الام ايماء الى استواء الذكر والانثى نهر ولهذا فسره الشارح بقوله أى الاخت والام
لام (قوله ثم اولادهم) أى اولاد ولد الام (قوله ثم لذوى الارحام) هم كما سأتى قريب ليس بذى سم
ولا عصبية وترتيبهم كالعصبية فيقدم العمت ثم الاخوال الخ نهر وظاهره ان المراد بذوى الارحام ما هو
المتعارف وبخالفه ما نقله السيد المحمدي عن البرجندي حيث قال اراد به القريب الذى ليس عصبيا
بنفسه ولم يرد به ما هو المتعارف عند اصحاب الفرائض لان العصبية بغيره والعصبية مع غيره داخله فيها
اه (قوله أى العمت ثم الاخوال) أشار بهذا التفسير الى ترتيب ولاية ذوى الارحام فان الترتيب ليس

أومات قبل فسخ النكاح ولا يرث بعد
الفسخ (ولا ولاية لعبد) لا (صغير
ولا) (مجنون) على أحد (ولا) (كافر
على مسلمة) هذا اذا كانت العصبية
(وان لم تكن) أى وان لم توجد (عصبية)
لا قربية ولا عبودية ولا نسبية ولا سببية
كمولى العتاقة (فالولاية للام ثم
للأخت لاب وام ثم) للأخت والاخت لام
ثم لولد الام (أى للأخت والاخت) أى
ثم اولادهم (ثم لذوى الارحام) أى
ثم العمت ثم الاخوال ثم الاخوات

ظاهر من كلامه وان كان مراده حموى (قوله ثم بنات الاعمام) ثم اولادهم بهذا الترتيب در عن الشهي
ثم حموى الموالاة زيلعي وهو الذي أسلم على يده ابو المغيرة وكان مجهول النسب على ما سأتقى في محله
في وجهه حموى ايها بالشروط المتقدم (قوله هذا عند أبي حنيفة وهو استحسان) وقد عرف ان العمل على
الاستحسان الا في مسائل محصورة ليس هذا منها فاني تهذيب القسلا نسي من ان الفتوى على قولهما
غريب نهر (قوله وعندهما لا يثبت وهو القياس) لقوله عليه السلام الانكاح الى العصابات وال فيها
للجنس أي هذا الجنس مفوض الى هذا الجنس لا لغيره وحمله الامام على ما اذا وجد وال ان الحديث ليس
فيه ما يقتضي نفي ثبوت الولاية لذوى الارحام عند عدم العصابات كاستحقاق الارث يكون بسبب القرابة
ويقدم في ذلك العصابات على ذوى الارحام ولا يدل ذلك على عدم ارثهم فكذا هذا أو نقول ان ارث ذوى
الارحام بطريق العسوبة فينتظمهم الحديث زيلعي (قوله والجمهور على ان ابا يوسف مع أبي حنيفة)
في أشهر الروايات وهو الاصح زيلعي لكن نقل السيد الحموى عن الهداية ان الأشهر انه مع محمد (قوله
والقاضي اذا كان ماذونا) لكن ليس للقاضي ان يزوجهما من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته له كافي معين
الحكام وأقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى ثم لنوابه ان فوض له ذلك والا لادرو هو
ظاهر في الاكتفاء بالاذن من السلطان للقاضي سواء صدر الاذن من السلطان للنواب ايضا أم لا (فرع)
صغيرة زوجت نفسها ولاولى لها ولا قاضي في ذلك الموضع قال بديع الدين يتوقف وينفذ باجازه بعد
بلوغها انتهى مع انهم قالوا كل عقد لا يجيزه حال صدوره فهو باطل ولعل التوقف هنا باعتبار ان يجيزه
السلطان بجر (قوله أي يجوز للولى الابداح) والمراد بالابداح القاضى دون غيره لان هذا من باب دفع
الظلم ثم نزل الية وفيه نظير بل المراد به الابداح من الاولياء وهو مقدم على القاضي كما صرح به الشافعي شارح
النقاية وعليه اطلاق المتون وما قاله رأي بعضهم شيخنا عن الشيخ شاهين (فرع) زوج الابداح مع وجود
الاقرب ثم انتقلت الولاية اليه لا ينفذ الا باجازه منه مستأنفة زيلعي في نكاح الرقيق (قوله بغيبة الا قرب)
أشار المصنف بعدم ذكر سلب ولاية الاقرب الى انها باقية مع الغيبة حتى لو زوجها الاقرب حيث هو
اختلفوا فيه والظاهر هو المجوز كذا في الحائصة والظهيرية ولو زوجها معاً ولم يدرك السابق من اللاحق فهو
باطل ذكره الاسيحي بجر ولو عضل الولي انتقلت الولاية الى الابداح وقيل الى الحاكم ولها خيار الفسخ وقيل
ان تزويج القاضي الصغيرة عند العضل ينفي ثبوت الخيار لها بناء على ان تزويجه عند العضل بطريق النيابة
لا الولاية فهو ينفى حمل الاختلاف في ان لها الخيار ام لا على ما اذا كان الولي المتنع هو الاب أو المجد حتى
لو كان غيرهما فالظاهر انه لا خلاف في ثبوت الخيار لها سواء جعل هذا من قبيل النيابة أو الولاية والعضل
هو الامتناع من العقد (قوله مسافة القصر) وهو الصحيح وعليه الفتوى ومثله في المضمرة حموى عن
العلامة قاسم (قوله وقال الشافعي بزوجه السلطان) اعتبارا بهضله زيلعي وهذا يمتنى على ما في المحيط من
انه اذا عضل الولي انتقلت الولاية الى الحاكم لكن في النهر عن الخلاصة والبرازية انها تنتقل الى الابداح اجماعا
(قوله وقال زفر لا يزوجه أحد حتى يحضر الاقرب) لان ولايته قائمة ولها الزوجها حيث هو جاز ولا ولاية
للا بعد ولا للسلطان مع ولايته فصار كما اذا كان حاضرا ولنا انه ليس من النظر التفويض الى من لا ينتفع
برأيه فصار كما لو كان مجنونا أو قتيلا الا ترى ان الاقرب الغائب لو كتب بتقديم شخص للصلاة على الجنائزة
كان لا بعد منه فلو كانت ولايته باقية لما كان له منعه ولو زوجها حيث هو لا روية فيه فلذا ان منع ولئن
سلمنا فنقول لا بعد بعد القرابة وقرب التدبير ولا قرب عكسه فنزلا منزلة ولين تساوين فإيهما عقد
أولا نفذ زيلعي (قوله عند صاحب الكتاب) المراد به المصنف حموى (قوله واختيار القاضي) بازفع أي
وهو اختيار القاضي اذا أصبح جرحه عطقا على المضاف اليه كما لا يخفى (قوله وسعد بن معاذ) بالجر عطقا على
المضاف اليه وكذا ما بعده من صدر الاسلام والصدرا الشهيد وهو ظاهر (قوله المروزي) نسبة الى مرو
بزيادة الزاى كالأزى للرى (قوله هذا) هو الخبر عن قوله والمراد الخ يعني به ما سبق من تقدير الغيبة

ثم بنات الاعمام هذا عند أبي حنيفة
وهو استحسان وهكذا روى الحسن
وهو القياس والجمهور على ان ابا
عن أبي حنيفة والجمهور على ان ابا
يوسف مع أبي حنيفة (ثم) عند عدم
الاولياء فالولاية (للحاكم) أي السلطان
والقاضي اذا كان ماذونا من قبل
السلطان وعند محمد اذا لم يكن عسبة
فالقاضي ولاية التزويج (ولا بعد)
أي يجوز للولى الابداح (التزويج بغيبة
الا قرب مسافة القصر) وهي ثلاثة ايام
ولها خيار وقال الشافعي بزوجه
السلطان وقال زفر لا يزوجه أحد
حتى يحضر الاقرب والمراد بالغيبة
المنقطعة عند صاحب الكتاب واختيار
القاضي أبي على النسخي وسعد بن
معاذ المروزي وصدرا الاسلام البزدوي
والصدرا الشهيد هذا وعليه الفتوى
وقال شمس الأئمة السرخسي الاصح
انه اذا كان في موضع لوانتظر حضوره
أو استطلاع رايه فيوقت الكف الذي
حضر الغيبة منقطعة وان كان لا يفوت
فالغيبة لا تكون منقطعة

بإسافة القصر (قوله وهو اختيار الفضلي) وعليه أكثر المشايخ كافي النهاية وفتح القبر مع زيادة انه
الاشبه بالفقه وفرع عليه قاضيان في الجامع الصغير ما لو كان محتقيا في المدينة بحيث لا يوقف عليه تكون
غيبة منقطعة وفيه تظهر فائدة الخلاف نهر (قوله وعن زفران لا يعرفوا موضعه) هذا التعديد يناقض
مذهبه لما سبق من انه لا يزوجها أحد عنده حتى يحضر الاب جوى عن المنبع وقد يقال هذا من باب
التعريض على قول غيره كتفريع الامام مسائل المزارعة على قول صاحبين وان كان هو لا يراها (قوله
ولا يبطل بعوده) لانه حصل بولاية تامة والفعل من قوله ولا يبطل يجوز ان يقرأ بالتأنيث اى لا تبطل
ولاية الابد يعنى السابقة بعوده لا قرب ليرتب عليه بطلان النكاح وبه اندفع ما في البصر من انه بعيد عن
النظم والمعنى غير معنى والقريب تدكير الفعل بناء على ان الضمير فيه يعود على التزوج السابق (قوله
خلاف زفران) حيث قال بحضور الاقرب يبطل عقدا لا بعد كالماء اذا وجد يبطل حكم التيمم وفيه ما سبق من
المنافضة وجوابها (قوله وولى المجنونة) والمجنون في النكاح الابن وابنه وان سفل اما التصرف في المال
فالاب مقدم اتفاقا كما في تهذيب القلانسي (فرع) هل لولى المجنون أو المعتوه تزويجه أكثر من واحدة
لم أراه لا تمتنا والمذكور في كتب الشافعية المنع لاندفاع الضرورة بالواحدة وأناطوا ما زاد على الواحدة
في المبي بالحاجة نهر (قوله أى بلغ مجنونا) صوابه أى بلغت مجنونة جوى لان المجنون ليس له ذكر
في كلام المصنف وان كان المحكم واحدا (قوله لا الاب) والاولى ان يعقده أحدهما بامر الاخر ليعم اتفاقا
حاشي الدر والاولى ان يامر الاب به لرعاية تعظيم الاب لا للاحتراز من عكسه (قوله وعند محمد الاب
لا الابن) لانه أشفق من الابن ولهذا تم ولايته في النفس والمال وليس للابن الولاية في المال فكان أولى
زيلي قال في النهر وبه أخذ الطحاوى ولهما ان هذه الولاية مبنية على العسوبة والابن فيها هو المقدم
ولا يعتبر بزيادة الشفقة كابي الام مع بعض العصباء نهر (قوله وقال زفران اطرأ المجنون لم يجز تزويجها)
مفهومه انه اذا لم يطرا يجوز جوى

* (فصل في الكفاءة في النكاح) * لما كانت شرطاً في الزوم على الولي اذا عقدت المرأة بنفسها كان
اعتبارها فرع وجود الولي فقدم بيان الاولياء ثم أعقبه ببيان الاكفاء وهي بالفتح والمصدر والاسم
منه الكف وهو النظير من كافأ اذا ساءه والمراد هنا المساواة في أمور خاصة أو ككون المرأة أدنى
لاستيفاء الشريعة عن ان تكون فراشا للدي بخلاف العكس لان الزوج المستفرض لا يضره دناءة
الفراش نهر وهي حق الولي لاحتمالها فلا ذكركر الوالوجى امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم انه عبد
او حراً فاذ هو عبد مأذون في النكاح فاختياره للاولياء ولا خيار لها وان زوجها الاولياء برضاها والمسئلة
بالحال فلا خيار لاحدهم هذا اذا لم يخبر الزوج انه حر وقت العقد اما اذا أخبر الزوج والمسئلة بحالها كان
لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم تستر الكفاءة ولم تعلم انه كف أم لا
ثم علمت انه غير كف لا خيار لها وكذلك الاولياء لوزوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا
لا خيار لهم اما اذا شرطوا او أخبرهم بالكفاءة فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كف كان لهم الخيار بغير
(قوله في الرجال لا النساء) جعله في المحيط والظهيرية قول الامام وعندهما تعتبر من جانب النساء ايضا
استدلالا بمسئلة الجامع وهي ما لو وكله امير أن يزوج امرأة فزوجه امرأة لغيره جاز عند الامام خلافا لهما
ولا دلالة فيها على ما زعمهم لان عدم الجواز عندهما اما لان المطلق في الوكالة مقيد بالعرف والعادة
ولا اعتقاد الكفاءة في تلك المسئلة خاصة فلم تكن دليلا على ما ذكره وفي البصر من المجازية الصحيح انها
غير معتبرة من جانبها عند الكل انتهى (قوله وقال مالك وسفيان الخ) كذا في الهداية قال الكمال
كان الاولى ذكر الكرخي ايضا لما وافقته لما وذكروا أنفدى ان الكرخي والمجاص ومن تبعهما من
مشايخ العراق لا يعتبرون الكفاءة الا في الدين ولولم تثبت هذه الرواية عندهم عن ابي حنيفة لما
اختاروها وذهب جمهور مشايخنا الى انها معتبرة الخ (قوله لا تعتبر) أى الا في الدين لقوله عليه السلام

وهو اختيار الفضلي وعن زفران
لا يعرفوا موضعه وقيل الغيبة المنقطعة
ان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل
في السنة الا مرة وهو اختيار محمد بن
سلمة والقديري (ولا يبطل) أى ما عقد
الابعد في غيبة الابن (مطلقا سواء
زفران وولى المجنونة الابن) بلغ مجنونا
كان طارئا أو صايبا أى بلغ مجنونا
(لا الاب) وعند محمد الاب لا الابن وقال
زفران اطرأ المجنون لم يجز تزويجها
(فصل في الكفاءة) اعلم ان الكفاءة
في النكاح معتبرة في الرجال لا النساء
في ستة أشياء كما بين في المتن على سبيل
التفصيل وقال مالك وسفيان لا تعتبر
(من تكف غير كف) بغير ان الولي

رقية أولادها انتهى وإلى هذا يرشد تصورهم المسئلة بما إذا زوجه أمة إلا أن الظاهر اعتبارها في جانبها مطلقا على ما مر من (قوله صح ذلك عليهم ما عند الامام) لكن لما أختار الفسخ بعد البلوغ أو العلم بالنكاح كما في البرجندی وفيه ان هذا خلاف الصحيح كما يعلم بتراجعة الاصلاح لابن السكال حموي (قوله) وعندهما لا يجوز الزيادة الخ) وكذا لا يجوز ان يزوجهما من غير كف لان الولاية مقيدة بالنظر فعند فواته يبطل العقد ولهذا لا يجوز ذلك لغيرهما من الاولياء كما في البيع ولا ي حنفية ان المحكم يدار على دليل النظر وهو قرب القرابة وفي النكاح مقاصد تدبر على ذلك بخلاف البيع فان المقصود فيه المسالية فاذا فاتت فان النظر وبخلاف غيرهما لان دليل النظر لم يوجد وهو قرب القرابة ووفور الشفقة زيلعي (قوله لا يمتنعان الناس فيه) والذي يتغابن فيه في النكاح ما دون نصف المهر حموي عن شرح النظم الهاملي (قوله لغير الاب والمجد) مثلها من المتوهة وسيدا لامة ويدخل في الغير وكيل الاب فلو زوج طفل موكله بغبن فاحش لم يجز كما في القنية وقد مر ان المسئلة مقيدة بما اذا لم يعين لو كيلة المقدار ومفاده انه لو عين لو كيلة شخص فزوجهما لو كيل منه ان يصح وان لم يكن كفواً بقي ان يقال قولهم لا يجوز للوكيل تزويج بنت موكله بغبن فاحش استشكله في معين المفتي بقولهم انه يصح ان يوكل بكل ما يعقده بنفسه وفي رمز المقدسي كلام يتعلق بهذا حموي ثم قال انظر هل لو كيل الولي الاقرب ان يزوج بحضرة الابعد انتهى وأقول مقتضى قوله ان لا بعد لا ولاية له مع وجود الاقرب وقولهم ان له ان يوكل بكل ما يعقده بنفسه ان يكون له ذلك ثم رأيت في البحر ما يفيد (تنبيه) التوكيل بالنكاح يتناول المجاز دون الفاسد فلو وكله ان يزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجه نكاحا صحيحا لم يجز فرق بين هذا وبين ما اذا وكله بالبيع الفاسد والفرق ان الوكيل بالبيع الفاسد وكيل بالبيع والبيع الفاسد بيع فاذا باع جائز افقد خالف الى خير فينفذ وأما الوكيل بالنكاح الفاسد فغير وكيل بالنكاح لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لانه لا يفيد الملك ولهذا لا يجوز ملاقاها ولاظهارها فاذا لم يصروكيلة لم ينفذ تصرفه عليه حموي عن ابن الحلبي وجه كون البيع الفاسد بيعا انه يفيد الملك اذا اتصل به القبض * (فصل في الولاية في النكاح وغيره) *

الصواب في الوسالة كما في الزيلعي والعيني كذا ذكره الحموي وتبعه بعضهم وفيه نظرسيا في وجهه ولما كانت الوكالة نوعا من الولاية من حيث انها تصرفه على الموكل كانت نالية الولاية الاصلية فلا جرم أوردنا نالية في التعليم ثم ذكر الفضولي لتأخره عنها لان النفاذ بالا جازة انما ينسب للولي المجير فنزل عقد الفضولي كالشرطه حيث لم يستعقب بنفسه حكمه وبدأ بالولي لقوته وان كان الفصل معقودا للوكيل نهر والحاصل ان مسائل هذا الفصل لم تنصرف في الوكالة لا شتما لما على كل من الوكالة والولاية بل وعلى غيرهما ايضا كنكاح الفضولي فقوله الشارح فصل في الولاية صحيح ولا حاجة الى ما سبق من التصويب (قوله لابن العم ان يزوجه الخ) ولا يحتاج الى القول لان قوله زوجت قد تضمن معنى الشطرن حموي (قوله بنت عمه الصغيرة) وهذا القيد لا بد منه والا فان كانت كبيرة وكان ذلك باذنها كان وكيلة والا كان فضوليا وهذه المسئلة من جزئيات ما مر من قوله وللولى انكاح الصغيرة لانه أعظم من انكاحها لنفسه أو لغيره نهر (قوله من نفسه) صوابه نفسه باسقاط من قال في المغرب زوجته امرأة وتزوجت امرأة وليس في كلامهم تزوجت بامرأة ولا زوجت منه امرأة حموي (قوله اذا كانت الولاية له) بان لم يكن هناك غيره أو لم يكن محبوبا بمن هو اقرب منه حموي أو كان محبوبا بالاقرب وكان ذلك الاقرب غائبا مسافة القصر أو لم يغيب لكنه عضل وهذا اذا كانت صغيرة أو ماله كانت كبيرة فان وكلته فكالصغيرة وان لم توكله كان الموجود شطرن عقد لكونه فضوليا من جانبها وسيا في ان شرط العقد باطل فلا يتوقف خلافا للثاني (قوله وهو المختار) وعليه فلا حاجة الى كشف وجهها وان كان هو الا حوط وهذا مروى عن الحسن وبشرو قيل لا يجوز ما لم يرفع النقاب وبراهما الشهود حموي (قوله والاحتياط ان يكشف وجهها أو يذكر أباها) كذا في كثير من نسخ الفتاوى بكلمة أو والصواب بالواو كما في عمدة الفتاوى للسيد الشهيد لان الاحتياط الجمع بينهما

(صح) ذلك عليهم ما عند الامام وعندهما لا يجوز الزيادة ولا المحط الا بما يتغابن الناس فيه والا صح ان اصل النكاح باطل عندهما وانما قيدنا بالصولة لو كان سكران لا يجوز اجماعا وكذا اذا كان للاب سوء اختيار بمجانة أو فسقا (ولم يجز ذلك) اي تزويج غير الكف (والزيادة والنقصان) لغير الاب والمجد اتفاقا

(فصل) في الولاية في النكاح وغيره حموي (ابن العم ان يزوجه من نفسه) اذا كانت الولاية له صورته ان يقول زوجت فلا بد من نفسه بعضرة الشهود ثم ان كانت بنت عمه حاضرة في مجلس العقد يراها الشهود حاضرة اي تعريفها وفي السراجية اذا لا يحتاج اي تعريفها وفي نفسه قالت متنبية زوجت فقال تزوجت جاز ولا يعرفها الشهود وقال وهو المختار وزاد في الخلاصة وقال وهو المختار والاحتياط ان يكشف وجهها

لا أحدهما بحر (قوله أو يذكر أباها) كان عليه أن يقول وجدها حتى يكون متفقاً عليه فبقع الامن من
 أن يرفع إلى قاض يرى قول نصيرين يحيى أنه لا يجوز في بطل النكاح حوى عن الخلاصة (قوله ينبغي
 أن يذكر اسمها) ينبغي هنا للوجوب لا للندب حوى (قوله أن يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدتها) خلافاً
 للخصاف قال المحلواني والخصاف كبير في العلم يقتدى به نهر لكن قال في البحر والمختار في المذهب خلافه
 وإن كان الخصاف كبيراً في العلم يقتدى به (قوله أما إذا وكتبه بان زوجها فزوجها من نفسه لا يجوز)
 لأنه كافي البحر عن المحيط أمرته بالتزويج من نكرة وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكرة
 وكذا لا يجوز أن يزوجه من نفسه إذا وكتبه أن يتصرف في أمرها أو قالت له زوج نفسي ممن شئت تنوير
 ونهر عن الخاتبة السكن في الشر نبلاية وكتبت رجلاً بتزويجها فتزوجها لم يجر كذا عكسه فيتوقف على
 الإجازة إلا أن تقول ممن شئت انتهى ومسألة العكس هي ما إذا وكتبتها بتزويجها (نقطة) شئت عن شخص
 اعتق أمته ولم يعلم بالاعتق وإذا العقد عليهم ابداً علمها فهل إذا وكتبه وكالة عامة يملك العقد عليها وينفذ
 وإن لم تعلم فاجبت بان له ذلك أخذ من قولهم الوكيل وكالة عامة مطلقة يملك المعاوضات لا الطلاق
 والعناق والتبرعات قال في الدرر قبيل الوكالة بالخصوص وبه يفتي المخ ولا ينافي هذا ما سبق عن النهر والتنوير
 من أنها إذا وكتبه أن يتصرف في أمرها لا يجوز أن يزوجه من نفسه لكون التوكيل غير عام ثم ظهر أنه
 وإن ملك تزويجها لكونها وكالة وكالة عامة لكن لا لنفسه بل لغيره (قوله وقال زفر والشافعي لا يجوز
 فيهما) أي فيما إذا كان ولياً أو وكيلاً بدليل ماسياً في أحد قول الشافعي أن كان ولياً لم يجز وأن كان
 وكيلاً لا وجه عدم الجواز ما ذكره الزياحي من أن الواحد لا يكون مملوكاً ومملوكاً كافي البيع ولنا أن المباشرة
 في النكاح غير ومعبور والتابع في الشقوق وهي ترجع إليه بخلاف البيع لأنه أصيل فيه ولهذا ترجع
 الحقوق إليه وفي الغاية هذا التعديل صحيح لوسلم من النقص ولم يسلم فإن الوكيل لو زوج موكله على عبد
 نفسه بطاب بتسليمه وهذا سهو فانه لم يلزمه مجرد العقد بل بالتزامه حيث أضاف العتد إليه بجمعه مهراً
 انتهى وأفاد في الذخيرة أنه إذا سلمه لا يرجع على الزوج بشئ ولو قال بالف من مالى أو بالني هذه جاز
 ولا يلزم الوكيل شئ والسفير الرسول والجمع سفراء كفتيه وفقها نهر عن الصحاح وفيه عبرت عن فلان
 إذا تكلمت عنه وهذا بعيدان عطف المعبر على السفير تفسيرى قال في الفتح وأما المذكر المصنف الرسول
 استغناء عنه بالوكيل لأنه فيه أي في النكاح رسول (قوله ونكاح العبد والامة) ولو مدبراً أو مكاتباً أو أم
 ولد نهر وكذا المستسعى والمبعوض حوى ثم الأصل فيه أن كل عقد صدر من الفضولي وله مجيزاً فنفذ
 موقوفاً وما لا يجيز له يبطل فلو باع الصبي ماله أو اشترى أو زوج أمته أو كاتب عبده توقف على إجازة الولي
 ولو طلق أو خلع أو اعتق عبده ولو على مال بطل لعدم المجيز إلا إذا كان لفظ الإجازة يصلح لابتداء العقد
 فيصح على وجه الإنشاء كان يقول بعد البلوغ أو وقعت ذلك الطلاق أو العناق نهر وكذا إذا تزوجه
 الفضولي أمة وكان تحت حرة أو تزوجه اخت امرأته أو كان تحت أربع نسوة فزوجه الفضولي خاصة يبطل
 ولا يتوقف على إجازة أحد حتى لو زال المانع بان ماتت امرأته وأجاز العتد لا يجوز وكذا لو تزوجه خساً
 في عقدة واحدة وليس له أن يحيز في بعضهن وعلى هذا لو باع الصبي بغير فاحش أو زوج المكاتب عبده
 كان باطلاً ولا يتوقف على إجازة أحد حتى لو بلغ الصبي أو اعتق المكاتب فاجزه لم يجز بحر والمجيز من له
 قدرة الامضاء على الإجازة (تنبيه) للفضولي في النكاح فسخره قبل الإجازة عند أبي يوسف حتى لو أجاز من
 له الإجازة بعد ذلك لا ينفذ في قول أبي يوسف إلا خرقاه على البيع وليس له ذلك عند محمد ويفرق بان
 حقوق العقد بالبيع ترجع إلى الفضولي بعد الإجازة لأنه يصير كالوكيل بخلاف النكاح كذا في الفتح
 وقال قاضيان رجل زوج رجلاً من امرأة بغير أمره لم يكن لهذا العاقد فسخره انتهى من غير ذكر خلاف
 شر نبلاية وعلى ما في الخاتبة جرى في النهر حيث قال الفضولي قبل الإجازة لا يملك نقض النكاح لا قولاً
 ولا فعلاً بخلاف البيع (قوله موقوف) وإن اعتق العبد والامة نفذ حوى عن شرح ابن الحلي (قوله

أو يذكر أباها وإن كانت غائبة ينبغي أن
 يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدتها وإن
 كانت معتقة يذكر اسمها واسم أبيها
 واسم أبي المعتق (و) يجوز للوكيل أن
 يزوجه مودة من نفسه (قوله) إذا كان وكيلاً
 بتزويجها من نفسه أما إذا وكتبه بان
 يزوجه فزوجها من نفسه لا يجوز وقال
 زفر والشافعي لا يجوز فيهما وفي أحد
 قول الشافعي أن كان ولياً لم يجز
 وإن كان وكيلاً (ونكاح العبد والامة
 بلا إذن السيد موقوف)

ان اجازة المولى بالقول أو بالفعل وفي النجس اذن له فيه بعد ما تزوج لا ينفذ الا باجازة العاقل نهر
(قوله كنكاح الفضولي) الفضولي بضم الفاء في اللغة من اشتغل بما لا يعنيه منسوب الى الفضول جمع
فضل بمعنى الزيادة المطلقة وقد غلب الجمع على ما لا يعرفه وفي عرف الفقهاء من ليس بوكيل ولا رسول ثم
الاجازة قد تكون بالقول وبالفعل وبالمخلوة على ما ذكره صدر الاسلام وقيل لا وكذا بالتقيل واللسان
كان بشهوة وكذا بعث شيء من المهر مطلقا وصل أم لا خلافا لبعضهم اذا لم يصل حموى عن البرجندی
(قوله ولا يتوقف شرط العقد) أي نصفه وهو الايجاب يعني اذا قال رجل اسمي تزوجت فلانة وهي
غائبة عن المجلس فبلغها الخبر فاجازت فهو باطل أو تقول المرأة كذلك فان قبل رجل فضولي في المجلس
جاز له قدم وقفا على الاجازة وقال أبو يوسف يجوز في الفصلين حموى وعلى هذا الخلاف اذا قال الفضولي
زوجت فلانة من فلان وهما غائبان ولم يقبل احد لا يتوقف عندهما خلافا له (قوله على قبول ناخ
غائب) اذا لا يتوقف الايجاب على قبول من كان غائبا عن المجلس بل يبطل ولا يلحقه الاجازة ولا فرق
في هذا بين البيع والنكاح وغيرهما من العقود فقوله ناخ كاحيس بعيدا عن تراخي بجر (قوله هتاست
مسائل الخ) حاصله ان الواحد يصلح وكيلان المجانين أو وليا من المجانين أو أصيلا من جانب وليا من
جانب أو وكيلان من جانب أصيلا من جانب أو وليا من جانب أو وكيلان من جانب باتفاق الثلاثة ولو كان
فضوليا من المجانين أو واحدا منهم لم يتوقف عندهما وعنده يتوقف وعند زفر لا يجوز النكاح به عبارة
الواحد أصلا على ما تقدم زيلبي أما كونه وكيلان المجانين فظاهر وأما الولي من المجانين فكما تجد زوج
ابن ابنه بنت ابنه الآخر بعد موت الابن أو زوجة منهما وأما كونه أصيلا من جانب وكيلان من جانب فكما
لو وكلت رجلان تزوجها من نفسه وأما كونه وليا من جانب أصيلا من جانب فكأن الم تزوج بنت
عمه الصغيرة وأما كونه وليا من جانب وكيلان من جانب فكأن الم تزوج بنت عمه من وكاه بالنكاح حموى
عن البرجندی (قوله قال أبو يوسف يتوقف الخ) لأن كلام الواحد في باب النكاح يقوم مقام كلامين
ولهذا لو كان مأورا من المجننين يجوز فاذا لم يكن مأورا يتوقف ولهما ان الصادر من الواحد شرط ولهذا
كان شرط حالة الحضرة حتى يبطل بقيام أحدهما ويكون لكل واحد منهما الخيار وشرطه لا يتوقف
على ما وراء المجلس بخلاف ما اذا كان وليا من المجانين لأنه صار كل العقد حكما لحق الولاية ولهذا لا يحتاج
فيه الى القبول فصار كخصمين وكلامه ككلامين وبخلاف المأمور من المجانين لأن عبارته تنتقل اليهما
فصار قائمة مقام عبارتهما فكان تمام العقد باثنين معنى وهذا لا ينتقل عبارته اليهما لأن الانتقال بالامر
وهو غير مأور زيلبي واعلم ان الاختلاف في أن الفضولي اذا قال زوجت فلانة من فلان وهما غائبان
ولم يقبل أحد هل يبطل أو يتوقف يبقى على خلاف آخذ كره في البحر هو ان ما يقوم بالفضولي عقد
تام فيصح ان يتولى الطرفين أو شرطه فلا يتوقف فعند أبي حنيفة ومحمد شرطه يبطل وعند أبي يوسف
دققتام فيتوقف (قوله وقالاهو باطل) لا فرق عندهما بين ان يتكلم بكلام واحد أو بكلامين اذ قبوله
غير معتبر شرعا لحق بالعدم هاهنا الحواشي وغيرها كالتأية على ما نقل عنها الحموي من تنقيح الخلاف بما
اذا تكلم بكلام واحد اذا تكلم بكلامين فيتوقف اتفاقا ضعيف كما في النهر (قوله اتفاقا) لان ما جرى
بين الفضولين عقد تام (قوله خلافا للشافعي) لأن المباشرة لا يقدر على اثبات الحكم وهو الملك لعدم الولاية
فيلغو اعدام الفائدة ولنا ما روي انه عليه الصلاة والسلام جعل امر المرأة التي زوجها أبوها بغير اذنها
اليها فقالت قد أجزت ما صنع أبي انما اردت لاعلم هل للنساء من الامر شيء وأجاز نكاح امرأة زوجها معها
ولان العقد صدر من أهله مضافا الى محله ولا ضرر في انه مقدمه فوجب القول بان عقاده حتى ان رأى
المصلحة اجازة وقد يتراخى حكم العقد عنه كالبيع بشرط الخيار زيلبي (قوله بنكاح امرأة) نكرها دلالة
على انه لو عينها فزوجها له مع أخرى لا يكون مخالفا ليلتزم عليه في المعينة ولو وكله ان تزوجه فلانة
أو فلانة فاعلم ان تزوجه جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة نهر عن الخاتمة (قوله مخالف بمرأتين) يعني

ان اجازة المولى جاز وان رده بطل وقال
مالك يجوز نكاح العبد بغير اذنه
(نكاح الفضولي ولا يتوقف شرط
العقد على قبول ناخ غائب) هتاست
مسائل ثلاث فبما خلافا فضولي قال
زوجت فلانة من فلان وهما غائبان
ولم يقبل منه أحد او قال تزوجت نفسي من
وهي غائبة او قالت زوجت نفسي من
فلان وهو غائب ولم يقبل منهما احد
قال أبو يوسف يتوقف ويتم بالاذن
وقالاهو باطل وثلاث منها يتوقف
على الاجازة اتفاقا عندنا خلافا للشافعي
فضولي قال زوجت فلانة من فلان
فضولي آخر زوجتها منه او قال
فقال فضولي فلانة وهي غائبة فقال فضولي
تزوجت فلانة وقالت زوجت نفسي من
زوجتها منك او قالت زوجت نفسي من
ولان وهو غائب فقبل منها فضولي آخر جاز
(والأمر بنكاح امرأة بخلاف بمرأتين)
بان امر رجل رجلا أن تزوجه امرأة
فزوجها امرأتين

والخاص هو الاشهاد وانما يخص في العناية مهر المثل لان حكم الشيء هو اثره الثابت به والواجب بالعقد انما هو مهر المثل لانه هو الواجب الاصلى وأما المسمى فانا قام مقامه للتراضى به وهو اسم المستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطء بشبهة ويقال له الصداق والنحلة والاجر والفريضة والصدقة والحباء وجاء في السنة تسميته بالعليقة والمقر وقد سماه الله تعالى بالابتغاء وقد جمع بعضهم اسماء الالصدقة في قوله صداق ومهر ونحلة وفريضة * حباء وأجر ثم عقر علائق

وقم صا الصداق أفصح من كسرها عند ثعلب وعند الفراء ولا يخفى الكسر أفصح نهر (قوله صم
النكاح بلا ذكره) لأن النكاح عقد انضمام وازواج فيتم بالزوجين ثم المهر واجب شرعا بإثباته لشرف المحل
فلا يحتاج إلى ذكره لجهة النكاح وكذا إذا تزوجها بشرط أن لا مهر لها مائة نحوى عن ابن السكال ومنه
يعلم أن المصنف لو قال صم النكاح بلا تسمية وبنيته كما في الدرر لكان أولى (قوله وقال مالك لا يصح)
قول شاذ كما في الأكل والغاير من كلام الزيلعي والعيني أنه لا خلاف للإمام مالك في صحة النكاح بلا
ذكر المهر كذا ذكره شيخنا وأوص عبارة الزيلعي وقال مالك لا يصح النكاح مع نفي المهر اعتبارا بالبيع وقال
بعض الشافعية أن تزوجها بالمهر في المحال ولا في الثاني لا يصح النكاح لأنها تصير كالموهوبة ولنا أن
المقصود في النكاح التوالد والازدواج دون المال فلا يشترط فيه ذكره بخلاف البيع ولأن النكاح لا يبطل
بالشروط الفاسدة فكذا بشرط ترك المهر (قوله عشرة دراهم) وزن سبعة مثاقيل كل درهم أربعة
عشر قيراطا شرعيا ولا فرق بين الدين والعين حتى لو تزوجها على عشرة له على زيد صم وتأخذها من
أيهما شئت فلو اتبعت المديون أجبر الزوج على أن يؤكلها بالقبض منه ولو على الألف التي له على فلان
إلى سنة فاتبعت الزوج أخذته بالمال إلى سنة وكذا لو كانت مؤجلة بأجل مجهول كالحصاد وهو الصحيح
ولو كسدت الدراهم قبل القبض كان على الزوج قيمتها يوم الكساد لا قبله في المختار وغير الدراهم يقوم
مقامها باعتبار القيمة وقت العقد في ظاهر الرواية حتى لو تزوجها على ثوب أو مكيل أو موزون قيمته يوم
العقد عشرة فصارت يوم القبض أقل ليس لها الرذوي العكس لها ما نقص قال في المحيط ولو صارت أكثر
وقد طلقها قبل الدخول بعد ما استهلكته ردت نصف قيمته يوم القبض لأنه انما دخل في ضمانها بالقبض
بحر ونهر وقوله وغير الدراهم يقوم مقامها باعتبار القيمة بشرط أن يكون ذوالقيمة مالا لا منفعة لأن
المنفعة لا تصلح مطلقة وان صلحت في بعض الصور نحوى عن البرجندی وقوله وان صلحت في بعض
الصور كمنافع الأعيان فان تسميتها بصح كسكنى داره أو ركوب دابته حيث علمت المدة والمراد بالمنفعة
التي لا تصلح هي ما لو تزوجها على خدمته یاها إذا كان حرا أو على تعليم القرآن وما أشبه ذلك وتقييده
في المحيط بالاستهلاك لا استرازعما لو كان باقيا لم تستهلكه فظاهر التقييد اعتبار قيمته يوم الالاق لا يوم
القبض لكن هل له أن يأخذه منها كرها ليعطيها نصف قيمته أو ليس له ذلك حتى لو أعطته نصف قيمته
يجبر على القبول لم أره والبدى يظهر هو الثاني لأنها ملكته ولهذا ينبغي تصرفاتها فيه بعد الطلاق من عتق
وغيره كإسباقي ولا كلام أنه ان كان يقبل القسمة من غير تعيب كالمكيل والموزون كان له بالطلاق قبل
الدخول نصف عينه فان قلت إسباقي ما ظاهره يقتضي أن لا تزوج أخذه منها ليعطيها نصف قيمته وأنه
يقضى عليها إذا امتنعت حيث لا مانع من ذلك بان لم تصرف فيه بعنق ونحوه لا ترى إلى ما يساقي في شرح
قول المصنف وبالطلاق قبل الوطء يتم نصف حيث ذكره وان المهر إذا كان مسالما لا يبطل ملكها فيه
بالطلاق قبل الدخول بل يتوقف على القضاء أو الرضا وهذا يقتضي أنه يقضى عليها بتسليمه للزوج
وترجع عليه بنصف قيمته قلت ليس المراد من أن ملكها فيه يبطل بالقضاء أى في كله بل يلزم ما ذكره
في نصفه فقط كما أفصح عنه في البحر حيث قال وظاهر قوله ينتصف ان النصف يعود إلى ملك الزوج وفيه
تفصيل فان كان المهر غير مسلم عاد إلى ملك الزوج نصفه بمجرد الطلاق وان كان مقبوضا لها فانه لا يبطل
ملك المرأة في النصف الا بقضاء أو رضا المخ فهو بالقضاء على الزوجة في نفسه يكون مشتركا بينهما مشاركة

(صح النسخ بلا ذكره) وقال مالك لا يصح
(واقفه عشرة دراهم) مطاعا سواء تناوت

قيمتها خمسة وطلقاتها قبل الدخول كان لها نصف الثوب ودرهمان ونصف وما في الخلاصة لوتزوجها على أقل من العشرة أو ثوب قيمته أقل من عشرة كان لها نصف المسمى عند الطلاق قبل الدخول محمول على هذا نهر (قوله سواء سماها إلى العشرة أو دونها) وكذلك يتنصف كل ما سمي مهرًا فوق العشرة ولم يذكر ما إذا سمي أكثر لأن حكمه يعرف بمعرفة العشرة حموى عن الزبلي (قوله وعند زفر نجيب المتعة) إذا سمي أقل منها لأن المسمى لا يصلح مهرًا فصار كعدمه قلنا فساد هذه التسمية بحق الشرع ولأن العشرة لا تجزأ حقًا للشرع وذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كل زبلي (قوله وإن لم يسمه) أو سمي مجهولًا لم يذكر معه معلوما كدراهم أو ما لوتزوجها على دينار أو شيء كان لها الدينار فقط وهم كلامه ما لوتزوجها على ألف على أن ترد عليه ألفًا وعلى أن تبرئه منها فقبلت وما لو سمي ما لا يصلح مهرًا كتأخير الدين عنها والتأخير باطل أو على ما وجب له عليها من القصاص ويكون عفوانه (قوله فلها مهر مثلها إن وطئ) ولو حكمنا حتى يجب بالخلوة (قوله سواء كان الموت قبل الدخول أو بعده) لما سبق من أن النكاح بالموت ينتهي وأعلم أنهما إذا ماتا جميعًا فعند أبي حنيفة لا يقضى بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل قال السرخسي في المبسوط إنما لا يقضى بمهر المثل عند أبي حنيفة بعد موتهم إذا تقدم العهد بحيث يتعذر على القاضي الوقوف على مهر مثلها أما إذا لم يتقدم العهد فيقضى بمهر المثل عنده أيضًا حموى عن البرجندي (قوله وقال الشافعي لا يجب شيء) لأن المهر خالص حقها فتمكن من نفيه ابتداء كما تمكن من إسقاطه انتهاء ولنا حديث علقمة أن ابن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض ولم يس حتى مات فقال أقول فيها برأى فإن كان صوابًا فنفق وان كان خطأ فنفي ومن الشيطان أن يرى لها مهرًا من نساءها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال اشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق كما قضيت وقولهم أن المهر خالص حقها لا يمنع بل فيه حق الله إلى العشرة وحق الأولياء إلى مهر المثل وليس لها أن تمنع الوجوب لتفخه بإبطال حق الغير ولها أن تبرئه بعد الوجوب لأنه خالص حقها في حالة البقاء زبلي أي لأن مهر المثل حق المرأة في حالة البقاء شيخنا عن الوافي وبروع بكسر الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو بعد هاء عين مهملة هو المتهور وقيل بفتح الباء وصوب وفي المغرب بفتح الباء والكسر خطأ وفي الصحاح أصحاب الحديث يقولونه بكسر الباء والصواب الفتح شيخنا (قوله والمتعة أن طلقها) قبل الوطء أو فارقها بإيلاء أو لعان أو جب أو عنة أو ردة أو إياه منه أو تقييل ابنتها أو أمها بشهوة بخلاف ما لو فارقته بخيار بلوغ أو عتق أو عدم كفاة أو أراضاع أو تقييل ابنه بشهوة حيث تسقط المتعة وكذا لو اشترى منكوحته من مولاها المشاركة المولى الزوج في سبب السقوط نهر صورتها تزوج أمة غيره بلا تسمية أو نفاه ثم اشترى قبل الوطء أو الخلوة لا متعة لها لأن المولى بالبيع ساعده في سبب السقوط وكذا لا متعة لها لو فسخ الصغير النكاح بخيار البلوغ بعد بلوغه وقد زوجه في صغره غير الأب والمجدل أنه بمنزلة نكاح الفضولي قال في الاختيار وليس لنا فريقة جاءت من قبل الزوج ولا مهر عليه إلا هذه شيخنا عن الحلبي (قوله قبل الوطء) أراد به ما يعم الحكمي بأن لم يخل بها بلا مانع (قوله والمسئلة بجها) يعني به ما سبق من قوله وإن لم يسمه أو نفاه وكذا لو لم يسم لها مهرًا ثم تراضى على مهر فأن لها المتعة عندهما خلافاً لابي يوسف حموى عن البرجندي (قوله بالنص) أي لا بالقياس لأن الأقيسة متعارضة ففيه نفويت الزوج الملك على نفسه باختياره ومقتضاه وجوب جميع المهر لا سيما إذا كان بعد عرض نفسها عليه كالمشتري إذا أنلف المبيع في يد البائع وفيه أيضاً عود المعقود عليه وهو البضع اليها سالمًا ومقتضاه أن لا يجب لها عليه شيء لا سيما إذا كان بسؤالها كالتي قبل في البيع فتعارضوا فرجعنا للنص وهو قوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة الآية وفي هذا المقام كلام يعلم براجعة الزبلي (قوله في المفروض عند العقد) أي التنصيف ثبت بالنص في المفروض عند العقد لمعنى على خلاف القياس وما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه كما في الكافي ثم قال ولأن المسمى

سواء سماها إلى العشرة أو دونها وعند زفر
تجب المتعة إذا سمي أقل منها وأما إذا
سمي العشرة فتجب خمسة عنده أيضًا
(وإن لم يسمه أو نفاه) بأن تزوج على
أن لا مهر لها (فلها مهر مثلها إن وطئ)
أو ماتت عنه مطلقاً سواء
أو ماتت عنها أو ماتت قبل
كان الموت قبل الدخول أو بعده وقال
الشافعي لا يجب شيء في الموت قبل
الدخول وإن دخل بها يجب المهر عند
أكثر أصحابه وقال مالك إذا نفاه لا يصح
(و) لها (المتعة) أن طلقها قبل الوطء
والمسئلة بجها لمسا فان قيل ينبغي أن
يتنصف مهر المثل كما سمي قلنا التنصيف
ثبت بالنص في المفروض عند العقد

معلوم يمكن تنصيفه ومهر المثل مجهول لا يمكن تنصيفه انتهى وفيه نظر لانه ان كان مجهولا فكيف يحكم به
وان كان معلوما فيمكن تنصيفه كما يحكم بكنهه على الزوج حموى فالاولى الاقتصار في الجواب على التوجيه
الاول (قوله وهذا ليس بفروض عنده) يعني فلا يتنصف وهذا بالنسبة لمذهب الامام ومحمد فلا ينافي
ماسا في في كلام الشارح من ان المفروض بعد العقد يتنصف عند أبي يوسف وحينئذ فلا إشكال كما
توجه الحموى ثم اعلم ان خلاف أبي يوسف في المفروض بعد الطلاق وأما اذا وقع الطلاق
قبل الفرض فلا خلاف لابي يوسف في عدم التنصيف كما يستفاد من كلامهم ويشير الى ذلك قول الشارح
فيما سيجي وعند أبي يوسف نصف هذا المفروض (قوله من كسوة مثلها) فيه إشارة الى انه يعتبر بالما هو
المفتي به وقوله على قدر الخ يشير الى اعتبار حاله وكاثره جمعهما إشارة الى اعتبار حالهما قال الزيلعي وهو
الاشبه بالفقه لكن يعكس عليه قوله والصحيح انه يعتبر حاله حموى قلت فحصل من هذا ان في المسئلة
ثلاثة أقوال كل منها مرجح واعلم ان كلام الشيخ اكل الدين يقتضي اعتبار حالها حيث قال والمتعة ثلاثة
أثواب من كسوة مثلها درع وملحفة وخمار فان كانت من السفلة فن الكرباس أو وسطا فن القزوان كانت
مرتفعة الحال فن الابرسم وهذا التقدير أي تقدير العدد يروى عن عائشة وابن عباس وذلك لان
المرأة تصل في ثلاثة أثواب وتخرج فيها عادة فتكون متعتها ذلك أه (قوله وهي درع) في الصحاح درع
المرأة قصصها وهو مذ كرجوى (قوله وخمار) الخمار ما تغطي به رأسها والملحفة الملاية وهي ما تنصف به
المرأة من ثياب لينة وفي النهر الملحفة بكسر الميم ما تنصف به المرأة من قمرها الى قدمها انتهى (قوله أي
المجلباب) المجلباب ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء حموى عن المغرب (قوله فيزداد على هذا الزاد) كذا
في الدراية ولا يخفى اغناء الملحفة عن الازار اذ هي بهذا التفسير ازارا لان يتعارف تغارهما كما في مكة
المشرفة نهر (قوله ومكعب) المكعب وزن مقود المداس لا يبلغ الكعبين وهو غير عربي حموى عن المصباح
(قوله والصحيح انه يعتبر حاله) عملا بالنص وهو قوله تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ثم
المتعة لا تزداد على نصف مهر مثلها والزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقير اذ ولو أعطاهما قيمتها تجبر
على القبول نهر عن البدائع (قوله وقال مالك هي مستحبة) صريح في صحة العقد عند الامام مالك حال ترك
التسمية فهو تأييد لما قدمناه عن الاكل من ان عزو عدم الصحة للامام مالك قول شاذ وحينئذ
فاستشكل السيد الحموى بقوله كيف هذا مع ان الشارح قدم ان النكاح لا يصح عنده ساقط على انه
قد سبق لنا عن الزيلعي ما يستفاد منه التوفيق بان يقال ما ذكره سابقا من عدم صحة النكاح عنده بحمل
على ما اذا شرط فيه نفي المهر وما ذكره هنا بما يقتضي الصحة بحمل على ما اذا وقع العقد بدون تسمية (قوله
وما فرض بعد العقد) يعني الخالي عن المهر أو يزيد لا يتنصف أما الاول فلان هذا الفرض تعيين للواجب
بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا يتنصف فكذا ما نزل منزله لا فرق في ذلك الفرض بين ان يكون بتراضيهما
أو بفرض القاضي لان لما ان تطالبه عند القاضي بان يفرض لها مهر اذ لم يكن فرض عنده - فقد وأما
الثاني فانه لا يتنصف لاختصاص التنصيف بالمفروض في العقد للنص المقيد بالعادة نهر (قوله ثم تراضيا
على تسمية) او فرضها القاضي كما سبق (قوله وعند أبي يوسف والشافعي نصف هذا المفروض) أي ثم رجع
أبو يوسف عنه كما في الزيلعي ونصه وكان أبو يوسف اولا يقول يتنصف المفروض بعد العقد لانه مفروض
فيتنصف بالنص وهو قوله تعالى فن نصف ما فرضتم ولنا ما سبق من ان هذا المفروض تعيين للواجب
بالعقد وهو مهر المثل وهو لا يتنصف فكذا ما نزل منزله والمراد بما يلي الفرض الموجود عند العقد وهو
المتعارف بين الناس (قوله لزمته الزيادة) سواء كانت من جنس المهر ولا من زوج او ولي بشرط ان
تكون معلومة القدر وان تقبل في المجلس على الاصح كما في الظهيرية او وليه الوصغيرة وفي اشتراط بقاء
المهر في ذمته وبقائها في عصمته خلاف واستظهر في النهر عدم جوازها بعد الموت والبيئونة ومن ثم جزم
في المعراج وغيره باشتراط بقاء الزوجية ولو جدد النكاح بزيادة الف قبل على قول الامام والثاني لا يلزمه

وهذا ليس بفروض عنده والمتعة
ثلاثة أثواب من كسوة مثلها على
قدر قدر الرجل وبساره (وهي درع)
أي قصص (وخمار) أي ملحفة (وملحفة)
أي المجلباب قالوا وهذا في ديارهم
وأما في ديارنا فينبغي ان يحجب أكثر
من ذلك فيزداد على هذا الزاد ومكعب
وكان الكرخي يقول المتعة الواجبة
المستحبة حال الرجل وفي المتعة هذه
حالمها والصحيح انه يعتبر حاله ثم هذه
المتعة واجبة وقال مالك مستحبة (أي
فرض بعد العقد أو يزيد لا يتنصف) أي
ان تزوجها ولم يسم لها مهر ثم تراضيا
على تسمية فهي لها ان دخل بها الوامت
عنها الوامت عنه وان طلقها قبل
الدخول بها فلها المتعة وعند أبي يوسف
والشافعي نصف هذا المفروض بالطلاق
أو يزيد أي ان يزيد في المهر بالطلاق
لزمته الزيادة خلافا لغيره يسقط بالطلاق
قبل الدخول وعلى قول أبي يوسف
يتنصف

الالف الثانية وعلى قول محمد يلزمه وقيل الخلاف على العكس واستظهر في الكافي لزوم الفين على قول الامام وعند الثاني مهرها الاول وفي الولوالجية زوجت نفسها منك بالف فقبل بالفين ان قبلته قبل التفريق لزماه وعليه الفتوى انتهى (فرع) فواضعها ان يكون المهر الفاقعة في الفين جهرا فالزيادة غير لازمة اتفاقا كما في شرح الجمع من كتاب الافرار يمكن في دعوى الاتفاق نظر لان الخلاف ثابت ولهذا قال في الدرر قبيل نسكاح الرقيق المهر مهر السرو قبل العلانية ثم رأيت المحمدي نقل عن المبتني ان تصادقا على المواضع فالمهر ما في السرو ان لم يتصادقا يؤخذ بالعلانية عند أبي حنيفة ومحمد وفي دعوى الزوج المواضع القول قولها ان أنكرتها الا ان يقيم الزوج البينة على دعواه اهـ (قوله وان حطت من مهرها صح حطها ولزماه الباقي) قال شيخنا الوائلي المتن على اطلاقه لكان أولى لما انفك حط السكك ايضا ولا يتوقف على القبول بخلاف الزيادة على المهر كما في البهر وهل يرتد الخط بالرد قال في انفع الوسائل لم أره والنظر فيه يرتد قال في البهر وقد ظفرت به في مديان التفتية وظاهر كلامهم انه صحيح ولو بعد الموت أو البينونة وهو مقيد بما اذا كان دينيا حتى لو كان عينا لا يصح ولما انفك ما دام باقيا فلو هلك في يده سقط وقيد بحطها لان حط أبيها يتوقف على اجازتها ولو صغيرة بطل نهر (تتمة) قالت لزوجهما وهبت مهرى منك على ان كل امرأة تزوجهما تجعل أمرها بيدي هبت الهبة من غير قبول في المختار وان قبل ان جعل أمرها بيدها الهبة ماضية وان لم يجعل فكذلك عند البعض والمختار ان المهر يعود وعلى هذا لو قالت وهبت مهرى منك على ان لا تطلني قال في البهر وهو مشكك لان تعليق الابرار بالشروط باطل انتهى وأجيب بان هذا من باب تعليق الهبة بشرط لا يتم لان باب تعليق الابرار بالشروط كما هو ظاهر قال في البرازية وتعلق الهبة بكلمة ان باطل وبعل ان ملائمة كنهه على ان يعوضه يجوز وان مخالفا باطل الشرط وهبت الهبة اهـ (قوله سواء كان رجل أو امرأة) الاصح ان مرضها لا يمنع الا اذا حقها به ضرر أو ما مرضه فمانع مطلقا لانه لا يعرى عن تكسرو فتور عادة وهو الصحيح ومنه ان يكون بفرجها شعرا وقرن أو ان يكون صغيرا لا يمنع مثله أو صغيرة كذلك وقالوا ان كليهما مانع لا كلبه الا ان يكون عقورا وقيل كلبه غير مانع وان كان عقورا لانه لا يعتدى عليه ولا على من يمنعه عنه ولو دخلت عليه فلم يعرفها تم خرجت أو دخل هو عليها ولم يعرفها لا تصح الخلوة وقول المبني ولم تعرفه صوابه ولم يعرفها كافي الزيلعي ويؤيده ما في النهر ومن الموانع ان لا يعرفها حين اجتماعهما ويصدق في انه لم يعرفها بخلاف ما اذا لم تعرفه انتهى لكن جعل المحمدي مدم معرفتها نه زوجها مانعا من صحة الخلوة كعكسه وعزاه الى الملتقطات وعليه فلا تصوب واعلم ان الرنق يقتضي هو التلاحم والقرن بالسكون عظم والعقل بفتحتين غدة كما في الدر وقيل العقل شئ مدور يخرج من الفرج (قوله وحبيض ونفاس) لكنه انما يكون كذلك عند دور الدم لا عند عدمه مع انه شرعي فيهما ايضا والظاهر انه لا يوجد طبيعى الا وهو شرعي فلو اكتفوا بالشرع عند ذلك كان أولى نهر وقول البرجندى لعل المراد بهما التحقيق منهما وهو ما يرى فيه الدم لا الطهر المختل فانه مانع شرعي لا طبيعى انتهى فيه تامل محمدي (قوله وصوم فرض) اعلم انه لا خلاف في ان ادا رمضان مانع واختلاف فيما عداه من التطوع والمنذور والكفارات والقضاء والاصح انه غير مانع لعدم وجوب الكفارة بالافساد وهذا يقتضى انه لو اكل ناسيا ثم خلا بها ان تصح وعلى هذا كل ما سقط الكفارة نهر فلو قيد بالاداء لكان أولى (قوله كالوطء) وعليه اجماع الصحابة نهر واعلم ان من فروج لزوم المهر بالخلوة لوزن في المرأة فزوجها وهو على بطنه افعليه مهران أحدهما بالزنا لانه سقط المحمدي وعلم ان الخلوة العهية كالوطء في ناكدا المهر وثبوت النسب والعدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها وحرمة نكاح الامة ومراعاة وقت الطلاق فاذا قال بعد الخلوة أنت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر طليقة ولو كانت آيسة أو صغيرة وقت الساعة واحدة وبعد شهر انجري وبعد شهر اخرى وليست كالوطء في حق الاحصان وحرمة البنات فاذا خلا بها فطلقها قبل الوطء

(و) ان حطت من مهرها (صح حطها) ولزماه الباقي (والخلوة) الصحيحة (بلا) مرض) أحدهما مطلقا سواء كان لرجل أو امرأة (وحبيض ونفاس وأحرام) مطلقا سواء كان المحرم رجلا أو امرأة (صوم فرض) أو بعمرة (و) بلا (صوم فرض) مطلقا سواء كان رجلا أو امرأة وان كان صائما تطوعا قبل لا تصح الخلوة كالقضاء وقيل لما كل المهر وصوم القضاء والندور كالطوع في رواية والصلاة كالصوم فرضها كفره ونفلها كفره (بجوبا) أى

لا تحرم عليه بنتها وهو الراجح نهر بشرط تجرد الخلوة عن المس بشهوة أو تقبيل كافي عقد الفرائد ثم اعلم
أن وجوب المهر المسمى بالموت أو بالخلوة الصبيحة انما هو في النكاح الصحيح اما الفاسد فلا يجب شيء
الا بالوطء جوى عن البر جندى وقد نظم صاحب النهر ما تكون الخلوة فيه قائمة مقام الوطء وما لا
تكون فقال

وخلوة الزوج مثل الوطء في صور * وغيره وبهذا العقد تحصيل
تكميل مهر واعداد كذا نسب * اتفاق سكنى ومنع الاخت مقبول
واربع وكذا قالوا الاما ولقد * راعوا زمان فراق فيه ترحيل
وأوقعوا فيه تطلقا اذا محقا * وقيل لا والصواب الاول القيل
اما المغاير فالاحصان بأسمى * ورجعة وكذا التورث معقول
سقوط وطء واحلال لها وكذا * تحريم بنت نكاح البكر مبذول
كذلك النى والتكفير ما فسدت * عبادة وكذا بالفسل تكميل

وقوله سقوط وطء أى سقوط الوطء الواجب عليه مرة في العمر لا تكون الخلوة قائمة مقامه جوى
وقوله نكاح البكر الخ أى اذا ابانها بعد الخلوة تزوج كالبر فيكتفى منها في الاستئذان بالسكوت
وأشار بقوله وكذا قالوا الاما الى حصة نكاح الامة على الحرمة في العدة من طلاق بائن كذا ذكره نوح
أفندي وهذا بالنسبة لمذهب الامام وأما عندهما فيجوز ادخال الامة على الحرمة المعتدة من طلاق
بائن بخلاف المنع من الانعت أو الاربع فان العدة تمنع مطلقة من غير خلاف سواء كانت عن طلاق
رجعى أو بائن وقد متنا وجه الفرق للصاحبين في فصل المهرمان واعلم أن الرجعة من الاحكام التي لم تقم
الخلوة فيها مقام الوطء فلا يصير مراجعا بالخلوة واذا اختل بها ثم طلقها لم يملك الرجعة عليها كافي البحر
(قوله أو عنينا) لان الحكم ادير على سلامة الالة وقد وجدت وقد يكون ذلك لمرض أو ضعف في خلقته
أو كبر في سنه نهر وقوله لان الحكم ادير الخ استشكله المحوى بقوله هذا التعليل يقتضى عدم وجوب
كمال المهر على المجهوب انتهى (قوله أو خصيا) أو ختنى ان ظهر حاله والا فنكاحه موقوف وما في البحر
والاشباه ليس على ظاهره در عن النهر (قوله وقال الشافعى لما نصف المهر) لان المعقود عليه انما يصير
مستوفى بالوطء فلا يتأكد المهر دون ولنا قوله عليه السلام من كشف خمار امرأتك فافترسها فافترسها
الصدق دخل أولم يدخل ولانها سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك وسعها فيتأكد صدقها في
المبدل اعتبارا بالبيع زبلى (قوله وقال اذا كان محبوبا عليه نصف المهر) لانه أعجز من المريض
بخلاف الغني لان الحكم يدار على سلامة الالة كالحصى ولا يخيغه ان المستحق عليها التسليم في
حق المستحق وقد أتت به ولو جاءت بولد ثبت نسبها واستحققت كمال المهر بالاتفاق قيل هذا اذا علم انه
ينزل وان علم انه لا ينزل لا يثبت النسب منه زبلى والاول أحسن اذ علم القاضي بانه ينزل رجعا بتعذر
أو بتعسر نهر عن الفتح (قوله وان كان معهما ثالث) ولو ضربتها بانه على كراهة وطئها بمحضرتها وفي
المجوارى لا يكره زبلى (قوله ولو كان أعمر أو نائما) في البرازية في الجنون والمغنى عليه ان في الليل مضى
وكذا الاعمى على الاصح نهر فاذا مضى الخلوة في الليل مع وجود الاعمى فلا يصح مع وجود النائم
بالاولى وقد ظهر لى ان ما ذكره السارح من كون الاعمى والنائم يمنع يحمل على ما اذا كانت بكرة اذا لا
يستوفى منها المقصود لا بعلاج يشعر به الاعمى بل بسقط منه النائم فلا ينافى ما في النهر عن البرازية
تحله على التيب (قوله أو أمته) خلاف المفتى به قال في النهر ولا تمنع جارية أحدهما في المختار كافي
المخلاصة قال في المنتقى وعليه الفتوى (قوله الا ان يكون صغيرا لا يعقل) أو مجنون أو مغنى عليه
والمراد بالصغير الذي لا يعقل ان لا يمكنه التعبير عما يكون بينهما نهر (قوله كاليت والدار) مطلقا
ولو بدون غلق الباب اذا كان بحيث لا يدخل عليهما أحدا الا بالاذن زبلى ولا يشترط لجهة الخلوة كونه

معتوبا (أو عنينا أو خصيا) فيلدون تمام
المهر واجبا وقال الشافعى لما نصف المهر
والخلوة ليست كالوطء وقال اذا كان
محبوبا عليه نصف المهر وان كان معهما
ثالث لا تصح الخلوة ولو كان أعمر أو نائما
أو أمته الا ان يكون صغيرا لا يعقل
والمكان الذي تصح الخلوة فيه ان يامنا
فيه اما لاغ غيرهما عليهما بلا ذنهما
كاليت والدار بخلاف المسجد والمجام

مقفا ولولم تكن في الخلوة من الوطء ففيه اختلاف المتأخرين وقياس وجوب النفقة ان تصح الخلوة واختار الطرسوسي تفقها انها ان كانت بكرة صحت الخلوة لانها لا توطأ الا كرها وان كانت ثيبا لم يصح اعدم تسليم البضع اختيارا فكانت راسية باسقاط حقها بخلاف البكر فانها تستحق بجر ومنع ودرو لو افرقا قالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالدخول لها لا نكار سقوط نصف المهر ولو قال ان دخلت بك فانت طالق فخلابها طلق بائنا لوجود الشرط ووجب نصف المهر ولا عدة عليها تنوير وشرحه عن البرازية (قوله بخلاف المصعد والمحام) والطريق والصهر والسطح نهر ودرو يخالفه ما في العيني حيث صح الخلوة في السطح قال شيخنا ويمكر الجمع بحمل كلام العيني على ما اذا كان له حيطان وحمل ما في النهر والدر على ما اذا لم يكن انتهى ثم رأيت في البحر التصريح بطلب ما فهمه شيخنا حيث قيد عدم صحة الخلوة في السطح بما اذا لم يكن له سائر (قوله وتجب عليها العدة فيما) سواء كانت الخلوة صحيحة أم لم تكن استحسانا لتوهم الشغل ولان العدة حق الشرع وأولاد فلا يصح ابطال حق الغير بخلاف المهر حيث لا يجب الا اذا صحت الخلوة لانه مال فلا يحتاج في ايجابه وذكر القدر في شرحه مختصرا الكرخي كما في العناية ان المانع ان كان شرعا يجب العدة لثبوت التمكن حقيقة وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا يجب العدة لانعدام التمكن حقيقة واختاره التمر تاشي وقاضيان وأيده في التمر بكلام العتاني (قوله عند صحة الخلوة وفسادها بالموانع الخ) يعني في النكاح الصحيح جوى عن الفتح فلو كان النكاح فاسدا لا يجب العدة الا بالوطء (قوله والمطلقة قبل الدخول في نكاح فيه تسمية) اعلم ان الزيلي نقل عن المبسوط والمحرر استحباب المتعة للمطلقة قبل الدخول اذا سمى لها مهورا ثم نقل عن بعض مشكلات القدوري ان المتعة لها ليست بواجبة ولا سنة ولا مستحبة قال لان نصف المهر قام في حقها مقام المتعة انتهى وليس المراد من نفى المستحب ان لا ثواب في فعله بل ثواب انفا لانه احسان وبر لها وانما يحل الاختلاف ان هذا المستحب حكم من احكام الطلاق والابحار (قوله وقال الشافعي الخ) ظاهر كلام الشارح ان الشافعي يقول بوجوب المتعة للمطلقة قبل الدخول في نكاح فيه تسمية اذ هذه هي الصورة الاخيرة في كلام الشارح وهو مخالف الكلام الزيلي حيث قال وقال الشافعي في الجديد يجب المتعة للدخول بها لان ما سلم لها من جميع المهر في مقابلة البضع لا في مقابلة العقد ولانه أوحشها بالطلاق فوجب دفعها للوحشة غير ان التي لم يدخل بها وقد سمى لها مهورا وجب لها نصف المهر بطريق المتعة فلا يجب لها ثانيا ولان المتعة خلف عن المهر فلا تجامعه ولا شيئا منه وقوله لان ما سلم لها في مقابلة البضع لا في مقابلة العقد ممنوع بل نقول وجب كل المهر بالعقد ولهذا كان لها ان تطالبه بالجميع قبل الدخول به وانما الدخول يتقرر به ما وجب بالعقد وهو غير جان في الايجاش لمشروعية الطلاق انتهى وقوله وهو غير جان جواب عن قوله أوحشها بالفراق وتقديره سلمنا انه أوحشها بالفراق لكنه لم يكن في الايجاش جانبا لانه فعل ما فعل باذن الشرع فلا تلحقه الغرامة بوجوب المتعة عنانية (قوله في الصورة الاخيرة) يمكن ان يكون هذا بالنسبة لمذهب الشافعي في القديم فلا ينافي ما سبق عن الزيلي (قوله الالفوضه قبل الوطء) اعلم ان المطلقات أربعة مطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهورا فوجب لها المتعة ومطلقة لم توطأ وقد سمى لها مهورا وهي التي اختلف في استحباب المتعة لها ومطلقة وطئت ولم يسم لها مهورا ومطلقة وطئت وقد سمى لها مهورا فهاتان يستحب لهما المتعة فالخاص انهما اذا وطئها يستحب لهما المتعة سواء سمى لها مهورا أو لا لانه أوحشها بالطلاق بعد ما سلمت اليه المهر وقد عليه وهو البضع فيستحب ان يعطيه شيئا زاد على الواجب وقد نظم بعض علماء اليمن المواضع التي يجب فيها المتعة لولا ولا في قوله

طوالق النساء صرن أربعاً * واحدة يلزم ان تمتعها
من كان قبل وطئها التطلق * ولم يكن في مهرها تحقيق
ولاثنين تستحب من ذكر * صداقها أو لا اذا الوطء قدر

(وتجب) عليها (العدة فيما) أي في جميع هذه المسائل عند صحة الخلوة وفسادها بالموانع المذكورة احتياطاً (وتستحب المتعة لكل مطلقة) يريد به المطلقة بعد الدخول مطلقاً سواء كان في نكاح فيه تسمية أو لا والمطلقة قبل الدخول في نكاح فيه تسمية وقال الشافعي يجب المتعة في الصورة الاخيرة (الالفوضه قبل الوطء) أي التي طلقها قبل الدخول في نكاح لم يسم فيه مهر

رابعة امتناعها لا يجب * ولله أبو المحسين يندب
وهي التي معين صداقها * وكان قبل وطئها طلاقها

جوى وأشار الناطم بقوله ولله أبو المحسين الخ إلى الخلاف بين القدوري وغيره في استعجاب المنعة في
ازداحة فالقدوري يقول بأنها لا تجب ولا تستحب وغيره يقول بالاستعجاب كما قدمناه وأعلم أن وجه
وجوب المنعة للتي لم يسم لها شيء إذا طلقت قبل الوطء هو أنها لا تأخذ شيئا وابتقاء البضع لا ينفك عن
المال درر وأعلم أن ما ذكره المصنف من الاستثناء لا يخلو عن خلل لأنه يفهم منه أن المنعة تستحب لكل
مطابقة لا للمفوضة فانها لا تستحب لها وليس كذلك فيكون استثناء الواجب من المستحب فلا يصح لأن
اسم المستحب لا يطلق على الواجب في اصطلاحهم وإن كان مستحباً وزيادة عيني وأجاب في النهر بأن
الاستثناء منقطع لأن الواجب خلاف جنس المستحب في الاصطلاح فلا خلل (قوله فانه واجب) كان
الظاهر التأنيت فان مرجع الضمير المنعة بقي أن الوجوب ليس مخصوصاً بهذه الصورة فان المنعة تجب
في التسمية الفاسدة عند عدم الدخول كافي للغاية وهذا إذا جاءت الفرقة من قبله أما إذا جاءت من قبلها
فلا تجب ولا تستحب جوى عن الفتح (قوله والمفوضة بالكسر) ذكر ابن الهمام أن السماع وقع به ولهذا
قدمه الشارح قلت ونظر في المغرب في الفتح ولعله من حيث عدم السماع جوى وذكر شيخنا أن وجه
التنظير عزو الفتح إلى البعض كافي عبارة العيني لأن الكسر والفتح في الحرة على حد سواء فلا معنى
لتخصيص البعض بالفتح (قوله وقال الشافعي يبطل العقدان) لمحدث نافع عن ابن عمر أنه عليه السلام
نهى عن الشغار وليس بينهما صداق وعن عبد الله بن عمر لا شغار في الإسلام ولأنه جعل نصف البضع
مهر والنصف منكوك ولا اشتراك في هذا الباب فيبطل به الإيجاب ولأن النكاح لا يبطل بالشروط
الفسادة لا ترى أنه لا يفسد بتسمية ما ليس بمال كالدوم ونحوه ولا بترك التسمية بالكلية والنهي الوارد
فيه إنما كان من أجل إخلاله عن تسمية المهر من غير أن يجب فيه شيء آخر على ما كانت عليه عادة في
الجاهلية وهو محمول على الكراهة وأما قوله جعل نصف البضع مهر والنصف منكوك فلا وجه له
إذ لم يجمع النكاح والصداق في بضع واحد لعدم صلاحية البضع صداقاً فلا يتصور الاشتراك مع عدم
الاستحقاق بخلاف ما إذا تزوجت نفسها من رجلين حيث يبطل العقد فيه لصلاحية الاشتراك لأنها
تصلح منكوك لكل واحد منهما زلي (قوله وأجمعوا الخ) ولهذا اعترضوا على صاحب الدرر لعدم
ذكره هذا الشرط (قوله جاز النكاح ولا يكون شغاراً) وإن كان المحكم وجوب مهر المثل وكذا لو قال
أحدهما على أن يكون بضع بنتي صداقاً لبنتك ولم يقبل الآخر بل زوجته بنته ولم يجعلها صداقاً فليس
بشغار وإن وجب مهر المثل لصحة العقد بغير (قوله وخدعة زوج حر لا مهر) أي لجمعه إياه إياها مهرًا
وهي لا تصلح مهرًا فصح العقد ووجب مهر المثل عندهما قيد بالخدمة لأنه لو تزوجها على سكنى داره
أو ركوب دابته أو حمل عليها أو على أن تزرع أرضه ولم يشترط لنفسه شيئاً من الخارج ونحو ذلك من
منافع الأعيان مدة معلومة صحت التسمية لأن هذه المنافع مال أو التحقت به لمكان الحاجة نهر عن
البدائع قال ولا بد في زراعة أرضه أن لا يكون له شيء من الخارج أو مالوتزوجها على أن تزرع أرضه
بالنصف يبذرها صح وفسدت فيجعل مهرها نصف أجر مثل الأرض وربعه إن طلقها قبل الدخول وإن
كان هو العامل يبذرها في أرضها يجعل مهرها نصف أجر مثل عمله لا مهر المثل وعلى أن تزرع هي يبذره
أو هو أرضها يبذرها وجب مهر المثل انتهى عن المجمع وقوله وعلى أن تزرع هي يبذره مخالف لما في
الشرع لآلية عن البحر حيث قال والمراد بالزراعة أن تزرع أرضه يبذرها وليس له شيء من الخارج
وقيل يكون الزوج خادماً لأنه لو تزوجها على خدمة عبده أو أمته أو على خدمة حراً صريحاً إلا إذا استدعت
الخاطلة بالأجنبي والانكشاف والفطنة فانها تمنع وتعطي قيمة الخدمة ويكونهراً احترازاً عما سبق
لا فرق فيما ذكر بين الحرة والامة بل التنافي المعلن به في الامة أقوى منه في الحرة ثم لو تزوج أمة على أن

فانه واجب والمفوضة بالكسر الحرة
التي فوضت نفسها من غير مهر إلى
زوج وبالفتح الحرة التي زوجها
وليها بلائها بالمهر أو أمة زوجها
مولاه بالمهر أو الحرة بالفتح والكسر
والامة بالفتح فقط (ويجب مهر المثل
في الشغار) بالنسبة والعين المجتبتين
وهو أن تزوج الرجل بنته أو أخته على
أن يزوجه الآخر بنته أو أخته على
أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقاً
للآخرى فالعقدان جائزان ويسمى
نكاح الشغار مخلوعاً عن المهر يقال بادة
شاغرة أي حالية وقال الشافعي يبطل
العقدان ولا يجب مهر وأجمعوا أنه
لو قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني
ابنتك ولم يقل على أن يكون بضع كل
واحدة منهما صداقاً للآخرى جاز
النكاح ولا يكون شغاراً (ويجب مهر
المثل في خدمة زوج حر لا مهر)

يخدم سيدها أو حرة على أن يخدم وليها ينبغي أن يصح ولم أره نهرو وجه الصحة عدم التنافي واعلم أن الواو
في المخاطبة بالاجنبي والانكشاف والفتنة بمعنى أو (قوله للامهار زوجته) بالنصب على أنه مفعول
المصدر (تنبيه) قال لها اعتنقك على أن تزوجيني نفسك بعوض العتق فقبلت صح وهي بالخيار فإن
تزوجته فلها مهر مثلها وإن ابت فعليها قيمتها ولو لم ولد قال الامام لا يجب عليها قيمتها لأن رقتها غير متقوم
عنده شربلاية عن الفتح (قوله وفي تعليم القرآن) أي يجب لها مهر المثل لتزوجها على تعليم القرآن
لأنه مسمى مالمس بما لا يليق ولهذا لا يستحق الا حرة عليه كالأذان والاقامة لكن سيأتي في الاشارات
أن المتأخرين اختاروا جواز الاستنجار على تعليم القرآن والفقه وعليه فينبغي أن تصح تيممته والظاهر أنه
يلزمه تعليم كله الا اذا قامت قرينة على ارادة البعض والحفظ ليس من مفهوم التعليم بحره ونهرو وخالف
الشرنبلالي معاللان التعليم خدمة لها فلا يصح تسميته يعني لمكان المناقضة كما سبق والظاهر عدم تسليم
كونه خدمة لها كما لا ينبغي وبفرض كونه خدمة فليس كل خدمة لا تجوز وانما تمتع لو كانت الخدمة للترذيل
كذا نقل عن الشيخ عبد المحي (قوله وقال محمد لها قيمة خدمته) لأن المسمى مال الا أنه يحجز عن التسليم
لمكان المناقضة فصار كالتزوج على عبد الغير بخلاف تعليم القرآن ولها أن خدمة الزوج المحر ليست بمال
حقيقة اذ لا تستحق فيه بحال وانما تصير مالا للضرورة والحاجة عند استحقاق عنها والانتفاع بها فعدم
عدم استحقاق عنها لا ضرورة اليها فلا تجعل مالا فصار كالتزوج ونحوها فيجب مهر المثل زيلبي (قوله وقال
الشافعي يجوز الخ) وجه قوله في التعليم قوله عليه السلام هل معك شيء من القرآن قال نعم فقال قد
ملكته كما بمالك من القرآن ولا حاجة له فيه لأن معناه بركة ما معك من القرآن فكان كزوج أبي طلحة
على اسلامه ولأن في قوله تعالى فنصف ما فرضتم اشارة الى ان المسمى بشرط أن يكون عمله نصف ليمكنه
الرجوع عليها بنصف المقبوض لو طلقها قبل الدخول وعلى ما قاله الشافعي لا يمكن الرجوع عليها بشئ من
المسمى اذا طلقها قبل الدخول بها ووجه قوله في الخدمة ان المنافع مال متقوم عنده ولهذا تضمن بالغصب
عنده ويجوز الاغتياض عنها فصار كما اذا تزوجها على خدمة حر آخر أو على خدمة عبده ولنا ان المشروع
انما هو الاغتياض بالمال والمنافع ليست بمال على اصلها حتى لا تضمن بالغصب وانما تصير مالا بقدر الضرورة
اذا احتج اليها وأمكن تسليمها وهنا لا يمكن تسليمها لمساقيف من قلب الموضوع فلا تستحق خدمته بحال
فانعدمت الضرورة بخلاف خدمة العبد لانها مال لمساقيف من تسليم رقبته ولا يخدم مولا معنى حيث
يخدمها بأمره فلا تناقض وبخلاف خدمة حر آخر لأنه لا مناقضة كذا في الهداية وهذا يشير الى انه يخدمها
وذكر في الغاية ان الصحيح الصحة وترجع على الزوج بقيمة الخدمة وهذا يشير الى انه لا يخدمها لأنه اجنبي
فلا يؤمن من الانكشاف أو هو محمول على ما اذا تزوجها على خدمته بغير رضاها ولم يجز فصار كالتزوج
على عبد الغير ولم يجز مولا حيث ترجع على الزوج بقيمة العبد زيلبي (تنبيه) نكحها على رعي غنمها
الصحيح وجوب مهر المثل ووجه القول بالصحة ان الرعي لم يمتنع خدمة لها اذا العادة اشتراك الزوجين
في القيام بمصالح ما لها فليس من باب خدمة الزوج زوجته الا ترى ان الابن اذا استأجر أباه للخدمة لا يجوز
ولولاه رعي صح شربلاية (قوله ولو قبضت الف المهر) الالف مذكرة لا يجوز تأنيته فيقال هو الف
وخسة آلف والتأنيث في قولهم هذه ألف درهم لمعنى الدراهم الالف مصباح (قوله رجعت الزوج
عليها بالنصف) لأنه يجب عليها أن ترد نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ولم يصل اليه بالمهنة عين
ما يستحقه لأن الدراهم لاتعين في العقد فكذا في الفسخ لأن الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد
وكذا اذا كان المهر مكيلا أو موزونا في الذمة لعدم تعيينها زيلبي فلو كان معيناً فهو كالعروض
وليس لها رد ما كان معيناً ولم تره بخيار روية وثبت فيه خيار العيب فلو ارده بالعيب الفاحش وترجع بقيمة
صحها شربلاية عن الفتح ولو ابدل صحها بسلام كان أولى واختلفوا في التبر والنقرة من الذهب
والفضة ففي رواية كالعروض وفي أخرى كالضرر بنهر (قوله فان لم تقبض المرأة الالف ووهبتها) تصریح

زوجته (و) في (تعليم القرآن)
للامهار زوجته وقال محمد لها قيمة
خدمته وقال الشافعي يجوز أن يكون
مهرها ثلثا الخدمة وتعليم القرآن (ولها
خدمته لو عبد) أي أن تزوج عبد
بأذن مولا على خدمته سنة صح ولها
خدمته (ولو) تزوج امرأة على الف المهر
(وقبضت الف المهر ووهبت المرأة) قبل
المقبوض لها (له فطلقت) المرأة (قبل
الوطء رجعت) الزوج (عليها بالنصف)
أي بخمس مائة (فان لم تقبض) المرأة
(الالف) ووهبتها (أو قبضت النصف
ووهبت الالف)

بفهم قوله قبضت الالف وقول المصنف ووهبت الالف بعد قوله او قبضت النصف يعود الى المستثنين
ومعنى هبة الالف بعد قبض النصف انها ووهبت له المقبوض وغيره نهر (قوله او ووهبت الباقي) في ذمة
الزوج (قوله او ووهبت العرض المهر) معينا كان او في الذمة فهو تصريح بفهم التقييد بالالف
(قوله مطلقا سواء كان نصفه او كله) فيه ان قول المصنف او ووهبت العرض لا يشمل هبة نصفه بل يشمل
ماله كان معينا او لم يكن فلو فسر الاطلاق بالمعين وغيره وايدل قوله سواء كان الخ بقوله وكذلك لو ووهبت
نصف العرض لكان صوابا (قوله وهو خلاف النقد) أي العرض خلاف النقد (قوله لم يرجع عليها
بشيء) أما في الاولى فلانه سلم له دين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب عليها شيئا آخر غاية
ان هذه السلامة حصلت بسبب آخر غير الطلاق ولا يبالى باختلاف السبب عند سلامة المقصود وكذا
لو قبضت خمسمائة ثم ووهبت الالف كله المقبوض وغيره او ووهبت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها قبل
الدخول لم يرجع عليها شيء أيضا اذ وصل اليه عين ما يستحقه كالمهر وكذا لو تزوجها على ما تبين
بالتعيين كالعرض فوهبت له نصفه أو كله قبضته او لا ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها شيء لان حقه
سلامة نصف المقبوض بلا عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه مما تبين من فكان
المهر من المهر فسلم له مفعوده فلا يرجع بشيء درر واعلم ان عدم الرجوع عليها شيء في مسألة العرض
مقيد بما اذا لم يتعيب عندها حتى لو تعيب عندها فوهبت له ثم طلقها قبل الدخول يستحق عليها
نصف قيمة العرض يوم القبض لانه لما تعيب عينا ما حشا امتنع الرد وبطل استحقاقه العين فصار كأنها
وهبت عينا آخر غير المهر زيلبي (قوله وهو القياس) لانه برئت ذمته بالابراء والهبة ولم يبرأ بالطلاق
قبل الدخول فيرجع عليها بما يستحق لان اختلاف السبب بمنزلة اختلاف العين فكانها ووهبت عينا
أخرى غير المهر وجه الاستحسان كما سبق انه وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو
براءة ذمته من نصف المهر فلا يبالى باختلاف السبب عند حصول المقصود زيلبي (قوله وقال في الثانية
يرجع بنصف ما قبضت) لا بهل لو قبضت الكل يرجع بنصفه فاذا قبضت النصف يرجع بنصف
المقبوض اعتبارا للجزء بالكل وللإمام ان مقصود الزوج بالطلاق قبل الدخول سلامة نصف المهر بغير
عوض وقد حصل (قوله فعنده يرجع عليها بمائة) أي عند أبي حنيفة كما في الزيلبي فلو أتى الشارح
بأظاهر موضع الضمير لكان أولى دفعا لا بهام عود الضمير لفرق وعبارة الزيلبي نصها ولو ووهبت أقل من
النصف وقبضت الباقي يرجع عليها الى تمام النصف عند أبي حنيفة الخ (قوله ولو قبضت أقل من
النصف) يعني ووهبت له الباقي وهذه كما في النهر علمت بالاولى ووجه الاولوية انه اذا لم يرجع عليها
اذا قبضت نصف المهر عنده فبالاولى ان لا يرجع عنده اذا قبضت أقل من النصف (قوله وعندهما
يرجع عليها بمائة) لانها نصف المقبوض (قوله على ان لا يخرجها الخ) حاصله شرط ما فيه منفعة لها
اولا بها أولدى رحم محرم منها لکن لا بد ان يكون مما يحل الانتفاع به فلو كان مما لا يحل كالحجر ونحوه
فان كان المسمى عشرة فصاعدا وجبت لها وبطل المحرام والا كمل مهر المثل لها ما لو شرطت تلك المنفعة
لاجنبي نحو ان يقول على ان يعتق ولده ولم يوف فليس لها الا المسمى كذا في المحيط وبه عرف انه لو شرط
ما يضرها كالترزوج عليها فليس لها الا المسمى بالاولى وقيدوا المسئلة في طلاق الضرة وعق الاخ
بالمضارع لانه لو كان بالمصدر طلقت رجعا وعق بقبول النكاح فان قال عنها كان الولاء لها نهر
ويوضحه ما في البحر حيث قال ولا بد ان يكون بصيغة المضارع في العتق والطلاق ليكون وعدا ان وفي به
فيها والا لا يلزمه الاعتاق والتطبيق ويكمل لها مهر المثل اما اذا شرطه بالمصدر كما اذا تزوجها على الف
وعق اخيها او طلاق ضرته عتق الاخ وطلقت الضرة بنفس النكاح ولا يتوقف على ان يوقعهما وللرأه
المسعى فقط الخ (قوله او على الف ان اقام الخ) حاصله انه سعى لها مهر على تقدير ومهر على تقدير
آخر وتقديم الالف غير شرط بل كذلك لو قدم الالفين نهر (قوله فان وفي واقام) فان قلت

او ووهبت الباقي (او ووهبت
العرض المهر قبل القبض او بعده)
مطلقا سواء كان نصفه او كله
وهو خلاف النقد كالنوب والمحيوان
(فطلقت) في هذه الصور (قبل الوطء
لم يرجع عليها شيء) عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله
في الاولى بنصفه وفي الثانية يرجع
بنصف قيمته وهو القياس وقال في
الثانية يرجع بنصف ما قبضت وهو
ما تبين ونحوه ولو قبضت أكثر من
النصف بان قبضت ستمائة ووهبت له
الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها فعنده
يرجع عليها بمائة وعندهما بنحوه
ولو قبضت أقل من النصف بان قبضت
ماتنين مثلا لا يرجع عليها بمائة (ولو نكحها
وعندهما يرجع عليها بمائة) من البلدة
بالف على ان لا يخرجها) امرأ أخرى
(او على ان لا يزوج عليها) امرأ أخرى
(او على الف ان اقام بها وعلى الفين
ان اخرجها) من البلدة (فان وفي)
بالنهر

كان على المصنف ان يقتصر على قوله فان وفي لانه شامل للسائل الثلاثة اذا اقامه بالبصرة شرط أيضا
قلت لا استدراك لان اقامة بالبصرة وان كانت شرطاً للوجوب الالف فالخراج منها شرط للوجوب الالفين
فلما اقتصر على قوله فان وفي لم يعلم أي الشرطين اراد من اقامة والخراج ابن يونس وأقول قوله لم يعلم
ممنوع بل هو معلوم من قوله فلها الالف لان لها في شرط الخراج الالفين حموي (قوله فلم يتزوج
عليها أخرى) كان عليه ان يقول فلم يخرجها ولم يتزوج عليها حموي (قوله فلها الالف والآخر
المثل) اما الالف في صورة الوفاء فلان المسمى صلح للهرود قد تم رضاها به واما مهر المثل في عدمه
فلانه سمي بالمها فيه نفع فعند وفاته ينعدم رضاها بالالف كذا ضبط شيخنا (قوله أي وان لم يوف
ولم يقيم) أي لم يوف في الصورة الاولى ولم يقيم في الثانية (قوله مهر المثل) ولو طلقها قبل الدخول
كان لها نصف المسمى سواء في بشرطه أم لا لان مهر المثل لا يتنصف شرئلا لية عن البحر وفيه ما لا يخفى
لاحتمال ان يراد بالمسمى الالف أو الالفان مع ان عبارة البحر نصها فان طلقها قبل الدخول بها فلها
نصف الالف لأن ما زاد على الالف ثبت على اعتبار مهر المثل ومهر المثل لا يتنصف اهـ (قوله في الصورة
الاخيرة) مقتضى التقييد بالصورة الاخيرة ان مهر المثل لها عند عدم الوفاء بالشرط فيما عدا هذه الصورة
يجب بالغام بلوغ والى ذلك يشير كلام الزيلعي أيضا واعلم ان الخلاف في الصورة الاخيرة فعند أبي حنيفة
الشرط الاول صحيح دون الثاني ولا خلاف بين ائمتنا في المسئلة الاولى والثانية شيخنا عن عزيم زاده قال
التدين لاي حنيفة ان احدى التسميتين مفضلة والاخرى معلقة فلا يجمع في الحال تسميتان فاذا
اخرجها فقد اجمعها ففسدان لان المعلق لا يوجد قبل وجود شرطه والمخبر لا ينعدم لوجود المعلق فيتحقق
الاجتماع عند وجود الشرط لا قبله وتماهه سيجي في الاجارة في قوله ان خطه اليوم فبدرهم الخ (قوله
وعندهما يجب الفان) مجواز الشرطين عندهما قياسا على ما لوتزوجها على الف ان كانت قبضه والغب
ان كانت جيلة وقرق الدبوسى وغيره بانه انما صح الشرطان في هذه الصورة بالاتفاق لانه لا خطر
في التسمية الثانية لان احدا الوصفين ثابت في نفس الامر بجزا غير ان الزوج يجهله وجهاته لا توجب
خطرا بالنسبة الى الوقوع وعدمه وردة الزيلعي بانه يقتضى ثبوت الصحة اتفاقا فيما لوتزوجها بالفان
لم تكن حرة الاصل اوليت له امر أو بالغبين ان كانت حرة الاصل اوله امر لكن الخلاف منقول فيه قال
في القم والاولى ان تجعل مسئلة القبيصة والجميلة على الخلاف فقد نص في نوادر ابن سماعة على الخلاف فيها
وحزم في البحر بضعف هذا الخلاف وقرق بان الجمالة في القم والجمال يسيرة لمشاهدته فنزل منزلة العدم
وفي غيره متفاحشة لعدم المشاهدة فكان فيها مخاطرة (قائدة) الخطر بالتحريك الاشراف على الهلاك
والمراد به هنا تعليق النكاح بامر متروك بين الوقوع وعدمه نوح أفندي (تق) رددي المهر بين القلة
والكثرة للثبوتية والبكارة فان كانت ثيبا لزمه الاقل والاخر المثل لا يراد على الاكثر ولا يتقص ع
الاقل عند أبي حنيفة شرئلا لية عن الكمال وقياس مذهب صاحبين صحة التسميتين (قوله وعند زفر
الشرطان فاسدان الخ) لانه ذكر للوضع بدلين على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع فيكون مجهولا
يفسد كما اذا تزوجها على الف أو الفين زيلعي (قوله ولو نكحها على هذا العبد الخ) حاصله انه
سمي شيئين مختلفي القيمة انهما الجنس او اختلاف نهر (قوله حكم مهر المثل) على صيغة المجهول أي حكمه
القاضي أي جعله حكما نوح أفندي هذا اذا لم شرط الخيار لها لتأخذا بأشاعت أوله على ان يعطى أيا شاء
فان شرطه صح اتفاقا لانتفاء المنازعة شرئلا لية عن القم (قوله وقالها الاوكس في ذلك كله) منشا
الخلاف ان البدل الاصلى عندهما هو المسمى ولا يصار الى مهر المثل الا اذا فسد التسمية من كل وجه
ولم يكن إيجاب المسمى وقدا مكن هنا إيجاب الاوكس لانه المتيقن فلا تفسد التسمية وصار كالتخيم
والأعتاق على مال والا فابريز وعند أبي حنيفة الموجب الاصل هو مهر المثل بدليل انه يجب بنفس العقد
من غير تسمية وهذا لان قيمة البضع كالقيمة في المبيع اذا بضع متقوم حالة الدخول في الملك فلا يعدل عنه

فلم يتزوج عليها أخرى (وأقام)
بها (فلها الالف والام) أي وان لم يوف
ولم يقيم (فهر المثل) لا يراد على الالفين
في الصورة الاخيرة لانها رضية بهما
ولا يتقص عن الالف لانه رضى به
وعندهما يجب الفان وعند زفر
الشرطان فاسدان ويكون لها مهر
مثلها لا يتقص منه ولا يراد عليها
(ولو نكحها على هذا العبد) الذي هو
أرفع قيمة أو على هذا الالف أو على
هو او كس قيمة أو على هذا الالف أو على
مدين الالفين عند أبي حنيفة رضى به
تعالى (حكم مهر المثل) فان كان مهر المثل
مثل الاوكس أو دونه فلها الاوكس
الا ان يرضى الزوج بتسليم الارتفاع فان
كان مثل الارتفاع أو فوقه فلها الارتفاع
الا ان ترضى المرأة بالاوكس وان كان
بينهما فلها مهر مثلها او قالها الاوكس في
ذلك كله اما ان طلقها قبل الدخول بها
فانها نصف الاوكس أو نصف الالف في
ذلك كله اجابا ووقال على هذا العبد
أو على ذلك العبد

الاذا صحت التسمية كما في البيع بخلاف الطلاق والعقاق لانه لا موجب لهما في الاصل وانما يجب البذل
فيهما بالتسمية وكذا الاقرار لان المال المقر به ليس بعوض زيلبي ولا خلاف انها لو طلقت قبل الدخول
وجب نصف الاوكس لان الواجب في مثله المتعة ونصف الاوكس يزيد عليها عادة فوجب لاعترافه
بالزيادة هداية وهذا يفيد ان نصف الاقل لو كان اقل من المتعة وجبت وبه مرجح في الدراية فالحكم
في الطلاق قبل الدخول ليس الامتعة مثلها نهر عن الفتح فائدة قال في القاموس الوكس كالوحد النقص
والتنقيص لازم ومتعد نوح أفندي (قوله وعلى فرس أو حمار) يعني على معنى انه تزوجها على فرس
فقط كما في الزيلبي لا كما قال العيني انه تزوجها على فرس وسط فانه غير صواب ذكره الشيخ شاهين فاذا
تزوجها على فرس بخير بين ان يسلم فرسا وسطا وبين ان يسلم اليها قيمته وكذا اذا تزوجها على حمار فقط
وهكذا الخ. كم في كل حيوان ذكر جنسه دون نوعه وأما لو تزوجها على فرس أو حمار بمعنى التريدي بينهما
فالجواب فيها كالجواب في المسئلة الاولى من تحكيم مهر المثل عنده ووجب الاقل عندهما زيلبي ولهذا
قال في النهر لو أظهر الفحل في المعطوف لكان أولى لدفع توهم انه من المسئلة الاولى اذ موضوع هذه انه
تزوجها على حيوان بين جنسه دون نوعه انتهى بخلاف مجهول الجنس ككثوب ودابة لانه لا وسط له
ووسط العبيد في زماننا الحبشي درواقول لعل ما ذكره في الدر تبعا للنهر وأقره المحمدي بحسب عرفهم بناء على
ان المراد بالعبد ما يبيع الابيض وأما في عرفنا فالحبشي لا يجب الا بالتنقيص عليه لان العبد متى أطلق
لا ينصرف الا لمن يكون من السودان فاذا اقتصر على ذكر العبد وجب الوسط من السود ان قيد بالمهر
لانه في المعنى كذا العبد أو الفرس ثبت الملك فيه لها بمجرد القبول ان كان مملوكا له وكذا لو لم يكن مشارا
اليه الا انه أضافه الى نفسه كعبدى لان الاضافة الى نفسه من اسباب التعريف كالاشارة لكن لا تجبر
على قبول القيمة في المضاف الى نفسه فان لم يكن مشارا اليه ولم يصفه الى نفسه بان قال تزوجتك على عبد
زيد فلها ان تؤاخذ به بشرائه لها فان عجز عن شرائه زمتها القيمة ولو قال على عبدى وله أعبد ثبت لها الملك
في واحد وسط مما في ملكه وعليه تعيينه (قوله وان شاء أعطاها قيمة الوسط) وتجبر لان الوسط لا يعرف
الا بالقيمة فكانت أصلا في الايقاع وتعتبر القيمة بحسب اختلاف الاوقات من الغلاء والرخس هو الاصح نهر
(قوله وقال الشافعي يجب مهر مثلها) لان عنده ما لا يصلح ثمن في البيع لا يصلح مسمى في النكاح اذ كل
واحد منهما عاقد معاوضة ولذا انه معاوضة مال بغير مال فجعلناه بمنزلة التزام المال ابتداء حتى لا يفسد
بمطلق الجهالة كالدية والاقرار بشرط ان يكون المسمى مالا وسطه معلوم رعاية للجانبين لان الجنس
يشتمل على الجيد والردى والوسط ذو حظ من الجانبين فكان أعدل وما نحن فيه جهالة في النوع وليس
من المحكم ان ينقض شيء لاجل الجهالة ثم يصار الى ما هو أكثر جهالة منه ولا يمكن القياس على البيع
لان الجهالة فيه تقضي الى المنازعة لكونه مبذرا على الماكسة بخلاف النكاح لانه مبني على المسامحة لان
المقصود منه غير المال بخلاف البيع زيلبي (قوله ولو نكحها على ثوب غير معين الخ) انما وجب مهر المثل
لان فساد التسمية ليس بأكثر من عدمها (قوله أو على هذا الدين من الخمر فاذا هو خلع الى قوله فاذا هو
عبد) مرجح في وجوب مهر المثل في هاتين الصورتين وليس كذلك على الراجح لان الواجب هو المشار اليه
كما سيذكره الشارح بقوله وفي عكسها لها المشار اليه وهذا هو الراجح من مذهب الامام والمفهوم من كلام
الزيلبي وجوب المشار اليه من غير خلاف شيخنا عن الشيخ شاهين (قوله فاذا هو حر) قيد بكونه حرا لانه
لو تزوجها على هذا العبد فاذا هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد كان لها قيمة العبد علمت المرأة بحال العبد
اولم تعلم مع ان المشار اليه لا يصلح مهر المثل لما يخرج عن المالية بالكلية صحت التسمية به وقوله كان
لها قيمة العبد أي كان لها قيمته لو كان عبدا (قوله وأما في الثوب فبالاتفاق) لان الجهالة فيه جهالة
في الجنس اذ الثياب اجناس شتى ولو قال هروى أو مروى تصح التسمية ويجب الوسط وبخير الزوج وكذا
اذا بالغ في وصف الثوب في ظاهرا روبا لانه لا يست من ذوات الامثال زيلبي وقوله وكذا اذا بالغ الخ

لدفع التوهم لكان أولى (د) لو نكحها
(على فرس أو حمار) أو خادم أو بعل
(بجب الوسط) منها (أو قيمته) يعني
(بجب الوسط) شاء أعطاها الوسط وان شاء
الزوج بخير ان شاء أعطاها الوسط وقال الشافعي يجب
أعطاها قيمة الوسط وقال (على ثوب) غير
مهر مثلها (د) لو نكحها (على هذا)
معين (أو حمار أو خنزير أو على هذا)
الدين من (المخل فاذا هو خمر أو على هذا)
الدين من الخمر فاذا هو خلع أو على هذا
(العبد فاذا هو حر) أو على هذا الخمر فاذا
هو عبد (بجب مهر المثل) في هذه
الوجوه كلها وأما في الثوب فبالاتفاق
وأما في الخمر والخنزير

جنسان مختلفان وكذا الخلل والخلل المعنى يصلح مهرًا والمشار إليه لا يصلح مهرًا فتعلق العقد بالمسمى
وعند محمد المحرم العبد جنس والخلل مع النحر جنسان كما مر فإذا تعلق العقد بالمسمى يعني على قول الثاني
عند اختلاف الجنس بينهما يتطرق أن كان المسمى مما يمكن أن يجعل مهرًا وينت في الذمة ثبوتًا صحيحًا زمه
تسليمه من غير خيار ولا في انتظار إضافة بين جنسه دون وصفه فلهذا الوصف منه ويخير الزوج والا فله المثل
ولهذا أوجب أبو يوسف في الخل مثله وفي العبد القيمة وانما لم يقب قيمة عبد وسط الاعتبار لا إشارة من وجه
انتهى (قوله فالعبرة بالتسمية) فإذا تزوجها على هذا الخل فإذا هو خمر تعلق العقد بالمسمى عند محمد لأن
التسمية تدل على ماهية خلاف المشار إليه فيكون المسمى مثل المشار إليه في استحقاق أن يكون مرادًا
ولا يكون تابعًا له لأن مقتضى لعدم شيء لا يتبعه فيتعارضان في الاستحقاق والتسمية أبلغ في التعريف
إذا كانا من جنسين من حيث أنها تعرف الماهية والأشارة إنما تعرف ذات المشار إليه من غير دلالة على
حقيقته والمراد بالماهية الحقيقة من حيث هي وبالذات موجود في الخارج يصح أن يكون مشارًا إليه
بإشارة حسية عناية وفي الغاية الماهية هي ما به الشيء هو ثم كل شيء فرض كليًا كان أو جزئيًا فله حقيقة
هو بها هو فإن كان الشيء كليًا تسمى حقيقته ماهية وإن كان جزئيًا تسمى هويته شيئًا (قوله فالعبرة للأشارة)
لأن المسمى موجود في المشار إليه ذاتًا شيئًا عن الاختيار (قوله وانما قيدنا الثوب بغير معين الخ) وكذا يجزى
في تسليم الثوب أو القيمة وإن بالغ في وصف الثوب في ظاهر الرواية لأنها ليست من ذوات الأمثال
وفي شرح المختار يجب تسليم الثوب لأن موصوفه يجب في الذمة بخلاف الحيوان وقال أبو يوسف إن ذكر
له أجلا يجزى على تسليمه لأن مؤجله يثبت في الذمة مقتضاها في السلم وإن لم يذكر له أجلا يجزى وعن أبي
حنيفة مثله ولو تزوجها على مكيل أو موزون غير الدراهم والدنانير فإن ذكر جنسه وصفته يجزى على تسليمه
لأن موصوفه يثبت في الذمة ثبوتًا صحيحًا وإن ذكر جنسه دون وصفه يجزى بين تسليمه وتسليم قيمته زيلبي
والحاصل أن كل ما جاز فيه السلم كان له أن لا تأخذ إلا المسمى وما لم يجز فيه يجزى فيه الزوج وصحة السلم
في الثياب موقوفة على ذكر الأجل لا في المكيل والموزون حتى لو ذكر الوصف كخطة جيدة خالية من الشعر
صعيدية أو بحرية تعين المسمى وإن لم يذكر الأجل لأن موصوفه ما يثبت في الذمة حالًا أيضًا كالقرض
(قوله وإن أمهر العبد الخ) يعني جعلها مهرًا فالهزمة لتصيير نوح أفندي (قوله وأحدهما حر) قيد
بكون أحدهما حرًا لأنه لو استحق كان له ما مع الباقي قيمته اتفاقًا نهر (قوله لما ذلك إلى تمام العشرة عند أبي
حنيفة) وعليه الفتوى نهر لأن الباقي صلح مهر الكونه مالا فيجب ووجوب المسمى وإن قل يمنع من وجوب
مهر المثل زيلبي (قوله لها العبد وقيمة الحر) لأنه أطمعها بسلامة العبدين ويجزى تسليم أحدهما فوجب
قيمتها ولأنهما لو طهرا حرين وجب قيمتهما عنده فكذا إذا طهرا أحدهما حرًا اعتبارًا للبعض بالكل (قوله
وعند محمد لها العبد وتقام مهر مثلها) لأنهما لو كانا حرين وجب مهر المثل عنده فكذا إذا كان أحدهما
حرًا يجب العبد وتقام مهر المثل لعدم رضاها بدون مهر المثل إلا بسلامة العبدين لما زيلبي (قوله وإن كان
مهر مثلها خمسة عشر) أو أقل (قوله وفي النكاح الفاسد) وهو المفقود منه شرط من شروط الصحة
كما التهم ودون كزوج الاثنين مما أو الاخت في عدة الاخت أو المعتدة من الغير أو الخامسة في عدة
الرابعة أو الأمانة في عدة الحرمة نوح أفندي ومنه ما لو تزوج ذمي مسلمة ويجب على القاضي التفريق
ولا ينتقض عهده ولا بالتسري بامة مسلمة جوى وبأن في الحدود أنه إذا زنى بمسلمة لا ينتقض عهده
أيضا وحيث كان تزوج الذي بمسلمة من قبل العاصد فإذا ولدت ثبت منه النسب ويكون الولد
مسلمًا وينبغي أن يكون المحكم كذلك إذا تسري بامة مسلمة لأنه من أهل أن يملك الاتري أنهم قالوا يجزى
على بيعها بغيرها المسلم من ذل الكافر فإذا ولدت فادعاه ثبت ويكون مسلمًا أيضًا لا يتبع
خير الأبوين دينًا ويكون المحكم فيها أنها تسري في قيمتها كما إذا أسلمت أم ولد النصراني كما سياتي

المسمى فالعبرة بالتسمية وإن كان المشار
إليه من جنس المسمى إلا أنها تختلف
وصفا فالعبرة للأشارة وانما قيدنا الثوب
بغير معين لأنه إن كان معينا بان قال
هوى تصح التسمية ويخير الزوج بين
الوسط والقيمة (وإن أمهر العبد) إذا سوى
وأحدهما حر فله مهر مثلها ذلك إلى
عشرة دراهم ولو قلت قيمته لم ذلك إلى
تمام العشرة عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف لها العبد وهو رواية
النحر لو كان عبدًا وعند محمد وهو رواية
عن أبي حنيفة لها العبد وتقام مهر مثلها
عن أبي حنيفة مهر مثلها إن كان مهر مثلها
أكثر من قيمة العبدان كما مهر مثلها
عشرين درهما وقيمة العبد وإن كان
درهما خمسة دراهم مشرد مهر مثلها العبد
مهر مثلها خمسة (وفي النكاح الفاسد)

في المتن من باب التدبير وقول الزبلي وكل من فاسده لا يساقى وجوب الفسخ على كل منهما خروجا
عن المعصية بل أفاد أن كل واحد منهما يملك ذلك ولا يتوقف على حضرة الآخر (قوله إذا فرق
القاضي) وهو أي التفريق واجب عليه إذا علم نهر (قوله انما يجب مهر المثل بالوطء) في القبل لا بالعقد
لفساد ولا بالخلو للسانع الشرعي فيها ونخص المهر مع ان حرمة امها انما تكون ايضا لان الكلام فيه
ولو ادعت فسادا وهو محتمل فالتول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة ولها نصف المهر ان لم يدخل
بها والكل ان دخل خانية واستدرك عليه في النهر بما ذكره المحاكم من انه لو ادعى احدهما ان النكاح
في صغره فالقول له ولا نكاح بينهما ولا مهران لم يكن دخل قبل الادراك فيخص هذان اطلاق الخانية
انتهى ووجه الاستدراك ان ما في الخانية يؤل الى جعل القول للزوج مطلقا وادعى الصحة والفساد
بخلاف ما ذكره المحاكم لم يجعله القول لم يدعى الفساد مطلقا ايا ما كان وانظر ما وجه الفساد في مسألة
المحاكم وله باعبار عدم الكفاية والغبن العاشر في المهر يعني وكان العاقد غير الاب والمجد بقى ان
ظاهر قوله انما يجب بالوطء باداء المحرمات لومات احدهما قبل الوطء لا يجب لها مهر المثل فقولهم ان
النكاح ينتهي بالموت فينقرر بجميعه واجبه محله اذا كان النكاح صحيحا (تنبيه) يستثنى من حرمة
تعاطي العقود الفاسدة الفساد الذي يترتب عليه من الاثام ما يترتب على الصحيح كالكتابة فان فاسدها
كصحتها في العتق وتوابعه لان له اثر صحيحا يقصد منه شرعا بخلاف نحو البيع الفاسد فانه لا اثر له شرعا
يقصد به حوى واعلم انه ذكر في الخلاصة ان التصرفات الفاسدة عشرة واحكامها مختلفة وقد علمها
في النهر فقال

وفاسد من العقود عشر * اجارة وحكم هذا الاجر
وجوب ادنى مثل او مسمى * او كله مع فقد المسمى
والواجب الاكثر في الكتابة * من الذي سمى او من قيمة
وفي النكاح المثل ان يكن دخل * وخارج البذر للمالك اجل
والصلح والرهن لكل نقضه * امانة او كالصحيح حكمه
ثم الهبة مضمونة يوم قبض * وصح بيعه لغيره اقترض
مضاربه وحكمها الامانة * والمثل في البيع والا القيمة

وقوله وجوب ادنى مثل او مسمى أي الواجب الاقل من المسمى ومن اجر المثل فان لم يكن هناك تسمية
يجب كمال اجر المثل وفي التجريد والمستأجر امانة وقوله والواجب الاكثر في الكتابة الخ أي الواجب فيها الاكثر
من المسمى ومن القيمة وقوله والصلح والرهن لكل نقضه أي حكم كل منهما ذلك والرهن الفاسد وهو
رهن المشاع والراهن ان يقضه كالبيع الفاسد ولو هلك في يد المرتهن يملك امانة عند الكرخي وفي الجامع
الصغير ما يدل على انه كالرهن المجاز وقوله ثم الهبة الخ وفي الفتاوى الهبة الفاسدة لا تفيد الملك وقوله
وفي النكاح المثل أي مهر المثل وقوله وخارج البذر الخ أي المحكم في المزارعة الفاسدة ان الخارج لصاحب
البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل ويطيب له وان كان البذر من العامل
فعليه اجر مثل الارض والخارج له وقوله وصح بيعه لغيره اقترض أي قيمته اذا اقترض فرضا فاسدا وهو
قرض المحبوس وقوله مضاربه وحكمها الامانة أي حكمها ان المسال في يد المضارب امانة وقوله والمثل في
البيع الخ أي حكم البيع الفاسد الضمان بالقيمة او بالمثل ان كان مثليا وهذا عند الهلاك والاستهلاك أما
لو كان قائم فلذلك واحد منهما حق النقض كذا يخط المحوى عن الخلاصة (قوله ولم يرد مهر المثل على
المسمى) لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم يسم او جهل
لزم بالقساما بلغ درو ظاهرا كلاهم ان مهر المثل لا يزيد على المسمى ولو كان المسمى اقل من عشرة كما في النهر
بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر المثل فانه لا يتقص عن عشرة بغير ذكر بعد قول المصنف
ومهر مثلها الخ مانعه معز بالخلاصة لمخص ليس المراد من المهر الذي يجب بالوطء بشبهة مهر المثل المذكور

اذا فرق القاضي (انما يجب مهر المثل
بالوطء ولم يرد) مهر المثل (على المسمى)
ان كان اقل منه عندنا

هنا بل المقر وفصره عن الاستيعاب بانه الذي تستاجر عليه للزنا لو كان حلالا لم يجر هذا مخرج فيما سبق من الفرق وقوله في النهر ولم يقل ولا ينقص منه ايماء الى انه لو كان أكثر من مهر المثل وجب مهر المثل فقط وتبعه المجوى فيه نظرا لان ايجاب مهر المثل فقط فيما اذا كان المسمى أكثر منه هو عين التنقيص كما لا يخفى (قوله وعند زفر يجب بالغاما بلغ) اعتبارا بالبيع الفاسد وانما انها أقطعت حقها في الزيادة رضاها بما دونها فلا تجب ولأن المنافع ليست بمال وانما تقوم بالعقد ولم يوجد بخلاف المبيع فانه متقوم بنفسه زيلعي ومن أحكام العقد الفاسد انه لا يحد بوطئها قبل التفريق للشبهة ويحد اذا وطئها بعد التفريق بدائع وغيرها وظاهره انه لا فرق فيه بين ان يكون في العدة أولا ولم أره مريحا بحد ولا يلزمه بالوطء الا مهر واحد وان وطئها رارا مجوى عن ابن الحاي (قوله ولا بالخلو العهبة) يعني بالعهبة ان تكون بمحال يمكنه وطؤها بلامانع من الوطء سوى الفساد والافاساخ ثابت وهو حرمة الوطء بفساد العقد وهذا وجه ما ذكره في البحر من الفساد (قوله ويثبت النسب في النكاح الفاسد) لا احتياط عيني ولا توارث بين الزوجين في الفساد والموقوف (قوله من وقت النكاح عندهما) الحافا للفساد بالعهم واستبعده الزيلعي بان النكاح الفاسد ليس بداع الى الوطء محرمته بخلاف العهم وأجاب في النهر بان النسب حيث كان محتاطا في اثباته فلا اعتبار بوقت العقد به أمس (قوله وتثبت العدة) بعد الوطء لا بالخلو للطلاق باللوث درأى تعتد بالحيز سواء كانت العدة للتفريق أو لموته قبله لان الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة ولو كانت هذه المرأة الموطوءة أخت امرأته حرمت عليه الى انقضاء عدتها ونحو أفندي وكذا فحرم عليه زواجه الرابع اذا كانت هذه المرأة الموطوءة خامسة الى انقضاء عدتها وانما وجبت العدة لان الفساد ملحق بالعهم في موضع الاحتياط فحذر عن اشتباه النسب لانها تجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفريق أو بمتاركة الزوج وعلم غير المتارك ليس بشرط لصحة المتاركة على الأصح وانكار النكاح ان كان بضرته فهو متاركة والا فلا ولا يتحقق المتاركة الا بالقول كاركك أو غلبت سبلك وفي غير المدخول بها فتفريق الابدان وأراد الزيلعي بقوله وعلم غير المتارك ليس بشرط خصوص المرأة فليس المراد بالغير ما يصدق بالجل لانه قدم أولا ما يفيد تخصيص الزوج بالمتاركة اما الفسخ فهو غير مختص به لان لكل واحد منهما فسخه بغير محضر من الآخر وقيل بعد المدخول لا بد من حضوره والفرق بين الفسخ والمتاركة ان المتاركة في معنى الخلاق فتختص بالزوج اما الفسخ فرفع للعقد ولا يختص به هذا في القضاء أما فيما بينها وبين الله اذا علمت انها حاضرت بعد آخر وطء ثلاث حيض حل لها الزوج اتفاقا فصح وقسده في البحر على الفرق بينهما أما اذا حاضرت ولم يفارقها فلانتهى ولو قال لم ادخل فالقول له نهر (قوله وعند زفر من آخر الوطأت) واختاره الصغار (قوله ومهر مثلها) أي المهر اذالك كلام في نكاحها أما الامة فسيذكر الشارح (قوله يقوم أبيها) لقول ابن مسعود في المفوضة لها مهر نساها والظاهر من اضافة النساء اليها انها باعتبار قرابة الاب لان الانسان من جنس قوم أبيه وقيمة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه وهذا صحت خلافه ابن الامة اذا كان أبوه قرشيا زيلعي ونهر وفي كلام المصنف استعمال القوم في الاناث مجوى (قوله اذا استويا) في ثمانية أشياء ذكرها في المتن وزيد عليها أربعة فالحمل اثنا عشر ثم بين ما به المماثلة بقوله سنو وجمالا الخ قال البرجندى ولم تذكر الام في شيء من الكذب لانها يجوز ان لا تكون من قوم الاب مجوى وكذا يشترط ان يستويا في العلم والادب وكمال الخلق وان لا يكون لها ولد وقالوا يعتبر حال الزوج أيضا وقيل لا يعتبر الجمال في بيت المحسب والنسب والشرف وانما يعتبر ذلك في أوساط الناس اذا الرغبة فيهن للجمال بخلاف بيت الشرف زيلعي وقوله يعتبر حال الزوج بان يكون زوج هذه كزوج امثالها من نساها في المال والمحسب نهر عن الفتح ومقتضاها المغاربة بين المال والمحسب مع ان الزيلعي ذكر في فصل الكفاءة ان المحسب المال لكن ذكر في البهران المحسب مكرام الاخلاق وفي العناية عن الننف تعتبر المماثلة في خمس عشرة صفة الجمال والمحسب والمال والعقل والدين والعلم

وعند زفر يجب مهر المثل بالغاما بلغ وانما قيد بالوطء لانه لا يجب قبل الوطء ولا بالخلو العهبة (ويثبت النسب) في النكاح الفاسد من وقت النكاح عندهما وعند محمد من وقت الدخول وعليه القوي وغيره بخلاف الدخول فيما اذا كانت بولد لستة أشهر من تظهر فيما اذا كانت قد كان دخل بها بعد وقت النكاح وقد كان نسب ولدها عند النكاح بغير ثبت (و) ثبت عندهما وعند لا يثبت عند (العدة) من وقت التفريق عند آخر الوطأت (وعند زفر من أبيها) أي القاضي (ومهر مثلها يعتبر يقوم أبيها) بانحواتها وعماها وبنات عمها لا يقوم امها كالحالات وبنات قوم أبيها والام الا اذا كانت الام من قوم أبيها بان كانت بنت عمه فحينئذ يعتبر مهرها من جهة انها بنت عم أبيها وهذا اذا استويا ليلي يعتبر بامها وقومها هذا اذا استويا سنو وجمالا واما بولد وعصرا

والادب والتقوى والعفة وكل الخلق وحدائث السن والبكارة وحال الوقت وحال الزوج وان لا يكون لها ولد انتهى وهو صريح في ان الدين غير التقوى جوى وتعتبر هذه الاوصاف وقت التزوج فهو عن الذخيرة وفيه عن المتنى بشرط ان يكون الخبير بمهر المثل رجلين أو رجلا وامرأتين ولفظة الشهادة فان لم يوجد من يشهد بمهر المثل فالقول فيه لازج مع عينه فالقضاء بمهر المثل لا يصح الا بالشهادة أو الاقرار ولا يخالفه ما سبق عن المحيط ان الزوج أو القاضى لو قرع بعد العقد جازلانه يجري مجرى التقرير لما وجب بالعقد من مهر المثل زادوا نقص لانه محمول على التراضى فلو ساوت امرأتين من قوم أبيهما في هذه الاوصاف واختلف مهرهما ينبغي ان كل مهر حكم به القاضى صح بجر لا يقال قوله فيما سبق وان لا يكون لها ولد يشكل بما قبله من قوله وبكارة لان اعتبار البكارة فيمن يماثلها بالنسبة لما اذا كانت هي بكر افلا منافاة حتى لو كانت احدهما ذات ولد وجب اعتبار ذلك أيضا في جانب الاخرى (قوله وعقلا) وهو القوة المميزة بين الامور الحسنة والقيصة أو هيئة محمودة للانسان في حركاته وسكناته ويمكن ان يراد به ما يقابل المجنون جوى عن البرجندى (قوله أى ديانة) صريح في ان المماثلة في الدين غير معتبرة وقد تقدم عن التنف ان المماثلة فيه معتبرة فليحرج جوى والتمرة تظهر فيما لو كان من وجب لها مهر المثل مسلمة والاخرى التى ساوتها في الديانة وغيرهما معدا الدين كناية فعلى ما في التنف لا يعتبر بها وعلى ظاهر كلام الشارح يعتبر بمهرها فان قلت الديانة هي التقوى وفسرها بعضهم بالتقوى عن الشرك فعلى هذا تستلزم الاسلام قلت لانسلم الاستلزام لان الكناية لو كانت مشركة لما جازل السلم التزوج بها الا ترى الى ما سبق من الخلاف بين الامام وصاحبيه في حل التزوج بالصابئة حيث جعلوا الخلاف مبنيا على الخلاف في تحقق الشرك منهم (قوله وبكارة) فلو شرط البكارة فوجدناها نبيا زه الكلى أى كل المهر ولا عبرة بالشرط درر غرر لكن في الشر نبالية عن العمادية تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي نيب لا تحب الزيادة الخ وأقول يمكن حمل ما في الدرر على ما اذا كان المسمى لها مع شرط البكارة لا يزيد على مهر مثلها فلا يخالف ما في الشر نبالية حيثئذ (قوله في الاشياء المذكورة) ظاهره انه يشترط التساوى في جميع هذه الاشياء وليس كذلك ولهذا قال في النهر فان لم يوجد احد من قوم أبيها أو من يماثلها في الاوصاف كلها أو بعضها فن الجانب وفي شرح المجموع وان لم توجد كلها في قوم أبيها يعتبر الموجد منها وكذا في البرجندى معللا بان اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين يتعذر ولهذا لم يذ كر في الخزانة كونها من بلد واحد دول يذ كر في الخلاصة العقل والعصر وفي الظهيرية لم يذ كر المال والجمال جوى (قوله وذ كر شيخ الاسلام الخ) ينبغي ترجيحه لان اعتباره بمن يماثلها من قوم امها أولى من ان يعتبر بالجانب ويمكن تخريج كلام المصنف عليه فيوافق مذهب الامام بان يقال قوله فان لم يوجد فن الجانب محمول على ما اذا لم يوجد من يماثلها من قوم امها ولهذا نقل السيد الجوى عن البرجندى ما نصه المقصود انه لا يعتبر بالام وقومها مع قوم الاب لانها لا تعتبر أصلا حتى تكون أدنى حالا من الجانب انتهى (قوله وصح ضمان الولي المهر) ولو كان هو العاقد لانه سفير ومعبول وليس بمباشر بخلاف ما اذا اشترى له شيئا ضمن عنه الثمن للبايع حيث لا يجوز لانه أصيل فيه فيلزمه الثمن ضمن أو لا فاذا أدى الولي من مال نفسه فله ان يرجع في مال الصغير ان شهد انه يؤديه ليرجع وان لم يشهد فهو متطوع استغسانا السكن في اطلاق الزيلعي الولي مؤاخذة لان عدم الرجوع عند عدم الاشهاد خاص بالاب بخلاف الوصى وغير الاب من الاولياء اذا أدى بحكم الضمان رجوع وان لم يشهد نهرو قوله بخلاف الوصى يتحمل على ما اذا ضمن الصداق بعد موت الولي الذى باشر العقد بان عقد الولي مات قبل دفعه الصداق والا فالوصى ليس له ولاية التزوج مطلقا كما سبق بقى انه يشترط لمصلحة الضمان صدوره في صحته وقبول المرأة في مجلس الضمان فلو كان في مرضه فان كان الزوج وارثه لا يصح والا يصح من الثلث در وهذا محمول على ما اذا وجد وارث آخر ولم يحز ما اذا لم يوجد له وارث آخر صح مطلقا وان لم يخرج من الثلث كصحة الوصية لا وارث ولو بالكل اذا لم يوجد له وارث آخر كما سأتى في محله

وعقلا ودينيا) أى ديانة (وبكارة) وهذا في المحررات أما في الامامة فهو مثلها فغير ما يرغب فيها وعن الاوزاعى ثلث قيمتها (فان لم يوجد) من قوم أبيها من كانت بمنزلة المماثلة في الاشياء المذكورة او وجدت ولكن لا يمكن نكاحها في بلدتها (فن الجانب) من رادها يعتبر ذ كر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى انه يعتبر بمهر امرأته من قوم أبيها بتلك الصفة عنده وعندهما باجتناب وقيل بامرأة من قبيلة مثل قبيلة أبيها (وصح ضمان الولي) المهر

ان شاء الله تعالى وانما اشترط فيه القبول في المجلس لانه شرط عقد وهو لا يتوقف على ما وراء المجلس
(قوله وتطالب زوجها) يعني البالغ ولهذا قال الزيلعي وليس لها ان تطالبه ما لم يبلغ ولا تطالب الاب
بمهر ابنه الصغير الفقير اما الغني فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لان مال نفسه الا اذا ضمن تنوير
وشرحه ولا يرجع اذا ادى عن ابنه الصغير وضمن عنه للعرف بتحمل مهر الصغار الا اذا ائتمدت في أصل
الضمان انه يدفع ليرجع وقيدته في الفتح بما اذا كان له مال ونظر فيه في النهر: في غاية البيان مما يقتضي
جواز الرجوع اذا ائتمدت مطلقا وان لم يكن له مال (قوله أووليها) قيد بوليها لانه اذا كان الضمان ولي
الزوج فالمطالبة الى ولي الزوج زيلعي وتعمقه في البحر بان المالبة عليه لاله وجعل الى معنى على مجازا
بعيد وأشار بمصلحة ضمان الولي الى صحة ضمان الرسول في النكاح والوكيل بالاولى فلو ضمن الرسول المهر
ثم جحد الزوج الرسالة اختلف المشايخ والصحيح كافي المحيط انها ان طلبت التفريق ففرق بينهما كان لها
على الرسول نصف المهر وان لم تطلب التفريق كان لها جميع المهر ولو زوجها الوكيل على الف من ماله
أو على هذا الالف لم يلزمه شيء ولو ضمن المهر لزمه فان كان بغير اذن الزوج فلا رجوع له بخلاف الوكيل
بالخلع فانه اذا ضمن البذل عنها رجع به عليها وان لم تأمره بالضمان ولو زوجها الوكيل امرأة على غرضه جاز
فان هلك في يد الوكيل رجعت بقيمته على الزوج ولو اشترى الاب له ما يؤكل وتقدم مال نفسه رجوع
في ماله لعدم العرف بحروجر (قوله ولها منعه) أشار به الى ان باب الغلة فلو كانت صغيرة فلولي المنع حتى
يقبض مهرها وتسليمها نفسها غير صحيح فلولي استردادها وليس لغير الاب والمجمل ان يسلمها الى الزوج
قبل ان يقبض الصداق من له ولاية قبضه فان سلمها فهو فاسد وترد الى بيتها بغير عن التجنيس (قوله من
الوطء) والدواعي والاخراج من بيتها أو ببلدها وهو اولى من تخصيصه بالاخراج من البلد كما في الهداية
وجرى عليه الزيلعي وغيره ونهروا بما كان لها منعه للمهر ايتعين حقها في البذل كما تعين حق الزوج في المبدل
كما في البيع وفي النهر عن البدائع وادان كان الثمن عينا يسلمان معا وهما يقدم تسليم المهر على كل حال
سواء كان ديناً أو عيناً لان القبض والتسليم معاً ممتنع ولا تعذر في البيع انتهى (قوله للمهر) أي لاستيفاء
قدراً ما يجمل لثامها عرفاً به يفتي لان المعروف كالمشروط ان لم يوجد واه فكم شرط لان الصريح يفوق
الدلالة الا اذا جهل يعني العرف فيجب حالاً ولها النفقة بعد المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها
بلاذنه ما لم يقبضه أي المجهل فلا يخرج الا بحق لها وعليها اول زيارة ابويها كل جمعة مرة أو المهر كل سنة
اول كونها قابلة أو غاسلة لا فيما عدا ذلك وان اذن كانا عاصيين والمجمل جواز الحام بلا تزني در عن الاشياء
في ان يقال هل له منه ما من الخروج اذا اوفاه المجهل وان كانت قابلة أو غاسلة لم أره والله اهران له ذلك
وان شرطت عليه في صاب العقد الخروج لذلك لانه شرط لا يقتضيه العقد فكان باطلا (تتمت) هل
دخل عليه السلام الحمام ذكر ائتمنت انه دخل الحمام بالمحفة وقال لا يعبا الله يا وساخنا شيئا لكن ذكر الا يباري
شارح الكنز انه لم يدخل على الاصح ذكر ذلك في شرحه للجامع الصغير عند قوله عليه السلام اتقوا
بيتا يقال له الحمام (قوله لا جمل ان تستوفي المهر المجهل) مفهومه انه ليس لها منعه لاستيفاء كل
المهر حيث لم يشترط تجهيل الكل بان اشترط تجهيل البعض أو لم يشترط وكان العرف بتجهيل البعض
ولهذا قال صدر الشريعة ولا لها المنع لقبض الكل في المختار وهذا المحكم قد فهم مما تقدم فانه قال
أو قدر ما يجمل الى قوله ار لم يبين فتقيد ولاية المنع بقدر المجهل يدل بطريق المفهوم على انه ليس
لها المنع لقبض الزائد على هذا ولا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على
نفي المحكم عما عداه انتهى قال شيخنا قول اهل الاصول هنا في الدلالة الفاسدة ان التخصيص
بالذكر لا يدل على نفي المحكم عما عداه يعني ان مفهوم المخالفة ليس بحجة عندنا في كلام
الشارع دون روايات الفقهاء انتهى (قوله وهو مستيمان) ينظر معنى هذه الكلمة جوى
ثم رأيت معز بالقاضي خشان ما يفيد ان مستيمان هو الذي تعورف بتجهيله من المهر (قوله

(وتطالب زوجها أو وليها) يعني ان
المرأة بالحيار ان شامت طالبت زوجها
ماله صدق بحكم النكاح وان شامت
طالبت وليها بحكم الضمان كما في سائر
الكفالات فان أدى الولي بغير أمره
ان كان بامر وان ضمن بغير أمره
لا يرجع (ولها منعه من الوطء) ان تمنع
للزوجة من الدخول بها وتتمتع ان
الزوج عن الدخول بها وتتمتع ان
يسافر بها لا جمل ان تستوفي المهر المجهل
وليس للخروج من منزله وزيارته لها حتى
يؤتيها المهر المجهل وهو مستيمان

(قوله الا اذا جهل) يعني العرف المخ
مباراة الدر الا اذا جهل الا جمل جهالة
فاخنة فيجب حالاً غاية الا ان لا جمل
اطلاق أو موت فيصح للعرف بزيارة
انتهت كتبه معجزة البحر اوى

مطالب مفهوم المخالفة ليس بحجة
في كلام الشارع دون روايات
الفقهاء

وان كان المهر كله مؤجلا ولو بعد العقد كما في النهر وسواء كان الاجل معلوما ومجهولا جهالة غير متفاحشة كالمصاد ونحوه بخلاف المتفاحشة كالي الميسرة وهو بوجوب الرجوع حيث يكون المهر حالا كذا ذكره الكمال ويخالفه ما في الدرر حيث قال ليس لها حبس نفسها فيما تعورف تأخيرها الى الميسرة شربلاية وقولهم ان التأجيل بالطلاق او الموت صحيح على الصحيح وبالطلاق ولو رجعا يتجهل ولو راجعها لا يتأجل يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان التأجيل الى مدة معينة لا يتجهل بالطلاق بحرف لو كان المؤخر منجما على السنين فطلقها يبقى على تأجيله واعلم ان في عبارة الدرر خلافا حيث قال لها منعه لا خذ ما بين تجهيلها واخذ قدر ما يتجهل مثلها من مهر مثلها عرفا غير مقيد بالرجوع وانجس ان لم يؤجل كله الخ فقوله من مهر مثلها صوابه من مثل مهرها كما في الوقاية عزى زاده ووجهه ان الكلام مفروض فيما اذا كان المهر مسمى ثم اعلم ان ما ذكره في الشربلاية حيث قال قوله لا خذ ما بين تجهيلها قال الكمال أي اذا لم يشترط الدخول في العقد قبل حلول المهر فان شرطه فليس لها الامتناع بالاتفاق انتهى لا يناسب ذكره في هذا المقام لان كلام الكمال تقييد للخلاف الا في كلام الشارح وهو قوله وان كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمنع نفسها وله ان يدخل بها في الحال وقال أبو يوسف ليس له ان يدخل بها حتى يوفيه مهرها وصاحب الدرر لم يتعرض لذكر هذا الخلاف حتى يحسن تقييده بكلام الكمال فاللائق بكلام الدرر عدم ذكره (قوله وقال أبو يوسف ليس له الخ) لان الاستمتاع بمقابلة تسام المهر فاذا اطلب تأجيل المهر كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع واختار بعضهم الفتوى به زيلعي بقى ان يقال ما جعله الشارح قولا لا يوجب يوسف يخالفه ما في النهر حيث قال ومن الثاني ان لها الامتناع قال الولوالجي وبه يقتضى استحسانا وفي الخلاصة كان الاستاذ ظهير الدين يفتي بالاقول والصدر الشهيد بالثاني انتهى (قوله أي لها منعه منهما) وان وطئها عند أي خفيفة لان كل وطئة معودة عليها يعني ابانة لشرف البضع فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي در (قوله خلافا لها) لان المعقود عليه صار مسلما بالوطئة او بالخلوة ولما يتأكد جميع المهر فلم يبق لها حق الحبس كالبائع اذا سلم المبيع وله انهما منعت منه ما قابل البذل لان كل وطئة تصرف في البضع المحترم فلا يخلو عن العوض ابانة لمخطره والتأكد بالوطئة الواحدة مجهالة ما وراءها فلا يصح مراعاة المعلوم ما لم يوجد فاذا وجد صار معلوما فتحة المزاوجة وصار المهر مقابلا لكل كالمدير اذا جنى جنابة يدفع المولى قيمته لولى الجنابة ثم اذا جنى اخرى يتبع ولى الجنابة الثانية ولى الاولى لتحقيق المزاوجة زيلعي (قوله وكثير من المشايخ الخ) وقيل اذا كان مأمونا عليها السفر بها والا لا يظهر كلام الولوالجي يشير الى ان الاختلاف في هذه المسئلة اختلاف عصر وزمان شيخنا عن انفع الوسائل (قوله وان كان طويل الذيل) كناية عن الغنى والشرف حموى (قوله ولكن ينقلها الى القرى) يعني فيما دون مدة السفر تنوير وهو باطلاقه يشمل ما لو كان من قرية الى قرية كما سيجي او من المصر الى القرية على ما هو الصواب خلافا لما في فرق نهر عن القرية وتنوير أيضا وعلمه في الدرر انه ليس بغربة وقيد في التارخية بما اذا امكنها الرجوع قبل الليل واطلقه في الكافي قائلا وعلمه القرية اه ومنه تعلم ان ما ذكره الشيخ الشلبي من ان له ان ينقلها من المصر الى القرية وعزاه الى الشارح باعتبار استفادته من اطلاق كلامه اذ لم يذكر ذلك صريحا فتدبر (قوله وعليه الفتوى) راجع لقوله وكثير من المشايخ لا لقوله لكن فتأمل حموى عن بعض الفضلاء وعلمه فلا يكون قوله لكن الخ مرتباً بقوله وكثير من المشايخ الخ ولما كان الظاهر من سياق كلامه ارتباط قوله ولكن بما ذكر قبله امر السيد بالتأمل شيخنا والحاصل انه ليس له ذلك جبراً عليها وبه جزم البرازي وغيره قال في النهر وهو الذي عليه العمل في ديارنا وما شنع به ظهير الدين من ان لا يخذل كتاب الله تعالى أولى من الاخذ بقول الفقيه رديان الكتاب مقيد بعدم المضارة بقوله ولا تضاروهن ولا شلتان في النقل الى غير بلد مضارة انتهى وفي الدرر عن الفصول يفتي بما يقع عنده من المصلحة (قوله ولو اختلفا في قدر

وان كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمنع نفسها وله ان يدخل بها في الحال فاذا حل الاجل دفع مهرها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ان يدخل بها حتى يوفيه مهرها وقوله وان وطئها أي لها منعه منهما وان وطئها عند أي خفيفة خلافا لها والخلاف فيما اذا وطئها طائفة وهي من اهل التسليم حتى لو دخل بها مكرهه أو صغيرة أو عجنونة لا يسقط حقها في الحبس اجابا وعلى هذا اذا خلا بها برضاها وينبني على هذا استحقاق النفقة اذا منعت نفسها فعند ذلك النفقة وعندهما لا نفقة لها واذا اوفاه مهرها نقلها الى حيث شاء وكثير من المشايخ على انه ليس ان يسافر بها في زمانها وان للزوج ان يسافر بها في زمانها ولو كان اوفاه المهر لان الغريب يمتن ولو كان طويل الذيل ولكن ينقلها الى القرى ان احب وطئها الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية (ولو اختلفا في قدر المهر

(المهر) نقدا كان أو مكيلا أو موزونا ولو دينا ولم يقيد به بحال الحياة لان اختلافهما لا يتصور الا كذلك قيد
بالاختلاف في قدره لانه لو كان في جنسه بان قالت تزوجتني على عبد فقال بلى على جارية أو صفتها من
الجمود أو الرداء أو نوعه كالتركي أو ذرعه ان كان مذكروها والمسمى عين أو اختفا في قيمته وهو هالك
فالقول للزوج ولا يتحالفان ولو كان دينا فهو كالاختلاف في الاصل نهروا راد بقوله ولو دينا أي ولو كان
المذكور دينا الى ذلك أشار شيخنا فهو تصريح بمفهوم قوله سابقا أو ذرعه ان كان مذكروها والمسمى عين
وأشار بقوله كالاختلاف في الاصل الى وجوب مهر المثل كما سياتي في كلام المصنف واعلم انه استفيد من
النهرانه بفصل في الاختلاف في قدر المهر اذا كان دينا أي موصوفا في الذمة بان يقال ان كان ذلك الدين
أي الموصوف في الذمة الذي وقع الاختلاف في قدره من المذروع يجب مهر المثل وان كان من المكيل
أو الموزون يحكم مهر المثل واستفيد هذا من قوله أولا ولو اختلفا في قدر المهر نقدا كان أو مكيلا أو موزونا
ولو دينا الخ أي ولو كان المكيل أو الموزون الذي اختلفا في قدره دينا أي موصوفا في الذمة حكم مهر المثل
واستفيد وجوب مهر المثل فيما اذا كان المذروع الذي اختلفا في قدره دينا أي موصوفا في الذمة من قوله
ثانيه اولو كان دينا أي ولو كان المذروع دينا فهو كالاختلاف في الاصل أي في وجوب مهر المثل فعلى
هذا يفرق في الدين بين المذروع وغيره من المكيل أو الموزون لكن يعكس على هذا الفرق ما ذكره في البصر
حيث قال وجاصل الاختلاف في قدرانه لا يتحالفان ان يكون المهر دينا أو عينيا فان كان دينا موصوفا
في الذمة بان تزوجها على مكيل موصوف أو موزون أو مذكور كذلك فاختلفا في قدر المهر
أو الوزن أو الذرع فهو كالاختلاف في قدر الدرهم والدنانير الخ فعلى ما ذكره في البصر اذا اختلفا في قدر
المهر وكان دينا يحكم مهر المثل مطلقا بالفرق بين المذروع وغيره فليجوز (قوله حكم مهر المثل) سواء
كان الاختلاف حال قيام النكاح أو بعد الفرقة قبل الدخول جوى وتقييده بما قبل الدخول لما سياتي
من قول المصنف والمتعة لوطقة ما قبل الوطء (قوله اعلم ان الاختلاف في المهر لا يتحالفان) هذا التقسيم
باعتبار مطلق الاختلاف (قوله في حال الحياة أو بعده) الضمير في بعده يرجع للحال لا للحياة ولهذا ذكر
الضمير لان الحال مما يذكر ويؤث حموى (قوله بعد الطلاق أو قبله) صوابه بعد الدخول أو قبله كما
في الفتح كذا قبل وأقول لا وجه لهذا التصويب لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بالطلاق بعد الدخول كما
في الزيلعي وما ذكره في الفتح لا دلالة فيه على ما ذكره والمحاصل ان كلاما من عبارة الشارح والفتح مستقيمة
ولا تنافي بين العبارتين اذ قول الشارح بعد الطلاق يحمل على ما لو كان الطلاق بعد الدخول وقوله
في الفتح أو قبل الدخول يحمل على ما اذا كان قبل الطلاق ومن هنا ظهر ان ما ذكره من التصويب الثاني
في قول الشارح قبل الطلاق حيث قال صوابه قبل الوطء لا وجه له أيضا غاية ان التقييد بما قبل
الطلاق اتفاقا حتى لو كان بعده وبعد الدخول حكم مهر المثل أيضا لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بالطلاق
قبل الدخول (قوله فان مهر المثل يجعل حكما) قال مشايخنا هذا كله اذا لم تسلم نفسها فان سلمت نفسها
ثم وقع الاختلاف في حال الحياة أو بعد الموت فانه لا يحكم مهر المثل بل يقال لها ابدان تقرى بما تجلت
والاحكامنا عليك بالمعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر
عادة زيلعي ولا يصح ان يراد بالموت موتها بل موت أحدهما لما سياتي في الشارح وغيره كالزيلعي ان حكم
الاختلاف بعد موت أحدهما كالاختلاف حال حياتهما وعبارة الزيلعي فيما سياتي ولو كان الاختلاف بعد
موت أحدهما فالجواب فيه كما يجواب في حياتهما بالا اتفاق لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت أحدهما
وكذا لوطقة ما بعد الدخول اه فقوله في البصر بعد ان نقل عن المحيط ما قدمناه عن الزيلعي ومجمله
فيما اذا ادعى الزوج ايصال شيء اليها يعني ورثة الزوج فهو على حذف مضاف ويصح ان يكون التجوز في
جانبا بان يراد بالقرار في قولهم اما ان تقرى الخ ما هو الا اعم من اقرارها أو اقرار ورثتها وبه يسقط ما ذكره
في الشرنبلالية من ان ذلك لا يتناق في حال موتها لان مبناه على توهم ان المراد بالموت في كلام الزيلعي

حكم مهر المثل اعلم ان الاختلاف
في المهر لا يتحالفان ان يكون في حال الحياة
او بعدها وحال الحياة لا يتحالفان
يكون بعد الطلاق أو قبله وكل ذلك
لا يتحالفان ان يكون المسمى اكان اولى
في اصل المسمى كما كان فان كان
اوفي مقدار المسمى كما كان فان كان
الاختلاف في حال الحياة قبل الطلاق
في مقدار المسمى فان مهر المثل يجعل حكما
عند ابي حنيفة ومحمد فان ادعى الزوج
فالقول قوله مع عينية فان ادعى الزوج مهر المثل
الا للزوج والمراة تدعى الفين ومهر المثل
الف أو أقل فالقول قول الزوج مع
عينية في انكار الزيادة فان قيل اذا
اختلف التبايعان في الثمن وقية المبيع
تشهد لاحدهما لا يعتبر قوله قلنا
القصة لا يمكن اثباتها بمطلق العقد
ومهر المثل يمكن اثباته بمطلق العقد
فاقترفا

وغيره كالحيط موتها وليس كذلك ولهذا نقل في الدرماذ كره في البحر وأقره وكذا في النهر وكيف يتوهم
 هذا مع أن ما ذكره المشايخ وقع تقييد الحكم الذي ذكره المصنف وهو تحكيم مهر المثل وتحكيم مهر المثل
 خاص بالاختلاف حال الحياة أو بعد موت أحدهما كما ذكره الشارح وغيره بخلاف الاختلاف
 بعد موتهما حيث لا يحكم فيه بمهر المثل بل القول فيه لورثة الزوجان وقع الاختلاف في القدر ولو لم ينكر
 التسمية أن كان الاختلاف في أصل التسمية فإن قلت يمكن أن يتجه ما ذكره في الشرع بلالية باحتمال
 أن يكون ما ذكره المشايخ تقييد المذهب الصاحبين في الاختلاف في أصل التسمية بعد موتهما فإنهما
 يوجبان مهر المثل كما سيأتي قلت هذا الاحتمال لا يتصور من وجهين أما أولاً فلأن المصنف لم يتعرض
 لبيان الحكم عند الصاحبين ومن المعلوم أن التقييد إنما هو للحكم الذي ذكره المصنف وهو تحكيم مهر
 المثل وأما ثانياً فلأن الحكم عند الصاحبين في هذه المسئلة ليس بتحكيم مهر المثل بل وجوب مهر المثل من
 غير تحكيم والكلام إنما هو في تحكيم مهر المثل (قوله فان نكل اعطاها ألفين) لا قراره أو بذله بالنكول
 زيلعي (قوله ولو أقامها البينة فيميتها أولى) لا ثباتها خلاف الظاهر لأن مهر المثل شاهد له إذا الكلام فيه
 بقرينه قوله عقب هذا وإن كان مهر مثلها ألفين وأكثر الخ والمحصل أنه إن أقامها البينة فيميتها من لم
 يشهد له الظاهر أولى كما ذكره الزيلعي جازما به ويتفرع عليه ما لو أقامها البينة وكان مهر المثل شاهد لها
 قدمت بينته لا ثباتها خلاف الظاهر وإن كانت بينتها تثبت الزيادة وسيأتي من الشارح حكاية الخلاف
 بقوله وقبل بينتها وما وقع في خط العيني من قوله وإن أقامها معا فيميتها من يشهد له الظاهر أولى صوابه من
 لم يشهد كما هو في بعض النسخ شيخنا (قوله فالقول قولها مع يمينها) حاصله أن القول قول من يشهد له
 الظاهر على عكس إقامة البينة (قوله فان نكلت وجب لها ألف) الذي أقر الزوج به تسمية لا قرارها
 به تبين (قوله والف باعتبار مهر المثل) لا باليمين (قوله وان أقام الزوج البينة على أن المسمى ألف
 قبلت بينته) لا ثباتها خلاف الظاهر لأن مهر المثل شاهد لها (قوله وان أقامت المرأة البينة قبلت أيضا)
 لا ثباتها الزيادة لأنها أثبتت خلاف الظاهر لما أن الكلام فيما إذا شهد مهر المثل لها فعدم اعتبار اثبات
 خلاف الظاهر عند عدم تعارض البنتين مما لا خلاف فيه ألا ترى أن الزوج لو أقام البينة قبلت سواء
 شهد مهر المثل له أو لم يشهد له الزيادة أن لم يشهد له أعم من أن يكون شاهد لها أو لم يكن بان كان بينهما كما
 سيأتي (قوله فان أقامها البينة فيميتها أولى) لا ثباتها خلاف الظاهر والحط إذا الظاهر وهو كون مهر مثلها
 ألفين أو أكثر شاهد لها شيخنا (قوله وقبل بينتها) نظر إلى أنها ثرائبات لكن جزم الزيلعي وغيره بالاول
 ومحصله أنه إن أقام كل منهما البينة يتظر أن كان مهر المثل شاهد للزوج قبلت بينتها اتفاقاً لا ثبات خلاف
 الظاهر واثبات الزيادة أيضاً وان شهد لها قبلت بينته على الراجح لا ثبات خلاف الظاهر وقبل بينتها لأنها
 أكثر اثباتاً (قوله وان كان مهر المثل ألفاً وخمسمائة) لم يرد خصوص ألف والخمسمائة بل أراد به ما إذا لم
 يشهد لواحد منهما بأن كان فوق ألف ودون ألفين (قوله يحلف على دعوى صاحبه) أي على نفي
 دعوى صاحبه فهو على حذف مضاف (قوله ويجب أن يقرع بينهما) يجب بالحق الممثلة أي يندب
 قال في النهر من غاية البيان ويندب أن يقرع بينهما واختار كثير من الأولى البداءة بيمين الزوج لأن أول
 التسليمين عليه فيكون أول اليمينين عليه كقديم المشتري في التحالف (قوله وجب ألف المسمى
 به) أي بالنكول (قوله وان حلفا وجب ألف تسمية) لاتفاقهما عليه ٢ (قوله والف باعتبار مهر
 المثل) فيخير الزوج بين جعلها دراهم أو دنانير (قوله وان أقامها البينة قضي بألف وخمسمائة) وتهاوت
 البينتان في العجم لاستوائهما في الدعوى والاثبات ثم يجب مهر المثل كله فيخير فيه بين دفع الدراهم
 والدنانير بخلاف التحالف لأن يمينه كل واحد تنفي تسمية صاحبه فخلا العقد عن التسمية فيجب مهر
 المثل ولا كذلك التحالف لأن وجوب قدر ما يقر به الزوج يحكم بالاتفاق والرائد يحكم مهر المثل كذا ذكره

فان نكل اعطاها ألفين على سبيل
 التسمية ولا خيار للزوج في أن يجعلها
 دراهم أو دنانير وان حلفا
 على سبيل التسمية أيضاً فان أقامت
 المرأة البينة قبلت بينتها وثبت أن
 المسمى ألفان وان أقام الزوج البينة
 قبلت أيضاً وثبت أن المسمى ألف
 ولو أقامها البينة فيميتها أولى وان كان
 مهر مثلها ألفين أو أكثر فالقول
 قولها مع يمينها فيما انكرت من الحط
 عن مهر المثل فان نكلت وجب
 لها ألف فان حلفت لم يثبت الحط
 وجب لها ألفان الف مسمى باقافهما
 وألف باعتبار مهر المثل فيخير الزوج
 في ألف الذي وجب باعتبار مهر المثل
 أن شاء جعلها دنانير وان شاء جعلها
 دراهم وان أقام الزوج البينة على أن
 المسمى ألف قبلت بينته وان أقامت
 المرأة قبلت أيضاً فان أقامها البينة فيميتها
 أولى وقبل بينتها أولى وان كان مهر
 المثل ألفاً وخمسمائة فان كل واحد
 منه يحلف على دعوى المرأة
 فيحلف الزوج على مهر المثل وتحلف المرأة على
 الزيادة على مهر المثل والحط عن مهر المثل
 دعوى أن يقرع بينهما في البداءة لعدم
 وجوب أحدهما فان نكل الزوج
 وجب الألفان تسمية وان حلفا وجب ألف
 الألف المسمى به وان حلفا وجب ألف
 تسمية وخمسمائة باعتبار مهر المثل
 وأيهما أقام البينة قبلت وهذا
 البينة قضي بألف وخمسمائة وهذا
 الذي ذكرناه يحكم مهر المثل ثم تعالاه أن

الكرمانى وذكر قاضيان أنه يجب قدر ما اتفقا عليه على أنه مسمى والزائد على أنه مهر المثل فيقتصر في الزائد
كما في التحالف زيلعى والظاهر الأول بصر (قوله هو قول الرازى) صححه في النهاية وقال قاضيان أنه
الأولى نهر ووجهه أنا لا يحتاج إلى مهر المثل لأن نوجبه بل لنصح به ما سمي به فلا حاجة إلى التحالف مع أن
المذكور في شرح الجامع الصغير يخرج الرازى زيلعى وأراد بقوله هو قول الرازى أى وجوب التحالف
في فصل واحد وهو ما إذا خالف مهر المثل قولهما فادوا فقول أحدهما فالقول قوله مع ميمنه من غير
تحالف والرازى هو الشيخ أبو بكر الجصاص أحمد بن على الرازى من كبار علماء العراقيين وهو بالمرتبة
العليا والدرجة القصوى في العلم والورع صاحب التصانيف في الأصول والفروع وغير ذلك وشارح
كتب أصحابنا وكان مولده سنة خمس وثلاثمائة ومات سنة سبعين وثلاثمائة شيخنا عن الغاية (قوله
وقال الكرخى الخ) به جزم المصنف في باب التحالف حيث قال لو اختلفا في المهر قضى لمن برهن وأن برهنا
فلمرأة وأن عجزا لهما قولهم يفسخ النكاح بل يحكم مهر المثل فيقتضى بقوله لو كان كما قال أو اقل وبقوله
لو كان كما قالت أو أكثر وبه لو بينهما والكرخى هو الشيخ أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخى استاذ
المحققين وعلمه وورعه واجتهاده وتصانيفه أشهر من الشمس وهو استاذ أبى بكر الرازى ولد سنة ستين
وما تين وتوفى سنة أربعين وثلاثمائة شيخنا عن غاية البيان (قوله ثم يحكم مهر المثل) فالخلاف في شيئين
ظاهرين من كلام الشارح (قوله الأصح قول الكرخى) قال في البحر ولم أر من يرجح يخرج الرازى والذي
رجحه في الميسر والمحيط يخرج الكرخى فيجعل كلام المصنف عليه ليطلق ما صرح به في التحالف قال
في النهر وتقديم الزيلعى وغيره تبع الصاحب الهداية ما ترجمه الرازى يؤذن بترجيحه وصححه في النهاية
وقال قاضيان أنه الأولى ولم يذكر في شرح الجامع الصغير غيره واختيار المصنف له هنا لا ينافى اختيار غيره
في مواضع أخر انتهى لكن في قوله واختيار المصنف له هنا الخ نظر لأن كلام المصنف يحتمل كلام
التحريميين وليس في كلامه هنا ما يقتضى اختيار أحدهما فيجعل على ترجيح الكرخى ليطلق ما ذكره في
التحالف فلهذا والله أعلم قال المحوى بعد نقل كلام النهر وهو كلام اقناعى (قوله وحكم المتعة الخ) هذا
إذا كان المسمى ديناً وان كان عينا كالعبد والمجارية كان لها المتعة إلا أن يرضى الزوج بأن تأخذ
نصف المجارية لأن نصف الالف هناك ثابت يمين لا تفاهما على تسمية الالف فكان القضاء بنصفها
حكماً بالمتيقن وتلك نصف المجارية ليس ثابتاً يمين لعدم اتفاهما فلم يمكن القضاء بنصف المجارية إلا
باختياره فإذا لم يوجد سقط البدلان فوجب الرجوع إلى المتعة بصر ونهر عن البدائع (قوله قبل الوطء
بها) كذا في النسخ وصوابه والخلو بها حموى (قوله بعد الاختلاف) متعلق بقول المصنف ما قلها حموى
(قوله فان شهدت الخ) أنت الشارح الفعل لكون المرجع مؤثراً وهو المتعة وما في الدرر من تجريده عن
علامة التأنيت لعله باعتبار تأويل المتعة بالتمتع شيخنا عن عزى زاده (قوله وهو جواب كتاب الجامع
الكبير) أى تحكيم المتعة بعد الطلاق قبل الدخول (قوله وأما جواب الجامع الصغير الخ) ووفق
بينهما بانه وضع المسئلة في الأصل في الالف والالفين ومتعة مثلها لا تبلغ نصف الالف الذى يقربه الزوج
عادة فلا يفيد التحكيم ووضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة ومتعة مثلها تزيد على نصف العشرة
عادة فيفيد التحكيم والمذكور في الجامع الصغير ساكت عن ذكر المقدار فيجعل على ما هو المذهب المذكور
في الأصل وكذا المذكور في هذا الكتاب ساكت عن ذكره فيجعل على ما هو المذهب المذكور في الجامع الكبير
زيلعى لكن في النهر عن البدائع صدر بتحقيق الخلاف وصحح أن القول للزوج ثم حكى التوفيق (قوله
وقال أبو يوسف القول قوله بعده وقبله) أى بعد الطلاق وقبله حموى وذكر شيخنا ما منه الضمير أن
للطلاق انتهى وما قيل من أن الصواب بعد الوطء وقبله لا وجه له لا ييوسف أن المرأة تدعى زيادة
والزوج ينكرها والقول قول المنكر ولأن الأصل براءة الذمة إلا إذا كذب الظاهر ولأن تقوم منافع
البضع ضرورى فغنى ما يمكن انجاب شئ لا يصار إلى مهر المثل فصار كالمخلع والعق والصلح عن دم العمد

هو قول الرازى وقال الكرخى
بهاهسان أولاً في الفصول الثلاثة
ثم يحكم مهر المثل وقال شمس
الائمة المرحوم الأصم قول الكرخى
(و) حكم المتعة التي لها (لو طلقها
قبل الوطء) بها بعد الاختلاف
أو اختلفا بعد الطلاق على قياس قول
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان
شهدت لأحدهما فالقول له مع غيره
شهدت لآخرين بان كانت أقل
وإن كانت بغير الأدلة حلف كل واحد
بما ادعاه وأكثر ما ادعاه حلف كل واحد
منهما على دعوى صاحبه وهو جواب
كتاب الجامع الكبير وأما جواب قول
الصغير والأصل فان القول قول
الزوج في نصف المهر وقال أبو يوسف
القول قوله بعده وقبله إلا أن يرضى
قابيل ثم اختلفوا في معنى قوله قال
بعضهم

على مال وكالاجارة ولهما ان القول في الدعاوى قول من يشهد له الظاهر والظاهر يشهد لمن يشهد له
 مهر المثل فصار كالصباغ مع صاحب الثوب اذا اختلفا في مقدار الاجرة تحكم قيمة الصبغ زيلبي وقوله
 وكالاجارة أي فانه لا يحكم فيها بأجرة المثل شاي (قوله ان يدعى مادون العشرة) لانه مستنكر شرعا قال
 الوبري هذا اشبه بالصواب زيلبي واختاره في فتح القدير بحر (قوله والاصح ان مراده الخ) لانه مستنكر
 عرفا قال قاضيخان وهو الاصح زيلبي (قوله ولو في أصل المسمى) يجب مهر المثل اتفاقا سواء كان ذلك
 في حياتهما أو بعد موت أحدهما ولو بعد الطلاق قبل الدخول وجبت المنة لانه هو الأصل عندهما
 وعند الثاني تعذر القضاء بالمسمى فيصار اليه كذا في الهداية واستشكله الزيلبي بان محمدا مع الثاني في
 ان المسمى هو الأصل كما صرح به فيما اذا تزوجها على هذا العبد وهذا العبد واجب في البحر بأنه أصل
 في التحكيم لا بالنسبة الى المسمى وقد مر فيما لو تزوجها على هذا العبد وعلى هذا العبد ما يغنيك عن هذا
 الجواب وما فيه من النقص نهر قلت ما اعترض به الزيلبي على الهداية وقع فيه هو حيث قال في بيان
 رد قول أبي يوسف ان القول للزوج الا ان يأتي بشئ قليل لان المرأة تدعى زيادة والزواج ينكرها ولهما
 ان القول في الدعاوى قول من يشهد له الظاهر والظاهر يشهد لمن يشهد له مهر المثل اذ هو الموجب
 الاصل في باب النكاح انتهى فحل محمدا مع أبي حنيفة في ان مهر المثل هو الموجب الاصل (قوله يجب
 مهر المثل اجماعا) اما عندهما فظاهر لان احدهما يدعى التسمية والاخر منكر القول قول المنكر وكذا
 عند أبي يوسف لتعذر القضاء بالمسمى بخلاف ما تقدم لانه امكن القضاء بالمتفق عليه وهو الاقل ما لم يكن
 مستنكرا زيلبي واذا وجب مهر المثل لا يراد على ما ندعيه ولا ينقص عما ادعاه ويحلف منكر التسمية
 بالاجماع وما في صدر الشريعة من انه لا يحلف عند الامام وهم فان نكل ثبت المسمى وان حلف وجب
 مهر المثل نهر وقوله لا يراد على ما ندعيه يعني لو ادعت هي التسمية وانكرها الزوج فلا يشك بقوله
 ولا ينقص عما ادعاه لانه يجب حمله على ما اذا كان بعكس ما سبق بان ادعى هو التسمية وانكرتها هي
 فسقط ما عساه يقال في قوله لا يراد على ما ندعيه ولا ينقص عما ادعاه نظر لانه يقتضي ان الاختلاف في
 المقدار مع ان الكلام انما هو فيما اذا كان الاختلاف في اصل المسمى هل كان ام لا (قوله فالجواب فيه
 كما الجواب في حال حياته ما الخ) بالاتفاق لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احدهما وكذا لو طلقها
 بعد الدخول كما سبق عن الزيلبي (قوله في الاصل والمقدار) فان كان الاختلاف بين المسمى وورثة
 الميت في الاصل بان ادعى المسمى ان المهر مسمى وورثة الاخر انه غير مسمى او بالعكس وجب مهر المثل
 وان كان الاختلاف في المقدار حكم مهر المثل (قوله حق التركيب فلو) لان الواو توهم ان الشرط
 واصل والواصل لا يذكر له جواب وهنا الجواب مذكور جوى (قوله ويجوز ان تكون لولا وصل)
 وجهه ان ذكر الجواب لا يمنع كون الشرط واصل وان كان الاكثر عدم المذكور جوى وقوله في النهر
 ولو كان الاختلاف في القدر فضلا عن كونه في اصل المسمى يشير الى انه لا يصل وأقول جعلها للوصل
 يقتضي ان ما ذكره المصنف من ان القول لورثته لا فرق فيه بين ان يكون الاختلاف في القدر او الاصل
 وليس كذلك لانهم ان اختلفوا في اصل التسمية بعد موتها فعند أبي حنيفة القول لمن ينكر التسمية
 وعندهما ما يقضي بمهر المثل كما سيأتي في تعيين التعبير بالغاء بدل الواو أو حذف الواو او اصاله من هنا تعلم ما في
 عبارة العيني من المحلل والتناقض اما المحلل فوجهه ما ذكر بعد ان قال فكلمة لولا واصله بما قبله حيث
 قال فالتقدير القول لورثته لو كان في اصل المسمى ولو كان في القدر ايضا القول قول ورثة الزوج فقد
 سوى في ان القول قول ورثة الزوج سواء كان الاختلاف في اصل المسمى أو في المقدار وليس كذلك
 الا ترى الى قول الزيلبي أي ان مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول
 لورثة الزوج الى ان قال ولو وقع الاختلاف بعد موتها في اصل التسمية فالقول قول من ينكر وأما وجه
 التناقض فقوله آخر وان اختلفت ورثتهما في نفس التسمية فان قلت ورثة الزوج لم يكن مهر وقال

ان يدعى مادون العشرة والاصح ان مراده
 ان يدعى شيئا قليلا يعلم انه لا يتزوج مثل
 تلك المرأة بذلك المهر عادة (ولو) اختلفا
 (في اصل المسمى) في حال الحياة فانكر
 احدهما التسمية والاخر ادعاه ولم
 يقيم البينة على ما ادعى وحلف منكر
 التسمية (بمجه مهر المثل) اجماعا
 وان كان الاختلاف بعد موت احدهما
 بان اختلف المسمى مع ورثة الميت
 فالجواب فيه كما الجواب في حال حياته
 حال قيام النكاح في الاصل والمقدار
 (وان ماتا) واختلف ورثتهما (ولو)
 كان الاختلاف حق التركيب فلو
 ويجوز ان تكون لولا وصل (في القدر)

ورثة المرأة كان المهر مسمى فالقول قول من ينكر التسمية الخ ومحصله ان الصواب الموافق لكلام
الشارح ما ذكره آخر (قوله فالقول لورثته) فما عترفوا به لزمهم والا وجعله كالاختلاف في حياتهما
فان في القدر حكم مهر المثل على قول محمد وابو يوسف مر على اصله في ان القول للزوج وبمختلف الوارث
الا ان يأتي بشئ قليل نهر (قوله ولا يحكم بمهر المثل) واصل الخلاف انه لا حكم لمهر المثل بعد موتهما عنده
وعندهما له حكم زيلبي (قوله وليس في قوله استثناء القليل الى قوله وجاز ان يستثنى القليل عنده)
الظاهر ان المراد بالقليل الذي ترد الشارح في استثنائه عند الامام خصوص ما لا يصلح مهر المثل
لا شرعا بان كان عشرة دراهم فأكثر اذ لو ثبتت ورتبة الزوج مادون العشرة ينبغي ان لا يتردد في استثنائه
(قوله في الفضل) أي فيما زاد على مهر المثل (قوله ولا يقضى بشئ) لان موتهما يدل على انقراض
اقرانها ما ظاهرا فبهم من يقدر القاضي مهر المثل وفي المبسوط المستحق بالنكاح ثلاثة اشياء المهر المسمى
وهو اقواها والنفقة وهي اضعفها ومهر المثل وهو المتوسط فالقوى لا يسقط بالموت والاضعف يسقط
بموت احدهما والمتوسط يسقط بموتهما لا بموت واحد هما زيلبي بقى ان يقال ظاهر كلام الزيلبي
يقضى ان النفقة لا تسقط الا بالموت وليس ذلك على اطلاقه بل بالنسبة للنفقة المقررة اما غيرها فبعض
الزمان تسقط وهل الطلاق كال موت تسقط به المقررة ايضا ام لا فيه خلاف واعلم انه يستثنى من سقوط
المقررة اي المفروضة بالقضاء او الرضا بالموت ما اذا استدان بامر القاضي (قوله وعندهما يقضى
بمهر المثل) الا اذا برهن الوارث على الايفاء او على اقرار ورثته به لانه كان دينيا في ذمته فلا يسقط بالموت
كالمسمى واستدل للامام في الكتاب على ذلك بقوله ارايت لو ادعى ورثة على ورثة عمر مهرام
كلثوم بنت علي اكنتم اقضى فيه بشئ وهذا يشير الى ان عدم القضاء به عند تقادم العهد ما اذا لم يتقدم
فانه يقضى به والخلاف عقيد بما اذا لم تقم بينة على المهر فان اقامها الوارث قضى بها على ورثة الزوج
وعبارته في المحيط قال ابو حنيفة لا اقضى بشئ حتى يثبت بالبينة اصل التسمية نهر (قوله وعليه الفتوى)
كذا في قاضيان شيخنا (قوله ومن بعث الى امرأة شيئا) من النكدين أو العروص او بما يؤكل قبل
الزفاف او بعد ما بنى بها نهر (قوله وقال هو من المهر) او الكسوة او طارية نهر (قوله فالقول له) لانه
المملك فكان اعرف بجهة التملك زيلبي وقد أنكره كيف والظاهر انه يسي في اسقاط الواجب عن
ذمته جوى قال في الفتح وينبغي ان جميع ما ذكر من المحنطة واللوز والدقيق والسكر والشاة الحمية
وباقها يكون القول فيها قول المرأة لان المعتاد ارساله على وجه الهدية فالظاهر مع المرأة لا معه ولا
يكون القول له الا في الثياب المحولة مع السكر ونحوه اه اقول وينبغي ان لا يقبل قوله ايضا في الثياب
المحولة مع السكر ونحوه لاعرف نهر واقول وينبغي ان يكون القول لها في غير النقود لاعرف المستمر هذا
اذا لم يذكر مصرفا فان ذكره كقوله اصرفوا بعض الدراهم الى الشئ والبعض الى الحناء ثم قال هي من المهر
لم يقبل قوله كما في القنية قيد بدعواه المهر لانها لو قالت هو منه وقال وديعة فان من جنسه فالقول لها
والاله زيلبي (نقطة) زفت اليه بلا جهاز يليق به بان لم يجهزها أصلا او كان قليلا كما في البحر فله مطالبة
الاب بما دفعه اليه من الدراهم أو الدنانير الا اذا سكنت طويلا نهر وينبغي ان تكون المطالبة بالكل انما هو
في الوجه الاقل بان لم يجهزها أصلا ولو جهز بنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه
الفتوى ولو اتخذ أهل المرأة منه شيئا عند التسليم فله استرداده لانه رشوة بصر عن المنتقى وفي النهر عن
المرغينا في الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود والمنتقى في مسئلة الجهاز
ان العرف ان كان مستمرا ان الاب يدفع الجهاز لمسكالا عارية كما في ديارنا فالقول للزوج وان كان مشتركا
فالقول للاب اه والام كالاب في تجهيزها تنوير واستحسن في النهر تبع القاضيان ان الاب ان كان من
الاشراف لا يقبل قوله انه عارية (تكميل) دفعت لابنتها اشياء من امتعة الاب بحضوره وعلمه وكان
ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من ابنته بغير ان العرف به وكذلك لو انفتت الام

فالقول لورثته) عند أبي حنيفة
الله تعالى ولا يحكم بمهر المثل وليس في
قوله استثناء القليل وجاز ان يستثنى
القليل عنده وعند أبي يوسف القول
قول ورثة الزوج فيما أقروا به الا ان
يأتوا بشئ قليل وعند محمد القول
ورثة المرأة الى تمام مهر مملها والاقول
لورثة الزوج في الفضل كما في حال
الحياة وان اتخذوا في اصل التسمية
بعد موت ما عند أبي حنيفة ولا يقضى
تعالى القول لمن ينكر التسمية ولا يقضى
بشئ وعندهما يقضى بمهر المثل كما في
حال الحياة وعليه الفتوى واذا مات
الزوجان وقد سمي لها مهر فلو زنتها
ان يأخذوا ذلك من تركته الزوجان
لم يكن سمي لها مهر فلا شيء لورثتها
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الوجه
وعندهما لورثتها المسمى (ومن بعث
الاول ومهر المثل في الثاني) وهو هدية وقال
الى امرأة شيئا فقالت هو هدية وقال
هو من المهر فالقول له

في جهازها ما هو متعارف من مال الاب وهو ساكت لم تضمن وهذه من المسائل الثمان والاربعين التي
 السكوت فيها كالنطاق تنوير وشرحه (قوله مع يمينه) فان حلف والمبعوث قائم فلها ان تردّه وترجع
 بباقي المهر وان كان هالكاً فان كان منليار دت مثله والالم ترجع ولو بعث الى امرأته شيئاً وبعث أبوها
 اليه شيئاً ثم قال هو من المهر فان كان من مال الاب وكان قائماً ترجع به وان من مال البنت باذنهم ترجع
 زيلبي عن الذخيرة قال في النهر وينبغي ان ترجع ايضاً اخذ ما ذكره البرازي فيما اذا كان التعويض
 من الزوجة حيث كان لها ان ترجع اذا ادعى انه من المهر مع لئلا بان المرأة زعمت أن الاعطاء كان
 عوضاً عن الهبة ولم تثبت الهبة فلا يثبت العوض انتهى ولا يخفاء ان هذا التعليل يأتي في تعويض
 أيها من مالها باذن أو قول ما نقله في النهر عن البرازي نقله الزيلبي ايضاً عن فتاوى اهل سمرقند ونصه
 رجل تزوج امرأة وبعث اليها بهدايا وعوضته المرأة ثم فارقتها وقال انما بعثت اليك ذلك عارية فاراد
 ان يسترد ذلك وارادت المرأة ان تسترد العوض فالقول له في الحكم لانه انكرا التملك فاذا استرد ذلك
 منها كان لها ان تسترد ما عوضته انتهى (قوله في غير المهر الاكل) وهو لا يفسد بالبقاء
 كالعسل والسمن والشاة المحمية نهر فقه في التقييد بالشاة المحمية ان اللحم مطلقاً نبشاً كان أو مشويماً من
 قبيل المهر الاكل لانه يفسد بالبقاء وهذا هو الظاهر من قول الشارح كاللحم لانه باطلاقة شامل
 للشيء وتقييده في الدرر بالمشوي اما ان يقال انه اتفاقاً أو لعلم الحكم فيه بالطريق الاولى لان تسارع
 الفساد اليه اكثر (قوله فان القول فيه قولها) مع اليمين كما في الدراية لان الظاهر شاهد لها للعرف ومن
 هنا قال الفقيه المختار ان ما عليه من الخمار والدرع ونحو ذلك لا يقبل قوله فيه لانه الظاهر يكذب
 بخلاف ما لا يجب كالخف والملاءة لكن هذا انما يفي احتسابه من المهر أما الكسوة فلا لان الظاهر معه
 في هذا واعلم انه يجب خف امتها لا خفها لانها منية عن الخروج جوى عن البرجندى (قوله وقيل
 ما يجب عليه من الخمار الخ) قال الفقيه أبو الليث انه المختار للفتوى وقوله وغيرهما كمتاع البيت جوى
 عن الاكل (قوله ولو نكح ذمي) شروع في بيان مهر الكفار بعد مهر المسلمين وما في غاية البيان ببيان
 لانكتهم ليس بسهوكاً في البحر لانه اراد ان يبين محكم انكتهم ولا شك ان المهر من احكامه نهر وتعبه
 الحموى بان التسمية منية على الظاهر وأما المراد فلا بدفع الايراد على انه كان الظاهر ان يقال في بيان
 مراده اراد بيان مهر وانكتهم انتهى ولو عبر بالكفار ليعلم المستأمن لكان أولى لانه كالذمي نهر عن العناية
 (قوله بميتة) سواء كانوا يمولونها كالموقودة أو لا كالميتة خفف نفقها أو دم نهر والموقودة من وقده ضربه
 حتى استرخى وأشرف على الموت ووقد بابه وعد شيخنا عن المختار (قوله فلامهر لها) ولو أسلماً أو ترافعا
 اليها نهر وكذا الامتعة لما كما يشير اليه قول الشارح الا في بيان مذهبهما والتمتع ان طلقها قبل الدخول
 جوى (قوله وعندهما مهر المثل) لان أهل الذمة التزاموا احكامنا في المعاملات والنكاح منها ولهذا
 جرت عليهم احكامهم من لزوم النفقة والعدة ونسب والتوارث وخيار البلوغ وحرم المطلقه ثلاثاً
 ونكاح الحارم وله انهم لم يلتزموها فيما يعتقدون خلافه الا ما شرط عليهم كبيع متروكة التسمية ولان المهر
 حق الله والكافر غير مخاطب به بخلاف الاحكام التي ذكرت نهر وزيلبي (قوله في المسئلة روايتان) يعني
 عن الامام في احدى الروايتين عنه يجب مهر المثل لانهم لم ترض بغير بدل زيلبي وهذا ظاهراً رواية فتح
 (قوله والاصح ان الكل على الخلاف) فعنده لا يجب شيء بدون اعتقادهم لانها لما رضيت بما ليس بمال
 ولا قيمة له فقد رضيت بغير بدل ولانه لو وجب لوجب حقاؤه والكافر غير مخاطب به ولا يجب حقاؤها
 رضاها بدونه زيلبي (قوله وعند زفر لمهر المثل ان مات عنها الخ) لان الخطاب عام والنكاح لم يشرع
 بغير المال ولها ان أهل الحرب غير ملتزمين احكام الاسلام وولاية الازام منة طعة لبيان الدارين بخلاف
 أهل الذمة فان احكام الاسلام جارية عليهم ولاي حنيفة ان أهل الذمة لا يلتزمون احكامنا في
 البيانات وفيما يعتقدون خلافه من المعاملات ولهذا لا نغمهم عن شرب الخمر وأكل الخنزير ويبيعهما

مع يمينه (في غير) الطعام (المهر الاكل)
 كاللحم والخنزير فان القول فيه قولها ولا
 يكون مهر الجبال وقيل ما يجب عليه
 من الخمار والدرع وغيرهما ليس له ان
 يحبس من المهر (ولو نكح ذمي) نعمية
 بميتة أو بغير مهر (جائز عندهم
 أي النكاح بغير المهر) الذي
 فوطئت او طلق قبله او مات
 قبله (عنها) او ماتت عنه (فلامهر لها)
 وعندهما مهر المثل ان مات عنها
 وعندهما مهر المثل ان طلقها قبل
 او دخل بها او كذلك عند زفر وانما
 الدخول بها او كذلك عند زفر وانما
 وضع المسئلة فيهما لان في المسلمين
 يجب مهر المثل اجساماً وقيداً بما جاوز
 لانهم لم يعتقدوا وجوب المهر كذا في
 التسمية او الذمي يجب المهر كذا في
 مسوط شيخ الاسلام قوله أو بغير مهر
 يجعل نفق المهر ويجعل السكوت وقد قيل
 في المسئلة روايتان والاصح ان الكل على
 الخلاف (وكذا المحرم بيان غم) أي في
 دار الحرب اذا نكحها الى آخره لامهر لها
 عند الثلاثة وعند زفر لمهر المثل
 ان مات عنها او دخل بها وانما قيد
 بدار الحرب لانهم لم يملكوا في دارنا
 فالأظهر وجوب مهر المثل عند أبي
 يوسف ومحمد (ولو تزوج ذمي ذمية)

وولاية الازام بالسيف والمهاجرة وكل ذلك منقطع باعتبار عقد الزمة فانما المراد ان تركهم وما يديتونه
فصاروا كاهل الحرب زيلبي وهذا الترك ترك اعراض لا تقرير كما سيذكره اول نكاح الكافر واعلم ان
المراد بالاحكام في قول الزيلبي بخلاف اهل الزمة فان احكام اهل الاسلام جارية عليهم الاحكام المتفق
عليها بالاختلاف فيها صرح بذلك اول نكاح الكافر فليس المراد بالاحكام مطلقها (قوله بخمر عين
او خنزير عين) اي مشار اليهما نهر وفيه تأمل لان التعيين قد يكون بغير الاشارة كالتعين بالاضافة
الى نفسه او باللام العهدية حموى واعلم ان التقيد به للاحتراز عن غير المعين منه ايان جعله ادينا
في الزمة كما في شرح المعين (قوله فاسما قبل القبض الخ) ولم يقيد به لان التفرقة بين المعين وغيره انما
تأتى في هذه الحالة اما بعد القبض فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله لها الخمر
والخنزير) فتحلل الخمر وتسبب الخنزير (قوله لها قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير) انما وجب لها قيمة الخمر لانه
من ذوات الامثال وليس اخذ قيمته كاخذه بغيره بخلاف الخنزير لانه من ذوات القيم فاخذ قيمته كاخذه
عينه حيث كانت القيمة بدلا عنه كما في مسئلتنا اما ان كانت بدلا عن غيره كما لو اشترى ذى من مثله دارا
بخنزير وشفعها مسلم فانه يأخذها بقيمة الخنزير وفي الحواشي السعدية ولك ان تقول كذلك فيما
نحن فيه بدل عن منافع البضع وانما يصير اليها بالتقدير بها ورده في النهر باننا لانسلم انها بدل عن منافع
البضع اذ منافعها انما قوبلت بالخنزير وبالا سلام تعذر اخذ القيمة لما مر فصر الى مهر المثل حموى (قوله
وقال ابو يوسف لها مهر المثل في المعين وغير المعين الخ) وهو قوله الاخر وقال محمد لها قيمتها في الوجهين
وهو قول أبي يوسف الاول لها ان القبض مؤكدا للملك في المعين حتى لو طلقها قبل الدخول بها بعد
القبض لا يثبت ملك الزوج في النصف الا بالقضاء او التراضي على الاسترداد وقبل القبض يثبت له
بنفس الطلاق ولهذا لو هلك قبل القبض كان على الزوج وبعده عليها فكان للقبض شبهة العقد
فيمنع بالاسلام المحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط فصار كالبيع وفي غير المعين موجب للملك
اذ لا ملك قبله فكان القبض ابتداء تملك العين فيمنع بالاسلام كالعقد فاذا امتنع تسليم المعين فابو يوسف
يقول يجب مهر المثل كما لو انشأ العقد بعد الاسلام ومحمد يقول صحت التسمية لكون المسمى مالا عندهم
الا انه امتنع التسليم بالاسلام فتجب قيمته كما اذا هلك المسمى قبل القبض ولا ي حنيفة ان الملك
في الصداق المعين يتم بنفس العقد ولهذا تملك التصرف فيه من البيع والهبة والقبض يتنقل من ضمان
الزوج الى ضمانها وذلك لا يمنع بالاسلام كاسترداد الخمر المقصوب بخلاف المشتري بفتح الراء لان ملك
التصرف فيه قد ثبت بالقبض فصار كالعقد وفي غير المعين القبض موجب لملك العين فيمنع بالاسلام
فيتمتع قبضه فاذا تعذر القبض لا تجب القيمة في الخنزير لانه من ذوات القيم فيكون اخذ قيمته كاخذه
عينه ولهذا لو اتى لها بقيمة الخنزير تجبر على الاخذ ولا كذلك الخمر زيلبي فاقى النهر من قوله لو اتى لها بقيمة
الخنزير لا تجبر على قبوله صوابه تجبر بمحمد لا اى اناها بقيمة الخنزير قبل الاسلام بمحمد (قوله ولو طلقها
قبل الدخول الخ) من اوجب مهر المثل اوجب المتعة لانها حكم مهر المثل ومن اوجب القيمة اوجب
نصفها زيلبي ولا فرق في هذا بين المعين وغيره بالنسبة لمذهب الساجدين فالفرق بينهما انما هو على
مذهب الامام ففي المعين لها نصف العين وفي غير المعين لها نصف القيمة في الخمر والمتعة في الخنزير وهو ظاهر
(فروع) الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في مسئلتين صحت تسليم بلاذن وطاوعته وبائع امة
قبل التسليم ويسقط من الثمن ما قبل البكار قولا فلا * تدافعت جارية مع اخرى فازالت بكارتها لزمها
مهر المثل * لاني الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان صلحت للرجال ولا عبرة بالسفن فلو
تسلما فهربت لم يلزمه طلبها * خدع امرأة واخذها حبس الى ان باتى بها او علم موتها * ولو وهبته
المهر ووكاته بقبضه صح ولو اخلت به انسانا ثم وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة من يريد ان يهب ولا يصح
در مختار

بخمر عين او خنزير عين فاسما
قبل القبض (او) اسلم (احدهما) قبله
(لها الخمر والخنزير وفي غير المعين) من
(لها قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير) وهذه المسائل عند
المثل في الخنزير) وهذه المسائل عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو
يوسف لها مهر المثل في المعين وغير
المعين وقال محمد لها القيمة في المعين
وغیر المعين ولو طلقها قبل الدخول
ففي المعين لها نصف العين عند أبي
حنيفة وفي غير المعين لها المتعة وعند محمد
القيمة وفي الخنزير نصف القيمة بكل
لها بعد الطلاق نصف القيمة بكل
حال وعند أبي يوسف لها المتعة بكل
حال والله اعلم

* (باب نكاح الرقيق) *

لما فرغ من بيان نكاح الاحرار شرع في بيان نكاح الارقاء وقدمه على الكافر لان الاسلام فيهم غالب
وقبل لان الرق يتحقق في المسلم بقاء وان لم يتحقق ابتداء الرقيق العبد كذا في المغرب وفي الصحاح الرقيق
المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في البحر والمراد هنا المملوك لقوله لم ان الكافر اذا اسرفه رقيق
لا مملوك واذا اخرج يعني الى دار الاسلام فهو مملوك وكل مملوك رقيق ولا عكس والمسئلة في فتح القدير حيث
قال اول ما يؤخذ الاسير بوصف بالرق لا المملوكية حتى يحرز بدار الاسلام انتهى واعترضه في النهر بان
به دثبوت هذه التفرقة لاحاجة الى هذا الحمل وان الاسير لو تزوج بعد اخذه قبل احرازه ينبغي ان يكون
نكاحه موقوفا محوي وفيه نظرم وجوه اما اول فلان ما ذكره من قوله ينبغي ان يكون نكاحه موقوفا
مخالف لما في النهر ونصه بعد ان نقل عن فتح القدير هذه التفرقة قال ومقتضاها ان الامة لو تزوجت
في هذه الحالة اي قبل الاحراز بدار الاسلام لا يتوقف نكاحها بل يبطل لانه لا يجزله ان وقوعه واما
ثانيا فلان صاحب البحر لم ينقل هذه التفرقة عن فتح القدير بل الناقل لما هو صاحب النهر واما ثالثا
فلان صاحب النهر ليس في كلامه شائبة الاعتراض على صاحب البحر اصل بل ما نقله عن فتح القدير فيه
تقوية لما ذكره في البحر واما رابعا فقول به دثبوت هذه التفرقة لاحاجة الى هذا الحمل أي حمل صاحب
البحر الرقيق على المملوك كلام صدر عن غير تأمل لانه حيث كان الاسير قبل الاحراز بدار الاسلام
لا يوصف بالمملوك بل بالرقيق وقد علمت انه اذا نكح الرقيق قبل الاحراز لا يتوقف نكاحه بل يبطل كان
حمل الرقيق على المملوك متعينا اذ هذا الباب معهود للوقوف ووجه تعيين هذا الحمل ما علمته من عدم
استلزام الرق لثبوت الملك فدعوى انه لاحاجة الى هذا الحمل غير مسلمة واعلم ان مناسبة هذا الباب
المهر هي ان الرقيق يصلح ان يكون مهرا كما اذا تزوج رجل امرأة على رقيق حوى واذا كان الرقيق غير
مشار اليه يجب لها الوسيط أو القيمة ووسط الرقيق هو الحبشى وتقدم عن الدر المختار وغيره ان وسط العبد
هو الحبشى والادنى الاسود والاعلى الابيض وقدمه نانا هذا خلاف ما عليه العرف الآن وان العبد
متى أطلق لا ينصرف الا الى الاسود (قوله لم يجز أى لم ينفذ) بقريضة سابقة وهو قوله ونكاح العبد
والامة بلا اذن السيد موقوف ولا حقه وهو قوله وطلقة هارجية لاجازة للنكاح الموقوف على ان عدم
الجواز في المعاملات التي منها النكاح يكون بمعنى عدم النفاذ يعني يستعمل فيه حقيقة من غير
احتمياج لقريضة وقد نقل في البناية تفسيره هنا بما ذكره عن مولانا العلامة حافظ الدين نعم دعوى
التكرار مع احسنية ما مر ظاهرة كما قال العيني غير ان ما ذكر في باب لا بعد مما ذكر قبله استطرادا تكرر
ففسق ما قيل العوالب ان يقول لم ينفذ حوى قال واعلم ان نكاح العبد حال التوقف سبب للحال
متأخر حكمه الى وقت الاجازة فبها ظهر الحمل من وقت العقد كالبيع الموقوف للحال فاذا زال المانع
من ثبوت الحكم بوجود الاجازة ظهر أثره من وقت وجوده ولهذا لك الزوائد بخلاف تفويض الطلاق
الموقوف لا يثبت حكمه الا من وقت الاجازة ولا يستند لانه مما يقبل التعليق فجعل الموجود من
الفضولي متعلقا بالاجازة فعند هابثت للحال بخلاف الاولين لعدم صحة تعلية هاهنا وهذا هو الضابط
فيما يستند وما يقتصر من الموقوف (قوله نكاح العبد) لوقال نكاح القن لا غناء عن ذكر الامة نهر
وفيه تأمل لان القن وان شمل الامة لا يشمل المكاتب والمدر وام الولد لان القن هو خالص العبودية
وعلى هذا اصطلاح الفقهاء كما نقله المحوى عن البرجندى فلو عسر بالمملوك لكان أولى لشموله من ذكر
ومن في حكمهم كعتق البعض فانه كالمكاتب عند الامام وولد ام الولد من غير المولى فانه كام الولد لان
الملك في الكل قائم ولهذا يعتقون اذا قال المولى كل مملوك لى حرقا لى المبسوط ويستثنى من قولهم ابن ام

(لم يجز)
* (باب نكاح الرقيق) *
أى لم ينفذ (نكاح العبد والامة
والمكاتب) والمكاتب (والمدر)

الولد من غير المولى كامه ما لو اشترى ابن ام ولده من غيره بان استولد جارية بالنكاح ثم فارقه فزوجه
المولى من غيره فولدت ثم اشترى الجارية مع الولد من الجارية تكون ام ولده وولده حرو ولدها من غيره
له بيعه اه اللهم الا ان يقال انها حين ولده لم تكن ام ولده فلا استثناء قال في النهر ولم أر حكم نكاح رقيق
بيت المال والرقيق في الغنيمة المحرزة بدارنا قبل القسمة والوقف اذا كان باذن الامام والمولى وينبغي
أن يصح في الامه دون العبد ثم قال ورأيت في البرازية لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه قال المحموي
فعلى هذا ينبغي انه لو تزوج واحد من ذكران يكون باطلا اه واعلم ان طاهر قوله ينبغي انه لو تزوج
واحد مما ذكر ان يكون باطلا يقتضي البطلان مطلقا لا فرق بين العبد والامة وايس كذلك وسيأتي عن
الدرر ما يفيد الفرق بين العبد والامة فالعبد لا يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه بخلاف الامة فانه يملك
تزويجها من لا يملك اعتاقها (قوله وام الولد) سئل عن تزوج ام ولد برضاها بغير اذن مولاهام اعتقها
فلو قال جازا ولم يحز فقد أخطأ ونقول ان وطئها قبل اعتاق مولاه جازا للنكاح وان لم يطأ لم يحز كذا
في تنبيه المجيب من السكري وفي فتاوى قاضيان ولو لم يدخل بها يجب عليها العدة ويتأكد فراس المولى
فلا يجوز ذلك النكاح حموي عن ابن الحلي (قوله الا باذن السيد) والمراد بالسيد من له ولاية التزويج
مالكا كان أولا اذا لا ب والمجد والقاضي يملك كون تزويج امة اليتيم دون العبد وكذا المكاتب والمفاوض
نهر وبسيرة الدرر أفيد حيث قال اعلم ان من لا يملك اعتاق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الامة فالاب
والمجد والقاضي والوصي والمكاتب والشريك المفاوض يملك كون تزويج الامة لا العبد والعبد المأذون
والوصي المأذون والشريك شركة عنان لا يملك كون تزويجها أيضا لكن قوله في الدرر في القسم الاول
اعني ما يفترق فيه الحكم بين الامة والعبد والوصي صوابه حذفه كذا بخط شيخنا أي حذف قوله والوصي
قيد بالنكاح لان التسري باذنه غير جائز وربما فعله بعض التجار في دفع لعبد جاريته يتسرى بها فيجب
التعريض عنه لانه لان النكاح لا يثبت شرعا الا بملك اليقين أو عقد النكاح والاول منتف فتمتن الثاني
نهر (قوله واجازته) عطفها على الاذن عطف تفسير ثم اذن السيد يثبت صريحا كاجرت ورضيت وأذنت
ودلالة قولنا نحو هذا حسن أو صواب أو نعم ماصنعت وفعلنا نحو ان يسوق اليها مهرها أو شيئا منه بخلاف
الهدية عني قال الفقيه أبو القاسم لا يكون شيء من هذه الاقوال اجازة والاول اختيار أبي الليث وبه كان
يفي المصدر الشهيد اذا علم انه قاله على وجه الاستهزاء والاذن بالنكاح لا يكون اجازة فان أجاز العبد
ما صنع جازا استحسن انا كالفصولي اذا وكل فاجاز ما صنع قبل التوكيل وكالعبد اذا تزوجه فضولي فاذن له
مولاه في التزوج فاجاز ما صنع الفضولي زيلعي (قوله وقال مالك يجوز للعبد ان يتزوج بغير اذن مولاه)
لانه يملك الطلاق فيملك النكاح هداية ثم للسيد ان يطلق عليه ويكون مطلقا وكذا لو طلقها العبد قبل
اجازة المولى يكون مطلقا بخلاف الامة فان العقد عليها بغير اذنه باطل ولا يصح باجازه وعنه للسيد
فسخه أو تركه كنكاح العبد وهي شاذة ولنا قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء والنكاح
شيء فلا يقدر عليه وقال عليه السلام ايماء عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عامر والمسد بروام الولد والمكاتب
ما بقي عليه درهم عبد فيتناوله اللفظ ولان في تنفيذ نكاحهم تعيينهم بالنكاح عيب فيهم فلا يملكونه بغير
اذن مولاهم ولا يقال ان اقرار العبد بالحدود والقصاص مقبول مع لجه تعيب بل فيه اه لاك فالنكاح
اولى لانا نقول لا يدخل العبد تحت ملك المولى فيما يتعلق به خطاب الشرع وهذه الاحكام تحجب عقوبة
جزاء على ارتكابه المحظور زجر العباد عن الفساد وذلك بالآدمية ومملكه يثبت من حيث المالية وما ثبت
من التعيب في ضمنه ضروري فلا يبالى به زيلعي ومعنى جاهز في الحديث زان نهر (قوله وأما الامة فلا
يجوز اجماعا) لا ينافي دعوى الاجماع ما سبق من الامام مالك من ان الامة لو تزوجت بغير اذن المولى فله
فسخه أو تركه كنكاح العبد اذ ذها (قوله وكل مهر وجب للامة) ولو مسدرة أو أم ولد حموي عن
البدائع (قوله بعقد أو دخول) أي بعقد اذا كان النكاح صحيحا أو دخول اذا كان فاسدا والمراد بالدخول

والمدبرة (وام الولد الا باذن السيد)
واجازته وقال مالك يجوز للعبد ان
يتزوج بغير اذن مولاه وأما الامة فلا
يجوز اجماعا وكل مهر وجب للامة
بعقد أو دخول

نصوص الوطء (قوله فهو للمولى) أى ينتقل للمولى في فتح القدر ان مهر الامة يثبت لها ثم ينتقل الى المولى حتى لو كان عايبا دين قضى من المهر حموى (قوله واما المكاتبه الخ) لانها حرة يدا الاترى ان المولى يلزمه للمعبر بوطئها والارش بالجناية عليها ومعتقة البعض في حكم المكاتبه عند الامام (قوله باذنه) قيد به لانه لو تزوج بغير امره لا يباع به بل يطالب بعد الحرية كما اذا لزمه الدين باقراره عيني (قوله فالمهر دين في رقبته) لان هذا الدين ظهر في حق المولى فاشبهه ديون المأذون له في التجارة فيتعلق برقبته دفعه للضرر عنها لان ذمته ضعيفة فلولا لم يتعلق برقبته لضررت زيلجى (قوله يبيع في مهرها) أى باعه سيده مرة واحدة لانه دين يتعلق برقبته وقد ظهر في حق المولى فيؤثر بيبه فاذا امتنع باعه القاضى بحضرة الا اذا رضى أن يؤدى قدر غنمه حموى ونهر عن المحيط وينبى حمله على ما اذا كان مهرها قدر الثمن أو أكثر فلو دونه لم يلزمه اداء كل الثمن بل قدر المهر فقط وهو ظاهر ثم اذا يبيع مرة ولم ينف الثمن بالمهر لا يباع ناسبا بل يطالب بالباقي بعد العتق الا اذا باعه منها درس الخاتبة بخلاف النفقة حيث يباع به مرة بعد اخرى لانها تنجب ساعة فصاعة فلم يقع البيع بالجميع وما في الزيلجى وغيره من انه لو مات العبد سقط المهر والنفقة لغوات محل الاستيفاء محمول على ما اذا لم يترك كسبا كما في النهر هذا اذا تزوج باجنبيه أما اذا تزوج عبده امته اختلف المشايخ فذهب من قال يجب المهر ثم يسقط لان وجوده حق الشرع ومنهم من قال لا يجب لاستحالة وجوبه للمولى على عبده عيني الا اذا كانت الامة مأذونة مديونة فانه يباع أيضا والمراد بالمهر ما يشمل مهر المثل والمتعة لو طلقها قبل الدخول نهر (قوله وسعى المدبر والمكاتب) وولد أم الولد ومعتق البعض لعدم قبول النقل من ملك الى ملك ويوفى المهر من كسبهم كما في دين التجارة عيني أما المكاتب ففي جميع قيمته وأما المدبر ففي ثلثي قيمته ويعطيان المهر من كسبهما فاذا تمت السعاية عتقا وحده ثلثان بقي من المهر شئ فاما ان يطلبه منهما كذا استفاد من البرجندى واذا عجز المكاتب ورد في الرق صار المهر دينه في رقبته يباع فيه الا اذا أدى المهر مولاه أو استخلصه كما في القن وقياسه ان المدبر اذا عاد الى الرق وحكم الشافعى بدينه ان يصير المهر في رقبته أيضا حموى فان قلت ما الفرق بين قوله الا اذا أدى المهر مولاه وقوله أو استخلصه قلت يمكن حمله على ما اذا كان مهرها يزيد على قيمته اذا المولى لا يلزمه الادفع قدر القيمة فقط اذا اختار الفداء والباقي يتأخر الطلب به الى ما بعد العتق (قوله ولم يبيع أحد منهما فيه) لا يقال لاحاجة اليه للعلم به من قوله وسعى المدبر والمكاتب لانه قول الاستسعاء لا يستلزم عدم البيع اذا لوجه لو اختارت ان تستسعى القن في مهرها ورضى به المولى جازع جواز بيعه نهر (قوله أى اذا تزوج أحد) الصواب واحد فان أحدا انما يستعمل في المنفى حموى وتعقبه شيخنا بما في سورة الاخلاص من استعماله في الاثبات والنفي اهو المحاصل ان أحدا ان كان بمعنى واحد يستعمل في الاثبات والنفي كالذى في سورة الاخلاص وان كان بمعنى أحد الذى للعموم لا يستعمل الا في النفي نحو لا أحد في الدار كما في شرح ابن حجر في الكلام على قوله من الحديث الرابع ان أحدكم الخ فتحصل انه لاحاجة لتصويب الذى ادعاه السيد الحموى وان أحد في كلام الشارح بمعنى واحد (قوله وطلقة رجعية اجازة) لان الطلاق الرجعى لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء بخلاف قول المولى تزوج أربعا أو كفر عن يمينك بالمال حيث لا يثبت الحرية اقتضاء لان شرائط الاهلية لا يمكن اثباتها اقتضاء بخلاف النكاح لان العبد أهل له لانه من خصائص آدمية بحر والمراد بالنكاح في قول المصنف وطلقة رجعية اجازة للنكاح الخ النكاح المعهود ولو فاسدا وهو نكاح العبد بغير إذن سيده احتراز عن نكاح الفضولى وهو اختيار صاحب المحيط وغيره حموى وليس المراد من قوله ولو فاسدا انه يعود ههنا بل ان ثمة الاجازة تظهر في بيعه بالمهر اذا دخل بها في الفاسد وليس المراد من قوله احتراز عن نكاح الفضولى ان لا يكون قوله له طلقها اجازة بل عدم التوقف على قوله رجعية كما يعلم من عبارة البحر (قوله للنكاح الموقوف) يستفاد من قوله الموقوف في لمن عقده عقد فضولى فتجوز فيه الاحكام من فسخ العبد والمرأة له قبل اجازة المولى

فهو للمولى وأما المكاتبه ومعتقة البعض فالمهر لهما (فلو نكح عبد باذنه) فالمهر دين في رقبته ولو طابت زوجته (يبيع في مهرها وسعى المدبر والمكاتب) في هذه الصورة فيعطى المهر من كسبهما (ولم يبيع أحد منهما) أحدهما (فبيع وطلقة) أى اذا تزوج أحد (رجعية) فهو (اجازة للنكاح الموقوف)

و يدل على ذلك ما في الرواوية والمحيط مكاتب اوقن تزوج بغير اذن المولى ثم طلق كان ذلك رد اعنه لان
الطلاق يقطع النكاح النافذ فلان يقطع الموقوف اولى فان اجاز المولى بعد الثلاث لم يجز لانه اجازة
لأنفسه ولو اذن له بعد الثلاث بتزوجهما فترجها لم يفرق بينهما لكنه يكره عندهما وقال الثاني لا يكره
وفي الذخيرة وجبت نفسها من صبي بغير اذن وليه كالمولى فمخه ولكل من العاقلين فسخته نهر لكن
عزوه الكراهة لما فيها اذا كان اذن له بعد الثلاث بتزوجهما وعدم الكراهة للثاني عكس ما في
فتح القدير ولهذا تعقبه شيخنا بقوله عبارة فصح القدير تزوج العبد بلا اذن وطلقها ثلاثا ثم اذن له السيد
بجدد علم اجازة بلاكراهة عند أبي حنيفة ومحمد ومع الكراهة عند أبي يوسف (قوله لا طلقها) ولو باننا كما
في المحيط أو فارقها لانه يحتمل الرد ويتعين في العبد المتمرد حتى لو اجازته بعد ذلك لا ينفذ وبهذا فارق
الفضولي المحض لانه معين والاعانة تنهض سببا لا مضاه تصرفه وينبغي انه لو تزوجه فضولي فقال المولى
لعبد طلقها انه يكون اجازة اذا لم ترد منه في هذه الحالة بخلاف طلقها رجعية او طلقه بملك بها الرجعة
او اوقع عليها الطلاق حيث يكون اجازة لان شيئا منها لم يستعمل في المتاركة ودل كلامه ان الاجازة تكون
دلالة كما تكون صريحا ومن الثاني اذنت كما في البدائع ولا ينافيه ما في الفتح لو اذن له السيد بعد ما تزوج
لا يكون اجازة فان اجاز العبد ما صنع جازا ستمسا لالان الاول فيما اذا علم بالنكاح زاد في البدائع انها لا
الاجازة تكور بالضرورة ايضا كان يعق العبد والامه الكبيرة والصغيرة فيتوقف على اجازته ان لم يكن
لها عصبة نهر ولا يخفى انه على ما ذكر صاحب النهر يحصل التوفيق بحمل ما في البدائع على ما اذا كان
الاذن بعد العلم بالنكاح فلا ينافيه ما في الفتح لمجمله على ما اذا لم يعلم به لكن لا يخفى ان هذا الحمل خلاف
ما يظهر عن الزيلعي اذا ظاهره ان الاذن لا يكون اجازة ولو بعد العلم فالذي يظهر ان في المسئلة قولين ولهذا
نقل الجوى عن البرجسدي مانصه وفي لفظ الاجازة اشارة الى انه لا ينفذ النكاح بمجرد الاذن حتى اذا
تزوج بغير اذن المولى ثم اذن له في نكاح لم ينفذ ما لم يجزه المولى ونقل عن البرجسدي ايضا ان السكون بعد
العلم بالنكاح لا يكون اجازة (قوله وقال ابن أبي ليلى قوله طلقها اجازة) ولو تزوج فضولي رجلا امرأة فقال
الرجل طلقها يكون اجازة لان فعل الفضولي اعانة كالوكيل بخلاف المولى عيني فانه لا يملك التصديق
باجازته طلاق عبده لاستقلال العبد به كذا بخط شيخنا (قوله يتناول الفاسد ايضا) خص الفاسد بالذكر
لكونه اهم لانه محل الخلاف وايضا نصب على المصدر يقال آض اذا رجع جوى عن المفتاح وهذا
الخلاف في الزوج وأما في التزويج فلا يتناولهما خلافا لبعض عيني يعني ان وكل شخص بتزويجه
لا يتناول الفاسد وعليه المتوى زيلعي (قوله حتى لو قال لعبد تزوج هذه المرأة الخ) فمرة الاختلاف بين
الامام وصاحبيه في ان الاذن بالنكاح يتناول الفاسد ام لا تظهر فيما ذكر الشارح من انه اذا تزوجها فاسدا
ودخل بها فانه يباع فيه في الحال وعنده ما يؤخذ منه اذا عتق وكذا تظهر في انتهاء الاذن بالفاسد
عنده وعند هذا لا ينتهي حتى لو تزوج غيرها أو أعاد عليها العقد صح عندهما وعند لا ينفذ
وما في التبيين من قوله وعند لا يبيع أى لا ينفذ واجعه وأعلى ان الاذن والوكالة لا يثبتان بالموقوف حتى
جاز لهما ان يحددا العقد عليهما أو على غيرها لهما ان المقصود من النكاح الاعفاف والتحصين وذلك
بالمجائز لا الفاسد لانه لا يفيد الحل فصار كالتوكيل بالنكاح فانه يتناول المجائز دون الفاسد ولهذا وحلف
لا يتزوج ينصرف الى المجائز بخلاف البيع حيث يتناول المجائز والفاسد لار الفاسد فيه يبعد الملك
بالقبض ولا يحنفية ان اللفظ مطلق فيتناول العقد غير مقيد بوصف العفة أو الفساد فيجوز على
اطلاقه فكان كالبيع وبعض المقاصد حاصل بالنكاح الفاسد كسبوت النسب وسقوط المحذور ووجوب
المهر والعدة ومسئلة العين ممنوعة على طريقة اجرام اللفظ على اطلاقه ولئن سلم فالإيمان مبنية على العرف
والعرف بالبيع دون الفساد اذا كانت عينة على ان لا يتزوج في المستقبل وان حلف انه ما تزوج
في الماضي يتناول البيع والفساد زيلعي ولو نوى البيع صدق ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف رعاية

لا طلقها أو فارقها) وقال ابن أبي
ليلى قوله طلقها اجازة (والاذن)
لعبد بالنكاح (يتناول) النكاح
(الفاسد ايضا) عند أبي حنيفة رحمه
الله حتى لو قال لعبد تزوج هذه المرأة
فتزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها فانه
يبيع فيه في الحال

بجانب الحقيقة كما لو نص عليه ولو نص على الفاسد صح وصح الصحيح نهر بحثا خلافا لما في البحر وما في البصر
من ان المأذون له في النكاح اذا تزوج بفضولي فاجازه كان المهر في رقبته يباع فيه فيتناول الاذن الموقوف
في حق هذا الحكم وان لم يتناوله في حق انتهاء الاذن ولم اره صريحا انتهى تعقبه في النهر بعدم تسليم انه
يتناوله في حق هذا الحكم ايضا اذ ثبوته بعد الاجازة ولا توقف له اذ ذاك (قوله وانما قبضنا بالدخول الخ)
لو ابدله بالوطء في القبل لكان أولى دفعا لايهام ان المراد بالدخول ما يجتمع الخلوة (قوله صح وهي اسوة
لغير ما في مهرها) والغرماء جمع غريم وهو الدائن ويطلق على المدين ايضا ولكن لا يصح ارادته هنا جوى
أما صحة النكاح فلانه يتلئ على ملك الرقة فيجوز تصمينه له وأما المهر فلانه لزمه حكما بسبب لامرله وهو
صحة النكاح اذ هو بلا مهر غير مشروع فصار كدين الاستهلاك وكالمريض اذا تزوج امرأة فقدر مهر مثلها
تكون اسوة للغرماء زيلبي (قوله بل يؤخر صحتها الى استيفاء الغرماء ديونهم) كدين الصحة مع دين المرض
زيلبي الا اذا باعه منها لما في الخاتبة زوجه بالف وباعه منها بثمن عمانية وعليه دين الف فاجاز الغريم البيع
كانت التسعة مائة بينهم ما ضرب الغريم فيها بالغ والراة بالف ولا تبعه المراء ويبيعه الغريم بما بقي من
دينه نهر وانما امتنع عليها بيعه مع انه عدها لانه تعلق به حق الغير وهو الغريم وقوله الا اذا باعه منها
وحده الاستثناء ان ما بقي لها من المهر سقط لان المولى لا يستوجب على عبده دينه (قوله ومن زوج امته
الخ) وكذا المدبرة وام الولد بخلاف المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فانها كالحرة ولا تحتاج الى التبينة
جوى من البرجندى وهو مقيد باذا لم تخرج بغير اذن الزوج والا ففى ناسرة شربلا لية (قوله لا يجب
عليه تبويوها) لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومنافعها ولا كذلك الزوج ولهذا
يدخل فيه ملك المتعة تبعا فان قيل التبينة تسليم فتجب عليه فلنا بل هو امر زائد عليه لان التسليم
يحقق بدون التبينة بان يقال له متى خلعت بها وطئتها وكذا ان شرط التبينة لا يجب لانه لا يقتضيه
العقد فلو صح لا يخلو اما ان يكون اجارة او عارية فالاول باطل لعدم التوقيت والثاني ليس بلازم فان
بؤاها مع منزلا فلها النفقة والسكى لان النفقة تقابل الاحتباس والمكاتبه في هذا كالحرة والى يد
المولى عننا زيلبي والفرق بينه وبين مخته لو شرط حرية اولادها وان كان العقد لا يقتضيه ان قبوله من
المولى على معنى تعليق الحرية بالولادة وهو صحيح بخلاف التبينة فانها لا تقع بتعلقها عند ثبوت الشرط
لكنها عتة مجردة شربلا لية عن الفتح ومفاده انه لو باعها او مات عنها قبل الوضع فلا حرية كما في البحر
ولو ادعى الزوج النحرط ولا يبيده له جلف المولى نهر (تبينه) الاولاد كما يكونون احرارا بالشرط يكونون
احرارا بالغروا ايضا لكن بالقيمة فلو قالت امرأة رجل تزوجني فاني حرة فزوجه فقلت ثم ظهر انها مائة
الغير فالام رقيق والولد حر بجمته ولا يرجع اذا الرجوع بقصد المعاوضة ولم يوجد نهر عن جامع الفصولين قال
شيخنا وهو مخالف لما في منية المفتي ونصه ولو غرت الامة بغير اذن سيدها رجعت عليها بد العتق وباذنه رجعت
عليه للحال ذكره قبيل كتاب الطلاق انتهى (قوله ان يخلى بينهما) الاولى تفسيرها بما قال الخصاص في شرح
النفقات ان يخلى بينهما بينه وبينه ويدفعها اليه ولا يستخدمها فان كانت تذهب وتجي فمستخدم المولى لا يكون
تبوئة وليس للمولى ان يمنعه عن الوطء الا اذا لم يؤد المهر المحجل فيجوز لولئ منه جوى عن البرجندى
(قوله له ذلك) لان حقه لا يسقط بها وبالتبوة صار كالمعبر لها من زوجها فتسقط نفقتها الا اذا خدمته في
بعض الاحيان بلا استخدام بعد التبوئة حيث لا تسقط النفقة عن الزوج درر وشربلا لية وكذا اذا
استخدمها نهارا او اعادها الى بيت الزوج لئلا تسقط وللمولى السفر بها وان اى الزوج تنوير وشرحه ولو
طلقها باثباته التبوئة يجب لها النفقة والسكى وقلها او بعد الاسترداد لا يجب زيلبي (قوله وله اجبارهما
اى العبد الخ) وانما اجاز لانه مملوك رقة ويد افعالك عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه درر قال الوافى صيانة
ملكه مبتدأ مؤخر وفيه خبر مقدم انتهى والجملة صفة تصرف نوح (قوله اى العبد والامة) يشمل المدبر وام
الولد جوى ولا يلزم المولى الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد

وانما قبضنا بالدخول لانه قبله في النكاح
الفاسد لا يجب المهر كما مر وعندهما
لا يتناول الفاسد فلا يباع فيه ويؤخذ
منه اذا انتفى (ولو زوج) المولى (عبدا
ما دوننا) مدبونا (امرأة صح وهي اسوة
لغير ما في مهرها) فباع في الكل
ويقسم بينهم وبينها على قدر الحقوق
وهذا اذا كان بمهر المثل أو أقل منه
لانه لو زاد على قدر مهر المثل لم تكن
المرأة اسوة للغرماء فبما زاد بل يؤثر
حقها الى استيفاء الغرماء ديونهم
في النهاية (ومن زوج امته لا يجب
عليه تبويوها) يقال بؤاها وبؤاها منزلا
اى هيالة وارادها ان يخلى بينهما
(فتخدمه وبطال الزوج ان ظفر) بها فان
بؤاها مع بيتا فلها النفقة والسكى
والا فلا ولو بؤاها بيتا ثم بداله ان
يستخدمها ذلك (وله اجبارهما) اى
المدبرة والامة

يجز من الاستدلال بوثوق النسب بدرويه بالنسبة للامة والمدينة نظرا لتوقف ثبوت النسب عن المولى على وجود الدعوة وما بالنسبة لام الولد فلا اشكال لعدم توقفه على الدعوة في حق ولدها (قوله دون المكاتب والمكاتبة) لانهما التحق بالاجانب بعد الدكابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالجنسية عليهما وتستحق المكاتبه المهر اذا وطئها المولى فصارا كالحرين فلا يجبران على النكاح وان كانا صغيرين وهذا من اغرب المسائل حيث اعتبر فيها راي الصغير والصغيرة في تزويجهما حتى قالوا لوز وجههما بغير اذنهما توقف على اجازتهما فان ادب المال واعتقلا يعتبر رايهما مادام صغيرين بل ينفر به المولى او المولى زبلي لتقديم النسبة على السببية ولو عجزا توقف نكاح المكاتب على رضا مولى نائبه لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه لانه طرأ حل بات على موقوف فابطله در (قوله ومعنى الاجبار الخ) كذا في السكاكي وهذا يشعر بان الايجاب والقبول اذا وقع من المولى ولم يقع منهما صح للنكاح والمتبادر من كلام الخزانة ان معنى الاجبار ان الايجاب والقبول وقع منهما بالاكرام من المولى برجندى قال المحوى فليحرر ما هو الحق منهما واقول اذا نفذ عقد المولى عليهما بدون رضاهما بناء على ما هو المتبادر من كلام الشارح تبعا للكافي من ان المولى هو الذي يشر العقد بنفسه فلان ينفذ ايضا اذا كانت المباشرة للعقد منهما ولو بدون الرضا بالاولى والمحاصل ان كلا المعنيين يعنى ان يفسر به الاجبار فندير (قوله وهو رواية عن ابى حنيفة) وابى يوسف كما في الزبلي لانه مبقى على اصل الادمية فيما هو من خصائص الادمية والنكاح منها ولا يدخل في ملكه الامالته وهي لا تعلق لما بالنكاح فكان اجنبيا عنه في انكاحه الا ترى انه لا يملك الاقرار عليه بالقصاص ولان يطلق عليه امر انه لما قلنا بخلاف الامة لان يضعها مملوكه فيملكه بملكه ولان اجبار عليه لا يفيد لان الطلاق بيده فيطلقها من ساعته ولنا انه مملوكه رقبه ويذا فيملكه عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه كالامة وهذا لانه اغنا ملك تزويج الامة لكونها مملوكه له رقبه ويد الا لانه يملك بضعها ولا تأثير لملك البضع فيه ولا لعدمه الا ترى انه ليس له ان يزوج امرأته وان كان يملك بضعها وله ان يزوج ابنته وان كان يملك بضعها فلا تأثير لما ذكره طردا وعكبا وما ذكره من المعنى من انه مبقى على اصل الادمية لعدم ملكه فاسد لانه لو كان كذلك لملكه العبد وهذا لان ما لا يملكه المولى يملكه العبد كالاقرار بالحدود والقصاص وما لا يملكه العبد يملكه المولى كالاقرار عليه بالمال فعلم ان قياسه على الطلاق والاقرار بالقصاص باطل وقوله يطلقها من ساعته قلنا كلامنا في جواز تزويجه بقباه ملكه الى وجود الطلاق ولان حشمة المولى تمنعه عن الطلاق ظاهرا ولا يعانده بايقاع الطلاق زبلي (قوله يقتل السيد) قيده لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتفاقا وفي قتلها نفسها رايان والصحيح عدم سقوطه قال في الخاتبة ولو قتلت الامة نفسها عن ابى حنيفة فيهر ورايتان والصحيح انه لا يسقطها ووجهه ان المهر لمولاه ولم يوجد منه منع ولهذا اعترض في الشربلالية على قول الدرر كالمصنف لا يقتل المحرة نفسها قبله بانه لو قال لا يقتل المرأة نفسها قبله لكان اولى الخ (قوله أمته) التي لم تكن مازونة فان كانت لم يسقط اتفاقا حموى قيده بالامة ولو مدبرة لان المكاتبه لو قتلها سيدها لا يسقط اتفاقا (قوله قيل الوطء) وينبغي ان تكون المخلوة هنا كالوطء نهر (قوله عند ابى حنيفة) لان المدة مقودة عليه فاقبل الدخول بفعل من له المهر وهو المولى فلا يجب عليه كما لو باعها وذهب بها المشتري من المصر واعتقها قبل الدخول فاختلفت الفرقة أو غيبها بموضع لا يصل اليها الزوج زبلي وفيه تسامح لانه لا يسقط المهر في الصورة الاولى والثانية لانه لو اضرها بعد له المهر وبه صرح في البحر من المحيط والظهيرية فلا يسقط فيهما الا المطلبة شربلالية واعلم ان القول بعدم سقوطه في الصورة الاولى يتجه على ما هو المختار من عدم انفساخ النكاح ببيعها وأما على انه يفسخ فلا واعلم ان ما عطل به صدر الشريعة من انه يحل بالقتل أخذ المهر بقرى بالحرمان فيه بحيث يعلم عراجعة الدرر وعزى زاده (قوله وقال لا يسقط) اعتبارا بموتها حتف انفهالان المقتول ميت باجله والقتل موت ولهذا لو قال لعبد ان مت فانت حر فقتل حتى فصار كما اذا قتلها اجنبى

دون المكاتب والمكاتبة (على النكاح ومعنى الاجبار ان ينكح المولى عليهما وان لم يرضيه وقال الشافعي لا اجبار في العبد وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى) ويسقط المهر عن الزوج (بقتل السيد أمته قبل الوطء) عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يسقط

وللامام ما قدمناه من ان المعقود عليه مات قبل الدخول بفعل من له المهر الخ ولان القتل جعل اطلاقا
 حق احكام الدنيا حتى وجب القصاص والدية والحرم من الارث زيلبي فكذا في المهر والمختف الموت
 وجمعه حتوف ليس له فعل يتصرف وانما يضاف المختف الى الانف اذا مات الشخص بلا سبب فيقتال مات
 مختفاته لان الروح تخرج من الانف اتقاني (قوله وبعد الوط لا يسقط اجماعا) المراد بالوط ما يتم المحكي
 كما قدمناه وهو المخلوة بلا مانع (قوله حتى لو كان صبيما) قال الكمال ولو لم يكن السيد من اهل الجارة بان
 كان صبيبا زوج امته وصيه مثلا قالوا يجب ان لا يسقط في قول أبي حنيفة اه قال في النهر فيقتل المجنون
 اولى (قوله وقيل لا يسقط) رحمه في البحر (قوله لا يقتل المحرمة نفسها) لان جنابة المرأة على نفسه غير معتبرة
 أصلا ولهذا اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه درر وهذا ان قتل نفسه يغسل ويصلى عليه هو الارح
 ومضى عليه في الدرر من الجنائز عزى ووجه آخر وهو ان قتل المحرمة نفسها الواعية تعتبر نفوسا للمهر انما يكون
 نفوسا بعد موتها وبالموت ينتقل المهر الى ورثتها فلا يسقط لانه للورثة لاهلها بخلاف قتل المولى امته
 لان المهر له فكان مفوتاً حق نفسه وهو كمن قال اقل عبدى فقتله لا يجب عليه شيء ولو قال اثنى فقتله
 يجب عليه الدية ولا يصح اذنه في ابطال حق الورثة وهذا بخلاف قتل الوارث المحرمة قبل الدخول حيث
 لا يسقط المهر لانه صار محررا وبالموت فلم يصح اطلاق نفسه ووجه آخر وهو ان القتل لا يتم الا بعد
 زهوق الروح وعند ذلك ليست باهل لاقتل فلا يمكن اضافته اليها وما في الزيلبي من تأنيث الضمير مع عوده
 على مذكر وهو القتل باعتبار الجنابة شيخنا مثاله اذا قال لامرأته ان جنت ما أنت طالق لا يقع الطلاق اذا
 جئت لا تنقأ لاهلية عند تحقق الشرط بخلاف ما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق فدنأها وهو مجنون
 ولا يرد رضاع الصغير الكبير حيث لا يسقط من مهرها شيء وان كانت الفرقة بفعلها وكذا المجنونة اذا
 قبلت ابن زوجها قبل الدخول لان فعلهما لا يصلح لاسقاط حقهما كما لو قتلتا مورثهما فان قيل ينتقض
 بردة الصغيرة اذا كانت عمة حيث يسقط بهما مهرها قبل الدخول قلنا ردتا محظورة بدليل حرمانها
 الارث واستحقاق حبسها حتى تتوب وتغوت زيلبي (قوله وعند زفر والشافعي يسقط) اعتبارا بالردة
 وبقتل المولى امته ولنا كما سبق ان جنابة المرأة على نفسه غير معتبرة في حق احكام الدنيا فشابه موتها
 حتف انفسها بخلاف قتل المولى فانه معتبر في حق احكام الدنيا حتى وجبت الكفارة عليه والخلاف
 مقيد بما اذا لم تكن مستحقة القتل اذ لو كانت مستحقة له فلا مهر لها اجماعا جوى عن المفتاح (قوله
 والاذن في العزل الخ) أي عزلى الزوج المأهنة عن رحم المرأة وهو الانزال خارج لفرج جوى (قوله
 لسيد الامه) ولو حكم باليشمل امه الابن الصغير اذ زوجها الاب أو المجد جوى في الشرح فعلى هذا يكون
 الاذن للاب والجد ولهذا قال ولو حكم اذ هو في المحقة ليس بسيدها وانما كان الاذن في العزل عن
 الامه للمولى لانه منع عن حدوث الولد وهو حق المولى درر غررو وينبغي ان يقتد احتياجه الى اذن المولى
 بالبالغة اما الصغيرة فله العزل عنها بغير اذن المولى كما يفيد التعليق السابق غير والظاهر ان المراد من
 الامه القنة والمدبرة وام الولد واما المكتبة فينبغي ان يكون الاذن اليها لان الولد لم يكن للمولى ولم أره بحر
 وأيضا هذا التعليق يقتضى عدم توقف العزل على اذن المولى اذا اشترط الزوج حرية اولاده لانه لا ملك
 للمولى في الاولاد حينئذ ولم أره (قوله وعندهما اليها) لان النكاح شرع صيانة لها عن السفاح وذا انما
 يكون اذا كان كل واحد منهما قاضيا لشهوته والعزل يحل به فمضطر رضاها كما في المحرمة بخلاف الامه
 المملوكة لانها لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاها ولا الامه المنكوحه ولاية المطالبة فلا يجوز لارب رضاها وله ان
 الامه لا حق لها في قضاء الشهوة لان النكاح لم يشرع حقها ابتداء وبقاء فانها لا تنتم من مطالبة
 سيدها بالتزويج وهو يحل بالمقصود وهو الولد وهو حق المولى لاحق الامه بخلاف المحرمة ولهذا لو كان
 زوج الامه عينا لا يكون لها حق المحضومة وانما يكون لمولاها فيأمر روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف لما
 ذكرنا وفيه خلاف زفر زيلبي فان قلت قول الشارح ودره الخ يقتضى ان هذا مذهبهم أفتي الخالف

وبعد الوط لا يسقط اجماعا ثم يطلق
 السيد يتصرف الى العاقل البالغ حتى
 لو كان صديقا قبل يسقط وقيل لا يسقط
 كذا في الفوائد الظهيرية (لا يقتل المحرمة
 نفسها) قبله عندنا وعند زفر والشافعي
 يسقط وأما بعد الوط لا يسقط اجماعا
 (والاذن في العزل لسيد الامه) عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
 اليها لا يمولها وانما قبل بالامه

ما سألني منه من قوله وعن أبي يوسف ومحمد الخ وإيضاً يلزم التكرار قلت أشار شيخنا إلى ما حصله أنه يمكن
أن يكون الشارح قد أشار بما ذكره أولاً ونابياً إلى أن النقل عنها قد اختلف (قوله لأن في المحرمة المنكوحة
الخ) لأنه لما تعلق حقها بالولد وهو حق المحضنة كان الإذن إليها قال في البصر وينبغي أن يكون سد المرأة
فم رجمها كما تفعله النساء بغير إذن الزوج غير جائز قياساً على عزله بغير إذن وفي المحضنة قالوا في زماننا
يباح أي العزل عنها بغير إذن السوء الزمان قال في الفقه فليعتبر منعه من الاعتذار سقطاً لا ذنباً وعلى
هذا فيباح لها سد فم الرحم بغير إذنه اه وظاهر قوله في البصر قياساً على عزله بغير إذن أن الأمة لها أن
تسد فم رجمها بغير إذنه وهذا ظاهر في الأمة المنكوحة أما المملوكة فلا فليجوز رجمها وقد بحث صاحب النهر
في كلام البحر حيث قال وفيه نظر لأن ما ان تعالج في إسقاطها الحمل كما يأتي بشرطه فمع سببه بالجواز
أخرى والفرق بين هذا وبين كراهة العزل بغير إذن لا ينبغي على متأمل انتهى وأقول فيه نظر لأن محل
إباحة المعالجة على ما يسه كما سيأتي إذا كان برضا الأب والأب لا يجوز جوى (قوله ثم لا اختلاف في
جوازها في الأمة المملوكة) لما روى عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
إن لي جارية وأنا أعزل عنها وأكره أن تعمل وأن اليه وقد تحدث أن العزل المؤودة المغرى قال كذبت
يهود لو أراد الله أن يخلق ما استطعت أن تصرفه قالوا وكذلك المرأة يسعها أن تعالج لإسقاط الحمل ما لم
يستين بشئ من خلقه وذلك ما لم يتم له مائة وعشرون يوماً قال شيخنا وقد أعاذ الزبلي هذه المسئلة في ثبوت
النسب معللاً بأنه لا يستين إلا في مائة وعشرين يوماً قال الكمال وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالخلق نفع
الروح والأفوه غلط لأن الخلق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة اه وفي المحضنة ولا أقول بأنه يباح
الإسقاط مطلقاً فإن المحرم إذا كسر بيض الصبي يكون ضامناً لأنه أصل الصيد فلما كان يؤاخذ بها الجزاء
ثم فلا أقل من أن يلحقها ثم ههنا إذا سقطت بغير عذر اه وينبغي الاعتماد عليه لأن له أصلاً صحبياً قياس
عليه والظاهر أن هذه المسئلة لم تنقل عن أبي حنيفة صريحاً ولهذا يعبرون عنها بصيغة قالوا البحر والمؤودة
من وأد ابنته دفنها حية وبابه وعد وكانت كندة ثد السنان محتاراً الفصاح ثم إذا عزل فظهر بها حمل هل
يجوز نفيه قالوا إن لم يعد إلى وطئها وعاد بعد البول جاز له نفيه والأفلاز بلي وينبغي أن يراد بعد غسل
الذكر كذا بخطه وقوله أو عاد بعد البول وعزل في العود أيضاً شيخنا عن المحافون في ثم الظاهر من كلام
الزبلي جواز نفيه بعد العزل وإن كانت محصنة وفي النهر عن المحضنة بغير المحصنة (قوله ثم
العزل مباح) برضا المرأة المحرمة وبرضا مولى امرأتها الأمة وفي الأمة المملوكة بغير رضاها تبين
(قوله ولو تزوجت) فاعله قول المصنف أمة جوى (قوله واعتقت) كان الصواب العطف بالفاء أو ثم
كما في الهداية وفي قوله اعتقت شئ لأن الاعتبار للعق دون الاعتاق جوى ولو أبدل الصواب بالاولى
لكان أولى إذا لا ولا تنافي ما يستفاد من الفاء أو ثم وإن لم تكن نصاً به (قوله أمة) تنازع فيه تزوجت
وأعتقت وشمل إطلاق الأمة القصة والمدة وأم الولد وشمل الكبيرة والصغيرة فإذا أعتقت الصغيرة
توقف خيارها إلى بلوغها لأن فسخ النكاح من التصرفات المترتبة بين النفع والضرر فلا تملكه الصغيرة
ويملكه ولها عليها القيام مقامها بحر عن جامع الفصولين (قوله أو مكاتبه) ولو حكماً كعتقة الهـ من
نهر (قوله خيرت) في مجلس علمها بالعق ولو في عدة الرجعي سواء كان برضاها أو لا ولو صغيرة تأخر إلى
بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الأصح كما مر ولو اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح وقيل لا ولو لم تعلم أن
لها الخيار حتى ارتداداً ومحاقباً الحرب ففسخت صح إذا قضى بالحق وكذا الأمة المحرمة إذا تزوجها
حربي ثم أعتقت خيرت سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الإسلام وليس هذا يحكم على من في دار
الحرب بل فتوى ويبطل بما يدل على أعراض كخيار الخيرة ولو جعل لها قدر على أن تختار ففعلت
سقط خيارها نهر وهل تستحق القدر أو لا لم أره والظاهر أنها لا تستحقه أذهما من المحقوق المجردة التي
لا يصح الاعتراض عنها كحق الشفعة بل أولى (قوله فلا مهر لأحد) أي لا للسيد ولها كما هو مرجح

لأن في المحرمة المنكوحة الإذن إليها في
العزل إجماعاً لا اختلاف في جوازها في
الأمة المملوكة وأما في الأمة المنكوحة
فالأذن في العزل إلى المولى وعن أبي
يوسف ومحمد أن الإذن إليها ثم العزل هو
مباح (ولو) تزوجت بغير سيدها
والاعتقت أمة أو مكاتبه خيرت (بين
إبقاء النكاح وفسخه) فإن اختارت
نفسها فلا مهر لأحد

كلامه قلت وهذا اذا حصل العقد ولم يطأها المألو وطئها يجب المهر فان كان الوطء قبل العتق فالمر له
والالمساوي اخذ مما سبأني في المتن (قوله وان اختارت زوجها فالمر لسيدها) مثله في الدر المختار
وهو باطلاقة شامل لما اذا كان العتق قبل الوطء فيشكل بما سبأني في المسئلة التي تليها حيث قال فلو
وطئ قبله فالمر له والالمساوي ان يحمل هذا الاطلاق على ما اذا وطئها بعد العتق (قوله ولو كان زوجها
حرا) او كانت عند النكاح حرة ثم صارت امة كافي التنوير وانما كان كذلك لقوله عليه السلام لبريرة
حين اعتقت ما بعتك فاختارى وكان زوجها حرا كافي الصحيحين واوردان هذا لا يتناول
المكاتب لانها كانت مالكة لبضعها قبل العتق ويمكن ان يجاب بان المراد ملكا تاما وهو قبل العتق
ليس تاما الا ترى ان نكاحها كان موقوفا على اذنه نهرو قوله يمكن ان يجاب بان المراد ملكا تاما كذا
بخطه وتوجيهه ان الخبر محذوف دل عليه ما تقدم من قوله ملكك بضعك شيخنا (قوله وقال الشافعي
لا خيار للمكاتبه) لانه لا نفاذ للنكاح الا برضاها فصارت كالحرة بخلاف الامة لان رضاها غير معتبر
ولنا ما روى من حديث بريرة وكانت مكاتبه ولان الملك يزاد عليها كالا مة وهو الموجب زيلعي وورد
ان بريرة قالت لعائشة اني كاتبته اهل على تسع اواق في كل عام اوقية فاعينيني فقالت عائشة ان
احب اهلك ان اعد هاهم عددتها ويكون ولاؤك لي ففعلت فذهبت بريرة الى اهلها فابوا عليها فجاءت
وقالت لعائشة اني قد عرضت عليهم ذلك فابوا على الا ان يكون الولاء لهم فسمع صلى الله عليه وسلم ذلك
فقال عليه السلام خذوها واشترطى لهم الولاء فانما الولاء لمن اعنتي ففعلت عائشة ثم قام عليه السلام في
الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال فباي رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط
ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله احق وشروط الله اوثق وانما الولاء لمن اعنتي
شيخنا عن غاية البيان بقى ان يقال معنى ما سبق من قول عائشة ان احب اهلك ان اعد هاهم المخرج على
ان يكون ذلك غنما بدليل قوله صلى الله عليه وسلم خذوها فاعتقها وعن عائشة قالت دخلت بريرة وهي
مكاتبه فقالت اشتريني واعتقني كافي مختصر البخاري لابن جماعة (قوله وقال أيضا لا خيار لها ان كان
زوجها حرا) الحديث بريرة من رواية عائشة انه عليه الصلاة والسلام خيرها وكان زوجها عبدا ولان
العبد ليس بكف لما ثبت لها الخيار بخلاف الحر ولنا حديث عائشة ان زوج بريرة كان حرا حين
أعتقت رواء البخاري ومسلم ولان الخيار لازدياد الملك عليها وهذا المعنى لا يختلف بين ان يكون حرا
او عبدا وحديثنا اولى لكونه مثبتا وليس فيما روى دلالة على انه اذا كان حرا لا يكون لها الخيار فلا
يجوز الاحتجاج به الا على ثبوت الخيار لها فيما اذا كان زوجها عبدا ونحن نقول بموجبه وبموجب
الحديث الآخر فنقول كان عبدا قبل ان تعتق بريرة ثم اعتق وكان حرا حين أعتقت جمعا بين
المحدثين وقوله ليس بكف ليس بشئ لان الكف انما يعتبر في الابتداء دون البقاء فان قيل كيف
تقدم حقها على حق الزوج حتى كان لها ابطال حقه دفعا للضرر عنها بماحاق الضرر عليه قلنا لما كان
لها دفع الزيادة ولا يمكن ذلك الا بابطال اصل النكاح كان لها ابطال حقه دفعا للضرر عنها ولان الزوج
قد رضى به حيث تزوجها مع علمه انها قد تعتق زيلعي واعلم ان خيار العتق خالف خيار البلوغ في انه
يبطل بالقيام عن المجلس وان الجهل به عذر وانه ثبت للامة فقط وانه لا يبطل بالسكوت ولو كانت بكرا
وان الفرقة فيه لا توقف على القضاء كذا في الخاتبة وفرق بينهما بان الامة لا تنفرد للعلم بخلاف
الحرة قال في جامع الفصولين ومقتضاء ان الخيرة لو كانت امة تعذر بالجهل قال في البحر والظاهر
الاطلاق اذ قد عللوا بان سبب الخيار في العتق لا يعرفه الا الخواص لخفاؤه بخلاف خيار البلوغ لانه يعرفه
كل احد وقالوا ان الفرقة به ليست بطلاق ولهذا كان لها ان تختار ولو حائضا نهرو قوله وانه ثبت
للامة فقط يعني دون العبد بخلاف خيار البلوغ فانه ثبت لكل من الزوجين وبريرة براء من مهمتين
على وزن كريمة وكان اسم زوجها مغيثا وكان عبدا لآل بني أحمد كذا قال صاحب السنن وقال الشيخ

وان اختارت زوجها فالمر لسيدها
(ولو كان زوجها حرا) وقال الشافعي
لا خيار للمكاتبه وقال أيضا لا خيار لها
ان كان زوجها حرا

أبو جعفر الطحاوي في شرح الآثار كان مغيباً بعد الالامغيرة من بني مخزوم شيخنا عن غاية البيان
 أي ثم عتق قبل عتق بريرة بدليل ما قدمناه (قوله ولو نكحت بلاذن فعتقت) عبارة الهداية ثم عتقت
 حموى (قوله فعتقت) بفتح أوله مبتدأ للفاعل ولا يجوز ضمها بالبناء للفعول لانه لازم حموى عن شرح ابن
 الحلبي وفرضها في الامة وان كان العبد كذلك ليرتب عليها المسئلة التي تلها تفرعاً عنها وهي ما سألني
 من قوله فان وطئ قبله الخ قال السيد الحموي ويجوز ان يكون تخصيصه بالامة ليخرج عليها مسئلة الخيار
 لانها تختص بالامة دون العبيد اذ بقي ان تقييد كون النكاح بدون اذن المولى بالاحترار عما لو كان باذنه
 أخذاً من تعليمهم عدم ثبوت الخيار لها بان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يزد الملك عليها (قوله
 نفذ النكاح بلا خيار) لان النفاذ بعد العتق فلا يتصور ازيد اذ الملك عليها وثبوت الخيار باعتبار زيلها
 وكذا لا خيار لها لو اقترنا بان زوجهما فصولي واعتقتهما فصولي واجازهما المولى در وعلم ان الاقتران
 بالنسبة للاجازة بان اجازهما المولى معاً فلا يشترط كون التزويج والاعتاق واقعين معاً وكذا ينفذ
 النكاح اذا تزوجت بدون اذنه فباعها فأجاز المشتري ذلك النكاح الذي وقع منها عند المولى البائع
 عزمي ودر رقيب بالنكاح لانها لو اشترت شيئاً بغير اذن مولاهم عتقت بطل لتغير المالك وبالامة لان
 المحررة الصغيرة لو نكحت بلاذن ثم بلغت توقف على اجازتها وكذا المولى لا بعد اذ ازوج مع وجود
 الاقرب ثم انتقلت الولاية اليه توقف على اجازة مستأنفة اطلاق في الامة فشمل المدبرة وام الولد الا ان
 هذا مسلم في المدبرة اذا اعتقت في حياة المولى اما ان عتقت بموته ولم يخرج من الثلث توقف نفادها حتى
 تؤدي السعاية عند الامام وعندهما يجوز وأما أم الولد فان دخل بها الزوج قبل العتق نفذوا الا سواء
 عتقت في حياته او بموته لان العدة بالعتق وجبت عليهما من المولى وهي تمنع نفاذ النكاح غير انهما
 وجبت من الزوج بوطئه لم تجب من المولى وهذا انما يصح على رواية ابن سماعة عن محمد بن وجوب
 العدة من الزوج اما على ظاهر الرواية لا تجب وعلى هذا تفرع ما لو زوجت الامة نفسها بلاذن فدخل
 بها الزوج ثم مات المولى فأجاز الابن جاز على رواية ابن سماعة لا على رواية الاصل نهر وقوله وأما أم
 الولد فان دخل بها الزوج قبل العتق نفذوا الا يعني ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لا ينفذ بل يبطل
 لانه لا يمكن توقفه مع وجود العدة اذا النكاح في عدة الغير فسد كافي البصر فعلى هذا ينبغي ان يستثنى أم
 الولد من اطلاق المصنف حموى (قوله وقال زفر لا ينفذ) لانه كان موقفاً على اجازة المولى والاقتاق
 ليس باجازة وبعد العتق ارتفعت ولايته فيبطل (قوله فلو وطئ قبله فالمهرله) لانه استوفى منافع مملوكة
 له اطلق في المهر فمما لو كان يزيد على مهر مثلها كما في الدرر ولو خلا للعقد عن التسمية وجب له مهر
 المثل نهر قال الراعي عفوره به هذه المسئلة مشككة بما ذكر في باب المهر من ان للمرأة حبس نفسها عن الزوج
 لاستيفاء المهر وان وطئها برضاها مملوكة لان المهر مقابل بكل الوطأت فينبغي ان يكون لها شيء من المهر
 بقا بلة ما استوفى بعد العتق ولا يكون الكلل لولي زيلعي واجاب في البحر بان قسمته على جميع
 الوطأت اذا لم يختلف المستحق لان الجهالة لا تنصرف فيه واما اذا اختلف المستحق كافي هذه المسئلة فلا
 يمكن قسمته فاستحققه بتمامه من حصل الوطأ الاول على ملكه وفيه بحث اذ يلزم على ما ادعاه انه لو اشترى
 جارية فزوجهها ودخل بها الزوج ثم استحق نصفها ان لا يقسم المهر بينهما لانه اختلف المستحق وهو
 خلاف الواقع نهر واجاب الشيخ شاهين بان مسئلة الاستحقاق ورد العقد على ملكهما بخلاف هذه
 المسئلة فان استحقاق الجارية عارض بسبب العتق فلا تراحم سيدها في ملكه وقت العقد فلا يقسم المهر
 بينهما اهـ (قوله والا فالمهرله) وان كان يزيد على مهر مثلها لانه استوفى منفعة مملوكة لها درر (قوله
 ومن وطئ أمة ابنه) ولو صغيراً نهر أي حرماً حتى لو كان عبداً أو مكاتباً أو كافراً لا تصح دعواه لانه
 لا ولاية له على المسلم وكذا اذا كان محزوناً ولو أفاق ثم ولدت لاقول من ستة أشهر صح استحقاقه ليلقي قال
 في البحر وفيه اشارة الى انه لو ادعاه قبل الولادة لم يصح ولم أره واقول ينبغي انهن لو ولدته لاقول من ستة

(ولو نكحت بلاذن) المولى (فعتقت)
 قبل اذن المولى (نفذ) النكاح (بلا
 خيار) لها وقال زفر لا ينفذ (فلو
 وطئ) زوجها والمسئلة بجملها
 (قبله) أي قبل العتق (فالمهرله) أي
 للمولى (والا) أي وان لم يدخل بها حتى
 أعتقها مولاهما فالمهر (لها ومن وطئ
 أمة ابنه)

اشهر من وقت دعوته ان يصح وظاهر ان فرض المسئلة فيما اذا ادعاه وحده فلو ادعاه مع الابن قدم الابن ولو كانا شريكين قدم الاب والفرق لا يخفى نهر وان كان الاب مرتدا فدعوته موقوفة عند الامام نافذة عندهما حموى عن البرجندی ولو كانا من اهل الذمة ولو اختلفت ملتان هما صحت نهر واراد بالامة القنة اذ هي القابلة للانتقال من ملك الى آخر بقرينة قوله وصارت أم ولد له فلو ادعى ولد أم ولد المنفى أو مدبرته أو مكاتبته توقف صحتها على تصديق الابن كما في المحيط قيد بابنه لانه لو وطئ أمة أصله وان علا أو زوجته فادعى ما جات به لم يثبت نسبه الا ان يصدق المسائل في انها حلال له وان الولد منه واذالم يصدق ثم ملكها ثبت النسب منه نهر وعن أبي يوسف أنه يثبت النسب من الاب في المدبرة وعليه قيمة الولد والعقر برجندی (فسرع) وطئ جارية أبه مرارا كان عليه مهر واحد لان الكل كان بشبهة واحدة وهي شبه التملك ولو وطئ الابن جارية أبه مرارا وادعى الشبهة كان عليه لكل وطء مهر لان المهر وجب بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدع الشبهة كان عليه المحدثان تكرر دعوى الشبهة تكرر المهر بخلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى دعوى الشبهة حموى من قاضيان واعلم ان ظاهرا اطلاقه شامل لما لو كانت الامة موطوءة الابن وبه صرح في الظهيرية والمحكم في وطء أمة البنت كأمة الابن حموى عن البرجندی فلو أبدل المصنف الابن بالولد لكان أولى ليشمل الذكر والانثى (قوله فولدت) عطف على مهندس أي وانقضت مدة الحمل فولدت او يقال الترتيب ذكرى لازمانى سيدى حموى قيد بالولادة لانها لو لم تلد وجب عقرها واركتب محرما ولا يحد قاذفه في الوجهين نهر رأى الولادة وعدمها (قوله فادعاه) أى ادعى الاب الولد عند قاض كما في شرح ابن الحلي ويستفاد من العطف بالغائه لابدان يدعيه فور الولادة ولم اره صريحا حموى (قوله صدقه الابن فيه) أى في الادعاء المفهوم من ادعى حموى (قوله اذا كانت) أى كما في ملك الابن فلو كانت مشتركة بينه وبين الاب او غيره وجبت حصه الشريك من العقر وقيمة باقية لا انتفاء موجب الملك اذ ما فيها من الملك يكفي لصحة الاستيلاء واذ اصح يثبت الملك في باقية حكمه لا شرط البحر ونهر عن الفتح (قوله من وقت العلوق الخ) فلو جات به في غير ملكه اوفيه واخرجها عن ملكه ثم استردتها لم تصح الدعوة لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية التملك من حين العلوق الى التملك اقول هذا يفيد انه لو باعها لآخيه مثلا ان تصح الدعوة ولم اره قال في البحر هذا ان كذبه الابن فان صدقه صحت الدعوة ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبي وبعث على المولى كما في المحيط وأقول المذكور في الشرح وعليه جرى في فتح القدير وغيره انه لا يشترط في صحتها دعوى الشبهة ولا تصديق الابن نهر (قوله ويجب عليه قيمتها) فقيرا كان او موسرا لانه وان كان له تملك مال ابنته للحاجة الى البتة ولو لم يكن له تملك أمته للحاجة الى صيانة ماله الا ان الحاجة الى ابقاء نسله دونها الى ابقاء نفسه فلهذا تملك أمته بقيمتها والطعام بغير قيمة نهر فاستفاد من قوله ان الحاجة الى ابقاء نسله دونها الى ابقاء نفسه ان الحاجة الى ابقاء نسله قاصرة ولهذا يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطء ويجبر على نفقة أبيه لا على جارية لتسريته در (قوله يوم علفت) نقل السيد الحموى عن الاشياء ان قيمتها تعتبر قبل العلوق ونقل عنها ايضا ان المراد من قيمتها ثمن مثلها لا قيمتها بالغة ما بلغت له والظاهر ان المراد من يوم العلوق في كلام المصنف الوقت الذي اتصل به العلوق فيؤول الى ما ذكره في الاشياء وعلفت بابنه طرب شيخنا (قوله لاعقرها) قال في التبيين وهذا الملك يثبت قبيل الاستيلاء بشرط انه في تبيين انه وطئ ملك نفسه فلا يجب عليه المهر (قوله ولا قيمة ولدها) لانه انما يعلق حال تقدم الملك عليه ما لم تكن مشتركة فتجب حصه الشريك در (قوله لا نصبر أم ولد له) لان المصحح للاستيلاء حقيقة الملك أوحقه وكلاهما غير ثابت للاب زيلعي (قوله ويكون الولد حرا) لانه ملكه أخوه فيعتق عليه (قوله وعليه العقر) فلو وطئ عن الملك وسقط المحدث للشبهة (قوله وقال زفر والشافعي يجب العقر) لان الوطء وجد في غير الملك اذ الملك انما يثبت ضرورة تصحيح الاستيلاء لصيانة

فولدت فادعاه ثبت نسبه منه وصارت أم ولد له (مطلقا سواء كان ادعى شبهة أم لا صدقه الابن فيه أم لا اذا كانت في ملك الابن من وقت العلوق الى حين الدعوة (و) يجب عليه قيمتها) يوم علفت (لاعقرها) وهو صدق الامة (و) لا (قيمة ولدها) وقد ذكر ابن مسعود ان آخر ما استعبر عليه قول أبي يوسف ان الجارية لا نصبر أم ولد له ويكون الولد حرا بالقيمة وعليه العقر لابن وقال زفر والشافعي يجب العقر وانما قيد بالدعوة لان الاستيلاء

لما ناه عن الضياع فثبت الملك قبيل العلوق فلا ضرورة في نقله الى حال الوطء ولنا ان المصحح للاستيلاء حقيقة الملك اوحقه وكلاهما غير ثابت للاب فلا بد من تقديمه ليصح الاستيلاء بوقوع الوطء في ملكه فلا يجب عليه العقر زيلبي (قوله لا يتحقق بدون دعوته) لان الامه قراش ضعيف والضمير في دعوته كما في بعض النسخ للولد المفهوم من الاستيلاء وفي بعض النسخ بدون دعوة وفي بعضها بدون المدعوة حموي (قوله ودعوه المجد الخ) وبشروط ان تثبت ولايته من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى لو انت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعوته لما ذكرنا في الاب زيلبي اما اب الام وسائر ذوى الارحام فلا تصح دعوتهم نهرا لانه لا ولاية لهم في تلك المال عند الحاجة (قوله بالموت الخ) أو المجنون زيلبي (قوله ولو زوجها اباه) ولو فاسد أو تزوجها الاب بان كان الولد صغيرا كما في الخانسية ولو قال ولو تزوجها الا فاد المستثنين نهر (قوله لم نصر الامه أم ولده) لان انتقالها الى ملك الاب لصيانة مائه وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه درر ومن الخيل ان يملك أمه لطفله ثم يتزوجها درر (قوله ويجب المهر) لا لزامه اياه بالنكاح وهو ان لم يكن مسمى مهر مثلها في الجمال أي ما يرغب في مثلها جالا فقط لا ما قبل ما يستأجر به مثلها للزنا لوجاز في المجوهرة وذكر السرخسي ان العقر أي المهر في المحرث هو مهر المثل وفي الامه عشر قيمتها لو بكر او نصف العشر لو ثيبا نهر (قوله لانه صح النكاح) لوقال كما في التبيين لا لزامه بالنكاح لكان أولى لشمول العلة ما لو كان النكاح فاسدا او وطنها وولدت كما صرح به في التبيين (قوله وعند الشافعي لا يصح) لان ماله من الحق يمنع صحة النكاح فصارت كجارية مكاتبه أو مكاتبته ولنا ان المانع من النكاح حقيقة الملك اوحقه وكلاهما منتفع عن الاب وانما له حق التملك وذلك لا يمنع صحة النكاح الا ترى ان الواهب له الزوج بالموهوبة وان كان له حق التملك بالاسترداد وحق الملك يمنع كما في كسب المكاتب وفي المكاتب حقيقة الملك ثابت زيلبي وقوله وحق الملك يمنع كما في كسب المكاتب فان للسيد حقاقه فيمنع من صحة تزوجه بامه من كسبه وانما ذكرنا في قوله وفي المكاتب حقيقة الملك ثابت لا كسب المبتدأ التذكير شيخنا (قوله لا القيمة) لعدم ملك ارقبة زيلبي (قوله وولدها حر) لانه ملكه أخوه فعتق عليه زيلبي (قوله لسيد زوجها) الحر المكاف درر (قوله اعنته على بالف) أو زادت ورطل من خراذ الفاسد هنا كالصحيح درر (قوله وفسد النكاح) وكذا لوقال رجل تحت أمه أو لاها اعنتها على بالف ففعل عتقت الامه وفسد النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر لا استحالة وجوبه على عبدها ولا يسقط في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيق الخلاف ان البدل اذا ذكر ثبت الملك بالاقتضاء عندنا فصار كما لو قالت بعه مني بكذا ثم اعنته على وقول المولى اعنتت بمنزلة قوله بعه منك واعنته عنك فاذا ثبت الملك اقتضاء فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده درر والاقتضاء دلالة للفظ على مسكوت يتوقف صدقه أو صحته عليه ولما كان ثبوت البيع بطريق الاقتضاء سقط القبول الذي هو ركن البيع بحروفيه بحث اذا ما قد غناه عن الدرر من ان قوله اعنتت بمنزلة قوله بعه منك واعنته عنك يشير الى انه قائم مقام القبول ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط كونه مقدورا التسليم حتى صح الامر باعتاق الا بقر وبعتبر في الا أهلية الاعتاق حتى لو كان صبيما أو ذونا لم يثبت البيع بهذا الكلام لكونه ليس أهلا للاعتاق وقد يكون المأمور فعل ما أمر به لانه لو زاد عليه بان قال بعثك بالف ثم اعنتت لم يصح بيعا بل كان مبتدئا ووقع العتق عن نفسه لعدم القبول غاية وسعدى ولا يفسد النكاح في مسئلة الكتاب بحروفيه ومفاده انها لو قالت قبلت وقع عن الامر (قوله وودوه للحره) ويصح عن كفارتها لو نوت به كما في الوقاية حموي وقال زفر لا يفسد لو وقع العتق عن المأمور لان هذا الكلام خرج باطلا لان الاعتاق عن غير المالك لغوا ولا عتق فيما لا يملكه ابن آدم فيقع العتق عن ماله وهو المأمور كما اذا لم تسم الالف ولنا انها أمرته باعتاق عبده عنها ولا يتصور ذلك الا بتقديم ماله فيه فيقدر تقديمه اقتضاء كن قال لامرأته المدخول بها عتدي ونوى الطلاق فانه

لا يتحقق بدون دعوته (ودعوه المجد
كدعوة الاب بالموت أو الرق أو الكفر
ولاية الاب بالموت لا تثبت الولاية
أما عند ثبوت ولايته لا تثبت الدعوة في
العبد فلا تصح دعوته والدعوة في
النسب بالكسر هي الادعاء (ولو زوجها) أي
بالفتح هي الادعاء (ولو زوجها) أي
الابن أمته (أباه) وولدت لم نصر الامه
(أم ولده ويجب المهر) لانه صح النكاح
وعند الشافعي لا يصح (لا القيمة) أي قيمة
الامه (وولدها حر) بلا قيمة (حره)
تحت عبدا (فالتاسيد زوجها اعنته
عني بالف) تقديره بعه مني واعنته
نائب عني (ففعل) عتق العبد وفسد
النكاح) وسقط المهر وعليها المولى الف
ولو لا للحره وقال زفر لا يفسد (ولو لم
تقل بالف) وباقي المسئلة مجالها
(لا يفسد) النكاح (والولاية) أي
لا يعتق عندهما

يقع لانه لا مصة للاعتداد بالاعتقاد لا يقال ان البيع ينقض بالايجاب لانا نقول نعم اذا كان مقصودا واما اذا دخل في ضمن شيء آخر فلا ولا يقال ان الملك للامير محتطف غير مستقر ومثله لا يوجب فسخ النكاح كالوكيل اذا اشترى زوجته للموكل لانا نقول الملك لما ثبت ثبت بموجبه وانفساخ النكاح لازم للملك فلا يفارقه ولا نسلم ان المشتري يدخل في ملك الوكيل بل يقع الملك ابتداء للموكل في الصحيح وان وقع الملك للوكيل فقد تعلق به حق الموكل حاله ثبوته ومثله لا يوجب فسخ النكاح بخلاف ما نحن فيه فان العبد لم يتعلق به حق الغير بل يبي (قوله وقال ابو يوسف الولاء) والنكاح فاسد لانه يقدم الملك بغير عوض نعمها تصرفه ويسقط القبض كما سقط القبول في البيع المقدر بل أولى لان القبول في البيع ركن والقبض في الهبة شرط فلما سقط الركن فاولى ان يسقط الشرط وصار كالامر بالتكفير عنه بالاطعام ولهما ان القبض فعل حسي فلا يدخل في ضمن القول وانما يدخل في ضمن المحكي لا الحسي ولا تأثير لكونه ركا أو شرط الا ترى ان الطهارة ونية الصلاة لا يستطمان وهما شرطان فيها والقيام والقراءة يسقطان بالعذر وهما ركان والفقر في مسألة التكفير ينوب عن الامر في القبض لكون الطعام قائما قابلا للقبض فتمت به الهبة ثم يصير مؤديا الى نفسه بحق الكفارة اما العبد فلا يمكن ان يجعل قابضا نيابة عن الامر لان ماليته تلف بالاعتاق فلا يقع في يده شيء لينوب عن الامر ولانه عند عدم ذكر المال يحتمل ان يقدر هبة ويحتمل ان يقدر بيعا فاسدا لعدم ذكر الثمن وليس البعض باولى من البعض فوقع المجاهرة في التقدير زيلعي لكن في قوله ان الطهارة ونية الصلاة لا يسقطان نظرا لانه سبق ان مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة وسبق ان من استولت عليه الموم بجيت لا يمكنه استحضار العزيمة بقلبه يكفيه التلفظ بلسانه

وقال ابو يوسف الولاء والنكاح فاسد
(باب نكاح الكافر)
والمناسبة بينهما ظاهرة لان الرقانة
الكفر الا ان الكافر ادنى منه (تزوج)
كافر بلا شهود

(باب نكاح الكافر)

هذا أولى من قول صاحب الهداية نكاح أهل الشرك لان الباب مشتمل على أنكحة أصناف أهل الكفر غير مختص بالمشركون ولانه لا يشمل الكافي الاعلى القول بان أهل الكتاب داخلون في المشركين على ما اختاره البعض حموي وهما ثلاثة أصول الاول كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر خلافا لما لك وبرده قوله تعالى وامرأته جمالة المحطوب وقوله عليه السلام ولدت من نكاح لامن سفاح والثاني كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه كعدم شهود يجوز في حقهم اذا اعتقدوه وهذا الامام ويقرون عليه بعد الاسلام والثالث كل نكاح حرم محرمة المحل كالحارم يقع جائزا وقال مشايخ العراق بل فاسدا وعليه فوجب النفقة ويحد قاذفه واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح فيقتصر عليه تنوير ونحوه وقوله واجمعوا انهم لا يتوارثون أي بهذا السبب وأما بالنسب فيتوارثون (قوله الا ان الكافر ادنى منه) اشار به الى الجواب عما ساءه ان يقال حيث كان الرق أثر الكفر كان ينبغي تقديم نكاح الكافر على نكاح الرقيق (قوله تزوج كافر) قيد بكون المتزوج كاهرا لان المسلم لو تزوج ذمية في عدة كافر ذكر بعض المشايخ انه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأها وقال النكاح باطل كذا في الخانية أقول وينبغي ان لا يختلف في وجوبها بالنسبة الى المسلم لانه يعتقد وجوبها الا ترى ان القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يدينونها نهرو قوله كذا في الخانية قال شيخنا عبارتها والذمي اذا بان امرأته الذمية فتزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ انه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأها بحضة في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض وروى أصحاب الامام عن أبي حنيفة لعدة عليها وقال نعمس الأئمة المرعسي اختلف المشايخ في وجوب العدة على الذمية في قول أبي حنيفة قال بعضهم لعدة عليها وقال

بعضهم نجب العدة الا انها ضعيفة لا تمنع النكاح كالا ستبراء بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذميمة معتدة من مسلم لان تلك العدة قوية فتقع النكاح اهو قوله الا انها ضعيفة لا تمنع النكاح كالا ستبراء بين المسلمين أي كما يجوز تزوج الامه حال قيام وجوب الاستبراء على السيد حموي واعلم انه يتفرع على ما سبق من ان العدة وان وجبت عند الامام على قول البعض الا انها لا تمنع منه النكاح ما ذكره الزيلعي بقوله فاذا امح النكاح فحالة الاسلام والمرافعة حالة البقاء والشهادة ليست شرطا فيها وكذا وجوب العدة في حالة البقاء لا ينافي صحة النكاح الا ترى ان المنكوحه اذا وطئت بشبهة بان تزوجها رجل ودخل بها يجب عليها العدة وتحرم على الاول على ما هو المختار واختار خواهر زاده ان العدة لا تجب ولا يحرم وطؤها على الاول وقبل ان كان الثاني عالما فكما اختاره خواهر زاده وان لم يعلم فكلا الاول والخ وقوله وقيل ان كان الثاني عالما لم يذكره قاضيان واقتصر عليه وقال صاحب الخلاصة وبه يفتي اه واعلم ان المراد من قول الزيلعي وتحرم على الاول أي مادامت في العدة (قوله أوفى عدة كافر) قيد بكونه في عدة كافر لانها لو كانت في عدة مسلم فانه لا يجوز بغير خلاف المسلم اذا تزوج كافرة في عدة كافر حيث يصح لان الاصح في وجوب العدة من طلاق الكافر (قوله وذافي دينهم حائز) فيه ان الشرط جواز في دين الزوج خاصة ابن الكمال وفيه تأمل حموي ووجهه ما ذكره عزمي حيث اعترض على الدرر لم يجعله الشرط جوازه عند الزوجين فقال ان قول صاحب الهداية ومن تبعه وهو في دينهم حائز أولى لان اعتقاد المتزوجين وحدهما غير كاف في ذلك ولا حكم له اه (قوله ثم اسما) او ترافعا لينا ولم يذكره لانه معلوم بالاولى نهر (قوله وقال زفر النكاح فاسد في الوجهين الخ) لان الخطابات عامة الا أنا لا نتعرض لهم لذهمهم اعراضا لا تقرير افاذا ترافعا أو اسلموا او المحرمة قائمة وجب التفريق ولهما ان النكاح في العدة لا يجوز اجا طوا وقد التزموا احكامنا فتزهم والنكاح بغير شهود مختلف فيه ولا يحنيفة ان العدة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لكونهم غير مخاطبين به ولا حقا للزوج لانه لا يعتقد بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم وذكر في النهاية ان الاختلاف فيما اذا كانت المرافعة او الاسلام والعدة غير منقضية اما بعد انقضاء العدة لا يفرق بالاجماع زيلعي وقوله ولا حقا للزوج لانه لا يعتقد أي لا يعتقد وجوب العدة والا فالظاهر ثابث الضمير فان قلت ان الكفار مخاطبون بالمعاملات والنكاح منها قلت هكذا استشكل المسئلة في فتح القدير ولم يجب والجواب كما في النهر عن البجران النكاح لم يتمحض معاملة بل فيه معنى العبادة (قوله لانه لم يدينوا جوازه لم يقرأ عليه في الاسلام) اجماعا قال في الفتح فيلزم في المهاجرة وجوب العدة اذا كانوا يعتقدون لان المضاف الى تباين الدارين الفرفة لا تنفي العدة نهر (قوله فرق بينهما) أي فرق القاضي أو الذي حكاه رد قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على انه لا تقع البيونة بالاسلام وقال قاضيان تبين بدون طريق القاضي ذكره في القنية حموي (قوله اذا اسما) وكذا بالاسلام أحدهما أو مراعاتهما جميعا لا بمراعاة أحدهما مع الامام خلافا لما نهر اذ جماعا أحدهما يفي حق الآخر بخلاف اسلامه لان الاسلام يعطون ولا يعطى در ولولم يترافعا قبل الاسلام لم يفرق بينهما وفي الغاية عن المحيط انه يفرق بطلب المطلقة ثلاثا اجماعا وكذا في الخلع وعدة المسلم لو كانت كتابية وكذا للزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا كذا في الشرح وغيره والذي رأيت في المحيط الرضوى بعد ما نقل ان المطلقة ثلاثا لو طلبت التفريق بفرق اجماعا قال وان لم يطلب التفريق لا يفرق خلافا لابي يوسف وزفر الا في مواضع يفرق من غير مراعاة بان يخلعها ثم يقيم معها من غير عقد أو يطلقها ثلاثا ثم يتزوجها قبل التزوج باخر وكذا للزوج كتابية في عدة مسلم صيانة لما للمسلم اه وهذا مخالف لما في الغاية من التوقف على الطلب في الخلع ونحوه نهر وذكر في الدرر انه في هذه المسائل الثلاثة يفرق من غير مراعاة بغير عن المحيط خلافا للزيلعي والحموي من اشتراط المرافعة انتهى (قوله ثم هل لهذه الاكحة حكم العدة) يعني أنكحة الكفار محارمهم (قوله ولم يتعرض لهم بعقد الذممة) أي بسبب عقد الذممة وفيه ان وضع المسئلة غير مخصوص بالذمي حموي (قوله ولا ينكح مرتدا الخ) لان

اوفى عدة كافر) آخر (والمحال ان
(ذا) أي التزوج بغير شهود ونكاح
المعتدة (في دينهم حائز ثم اسما) اقرا
وقال زفر النكاح فاسد في
عليه) وقال في الوجه الاول كما
الوجهين وقال في الوجه الثاني كما
قال أبو حنيفة وفي الوجه لانهم
قال زفر وانما قيد بالمجاز في الاسلام
لولا يدينوا جوازه لم يقرأ عليه في الاسلام
(ولو كانت) الزوجية (بمعناه فرق
بينهما) اذا أسما لانهم هل لهذه الاكحة
حكم العدة فيما بينهم أم لا قال بعض
أصحابنا انها فاسدة في حقهم اجماعا
وقال القاضي الامام أبو زيد ومن تابعه
ان نكاح المحارم صحيح فيما بينهم عند
أي حنيفة وهو الصحيح حتى قال لو طلب
أحدهما التفريق من القاضي لم يفرق
ويبقى لما ينطق النكاح اذا طلبت
ولا يسيط احصائه اذا دخل بها حتى
لو أسلم فقد ذمه انسان بمقتضى احصائه
ولو كان النكاح فاسدا لم يملك في حقهم
بالدخول بها وقال هو باطل في حقهم
ولم يتعرض لهم بعقد الذممة (ولا ينكح
مرتدا ومرتدة احدا) أي لا مسلمة
ولا مرتدة ولا كافرة ولا مسلمات ولا مرتدا
ولا كافرا

النكاح يعتمد الملة ولا ملته وما انتقل اليه لا يفر عليه عني وهو أحسن مما علل به في النهر حيث قال أما المرتد فلا يستحقاه القتل والامهال ضرورة التأمل والنكاح يشغله عنه ولا يرد من وجب عليه القصاص لان العفو مندوب اليه وأما المرتدة فانها محبوسة للتأمل وخدمة الزوج تشغلها ولهذا قال السيد بعد نقله فيه نظرا لان ما ذكر لا يتجنى في الامة المرتدة لانها لا تجنس بل تخلى مشغولة بخدمة الزوج (قوله ولا حربا ولا ذميا) لا حاجة اليه فان الكافر يصدق بهما جوى (قوله والولد يتبع الخ) وهذا اذا لم تختلف الدار بان كان في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان الصغير في دار الاسلام وأسلم الولد في دار الحرب لانه من أهل دار الاسلام حكما وأما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه ولده ولا يكون مسلما اذا علم ان يجعل الوالد من أهل دار الحرب بخلاف العكس زيلعي فاني الفتح من قوله أو على العكس من سهل القلم نهر وبتفرع على عدم تبعية الولد لآبيه حيث كان الولد في دار الحرب وأبوه في دار الاسلام انه يصح سبيهم ويكون مملوكا للسبي وما في حاشية المحوى من قوله ويكون مملوكا للذي صوابه للسبي ولو أسلم أبوه في دار الاسلام ثم سبي الصبي بعده وصار في دار الاسلام فهو مسلم لانهما اجتماع في دار واحدة فاما قبل الانحراج المدة دار الاسلام فلا يكون مسلما باسلامه لاختلاف الدارين مع التبعية في الاحكام وعند عدم الابوين يتبع الدارجوى عن الايضاح والمفيد بقى ان يقال في قول المصنف والولد يتبع خير الابوين ديننا نظرا لانه لا يشمل تبعية الولد لآبيه المرتد اذا كانت امه نصرانية كما سباني في باب المرتدين لان المرتد لا دين له الا ان يقال المراد الدين ولو حكما والمرتب اعتبار جبره على الاسلام قريب من المسلم فصار بهذا الاعتبار مسلما حكما جوى وأعلم ان في التقييد بالابوين ايماء الى انه لا يتبع المجدوهذه مما خالف فيه المجدد الاب وتصور تبعيته لامه المسلمة وأبوه كافر بان كانا كافرين فاسلمت فقبل عرض الاسلام عليه ولدت بجرع عن المعراج (قوله خير الابوين ديننا) تمييز محمول عن المفعول وغلب الاب لشرفه جوى (قوله والجوسى شر من الكتابي) اذله دين سماوى ودعوى ولهذا تؤكل ذبيحته ويجوز نكاح نسائهم للمسلمين فكان الجوسى شرا حتى اذا ولد بينهما ولد يكون كتابيا تبعا درر وقوله اذله دين سماوى دعوهم فانهم يحسبون ان دينهم ليس بمذموم والافهوليس بدين سماوى الا ان عزى زاده وكذا الوثني وسائر أهل الشرك شر من الكتابي والنصراني شر من اليهودى في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخنق كجوسى وفي الآخرة أشد عذابا وفي جامع الفصولين ولوقال النصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كقوله لا يثبت له الخبر لما قيل بالقطعي لكن ورد في السنة ان الجوسى أسعد حالا من المعتزلة لا يثبت الجوسى خالقي فقط وهو لا محالة لا عدله در عن البرازية وأعلم ان خبر وشريستعملان للفاضلة ولغيرها فاذا كانا للفاضلة فاصلهما أخير وأشر على وزن أفعل وقد دلت على بصلهما فروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لامة أنت أخيرهم يوم القيمة أى أخير الامم وأما اذا لم يكونا للفاضلة فهما من جملة الاسماء كقوله تعالى ان ترك خير جوى (قوله والشافعي بخالفنا ان الولد كتابي الخ) ويجعله مجوسيا لان المعارضة تحققت فاحدهما يوجب الحرمة والاخر يوجب التحلل فيرجح ما يوجب الحرمة لقوله عليه السلام ما اجتمع المحلل والمحرّم في شيء الا غلب المحرّم المحلل بخلاف ما اذا كان أحدهما مسلما لان الكفر لا يعارض الاسلام ولذا ان حل الذبيحة والمنسأحة من احكام الاسلام فيرجح بهما كما يرجح بالاسلام فلا تنقق المعارضة وقوله يرجح ما يوجب الحرمة ينتقض بما لو كان أحدهما مسلما زيلعي (قوله ولو أسلم احد الزوجين) بالغنا كان أو صيبا بشرط التمييز فيفرق بابا الصبي المميز باتفاق على الامع بمر لکن في الاطلاق مؤاخذه من وجه آخر لثبوت له الملو كان الذى أسلم زوج الكتابية وليس كذلك فلو قيد المسئلة بالجوسيين كما في الدرر لكان أولى وكأنه استغنى بما سبى من قوله ولو أسلم زوج الكتابية بقى نكاحهما فان قلت برده عليه ما لو أسلم زوج الجوسية فتهودت أو تنصرت حيث لا يفرق بينهما مع ان ظاهر كلامه يقتضى التفريق قلت يجب ان يحرر من ان يرد بالكتابية ولو ما لا فلا يرد

ولا حربا ولا ذميا (والولد يتبع خير الابوين ديننا) فان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك لو أسلم احد هما وله ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه (والجوسى شر من الكتابي) فيكون الولد ذميا بالكتابي والشافعي بخالفنا في ان الولد كتابي حتى لا يتحل ذبيحته عنده (ولو أسلم احد الزوجين

(قوله عرض القاضي الاسلام على الآخر) بالغا كان أو عيوا ولو كان غير ميّن ينظر عقله ولو مجنوناً لم ينتظر لعدم نهايته فيعرض الاسلام على أبيه فان أسلم أحدهما بقي النكاح لتبعيته له فلو لم يكن له أي للمجنون أو بان الحكم شرعياً لقلت قال في الدرر فان لم يكن له اب نصب القاضي عنه وصياً فيقضى عليه بالفرقة بأقاني عن البهسي عن روضة العلماء للزاهدي اهـ (قوله أي وان أبي الاسلام فرق القاضي بينهما) ومنه ما إذا سكت غيراته في هذه الحالة يكرره عليه العرض ثلاثاً احتياطاً نهر (قوله وان كان بعد الدخول يتوقف وقوع الفرقة بينهما على انقضاء ثلاثة اقراء) لان النكاح بعد الدخول متأكداً فيؤجل الى ثلاث حيض ولنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرق بين نصراني ونصرانية بابائه عن الاسلام رواه الطحاوي وأبو بكر بن العربي في العارضة وظهر حكمه بينهم ولم ينقل السناخلافه فكان اجماعاً عيني ومنه تعلم ان المراد بالاقراء في كلام الشارح المحيض والعارضة شرح الترمذي للاخوذى بالذال المعجمة شيخنا (قوله وابطؤه طلاق) فتعديداً أسلمت بعد الدخول بها وأبي الزوج بحر بخلاف المأجرة لانه لا يخطر لنكاح المحرم لكونه ملحماً بالمجاد واعلم ان المراد بالطلاق في كلام المصنف البائن جوي عن النهاية ولفظه وابطؤه طلاق بائن مطلقاً سواء كان قبل الدخول أو بعده عند أبي يوسف فصح قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك الرجعة تغليظاً للامر عليه اهـ واطاق في كون اياه الزوج طلاقاً قهراً الصغير المميز وكذا اياه أحد ابوي المجنون طلاقاً أيضاً في الاصح درو قوله وهو من اغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زبلي وفيه نظر اذا طلاق من القاضي وهو علم ما لا منهما فليسا بأهل للايقاع بل للوقوع نظريه شيخنا لتصريحهم بانه انما كان ابطؤه طلاقاً لانه اسافات الامساك بالمعروف وجب التسريح بالاحسان فان فعل والاناب القاضي منابه فكان تقرير القاضي بابائه بطريق النيابة عن المميز واحد ابوي المجنون وفعل النائب منسوب للمجنون عنه لا محالة فكان الطلاق واقعاً منهما محكماً اهـ وقوله في الاصح يشير الى ان الاباء من أحد ابوي المجنون لا يكونون طلاقاً بل فسحا على غير الاصح (قوله مطلقاً سواء كان قبل الدخول أو بعده) ثم ان كان الاباء منه وجب لها كل المهر في المدخول بها ونصفه في غير المدخول بها وان كان الاباء منها فلا شيء لها للموطوعة لان غير الموطوعة فوتت المبدل قبل تاكد البديل فاشبه الرتبة والمطوعة درر والمطوعة بفتح الواو يعني انها اذا ارتدت والعياذ بالله تعالى او مكنّت ابن زوجها فان كان بعد الدخول كان لها المهر لتأكده بالدخول وان كان قبله فلا مهر لها عناية (قوله وعند أبي يوسف فسح) لاي يوسف انه يتصور وجوده من المرأة وبتمت له لا يقع الطلاق عيني فكان كالفرقة بسبب الملك ولهما انه لمساك الامساك بالمعروف وجب التسريح بالاحسان فان طلق والاناب القاضي منابه في ذلك فيكون طلاقاً اذا كان نائباً عن اليه الطلاق لانه أي القاضي انما ينوب عنه فيما التفريق به والذي اليه الطلاق وفي هذا تصريح بأنه لو طلق وقع ولم يحجج الى التفريق اما المرأة فاذي اليها الفسخ فاذا ابت نأب القاضي منابه به بخلاف الملك فان الفرقة فيه لا بهذا المعنى بل للتنافي واعلم ان في جعل الاباء طلاقاً نوع تجوز وفي الحقيقة انما هو سبب فقط كما يفصح عن ذلك ما مر نهر ولهذا قال الشلي فان قلت فهذا صريح في ان الاباء ليس بطلاق انما الطلاق تقرير القاضي بعد الاباء حيث لم يوجد من الزوج طلاق فكيف يستقيم قوله في المتن وابطؤه طلاق قلت لما كان الاباء سبباً لتفريق القاضي اطلق عليه طلاقاً من باب اطلاق السبب على المسبب وهو سائغ (قوله لا اباؤها) أي لا يكون الاباء منها طلاقاً بل فسحاً بالاتفاق (قوله ولم يكونا من اهل الكتاب) ينبغي تقييدها ايضا بعدم تهودها او تنصرها لما قدمناه من ان تنصر المجوسية او تهودها بعد اسلام زوجها المجوسي حكمه حكم ما لو كانت وقت ان اسلم كابية (قوله او كانا والمرأة هي التي اسلمت) احتريزه ما لو كان الرجل هو الذي اسلم (قوله لم تبين حتى تحيض ثلاثاً) او يمضي ثلاثة اشهر لو كانت آيسة او صغيرة نهر ووجه توقف الدينونة على المحيض ان الاسلام ليس سبباً لها ولا بد منها رفعاً للفساد وعرض الاسلام متعذر لقصور الولاية فافقنا شرطها في

عرض القاضي الاسلام على الآخر (قوله أي وان أبي الاسلام) فهي امراته (والا) أي وان أبي الاسلام (فرق) القاضي (بينهما) ولا يتوقف مطلقاً سواء كان قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي ان كان قبل الدخول وقعت الفرقة باسلام أحدهما وان كان بعد الدخول يتوقف وقوع الفرقة بينهما على انقضاء ثلاثة اقراء ثم اعلم ان هذه الفرقة المارة عند أبي حنيفة ومحمد اذا أسلمت المرأة فقط وعند أبي يوسف لا تكون الفرقة اما اذا أسلم الزوج فقط فلا تكون الفرقة طلاقاً اتفاقاً والى هذا اشار بقوله (واباؤه طلاق) مطلقاً سواء كان قبل الدخول أو بعده عندهما وعند أبي يوسف فسح وقال الشافعي اباؤه بعد الدخول لا يكون طلاقاً بل موقفاً كما مر آنفاً (لا اباؤها ولو أسلم أحدهما) أي في دار الحرب ولم يكونا من اهل الكتاب او كانا والمرأة هي التي اسلمت فانه يتوقف (ولم تبين) المرأة مطلقاً سواء دخل بها او لم يدخل (حتى تحيض ثلاثاً) وقال الشافعي ان كان قبل الدخول وقعت الفرقة باسلام أحدهما في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على مضي ثلاثة قرواً

الطلاق الرجعي وهو مضي المدة بمقام السبب كما في خفر البثر ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول
بها والشافعي يفصل كما في الاسلام في دارنا واذا وقعت البينونة والمرأة حرة فلا عدة عليها وان
كانت هي المسئلة فكذلك عند الامام خلافا لما جوى وقوله فلا عدة عليها يعني الا اذا كانت حاملا كما في
الشرنبلية عن الكافي وقوله كما في خفر البثر يعني به ان للاضافة الى الشرط عند تعذر الاضافة الى
العدة نظير افي الشرع وهو خافر البثر في الطريق يضاف ضمان ما تلف بالسقوط فيه الى المحفر وهو شرط
لان العلة ثقل الواقع وقد تعذر لكونه طبيعيا فاضيف الى الشرط فيه وهو المحفر لانه لم تعارضه العلة
شرنبلية ايضا وفي قوله لم تبين ايماء الى ان الفرقه مطلق وهو قولها وجزم به محمد في السير الكبير وقال
الثاني هو فسخ نهر قال الجوى ولو حمل الاول على ما اذا كان هو الاخي والثاني على ما اذا كانت هي الآية
لكان حسنا واقول فيه نظرم وجهين اما اولاهما فلا نفي لافراغ العرض وهو هناك متعذر واما ثانيا
فهو ما يلزم على هذا الحمل من صير ورقة الخلاف لفظيا وهو خلاف ما سبق عند قول المصنف واما قوله
طلاق فتدبر (قوله ولو اسلم زوج الكتابية) ولوما لا يبق نكاحها لان للسلم التزوج بها ابتداء فالبقاء
سهل (قوله وتبين الدارين) حقيقة وحكم بسبب الفرقه حتى لو خرج احدهما من دار الحرب الى دار
الاسلام مسلما او ذميا واسلم او عقد عقد الذمة في دار الاسلام وقعت الفرقه بينهما لانه ينافي انتظام
المصالح وما ينافيها يقطع النكاح كالحرمية والمراد بالتبين حقيقة تساعد بها شخصيا وبالحكمي ان لا
يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل الحرى دارنا
يا مان لم تبين زوجته لانه في داره كما اذا قبل الذمة نهر (قوله لا لاسي) لانه يوجب ملك الرقبة وهو
لا ينافي النكاح ابتداء وهذا الزوج امته جازف كذا بقاء ولهذا لو كانت المسيية منكوبة مسلم او ذمي
لا يبطل النكاح نهر عن العناية (قوله وعند الشافعي سبب الفرقه السبي دون التبين) حتى تقع الفرقه
عنده السبي ولو سبيا معا ولا تقع بالتبين لان السبي يقتضي صفاء المسي لاسي اما تبين الدارين فتأثيره
في انقطاع الولايه لا في ابطال النكاح الا ترى ان الحربى المستامن او المسلم المستامن لم تقع الفرقه بينه وبين
امرته ولنا انه مع التبين حقيقة وحكما لا تنظم المصالح والنكاح شرع لمصالحه لالعينه فلا يبقى عند
علمها كالحرمية اذا اعترضت عليه لان اهل الحرب كالموتى ولهذا لو اتفق بهم المرتد يجزى عليه احكام
الموتى فلا يشرع النكاح بين الحي والميت بخلاف المستامن لان تبين الدار فيه لم يوجد حكم القصد
الرجوع الى داره اذ هو لم يدخلها للقرار زبلى فان قلت رده عليه السلام بنته زينب رضي الله عنها الى
زوجها بالمقد الاول دليل على ما ذكرته روى انه عليه السلام ردها بعقد جديد فكان المتيب أولى من
الثاني على ان مارواه غير صحيح عند اهل النقل فلا يمارض مارويناه لهفته فان قلت فيما رويتم هاج وهو
متكلم فيه قلت هذا جرح مهم فلا يصح وقد وثقه اهل النقل حتى خرج له مسلم ولان مارواه متروك الظاهر
لانه ذكر فيه ان اسلامها كان قبل اسلامه بست سنين وقيل بستين وهم لا يرون بقاء النكاح بعد انقضاء
عدها قبل اسلامها متأخر منها فان قلت قد اباح عليه السلام وطسبا يا اوطاس بعد الاستبراء وقد سبق
مع ازواجهن قلت لا نسلم بل سبعين وحدهن لان رجاءهن قتلوا عيني وقوله روى انه عليه السلام ردها
بعقد جديد قال في الفتح روى ذلك الترمذي وابن ماجه والامام احمد وايضا يقطع بان الفرقه وقعت
بينها وبين زوجها الى العاص عدة تزيد على عشرين فانها اسلمت بمكة في ابتداء الدعوة حين دعا صلى
الله عليه وسلم خديجة وبناته وقد انقضت المدقور روى انها كانت حاملا فاسقطت حين خرجت مهاجرة
الى المدينة واستقر ابن الربيع على شركه الى ما قيل الفتح فخرج تاجرا الى الشام فاختدت سرية المسلمين
ماله واجهزهم هربا ثم دخل بليل على زينب فاجارته ثم كلم صلى الله عليه وسلم السرية فردوا مالها فاحتمل
الى مكته وكان رجلا كريما آمنا لم يبق لاحد عليه علقه قال يا اهل مكة هل بقي لاحد منكم عندي
مال لم يأتني الا بالجزاك الله خيرا فقد وجدناك وفيا كرمناك فاني انشدها ان لا اله الا الله وان همدا

(ولو اسلم زوج الكتابية بنى نكاحها
وتبين الدارين سبب) وقوع الفرقه
لا لاسي) وعند الشافعي سبب الفرقه
السبي دون التبين حتى اذا خرج احد
الزوجين النكاح من دار الحرب مسلما
وقعت البينونة بينهما وعند الشافعي
لا تقع ولو سبى احدا الزوجين تقع الفرقه
بينهما اذا فاعلنا لتبين الدارين
وعند الشافعي السبي وان سبيا معا
لم تقع الفرقه بينهما عندنا وعند
الشافعي تقع

عنده ورسوله والله ما منعتني من الاسلام الا ان تقنوا في انما اردت ان آكل ليموالكم فلما اذا ما الله اليكم
 وفرغت منها اسلمت وما ذكر في الروايات من قولهم وذلك بعد ست سنين او ثمان سنين او ثلاث سنين فانما
 ذلك من حين فارقه بالابدان وذلك بعد غزوة بدر واما البيهقي فقبل ذلك بكثير لانها ان وقعت من حين
 آمنت فهي قريب من عشرين سنة الى اسلامه وان وقعت من حين نزلت ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا
 وهي مكية فأكثر من عشرين سنة واعلم ان بناته صلى الله عليه وسلم لم تصف واحدة منهن قبل البعثة بكفر ليقال
 آمنت بعد ان لم تكن مؤمنة فقد اتفق علماء المسلمين ان الله تعالى لم يبعث نبيا قط اشرك بالله طرفة عين
 والولد يتبع المؤمن من الابوين فلزم انهن لم تكن احداهن قط الامسلة نعم قبل البعثة كان الاسلام
 اتباعا لملة ابراهيم عليه السلام ومن حين البعثة لا يثبت الكفر الا بانكار المنكر بعد بلوغ الدعوة ومن اول
 ذكره عليه السلام لا ولاده لم توقف واحدة منهن انتهى ومنه تعلم ان المراد من قول الشيخ العيني فيما سبق
 كالزيلي ولان ما رواه من ذلك الظاهر لانه ذكر فيه ان اسلامها قبل اسلامه الخ اي متابعتها لا يها عليه
 السلام مع ما كانت عليه من كونها قبل التبعية على ملة ابراهيم عليه السلام فالمراد باسلامها تبعتها
 لا يها عليه السلام لانها كانت متصفة قبل ذلك بالكفر ونقل شيخنا عن المواهب اللدنية ما نصه واما
 زينب فهي اكبر بناته بلا خلاف الا ما لا يصح وانما الخلاف فيها وفي القاسم ايهما ولدان لا قال ابن
 اسحاق انها ولدت سنة ثلاثين من مولد النبي صلى الله عليه وسلم وولدت زوجها وابن خالتها الى العاص
 عليا مات صغيرا قد نازح الحلم وكان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته يوم الفتح وولدت له ايضا
 امامة التي حملها عليه السلام في صلاة الصبح على عاتقه وكان اذا ركع وضعها واذا رفع رأسه من السجود
 اعادها وترجها على بن ابي طالب بعد موت فاطمة انتهى (تتمة) ما نقل عنه عليه السلام من قوله ان
 ابي واباك في النار ليس على ظاهره وما نقل عن ابي حنيفة انه قال في الفقه الا كبر ان ابي النبي صلى الله
 عليه وسلم ما نال على الكفر مردود بان النسخ المعتمدة من الفقه الا كبر ليس فيها شيء من ذلك وبان الموجود
 فيها ذلك لابي حنيفة محمد بن يوسف البخاري لا لابي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي قال شيخنا هذا
 ما نص عليه ابن حجر الهيتمي ثم المكي في فتاواه انتهى (قوله وتكح المهاجرة) البنا وهي التاركة دارها على
 عزم عدم العود مسلمة او ذمية نهر واسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية حموي ودر (قوله المحائل)
 وهي التي لم تكن حاملا وضع المسئلة في المهاجرة لان التي طلقت في دار الحرب لا عدة عليها اتصافا نهر
 (قوله وعندهما تلزمها العدة) لان الفرقة وقعت بعد الدخول في دار الاسلام فيلزمها حكم الاسلام
 وفيه نظر لانه منقوض بالمسبية وما قيل حلها للسبي دليل على فراغ رجها ليس بشئ اذ لو كان كذلك لوجب
 الاستبراء ولا يحنيفة انها اثر النكاح المتقدم وجبت اظهار الخطر ولا خطر لك الحرب ولهذا لا يجب
 على المسبية وفيه نظر لان المفهوم منه ان العدة يجب حق الزوج على ما فصحه عنه من قال لانه لو وجبت
 لوجب حق الزوج ولا حرمة للعربي وقدم في باب المهر انها حق الشرع والولد حموي عن ابن الكمال
 فالاسلم ان يستدل للامام بما في الدرر من قوله وجه جواز النكاح قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن
 حيث اباح نكاح المهاجرات مطلقا فتقيده بما بعد العدة زيادة على النص وهي نسخ الخ (قوله ما لم تضع
 حملها) هو الاصح لان في بطنها ولدا ثابت النسب فظهر في حق المنع احتياط نهر (قوله وروى الحسن عن
 ابي حنيفة انه يصح النكاح الخ) رحمه الا قطع وظاهر الرواية هو الاول نهر (قوله وارتياد احداهما الخ)
 ويشترط ان يكون المرتد صاحبا فان اسلام السكران وان صح لا يصح ارتياده ولا تبين امراته حموي عن
 البرجندی (قوله فصح في المحال) اي رفع للعقد من اصله سواء كانت المرأة مسلمة او كاثية حموي عن الفتح
 وحيث كان ارتياد احداهما فصح فلا ينتقص بها عدد الطلاق نهر (قوله وقال محمدان كانتا الفرقة
 من قبل الزوج الخ) هو يعتبرها بالاباء وابويوسف مر على اصله في الاباء وابويوسف فرقي بينهما ووجه
 ان الرد منافية للنكاح لسكونها منافية للعصمة اولان تمام المصالح والطلاق يرفع عنه جرح الرد

(وتكح المرأة) المهاجرة المحائل في
 المحال مطلقا سواء كانت مسلمة او ذمية
 (بلا عدة) عند ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعندهما تلزمها العدة اما اذا
 كانت حاملا فلا تقول بوجوب العدة
 عليها وليكنها الا تنكح ما لم تضع حملها
 وروى الحسن عن ابي حنيفة ولكن
 الله تعالى انه يصح النكاح ولكن
 لا يقربها (وارتياد احداهما فصح في
 المحال) مطلقا سواء كان قبل الدخول
 او بعده وقال الشافعي لا تقع الفرقة
 بعد الدخول حتى تنقضي
 محمدان كانت الفرقة من قبل الزوج
 فهي فرقة بطلاق (فالموطوءة
 المهر) الكامل (ولنه برهانه ان
 ارتد الزوج

جلالا بخلاف الاباء لانه يغوث به الامساك بالمعروف فيجب التصریح على ما مر ولذا اتوقف الفرقه بالاياه
على القضاء ولا يتوقف الفرقه بالردة حموى هذا وسكت من العدة ولا يسه في وجوبها غير انه لا نفقة لها
فيها السكن لها السكنى وبه يفتى خلاصة وهذا اذا كانت هي المرتدة فان كان هو المرتد فلها النفقة ولو
ماتت ورثها زوجها المسلم استحسننا لا قياسا وهو قول زفر خانية وفيها لو لم تحت بدرا الحرب كان له ان
يتزوج باختها واربع سواها نهر يعني ولو قبل انقضاء العدة (قوله وان ارتدت المرأة لاشئ عليه) لان
الفرقة من جهتها قبل الدخول بمعية توجب سقوطه در وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين وتخير على
الاسلام وعلى تجديد النكاح زجر الهاجهر يسر كدينار وعليه الفتوى والولوا الحجة وافق مشايخ بلخ بعدم
الفرقة بردها زجر او تيسير الاسماء التي تقع في الكفر ثم تذكر قال في النهر والافتاء بهذا أولى من الافتاء بما في
النوادير لكن قال المصنف ومن تصفح أحوال نساء زماننا وما يقع منهن من موجبات الردة مكررا في كل
يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر أقول وقد بسطت في القنية والتهنئة والفتح والبحر واصلها
انها بالردة تنفك وتكون في المسلمين عند أبي حنيفة وبشرها الزوج من الامام أو يصرفها اليه لو مصرفا
ولو استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كام الولد ونقل المصنف في
كتاب الغصب ان عمر رضي الله عنه هجم على نائمة فضر بها بالردة حتى سقط خمارها فقبل له يا أمير المؤمنين
قد سقط خمارها فقال انها لحرمة لها ومن هنا قال الفقيه أبو بكر البخاري حين مر بذا على شط نهر كاشفات
الرؤس لحرمة لمن اغا الشك في ايمانهم كانوا من حريات در تمة ذكر الایاری فی شرح الجامع الصغير في الكلام
على قوله عليه السلام اجيبوا الداعي ولا تردوا الهدية ولا تضربوا المسلمين انه عليه السلام عاش ما ضرب
بيده خادما ولا عبدا ولا امة انتهى (قوله ولو ارتد امعا) بان لم يعرف سبق أحدهما على الآخر نهر (قوله
فهما على نكاحهما استحسننا) ووجهه ان بني حنيفة ارتدوا ثم أسلموا ولم تأمرهم الصحابة بتجديد النكحة
وارتدادهم واسلامهم واقع معايبهما لالتاريخ فنزل القياس لاجماعهم يعني (قوله وفي القياس تقع الفرقة
بينهما وهو قول زفر) لان ردة أحدهما منامة فردتهما بالاولى وجوابه ما قد علم (قوله وبانت لو اسما
متعاقبا) لان اسلام احدهما اذا تقدم بقي الآخر على ردة فيحقق الاختلاف در زمان كان المتأخر اسلا ما
هي المرأة قبل الدخول سقط المهر وان كان هو الزوج لهما نصف المهر والتمتع نهر ولو كانت نصرانية تحت
مسلم فتحبسا وقعت الفرقة بينهما عند أبي يوسف خلافا لمحمد يعني لانهما ارتد امعا لان تحبس النصرانية
كاحداث اصل الكفر وهذا لان الجوسية لا يجوز للمسلم ان يتزوج بها فاحداثها كاحداث الردة لابي يوسف
ان الزوج لا يقر على ذلك الدين بل يجبر على الاسلام والمرأة تقر عليه فصار كردة الزوج وحده وهذا لما
عرف ان الكفر كله مله واحدة فلا انتقال من كفر الى كفر لا يجعل كالانشاء فصار كالوعد فان
الفرقة تقع فيه بالاتفاق فكذا هو عند محمد يفرق فيقول ان الجوسية لا يجوز للزوج بها فيكون احداها
كالارتداد بخلاف اليهودية الا ترى انها لو تجسست وحدها تقع الفرقة بينهما ولو تهودت لا تقع فافترقا زبلي

(باب القسم)

لماذا كرجوا نكاح اربعة من النسوة للعروثتين للعبد لم يكن بد من بيان القسم غير ان اعتراض ما هو اهم
بالد كرا وجب تأخيرها وهو لغة تسمين الانصبا بين الشركاء وشربا التسوية بين المنكوحات في البيوت
والملبس والشرب والسكنى حموى لافي الجامعة لانها تنبني على النشاط فلا يقدر على التسوية فيها كالحبة
در فلو كان عمله لالا كالجارس قسم نهارا كما ذكره الشافعية وهو حسن نهر (قوله وهو فرض) قال
المجوى ساقه مطابقا للنقول وقوله في النهر ينبغي ان يكون فرضا لظاهر الآية تعقبه بان فرضية لا تبديت
بالظاهر بل بالمعنى القطعي انتهى وبؤيده ما في الفتح حيث قال وهو واجب لقوله تعالى بعد بيان حل

(وان ارتدت) المرأة (لا) شئ عليه
واعلم ان قوله ان ارتدت متعلق بقوله
لغيرها (والا بالانطية) اي نظير
الارتداد فان فرق بينهما بالانطية
بعد الدخول فلها المهر وان كان قبل
الدخول فلا مهر لها وان كان بابا
بعد الدخول فلها قبل الدخول فلها نصفه
وان كان قبل الدخول فلها جميع المهر
(وان ارتدت) معا (واسما) معا (لم
تبين) المرأة في القياس تقع الفرقة
استحسننا وفي القياس (وبانت) المرأة
بينهما وهو قول زفر (متعاقبا
(لو اسما) حال كون كل منهما (متعاقبا
للآخر) * (باب القسم) * بالفتح
مصدر قسم والكسر النصيب وهو فرض

الاربعة فان خفتم ان لا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم فاستغنوا عن الاربع مقيد بعدم خوف عدم العدل ونسب المنع من اكثر من واحدة عند خوفه فعلم انما به عند تعدده انتهى (قوله البكر كالنبي والمجدبة كالقديمة) لاطلاق النصوص ونخصهما مع ان المجنونة التي لا يخاف منها والمريضة والارتقاء والمحاض والنساء والصغيرة التي يمكن وطؤها والحرمة والمظاهر منها والمولى منها والحامل كغيرها لانها محل الخلاف ولم ارحم المتكوحة اذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدين لا قدرة لها على وفائه والناشزة والمسطورة في كتب الشافعية انه لا قسم ذاتي الكل وعندي انه يجب للمطوعة بشبهة اخذنا من قولهم انه مجرد الاناس ودفع الوحشة وفي المحبوسة تردد واما الناشزة فلا يتبعى التردد في سقوطها لانها بخروجها رضيت باسقاط حقها واما المطلقة الرجعية فان اراد راجعها قسم والا تهر وأقول في دعوى وجوبه في العدة للمتكوحة المطوعة بشبهة تأمل فان نفقتها في هذه العدة ليست واجبة عليه ومعلوم ان القسم عبارة عن التسوية في البيوتة والنفقة والسكنى فليخرج رجمي والتفصيل بان لا قدرة لها على وفائه يقتضي انه اذا كان لها قدرة لا قسم لها وهو ظاهر (قوله وقال الشافعي ان كانت المجدبة بكرة يفضاها بسبع ليل الخ) ولا يحتسب عليها بذلك الا اذا طلبت زيادة على ذلك فينبذ بطل حقها ويحتسب عليها بذلك المدة لقوله عليه السلام للبكر سبع ولانبي ثلاث ثم يعود الى اهله وبه قال مالك واحمد قلنا المراد منه التفضيل بالبداة للمجدبة دون الزيادة وهو محمول على الصلح يعني بان يداها بالمجدبة فيبيت عندها سبعان كانت بكرة او ثلاثان كانت نبياتم بيت عند القديمة كذلك اي سعا او ثلاثا واقول في الاستدلال بهذا الحديث على انها اذا طلبت الزيادة سقط حقها ويحتسب عليها بذلك المدة نظرا لا يخفى الا ان يكون ذلك لدليل آخر (قوله والمسئلة كالكتابية) اي في القسم وما في الغاية نفقوا على وجوبها في النفقة بضارده ان يلحقه لا يتأق الا على قول من اعتبر حاله لا على من اعتبر حالها واجاب الغزى بان مراده التسوية في وجوب النفقة لا في كبتها بخلاف ما في الدرر لتصريحه بانه لا يجوز ترجيح بعض على بعض ولا يمكن الجواب عنه اما كلامه في الغاية فليس فيه تصريح بذلك فظهر الفرق (قوله فيه اي في القسم) لاطلاق قوله عليه السلام من كان له امراتان ومال الى احدهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك والاختيار في مقدار الدور والزوج لان المستحق التسوية دون طريقها وما في الدرر من ان التسوية تستحق في البيوتة والنفقة والسكنى وانه لا يجوز ترجيح بعض على بعض تعقبه في الثرب لالبية بان فيه اخراجا للثمن من اذاته موافقة ما سيذكره في النفقة من انها معتبرة بهما لان العدل في الماكل والملبس بعدم تعدى الواجب فاذا كانت احدي نسائه غنية لا يكون نفقته على الاخرى الفقيرة مثلها فتفسير العدل بانه لا يجوز ترجيح بعض على بعض لا يكون الا على القول باعتبار حال الزوج وليس هو المفتى به او يحمل على تساوي حال النساء في الغنى او الفقر انتهى (تنبيه) المحبوب والمحصى والعنين كالفعل وكذا الصبي اذا دخل بامرته لان وجوبه لحق النساء وحقوق العباد تتوجه على الصبيان عند وجود تقرر السبب وفي فتح القدير وقال مالك ويؤدى ولي الصبي به على نسائه وظاهره انه لم يطلع فيه على شيء عندنا واذا قلنا بوجوبه على الصبي وتركه فهل يأثم الوالدان لم يأمر بذلك ولم يدربه قال في البحر وينبغي ان يأثم وعماد القسم البطل ولا يجامع المرأة في غير يومها ولا يدخل ليل على التي لا قسم لها ولا باس ان يدخل عليها نهارا الحاجة ويعودها في مرضها في ليلة غيرها فان نقل مرضها فلا باس ان يقيم عندها حتى تشفى او تقوت ثرب لالبية من الجوهرة ولم يقيد بما اذا لم يكن عندها من يؤنسها كما في النهر (تنبيه آخر) القسم عند تعدد الزوجات فمن له امرات او واحدة لا يتعين حقها في يوم من كل اربعة في ظاهر الرواية ولو كان لها ما هو مستوليات فلا قسم ايضا ويحتجب ان يسوي بينهما في المضاجعة (تنبيه آخر) لا يلزم بعد تمام الدور على نسائه ان يتبدل الدور طين عقب تمامه فانه لو ترك البيت عند الكل بعض الليالي وانفرد بنفسه او كان بعد تمام الدور على نسائه مع سراريه وامهات اولاده

(البكر كالنبي) مطلقا سواء كانت البكر قد عدا او جدبة (والمجدبة كالقديمة) مطلقا سواء كانت المجدبة بكرة او نبيات وقال الشافعي ان كانت المجدبة بكرة يفضاها بسبع ليل (والمسئلة) وان كانت نبيات ثلاث ليل (والمسئلة) والمراهقة كالالبنة (كالتبكية) والمراهقة (قوله) اي في القسم والمعلقة كالمجنونة (قوله) اي في القسم

قوله قوله فيه حق هذه القولة الشافعية عن القولة التي بعدها كما هو ترتيب الناح

لا يمنع من ذلك وفي الجوهرة قد قالوا ان الرجل اذا امتنع من القسم يضرب لانه لا يستدرك الحق فيه.
 بالمجس لانه يفوت بعض ازمان انتهى ولا يعز في المرة الاولى بل اذا عاد بعد ما نهاه القاضي اوجعه عقوبة
 و امره بالعدل لاساءة ادبه وارتكاب ما به محرما وهذا مستثنى من قولهم القاضي مخير في التعزير بين الضرب
 والمجس لاختصاص هذا بغير المجس شربلا لية عن البحر (قوله والعاقلة كالجنونة) يعني التي لا يخاف
 منها كما سبق والمخائف والنفساء والقرناء والرقاء كغيرها (قوله وللحررة ضعف الامة) ولو مكاتبه او مبعضة
 بذلك قضى المدين وعلى رضى الله عنهما ولان حل الامة انقص من حل الحررة بدليل انه لا يجوز نكاحها
 معها ولا بعدها فلابد من اظهار النقصان في المحقوق فهو روفيه نظرا لانه ان اراد كل المحقوق برد النفقة
 والسكنى لعدم وجوب اظهار النقصان فيهما وان لم يرد كلها لا يتم التعليل واعلم ان المكاتب والمذبرة وام
 الولد بمنزلة الامة لان الرق فيهن قائم جوى ولو اقام عند الامة يوما فاعتقت بقيم عند الحررة يوما وكذا لو اقام
 عند الحررة ثم عتقت الامة ينتقل الى العتقة لان المنقص قد زال وفي الاولى خلاف زفر تدين (قوله
 والمرضة في القسم كالصبيحة) وكما ان مرضها لا يسقط حتمها في القسم فكذا مرضه لا يكون مسقطا لمحقن
 في القسم قال في البحر ولم اركيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى بيت الاخرى والظاهر
 انه اذا صبح ذهب عند الاخرى بقدر ما اقام عند الاولى مريضا ولا يخفى انه اذا كان الاختيار في مقدار الدور
 اليه حال صحته ففي مرضه اولى فاذا مكث عند الاولى مدة اقام عند الثانية بقدرها واذا مرض في بيت له
 دعا كل واحدة في نوبتها لانه لو كان محبها واراد ذلك ينبغي ان يقبل منه نهروا قول كيف يتصور ان يقدر
 الدور حال مرضه فضلا عن كونه اولى مع كونه لا يعرف مقدار مدة مرضه حتى يقدر به الدور اللهم الا ان
 يكون مرضه حتى ذات ادوار كما عرف في كتب الطب جوى ولقول المراد من تقدير الدور في المرض أى ما لا
 بعد حصول البرهان بقيم عند الثانية في الصبيحة بقدر ما اقام عند الاولى في المرض واعلم ان ما ذكره من
 ان الاختيار في تقدير الدور اليه ليس على اطلاقه حتى لو اراد ان يدور سنة لا يطلق له بل لا ينبغي ان يطلق
 له مقدار مدة الا بلاما اذا كان وجوبه للتأنيس و دفع الوحشة وجب ان تعتبر المدة القريبة وأظن اكثر
 من جمعة مضارة الا ان ترضيا به قال في البحر والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم
 لانها مطمئنة بحجي نوبتها وانصرف في النهار الى الفتح بقوله وفي نفي المضارة مطلقا نظرا لا يخفى انتهى وهذا
 ظاهر في عدم الوقوف على ما في الخلاصة من انه لا يقيم عند احدهما اكثر من ثلاث الا باذن الاخرى كما
 في الدرر المصنف وفي الدراية وغيرها لو اقام عند احدهما شهرا فخاصته الاخرى في ذلك قضى عليه بان
 يستقبل العدل بينهما وما مضى هدر غير انه اثم فيه لان القسمه تكون بعد الطلب (قوله ويسافر الزوج
 بمن شاء منهن) لانه لاحق لمن في السفر حتى كان للزوج ان لا يستعجب واحدة منهن فكذلك ان يسافر
 بواحدة منهن او اكثر بلا اذن من صاحبها ولا قرعة ولانه قد يتعسر عليه السفر ببعضهن لمرض بها
 او سمن او كثرة اولاد وقد ياتن بعضهن في حفظ الامتعة في السفر او في تركها في البيت وفيه من الحرج
 ما لا يخفى زيلعي (قوله ولكن القرعة احب) تطيب القلوب (قوله ولم تحتسب عليه ايام سفره الخ) حتى
 لا يقضي لبقية نسائه وقال الشافعي يقضى اذا سافر بها من غير قرعة وانما ما بينا انه لاحق لمن في السفر
 ووجوب القضاء يترتب على وجوب الاداء زيلعي (قوله وقال الشافعي القرعة مستحقة) لما روى عن
 عائشة انه عليه السلام كان اذا اراد سفر افرع بين نسائه وايتن خرجت قرعتها خرج بها ففق عليه ولنا
 ما سبق انه لاحق لمن في السفر وفعله عليه السلام يدل على الاستعجاب ونحن نقول به تطيب القلوب
 والدليل عليه انه عليه السلام لم تكن التسوية واجبة عليه في الحضر وانما كان يفعله تفضلا قال تعالى
 ترجى من تشاء منهن وتؤوي اليك من تشاء فكان ممن يؤوي عائشة وام سلمة وزينب وحصة ومن ارجاه
 سودة وجويرية وام حبيبة وصفية وميمونة ذكره المندري فاذا لم يجب عليه في الحضر فكيف يستدل بفعله
 على الوجوب زيلعي قال البيضاوي ترجى من تشاء منهن تؤخرها وتترك مضاجعتها وتؤوي اليك من تشاء

(والحررة ضعف الامة)
 كانت مسلمة او ذمية والمرضة في
 القسم كالصبيحة (ويسافر الزوج
 بمن شاء) منهن (و) لكن (القرعة)
 (احب) فليسافر بمن خرجت
 قدرتها ولم تحتسب عليه ايام سفره مع
 التي كانت معه ولكن يستقبل العدل
 بينهما وقال الشافعي القرعة مستحقة

تضم اليك وتضاعفها وتطلق من تشاء وتمسك من تشاء ومن ابتغيت طلبت من عزلت طلقت فلا جناح عليك في شيء من ذلك انتهى (قوله ولما ان ترجع عليه الخ) استفيد من جواز الرجوع صحة الهبة والهبة هنا مجاز عن الرضا بترك حقها حموى والدليل على جواز هبة القسم من ضررها ما نقله في النهر من ان سودة بنت زمعة سألته ان يراجعها وتجعل نوبتها العائشة انتهى فهو صريح في انه عليه السلام طلقها وبوافقها ايضا ما سألني في النكاحيات انه قال لسودة اعتدي ثم راجعها لكن الذي نقله شيخنا عن المواهب انه لما كبرت سودة اراد النبي صلى الله عليه وسلم طلاقها فسأله ان لا يفعل وجهه لم يوافقها العائشة فامسكها انتهى وانما كان لها الرجوع بعد الهبة لانها اسقطت حقها لم يجب بعد فلا يسقط توضيحه ان الاسقاط انما يكون في القائم لان ما ليس كذلك كان الرجوع عنه امتناعا لا اسقاطا فكان بمنزلة العارية ولم يعبر ان يرجع متى شاء لما قلنا عناية (تكميل) جعلت لزوجها حولا على ان يزيد لها في القسم فهو حرام وهو رشوة وترجع بمالهسا وكذا لو حطت من مهرها شيئا ليزيد لها في القسم أو زادها في مهرها أو جعل لها شيئا لتجعل يومها لصاحبها فالكل باطل ولا يجوز ان يجمع بين الضرتين في مسكن واحد لا يرضاهما للزوم الوحشة شيخنا عن البحر (خاتمة) يندب ان يسوي بين الزوجات في جميع الاستمتاع كالوطء والقبلة وكذا بين المهورات وامهات الاولاد ليعصنن عن اشتباه الزنا والميسل الى الفاحشة وان يعاشر كل صاحبه بالمعروف بان يعمل مع صاحبه كما يجب ان يعمل مع نفسه وفي البرازية وحق الزوج ان يطيعه في كل مباح يأمرها به ويكرهه وطء احدهما بجمرة الاخرى نهرو في الفتح لها ان لا تحببه اذا طلب وله ان يمنعهما من اكل ما يتأذى من راحته ومن الغزل وعلى هذا فله ان يمنعهما من التزين بما يتأذى برجعه كالحناء المخفض والنقش

(كتاب الرضاع)

لما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش في ابتداء أمره غالبا الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به وهي من آثار النكاح المتأخرة عنه جعله آخر أحكامه وذكر في المحرمات ما يتعلق بالمهرمية به اجمالا وذكر هنا تفاصيله كذا في غير كتاب وأقول مقتضى هذا ان تعنون مسائل الرضاع بالباب لا بالكتاب كما هو ظاهر حموى (قوله كما ان النكاح سبب للنسب وهو سبب للحرمة) لا حاجة الى دعوى ان المحرمة في النكاح بواسطة النسب لان حرمة المصاهرة تثبت بالنكاح وفي البرجندی اورد عقب النكاح لانها نظير ان من حيث انهم ماسييان للحرمة أو ضدان من حيث ان النكاح سبب للحل والرضاع سبب للحرمة انتهى ومنه يستفاد ان الشيء الواحد يكون نظيرا وضدا باعتبار الحثيثة حموى (قوله جعل في الديوان الخ) ولم يذكره الضم مع جوازه لانه بمعنى ان يرضع معه آخر كما في القاموس وفيه ان فعله جاء من باب علم في اللغة العالية وهي ما فوق نجد ومن باب ضرب في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر (قوله مص الرضيع الى آخره) منقوض طردا وعكسا اما الاول فلانه قد يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وأما الثاني فلان المص قد ينتفي ويثبت الرضاع كما لو وصل الى جوفه بالوجور والسعوط من هه وانفه واجب بانه اراد الوصول الى الجوف من المنفذين ونحوه لانه سبب للوصول فاطلق السبب واراد المسبب بحر وبحث فيه في النهر وادعى انه انما خصه برباع على الغالب والوجور بالفتح الدواء يخرج من وسط الفم أي يصب تقول وجرت الصبي وأجرته شيخنا عن المختار (قوله من ندى الأدمية) ولو يكر أو ميمنة أو آيسة ونحوه به الرجل والشاة والندى يذكر ويؤنث فيقال هو الندى وهي الندى وهو للراة وقد يقال للرجل أيضا نهر (قوله في وقت مخصوص) قال في النهر قد يقال انه لا حاجة اليه للاستغناء عنه بالرضيع وذلك لانه بعد المدة لا يسمى رضيعا عناية وتعقبه الحموى بان المطلوب من التعريف شرح الماهية وكشفها حقيقة كانت أو اعتبارية ولا خفاء ان الاكتفاء بمثل هذا مما يوجب غموض التعريف وخفاءه ومن ثم فالواد لالة الالتزام مبهمة

(ولما ان ترجع) عليه (ان وهبت
فسمها للآخرى)
(كتاب الرضاع) المناسبة ان الرضاع
سبب للحرمة كما ان النكاح سبب
للسبب وهو سبب للحرمة جعل
في الديوان قطع الرأه أصلا والكسر
لغة وجعل الفعل من باب علم أصلا
وكونه من باب ضرب لغة وهو لغة أهل
نجد (هو) في النهر (مص الرضيع)
من ندى الأدمية في وقت مخصوص

في التعاريف ومنعوا فيها وقوع المشترك اذا لم يكن ثم قرينة تعين المعنى المراد منه ومن المجاز اذا لم يكن
 مشهورا (قوله على حسب ما اختلفوا فيه) حولان ونصف عند الامام وهو مختار صاحب الهداية
 لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وظاهر هذه الاضافة يقتضي ان يكون جميع المذكر مدة لكل
 واحد منهما الا ان الدليل قد قام على ان مدة الحمل لا تكون اكثر من سنتين فبقي مدة الفصال على
 ظاهره وقال تعالى فان اراد انفصالا عن تراض منهما وتشاورا لاية فاعتبر التراضي والتشاور في الفصال
 بعد الحولين وذلك دليل على جواز الارضاع بعدهما وعامة اهل التفسير جعلوا الاجل المضروب للدينين
 متوزعا عليهما ويؤيده ما روي ان رجلا تزوج امرأة فولدت لسته أشهر فجي بها الى عثمان فساور
 في رجها فقال ابن عباس ان خاصية بكم بكتاب الله خصمتمكم قالوا كيف قال ان الله يقول وحمله وفصاله
 ثلاثون شهرا وقال والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وقال وفصاله في عامين فحمله ستة أشهر
 وفصاله حولان فتركها عثمان شرح النقاية لعل قارى وحسب بسكون السين جوى عن الفترى
 والمراد بالدليل في قوله الا ان الدليل قد قام الخ حديث عائشة الولد لا يبقى في بطن أمه اكثر من سنتين
 ولو بفسلكه مغزل فان قلت هذا المنقص على تقدير كونه حديثا يلزم به تغيير الكتاب وهو لا يجوز احيب
 بان الكتاب مؤول فان عامة اهل التفسير جعلوا الاجل المضروب للدينين متوزعا عليهما فلم تكن دلالة
 الكتاب على ما استدلل به المصنف قطعية واذا لم تكن دلالة على ذلك كذلك لم يلزم التغيير وانما يلزم
 اثبات مسئلة فرعية بآية مؤولة ولا بعده عن آية (قوله في ثلاثين شهرا) متعلق بمص جوى (قوله
 ما حرم بالنسب) شمل كلامه حليلة الابن والاب رضاعا وصرح في الفتية بأنه لو زني بامرأة حرم عليه
 بنتها رضاعا ولا بد ان تعلم المرضعة لما في الخانية أرضعها اقل اهل القرية أو أكثرهم ولا يدرى من
 أرضعها فأراد واحد من اهل تلك القرية فكما قال الصغار اذا لم يظهر له علامة ولم يشهد بذلك
 يجوز نكاحها ثم اطلاقه يفيد ثبوت التحريم في المدة على القولين سواء فطم واستغنى بالطعام
 ام لا وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وروى الحسن عنه انه ان اكتفى بغير اللبن لا تثبت الحرمة
 قال الزيلعي وعليه الفتوى والاكثر على الاول ثم الارضاع بعد المدة لا يجوز وهو الصحيح لانه جزء
 الآدمي فلا يباح الانتفاع به الا للضرورة وقد اندفعت وعلى هذا لا يجوز الانتفاع به للتداوى نحو
 وجع العين وقيل يجوز اذا غلب على ظنه زوال الرمد به نهر وقوله نحو وجع العين يشير الى جواز
 التداوى به ولو شربا لغير الرمد والحاصل انه لا فرق على القول بجواز التداوى به بين الشرب وغيره
 خلافا لبعضهم كما في الشرب لبلالية حيث قال بعد حكاية الاختلاف في جواز التداوى به للرمد والبعض
 لم يجوز شربه للتداوى انتهى لكن على الشرب لبلالية مؤاخذه لان صدر عبارته يفيد قصر الاختلاف على
 التداوى به للرمد فقط وينافيه قوله والبعض لم يجوز شربه الخ والعجب من بعضهم حيث عزالته من انصه
 ولم يجوزوا شربه للتداوى مع ان ذلك لا وجود له فيه أصلا بل قد مناعه ما يفيد عدم الفرق بين الشرب
 وغيره (قوله الابن خمس رضعات) مشعبات لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان فيما
 نزل من القرآن عشر رضعات مشعبات يحرم ثم نسخ بخمس معلومات وعنها انها قالت قال صلى الله
 عليه وسلم لا تحرم المصة ولا المصتان وفي لفظ لا تحرم الاملاجة والاملاجتان فهذا الذي مذهبنا والاول
 لا يثبت مذهبه ولنا قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم واخوانكم من الرضاغة علقه بفعل
 الارضاع من غير قيد بالعدد والتقييد به زيادة وهو نسخ وما رواه منسوخ روى عن ابن عباس انه قال
 قولها لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان كان فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم بفعله منسوخا حكاية عنه أبو بكر
 الرازي ومثله عن ابن مسعود وقال ابن بطال احاديث عائشة مضطربة فوجب تركها والرجوع الى كتاب
 الله زيلعي والمصة فعل الرضيع والاملاجة فعل المرضع وهو الارضاع شيخنا عن العناية وفي الصحاح
 المص تناول الثدي بأدنى القم يقال ملج الصبي أمه أى رضعها وامتج الفصيل ما في الضرع امتصه

على حسب ما اختلفوا فيه (وحرمة به)
 اي بالرضاع (وان قل في ثلاثين شهرا)
 ما حرم بالنسب (وقال الشافعي)
 لا تثبت الحرمة الابن خمس رضعات
 لا تثبت في الهى بكل واحدة منها

والاملاج الارضاع ومنه قيل للرجل ملجان ومضان أى انه من لؤمه يرضع الابل انتهى كيلا يسمع صوت
حلبه فيطلب منه عيني (قوله وقال استئان) قال الشيخ قاسم في تصحيح القدوري وقوله ما صح وبه يقتضى
وفي المحوهره الفتوى على قول الامام حموى (قوله وقال زفر ثلاثة احوال) وقال بعضهم لاحدله
لنصوص المطلقة ولنا ان ارضاع الكبير منسوخ بقوله عليه السلام لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد
احتلام ويقول عليه السلام لا رضاع الا ما انشرا العظم وانبت اللحم وورد دارضاع الكبير لان ذلك لا يحصل
لكبير بالرضاع وانما يحصل له بالحنز ونحوه ولزفر ان الرضيع لا يمكنه التحول من الرضاع الى الطعام
في ساعة واحدة ولا بد من الزيادة والتحول حسن التحول من حال الى حال لا شتماله على الفصول الاربعة
ولهذا اجل العنين به وعلق به وجوب الرضاعة ولما قوله تعالى والوالدان برضعن اولادهن حولين
كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذه صيغة خبر والمراد به الامر وهو بالغ وجوه الامر ولا اعتبار للزيادة
بعد الاتمام وللامام ما سبق بيانه من على قارى او نقول كما في الزبلي ان الطعام لا يحصل في ساعة
واحدة بل يحصل شيئا فشيئا حتى ينسى اللبن ويتغيره فلا بد من زيادة على المحولين فقد رناها بأدنى
مدة الحمل والنص المقيد بمحولين محمول على الرضاع المستحق حتى لا يستحق على الوالد نفقة الارضاع
بعد ذلك اى اجرته بالاجماع لو كانت مطلقة فعمل ان الفصال المذكور في النص فصال استحقاق الاجرة
على الاب لفصال مدة الرضاع ولئن سلم انه فصال مدة الرضاع يكون بياننا اقل مدته لانه يوجب
الحرمه بعد ذلك الا ترى انه قرن بين الفصال والحمل واراد اقل مدة الحمل فكذلك اقل مدة الفصال والدليل
على بقاء مدته ان الله تعالى قال فان اراد افضالا عن تراض منهما وتشاور ذكره بعد المحولين بحرف الغاء
فدل على بقاء مدة الرضاع ولهذا علق الفصال بعد المحولين بنراضهما عليه الخ وقوله وكذا اقل مدة
الفصال يعنى به قوله تعالى وحمله وفصاله في عامين كذا بخطه أقول ما نقل عن خط الزبلي انه اراد به
القرآن في قوله تعالى وحمله وفصاله في عامين بآباءه تعليله وسياق كلامه والذي يتبين فهمه انه اراد به
القرآن في قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا حتى يصح قوله واراد اقل مدة الحمل فكذلك اقل مدة
الفصال هذا ما ظهر لي عند المطالعة على ان الآية أعني آية لقمان ليس فيها وحمله فتعين انه سبق قلم شيخ
شاهين وفي دعوى الزبلي الاجماع على انها لا تستحق الاجر على الارضاع بعد المحولين لو كانت مطلقة فنظر
فقد نقل السيد الحموى عن عمدة الفتاوى ان خيف عليه الهلاك بالطعام قبل سنتين ونصف تطالب
بالاجرة اللهم الا ان يحمل كلامه على ما اذا لم يخف عليه الهلاك وقوله لا رضاع الا ما انشرا العظم الا انشرا
بالراء الاحياء وفي التنزيل اذا نساء أنثروا ومنه لا رضاع الا ما انشرا العظم وانبت اللحم اى قواه وشده كانه
احياء وبروى بالراى عنية عن المغرب وقوله ولا يتم بعد احتلام اليتيم في الناس من قبل الاب وفي البهائم
من قبل الام من يتم الصبي يتم بتماسم الياء وفهما مع سكود التاء فهما شيخنا عن المختار (قوله الام
اخته) جعل في النهر الاستثناء من حرم وتعقبه الحموى بأن الفعل لا يستثنى منه فهو استثناء من فاعل حرم
وقول السيد الحموى من فاعل حرم يعنى به الفاعل المقدر محرم وهو النكاح واعلم ان الاستثناء منقطع
لان حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب كما في الدر المختار اذا لم يهرم بالنسب السبعة المذكورة
في الآية والمستثنى ليس من مصماها فلم يكن الحديث متناو لا ما استثناء الفقهاء (قوله وأخيه) انما
زاد الشارح لفظة أخيه على قول المصنف الام اخته لانه لا فرق بين أم أخيه وأخيه كما في النهر وكان
ينبغي ان يزيد على قوله والا أخته لانه لا فرق بين اخته وابنه وبنته كما في النهر ايضا (قوله
ولا يجوز ان يتزوج ام اخته) المقام مقام التفريع فالظاهر الفاء حموى (قوله ولا يجوز ذلك من النسب
لان اخت ابنة من النسب الخ) ظاهر كلامه كالدرر ان اخت الابن من النسب اما بنته أو ربيته وليس
كذلك اذا حصر فيما ذكر اذ يتصور الحمل في اخت ابنة وبنته نسباً بان يدعى شر كافي امة ولدها فان كان
لكل بنت من غير امة حمل لشريكه الزوج بها وهي اخت ولده نسباً من الاب والغرض في شرح

وقال استئان وهو قول الشافعي وقال
زفر ثلاثة احوال (الام اخته) وأخيه
من الرضاع ولا يجوز ان يتزوج ام
أخيه من النسب لانه في النسب
ان كانت اخت لاب وام أو لام فام
الاخت امه وان كانت اخت لاب فام
الاخت وامه وأخيه (و) الا (الاخت
ابنه) من الرضاع ولا يجوز ذلك من
النسب لان اخت ابنة من النسب
ان كانت منه بان كانا من اب وام أو من
أب فهي بنته وان لم تكن منه بان كانا
من ام فهي ربيته والرضاع
بالدخول ثم قولنا من الرضاع
في الصورة الاولى

المنظومة ومن يحمل رضاعا لا نسباً له ولد وله شر بن لالة لانها من النسب حليلة ابنه واعلم انه يدخل تحت قول المصنف في الاستثناء واخت ابنه ما تكرر السؤال عنه هو ان رجلا له ابن رضيع ارضعته امه فهل تحرم بنتها على زوجها ابني الابن فأجاب شيخنا بعدم المحرمه وانها حلاله طلقا سواء كانت اختيتها لابنه النسبي من الرضاع كالمسؤول عنها ومن النسب كما نقله الترمذى في شرح المنظومة معتزاً به على قول ملا خسر وفان اخت الابن من النسب اما البنت أو الربيبة بقوله لا حصر فيما ذكرنا الخ بقي أن يقال في قصر المصنف الاستثناء على ام اخيه واخت ابنه قصورا لا ترى الى قول العيني وهما صوراً آخر يجوز من الرضاع دون النسب (الاولى) يجوز له أن يتزوج بأمة حفدة من الرضاع أي أم أولاد أولاده بأن ارضعت اجنبية ولد وله ان يتزوج هذا المرأة كافي البجردون النسب لانها من النسب اما حليلة ابنه أو بنته كافي الزيلعي اي حليلة ابنه اذا كانت الحفدة ولد ابنه أو بنته اذا كانت الحفدة ولد بنته شيخنا عن المحنف في (الثانية) يجوز له أن يتزوج بمجدة ولده من الرضاع دون النسب لانها امه او ام امراته (الثالثة) يجوز له أن يتزوج بمجدة ابنه من الرضاع دون النسب لانها اخته (الرابعة) يجوز له أن يتزوج بأبي اخيه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها امه او امها (الخامسة) يجوز له أن يتزوج أم عمه من الرضاع دون النسب لانها ام جدة لاب او موطوءة الجدة (السادسة) يجوز له أن يتزوج أم خاله من الرضاع دون النسب لانها ام جدته لامه او موطوءة جده (السابعة) يجوز له أن يتزوج بأختي ابنته من الرضاع دون النسب لانها ام ان يكون ابنا او ابني زوجها انتهى زاد في البحر بنت اخت ولده وبنت عمته فهذه مع ما مر تسع صور تصل باعتبار المذكورة والا فثلاثة عشر وباعتبار ما يحل لها ولها الى ستة وثلاثين مثلاً يجوز له التزوج بأمة اخيه ويجوز لها التزوج بأبي اخيه وباعتبار ما تلحق به الجارية والمحرور وهو من الرضاع بالمضاف والمضاف اليه او كليهما تصل الى مائة ومائة كما في النهر زاد في الدراخا ابن المرأة فلها اوصالها الى مائة وعشرين وصورة تزوجها بأختي ابنته من الرضاع دون النسب ما اذا ارضعت امرأة بنت امرأة أخرى وللمرضعة ولد يجوز لام البنت الرضعة التزوج بهذا الولد والمراد بالتحال من الرضاع من رضع مع أمه وبالعلم من الرضاع من رضع مع أبيه (قوله يجوز ان يكون متعلقاً بأم) كان يكون له اخت من النسب لها من الرضاع والمراد بالتعلق المعنوي لا الصناعي در (قوله وان يكون بأخته) كان يكون له اخت من الرضاع ذام من النسب ومنه تعلم ما في النهر من التحال (قوله وان يكون بكليهما) كان يجتمع مع آخر على ندى اجنبية ولاخيه رضاعاً ام أخرى من الرضاع واعلم ان ما وقع في النهر من التحال جرى عليه السيد المحوى في الشرح ولم يقتضه له بيان التحال أنه مثل لما اذا كان الجار متعلقاً بالمضاف اليه الذي هو الاخ بقوله كان يكون له أخ من النسب له أم من الرضاع فصوصب العبارة ان يقال كان يكون له أخ من الرضاع له أم من النسب (قوله وقس على هذا الصورة الثانية) فملى هذا تكون الصور اربعاً محوى واقول من تأمل قول الشارح ثم قولنا من الرضاع في الصورة الاولى يجوز ان يكون متعلقاً بأم وان يكون بأخته وان يكون بكليهما لم يشك في كون الصور خمساً وان رجعت في الحقيقة ثلاث صور (قوله زوج مرضعة الخ) جرى على الغالب اذا السيد كذلك نهر وكذا الواطئ بشبهة لا ينفى على المعتمد كما يفيد التقييد بالزوج وان كان التقييد أغلياً محوى قال في الخانية رجل زوج ام ولده من عدم صغيره فأرضعته بلبن السيد حرمت المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير اما على المولى فلانها صارت منكوحه ابنه أي من الرضاع فحرم على المولى وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت موطوءة الاب اي من الرضاع ولانها امه اي من الرضاع فحرم على النهر ولم يعمل يعني قاضيخان المحرمه في الصغير بكونه صارا بنسباً لظهوره لعله بحسب النسخة التي اطلع عليها والافقد جمع بين التعليل بكونها موطوءة أبيه وبكونها امه قيداً بالزوج لانه لو زنى بامرأة فولدت منه وارضعت صبية جاز لاصول الزاني وفروعه التزوج بها كذا اختاره الوبري وجعله في المحيط كالحلال وبزم به قاضيخان والاول اوجه لان المحرمه

يجوز ان يكون متعلقاً بأم وان يكون بأخته وان يكون بكليهما وقس على هذا الصورة الثانية (زوج مرضعة)

من الزنى للبعضية وذلك في الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كاشاعن منه لانه فرغ
 التغذي وهو لا يقع الا بما يدخل من اعلى المعدة لامن اسفل البدن فلا نبات فلا حرمه بخلاف ثابت
 النسب لقنص كذا في الفتح وقوله والاول اوجه اى دراية لارواية كما توجهه صاحب البحر من اطلاق
 السكال الاوجهية شرى ليلية وظاهر كلامهم انها لا تحرم على عم الزانى وخاله اتفاقا لان التحريم على الزانى
 وفروعه على القول به لا اعتبار الجزئية وهى مفقودة بينهما وانما قيد الخلاف بأصول الزانى وفروعه لانها
 لا تحمل للزنى اتفاقا لانها بنت المزنى بها وقد معنا ان فروع المزنى بهما من الرضاع حرام على الزانى ولهذا قال
 في الخلاصة بعدما ذكر حرمته على الزانى وكذا لو لم تحبل من الزنى وارضعت لابلن الزنى فانها تحرم على الزانى
 كما تحرم بنتها من النسب نهر وبحر ولو حملت من الوطء بشبهة ثم ارضعت صبيها فهو ابن الواطئ من الرضاع
 قاله المحمداى وهذه ترد على المصنف ايضا قال شيخنا وجوابه ان يقال تعبيره بالزوج جوى على الغالب
 فيدخل الواطئ بشبهة لانه زوج في ظنه عند الوطء انتهى (قوله لبنتها نزل منه) قيده لانه لو لم يكن منه
 بان تزوجت ذات لبن ولبنها بسبب زوج آخر كان لها من قبل فأرضعت به صبيها فانه لا يكون ولدا له
 من الرضاع بل يكون ربيبه من الرضاع حتى يجوز له ان يتزوج بأولاد الزوج الثانى من غيرها وبأخواته
 أى اخوات الزوج الثانى كما فى النسب ويصكون ولد الزوج الاول ما لم تلد من الثانى فاذا ولدت منه
 فأرضعت صبيها فهو ولد الثانى بالاتفاق لان اللبن منه وان لم تحبل من الثانى فهو ولد الاول بالاتفاق
 لان اللبن منه وان حملت فقط كان للاول عند الامام زيلعى ولودر بعدما جف اختص بها شرى ليلية عن
 المواهب ومفاده انها اذا ارضعت به صبية لم يكن زوجها بالها حتى لو كان له ابن من غيرها حل له
 التزوج بها وبه صرح في النهر من الخانية ثم ان اتفاه هذا القيد وهو قوله لبنتها منه يقتضى انتفاء الابوة
 لكن لا يلزم منه جواز نكاح الزوج للرضيعة بعد المفارقة بينه وبين المرضعة الموطوءة لانه لو طء
 الامهات يحرم البنات ولو بجمه الرضاع درر (قوله أخ للرضيع وان كان من امرأة اخرى) غير المرضعة
 (قوله وأخوه عم) عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت دخل على أفلح اخو أبى القعيس فاستترت منه
 فقال تستترين منى وأنا عمك قالت قلت من ابن قال ارضعتك امرأة اخى قالت انما ارضعتنى المرأة ولم
 يرضعنى الرجل فدخل عليه السلام فحدثته فقال انه عمك فليج عليك زيلعى وفي الموطأ مثل ابن
 عباس عن رجل كان له امرأتان فأرضعت احدهما غلاما وأرضعت الاخرى جارية فقيل له هل يتزوج
 الغلام الجارية قال لا لقاح واحد فثبت ان لبن الفحل يحرم لان حكمه حكم النسب والحرمه فى النسب
 ثبت من المجانبين اعنى من جانب الرجال والنساء فكذا الحرمه من الرضاع فان قلت لو نزل اللبن من
 نذوة الرجل فأرضع صبية لا تثبت المحرمه فلان لا تثبت بفعل غيره اولى قلت انما لم تثبت بفعل نفسه
 لان ارضاع الرجل لا يسمى ارضا غايه ومعنى قوله عليه السلام فليج عليك افعى أى لم يدخل وافعى بالقاء
 والمساء المهملة على مثال اعلم اسم رجل كذا فى البناءة ونقل شيخنا عن خط الشلى ان افعى بفتح الهجره
 واللام وسكون الفاء بينهما وبالمهملة والقعيس بضم القاف وفتح المهملة واسكان التثنية وبالمهملة
 مصغر القعيس بالقاف والمهملة انتهى (تنبيه) سكنت كثير عن حكم ارضاع الخنثى المشكل قال المحمداى
 ان كان اللبن غزيرا فامرأة وان لم يكن غزيرا فرجل فان كان رجلا لا يتعلق به التحريم وان امرأة تتعلق به
 التحريم وفي الدر عن الجوهرة التصريح بعدم نبوت المحرمه بلبن الخنثى المشكل الا ان قالت النسوة انه
 لا يكون على غزارته الا للمرأة انتهى (قوله فأرضعت كل واحدة صغيرا صار اخوين الخ) ولا يجوز لرجل
 ان يجمع بينهما لو كانا اثنين لانهما اختان من الرضاع من قبل الاب بناءة (قوله خلافا للشافعى) أى
 فى قول له كفى الزيلعى لان المحرمه لشبهة البعضية واللبن بعضها لابعضه ولنسأ مار وينا لان المحرمه
 بالنسب من المجانبين فلهذا بالارضاع ولان الفعل سبب النزول لبنتها بواسطة احبائها فينسب اللبن اليه
 بحكم السببية وأراد الزيلعى بقوله لا روىنا قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (قوله

لبنها) نزل (منه) أب للرضيع
 وابنه) أى ابن زوج المرضعة (أخ)
 للرضيع وان كان من امرأة اخرى
 (وبنته أخت) للرضيع وان كانت
 من امرأة اخرى وأبوه جد واهمه جده
 (وأخوه عم) له (وأخته عمه) فأرضعت
 رجل امرأتان وولدتا منه فأرضعت
 كل واحدة صغيرا صار اخوين لاب
 وان كان أحدهما ثقيلا لا يحمل النكاح
 بينهما وأصله ان لبن الفحل يتعلق به
 التحريم ضدنا خلافا للشافعى

وتقبل اخت أخيه رضاعاً) يستثنى منه ما نقله المحمدي عن ابن يونس من أنه سئل عن امرأتين مرضعتين مع
 أحدهما ذكر والأخرى أنثى فأرضعت كل منهما ولداً الأخرى ثم أن التلي لها الولد الذي أرضعت له ولداً آخر لم يرضع
 المرأة الأخرى فهل يجوز له أن يتزوج بباينة المرأة الأخرى لأنها اخت أخيه من الرضاع فأجاب بأنه لا يجوز
 له تزوجها لأن أم الذي كرسارت بارضاعها البنات المألفات لا يجوز لباينة الأخت أن تزوج بها وإن لم يرضع من
 أمها لأنها صارت اخته بارضاعها من أمه انتهى (قوله يجوز أن يكون متعلقاً بأخت أو بأخيه أو بكليهما)
 كأن يكون له أخ من النسب ولهذا الأخ اخت رضاعاً وإن يكون له أخ من الرضاع له اخت نسبية
 والثالث لا ينفى نهر (قوله ويجعل اخت أخيه نسباً) متصل بهما ولا يصح اتصاله بأحدهما للزوم التكرار
 نهر (قوله ولا حل بين رضعتي ندي) المراد بالرضعتين الصبي والصبية فغلب المذكر على المؤنث قال في
 المجوهرة ومكمل صيدن اجتماعاً على ندي في مدة الرضاع لم يحز لا أحدهما أن يتزوج بالآخر والمراد
 اجتماعهما على الرضاع طالت مدة الرضاع أو قصرت تقدم رضاع أحدهما على الآخر لا والمراد
 اجتماعهما من حيث المكان بأن يرتضعا معاً في وقت واحد وليس المراد أن يرتضعا معاً الندي الأيمن
 أو الأيسر بل المراد أن يرتضعا هذه المرأة كيف كان وأنما تجزئ المناكحة بينهما لأنهما أخ واخت لأب وأم
 من الرضاغة فلا تجوز كما في النسب كذا في الغاية فإن قلت قوله والمراد اجتماعهما من حيث المكان بأن
 يرتضعا معاً في وقت واحد مخالف لما سبق عن المجوهرة حيث عظم وقال تقدم رضاع أحدهما على الآخر
 أم لا قلت ليس المراد بوحدة الوقت في كلام الغاية وجود الرضاع منهما في زمن واحد بل المراد أنهما
 ارتضعا في مدة الرضاع وأعلم أن قوله في الغاية وأنما تجزئ المناكحة بينهما لأنهما أخ واخت لأب وأم
 محمول على ما إذا كان اللبن من رجل واحد فإن كان اللبن من زوجين فهما أخوان لأم كما في البحر ولا
 يتصور أن يكون لأب فقط إلا إذا تعددت المرضعة واتحد الزوج كما في النهر (قوله وبين مرضعة وولد
 مرضعتها) ولا يشترط الاجتماع على نديهما هنا ولهذا ساغ ذكره والا كانت المسئلة مكررة وهذا لأنها
 أرضعت أجنبية حرمت على ولدها سواء أرضعت ولدها أم لم ترضعه زيلعي ووقع في البحر في تقرير هذا
 الحمل خلط فاجتنبه جوي وأعلم أن مرضعة الأول بفتح الضاد على صيغة اسم المفعول بخلافه في قوله
 وولد مرضعتها فإنه بكسر الضاد على صيغة اسم الفاعل وقد غير صاحب الدرر هذه العبارة بقوله ولا
 حل بين رضيعته وولده مرضعتها ولا فرق بينهما في المعنى لأن المرضعة بفتح الضاد هي الرضيعه ولم يظهر لي
 وجه اعتراض عزمي زاده عليه حيث قال ولعل هذا التغيير منه غير صحيح فإن الرضيع هو أخو له من
 الرضاع ولو قيل ولا حل بين اخت من الرضاع وولد مرضعتها لاختل نظام الكلام ولا يتحصل الفحوى
 على ما هو الموافق للرام اه (قوله وولد ولدها) لأنه ولد أخيه (قوله واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم)
 لأن الطعام هو المقصود واللبن تابع والتقييد بالطعام يشير إلى أنه إذا جبن أو جعل رائباً أو شرباً أو قطعاً
 لا تزول به المحرمه كما في الشرب لا لية عن المجوهرة قال وهو مخالف لما في البحر عن البدائع (قوله بالاتفاق)
 متعلق بهما أي بالأول وهما إذا امتست النار اللبن وانضجت الطعام غالباً كان أو مغلوباً والثانية وهي
 ما إذا لم تمس النار اللبن وكان الغلبة للطعام شيئاً (قوله وعندهما تثبت به المحرمه) لأن العبرة للغالب
 كما إذا اختلط بالماء ولا يحنيفه أن الطعام أصل واللبن تابع له في حق المقصود لأن المقصود الماء كقول
 وأنما اللبن إدام وهو تابع الأثرى أنه كان مشروباً فبقي ما كولا بخلاف ما إذا اختلط بالماء والدواء لأن
 المقصود هو اللبن زيلعي (قوله والأصح أنه لا يثبت بكل حال) تعاطر اللبن عند جمل اللقمة ولا غالباً
 أو مغلوباً وذكر أن زيلعي عن خواهر زاده أن على قول أبي حنيفة إنما يثبت المحرمه إذا أكله لقمة لقمة
 أما إذا حساه حسوا ثبت به المحرمه وفي الشرب لا لية عن المجوهرة إنما لا يثبت التحريم عند الإمام إذا لم
 يشربه أما إذا حساه حسوا أي شربه شيئاً فشيئاً ينبغي أن يثبت المحرمه في قولهم جميعاً ولفظة ينبغي بمعنى
 يجب ولهذا حذفها فاضحيان (قوله ويعتبر الغالب الخ) لأن فيه إنبات اللحم وإنشأ العظم وهو والمعتبر

(ويجوز) نكاح (أخت أخيه رضاعاً)
 قوله رضاعاً يجوز أن يكون متعلقاً بأخت
 أو بأخيه أو بكليهما (و) نحل اخت أخيه
 (نسباً) مثل الأخ لأب إذا كانت له اخت
 من أم حل لأخيه من أبيه أن يتزوجها
 (ولا حل بين رضعتي ندي) واحد في وقت
 واحد (وبين مرضعة وولد مرضعتها)
 محذور (وبين مرضعة وولد مرضعتها)
 وولد ولدها واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم
 مطلقاً وأعلم أنه لو كانت النار قد امتست
 اللبن وانضجت الطعام حتى تغير فلا يحرم
 سواء كان اللبن غالباً أو مغلوباً وإن كانت
 النار لا تمسه فإن كان الطعام غالباً
 فكذلك بالاتفاق وإن كان اللبن غالباً
 فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعندهما تثبت به المحرمه وقيل هذا
 إذا كان اللبن لا يتقاطر من الطعام
 عند جمل اللقمة وأما إذا كان يتقاطر
 عنده اللبن فتثبت به المحرمه عنده
 منه (والأصح أنه لا يثبت بكل حال عنده)
 (ويعتبر الغالب لو) كان الاختلاط
 (بماء ودواء) ولبن شاة وامرأة أخرى

قوله وأعلم أن مرضعة الخ لا حاجة لهذا
 الضبط على ما في بعض نسخ الشارح
 من ضبط مرضعة الأول بفتح الضاد
 والثاني بكسرهما اه

في الباب در قال تعالى وانظر الى العظام كيف ننشرها أي نرفعهما الى موضعها ونزكها بعضها على بعض
عزى زاده (قوله وقال الشافعي اذا جعل في حب الخ) هو يقول انه موجود حقيقة ونحن نقول انه صار
مستهلكا فلا يحصل به التغذية ولا نبات اللحم ولا انتشار العظم وقد قال عليه السلام الرضاع ما لبنت اللحم
وانشر العظم فلا يسمى رضاعا فصار كما لو حلف لا يشرب لبنا لا يثبت بشرب الماء الذي فيه أجزاء اللبن
زيلي (قوله يتعلق التحريم الخ) واذا تساوى لبنها ثبت التحريم من المرأتين اجامتا شربا لينة عن
المجوهرة (قوله وقال محمد وزفر يتعلق بهما التحريم) لان الجنس لا يغلب الجنس فلا يصير مستهلكا به
لاتحاد المقصود ولما ان الاقل تابع للاكثر واصل المسئلة فيما اذا حلف لا يشرب لبن هذه البقرة فحلف
لبنها بلبن اخرى فشربه ولبن البقرة المحلوف عليها مغلوب فهو على هذا الخلاف وما في النهر من قوله
المخلوط صوابه المحلوف ولو كان غالبا يثبت اتفاقا واعلم ان ما في الزيلي والنهر من قوله ولهما ان الاقل
تابع أي للامام الاعظم وأبي يوسف بالنسبة لاحدى الروايتين عن الامام ففي الشرب لينة عن الفتح
وعن الامام روايتان مثل قوله ماورج بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية تأخير دليل
محمد وقال في البحر عن الغاية قول محمد ظاهر واحوط (قوله ولبن البكر الخ) بشرط ان تكون بلغت سن
سنتين فأكثر فلو لم تبلغ ذلك لا يتعلق به التحريم بحر عن المجوهرة ووجه ثبوت الحرمة بلبن البكر بالشرط
المذكور ما ذكره في الدر من انه سبب النشوء والخوف ثبت به شبهة البعوضة كابن غيره من النساء اه
والمراد بالبكر هنا التي لم تتجمع قط لبالنكاح ولا السفاح يعني وان كانت العذرة غير باقية كأن زالت
بوثبة او غيرها جوى عن البر جندى (قوله والميتة) واذا ثبتت الحرمة بلبن الميتة حل زوج هذه الصبية
دفن الميتة وتيممها لانه صار محرما لها لانها ام امرأته ولا يجوز الجمع بين هذه الرضعة وبنيت الميتة لانها
أختان بحر فان قلت يستفاد من البهران ما في الدر فيه خلل حيث قال عقب قول المتن وكذا لبن ميتة
ولو محلوبا فيصيرنا كحما محرما للميتة فيجمعها الخ قلت لا خلل في كلامه وقوله فيصيرنا كحما الخ أي نأخ الخ التي
رضعت من الميتة الى هذا اشار شيخنا وفي فتح القدير لبن الميتة طاهر عند أبي حنيفة لان التحبس بالموت
لما حاته الحياة قبله وهو منتق في اللبن وهما وان قال لا ينجسه للجاورة لا وعاة النجس لا يمنع من الحرمة كما
لو حلب في اناه نجس واوجبه صبي ثبت وهذا بخلاف وطء الميتة فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة بالاجماع
والفرق ان المقصود من اللبن التغذية والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء اللذة المعتادة وذلك لا يوجد
في وطء الميتة بحر عن المجوهرة (قوله وقال الشافعي لبن الميتة الخ) لان الاصل في ثبوت الحرمة المرأة حتى
تصير امه ويتعلق بها الاحكام والموت لم يتبق محاله ولهذا لا يوجب وطؤها حرمة المصاهرة وتولنا انه لبن
حقيقة وهو سبب النشوء والخوف فتناوله اطلاق النصوص ولا نسلم ان الحكم لا يثبت في حقها بل يثبت
دفنا وتيممها الا ترى ان لبنها لو حلب في حياتها فاجر به صبي بعد موتها يثبت به التحريم ولو كان
ما ذكره ما نعلم ثبتت والحرمة بالوطء لكونه ملاقيا محل المحرث وقد زال بالموت زيلي (قوله لا الاحتقان)
بلا خلاف بين الاصحاب في رواية الاصول وبين الأئمة الاربعة وكذا لا يحرم الاقطار في الاحليل
والاذن والمجانفة والآمة كحما في النهر لان النشوء لا يوجد فيه والتحريم باعتباره (قوله ولان
الرجل) لانه ليس بلبن حقيقة فان اللبن لا يتصور الا بمن تتصور منه الولادة درر (قوله والشاة)
لان الحرمة انما تثبت بغير لبن الكرامة بواسطة شبهة الجمزية والاصل فيه المرضعة ثم يتعدى الى
غيرها ولا جمزية بين الأدمى والبهايم ولادافكا ذراضا عازيا أي (قوله وعند محمد يثبت بالاحتقان)
الذي في الزيلي وعن محمد انه يثبت به الحرمة كما يفسد به الصوم قلنا الفطر يتعلق بالوصول الى الجوف
والحرم في الرضاع معنى النشوء ولا يوجد فيه وعلى هذا الخلاف لو اقطر في اذنه او وصل الى جائفته أو آمنة
الخ (قوله وكان محمد بن اسماعيل صاحب الحديث الخ) تمسك بقوله عليه السلام كل صبي من صبيين اجتماعا على
ندى واحد وم احدثا على الآخر بحر وفي النهر عن الفتح والله اعلم أي بهذه هذه الحكاية فان من تدبر

وقال الشافعي اذا جعل في حب من الماء
قد راجع به خمس رضعات من اللبن
فشربه صبي يثبت به الحرمة واختلاف
في تفسير الغالب فعند أبي يوسف هو
ان يغير المخلوط لون اللبن وطعمه اما
لو غير احدهما فاللبن غالب وعند محمد
هو ان يخرج المخلوط اللبن من ان يكون
لبنادوله وامراه اخرى أي اذا اختلط لبن
امراتين يتعلق التحريم باغلبهما عند
أبي يوسف وقال محمد وزفر يتعلق بهما
التحريم وعن الامام روايتان (ولبن
البكر والميتة محرم) فلا يجوز الرضيع
نكاح اولادهما وازواجهما وقال
الشافعي لبن الميتة لا يتعلق به التحريم (ولا لبن
الاحتقان) من الاباء (ولا لبن
الرجل والنساء) وعند محمد يثبت
بالاحتقان الحرمة وكان محمد بن
اسماعيل صاحب الحديث يفتي بثبوت
الحرمة بلبن الشاة فخرج من بخاري
بسيده

مواقع تراجمه في الصحيح وحسن استنباطه الاحكام من الاحاديث جزم باستبعادها عنه (قوله ولو ارضعت امرأة الخ) والمراد بالارضاع وصول لبنها حتى لو اوجره رجل في فيها حرمتا ايضا ولا فرق بين ان تكون الكبيرة في نكاحه او في عدته ولو من ثلاث نهر من البدائع معلل بان حرمة الجمع حال قيام العدة كالجمع حال قيام النكاح الخ واعلم ان الرضاع الطارئ على النكاح بمنزلة السابق بيانه اذا تزوج صبيته فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت تلك الصبيته حرمت الكبيرة على زوجها لانها صارت من امهات نسائه وكذلك رجل تزوج رضيعه فارضعتها أمه او بنته واخوته حرمت الرضيعه على زوجها كذا في الخاتبة (قوله ضربتها) يعني امرأتها وجهها جمع ضربات وسمع ضرائر وكانه جمع ضربيرة ككريمة ولا يكاد يوجد له نظير نهر عن المصباح وقال الشاعر

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لدميم

حموى وهو بالذال المهملة من الدم وهو قبح المنظر واما اللذم بالمهجة فهو ضد المدح (قوله حرمتا) لانه صار جامعا بين الام وبنتها رضاعا وحرمة الكبيرة مؤبدة لانها ام امراته وكذا الصغيرة ان كان قد دخل بالام او كان اللبن منه وان لم يكن جاز لها ان يتزوجها نائبا نهر ولا يرفع النكاح بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يجب عليه الحد وبعده يجب بجر واعلم انه متى لم يجمع بين من لا يزوج جمع حرمتا ايضا وان لم ترضعها الكبيرة بل كان المرضع امها واختها وبنتها نسبيا ورضاعا بخلاف ما لو ارضعتها عمة الكبيرة واخاتها تجاوز الجمع بين المرأة وبنت عمتها وبنت خالتها نسبيا ورضاعا قيد بضرتها لانها لو ارضعت ضربتها على التعاقب لم تحرم الثالثة ان لم يكن دخل بالكبيرة نهر ووجهه انها بارضاعها الثانية حصل فسح العقد ولا عدة لمحصل الفرقه قبل الدخول فاذا ارضعت الثالثة لم تحرم لانه لا في النكاح ولا في العدة حموى ولو كن صغيرتين وكبيرتين فارضعت كل من الكبيرتين صغيرة حرمت عليه الاربع للجمع بين الامين وبنتهم ما نهر ولو كان تحتها صغيرتان فارضعتهم امراة معا ومتعاقبا حرمتا عليه لانها صارتا اختين فلا يجوز الجمع بينهما فراجع على المرضعة ان تعمدت الفساد زيلبي فان كن ثلثا فارضعتن واحدة بعد واحدة نائبا الاوليان لا الثالثة لان الثالثة ارضعت وقد وقعت الفرقه بينه وبينهما فلم يحصل الجمع وان ارضعت الاولى ثم الثنتين معا بن جميعا وان ارضعتن معا بان حلت لبنتها في قارورة والقت احدى نديها احدهن والاخرى الاخرى وأوجرت الثالثة معا بن جميعا لانهن صرن اخوات معا وان كن اربعاً فارضعتن واحدة بعد الاخرى بن جميعا لان الثانية صارت اختا للاولى فبانتا فلما ارضعت الرابعة صارت اختا لثالثه فبانتا ايضا بجر عن المجاورة ولو طلق امراته ثم ان اخت المطلقة ارضعت امراته الصغيرة والمطلقة في العدة بابت الصغيرة للجمع مع خالتها ولو كان تحتها صغيرتان بفساد امرأتان لها لبن رجل واحد فارضعت كل واحدة منهما واحدة معا وتعمدتا الفساد لا ضمان عليهما لان كل واحدة منهما غير مفسدة بصنعها وانما الفساد للاختية زيلبي ولو قبل الابن زوجة ابيه وقال تعمدت الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر درر (قوله ولا مهر للكبيرة ان لم يطأها) لان الفرقه جاءت من قبلها قبل الدخول بها حتى لو لم تحي من قبلها بان كانت مكروهة او نائمة فارضعت الصغيرة او اختها رجل لبنتها فأوجره الصغيرة او كانت الكبيرة مجنونة فلها نصف المهر لعدم اضافة الفرقه اليها درر ويرجع بنصف مهر كل منهما على الرجل الذي اخذ لبنتها فأوجره الصغيرة ان تعمدت الفساد زيلبي ونهر بقوله ان لم يطأها ولو وطئها فانها تستحق كل المهر لكن ليس لها نفقة العدة لمجنائتها كما في النهر واراد بالوطء ما هو الاعم من الحقيقي والحكمي حموى (قوله وللصغيرة نصفه) لان الفرقه قبل الدخول لا من قبلها ولا يقال الارضاع فعلها والفرقة باعتبارها لاننا نقول فعلها غير معتبر في اسقاط حقها لان المهر انما يسقط جزاء على الفعل والصغيرة ليست من اهل المجازاة على الفعل فلا يسقط مهرها الا ترى انه لا يجب السكفارة ولا تحرم عن الارث بالقتل حتى لو وجد في الكبيرة ايضا ما يمنع

قوله من الدم عبارة بغيره من الدمامة
وهي القبح اه بحر اوى

(ولو ارضعت امرأة ضربتها) الصغيرة
(حرمتا ولا مهر للكبيرة ان لم يطأها)
والصغيرة نصفه ويرجع (الزوج) (به) أي
بنصف المهر الذي اعطى للصغيرة (على)
الكبيرة

اعتبار فعلها كالجنون وغيره على ما تقدم لا يستطحقها زيلبي (قوله ان تعدت الفساد) فقيده
بتعمد الفساد بالنسبة للرجوع عليه بما دفعه للصغيرة أما سقوط مهر الكبيرة ان كان قبل الوطء فلا
يشترط له تعمد الفساد (قوله وتعمد الفساد انما يكون الخ) فان فات شيء منه لم تكن متعددا والقول
في ذلك قولها لانه لا يقف عليه غيرها ولا يقال الجمل بحكم الشرع لا يعتبر في دار الاسلام لانا نقول لم
يعتبر رفع المحكم وانما اعتبرناه لدفع قصد الفساد الذي يصير الفصل به تعديا وهذا لانه لا يجب عليها
الضمان الا اذا قصدت الفساد وقصدت الفساد لا يتصور مع الجمل بالفساد او بالنكاح زيلبي (قوله اذا
ارضعتها بلا حاجة) فلو ظنت انها جائنة فأرضعتها ثم تبين انها شبعانة لا تكون متعددا شرعا لانه عن
المجوهرة (قوله وعن محمد بنه يرجع في الوجهين) لانها كدت ما كان على شرف السقوط وهو نصف المهر
والتأكيد جار مجرى الاتلاف ولنا انها متسبية لامباشرة لانها باشرت الارضاع وهو ليس بموضوع لفساد
النكاح بل هو سبب موضوع للجزئية وانما ثبت الفساد في هذه الصورة باتفاق المحال والمقتضب انما
يضمن بالتعدي زيلبي قوله ثم القول في ذلك قوله لا يبيها شرعا لانه عن الفسخ والمجوهرة ثم الاتخذ
بقولها مقيد بما اذا لم توجد قرينة تدل على تعمد الفساد در عن المعراج (قوله ويثبت بما ثبت به المال)
لكن لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضي لتضمنها بطلان حق العبد والظاهر عدم توقفها على الدعوى
لتضمنها حرمة الفرج الذي هو حق الله والحاصل ان المذهب عندنا ان النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع
والمصاهرة بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يجب عليه المحدثته الا ما راول يشبهه وفي الفساد لا بد
من تفريق القاضي او اتمام كفة القول في المدخول بها وفي غيرها يكفي بالمفارقة بالابدان نهر عن
الزيلبي في اللعان قال ونقل ابن وهبان انه لو شهد عندنا على الرضاع بينهما وهو يجحد ثم ماتا
او غابا قبل الاداء عند القاضي لا يسعها المقام معه كالمشهد بطلاقها الثلاث وكذا لا يسعها قتله به يقتي
ولا التزوج باخر وقبل لها التزوج ديانة در عن شرح الوهبانية (تمتة) قال زوجته هي أمي أو اختي
أو بنتي من الرضاع وأمر على ذلك بان قال بعده هو حق أو كما قلت فرق بينهما وان لم يصير بل قال
أخطأت أو سبت لم يفرق ولو أقرت المرأة بذلك قبل النكاح وأصرت عليه جاز أن تزوجها لان الحرمة
أيسر اليها قالوا وبه يقتي برأية قال في الصغرى هذا دليل على انها لو أقرت بالثلاث من رجل حل لها
أن تزوج نفسها منه اه لان الطلاق في حقها مما يخفى لاستقلال الرجل به فصح رجوعها ومثل هذا
في الاقرار بالنسب فيمن ليس له نسب معروف وأفادانه لا يثبت بخبر الواحد امرأة كان أو رجلا سواء
كان ذلك قبل العقد أو بعده كذا في الكافي والنهاية بتعارض الرضاع الخائفة الا انه ذكر في المهرمات انه ان
كان قبل النكاح وكان المخبر عدلا ثقة لا يجوز النكاح وان بعده وهما كبيران فلا حوط أن يتزوا
وبه جزم البرازي معللا بأن الشك في الاول وقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع
واختلاف الجواب في البابين لاختلاف الروايتين في المحيط شهدت واحدة به قبل العقد فقبل يعتبر
في رواية ولا يعتبر في اخرى نهر ولفظ الخائفة على ما في البحر أراد أن يخاطب امرأة فشهدت امرأة قبل
النكاح انها أرضعتها كما كان في سعة من تكذيبها كالمشهد به بعد النكاح اه وفي الدرر أقرت به
وأنكر ثم أكذبت نفسها وتزوجها جاز وكذا ان تزوجها قبل أن تكذب نفسها ولو أقر جميعا بذلك ثم
أكذبا أنفسهما ثم تزوجها جاز الخ فهذا يقتضي عدم ثبوت بخبر الواحد في الزيلبي عن المفتي وتبعه
العيني من ان خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارئ ومعناه أن يكون تحتة صغيرة وتشهد واحدة بأنها
رضعت أمه أو اخته أو امرأته بعد العقد الخ ثم قال وعلى هذا فينبغي أن يقبل قول الواحد قبل العقد
خلاف المذهب ولذا قال في البحر والحاصل ان الرواية قد اختلفت في اخبار الواحد قبل النكاح وظاهر
المتون انه لا يعمل به وكذا الاخبار برضاع طارئ فليكن هو المعتمد في المذهب الخ (قوله أو رجل
وامرأتين) ولو كانت احدي المرأتين هي المرضعة شيئا (قوله وقال مالك الخ) لان الحرمة من حقوق

ان تعدت (الفساد) الكبيرة
وتعمد الفساد انما يكون اذا أرضعتها
بلا حاجة وضرورة وتعلم بقيام النكاح
وتعلم ان الارضاع مفسد (والا) أي
وان لم تعمدها الفساد بان فات شيء مما
ذكرنا (الا) يرجع به وعن محمد بنه يرجع
في الوجهين وهو قول الشافعي ثم القول
في ذلك قولنا (وينبئ) الرضاع (عما
ينبئ به المال) وهو يشهد بالرجلين
العدلين العاقلين البالغين المحترمين أو رجل
وامرأتين كذلك وقال مالك يشهد
امرأة واحدة ان كانت موصوفة بالعدالة
وقال الشافعي يثبت بأربع نسوة والله
سبحانه وتعالى اعلم

الله تعالى فتثبت بخبر الواحد كسائر حقوقه كمن اشترى محمدا فآخبره عدل انه ذبيحة مجوسى فان المحرمة تثبت به ولا يحل تناوله غير انه اذا ثبتت المحرمة ثبت زوال ملك النكاح ضمنا وكم من شئ ثبت ضمنا وان كان لا يثبت قصدا ولنا ان ثبوت المحرمة لا يقبل الفصل عن زوال الملك في النكاح وابطال الملك يتوقف على شهادة شاهدين كافي الشهادة على الطلاق لان ملك النكاح مع الرضاع لا يجتمعان فتكون الشهادة بالرضاع شهادة بالفرقة اقتضاء بخلاف مسألة اللحم لان حرمة التناول تقبل الفصل عن زوال الملك كالعصير اذا تخمر والدهن اذا تجبس وجلد الميتة فانها ملوكة مع حرمة تناولها فامكن قبولها لثبوت المحرمة مع بقاء الملك فاعتبر فيه الامر لديني زيلجى (فرعان) الاول تضي القاضى بالتفريق برضاع بشهادة امرأتين ينفذه الثاني مصر رجل ثدى زوجته لم تحرم در

(كتاب الطلاق)

(قوله المناسبة ان الطلاق الخ) أى المناسبة بين كتاب الطلاق وكتاب الرضاع كما هو صريح كلامه لكن قوله اولان الطلاق الخ يقتضى ان المناسبة بين كتاب الطلاق والنكاح وهذا تدافع حموى واجاب عنه شيخنا بأنه يمكن دفع التدافع باعتماد المناسبة اما بين الطلاق والرضاع فهى الاشتراك في التحريم واما باعتبارها بين الطلاق والنكاح فهى التقابل والتضاد لا بين الطلاق والرضاع فانه الذى يوجب التدافع اه وقدم الرضاع لان حرمة مؤبدة والطلاق مغنى بغاية وتقديم الاسد اسد نهر (قوله وهو اسم بمعنى التطلق) أى اسم مصدر مسماه التطلق الذى هو مصدر تطلق مضاعف العين حموى (قوله ومصدر) عطف على قوله اسم والمراد ان الطلاق استعمل اسم مصدر للتطبيق ومصدر التطلق حموى واعلم ان الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذى يعبر عنه بالفعل المحقق الذى هو مبدأ الفعل الصناعى ان اعتبر فيه تلبس الفاعل به ومصدره عنه فاللفظ الموضوع بارائه مقيد بهذا القيد يسمى مصدرا وان لم يعتبر فيه ذلك فاللفظ الموضوع باراء ذلك مطلقا عن هذا القيد المذكور وهو اسم المصدر شيخنا (قوله بالضم الخ) وان ذكرنا لا خفش الضم وهو لغة حل القيد ورفع غير انه استعمل في النكاح بالتفصيل وفي غيره بالافعال ولهذا اذا قال لامرأته انت مطلقة بتشديد اللام لا يحتاج الى النية بتخفيفها يحتاج درر عن الزيلجى وكلامه يقول طالق بغيرها لا ختم اص الانثى به والمذكور في الصحاح انه يقال طالقة وكأنه لغة قليلة نهر واقول في شرح الكافية للمحقق الرضى مانصه والاصل في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالنساء ويقب في الصفات التى على وزن فاعل ومفعول ان لا تلحقها النساء لم يقصد فيها معنى المحدث كحائض وطالق ومرضع فان قصد فيها معنى المحدث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد تلحقها التاء لم يقصد المحدث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد المحدث نحو حمل ضامر وناقه ضامر ورجل أو امرأة عابس وفي هذه الصفات مجردة عن قصد المحدث ثلاثة أقوال انتهى حموى (قوله يدل على المحل والانحلال) يتأمل في وجه دلالة علم ما حموى لان الانحلال أثر المحل يترتب عليه فكيف يدل المحل عليه واما ان التركيب يدل على المحل فالذى يظهر تسليح ثم يظهر ان كلامه على التوزيع فاذا قلنا انه اسم مصدر مكرر العين فقد أفاد المحل وان قلنا انه مصدر رفع بالضم او الفتح فقد أفاد الانحلال كذا ذكره شيخنا (قوله هو رفع القيد الخ) عبر المصنف بالقيد راية للمعنى اللغوى وبه اندفع ما فى البحر من ان رفع القيد حاصل بالاذن لها وليس ملافا بمعنى فليس التعريف مانعا حموى لم يقل رفع عقد النكاح لان الرفع انما يرد على الموجود وهو الحكم واما العقد فعرض انقضى ولم يقل من الادل في المحل لان هذا شرط في وجوده لاقى حقيقته قبل التعريف غير مطرد لصدقه على الفسوخ كخيار العتق والبلوغ أى عتق الزوجة وبلوغ احدهما

قوله بشهادة امرأتين عبارة الدوام اثنتين
قوله لم ينفذ لانه من المسائل التى
لا يسوغ فيها الاجتهاد وهى ينفذ
وثلاثون مذكورة في قضاء الانشاء
قوله مصر رجل قيديه احترام اذا
كان الزوج صغيرا في مسدة الرضاع
فانها تحرم عليه اه بحرارى

* (كتاب الطلاق)
المناسبة ان الطلاق محرم كالرضاع
اولان الطلاق مقابل للنكاح وهو اسم
بمعنى التطلق كالسلام والسراج
بمعنى التسليم والذريع ومصدر من
طلقت المرأة بالضم كالمجبال من جل
وبالفتح كالفساد من فسد والتركيب
يدل على المحل والانحلال (هو رفع القيد

مطلب الفرق بين المصدر واسم المصدر

وارتداد أحدهما فكان عليه أن يقول بلفظ مخصوص كافي الفتح لكن برده عليه أي على الفتح أنه مع
 هذا غير منه كس إذا رجي لأشك أنه طلاق ولا رفع فيه لمسا في المحيط الطلاق الرجي لا يزيل القيد والمحل
 للحال بل في المآل متى انضم إليه ثنتان أو انقضاء العدة فكان عليه أن يقول ولو ما لا تنهر ولما قبل ينبغي
 أنه لو طلقها ثم راجعها قبل مضي العدة أن لا يكون طلاقا لأنه لم يوجد الرفع في المآل والجواب أن الرفع
 في المآل لم ينصرف في انقضاء العدة قبل المراجعة بل فيه وفيما إذا طلقها بعد ثنتين فإنه حينئذ يظهر على
 الطلقة الأولى بانضمام الثنتين إليها فصرم حرم غليظة كما أشار إليه في المحيط بقوله وإذا طلقها ثم
 راجعها سبق الطلاق وإن كان لا يزيل القيد والمحل للحال لأنه يزيلهما في المآل إذا انضم إليه ثنتان أيضا
 وعلى هذا لو طلقها ثم مات قبل مضي العدة أو طلقها ثم راجعها ثم مات بتبين عدم وقوع الطلقة
 الأولى حتى لو حلف أنه لم يقع عليها طلاقا لا يحنث جوى ومضى إلا طرادانه كلما وجدا لمحدودا لمحدود
 والانعكاس كلما وجدا لمحدودا لمحدود وهذا ليس كذلك لأن الرفع موجود ويختلف عنه الطلاق
 والطلاق يوجد ويختلف عنه رفع القيد الثابت شرطا بالنكاح هذا الصاح كلامه شيخنا (قوله الثابت
 شرطا) خرج به القيد الثابت حسا فقط كحل الوفاق والافق في الطلاق رفع قيد حسي كنع الخروج من
 من يته جوى ولا حاجة لقوله شرطا لأن بالنكاح يغني عنه شيخنا عن الوافي قال بعض الشارحين كان
 ينبغي أن يعرف بأنه لفظ دال على رفع قيد النكاح لأن حقيقة الشيء ركنه وركنه هو اللفظ المخصوص
 الدال على رفع القيد واجب بان التعريف تارة يكون بالمحدوث تارة يكون بالرسم وما هنا تعريف اسمي
 اختاره المصنف على المحدثين على الطلاب وأقول التحقيق أن لفظ الطلاق والنكاح والبيع أمور
 اعتبارية حصلت مفهوماتها أولا ووضعت اسمها بأزائها فليس لها معان غير تلك المفهومات لأن الأمور
 الاعتبارية لا يكون لها حقيقة وراء الاعتبار الذي اعتبره باعتبار فتكون تلك المفهومات التي وضعت
 الاسماء بأزائها حدودا اسمية لا رسوما جوى (قوله بالنكاح) خرج به العتق نهر وسيه المحاجة إلى
 الخلاص عند تبين الأخلاق وشرطه كون الزوج مكلفا والمرأة منكوحة أو في عدة تصلح معها محلا
 للطلاق شرئلا لية وضبطها في المحيط فقال المعتدة بعدة الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعدة الوطء
 لا يلحقها الطلاق فلا يقع في عدة عن فسخ كنيار العتق والبلوغ ونحو ذلك وأورد عليه في فتح القدير
 المعتدة عن تغريق بابائها وارتداد أحدهما حيث يلحقها الطلاق مع أنها معتدة عن فسخ نهر وحكمه
 وقوع الفرق مؤجلا بانقضاء العدة في الرجي وبدونه في الباش وركنه نفس اللفظ ومحاسنه منها ثبوت
 القتل به من المكاره الدينية والدينية ومنها جملته بيد الرجال لا النساء شرعه ثلاثا وما وصفه فلا يصح
 حظره إلا المحاجة شرئلا لية عن الفتح وقوله وشرطه كون الزوج مكلفا أي ولو تقدير البدخل السران
 كافي النهر وقوله والاصح حظره رج العامة أباحتهم وقولهم الأصل فيه المحظر معناه أن الشارع ترك هذا
 الأصل فأباحه وهو نظير قول صاحب الاسرار الأصل في النكاح المحظر وإنما أبيع للمحاجة إلى التواله
 والتناسل فهل يفهم منه أنه محظور فالحق أباحتهم بحر بل يستحب لومؤذية أو تاركة الصلاة كافي غاية
 البيان ومفاده أن لا يتم بمباشرة من لا تصلى نهر وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم صدقها بنعتي خير من أن
 أعانها امرأة لا تصلى ويجب لوفات الامساك بالمعروف كافي المجهوب والعين ويحرم له وليد عبا وجعلت
 ولايته إلى الرجل لأنه المالك للمسترق لها بالمهر ولايتها لأروية لها في أمورها وشرع العدد فيه للتمسك من
 التدارك عند الندم وانحصر في الثلاث لأنه عدد معين في الشرع وهو أقل الجمع ولا نهاية لا كثره عيني
 (نقطة) هل الطلاق ينحصر في الثلاث في حقه عليه السلام أم لا خلاف حكاه الشريعتي في شرح مختصر
 الشيخ خليل المالك في الكلام على الخصائص (قوله تطليقها) رفع بالابتداء مصدر مضاف إلى
 مفعوله وطوى ذكر الفاعل تقديره تطليق الرجل أمرته وأشار الشارع بقوله تطليقة واحدة يعني رجعية
 كافي النهر إلى أن واحدة صفة مصدر محذوف وقوله في طهرته ملق بالمبتدأ وقيد به لأنه لو كان في المحيط

الزنايب شرعا بالنكاح تطليقها (تطليقة
 واحدة في طهر لا وطء فيه ونزكها حتى
 تنقضي عتقها أحسن)

مطلب هل ينحصر الطلاق في الثلاث
 في حقه عليه السلام

لا يمكن ان يكون لنفرة الطبع لا للصحة حموى عن البرجندى وقوله لاوط فيه اى في الطهر جملة في محل
الجموع على انها صفة الطهر عني وقوله لاوط فيه اى ولا في الحيض الذي قبله لانه لو طلقها في طهر وطهرها
في حيض قبله كان بدعيًا ولو طلقها بعد طهرها أو كانت من لا تحيض في طهر وطهرها فيه لا يكون
بدعيًا لعدم العلة اعني تطويل العدة عليها نهر واقتصر على قوله لاوط فيه ولم يقل منه ليدخل في كلاًه
ما لو طهرت بشبهة فان طلقها او انحلت هذه فيه بدعي لا حسن برده عليه الزنى فان الطلاق في طهر وقع
فيه سنى حتى لو قال لها انت طالق للسنة وهى طاهرة ولكن وطهرها غيره فان كان زنى وقع وان بشبهة لا كذا
في المحيط وكان الفرق ان وط الزنى لم يترتب عليه احكام النكاح فكان هدرًا بخلاف الوط بشبهة
وقوله وتركها بالرفع عطف على المبتدأ وهو ايضا مصدر مضاف الى مفعوله والعامل متروك أى وترك
هذا المطلق امر أنه حتى تمضي عدتها وقوله احسن خبر المبتدأ الماروى عن ابراهيم النخعي كان الصحابة
يستحبون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تمضي عدتها ولانه لا بعد من الندم لم تكنه من التدارك
عني والمراد تركها من غير طلاق آخر لا الترك مطلقا لانه اذا راجعها لا يخرج الطلاق عن الاحسية حموى
وانما كان هذا القسم احسن من الثاني لانه لا خلاف لاحد في عدم الكراهة فيه بخلاف الثاني فان مالكا
يقول فيه بالكراهة نهر ومعنى كونه احسن أى بالنسبة الى البعض الآخر لانه في نفسه حسن فاندفع به
ما قيل كيف يكون حسنا مع انه أبغض المحلل وهذا أحد قسمي المسنون فانه حسن واحسن ومعنى
المسنون هنا انه ثبت على وجه لا يستوجب عتابا لانه المستعقب لاثواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه
فالمراد هنا المباح نعم لو وقعت له داعية أن يطلقها ببدعي فغنى نفسه الى وقت السنى يثاب على كف نفسه
عن المعصية لا على نفس الطلاق كتف نفسه عن الزنى مثلاً بعد تنهى اسبابه ووجود الداعية فانه يثاب
لا على عدم الزنى لان العصى ان المكاف به الكف لا لعدم مجرله لا اختيار له فيه (قوله وسنى من حيث
الوقت والعدد) هذا معلوم من كلامه بالاولى لانه اذا كان القسم الثاني اعني الحسن سنيا فلان يكون
الاحسن سنيا بالاولى نهر اعلم ان السنة في الطلاق من وجهين سنة في العدد وسنة في الوقت فالسنة في
العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وهى أن لا يزيد على واحدة في الحال كما بين والسنة في
الوقت تثبت في حق المدخول بها خاصة وهى ان يطلقها في طهر لم يأمعها فيه لان المراعى دليل الحاجة
وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر المحلى عن الجماع اما زمان الحيض فزمان
النفرة والجماع مرة في الطهر نفرة رغبة وغير المدخول بها يطلقها في حال الطهر والحيض خلافا لفرجوى
ولو كان غائبا وراد أن يطلقها للسنة كتب اليها اذا جاءك كتابي هذا ثم حضت فطهرت فانت طالق ولو اراد
ان يفعل ذلك ثلاثا كتب ثلاثا اذا حضت وطهرت فانت طالق وان شاء قال فانت طالق ثلاثا للسنة وان
كانت لا تحيض قال ثم اذا هل شهر فانت طالق او فانت طالق ثلاثا للسنة وهذه الكتابة على هذا الوجه
واجبة نهر عن الفخ (قوله وقال مالك هو بدعة ولا يباح الا واحدة) لان الطلاق محظور فلا يباح الاقدام
عليه الا لدفع الحاجة وهو يحصل بالواحدة ولنا قوله عليه السلام لعمر مراكبك فليراجعها ثم يدعها حتى
تحيض وتطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان أحب عني (قوله ثم قيل الاولى اى بغير الايقاع)
اى في الطائفة الاولى حموى (قوله والاظهار انه يطلقها كما طهرت) ثلاثيتي بالايقاع عقب الوقاع هداية
قال الكمال والاول اقل ضررا فكان أولى شرنا ليلية (قوله أو بكلمتين متفرقتين) اذا لم يتخلل بين
التطليقتين رجعة وان تخللت فلا يكره عند اى حنيفة وان تخلل الزوج بينهما فلا يكره بالاجماع زيلعي
وقوله وان تخلل الزوج اى فيما اذا أبانها ثم عقد عليها ثم طلقها في الطهر شيخنا (قوله بدعى) اسم من
الابتداع غلب استعماله فيما هو نقص في الدين او زيادة نهر ووجه كونه بدعيًا ماروى في حديث ابن عمر
قال قلت يا رسول الله ارايت لو طلقها ثلاثا قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك واعلم انه ذهب
جماعة منهم الظاهرية والشيعة الى ان الطلاق الثلاث جملة لا يقع الا واحدة لماروى عن ابن عباس انه

وسنى من حيث الوقت والعدد (و)
تطليقها امدخلوها (لا ينافى) ثلاثة
(طهار) لاوط فيها في كل طهر
تطليقة واحدة (حسن وسنى) من حيث
والوقت والعدد وقال مالك هو بدعة
ولا يباح الا واحدة ثم قيل الاولى أن
يؤخر الايقاع الى آخر وقت الطهر احترازا
عن تطويل العدة والاظهار أن يطلقها
كما طهرت (و) تطليقها (ثلاثا) بكلمات
متفرقات (في طهر) واحد (أو بكلمة)
واحدة فيه أو اجمع بين التطليقتين في
طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمتين
متفرقتين (بدعى) من حيث العدد
وسنى من حيث الوقتان خلا الطهر
عن الجماع

مطلب ضبط مدة خلافة الخلفاء الأربعة
رضي الله تعالى عنهم

وقال الشافعي مباح (وغير الموطوءة
تطلق) واحدة لازادة عليها (السنة
ولو) كانت (حائضا) وهو ظاهر
الرواية وقيل ان السنة في العدد تختص
بالموطوءة حتى لو طلق ثلاثا جلة لغير
الموطوءة لا يكره وعند زفر بكرة حال
الحيض كذا في المحواشي فلا عن الترخ
(وفرق) طلاق الموطوءة للسنة من
حيث الوقت والعدد (على الانهم)
بان يطلقها واحدة فاذا مضى شهر آخر
بطلقها اخرى فاذا مضى شهر آخر بطلقها
اخرى (فمن لا تحيض) لصغر أو كبر
أو حمل وعند محمد وزفر لا تطلق الحامل
للسنة الواحدة (ومع خلافه)

قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة فامضاه
عليهم عمر ولنا ما روى من حديث الجهلي وفيه طلقها ثلاثا قبل ان يأمره النبي عليه السلام متفق عليه
ولم يتقبل انكاره وقد روى ذلك نصاص عمر وعلى وابن عمر والجواب عن حديث ابن عباس انه انكار
على من يخرج عن سنة الطلاق بايقاع الثلاث واخبار عن تساهل الناس في مخالفة السنة في الزمان
التأخر عن العشرين كانه قال الطلاق الموقع الآن ثلاثا كان في ذينك العشرين واحدة عيني تبعا للزيلي
لكن قال الكمال وما نقل في تأويله ان الثلاث التي يوقعونها الآن انما كانت في الزمان الاول واحدة
تتبعها على تغير الزمان ومخالفة السنة بشكل اذ لا يتجه حيث ذكروه فامضاه عليهم عمر شيخنا عن خط
الشلي ثم اعلم ان مدة خلافة الصديق كانت سنتين وعمر عشرين وخلافة علي ست سنين وعثمان
اثني عشر سنة شيخنا (قوله وقال الشافعي مباح) لانه مشروع وهو لا يجمع المحظر عند مخالفة الطلاق
في حالة الحيض أو في طهر جامعها فيه لان المحظر فيه لغيره ولنا ما تلونا ومارونا من حديث ابن عمر
لانه امر بالتفريق والايقاع جملة بضاده فيكون مفقوتا لمؤمر به فيكون بدعة ضرورة ولان الطلاق
انما جعل متعدد ليكنه التدارك عند الندم فلا يحل له تقويته كما قلنا ليس له أن يطلقها حالة
الحيض لانها زمان النفرة فقلعه يندم في زمان الطهر زيلي (قوله وغير الموطوءة) حقيقة أو حكما ولا وجه
لقصره على المحقق كما في النهر لان الخلوة كالوطء في حكم العدة ومراعاة السنة في الطلاق لاجل
العدة كما في المعراج حوى (قوله ولو حائضا) ظاهره ان الطلاق الاحسن لا يكون في غير المدخول
بها حيث جعل مطلق الطلقة في غير الموطوءة من الطلاق الحسن ويمكن أن تجعل او ولو حائضا
للحال على ما ذهب اليه بعض النخاة وعلى هذا يكون الطلاق الواحد في غير المدخول بها ان وجد في
الحيض فهو حسن والا فهو احسن حوى عن البرجندي (قوله وعند زفر بكرة حالة الحيض) لان
قيام النفرة الطبيعية والمنع الشرعي فيه لا يختلف بالدخول وعدمه فصارت كالدخول بها وبه قال
مالك في رواية ولنا ان الرغبة لا تفرعن غير المدخول بها حائضا كانت أو طاهرة حتى يحصل مقصوده
بخلاف المدخول بها فان طهرها هو زمان تجدد الرغبة عيني وعلى هذا لا يكره له تخييرها قبل الدخول
في حالة الحيض وان تحتار نفسها وان يفرق القاضي بينهما بخيار البلوغ وغيره زيلي (قوله وفرق على
الاشهر فممن لا تحيض) لان الشهر في حقها قائم مقام الحيض ثم ان كان الطلاق في اول الشهر تعتبر
الشهور بالالهة وان كان في وسطه فبالايام في حق التفريق والعدة عند أي حنفية وهو رواية عن أبي
يوسف وعندهما يكمل الاول بالاخير والمتوسطان بالالهة وهي مسئلة الاجارة زيلي ولو قال وكذا في
العدة عند أي حنفية الخ لكان أولى لانه لا خلاف بينهم في اعتبار الشهر بالايام في حق التفريق
ولهذا قال في النهر ثم ان أوقعه في اول كل شهر أعنى اول ليلة ربي فيها الهلال اعتبرت الاشهر بالالهة
اتفاقا وان في وسطه فبالايام في التفريق اتفاقا فلا يوقع الثانية في اليوم الموفى ثلاثين بل في الحادي
والثلاثين وكذا في العدة عند الامام واعلم ان تفريق الطلاق على الاشهر في حق من لا تحيض حسن
وسنى كما في متن الدرر وسبأ في كلام الشارح ما يدل عليه وهو قوله وعند محمد وزفر لا تطلق الحامل
للسنة الواحدة (قوله لصغر) بان لم تبلغ تسع سنين على المختار أو اباس بان بلغت خسا وخسفن سنة على
الراجح أما عمدة الطهر من ذوات الاقراء فلا يطلقها للسنة الواحدة ما لم تدخل في حد الاياس لان الحيض
مرجوتى حقها نهر فعلى هذا لو كان قد جامعها في الطهر وامتنع لا يمكن تطبيقها للسنة حتى تحيض ثم تظهر
وهي كدرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمن الرضاع بصر (قوله لا تطلق الحامل الخ) لان الشهر
في حقها ليس من فصول العدة فصارت كمدة الطهر ولهما أن الاباحة بعلة المحاجة والشهر دليلها
كما في حق الآيسة والصغيرة بخلاف الممتدة طهرها اذا الحيض مرجوفها ولا يرجي مع الحمل (قوله ومع
طلاقهن) أي حل لان الكلام فيه لا في المحنة لان الكراهة في ذوات الحيض باعتبار توهم الحمل لان

عند ذلك يشبه وجه العدة ولم يوجد هنا شيئاً أخذنا من كلام الزيلعي وأعلم أن ضمير النسوة وهي
النون من قوله ومع طلاقهن راجع إلى من في قوله فيمن لا تحيض مراعاة لما هنا وقوعها على الصغيرة
والآنسة والحامل لا لفظها إذ حقه الأفراد والتذكير وقد وقع مراعاة كل منهما في القرآن حموى
(قوله أي الصغيرة) قيد المحلواني بصغيرة لا برجي حبيلها ما من برجي فالفضل أن يفصل بين وطئها
وطلاقها بشهر كما قال زفر واعترضه في الفتح بأن قول زفر ليس هو في أفضلية الفصل بل في لزومه وإجاب
في البصر بأن التشبيه في أصل الفصل لا في الأفضلية نهر (قوله والحامل) لأنه لا يؤدي إلى اشتباه
وجه العدة وزمان الحمل زمان الرغبة في الوطء لكونه غير معاك قال ابن الكمال وفيه نظر لأن الأطباء
أجمعوا على أن الجماع في حال الحمل يضر بالولد فعلى هذا ينبغي أن لا يكون زمان الحمل زمان الرغبة عند
الخصاوص اه وأقول هذا عجيب منه رحمه الله فإنه لا التفات إلى كلام الأطباء إذا خالف كلام الفقهاء
حموى (قوله وهو بدعي) أي الطلاق بعد الوطء وان صح هو بدعي من حيث الوقت هذا هو الظاهر من
كلامه وفيه نظر فليحرم رويحوز أن يجعل الضمير راجعاً لمطلق الطلاق إلا أنه بعيد غاية البعد وبالجملة
هو وضع هذه الجملة بعد قوله وطلاق الموطوءة حائضاً بدعي حموى (قوله من حيث الوقت والعدد)
المواب إسقاط الوقت فإن طلاق من لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعي لعدم العلة أعني تطويل
العدة عليها كذا ذكره شيخنا (تمت) معنى كون الطلاق سنيماً من حيث الوقت أن يكون الطهر الواقع
فيه الطلاق لاوطء فيه إذا كانت من تحيض فإن كانت لا تحيض وطلقتها في طهر وطئها فيه لم يكن
بدعي كما سبق عن شيخنا ومعنى كونه سنيماً من حيث العدد تقريب الطلاق على الاطهار أن كانت من
تحيض أو على الأشهر أن كانت لا تحيض وتقدم أن السنة في العدد يستوى فيها المدخول بها وغيرها
بمخلاف السنة في الوقت فإنها خاصة بالمدخول بها فقير المدخول بها يطلوها في حال الطهر والحيض
كما سبق (قوله وعند زفر يفصل بين الجماع والطلاق بشهر) كما يفصل بين التطليقتين به لأنه بالجماع
تفتقر الرغبة فلا بد من مضي المدة لتجدد كذا ذات الأقراء بخلاف الحامل لأن الرغبة فيها وإن فترت من
وجه بقيت من وجه آخر لأن الحمل يدعو إلى أمساكها المكان الولد منها ولئلا انكر أهية في ذوات
الحيض باعتبار توهم الحمل لأن عند ذلك يشبه وجه العدة لاحتمال العلوق ولم يوجد هذا المعنى هنا
وصارت كالحامل والرغبة وإن فترت من وجه كثر من وجه آخر لأنه يرغب في وطء غيره معلق زيلعي (قوله
وطلاق الموطوءة حال كونها حائضاً بدعي) لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي لاظهار عدتهن
وقال عليه السلام في حديث ابن عمر لما انطلق زوجته وهي حائض ما هكذا أمرنا الله تعالى ولا خلاف
أنه بهذا الإبقاء عاص ولما كان المنع منه فيه لتطويل العدة عليها كان النفاس كالحيض قيداً بالطلاق
لأن التخيير والاختيار والمخالف في الحيض لا يكره بحسب عن المجتبي والمجوهرة (قوله وهو مستحب) أي
المراجعة المفهومة من الفعل وذكر الضمير لأن المصدر المختوم بالتاء يجوز تذكيره وتأنينه وإنما
كانت مستحبة لأنه عليه السلام أمر عمر حيث قال مرأيتك وقطع نية الأمر الواقع بقوله فليراجعها عن
نفسه والأمر المحبول صلى الإيجاب هو المنسوب إلى الشارع ولو كان المراد هنا الأمر الإيجابي لكان
حقه أن لا يقطع نسبتته عن نفسه ويقول قل لا بنك فاليراجعها حموى عن ابن الكمال وسأقي عن العناية
جوابه (قوله والأصح أنها واجبة) عملاً بحقيقة الأمر ورفع المعصية بالقدر الممكن برفع أثره وهو العدة
ودفعاً للضرر عنها بتطويل العدة زيلعي عن الهداية وقوله ورفع المعصية معطوف على قوله عملاً لأن
رفع المعصية واجب ورفعها بعد وقوعها إنما هو برفع أثره أي أثر الطلاق الذي هو معصية وهو العدة
ودفعاً للضرر بتطويل العدة بالمراجعة فإن قلت الأمر لعمر وحقيقة الوجوب على عمر أن يأمر بأمره بذلك
ولادلالة في ذلك على الوجوب على ابنه قلت قال في العناية أن فعل النسائي كفعل المنوب
فصار كأنه عليه الصلاة والسلام أمره بذلك فيثبت الوجوب ويجوز أن يقال فليراجعها أمر لابن عمر

أي الصغيرة والآيسة والحامل (بعد
الوطء) بلا فصل وهو بدعي من حيث
الوقت والعدد أن كان زائداً على الواحدة
وعند زفر يفصل بين الجماع والطلاق
بشهر في حق الآيسة والصغيرة (وطلاق
الموطوءة) حال كونها حائضاً بدعي من
حيث الوقت (فراجعها) لدفع البدعة
هي مستحبة والأصح أنها واجبة
(ويطلتها) إن شاء (في طهر زمان)

فحب عليه المراجعة اه (قوله في طهرتان) يعني اذا ظهرت من تلك الحيضة التي وقع فيها الطلاق ثم
حاضت ثم طهرت وهو الطهر الثاني فيطلقها في نهار الرواية وهو المذكور في الاصل ووجه ما رواه نافع
عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض وفي رواية تطليقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليس بها حتى تطهر وتحيض ثم تطهر
ثم ان شاء امسك وان شاء طلق قبل ان يمسه فتلك العدة التي أمر الله ان تطلق لها النساء رواه الجماعة
غير ابن ماجه عني وماجه باسكان الله وصلا ووقفنا شيخنا عن ابن خلكان (قوله وعن أبي حنيفة انه
يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة الخ) كذا ذكره الطحاوي وقول الكرخي ما ذكره الطحاوي قول أبي
حنيفة وما ذكره في الاصل قوله ما رده في الفتح كافي الشريعة لآلية بان الظاهر ان ما في الاصل قول الكل
لانه موضوع لا يثبت مذهب الامام الا ان يصح الخلاف ولم يحك فلهذا قال في الكافي انه ظاهر الرواية
عن أبي حنيفة وما ذكره الطحاوي رواية من أبي حنيفة اه وجه ما ذكره الطحاوي ما روى سالم عن ابن
عمر انه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم
ليطلقها اذا طهرت رواه مسلم والاربعة عني ثم جملة الامر ان النساء صنفان مدخول بها وغير مدخول
بها والمدخول بها نوطان حيالي وحيالي نوطان ذوات الاقراء وذوات الاقراء نوطان سني
وبدعي فالسني من وجهين أحدهما من جهة العدد والآخر من جهة الوقت فالسنة من حيث العدد
شامل للكل حتى لا يميز له ان يطلق بكلمة واحدة أو في طهر واحد من غير تغل ربعة أو نكاح أكثر
من واحدة والسنة من حيث الوقت يخص بالمدخول بها المحائل ذات الاقراء والبدعي أنواع ان يطلقها
بكلمة واحدة أو في طهر واحد أكثر من واحدة من غير تغل ما ذكرنا أو يطلق المدخول بها في حالة الحيض
أو في طهر قد جامعها فيه وهي من ذوات الاقراء أكثر من واحدة فكل ذلك مذكور في المتن فتأمل
زيلعي (قوله ولو قال لموطونه) حقيقة أو حكما لما ساق في الشارح ان الخلوة كالدخول (قوله وقع عند
كل طهر طاعة) لانه مطلق فيتناول الكامل وان كانت من ذوات الاقراء يقع للمحال طاعة وبه شهر آخر
وبعد شهر آخر وكذا المحامل ان لم يكن له نية أو نوي كذلك فان كان قبل الدخول بها وقعت للمحال
طاعة ثم لا يقع عليها قبل التزوج شي زيلعي ولا تنهل العين لان زوال الملك بهدا العين لا يطلها فان تزوجها
وقعت الثانية فان تزوجها أيضا وقعت الثالثة فتفرق الثلاث على التزوجات كما في فتح القدير فما
في المعراج من انه يقع الثلاث للمحال بالاجماع فهو ظاهر بحر (قوله وقال زفر لا يصح ان نوي الثلاث في
المحال) لانه نوي ضد السنة والثني لا يحتمل ضده ولنا انه نوي ما يحتمله لفظه فصحت نيته لانه سني وقوا
من حيث ان وقوع الثلاث جملة عرف بالسنة لا يقاها فلم يتناول مطلق كلامه اذا المطلق ينصرف
الى الكامل وهو السني وقوا وايضا ما وينتظمه عند نيته كما اذا قال كل مملوك لي حراً وحلف لا يابا كل
محمال يتناول المكاتب ولا تحم السمك الابالية لقصور فيه ولو قال أنت طالق للسنة ونوي ثلاثا جملة
أو متفرقا على الاظهار صح هكذا ذكره شمس الاثمة وشيخ الاسلام وصاحب الاسرار وذكره غير الاسلام
والصدر الشهيد وجاعة منهم صاحب الهداية انه لا يصح نية الجملة فيه زيلعي والمحاصل انهم اختلفوا فيما
اذ نوي وقوع الثلاث جملة هل يصح مطلقا سواء ذكر الثلاث أولا والراجح انه لا يصح فيه وقوعها جملة
اذ لم يذكر الثلاث ولهذا نظري في العاية في كلام قاضيهان بانه يستلزم التساوي بين العبارة والاقتضاء
في العموم وهو خلاف المذهب فان مقتضى لا عموم له عندنا (قوله واعلم ان الخلوة كالدخول الخ) ومنه
يعلم ان المصنف لو أبدل قوله ولو قال لموطونه بقوله للدخول بها ليشمل ما لو اغتسل بها فقط لكان أولى
(قوله والبائن ليس بسني في ظاهر الرواية) اذ لا حاجة الى اثبات زيادة البينة في الخلاص ووجه ما نقله
الشارح عن الزبادات من انه سني فلا يكره حاجته الى الخلاص باجرا (قوله والمخلع سني) لانه لا يمكن
تحصيل البذل الابيه (قوله ويقع طلاق كل زوج) من كل وجه فلا يرد زوج المبانة اذ لا يقع طلاقه بائنا

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه
يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي
طلقت فيه (ولو قال لموطونه) وهي من
ذوات الاقراء (أنت طالق ثلاثا السنة)
ولم ينوشنا (وقع عند كل طهر طاعة
وان نوي ان تقع الثلاث الساعة) أي
في الحال (أو عند كل شهر واحدة
صحت) نيته وقال زفر لا يصح ان نوي
الثلاث في الحال ولو كانت آيسة
مدخولا بها أو صغيرة مدخولا بها
فقال أنت طالق ثلاثا السنة وبعد
الساعة واحدة وبعد شهر أخرى وبعد
شهر أخرى ثم اعلم ان الخلوة كالدخول
في حق مراعاة السنة والبائن ليس بسني
في ظاهر الرواية وفي الزبادات سني
والمخلع سني سواء كان في حيض أو طهر
(وقع طلاق كل زوج

عليها في العدة ثم كلامه شامل لما اذا وكل به او اجازته من الفضولي ولو زوجته بان قال نعم ما صنعت او اصيبت لا على وجه الانكار وفي القنية في نعم ما صنعت قال ابو بكر لا يكون اجازة ولو قال بئس ما صنعت فهو اجازة وعندي على عكسه وبه أخذ الفقيه أبو الليث وهو الظاهر وفي الخانية عن ابن الفضل التسوية بين نعم وبئس في ان كلامهما لا يكون اجازة وفي البرازية وتطبيق الفضولي والاجازة قولاً وفعلًا كالنكاح انتهى فلو حلف لا يطلق فطلق فضولي ان اجاز بالقول حث وبالفعل لا اقول ويمكن ان يكون كيفية الاجازة بالفعل ان يدفع اليها مؤخر صدقها بعد ما طلقها الفضولي نهر (فسرع) جمود النكاح لا يكون طلاقاً ذكره ابن الملك في الوصية حموي (قوله طاقل) اي حقيقة وما في الدر عن البدائع ولو تقدر اليدخل السكران لا يحتاج اليه للاستغناء عنه بما سيأتي في المتن (قوله ولو كان الزوج مكروهاً الخ) اي بالنطق لما في الخانية فلوا كرهه بالحبس والضرب على ان يكتب طلاق امراته فكتب فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امراته لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا نهر قبلها لا كراهه على الكتابة لانه لو كان بدون اكراه وكان مستبيناً على نحو لوح وقع ان نوى وقبل مطلقاً ولو على نحو الماء فلا مطلقاً ولو كتب على وجه الرسالة والمحطاب كان يكتب بافلانة اذا جاءه كتابي هذافانت طالق طلقت بوصول الكتاب در عن المجوهرة وفي النهر عن الخانية اكرهه على ان يوكل به فقال أنت وكيلي ثم قال لم اوكله بطلاقها لم يسمع منه لانه اخرج الكلام جواباً بالكلام الآخر والجواب يتفهم اعاده ما في السؤال وقد حصر غير واحد ما يصح مع الاكراه في مواضع عشرة ووصلها في الخزانة الى ثمانية عشر وهي الطلاق والنكاح والرجعة والحلف بطلاق او عتاق والظهار والايلاء والعتق وايجاب الصدقة والغفوع عن دم العمد وقبول المرأة الطلاق على مال والاسلام وقبول الصلح عن دم العمد على مال والتدبير والاستيلاء والرضاع واليمين والنذر ولم يذكر في موضع من اقتصصر على العشرة عده فهي تسعة عشر والعشرون الا كراهه على قبول الوديعة ففي القنية اكرهه على قبول الوديعة متلف في يده فلمستحقها تضمن المودع ان كان بفتح الدال وهو الظاهر ولا يخفى ان الطلاق ولو على مال والعتق كذلك يشمل المعلق والمنجز والنذر يشمل ايجاب الصدقة وقد نظمها في النهر فقال

طلاق وايلاء ظهار ورجعة * نكاح مع استيلاء وغفوع عن العمد
رضاع ويمين وفي ونذره * قبول لا يداع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جعل يمين به انت * كذا العتق والاسلام تدبير للعبد
وايجاب احسان وعتق فهذه * تصح مع الاكراه عشرين في العدة

وقوله يمين به انت ضمير به للطلاق وضمير انت لليمين اي الحلف بالطلاق وكذا بالعتاق قال في النهر ثم ظهر لي بعد ذلك ان ما في القنية اغما هو بكسر الدال فليس من المواضع في شيء وذلك انه في البرازية قال اكره بالحبس على ايداع ماله عنده هذا الرجل واكره المودع ايضاً على قبوله فضاع لاضمان على المكروه والقابض لانه ما قبضه لنفسه كالرهبة الريح فالقته في حجره فاخذ ملبده فضاع في يده لا يضمن انتهى واطلق كثير صحة اسلام المكروه قال في البحر وفيه في سير الخانية بكونه حريباً وان كان ذمياً لا يكون مسلماً اه قال في النهر اقول وهذا التقييد لم يوجد في سير الخانية بل في المبسوط انه مذهب الشافعي اه وتعقبه شيخنا بان نفي الوجود غير مسلم بل هو موجود فيها ونصه في باب ما يكون كفراً من المسلم وما لا يكون وكذا اسلام المكروه اسلام عندنا ان كان حريباً وان كان ذمياً لا يكون اسلاماً اه ومثل ما في البحر من التقييد في منح الغفار بالعز والى الخانية ووجه المسئلة بان المحربي يحبر على الاسلام دون الذي وقد قد صاحب النهر في الرد على صاحب البحر العلامة السيد الحموي في حاشيته على الاشياء وقد علمت سقوطه (قوله على الطلاق) اي على انشائه وقال الشافعي طلاق المكروه لا يقع لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وبه قال مالك واحمد ولنا قوله عليه السلام ثلاث جد من جد وهزل من

مطلب جمود النكاح لا يكون طلاقاً

عاقل بالغ ولو كان الزوج (مكروهاً)
على الطلاق اما لو اكرهه على الاقرار
بالطلاق فاقول لا ينفذ اقراره نص عليه
في شرح الطحاوي

جد النكاح والطلاق والرجعة والمراد بما رواه احكام الآخرة لان منه ليس بمراد لوجوده حقيقة وحكمه ديني واخرى فلا يتناولها لفظ واحد لانها كالشترك وحكم الآخرة مراد بالاجماع فانتفى الآخرة ان يكون مراد اعني وكما لا يؤثر في هذه الاشياء الا كراه لا يؤثر فيها الغزل وقد نظمها العلامة المحمدي فقال

وليس الا كراه مع هزل يؤثر في * عتق نكاح طلاق واليمين تلا

(قوله ولو سكران) محله اذا كان اصيلا واما اذا وكله رجل بطلاق فطلق وهو سكران لا يقع حموى عن المتقطعات يعني وكان وصح لا بالطلاق على مال فلو بلا مال وقع كافي النهر عن البرازية وهي احدي المسائل السبعة التي استثناهما الاصوليون من تصرفات السكران والثانية الاقرار بالحدود والمخالصة والثالثة الردة والرابعة الاشهاد على شهادة نفسه والخامسة الاب او الجد اذا زوج الصغير بأكثر من مهر المثل والسادسة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ بيعه على موكله والسابعة لو غضب من صاح فردده وهو سكران نهر ولو زاد المصنف اوساها بالكان اولى لانه لا فرق في وقوع الطلاق بين ان يكون قاصدا له ام لا كافي منية المفتي ونصه ملخصا اراد ان يلتزم صوم يوم فجرى على لسانه صوم شهر او اراد ان يقول شيئا فجرى على لسانه النذر او الطلاق والعقاق او اراد في عينه الخبز فجرى على لسانه اللحم او جرى على لسانه طلاق عمرة وهو يريد ينسب يعتبر ماسمي في القضاء اه وانما قيد بقوله في القضاء لانه لا يقع عليه طلاق ولا عتاق ديانة اقصم به في فتح القدير حيث قال وقد يشير اليه أي الى الوقوع قضاء فقط قوله في الخلاصة بعد ذكر ما لو سبق لسانه بالطلاق ولو كان بالعقاق يدين اه يعني ولا فرق بين الطلاق والعقاق نهر وهو الظاهر من قول الامام بحر عن الخانيساري خلافا لابي يوسف فابو يوسف يفرق بينهما في الطلاق يقع قضاء لاديانة وفي العتق يقع قضاء وديانة ولا خلاف ان المنذور يلزمه ولا خلاف انه لو جرى على لسانه الكفر محظا لا يكفر وكذا ان تلفظ به غير طامع معناه وانما لا يقع عليه طلاق في الديانة لان التي ممي لم يرد لها وما غيرها فلانها لو طلقت طلقت بمجرد النية بحر عن المحاوي (قوله وهو اختيار الكرخي والطحاوي) وعليه الفتوى كافي التارخانية عن التفريق در وجهه انه لا قصد له كالنائم زيلعي ووجه ما منى عليه المصنف ان عقله زال بسبب هو معصية فجعل باقيا حكاك زجراله والخلاف مقيد بما اذا شر به للتداوي اما اذا كان للهو والطرب فيقع بالاجاع نهر عن الجوهرة (قوله وزال عقله) فيه مساهمة لا تخفى بل هو مغلوب لكن لما كان المغلوب كالمعدوم اطلق عليه اسم الزوال (قوله او من الشهد) الشهد العسل في شمعها وفيه لغتان فتح الشين لقيم وجمعه شهاد مثل سهم وسهام وضمها لاهل العالية شيخنا عن المصباح (قوله كزواله بالبيع) سياق كلام الشارح يدل على تحريمه وبه صرح في الجوهرة حيث قال ولا يجوز اكل البنج والمحشيش والافيون وذلك كله حرام لانه يقصد العقل حتى يصير الرجل فيه ذائلا لفساد وفساد وصدع ذكر الله وعن الصلاة لكن تحريم ذلك دون تحريم الخمر فان اكل شيئا من ذلك لاحد عليه وان سكر كما اذا شرب بولا او اكل غائطا فانه حرام ولا حد عليه بل يعز ربما دون الحد اه لكن صرح الزيلعي باباحته ونصه واختار الكرخي والطحاوي ان طلاق السكران لا يقع لانه لا قصد له كالنائم وهذا لان شرط صحة التصرف العقل وقد زال فصار كزواله بالبيع وغيره من المباحات قال المولى سري الدين وقد وقع التصريح بذلك يعني اباحة البيع في كلام غير واحد كصدر الشريعة في مجتبه العوارض من التوضيح (قوله اذا لم يعلم فعله قبل الاكل) هل يأتي هذا القيد في قوله سابقا ولو شرب من الاشربة الخ كذا بخط بعض الفضلاء والظاهر انه لا يتأتى لان فعل الاشربة معلوم قبل الشرب فلا حاجة الى التقييد حموى (قوله واما اذا علم فعله) وأكل يقع الطلاق (قال في النهر والحق التفصيل وهو انه ان كان للتداوي لم يقع لعدم المعصية وان لم يكن بل للهو وادخال الآفة قصدا ينبغي ان لا يتردد في الوقوع وقد قيد ابن ملك في شرح المنار اباحة البيع والافيون بما اذا كان للتداوي وفي تعميم القدوري وفي هذا الزمان اذا سكر من البيع يقع طلاقه زجراله وعليه الفتوى (قوله قال بعض مشايخنا لا يقع) قال في النهر وهو الاصح

(و) لو كان الزوج (سكران) وفي احد
قولي النسائي لا يقع وهو اختيار
الكرخي والطحاوي ولو شرب من
الاشربة التي تتخذ من المحبوب او من
العسل او من الشهد فسكر وطلق لا يقع
خلافا لمحمد كذا في شرح المحيط ولو شرب
الخمر فلم يزل عقله بالصداع لا يقع
وزال عقله بالصداع اذا لم يعلم فعله قبل
كزواله بالبيع والدواء اذا لم يعلم فعله
الاكل واما اذا علم فعله واكمل يقع
الطلاق ولو ارادته قال بعض مشايخنا
لا يقع

كفاي القصة وشرح الجامع والفتاوى لقاضي خان (قوله وقال بعضهم يقع) وهو الصحيح كفاي الحاشية قال بعض الفضلاء مظاهره انه لا فرق بين طلاقه بالصرح وبالكتابه لكن شرطوا في الكتابه النية فهل يقال انه لا يقع عليه الا اذا اعترف بالنية فلو مات في حال سكره لا يحكم عليه بالطلاق فليحرجوه (قوله ولو انرس باشارته) يعني المقرونة بالتصويت لان العادة منه ذلك فكانت بينا لما اجله الا انرس جوى وهذا الاطلاق قيده الزيلعي بما اذا ولد انرس او طار اعليه ذلك ودم اما اذا لم يدم فانه لا يقع وفي آخر النهاية عن التمرناشي تقديره بسنة وعن الامام انه لا بد ان يدوم الى الموت قالوا وعليه الفتوى اه وعلى هذا فتصرفاته قبل ذلك موقوفة وعن بعض الشافعية انه ان كان يحسن الكتابه لم يقع طلاقه بدونها قال في الفتح وهو قول حسن فالخلاف انما هو في قصر حجة تصرفاته على الكتابه والا فغيره يقع طلاقه بالكتابه ولا يحتاج الى نية حيث كان على وجه الرسم فابالك به نهر وظاهره وقوع الطلاق باشارته مطلقا وان كان يحسن الكتابه وهو صريح كلام الحاشية معللا بانه لا يرجي منه العبارة فتقام الاشارة مقام العبارة كما تقام الكتابه مقام العبارة (قوله لا طلاق الصبي الخ) لقوله عليه السلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون والمراد بالجواز النفوذ دون المحل لان فعل الصبي والمجنون لا يوصف بالحكمة عناية واطلاق الصبي فم المراهق وما لو اجاز به بعد البلوغ اما لو قال او قعته وقع لانه ابتداء اي قاع وجوز له الامام احمد كما في الدر لكن قوله اما لو قال او قعته وقع بشكل بما لو طاق في النوم فاستيقظ فقال او قعته حيث لا يقع كما سيأتي (قوله والمجنون) الا اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط او كان عنيئا ومحبوبا واسلمت وهو كافروا بي ابوه الاسلام وقع الطلاق در عن الاشياء لكن لو ابدل قوله وابي ابوه الاسلام بقوله وابي كل من ابويه لمكان اولي لانه يحكم باسلامه تبعه الا احدهما اما مكان واراد بالمجنون من في عقله اختلال فيدخل المعنوه والمبرسم والمغنى عليه والمدهوش نهر (قوله والثالث) لانتفاء الارادة ولهذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء در حتى لو طلقها وهو نائم ثم قال اجزت ذلك الطلاق او وقعت ما تلفظت به في النوم لم يقع اما لو قال او قعته ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع لانه ابتداء اي قاع نهر واستشكله شيخنا بان اسم الاشارة راجع الى ما تلفظ به في النوم فكيف يقع به وفي الشرع بلاية عن المجوهرة كذا لو استيقظ فقال اجزت ذلك الطلاق او وقعت لا يقع به لانه اعاد الضمير الى غير معتبره قال ثم ظهر لي الفرق وهو انه او قع الطلاق في اليقظة بلفظ تائل الصادر في النوم (قوله والسيد على امرأه عبده) سواء كان كامل الملك او لا جوى وهل المسئلة متلاخسرو بانه ليس بزواج وتعبه عزى زاده بان هذا التعليل لم يجده في كتب الفقه ولا يظهر له وجه صحة فان الشبهة انما هي من جهة ان يكون للمولى التصرف في طلاق العبد كما ان له التصرف في نكاحه فان له اجبار عبده وأمنه على النكاح كما سبق في بابيه والاولهان يعقل بان ملك النكاح حق للعبد فيكون الاستقاط اليه دون المولى كفاي الهداية اه اما اذا قيل العبد النكاح على ان امره ايده أي يده سيده بطلقها كيف شاء صح وكان الامر بيده بخلاف ما لو قال زواجي امتك على ان امره ايده فزوجه امنه حيث لا يكون في يده كفاي الحاشية وفيها لو قال العبد اذا تزوجتها فأمرها في يديك أبدا كان الامر في يده ولا يمكنه ان راجه أبدا وسيأتي نظيره في المحلل نهر ولا فرق بين ان تكون حرة واممة للمولى او لغيره جوى (قوله وقال الشافعي الطلاق يعتبر بحال الرجال) لقوله عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ولنا ما روت عائشة عنه عليه السلام انه قال طلاق الامة ثنتان وعدتها خمسة ثمان لا يقال اراد به الامة التي تحت العبد لانا نقول عدة الاماء لا تختلف بين ان تكون تحت امر او عبدة فتقيده في حق الطلاق يوجب تقيده في حق العدة ولم يقل به أحد فكان باطلا ولان المحرر وملك ثلاثا على الامة الملك ايقاعه عليها على وجهه المشروع وهو واي قاعه في اوقات السنة لان من تلك الطلقات الثلاث ملك ايقاعها في اوقات السنة وبه اعم عيسى بن ابا بن صدقة الشافعي فقال فيها الفقيه اذا ملك المحرر على الامة ثلاث طلاقات فكيف يطلقها السنة فقال يوقع عليها واحدة فاذا

وقال بعضهم يقع (و) لو كان (انرس)
يقع (باشارته حر) كان الزوج (او عبدا)
اي لا يقع (طلاق الصبي والمجنون)
والثالث والسيد على امرأه عبده واعتباره
بالنساء وقال الشافعي الطلاق يعتبر
بحال الرجال والخلاف يظهر في حرة
تحت عبدا واممة تحت حر (فطلاق المحرر
ثلاث) مطلقا سواء كان زوجها حرا
او عبدا وقال الشافعي ثلاثا ان كان
زوجها حرا

حاضت وطهرت بطلقها واحدة فلما اراد ان يقول فاذا حاضت وطهرت قال امسك حسبك فان عدتها قد انقضت بالمحضتين فلما تغير رجوع فقال ليس في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة زبلي وعيسى بن ابان من اصحاب محمد (قوله وطلاق الامة ثنتان) بالتأنيث باعتبار تأويل الطلاق بالطلاق كقاي العنابة حموي (تممة) ملك أحد الزوجين الآخر كله او بعضه بطل النكاح لان المسالكية تنافي ابتداء النكاح فتمنع بقائه ولو حررت حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت المحرصة من دارا لم حرب مسلمة ثم خرج زوجها مسلما فطلقها في عدتها الغاء ابو يوسف اي قال لا يقع في المسثلين واوقعه محمد فمادر روابن ملك ونفي وقوع الطلاق قول ابي يوسف الآخر وتطلق في قوله الاول وهو قول محمد كما ذكره قاضيان ويخالفه نقل الكمال عن المسوط انه لا يقع طلاقه في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد وفي قوله الآخر يقع اه (تنبيه) لم يذكر من لا خسر وعكس المسئلة وهي ما لو حررها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والمحكم وقوع الطلاق في قول محمد وقول ابي يوسف الاول ورجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى قاله قاضيان انتهى فالفتوى على ما مشى عليه من لا خسر وتبع الجمع من عدم وقوع الطلاق فيما لو حررت بعد شرائها كذا في الشرع بلالية قال شيخنا قول قد ذكرنا زبلي في اضافة الطلاق الى الزمان المسئلة الاولى وعكسها على الاتفاق مقتصر عليه في الثاني وعكسها اما في الاولى فقال بالوقوع في الاولى لم يحد فقط الى الكافي وعلى وقوع الطلاق في المسئلة الاولى وعكسها اما في الاولى فقال لزوال المنافي لمسالكية الطلاق ولهذا يجب عليه النفقة والسكنى واما في الثانية فقال زال المنافي بقي ان قيد تحريرها اياه او تحريرها ماها هل هو معتبر المفهوم او لا في الزبلي انه معتبر حيث قال عقب قول المصنف فلما اشتراها وطلقها لم يقع يعني لو اشترى امراته ثم طلقها لم يقع الطلاق عليهم الان وقوع الطلاق يستدعي قيام النكاح من كل وجه او من وجه ولم يوجد وكذا اذا ملكته او شقصا منه لا يقع لما قلنا وعن محمد انه يقع وقد رد الزبلي هذه الرواية على محمد بما يطول وهل البيع مثل التصريح او لا ذكرنا زبلي انه مثله حيث قال والبيع بعد الشراء كالعتق فيما ذكرنا زال المنافي الخ (خاتمة) يقع الطلاق بلفظ العتق بلا عكس يعني اذا قال لامرته اعتقتك تطلق اذا نوى اودل عليه الحال واذا قال لامته طلقك لا تعتق لان ازالة الملك اقوى من ازالة القيد درر

(و) طلاق (الامة ثنتان) مطلقا سواء كانت تحت سر او عبد وقال الشافعي ثنتان ان كانت تحت عبد * (باب الطلاق الصريح) * هو اسم لكل كلام مكشوف المراد كنهه لا شبهة فيه بحيث يسبق الى فهم السامع مراده وذا انما يكون عند كثرة الاستعمال (هو)

(باب الطلاق الصريح)

لما فرغ من بيان اصل الطلاق ووصفه شرعا في بيان تنويهه اي تنويع ما به الايقاع الى الصريح والمكايه فبدأ اول بيان الصريح ثم أعقبه بالمكايه نهر وهو لغة امامن صريح بمعنى خلاص من تعلقات الغير فهو صريح وهو الذي لا يقتصر الى اضرارها وتأويل او من صرحه اظهره ومنه يسمى القصر صرحا لظهوره واقتصر الصريح قد يكون عربيا كما هو في المتن وقد يكون فارسيا على اختلاف المشايخ كذا في المفتاح وتقييده بالفارسية يقتضي ان ما عدا الفارسية والعربية لا يوجد فيه صريح الطلاق حموي (قوله هو اسم لكل كلام الخ) هذا عند الاصوليين قال الحموي وهو عند الاصوليين ما ظهر المراد منه ظهورا يباح حتى صار مكشوف المراد بحيث يسبق الى فهم السامع بمجرد السماع حقيقة كان او مجازا وعند الفقهاء ما استعمل في الطلاق دون غيره وفي التصريح هو ما ثبت حكمه الشرعي بلانية اه (قوله مكشوف المراد) اي في نفسه بالنظر الى كونه لفظا مستعملا سواء كان المراد منه معنى حقيقيا او مجازيا كذا في التلويح واحترز بقوله في نفسه عن استتار المراد منه في الصريح بواسطة غرابة اللفظ او ذهول السامع عن الوضع وعن انكشف المراد منه في المكايه بواسطة التفسير والبيان حموي عن البرجندي (قوله) وذا انما يكون عند كثرة الاستعمال اي ولو بطريق المجاز كما سبق كالتعبير بالمجزة عن الكل وفي قوله

وإذا تخيل كون عند كثرة الاستعمال إيماء إلى أنه لا يشترط في كونه صريحا عدم استعماله في غيره حتى لو استعمل في غيره بأدنى قدح في كونه صريحا ويدل عليه ما في النهر من الخائبة من أنه إذا كان تركيا وأراد به الطحال لا يصدق فاسبق عن الجوى ومثله في النهر أيضا من أنه ما استعمل في الطلاق دون غيره أه أي استعمالا كثيرا وليس المراد في الاستعمال في غيره أصلا فان قلت يشكل حينئذ بما في الدرر والدر من أنه الذي لم يستعمل إلا فيه قلت لا إشكال لأنه إذا كان ما أكثر استعماله فيه صريحا الذي لم يستعمل إلا فيه أولى بالصراحة كما في البحر ونصه الصريح في أصول الفقه ما غلب استعماله في معنى بحيث يتبادر حقيقة وأما إذا لم يستعمل في غيره فأولى بالصراحة وقد وقع في الهداية تدافع فانه على الالفاظ التي ذكر المصنف أنها من الصريح بالاستعمال في معنى الطلاق دون غيره ثم على عدم اقتنائها إلى النية بغلبة الاستعمال كذا في الفتح وأجاب في البحر بمحمل العبارة الأولى على الغالب (قوله كانت طالق) ولو دفع اللام وكذا إذا بدل الطاء تاء أو القاف عينا أو غينا أو كافا أو لا ما لم يصدق أنه لم يرد الطلاق إلا إذا اتهم على ذلك قبل التكلم سواء كان عالما أو جاهلا وعليه الفتوى وأدلم أن التقييد بالخطاب في كلام المصنف اتفاق بل مثل أنت طالق زوجي طالق أو هي طالق وما في النهر قيد بخطابها إلى البرازية قال لها لا تخرجي إلا بأذن فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها والقول له أه فيه نظر إذ لا دلالة في كلام البرازية على أن عدم الوقوع في هذه الصورة لعدم الخطاب حتى يؤخذ منه فائدة التقييد بالخطاب في كلام المصنف وقوله في البحر وقوعه في القضاء بلانية بشرط أن يقصدها بالخطاب معناه إذا كانت الصيغة فيها خطاب لأن الخطاب شرط جوى على أن قول البرازي والقول له يفيد أن عدم وقوع الطلاق في المسئلة التي ذكرها لكونه لم ينوها ثم ظهر سقوط اعتراض الجوى على النهر لأن صاحب النهر لم يتقدم بهذه العبارة بل هو تابع لما صرح به في البحر حيث قال قيد بخطابها لأنه لو قال حلفت ولم يصف ليها لا يقع كما في البرازية المخ والخاص أن خصوص الخطاب ليس مراد بل ما هو الأعم منه أو ما يقوم مقامه كالإضافة صرح بذلك في البحر حيث قال وذكر اسمها أو إضافتها إليه كخطابه أه فالتقييد بالخطاب ونحوه كالإضافة للإشارة إلى أن الصيغة لا تكون من الصريح إلا إذا اشتملت على شيء من ذلك كذكر اسمها فان تعبدت عن ذلك لم تكن من الصريح فيتوقف الوقوع حينئذ على النية يدل على ذلك صريح عبارة البرازي السابقة ويدل عليه أيضا ما صرح به في البحر حيث قال إذا قال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت ولو قال امرأة طالق أو قال طلقت امرأة ثلاثا أو قال لم أعن به امرأتى يصدق ولو قال حمرة طالق واسم امرأته حمرة وقال لم أعن به امرأتى طلقت امرأته ولا يصدق قضاء وفي النهر لو سماها بغير اسمها لم تطلق إلا بالنية ولو قال عليه الطلاق من ذراعي كما يفعل العوام يقع عليه الطلاق قضاء وفيه عن الفتح وقد تعورف الحلف بالطلاق يلزمي لا فاعل كذا يريد أن فعلته فعل الطلاق فيجوز عليهم لأنه صابرة قوله إن فعلت فانت كذا ولو قال على الطلاق أو الطلاق يلزمي أو الحرام ولم يقل لا فاعل كذا لم أجده في كلامهم نهر وقد ظفر به شيخنا مصرحاً به في كلام الغاية للسروحي معزيا إلى المغنى ونصه المطلق يلزمي أو لازم لي صريح لأنه يقال لمن وقع طلاقه لزومه انطلاق وكذا قوله على الطلاق أه ونقل السيد المحمدي عن الغاية معزيا إلى الجواهر انطلاق لي لازم يقع بغير نية أه بخلاف قوله لامرأته لا الطلاق حيث يتوقف على النية عند الامام أن نواه يقع والأفلا وقال أبو يوسف أن نواه يقع وإن لم ينو فالمر بيدها وعنه يقع في القضاء ويدل أن نوى غير ذلك ولو قال عليك المطلق تطلق بالنية وإن قال طلاق عليك واجب وقع جوى عن المبتنى (تمة) حذف القاف فان كسر اللام أو كان في مذاكرة الطلاق وقع بلانية ولا توقف عليهم أوجه الوقوع أنه ترخيم كذا في الخائبة قال في الفتح وهو غلط لأنه إنما يكون اختيارا في النداء وفي غيره اضطرارا وفي الشعر أه ورده في النهر بيان الترخيم أنه يقال على مطلق الحذف كمنص عليه المحمدي وغيره وهو المراد هنا ولو قال

كانت طالق

حاضنت وطهرت بطلقها واحدة فلما اراد ان يقول فاذا حاضنت وطهرت قال امسك حسبك فان عدتها قد انقضت بالمحضنتين فلما تحير رجوع فقال ليس في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة زيلبي وعيسى بن ابان من اصحاب محمد (قوله وطلاق الامة ثنتان) بالتأنيث باعتبار تأويل الطلاق بالتطليقة كافي العناية حموي (تمتة) ملك أحد الزوجين الا تحركه او بعضه بطل النكاح لان المالكية تنافي ابتداء النكاح فتتمتع بقاءه ولو حررت حرة ملكته فطلقها في العدة او خرجت المحرصة من دار الحرب مسئلة ثم خرج زوجها مسلما فطلقها في عدتها الغاء ابو يوسف اي قال لا يقع في المسئلتين واوقعه محمد فمادر روابن ملك ونفي وقوع الطلاق قول ابو يوسف الاخر وتطلق في قوله الاول وهو قول محمد كما ذكره قاضيان ويخالفه نقل الكمال عن المسوط انه لا يقع طلاقه في قول ابو يوسف الاول وهو قول محمد وفي قوله الاخر يقع اهـ (تنبيه) لم يذكروا خلاصه وعكس المسئلة وهي ما لو حررها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والمحكم وقوع الطلاق في قول محمد وقول ابو يوسف الاول ورجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى قاله قاضيان انتهى فالفتوى على ما مضى عليه من خلاصه وتعالج الجمع من عدم وقوع الطلاق فيما لو حررت بعد شرائها اياه كذا في الشرع بلالية قال شيخنا قول قد ذكرنا زيلبي في اضافة الطلاق الى الزمان المسئلة الاولى وعكسها على الاتفاق مقتصر عليه في الثاني وعزا سكوت القول بالوقوع في الاولى لمحمد فقط الى الكافي وعلى وقوع الطلاق في المسئلة الاولى وعكسها ما في الاولى فقال لزوال المنافي لمالكية الطلاق ولما يجب عليه النفقة والسكنى وامافي الثانية فقال لزوال المنافع بقي ان قيد تحريرها اياه او تحريرها باها هل هو معتبر المفهوم الاول في زيلبي انه معتبر حيث قال عقب قول المصنف فلوا اشتراها وطلقها لم يقع يعني لو اشترى امراته ثم طلقها لم يقع الطلاق عليها لان وقوع الطلاق يستدعي قيام النكاح من كل وجه او من وجه ولم يوجد وكذا اذا ملكه او شفعاه منه لا يقع لما قلنا ومن محمد انه يقع وقد ردنا زيلبي هذه الرواية على محمد بما يطول وهل البيع مثل التبرير او لا ذكرنا زيلبي انه مثله حيث قال والبيع بعد الشراء كالعتق فيما ذكرنا والمانع الخ (خاتمة) يقع الطلاق بلفظ العتق بلا عكس يعني اذا قال لامرته اعتقتك تطلق اذا نوعي اودل عليه الحال واذا قال لامته طلقك لا تعتق لان ازالة الملك اقوى من ازالة القيد درر

(و) طلاق (الامة ثنتان) مطلقا سواء كانت تحت حر او عبد وقال الشافعي ثنتان ان كانت تحت عبد * (باب الطلاق الصريح) * هو اسم لكل كلام مكشوف المراد كشفا لا شبهة فيه بحيث يسبق الى فهم السامع مراده وذا انما يكون عند كثرة الاستعمال (هو)

(باب الطلاق الصريح)

لما فرغ من بيان اصل الطلاق ووصفه شرعا في بيان تنويعه اي تنويع ما به الايقاع الى الصريح والكناية فبدأ اول بيان الصريح ثم أعقبه بالكناية نهر وهو لغة اما من صرح بمعنى خالص من تطلقات الغير فهو صريح وهو الذي لا يفتقر الى اضمحار أو تأويل او من صرحه اظهره ومنه يسمى القصر صرحا لظهوره واغظ الصريح قد يكون مرسيا كما هو في المتن وقد يكون فارسيا على اختلاف المشايخ كلما في المفتاح وتقييده بالفارسية يقتضي ان ما عدا الفارسية والعربية لا يوجد فيه صريح الطلاق حموي (قوله هو اسم لكل كلام الخ) هذا عند الاصوليين قال الحموي وهو عند الاصوليين ما ظهر المراد منه ظهورا يبيح حتى صار مكشوف المراد بحيث يسبق الى فهم السامع بمجرد السماع حقيقة كان او مجازا وعند الفقهاء ما استعمل في العلاق دون غيره وفي التحرير هو ما ثبت حكمه الشرعي بلانية اهـ (قوله مكشوف المراد) اي في نفسه بالنظر الى كونه لفظا مستعملا سواء كان المراد منه معنى حقيقيا او مجازيا كذا في التلويح واحترز بقوله في نفسه عن استدار المراد منه في الصريح بواسطة غلبة اللفظ او ذهول السامع عن الوضع وعن انكشف المراد منه في الكناية بواسطة التفسير والبيان حموي عن البرجندی (قوله) وذا انما يكون عند كثرة الاستعمال اي ولو بطريق المجاز كما سبق كالتعبير بالمجزع عن الكل وفي قوله

وإذا انما يكون عند كثرة الاستعمال ايماء الى انه لا يشترط في كونه صريحا لعدم استعماله في غيره حتى
لو استعمل في غيره نادرا لم يقدح في كونه صريحا ويبدل عليه ما في النهر عن الخاتبة من انه اذا كان تركيا واراد
به الطحال لا يصدق ما سبق عن المحوى ومثله في النهر ايضا من انه ما استعمل في الطلاق دون غيره
اه اى استعمالا كثيرا وليس المراد في الاستعمال في غيره اصلا فان قلت يشكل حينئذ بما في الدرر والدرر
من انه الذي لم يستعمل الا فيه قلت لا اشكال لانه اذا كان ما كثر استعماله فيه صريحا والذي لم يستعمل
الا فيه أولى بالصراحة كما في البصر ونصه الصريح في اصول الفقه ما غلب استعماله في معنى بحيث يتبادر
حقيقة أو مجازا فان لم يستعمل في غيره فالأولى بالصراحة وقد وقع في الهداية تدافع فانه علل الالفاظ التي
ذكر المصنف انها من الصريح بالاستعمال في معنى الطلاق دون غيره ثم علل عدم افتقارها الى النية بقلبة
الاستعمال كذا في الفتح وأجاب في البصر بعمل العبارة الأولى على الغالب (قوله كانت طالق) ولو دفع
اللام وكذا اذا بدل الطاء تاء أو القاف عينا أو غينا أو كاتا أو لا ما ولم يصدق انه لم يرد الطلاق الا اذا شهد
على ذلك قبل التكلم سواء كان عالما أو جاهلا وعليه الفتوى وان لم ان التقييد بالخطاب في كلام المصنف
اتفاق بل منسل أنت طالق زوجي طالق أو هي طالق وما في النهر قيد بخطابها المسمى البرازية قال لها
لا تخرجي الا باذن خاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق
غيرها والقول له اه فيه نظر اذ لا دلالة في كلام البرازية على ان عدم الوقوع في هذه الصورة لعدم
الخطاب حتى يؤخذ منه فائدة التقييد بالخطاب في كلام المصنف وقوله في البصر وقوعه في القضاء بلانية
بشرط ان يقصدها بالخطاب معناه اذا كانت الصيغة فيها خطاب لان الخطاب شرط محوى على ان قول
البرازي والقول له يفيد ان عدم وقوع الطلاق في المسئلة التي ذكرها لكونه لم ينوها ثم ظهر سقوط
اعتراض المحوى على النهر لان صاحب النهر لم ينفرده بهذه العبارة بل هو تابع لما صرح به في البحر حيث
قال قيد بخطابها لانه لو قال حلفت ولم يصف لها لا يقع كما في البرازية المخ والماصل ان خصوص الخطاب
ليس مراد ابل ما هو الا عموم منه أو ما يقوم مقامه كالإضافة صرح بذلك في البحر حيث قال وذكر اسمها
أو اضافتها اليه كخطابه اه فالتقييد بالخطاب ونحوه كالأضافة للإشارة الى ان الصيغة لا تكون من
الصريح الا اذا اشتملت على شيء من ذلك كذا كراسها فان تجردت عن ذلك لم تكن من الصريح فيتوقف
الوقوع حينئذ على النية يدل على ذلك صريح عبارة البرازي السابقة ويدل عليه أيضا ما صرح به
في البحر حيث قال اذا قال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت ولو قال امرأة طالق او قال طالقت
امرأة تلاتا او قال لم أعن به امرأتى يصدق ولو قال عمرة طالق واسم امراته عمرة وقال لم أعن به امرأتى طلقت
امراته ولا يصدق قضاء وفي النهر لو سماها بغير اسمها لم تطلق الا بالنية ولو قال عليه الطلاق من ذراعي كما
يفعله العوام يقع عليه الطلاق قضاء وفيه عن الفتح وقد تعورف الحلف بالطلاق يلزم مني لا فاعل كذا
يريد ان فعلته فعل الطلاق فيجوز عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت كذا ولو قال على الطلاق
أو الطلاق يلزم مني أو المحرام ولم يقل لا فاعل كذا لم اجب في كلامهم نهر وقد ظفر به شيخنا مصرحاً به
في كلام الغاية للسروجي معزيا الى المعنى ونصه الطلاق يلزم مني او لازم لي صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه
لزمه انطلاق وكذا قوله على الطلاق اه ونقل السيد المحوى من الغاية معزيا الى الجواهر الطلاق
لي لازم يقع بغير نية اه بخلاف قوله لامرته لا الطلاق حيث يتوقف على النية عند الامام ان نواه يقع
والا فلا وقال ابو يوسف ان نواه يقع وان لم ينو فلا امر يبيدها وعنه يقع في القضاء ويدل ان نوى غير ذلك
ولو قال عليك الطلاق تطلق بالنية وان قال طالق عليك واجب وقع محوى عن المبتنى (تمة) حذف
القاف فان كسر اللام او كان في مذاكرة الطلاق وقع بلانية ولا توقف عليها ووجه الوقوع انه ترخم كذا
في الخاتبة قال في الفتح وهو غلط لانه انما يكون اختيارا في النداء وفي غيره اضطرارا في الشعر اه ورد
في النهر بان الترخم لانه يقال على مطلق الحذف كما نص عليه المحوى وغيره وهو المراد هنا ولو قال

كانت طالق

باطال بكسر اللام وقع بلائية كذا في الخانية ايضا قال في النهر وينبغي ان يكون الضم كذلك اذ هو لغة من لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه قال السيد المحمدي وفيه تأمل ووجهه انه ينبغي ان يتوقف على النية في الضم ايضا فانه اذا لم ينتظر المحرف الذي بعد اللام لم تكن مادة طلاق موجودة ولا ملاحظة حتى يكون الطلاق بها صريحا لا يحتاج الى النية بخلافه على لغة من ينتظر الا تنزوي في البصر لو حذف اللام أو الطاء مع القاف بان اقتصر على اللام مع القاف بان اقتصر على الطاء أو حذف اللام مع القاف بان اقتصر على اللام فتدبر (قوله ومطلقة) ولو كان لها زوج مطلقها قبل فقال اردت ذلك الطلاق صدق ديانة باتفاق الروايات وقضاء في رواية أبي سليمان وهو حسن كذا في الفتح ثم قال وينبغي على قياس ما في العتق لو سمعها طالق ثمانية اياه لا تطلق نهر (قوله ويقع الطلاق بهذه الالفاظ الخ) يشير الى ان الفاعل ضمير مستتر يرجع الى الطلاق وقوله واحد بال نصب صفة مصدر محذوف وهذا عدول عن الظاهر من غير داع اليه وكان الظاهر ان يقال في مرجع كلام المصنف ويقع بهذه الالفاظ مطلقا واحدة كما هو ظاهر حموي واقول هذا على ما وقع له في نسخة من اسناد الفاضل الى الطلاق اما على ما في نسخة شيخنا فالطلاق مضروب عليه وحينئذ فواحدة بتعين رفعه على انه الفاعل يقع واحترز بقوله بهذه الالفاظ عن الالفاظ الثلاثة الاتية فان نية الثلاث صحيحة فيها وقوله اول من شئنا أي من الاكثر والابانة فلا يرد عليه ما لو نوى غيرهما بان نوى الطلاق عن وثاق فانه يصدق ديانة فقط الا اذا كان مكرها فانه يصدق قضاء ايضا اما عن العمل فلا في رواية ولو صرح بالمنوى ففي العمل لا يصدق قضاء في الوثاق بفتح الواو وكسر هاء يعنى القيد يصدق قضاء لانه يستعمل قليلا ولو قال أنت طالق من هذا القيد يصدق مطلقا زيلعي يعني في القضاء والديانة وما ذكره عزى مما يقتضى انه انما يصدق في القضاء فقط وعزاه لازيلعي غلط شيخنا هين وهو مقيد بما اذا لم يقرنه بالثلاث اما اذا قال أنت طالق من هذا القيد ثلاثا لم يصدق في القضاء انه لم ينوطا لانه لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح ثلاثا بغير هذا التعليق بقيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين قال في البصر والمحصل ان قوله صريح لا يحتاج الى النية انما هو في القضاء اما في الديانة فمحتاج اليها لكان وقوعه في القضاء بلائية بشرط ان يقصد بها الخطاب بدليل ما قاله لو كرر مسائل الطلاق بحضرة زوجته ويقول انت طالق ولا ينوي لا تطلق وكذا اذا كان يكتب ما في الكتاب من قوله امراتي طالق فاعطى بذلك على قصد المحكية لا يقع عليه قال في النهر وبهذا يبطل قوله في البصر ان الوقوع في القضاء بشرط ان يقصد خطابها لظهور ان من اراد ان يقول اسقيني فسبق لسانه بالطلاق لم يقصد خطابها الخ وفيه عن القنينة امرأة كتبت انت طالق ثم قالت زوجها افرأ على هذا فقرأ لا تطلق اه واعلم ان المرأة كالقاضي لا يعمل لما ان تمكنه اذا سمعت او شهد به عدل لكن تعتبر نيته بينه وبين الله تعالى دررفتدعه عن نفسها بغير القتل على المختار لا فتوى وعلى القول بقتله تقتله بالدوام وهذا اذا كان بعد انقضاء العدة اما اذا كانت قائمة فلا يحرم عليه وطؤها لانه رجي فلا تمنعه عن نفسها شر نبالية والمراد من كون المرأة كالقاضي في عدم التصديق لا مطلقا فان خدما الواحد العدل يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند القاضي لان شان القاضي التفريق و شان المرأة عدم التمكن احتياطا عزى زاده (قوله واحدة) اما قوله كانت طالق فلهذا في الهداية انه نعت فرد حتى قيل للثني طالقان وللثلاث طوالق فلا يجهل العدد لانه ضده وذكر الطالق ذكر لطلاق هو صفة المرأة لا لطلاق هو تطبيق والعدد الذي يقرن به هو نعت المصدر محذوف معناه طلاقا ثلاثا وتوضيحه ما نال صاحب التوسيع ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة ويدل على التطبيق الذي هو صفة الرجل اقتضاها الذي هو صفة المرأة لا يصح فيه نية الثلاث لانه غير متعدد في ذاته وانما التعدد في التطبيق حقيقة وباعتبار تعدده بتعدد لازمه الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه نية الثلاث وانما الذي هو صفة الرجل فلا يصح فيه نية الثلاث

ومعلقة وطلقتك ويقع الطلاق بهذه الالفاظ (واحدة)

أيضاً لأنه ثابت اقتضاه به يظهر أن قول الزبلي قول صاحب الهداية أنه تمت فرد لا يستقيم لأن الكلام في الطلاق لا المرأة لا يستقيم لظهور أن الكلام في الطلاق بقيد كونه صفة للمرأة لا مطلقاً وأما المواقف فلا تنسب للأخبار لغة والشارع نقلها إلى الإنشاء لكنه لم يسقط معنى الأخبار بالكناية لأنه في جميع أوضاعه اعتبر المعاني اللغوية حتى اختار للإنشاء الفاظ تدل على ثبوت معانيها في المحال كالألفاظ الماخية فإذا قال طلقك وهو في اللغة للأخبار وجب كون المرأة موصوفة به في المحال فيثبت الشرع الإيقاع من جهة المتكلم اقتضاه ليصح هذا الكلام فيكون الكلام ثابتاً اقتضاه فلا يصح فيه نية الثلاث إلا في المصدر إذا هم للقتضي ولأن نية الثلاث إنما تصح بطريق الجواز ولا تصح نية الجواز إلا في اللفظ كنية التخصيص درر حتى لو حلف لا يأكل طعاماً ونوى شيئاً منه يعمل بنية بخلاف ما إذا حلف لا يأكل كل ونوى التخصيص فإنه لا يصدق والفرق بينهما أن الأول ملفوظ به فيقبل التخصيص لأنه من وظائف الألفاظ دون الثاني لأنه ثبت اقتضاه والمقتضي لا هموم له فلا يقبل التخصيص قضاء (قوله رجعية) نسبة للرجعة وهو خطأ والصواب حذف التاء كذا قبل ورد بأن التاء هنا تاء المنسوب وذكرها واحد والتاء التي يجب حذفها في النسب تاء المنسوب إليه وحيث كان الواقع رجعية فلا يكون مانعاً من الأثر أصلاً في الصحة ولا في المرض درر وإنما كان رجعية لقوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان وقد قالوا لا ماسك بالمعروف هو الرجعة والتسريح بإحسان تركها حتى تمضي عدتها غاية (قوله وان نوى الاكثر الخ) لأنه ظاهر المراد فتعلق الحكم بعين الكلام وقام مقام معناه فاستغنى عن النية ونية الابانة قصد تغيير ما علقه الشارع باقتضاء العدة فيلغو صدق كما إذا سلم مريد قطع الصلاة وعليه سهو وكذا نية الثلاث تغيير مقتضى اللفظ كما سبقين فيلغو درر بقيد نية لا يلو قال جعلتها بائنة أو ثلاثاً كانت كذلك عند الإمام ومعنى جعل الواحدة ثلاثاً على قوله أنه الحق بها ثنتين لأنه جعل الواحدة ثلاثاً كذا في البراءة وواقعته الثاني في البيئونة دون الثلاث وتفاهم الثلاث ولورا جمعها ثم قال جعلتها بائنة ثم نكح بائنة لا يملك إبطال الرجعة وفي المبرفة لو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائنة ولو قال ولا رجعة لي عليك فرجعية نهر (فرج) قال أنت طالق ولا يعرف أن هذا القول طلاق طلقت في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى كذا بخط المحمدي وهذا يؤيد ما سبق عن النهر حيث أبطل ما ذكره في البحر من أن وقوعه بالصرح في القضاء بلا نية بشرط أن يقصد بها الخطاب فتدبر (قوله أولم ينوشنا) لا حاجة إليه فإن الواو التي تذ كر قبل الشرط الواصل تدل على عاطفة على ضد الشرط المذكور ويجوز أن تكون الواو للحال وعليه فلا إشكال جوى فتقدير كلامه على جملة الواو من قوله وان نوى إذا كثر للعطف وتقع واحدة رجعية وان لم ينو ونوى الاكثر أو الابانة به يتفح ما ذكره من عدم الحاجة لقوله أولم ينوشنا (قوله وقال الشافعي ان نوى اكثر من واحدة يقع مانوى) لأنه محتمل لفظه فان ذكر الطالق ذكر للطلاق لأنه كذا في العالم ذكر للعلم لغة فصار كالتمريض به ولهذا يصح تفسيره به فصار كالبائنة بل أولى لأنه صريح والبائنة كناية عن قولنا أنه نوى ما لا يحتمل لفظه فتلف ونيته لأن قوله أنت طالق خبر واقتضاه أن يكون صادقا أن كان مطابقاً أو كاذباً أن لم يكن مطابقاً كقوله أنت قائمة ونحوه وأما الوقوع من جهة الزوج فلا يقتضيه اللفظ لغة وإنما ثبت بالشرع اقتضاء كبره ليكون كاذباً والمقتضى لا هموم له لأن ثبوت بالضرورة وقد اندفعت بواسطة فلا حاجة إلى مزيد منها بخلاف البائنة لأن البيئونة متروعة إلى غليظة وخفيفة فكان اللفظ صالحاً لها فتعمل بنية زبلي (قوله ولو قال أنت مطلقة بسكون الطاء الخ) لأن لفظاً لا طلاق ليس بمختص بالنساء فيحتاج فيه إلى التبعائية (قوله ولو قال أنت الطلاق إلى قوله طالق طلاقاً) اقتضاه على ما ذكره نسبي إلى أنه لو قال أنت طالق تطلقه ونوى الثلاث لا يصح لأن النية إنما تعمل في المحتمل وتطبيق بناء الوحدة لا يحتمل الثلاث ثم نبه على أن الكلام معقباً في الدرر من جعله المحكم في قوله أنت طالق تطلقه كالمحكم في باقي المورف أنه يصح فيها نية الثلاث (قوله أو أنت ذات الطلاق) أي صاحبته متردي في

رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة ولم ينو شيئاً وقال الشافعي ان نوى اكثر من واحدة يقع مانوى وبه قال زفر وهو قول أبي حنيفة الأول في نية الثلاث ولو قال أنت مطلقة بسكون الطاء لا يكون طلاقاً إلا بالنية (ولو قال أنت الطلاق) أي أنت طالق كرجل عدل وأنت ذات الطلاق على حذف المضاف

تطبيقه بين يقع ثلاث تطبيقات (لأن نصف التطبيقات تطبيقان مجموع بين ثلاثة انصاف يكون ثلاث تطبيقات ضرورية ولو قال أنت طالق نصف تطبيقه وثلاث تطبيقاته وسدس تطبيقه وهي مدخول بها طلقت ثلاثا لأنه وقع من كل تطبيق جزء فيتكامل كل جزء لأنه ذكر كل تطبيق مذكرا والمذكرا إذا أعيد مذكرا يكون غير الا قول بخلاف ما إذا قال أنت طالق نصف تطبيقه وثلاثها وسدسها حيث تطلق واحدة لأن الثاني والثالث معرف فيكون عين الاول فتكون الاجزاء من طلقة واحدة فيضم بعضها الى بعض حتى تكمل ثم اذا تمت واحدة وفضل شيء وقعت ثانية ثم لا تقع ثالثة حتى تزيد الاجزاء على الثانية بزم انزالي به. لذا لم يحك خلافه لأنه المختار كما في النهر عن المحيط وغيره لكن نقل في النهر عن المبسوط ان الاصح في اتحاد المرجع وان زادت اجزاء واحدة ان يقع واحدة فقط (قوله قيل ثلاث تطبيقات) لأن كل نصف يتكامل فيحصل ثلاث درر وقوله والصحيح انه يقع تطبيقان لأن ثلاثة انصاف طلقة تكون طلقة ونصف فيتكامل النصف فيحصل طلقتان درر (قوله يقع طلقة واحدة) اشار الشارح بتقدير يقع الى ان واحدة بالرفع على انه فاعل فعل محذوف ولا يتعين بل يجوز ان يكون الرفع على انه خبر مبهمة محذوف كما ذكره العيني وحينئذ فقول العيني تطلق واحدة صوابه ابدال تطلق بالواقع على ما لا يخفى اللهم الا ان يقال انه اشار بتقدير تطلق الى تجويز احتمال النصب في واحدة على انه صفة مصدر محذوف والتقدير تطلق طلقة واحدة بقي ان يقال ان واحدة صفة لموصوف محذوف وهو الذي قدره الشارح بطلقة وهو كثيرا محذوف (قوله وهذا عند أبي حنيفة) اعلم ان الاصل عند أبي حنيفة ان ابتداء الغاية يدخل لانتهاؤها فاذا قال لها أنت طالق من واحدة الى اثنين يقع واحدة وعندهما يدخلان فيقع ثنتان وعند زفر لا يدخلان فلا يقع في هذه الصورة شيء ولو قال من واحدة الى ثلاث يقع ثنتان ومن واحدة الى اربع يقع ثلاث وعندهما يقع ثلاث في كل منهما وعند زفر ثنتان في كل منهما وما بين كل طالق ما بين واحدة الى اثنين فعند أبي حنيفة واحدة وعندهما ثنتان وعند زفر لا يقع شيء واذا قال ما بين واحدة الى ثلاث فعند أبي حنيفة ثنتان وعندهما ثلاث وعند زفر واحدة كذا في البرجندي وفي شرح الزيلعي بعد كلام ولابي حنيفة ان مثل هذا الكلام يراد به الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر فبقا يقال سن فلان من ستين الى سبعين ويراد به الاكثر من الستين والاقل من السبعين اهو اقول فيه انه لا يتأتى هذا في واحدة الى اثنين لان الطلقة الواحدة لا اقل منها حتى يكون الحكم بها حكما بالاكثر من الاقل وان صح كونه حكما بالاقل من الاكثر جوى والخلاف بين الامام والصاحبين فيما صله المحظرو فيما رجعته الاباحة كخذ من مالي من مائة الى الف دخول الغاية في اتفاقا وقد حاج الاممي زفر فقال ما تقول في رجل قال أنت طالق ما بين واحدة الى ثلاث قال تطلق واحدة لان كلمة ما بين لا تتناول الحديث فقال له ما تقول في رجل قيل له كم سنك فقال ما بين ستين الى سبعين يكون ابن تسع سنين فقبح فقال استحسن في مثل هذا أي اقول بالاستحسان لا بالقياس واقول كما يشكك هذا على قول زفر يشكك على قولهما جوى ولو قال من واحدة الى واحدة قيل على الخلاف فلا يقع شيء عند زفر وعندهما ثنتان وأبو حنيفة واحدة وعلى هذا من واحدة الى اخرى شيخنا عن خط الزيلعي وقيل يقع واحدة بالاتفاق لاستحالة ان يكون الشيء الواحد حدا ومحدودا فافهم ويبقى قوله أنت طالق وفيه اشكال لان النكرتين ليستا بشيء واحد شيخنا عن خط الزيلعي أيضا ولو قال ما بين واحدة وثلاث يقع واحدة بروي ذلك عن أبي يوسف بخلاف ما اذا كان غايته زيلعي (تسمية) الاصمعي عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن علي بن اصمعي بن مظهر بن رياح بن عمرو ابن عبد شمس الاصمعي الباهلي البصري اللغوي روى له أبو داود والترمذي ومات سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة ومائتين عن ثمان وثمانين شيخنا عن طبقات النخاعة للسيوطي (قوله ان لم ينوا ونوي الضرب) اما اذا نوي الضرب ولم يكن له نية فلان عمل الضرب اثره في تكثير الاجزاء بعدد المضروب فيه لافي زيادة المضروب اذ لو افادها ما وجد في الدنيا فقير وتكثير الاجزاء على الطلقة الواحدة لا يوجب تعددها

فيل يقع ثلاث تطبيقات والصحيح انه يقع تطبيقان (و) لو قال أنت طالق (من واحدة) الى اثنين (او ما بين واحدة الى اثنين) تقع طلقة واحدة (و) لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث (او ما بين ثنتان) وهذا عند تطبيقات (ثنتان) وهذا عند أي حنيفة رجعته الله وقال لا يقع في الاولى ثنتان وفي الثانية تقع لا يقع شيء في الاولى (و) لو قال أنت واحدة وهو القياس (و) تقع طلقة طالق (واحدة في اثنين) (أو نوي واحدة) رجعية ان لم ينو (أو نوي السرب) والمحاسب وقال زفر والسافعي يقع ثنتان

ما لم ترد الأجزاء على الواحدة على ما تقدم ولأن قوله في ثنتين ظرف حقيقة وهو لا يصلح له فيقع المظروف
 لا ما جعله ظرفاً وعند ذفر يقع ثنتان أعرف الحساب وهو قول المحسن بن زياد يلى قال سري الدين
 أفندي ورجح في فتح القدير قول زفر وكذا رجحه في غاية البيان (قوله وان نوى واحدة وثنتين فثلاث)
 ان كانت مدخولاً بها لوجود معنى الجمع وان لم يكن مدخولاً بها فواحدة كقوله انت طالق واحدة وثنتين
 ولو نوى واحدة مع ثنتين يقع الثلاث مطلقاً عنى أى سواء كانت مدخولاً بها أو لا (قوله ولو قال انت طالق
 ثنتين في ثنتين الخ) وان نوى معنى الواو او مع فعلى ما مر نهر من وقوع الثلاث اذا كانت مدخولاً بها اذا نوى
 معنى الواو ومطلقاً اذا نوى معنى مع ومنه تعلم ان التقييد بالدخول في كلام الزيلعي والعيني والدرر انما
 هو في الصورة الأخيرة وهى ما اذا نوى معنى الواو وهذا ما ظهر لي ثم رأيت التصريح بذلك في كلام
 الشرنبلالية (قوله الى الشام) بسكون الهمزة قاله الاتقاني وفي المصباح الشام بهمزة ساكنة ويجوز
 تخفيفها (قوله وقال زفر باثنة) لانه وصف الطلاق بالطول كانه قال انت طالق طلاقة طويلة
 ولو قال كذلك كان باثناً قلنا لا بل وصفه بالقصر لانه اذا وقع وقع في الاماكن كلها ونفس الطلاق لا يحتمل
 القصر لانه ليس بجسم وقصر حكمه بكونه رجعية ادرر فصريح كلامه يفيد انه اذا وصف الطلاق بالطول
 حقيقة يكون الواقع به باثناً عند زفر ويوافقه ما في الدرر حيث قال بعد قول المتن ومن هنا الى الشام
 واحدة رجعية مالم يصفها بطول أو كبراه لكن قال الزيلعي لا يقال انه لو صرح بالطول لا يكون باثناً
 عنده فكيف يمكن إيقاع البائن عنده بهذا القول لانه يقول الحكاية أقوى من الصريح ولأن قوله الى
 الشام يفيد الطول والعرض فجازان تقع البينة عنده بخلاف ما اذا وصفه بالطول وجازان يكون له
 روايتان اه قال في العناية وهذا أقرب العيني وقيل ان قوله الى الشام للراءة دون الطلاق حتى
 لو قال تطلقه الى الشام يكون باثناً (قوله أوفى مكة أوفى الدار الخ) كذا الظل أو الشمس أو ثوب كذا
 كقوله انت طالق مريضة أو مصلية أو واثت مريضة أو واثت تصلين ويصدق في الكل ديانة لا قضاء
 لو قال عنيت اذا دخلت او اذا لبست او اذا مرضت ونحو ذلك فيتعلم به كقوله الى سنة او الى راس الشهر
 او الشتاء تنوير وشرحه (قوله اى واقعة في الحال) لان الطلاق لا اختصاص له بالمكان لانه وصف
 حكى فباعتبار تحقيق زيلعي اى الحقيقي ما يختص بالمكان فكذا الحكمي شيخنا عن خط الزيلعي ولو ابدل ما
 من قوله اى الحقيقي ما يختص الخ بالانسية لكان أولى (قوله واذا دخلت مكة تعليق) وكذا في
 دخولك الدار أوفى لبست ثوب كذا اوفى صلاتك او نحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك
 او لحيضك تنجز ولو بالباء تعلق وفي حيضك وهى حائض حتى تحيض اخرى وفي حيضتك حتى تحيض
 وتظهر وفي ثلاثة ايام تنجز وفي مجي ثلاثة ايام تعليق مجي الثالث سوى يوم حله لان الشرط يمتد في
 المستقبل ويوم القيامة لغو وقوله تنجز وفي طالق تطلقه حسنة في دخولك الدار ان رفع حسنة تنجز
 وان نصها تعلق وسأل الكسائي محمد بن محمد عن قول الامراته

فان ترفقي يا هند فارقي أيعن * وان تحترقي يا هند فاحترق أنشام

فانت طالق والطلاق عزيمة * ثلاث ومن يخرق أعق وأطلم

كم يقع فقال ان رفع ثلاثاً فواحدة وان نصها فثلاث درعن المغنى واعلم ان الاضافة ان كانت الى الموجود
 فانه تنجز كقوله طالق في الدار وان كانت الى معدوم فانه يتعلق كقوله في دخولك بحر عن التحيص
 الجامع ومقتضى القاعدة انه اذا قال لها انت طالق في حيضك وهى حائض ان يتنجز مع ان المصرح به
 في المحيط على ما نقل عنه في البحر وقدمناه عن الدرر انه لا يقع الا اذا حاضت اخرى وبه يظهر ان قواعد
 الفقه اغلبيه لا كلية وفي قوله انت طالق الى الشتاء الى راس الشهر ونحوه خلاف زفر حيث يقع فيها
 عنده في الحال كما في الزيلعي لان الطلاق لا يحتمل التأجيل لانه اذا وقع في وقت يقع في الدهر كله ولنا
 ان الواقع لا يحتمل الاجل فاذا جعلنا اذا دخله على الايقاع كان علمها في تأخير الوقوع ولم يكن لغوا

(وان نوى) من واحدة في ثنتين
 (واحدة وثنتين) أى مع ثنتين (فثلاث)
 طاقات تقع (و) لو قال انت طالق
 (ثنتين في ثنتين) تقع (ثنتان) وان
 نوى الضرب والحساب وعند زفر تقع
 الثلاث (و) لو قال انت طالق (من هنا
 الى الشام) تقع (واحدة رجعية) وقال
 زفر باثنة (و) لو قال انت طالق (بمكة
 اوفى مكة أوفى الدار تنجز) أى واقعة
 في الحال وهو ضد التعليق (و) لو قال
 انت طالق (اذا دخلت مكة تعليق)

مطالب التطبيق بلغة الترك هل هو
رجعي الخ

فلا طالق ما لم يدخل مكة * (فصل)
في إضافة الطلاق الى الزمان اذا قال
(انت طالق غدا وفي غد تطلق عند
الصبح) الصادق من الغد (وبنية العصر
تصح في الثاني) دون الاول بان قال
انت طالق في غد وقال نوبت آخر النهار
دين في القضاء وأما لو قال انت طالق
غدا وقال نوبت آخر النهار لم يصدق
في القضاء وصحت النية فيما بينه وبين
الله تعالى فيها وقال لا يصدق قضاء
فيها (وفي) قوله انت طالق (اليوم
غدا او غدا اليوم

فكانه قال بعد شهر واستمال كلمة مكان كلمة سائغ عند الكوفيين اهـ لكن قوله فاذا جاءه اذا الخ
لعله الى لعدم تقدم اذا والذي أوقعه في هذا متابعة السروجي حيث عبر باذا لانه ذكر بدل قوله انت طالق
الى راس الشهر انت طالق اذا جاء راس الشهر كذا ذكره الشافعي واجاب الشيخ شاهين عن الزيلعي بأنه انما
عبر باذا مع عدم ذكر ما اشارت منه الى انه لا فرق بين التعبير باذا والى في الحكم المذكور الواقع فيه
الخلاف بيننا وبين زفرو يشهد لذلك عبارة السروجي المذكورة لتعبيره بكل من الى واذا وحينئذ فلا
حاجة الى ان الاولى في التعديل ذكر الى بدل اذا انتهى (قوله فلا تطلق ما لم تدخل مكة) لوجود حقيقة
التعليق ولو قال انت طالق في دخول الدار أو في لبس ثوب كذا يتعلق بالهـ عمل فلا تطلق حتى تفعل
لان حرف في لا ظرف والفعل لا يصلح ظرفا على معنى انه شاغل له فيعمل على معنى الشرط المناسبة بين
الشرط والظرف وهو ان كل واحد منهما للجمع فان المظروف يجماع الظرف ولا يوجد بدونه وكذا
المشروط يجماع الشرط ولا يوجد بدونه والشرط يكون سابقا على للشرط وكذا الظرف يكون سابقا على
المظروف فتقاربا بجازت الاستعارة زيلعي (خاتمة) التطبيق بلغة الترك هل هو رجعي باعتبار القصد
أو بآثار باعتبار مدلول بوش أول لان معناها خالية أو خلية فإب تقرر بنسبالية وقال شيخنا مقتضى
تصريحهم بان مرادف خلية من أى لغة كان كخلية ان يكون الواقع باثنا وتقدم من صاحب الدرر عن
معراج الدراية ان الوقوع بلفظه لا بقصده وهذا يعين كون الواقع باثنا ايضا فإب تقرر بان ما يقع به الباش
باش وما رادف ما يقع به الصريح صريح من أى لغة كان اهـ يعنى ان وجد صريح الطلاق في لغة الترك
لما سبق عن المحوى من ان كلام المفتاح يقتضى ان ما عدا الفارسية والعربية لا يوجد فيه صريح الطلاق
* (فصل في إضافة الطلاق الى الزمان) * وهو تأخير حكمه عن وقت التكلم الى زمان يذكر بعده بغير
كلمة شرط عناية ولكنه غير شامل لإضافته الى الزمن الماضي نحو انت طالق امس وقد نكحها قبل امس
فما يذكر في هذا الفصل نهروا قره المحوى وفيه نظر لان حكم الطلاق المضاف لامس مؤخر ايضا لا ترى انه
حكم بوقوع الطلاق مقتصر الا مستند ادعوى عدم التمول غير مسلمة (قوله اذا قال انت طالق الخ) كان
الصواب ان يقدر ان لانه لا يجوز حذف غير ما من ادوات الشرط محوى (قوله دين في القضاء) أى صدق
في القضاء (قوله وقال لا يصدق قضاء فيهما) لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد فيقع في أول جز منه فاذا
نوى البعض فقد نوى التخصيص في العام وفيه تخفيف عليه فلا يصدق وله ان كلمة في لا ظرف والظرف
لا يقتضى الاستيعاب بل اذا اشغل جزء منه يكفي كما يقال قدمت في المسجد ونحوه فاذا نوى البعض فقد
نوى حقيقة كلامه فيصدق قضاء وان كان فيه تخفيف بخلاف قوله انت طالق غدا فانه وصفها بالطلاق
في جميع الغد وهو الحقيقة فاذا نوى البعض فقد نوى التخصيص في العام وهو مجاز فلا يصدق اذا كان
فيه تخفيف ونظيره اذا قال لا صوم من عمري اوفى وعمري اوالده راوفى الدهر بخلاف صمت يوم الجمعة اوفى يوم
الجمعة لان الصوم لا يجزأ في حق اليوم فاستوى فيه الحذف وعدمه زيلعي ولعله ان يقول الامام ما يتناول
افرادا متفقة الحدود ولفظ الغد ليس كذلك وما يتوهم فيه من الاول والوسط والاخر فهو من اجزائه لا من
أفراده وحينئذ لا تكون نية آخر النهار تخصيصا والجواب ان المراد به الحقيقة والمجاز فان اطلاق لفظ الجزء
وارادة الكل مجاز لا محالة عناية ولو قال لامرأته في وسط النهار انت طالق اول هذا اليوم وآخره فهي واحدة
ولو قال آخر هذا اليوم وأوله طلعت ثنتين لان الطلاق في أول اليوم يكون واقعا في آخره فلا يقع الا واحدا
اما اذا بدأ بآخر اليوم يقع طلاقان لان الطلاق في آخر اليوم لا يكون واقعا في أوله وكذا لو قال انت طالق
غدا واليوم يقع طلاقان ولو قال اليوم وغدا يقع واحدة ولو قال انت طالق اليوم وامس يقع طلاقان
ولو قال امس واليوم يقع واحدة ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلعت ثنتين في قول ابى حنيفة واى
يوسف خاتمة ولو قال انت طالق لا كثير ولا قليل ذكر في التجنيس والفتاوى والواقعات للحسام الشهيد أنه
يقع واحدة هو المختار وفي الخلاصة لو قال انت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث هو المختار وقال الفقيه

ابوجهن مفرق الثنتان وهو الاشبه ومثله في البرازية شيخنا (قوله يعتبر الاول) لانه حين ذكر ثبت حكمه تجيزا وتعليقا فلا يتغير بذكر الثاني لان المعلق لا يقبل التجيز ولا المنجز يقبل التعليق زيلعي ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق بالليل والنهار واول النهار وآخره وعكسه او اليوم ورأس الشهر والاصل انه متى اضاف الطلاق لوقتين كائن ومستقبل بحرف عطف فان بدأ بالكائن اتحد او بالمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم واذا جاء غدا وانت طالق لابل غدا طلقت واحدة للعالم وأخرى في القدر (قوله انت طالق قبل أن أتزوجك الخ) وجه كونه لغوا أنه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مالم يكلف فيه فلغا كما اذا قال لما انت طالق قبل ان اخلق أو قبل أن تخلق أو طلقك وأنا صبي أو نائم أو مجنون وجنونه كان معه وداري يلبي بخلاف قوله انت حر قبل ان اشتريك أو أنت حرامس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق كما يعتق لو اقربته متى عتقتم اشتراه لا قراره بحريته ولو قال أنت طالق قبل موتي بشهرين أو أكثر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق لا تنقضاء الشرط فان بعده طلقت لوجود الشرط ولا ميراث لها لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حيض درر عن التجريد شرح الجامع الكبير وتبعه في التنوير وشرحه وهو ضعيف وقد ذكر في التجريد ما هو الصحيح في هذه المسئلة بعد وقتين وقد نبه على ذلك في الشر نبالية وان عدتها اربعة الاجلين ولها الميراث اه لكونه فارا وان عدتها مقصورة على الموت لا مستندة على الصحيح انتهى ومعنى اعتدادها باربعة الاجلين انه ان مضي اربعة شهور وعشرة أيام قبل الحيض ثلاثا فلا بد لانقضاء عدتها من تمام الحيض ثلاثا وان حاضت ثلاثا قبل مضي الاربعة شهور والعشرة فلا بد لانقضاء العدة من تمام الاربعة شهور والعشرة ويعتبر ابتداء ذلك من وقت الموت وهذا معنى الاقتصار على الموت وعلى القول بالاستناد اذا حاضت في الشهرين المضاف لهما الطلاق بقوله انت طالق قبل موتي بشهرين ثلاث حيض فقد انقضت عدتها لكنه ضعيف شيخنا (قوله وان نكحها قبل امس) يتطرح حكم ما لو نكحها امس وقال لها اليوم انت طالق امس والظاهر انه لا يكون لغوا لانه اسنده الى حالة غير منافية وهو مفهوم من قول المصنف ونكحها اليوم حموى (قوله وبعده قال انت طالق) كان الصواب تأخيرها بأن يقال وان نكحها قبل امس وبعده قال انت طالق امس وقع الآن شيخنا (قوله وقع الآن) لانه لم يسنده الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبار الكشي وعدم قدرته على الاسناد فكان انشاء والانشاء في الماضي انشاء في الحال فخر خلافا لما نقله السيد الحموى عن ابن الكمال حيث نظر في الوقوع بامكان تصحيحه اخبارا عن كونها مطلقة بتطبيق غيره اه قال في الفتح وعلى هذه النكتة أي نكتة جعل الاسناد للماضي انشاء للحال حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور المنقولة عن متأخرى الشافعية وهي ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا بوقوع الطلاق فتقع المنجزة وثنتان من المعلقة ولو طلقتها ثنتين وقمتا واحدة من المعلقة أو طلقتها ثلاثا ووقع فينزل الطلاق المعلق لا يصادف اهلية فيلغو ولو قال ان طلقك فأنت طالق قبله ثم طلقتها واحدة ووقع ثنتان المنجزة والمعلقة وقس على ذلك ثم القول بوقوع الطلاق في مسألة الدور واختاره في فتح القدير وبه جزم في القنية لكن الأكثر على انها لا تطلق بتفسير طلاقها لانه لو تجزى وقع المعلق قبله ثلاثا ووقع الثلاث سابقا على التجيز يمنع المنجز والمعلق لان الابقاع في الماضي ايقاع في الحال فيكون بمنزلة من اوقع في الحال الثلاث بعد تعليقه وتفسير الثلاث بطل تعليقه وذكر صاحب تنوير الابصار في شرحه انه اذا حكم بمسألة الدور وعدم وقوع الطلاق حاكم لا ينفذ حكمه ويجب التفريق لانه قول ظاهر البطلان فلا بد خلافا (فسرع) قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فأنت طالق ثلاثا فليته ان يطلقها على الف ولا تقبل فان مضي اليوم لا تطلق به بقى خافية لان التطبيق الميديد دخل تحت المطلق دور (قوله وسكت طلقت) لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التطبيق وقد وجد حين سكت لان متى صرح في الوقت لكونها من ظروف الزمان وأما ما فهمي وان كانت صدرية الا انها تأتي نائبة عن

يعتبر الاول) أي أو الاثنين اللذين
نكحتمهما فوقع في الاول في اليوم وصار
قوله غدا لغوا وفي الثاني يقع في الغد وصار
قوله اليوم لغوا (و) قوله لا مراة (أنت
طالق قبل أن أتزوجك أو أمس ونكحها
اليوم لغوا) فلا يقع شيء (وان نكحها
وبعد قال أنت طالق) قبل امس وقع
الآن (و) لو قال (أنت طالق) لم اطلقك
أو متى لم اطلقك أو متى لم اطلقك
وسكت طلقت

ظرف الزمان ومنه ما دعت حيا وهي وان استعملت للشرط لان الوقت لا يتطابق استدعى
الوقت لا محالة فترجحت جهة الوقت قال الزبلي وهذا تحكيم لان الطلاق يتعلق بالشرط ايضا فينبغي
ان يكون أولى كيد لا يقع بالشك قال في النهر وهذا بعد تسليمه خرق لاجماعهم (قوله وفي قوله أنت
طالق ان لم اطلقك) هذه المسئلة وما بعدها من التعليق لا الاضافة فذكرها فيه ان سب نهر واجاب السيد
المجوى بأنه ذكرها هنا لقصد التمييز بين حكم الاضافة والتعليق (قوله حتى يموت احدهما) لانه جعل
الشرط عدم طلاقها ولن يتحقق ذلك الا باليأس وذلك في آخر جزء من اجزاء حياتهما فتطلق قبيل الموت
بساعة وهذا يقتضي التسوية بين موته وموتها وهو الاصح وفيه انه قد يتحقق العجز عن الطلاق بغير
الموت كما اذا قبلت ابن زوجها بشهوة مجوى عن البرجندی وهذا اذا لم يكن ثمة ما يدل على الفور فان
كان طلق غير مقيد بالموت ثم الدلالة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فمن الاول طلقني فطلق
ان لم اطلقك فانت كذا كان على الفور كما في القينة ومن الثاني ما لو طلب جاعها فابت فقال ان
لم تدخل البيت فانت كذا فدخلته بعدما سكنت شهوته طلق والبول لا يقطع اى الفور وينبغي
ان يكون التطيب ونحوه وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر واعلم ان المراد
بالبول بولها لا بوله حتى لو لم يدخل الابن ما بال فانها تطلق لانه لا يكون الا بعد سكون شهوته (قوله
وعندهما كما سكنت يقع الخ) لان اذا كنتي عندهما وعنده كان لانهما تستعمل للشرط لا يقال اذا ترددت
كان الاحتياط في الوقوع تغليب الجانب المحرمة لانا نقول ترجيح الاصل وهو انا في عهته يمين فلا
تطابق بالاحتمال زبلي (قوله وان دخل بها فله الميراث) وان كان الطلاق فلا نكاحا وحكم امرأة
الفارجوى وصح في الهداية ان موتها كونه ولا يرد عليه ما لو قال ان لم ادخل الدار فانت طلق حيث
يقع بموته لا بموتها لانه يمكنه الدخول بعد موتها فلا يتحقق اليأس بموتها فلا يقع الطلاق اما الطلاق فانه
يتحقق اليأس عنه بموتها لعدم الخلية واذا حكمنا بوقوعه قبيل موتها لا يرث منها الزوج لانها بانت قبل
الموت فلم يبق بينهما زوجية حال الموت وانما حكمنا باليذونة وان كان المعلق صريحا لانقضاء العدة
كغير المدخول به لان الغرض ان الوقوع بالموت وان كان قبيله وقد ظهر ان عدم ارثه منها مطلق سواء
كان مدخولا بها او لا ثلاثا او واحدة وبه تبين ان تقييد الزبلي عدمه بعدم الدخول او الثلاث غير صحيح
والحاصل ان ارثها منه مشروط بالدخول واما هو فلا يرث منها مطلقا مدخولا بها او واما في الزبلي
فهو بحر ونهر (قوله واما اذا نوى الشرط يقع في آخر العمر) تعقبه السكال بأنه يجب على قوله ما اذا
اراد ماذا معنى ان لا يهدئه القاضي حينئذ اذا ارادة الشرط خلاف الظاهر وفيه تخفيف عليه (قوله اذا
قال ذلك موصولا) فلو فصله طلق ثنتين بالاتفاق (قوله وهو قول زفر) لانه اضاف الطلاق الى
زمان خال عن التطليق وقد وجد ذلك وان كان قايلا وهو زمان اشتغاله بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه
الاستحسان ان زمان البرغبر داخل في العين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه الا باخراج ذلك القدر عن
العين واصل الخلاف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس زبلي لا ينجت اذا نزع له المال عقب العيب
عندهم وحث عند زفر شيخنا (قوله بخلاف الامر باليد) والفرق ان مظهر وف اليوم ان كان مما لا يعتمد
اى لا يصح ضرب المدة كالطلاق والعناق والتزويج والدخول والقدر يوم ارباب اليوم معناه المجازي
اعنى مطلق الوقت ومنه وآرا حقه يوم حصاه وقال تعالى ومن يومهم يومئذ يرد والتولى عن الزحف
حرام مطلقا وان كان مما يعتمد اى يصح ضرب المدة كالسير والصوم وتخيير المرأة وتقويض الطلاق
يراد به المعنى الحقيقي وهو بياض النهار نهر وذكر البرجندی ان اليوم يطلق على معنيين احدهما
النهار وهو من طلوع الصبح الصادق الى غروب جرم الشمس شرطا ومن طلوع جرم الشمس الى غروبه عرفا
وهو معناه الحقيقي وثانيهما مطلق الوقت وهو معناه المجازي واذا اطلق اليوم يتبادر منه المعنى الاول
فالنهار زمان ممتد لا محالة واما مطلق الوقت فيشمل الاثنى اى القطعة من الزمن الذي لا امتداد له أصلا

وفى قوله أنت طالق (ان لم اطلقك
أو اذا لم اطلقك أو اذا لم اطلقك
لا) طلق (حتى يموت احدهما)
عند اى خيفة رجوه الله تعالى
وعندهما كما سكنت يقع في اذا نمت اذا
مات الزوج يقع الطلاق عليها قبل
موته بساعة فان لم يدخل بها فلا يرث
لها وان دخل بها فله الميراث وهذا
الخلاف فيما اذا لم يكن له نية أما اذا
نوى الوقت فيقع في الحال ولو نوى
الشرط يقع في آخر العمر (و) لو قال (ان
طالق ما لم اطلقك أنت طالق طالق
دنه الطلاق أى الطلاق الثانية بقوله
أنت طالق اذا قال ذلك موصولا به
و يباس أن يقع المضاف في زمان
او كانت موطوءة وهو قول زفر (و) لو
قال (ان كذا) أى طالق (يوم
تزوجك فذلك حال لا حث) و طالق
(بخلاف الامر باليد) بان قال أمرك
بذلك يوم يهدم

جوى وقيل ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ليس من اليوم ولا من النهار ولا من الليل زيلبي (قوله)
 فقدم نهارا ولم تعلم الخ) عدل عما هو الظاهر من قوله فقدم ليلا يعلم المحكم فيه بالاولى ولو عبر به لم يعلم
 حكم ما لو قدم نهارا ولم تعلم حتى خرج اليوم (قوله وقال الشافعي يقع الطلاق اذ نوى) لانه شرع لازالة
 النكاح وهو قائم بهما جميعا وبه قال مالك واجدول انه شرع لازالة القيد والقيد علم لا عليه عيني
 وعلى هذا الخلاف اذا ملكها الطلاق فطلقة واحدة عليه ما ورد عن ابن عباس في امرأة جعل زوجها
 امرأه يدها في الطلاق الثلاث فقالت انت طالق ثلاثا فقال ابن عباس خطا الله نوءها لو قالت انا
 طالق ثلاثا لكانت زيلبي وخطا الله نوءها يعني جعل الله نوءها محظوظا لما لا يصيبها مطره يقال لمن
 طلب حاجة فلم ينفع اخطأ نوءه كافي نهياب ابن الاثير والنوء اسم نجيم في السماء تمتقده العرب شيخنا (قوله)
 ونوى الطلاق الخ) وأما ما سألني آخر الظاهر من ان المحرم لا يحتاج الى نية فذلك اذا أضاف الحرمة اليها
 جوى ولو قال انا بائن ولم يقل منك أو حرام ولم يقل عليك لم تطلق وان نوى بغير خلاف ما اذا قال أنت بائن
 أو حرام ولم يزد حيث تطلق اذ نوى زيلبي وقوله اذ نوى فيه نظر لانه يكره عليه ما ذكره هو حيث قال
 والفرق ان البينة أو المحرم اذا كان مضافا اليها تعين لازالة ما بينهما من الوصلة والحل فهذا يقتضي
 عدم توقف الوقوع على النية لوجود الاضافة اليها وبه صرح المحوى حيث قال اذا أضاف الحرمة اليها
 لا يحتاج الى نية اه بخلاف الاضافة اليه حيث لا يتعين مجاوزا أن يكون له امرأة أخرى فيريدها بقوله
 انا بائن منها أو حرام عليها ومنه تعلم ما وقع في العيني من الخلل حيث قال ولو قال انا بائن أو حرام ولم يزد
 عليه تطلق اذ نوى لاحتمال ان يكون له امرأة أخرى فيريدها بذلك انتهى فصواب قوله تطلق
 اذ نوى لا تطلق وان نوى (قوله أنت طالق واحدة ولا الخ) اما انه يلغو في الاولى فلان الشك داخل
 في الايقاع وأما في الثانية والثالثة فلا به اضافة الى حالة منافية له لان موته ينافي الالهية وموتها
 ينافي المحلية قال ابن السكال وفيه نظر لان المقارن لموته وقوع الطلاق وفيه جواز تأخيرها عن
 الايقاع فيجوز أن يكون الايقاع في آخر جزء من حياته ويكون الوقوع عند موته جوى (قوله)
 يقع واحدة رجعية) لانه داخل الشك في الواحدة فيبقى قوله انت طالق سائر الشك ولهم ان
 الوصف متى قرن بالمصدر أو نعته كان الوقوع به لا بالوصف فكان الشك داخل في الايقاع زيلبي
 (قوله ولو ملكها الخ) ينبغي تقييد الملك بالمستقر كي لا يرد ما في وكالذ لا قطع لوتزوج امة ثم تزوج حرة على
 رقية الامة بأن جعل رقية الامة مهر للعرة وأجاز ذلك مولاها فانه يجوز وتصير الامة مهر للعرة
 ولا يفسخ النكاح بينها وبين الزوج وان كان الملك يتغل الى الزوج أولا ثم ينتقل منه الى الحرة لان
 انتقاله غير مستقرا وكذا ينبغي تقييده بالحرج لخرج المسكاتب والمدبر والمأذون فكان الحامية
 والمجوهره كذا ذكره الشيخ يحيى الشهاوى واقول هذا غير وارد على كلام المصنف ما عدم ورود ملك
 المسكاتب ونحوه فلا به لملكهم حقيقة وانما لهم حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح كما ذكره الزيلبي واما
 عدم ورود الاول فلان الملك متى اطلق انصرف الى حقيقة الكاملة أعني ما يكون مستقرا فلا يرد
 ما لو تزوج حرة على رقية زوجته الامة لكون الملك غير مستقر ثم التقييد بالحرة في كلامه لا قطع اتفاق
 حتى لو تزوج أمة على رقية زوجته الامة كان المحكم كذلك بأن كان نعتة أمة ثم تزوج أمة على رقية
 زوجته الامة وأجاز المولى ذلك حتى صارت ملكا لسيده الامة الثانية لا يفسخ النكاح أيضا وان كان
 الملك يثبت للزوج أولا لعدم استقراره (تنبيه) اذا ملك الرجل زوجته بعد ما ولدت منه بطل النكاح
 وصارت أم ولد له فلا يزوجها ويعتق بموته بخلاف المرأة اذا ملكت زوجها بعد ما ولدت منه فانه يجوز
 لها بيعه ولا يعتق بموته جوى عن شرح ابن السكبي معزيا لزيلبي أول الاستيلاد (قوله أو شقصها)
 بكسر الشين جوى (قوله بطل العقد) أي انفسخ للعنفات بين المالكين اما في ملكها بائنا فلان انبأت
 الملك على الحرة للحاجة الى ابقاء النسل فكان ملك النكاح في الاصل مع المتأني وهي حرة المملوكة

فلان فقدم نهارا ولم تعلم بقدمه
 حتى جن الليل فلا خيار لها (و) قوله
 أنا منك طالق لغو) فلا يقع شيء
 (وان نوى) الطلاق وقال الشافعي يقع
 الطلاق اذ نوى (وتبين في البائن
 والمحرم) أي لو قال أنا منك بائن أو
 عليك حرام ونوى الطلاق يقع الطلاق
 قيدنا بالاله اذا لم تكن له نية لا يقع
 شيء (و) قوله (أنت طالق) طالقة
 واحدة أو لا تقع شيء وقال محمد وهو قول
 لغو) ولا يقع شيء واحدة رجعية في
 أبي يوسف أو لا تقع واحدة رجعية في
 الصورة الاولى (ولو ملكها) كاهها
 (أو شقصها) أي بعضها (أو ملكه)
 كله (أو شقصه بطل العقد فلا يزوجها)
 أي واشترى الزوج منها كونه

للضرورة وقد اندفعت بقيام ملك العيين وأما في ما كها أياه فلما اجتماع بين المالكية والمالوكية
لا يقال المحل لا يثبت بالشقص لانا نقول ملك العيين دليل المحل فقام مقام المحل تيسيرا زيلعي (قوله لم يقع)
لو قال لا يقع المكان أولى لان المقصود نفي وقوع الطلاق في المستقبل لا فيما مضى والنفي لم لا يفيد ذلك
جموي وجه عدم الوقوع ان الطلاق فرع قيام النكاح ولا وجود له مع المنافي لامن وجه ولا من كل وجه
ولو قال فلو طلقها نفريه على مالومها كها او ملكته لكان أولى لانه لا فرق في ظاهره رايه عن الثلاثة
بينهم ما نهر وقوله ولا وجود له مع المنافي لامن وجه فيما اذا ملك شقة صها ولا من كل وجه فيما اذا ملكها
كلها شيخنا (قوله وتجب العدة اتفاقا) اذا أراد تزويجها حتى لو زوجها قبل العدة الادخ انه لا يجوز
فعلم بهذا انها لا تجب العدة علم في حق من اشتراها وفي غيره روايتان كذا في الكافي وعن هذا قلنا
لو اعتقها بعد ما ملكها ثم طلقها وهي في العدة وقع لزوال المانع وهو ملكها نهر (قوله وعن محمد انه يقع)
لان العدة واجبة هنا وقيام العقد من وجه يكفي لوقوع الطلاق ما به اختلاف ما اذا ملكها هو لانه لا عدة
عليها هناك حتى حل وطؤها قلنا العدة واجبة هناك ايضا حتى لا يجوز له أن يزوجه من غيره حتى
تتقضى عدتها ولو اعتقها ظهرت العدة وانما تظهر بالنسبة اليه محل وطئها به ملك العيين فتبين ان هذا
الفرق غير صحيح عيني ومنه تعلم ما في كلام الشارح من الايهام ولهذا قال الجموي ظاهر قوله وعن محمد الخ
انه يقع في صورة ما اذا اشتراها وليس كذلك بل في صورة ما اذا ملكته كما في الزيلعي (قوله له الرجعة)
لانه علق التطليق بالاعتاق غير انه عبر عنه بالعتق مجازا من استعارة الحكم للعلة والمعلق بوجوده مد
الشرط فتعلق وهي حرة لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود والحكم تعلق به والمذكور بهذه
الصفة وما في الهداية من انه علقه بالعتق أيضا لان لفظ العتق ينتظمهما فشكل لانه لازم وانما يعمل
في المفعول اعني لفظ اياك المتعدي كذا في كافي المصنف وهو مبني على انه مصدر وجوابه ان عمله فيه
على اعتبار كونه اسم مصدر كما عجبني كلامك زيد اوعبارة الوقاية مع عتق سيدك لك قال بعض
المتأخرين انما قال لك دون اياك كيلا يتعين المعنى المجازي للعتق وهو الاعتاق فان المراد تصوير المسئلة
على وجه ينتظم المعنيين لعدم الفرق في الجواب واقول فيه نظر لان العتق حيث اضيف الى السيد
تعين ان يكون بمعنى الاعتاق لانه هو الموجد له واما العتق فوصف قائم بالمعتق بفتح التاء لا تصح
اضافته الى السيد نعم مع عتقك يصح ان يكون بمعنى اعتاقك فيكون مضافا الى مفعوله وان يبقى على بابه
فيكون مضافا الى فاعله ليشمل ما لو اشترى من يعتق عليه حيث يقع الطلاق ويملك الرجعة ولو عبروا به
لكان أولى نهر وقوله لانه علق التطليق بالاعتاق فيه انه لا يتعلق في هذه المسئلة وقوله ينتظم المعنيين
اي على طريق البديل لا الشمول لاستحالة اجتماع الحقيقة والمجاز مرادين كذا استفاد من شرح ابن المحلى
وقوله وان يبقى على بابه فيكون مضافا الى فاعله يعني وعليه فالمعنى مع اتصافك بالعتق او قيام العتق
بك كعتق زيد اي قام به العتق وقوله ولو عبروا به لكان أولى فيه نظر فان الكاف لا تكون في محل رفع
حتى يكون العتق مضافا لفاعله فهو في هذه بمعنى الاعتاق لا غير والكاف مفعول وحيد فهو مساو
لعبارة هم المذكورة ولا اولوية كما هو ظاهر فتأمل وجه التأمل أن قول النحاة الكاف لا تكون في محل
رفع يعني فقط اما هنا فليست في محل رفع فقط بل في محل جر بالاضافة ومحل رفع بالاعلية جموي ومنه
يعلم سقوط ما اعترض به بعضهم عليه فان قلت كلمة مع للقران فكيف يتصور هذا اي كون الزوج
مطلقة وهي حرة قلت قد تجب التأخير كما في قوله تعالى ان مع العمرسيرا اي بعده عيني وعبارة السيد
الجموي ومع هنا للتأخير تنزيلا له منزلة المقارن لتحقيق وقوعه للمقارنة كما هو الاستعمال الكثير الشائع
فسقط ما قيل ان كلمة مع للقران فيكون منافي للمعنى الشرط اه فان قيل على ما ذكرتم ينبغي ان يصح قوله
لاجنبية انت طالق مع نكاحك على معنى ان تزوجتك والحكم انه لا يصح ولا يقع الطلاق اذا تزوجها
قلنا انما تركنا الحقيقة فيما نحن فيه باعتماد ان الزوج مالك للطلاق تعبيرا وتعليقا وتصرفه نافذ فلزم

لم يقع شيء دخل بها أو لم يدخل بها
وتجب العدة اتفاقا وعن محمد انه
يقع (و) لو قال لامرأته وهي أمة غيره
(أنت طالق) فتبين مع عتق مولدك اياك
فاعتق المولى (له الرجعة)

من خطته تعلقه بها واما الاجنبى فلا يملك الطلاق تنجيزا ولا تعاقبا وليس يملك اليدين فان صح التركيب
بذكر حرفه بان قال ان تزوجتك فانت طالق صح ضرورة صحتها اليدين زيلى (قوله ولو تعلق متعلقها
وطلقها ما عجبى الغد) بان قال لها مولاها اذا جاء غدا فانت حرة وقال زوجها اذا جاء غدا فانت طالق
ثنتين (قوله لا يكون له الرجعة عندهما) لانهما تعلقا بشرط واحد ثم العتق يصادفها وهي امة
فكذا الطلقتان فحرم بهما حمة غليظة لان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعلقهما
بشرط واحد زيلى (قوله وعند محمد له الرجعة) لان العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية
وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه أبغض المساحات درر وايضا حة ان العتق والطلاق وان كانا
يتزمان مع عاتهما ويتعاقبان على اختلاف المذهبين لكن حكم التولية يتأخر عن حكم الاعناق في
الوجود لكون الطلاق محظورا والاتفاق هندا وباليه شرعا كما في البيع اذا كان محضا يفيد الحكم وهو الملك
للحال وان كان فاسدا يتأخر الى وجود القبض لكونه محظورا لكن هذا التوجيه خلاف ما هو المعتمد
والحاصل ان لتفريع قول محمد خمسة أوجه ذكرها الزيلى منها الوجه الرابع قال وهو معتد به وانما لما
تعلقا بشرط واحد وجب ان تطلق زمن نزول المحرمة فعدافها وهي حرة لا تترانها وجودا فلا تحرم
بهما حمة غليظة اهـ ولما كان هذا والمعتمد اقتصر عليه في النهرو قول الزيلى على اختلاف المذهبين
يشير الى ما أصله من ان العلة والمعلول يقتزمان عند الجمهور كالاستطاعة مع الفعل وعند البعض
يتعاقبان لان العلة الشرعية لها بقا لانها في حكم الايمان والاصل تقدم المؤثر على الانزاع كن ذلك
فيها فيمار اليه فيها بخلاف الاستطاعة مع الفعل لانها عرض فلو تقدمت كان الفعل بلا استطاعة وهو
محال وقوله لان العلة الشرعية الخ يشير الى ما في النهرو عن المولى سعد الدين من ان الخلاف في العلة
الشرعية ونصه واقاد المولى سعد الدين انه لا نزاع في تقدم العلة على المعلول بمعنى احتياجه اليها
ولا في مقارنة العلة العقلية لمعلولها بالزمان كيلا يلزم التخلف والخلاف في الحال الشرعية اهـ وقوله
ولا في مقارنة العلة العقلية لمعلولها بالزمان كتحريك الخاتم بتحريك الاصبع شيئا واعلم ان ما ذكره سعد
الدين من قصر الخلاف على العلة الشرعية يخالف لما نقله في النهرو ولا عن الفتح حيث قال والذي نختاره
التعقيب في العلة الشرعية والعقلية حتى ان الانكسار يعقب الكسر في الخارج الخ (قوله وعدتها ثلاث
حيض بالاتفاق) للاحتياط ولو كان الزوج مريضا لثرت منه لانه حين تكلم بالطلاق لم يقصد الفرار
اذ لم يكن له حق في ماله وما في النهرو تبعه المحوى من قوله ومقتضى ما مر عن محمد ان ثرت فيه نظر ظاهر
اذ وقوع الطلاق وان كان يتأخر عن زمن وقوع المتق عند محمد للعلة الذي قدمناه لكن لم تكن لها اهلية
الارت وقت التكلم بالطلاق فلم يوجد شرط انهما منه وهو قصد الفرار ولهذا والله اعلم لم يتابعه عليه في الدرر
الهم الان يحمل على ما اذا وجد تعليق الزوج الطلاق في مرضه بعد عله بمحصول تعليق المولى حريتها على
عجبى الغد فيجبه ما ذكره حيث ذقتامل (قوله ثلاث اصابع) جمع اصبع مثلث الهمة والباء والعاشرة اصبع
كصغور الان المشهور منها كسر الهمة وفتح الباء نهرو الاصبع مؤنثة وكذا ساثر اسمائها كالخنصر
والمنصر كذا في المصباح وفي كلام ابن فارس ما يدل على تذكير الاصبع وقال الصيرفي يذكروا ثوث
والغالب التانيث بجر (قوله فهي ثلاث) لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرعا اذا
اقتربت بالاسم المهم قال عليه السلام شهر هكذا وهكذا واشار باصابعه العشرة يعني ثلاثين
يوما ثم قال الشهر هكذا وهكذا واخذ من ابهامه في الثالثة يعني تسعة وعشرين يوما ولواشار
بالواحدة طلقت واحدة ولواشار بالثنتين طلقت ثنتين والاشارة تقع بالمشورة منها دون المضمومة
وما في الدرر من انه اذا شاربطن الاصبع فالعبرة لعدد المشورة وان ظهره فلعدد المضمومة ضعيف والمعتبر
المشور مطا ليعرف والسنة وتعتبر بانه شر بلاية عن التبيين وغيره بيبانه انه عليه السلام لما خفف
ابهامه في المرة الثالثة فهم منه تسعة وعشرون يوما ولواشربت المضمومة لكان المفهوم احدا وعشرين يوما

ولو تعلق عتقها وطلقتها ما عجبى
الغد في الغد لا يكون له الرجعة
عندهما وعند محمد له الرجعة (وعدها
ثلاث حيض) بالاجماع ولو قال
ثلاث طالق هكذا وأشار بثلاث
اصابع فهي ثلاث طلقات وانما قيد
بهكذا لانه اذا اشار باصابعه

كذلك الحق الشلي وفيه نظر لان استدلاله بالحديث انما يتم ان لو وقعت الاشارة منه عليه السلام بظهر
اصابعه ومن هذا والله اعلم جرى في التنوير على ما في الدرر واقره في الدرر معلا بالعرف قال ولو كان
رؤسهم انما لمخاطب فان نشرهم ضم قال العبرة للنشر وان ضم من نشر فلانهم اهل البيت (قوله)
ولم يقل هكذا فهي واحدة لان الاشارة تفسير للعدد المجهول ولم يوجد في لغت فيكون العامل فيه قوله أنت
طالق وهو لا يحتمل العدد زيلعي ومقتضاه وقوع الواحدة وان نوى الثلاث وهو كذلك والمعتمد في الاشارة
بالكف نشر كل الاصابع ونقل القهستاني انه يصدق قضاء بنية الاشارة بالكف وهي واحدة (قوله)
ولو قال أنت طالق بائن أو البتة شروع في بيان وقوع البائن بوصف الطلاق بما ينبغي من الشدة والزيادة
ولبت مصدر بت أمره اذا قطع به وحزم نهر ولو نوى بطالق واحدة وبنيويان آخرى يقع ثنتان بائنتان ولو
عطف فقال وبائن أو ثم بائن ولم ينو شيئا فرجعية ولو بالفاء فبالتحذير عن الذخيرة (قوله أخش الطلاق)
أراد به كل وصف على أفضل مراد به أصله كاخيشه أو أسوته أو أنره أو أخشنه أو أطوله أو أعظمه أو أكبره
بالموحدة لان الطلاق انما يوصف بهذا الوصف باعتبار أثره وهو البينونة في الحال ولو قال أجل الطلاق
أو أحسنه أو أكمله أو أعدله وقت رجعية إلا ان ينوي ثلاثا فهو قوله أو أكبره بالموحدة بمتجزيه عما
لو قال أكثره بالثناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في ارادة الواحدة كما لو قال أكره الطلاق أو أنت
طالق مرارا تنوير وشرحه فان قيل ينبغي ان يقع بهذه اللفاظ ثلاث من غيرية لان أفضل للفضل
وبقوله شديدة ونحوه يقع واحدة فوجب ان يزيد على ذلك أجيب بان أفضل براديه الوصف قال تعالى
وهو أهون عليه أي هي من وقال تعالى وهو أندر أحق بردهن أي حقيق فلا يحمل على الثلاث بالاحتمال
والاعتبار للتأخر نوح أفندي (قوله أو كالف) أي في القوة والحاصل ان الوصف بما ينبغي من الزيادة
يوجب البينونة وكذا التشبيه أي شيء كان المشبه به كراس ابرة وكعبة خردل وكسمة لا قضاء التشبيه
الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلقا وقرآن يكون عظيما عند الناس فبراس ابرة بائن عند الامام
فقط بمجرد وفيه كلام يعلم بمراجعة النهر (قوله ار لم ينو ثلاثا) لما مر انها تمام المجنس فيحملها اللفظ فيحمل
عليها بالنية درر واعلم ان هذه الجملة أعني قوله ان لم ينو ثلاثا شرطية لا تحتاج الى جواب وهي في موضع
الحال والتقدير فهي واحدة بائنة في حال عدم نية الثلاث وهذا في المحررة وفي الامة الثنتان بمنزلة الثلاث
محموى (قوله وقال الشافعي ان دخل الخ) أي وكان بغير بدل لانها حكم الطلاق بعد الدخول فلا يملك
تدليله كما اذا قال لها أنت طالق على ان لا رجعة لي عليك ولنا انه وصف الطلاق بما يحتمل لفظه وهو
البينونة لا ترى ان البينونة تثبت للحال قبل الدخول وبعده عند ذكر المسائل أو بعد انقضاء العدة لان
الطلاق في الأصل هو الموجب للبينونة لانه شرع رفع النكاح وقطعه ولا تأثير لما في المدة فيها لكن الشرع
ورد بالتأخير الى انقضاء العدة في صريح الطلاق اذا لم يكن موصوفا بالبينونة فبقى ما رواه على أصل
القياس زيلعي (قوله لا يكون بائنا إلا بالنية) لان البدعة قد تكون من حيث الإيقاع في حالة المحيض
فلا بد من النية وكذا عن محمد يكون رجعيا أيضا في طلاق الشيطان وأما أبو يوسف فليس له اختلاف
رواية في طلاق الشيطان كما يستفاد من كلامه زيلعي ونصه وعن أبي يوسف انه اذا قال طلاق البدعة
لا يكون بائنا إلا بالنية وعن محمد انه اذا قال طلاق البدعة أو طلاق الشيطان يكون رجعيا لما ذكرنا لابي
يوسف انتهى فها زيلعي كلام الشارح من قول به ضمهم قوله طلاق الشيطان يوم ان المثلية بالنسبة
لارواية التي حكاهما الشارح عن أبي يوسف ومحمد وليس كذلك (قوله وقال أبو يوسف الخ) وكذلك مثل
الجبيل لانه شيء واحد فكان تشبيهه في توحده زيلعي (قوله يقع الثلاث عند عدم النية) لانه مبدد في واديه
التشبيه في العدد ظاهر اقصا كقوله كعدد ألف وعن محمد انه لو قال أنت طالق كالنجم يقع واحدة
وكعدد النجوم ثلاث والفرق ان الاف موضوع للعدد فيكون التشبيه به للكثرة بخلاف النجوم لانه يحتمل
التشبيه في الضياء والنور زيلعي (فروع) كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلاث وعدد الارب واحدة

ولم يقل هكذا فهي واحدة (و) لو قال
(أنت طالق بائن أو) قال أنت طالق
(البتة أو) قال أنت طالق (أخش
الطلاق أو طلاق الشيطان أو) قال
أنت طالق طلاق البدعة أو كالجبل
أو أشد الطلاق أو كالف أو لم يلبس
أو تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة
فهي واحدة بائنة ان لم ينو ثلاثا
سواء دخل بها أو لم يدخل وسواء نوى
مادونه أو لم ينو وقال الشافعي ان دخل
بها تقع واحدة رجعية في الغصول كما
وعن محمد في قوله طلاق الشيطان يكون
رجعيا ولا تثبت البينونة إلا بالنية وعن
أبي يوسف ومحمد في قوله أنت طالق طلاق
البدعة لا يكون بائنا إلا بالنية يكون
أبو يوسف في قوله طالق كالجبل يكون
رجعيا وعن محمد في قوله كالف انه
يقع الثلاث عند عدم النية وعن أبي
يوسف في قوله طويلة أو عريضة تقع
رجعية

وعدد الرمل ثلاث وعدد شعرا بليس أو عدد شعرا بطن كفي واحدة وعدد شعرا ظهر كفي أو ساك أو ساق
 أو فرجك أو عذما في هذا المحوض من السمك وقع بعددها وحدها والادرومة قضاء عدم الوقوع حتى في
 مسألة المحوض ان لم يوجد فيه سمك وليس كذلك بل يقع واحدة كما في البحر والنهر (قوله وان نوى الثلاث
 في هذه الفصول صحت نيته) الا في شديدة أو طويلة أو عريضة ففي هذه الثلاث لا يصح نيته لعدم احتمال
 اللفظ لما فتح ونهر عن السرخسي قال وهو الصحيح وعلمه العلامة نوح أفندي بانه نص على التطايق وانها
 تناول الواحدة لان النية انما تصح في المحتمل والتسام موضوعا للوحدة فلا تشمل في الثلاث اه
 بتصرف (فسر) علم انه حلف ولم يدرب طلاق او غيره لغا كما نكح اطلق أم لا ولو شك اطلق واحدة
 أو أكثر بني على الأقل وفي الدر عن المجوهرة طلق المنكوحة فاسدا لثلاثة تزوجها بلا حمل ولم يحك
 خلافا وقد كنت استشكلت البناء على الأقل لانه مخالف لمقتضى قوله ان الفروج يحتاط فيها وكذا
 استشكلت عدم تقييد المسئلة بالتحري ثم رأيت بخط السيد المحمدي عن فتاوى قاض خان مانصه رجل
 حلف بطلاق وحنث في عيونه ولا يدري انه حلف باحدة او ثلاث قال ابو يوسف يحري في ذلك و يعمل
 بما وقع عليه التحري واذا استوى ظنه يؤخذ بالاكثر احتياطا انتهى (تمت) قال لزوجه وأجنبية
 احدا كما طالق فالقول له مع عيونه انه لم يرد امر أنه لان قوله انت طالق اخبار عن كونها فارغة خالية عن
 قيده بالنكاح حقيقة وهو صادق في هذا الاخبار لان الاجنبية خارجة عن قيده فلا ضرورة الى جعله
 ايقاعا بخلاف ما لو قال طلق احدا كما حيث يقع على امر أنه لانه ايقاع ظاهر شرح ابن الحلبي عن المحيط
 وفي الحسامة رجل له أربع نسوة فقال انت ثم انت ثم انت ثم انت طالق طلعت الرابعة لا غيرها قال
 المحمدي وينبغي أن يفصل بين نية الخبر في السابق وعده اه

(فصل) في الطلاق قبل الدخول (قوله طلق غير الموطوءة الخ) أراد بالوطء المنى ما يعم التحقيق
 والمحكمي شيئا وسيأتي ما يوضحه (قوله وقمن) لان قوله أنت طالق ثلاثا يفسد لمصدر محذوف
 تقديره طلاقا ثلاثا فنية من جملة وليس قوله أنت طالق ايقاعا على حدة كذا في الاختيار اقول يظهر به
 ان ما نقل عن المشككاته ان طلق امر أنه ثلاثا قبل الدخول لا يقع لان الآية نزلت في حق الموطوءة
 باطل محض منشأ الغفلة عن القاعدة المقررة في الاصول من أن خصوص سبب النزول غير معتبر عندنا
 خلافا لما في درر ثم المراد بالآية قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره (قوله وعند الحسن البصري الخ)
 خلاف ما عليه الجمهور كعلي وابن مسعود على ان الامام محمد قال وبلغنا ذلك يعني وقوع الثلاث منه عليه
 السلام وجه مذهب الحسن انها تبين بقوله أنت طالق لا الى عدة وقوله ثلاثا يصادفها وهي أجنبية ولنا
 انه متى ذكر العدد كان الوقوع بالعدد (قوله وان فرق الخ) ومن التفريق ما في الظهيرية انت طالق ثلاثا
 متفرقات وبهذا التقرير يظهر ان عطف قوله وان فرق على ما قبله من عطف المباني لا من عطف الخاص
 على العام كما ذكره صاحب النهر محمدي ثم اعلم ان اطلاق قوله وان فرق الخ صادق بما اذا كان بغير حرف
 عطف لكن رأيت بخط السيد المحمدي مانصه ذكر في الذخيرة نقلا عن الفضلي انه لو قال بغير حرف يقع
 الثلاث وان لم ينو العطف يقع واحدة ومن ثم قيد صدر الشريعة في النقاية بالعطف وفي الفتاوى الظهيرية
 متى كرر لفظ الطلاق بغير حرف الواو او بغير حرف الواو متعدد الطلاق في المدخول بها وان عني
 بالساني الاول صدق ديانة لا قضاء كذا يستفاد من شرح البرجندی اه فلا يكون ماسيا في من قوله
 بان باحدة على عومه بل يحمل على ما اذا كان بحرف العطف أو كان بدون حرف العطف ونوى العطف
 اذا سبق عن الفضلي من انه لو قال بغير حرف يقع الثلاث معناه ان نوى العطف بدليل قوله وان لم ينو
 العطف يقع واحدة فتدبر (قوله بان قال أنت طالق ثلاث مرات) في التصوير قصور محمدي وجه القصور
 ان التعبير بآية التصوير يقتضي ان تفريق الطلاق مخير فيما استفيد من قوله بان قال أنت طالق ثلاث
 مرات وهو أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أنت طالق لان ثلاث مرات يجوز ان يعتبر قيدا

قوله في هذه الثلاث لا يصح نيته قال
 في رد المختار قلت والمتون على خلافه
 واجاب عن مانته الهنسي من التوجيه
 لهذا الا تشاء فراجعها معجده

وان نوى الثلاث في هذه الفصول صحت
 نيته (فصل) في الطلاق قبل الدخول
 (طلق غير الموطوءة) بان قال انت طالق
 ثلاثا وقمن وعن الحسن البصري يقع
 واحدة الا اذا قال او قمت عليك ثلاث
 نطقيات (وان فرق) الطلاق بان
 قال انت طالق ثلاث مرات

قوله قال ابو يوسف يحري الخ اقتصر
 عليه قاض خان اه طقلت ويمكن
 حمل القول بالنساء على الأقل على القضاء
 والقول بالبناء على الاكثر على اذنيته
 كذا في رد المختار ثم ذكر ما يؤيد ذلك
 فراجعها معجده

مطلب فين قال لامرأته أنت طالق
واحدة وعشرين

(بانت) المرأة (واحدة) وهي الأولى
ولم تقع الثانية والثالثة (ولومات)
المرأة (بعد الايقاع) أي بعد قوله أنت
طالق (قبل العدد) وهو ثلاث أو ثنتان
واحدة (لما) أي الايقاع وهذه المسئلة
تقرر أن الطلاق إذا قرن بالعدد
يكون الوقوع بالعدد فلا يقع طلاق
واحدة على غير المدخول بها بتولها أنت
طالق إذا قرن بالثلاث ولا ينفذ كذا
الثلاث كما قال المحسن ولهذا أورد
هذه المسئلة في هذا الفصل ولا
لا اختصاص لها بغير المدخول بها
(ولو قال أنت طالق واحدة واحدة
أو) قال أنت طالق واحدة (قبل
واحدة أو) قال أنت طالق واحدة
(بعدها واحدة تقع واحدة) وعند
مالك تقع ثنتان في الأولى وضابطه في
هذا الفارسي قبل بيها وبعد بيها
اندر احكام يك طالق بدان (وفي)
قوله أنت طالق واحدة (بعد واحدة
أو) أنت طالق (واحدة قبل واحدة
أو) قال أنت طالق واحدة (مع)
واحدة (ومعها واحدة) يقع (ثنتان)

قوله في هذا الفارسي الخ تعريه على
ما رأيت بهامش نسختي الشارح قوله
قبل بيها في معناه خير أي أعط قبل
من غيرها وقوله بعد بيها أي مع أي
بعد مع الماء وقوله اندر احكام أي في
الاحكام وقوله يك طلاق أي واحدة
وقوله بدان معناه أعلم أي بعد مع الماء
وقبل من غيرها حكمها واحده هو
وقوع طلاق واحدة فاعلم ذلك ولم
يتكلم المحواشي على تعريب هذه
الكلمات وقد علمت اه كنهه

في كل من المبتدأ أو المخبر أو المخبر و... وليس كذلك لأن منه ما ذكره العيني وهو ما قال فأنث طالق
واحدة واحدة واحدة (قوله بانت واحدة) كما قال نصفاً واحدة على الصحيح درج المجورة
ثم عند أبي يوسف تبين بالأولى قبل الفراغ من الكلام الثاني ومحمد يعتبر الفراغ منه ويرجى السرخسي
في اصوله قول أبي يوسف وفائدة الخلاف تظهر فيمن مات قبل الفراغ فعند أبي يوسف يقع خلافاً لمحمد الجواز
أن يلحق بأخره شرطاً أو استثناء وهذا الخلاف إنما يتحقق عند العطف بالواو لا بدونه نهر (قوله)
ولم تقع الثانية والثالثة (فيما إذا لم يكن وطئها ما من خلاها بموتة صحيحة فلا يملك عليها الرجعة واختلفت
الرواية هل يلحقها آخر أو لا والاختار وقوع طلاق بان آخر في هذه العدة وقد مر شيئاً ما لم ان وجه عدم
وقوع الثانية والثالثة أنها بانت بالأولى لا إلى عدة فلا يقع ما بعد ما قبل بغير المدخول بها لأن المدخول بها
يقع عليها الكل وبالتفريق لأنه لو جمع وقع الكل ومنه أنت طالق واحدة وعشرين فيقع اثلاث ولو قال
واحدة ونصفاً وقع ثندان ولو قال نصفاً واحدة وقعت واحدة ولو قال واحدة وعشرين وقعت واحدة
بخلاف أحد عشر حيث يقع الثلاث لعدم العطف وكذا لو قال واحدة ومائة أو واحدة والفاو واحدة
وعشرين تقع واحدة وخم الزيلعي بالثلاث في واحدة وعشرين يوجب إلى ترجيعه نهر ولهذا قال في الدر ولو قال
واحدة وعشرين أو وثلاثين فلا ثلاث (قوله ولومات المرأة الخ) مدخولاً بها أو غير مدخول بها كافي البصر
وسبب أي التصريح به في كلام الشارح وهو قوله ولهذا أورد هذه المسئلة في هذا الفصل الخ (قوله قبل
العدد) يدخل في العدد أصله وهو الواحد لأنه مبدأه كافي البصر قيد بموت الزوج قبل ذكر العدد
يقع واحدة لأنه وصل الطلاق بذكر العدد في وقتها وذكر العدد يحصل بعد موتها وفي موت الزوج ذكر لفظ
الطلاق ولم يتصل به ذكر العدد فيبقى قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق ألا ترى أنه لو قال
لامرأته أنت طالق يريد أن يقول ثلاثاً فخذ رجل فاه فلم يقل شيئاً بعد ذكر الطلاق تقع واحدة لأن الوقوع
بأغضه لا بقصد درر (قوله لغا الايقاع) فلا ينصف المهر ويرث الزوج منها حوى ووجه كون الايقاع
لا غيان الواقع هو العدد فاذا مات قبل ذكره بطل المحل فلا يقع شيء عيني وسبب أي في كلام الشارح ما يفيد
وهو قوله وهذه المسئلة تقرر إلى آخره وانما ذكر المصنف هذه المسئلة في هذا الفصل مع أنه لا اختصاص
لها بغير المدخول بها إلا ما تجانس ما قبلها من حيث المعنى وهو فوات المحل عند الايقاع (قوله كما قال
المحسن) يتلقى بالمعنى في كل من قوله فلا يقع طلاق واحدة في غير المدخول بها وقوله ولا ينفذ كذا الثلاث
(قوله ولهذا) أي لم يذهب المحسن (قوله أو قال أنت طالق واحدة قبل واحدة الخ) اعلم ان مبني
هذه المسائل على ان الظرف اذا وقع بين شيئين ولم يتصل به ضمير كان صفة للذكر أو لا وان اتصل به
ضمير كان صفة للذكر أو لا وعلى ان الاقرار بطلاق سابق ايقاع في المحال كما مر بيانه يعني في قوله
أنت طالق امس وقد نسكعها قبله حوى عن البرجندی (قوله يقع واحدة أو الأولى فلانها بانت
بالواحدة لا إلى عدة فلا يلحقها الثانية لعدم توقف صدر الكلام على آخره عند عدم المغير فصار كل واحدة
ية أعلى حدة ولا ينتقض بما إذا قال لها أنت طالق ثلاثاً شئت فقلت شئت واحدة واحدة واحدة
حيث يقع عليها ثلاث مع التفريق لانا نقول إنما وقع عليها الثلاث لأن تمام الشرط بان كل واحد من
يتم الشرط لا ينزل الجزاء زيلعي وفيه إجماع إلى ان المحكم كذلك في العطف بالفاو ثم وبلى صرح به
في المحيط نهر وأما قوله أنت طالق واحدة قبل واحدة أو بعدها واحدة فلان الأصل ان القبلية والبعدية
صفة للذكر أو لا ان لم يقرن بالكناية وان قرن بها فهو صفة للذكر أو لا القبلية في قوله واحدة
قبل واحدة صفة الأولى فوقت قبل الثانية فلا تلحقها الثانية لما قلنا والبعدية في قوله بعدها
واحدة صفة الأخيرة فوقت الأولى قبلها فلا تلحقها الثانية لما ذكرنا زيلعي (قوله يقع ثنتان) أما
الأولى فلان البعدية صفة الأولى لمخلو الطرف عن الضمير فاقضى ايقاع الطلاق الواحد للمحال وايقاع
الأخرى قبلها فثنتان وقوعاً وأما الثانية فلان القبلية صفة الأخرى لا تقترانها بالضمير فاقضى ايقاعها

في الماضي والاوّل واقعة في الحال والابقاع في الماضي ايقاع في الحال فيقترنان وقوعا وأما الاخران
فلان كلمة مع المقارنة كما ذكرنا العيني اقترنت بالضمير أولا (قوله وعن أبي يوسف الخ) لان الكناية تقتضي
سبق الممكني عنه وجودا زيلعي (قوله ولو قال لامرأته ان دخلت الدار الخ) أراد بالمرأة غير المدخول بها
وترك التصريح بذلك لان الفصل معقود لما ولانه لو كانت مدخولا بها لوقع عليها الثنتان كما لو ان شرط
(قوله يقع واحدة) لان المعلق بالشرط كالمتجزع عند وقوعه وفي المنجز يقع واحدة فلا يبقى للثاني والثالث
محل فكذا هنادر قيد بحرف العطف لانه لو حذفه وقعت واحدة انفا قاعدا وجود الشرط ولغا الباقي
لعدم ما يوجب تشريكه معه وبكونه واوالا انه لو كان فاع وقعت واحدة ايضا انفا في الاصح قاله
الفقيه أو كلمة ثم تعلق الاول وتجزأ الثاني ولغا الثالث نهر (قوله وعندهما يقع ثنتان) لان الواو للجمع
المطلق أعني جمع المتعاطفات بما قبلها وما بعدها في المحكم سواء كان هناك عامل كجاء زيد وعمر
وبكر ام لا كزيد وعمر وبكر جاءوا بلا قيد أو ترتيب وقد جمع بين الواحدة والواحدة في التعليق فصار كما
اذا جمع بينهما بل بلفظ الجمع وله ان اجمع المطلق بمقتل القران أو الترتيب فعلى الاول يقع الكل وعلى
الثاني لا يقع الا واحدة فلا يقع الزائد بالشك نهر ويرجح في الاسرار قولهما والباقي واختاروا قوله كذا في
كشف الزدوي حموي عن البرجندي ولو قال لامرأته التي لم يدخل بها ان دخلت الدار فانت طالق
واحدة لا بل ثنتين فدخلت الدار طالق ثلاثا ولو تجزأ بهذا اللفظ قبل الدخول به لم يقع الا واحدة كذا
بخطه أيضا عن شرح ابن السلي مزي بالنهاية (قوله وان آخر الشرط ثنتان) لان الجزأين يتعلقان بالشرط
دفعه فيقعان كذلك درر (قوله بان قال انت طالق واحدة وواحدة الخ) وكذا بالقاء وفي ثم يقع
واحدة للحال ويلغو الباقي نهر (فروع) قال لئسا أنه أنتن طالق وهذه وثلاثا طلقت كل
واحدة ثلاثا لان العدد المذكور آخر اصير ملحقا بالابقاع أولا كيلا يلغو ولو قال أنت طالق واحدة
وهذه وثلاثا طلقت الاولى والثانية واحدة والثالثة ثلاثا لان الثانية تابعة لسابقة والثالثة مفردة
بعدد على حدة ولو قال أنت طالق وأنت طالق وهذه ثلاثا طلقت الاولى واحدة والثانية والثالثة ثلاثا
لان العدد صار ملحقا بالابقاع الثاني دون الاول بحرف عن المحيط

وعن أبي يوسف في قوله معها واحدة انه
يقع واحدة (و) ولو قال لامرأته (ان دخلت
الدار فانت طالق) طالقة (واحدة
واحدة فدخلت تقع واحدة) فندأبي
خفية رحمه الله تعالى وعندهما تقع
ثنتان (وان آخر الشرط) بان قال انت
طالق واحدة واحدة وان دخلت
الدار فثنتان
(باب الكتابات)

(باب الكتابات)

الكناية عند النفاة واللغو بين أن يعبر عن شيء معين لفظا كان أو معنى بلفظ غير صريح اما لا يهام على
السامع كقولك جاءني فلان وأنت تريد معينا أو للشناعة كالمخارج أو للاختصار كالضمائر ولتنوع
من الفصاحة كفلان كثير الرماد ثم الصريح والكناية من اقسام الحقيقة والمجاز الحقيقة التي لم يجر
صريح والمتمحورة التي غلب معناها المجازي كناية والمجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية نهر
وفي اصطلاح أهل البيان لفظ استعمال في معناه الموضوع له لينتقل منه الى ملزومه وفي اصطلاح أهل
الاصول لفظ استمر المراد منه في نفسه سواء كان المراد معنى حقيقيا أو مجازيا وقد ذكرنا ان اطلاق الكناية
على كتابات الطلاق مجاز لان معانيها غير مسترة فان الباش معلوم المراد لان محل الينونة أعني الوصلة
متنوعة فاستمر المراد في نفسه بل باعتبار تمام المحل الذي يظهر فيه اثر الينونة واعتراض بانه ان اريد ان
معانيها اللغوية غير مسترة فجميع الكتابات كذلك وان اريد ان مراد المتكلم غير مستتر فمنوع لان مراده
مبهم باعتبار أهل وذكر في التوضيح انها كتابات على اصطلاح علماء البيان فانه مراد بالباش مثلا معناه المحقق
ثم ينتقل منه بواسطة نية المتكلم الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق المرأة على صفة الينونة ورد بان
الكناية وان كانت مستعملة في معناه الموضوع له لكن لا يكون مقصودا حتى لا يلزم ثبوته في الواقع كما في
قولنا طوبى ليل النجاة طول القامة فانه لا يلزم أن يكون له نجاد فكيف يلزم الطلاق بصفة الينونة وفي

التلويح المحق انه لم ينتقل من معاني هذه الالفاظ الى شيء آخر فان المراد بالبائن فعناء الغوى لكن على وجه مخصوص وفي محل مخصوص فيه الاستتار جوى (قوله ما استتر معناه وخفي مراده) هذا معنى الكتابة عند الاصوليين وكان ينبغي أن يبين أولا معناها لغة ثم يبين معناها اصطلاحا كما هو المستفيض في مناهل ثم لا يخفى ما في هذا التعريف من النظر كما يعلم بمراجعة النهر جوى وجهه ان التعريف غير شامل لما انكشف المراد منه في الكتابة بواسطة التفسير والبيان وغير مانع من دخول ما استتر المراد منه في الصريح بواسطة نحو غرابه اللفظ ولولا ذلك على التعريف قوله في نفسه بأن قال ما استتر المراد منه في نفسه لم يرد عليه شيء (قوله وفي الخاتبة الخ) استئناف قصده ببيان معنى كاية الطلاق عند الفقهاء ويعلم منه معنى كاية غيره أي غير الطلاق بطريق المقابلة جوى (قوله ما يحتمل الطلاق) يعني وغيره لان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق بهما اللفظ الواحد وما من ثم لا يقال يحتمل كذا أو كذا كما نبه عليه العصام في شرح التلخيص من بحث المسند اليه جوى (قوله ولا يكون مذكورا نصا) ليدخل في التعريف نحو انا بري من طلاقك جوى (قوله الابانة او دلالة المحال) أي لا تطلق بالكتابات الاباحهذين الامرين لان الالفاظ الكتابات غير مختصة بالطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من المرجح زيلعي واذا وقع الطلاق بالكتابة اما بالنسبة او دلالة المحال فبالاولى اذا وجد الامر ان ومنه تعلم أن اوفي قوله او دلالة المحال لمنع الخلو فيجوز الجمع (قوله كذا كرامة الطلاق) وحال الغضب درر (قوله وهذه الحالة أدل على الطلاق من النية) لانها ظاهرة والنية باطنة (قوله وتطلق واحدة رجعية في اعتدى الخ) ولونوى ثلاثا أو اثنين كما في الصريح اذا لم يذكر المصدر زيلعي وجه كون الواقع بهذه الالفاظ الثلاثة رجعيا وكونها من الكتابات ما ذكره في الدرر حيث قال اما اعتدى فلان حقيقته الامر بالمحاسب ويحتمل أن يراد اعتدى نعم الله تعالى أو نعمي عليك أو اعتدى من النكاح فاذا نوى الاخير زال الابهام ووقع به الطلاق بعد الدخول اقتضاء كانه قال أنت طالق واعتدى وقبل الدخول جعل مستعارا عن الطلاق لانه سببه ويجوز استعارة الحكم للسبب اذا كان الحكم مختصا به كما تقر في الاصول والطلاق يعقب الرجعة واما استبرأ فانه يستعمل بمعنى الافة دلاله تصریح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويحتمل الاستبراء ليطلقها في حال فراغ رجعا أي تعترف براءة رجلك لا طلاقك واما أنت واحدة فلانه يحتمل أن يراد به أنت واحدة عند قومك أو منفردة عندى ونحو ذلك وأن يكون نعمت المصدر محذوف أي أنت طالق طلاقة واحدة فاذا زال الابهام بالنية كان دالا على الصريح والصريح يعقب الرجعة اه ولانه ورد انه عليه السلام قال لسودة بنت زمعة اعتدى ثم راجعها عني وزمعة بالزاي والميم والمهملة المفتوحات وقبل يسكون الميم كرماني (قوله واستبرأ) بكسر الهمزة قبل الباء شيخنا عن البخاري (قوله وقال زفر يقع بها) أي واحدة من قوله أنت واحدة البائن كسائر الكتابات قلنا انه بعد وجود القرينة يكون نعمت مصدر محذوف وهو طلاقة فيكون رجعيا (قوله اذا قال واحدة بالنسب وقع) وان لم ينو لانه نعمت المصدر محذوف زيلعي (قوله لا يقع شيء) وان نوى لانه نعمت المرأة (قوله وقال عامة مشايخنا الكل على الخلاف) يتأمل فيه جوى (قوله لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب) يرد عليه انهم اعتبروه في الاقرار فيما لو قال له على درهم غير داني رفعا ونصا في طلب الفرق وكأنه محسلا بالاحتياط في البابين نهر قال المرجوم الشيخ شاهين فعلى هذا لو كان ممن يفرق بين وجوه الاعراب هل يعتبر كما يؤخذ من التعليل وقال شيخنا انه غير معتبر وان كان المتكلم من الخواص لما ان المذكور جزء من المحز الا انهما قاله في النهر وهو الخواص لا يلتزمونه في مخاطباتهم بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم ولهذا ترى أهل العلم لا يلتزمونه في كلامهم على ان الرفع لا ينشأ في الوقوع لاحتمال أن يريد أنت طلاقة واحدة فجعلها نفس الطلاقة مباينة كرجل عدل اه والنسب لا يعين أن يكون نعمت المصدر الطلاق بل يجوز أن يكون مصدر فعل آخر كقوله أنت ضاربة ضربة واحدة ونحوه فصار الاحتمال موجودا في الكل فلا يتعين البعض مراد الا بدليل زيلعي (قوله أي غير هذه الالفاظ الثلاثة)

الكتابة ما استتر معناه وخفي مراده وفي الفتاوى الخاتبة الكتابة ما يحتمل الطلاق ولا يكون مذكورا نصا (لا تطلق بها الابانة او دلالة المحال) كذا كرامة الطلاق وهذه الحالة ادل على الطلاق من النية (فتطلق) طلاقة (واحدة رجعية في اعتدى واستبرأ رجعت وانت واحدة) واستبرأ رجعت بها البائن كسائر الكتابات وقال الشافعي لا يقع بهائى وقبل انما يقع بها الطلاق اذا قال واحدة بالانصب حتى يكون نفس المصدر محذوف اما اذا قال واحدة بالرفع لا يقع شيء وان نوى وان لم يعرب واحدة فيحتاج الى النية وقال عامة مشايخنا رجعتهم الله تعالى الكل على الاختلاف لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب فلا يجوز بناء حكم يرجع الى العامة على هذا وهو الصحيح (وفي غيرها) أي غير هذه الالفاظ الثلاثة

فيه نظير بل يقع الرجعي ببعض الكتابات سوى هذه الثلاثة كما في قوله لست لي بامرأة أولست لك
بزواج بناء على ما صرح به في البصر والنهر من ان الواقع رجعي بهذه الكتابة لكن جعله في الدرر بانسا
قليهر وما هو الصواب والمحصل كما في النهر ان في كلامه مؤاخذه من وجهين الاول ان كون ما عدا
الثلاث يقع به البائن ممنوع بل يقع الرجعي ببعض الكتابات سوى الثلاث كما نرى من
طلاقك الطلاق عليك يقع وهبتك طلاقك بعثك طلاقك اذا قالت اشتريت من غير بدل شاء الله طلاقك
أو قضاء شئت طلاقك خلعت سبيل طلاقك أنت مطلقة بسكون الطاء على الصواب كما في النهر بسكون
اللام سبق فلم أنت أملت من امرأة فلان وهي مطلقة أنت طال بلا قاف لكن في فتح القدير الوجه اطلاق
التوقف على النسبة مطلقا ان لم يكن هناك دلالة حال خذي أقرضتك اعزتك طلاقك وفي برئت من
طلاقك خلاف والاصح انه يقع قال في الفتح والوجه عندي ان يقع بانثا الثاني ان من الكتابات المذكورة
اختاري ولا تصح فيه نية الثلاث وقاية ما أحاب به في البصر عن الاول بان تلك الالفاظ ملحقة بالثلاثة وعن
الثاني بانه مقيد بغير اختاري لما سيذكره في باب النهر وأقول مبنى البراد الاول على ان ما سبق من
هذه الالفاظ من قسم الكتابة والذي يظهر خلافه وانها من الصريح وقد كنت توقفت في ذلك برهة حتى
رأيت بخط السيد المحمدي الموافقة على ذلك فله الحمد ونصه وأقول قد تقدم في باب الصريح ان منه خذي
طلاقك واعزتك طلاقك وهبتك لك وشئت طلاقك في الاصح لانه من الايقاع بالمصدر وهو صريح
والكلام هنا في الكتابة فلا يرد ما ذكره واهل ان ما سبق من قول النهر لسكن في فتح القدير الوجه اطلاق
التوقف على النسبة مطلقا أي في جميع الالفاظ التي تقدمت وهو استدراك على ما يفهم من كون الواقع بها
رجعيا اذ مقتضى كون الواقع بها رجعيا عدم توقف الوقوع على النية او دلالة الحال بناء على ما هو الاصل في
الرجعي من انه انما يكون بالصريح فلهذا استدرك بقوله لكن في فتح القدير الخ والافقيد يقع البائن
بالصريح كما سيأتي (قوله تطلق طلاقا واحدة بائنة) وان نوى ثنتين ولو كان طلقها واحدة قبل ذلك ولم
يبق الا الثنتان نهر عن المصطفا ما بينونة فلان لم تكن كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه
البيونة وأما امتناع ارادة الثنتين فلما تقرر ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد درر (قوله وقال الشافعي
يقع الرجعي في الجميع) لانها كتابات عن الطلاق وهو يعقب الرجعة ولنائه أي بالابانة بلفظ صالح لها
والحاجة ماسة اليها في الحال كيلا يقع في مراجعتها بغير قصد ولا نسلم انها كناية عن الطلاق لانها تعمل
عمل نفسها لا عمل المكنى عنه ونسبتها كتابات مجازي بل هي (قوله وتصح نية الثلاث) لانها كل الجنس
ولهذا صح نية الثنتين في الامة لاني غيرها لان نية العدد في الجنس لا تصح نهر (قوله الا في قوله
اختاري) لان الاختيار لا يتنوع درر واعلم ان في قصر الاستثناء على اختاري قصورا بدليل ما نقله السيد
المحمدي عن شرح ابن المحلى معزيا الى المخالفة حيث قال والواقع بالكتابات بائن عندنا الا الواقع بثلاثة
اعتدى واستبرئ رحمك وأنت واحدة فانه يقع واحدة رجعية وان نوى الثلاث بالكتابات تصح نية الا في
اربعة اعتدى واستبرئ رحمك وأنت واحدة واختاري فقالت اختبرت فانه لا يصح نية الثلاث في هذه
الاربعة اه ثم ظهر انه انما اقتصر في الاستثناء على اختاري اكتفا بقول المصنف وفي غيرها الخ فقوله
وتصح نية الثلاث أي في غير الثلاثة السابقة (قوله بائن بنية بئله) وجه كونها من الكتابات انها كلها بمعنى
المنقطعة كما في الدرر فيحتمل الانقطاع عن كل رشد ونحوه كالاخلاق المحسنة أو عن قيد النكاح (قوله
حرام) احتمالها لالطلاق ظاهر وأما احتمالها للشم فلما وازان براد أنت حرام المحبة والعشرة كما في الدرر قال
في البهر وسيأتي في آداب الابلاء عن العتاي انه لو قال لها أنت على حرام والمحرام عنده طلاق وقع وان لم
ينوذرا لا امام يظهر الدين لانقول بعدم اشتراط النية ولكن يجعل ناويا يعرفا ولا يفرق بين قوله أنت على
حرام أو محرمة أو حرمت على أو لم يقل على أو أنت حرام بدون على أو أنا عليك حرام أو محرمة أو حرمت نفسي
عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لا نفسها وكذا قوله حلال المسلمين على حرام وكل حل على حرام

تطلق طلاقا واحدة (بائنة وان نوى
ثنتين) وقال الشافعي يقع رجعي في
الجميع وقال زفر ان نوى ثنتين تقع
ثنتان وهذا اذا كانت حراما اذا كانت
امة فتقع ثنتان ايضا عندنا (وتصح
نية الثلاث) حتى ان نوى الثلاث تقع
الثلاث الا في قوله اختاري كما سيأتي
(وهي) أي الاعطاء الكتابات (بائن
بنية بئله) البت والتبيل القطع (حرام

خلية) من الخلو (بريشة) من البراءة (حبلك على غاربك) بنى عن القلية لانهم اذا ارسلوا الناقة يجعلون حبلاً على غاربها وهو ما بين السنام والعنق (الحق باهلك وهبتك لاهلك سرحتك فارقتك) وعند الشافعي هما صريحان لا يحتاجان الى النية (امرك بيدك اختاري) وفي هذين اللغظين لا تطلق ما لم تطلق نفسها لانها تفويضان (أنت حرة تقضى تخمري) أى البسي المحار (استري) اغربي من الغربية وقيل اعزبي مكن اغربي من الغروب وهو البعد (اخرجي اذهبي قومي ابني) أى اطلبي (الازواج) ثم الكتابات ثلاثة اقسام ما يصلح جواباً لا غير امرك بيدك اختاري اعتدى واستبرئ وانت واحدة وانت حرة وكذا فارقتك ولا ملك لي عليك ولا سيد لي عليك وخليت سيدك خلافاً لابي يوسف فان عنده يصلح جواباً ورداً وما يصلح جواباً ورداً لا غير اخرجي اذهبي اعزبي قومي تقضى استري تخمري وما يصلح جواباً وشتماً خلية بريشة بئس حرام والاحوال ثلاثة حالة الرضا وحالة مذكورة الطلاق بان تسأل هي طلاقها أو غيرها طلاقها وحالة الغضب ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق في الالفاظ كلها الا بالنية والقول قول الزوج في ترك النية مع العيين وفي حالة مذكورة الطلاق يقع الطلاق في سائر الاقسام قضاء لا فيما يصلح جواباً ورداً فانه لا يجعل طلاقاً والقسم الثالث لا بد أن يجعل طلاقاً لان الحال لا يصلح للشم فتعين الجواب وفي حالة الغضب لا يقع الطلاق في الاقسام الثلاثة الا فيما يصلح للجواب لا غير فانه يقع الطلاق (ولو قال اعتدى ثلاثاً) بان قال اعتدى اعتدى اعتدى (ونوى بالاول طلاقاً وما بقي حيضاً

وانت معي في المحرام فان قلت اذا وقع الطلاق بلا نية ينبغي ان يكون كالصريح فيكون الواقع رجماً قلت المتعارف به ايقاع البائن لا الرجعي وار قال لم أنزل يصدق للعرف كذا في البرازية وفي النية لو قال أنت امرأة حرام ولم يرد الطلاق يقع قضاءه ويأبى ولو قال هي حرام كالماتم حرام لانه تشبيه بالسرعة اهـ (قوله خلية من الخلو بضم الخاء من حده دخل فيحتمل الخلو عن الخيرات أو من قيد النكاح عيني (قوله بريشة من البراءة) من حده علم فيحتمل البراءة من حسن الشئ أو من قيد النكاح عيني (قوله حبلك على غاربك) أى اذهبي حيث شئت لاني طلقتك أو لئلا تطلبي الطلاق وفي معناه سرحتك درر (قوله يجعلون حبلاً) أى مقودها (قوله الحق باهلك) لاني طلقتك أو لاني أذنت لك ولا تطلبي الطلاق درر وهو بكسر الهمزة وباءه تعب (قوله وهبتك لاهلك) فيحتمل اني عفوت عنك لاجل أهلك أو وهبتك لاني طلقتك عيني (قوله سرحتك فارقتك) لانها يحتملان التسريح والمغارة بالطلاق وبغيره عيني (قوله وعند الشافعي هما صريحان الخ) قلنا الصريح ما تين استعماله في شئ وما لم يتعين لا يكون صريحاً وهما لم يتعينا في النساء بل يقال سرحت ابي وفارقت مالي وأصحابي فصارا كسائر الكتابات زيلعي وقوله ما تين استعماله في شئ أى غالباً يوافق ما سبق فتنبه (قوله أمرك بيدك) أى عملك بيدك كافي قوله تعالى وما أمر فرعون برشيده ويحتمل ارادة الامر باليد في حق الطلاق درر (قوله اختاري) أى اختاري نفسك بالعراق في النكاح أو اختاري نفسك في أمر آخر درر (قوله وفي هذين اللغظين لا تطلق ما لم تطلق نفسها الخ) ولهذا قال في المحاشي السعدية وهذا لا يناسب ذكره في هذا المقام وقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم انه يقع به الطلاق وأفتى به وحرّم حلالاً نعوذ بالله من ذلك وأقول دهوى عدم المناسبة ممنوع فان السبب مسوق للكتابات أهم من ان تكون كناية طلاق أو كناية تفويض ووقوع هذا المفتي في الخطأ الجمل غير قادم حوى بقى ان ظاهر قوله لا تطلق ما لم تطلق نفسها انها اذا طلق نفسها بعد ان فوض اليها بقوله أمرك بيدك أو اختاري تطلق مطلقاً وان لم ينو الطلاق وليس كذلك بل لا بد من ان ينوى بهما الطلاق كما سيأتي في المتن من باب التفويض وفصل الامر باليد وذكروا في البحر ان دلالة الحال قائمة مقامها قضاء لادبانه والدلالة مذكورة الطلاق والغضب (قوله لانها تفويضان) أى من كتابات التفويض هاتي الدرر من انهما من كتابات الطلاق غير صواب شرعاً بلالية (قوله أنت حرة) أى عن رق النكاح ويحتمل من حقيقة الزق واعتقتك مثله وكذا كوني حرة أو اعتقتي نهر (قوله تقضى) من القناع وهو المحار أى استري لاني طلقتك أو من القناعة أى اتقني بما رزقك الله منى من أمر المعيشة ولا تطلبي الطلاق درر (قوله تخمري) أمر بأخذ المحار فيحتمل لاني بنت منى بالطلاق وحرّم على نظرك أو عن الاجنبى لئلا ينظر اليك (قوله استري) يحتمل ما يحتمل تخمري قال في النهر ولو قال منى أى استري منى خرج عن كونه كناية اهـ ومقتضاه وقوع الرجعي به بلا نية وينبغي ان يكون قوله تخمري منى كذلك ويحتمل ان يكون المراد من قوله خرج من كونه كناية أى فلا يتوقف الوقوع به على النية وان كان الواقع به بائناً (قوله وقيل اعزبي مكن اغربي) وهو ما من العزوبة وهى القبرد عن الزوج أو عنى البعد أى اختاري العزوبة أو البعد عني لاني طلقتك أو لاني يارة أهلك درر ومنه يعلم ما في كلام الشارح من المنصور لا بهامه قمر احتمال ارادة البعد على النسائي وهو اغربي باراً الممثلة (قوله اخرجي) أى من عندي لاني طلقتك أو اخرجي ولا تطلبي الطلاق (قوله اذهبي قومي) يحتمل ان ما يصلح اخرجي (قوله ابني الازواج) لاني طلقتك أو ابني الازواج من النساء لان الزوج لفظ مشترك بين الرجال والنساء عيني والالف واللام اذا دخلتا على الجمع تطل معنى الجمعية حوى (قوله ما يصلح جواباً) أى لسؤال الطلاق (قوله في حالة الرضا لا يقع الطلاق في الالفاظ كلها الا بالنية) للاحتمال زيلعي (قوله يقع للطلاق في سائر الاقسام قضاء) بلانية (قوله لا فيما يصلح جواباً ورداً) فانه لا يجعل طلاقاً الا بالنية (قوله لا فيما يصلح للجواب لا غير) فانه يقع الطلاق بلا نية وقد نظم حاصل هذا العلامة نور الدين على بن

كتاب النية في الطلاق

بعض الكتابات جواب برد * وبعضها سب وبعض رد
فاستمر النية للطلاق * في كل الاقسام لدى الاطلاق
وما أنى للرد في المذاكرة * صدقه ان كان الطلاق أنكره
ولا تصدق حالة الغضب * في كل ما يختص بانجاب

ولو قال لا حاجة لي فيك ونوى الطلاق لا يقع وكذا لو قال ما أريدك ولو قال لها ابعدي عني ونوى الطلاق
يقع ولو قال لها اذهبي فيبي هذا الثوب أو اذهبي فيبي أو قومي فيكلى ونوى الطلاق بقوله اذهبي
وبقوله قومي لا يقع الطلاق ولو قال لما اربع طرق عليك مفتوحة ونوى الطلاق لا يقع الا ان يقول اربع
طرق عليك مفتوحة فغذى في أي طريق شئت حينئذ يقع الطلاق اذا نوى شيئا عن الخائبة وبقي من
الكتابيات الفاظ أخر تعلم بمراجعة النهر (قوله صدق قضاء) لانه نوى حقيقة كلامه (قوله ولو قال لم أنو
بالكل شيئا يكون القول قوله) لانه لا ظاهر يكذبه عيني (قوله فهي ثلاث) أما فيما اذا نوى بالكل
فظاهر وأما اذا نوى بالاولى فقط أو بالاولى والثانية فلا نية صارا لالحال حال هذا كذا الاطلاق فلا يصدق
في عدم النية فيما بعده وكذا اذا نوى بالاولى والثانية لم ينو بالثانية شيئا يكون ثلاثا أيضا زيلعي لان
الحال عند الثانية حال هذا كذا الاطلاق لسكونه نواه بالاولى والاصل انه اذا نوى الطلاق بواحدة ثبتت
حالة هذا كذا الاطلاق فاذا نوى بما بعده المحيض صدق لظهور الامر بالاقتداد بالمحيض عقيب الطلاق
ولا يصدق في عدم نية شيء بما بعده اذا لم ينو الطلاق بشئ صحيح وكذا كل ما قبل المنوي بها ونية المحيض
بواحدة خير مسبقة بواحدة منوي بها الطلاق يقع بها الطلاق وتثبت حالة المذاكرة فيجري فيها الحكم
المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبقة بواحدة اراد بها الطلاق حيث لا يقع بها الثانية نهر (قوله يقع
ثنتان) علم وجهه بما قدمناه والاصل فيه انه ان لم ينو شيئا منها لم يقع شيء وان نوى بواحدة الطلاق ينظر
فلن نوى بما بعده المحيض صدق قضاء والواقع بها الطلاق نوى به الطلاق أو لم ينو لانه لما نوى عند واحدة
منها الطلاق صارا لالحال حال هذا كذا الاطلاق فتعين الطلاق زيلعي (قوله يقع واحدة) لان الحال عند
الاولين لم يكن حال هذا كذا الاطلاق (قوله وكذلك لو قال لم أنو بالاولى شيئا ونوى بالثانية الطلاق
والثالثة المحيض) وقعت واحدة ووجهه ظاهر والى هنا تمام المسائل اثنتي عشرة وقد اوصلها في النهر الى
خمس وعشرين وجهها قال في العناية وبناء هذه الوجوه على الاقتصار على حال هذا كذا الاطلاق وعلى ان
النية تبطل بهذا كذا الاطلاق فاعتبر ذلك قيد بما ذكرناه لو قال انت طالق اعتدى او عطفه بالواو أو الفاء
فان نوى واحدة يعني لا غير وقت واحدة او ثنتين وقتا وان لم يمكن له نية فعن الثاني انه في الفاء تقع
واحدة وفي الواو ثنتان وبه جزم في المحيط على انه المذهب والمذكور في الخائبة وقوع الثنتين في الوجوه
الثلاثة نهر (قوله فهي كذلك فيما بينه وبين الله تعالى) لانه محتمل (قوله وأما في القضاء فهي ثلاث) فلا
يصدق لانه خلاف الظاهر ووجهه كما في النهر عن المحيط انه يكون ناويا بكل لفظ ثلث تطليقة (قوله
أما يصدق مع العيمين) لانه نفي العيمين في الاخبار عما في ضمير زيلعي ويكتفي بتخليقه له في البيت فان امتنع
رفعه للقاضي فان نكل فرق بينهما (قوله وتطلق بلسانك) يعني طلاقا رجعيا وعلى هذا يكون من
كناية الرجعي سيد حموي وهذا بناء على ما سبق عن البصر والنهر والاف في الدرر وما يضافه (قوله وقال
لا تطلق وان نوى) لانه نفي النكاح وهو لا يكون طلاقا بل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كما لو قال
لم أنزو جك أو سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يقع فكذلك هنا وله ان هذه الالفاظ تصلح
لانكاح النكاح وتصلح لانشاء المطلق الا ترى انه يجوز أن يقول ليست لي امرأة لاني طلقها كما يجوز أن
يقول ليست لي امرأة لاني مات زوجها فاذا نوى به الطلاق فقد نوى محتمل لفظه فيصح كالمو قال لا نكاح
يعني وبينك درر وقوله أو سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يقع كذا في التبيين وفي المحررة

(صدق) قضاء ولو قال لم أنو بالكل
شيئا يكون القول قوله (وان) نوى
بالاولى الطلاق (لم ينو بما بقي شيئا)
أي قال نويت بالاولى الطلاق ولم أنو
بما بقي شيئا أو قال نويت بالاولى والثانية
الطلاق ولم أنو بالثالثة شيئا أو قال نويت
بالكل الطلاق (فهي ثلاث) طلاقات
ولو قال نويت بالاولى والثانية الطلاق
وبالثالثة المحيض أو قال نويت بالاولى
الطلاق وبالثالثة المحيض ولم أنو بالثالثة
شيئا أو قال نويت بالاولى والثالثة شيئا
وبالثانية المحيض ولم أنو بالثالثة شيئا
أو قال لم أنو بالاولى والثالثة الطلاق يقع ثنتان ولو
نوى بالثالثة الطلاق تقع واحدة وكذلك
قال لم أنو بالاولى والثالثة شيئا ونوى بالثالثة
الطلاق (والتالثة المحيض) ولو قال نويت
بالتالثة واحدة فهي كذلك فيما بينه
وبين الله سبحانه وتعالى وأما في القضاء
فهو ثلاث في نفي النية هنا وفي سائر
الزوج على نفي النية مع العيمين (وتطلق
الكتابيات انما يصدق مع العيمين) (وتطلق
بلسانك بزوج) (ولست لك بزوج)
أو ما أنت لي بامرأة أو ما أنا لك بزوج
(ان نوى طلاقا) وقال لا تطلق وان
نوى وانما قيد بقوله ان نوى لانه لو لم
ينو لا يقع شيء بالاتفاق (والمرج

قال ان نوى مكان طلاقا عند أي حنيقة وقال لا يكون شي من ذلك طلاقا ولو نوى شرب لينة واحلم
ان محل وقوع الطلاق بالنية عند الامام ما اذا لم يؤكده النفي باليمين اما اذا كده به فلا يقع شي وان نوى
باتفاقهم لما في المحدثي وقد اتفقوا جميعا انه لو قال والله ما انت لي بامرأة اوليست والله لي بامرأة وعلى هذه
ما انت لي بامرأة فانه لا يقع شي وان نوى شرب لينة أيضا ولما نهى الكلام على صريح الطلاق وكذا نهى اخذ
بين ما يلحق بالطلاق وما لا يلحق فقال (والصريح) وهو ما لا يحتاج الى ذمة باثنا كان الواقع به أو رجعا
كذا في الفتح ٢ يعني لا يحتاج اليها قضاء لان الحكم الشرعي يتعلق بنفس الكلام ارادته المتكلم أو لم يرد
في التلويح وتوضيحه انهم اختلفوا في دلالة الكلام هل تتوقف على ارادة المتكلم فذهب ابن سينا الى انها
لا تتوقف والا امام الرازي الى انها تتوقف لكن ذكر في المحاشي اليه تعويضا ان هذا الحكم المدكور للصريح
انما يظهر في الثلاثة التي جذه من جدوه من جد الطلاق والعناق والرجعة لا في الجميع حتى ان البيع
باللحمة اذا ثبت باتفاقهم أو بالينة يصدق قضاء اه وكان ينبغي ان يذكر النكاح لانه من الاشياء التي
جذها جد وهزها جد جوي (قوله يلحق الصريح والبائن) برده على اطلاقه ما في البرازية لو قال كل امرأة
له طالق لم يقع على المختلة ولو قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لم يقع على الممتدة من بائن نهر لا نهال لم يقع
بعد الا بانه بالخلع ونحوه من الكتابات امرأته وانما يقال هي مبانة ومختلة منه فلا ينافي ان المختلة
يلحقها صريح الطلاق بان قال لها وهي في العدة انت طالق فانه يلحق لان بقاء أثر النكاح كاف في محوق
الصريح البائن فكان على المصنف كغيره ان يستثنى فيقول الا ان يكون الصريح بلفظ كل امرأة له طالق
أو ان فعل كذا فامرأته كذا فانه لا يلحق البائن كذا ذكره شيخنا (قوله وقال الشافعي لا يلحق الصريح
البائن) لان الطلاق شرع لازالة ملك النكاح وقد زال بالخلع أو الطلاق على مال فلم يصادف محله وصار
كما اذا طلقها بعد انقضاء العدة ونسا قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افقدت به يعني الخلع ثم قال فان
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والفاء للتعقيب مع الوصل فيكون هذان على وقوع
الثالثة بعد الخلع مرتين وقال عليه السلام المختلة يلحقها صريح الطلاق مادامت في العدة ولان القيد
الحكمي باق لبقاء أحكام النكاح وانما فوات الاستمتاع وذلك لا يمنع التصرف في المهر كفواته بالحبس
وغيره زيلعي (قوله لا البائن) اذا كان بلفظ الكفاية فلو كان بغيره يقع كما لو قال انت طالق أخفش الطلاق
ثم قال وهي في العدة انت طالق أخفش الطلاق يلحق نهر عن الفتح وفي شرح المنار للشيخ زين ما لفظه
والمراد بالبائن الثاني ما كان بلفظ الكفاية المعيدة للينونة فلو خلعها ثم خلعها لم يقع الثاني ولو خلعها ثم
طلقها على مال وقع الثاني ولا يجب المال كافي القنية ولو خلعها ثم قال انت طالق بائن وقع الثاني وان
كان باثنا لان وقوعه بان طالق وهو صريح ويلغو قوله بائن لعدم الحاجة اليه لان الصريح بعد البائن
بائن ولو خلعها ثم طلقها ثلاثا وقع الثلاث وان كان الثاني باثنا بعد بائن لانه بالصريح لا بالكفاية كافي فتح
القدر ومرح فيه بان البائن يلحق الصريح وبشكل عليه ما في الخلاصة طلقها على مال ثم خلعها في العدة
لا يصح اه فان هذا من قبيل محوق البائن الصريح الا ان يحمل عدم العدة على عدم زوم المال فلا
اشكال اه (قوله لا تقع الثانية) فلا حاجة الى جعله انشاء حتى لو قال عنيت به الينونة الغليظة يصدق
في نيته وقيل لا يصدق حكاهما في المحيط واقتصر على الاول غير واحد بلفظ ينبغي والظاهر ان معناه
يجب لانه بحث كما فهمه كثير قال في عقد الفرائد والذي ظهر لي ان مقتضى تعليلاتهم انه اذا تعذر جله
على الاخبار يكون انشاء فليحق في البرازية قال للبانة ابتك بأخرى يقع لانه لا يصلح اخبارا وفيها قال
للبانة انت طالق بائن يقع أخرى بائنة ولو قال انت بائن لا يقع لانه اخبار بخلاف الاول ولو قال ابتك
بتطبيق لا يقع اه لانه يصلح اخبارا نهر (قوله الا اذا كان معلقا) قبل ايجاد المجزاة ومضافا حتى لو ابانها
ثم علق البائن في العدة وأضافه لم يصح اعتبارا بتخييره نهر عن البدائع (قوله بان قال لالح) هذا تصوير
التعليق وتقدم ان المضاف كالمعلق ومصورته كما في البصر قال لها انت بائن غدا ثم ابانها ثم جاء الغدي يقع

٢ قوله يعني لا يحتاج اليها قضاء مفهومة
انه يحتاج اليها ذميمة وهو ما صرح به
في البحر ورده ابن عابدين في أول باب
الصريح بانه لا يشترط نية الطلاق في
الوقوع قضاء وذميمة نعم بشرط في
الوقوع ذميمة قصد اللفظ وعدم
التأويل الصحيح انظر تمامه هناك اه
بحراري

يلحق الصريح والبائن) بان قال
للدخول بها انت طالق ثم قال انت
طالق وهي في العدة او قال لامرأته
طالق وهي في العدة انت طالق وهي في
العدة تقع الثانية أيضا وقال الشافعي
وجه الله تعالى لا يلحق الصريح البائن
(والبائن يلحق الصريح) أيضا بان قال
للدخول بها انت طالق ثم قال لها انت
طالق وهي في العدة تقع الثانية أيضا
(لا البائن) بان قال للدخول بها انت
طالق ثم قال لها انت بائن او حرام وهي
في العدة لا تقع الثانية وكذا اذا
خالها أو لا ثم خالها ثانيا لا يقع الثاني
كذا في المحيط (الا اذا كان معلقا) بان
قال لها ان دخلت الدار فانت بائن ثم
أبانها فدخلت الدار وهي في العدة

قوله الا ان يحمل عدم العدة الخ
استبعد ابن عابدين وحقق ان المراد
من قولهم البائن يلحق الصريح هو
الصريح الرجعي فقط وحيد فلا
اشكال في وقوع الخلاصة المذكورة
انظر تمامه في آخر الكتابات من رد
المحار اه بحراري

أخرى وفيه عن الذخيرة قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال ان كنت زيدا فانت بائن ثم دخلت الدار وبانت ثم قلت زيدا يقع أخرى (قوله وقع عليها طلاق آخر) لانه لا يمكن جعله خبرا لصحة التعليق قبله وعند وجود الشرط هي محل للطلاق فيقع وفيه خلاف زفر هو يقول المعلق بالشرط كالمعجز عند وجود الشرط وجوابه ما ينزله على (قوله وعند زفر لا يقع) مريانه (قوله ومن أراد ضبط هذه المسائل) أي مسائل حقوق الطلاق وفيه ان هذا الضبط قاصر اذ لم يذكر فيه مسئله الاستثناء والضابط لكل ما قبل محوفا بآخر لا ينافي مع مثله * الا اذا علقته من قبله

الابكل امرأة وقد خلع * وألحق الصريح به ولم يقع

ثم اعلم ان الطلاق انما يلحق معتدة الطلاق اما معتدة الوطء فلا تدرك من الخلاصة (تنبيه) كل فرقة هي فصيح من كل وجه كاسلام وردة مع محاق وخيار بلوغ وعق لا يقع الطلاق في عدته اطلاقا وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها تنوير وشرحه والظاهر ان المراد من قوله مطلقا أي سواء كان الطلاق مبضرا أو معلقا (فروع) زوج امرأته من غيره لم يكن طلاقا الا ان نوى * اذ هي وتزوجي يقع واحدة بلا نية * اذ هي الى جهنم يقع ان نوى وكذا اذ هي عني وفسخت النكاح وانت على كالميتة أو كلهم المختير در مختار (تنبيه) سئلت عن شخص قال علي بين لا فعل كذا نأويا الطلاق فهل اذا فعل الملووف عليه يقع عليه الطلاق فأجبت بعدم وقوع الطلاق وان نواه وانما يلزمه كفارة يمين عند الحنث ففي النهر من باب الايلاء صرح بأن معنى قوله علي يمين أي موجهها وهو الكفارة اه فاستبعد الجواب بعض علماء العصر ومال الى الوقوع مستندا لقوله في كآيته هي ما احتمل الطلاق وغيره فعند ذلك أحبت أن أضع رسالة أبين فيها ما ذكره في تعريف الكآية ليس على اطلاقه بل ينبغي تقييده بأنه بالنسبة للفظ يصبح أن مخاطب به المرأة ويصلح لان يراد به انشاء الطلاق الذي أضمره أو يصلح للاخبار عنه بأنه قد أوقعه كقوله انت حرام اذ يحتمل ان يكون المراد لاني طلقك ويحتمل أن يكون المراد انت حرام العشرة والعشرة وكذا بقية الالفاظ كخليفة لا يحتمل الاحتمال المحلوع قيد النكاح أو عن المخبرات وليس لفظا ليمين كذلك اذ لا يصح أن مخاطبها به بان يقول لها انت يمين فضلا عن أن يراد به انشاء الطلاق أو الاخبار عنه بأنه قد أوقعه حتى لو قال لها انت يمين لاني طلقك لم يصح وحينئذ فليس كل ما احتمل الطلاق يكون من كآيته بل بالقيدين السابقين وبقي قيد ثالث ينبغي اعتباره أيضا وهو ان يكون معنى اللفظ مسياعا عن الطلاق وناشئا عنه كالحرمية بالنسبة لقوله انت حرام فانها مسيعة عن الطلاق وحينئذ فلا يراد ما ذكره في البحر عن الامام من انه اذا قال لها لا أحبك أو لا اشتبهك أو لا رغبة لي فيك ناويا الطلاق لا يقع بخلاف فسخت النكاح اذ انوى به الطلاق ولم يحسب صاحب البحر خلافا في ذلك عن أحد من أصحاب الامام وانما حكى الخلاف عن غير أهل مذهبه كابن أبي ليلى ووجه عدم وقوع الطلاق بهذه الالفاظ مع صحة الخطاب بها واحتمالها للطلاق وان لم يذكره صاحب البحر وان معاني هذه الالفاظ التي هي عدم المحبة ونحوها ليست ناشئة عن الطلاق على ان الغالب انه بعد الطلاق يندم فينشأ بعده حدوث المحبة والشهوة والرغبة بخلاف المحرمية ونحوها فانها لا تنفك عن الطلاق فظهر الفرق فاذا لم يقع بخوفه لا رغبة لي فيك مع احتمال أن يكون المراد لاني طلقك ففي لفظا ليمين بالاولى على ان اليمين ليست محتملة للطلاق أصلا وانما هي محتملة للخلع بالطلاق كاحتمالها للخلع بغيره ولم يوجد منه الخلف بالطلاق أصلا لا مريحا ولا كآية فكانت نية الطلاق لغوا وبؤيد ذلك أيضا أنهم حصروا الالفاظ السكايات في ثلاثة أقسام ما يصلح جوابا لا غير كقوله أمرك بيدك ونحوه الثاني ما يصلح جوابا وردا كقوله أخرجي ونحوه الثالث ما يصلح جوابا وشما كقوله خلية ونحوه ومن المعلوم ان لفظ يمين غير داخل تحت واحد من هذه الاقسام الثلاثة فلم يكن من كآيات الطلاق قطعا ومن هنا يستفاد قيد رابع للمسئلة هو كون اللفظ صائحا للجواب فقط أو للجواب والرد أو للجواب والشم وليس لفظ اليمين صائحا للشيء مما ذكر اذا علمت هذا فظهر ان ما نقله بعضهم عن الطوري

قوله محوفا بآخر صوابه كالأخر كما في الدر
اذ لا يميز البيت الاباه

وقع عليها طلاق آخر وعند زفر لا يقع
ومن أراد ضبط هذه المسائل فليحفظ
هذا النظم * والمطلق قد تطلق *
والمطلق قد تبيان * والمبانية قد تطلق
* والمبانية لا تبيان *

قوله اذا علمت هذا الخ رد ابن عابدين
في حاشية الدر من أول باب السكايات
فراجع اه

في فتاواه من انه اذا قال ايمان المسلمين تلزم منى نطق امرأته ان كان له امرأة خطا فاحسن ولمسدا
كثيرا ما سمعت من شيوخنا يقول فتاوى الطوري كفتاوى الشيخ زين لا يوثق بها الا اذا تابدت بقول
آخر والله اعلم

(باب تفويض الطلاق) *

للزوجة أو غيرها صريحاً كان التفويض أو كناية يقال فوض له الأمر أي رده إليه جوى فالكناية قوله
اختاري أو أمرك بيدك والصريح قوله طلق نفسك لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره
بأذنه وأنواعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تغيير وأمر يبد ومشيئة قد رُفِ
الغيم في وأنواعه يعود على ما يوقعه الغير لا للتفويض ولا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وقوله
لما ذكر ما يوقعه بنفسه الخ يشير إلى ما ذكره في النهر من المناسبة حيث قال لما كان الطلاق بولاية مستفادة
من الغير على خلاف الأصل ذكره بعد بيان ما هو الأصل ولم يجعل له فصلاً على حدة كما حب الهداية
لأنه لم يسبقه شيء يفصل به عنه بخلاف الأخيرين فاكفى فيه بالباب اه (قوله قال لما اختاري الخ) بدأ
بالاختيار أثبت به صريح الأخبار نهر قال في البناء الاختيار من الخبرة على وزن عتبة وهو اسم من قولك
اختاره الله وقال الجوهري المختار اسم من الاختيار وقال أيضاً الاختيار الاصطفاة وقال تاج الشريعة
الاختيار الميل إلى الخير وإلى ما هو الأفضل والأولى جوى وأعلم أنه اذا قال لما اختاري أو أمرك بيدك ينوي
بهما الطلاق أو قال لما طلق نفسك لا يصح رجوعه لأنه تمليك لا توكيل وما في الدرر من قوله لا يملك الزوج
عزلها عنه فبعضه فوج أفندي بأن الصواب أن يقول لا يملك الزوج الر جوع من التفويض سواء كان بلفظ
طلق نفسك أو أمرك بيدك أو اختاري لأن المستعمل في التمليك هو الرجوع وأما العزل فإنه يستعمل في
التوكيل لا غيرها (قوله ينوي به الطلاق) أي تفويض الطلاق دل على هذا المضاف فقد الباب له ولم
يذكر الدلالة اكتفاء بما مر نهر والمراد بالدلالة حالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب وبه يستغنى عما ذكره
بعض الأفاضل من تقييده قول المصنف ينوي به الطلاق بحالة الرضى دون الغضب ومذاكرة الطلاق
وإنما كانت النية أو ما يقوم مقامها من الدلالة شرطاً في قوله اختاري وكذا في أمرك بيدك لأنهما من
كنايات التفويض وما في الدرر من أنهما من كنيات الطلاق فغير صواب كما سبق التنبيه عليه وتقدم
عن البحران الدلالة أنهما تقوم مقام النية في القضاء لا في الدبابة فاذا ادعى أنه لم ينو باختاري ونحوه
كأمرك بيدك الطلاق يدين ولو في حالة المذاكرة أو الغضب (قوله فاختارت) أي نفسها فلو اختارت
زوجها لم يقع وخرج الأمر من يدها ولو عطف بأوفعت اختارت نفسها أو زوجي لا يقع ولو كان بالواو
فالاعتبار لا يقدم ويلغوا بعده ولو خيرها ثم جعل لها شيئاً تختاره فاختارته لم يقع ولا يجب المسأل لأنه رشوة
بجر ولو قالت اخترت نفسي لا بل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو فم لو عكست لم يقع اعتباراً
للقدم وبطل أمرها وكذا لا يقع بقولها ألحققت نفسي بأهلى در (قوله في مجلسها) أي مجلس عليها
منافهة أو أخبارا وان طال يوماً أو أكثر ما لم يوقعه ويضي الوقت قبل علمها در والمراد من العلم الاعتقاد
الراجح أعم من أن يكون ظناً أو يقيناً جوى عن البرجندى ولو خيرها ثم قام هو لم يطل بخلافها نهر (قوله
بانت بواحدة) لأن اختيارها بنفسها به يتحقق لثبوت اختها أصها بنفسها في البائن دون الرجعي زيلى
لأنه يمكن الزوج من رجعتها بلارضاهما قال في النهر ووضع المثلثة في اختاري نفسك لأنه لو قال لما
اختاري الطلاق فاختارته فهي رجعية (قوله والقياس أن لا يقع شيء) وإن نوى الزوج الطلاق
لأن التمليك فرع ملك المملك وهو لا يملك إلا بقاء هذه الخلقة حتى لو قال اخترت نفسي منك أو اخترتك
من نفسي ناو لا يقع إلا أنا استحسننا الوقوع باختيارها بإجماع الصحابة رضي الله عنهم كافي الفتح قال

* (باب تفويض الطلاق)
(قال لما اختاري) حال كونه (ينوي به
الطلاق فاختارت) المرأة (في مجلسها
بانت بواحدة) والقياس أن لا يقع
شيء

العلامه نوح الخندي وهذا الاجماع اجماع سكوني من قول بعضهم وسكون غيرهم وما نقل من خلاف
 على لم يثبت اه (قوله وان نوى الزوج الطلاق) اراد بنية الطلاق نية تقويضه (قوله وانما قيد بالنية
 الخ) لانه من الكتاب ودلالة المحال قائمة مقامها اقضاء لادبائه والدلالة مذكورة الطلاق والغضب
 والقول قوله مع الجين في علم النية والدلالة وتقبل بينتها على اثبات الغضب والمذاكرة لا على النية الا اذا
 اجتمعت على اقرارها كذا ذكره النووي المجي واذا لم يصدق قضاء لا يسعها الاقامة معه الا بنكاح مستقبل لانها
 كالقاضي بحرقه وقوله واذا لم يصدق قضاء لا يسعها الخ بان دلت المحلل على ارادة الطلاق وادعى هو عدم
 نيته (تنبه) لا بد من علمها بالقيصر حتى لو خيرها ولم يعلم به فاخترت نفسها لم تطلق عندنا كما لو تصرف
 الوكيل قبل العلم بالوكالة وقال زفر طلق وان لم تعلم كالوصي لو تصرف قبل العلم بالوصاية شرعية لالية
 عن السراج (تمت) قال خير امرأتي لا تختار ما لم يضرها بخلاف اخبرها بالخيار لا قراره بدر (قوله
 ولم تصح نية الثلاث) بل تبين بواحدة ان قالت اخترت نفسي تنوير وشرحه وانما تصح نية الثلاث لان
 الاختيار بني عن الخاوص وهو غير متنوع بخلاف البيئونة لانها تنوع الى غليظة وخفيفة فأيها ما نوى
 صرح بخلاف الامر باليد لانه ينشئ عن التملك وضما بصفة العموم لقوله تعالى والامر يومئذ لله وقال
 تعالى ان الامر كله لله وهو مصدر والمصدر جنس يحتمل العموم والخصوص فاذا نوى الثلاث فقد نوى تملك
 جميع ما يملك وهو محتمل لفظه فيجوز فان قيل كيف يعتبر تملك كإمعان بقاء ملكه والشيء يستحيل ان يملك
 كله شخصان قلنا هذا تملك الايقاع لا تملك العين فلا يستحيل زيلبي (قوله فان قامت الخيرة الخ) وهذا
 اذا كان التفويض مطلقا وأما اذا كان موقفا فلا يبطل بالقيام ونحوه وانما يبطل بغير الوقت وان لم تقم
 زيلبي (قوله واخذت في عمل آخر) والمراد بالعمل ما يعلم به أنه قطع لما قبله لا مطلق العمل حتى لو شرب
 ماء لا يبطل خيارها لانها قد تشرب لتمامه من المخصوصة فان رطوبة الغم تذهب بالمشاورة فلا
 تقصر على الكلام ما لم تشرب فلا يكون دليل الاعراض وكذلك اذا أكلت شيئا سيرا من غير ان تدعو
 بطعام او ليست ثيابا من غير ان تقوم من ذلك المجلس او سبغت او قرأت آية لان ذلك عمل قليل زيلبي (قوله
 بطل التفويض) لانه تملك فيبطل بما يدل على الاعراض من قيام او اخذ في عمل آخر كسائر التملكيات
 بخلاف العرف والسلم لان المبطل هناك الافتراق لاعتقاض دون الاعراض زيلبي ولو قال فان فعلت
 ما يدل على الاعراض بطل لكان انحصرا وفود نهر (قوله وذكر النفس الخ) ويشترط ذكر النفس
 متصلا وان انفصل فان كان في المجلس صرح والافلاتنوير وانما شرط ذكر النفس لان قولها اخترت يحتمل
 نفسي ويحتمل زوجي فلا تطلق بالشك حوى عن باكير فان قلت فعلى هذا لا بد من ذكر النفس يعني او ما
 يقوم مقامها في كلامها لاني كلامه اذا قطع احتمال ارادتها اختيار زوجها وهو مناف لقول المصنف
 في احد كلاميها قلت اذا كانت في كلامه فقد تضمن جوابها عاده (قوله أو الاختيار) عطفا على ذكر
 النفس يعني اذا لم يقع ذكر النفس في أحد كلاميها أصلا فالشرط ان يقع في كلام الزوج لفظ الاختيار
 وذلك ان التاء للوحدة واختيار المرأة نفسها محتمل التوحد والتعدد دون اختيارها زوجها فصار مفسرا
 من جانبه هكذا في الهداية ودليله يقتضي ان لفظ الاختيار لو وقع في كلام الزوج جهة دون الزوج يقع
 الطلاق فان التفسير من جانبها ايضا معتبر مرجح به في الكافي حوى عن البرجندي فظهر ان ما في الهداية
 غير مخالف لما في السكندر خلافا لهم فوهم ذلك وعن هذا قال في الهدى والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما فلم
 يمتص لفظ الاختيار بكلام الزوج كما قال اه (قوله او ما يكون كناية عن ذلك) كتنكر لفظ اختاري
 وكذا قولها اخترت أي لو أمي أو أهلي أو ألاب واجب بخلاف اخترت قومي أو ذارحم محرم وينبغي ان يحمل
 على ما اذا كان لها أب أو أم اما اذا لم يكن ولها أخ فينبغي ان يقع لانها تكون عنده عادة فقع ولم أر ما لو قالت
 اخترت أي أو أمي وقد ماتوا ولا أخ لها وينبغي ان يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي نهر وفيه تأمل حوى
 ووجهه ما سبق عن الفقه من أنها اذا لم يكن لها أب أو أم ولها أخ فينبغي ان يقع يعني بقولها اخترت أخي لانها

وان نوى الزوج الطلاق وانما قيد
 بالنية لانه لو لم يكن له نية لا يقع شيء
 (ولم تصح نية الزوج) (الثلاث) وقال
 مالك تصح (فان قامت) الخيرة من
 المجلس قبل الاختيار (واخذت في
 عمل آخر) غير الاختيار (بطل)
 التفويض حتى لا يجوز لها ان تطلق
 نفسها بذلك الامر (وذكر النفس)
 او التولية (الاختيار) او ما يكون
 كناية عن ذلك

تكون عنده عادة اذ تعاليمه بهذا يشير الى ان ذكر الاب او الام انما اقيم مقام ذكر النفس لانها تكون عندهما
 وذا انما يكون حال حياتهما لا مطلقا فتدبر (قوله في احد كلاهما شرط) لانه انما يعرف كونه طلاقا
 باجماع العصابة وهو في المفسر من احد المجانبين وهذا لان قوله اخترت مبهم فلا يصلح تفسير اللهم زيلي أي
 وقوع الطلاق بلفظ الاختيار باجماع العصابة في اللفظة المفسرة من احد المجانبين لاني اللفظة المبهمة من
 المجانبين جميعا بنابة (قوله وان خرج الكلام منهما مجمل الخ) قال في الفتح والابقاع بالاختيار على خلاف
 القياس فيقتصر على مورد النص ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقابلة بعد ان
 نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل والالفاظ لا تقع بمجرد النية مع لفظ لا يصلح له كاستقني
 اه ومنه تعلم ما في كلام الشارح من قوله واعلم ان هذا اذا لم يصدق الزوج الخ فانه عزاء في النهر الى
 الفوائد التاجية ثم قال وذكره في العناية بقيل وفيه ايماء الى ضعفه وهو الحق اه (قوله تطلق طلاقا
 واحدة) يعني بانه نهر (قوله والقياس ان لا تطلق في الاولى) لان قولنا انا اخترت نفسي يصحتم الوعد فلا
 يكون جوابا مع الاحتمال وجه الاستحسان اجماع العصابة ولان الشرع جعل هذا ايجابا وجوابا لما روي
 انه لما نزل قوله تعالى يا ايها النبي قل لازواجك ان كنن تردن الحياة الدنيا وزينتها الآية بدأ عليه
 السلام بعائشة فقالت اني اخبرك بشئ فما عليك ان لا تهيبيني حتى تستأمرى ابويك ثم اخبرها بالآية
 فقالت افي هذا استأمر ابوي يا رسول الله لا بل اختار الله ورسوله وأرادت بذلك الاختيار للحال وهذه
 عليه الصلاة والسلام جوابا واجبا كذا في الاختيار ولان الصيغة غلب استعمالها في الحال كما في كلمة
 الشهادة وأداء الشاهد الشهادة يقال فلان يختار كذا يريد به تحقيقه فيكون حكاية عن اختيارها في
 القلب بخلاف قولها انا اطلق نفسي يعني في جواب قوله تطلق نفسك لانه لا يمكن ان يجعل حكاية عن
 تطبيقها في تلك الحالة لعدم تصوره لان الطلاق فعل اللسان فلا يمكن ان تنطق به مع نطقها بهذا الخبر
 بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يستعمل اجتماعهما زيلي (قوله وان قال لها اختاري اختاري
 اختاري) بلا عطف او معه واو كان اوفاء ونم (قوله فقالت اخترت الطلقة الاولى الخ) الصواب حذف
 الطلقة لاجتماعها لوقالت اخترت التغطية الاولى يقع واحدة بلا خلاف كما في النهر وغيره وانما الخلاف
 في قولها اخترت الاولى ونحوها كقولها الوسطى او كقولها الاخيرة وأورد هذا الزيلي في مقام الاستنهاد
 بقول صاحبين وصرح العيني بوقوع الواحدة بها اجماعا بقى ان المراد من قول المصنف فقالت اخترت
 الاولى الخ انها اختارت احداها بان قالت اخترت الاولى واقصرت والوسطى واقصرت والاخيرة
 مقتصرة كما في متن النقاية وفي البحر ما يخالفه من ذكر المجموع المشتمل على الالفاظ الثلاثة شيئا والمحصل
 انه وجد في كلام صاحب البحر ما يبين انها ذكرت المجموع المشتمل على الالفاظ الثلاثة بدليل قوله قيد بقوله
 اخترت الاولى وما عطف عليه الخ والذي يظهر ان الحكم اعني وقوع الثلاث عنده خلافا لما لا يختلف سواء
 صورنا الجواب منها بما ذكره في متن النقاية او بما ذكره في البحر (قوله بلانية من الزوج) لدلالة التكرار
 عليه اذا اختار في حق الطلاق هو الذي يتكرر درر وهذا رأى الشهيد وعليه جرى المصنف تبعاً للهداية
 لانه لم يشترطها في الجامع الصغير وشرطها في الزبادات والجامع الكبير قال الاتقاني وهو الظاهر واختاره
 أبو المعين النسفي وقاضيان وقال في الفتح وهو الوجه لان تكرار امره بالاختيار لا يصير مظهرا في
 الطلاق لمجوز ان يريد اختاري في المال واختاري في المسكن ونحوه وبهذا تبطل تلك المقدمة القائلة
 ان الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر نهر والمحصل ان المقتدر رواية ودراية اشتراطها دون اشتراط
 ذكر النفس بمر وما لا الشئ قاسم الى عدم الاحتياج للنية في القضاء وأما في الوقوع فيما بينه وبين الله
 تعالى فتشترط النية (قوله وعندهما تطلق واحدة في غير اخترت اختيارا) واختاره المحاوي وفي
 المحاوي القدسي وبه نأخذ شرح تنوير ولوقالت اخترت اختيارا او الاختيار أمرة او مرة أو دفعة
 أو دفعة واحدة واختيارا واحدة تقع ثلاث في قولهم جميعا زيلي لما في الاولى ان ذكر الاولى وما جرى مجراها

(في أحد كلاهما شرط)
 حتى لو قال لها اختاري فقالت
 اخترت كان باطلا ولو قال لها اختاري
 نفسك فقالت اخترت يقع واحدة بائنة
 ولو قال لها اختاري اختيارا فقالت اخترت
 تقع واحدة بائنة وأهلم ان هذا اذا لم
 يصدق الزوج انما اختارت نفسها اما
 اذا صدقها فانه يقع الطلاق بتصادقهما
 وان خرج الكلام منهما مجمل فلا بد من هذه
 الالفاظ (وان قال لها اختاري فقالت
 انا اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق)
 طلاقا واحدة ان نوى الزوج الطلاق
 استحسانا والقياس ان لا تطلق في
 الاولى (وان قال لها اختاري اختاري
 اختاري فقالت اخترت) الطلقة (الاولى
 او الوسطى او الاخيرة) قالت (اخترت
 اختيارا) فقد وقع الثلاث بلائنة من
 الزوج عند أي خيفة وعندها انطوى
 واحد في غير اخترت اختيارا

ان كان لا يفيد من حيث الترتيب فيفيد من حيث الافراد وله ان هذا الوصف لغو لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه والكلام للترتيب والافراد من ضروراته فاذا لغا في حق الاصل لغا في حق التبع فبقي قولها اخترت وهو يصلح جوابا لكل نهر وقوله لان المجتمع في الملك أي ملك المرأة والمعنى ان الطلقات الثلاث اجمعت في ملك المرأة كالا اجتماع في مكان بلا وصف ترتيب فلا سبق ولا توسط ولا تاخر شيخنا وقوله فاذا لغا في حق الاصل أي اصل الكلام الذي هو الترتيب لغا في حق التبع الذي هو الافراد شيخ حسن فان قلت قوله في شرح الدرر بعد قول المسائل ولو ثلثها أي ذكر لفظ اختاري ثلاث مرات فقالت اخترت اختيرة أو قالت اخترت الاولى او الوسطى أو الاخيرة فثلاث اما وقوع الثلاث في الاولى فقول أبي حنيفة وقال لا تطلق واحدة مخالف لما سبق من كلام الشارح وهو قوله وعندهما تطلق واحدة في غير اخترت اختيرة لاقتضائه ان وقوع الثلاث في قولها اخترت اختيرة مجمع عليه لا خلاف فيه للصاحبين وانما الخلاف في قولها اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة كما هو صريح كلام بقية شراح الكنز وهو عكس ما يفهم من قوله في الدرر اما وقوع الثلاث في الاولى الخ أي المسئلة الاولى التي هي قولها اخترت الحقيقية وليس المراد من قوله اما وقوع الثلاث في الاولى الخ أي المسئلة الاولى التي هي قولها اخترت اختيرة كما هو منسأ توهم هذه المخالفة وانما المراد بالاولى قولها اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة ولو زاد على قوله في الاولى ونحوها كالوسطى زال هذا الابهام (تنبيه) اذا كان التفسير بمال والمسئلة بمخالها وقع الثلاث عند الامام ولم يها المال كله سواء كان التفسير بعطف أو لا لانه لما لغا الوصف عنده لم يختلف الجواب وعندهما ان كان بعطف لم يقع شيء الا اذا وقعت الثلاث لان الكل يتعلق بالمال فلو وقع كما وقع لوقع تلك المال المشترط وهو لم يرض بالبينونة الا بالكل وان كان بغير عطف تعلقت الاخيرة بالمال كالشرط والاستثناء زيلعي (قوله ولو قالت في جواب قوله اختاري ثلاثا) قال المولى زكريا لا حاجة الى قوله ثلاثا كما هو الظاهر من سائر الكتب اه قال العلامة عزمي وهو حق لا يحيد عنه اه وهذا قال ابن يونس ولو قالت في جواب قوله اختاري سواء ذكره مكررا أو لم يذكره مكررا اه (قوله بان واحدة) لان العامل فيه تخيير الزوج لا ايقاعه ادر (قوله والصواب انه لا يملك الرجعة) لان المرأة انما تصرف حكما للتفويض والتفويض بطلقة بائنة لكونه من الكتابات فتلك البائنة لا غير ف قيل فيه روايتان احدهما وقوع واحدة رجعية لان لفظها صريح بذكرها صدى الاسلام في الجامع الصغير والاخرى وقوع البائنة وهذا اصح كذا في الدرر لكن لو ابدل الغام من قوله ف قيل فيه روايتان بالواو وكان اولى شيخنا عن نوح أفندي (قوله أمرك بيدك) الامر هناك في الحال واليد بمعنى التصرف كما في المصباح بحر (قوله في تطلقة) قيده لانه لو قال تطلق نفسك أو لتطلق نفسك أو حتى تطلق فطلقت فهي بائنة نهر كما لو قال أمرك بيدك لو لم تصل نفقتي اليك فطلق نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت كان بائنا لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس الامر دمجحتار (قوله طلقت طلقة واحدة رجعية) لانه جعل الاختيار اليها لكنه بتطلقة وهي معقبة للرجعة فان قيل قوله أمرك بيدك واختاري يفيد البينونة أجيب بأنه لما قرنه بالصريح علم انه رجعي كما لو قرن الصريح بالبائنة في قوله أنت طالق بائن حيث يقع البائن درر وغيرها واعلم ان الطلاق الصريح لا يصير بائنا بمجرد النية كما ان البائن لا يصير رجعي بمجرد النية وان كان قوله علم انه رجعي المخ يوهم ذلك

(فصل) في الامر باليد (قوله ولو قال لامرأته) ولو صغيرة لانه كالتعليق (قوله ينوي به ثلاثا) قيد بنية الثلاث لانه لو نوى واحدة أو اثنتين وكانت مرة أو لم ينو شيئا وقعت واحدة ولو طلقت ثلاثا فقال الزوج ما نويت الا واحدة حلف كما في النهر عن الفتح قال الا أن يكون في حالة الغضب أو مذكرا الطلاق فلا يصدق انه لم يردا اه اي لم يرد الثلاث وانظر وجه عدم تصديقه انه لم يرد الثلاث اذا طلقت ثلاثا فقال ما نويت الا واحدة في حالة الغضب وهذا كره الطلاق مع ان هذه الدلالة لا تسنلزم ارادة الثلاث اذ غايه

(ولو قالت) في جواب قوله اختاري ثلاثا (طلقت نفسي أو اخترت نفسي بتطلقة بان واحدة) وذكر في الهداية فهي واحدة يملك الرجعة ومثله في بعض نسخ الجامع الصغير والصواب انه لا يملك الرجعة وكذا ذكر في الجامع الكبير (ولو قال) لامرأته (أمرك بيدك في تطلقة أو) قال لها (اختاري تطلقة فاختارت نفسها) (طلقت) بان قالت قد اخترت نفسي (طلقت) طلقة (رجعية) (فصل) في الامر باليد (ولو قال) لامرأته (أمرك بيدك) حال كونه (ينوي) به ثلاثا

ما يستفاد منها أنه أصل تفويض الطلاق لا بقيد كونه ثلاثاً فالظاهر أنه إذا تكررت الثلاث وادعى أنه
لم ينو إلا الواحدة أن يصدق بيمينه ولو في حالة الغضب أو مذكرة الطلاق وأعلم أن وقوع الطلقة الواحدة
فيما إذا لم ينو شيئاً كما سبق من النهر من مزايا الفتح مستشكل أيضاً قلت قال المحمدي يحتمل أن يكون قوله
أولم ينو شيئاً أي لم ينو تفويض الثلاث والثنتين والواحدة بل نوى عطلق التفويض بحيث يقع بقوله
اخترت نفسي واحدة واحدة بائنة لا بقوله أمرك بيدك اهـ ويحتمل عدم نية التفويض من أصله وهذا
الاحتمال هو المتبادر من قوله أولم ينو شيئاً وحيداً فوقع الطلاق به محمول على ما إذا دلت المحال على
الطلاق لأنه مما يصلح للجواب فقط كذا ذكره شيخنا أي قوله لها أمرك بيدك يصلح للجواب فقط
فتم فصل من مجموع كلام شيخنا والسيد المحمدي أنه يشترط لوقوع الطلاق هنا أحد أمرين النية
أولاً لئلا المحال خلافًا لظاهر قول الزيلعي وأنما صح نية الثلاث لأنه جنس يحتمل العموم والخصوص
فأيهما نوى صحت نيته وإن لم ينو شيئاً ثبت الأقل الخ (قوله فقالت اخترت نفسي) وذكر النفس خرج
مخرج الشرط حتى لو لم تذكرها لا يقع كما لا يقع في جواب التفسير إلا به زيلعي وبقوم مقام ذكر النفس
ما ذكره في النهر من قوله اخترت أرى أو قبلت نفسي أو قال أبوها قبلتها كما في الخلاصة وينبغي أن تقيد
مسألة الأب بالصغيرة ولو قالت في جواب الأمر باليد أنت على حرام أو أنت مني بائن أو أنا منك بائن كان
جواباً لأن هذه الألفاظ تفيد الطلاق وكذا لو قالت أنا منك طالق أو أنا طالق بخلاف أنت مني طالق اهـ
(قوله وقعن) لأن الاختيار يصلح لجواب الأمر باليد لكونه تعليقاً كالقصور والواحدة صفة الاختيار
فصارت كأنها قالت اخترت نفسي بمرّة واحدة وبه يقع الثلاث درر (قوله أي بمرّة واحدة) عبارة
الزيلعي وقوله واحدة أي باختيار واحدة بطريق إقامة الصفة مقام الموصوف اهـ (قوله وفي قوله
طلقت نفسي الخ) أي في جواب قول الزوج أمرك بيدك وذكر النفس في قوله طلقت نفسي في جواب
الأمر باليد شرط حتى لو قال لها أمرك بيدك فقالت طلقت ولم تقل نفسي لم يقع شيء زيلعي وقوله في جواب
قول الزوج أمرك بيدك يعني ونوى لأنه من الحكايات ودلالة الحال من مذكرة الطلاق والغضب
كالنية (قوله بانت واحدة) لما ذكرنا أن الاعتبار بتفويض الزوج لا بإقاعها فكون الصفة المذكورة
في التفويض مذكورة في الجواب ضرورة الموافقة لزيلعي (قوله إلا أنه إذا نوى ثلاث تطبيقات الخ) لأن
الأمر باليد تعليق فمليك تعليقك ما يملكه قياساً واستحساناً بخلاف التفسير لأن وقوع الطلاق به على خلاف
القياس لا جناح الصحابة فكان ضرورياً لزيلعي (قوله حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع الطلاق) لأن
كل واحد من اليومين ذكر مفرد أو اليوم المفرد لا يتناول الليل فكان الأمر بيدها في وقتين منفصلين زيلعي
(قوله وإن ردت الأمر الخ) الأولى ذكره بطريق التفريع على ما تقدم من قوله ولا يدخل الليل (قوله بطل
أمر ذلك اليوم) لأنه صريح بذكر وقتين بينهما وقت من جنسه لا يتناول الأمر جوي قيد بقوله اليوم لأنه لو
قال في اليوم تقيد بمجلسها ظهر وظاهره أنه يتقيد بمجلسها بالاتفاق من أي جنيفة وصاحبه وهو مشكل
على قولهما فإنهما لا يفرقان بين وجود في وعده إلا أن يكون هذا مستثنى جوي (قوله وكان الأمر بيدها
بعد الغد) لأنه لما ثبت أنهما أمران منفصلان لانفصال وقتها ثبت لها الخيار في كل من الوقتين على حدة
فبدر أحدهما لا يرتد لا تردرد (قوله وقال زفر يطل الأمر أصلاً) لأنها أمر واحد لأنه صنف أحد الوقتين
على الآخر من غير تكرار لفظ الأمر فيكون أمراً واحداً كقوله اليوم وغداً وكقوله أنت طالق اليوم وغداً
غداً قلنا الأمر باليد يحتمل التوقيت فلا حاجة إلى إدخال ما لم يدخل في اللفظ مقصوداً لولا تبعاً فكانا أمرين
ضرورة الانفصال بخلاف الطلاق لأنه لا يحتمل التوقيت بخلاف أن يوصف في اليوم وبعد غد بطلاق واحد
فلا حاجة إلى إيقاع طلاق آخر لبقاء الأول إلى الوقت الثاني وبخلاف قوله اليوم وغداً على ما يأتي من الفرق
زيلعي (قوله يدخل الليل في ذلك الخ) لأنه لم يتصل بين الوقتين المذكورين وقت من جنسهما لم يتناول
الأمر فكان أمراً واحداً لأن اتصال الليلة لا يفصلهما لا يقال إن اليوم ذكر مفرد فوجب أن لا يتناول

فقلت اخترت نفسي واحدة وقعن
قوله واحدة أي بمرّة واحدة والتقدير
باليد اتفاق حتى لو قال أمرك في كذا
أو عينك أو شيئاك أو فاك أو لسانك
لا يختلف الحكم (وفي قوله طلقت
نفسى واحدة) واخترت نفسي بطلقة
بانت واحدة) وأعلم أن حكم الأمر
باليد كالحكم في التفسير في حق
الاقتصار على المجلس وفي أنه لا يقع
الطلاق فيه بلانية إلا أنه إذا نوى ثلاث
تطبيقات هنا صح (ولا يدخل الليل
في قوله لا أمره) أمرك بيدك اليوم
وبعد غد فلا يكون الليل في الليل لا يقع
حتى لو اختارت نفسها في الخيرة (الأمر في
الطلاق) وإن ردت (بطل أمر ذلك
يوماً) في هذه المسألة (بطل أمر ذلك
اليوم وكان الأمر) (بدرها بعد الغد)
وقال زفر يطل الأمر أصلاً (وفي
قوله أمرك بيدك اليوم وغداً يدخل
الليل) في ذلك ويكون وقت الاختيار
متداً للغروب الشمس من الغد
(وإن ردت) الخيرة (في يومها) في
هذه المسألة

البطل كالمسئلة الاولى لانا نقول الجمع بينهما بحرف الجمع كالمجمع بلفظ الجمع فصار كقوله امرك بيدك يومين ولا يمكن ذلك في المسئلة الاولى لتخلل وقت من جنسهما لم يدخل تحت اللفظ وهنا يمكن لعدمه حتى يقال هناك أيضا امرك بيدك اليوم وغدا وبعد ذلك كان امرا واحدا لما قلنا زيلبي (قوله لم يبق الامر بيدها في الغدا أيضا) لانه امر واحد فلا يبقى لها الخيار بعد الرد كما اذا قال لها امرك بيدك اليوم فردته في اول النهار لا يبقى لها الخيار في آخره درر (قوله وعن أبي حنيفة انها اذا ردت الخ) لانها لا تملك رد الامر كما لا تملك رد الابقاع والجماع عدم اشتراط القبول فيها في المجلس فصار بمنزلة قيامها عن المجلس واشتغالها بعمل آخر وجه الظاهر ان المدة كالمدة بمنزلة المجلس فيمالم يذكروا الوقت فيه لكونه امرا واحدا وهناك لم يثبت لها الخيار بعد الرد فكذلك هنا ولان من له الخيار بين شيئين اذا اختار أحدهما لا يكون له خيار الاخر الا ترى انها لو اختارت نفسها اليوم ليس لها ان تختار زوجها غدا فكذا هذا زيلبي (قوله وهو صحيح) لاستقلال كل واحد من الكلامين فلا حاجة الى الارتباط بما قبله وذكر قاضيان هذه المسئلة ولم يذكروا فيها خلافا زيلبي قال الكمال فلم يبق تخصيص ابي يوسف الا لانه المخرج للفرع المذكور قال في النهر ويتفرع عليه عدم جواز اختيارها لنفسها لولا في جامع التمر تاشي امرك بيدك اليوم غدا بعد غدا مر واحد في ظاهر الرواية ولو قال امرك بيدك اليوم كان لها الخيار الى غروب الشمس ولو قال امرك بيدك في اليوم كان لها الخيار في المجلس فاذا قامت بطل وهو كقوله انت طالبي غدا وفي غد (قوله ولو مكثت بعد التفويض يوما الخ) اذا لم يوجد ما يدل على الاعراض اتقاني (قوله اي لم تأخذ في عمل آخر الخ) اشار الشارح الى ان المراد بالقيام المنفي في كلام المصنف ما يدل على الاعراض لا خصوص قيامها ولو اقامها او جامعا مكرهه بطل لتمكينا من الاختيار وهذا اذا كان التفويض مطلقا وما اذا كان موقفا لا يبطل بالقيام ونحوه وانما يبطل بعض الوقت وان لم تقم زيلبي (قوله للشورة) قال في المصباح شاورته واستشرته والاسم المشورة وفيها لفتان سكون الشين وفتح لواو وضم الشين وسكون الواو اه وظاهر كلامه ان اللغتين على حد سواء وليس كذلك فقد نقل المحوى عن ابن السكيت المشورة بوزن المعونة هي اللغة الفصيحة الصحيحة وفيها لغة اخرى مشورة كفسورة (قوله او شهود الاشهاد) اذا لم يكن عندها من تشهد سواه تحولت من مكانها ولا في الاصح در من التفويض وانما لا يبطل التفويض بالاستشارة او الاشهاد لان الاستشارة اعم من الصواب ولهذا امر عليه الصلاة والسلام عائشة بمشورة والديها قبل ان تحببه والاشهاد للحرز عن الجود فصار دليل الاقبال زيلبي (قوله او كانت على دابة فوقعت) الدابة بايقافها او اتفاقا فهو فيه انه لا يقال وقفت الدابة اذا كان وقوفها بايقافها وهذا قالوا اذا قال ان البست هذا القميص احدالم يدخل فيه الخالف لان الشرط الالباس وفعله لا يسمى الباس بل يسمى لبسا محوى (قوله بقي خيارها) لانه لم يوجد منها ما يدل على الاعراض ولهذا لم يبطل فيما لو نامت قاعدة او كانت نصلي مكتوبة او وثرا فاعتتها اوسنة مؤكدة على الاصح او كانت في نافله فاعتها ركعتين او ابست من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت قليلا او سجدت نهر (قوله يعتبر مجلس علما) فان قلت انه عليه السلام لم يقيد الخيار بالمجلس لانه قال لعائشة فلا تحبيني حتى تستشيري ابويك لان الاستشارة معهما لا تكون الا بعد المشي اليهما قلت ان اجماع الصحابة حجة وقول الرسول ايس فيه دلالة على عدم التقييد بالمجلس اذ يمكنها الاستشارة وهي في مجلسها ولئن سلمنا عدم التقييد يحمل على انه عليه السلام اثبت لها الخيار بمقتضى اوله ولاية ان يشرع الحكم مطلقا ومقيدا فكانت عائشة رضي الله عنها مخصوصة بامتداد الخيار الى الاستشارة كذا في البناية (قوله وفي رواية اذا كانت قاعدة فانتكاث بطل خيارها) لانه اظهر التهاون بما خبرها والاصح الاول زيلبي (قوله ولو كانت قاعدة فاضطجعت الخ) مخالف لما في النهر حيث قيد البطلان بما اذا هيأت الوسادة كما يفعل للنوم ثم قال وقبل لا يبطل مطلقا وعزاه الى الخلاصة (قوله وان سارت لا) لان سيرها مضاف اليها لان الدابة تدير باختيارها كما لو اختارت مع سكوتها

(لم يبق) الامر بيدها (في الغدا) أيضا
وعن أبي حنيفة انها اذا ردت الامر في
اليوم لما أن تختار نفسها غدا وعن أبي
يوسف في الامالي انه اذا قال لامرأته
امر بك اليوم وأمر بك غدا
انها أمران حتى اذا اختارت زوجها
اليوم ثم جاء الغدا صار الامر بيدها وهو
صحيح (ولو مكثت) المرأة (بعد
التفويض يوما) أو أكثر منه (ولم تقم)
أي لم تأخذ في عمل آخر (أو كانت عن
عنه) أي عن القيام (أو كانت متسكئة
فعود أو عكست) بأن كانت متسكئة
فعودت (أو دعت أباهما للشورة أو)
دعت (شهود الاشهاد أو كانت على
دابة فوقعت) أو نزلت (بقي خيارها)
ثم هذا اذا كانت حاضرة فان كانت
غائبة يعتبر مجلس علما وانما قيد
بقوله ولم تقم لانها اذا قامت أو أخذت
في عمل آخر خرج الامر من يدها كما مر
وفي رواية اذا كانت قاعدة فانتكاث
بطل خيارها ولو كانت قاعدة فاضطجعت
بطل خيارها عند زفر وهو رواية عن
أبي يوسف (وان سارت) الدابة بعد
الزفر وبض (لا) يبقى الخيار

والدابة تسير طلقت لانه لا يمكنها الجواب باسرع من ذلك فلم يوجد تبدل المجلس حكما ولا فرق بين ان يكون الزوج معها على الدابة او الحمل او لا يكون وفي الحمل يقوده الجمال وهما فيه لا يبطل زياي ووجهه كما في البصرانه في هذه الحالة كالسفينه واعلم ان ما جزم الزيلعي به من انها اذا اختارت مع سكونه والدابة تسير طلقت الخ حكاه في النهر بقيل فدل على ضعفه واعلم ان قول الزيلعي وفي الحمل يقوده الجمال الخ مخالف لما ذكره اولامن قوله ولا فرق بين ان يكون الزوج معها على الدابة او الحمل ثم ظهر ان ما ذكره اولامن يحمل على ما اذا كان لا يقوده الجمال (قوله والملك كالبيت) لان جريان السفينه لا يضاف الى راكبيها لعدم قدرته على الايقاف والتسيير وعن ابي يوسف ان السفينه اذا كانت واقفة فسارت بطل خيارها زيلعي (فرع) قال ان تزوجت عليك امرأة فأمرها يبدك فزوجه الفضولي وأجاز بالفعل ليس لما ان تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذلك بجر من القنية

* (فصل في المشيئة) * اعلم ان المناسب للترجمة الابتداء بمسئلة فيها ذكر المشيئة عناية وأجاب في المحواشي السعدية بان ما ذكر فيه المشيئة منزل مما لم تذكر فيه منزلة المركب من المفرد يعني والمفرد يسبق المركب فكذلك منزل منزلة نهر (قوله ولم ينو أو نوى واحدة) لوعكس العبارة بان قال ونوى واحدة أولم ينو أو اقتصر على قوله ولم ينو لكان أولى لانه اذا طلقت واحدة مع عدم النية وقع نيتها بالاولى (قوله وان طلقت ثلاثا الخ) ولا فرق بين ايقاعها بلفظ واحد او متفرقا ولو قالت فعلت وقدموني الثلاث وقعن نهر عن الخانية (قوله وقدموني) اشار به تقدير قد الى ان الجملة حالية وقيد المصنف بنية الثلاث لانه لو نوى واحدة لم يقع شيء عند أبي حنيفة وعندهما يقع واحدة حموى عن الزيلعي (قوله وقعن) لان قوله طلق نفسك معناه افعلي فعل التطلق قيد بخطابها لانه لو قال لها طلقى أى نسائى شئت أو امر نسائى بيدك فطلعت نفسها لم يقع نهر عن الخانية ووجهه كما ذكره شيخنا أنها لا تدخل تحت عموم خطابها بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا فتداني طوائق ففعلت وقع عليها الطلاق وعلى غيرها لا لانها معرفة في النية بخلاف ان تدخل تحت الجزاء وتكون منكرا في الجزاء أما ههنا فلا يتصور ان تكون منكرا ومعرفة في تفويض واحد حموى عن المحصرى وفي الخانية طلق نفسك ثلاثا ان شئت فقالت أنا اطلق او قد شئت ان اطلق نفسي كان باطلا (قوله لان الزوج لو نوى اثنين لانصح نيته) يعني ويقع واحدة لان قوله طلق معناه افعلي طلاقا والطلاق لفظ فرد يحتمل الواحد الاعتبارى وهو الثلاث لانه تمام الجنس ككامل العدد المحض وهو ثلثان زياي ودرر (قوله الا ان تكون المرأة أمة) لانه جنس طلاقها وينبغي ان يكون في نية الاثنين في الحرة خلاف زفر فان نية العدد عنده صحيحة حموى عن البرجندى (قوله وبأبنت نفسي الخ) او طلقت نفسي طلاقا بانسا نهر ويتوقف على اجازته اذا قالت أبنت نفسي بمرأى يتوقف وقوع الرجعي بقولها أبنت على اجازته لانه كناية كما في الدرر (قوله فيما اذا قال لها طلق نفسك) او زاد تطلقه رجعية نهر وفي البصر عن البدائع ولا فرق بين قوله طلق نفسك وقوله طلق نفسك تطلقه رجعية الخ وما في شرح الحموى بخطه من قوله وبقولها أبنت نفسي جوابا لقوله طلق نفسك وأراد تطلقه رجعية الخ صوابه او زاد (قوله لا ياخترت) وخرج الامر من يدها والفرق ان الابانة من الفاظ الطلاق التي تستعمل في ايقاعه كناية فقد أجابت بما فوض اليها غير انها زادت فيه وصفا فيلغو بخلاف الاختيار اذا ليس هو من الصريح ولا من الكناية ومن ثم لو قالت أبنت نفسي توقف على اجازته وفي اخترت لا تلحقه الاجازة بل يبطل نهر ولان وقوع الطلاق به على خلاف القياس عرف باجتماع الصحابة اذا كان جوابا للتخيير زياي اول الامر باليد لانه هو التخيير معنى فيثبت جوابا له بدلالة نص اجماعهم على التخيير لان قوله امرك بيدك ليس معناه الا انك مخترة في أمرك الذي هو الطلاق بين ايقاعه وعدمه فهو مرادف للتخيير بلفظ التخيير للعلم بان خصوص اللفظ ملحق بصرفه يقتصر على مورد وقوله طلق ليس بتخيير فيلغو (قوله وعن أبي حنيفة انه لا يقع بقولها أبنت نفسي) لانها أتت بتخيير ما فوض اليها اذا فوض اليها الطلاق

(والملك كالبيت) وجوابه لا يبطل خيارها (فصل) في المشيئة (ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو أو نوى واحدة فطلعت) طلقه (وقعت) طلقه (بار قالت طلق نفسي) فيما اذا قال (رجعية وان طلقت ثلاثا) فيما اذا قال (نواه وفعلي) قيد (طلق نفسك) (و) قد (نواه وفعلي) لا يصح بالثلاث لانه لو نوى الزوج اثنين لا يثبت نيته الا ان يكون المرأة أمة (وبأبنت نفسي) فيما اذا قال طلق نفسك (لا ياخترت) (طلعت) طلقه رجعية (لا ياخترت) (عن أبي حنيفة انه لا يقع بقولها أبنت نفسي) (ولو قال لها طلق نفسك)

والا بانه تخالفه فذكان اعراضا منها في بطل خيارها به زيلى (قوله لا يملك الرجوع عنه) أى التفويض
 بأنواعه الثلاث لما فيه من معنى التعليق در فبا اعتبار التملك بتقيد بالجلس وباعتبار التعلق لم يصح الرجوع
 عنه ولا هزلما ونهيا ولوطقلت نفسها بعد جنونه قال فى النهر قال محمد كل شئ يملك الزوج ان يرجع عن
 كلامه يبطل بالجنون وكل شئ لم يكن له ان يرجع عن كلامه لم يبطل به وقوله فى الدر بأنواعه الثلاث
 يعنى سواء كان بلفظ التخيير او الامر بالبداء وطلق نفسك كما فى المصبر (قوله وتقيده الامر بمجلسها) لانه
 تملك (قوله الا اذا زادت متى شئت) لانها لعدم الاوقات فصار كأنه قال فى أى وقت شئت (قوله ولو قال
 لرجل طلق امرأتى الخ) أطاى الرجل فشمع ما اذا فوضه لصي لا يعقل او يجنون فذلك اليه مادام المجلس
 لان هذا تملك فى ضمنه تعلق فان لم يصح باعتبار التملك يصح باعتبار معنى التعليق فصح ما به باعتبار
 التعليق فكانه قال ان قال لك المجنون انت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التملك يقتصر على المجلس
 عملا بالشبهين بصر من المحيط لكن سياقى انه لا بد من التقيد بالعقل فى كلام المصنف أى فى قوله ولو قال
 لرجل الخ بقى ان يقال فى شمول الرجل لصي نظر لان الرجل اسم للبالغ فلو قال ليس الرجل قيد ابل كذا
 الحكم لو كان صديقا كما فى المحيط اكان صوابا (قوله لم يتقيد بالمجلس) لانه توكيل محض لا يشوبه تملك ولا
 تعليق ولهذا كان له الرجوع كما ذكره الشارح ولو قال له طلقها ان شاءت لا يصبر وكيل ما لم تشاؤها
 المشيئة فى مجلس علمها فان شاءت وصار وكيلها فلو طلقها فى المجلس وقع ولو قام عن مجلسه يبطل التوكيل
 وهو الصحيح لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليها من المشيئة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذا
 الوكالة ته عن الحائية (قوله وللزوج ان يرجع عنه) الا اذا قال وكلما عازلتك فانت وكيلي فانه لا يقبل
 الرجوع ويصير لازما كما فى الخلاصة وغيرها نهر (قوله فيجوز ان يطلق فى المجلس لا بعده) لا يخفى ما فى
 العبارة من التحلل فان بين التعميم بالمجوز وبين قوله لا بعده منافرة والجواب ان المجوز فى كلامه مقيد
 بجانب العدم لار المجوز فى كلامهم ٢ على ثلاثة أقسام قسم مقيد بجانب الوجود وهو عدم الامتناع وقسم
 مقيد بجانب العدم وهو الوجوب وقسم غير مقيد باحد الجانبين وهو الامكان بالمعنى الخاص جوى
 (قوله فصار تملك لا توكيلا) فيتقيد بالمجلس لانه تملك معنى لانه فوض الامر الى رأيه والمالك هو الذى
 يتصرف عن مشيئته وأما الوكيل فمطلوب منه الفعل شاء او لم يشأ واعلم ان الفرق بين التملك
 والتوكيل فى أربعة أحكام فالتمليك يتقيد بالمجلس ولا يصح الرجوع عنه ولا العزل ولا يبطل بجنون
 الزوج وانعكست هذه الاحكام فى التوكيل ولا بد فى صحة التوكيل من نقل الوكيل فعلى هذا لا بد من
 التقيد بالعقل فى كلام المصنف حينئذ هذه مما خالف فيها التملك التوكيل بحرف فيكون الفرق حينئذ
 بينهما من خمسة اوجه (قوله وليس للزوج ان يرجع) لانه تعليق صورة نهر (قوله وقال زفر الخ) لان
 التصريح بالمشيئة كعدمه لانه يتصرف عن مشيئته فصار كالوكيل بالبيع اذا قيل له بعه ان شئت ولنا
 أنه تملك لانه علقه بمشيئته والمالك هو الذى يتصرف عن مشيئته والطلاق يحتمل التعليق بخلاف
 البيع (قوله وقعت واحدة رجعية) اجاعا جوى عن المفتاح وكذا الوكيل الا ان يقول بألف فانه ان
 طلقها واحدة بألف وقعت والام يقع شئ نهر عن الكافى (قوله أى لو قال هذا الخ) القول هنا يعنى الخطاب
 فان القول يستعمل له ان مختلفة باعتبار ما يعذى به فاذا عذى بالباء كان معنى الحكم واذا عذى بعن كان
 معنى الرواية واذا عذى بنى كان معنى الاجتهاد واذا عذى باللام كما هنا كان معنى الخطاب واذا عذى بهلى
 كان معنى الافتراء والعرب تستعمل القول فى غير الكلام فقول قال بيده أى اخذ وقال برأسه أى
 اشار وقال برجله أى مشى ويستعمل بمعنى ذكر غنمى عن الكشف قال المحوى وبقي استعمالا لان آخران
 وهما استعماله بمعنى الاطلاق ومنه قولهم مقدمة العلم يقال على كذا أى تطلق وبمعنى الحمل ومنه قولهم
 المحض يقال على كذا أى يحمل ويعدى فى كل منهما على (قوله فطلقت ثلاثا لم يقع شئ عند أبى حنيفة)
 ولا يقال بقولها طلقت نفسى تكون ممثلة فيقع وتبقى بالزائد مبتدئة فيلغو الزائد لا يا تقول لا يقع شئ

(لا يملك الرجوع عنه) (وتقيد الامر بمجلسها) حتى لو قامت عن مجلسها
 او تحولت الى مكان آخر او أخذت فى عمل
 آخر خرج الامر من يدها (الا اذا زادت متى
 شئت) فانه يجوز ان تطلق نفسها فى
 المجلس وبمده (ولو قال لرجل طلق
 امرأتى لم يتقيد بالمجلس) فلذلك الرجل
 ان يطلق فى المجلس وبمده وللزوج ان
 يرجع عنه (الا اذا زادت متى شئت) فيجوز
 ان يطلق فى المجلس لا بعده لانه ملقة
 بمشيئته فصار تملك لا توكيلا فتقيد
 بالمجلس وليس للزوج ان يرجع وقال
 زفر هذا الاول سواء (ولو قال لها طلقى
 نفسك ثلاثا فطلقت) ملقة (واحدة
 وقعت) طلقة (واحدة) رجعية (لا فى
 عكسه) أى لو قال لها طلقى نفسك
 واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شئ عند
 أبى حنيفة رجعا لله وعندهما يقع

٢. مطلب المجوز على ثلاثة أقسام
 مطلب القول يستعمل لعمان
 مختلفة باعتبار التعدي به بحرف الجر

بقولها طلقت نفسي اذا ذكر العدد واما يقع بالعدد على ما بينا فصار متخالفة فان قيل في الثلاث واحدة وهي مملوكة فتقع لان كون الثلاث م كالا يمنع وقوع الواحدة كما اذا قال لما طلق نفسي ثلاثا فطلقت واحدة قلنا ان الواحدة قائمة بالجملة ضمننا فان لم يثبت الجملة فكيف يثبت ما في ضمنها ونظيره رجلان شهد أحدهما على رجل انه قال لامرأته خلية حال مذاكرة الطلاق والاخوانه قال لمبارية لا تثبت البيهقونية لعدم ثبوت المتضمن بخلاف ما اذا افوض اليها ثلاثا فطلقت واحدة حيث تقع الواحدة لان الثلاث صارت مملوكة لها وهذا التعليل مع من ازوج فقد أنت بمافي ضمن كلامه فيصح ان تأتي بها كلها بمجموعة أو متفرقة زيلبي (قوله وعندهما بيع واحدة) لانها أنت بماملكتك وزيادة فصار كما اذا طلقها الزوج الفاولة انها أنت بغير ما فوض اليها لانه ملكها الواحدة والثلاث غير الواحدة بخلاف الزوج لانه يتصرف بحكم الملك وكذا هي في الاولى والخلاف مقيد بما اذا وقعت الثلاثة بكلمة واحدة أما اذا وقعت واحدة واحدة واحدة وقعت واحدة وقعت واحدة اتفاقا فهدم بقوله طلق لانه لما قال أمر بك بيدك ينوي واحدة فطلقت ثلاثا وقعت واحدة اتفاقا فهدم عن المبسوط (قوله ولا في طلق نفسي ثلاثا ان شئت فطلقت طلبة واحدة) لان الكل معلق بمشئته الكل فلا يقع شيء بمشئته البعض لانعدام الشرط لان قوله ثلاثا ان شئت أي ان شئت الثلاث بخلاف المسئلة المتقدمة لهدم النظم فيها (قوله ولا في عكسه لا يقع) ذكر الشهاب الشلي ان نسخة المتن التي شرح عليها مسكين ساقط منها لفظ لا ويحذف الاشكال في المزج حموي والحاصل ان الصواب اما حذف لامن قوله ولا في عكسه او زيادة أي التفسيرية قبل قوله لا يقع (قوله لا يقع عند أبي خيفة) لاجل المخالفة لانها أنت بغير ما فوض اليها يعني وغاية (قوله وعندهما بيع واحدة) لان مشئته الثلاث مشئته الواحدة عيني (قوله او بائنة في الثانية) نقل الشلي عن قاضيان مانعه رجل وكل رجلان يطلق امرأته تطليقة بائنة فطلقها واحدة رجعية تقع واحدة بائنة وكذا لو وكله ان يطلقها رجعية فطلقها بائنة تنفع رجعية وهذا اذا قال الوكيل طلقها واحدة بائنة فار قال أبنتها لا يقع شيء اهـ ومنه يستفاد تقييد قول المصنف او الراجحي فعكست وقع ما أمر به بما اذا قالت طلقت نفسي بائنة أما اذا قالت أبنت نفسي لا يقع شيء وأقره الشرنبلالي والحموي والشيخ شاهين وتعقبه شيخنا بأنه مخالف لما سبق في المتن من قوله وبأبنت نفسي طلقت لا باخترت يعني فيما اذا قال لما طلق نفسي كما ذكره الشارح وذكر الشارح عقبه ان عدم الوقوع رواية عن الامام فيكون ما ذكره قاضيان مخرجا على هذه الرواية (قوله ولا عبرة لما زادت ونقصت في الوصف) وبهذا عرف ان المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بخلاف المخالفة في الاصل كما اذا فوض اليها واحدة فطلقت ثلاثا على ما مر (قوله بطل الامر في الصورتين ولم يقع شيء) لانه علق طلاقها بالمشئته المطلقة منها وهي أنت بالمعلقة فلم يوجد الشرط ثم هو اشتغال بما لا يعينها فخرج الامر من يدها ولا يقع بقوله شئت وان نوى اذ ليس في كلامه ذكر الطلاق أصلا ولا في كلامها حتى لو قالت شئت طلاق ان شئت او قال الزوج شئت طلاقك ينويه يقع بخلاف أحبيته ورضيته واردة والفرق ان المشئته تنبي عن الوجود لانها من الشيء وهو الموجود فكان شئت بمنزلة أو جدت وليس إيجاب الطلاق الا بإيقاعه وأما الارادة فهي الطلب لغة وليس من ضرورة الطلب الوجود ولا مانع من التفرقة بالنسبة الى العباد عملا بالعرف في ان الوجود في المشئته لما كان محتمل اللفظ لا موجه احتاج الى النية وما ذكره لا تراري وهو الاتقاني من أنه يقع بقوله أردت طلاقك وارتضاء العيني رده في النهر (قوله طلقت) لان التعليق بالكائن تمييز فان قلت لو كان تمييز الكفر بقوله هو يهودي ان كان كذا الامر قدمضي قلت اختلف المشايخ فيه ولنا ان نقول انه كناية عن الجين بالله تعالى اذا كان مستقبلا وكذا اذا كان ماضيا اعتبارا بالمستقبل عيني (قوله ولا يتقيد بالجلس) اما في كلمة متى ومتى ما قلنا للوقت وهي طاعة في الاوقات كلها كانه قال في أي وقت شئت وأما اذا واما فمكنتي عندهما وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط كما تستعمل للوقت ايكن الامر صار بيدها فلا يخرج بالقيام عن المجلس

واحدة (و) لا في (طلق نفسي ثلاثا) ان شئت فطلقت (طلقة واحدة) (ولا في عكسه) لا يقع عند أبي خيفة رحمه الله وعندهما بيع واحدة (ولو أمرها بالبائنة) بان قال لما طلق نفسي ثلاثا (او الراجحي) بان قال لما طلق بائنة (او رجعية) (فعكست) بان نفسي واحدة رجعية (وقعت واحدة رجعية في ثلاث طلقت نفسي واحدة رجعية) (وقعت ما أمر به) الاولى او بائنة في الثانية (وقعت ما أمر به) ولا عبرة لما زادت ونقصت في الوصف (ولو قال) لما (أنت طالق ان شئت) حال شئت ان شئت فقال شئت ان شئت كونه (ينوي الطلاق) أو قال ان تقول كان كذا المهدوم) مثل ان تقول شئت ان جاء المطر في جواب قوله أنت طالق ان شئت (بطل) الامر في الصورتين ولم يقع شيء (و) لو قالت شئت (ان كان) كذا (شيء) (أي نائب طلقت) (طلقة رجعية) (و) لو قال لما (أنت طالق متى شئت او متى ما شئت) (أنت طالق متى شئت فردت الامر) او اذا شئت او اذا ما شئت فردت الامر حتى يجوز بان قالت لا أنشاء (لا تريد) حتى يجوز لما ان نساء بعده وتطلق في أي زمان شئت (ولا يتقيد بالجلس ولا تطلق) أي

لا تملك الطلاق (الا) مطلقه (واحدة

وفي) قوله أنت طالق (كما شئت لها
أن تفرق الثلاث) بأن تطلق نفسها
واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا (ولا
تجمع) بأن تطلق نفسها ثلاثا في كلمة
واحدة فان طلقت ثلاثا لا يقع شيء عند
أي خيفة وعندهما وقت واحدة
(ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع) لأن
التعليق ينصرف إلى الملك القائم دون
المستحدث حتى لو طلقت ثلاثا وتزوجت
بزواج آخر وعادت إليه فطلقت نفسها
لم تطلق (وفي) قوله لها أنت طالق
(حيث شئت وابن شئت لم تطلق حتى
تشاء) الطلاق (في مجلسها) قيد
بالمشيئة في المجلس لأنها لو قامت من
مجلسها قبل أن تشاء فلا مشيئة لها في
مجلس آخر حتى لا يقع شيء (وفي) قوله
لها (كيف شئت يقع) مطلقه (رجعية)
كما قال هذا المصنف قبل المشيئة وقال
أبو يوسف ومحمد لا يقع ما لم تشأ (فان
شاءت) واحدة (بائنة أو ثلاثا) وقد
كان الزوج (فواه) أي نوى ما شاءت
(وقع) اما اذا شاءت ثلاثا والزوج نوى
واحدة بائنة أو شاءت واحدة بائنة
والزوج نوى الثلاث فتقع واحدة رجعية
ولو لم يحضر للزوج نية لم يذ كر في الأصل
ويجب أن تعتبر مشيئتها فيما شاءت حتى
لو شاءت ثلاثا أو واحدة بائنة ولم ينو
الزوج وقع ما أوقعت بالاتفاق وعند
الخصاص يعتبر نية الزوج لا مشيئتها
(وفي) قوله أنت طالق (كم شئت أو)
أنت طالق (ما شئت تطلق) نفسها
(ما شاءت فيه) أي في المجلس فان قامت
منه قبل أن تشاء شيئا بطل الأمر (وان
ردت) الأمر بأن قالت لا أنشاء (ارتد)
فليس لها أن تشاء بعده (وفي) قوله
(طلق) نفسك (من ثلاث ما شئت)
أو اختاري من الثلاث ما شئت (تطلق)
نفسها (مادون الثلاث) وليس لها
أن تطلق نفسها ثلاثا عند أي خيفة

بالشك ثم لو قال أردت مجردا بشرط لسان تقول بتعديها المجلس ويختلف لمتهمه لكن كونه صار يديها
مناف لما من انه لم يملكها في الحال شيئا بل اضافته إلى وقت مشيئتها فتدبر وأنك إذا كان في المصط
نهر (قوله لا تملك الطلاق الا مطلقه واحدة) لانها تم الا زمان لا الأفعال فتلك التطلق في كل زمان
لا تطلقا بعد تطلق در (قوله ما ان تفرق الثلاث ولا تجمع) لانها توجب عموم الافراد لا عموم الاجتماع
أي لأن كل واحد يوجب عموم المفعول فردا لا جملة فاية (قوله بأن تطلق نفسها واحدة بعد واحدة) حتى تطلق
ثلاثا بشرط ان يقع الاخيران في العدة او بعد تعدي النكاح حوى عن البرجندى (قوله ولا تجمع) وكذا
ليس لها ان تطلق اثنين أيضا ولو فعلت لم يقع شيء عند الامام وقال يقع واحدة بناء على ما مر نهر (قوله فان
طلعت ثلاثا الخ) وكذا ان طلقت اثنين كما سبق واعلم ان النسبة التي كتب عليها السيد المحوى وقع
فيها فان طلقها الخ فلذا قال صوابه فان طلقت نفسها ثلاثا (قوله ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع) ان
كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة والا فلها تفرقها بعد زوج آخر وهي مسئلة المذموم الآية در وقوله والا
الخ أي وان لم تطلق نفسها ثلاثا متفرقة بان طلقت نفسها مطلقا ومطلقتين متفرقتين وما سأل في الشارح
من قوله حتى لو طلقت ثلاثا إلى آخره أي ثلاثا متفرقة (قوله فطلقت نفسها لم تطلق) لما قدمه
الشارح من أن التعليق ينصرف إلى الملك القائم دون المستحدث بخلاف ما اذا طلقت واحدة أونتين
ثم جازت بعد زوج آخر حيث يكون لها تفرق الثلاث لأن المهر باق بعد التنتين اذا الحلبة باعتبار صفة
الحمل وهي قائمة بعد الطلقتين تنطبق العين وقد استفاد من جنس ما انعقد عليه العين فيسرى إليه حكم
العين تبعاً وان لم تنفقد العين عليه قصد ان يلبي من الباب الآتي وقوله بخلاف ما اذا طلقت واحدة
أونتين يعني متفرقتين (قوله لم تطلق حتى تشاء الطلاق في مجلسها) لأن الطلاق لا يتعلق له
بالمكان فيلغى ويجعل مجازاً عن الشرط الذي هو ان كلا منهما يفيد ضرباً من التأخير وهو أولى
من الغائه أصلاً (قوله كيف شئت) في البحر عن المصباح كلمة كيف يستفهم بها عن حال الشيء
وعن صفته يقال كيف زيد ويراد السؤال عن محضته وسقمه وعسره ويسره وغير ذلك وتأتي للتعجب
والتوبيخ والانتكار الخ (قوله يقع رجعية) لأنه أوقع الطلاق وخبرها في وصفه نهر (قوله كما قال
هذا المصنف) الكاف للقباحة (قوله لا يقع ما لم تشأ) لأنه علقه بمشيئتها وعلى هذا الخلاف
أنت حر كيف شئت وأثر الخلاف يظهر فيما لو قامت عن المجلس فعنده وقعت رجعية وعندهما لا يقع
شيء نهر والمحق قوله بجر (قوله أي نوى ما شاءت الخ) للطائفة هذا في المدخول بها ما غير المدخول بها
فتبين وخرج الأمر من يد هذه الفوات بما يتأبى بعدم العدة وقول الزيلعي والعيني قبل الدخول صوابه بعد
المدخول كفي النهر والدر (قوله وعند الخصاص يعتبر نية الزوج الخ) يتعين تقديمه على قوله ولو لم يحضر
للزوج نية الخ ليرتبط بقوله اما اذا شاءت ثلاثا والزوج نوى واحدة الخ فيسقط ما عساه ان يقال كلام
الخصاص مشكل إذ كيف يستقيم اعتبار نية الزوج وفرض المسئلة انه لم يحضر نية (قوله تطلق
ما شاءت) إلى الثلاث ولا يكون بدعياً لانها مضطرة اليه نهر (قوله أي في المجلس) اعلم انه لا يقع شيء قبل
مشيئتها اتفاقاً لأن كم اسم للعدد فكان التغويض في نفس العدد وليس الواقع إلا بالعدد اذا ذكر فصار
التغويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما لم تشأوا الواحد بعد في اصطلاح الفقهاء وما عاده تتناول الكل
نهر (قوله فان قامت منه قبل أن تشاء بطل الأمر) لانه أمر واحد وهو غير متعلق في الحال وليس فيه ذكر
الوقت فما تخفى جواباً في المجلس كسائر التعليلات زيلعي (قوله وان ردت إلى امرأتك) وكذا لو أتت بها
يدل على الاعراض نهر (قوله وعندهما لما أن تطلق نفسها ثلاثا أيضاً) لأن ما للعموم ومن البيان
قوله انها للتبعيض حقيقة اذا دخلت على ذي ابعاض والطلاق منه وما للعموم وقد أمكن العمل بهما
بأن يجعل المراد بعضاً عاماً والثنتان كذلك لانه بالنسبة إلى الواحد عام وإلى الثلاث بعض (تقسمة)
البعضية المعتبرة في من التبعية هي البعضية في الأجزاء البعضية في الأفراد على خلاف التذكير الذي

للتبعض على زعم الفاضل الشريف فان المعتبر فيه هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء وبه
تفارق من التبعضية من اليانية على ما صرح به الرضى في شرح الكافية وانما قلنا في زعمه لانه مخالف
لما ذكره الشيخ عبدالقاهر في دلائل الانحياز والعلامة الزهري صرح في مواضع من الكشف بأنه
قد قصد بالتشكيك الدلالة على البعضية في الاجزاء (فسرع) قال للدخول بهما طلقا أنفسكما ثلاثا
فطلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها ثلاثا على التعاقب طلقا ثلاثا بتطبيق الاولى وتطبيق الثانية
باطل ولو بدأت الاولى بتطبيق صاحبها ثم طلقت نفسها لم يقع عليها شيء ونحو وج الامر من يدها والفرق
بين البداية بنفسها وبصاحبها لا يخفى ظهريه قال شيخنا هو ان في لفظه تليكا وتوكيلا لكل واحدة
منهما فاذا بدأت بصاحبها كانت متصرفة بجهة الوكالة واستغناها به بوجب خروج الامر من يدها بخلاف
ما لو بدأت بنفسها فان توكيلا لا يبطل به انتهى

* (باب التعليق) *

ذكره بعد تمييز الطلاق صريحا وكناية لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فان عن المفرد وهو ربط
حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى بشرط محتم كونه الشرط معدوما على خطر الوجود
فالمحقق كان كانت السماء فوقنا تميز والمستحيل كان دخل الجمل في سم الخياط لم يقع وكونه متصلا لا
لعذر وان يكون في المعينة بصرح الشرط لا بعناء بخلاف غير المعينة حتى لو قال المرأة التي أتزوجها طالق
طلقت بتزوجها ولو قال هذه المرأة التي أتزوجها طالق فتزوجها لم تطلق لانه عرفها بالاشارة فلا تؤثر
فيها الصفة والتعريف بالاسم والنسب كالتعريف بالاشارة فلو قال فلانة بنت فلان التي أتزوجها طالق
فتزوجها لم تطلق وان لا يقصده به المجازة فلو قالت يا سفله فقال ان كنت كما قلت فأنت كذا تميز كان
كذلك اولاد كذا المشروط فلو قال أنت طالق ان ولم يزد لم يطلاق عند أبي يوسف وبه يفتي واوقعه محمد في
الحال ووجود رابط حيث تأخر الجزاء من راعى ان ما ذكره من ان الطلاق يتجزأ اذا قالت له يا سفله فقال
لها ان كنت كما قلت الخ جرى عليه في الدرايض وبخالفه ما في شرح ابن السلي عن التجنيس حيث قال
رجل قالت له امرأته يا سفله فقال الزوج ان كنت سفله فأنت طالق واراد به التعليق لا يقع به الطلاق
ما لم يكن سفله وتكلموا في معنى السفله روى عن أبي حنيفة ان المسلم لا يكون سفله وانما السفله هو
الكافر وروى عن أبي يوسف انه الذي لا يبالي بما قال اه (قوله ان زرت فلانا فأنت طالق) الزيادة
في العرف قصد المزور اكرامه واستثناسا به كذا في المصباح فينبغي توقف الحنث على زيارتها لا اكرام
حتى لو ذهبت من غير قصد لم يحنث وفي عرفنا زيارة المرأة لا تكون الا بطعام معها يطبخ عند المزور ونهر
عن البحر (فرع) قال لامرأته ادخلي الدار وانت طالق فهذا وقوله اذا دخلت فأنت طالق سواء جوى
ولو قال ان قرأت القرآن فأنت طالق فقرأت باسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل يحنث وان نوى
غير ما في سورة النمل أو لم يكن له نية لا يحنث لان الناس لا يريدون بها قراءة القرآن شرح ابن المحلى (قوله
فيقع الطلاق بعد الزيارة) والمجيلة أن يطلقها واحدة وتنقضي العدة فتزوجه حتى تبطل العين ولا يقع
الطلاق ثم تزوجه فان زارته لا يقع شيء قال صدر الشرعية لو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا
فحنثه أن يطلقها واحدة وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل العين ولا يقع الثلاث ثم تزوجه فان
دخلت الدار لا يقع شيء وفي فتاوى قاضيان قال لما ان وطئت ما دمت معي فأنت طالق ثلاثا فطلقها
بأثنته ثم تزوجه من ساعته ووطئها لا يحنث قال البرجندى فهذه الرواية تدل على انه انما يشترط انقضاء
العدة فيما اذا كان الطلاق رجعيا واما في الطلاق البائن فلا كذا يحنط المحوى وفيه نظر لما سبق من انه
اذا تجزأت بابتها بعد تعليق البائن ثم وجد في العدة الشرط الذي علق عليه الابانة وقع المعلق أيضا وليس

* (باب التعليق) *
(انما يصح التعليق حال كونه في
الملك كقوله كذا وكذا ان زرت فلانا
فأنت طالق) فيقع الطلاق بعد الزيارة

أشار المصنف بقوله في باب الكليات لا الباش الا اذا كان معلقا واذا كان المعلق يقع اذا وجد شرطه بعد
 أن يفرض بانتهاء حيث كان وجود الشرط في العدة فوقوقه فيما اذا وجد الشرط عقب ان تزوجها قبل
 انقضاء العدة يكون بالطريق الاولى وانما يقع في مسئلة الخاتبة نظرا للفظ مادمت لانه بالطلاق انقطع
 الدوام لان انقضاء العدة ليس بشرط بل هو شرط أيضا خلافا لما فهمه البرجندى فانه خطأ فاحش
 قد بر (قوله أو مضاف الخ) فيه ان قوله كان تكفك فانت طالق تعليق لا إضافة وان النكاح ليس
 بملك وانما هو اسم للعقد واجب عن الاول بانه استعمال الاضافة في المفهوم اللغوي وغيره وعن الثاني
 بأن الاضافة الى النكاح اضافة المسبب الملك فاستعير اسم السبب للسبب فكانه قال ان ملكك
 بالنكاح نهر عن الفتح (قوله سواء خص مصرا الخ) بأن قال كل امرأة من مصر ومن بني تميم أو كل بكر
 أو ثيب أو زوجها طالق يصح عني (قوله وقال مالك الخ) لان في التعميم سبب باب النكاح على نفسه فلا
 يصح وجوابه انه لا ينسد عليه بانه لان كلمة كل تقتضي التعميم دون التكرار فيمكنه ان تزوجها بعد
 ما وقع الطلاق عليها زيلعي (قوله وعند الشافعي لا يصح أصلا) لقوله عليه السلام لا نذر لابن آدم فيما
 لا يملك ولا طلاق لابن آدم فيما لا يملك ولا بيع فيما لا يملك ولنا ان التعليق بالشرط بمن فلا توقف محتمه
 على وجود ملك الممل كاليمن بالله تعالى وما رواه لم يصح قاله أحد وقال أبو الفرج روى من طرق محتبة
 وقال ابن العربي اخبارهم ليس لها أصل في الصحة فلا يشتغل بها ولن يصح فهو محمول على التخيير
 والتأويل منقول عن الساف كالمحلول وسالم والشمعي والزهرى وغيرهم والمجمل ان يتولى فضولي تزوجه
 ثم يميزه بالنكاح بالفعل لا بالقول ذكره في الفتاوى أو يترافعا الى قاض شافعي فيحكم ببقاء النكاح وبفسخ
 اليمن بعد دعواها النكاح والمهر فان امضاء قاض حنفى بعد ذلك كان احوط زيلعي وفي الدرر عن محمد في
 المضافة لا يقع وبه أنقضى أئمة خوارزم وهو قول الشافعي والحنفي تقليده بفسخ قاض بل محكم بل افتاء عدل
 وهذا يعلم ولا يفتى به اه فائدة علمه ان يعمل به لنفسه فلا يستغنى فقهاء عدلا فافتاء بطلان اليمن حل
 له العمل بقتواه ولو افتاء آخر بالحرمة عمل بالافتاء الثاني في حق امرأة أخرى حموى (قوله كان تكفك الخ)
 ولو قال لامرأة ان تزوجك فانت طالق فزوجها ثم دخل بها بمهر المثل بالوطء ونصف المسمى
 بالطلاق قبل الدخول زيلعي من نكاح الرقيق وقال في المتن وان قال ان تزوجت فلانة فهي ثلاث وان
 عقد لها فضولي فهي ثلاث وان حكم الحاكم فهي ثلاث فطر بقاء الحكم بفسخ اليمن بعد دعوى صحبة قال
 بعض المشايخ لا حاجة الى هذا التكليف فانه لو عقد له الفضولي فعل اليمن لا الى جزء ثم يميزه بالفعل وكذا
 رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فالتخلص ان به قد فضولي فيميز بالفعل حموى عن العلامة
 قاسم (قوله فيقع الطلاق بعده) فيه اشارة الى ان الحكم بتأخر عنه وهو المختار لان الطلاق المقارن للنكاح
 لا يقع ولهذا لو قال انت طالق مع نكاحك أو في نكاحك لا يقع لان الطلاق ينافي النكاح فلا يتصور أن
 يثبت الشيء منتفيا ولهذا لو قال لها تزوجك على انك طالق صح النكاح ولم يقع شيء لانه تعذر اعتباره بدلا
 أو شرط لان البديل يقارن والشرط يتقدم فلغا بخلاف المضاف حيث يقع مقارنا للوقت المضاف اليه لان
 المضاف سبب للعالم والمعلق يكون سببا عند وجود الشرط فتأخر الحكم عنه ضرورة وانما كان كذلك
 لان المضيق يريد الحكم والمعلق يريد انتفاءه لان غرضه المنع من ايجاد الحكم زيلعي بخلاف ما لو قال مع
 تزوجي اياك فانه يقع قبل والفرق ان الكلام في هذا تام لذكر الفاعل والمفعول بفعل مجازا عن الملك
 ومع معنى بعد بخلاف ما مراد الكلام معه ناقص فلم تكن مع معنى بعد نهر ودر لكن قال السيد الحموى
 وفيه تأمل (قوله أي بعد النكاح) لو قال أي بعد وجود الشرط فيهما كما في النهر أو ضم الزيار قال النكاح
 لكان أولى (قوله فلو قال لاجنية الخ) قال الوالواحي اذا قال لاجنية ان طلقك فعبدى حر يصح وبصبر
 كانه قال ان تزوجك وطلقك فعبدى حر ولو قال لما ان طلقك فانت طالق ثلاثا لا يصح لان ذكر الطلاق
 ذكر للنكاح الذي لا يستغنى عنه الطلاق لا ذكر لما لا يستغنى عنه الجزاء اه كذا في شرح ابن الحلبي ورفع

(أو مضاف اليه) أي يصح التعليق حال
 كونه مضافا الى الملك أي سببه مطلقا
 سواء خص مصرا أو قبيلة أو وقتا أو لم
 يخص وهو قول عمر وقال مالك ان
 خص مصرا أو قبيلة صح والا لا وهو
 قول ابن أبي ليلى وابن مسعود وعند
 الشافعي لا يصح أصلا وهو قول ابن
 عباس (فيقع الطلاق بعده) أي بعد
 النكاح (ولو قال لاجنية ان تزوجت
 فانت طالق

الشيخ الشافعي سؤال محصله ان شخصاً اراد التزوج وعلق قبل العقد منه متى تزوج غيرها طلق طلاقه
 تلك بها نفسها ثم رجع عن التعليق بعد صحو والعقد دخول الرجوع عن التعليق صحيح فكيف في جوابه
 التعليق المذكور صحيح لانه مضاف لسبب الملك تقديره فكيف قال ان تزوجت فترجعت عليك الخ
 والرجوع عن التعليق المذكور غير صحيح لكن اذا وقع هذا التعليق لمحا كذا يراه وبطلانه فكذا بطلانه له
 فعلى هذا يعم في قول المصنف او ضاهاى ولو تقديره او قال في ايمان المذخيرة تعلقا عن الفضل قال لا جنية
 ان تزوجت عليك فانما طالقان او قال فانما طالق وهي طالق فتزوجها ثم تزوج طاهراً طلقاً اه كذا
 بخط المحوى ثم اعلم ان ما نقله ابن الشافعي عن الولواحي وما اجاب به الشافعي مما رفع اليه من السؤال وكذا
 ما نقله السيد المحوى عن المذخيرة يعكز عليه قول المصنف فلو قال لا جنية ان زرت فانما طالق الخ
 اذ قياس ما ذكره الولواحي وغيره مما قد مناه وقوع الطلاق اذا نكحها فزارت بان يقال تقدير قوله ان زرت
 فانما طالق ان تزوجت وزرت فانما طالق فتدبر (قوله فنكحها فزارت لم تطلق) وقال ابن ابي ليلى
 نطلق لان المعتبر في وقوع الطلاق وقت وجود الشرط ولا معنى لاشتراطه قبله ولنا ان الجزاء لا بد ان
 يكون ظاهراً اولاً لا مال يكون محضاً فتوجد ثمرة العين فيه وذلك انما يصح اذا كان مال السكا أو اضافته
 الى الملك فلا ينعقد بدونهما ولا يقال يضم له الملك فيكون التقدير ان تزوجت ودخلت الدار فانت
 طالق لا نأقول ان العين مذمومة لقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين فلا يمتثل لتعصمه زبلي ورحم في
 العناية بان التعليق ليس بيمين حقيقة فالصواب ان يقال المقدرا ما ان يكون محذوفاً ومقتضى لا جاز
 ان مراد الاول لان المذخور غير متوقف عليه لغة ولا الثاني لان من شرطه ان يكون المقدراً أحط رتبة من
 المذخور وان لا يتخير المذخور عند التصريح بالمقدور والشرطان منتفیان نهر وقول از يلي لنا ان الجزاء
 لا بد ان يكون ظاهراً اولاً لا مافيه لف ونشر مرتب فالاول ناظر الى التعليق في الملك والثاني ناظر الى
 الاضافة فان الطلاق فيه لازم للتزوج بها كذا بخط شيخنا واعلم ان قول از يلي ولا يقال يضم له الملك الخ
 مخالف لما سبق من جعل الاضافة الى سبب الملك مقدرة فتحصل من هنا وما سبق ان في المسئلة اختلافاً
 وانه لا يشترط لصحة اليمين على ما ذكره الولواحي ومن وافقه كالفضل وصاحب المذخيرة التصريح بالاضافة
 الى سبب الملك بل يكفي بالتقدير خلافاً للمصنف وشرحه فتدبر واعلم انه يلزم على جعل الاضافة الى
 السبب مقدرة ان يكون المحكم حينئذ كمنه ب ابن ابي ليسى بلافرق وان اختلف التوجيه ثم ظهر في
 ما به يحصل التوفيق بان يقال ما ذكره الولواحي ونحوه يحمل على ما اذا نوى كون الاضافة مقدرة ويحمل
 ما ذكره المصنف على ما اذا لم ينو ذلك فتدبر (قوله والفاظ الشرط ان) المكسورة بدأ بها لانها اصل الباب
 وجوزي بغيرها تضمنه معناه او بكل مع اختصاصها بالاسم لا تصافها بفعل لا هالة فكان في معنى
 الشرط فلو فتصها وقع الحال وهو قول الجمهور لانها للتحليل ولا يشترط وجود العلة ونزع الكسائي
 مناظر الشيباني في مجلس الرشيد انها شرطية بمعنى اذا وهو مذهب السوفيين ووجه في المعنى وعلى كل
 حال فاذا نوى التعليق ينبغي ان تعصم نية نهر وقوله ينبغي ان تعصم نية أي يدين كما في الدرر وانما كانت
 ان هي الاصل لانها حرف الشرط وماوراءها ملحق بها لما فيها من معنى الشرط لانها تدل على الوقت الذي
 هو علم عليه زبلي وقوله في النهر وجوزي بكل مع اختصاصها بالاسم لا تصافها بفعل لا هالة بشرط ان
 ما نقله السيد المحوى عن المذخيرة حيث قال واعلم ان كل وكلمة ليس فيها شرط حقيقة لان ما يليها اسم
 والشرط ما يتعلق به الجزاء واللازمة تتعلق بالافعال الا انه انما بالشرط يتعلق الفعل بالاسم الذي يليه
 مثل قوله كل عبد اشترى فهو حر اه (قوله واذا) والغالب ان تكون ظرفاً للمستقبل مضى معنى الشرط
 وتختص بالدخول على الفعلية ويكثر كون الفعل ماضياً واما انما واذا السماء انشبت فاسمها العمل لفعل
 محذوف لا مبتدأ والمحققون على ان العامل شرطه لا ما في جوابها من فعل أو شبهه كما قال الاصطفا
 والجمهور على انها لا تخرج عن الظرفية قيل وقد تخرج عن الشرطية فهو الذي اذا اصحابهم البقي هم

فإنها فزارت لم تطلق) هذا نتيجة لما
 قبله (والفاظ الشرط ان واذا) اما

يختصرون فاذا ظرف النهر ولو كانت شرطية والمجمل اسمية لوجب اقترانها بالقاء وقول بعضهم انه على
اضمار هاء مردود ونهر (قوله وكل) نقل السيد المحمدي عن البرجندي ما يقتضي ان لفظة كل ليست من كلمات
الشرط الا اذا اتصل بهما ومنه كلمة كل اذا اتصل بهما معدت من كلمات الشرط الا انها لا يجوز بها وفي النهر
كل اسم جمع وضع لانه مدغم انه لا واحد له من لفظه فهو عام معنى لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس
ذا ثقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتية واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل
رغيف لزيد كان لعموم الافراد فاذا اضعف الرغيف لزيد صار لعموم اجزاء فرد واحد الخ (قوله وكلما) ما هذه
الزائدة جعلت مع كل كلمة واحدة وبني على الفتح وهو منصوب على الظرف وقيل كلمة ما مصدرية برجندي
وقال العيني زيد على كل ما للتوكيد ثم قيل يجوز ان تكون حرفا مصدريا وان تكون اسماء مذكورة هـ
وهذا سهو ظاهر اذا الزائدة لا تكون كذلك وكيف تكون زائدة مع انها افادت معنى لم يكن موجودا
قبل ثم نقل النحاة ان كلما المقتضية للتكرار منصوبة على الظرفية والعامل فيها محذوف دل عليه
جواب الشرط والتقدير انت طالق كلما كان كذا وكذا وما التي معها هي المصدرية التوقيفية وزعم ابن
عصفور انها مبتدأ ومأثرة موصوفة والعائد محذوف وجهه الشرط والجزاء في موضع الخبر ورده
ابو حيان بان كلما لم تسمع الا منصوبة وانت خير بان هذا بعد تسليمه لا ينافي كونها مبتدأ اذا الفتح فيها
فكسرة بناءه وبنيت لاضافته الى مبني ومحل الخلاف وجود القاء فان لم تكن فالعامل هو الجواب على ان
بعضهم جوز ذلك مع الفاء ذكره ابو البقاء في قوله تعالى وأما بنوه ربك فحدث نهر قال المحمدي وفي بعض
كلامه تأمل اهـ ولو ابدل العيني ثم بالواو امكن اولى ليكون الكلام مفهوما ان القول بأنه حرف مصدرى
مقابل لما قدمه من انه زيد لنا كيد ثم رأيت في البحر بعد ان نقل عن الرضى ان ما تزايد على الخمس كلمات
المذكورة مانعه ولم يذكروا في كلما لكونها ليست زائدة لافادتها التكرير ولهذا قال وتفيد كل التكرار
بدخول ما عليه دون غيره من أدوات الشرط انتهى (تنبيه) من ألفاظ الشرط لو ومن وأى وأيان وأين
وأنى (فسر) قال كلما قدمت عندك فأمرأتى طالق فقعد عنده ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام
على القعود وعلى كل ما يستدام بمنزلة الانشاء ولو قال كلما ضربت بك فأنت طالق فضر بها بيديه جميعا
طلقت ثنتين وان ضربها بكف واحدة لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصاب مع متفرقة لان في اليدين
تكرار الضرب بكل يد ضربة على حدة وأما في الوجه الثاني لم يتكررا الضرب لان الاصل في الضرب هو
الكف والاصابع تتبع فلم تعدد الضرب حموى عن ابن السكيت (قوله والشرط العلامة) لانه مشتق من
الشرط بفقتن الذي هو بمعنى العلامة حموى ثم الجواب اذا تأخر عن الشرط يكون بالقاء ان لم يؤثر فيه
الشرط لالفاظا ولا معنى وذلك في سبع مواضع نظمت في قوله

طالبة واسمية وبجاءد * وبما ولن وبقد وبالنفيس

وان تقدم فلا تدخل فيه القاء واختلف وافية هل هو الجزاء او يقدر بعد الشرط من جنسه فاذا عرفنا
هذا فنقول لو قال لامرأته ان دخلت الدار أنت طالق طلقت للحال لعدم الربط وهو القاء فان نوى تعليقه
يدين وكذا ان نوى تقديمه وفي رواية عن أبي يوسف لا يتجزأ جلال كلامه على الفائدة وهو اولى من
الغاءه فتضمن القاء كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشربا لشرع عند الله مثلاً

وهذا يبطل بما اذا اجاب بالواو فانه يتجزأ ويلغوا الشرط مع انه يمكن تعليقه حتى لو نواه يدين ولو اقر الشرط
وادخل القاء في الشرط يعني بأن قال أنت طالق فان دخلت الدار لا رواية فيه ويمكن ان يقال يتجزأ
لان القاء فاصله ويمكن أن يقال يتعلق لان القاء عرف تعليق زيلعي والاول اوجه كافي النهر عن الفتح
اذا التعليق حينئذ ليس مدلولاً للفظ والقاء وان كان حرف تعليق لكنه لا يوجب الا محله فلا أثر له
هنا ولو أنى بالواو طلقت بكل حال لانها في مثله عاطفة على شرط هو تنقيض المذكور تقديره ان لم تدخل

وكل وكما ومتى ومتى ما والشرط العلامة
ومنه ان شرط الساعة أى علاماتها

وان دخلت وان هذه هي الوصلية اه ولوقال أنت طالق ان فعند محمد بن قيس لم يدم ذكر ما يتعلق به وعند
 أبي يوسف لا يلبى ويقول أبي يوسف يفتى بغير (قوله فسميت هذه الالفاظ به الخ) قال في النهر سمي بذلك
 لانه علامة على ترتب الثانية على الاولى وسمي الثاني جوابا لانه لما نزل على القول الاول صار كالجواب
 الآتي بعد كلام السائل وجزا فقبول لانه لما ترتب على فعل آخر أشبه الجزاء (قوله لا فترانها بالفعل)
 حقيقة او حكما نحو كل عبد اشترى به (قوله ففيها ان وجد الشرط انتهت اليمين) أي تمت واذا تمت حنت
 (قوله فلا يتحقق الحنث بعده) ثانيا لا يمين أخرى لانها غير مقتضية للعموم والتكرار لغة نهر (قوله
 الا في كلاما) وافاد حصره ان متى لا تفيد التكرار وقيل تفيد والمحقق انها لا تفيد عموم الاوقات ففي متى
 خرجت فأنت طالق المفسد ان أي وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق فاذا تحقق في وقت وقع ثم
 لا يقع بخروج آخر وای كذلك حتى لو قال أي امرأة أتزوجها فهي طالق كان على امرأة واحدة كافي المحيط
 وغيره بخلاف كل امرأة أتزوجها حيث يعم عموم الصفة واستشمل كل لم يعم أي امرأة أتزوجها بعموم
 الصفة نهر ولودخلت امرأة الدار مرارا بعد قول الزوج من دخلت منك الدار فهي طالق تكرار الوقوع
 كافي الدراية قال في النهر وهي غير مبينة وعزا المسئلة في الدراية الغاية ثم قال وجعله في البحر احد القولين
 واقول في عز وحكاية الخلاف للبحر نظر لان عبارته خالية عن التصريح بذكره ونحوه ولم يذكر مع أنها
 من الجوازم لفظا ومعنى ومن مسائلها فرغ غريب في المعراج رجل قال لنسوة له من دخلت منك الدار
 فهي طالق فدخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول اضيف الى جماعة ويراد به تعميم عرفا
 كقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فانه افاد عموم الصيد ولهذا ذكر محمد في السير الكبير لو قال الامير من
 قتل قتيلا فله سلبه فقتل واحدا قتيلا فله سلبهما قبل لاجته لمحمد في الاستشهادين لان الصيد في قوله
 ه تقتلوا الصيد عام باعثة باللام الاستغرافية والقتل عام لوقوعه في سياق الشرط وكاه في الدرر فهم من
 قوله قبل لاجته لمحمد الخ انهم يقولون بخلافه فكان المناسب ان يقول وكلامه في البحر بشراي انه احد
 قولين على ان ذلك ليس بلازم اذ يحتمل ان عزو المسئلة لمحمد لانه المخرج لها فقط فتدبر (قوله فان اليمين
 حزی الخ) أي جعل جزاؤه ثلاث تطليقات حموى وهذا في حق المذكوحة واما غيرها فاليمين غير متناه كقوله
 كلما تزوجت امرأة فهي طالق تكرر دائما ولو بعد زوج آخر كذا بسنة فادمن الزيلعي وغيره (قوله
 لاقتضائه عموم الافعال) تعليل لعدم انتهاء اليمين فان قلت كيف تصح هذه الدعوى والحال انه لو قال
 لها كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت ثلاث مرات فبانت ثلاث ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت
 الدار لا يقع شيء قلت الدعوى صحيحة ولكن الفعل الموجود بعد عودها اليه غير الفعل الاول لان المحلوف
 عليه في الاول طلقات ذلك الملك وهي متناهية فتناهي لاجل ذلك لان اللفظ لا يقتضيه حتى لو اضاف
 الى سبب الملك بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق تكرر دائما لان عقادها بسبب ما يحدث من الملك
 وذلك لانها يه له ولما كان بين كلما وكل اشترك في العموم شبه أحدهما بالآخر بقوله كاقضاء
 كل عموم الاسماء غير أن عموم كلما في الافعال وعموم كل في الاسماء وعموم الفعل فيه ضروري فلو قال
 كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة حنت وانحلت اليمين في حقها وبقيت في حق غيرها واذا
 تزوجها بعد ذلك لا يقع شيء لعدم تجديد الاسم فاذا تزوج غيرها حنت لبقاء اليمين في حقها وكذا اذا تزوج
 أخرى وأخرى بعد أخرى الى ما لا يتناهي ثم فرغ على ذلك بالفاء بقوله فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي
 طالق يحنت بكل امرأة أي يقع الطلاق كلما تزوج امرأة لان صحة هذه اليمين باعتبار ما يحدث من الملك
 وهو غير متناه ولو كان الزوج بعد زوج آخر لكونه مطلقا بالثلاث وعن أبي يوسف لا يقع شيء بعد زوج
 آخر ولا يحنت في امرأة واحدة مرتين بفعلها ككلمة كل ولو كانت اليمين على امرأة معينة بأن قال كلما
 تزوجتك أو كلما تزوجت فلانة تكرر دائما عني (قوله فلو قال كلما تزوجت الخ) وكذا لو قال كلما
 تزوجتك درر (فسرع) قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا ولا حلت حرمت فتزوجها فبانت

فسميت هذه الالفاظ به لا فترانها
 بالفعل الذي هو شرط الحنث أي
 علامته لان الجزاء إنما يتعلق بما هو
 على خطر الوجود وهو الافعال لا
 الاسماء لاستعماله في الخطر فيها (ففيها
 ان وجد الشرط انتهت اليمين) فلا
 يتحقق الحنث بعده الا في كلامان
 اليمين خبري بتطبيقات ثلاث ولا ينتهي
 حتى يستوفي الثلاث (لاقتضائه عموم
 الافعال كاقضاء كل عموم الاسماء
 فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق
 حنت بكل مرة

بثلاث ثم تزوجها بعد زوج آخر قال يجوز فان عني بقوله كما ساحت حرمات الطلاق فليس بشئ وان لم يكن
 اراد به طلاقا فهو عيب شرعي لا يلاية ومن فروع كلاما لوقال للدخول بها كالمطلق فانت طالق فطاعها
 واحدة وقع الثنتان ولو قال كالموقع عليك طلاقى أى فانت طالق فطاعها واحدة وقع الثلاث والفرق ان
 الشرط في الثانية اقضى تكرره بتركه لا يقال طلقها اذا طلق بوجوب الشرط فيقع تطليقتان
 احدهما بحكم الايقاع والاخرى بحكم التعليق نهر (قوله ولو بعد زوج آخر) لان عقادها بسبب ما يحدث
 من الملك وذلك لانها لم تكن كسابق (قوله بان طلقها واحدة او ثنتين) قيد بذلك لما سأتى من ان زواله
 بالثلاث مبطل لليمين حيث قال المصنف ويبطل تمييز الثلاث تعليقه الا اذا كانت مضافة الى سبب الملك
 فحينئذ لا يبطل بالثلاث جوى عن المفتاح (قوله لا يبطل اليمين) لان الشرط لم يوجد والحجز باق لبقائه
 محله فلو بانها وانقضت عدتها بعد التعليق ثم نكحها فوجد الشرط طلق قد بزوال الملك لان زوال
 امكان البر المصحح للتعليق مبطل له (فرطان) الاول حلف بالطلاق ليؤدين له اليوم كذا فجذب ان لم يكن
 معه شئ ولم يوجد من يقرضه والثاني متى نقلها أو تزوج عليها أو أبرأته من كذا من صداها فدفع لها
 جميع ما عليه قبل الشرط هل تبطل مال صاحب البحر الى عدم حنثه في الفرع الاول وأخوه الى حنثه فيه
 وانفق على بقائها في الفرع الثاني فصاحب البحر استدل بما في القنية من انه متى عجز عن اليمين واليمين
 موقوفة فانها تبطل لانه يقتضى بطلانها في الفرع الاول وحاصل ما استدلل به في النهر على الحنث التفرقة
 بينهما اذا كان شرط الحنث عدم ما عجز عن مباشرة فالحنث وان كان وجود ما عجز فالحنث عديمه
 كما في عقد الفرائد لانه يفيد الحنث في مسئلتنا اذ شرط الحنث فيها عدمى وأما الثاني ففي نظم ابن وهبان
 لو قبض البائع الثمن ثم أبرأ البائع المشتري منه صح الابراء ورجع على البائع بما دفعه اليه وهذا يقتضى
 بقاء اليمين لصحة الابراء بعد القبض ورجع بما وقع الابراء به عليها اذ لا فرق بين دين ودين والمراد براءة
 الاسقاط لا براءة الاستيفاء وفي القنية ان سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق وخرج في الفور وخلع
 امرأته ثم سكنتها قبل انقضائه العدة لا طالق لانه ليس امرأته وقت وجود الشرط نهر وهذا هو الفرق بين
 هذه وبين نحو ان دخلت الدار فانت طالق أو باش فخلع ثم دخلت في العدة طلق أو بان فمكنا
 مختلفين باختلاف الجزاء اذ هو في مسئلة القنية فامرأته طالق وفيما ذكر فانت الخ بمحور وجهه انما بالخلع
 لم تبق امرأته (قوله فان وجد الشرط في الملك) هذا شامل لما اذا وجد في العدة (قوله طلق وانفصلت
 اليمين) أى انتهت لان بقاءها ببقاء الشرط والحجز ولا وجود لها نهر (قوله فطلقها الخ) يشير الى
 ما ذكره من انه اذا هلك الثلاث بدخول الدار فخلته أو بطلاقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها فتحل اليمين
 فينكحها در (قوله ولكن انفصلت لوجود الشرط) نكتة الايمان بالاستدراك ما توهم من بقاء اليمين
 وان وجد الشرط لكونه وجد في غير الملك (قوله في وجود الشرط) أى تحققه وثبوته سواء كان وجوديا
 أو عدميا نهر قال بعض الغضلاء الظاهر انه لو أسقط لفظ الوجود كان أولى جوى عن الغنبي لافادته
 عموم الاختلاف في أصله كقادته الاختلاف في وجوده شيخنا ومفاده انه لو علق طلاقها بعدم وصول
 نفقتها أو ما فادعى الوصول وأنكرت ان القول له وبه جزم في القنية لكن صحح في الخلاصة والبرازية ان
 القول لها واقره في البحر والنهر وهو يقتضى تخصيص المتن لكن قال المصنف وجزم شيخنا في فتاواه
 بما يفيد المتون والشروح لانها الموضوع لقل المذهب در (قوله الا اذا برهنت) سواء كانت
 عينية على نفي أو اثبات فقد ذكر السرخسي ان الشرط يجوز اثباته بالبرهان وان كان نفيا كما لو قال لعبد
 ان لم أدخل الدار اليوم فانت حر فقام بينة انه لم يدخل تقبل قبل فعله هذا يخرج جواب واقعة الفتوى
 لوجه من أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها وقال ضربتها بجنابة واقامت بينة انه ضربها بغير
 جنابة ينبغي أن تقبل وفي شهادات الصغرى ان لم تجب صهر في الليلة ولم تأكلها فامرأته كذا فشهدا انها
 لم تجب ولم يكلمها قبلت لكن بشكل بما سأتى لوقال ان لم أجد العام فعدى حرفه هذا بغيره بالكوفة

ولو تزوجها بعد الزوج آخر زوال
 الملك بعد اليمين بان طلقها واحدة او
 ثنتين وانقضت عدتها (لا يبطل اليمين)
 فان وجد الشرط في الملك طلق وانفصلت
 اليمين (ولا) أى وان لم يوجد في الملك
 بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت
 طالق فطلقها قبل وجود الشرط
 ومضت العدة ثم دخلت الدار (لا)
 تطلق (و) لكن (انفصلت) اليمين
 قال الشرط لم يوجد قالت وجد (فالتقول
 له) لانه منكر (الا اذا برهنت)

لم تقبل عندهما خلافا لمجدد لانها قامت على النفي معنى نعم ان كان عدم القبول لاشترط دعوى العبد
كما قد قيل فلا إشكال نهر (قوله أي ان أقامت المرأة بينة) المناسب برهانها محوى يعنى ليناسب قول
المصنف برهنت (قوله فالقول لها) وقع في الوقاية انه قال صدقت في حقها خاصة وظاهره انه لا يعين
عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التحليف لانه وقع بقولها
والتحليف رجا النكول وهي لو اخبرت تم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لتناقضها بنهر ودر
لكن نقل المحوى عن رمز المقدسي ان عليها اليمين بالاجماع اذ ليس هذا من المواضع المستثناة من قولهم
ككل من قبل قوله فعليه اليمين والمراعاة كالبالغة واختلف فيما لو قال لعبد ان احتلمت فأنت حر
فقال احتلمت فروي هشام انه لا يصدق والاصح انه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض
نهر (قوله في حقها لا في حق غيرها) لانها آمنة في حق نفسها اذ لا يعلم الا من جهتها وشاهدة في حق
غيرها بل متهمة فلا يقبل (قوله كان حصة الخ) قد بدله لانه لو قال لامرأته ان حصةا حصة أو ولدنا
ولدانا فلما طالق فولدت أو حاضت احدهما طلقا لانه يراد به احدهما لا استحالة اجتماعهما في ولد
واحد أو حصة واحدة بخلاف ما اذا قال ان حصةا أو ولدنا فلما طلقا ان حيث يعتبر وجوده منهما
للا مكان زيلعي في الصرف فملى هذا يشترط لوقوع الطلاق عليهما وجود الولادة أو الحيض منهما حتى
لو ولدت احدهما أو حاضت لم تطلق واحدة منهما (قوله تحييني) بنون الوقاية وبدونها لانها ليست
بلازمة في المضارع الذي آخره نون الاعراب وعند ذكرها يجوز الفلک والادغام ثم اعلم ان التعليق بالهبة
كالعليق بالحيض لا يفترقان الا في شيئين أحدهما ان التعليق بالهبة يقتصر على المجلس اكونه تحييرا
حتى لو قامت وقالت أحبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يبطل بالقيام كسائر التعليقات والنسائي انها
ان كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالهبة لما قلنا وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين
الله تعالى زيلعي (قوله فقالت حصة) وانما يقبل قولها اذا اخبرت بالحيض قائم فاذا انقطع لا يقبل
قولها لانه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط زيلعي ولم ار ما لو كانت صغيرة لا يحض مثلها أو آيسة وينبني
أن يقبل قول الآيسة لا الصغيرة نهر ولو قال لها وهي حائض اذا حضت فأنت طالق او وهو مريض
اذا مرضت فهو على حيض ومرض مستقبلي فاذا عني ما يحدث من هذا الحيض او ما يزيد من هذا المرض
فهو كما نوي بخلاف ما اذا قال صحبها ان صححت وبصير ان ابصرت واسمعا ان سمعت فانها تطلق حين
سكت شربلا ليلية عن السراج (قوله طلقك هي فقط) يعنى اذا كذبها الزوج باجماع الاربعة فان
صدقها طلقك فلانة ايضا وكذا تطلق فلانة اذا علم وجود الحيض منها نهر عن المجاورة للمصداق (قوله
وان كذبت عندهما) لان الهبة لا تكون الا بالقلب فلا يفيد تقييدها به ولو قال ان كنت تحبين عذاب الله
فأنت طالق فقالت احب طلقك لعدم التيقن بذنبها لانها قد تحب التخلص منه ولو بالعذاب لشدة
بغضه نهر (قوله وعند محمد لا تطلق اذا كانت كاذبة فيما بينه وبين الله تعالى) لان الأصل في الهبة
القلب واللسان خلف عنه والتقييد بالأصل يبطل المخفية ونحو نقول لا يمكن الوقوف على ما في قلبها
فنقل الى الخلف مطلقا زيلعي والخلف اخبارها عن الهبة بقولها احبك صادقة كانت او كاذبة لكن قول
الشارح وعند محمد يخالف لما نقله المحوى عن المفتاح حيث ذكر زفر مكان محمد والظاهر ان الصواب
في عبارة المفتاح ابدال زفر بمحمد يدل عليه أول كلامه حيث قال ولو قال ان كنت تحبين بقلبك فأنت
طالق فقالت احبك وهي كاذبة طلقك قضاء ودبابة عندهما الخ (قوله وبرؤية الدم الخ) في تغيير المصنف
بالواو دون الفاء الى ما ذكره عزمي من أن هذه المسئلة مبتدأة وليست بمنقوعة على ما قبلها كما يظهر
من المصدية والوقاية وغيرهما وحينئذ فلا يظهر وجه الفاء في قول الدرر فيحكم بالطلاق بعد الدم ثلاثة
أيام من اولها (قوله وقع الطلاق من حين رأت) فكان حيضها من الابتداء وفائدة هذا الاستدلال تظهر
فيما اذا كانت غير مدخول بها كما سيذكره الشارح او كان المعلق بالحيض عتقا لغيري العبد أو جني عليه

أي أقامت المرأة بينة فان القول
قولها (وما لم يعلم الا منها فالقول لها في
حقها) لا في حق غيرها (كان حصة
فأنت طالق وفلانة أو ان كنت تحييني
فأنت طالق وفلانة فقالت حصة
فأنت طالق هي فقط) ولم تطلق
أو أحبك طلقك ان احببتني بقلبك فأنت
فلانة ولو قال ان احببتني بقلبك فأنت
طالق فقالت احبك طلقك فضاء وفيما
بينه وبين الله تعالى وان كذبت
عندهما وعند محمد لا تطلق اذا كانت
كاذبة فيما بينه وبين الله تعالى
(وبرؤية الدم) بعد ما قال ان حصة
فأنت طالق (لا يقع) الطلاق لاحتمال
أن ينقطع فيما دون الثلاث (فان
استمر) الدم (لا يان من الايام والايام
وقع) الطلاق (من حين رأت) الدم
حتى لو لم تكن مدخولا بها فنزول
بزواج آخر بعد الرؤية

بعد رؤية الدم قبل ان يستقر فاذا استقر صرح النكاح وكانت الجنابة جنابة الاحرار وفيما اذا خالعهما في الثلاث
حيث يبطل الخلع لانها مطلقة قاله المحمدي ونظر فيه بان البائن يلحق الصريح اكن الظاهر انه محمول
على ما اذا لم تكن مدخولا بها وعليه فلا اشكال وعلى المفتي ان يقول طلقت حين رأت الدم ولا تحسب
هذه الحيضة من العدة لان الشرط حيث كان هو رؤية الدم لزم ان يكون الوقوع بعد بعضها ومن ثم قالوا
ان الوقوع بعد حيض شهر (قوله ثم تمادي الخ) ولومات بعد ان تزوجت من ساعتها كان ميراثها للزوج الاول
دون الثاني نهر عن المخانية (قوله يقع الطلاق حين تطهر) لان الحيضة بالنساء هي السكامل منها وكما ليس
بانتمائها وذلك بالطهر درر قيد بقوله ان حضت لانه لو قال لها انت كذا قبل ان تحيض حيضة طلقت
اذا حاضت ولا ينتظر طهرها شهر (قوله فولدتها واواحد واحد) فلو ولدتهما معا وقع الثلاث وتعتد
بالا قراء ولو ولدت مع جاريتين وقع ثنتان قضاء وثلاث تنزه لان الغلام اذا كان اولاً تطلق ثلاثاً واحدة به
وثنتان بالجارية الاولى وان كان آخر وقع ثنتان بالجارية الاولى ولم يقع بالثانية شيء ولا بالغلام ولو ولدت
غلامين وجارية لزمه واحدة في القضاء وفي التنزه ثلاث قيد بالولادة لانه لو قال ان كان حملك غلاما فانت
طالق واحدة وان كان جارية فثنتان فولدتها والمسئلة بمحالة لم تطلق لانه اسم جنس مضاف فيم كاه غلام
يكن السكامل غلاما وجارية لم تطلق ولو قال ان كان ما في بطنك غلاما والباقي بحاله وقع الثلاث شهر ولو علق
طلاقها بحبلها فالمستحب ان لا يطأها الا بالاستبراء لتصور حدوث الحمل ولا يقع الطلاق ما لم تلد لاكثر
من سنتين من يوم اليمين لانه علقه بحدوث الحمل بعد اليمين ويتوهم حدوث الحمل قبل اليمين الى سنتين
فوقع الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط وذكر قاضي خان انه لو قال ان لم تسكون حاملا فانت
طالق ثلاثا فجات بولد لاقل من سنتين بيوم منذ وقت اليمين لا تطلق في الحكم وان جاءت لاكثر من سنتين
بيوم طلقت فان حاضت بعد اليمين لا يقربها لاحتمال ان لا تسكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي ان
يقرب بها حتى تضع وقد من ان الولادة لا تثبت بقولها اتفاقا بل لا بد من نصاب الشهادة عنده وامرأة
عندهما ولو علق طلاقها بولادتها فولدت ميتا طلقت وفي المحيط كلما ولدت ولد فانت طالق فولدت
ولدين بينهما اقل من ستة اشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع طلاقا آخر ولو ولدت ثلاثا
بين كل ولدين ستة اشهر وقع ثلاث وتعتد بثلاث حيض ولو قال لامرأته الحائض كلما ولدت فانت طالق
للسنة فولدت ثلاثة في بطن واحد لم يقع عندها حتى تطهر من نفاسها فيقع في كل طهر تطليقة وعند محمد
وزفر طلقت واحدة بالولادة الاولى وتنقض عدتها بالاخير بحر (قوله والحال انه لم يدرك الاول) فلو علم وقع
المعلق بالسابق ولا يقع بالاخير شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع (قوله وثنتين تنزهها)
لو قال واخرى تنزهها لكان أظهر لا يسهام العبارة ان الثنتين غير الواحدة وان سلم عدم الايهام فالتنزهية
انما هي واحدة فقط والاخرى قضاء جوى عن بعض الفضلاء (قوله فالاحوط ان لا يتزوجها) أى
الا بعد زوج آخر (قوله ومضت العدة) أى انقضت بوضع الحمل قال في الغاية ولا رجعة ولا ارث
جوى عن ابن الشلي (قوله التباعد عن مكان المحرمة) والمراد بمكان المحرمة مظانها كما ذكره الكمال
قال ومن قال ديانة أى من فسر التنزه بالديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى فقد أخطأ (قوله والملك
يشترط لاخر الشرطين) دون اولهما يعنى بعد انعقاد اليمين لقوله اول الباب انما يصح في الملك او مضافا
كسبذا في النهر ثم ظاهرا لطلاق المصنف انه لا فرق في اعتبار وجود آخر الشرطين في الملك بين ان يكر رادة
الشرط مع حرف العطف أو لا وليس كذلك قال في البحر والمحاصل انه اذا كر رادة الشرط من
غير عطف فان الوقوع يتوقف على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما أو آخره عنهما أو وسطه لكن ان
قدمه أو آخره فالملك يشترط عند آخرهما او هو والمفوض به أو لا على التقديم والتأخير وان وسطه فلا بد
من الملك عندهما وان كان بالعطف فانه موقوف على أحدهما ان قدم الجزاء أو وسطه واما اذا أخره
فانه موقوف عليهما وان لم يكر رادة الشرط فانه لا بد من وجود الشيتين قدم الجزاء عليهما أو آخره عنهما

ثم تمادي بها الدم كان النكاح صحيحا
(وفي ان حضت حيضة يقع الطلاق
حين تطهر) من الحيض ولم يقع قبل
الطهر (وفي ان ولدت ذكر فانت
طالق) طلقه (واحدة وان ولدت
انثى فثنتين فولدتها) (الحال انه لم
يدرك الاول) منهما (تطلق) حتى لو
(واحدة قضاء وثنتين تنزهها) وأراد ان
ملقها واحدة قبل ذلك وأراد ان
يتزوجها قبل زوج آخر فالاحوط ان
لا يتزوجها (ومضت العدة) بوضع
الحمل والمراد بالتنزه التباعد عن مكان
المحرمة (والملك يشترط لاخر الشرطين)

وفي الوأولية إذا قال ان دخلت الدار فانت مالتى وطالتى وطالتى ان كملت فلانا فإطلاق الاول والثاني
يتعلق بالشرط الاول والثالث بالشرط الثاني حتى لو دخلت تطلق تطلقتين ولو كتمت طلقت واحدة
لان بصير الشرط الاول شرط الانعقاد في حق الكل والثاني شرط الانفصال في الكل لاننا لو علقنا المجزاة
الثاني بالدخول كان المجزاة مؤخر عن الشرط ولو علقناه بالكلام كان المجزاة مقدمة على الشرط والاصل
في الشرط هو التقديم فهما أمكن حفظه على الاصل لا يغير ولو قال لامرأته انت مالتى ان دخلت الدار
وعبدى حرو على المشي الى بيت الله المحرام ان كملت فلانا فإطلاق على الدخول والعق والشي على
الكلام ألحق المجزاة المتوسط بالشرط الاخير هنا بخلاف ما تقدم لان غنة الكلام متفق عليه لانه عطف
الاسم على الاسم فصار الوصل أصلا وانما يقطع اضرو وروا ضرورة في حق المقتل اما ههنا فالكلام
منقطع لانه عطف الاسم على الفعل فلا يلحق بالاولى الا ضرورة لانه أمكن ان يحاقه بالثاني اه (قوله
صورته قال لها ان كملت ابا عمرو و ابا يوسف الخ) قيد به لما في البحر عن الخاتمة قال لها ان دخلت دار
فلان وفلان يدخل في دارك فانت مالتى قد دخلت المراتم دار فلان وفلان لم يدخل دارها خث في عينه لانه
يراد باليمين أحدهما دون الجمع اه ومقتضى التعليق وقوع الطلاق اذا دخل فلان ولم تدخل هي (قوله
طلقت فلانا مع الواحدة الاولى) أى منها الواحدة الاولى شيئا (قوله والثاني في غير الملك) فلا يقع
اجاها الا عند ابن أبي ليلى (قوله خلافا زفر) اعتبارا بالشرط الثاني وهذا لانها ما كتمت واحد الا ترى
ان الطلاق لا يقع الا بهما ثم الملك يشترط عند وجود الثاني فكذا عند الاول ولما ان حل وجود الشرط
الاولى حل البقاء فلا يشترط فيه الملك لاستغنائه عن في حالة البقاء وانما يشترط ذلك وقت التعليق زياي
(قوله ويبطل بتجيز الثلاث تعليقه) ومما يبطل به التعليق أيضا الحكم لمحاقة مرتد ابا عبد الله الجرب كما مر
وفوت محل البرنحوان كملت فلانا ودخلت هذه الدار فانت مالتى بستانا حتى القينة لا يخرج من
بخاري الا باذن هؤلاء الثلاثة فمن أحدهم لا يخرج لانه ان أفاق المهنون خث ولومات لا يثبت لمطلان
اليمن وسناني مسألة الكوز بفرعها نهر وبهر (قوله والاولى ان يربيع للزوج حتى يشمل الخ) وفي
البحر الاولى ان يعود الى الطلاق ولا ينجح ان اضافة المصدر لخاصة هي الاصل خبر (قوله لم يقع شيء)
لان المعلق اغناه وطلقات هذا الملك وقد فات نهر (قوله وقال زفر يرفع ما علق) هو يقول ان المعلق
مطلق الطلاق وقد بقي احتمال الوقوع به بتجيز الثلاث فتبقى اليمن فينزل المجزاة عند الشرط ولما ان
المجزاة طلقات هذا الملك لان اليمن انما تعدل لطلاق يصلح جزاء ما طلقات ملك سيوجد فلا يصلح جزاء فاذا
ثبت تقييد المجزاة بطلقات هذا الملك وقد فاتت بتجيز فتبطل اليمن ضرورة بخلاف ما اذا أباها بمادون
الثلاث لان المجزاة باقية لبقاء محلها فان قيل يشكل بما اذا قال لعبدته ان دخلت الدار فانت مالتى لا تبطل
اليمن مع ان العبد لم يبق محل ليمينه وبما اذا طمها ثلاثا بعد ما ظاهرها من اجزاء او علقها ان دخلت
الدار فانت على كظهر أرمي ثم تجزى الثلاث تبقى اليمن بالظهار وان فات الهل حتى لو تزوجها به وزوج آخر
ودخلت الدار صار ما ظاهرا قلنا اما الاول فلان العبد بصفة الرق محل للعق وبالبيع لم تفت تلك الصفة
حتى لو فاتت بالعق لم تبقى اليمن وأما الثاني فلان الظاهر ان تحريم الفعل لا تحريم الحمل الا ان قيام
النكاح من شرطه فلا يشترط بقاءه المشروط كالشهود في النكاح بخلاف الطلاق لانه تحريم الحمل
الاصلي وقد فات بتجيز الثلاث فيفوت بفوات محله فافترازا زياي (قوله لانه لو تجزى ثنتين) أى بعد
تعليق الواحدة فعادت اليه بعد زوج آخر ويوجد الشرط حرمت عنده حرمة غليظة وعند الامام الاعظم
وابي يوسف لا تحرم لان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث كما يهدم الثلاث عندهما وقال محمد انه لا يهدم
فتعود عنده بما بقي من طلقات الملك الاول واما لو طلقها ثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر وقد كان علق
الثلاث ثم وجد المعلق عليه طلقت ثلاثا فإنتفاقا ما عنده ما فلو وقع المعلق كله لان الزوج الثاني يهدم
الواقع واما عند محمد فلو وقع واحدة من المعلق لان الثاني لا يهدم ببحر (قوله لا يبطل التعليق) لان

صورته قال لها ان كملت ابا عمرو
وايا يوسف فانت مالتى فلانا فطلقتها
واحدة فانقضت عنتها فكلمت ابا
عمرو ثم تزوجها فكلمت ابا يوسف
مالتى فلانا مع الواحدة الاولى والمسئلة
على أربعة اوجه اما ان وجد الشرطان
في الملك فيقع ما بقي من الثلاث اجماعا
او وجد في غير الملك فلا يقع اجماعا
او وجد الاول في الملك والثاني في
غير الملك فلا يقع اجماعا اياها
او وجد الاول في غير الملك والثاني في
الاول في غير الملك فلا يقع اجماعا
فقط في عندنا خلافا زفر (قوله
تجيز الثلاث تعليقه) أى تعليق الثلاث
على ما يثير اليه أكثر الكتب والاولى
على ما يثير اليه أكثر الكتب والاولى
ان يرجع الى الزوج حتى يشمل
الزلات ومادونه صورته قال لامرأته
ان دخلت الدار فانت مالتى ثم طلقها
ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر
دخلت الدار لم يقع شيء وقال زفر
معلق وانما قيد بالثلاث لانه لو تجزى
ثنتين بعد التعليق لا يبطل التعليق
عندهما

الجماع ابق لبقاء محله بحر (قوله وعند محمد هي طالق مابق من الطلاق) لم يظهر من هذه العبارة فرق بين قولها وقول محمد لشدّة ايجاز العبارة كما تعلم بمرجعة الزيلعي حوى (قوله ولو علق الثلاث أو العتق بالوطء) اى الجماع بان قال ان وطئتك او جامعتك فانت كذا حثت بالبقاء المختارين ولو نوى بالاول الدوس بالقدم لم يصدق في صرفه الجماع لكن بحث به ايضا ولو قال ان وطئت كان على الدوس بالقدم اتفاقا ولو بالشأنى الموافقة لم يفتى شي من الاشياء فالظاهر انه لا يصدق ايضا (حكى) عن الطحاوى انه كان على ابنته مسائل قائلا فيها انها ما علمناكم على كذا أو لستم جامعتمونا على كذا مریدا هذا المعنى فتبسمت فقال ما شأنك فتبسمت ايضا فلما احس انها ذهبت الى الجماع المعروف غضب وقطع الاملا وقال اللهم انى لا اريد المحبة بعده فذا غابت بعد خمسة ايام وكان هذا فى آخر عمره لانه حاور المختارين أو النسعين ببناء على الاختلاف فى ولادته فقبل سنة تسع وعشرين ٢ وقيل ثلاثين ومائتين ولم يختلفوا فى ان موته سنة احدى وعشرين وثلاثمائة وله من الكتب احكام القرآن ومعانى الآثار ومشكل الآثار والمختصر للفقهي والشروط الكبير والصغير والوسط والمختصر والسجلات والوصايا والفرائض وتاريخ كبير ومنقب لى حنيفة والنوادر الفقهية والنوادر والحكايات واختلاف الفقهاء وعقيدة فى اصول الدين وحكم اراضي مكة وقسمة النقي والغنائم وشرح المجمع الصغير والكبير والعقيدة وغير ذلك نهر وله ايضا مسند ذكره المناوى فى حروف المصترى فى الكلام على قوله عليه السلام احفوا الشارب واعفوا اللهى ولا تشبهوا باليهود رواه الطحاوى عن أنس بن مالك فى مسنده وذكر ان طمعى كسى قرية من قرى مصر اه (قوله وعن أبى يوسف انه لو جيب المهر فى البت ايضا) لوجود الجماع بالدوام بعد الثلاث وجه الظاهر ان الجماع ادخل الفرج فى الفرج ولم يوجد لان الادخال لا دوام له حتى يكون لدوامه حكم الابتداء وهذا لو حلف لا يدخل دابته الا صطبل وهى فيه لا يثبت بها كفا فيه زيلعي (قوله ولم يصير مراجعا) قال فى البحر وخم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار لانه فعل واحد فليس لاخره حكم فعل على حدة وقيل ينبغى ان يصير مراجعا عند الكل لوجود المساس بشبهة كذا فى المراج و ينبغى تصحيح قول أبى يوسف لظهور دليله على المساس بشبهة اه (قوله الا اذا أوج نائيا ولو حكما) بان حرك نفسه فانه يجب عليه العقر ويصير مراجعا اتفاقا لكن لا يجب الحد وقائل ان يقول هذا فى الطلاق مسلم لوجود العدة ما فى العتق حينئذى ان يجب تحلوا الوطء عن الملك وشبهته وجوابه ان هذا ليس بابتداء فعل من كل وجه لا اتحاد المجلس والمقصود نهر وهو قضاء الشهوة فاذا امتنع الحد للشبهة وجب المهر لانه يجب مع الشبهة زيلعي (قوله وكذا لم يصير مراجعا به اذا كان الطلاق المعلق رجعا عند محمد) وعن محمد لو أن رجلا زنى بامرأة ثم تزوجها فى تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب عليه مهران مهر بالوطء ومهر بالعقد وان لم يستأنف الفعل لان دوامه على الفعل فوق الحلو بعد العقد زيلعي قال فى البحر وتخصيص الرواية بمحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه بدون غيره قال فى النهر وهذا يشكل على ما مر فقد جعل لا نوهذا الفعل حكم على حدة انتهى وأقول لا شكل فيه لان ما مر مبنى على ما هو المذهب عند محمد وما هنا رواية كفا يفيد التعبير بعن جوى وفيه مع ما سبق عن البحر من قوله وتخصيص الرواية بمحمد الخ تأمل وفى الزاوية لا يقر بها فاستلحق وجاءت وقضت منه حاجتها بحيث فيها عليه الفتوى ولو ناعما لا يثبت ولو قال لامته ان جامعتك فانت حرة فالحيلة ان ييهها من غير ثم تزوجها أو يطأها فتفصل لا الى جزء ثم يشترىها منه فيطأها فلا تعتق ولو حلف لا يغشاها وهو عليها فاليمين على الاخراج ثم الادخال فان دام عليها لا يثبت بحر (قوله وعند أبى يوسف يصير مراجعا) تقسم ترجمه (قوله) لم تطلق هذه المرأة) يعنى الجديدة كما فى النهر لان التزوج فليها وان يدخل عليها من يشاركها فى القسم ولم يوجد قيد بقوله عليك لانه لو لم يقبل طلق الجديدة اه (قوله اذا كان فى عدة الرجعى تطلق) ينبغى ان يقيدها اذا أراد رجعتها لما مر من انه لا يقسم لها الا عند هذه الزادة وهذه رواية على المصنف نهر

٢ قوله وقيل ثلاثين اى تسع وثلاثين
اه منه

وعند محمد هي طالق مابق من الطلاق
وهو قول زفر والشافعى (ولو علق
الثلاث) أو البائن (أو العتق بالوطء لم
يجب العقر بالبت) بعد الطلاق أو
العتق بالالتقاء وعن أبى يوسف انه
أوجب المهر بالبت أيضا (ولم يصير
مراجعاه) أى بالبت (فى الرجعى الا
ان أوج نائيا) بعد الاخراج فانه يجب
العقر فيها وبصير مراجعا بالاجماع
صورته قال لامرأته أو لامته ان
جامعتك فانت طالق أو انت حرة فلما
التقى المختاران ولبث ساعة لم يجب عليه
العقر وكذا لم يصير مراجعا اذا كان
الطلاق المعلق رجعا عند محمد وعند
أبى يوسف يصير مراجعا (ولا تطلق
فى ان تكسرها عليك فهى طالق فنكحها
عبارا فى عدة) الطلاق (البائن) صورته
قال لامرأته ان تزوجت عليك فالتى
ان تزوج طالق فطلق امرأته طلاقا ثانيا
ثم تزوج امرأة اخرى فى عدة لم تطلق
هذه المرأة قوله فى عدة البائن اشارة
الى انه اذا كان فى عدة الرجعى تطلق

(قوله ولا في قوله أنت طالق ان شاء الله) حاصله انه اذا علقه بمشيئة من لا تعلم مشيئته او بارادته او بمحبته
 او رضاه كالسائر والملاشكة والجن والحائط او اشركه معه من تعلم مشيئته كان شاء الله وزيد باداهي ان
 او الا ان او اذا او ما او الباء او ان لم تطلق لرواية الترمذي من حلف على عين وقال ان شاء الله لم يحنث ثم
 (تممة) جرى على لسانه من غير قصد لا يقع الطلاق لان لفظ الاستثناء وجد حقيقة وهو صريح فلا يفتقر
 الى النية كقوله أنت طالق زيلي فلا يشترط القصد ولا التلفظ بهما فلو تلفظ الطلاق وكتب الاستثناء
 موصولا او عكس او ازال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع كما في العمادية ولا العلم بمعناه ولو اشهد بها أي بكلمة
 الاستثناء وهو لا يذكرها ان كان بحال لا يدرى ما يجري على لسانه لغضب جازله الاعتماد عليهما والالادر
 عن الجرح ثم المراد من قوله او عكس ان يكتب الطلاق ويتلفظ بالاستثناء على فور فراغه من الكتابة
 وليس المراد تقديم الاستثناء على الطلاق كما قد يتوهم (قوله متصل مسموعا) بحيث لو قرب شخص اذنه
 الى فيه سمع فصيح استثناء الامم در عن الخانية (قوله خلافا لما لك) لانه لو لم يشأ الله لمسا الجراء على لسانه
 والحجة عليه ما بينا من قوله عليه السلام من حلف على عين وقال ان شاء الله فقد استثنى في رواية النسائي
 وفي رواية الترمذي لم يحنث وقال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام سجدني ان شاء الله صابرا ولم يصبر
 ولم يكن بذلك مخلف الوعد لعلقه بمشيئة الله تعالى وما جرى على لسانه تعليق لا تطبيق زيلي (قوله وان
 مات قبل قوله ان شاء الله) لان الكلام خرج بالاستثناء عن ان يكون ايجابا والموت ينافي الموجب
 لا المبطل در لان الموجب يستدعي المحل والموت ينافي المحل فينافي الايجاب اما المبطل فيستدعي محضة
 الايجاب وهو قائم بالزوج والموت لا ينافيه بل يلائمه في الابطال عزمي عن الكافي قيد موتها لانه لو مات
 الزوج قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يتصل بكلامه الشرط درر وانما تعلم ارادته الاستثناء بقوله قبل ذلك
 اني اطلق امرأتى وأستثنى عزمي (قوله لانه لو سكنت ثبت حكم الصدر) ولا يبطل بان شاء الله وعن ابن
 عباس جوازه الى سنة وعنه جوازه ابداروي ان امرأة انكرت على ابن عباس في ذلك وقالت لو كان ما قاله
 جازا لم يكن لقوله تعالى وخذي بيديك ضعفا فاضرب به ولا تخنث معنى روى ان ابا جعفر المنصور قال
 لابي خبيثة لمخالفت جدتي في الاستثناء المنفصل فقال له لحفظ الخلافة عليك فانك تأخذ عقد البيعة
 بالائمان والعهود على وجوه العرب وسائر الناس فيخرجون من عندهم ويستثنون فيخرجون
 عليك فقال أحسنت فاستر على زيلي (تممة) قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله او انت حرو
 ان شاء الله تطلق ويعتق وقال لا تطلق ولا يعتق لان التكرار شائع في كلامهم فيجعل عليه تعهيدا
 لكلامه فلا يبطل اتصال الشرط وله ان اللفظ الثاني لغوا لا يفيد فوق ما يفيد الاول ولا وجه
 لكونه تأكيد للفصل بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال الشرط به فيقع درر وقيد المعطوف بكونه
 بلفظ المعطوف عليه احترازا عما لو كان بمرادفه كما لو قال أنت حرو عتيق ان شاء الله فانه لا يجعل فاصلا
 ويصح الاستثناء شربلاية ثم التعليق بمشيئة الله اعدام وابطال له عندهما وعند أبي يوسف هو تعليق
 بشرط لا يوقف عليه فلا يقع كما وعلقه بمشيئة غائب وثمرة الخلاف تظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط ولم
 يأت بالعاء في الجواب بان قال ان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لانه ابطال وعند أبي يوسف يقع وبه
 يفتي در لان التعليق لا يصح الا بالابطال وهو الفاء كما لو قال ان دخلت الدار أنت طالق وكذا لو قال ان
 شاء الله وأنت طالق او قال كنت طلقك أمس ان شاء الله لا يقع عندهما خلافا لابي يوسف ومنها اذا جمع
 بين يمينين بان قال أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حران قلت زيدا ان شاء الله ينصرف الى الجملة
 الثانية عند أبي يوسف كالشرط وعنهما الى الكل ولو ادخله في الايقاعين بان قال أنت طالق وعبدى
 حران شاء الله ينصرف الى الكل بالاجماع ومنها اذا حلف لا يطلق او باليمين يحنث بذلك عند أبي
 يوسف خلافا لهما وكذا اذا علقه بمشيئة من لا تظهر مشيئته كالجن والحائط والملاشكة يكون تعليقا
 او ابطالا على الاختلاف المذكور ولو قال أنت طالق بمشيئة الله تعالى او بارادته او بمحبته او برضاه

(ولا) تطلق (في) قوله (ان شاء الله) (فان شاء الله) (حال كونه) (متصلا به) (خلافا
 لما لك) (وان مات قبل قوله ان شاء
 الله) (وانما قيد بقوله متصل لانه لو
 سكنت ثبت حكم الصدر ولا يبطل
 بان شاء الله وهذا اذا سكنت من غير
 ضرورة

لا يقع لانه ابطال او تعليق بما لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله لان حرف الباء للاتصاق وفي التعليق
 التصاق المجزأ بالشرط وان أضافه الى العبد كان تملكه منه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء فلان
 او اراد او احب او رضى فان علم العبد في المجلس وشاء وقع الصلح در روان قال بحكمه او بأمره او بقضائه
 او بأذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال سواء أضافه الى الله او الى العبد لانه مراد في مثله التخيير عما كقوله
 بحكم القاضي وان قال بصرف اللام يقع في الوجوه كلها لانه للتعليل كانه قال أنت طالق لدخولك الدار
 سواء أضافه الى الله أو الى العبد وان ذكر بصرف في ان أضافه الى الله لا يقع في الوجوه كلها لاني العلم لانه
 يذ كر المعلوم وهو واقع ولانه لا يصح نفيه عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليقاً بأمر
 موجود فيكون إيقاعاً ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة هنا التقدير ويقدر شيئاً وقد لا يقدره حتى لو أراد به
 حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال زيلعي (فالحاصل) ان هذه الالفاظ عشرة أربعة منها التملك وهي
 المشيئة والارادة والهمة والرضى وستة ليست للتملك وهي الامر والمحكم والقضاء والاذن والعلم والقدرة
 والكل على وجهين اما ان تضاف الى الله أو الى العبد وكل وجه على وجوه ثلاثة اما أن تكون بالباء
 أو باللام أو بنى فكلاً باللام تميزه مطلقاً وكذا الستة الأخيرة بالباء والاربعة الاولى تعليق ان أضيفت
 الى الله وتعليق ان أضيفت الى العبد وكلها بنى ان أضيفت الى الله تعليق الا العلم وان أضيف الى العبد
 فالاربعة الاولى تملك والباقي تعليق عيني (تتم) ادعى الاستثناء واستثناءه لا يقبل الا بينة وعليه الفتوى
 (قوله اما اذا سككت للتنفس الخ) أو اذا كانت طالق يارانية ان شاء الله صح الاستثناء كما في الخاتمة بخلاف
 الفاصل الفوق كانت طالق رجعيان شاء الله وقع وبأشياء لا يقع در و لو قال رجعيان أو بأشياء مثل عن نيته
 فان عني الرجعي لا يقع وان عني البائن وقع واجمعوا انه لو قال أنت طالق واحدة وثلاثان شاء الله لم يقع
 ولو قال أنت طالق ثلاثاً بواثن ان شاء الله وقع ولو قال واحدة باثنتان شاء الله لم يقع نهرو من الاستثناء أنت
 طالق لولا بورك أو لولا حسنك أو لولا اني احبك فلا يقع كما في الخاتمة ومنه سبحانه انه ذكره ابن الهمام في
 فتواه در (قوله ونحوهما) كالجشأ والسعال وثقل اللسان أو امساك فمدر (قوله وفي أنت طالق ثلاثاً
 الخ) شروع في بيان الاستثناء الوضعي بعد الفراغ من العرفي والمحق بالتعليق لا شتر كما في منع الكلام
 من اثبات موجه الا ان الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض وقدم المشيئة لمسايتها للشرط في منع الكل
 وذكر اداة التعليق غير انه منع الى غاية والشرط منع الى غاية محققة ثم ان الاستثناء بيان بالا واحد
 انواتها انما بعد هاء بردهم الصدر نهرو ثم اصل ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية وشرط صحته ان
 يبقى ما يتكلم به بعد الاستثناء وهذا اذا كان الاستثناء متصلاً بصدر الكلام لانه مغير لصدره في المسئلة
 الاولى الباقى بعد الاستثناء ثنتان فيقعان وفي الثانية الباقي واحدة فتقع وفي الثالثة لم يبق بعد الاستثناء
 ما يتكلم به فيبطل الاستثناء جوي عن با كبر واعلم ان ثمره الاختلاف بيننا وبين الامام الشافعي في ان
 الاستثناء تكلم بالباقي عندنا وعند منعه الحكم بطريق المعارضة تظهر فيما اذا قال له على ألف الامانة
 او خمسين يلزمه تسعمائة للشك في الدخول وعند تسعمائة وخمسون لانه داخل عنده بيقين والشك
 في المخرج ويشترط ان يكون متصلاً بخلاف العطف حيث يصح وان كان منفصلاً لكونه غير مغير عني
 (قوله وفي ظاهر الرواية) يعني من ابي يوسف كما هو ظاهر جوي (قوله وفي ثلاثاً ثلاثاً ثلاث) لان
 استثناء الكل باطل ان كان بلفظ الصدر ومساويه وان بغيرهما كنسائي طوالت الا هؤلاء أو الا زنب
 وعمره وهند وعبيدي احرار الا هؤلاء والاسلاما وغانما وراشداهم الكل صح در وقوله ان كان بلفظ الصدر
 او مساويه الاول هو مسئلة المتن والثاني كقوله عبيدي احرار الا ماليكي ويعتبر كونه كلا او بعضاً من جملة
 الكلام لاس جملة الكلام الذي يحكم بعخته ففي أنت طالق عشرة الا تسع يقع واحدة والا ثمانية يقع ثنتان
 وهكذا ثم كون المستغرق لغوا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء آخر يكون جزءاً للصدر فان كان صح وعلى
 هذا تفرع ما لو قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً ثلاثاً واحدة يقع واحدة نهرو فصح انك تسقط الواحدة الأخيرة

اما اذا سككت للتنفس أو العطاس
 أو نحوهما فهو لا يمنع الاتصال
 (وفي) قوله (أنت طالق ثلاثاً واحدة
 يقع ثنتان وفي الاثنتين) يقع (واحدة)
 وعن ابي يوسف انه لا يصح استثناء
 الاكثر وفي ظاهر الرواية لا فرق
 (وفي) قوله أنت طالق ثلاثاً (الا
 ثلاثاً) يقع (ثلاث)

بأبوابها وهو الثلاث فيبقى اثنتان تسقطهما من الثلاث الأولى يبقى واحدة موقوفة ولو قال الاثنتين
 الواحدة رقت ثلثان لان الاستثناء اذا تعدد بلاوا وكان الكل اسقاطا عما يليه فيلزم ان كل فرد
 اسقاط من الصدر وكل شفع جبرله ولو قال انت طالق ثلاثا الواحدة اثنتين طولب بالبيان فان مات
 قبله طافت واحدة في رواية ابن سماعة عن ابي يوسف وهو قول محمد وهو الصحيح لانه وقع الشك في
 الثانية فلا تقع بالشك نهر ولو قال له على عشرة لا تسعة الاثمانية الاسبعة الاستثناء لا أربعة
 الاثلاثة الاثنتين الواحدة لزمه خمسة بحر عن المحيط وطريقة أخرى لمعرفتها تأخذ الثلاث بيمينك
 والثنيتين بيسارك والواحدة بيمينك ثم تسقط ما اجتمع في يسارك مما اجتمع في يمينك فابقي فهو الواقع
 اه واذا علمت بطريق اسقاط كل فرد من الصدر فعناه اذا سقطت التسعة من العشرة يبقى واحد يجبر
 بالثمانية يكون المجموع تسعة فتسقط منها السبعة يبقى اثنتان تجبرهما بالسة ثم تسقط من المجموع الخمسة
 يبقى ثلاثة تجبرها بالاربعة ثم تطرح من المجموع الثلاثة يبقى اربعة تجبرها بالاثنتين ثم تطرح من المجموع
 الواحد يبقى خمسة وهو الجواب وعلى الطريقة الاخرى اذا أخذت التسعة باليمين والثمانية باليسار والسبعة
 باليمين ولستة باليسار وهكذا الى أن تأخذ الواحدة باليمين يجتمع في اليمين خمسة وعشرون وفي الشمال
 عشرون وباسقاطها ما في اليمين يبقى الجواب وأقرب منه ان تسقط الاخير من متلوه ثم ما بقي من متلوه
 وهكذا فابقي فهو المطلوب ولما كان المرض من العوارض أحريانه عن حكم الاصل وهو الصحة فقال

(باب طلاق المريض)*

ويقال له العار أيضا به عنوان بعض المتأخرين لان حكم الباب لا يختص بالمريض والمصنف كغيره انما
 ترجم به نظرا الى اصلاته نهر لكن قال المحوى اراد بالمريض ما يعي المحقق والمحكمي كالمقرب للقتل
 وعلى هذا فالترجمة مساوية لما ترجم به بعض المتأخرين (فرع) الشخص الصحيح في فشو الطاعون
 كالمريض عند الشافعية وفي الفتح لم اره لما خجنا اه لكن قواعدهم تقتضي انه كالصحيح قال في الاشباه
 غايته ان يكون كالذي طلق وهو في صف القتال وأقره في النهر والمحوى قال في الشريعة لالية وليس مسلما
 اذ لا عمالة بين من هو مع قوم يدفعون عنه في الصف وبين من هو مع قوم هم مثله ليس لهم قوة الدفع
 عن احد الخ وفيه نظرا لا يخفى والمراد من فشو الطاعون انتشاره قال في القاموس فشا خبره وفضله
 فشا وفشا وفشا وانتشرو الفواشي ما انتشر من المال كالغم السائمة والابل وغيرها الخ (قوله في حد
 المريض) فيه ان التحديد انما يكون للحقيقة لا للذات اللهم الا ان يقال اراد بالحد التفسير حموى وحده
 بالنسبة لجواز ترك القيام في الصلاة أن يكون بحيث يلحقه بالقيام ضرر على الاصح كافي الجوهرة وعلم من
 كلامهم انه لا يجوز للزوج المريض التطلق لتعلق حقها بما له الا اذا رضيت به بحر وقوله في النهر وفيه
 نظرا لان الشارع حيث رد عليه قصده لم يكن آتيا بالابصورية لا بطلان لاجتهاد فيه فيه نظرا لان رد الشارع
 قصده لا ينافي حصول المحرمة بالاقدام على ما هو معصية حموى (قوله ان يقوم بنفسه) أي بقوة نفسه
 وفيه ان القيام اذا وصل بالباء لم يكن معناه الانتصاب حموى وانما يكون معناه انه ولي امر نفسه فلم يكن
 مولى عليه شيخنا (قوله والصحيح انه اذا امكده الخ) كذا قاله المصنف في الكافي وقال الزبلي والصحيح
 ان من عجز عن قضاء حوائج خارج البيت فهو مريض وان لم يكنه القيام بها في البيت اذ ليس كل
 مريض يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام للبول والغائط فكلام المصنف في الكافي في الزبلي وبوافق
 ما في الشريعة لالية عن الكمال ونفسه اذا امكده القيام بها في البيت لا خارجه فالصحيح انه صحيح اه ومنه تعلم
 ما وقع في عبارة بعضهم حيث ذكر ان ما ذكره المصنف موافق لما في الزبلي ومخالف لما ذكره الكمال
 وليس كذلك فالصواب في عبارته العكس ومنشأهنا انه سقط من نسخة حرف النون من قوله لا يكون

* (باب طلاق المريض)
 واختلفوا في حد المريض فيلزم هو
 الذي لا يقدرون يقوم بنفسه الا ان
 يعجزه انسان وقبل هو الذي يكون
 صاحب فراس وان كان يقوم بنفسه
 وفي الجامع الصغير الخافى فسر كونه
 صاحب فراس بان لا يقوم بجوانحه
 الا بكافة ومشقة وكان الغالب من
 حاله المساك والصحيح انه اذا امكده
 القيام بجوانحه في البيت

مرضا والمقعد والمفلوج مادام يزاد ما به فهو مريض فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره ودرر وقوله فان صار قديما أي بان استمر سنة (قوله ولا يمكنه القيام خارج البيت) كجهز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وجز السوقي عن الاتيان الى مكانه فاما من يذهب ويحيى فلا وهو الصحيح وهذا في حقه اما في حقها فيعتبر عجزها عن القيام بمصالحها داخل البيت كذا في البرازية وزاد في فتح القدير ما ذكره الشارح (قوله والمرأة اذا كانت الح) كذا في فتح القدير ونصه اذا لم يمكنها المعود الى السطح فهي مريضة اه قال في الشرنبلالية وهذا مذکور في الذخيرة والاولى ما في النهر من البرازية بان تجز عن المصالح الداخلة ومقتضاه أنها لو قدرت على نحو الطبع دون معود السطح لم تكن مريضة وهو الظاهر اه والحامل اذا أخذها الطلق كالمریضة درر ولم يقيد بما اذا تم لها سنة أشهر كما في الزيلعي ولهذا قال في الشرنبلالية ولا يخفى ان العادة صعبة بطلق السقط بما هو أشد في تمام المدة اه واختلف في تفسير الطلق فقيل هو الوجب الذي لا يسكن حتى تموت وتلد وقيل وان سكن لان الوجع يسكن نارة ويهيج أخرى والاول اوجه اه فعلى ما هو الاوجه اذا جاءت الفرقة من جهتها بعد سكون الطلق ثم ماتت لا يرث منها (قوله طلقها رجعا او بائنا) طائعا احترازا عما لو اكرهه على طلاقها فانها لا ترث كالأكرهت على سؤالها الطلاق حيث ترث كما في القنية وعرف منه انه لو جامعها ابنه مكرهه فانها ترث ولم يقيد به لان الطواعية هي الاصل فصرف المطلق اليها انم الطلاق ليس بقيد بل كذلك لو أبانها بخيار بلوغ وتقبيل أمها وبنتها وردته كافي البدائع وكأنه أراد به كل فرقة جاءت من قبله نهر (قوله أي امرأة حرة مسلمة) فلو كانت أمة أو ذمية لا ترث حيث كان هو مسلما وان كان فارا بقي ان ظاهر صنيع الشارح ان العبرة بأهلية الارث عند الطلاق الرجعي كافي البائن وليس كذلك بل العبرة في الرجعي بالأهلية عند الموت حتى لو كانت الزوجة رقيقة أو كافرة ثم اعتقت وأسلمت وماتت وهي في العدة تجري التوارث بينهما شيخ شاهين بخلاف البائن فانه يشترط فيه الأهلية للميراث وقت الطلاق والموت وما بينهما بحرهما في الزيلعي من تقييده ارثا منه اذا طلقها بعد ما تعلق حقها بما له بقوله وكانت وقت الطلاق من ترثه الخ يتعين جملة على خصوص البائن لا ما عجم الرجعي (قوله رجعا) كان ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب لانها فيه ترث ولو طلقها في الهبة ما بقيت العدة بخلاف البائن فانها لا ترثه الا اذا كان في المرض ولقد أحسن القدوري في اقتضاره على البائن نهر (قوله بغير رضاها) صوابه التأخير بان يقال او بائنا او ثلانا بغير رضاها فيكون تصريحاً بفهم قوله الا في وان أبانها بمرها الخ اذ لا يصح جعله قيدا في الرجعي لما سألنا عنها لو سألته الطلاق الرجعي فأبانها غليظة أو خفيفة وماتت وهي في العدة ورثته (قوله او ثلانا) فيه ان الثلاث من افراد البائن فلا يصح عطفه بأوجوى (قوله في مرضه) قيد للبائن لا للماعلى خلاف القاعدة الاصولية حموى لان النكاح في الرجعي قائم ولهذا يرثها ان ماتت بخلاف البائن حتى لو أبانها في مهنته ثم مات لا ترث سواء مرض بعد الابانة أو لا وسواء ماتت والعدة باقية أو لا وأما في الرجعي فترث منه مطلقا اذا ماتت وهي في العدة بخلاف البائن لان السبب هو النكاح وقد زال فلا ترثه كالأكرهت وقوله في مرضه أي المتصل بالموت حتى لو صبح ثم ماتت في عدتها لم ترث اما اذا لم يصح حتى قتل او مات من غيره ورثت وكذا لو هلق طلقها بمرضه كما صححه في الحانية او وكل به وهو صحيح فأوقعه حال مرضه قادر على عزله لا اذا لم يقدر كما في الظهيرية وفي الكافي قال زوجته اجد كما طالق ثم بين ذلك في المرض صار بالموت فارا أقول وعلى هذا فينبغي انه لو حلف وهو صحيح لم يمكنه حبس وهو مريض فيمنه في واحدة انه يكون فارا ولم أره ولو كذبها الورثة بعد الموت في كور الطلاق فيه فالقول لها لانهم يدعون الحرمان بالطلاق في الهبة وهي تنكر كما لو قالت طلقني وهو قائم وقالوا في البقرة بخلاف ما لو كانت الزوجة أمة فأدعت العتق قبل موته وقالت الورثة انما كان بعد حيث يكون القول لهم ولا يعتبر قول مولاهما كما لو ادعت انها أسلمت في حياته وقالت الورثة أسلمت بعد موته فالقول لهم والقول بان انه مات قبل انقضائه عتقها مع اليقين فان نكلت

ولا يمكنه القيام خارج البيت لا يكون
مريضاً مرض الموت والمرأة اذا كانت
حيث لا يمكنها القيام للمعود على
السطح كانت مريضة والا لا لو (طلقها)
أي امرأة حرة مسلمة (رجعا) بغير
رضاها (او بائنا) او ثلانا في مرضه

لا ارث لما ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها ولو لم تزوج لكنها قالت أبيت ثم مات بعد مضي ثلاثة أشهر من وقت إقرارها لا ميراث لها واعلم أنه لو ارثت وهو صحيح وقتل على ردة أو محق بدار الحرب وورثته بخلاف ردةها وهي صحيحة والفرق أن ردة في معنى مرض موته بخلاف ردةها أما لو ارثت وهي مريضة ورثها نهر وبهر وإذا صار فارابان طلقها بعدما تعلق حقها به وكانت وقت الطلاق أي البائن عن ترثه بان مكانا حترين مقصدي الدين رد عليه قصده بخلاف ما إذا كانت كافرة وهو مسلم أو كانا مملوكين أو أحدهما وقت الطلاق ثم زال المانع حيث لا ترث لعدم تعلق حقها به وقت الطلاق فلا يكون فاراجوى عن ابن الشلبي (قوله ومات) ولو بغير ما ذكر هو المذهب شرعا لئلا ية عن المواهب وليس المراد أنه مات بسبب آخر بعد البر من مرضه بدليل ما سياتي في المتن من قوله ولو أبانها في مرضه فصيح فمات لم ترث قيد بموته لأنها لو ماتت وهي مريضة في العدة لم يرثها الزوج لأنه بطلانها بإقراره بسقاط حقه نهر وقوله بطلانها أي البائن لما صرح به الزيلعي فيما سياتي عند قول المصنف والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء حيث قال ولهذا تناووا لفظة الأزواج في آية الموارث واللعان وفي عدة الوفاة حتى جرى التواث واللعان بينهما ووجب عدة الوفاة عليها (قوله ورثت) لثبوت الفرار بهذه الأشياء سواء علم أهليتها لارثه أولا حتى لو كانت أمة اعتقها المولى أو كاتبة أسلمت ولم يعلم حتى أبانها في مرضه ورثت كما في الظهيرية وفي الخانية قال المولى لأمته أنت حرة غدا وقال الزوج أنت طالق ثلاثا بعد غدا علم بكلام المولى كان فارا أو لا لانهر لانها لم تكن أهلا للارث وقت التعليق بمر (قوله وكذا لا ترث إذا طلقها قبل الدخول) ولو بعد الخلوة فإن الارث من الاحكام التي لم تقم الخلوة مقام الوطء فيها (قوله وقال مالك ترث امرأة الفاراج) هذا قول ابن أبي ليلى وأما مالك فيوثرها وان تزوجت بازواج شيخنا عن المحبي وكذا عبارة الزيلعي تدل على ذلك أيضا غير أنه لم يذكر أحمد مع ابن أبي ليلى حيث قال بعد ان ذكر ان الزوجية سبب ارثها في مرض موته والزوج قصد ابطاله فيرد عليه قصده بتأخير عمله الى انقضاء العدة مانصه ولا يمكن ابقاء السبب بعد انقضاء العدة لانه يؤدي الى توريتها من زوجين والى توريت ثمان نسوة أو أكثر من رجل واحد وبهذا يعلم فساد قول مالك انها ترث بعد انقضاء عدتها ولو تزوجت بعشرة أزواج وقول ابن أبي ليلى ما لم تزوج لانه لا يعلم في الشرع ولم يجعل الارث لاكثر من أربع نسوة اه (قوله وقال الشافعي لا ترث في البائن) وهو القياس لان السبب قد ارتفع قبل الموت وجه الاستقصان ما روى ان عثمان ورثت تمار بنت الاصبع امرأة عبد الرحمن بن عوف وكان قد أبانها في مرضه بمحض من الصحابة من غير تكبير فصار اجازة ليل (قوله واختلفت منه) يوم ان الاختلاع لا يكون بامرها جوى أي لان اختلاعهما منه لا يكون بدون أمرها إذا المراد بامرها رضاها قيد باختلاعهما لان الاختلاع الاجنبي لا يبطل ارثها وفي الخانية أبانها في مرضه ثم قال لها ان تزوجت كنت فانت طالق ثلاثا فتزوجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانه موت في عدة مستقلة باطل حكم الفرار بالطلاق الاول والثاني وان وقع الا ان شرطه وهو التزوج حصل بفعلها ما لا يكون فرارا خلافا لمحمد نهر (قوله لم ترث) لانها رضيت بسقاط حقها وفي كلامه إشارة الى انها لو فارقت بهبب او عنه او خیار بلوغ او عتقها لم ترث ولو وجدت هذه الامور منها حال مرضها ورثها كذا في الشرح والمذكور في المجامع ان في الفرقة بالحب والعنة واللعان لا يرثها لانها طلاق فكانت مضافة اليه مخزوم به في السكافي وقالوا وطلقت نفسها في صحته أو مرضه فاجازة الزوج في مرضه ورثته مع ان تطبيقها ظاهر في رضاها به وأجاب الزيلعي وغيره بان المبتل للارث انما هو اجازته وانت خير بان هذا لا يجدي نفعا فيما اذا كان الطلاق في مرضه اذ دليل الرضى فيه قائم نهر فان قلت امرها بالطلاق لا يزيد على قولها اسقطت ميراثي منك وشم لا يسقط قلت اجيب بان الميراث لا يحتمل السقوط مقصودا ولكن سببه وهو الزوجية يحتمل الرضى وشيأتي في كتاب الوقف ان الاستحقاق المشروط كالارث لا يسقط بالاسقاط قال المحمدي في حاشية الاشياء من قاضيه

ومات في عدتها ورثت (المرأة
(وبعدها) أي بعد العدة (لا ترث)
مطلقا سواء تزوجت أولا وكذا لا ترث
إذا طلقها قبل الدخول وقال مالك
ترث امرأة الفار بعد العدة قبل أن
تزوج بزوج آخر وقال الشافعي
لا ترث في البائن (وان أبانها بامرها
او اختلفت منه او اختارت نفسها
بغيره) ثم مات وهي في العدة (لم
ترث

في

وفي قولها (طلقتني رجعة فطلقها
ملا نازوت) وانما قيد بالرجعة لانها
لو قالت طلقني بائنه وابائنه لاثرت كما تقدم
آنها (وان ابائنها بامرها في مرضه
او تصادقا عليها) أي على العدة (أي ان
في العدة و) على (مغى الوان قال
طلاقها بائنا في مرضه بامرها وان قال
لماني مرضه ان الطلاق البائن كان في
لماني و قد مضت عدتك فصدمته
صحتي وقد مضت عدتك لما بوضعية
فاقر) لما بدین (او اوصى لما) بوضعية
في الصورتين (فلما الاقل منه ومن
ازنها) عند أبي حنيفة وعندهما
بحوزا قراره ووضعيته في الثانية ثم انه
تجب العدة في الاولى وعند زفر لما جيع
تجب العدة في الصورة الاولى (ومن
ما قرأ او وصى في الصورة الاولى أي
بارز رجلا او قدم ليقبل قبود) أي
قصاص (او رجيم) في الزنى (فابائنها)
عقب هذه الانشاء (ورثت ان مات
في ذلك الوجه او قتل) وهي في العدة

(قوله وعن أبي حنيفة في النوازل الخ) يمكن حله على طائفتين كان البرز من أقره أو دونه بناء على ما ذكره
في النهر من أن المسئلة قديما بعضها على ما علم أن البارز ليس من أقره أو دونه بل أقوى منه أو فلا يخالف
حينئذ ما شئ عليه المصنف في المتن (قوله ولو محصورا أو في صف القتال لا) الغلبة للسلامة يعني (قوله
ولو علق طلاقها) يعني البائن ولم يقيد به اكتفاء بما مر أو لئلا يلبس الباب وهذا لأن قوله وهما في المرض أو الشرط
فقط انما يتم في البائن نهر ووجهه انما في الرجوع ترث مطلقا سواء كانت في الصحة أو المرض وفي التعبير
بالتعليق تسامح اذا تعليق ما كان بفعل على خطر الوجود وهي الشبهة كاش لا محالة فلهذا لا يوجب
إضافة لا تعليق وقد يقال أراد بالتعليق ما هو الاعم من ان يكون حقيقة أو صورة مجرى وهذه المسئلة
على أربعة أوجه إما أن يعلق الطلاق بجي الزمان أو بفعل أجنبي أو بفعل نفسه أو بفعل المرأة وكل
وجه على وجهين إما أن يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض أو كانه في المرض أما الوجه الأول
أن كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم ترث وأما الوجه الثاني وهو ما اذا علق بفعل نفسه فترث
كيف ما كان اذا لوجود الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحة أو في المرض وكان الفعل عاملا عنه
بداولا لانه صار مقصدا بطلان حكمها بالتعليق وللشرط أو بالشرط وحده لأن الشرط يشبهها لعل لأن
الوجود عنده مفار متعديا من وجه واضطراره لا يطل حتى غيره كاتلاف مال الغير حال الاضطرار
أو النوم وأما الوجه الرابع وهو ما اذا علق بفعلها فان كان فعلا لها منه بد لم ترث مطلقا سواء كان التعليق
والشرط في المرض أو كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لانها رخصت بالشرط والرضاء يكون رخصا
بالشرط ودرر وزيلي ومنه يستفاد ان هذه المسئلة تنقسم الى ستة عشر وجهها لان التعليق إما ان يكون
بجبي الوقت أو بفعل أجنبي أو بفعله أو فعلها وكل وجه على أربعة أوجه لان التعليق والشرط إما أن
يوجد في الصحة أو في المرض أو يوجد أحدهما دون الآخر نهر وشبهة لالية (قوله بفعل أجنبي) أراد به
غير الزوجين لا خصوصه اذ لو علق طلاقها بفعل ولدها منه كان كالأجنبي نهر سواء كان له منه بد أو لا
بحر (قوله أو بفعل نفسه مطلقا الخ) وانما لم يفرق بين الضرر وري وغيره في فعل الزوج لانه كان له من
التعليق بدوان لم يكن له من الضرر بد جوى عن البرجندی (قوله وكلام الابوين) ونهى رحم المهرم
جوى عن البرجندی (قوله وعند محمد وزفر لا ترث في الصورة الأخيرة) ذكر في الاسلام في بسوطة
ان الصحيح في هذه المسئلة ما قاله محمد ووجهه ان الزوج لم يباشر العلة بعدما تعلق حكمه به لانه لا شيء
فلا يكون متعديا وبه ثبت الفرار ولو جوف أو يوصف يقولان انهما مضطرة في تحصيل الشرط من قبل
الزوج لانها ان لم تقدم تخاف على نفسها أو دينها وان أقدمت يسقط حكمها وهذا الاضطراب من جهة
الزوج فنقل اليه كما يتل الى المكره والى الشاهد واعلم ان قولنا للشارح وعند محمد وزفر الخ مخالف لما
في الزايلي والمصوب الموافق لكلام الزايلي عدم ذكر زفره نافع محمد والمصوب ان يذكركم خلافه فيها
سيجي من قول الشارح وكما اذا علق طلاقها بفعل أجنبي أو بجبي الوقت في الصحة ووجود الشرط في
المرض بان يقال وعند زفر ترث لان المعلق بالشرط كالمرسل عند وجود الشرط فممكن تطبيقا بعد تعلق
حكمها به ولنا انه كالمجز عنه حكم لا قصدوا لوجود الشرط وهو مجنون يقع ولو كان قصدا لما
وقع لعدم القصد منه وهذا لو حلف بان لا يعلق بعد ما علق بالشرط لم يترث ولو كان
قصدا لم يترث ولا به لم يوجد منه صنع بعد تعلق حكمها به ولا هو ممكن من منع فعل الأجنبي ويجي
الزمان فلم يكن متعديا والفرار بالعدوى وهذا شرط في المختصر ان يكون في المرض بقوله والتعليق
والشرط في مرضه زيلي (قوله ككلام زيد غير مدبون) سواء كان التعليق والشرط في المرض
أو الشرط فقط لانها رخصت بالشرط والرضى به يكون رخصا بالشرط (قوله وكما اذا علق طلاقها بفعل
أجنبي أو بجبي الوقت الخ) تقدم الكلام عليه وما في العيني من انها ترث في الوجه الرابع والثامن وهو قوله

وعن أبي حنيفة في النوازل الخ
البارز لا يبارز لا يكون طارا ولا ترث
(ولو) كان (محصورا) أي عذوفا
حصن فطلق امرأته بائنات (أو) كان موازيا
لاعدو (في صف القتال) فطلق امرأته
بائنا (لا) ترث (ولو علق طلاقها بفعل
بائنا) أجنبي أو بجبي وقت (بان) قال
شخص (أجنبي أو بجبي وقت) (بأن) قال
ان يدخل فلان الدار وأذا جاء رأس الشهر
فأنت طالق (و) المحلل ان (التعليق
والشرط في مرضه) علق طلاقها (بفعل
نفسه) مطلقا سواء كان بماله بدنه أو لا
بدله منه (وهما) أي التعليق والشرط
(في مرضه أو الشرط) في مرضه (فقط) أي
دون التعليق (أو) علق (بفعلها)
(و) المحلل انه (لا بدله منه) كالأكل
والشرب وكلام الابوين وصوم الفرض
وصلته وتقامي الدين والقيام والعود
(وهما) أي التعليق والشرط (في
المرض أو الشرط) فيه دون التعليق
(ورثت) المرأة في جميع الصور
وعند زفر ومحمد لا ترث في الصورة
الأخيرة (وفي غيرها) أي في غير
هذه الوجوه المذكورة (لا) ترث
كما اذا علق طلاقها بفعلها والفعل عما
لها بدنه ككلام زيد غير مدبون وكما اذا
علق طلاقها بفعل أجنبي أو بجبي وقت
في الصحة ووجود الشرط في المرض (ومات)
أبانها في مرضه فصيح) المرض (ومات)
بمرض آخر (أو بانها فارتدت فأسلمت
فبان) وهي في العادة

الرجل شيخ شافعي (قوله لم ترث في الصورتين) أما في الوجه الأول فلا يله بالبروتين أنه ليس بمرض الموت
 وأما الثاني فلا يله بارتدادها بطلت أهلية الارث فبالا سلام لا يله بالسبب بخلاف النكاح حيث يعود
 لأن سقوطها لقوات الاحتباس فإذا استلقت عادت إلى حبسه فتعود عيني (قوله وقال زفر ترث في الصورة
 الأولى) لأنه صار منهما بالفرار حين طلقها طائفاً أنه مرض الموت عيني (قوله والمسئلة بها) أي بعد
 ما أبانها فانها ترث لأن المحرمة ثبت بفعله بخلاف ما إذا طأ وعتا بشدا لان الفرقه من جهتها فلم يكن طأ
 وكذا إذا طلقها رجعا ثم طأ وعتا لا ترث لأن الرجعي لا يزيل النكاح فتكون المحرمة مضافة إلى المطاوعة
 وهو فعلها باختبارها بخلاف ما إذا طأ وعتا بعد ما أبانها لان المحرمة ثبت بفعله فصاريه فارتعلق حقها
 بحاله ولا يبطل بشي من المحرمة لانها لا تنافي الارث بخلاف الردة بعد الابانة لانها تنافي أهلية الارث زيلعي
 (قوله قذف امرأته وهو صحيح) تقييده بالعفة لا للاحتراز عما لو كان في المرض بل ليعلم الحكم فيه بالأولى
 أو نقول إنما قيد به لأن فيه خلاف محمد كما سيذكره الشارح إذا خلا فيه له إذا كان في المرض (قوله وفرق
 بينهما) أي في مرض موته (قوله ربضا) جعله في النهر قيداً فيهما أي اللعان والابلاء وكذا استفاد من
 الزيلعي وهو كذلك إذ لو وقعت الفرقه باللعان في صحته ثم مات لا ترث ولهذا قيد شيخنا بطلاق قول
 الشارح فيما سبق من قوله ولا عن وفرق بينهما بقوله في مرض موته ومنه يعلم ما في العيني من قوله وأشار
 إلى كون الابلاء في المرض بقوله ربضا الخ لا يهاجمه أن المرض في جانب اللعان غير معتبر وليس كذلك
 (قوله ورثت) أما في اللعان فلا يله ملحق بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه إذا بد لها من الخصوصية
 لدفع العار عن نفسها فكانت مضطرة فلا يبطل حقها به وأما في الابلاء فانه بمنزلة تعليق الطلاق بمضي
 الزمان فكانه قال لها إذا مضى أربعة أشهر فانت بائن درر وزيلعي (قوله وقال محمد لا ترث في الأولى)
 أشار شيخنا إلى أنه أراد بالأولى ما سبق من قوله قذف امرأته وهو صحيح وجعلها أولى يستقيم بالنسبة
 لها بعد ما من مسئلة الابلاء فسقط ما عساه أن يقال صواب العبارة في الثانية (قوله لا ترث) لأن الابلاء
 في معنى تعليق الطلاق بمضي مدته الخالية من الوقاع فيكون ملحقاً بالتعليق بمعنى الوقت فهو قد تقدم
 ان التعليق إذا كان في العفة لا ترث خلافاً لفرجوى فان قيل في الابلاء في العفة ينبغي أن يكون فاراً
 لأنه ممكن من إبطاله بالني فاذا لم ينفى حتى بانت كان قاصداً لإبطال حقها فيرد عليه قصده فترث كما إذا
 وكل وكذا في العفة فطلقها الوكيل في مرض الموصي كل فاعترث لأنه جعل مباشرة التحككه من العزل
 قلنا لا يمكن من النفي الإضرار وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن ممكناً مطلقاً بخلاف مسئلة
 الوكيل لأنه ممكن من عزله حتى لو لم يقدر على عزله حتى أبانها لم ترث ذكره في المتقي زيلعي (فرعان)
 قال لها إن مرضت فأنت طالق ثلاثاً كان فاراً (الثاني) قال آخر امرأة أتزوجها طالق ثلاثاً فتزوج
 امرأة ثم أخرى ثم مات طأقت المرأة الأخرى عند النزوح فلا يصير فاراً فلا ترث عنده وعندهما طأقت
 عند الموت فيصير فاراً وترث لأن الأخيرة لا تنهق إلا بعد موت زوجها غير ما بعده وذلك يتحقق بالموت
 في مكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه وله ان الموت بعينه إنما آخر امرأة يتزوجها
 واتصافه بالأخيرة من وقت التزوج فنبت متنادد درر ولا فرق في عدم ارتضاها عند الإمام بين أن تكون
 مدخولاً لها أو لا إلا أنه ان دخل بها فلها مهر ونصف النصف بالطلاق قبل الدخول بها والمهر الكامل
 بالوطء بعد الطلاق الثلاث وعديتها بالحيض عنده وعندهما للمهر واحد وعليه العدة لا بعد الإجلين
 شهرين بلالية (تنبيه) أرادت ثم ماتت أو لحقت بدرا الحرج فان كانت الردة في المرض ورثها زوجها
 وإن كانت في العفة لا يرث بخلاف ردته فانها في معنى مرض موته فترثه مطلقاً ولو ارتد أبعافاً استلمت هي
 وورثته والألا توير وشرحه (قوله ذكر رافعه) أي المحرمة وذكر الضمير لأن المصداق المختوم بالتاء يجوز
 رجوع الضمير إليه بالتذكير والتأنيث جوي

(لم ترث) في الصورتين وقال زفر ترث في
 الصورة الأولى (وان طأ وعتا ابن الزوج)
 في الجماع والمسئلة بها (اولا عن) أي
 ان قذف امرأته وهو صحيح ولا عن
 ان قذف نفسها (أو آلى) حال كونه
 وفوق بينهما (أو آلى) حال كونه
 (مريضاً) ثم مات وهي في العدة (ورثت)
 وقال محمد لا ترث في الأولى ولو قذفها
 في المرض ورثت عندهم جميعاً (وان آلى
 في صحته وباتت به) بان انقضت مدة
 الابلاء (في مرضه لا ترث) ولما ذكر
 سبب المحرمة ذكر رافعه عقبه
 حيث قال

* (باب الرجعة) *

ذكرها بعد الطلاق لانها متأخرة عنه طبعاً كذا وضعا لانها شرعت لرفع الطلاق والرفع أبداً يكون بعد الوقوع جوى (قوله اسم من رجع) أى اسم مصدر جوى يتعدى ولا يتعدى يقال رجع الى أهله ورجعته اليهم رددته رجعا ورجوعا ورجعائهم (قوله والفتح أفصح) عند الجمهور خلافه لازهرى فى دعوى اكثرية الكسر وللمكي تبعاً لابن دريد فى انكار الكسر على الفقهاء نهر (قوله رد سبب الزوال) هو على حذف مضاف أى لرد أن سبب الزوال لأن سبب الزوال وهو الطلاق لا يرتفع بالرجعة وإنما الذى يرتفع بها أثره وهو المحرمة الموقوفة على انقضاء العدة فى الرجعى دون البائن ولا يلزم من ارتفاع الأثر ارتفاع المؤثر شيئا وبالطلاق يتجهل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل كفى الخلاصة وصححه فى الظهيرية وفى الصيرفية لا يكون حالاً حتى تنقضى العدة والقول بانقضاء العدة تأخير قول المرأة نهر (قوله هى استدامة النكاح الخ) أى ابقاء النكاح على ما كان دررفا السنين ليست لا طلب قال الوانى أى طلب دوام النكاح الموجود قبل مضي العدة فقوله فى العدة متعلق بالاستدامة اذا معنى تدارك دوام النكاح قبل زواله (قوله فى العدة) زاد بعض المتأخرين بعد طوطم المأمر من انه فى الخلوة المحيطة يجب العدة ولا تصح الرجعة ولا حاجة اليه فى المسألة لان هذا من الشرط نهر (قوله وعند الشافعى استحابة الوطء) لان الطلاق الرجعى يحرم الوطء عنده لان ملك النكاح شرط جواز الوطء وقد زال بالطلاق ولنا قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن والبعول هو الزوج والتسمية به حقيقة تستلزم قيام الزوجية وقيامها يوجب حل الوطء ولا دلالة فى قوله تعالى أحق بردهن على ان ملكه قد زال لان الرد يستعمل للاستدامة يقال رد البائع المبيع اذا باعه بشرط الخيار ثم فسخ وهو لم يخرج عن ملكه لكن لما كان بعرضية أن يخرج لو لم يفسخ حتى مضت المدة سمي رداف كذا هنا وقال تعالى فأمسكوهن بمعروف ولا تمسكوهن الا باقاً فيكون أقوى دلالة على ان الرجعة استدامة زيلعى وقوله ثم فسخ ليس معطوفاً على رد من قوله رد البائع المبيع بل على باع من قوله باع بشرط الخيار والتقدير اذا باع بشرط الخيار ثم فسخ يقال رد البائع المبيع (قوله ان لم يطلق ثلاثاً) أونتين ان كانت أمة ولم يقترن بعوض مالى ولا صفة نهي عن البينونة ولا مشيئة ولم يكن بكفاية يقع بها البائن وعلى هذا فلو قال ان لم يطلق بائناً كان أولى نهر (قوله ولا بائناً) من عطف العام على الخاص جوى لان الثلاث من افراد البائن (قوله وقد دخل بها وهى فى العدة) لو قال وقد وطئها كان أولى جوى وقوله وهى فى العدة تكرار بلا فائدة شيخنا وفى الدرر من البرازية ادعى الوطء بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لا فى عكسه (قوله ولو كانت لم ترض) واصل بما قبله فان الامر بالامساك مطلق فيشمل التقادير در رأى حالة الرضى وعدمه وكذا تصح مع كراهه وهزل ولعب وخطأ در وأطلق المصنف فى عدم اشتراط رضاها فم الغائبة وما فى العناية من انه بشرط اعلام الغائبة قال فى النهر انه سهو لما استقر من ان اعلامها انما هو مندوب فقط ولو قال ابطلت رجعتى أو لا رجعة لى طليك كان له الرجعة كما فى البدائع اهـ (قوله براجعتك) وارجعتك وردتلك وأمسكتك ومسكتك وهذا صريح واشترط فى بعض المواضع فى رد ذلك الصلة كالى أو الى نكاحى أو الى عصمتى ولا يشترط ذكر الصلة فى الارتجاع والمراجعة قال السكال وهو حسن انه مطلق يستعمل فى ضد القبول ومن الصريح النكاح والتزوج عند محمد وهو ظاهر الآية وفى البناء صريح وعليه الفتوى وهذا ركن الرجعة لانه اما قول أو فعل والقول الصريح ما تقدم والكفاية أنت عندى كما كنت وأنت امرأتى فلا يصبر مراجعاً الابالنية شرعاً ليلية عن الفسخ والنهر (تق) تزوجها فى العدة لا يكون رجعة عندى حليفة لان انشاء النكاح فى المنكوحه باطل لغو ولا يثبت ما فى ضمنه وعند محمد يكون رجعة وعن أبى يوسف وايتان

* (باب الرجعة) *
اسم من رجع رجوعاً بفتح السين
وفقهها والفتح أفصح وانما سميت بها
لرد سبب الزوال (وهى استدامة)
النكاح (الشافعى فى العدة) وعند
الشافعى هى استباحة الوطء (ونصح)
الرجعة (فى العدة ان لم يطلق ثلاثاً)
ولا بائناً وقد دخل بها وهى فى العدة
(ولو) كانت (لم ترض براجعتك) أى
صحيح به فى المحضرة

واشتمار القبية أبو جعفر قول محمد وبه يفتى ورجعة الجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل
 بهما زيلبي وقوله ورجعة الجنون يعني اذا جن بعد ما طلق رجعا (قوله وراجعت امرأتى) ويندب
 اعلامها لئلا تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فرق بينهما وان دخل درهن الفخى وما فى الهداية من قوله
 لانه لو لم يعلم بالرجعة فى المعصية أى معصية الزوج بغيره فيه اشكال زيلبي لان المعصية لا تكون
 بدون العلم وفى الغاية لا تحقق المعصية بغير ذلك الا ان يقال ينبغي أن لا تزوج بغيره حتى تسأل عن
 ارتجاعه لا نفراده به فاذا تزوجت بغير سؤال وقعت فى المعصية وهذا مشكل أيضا من حيث انه اوجب
 علمها السؤال والمعصية بالعمل بما ظهر عندها قال الكمال وليس السؤال الا لدفع ما هو متوهم الوجود
 بعد تحقق عدمه فهو وزان اعلامه اياها فاذا كان مستحسلا لانه تصرف فى خالص حقه فكذا سؤالها يكون
 مستحسلا لانها فى النكاح كذلك (قوله وبما يوجب حرمة المصاهرة) وان لم يقصد المراجعة بجر وهذا
 بيان للرجعة بالفعل ولكنه مكره كفى البصر عن المجوهره ونقل من المحامى القدسي اذا راجعها بقبلة
 او لمس فلا فضل ان يراجعها بالاشهاد ثانيا ٨١ لان السنة الرجعة بالقول والاشهاد واعلامها كما
 فى شرح الطحاوى شريلاية (قوله وهو الوطء) بشرط ان لا يكون الوطء بعد تزوجها فى عدته لان تزوجها
 لغو والوطء بناء عليه فتكون كالاجنية كذا فى القنية وأقول هذا يفتى على ما سبق من انه اذا تزوجها
 فى العدة لا يصير مراجعها عند الامام والخيار قول محمد كفى الظهيرة (قوله والتقييل) على أى موضع
 من بدنها (قوله بشهوة) حقق الكمال انه يكون مراجعها بالتقييل ولو بدون شهوة (قوله واللس بشهوة)
 لا فرق بين كون اللس وما بعده منه أو منها بعد كونه باختيار منه فان كان اختلاسا بان كان نائما أو مكرها
 قيل على قول أى حنيفة ومحمد ثبت الرجعة خلافا لابي يوسف واجمعوا انها لو ادخلت فرجها فى فرجها
 وهو نائم أو مجنون كان رجعة ومقتضى ظاهر كلامه ان الوطء فى الدبر لا يكون رجعة لما مر من انه لا يوجبها
 أى حرمة المصاهرة لكن القنوى على انه رجعة وعلى هذا فينبى انه اذا كان اللس أو النظر بشهوة معه
 انزال أن يكون رجعة وان لم يوجب حرمة المصاهرة ولم اره لهم والفرق بين البابين ان القصد هناك الجزئية
 وهنا الشهوة فيكون رجعة وان انزل شوبرى (قوله والنظر الى فرجها) يعنى الداخل نهر (قوله وقال
 الشافعى لا تصح الرجعة الا بالقول) بناء على ان الطلاق الرجعى يحرم الوطء عنده فيكون منبئا للفعل كما هو
 اصله وعندنا لا يحرم فيكون استدانة زيلبي (قوله اذا قدر عليه) أما اذا لم يقدر فتكون الرجعة بالفعل
 والاشهاد أيضا محوى (قوله والاشهاد مندوب) أى على الرجعة بالقول وقيدنا بالاشهاد بكونه على
 القول لان الاشهاد على الوطء لا ينفق وفى الظهيرة قال محمد لا تقبل الشهادة على التقييل واللس والنظر
 انه بشهوة لانه لا علم للشاهد بها محوى من البرجندى (قوله وقال مالك والشافعى لا تصح الرجعة
 الا بالاشهاد) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم أمر وهو للوجوب ولنا النصوص المطلقة كقوله
 تعالى فامسكوهن ويعولن أحق بردهن وكقوله عليه السلام مرايتك فليراجعها من غير قيد بالاشهاد
 واشترطه زيادة وهى نسخ فلا يجوز الا بئله والامرى الآية محمول على الندب يدل عليه انه قرنهما بالمفارقة
 وهى ليست شرطافيه فكذا فى الرجعة والحب منهم انهم بشرطون الاشهاد فى الرجعة اعتبارا بابتداء
 النكاح ولا يشترطون رضاها ولا تجديد المهر والولى وأعجب منه ان مالك يستلزم فيها الاشهاد
 ولا يشترطه فى ابتداء النكاح زيلبي والمراد من قوله وقال مالك والشافعى لا تصح الرجعة الا بالاشهاد
 خصوص الرجعة بالقول لا الرجعة بالفعل كما توهمه السيد المحمى فلذا قال بقطر على قولهما كيف يتأتى
 الاشهاد (قوله فصدقه تصح الرجعة) لأن النكاح ثبت بتصادقهما فالرجعة أولى نهر (قوله وان لم
 تصدقه لا تصح الرجعة) لانه اخبر عما لا يملك انشاء ولا مصدق له حتى لو أقام البرهان على انه قال فى العدة
 راجعها قبل قوله قال السرخسي هذان من أعجب المسائل حيث ثبت اقرار نفسه بالبرهان ولو اقربته فى
 الحال لم يقبل ثم اذا لم يكن له برهان فلا يمين عليه انهر أى عند أبى حنيفة خلافا له وهى مثله الاستحلاف

(وراجعت امرأتى) فى الحضرة والغيبه
 (و) تصح الرجعة (بما يوجب حرمة
 المصاهرة) وهى الوطء والتقييل بشهوة
 واللس بشهوة والنظر الى فرجها
 واللس بشهوة وقال الشافعى لا تصح الرجعة
 بشهوة وقال الشافعى لا يكون
 الا بالقول اذا قدر عليه بان لا يكون
 انرس أو معتقل اللسان (والاشهاد
 مندوب) (وقال مالك والشافعى
 الرجعة) (وقال مالك والشافعى
 لا تصح الرجعة الا بالاشهاد ولو قال
 بعد العدة راجعتك فيها) أى لو أخبر
 بعدمضها بان قال كنت راجعتك
 فى العدة (فصدقه تصح) الرجعة
 (والا) أى وان لم تصدقه (لا) تصح
 الرجعة وكان القول لها (كراجعتك
 فقالت) حال كونها (حبيبة) له (قد
 مضت عدتي)

في الاشياء الستة زيلبي وقول العيني بعد قول المصنف ولو قال بعد العدة راجعت فيها فصدقته صحح والا
لا والقول قولنا بغير بين عندناي خيفة لانها صادفت حال انقضاء العدة فلا تصح وعندهما تصح الرجعة
لان عدتها باقية ظاهرا ثم استشهد على الخلافية بالوفاية بقوله كراجمت فقلت بحجية عدتي
لا تصح الرجعة اتفاقا الخ فيه خلل من وجوه اما اولاه فله عليه هذه المسئلة بقوله لانها صادفت حال انقضاء
العدة لا يناسب هنا وانما يناسب المسئلة التي بعدها والمناسب هنا التعليل بما سبق انه اخبر عن امر لا يملك
انشاءه واما ثانيا فبقوله وعندهما تصح الرجعة لان عدتها باقية ظاهرا للمسئلة الثانية وهي قوله كراجمت
فقلت بحجية انقضت عدتي فان الامام قال لا تصح الرجعة لان كلامه صادف حال انقضاء العدة وقال
تصح الرجعة لان عدتها باقية ظاهرا لم تقر بانقضاء العدة وقوله ثم استشهد على الخلافية بالوفاية اقول
الوفاية هي الاولى والخلافية هي الثانية وقوله فانه لا تصح الرجعة اتفاقا اقول هذا حكم المسئلة السابقة
لا هذه فان هذه مختلف فيها كما قدمناه و يعلم ذلك من عبارة اصله وهو الزيلبي شيخ شاهين (قوله على الفور
متصلا بقوله الخ) فلو قالت مفصلا ثبتت الرجعة اتفاقا وأشار بكون الزوج بدا الى انها لو بدأت فقلت
انقضت عدتي فقال الزوج راجعتك فالقول لها اتفاقا ولو وقع الكلامان معا ينبغي أن لا يثبت الرجعة
نهر و بصر (قوله فانه لا تصح الرجعة عند أي خيفة الخ) للصاحبين انها صادفت العدة اذ هي باقية ظاهرا
الى ان تخبر وللإمام انها صادفت حالة الانقضاء لانها ائمنة في الاخبار عنه فاذا اخبرت دل ذلك على
سببه واقرب أحواله حال قول الزوج وهذا اذا كانت المدة تحق الانقضاء فلم تعلم تحمله ثبتت الرجعة
الا اذا ادعت انها ولدت و ثبت ذلك نهر (قوله والقول لها) مع العيين عندهما وعليه العتوى شربلية
فان نكلت ثبتت الرجعة بناء على ثبوت الرجعة بنكولها والفرق لاي خيفة بين هذه وما قبلها ان
الزام العيين لعائدة النكول وهو بذل عنده وبذل الامتناع من التزوج والاحتباس في منزله جائز بخلاف
الرجعة فان امتناعها عن الخلف بان عدتها مضت لا يكون بذل منها للرجعة واعلم ان حكاية الاجماع
في الاستحلاف هنا وقعت للزيلبي وتبعه في فتح القدير وفيه بحث لانها صحيحة عندهما فعلام تسخلف
والذي في البدائع وغيرها الاقتصار على قول الامام نهر (قوله وعندهما تصح والقول له) لا يقال
فيه مخالفة لمافي العيني من دعوى الاتفاق على عدم صحة الرجعة لان دعوها والاتفاق غير مسلمة (قوله
اوقالت الامة مضت عدتي الخ) ولو قالت بعد ذلك لم تنقض كان له الرجعة لانها اخبرت بكذبها في حق
عليها كذا في شرح النقاية وفي فتح القدير لو قالت انقضت بالولادة لا يقبل الابينة اوقالت اسقطت سقطا
مستبين بعض المخلق فله ان يطلب عينها على ان صفته كذا لا فرق في ذلك بين الامة والمحترمة نهر (قوله
فالقول لها في الصورتين) اما الاولى فهي قول اي خيفة لان الرجعة تبني على قيام العدة والقول فيها
قولها فكذا فيما يبتنى عليها وعندهما القول قول المولى لان البضع ملكه وهو خالص حقه ولو كان
على القلب بان كذبه المولى وصدقته الامة فالقول قول المولى ولا يثبت الرجعة اجماعا في الصحيح وقبل
هي ايضا على الخلاف وقبل لا يقضي بشئ حتى يتفق المولى والامة واما الثانية فلانها اعرف بها لها وهي
ائمنة فيه فيقبل قولها دون المولى والزوج عيني (قوله وعندهما القول قول المولى في الاولى)
لانه اقربا هو خالص حقه فيقبل كالأقرب عليها بالنكاح وله ان حكم الرجعة من العدة وعدمها مبني
على العدة من قيامها وانقضائها وهي ائمنة فيها مصدقة في الاخبار بالانقضاء لا قول للمولى فيها أصلا
وانما يقبل قوله في النكاح لانفراده بخلاف الرجعة قيد بقوله وكذبته لانها لو صدقته ثبتت الرجعة
اتفاقا ولو كذب المولى وصدقته فكذلك في الاصحاح لا يثبت والفرق للإمام بين هذه وما رانها
منقضية العدة في الحال ويستلزم ظهور ملك المولى المتعة فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف ما علم لان المولى
بالتصديق في الرجعة مقر بقيام العدة فلم يظهر ملكه معها فيقبل قوله وقيدنا بعين الائمة لانه لو أقامها
ثبتت الرجعة نهر وانظر حكم ما لو كانت مشتركة بين رجلين فصديق أحدهما وكذب الآخر على قولها

على الفور متصلا بقوله فانه لا تصح
الرجعة عند أي خيفة والقول لها
وعندها تصح والقول له (وان قال
زوج الامة بعد مضى العدة) قد
كنت (راجعت فيها فصدقته سببها
وكذبته) الامة (اوقالت) الامة
(قدمت عدتي وانكر) أي الزوج
(فالقول لها) في الصورتين
والسيد (فالقول لها) في الصورتين
عند أي خيفة وعندهما القول
قول السيد في الاولى (وتسقط) الرجعة
(ان طهرت) المعتدة (من الحبص الاحبر)

جوى (قوله وهي الثالثة) لو أبق قول المصنف من الحيض الا تشر على اطلاقه ولم يقيد به لكان أولى
 ليشمل عدة الامه فان الحيض الا تشر يصدق بالتأني في حق الامه والثالثة في حق الحرة جوى (قوله
 عشرة أيام) عليه ظهرت أي لاجل تمامها سواء انقطع الدم أو لانهر (قوله حتى تغسل) هذا اذا
 كانت مسلة ولو كان غسلها بسور جار مع وجود الماء المطلق والكفاية تنقطع رجعتها بمجرد الانقطاع
 لمادون العشرة لعدم خطاها وينبغي ان تكون المصنونة والمعنونة كذلك شربا ليلية عن النهر (قوله
 او يمضي عليها وقت صلاة) ينظر سر التعبير في باب الحيض بقوله ادنى وقت صلاة وقوله هنا وقت صلاة
 جوى واقول قول الشارح حتى لو بقي من الوقت الخ يقتضي ان المراد بالوقت الذي عبر المصنف به هنا ادناه
 وحينئذ فيكون كلام المصنف على حذف مضاف (قوله وهو القياس) لان التيمم حال عدم الماء
 ينزل منزلة الاغتسال بدليل جواز الصلاة وجواز دخول المسجد وغيره من الاحكام ولا فرق بين الحكم
 بجواز صلاة أدت وبين الحكم بجواز الاقدام على ادائها ذكل واحد منهما يشترط له الطهارة فاذا كان
 كالاغتسال في حق الاحكام فكذلك في حق هذا الحكم بل اولى لان انقطاع الرجعة يؤخذ فيه بالاحتياط
 الا ترى انها لو اغتسلت وبقيت لمعة في جسدها لم يصبها الماء أو اغتسلت بسور الحمار انقطعت الرجعة
 وان لم يجز لها أداء الصلاة ولعمالة طهارة ضرورية لكونها تلويثا حقيقة لانه لا يرفع الحدث يقين حتى
 لو وجد الماء كان محدثا بالحدث السابق وانما جعل طهارة حكما ضرورية الحاجة الى أداء الصلاة كيلا
 تتضاعف عليها الواجبات والثابت ضرورة يتقدر بقدرها زيلبي (قوله والصحيح ان الرجعة الخ) كذا
 في التبيين وشرح المجمع وكذا ما سبق من قول الشارح قبل تنقطع بنفس الشروع صححه أيضا في الجوهر
 عن الفتاوى كافي الشرب ليلية ولومت المصنف أو قرأت القرآن ودخلت المسجد قال الكرني تنقطع
 وقال الرازي لا تنقطع عني (قوله ونسيت اقل من عضوا الخ) فلو تعمدت اخلاعه عن اصابة الماء لم
 تنقطع نهر (قوله تنقطع الرجعة) لان تسارع الجفاف اليه بعد اصابته بالماء غير بعيد لاسيما في الحر
 الشديد لكن لا يجز لها التزوج وكذا لا يجز قربانها حتى تغسل احتياطاً في أمر الفروج او يمضي عليها
 وقت صلاة نهر (قوله ولو عضوا تاما لا تنقطع) لانه كبير لا يتسارع اليه الجفاف عني وهذا استحسان
 والقياس في العضو الكامل ان تنقطع الرجعة لانها غسلت الا كثروله حكم الكل وفيه قياس آخر ان
 الرجعة تبقى في مادون العضو أيضا لان حكم الحدث لا يتجزأ والا كالا يتجزأ ثبوتاً بيقين على ما كانت
 قبل الاغتسال وجه الاستحسان وهو الفرق بين العضو ومادونه ان مادون العضو يتسارع اليه الجفاف
 لقلته واهل ان ماني الزيلبي من قوله وفيه قياس آخر ان الرجعة لا تبقى في مادون العضو صوابه تبقى بدون
 لا شيعنا عن الشلي والحانوق (قوله والاستنشق) الواو بمعنى أو أي ترك كل بانفراده كترك عضو
 شيعنا عن الفتح ولو بقي أحد المضمزين لا تنقطع نهر عن الفتح (قوله وعنه وهو قول محمد وهو بمنزلة
 مادون العضو) لان في فرضيهما اختلافاً فعلى الافتراض لا تنقطع وعلى السنية تنقطع قطعها ملاحظة
 لهذا الاحتمال احتياطاً كذا ذكر هذا التعليل لقول محمد في النهر وهو ظاهر ومنه يعلم ان ما وقع في
 كلام بعضهم حيث ذكر هذا تعليلاً لمذهب ابي يوسف من ان ترك المضمضة والاستنشاق كترك عضو
 كامل غير صحيح لان فيه مخالفة لما في النهر والزيلبي حيث جعل هذا تعليلاً لقول محمد وبفرض عدم
 المخالفة فالتعليل به لمذهب ابي يوسف لا يعم لانه حينئذ يكون تعليلاً للشيء بنقيضه اذ مقتضى كون ترك
 المضمضة والاستنشاق كترك عضو كامل بقاء الرجعة وعدم انقطاعها فتدبر (قوله وقال لم أطأها) سواء
 قال ذلك حال التطبيق او بعده نهر (قوله أي له ان راجعها) ولا عبرة بانكاره الوطء لان الشرع كذبه
 يجعل الولد للفراس درر ثم لا ينبغي ان ظهور صحتها في ذات الحمل موقوف على ان تلده لاقل من ستة أشهر
 من وقت الطلاق وهذا لا ينافي صحتها قبله فلا مسامحة في العبارة كما قال صدور الشريعة وان الصواب ان
 يقال ومن طلق حاملاً منكرها وطهاها فراجعها فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر صحت الرجعة نهر وفيه نظر

وهي الثالثة التي تنقضي العدة بها (العشرة)
 ايام (وان) كانت (لم تغسل و) ان طهرت
 من هذا الحيض (لاقل) من عشرة ايام
 (لا) تنقطع الرجعة (حتى تغسل او
 يمضي عليها) (وقت صلاة) حتى لو بقي
 من الوقت بعد الانقطاع ما تمكن
 من الاغتسال ونحوه للصلاة فذهب
 ذلك القدر يصحك بطهارتها وقال زفر
 لا تنقطع عني وقها (أو تيمم) ان لم
 تقدر على الماء بعد ما طهرت لدون
 العشرة (وتصل) مطلقاً سواء كانت
 مكتوبة أو نطوعاً وان تيمم ولم تصل
 بقي حق الرجعة استحساناً وهو قوله
 وعند محمد لم يبق وهو القياس ثم قيل
 تنقطع بنفس الشروع عند أي خفيفة
 أو أي يوسف والصحيح ان الرجعة لا تنقطع
 عندهما ما لم تفرغ منها (ولو اغتسلت)
 المقتدة من الحيضة الثالثة (ونسيت
 اقل من عضو تنقطع وعن أبي يوسف
 عضو تاما) (لا) تنقطع والاستنشاق كترك
 ان ترك المضمضة والاستنشاق كترك
 عضو كامل وعنه وهو قول محمد و
 بمنزلة مادون العضو (ولو طأت ذات
 حمل أو ذات) (ولد) وقال لم أطأها
 راجع) أي له ان يراجعها

وهو انه كيف يحكم بعهدة الرجعة السابقة قبل وضعه لسته أشهر من وقت الطلاق مع انه لا يصير مكذبا في انكاره الوطء المعقب للرجعة الا بالوضع للذة المذكرة فدهوى ان الموقوف ظهور العهدة لا اصل العهدة ممنوع دعوى وما في ايضاح الاصلاح لابن الكمال من ان هذا التكذيب على تقدير ان لا يكون بين الولادة والنكاح أقل من ستة أشهر وكون الولادة لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق لا يستلزم ذلك فلا بد للسئلة من قيد آخر وفيه نظر لان ابن الكمال مقصوده الرد على صدر الشريعة حيث ذكر ان المطلق علم وجوده في ذلك الوقت وكونه منه يعرف بما اذا ولدت لسته أشهر من وقت النكاح فتكذبه في الاكثر يستلزم تكذبه في الاقل وفيه نظر لان ابن الكمال مقصوده الرد على صدر الشريعة حيث ذكر ان المطلق القائل لم أطأ يصير مكذبا اذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق والذي في كلام غيره ان تكذيب الشرع له على تقدير ان يكون بين الولادة والنكاح ستة أشهر وكون الولادة لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق لا يستلزم ذلك لى ان تكون الولادة لسته أشهر من وقت النكاح لمجوز ان تلده لاقل من ستة أشهر من الطلاق ولا يكون بين الولادة والنكاح ستة أشهر بل اكثر وحيث قد فلا بد ان يقال انما تصح الرجعة اذا ولدت لسته أشهر من وقت النكاح ولاقل منها من وقت الطلاق وبهذا التقرير تنفع لك ان كلام صاحب النهر لم يصادف المحر جوى (قوله هذا اذا كانت الولادة بعد التزوج) قبل الطلاق وانما قيدنا بقولنا قبل الطلاق لانها لو ولدت بعده تنقضي به العدة فتسقط الرجعة فان قلت قوله لم أطأ صريح في عدم الجماع وثبوت النسب دلالة الجماع والمرج فوقها فكان اولى قلت الدلالة من الشارع أقوى من صريح العبد لا حتمال الذنب منه دون الشارع عيني وفي قوله وانما قيدنا بقولنا قبل الطلاق الخ تأمل لانه يقتضي عدم استفادته من كلام المصنف وليس كذلك اذ قول المصنف ولو طلق ذات ولدي يقتضي كون الولادة قبل الطلاق فلتناسب أن يقال بشرط أن تكون الولادة قبل الطلاق لانها لو ولدت بعده الخ كفا في الزبلى والحاصل ان الزبلى مصرح باستفادة الشرط المذكور من كلام المصنف خلافا لما في كلام بعضهم - حيث عز الزبلى ما يقتضي خلاف ذلك (قوله في مدة تصوران يكون الولد منه) قيد في ذات الحمل ايضا (قوله اما اذا كانت لاقل من ستة أشهر لا يكون له الرجعة) لعدم ثبوت النسب فلم يصير مكذبا شرعا (قوله وقال لم اجمعه ثم طلقها) لو قدم الطلاق على قوله لم اجمعه بان قال وان خلاها فطلقها وقال لم اجمعه بالكان اولى لان تأخير قوله ثم طلقها عن قوله لم اجمعه لا يدل على نفي الجماع قبل الطلاق لاحتمال وجود الجماع قبل الطلاق بعد قوله لم اجمعه ولهذا قدم الشارع الطلاق على قوله لم اجمعه حيث قال يعني طلقها الخ ولما كان ذلك خلاف المتبادر من كلام المصنف لا سيما مع تغييره بنى الى الشارع بكلمة يعني (قوله لا رجعة له عليها) لان الرجعة ثبتت في الملك المتما كد بالوطء وقد أنكره فصدق في حق نفسه والرجعة حقه وليس مكذبا شرعا لان تأكد المهر يثبتني على تسليم البدل وهو الخلقه ورفع الموانع والعدة يجب احتياطا لاحتمال الوطء فلم يكن القضاء بهما أي بوجوب العدة وتأكد المهر قضاء بالدخول قيد بانكاره لانه لو أقر وانكرته كان له الرجعة (قوله صحت تلك الرجعة) أي ظهر صحتها لتكذيب الشارع له في قوله لم اجمعه حيث جعله واطنا حكا لان الرجعة ثبتتني على الدخول وقد ثبت لثبوت النسب لانه لا نسب بلاماء ونزل واطنا قبل الطلاق لا بعده وان أنكر لان تكذبه اولى من جملة على الزنى نهر (قوله من بطن آخر) يعني بعد ستة أشهر فأكثر (قوله لاقل من سنتين بيوم) من وقت نزول الطلاق (قوله اولا اكثر) ولو من عشرين من لم تقر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا لياس نهر (قوله فهي) أي الولادة الثانية رجعة لان الولد الثاني يضاف الى علوق حادث بعد الطلاق في العدة وبه يصير راجعا نهر (قوله وفي كتاب الدعوى الخ) أشار به الى ما ذكر من الفرق بين البابين دفعا لاشكال ذكره في السكافي بقوله اذا ولدت لاقل من سنتين احتمل العلوق بعد الطلاق فكان رجعة واحتمل العلوق قبل الطلاق فلم يكن رجعة فلا

هذا اذا كانت الولادة بعد التزوج في مدة تصوران يكون الولد منه وثبتت نسبته منه بان ولدت لست أشهر من ستة أشهر من يوم التزوج أو أكثر اما اذا كانت لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح (وان خلاها) لا يكون له الرجعة (وقال لم أطأ) وأغلق بابا أو زنى سنرا (عليها اجمعه ثم طلقها) (رجعة له عليها) (فان راجعها) والمسئلة بجماعها (فان راجعها بعد ما خلاها) (ثم ولدت بعدها اجمعه ثم راجعها) (بيوم من وقت لاقل من عامين) (اذا قال الطلاق صحت تلك الرجعة) (فان طالق لا مرته) (ان ولدت فان لم يأتها فولدت) (ولدا) (ثم ولدت من بطن آخر) (فولدت من سنتين بيوم أو أكثر) (فهي لاقل من سنتين) (رجعة) (وذكر في اي الولادة الثانية المطلقه طلاقا رجعي كتاب الدعوى ان المطلقه طلاقا رجعي اذا ولدت لاقل من سنتين بيوم لا يكون رجعة وان ولدت لاكثر من سنتين يكون رجعة (و) (لو) (كلا ولدت) (ولدا فان طالق فولدت ثلاثة اولاد في بطن مختلفه)

(فالولد الثاني) يصير بمراجعة
الطلاق الأول (والثالث) بصرف
الطلاق الثاني (رجعة) ويقع
الطلاق الثالث بولادة الولد الثالث
ووجب العدة بالأقراء ولا سبيل إلى
الرجعة وإن كانوا في بطن واحدة لقت
بالولد الأول والثاني وانقضت العدة
بالثالث (والمطالبة الرجعية تنزى)
وتشوف في العدة أي تحلو وجهها
وتسقل خديها هذا إذا كانت المراجعة
مراجعة أما إذا كانت تعلم أنه لا راجعها
لشدة بغضها فانها لا تفعل ذلك وإنما
قيدها بالان المبتوة والمتوفى عنها
زوجها تحل على ما سيجي (ونذب)
للزواج (ان لا يدخل عليها حتى يؤذنها)
ويعلمها بالتفخخ وحقق النول (ولا
يسافر) الزوج (ها) أي بالمطالبة
الرجعية (حتى يراجعها) وقال زفره
ان يسافر بها (والطلاق الرجعي
لا يحرم الوطء) حتى لو وطئها لا يغرم
العقر وقال السافعي يحرم حتى
يغرم العقر فيما تحل به المطالبة
(فصل) * بمبادون الثلاث
(ونيكح مباته) في العدة وبعدها

في

كون الشيء محلا ولا معنى لنسبة المحل إليها لا معنى لمحل كونها محلا اه وقال شيخنا يعني المهني يجوز ان تكون الاضافة بيانية شرعية لالية فان قلت التعليل بالاستدعاء في النسب بشكل الصغيرة والآية وعدة الوفاة قبل الدخول ومعددة الصبي والمحضة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في هذه المواضع اجيب بان هذه حكمية للحكم ووجودها ايراعي في الجنس لا في كل فرد واجاب في العناية بان اشتباه النسب مانع عن جواز النكاح في عدة الغير وهذا صادق وامانه يلزم جوازه اذا عدم هذا المانع فليس يلزم لجواز ان يكون ثمة مانع آخر وهو حق العبد ورد بان هذا ايضا تعليل في مقابلة النص فالاولى ان يقال المنع عام في العدة بالنص وهو قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله خص منه العدة من الزوج نفسه بالاجماع فهو فيه ان هذا مقرر للسؤال لا دافع جوي وقوله خص منه العدة من الزوج نفسه وكذا المولى اذا اعتق أم ولده اذا العدة عليها بطريق الاحتياط بالنكوحه وفراش أم الولد وان كان اضعف من فراش المتكوحه الا انها يشتر كان في أصل الفراش بجر من العدة (قوله لا المبانة بالثلاث) وعم كلامه غير المدخول بها ايضا وما في مشكلات القدوري من ان له ان يزوجه بالتخليص لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره يعني المدخول بها قال في فتح القدير انه زلة عظيمة والامر فيه من ضروريات الدين لا يبعدا كفار مخالفة لكن الاولى حله على ما اذا طلقها ثلاثا متفرقة لانه اوقع الثلاث بكلمة واحدة كما ذكره البخاري شارح الدرر نعم في الاطلاق مؤاخذه لا تخفى فهو وقوله لكن الاولى حله الخ وجهه انها بين بالاولى الى عدة لكونها غير مدخول بها فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة (قوله حتى يطأها غيره) في المحل المتيقن به فلو جامع المفضاة لا يحلها ما لم تحمل ولو صغيرة لا يجمع مثلها لا يحلها وان كان مثلها يجمع حلت وفي القنية أو نج في محل البكرة تحل للاول وكانه ضيف لما في الشرح يشترط ان يكون الايلاج موجبا للغسل وهذا ليس كذلك ففي طهارة المحيط لوانى امرأة وهي عذراء لا غسل عليه لان العذرة مانعة من مواراة المحشفة والمحاصل انها لا تحل بمجرد العقد بل لا بد من الوطء بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فان النكاح المذكور فيه يحمل على الوطء خلافا للكلام على الافادة دون الاعادة اذ العقد استفيد من اطلاق اسم الزوج وأما السنة فخاروي عن عائشة رضي الله عنها ان رفاعه بن سموه القرظي طلق امرأته تميمية بنت وهب فبطلت طلاقها فترجعت بعده بعدد الرحمن ابن الزبير فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انها كانت تحت رفاعه فطلقها ثلاث تطليقات فترجعت بعده بعدد الرحمن بن الزبير وانه والله ليس معه الا مثل هذه الهدية وأخذت هدية من جلبابها قالت فتبسم صلى الله عليه وسلم ضاحكا وقال لعلك تريد ان ترجعي الى رفاعه لا حتى يذوق عسلتك وتذوق عسلته وهذا الحديث مشهور بخازان برأيه على مطلق الكتاب بناء على ان المراد بالنكاح في الآية هو العقد وأما على ان المراد به الوطء فلا اشكال وأما الاجماع فان الامه اجمعت على ان الدخول بها شرط المحل ولم يخالف في ذلك الا سعيد بن المسيب والخوارج والشيعة وداود النظارى وبشر المريسي وذلك خلاف لا اختلاف لعدم استناده الى دليل زبلي وتيمية بفتح التاء وقيل بالتصغير وهو الأرجح وسموه بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعدها همزة ثم لام والقرظي بالراء والطاء المهملة شيخنا عن فتح الباري قال وفي جامع الاصول سموه بكسر السين المهملة ويقال بفتحها وسكون الميم وتخفيف الواو وباللام اه والزبير بفتح الزاء وكسر الباء بلا خلاف سيموطى وابن المسيب بكسر الباء وفتحها وهو الاشهر والاولى لانه كان يكره الفتح وقال في تنبيه الطالب لابن عبد السلام المسيب بكسر الباء المشددة المشناه من تحتها على قول أهل المدينة وبفتحها على قول أهل العراق قال صاحب المشارق والمشهور بفتحها وروى عن ابنه سعيد انه كان يكسر الباء ويقول سيب الله من سيب ابني شيخنا عن خط أحمد بن يونس وهو أى سعيد بن المسيب احد فقهاء المدينة السبعة ومن كبار التابعين وبشر المريسي رئيس أهل الاعتزال قال في الخلاصة وهذا القول ميجور وفي الشريعة لالية عن الصدر

لا المبانة أى لا ينكح المبانة (بالثلاث)
مطلقا سواء كانت في العدة او لا (ولو)
كانت المبانة (حرة) لا ينكح المبانة
(بالثنتين ولو) كانت (أمة) حتى يطأها

الشهيد من أفنى بهذا القول فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ونقل عن القنية رجوع سعيد
ابن المسيب عما كان يقول به من عدم اشتراط الدخول (قوله غيره) أى زوج غيره ولو ذم بالذمية كانت
تحت مسلم أو مجنوناً حراً كان أو عبداً نهر (قوله ولو مراهقاً) أو خصياً بقدر على الجماع حموى وما فى الدرر
المختار من قوله واجباً ويحمل على ما إذا بقي من آله قدر المحشفة (قوله أى قريباً إلى البلوغ) قال فى
شرح الجمع المراهق من قرب إلى البلوغ وتحركت آله واشتهى قيداً بالمراهق لانه عليه السلام شرط اللذة
من الطرفين انتهى وفى فوائد شمس الأئمة انه مقدر بعشر سنين شرناً لبلية عن الفتح (قوله بنكاح صحيح)
خرج الفاسد بخلاف اليمين بانه لم يتزوج فيما مضى حيث بحث بالفاسد أيضاً لان المراد مجرد صحة الاخبار
زبلى ومن الفاسد ما لو كان الزوج غير كفء على ما عليه الفتوى هذا اذا كان لهاولى فان لم يكن مع
اتفاقا فكون الزوج عبداً مفرغ على ظاهره راية أو مجهول على عدم وجود المولى نهر ولا بد وان يكون
نافذاً اذا الموقوف لا يحملها كما لو تزوجها عبد بغير إذن المولى ودخل بها ثم لو طهرتها بعد الإجازة حلت ولا فرق
بين ان يعترف الزوج بالطلاق الثلاث أو لا حتى لو علمت بذلك وانكره كان لها ان تزوج بأخر سر اذا
غاب ثم اذا حضر التمس منه تجديد النكاح قيل هذا فى الذبابة أما فى القضاء فليس لما ذلك وفى القنية عن
الترجاني انه لا يجوز فى المذهب وفى البرازية ان الزوج غائباً باع لها الزوج بأخر ولو كان حاضراً إلا ان
الزوج ان انكر احتج إلى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها إلا بحضرة الزوج بحرم ومنه يعلم ان ما فى
النهر من قوله ولو كان غائباً لا صوابه أبداً به بالحاضر ولو لم تقدر على منعه الا بقتله فانها تقتله بالدواء
ولا تقتل نفسها وكان الاستيعابى يقول ليس لها قتله وعليه الفتوى وذكر الازجندى انها ترفع الامارى
القاضى فان حلقت حيث لا يئنه لها وحلف فالاتم عليه وفى القنية سئل عن امرأة حرمت على زوجها
ولا يقدر ان يتخلص عنها ولو غاب عنها سهرته وردته اليها هل يحتال فى قتلها بالسهم قال لا يحمل ويبعد عنها
بأى وجه قدر ومن لطيف الحيل ان تزوج المطلقة من عبد صغير تعزله آله ثم تملكه بسبب من الاسباب
بعد ما وطئها فيفسخ النكاح بينهما وما ووطء المولى لا يحملها لانه ليس بزواج وهو الشرط بالنص وكذا
لا تحمل له بملك اليمين ما لم تزوج بآخر زبلى ولو قالت دخل بى وانكر أو عكسه اعتبر قولها ولو قال
النكاح فاسد لاني جامعته أمها فان صدقته لا تحمل والاحت واعلم ان هذا كاه فرج صحة النكاح الاول
فلو كان بلاولى أو بلفظ الهبة أو بحضرة فاسقين فطلقها ثلاثاً ثم تزوجها بالتحليل وقضى بصحة شافى
صح وبه لا يظهر ان الوطء فى النكاح الاول كان حراماً أو ان فى الاولاد دخيلاً لان القضاء لا يرد كدليل
الفسخ يعمل فى القائم والآتى لافى المنقضى نهر (قوله وتبقى عدته) سواء كانت عدة وفاة أو طلاق
أو فسخ (قوله لا بملك يمين) عطف على بنكاح أى لا تحمل المبانة بالثلاث أو الثلثين أما الثلاث فبأن يكون
تحتة حرة مطلقاً ثلاثاً ثم ارتدت وتحقت بدار الحرب ثم اشتراها لم تحمل له حتى تزوج بزواج آخر يعنى باذن
المولى وأما الثلثين فبأن يكون تحتة أمة طلقها ثنتين فوطئها مولاها لا تحمل للزوج أو اشتراها للزوج
بعد لا تحمل له بوطئه حتى تزوج بزواج آخر وبهذا التقرير يظهر ما وقع من القصور فى كلام الشارحين
لهذا الموضع ولوصح المصنف بالموصوف وقال حتى يطأها زوج غيره لم يحتج إلى هذه الجملة حموى أى التى
هى قوله لا بملك يمين (قوله وكره النكاح بشرط التحليل) أى للزوج الاول والثانى جميعاً حموى عن
الظهيرية أى كراهة تحريم فتح ما لو أضر ذلك فى قلبه ما فلا يكره بل يكون مأجوراً لان مجرد النية
فى المعاملات غير معتبرة وقيل الحلل مأجور وتأويل اللعن اذا شرط الابرة عليه شرناً لبلية وما فى النهر من
ان الحديث محمول على ما اذا تزوجها بشرط التحليل نظريه السيد الحموى بأن فاعل الحرام لا يستوجب
اللعن ففاعل المكر وتحريراً أولى ومن ثم قيل المراد من الحديث احللت بنتى أو اختى أو نحوهما بغير
نكاح وأما هذا فما أحله بل أحله الشرع بل الحلل مأجور على ذلك كذا فى الملتقط وفى الروضة
اذا زوجت نفسها بشرط التحليل جاز النكاح والشرط جميعاً حتى اذا لم يطلقها الثانى يجبره القاضى على

غيره) مطلقاً سواء كان فى حبس
أو نفاس أو إحصاء أو هو صائماً أو هو
صائمة وسواء أنزل أو لا (ولو) كان
ذلك الغير (مراهقاً) أى صبياً قد رسا
إلى البلوغ وقال مالك لا يصح (بنكاح)
أى حتى يطأها بنكاح (صحيح) حتى
(تبقى عدته) أى عدة ذلك الغير
(لا بملك يمين) لان وطء المولى ليس
بنكاح (وكره) النكاح (بشرط
التحليل) بأن يقول أنزوجك على
ان أحلك للزوج الاول

ذلك فان طلقها برأى نفسه حل تزوجها الاول والفتوى على قوله وعند محمد النكاح والشرط باطلاق
حتى لا يجوز للثاني أن يطأها ولا الاول أن يتزوجها اذا فارقها ولو بعد الوطء حموى عن البرجندی
ويخالفه ماسأى في كلام الشارح من قوله وعند محمد النكاح الثاني صحيح ولعل الصواب في كلام
البرجندی ابدال محمد بآبي يوسف وقوله برأى نفسه لا مفهوم له لما ان طلاق المكره واقع ثم رأيت في
النهر رد ما في روضة الزندوستي من عزوه للامام جواز كل من النكاح والشرط معزيا للعناية والفتح
(قوله وان حلت الاول) لوجود الدخول في زكاح صحيح لما عرف من انه لا يبطل بالشرط الفاسد فلا يصح
على الطلاق ومن المحيل اذا خافت أن لا يبطله الحل ان تقول زوجت نفسي على ان امرى يبدى اطلق
نفسى متى شئت فاذا قبل على هذا جاز النكاح وصار الامر بيبدها بخلاف ما لو قال لما تزوجتك على ان امرى
بيدك فقبلت جاز النكاح ولغا الشرط لان الامر انما يصح في الملك أو مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما
بخلاف ما مر لان الامر صار بيبدها مقارنا للصبر ورتها منكوحة ومن المحيل أن يقول ان تزوجتك فأمرى
بيدك بعدما تزوجتك فطلق نفسك ومنها ان يقول ان تزوجتك وجامعتك فأنت بائن ولو خافت أن
يمسكها من غير وطء يقول لما ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة ايام نهر (قوله وعند آبي يوسف النكاح
فاسد الخ) لان هذا في معنى شرط التوقيت فيكون في معنى المتعة فيبطل عيني (قوله وعند محمد النكاح
الثاني صحيح ولا تحل الاول) لكونه استبجلا بالمخطوطين فمقابا بالحرمان عيني (قوله كما يهدم الثلاث
عنده الخ) والخلاف مقيد بما اذا دخل بها فان لم يدخل بها لا يهدم اتفاقا وانتصر الكمال لمحمد بما يطول
ثم قال فظهر ان القول ما قاله وهو الحق نهر وقال القاضي أبو زيد متى نظرت الى الحديث كان الامر كما
قال أبو حنيفة ومتى نظرت الى موجب نص الآية أشكل وانه اولى الامرين قولنا ظاهر كلمة حتى هكذا في
كشف البردوي وقول البرجندی ولا يخفى ان الآية تدل على انتهاء المحرمة الغليظة بالزوج الثاني
ولا تدل على عدم انتهاء المحرمة الخفيفة يشري الى رد ما ذكره البردوي من الاشكال فهو انتصار لمذهب
الامام محمد كلام البردوي ان قوله تعالى فان طلقها الى قوله حتى تنكح الآية يفيدان الزوج الثاني
انما يهدم المحرمة الغليظة الثابتة بالطلاق الثلاث اذا المراد بقوله تعالى من بعدهم الثلاث فلما استشكل
مذهب الامام ومحمد كلام البرجندی ان الآية مصرحة بأن الزوج الثاني يهدم المحرمة الغليظة ولا دلالة
فيها على عدم هدمه للمحرمة الخفيفة لسكوت الآية عن ذلك فلا اشكال حينئذ في انه يحتاج لدليل آخر
يثبت به ان الزوج يهدم المحرمة الخفيفة كالغليظة وهو الحديث لكن ينظر ما المراد بالحديث والظاهر ان
المراد به حديث الحل لا حديث العسيلة اذ حديث العسيلة مصرح فيه بكون الطلاق ثلاثا لا يقال
انما جعل محلا في صورة المحرمة الغليظة لانا نقول انه مثبت للحل في الخفيفة بالدلالة لانه لما كان محلا
في الغليظة ففي الخفيفة بالاولى (قوله ومضى عدة الزوج الثاني) ليس المراد انها قالت مضت عدتي من
الثاني فقط بل قالت تزوجت ودخل في الزوج وطلقتي وانقضت عدتي نهر عن الهداية وفي النهاية انما
ذكر اخبارها هكذا بمسوطا لانها لو قالت حلت لك فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل بي ان كانت
عامة بشرائط المحل لم تصدق ولا تصدق ونهيا ذكره مبسوطا لا تصدق في كل حال وعن السرخسي
لا يصلح له أن يتزوجها حتى يستفسرها لاختلاف الناس في حلها بمجرد العقد شرنا لية عن الفتح وفي
الفصول العمادية اذا طلقها الثاني بعد الوطء ثم تزوجها الاول قبل انقضاء العدة وحكم القاضي بصحته نفذ
اذهو بمحمد فيه فان عند زفر لاحاجة لها الى العدة حموى عن البرجندی (قوله له أن يصدقها مع المؤمنين)
سواء كانت عدلة أو لا حموى عن الخلاصة وشرح ابن الشلي (قوله ان غلب على ظنه صدقها) لانه امان
العاملات لكون البضع مقوما عند الدخول أو الديانا لتعلق المحل به وقول الواحد مقبول فيها درر
وفي جامع الفتاوى أنكرت دخول الثاني بعد اقرارها لا تصدق وفيه معزيا للبرازي قالت الاول تزوجت
بانحر وانقضت عدتي فتزوجها ثم قالت كذبت ولم أحسن تزوجت فان لم تكن اقترت بدخول الثاني

(وان حلت الاول) عند آبي حنيفة
وعند آبي يوسف النكاح فاسد ولا تحل
للزوج الاول وعند محمد النكاح الثاني
صحيح ولا تحل الاول (ويهدم الزوج
الثاني مادون الثلاث) يعني اذا طلق
المحرمه طليقة أو طليقتين ومضت
عدتها وتزوجت بزوج آخر ثم عادت
الى الزوج الاول عادت بثلاث
نظلمات ويهدم الزوج الثاني مادون
الثلاث كما يهدم الثلاث عندهما
وعند محمد وزفر والثاني لا يهدم
مادون الثلاث (ولو اخبرت مطلقة
ثلاث بمضى عدته) مضى (عدة
الزوجة الثاني) المحال ان (المدة
تتم له) أي المذكور وهو عدتها (له)
أي للزوج (أن يصدقها ان غلب
على ظنه صدقها)

تصليق ويظهر النكاح وان أقرت لوفيه عن البرازي أيضا أخبرت بوطء الثاني وقال الاول ما كان الثاني
وطءك يفرق بينهما وفيه عن الاجناس أخبرت بأن الثاني دخل بها حلت لاول وان كذبها فيه
(قوله عند أي حنفية شهران الخ) يجعل كانه طلقها في أول الطهر بعد الوقاع فيجعل طهرها خمسة عشر
يوما لانه لا غايه لا كثره فيؤخذ بالاقول وحيفها خمسة لان اجتماع اقلهما في امرأة واحد قادر فيؤخذ
لها بالوسط في ثلاثة اطهار يكون خمسة وأربعين يوما وثلاث حيض خمسة عشر يوما فصارت ستين وهذا على
تخصيص محمد لقول أي حنفية وعلى تخصيص المحسن يجعل كانه طلقها في آخر الطهر احترازا عن تطويل العدة
فيجعل حيضها عشرة أيام وطهرها خمسة عشر يوما لانا قد رينا طهرها بالاقول قدرنا حيضها بالاكثير باعتدالا
ففيها طهران ثلاثين يوما وثلاث حيض ثلاثين فصارت ستين يوما فهذه من الزوج الاول فحتاج الى
مثله من الزوج الثاني وزيادة طهر على تخصيص المحسن زيلبي وقوله وزيادة طهر هو الذي يقع فيه تزوجها
بالثاني وطلقها ونقل البرجندی عن القاسمي ان ابتداء المدة انما هو من وقت الحيض لامن وقت
الطهر جوي وقولهم الامكان شهرين عند الامام محله ما ذالم تقبل استسقط سقطا استبان به من خلقه
وجزمهم بهذه المدة دليل على ضعف قول من قال بقبول قولنا انقضت علق بعد يوم أو أقل لاحتمال سقط
من غير تخصيص منها بذلك بصر (قوله تسعة وثلاثون يوما) يجعل كانه طلقها في آخر الطهر فيجعل حيضها
ثلاثة أيام وطهرها خمسة عشر يوما أخذنا بالاقول فيهما للتيقن به ففيها طهران ثلاثين يوما وثلاث حيض
بثلاثة أيام ويحتاج الى مثلها في حق الزوج الثاني وزيادة طهر بخمسة عشر يوما زيلبي (قوله وعنده في
رواية محمد في أربعةين) أي وعند الامام في تخصيص محمد الخ ووجهه انه يجعل طلاقها في أول الطهر فيحتاج
الى طهرين ثلاثين وحيضتين بعشرة لان اجتماع اقلهما في امرأة قادر وعلى تخصيص المحسن خمسة وثلاثون
يوما ثم يحتاج الى مثله في حق الثاني وزيادة طهر خمسة عشر يوما على رواية المحسن زيلبي

* (باب الايلاء) *

الاصلي فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فارقا فان الله غفور رحيم وان
عزموا الطلاق فان الله سميع عليم وقرأ ابن مسعود فان فارقين أي رجعوا في الاربعة الا شهر قال
الواحدى كان ايلاء أهل الجاهلية السنة والستين وأكثر فوفته الله أربعة أشهر فمن كان ايلاؤه دون
أربعة أشهر فليس بايلاء شينعا في الغاية (قوله والمناسبة الخ) أي بين الايلاء والرجعة لكن يبقى
الكلام في تقديم الرجعة على الايلاء جوي وفي النهر اعتبر المناسبة بين الطلاق والرجعي والايلاء ذكر ان
وجه تقديم للرجعي على الايلاء وان اشتركا في ان كلاهما لا يوجب المحرمة للحال بل بعد انقضاء العدة
في الرجعي وبعد انقضاء المدة في الايلاء ان المحرمة بلفظ الطلاق تخيرا أو تعليقها في الاصل وقوله في النهر
فقدت صوابه تذكير الفعل لان المرجع الذي هو الرجعي مذكرا لان يقلل التأنيث باعتبار حرمة
الرجعي الثابتة عند انقضاء العدة (قوله وكذلك الايلاء) سبب للمحرمة غير انها بافظ الطلاق هي الاصل
فقدت ثم أولى الايلاء لعدم استلزامه للعصية بخلاف الظهار والمهان فانهما لا ينفكان منها والخلع وان
شاركه في ذلك الا انه لا اختصامه بالمال كان بمنزلة المركب من المفرد نهر (قوله وهو في اللغة الخ) اعلم
ان الايلاء لغة مصدر آلى كاعطى وانجم الايا كعطيا ومنه قوله

قليل الايا بافظ لعينه * وان بدرت منه الالية بدرت

وقوله بدرت بالبا من قولهم بدرت منه كلام أي سبق والبادرة البدية شينعا عن المقرب فقوله وان بدرت
الخ أي وان سبقت منه بمن يبر فيها (قوله وهو الخلف) فعلى هذا يكون بين الايلاء والخلف الترادف لكن
هذا أحد قولين والقول الآخر ان الايلاء لعين على ترك الفعل والخلف لعين على الترك أو الفعل فيكون
بينهما العموم والخصوص كذا استفاد من عبارة البرجندی ونصه هو أي الايلاء لغة الخلف والالية وهي

وأدنى هذه المدة عند أي حنفية
شهران ان أقرت بالغة بالاقراء
وعندهما تسعة وثلاثون يوما وان كانت
أمة فعندهما تسعة وثلاثون يوما وعنده في
يوم وستة للمحضتين وخمسة عشر
للطهر وعنده في رواية محمد في أربعةين

واقفه أعلم * (باب الايلاء) *
والناسية ان الطلاق سبب للمحرمة
والرجعة رافعة لها وكذلك الايلاء
سبب للمحرمة والتي رافعة لها وهو في
اللغة لعين وهو الخلف بالله سبحانه
أو غيره من الطلاق

اليمن تقول آلى أى حلف والقياس ان يمدى على كالحلف لكن لما تضمن معنى البعد عدى عن وقيل
 الآلية اليمن على ترك الفعل والحلف اليمن على الترك والفعل والقسم كذلك اه قالوا ومن قوله على الترك
 والاعمال بمعنى أو ومنه تعلم ان ما نقله السيد المحمدي عن الظهيرية من قوله الا انه الحلف على الامتناع والحلف
 اليمن على الفعل والقسم واليمن فيها أه فيه سقط وصواب العبارة والحلف اليمن على الفعل او الترك واذا
 عرفت ان في العبارة سقطا كما ذكرناه فليس في كلام الشارح التفسير بامثالن كما توهمه السيد المحمدي (قوله
 أو العتاق) هذا اذا كان المولى حرا وما العبد اذا آلى بما فيه كفارة فكفارة بالصوم فقط ولم أر حكم
 ما لو علق بجمع أو صدقة هل يصح تعليقه ويتأخر ذلك الى عتقه أولا يصح ثم رأيت في البدائع قال وأما
 حرية المولى فليست بشرط لصحة ايلائه بالله وبما لا يتعلق بالمال حتى لو قال العبد لا مرأته والله لا أقربك
 أو قال ان قربتك فعلى صوم أو حج أو عمرة أو امرأتى طلق يصح ايلائه حتى لو لم يقربها في المدة تبين منه وان
 قربها ففي اليمن بالله تلزمه الكفارة بالصوم وفي غيرها يلزمه الجزاء المذكور لان العبد اهل لذلك وان
 كان الحلف بما يتعلق بالمال بأن قال ان قربتك فعلى رقبة أو على ان أتصدق بكذا لا يصح بمعنى
 الايلاء لانه ليس من أهل ملك المال اه واستفيد من كلامه ان ما يتعلق بالمال فالحرية شرط لصحة
 الايلاء اه جوى (قوله وفي الشريعة الخ) قال الزيلعي الايلاء في الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان
 المنكوحة أربعة أشهر فصاعدا منعا مؤكدا بشئ يلزمه ويشق عليه وركنه قوله والله لا أقربك ونحوه
 وشرطه المحل والاهل وهو ان تكون المرأة منكوحة والحالف أهلا للطلاق عند أى حنيفة ولو جوب
 الكفارة عندهما وان لا تكون المدة منقوضة عن أربعة أشهر وحكمه وقوع الطلاق عند البر ووجوب
 الكفارة أو نحوه عند الحنفية اه فحاشى الدرر من قوله وحكمه طلاقه بآثان بر والكفارة والجزاء ان
 حث فيه تأمل لانه يقتضى ان الكفارة والجزاء يميان ما ليس كذلك ويمكن الجواب بحمل
 الواو بمعنى أو شئ شاهين ثم ما سبق من ان شرطه كون المرأة منكوحة لو قال كونه في النكاح أو
 مضافا اليه لكان أولى لدخل ما لو قال لا حنيفة ار تزوجتك فوالله لا أقربك خمسة أشهر فتزوجها قبل
 مضي شهر فانه يكون موليا وانما لم يذكره المصنف في التعريف حيث لم يقل هو الحلف على ترك قربانها
 أربعة أشهر أو أكثر حاصل في النكاح أو مضافا اليه لان شأن الشرط خروجها عن المساهية كما في
 النهرية عقبا لما في الاصلاح حيث قال وهذا التقيد لا بد منه ولا يشك كل ما سبق من قوله لا حنيفة
 ان تزوجتك الخ لكن انتصر السيد المحمدي للاصلاح حيث نظر في كلام النهر بان ذلك انما هو في الماهية
 الحقيقية لا الاعتبارية والتقيد بقوله ويشق عليه للاحتراز عما اذا قال ان قربتك فله على ان اصدق
 ركعتين أو اغزو حيث لا يكون موليا لانه مما لا يشق على النفس وان تعلق اشتقاقه بمرض ذم في النفس
 من المجين والعكس بخلاف ما لو قال فعلى مائة ركعة ونحوه فانه يكون موليا بشرطه لا يسه عن الكمال
 وبما أنه ان يكون موليا بمائة ختمه أو اتباع مائة جنازة دروسيه كالسبب في الرجعي وهو الداعي من
 قيام المشاجرة وعدم الموافقة نهر واذا كان الشرط أهلية الطلاق عند الامام مع ايلائه الذي بما فيه
 كفارة عنده لكن لا كفارة عليه اذا قربها وانما لم تجب الكفارة في حث الذي لانها عبادة وهو ليس
 من أهله ولهذا وقع الطلاق عليه بمضى المدة وعند صاحبه لا يصح ايلائه (والمحصل) ان ايلائه الذي
 على ثلاثة أنواع صحيح اتفاقا كالحلف بما لا يتعلق به قرينة كالعتاق وباطل اتفاقا كالحلف بالحج والصوم
 والصدقة ومختلف فيه وهو حلف بالله شيئا عن شرح المجمع (قوله هو الحلف على ترك الخ) اعلم ان
 الايلاء في الشريعة عبارة عن اليمن على ترك ما المنكوحة مدة معلومة بأن قال لا مرأته والله لا أقربك
 أربعة أشهر والمراد بالنساء الزوجات لانه عند الاطلاق ينصرف الى الحرث دون الاماء لان معنى الانضمام
 والازدواج في الاما ناقص ظهري وفيه نظر لان امة الغير اذا كانت منكوحة يصح ايلائه منها وقوله مدة
 معلومة يراد عليه ما لو قال لها والله لا أقربك أبدا فانه ليس له مدة معلومة جوى وأقول يجب عن الاول

أو العتاق أو الحج أو نحو ذلك وفي الشريعة
 (و) الحلف على ترك

بأن المراد بالمرأى المملوكات بالعقد وقد سبق لنا غير ذلك في فصل المهرمات في شرح الكلام على قوله
 وأما امرأته فليس المراد بالمرأى ما قبل الأمان وبراد بالآمان في قوله والازدواج في الأمانا قص خصوص
 المملوكات بملك الجين فلا يرد حينئذ ما نظره وعن الثاني بأن المراد بالمدة المملوكة ما بلغت أربعة أشهر
 فصاعدا فللمراد أن لا تكون أقل من أربعة أشهر وإلى به يشير قول المصنف هو المخالف على ترك قربانها
 أربعة أشهر أو أكثر (قوله قربانها) المقربان مصدر قرب يقرب من باب فعل بكسر العين في الماضي
 وفتحها في المضارع وله مصدران القربان والقرب بمعنى الذي يجر عن ضياء المحلوم وفي المصباح قربت من
 باب تعب وفي لغة من باب قتل قربانا بالكسر فعلته أو دأبت ومن الأول ولا تقربوا الزنا ويقال منه أيضا
 قربت المرأة قربانا كناية عن الجماع ومن الثاني لا تقرب الحمى أى لا تدن منه اهـ (قوله كقوله الخ)
 نبه بالكاف على أنه ليس مختصا في هذين بل منه أيضا أجامعك لأطأك لا أباضعك لا أغتسل
 منك من جنابة فإن ادعى أنه لم يعن الجماع لم يدين في القضاء وجعل في البدائع الصريح لاجامعك فقط
 وما عداه يجري مجرى الصريح وجعل منه الاقتضاض في البكر قال في الفتح والأول أولى لأن الصراحة
 منوطة بتبادر المعنى لغلبة الاستعمال سواء كانت حقيقة أو مجازا بالتحقيقة ولكناية لا امسك لا آتيتك
 لا غشاك لا امسك لا غشاك لا سؤنك لا أدخل عليك لا أجمع رأى ورأسك لا أضاجعك لا أقرب
 فراشك نهر (قوله لا أقربك أربعة أشهر) سواء كانت طاهرة أو حائضا ولا خلاف أنه ان وقع
 في غرة الشهر اعتبرت مدته بالأهلة ولو وقع في بعضه فلا رواية فيه عن الإمام وقال الثاني يعتبر بالأيام
 وعن زفر اعتبار بقية الشهر بالأيام والشهر الثاني والثالث بالأهلة وتكمل أيام الشهر الأول بالأيام من
 أول الشهر الرابع نهر عن البدائع (قوله او والله لا أقربك) بشرط أن لا تكون حائضا كذا في المحواشي
 السعدية وأصله في الغاية عن الشامل وعلمه بأن الزوج ممنوع عن الوطء بالحيض فلا يصير المنع مضافا
 إلى الجين اهـ بخلاف ما إذا قيد بأربعة أشهر فإن ذلك يكون قرينة على إضافة المنع إلى الجين نهر
 قال في الشربلالية ينبغي تقييده بكونه عالما بحيضها لتنصرف بيمينه إلى ما هو ممنوع عنه شرعا اهـ
 قلت وينبغي أن يكون النفاس كالحيض (قوله أي قربان المنكوحه) ولو صغيرة لا توطأ (قوله على
 ترك الوطء للامة من المولى الخ) إمام من زوج الامة يكون إيلام حوى (قوله فانه لا يكون إيلام) أى
 في حق الطلاق دون الكفارة قال المولى المحي لو آلى من أمته أو أم ولده أو أجنبية لم يكن مواساة في حق
 الطلاق دون الكفارة لأن شرط الطلاق باليمين قيام ملك النكاح حال التعليق وحال وجود الشرط
 ولم يوجد فلم تصح اليمين بالطلاق وصح في حق الكفارة حوى يميني إذا آلى من أجنبية فترجها فوطئها
 تلزمه الكفارة وإن لم تطلق بمضى المدة من غير وطء (قوله فان وطئ المولى في هذه المدة كفر) لمحتنه ونبه
 بذلك على أنه لو كفر قبله لم يحز ولا فرق في المحدث بين كونه عاقلا أو لا ولو قال إن قربتك فعلى كفارة
 أو يمين كان مولى كذا في البدائع اذ قوله فعلى يمين أي تجوزها وهو الكفارة نهر (قوله ان كان يميننا
 باقة) فكفارة اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (قوله
 وان كان يميننا غيره) كما لو حلف بجمع أو صوم أو صدقة أو عتق أو طلاق كما ساقى التصريح به في المتن وقوله
 فما جعله جزاء على المحدث وقع ظاهرا بالنظر للطلاق والعساق وأما بالنظر للجمع ونحوه كالصوم والصدقة
 فمسنى وقع لزوم وتغير بين الإيفاء بالندور وكفارة يمين على الصحيح الذي رجع إليه الإمام قبل موته
 بسبعة أيام قال في الشربلالية ولى فيه رسالة (قوله وعند الشافعي يحنث في يمينه ولا تلزمه الكفارة)
 الذي في المزيلي والعيني وقال الحسن البصري لا تجب الكفارة لقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور
 رحيم قلنا المراد به إسقاط عقوبة الآخرة بسبب قصده الاضرار بها لا إسقاط الكفارة المشروعة في
 الإيمان المتعقدة لا ترى أن قبل الخطأ بوجوب الكفارة وإن وعد المغفرة اهـ (قوله وسقط الإيلام)
 لأن الجين تهنأ بالحنث فلا تبقى بعد التحلل لها ولا إيلام بدونها عيني (قوله وان لم يطأ فيها الخ) ولو ادعى

قربانها أربعة أشهر أو أكثر كقوله والله
 لا أقربك (أربعة أشهر أو والله لا أقربك
 قوله قربانها أي قربان المنكوحه
 احتراز عن الجين على ترك الوطء للامة
 من المولى فان لم يكونا إيلام (فان وطئ)
 المولى في هذه المدة كفر) ان كان
 يميننا بالله سبحانه وان كان يميننا غيره
 فما جعله جزاء على المحدث ولا تلزمه الكفارة
 الشافعي يحنث في يمينه ولا تلزمه المدة
 (وسقط الإيلام) حتى لو مضت المدة
 لا يقع الطلاق (والا) أي وان لم يطأ
 فيها ومضت

بعد مضي المدة لم يقبل قوله الا بمرحان نهر من المسوط (قوله بانت) لان به يقع الظن من الظن
ولا يكون بالرجي لانه يسيل من استردادها الى صحته بعد الايلاء فتعين السبب انك نفسك وتزول
سلطته عليها جزاء الفلحة بمر (قوله بتطبيق واحدة) وهو المأثور من العبادلة الثلاثة وغيرهم (قوله
فرق القاسمي بينهما وتفرقة بتطبيق) اي باثنية فالتحلاف في موضعين أحدهما ان التي من غيرهم
بعد مضي المدة وعندنا في المدة والثاني ان الفرقة لا تقع الا بتفريق القاسمي او بتطبيق الزوج عند موهبه
قال مالك وأحد عن الشافعي لا يفرق ولو كان يصيق عليه حتى ينيء او يطلق وعندنا تقع بمعنى المدة
واستدلوا بقوله تعالى فان فاؤا فان الفاء لا تعقب فاقضى جواز التي بعد المدة وجواز التفريق ولنا
قراعتان مسعودا وبى فان فاؤا فبين فاقضى ان يكون السبي في المدة فيكون جهة عليهم لان قراعتهم
لا تنزل عن روايتهم والفاء في الآية لا تعقب التي على الايلاء بدليل جواز التي قبل مضي الاشهر
ولو كان كما قالوا لما جازعني (قوله وسقط اليمين بعد ما بانت) حتى لو نكحها فلم يقربها بعد ذلك لا تبين
درر (قوله لو حلف على اربعة اشهر) لان اليمين موقوفة بوقت فلا تنقضي بعد مضيها عني (قوله بان
قال والله لا اقربك) ولم يقل بعده أبدا لان مطلقه ينصرف الى الابد كما في اليمين لا يكلم فلانا فلا تبطل بمعنى
اربعة اشهر لعدم ما يطلها من حدث او مضي وقتها زيل في قول المصنف فلونكهما ثانيا وثالثا
ومضت المدتان بلقي بانت بانحرين اشارة الى انه لا يتكرر الطلاق ما لم يتزوجها كما في البدائع والصفة
وغيرهما وفي المحيط لو بانت بمعنى اربعة اشهر بالايلاء ثم مضت مدة اربعة اشهر اخرى وهي في العدة
وقعت أخرى فان مضت اربعة اشهر أخرى وهي في العدة وقعت أخرى ولم يصب خلافا فيه قال العيني
تعالى للزيلي والاول اصح بخلاف ما لو بانها بتفسير الطلاق ثم مضت مدة الايلاء وهي في العدة حيث يقع
أخرى بالايلاء لانه بمنزلة التعليق بمعنى الزمان والمعلق لا يبطل بتفسير مادون الثلاث بمر (قوله والمحال
انها مضت المدتان الخ) ويعتبر ابتداء المدة من وقت التزوج بعد انقضاء العدة وقبله لان به ثبت حقها
في الجماع وبامتناعه صار ظاهرا فيعازي بازالة اعمدة النكاح (قوله فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق)
لتقيده بطلاق هذا الملك ولو نكحها بعد ما بانت بالايلاء مرة أو مرتين وعادت اليه بثلاث بانت كالماضي
اربعة اشهر لم يجامعها فيها حتى تبين بثلاث نهر وعند محمد يعود الايلاء بما بقي من الثلاث وصار الغاية
قال الاسدي باني ولو آلى من امرأته ومضت اربعة اشهر ولم ينيء اليها بانت منه بتطبيقه ثم تزوجت بزواج
آخر بعدما انقضت عدتها ثم عادت الى الاول ينقصد الايلاء بالاتفاق الا ان عند أبي حنيفة وأبي يوسف
ينقصد الايلاء بثلاث تطليقات مستقبليات وعند محمد ينقصد بما بقي من الثلاث وهي فرع مسألة المدم الخ
(قوله ولو وطئها كفر بقاء اليمين) ان كان المحلف بغير طلاقها وان كان به لا تنقضي لما عرف ان تغيير
الثلاث يبطل تعليقها درر وتعقبه الشيخ شاهين بان قوله ان كان المحلف بغير طلاقها فيه نظر لصدقه
على المحلف بجمع وضوء مع ان الواجب فيه الجزاء لا الكفاية واجاب شيخنا بان المراد بالغير ما شغل
على القسم والحاصل ان اليمين باقية في حق التكفير وان لم تنقضي في حق الطلاق فحقق المحنت فصار كما لو قال
لا حية والله لا اقربك فتزوجها لا يكون مولى ما نصب الكفار اذا قربها كما في الزيلي (قوله فان
تركها اربعة اشهر بانت بتطبيقه) فان آلى ليل وان كان يقول بانه يصير مولى اذا حلف على ترك قربانها
اقل من اربعة اشهر لكن لا يقول بانها تبين بمعنى ذلك الاقل بل يشترط لا بانها مضى اربعة اشهر ومن
هنا يعلم ما في كلام الزيلي والعيني والنهر عما يوجب خلاف المراد (قوله فهو اربعة اشهر) لان الجمع بصرف
الجمع كالمجم بلفظ الجمع ولهذا لو قال بعتك بالف الشهر وشهر كان الاجل شهرين ولو قال والله لا اكلم
فلانا يومين ويومين كان كقوله لا اكلمه اربعة ايام وقوله بعد هذين الشهرين وقع اتفاقا لا ينفك عن الشهرين
وشهرين كان الحكم كذلك والاصل انه متى عطف من غير عادة حرف النفي ولا شكر الاسم الله تعالى يكون
مينا واحدا ولو اعاد حرف النفي او كرر اسم الله تعالى يكون ميتين وتعدا حل متهما بيباها لو قال والله

(بانت) بتطبيق واحدة وقال الشافعي
لا تقع الفرقة بمعنى المدة ولكنه توقف
المحكم بعد المدة الى ان ينيء اليها
او يمارقها فان آلى ان يفعل فترق
القاضي بينهما وتفرقة بتطبيق (وسقط
اليمين بعد ما بانت) لو حلف على اربعة
اشهر وبقيت (اليمين بعده) لو حلف
على الايلاء بان قال والله لا اقربك
أبدا أو حلف من غير تعيين بان قال
والله لا اقربك ولم يقل بعده أبدا (فلو
نكحها ثانيا وثالثا وبانحرين فان
المدتان بلقي بانت بانحرين فان
نكحها اي التي وقعت عليها ثلاث
طلاقات (بعد زوج آخر لم تطلق)
بذلك الايلاء بمعنى المدة خلافا لدرر
(ولو وطئها) اي التي نكحها بعد
زوج آخر (كفر بقاء اليمين) حتى لو
تزوج اربعة اشهر في المحنة حتى لو
فيمادون اربعة اشهر من اربعة اشهر
حلف ان لا يقربها اقل من اربعة اشهر
لم يكن مولى فان تركها اربعة اشهر
يكون مولى فان تركها اربعة اشهر
بانت بتطبيقه وبذلك كان يقول
ابو حنيفة اولا فلما بلغه فتوى ابن
عباس لا ايلاء في مادون اربعة اشهر
وجمع منه (ولو قال) والله لا اقربك
شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
فهو (ايلاء)

لا كام زيد يومين ولا يومين يكون عشرين ومذمتها واحدة حتى لو كلف في اليوم الاول والثاني بحث فيها
وتجب عليه كفارتان وان كلف في اليوم الثالث لاصحت لانقضاء مذمتها وكذا لو قال والله لا كام زيد
يومين والله لا كام زيد يومين لم يذ كرنا ولو قال والله لا كلف يومين ويومين كان عينا واحدا ومذته أربعة
أيام حتى لو كلف فيها تجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا القول والله لا كلف يوما ويومين كانت عينا واحدة
ومذته الى ثلاثة أيام حتى لو كلف فيها تجب عليه كفارة واحدة ولو قال لا كلف يوما ولا يومين اوقال والله
لا كلف يوما والله لا كلف يومين فذلة الاولى يوم ومدة الثانية يومان حتى لو كلف في اليوم الاول تجب عليه
كفارتان وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلف في اليوم الثالث لاصحت لانقضاء مذمتها وعلى
هذا القول والله لا اقربك شهرين ولا شهرين اوقال والله لا اقربك شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون
موليا لانهما عينا فتنادخل مذمتها حتى لو قرب بها قبل مضي شهرين تجب عليه كفارتان ولو قرب بها
بعد مضيها لا يجب عليه شيء لانقضاء مذمتها زيل (قوله ولو مكث يوما الخ) اما الاولى وهو لا اقربك
شهرين بعد الشهرين الاولين فلان الثاني ايجاب مبتدأ فلم تكامل المدة وفي الثاني لم يكن موليا
ايضا في الحال حتى لو قرب بها وبقي بعد يوم القربان أربعة اشهر لم يقرب بها فباحث عدنا وقال زفر
يكون موليا ويصرف الاستثناء الى آخر السنة واما في الاخرة فلا يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه
بان يخرجها من مكة فان كان لا يمكنه بان كان بينهما ثمانية اشهر صار موليا على ما في جامع الفقه واعتبر
فاضلجان اربعة اشهر فقط نهر (قوله او ساعة) اشار السارح به الى ان المراد باليوم مطلق الزمان وبه
صرح في البحر (قوله ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين الخ) هكذا وقع في الهداية
والوقاية وهذا هو الصواب خلافا لما في الدرر من قوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد الشهرين
الاولين نوح افندي وجهه ظاهر لانه يلزم حينئذ ان يكون موليا لتكامل المدة وهذا يؤخذ من
تعليقه حيث علل عدم كونه موليا بقوله لانه لما فصل بين الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين بيوم
لم تكامل مدة الايلاء وهي اربعة اشهر اه (قوله خلافا لفر في الثانية الخ) هي ما لو قال لا اقربك سنة
الا يوما يكون موليا عنده ويصرف الاستثناء الى آخر السنة كما لو قال اجرتك داري سنة الا يوما قلنا انما
صرف الاستثناء الى آخر السنة في الاجارة تصحيا للعقد لانها لا تصح مع الجهالة بخلاف اليمين فانها تصح مع
الجهالة فلا ضرورة في اليمين الى صرف الاستثناء الى آخر السنة فله ان يجعل اليوم المستثنى أي يوم شاء لانه
منكر فلا يعتربه يوم من ايام السنة الا ويمكنه ان يجعله هو المستثنى ثم اذا قرب بها ان بقي من السنة اربعة اشهر
او اكثر صار موليا السقوط الاستثناء والا فلا جوى عن شرح ابن السلي ولو حذف سنة لم يكن موليا حتى
يقرب بها فيصير موليا ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن موليا ابدا لانه استثنى كل يوم يقرب بها فيه فلم يتصور
منعه ابدا (قوله وان حلف بجمع الخ) شروع في الثاني من نوعي الايلاء وهو الحلف بذكر الشرط والمجزأ
ولا يخفى حسن تقديم الاول بان قال ان قربتك فله على حج او عمرة او صوم غير معين كيوم وشهر اما المعين
فان كان بقدر مدة الايلاء او اكثر كقوله فله على صوم اربعة اشهر او لها هذا الشهر فكذلك اما لو قال
هذا الشهر فانه لا يكون موليا لانه يمكنه ترك القربان الى ان يمضي ثم يطؤها بلا شيء ولهذا يكون موليا
بقوله فله على صدقة او عتق سواء كان المعتق معين كعبدى هذا او لا كعبد او كان معلقا كقوله
فكل مملوك اشتريه فهو حر وفي الثانية ان قربتك فعبدى حر فخصت المدة وفرق بينهما فبرهن العبد
انه حر الاصل قضى القاضي بخرجه ويطلب الايلاء وترد المرأة الى زوجها لانه تبين انه لم يكن موليا وظاهر
انه في العبد المعين لو باعه او مات سقط الايلاء ولو اشتراه صار موليا من وقت الشراء ان لم يكن قرب بها نهر
وليس الشراء بعبء وقد يقال اذ به ما لو ملكه باى سبب كما يستفاد من التبريد لاية (قوله او الى من
المطلقة الرجعية) فان قيل وقوع الطلاق بالايلاء بطريق المجازاة لكونه ظلما بمنعها حقها في الجماع
والمطلقة الرجعية ليس لما حق فيه فكيف يتحقق جزاء الظلم قلنا ان المحكم في المنصوص مضاف الى النص

(ولو مكث يوما) او ساعة بعد ما قال
والله لا اقربك شهرين (ثم قال والله
لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
او قال لا اقربك سنة الا يوما) او ساعة
(او قال) حال شؤنه (بالبصرة والله
لا ادخل مكثوا) محال انها (هى) أى
للمسكوحة (بها لا) يكون موليا في
الصورتين خلافا لفر في الثانية
فان عنده يكون موليا (وان حلف بجمع
او صوم او صدقة الرجعية) وهى في
اوى من المطلقة الرجعية
العدة بان قال لها والله لا اقربك اربعة
اشهر (فهو مول)

• FVA

لا إلى المعنى والمطلقة الرجعية من نكاحها بالانكاح زيلعي (قوله في جميع الصور) أما في الشرط والجزء
فلان هذه الاجزية مانعة من الوطء فكانت في معنى اليمين وأما المطلقة رجعية فلا تملكها زوجة فيتناول النص
فان امتد طهرها وكانت من ذوات الاقرباء باتت بعضى مدة الايلاء وان انقضت عدتها قبل مضي مدته
يطل نهر (قوله وفي العتق خلاف أبي يوسف) ظاهر اطلاقه ان ابا يوسف يخالف في العتق مطلقا لافرق
بين المعلن وغيره وليس كذلك فلو قال كما قال العيني وفي عتق العبد المعلن خلاف ابي يوسف لكان أولى
ووجهه كما في الزيلعي ان قربانها بلا شيء يلزمه مكر بان يبيعه ثم يقربها وهما يقولان ان البيع موهوم فلا
يمنع الماهية لان البيع لا يتم به وحده فربما لا يجد في المدة من يشتريه ولو باعه سقط الايلاء بالاجماع لانه
يقدر على قربانها من غير شيء يلزمه وان اشتراه بعد ذلك صار موليا من وقت الشراء ان لم يكن جامعها بعد
البيع قبل الشراء لانه صار لا يقدر على قربانها الا بعتق يلزمه ولو مات العبد قبل البيع سقط الايلاء
لقد رتبته على قربانها من غير ان يلزمه شيء وعلى هذا التفصيل موت المرأة المملوكة طلاقها بالقرابان او ابانتها
ثم تزوجها بعد انقضاء العدة زيلعي لكن لو أبدل قوله وان اشتراه بعد ذلك الخ بقوله وان ملكه بأي
سبب لكان أولى (قوله فعلى صلاة) والغزو كالصلاة عندهما لانه يسهل ايجادهما فلا يصح ان مانع
عيني (قوله وعند محمد يكون موليا) لانه قرينة وهو قول أبي يوسف أولا وقال الشافعي في احدى قولييه
لا يكون الايلاء الا بالله عيني (قوله ومن المبانة والاجزية لا) لان محل الايلاء من تكون من نكاحها بالنص
وهذا ليس منها بخلاف المطلقة الرجعية لبقاء الزوجية بينهما عيني ولانه لو صح لوقع به البائن بعضى مدته
والبائن لا يلحق مثله ولو وطئها كفر لما مضى من عدم التلازم بين الايلاء واليمين نهر لكن لو أوى بغير
التنية بان قال ولو وطئها كفر لما مضى من عدم التلازم بين الايلاء واليمين نهر لكن لو أوى بغير
المبانة والاجزية اما المبانة فلما ذكره هو واما الاجزية فلما قد علمنا عن الوالو الجوى وبه صرح الزيلعي ايضا
والجوى من السيد المحوى حيث جرى في شرحه على ما ذكره في النهر ولم ينبه على ما ذكرناه مع انه كتب
بهاش المسودة عن الوالو الجوى مانصه لو آلى من امته او ام ولدها واجزية لم يكن موليا في حق الطلاق دون
الكفارة لان شرط الطلاق باليمين قيام ملك النكاح حال التعليق او حال وجوه الشرط ولم يوجد فلم يصح
اليمين بالطلاق وصح في حق الكفارة اه قيد يكون الايلاء من المبانة بان ابانتها ثم آلى منها لانه لو آلى فابانتها
ان مضت مدته وهي في العدة باتت بأخرى والا لادرك المخاتبة (قوله ومن الاجزية) بان نكحها بعد
الايلاء لم يصفه الى المالك (قوله لا يكون موليا) لغوات محله وهو الزوجية (قوله ومدة ايلاء الامة
الخ) أى النكوحه واطلاقه بمالو كان زوجها حرا فلو اعتقت في اثنا عشر اشهر انتقلت الى مدة الحر ان نهر
وهذا ظاهر في ان الظاهر لا يبطل بعتقها بل هو باق جوى (قوله وقال الشافعي أربعة اشهر) وهذا مبني
على ان هذه المدة ضربت لظهور الظلم بمنع الحق في الجماع عنده والحرمة والامة في ذلك سواء وعندنا ضربت
اجلا للبيونة فشا بهت مدة العدة فتتصرف بآلها لكونها من حقوق النكاح زيلعي (قوله وان عجز المولى
الخ) أى عجز حقيقة فان عجز حكما لا يتغير حكم الايلاء بان كان محررا لا يكون فيؤله الايلاء لانه لما كان
قادر حقيقة على الوطء لا يتحول الحكم الى ما هو خلف عن الوطء جوى عن شرح ابن السلي وهو محمول على
ما اذا كان بينه وبين الحج أربعة اشهر كما قيد به في النهر ولو آلى مريضا يلازمه بقاءه في المدة ثم صح
وتزوجها وهو مريض ففاء بلسانه لم يصح عندهما وصح عند أبي يوسف وهو الاصح وقوله اظهر
المذهب كما في الجماع الكبير لابي يوسف ان الايلاء وحده هو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي
زمان العصية هي مبانة لاحق لما في الوطء فلا يعود فيه حكم الايلاء وهما يقولان ذلك بتفسير منه فانه كان
يمكنه ان يبالس ان قبل مضي المدة ولا تبين زيلعي واختلاف فيما لو جسد هل يفي بلسانه او لا بد من الفعل
صحح الاول في البدائع وفي شرح الطحاوى لا يكون فيؤله باللسان وهو جواب باراية ووفق بينهما
بالامكان وعدمه شرعا بلالية عن الفتح (قوله انسداد رحم) المراد ان لا يكون لها حق الالمه بالجماع

ففي جميع الصور وفي العتق خلافاً لأن
يوسف ولو قال إذا قربت بك فعلى صلاة
لا يكون مولياً وعندكم سيكون مولياً
(ومن المسألة) أي لو ألى من المسألة
بتطبيقه أو تطابقين وهي في العدة
(و) من (الاجنبية لا) يكون مولياً
(ومدة) بلاء (الامة شهران) وقال
الشافعي أربعة أشهر (وان عجز المولى
عن وطئها بمرضه أو مرضها أو بالرتق)
يفتح التام أسداً الرحم بعظم ونحوه
والرتق بالسكون

عن بكبر (قوله مانع يمنع الخ) أي وإن كان بدون الانسداد فعلى هذا يكون الرقي بالسكون أعم منه
بالفتح (قوله ففئوه الخ) أعلم أن التي عبارة عن الرجوع يقال فاه لظلال إذا رجع ولما قصد المولى باليمين
منع حقها من الوطء سعى الرجوع عنه فيقال تعالى فإن فاؤا أي رجعوا عن قصدهم جوى عن الاختيار
(قوله أن يقول فئت اليماء) وما دل عليه كابلت الأيلاء ورجعت عنه وراجعتك وارتجعتك نهر ولو قر بها
بعد ما فاه بأسانه كفر عن يمينه لفتح الخنث به لأن يمينه باقية في حق الخنث وإن بطلت في حق الطلاق
زبلى فالتى باللسان يبطل الأيلاء في حق الطلاق فقط وأما التي بالفعل فيبطله في حق الطلاق والخنث
جميعا جوى عن الاختيار (قوله وقال الشافعي لاني لا بالجماع) لأنه ظلمها بمنع حقها وهو الوطء فيكون
أيافؤه ولهذا لا يخنث به لأن المعلق بالني وحكمنا وحب الكفارة وامتناع حكم الفرقة والتي باللسان
لا يعتبر في حق أحد المحكمين فكذا في حق المحكم الآخر ومذهبنا مروى عن علي وابن مسعود وكفي
بهما قدوة ولا نوقوع الطلاق عند مضي المدة باعتبار التعت والاضرار بها وذلك ينعدم بالني باللسان
عند الجهر عن التي بالجماع لأن التي عبارة عن از جوع وذلك يوجد بهما ولا نسلم أن حقها في الجماع
في هذه الحالة وهي حالة الجهر بل نقول أن كان قادرا على الجماع فحقها فيه فكان قصده الاضرار بها
بمنعه نفسه عنه وإن كان عاجزا فليس لما حق في الجماع وإنما قصد إحاشاها اضرارها به فيكون فيؤوه
في الموضوعين بازالة ما قصد لأن التوبة بحسب المجنانية ولو كان وقوع الطلاق باعتبار منع حقها في الجماع فقط
لما كان موليا في حالة الجهر عنه لأنه لاحق لما فيه في هذه الحالة ولهذا لم تملك مطالبة به فلم يكن بامتناعه
عنه ظالما زبلى (قوله فلم يكر فيؤوه إلا بالجماع) فيشترط فيه الجهر المستوعب لمادة (قوله وإن قدر الخ) أنه
بهذه الجملة على أنه يشترط دوام الجهر من وقت الأيلاء إلى مضي مدته وبقي شرط ثالث نبه عليه في البدائع
هو قيام النكاح وقت التي باللسان حتى لو أبانها ثم فاه بلسانه لم يصح فلو تزوجها ومضت المدة بانت منه نهر
(قوله ففئوه الوطء) لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف كالتميم إذا وجد الماء نهر وأراد
بوطء ما كان في الفرج فلو وطئ في غيره كدبر لا يكون فيثابت وير وشرحه (قوله أن نوى التحريم أو لم ينو
شيئا) لأن تحريم المحلل عين بالنس عيني وقوله أولم ينو شيئا أي لاظهار أو لا طلاقا ولا إيلاء ولا كذا جوى
(قوله وظاهر أن نواه) لأن فيه حرمة فاذا نواه صح لانه يحمله عيني (قوله وقال محمد لا يكون ظاهرا) لعدم
ركنه وهو تشبيه المحلل بالحرمة عيني وذكر في الهداية خلاف محمد ولم يذكري في ظاهر الرواية وإنما نقله
المرحبي عن النوادر والمذكور في جوامع الفقه عن محمد كونه مانهر وقد قدمنا أن جوامع الفقه
تألف أبي يوسف وأعلم أن ظاهر كلام النهر يقتضي أن رواية النوادر ليست من ظاهر الرواية والمصرح به
في كلام ابن كمال باشا من كتاب الحج على ما نقل عنه شيئا ما قد تكون من ظاهر الرواية ونصه الفرق بين
ظاهر الرواية ورواية الأصول هو أن المراد من الأصول المبسوط والجامع الصغير والكبير والزيادات
والسير الكبير وليس فيه رواية المحسن بل كله رواية محمد ورواية النوادر قد تكون ظاهر الرواية والمراد
من رواية النوادر رواية عن الأصول المذكورة وقد صرح البعض بعدم الفرق اهـ (قوله أن نوى
الكذب) لأنه أراد حقيقة كلامه فكان كذا حقيقة عيني والكذب بفتح الكاف مع كسر الدال ويجوز
كسرها مع اسكان الدال نهر (قوله وقيل لا يصدق قضاء) لأنه عين ظاهر فلا يصدق في الصرف إلى غيره
عيني (قوله وطلقة بائنة أن نوى الطلاق) لأنه من الفاظ الكتابات عيني سواء لم ينو عددا أو نوى مادون
الثلاث وسواء نوى بائنة أو رجعة جوى عن البرجندی (قوله وثلاث أن نواه) لأن هذا اللفظ من
الكتابات على ما مر وفيها يصح نية الثلاث نهر (قوله وفي العتاي الخ) كذا وقع في كثير من النسخ ووقع
في بعضها وفي الفتوى أي التي بقي بها المفتي وهو الأول نهر (قوله ووقع الطلاق) أي البائن ولم يقيد
به كسرها بما قدمه من أن هذا حكم كل كناية وقد عددهم أنهم كان ينبغي حيث استغنى عن النية أن
يكون الواقع به رجعا وأوجب بأن المتعارف إنما هو إيقاع البائن به كما أفنى به المتأخرون ولهذا لا يخلف به

مانع يمنع من سلوك الذكر ما غدا
غلظة أو حجة من نعمة أو عظم كذا في
طلقة الطلقة (أو بالصغر أو بعد مساهة)
لا تقطع بأربعة أشهر (ففيؤوه) أي
فرجوعه (أنه يقول فئت اليماء) وقال
الشافعي لاني لا بالجماع وهو مذهب
الطحاوي هذا إذا كان المولى مريضا
حين آلى وقت أربع أشهر وهو مريض
أما إذا كان صحيحا حين آلى وبقي صحيحا
بعد الأيلاء مقدار ما يستطيع فيه أن
يجمعهما ثم مرض زفر فتيته باللسان
الابنجام وقال في المدة) بأن صح أو حثت
(وأن قدر في المدة) وبطل ذلك التي وقوله
(ففيؤوه الوطء) وبطل ذلك التي التحريم
(أنبت على حرام الأيلاء أن نوى الظهار
أولم ينو شيئا وظاهر أن نواه) أي الظهار
وقال محمد لا يكون ظاهرا (وكذب)
أي فذر (أن نوى الكذب) وقيل
لا يصدق قضاء (و) طلقة (بائنة أن
نوى الطلاق وثلاث أن نواه) أي
الثلاث (وفي الفتاوى إذا قال لا مراه
أنبت على حرام) المحال أن (المحرام
عنده طلاق) ولكن لم ينو طلاقا وقع

(الطلاق)

الا الرجال حتى لو حلفت المرأة ترهبها بالحنث كفارة يمين نهر ولو لم يكن له امرأة كان يميناً حتى لو تزوج امرأة ثم وجد الشرط لم تطلق به يبقى لصبر ورتها يميناً فلا تنقلب طلاقاً (قوله وجعلنا ويا عذرا) هذا يدل على ان الاعتبار للعرف وعرف الناس اليوم اطلاقه على الطلاق ولهذا لا يختلف به الا الرجال كما قدمناه ومن هذا قالوا لو نوى غيره لا يصدق قضاءه حتى ان يقال ظاهر كلام الزبلي انه اذا نوى غير الطلاق لا يصدق قضاءه مطلقا سواء نوى الكذب أو غيره مما عدا الطلاق وهو مخالف لما نقله السيد المحمدي عن البرجندي حيث قال قيل في نية الكذب لا يصدق قضاءه لانه يمين ظاهر الكونه تحريم الحلال كذا في الكافي وهذا التعليل يستلزم ان يصدق في غير نية الايلاء اه ولو كان له أربع نسوة والمسئلة بمخالفتها يقع على كل واحدة منهن طلاق بائنة وقيل تطلق واحدة منهن والبيان اليه وهو الاظهر والاشبه زبلي والمراد من كون المسئلة على حالها ان يكون المحرام عنده طلاقا وان لم يذو طلاقا على ما يظهر من سياق كلامه وما يكون وضع المسئلة أنت على حرام فلا فان مائة تنضيه صحة المساق هو ان تكون العسارة ههنا امرأتى على حرام اذا لمساغ لان يقال لا أربع نسوة أنت على حرام ولا تأتي صحة القولين المذكورين الاعلى ما قررناه عزى والمراد بالقولين ما سبق من وقوع الطلاق على الجميع أو واحدة واليه البيان والمحصل ان اختلاف القولين انما يقتضى على ما اذا أضاف التحريم الى امرأة لا بعينها بان قال امرأتى على حرام ولم يعين وله نسوة لانه قال غضا طبا المعينة منهن ولا انه عم فقال نسأتى على حرام اذ لو خاطب واحدة منهن لم يقع الاعلها كافي الشرب لالبية (فرعان) قال الوالو المجي رجل حلف بطلاق ان لا يطلق امرأته فاكى منها فحقت المدة حنت ووقع عليها طلاقا لانه وجد الشرط وهو طلاق امرأته اه وفي البدائع لو قال اذا جاء غد فوالله لا اقر بك واذا جاء بعد غد فوالله لا اقر بك يصير موليا ايلاء من أحدهما في الحال والآخري الغد اه وذكر بعض الفضلاء ان قوله في الحال مشكل لان الايلاء المضاف الى وقت ينعقد وقت وجود الوقت لافي الحال على ما صرح به قبله جوى قلت وكذا قوله والآخري في الغد مشكل ايضا لانه مضاف الى ما بعد الغد

وجعلنا ويا عذرا
(باب المخلع)
يقال خالعت زوجها اذا اقتدت منه
بما لها والاسم المخلع بالضم والمناسبة ان
الايلاء يكون بناء على نشوز الزوج
والمخلع بناء على نشوز الزوجة غالباً
(هو الفصل من النكاح والواقع به)

(باب المخلع)

(قوله والاسم المخلع بالضم) فهو يستعمل في نزع الزوجة بالضم وفي غيره بالفتح والمخلعة بالضم لغة فيه ومخلع توبه وذهله خلعت زوجه صيغ منهما المفاعلة ملاحظة للابسة كل الآخر كالثوب الملبوس قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لمن نهر (قوله هو الفصل من النكاح) هذا تعريف لمطلقة أعني سواء كان معه مال أو لا لكن لا بدوان يكون بلفظ المخلع فان الطلاق على مال ليس هو المخلع بل في حكمه من وقوع البائن به لا مطلقا ولا يجري فيه الخلاف في انه فسخ وفي سقوط المهر به لو كان المسمى غيره والصحيح في تعريف الاول كافي الفتح ازالة ملك النكاح ببدل بلفظ المخلع فاذا ازالة ملك النكاح كالمجنس لشهولها ازالة بالطلاق ونزع بملك النكاح المخلع في النكاح الفاسد وبعد الرد فانه لغو كافي الفصول وبقوله بلفظ المخلع الطلاق على مال زاد في البحر أو مافي معنى المتوقف على قبولها بدخل ما اذا كان بلفظ المباشرة فانه كما سياتي يقع به البائن وتسقط به الحقوق وما اذا كان بلفظ البيع والشراء فانه كذلك على ما صححه في الصغرى وان صرح في الخاتمة بخلافه ونزع بالمتوقف ما لو قال لما خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع بائنا غير مستقط شيئا وشرطه كالطلاق وصفته انه يمين من جانبته معاوضة من جانبها عند الامام نهر وأما في التعريف صحة خلع المطلقة رجعا بدر ومافي النهر من قوله من تأمل قوله في الفتح الطلاق على مال ليس هو المخلع بل في حكمه لا مطلقا ولا يجري فيه الخلاف في انه فسخ وفي سقوط المهر علم ان المباشرة من الفاظ المخلع قال شيخنا انه غير موجود في خط المؤلف والموجود فيه واقول لاحاجة الى ما يزيدنا المباشرة ليست خلعا بل كالمخلع في حكمه على ما استعرفه انتهى (قوله والواقع به الخ) سواء كان على مال أو لا

للمهر المخلع طلاقه بائنة (قوله وبالطلاق على مال) قيد بالمال لانها لو قالت طلقني على ان انخرمالي عليك ففعل كان رجعيًا (قوله بائن) لان الزوج ملك العوض فوجب ان تملك هي العوض تحقيقاً للمساواة وذلك بالبائن وكذا اذا وقع بلفظ البيع والمباراة كان بائناً لانه معاوضة ولهذا يشترط قبولها في المجلس وهي تقتضي المساواة على ما تقدم ولو قال لم أعن الطلاق لم يصدق لان ذكر العوض امر صاغة على ان مراده الطلاق ولو لا ذلك لكان العوض يصدق في لفظ المخلع والمباراة لانهم امكننا بان ولا يصدق في لفظ الطلاق والبيع لانه خلاف الظاهر فيلزم وكذا يصدق اذا ادعى في المخلع ثم ما أواستثناء الا اذا وجد التزام او قضيه شرعية لايه عن النهر (نقطة) المختصة يلحقها صريح الطلاق مادامت في العدة والكتابة ايضاً لئلا يفتقر في حكم الصريح فوجوبه واستبرق في رجلك شيخنا عن ابن الشحنة (قوله وقال الشافعي المخلع فسخ) أي في القديم بروى ذلك عن ابن عباس وبه قال أحمد وفي قول من الشافعي انه رجعي وفي قول وهو أصح أقواله انه طلاق بائن كسذهبهنا لقوله عليه السلام المخلع تطليقة بائنة وهو مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وموقوفا ومرفوعة عني ولو قضى القاضي بكونه فسخاً في نفسه قولان ولا يخفى ان قضاة هذا الزمان ليس لهم الا القضاء بالصحيح من المذهب وهو كونه بائناً شرعية لايه والمحاصل ان الترجيح قد اختلف في البصر استظهر القول بالنفاذ معللاً بأنه قضى في فصل مجتهد فيه وتبعه في الدررنا لكن ذكر فيه من الدباجة نقلاً عن الشيخ قاسم في تصحيحه ان الحكم والاهتمام بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع وان الخلاف خاص بالقاضي المجتهد وأما المقلد فلا ينفذ قضاً وبخلاف مذهبهم أصلاً كما في القنية ولا سيما في زماننا فان السلطان ينص في منشوره على نفيه عن انقضائه بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهبهم فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ قضاؤه فيه وينقض كما بسط في قضاء الفتح والبحر والنراج فكان ما في البحر من قوله والظاهر النفاذ المخلع خلاف المعتمد (قوله ولزمها المال) لانه لم يرض بخروج البضع عن ملكه الا به وهو يجوز الاعتراض عنه وان لم يكن مالا لحق القصاص فوجب بالترامها له يلزم ولو أبدل قوله ولزمها المال بقوله وكان له المسمى لكان أولى ليشمل ابراهيمها على اصلها وكفالة بغيره وهذا لم تكن محجوزة بالسفوف فلو كانت لم يلزمها المال وان المريضة اذا اختلفت اعتبر من الثلث نهر وفي كلامه ايماء الى انه لو اكرهها على المخلع تطلق ولا يلزمها المال وبه صرح في الدرر أي تطلق بائناً وقع بلفظ المخلع وما ملل به في الدرر من ان طلاق المكره واقع سهولاً انكره هذه المرأة وهي ليست من أهل الطلاق نوح أفندي عن الروايات فالصواب ان يقول لان وقوع الطلاق يعقد وجود المقبول والغائب بالا كراه ليس ذلك بل ارضى عزمي ولو اختلفا في الكره والطوع فالقول له مع اليمين شرعية لايه (قوله وكرهه أخذني ان نشر الزوج) لقوله تعالى وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ولانه اوحشها بالفراق فلا يزد في ابحاثها بأخذ المال فيلزم والمراد بالكراهة التحريمية ويلحق به الابراهيم من صداقها ولحق ان الاخذ في هذه الحالة حرام للنهي القطعي نهر (قوله وان نشر لا) ولو وجد منه نشوزاً يضالان قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئاً على ما اذا كان النشوز منه وقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به على ما اذا كان النشوز منها سواء كان منه نشوزاً ايضاً لا غير انه ان كان النشوز منهما كانت اباحة الاخذ بعبارة النص وان كان منها فقط فبدلته نهر (قوله كرهه في رواية المبسوط ولا يكرهه في رواية الجامع) قال في الفتح رواية الجامع اوجه وصحح الشافعي رواية الاصل بحرووجه رواية الجامع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به اذ هو باطلاقة شامل للقليل والكثير وان كان أكثر مما اعطاها فيلزم والاية تنزمت في ثوبان بن قيس وامرأته وهو أول خلع في الاسلام كذا قال صاحب الكشاف وروى صاحب السنن والترمذي مسنداً الى ثوبان قال قال عليه الصلاة والسلام أيماء امرأتك سألت زوجها الطلاق من غير بأس فحرام عليها راتحة الجنة شيخنا عن غايه البيان وأشار في الدرر عن الملتقى

وبالطلاق على مال طلاق بائن) وقال الشافعي المخلع فسخ حتى لو خالعهما بعد الطلاقين لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فندنا بخلافه وقال بعض الناس يقع بالمخلع تطليقة رجعية كذا في الجامع الصغير الخافى (ولزمها المال وكرهه أخذني ان نشر) (ان نشر) المرأة في المخلع قل أو كثر (المرأة لا) بكرة الزوج (وان نشر) المرأة الذي قبضته ولا بأس له أن يأخذ المهر الذي قبضته منه بعينه أو مثله وان أراد ان يأخذ منها زيادة على مهرها كرهه في رواية المبسوط ولا يكرهه في رواية الجامع الصغير

والاشتر بالسكون والحركة المكان
المرتفع والمجمع نشور وانشار ومنه
نشرت المرأة على زوجها فهي ناشرة
اذا استعصت عليه وانقضت كذا في
المغرب (وما صلح مهر ا صلح بدل المخلع)
وانما لم يذ كر عكسه حيث لم يقل وكل
مالا يجوز ان يكون مهر لا يجوز ان
يكون بدلا في المخلع لانه ذكر في الميسر
وان اختلفت منه بما في بطن جارتها او بما
في بطن غنمها حاز وله ما في بطنها
بخلاف الصداق فان في مثله يجب
مهر المثل لان ما في البطن ليس بمال
مقوم في الحال وانما هو مال بعد
الانفصال (فان خالها او طلقها)
الم لم (بجهر او خنزير او متينة وقع)
طلاق (بائن في المخلع رجعي في غيره)
وهو اطلاق (مجانا) اي لا يجب
عليها شيء ولا المسمى ولا غيره (كخاله في
على ما في يدي) بان قالت خال الغنى
يدها وان زادت (من مال او من دراهم)
على ما في يدي (ردت مهرها)

الى ما به يحصل التوفيق بين رواية المبسوط والجامع بأن نحمل الكراهة المثبتة في المبسوط على التنزيهية
فلا ينافي رواية الجامع محل نفيها حينئذ على الفهرمية (قوله والنشر بالسكون والحركة) أي بالسكون
في حالة والحركة في حالة أخرى ويجوز أن تكون الواو بمعنى أو جوى (قوله اذا استعصت) بتقديم العين
على الصاد من العصيان وفي العين اذا استعصت بتقديم الصاد على العين من الصعوبة وكلها هنا صحيح
(قوله وانما لم يذ كر عكسه الخ) يشير الى ان هذه القضية وان كانت مضطردة الا انها غير منعكسة فكسا
كلها اذ لو قلت كل ما لا يصلح مهر الا يصلح بدل المخلع كانت كاذبة وأما انعكاسها ساجزية كقولك بعض
ما يصلح بدل خلع يصلح مهر او البعض لا فيصحيم قال في النهر وجوز الاتقاني انعكاسها كلمة صادقة وعليه
جري العين اذا الغرض من طرد الكل ان يكون مالا متقوما ليس فيه جهالة مستقيمة ومادون العشرة
بهذه المثابة ومن عكسه ان لا يكون مالا متقوما وان يكون فيه جهالة مستقيمة ومادون العشرة مال متقوم
لا جهالة فيه ولا يخفى ان الصلاحية المطلقة هي الكاملة وكون مطلق المال المتقوم خاليا عن الكمية
يصلح مهر ممنوع فلها منع المحققون انعكاسها كلية انتهى (قوله وله ما في بطنها) يعني وقت المخلع دون
ما حدث بعده واذا صحت التسمية فله المسمى ان وجد وان لم يكن في بطنها شيء فلا شيء له لانها ما غرته لان
ما في البطن قد يكون مالا متقوما وقد يكون رجحا جوى عن الاكل (قوله لان ما في البطن ليس بمال
متقوم في الحال الخ) لا ينافي ما تقدم عن الاكل لان مراد الاكل التقوم ما لا جوى ومنه تعلم ان مراد
الاتقاني والعين من تجوز انعكاسها كلها انما هو بالنظر الى مطلق التقوم ولو في المال مع قلع النظر عن
الكمية (قوله وقع بائن في المخلع رجعي في غيره) اما وقوع الطلاق فيها فلو جود الشرط وهو القبول وأما
الاقتراح في البينة والرجعية فلان العوض اذا بطل في المخلع بقي لفظه وهو كناية والواقع بها بائن واذا
بطل في الطلاق بقي صريحه وهو يقتضي الرجعة عيني (قوله ووقع الطلاق مجانا) أي وقوعا مجانا لانه
صعة مصدر محذوف ووزنه فعال لانه ينصرف عيني وفي البرازية قالت خال الغنى بمال أو على مال ولم تذ كر
قدره لا يتم في ظاهر الرواية بلاقبول واذا لم يجب البديل هل يقع الطلاق قبل يقع به بقي وقيل لا وهو
الاشبه نهر (قوله كخال الغنى على ما في يدي الخ) سوا قالت من شيء أولا ومنه ما في يدي من شيء أو على
ما في بطن جارتها أو غنى أو على ما في نخلي فاذا لاشي فيها نهر عن المحيط وانما كان كذلك لان الايقاع
معلق بالقبول وقد وجد ولا يجب عليها شيء لانها لم تسم مالا متقوما لتصير غارته ولا هو متقوم ايجب
عليها قيمته وانما يتقوم بالتسمية وقد فسدت بخلاف النكاح والعق والكتابة بالخمر حيث يجب مهر المثل
وقيمة العبد لان الخمر مال وليكن الشرع اهانها واهدر تقومها فلم تصلح لابطال قيمة المتقوم ولا التقوم
غير المتقوم فلم يجب عليها شيء بخلاف ما اذا قالت خال الغنى على هذا الخ لا فاذ هو خمر حيث يجب عليها رد
المهر عند أبي حنيفة وعندهما يجب مثله من خيل وسط لانه صار مغرورا من جهتها بتسمية المال
زيلي وهو محمول على ما اذا لم يكن له علم بأنه خمر فان علم فلا شيء له بخلافه عن المحيط خلعهما على عبد
فاذا هو حرجع بالمهر عندهما وعند أبي يوسف بقيته لو كان عبد الخ وكذا لاشي له اذا قال خالعتك
على ما في يدي ولا شيء في يده ولو كان في سا جوهره لما قبلت فهي له وان لم تعلم بذلك لانها هي التي
أضرت بنفسها حيث قبلت قبل أن تعلم بما في يده (قوله والحال انه لاشي في يدها) فلو كان
في يدها شيء من المال كان له ولو قليلا فيما اذا قالت من مال شر بنالالية (قوله وان زادت من مال)
أي ولم يكن له علم بأنه لاشي في يدها اما اذا علم وقع الطلاق ولم يلزمها شيء (قوله ردت مهرها)
لانها لم تسم مالا لم يكن از وج راضيا بزوج والملكه الا بعوض ولا وجه الى ايجاب المسمى أو قيمته
لجهالة ولا الى ايجاب قيمة البضع وهو مهر المثل لانه غير متقوم حالة الخمر ووج فتعين ايجاب ما قام به
البضع على الزوج زيلي وفي قوله ردت مهرها ايعا الى انه مقبوض ولا فرق بين كونه مسمى أو مهر
المثل فاذا لم يكن مقبوضا فلا شيء عليها وكذا لو كانت أبرأته منه شر بنالالية عن العمادية والجوهرية ولو

في الصورة الاولى (أو) ردت (ثلاثة
دراهم) في الثانية ثم قوله ردت مهرها
اشارة الى ان المهر مقبوض لان الرد
انما يكون بعد الاخذ وان كانت لم
تقبض بعد سقط (وان خلع على عبد
آبق لها على انها برية من ضمانه تسليم
تبرأ) المرأة من ضمانه وعليها تسليم
حينه ان قدرت وتسليم قيمته ان
عجزت (قالت طلقني ثلاثا بالالف درهم
فطلق) طلاقه (واحدة له ثلاثون
وهو ثلاثمائة وثلاثة (وفي
وثلاث درهم (وبانت) واحدة (وفي
على الف) بان قالت طلقني ثلاثا على
ألف (ووقع رجعي) حال كونه (مجانا)
عند أبي حنيفة وعندهما وهو قول
الشافعي يقع طلاقه باثنتي عشرة ألف
لوقال (طلق نفسك ثلاثا بالالف أو على
ألف فطلقت واحدة لم يقع شيء) ولو
قال (أنت طالق بالالف أو على ألف
فقبلت) (ألف (لزم) (الالف (وبانت
بواحدة وانما قبلت بثلاثة لانها لو لم
تقبل لا تنطق ولا يزمها شيء ولوقال
لزوجته (أنت طالق وعليك ألف
قال المولى لعبد (أنت حر وعليك ألف
طلقت) في الخلع (وعتق) مطلقا سواء
قبلا (ألف أولا (مجانا) وذلك عند
أبي حنيفة

ای حقیقت

بالوجهين قوله أنت طالق بألف أو على ألف (قوله وعندهما عليهما الألفان قبلا) لأن هذا الكلام
 يستعمل للمعاوضة فيقال أجل هذا المتاع ولك درهم بمنزلة قوله بدرهم وله أنه جملة تامة فلا تربط بما قبله
 ألا بدلالة الحال إذا لاصل فيها الاستقلال ولا دلالة هنا لأن الطلاق والعناق يتفككان من المال بخلاف
 البيع والأجارة فانهما لا يوجدان بدونه درر وبقوله ما بقي درع المحامى (قوله وصح شرط الخيار لآله)
 لأنه معاوضة من جانبها عين من جانبها وهذا قول الإمام وقال لا يصح بناء على أنه عين من جانبها أيضا فان
 قلت نبوته في البيع على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره قلت اثبتناه هنا دلالة لأن نبوته في البيع
 إنما كان لدفع الغبن في الأموال ولا شك أن الغبن في النفوس أضر والحاجة إلى التروى فيها أكثر فانه ربما
 يفوتها هذا الأزواج على وجه لا يحصل لها مثله فتح وفيه نظرية لم يراجعها النهر واطلق في المدة فعمل
 اشتراطه لما أكثر من الثلاث عنده والفرق للإمام بينه وبين البيع أن اشتراطه في البيع على خلاف
 القياس لأنه من المملكات فيقتصر على مورد النص وفي المخلع على وفقه لأنه من الاسقاطات بمحروا ما
 خيار الرقبة فلا يثبت فيه كفى العمادية وفيها ان خيار العيب الفاحش وهو ما يخرج من المحوذة
 إلى رداة ثابت فيه دون اليسير نهر (قوله ثلاثة أيام) مقتضاه عدم جواز الزيادة على الثلاث
 وليس كذلك كما سبق (قوله والقول قوله) أي يمينه شرعا لا يمينه عن الفتح (قوله فاقول للمشتري)
 والفرق أن الطلاق على مال عين من جانبه فلا قرار به لا يكون اقرارا بشرط لهته بدونه أما البيع
 فلا يتم إلا بالقبول فلا قرار به اقرار بما لا يتم إلا به فانه كإقراره بالقبول رجوع منه ولو أقام بينة فيدنه
 المرأة أولى وفي القينة أقامت بينة أن زوجها المجنون خالعهافي صحته وأقام وليه أو هو بعد الإفاقة أنه
 خالعهافي جنونه فيدنه المرأة أولى نهسر ووجهه أن البينة التي تنهدها المخلع في جنونه شهدت بنفي في المعنى
 إذا المجنون عدم العقل بخلاف يمينها ولو ادعى المخلع على مال وهي تنكح بيع الطلاق باقراره والدعوى
 في المال بها فلا يكون القول لها لأنها تنكر وعكسه لا كيف ما كان بزازية ولو قالت كان بغير بدل
 فالقول لها تنوير وشرحه وكذا أن اختلاف في مقسداو البديل يكون القول لها لأن يقيم هو البينة (قوله
 ويسقط المخلع الخ) أي في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشراء كما اعتمدت العمادة وغيره دروالمراد المخلع
 الصادر بين الزوجين لأنه لو خالعهامع أجنبي بماله لا يسقط به مهرها والسقوط فيما إذا كان المخلع
 بصيغة المفاعلة لما في البحر من البزازية قال لها خالعتك فقالت قبلت لا يسقط شيء من المهر ويقع الطلاق
 البائن إذا نوى ولا يدخل لقبولها حتى إذا نوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وإن قال لم ارده
 الطلاق لا يقع ويصدق قضاء وديانة بخلاف قوله خالعتك فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة انتهى وباقي
 عبارة البزازية أن عليه مهرا وإن لم يكن عليه مهر يجب رد ما ساق إليها من المهر لأن المال مذكور عرفا
 شرعا لا لية (قوله والمباراة) أي الأبرار من المجانين فلا يبرأ بأبرار الله درع البهسي وفي شرح المنظومة
 فسر المباراة والمخلع بما إذا قالت المرأة بارتى على كذا فقال بارتك أو قالت خالعتك على كذا فقال
 خالعتك أو قال الزوج ذلك وقالت قبلت انتهى وفي البصر هي أن تقول للزوج برئت من نكاحك بكذا ولا
 يخفى وقوع الطلاق البائن في هذه الصورة وقد صورها في فتح القدير بأن يقول بارتك على ألف ولم
 يذكرو وقوع الطلاق به وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبزازية أن كذا قال فيهيانية
 الطلاق في المخلع والمباراة شرط الصحة إلا أن المشايخ لم يشترطوه في المخلع لغلبة الاستعمال ولأن الغالب
 كون المخلع بعد هذا كذا الطلاق فلو كانت المباراة أيضا كذلك لا حاجة إلى التنية وإن كان من الكتابات
 شرعا لا لية وأعلم أن ظاهر كلام البزازية يفيد أن المخلع يسقط المهر مطلقا سواء ذكر المال أو لم يذكر وهو
 الظاهر أيضا من إطلاق كلام المصنف لئلا يخلط خلاف ظاهر الرواية بوجدي عن الذخيرة ونصه إذا لم
 يذكرو المال في المخلع لا يسقط من المهر شيء في ظاهر الرواية انتهى والطلاق على مال قبل أنه مسقط للمهر
 كالمخلع والمعتد لا تنوب ونسجه عن البزازي وفي النهر عن الفصول أكثرهم على أنه لا يوجب البراءة عن

وعندهما على الألف ان قبلوا ولم
 بقلا لا يقع الطلاق والعناق وكذا إذا
 قالت المرأة لزوجها طلقني ولك ألف
 درهم وخالعتي ولك ألف المالك عليها
 ذلك وقع الطلاق ولم يجب المال (وصح
 عنده وعندهما يجب عليهما المال) فان
 شرط الخيار لما في المخلع (آله) فان
 خالعهام على ألف على أنها بالخيار فان ردت
 أيام فقبلت صح شرط الخيار ولا يقع
 الخيار في المدة بطل المخلع واقع
 الطلاق وإن اختارت فالطلاق والطلاق
 والمال لازم وقال الخيار باطل والمال لازم عليها وإن
 واقع في الحال والمال لازم بالخيار ثلاثة أيام فقبلت
 خالعهام على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقبلت
 بطل الخيار ووقع الطلاق بألف فلم يقبل
 قال لامرأته (ملقتك أمس) الزوج والقول
 فقالت قبلت صدق (قوله فانه لو قال لغيره
 قوله) بخلاف البيع (قوله فانه لو قال لغيره
 بعثت منك هذا العبد بألف أمس
 فلم تقبل فقال المشتري قبلت فالقول
 للمشتري (ويسقط المخلع والمباراة)
 يقال بارتك أي أبرأ كل واحد
 منهما صاحبه ومنه قوله لم المباراة
 كالمخلع وترك المدة خطأ (من
 المغرب) كل حق لكل واحد من
 الزوجين (على أن لا تنكح ما يتعاقى

المهر وهو ظاهر الزولية وعليه الفتوى ثم نقل عن القاضي انه عندهما كالمخلع والصحيح من الروايتين عن الامام كقولهما انتهى (قوله أى من الحقوق الواجبة بالنكاح) والمراد بحقوق النكاح المهر والمتعة في التي لم يسم لمساها او النفقة الماضية المفروضة جوى عن البر جندى فان قلت كيف كانت المتعة كالمهر في السقوط بالمخلع أو المبرأة مع ان المتعة لم تكن واجبة قبل المخلع بل بعده فالقياس عدم سقوطها كنفقة العدة قلت ينبغي ان يحمل كلامه على ما اذا كان المخلع او المبرأة قبل الوطء لان المتعة حينئذ تجب لمساها موضوعا عن المهر لانها في صورة عدم التسمية لا تأخذ شيئا وابتغاء البضع لا ينفك عن المال كما يشير اليه ما قدمناه عند قول المصنف وتسقط المتعة لكل مطلقة الا للفقوسة قبل الوطء معزيا للدرر فاذا كانت عوضا عن المهر في هذه الصورة فانها تأخذ حكمه وهو السقوط بالمخلع او المبرأة وتقيد النفقة بالمفروضة في كلام البر جندى لا للاحتراز عن غير المفروضة بل ليعلم الحكم فيها وهو السقوط بالاولى وكذا الكسوة في الدرر عن البرازية اختلفت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له كذا من القطن صح لا اختصاص البراءة بحقوق النكاح انتهى (فرع) قال الولوالجي ولو بارأها على جعل وقبضت مهرها ولم تقبض دخل المهر في المبرأة ولم يترأها برأه اذ قبضت المهر وبارأها قبل الدخول لا يرجع بكل المهر ولو خالعه لم يترأها في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف في المبرأة لا يترأها عن وفي المخلع يترأها عن ولو طلقها على جعل ترأها وقال محمد يترأها عن في ذلك كله ولو شرط الزوج في المخلع ان لا يكون عليه مؤنة السكنى فان كانا يسكنان في بيت واحد صح ويجب عليهما الا جفرق بين هذا وبين ما اذا ابرأت زوجها من النفقة قبل ان تصير دينيا في الذمة حيث لا يصح لان البراء اذا شرط في المخلع كان ابراء بعوض فيكون استيفاء لما وقعت البراءة عنه لان العوض قائم مقامه والاستيفاء قبل الوجوب جائز فانها اذا اخذت نفقة شهر جملة جازا ما في غير المخلع والبراء انما جعل بغير عوض فيكون اسقاطا واسقاط النفقة قبل ان تصير دينيا لا يصح جوى عن شرح ابن السبكي (قوله ومؤنة السكنى) يعني الا اذا ابرأته عنها بخلاف ما لو ابرأته عن السكنى حيث لا يصح لان خروجها مصلية عيني ولو ابرأته عن مؤنة السكنى بأن التزمها او سكنت ملكها صح مشروطا في العقد لانه خالص حقه فيفرق بين السكنى ومؤنتها مؤنة السكنى تسقط بالتنصيص عليها بخلاف السكنى حيث لا تسقط ولو بالتنصيص در (قوله ونفقة الولد) الا اذا شرط البراءة منها ووقتا كالمسنة فانه يصح ويلزم والا فلا بحر وفيه عن الملتقى وغيره لو كان الولد رضيعا صح واسلم بوقت او تركه حولين بخلاف العظيم ولو تزوجها او هربت او ماتت او مات الولد رجع ببقية نفقة للولد والعدة الا اذا شرطت براءتها ولها ما للبتة بكسوة الصبي الا اذا اختلفت عليها ايضا ولو فطما فيصح ولو خالعه على نفقة ولده شهر امثلا وهي معسرة فطالبتة بالنفقة يجبر عليها وعليه الاعتماد ففتح وفيه لو اختلفت على ان تمسكه الى البلوغ صح في الاثني لا الغلام ولو تزوجت فللزوجة اخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه حق الولد وينظر الى مثل تلك المدة فيرجع به عليها تنوير وشرحه وقوله بخلاف العظيم أى لا بد من توقيت البراءة من نفقته لتصح عوضا للمخلع والحيلة في براءتها مع موت الولد ان تقول فان مات الولد قبل المدة فلا رجوع لك على وقياسه انها لو شرطت براءتها اذا نشزت ان يصح الشرط نهر يعني اذا استجهلت الزوجة نفقة شهر مثلا ثم نشزت قبل مضي الشهر فانه يرجع عليها بنفقة المدة التي نشزت فيها الا ان تكون اشترطت براءتها (قوله حتى لو خالعه الخ) لا فرق بين خلعتك وخلعتك اذا ذكر العوض اما اذا لم يذكر فيبينها فرق من وجهين الاول ان خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خلعتك الثاني لا براءة في الاول بخلاف الثاني (قوله بمال معلوم) قيد به لانه لو كان مجهولا لجهالة غير مستدركة كمنوب بطلت التسمية وردت ما قبضته من المهر وكذا لو قالت على ما في هذا البيت وليس فيه شيء اوعلى ما يفر نخل العام بخلاف ما لو كانت مستدركة كمنوب هروى نهر (قوله وقال محمد لا يسقط فيهما الا ما بهما) فقط لانه عقد معاوضة فوجب الاقمار على المسمى كسائر المعاوضات زيلبي ولها المهر على الزوج

بالنكاح) أى من الحقوق الواجبة
بالنكاح الزانية عند المخلع ولا تسقط
نفقة العدة ومؤنة السكنى ونفقة الولد
ودين واجب عليه بسبب آخر ومهر كان
لها عليه في نكاح سابق والجواب في
الدين ظاهر الرواية (حتى لو خالعهما
أو بارأه لم يبال معلوم كان للزوج
ما سئل له ولم يبق لاحد مما قبل
صاحبه دعوى) وهو اسم للادعاء
والغها التناوب فلا تنون وجعها دعوى
بالفتح كفتوى وتناوب كذا في
المغرب (في المهر مقبوضا كان او غير
مقبوض قبل الدخول بها او بعده)
وقال محمد لا يسقط فيهما

وله الرجوع عليها بنصف ما قبضت قبل الدخول ولا تسقط نفقة العدة الا بالتسمية عيني لكن لو ابدل قوله ولا تسقط بقوله ولهذا لا تسقط نفقة العدة لكان اولى ليكون استشهاده من محمد على ان الخلع والمباراة لا يسقطان الا باسميه فقط كما هو صنيع الزبلي ولان عدم سقوط نفقة العدة متفق عليه لانه مذهب محمد فقط كما يوهمه كلامه (قوله الا باسميه) فيه تصريح بان التسمية كما تكون من الزوجة تكون من الزوج حموي (قوله وايهما كان له قبل صاحبه شئ الخ) كيف يتصور ان يكون على الزوجة شئ من المهر للزوج حتى ترده عليه حموي واجاب شيخنا بانه يتصور فيما لو قبضت الف المهر ووهبته فخالعها قبل الدخول فقد وجب له على زوجته نصف المهر لان ما قبضه منها بحكم الهبة غير ما وجب له عليها لان الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ فاذا لم يسميه رده عليه على قول محمد انتهى (قوله وان خلع الولي صغيرة) المراد بالولي هو الاب كما يعلم من كلامهم قال في النهر قيد بالاب لان الام لو وقع الخلع بينها وبين زوج الصغيرة فان اضافت البديل الى مال نفسها او قبلت تم الخلع كالاجنبي وان لم تضاف ولم تضمن لارواية فيه والصحيح انه لا يقع الطلاق بخلاف الاب كذا في النزازية وبالصغيرة لان الكبيرة لا يلزمها المال بالاولى الا اذا قبلت وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقيل لا يقع هنا الا باجارتها وان لم تجز فان ضمنه الاب لزمه والا لاقاله النزازي والصغير لا يصح خلع الاب عليه ولا يقع طلاقه الخ (قوله لم يجز الخلع عليها) هذا اللفظ وان احتمل عدم وقوع الطلاق بسؤال الاب لكنه يتعين ان يراد به لزوم المال لانه لا نظر لهافيه مع وقوع الطلاق لانه الاصح نهر فان قلت لاحاجة الى قوله هذا اللفظ وان احتمل عدم وقوع الطلاق الخ لما سياتي من قوله وطلقت قلت قوله وطلقت لا وجود له في المتن الذي شرح عليه في النهر واعلم ان كلامه على حذف مضاف فتقدير قوله لكن يتعين ان يراد به لزوم المال أي عدم لزوم المال كما لا يخفى ثم ان كان الطلاق بلفظه وقع رجعيًا وان بلفظ الخلع وقع بائنًا فوبلغت وأجازت ما فعله الاب جاز كذا في الفتوح هذا اذا قبل الاب فان قبلت هي وهي تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب وقع اتفاقا نهر (قوله فلا يسقط المهر) وقد ذكر والسقوط المهر والمتعة عن الزوج في الصغيرة حيلًا منها ان يجعل بدل الخلع على اجنبي بقدر المهر ثم يحيل به الزوج من له ولاية قبض ذلك منه نهر واعلم ان عدم سقوط مهرها فيما اذا خلع الاب صغيرة على مهرها مقيد بما اذا لم يعلم الاب ان الخلع خير لها أما اذا علم ذلك بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخالعها على صداقها يسقط الصداق عن الزوج وان قضى القاضي بذلك نفقة قضاء لانه قضاء في موضع الاجتهاد مفتاح عن الحائنة (قوله ولكن طلقت) بائنا أو رجعيًا على ما سبق من التفصيل وفي البحر عن جامع الفصولين طلق الصبيبة بمال يقع رجعيًا وفي الامة يصير بائنا اذا طلاق بمال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي المدينة يقع بلامال انتهى (قوله الا اذا قبلت) في البحر عن الشارح لو ذكر الزوج البديل عليها توقف على قبولها ان كانت أهلًا فان قبلت وقع اتفاقا ولا يلزم المال وان قبل الاب عنها صح في رواية لانه نفع محض لانها تتخلص بلامال ولا يصح في أخرى لان قبولها في معنى شرط العين وهو لا يحتمل النيابة وهذا هو الاصح انتهى وفيه عن جوامع الفقه طلقها بجهرها وهي صغيرة عاقلة فبلغت وقعت طلاقه ولا يبرأ وان قبل أبوها أو اجنبي وروى هشام عن محمد انه يقع وروى الهندواني عن محمد انه لا يقع فلو بلغت وأجازت جاز (قوله طلقت والالف واجب عليه) لان اشتراط بدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب اولى وكذلك لو خلعها على مهرها على انه ضامن له صح ولا يسقط مهرها لانه لم يدخل في ولاية الاب فاذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكله ان كان بعده من الزوج ويرجع هو على الاب الضامن أو ترجع على الاب ولا يرجع هو على الزوج نهر (قوله ولم يرد بهذا الغمان الكفالة عن الصغيرة) لان المال لا يلزمها (فسرع) خلع المربضة يعتبر من الثلث لكونه تبرعا لان البضع غير متقوم حالة النحر وج در رحى يكون له الاقل من ميراثها ومن بدل الخلع اذا كان يخرج من الثلث وان لم يخرج كان له الاقل من الارث ومن الثلث اذا ماتت وهي

الا باسميه وايهما كان له قبل صاحبه شئ من المهر رده عليه وأبو يوسف معه في الخلع ومع أبي حنيفة في المباراة في انه لا شئ لاحدهما على صاحبه (وان خلع) الولي (صغيرة) مع زوجها (بالمال مجز) الخلع (عليها) فلا يسقط المهر ولا يتحقق الزوج ما عين الولي من مال الصغيرة (ولو) (طلقت) وهو الصحيح وفي رواية لا يقع الطلاق الا اذا قبلت الصغيرة (ولو) خلع الولي صغيرة (بالف على انه) أي (عليه) ولم يرد بهذا الغمان الكفالة عن الصغيرة ولكن المراد بالغمان هنا التزام المال ابتداء لاجبته الكفالة والله أعلم

في العدة ولو بعد انقضائها أو كانت غير مدخول بها كان له بدل الخلع إذا كان يخرج من الثلث ولو زاده في البذل بعد تمامه فالزيادة غير صحيحة كما في الخانية وفي المجتبى لو تخالعا ولم يذكرا مالا لا يصح الخلع في رواية عن محمد والأصح أنه يصح اهـ يعني ويسقط المهر على ما مر نهر وهو محسب الظاهر مخالف لما في التنوير وشرحه حيث قال قال الزوج خالعتك فقبلت المرأة ولم يذكرا مالا طلقت وبرئ عن المهر المؤجل لو كان عليه والاردت عليه ما ساق اليها من المهر لسا مراه معاوضة فيعتبر بقدر الامكان انتهى لاقتضائه ان السقوط قاصر على خصوص المؤجل اللهم الا ان يحمل المهر في كلام النهر على خصوص المؤجل فتزول المخالفة (تمت) اختلعت المكاتبه لزمها المال بعد العتق لانه تبرع سواء كان باذن المولى أو غير اذنه لانها محجورة عن التبرعات ولو اختلعت الامة أو أم الولد باذن المولى لزمها المال وإذا خلع الامة مولاهما من زوجها المحر على رقبتهما صح الخلع بغير شئ ولو كان الزوج مكاتباً أو عبداً أو مديراً جاز الخلع وصارت أمة للسيد والفرق انها تصير مملوكة للمولى فلا يفسخ النكاح وفي المحر لو صارت مملوكة له بطل النكاح فيبطل الخلع كذا في الاختيار وقوله وصارت أمة للسيد أي لسيد الزوج لكن ينظر وجه الفرق بين المكاتبه حيث لا يلزمها البذل للمحال بل بعد العتق وان كان باذن المولى بخلاف الامة وأم الولد حيث لزمها للمحال إذا كان باذن المولى

* (باب الظهار) *

هو لغة مقابلة للظهور بالظهور فان الشخصين إذا كان بينهما مداوة يجعل كل منهما ظهراً للآخر الآخر درر وشرعاً ما سذكراً المصنف يقال ظاهر من امر أنه قال لها أنت على كظهر أمي وعدي بمن مع أنه متعده بنفسه لتفخه معنى التباعد نهر (قوله الظهار أيضاً بناء على النشوز) أي يكون سببه النشوز من قبل الزوجة فيجوز نكاحه باب الخلع جوى وقدم الخلع لانه اكمل في التحريم اذ هو تحريم بقطع النكاح وهذا مع بقاء نهر وفي المفتاح لما كان طلاقاً في الجاهلية وقرر الشرع أصله ونقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة ناسب أن يذكر في أبواب الطلاق انتهى (قوله وهو في الشرع تشبيه المنكوحه) من اضافة المصدر لمفعوله أي تشبيه الزوج منكوحته نهر أي الزوج المسلم العاقل ولو حكم البالغ فلا يصح ظهار الذي والمنهون والمعتوه والمدعوش والمبرسم والمغني عليه والناسم والصبي أما السكران فيصح ظهاره وكذا المكره والمخطئ والأخرس بإشارته المفهومة ولو بكتابة الناطق المستبينة نهر وركنه قوله أنت على كظهر أمي أو ما يقوم مقامه وحكمه حرمة الوطء والدواعي الى وجود الكفارة زيلعي وأطلق في المنكوحه فعم ما لو كانت كتابية أو صغيرة أو مجنونة درمدخولاً بها أو لا ولورثه فلا يصح الظهار من الامة والمدةبرة وأم الولد وولد أم الولد والمكاتبه والمستعانة ولا من الاجنبية الا اذا اضافه الى سبب الملك كان تزوجتك فأنت على كظهر أمي ولا من المبانة بواحدة أو ثلاث نهر وكلامه يشير الى صحة الظهار من المنكوحه ولو أمة أو معتدة من رجعي (فسرع) قال لا مرأته ان دخلت الدار فأنت على كظهر أمي ثم طلقها فبانت منه ثم دخلت الدار وهي في العدة لم يقع عليها الظهار لان المعلق بالشرط كالمعجز ولو تجز الظهار في هذه الحالة لا يصح جوى عن فتاوى الولوالجي واسمه اسحاق نهر وفي اضافة الظهار الى المنكوحه اشعار بأنها لو قالت زوجها أنت على كظهر أمي لا تكون مظهرة لكن عليها كفارة عمن عند أبي يوسف وقال الحسن يجب عليها كفارة ظهار جوى عن المضررات والذي في الشربلالية عن النهر معزيا الى المجوهرة قال وعليه الفتوى قالت زوجها أنت على كظهر أمي أو أنا عليك كظهر أمك لا يكون ظهاراً ولا يميناً أيضاً وهو الصحيح انتهى (قوله بمجرمة) أي بانثى محرمة عليه فخرج ما لو شبهها بظهر أبيه أو ابنه كافي البدائع وما في البحر من انه لو قال بمجرم لينة ناول الذكر والاني لكان أولى لما في المحيط لو شبهها بفرج أبيه أو ابنه

* (باب الظهار) *
الظهار أيضاً بناء على النشوز مأخوذ
من الظهور (وهو) في النمرع (تشبيه
المنكوحه بمجرمه عليه) أي على
الظهار مطلقاً سواء كانت المحرمة
بنسب أو رضاع

يكون مظاهرا رده في النهر لكن برده على المصنف ما في الخاتمة أنت على كلامه والخنزير والغيبة والخمسة
والزنا والزنا بالرشوة وقتل المسلم فالصحيح انه ان نوى طلاقا أو ظهرا فكم ينوي وإن لم ينوي شيئا كان اياها منهر
ودر لكن قال السيد المحمدي وفي الورود نظر فتأمل انتهى وأقول وجه التنبيه في الورود ما نقله في النهر
عن البدائع ان من شرائط الظهار التي ترجع الى المظاهر به ان يكون من جنس النساء حتى لو قال لها أنت
على كظهر أبي أو ابني لا يصح الظهار لانه انما يعرف بالشرع والشرع انما يورد به فيما اذا كان المظاهر به
امراة اهـ وحينئذ فعلى ما ذكره في البدائع اذا قال أنت على كذا لم والخنزير الخ مناسبق عن الخاتمة لا يكون
مظاهرا مطلقا وان نوى الظهار خلافا لما صححه في الخاتمة فلا يكون هذا حينئذ واردا على المصنف (قوله
أو مصاهرة) أراد بالمصاهرة خصوص ما اذا كان سببها ما جلدليل التفريع الذي ذكره الشارح (قوله
حتى لو قال أنت على كظهر فلانة وهي أم المزني بها أو ابنة المزني بها لا يكون مظاهرا) قلت فلهذا زاد في
النهاية في التعريف لفظ اتفاقا بعد قوله بمحرمة جوي وما في الدراية زني أبوه بامراة أو ابنة فشيها بأمها أو
ابنتها يصير مظاهرا عند أبي يوسف ولا ينفذ حكم الحاكم بجلها وعند محمد لا يصير مظاهرا بأمه فلهذا حكم الحاكم
استشكله السكالك بأن غاية أم مزينة الأب والابن أن تكون كام زوجة الأب والابن ولا تحرم أم زوجة
الأب على الابن ولا أم زوجة الابن على الأب واجاب في النهر بأن الغيبة في شبهها يرجع للزاني المستفاد
من زني وعليه فلا اشكال وبه يستغنى عما ادعى في البحر من ان التعيير يكون ما في الدراية غلطاً أو سبق
قلم لولي من كونه ممشكلا (قوله كذا في شرح الطحاوي) كذا في النهاية لكن هذا قول محمد وقال
أبو يوسف يكون مظاهرا قيل وهو قول الامام قال القاضي والامام ظهير الدين وهو الصحيح لكن يرجح
العسماوي قول محمد والخلاف مبني على نفاذ حكم الحاكم لو قضى بجلها عند محمد وقال أبو يوسف لا ينفذ قال
في الفتح فظهر ان مبني ثبوت الخلاف في الظهار وعدمه ليس كون المحرمة المؤيدة مجمعا عليها أولا بل
كونها يسوغ فيها الاجتهاد أولا وعدمه نسويح الاجتهاد لعدم وجود الاجماع أو النص الغير المحتمل
للتأويل من غير معارضة نص آخر في نظر المجتهد اهـ هي انك قد علمت ترجيح قول أبي يوسف فلا حاجة الى ما
زيد نهر (قوله على التأييد) المراد تأييد المحرمة باعتبار وصف لا يمكن زواله لا باعتبار وصف يمكن زواله
فان المحسوبة بمحرمة على التأييد ومع هذا لو قال أنت على كظهر محسوبة لا يكون مظاهرا وعليه في
الفتح بان التأييد باعتبار دوام الوصف وهو غير لازم مجاوزا لسلامتها بخلاف الامية والاختبة يعني
فانهما وصفان لا يمكن زوالهما وتعقبه في البحر بان التحقيق ان حرمة المحسوبة ليست بمؤبدة وفيه
كلام يعلم بمراجعة النهر وفي الشرح بلالية عن الخاتمة لا يكون مظاهرا في تشبيهها بأم أو بنت من
مسها أو نظرا الى فرجها بشهوة في قول أبي حنيفة قال ولا يشبه هذا الوطء انتهى فقوله ولا يشبه
هذا الوطء فصرح في انه لا يكون مظاهرا اذا شبهها بأم أو بنت المزني بها في قول أبي حنيفة وتقدم انه
الصحيح وانه قول أبي يوسف أيضا (قوله كاخت امرأته) وعمتها وخالها وابنة اختها أو أمتة الغير أو أمه
(قوله حرم الوطء ودواعيه) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الى ان قال فخير بر رقبة
من قبل ان يتماسا نزلت في خولة بنت ملك بن ثعلبة امرأة أوس بن الصامت رآها وهي تصلي وكانت
حسنة فلما سلت راودها فأبى فغضب فظاهرها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أوسا
نزوني وأنا شابة مرغوب في ولما خلا شني ونثر بطني جعلني كامه وروى انها قالت له عليه السلام
ان لي منه صبية ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الي جاعوا فقال عليه السلام ما عندى في أمرك من
شيء وروى انه عليه السلام قال لما حرمت عليه فتهفت وشكت الى الله تعالى فنزلت الآية زيلبي (قوله
وهي اللبس الخ) قال في البحر والدواعي المباشرة والتقبيل واللس عن شهوة والنظر الى فرجها بشهوة
كافي البدائع ولا يدخل فيها النظر اليها بشهوة وفي التنازخاتية ولا يحرم النظر الى ظهرها ويطعنوا ولا الى
الشعر والصدرا انتهى كالمجارية قبل الاستبراء شرب بلالية واعلم ان الدواعي حرام في الظهار والاحرام

أو مصاهرة حتى لو قال أنت على كظهر
فلانة وهي أم المزني بها أو ابنة المزني
بها لا يكون مظاهرا لان من الفقهاء
من يقول ان المحرام لا يحترم حلالا
كذا في شرح الطحاوي (على التأييد)
أي حرمة كائنه على التأييد وهو
احتراز عن المحرمة لا على التأييد
كاخت امرأته (حرم الوطء ودواعيه)
وهي اللبس

والاعتكاف والاستبراء حلال في الحيض والصيام والفرق في الزيل (قوله والتقبيل) وعند محمد
لو قدم من سفره تقبيلها للشفقة در (قوله ونحوهما) يريد النظر إلى فرجها بشهوة (قوله كظهر
أبي) أو أمك أو حذف على نهر وسواء وجدت منه النية أو لم توجد لأنه صريح في الظهار غاية ولا بد
من أداة التشبيه إذ لو تجرد الكلام عنها فقال أنت أمي لا يكون ظاهراً وبكره لقربه من التذية ثم نبالة
وفي النهر صرحوا بكراهة قوله لزوجه يا أختي أو يا بنتي (قوله حتى يكفر) أفاد بالغاية أنه لو طلقها ثلاثاً
عادت إليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة فاشترها أو نفخ العقد أو كانت حرة فلهقت بعد ردتها بدار
الحرب وسببت ثم اشتراها لالتص له مالم يكفر ولو لم يأن تطالبه بالوطء وعلى القاضي إجباره على التكفير
حيث أبي بالجس فانقرض ضربه إلى أبي يكفر زاد في التارخانية أو يطلق فإن قال كفرت صدق مالم
يعرف بالكذب هذا إذا أطلقه أما إذا قيد بوقت كسهر أو سنة سقط الظهار بنقض ذلك الوقت كذا في
النهاية ولو علقه بمشقة الله تعالى بطل ولو بمشقة فلان أو مشيتها كان على المشقة في الجس نهر عن
الخانية وأقول لا فائدة للإجبار على التكفير إلا الوطء والوطء لا يقضي به عليه المرأة واحدة في العمر كما مر
في القسم ولهذا الوصار عني بامد ما وطئها مرة لا يؤجل واشتراط الأول لتكميل الصداق لاحتمال
أن يرفع إلى من لا يرى التكميل بالخلوة جوى عن الغاية قال وفرض المسئلة فيما ذالم يطأها قبل الظهار
أبداً بعد وقد يقال لا جبار على التكفير رفع المعصية قال الشلي ولا يجبر على شيء من الكفارات إلا
كفارة الظهار ووجه عدم الجبر لمبانيها عباد (قوله وقال الشافعي الدواعي ليست بحرام) لأن القاس
أريد به الوطء وهو مجاز فيه فلا يراد به الحقيقة ونحن نقول القاس حقيقة اللبس باليد فيحمل عليه حتى
يقوم الدليل على أنه زان ونقول أنه يتناول المجاز لغواً ولحق غير بالقياس احتياطاً في موضع الحرمة وبمثله
لا يمتنع الجمع زيل يني بين الحقيقة والمجاز (قوله ولا شيء عليه غير الكفارة) لقوله عليه السلام للظاهر
المواقع استغفر الله ولا تعد حتى تكفر غاية واعلم أنه إذا وطئها قبل التكفير ثم استغفر لا يساودها حتى
يكفر وذكرا إلى ضاوي في الأنوار عن أصحاب أبي حنيفة إذا كان التكفير بالاطعام يحمل له أن يجامعها قبل
التكفير ولم يوجد فيما اشتهر من كتب الحنفية جوى عن البرجندى قال واعلم أنهم اختلفوا في سقوط
الكفارة لو مات بعد مدة قبل التكفير والأصح السقوط (قوله وعوده عزمه على وطئها) أي استباحة
وطئها لا العزم على نفس الوطء لأنهم قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا ورفعه وهو إنما يكون
بإستباحتها بعد تحريرها لكونه ضد الحرمة ولقد أبعد من قال إن المراد تكرار الظهار لأنه لو كان
كذلك لقال تعالى ثم يعودون ما قالوا من الإعادة لا من العود بجر وذكرا إلى ضاوي في الأنوار أن العود
عند أبي حنيفة استباحتها ولو بنظرة بشهوة جوى عن البرجندى ثم سبب وجوب الكفارة هو الظهار
والعود وعليه العامة كما في البدائع لأن الكفارة دائمة بين العقوبة والعبادة فيكون سبباً دائماً أيضاً بين
المحظر والإباحة حتى تتعاقب لاحفوية بالخطور وهو الظهار والعبادة بالمباح وهو العزم على وطئها لأنه
نقض لما نكر وقبل الظهار سبب والعود شرط وقيل عكسه واليه يشير كلام الشارح وقيل هما شرطان
والسبب أمر ثالث وهو كون الكفارة طر يقامعينا لا يفا حقهما وكونه قادراً على إيفائه وقيل كل منهما
شرط وسبب قال في البحر ولم يظهر لي ثمة الاختلاف بين الأقوال لا تفاهم على جواز التكفير بعد الظهار
قبل العزم وعلى أنه لو عزم ثم ترك فلا ثم وعلى عدم الكفارة لو أبانها بعد وبعده العزم (قوله أي العود
الذي يجب به الكفارة) يشير إلى أن العود هو السبب ويرد عليه أن الحكم بتكر ربتكر ربيته لا شرطه
والكمارة بتكر ربتكر الظهار لا العزم وعلى من جعله الظهار فقط أن السبب ما دار بين محذور ومباح
وهو محذور فقط فلا يصلح للسببية قال في البحر وسبب عنه في الكفارة (قوله عزمه على وطئها) عزمها
مؤكد حتى لو عزم ثم بدله أن لا يطأها لا كفارة عليه لعدم العزم المؤكد لأنها وجبت بنفس العزم ثم
سقطت كما قال بعضهم لأن الكفارة بعد سقوطها لا تعود إلا بسبب جديد مجر عن البدائع وفيه تأمل وأهل

والتقبيل ونحوهما (أنت على كظهر
أبي حتى يكفر) وقال الشافعي الدواعي
ليست بحرام (فلو وطئ) الظاهر (قبله
استغفر به فقط) ولا شيء عليه غير
الكفارة (وعوده) أي العود الذي
يجب به الكفارة أي استغفر به وجوباً
(نكره على وطئها)

نهر (قوله وسواء كان مقطوع الاذنين الخ) وكذا يجوز العنين وازن قنار والقنار والعشاء والبرصاء والرماء
 والمخثى وذاهب الحاجبين وشعر اللحية والراس ومقطوع الانف والفتين اذا كان بقدر على الاكل
 بخلاف ساقط الاسنان لانه لا يدور على المضغ بحر (قوله أو الرجل أو اليد) قيد به للاحتراز عن مقطوع
 اليدين أو الرجلين كما سيأتي التصريح به في المتن (قوله أو المخصى أو المجهوب) لو قال أو مخصى أو مجهوب أو أهور
 أو أصم أو مرتد أو مرتدة لكان أنسب جوي لتناسق المعطوفات من حيث التكبير (قوله أو الأصم) الا اذا
 كان لا يسمع شيئاً على المحتار لانه بمنزلة الاعمي نهر (قوله أو المرتدة) بلا خلاف بخلاف المرتدة عند البعض
 لانه مستحق القتل عيني (قوله وقال الشافعي لا يجوز الكافرة) كما في قول الخطأ وبه قال مالك وأحمد
 لان الكفارة حق الله تعالى فلا تصرف الى عدو الله قلنا ان المنصوص عليه عتاق الرقبة وقد تحقق
 وقصد من الاعتاق التحكين من الطاعة ثم مقارنته المعصية بحال به الى سوء اختياره هداية ولان الاصل
 أن يعمل بمقتضى كل نص اطلاقاً وتقييداً عيني وكونه عتقاً والله تعالى لا يمنع من الاحسان اليه لقوله
 تعالى لا ينهناكم الله الآية زيلبي (قوله وقال زفر الخ) وكذا المخصى والمجهوب لانهم قال كون من وجهه
 لغوات منفعة الجمل والايلاد ولنا ان هاتين المنفعتين زائدتان ولا تصرف الذات لغواتهما كالمالك كما لا تصرف
 بغوات اللحية والمخاجب (قوله وفي رواية النوادر لا يجوز الاصم) يعني وان لم يكن أصلياً بديل قول
 الشارح وقيل لا يجوز الاصم الاصل وجزم في الجبرأة اذا كان بحيث لو صبح عليه بسمع يجرى ذنبه بمنزلة
 العور (قوله واعتاق الانحر لا يجوز) يعني عن كفارة الظهار لا مطلقاً جوي (قوله وعند بعض المشايخ
 لا يجوز اعتاق المرتدة عنها) لانه باردة صارح بها وصرف الكفارة اليه لا يجوز كذا في المحيط نهر
 والمذهب الاطلاق شيخنا واعلم ان التعليل بأنه باردة صارح بها وصرف الكفارة اليه لا يجوز يقتضي
 عدم الفرق بين المرتد والمتردة وهو خلاف ما سبق عن العيني حيث على المنع باستحقاق القتل وفتح
 عليه ان المرتدة تجوز بلا خلاف يعني لانها لا تقتل بل تجبس (قوله أي ابهاى اليدين) قيد بذلك لان
 مقطوع احدى الزجلين واليدين من خلاف جائز نهر والاصل ان فوات جنس المنفعة يمنع الجواز
 والاختلال لا يمنع لان بقاء الانسان معنى يكون ببقاء مناعته وبغوات جنس المنفعة يكون هالكاً
 معنى زيلبي وقيد بابهاى اليدين لان مقطوع ابهاى الزجلين لا يمنع الجواز جوي عن المجردة
 (قوله من جانب واحد) لغوات جنس المنفعة بخلاف ما اذا كان من خلاف (قوله اشارة الى انه
 اذا كان غيره ما يجوز الا اذا كان المقطوع أكثرها وهون ثلاث (قوله والمجنون الذي لا يعقل)
 أي لا يفق لان الانتفاع بالجوارح لا يكون الا بالعقل (قوله والذي يحسن ويفيق بجزئه) اذا اعتقه
 حال افاقه نهر (قوله والمدير وأم الولد) لاستحقاقهما الحرية من وجه بجهة أخرى فكان الرق فيهما
 ناقصاً وقول تعالى فتحرر برقبته يقتضي الكمال ويقتضي انشاء من كل وجه واعتاقهما تعجيل لما صار
 مستحقاً لهما فلا يكون انشاء من كل وجه زيلبي (قوله والمكاتب الذي أدى شيئاً) ولم يجهز نفسه وهي
 حيلة الجواز بعد ادائه شيئاً وفي الاختيار لو ابراء عن الكتابة أو وهبه عتق فلو قال لا قبل صح عتقه ولم
 يبرأ من مال الكتابة نهر قال الشيخ شاهين يؤخذ منه ان المرأة المعلقة طلاقها على براءتها امر ربيع دينار
 مثلاً لو أبرأت زوجها من ذلك واداء الابراء وقع الطلاق وان رد الربيع من الدينار المبرئ منه ولا يرتفع
 الطلاق بعد وقوعه لان المعلق عليه الطلاق حقيقة الابراء وقد وجد (قوله وروى الحسن الخ) لان
 رقبته ينتقص بما أدى فكان باقياً من كل وجه ولكن هذا خلاف المشهور من الرواية نهر معللاً بأنه
 عتق ببدل (قوله فان لم يؤد شيئاً الخ) اعاني المكاتب الذي لم يؤد شيئاً فلما ذكرنا ان الرق فيه كامل
 فكان تحرر برأ من كل وجه وأما في شراء القريب فلما قرنته للنسبة عتق العتق وأما في الثالثة فلانه اعتق
 رقبته كاملة بكلامين فحصل المقصود زيلبي (قوله ما يابى بالشراء الكفارة) حال من الفاعل جوي ولو تأخرت
 النسبة عنه لم يجهز وفي الخاتمة وكلمه بان يشتري أباه ليعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشترى عتق كما اشترى

وسواء كان مقطوع الاذنين أو الرجل
 أو اليد أو المخصى أو المجهوب أو الأهور
 أو الأصم أو المرتد أو المرتدة وكذا
 المحكم في سائر الكفارات غير ان في
 كفارة القتل لا يجوز الكفارة
 وقال الشافعي لا يجوز لصغير مقطوع
 وقال زفر لا يجوز تحرير لا يجوز
 الاذنين وفي رواية النوادر لا يجوز
 الاصم وقيل لا يجوز الاصم الاصل
 اذا لم يكن أنحرس واعتاق
 الانحرس لا يجوز وعند بعض
 المشايخ لا يجوز اعتاق المرتدة عنها
 (ولم يجهز) تحرير المملوك (الاعمى
 ومقطوع اليدين أو الرجلين) أو اليد
 ابهاى اليدين (أو الرجلين) أو اليد
 والرجل من جانب واحد وتخصيص
 الابهاى من اشارة الى انه اذا كان غيرهما
 يجوز (والمجنون) الذي لا يعقل
 والذي يحسن ويفيق بجزئه (والمدير
 وقال الشافعي يجوز تحرير المديون
 وأم الولد والمكاتب وروى الحسن
 شيئاً) من بدل الكتابة وروى الحسن
 عن أبي حنيفة أن يجوز تحريرها عنها
 (فان لم يؤد شيئاً أو اشترى قريبه)
 الذي يعتق عليه بالشراء وهو ذرهم
 محرم (ما يابى بالشراء الكفارة) مطلقاً
 سواء كانت الكفارة ظهاراً أو عينا

عن ظاهر الأمر انتهى يعني ويلغو قوله بعد شهر لان فيه تغير المشرق نهر (قوله أو حر نصف عبده الخ) لانه اعتقه بكلامين والنقصان في النصف حمل على ملكه بسبب الاعتاق للكفارة ومثله غير ما يمكن أن يجمع شاة للاخية فاصاب السكين عينه ازيل (قوله وقال زفر لا يصح في الاولى) لانه استحق الحرية بجهة الكتابة فاشبه المدير وأم الولد ونساء الواجب تحرير الرقبة وهو تصير شخص حر فوق حرا وقد وجد ولم يمكن نقصان في رقه بالكتابة لان عتقه معلق بشرط الاداء والمعلق به عدم قبل وجوده زيل (قوله وقال الشافعي لا يصح في الاولى والثانية) اما عدم الصحة في الاولى فلما سبق في توجيه مذهب زفر وقد عرف جوابه واما عدم الصحة في الثانية فلان علة العتق القرابة والشراء بشرطه فالخلاف في الجواز وعدمه يتنى على الخلاف في ان علة العتق هل هي الشراء او القرابة وتحقيق الكلام على هذه المسئلة في الزيلعي بقى ان الظاهر من كلام الشارح انه لا خلاف زفر في الثانية وهو مخالف للفلسا في العيني (قوله اشارة الى انه لو ورثه الخ) فيه اشارة الى ان التقيد بالشراء لا لاحتراز عن غيره كالحبة والصدقة والوصية بل للاحتراز عن الارث فقط حتى لو وهب له أو تصدق به عليه أو وصى له به وهو ينوي به عن الكفارة أخراه كالشراء لان الملك بهذه الاسباب يحصل بصدقه وهو القبول بخلاف ما اذا ورثه وهو ينوي به عن الكفارة حيث لا يجوز له ان يحرره لان الميراث يدخل في ملكه من غير صدقه زيلعي وعن هذا قال في الشريعة لا يملكه لو أبدل الشراء بالتملك لكان أولى (قوله وضمن باقيه) قيد بالضم لان له لو لم يضمن بأن كان معسرا لا يصح تحريره نصف عبد مشترك عن الكفارة اتفاقا جوى عن المفتاح ووجهه كما سيأتى انه اذا كان معسرا يسمى العبد فيكون عتقا بعوض (قوله ثم حر باقيه) عطف على نصف بحسب المعنى اذا المعنى أعتق نصف عبد مشترك ثم أعتق باقيه وكان مقتضى الظاهر ان يقول وعبد مشترك كأعتق نصفه ثم باقيه بعد ضمائه جوى عن البرجندى (قوله في صورتين) أى في صورة ما اذا كان العبد مشترك كخبر نصفه وضمن باقيه وفي صورة ما اذا كان العبد له فخر نصفه ثم وطئ التي ظاهر منها ثم حر باقيه واعلم ان قول الشارح في صورتين يشير الى ما ذكره في النهر من ان قوله ثم حر باقيه قيد في المسائلين قال وبه اندفع ما في البحر من أن المراد بضممان القيمة في الاولى اعتاق النصف الآخر بعد التضمين والا فخر النصفين لا يكفي لوضع المسئلة انتهى (قوله وعندهما يجوز) لان الاعتاق لا يتجزأ عندهما فيعتق جزء منه عتق كله فصار معتقا كل العبد وهو ملكه الا أن المعتق ان كان موسرا ضمن نصيب شريكه فيكون عتقا بغير عوض فيجزئه وان كان معسرا يسمى العبد فيكون عتقا بعوض فلا يجزئه عن الكفارة وله ان النقصان يمكن في النصف الآخر لانه اذا استدامة الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملك الشريك فيه ثم انتقل بالضممان ناقصا فلا يجزئه عن الكفارة بخلاف ما اذا أعتق نصف عبده ثم باقيه لان ذلك النقصان لذهاب البعض بسبب العتق فجعل من الاداء ولا يمكن ذلك هنا لانه لا اداء قبل الملك فوضع الفرق وأما اذا أعتق النصف ثم جامعها ثم أعتق الباقي فلان المأمور به العتق قبل الميسر فلم يوجد لان النصف وقع بعد الميسر وعندهما يجزئه لعدم تجزئ العتق عندهما كما سبق فاعتاق النصف اعتاق الكل فكان اعتاق الرقة قبل الميسر زيلعي (قوله فان لم يجد) عطف على محذوف والتقدير وهي تحرير رقة ان وجدها فان لم يجدها الخ وقوله في المفتاح انه عطف على قوله وهي تحرير رقة فيه نظر جوى وقوله فان لم يجد بأن لم تكن في ملكه أو لم يقدر على غيرها وقت الاداء ولو كانت في ملكه لكنه يحتاج اليها لزمه العتق كما في التارخانية قال في الحزاة بخلاف المسكن وعلى هذا في الحدادى لو كان له عبد للخدمة لا يجوز له الصوم الا ان يكون زمانا انتهى يعني العبد هذا هو الموافق لكلامهم ويحتمل أن يرجع الضمير الى المولى لكنه يحتاج الى نقل نهر قال الجوى ولو قيل يجوز الصوم اذا كان للمولى زمانا لا يبعد من محذومه اذا أعتقه لكان له وجه وجيه انتهى وأما اذا كان له مال لكن عليه دين مثله فان أدى الدين أخواه الصوم وان لم يؤده فقبل يجزئه وقيل لا بل يشتري رقة ويعتقه يقال وعن محمد بن ابيد على القولين نهر

(أو حر نصف عبده عن كفارة ثم حر باقيه عنها) قبل الوطئ بها (صح)
وقال زفر لا يصح في الاولى وقال الشافعي لا يصح في الاولى والثانية أيضا
والتقيد بالشراء اشارة الى انه لو ورثه فاعلى بالارث الكفارة لم يكفه عنها
(وان حر نصف عبد مشترك) (أو حر) (ضمن باقيه) بأن كان موسرا (أو حر) (نصف عبده ثم وطئ التي ظاهر عنها) (نصف باقيه) عنها في صورتين منها ثم حر باقيه خفيفة وعندهما (لا) يجوز عندنا خفيفة وعندهما يجوز (فان لم يجد) أى ان لم يستطع (ما يعتق صام ثم حر باقيه) (أو حر) فيها

عن الهبط وقوله وعن محمد ما يدل على القولين اذ روى عنه انه خص الصوم بما بعد قضاء الدين فهذا يدل على عدم جواز الصوم قبل قضاء الدين وروى عنه انه علق بأنه يحمل له الصدقة وهذا اشارة الى ان ماله ملحق بالعدم حكما كذا بخط صاحب النهر ولوله مال غائب ينتظره ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقبه فصام عن أحدهما ثم اعتق عن الاخرى لم يجز وبكسه جازر (قوله رمضان) غير منصرف للعلمية والاف والذون الزائدين جوى (قوله حتى لو دخل في صومه يوم الفطر) وجه لزوم الاستقبال انه في سعة من صومهما خالين عن هذه الايام بخلاف ما لو افطرت للحيض في كفارة القتل او الفطر في رمضان حيث لا تستأنف وتصل قضاها بعد الحيض لانها لا تجد شهرين ليس فيها ايام حيض عادة وعن هذا روى عن محمد أيضا لو استب بعد ما حاضت استقبلت كما في المحيط وقالوا ان النفاس يقطع التسابع ولو لم تصل القضاء بعد الحيض استقبلت نهر من البدائع وكذا تستقبل لو حاضت في خلال صوم كفارة اليمين لان مدة كفارة اليمين قليلة فيمكنها ان تصوم مرتين من غير حرج عني (قوله ثم افطر) ولو اذمر (قوله لزمه الاستقبال) لانه اذا صام بغیر الاهله لا يجزئه الا الكمال بخلاف ما اذا صام شهرين بالاهله حيث يجزئه وان كانا قصبين (قوله ويكون صومه تطوعا) ولا قضاء لو افطر وان صار نفلا در (قوله ناسيا) قيد بالنسيان لانه لو جامعها نهارا عامدا استأنف اتفاقا ولم يعف عن وطء الناسي كما عفي عنه في الصوم لانه فيه على خلاف القياس بالمحدث وهذا عرف ان قوله ناسيا ليس قيدافيه مانهر وهو مستفاد من كلام الشارح (قوله استأنف الصوم) أي اتفاقا بخلاف أبي يوسف انما هو في المسئلة الاولى فقط ووجه لزوم الاستئناف ما ذكره ازبلي من انه بالافطارات الترتيب المنصوص عليه وبالوطء قبل التكفير يفوت تقديم الكفارة وقال أبو يوسف لا يستأنف الا بالافطار لان الوطء المذكور لا يغسله الصوم كالمواضع غيرها بهذه الصفة فكان الترتيب باقيا على حاله ولان في الاستئناف تأخير الكل عن المسيس وفي المضي تأخير البعض فكان أولى ولهذا لو جامعها في خلال الاطعام لا يستأنف ولهما ان النص يقتضي تقديم الصوم على الوطء وان يكون الصوم خاليا عن الوطء فادافات التقديم وسقط تعذره وجب ان يأتي بالآخر وهو الاخلاء لان العجز عن أحدهما لا يوجب سقوطهما بخلاف الاطعام لانه غير مقيد بالتقديم زيلعي وجه تعذر التقديم انه بتقديم وطئه في خلال الصوم تعذره ان يكون الصوم مقدما على المسيس دون اخلائه عنه شيئا قيد بكفارة الظهار لانه في كفارة القتل لو وطئ ناسيا لا يستأنف لان المنع من الوطء فيها لمعنى يختص بالصوم نهر عن الجوهرة (قوله ولم يجز للعبد الخ) لانه لا مال له عيني وليس للولي منعه لتعلق حق الرأفة بخلاف سائر الكفارات وانما لم يتنصف لمسا فيها من معنى العبادة والمجور عليه بالسفه بناء على قولهما ما يكفر بالصوم على الزاج لا بالمال فلما اعتق عبده في كفارة الظهار سعى في قيمته ولم يجزئ عن تكفيره نهر عن حجر الوصاية (قوله في كفارة الظهار) ليس قيدا احترازا (قوله وان اطعم أو اعتق عنه سيده) ولو بأمره لم يجز لانهما يعتمدان الملك ولا أهلية فيه الا في الاحصار فان اطعم المولى عنه جازر جزم به في جنابات الفتح لانه وجب لبلى العبد بها باذن المولى وفي البدائع عر مختصر الكرخي لا يلزم المولى ذلك لان زوجه لمحق العبد ولا يجب للعبد على مولا حق فاذا اعتق وجب عليه بهر ونهر واعلم ان ما في البدائع لا ينافي ما في الفتح اذ عدم اللزوم صادق بالجواز بل هو ظاهر فيه (قوله أي اطعم كل مسكين نصف صاع) يشير الى ما ذكره في النهر من انه لا يجوز في سائر الكفارات ان يعطى الواحد اقل من نصف صاع وفي الفطرة لخلاف وقد مضى ان الجواز خرم به غير واحد انه صحيح وعليه فالفرق ان العدد منصوب عليه في الكفارة بخلاف غيرها (قوله من برأ ذقيقه الخ) ولو دفع البعض من المنفعة والبعض من الشعر جازر نهر (قوله أو قيمته) من غير ما نص عليه حتى لو دفع نصف صاع ثم تبلغ قيمته نصف صاع برأ وصاعا عن البرأ أو اقل من نصف صاع برعن صاع ثم وقيمته تبلغه لم يجز لان العبرة في المنصوص عليه لعين النص لا لاعتناءه وعليه أن يتم للذين أعطاهم ما قدر من ذلك الجنس فان لم يجدهم استأنف ففتح

رمضان وايام منية حتى لو دخل في صومه يوم النحر والفطر وايام التشريق ورمضان فعليه استقبال الصوم ولو صام شهرين بالاهله جازر وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما وان صام بغیر الاهله ثم افطر لتمام تسعة وخمسين يوما زمه الاستقبال ولو صام شهرين متتابعين ثم قدر على اذعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا (فان وطئه اذ جمعا) أي في الشهرين (او ناسيا) مطلقا عامدا كان أو ناسيا (او افطر) (او ناسيا) استأنف (او افطر) أي يوسف لا يستأنف (او ناسيا) عند عدم مطلقا سواء كان به ذرا أو غير عند (استأنف الصوم) فان وطئ ناسيا (او ناسيا) من ظاهر منها او من سواها فانه يستأنف الصوم اتفاقا وان في النهار ناسيا الايلي من سواها مطلقا أو في النهار للعبد أو أكل ناسيا لم يضر (ولم يجز للعبد) في كفارة الظهار (الا الصوم وان سيده) كان (اطعم أو اعتق) ناسيا عنه (الصوم) فان لم يستطع (الظهار المحر) الفطرة (اطعم ستمين فقيرا نصف صاع من أي اطعم كل مسكين نصف صاع من برأ ذقيقه أو سيده أو ذيبا وصاعا من غرار شعير أو ثوبه)

(قوله أي اقتدى قيمته) أشار به إلى أنه على حد مطلقا تبنا وما باردا إلا أن ذلك مخصوص بالعطف بالواجب وهنا العطف بأولهم إلا أن يقال أو بمعنى الواو وفيه أن اقتدى لا يتعدى بنفسه فلو ذكر دفع بدل اقتدى لكان أولى ومراد الشارح تقدير فعل ناصب لقوله قيمته اذ لا يصح أن يكون ناصبه الفعل المذكور في المتن أعني اطعم إلا أن يؤول أطعم بأعطي فلا حاجة حينئذ إلى تقدير ناصب (قوله فلو أن غيره الخ) قيد بالامر لأنه لو أطعم عنه بلا أمر لم يجز وتكفير الوارث بالأطعام جائز وفي كفارة اليمين بالكسوة أيضا بخلاف الاعتاق ولهذا امتنع تبرعه في كفارة القتل نهر عن الهيض (قوله من ظهارة) أشار العيني بقوله أي لاجل ظهارة إلى أن من التعليل (قوله ففعل صح) لأنه طلب منه التعليل معنى والفقر قابض له أو لأنهم أنفسهم زبلي (قوله ولا يجوز للأمر أن يرجع) إلا إذا قل على أن يرجع على واجبوا أنه في الدين يرجع بمجرد أن يفرق بأنه لو رجع بمجرد الأمر رجع بأكثر مما سقط عن ذمة الأمر بدليل أن الوجوب كان من أحكام الآخرة وثبوت الرجوع يقتضي وجوبه في الدنيا والآخرة أما الدين فحق مضمون في الدنيا والآخرة نهر عن البدو وطال ومقتضاه أنه لا يرجع ولو شرطه وودعته أنه يرجع انتهى وكذا يرجع بمجرد الأمر ببناء نص عليه في الدر من كتاب الهبة ولفظه مجرد الأمر ببناء داره يوجب الرجوع على الأمر وكذا أمر البسير فدانته يوجب الرجوع عليه انتهى عن الحاشية (قوله في ظاهر الرواية) لأنه يحتمل القرض ويحتمل الهبة فلا يرجع بالشك شيخنا عن شرح الجامع الصغير قاضيخان (قوله وعن أبي يوسف أنه يرجع) لأنه وإن احتمل الهبة إلا أن القرض أدناها ضررا فحمل عليه شيخنا عن قاضيخان (قوله ففعل لا يسقط عن الأمر عندهم) خلافا لأبي يوسف وإن أعتق عنه بغير أمره لم يجز اتفاقا لوقوعه عن المعتق بمجرد الأول والمجبة قال ولو جعل سماه جاز اتفاقا قال شيخنا كانه قال بعنه مني بكذا ثم كن وكبلا عني باعتاقه عن كفار في انتهى ووجه الفرق على قولهما إذا كان العتق بأمره ولم يسم به إلا أن التملك بغير بدل هبة ولا جواز لها بدون القبض ولم يوجد القبض في الاعتاق ووجد في الأطعام والكسوة في كفارة اليمين لا لطعام (قوله وتصح الإباحة في الكفارات) وهي كفارة الظهار وكفارة الصوم وكفارة اليمين وكفارة القتل عيني وليس المراد بالقتل قتل النفس كما فهمه في النهر فتال وقول العيني والقتل سهو بل المراد قتل الصيد لأن كفارة قتل النفس لا أطعام فيها شيخنا (قوله كازكاة وصدقة الفطر الخ) والمخلق عن الأذى جوى عن المفتاح (قوله وقال الشافعي يشترط التملك في الكفارات أيضا) لأنه أذفع للحاجة والأطعام يذكركم للتملك عرفا يقال أطعمتك هذا الطعام أي ملكتك فيحمل عليه أو هو مراد بالاجتماع فانتفى الأمر أن يكون مراد إلا أن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز أو العموم في المشترك وكل ذلك لا يجوز ولا نها صدقة واجبة فيكون من شرطها التملك كازكاة وصدقة الفطر والكسوة في كفارة اليمين ولنا أن المنصوص عليه في الكفارة والفسدية الأطعام وهو حقيقة في التملك لأنه عبارة عن جعل الغير طاعما وذلك بالإباحة وإنما جاز التملك بدلالة النص والعمل به لا يمنع بالحقيقة ألا ترى أن ضرب الوالدين وشتمهما يحرم بدلالة النص في قوله تعالى ولا تقل لهما أف مع بقائه الأصل مراد وهو التأفيف بخلاف المستشهد به لأن المنصوص عليه فيها الإيتاء والأداء والكسوة وهي تقتضي التملك زبلي (قوله مشبهان) صفة كل على الأفراد عني أذلو كان صفة للعطوف والمعطوف عليه أقوال مشبهات لأنه حينئذ توجد المماثلة شيخنا (قوله أو غداء أو شاء) لأن المعتبر دفع حاجة اليوم وذلك بالغداء والعشاء عادة ويقوم قدرهما مقامهما فكان المعتبرا كلتيهما والجمهور كالفداء زبلي وفي المصباح إلا كل معروف والكل بضمتين واسكان الثاني للتخفيف المأكل كقول والاكلة بالفتح المرة وبالضم اللقمة والمهور بفتح السين مأكل في السحر قبل الصبح وبالضم إلا كل يجز (قوله والغداء طعام الغداة) الغداء بالمذكور كذا العشاء بالفتح والمجبر عن المصباح (قول وفي المجرد عن أبي حنيفة الخ) إلا أن يعيد على أحد السنتين غداء أو عشاء زبلي وكذا يشترط انحادهم في الغداء من أو العشاء من

أي اقتدى قيمته وقال الشافعي لا يجوز دفع القيمة كسما في الزكاة والعشور والنذور والكفارات (قوله أو غيره أن يطعم) ناشأ عنه (قوله ففعل صح) عن كفارته من ظهارة ففعل صح وإن يرجع على ولا يجوز للأمر أن يرجع على الأمر في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يرجع وإنما قيد به أنه لا يسقط عن الأمر ببناء داره يوجب الرجوع على الأمر وكذا أمر البسير فدانته يوجب الرجوع عليه انتهى عن الحاشية (قوله في ظاهر الرواية) لأنه يحتمل القرض ويحتمل الهبة فلا يرجع بالشك شيخنا عن شرح الجامع الصغير قاضيخان (قوله وعن أبي يوسف أنه يرجع) لأنه وإن احتمل الهبة إلا أن القرض أدناها ضررا فحمل عليه شيخنا عن قاضيخان (قوله ففعل لا يسقط عن الأمر عندهم) خلافا لأبي يوسف وإن أعتق عنه بغير أمره لم يجز اتفاقا لوقوعه عن المعتق بمجرد الأول والمجبة قال ولو جعل سماه جاز اتفاقا قال شيخنا كانه قال بعنه مني بكذا ثم كن وكبلا عني باعتاقه عن كفار في انتهى ووجه الفرق على قولهما إذا كان العتق بأمره ولم يسم به إلا أن التملك بغير بدل هبة ولا جواز لها بدون القبض ولم يوجد القبض في الاعتاق ووجد في الأطعام والكسوة في كفارة اليمين لا لطعام (قوله وتصح الإباحة في الكفارات) وهي كفارة الظهار وكفارة الصوم وكفارة اليمين وكفارة القتل عيني وليس المراد بالقتل قتل النفس كما فهمه في النهر فتال وقول العيني والقتل سهو بل المراد قتل الصيد لأن كفارة قتل النفس لا أطعام فيها شيخنا (قوله كازكاة وصدقة الفطر الخ) والمخلق عن الأذى جوى عن المفتاح (قوله وقال الشافعي يشترط التملك في الكفارات أيضا) لأنه أذفع للحاجة والأطعام يذكركم للتملك عرفا يقال أطعمتك هذا الطعام أي ملكتك فيحمل عليه أو هو مراد بالاجتماع فانتفى الأمر أن يكون مراد إلا أن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز أو العموم في المشترك وكل ذلك لا يجوز ولا نها صدقة واجبة فيكون من شرطها التملك كازكاة وصدقة الفطر والكسوة في كفارة اليمين ولنا أن المنصوص عليه في الكفارة والفسدية الأطعام وهو حقيقة في التملك لأنه عبارة عن جعل الغير طاعما وذلك بالإباحة وإنما جاز التملك بدلالة النص والعمل به لا يمنع بالحقيقة ألا ترى أن ضرب الوالدين وشتمهما يحرم بدلالة النص في قوله تعالى ولا تقل لهما أف مع بقائه الأصل مراد وهو التأفيف بخلاف المستشهد به لأن المنصوص عليه فيها الإيتاء والأداء والكسوة وهي تقتضي التملك زبلي (قوله مشبهان) صفة كل على الأفراد عني أذلو كان صفة للعطوف والمعطوف عليه أقوال مشبهات لأنه حينئذ توجد المماثلة شيخنا (قوله أو غداء أو شاء) لأن المعتبر دفع حاجة اليوم وذلك بالغداء والعشاء عادة ويقوم قدرهما مقامهما فكان المعتبرا كلتيهما والجمهور كالفداء زبلي وفي المصباح إلا كل معروف والكل بضمتين واسكان الثاني للتخفيف المأكل كقول والاكلة بالفتح المرة وبالضم اللقمة والمهور بفتح السين مأكل في السحر قبل الصبح وبالضم إلا كل يجز (قوله والغداء طعام الغداة) الغداء بالمذكور كذا العشاء بالفتح والمجبر عن المصباح (قول وفي المجرد عن أبي حنيفة الخ) إلا أن يعيد على أحد السنتين غداء أو عشاء زبلي وكذا يشترط انحادهم في الغداء من أو العشاء من

ولو كان فيمن عشاها صبي
فطيم لا يجوز لانه لا يستوفي كاملا
ولا يذم الا اذا كان في غير النهر وفي
نهر البر لا يشترط (وان اعطى) طعاما
(فقيرا) واحدا (نهرين صبح) عندنا
خلاف للشافعي (ولو) اعطى مسكينا
واحدا (في يوم) واحدتين مرة مطلقا
سواء كان بدفعة او دفعات (لا) يجوز
(الا عن يومه) وهذا في ارباحة بلا
خلاف واما القليل من مسكين واحد
في يوم واحد بدفعات فقد قيل لا يجوز
وذكر في المحيط هو الصحيح وقيل
يجوز ولا يستأنف بوطئها أي بوط
المظاهر منها (في خلال الاطعام ولو
اطعم عن ظهاريين) مطلقا سواء كنا
في امرأة او امرأتين (ستين فقيرا اكل
فقيرا صا) من بر (صبح عن واحد)
من الظهاريين عنده او عند محمد يجوز
عنهما وكذا في كفارة اليمين (و) لو
اطعم ستين مسكينا (عن) كفارة (افطار
وظهار) لكل مسكين صا من بر
(او بر وعبدن عن ظهاريين ولم يمين)
عن احدهما (صبح عنهما) في
الصورتين (ومثله الصيام والاطعام)
يعني لو صام أربعة أشهر واطعم مائة
وعشرين مسكينا عن ظهاريين ولم يمين
عن احدهما صبح عنهما (وان حرد
عنهما رقة او صام شهرين صبح عن
واحد) منها حتى كان له أن يجعل عن
أربع أشهر (و) ان حرد (عن ظهار
وقيل لا) يجوز عن احدهما

شرب لاية عن الفتح وفي البدائع اوصى بأن يطعم عنه فغدى الوصي العدد المنصوص عليه ثم ما توقع قبل
العشاء استأنف انتهى ولو غابوا انتظرهم فان لم يجدهم استأنف أيضا وهل يجب الانتظار على الوصي لم أر
المسئلة في كلامهم وينبغي القول بالوجوب في حقه دون غيره إلى أن يثلب على ظنه عدم وجودهم
فيستأنف نهر (قوله ولو كان فيمن عشاها صبي فطيم لا يجوز) قد منعنا عن البدائع انه ما لم يكن مراهما
لا يجوز وكذا لا يجوز لو كان شعبان وانه لا يبرق الا باحة كونه نصف صاع بخلاف القليل ولو جمع
بينهما بأن غدى واحدا واطعم مائة وعشرين مسكينا كالة واحدة مشبعة لم يجزئ الا عن نصف
قيمة العشاء وعكسه وفي البناء لو اطعم مائة وعشرين مسكينا كالة واحدة مشبعة لم يجزئ الا عن نصف
الاطعام نهر (قوله ولا يذم الا اذا كان في غير النهر) وكذا الذرة بناء على القول باجرائها فيه واليه مال
الكرخي وجرم به الزيلعي وغيره نهر (قوله خلاف للشافعي) لان التفريق على الستين واجب بالنص ولنا ان
المقصود سد حاجة المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد الايام فكان في اليوم الثاني كسكين آخر عني والمخلة بالفتح
الفقر والحاجة بحجر عن المصباح (قوله لا يجوز) وذكر في المحيط هو الصحيح الا عن يومه فقط لانعدام
حاجته في ذلك اليوم فان قلت لو كسا مسكينا واحدا عشرة أثواب في عشرة ايام جاز مع انتفاء حاجته له في
اليوم الثاني قلت تتجدد الحاجة اليه بمختلف باختلاف أحوال الناس ولا يمكن تعليق الحكم فيه بعين
الحاجة فأقيم مضي الزمن مقامها لانها تتجدد وأدى ذلك يوم ومادونه ساعات لا يمكن ضبطها نهر
(قوله وقيل يجوز) لان له حوائج كثيرة غير الاكل فله يصرفه الى غير الاكل جوي (قوله ولا يستأنف
بوطئها في خلال الاطعام) لان النص في الاطعام مطلق غير مقيد بما قبل المسيس فيجوز على اطلاقه
ولا يجوز جملة على النص المقتضي الاعتاق والصوم بالقياس ولا بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام لا ذى
واقع امر أنه قبل التكفير استغفر الله ولا تعد حتى تكفر لان التقيد نسخ فلا يجوز بمنه وانما منع من الوطء
قبله أي قبل الاطعام تجوز أن يقدر على التحرير أو الصيام فيقعان بعده والنهي لغيره لا يهدم المشروعية
زيلعي وفيه نظر فان القدرة حال قيام العجز بالفقر والكبر والمرض الذي لا يرجي زواله أمر موهوم
وباعتبار الامور الموهومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل يثبت الاستحباب نهر وهذه المناقشة بالنسبة لما
استفيد من قول الزيلعي وانما منع من الوطء الخ اذ تعبيره بالمنع يقتضي حرمة الوطء وهو بحث مخالف للقول
بوتيد ما ذكره الزيلعي ما سبق عن الهداية لتصرجه بأنه لا بد من تقديم الاطعام ليكون الوطء حلالا ومثله
في العيني واعلم ان الوطء قبل الاطعام أو في خلاله وان كان جرماله كن لا ينافي بعدم لزوم استأناف الاطعام
سواء قلنا بلزوم تقديم الاطعام أو باستحبابه (قوله وعند محمد يجوز عنهما) رحمه الله تعالى لان في
المؤدى وفاء بهما والفقر مصرفهما فصار كما لو ملكه بدفعتين أو اختلف جنس الكفارة لهما انه زاد في
قدر الواجب ونقص عن المحل فلا يجوز الا بقدر المحل والفقه فيه ان النية في الجنس الواحد لغو لانها
شرعت لتمييز الاجناس المختلفة لا لاختلاف الاغراض فيها فلا يحتاج اليه في الجنس الواحد لعدم الفائدة
والتصرف اذا لم يصادف محله يلغو فاذا الغت نية العدد بقيت نية مطلق الظهار والمؤدى يصلح كفارة
واحدة لان التقدير بنصف الصاع لمنع النقصان فلا يمنع الزيادة فصار كما اذا نوى أصل الكفارة ولم يزد
عليه بخلاف ما اذا فرق الدفع او كانتا جنسين لما ينافي بلعي وقوله بخلاف ما اذا فرق الدفع لانه في الدفعة
الثانية في حكم مسكين آخر فحصل ان الخلاف مقيد بما اذا كان بدفعة واحدة (قوله وكذا في كفارة اليمين)
يعني على الخلاف فعند هملع يمين واحدة وعنده عن اليمينين جوي (قوله عن كفارة افطار وظهار) صبح
لاختلاف الجنس نهر (قوله لكل مسكين صا) بنسب صا على انه مفعول اطعم (قوله ومثله الصيام
والاطعام) لان الجنس متحد فلا حاجة الى نية التعيين على ما يري بلعي ولو كان عليه كفارة لمختلفة
الاجناس اعتق عنها عيدا لا يغيره عن كفارة ولو نوى بكل واحدة كونها عن واحدة لا يبعد عنها جازا جاعا
ولا تغير جهتها المكفر عنه نهر عن المحيط (قوله وعن ظهار وقل لا يجوز) لان نية التعيين في الجنس المحدد

لغو في المختلف مفيد فاذا لفت بقى مطلق النية فله أن يعين أيهما شاء كالأول أو أطلقه في الابتداء توضيحه أنه لو نوى قضاء يومين من رمضان يحجزه عن يوم واحد ولو نوى عن القضاء والنذر أو عن القضاء والكفارة لا يحجزه عن واحد منهما درر وقوله توضيحه أنه لو نوى قضاء يومين الخ يعني فيما إذا صام يوماً شيئاً عن عزمي زاده والمسئلة مفيدة بما إذا كانت الرتبة مؤمنة فلو كانت كافرة كانت عن الظاهر استحساناً وإن اختلف الجنس لعدم صلاحيتها الثانية نهر (قوله وقال زفر لا يجوز عن أحدهما في الفصلين) لعل صوابه يجوز بإسقاط لا حموى وهو غير مسلم الا ترى الى قول الزبلي زفرانه اعتق عن كل واحدة منهما نصف العدة فلما ولا قدرة له بعد ذلك أن يجعله عن أحدهما يخرج الأمر من يده والقياس ما قاله زفر وجه الاستحسان أن نية التعيين في الجنس المتحد لغو وفي المختلف مفيد الخ فائبات لا متعين (قوله وقال الشافعي الخ) ففصل ان عند الشافعي شهول الجواز وعند زفر شهول العدم وعندنا يفسل ويقال ان اتحاد الجنس كان له ان يجعل ذلك من أيهما شاء وإن اختلف لا يجوز عن واحد منهما كما في النهاية للشافعي ان الكفارات كلها عند جنس واحد لا اتحاد المقصود وهو المستر وجه الاستحسان أن نية التعيين في الجنس المتحد لغو وكما سبق وفي المختلف مفيد ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهريين من يومين لأن الخطاب لم يتعلق بوقت يجمعها بل بدلولك الشمس والدلولك في يوم غير الدلولك في يوم آخر بخلاف صوم رمضان لأنه معلق بشهود الشهر وهو واحد فلاجل ذلك لا يحتاج فيه الى تعيين صوم يوم السبت والاخذ زبلي (فسرع) المعتبر في الاعسار واليسار وقت التكفير در

* (باب اللعان) *

قدم الظاهر على اللعان لأن سبب الظهار اقرب الى الإيلاء من سبب اللعان وهو قذف الرجل امرأته قذفاً بوجوب المحجوى عن المفتاح (قوله هو مصدر لا عن) سماعاً والقياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من النحاة أنه قياسي أيضاً نعم تفرد المفاعلة غالباً بما فاؤه بيا كسر مياسرة ومن غير الغالب بياومه مياومة وبواما نهر عن ابن سيده وجزم ابن يعيش في شرح المفصل بان الفعل ليس بقياسي فلا يقال جالس جالسا ولا قاعد قاعداً ولا واعد واعداجوى عن المنيع (قوله الطردوا لا بعد) أى عن الخبير عزمي (قوله من باب التغليب) عبارة البر جندى وسعى الكل لعاناً للشرعية المعن فيه كالملاعة تسهي سجود الشرعية فيها والتغليب حموى وعبارة النهر لقب الباب به لمصلحة من لعن الرجل نفسه في الخامسة من تسمية النبي باسم جزئه ولم يسم بالغضب وإن كان موجوداً فيه من جانبها لأن لعنه أسبق والسبق من أسباب الترجيح اهـ (قوله أولان الغضب يستلزم اللعنة) عطف على المعنى والمقصود ابتداء وجه ثان لا إطلاق اللعان على الغضب لكن يلزم على هذا التوجيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازة وقول العلامة الحموى كان الظاهر ان يقال لأن اللعنة تستلزم الغضب حتى يلائم آخر كلامه انتهى لأن المحدث عنه إطلاق اللعان على الغضب لا العكس (قوله فصيح تسميته ملاعة لذلك) ولا شتماله على اللعان كما سميت الصلاة ركوعاً وسجوداً وسجدة لوجود ذلك فيها زبلي (قوله ولهذا قال) علة مقدمة على معلولها والاشارة بهذا لما ذكره لا لكون الغضب يستلزم الخ الحموى (قوله هي) أى اللعان والتأنيث فيه باعتبار الخبر أو باعتبار التأويل بالملاعة حموى وهذا بحسب المتن الذى شرح عليه والافنى نسخة شيخنا بخطه بتذكير الضمير (قوله شهادات) بنبه بذلك على انها لو تلاعنوا فلم يفرق القاضي بينهما حتى ماتا وعزل فان الثاني بعيدة كلوشهدا عندهم فباتا وعزل قبل القضاء وهذا عند أبي يوسف وقال محمد اللعان أيمان فينبى نهر عن الجوهرة والامام مع أبي يوسف جوهرة (قوله مؤكداً بالايان) هذا ركنه وليس من الايمان ما يبعد من جانب المدعى الا هنا وفي القسامة وشرطه في المتلاعنين ان يكونا زوجين جرين عاقلين بالغين مسلمين ناطقين غير محدودين كذا

وقال زفر لا يجوز عن أحدهما في
الفصلين وقال الشافعي له ان يجعل
عن أحدهما في الفصلين
* (باب اللعان) *
هو مصدر لا عن يلاعن ملاعنة ولعانا
واصل اللعان الطرد والملاعة تكون
بين اثنين وهذا اللعان في كلام الزوج
وحده وفي كلام الزوجة ذكر الغضب
ووجهه ان هذا من باب التغليب
كالظهرين الشمس والقمر ولان الغضب
يستلزم اللعنة فصيح تسميته ملاعنة
لذلك ولهذا قال (هي شهادات)
مؤكدات بالايان مقرونة باللعن
مكتفياً بذكر اللعان تاركاً ذكر الغضب

في البدائع زاد في المحويرة وان يكون النكاح صحيحا وقد أشار إليه المصنف بما ساقى من قوله فلو قذف زوجته وفي القاذف عدم إقامة البينة على دعواه وفي المقدوف انكاره وسببه قذف الزوجة بما يوجب الحد في الاجنبية وحكمه حرمة الوطء بعد التلاعن نهر ولوقبل التفريق خلافا لظاهر عبارة الدرر لان ظاهر تعليقه بقوله لمحصل البينة التامة يوهن ان الوطء قبل التفريق لا يحرم وليس كذلك شر بلاية وساقى بيان اهله في قول المصنف وصلحاشا هذين الخ وبقى من الشروط طلبها اللعان وعقبتها وكونها بآذان الاسلام ثم اشتراط طلبها مقيد بان لا يكون القذف بنفي الولدان كان فالطلب حقه أيضا لاحتياجه الى نفي من ليس هو ولده عنه بحر ونهر واعلم ان الشهادة الاخبار عن مشاهدة وعيان وقد تجري مجرى الحلف فيما راد به من التأكيد نحووا شهد بالله في موضع اقسام فقوله بالله متعلق بمحذوف وكلت ان مقروحة أى اشهد مقسما بالله بأنى صادق وجواب القسم محذوف وانما وقعت في القرآن مكسورة مخدولة اللام في خبرها ومكسورة على انها جواب القسم ومتعلق اشهد محذوف بقرينة جواب القسم وهذا بناء على ما ذهب اليه أصحابنا من ان كلمات اللعان شهادات مؤكدة بالايان وأما على ما ذهب اليه الشافعي من انها ايمان فعنى قوله اشهد بالله احلف بالله وان مكسورة على انها جواب القسم وليس في الكلام محذوف جوى عن البر جندى (قوله قائمة مقام حد القذف) في حقه لان الاستشهاد بالله تعالى مهلك كالمحذوف أشد مقام مقامه ولهذا لو قذفها مرارا كفاه لعان واحد كالمحذوف لخالق ما لو قذف أكثر من واحدة من نسائه بكلمة واحدة او بكلمات حيث يتعدد عليه اللعان ولو كن أجنيات حد حدا واحدا والفرق ان المقصود وهو دفع العار عن الكل حاصل بواحد وفي الجمع لم يحصل لتعذر الجمع بين كلمات اللعان وجاز ان يكون صادقا في البعض وظاهرا ملاقة يقتضى عدم قبول شهادته ابداء به جزم العيني هنا تبع المساقى الاختيار وذكر ان يلغى في القذف انها تقبل نهر (قوله ومقام حد الزنا في حقها) ولهذا لم يصح العفو عنه ولا الابراء والصالح اذ كل من حد القذف والزنا لا يحتمل ذلك والمراد انه قائم مقام حد القذف في حقه ان كان كاذبا ومقام حد الزنا في حقها ان كانت كاذبة نهر عن الفتح (قوله وعند الشافعي ايمان مؤكدة الخ) لقوله تعالى فشهادة أحدهم اربع شهادات بالله فقوله تعالى بالله محكم في اليمين والشهادة تحتل اليمين فحملنا المحتمل على المحكم لا سيما اذا تدرج له على الحقيقة لان الشهادة لنفسه غير مقبولة بخلاف اليمين وتكرره يدل على أنه عيّن أيضا لانها سرعت مكررة كفاي القسمات دون اداء الشهادة ولنا قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهاداء الا انفسهم استثنى انفسهم عن الشهادة فثبت انهم شهداء لان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ثم نص على شهادتهم فقال فشهادة أحدهم اربع شهادات بالله فنص على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة باليمين ولان الحاجة هنا الى ايجاب المحكم من الطرفين والذي يصلح للإيجاب هو الشهادة الا انها كدت باليمين لانه يشهد لنفسه والتأكد لا يخرج منه من ان يكون شيادة وقوله الشهادة لنفسه غير مقبولة قلنا انما لا تقبل في موضع التهمة وأما اذا انتفت التهمة فقبولة قال تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو فهذه من اصدق الشهادات لا انتفاء التهمة والتهمة فيما نحن فيه منتفية باليمين وما قاله الشافعي لا يستقيم لانه يلزم من حمل الشهادة في الآية على اليمين ان يحلف عن غيره فيكون التقدير ولم يكن لهم حالقون الا انفسهم وان يكون موجبا للمحكم على غيره بيمينه وفساده لا يخفى لان احدا لا يخلف عن غيره ولا يوجب المحكم بيمينه على غيره وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا قذف جماعة من نسائه حيث لا يكفي لعان واحد وفي اشتراط أهلية الشهادة فعندنا تشترط وعند الشافعي أهلية اليمين وهو ان يكون ممن يملك الطلاق زيلعي ثم عدم الاكتفاء بلعان واحدا اذا قذف جماعة من نسائه محله اذا كان أهلا للعان فان لم يكن اكتفى بجحد واحد لئلا يدخل بحر عن البدائع (قوله فلو قذف زوجته الخ) أى قذفها بصريح الزنا في دار الاسلام وهي حية عفيفة عن فعل الزنا وتهمته بان لم توطأ حراما ولمرة بشبهة ولا بتكاح فاسد ولانها ولد بلا أب ولو في عدة الرجعي تنوير وشرحه ولورماها بعمل قوم لو لم يجب

(قائمة) أى الشهادات قائمة (مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها) وعند الشافعي ايمان مؤكدة بألفظ الشهادة فيراد بالشهادة عنده تأكيد اليمين ولا يبراد الشهادة (فلوقذف زوجته)

اللعان عنده وعندهما يجب بناء على وجوب المحذنه عن البدائع (قوله بالزنا) لكاش في نكاحه او قبله
 بان قال لها يازانية اوزيت ولوقال لها يازانية أنت طالق ثلاثا فلاحدولا لعلان ولوقال أنت طالق ثلاثا
 يازانية وجب المحذنه كذا في البدائع وغيرها ولو حذف التاء اتفق أبو حنيفة وصاحبا على وجوب اللعان
 والمحذني الأجنبية ثم قاس محمد عليه ما لو قال لرجل يازانية فأوجب المحذنه وفرقا بان الترخيم شائع في النداء
 والمحطاب دليل على ارادة التاء بخلاف الثاني وفي كون التاء مبالغة شك فلا يجب بالشك نهر (قوله
 والمحال انهما صلحا شاهدين) ويشترط صلاحيتهما للشهادة على المسلم حتى لا يجري اللعان بين الكافرين
 ولا بين كافر ومسلم وان صلح شاهدا على مثله زيلعي (قوله ان كانا نصيين) كذا ان كان أحدهما نصيبا
 او عملوكا او مجنوننا او محدودا في قذف نهر (قوله فان قيل يشك على هذا الخ) ولهذا قال في الغاية بطل
 هذا أي جعل اهلية الاداء شرطاً بلعان الاعمي فانه ليس من اهل الاداء كما في الزيلعي فعلى هذا لا تكون
 اهلية الاداء شرطاً بل اهلية التحمل وسيأتي جوابه (قوله او الفاسقين) عبارة البرجندي وأما الاعمي
 والفاسق فأنما كانا من اهل اللعان لان شهادة الاعمي مقبولة فيما يجري فيه التسامع في رواية عن أبي
 حنيفة والفاسق يمكن ان يصير اهلا للشهادة يعني لادائها بتقادم العهد جوى واعلم ان المراد من تقادم
 العهد تقادم عهد الفسق (قوله قلنا هما من اهل الشهادة) أي من اهل ادائها بدليل قوله ولهذا لوقضى
 القاضي بشهادة هؤلاء جاز وغير خاف ان المراد بما جاوز في كلام الشارح انما هو الصحة لا المحل وبهذا
 التقدير يظهر لك ان ما ذكره الزيلعي في الرد على صاحب الغاية حيث قال وهذا غلط يعني ما ذكره في الغاية
 من ان اشتراط اهلية الاداء يبطل بلعان الاعمي الخ لان الاعمي من اهل الشهادة لان شهادته لا تقبل
 لانه لا يميز بين المشهود له والمشهود عليه ولهذا انعقد النكاح بحضوره عما لا يجدي نفعا ولهذا قال في النهر
 وما في الزيلعي من ان الاعمي اهل لها ولهذا انعقد النكاح بحضوره مدفوع بان الكلام في اهلية الاداء
 لا في اهلية التحمل انتهى واعلم ان المنفي من قول الزيلعي ان الاعمي من اهل الشهادة لان شهادته
 لا تقبل انما هو المحل لا الصحة (قوله وهي ممن يحد قاذفها) خصها مع ان هذا شرط في جانب الرجل أيضا
 لان المرأة هي المقذوفة دونها فاختصت باشتراط كونها ممن يحد قاذفها بعد اشتراط اهلية الشهادة بخلافه
 لانه ليس مقذوفاً وهو شاهد فاشترطت اهلية الشهادة دون كونه ممن يحد قاذفه نهر (قوله بان كانت
 محصنة الخ) غالب هذا قد علم مما سبق في قوله صلحا شاهدين فكان الاولى في الترخيم ان يقتصر على ما لم
 يعلم من سابقه بان يقول بان كانت عفيفة جوى (قوله وقيل اذا كان معها ولد الخ) جزم به في الدر ولم
 يحك فيه خلافاً والجوى أيضاً تبعاً للنهر وكذا في الدر ونصه فن قذف بالزنا زوجته العفيفة أي المبراة
 عن الزنا غير متممة به كمن يكون معها ولد لا يكون له أب معروف الخ وقوله كمن يكون معها ولد الخ تمثيل
 للمنفي والتقدير يشترط لكون قذف الزوجة موجبا لللعان ان لا تكون متممة بالزنا مثل ان يكون معها
 ولد لا أب له وليس في الكلام تشبيه كما توهمه الشيخ حسن حيث قال قوله كمن يكون معها ولد الخ يتأمل
 في المشبه والمشبّه به شيئا (قوله ونفي نسب ولدها) ظاهره ان النفي المذكور ليس قذفاً وليس كذلك
 جوى ولا فرق بين ما لو كان الولد الذي نفي عنه أم من غيره والتقيد بكونه مولودا على فراشه في كلام
 بعضهم اتفاقاً لانه لو نفي نسب ولدها من غيره عن أبيه المعروف لا عن لكونه أيضاً قاذفاً كما لو نفي أجنبي
 نهر والظاهر ان في العبارة تكراراً وانه لو ابدل الواو من قوله والتقيد بكونه مولودا الخ بالفاء ليكون تقريراً
 على ما قبله وحذف قوله لانه لو نفي نسب ولدها الخ لكان أولى واعلم ان التشبيه في قوله كما لو نفي أجنبي
 بالنسبة للقذف لللعان والتقدير كما يدون قاذفاً كما لو نفي أجنبي فتدبر واعلم ان ما وقع للسيد الجوى في
 تخرجه من قوله ونفي الزوج نسب الولد أعم من كونه منها او من غيرها هو بخطه كذلك وهو سبق فلم
 وصواب العبارة ابدال قوله منها او من غيرها بقوله منه او من غيره (قوله وطالبته بموجب القذف)
 اشار بعدم اشتراط الفور في الطلب الى ان سكوتها لا يبطل حقها وان طالبت المدة لان تقادم الزمان

بالزنا والمحال انهما صلحا
 شاهدين أي لاداء الشهادة لانهما
 ان كانا نصيين او عبادين او مجنونين
 او محدودين في قذف او كافرين فلا
 لعان فان قيل يشك على هذا
 جريان اللعان بين الزوجين الاعيين
 او الفاسقين قلنا هما من اهل
 الشهادة ولهذا لوقضى القاضي بشهادة
 هؤلاء جاز وقال الشافعي صلاحية
 هؤلاء ليست بشرط
 الشهادة بان كانت محصنة لانها ان
 قاذفها بان كانت محصنة كانت كاذبة
 كانت أمه او كاذبة بان كانت كاذبة
 اوصية او مجنونة او زانية فلا حد ولا
 لعان وقيل اذا كان
 لعان وليس له أب معروف لا يجب اللعان
 وان كانت من اهل الشهادة (او نفي
 نسب ولدها وطالبته بموجب القذف)
 وهو المحذ

لا يوجب بطلان الحق في القذف والقصاص استيعابى وحقوق العباد جوهرية وفي خزائنه الفقه ولو سكنت ولم ترفع الى المحاكم كان أفضل وينبغي للقاضي ان يقول لما تركى واعرضى عن هذا لانه دعاء الى الستر فان تركت مدة ثم جاءت فلهذا ذلك كما في البدائع ولا يخفى ان وجوب اللعان مقيد بجهزه عن اقامة البينة عن زناها وعدم اكذابه نفسه بعده وعدم تصديقها له فان اقام بينته على زناها فان كانوا اربعة رجال رجعت لومحصة وجلدت لو غير محصنة وان كانوا رجلين فقط على اقرارها بازنا يندرى اللعان ولا تعد المرأة وكذا لو كان رجلا وامرأتين شهدوا على تصديقها وهذا كله اذا اقر بالقذف فان انكره فاقامت رجلين وجب للعان لارجلوا امرأتين وان لم يكن لها بينة لا يستخلف الزوج ولو شهد مع ثلاثة غير عدول فلا حد عليه ولا على الثلاثة ولا للعان كذا في المحيط وفيه ايضا لو شهدا على أبيهما انه قذف ضرة أمهما لا تقبل لانهما يشهدان لامهما بخلاف الفرائس لالان اللعان سب الفرقة حتى لو كان أبوهما محدودا في قذف تقبل لان هذا القذف يوجب الحد دون اللعان بجرهما في النهر من قوله ولو انكره فطلبت عينه لا يستخلف فان اقامت رجلين او رجلا وامرأتين على قوله لاعن الخ صوابه لارجلوا امرأتين شيخنا (قوله وجب اللعان) ان اقر بقذفه او اقامت عدلين مع انكاره وان اقامت رجلا وامرأتين لا تقبل وان لم تجد بينة لا يخلف في الحد واللعان اتفاقا شر نبلاية عن المعنى في الدعوى وهو موافق لما قدمناه عن البحر والتصويب الذي سبق في عبارة النهر متعين (قوله وانما اشترط طلبها لانه حقه) ولو بعد العفو در (قوله أى حبسه القاضي) أى حبس الزوج أى امر بحبسه والقاضي عطف تفسير على المحاكم جوى وهذا بالنسبة للنسبة التي وقعت له وأما مستحناه فليس للمحاكم ذكر (قوله حتى يلاعن) قال في ايضاح الاصلاح ههنا غاية أخرى ينتهى المحبس بها وهى ان تبين منه بطلاق او غيره ذكره السرخسى في المبسوط انتهى واذا امتنع جميعا من اللعان قال الاستيعابى يحبس ان وينبى حمله على ما اذا لم تعف المرأة وان لم يصح العفو في حد القذف لانه قال في شرح المجمع لو عفا المقذوف لا يحد القاذف لانه المفعول لتركه طامبه حتى لو عاد وطلب يحد شر نبلاية وعندى في حبسها بعد امتناعه نوع اشكال وهذا لانه لا يجب عليها الا بعده فقبله ايس امتناعا لحق وجب عليها وكان هذا هو السرفى اغفال المصنف وغيره لهذا قد بره نهر (قوله وقال الشافعى الخ) لانه وجب عليه الحد بالقذف لقوله تعالى فاجلدوهم لانه يتحقق من دفعه باللعان تخفيفا عليه فاذا لم يدفع يحد وكذا المرأة اذا ابتتحد حد الزنا لان الزوج اوجب عليها الحد بلعانه ولكن تتحقق من دفعه باللعان لقوله تعالى ويدرا عنها العذاب ان تشهداى يدفع عنها الحد بشهادتها قلنا قذف الرجل امر أنه لا يوجب الحد عند اجتماع شرائط اللعان وماتلى منسوخ في حق الزوجين بآية اللعان ولو كان موجبا لما سقط بشهادته او يمينه لان المحقوق لا تسقط به وكذا لا يجب على المرأة الحد بشهادته او يمينه فكيف يجب بقول الواحد الحد الذى لا يجب الا بشهادة اربعة عدول والمراد فيما تلى والله اعلم المحبس او يحتمله فلا يدل على ما قال والحبس من الشافعى انه لا يقبل شهادة الزوج عليها بالزنا مع ثلاثة عدول ثم يوجب الحد عليها بقوله وحده وان كان عبدا او فاسقا او كافرا زبلى (قوله فان لاعن وجب عليها اللعان) ولو اخطأ القاضي فبدأ بالمرأة ينبغي ان يعيده ولو فرق قبل الاعادة جاز نهر عن البدائع وفي الغاية لو بدأ بلعانها فقد اخطأ السنة ولا يجب اعادته قال الكمال وهو الوجه شر نبلاية بقى ان يقال ظاهرا كلام الشرنبلالى يقتضى جواز التفريق قبل الاعادة مطلقا ويخالفه ما في النهر بحثا حيث ذكر ان المفرق لو كان ممن يرى ان اللعان شهادة لم ينفذ اخذنا من تعطيل البدائع المسئلة بان التفرقة صادفت محل الاجتهاد لانه يزعم ان اللعان ليس بشهادة بل يمين ويمجوز تقديم أحد اليمينين على الاخرى انتهى (قوله وذكر العذر الشهيد الخ) كذا في بعض نسخ العدورى وهو غلط كما في الزبلى والدرر لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربعة مرات لان التصديق ليس باقرار قصده فلا يعتبر في حق وجوب الحد ويعتبر في درته فيندفع به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان

(ووجب اللعان) عليها وانما اشترط
طلبها لانه حقها فلا بد من طلبها كحد
القذف فان قيل لا يلزم من نفي الولد
الزنا مجوزان يحصل بالوطء من شبهة
قلنا الاصل في الذنب الصحيح هو الفراش
لا الفاسد الملقى به فتنبه عن الفراش
الصحيح قذف (فان أبي) الزوج اللعان
(حبس) أي حبسه القاضي (حتى يلاعن
او يكذب نفسه فيجحد) حد القذف
وقال النسائي (فان لاعن) أي
عنه يجحد حد القذف (فان أبت)
الزوج (وجب عليها اللعان فان لاعن
المرأة عنه) (حبس) حتى تلاعن
او تعذقه) وذكر الصدوق في
الوسيط انها اذا امتنعت محمد حد الزنا
ولكن ليس هذا مذهبا بل مذهب
الكافي ثم اذا صدقه لا تحد أيضا
لان الاقرار مرة لا يكفي

لولا الايمان سبقت لكان لي ولما شان درر وهلال هذا حيا في ابن امية بن عاصم بن قيس أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم وذكرهم في سورة براءة وهم هلال بن أمية وكعب بن مالك وابن أبي سبيح شيخنا عن تهذيب الاسماء والمراد من كونه جعدا ان لا يكون شعره مسترسلا نقله شيخنا عن الصحاح ومن كونه جماليا ان يكون خضم الاعضاء نقله شيخنا ايضا عن عزمي زاده معز يالي الطلبة وهو بضم الميم وتشديد الميم كما في نهاية ابن الاثير وضبطه الوائلي بخفيف الميم والسماع بالسين المفتوحة وحاسا كنه مهملتين بالمذوهي أمه وأم البراء بن مالك (قوله أشهد بالله اني لمن الصادقين الخ) يتأمل في عدول صاحب الدرر عن متابعة ما نطق به النص فحذف بعض المؤكدات حيث أسقط لام الابتداء عن قوله اني لمن الصادقين ومن قولها انه لمن الكاذبين واقتصر في الاول على قوله أشهد بالله اني صادق وفي الثاني على قوله أشهد بالله انه كاذب وليس صوابا بشرنبلالية (قوله ويقول في الخامسة لعنة الله عليه الخ) واللحن نوعان أحدهما الطرد عن رجة الله وهذا ليس للالكافرين والثاني الابعاد عن درجات الابرار ومقام الاختيار وهو المراد والحاصل أن الطرد والابعاد على مراتب في حق العباد وأن اللحن بمعنى اليأس من الرجة لا يجوز حتى لكافر الامن علم بالنص أنه مات أو يموت كافر ولا جهة للجوز في خبر اذا دعا رجل زوجته الى فراشه فأبت لعنتها الملائكة لا لما قبل يحتمل كونه من خصائص المعصوم لان الخصوصية لا تثبت بالاحتمال بل لان ذلك ليس من لعن المعين اذا تعين انما يحصل باسم أو إشارة ولعن الملك ليس من ذلك بل من اللعن بالوصف كان يقول اللهم لعن من باتت هاجرة فراش زوجها شيخنا عن المناوي معز يالي شرح الهداية أي هداية الحديث (قوله غضب الله عليها) ونخصت المرأة بالغضب دون اللعن لانها تكثر كما جاء في السنة فلا تنبالي به اذ ورد في الحديث انك تنكث اللعن وتكفرن العشير درر ولو وجد بينه على صدقة بعد اللعان قال في البحر ينبغي ان لا تقبل لان القذف أخذ موجه وكاشها حدث للزنا فلا تمد نائبا ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن تقبل ليترب عليه حل نكاحها وقد علل في الهداية حل نكاحها فيما اذا اكذب نفسه فحده بأنه لما حذر سبق أهلال اللعان وهذا يأتي هنا فانه اذا ثبت أنها غير عفيفة لم تنبأ أهلال اللعان نهر (قوله وذكر في النوادر الخ) وفي ظاهر الرواية لا يعتبر هذا لان كلامهما يشير للآخر والاشارة أبلغ اسباب التعريف كذا في الظهيرية والاشبه ان محمدا أورد كلمة اللعن وكلمة الغضب بغير الغائب تحاميا عن نسبة اللعن والغضب الى نفسه بحسب الظاهر ثم أورد باقي الصيغ على سنن ما تقدم يعني الخطاب ويحتمل أن يكون هذا من باب الالتفات على مذهب السكاكي حموي عن البر جندی (قوله لانه أقطع للاحتمال) وجه الظاهر أن ضمير الغائب اذا اتصل به الاشارة ينقطع الاحتمال أيضا بشرنبلالية (قوله فان التعنا الخ) ولوا كثر اللعان قيدنا بكثرة اللعان لانه لو فرق بعد التعنا مامرين لا تقع الفرقة ذكره الاسدي بما في هافي التتارخانية لو فرق بينهما بعد التعنا الزوج قبل التعنا المرأة نفذ حكمه لكونه مجتهدا فيه مشكل ويمكن أن يقال انه قضى في الثاني في فصل مجتهد فيه فينفذ لان الشافعي قائل بوقوع الفرقة بلعان الزوج فقط بخلافه في الاول وعلى هذا فيجب أن يقيد القاضي بالمجتهدين ثم وفي قوله يجب أن يقيد القاضي بالمجتهدين نظر بل يكفي أن يكون شافعيًا ثم رأيت في البحر بعد أن ذكر كلام التتارخانية قال وينبغي أن يقيد بغير القاضي الحنفى أما هو فلا ينفذ انتهى وهو نص فيما ذكرناه (قوله بان بتفريق المحاكم) مقتضى التعبير بالحكام أن المراد به ما هو الإجماع من القاضي والظاهر من كلام الشارح حيث فسر بالقاضي واليه يشير كلام البحر والزيلعي أن المراد به خصوصه ولو زالت أهلية اللعان في هذه الحالة لما لارجى زواله بأن اكذب نفسه أو قذف أحدهما انسانا فحدا وحرس أحدهما أو وطئت وطئًا حراما لم يفرق بينهما بخلاف ما لو جن أحدهما حيث يفرق لانه يرجى زواله ولو تلاعنا فغاب أحدهما أو وكل بالتفريق كذا في التتارخانية وهو ظاهر في أنه اذا لم يוכל ينتظر نهر وظاهره أنه انما يفرق بينهما بعد الطلب وليس كذلك لتصرجه هو بأن التفريق

أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم شهد المرأة أربع مرات بان تقول في كل مرة أشهد بالله انه من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماها به من الزنا وذكر في النوادر عن الحسن الزنا وذكر في حنيفة النعمان أنه لا بد عن أبي حنيفة اني لمن الصادقين من أن يقول اني من الزنا وهي تقول فيما رويتك به من الزنا وهي تقول انت من الكاذبين فيما رويتك به من الزنا لانه أقطع للاحتمال (فان التعنا بان بتفريق المحاكم) أي القاضي

غير متوقف على رضاها وفي الخزانة لولا من القاضي أن لا يفرق بينهما فله أن يفرق جوى من
 البر جندى واعلم أن النكاح وإن كان باقيا قبله إلا أنه يحرم عليه وطؤها بخبر المتلاعنان لا يجمعان أبدا
 نهر من الفتح (قوله حتى لو مات أحدهما الخ). ولو ظاهر منها في هذه الحالة أو أطلقها أو آلى منها صبح
 البقاء النكاح زيلبي (قوله وعند الشافعي تقع الفقرة بنفس لعان الزوج) ويتعلق بلعانه عنده أو بعة
 أشياء قطع النسب وسقوط المحرمات وجوب المحرمات وثبوت الفقرة بينهما في الفقرة إن الزوج
 لما شهد عليها بالزنا أربع مرات وكذلك باللعان فالظاهر أنها لا يأتلفان فلم يكن في بقاء النكاح
 فائدة فيه نسخ ولنا حديث الهلالي أنه لا عن أمراته فلما فرغ من لعانها قال كذبت عليها يا رسول الله
 إن أمسكتها فطلقها ثلاثا فلو كانت الفقرة تقع بلعانه كما قال الشافعي أو بلعانهما كما قال زفر لا نكر
 عليه صلى الله عليه وسلم بل ورد من رواية أبي داود فطلقها ثلاثا فأنفقت عليه الصلاة والسلام
 ولهذا قال عمر المتلاعنان يفرق بينهما ما ومن العجب أن الشافعية تعلقت بحديث الهلالي المتقدم لا بآية
 إرسال الثلاث جلة حيث لم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم ثم ينكرون وقوع الطلاق عليها نازيلبي وقوله
 ويتعلق بلعانه عنده وجوب المحرمات يعني إذا صدقته كما سبق (قوله وعند زفر تجزئ لعانها) لقوله
 عليه الصلاة والسلام المتلاعنان لا يجمعان أبدا زيلبي وقد عرف جوابه (قوله ثم تكون الفقرة تطلقه
 باثنية) ولها النفقة والسكنى مادامت في العدة بغير التارخانية (قوله وإن قذف بولدني القاضي
 نسبه) بشرط أن يكون العلوق في حال يجري بينهما اللعان حتى لو علقت وهي أمة أو كافرة ثم اعتقت
 أو أسلت لا ينفى ولا يلعن لأن نسبه كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يتغير بعده زيلبي قال في
 البدائع لو جوب قطع النسب شرائط منها التعريق ومنها أن يكون القذف بالنفي بحضرة الولادة أو بعده
 يوم أو يومين ومنها أن لا يسبق النفي من الزوج ما يكون إقرارا منه بنسب الولد ومنها أن يكون
 الولد حيا وقت قطع النسب ومنها أن لا يكون نسب الولد محكوما بثبوته شرعا كما إذا نفاه ولم يتلاعنا حتى
 قذفها أجني بالولد فدانته ثبت نسبه منه ولو جازت بولد آخر من الغد بعد ما نفي الأول لزمه الولدان جوى
 (قوله وأحقه بامه) خرج بخبر التوكيد نهر (قوله وذكر في شرح الهداية هذا صحيح) إذ ليس من ضرورة
 التفريق نفي النسب نهر إذ قد يفرق بينهما ولا ينتفي نسب الولد عنه بأن وقع القذف بعدموت الولد جوى
 (قوله أما في حق فساد دعوة النسب الخ) يعني لو ادعى آخر نسب هذا الولد الذي نفاه عنه القاضي لا تصح
 دعوته لأن النسب منه باق بالنسبة إلى الدعوة هذا ولا يخفى عليك أن في الكلام حذف الفاء في جواب
 أما هو نادرجوى وفي الدر لا تصح دعوة غير الثاني وإن صدقه الولد قال الهنسي إلا أن يكون ممن يولد مثله
 مثله أو أذاعه بعدموت الملاعن انتهى (قوله وكذا في حق امتناع أداء الزكاة الخ) والقصاص أيضا نهر
 وهو باطلاقة شامل لما لو قتل الثاني ذلك الولد أو ورث ذلك الولد قصاصا على الثاني (قوله فإن أكذب
 نفسه) أي أكذب نفسه بعد اللعان فإن كان قبله يتظر فإن لم يطلقها قبل لا كذاب فكذلك وإن
 أبانها ثم أكذب نفسه فلا حد ولا لعان زيلبي وسواء كان لا كذاب باعترافه أو ببينة أو دلالة بأن
 مات الولد المتني عن مال فادعى نسبه نهر ثم قوله فإن أكذب نفسه ليس تكرارا بما تقدم من قوله حدس
 حتى يلعن أو يكذب نفسه فيعدل ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده شرعا لا يلعن وقوله وإن أبانها
 ثم أكذب نفسه فلا حد ولا لعان لأن المقصود من اللعان التفريق بينهما فلا يأتى بعد البيئونة
 ولا يجب عليه الحد لأن قذفه كان هو جبال اللعان فلا يتقلب هو جبال الحد لأن القذف الواحد لا يوجب
 حدين بخلاف ما إذا أكذب نفسه بعد اللعان لأن وجوب اللعان ثم بالقذف الأول زيلبي (قوله حد)
 لا قراره بوجوب الحد عليه وهذا إذا كان بعد اللعان كما اقتضاه كلامه ليس للقذف الأول لأنه أخذ
 موجبته يعني الذي هو اللعان بل لأنه نسبه في كلمات اللعان إلى الزنا وهو شهادة وشهود الزنا إذا رجعوا
 يحدون نهر (قوله وله أن ينكحها) والحد ليس قيد المحل تزوجه بها قال في النهر وكذا إذا لم يحد أو صدقته

حتى لو مات أحدهما بعد الفراغ من الإمان
 قبل التفريق توارنا عند علمائنا الثلاثة
 وعند الشافعي تقع الفقرة بنفس
 إمان الزوج وعند زفر يجزئ لعانها
 ثم تكون الفقرة تطلقه باثنية عندهما
 وعند أبي يوسف والشافعي هو
 تحريم مؤبد (وإن قذف بولدني)
 القاضي (نسبه وأحقه بامه) إذ أنفي
 في حالة الولادة أو نحوها كما أنفي وصورة
 هذا اللعان أن يامر الحاكم الرجل فيقول
 أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما ربيتك
 به من نفي الولد وكذا في جانبها تقول
 أشهد بالله أني من الكاذبين فيما ربيتك
 به من نفي الولد ولو قذفها بالزنا ونفي
 الولد ذكر في اللعان أمرين الزنا ونفي الولد
 وثبت نفي الولد عن اللعان نفي التفريق
 وبنيت نفي القاضي يفرق
 وعن أبي يوسف أن القاضي يفرق
 ويقول فدانته بامه وأخرجته من
 نسب الأب حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفي
 النسب عنه وذكر في شرح الهداية هذا
 صحيح ثم أن النسب ينتفي في حق الفساد
 واستحقاق النفقة أما في حق
 دعوة النسب باق اجاعا وكذا في حق
 امتناع أداء الزكاة والشهادة وحرمة
 المأكلة كذا في المحواشي (فإن أكذب)
 الزوج (نفسه) بعد الإمان (حد)
 القذف (وله أن ينكحها)

شربلالية (قوله خلافا لابي يوسف والشافعي) لان الفرقة باللعان تحریم مؤبد عندهما وعند الامام
ومحمد طلبة بائنه وثمره الخلاف يظهر في حل التزوج بها بعد ما كذب نفسه أو نحوه ~~كتصديقها~~
وقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبدا أي مادام متلاعنين (قوله وكذا ان قذف غيرها أحد)
مخرج القاذف بعد المحذ عن أهلية اللعان نهرا لان المنع من تزوجها لاجل الاهلية حتى لا يذفها
مرة أخرى فبئس عنان فاذا بطلت الاهلية أمن من ذلك فيجتمع معان وهذا لان اللعان لم يشرع في العرب
الزوجين الا مرة فلما بيع له التزوج بها والاهلية باقية لا تذي الى وقوعه مرارا واذا بطلت لم يؤذ بخازر يلقى
(قوله أو زنت فحدث) مكان الفقيه المكي يقول زنت بنشد النون أي نسبت غيرها الى الزنا وهو
القذف فعلى هذا يكون ذكر المحذ فيه شرطا على ما بينا فزال الاشكال بقي أن على ما هو الظاهر من قراءة
زنت بالتخفيف لا يتصور أن يتزوجها بعد ما زنت وحدث لان حدها الرجم لكونها محصنة لان اللعان
لا يجري الا بين محصنين أو يحمل على ما اذا لا عن سابق الدخول بها أو كانت كافرة أو أمة أو صغيرة
أو مجنونة فزال ذلك وصارت محصنة ولم يقر بها بعد ما صارت محصنة حتى قذفها فانه يلاعن بينهما
ولا ترجم اذا زنت لعدم شرطه وهو الدخول بها وهما على صفة الاحصان زيل على قال العلامة الغنيمي
وظاهره أن من وجب رجمها لا يصح نكاحها لعدم تصويره مع أنه متصور بأن يعقد عليها قبل الموت
بارجمه ويترتب عليه الارث ونحوه فليحذر بالنقل انتهى وفي كون ظاهر كلام الزيل على ذلك نظر ظاهر
جوى وقول الفقيه المكي فعلى هذا يكون ذكر المحذ فيه شرطا على ما بينا فزال الاشكال وجه الاشكال
كما سيأتي في كلام الشارح ان زناها من غير حد يسقط به احصانها فلا حاجة الى ذكر المحذ بخلاف القذف
لانه لا يسقط به الاحصان حتى تحد فلا بد من ذكر المحذ فيه وسبأ في جوابه (قوله ولا لعان بقذف
الاحرس) لانه قائم مقام حد القذف وقذفه لا يعرى عن شبهة والمحدود تدرا بها درر وكذا الاحد
شربلالية عن شرح المجمع وكذا لا يثبت اللعان بكذبه لان الكذبة بمنزلة ما ليس بصريح من الناطق
فصار شبهة وكذا اذا كانت المرأة حرة لم تجوز التصديق لو كانت تنطق والمحد لا يثبت بالشبهة فكذا
اللعان غاية ولو خرس أحدهما بعد اللعان قبل التفريق فلا تفريق ولا حد كالمأوردوا كذب نفسه بجر
(قوله وقال الشافعي عليه اللعان) لان اشارته كالصريح ولنا ما سبق من انه قائم مقام حد القذف في حقه
وقذفه لا يعرى عن شبهة والمحدود تدرا بها (قوله ونفى الحمل) لان قيامه عند النفي غير معلوم لاحتمال
كونه انتفاخا درر (قوله بأن قال ليس حملك مني مطلقا) أي سواء وضعه لاقل من ستة أشهر أو لا
فلا لعان لاقبل الوضع ولا بعده (قوله وعندهما يلاعن بنفى الحمل الخ) لانا تيقنا بقيام الحمل عند القذف
فيحقق القذف فصار كنفية بعد الولادة تريل على قال شيخنا وجوابه من طرف الامام أن يقال يكفي في
شبهة كونه انتفاخا حال قيام الحمل وان ظهر عدمها أي عدم الشبهة بوضعه لاقل المدة ثم رأته بجمعه بالله
في الدر قال لعدم تيقنه عند القذف ولو تيقنا بولادتها لاقل المدة يصير كانه قال ان كنت حاملا فكذا
والقذف لا يصح تعليقه بالشرط انتهى ولهذا قلنا يصح عتق الحمل لجهة تعليقه بالشرط وأما رد المبيعة
بعيب الحمل فظاهر ورواه كونه ربحا شبهة والرد به ثبت معناه (قوله وعند الشافعي يلاعن قبل الوضع)
محدث هلال بن أمية أنه عليه السلام لا عن بينه وبين امرأته وكان قذفها وهي حامل بدليل قوله عليه
السلام ابصر وهما فان جاءت به أصهب أريصح انبيج خش الساقين فهو لهلال وان جاءت به أورق جمدا
جاليا كحل سابغ الالبين خديج الساقين فهو لشريك بن سهماء قلنا لعان هلال كان لقذفها بالزنى
لا بنفى الحمل لانه شهد عليه بالزنا عده عليه السلام كذا ذكره أحمد بن حنبل فلا يلزم حجة بصفقه أنه
لو كان بنفى الحمل لنفاه عليه السلام عن أبيه أشبه أم لم يشبهه كالمؤتلا عنها بنفيه بعد الولادة فانه بنفى كيفما
كان ولا ينظر الى الشبهة زيل على فحصل من كلام الزيل على أنه عليه السلام ما الحق الولد بامه وقت
التلاعن بل بعد وضعه وبعد العلم بأنه لم يشبهه أباه وبخالفه ما في شرح العيني من أنه عليه السلام لا عن

خلاف لابي يوسف والشافعي (وكذا)
له ان ينكحها بعد اللعان (ان قذف
غيرها فحدثا وزنت فحدث) وفي قوله
فحدث نظر لان الزنا يخرجها من اهلية
اللعان فلا حاجة الى تقييده بالمحد والجواب
عنه انه محمول على ترك الكتاب وانما هو
او زنت او قذفت فحدث لان القذف
لا يخرجها عن اهلية اللعان وانما يخرج
عنها بالمحد وهو يوافق المذكور في
المبدوط وانما مع الكبير وشرح مختصر
الكرخي وشرح الطحاوي أو تقول
التقييد يحدث اتفاقا في ايسر المقصود
أصلي (ولا لعان بقذف عليه اللعان
أنسار وقال الشافعي عليه اللعان
(ونفى الحمل) أي لا لعان بنفى الحمل
بأن قال ليس حملك مني مطلقا
بأن قال ليس حملك مني مطلقا
أي خيفة وعندهما يلاعن بنفى
الحمل اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر
وعند الشافعي يلاعن قبل الوضع

بين هلاله وبين امرأته وهي حامل وأحق الولد بها والظاهر ان الرأية عنه عليه السلام قد اختلفت
وتوافق كلام العيني ماسياتي عن النهر (تمة) الاربع تصغير الاربع وهو الثاني الاليتين ويجوز
بالسين هكذا قال المروى والمعروف في اللغة ان الاربع والاربع هو الخفيف لحم الاليتين وربما كانت
الصا دبدل عن السين والاصيب تصغير الاصيب الذي يعلونه صهبة وهي كالشقرة قاله الخطابي
والمعروف ان الصهوبة مختصة بالشقرة وهي حرة يعلوها سواد والاصيب تصغير الاصيب وهو الثاني النج
اي ما بين الكتفين والكاهل ورجل اصيب اي ضخم المجوف وخش الساقين اي دقيقهما يقال
رجل خش الساقين وخش الساقين وسابغ الاليتين اي تامهما والجالي بالتشديد الضخم الاعضاء
التمام الاوصاف يقال ناقه جمالية مشبهة بالجل عظما وبداية وندج الساقين اي عظيمهما والا كحل من
السكل يفحش سواد في اجفان العين خلقة والرجل كحل وكحل شيخنا عن نهاية اللغة لابن الاثير واورق
اي اسمر ونقل عن نهاية ابن الاثير ايضا ان الجمدة في صفات الرجال يكون مدحوا وما فالمدح معناه
ان يكون شديد الاسرا ويكون جعد الشعر وهو ضد السبط لان السبوطه اكثرها في شعور الجهم واما اللزم
فهو القصير وقد يطلق على البصيل ايضا يقال هو جعد البدين ويجمع على جمادات انتهى (قوله وتلاعنا
بزيت الخ) لوجود القذف منه صريحاز يلبي (قوله ولكن لم ينفع القاضي الجمل) لعدم ترتيب الاحكام
عليه قبل ولادته ونفيه عليه السلام ولدهلال وقد قذف زوجته حاملها لعله بالوحى نهر وهذا بلائم
ماسبق عن العيني (قوله وقال الشافعي بنفيه) لانه عليه السلام نفي ولدهلال وقد قذفها حاملها وجوابه
علم مما قبله فلان عيده (قوله ولونقي الولد) المحي رد محتمل (قوله عند التهنئة) بالهمز من هنائه بالولد
بالتنقيص نهر وهي قول الناس عند الميلاد اقر الله عينك حموي أي لونقي ولدا مرأته في الحالة التي تقبل
التهنئة فيها يلبي وقوله تقبل التهنئة فيها قال في النهاية على بناء المفعول لا الفاعل لانه لو قبل الاب
التهنئة ثم نفي لا يصح نفيه واعلم انه لم يقدر لمدة التهنئة مقداره في ظاهره رايه بل ما جرت به العادة
وما ورد عن الامام من تقديرها بثلاثة ايام او بسبعة ضعفه السرخسي بان نصب المقادير بالراي لا يجوز
نهر (قوله آلة الولادة) قال العيني الاولى ان يفسر بالكبرى الذي تلده عليه المرأة ونحوه كسرا ما يشترى
حال الولادة (قوله صح نفيه) ودل كلامه انه لو اقر به صريحها او دلالة بان قبل التهنئة او سكنت عندها ثم
نفاه لا يصح نهر ولونقي نسب ولدا معتدة عن بائن لا ينتفي اصل لعدم اللعان دوزن باب الاستيلاء وفيه
ايماء الى انه متى سقط اللعان بوجه لم ينتف نسب ابداسوا وجب عليه المحام لا وولدا المملوكة اذا هنتي به
فسكت لا يكون قبولا شرعيا لانه عن شرح الجمع (قوله وبعده لا يصح نفيه مطلقا) ويثبت نسبه لان
تعدام العهد دليل الالتزام والاطلاق في مقابلة ماسياتي عن صاحبين من ان نفيه في مدة النفاس
يصح (قوله ولا عن فيهما) أي فيما اذا صح نفيه وفيما اذا لم يصح لوجود القذف بنفي الولد درر (قوله
في مدة النفاس) لانها كحال الولادة من حيث انها لا تصوم ولا تصلي زيلبي (قوله في مقدار مدة
النفاس بعد القدوم) كذا في الفتح وقال في شرح الجمع وعندهما ان بلغه الخبر في مدة النفاس فكذلك
اي هو كوقت الولادة وان بلغه بعدها فعند أبي يوسف انه ان ينفيه الى سنتين وعند محمد الى أربعين يوما
نهر نبلاية (قوله اول التومين الخ) ولونفاهما ثمات احدهما قبل اللعان زماه لان الميت لا يمكن نفيه
ز يلبي والتوم فوعلى والاثني تومة والاثنان تومان يجرع من المصباح ولوجات بثلاثة في بطن واحد فنفي
الثاني واقر بالاول والثالث لاعن وهم بنوه ولونقي الاول والثالث واقر بالثاني يحدوهم بنوه كوت
احدهم تنوير وشرحه عن الشهي (فرع) نفي نسب التومين ثمات احدهما عن اخيه المنفي وأخ لامة
وامه فالارث اثلاث فرضا ورد اللام السادس وللأخوين الثلث والنصف الباقي يرد عليهم كذا في شرح
التلخيص وبه عرف ان نفيه يخرجه عن كونه عصبه نهر واعلم انه في صورته اذا اقر بالاول ونفي الثاني اذا
قال بعده هما ابناي وليس ابني فلا حد فيهما بجرع فتح القدير (فرع) الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام

(وتلاعنا بزيت) أي ان قال لها
زيت (وهذا الجمل منه) أي من الزنا
تلاعنا (و لكن لم ينفع) القاضي
(الجمل) وقال الشافعي بنفيه (ولونقي الولد
عند التهنئة) أو عقب الولادة (و بتباع
آلة الولادة صح) نفيه (وبعده) أي
بعد المدح (و ثبت نسبه
(لا) يصح نفيه مطلقا (و قال أبو يوسف ومحمد
ولا عن فيهما) وقال أبو يوسف ومحمد
(ولا عن في مدة النفاس) وان كان
يصح نفيه في مدة النفاس وان كان
غائبا عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى
قدم له النفي عند أبي حنيفة في
مقدار ما قبل التهنئة وعندهما في
مقدار مدة النفاس بعد القدوم (وان
ولدت ولدين في بطن واحد و نفي
أول التومين) وأقر واعترف
(بالثاني) منهما

كالمسكوت لاستحقاق نسب من ليس منه در عن البحر قال وفيه متى سقط اللعان بوجهما أو ثبت النسب بالاقرار أو بطريق المحكم لم ينتف نسبهما أبدا فلو نكحاه ولم يلاعن حتى قذفها اجنبى بالولد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفى بعد ذلك (قوله حد الزوج) لانه اكذب نفسه بدعوى الثاني (قوله لانهما خلقا من ماء واحد) وثبت نسب الذي اقربيه يستلزم ثبوت نسب الآخر ونفى احدهما وان استلزم نفى الآخر لان النفي بعد الاقرار غير معتبر والاقرار بعد النفي يعتبر حموى عن البرجندى (تقمة) اجمع شرائط اللعان في الزوجين ثم طلقها باثما او لا ناسقط ولم يجب المحدثان شرطه قياسا الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا لوزوجها بعد ذلك اي بعد الابانة لان الساقط لا يعود كذا في الدرر والاولى ابدال قوله كذا لوزوجها بعد ذلك بقوله ولا يعود اللعان بتزوجه بها الخ لان تزوجه بها انما يكون بعد زوال الاهلية فهو اكذابه نفسه او تصدقها على ما عرف والتقييد بالبائن للاحتراز عن الرجعي كما صرح به في الدرر معللا ببقاء أصل الزوجية فيجوز اللعان بينهما بعد الرجعي

(باب العنين والمحبوب والمحصى)

شروع في بيان من به مرض له تعلق بالنكاح نهر وهو فاعيل بمعنى مفعول جمعه عن وفي الدرر عن البحر المحبوب كالعنين الا في مسئلتين التأجيل وحجي الولد انتهى والاستثناء بالنظر لبطان التفريق وعدمه لا بالنظر لثبوت نسب الولد اذ لا فرق بينهما فيه (قوله من عن اذا حبس) بالبناء للمفعول وعن الرجل عن امرأته اذا حكم الغاضى عليه بذلك زبلى وهو البناء للمفعول بحرف من الجوهرى ونحوه عن الرجل تعنا بالبناء للمفعول (قوله حظيرة الابل) تعمل للابل من شجر لتقيها البرد والريح والمختبر بالكسر الذي يعملها شيخنا عن المختار (قوله او من عن اذا عرض) كذا في الزبلى والذي في النهاية من نسخة معتمدة اذا عرض من الاعراض وما ذكره الشارح مأخوذ من النهاية بحرفه ولا يستقيم المعنى الا اذا كان مأخوذا من المزيد شيخنا (قوله لانه يعن) اي العنين اي ذكره حموى وبابه ضرب (قوله ولا يقصده) اي المأني الاتي ذكره في كلامه رجوع الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز ويمكن ان يقال الضمير راجع للمأني المفهوم من الاتيان حموى وقصده من باب ضرب (قوله وقيل الخ) يتأمل الفرق بينه وبين سابقه غنمي اقول الفرق اطهر من نار على علم لان في الاول لم يعتبر استرخاء الذكرو في الثاني اعتبر حموى (قوله فالعنين) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فهو العنين وهو الظاهر حموى وفيه نظر ظاهر (قوله من لا يصل الى النساء) اي الى جاعهن في القبل وليس منه من قصرت آلتها بحيث لا يمكن ادخالها داخل الفرج نهر عن المحيط واذا انتفى كونه عنيها اذا حكمه وانظرا من حكمه حكم المحبوب حموى لكن في الدرر عن البحر اذا كان ذكره قصيرا لا يمكن ادخاله داخل الفرج فليس لها المرفة انتهى ولو اوجب الحشفة فقط فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية الذكرو ولو انزل قبل ادخالها لم تنتشر آلتها بعد فهو عنين قيدنا بالقبل لانه لو قدر على ادخاله في الدبر فقط كان عنيها خلافا لابن عقيل فانه يقول الدبر اشد من القبل نهر عن المعراج (قوله او الى بعض النساء دون بعض) او ياتي الغلمان دون النساء المحسان حموى (قوله او لسحر) فان السحر عندنا حق وجوده واثره وتصوره حموى عن شرح الجمع للصديق الشهيد (قوله وجدت زوجها محبوبا) يعني المحبة البالغة الخالية عن الرتق نهر ويلحق بالمحبوب ما اذا كان ذكره صغيرا جدا كالزهر بخلاف ما اذا كان قصيرا لا يمكن ادخاله داخل فرجها فانه لا خيار لها واطلق الزوج المحبوب فشمع الصغير والمرءى بخلاف العنين حيث ينتظر بلوغه أو برؤه لاحتمال الزوال واراها المرأة من لها حق المطالبة لانها لو كانت صغيرة انتظر بلوغها في المحبوب والعنين لاحتمال رضاها بخلاف ما اذا كان احدهما مجنوناً فانه لا يؤخر الى عقله في الحب والعنة ويفرق بينهما للحال في الحب وبهذا التأجيل في العنين

(حد) الزوج لانه اكذب نفسه
(وان عكس) بان اقرباؤا التومين
ونفى الثاني (لاهن) لانه قاذف بنى
الثاني ولم يرجع عنه (ثبت نسبهما
فيهما) أى في المسئلتين لانهما خلقا
من ماء واحد والله أعلم
(باب العنين والمحبوب والمحصى)
العنين هو الذي لا يقدر على اتيان
النساء من عن اذا حبس في العنة وهي
خطيرة الابل او من عن اذا عرض
لانه يعن عنيها لولا ولا يقصده وقيل
يعنى عنيها لان ذكره يسترخى فيعن
عنيها لولا ولا يقصد للمأني من المرأة
عنيها وشما لولا ولا يصل الى النساء
فالعنين (هو من لا يصل الى التيب
مع قيام الآلة) او يصل الى التيب
دون الابكار) او الى بعض النساء دون
بعض وانما يكون ذلك لمرض أو
لضعف في خلقه أو اكبر منه أو لسحر
فهو عني في حق من لا يصل اليها اذا
(وجدت زوجها محبوبا) أي

لان الجنون لا يعدم الشهادة بخصوصة ولي ان كان والا فمن ينصبه القاضي بحر (قوله والمخصيتين) بضم
 الخاء شينها (قوله من الحب وهو القطع) وبابه قتل بحر عن المصباح (قوله فرق القاضي بينهما
 في الحال) ان طلبت لكن لا يقيد كونه على فور علمها به حتى لو اقامت معه زمانا وهو ايضا جمعها كانت على
 خيارها ما لم تعلم بحاله وقت العقد وعلت به ولم ترض نهر فسكون امرأة العنين ليس برضا وان اقامت
 معه سنين جوى عن شرح ابن السلي و يشترط وقت المحكم بالفرقة حضور الزوج جوى عن البرجسدى
 وكذا تكون على خيارها لو رفعت الى قاض فاجله سنة ومضت السنة ولم تخصم تنويرا لان ترضى به ولو
 عند غير القاضي فانه يسقط حقها بحر عن الخلاصة ولو جاءت امرأة المحبوب بولد بعد التفريق الى سنتين
 ثبتت نسبته ولا يبطل تفريق القاضي بخلاف العنين حيث يبطل تفريقه لانه لما ثبتت نسبته لم يبق عينا غاية
 وفيه نظر لانه وقع الطلاق بتفريقه وهو بائن فكيف يبطل الا ترى انها لو اقرت بعد التفريق انه كان
 قد وصل اليها لا يبطل التفريق زيلعى وجوابه ان ثبوت النسب من المحبوب باعتبار الانزال بالسحق
 والتفريق بينهما باعتبار الحب وهو موجود بخلاف ثبوته من العنين فانه يظهر به انه ليس بعنين
 والتفريق باعتبار خلاف ما استشهد به من اقرارها فانها متهمه في ابطال القضاء لاحتمال كذبها بحر
 عن فتح القدير وكذا يبطل التفريق باليمين على اقرارها بالوصول قبل التفريق لا بعده در والمراد
 بالغاية في كلام الزيلعى غاية السروجى لا الاتقانى شيخنا وفي البحر عن المحيط عنين اجله القاضي سنة
 وامر انه يثبت فوطئها وادعت بعد الحمل انه لم يطأها وقالت حلفوه فاني ان يخلف ففرق القاضي بينهما
 لم يسهما ان تزوج بآخر ولم يسهما ان يتزوج باختر انتهى ووجه بطلان التفريق لكونه في نفس الامر
 وطئها ولا يخفى ان انتقيد بكونها نيبا وقد حملت اتفاقا اذا المحكم لا يختلف ولو كانت بكر او لم تحمل (قوله
 واجل القاضي سنة الخ) يشير الى انه لا عبرة بتأجيل غيره اى غير القاضي ولو قضي قاض بعدم تأجيله لم ينفذ
 قضاؤه شرعا لانه عن البحر ويؤجل من وقت الخصومة ما لم يكن صيبا او مريض او محرم ما فبعد بلوغه
 وحمته وحرامه ولو مظاها لا يقدر على العتق اجل سنة وشهرين در (قوله او خصيا) بفتح الخاء فعمل
 بمعنى مفعول ومصدره المخصا بالمذوال كسر وهذا اذا لم ينتشر ذكره فان انتشر فلا خيار لها وعطفه على
 العنين من عطف الخاص على العام لمخالفته وان كان باولان الفقهاء يتسامحون في ذلك نهر ولا ادرى
 ما فائدة هذا الجواب على ان التسامح لا يقال فيما هو خطأ جوى ولوقال الشيخ الكبير لا رجوع لوصول اليها
 او كان خنثى يبول رجال اجل ايضا وفي كلامه ايماء الى دفع ما عن الهندوانى من انه يؤتى بطاشت
 فيه ما بارد فيجلى فيه العنين فان تقاض ذكره وانزوى علم انه لا عنه به والاعلم انه عنين اذ لو اعتبر هذا لزم
 ان لا يؤجل نهر وفيه نظر فان هذه علامة تقييد الظن لا اليقين ولا يلزم منها عدم صحة التأجيل جوى
 (قوله ونزعت خصيتها) بضم الخاء تنبئة خصية وجعلها خصى مثل مدية ومدى (قوله فان وطئ
 فيها) اشار الشارح بتقدير فيها الى ان جواب الشرط محذوف فهو على حد قوله عليه السلام من
 توفى يوم الجمعة فيها ونعت وقد انجواب في المفتاح بقوله فهو المطلوب واعلم ان الضمير المستتر في وطئ يعود
 على العنين والمخصى والتقدير فان وطئ كل من العنين او المخصى وقول العيني او المحبوب صوابه المخصى ثم
 بالوطء ولو مرة واحدة يبطل التأجيل لاستيفائها حقها بجمرة وما زاد فهو مستحق عليه ديانة ولهذا ياتى اذا تركها
 متعتا مع القدرة عليه بخلافه في الامة ولو لمع احتياجا اليه نهر (قوله بالتفريق) اى بتفريق القاضي
 بينهما عند امتناعه عن تطليقها لانه وجب عليه التبرع بالاحسان حين يحجز عن الامساك بالمعروف
 فاذا امتنع كان ظالما فتاب عنه واضيف فعله اليه وظاهر ان تطليقه اياها لا يقال فيه تفريق فقول
 العيني اى تفريق الزوج والقاضى فيه مؤاخذة ظاهرة نهر (قوله متعلق بالجميع) اى فرق واجل وبانت
 فيم امرأة المحبوب ولو مجنونة طلب ولها ومن نصبه القاضي در في العيني من قوله ان طلبت المرأة
 التفريق فيه قصور لايامه انه متعلق بالتفريق فقط وطلب وكيلها بالتفريق عند غيبتها كطلبها على

مقطوع الذكر والمخصيتين من الحب
 وهو القطع (ورق) القاضي بينهما
 في الحال (أجل) القاضي (سنة)
 لو كان (عينا أو خصيا) وهو
 من كان له آلة قائمة وزعت خصيتها
 (فان وطئ) فيها (والافان) بالتفريق
 ان طلبت (هذا متعلق بالجميع وهذا
 اذا كانت حرة ما اذا كانت أمة ففي
 الطالب لسببها عند أي خيفة

خلاف فيه وطاعه فمثل ما اذا طابت على التراخي اولا وحكذا لو خاضعت ثم تركت مدة قلها الطالب ولو طاعته في المضاجعة تلك الايام بغير من الحساسية (قوله خلافا لابي يوسف) صريح في ثبوت الخلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وجعل الزبلي ابا يوسف مع ابي حنيفة ونصه ولو كانت امة فالخيار الى المولى عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال زفر النخعي انه لان الخيار انما يشب لغوات حقها في اقتضاء الشهوة وذلك حقها على المخلص ولما ان المقصود من الوطء في الاصل حصول الولد لا اقتضاء الشهوة وما ركب فيها من الشهوة حامل لما على تحصيل الولد والولد حق المولى الخ (قوله والفرقة تطليقة بائنة) ولو التفريق يجب الصبي قال في البحر من المعراج واهل الصبي هنا للطلاق في مسئلة الجب لانه مستحق عليه صكما يؤهل لعق القريب ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والا اول اصح انتهى (قوله وعند الشافعي فسخ) لانه فرقة من جهتها ولنا ان هذه الفرقة من جهته لان الواجب عليه الامساك بالمعروف فاذا فات وجب التبريح بالاحسان فان فعل والاناب القاضى منابه فكان الفعل منسوب اليه فكان طلاقا بائنا يتحقق دفع الظلم عنها والنكاح الصحيح النافذ للالزام لا يحتمل الفسخ زبلي (قوله كما اختارت نفسها) ولا يحتاج الى القضاء كخيار العتق قبل وهو الاصح غاية وجعل في الجمع الاول قول الامام والثاني قوله اهو الاصح نهر فتحصل من تصحيح النهر اولا وثانيا ان المبرج خلاف ما مشى عليه المصنف في المتن من توقف البينة على التفريق واعلم انه يتعين ان يكون عز والشرح وقوع الفرقة كما اختارت نفسها لابي يوسف ومحمد بلفظ عندنا يقال وعند ابي يوسف ومحمد انها كما اختارت نفسها الخ دل عليه ما ذكره في الجمع حيث جعل ذلك قول الصحاحين خلافا لما وقع في بعض نسخ الشارح من قوله وعن ابي يوسف ومحمد الخ (قوله بسنة شمسية) وهي مدة وصول الشمس الى النقطة التي فارقتها من ذلك البرج وذلك في ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم لان المرض يزول فيها غالبا لانه يكون لغلبة البرودة والحرارة واليبوسة والرطوبة وفصول السنة مشتملة عليها فالربيع حار رطب والصيف حار يابس والخريف بارد يابس والشتاء بارد رطب فاذا مضت السنة ولم يزل المرض ظهرا فخلق دبر ولو ابدل قوله ولم يزل المرض بقوله ولم يصل لكان أولى اذا ما كان خلقا أي أصليا لا يسمى مرضا والبروج اثنا عشر الحمل والنور والمجوز والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والمجدى والدلو والموت وهم منازل الكواكب السبعة السيارة جلالين في سورة الفرقان ولو ظاهر منها فحاصمته فان كان بعد التأجيل لم يلفت ليه لانه كان متمكنا من غشائها والامتناع بفعله فلا يعذر وفي البحر عن الاختيار لو طاب أنه يؤجل بعد السنة ولو يوما لا يحبه القاضى الا برضاها ولو الر جوع واختيار الفرقة انتهى (قوله وفي ظاهر راية سنة قريه) رجحه في الواقعات واختاره صاحب الهداية وهي بالاهلة والشمسية بالايام شمسية لانه عن المواهب والتبيين لكن في النهر عن الخلاصة الفتوى على التأجيل بالسنة الشمسية وعلاه في البحر باحتمال أن طبعه موافق الزيادة التي فيها كان هو المعتمد لانه الثابت عن صاحب المذهب انتهى ومنه يعلم أن ما ادعاه في ابضاح الامسلاح من أن السنة الشمسية لم تعين في ظاهر راية على ما نقله عنه السيد المحمدي ولم يعقبه غير مسلم وفي البحر عن المجتبى اذا كان التأجيل في أثناء الشهر يعتبر بالايام اجماعا (قوله وقيل هو الاصح) ولهذا جرى عليه في التنوير وفي الدرر المذهب ثم حكى القول الآخر بقيل وحكى حكاية ترجمه أيضا بقوله قيل وبه يفتى انتهى (قوله وعن خمس الاثمة المحلواني الشمسية الخ) في المغرب السنة الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم الا من ثلاثمائة جزء من يوم والقسمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدس وفضل ما بينهما عشرة ايام وثلاث وربع عشر يوم بالتقريب على رأي بطليموس جوى فكلام الشارح لا يوافق ما في المغرب والمحصل أن المسئلة مختلف فيها ولهذا قال في النهر وهي تزيد على القمرية أحد عشر يوما وقيل عشر ايام وربع عشر يوم تقريبا انتهى (قوله ولا يحتسب بمرضه ومرضها) أي شهرانا ما وهو اصح الاقاويل جوى

خلافا لابي يوسف وقيل محمد مع ابي يوسف والفرقة تطليقة بائنة عندنا وعند الشافعي فسخ وعند ابي يوسف ومحمد انها كما اختارت نفسها تقع الفرقة بينهما وقالوا في التأجيل بقدر سنة شمسية وابتداء التأجيل من وقت الخصومة وفي ظاهر راية سنة وقت الخصومة وعن خمس الاثمة قريه وقيل هو الاصح وعن خمس وستون المحلواني الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجز من مائة وعشرين جزءا من اليوم والقسمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما ويحتسب بالايام المحض وشهر رمضان ولا يحتسب بمرضه ومرضها

من الظهيرة وكذا لا يحتسب عليه مدة جهها وغينها وامتناعها عن مجيئها له في السجدة مع وجود خلوة به
 ولولم تقبض مهرها وعن أبي يوسف ان مرضه اذا كان اقل من نصف شهر احتسب عليه وان كان اكثر
 لا يحتسب زيل في الملتقطات وعليه الفتوى وقال الكمال وعن محمد بن مريض في السنة يؤجل مقدار
 مرضه قبل وعليه الفتوى شرب ليلية وخزم في الدربانه لا يحتسب عليه مدة مرضه ومرضها مطلقا قال به
 يفتي وانظر هل يعوض زمنا مثل الزمن الذي لم يحتسب عليه وهو الذي يظهر لان غيره لم يوجد فيه قدوة
 ويمكن ان يكون له قدوة في ذلك الفاتت فيعطى له مثله كفصل شتاء عوض شتاء من خط الشيخ حسن
 ويلزم عليه اذا كان ما فاته بسبب المرض متلافي آخر سنة التأجيل ان يصير الاجل سنتين اذا لا يدرك مثل
 الفاتت الا بعد فراغ السنة الثانية ولا يخفى بعده (قوله ولما تمام مهرها) لتصور الوطء منه والوقوف
 على حقيقة العنة متعذر جوى عن البرجندی واقره وأقول في تعليقه بتصور الوطء قصور لعدم تصوره
 من المحبوب مع ان المصريح به كمال المهر بخلوته أيضا فالمناسب ان يعامل بانها قد اتت بما في وسعها اعني رفع
 الموانع (قوله ان خلا العنين والمحصى) وكذا المحبوب جوى (قوله وتجب العدة) احتياطاً لتوهم
 شغل الرحم جوى عن البرجندی (قوله ولواختلاف في الوطء) المراد بالاختلاف ههنا الاختلاف ابتداء
 لا بعد التأجيل صدر الشريعة بخلاف الاختلاف فيما سيجي ولماذا قال هناك اي بعد التأجيل سنة عزمي
 واعلم ان الاختلاف الثاني أشار اليه المصنف بقوله فلو قال وطئت فيها وانكرت فالشارح ذكر الاختلاف
 الاول لعدم ذكر المصنف له اذ لم يذكر المصنف الا الثاني (قوله فان كانت ثيباً) المراد بالثيب ههنا من زالت
 بكارتها من اي وجه كان بخلاف الثيب في باب مهر المثل وفي استئذان الولي بالنكاح فان المراد بها هناك
 من زالت بكارتها بالنكاح برجندی وانظر هل المراد زالت بالوطء بسبب النكاح أو المراد بالنكاح الوطء
 جوى (قوله فان قلن هي بكر الخ) الجمع في المخبرات ليسان الاول ويكتفي بقول امرأة ثقة وقول
 امرأتين احوط وفي البسائط أوثق وفي الاسبيحي أفضل شرب ليلية (قوله وان قلن هي ثيب حلف)
 لان الثيبية تثبت بقولهن وليس من ضرورة ثبوت الثيبية الوصول اليها لاحتمال زوالها بشئ آخر فيحلف
 بخلاف البكر فان ثبوتها يفتي الوصول اليها ضرورة فتخير بقولهن در رأي بقولهن انها بكر وليس
 المراد بالتخير التخيير بين التفريق واختيارها الزوج كما فهمه عزمي فقال وهذا محله بعده في السنة التي
 تأجلها كما سيأتي في كلامه انتهى بل المراد بالتخير في التأجيل كما ذكره شيخنا قال فيسقط ما قاله عزمي لان
 الكلام في التخيير ابتداء للتأجيل سنة فان طلبته اجله والا فلا وما التخيير بين التفريق وعدمه فبعد
 مضي سنة التأجيل انتهى (قوله وقلن بكر كما كانت خبرت المرأة) للحال بين الاقامة والفرقة في
 مجلسها فان اختارت نفسها امره القاضي بالتطليق فان أي فرق بينهما (قوله وان قلن هي ثيب حلف
 الزوج) فالحاصل ان الاراء للنساء من مرتين مرة قبل الاجل للتأجيل ومرة بعد الاجل للتخيير عزمي (قوله
 وان كانت ثيباً في الاصل صدق الزوج بحلفه) اذ ليس من ضرورة ثبوت الثيبية الوصول اليها الجواز
 زوالها بغيره (قوله وبعده هذا ان اختارته الخ) ولودلالة بان وجد منها ما يدل على الاعراض بان قامت
 من مجلسها أو أقامها أعوان القاضي أو قام القاضي من مجلسه نهر عن الخاتبة فتخيرها ابتداء لتأجيله
 لا يقتصر على المجلس بخلاف تخييرها انتهاء للتفريق فانه يقتصر على المجلس (قوله وكذا لو وطئها مرة
 الخ) ولو طائضا ونفساء أو صائمة أو محرمة بجرع المهر الخ (قوله ولولم يكن له ماء الخ) بخلاف ما لو كان
 له ماء لكنه نزل قبل ان يخالطها ثم لا تنتشر آله لانه عني كما سبق (قوله لا يكون رضامنها) لان الجهر
 عن وطء امرأة لا يدل على الجهر عن غيرها على ما ذكره الخصاص وفي الاصل لاخبارها فيكون رضا كما سيأتي
 في كلام الشارح والفتوى على ما في الاصل زيل في النهر عن الخاتبة نقل تصحيح خلاف ما في الاصل
 وبما سبق عن الزيل على الخلل الواقع في كلام السيد المحوى وان الصواب في تعليقه المسئلة بقوله لان
 الجهر عن وطء امرأة لا يدل على الجهر عن غيرها على ما في الاصل كذا قال الزيل ابدال الاصل بالخصاص

ولما تمام مهرها ان خلا العنين
 والمحصى بها وتجب العدة وهذا اذا
 اقترانه لم يصل اليها ولو اختلفا في الوطء
 فان كانت ثيباً فالقول له مع عينة
 فان حلف بطل حقه وان نكل
 يؤجل سنة وان كانت بكر ابتكر اليها
 النساء فان قلن هي بكر اجل سنة
 وان قلن هي ثيب حلف الزوج فان
 حلف لا حق لها وان نكل يؤجل سنة
 وان اجل سنة (فلو قال) بعد مضي
 السنة قد (وطئت) فيها وهي بكر في
 الاصل (وانكرت) المرأة (وقلن بكر)
 كما كانت (خبرت) المرأة وان قلن هي
 ثيب حلف الزوج فان حلف فلا خيار
 لها وان نكل خبرت (وان كانت
 ثيباً في الاصل (صدق) الزوج
 (بصلته) وبعدها (ان اختارته بطل
 حقه) فلا يكون خيار لها وكذا لو
 وطئها مرة ثم عجز لاخبارها ولولم يكن
 له ماء وبجبا مع ولا ينزل لا يكون لها
 حتى المحصومة ولو فرق بينهما لعدم
 الوصول ثم وعدها الوصول فتزوجها
 فجهر لاخبارها لانها رضيت بخلاف
 ما لو تزوجت به اخرى وهي عالة بحاله
 لا يكون رضامنها

ثابتة بها ومواضع تر بعه عشرون مذكورة في الخزانة حاصلها يرجع الى ان من امتنع نكاحها عليه
لما منع لا بد من زواله كنكاح اختها واربع سواها زيلعي ونهر وهي حق الشرع ولهذا لا تسقط ولو اسقطاها
ولا يهل لها الخرج وج لو اذن لها الزوج وتتدخل العدتان ولا يتدخل حق العبدز يلعي في الكلام على
المخلوة (قوله ولما كانت العدة الخ) عبارة المفتاح بورد العدة بعد ذكر وجوه الفرق من الطلاق والايلاء
والخلع واللعان واحكام العنين لان العدة اثر الطلاق والاثر يتبع المؤثر حموى (قوله عقب الفرقه)
اطلقها فم ما لو نشأت عن طلاق او غيره كالايلاء ونحوه فيرجع لما سبق عن المفتاح واعلم ان الفرقه شرط
للعدة والسبب النكاح او شبهته كما سبق فالإضافة في عدة الطلاق الى الشرط لا الى السبب وحكمها حرمة
نكاح اختها واربع سواها كما سبق ومنه حرمة نكاحها على غيره وانواعها حيفض ووضع وأشهر قال
الشيخ فاسم قلت حرمة نكاح غيره عليها من ركنها كيف يكون من حكمها قال في الترنبلالية فليتا مل
قال شيخنا أمر بالتأمل لانه لا يظهر وجه كونها ركنا وان صرح به الزيلعي واعلم أن الشارح لم يتعرض ليكون
الفرقة سببا أو شرطا فاذا ذكره السيد الحموي متعقب القول الشارح أخرها عن سببها حيث قال فيه ان الفرقه
شرط لها لا سبب لعل بمحسب ما وقع له في نسخته من زيادة قوله عن سببها وجوابه أنه تابع للهداية فانه
ذكر أن السبب هو الطلاق والموت قال الزيلعي وهو يجوز لكونه معاللة لعله قاله عند قول المصنف
ومبدأ العدة هو الطلاق والموت انتهى (قوله هي تر بص وانتظار الخ) عبارة البرجندى العدة انتظار
مدة معلومة يلزم المرأة بعد زوال النكاح المتأكد بالدخول يعني حقيقة أو حكما أو الموت ومنه يعلم ما في
كلام الشارح من القصور اذا اطلاق قوله عند النكاح شامل لغیر المتأكد نعم يرد على البرجندى
مالو كان النكاح فاسدا وما لو زفت اليه غير امر أنه فوطئها ولو زاد بعد النكاح أو شبهته لم يرد عليه شيء
وتقييد الوطء بكونه عن شبهة للاحتراز عما لو تزوج امرأة الغير بما بذلك ودخل بها حيث لا يجب العدة
حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يفتى لانه زنا بحر وفيه عن فتح القدير تنقضي عدة الطلاق البائن
والتلاط بالوطء المهرم بأن وطئها وهي معتدة عالما بحرمتها بخلاف ما لو ادعى الشبهة أو كان منكرا
طلاقها فانها تستقبل العدة انتهى والمراد بالدخول المحكم في كلام البرجندى ما لو طلقها بعد
المخلوة الصحيحة وتفسير المخلوة الصحيحة مر في كتاب النكاح وان كانت المخلوة فاسدة فان كان الفساد لمر
شرعي مع التمكن من الوطء حقيقة كصوم الغرض وصلاة الغرض والاحرام كان عليها العدة وان كان
الفساد لهز من الوطء حقيقة بأن كان مريضا كما في الظهيرة لا يجب عليها العدة وكذا الوطء لها قبل
المخلوة شيخنا عن المخانة فذكره عزمي زاده من وجوب العدة بالمخلوة مطلقا ولو فاسدة غير مسلم على
اطلاقه واعلم أنه يستثنى من عدم وجوب العدة بالطلاق قبل الدخول ما لو عقد على مبانته في العدة
وطئها قبل الدخول فان العدة واجبة عليها لان الدخول في الاول دخول في الثاني حكمه ترنبلالية
(قوله يلزم المرأة) غير شامل لعدة الصغيرة اذ لا يلزمها التربص وان كان الوجوب على وليها بان
لا يزوجه حتى تنقضي العدة فلو عرفها بما في البدائع بالاجل المضروب لا نقضاء ما بقي من آثار النكاح
لشمل نهر قلت لكن صرح الزيلعي بالوجوب على الصغيرة ترنبلالية (قوله عند زوال النكاح او شبهته)
لا بد من زيادة أو فراشه ليشمل عدة أم الولد اذا مات عنها مولاه أو أعتقها والتقييد بأم الولد للاحتراز
عن المدبرة والامة اذا اعتقت أو مات سيدها فانه لا عدة عليها بالاجماع بحر ولو كان يطأها ترنبلالية
(قوله عدة المحرة) ولو كاتبة تحت مسلم در (قوله لطلاق أو الفسخ) زاد في الايضاح والاصلاح أو الرفع
وقرر أن النكاح بعد تمامه لا يقبل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة
بختيار البلوغ والفرقة بختيار العتق والفرقة بعدم الكفاءة فسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام النكاح
كالفرقة بملك أحد الزوجين الآخر والفرقة بتقيل ابن الزوج ونحوه رفع وهذا واضح عند من له خبرة
في هذا الفن قال في النهر وهذا التقسيم لم يرم من عرج عليه والذي ذكره أهل الداران القسمة ثمانية وأن

ولما كانت العدة عقب الفرقه أخرها
عن سببها (هي تربص) وانتظار
(يلزم المرأة) عند زوال النكاح
أو شبهته (عدة المحرة للطلاق) مطلقا
سواء كان بائنا أو رجعا (أو الفسخ) بغير
الطلاق

الفرقة بالتعجيل من الفسخ كما قدمناه قال السيد المحمدي وأيضا مقتضى حكمه رخصا أن يكون منقضا للعدد إذا طلاق برفع القيد وليس كذلك ولا بد أن يكون ذلك بعد الدخول أو ما يقوم مقامه كإمركه المصنف لشبهة أنه قبل الدخول لا يقبى العدة انتهى يعني الإلزامية إذا عدها في العدة ثم طلقها قبل الدخول كما سبق عن الثوري بلالية قال في البحر ولم أر ما لو أدخلت منه في فرجها من غير إيلاج في قبلها والمذكور في كتب الشافعية وجوبها ولا بعد أن يحكم على أهل المذهب به لا احتياجا إلى تعريف براءة الرحم انتهى قال في النهر وينبغي أن يقال أن ظهر حملها كان عذتها وضع الحمل والأفلاحة عليها انتهى ونعقبه السيد المحمدي بقوله وفيه أن هذا لا يخرج عما ذكره صاحب البحر وفيه نظر لأن ما ذكره في البحر شامل لما إذا ظهر حملها أو لم يظهر والفترة تظهر فيما لو تزوجت قبل التعريف عن براءة الرحم ثم ظهر خلور جهها صحح النكاح على ما ذكره في النهر إذا عدها عند عدم ظهور الحمل لا على ما ذكره في البحر لأنه أوجب العدة عليها مطلقا (تنبيه) قال في البحر وقدمنا في فصل التحليل أن العدة لا تظهر في حق المطلق حيث كان دون الثلاث وهكذا في الفسخ فلو اشترى زوجته بعد الدخول لا عدها عليها ولا تعتد لغيره حتى لا يزوجه من الغير حتى يفيض حيضتين ولهذا لو طلقها السيد في هذه الحالة لم يقع طلاقه لأنها معتدة بالنسبة إلى غيره ولهذا فصل له بملك اليمين بخلاف ما إذا اشترت المحررة وجها بعد الدخول وقد كان قال لها أنت طالق للسنة وهي حائض ثم طهرت من حيضها وقع الطلاق بدليل حرمة وطئها انتهى (قوله كافي الفرقة بخيار العتق الخ) أو الردة أو عدم الكفاية (قوله أو ملك أحد ازوجين صاحبه) ولا يرد ما لو ملك المكاتب زوجته حيث لا يفسخ النكاح لأنه لم يملكها حقيقة كافي الدر من باب ما يجوز للمكاتب أن يفعلها واعلم أن ظاهر قول الشارع وغيره كصاحب الدر وأو ملك أحد ازوجين صاحبه يفيد وجوب العدة فيما إذا ملك زوجته أو ملكته بغير فرق وبه صرح الزيلعي في الاحدود ذكره أيضا في النسب باصرح مما في الاحدود وبخالفه ما في الثوري بلالية من تقييده بالطلاق بما إذا ملكته لا إذا ملكها ثم ظهر في أنه لا تخالف بوجه فإني الثوري بلالية يحمل على أنه بالنسبة إليه وما صرح به الزيلعي من وجوب العدة مطلقا من غير فرق بينهما يحمل على أنه بالنسبة لغيره إذا لا يجوز له بعد أن ملكها تزويجها إلا إذا انقضت عدها بمحضين كما تقدم بل لا عدها عليها أيضا وملكته فأعتقه فتروجه على ما يفهم من كلامهم (قوله ثلاثة أقراء الخ) بالنسب على الطريقة أي في مدة ثلاثة أقراء خبر عدة ليلا ثم كون مسمى العدة ترصا يلزم المرأة والرفع انما يناسب كون معها نفس الاجل ولما كانت الأقراء مشتركا لفظيا بين الحيض والطمهر والمراد الأول فسر بقوله أي حيض ولم يقل ابتداء ثلاث حيض اتباعا للنص نهر (قوله ان كانت حائضا) الأولى أن يقول ان كانت ممن تعجب وانما قلنا الأولى ولم نقل الصواب لأن اسم الفاعل كما يستعمل في الحال حقيقة يستعمل في الاستقبال مجازا جوي (قوله وعند الشافعي ثلاثة اطهار) وهو مذهب مالك وبه كان يقول ابن حنبل ثم رجع لهم حديث ابن عمر وهو أنه عليه السلام أمره أن يراجعها ثم ليركها حتى تطهر ثم يطلقها ثم قال فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء فهذا نص على أن العدة هي الطهر ولأن تذكير الثلاثة بآيات التام دليل إرادة الطهر إذ لو كان المراد الحيض لقل ثلاث قر وبلا تأهلان مفردة مؤنث وهو المحضة ولنا قوله عليه السلام عدة الأمة حيضتان والأمة لا تخالف المحررة في جنس ما يقع به العدة وانما تخالفها في العدد ولأن الله تعالى نص على الثلاثة وعلى الجمع بقوله ثلاثة قر والثلاثة اسم لعدد معلوم لا يجوز إطلاقه على الأكثر أو الأقل وحمله على الاطهار يؤيد على أنه أطلق على الأقل وهو طهران وبعض الثالث كما هو مذهبهم وكذا الجمع الكامل هو الثلاثة وهو حقيقة فيه فكان أولى ولا يقال يجوز إطلاق لفظ الجمع على اثنين وبعض الثالث كقوله تعالى الخ أشهر معلومات لا نأقول ذلك في الجمع المجرد عن العدد أو ما للعدد والجمع المقرون به فلا ولأن العدة شرعت للتعريف عن براءة الرحم وهو بالحيض كالاستبراء ولهذا لو اعتدت الأمة بالأنهر ثم رأت

كافي الفرقة بخيار العتق أو البلوغ
أو ملك أحد ازوجين صاحبه بعد
الدخول (ثلاثة أقراء أي حيض) ان
كانت حائضا هذا عندنا وعند
الشافعي ثلاثة اطهار وفائدة الخلاف
تطهر فيما إذا طلق امرأته في طهر لم
يجامعها فيه لا تنقض العدة عندنا ما لم تطهر
من الحيضة الثالثة وعند الشافعي
في الحيضة الثالثة انقضت عدها (أو
ثلاثة أشهر

الدم يجب عليها استئناف العدة وفي قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض وقوله واللائي لم يحضن
 إشارة إلى أن المعتبر هو الحيض لا ترى أنه شرط للاعتداد بالاشهر عدم الحيض ولا تمسك لهم بتذكير
 الثلاث لأن لفظ القرء مذكر فاعتبار به ذكر لأن الشيء إذا كان له اسمان مذكر ومؤنث كالبر والمحنة
 جاز تذكيره وتأنيثه زيلعي (قوله ان لم تحض) قيد به لأن التي حاضت ثم امتد طهرها لا تعتد بالاشهر
 الا اذا بلغت سن الاياس وعن مالك انقضاءها بحلول وقيل بتسعة أشهر ستة لاستبراء الرحم وثلاثة أشهر
 للعدة ولو قضى به قاض نفذ قال الزاهدي وكان بعض أصحابنا يفتي به للضرورة وفي النزاهة الفتوى في
 زماننا على قول مالك في عدة الآيسة قال في النهر وانت خبير بأنه لا داعي إلى الافتاء بقول نعتقد أنه خطأ
 يحتمل الصواب مع إمكان الترافع إلى مالكي يحكم به وفي نكاح الخلاصة قيل لمخني مذهب الشافعي في
 كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا لما قلنا انتهى وأقول فيه نظر فإن المدعى إلى الافتاء بقول
 مالك الضرورة وذلك عند عدم وجود قاض مالكي خصوصاً ودياراً كثيراً منها بما وراء النهر لا يكاد
 يوجد بها قاض مالكي وما نقله عن الخلاصة مفروض في غير الضرورة وحوى واعلم أن الافتاء بقول مالك
 هو عين التقليد ولا نزاع في جوازه بشرط عدم التلفيق على ما ذكره الشيخ حسن وأفرده برسالة ويخالفه
 ما ذكره العلامة ابن المنلا فروخ حيث صرح بجواز العمل بالتلفيق وأطال في الكلام على ذلك على وجه
 التحقيق وأفرده برسالة أيضاً وعزا القول بجواز التلفيق لابن الهمام في التحرير ولصاحب البحر في بعض
 رسائله وأنه قال أي صاحب البحر منع العمل بالتلفيق خلاف المذهب ولغير صاحب البحر أيضاً من
 علماء خوارزم بل عزا العمل بالتلفيق لابي يوسف لكن كلام العلامة نوح افندي في رسالته المتعلقة بمسائل
 المسبوق يؤيد ما ذكره الشيخ حسن (قوله اوبلوع بالسن) أي خمسة عشر سنة عناية (قوله أو كافرة)
 يعني ذمية جوى (قوله للموت) يتطرح حكم ما لو كان الزوج غائباً ومات هل تكون عدتها من وقت الموت
 أو من وقت بلوغ الخبر جوى وأقول سيأتي أن الشارح يقول عند قول المصنف ومبدأ العدة بعد الطلاق
 والموت مطلقاً سواء علقت الطلاق أو الموت أو لا حتى لو لم تعلم ومضت مدة العدة انقضت عدتها وفي النهاية
 اختلف السلف في هذه المسئلة في فصول أربعة لا ول أن من السلف من يقول لها عدتان الطولى وهي
 المحول والقصرى وهي أربعة أشهر لقوله تعالى وصية لازوا جهن متاعاً إلى المحول غير انراج فان خرج
 أي بعد أربعة أشهر فلا جناح عليكم والجواب أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى يترصد بانفسهم
 أربعة أشهر وعشراً الثاني أن المعتبر عشرة أيام وعشر ليال من الشهر الخامس عندنا وكان عبد الله بن
 عمرو بن العاص يقول عشريال وتسعة أيام حتى يجوز لها أن تزوج في اليوم العاشر لظاهر قوله
 تعالى وعشراً والجواب أن ذكر أحد العددين من الايام والليالي بمباراة الجمع يقتضى دخول ما يارائه من
 العدد لا آخر الثالث أن المتوفى عنها زوجها لو كانت حاملاً تعتد بوضع الحمل عندنا وهو قول عمرو بن مسعود
 وكان على يقول تعتد بابعداً لاجلين اما بوضع الحمل او بأربعة أشهر وعشراً رابع أن عدة الوفاة معتبرة من
 وقت موت الزوج عندنا وهو قول ابن مسعود وابن عباس وكان على يقول من حين تعلم (قوله أربعة
 أشهر الخ) لأن الجنين يهرلك في ثلاثة أن كان ذكراً وفي أربعة أن كان أنثى فاعتبر أقصى الاجلين وزيد
 عليه العشر استظهاراً قاله القاضي في تفسيره وتعقب بما في الصحيح أنه يكون في البطن أربعين نطفة ومثلها
 علقه ومثلها مضغة ثم تنفخ فيه روح الله لا أن يكون معنى الحديث أن كمال النفخ في كل عضو لا يكون
 الا بعد المدة المذكورة وهو لا ينافي النفخ في بعضها قبل المدة المذكورة قاله السكاكز وفي ولا بد من بقاء
 النكاح صحيحاً إلى وقت الموت حتى لو اشترى المذكتب زوجته ومات عن وفاء لم تحب عدة الوفاة لفساد
 النكاح قبل الموت فتعتد بصحبتين نهر (قوله وعشريال) يخالفه ما في الدرر حيث قال في تفسير قول
 المصنف ولموت أربعة أشهر وعشراً أي عشرة أيام قال شيخنا فعلم من شرحه أن حق التركيب وعشرة بالثاء
 لأن عشرة قبل التركيب تجرى على خلاف القياس قال الواحى الا ان الفقهاء قالوا كذلك صونا للنظم

ان لم تحض (اصغر أو ايس أو بلوغ
 بالسن من غير رؤية حيض (و) عدة
 المتزوجة مطلقاً سواء كانت صغيرة أو كبيرة
 أو كافرة أو مسلمة موطوءة أو غير
 موطوءة (الموت أربعة أشهر وعشراً)
 لئال فيتناول ما يارائها من الايام (و)
 مدة (الامة)

الشرع عن التغير وتبركاه وقيل السرفه ان العرب يعتبرون الشهور القمرية والليل مقدم في هذا
 المعنى لان رؤية الهلال في الليل انتهى وما في النهر من قوله وتأنيت العشر باعتبار الليالي خلاف الظاهر
 وكان الظاهر ان يقول وتذ كبر العشر ولعله أراد تأنيته لوضح بالليالي المضاف الى العشر لانه وان ذكر
 بغيره من التأني فهو مؤث لا كتسابه من المضاف اليه شيئاً (قوله والمدينة وام الولد الخ) عطف المدينة
 وما بعده على الامة من عطف الخاص على العام بدليل ما في الترتيب لانه من ان المراد بالامة من بهاري
 كام الولد والمدينة والمكاتب ومعقبة البعض انتهى ويجوز ان يراد بالامة من لم يصبا شائبة الجربة
 وهو الظاهر وعليه فالعطف للغيرة (قوله أي حيزتان) لقوله عليه السلام طلاق الامة تطلقان
 وعدتها حيزتان ولان الرق نصف والحضة لا تنجز فكذلك درر (قوله وعدة الحامل) ولومن زنا
 بان تزوج حبلى من زنا قد دخل بها ثم مات أو طلقها تعتد بالوضع درر عن جواهر الفسوى ويترتب ان يراد
 بالدخول في كلامه المخلو ولو عبر به لكان أولى الا لا يجوز له وطؤها قبل الوضع (قوله واموت في عنها
 زوجها) لقول ابن مسعود من شاء ما هلت ان سورة النساء القصوى نزلت بعد اربعة أشهر وعشرا زيل
 يعني سورة يا ايها النبي اذا طلقتم النساء الخ نزلت بعد الذي في سورة البقرة يريد ان قوله تعالى والآلات
 الاحمال متأخر عن قوله تعالى يتربصن بانفسهن فيكون ناسخا في ذوات الاحمال عناية وفي النهر عن
 البرازية قالت المدة ولدت لا يقبل قولها بلاينة فان طلب عيها بالله لقد اسقطت سقطا مستبين الخلق
 خلقت اتقافا واعلم ان المدة مدة لو حلت في عدتها من وطء بشبهة فعدتها وضع الحمل ان كانت معدة من
 طلاق اما عدة الوفا فلا تغير بالحمل نهر عن البدائع (قوله وضعه) او وضع اكثره على ما في الزيلعي من
 نبوت النسب او وضع نصفه على ما في منية المفتي حيث قال نرج من الولد نصف البدن من قبل الرجلين
 سوى الرجلين او من قبل الراس سوى الراس انقضت العدة والبدن من المنكبين الى اليتبين انتهى
 وما في الظهريه من قوله لو ظهر منها اكثر الولد انقضت عدتها لكان لا تحمل للزوج وقيل فهل انتهى
 ظاهره ترجيح عدم الحمل حيث حكى المقابل بقل وفي النهر عن قاضيان لو خرج منها اكثر الولد قالوا
 ان كان الطلاق رجعي يقطع حق الرجعة ولا يحمل لها ان تزوج احتياطاً وذكر الزيلعي انها لو وضعت
 وزوجها على سيره انقضت عدتها وحل لها ان تزوج ولا معنى لقول من قال تنقض عدتها بوضع الحمل
 ولا يجوز لها ان تزوج حتى تطهر من نفاسها لانها اذا لم تكن تحت زوج ولا معدة ولا حبلى بثابت النسب
 او غيره فقد دخلت من الموانع الشرعية فتحل ضرورة ولكن لا يطؤها حتى تطهر وحرمة الوطء لا تمنع
 صحة النكاح كالحائض (فرع) مات الحمل في بطنها وكث مدة اذا تنقضت عدتها قال في البحر المرام
 وينبغي انها تبقى معدة لها ان ينزل او تبلغ مدة الاياس انتهى (قوله ابعدها لجلين) ثم هذا المحكم ثابت
 فيما اذا قال زوجها احد اكن طالق بائن ومات بلا بيان فعلى كل واحدة ان تعتد بابعدها لجلين نهر
 (قوله اي عليها اربعة اشهر وعشرا اذا كان اطول الخ) معناه انها تعتد باربعة اشهر وعشرا فيها ثلاث
 حيض حتى لو اعتدت باربعة اشهر وعشرا ولم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلاث حيض وان حاضت
 ثلاث حيض قبل تمام اربعة اشهر لا تنقض عدتها حتى تتم العدة نهاية (قوله وقال ابو يوسف ثلاث
 حيض) وهو القياس لان النكاح زال به أي بالطلاق وبقي في حق الارث حكم احتياطاً لا جاع الهبة
 وجه الاستحسان انها لما ورثته جعل النكاح قائماً حكماً الى الوفاة اذا لارث الابه فكذلك في حق العدة بل
 أولى زيلعي وما في العيني من قوله وعند أبي يوسف تعد عدة الوفاة سبق قلم وصواب العدة عدة الطلاق
 كما في الزيلعي (قوله وهذا اذا كان الطلاق بائناً) بخلاف أبي يوسف انما هو فيما اذا مات الفارق قبل
 انقضاء عدتها من طلاق بائن واما المطلقة الرجعية اذا مات زوجها قبل تمام ثلاث حيض فيمن نصي
 او ثلاثة اشهر لم تحض تنقل الى عدة الوفاة من غير خلاف نهر (قوله اما اذا كان رجعي فعليه عدة الوفاة
 اجماعاً) قال في الشئ نبلاية هو متعلق بامرأة الفارق ولا يصح هنا اطلاق الفارق على المطلق رجعي وهذا

والمدينة وام الولد والمكاتب في الطلاق
 والفسخ (فران) أي حيزتان ونصف
 المقدر ان لم تحضن أو مات عنها
 زوجها وقال مالك لما ثلاث حيض (و)
 عدة (الحامل) مطلقاً سواء كانت حرة
 أو أمة أو مطلقاً أو متوفى عنها زوجها
 (وضعه و) عدة (زوجها) الفارق بعد
 الاجابن أي عليها اربعة اشهر وعشرا
 اذا كانت أمول من العدة بالحيض
 وحيض ان كان أمول من العدة
 بالاشهر وقال ابو يوسف باننا اذا
 وهذا اذا كان الطلاق بائناً اما اذا
 كان رجعي فعليه عدة الوفاة اجماعاً

أيضا ليس صحيحا حكما لا قضاءه انها اذا طلقت رجعا وزوجها برضا فانقضت لها اربعة أشهر وعشر وهو حي لا ترثه مع بقائه من حيضها وهذا خطأ باطل لبقاء عدتها لانها من ذوات الاقراء وقد طلقت رجعا فعدتها بالحيض ولو طال الزمن لا بد من انقضاء ثلاث حيض ويقتضي أيضا انها اذا حاضت ثلاث حيض وهو حي ولم تقض اربعة أشهر وعشر ترث منه وقد صارت أجنبية وهو غير فار وهو خطأ أيضا واما اذا مات وتبقى من عدتها بالحيض شيء فانها تنتقل لعدة الوفاة وليست مما نحن فيه فان الكلام فيمن يموت زوجها الفار في عدتها والمطلقة رجعا ليس زوجها فارا وعدتها بحسب حالها ان كانت تحيض فثلاث حيض والا فثلاثة أشهر وللعامل وضعه وقد وقع الابهام في كثير من الكتب كالكا في والا كل فاجتنبه ومنه قوله في شرح الجمع قيدنا طلاقها بالبينونة لانه اذا كان رجعا فعدتها عدة الوفاة اتفاقا وقد نبه عليه محقق بمثل ما قلنا فبقوله هذا اذا مات وعدة الطلاق باقية لانها حينئذ زوجة وعلى الزوجة تربص اربعة أشهر وعشر اما اذا كانت منقضية فلم تكن زوجة فلا يجب عليها الموتة شيء ولا ترث انتهى (قوله ومن عتقت في عدة الطلاق الرجعي الخ) يعني اذا طلق امرأته الامة مطلقا رجعا ثم اعتقها المولى في العدة جوى (قوله لا البائن والموت) أي موت الزوج زوال النكاح ولم يتكامل الملك بعده والطلاق في الملك الناقص لا يوجب عدة المحررات فلا تنتقل عدتها بخلاف ما لو آلى منها ثم أبانها ثم اعتقها سيدها حيث نصير مدة الاثني عشرة اياما المحررات ولا فرق فيه بين البائن والرجعي والفرق ان البينونة ليست من أحكام الایلاف البائن والرجعي فيه سواء بخلاف العدة فان سببها الطلاق وهي تعقبه فيعتبر فيها صفتها وقوله كالحرة في محل الرفع على انه خبر عن قوله ومن عتقت أي الامة التي عتقت في عدة الرجعي عدتها كعدة الحرة عيني وفي الظهيرة واذا اشترى زوجته الامة وله منها ولد فاعتقها فعليها ثلاث حيض حيضتان بسبب النكاح ويجب الحداد فيهما وحیضة ثالثة بسبب العتق ولا يجب فيها الحداد جوى عن البرجندی (قوله فتنتقل عدتها الخ) لبقاء النكاح في الرجعي دون الآخرين وقد تنتقل العدة سنا كاملة صغيرة من كوحه طلقت رجعا فاعتقت بشهر ونصف فاضت تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلاثا فامتد طهرها بالایاس تصير بالاشهر فعا دمه تصير بالحیض فأت زوجها تصير اربعة أشهر وعشر ادر ولو اطلق الطلاق في قوله كامة صغيرة الخ ولم يقيد بكونه رجعا كان اولى اذا الحكم لا يختلف (قوله وقال مالك لا يزداد العتق) مقتضاها الاكتفاء بحيضتين في الامة عند الامام مالك وينافي فيه ما ذكره الشارح بعد قول المصنف والامة قراءان ونصف المقدر من قوله وقال مالك ثلاث حيض (قوله ومن عا دمه الخ) من واقعة على الآيسة وتقدير كلامه وعدة آيسة عا دمه بعد ان شرعت في العدة بالاشهر بالحیض (قوله انتقض ماضی) وكذا اذا حلت من زوج آخر انتقضت عدتها وفسد نكاحها لانه تبين انها من ذوات الاقراء اذا الآيسة لا تحبل والصغيرة اذا حاضت بعد انقضاء عدتها بالاشهر لا تستأنف لانه لا يقين انها كانت من ذوات الاقراء بخلاف ما اذا حاضت في اثناء العدة حيث تستأنف تحذر زاعن الجمع بين الاصل والبدل ثم قولهم تحذر زاعن الجمع بين الاصل والبدل مستشكل كافي النهاية بمن شرع في صلاة بوضوء فسبغ المحدث فلم يجد الماء فانه يتيم ويبنى وبين شرع في الصلاة فصلی بعضهما ركوع وسجود فبهر عن افانه يتم الصلاة بالایمان واجيب بان الايمان ليس بدلا عن الركوع والسجود لان البعض لا يصلح ان يكون بدلا عن الكل وكذلك التيمم ليس ببدل عن الوضوء وانما هو خلف بخلاف الاعتداد بالاشهر فانه خلف عن الاعتداد بالحیض فلا يجوز تكميل أحدهما بالآخر انتهى (قوله على العادة) لان مجرد وجوده لا يوجب كونه حیضا يجوز كونه دما فاسدا وقيدوه أيضا بكونه أجرا أو أسود فلو كان أصفرا أو أخضر أو ترابية لا يكون حیضا وعليه انتهى وأكثر المشايخ نهر وفيه أقوال أخر مرجة أيضا منها ما اختاره الشهيد وسأقي في كلام الشارح انها ان رآته قبل غمام الاشهر استأنفت لبعده (قوله لان عودها) أي العادة (قوله لا تقدير في حد الاياس) هو ظاهر الرواية نهر (قوله لا يحبس مثلاً) في تركيب بدنها ووجنها وهما

(ومن عتقت في عدة الطلاق الرجعي لا البائن) وفي عدة الموت كالحرة فتنتقل عدتها الى عدة المحررات وقال مالك لا ترثا بالعتق وقال الشافعي عدتها عدة المحررات في البائن والموت أيضا (ومن عا دمه بعد الاشهر أي اذا كانت آيسة فاعتدت بالحیض) أي اذا كانت آيسة فاعتدت بالاشهر ثم رأت الدم انتقض ماضی من عدتها وعليها ان تستأنفها بالحیض قال صاحب الهداية معناه اذا رأت دما على العادة لان عودها يبطل الاياس هو الصحيح وقال صاحب المحيط لا تقدر في حد الاياس بالسنتين في رواية واباسها على هذه الرواية ان تبلغ من السن ما لا يحبس مثلاً

(قوله فاذا رأت بعد ذلك ما يكون حيضاً الخ) حق العبارة فاذا رأت بعد ذلك ما يكون حيضاً الخ (قوله يكون حيضاً) على هذه الرواية وقيل لا تستأنف أيضاً على رواية عدم التقدير وهو المختار نهر عن الاسيحي (قوله بقدر خمس وخمسين) وعليه الفتوى نهر وقيل بخمسين قيل وعليه الفتوى وقيل بستين وقال الصغار بسبعين (قوله فاذا رأت الدم الخ) مثله في الخلاصة الآية اذا اعتدت بالشهور وتزوجت ثم رأت الدم يكون النكاح فاسداً عند بعض المشايخ الا اذا قضى القاضي بجواز النكاح فانه لا يكون فاسداً والاصح ان النكاح جائز ولا يشترط القضاء في المستقبل العدة بالحيض انتهى وهذا مبني على رواية النوازل وهي اعدل الزوايا وفي البرازية ولا تبطل الانسكة وبه يفتى ولك أن تخرج كلام المصنف عليها نهر اذ قوله ومن عاد دمها بعد اشهر الحيض محتمل لان براد الحيض في المستقبل كما يحتمل ارادة الحيض في الماضي شيخنا (قوله ويبطل به الاعتداد بالاشهر) وقيل انما ينتقض هذا في المستقبل فلا تعتد بعد ذلك الا بالحيض لا فاعامضي فلا تفسد الانسكة وصححه في النوازل نهر (قوله على أي صفة رأت) أي سواء رآته على العادة أم لا فهو مقابل لما سبق عن الهداية (قوله ان كانت رأت الدم قبل الاعتداد بالاشهر) كذلك جرى على التقييد المذكور مصدر الشريعة تبعاً للصدر الشهيد في الدرر من قوله ما وقع في صدر الشريعة من تقييد المسئلة بما قبل الانقضاء كانه سهو من الناسخ والصواب بعد الانقضاء غير مسلم ولهذا قال عزمي والتجب أن صاحب الدرر مع قوله في باب دماء متحصن بالنساء ان هذا القول هو المختار كيف جعل كلام صدر الشريعة على السهو (قوله نكاحاً فاسداً) فلا عدة في باطل وكذا موقف قبل الاجازة كما في الاختيار لكن الصواب ثبوت العدة والتسبب ولم أر من مثل للبطل لظهوره اذ هو الذي عقد بلفظ من الالفاظ التي لا ينقذ بها النكاح (قوله كالنكاح بغير شهود) ونكاح الهارم مع العلم بعدم المحل عند الامام نهر (قوله والولي) أي وكالنكاح بغير الولي بالنسبة للصغيرة ونحوها اذا كان لها ولي فخرج غير الصغيرة والتي لا ولي لها وقد يقال أراد بالولي من له ولاية النكاح وان لم يكن عصبه كالام والقاضي والمراد بنحو الصغيرة المجنونة والمعتوهة (قوله بان زفت اليه غير امرأته) تصوير للموطوءة بشبهة الملك وقوله أترج منكوحة الغير الخ تمثيل للموطوءة بشبهة العقد شيخنا والموطوءة بشبهة أن تقيم مع زوجها الاول وتخرج باذنه في العدة لقيام النكاح بينهما وان حرم الموطوءة حتى تلزمه نفقتها وكسوتها بغير معنى اذ لم تكن عالمة راضية در (قوله ولم يعلم بها) فان علم كان زبوا ولا عدة فيه ولا يحرم على زوجها وطؤها وبه يفتى نهر (قوله وأم الولد الحيض) ولا نفقة لها في العدة لانها عدة وطء كالعدة من نكاح فاسد وانما استوى فيها الموت والتمت لانها وجبت لتعرف براءة الرحم لا لقضاء حق النكاح والحيض هو المعروف في غير الحامل والآيسة فلا تختلف بين الموت وغيره ولم يكتف بحضة لان الموطوءة بشبهة كالفاسد والفساد يلتحق بالصحيح وعدة أم لولد وجبت بزوال الفرائش فاشبهت عدة النكاح وفرائش أم الولد وان كان اضعف من فرائش المسكوحة الا انه ما يشتركان في أصل الفرائش والمحل محل الاحتياط فالحق القاصر بالكمال احتياطاً واماناً به عمره فانه قال عدة أم الولد ثلاث حيض قيداً بأم الولد لان المدبرة والقنة لا عدة عليهما لموت المولى أو عتقه جوهره وبمحرور نهر (قوله كالفرقة والعق) أي كالفرقة أو عزمه على ترك وطئها في الموطوءة بشبهة والمنكوحة فاسداً والعق في أم الولد (قوله وقال الشافعي الخ) وهو قول مالك أيضاً زيلي ووجهه انها وجبت بزوال ملك اليمين فاشبهت الاستبراء وجوابه علم مما قدمناه وهوان عدتها وجبت بزوال الفرائش فاشبهت عدة النكاح (قوله للموت) أي لموت الواطئ وقول العيني أي لموت ازواجهن فبعضه من التغليب لا يفتى لان أم الولد عدتها بموت زوجها كالامة شيخنا (تتمة) مات المولى وازوج ولا يدري أيهما أول وبين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام فملها أن تعتد باربعة أشهر وعشر وان كان بين موتها أكثر من ذلك تعتد باربعة أشهر وعشر لا احتمال تأخر ازوج ويعتبر فيها ثلاث حيض لا احتمال أن المتأخر هو المولى وانه مات بعد انقضاء عدتها

فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع الدم حكم باباسها فان رأت بعد ذلك ما يكون حيضاً على هذه الرواية فيبطل الاعتداد بالاشهر ويظهر فساد النكاح وفي رواية بقدر خمس وخمسين سنة على ما قالوا فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها حكم باباسها فاذا رأت الدم بعد ذلك لا يجوز الاعتداد بالاشهر ولا يبطل به الاعتداد بالاشهر ولا يظهر فساد النكاح وقيل يكون حيضاً ويبطل به الاعتداد بالاشهر ويظهر فساد النكاح وقال بعضهم ان مكان القاضي قضى بجواز ذلك النكاح ثم رأت الدم لا يقضى بفساد ذلك النكاح وكان الصدر الشهيد يفتي بانها لو رأت الدم بعد ذلك على أي صفة رأت يكون حيضاً وبقي ببطلان الاعتداد بالاشهر ولا رأت الدم قبل الاعتداد بالاشهر ان كانت بقي ببطلان الاعتداد بالاشهر رأت الدم بعد الاعتداد بالاشهر ولو حاضت حيضتين ثم أبست تعتد بالاشهر (و) عدة المنكوحة نكاحاً فاسداً كالنكاح بغير الشهود والولي (والموطوءة بشبهة) الملك أو العقد بان زفت اليه غير امرأته أو تزوج منكوحة الغير ولم يعلم بها فوطئها (وأم الولد الحيض للموت)

قوله قوله كالفرقة حقها هذه القولة والتي بعدها التأخير عن قوله للموت كما هو ظاهر

من الزوج وان لم يعلم ما بينهما فذلك عندهما وعند أبي حنيفة تعدد باربعة أشهر وعشر ولا يعتبر فيها
 المحيض عيني (قوله وغيره) دخل تحت قوله وغيره عتقها وهو مقيد بان تكون من ذوات المحيض فان
 كانت من ذوات الاشهر ومات مولاهما أو أعتقها فعدتها ثلاثة أشهر وان كانت حاملا فعدتها وضع الحمل
 كما سيأتي في الشارح وبان لا تكون منكوحه ولا معدة لزوج فان كانت لا عدة عليها من المولى اجابا لانه
 لا فراش لها من المولى ووجوب العدة بزواله والحاصل أن الشرط في وجوب عدة المولى أن لا تحرم عليه
 بسبب من الاسباب وأسباب المحرمة عليه ثلاثة نكاح الغير وعدته والثالث تقبيل ابن المولى فلا عدة
 عليه بموت المولى أو اعتاقه بعد تقبيل ابنه كما في الحنابلة وهذا لو أتت بولد بعد حرمتها ستة أشهر لا يثبت نسبه
 ما لم يدهم بحر وفي الاختيار طلقها الزوج وانقضت عدتها مات المولى فليها العدة لان الفراش عاد
 اليه وقد زال بالموت انتهى (قوله وعدة زوجة الصغير الخ) يعني غير المراهق لانه اذا كان مراهقا وجب
 أن يثبت النسب منه الا اذا جاءته به لاقل من ستة أشهر من العدة وهذا استحسان وعن الثاني رواية
 شاذة أن عدتها عدة الوفاة نهر وفي اطلاق اسم الزوج ايماء الى انه لا فرق في الحكم بين المحرمة والامة درر
 (قوله وضعه) لعموم آية وآلات الاحمال درر (قوله أي بعد الموت الشهور) بخلاف لانه لم يثبت وجوده
 وقت الموت لاحقيقة ولا حكما فعدت الاشهر عند الموت فلا تغير بعد موته بعد ذلك بخلاف امرأة الكبير
 اذا حدث بها الحمل بعد الموت لان نسبه ثابت الى المحولين ومن ضرورته وجوده عند الموت فتبين انه
 ليس بمحدث بها الحمل حتى لو تبين بعد موته بان ولدته بعد المحولين كان الحكم كذلك زيادى ولو ابدل قوله
 اذا حدث بها الحمل بقوله اذا ظهر بها الحمل لكان أولى (قوله وقيل ان نكحها لاكثر من سنتين) وفيما دون
 ذلك يكون الانقضاء بالوضع قال في الفتح وليس بشئ لان التقدير للحدث باكثر من سنتين أو لسنتين
 كوامل ليس الا للاحتياط في ثبوت النسب ولا يمكن ثبوته في الصبي فلا حاجة الى تأخير الحكم بالحدث
 الى السنتين نهر (قوله وقال أبو يوسف الخ) مقتضاه انه قوله وليس كذلك اذ قد سبق عن النهران هذه
 رواية شاذة عنه (قوله أي لم يحسب بمحض طلق فيه) لان الواجب ثلاث حيض أو ثنتان بالنص فلا
 ينقص عنها عيني (قوله وتجب عدة أخرى بوطء المعدة بشبهة) في قوله بشبهة اشعار بان لو كان الواطئ عالما
 بالمحرمة لا تستأنف لكن فيه تفصيل قال في الظهيرية جامع مطلقته الثلاث في العدة مقر اطلاقها
 تستأنف العدة ويتداخلان وان كان منكرا لا تستأنف وان وطئ المطلقة باثنا أو ثنتين من غير دعوى
 الشبهة ومع العلم بالمحرمة تستأنف العدة وفي القيسية اذا وطئ المختلعة في عدتها عالما بمحرمتها قال قاضيان
 لا تستأنف وقال صاحب المحيط تستأنف جوى عن البرجندى قيد بالعدة مع ان المنكوحه لو وطئت
 بشبهة ثم طلقها كان عليها عدة أخرى وتداخلت لانه وضع المسئلة في وجوب الثانية بالوطء وهذه بالطلاق
 نهر (قوله سواء كان الواطئ أجنبيا أو زوجها) اعلم أن المرأة اذا وجب عليها عدتان فاما ان تكونا من
 رجلين أو رجل واحد فان كان الثاني كما اذا طلقها ثلاثا أو قال طننت أنها تحل لي أو طلقها بالفاظ البكائية
 فوطئها في العدة فلا شك أن العدتين تداخلتا وان كان الاول وكانتا من جنسين كالة وفي غيرها زوجها اذا
 وطئت بشبهة أو من جنس واحد كما لمطلقه اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما اذا دخلت
 ويكون ما تراه من الحيض محدثا منها جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعملها التام
 الثانية درر حتى لو كان الوطء بشبهة بعد انقضاء حيضة متلاحقة حيضتين بعد هاتمت العدة الاولى
 ووجب عليها أن تتم الثانية بحيضة نالته وهذا معنى التداخل عيني (قوله من طلاق بائن) لا يخفى أن
 تعبير الشارح بالبائن شامل لما لو كان الطلاق ثلاثا ولو عبر به كما في الدرر لا يستغنى عن عطف قوله أو طلقها
 بالفاظ البكائية واعلم أن في وجوب العدة عليها اذا وطئ مبانته وادعى طل المحل نظر لان الشبهة فيه من
 قبيل شبهة الفعل والنسب لا يثبت فيها بالوطء ولو ادعى طل المحل واذا لم يثبت النسب لم تجب العدة نهر
 عن الدراية وقال الكمال كل من حبلت في عدتها فعدتها أن تضع جملها والمتوفى عنها اذا حبلت بعد موت

وغيره) كالفرقة والعتيق وقال الشافعي
 عدة أم الولد حيضة واحدة وان مات
 المولى عنها أو أعتقها وهي حامل
 فعدتها وضعه (و) عدة زوجة
 الصغير الحامل) هو عدة زوجة وهذا
 نعت مخصوص بالاناث كما نض ولذا
 لم يؤث (عند موته وضعه و) عدة زوجة
 الصغير (الحامل بعده) أي بعد
 الموت (الشهور والنسب منتف) من
 الصغير (فيهما) وتفسير قيام الحمل يوم
 الموت أن زاد بعد موته لاقل من ستة
 أشهر وانما يعرف حدوث الحمل بعد موته
 بان تضعه لسته أشهر فصا عدة عدتين
 الجهور وقيل أن نكحها لاكثر من سنتين
 وقال أبو يوسف والثقة في عدتها
 أربعة أشهر وعشر في الاولى أيضا
 (ولم يفتد) أي لم يحسب (بمحيض) أي
 (طالقت فيه وتجب عدة أخرى بوطء
 المعتدة بشبهة وتداخلتا) أي العدتان
 مطلقا سواء كان الواطئ أجنبيا أو زوجها
 بان قال طننت أن المطلقة من طلاق
 بائن تحل قبل النكاح

لصحة المأثرة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا تنقض عدتها حموى عن البرجندی (قوله وقال زفر من
 آخر الوطئت) لانه المؤثر في وجوبها وانما ان التمكن على وجه الشبهة اقيم مقام الوطء لعدم امكان الوقوف
 عليه فاقيم الداعي اليه مقامه ولان الحاجة ما-ة الى معرفة الاحكام في حق غيرها كسكاح اختها
 ولا يمكن بناء الاحكام الاعلى شئ ظاهراً وهو المأثرة ولان السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورفع هذه
 الشبهة بالتفريق الا ترى انه لو وطئها قبل المأثرة لا يحدو بعده يحدز يلبي وقوله وبعدة يحدز يحدز يحدز
 على ما اذا كان بعد انقضائه العدة كما سبق عن البحر وغيره واعلم ان الصغار أخذ بقول زفر حموى عن
 المفتاح وما في شرح العيني من قوله وقال زفر من آخر الوطئات حتى لو كانت حاضت بعد الوطء قبل
 التفريق ثلاث حيض فقد انقضت العدة لان المعنى الموجب للعدة في السكاح الفساد يجري مجرى وطء
 واحد بدليل انه استند الى حكم العقد فلم توجد الفرقة أو العزم على ترك وطئها فحكمه يتوقف
 فلا تثبت به العدة مع جواز وجوده انتهى أي احتمال وجوده فيه خلل ظاهر والصواب أن يقال بعد
 قوله حتى لو كانت حاضت بعد الوطء قبل التفريق ثلاث حيض فقد انقضت العدة وانما أن المعنى
 الموجب للعدة الخ لا يستقيم الكلام بدونه (قوله والمدة تحتل ذلك) فلو بالشهور فالقدر المذكور ولو
 بالحيض فأقلها ثمرة ستون يوماً ولا مائة أربعون مالم تدع السقط المستبين ومالم يكن طلاقها معلقاً بولائها
 فيضم لذلك خمسة وعشرون للنفس در (قوله فاقول لمسمع الحلف) لانها أمانة كالمودع اذا ادعى رد
 الوديعة أو هلاكها عيني واعلم أن التحليف قولها لا قول الامام ثم نبلاية (قوله ولو نسك معة دة الخ)
 والمراد بالنكاح النكاح الصحيح فانه اذا كان الاول صحيحاً والثاني فاسداً لا يلزم المهر ولا العدة اجماعاً
 بخلاف العكس فانه بمنزلة ما لو كان كلاهما صحيحاً حموى عن البرجندی (قوله فيه اشارة الى أنه دخل
 بها) اذ لو كان قبل الدخول لم تكن معتدة (قوله وطئها قبل الوطء) ولو حكمنا بغيره فلو قال قبل الوطء وقبل
 الخلوة لكان أولى (قوله وجب مهر تام الخ) اعلم أن الدخول في الاول دخول في الثاني في حق المهر
 ووجوب العدة وأما في حق الرجعة لو كان الطلاق رجعي فلا يلزمها هذه احدى المسائل المبنية على
 هذا الاصل وهو أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني أولاً وهي عشرة مائة بحر عن الفتح
 والمراج (قوله وعند زفر لا تجب عليها العدة أصلاً) زفر وهو القياس أن العدة الاولى بطلت بالتزوج
 ولا تجب العدة بعد الطلاق الثاني ولا كمال المهر لانه قبل الدخول ومحمد يقول كذلك غير أن كمال العدة
 الاولى وجب بالطلاق الاول لكنه لم يظهر حكمه حال التزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني ظهر
 حكمه ولم يمان الوطء قبض وهي مقبوضة في يده بالقبض الاول لبقاء أثره وهو العدة فاذا عقد عليها ثانياً
 وهي مقبوضة في يده ناب القبض الاول عن القبض المستحق بالثاني كالغاصب اذا اشترى المغصوب وهو
 في يده يصير قابضاً بمجرد العقد فكان طلاقاً بعد الدخول زيلبي (قوله ولو طلق ذي ذمبة لم تعتد الخ)
 وكذا اذا مات عنها زوجها الذي لا يحنيفة أن العدة لو وجبت عليها لا يخلو ما أرتجى حقاً للشرع
 أول الزوج ولا وجه للاول لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا للثاني لان الزوج لا يتقدم وقد أمرنا بنكرهم
 وما يدينون ولو كانت حاملاً لا تزوج بالاجماع حتى تضع حملها لانه ثابت النسب وعلى هذا الخلاف
 الحرية اذا خرجت اليان مسلمة أو ذمية أو مستأمنة ثم أسلمت أو هارت ذمية وهما يقولان ان هذه فرقة
 وقعت بعد الدخول في دار الاسلام بسبب التباين فيجب عليها العدة كما لو وقعت بسبب آخر نحو الموت
 ومطامعة ابن الزوج بخلاف ما اذا هاجر وتر كفا في دار الحرب حيث لا يجب عليها العدة اجماعاً لعدم
 التبليغ حتى يجوز له ان يتزوج اختها أو ابناؤها عقيب دخوله دار الاسلام وله قوله تعالى ولا جناح
 عليكم ان تنكحوهن مطلقاً من غير قيد زيلبي قيد بالذم لان المسلم لو كان تحت ذمية وجبت عليها العدة
 من طلاقه ومن وفاته أيضاً بخلاف ولو كانت لا تدبها لانها حرة ومعتقده نهر عن الفتح (قوله عند أبي
 حنيفة) فلو تزوجها ذمي أو مسلم في فور طلاقها جاز بحر عن فتح القدير (قوله اذا كان في معة دهم

وقال زفر من آخر الوطئات حتى اذا
 حاضت بعد الوطء قبل التفريق
 حاضت ثلاث حيض فقد انقضت
 العدة عنده (وان قالت) المعتدة
 (مضت عدتي) والمدة تحتل ذلك
 (وكذا في الزوج) فالقول لجامع الحام
 ولو نسك معة دة هي اشارة الى انه
 دخل بها (وطئها قبل الوطء) وجب
 مهر تام وعدة مبتدأة أي مستقبله
 وهذا عندهما وعند محمد انصف المهر
 وعليها اتمام العدة الاولى وعند زفر
 لا تجب عليها العدة أصلاً (ولو طلق ذي
 ذمبة لم تعتد) عند أبي حنيفة وعندهما
 تعتد وهذا الخلاف اذا كان في معة دهم
 انه لا عدة عليها

انه لا عدة عليها) فاذا دانوها وجبت اتفاقا نهر
(فصل في الاحداد) لما ذكر العدة ومن عليها ردفه بذكر ما يجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية
من أصل وجوبها ولو أمرها المطلق أو الميت بترك الاحداد لم يحل لذلك لانه حق الشرع نهر عن المخرج
(قوله محمد) من حدث المرأة من باب نصر وضرب حداد فهي حاد واحد احدادا فهي محد والمتهور
انه بالحاء ويروي بالجيم من جددت الشيء قطعته نهر ومعنى محمد تناسف كافي المفتاح وعليه فلا اشكال
في تعلق قوله بترك الزينة وأما على تفسير الاحداد بترك الزينة فشكل والجواب يمكن جوي وجهه
الاشكال على اعتبار جعل الباء للابسة ولم كون الشيء ملبسا لنفسه فاما ان تجعل الباء للتصوير كما أثبت
بعضهم أو من ملبسة الكلي مجزئة فالكل ترك الزينة مطلقا لا يقيد كون ترك الزينة من المعتدة والمجزئي
ترك المعتدة الزينة (قوله بعد وفاة الزوج) فيه قصور وكان عليه أن يقول أو طلاقها بائنا جوي (قوله
معتدة البت) ومنه الفرقة بخيار الحجب والعنة وكذا اذا وقعت الفرقة بائنا شيئا فلا يحل الاحداد لمن مات
أبوه أو ابنها أو أمها أو أخوها وانما هو في الزوج خاصة فتح قبل أراد به ما زاد على الثلاث لما في الحديث من
اباحته للسلطات على غير أزواجهن ثلاثة أيام وينبغي ان يقيد عدم حل ما زاد على الثلاثة بما إذا لم يرض
الزوج أو لم تكن من وجهه بقي هل له منعها في الثلاث مقتضى الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب
الشافعية ان له ذلك وقواعد نالانا به وحينئذ فيجعل الحمل في الحديث على عدم منعه نهر وفي التتارخانية
لا تعذر في لبس السواد وهي آثمة إلا الزوجة في حق زوجها فتعذر إلى ثلاثة أيام قال في البحر وظاهره
منعهما من السواد تناسفا على موت زوجها فوق الثلاث در (قوله سواء كانت حرة أو غيرها) لانها مخاطبة
بحقوق الشرع فيما ليس فيه ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج لان فيه ابطال حقه وحق العبد
مقدم لم حاجته هداية وهذا اذا لم يوثقها حتى لو كانت مبرأة لا يجوز لها الخروج الا أن يخرجها المولى
وعن محمد أن لها الخروج لعدم وجوب حق الشرع شر نبالة عن التبيين وبخلاف الحج حيث لا يجب على
العبد والامة تحق المولى أيضا ولا حق للمولى في تطيبها وترينها لان الامة المنكوحة حرم عليه غاية بيان
(قوله لا حداد على الرجعية) أي لا يجب عليها ذلك بل له أن يضربها على تركها اذا امتنعت وهو يريد
نهر (قوله بترك الزينة) بجي أو حريرا أو متشاط بضيق الاسنان در (قوله والطيب) ولا تحضر عمله
ولا تجزئه وان لم يكن لها كسب الا فيه نهر عن الفتح والمراد من منعها من التجارة فيه تعاطيها به نفسها
شر نبالة (قوله والسكر) بالفتح هو استعمال السكر بالضم (قوله والدهن) بفتح الدال مصدر دهن اسم
معنى وبالضم اسم عين نهر (قوله لا بعدد) قيد في السكر فيجوز له لبس الحرير للحكة والقمل والثوب
المصبوغ لعدم وجود غيره بقدر ما تستحدث ثوبا غيره اما يبيعه والاستحداث بثمة أو من ماله ان كان لها
مال شر نبالة عن الفتح وكذا استعمال الطيب والدهن للداوى والسكر للرمم ونحوه قال في النهر
وقوله في البحر لو أخر هذا يعني لا بعدد عن الجميع لكان أولى لما مر من جواز لبس المعصفر اذا لم يجد غيره
مدفوع بما قدمناه من أن قوله بترك الزينة شامل للكل والمذكور بعده تفصيل لذلك الا حال انتهى
وتعقبه السيد المحمدي بان ما ذكره في النهر لا يدفع الاولوية التي ادعاها صاحب البحر (قوله وقال الشافعي
لا حداد في الميتة) لورود النص في المتوفى عنها زوجها عيني ولانه وجب اظهار التأسف على وفاة
زوج وفي بعد هذا الى مما نه وقد أوحشها بالابانة فلا تناسف بغوته ولاناه وجب اظهار التأسف على
فوات نعمة النكاح الذي هو سبب لصونها وكفاية مؤنتها والابانة أقطع لها من الموت حتى كان لها ان
تفله ميتا قبل الابانة لا بعدا هداية والمؤنة على وزن الفعولة بفتح الغاء الثقيل في أمر المعاشرة فان قيل
كيف يجب التأسف عليها وقد قال تعالى لكيلا تناسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم قلنا المراد به الفرح
والأسى بصياح واما بدون الصياح فلا يمكن الفرح زعمه وانما يجب على الرجل مع انه فاته نعمة النكاح لانه
نسب للعدة ولما لا يحل لما ذكره على غير الزوج كالأولاد فقد العدة زياحي (قوله أو اكملت المعالجة فلا بأس

(فصل محمد) حداد المرأة بترك زينة
ونخصها بعد وفاة الزوج لانها منعت
والحداد منع (معتدة البت) أي البائن
(والموت) مطلقا سواء كانت حرة أو
غيرها وقيد بهما لانه لا حداد على
الرجعية لان نعمة النكاح باقية (ترك
هو بالفتح مطلقا سواء كان مطبيا أو
غير مطيب (لا بعدد) وقال الشافعي
لا حداد في الميتة فان اشكت
راسها أو عينها فصبت عليه الدهن
أو اكملت المعالجة فلا بأس به

فيما ذكره فمما أقيح البطل تعرض بانه بخيل والكفاية ذكر الديره وارادة المردوف كطويل النجاد وكثير
 الرماد يعني أنه طويل القامة ومضيا في انتهى (قوله ولا تخرج معتدة الطلاق) لقوله تعالى لا تخرجوهن
 من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة قبل الفاحشة نفس الخروج وقيل الزنا فيخرجن لا قامة
 المحذ عليهن والصغيرة تخرج في الطلاق المبائن لانها غير مأمورة بحكم الشرع بخلاف الرجعي حيث لا تخرج
 الا باذنه لقيام النكاح بينهما والكفاية تخرج لانها غير مخاطبة بحكم الشرع وللزوج أن يمنعها للصيانة
 مانع بخلاف الصغيرة لانه لا يتوهم منها الحمل والمعتدة كالكفاية زباني ومعتدة الفرقة بغسغ كمعتدة
 البائن وكذلك المعتدة عن نكاح فاسد جوى عن البرجندى (قوله من بيتها) ولا إلى ضمن دار فيها
 منازل غيره (قوله وبعض الليل) قدر ما تستكمل حوائجها (قوله وعن محمد الخ) لان اللازم عليها
 البيت وتوهم السكنونة في جميع الليل أو أكثره في بيتها جوى عن البرجندى (قوله لان نفقتها عليها
 الخ) ويعرف من هذا التعليل انها لو كان لها قدر كفايتها صارت كاطلقة فلا يحل لها الخروج زبارة
 أهلها لئلا ولا نهار انهر عن الفتح والمطلقة ليست كذلك لدرور النفقة عليها من مال زوجها ما رزق حتى لو
 اختلعت على نفقتها يباح لها الخروج في رواية للضرر ورهله ماشها وقيل لا يباح لها الخروج لانها هي التي
 اختارت ابطال النفقة فلا يصلح ذلك لابطال حق عليها وبه كان يفتي الصدر الشافعي فكان كالمواختلعت
 على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج وبازمها أن تكسرى بيت الزوج ولا يحل لها أن
 تخرج منه زباني وفي النهر حكى عن جامع قاضيان تعجب من عدم جواز خروجها اذا اختلعت على السكنى
 موافقا لفتاء الصدر الشهيد وفي ابن الملك هو الاصح قال والمحق أن على المفتي أن يتطرق في خصوص الوقائع
 فان علم في واقعة محزنة هذه عن المعيشة ان لم تخرج أفتاها بالحمل والا فبالحرمة منهر عن الفتح (قوله وتعتدان
 في بيت وجبت العدة فيه) لقوله عليه السلام لفرقة بنت مالك حين قتل زوجها ولم يدع مالا ترثه
 وطلبت أن تتحول لاهلها لاجل ارفق عندهم مكث في بيتك الذي أناك فيه نبي زوجها حتى يبيع
 الكتاب أجله زباني وفرقة بضم الفاء وفتح الراء وكون الاء وبالعين المهملة (قوله وجبت العدة
 فيه) أي وقت الفرقة أو الموت حتى لو خرجت إلى زبارة الابوين ونحوهما وطلقها الزوج أو ماتت عادت إلى
 منزلها جوى عن البرجندى (قوله لا بد من ستر بينهما) في الملاق البائن حتى لا تقع الخلوة بالاجنية
 لانه معترف بالحرمة والظاهر انه اذا لم يرها لا يباشر المحرام وان ضاق المنزل عليهما أو كان الزوج فاسقا
 فالأولى خروج وجهه وان جازر وجهها ونادب أن يجعل بينهما امرأة ثقة قادرة على المحلولة احتياطاً لدرر ونفقة
 المرأة القادرة على المحلولة في بيت المسال نهر عن تخفيض الجامع ولا يقال ان المرأة على أصلكم لا تصلح أن
 تكون حائلة حتى قائم لا يجوز لاراة أن تسافر مع نساء ثقات وقلم باضمام غير هاتر زاد الفتنة فكيف
 تصلح هنا لانا نقول تصلح أن تكون حيلولة في البلد بقاء الاستحسان من العشرة ولا مكان الاستغناء
 بجماعة المسلمين وباولى الأمر منهم بخلاف المفاوز في السفر زباني (ثمرة) شل شيخ الاسلام عن
 زوجين افترقا وكل منهما ستون سنة وبينهما أولاد يتعذر مفارقتهم فبسط كان في بيت لا يجتمعان في
 فراش ولا يلتقيان التقاء الأزواج هل لهم ذلك قال نعم وأقره المصنف در (قوله اذا كان من ورثته من
 ليس بمحرم لها) وحصله غير كافية لها فلها أن تخرج وان لم يخرجوها نهر عن المخانية (قوله الا أن تخرج)
 أي الا أن يخرجها الورثة فيما اذا كان نصيبها لا يكفيها وأصحاب المنزل لعدم قدرته على الاجرة وفي هذا
 الكلام إشارة إلى أن كراء البيت على المعتدة وهذا في معتدة الموت على الاطلاق وأما في معتدة الطلاق
 فالكراء على الزوج الا اذا كان غائبا فعليها أن تعطى الكراء ان قدرت فان اعطته باذن القاضي رجعت
 عليه والا فلا جوى عن البرجندى وفي المجتبى كان نصيبها من الدار لا يكفيها اشترت من الجانب واولاده
 البكار وكذا في الطلاق البائن انتهى يعني فيما اذا اختلعت على السكنى قال في البصر وهو ظاهر في
 وجوب الشراء عليها لو كانت قادرة والمراد ان لم ترض الورثة باجارتها باء نهر لم يكن الذي رأته بنسختي

(ولا تخرج) أي لا يجوز أن تخرج
 (معتدة الطلاق) مطلقا سواء كان
 رجعا أو بائنا (من بيتها) لا لئلا ولا نها
 راحتي تنقض العدة (ومعتدة الموت
 خرج يوما وبعض الليل) وعن محمد أنها
 تخرج أقل من نصف الليل لان نفقتها
 عليها (وتعتدان) أي معتدة الطلاق
 والموت (في بيت وجبت العدة
 فيه) وان كانت الفرقة بالبائن في
 بيت الزوج ولم يكن له بيت آخر لا بد
 من ستر بينهما وكذا هذا الوفاة اذا
 كان من ورثته من ليس بمحرم لها
 كذا في المبسوط (الا أن تخرج) المرأة

الجبتي استعرت من الاستتار (قوله أو يهدم) فتنتقل للضرورة ثم قيل تنقل حيث شئت الآن
تكون مبتوتة فتنتقل الى حيث شاء الرجل لانه الخطاب بقوله أسكنوهن حموى عن شرح ابن الحلبي
ومن الاذكار المبيحة للخروج الفزع الشديد من أمر الميت لانه الويل تنتقل يخاف عليهما من ذهاب العقل
أو نحوه بخلاف قبيل الخوف ثم يرد لالة (قوله هذا اذا كان المقصد ثلاثة أيام الخ) الوجه الاطلاق نهر
عن الفتح لانها بار جوع تصير مقيمة وبالمضي مسافرة (قوله فهي مخيرة) ونذب الرجوع ليهكون
الا عندا في منزل الزوج درر وعارة السيد المحوى والاولى الرجوع على ما في الكافي وعلى ما في النهاية
وغيرها يمين الرجوع انتهى (قوله ولو ثلاثة رجعت أو مضت) ثلاثة بالنصب والتقدير ولو كانت
المسافة ثلاثة أيام وبالرفع والتقدير ولو كان بينها وبين مصرها وهكذا شرح الشارح مسكين حموى عن
ابن النابى (قوله فتخرج بمحرم بعدمضى العدة) فلو قبل مضيا لا يجوز لها الخروج عند الامام مطلقا
لا بمحرم ولا بغيره والحاصل ان المتن على قول الامام خلافا لما في المتن من جعله المتن على قول صاحبين
وكانه فهم ان المراد من قول المصنف فتخرج بمحرم يعني ولو قبل انقضائها الكهنة خلاف الظاهر من
قوله ولو كانت في مصر تعدت فلهذا حمله الشارح على ما بعدمضى العدة وذكر المرحوم الشيخ شاهين
ان في عبارة الشيخ العيني تقديم وتأخير والصواب ان يغال فتخرج بمحرم عنده واما عندهما فيجوز
لها الخروج ولو قبل انقضائها.

* (باب ثبوت النسب) *

مناسبة له سابقة انه يلزم من اعتماد ادوات المحل ثبوت النسب حموى (قوله فنسكها فولدت) انار
الشارح بتقدير فنسكها الى ان الغامض في قوله فولدت فصيحة على حد قوله تعالى فمنا ضرب ببعض الحجر
ما فتجرت حموى (قوله لزم نسبه) هذا استحسان وهو قول محمد الا لزم لان النسب يحاط في اثباته والتصور
يمكن بان يتزوجها وهو محاطا بها بانفسهما وسمع الشهود كلامهم أو وكذا في ذلك فوافق النكاح
الانزال قال صدر الشريعة على ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الصفة وأنه لم يأتها فهو قادر على
اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس علينا فيه عن الفرائض مع تحقق الامكان انتهى وفيه بحث
اذ كيف يقدر واللعان لا يتم به اذ من شرائط اللعان قيام الزوجية وهي مطلقة عقب النكاح كذا في
المحرشي السعدية يعني وبوضع المحل انقضت العدة والافاطلاق الرجعي لا يمنع اللعان نهري في ان في حله
على انه تزوجها وهو محاطا بها على ما لا يجوز اذا المراد به الوطء كما في الفتح ولما عدل بعض المشايخ
عن هذا بان قيام الفرائض كاف ولا يعتبر اماكن الدخول كما في تزوج المشرقي بالمغربية وورد بان التصور
شرط وهو المحقق ولما لم يثبت النسب من زوجة الصبي وهو أي التصور موجود في المشرقي بان يكون
صاحب خطوة كرامة كما في الدراية أو ان يكون له استخدام كافي الفتح والاقتصر على الثاني اولى لان طي
المسافة ليس من الكرامة في شيء نهر (قوله وهو القياس) لان الوطء في هذا العقد غير ممكن لونهوع
الطلاق قبله من غير مهلة فوجب ان لا يثبت نسبه زيلبي ووجه الاستحسان ما سبق يياه (قوله لزم
مهرها بتمامه) لانه لما ثبت النسب منه تحقق الوطء منه حكما وهو أقوى من الخلوة فتأ كسبه المهرز يلبي
(قوله وفي القياس وهو رواية عن أبي يوسف مهر ونصف) والجواب أنا اذا قدرنا به تزوجها حالة الواقعة
لم تكن الواقعة بعد الطلاق فلا يلزمه الامهر واحد وقول الزيلبي وكان ينبغي ان يجب مهران مهر بالوطء
ومهر بالنكاح كما لو تزوج امرأة حال ووطءها ردت في الفتح بانه اذا كان الاصح في ثبوت هذا النسب امكان
الدخول وتصوره ليس الابدان ذكر وقد حكم فيه بمهر واحد في مخرج الزاوية فالفرع المشبه به مشكل
فما لفته لصريح المذهب وأيضا لفعل واحد وقد اتصف بشبهة المحل فيجب مهر واحد نهر ومعه

(أو يهدم) ذلك البيت أو تخاف سقوطه
أو خاف الغارة على متاعها وأداسكت
منزلا آخر لا تخرج من ذلك الا بعد وازا
(بانت أو مات عنها) زوجها (في سفر و)
الحال ان (بينها وبين مصرها) أقل من
ثلاثة أيام رجعت اليه أي الى مصرها
مطلقا سواء كانت في مصر أو غير هذا
اذا كان المقصد ثلاثة أيام اما اذا كان
المقصد أقل من ثلاثة أيام فهي مخيرة
(ولو) كانت بينها وبين مصرها (ثلاثة)
أيام (رجعت أو مضت) اذا كان
المقصد كذلك وهي في المفارقة ولكن
الرجوع اولى اما اذا كان المقصد أقل
من ثلاثة أيام فتتار الادنى (معها ولى
اولا) متعلق بالصورة (ولو) كانت
(في مصر) وبينها وبين مصرها ومقصدها
مدة لسفر (تعدت) ولا تخرج
مطلقا سواء كان لها محرم أو لا (فتخرج
بمحرم) بعدمضى العدة وعند هذا وهو
قول أبي حنيفة أو لان كان معها محرم
قولا بأن تخرج من مصر قبل ان
قلا بأن تخرج بان تخرج من مصر قبل ان
تعدت أو لا قيد بقوله بانت لانه لو طأها
رجعية تبع تزوجها ولا تفارقه لقيام
النكاح واعلم ان هذه القيود التي
ذكرناها في هذه المسائل مما لا بد منها
* (باب ثبوت النسب) *
(ومن قال ان نسكها فهي طالق)
فنسكها (فولدت لسته أشهر من نسكها
لزم نسبه) منه وقال زفر وهو قول محمد
أولا لا يثبت نسبه وهو القياس (و) لزم
(مهرها) بتمامه وفي القياس وهو
رواية عن أبي يوسف مهر ونصف مهر
أما النصف فللطلاق قبل الدخول
وأما المهر كله فبالوطء حكما لثبوت
النسب وانما قال لسته أشهر

الطعن في المقيس عليه جوى (قوله لانه اذا زاد أو نقص لا يثبت النسب) اما في النقص فظاهر لانه من زوج سابق واما في الزيادة فلا احتمال حدوثه بعد الطلاق لان حكمنا بعدم وجوب العدة لكونه قبل الدخول ولم يقين بطلان هذا المحكمز يلحق وقوله لعدم وجوب العدة الخ يعني في صورة ولادته الاكثر لانها اذا ولدت له ستة لا غير فالعدة علم الحملها بثبت النسب قال في الفتح ولا يخفى أن منعهم النسب فيما اذا جاءت به لاكثر في مدة يتصور أن يكون منه وهي سنتان يتناقى الاحتياط في اثباته واحتمال كونه حدث بعد الطلاق فيما اذا جاءت به ستة أشهر ويوم في غاية البعد فان العادة مستمرة بكونه أكثر منها ورعا تعمى دهور ولم يسمع فيها ولادة لنصف حول فكان الظاهر عدم حدوثه وحده احتمال فأى احتياط في اثبات النسب اذا انقضى لاحتقال ضعيف يقتضى نفيه وتتركها اهر يقتضى ثبوته وليت شعري أى الاحتمالين أبعد الاحتمال الذى فرض لتصور العلوق منه أو احتمال كونه اذا زاد على ستة أشهر يوما يكون من غيره انتهى وهو بحث لا دافع له بتمامه جوى (قوله ويثبت نسب ولده معتدة الطلاق الرجعى) ولو بالشهر لا ياسبها وفاسد النكاح في ذلك كصحته در وقوله لا ياسبها أى لظن اياها لا بد بولادتها تبين أنها لم تكن آيسة وحينئذ فاسياتى من تعليل ثبوت نسب ولده معتدة الرجعى اذا جاءت به لاكثر من سنتين ولو لعشرين سنة باحتمال كونها معتدة الطهر شامل للمعتدة بالمحيض أو بالشهر بناء على ظن الاياس فسقط ما عساه يقال كيف يتأتى التعليل باحتمال امتداد الطهر بالنسبة للآيسة (قوله لاكثر من سنتين من وقت الفرقة) ولو لعشرين سنة وأكثر لا احتمال العلوق في العدة لاحتمال كونها معتدة طهر ولا مجال للعمل على الزنا والوطء بشبهة مع امكان الحمل وهو أولى أيضا من كونها تزوجت بغيره لان البقاء أسهل من الابتداء وافهم كلامه أنها لو جاءت به لاقل منها ثبوت نسبه بالاولى نهر (قوله ما لم ينقر بمضى العدة) أى في مدة تتحمله بأن تكون سنتين يوما على قوله وتسعة وثلاثين يوما على قولهما (قوله ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر) الظاهر أن يقال ثم جاءت بولد لستة أشهر فأكثر حتى تظهر فائدة التقييد وكار يفهم منه أنها لو جاءت به لاقل ثبت النسب فما كان يحتاج الى التصريح به وانما ثبت فيما اذا جاءت به لاقل لظهور كذبها جوى (قوله وكانت رجعة في أكثر منهما) فضية أنه لا تكور رجعة في السنتين فقط وقوله لاقل منها يقتضى أنها رجعية في السنتين وهو المصرح به في الاختيار ويجاب بأن غاية ما يلزم على المصنف أنه تعارض مفهومه كلاهما وحينئذ لا ينسب له واحد منهما بخصوصه لان ذلك ترجيح بلامر حج فيصير الحكم في السنتين مسكونا عنه فيطلب حكمه من غير كتابه بحيث وجد مصرح به رجوع اليه فتدبر ووجه التدبر أن في السنتين قولين وأشار اليهما بمفهومي العبارتين جوى عبارة الاختيار ان جاءت به لسنتين أو أكثر كان رجعة لان العلوق بعد الطلاق والله اهر أنه منه وانه وطئها في العدة جلا لما على الاحسن والاصح انتهى ومثله في الكافي ومخالفة ما في شرح الرأزي حيث قال وان جاءت به لسنتين ثبت النسب لانه لا يثبت بالشبهة ولا يصير مراجعا الخ (قوله لا في أقل) لانه كما احتمل أن يكون العلوق بعد الطلاق احتمل أن يكون قبله فلا يكون مراجعا بالشك وأورد أن للا احتمال الاول مرجها وان الظاهر أن المحوادث تضاف الى أقرب أوقاتها وأجيب بأن محله ما لم يعارضه ظاهرا آخر وهو الوطء في العصمة لا في العدة وفيه أيضا مخالفة السنة في الرجعة بالوطء والعادة وهي الرجعة باللفظ فكان ما قضت به العادة والسنة أدرج نهر (قوله وار جاءت بولد لسنتين أو أكثر لا يثبت نسبه) لأن وطئها في العدة حرام والحمل لا يبيح أكثر من سنتين فلا وجه لاحاق النسب به كذا قيل وفيه أن هذا التعليل انما يظهر اذا جاءت به لاكثر من سنتين اذا حمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه وأما اذا جاءت به لتمام سنتين فعدم ثبوته كما هو ظاهر كلامه بخلاف ما سياتى من أن أكثر مدة الحمل سنتان ولو رواية الايضاح والاسيما في الاقطع من انه يثبت اذا جاءت به لسنتين ومن ثم جزم الرأزي بمحمل كلامه على الاول واجاب في البحر بأنه لو ثبت النسب فيما اذا جاءت به لسنتين

لانه اذا زاد أو نقص لا يثبت النسب
(ويثبت نسب ولده معتدة الطلاق
(الرجعى وان ولدت لاكثر من سنتين)
من وقت الفرقة (ما لم ينقر بمضى
العدة) فليس لانه اذا أقرت بانقضاء
العدة ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر
ثبت نسبه وان جاءت لستة أشهر (الولادة
فصاعدا لم يثبت نسبه) (وكانت أى من
رجعة في أقل منهما) (يثبت
السنتين (لا في أقل منهما) ثبت
نسب ولده معتدة (البت لاقل منهما
والا) أى وان جاءت بولد لسنتين
أو أكثر (لا) ثبت نسبه

والا لم يثبت نهر وقوله لم تقر بانقضاء العدة الخ يعني وكانت معتدة عن طلاق بدليل ما سبق في من قوله
سواء كان رجعا أو بائنا أم الوفاة عنها أو زوجها لم تقر بالحمل ولا بانقضاء العدة فعند أبي حنيفة ومحمد ان
ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت النسب لانه ثبت انه كان موجودا قبل عدة الوفاة والا لم يثبت
شيئا (قوله لاقل من تسعة أشهر مطلقا) لان العلوق حينئذ يكون في العدة درر (قوله
والا لا يثبت) صادق بما اذا جاءت به لتسعة أو أكثر في الدرر حيث اقتصر على قوله أي لو ولدت لتسعة
اشهر لا يثبت فيه قصور (قوله وعند أبي يوسف الى قوله وفي الرجعي الخ) لان الحمل من المراهقة
موهوم وشرط انقضاء عدتها بعض الاشهر ان لا تكون حاملا وهو لا يعلم الا من جهتها فلم تقر بانقضاء
عدتها احتمل ان تكون حاملا بعلوق قبل الطلاق في البائن وفي الرجعي بعلوق في العدة وهذا القدر من
التصور كاف لثبوت النسب فيحمل عليه ولهما ان اتقنا بصغرها فلا يزول بالشك وهو مناف للحمل
ولا انقضاء عدتها جهة متعينة وهي مضي الاشهر فبعضها يحكم الشرع بالانقضاء فصار كما لو اقرب بذلك
بل هو فوقه لانه لا يحتمل المخلاف والاقرار يحتمل زيل (قوله لاقل من تسعة وعشرين شهرا) لانه يحتمل
انه وطئها في آخر عدتها وهي ثلاثة اشهر ثم مدة الحمل سنتان شيخان الغاية (قوله هذا اذا لم تقر بانقضاء
العدة ولم تدع حبا) كذا في النسخ وهذا تكرار محض فقد قدم في مرج كلام المصنف ان المراد بالمراهقة
المدخول بها التي لم تقر بانقضاء العدة ولم تدع حبا جوى وأجاب شيخان بانه ذكره اولا على وجه الاجال
وثانيا على وجه التفصيل فلا تكرار (قوله وكانت هي كالكبيرة في نسب ولدها) فان كان بائنا ثبت
نسب ولدها لاقل من سنتين وان كان رجعا ثبت نسبه اذا جاءت به لاقل من تسعة وعشرين شهرا بخلاف
الكبيرة في الرجعي فانه يثبت ولو لاكثر من سنتين وان طال الى سن الاياس مجوازا امتداد مظهرها ووطئها
في آخر الطهر بجر (قوله ثم جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر) من وقت الاقرار ولاقل من تسعة اشهر من
وقت الطلاق ثبت نسبه لظهور كذبها بيقين زيل ونهر ومنه يعلم ان الشارح اطلق في محل التقييد
(قوله وان ولدت لتسعة اشهر او أكثر لم يثبت) لان الجهة وهو الاعتماد بالاشهر قد تعينت بدون الاقرار
مع الاقرار أو لي بخلاف الآية اذا اقرت بانقضاء عدتها مفسرا بالاشهر ثم جاءت بالولد لاقل من سنتين حيث
ثبت نسبه والفرق أن الآية بالولادة تبين انها لم تكن آيسة بل كانت من ذوات الاقراء ولا كذلك
الصغيرة ولهذا لم تستأنف العدة اذا حاضت بعد انقضاء عدتها والآيسة تستأنف زيل (قوله لاقل منهما)
من وقته أي الموت اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر
وعشرة أيام ثبت والا لا درر (قوله لم تقر بانقضاء العدة) ولو اقرت بعصيا بدار بعة اشهر وعشر فولدت
لتسعة اشهر لم يثبت واما الآية فسكان لان عدة الموت بالاشهر لكل الاحمال درر (قوله لا في
الاكثر) لان الحمل لا يبقى في البطن اكثر من سنتين جوى ولم أر من صرح بالسنتين فينبغي ان نكون
كالاكثر كما تقدم في نظيره بجر (قوله وقال زفران ولدت لتمام عشرة اشهر الخ) بان جاءت به بعد انقضاء
عدة الوفاة لتسعة اشهر فاسم على ما اذا اقرت بالانقضاء ولنا ان النسب يحتاط في اثباته والولدي في البطن
الى سنتين فاذا لم تقر بالانقضاء حمل على كونها حاملا فلا تنقض عدتها بالاشهر ويثبت النسب الى سنتين
جوى عن شرح ابن الحلبي (قوله وسواء كانت العدة عدة الطلاق الخ) البائن والرجعي فيه سواء شيخان
(قوله الوفاة) فما في الدرر من تقييده بالطلاق ليس احترازا عن معتدة الموت بل الحكم فيه كذلك شيخان
(قوله لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار) لما مر من ان العلوق حينئذ يكون في العدة لظهور كذبها
بيقين حيث اقرب بالانقضاء ورجعها مشغول بالماء درر هذا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت
الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الطلاق او الوفاة والا فلا يثبت نسبه ولو ولدت لم دون ستة اشهر
شر بلاية عن التبيين وقول المصنف من وقت الاقرار هو المصنف في الهداية وغيرها وهو الصواب ووقع
في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرار قال في الدرر وكأنه سهو من النسخ الاول انتهى واعلم ان

(لاقل من تسعة اشهر) مطلقا
(والا لا) يثبت مطلقا - واه كان
رجعا أو بائنا غنده - او عند أبي
يوسف ان ولدت لاقل من سنتين مذ
طأها ثبت النسب في الطلاق البائن
وفي الرجعي ان ولدت لاقل من تسعة
وعشرين شهرا ثبت النسب منه وان
ولدت لاكثر من ذلك لا يثبت هذا اذا لم تقر
بانقضاء العدة ولم تدع حبا اما اذا ادعت
حبا فذلك اقرار بانها بالغه وقوله
في ذلك مقبول وكانت هي كالكبيرة
في نسب ولدها وان اقربت بعضى العدة
بعد ثلاثة اشهر ثبت نسبه منه وان ولدت
من ستة اشهر ثبت نسبه (و)
لستة اشهر او أكثر لم يثبت نسبه اذا
ثبت نسب ولده معتدة (الموت) اذا
ولدت (لاقل منها) أي من السنتين
ولدت لاقرت بانقضاء العدة لا في الاكثر
مالم تقر بانقضاء العدة لتمام عشرة اشهر
وقال زفران ولدت لتمام الزوج لم يثبت
وعشرة أيام من حين مات الزوج لم يثبت
(و) يثبت نسب ولدها معتدة (المعزة
بعضها) مطلقا سواء كانت كبيرة
او مراهقة وسواء كانت العدة عدة
الطلاق او الوفاة ان ولدت (لاقل من
سنة اشهر من وقت الاقرار

مبوت نسب ولد المقررة بمعنى العدة اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفراق بالموت او بالطلاق مقيد بما اذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من ذلك الوقت والا فلا يعلم اليقين لو قالت انقضت عدتي ولم تقل الساعة ثم جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفراق اذ يمكن صدقها فينبغي ان لا يثبت نسبه شرعيا لئلا يثبت عن التبيين لانها اذا قالت انقضت عدتي وأطلقت احتمال ان يكون الانقضاء سابقا على اخبارها به فلا يظهر كذبها اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار شيئا (قوله والا لا) لعدم التيقن بكذبها لاحتمال الحدوث بعده اي بعد الاقرار نهر (قوله وعند الشافعي يثبت) لان حمل امرها على الصلاح ممكن فوجب الحمل عليه وفي ضده جملة على الزنا وفيه اضرار على الولد بابطال حقه في النسب فيرد اقرارها ولنا انها المينة في الاخبار فيقبل قولها ولا يلزم من قطعه عنه كونه من الزنا لاحتمال انها تزوجت بغيره على ان ابطال حق الغير بقول الامين جائز اذ لم يكن مكذبا شرعا لا ترى انها تصدق في انقضاء عدتها بالاقرار وان تضمن ابطال حق الزوج في الرجعة زيلعي (قوله ويثبت نسب ولد المعتدة ان حدثت ولادتها الخ) شامل للطلق رجعا وفيه اذا جاءت به لاكثر من سنتين اشكال لان الفرائس ليس بمنقض في حقها لانها تكون مراجعة لكون العلق في العدة على ما بينا فينبغي ان يثبت نسب ولدها بشهادة القابلة من غير زيادة شيء آخر كما في المنكوحه زيلعي وقال السكال واطلاق المصنف يشمل المعتدة عن وفاة وطلاق بائن أو رجعي فيوافق تصريح قاضيهان وغر الاسلام بغير بيان الخلاف في الرجعي وشمس الأئمة قيد صورة المسئلة بالبائن وكذا صاحب المختلف واذا تقرر ان النكاح بعد الرجعي قائم من كل وجه يتجه تعسيدا لخلاف بالبائن ويكون الرجعي كالصحة القائمة حتى حل الوطء ودواعيه قال في الشريعة لا يسه فأنضم اشكال الزيلعي واقول قد ظهر لي ما به يحصل التوفيق بان نقول ما ذكره قاضيهان وغر الاسلام من جريان الخلاف في المعتدة عن رجعي ايضا يحمل على ما اذا جاءت به لاقل من سنتين وما ذكره شمس الأئمة وصاحب المختلف من تعسيد المسئلة بالمعتدة عن وفاة أو طلاق بائن وعليه فلا يكون الاطلاق متناولا للمعتدة عن رجعي يحمل على ما اذا جاءت به المعتدة عن رجعي لاكثر من سنتين وحينئذ لا يرد ما ذكره الزيلعي من الاشكال ثم رايت التصريح بالتوفيق في البحر وقره في النهر والجوى (قوله بشهادة رجلين الخ) استة فيد من كلام المصنف ان معتدة الوفاة اذا جاءت بالولد لاقل من سنتين وقد وجد الورثة حملها ولم يكن ظاهرا ولا اعترف به زوجه واخبرت القوابل بعدمه واقامت المعتدة بيعة على ولادتها من المتوفى ثبت وظهر كذب القوابل في قولهن انها ليست حاملا ولا يضر تناقضهما في تاريخ حملها لان الحمل مما يخفى وقته وما كان طريقه الخفاء يعني فيه التناقض كما سيأتي في باب الاستحقاق وهذا جواب شيخنا لما سئل عنها ثم قيل تقبل شهادة الرجلين ولا يفسقان بالنظر الى العورة اما لكونه قد تغف ذلك من غير قصد نظر ولا تعدد او للضرورة كما في شهود الزنا زيلعي على أن الشهادة قد تكون بدون النظر كما اذا دخلت بيتا بمحضرتهم يعلمون انه ليس فيه غير هاتم خرجت ومعها ولد فيعلمون انها ولدت نهر (قوله او حمل ظاهر) وظهور الحمل ان تأتي به لاقل من ستة اشهر من وقت الفراق كما في السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهور الحمل ان تكون امارات حملها بالغة مبلغا يوجب غلبة ظن كونها حاملا لئلا يكون من شاهد هاشم بنبلالية (قوله او اقراره به) أي بالحمل لان النسب في هذين ثابت قبل الولادة كذا في الفتح وهذا ظاهر في انها لو ولدت وكان الحمل ظاهرا فانكرها كفتي بالشهادة بكونه كان ظاهرا نهر (قوله بشهادة امرأة مقبولة الشهادة) لان الفرائس قائم لقيام العدة اذ معنى الفرائس ان تعين المرأة للولادة لشخص واحد والمعتدة بهذه العفة والحاجة بعد ذلك الى اثبات الولادة وتعيين الولد وذلك يثبت بالقابلة كما في حال قيام النكاح والحمل الظاهر او اقرار الزوج بالحمل ولا يفي حنيفة ان العدة تنقضي باقراره بوضع الحمل فزال الفرائس والمنقضي لا يكون حجة فست الحاجة الى اثبات النسب ابتداء فيشترط فيه كمال الحجة بخلاف ما اذا كان الحمل ظاهرا

والا أي وان ولدت لستة اشهر او اكثر
(لا) يثبت النسب منه مطلقا وعند
الشافعي يثبت ما لم تزوج (و) يثبت نسب
ولد المعتدة ان حدثت ولادتها بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين او حمل ظاهر
او اقراره به (اي بالحمل عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف ومحمد يثبت النسب
في الجميع بشهادة امرأة مقبولة
الشهادة)

أو اعتراف من جهته أو النكاح قائما ومبنى الخلاف على أن الفراش باق أم انقضى قال بالاول لقيام العدة
 والحاجة الى شهادة الواحد لتعيين الولد وقال الامام الثاني لأقرارها بوضع الحمل والمنقضى ليس بحجة
 وهل على قولهما تقبل شهادة رجل واحد قيل نعم نهر (قوله أو تصديق الورثة) قيد بكون المصدق
 جعلا من الورثة لأن المصدق لو كان رجلا وامرأة لم يشارك جميع الورثة ولو صدقها رجل وامرأتان منهم
 شارك المصدقين والمكذبين كذا في شرح الجامع الصغير لكن ذكر في البدائع أن العددا انما اشترطه من
 جعل التصديق شهادة تاما على من جعله اقرارا فلا يشترط العددا بضا وظاهر عبارة الخانية أنه لا بد من
 العدد عند الكل ليعتدى في حق الكل بحرق قوله في حق الكل أي كل الورثة المصدقين والمكذبين
 جميعا (قوله ان مات بعد الانكار) أي ان مات الزوج (قوله هذا في حق الارث ظاهر) لأنه خالص
 حقهم (قوله ان كانوا من اهل الشهادة) يحترزه عما إذا لم يكونوا من اهل الشهادة فانه لا يثبت الا في
 حق المقرين منهم (قوله بان صدقها رجلان) أي عدلان شيخنا وفي الدرمانسة ونقل المصنف عن
 الزبلي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فقول شيخنا وينبغي ان لا يشترط العدالة مما لا ينبغي قلت وفيه
 أنه كيف نشترط عدالة المقر اللهم الا ان يقال لأجل السراية الخ (قوله وجب المحكم بآيات نسبه)
 استشهدنا لانهم قائمون مقام الميت فيشارك المصدقين والمكذبين جميعا زبلي (قوله والعصم انه لا يشترط
 لفظ الشهادة) وجهه ان ثبوت نسب من ولده المعتدة بعد موت زوجها على انكار ولا ذهاب في حق
 غير المصدقين تبع للثبوت في حقهم والتبع برأى فيه شرائط المتبوع لا شرائط نفسه زبلي (قوله
 فصاعدا) أي أو أكثر من ستة اشهر من وقت التزوج وانتصاه على الحال وذو الحال يحذوف تقديره
 فذهب صاعدا كما في قوله اذهب راشدا عني (قوله ان سكنت الزوج او اعترف) قيد به للاخترازا عما
 لو نفاء ولا عن (قوله وان كان اقل منه لا يثبت منه) لأن العلق سابق على النكاح فلا يكون منه وبفسد
 النكاح لاحتمال انه من زوج آخر بنكاح صحيح أو شبهة عني وكذا لو أسقطت اقل من اربعة اشهر اذا كان
 قد استبان خلقه لأنه لا يستبين في اقل منها ولو جاءت به لسته من غير زيادة كانت كالاكثر لاحتمال
 انه تزوجها واطن لها فوافق الانزال للنكاح والنسب يحنط في اثباته نهر (قوله فبشهادة امرأة) أو رجل
 كما في المجوهرة وظاهر تنكير المرأة انه لا فرق بين ان تكون قابلة أو لا جوى (قوله مقبولة الشهادة) بان
 كانت حرة مسلمة عدلة نهر (قوله يثبت نسبه) لأن الفراش قائم والمدة تامة فوجب القول بثبوته اعترف
 به أو سكنت أو انكر زبلي (قوله حتى لو نفي الزوج بعده بلاعن) ولا يتنفي الا باللعان لأنه ولد المنكوحه
 ولا يقال كيف يجب اللعان بنفي نسب ثبت بشهادة المرأة وهو وحده على ما عرفنا قول النسب لا يثبت
 بشهادة المرأة وانما يثبت بها تعيين الولد ثم يثبت النسب بعد ذلك بالفراش ضرورة كونه مولودا في فراشه
 زبلي (قوله فالقول لها وهو ابنه) لأن الظاهر يشهد لها فانها تلد ظاهرا من نكاح لا من سفاح فان قيل
 الظاهر يشهد له ايضا لان المحوادث تضاف الى اقرب الاوقات والنكاح حادث قلنا النسب مما يحتاج
 لا ثباته احتياطا لا لولد الا ترى انه يثبت بالايام مع القدرة على النطق وسائر التصرفات لا يثبت به زبلي
 (قوله أي ولده) في هذا التفهيم ينظر فان الولد اعم من الابن والتفسير بالا هم لا يجوز جوى (قوله ويجب
 أن تسخلف عندهما) لان الاختلاف هنا في النسب والنكاح وهما من السنة المختلف فيها قال في النهر
 وسيأتي ان الفتوى انهما تسخلف ولا تحرم عليه بهذا الجواز ان تكون حاملا من زنا حين تزوجها قال في
 الشتر نبلاية قلت ولا تسمع بينته ولا بينة ورثته على تاريخ نكاحهما بما يطابق قوله لأنه شهادة على النفي
 معنى فلا تقبل والنسب يحتاج لا ثباته مهما مكن والامكان ههنا بسبق التزوج بهما سرا بهر يسر
 وجهرا با أكثر سمعه الشهود وهذا جوابي لمحادثة انتهى (قوله ولم تطلق عند أبي حنيفة) لانها ادعت
 الحنث فلا يثبت الا بحجة تامة لان قبول شهادة النساء ضرورة فلا تظهر في حق الطلاق لأنه ليس من
 ضرورات الولادة اذ الطلاق ينفك عن الولادة في الجملة وان صار من لوازمها بانها يتفاق الحال لكن اشترى

(أو تصديق الورثة) ان مات بعد
 الانكار ولم يشهد على الولادة احد هذا
 في حق الارث ظاهر وفي حق النسب
 ان كانوا من اهل الشهادة بان صدقها
 رجلان أو رجل وامرأتان منهم وجب
 المحكم بآيات نسبه ويشترط لفظ الشهادة
 في مجلس المحكم عند البعض والعصم انه
 لا يشترط لفظ الشهادة وفي الكتاب اشارة
 اليه حيث قال أو تصديق الورثة (و)
 ثبت نسب ولد المنكوحه لسته اشهر
 فصاعدا من وقت النكاح (ان سكنت)
 الزوج أو اعترف وان كان اقل منه
 لا يثبت منه (وان جدد الزوج الولادة
 في حال قيام النكاح) فبشهادة امرأة
 مقبولة الشهادة (على الولادة) يثبت
 نسبه منه حتى لو نفي الزوج بعده بلاعن
 وذلك عندنا وعند الشافعي بشهادة اربع
 نسوة وعند مالك وابن أبي ليلى بشهادة
 امرأتين وعند زفر لا يثبت بشهادة
 النساء (فان ولدت ثم اختلعت افقالت
 نسكتني من ستة اشهر وابنه) أي ولده
 (الاقل فالقول لها وهو ابنه) أي ولده
 ويجب ان تسخلف تندهما خلافا لابي
 حنيفة فان حلفت يثبت نسبه منه وان
 نسكت فلا (ولو عاتق طلاقها بولا دنها)
 فقالت ولدت (وشهدت امرأة) قابلة
 مقبولة الشهادة (على الولادة) لم تقبل
 و (لم تطلق) عند أبي حنيفة

الحجافا خبره عدل انه ذبيحة الجوسى قبلت شهادته في حق حرمة اللحم لافي حق الرجوع على البائع بالغن
 زيلبي (قوله وعندهما تقبل فطلق) لان شهادتهن حجة فيما لا يطلع عليه الرجال عيني (قوله بلاشهادة)
 لان الاقرار بالمجل اقرار بما يرضى اليه وهو الولاية ولانه اقرب كونها مؤتمنة فيقبل قولها في رد الامة وعلى
 هذا الخلاف لو كان المجل ظاهرا (قوله وعندهما اشترط شهادة القابلة) لانها تدعى المحنت فلا يقبل
 قولها بدون الحجة وشهادة القابلة حجة في مثله على ما ذكرنا عيني واما النسب ولو ازمه كامومية الولد فلا يثبت
 بدون شهادة القابلة اتفاقا قدر وقوله كامومية الولد يعني اذا كانت امة ودخل تحت الكاف اللعان
 وجوب المحنة عندهم اهل بيته له (قوله واكثر مدة المجل سنتان) لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يثبت
 في البطن اكثر من سنتين ولو بطل مغزل دبر رأى بقدر مكث ظله حين الدوران وهذا تمثيل لغاية السرعة
 فان ظل المغزل حالة الدوران أسرع زوالا من سائر الظلال ورواية المبسوط والايضاح وبعض نسخ
 المسدية ولو بملكه مغزل أى ولو بدورة فملكه مغزل والمغزل بتثليث حركات الميم وفتح الزاى عزمى
 والفلكة بفتح الفاء مجرمدور منقوب تجعله النساء في المغزل شيخنا (قوله وعندها شافعى أربع سنين) وهو
 المشهور من مذهب مالك وابن حنبل وقال ربيعة سبع سنين وقال الليث بن سعد ثلاث سنين وقال عباد
 ابن العواد خمس سنين وعن الزهرى ست سنين وقال أبو عبيدة ليس لا قضاء وقت يوقف عليه وتعلقوا في
 ذلك بحكايات منها ما روى ان الضحاك بنى في بطن امه أربع سنين فولدت له امه وقد نبت ثناياه وهو ينفك
 فعمى بذلك والحجة عليهم ما سبق عن عائشة وهو محمول على السماع لانه لا يدرك بارأى ولان احكام
 الشرع تبنى على الاعمال الغالبة وما زاد على ذلك في غاية الندرة فلا تتعلق بها الاحكام زيلبي (قوله واقلها
 ستة أشهر) بالاجماع لقوله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرا وقال وفصاله في عامين فبقى للعمل ستة أشهر
 روى هذا عن علي وابن عباس عيني (قوله فلو نكح امة فطلقها) واحدة كما سيجي وعالم أن العلق
 ليس بقيد قال الزيلبي وكذلك اذا اشترى زوجته قبل ان يطلقها في جميع ما ذكرنا من الاحكام لان
 النكاح يفسد بالشراء وتكون معتدة ان كان بعد الدخول حتى لا يجوز له أن يزوجهما لغيره ما لم يخص
 حيثين فيكون ما ولدته قبل ستة أشهر ولدا منكوحه وبعده ولدا مملوكا لما يذ أن المحوادث تضاف الى
 اقرب الاوقات الخ (قوله فاشترها) ليس بقيد بل المراد انها دخلت في ملكه بما سبب كان ولا بد من كونه
 قبل الاقرار بالقضاء عدم اقيده في الفتح قال في البحر ولم يبين مفهومه واقول انما لم يبينه استغناء بما
 من انه مع الاقرار يشترط ان تأتى به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار لا من وقت الشراء كما قال هنا
 (قوله لزمه) سواء اقربه أو نكح زيلبي (قوله أى يثبت نسبه منه بلا دعوى) لانه ولدا معتدة لتقدم العلوق
 على الشراء لانه لما طلقها وجبت عليها العدة ثم بالشراء لم تبطل العدة في حق غيره وان بطلت بالنسبة اليه
 لمحلها بملك اليمين زيلبي (قوله لا يثبت نسبه منه الا أن يدعيه) لانه ولدا مملوكا لا المعتدة لتأخر العلوق
 عن الشراء زيلبي (قوله الا أن تلده لاقل من ستة أشهر من مطلقها) وانما ستة أشهر أو أكثر من وقت
 الزوج لان العلوق حدث في حال قيام النكاح وان كان أقل لا يلزمه لان العلوق سابق على الزوج
 زيلبي (قوله الى سنتين من وقت الطلاق) لانه لا يمكن اضافة العلوق الى ما بعد الشراء للحرمة الغليظة
 فيضاف الى ابعدا الاوقات وهو ما قبل الطلاق جملا لا مرها على الصلاح (قوله ان كان في بطنك الخ)
 قيد بالملق لانه لو قال هذه حامل منى لزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر الى سنتين حتى ينفقه نهر
 عن الغاية (قوله فشهدت امرأة) ظاهره يع غير القابلة در (قوله يثبت نسبه منه) لان سبب ثبوت النسب
 وهو الدعوى قد وجد من المولى بقوله فهو منى وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا
 درر (قوله بلا دعوى) عبارة العيني لانه يثبت بدعوى ولا يخفى ما بينهما من المخالفة ويمكن حمل كلام الشارح
 على ما بعد الانفصال فلا يشترط الدعوى وكلام العيني على ما قبله فلا مخالفة كذا قيل واقول الظاهر أن
 مراد العيني بالدعوى في قوله لانه يثبت بدعوى ما سبق من قوله ان كان في بطنك وله فهو منى فلا حاجة الى

وعندهما تقبل فطلق هذا اذا لم يقر
 بالمجمل (وان كان اقرا بالمجل) ثم علق
 طلاقها بالولاية فقالت ولدت وكذبها
 الزوج (طلقت بلاشهادة) قابلة عنده
 وعندهما تشترط شهادة القابلة
 واكثر مدة المجل سنتان من وقت
 الزوج وعند الشافعى أربع
 سنين (واقامها ستة أشهر فلو
 نكح امة فطلقها فاشترها فولدت
 لاقل من ستة أشهر منه) أى من وقت
 الاثراء (لزمه) أى الولد الرجل أى
 يثبت نسبه منه بلا دعوى (والا) أى
 وان ولدت لستة أشهر أو أكثر (لا)
 يثبت منه الا أن يدعيه هذا اذا طلقها
 بعد الدخول بها بانها واحدة وانها
 او رجما لا لو كان قبل الدخول بها
 لا يلزمه الولد الا أن تلده لاقل من ستة
 أشهر من مطلقها وان طلقها انتين حتى
 حرمت عليه حرمة غليظة يثبت النسب
 الى سنتين من وقت الطلاق (ومن قال
 لامة ان كان في بطنك ولده فهو منى)
 فقالت ولدت (فشهدت امرأة) قابلة
 مقبولة الشهادة (على الولادة) يثبت
 نسبه منه بلا دعوى (فهى ام ولده)

دعوة اخرى وهذا هو محل قول الشارح بلاد عوة فتدبر (قوله هذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار) لتيقنا بوجوده في ذلك الوقت زيلبي (قوله اما اذا ولدت لستة اشهر فصاعدا فلا يلزمه) لاحتمال العلوق بعده زيلبي (قوله برئانه) والقياس ان لا يكون لها الارث لان النسب يثبت بالنكاح العاسد وبالوطء بشبهة وبامومية الولد فلا يكون الاقرار به اقرارا بالزوجية لها وجه الاستحسان ان المسئلة مفروضة فيما اذا كانت معروفة بالحرية والاسلام وبكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين للنسب فعند اقراره بالنسبة يحمل عليه ما لم يظهر خلافه لا يقال ان النكاح ثبت مقتضى ثبوت النسب فيقدر بقدر الحاجة لانا نقول النكاح غير متزوج الى نكاح موجب للارث والنسب والى غير موجب لها فاذا تعين النكاح الصحيح لزم بلوازمه زيلبي (قوله فقال وارثه الخ) ليس بقيد بل الجمل بالحرية كاف في منع ارثها سواء قال الوارث ذلك أم لا أو كان صغيرا وفي سكوتها عن المهر ايدان بعدم وجوبه وأوجب القمرا ثاشي لها مهر المثل لانهم قرروا بالدخول ولم يثبت كونها أم ولد بقولهم وارثتها في الفتح ورده الاتقاني بان الدخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم الشبهة نهر (قوله فلا ميراث لها) لان الحرية النسبة بظاهرها الحال تصلح لدفع الرق ولا تصلح لاستحقاق الارث كاستصحاب الحال وعلى هذا لو قال الوارث انها كانت نصرانية وقت موت أبي ولم يعلم اسلامها فيه أو قال كانت زوجة له وهي امة ينبغي ان لا ترث لما قلنا زيلبي (تمت) لثبوت النسب ثلاث مراتب احدها النكاح وما في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير دعوة ولا ينتفي بمجرد النفي وانما ينتفي باللعان في النكاح الصحيح دون الفاسد اذ للعان في النكاح الفاسد الثانية أم الولد والحكم فيها ان يثبت النسب من غير دعوة وينتفي بمجرد النفي وهذا اذا كان يحمل له وطؤها والام يثبت بدون الدعوة كام ولد كاتهامولاها أو امة مشتركة بين اثنين استولداها ثم جاءت بولد لا يثبت الا بالدعوة الثالثة الامة اذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدعوة عندنا خلافا للشافعي جوى عن الظهيرية واعلم ان أم الولد اذا حرمت عليه بوطء ابيه أو ابنته أو بوطء أمها ونحوه لم يثبت نسب الولد الذي جاء بعد التحريم الا بالدعوة لا تقطاع الفراش زيلبي وفي الظهيرية أم الولد اذا نسكت نكاحا فاسدا ودخل بها الزوج وجاءت بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى جوى

هذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار اما اذا ولدت لستة اشهر فصاعدا فلا يلزمه (ومن قال لغلام هو ابني ومات) القائل (فتالت امة انا امرأته وهو ابنة مني فهي امرأته وهو ابنة برئانه) هذا اذا كانت المرأة معروفة بانها حرة وبانها أم الغلام (فان جهلت حريتها فقال وارثه انت أم ولد ابي) وليست بمندوحة ابي (فلا ميراث لها) وهي التريبة يقال حضنته حضانة اذ رفقه وربيته (احق) الناس حضانه (بالولد) الصغير (امه)

(باب الحضانة)

بالفتح والكسر مصباح لما ذكر ثبوت النسب عقب احوال العدة ذكر من يكون عنده الولد جوى (قوله وهي التريبة) أي تربية الولد أي تكفل المرأة لتربيته واعلمها مأخوذة من حضن الطائر بيضه اذا جمعه عليه بحضنه أي جنيته جوى وفي الدرر من حضن الطائر بيضه بحضنه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه وكذلك المرأة اذا حضنت ولدها انتهى وحضن من باب نصر عزمي عن تاج الاسماء والحضن مادون الابط الى الكشح نهر والكشح وزن الفللس ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف والمحصر وسط الانحان مختار صحاح (قوله أحق الناس) أشار بتقدير المضاف اليه الى تعميم كلام المصنف عربية وهي حق من تثبت له لاحق الولد على المفتي به وعليه فلا تخبر وعلى الثاني تخبر جوى ونقل عن المنصورية أن أم الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تخبر عليه وعليه الفتوى ونقل عن الظهيرية ما يفيد أن الخلاف في انها تخبر أو لا مقيدها اذا كان للصغير ذات محرم اخرى فاذا لم تكن تخبر على الحضانة اذ لا يضيع الولد وليس المراد من قوله فاذا لم تكن الخ عدم وجود غيرها بل ما هو الاعمال والوجودت وامتنت من القبول نهر (قوله امة) ولو كاتبة أو مجوسية نهر لاروى أن امرأة جاءت له عليه الصلاة والسلام فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وجري له حوا وئدي له سقاء وزعم أبوه انه يتزوجه مني فقال

عليه السلام أنت أحق به ما لم تنكح زيلعي لكن لا يدفع اليها حتى يطلبه جوي عن المفتاح والمحو
 بالكسر بيت من الشعر وأجمع الاحوية (فرع) تستحق الام الاجرة على المحضانة حيث لم تكن
 منكوحة ولا معتدة نهر عن السراج وفي البحر وتلك الاجرة غير اجرة رضاعه وفيه ظاهر الولو المجبة أن
 اجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو لا غاية على هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة المحضانة
 ونفقة الولد شربلالي وحكي في النهر اختلاف في اجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي واختلف الترجيح
 أيضا واعلم أن تقييدا - فحق الام اجرة المحضانة بما اذا لم تكن منكوحة ولا معتدة انما هو بالنسبة لولده
 منها أما ولده من غيرها فلها ذلك مطلقا سواء كان النكاح قائما ولا مراح به الزيلعي بقوله ولو استأجر
 منكوحته لترضع ولده من غيرها جاز في الدرر من تقييدها استحقاقها بقوله ولو طلبت بعد عدة
 أو في ما الخ قال الشيخ شاهين وقع اتفاقا ثم اعلم ان المعتدة من طلاق رجعي ليس لها طلب الاجرة لا رضاع
 ولدها اتفاقا وفي المبوتة روايتان درر والفتوى على ان لها ذلك شربلالية وفي النهر عن الفتح لو كان
 الاب معسرا وأبت الام أن تربيها بالاجرة وقالت العمة أنا اربي بغير اجرة فالعمة أولى هو الصحيح وقبده في
 كشف القناع للشربلالي بما اذا كانت غير متزوجة بغير محرم للصغير لانها حينئذ لا حق لها في أخذ
 الولد وهل ترجع العمة المتبرعة بالمحضانة على الاب اذا أسرى بالاجرة قيل نعم درر عن المجتبى وحاصل ما ذكره
 في كشف القناع أنه اذا قدر أن كل مستحقة للمحضانة أو مستحق لها ولو محجو بالمرض بامسالك الصغير
 أو الصغيرة الإبا جأو بأزيد من أجر المثل فحينئذ اذا توفرت شروط القيام بالصغير في المتبرعة تقدم فان
 اختل حالها لا يدفع اليها الا الام اذا كانت فاجرة أو تخرج غالب الاوقات وتترك لبنت ضائعة لا تستحق
 حضانة فكيف اذا كانت المتبرعة بمأنتها وتقيدهم العمة باليسار والاب بالاعسار يستفاد منه أن
 الاب اذا كان موسرا تكون الام أحق بامسالك الولد بأجر المثل نظرا للصغيرة اذا لا ضرر فيه على الاب الموسر
 فلا تقدم العمة المتبرعة وحيث علمت ما قدمناه فنقول يجب على المحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة أن
 يحنط فلا يجيبه بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امرأة تدعى التبريع لان الحق ثابت للام شرعا فلا يبطل
 بمجرد قول غيرها ولا بحضور المدعية وطلبها أخذ الولد فانه قديم لم توطأ وتجب لاسقاط ما قرر على
 الاب فاذا مالت الام الى ترك الولد لعدم قدرتها على ترك القرض مع امسالك الولد لضرورة مؤنتها
 واحتياجها يحنط في أمر الصغير وينظر في أمر الاجنبية التي تزعم التبريع لدفع التواطئ مع الاب والتحيل
 على الام لاضاعة التقرير وتحملها بالصغير للاجنبية لبن وهل معها رضيع يزاحم الذي تريد التبريع
 بارضاعه وحضنته وهل لها زوج ويرضى بأخذ لولد ويرضى بزاحمته لابنه في الرضاع والسهر والقيام
 وهل للتبرعة قوة وقدرة على القيام واذا لم يصدق زوجها على ارادة التبريع منها فلا يقبل قول الوالد
 ويبقى الولد على امه ويلزم الاب باجرة الرضاع والمحضانة كذا ذكره الشربلالي في كشف القناع وفيه نظر
 من وجهين أما أولا فبقوله وهل لها زوج ويرضى بأخذ الولد الخ صريح في أن تزوجها بغير مانع والظاهر
 عدم تسليحها الا ترى الى ما سبق من تقييد العمة المتبرعة بعدم تزوجها بأجنبي من الصغير فاذا كان هذا
 شرطا في العمة مع ان لها حق في المحضانة في الجملة فكيف بمن لا حق لها اللهم الا أن يحمل زوجها على
 ما اذا كان محرما للصغير وأما نافي اقتصر بوجه هنا بأن الصغير يدفع للاجنبية عند توفر الشروط بخالف
 لما ذكره في حاشية الدرر حيث ذكر أن الاجنبية تؤثر بالارضاع عند الام ما لم تزوج بخلاف من لها حق
 في المحضانة حيث لا تؤثر بالارضاع عند الام بل تؤثر الام بدفع الصغير اليها بالشرط المتقدم وهو عدم
 كونها متزوجة بغير محرم الصغير وبهذا يحصل التوفيق في كلام صاحب الدرر حيث ذكر أولا أن
 الاب اذا وجد مربعة بلا أجر ليس للام منعه ولكن ترضعه في بيتها ما لم تزوج الام ثم ذكر في جانب العمة
 أن الام تدفع اليها فاذا حملنا ما ذكره أولا من المربعة بلا أجر على الاجنبية انتفت المخالعة وهذا يصلح
 جوابا لقوله في البصر لم أر من صرح بأن الاجنبية كالعمة وأن الصغيرة تدفع اليها اذا كانت متبرعة والام

تريد الاجر على المحضانة ولا يقاس على العلة لانها حاضنته في الجملة انتهى ولم ارها المراد بيسار العلة في كلام صاحب الدرر وغيره كفتح القدير والظاهر ان المراد به القدرة على المحضانة (قوله قبل الفرقه وبعدها) سواء كانت الفرقه بالطلاق أو بالموت جوى عن المقصاح (قوله الا ان تكون مرتدة) فانها تجبس وتضرب فلا تفرغ للمحضانة درر حتى اذا أسلمت عاد حقها في المحضانة كما كانت عزى عن الظهيرية (قوله أو فاجرة غير مأمونة) مقتضى التقييد أن مطلق العجز لا يوجب سقوط حق المحضانة ما لم يقترن بعدم الامن خلافا لظاهر الزيلعي والعيني والدرر ولهذا قال في العزيمة ولا ينبغي اهمال هذا القيد لان الكافرة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان فالفاجرة المأمونة أولى انتهى واعلم أن في قصر الاستثناء على المرتدة والفاجرة قصورا اذا لامة وام الولد والمديرة والمكاتبه لاحق لمن وكذا الفاسقة والتي تخرج كل وقت وتترك البنت ضائعة أو كانت سارقة أو مغنية أو نائحة والمكاتبه أحق بولدها المولود في الكتابة لدخوله فيها بخلاف المولود قبلها واعلم ان ما سبق من انه لاحق للامة ونحوها مقيد بما اذا لم يكن الولد رقيقا فان كان كذا حق به درر عن المجتبى معللا بأنه للولى وفيه عن مصنف التنوير ان الفاسقة بترك الصلاة لا حضانة لها خلافا لما ذكره في البحر بمحضاته انتهى واقول تقدم ان مجرد العجز لا يوجب سقوط حق المحضانة الا اذا كانت غير مأمونة وتقدم انه لا ينبغي اهمال هذا القيد وعليه فعدم السقوط بترك الصلاة يكون بالاولى حيث كانت مأمونة وحينئذ رفعت صاحب البحر قوى خلافا لما ذكره مصنف التنوير وان اقره في الدرر (قوله ثم ام الام) وان علت اذا لم يكن له ام بأن كانت ميتة او ليست اهلا للمحضانة أو لم تقبل الولد واسقطت حقها وتركت باجني لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات فام ام الام اولى من ام الاب هو الصحيح وذكر المصنف ان المخالة اولى من ام الام جوى عن البر جندى (قوله ثم ام الاب) وان علت لانها ام الامهات ولهذا تخرج ميراث الامهات السدس ولانها او فرشفقة درر واما ام ابى الام فتخرج عن ام الاب بل عن المخالة ايضا درر عن البحر (قوله وقال زفر الاخت لاب وام الخ) لانها تدلى اليه بقرابة الاب وهن يدلن بقرابة الام فكأن احق لان المحضانة تستحق باعتبار قرابة الام ونحن نقول هذه ام لان لها قرابة الولاد وهى اشفق فكانت اولى كالتى من جهة الام ولهذا تخرج ميراث الام كما تخرج تلك زيلعي (قوله اولاب) كذا في بعض النسخ وفيه نظر لانها ليست من قرابة الام (قوله ثم الاخت الخ) لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد درر كذا بناتهن وبنات الاخ فتقدم بنت الاخت الشقيقة ثم لام على المخالات والعمات وقال في السراج ثم بعد بنات الاخت تكون لبنات الاخ شريبلية (قوله ثم الاخت لاب وام ثم لام) وجه تقديم الشقيقة على التى لام انها اشفق وقال زفر يشتركان لاستوائهما في الادلاء بالام وهو المعتبر وجهه الاب لا مدخل لها فيه ونحن نقول انها تصلح للترجيح غير (قوله ثم لاب) وفي بعض الروايات الاولى بعد الاخت لام هى بنت الاخت لاب وام ثم بنت الاخت لام ثم المخالة ثم بنات المخالة ثم الاخت لاب وفي مبسوط صدر الاسلام جعل الاخوات مطلقا اولى من المخالات لانهن من اصحاب الفروض والمخالات من ذوى الارحام جوى عن البر جندى (قوله وفي رواية المخالة اولى) لانها تدلى بالام وتلك بالاب وهذه رواية كتاب الطلاق ووجه الاولى وهى رواية كتاب النكاح نهى قرب القرابة قال في الفتح فعلى رواية كتاب النكاح تدفع بعد الاخت لاب الى بنت الاخت الشقيقة ثم الى بنت الاخت لام ثم الى بنت الاخت لاب ثم الى المخالة الشقيقة انتهى وفي غيره اولاد الاخوات لاب وام اولام احق من العمات والمخالات باتفاق الروايات واما اولاد الاخوات لاب فالاصح ان المخالة ممنهت اولى انتهى (قوله ثم المخالات كذلك) لان قرابة الام ارجح في المحضانة والمخالة اولى من بنات الاخ لانها تدلى بالام وتلك بالاخر وهو مخالف لما في المجوهرة والسراج ونصه بنات الاخ اولى من العمات والمخالات شريبلية وقال في العزيمة قوله والمخالة اولى من بنات الاخ الخ اقتصى في ذكر هذه المسئلة هنا الزيلعي والظاهر ان تكون مسئلة مبتدأة للسياق فان

قبل الفرقه وبعدها (الان ان يكون مرتدة أو فاجرة غير مأمونة) ثم ام الام ثم ام الاب (وقال زفر الاخت لاب وام ثم ام الاب) ثم الاخت لاب وام ثم ام الاب (ثم الاخت لاب وام ثم ام الاب) وفي رواية المخالة اولى من الاخت (ثم المخالات كذلك)

درجها تحت قوله كذلك كما هو الظاهر لا يظهر له وجه صفة (قوله ثم العات كذلك) وبعد من خالة
الام الشقيقة ثم لام ثم لاب ثم عات كما كذلك وخالة الام أولى من خالة الاب عندنا ثم خالات الاب وعمانه
على هذا الترتيب وأما بنات الاحام والعات والاحوال والخالات فلا حق لمن في المحضنة لان قرابتهن
لم تنسأ كدبا المهرمية نهر (قوله ومن نسكت غير محرمه الخ) لما روينا ولان زوج الام يعطيه نزا ويتظر
اليه نزارا يلي وقوله نزارا أي قلبا ونزارا أي نظرا المبعث عن عناية (قوله سقط حقها) فينقل
الحق الى غيرها كما هو ماثلا وقيد في القنية بان لا تمسك الصغيرة في بيت الاجنبي الذي هو زوج ابنتها
أي زوج أم الصغيرة فان فعلت كان للاب ان يأخذ منها ولو أمسكتها المحضنة في بيت اجنبي عازبة
استظهر في البحر سقط حضانتها قياسا على ما مر وخالفه في النهر للفرق بين بين زوج الام والاجنبي
ولو كان رجلا فقط كان الم فهو كالاجنبي ولو ادعى زواجا وانكرت فالقول لها ولو أقرت به لكانها ادعت
الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عينته وينبغي ان يكون مع البين في الفصلين نهر (قوله
ثم يعود بالفرقة) زوال المانع كالناترة تسقط نفقتها ثم اذا عادت الى منزل الزوج تجب وكذا الولاية
تسقط بالجنون والارتداد ثم اذا زال ذلك عادت الولاية ثم اذا كان الطلاق رجعا لا يعود حقها حتى
تنقضي عتق القيام الزوجية زياي واعلم ان كلام الزيلعي يشير الى ما في الشرع بالولاية حيث ذكر ان هذا
من قبيل زوال المانع لا عود الساقط وقولهم سقط حقها معناه منع منه مانع انتهى ولهذا قال في النهر ان في
التعير بالسقوط تجوزا (قوله ثم العصابات بترتيبهم) فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه
كذلك ثم الم ثم بنوه واذا جتمعوا فالاولى ثم الاسن در واما اولاد الاعمام وموالي العتاقة فانما يدفع اليهم
الصغير دون الصغيرة قال في البصر وينبغي ان يقيد بما اذا كانت نشتهى وكان غير مأمون عليها قال
العلامة المحمدي ما يحسنه صاحب البحر ترجاه البرجندى حيث قال ولعل ذلك اذا بلغت حد الشهوة انتهى
قلت هذا الذي يحسنه في البحر وغيره كالبرجندى يؤخذ من تعليل العيني المسئلة بالخر زعن الفتنة
ونص عبارته لا تدفع الى غير المحرم من الاقارب كابن الم ولا الى الام التي ليست بمأمونة ولا للعصبة الفاسق
ولا الى مولى العتاقة فخر زعن الفتنة بخلاف الغلام الخ وقالوا ان كان في المحارم من لا يؤمن على الصبي
والصبي فلاحق له في المحضنة وفي تحفة الفقهاء ليس للجارية غير ابن الم فالاختيار ان القاضي ان
راه أصح ضمها اليه والوضعها عند أمينة نهر والحاصل ان العصبة الغير المحرم كابن الم لاحق له في
المحضنة مطلقا سواء وجد للصغيرة محرم وان لم يكن عصبة كالحال أو لم يوجد أصلا خلافا لما يتوهم من
عبارة الدر حيث قال لا تدفع صبية الى عصبة غير محرم كولي العتاقة وابن الم مع وجود محرم غير عصبة
كالحال لان تقييده بوجود الحال يوهم ان لابن الم حق المحضنة عند عدمه وليس كذلك ولهذا تعقبه
الشيخ شاهين بما سبق من انه اذا لم يوجد الجارية غير ابن الم فالاختيار ان القاضي ان راه أصح ضم اليه
والا توضع على يد أمينة وسكت المصنف عن ذوى الارحام وقد قالوا اذا لم يكن له عصبة دفع اليهم في دفع
الى الاخ لام ثم الى الم ثم الى الحال لاب وأم ثم لاب ثم لام نهر (قوله واعلم ان كل هذا على سبيل
البديلة) ان قلت انه مستفاد من العطف ثم قلت بما يتوهم انها للترتيب في المذكور شيئا (قوله حتى
يستغنى لانه اذا استغنى يحتاج الى التأديب والتخلق باذاب الرجال وأخلاقهم والاب اقدر على ذلك
درر (قوله قبل المراد بالاستنباء الوضوء) من غير اعانة أحد (قوله وقد ربيع) وعندما لك بان يحتمل
وعنه بان يشغرى وقوله يشغرى يدل اسنان اللبن قال في الصحاح الثغمة تقدم من الاسنان قال في
الفتح ولو اختلفا فقال ابن سبع وقالت ابن ست لا يحلف القاضي أحدهما ولكن يتظر ان كان يأكل
وحده ويلبس وحده دفع للاب والافلاثر بلبالية (قوله وهو قول المصنف) في الظهيرة ان المصنف
قد ربيع سبع سنين او ثمان حموى من البرجندى فالنقل عن المصنف قد اختلف (قوله حتى تحيض)
ولو زوجت قبل ان تبلغ لا تسقط حضانتها وقال في القنية الصغيرة اذا لم تكن مشتهة ولها زوج لا يسقط

ثم العات كذلك ومن نسكت (من هذه
غير محرمه) أي غير محرم الصغير
(سقط حقها) أي حق المحضنة وانما قيد
به لانها لو نسكت محرمه كالجدة اذا كان
زوجها جذا للصغير أو الام اذا تزوجت
بم الصغيرة لا يبطل حقها (ثم يعود)
حق المحضنة (بالفرقة ثم العصابات
بترتيبهم) واعلم ان كل هذا على سبيل
البديلة (والام والجدة أحق به) أي
بالغلام (حتى يستغنى) فباكل
وحده وينسب وحده ويلبس وحده
ويستغنى وحده قبل المراد بالاستنباء
الوضوء وقيل نفس الاستنباء (وقدر)
الاستغناء (ربيع سنين) وهو قول
المصنف وعليه القوي (و) الام
والجدة أحق (ب) أي بالجارية (حتى
تحيض) وروى محمد بنها

حق الام في حضانتها مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية عن ابي يوسف اذا كانت ستانس بهما انتهى
وظاهره انها اذا صلحت للرجال قبل البلوغ وزوجها ابوها قاله لاحضانه لامها اتفاقا بغير ولو ادعى الاب
حضنتها وانكرت قال في البصر ينبغي ان يكون القول قولها وقال في النهر ينبغي ان يتقرر ان سنها فاذا بلغت
ستانحيض فيه الا انني غالباً القول له والالهـ (قوله اذا بلغت حد الشهوة تدفع الى الاب) قال صدر
الشريعة وهو المعبر لفساد الزمان وعزاه المخصاف الى الثاني قال المزيلي وبه يفتي وفي الخلاصة وعليه
الاعتماد وعلى هذا فقد مشى المصنف على خلاف المفتي به حموي وبنت احدى عشر شهراً في قولهم وقال
ابو الليث بنت تسع سنين وعليه الفتوى عزى زاده (قوله ولا حق للامه) ولومدبرة لومكاتبه لم ت
بالولد قبل كتابتها بخلاف المولود في كتابتها فانها حق به نهر يعني اذا زوج المولى امته او ام ولده ثم ولدت لاحق
لها العزها من الحضانه مع خدمة المولى حموي عن شرح ابن الحلبي ولان في الحضانه نوع ولادة ولا ولاية
لها على انفسها فعلى غيرها اولى نهر (قوله ومولاها اولى بالولد الخ) ان كان الصغير في الرق ولا
يفرق بينه وبين امه ان كانا في ملكه وان كان حراً فالحضانه لا قربانه الا حراً واذا اعتقا كان لهما حق
الحضانه في اولادهما لانهما اولادهما احراراً وان ثبوت الحق زيلبي (قوله ما لم يعقل ديناً) قال في النهر
ولم ارم من قدر لذلك مدته ينبغي ان يقدر سبع سنين ففي فتاوى قارى الهداية المراد بقولهم وبصح اسلام
الصبي العاقل من بلغ سبعه عاها فوقها لانه روى انه عليه السلام عرض الاسلام على بن ابي طالب
رضي الله عنه وهو ابن سبع سنين فاجابه لذلك قال السيد الحموي واقول هذا انما يتم اذا كان المضمون
انني اما اذا كان ذكر اقل لانه بعد سبع سنين تتم مدة الحضانه على ان عبادة قارى الهداية لا تدل على
ما ادعاه انتهى (قوله او خيف الخ) فان خيف نزاع منها وان لم يعقل ديناً (قوله وقال الشافعي اذا
صار ميراث بين الابوين) لما روى ابو هريرة ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت
ان زوجي يريد ان يذهب بابنه وقد سقاني من ثراي هبة وقد نعتني فقال زوجها التحاقني في ولدي فقال
عليه السلام هذا ابوك وهذه امك فخذيد ايها شئت فخذيد امه فانطلقت به ولما انه غير غير رشيد
ولا عارف بمصلحته فلا يعمد لاختياره ولا له لقصور عقله يحتار من عنده اراحوا الخلية فلا يتحقق النظر
ولا حجة له في الحديث لانه لم يذكر فيه الفراق فالظاهر انها كانت في صحبته لقولها ان زوجي ويحفل به كان
بالغالب هو الظاهر لان الذي يسقى من البئر هو البالغ وليس فيه دليل على انه بخير في السبع لانه ليس
في الحديث ذكر عمره ولانه وفق بركة دهنه عليه السلام لاختياره لا نظر فلا يقاس عليه غيره زيلبي
وقوله اتحاقني بتشديد القاف أي تنازعني في ولدي شيخنا عن فتح باب العنسية ونقل شيخنا ابضاع
المختار ان التحاق الخصام والاحتقاق الاختصام والمخلاف بيننا وبين الشافعي مقيد بما قبل البلوغ
اما بعده فيخير وان اراد الانفراد فله ذلك در عن مؤيد زاده وفي الفقه والمعتوه لا يخير ويكون عند الام
وطاهران هذا مفرع على القول بالتحخير كما هو مذهب الشافعي واذا عرف هذا في المعتوه فالجئون اولى
نهر لكن في دعواه ان هذا مفرع على مذهب الشافعي نظر حموي (نقسه) بلغت الحامية مبلغ
النساء ان يكرهاها الاب الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي فلها ان تسكن حيث احبت حيث
لا خوف عليها وان ثيبا لا يضمها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها اقلاب والمجد ولادة الضم لا ضمها لغير
عن الظهيرة والعلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس للاب ضمها الى نفسه الا اذا لم يكن مأموناً على نفسه فله
ضمه لدفع فتنة او عارا وتأديبه اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا ان يتبرع بجر والمجد بمنزلة الاب وان لم يكن
لها اب ولا جد ولها انخ او هم له ضمها ان لم يكن مفسدا وكذا المحكم في كل عصبة ذي رحم محرر منها فان لم
يكن لها أحد من العصباء او كان وهو مفسد فالنظر فيها الى المحاكم فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى
والا وضعت عنده امانة قادرة على المحفظ بكرة كانت او ثيبا لانه جعل ناظر المسلمين عيني واذا بلغ المذكور
حد الكسب يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا او يوجروهم وينفق عليهم من ابرتهم بخلاف الاناث

اذا بلغت حد الشهوة تدفع الى الاب
(وغيره) الحق بها حتى تستهي بان
تبلغ مبلغا يجامع مثلها فانه يختلف
باختلاف الاحوال من السن والجمال وفي
والقوة والضعف والتعب والجمال وفي
الجماع الصغير حتى تستغنى (ولا حق
للأمه وأم الولد لم تعتقا) ومولاها
أولى بالولد من الاب حال قيام النكاح
وبعده (والذمية أحق بولدها المسلم)
باب كان زوجها مسلماً (ما لم يعقل ديناً)
فان عقل الادب ان خيف ان يالف
الدموع منها (ولا خيار للولد) مطلقاً
سواء كان ميراثاً او لا وسواء كان غلاماً
او جارية وقال الشافعي اذا صار ميراثاً
خير بين الابوين فيكون عليه من يختار
منهما

ولو الاب مبذرا يدفع كسب الابن الى ابيه تنوير وشرحه (قوله ولا تسافر مطلقة الخ) في التعبير
 بالملقة ايما الى أن المذكورة لا تسافر به بالاولى ومنه المطلقة رجعا وأما المنددة عن بائن فقدم انها
 لا تخرج من ان لم يكن معها ولد نهر (تسمية) طلب انتقالها من مصر الى مصر آخر فظاها راية كفاي
 الخلية والولو الجدية ليس لها الامتناع وليس في ظاهرا راية تفصيل بين ان يكون مؤمونا ولا اذا اوفها
 الجهل بحر وملق فصول الاستر وشئ معزى الى ظهير الدين المرغينا في من ان الاخذ بقول الله تعالى اولى
 مردود لان النص معلول بعدم الاضرار وفي ان اوجها الى غير بلد لها اضرار بها فلا يجوز انتهى (قوله
 بولدها) قيد بالولد المضاف اليها اشارة الى ان المجدة ليس لها ذلك وكذلك أم الولد اذا اعتقت لانه لا عقد
 بينهما (قوله بحيث لو خرج الزوج اطلقا للولد الخ) يؤخذ منه ما أفتى به شيخنا من ان الام المحاضنة
 لا تحجر على بعث بنتها الى ابيها وانما تحجر على تمكين الاب من النظر اليها (قوله والقريبة مثل المصير) أي
 القرية التي وقع النكاح فيها مثل المصير شيخنا (قوله الا الى وطنها) ولو قرية في الاصح در قيد الوطن لانه
 لو وقع العقد في غير وطنها ليس لها ان تنقل ولدها بدون الاذن وهذا راية الاصل وفي الجامع الصغير
 ومختصر الطحاوي لما ذلك وفي الظهيرية ليس لها ان تخرج الولد الى دار الحرب وان كان أصل النكاح فيها
 وقوله ولا تسافر يومهم انه يجوز لها ان تنقل ولدها الى ما دون السفر أي موضع كان وليس لما ذلك على
 اطلاقه بل لما ان تنقله الى موضع لو نرج الاب صبا حلالا يمكنه أن يعود اليه مساء سواء اذن الاب أولا كذا
 في مبسوط صدر الاسلام وفي الظهيرية عن الباقي لما ان تنقله الى بعض نواحي المصروان كان بحيث لا يمكن
 الاب الرجوع في يومه الى وطنه قبل الليل جوى عن البرجندى ومنه يعلم أن في التعبير بالسفر مسافة
 اذ لا يصح ان يراد به السفر الشرعي لانه لا يشترط للنع ولا ان يراد به الغوى لانها لا تمنع اذا تقارب ما بين
 المسكنين وكذا التعبير بمطلق النحر وج لا يصح فالمراد به النحر وج من بلدة الى أخرى اذا كان بينهما
 تفاوت الا اذا تقلت به من القرية الى المصير بحر وفي الدر عن التمني اذا لم يكن بينهما تفاوت بحيث يمكنه
 أن يصير ولده ثم يرجع في نهاره لم تمنع مطلقا لانه كالاتقال من محله الى أخرى انتهى وقوله مطلقا أي
 سواء كان المكان الذي تريد الانتقال اليه وطنها وقد نكحها فيه ام لا وسواء اذن لها الاب ولا واستثنى في
 الدر عن عدم جواز الانتقال بالولد الى دار الحرب يعني وان كان أصل النكاح فيها كما سبق عن البرجندى
 ما اذا كانا مستأمنين انتهى وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في
 المحضنة لاحتمال عودها بزوال المانع ثم بلالية عن البرهان وفيها عن السراجية لمطلق السفر بولده لزوجها
 الا ان يعود حقها انتهى قال وفي المحاوي القدسي محل المنع اذا لم يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم انتهى
 (قوله وقد نكحها ثمة) لانه التزم المقام فيه شرعا وعرفا قال عليه السلام من تأهل ببلدة فهو منهم ولهذا
 تهيأ المحررية به ذمية والمسافر مقيما على ما ذكره خواهر زاده ذكر في القنية انه لا يكون مقيما بل على
 وروى ابن أبي شيبة وابو يعلى الموصلي في مسنده ان عثمان بن عفان قال صلى الله عليه وسلم
 من تأهل في بلدة فهو من أهلها يصلى صلاته في مكانه وان تأهل في مكة ففتح باب العناية ولو ارادت
 الخروج به الى ما نكحها فيه لكنه غير وطنها تمكن من ذلك في الاصح نهر (قوله لانه اذا لم ينكحها ثمة الخ)
 فيه قصور حيث اقتصر على ذكر محتر زاحد القيدن وأهمل الكلام على محتر زالقيد الاخر والحاصل
 أن المصنف شرط لجواز النقل شرطين أحدهما أن يكون وطنها الثاني أن يكون الزوج واقعا فيه
 حتى لو وقع الزوج في بلد وليس بوطن لها ليس لها أن تنقله اليه ولا الى وطنها لعدم الامر في كل واحد
 منهما وهو راية كتاب الطلاق من الاصل وفي الجامع الصغير لما النقل الى مكان العقد قال الزيلعي
 والاول هو الاصح (فروع) في المحاوي له انواجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم كفاي جانبها
 وفي السراجية اذا سقطت حضنة الام واخذ الاب لا يحجر على أن يرسله لمسايل هي اذا ارادت أن تراه
 لا تمنع من ذلك وأفتى شيخنا الرملي بان غير الاب من العصابات كالاب در وفيه عن البحر يخرج بالولد ثم يطلقها

(ولا تسافر مطلقة بولدها) بعد
 انقضاء العدة ان كان أصل النكاح في
 مصر هي فيه الا أن يكون بين المصيرين
 قرب بحيث لو خرج الزوج لمّا العدة
 الولد يمكنه أن يبيت في اهله فينشد
 يكون هذا كالحال المختلفة ولما أن
 تتحول من محلة الى محلة أخرى والقرية
 مثل المصير (الا) أي لا تسافر به الا الى
 وطنها (الحال) انه قد نكحها ثمة
 قد يله لانه اذا لم ينكحها ثمة ليس لها أن
 تنقل الولد

فطالبته برده ان أخرجه باذنها لا يلزمه رده وان بغير اذنها لزمه كالنكاح به مع امه ثم ردها ثم طلقها
فعليه رده انتهى

(باب النفقة)

أورد مباحث النفقة في ذيل كتاب الطلاق تبعاً للهداية فان من جلتها نفقة المطلقة وبعضهم أوردوها
في ذيل كتاب النكاح لترتب نفقة المنكوحه وبعضهم في كتاب على حد ما فيها من مباحث نفقة ذوى
الارحام والمهالك وهي لا تتعلق بالنكاح ولا بالطلاق حموى وهي في اللغة ما ينفعه الانسان على عياله
كذا في ضياء المعلوم وبه علم أن النفقة المرادة هنا ليست مشتقة من النفوق بمعنى الهلاك ولا من النفاق
بل هي اسم للشيء الذي ينفعه على عياله وفي الشرع كما قال هشام سألت محمد عنها فقال هي الطعام
والكسوة والسكنى بمهر قال في النهر وكونها عبارة عما ذكر لا يمنع الاشتقاق المذكور وأقول في جواز
اشتقاق اسماء الاعيان من المصادر قولان أشهرهما أنه لا يجوز حينئذ فلا وجه لقول صاحب النهر
وكونها عبارة عما ذكر لا يمنع الاشتقاق المذكور بل يمنع على المشهور حموى (قوله وهي مشتقة من
النفوق الخ) مبنى على القول بجواز اشتقاق اسماء الاعيان وقد علم ما فيه (قوله ونفقة الغير على الغير
تجب بثلاثة أشياء الخ) وكذا تجب بسبب حبس النفس لمصالح الغير كالضارب اذا سافر بمال المضاربة
والوصى أو لمصالح العامة كالملق والقاضي والوالي والعامل في الصدقات والمقاتلة زبلى (قوله لانها
تناسب ما تقدم) يعني من الطلاق والنكاح حموى ولا يخالفه ما في النهر حيث ذكر العدة بدل الطلاق
لانها تترتب عليه (قوله تجب النفقة للزوجة) بالنكاح والسنة والاجماع وضرب من المعقول أما
الكتاب فقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
وأما السنة فما روى عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الوداع
فقال اتقوا الله في النساء فانهم عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم
عليهن أن لا يوطئن فراشكم أحدكم حتى يفرغن من ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم
رزقهن وكسوتهن بالمعروف وأما الاجماع فان الأمة اجتمعت على أن النفقة والسكنى واجبتان للزوجة
على زوجها وأما المعقول فلان النفقة تجب براء الاحتباس زبلى ونبيه وجوبها على أن لما أن تأكل
من طعامه وتلبس من كسائه بغير اذنه نهر عن الذخيرة ويؤيد ذلك ما ورد من قوله عليه السلام خذي
من مال أبي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف وهذا اذا كان النكاح صحيحاً كما سيأتي في الشارح معزياً
للبسوط فلو بان فساده أو بطلانه رجع بما أخذه من النفقة در عن البحر وما في البرازية من لزوم
النفقة في النكاح بلا شهود فيه نظر نهر اذ هو من أفراد الفساد (قوله مسلمة أو كافرة) لان ما سبق في
الدلائل لفصل فيها هداية (قوله موطوءة أو غير موطوءة) يعني مدخولاً بها أو وليس المراد بغير
الموطوءة من لا تصلح للموطوءة كما سيأتي من قوله ولا صغيرة لا توطأ (قوله منتقلة الى بيت الزوج أو غير
منتقلة) أي ولم يطلب الزوج النفقة كما سيأتي قريباً وينبغي أن يتأمل في الفرق بين قوله غير منتقلة
الخ وبين قوله لم ترف حموى وأجاب شيخنا بأن النفقة انما وجبت لغير المنتقلة لانه لم يقم بها مانع من
الاستمتاع بها قبل التسليم وفي المريضة قبل زفافها قام المانع على أن المفق به وجوب النفقة للمريضة
قبل الزفاف وعليه فلا فرق بينهما انتهى (قوله على زوجها) ولو صغيراً جذا في ماله لا على أبيه
الا اذا ضمنها در وقال قاضيان وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لتجب على الأب نفقتها ويستدين
الأب عليه ثم يرجع على الابن اذا أسبر وقيد في الشرع لئلا يبالى بما اذا كان في تزويج الصغير مصلحة
ولا مصلحة في تزويج قاصر ومرضع بالغه حد الشهوة وطاقة الوطء بهم كثير وزوم نفقة يقررهما القاضي

(باب النفقة) وهي مشتقة من النفوق الملاك أو
النفاق الزوج لان بها هلاك المال
أولاً تخرج في مصالح الحال ونفقة
الغير على الغير تجب بثلاثة أشياء
ما للزوجة والقرابة والمالك فبدل نفقة
الزوجات لانها تناسب ما تقدم وغيرها
واقع استطراد احب قال (تجب النفقة
للزوجة) مطلقاً سواء كانت ترف
أو لم ترف وسواء
الى بيت زوجها أو كافرة غنية أو فقيرة
كانت مسلمة أو كافرة منتقلة الى بيت
موطوءة أو غير موطوءة منتقلة الى بيت
زوج أو غير منتقلة (على زوجها)
مطلقاً سواء كان غنياً أو فقيراً حاضر
أو غائباً

تستغرق ماله ان كان أو يصبر ذابن كثير ونص المذهب أنه اذا عرف الاب بسوء الاختيار بحانة
 اوفسقا فالعقد باطل اتفاقا الخ (قوله والكسوة) في الظهيرية النفقة الواجبة هي المأكل والملبس
 والسكنى فعلى هذا يكون ذكر الكسوة في كلام المصنف تخصيصا بعد تعميم حوى (قوله ولو كانت مانعة
 نفسها للمهر) أى لاجل قبض المهر المقدم وهو الذى تعرف تقديمه في بلاد و زمان لانه منع بحق التقصير
 من جهته فلا تسقط النفقة به وان كان بعد الدخول عند أى حنيفة وعندهما تسقط الا اذا كانت دون
 البلوغ لعدم صحة تسليم الاب عيني وكذا لا تسقط نفقتها بغيرها نفسها للمهر اذا كان كله مؤثرا كانت
 الثانية وعليه الفتوى بجر ونهر وارضاء محشى الاشياء در (قوله لها عليه فوق ما) الباجات الوان الاطعمة
 معمرة فيخاطب بقدر وسعه والباقى دين عليه اذا أسرنهر (قوله لا يجب عليه أن يطعمها ما باكل
 يهزم ولا يهزم وهو معرب وأصله بالفارسية ياها صحنه) أى ولا يجوز له أن يطعمها ما كانت تأكل الخ
 بنفسه) بل يندب در (قوله ولا ما كانت تأكل بينها) أى ولا يجوز له أن يطعمها ما كانت تأكل الخ
 ولا يصح ان يكون تقدير كلامه - يبرمه ان يطعمها ما كانت تأكل الخ كما هو ظاهر (قوله وقال الكرخي
 الخ) لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وجه الاول قوله عليه السلام فند امرأة أبي سفيان خذى
 من مال زوجك ما يكفيك ولذلك بالمعروف اعتبر حالها والفقر لا يقتصر الى كفاية الموسرات فلامعنى
 للزيادة وأما النص فنحن نقول بموجبه أنه يخاطب بقدر وسعه والباقى دين في ذمته ومعنى قوله بالمعروف
 الوسط وهو الواجب وبه يتبين أنه لا معنى للتقدير كاذب اليه الامام الشافعى على الموسر مدان وعلى
 المعسر مدون وعلى المتوسط مدون نصف مدان ماوجب كفاية لا بتقدير شرع عادية والماصل أن كلام
 الهداية يشير الى أنه انما اعتبر حالها معاجلة لا بالمرور بهدایت لان الآية تقتضى اعتبار حاله والحديث
 يقتضى اعتبار حاله معاجلة لا بالمرور بهدایت (قوله أى لا يجهان لو كانت ناشئة)
 أشار بهذا التقدير الى ان قوله لا ناشئة معطوف على قوله مانعة ولم يجعله معطوفا على قوله للزوجة لفقد
 شرط العطف بل لو كان معطوفا على حوى وذلك الشرط أن لا يصدق أحده تعاطفها على الآخر
 لا تقول جاءنى رجل لا زيدو يصح لامرأة شيخنا وأما ما قيل من ان الاولى ان تكون لا اسما بمعنى غير
 صفة لزوجة ظهر اعراها على ما بعدها الكونها على صورة المحرف فتعقب بأن مجي لا اسما لا يقول
 به بصرى وعلى كونها اسما فهي نكرة فلا يصح جعلها صفة للزوجة وأيضاً كونها على صورة
 المحرف لا يقتضى نقل اعراها لما بعدها بل كونها فى محل كذا فالحق على قول الكوفيين انها هنا صفة
 فى محل جر وما بعدها مجرور بإضافتها اليه ويعتذر عن وصف المعرفة بالنكرة بان المعرفة بالجنسية
 نكرة معنى (قوله حتى تعود الى منزلها) ولو بدسفره خلافا للشافعى والقول لا يبينها فى عدم النشور
 وتسقط به المفروضة لا المستدانة فى الاصح كالموت در (قوله خروج المرأة من منزل الزوج) خرج به
 ما لو منعته من الوطء فانها لا تكون ناشئة وهذا أى نشورها بالخروج من منزلها ولو حكم بان منعه من
 الدخول عليها اذا سكن بها فى منزلها على ما سياتى مقيدا اذا كان بغير عذر شرعى فلو ابت السكنى فى
 مكانه المفضوب او بعث اجنبيا معها اليه فابت ان تذهب معه لم تكن ناشئة وكذا لو سكن بها فى منزلها
 المملوك لها فنعته من الدخول عليها قبل ان تسأله ان يحولها الى منزلها او يكرى لها منزلا آخر لانها
 كالخارجة الى موضع آخر نهر وفيه لو سلمت نفسها بالليل دون النهار وعكست كانت ناشئة قال فى المجتبى
 وبه عرف جواب مشئلة هي ما لو تزوج من المحترفات التى تكون فى النهار فى مصالحها وبالليل عنده فانه
 لا نفقة لها وفيه نظرياً فى ايضاحه انتهى وظاهر ان المراد بمنزلا المملوك ما هو الا عام مما لو ملكت عينه
 او منفعته وقوله ولو ادعى عليها نكاحا فجحدت ثم أقام البينة فلا نفقة لها وكذا لو كان الانكار منه كفى
 الفتح انتهى يعنى لا يلزمه النفقة لها بعد المجعود قبل اقامة البينة (قوله بغير حق) شامل لما لو كان
 خروجها منه لعذر كونه مفضوباً لكن كان الاولى ابدال الباء من قوله بأن أوفى مهرها الخ بالكاف

والكسوة بقدر حالها ولو كانت
 (مانعة نفها للمهر) المجمل وقال بعض
 المتأخرين اذا لم تزوجوا وانه عن أبي
 يوسف وذكر فى المبسوط وفى ظاهر
 الرواية بعد صحة العقد تجب لها النفقة
 وان لم تنتقل الى بيت زوجها وعليه
 الفتوى وذكر فى المحيط والابضاح
 واذا تزوج امرأة فطلبت النفقة قبل
 أن يحولها الى بيته فلهما النفقة اذا
 لم يطالبها الزوج بالانتقال قوله بقدر
 حالهما أى تجب النفقة والكسوة لها
 عليه بقدر حالهما فى اليسار والعسر
 وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة
 اليسار ان كانا معسرين وان كانت
 العسار ان كانا معسرين وان كانت
 هي موسرة وهو معسر لها عليه فوق
 ما يفرض لو كانت معسرة فيقال له
 أطعمها خبز البر وباجة أو باجتين
 وان كان الزوج موسرا فطرد اليسار
 نحو أن يأكل الخلو واللحم المشوى
 والباجات وهي فقيرة كانت تأكل
 فى بيته خبز الشعير لا يجب عليه أن
 يطعمها ما يأكل بنفسه ولا ما كانت
 تأكل فى بيته ولكن يطعمها خبز
 البر وباجة أو باجتين وقال الكرخي
 وهو ظاهر الرواية وبه قال الشافعى
 بغير حال الزوج (لا) أى لا يجهان
 لو كانت (ناشئة) حتى تعود الى منزلها
 النشور فى اصطلاح الفقهاء خروج
 المرأة من منزل الزوج ومنه ما نفها
 منه بغير حق بان أوفى مهرها

والتي قيد بقوله بغير حق يخرج ما لو كان فيه شبهة ككسبت السلطان لعدم اعتبار الشبهة في زمانها وكذا
لو أجزت نفسها لأرضاع صبي وزوجها شريف ولم يخرج وقيل تكون ناشزة در (قوله) أو كان كله
مؤجلاً (قوله) تقدم أن الفتوى على قول الثاني لا تسقط نفقتها بمنعها نفسها للهر وان كان كله مؤجلاً
(قوله) وصغيرة لا توطأ لان امتناع الاستمتاع لمعنى فيها والاحتباس الموجب ما يكون وسيلة الى
مقصود مستحق بالنكاح ولم يوجد هداية وأورد أن هذا المعنى موجود في الزقاق والقرناء ومن به امرض
أو الدواعي وأورد
أولاً مع أن النفقة واجبة لمن واجب بأن المعتبر في إيجاب النفقة احتباس بنتفع به الزوج بالوطأ
من جهتها واكثر ما في الباب من جهة نفقة لها لو كانتا صغيرين لا بدرا على الجماع لان المنع بمعنى
لا تستحق النفقة نهاية وفيه نظر لان مادراً الدليل قابل للقلب عناية وعبرة الزيلعي وان كانا
صغيرين لا بدرا على الجماع فلا نفقة لها لان المعتبر في إيجاب النفقة احتباس بنتفع به الزوج بالوطأ
صغيرة انتهى قيد بالصغيرة لان الكبيرة تجب نفقتها وان كان زوجها صغيراً جازاً في ماله فان لم يكن
له مال لا تجب على أبيه اذ اضمناها حوى عن الخلاصة لكن نقل شيخنا عن المتقي ما يخالفه ونصه ونفقة
زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً أو زمناً انتهى والولد اذا كان طالب علم فهو بمنزلة الزمن والابن
نفقته على أبيه والموسر في هذا الباب من يملك ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدار ما تجب
فيه الزكاة ولا تجب نفقة مع الفقر الا لاربعة للولد الصغير والذات البالغة بكرة كانت أو ثيباً والزوجة
والمملوك والمجدة المصح بمذلة الاب والمجد العاصد بمنزلة الاخ شيخنا هين (قوله) وعند الشافعي لها النفقة
لانها عوض عن الملك كما في المملوك بملك الميراث (قوله) أو يسهي من نفقه الزوج الفرج
معووض واحد فلها المهر دون النفقة هداية (قوله) مثلها بوطأ (قوله) أو يسهي من نفقه الزوج الفرج
أو تصلى للخدمة أو للاستئناس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في النفقة در فاني النهر والزيلعي
الاصح ان الاطاقة ليس لها حد مقدر بالسنة وان السبعة تطيقه ولو صغيرة وقيل بنت تسع انتهى مفرع
على انه يشترط لو جوب النفقة صلاحيتها للوطأ وهو خلاف ما جزم به في الدرر بما لا اختيار صاحب النفقة
(قوله) ومحبوسة ولو ظلمها اذا حبسها هو بدين فلها النفقة في الاصح جوهرية وكذا لو قدر على الوصول
اليها في الحبس صيرفة كحبسه مطلقاً لكن في تصحيح القدوري لو حبس في سجن السلطان فالصحيح
سقوطها وفي البحر لو خيف عليها الفساد تجبس معه عند المتأخرين در وقوله كحبسه مطلقاً أي سواء
كان بحق أو ظلماً بدليل قوله لكن في تصحيح القدوري الخ قال الاتقاني وفرض محمد المسئلة في المفروضة
لان في غيرها لا تتصور المسئلة لسقوطها وفيه نظر لان عدم الوجود لشي لا يستلزم ثبوته ولا نهر (نبيه)
احتياطاً لصحابنا في امر الفروج الا في مسئلة لو كانت جارية بين شريرين ادعى كل منهما انه يخاف عليها
من شريريكه وطلب ان توضع على يده ل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوماً منجدة لذلك
اشباه عن معراج الدراية واعلم انه يتعين ان يكون المراد من قوله وطلب ان توضع الخ أي طلب احدهما
ذلك وامتنع الآخر وان كان سوق الكلام يقتضي وجود الطلب من كل منهما وليس كذلك لانه لا مانع
من وضعها على يد عدل مع اتفاقهما عليه (قوله بدين) قادرة على ايفائه والا لغوات الاحتباس وفي
الفتح وعليه الفتوى نهر خافي الدرر من تعليله للمسئلة بقوله لان الامتناع جاء من قبلها بالمطالبة
وان لم يكن منها بان كانت عاجزة فليس منه انتهى أي فليس من الامتناع الذي من قبله خلاف ما عليه
الفتوى ثم رأيت في غاية البيان ان المراد من قول الهداية وان لم يكن منها أي فوات الاحتباس بان كانت
عاجزة فليس منه أي فليس الفوت من جهة الزوج فلا يطالب بالنفقة ايضاً وحيث فلا يكون مافي الدرر
جارياً على خلاف ما عليه الفتوى (قوله) غصبها رجل كرها (قوله) تتبع في ذلك صاحب النقابة وليس
الا كراه بقيد احترازي بل هو اتفاقي والحكم بسقوط النفقة بالغصب لا فرق فيه بين ان تكون راضية

أو كان كله مؤجلاً أو هبت منه (و) لا
لو كانت (صغيرة لا توطأ) أي لا تصلح
للجماع مع طائفة أو كانت في بيت الزوج
أو لا بد عندنا وعند الشافعي لها النفقة
وان كانت صغيرة مثلها بوطأ فلها
النفقة (و) لا لو كانت (محبوسة بدين
وغصوبة) غصبها رجل كرها
فذهب بها (و) لا لو كانت

(حاجة مع غير الزوج) وعند أبي يوسف
ان حجت مع محرم فلها النفقة ومنه
ان كانت مفصولة لها النفقة والفتوى
على الاول وانما قيد بقوله حاجة لانها
لو كانت معمرة او تاجرة وليس معها
زوجها لالتحيا انفاقا وقيد بقوله
مع غير الزوج لانه ان كان معها
الزوج تجب بالانفاق (و) لا لو كانت
(مريضة لم تزف) الى بيت زوجها مطلقا
وان زفت فخرت بعدها النفقة
وعن أبي يوسف انه لا نفقة لما ان كانت
مريضة لا تطيق الجماع (و) تجب النفقة
(لخدمتها) مطلقا سواء كان حرا او مملوكا
لها ولغيرها (لو) كان (موسرا) فان
كان لها خادمان او أكثر لا يفرض
عندهما وعند أبي يوسف يفرض لخدمين
وقيل ان كان مملوكا لم يستحق والا لا
وفي فتاوى سمرقند اذا كانت المرأة
من بنات الاشراف ولما خدم يجبر
الزوج على نفقة خادمين وعن أبي
يوسف في رواية أخرى انها اذا كانت
فائقة بنت فائق وزفت الى زوجها مع
خدم كثيرة استحققت نفقة الخدم كلها
وقالوا ان الزوج الموسر يلزمه من نفقة
الخادم ما يلزم المعسر من نفقة امرأته
قوله لوموسرا اشارة الى انه لا تجب
نفقة الخادم عند اعساره وهو رواية
الحسن عن أبي حنيفة وهو الاصح خلافا
لما قاله محمد وفي الذخيرة هذا اذا كان
للرأة خادم اما اذا لم يكن للرأة خادم
لا تفرض نفقة الخادم عليه في ظاهر
الرواية عن اصحابنا وعن زفرانه يفرض
لخادم واحد هي تقوم بذلك بنفسها
او تتخذ خادما (ولا يفرق) بينهما (بجزء
من النفقة) مطلقا سواء كان حاضرا
اولا وسواء طلبت اولاً وقال الشافعي
اذا كان حاضرا وطلبت يفرق

بالنصب أولا جوى فان قلت كيف يتحقق النصب مع كونها راضية قلت يتحقق باعتبار فقد الرضا من
الزوج وان كانت هي راضية (قوله وحاجة) اطلقة فمالمالو كان معها محرم أو كان الحج نفلادرا يكن
لا يخفى ان الاولى ابدال نفلادرا لانها اذا سقطت نفقتها في الفرض في النفل بالاولى (قوله لانه
ان كان معها الزوج تجب بالانفاق) يعني نفقة المحضر خاصة لان نفقة السفرو لا الكرا تنوير وشرحه على
معنى انه يتقرر الى قيمة الطعام فتدفع لما نهر (قوله ومريضة لم تزف الى بيت زوجها مطلقا) أى سواء
كان مرضا تطبق معه الجماع أولا (قوله وان زفت فخرت بعدها النفقة) والقياس عدمها ان كان
مرضيا يمنع الجماع لفوات الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها
وبها وتحفظ البيت والمانع له ارض فاشبه المحيض در والحاصل انه اذا لم يمكن الانتفاع بها بوجه من
الوجوه تسقط نفقتها وان كان مرضيا يمكن الانتفاع بها بوجع انتفاع لا تسقط شربا ليلية عن الفتح واعلم
ان ما مشى عليه المصنف من انه اذا مرضت قبل الزفاف فلا نفقة ما مبني على اشتراط التسليم لوجوبها وهو
رواية عن أبي يوسف والفتوى على ظاهره الراجح وهو ان النفقة تجب بمجرد العقد الصحيح كما في النهر سواء
كان بعد ما بنى بها او قبله وما فصله قاضيان رد في البحر - لكن عزاني الدرر لصاحب الداية انه استحسن
عدم وجوب النفقة لما اذا مرضت ثم سلمت معللا بان التسليم لا يبعث انتهى وهذا في حقيقة تأييده صيل
قاضيان (قوله وعن أبي يوسف انه لا نفقة لها ان كانت مريضة الخ) هذا الى احدى الروايتين عن أبي
يوسف فعلى هذه الرواية يشترط لوجوب نفقتها شرطان كون المرض بعد الزفاف وكونها تطيق الجماع
مع المرض أما على الرواية الأخرى عنه فالشرط كون المرض بعد الزفاف مطلقا سواء كانت تطيق معه
الجماع أولا وعلى هذه الرواية اقتصر في الدرر (قوله وتجب النفقة لخدمتها) لا ركفاً بها واجبة عليه
وهذا من تمامها در راكن انما تجب نفقة الخادم بأداء الخدمة فاذا امتنع من الطبخ والخبز وأعمال البيت
لم يستحقها بخلاف نفقة الزوجة فانها في مقابلة الاحتباس شربا ليلية عن البحر (قوله سواء كان حرا
او مملوكا) هذا خلاف ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة ولما قيد في النهر بالمملوك لما الذي لا شغل له غير
خدمتها باه من ناسا به في ملكها أو كان له شغل غير خدمتها أو لم يكن لكنه لم يخدمها فلا نفقة له انتهى
(قوله لوموسرا) اليسار قدر بصاحب حيان الصدقة لانصاف وجوب الزكاة شربا ليلية عن البحر ولو
اختلفا في اليسار والاعسار فالقول قوله الا ان تقيم المرأة البينة لانه متمسك بالاصل زراعي ولو غلبت من
القاضي السؤال عن حاله من جيرانه لا يجب عليه ذلك ولو سأل فآخره عدلان يساره ثبت يساره بخلاف
سائر الديون نهر عن البرازية ولوجاهها بخادم لم يقبل منه الا برضاها كذا قالوا وقيد في النهر نفقتها بما اذا
لم يتضرر من خادمها أما اذا تضرر منه وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها (قوله وقيل ان كان
مملوكا الخ) حكايته بقيل فتعفى ضعفه وليس كذلك لانه كما سبق ظاهر الرواية (قوله وفي فتاوى
سمرقند اذا كانت المرأة من بنات الاشراف الخ) قيد في النهر بما اذا كان بها علة أو كانت من لاتباشير
العمل بنفسها فان كانت من تخدم بنفسها واذا فدره أجبرت (قوله وقال الشافعي اذا كان حاضرا وطلبت
يفرق) لما روى ابو هريرة من قوله عليه السلام ابدأ من تعول فقيل من أعول يا رسول الله قال امرأتك
من تعول تقول اطعمني أو فارقني جاريته تقول أطعمني واستعمني ولذلك يقول الى من تركني رواه
البخاري ومسلم وروى الدارقطني عن أبي هريرة في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما ولنا
قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان في التفرق ابطال الملك على الزوج وفي الامر
بالاستدانة تأخير حقه ما هو اهون من الابطال فكان أولى وليس في حديث أبي هريرة حجة لانهم قالوا
له سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس أبي هريرة رواه البخاري كذلك عنه
في صحيحه ولا به ليس فيه الاحكامية قول المرأة اطعمني أو فارقني وليس فيه دلالة على ان الفراق واجب
عليه اذا طلبت وكذا الحديث الثاني ليس بحجة لان في طريقه عبد الباقي بن قانع وقال البرقي في حديثه

نكرة وقال أيضا هو ضعيف عندنا وضعفه غيره يعني والبرقاني بالفتح نسبة إلى برقان قرية بنو حنيفة خوارزم
وأخرى بجر جان شيخنا عن الأب واعلم أن تقييد الشارح بحضرة الزوج لا للاحتراز عن غيبته بل للإشارة
إلى ما ذكره شراح الهداية من أن الجعز عن النفقة إنما يظهر عند حضور الزوج وأما إذا كان غائبا فلا يعرف
الجعز وأما ما استدلل به في الدرر على عدم الفسخ بجعزه حال غيبته حيث قال إن يجوز الفسخ عند الشافعي
أمران أحدهما عسار الزوج وطريقه أن يثبت عساره عند الحاكم فيمهل ثلاثة أيام ويمدنها منه صبيحة
الرابع كذا في غاية القصوى وثانها عدم إيفاء الزوج الغائب حقها من النفقة ولو مواسرا قال في شرح غاية
القصوى ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على أداء النفقة ولكن لا يوفي حقها فظاهر الوجهين أنه لا فسخ
في هذه الصورة ولكن يبعث الحاكم إلى حاكم بلاده ليطلبه إن كان موضعه معلوما والثاني ثبوت الفسخ
وإليه مال جمع من أصحابنا أي الشافعية واقتوا بذلك للمصلحة وقال في شرح المحاوي وهو اختيار القاضي
الطبري وابن الصباغ وعن الروياني وابن أخيه صاحب العدة أن المصلحة والفتوى به فعلم مما نقل من
كتب الشافعي الموثوق بها أن المحكم بالجعز عن النفقة عند الشافعي إنما هو بالنظر إلى المحاضر وأما المحكم
بالنظر إلى الغائب فبعدم الاتفاق فلا وجه لما ذكر في الرد على الشافعي في شروح الهداية وغيرها أن الجعز
عن النفقة إنما يظهر عند حضور الزوج وأما إذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يعرف الجعز لجواز أن يكون
قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا الجعز فان رفع هذا القضاء إلى قاض آخر فجاز قضاءه فالصحيح أنه لا ينفذ
لان هذا القضاء ليس في مجتهده فيه لما ذكرنا أن الجعز لم يثبت نعم يرد هذا على من لم يعرف مذهبه من
الشافعية ويحكم على الغائب بالجعز عن الاتفاق لا على الشافعي ولا على من يعمل بمذهب الشافعي انتهى
فيه نظر لما نقله شيخنا عن الرملي في شرح المنهاج من أن والده أفتى بعدم الفسخ فيما إذا تعذر تحصيل النفقة
لغيته وإن طالت وانقطع خبره قال فقد صرح في الأم بانه لا فسخ مادام مواسرا وإن انقطع خبره وتعذر
استيفاء ما له من ماله إلى آخره قوله مواسرا ظاهر في الفسخ عند جعزه وحينئذ يتجه ما ذكره شراح الهداية
في الرد على الشافعي وما استدلل به في الدرر لا يدل على مدعاه بل فيه ما يشير إلى أنه يفسخ بالجعز حال غيبته
وهو قوله ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على أداء النفقة المحقق تقييده بالقدرة على الأداء لا باليقين
الفسخ عند جعزه والمحصل أنه استفيد من شرح غاية القصوى أن الفسخ في الفسخ وإن أظهر عدمه
بالنسبة لما إذا لم ينفق عليها حال غيبته وإلحاقه بالقدرة على أداء النفقة فإن جعز فلا اختلاف في الفسخ
حينئذ وعلى هذا فلا فرق في الفسخ بالجعز بين حضوره وغيبته خلافا لما فهمه في الدرر من أن الفسخ حال
غيبته غير منوط بالجعز بل بترك الاتفاق مع القدرة وليس كذلك وإذا علم جواز الفسخ بترك الاتفاق مع
القدرة حال غيبته وإن كان لا يظهر خلافا فلا يعلم جوازه حالة الجعز بالاولى فظهر أن ما فهمه في الدرر
من أن الفسخ حالة الغيبة لا يكون إلا بترك الاتفاق فقط فهم غير صحيح وليس المراد من قوله فان رفع
هذا القضاء المحال ما هو الأعم من كونه حنفيا أو شافعيًا بل خصوص الشافعي ولهذا نقل في الدرر عن
البحر أنه لو قضى به حنفي لم ينفذ نعم لو أمر شافعيًا فمضى به نفذ إذا لم يرتس الأمر والمأمور انتهى وقوله
نعم لو أمر شافعيًا أي بشرط أن يكون مأذونا له بالاستئابة جوي عن المفتاح وأقول ما سبق عن الدرر
معز بالبحر هو قول صاحبين وعند الإمام إذا وقع منه القضاء مخالفًا لأيه ناسيا لمذهبه نفذ عنده وفي
العدو وايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختلاف الترجيح في الحاشية أظهر وأبين عن أبي حنيفة
نفاذ قضائه وعليه الفتوى انتهى وهكذا في الفتاوى الصغرى وفي المعراج معز بالمحيط الفتوى على
قولهما بحر ثم نقل عن البرازية معز بالشرح الطحاوي ما يقتضي موافقة صاحبين للإمام في نفاذ القضاء
ونصفه إذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى ثم تبين أنه على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله
أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه أيضا انتهى وهكذا ذكر العبادي في الفصول
وفي عمدة الفتاوى القاضي إذا قضى بقول مرجوع عنه جاز وكذا الوقضي في فصل مجتهده فيه وكذا

في السراجية وفي ما آل القضاوى قضى بخلاف مذهبه وهو مجتهد فيه قال أبو حنيفة بنده وقال أبو يوسف لا ينبغي انتهى ففصل من هذا القول انه اذا قضى بمذهب غيره أو بقول مرجوع عنه نفذ عند الامام وليس لغيره نقضه قولاً واحداً باتفاق المشايخ وانما الخلاف بالنسبة لغير الامام فمنهم من نقل ما يقتضى موافقة صاحبين للامام كالبرازي تبع الشرح الطحاوى ومنهم من عزا القول بالنفاذ الى الامام وهذا القول بعدمه الى صاحبين كقاضين وصاحب المراج ووافق كلام قاضين ما ذكره في المحيط أولاً من أن اختلاف الولاية في نفاذ القضاء وذكر آخر أن الاختلاف في حل الاقدام على القضاء فعلى ما ذكره في المحيط أن الاختلاف في نفاذ القضاء بعد وقوعه وانما الخلاف في حل الاقدام فقط وهذا القول بلائم كلام الطحاوى قال في البحر والصحيح أن فيه خلافاً بين أبي حنيفة وصاحبيه أى في النفاذ بدليل سياق كلامه والحاصل أن كلام صاحب البحر أولاً يقتضى الميل الى عدم النفاذ حيث نقل عن الفخ أن الوجه الاقناع بقوله لان التارك لمذهبه عمداً لا يفعله الا لهوى باطل لا قصد جميل الخ لكن ذكر بعد ذلك ما يخالفه حيث قال والمحق أن القاضى اذا حكم على خلاف مذهبه فان متوهماً أنه على وفقه فانه باطل يجب نقضه وان وافق مجتهد فيه وان كان متعمداً لمذهب غيره فانه لا ينقض الخ وفي الدر المختار من الدباجة ذكر أن الخلاف خاص بالقاضى المجتهد وأما المقلد فلا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه أصلاً كما في القنية لاسيما في زماننا فان السلطان ينص في منوره على نفيه عن القضاء بالاقتوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ قضاؤه فيه وينقض الخ (قوله وتؤمر بالاستدانة عليه) بعد فرض القاضى نفقته عليه نهر (قوله هو الشراء بالنسيئة الخ) بان يقول لها القاضى اشترى الطعام والكسوة وكلى والبسى لترجى بفنهما على الزوج لأن يقول استقرضى على الزوج لان التوكيل بالاستقرار لا يصح جوى عن البر جندى وفائدة أمر القاضى بالاستدانة رجوع الغريم على الزوج وبدونه يرجع على المرأة وهى ترجع بالمفر وض على الزوج وفائدة أيضاً الرجوع على الزوج بعد موت أحدهما واعلم أن أمرها بالاستدانة مقيد بما اذا لم يكن لها أخ أو ابن موسراً ومن يجب عليه نفقتها لولا الزوج لما فى التيسير عن شرح المختار أن نفقتها حينئذ على زوجها وبؤر الابن والاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا ايسر ويجلس الابن والاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف شرئاً ليلية وانما لا يؤمر الرجل بالاستدانة لانه بعد ثبوت اعساره لا يأمنه احد غالباً على ماله نهر فلواستدانت بعد الفرض بأمر القاضى ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا تسقط المستدانة بالموت هو الصحيح وكذا لا تسقط بالطلاق في الصحيح جوى عن المفتاح (قوله وتتم نفقة اليسار بطروه) كذا عكسه لو اعسر شرئاً ليلية عن المواهب وهذه المسئلة تستقيم على قول الكرخى حيث اعتبر حال الرجل فقط ولم يعتبر حال المرأة أصلاً وهو ظاهر الولاية ولا تستقيم على ما ذكره الخصاص من اعتبارهما على ما عليه الاعتماد فيكون فيه نوع تناقض لان ما ذكره اول الباب هو قول الخصاص ثم بنى القول على قول الكرخى زيل على قال العيني قلت بل تستقيم على قول الخصاص لانه عند اعسار أحدهما المعتبر بالنفقة الوسط فاذا ايسر وتم نفقة الموسرين أو يجوز أن يكون اختصارها قول الكرخى انتهى واقول ما اجاب به العيني من أن كلامه يستقيم على قول الخصاص بأباه قول المصنف وان قضى بنفقة الاعسار اللهم الا ان يلتزم بأن نفقة الاعسار تشمل النفقة الوسط فيثبت ما ذكره (قوله ولا يجب نفقة مدة مضت الخ) لانها صالحة للصلاة لا تملك الا بالقبض (قوله بان غاب عنها شهر) تقيده بالشهر يشير الى ما فى الزيلعي من الغاية من أن نفقة ما دون الشهر لا تسقط فكله جعل القليل مما لا يمكن الفرز عنه اذ لو سقطت بعضى سير من المدة لما تمكنت من الاخذ أصلاً انتهى (قوله أو الرضا) بان اصطلح على قدر معين أصنافاً أو ذراً هدر (قوله فيقضى لها بنفقة ماضى) ولو انقضت من مال نفسها بلا أمر قاض ولو اختلفا في المدة فالقول لها واليئنة لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها بمعينها رعن الذخيرة واذا أقر أن في ذمته لها كسوة

(وتؤمر بالاستدانة عليه) مطلقاً سواء كان حاضراً أو غائباً وفي فتاوى السراجية هذا اذا كان الزوج حاضراً وان كان غائباً لا تؤمر به وذكر الخصاص ان نفقته لا تستد انة على الزوج هو الشراء بالنسيئة لقضى الفقه من مال الزوج (وتتم نفقة اليسار بطروه) وان قضى القاضى بنفقة الاعسار هذا اذا خصمه اماً اذا رضيت بها فلا (ولا يجب نفقة) مدة (مضت) بان غاب عنها شهر او كان حاضراً وامتنع من الانفاق وقد اكلت من مال نفسها (الا بالقضاء) في هذه المدة (أو الرضا) فيقضى لها بنفقة ماضى

ماضية ففي فتاوى قارى المداية انها تلزمه وليسكن يفتى للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان
ادعت بلا قضاء ولا رضاهم سحها بالسقوط والا جميعها ولا يستفسر المقرات انتهى فاذا اقر انها لم تته على
انها بقضاء أو رضا فتلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة على انها بغير قضاء ورضا بعد اقرارها المطلق فينبغي
ان لا تلزمه اشياء اخرى كالب اقرار (قوله وبموت أحدهما تسقط القضية) لانها صلة والصلوات تسقط
بالموت كالمدة والدية ونهر والتقييد بموت أحدهما وقع اتفاقا لانها لو ماتا معا يكون الحكم كذلك جوى
عن المفتاح والاولى ان يقال تقييده بموت أحدهما يعلم الحكم في موتهما معا بالاولى (قوله اما اذا امرها
فاستدانت الخ) بخلاف ما لو كانت الاستدانة بغير الامر لان للقاضي ولاية عامة فنزلت استدانتها بامر
بمنزلة استدانتة نهر (قوله وكذا لو طلقها الزوج الخ) ولو رجعا كما في الظهيرة والخامسة واهتم في البحر
بمخاض عدم سقوطها بالطلاق كبل لا يتخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه عنى الاشياء وبالاول أفنى شيئا
يعنى الشيخ غير الدين لكن صحح الترنبلالى في شرحه للوهبانية ما يجنبه في البحر من عدم السقوط ولو باننا
قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن النعمنة در وصرح في الترنبلالية بان القول بسقوط النفقة بالطلاق
ولو باننا ضعيف مستدل بما في الغيض والز يلى قال وذ كر صاحب البحر وجوها لتضعيف القول بالسقوط
(قوله أى لو عجل لها نفقة مدة ثم مات أحدهما الخ) أو طلقها در سواء قبل الدخول أو بعده شربلالية
عن البحر فلو ابقي الشارح المتن على اطلاقه لكان أولى وكذا لا فرق في الحكم بين ان يكون التجهيل
من الزوج أو ابيه (قوله لم يرجع بشئ) ولو قائمه به بغير در لانها صلة انصل بها القبض (قوله ويسترد
ما وراء ذلك) لانها أخذت عوضا عما تستحقه عليه بالاحتباس فتبين ان لا استحقاق لما عليه فترده ز يلى
(قوله وان كان مستهلكا تحب قيمة الباقي) قيد بالاسهلاك لانها لو هلكت لا يسترد شيئا بالاجماع (قوله
وعن محمد انها اذا قبضت نفقة شهر فادونه الخ) لانه يسر فصار في حكم الحال هداية (قوله ويبيع القن الخ)
انما يباع العبد اذا لم يكن في يده من كسبه ما يصرف الى الدين اما اذا كان فلتابع رقبته ما بقى الكسب
في يده جوى عن البرجندي وكما يباع في دين النفقة فكذا في دين المهر وسكت عنه هنا التصريح به في
نكاح الرقيق (قوله في نفقة زوجته) يعنى المفروضة ولو بنت المولى لامته ولا نفقة ولده ولو زوجه حرة
بل نفقة على امه ولو مكاتبه لتبعيته للام ولو مكاتبين سحى لامه ونفقتة على ابيه در عن الجوهرة وقوله
ونفقتة على ابيه بخلاف لما في البحر عن الكافى وغيره حيث قال واذا كانت امرأة المكاتب مكاتبه ولها
مولى واحد فنفقة الولد على الام لان الولد تابع للام في كتابتها ولهذا كان كسب الولد لها الخ وهل يباع القن
في كف زوجه بناء على ما مر من وجوبه على الزوج مطلقا على قول الثاني يذنبى ان يباع ولو قتل سقطت
في الاصح كذا الوما فاذا اشتراه من علم بحاله اولم يعلم ثم علم فبطل السبب في حقه ايضا فاذا اجتمع عليه
النفقة مرة أخرى يباع ثانيا وكذا حاله عند المشتري الثالث وهم جوا لا يباع مرة أخرى الا في دين النفقة كذا
في الفتح وفي قوله فاذا اجتمع الخ اعما الى انه لو بيع فلم تف قيمته بما عليه لم يبع في الباقي ثانيا وما في صدر
الشريعة سهو نهر ولو ابدل في النهر القيمة بالقر من قوله فلم تف قيمته الخ لكان أولى (تممة) وقع
لصاحب الدرر نظير ما وقع لصدر الشريعة من السهو سرى عليه من متابعتها (قوله الا ان يفديه مولاه)
مطلقا بآب الزوجة الا يبيعه أو رضيت لان حقها في النفقة لا في الرقبة هداية (قوله لان المدبر لا يباع)
وكذا ولد ام المولى وما في النهر من قوله وام الولد صوابه وولد ام المولى شيئا (قوله ولا مهر ايضا) لكن
يطالب به بعد المحرمية عبنى (قوله انما تجب بالتبوة) قبل الطلاق لا بعده حتى لو باها بعد الطلاق
لاجل انقضاء العدة ولم يكن بواها قبل الطلاق سقطت بخلاف حرة نثرت فطلقت فعادت وفي البحر شيئا
فرضها قبل التسوية باطل در (قوله مطلقا سواء كانت مدبرة الخ) ولا فرق بين ان يكون الزوج خرا
او عبدا يعنى لغير سيده لانه اذا كان عبدا فنفتها على السيد بواها أو لا ز يلى ويتظر ما لو كان مكاتب
للزوجة ولعلها عليه شربلالية (قوله ولو خدمته احياها من غير استقدامه الخ) لانه لم يستقدمها ليكون

(وبموت أحدهما تسقط) النفقة
(القضية) المفروضة وعند الشافى
لا تسقط هذا اذا لم يامرها بالاستدانة
اما اذا امرها فاستدانت ثم مات
أحدهما لا يبطل ذلك هكذا
ذكر المحاكم التمهيد في المختصر
وذكر الخصاص انه يبطل ايضا والصحيح
هو الاول وكذا في شرح المداية وكذا
لو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط
ما اجتمع عليه من النفقة بعد فرض
القاضي (ولا ترد المجهلة) أى لو عجل
لها نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل مضي
المدة لم يرجع بشئ عندهما مطلقا سواء
كانت شهرا أو أكثر منه وعذر محمد
والشافعى ترفع عنها خاصة المدة الماضية
قبل موته ويسترد ما وراء ذلك ان كان
قائما وان كان مستهلكا تحب قيمة الباقي
وعلى هذا الخلاف تجب الكسوة
وعن محمد انها اذا قبضت نفقة شهر
فادونه ومات قبل مضيها لا يسترد
وان كان أكثر من الشهر فعلى ما بينا
من الخلاف (ويبيع القن في نفقة
زوجته) الا ان يفديه مولاه وانما قيد
بالقن لان المدبر لا يباع ونفقتها تملك
بكسبه وكذا المكاتب ما لم يجز وان
عجز يباع هذا اذا كان الزوج باذن
المولى اما اذا كان الزوج بغير الاذن
فلا نفقة عليهم ولا مهر ايضا (ونفقة
الامة المنكوحه انما تجب بالتبوة)
مطلقا سواء كانت مدبرة أو أم ولد وهى ان
يخلى بينها وبينه في منزله ولا يستقدمها
ولو خدمته احياها من غير استقدامه
فلها النفقة

استرداد اهداية (قوله ولو استقدمها بعد التوبة الخ) وكذا اذا استخدمها اهله وظاهر ما في الكافي سقوطها باستخدامها ولو في منزل الزوج لكن تعليل السقوط بقوت الاحتباس يفيد خلافه فهو ولو بها منزل ثم غفل الزوج لها النفقة ثم اخرجها المولى للخدمة وقد بقي في يدها شيء يسترده زيلعي من المضاربة ونص بهارته ولو رجع الى بلده وفي يده شيء من النفقة رده الى مال المضاربة كما لحاج من الغير اذا بقي شيء في يده يرده على المجموع عنه او الورثة وكالغازي اذا اخرج من دار الحرب برذا الى الغنيمة مامعه من النفقة وكالامة اذا بواها المولى منزل افع الزوج ثم اخرجها للخدمة وقد بقي شيء من النفقة في يدها استرده الزوج انتهى وانظر هل استرداد الزوج ما بقي في يدها قول محمد او هو قول الكل وظاهر اطلاقه هو الثاني وحيث ان يشكل وجه الفرق بالنسبة لمذهب الامام الاعظم وابي يوسف حيث استرداد الزوج ما بقي في يدها بعد ما اخرجها المولى للخدمة بخلاف المسئلة المتقدمة التي اشار اليها المصنف بقوله ولا ترد المجعلة فانه لا استرداد فيها عندهما مع ان الاحتباس زال في كل منهما غير انه في هذه بالاستخدام وفي تلك بالموت ويمكن الفرق بان زوال الاحتباس في تلك بامر قهري لا صنع لما فيه بخلاف ما هنا فانه حصل بصنع المولى (قوله ونحب السكني) افرد ما بالذكري مع ان اسم النفقة يعمها لان لما حكى يخصها نهر (قوله سكن الدار وفيها) اشار بهذا الى ان سكن يتعدى للفعول بنفسه وبواسطة حرف الجر (قوله في بيت) بقدر حالهما كطعام وكسوة وبيت منفرد من دار له غلق كفالها المحصول المقصود هداية زادي الاختيار والعيني ومرافق ومفاده لزوم كنيف ومطبخ قال في البحر وينبغي الاقتابه وذكر في البحر ايضا انه يشترط ان لا يكون في الدار احد من احواء الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن الملقط كفايته مع الاحاء لاعم الضرر لكل من زوجته مطالبة بيت من دار على حدة در وفي الفتاوى الخيرية ان امتنع من ذلك بحبس (قوله خال عن اهله) شامل لولده من غيرها كما في الهداية قبل الان يكون صغيرا لا يفهم الجماع فله اسكانه معها كما في الفتح وله ان يسكن امته معها في المختار كما في البرهان غير انه لا يطأها بحضرتها كما انه لا يحمل له وطأ زوجته بحضرتها ولا بحضرة الضررة شربلا لية وكذا انه ان سكن معها ام ولده در وكذا له اسكان اخته معها ايضا جوي عن البرجندي ولم نجد في كلامهم ذكر المؤنسة الا انه في فتاوى قارى الهداية قال انها لا تجب ويسكنها بين قوم صالحين بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما اذا كانت تختي على عقلها من سعة نهر ونظر فيه الشربلا الى بان المسئلة مذكورة في البحر قال ليس عليه ان ياتنها بامرأة تونسها في البيت اذا اخرج اذا لم يكن عندها احد كما في فتاوى قارى الهداية انتهى وقال في البحر قد علم من كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعى انتهى واقول ما ذكره قارى الهداية من عدم لزوم المؤنسة يحصل على ما اذا كان المسكن صغيرا كالمساكن التي في الربوع والمحيشان بشرا الى ذلك قوله بحيث لا تستوحش اذا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم لزوم الاتيان بالمؤنسة اذا استوحشت بان كان المسكن متسما كالدروان كان لها جيران فعدم الاتيان بالمؤنسة في هذه الحالة لا شك انه من المضاربة لاسيما اذا خشيت على عقلها وما في النهر من قوله وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كان المسكن خاليا عن الجيران يحصل على ما اذا رضيت باسكانها فيه ولم تطلبه بالمسكن الشرعى وهو مال جيران وحيث ان فلا يستقيم الرد عليه بما في البحر من ان البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعى ولهذا نقل السيد الحموي في شرح عبارة التهر برمتها ولم يتعقبها فحصل ان الاقتابلزوم الاتيان بالمؤنسة وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فان كان المسكن بحال لو استغاثت بجيرانها غاؤها سريعا لما بينهم من القرب لا تلزمه المؤنسة والالزمت (قوله واهلها) ولو ولدها من غيره در ومقتضى ما سبق في ولده ان يقال الا اذا كان صغيرا لا يفهم الجماع ولم اراه (تممة) سكن بها في منزلها فلا اجر عليه فتاوى قارى الهداية بلا فرق بين مالوا بحيث له السكني ام لا لان لزوم الاجرا حاد من اما العقد واستيفاء المنفعة على وجه الغصب ولم يوجد واحد منهما على ان استيفاء المنفعة في الغصب لا يكون موجبا للزوم

ولو استخدمها بعد التوبة سقطت النفقة
اما المسكنة فهي كالحرية في استحقاق
النفقة سواء بواها مولاه او لا (و) يجب
(السكني) مصدر سكن الدار وفيها اذا
اقام واسم بمعنى الاسكان كقري بمعنى
الارقاب (في بيت حال عن اهله واهلها)
الا ان تختار ذلك ورضيت (ولهم اي
لاهلها) النظر والكلام معها في اي
وقت شاؤوا له ان يمنع والديها ولدها من
غيره واهلها من الدخول عليها وقيل
لا يمنعهم من الدخول عليها وانما يمنعهم
من القرار

الابرار في ثلاثة الوقف وعقار اليتيم والمعدل للاستقلال (قوله وقيل لا يمنعهم من الخروج الى والديها)
ان لم يقدر على اتيانها على ما اختاره في الاختيار ولو ابواها زمانا ملاوا واحتاجها فطلبها تعاهده ولو كافرا
وان أبي الزوج در عن الفتح (قوله وفي غيرهما من المصارم الخ) قيدا للمحارم لما في الدر من أنها ممنوعة
من زيارة الاجانب وعبادتهم والوليعة وان اذن ككنا عاصين وفي البحر له منعهم من الغزل وكل عمل
ولو تبرعا لا جنبي ولو قابله أو مفصلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم لا تنزلة امتنع
زوجهما من سؤالهما ومن الحمام اللنساء وان جاز بلاترين وكشف قال الباقي وعليه الفتوى فله خلاف
في منعهم الا ان العلم يكشف بعضهم شر نبلاية عن الكمال والحاصل ان لها الخروج ولو بغير اذنه
اذا كانت قابله أو غاسلة ما لم يمنعها وبهذا يدفع الثاني في كلام البهر (قوله وفرض لزوجة الغائب)
ولو مفقود ادر وفي الصيرفة قيد الغيبة بمدة السفر امكن نقل المحوى عن البرجندی انه لا فرق بين ان
تكون الغيبة مدة السفر أو لا حتى لو ذهب الى القرية وتركها في البلدة فله القاضى أن يفرض لها النفقة
وما في الرز من أنه ينبغي لو كان له عدم عندها أن تقرض لهم ولم أره نظريه المحوى بان السيد لو كان
حاضرا لا يجبر على نفقتهم بل تكون نفقتهم في كسبهم بخلاف الزوجة والطفل ومن في حكمه انتهى قلت
و يؤيده ما سجي من التصريح بانها لا تقرض لمملوكه (قوله وأولاده البكار الزمنى) هذا بالنسبة
للذكور وأما الانثى فتفرض لها مطلقا دلان صفة الانوثة عجز (قوله وأبويه ان كانا محتاجين) مطلقا
ولو مع القدرة على الاكتساب لو جوب نفقتهم بمجرد الفقر بخلاف غيرهما من الاقارب حيث لا يكفي
لوجوب النفقة مجرد الاحتياج بل لابد من صفة العجز عن الكسب والاحداد والمجذبات كالأبوين كما
سأقي وفي اقتضائه على ما ذكر من الزوجة والأبوين والطفل ايماء الى أنها لا تقرض لغيرهم كمملوكه
وأخيه كما أنه لا يقضى عنه دينه درهم معللا بأنه قضاء على الغائب وفي التهر لا يقضى دين الغائب ولو أقر به
من عنده المال انتهى قلت ومنه يستفاد جواب حادثة هي أن شخصا يدعى أنه كان مسافرا في بلدة
فاذا بها شخص ظله وأخذ منه قدرا معلوما من المال وأنه يريد الدعوى على وكيله بمصر ليقتضى له القاضى
بالدفع من مال موكله الذي في يد الوكيل فأجبت بأن الدعوى على الوكيل لا تبسح ولا يقضى عليه بالدفع
وان كان مقررا بما يدعيه من أخذ موكله (قوله عندهم يقر به الخ) ولا بد أن يقر بالنسب أيضا
في الوالد والولد قالوا وعلم القاضي بذلك كاف قيدا بقراره لانه لو أنكر وطلبت عينية لا يستلزم ولو أقامت
البرهان بما ادعته عليه لم يقبل لانه ليس خصمها نهر ولو علم بأحدهما احتج بالقرار بالآخر (قوله)
وقال زفر لا يقضى باصلها من مال الوديعة) لانه مأمور بالمحفظ دون الدفع ولنا ان صاحب البند اذا كان
مقررا بالمال والزوجة والنسب فقد أقر لهم بحق الاخذ لانهم أن يأخذوا بأيديهم من ماله بغير رضاه لان
نفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء ولهذا كان لهم الاخذ قبل القضاء فكان القضاء اعانة وفتوى من القاضي
بخلاف غير الولاد من الاقارب لان نفقتهم غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس لهم أن يأخذوا من ماله شيئا
قبل القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء ابتداء ايجاب فلا يجوز ذلك على الغائب زبلي ولو انفق من عنده
المال بلا فرض امينا كان كالمودع أولا كالمدينون ضمن بلا رجوع ويقبل قول المودع في الدفع
للفنقة لا المدينون الا بينة او اقراره ادر من البهر ولعل المراد بغير الولاد من الاقارب نحو الاخ والعلم
فليطهر شر نبلاية وماتر جاء الترنبلالى صرح به القهستاني (قوله وهذا اذا كان المال من جنس حقهما
الخ) ولو قال من جنس حقهما كافي متن التنوير لكان أولى والتبر بمنزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح
قيمة للضرر وبزبلي (قوله اما اذا كان من خلاف جنسه الخ) لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب
للا اتفاق بالوافق درر وغيرها كالمداية وعبارتها اما عند الامام فلا يباع على المحاضر فكذلك على
الغائب واما عند اصحابنا فان كان يقضى على المحاضر لانه يعرف امتناعه فلا يقضى على الغائب لانه
لا يعرف امتناعه انتهى لكن نقل السيد المحوى عن البرجندی ما نصه وقال المحلواني للقاضى بيع

وقيل لا يمنعهم من الخروج الى والديها
ولا يمنعهم من الدخول عليهما في
كل جمعة وفي غيرهما من المحارم بقدر
بسته وهو الصحيح وعليه الفتوى وقال
محمد بن مقاتل الرازي لا يمنع (وفرض
من الزيارة في كل شهر) الصغير الفقير
لزوجته الغائب وطفله (الصغير الفقير
مطلقا) كان ذكر او أنثى وأولاده
البكار الزمنى الفقراء (وأبويه) ان كانا
محتاجين فحسب (في مال له عندهم
يقربه وبالزوجة) مطلقا سواء كان
وديعة ومضاربة او دينا وقال زفر
وديعة لا يقضى باصلها من مال الوديعة
ولا يقضى بالاستدانة عليه وهذا اذا كان
وتؤثر بالاستدانة عليه كالدراهم
المال من جنس حقهما كالمداية اما اذا كان
والدناير والطعام والكسوة اما اذا كان
من خلاف جنسه فلا يفرض القاضي
فيه النفقة وكذا اذا أنكر احد
الامرئين لا يفرض القاضي النفقة

عروض الغائب في نفقة زوجته عندهما لا عند الامام وفي العقار روايتان كذا في العمادية انتهى (قوله ولا تجمع بيننا على النكاح) ولا تستعمله عند عدم البينة كما سبق عن النهر لان المودع ليس بخصم عنه في اثبات الزوجة والنسب ولا هم خصم عنه في اثبات المال زيلعي وقال زفر يسمعها ويفرض لها النفقة امرها بالاستدانة فان حضرا زوج وانكر النكاح كلفها القاضي اقامة البينة ثانيا قال الخصاف وهذا ارفق بالناس وفي ملتقى الابصر وهو المختار وفي غيره وبه يفتي نهر وهذا من الست التي يفتي فيها بقول زفر فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل بيننا على النكاح ان لم يكن عالما به ثم يفرض لهم ويأمرها بالانفاق او الاستدانة لترجع در عن البحر ووجه الافتاء بقول زفر ما في الهداية انه لا ضرر فيه على الغائب فانه لو حضر وصدها فقد اخذت حقها وان جحد يحلف فان نكل فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حقها وان عجزت يضمن الكفيل او المرأة انتهى (قوله ويؤخذ كفيل منها) بما اخذته لا بنفسها وجوبها في الاصح نهر وسقوط النفقة بمضي الزمان او الموت عرضي لا اصلي فكان دين النفقة صحيحا بخلاف بدل الكتابة لان العجز في المكاتب اصل ويحلفها مع اخذ الكفيل احتياطا ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها تنوير وشرحه وكذا يؤخذ الكفيل من القريب ولا داو يحلفه ايضا شر نبلاية عن المجوهرة لان القاضي ناظر محتاط وفي اخذ الكفيل نظر للغائب وكذلك في التحليف ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فليتظر انتهى (تنبيهه) لا يفتي بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء المذكورين وهم - م الزوجة والوالدان والولد الصغير هداية ويستدرك عليه الاولاد البكار الاثنا والذكور البكار الزنى ونحوهم لانهم كالصغار للعجز عن الكسب كذا قاله الكمال قال الشر نبلاي وينظر ماذا يريد بنحوهم انتهى واقول يريد بنحو الزنى من كل من لا قدرة له على الكسب وان لم يكن زمنا فالصغير في بنحوهم يرجع لازمي لا للذكور كما توهمه (قوله حتى ان حضرا زوج واقام بينة الخ) انما لم يعط النكول عليه لانه اذا عجز عن اقامة البينة فاستحلفت فنكلت كان له الخيار في مطالبة ايهما شاء كما سيذكره الشارح يعني اتفاقا على ما يشير اليه كلامه اما اذا اقام البينة انه اوفاها النفقة ففي توجه الطلب على الكفيل قولان اشار اليه ذلك بقوله وقيل الكفيل ضامن لما اخذت وبالحجة فمن زاد او نكلت على قول الشارح حتى ان حضرا زوج واقام بينة الخ لم يصب اما ولا فلتصرح الشارح به فيما سيأتي قريبا واما ثانيا فلان هذه الزيادة تقتضي ثبوت الخلاف في كون الكفيل مطالبا او لا في جانب النكول بناء على انه ضامن او لا كنبوته في جانب اقامة البينة على استيفائها النفقة (قوله وذكري ادب القاضي للخصاف ليس عليه ذلك) أي ليس على القاضي ان يأخذ منها كفيل بما اخذته لكنه لو اخذ كفيل فحسن والاصح ان يأخذ منها كفيل وجوبا كما سبق عن النهر بخلاف ما اذا قسمت التركة بين الورثة بالبينة حيث لم يؤخذ منهم كفيل عند ابي حنيفة لاحتمال ان يكون له وارث آخر والفرق ان المكفول له في النفقة معلوم وهو الزوج وفي الميراث مجهول زيلعي (قوله ولمعتدة الطلاق) يشترط في استحقاق النفقة ان تلازم بيت العدة حتى لو خرجت زمانا عن غير عذر شرعي صارت ناشرة ولا تستحق النفقة وان تكون معتدة من نكاح صحيح اذا المعتدة من النكاح الفاسد لا نفقة لها وان تكون حرة او امهت بواها المولى فان لم يبوئها المولى يتناقلا نفقة لها كما في حال قيام النكاح واذا فرض لها القاضي نفقة العدة فلم تأخذ حتى مضت العدة قبل تسقط واختار المحلواني عدم السقوط سموي عن البرجندي وتقدم ان النفقة انما تجب بالتبوة قبل الطلاق لا بعده حتى لو بوأها بعد الطلاق لا تستحق نفقة العدة واعلم ان الخلاف في سقوطها بمضي مدة العدة مقيد بما اذا لم تكن استدانته عليه بعد فرضها عليه بالقضاء وان فرضت بغير القضاء بان تراضياعليها فغيره اختلاف الروايات والمشايع نهر واعلم ان ما ذكره البرجندي من ان معتدة الطلاق تسقط نفقتها بنشوزها محمول على معتدة الرجعي فلا ينافي ما في النهر من فروق الهبوطي لوشنرت المبانة في العدة وقبلت ابن زوجها لا تسقط نفقتها بخلاف المنكوحه لان السكنى في الاول حق الله فكذا النفقة وفي الثاني

ولا تسمع بيننا على النكاح ايضا
عند علمنا الثلاثة (ويؤخذ كفيل
منها) بعدما اعطيت حتى ان حضر
الزوج واقام بينة على انه اوفاها
النفقة بأمرها القاضي برما اخذت
الكفيل ضامن لما اخذت
وقيل الكفيل ضامن له بينة وحلفت على ذلك
وان لم يكن له بينة وحلفت زمناها
فلا يفتي على الكفيل وان نكلت زمناها
الخيار في مطالبة ايهما شاء وذكري ادب
القاضي للخصاف ليس عليه ذلك لكن
لوفعل فحسن وكذا يجبر الاب فحسب
على نفقة امرأته الغائب ونفقة
ولده (و) تحب النفقة والسكنى دون
السكنى (لمعتدة الطلاق) سواء كان
رجعيا او بائنا وسواء كانت حاملا او لا
وقال الشافعي لا نفقة للبتوة ولها
السكنى الا اذا كانت حاملا

حقها ولو ادعت امتداد الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما يحضها او بدخولها حد الا يأس ما لم تدع
الحمل فلها النفقة الى سنتين مطلقا فلومضتا ثم تبين ان لاجل فلان جوع عليها وان شرطه لانه شرط
باطل ولو صالحتها عن نفقة العدة ان بالاشهر صح وان بالحيف لالتمها له بجر ونهرودر (قوله وانما قلنا
دون الكسوة لانها لا تحتاج الخ) هكذا اعتذر من محمد حيث لم يذكر الكسوة في الكتاب شر نبلاية عن
من الغفار (قوله لا الموت) شامل لما لو كانت حاملا الا اذا كانت ام ولد حاملا فلها النفقة من جميع المال
شر نبلاية عن النهر معز بالجوهره وقوله شامل لما لو كانت حاملا لمخالفة لما نقله السيد المحوى عن
البر جندی ونصه ويستثنى من ذلك الحامل فانها تجب لها النفقة ويمكن ان يقال ان نفقة الحامل لاجل
الحمل لا العدة انتهى فتحصل ان معتدة الموت الحامل تختلف في وجوب النفقة لها الا ان تكون ام ولد
فتجب لها النفقة بالاتفاق من جميع المال لانه لا ارث لها قال في النهر وينبغي ان يكون معناه اذا حبلت
امة من سيدها واعترف بان الحمل منه لسكنها لم تلد الا بعد الموت انتهى (تمت) ذكر ابا وليث في تفسير
قوله تعالى وان كن أي المطلقات اولات حمل قد اجعوا ان المطلقة اذا كانت حاملا فلها النفقة واما
اذا لم تكن حاملا فان كان الطلاق رجعا فلها النفقة والسكنى بالاجماع وان كان الطلاق بائنا فلها النفقة
والسكنى في قول اهل العراق وقال بعضهم لها السكنى ولا نفقة لها اه (قوله بمعصيتها) لانها صارت
حاسبة نفسها بغير حق وصارت كالناشرة بل ابعد قيد بالمعصية لانها لو كانت بغيرها كخيار بلوغ وعق
وعدم كفاءة وطه ابن الزوج مكرهه وجبت نفقتها وبكونها منها لانها لو كانت منه كتقيل بنت زوجته
او ابلاؤه مع عدم فيشه حتى مضت المدة واباؤه عن الاسلام اذا اسلمت هي او ارتد فاني عن الاسلام وجبت
لها النفقة لان بمعصيته لا تحرم هي النفقة قال في الفتح ولها السكنى في جميع الصور لان القرار في منزل
الزوج حق عليها فلا يسقط بمعصيتها اما النفقة فحق لها فتجوز بسقوطه بمعصيتها انتهى والظاهر ان
الكسوة كالنفقة بجامع ان كلا منهما حق لها نهر (قوله ووردها بعد البت تسقط نفقتها لا تمكين ابنه) وجه
الفرق ما في النهر من ان الشارع اوجب حبس المرتدة ولا نفقة للمحبوسة وكذا لو لم تحق بدار الحرب حتى
لوم تلحق بدار الحرب ولم تحبس كان لها النفقة ولو حبست او لم تحق فعدت الى الاسلام ورجعت الى بيتها
عاد استحقاقها للنفقة اما الممكنة فانها لا تحبس به شرعا الخ وقوله حتى لوم تلحق بدار الحرب ولم تحبس كان
لها النفقة معناه انها لم تخرج من بيته در عن القهستاني وسياتي في كلام الشارح ما يفيد (قوله
ولطفله) وهو الولد حين يسقط من بطن امه الى ان يحتلم ويقال جار به طفل وطفلة كذا في المغرب وقيل
اول ما يولد مبي ثم طفل نهر وفي الدر الطافل يع الانثى والجمع وذلك لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
الاية اوجب على الاب رزق والودات وعبر بالمولود تنبيهها على علمه الايجاب وهو الولادة واذا وجبت نفقة
غيره بسببه نفقة نفسه اولي نهر واطلق في وجوب نفقة الطفل على ابيه فعم ما لو كان مسلما وابوه كافر در
عن البحر وسياتي التصريح به في كلام الشارح عند قول المصنف ولا نفقة مع اختلاف الدين الاباز وجبة
والولاد ولو للصغير مال غائب فنفقته على ابيه ثم يرجع ان شهد الا ان ينوي الادانة ولو كانا فقيرين فالاب
يكتسب او يتكفف وينفق ولو لم يتيسر انفق عليهم القريب ورجع على الاب اذا ايسر ولو خاصته الام
في نفقتهم فرضها القاضي وامره بدفعها للام ما لم يثبت خيانتها فبعدفع لها صبا حوا ومساء او يأمر من ينفق
عليهم وصح صلحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل طرحت ولو على
مالا يكفهم زيدت بجر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي المنية اب معسر وام موسرة تؤمر
الام بالانفاق ويكون دين على الاب وهي اولي من الجدا الموسر در وفي الاشباه من كتاب الغرائض الجدا
كالاب الا في ثلاثة عشر مرثلة منها ما في الخانية مات وترك اولاد اصغارا ولا مال لهم ولهم ام وجد ابوالاب
فالنفقة عليهما ثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجدا انتهى واذا امتنع الاب من الانفاق على ولده مع
كون الاب له قدرة على التكسب حبس بخلاف سائر الديون ولا يحبس والدوان علاني دين ولده وان

وانما لما دون الكسوة لانها لا تحتاج
في هذه العدة الى الكسوة حتى
لو احتاجت تفرض كذا في الخزانة
(الاموت) أي لا يجب شيء للعدة الموت
(و) معتدة (المعصية) وهي التي جات
الفرقة بمعصية اكرتوا وتقيل ابنه
مطلقا (وردها بعد البت) تسقط
قبل الطلاق (و) واحد او اكثر (تسقط
سواء كان واحدا حتى تعوب فان لم
نفقتها) اذا حبست حتى زوجها فلها
تحبس بعد بل هي في بيت زوجها (تمكين ابنه)
النفقة (لا) أي لا يسقط (تمكين ابنه)
من نفسها بعد البت فيكون لها النفقة
خلافا لفرقة هذا اذا كان بائنا اما اذا كان
رجعا وارثت فحبست أولا او مكنت
اسه فلا نفقة لها (و) تحبس الزنقة
(الضقة الفقير) اذا كان حرا وابوه
وان كان الاب عبد او فقيرة على مولاه
وان كان الاب عبد لا تزومه نفقة الابن

سفل الا في النفقة شر بنبلالية من الفتح وسياقي عن البدائع انه اذا امتنع عن نفقة القرب المحرم يضرب
 الخ على ان ضربه في قرابة الولاد يكون بالاولى قيد بالطفل لان الكبير القادر على الكسب لا تجب
 نفقته على ابيه بخلاف العاجز كالذي به زمانة او عجمي او شلل او ذهاب عقل ومنه الانثى الى ان تزوج
 وليس له ان يرهبها في عمل وان كان لها قدرة واذا طلقت وانقضت عدتها عادت نفقتها وابناء الكرام
 اذا كانوا لا يهتدون الى الكسب نهر وكذا من يلحقه العار بالكسب در وظاهره انه لا يشترط عدم
 اهتدائه للكسب وكذا طالب علم لا يتفرغ للكسب ولهذا نقل عن ابي حامد انه افي بعدمها للطلبة زمانا
 واعلم ان قول المصنف ولطفه الفقير ليس على اطلاقه بل مقيد بان يكون عاجزا عن الكسب اذ لو بلغ
 حد الكسب يسلمه الاب في عمل او تجاره وينفق عليه من ذلك جوي عن البر جندی ولو كان الاب
 مبرا يدفع كسب الابن الى امين كسائر املاكه شر بنبلالية (قوله وان تزوج باذن المولى) سواء كانت
 الزوجة حرة او امة اما اذا كانت حرة فلان الاولاد احراز تعالما والمحرا لا يستوجب النفقة على العبد الا
 الزوجة وان كانت الزوجة امة فنفقة الاولاد على مولى الامة وان كانت نفقة الام على العبد لان الاولاد
 تبع للام في الملك فتكون نفقة الاولاد على المالك لا على الزوج كذا في الولو الحجة زاذ في الكافي وغيره
 وكذا المكاتب لا تجب نفقة ولده سواء كانت امرأته حرة او قنة لهذا المعنى واذا كانت امرأة المكاتب
 مكاتبه ولهما مولى واحد فنفقة الولد على الام لان الولد تابع للام في كتابته بامر عند قول المصنف
 وبيع القن (قوله لا يقال قد استنفذ هذا من قوله وفرض لطفه الخ) فيه نقل لكلام المصنف على
 وجه الاختصار بخلاف المعطوف عليه من قوله وفرض لزوجة الغائب وطفله (قوله ولا تجبراه لترضع)
 يعني قضاء وان لم يهاديانه لانه كالنفقة وهي على الاب نهر (قوله واعلم ان الاعمال تجب عليها تدبنا)
 فلا يجوز لها اخذ الاجر عليها ولو شريفة لانه عليه السلام قسم الاعمال بين على وفاطمة فجعل اعمال الخراج
 على على واعمال الداخل على فاطمة مع انها سيدة نساء العالمين در (قوله ويستأجر الاب من ترضعه
 عندها) لان الحضنة لها والنفقة عليه در بقي ان يقال ظاهر قول المصنف تعالها لهداية عندها وجوب
 المكث على الغير عند الام مع ان المصرح به في كلامهم كالبحر وغيره اذ ذلك لا يجب الاب بالشرط فيعمل
 ما ذكره المصنف على ما اذا اشترط عليها ذلك اما بدون الشرط فلها ان ترضعه وترجع الى منزلها او تحمل
 الصبي معها الى البيت او ترضعه في فناء الدار ثم تدخل به الدار الى امه كافي العيني وغيره ولو انقضت
 المدة وأبت أن ترضعه ولم يقبل ندى غيرها قال محمد جبرها عليه نهر واعلم ان المراد من قوله انقضت
 المدة أي مدة الاجارة لا مدة الرضاع كما توهمه السيد المحموي فتعقبه بانه بعد انقضاء مدة الرضاعة
 لا يحتاج الى الارضاع حتى تجبر عليه (قوله اما اذا لم توجد من ترضعه) او وجدت الا ان الولد لا يأخذ
 ندى غيرها نهر (قوله تجبر الام على الرضاع) صيانة له (قوله وعليه الفتوى) قال في الفتح انه
 الا صوب لان قصر الصبي الذي لم يأنس الطعام على الدهن والشراب سبب تعرضه وموته نهر (قوله
 لامة الخ) ولومن مال الصغير خلافا للخيرة والمجتهبي دراكن هذا خلاف ما عليه الفتوى كما سيأتي
 قريبا عن المنصورية وتبعه البر جندی واقره العلامة المحموي (قوله لو منكوحة او معتدة) كيلا يؤدي
 الى اجتماع اجرة الرضاع ونفقة النكاح في مال واحد ولان الرضاع مستحق عليها ديانة الا انها عذرت
 لاحتمال عجزها فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهر قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجرة عليه
 نهر هذا اذا لم يكن للصغير مال فان كان له مال ذكر ابن رستم عن محمد انه اذا استأجر الاب امه من ماله حال
 قيام النكاح يجوز لان نفقتها ليست من مال الرضيع فيجوز ان تستوجب الاجر في ماله بمقابلته الارضاع
 بالشرط والفتوى على هذه الرواية جوي عن البر جندی معز بالمنصورية (قوله وفي رواية اخرى
 جاز) وهو ظاهر الرواية واصح الروايتين كذا في الجوهر والقنية معلل بان النكاح قد زال فهي
 كالأجنبية الا ان ظاهرا لهداية يفيد ترجيح عدمه وهو رواية الحسن عن الامام وهو الاول نهر

وان تزوج باذن المولى لا يقال
 قد استنفذ هذا من قوله وفرض
 لطفه لا ان تقول ذلك يجب في مال
 الاب الغائب وهذا يجب عليه مطلقا
 سواء كان غائبا او حاضرا فلا يكون
 مكبرا (ولا تجبراه لترضع)
 مطلقا سواء كانت شريفة أو لا وعلم ان
 مالك تجبر ان لم تكن شريفة واعلم ان
 الاعمال تجب عليها تدبنا ولا تجبر عليها
 في الحكم نحو كسب البيت وغسل
 النجاب والطبخ والتخيز والارضاع
 (ويستأجر الاب) من ترضعه عندها
 اذا ارادت ذلك هذا اذا وجدت
 اما اذا لم توجد من ترضعه تجبر الام على
 الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر
 الرواية وتبي له غذاء من المائعات
 والدهن والى الاول مال خمس الاثمة
 السرخسي والقندوري وهو الامع
 وعليه الفتوى (لامه) أي لا يستأجر
 ام الطفل (لو) كانت (منكوحة أو
 معتدة) عن الطلاق الرجعي لترضعه
 وأما المعتدة عن طلاق بائن فكذلك
 في رواية وفي رواية اخرى جاز وان
 استأجرها وهي منكوته أو معتدة
 لترضع ولده من غيرها جاز

(قوله وهي أحق به بعدها) وظاهر كلامهم أن هذه الأجرة لا تتوقف على عقد إجارة مع الأم بل تستحقه بالارضاع في المدة المذكورة ولا تسقط هذه الأجرة بموته بل هي أسوة الغرماء نهر (قوله ما لم يطلب زيادة) قال الزياي ولو رضى الأجنبية بلا أجر أو بدون أجر المثل والام بأجرة المثل فالأجنبية أولى انتهى أي بالارضاع أما المحضنة فهي للام وتستحق أجرة عليها كما في فتاوى قارى الهداية وفي الولو الحجة لو طلبت الأمة أن تربيته وتمسكه من غير أجر ولا تمنع الأم عنه فالعقيم أن يقال للام ما أن تمسكه بغير أجر وأما أن يدفع إلى العمة انتهى والعمة ليست بقيد فيما يظهر بقي أن الأجنبية هل تكون كذلك قال في البحر ظاهر المتون أن الأم تأخذ به بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى نهر وفي الرمز ما يخالفه حيث قال والظاهر أن من لاحق لها في المحضنة كذلك قال وفي التتارخانية ما يشير إليه جوى بقي أن ظاهر كلامهم يفيد أنه لا فرق في الحكم المذكور بين أن يكون الأب معسرا أو موسرا وليس كذلك بل المسئلة مقيدة بما إذا كان الأب معسرا كما في الدرر عن الخلاصة حتى قال في الشرنبلالية والتقييد يفيد أن الأب الموسر يجبر على دفع الأجرة للام نظرا للصغير يعني ولا تكون المتبرعة أولى منها (قوله وتجب النفقة لأبويه) وإن لم يكونا مسلمين لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معر وفازلت في الأبوين الكافرين وليس من المعروف أن يعيش في نعم الله ويتركهما جاثعين لكن قيد في النهر المسئلة بغير المحرمين ولو مستأمنين في دارناو بشرط كون الابن موسرا وسيأتي في كلام الشارح ما يدل عليه فانه إذا كان معسرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والاولاد الصغار لانه التزمه بالعقد واختلاف في اليسار والقوى على أنه مقدر بملك نصاب حرمان الصدقة أعني يسار الفطرة درر وهو محتار صاحب الهداية وهو قول أبي يوسف وفي الخلاصة هو نصاب الزكاة وبه يفتى وعن محمد أنه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهرا إن كان من أهل الغلة وإن كان من أهل الحرف فهو مقدر بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم وهذا أوجه شرنبلالية عن الكمال ولو قال الأب هو غني وادعى الابن الاعسار فالقول للأب واليئنة بينة الأب وإذا سرق الأب من مال ابنه ما يكفيه إذا امتنع من الانفاق عليه فإن كان في البلدة قاض ائتم والافلانهر وإذا احتاج الأب إلى الزوجة والابن موسر وجب عليه أن يزوجه أو يشتري له جارية ويلزمه نفقتهما وكسوتهما وإن كان للأب أكثر من زوجة لم يلزم الابن إلا بنفقة واحدة توزعها الأب عليهن كما في المجوهرة من غير ذكر خلاف وفي البحر عن المحلوي في رواية أخرى قيد وجوب نفقة زوجة الأب بكونه مريضا أو به زمانة أما إذا كان صحيحا فلا تجب نفقة زوجته على ولده شرنبلالية ولو لم يقدر إلا على نفقة أحد أبويه فالأم أحق ولوله أب وطفل فالطفل أحق وقيل يقسمها فيهما درر وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون زوجة الأب مسلمة أو ذمية وهو مشكل لأن النفقة لا تجب مع اختلاف الدين إلا في الزوجة والولاد وقد يقال وجوبها عليه لما كان بطريق التبعية لنفقة الأب اغتفر إذ يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره أو يقال وجوبها عليه ضمنا لا قصدا ويغتفر في الضمانات ما لا يغتفر في القصدات حموى (قوله وأجداده وجداته) لأنهم من الآباء والأمهات وإطلاقه شامل للجد والمجدة الغاسقين وشامل لما لو كان من قبل الأب أو الأم شرنبلالية ونهر (قوله لو كانوا فقراء) ولو كان له منزل وخادم ففي استحقاقه روايتان ورواية الاستحقاق هي الصواب ودل إطلاقه أن الأب لو كان مع فقره يقدر على الكسب تجب نفقته أيضا وهذا قول السرخسي نهر وقوله في استحقاقه الخ أي استحقاق أجر المنزل ونفقة الخادم (قوله الأباز وجية الخ) لأن وجوبها باعتبار الحبس المستحق بالعقد الصحيح دون اتحاد الدين قيل لا يرد على المحصر نفقة المملوك الكافر على السيد المسلم وإن كان فقيرا لانه بصددين نفقة الأقارب حموى عن البرجندی وفي المختار والمثلتي ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيرا أو زمنا وفي واقعات المفتين لقدردى أفندي ويجبر الأب على نفقة امرأة ابنه الغائب وولده مادر (قوله والولاد) لانه لا يمنع نفقة نفسه بكفره فكذلك نفقة جزيته لأنه لا يجب على المسلم نفقة أبويه المحرمين كما في الزياي لهنين عن برمن

(وهي أي الأم) (أحق) (وأولى به)
بعدها) أي بعد العدة (ما لم يطلب
زيادة) (تجب النفقة لأبويه وأجداده
وجداته) (لو) (كانوا) (فقراء) (وإن كانوا
أغنياء فلا) (ولا نفقة مع اختلاف الدين
الأباز زوجية والولاد) (أي الأبوان
والأجداد والمجدات والاولاد ذمية
والاولاد ذمية) (أن تزوج ذمية
فولدت ولدا ثم أسلمت فالولد يتبعها في
الاسلام ونفقة على الأب أو أسلم الولد
ذمية)

(لو كان (موسرا) حتى لو كان رجل معسر
ما جاز عن الكسب وله أخ وأخت
موسرا تجب نفقته على الأخ
والأخت إن لم يزوجا قال ابن أبي ليلى
تجب النفقة على كل وارث معسر ما كان
أولاد وقال الشافعي لا تجب النفقة على
غير الوالدين والمولودين (لا) بيع
(بيع عرض ابنه) الغائب (لا) بيع
(عقار نفقته) إلا إذا كان الولد
العقار نفقته يبيع ببيع العقار
الغائب صغيرا فإنه يبيع بمحمد لا يجوز
أيضا وعند أبي يوسف ومحمد لا يجوز
ذلك كله وهذا بخلاف في الأب أما
بيع غير الأب فلا يبيع أجماعا وفي
حال حضرة من تجب عليه النفقة
ليس لأحد من ينفق (ولو أنفق
العرض والعقار أجماعا
مودعه على أبيه) وزوجه وولده
(بلا أمر من) وهو نكرة في موضع
التي فيم أمر القاضي وأمر الغائب

الشقيقة والباقي على الأم قاله المصنف نهر (قوله لموسرا) شرط المصنف اليسار لأن الفقير لا تجب
عليه نفقة غير الأصول والفروع والزوج ولا يشترط يسار الأب لنفقة الولد الكبير العاجل لأنه كالصغير
بهر (قوله وله أخ وأخت) أو أم وعم أو أم وأخ شقيق كما سبق عن النهر (قوله على الأخ والأخت إن لم يزوجا)
ولو صغيرين وكذا يهر الأب إذا كان موسرا على نفقة أولاد أبيه لأن الفقير كالميت فوجب عليه نفقة
أخوته ذكره في المحيط وفيه بحر الابن على نفقة أمه أبيه ذكره هشام عن أبي يوسف وذكر المصنف أن
نفقة خادم الأب لا تجب على الابن إلا إذا كان محتاجا إليه زيلعي (قوله وقال ابن أبي ليلى الخ) وبه قال
أحمد عيني (قوله محرما كان أولا) أعلم أن بين ذى الرحم وبين الهرم عموما وخصوصا من وجه لتماديهما
على البنات والأخت وصدق الأول على بنت الم دون الثاني لعمدة نكاحها وصدق الثاني على أخت
الزوجة لعدم صحة نكاحها دون الأول درر لكن لو أبدل أخت الزوجة أبا لأخت رضاها
لكان أولى (قوله وقال الشافعي لا تجب الخ) لأن ذوى الأرحام لأخوته بينهم فلا تجب نفقة بعضهم
على بعض (قوله عرض ابنه) العرض المتاع وكل ما هو غير الدراهم والدنانير فهو عرض وقال أبو عبيد
العرض الامتعة التي ليست مكسلة ولا موزونة ولا حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح والعقار في اللغة هو
الأراضي والأنشجار والشرب والدور والمنازل وفي الفصول العمادية اسم للعروة المبنية والضيعة اسم
للعروة فقط والمراد بالعقار هنا المعنى الأول ثم أعلم أن الابن ليس قيدا للبنات كذلك ولو عبر المصنف
بالولد لكان أولى حموي عن البرجندی (قوله الغائب) ولا بد من قيد كون الابن صغيرا إذ لو كان
صغيرا باع الأب عرضه للنفقة اتفاقا شيخنا (قوله لعمدة) قيد بالنفقة لأنه ليس له البيع لدين سواها
أجماعا قال ابن زيلعي في المسئلة نوع اشكال وهو أن يقال إذا كان للأب حال غيبة ابنه ولاية المحفظ فالمانع
له من البيع بالنفقة عندهما أو بالدين عند الكل أقول لا اشكال أصلا لأن ههنا مقتضيتان أحدهما
أن للأب حال غيبة ابنه ولاية المحفظ والثانية أن يبيع المنقول من باب المحفظ ولا يلزم من كون الأولى
أجماعية كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندهما كونه منافيا للمحفظ وأما المانع من
البيع بالدين فهو أن ثبوت الدين يحتاج إلى القضاء يعني والقضاء على الغائب لا يجوز بخلاف نفقة الأولاد
درر وتعبه عزى زاده بأن احتياج ثبوت الدين إلى القضاء لا يكون وجها للعرق فانه إذا كان الدين منبئا
ومقتضيا به على الابن قبل غيبته فالظاهر أن المسئلة أيضا بحالها انتهى وأشار بقوله للنفقة إلى أنه لا يجوز
بيعه إلا بقدر ما يحتاج إليه من النفقة ولا يجوز له أن يبيع الزيادة على ذلك بخبر عن غاية البيان وأعلم أن
المتن انتهى شرح عليه صاحب البحر وقع التعبير فيه بالنفقة فلهذا قال وإنما قال المصنف للنفقة ولم يقل
لنفقته للإشارة إلى أنه يبيع لنفقته ونفقة أم الغائب وإن كانت الأم لا تملك البيع قال في الذخيرة الظاهر
أن الأب يملك البيع والأم لا تملك ولو كان بعد ما باع الأب فالتمن يصرف اليهما في نفقةهما انتهى (قوله إلا
إذا كان الولد الغائب صغيرا) وكذا المجنون اتفاقا نهر (قوله فانه يبيع العقار أيضا) كما لو كان
الصغير حاضرا (قوله وعند أبي يوسف ومحمد لا يجوز ذلك كله) وهو القياس إذ لا ولاية له لا تقطاعها بالبلوغ
ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين سوى النفقة وجه لاستحسان ما ذكرناه من أن له ولاية
المحفظ في مال ولده الغائب إذ لا وصى ذلك فالأب أولى لو فور شقيقته وبيع المنقول من باب المحفظ إذ يختص
عليه التلف ولا كذلك العقار لأنه محفوظ بنفسه وبخلاف غير الأب من الأقارب إذ لا ولاية لهم أصلا في
التصرف حال الصغر ليس في أثرها بعد البلوغ ولا في المحفظ بعد الكبر بخلاف الأب وإذا جاز بيعه فالتمن من
جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه درر وأنت الصهر في قوله ولا كذلك العقار لأنها محفوظة
بنفسها باعتبار البتة (قوله لا يجوز ذلك كله) أي لا يبيع العرض ولا العقار على الكبير شيئا (قوله بلا
أمر) قال في الكافي لو أنفق مديون أو مودع نفقة هو لا يغير أمر القاضي ضمن المودع ولا يبرأ المديون
ولكن لا يرجع على من أنفق عليه انتهى (قوله ضمن) أي قضاه وكذا من عنده ماله كالمضارب والمدينون

نهر عن الولو المجبة ولا رجوع للمودع ونحوه عليهما لانه بالذهان ملكه مستندا الى وقت التعدي وهذا
 أي الضمان اذا كان يمكن استطلاع رأي القاضى ولو لم يمكن لا يضمن استحقاقا وعلى هذا يبيع بعض الرفقة
 متاع بعضهم لتجهيزه وكذا لو أنفى عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحقاقا بل على التقييد بالضمان
 فضاء لنفي ضمانه فيما بينه وبين الله تعالى حتى لو مات الابن الغائب له ان يحلف لورثته انهم ليس لهم حق
 عليه شر نبالية عن الفتح وينبغي انه لو انحصار رثته في المدفوع اليه كلاب مثلا فلا ضمان كما لو اطعم
 المصوب لئلا يكسب غير عمله لانه وصل اليه عن ما يستحقه نهر (قوله حتى لو أنفى بأمر أحدهما لا يضمن)
 وكذا صرح الزبلي والعيني بأنه اذا أنفى بأمر القاضى لم يضمن معللا بأن القاضى ملزم لولايته عليه ومنه
 تعلم سقوط ما نقله السيد المحوى عن المقدسى من ان قوله بلا أمر ان أراد به الاحتراز عما لو كان بأمر القاضى
 فظاهر انه لا يضمن وهو مشكل بل ليس للقاضى الامر فلو أمر لم يفد انتهى (قوله لا يضمنون) لوجوب
 نفقة الولاد والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله أخذه ولهذا فرضت في مال الغائب بخلاف
 نفقة الاقارب ولو قال الابن أنفقته وأنت موسر وكذب الاب حكم الحال يوم الخصومة ولو برهننا فبينة
 الابن در عن الخلاصة (قوله سقطت) أي النفقة لان وجوبها باعتبار الحاجة وقد وقعت الغنية عن
 الماضي بخلاف نفقة الزوجة لانها لا احتباس ولهذا تجب مع يسارها وعلى هذا لو سرفت النفقة للمجهلة
 أو العكس يفرض لذوى الارحام مرة بعد أخرى الى ما لا يتناهى لتحقيق الحاجة ولا يفرض للزوجة شئ
 لعدم اعتبار الحاجة في حقها وبكس لو بقيت النفقة المفروضة في يده بعد المدة يفرض للزوجات ولا
 يفرض لذوى الارحام وعلى هذا اذا أسلفها نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل المدة استرد في الزوجات عند
 مجددون الاقارب وفي المحاوى نفقة الصغير تصير دينيا بالقضاء دون غيره عيني فعلى هذا نفقة الصغير
 تكون مستثناة من السقوط نهر وغيره (قوله فاستدان عليه) أشار به الى أن مجرد اذن القاضى
 بالاستدانة لا يكفي بل لا بد من الاستدانة بعده بالفعل قال في النهر حتى لو أنفق من ماله أو من صدقة
 تصدق بها عليه فلا رجوع له لعدم الحاجة كذا في المبسوط وما في البحر من تقييده بالانفاق مما استدانه
 وعزاه الى النهاية وغيره ففيه نظرا لا أثر لانفاقه مما استدانه حتى لو أنفق بعد ما استدان من مال
 آخر وفي مما استدانه لم تسقط أيضا انتهى ولو مات الاب بعد الاستدانة فالنفقة دين في تركته في الصحيح
 تنوير تبعا للبحر ثم نقل في البحر عن البرازية تصحيح ما يخالفه ونقله في المنع عن الخلاصة قائلا ولو لم يرجع
 حتى مات لم يأخذها من تركته هو الصحيح در (قوله فحينئذ تصير دينيا ذمته) لان للقاضى ولاية عامة
 فصار اذنه كامر الغائب فلا تسقط بمضى المدة بل على البدائع لو امتنع عن نفقة القريب المحرم بضرب
 ولا يجبس بخلاف الممتنع من سائر الحقوق لانه لا يمكن استدراك هذا الحق بالحبس لانه يفوت بمضى
 الزمان فيستدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوق انتهى وينبغي ان يقيده بما زاد على الشهر أما الشهر
 وما دونه فيحبس عليه لعدم سقوطه نهر (قوله ولملوكة) منفعة أعم من ان تكون الرقبة له أولا
 فلا تجب للسكاتب ووجبت للمدبر وأم الولد ولو وصى بخدمته على الموصى له بها الا اذا مرض مرضا يمنعه من
 الخدمة أو كان صغيرا لا يقدر على الخدمة فنفقة على الموصى له بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة
 والقاضى ان يبيع المريض ويشتري بخمنه عبدا يقوم مقام الاول في الخدمة ولو وصى بجارية لانياس
 وبما في بطنها لا تنفق نفقة على من له الجارية ومثله لو وصى بدار لرجل وسكنا لا تنفق نفقة على
 صاحب السكنى وقالوا انها على ازاها والمودع فلو غاب فجاء المودع وطلب من القاضى ان يأمره بالنفقة
 أو بالبيع أمره ان يؤاخره وينفى عليه من الاجرة وان رأى القاضى يبعه فعل ونقلوا في أخذ الا تبقي اذا
 طلب من القاضى ذلك فان رأى الانفاق أصح أمره وان خاف ان تأكله النفقة أمره بالبيع وما في النهر
 بمثل من ان أمره بالاجارة أصح ولم يذكروه جوابه انه منع من ذلك خوف اباقة ثانيا واذا علمت ان صاحب
 النهر انما ذكرك ذلك بمشاور قد عرفت جوابه فما كان ينبغي لصاحب الدبر حقه به لا يسامه انه منقول

حتى لو أنفق بأمر أحدهما لا يضمن (ولو
 أنفق أحدهما) أو أنفق ولده وزوجته
 ما عندهما من مال الابن الغائب أو
 الاب أو الزوج وهو من جنس حقوقهم
 (لا) يضمنون (فلو قصي) القاضى
 بنفقة الولاد والتعريب ومضى مدة
 طولية (سقطت الا ان يأذن القاضى
 بالاستدانة) فاستدان عليه فحينئذ
 تصير دينيا ذمته ولا تسقط بمضى المدة
 وذكر في كتاب وكفى ركاة الجامع ان نفقة المحرم تصير
 دينيا بقضاء القاضى وذكر في كتاب
 النكاح انها لا تصير دينيا بالقضاء
 وتسقط بمضى المدة فعمل بعضهم
 المذكور في الجامع على ما اذا قصرت
 المدة والمذكور في النكاح على ما اذا
 طالت المدة فنفقة الاقارب لا تصير دينيا
 بالقضاء ان طالت المدة أما اذا قصرت
 تصير دينيا والفاصل بين القليل والكثير
 الشهر وانما قيد بنفقة الولاد والقريب
 لان نفقة الزوجية اذا قضى بها القاضى
 لا تسقط طالت بها المدة أو قصرت
 كما تقدم في صدر الباب (و) تجب النفقة
 على المولى (لملوكة) مطلقا سواء كان
 المولى أو العبد أو الامة صغيرا أو كبيرا
 (فان أبي) المولى الانفاق عليه وكان له

المذهب وأما المذهب فنفتته على الفاسد ولو طلب من القاضي أمره بالانطلاق لم يجه وفي القنية نفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح وفيه اشكال اذا ملك له لارقة ولا منفعة فينبغي ان تكون على المشتري وتكون تابعة للملك كالمهرين كما يحسنه بعضهم نهرو قيل تستدان نفقته فيرجع على من يصير له الملك جوى عن البر جندو النفقة على الآجر والراهن والمستعير واما كسوته فعلى المعبر (قوله في كسبه) ولو نهاه المولى عن الكسب كان له ان يتناول بقدره من ماله كالعاجز نهرو (قوله بان كان عبدا زمتنا) فيه ايماء الى ان الصحيح الذي لا يعرف حرفة لا يكون عاجزا اذ يمكن ان يؤثر نفسه في الفاعل نهرو عن الفتح (قوله أو أمة لا يؤثر مثلها) خشية الفتنة كما في الفتح والبرهان وغيرهما كالعيني قال في الشرع لئلا يسهل تعلم ان الانوثة هنا ليست اشارة العجز بخلافه في ذوى الارحام انتهى لكن نقل البر جندى عن الملتقط ما يقتضاه كون الانوثة اشارة العجز حتى في الامه ونصه للجارية ان تتفق من مال مولاه على نفسها لانها ليست من اهل الكسب بخلاف العبدات نهرو (قوله واجبر) أى عليه وكان الاولى في المزاج ان يقول أمرا جبار حموى (قوله ببيعه) فان قلت أى فرق بين العبد والزوجة فالزوجة لا تفرق من زوجها بعدم النفقة وعليه بان فيه ابطال الملك مع ان الملك في العبد يطل ببيعه قلت الفرق ان الثمن يقوم مقامه والابطال الى خلف كالأبطال بخلاف الزوجة لانه ابطال لا الى خلف فلا يصار اليه بل يقال لها استديني كيلا يطل حقها أما المملوك فلا يؤمر بالاستدانة لانه لا يجب له دين على مولاه بل يجبر على بيعه لكونه من اهل الاستحقاق زيلعي وقال ابيده القاضي وبه يقتضى درهما اذا كان قابلا للبيع فان لم يكن قابلا كالمذنب وأم الولد اجبر على الانفاق لا غير نهرو وتسقط نفقته بعقده ولو زمتنا وتزمت بيت المال در عن الخلاصة ولا يؤمر بشئ في حق المكاتب لانه كالحراذ هو خارج عن ملك المولى يداز يلى وهذا اذا كاتبه على مال وان كاتبه على خدمته فهو كالرقبي اذ لا يملكه أصلا درر ومقتضى هذا التعديل جواز بيعه مطلقا ولو بدون رضاه بخلاف المكاتب على مال (قوله بخلاف الدواب حيث لا يجبر المالك على نفقتها ويبيعها) لان فيه نوع قضاء وهو عقد المقتضى له وأهلية الاستحقاق في المقتضى وليس فليس نهرو (قوله بل يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى) لئله عليه السلام عن تعذيب الحيوان وعن اضاعة المال وفي غير الحيوان كالاشجار يكره له ان لا ينفق عليه ولا يفتى زيلعي عن النهاية وكلامه في الدر المختار يقتضى انه ان كان له شريك في الاشجار يجبر على النفقة ونصه ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تضييع المال ما لم يكن له شريك انتهى (قوله وعن أبي يوسف أنه يجبر على الانفاق على البهائم) قال الطحاوى وبه نأخذ وفي الفتح وهو الحق وغاية ما فيه ان يتصور فيه دعوى حسة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه نهرو وقوله على ترك الواجب أى على تدارك تركه شيخنا (فرع) امتنع الشريك من الانفاق على الدابة المشتركة اجبره القاضي لثلاثه شرى بيه جوهره وفي الجواهر ان كان العبد مشتركا فامتنع أحدهما أنفق ورجع عليه ونقل المصنف تبعا للبحر عن الخلاصة انه ان أنفق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك والقاضي فهو متطوع وكذا النخل والزرع والوديعة والقطعة والدار المشتركة اذا استمرت درهما في الجواهر مخالف لما في الخلاصة حيث لم يشترط الرجوع اذن الشريك أو القاضي فيحصل على عدم التمسك من استئذان القاضي فنزول المخالفة

(قوله في كسبه) أى فنفقته في كسبه (والا) أى وان لم يكن للمملوك كسب بان كان عبدا زمتنا أو أمة لا يؤثر مثلها (أمر) المولى واجبر (بيعه) بخلاف الدواب حيث لا يجبر المالك على نفقتها ويبيعها ان امتنع من الانفاق بل يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى وعن أبي يوسف أنه يجبر على الانفاق على البهائم أيضا وهو قول الشافعي والاصح الاول (كتاب الانفاق)*

(كتاب الانفاق)*

اعلم ان الاسقاطات أنواع ميزت باعمال ينسب اليها اختصارا فسمى اسقاط منافع البضغ بالطلاق وملك الرقة بالاعتاق وما في الذمة بالابرام وملك القصاص بالغفوع وعب القددوى بالعتاق لا ينظم ملك ذى الرحم الحرم والاستيلاء وقد يقال انه الاصل فلهذا عنون به نهرو لكن الذى بخطه وعبر صاحب الهداية الخ

ولا تنافي بينهما الوقوع التعبير بالعناق في كل من القسوري والهداية (قوله كما ان الطلاق رفعه) ولان
كلا منهما لا يقبل الفسخ غير انه قدم الطلاق وان كان غير مندوب اليه على العتق المندوب اليه وصلاته
بمقابلته وهو النكاح نهر واعلم ان هذا باطلاقة مقتضى مشروعية العتق حتى في حق الصبي خلافا لبعض
المشايخ قال السرخسي ما زعمه بعضهم من ان العتاق غير مشروع في حق الصبي وهم بل هو ثابت في حقه
ايضا اذا احتج اليه كما اذا كاتب الاب نصيب ابنه من عبد مشترك واستوفى بذل الكتابة ضمن الصبي فية
نصيب شريكه ان كان موسرا وهذا الغممان لا يجب الا بالاعتاق جوى عن البرجندى (نقطة) نقل
شيخنا عن الغزالي بن العزم انصه

وما سجد قد صار ملكا لعبد * وتم بلاريب فهذا جوابه

وهو انه عبد مسلم استولى على مولا المحرري يعتق ويصير مولا ملكا له انتهى (قوله وهو عبارة عن
القوة) أي العتق المفهوم من الاعتاق لغة عبارة عن القوة أي مستلزم لما لا انه موضوع لها بدليل انهم
لم يقولوا عتق العبد اذا قوى وانما قالوا عتق الطائر اذا قوى على الطيران وفي المغرب انه المخرج عن
الملوكية جوى ومن هنا يعلم سقوط ما اعترض به في الجعر من ان أهل اللغة لم يقولوا عتق العبد اذا قوى
لان أهل اللغة وان لم يصرحوا بذلك الا ان في كلامهم ما يفيد لقوله الرق ضعف ولا شك ان ازالته
تستلزم القوة نوح افندي (قوله هو اثبات القوة الشرعية) هذا التعريف على مذهب ما وعند الامام
اثبات الفعل المقضي الى حصول العتق فلهذا يتجزأ عنه لا عند ما عني واعلم انه في الدرر عرف الاعتاق
أولا بانه اثبات القوة الشرعية لا مطلقا بل بازالة الملك ثم عرفه ثانيا بانه ازالة الملك مطلقا أي غير مقيد
بكونه ملكا ويلزمه اثبات القوة الشرعية انتهى أي يلزم قوله الاعتاق ازالة الملك مطلقا اثبات القوة
الشرعية فتوهم في الشرع بلالية ان المجموع تعريف واحد فلهذا قال قوله وازالة الملك ذكره شرحا توطئة
لقوله مطلقا والافهم مستغنى عنه بقوله قبله بازالة الملك انتهى والذي اوقعه في هذا الابهام ما وقع له في
نصته من قوله وازالة الملك معلما بعلامة الشارح بالاولا باو وليس كذلك ولهذا قال شيخنا والذي وقف
عليه في نسخة معتدة او ازالة الملك معلما بعلامة المتن باو والفاصلة فيكون تعريفا آخر جاريا على مذهب
الامام بخلاف الاول فكان في الجمع بينهما اشارة الى الخلاف ويؤيده ما وجدته ببعض النسخ من المناهي
ونصه قوله او ازالة الملك مطلقا بالرفع عطفا على قوله اثبات القوة الشرعية انتهى ويدل على ان قوله
او ازالة الملك من المتن قوله بعده في الشرح ويلزمه أي ازالة الملك اثبات القوة الشرعية قال شيخنا ثم رأيت
الموافقة للمولى الوافي واعلم ان الضمير في قول الدرر ويلزمه يرجع لتعريف الاعتاق شرعا باحد التعريفين
الذين ذكرهما وكذا الضمير في به من قوله وحاصله جعله غير مملوك لاحد فيخرج به البيع والهبة كذا
يستفاد من عبارة شيخنا ونصها قوله ويلزمه أي تعريف الاعتاق شرعا باحد المعرفين اثبات القوة
الشرعية ويخرج بكل منهما البيع والهبة لما على الثاني فظاهر واما على الاول فلانه يلزم من ازالة الملك
اذا اريد به الرق مساواته للثاني في خروجهما الخ بقي ان يقال في الاطلاق الذي ذكره في جانب التعريف
الثاني المفسر بقوله أي غير مقيد بكونه ملكا نظرا لما رصده حينئذ بازالة الملك الكائن ضمن بيعه
أو هبته فالصواب حذف الاطلاق والتقييد بقوله لا الى مالك (قوله عند زوال الرق) ظرف لقوله
اثبات القوة الخ قال السيد المحوى وفيه ان الرق يزول بانبات القوة وحينئذ فلامعنى لانبات القوة
عند زوال الرق انتهى (قوله وهو محجز حكى) وما في الدرر حيث عرف الاعتاق بانه اثبات القوة
الشرعية بازالة الملك الذي هو ضعف حكى نظريه في الشرع بلالية بان الضعف الحكى انما هو الرق الذي
هو سبب للملك واجاب شيخنا بانه من المجاز عبر بالملك عن الرق لان الملك لازم له (قوله والمالك في المملوك)
جعل السيد المحوى معطوفا على التصرفات ولا يتعين اذ يحتمل كونه معطوفا على قوله وهو أي الرق محجز
حكى اعلم ان سبب العتق المثبت له امدعوى النسب أو الملك في القريب أو الاقرار بحرية عبده أو

الناسبة ان الاعتاق رفع القيد كما ان
الطلاق رفعه وهو عبارة عن
القوة يقال عتق الطائر اذا قوى فطار
من وكرو في النزع (هو اثبات القوة
الشرعية) التي بها يصير أهلا
للسهادات والولايات (في المملوك)
عند زوال الرق وهو محجز حكى لا يقدر
به على التصرفات والولايات والمالك
في المملوك

الدخول في دار الحرب فان المحرري لو اشترى عبدا مسلما قد دخل به دار الحرب عتق عند الامام وكذا لو هرب منه الى دار الاسلام أو اللفظ الانشائي الدال عليه وهو ركنه وصفته واجب وهو الاعتاق عن الكفارات ومندوب وهو الاعتاق لوجه الله تعالى لما جاء في الكتب الستة من أعتق رقبة فهو منه عتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار ومن هنا قال المشايخ يندب ان يعتق الرجل الرجل والمرأة المرأة وهل تشترط الصبغة لتحصيل المندوب مما بظاهر قوله أعتق أو أنه يحصل ولو بالتدبير أو شراء القريب والظاهر أنه يحصل بهما ومباح وهو الاعتاق بلائبة وحرام وهو الاعتاق للشيطان أو للصنم وكذا لو غلب على ظنه أنه يذهب الى دار الحرب أو يرتد أو يخاف منه المارقة أو قطع الطريق وحكمه زوال الملك نهر وسيأتي أنه بالعتق للصنم يكفر عند قصد التعظيم (قوله ويصح من حر مكاف) وان لم يكن عالم بأنه مملوكه حتى لو قال الغاصب للمالك أعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم أنه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشيء أو قال البائع لا تشتري أعتق عبدي هذا وأشار الى المبيع فاعتقه المشتري ولم يعلم أنه عبده صح اعتاقه ونجعله قبضا ويلزمه الثمن ولا قاصدا فيصح عتق المخطئ ويصح عتق المريض ان خرج من الثلث بغير ولا حاجة الى ما ذكره بعضهم من زيادة قوله ولو سكران أو مكرها التصريح بالمتن به فيما سيأتي وأما المديون فان كان في صحته نفذ وان كان في المرض لا ينفذ الا بإجازة الدائنين حيث كان الدين محيطا بما له ذكره شيخنا حين سئل عن رجل أحاط الدين بما له فاعتق عبدا هسلا يصح فاجاب بان اعتاقه حال صحته نافذ اتفاقا ولو بعد الحجر عليه بسبب الدين على قول الصاحبين وفي مرض موته فدينه المحيط بتركته مانع من نفوذ اعتاقه الا بإجازة الدائنين انتهى قلت وكما لا ينفذ عتق المديون حيث كان في المرض فكذا وقف المديون ولو في الصحة أخذ من جواب المولى ابي السعود حيث اطلق في ذلك وكذا لا يشترط لنقض وقف المديون كون الدين محيطا كذا استفاد من جوابه فينقض من الوقف بقدر الدين وما في النهر تقريرا على أنه لا يشترط كونه عالم بأنه مملوكه من قوله حتى لو قال الغاصب لا تشتري هذا العبد الخ يخالف لما في البحر حيث عبر بالمالك دون المشتري وهو أولى لشموله (قوله مكاف) وكذا يشترط ان لا يكون شاكا في نبوت الاعتاق فان كان شاكا فيه لا يحكم بشيئ به عن البدائع (فسرع) قال ولو لو المحي رجل اعتق عبده وله مال فماله للسيد الا ثوبا يواريه جوى (قوله عاقل بالغ) خرج به الصبي والمجنون والمعتوه والمدهوش والمبرسم والمنغى عليه والنائم فانه لا يصح ولو استنده الى حالة من هذه الاحوال الى دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له لانه استنده الى زمان لا يتصور فيه نهر (قوله سواء كان كافرا) لانه ليس بعبادة وضعا ولهذا لم يتوقف على النية جوى اطلق في الكافر وهو مقيد بما اذا كان في دار الاسلام درر فلو ملك قريبا محرما حريا بدار الحرب فانه لا يعتق عندهما خلا لا ييوسف ولوملك قريبا الذمي أو المسلم بدار الحرب عتق بالاجماع شر بلائية (قوله للملوكه) ولو باضافته اليه كان ملكك أو الى سبيه كان اشتريتك فانت حر بخلاف ان مات مورث في فانت حر لا يصح لان الموت ليس سيدا للملك ومن لطائف التعليق قوله لانه ان مات أبي فانت حر فباعها لابي ثم نكحها فقال ان مات أبي فانت طالق ثنتين فانت الاب لم تطلق ولم تعتق وكانه لان الملك ثبت مقارنا لمها بالموت در وخرج بقوله للملوكه اعتاق غير المملوك ومنه اعتاق الحمل اذا ولدته لا كثر من ستة أشهر ولا يرد عتق الفضولي المجاز كما توهمه في البحر لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة نهر (قوله بآنت حر) بدأ بالصريح من الغاظة لانه الاصل ثم بدأ بمنها بالوصف لكثرة استعماله ونبه بذلك على انه لو قيل له اعتقت هذا العبد فامأ برأسه أي نعم لا يعتق كما في المحيط وما في النهر من قوله ان نعم غير مناسب والمناسب أي نعم كما ذكرنا ولو زاد من هذا العمل يعني على قوله انت حر عتق قضاء كذا في البدائع وفي النجانية لو قال لانه انت حر اول عبده انت حر عتق وفي البرازية انت حر النفس ونوى به كرم الاخلاق عتق وان زاد في اخلاقك لا يعتق وفي البدائع وغيره ما عدا عدم سألما فاجابه آخر فقال انت حر ولائبة له عتق المحي ولو قال عتبت سألما عتق في القضاء ولو قال يا سألما انت حر فاذا هو عبدا أنت عتق سألما

(ويصح) الاعتاق (من حر مكاف)
عاقل بالغ مطلقا سواء كان كافرا أو مسلما
(المملوكه بآنت حر)

نهر ومن الصريح وهبتك أو بعثك نفسك أو تصدقت بنفسك عليك فيعتق مطلقا وان لم ينو ولم يقبل
العبد ولا يرتد بالرد ولو زاد بكذا توقف على القبول در عن الفتح وفيه عن الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية
قل لعبدك أنت حر فقال له عتق قضاء (قوله أو بما يعبر به عن البدن) لم يقل كما في الطلاق أو بجزء شائع
للفرق بين بينهما وهو ان هذا مما يتجزأ كما سيأتي بخلاف الطلاق فلو قال سهم منك حر عتق السدس ولو
قال جزء أو شيء منك حر عتق المولى ما شاء نهر عن الخانية (قوله كالرأس والوجه) كان قال رأسك
أو وجهك حراما لو قال رأسك رأس حرا ووجهك وجه حرا بالإضافة فإنه لا يعتق وبالتنوين عتق لانه
وصف لا تشبيه در (قوله والعتق) يعني في إحدى الروايتين كما سيأتي (قوله والفرج ان كان أمة) وفي
قوله لعبدك فرجك حر خلاف قيل يعتق وعن محمد لا يعتق لانه لا يعبر به عنه بخلاف الذكرك في ظاهر الرواية
كذا في الخانية وفي الفتح الأولى ثبوت العتق فيه لانه يغال في العرف هو ذكرك من الذكور وفلان خل ذكرك
وهو ذكرك وفيه في لسانك حر يعتق لانه يقال هو لسان القوم وفي الدم أو العنق روايتان والاصح في الدبر
والاستانه لا يعتق ولو قال فرجك على حرام بنوى العتق لا تعتق لان حرمة الفرج مع الرق يجتمعان كذا
في الفتح وينبغي ان يكون كناية مجوزا ان تكون المحرمة للعتق فاذا نواه تعين نهر قال في البصر وسيأتي
في الايمان انه ان وطئها زمه كفارة يمين (قوله وكذا الدبر) هذا هو الاصح كما سبق عن النهر (قوله وبانت
عتيق) قيد بكرا المبتدأ لانه لو اقتصر على المخبر كان كناية قال في الخانية لو قال حر فقبل من عنت فقال
عبدى عتق وكذا لو قال أنت عتيق فلان بخلاف أعتقت فلان كذا في المجتبى وكان وجهه انه في الأول
اعترف بالقوة المحاصلة بالعتق فيه وفي الثاني انما أخبر بأن فلانا أوجد الصيغة نهر (قوله وأعتقتك) كذا
أعتقتك الله على الاصح والعنق عليك وعتقتك على ولو زاد واجب لم يعتق مجوز وجوبه بكفارة أو نذر
شرب ليلية عن الفتح (قوله نواه أولا) لانه صريح (قوله وبلا ملك الى الخ) شروع في الكتابات لان نفي
الملك والرق جازان يكون بالبيع كما جازان يكون بالعتق فلا بد من النية نهر وفيه عن المحيط تهجي
اعتاق عبده أو تطليق زوجته ونوى به العتق والطلاق وقع انتهى وفي الخلاصة قال لعبدك أنت غير مملوك
لا يعتق بل ثبت له أحكام الارحاض حتى يقر بان مملوكه ويصدق فيه ملكه وكذا ليس هذا بعبدى لا يعتق
وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعه في النهر در (قوله ان نوى) ثبت في الاصول ان الشرط
في الكناية النية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال ليزول ما فيها من الاشتباه ولهذا لا يحتاج في بعض
كنايات الطلاق عند الغضب أو عند مذكرة الطلاق الى النية فينبغي ان يكون في العتاق كذلك جوى
عن البرجندى (قوله بخلاف طلقك) لما سبق ان الطلاق يقع بلفظ العتق بلا عكس در وكذا لا يقع
بكتابات الطلاق وان نوى لهذا الوجه انتهى الا في أمرك بيدك أو اختارني فانه عتق مع النية تنوير
ويوقف على النية في المجلس ولا يعتق بنحو أنت على حرام وان نوى لكن يكفر بوطئها در (قوله ويصح
بهذا ابني الخ) غير انه ان كان مجهول النسب ويولد مثله لمثله أشبه أولا ثبت النسب أيضا جاعا ولو قال
هذا ابني من الزنا يعتق ولا يثبت نسبه قاله الشئى وهل يشترط تصديقه فيما سوى دعوة البنوة قولان
ولا تصير أمه أم ولد ولو قال هذا أخي لم يعتق في ظاهر الرواية الا ان ينوى به الاخ من النسب لان الاخ كما
يقال على النسب يقال أيضا على الاخ في الدين وفي هذا خالي أو عمي عتق نهر در (قوله وسواء كان
معروف النسب الخ) فلو أكلب نفسه في هذا ابني يثبت العتق ان لم يكن له نسب معروف جوى عن
البرجندى بأن لم يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها على ما رجحه العلامة الوائى فيوافق ما ذكره في الدرر
أولا عن القنية خلافا لما ذكره ناسا من انه الذي لا يعرف نسبه في مولده ومقط رأسه الخ فقد قال
في ردءه انه قيد زائد على ما يفهم من عبارة الهداية وقاضيان وسائر المعترات فان المفهوم منها مجهولية
النسب في وطن المقر وهو أوفق الخ (قوله في قول أبي حنيفة الاخير) متعلق بقوله مطلقا وليس من
مدخوله قوله ولكن كما يتوهم شيخنا عن بعض الافاضل فلو قدمه على قوله ولكن في معروف النسب

أو بما يعبر به عن البدن) كالرأس
والوجه والعتق والفرج ان كان أمة
وانما قيد بالبدن لانه لو أضافه
الى العضو الذي لا يعبر به عن البدن
كاليد والرجل لا يعتق عندنا خلافا
للشافعى وكذا الدبر لانه لا يعبر به عن
البدن (و) بانت (عتيق ومعتق ومحرر
وحررتك وأعتقتك) فيعتق بهذه
الالفاظ سواء (نواه) أى الاعتاق (أولا)
(و) يصح (بلا ملك) لى (ولا رقى) لى (ولا
سديل على) هو متعلق بالمبيع
(ان نوى) العتق والا لا وكذا اخلت
سمالك وعن أبي يوسف انه لو قال
أطلقتك ونوى العتق عتق بخلاف
أطلقتك (و) يصح (بهذا ابني أو)
طلقتك (و) هذه (أى) مطلقا سواء
هذا (أى أو) كان مولده أم ولد
كان يولد مثله أم ولد أم ولد
معروف النسب أو مجهول النسب
واضح في قول أبي حنيفة الاخير

الح لكان أولى والحاصل أنه يعتق بهذا أنى عند الامام مطلقاً ما ثبت فيه منه بشرطه شيئاً أن يكون بولده مثله وإن لا يكون ثابت النسب من غير ما يلي وجعل المعنى الشرط ثلاثة أن يكون المولى أحكماً منه و بولده مثله ولم يكن ثابت النسب من غيره والتحقيق أن الشرط شيئان فقط لأن الثاني يغني عن الأول ثم ما ذكره المعنى من قوله فهذه الشروط الثلاثة يعتق عند أبي حنيفة المخ فيه خلل ظاهر وسببه أنه سقط من قوله ذكر محترز تلك الشروط وهي ما إذا كان لا يولد مثله مثله أو كان معروف النسب وصواب العبارة هكذا فهذه الشروط الثلاثة يعتق ويثبت نسبه أجمعاً وإن كان لا يولد مثله مثله أو كان ثابت النسب من غيره يعتق عند أبي حنيفة ولا يثبت نسبه وعندهما لا يعتق بذلك على هذا ما ذكره من التعليل (قوله بلائيه) متعلق بصح المقدر وكان ينبغي تقديمه لما في تأخيريه من الإيهام جوى (قوله وهو قول الشافعي) لأنه محال فردد كما لو قال أعتقتك قبل أن أخلق ولا في حنيفة أنه صحيح بمجازه وإن كان مستحيلاً بحقيقته لكونه أخباراً عن حريته فيصار إليه كمن حلف لا يأكل من هذه الفخلة ينصرف إلى ما يخرج منها لا يستحالة أكلها وهذا الخلاف مبنى على أن المجاز خلف عن الحقيقة في المحكم عندهما ومن شرطه أن ينقذ السبب في الأصل على الاحتمال ثم يمنع وجوده لعارض فيخلفه غيره مجازاً كالمولى كان في مسئلتنا غير مستحيل بأن كان يولد مثله مثله وهو معروف النسب فإنه لولا ثبوته من غيره لثبت منه فيخلفه لازمه وهو المحررية وعنده المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم بمعنى أن التكلم بكلام وإرادة ما وضع له أصل والتكلم بذلك الكلام وإرادة غيره مجاز خلف عن الأصل وشرطه أن يكون الأصل وهو التكلم به صالحاً بأن يكون مبتدأ أو خبراً حتى يكون عاملاً في إيجاب المحكم الذي يقبله أهل بطريق المجاز ولا معنى لما قال لأن المجاز ما خوذ من جاز يجوز إذا انتقل والانتقال من أوصاف الالفاظ فإن اللفظ هو الذي ينتقل من الموضوع إلى غيره فاما المعاني فلا يمكن نقلها زيلى فكللام الزيلى صريح في ترجيح مذهب الامام (قوله ولو قال للصغير هذا جدى إلى قوله وقيل لا يعتق أجمعاً) لأنه لا موجب له في الملك إلا بواسطة وهو الأب وهي غير ثابتة بكلامه فتعذر أن يجعل مجازاً عن الموجب بخلاف البنوة والأبوة في قوله هذا ابنى أو أبى لأن لهما موجباً في الملك من غير واسطة زيلى (قوله أى يصح بهذا مولى) لأنه لما التحق بالصرح كان كقوله يا حرقيد المولى لأنه لو قال يا سيدى أو يا مالكى لم يعتق على الأصح لأنه يراد به التعظيم الأبالنية والختار في قوله أنا عبدك عدم العتق وبذلك أجاب الصغار حين سئل عن جارية جاءت بسراج لمولاه فقال ما فعل بالسراج يا من وجهك أضواء من السراج يا من أنا عبدك لأن هذه كلمة تطف في المحيط عبد قدم على مولاه فقال المولى أى حرقدم علينا لا يعتق لأنه يراد به التحقير جوى خافى النهر من ذكر التحقيق بدل التحقير تحريف من الناسخ (قوله أو يا حرقدم عتق) لأنه ناداه بمسا هو صريح في الدلالة إذا سماه بذلك لأن مراده الإعلام باسم علمه وشرط في الخاتبة الاشارة على ذلك ولولا ناداه بالفارسية وقد لقبه بالمحر قالوا يعتق وكذا عكسه لأنه ليس ناداه باسم علمه فيعتبر أخباراً عن الوصف بداية ومحصلة أنه ناداه باسم مرادوه وفي المبسوط لوجعل اسم عبده حراً وكان ذلك معروفاً عند الناس وناداه به فقال يا حرقدم عتق وإن لم يكن معروفاً عتق في القضاء وكذا لو سماها بطالق كفى أكثر الكتب وقيل أنه يقع نهر (قوله وقال زفر لا يصح الاعتاق بقوله يا مولى الأبالنية) لأنه يراد به الأكرام عادة لا التحقيق كقوله يا سيدى يا مالكى قلنا الكلام محمول على حقيقته ما أمكن وحقيقته أن يكون له عليه ولا لغيره الأسفل لأن اسم المولى وإن كان يطلق ويراد به الناصر كما في قوله تعالى ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم وكذا يطلق ويراد به الأعلى أيضاً كالأسفل لكن الأسفل متعين لا سبحانه غيره لأن المولى لا يستنصر بمملوكه وأضافته إلى العبد، تنافى كونه المولى الأعلى فتعين المولى الأدنى ضرورة تصحى الكلامه زيلى (قوله ولم يصدق قضاء) لكونه خلاف الظاهر زيلى (قوله لا يا ابنى ويا نجي) لأن النداء للإعلام المنادى بطلب حضوره فإن كان

بلائية وفي قوله أو هو قوله الأول لا يعتق أن كان لا يولد مثله مثله وهو قول الشافعي ولو قال للصغير هذا جدى قبل هو على الخلاف الذى مر وقيل لا يعتق أجمعاً (أو يا مولى أى يصح بهذا مولى) مطلقاً سواء نوى أو يا حرقدم عتق الاعتاق بقوله أو يا مولى لا يصح الاعتاق عتق به أولاً وقال زفر لا يصح الاعتاق عتق به يا مولى الأبالنية ولو قال عتق فضاء المولى في الدين أو الكذب صدق فيها بينه وبين الله تعالى ولم يصدق قضاء (لا يا ابنى ويا نجي) وعن أبي حنيفة أنه يعتق فيها ولو قال هذا ابنى لا يعتق وروى الحسن من أبي حنيفة أنه يعتق ولو قال لعبد هذه بنتى

يوصف يمكن اثباته من جهته تضمن تحقيق ذلك الوصف تصديقه كافي يا حروان لم يكن مجرد للاعلام
والبنوة لا يمكن اثباتها بهذا اللفظ قال في الفتح وينبغي ان يكون محل المسئلة ما اذا كان العبد معروف
النسب والا فهو ومشكل اذ يجب ان يثبت النسب تصديقه لا يعتق وفي نوادر ابن رستم عن محمد لوقال يا ابي
يا جدي يا خالي يا عمي اوقال لجارته يا عمي يا خالتي يا اختي لا تعتق في جميع ذلك زاد في تحفة العقهاء
الابالنية وأشار الى انه لو ناداه بغير اضافة أو مصغر لا يعتق وقيل باطلاق الاخ المتناول للارخ من النسب
أو من الرضاع أو من الدين لانه لو قال من أمي وأبي أو من النسب عتق نهر عن المبسوط وليس قوله من أمي
وأبي قيدا بل كذلك لو قال من أبي أو أمي درر قالوا في كلام صاحب النهر بمعنى أو فان قيل البنوة أيضا
مشتركة بين نسب ورضاع فكيف يثبت العتق باطلاق قوله هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض
الحقيقة فاذا تمتع باماري مجاز يكون بينه وبينها علاقة وهو هذا حرفان المحرمة لازمة للبنوة فيكون
الانتقال من الملزوم الى اللازم درر قال وعدم العتق بقوله هذا جدي محله اذ لم يقل أو أبي قال في
الشرع بلاية ولا حصر في أبي الاب اذ أو الام بل أعم منه مثله شربة لالية (قوله قيل على الخلاف) أي
فلا يعتق عند الصاحبين ويعتق عند الامام كافي قاضيان شيخنا (قوله وقيل لا يعتق اجماعا) وهو
الاظهر لان المشار اليه اذ لم يكن من جنس المسمى فالعبرة للمسمى كالأبوع فصاعدا على انه باقوت فاذا هو
زواج كان باطلا والذكر والانثى من بني آدم جنسان فتعلق المحكم بالمسمى وهو معدوم ولا يتصور تصحيح
الكلام في المعدوم اجماعا أو اقرارا فيلغو كذا في البرهان لانه اقتصصر على ما اذا قال هذه بنتي لبعده
وقد نص عليهما الكمال شربة لالية وعسارة الخانية ولو قال هذه ابنتي اوقال لجارته هذا ابني شيخنا
(قوله ولو قال عدي أو جاري أو دارى الخ) ذكر ازاى يلغى تقرى على الاصل المختلف فيه بينهم وهو ان
المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما وعنده في التكلم مانصه وعلى هذا يخرج قوله لبعده هذا ح
أو جاري وكذا لو قال لك على ألف أو على هذا المجدار فعنده يعتق ويلزمه الألف لعمدة التكلم به وان
لم يمكن ثبوت الحرية والدين في مطلق أحدهما خلافا لما للاستحالة ثبوت الحقيقة انتهى وفي التنوير
وشرحه عن الجوهره والز يلغى ويصح أيضا بقوله عدي أو جاري أو جدارى حركوا جمع بين امرأته
وبهيمة أو جحر وقال أحدكم طالق طلقت امرأته لا لو جمع بين امرأته وأمه المحبة أو الميعة انتهى والذي
ظهر لي ان وقوع الطلاق فيما لو جمع بينهما وبين بهيمة أو جحر هو قول الامام فقط لتعذر الحقيقة عندهما
وعدم وقوع الطلاق فيما لو جمع بينهما وبين أمته المحبة أو الميعة هو قولهما الماء على قول الامام فينبغي
الوقوع (قوله أي لا يصح بلاسلطان لي عليك) وجه الفرق بين قوله لا سلطان لي عليك حيث لا يعتق
وان نوى وبين قوله لا سيد لي عليك حيث يعتق بالنية ما ذكره ازاى يلغى من ان السلطان عبارة عن اليد
أو المحبة ونفهم ما لا يدل على انتفاء الملك كافي المكتاب ولئن احتمل زوال اليد بالعتق فهو محتمل المحتمل
فلا يعتبر بخلاف في السيل لان مطلقه يستدعي العتق لان للمولى سيلا على مملوكه وان كان مكاتب لان
ملكه باق فيه وقال الكرخي فني عمري ولم يتضح لي الفرق بينهما انتهى وأقول ما ذكره في النهر من ان
بعض المشايخ ذهب الى انه يعتق بالنية وبه قالت الثلاثة قال في الفتح وهو الذي يقتضيه النظر انتهى
تأيد بما ذكره الكرخي (قوله والفاظ الطلاق مطلقا سواء كانت صريحة أو كناية) بخلاف عكسه
كما مر درر (قوله وسواء نوى أو لا) اني أمر بك يدك أو اختاري فانه يقع بالنية كافي البدائع وفيها لو قال
لها أمر عتقك بيدك أو جعلت عتقك في يدك أو قال لها اختاري العتق أو خيرتك في عتقك أو في العتق
لا يحتاج الى النية فلا يصح لكن لا بد من اختيار العبد العتق في المجلس لانه تمليك وفي الفتح قال لامته
أطلقتك أو قال لبعده ذلك يقع العتق اذا نوى بالاتفاق انتهى وهذا وان كان من كتابات الطلاق أيضا
الا ان الممتنع انما هو استعارة ما كان كناية للطلاق فقط نهر (قوله وعند الشافعي يعتق بالفاظ الطلاق
ان نوى) لان بين اللفظين اتصالا من حيث ان كل واحد منهما لا سقاط الملك ولنا ان الاعناق اثبات القوة

قيل على الخلاف وقيل لا يعتق اجماعا
وهو الاظهر ولو قال عدي أو جاري
أو دارى حرقى العبد عند أبي حنيفة
خلافه ما ومن أراد حفظ هذه المسئلة
فليحفظ ما أنشده بعض النظار
٢ چونكه گفت آزاد باشد عبادار
كوب و آزاد باشد عبادار
(ولا سلطان) أي لا يصح بلاسلطان
(لي عليك) والفاظ الطلاق مطلقا
سواء كانت صريحة أو كناية وسواء نوى
أو لا عندنا وعند الشافعي يعتق بالفاظ
الطلاق ان نوى (وانت) أي لا يصح

٢ ملخص معنى البيت اذا قال الرجل
عدي أو دارى حرقى له يعتق العبد
فتذكر وجه الظرف في ذلك الذي
أومأ اليه الشارح هو الجناس التام
الواقع في كلمة يادار في المصراع الاول
والثاني فان الاول معناه أودار والثاني
معناه تذ كذا الثاني مركب من يادوار
والاول من ياعمى أو ودار بمعنى البيت
عربية اه محمد عارف

على ما بنا وانطلاق رفع القيد لان العبد كالجاء وبالعتق يصح ان يقدّر على التصرفات الشرعية والمرأة
قادرة بعد التزوج غير انها ممنوعة من البر وزلت نظم مصالح النكاح فاذا اطلقها لم يثبت لها به شيء لم يكن
نازما من قبل بل يرفع عنها المانع ولا شك ان المثلث للقوة أقوى من ازالة المانع فلا يجوز ان يستعار
الاضعف للأقوى بخلاف العكس وكذا ملك اليمين أقوى من ملك النكاح بدليل انه يدخل فيه ملك
المتعة مع ان الفاظ العتق تزيلها والفاظ الطلاق لا تزيل الاملاك المتعة فالموضوع للاضعف لا يجوز
استعارته للأقوى بخلاف العكس لان من شرط المجاز أن لا يكون عمل اللفظ في محل المجاز أقوى من
عمله في محل الحقيقة بخلاف قوله اطلقتك لانه عبارة عن التسيب فصارت بمنزلة قوله خليت سبيلك ولهذا
لا يختص بالنكاح زيلعي (قوله ولا يعتق بآنت مثل الحر الابالية) لانه أثبت المماثلة بينهما وما هي
قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بلانية للشك زيلعي (قوله وعنتق بآنت الاحرم مطلقا)
لانه أنت الامثل المحرر ونوى ولا بكل مالي حر ولا بكل عبد في الارض أو كل عبد في الدنيا أو اهل بلخ
أحرار عند الثاني وبه يبقى بخلاف هذه السكة أو الداردر عن البحر وقوله لانه أنت الامثل المحرر ونوى
نوى بشكل بما اذا قال أنت مثل المحرر فانه يعتق بالنية فيكون العتق بالنية في قوله ما أنت الامثل المحرر
أوليا واعلم ان عتقه بقوله ما أنت الا حر يستثنى منه ما نقله السيد المحمدي عن منية المقتي اذا أمر غلامه بشيء
فامتنع فقال له ما أنت الا حر لا يعتق (قوله وملكك قريب) معطوف على القول مع مقوله لا على قوله
ما أنت الا حر كما قد توهم نهر وأراد بالقول المقدرا تقدير قوله وعنتق بآنت الا حرأي بقوله ما أنت الا حر
وجعله في البحر معطوفا على قوله أول الباب بآنت حر وأطلق في العتق بملكك القريب فعم ما لو كان ملك منه
شقصا فيعتق بقدره عنده وعم كلامه ما لو اشترى المأذون من يعتق على المولى ولا دين عليه وفي البدائع
لو اشترى زوجة أبيه المحامل منه عتق ما في بطنها دون الامه وليس له بيعها قبل ان تضع حملها لانه ملك
أخاه فيعتق عليه انتهى وهذا مناف لقولهم ان الحمل لا يدخل تحت المملوك حتى لا يعتق بقوله كل مملوك لي
حر فيحتاج الى الجواب بحر وأقول لا يلزم من كون الشيء ملكا كونه مملوكا مطلقا قال في البدائع وهل يدخل
تحت اسم المملوك ان كانت أمه في ملكه دخل وان كان في ملكه الحمل فقط بأن كان موصى له به لا يعتق
لانه لا يسمى مملوكا على الإطلاق لان في وجوده خطرا ولهذا لا يجب على المولى صدقة فطره نهر (قوله
محرم) اعلم انه لا تلازم بين المحرمية والقرابة لانه كالك المحرمية عنها في نحو الاخت رضاعا وكذا القرابة
تتعلق عنها في نحو بنت العم ولهذا قيد المحرم في الشر بلالية بقوله يعني ومحرمية بالقرابة لا الرضاع حتى
لوملك ابنة عمه وهي أخته رضاعا لا تعتق (قوله وقال الشافعي لا يعتق عليه الا والدار الخ) لان العتق
أقوى الصلات فينابط بأقرب القرابات وهو الولاد لانه كان الجزئية وغير الولاد ملحق بالاجانب في حق
الاحكام كوضع الزكاة والشهادات فكذا في حق هذا الحكم ولا يمكن ان يحاقها بالولاد قياسا أو استدلالا
لنزولها عن قرابة الولاد ولنا قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم فهو حر ولان النكاح انما حر بهذه
القرابة صيانة للقريب عن ذل ملك النكاح والاستغراش فيؤدي الى قطعية الرحم وملك اليمين في ذلك
أبلغ فكان أولى بالمنع فكما انه صين عن ملك نكاحه فكذا عن بقاءه في ملك يمينه زيلعي (قوله وقال
أصحاب الظواهر الخ) وبه قال مالك كافي الغاية ووجه ما حدث الطحاوي باسناده الى أبي هريرة
قال قال صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والده الا أن يحده مملوكا فيشترى به فيعتقه والجواب ان قوله
فيعتقه أي بشرائه توفيقا بين الحدتين انتهى وقوله فيعتقه بشرائه أي بموجب شرائه فكان الشراء
اعتقا بواسطة حكمه شيخنا (قوله ولو كان المالك صيبا أو مجنوننا) وأهل الصبي والمجنون لهذا الحكم لانه
تعلق به حق العبد وهو القريب فشابه النفقة وضمان المتلفات شيخنا قال السيد المحمدي وانظر حكم
المالوم ملك الصبي قريبه بوصية أو هبة أو دخل في ملك المالك بقرية انتهى قلت اما المالك بقرية في الدرر
والمالك بقرية اذا اشترى أخاه لا يتكاتب عليه اذ ليس له ملك تام يقدر به على الاعتاق وال لزوم عند القدرة

ولا يعتق بآنت (مثل المحر) الابالية
(وعنتق بآنت الا حر) مطلقا ونوى
أولم ينو (و) عتق (ملكك قريب محرم)
مطلقا سواء كان ولده أو بويه أو غيرهم
وسواء نوى أو لم ينو - وقال الشافعي
لا يعتق عليه الا والداران والمولودون
وقال أصحاب الظواهر زعمه ان يعتقه
ولا يعتق قبل اعتاقه وانما قيد
بقريب محرم لانه لو ملك قريبا غير محرم
تخل المأثرة معه كبت العم أو ابن
العم أو محرم لا يكون قريبا له كاخته
أو أمه رضاعا أو زوجة ابنه لا يعتق
(ولو كان المالك صيبا أو مجنوننا) أو مسلما
أو كافرا في دارنا وانما قيدناه

انتهى واعترض بأنه كان ينبغي ان يقال لانه ليس له ملك في الحقيقة والذي وآيته بخط شيخنا يقتضي ان الخلاف في التكاثر وعدمه بين الامام وصاحبيه انما هو بالنسبة لقراءة غير الولا فقط وأما الصبي فالظاهر انه لا فرق في عتق ذى الرحم المحرم عليه بين ان يكون الملك بالهبة أو الوصية أو غيرهما كالشراء ولهذا عرّف المصنف بالملك الشامل لما ذكر (قوله لان المحرمي لوملك في دار الحرب ذارحم محرم منه لا يعتق عليه) يعني عندهما خلافا لابي يوسف وكذا المسلم لوملك قريبه فيهما لم يعتق وكذا لو اعتق المحرمي أو المسلم عبدان في دار الحرب لم يعتق عندهما وعنده يعتق هو يقول انه مالك رقبته فيملك ازالته بالعتق وهما يقولان انه معتق بلسانه مسترق بيده لانه تحت يده وقهره ولو طرأ الاستيلاء على المحرمي أبطل حريته فالقارن أولى ان يمنع المحرمية حتى لو غلب سبيله وأزال يده عنه عتق زيادى والمراد بالعبد في قوله اعتق المحرمي أو المسلم عبدان في دار الحرب لم يعتق الخ العبد المحرمي لقوله وان كان العبد مسلما أو ذميا اعتق بالاجماع وولاؤه عند أبي يوسف وقال لا ولا عليه لانه عتق بالخليعة لا بالاعتاق فهو كالمرأغم نهر والمراد بالمرأغم عبد محرمي خرج اليه مسلما كما يعلم من كلامهم قال في الغاية والاصل فيه ما روى انه خرج عبدان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس قبل الصلح فكتب اليه مواليتهم قالوا يا محمد والله ما خرجوا اليك رغبة في دينك وانما خرجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردّهم اليهم فغضب عليه السلام وقال ما أراكم تنتهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم فاني أن يردّهم وقال هم عتقاء الله عز وجل ولانه أحرز نفسه بالاسلام فصار أولى الناس بنفسه فلم يجز استرقاقه ابتداء بخلاف ما إذا أسلم بعد الاسرا انتهى (قوله لوجه الله) أراد بوجه الله رضاه بحار البحر (قوله والشيطان) واحد شياطين الانس والجن اى مردتهم والنون فيه أصلية كانه من شطن بعد عن الخير أو زائدة ان كان من شاط بمعنى هلك نهر (قوله والصنم) وان اتم وكفر به أى بالاعتاق للصنم عند قصد التعظيم لان تعظيم الصنم كفر وعبرة الجوهرة لو قال للشيطان أو للصنم كفر تنوير وشرحه (قوله وبكره) سواء كان ملجئا وهو ما يخاف منه فوت النفس أو العضو وغير ملجئ نهر وله ان يضمن المكره موسرا كان أو معسرا ومع ذلك يكون ولاؤه له وانما لم يجب السعاية اذا كان معسرا لان هذا ضمن اتلاف وهو لا يختلف باليسار والاعسار جوى عن البرجندى (قوله وسكر) أى من محرم أو مملوك بقصد السكر اما اذا كان من مباح كشراب المضطر والمحصل من الادوية والاشربة المتخذة من غير العنب والمثل لا بقصد السكر بل بقصد الاستمرار والتقوى فانه كالانغماء لا يصح معه تصرف ولا طلاق ولا عتاق كذا في التحرير وهذا على قول الامام أما على قول محمد المفتي به من ان كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب المضطر نهر (قوله وان اضافة الى ملك) وكذا الاضافة الى سبه كان اشترى منك فانت حر والتقييد بالآتي مخرج لنحو ان ملكك فانت حر وهو في ملكه فانه يعتق للمحال لماعرف من ان التعليق بالكائن تعبير فرق بين هذا وبين قوله لملكته ان أنت عبدى فانت حر حيث لا يعتق لان في الاضافة قصور انهرص البدائع واعلم ان نسخ المتن اختلفت في بعضها ذكر الملك مطلقا وعليه شرح الشارح والزيلعي وفي البعض الاخر ذكره مقيدا بالآتي وعليه شرح في النهر فلهذا قال والتقييد بالآتي الخ (قوله بان قال ان ملكك فانت حر) فيه ان هذا تعليق لا اضافة الا ان يقال انه استعمل الاضافة في التعليق مجازا يدل على ذلك ما ذكره في تعليقه ان ملكك فانت حر وهو في ملكه عتق للمحال بان التعليق بالكائن تعبير جوى (فروع) تصح حره تعليق وتقوم وتقدر حره تعبيران سقيت جارى فذهب به للامام لم يشرب عتق لان المراد عرض المساء عليه قال عبدى الذى هو قديم العصبية حر عتق من عصبية سنة هو المختار أنت عتق ونوى في الملك يدين ولو زاد في السن لا يعتق دروقد ذكر والعتق أشياء كثيرة منها الاعتاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها زوال يد الكافر عن عبده المسلم كما ذكرنا في عبيد الطائف ومنها اذا أقر بحرية عبدا نسا ثم ملكه ولو قال لعبده أنت عتق فلان يعتق عليه لا قراره بحرية والعاطا اعتق تنقسم الى ثلاثة أقسام صريح وكناية وما يجري

لان المحرمي لوملك في دار الحرب ذارحم محرم منه لا يعتق عليه (د) يصح (تحرير لوجه الله) سبجانه (والشيطان والصنم) مطلقا سواء نوى أو لم ينو (د) يصح (بكره وسكر) مطلقا سواء نوى أو لم ينو وعند الشافعي لا يعتق فيهما وفي رواية عن الكرخي والطحاوي لا يتقدا عتاق المكره والسكران (وان اضافه) اى العتق (الى ملك) بان قال ان ملكك فانت حر (أو شرط) بان (صحيح) الاضافة فيها

بجري الصريح والاعتاق على وجوه مرسل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى نوعين
 يبدل وغير يبدل وكل ذلك ينقسم الى ثلاثة اقسام قريبة ومعصية ومباح كالعتق لاجل انسان او لولاية
 زيلبي (قوله خلافا للشافعي في الاول) وقدينا الوجه في الطلاق زيلبي (قوله ولو حرر حاملا عتقا)
 قد رده الثاني بان لا يخرج أكثره فان خرج لا يعتق لانه كالمفصل في حق الاحكام الاتري أنه به
 تنقضي العدة بخلاف ما لو خرج الاقل وعزى الى الثاني لانه المخرج نهر (قوله أي الحامل والولد) أي
 الحمل الذي سيصير ولدا حوي (قوله سواء نوى عتقهما أو لم ينو) والحاصل ان الحمل يعتق بعق امه
 مطلقا أي سواء ولدت لاقل من ستة أشهر أو لا أكثر فان وقع العتق عليه قصدا بان ولدت لاقل من ستة
 أشهر يعتق ولا ينتقل ولاؤه ابدا الى موالى أبيه وان وقع بمجرد تبعية أمه بان ولدت لاكثر يعتق أيضا
 لكن اذا اعتق الاب بعده بفجز ولا ابنة الى موالى به درر (قوله وان حرره) بان قال مالك حرا وقال
 المضغة والعاقبة التي في بطنك حر ولو قال أكبر ولد في بطنك حر فولدت ولدان فاولهما حرا أكبر نهر عن
 المحيط وظاهره انهما لو خرجا معا لم يعتق واحدهما الا ان تلد ثالثا قبل مضي ستة أشهر فانهما يعتقان لانه
 يصدق عليهما انهما الاكبر والولد وان ذكرا مفردا لکنه مفرد مضاف فيع (قوله دون الحامل) اذا لوجه
 لاعتاقها مقصودا لعدم الاضافة ولا تبعا لان فيه قلب الوضع نهر لان الوضع العقلي ان يكون الحمل
 تبعا للام وأما كون الام تبعا للحمل فقلب له عزى زاده ولو اعتق الحمل على مال بان شرطه على الام صح
 العتق ولا يجب المال على الجنين لعدم ولاية الغير عليه ولا على الام لان اشتراط بدل العتق على غير المعتق
 لا يجوز ولانه لا يجب للمولى على امته دين وانما قلنا لا يجوز اشتراط بدل العتق على الاجنبي لانه معاوضة
 واشتراط العوض على من لم يسلم له المعوض لا يجوز كالقن والاجرة بخلاف بدل الخلع والقصاص حيث
 يجوز اشتراطه على الاجنبي لان القتال والمرأة لا يستفيدان بالعقد شيئا وانما يسقط عنهما حق الغير ومع
 هذا جاز اشتراطه عليهما كذا على الاجنبي زيلبي وقوله ولا يجب المال على الجنين ولا على الام لان
 اشتراط بدل العتق على غير المعتق لا يجوز بخالفه ما في النهر حيث ذكرناه اذا اعتق الحمل على مال لا يعتق
 مطلقا بل بشرط قبول من وجب عليه وايضا في النهر مناقضة اذ قوله وعم كلامه ما لو كان على مال وان
 لم يجب ينأقض قوله لكن بشرط قبول من وجب عليه الا أن يكون المراد من قوله وان لم يجب أي أدؤه
 واعلم ايضا انه اذا اعتق الحمل فقط بشرط لعتقه قيام الحمل وقت الاعتاق بان ولدته لاقل من ستة أشهر
 من ذلك الوقت لتيقنا بوجوده وقت الاعتاق وان ولدته لاكثر من ستة أشهر من ذلك الوقت لم يعتق لانه
 لم يتيقن بوجوده وقت الاعتاق الا ان تكون معتدة عن طلاق أو وفاة فتلده لاقل من سنتين من وقت
 الفراق وان كان لاكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق فحينئذ يعتق لانه كان موجودا حين اعتقه
 الاتري انه ثبت نسبه منه ومن ضرورته وجوده عنده زيلبي وأشار المصنف الى ان تدبير الحمل وحده
 صحيح بالاولى قالوا لا يجوز بيع الام اذا اعتق ما في بطنها ويجوز هبتها والفرق ان استثناء ما في بطنها
 عند بيعها لا يجوز قصدا فكذا حكم بخلاف الهبة لكن لا يحكم بطلان البيع الا بعد الولادة لاقل من ستة
 أشهر وفي المبسوط وبعد ما دبر ما في البطن لو وهب الام لا يجوز هو الاصح والفرق ان بالتدبير لا يزال
 ملكه عما في البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالهبة بمنزلة ما ليس بموهوب فيكون في معنى هبة
 المشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق ما في البطن غير مملوك بصر (فرع) أوصى بما في بطن جاريته ومات
 فاعتق الورثة ما في بطن الجارية جاز اعتاقهم ويضمنون قيمة الولد يوم الولادة نهر عن الظهيرية (قوله
 والولد الخ) لان ما به يكون مستهلكا بمائها فخرج جانبها ولانه متيقن به من جانبها ولذا ثبت نسب ولده
 الزنا وولد الملا عنه حتى ترثه ويرثها ولانه قبل الانفصال كعضو منها احد او حكم حتى يتغذى بغذاها وينتقل
 بانتقالها ويدخل في البيع والعتق وغيرهما من التصرفات تبعها لسانها فارجع ولذا اعتبر جانب
 الام في البراءة ايضاد رولو عبر المصنف بالحمل أو بالجنين بدل الولد لكان أولى لانه لا يتبع الام في اوصافها

نسبها للشافعي في الاول (ولو حرر)
 الامتثال كونها (حامل عتقا) أي
 الحامل والولده مطلقا سواء نوى عتقها
 أو لم ينو (وان حرره) أي الحمل (عتق)
 فقط (دون الحامل) (والولد يتبع)
 الام في الملك

الاجمل وأما الولد بعد الموضع فلا يتبعها في شيء ثم إذا ذكره حتى لو اعتق الام بعد الولادة لا يعتق الولد به
وفي الدر ولا يتبعها بعد الولادة الا في مسنتين اذا استحققت الام بيعة واذا بيعت الام ببيعة ومعهما ولدها وقتها
انتمى وكذا يتبعها أيضا في حق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين في بيع مع أمه فيه وفي الرهن فاذا
رهن حاملا فولدت كان رهنها معها وفي حق الاضيحة كذا في جامع الفصولين ولا يتبعها في النسب حتى
لو تزوج هاشمي أمه غيره بغيره منه بولد كان هاشميا يتبعه لايه رقيقا تبعا لأمه نهر وكذا لا يتبعها في وكالة
واجارة وجناية وحدود وقود وسائغة ورجوع في هبة وايضا بخدمتها ولا يتذكر في ذكاة أمه فهي تسع در عن
الاشياء (قوله والحريه) أي الاصلية بأن تزوج عبدا حرة اصلية فحملت منه وأما الطارئة فقد مرت ولو قال
المولى في الطارئة ولدته قبل العتق وقالت بعده حكم المحال ان كان الولد في يدها فالقول لها وان كان في يده
فالقول له ولو في أيديهما فالقول لها أيضا ولو أقاما بيعة فينتسبا أولى ولو كان مكان العتق تدبير فالقول
للمولى مع عينه على علمه والبيعة بينتها نهر (قوله والرق) بأن اسرا امرأة من دار الحرب وأخرجها ومعهما ولد
فانه يملكها وولدها رقيقا مثلها نهر ويستثنى من تبعه الولد لأمه في الرق ولد المغرور در (قوله والتدبير)
بأن دبرها حاملا تدبير مطلقا لا مقيدا كما ذكره الشارح لانه لا يتبعها في التدبير المقيد نهر عن الظهريه
(قوله والاستيلاد) بأن زوج أم ولده فحملت تبعا لولدها في حكم أمومية الولد حتى يعتق بموت المولى أيضا
وينبغي ان يقيد هذا بما اذا لم يشترط الزوج حرية الولد نهر (قوله والسكابة) بأن كاتب أمته حاملا فاعت
بولد لا قل من ستة أشهر من وقت السكابة (تممة) قال في الاشياء أربما لو حملت أمه كافرة لكافر من
كافر فأسلم هل يؤثر مال السكابة ببيعها الصبر ورة الحمل مسلما بسلام أبيه ومقتضى النظر انه لا يغير لانه قبل
الموضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك نهر وانظر هل يغير على بيع الولد بعد وضعه تحليصا للمسلم عن رق
الكافران لم منه التفريق بين الولد وأمه لبقائها في ملكه اذا لا وجه لازمه يبيعها فليحرر (قوله وولد
الامة من سيد هاجر) لانه مخلوق من مائه فيعتق عليه ولا يعارضه ماء الامة لان ماءها مملوك له بخلاف
أمة الغير لان ماءها مملوك لسيدها فتحققت المعارضة فخرجنا جانبها بما ذكرنا والزوج قد رضى بذلك لعلمه
به زبلي الا اذا اشترط حرية أولاده كما سبق واعلم ان تعاليل الزبلي المسئلة بانه مخلوق من مائه فيعتق عليه
خلاف التحقيق قال في النهر والتحقيق انه علق حرا للقطع بأن ابراهيم ابن النبي عليه السلام لم يكن الا حرا
لانه علق بمملوك كما تمتق كما يعطيه ظاهر العبارة ثم اعلم انه يستثنى من القاعدة ولد المغرور كما سبق فانه اذا
تزوج امرأة على انها حرة فاذا هي قته فأولاده منها احرار بالقيمة ونعتبرا بقيمة يوم الخصومة شرعا لايه
وقال الاسيحي يوم القضاء عزمي وهذا اذا كان المغرور حرا فلو كان مكاتباً أو عبداً أو مديراً فالاولاد ارقاء
محمي من البرجندي وفي النهر عن الظهريه قد يكون الولد حرام من زوجين رقيقين بأن كان نحر ولد
هو عبداً لاجني زوجه الاب جاريته برضا مولاه فولدت ولداً كان حراً لانه ولد للمولى قال المحموي وهو
مشكل على القاعدة الا ان يقال ان حرية عارضة لا اصلية لانه حينئذ يعلق رقيقا ثم يعتق على المولى
بالقربة لا بالتبعية وحينئذ لا اشكال انتهى (قوله لتغابرها من حيث السكالك الخ) والفرق بينهما ان
الرق هو الذل الذي ركبته الله على بعض عباده جزاء استنكافهم عن طاعته وهو حق الله تعالى اوحق
العامة على الخلاف فيه والملك هو يمكن الشخص من التصرف فيه وهو حقه وأول ما يؤخذ الماسور
يوصف بالرق لا الملك الا بعد الانحراج الى دار الاسلام در ولفظ ركبته بالتشديد على معنى جعله رابكا
لم نجده في كتب اللغة نعم يستعمل ثلاثه على يقال ركبته عليه الديون عزمي زاده واعلم ان العبيد التي
تشتري لمخدمة السكبة الرق فيهم كامل ولا ملك فيهم لا حد شينعا عن الشلبي وقوله ولا ملك فيهم لا حد
يشير الى ان العبد المشتري لمخدمة السكبة لا يعتق باعتاق المشتري ويستفاد هذا أيضا من كلام الخصاص
حين ذكر في باب الرجل يقف الارض ومعه رقيق الخ ان الواقف ليس له عتق رقيق الوقف ولا يبيعه
الا اذا ضعف عن العمل كان له يبيعه ليشتري بغيره مكانه الخ (تممة) وجه كون الرق حق الشرع ان

والحريه والرق والتدبير والاستيلاد
والسكابة وولد الامة حال كونه
(من سيد هاجر) قوله من سيدها
اشارة الى ان ولد هاجر من غيره لا يكون
حراً ما لم يعتق وانما أورد هاتين
الافطين وهما الملك والرق لتغابرها
من حيث السكالك

لا يجهزاً ولا خلافاً في عدم تجزئ العتق والرق كما سبق ولقد قال في الدرر من الغريب ما في البدائع
من تجزئهما عند الامام لان الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على أنصافهم ومن على
الانصاف جاز ويكون حكمهم بقاء كالمسح انتهى (قوله ان يحرر) منجزاً أو مضافاً لمدة كمنه الاستسعاء من
عن الفتح (قوله أو يستسعى) أو يدبر أو يكتب ان شاء لان التدبير نوع عتق والكتابة استسعاء وان كان
الشريك عبداً أو زناً كان عليه دين فله خيار التضمين والاستسعاء والولاية لولا وان لم يكن عليه دين
فالمختار لولي فيكون له الخيار ان يحرر أو لا يحرر وان كان موسراً والافلا ربع والمكاتب كالأذن المديون واعلم
ان اثبات هذه الخيارات للشريك مقيد بمن يصح منه الاعتاق حتى لو كان صبيلاً أو مجنوناً انتظر بلوغه
أو افاقته ان لم يكن له ولي أو وصي فان كان امتنع عليه العتق فقط ولو مات العبد تعين التضمين في ظاهر
الرواية فاذا ضمن وكان للعبد كسب يرجع المعتق بما ضمن وليس للساكت ان يأخذ من تركته العبد
قيمة نصيبه في قول العامة أو مات المعتق وكان العتق في صحته أخذ بالضممان وار في مرضه لم يجب في ماله
شيء عندهما وقال محمد تستوفي القيمة من ماله أو مات الشريك الساكت فللورثة ما مر من الخيارات لكن
لبعضهم ان يختار العتق وللبعض الآخر ان يختار التضمين في ظاهر الرواية وروى الحسن انه ليس لم
ذلك وصححه في المبسوط ومعنى العتق في حق الوارث هو البراءة لا حقيقة لان المنسعى كالمكاتب عنده
لا تورث رقبته بموت المولى انما الموروث بدل الكتابة لكن لهم البراءة عن السعاية كذا هذا في نهر
وبصر (قوله أو يضمن لموسراً) وقد اعتق بلائذ فلو به استسعاء على المذهب وهل يجوز الجمع بين
السعاية والضمان ان تعذر الشراء نعم والاولى اختاروا أمراته من الاستسعاء فله الاعتاق ولو باعه
أو وهبه نصيبه لم يجز لانه كالمكاتب ولو اختلفا في قيمته ان قاما قوم للجمال والافال قول للمعتق لا ينكره
الزيادة وكذلك لو اختلفا في يساره واعساره وروقه ولو باعه أو وهبه الخ أي باع الشريك الساكت
نصيبه من المعتق أو وهبه منه لم يجز استسعاء انهر لانه لم يبق محل للتخليك وأما اذا ضمنه الساكت فأنما
ملكه بالضمان ضرورة لكن ليس ملكاً مطلقاً الا ترى انه ليس له بيعه بل اما العتق أو الاستسعاء
واعلم ان المصنف انما اقتصر على ما ذكره من الخيارات ولم يرد خيار التدبير والكتابة كصاحب التفتة
رجوعهما الى السعاية لانه لو دبره وجب عليه السعاية للعمال ولو كتبه على أكثر من قيمته من التقدين مما
يتعاقب فيه لم يجز ولو على عروض قيمة أكثر جاز ولو عجز استسعاء فان امتنع اجره جبراً وروايت خير بانهما
وان رجعا الى معنى السعاية الا ان التدبير فائدة أخرى هي انه لو مات المولى سقطت عنه السعاية ان كان
يخرج من ثلث ماله وللكتابة فائدة هي الاستغناء عن تقويمه وقضاء القاضى بها وأشار المصنف بذكر
الخيارات الى ان ليس له خيار التارك على حاله لانه لا سبيل الى الانتفاع به بعد ثبوت الحرية في جزئ منه
فلا بد من تجزئهما الى العتق كفى البدائع وهو ظاهر في ان الشريك يصير على ان يختار واحداً مما ذكر
قال في المبسوط وليس له ان يختار التضمين في البعض والاستسعاء في البعض الآخر وفي البدائع الا اذا
كان الساكت جماعة فاختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل منهم ما اختار ولو اختار الاستسعاء
امتنع عليه التضمين وكذا عكسه نعم له الاعتاق نهر وبه يتضح ما سبق عن الادر (قوله ويرجع المعتق بعد
التضمين به على العبد) لانه قام مقام الساكت باداء الضمان وقد كان له ذلك أي أخذ القيمة بالاستسعاء
بناء على الاصل الثاني وهو ان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده فكذلك من قام مقامه كالمدين اذا قتل في يد
الغاصب وضمن القيمة كان له ان يرجع بما ضمن على القاتل عنابة (قوله وعندهم ليس له الا الضمان
مع اليسار الخ) وهذا مبني على اصلين أحدهما ثبوت الحرية في الكل بعق البعض وعدم ثبوته وقد
بيناه والثاني ان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده وعندهما يمنع لقله عليه السلام في الرجل يعتق
نصيبه ان كان غنياً ضمن وان كان فقيراً سعى في حصة الإئتر قيمهم والقصة تنافي الشركة وله ان احتسب
ماله نصيبه عند العبد فله ان يضمنه كما ذهب اريح شوب انسان والقيمة في صبح غيره حتى انصبغ

(ان يجزأ ويستسعى) العبد المعتق
في قيمة نصيبه (والولاية لها أو يضمن
لموسراً) أي والشريك ان يصبره
أو يستسعه أو يضمن المعتق قيمة
نصيبه لو كان المعتق موسراً
(ويرجع) المعتق بعد التضمين (به)
أي عاذاً (على العبد والولاية)
أي المقتضى فحسب وهذا كله عند
أبي خنيفة وعنددهما ليس له الا
الضمان مع اليسار والسعاية مع
الإعسار

فعل صاحب الثوب قيمة الصبيح موسرا كان أو معسرا فكانا هاتين أن العبد فقير فندفعه ولا يرجع
العبد المستسعى على المعتق بما أدى باجماع أصحابنا لأنه أدى لفكك رقبة بخلاف المرهون إذا اعتقه
الراهن المعسر لأنه يسرى في دين على الراهن لأن رقبته قد فكت وهو غير متبرع فيه ف يرجع عليه
زبلى وفي البحر عن جوامع الفقه الاستسعاء أن يؤجره ويأخذ قيمة ما بقي من أجره فان قلت التعليل بما سبق
من أنه احتسبت مالية نصيبه عند العبد الخ تعليل معارض للنص لأنه أوجب السعاية إذا كان المعتق معسرا
قلت لأن سلم المعارضة لأن الشرط لا يلزم من عدمه العدم شرح الهداية (قوله والولا للمعتق في الوجهين)
لأن العتق كله حصل من جهة المعتق لعدم التجزئ زبلى (قوله ولا يرجع المعتق عليه) أي على العبد بعد
ما ضمن لعدم وجوب السعاية في حالة اليسار وأما التفريق على قوله في إبطال العتق لقيام ملكه في الباقي اذ لم
يزل الرق عنه وخيار التضمين لجناية المعتق على نصيبه بالافساد حيث امتنع عليه التصرفات سوى
الاعتاق وتوابعه والاستسعاء لا احتباس المالية عند العدو ورجوع المعتق على العبد ما ضمن لقيامه مقام
الساكت بإدائه الضمان وقد كان للساكت الاستسعاء فكذلك للمعتق ولأنه ملكه بإدائه الضمان ضمنًا فيصير
كان السكت له وقد اعتق بعضه فله أن يعتق الباقي أو يستسعى أن شاء والولا للمعتق في هذا الوجه لأن
العتق كله من جهته حيث ملكه بإدائه الضمان وفي حال عسار المعتق الساكت بالخيار أن شاء اعتق
لبقاء ملكه وان شاء استسعى لا احتباس ملكه عند العبد والولا له في النصف لوجود العتق من جهته في
هذا القدر فيكون الباقي لا يخرق فيكون ولا العبد منه شريكاً بينهما في الوجهين زبلى (قوله وعند
الشافعي أن كان معسرا الخ) لأنه لا وجه لتضمين الشريك لأعساره ولا إلى السعاية لأن العبد ليس بمان
ولا إلى اعتاق الكل لا ضرار بالساكت فتعين ما عيناه ولنا قوله عليه السلام من اعتق شقصه في مملوك
تخلصه عليه في ماله أن كان له مال والاقوم واستسعى به غير مشقوق أي لا يشذ عليه في الأمر وقال عليه
السلام من اعتق نصيبه في مملوك فعليه أن يعتق كله أن كان له مال والا استسعى العبد غير مشقوق
عليه روى الحديثين البخاري ومسلم وغيرهما وقال ابن خزم على ثبوت الاستسعاء فلا نون محايها ولا ن
الاستسعاء لا يفتقر إلى الجناية بل يكتفي على احتباس المالية فلا يصار إلى المحال وهو الجمع بين الضعف
والقوة المحكيين زبلى (قوله هذا إذا كان الشريك المعتق معسرا) لا حاجة إليه للاستسعاء عنه بقوله
وعند الشافعي أن كان معسرا (قوله ثم المعتبر في اليسار إلى قوله يوم الاعتاق) حتى لو أسره بعده
أو أسره لا يعتبر له حق وجب بنفس العتق فلا يتغير بعده وان اختلفت فيه بحكم المحال إلا أن يكون بين
الخصومة والعتق مدة تختلف فيها الأحوال فيكون القول قول المعتق لأنه منكر زبلى (قوله وهو
المتنار) الظاهر أنه راجع لما روى عن أبي حنيفة ويحتمل أنه راجع لما أخذ به طائفة المشايخ حموي قلت
في الدر عن المجتبى مانعه وساره بكونه مالاً كقدر قيمة نصيب الاستسعاء يوم الاعتاق سوى ملبوسه وقوت
يومه في الأصح انتهى ومنه يعلم أن قوله وهو المتنار راجع لما روى عن أبي حنيفة كما استظهره المجتبى
رحمه الله (قوله والمعتبر القيمة في الضمان والسعاية يوم الاعتاق) حتى لو كان العبد أحمى يومه فأنجلي
بباض عذبه يجب نصف قيمته أحمى أو كان موسرا فاعسر لم يسقط عنه الضمان بخلاف العكس نهروان
اختلفا في قيمة العبد يوم الاعتاق فان كان قائما يوم للمال وان كان هالكا فالقول للمعتق لأنه منكر وان
اتفقا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول للمعتق قائما كان العبد أو هالكا وان اختلفا في
الوقت والقيمة فاذى الساكت أنه اعتقه للمال بحكم بالعتق للمال ويقوم لأن الحادث يضاف إلى أقرب
الأوقات وعلى هذا التفصيل لو اختلف العبد والساكت زبلى (قوله ولو شهد كل الخ) أي انجر كل
واحد بعتق نصيب صاحبه وكذبه وتقييد المصنف بشهادتهما اتفقا إذا لوا خبر واحد أن صاحبه اعتق
نصيبه وكذبه فالحكم كذلك ولو كانوا ثلاثة فشهد اثنان على الثالث أنه اعتق نصيبه لم يقبل لأنهما
يجران إلى أنفسهما معتمدا ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسرى العبد في جميع قيمته نهر

والولا للمعتق في الوجهين ولا يرجع
المعتق عليه وعند الشافعي أن كان
معسرا فليترك أن يستدبر الرقي في
نصيبه ويتصرف فيه كما كان تصرف
من قبل قبيل بيعه وبوجه هذا إذا كان
الشريك المعتق معسرا وان كان موسرا
يعتق كله ويضمن لشرائه نصيبه
فالعتق منه لا يتجزأ ولا يرى
أن كان معسرا يتجزأ ولا يرى
أن كان معسرا بالقيمة نصيب
المتنار يخرج إلى الحرية بالسعاية ثم المعتبر
في اليسار أن ملك قدر قيمة نصيب
في اليوم الاعتاق وبه أخذ طائفة
المتنار وعن أبي حنيفة أن المعتبر
ذلك لكن ما سوى المتنار بجماعته
كتابع البيت والخادم والنزل ونسب
الجسد وهو المتنار وقيل المعتبر نصيب
حرمان الزكاة والمعتبر القيمة في الضمان
والسعاية يوم الاعتاق (ولو شهد كل)
واحد من الشريكين يعتق نصيب
صاحبه

وبعده وجوب من البدائع (قوله سعي العبد لهما) قال في المستفي بعد تخلف كل واحد منهما على
 دهمي صاحبه ومثله في العيني مع زيادة قوله والولا لهما ولو نكل أحدهما صار معترفا فلا سعاية ولومات
 قبل ان يتفقا فليت المال در عن البصر (قوله أي لكل واحد منهما في نصيبه الخ) لان كل واحد منهما
 يشهد على صاحبه بالعنق وعلى نفسه بالتكاتب فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل في حق نفسه ويمتنع به
 ان ترقاقه ويستسعيه للتيقن به لانه ان كان صادقا فهو مكاتبه وان كان كاذبا فهو عبده ولا يختلف ذلك
 باليسار والاهصار عنده لان حق الاستسعاء لا يبطل باليسار بل يثبت له الخيار وهنا تذر التضمن
 لانكار الاخر فبقى الاخر مخيرا بين الاستسعاء والاعتناق والتدبير والسكابة على ما تقدم والولا لهما
 لان كل واحد منهما يزعم انه عتق نصيبه من جهته بالسعاية ورد قوله باعتقه شريكى زيلبي (قوله
 وعندهما ان كانا موسرين فهو حر ولا سعاية عليه) لان كلامهما يتبرأ عنه بدعوى الضمان على المعتق
 في زعمه لان كلامهما موسر وبسار المعتق يمنع السعاية ولا يجب له الضمان على صاحبه لجهزه عن اقامة
 البينة باعتاقه وقراره غير مقبول عليه زيلبي (قوله وان كانا معسرين سعي لهما) لان كلامهما يدعي
 عليه السعاية فقبل قوله عليه صادقا او كاذبا زيلبي (قوله سعي للموسر ولا سعي للعسر) وجه الفرق
 ان الموسر لا يدعي الضمان على صاحبه لا عساره وانما يدعي السعاية على العبد بخلاف العسر فانه يدعي
 الضمان على صاحبه ليساره فيكون مبرا للعبد عن السعاية زيلبي وكلام العيني يوم وجوب السعاية
 على العبد لهما سواء كانا معسرين او احدهما واجاب الشيخ شاهين بان المراد من قوله وقالان كانا
 معسرين سعي او كان احدهما معسرا أي فانه سعي للموسر منهما (قوله الى ان يتفقا على اعتناق
 احدهما) فالويل يتفقا حتى ما تافليت المال بجر عن الكمال (فرع) قال أحد شريكين للآخر بعت منك
 نصيبى وان لم يكن بعتك فهو حر وقال الآخر ما اشتريته وان كنت اشتريته منك فهو حر فالقول لمنكر
 الشراء بيمينه فان حلف ولا ينسب للبائع عتق بلا سعاية لمذعي البيع بل للآخر في حظه بكل حال وكذا
 عندهما لو البائع معسرا ولو موسرا لم يسع لاحد في الاصح در ومعتز التقييد بالاصح يعلم بجماعة النهر
 (قوله ولو علق أحدهما) أي احدا الشريكين وما في النهر من قوله أي الشريكان صوابه أي
 الشريكين أو هو على لغة من يلزم المثني الالف قال في الشرب لا يسه عن الكمال ولا ينفى ان من صورة
 المسئلة ان يتفقا على ثبوت الملك لكل الى آخر النهار (قوله غدا) مثال والمراد وقت معين نهر (قوله
 عتق نصفه) محنت أحدهما بيمينتين در (قوله وسعي في نصفه الاخر لهما انصافا) والولا لهما شيخنا
 (قوله عنده) لان يسار المعتق عنده لا يمنع وجوب السعاية على العبد (قوله وان كانا موسرين لم يسع
 لواحد منهما في شيء) لان كل واحد منهما يتبرأ من السعاية ويدعي الضمان على شريكه فان يسار المعتق
 عنده أي عند أبي يوسف يمنع وجوب السعاية شيخنا عن النهاية وكذا عند محمد فلا خلاف بين الصاحبين
 في هذا فالخلاف انما هو فيما اذا كانا معسرين أو احدهما (قوله وان كان احدهما موسرا والاخر
 معسرا سعي في ربع قيمته الخ) لان المعسر يدعي الضمان على شريكه ويتبرأ من سعاية العبد فيسقط
 حقه عنه والموسر يدعي السعاية على العبد فيسعي له في حصته شيخنا عن النهاية فابو يوسف مع أبي حنيفة
 في المقدار ومع محمد في اعتبار اليسار والأعسار زيلبي (قوله وعند محمد سعي في جميع قيمته الخ) لان
 المقضى عليه بسقوط نصف السعاية مجهول فلا يمكن القضاء به مع الجهالة فصار كما اذا قال لغيره لك على
 أحدنا ألف درهم فانه لا يقضى عليه بشئ الجهالة فكذا هذا ولهما ان اتفقا بحيث أحدهما وسقوط نصف
 السعاية عن العبد فلا يجوز القضاء به مع التيقن بخلافه زيلبي (قوله سعي في نصف قيمته للموسر) لان
 لمعسر يتبرأ عن السعاية والموسر يدعيها فان يسار المعتق عنده أي عند محمد كافي يوسف يمنع وجوب السعاية
 شيخنا عن النهاية (قوله ولو حلف كل واحد من الرجلين الخ) في العيني كل واحد من الشريكين وهو
 غير صحيح لان المسئلة مصورة بما اذا كان لكل واحد منهما عبد بانفراده يظهر ذلك مما يأتي وهو ظاهر

سعي العبد (لها) أي لكل واحد
 منهما في نصيبه مطاوعا سواء كانا
 موسرين أو معسرين أو كان أحدهما
 موسرا والاخر معسرا عند أبي حنيفة
 وعندهما ان كانا موسرين فهو حر
 ولا سعاية عليه وان كانا معسرين
 سعي لهما في قيمته وان كان أحدهما
 موسرا والاخر معسرا سعي للموسر
 ولا سعي للعسر والولا في جميع ذلك
 موقوف عندهما الى أن يتفقا على
 اعتناق احدهما (ولو علق أحدهما
 عتقه) أي لعبد المشترك (بفعل
 فلان غدا) بان قال أحدهما ان
 دخل زيد هذه الدار غدا فالعبد حر
 (وعكس الآخر) بان قال
 ان لم يدخل فهو حر (ومضى) الغد
 (ولم يدرك) الفعل ولا عدمه وقال كل
 واحد منهما حنت صاحبي (عتق
 نصفه وسعي في نصفه) الآخر (لها)
 انصافا مطلقا سواء كانا موسرين أو
 معسرين أو احدهما موسرا والاخر
 معسرا عنده وعند أبي يوسف ان كانا
 معسرين سعي في نصف قيمته لهما
 وان كانا موسرين لم يسع لواحد منهما
 في شيء وان كان أحدهما موسرا
 والاخر معسرا سعي في ربع قيمته
 للموسر وعند محمد سعي في جميع
 قيمته لهما ان كانا معسرين وان كانا
 موسرين لم يسع لواحد منهما في شيء
 وان كان أحدهما موسرا والاخر
 معسرا سعي في نصف قيمته للموسر
 ولم يسع للعسر (ولو حلف كل واحد
 من الرجلين) (بعتق عبده)

ولهذا قال الزبلي يعني لو طاع على عبيدين كل واحد منهما للاحدهما الخ جرى وقال الشيخ شاهين قوله من الشريكين صوابه من الرجلين اذ لا تركه هنا (قوله والمسئلة بماله) يعني قال أحد الرجلين ان دخل فلان الدار غدا فعبده حر وقال الآخر ان لم يدخل فلان الدار غدا فعبده حر فغضى ولم يدرك أحد منهما (قوله لم يعتق واحدهما اجماعا) لان المجمل في المقضي له والمقضي عليه متفاحشة فامتنع القضاء وفي العبد الواحد المقضي له بالحرية وسقوط نصف السعاية عنه وهو العبد والمقضي به وهو الحرية وسقوط نصف السعاية معلوم والمجهول واحد وهو الحائث منها فغلب المعلوم المجهول وفي هذه بالعكس لان المجهول هو الغائب فبهما أي في المقضي له والمقضي عليه فامتنع القضاء لذلك ولا يشكل هذا بما اذا كان بينهما مبد وأمه كفا في العيني والزبلي أو عبادان كفا في النهر فقال أحدهما ان دخل فلان الدار اليوم فاعبد حر وقال الآخر ان لم يدخل فلانة حرة ولم يعرف ادخل ام لا يعتق كل واحد منهما مع ان المقضي له بالعتق والمقضي عليه مجهول لان كل واحد منهما أقرب بفساد نصيبه لزمه ان شريكه هو الحائث بخلاف السابقة فان كلا منهما يزعم ان الآخر هو الحائث في عبده وليس له فيه نصيب حتى لو تقاضا عتقا عليهما لا قرار كل منهما بحرية عبد الآخر وعلى كل منهما اقامة ما شئى لان كلا منهما يزعم انه اشترى حرا بعد ففسد ابيع باقرارهما ولو اشترى العبدان في مسئلتنا رجل واحد حاز وان كان عالما ببحث احد البائعين لزعم كل منهما انه باع عبدا وزعم المشتري قبل الدخول في ملكه غير معتبرا فاذا صح الشراء واجتمعا في ملكه عتق عليه احدهما لان زعمه معتبر في حق نفسه ويؤمر بالبيان عيني وان لم يعلم المشتري بجماعهما فالقاضي يحلفه او لا يحبر على البيان ما لم تقم البينة على ذلك وانت خير بان انه لميل بكون المقضي عليه معلوما فيدانهما لو اجتمعا في ملك أحد البائعين فالحكم كذلك ولو اتحد المخالف بان قال عبيدي حران لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امراته طائفي ان كان دخل اليوم عتق وطلقت لانه باليمين الاولى مقرب وجود شرط النسائية وبالنسائية صار مقربا بوجود شرط الاولى في نهر بخلاف ما لو كانت الاولى بالله اذ الغموس لا يدخل تحت الحكم ليكذب به في الاخرى در وقيل لا يعتق ولا تطلق لان احدهما معلق بعدم الدخول والا تخرب وجوده وكل واحد من الشرطين دائر بين الوجود والعدم فلا ينزل الجزاء بالشك والفرق بين هذا وبين حلفه بالعتق ان دخل فلان الدار اليوم وبالطلاق ان لم يدخل حيث لا يقع نفي ما في البحر عن الفتح وهو ان صيغة ان لم يكن دخل تستعمل لتحقيق الدخول في الماضي فكان معتبرا بالدخول وهو شرط الصلاق فوقع بخلاف ان لم يدخل اذ ليس فيها تحقيق وصيغة ان كان دخل لتحقيق عدم الدخول فكان معتبرا بعدم الدخول وهو شرط وقوع العتق فوقع بخلاف ان دخل فانه ليس فيه تحقيق أصداخ (قوله ولو ملك ابنة) كذا الحكم في كل رجم محرم شرعا لالبية عن الفتح قيد بالقرب لانه لو ملك مستولدة بالسكاح مع آخر ضمن نصف القيمة لشريكه ولو بالارث لان هذا ضمنان تمكك فلا يختلف باليسار والاعسار نهر (قوله مع رجل) بعد واحد قبلا ج. ما قاله الاتقاني ويوضح هذا القيد المسئلة الآية جوى عن شرح ابن الحلبي والمراد بالمسئلة لا تيمم سائى من قوله وان اشترى نصفه اجنبي ثم الاب مابق (قوله عتق خطه أي نصيبه) لانه مثق قريبه فيعتق عليه بخلاف ما لو اشترى العبد نفسه مع اجنبي حيث لا يصح لوقوع البيع والعتق معاني زمان واحد نهر واعلم ان المراد من قوله عتق خطه ثبوت اثره وهو زوال الملك ولم يرد به حقيقة العتق لانه لا يقبض بالانفاق جوى وقوله في النهر لانه ملك قريبه على حذف مضاف والتقدير ملك شقص قريبه (قوله ولم يضمن الاب نصيب شريكه) لانعدام اتعدي زبلي وامام اعلى به في البحر والنهر من ان الشريك رضى بافساد نصيبه بمشاركته فيها هو علة العتق ففيه نظرا لاقتضائه ان عدم الضمان مشروط بما اذا علم الشريك انه ابنة مع انه لا فرق في ظاهر الرواية (قوله بان تزوج امه ابن ٤٤ الخ) وتصورا ايضا بما اذا ماتت زوجته وقد كانت ملكت ابنة من غيرها ولها أخ فوثر الزوج وهو أبو الولد مع الاخ شجاعتين الشوري (قوله وسواء علم الآخر

والمسئلة بجواز (لم يعتق واحد) منهما اجماعا (ولو ذلك ابنة مع رجل آخر) عتق خطه (أي نصيبه) (ولم يضمن الاب نصيب شريكه) وهذا معلق سواء يعتق أو يتسمى (وهذا معلق سواء كان التملك بأرث أو تزوج امه ابن عمه فولدت ولدا ثم مات سيدها فوثره زوجها وابن عمه آحرله فالولد يعتق على أبيه ولا يضمن لشريكه أو بشرائه أو بنية أو بوصية أو بصدقة وسواء كان الاب مورا أو معسرا وسواء علم الآخر

انما بن شريكه اولم يعلم لان سبب الرضا يتحقق من غير علم والحكم يدار على سببه لا على حقيقة لانه منطوق
لا يمكن الوقوف عليه فصار بمنزلة شخص يقول لغيره كل هذا الطعام وهو طعام الامر والاخر لا يعلم انه
طعامه فان لما مور لا يضمن الا امر شيئا لانه اتلفه باذنه حتى لو قال المصوب منه ذلك للغاصب وهو لا يعلم
سقط الضمان عنه زبلي (قوله وعندهما يضمن الاب في غير الارث) وعلى هذا الخلاف لو خلف احدهما
بعتق عبدان ملك نصفه فلهما هذه الاسباب لهما انه افسد نصيبه بالاعتاق لان مباشرة هذه الاسباب
اعتاق له ولذا يجتزئ به عن الكفارة بخلاف ما اذا ورثاه لانه جبري لا اختيار له فيه وله ان الشريك رضي
بافساد نصيبه حيث شاركه في علة العتق وهو مباشرة اسبابه زبلي (قوله وروى أبو يوسف عن أبي
خليفة) الذي في الزبلي وروى الحسن الى آخره والتوفيق ممكن برواية كل واعلم ان السيد الحموي
نقل عن المفتاح ان الاعتماد على هذه الرواية (قوله أي للاجنبي ان يضمن الاب نصف قيمته) لانه
لم يرض بفساد نصيبه وهذه المسئلة لم يشرحها الزبلي وانفقوا فيها على الضمان واختلغا في الخيار حموي
عن ابن المحلى (قوله وان اشترى نصف ابنه من يملك كله لا يضمن لباثمه) لان البائع شاركه في العلة
وهو البيع زبلي (قوله فللشريك حق التضمين اجماعا) زبلي وعيني وبخالفه ما في النهر حيث قال قد
يكون البائع يملك كله لانه لو اشترى نصفه من احد الشريكين فلا ضمان عليه اجماعا ثم راجعت البحر
فرايت ما في النهر مخالفا له ايضا ونصه قيد بكونه من يملك لانه لو اشترى نصف ابنه من احد الشريكين
وهو موسر فانه يلزم المشتري الضمان بالاجماع للشريك الذي لم يبيع ولا يضمن للبائع شيئا لان
الشريك الذي لم يبيع لم يشارك في العلة فلا يملك حقه بفعل غيره الخ وتزول المخالفة بكون المراد من
قوله فلا ضمان عليه اجماعا أي للبائع (قوله لموسرين) ليس بقيد لار الاعتبار بيسار المدبر والمعتق
بحر (قوله دبره واحد منهم أولا) فيه ايماء الى ان الواو من قوله وحرره آخر بمعنى ثم حرر ولو كان بين اثنين
والمسئلة بما لها كان للدبران يضمن المعتق ثلثه مدبرا ولو كان العتق أولا والتدبير ثانيا كان للدبران
يستسعيه لاختياره بالتدبير ترك الضمان ولو لم يعلم ايهما أولا او صدرا معا كان للدبر يضمن المعتق ربع
لقيمة ويرجع بها على العبد واستسعاء العبد في ذلك وهذا عند الامام وقال العتق أولى في الكل فان كان
المعتق موسرا ضمن للدبر والاسعي العبد في نصيبه نهر ع المحيط وتبعه الحموي في شرحه وقوله ولو كان
بين اثنين الخ لا وجه لما ذكره من قوله للدبران يضمن المعتق ثلثه مدبرا ثم ظهرا به تبع فيما ذكره صاحب
البحر مع انه في البحر ذكره على وجه البحث زاعم استفادة ذلك من المتن والصواب ان يقال للدبران يضمن
المعتق نصفه مدبرا او ثلثه فقاوسيا في قوله ولو كان حرره احدهما ثم دبره الاخر فللمدبر ان يستسعي
العبد في نصف قيمته مدبرا او ثلثه تصويب وقوله او استسعاء العبد في ذلك خلاف الصواب والصواب
الموافق لما في البحر ان يقال او استسعاء العبد في ربع القيمة (قوله ضمن الساكت المدبر ثلث قيمته قنا)
ورجع به على العبدان شامرا بناللية عن الكل (قوله وليس له ان يضمن المعتق) لان الاصل
في الضمان ان يكون ضمان معاوضة وهذا انما يتحقق في تضمين المدبر لكونه قابلا للنقل من ملك الى
ملك وقت التدبير لكونه قنا عند ذلك ولا يمكن ذلك في الاعتاق لاجل التدبير لانه لا يقبل النقل من
ملك الى ملك فكان الضمان فيه ضمان اتلاف زبلي ونهر لان المدبر كان متمكنا قبل عتقه من استخدامه
واجارته واعارته الى موته فامتنع بعته كل ذلك وهذا معنى الاتلاف والافساد عليه نوح افندي (قوله
ثلثه مدبرا) لانه افسد نصيبه مدبرا والضمان يتقدر بقدر التلف زبلي (قوله لا ما ضمن المدبر
وهو ثلث قيمته قنا) لان ملك المدبر ثبت مستندا الى وقت اداء الضمان الى الساكت وهو ثابت من وجه
دون وجه لان وقت التدبير لم يكن مالكا نصيب الساكت فلا يظهر في حق التضمين وان ظهر في حق
الاستسعاء لقيامه مقام الساكت في حقه زبلي مع زيادة لشيخنا توضيحه ان قيمة العبد اذا كانت سبعة
وعشرين دينارا مثلا فالساكت يضمن المدبر تسعة والمدبر يضمن المعتق ستة لان قيمة المدبر ثلثا قيمة

انه ابن شريكه اولم يعلم عند أبي خنيفة
وعندهما يضمن الاب في غير الارث
نصف قيمته ان كان موسرا وان كان
موسرا سعي الابن في نصف قيمته
لشريك أبيه وروى أبو يوسف عن
أبي خنيفة انه ان لم يعلم فله ان يضمن
اباه (وان اشترى نصفه اجنبي)
اولا (ثم) اشترى (فله) أي للاجنبي
ابنه وهو موسر (نصف قيمته او)
(ان يضمن الاب) نصف قيمته وهذا
يستسعي (الابن في نصف قيمته وهذا
عند أبي خنيفة وعندهما الاختيار له
ضمن الاب نصف قيمته (وان
اشترى نصف ابنه من يملك كله
لا يضمن لباثمه) مخالفا سواء كان
موسرا او موسرا عند أبي خنيفة
وعندهما يضمن ان كان موسرا وانما
قيد بقوله من يملك كله لانه لو كان
مشتريا كان اثنين فباع احدهما
نصيبه من أبيه وهو موسر فالشريك
حق التضمين اجماعا (عبد) مشتركة
(او موسرين) بكسر الراء (دبره واحد)
منهم أولا وهو موسر (ضمن) الشريك
وهو موسر (الساكت المدبر) ثلث قيمته قنا
(الساكت المدبر) يضمن المعتق (والمدبر)
وليس له ان يضمن المعتق حال كونه
يضمن (المعتق ثلثه) المدبر وهو ثلث
قيمته قنا هذا عند أبي خنيفة

القرن في التدبير تألفت منه تسعة وكان الاتفاق بالاعتاق واقعا على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة القرن وهي ثمانية عشر وثلثا تسعة فيضمن المدبر المعتق تلك التسعة فقط ولا يضمنه التسعة التي هي نصيب الساكت مع تلك التسعة التي يضمنها باها درر ولو ضمن الساكت المدبر قبل ان يعتقه الا تحريم اعتقه كان للديران يضمن المعتق ثلثي قيمته لان الاعتاق وجد بعد تلك المدبر نصيب الساكت زيل على وجه اجمال يعلم مما ذكره في النهر حيث قال قيد يكون الساكت اختار تضمين المدبر بعد تحرير الاخر لانه لو ضمنه قبل تحريره ثم حرره كان للديران يضمن المعتق ثلث قيمته فنامع قيمة ثلثة مدبرا الخ ووجه كون قيمة المدبر على الثلثين من قيمة القرن ان له الانتفاع بالوطء والسعاية والبدل وانما زال الاخير فقط واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى الا ان الوجه يخص المدبر دون المدبرين بنبلاية عن الكمال وجوابه كافي البهران الاستخدام هو المنظور اليه الشامل للعبد والمجارية والوطء من الاستخدام فالباقي في المدبر شيان الاستخدام والسعاية والعائت البدل الخ واعلم ان الصدر الشهيد اختلف عنه النقل في الشر نبلاية عن الكمال عزا للصدر الشهيد الميل الى القول بان قيمة المدبر على الثلثين من قيمة القرن والمولى الوافي عزا اليه الميل الى القول بانها على النصف معطلا بأنه ينتفع بعين المملوك ويبدله أي ثمه وبقي الاول في المدبر دون الثاني انتهى (قوله وعندهما العبد كله مدبر الخ) والخلاف مبني على ان التدبير يقبض اعهده كالاتفاق لانه شعبة من شعبه ولا يقبض اعهدهما نهر (قوله موسرا كان أو معسرا) لانه ضمان تملك وهو لا يختلف باليسار والاعسار بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان جنابة وافساد (قوله واعلم ان الولاء بينهما اثلاثا) هذا على قول أبي حنيفة واما على قول اصحابين فالولاء كله للدير كافي المداية وقد أهمل الشراح التنبيه على ذلك (قوله ثلثة للدير) في النهاية وغاية البيان ان الولاء بين عصابة المدبر والمعتق اثلاثا لان العتق لا يثبت للدير الا بعد موت مولاه وهذا غلط كافي البحر عن الفتح لان العتق المنجز يوجب اخراجه الى الحرية بتفسير أحد الامور من التضمين مع اليسار والسعاية والعتق حتى منع استخدام المدبر حين وجوده كالمواعتق أحد الشريكين ابتداء ودبره الاخر الساكت فانه لا تأخر حرية باقية الى موته الخ (قوله وثلثة للمعتق) لا يقال اذا كان المدبر يملك نصيب الساكت بالضممان ووجب ان يملك المعتق نصيب المدبر بالضممان فوجب ان يكون له الثلثان من الولاء وللادير الثلث لانا نقول ضمان المعتق نصيب المدبر ضمان جنابة لا ضمان معاوضة لان المدبر لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك بسائر الاسباب فكذا بالضممان فلم يملكه بخلاف نصيب الساكت حيث يملكه المدبر بالضممان لان الملك فيه يستند الى وقت التعدي وهو وقت التدبير ونصيب الساكت في ذلك الوقت يقبل الانتقال من ملك الى ملك فاقترا زيل على (قوله وقيل يضمن المدبر المعتق نصف قيمته قنا) سقط مضاف هو ثلث نصف قيمته قنا لا يستقيم الكلام بدونه وهذا القيل يمتنع على القول بان قيمة المدبر على النصف من قيمة القرن وسيأتي في باب التدبير انه الصحيح شيخنا (قوله وتتوقف يوما) لانه لما لم يصدق انقلب اقراره عليه فصار كأنه استولدها أو أقر بالاستيلاد على نفسه وما في الزيل على من قوله فصار كأنه استولدها المنكر صوابه المقر وقيد المصنف بقوله أم ولدك لانه لو شهد أحد الشريكين على صاحبه بالاتفاق وأنكر صاحبه بنقذ على المقر جوى عن المقتاح (قوله وتكتسب) عبارة المختلف في باب محمد نفقتها في كسبها فان لم يكن لها كسب فنفتها على المنكر ولم يذكر خلافا في النفقة وقال غيره نصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفتها من كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف نفقتها على المنكر لان نصف المجارية للمنكر وهذا لا يبق بقول أبي حنيفة وينبغي على قول محمدان لا نفقة لها عليه أصلا لانه لا خدمة له عليها ولا احتباس وأما جانيها فتسعى في ما على قول محمد كالمكاتب وتأخذ الجناية من جني عليها وعلى قول أبي حنيفة جنايةها موقوفة الى تصديق أحدهما صاحبه شر نبلاية عن الفتح وفي النهر والجناية عليها موقوفة في نصيب المقر دون المنكر فيأخذ نصف الارش وأما جانيها فالصحيح انها موقوفة في حقها لانه تعذر ايجابها في نصيب المنكر لجزءه عن دفعها

وعندهما العبد كله مدبر للدير
والاعتاق باطل وضمن المدبر ثلثي
قيمته لشره بكمه موسرا كان أو معسرا
واعلم ان الولاء بينهما اثلاثا للدير
وثلثة للمعتق وقيل يضمن المدبر المعتق
نصف قيمته قنا واليه مال الصدر
الشهيد وعليه الفتوى (ولو قال)
أ نر (شره بكمه هي أم ولدك وأنكر)
الشره بكم (تخدمه) أي المجارية
المنكر (يوما وتتوقف يوما) وتكتسب
وتنفق على نفسها

بالمجناية من غير صنع منه فلا تلزمه القدية فوجب التوقف في نصيبه ضرورة كالمقر بخلاف المجناية عليها
 لأنه أمكن دفع نصف الارش الى المنكر الخ وقوله ضرورة كالمقر زيادة منه على ما في البحر (قوله ولا سعاية
 عليها المنكر) لان استدامة ملكه ممكن بان تخدمه يوما ولا يصار الى السعاية الا عند تعذر الاستدامة
 بخلاف أم ولد النصراني اذا أسلمت لانه لا يمكن استدامة الملك فيها فتعينت السعاية زيلعي (قوله
 ولا سبيل للمقر عليها) فليس له استسعاؤها ولا استخدامها قال الزيلعي ولا سعاية عليها المقر لانه يدعي
 الضمان على شريكه بدعوى التملك عليه دون السعاية وكذا ليس له ان يستخدمها لانه تبرأ منه بدعوى
 انتقالها الى شريكه (قوله وقال أبو يوسف ومحمد ليس للمنكر ان يستخدمها) لانه لما أنكر نفذا لا قرار
 على المقر فصار مكان المقر استولدها أو أقر بأنه استولدها وهو في ذلك لا يستخدمها فكذا هذا اذا بطل
 الاستخدام وصارت ماليتها محبوسة عندها وجب عليها السعاية لانها هي التي تنتفع بذلك فاذا أدت نصف
 قيمتها الى المنكر عنت كلها لان العتق لا يتجزأ عندهما زيلعي (قوله فلا يضمن أحد الشر يكتن باعنا قها)
 تقرير على ما مهده يعني اذا كان بينهما أمة ادعى كل منهما انها أم ولده فأعتقها أحدهما وهو موسر فلا
 ضمان عليه عند الامام وهو قول الجمهور ومن فوائد الخلاف انها لو ولدت ولدا فادعاه أحدهما ثبت
 نسبه ولا شيء عليه لشريكه ولا سعاية على الولد عنده لان ولدا أم الولد كأمه وعندهما يضمن نصف قيمته
 ان كان موسرا ويسمى الولد في نصف قيمته ان كان معسر انما هي وعناية ونظر فيه الزيلعي بأن النسب يثبت
 مستندا الى وقت العلوق فلم يعلق شيء منه على ملك الشريك ذكره في الهداية في الاستيلاء في القنة فضلا
 عن أم الولد فكيف يتصور ان يكون سقوط الضمان لاجل أنه كأمه عنده وعندهما يضمن وهو
 الاصل ولو كان مكان الدعوة اعتاق لاستقام وأجاب في البحر بالفرق بينهما لان الاستناد في القنة ممكن
 لقبولها النقل من ملك الى ملك ولا يمكن في أم الولد لعدم قبولها اياه فكان في نصيبه كالاجنبي وولدا أم
 الولد من الاجنبي كأمه ومنها اذا غصبها غاصب فهلكت عنده لا يضمن عنده وعندهما يضمن وذكر محمد
 في الرقيات ان أم الولد تضمن بالغصب عند أبي حنيفة كالصبي المحر حتى لو ماتت حتف انفها لم يضمن
 ولو قر بها الى مسبعة فافترسها السبع يضمن لان هذا ضمان جنابة لا ضمان غصب ولهذا يضمن الصبي
 المحرم له زيلعي والريقات نسبة للرقبة بالفتح والتشديد مدينة على الفرات كما في الباب انتهى (تخمة) ولدت
 أمة مدبرة مشتركة بين رجلين ولدا فادعاه أحدهما يصير نصفها أم ولده ونصفها مدبرة لشريكه حتى لو ماتا
 يعتق نصف الشريك من الثلث ونصف الآخر من الجملته ولا الولد بينهما وفي رواية كتاب الولاء الولاء
 للشاني وليس للاب عليه ولا وعليه قيمة نصف الولد مدبرا يوم ولد كذا ذكره عزى زاده عن شمس الائمة
 البيهقي قلت ما ذكره أولا من كون الولاء على الولد بينهما ظاهر علم وجهه من الفرق الذي سبق عن صاحب
 البحر وهو ان المدبرة كأم الولد في عدم قبول النقل من ملك الى ملك فلا يمكن الاستناد في النسب فكان
 في نصيبه كالاجنبي وولدا المدبرة من الاجنبي كأمه وأما ما ذكره ناسيان قوله وفي رواية كتاب الولاء الولاء
 للشاني وليس للاب عليه ولا فلم يظهر له وجهه فليستقر (قوله وعندهما لها قيمة) لانه ينتفع بها وطنها
 واجارة واستخدمها لان حق المحرقة لا ينافي التقوم كالمدبر ولهذا اذا أسلمت أم ولد النصراني تسمى ولاي
 حنيفة قوله عليه السلام أعتقها ولدها وقضيتها المحرقة وزوال التقوم لكنه تقاعد عن افادة المحرقة
 لمعارض وهو قوله عليه السلام أمة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه أو قال من بعده ولا
 معارض له في زوال التقوم فيثبت بخلاف المدبر لان الاصل فيه ان ينقذ السبب بعد الموت اذا تعلقات
 ليست باسباب في الحال وانما تصير اسبابا عند وجود الشرط وانما قضينا بانقضاء السبب في الحال
 ضرورة فظهر أثر الانعقاد في حرمة البيع خاصة والنصراني يعتقد تقومها وقد أمرنا بتركه وما يدعي كبيع
 الجمر والخنزير ولا نأكلها بتكاتها عليه دفعا للضرر عنهما اذا لا يمكن بقاءها مملوكة له ولا اخراجها بحانا
 وجوب بدل الكتابة لا يحتاج فيه الى التقوم وجواز الانتفاع بهما من لوازم الملك ولا كلام فيه ولان التقوم

ولا سعاية عليها المنكر ولا سبيل للمقر
 عليها وقال أبو يوسف ومحمد ليس للمنكر
 ان يستخدمها وله ان يستسعيها
 في نصف قيمتها ثم تكون حرة لا سبيل
 لاحد عليها وذكر في الاصل رجوع
 أبي يوسف الى قول أبي حنيفة وانما
 قيد بقوله وأنكر لانه لو أقر ضمن
 لشريكه نصف قيمتها (وما لا م
 ولدت تقوم فلا يضمن) أحد الشر يكتن
 باعنا قها هذا عند أبي حنيفة
 وعندهما لها قيمة وليكن قيمتها

بالأحرار على قصد التول ولما استولدها تحولت صفقتها إلى ملك مجرد فصارت محررة بالنسب لا بالتول
 زيلعي ونهر (قوله ثلث قيمتها) لأنه بالاستيلاذات منفعة البيع والسعاية وبقي منفعة الاستخدام
 والوطء منه بخلاف المدبر فإن الغائث فيه منفعة البيع فقط لوجوب السعاية عليه بعدموت المولى إذا لم
 يخرج من الثلث (قوله له أعبد) جمع عبد وهو أحد ثلاثة وعشرين جمعا جوي ومنه يعلم أن ما ذكره
 ابن مالك من قوله

عبد أعبد جمع عبد وأعبد * أطايد معبودا معبودة عبد
 كذلك عبدان عبدان اثنتان * كذلك العبدان ومدان شئت أن تمد

ليس مستوفيا لمجموعه وأشار الشارح حيث أقحم لفظ ثلاثة إلى أن الكلام على حذف مضاف وتقدره
 له ثلاثة أعبد فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وفي كلام المصنف إيماء إلى أنه لا فرق في التحكم
 بين أن تكون قيمة الأعبد متساوية أم لا أخذنا من إطلاقه وما في الدرر من تقييده بذلك تعقبه في
 الشربة لآلية بأنه ليس هذا القيد لازما حكما انتهى فلما بقي السيد المحوى المسئلة على إطلاقها غير مقيد
 لها بما إذا استوت قيمهم لسكان أولى (قوله في حال الصحة) بدليل قوله ولو في المرض الخ جوي
 عن المفتاح (قوله أحدكما خرج واحد ودخل آخر الخ) ولو طلق كذلك قبل وطء سقط ربع مهر
 من خرجت وثلاثة أثمان من ثبتت وثمان من دخلت يعني إذا كان له ثلاث زوجات طلقهن قبل الوطء
 على الوجه المذكور فبالإيجاب الأول سقط نصف مهر الواحدة منصفين الخارجة والثابتة فسقط
 ربع مهر كل واحدة ثم بالإيجاب الثاني سقط الربع منصفين الثابتة والداخلية فأصاب كل واحدة الثمن
 فسقط ثلاثة أثمان مهر الثابتة بالإيجابين وسقط ثمن مهر الداخلة وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل
 الوطء ليكون الإيجاب الأول موجبا للينونة فإصاب الإيجاب الأول لا يبقى محلا للإيجاب الثاني
 فيصير في هذا المعنى كالعتق درر ولا فرق فيه بين أن يكون مهرهن على السواء أم لا خلافا لظاهر تقييده
 في الدرر بالمساواة ولهذا قال في الشربة لآلية الكلام عليه كاللزام على قيمة العبد فيما تقدم انتهى
 وأما الميراث لمن من ربع أو ثمن فللداخلة نصفه لأنه لا يراحمها إلا الثابتة والنصف الآخر بين الخارجة
 والثابتة نصفان لعدم المرجوع على كل منهن عدة الوفاة احتياطا لأعده الطلاق لعدم الدخول تنوير
 وشرحه فإن قلت قياس مذهب الإمام وأبي يوسف أن يسقط من مهر الداخلة ربعه وما سبق من سقوط
 ثمنه انما يلائم قول محمد ولهذا احتج محمد عليهما وأزمهما المناقضة كما في الشربة لآلية قائلا والجواب عنها
 في الفتح انتهى قلت أشار الزيلعي إلى الجواب عن هذا حيث قال وأما مسألة الطلاق فقبل هو قول محمد
 وأما على قولهما فلها ثلاثة أرباع مهرها ويسقط الربع إلى آخره وهذا جواب بالمنع وله جواب آخر على
 فرض تسليم أن يكون ما ذكر من سقوط ثمن المهر قول الكل يظهره الفرق بين مسألة العتق والطلاق
 فأرجع إليه أن شئت (قوله بلا بيان) من عناءه بالعتق أولا وثانياً قيد به بأن لم يخصه العبد فيه لأنه
 لو بين شيئا عمل به أو خاصمه أجبر عليه فان بين الإيجاب الأول في الثابت بطل الثاني وإن بينه
 في الخارج أمر ببيان الثاني ولو بدأ به وبينه في الداخل ما لبس بيان الأول فان بينه في الثابت أو
 الخارج عمل به ولو قال غيب الثاني الثابت عتق وتعين الخارج بالإيجاب الأول نهر (قوله عتق ثلاثة
 أرباع الثابت) وهو الذي أعيد عليه القول زيلعي وفي قوله عتق مسأحة فان العتق لا يتجزأ إلا بخلاف
 ويمكن أن يجاب عنه بما يأتي من جواب تجزئ الاعناق جوي عن القهستاني ومحصل الجواب أنه سمع
 حيث عبر عن الاعناق بالعتق (قوله ونصف كل من الآخرين) لأن الإيجاب الأول دائر بين الخارج
 والثابت فيتنصف كله بينهما مالم لا يجاب الثاني دائر بين الثابت والداخل فيتنصف بينهما فالنصف
 الذي أصاب الثابت مشاع فإصاب النصف الذي عتق بالإيجاب الأول لغا وما أصاب النصف الفارغ
 وهو الربع بقى فعتق منه ثلاثة أرباعه وأما الداخل فعتق منه ربعه عند محمد لأن هذا الإيجاب لما

ثلاث قيمتها فبعض من الشربة
 سدس قيمتها فبعض من الشربة
 ان مات أحدهما عند خلعها
 فان جاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت
 نسبه منه بالدعوة وعتق ولم يضمن
 الشربة شيئا من قيمته ولا سعاية
 عليه عنده وعندهما يضمن نصيب
 الشربة إن كان موصرا ويسعى له الولد
 ان كان معسرا رجل (له) ثلاثة
 (أعبد) دخل عليه اثنتان (قال لاتبين)
 في حال الصحة (أحدكما خرج واحد
 عنده (واحد) منهما (ودخل آخر)
 وهو الثالث (وكرر) قوله وهو أحدكما
 حر (ومات) المولى (بلا بيان عتق
 ثلاثة أرباع) العبد (الثابت ونصف
 كل من الآخرين) وقال محمد بعتق
 ربع الداخل (ولو) كان القول
 (في المرض) أي مرض مائة فان كان
 له مال يخرج قدر العتق من الثلث
 وذلك رقبته وثلاثة أرباع رقبته عندهما
 وعند محمد رقبته ونصف رقبته ولو لم يخرج
 ولكن أجاز الوثنية فالجواب كما ذكرنا
 وإن لم يكن له مال سوى العبد ولم تجز
 الوثنية

(قسم الثلث) من العبد بينهم (على

هذا) بقدر سهامهم كما ذكرنا بيانه
ان نقول حق الخارج في النصف
وحق الثابت في الثلاثة الارباع
وحق الداخل عندهما في النصف
ايضا فنحتاج الى مخرج له نصف وربع
وأقله اربعة حق الخارج في سهمين
وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل
في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة
فيجعل ثلث المال سبعة لان العتق في
المرض وصية ومحل نفاذها الثلث واذا
صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال
اربعة عشر وهي سهام السعاية وصار
جميع المال احدا وعشرين وباله
ثلاثة أعيد فيصير كل عبد سبعة
فيعتق من الخارج سهمان ويسمى
في خمسة ويعتق من الداخل سهمان
ويسمى في خمسة ويعتق من الثابت
ثلاثة ويسمى في اربعة فبلغت سهام
الوصية سبعة وسهام السعاية اربعة
عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند
محمد حق الداخل في سهم فكان
سهام العتق عنده ستة وتجعل كل
رقبة ستة وسهام السعاية اثني عشر
وجميع المال ثمانية عشر فيعتق من
الثابت ثلاثة ويسمى في ثلاثة ومن
الخارج سهمان ويسمى في اربعة
ومن الداخل سهم في خمسة
فان قيل ينبغي ان يعتق كل واحد
منهم ولا يسمى في شيء خرجوا من الثلث
اولا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
لان الاعتاق عندهما لا يتجزأ فاذا
ثبت في بعضه ثبت في كله قلنا
الاعتاق عندهما لا يتجزأ اذا صادف
محمدا معلوما ما اذا ثبت بطريق
التوزيع باعتبار الاحوال فلان
حينئذ ثبت ضرورة والثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها ولا يعدو موضعها
(والبيع) مطلقا سواء كان صحيحا
بيان في العتق المهم

أوجب عتق الربع من الثابت أوجبه من الداخل أيضا للتنصيف بينهما وما يقولان المانع من
عتق النصف يختص بالثابت ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه درر (قوله قسم الثلث على هذا) قال الكمال
ولا ينبغي ان المحاصل للورثة لا يختلف انتهى يعني بحسب جعل سهام العتق ستة أو سبعة شربلاية
(قوله فبلغت سهام العتق سبعة) يعني بطريق العول لا يقال الاربعة لا تعول لانا نقول ذلك في قسمة
التركات لانه لا يجتمع فيها نصفان وربع حموي (قوله ويسمى في اربعة) فصار ثلاثة ارباع الثابت
الى ثلاثة أسباعه وذلك أقل من نصفه بنصف سبع نهر (قوله ومن الداخل سهم) وهو سدس نهر
(قوله ولا يسمى في شيء خرجوا من الثلث أولا) لاختفاء ان تعميمهم في السعاية انما يتفرع على اعتبار صدور
ما سبق من قوله لا عبده أحد كما حر في صحته دون مرضه لماسيا في كتاب الوصايا ان العتق في المرض
وصية ومحل نفاذها الثلث شيخنا (قوله عند أبي يوسف ومحمد) فخافي النهر من قوله واستشكل قول الثاني
بعق النصف وقوله بعق ثلاثة ارباع مع قوله ما بعدم تجزئ العتق فيه نظر لقصر الاستشكال على
قول الثاني فاقضى ان قول محمد غير مستشكل وليس كذلك (قوله لانه حينئذ ثبت ضرورة) رده بعض
الطلبة بمنع الضرورة للانقسام لان الواقع ان كل من عتق منه البعض الذي ذكر لا يقر في الرقب بل يسمى
في باقيه حتى يخلص كله فافهم ان نقول بعق جميع كل واحد عندهما ويسمى في ذلك القدر
فيقتصد المحاصل على قوله ما وقول أبي حنيفة غير انهم يستمعون وهم عبيد وعندهما يستمعون
وهم أحرار والمحاصل ان الضرورة أوجبت ان لا يعتق جميع واحد مجانا لان يعتق بعض فقط ثم
يتأخر عتق الباقي الى اداء السعاية ورد عليه بأنه لو عتق الكل من كل واحد ابتداء ثم يسمى وهو حرزم ان
يكون موجب قوله أحد كما حارعتا في الاثنين وهو باطل وقيد دفع عنه بمنع كون موجب ذلك بل
عتق رقبة شائعة وانما عتق الكل من كل واحد منهم بالضرورة التي اقتضت توزيعه نهر عن الفتح
(قوله والبيع الخ) والايضا والاجارة والتزويج والعرض على البيع والرهن كالبيع لان هذه التصرفات
لا تصح الا في الملك لا يقال الاجارة لا تختص بالملك لجواز اجارة المحر لا نقول الاستبعاد باجارة الا عيان
على وجه يستحق الاجر لا يكون الا بالملك وهكذا نقول في الانكاح ولا فرق بين ان يكون العتق المهم
مطلقا أو معلقا حتى تكون هذه التصرفات بيانا فيهما حتى اذا قال لعبديه اذا جاء غدا فاحد كما حر
فتصرف في أحدهما شيئا من هذه التصرفات ثم جاء الغد عتق الآخر يلبي وفرقوا في المعلق بين البيان
المحكي والصريح بان المحكي قد علم انه يصح قبل الشرط بخلاف الصريح فانه لو قال قبل الشرط اخترت
ان يعتق فلان ثم وجد الشرط لا يعتبر لانه اختيار قبل وقته والمراد بالبيع بيع أحدهما أو مابوعه
لم يكن بيانا لبطان البيع لان أحدهما حريقي نهر (قوله وسواء مع القبض أو بدونه) يعني في الصحيح
والفاسد حموي أما عدم اشتراط القبض في الصحيح فما لا خلاف فيه وأما عدم اشتراطه في الفاسد أيضا
فعلى الصحيح شربلاية عن الفتح (قوله أو مشروطا بشرط الخيار) يعني أو بدونه حموي (قوله والموت)
أي موت أحدهما ولو بالقتل من المولى أو من أجنبي وإذا أخذ المولى القيمة منه فبين العتق في المقتول عتقا
وكانت لورثته وينبغي ان يكون قتل العبد نفسه كذلك واحترزه عن قطع اليد فانه لا يكون بيانا غير
ان المولى لو بين العتق فيه فالارش له فيما ذكره القدوري وقال الاستيعابي للجنبي عليه نهر (قوله والتدبير)
والسكينة وتعلق عتق أحدهما بالشرط كالتدبير يلبي واطلاق التدبير يدخل المفيد أيضا لان فيه
تعلق العتق ولم يذكر الاستيلاء مع انه كذلك لانه مفهوم بالاولى نهر (قوله والتحرير) أي انشاؤه حتى
لو ادعى انه عتق بقبوله أعتقك ما زمه بقوله أحد كما حر صدق قضاء ولو لم يقل شيئا عتقا واطلاقه بهم المنجز
والمعلق كقوله لا أحدهما ان دخلت الدار فانت حر نهر (قوله والهبة) وكذا الصدقة ولو بدون القبض
ومافي الهداية من ذكر القبض في جانب الهبة والصدقة وجرى عليه في الدرر وقوع اتفاقا يلبي عن الكافي
(قوله في العتق المهم) وفي الاختيار لو قال أحد كما حر فقبل أيها نوبت فقال لم أعن هذا عتق الآخر

أو فاسدا وسواء مع القبض أو بدونه أو مشروطا بشرط الخيار (والموت والتدبير) والهبة (بيان في العتق المهم)

لا الوطه بدون العلوق وعندهما يتعين بالوطه (وهو) أى الوطه (والموت بيان في الطلاق المبهين) صورته اذا قال لا مراً به احدا كما طلق نعم مات احدهما أو وطئ احدهما قبل البيان صار بياناً بالاجماع فطلقت الثانية (ولو قال) لامته (ان كان أول ولد تلدينه ذكر أفانت حرة فولدت ذكراً وأنثى ولم يدرك الأول رق الذكر) أى يبقى رقيقاً (وعتق نصف الام و) نصف (الانثى) هذه المسئلة على وجوه أحدها ان يوجد التصديق بعدم العلم بالمولود أولاً والمجواب ما ذكرنا والثاني ان تدعى الام ان الغلام أول وأبكر المولى ذلك وقال البنت هي الأول والبنت صغيرة فالقول للمولى مع يمينه ويحلف على عدم علمه فان حلف لم يعتق أحد منهما الا ان تقيم الام البينة بعد ذلك على انها ولدت الغلام أولاً وان نكل عتق البنت والام والثالث ان يوجد التصديق بأولية الغلام فتعتق الام والبنت ويرق الغلام لانه لا حظ له من العتق بحال والرابع ان يوجد التصديق بأولية البنت فلم يعتق أحد والخامس ان تدعى الام أولية الغلام ولم تدع البنت شيئاً وهي كبيرة فان للمولى يحلف فان حلف لم يثبت شيء وان نكل عتقت الام دون البنت والسادس ان تدعى البنت وهي كبيرة أولية الغلام دون الام فتعتق البنت دون الام (ولو شهدا) على رجل (انه حرر أحد عبديه) بغير يمينه أو شهدا انه أعنتق عبده ولم يدخ العبد (أو) أنه حرر احدي (أمتيه) بغير عين (لغت) الشهادة عند أبي حنيفة وان لم تكن الدعوى شرطاً في عتق الامه عنده وعندهما تقبل شهادتهما فيجب المولى على البيان

فاذا قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الأول أيضاً وكذلك مطلق احدي المرأتين بخلاف ما لو قال لاحدهن على ألف فقبل له هو هذا فقال لا لا يجب ثلاثاً ثمى والفرق ان التعيين في الطلاق والعتاق واجب عليه فاذا انفاء عن أحدهما تعين الاثر إقامة للواجب أما الاقرار فلا يجب عليه اليان فيه لان الاقرار للمجهول لا يلزم حتى لا يجبر عليه فلم يكن في أحدهما تعييناً ثلاثاً ثمى (قوله لا الوطه بدون العلوق) مقتضاه انه مع العلوق يكون بياناً بالاتفاق وبه مرجح البرجندى وصاحب المفتاح جوى (قوله) وعندهما يتعين بالوطه مطلقاً ولو غير معلق وبه يقتضى شربلية عن البرهان والحاصل ان الراجح قولهما وانه لا يفتى بقول الامام كافي الهداية وغيرها لما فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في أكثر المسائل بحر وجه مذهب صاحبين ان الوطه لا يحمل الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل الاستبقاء كما اذا وطئ احدي المرأتين في الطلاق المبهين وله ان الملك ثابت فيهما ولهذا كان له ان يستقدمهما وكان له الارض اذا جنى عليهما والمهر اذا وطئتا بشبهة لان العتق المبهين معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله بخلاف وطه احدي الزوجتين لان المقصود منه الولد فيكون دليلاً على الاستبقاء أما وطه الامه فله قضاء الشهوة لا لطلب الولد فلا يراد به الاستبقاء فصار كالاستخدام زيلبي وهل يثبت البيان في الطلاق المبهين بالمقدمات ففي الزيادات لا يثبت وقال الكرخي التقييل كالوطه ولو طلق احدهما ينبغي ان لا يكون بياناً ثمى عن البهر والجلب من صاحب الدر المختار حيث جزم بان الطلاق لا يكون بياناً ثمى قال وهل التهديد بالطلاق كالطلاق كالعرض على البيع لم أره انتهى (قوله بيان في الطلاق المبهين) ولا بد ان يكون الطلاق بائناً وقبل المدخول شربلية عن الفتح أما لو كان رجعي لا يكون الوطه بياناً لطلاق الاخرى محل وطه المطلقة الرجعية بحر قديماً لطلاق لان الموت لا يكون بياناً في الاخبار اتفاقاً فلو قال لغلامين أحدهما ابني أو قال لمجارتين احداً كما أم ولدى فبات أحدهما لا يتعين الباقي للعتق ولا للاستيلاد لان الاخبار يصح في المحي والميت بخلاف الانشاء حيث لا يصح الا في المحي تنوير وشرحه بقليل زيادة (قوله رق الام بالشرط والبنت بتبعيتها لكونها حرة حين ولدتها وترق في حال وهو ما اذا ولدت البنت أولاً لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسعى في النصف وأما الابن فيرق في الحالين درر لان ولادته شرط تحريره الام فتعتق بعد ولادته فلا يتبعها زيلبي (قوله فالقول للمولى مع يمينه) لانه ينكر شرط العتق زيلبي (قوله ويحلف على عدم العلم) لانه فعل الغير زيلبي (قوله وان نكل عتقت البنت والام) لان دعوى الام حرية الصغيرة معتبرة لانها نفع محض ولها عليها ولاية لا سيما اذا لم يعرف لها أب بخلاف ما اذا كانت كبيرة زيلبي (قوله وان نكل عتقت الام دون البنت) لان النكول حجة ضرورية فلا يتعدى ولا ضرورة في غير المدعية هكذا قالوا وهذا يشير الى انها لو أقامت البينة بتعدى زيلبي (قوله والسادس الى قوله فتعتق البنت) يعني اذا نكل زيلبي وقوله دون الام لما ذكرنا أى من ان النكول حجة ضرورية (قوله لغت الشهادة عند أبي حنيفة) أما الاولى فلان الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عنده ولا دعوى منه ههنا لكونه مجهولاً وأما الثانية فلان الدعوى وان لم تكن شرطاً في حق الامه لكن الشهادة على العتق المبهين مردودة كافي أحد العبدين درر (قوله وان لم تكن الدعوى شرطاً في عتق الامه) ذكر في الاشياء من كتاب القضاء ان ما تقبل فيه الشهادة حسبة بلا دعوى ثمانية أشياء ذكرها في منظومة ابن وهبان وهي الوقف ومطلق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية الامه وتدبيرها والمخمس والمهر والمضار والنسب قال وزدت خمسة حد الزنا وحد الشرب والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة بأصله لا بريعه انتهى (قوله وعندهما تقبل) والخلاف مبنى على ان العتق من حقوق العبد عنده فتتوقف الشهادة على دعوى العبد لا فرق في ذلك بين الحرية الطارئة أو الأصلية في الاصح ولا تحقق لما من المملوك فلفت ومن حقوق الله تعالى عندهما فلم تتوقف عتق الامه وان لم يتوقف على الدعوى اجماعاً لما فيه

فاذا قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الأول أيضا وكذلك طلاق إحدى المرأتين بخلاف ما لو قال لاحد هذين
على ألف فقيل له هو هذا فقال لا لا يجب للآخر شي والفرق ان التعيين في الطلاق والعتاق واجب
عليه فاذا انفاء عن أحدهما تعين الآخر إقامة للواجب أما الاقرار فلا يجب عليه البيان فيه لان الاقرار
للمجهول لا يلزم حتى لا يجبر عليه فلم يكن في أحدهما تعيينا للآخر نهر (قوله لا الوطء بدون العلق)
مقتضاه انه مع العلق يكون بيانا بالاتفاق وبه صرح البرجندی وصاحب المفتاح جوى (قوله
وعندهما يتعين بالوطء) مطلقا ولو غير معلق وبه يقتضى شر نبلاية عن البرهان والمحاصل ان الراجح قولهما
وانه لا يقتضى بقول الامام كفاي الهداية وغيرهما لما فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط
في أكثر المسائل بمروجه مذهب صاحبين ان الوطء لا يحل الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل
الاستنباط كما اذا وطئ إحدى المرأتين في الطلاق المهمل وله ان الملك ثابت فيهما ولهذا كان له ان يستقدمهما
وكان له الارش اذا جنى عليهما والمهر اذا وطئتا بشبهة لان العتق المهمل معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل
قبله بخلاف وطء إحدى الزوجتين لان المقصود منه الولد فيكون دليلا على الاستنباط أما وطء الامة فلقتضاء
الشهوة لا لطلب الولد فلا يراد به الاستنباط فصار كالا استخدام زيلبي وهل ثبت البيان في الطلاق المهمل
بالمقدمات ففي الزيارات لا يثبت وقال الكرخي التقييل كالوطء ولو طلق احدهما ينبغي ان لا يكون بيانا نهر
عن البحر والحب من صاحب الدر المختار حيث جزم بان الطلاق لا يكون بيانا ثم قال وهل التهديد
بالطلاق كالطلاق كالعرض على البيع لم أره انتهى (قوله بيان في الطلاق المهمل) ولا بد ان يكون
الطلاق باثنا وقبل الدخول شر نبلاية عن الفتح أما لو كان رجعا لا يكون الوطء بيانا لطلاق الاخرى محل
وطء المطلقة الرجعية بحر قيد الطلاق لان الموت لا يكون بيانا في الاخبار اتفاقا فلو قال لفلان من أحدكما
ابنى أو قال مجاريتين احدا كما أم ولدى فبات أحدهما لا يتعين الباقي للعتق ولا للاستيلاد لان الاخبار
يصح في المحي والميت بخلاف الانشاء حيث لا يصح الا في المحي تنوير وشرحه بقليل زيادة (قوله رق
الذكر وعتق نصف الام والانثى) لان كلام الام والبنت تعتق في حال وهو ما اذا ولدت الغلام أولا
الام بالشرط والبنت بتبعيتها لكونها حرة حين ولدها وترق في حال وهو ما اذا ولدت البنت أولا لعدم
الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسمى في النصف وأما الابن فيرق في الحالين درر لان ولادته شرط طهرية
الام فتعتق بعد ولادته فلا يتبعها زيلبي (قوله فالقول للمولى مع يمينه) لانه ينكر شرط العتق زيلبي
(قوله ويجلف على عدم العلم) لانه فعل الغير زيلبي (قوله وان نكل عتقت البنت والام) لان دعوى الام
حرة الصغيرة معتبرة لانها نفع محض ولها عليها ولاية لاسيما اذا لم يعرف لها أب بخلاف ما اذا كانت كبيرة
زيلبي (قوله وان نكل عتقت الام دون البنت) لان النكول حجة ضرورية فلا يتعدى ولا ضرورة في غير
المدعية هكذا قالوا وهذا يشير الى انها لو اقامت البينة يتعدى زيلبي (قوله والسادس الى قوله فتعتق
البنت) يعني اذا نكل زيلبي وقوله دون الام لما ذكرنا أي من ان النكول حجة ضرورية (قوله لغت
الشهادة عند أبي حنيفة) أما الاولى فلان الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عنده ولا دعوى
منه ههنا لكونه مجهولا وأما الثانية فلان الدعوى وان لم تكن شرط في حق الامة لكن الشهادة على
العتق المهمل مردودة كما في أحد العبدین درر (قوله وان لم تكن الدعوى شرط في عتق الامة) ذكر في
الاشباه من كتاب القضاء ان ما تقبل فيه الشهادة حسبة بلا دعوى ثمانية أشياء ذكرها في منظومة ابن
وهبان وهي الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرة الامة وتبديرها والمخاع وهلال رمضان والنسب
قال وزدت خمسة حد الزنا وحد الشرب والايلاء والظهار وحرة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة بأصله
لا بربه انتهى (قوله وعندهما تقبل) والخلاف مبني على ان العتق من حقوق العباد عنده فتوقف
الشهادة على دعوى العبد لا فرق في ذلك بين الحرية الطارئة أو الأصلية في الاصح ولا تحقق لما من المملوك
فلغت ومن حقوق الله تعالى عندهما فلم تتوقف وعتق الامة وان لم يتوقف على الدعوى اجماعا لما فيه

لا الوطء بدون العلق وعندهما يتعين
بالوطء (وهو أي الوطء) والموت بيان
في الطلاق المهمل صورته اذا قال
لامرأته احدا كما طالق ثم مات
احدهما أو وطئ احدهما قبل البيان
صار بيانا بالاجماع فطلعت الثانية
(ولو قال) لامته (ان كان أول ولد
تلدينه ذكر افانت حرة فولدت ذكرا
وأنتي ولم يدرا الأول رق الذكر) أي
يبقى رقيقا (وعتق نصف الام و نصف
الانثى) هذه المسئلة على وجوه أحدها
ان يوجد التصديق بعدم العلم بالمولود
أولا والمجواب ما ذكرنا والثاني ان
تدعى الام ان الغلام أول وأنكر
المولى ذلك وقال البنت هي الاول
والبنت صغيرة فالقول للمولى مع يمينه
ويجلف على عدم علمه فان حلف لم يعتق
أحد منهما الا ان تقيم الام البينة
بعد ذلك على انها ولدت الغلام أولا
وان نكل عتقت البنت والام
والثالث ان يوجد التصديق بأولية
الغلام فتعتق الام والبنت ويرق
الغلام لانه لا حظ له من العتق بحال
والرابع ان يوجد التصديق بأولية
البنت فلم يعتق أحد والخامس ان
تدعى الام أولية الغلام ولم تدع البنت
شينا وهي كبيرة فان المولى يجلف فان
حلف لم يثبت شيء وان نكل عتقت
الام دون البنت والسادس ان تدعى
البنت وهي كبيرة أولية الغلام دون
الام فتعتق البنت دون الام (ولو
شهدا) على رجل (انه حر أحد عبديه)
بغير يمينه أو شهدا انه أعتق عبده ولم
يدع العبد (أو) أنه حر أحد
(أمتيه) بغير عين (لغت) الشهادة عند
أبي حنيفة وان لم تكن الدعوى شرطا
في عتق الامة عنده وعندهما تقبل
شهادتهما فيجبر المولى على البيان

من تحريم فرجها على المولى وهو خالص حقه تعالى فأشبه الطلاق إلا أن العتق المبهمة لا يوجب تحريم
 الفرج عنده على ما مر من (قوله إلا أن تكون في وصية) استثناء متصل يعني لغت الشهادة في كل
 الأحوال إلا في هاتين الحالتين وما في البحر من أنه منقطع ففيه نظر من (قوله ويحبر على البيان) فإني
 أن يلبى وتبعه العيني من قوله ولو شهد أنه طلق إحدى نسائه جازت الشهادة ويحبر الزوج على أن يطلق
 أحدهما بالاجماع أي يحبر على أن يبين الطلاق المبهمة في أحدهما وهذا هو المراد (قوله فإشهاد أنه أعتق
 أحد عبديه في مرض موته الخ) وهذا شرح وبيان لقوله إلا أن تكون في وصية (قوله والقياس أن
 لا تقبل) لجهالة المدعي وهو أحد العبدین مبهمة رر وعزى زاده واعلم أن للاستحسان وجهين أحدهما
 أن العتق في المرض والتدبير مطلقا وصية والمخصم فيها أنها الموصى لأنه حقه فكان مدعيها تقديرا
 وعنه خلف وهو الوصي أو الوارث والثاني أن العتق بالموت يشيع فيها ولهذا يعتق نصف كل واحد منهما
 فصار كل واحد منهما في كل من الوجهين كلام يعلم عراجعة النهر (فروع) شهدا يعتق سالم ولم يعرفوه
 عتق ولوله عبدان كل اسمهم سالم وجد فلا كشهادتهما بعتقه لمعينة سماها فنسبها لهما أو بطلاق إحدى
 زوجتيه وسماها فنسبها لهما لم تقبل للجهالة در عن الفتح

***** (باب الحلف بالعتق) *****

كذا في الهداية ووقع في بعض نسخ المتن الدخول مكان العتق أي الحلف بالعتق مع ما في الدخول وما هنا
 أولى لكونه أوضح والمراد كما في البحر أن يجعل العتق جزءا على الحلف بأن يعلق العتق بشئ قال في النهر ولما
 كان التعليق مؤثرا في السبب أخره وذكره التعليق بالولادة في معتق البعض لبيان أنه يعتق منه البعض
 عند عدم العلم انتهى (قوله وسكون اللام وكسر اللام) فيه وقوع الظاهر موقع الفهم من غير نكته
 حوى (قوله القسم) هذا باعتبار معناه اللزوي لا باعتبار المراد هنا فالمراد به التعليق حوى (قوله ومن
 قال) الواو زائدة والاولى اسقاطها ولا يستأثنية كما في القسم الثاني وقال العيني في شرح الهداية أنه نلقى
 من أفواه الأئمة هذه تسمى وأوالا استفتاح حوى (قوله أن دخلت الدار الخ) يعني وهو من أهل
 التحجير نسائي البرهان لو قال عبداؤه كتب ما أسألكه حرفعتي فذلك عبداؤه وقت عنده لأن من ليس أهلا
 لتحجير العتق ليس أهلا لتعليقه وحكما بعتقه لأن المعاق بالشرط كالمنجز عند وجوده وقال الكمال في باب
 التدبير لو قال العبد أو المملوك كتب ما أسألكه حرفعتي فذلك مملوك أملاكه حرفعتي فذلك مملوك كاعتق بخلاف ما لو قال
 كل مملوك أملاكه إلى خمسين سنة فهو حرفعتي قبل ذلك فذلك لا يعتق عند أبي حنيفة وقال يعتق انتهى
 فليتبني له شربلاية فأشار بقوله فليتبني له إلى أن الفرق بين المسئلتين اللتين ذكرهما الكمال بعسر
 حيث قال الإمام بالعتق في الأولى دون الثانية مع أن مقتضى ما ذكره في البرهان عدم العتق فيها على
 أن ما علق به في البرهان مشكل أيضا لا بد لا تعليق فيما ذكره أصلا إلا أن يكون المراد إذا أعتقت فكل
 ما أسألكه حرق بقرينة ما ذكره من التعليق فاقبل من أن ما في تدبير فتح القدير مثل ما في البرهان غير سديد
 (نقطة) لا فرق بين كون التعليق بأن أو إذا أو إذا ما أوتى أو متى ما ولا بين كونه منجزا أو معلقا قدم الشرط
 وأخره نهر وفيه نظر إذ فرض الكلام في التعليق اللهم إلا أن يراد بالمنجز المعلق بكائن حوى (فرع) قال
 لعبدان لم تدخل اليوم الدار فأنت حرفعتي اليوم فقال العبد لم أدخل وقال المولى دخلت كان القول
 للمولى وإن كان الظاهر شاهد للعبد حوى عن ابن الحايي ووجه شهادة الظاهر للعبد أن الأصل عدم
 الدخول (قوله فهو حرق) كذا في الهداية ولا حاجة إلى تقدير لفظة فهو شربلاية (قوله عتق ما يملك
 بعده) سواء كان في ملكه أو يتخذ ملكه له نهر فأفاد أن كلام المصنف متناول لمن كان في ملكه قبل
 الحلف حيث بقي في ملكه إلى وقت الدخول إذ قوله ما يملك أي من هو في ملكه بعده أعم من أن يكون

(الأن تكون في وصية أو طلاق مبهمة)
 بأن شهد أنه طلق إحدى نسائه
 تقبل الشهادة ويحبر على البيان أجماعا
 هذا إذا شهدا في صحته أنه أعتق
 أحد عبديه فإن شهدا أنه أعتق
 أحد عبديه في مرض موته أو شهدا
 على تدبيره في مرض موته أو بعد موته
 الشهادة في مرض موته أو بعد موته
 تقبل استحسانا والقياس أن لا تقبل
 ولو شهدا بعد موته أنه قال في صحته
 أحد كما حرق فلا نص والأصح أنها تقبل
 مشايخنا لا تقبل والأصح أنها تقبل
 * (باب الحلف بالعتق) *
 الحلف بالفتح وسكون اللام وكسر
 اللام القسم وبكسر الحاء وسكون
 اللام العهد ومن قال أن دخلت
 الدار فكل مملوك لي يومئذ أي يوم
 أددخلت الدار فهو حرفعتي ما يملك
 بعده أي بعد اليومين (به) أي
 بالدخول مطلقا

الملك فيه ثابتا قبل الحلف او يتحدد بعده وبه يستغنى عما ذكره السيد المحمدي حيث قال امامنا ملكه قبله وبقى الى وقت الدخول فيعتق بالطريق الاولى انتهى لكن قال في البحر ولو قال المصنف عتق ما هو مملوك له وقت الدخول لكان اظهر لان من كان في ملكه وقت الحلف واستمر الى وقت الدخول لم يملكه بعد اليمين ملكا متجدا (قوله سواء كان له لا او نهارا) لان اليوم اضيف الى الدخول وهو فعل لا يتجدد بمراديه مطلق الوقت نهر وليس هذا بكلي جوي عن القهستاني (قوله لا يعتق الذي ملكه بعد اليمين) بل يقتصر على المملوك وقت التكلم فلولا يكر في ملكه شيء يوم حلف كانت اليمين لغوا نهر (قوله لا يتناول الحمل) لانه عضو من وجه واسم المملوك يتناول الانفس لا الاعضاء وكذا لا يتناول المكاتب ايضا درر لانه ليس بمملوك مطلقا لانه مالك يد اقال في البحر وقد مناه لا يدخل تحت لفظ العبد ايضا (قوله غيرك) انما قيده لانه لو لم يقله دخلت الام في لفظ كل مملوك فيعتق الحمل تبعه لانه وكذا لو قال كل مملوك الى حروله حمل مملوك بطريق الوصية لا يعتق وكذا لا يعتق حمل أمته لو قال كل مملوك ذكر لي حروان كان الحمل ذكرا والتقييد بالذكر للاحتراز عما لو أطلقه حيث تدخل الحامل فيه فيدخل الحمل تبعه فيعتق درر قيد بالحمل لانه يتناول المهرهون والمأذون والمؤجر من العبد والاماء وأمهات الاولاد واولادهم ولا يدخل المكاتب ولا العبد المشترك ولا عبد التاجر كالجنيح الابانية وقال محمد يعقون نواهم اولا وأما المديون فعند الامام لا يعتق ولا بالانية وقال الثاني يعتق بها وعند الثالث بدونها وفي المحيط المشترك لا يدخل تحت قوله ان ملكك مملوكا فهو حر الا اذا ملك النصف الاخر بعده ولو نوى الذكور فقط لم يصدق قضاء وان صدق ديانة بخلاف ماله كي كلهم أحرار ونوى الرجال فقط حيث لا يصدق في الديانة أيضا والمرق كما في النهر عن الفتح ان كلهم تأكيد للعامة قبله وهو ماله كي لانه جمع مضاف فيعم وهو برفع احتمال الجواز غالبا والتخصيص بوجوب الجواز فلا يجوز بخلاف كل مملوك فان الثابت فيه أصل العموم فقط وقبل التخصيص انتهى وقوله كالجنيح أي كعدم دخول الجنيح تحت لفظ المملوك يعني ولم تكن أمه في ملكه بال اوصى له بالجنيح فقط وما في الجنيح من أنه لا يدخل العبد المهرهون والمأذون في التجارة سبق قلم بحر ولو قال لم أرد به المدبر فالمدكور في أيمان الاصل انه لا يصدق ديانة وقضاء ذكر في كتاب العتق انه يصدق ديانة لا قضاء وهو الصحيح جوي عن البرجندي (قوله فهو حر بعد غد) قد يجعله ظرفا للحر لا له لوجعله ظرفا للملك كما اذا قال كل مملوك أم ملكه غد فهو حر ولانية له عتق من ملكه في غد ومن كان في ملكه قبل كذا في البدائع وقصره الثاني على الاول وهو رواية ابن سماعة عن محمد وعلى هذا الخلاف اذا قال كل مملوك أم ملكه رأس شهر كذا فهو حر ورأس الشهر الليلة التي يهل فيها الهلال ومن الغد الى الليل لا عرف نهر (قوله مذهب فقط) لان قوله كل مملوك الى الحال وكذا كل ما أم ملكه ولهذا يستعمل فيه بلا قرينة وفي الاستقبال بقرينة السين اوسوف فينصرف مطلقه الى الحال درر لكونه الحقيقة الموضوع لفظ (قوله لا من ملكه بعد اليمين) فلا يعتق ولا يصير مدبرا من ملكه بعد اليمين (قوله ولكن بموته عتق في الثانية من ملك بعده من ثلثه) فالحاصل ان من كان في ملكه وقت اليمين مدبرا مطلق ومن ملكه بعدها مدبرا مقيد فيه متقان بموت المولى عند أي خيفة ومحمد وأقارب قوله من ثلثه انهما ان خرجا من الثلث عتق جميع كل منهما وان ضاق عنهما بضرب كل منهما بقيمة فيه وان كان على المولى دين مستغرق فانهما يسعيان في جميع قيمتهما كما هو حكم المدبر بعد الموت بحر واعلم ان المراد بالاولى هي ما لو قال كل مملوك الى أو أم ملكه فهو حر بعد غد والثانية هي ما لو قال كل مملوك الى أو أم ملكه فهو حر بعد موت ولما كان مقتضى قول المصنف يتناول من ملكه مذهب فقط عدم عتق المملوك بعد اليمين بموته أقسم الشارح لفظ الاستدراك (قوله أي كما عتق بعد الموت من كان وقت اليمين) يعني من الثلث فان قلت حيث عتق كل من المملوك وقت الحلف والمملوك بعده بموت المولى من الثلث فلا فرق حيث نذرتهم في الحكم قلت الفرق الذي أشار اليه المصنف بقوله يتناول من ملكه مذهب فقط هو جواز بيع المملوك

سواء كان ليلا او نهارا (ولو لم يقل يومئذ)
والمسألة بجاء (لا) يعتق الذي ملكه
بعد اليمين (والمملوك لا يتناول الحمل)
مطلقا حتى لو قال لأمته كل مملوك لي
غيرك حر لم يعتق جله ولا فرق بين ان
تأخر لا قبل من ستة اشهر او لا
قال (كل مملوك لي أو أم ملكه) فهو
(حر بعد غد او بعد موتي يتناول من
ملكه مذهب فقط) لا من ملكه بعد
اليمين فيكون من ملكه في المسألة
الاولى حروا في الثانية مدبرا (و) لكن
(بموت عتق) في الثانية (من ملك
بعده) أي بعد اليمين (من ثلثه) أي
ثالث ماله (أيضا) أي كما عتق بعد الموت
من كان وقت اليمين

بعد الحلف قبل الموت لكونه مدبراً مقيداً بخلاف المملوك وقت الحلف حيث لا يجوز بيعه أصلاً لكونه مدبراً مطلقاً (قوله وقال أبو يوسف في النوادر الخ) لأن اللفظ حقيقة للجمال كما مر فلا يتناول ما سئل عنه فان قلت يلزم على قوله ما ألجئ بين الحقيقة والمجاز وتعميم المشترك على ما اختلفوا في المضارع قلت هذا اذا كان بسبب واحد وأما باعتبار سببين مختلفين فلا يلزم ذلك فكل ما هذا الجواب عتق وإبصاء والإيجاب لا يصح إلا في الملك أو مضافاً إلى سببه وإبصاء لا يصح إلا في الموجود عند الموت فبهذا الاعتبار يصح هذا عني وهذا أي عدم تناول الحلف من ملكه بعد الجبن إذا لم يكن له نية وأما إذا نوى فيتناول الكل لأنه نرى التشديد على نفسه فيصدق زبلي وأشار بقوله في النوادر إلى أن ما ذكره من عدم عتق من ملكه بعد الجبن ليس هو الظاهر من مذهب أبي يوسف فقد نص في فتح القدير على أنه بموته يعتق من كان في ملكه وقت الجبن ومن ملك بعده أيضاً في ظاهر المذهب عن الكل ثم نبهنا لية (فروع) حلف لا يعتق عبداً فكتب واشترى قريياً واشترى العبد نفسه حث * إن يعتق فأنت حر فباعه فاسد اعتق وتحصيلاً لأن دخلت دار فلان فأنت حر فشهد فلان وآخرانه دخل عتق وفي إن كلمته لا لأنها على فعل نفسه ولو شهد ابن فلان أنه كلم أباهما جاز أن يجد وكذا إذا ارادعه عند محمداً بطلها الثاني در قوله فباعه فاسد اعتق مقيد بما إذا لم يقبضه المشتري قبل البيع فان قبضه لم يعتق نهر (خاتمة) قدمنا عن البهران المصنوع لا يدخل تحت العبد كعدم دخوله تحت المملوك وكذا لا يدخل تحت المدبرون ذكره ابن الشحنة في شرح منظومة ابن وهبان فيفرق بين العبد والمملوك من هذه الجهة فالعبد لا يتناول الأمن كان الرق فيه كاملاً وهو القن بخلاف المملوك فإنه شامل لكل من وجد فيه الملك أعم من أن يكون رقه كاملاً أو ناقصاً لكن لا يتناول المصنوع كما سبق وكذا يفرق بينهما من وجه آخر وهو أن اسم المملوك يقع على الذكر والأنثى بخلاف العبد حيث لا يقع الأعلى الذي ذكره خاصة نص عليه ابن وهبان في منظومته حيث قال

وفي كل عبد لي الذكور فقط حوى * وفي كل مملوك يعم ويتطر

قال ابن الشحنة الذكور مفعول حوى وفي البيت مسثلان من التنف الأولى قال إن دخلت الدار فكل عبد لي حرف هذا اللفظ يقع على الذكر أن دون الأنثى فإذا دخلها عتق كل عبده دون الأماء والمدبرين وأمهات الأولاد والمكاتبين وما في البطون من الاجنة إلا أن ينويهم * الثانية لو قال كل مملوك لي حريقع هذا اللفظ على الذكور والأنثى جميعاً والظاهر أنه أشار بقوله ويتطر إلى نظرد كره في الشرح على نظم الطرسوسى فإنه أتى بلفظ عبدي بالجمع والذي في التنف باللفظ الأفراد ولقائل أن يمنع ذلك ويفرق بين الجمع والأفراد باب الجمع يغلب فيه المذكور على المؤنث والمملوك في أصل اللغة يطلق على سائر الأملاك من عين وعقار وغيره إلا أنه يختص بالاعراف بالرق نص عليه الراغب في مفرداته ويمكن أن يكون النظر في تعميم التنف المملوك للذكر والأنثى والذي يظهر لي والله أعلم أن العرف هو المعتبر في باب الإيمان فإراعاته تقتضي التسوية بين المملوك والعبد لأنها إنما يطلقان عرفاً على الذكر وأن اعتبر وضع اللغة فيمنعني أيضاً تساويهما في العموم فإنه قال في القاموس العبد الإنسان حراً كان أو رقيقاً والمملوك والموضع يحتاج إلى تحرير انتهى وقوله والمملوك معطوف على الإنسان من قوله العبد الإنسان فأشار إلى أن العبد يطلق ويراد به الإنسان مطلقاً ويطلق ويراد به خصوص المملوك

(باب العتق على جعل)

آخره لأنه خلاف الأصل نهر (قوله بالضم) ويفتح در (قوله ما جعل للعامل على عمله) وكذا الجمالة بتثنية الجيم نهر عن المغرب خلافاً لما ذكره الجوهري وتبعه في العناية والدبر من تخصيص الكسر (قوله

وقال أبو يوسف في النوادر يعتق الذي كان في ملكه يوم حلف ولا يعتق الذي ملكه بعد الجبن ولو قال كل مملوك لي إذا مت فهو حر فهو على هذا الخلاف * (باب العتق على جعل) * بالضم ما جعل للعامل على عمله والمراد هنا ما يكون عوضاً عن العتق

سنة فانت حلا يعتق الاب بالشرط فلوندرمه اقل او عوضه عنها او قال ان خدمتني وأولادي فانت بعض
اولاده لا يعتق لأن ان للتعليق دررودر (قوله أي لزمه خدمته سنة) المزايا بالخدمة خدمة البيت
على الوجه المتعارف بين الناس وبقيمتها أجرة المثل جوي عن البرجندى وقوله وبقيمتها أجرة المثل يعني
على قول من اوجب قيمة الخدمة وهو محمد وزفر كما يذكروه الشارح وهل نفقة عياله لو فقير على
مولاه في المدة كالموصى له بالخدمة أو يكتسب بالاتفاق حتى يستغنى ثم يخدم كالمعسر بحث في البحر الثاني
والاصنف أي مصنف التنوير الاول در وصاحب النهر أقر ما بحثه في البحر ونصه وسكته وفي مسألة الكتاب
عن حكم نفقته ونفقة اولاده حيث لا مال له وهي حادثة الفتوى قال في البحر وينبغي ان يقال انه يشتغل
بالاكتساب للانفاق فان استغنى خدام المولى لانه الآن في حكم المعسر فصار كما واعتقه على مال ولم يقدر
عليه انتهى (قوله ولرمان المولى أو العبد الخ) ينبغي ان يكون المرض الذي لا يرجى برؤه كالعمى ونحوه
كالوت نهر (قوله تجب قيمته) فتؤخذ منه أو من تركته (قوله وعند محمد تجب عليه قيمة خدمته سنة)
قال في الحاوى القدسي ويقول محمدناخذ نهر قالوا وهذه الخلافية مبنية على خلافية أخرى هي ما لو قال
لعبد بعت نفسك منك بهذه العين فهلكت العين تجب قيمة العبد عندهما وقيمة العين عند محمد درر
لكن قال الكمال ولا يخفى ان بناء هذه على تلك ليس باولى من عكسه بل الخلاف فيهما معا ابتدأ
شربلالية لمجدها مع معاوضة مال بغير مال لان نفس العبد ليست بمال في حقه اذ لا يملك نفسه فصار كما
لوتر وج امرأة على عبد فاستحق فانها ترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع وهو مهر المثل ولما انه
معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق المولى وكذا المنافع صارت ما لا يبراد العقد عليها فصار كما
لواش ترى اياه بامة فهلكت قبل القبض أو استحققت فان البائع يرجع عليه بقيمة الاب لا بقيمة الامه
زياعى وفائدة الخلاف انما تظهر اذا اختلفت قيمة العبد وقيمة الخدمة عني (قوله أعقها بالالف درهم)
لم يقل على وكان الاولى ذكرها كما في بعض نسخ الهداية ليفيد عدم الوجوب عند عدم ذكرها بالاولى وافاد
بقوله وأبت ان لها الامتناع من تزوجه لانها ملكت نفسها بالعتق بجر (قوله مجانا) لا بد لا يصح
اشتراط بدل العتق على الاجنبي بخلاف الخلع والفرق كما في الشربلالية عن الكمال ان الاجنبي في الخلع
كالمرأة لم يحصل لها ملك ما لم تسكن تملكه بخلاف العتق فانه يثبت للعبد فيه قوة حكمية هي ملك البيع
والشراء وغير ذلك ولا يجب العوض الاعلى من حصل له المعوض انتهى (قوله والمسئلة بمجالها) يعني
أبت ان تزوجه (قوله قسم الالف الخ) طريق القسمة ان تضم قيمة الامه الى مهر مثلها ويقسم عليهما
الالف التي اشترطها الاجنبي فاما ان تتساوى القيمة ومهر المثل فيجب عليه نصف الذي ساء للولى
ويسقط عنه النصف واما ان يتفاوتا بان كانت قيمتهما مالا الفين ومهر مثلها ألف فيجب للمولى ثلثا الالف
وسقط ثلثاها وهكذا لو كان قيمتهما ثلاثة آلاف ومهرها ألف فيجب ربع الالف شربلالية عن الفتح
(قوله ما أصاب القيمة فقط) لانه لما قال عني تضمن الشراء اقتضاء فقد قابل الالف بارقة شراءه وبالبيع
نكاحا فانقسم عليهما ووجب عليه حصة ما سلم له وهو الرقة وبطل حصة ما لم يسلم له وهو البضع ولم يبطل
البيع باشتراط النكاح لانه مقتضى صحة العتق عنه فيكون مدرجا فيه فلا يراعى فيه شرائطه بل شرائط
المقتضى وهو العتق ولو أعتق أمته أو مدبرته أو مكاتبته على ان تزوجه نفسها فزوجته نفسها كان
لها مهر مثلها عند أبي حنيفة ومحمد لان العتق ليس بمال فلا يصلح مهر او عند أبي يوسف يجوز جعل
العتق صداقا لانه عليه السلام أعتق صفية ونكحها وجعل عتقها مهرها قلنا كان عليه السلام مخصوصا
بالنكاح بغير مهر فان أبت ان تزوجه فعليها قيمتها في قولهم جميعا وكذا لو أعتقت المرأة عبدا على ان
يتزوجها فان فعل فلها مهرها وان أبي فعليها قيمته زيلعي مع شربلالية بخلاف أم الولد اذا أعتقها على ان
تزوجها نفسها فانها اذا أبت لاسعاية علم النهر عن الحنابلة (قوله ما أصاب القيمة سقط في الوجه الاول
الخ) لانه قابل الالف بارقة والبيع فيقسم عليهما فيجب عليه عوض ما سلم له دون غيره زيلعي والمراد

أي لزمه خدمته سنة (ولومات)
المولى أو العبد قبل ان يخدمه سنة
(تجب قيمته) عليه عندهما وعند
محمد تجب عليه قيمة خدمته سنة وهو
قول زفر كذا في الجامع الصغير الخ
(ولو قال) لرجل (أعتقها بالالف
درهم أو على الف درهم) على ان
تزوجنيها ففعل فابت (الامه ان
تزوجها عتقت) الامه في الخال (مجانا)
تزوجها عتقت (ولو زاد عني)
ولائي عني على الأمر
وان قال أعتق أمك هذه عني على
ما قال أعتق أمك هذه عني (قسم
الف درهم والمسئلة بمجالها) (قسم
الالف على قيمتها ومهر مثلها ويجب
على الأمر) (ما أصاب القيمة فقط)
وما أصاب مهر المثل بطل عنه وانما
قيده بقوله فابت لانها لو تزوجت
نفسها منه قسمت الالف على قيمة
الامه ومهر مثلها فما أصاب القيمة
سقط في الوجه الاول وهو المولى
في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل
كالمهر الثاني اوجب

بالوجه الأول عدم زيادة عنى والثاني زيادتها (نقطة) أعتق عنى عبدا وانت حرفا عتق عبدا جديلا يعتق
 وفي أدالي يعتق لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة وأما العتق اخراج لان كسبه ملك للمولى در
 واستفيد من تعليقه بان كسبه ملك للمولى ان كلامه خرج خطا بالعبدة المأذون أو نقول ثبت له الاذن
 ضمن لانه في معنى المعلق عتقه على الاداء وقد سبق في المتن حيث قال ولوعلى عتقه بادائه صار مأذونا اه
 واستفيد ايضا ان عدم العتق لا يخص المخاطب بل الذي اعتقه المخاطب لا يعتق أيضا ولو قال لا يعتق ان
 لكان أولى اما عدم عتق المخاطب فن صريح كلامه اذ هو المراد من قوله لا يعتق دل عليه سياق قوله
 وفي ادالي يعتق واما عدم عتق الاخر فاستفيد من تعليقه في جانب الادخال في ملكه بانه يكون راضيا
 بالزيادة ففساده انه في جانب الاخراج من ملكه لا يكون راضيا بها فتدبر (فسرغ) أنت حر وعليك
 ألف عتق مجانا تقدم متنا في الخلع

* (باب التدبير) *

لما كان التدبير اعتاقا مقيدا او المقيد بمنزلة المركب والمركب بعد المفرد ناسب ذكر التدبير بعد العتق حموي
 عن المفتاح وقدمه على الاستيلاء لشهولة الذكر والانتق نهر (قوله وفي الشرع الخ) ومافي الدر رم انه
 شرعا يستعمل كل من لفظ التدبير والمدير في المطلق والمقيد والظاهر ان اشتراكه بينهما معنوي لان اللفظي
 يحتاج الى تعدد الوضع وهو خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلاد يمل رده في الشرع بلالية بانه خلاف ظاهر
 كلام عامة ائمتنا حيث قصروه شرعا على المدير المطلق فلم يستعملوا في المقيد (قوله هو تعليق العتق الخ)
 والاضافة كاعتقمتك بعدموتى كالتعليق نهر (قوله بمطلق موته) ولومعنى كان متا الى مائة سنة
 وغلب موته قبلها هو المختار لانه كالكاش لا محالة تنوير وشرحه وقال السكال والمصنف أى صاحب
 الهداية كالتناقص فانه في النكاح اعتبره توقيتا وبطل به النكاح وهنا جعله تأييدا موجبا للتدبير وأجاب
 في البحر بانه اعتبره في النكاح توقيتا للنهي عن النكاح الموقت فالاحتياط منعه تقديم المحرم على المسج
 لان النظر الى الصورة يحرمه والى المعنى يبيحه وأما هنا فنظر الى التأيد المعنوي ولا مانع منه فالاصل
 اعتبار المعنى مالم يمنع مانع فلا تناقض ولهذا كان هو المختار وان كان اللواحي جزم بانه ليس بمدير مطلق
 تسوية بينه وبين النكاح شرعيا بلالية (قوله أو بمطلق موت رجل آخر) مخالف لما في الدر حيث قال
 هو تعليق العتق بالموت سواء كان موته أو موت غيره لكن تعقبه في الشرع بلالية بما في البحر من قوله خرج
 بتعليقه بموته تعليقه بموت غيره كقوله ان مات فلان فانت حر فانه لا يصير مديرا أصلا لا مطلقا ولا مقيدا
 فاذا مات فلان عتق من غير شئ انتهى (قوله لا يكون مديرا) أى اصلا بل تعليقا بشرط وهذا بالنسبة
 للثانية واما الاولى فمعنى قوله لا يكون مديرا أى مطالبا هو مديرا مقيدا وكذا يكون مديرا مقيدا لو علقه
 بموته وموت فلان حتى كان للورثة بيعة اذا مات قبل فلان ثم لو مات فلان قبله كان مطلقا كذا في النهر
 وفيه تدبير الحمل وحده جائز كعتقه فان ولدت لاقبل من ستة أشهر كان مديرا والا فلا نهر (قوله فيجوز
 بيعه) أى قبل وجود الشرط لا بعده لا فرق في عتقه بعد وجود الشرط بين المدير المقيد والمعلق عتقه
 على شرط وانما الفرق من وجه آخر هو ان المدير يقسمه يعتق من الثلث والمعلق عتقه بالشرط من كل
 المال نهر (قوله كذا مات الى قوله دبرتك) هذا تمثيل للتدبير المطلق لانه علق عتقه بمطلق موته
 فيصير به مديرا لانه صريح فيه ويوم اذا قرن بفعل لا يتدبر اذ به مطلق الوقت فيكون مديرا مطلقا ولو نوى
 النها دون الليل لا يكون مديرا مطلقا لاحتمال ان يموت بالليل ولا فرق في الحكم بين ان يكون التعليق
 باذا اومى أو ان وكذا لو قال اعتقمتك بعدموتى أو انت عتق أو محرم بعد موتى وكذا ان مت
 فانت حر لانه تعليق بالموت وان كان كائنا ما كان كذا ان حدث بي حدث فانت حر لان الحدث يراد به

* (باب التدبير) *
 واعلم انه يقع من المحر البائع العاقل
 على عبده كفى العتق والتدبير هو
 في اللغة ان يتطرق الى ما تؤول اليه
 عاقبته وفي الشرع (هو تعليق العتق
 بمطلق موته) أى موت المولى وانما
 قال بمطلق موته لانه لو قيد موته بمرض
 كذا أو بمطلق موت رجل آخر
 لا يكون مديرا خلافا لغيره فيجوز بيعه
 كما يأتي في هذا الباب (كذا مات
 فانت حر وانت حر يوم أموت او)

الموت وكذا أنت حرم موقى لان اقتران الشيء بالشيء يقتضى وجوده معه فكان اثباتا للعتق في حال وجود الموت وكذا لو قال في موقى لان حرف الظرف اذا دخل على الفعل يصير شرطيا كقوله أنت طالق في دخولك الدار وكذا اذا ذكر مكان الموت الوفاة أو الهلاك لانه بمنزلة ولا يحتاج الى النية في هذه الالفاظ لانها صريحة فيه خاصة ان الفاظه ثلاثة أنواع أحدها ان يصرح بالتدبير بان يقول دبرتك أو بضيف المحرمة الى ما بعد موته كقوله أنت حر بعد موقى والثاني ان يكون بلفظ التعليق كقوله ان مت فانت حر ونحوه من القرائن بالموت والثالث ان يكون بلفظ الوصية بان قال أو صيت لك برقبته أو بعتقك لان العبد لا يملك نفسه فكانت الوصية به وصية بالعتق وكذا لو أوصى له بثلث ماله لأن رقبته من جهة ماله فكان موصى له بثلث رقبته وهو عليك بعد الموت وتلك العبد من نفسه اعتاق وعن الثاني فيمن أوصى لعبد بسهم من ماله انه يعتق بعد موته ولو بجزء لا اذا تجزء عبارة عن الشيء المهم والتعيين فيه الى الورثة بخلاف السهم فانه السدس فكان سدس رقبته داخلا في الوصية زيلى ونهر وفي قول الزيلى وكذا في موقى لان حرف الظرف اذا دخل على الفعل يصير شرطيا تسامحا وانما هو بمنزلة لانه لو كان شرطيا اطلقت في قوله لاجنية أنت طالق في ذلك كالحكم مع انها لا تطلق بجر (قوله عن دبرتي) بضم الباء وسكونها حموى عن المفتح (قوله فلا يباع) ولو جمع بينه وبين فن ينبغي ان يسرى الفساد الى القرن نهر والمراد بيعه من غيره واما بيعه من نفسه أو هبته منه فاعتاق بمال أو بالمال حموى عن البرجسدى ولو اراد ان يدبر عبده على وجه يملكه يقول اذا مت وانت في ملكي فانت حر يصير مدبرا مقيدا واذا مات وهو في ملكه يعتق نهر عن الولوالجية وفيه عن الظهيرية لو قضى قاض يجوز بيعه فكذا كان مضيا للتدبير حتى لو عاد اليه ومات على ملكه لم يعتق واستشكل بانه انما يبطل بالقضاء ما هو محتلف فيه وذلك لزوم التدبير لاحقة التعليق فينبغي ان يبطل وصف الزوم لا غير انتهى (قوله ولا يرهن) لان موجب الرهن ثبوت بدلا استيفاء من المألية بطريق البيع وهو ليس محلا للبيع كام الولد زيلى (قوله وتسخ) أى المدبرة أى المولى بزوجه من انسان لان ملكه ثابت فيه بخلاف البيع ونحوه فانه يبطل حقه فيه عني وذكر الضمير العائد على المدبرة نظر الشخصها (قوله وقال الشافعي يجوز بيعه) وغيره من التصرفات لما روى ان رجلا اعتق غلاما له عن دبرتي فاحتاج فاخذته النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله ولنسار واية ابن عمر انه عليه السلام قال ان المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث ومارواه لا يمتنع به لانه يحتمل انه كان مدبرا مقيدا ويحتمل انه باع منه فته بان أجرة والاجارة تسمى بيعا بلغة أهل المدينة لان فيها بيع المنفعة ويحتمل انه باعه في وقت كان يباع المحر بالدين ثم نسخ بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة زيلى (قوله وقد يكون التدبير بلفظ الجهن) ومنه قول المصنف المتقدم اذا مت فانت حر حموى (قوله ونحو ان يقول ان مت فانت حر الخ) الف والتشريفى كلامه مرتب (قوله أو قال أو صيت لك الخ) ولو قال العبد لا اقبل فهو مدبر وليس له رد بجر (قوله وكذا لو قال ان مت فلا سبيل عليك لاحد يكون مدبرا) لم يقيد بالنية مع ان نفي السبيل كناية لا يعتق بها الا بالنية كما تقدم في صدر الباب الا ان يكون قوله ان مت قرينة فلم توقف على النية حموى وفي النهر لو زاد ان شاء الله صح الاستثناء بخلاف ما لو قال أنت حر بعد موقى ان شاء الله حيث لا يصح والفرق ان الاستثناء في الاول من الامر وهو باطل وفي الثاني من الايجاب نهر وحموى من الولوالجية وهو مشكل لان ما ذكره من الفرق وهو ان الاستثناء من الامر باطل بخلافه من الايجاب صريح في ان الاستثناء من الامر لا يصح اما من الايجاب فصح والذي في البحر عن الولوالجية قال مريض اعتقوا فلانا بعد موقى ان شاء الله تعالى صح الا بصاء بخلاف انت حر بعد موقى ان شاء الله تعالى حيث لا يصح والفرق ان الاستثناء في الامر باطل وفي الايجاب صح انتهى ومنه يعلم ان قوله في النهر والحموى ولو زاد ان شاء الله صح الاستثناء صوابه صح الا بصاء فيلزم قوله والفرق ان الاستثناء في الاول من الامر وهو

(عن دبرتي) أى بعد موقى (أو) أنت (مدبر أو دبرتك) فلا يباع ولا يرهن (و) لكن (يستخدم) ويؤخر ونحوه ان كانت أمة (وتسخ) وقال الشافعي يجوز بيعه وهبته وقد يكون التدبير بلفظ الجهن والوصية نحوه ان يقول ان مت فانت حر أو قال أو صيت لك بعتقك أو بثلث مالى وكذا لو قال ان مت فلا سبيل عليك لاحد يكون مدبرا

باطل لئلا يبقى الاشكال من وجه آخر وهو ان قوله لاسيدك لا حد لاسيدك عليك لا حد ليس بامر والذي يظهر ان زيادة الاستثناء بعد قوله لاسيدك لا حد لا محل لها هنا وانما جعلها بعد قوله اعتقوا فلانا بعد موتى والتظاهر ان التقيد بالمرض في قول صاحب البحر مريض قال اعتقوا فلانا بعد موتى اتفاق فلا فرق في الحكم المذكور بين الصحيح والمريض لان الامر باعتاقه بعد الموت يكون وصية بالعتق وان كان وقت صدور الامر صحيحا فلا معنى لتخصيص المريض به (قوله وبموت الخ) عطف على جملة لا يباع وقدم المعمول على عامله ليفيد المحصر والتقدير بموته لا بموت غيره احتراز عما لو علق عتقه بموته وموت فلان فبات فلان فانه لا يعتق حموى لكن يصير مدبرا مطلقا كما قدمناه عن النهر في عتق بموت السيد بخلاف ما اذا مات السيد قبل فلان حيث يبطل التدبير اصلا كما لو علق عتقه على شرط فبات قبل وجود الشرط واعلم ان المراد بالموت ما يعي المحكي كلما قرره تداد (قوله عتق) في آخر جزء من حياة المولى در (قوله من ثلثه) ان لم تكن قيمته ازيد من ثلث تركته ويسمى فيما زاد من قيمته على ثلث تركته ان لم تجز الورثة فلونخرج من الثلث ثم هلكت التركة قبل ان تصل الى الورثة فلهم حق السعاية حموى عن البرجندى وان لم يخرج من الثلث يسمى بحسابه در واعلم انه يستثنى من وجوب السعاية على المدبر حيث لم يخرج من الثلث ما لو ولدت المدبرة من سيدها كما في التنوير ونصه ولو ولدت المدبرة من سيدها فهي ام ولده وبطل التدبير وعلمه شارحه بان التدبير من الثلث والاستيلاء من الكل فكان اقوى (قوله أى من ثلثه) يوم موته لما روينا ولانه وصية ونفاذها منه ولهذا لم يفرق المحال بين كون التدبير في الصحة او في المرض الا اذا قال في صحته أنت حر او مدبر ومات بلا بيان فانه يعتق نصفه من جميع المال ونصفه من الثلث وفي المخانية يصح تدبير المحجور عليه بالسفاهة وبموت يسمى في كل قيمته وفيها ان وصية المحجور عليه من الثلث جائزة فيطلب الفرق نهر واقره الحموى واقول هذا من صاحب النهر غفلة عما ذكره هو اول الباب حيث قال ولعل الفرق هو ان التدبير اتلاف الا بخلاف الوصية فانها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا اتلاف فيها انتهى (فرع) قتل المدبر بسيد سعى في قيمته كمدبر السفاهة ولو قتله ام الولد لاشئ عليها در عن المجوهرة وفيه عن الدرر من فصل المجنانية على العبد المدبر اذا قتل مولاه خطأ سعى في قيمته ولو عمد ا قتله الوارث او استسماه في قيمته ثم قتله انتهى (قوله أى لم يكن له مال سواء) وله وارث لم يجز التدبير حتى لو لم يكن له وارث او كان لئلا يجزه يعتق كله لانه في حكم الوصية فيقدم على بيت المال ويجوز باجازه الوارث در ولو كان كتاب مدبره فان خرج من الثلث عتق بالتدبير وسقطت عنه الكتابة وان لم يكن له مال غيره فان شاء سعى في بدل الكتابة او في ثلثي قيمته عند الامام وقال الثاني سعى في الاقل منهما بلا خيار وقال الثالث سعى في الاقل من ثلثي البدل او قيمته ولو كاتبه ثم دبره خير عند الامام بين ان يسمى في ثلثي قيمته او ثلثي بدل الكتابة وقال سعى في اقلهما عينانهر عن الفتح (قوله وسعى في كله لومديونا) لانه وصية وهمل نفاذها الثلث ولم يسلم للوصي له شئ الا اذا سلم للورثة ضعفه والدين مقدم على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب نقضه معنى برد قيمته عني (قوله هذا اذا كان الدين مستغرقا) اعلم ان الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق والايقاف والوصية بالمال والمحاباة في عقود العوض في مرض الموت الا باجازه الدائنين وكذا يمنع من انتقال الملك الى الورثة فيمتنع تصرفهم الا باجازه شيوخنا عن الفوائد البدرية لابن الفرس وقوله في مرض الموت يتعلق بجميع المذكورين قبله (قوله وان لم يكن فيقدر الدين) صورته اذا كانت قيمة العبد تسعين وعليه دين ثلاثون فانه يسمى في الثلاثين ويسقط عنه عشرون ويسمى للورثة في اربعين نص على ذلك في البحر بقوله قيدنا يكون الدين مستغرقا لانه لو كان الدين اقل من قيمته فانه يسمى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها وصية ويسمى في ثلثي الزيادة كذا في شرح الطحاوى انتهى (قوله ثم الثلثين) أى ثم يسمى في قدر الثلثين من قيمته بعد الدين للورثة ويسقط عنه الثلث بعد الدين شيخنا (قوله ثم قد اجل القيمة) فيه ان المصنف لم يذكر القيمة حتى يقال انه اجل

(وبموت عتق) المدبر كله (من ثلثه)
 أى من ثلث ماله (و) لكن (بسمي)
 في ثلثه لو كان المولى (فقيرا)
 أى لم يكن له مال سواء بعد موته (و) سعى
 في (كله لو) كان المولى (مديونا) هذا
 اذا كان الدين مستغرقا لماله وان لم
 يكن فيقدر الدين ثم قد
 اجل القيمة ولم يبين انه يسمى في قيمته
 قنا ومدبر قبل انه يسمى في قيمته
 مدبرا

فها اللهم الا ان يقال اجل في القيمة المقدرة بدلالة الاقتضاء حموى (قوله وذكر محمد الخ) ذكر هذا استدلالا على انه انما يسهى في قيمته مدبر اشيقنا (قوله اذا دبر السفيه) يعني المحصور عليه بالسفه وتقدم الكلام عليه وعلى وجه الفرق بين تدبيره ووصيته (قوله وليس عليه نقصان التدبير) أي ما نقص من قيمته بسبب التدبير حموى (قوله كالمصلح) تمثيل للنفي بالنفي حموى (قوله وقيل يقوم فانت المنافع الخ) قال الكمال وهو حسن عندي حموى (قوله وقيل نصف قيمته لو كان قنا) قدم الشارح في باب العبد يعتقد بعضه ان الفتوى عليه وسيأتي من الشارح كلام يتعلق بقيمة المدبر في باب البيع الفاسد حموى وفي الدرر قيمة المدبر المطلق نصف قيمته لو كان قنا والمقيد يقوم قنا (قوله وقيل ثلثا قيمته) قال في البحر وقدمنا ان المفتي به ان قيمة المدبر ثلثا قيمته قنا واختار الصدر الشهيد انها النصف وفي الولو المجية وهو المختار ونقل في النهر عند قول المصنف عبدالموسرين ان قيمة المدبر عند الشهيد ثلثا قيمته قنا وبه بقي انتهى فقد اختلف النقل عن الصدر الشهيد واختلف الترجيح ايضا (قوله ويبيع العبد الخ) شروع في الكلام على المدبر المقيد وجه جواز البيع ان الموت على تلك الصفة ليس كائنا لاحالة فلم ينعقد سيأتي في الحال واذا اتفقت معنى السبية لترده بين الثبوت والعدم بقي تعليقا كسائر التعليقات فلا يمنع البيع ونحوه قبل وجود الشرط درر (قوله ان مات من مرضي الخ) اوان مات وغسلت أو كفنت أو دفنت اوان مات أو قتلت فانت حر وهذا في الاخير قول الثاني وجعله زفر من المطلق قال في الفتح وهو احسن لانه تعليق بمطلق موت المولى معنى كيف ما كان نهر (قوله فهو مدبر) أي مطلق بقرينة قوله وقيل هذا مقيد ايضا حموى والاول هو المختار لانه اذا كان في الغالب لا يعيش اليه يصير كالكاثر لاحالة زيلعي وسبق (قوله اوانت حر بعد موت فلان) كذا في الدرر والتنوير وظاهره انه مدبر مقيد ورده في البحر بمقتضى المبسوط وغيره من انه ليس بتدبير بل تعليقا حتى لو مات فلان والمولى حي عتق من كل المال ولو مات المولى أولا بطل التعليق فان قلت انما ذكره المصنف في التدبير المقيد لساواته لحكمة في جواز البيع والعتق بالموت قلت بينهما فرق من جهة اخرى وهوان المدبر بقسميه يعتقد من الثالث والمعلق عتقه بشرط غير المولى يعتقد من جميع المال اذا وجد الشرط كما سبق واعلم ان ما وقع للعبي حيث علل المسئلة بقوله لانه ليس بمدبر مطلق الخ يثبتني على ما توهمه من انه من قبيل المدبر المقيد وذكر في النهر ان عبارة أصله الوافي اوان مات فلان اوانا فالظاهر ان الاصل في عبارة المصنف هكذا اوانت حر بعد موتى أو موت فلان فحرفت انتهى (قوله ان مات فلان أو مت) يعني اذا رده بين موته وموت فلان حموى (قوله اواذ امت) أي اومات فلان كما في الكافي ومقصود الشارح انه لا فرق بين ان واذا حموى (قوله اوقال قبل موتى شهر أو يوم) يعني رجل صحيح قال لعبد هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتقد من ثلث ماله وقال بعضهم يعتقد من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق على قول أبي حنيفة يستند الى أول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في الخانية ثم قال ولو مات قبل شهر لم يعتقد لانه مدبر مقيد والمقيد لم يوجد ولو قال أنت حر بعد موتى شهر فمات بعده لا يعتقد بالموت لعدم الاهلية بل يعتقد الوصى أو الوارث أو القاضي درر وقوله بل يعتقد الوصى أي بعد مضي السنة شر نبلاية والراجح انه مدبر مقيد قبل مضي الشهر وبعده خلافا لما قيل من انه بعد مضي الشهر مدبر مطلق ويتفرع عليه ما جزم به في البدائع من انه اذا مضى شهر قبل موت المولى يجوز بيعه قال في الشر نبلاية وهو الصحيح واعلم ان جواز بيعه مقيد بما اذا عاش المولى بعد البيع أكثر من شهر شر نبلاية تنقها وقواه شيخنا بانه اذا عاش بعد البيع أقل منه لم ينتف المصلح للعتق فيظهر انه باع حرا ثم اعلم ان ما وقع في الدرر من تقيده المسئلة بموته بعد مضي شهر ليس احترازا بالحكم لا يختلف بين موته بعد مضي شهر او قبله ولهذا قلنا في الشر نبلاية لفظة بعده زائدة لا حاجة اليها (قوله وقال زفر لا يباع ويكون مدبرا) أي مطلقا الظاهر ان خلافا زفر في الاخير حموى وهذا ظاهر في عدم مراجعته از يلى ذلك الوقت والامسا

وذكر محمد في كتاب البحر اذا دبر السفيه ثم مات يسهى الغلام في قيمته مدبرا وليس عليه نقصان التدبير كما لم يعلج اذا دبر ومات وعليه ديون وقيل يقوم فانت المنافع التي تقوت بالتدبير واليه اشار محمد وقيل نصف قيمته لو كان قنا وقيل ثلثا قيمته (ويبيع العبد هذا) وقيل ان مات من مرضي هذا (لوقال ان مات من مرضي هذا) (أو سغرى) هذا أو من مرضي (أو) قال ان مات (الى عشر سنين) (أو) قال ان مات الى مائة سنة ومثله قيد به لانه لو قال الى مائة سنة ومثله لا يعيش اليه غالبا فهو مدبر ايضا وقيل هذا مقيد أيضا فيجوز بيعه (أو أنت حر بعد موت فلان) أو قال ان مات فلان أو مت أو اذ امت أنا أو قال قبل موتى شهر أو يوم وقال زفر لا يباع ويكون مدبرا

توقف في ذلك ونص عبارة الزيلعي ومن المقيدان يقول أنت حر قبل موتى بشهر أو يوم ومضى الشهر أو
اليوم فهو مقيد حتى يملك بيعة وقال زفر لا يملك لأنه مطلق لا يتيقن به قلنا احتمال موته قبل الشهر كان
قائما وقت اليمين فصار مقيدا فلا يتغير بعد ذلك بمضى الشهر أو اليوم ولأن المدبر هو الذي يعتق بموت
مولاه وهذا يعتق قبله الخ (قوله ويعتق العبد كما يعتق المدبر من ثلثه ان وجد الشرط) أى في المدبر
بقسميه والمعلق عتقه بشرط غير موت المولى ومنه قول المصنف أنت حر بعد موت فلان يعتق من جميع المال
إذا وجد الشرط ويبطل التعليق بموت المولى قبل وجود الشرط كما لو قال ان دخلت الدار فانت حر فمات
المولى قبل الدخول شيخنا والتقييد بغير موت المولى في المعلق عتقه بشرط لا يوضح الفرق بين المدبر بقسميه
وبين المعلق عتقه بشرط فاعلق عتقه على موت المولى يندر ج تحته المدبر بقسميه لأنه ان علق عتقه على
مطلق موت المولى فهو المدبر المطلق وان علق عتقه على موت المولى وشئ آخر فهو المدبر المقيد ومن المقيد
ما إذا قال أنت حر بعد موتى وموت فلان فان مات فلان قبل المولى فحينئذ يصير مدبرا أى مطلقا هكذا
يتعين فهم عبارة المبسوط وان كان سوق كلام البحر يوهى ان المعلق عتقه على موت المولى وموت فلان
لا يكون مدبرا أصلا وسبق عن النهر التصريح بأنه إذا مات فلان قبله كان مطلقا والحاصل ان المدبر المطلق
والمقيد لا بد وان يكون عتقه معلقا بموت المولى اما مطلقا ومقيدا بشئ آخر من وصف أو نحوه اما المعلق
عتقه على شرط فلا دخل لموت المولى في التعليق أصلا والى هذا وقعت الإشارة بتقييد الشرط بكونه غير
موت المولى فافهم (قوله ان وجد الشرط) نبيه بذلك على انه لا بد ان يموت في سفره هذا أو مرضه أو في المدة
المعينة فلو أقام أو صح أو مضت المدة ثم مات لم يعتق لبطان اليمين قبل الموت بجر (قوله ولو قال من مرضى
هذا فهو حر لا يعتق) انظر كيف تفهم هذه المسئلة ثم وجد في نسخة ابن المصنف زيادة قوله فقتل قبل قوله
لا يعتق وقد استقام الكلام ومثل ما في نسخة ابن المصنف في البحر والتبوير ونص عبارة التنوير مع شرحه
قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضى ففرق بين من وفي انتهى
ولم يذكروا وجه الفرق وكذا لم يذكروا في البحر أيضا وكأنه لو ضوحه وهو ان شرط عتقه إذا قال من مرضى هذا
فقتل لم يوجد وهو ان يكون موته ناشئا عن هذا المرض بان يكون المرض هو المؤثر في الموت ضرورة كون
من للسببية بخلاف في فانه ليس فيها ما يقتضى ذلك (قوله قال محمد هو مرض واحد) أى ما ذكر من الحمى
والصداع وينظر وجه كونها مرضا واحدا فان المذكور في كتب الطب انها مرضان حموى (قوله ثم
جن ومات مجنونا لا يبطل) وان كان في التدبير معنى الوصية (قوله ولو أوصى برقبته ثم جن الخ) والفرق ان
التدبير اشتمل على معنى التعليق والتعليق لا يبطل بالمجنون ولهذا لا يبطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا
جاز تدبير المكره ولا تجوز وصيته بجر عن الظهيرة والحاصل ان التدبير كالوصية الا في ثلاث اذا دبر ثم جن
لا يبطل بخلافها الثانية لا يبطل التدبير بالرجوع بخلافها الثالثة دبر مع الاكراه يصح بخلافها اشياء وتبوير
قال في الدر ويراد مدبر السفينة ومدبر قتل سيدة انتهى ووجه المخالفة بالنظر للسفينة ان تدبير السفينة
لو كان كالوصية لوجب السهابة عليه فيما زاد على الثلث مع انه يسعى في كل القيمة والنظر للقتل ان
اعتبارها بالوصية يقتضى بطلان التدبير مع انه لا يبطل بل يسعى في قيمته (قوله ثلاث خيارات في الموسر)
هي التضمين والتدبير والاستسعاء (قوله واثنان في المعسر) هما التدبير والاستسعاء

(باب الاستيلاء)

وهو يحصل بشيئين احدهما ان يدعى السيد ولد امته قنة كانت الامة أو مدبرة الثاني ان يملك الزوج
زوجه الامة التي ولدت منه فانه يفسد النكاح وتصير ام ولد بلا دعوة ووجه آخر عند زفر وهو ان
يستولدها بالزنا ثم يملكها تصير ام ولده وهو القياس وفي الاستسعاء لا تصير وهو قول علمائنا

(ويعتق) العبد كما يعتق المدبر من
ثلثه (ان وجد الشرط) ولو قال ان
مت من مرضى هذا فهو حر فقتل
لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضى
ولو قال ان مت من مرضى هذا فهو
فقتل صداعا أو على عكسه قال محمد
هو مرض واحد ولو دبر عبده ثم جن
ومات مجنونا لا يبطل ولو أوصى برقبته
ثم جن ومات مجنونا يبطل فلو دبره
أحد الشرين يكتفى بالسكوت عند أبي
حنيفة ثلاث خيارات في الموسر
واثنان في المعسر كما مر في العتاق
(باب الاستيلاء)

الثلاثة حموى عن البرجندى وظاهره انه لا يشترط تصديق مولاها وظاهر ما في الشرع لا يسهل انه شرط
 ونصه ملك من اقرباء ومومية ولدها من زنا وصدق مولاها لم تصرام ولده عندنا وهو استحسان والقياس
 ان نصير وهو قول زفر بدليل انه لو ملك الولد حتى عليه بلا خلاف بين اصحابنا كما في البدائع انتهى فيصملي
 ما في البرجندى على ما اذا وجد التصديق (قوله هو في اللغة طلب الولد) أي مطلقا وأم الولد تصدق لغة
 على الزوجة وغيرها من لها ولد وان لم يكن ثابت النسب شرعا لانه من الفقه (قوله طلب الولد من الامة)
 ولو مشتركة أو ثبت له الملك فيها ما لا كمالا لو ولدت بنكاح ثم ملكها أو وطئ الاب جارية ابنه فولدت
 فادعاه الاب فانها نصير أم ولده ويثبت النسب كما مر فلهذا لم يضاف الامة الى نفسه كما في المدر لعدم
 شعوله للمشتركة ولما يلزم عليه من الجمع بين الحقيقة والمجاز بالنظر للملكة بعد الاستيلاء بالنكاح وان
 اجيب عنه بأن التقيد بأتمه نظرا الى الغالب وحمل الحال المسلم على الصلاح (قوله فهو من الاسماء
 الغالبة) الغلبة عبارة عن قصر اللفظ العام على بعض افراده في الاستعمال حموى (قوله الملك كامل)
 بنصب الملك على انه اسم ان ورفع كامل على انه الخبر وجلة في المدبر وأم الولد تعلق بالملك وكذا يقال في
 قوله والرق ناقص بنصب الرق ورفع ناقص خلافا لما ذكره السيد الحموى من ان الصواب نصب كامل
 وناقص على الحال فانه سهو ظاهر مبنيان توهم ان جلة في المدبر وأم الولد هي الخبر وليس كذلك قيل ويجوز
 ان يكون اسم ان ضمير الشأن محذوف والمالك كامل خبران وفي أم الولد متعلق بكامل كما خرج عليه ان
 من أشد الناس عذابا بالمصورون (قوله ولدت أمة) ولو مدبرة غير ان التدبير يطل على ما مر ومقتضاه
 عدم صحته بعد الاستيلاء لان المسطور في المحيط صحته واطلاقه يفيد انه لا فرق بين كون الولادة من
 جماع أو استدخال منه نهر (قوله من السيد) بأن اعترف به فسقط ما قيل ان في العبارة قصورا لان المدار
 على نبوت النسب منه ولادته منه لا تستلزمه على ان لا نسلم كون المدار على ثبوت النسب بل على مجرد
 الدعوة ثبت النسب معها أولا لما نقلوه من انه لو ادعى نسب ولده أمة التي زوجه من عبده فان نسبه انما
 يثبت من العبد لا من السيد وصارت أم ولده لا قراره واطلاقهم بيم الذي والمرتب والمستأن
 ومالو ولدت منه حال كونها زوجته أو موطوءة بشبهة ثم ملكها بعد قال في البحر ولو قال حملت لكان أولى
 لما في البدائع لو قال حملها مني صارت أم ولده وكذلك لو قال هي حبل مني أو ما في بطنها من ولد فهو مني
 ولا يقبل منه انه كان رجلا ولو صدقته وقيدته في النهر بما اذا وضعتة لاق من ستة أشهر من وقت
 الاعتراف فان ولدته لاكثر لا نصير أم ولده استدلالا بما ذكره الزيلعي حيث قال لو اعترف بالحمل فجاءت
 به لسته أشهر من وقت الاقرار لزمه للتيقن بوجوده وقت الاقرار الخ ودخل تحت عموم قوله بأن اعترف
 به ما لو صدقته الاعتراف في مرض موته لكن قال في الشرع لا يسهل ان لا يمكن معها ولدها ولا يحمل منه
 تعتق من الثلث باقرار المريض كما في البحر انتهى فقولهم أم الولد تعتق من جميع المال بموت المولى ليس
 على عموم بل يستثنى منه ما لو ثبت امومية ولدها بمجرد اقراره في مرض موته وفي القنية متى ولدت الامة
 من سيدها صارت أم ولده في نفس الامر وانما تشترط دعوته للقضاء ولهذا يصح استيلاء المجنون والمعتوه مع
 عدم الدعوة منه انتهى حموى عن البرجندى قال ومنه يعلم سقوط ما استشكله في البحر من انه لا يتصور
 الدعوة من المجنون ووجه السقوط ان صيرورتها أم ولده لا تنوقف على الدعوة ويظهر عدم الحاجة الى
 ما اجاب به في النهر من انه يمكن ان تكون الدعوة من وليه كعرض الاسلام قال وظاهر ان هذا الجواب
 لا يصح للفرق الظاهر بين عرض الاسلام والدعوة اذ في الدعوة تحميل النسب على الغير وهو لا يجوز انتهى
 (قوله لم تملك) بالتشديد يشير اليه قول الزيلعي أي لا يجوز تملكها ويعني عن ناويل المحقق لم تملك أي
 ملكا بعد ملك سيدها فلا يرد انها ملك لسيدها شيئا ولو قضى قاض يجوز بيعها لم يغذي في اظهر الروايات
 ولو ملكها بسبي بعد ارتدادها فهي أم ولده بخلاف المدبر نهر وفي بعض النسخ ذكر بدل قوله بسبي بسبب
 والمعنى لا يختلف واعلم ان هتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كحقوق المهرام يتكرر بتكرار الملك وتفسيره

في اللغة هو طلب الولد مطلقا
 وفي النسخ هو طلب الولد من الامة
 فهو من الاسماء الغالبة والمناسبة بين
 البابين ان في المدبر وأم الولد الملك
 كامل والرق ناقص (ولدت أمة من
 السيد تملك) الامة وهو قول عامة
 الصحابة وبه قال جمهور الفقهاء

إذا اعتق أم ولده وارتدت ولم تحق بدار الحرب ثم سببت فاشترها المولى فأنها تعود أم ولد وكذلك لو ملك ذات رحم محرم منه وعتقت عليه ثم ارتدت ولم تحق بدار الحرب ثم سببت فاشترها اعتقت عليه ثانية وأما إذا جوى عن قاضيهان ومقتضى قوله في النهر بخلاف المدبر أنه إذا ارتدت ولم تحق بدار الحرب ففسى فاشترها المولى لا يعود مدبرا (قوله وقال بعض العلماء وأصحاب الظواهر الخ) حكى عن أبي سعيد البردعي شيخ الكرخي أنه خرج حاجا من بردعة فوصل يوم الجمعة بغداد فرأى بعد صلاة الجمعة قوما جلسوا للنظر وفيهم داود فسأله حنفي عن بيع أم الولد فقال يجوز بيعها لأن بيعها كان جائزا قبل العلوق بالاجماع فعن علي هذا الاجماع حتى ينفقدا جاع آخر لأن ما ثبت باليقين لا يزول إلا بيقين مثله فقهر الحنفي فأنه لا يقبل القياس وخبر الواحد لا يوجب اليقين فقال أبو سعيد جاعنا على عدم جواز بيعها بعد العلوق لأن في بطنها ولدا حرا فنحن على هذا الاجماع حتى ينفقدا جاع آخر فقهر داود وانقطع فلما رأى وهنه ووهن أصحابه في الفقه ترك الخروج إلى الحج وجلس للتدريس فاجتمع عليه أصحاب داود وكان على ذلك حتى سمع ليلية من ديار بعل فمالأ بدينه ذهب جفاء وأما ما يقع الناس فيمكن في الأرض فالث ساعة أن قرع انسان بابيه وأخبره بموت داود فاستقر أمره بعد ذلك زيلعي والبردعي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وفي آخره العين المهملة نسبة إلى بردعة بلدة بالقصى اذ ربيحان وبعضهم يجمع الدال واسمه احمد بن الحسين والبردعي بذال مبهمة نسبة الحسن بن صفوان صاحب ابن أبي الدنيا شيخنا عن طبقات عبدالقادر القرشي (قوله اذا ولدت من غيره يجوز بيعها) ولو كان ولدها من غيره اني لم يجوز له ان يستمتع بها فقولهم ولدا الم ولد في حكم أمه فيما لا مانع منه وقد وجد المانع وهو وطء أمها وهذه اجساعية وهي واردة على الاطلاق شرعا ليلية عن الكمال ووجه الورود أنه يجوز له الاستمتاع بأم ولده فلو كان ولدا أم الولد في حكم أمه من جميع الوجوه محل الاستمتاع بولدها اذا كان اني وليس كذلك (قوله وتستخدم) لقيام ملكه كالمديرة وفيه إيماء إلى ان الكسب والعقور وارش المجانية له ولو باع خدمتها منها أو كاتبتها على خدمتها جاز وتعتق يعني اذا أدت ما قابل الخدمة من المال أو وقت مدة الخدمة التي وقعت الكتابة عليها نهر (قوله وتزوج) ولم يقل بعد استبرائها دلالة على انه لا يجب على المولى بل يندب فان جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح فسد لا أكثر وان ادعاه المولى الا انه يعتق عليه نهر (قوله أي بعد اعتراف منه بالولد) الظاهر ان يقال أي بعد الولد مع الاعتراف به جوى (قوله ثبت نسبه بلا دعوة) لانه لما ادعى الولد الاول نعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا وقال عليه السلام الولد للفراش وصارت كالمنكوحة ولهذا ألغى المولى أومات عنها تجب عليها العدة بثلاث حيض هذا اذا لم تحرم عليه أما اذا حرمت عليه بوطء أمها ونحوه لم يثبت الا بالدعوة لا بتطاع الفراش زيلعي وأراد بنحوه ما لو حرمت عليه بوطئه لبنها أو وطئها ابنه أو أبوه أو حرمت عليه برضاع أو كتابة كافي النهر أو كانت المحرمة بسبب ارضاعها زوجته الصغيرة أو تزوجها كافي الشربلية ولا يخفى انه يجب ان يفصل بين ان تأتي به لاقل من ستة أشهر من حين عروضا المحرمة أو لتمامها في الاول يجب ان يثبت نسبه بلا دعوة للتيقن بأن العلوق كان قبل عروضا المحرمة نهر عن الفتح بقى ان ما سبق من تعليل الزيلعي المسئلة بأنه لما ادعى الولد الاول نعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا يقتضى انه لا فراش للامة ويخالفه ما في صدر الشريعة جوى وأقول المسئلة مختلفة فيها فمنهم من ذهب إلى ان الفراش انسان قوى وهو فراش المنكوحة وضعيف وهو فراش أم الولد فانتفى ولدها بمجرد النفي وولد المنكوحة باللعان كافي الشربلية عن الفتح وصرح في الهداية بأن الامة ليست بفراش ومنهم من جعل الفراش ثلاثة كصاحب البدائع ويوافقه ما سبق في فصل المحرمات قوى وهو فراش المنكوحة حتى يثبت النسب بلا دعوة ولا ينتفى الا باللعان وضعيف وهو فراش الامة حتى لا يثبت منه النسب الا بالدعوة والوسط فراش أم الولد حتى يثبت منه النسب من غير دعوة وينتفى من غير لعان ومنهم من جعل الفراش أربعة وزاد فراش المعتدة

وقال بعض العلماء وأصحاب الظواهر
يجوز بيعها قيد بقوله من السيد لانها اذا
ولدت من غيره يجوز بيعها وتليدها اتفاقا
(وتوطأ وتستخدم وتزوج فان
ولدت بعده) أي بعد اعتراف منه
بالولد الاول (ثبت نسبه) منه (بلا
دعوة) مالم ينفيه

وذكر أنه أقوى من فراش المنكوحه لان نسب ولدها لا ينتفي أصلاً كما في الدرأى لا ينتفي بنفيه
ولا باللعان لعدم اللعان والمراد بالمعتدة المعتدة عن باش شيخنا وهو ظاهر لان المعتدة عن رجبي لا تخرج
عن كونها منسكوحه فاذا كان الخلاف في ان الامة هل لها فراش أم لا نابتسافاً لا معنى لاستشكال المحوى
ما ذكره الزيلعي بأنه مخالف لما في صدر الشريعة (قوله بخلاف الولد الاول) والفرق ان وطء الامة
يقصده قضاء الشهوة دون الولد فاذا اعترف بالاول بقى الولد مقصوداً منها فصارت فراشاً كما سبق (قوله
وقال الشافعي ثبت) اذا اعترف بالوطء ولن عزل عنها لان يدعى انه استبرأها بعد وطئها بحضة لان
في المنكوحه ثبت بالعقد المفضى الى الولد بواسطة الوطء فلان يكون الوطء نفسه مع كونه أكثر قضاء
مشتباً للنسب أولى وبه أخذ مالك وأحمد ولنا انه لا فراش لها لانها لو صارت فراشاً لوطء لوجب بزوال
فراشها ما يسمى عدة فاذا كان كذلك لا يثبت الا باعترافه عيني وينبغي ان يشهد بعني على اعترافه لثلاث
يسترق ولده بعد موته دروا قول مقتضى ما سبق عن البرجسدي معزيا الى القينة وأقره السيد المحوى
عدم توقف ثبوت نسب ولد الامة على الدعوة بل يكفي السكوت عن نفيه فالدعوة انما تشترط من حيث
القضاء فقط لا في نفس الامر (قوله وينبغي بنفيه) من غير توقف على لعان الا اذا قضى به قاض غير حنفى
يرى ذلك فيلزمه بالقضاء او تطاول الزمان وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضا فلا ينتفي بنفيه في
هاتين الصورتين تنوير وشرحه زاد في الشربة لانه ما لو اعتقها فانه يثبت نسب ولدها الى ستة من يوم
الاعتاق كما اذا مات ولا يمكن نفيه لان فراشها نكاحاً محرمه انتهى (قوله وحضتها) بالتشديد وهو عبارة
عن حفظها عما يوجب رية الزنا (قوله وعن محمد الخ) الظاهر ان المراد بالعلم غلبة الظن ولن يغلب على ظنه
كون الولد منه الا بالتحصين مع عدم العزل فيرجع حينئذ لما قاله الامام (قوله ويعتقها بعد موته) بأن
يدبرها أو يوصى باعتقها محوى (قوله وعققت بموته الخ) لانه عليه السلام أمر بعق أمهات الاولاد وان
لا يبعن في دين ولا يجعلن من الثلث نهر عن العناية (تمة) سئل أبو بكر عن رجل مات وترك أم ولدها هل
يجب لها النفقة في ماله قال ان كان له من ماله ولد فلها النفقة وان لم يكن له من ماله ولد فلا نفقة لها محوى عن
ابن الحلي معزيا للقاضيان (قوله من كل ماله) هذا اذا كان اقراره بالولد في الصحة أو المرض ومعها ولد
أو كانت حلي فان لم يكن شيء من ذلك اعتقت من الثلث لانه عند عدم الشاهد أقرب بالعق وهو وصية نهر
عن المحيط وغيره وقد تقدم قال واذا اعتقت فاقى يدها للمولى الا اذا أوصى لها به كما في الحمانية وعن محمد
استحسن ان اترك لها الحقة وقصا ومقنعة اما المديبر فلا شيء له من الثياب كذا في المجتبى ولا فرق في ان
ما في يد أم الولد للمولى بين ان تكون عتقت بموته أو بتعيز العتق محوى عن شرح الوهبانية معزيا الى معين
المفتي قال ولو كان في يد العبد مال وعليه نسياب وأعتق لم يكن له من ذلك الا ثوب واحد يستبر به فاذا كان
في الثياب ما هو أجد فالأى الى المولى فيقتار له ثوباً منها يدفعه اليه على حسب ما تسمع به نفسه انتهى
(قوله ولم تسع لغريمه شيئاً) الظاهر ان يقال في شيء محوى وانما انتفت عنها السعاية لما ورد في الحديث
الذى سبق في أمهات الاولاد من قوله عليه السلام وان لا يبعن في دين وكذا السعاية عليها للورثة نهر فلو
أطلق المصنف نفى السعاية لكان أولى الا ان يقال ان ذلك مفهوم بالاولى لانه اذا انتفت عنها السعاية
للغريم فيما اذا كان على المولى دين فلان تنتفى عنها السعاية للورثة بالطريق الاولى لانه انما يكون عند
عدم الدين ويرد على المصنف ما في شرح الجمع لابن الضياء ان الراهن اذا استولد المرهونة معسرا تبسعى
في دينه ولا ترجع عليه انتهى وقد يقال بعدم الوارد لان المصنف نفى عنها السعاية بعد موته وهذه تازمها
السعاية في حياته بدليل قوله ولا ترجع عليه وانما أثرها السعاية في دينه الذي ارتبنت به لان حق المرتب
تعلق بها قبل الاستيلاء محوى بقى ان يقال ظاهر كلام شرح الجمع يقتضى انه يجوز للراهن وطء الامة
المرهونة وليس كذلك في الدرر وعزى زاده على ما يشير اليه سياق كلامهما ان الراهن لا يجوز له وطء
الامة ولا لبس الثوب وان كان باذن المرتب اذ غير الوطء واللبس فيجوز لكل من الراهن والمرتهن ان

(بخلاف) الولد (الاول) فانه لا يثبت
نسبه منه مالم يقرب بالنسب وقال
الشافعي ثبت نسبه منه بلا دعوة
ان كان مقرباً بالوطء (وينبغي) نسب
الولد الثاني (بنفيه) مطالعة عن ابن
حنيفة اذا وطئها ولم يعزل عنها وحضتها
فعلية ان يدعى نسب ولدها وليس
له ان ينفيه فيما بينه وبين الله تعالى
ولو عزل عنها ولم يحضنها له ان ينفيه
وعن أبي يوسف انه اذا وطئها
ولم يستبرئها بعد ذلك حتى ولدت
فعلية ان يدعيه سواء عزل عنها أو لم
يعزل حضنها أو لم يحضنها اذا لم يعلم
قال لا ينبغي ان يدعى النسب الولد
انه منه ولكن ينبغي ان يعتق الولد
ويستبرئها ويقتعها بعد موته
(وعققت) أم الولد (بموته من كل ماله
ولم تسع لغريمه) شيئاً

ينتفع بالزمن اذا كان باذن الاشراف (قوله ولو اسلمت أم ولد النصراني) أراد به الكافر تهر
 (قوله أم مدبرته) فالمدبرة كأم الولد تنجب السعالية على كل منهما غير أن أم الولد تنسب في ثلث قيمتها
 أو المدبرة في الثلثين ولم أر أن المسكينة كأم الولد أم لا ثم ظهر أن التقييد بأم الولد والمدبرة ليس علم المحكم
 في المسكينة بالاولى لأن وجوب السعاية عليها ثابت قبل اسلامها (قوله قومت قيمة عدل) أي قومها
 عدل حموي وهي وإن كانت عند الامام غير مقومة إلا أن الذي يعتد قومتها وقد قال علماؤنا خصوصاً
 الذي والداه يوم القيامة أشد من خصوصية المسلم نهر وذكري الحانية من الغصب مسلم غصب من ذي
 مالا أو سرقه فإنه يعاقب عليه يوم القيامة لأنه أخذ مالا معصوما والذي لا يرجي منه العفو بخلاف المسلم
 فكأن خصوصية الذي أشد وعند المخصوصة لا يعطى ثواب طاعة المسلم للكافر لأنه ليس من أهل
 الثواب ولا وجه لأنه يوضع على المسلم وبال كافر الكافر فيبقى في خصوصيته وعن هذا قالوا أن خصوصية المدابة
 تكون أشد من خصوصية الآدمي على الآدمي انتهى (قوله وهي كالمسكينة) إلا أنها لا ترد إلى الرق
 بغيرها نهر ولا حاجة إلى ما زاده بعضهم من قوله والمدبرة إذا أسلم كأم الولد لتصریح الشارح به حيث
 قال ولو اسلمت أم ولد النصراني أو مدبرته كما سبق (قوله وقال زفر تعق في الحال) لأن في استدانة الملك
 عليها ذل وأزالة ذل الكافر عن المسلم واجبة وذلك بالبيع أو العتق وقد تعذر الأول فنعين الثاني ولنا أنه
 تعذر ابقاؤها في ملك المولى ويده وتعد إزالة ملك الذي بجناحنا لأن ملكه محترم فتخرج إلى الحرية
 بالسعاية نظراً للجانبين فلو قلنا بزوال ملكه في الحال تنافي في الاكتساب لمحصل مقصودها بخلاف
 ما إذا لم تعق لأنها نشط وتجهد على الاكتساب لتتال شرف الحرية زيلبي (قوله وان مات مولاه
 عتقت بالسعاية) ولو مات هي ومعه ولد ولد في سعاتها سبي فيما عليها نهر عن المحيط (قوله وان ولدت
 بنكاح) ولو فاسدا أو مشروطا فيه كونها حرة الأصل فاذا هي أمة أو وطء شبهة نهر وظاهر إطلاقه عدم
 اشتراط الدخول لو كان فاسدا وهو خلاف ما في الترمذ بلالية عن الفتح حيث قال وهذا إذا اتصل به
 الدخول انتهى (فرع) أم الولد إذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل بها الزوج وجاءت بولد ثبت الذنب من
 الزوج وإن ادعاه المولى لأن النكاح الفاسد أقوى من استلحاق الذنب حموي عن الظهيرية (قوله ثم
 ملكها بشراء أو غيره) وسواء ملكها كلها أو بعضها نهر وما زيد في كلام بعضهم من قوله بأي سبب كان
 لا حاجة إليه لأنه مستغنى عنه بقول الشارح بشراء أو غيره (قوله فهي أم ولده) من وقت ملكها لا من
 وقت العلق وعند زفر من وقت ثبوت النسب منه وأثر الخلاف يظهر فيما لو ملك ولد لها من غيره قبل أن
 يملكها يجوز بيعه عندنا خلافاً له بخلاف المحاذ في ملكه من غيره فإنه في حكم أمه ومعلوم أن أولاده منها
 أحرار بملكهم نهر (قوله خلافاً للشافعي) لقوله عليه السلام إمامة ولدت من سيدها فهي حرة
 عن دبر منه شرط لثبوت العتق لها أن تكون الولادة من سيدها وهذه ولدت من زوجها لا من سيدها
 ولأنها علق بريق فلا تكون أم ولده لأن ثبوت أمومية الولد باعتبار علق الولد لانه جزء الأم في تلك
 الحالة والجزء لا يخالف الكل ولأن السبب هو الجزئية والجزئية تثبت بينهما بنسبة الولد إلى كل واحد
 منهما كما وقد ثبت النسب فثبتت الجزئية بانسب الولد إليهما ولا يعتبر بما ذكر من جزئية المجنين
 لأنه لو اعتق ماني بطنها لم يثبت لها حق العتق ولا حقيقة ولو كان لاجل الاتصال بها لثبت ولا حاجة له فيما
 روي لأنه لا نص فيه على أن العلق وجد في ملكه وهو نظير ملك القريب فإنه لا يشترط لعتقه أن
 يكون حاداً في ملكه ولو استولدها بملك يمين ثم استعتقت ثم ملكها صارت أم ولده عندنا وله فيها
 قولان زيلبي واحترز بالنكاح عما لو ولدت بالزنا ثم ملكها الزاني لا تكون أم ولده خلافاً لزفر
 وإنما يعق عليه باعتبار أنه جزء حقيقة بغير واسطة فكانت أم الولد بالزنا نظير من اشترى أخاه من
 الزنا حيث لا يعق عليه إلا أن يكون أخاه من أمه كما في النهاية قال السيد الحموي من هذا يخرج جواب
 حادثة الفتوى وهي جارية هربت عند رجل ووطئها وولدت منه هل إذا ضم قيمتها نصير أم ولده فيمتنع

(ولو اسلمت أم ولد النصراني) أو مدبرته
 قومت قيمته عدل و (سعت في قيمتها)
 وهي كالمسكينة لا تعق حتى تؤدي
 السعاية وقال زفر تعق في الحال
 والسعاية دين عليها وهذا الخلاف
 فيما إذا عرض الإسلام على المولى
 فأبى فإن أسلم بقيت على حالها وإن
 مات مولاه عتقت بالسعاية وإنما
 قيد بأم الولد لأنه لو أسلم عبد النصراني
 أو أمته وعرض على بيعه (وإن ولدت بنكاح
 فأبى يجبر على بيعه) وإن زوج رجل أمة
 فملكها (أي إذا تزوج غيره) فهي
 فولدت ثم ملكها بشراء أو غيره (فهى
 أم ولده) عندنا خلافاً للشافعي
 (ولو ادعى ولد له)

عليه بيعها وتخليصها انتهى ووجه العلم بجوابه ما علم من أنه إذا ملكها بعد أن ولدت من الزنا لا تصيرام
ولده خلافا لفرع على هذا لا يمنع عليه بيعها ولا تخليصها (قوله مشتركة بينهما) عم كلامه ما إذا كان
الشريك أباً وهو من العجب إذ يجب هنا العقر ولو كانت للابن خاصة لا يجب والفرق أن الوطء هنا لم
يصادف محلاً خالياً عن الملك وشبهته فلا يحتاج إلى إثبات الملك في الكل فيجب نصف العقر كما في الاجنبى
بخلاف ما إذا كانت للابن خاصة جوى عن ابن الضياء (قوله ثبت نسبه من المدعى) مسلماً كان أو كافراً
بجميعاً أو مريضاً أو مكاتباً فان عجز كان له بيعها كما في الظاهر بيرة وفيها اخوان اشترى بأمه حاملاً
فيما نزلت بولدها فادعاه أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق بالترابيه لان الدعوة لما تقدمت أضيف
الحكم إليها نهر (قوله وزمه نصف قيمتها) يوم العلوق لان أمومية الولد تثبت من ذلك الوقت ولا يختلف
بين أن يكون موسراً أو معسراً لانه ضمان غنك بخلاف ضمان العتق على ما عرف في موضعه زيلعي وكما
تعتبر القيمة يوم العلوق فكذا العقر شر بنبلالية عن الفتح (قوله وزمه نصف عقرها) لانه وطئ جارية
مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطء حكم الاستيلاء فينتعقه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب إذا استولد
جارية ابنة خيت لا يجب عليه العقر زيلعي والفرق بين استيلاء الاب لمسا ولا ملك له فيها وبين كونه
شريكاً لابنه فيها انه اذا لم يكن له فيها ملك مست الحاجة إلى إثبات الملك فيها سابقاً على الوطء فبإلها عن
الزنا فلا عقر وإذا كان له فيها ملك كفي لذلك فعليه نصف العقر شر بنبلالية و به يتضح ما سبق عن ابن
الضياء (قوله لا قيمته) لانه علق حراً الاصل اذ النسب يثبت مستنداً إلى وقت العلوق فيحدث الولد على
ملكه فلم يعلق منه شيء على ملك شريكه زيلعي (قوله عبارة عن مهر المثل بكم نسبه أجرة) الظاهر أن في
العبارة سقطاً والاصل وقيل ينظر بكم الخ كما يدل على ذلك قوله فالقدر الذي تستأجر به على الزنا يجعل
عقرها وفي السراج والعقرا اذ كفي الحرائر براديه مهر المثل واذا ذكر في الاماء فهو عشر قيمته ان كانت بكراً
وان كانت ثيباً فنصف عشر قيمتها وفي الفيض للذكرى وقيل في الحرائر ينظر إلى مثل تلك المجاريه بكم
تزوج فيعتبر بذلك وهو المختار جوى (قوله وان ادعياء الخ) فرضها في الاثنين لعدم الاختلاف فيما
وان كان عند الامام يثبت من أكثر خلافاً للثاني وقصر محمد على ثلاثة وزفر على خمسة وفي الغاية لوتنازع
فيه امرأتان أو أكثر قضى به بين الكل عند الامام خلافاً لهما ولو امرأة ورجل قضى به بينهما عند أيضاً
وقال للرجل ولو كانت المنازعة بين رجلين وامرأتين كل يدعى انه ابنه من هذه المرأة قضى به بين الرجلين
فقط نهر (قوله معاً) أو جهل السابق در (قوله ثبت نسبه منهما) ثم لا يثبت نسب ولدان بلا دعوة محرمة
الوطء در (قوله اذا كان العلوق في ملكها) فلا تصير مشتركة جلى أم ولدهما بادعائهما ولدها لان هذه
دعوة عتق لا دعوة استيلاء فيعتق الولد مقتصر على وقت الدعوة بخلاف دعوة الاستيلاء فان شرطها كون
العلوق في الملك شر بنبلالية عن الفتح وفيها ان الولاء فيه يثبت لكل منهما اذا ادعياء ولو كان العلوق في ملك
أحدهما ثم صار لا خيرة تركه فيها ثم ادعياء فالولد لمن حصل العلوق في ملكه كما في المفتاح وفي الدر وبإدعاء
أحدهما يعني بعد ما اشتريها جلى يضمن نصف قيمة الولد لا العقر انتهى (فرع) قال احداً كما أم ولدى
ومات قبل البيان كان البيان للورثة جوى عن قاضيهان (قوله الا اذا كان أحد الشريكين أب
الآخر) وبه عرف انه لو ادعاه الابن والاب والمجد قدم المجد نهر عن الظهيرية (قوله فيثبت دعوة الاب
والمسلم أولى) ويقدم المحرم على العبد والذمي على المرتد والكتابي على المجوسي ومن تقدم نكاحه حتى لو كان
المجل على ملك أحدهما نكاحاً فاشترى باهما معاً فولدت لاقول من ستة أشهر من وقت الشراء فادعياء فهي
أم ولد للنكاح أولاً فادعائهما النسب لانه لو ادعى أحدهما العتق والآخر النسب قدم الثاني نهر وقوله
والذمي على المرتد مخالف لما في الزيلعي ونصه المرتد أولى من الذي ثم رأيت الشيخ شاهين كتب ما نصه
قوله والذمي على المرتد قال في الفتح ولو كانت الدعوة بين ذمي ومرتد فالمرتد لانه أقرب إلى الاسلام
ومثله في الزيلعي فما هنا سبق فلم انتهى وأقول في كونه سابقاً قلم نظراً لان ما في البحر والدر موافق لما

مشتركة بينهما (ثبت نسبه) من
المدعى (وهي) كلها (أم ولده وزمه
نصف قيمتها) لشريكه يوم العلوق
(و) لزومه (نصف عقرها لا قيمته) أي
قيمة ولده وفي المبسوط العقر عبارة عن
مهر المثل بكم تستأجر على الزنا فعوذ بالله
تعالى من ذلك مسح جملها لوجاز
الاستئجار على الزنا فلا عقرها (وان
تستأجر به على الزنا يجعل عقرها) اذا كان
ادعياء معاً ثبت نسبه منهما (اذا كان أحد
العلوق في ملكهما الا اذا كان مسلماً
الشريكين أب الآخر أو كان مسلماً
والآخر ذمياً فيثبت دعوة الاب والمسلم
أولى

في النهر وأيضاً السيد المحمدي تقل عبارة النهر وأقرها فانظر انه قول مقابل (قوله وقال الشافعي يرجع فيه الى قول القافة) لان اثبات النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يخلق من مامين متعذر وقد سر عليه السلام بقول القائف في اسامة بن زيد ولان النسب مما لا يقجز أفلا تصور فيه الشركة كالنسكاح ولنا كتاب عمر الى شريح بساقلبس عليه ما ولو بينا بين لما هو ابنهما يرثهما ويرثانه وهو للباقي منهما وكان ذلك بمحض من العصاة من غير تكبير وهو مذهب علي وابن عباس وزيد بن ثابت وسرور النبي صلى الله عليه وسلم كان لقطع طعن المشركين فانهم كانوا يطعنون في نسب اسامة بن زيد لاختلاف لونهما وكانوا يعتقدون ان القائف يعلم ذلك فلما قال القائف هذه الاقدام بعضهما من بعض انقطع طعنهم ولزم الحجة على زعمهم فسر عليه السلام لذلك لان قول القائف حجة والنسب وان كان لا يقجز الكين يتعلق به احكام متجزئة كالمدبرات والنفقة والحضانة والتصرف في المال واحكام غير متجزئة كالنسب وولاية النكاح فما يقبل التجزئة يثبت بينهما على التجزئة وما لا يقبلها يثبت في حق كل منهما على الكمال كانه ليس معه غيره زيلبي (قوله وهي أم ولدهما) لان دعوة كل منهما في نصيبه راجعة على صاحبه فتنبه الام وتخدم كلا منهما يوماً واذا مات أحدهما اعتقت ولا ضمان للحي في تركته الميت ولا سعاية عليها عند الامام وتسعى عندهما في نصف قيمتها ولو أعتقها أحدهما اعتقت ولا ضمان عليه لساكت ولا سعاية عليها عنده وعندهما يضمن ان كان موبراً وتسعى ان كان معسراً نهر عن الفتح (قوله نصف العقر) لان الوطء في المثل المحترم لا يخلو عن عقر أو عقر وقد تعذر الا قول للشبهة فتعين الثاني نهر (قوله وتقاسما بماله على الآخر) من قيمة نصفها ونصف عقرها (قوله قلنا فيه فائدة) ومن فوائده انه لو قوم نصيب أحدهما بالدرهم والآخر بالذهب كان له ان يدفع الدرهم ويأخذ الذهب ولو كان نصيب أحدهما أكثر كان له أخذ الزيادة وكذا الغلة والكسب والخدمة نهر عن البدائع ولم أر من فرق بين الغلة والكسب والظاهر ان الغلة كالعقر وارث الجنابة بخلاف الكسب فانه الحاصل من تجارة أو زراعة (قوله وورثانته الخ) فان مات أحدهما يرث الباقي جميع الميراث ولا يكون نصفه للباقي ونصفه لورثته الميت كذا قالوا وفيه انه على هذا ينبغي ان تكون أمه أم ولد للباقي فلا يعتق نسي منها يموت أحدهما كما لا يخفى ولم أجد التصريح به حموي عن يعقوب وجواب هذا البحث الخالف للنقول يعلم بالتدبر وهو ان عدم توريث ورثة من مات لوجود المانع لكونهم محجوبين بأبوة الباقي لثبوتها له كلاً ولا مانع لمصاص العتق بموته فظهر الفرق والحاصل انها تعتق بموته باتفاق الامام وصاحبه وانما الخلاف في وجوب السعاية عليها للباقي فذهب في نصف قيمتها عندهما لا عنده كما سبق (قوله فيقسمانه نصفين) وان كان أحدهما أكثر نصيباً من الآخر لعدم تجزئ النسب ويتبعه الارث والولاية تنوير وشرحه (قوله لزمه النسب) لان غاية أمره ان يكون كالأجنبي ولو ادعى ولد جارية أجنبي فصدة المولى ثبت بسببه فيدعى مكاتبه لانه لو ادعى ولده مكاتبته لم يشترط تصديقها وخيرت بين البقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبين ان يهجر نفسها وتصير أم ولد نهر عن الدراية (قوله والعقر) لانه وطء بغير نكاح ولا ملك عين وقد سقط عنه المحذور للشبهة درر (قوله وقية الولد) لانه في معنى ولد المغرب ورجح اعتمد دليله وهو انه كسب كسبه فلم يرص برقه الا ان القيمة هنا تعتبر يوم الولادة وولد المغرب ويوم الخصومة نهر (قوله وعن أبي يوسف انه لا يعتبر تصديقه) لان الجارية كسب كسبه فصار كجارية الابن وجه الفرق ان للاب ان يملك مال ابنه اذا احتاج اليه ولهذا لا يجب عليه عقرها ولا قيمة الولد وتصير أم ولده وليس للمولى ان يملك مال مكاتبه لانه بالعقد جهر على نفسه ولهذا يجب عليه عقرها وقيمة الولد ولا تصير أم ولده فيشترط تصديقه بخلاف ما اذا وطئ المكاتبه في مات بولد فاداه حيث يثبت نسبه ولا يشترط تصديقها درر (قوله ولم تصر الامه أم ولده) لانه لا ملك له فيها حقيقة وماله من الحق كاف لجهة الاستيلاء فلا حاجة الى النقل وتقديم الملك بخلاف جارية الابن لانه ليس للاب فيها حقيقة الملك ولا حقه وانما له حق التملك وذلك غير كاف لجهة

وقال الشافعي يرجع فيه الى قول القافة جمع قائف وهو الذي يعرف آثاراً لا ياب في الابناء أي يعرف شبه الاولاد بالآباء (وهي أم ولدها) من خلافاً للشافعي (وعلى كل واحد من النريكين يجب نصف العقر وتقاسما بماله على الآخر) فيسقطان بالمقاصة فان قيل الحقان فيسقطان بالمقاصة فان قيل لا فائدة في وجوب العقر لانه يصير قصاصاً قلنا فيه فائدة فربما يرى أحدهما الآخر من حقه فيبقي حتى الآخر فتوجه المطالبة (ورث الابن من كل واحد منهما أي من الابن كامل (ورثانه) واحد فيقسمانه نصفين (ارث أب) المولى (ولده) أي المدعى وصدقه المكاتب لزمه (أي المدعى) (النسب والعقر وقيمة الولد) وعن أبي يوسف انه لا يعتبر تصديقه (ولم تصر الامه أم ولده وان كذبه) المكاتب في النسب (لم يثبت النسب) منه

الاستعداد فاحتجنا الى نقلها الى ملك الاب لهمة الاستعداد زيلعي (قوله ولو لم يكن يوم ابنته نسبه منه) وتصير أم ولد له أيضا اذا ملكها لان الاقارب ابق وهو الموجب وزال حق المكاتب وهو المانع درر (خاتمة) صدقة فطر الولد اذا ادعى الشريك ان نسبه عليها لكن عند أبي يوسف على كل واحد منهما صدقة تامة وعند محمد عليها صدقة واحدة واما الام فلا يجب على واحد منهما صدقتها اتفاقا بغير (فروع) ام الولد لا تغسل ولا لها بعد الموت ولا تملكه بالاسر ويجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها السفر بغير محرم وتصل بغير قناع جوى عن قاضيهان ولو اراد وطه امته ولا تصير أم ولده يملكها لطفه ثم يتزوجها والله اعلم

هذا آخر الجزء الثاني باعتبار اصل
التعزية

(كتاب الايمان) *

اشترك كل من اليمين والطلاق والعنق والنكاح في ان الاكراه والمزل لا يؤثر فيه غير انه قدم النكاح لقربه من العبادات وأولاه الطلاق لانه رفعه بعد تحققه ثم ذكر العنق بعده لمشاركته الطلاق في تمام معناه الذي هو الاسقاط واعلم ان مفهوم اليمين لغة جملة أولى انشائية صريحة الجزم من تؤكد بها جملة بعدها خبرية وتخرج بانشائية تعلقي فهو الطلاق والعنق فان الأولى ليست بانشاء نهى فليست التعالقي ايماناً لغة ويعكر عليه ما سأتى من البحر (قوله وهو في اللغة القوة) عبارة النهر واليمين لغة لفظ مشترك بين الجارحة والقوة والقسم الا ان قولهم كما في المغرب وغيره سمي الحلف يمينا لان المخالف يتقوى بالقسم أو انهم كانوا يماسكون بأيامهم عند القسم يفيد كما في الفتح ان لفظ اليمين منقول اه وفيه نظر فان المنقول يهجر فيه المعنى الأصلي وهذا ليس كذلك جوى قال وبين مفهوم اليمين اللغوي والشرعي عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في اليمين بالله وانفراد اللغوي في الحلف بغيره مما عظم وانفراد الشرعي في الحلف في التعليفات اه (قوله وفي الشرع الخ) عبارة الملتقط اليمين في الشرع عبارة عن تقوية الخبر بكراهة الله تعالى أوصافه على وجه مخصوص أو تعلقي الجزاء بالشرط على وجه ينزل الجزاء عند وجود الشرط والنوع الاول يختص باسم القسم والنوع الثاني بمصطلحات الفقهاء والمصنف خص النوع الاول بالذكور لان الكفارة انما تكون فيه وأيضاً اليمين بالله وانما يكون فيه وأما الطلاق والعنق والنذر فلا يكون لغوا اه واليمين بالله تعالى وصفاته لا يكره لكن تقليده أولى من تكثيره جوى وركنها اللفظ المستعمل فيها وشرطها كون المخالف مكلفاً مسلماً زاد في الدراية التحرية وتبعه الشئ وهو سهولته ولم يأن العبد اذا حنث بكفر بالعموم وسبها الغائي ايقاع صدقة في نفس السامع تارة وأخرى جل نفسه أو غيره على الفعل أو الترك وحكمها وجوب البر فيما اذا حلف على طاعة أو ترك معصية والمحنث فيما اذا حلف على ضد هملونديه فيما اذا كان هدم المخلف عليه جائزاً نهى ولم يذكر مكان البر مع انه شرط انعقادها خلافاً لابي يوسف ولا الكفارة مع انها من حكمها (فرع) في البحر عن الولوالجية من أراد أن يحلف بالله تعالى فقال خصمه لا أريد الحلف بالله بخشي على إيمانه (قوله احذر في الخبر) هما الصدق والكذب أو النفي والاثبات وهذا أولى لقول المحققين ان له طرفاً واحداً هو الصدق والكذب احتمال عقلي والاول هو المشهور ولهذا اقتصر عليه في النهر وغيره كالعيني معللاً بان من شأن الخبر احتمال له للصدق والكذب (قوله بالقسم به) سواء كان اسماً من أسمائه تعالى أو صفة أو التزام مكروه كقراو زوال ملك فدخلت التعالقي نهراً والحاصل ان التعليق يمين شرعاً الا في خمس مذكورة في الاشياء فلو حلف لا يحلف حنث بطلاق وهو متق درأى بتعليق طلاق وتعليق حق وفي البحر عن البدائع التعالقي يمين في اللغة أيضاً لان محمد أطلق عليه يمينا وقوله جهة في اللغة وذكر ان فائدة الخلاف تظهر فيمن حلف لا يحلف ثم حلف بالطلاق أو العنق فعند العامة يحنث وعند اصحاب الظواهر لا يحنث اه

ولو لم يكن يوم ابنته نسبه منه وسبب
ان شاء الله تعالى في كتاب المكاتب
(كتاب الايمان) *
جميع يمين وهو في اللغة عبارة عن
القوة وفي الشرع (اليمين تقوية أحد
طرق الخبر) بالقسم به

(قوله خلفه على ماض الخ) شروع في الكلام على تقسيم اليمين بالله لا بغيره الى غموس ولغو ومنعقدة ووجه المحصر كما في الز: يلحق انما لا تخلو اما ان يكون فيها مؤاخذه أو لا الثاني لغو ولا أول لا تخلو اما ان تكون المؤاخذه دينوية أو عقوبة فالأول المنعقدة والثاني الغموس اه وتقييده اليمين بكونها بالله للاحتراز عما لو كانت بغيره لان كلام الغموس واللغو لا يتصور في اليمين بغيره لان تعليق الطلاق والعناق والنذر بأمر كائن في الماضي لا يتحقق فيه اللغو والغموس لان الطلاق يقع به وكذا العناق والنذر وسواء كان وقت اليمين طالما أو لم يكن فان قلت هذا منقوض بما لو قال هو يهودي أو نصراني ان فعل كذا لشيء قد فعله فانه غموس مع انه ليس عينا بالله تعالى قلت هو صكناية عن اليمين بالله تعالى وان لم يعقل وجه الكناية كما في البدائع فان قلت يرد على المحصر في الثلاثة ما لو قال والله اني لقاتم الآن في حال قيامه فانها يمين مع انها ليست منها قلت نقل في النهر عن صدر الشريعة انه أجاب بأن المراد بها اليمين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام ورد في البحر بان عدم الاثم فيها حكم وفيه نظر اه قال في الدرر والمراد بترتب الاحكام ترتب المؤاخذه الاخرى بية على الغموس وعدمها على اللغو والكفارة على المنعقدة اه ثم رأيت في حاشية نوح أفندي ذكر وجه الكناية حيث قال لانه لما جعل الشرط على الكفر فقد اعتقده واجب الامتناع وقد أمكن القول بوجوبه لغيره فجعلناه عينا اه (قوله كذبا) حال من فاعل المصدر وقوله عمد اصفه مصدر محذوف والتقدير حلف الشخص كذبا عمدا ويجوز أن يكونا حال من فاعل المصدر أيضا وعليه فهما من الاحول المتداخلة أو المترادفة جوى قال ويجوز أن يكونا صفتي مصدر محذوف أى حلفه حلفا كذبا عمدا قلت وهذا أحسن لما ذكره السيد المحوى من ان وقوع المصدر حاله مقصور على السماع (قوله لانه يغس صاحبه الخ) فان قلت ان الغموس يستبين حقيقة لانها كبيرة محضه واليمين مقدم شروع والكبيرة ضد الم شروع قلت سميت عينا مجازا لان ارتكاب هذه الكبيرة بصورة اليمين كما سمي بيع الحمر ببيع الوجود صورة البيع فيه بجرع من المبسوط (قوله لان حلفه على اثبات شيء أو نفيه في الحال كذبا الخ) كونه كذبا على دين وهو يعلم خلافه نهر (قوله وظنا لغو) تقدم ان تقسيم اليمين الى هذه الاقسام الثلاثة بالنظر لمخصوص اليمين بالله وفي الشرع نبالية لا لغو في الحلف بغير الله لما في الاختيار روى ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو الا في اليمين بالله لان من حلف بالله على أمر يظنه كما قال وليس كذلك لغا المحلوف عليه ويبقى قوله والله فلا يلزمه شيء وفي اليمين بغير الله تعالى يلغو المحلوف عليه ويبقى قوله امرأته طالق أو عبده حر أو عليه حج فيلزمه اه واعلم ان تقييد الشارح بالماضي في جانب اللغو اتفاقا أو أكثرى كذكره في جانب الغموس ولهذا ترك التقييد به في الدرر حيث عرفها بقوله وهي حلفه كاذبا يظنه صادقا كما اذا حلف ان في هذا الكوز ماء بناء على أنه رأى كذلك ثم أريق ولم يعرفه الخ ومثله في التنوير مع زيادة قوله في الدرر في ماض أو حال (قوله وعند الشافعي عين اللغو الخ) والاصح ان اللغو متفق على عدم المؤاخذه به سواء فسرناه بالتفسير الذي ذهب اليه أئمتنا أو بالتفسير الذي ذهب اليه الامام الشافعي فاما في الدرر بعد قوله في جانب اللغو فسرنا بما ذهب اليه أئمتنا ويرجى عفو تبعه المجدين المحسن حيث علقه بالرجاء فقال نرجوان لا يؤخذ الله بها صاحبها من قوله فان قيل ما معنى تعليق عدم المؤاخذه بالرجاء وقد قال الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم قلنا نعم لاشك في نفي المؤاخذه في اللغو المذكور في النص وانما الشك في كون الصورة التي ذكرناها للغو فان اللغو عند الشافعي ان يجري على لسانه بلا قصد الخ لا يتم فالوجه ما قيل ان محمد لم يرد به التعليق بل التبرك باسم الله تعالى والتأدب فهو كونه عليه السلام لاهل المقابر وان شاء الله بك لا حقون شر نبالية عن النعق والاختيار (قوله وانتم الحالف الخ) لقوله عليه السلام البكائر لا يشارك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقال عليه السلام من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال رجل وان كان يسيرا قال وان كان قضيا من أراك وقال عليه السلام اليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع أى خالية زيلبي (قوله دون

(خلفه على) اثبات أمر (ماض) أو نفيه حال كونه (كذبا عمدا غموس) هو فعل بمعنى فاعل لانه يغس صاحبه في الاثم ثم في النار واعلم ان التقييد بالماضي اتفاقا أو أكثرى لان حلفه على اثبات شيء أو نفيه في الحال كذبا عمدا غموس أيضا (و) وعند الشافعي عين كذبا (ظنا لغو) وعند الشافعي عين اللغو ان يجري على لسانه بلا قصد سواء كان في الماضي أو في الآتي بان قصد التسبيح فغيري على لسانه اليمين (وانتم الحالف في الاول) فيستغفر (دون الثاني)

الثاني لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والمراد التقصد
 لانه فعل القلب والمراد بالمؤاخذه الكفارة لانه تعالى فسرها في آية أخرى بقوله عز وجل ولا يمكن
 يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته الآية والمراد بالقصد ايضا وفيه توفيق بين الآيتين زيلبي
 (قوله وحلفه على آت) سواء كان في الفعل فهو والله لا عطين زيد أو الترك كقول الله لا كلم زيد فبره على
 الفعل ان يفعل مرة وفي الترك ان يتركه أبدا في فعل مرة فقد حثت فتلزمه الكفارة عيني واعلم ان الفعل
 المقابل للترك مفتوح الفاعلا ما هو مصطلح النجاسة ولا مصطلح المتكلمين والمشههور المكسور الا انه
 بمعنى المفتوح فانه وان كان لغة اسما للآثر المترتب على المعنى المصدرى الا ان الاسم يستعمل بمعنى
 المصدر قهستاني وأشار الشارح حيث أقحم لفظة أمر الى ان آت صفة موصوف محذوف قال صدر الشريعة
 الاحسن ان يقال وآت بترك كلمة هي ليكون معطوفا على ماض وغير محتاج الى تقدير اه واعلم ان اليمين
 المنعقدة على أنواع منه ما يجب الحنث فيه كعهران المسلم ومنه ما يجب فيه البر كفعل الفرائض ومنه
 ما يستوى فيه البر والحنث كسائر المباحات برجندي ولكن حفظ اليمين أولى أى البر فيها أولى من الحنث
 كما في المبتنى جوى (قوله منعقد) أى على أمر يفعله أولا يفعله ويجب أن يراد بالفعل فعل المخالف
 ليخرج نحو والله لا أموت ولا نطلع الشمس فانها في هذين غموس نهر (قوله لافي الغموس واللغو) أشار
 الشارح به الى ان تقييد المصنف بقط للاحتراز عن مذهب الامام الشافعي من وجوب الكفارة عنده
 في الغموس فلا ينافي ان في المنعقدة اثما لا كما فهمه الزيلبي من ان التقييد به للاحتراز عن الاثم في
 المنعقدة فلهذا اعترض بانه لا معنى لقوله فقط لان في اليمين المنعقدة اثما ايضا ولفظ الكفارة يبنى عنه
 وهي لا تحب الالرفع الاثم اه (تقمة) الكفارة ترفع الاثم وان لم يتب تنوير (قوله وعند الشافعي في
 الغموس كفارة ايضا) لانها شرعت لرفع ذنب حرمته اسم الله تعالى وقد تحقق بالاستسهاد كاذبا فاشبه
 المعقود ولنا قوله عليه السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيها وعندهم اليمين الفاسدة وقال ابن مسعود
 وابن عباس كان عند اليمين الغموس من الكبائر التي لا كفارة فيها وهو اشارة الى النجاسة وحكاية لاجماعهم
 زيلبي (قوله ولو كان مخالف) أى المفهوم من الحلف جوى (قوله أو ناسيا) أراد به المخطئ كما اذا أراد أن
 يقول اسقني الماء فقال والله لا أشرب الماء والمجئ الى ذلك ان حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور زيلبي
 وقال العيني بل تتصور بان حلف ان لا يحلف ثم نسي الحلف السابق فحلف ورده في البحر بانه فعل المحلوف
 عليه لان حلفه كان ناسيا اه وفيه نظرا ذفع المحلوف عليه ناسيا لا ينافي كونه يمينيا بدليل انه يكفر مرتين
 مرة باعتبار انه فعل المحلوف عليه وأخرى باعتبار حنثه في اليمين نهر واعلم انه يلزم على تفسير الناسي هنا
 بالمخطئ وفي الحنث بحقيقة استعمال اللفظ في حقيقة ومجانه من بلبالية (خرج) رجل حلف ان لا يفعل
 كذا فذسى انه كيف حلف بالطلاق او بالصوم قالوا لا شيء عليه الا ان يتذكر بجر عن النجاسة والحنث هو
 الحلف في اليمين واصله الاثم يقال بلغ الغلام الحنث أى المعصية لانه اذا وقع منه الحلف في اليمين اثم لانه
 هتك حرمة اسم الله تعالى جوى عن البرجندي (قوله أو حنث كذلك) لان الفعل حقيقة لا ينعدم
 بالا كراه والنسيان وهو الشرط كذا قالوا وهذا يفيد ان معنى الاكراه عليه انه اكراه ان يفعل المحلوف عليه
 ولو لم يفعله كما لو حلف لا يشرب فصب الماء في حلقه مكرها فلا حنث عليه نهر ومقتضى قوله فصب مكرها
 انه لو كان بدون الاكراه يحنث فيشكل بمساياتي ولو حلف لا يخرج فاخرج محمولا لا يحنث مطلقا ولو كان
 راضيا بالانحراج حيث لم يكن بامر فقياسه عدم الحنث هنا بالصب ايضا ولو برضاه ثم ظهر الفرق وهو انه
 في مسألة الانحراج لم يوجد المحلوف عليه أصلا بخلاف ما هنا لانه باطلاع الماء بعد صبه اختيارا يكون
 آتيا بالمحلوف عليه وهو الشرب (قوله بفعل المحلوف عليه) لاجاز ان تكون الباء صلة قوله مكرها فانه
 يتعدى بعلى ولا جائز ان تكون صلة قوله ناسيا لانه يتعدى بنفسه بل زائدة وصلة قوله مكرها محذوفة
 والتقدير ولو حنث مكرها على فعل المحلوف عليه أو ناسيا المحلوف عليه جوى ولا ينفى ما فيه من التكاف

(و) حلفه (على) أمر (آت) مستقبل
 (منعقد وفيه الكفارة) عند
 الحنث (فقط) لافي الغموس واللغو
 وعند الشافعي في الغموس كفارة
 ايضا (ولو) كان المخالف عند الحلف
 مكرها أو ناسيا (وقال الشافعي
 لا ينعقد بيمينها حتى لا تحب الكفارة
 أو حنث كذلك) اي ولو حنث مكرها
 أو ناسيا بفعل المحلوف عليه وكذا اذا
 فعله وهو معنى عليه أو يحنثون

والاولى جعل الباء متعلقة ببحث في كلام الشارح أو كلام المصنف (قوله واليمين بالله) أي اليمين بمعنى
الحلف الصادق بالقسم والتعلق بالتزام مكره وعلى هذا ففي كلامه استخدام وقع بين ظاهرين جوى
وأطلق في قوله واليمين بالله فعم ما لو كان برفع الماء أو نصبها أو حذفها وكذا واسم الله تحالف النصارى وكذا
باسم الله عند محمد ورجحه في البحر درلكن نقل المحوى عن ابن الحلي لوقال باسم الله لا فعل اختلقوا واختار
لا يكون ميمنا انتهى فقد اختلف الترجيح وذكر الوالوجي رجل قال لا تقرأ الله لتفعل كذا أو قال والله
لتفعلن كذا وقال الآخر نعم ان أراد كل من المبتدئ والنجيب الحلف بكون كل منهما حالاً لان قوله نعم
جواب والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فيصير كأنه قال نعم والله لا تفعلن وان أراد المبتدئ الاستحلاف
واراد النجيب الوعد فلا يمين وان أراد المبتدئ الاستحلاف واراد النجيب الحلف فالنجيب المالف والمبتدئ
لان كلامهما نوى ما يحتمله وان لم ينو واحد منهما شيئاً في قوله الله المحالف هو النجيب وفي قوله والله
المحالف هو المبتدئ انتهى (قوله والرحمن الخ) أفاد باطلاً أنه لا يتوقف على النية ولا على العرف بل هو
يمين تعارفه أولاً وهو الصحيح وبه اندفع ما في الرواية من أنه لو قال والرحمن لا فعل كذا ان أراد به
السورة لا يكون ميمناً لأنه بصير كأنه قال والقرآن وان أراد به الله يكون ميمناً بحرفه تصرف وجع بينه ما يعلم
انه لا فرق بين المختص كالرحمن وبين اسم لا يختص كالرحيم (قوله والمحق) من أسماء الله تعالى قال تعالى
ذلك بان الله هو الحق درر (قوله وجلاله وكبريائه) بيان للصفات واراد بها المصادر التي يشتق
منها اسماء يمكن ان تطلق على الله تعالى شرفاً وان لم يسمع من الشارع إطلاقه والجلال هو العظمة
وقيل كونه لا شرف الا وهوله والكبرياء هي كونه يرى غيره حقيراً بالاضافة الى ذاته وينظر الى غيره نظراً
المالك الى عبده جوى عن البرجندى (قوله واقسم) وكذا انزعم نهران هذه الالفاظ مستعملة في الحلف
عرفاً وهذه الصيغة للحال حقيقة زيلعي قيل لا يحتاج في هذه الالفاظ لانية لان المتبادر منه الحال وقيل
لا بد منها لاحتمال العدة أي الاستقبال جوى (قوله وانهد) بفتح الميمزة والماء موضعها وكسر الميم خطأ
قيد بالمضارع لانه محل الخلاف بيننا وبين الشافعي اما الماضي فمحو حلت أو اقسمت أو شهدت بالله
لا تفعلن فيمين بلا خلاف كذا في الفتح الا انه في شرح المجمع حكى الاتفاق على ان انهد بالله يمين واعلم
انه وقع في النهاية وتبعه في الدراية ان مجرد قول القائل أقسم واحلف موجب للكفارة من غير ذكر
محلف عليه ولا حث تمسكاً بما في الذخيرة ان قوله على يمين موجب للكفارة واقسم ملحق به وهذا
وهم بين اذا يمين بذكر المقسم عليه وما في الذخيرة من انهاء اذا وجد ذكر المقسم عليه وحث كافي الاصل نهر
ولو قال اللهم اني أشهدك اني لا فعل كذا فليس يمين لعدم التعارف بجر (قوله وان لم يقل بالله) لقوله
تعالى اذا قسموا البصر منها مصحين وقوله تعالى يحلفون لكم لترضوا عنهم وفي الآية الاخرى اتخذوا
ايمانهم جنة وادعى في الفتح ان الاستدلال بالآيتين الأولى يمين على المدعى خطب اذ قوله اقسموا مجرد عن
وجود قسم منهم وهو لا يستلزم ان ذلك القسم كان قولهم نقسم لنصرهم فانهم لو قالوا والله لنصرهم
مصحين يصح ان يقال في الاخبار عنهم اقسموا البصر منها ومثله في يحلفون لكم لترضوا عنهم لا يستلزم كون
حلفهم بلفظ الحلف اصلاً فضلاً عن لفظ الحلف بلا ذكر اسمه تعالى انتهى قال في النهر ويمكن ان يقال
سلماناً لا يلزم ما ذكر لكن يصدق بالمدعى وهذا لا تدرك في الاستدلال به على المدعى فتدبره انتهى
أقول قد تدبرناه فوجدناه كلاماً صدر لا عن تدبره انه اذا كان صادقاً بالمدعى مع صدقه بغيره لا يكون
المدعى متعينا واذا كان كذلك فاي كفاية في الاستدلال به بقى ان يقال ان قول صاحب الفتح بالآيتين
الأوليين يقتضي صحة الاستدلال بالآية الثالثة ولا ظنه صحيحاً جوى (قوله ولهم الله) بفتح العين أي
بقاؤه وهو من صفات الذات فكأنه قال وبقاء الله وادعى وان كان بمعنى البقاء أيضاً الا انه لم يستعمل
في القسم قال الرضى لان القسم موضع التخصيف لكثرة استعماله وظاهره ان مع الالام مرفوع على الابتداء
والنهر يحذف وجوباً أي قهراً وحذف لسد جواب القسم مسدوداً ومع حذفها منصوب نصب المصادر

(واليمين) مشروع (بالله والرحمن
والرحيم) واليمين (وعزته وجلاله
وكبريائه واقسم واحلف وانهد
وان لم يقل) في هذه الالفاظ الثلاثة
(بالله) وقال زفر اذا لم يقل بالله
في هذه العصول لا يكون ميمناً
(ولعمركم) أي بقاؤه (وأبهم الله)
معناه يمين الله عند أهل الكوفة

وحرف القسم محذوف تقول عمراته ما فعلت ولا يلحق المقطوعة الواو في الخط بخلاف عمر والعلم فانها
لحقت لانفرقة بين وبين عمر قال في الفتح واما قولهم عمر ك الله ما فعلت فعنه باقرارك له بالقسم وينبغي
ان لا يمدد يميناً لانه حلف بفعل الخطاب وهو اقراره واعتقاده انتهى وفي البزاية وسلطان الله يمين
في الاصح ان اراد به قدرة الله تعالى نهر وبحر (قوله وهو جمع يمين) فحذفت المجزة والنون تخفيفاً
فقيل أيم الله بفتح المجزة وكسرهما وربما حذفوا الياء أيضاً فقالوا أم الله وربما بقول الميم وحدها مضمومة
ومكسورة فقيل الوام الله وربما قالوا من الله بثلث الميم فالجمع تسعة أوجه عني ولا يخفى ما فيه من
المنافاة حيث قال فتبيل الخ بطريق التفریع على ما قبله والصواب ابدال الفاء بالواو ليكون اشارة
الى الخلاف في ان همزة الوصل أو القطع بدليل ما في البحر حيث قال وهمزة ايم بالقطع وانما وصلت
في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال ومذهب سيبويه انها همزة وصل اجتلبت لئلا ينطق به كهمزة
ابن من الاسماء الساكنة الا وائل انتهى وقال في البحر ويقال من الله بضم الميم والنون وفتحهما
وكسرهما الخ وقال البصريون ليست هذه جمعا والهمزة لا وصل والجمع لا يجوز ان يخفف حتى يبقى على
حرفين واختار الزجاج وابن كيسان قول الكوفيين وقالوا انما خففت همزتها وطرحت في الوصل
لكثرة استعمالهم والمفرد لا يأتي على افعول زاي وفي الحديث وأيم الله ان كان تخليفاً بالامارة اي اسامة
ابن زيد حين طعن بعض الناس في امارته وهو في الحديث بكسر الميم لو والقسم وانما تضم اذا لم يكن
في قوله حرف القسم نهر (قوله وعند أهل البصرة الخ) عبارة النهر وعند سيبويه كلمة اشتقت من اليمين
ساكنة الاول اجتلبت لساكنة المجزة للنطق انتهى ونقل المحوى عن البرجندی ان ايم الله مأخوذ من اليمين
وهو البركة فعني ايم الله بركة الله قسمي والعرب كانوا يحلفون باليمين انتهى (قوله ولو كان جمع يمين
لما سقطت همزته عند الوصل) لانها همزة قطع عندهم وجوابه من طرف الكوفيين ان يقال انما حذف
همزة في الوصل تخفيفاً كما حذف النون في الوصل لذلك شيخنا (قوله وعهد الله) بالجبر بواسطة واو
القسم كذا قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون في عبارة المتن واوان احداهما العطف على ما تقدم والثانية
للقسم ويحتمل الرفع على ان يكون التقدير عهد الله قسماً وانما كان عهد الله يميناً لان المخالف طاهدان
يفعل ذلك الشيء أولاً ففعله حموى عن البرجندی وكذا الحلف بالذمة ولما يسمى الذي معاهداً
واطلعه فشمع ما اذا لم ينو لغلبة استعمال العهد والميثاق في معنى اليمين فينصرفان اليه الا اذا قصد غير
اليمين فيدين بحر (قوله وعلى نذر) أو يمين وكذا على عهد فان معناه على موجب النذر أو موجب اليمين
أو موجب العهد وان لم يضاف الى الله تعالى لان هذه الالفاظ تستعمل عرفاً في الحلف بحيث لا يفهم
منها غيره فلا حاجة الى الاضافة حموى (قوله حتى اذا قال ان فعلت كذا الخ) لا بد منه لما في البحر واما
كونه حالفاً بقوله على نذر ونذر الله يشترط ان يذكر المحلوف عليه ليكون يميناً منعقدة فيقول
على نذرا لله لا فعل كذا أولاً ولا فعل كذا حتى اذا لم يسم بما حلف عليه لزمته كفارة اليمين واما اذا لم يسم شيئاً
بان قال على نذر الله فانه لا يكون يميناً لان اليمين انما تتحقق بمحلف عليه ولكن لزمته الكفارة فيكون
هذا التزاماً بالكفارة ابتداءً بهذه العبارة كذا في الفتح وفي النهر هذا اذا لم ينو بالنذر المطلق شيئاً من
القرب المقصودة التي يصح النذر بها كالحج ونحوه فان نواه لزمه ما نوى وان ذكر صيغ النذر بان قال الله على
صلاة ركعتين مثلاً أو صوم يوم مطلقاً أو شرط أو معلقاً به أو ذكر لفظ النذر صمى معه المنذور مثل الله
على نذر صوم يومين معاً أو نذر صوم يومين معاً أو نذر صوم يومين معاً أو نذر صوم يومين معاً أو نذر صوم يومين معاً
في الفتح يريدان لفظ النذر يكون يميناً ونذراً اذا نوى به قربة وأما صيغة النذر فلا تكون يميناً البتة
انتهى وأقره العلامة نوح أفندي (قوله فان نوى الخ) هذه الجملة الشرطية مع جزائها جواب لقوله اذا قال
ولذلك قرن بها بالفاء حموى (قوله وان فعل كذا فهو كافر) لان حرمة الكفر كحرمة هتك الاسم عني
(قوله وعند الشافعي لا يكون يميناً) لانه تعليق المعصية بالشرط فصارت كالقول ان فعل كذا فهو زان
أو شارب خمر ونحوه ولنا ما روى عن ابن عباس انه قال من حلف بالتهود فهو يمين ولا حرمة كحرمة

وهو جمع يمين وعند أهل البصرة
هو من حروف القسم معناه والله ولو
كان جمع يمين لما سقطت همزته عند
الوصل (وعهد الله وميثاقه وعلى
نذر ونذر الله) حتى اذا قال ان فعلت
كذا فعلى نذر فان نوى قربة من
القرب التي يصح النذر بها الزمته ما نوى
وان لم يكن له نية فعليه كفارة يمين
(وان فعل كذا فهو كافر) أو صراني
أو حموى أو يهودي أو يبري من
الاسلام وعند الشافعي لا يكون يميناً
هذا اذا كان في المستقبل اما اذا كان
في الماضي لشيء قد فعله

هتلك الاسم اذا احتمل التبديل على ما بينا بخلاف الزنا وشرب الخمر لانه يحتمل التبديل فلا يكون كالكفر في الحرمة زيلبي ومعنى احتمال النسخ فيها ان حرمتها تحتمل السقوط أما الخمر فظاهر وأما السرقة فعند لا ضرر او كذا اذا كرهت المرأة بالسيف على الزنا وأما الربا ففي دار الحرب وعلى هذا يفرع ما لو قال هو يأكل الميتة أو يستعمل الخمر والخنزير أن فعل كذا لانه علقه بمقتضى حرمة كذا المجتبى بخلاف حرمة اسم الله تعالى فانها لا تحتمل السقوط قال في الفتح وفيه نظر لان كون الحرمة تحتمل الارتفاع أو لا تحتمله لا أثر له فانه ان كان يرجع الى تحريم المباح فهو يمين والا وظاهر كلامه - ثم انه لو تعورف المحلف به كان يميناً وظاهر ما في الفتح يفيد انه لو تعورف المحلف به لا يكون يميناً حيث قال ان معنى اليمين ان يعلق ما يوجب امتناعه عن الفعل بسبب لزوم وجوده عند الفعل وليس بمجرد وجود الفعل أى فعل المحلف عليه يصير زانياً أو سارقاً لانه لا يكون كذلك الا بفعل مستأنف يدخل في الوجود بخلاف قوله ان فعل كذا فهو كافر فانه بالرضا به يكفر من غير توقف على عمل آخر نهر (قوله فهو الغفوس) كان كنت فعلت كذا فهو كافر وهو عالم انه فعله نهر (قوله فلا يكفر الخ) واختلف في قوله الله يعلم انه فعل كذا وهو يعلم بخلافه وعامتهم على انه يكفر وقيل لا يكفر وهو رواية عن أبي يوسف لانه قصد ترويج الكذب دون الكفر كذا في المجتبى نهر وكذا الوطى المصحف قائلاً ذلك لانه لترويج كذبه لا اهانة المصحف وفي المجتبى شهد الله لا أفعل يستغفر الله ولا كفارة وكذا أشهدك وأشهد ملائكتك وفي الذخيرة ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون يميناً ولا يكفر وفي فائزى من الشفاعة ليس يمين لان منكرها مبتدع لا كافر وكذا فصل في رصايحي لهذا الكافر وأما فصولي لليهود فيمين ان أراد به القرية لان أراد به الثواب دريبي ان يقال ما سبق من قوله وكذا الوطى المصحف الخ يفيد ان وضع القدم على المصحف لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الاشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المصحف مستحقاً ولا فلا تنهى (قوله وان كان جاهلاً وعنده الخ) وقع في بعض النسخ أو عنده باو والصواب الواو بدليل ما في الدرر حيث قال وكففران كان جاهلاً اعتقد انه كفر في الماضي والمستقبل لانه اذا أدم على ذلك الفعل وعنده انه يكفر فقد رضى بالكفر انتهى (قوله يكفر في الماضي والمستقبل) لانه رضى بالكفر (قوله وحكى الطحاوي عن أصحابنا انه ليس يمين) لا احتمال انه أراد به الغرائز زيلبي (قوله لا يعلم) لانه يراه المعلوم حتى لو أراد الصفة القائمة بذاته كان يميناً (قوله وغضبه وسخطه ورجته) لعدم تعارف الخلف بها والغضب والسخط يراد بهما العقوبة ويراد بالرجة أثرها وهو الجنسة ومن ثم قلنا لو قال وعذاب الله ونوابه ورضاه واعتنه انه لا يكون يميناً وفي البدائع لو قال لا اله الا الله أو سبحان الله أو الله أكبر لا فعل كذا لا يكون يميناً لعدم العادة وما كوت الله وجبروته يمين لانه من صفاته التي لا تستعمل الا في الصفة وفي الخاتمة لو قال بصفة الله لا فعل كذا لا يكون يميناً لان من صفاته ما يكون في غيره نهر والسخط بفتح السين والخاء وضم السين وسكون الخاء خطأ حموي عن ابن الحلي ولو قال وقدرة الله يكون يميناً لم ينو المقدور وكذا قوته وإرادته ومشيتته ورضاه ومحبته وكلامه وكذا سلطان الله ان أراد به القدرة والأفلا ولو قال لا اله الا الله لا أفعل لا يكون يميناً ان ينوى بغيره فاسبق عن النهر من انه لو قال لا اله الا الله لا يكون يميناً محمول على عدم النية بقي أن ما في النهر من قوله ورضاه فيه نظر لانه مخالف لما سبق عن النهر من انه لا يكون يميناً ووجه انه لم يتعارف المحلف به واليه أشار بقوله ومن ثم يوافق ما في الدرر من قوله ولا بصفة لا يحلف بها عرفاً كرجته وعلمه ورضاه الخ فالمدار على العرف حتى لو تعورف المحلف به كان يميناً الى ذلك يشير ما ذكره الشارح من التعليل بعد قوله وهذا أى ما ذكره العراقيون من الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل غير مرضى عندنا الخ حيث علل بقوله لان الايمان مبنية على العرف فمن هنا ظهر انه ليس في كلام الشارح ما يقتضى موافقة ما ذكره في البحر بل كلامه ظاهر في مخالفته (قوله والقرآن) لانه غير متعارف ولهذا نقل السيد الحموي عن البرجندي انه لو قال والقرآن ما فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب يستغفر الله ويتوب انتهى لكن في النهر

فهو الغفوس فلا يكفر في المروي
عن أبي يوسف وقال محمد بن مقاتل
يكفر ولا يصح انه ان كان الرجل عالماً
بكفره انه يمين لا يكفر في الماضي
يعرف انه يمين كان جاهلاً وعنده
والمستقبل وان كان جاهلاً وعنده
انه يكفر بالخلف يكفر في الماضي
والمستقبل ولو قال وأمانة الله يكون
يميناً في رواية الأصل كان جاهلاً
الامين وحكى الطحاوي عن أصحابنا
انه ليس يمين (لا يعلم) أى اليمين
م شروع بالله لا يعلم (وغضبه وسخطه
ورجته والنبي والقرآن والكعبة)

عن الفتح ان الحلف به متعارف فيه يكون يمينا كما هو قول الاثمة الثلاثة قال العيني وعندي انه لو حلف
بالمهصف أو وضع يده عليه وقال وحق هذا فهو يمين (قوله ولو قال أنا بري الخ) وكذا لو قال أنا بري من
القبلة أو من المؤمنين أو الصلاة أو الصوم أو من صوم رمضان نهر عن المجتبى لكن في الخلاصة كل ما يكون
البراءة منه كفرا كان قرآن والصلاة فإذا قال أنا بري منه فالحق ان يكون يمينا جوى عن البرجندى ولو
قال من شهر رمضان فان أراد البراءة من فرضه كان يمينا وان أراد من أجله لا يكون يمينا ولو قال أنا بري
من كل آية في المهصف فيمين واحدة وكذا لو قال من الكتب الاربعة أو من الله ورسوله ولو كرر لفظ بري كان
عليه كفارتان وإذا قال الله ورسوله بري ثلثان منه كان عليه أربع كفارات وعلى هذا لو قال بري من الفرقان
وبري من التوراة وبري من الانجيل وبري من الزبور كان عليه أربع كفارات ولو قال ان فعلت كذا
فأنا بري من الله ألف مرة كان عليه كفارة واحدة وفي الحاشية لو قال ودين الله وطاعته وحدوده وأشير بعه
لا يكون يمينا (فرع) قال في الفتح الحلف بحياتك أو حياة رأس السلطان ان اعتقد ان البرمته واجب كفر
وفي تمة الفتاوى قال على الرازي أخاف على من يقول بحياتي وحياتك أن يكفر ولو أن العامة يقولونه
ولا يعلمونه لقلت انه شرك نهر وعن ابن مسعود لا يحلف بالله كاذبا أحب الي من ان يحلف بغير الله صادقا
واعلم انه وقع في كلام بعضهم زيادة قوله وكذا لو قال أنا بري من الاسلام ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بما
ذكره الشارح عقب قول المصنف وان فعل كذا فهو كافر (قوله ولو قال أنا بري من المهصف لا يكون
يمينا) مخالف لما في النهر وحاصل ما في النهر عن المجتبى والحاشية ان التبرأ من المهصف يمين وأما الحلف به من
غير تبرئ فليس يمين (قوله وحق الله) لانه يحتل المحقوق التي على العباد فهو الصلاة والزكاة وقال أبو
يوسف يمين لان حق الله حقيقة وبه قالت الثلاثة وهو المختار عند عيني وفي الدر واختار في الاختيار
انه يمين للعرف ولو بالبراءة فيمين اتفاقا بغير قيد بالمضاف لان المعرف يمين اجماعا واعتراض بان الحق المعرف
يطلق على غيره ومنه فإذا بعد الحق الا الضلال فلما جاءهم الحق من عندنا فكيف يكون يمينا بخلاف
وأجيب بانه ان نوى اليمين باسم الله يكون يمينا والافسلا وانت خير بانه على المختار اذا ثبت كونه اسما لله
لا يقتصر فيه الى النية وان أطلق على غيره نهر ولو قال حقا لا يكون يمينا لان المنكر منه يراد به تحقيق الوعد
فكانه قال افعلم كذا لا يحل ولا ينبغي ان ماذكره من التعليل فييدانه لم يرده اسم الله تعالى وحينئذ
فلا يثنى ماذكره قاضيان من ان الصحيح انه ان أراد به اسم الله يكون يمينا والحاصل ان ما قيل من ان
الحق اذا ذكر منكر لا يكون يمينا معللا بما قدمناه من انه يراد به تحقيق الوعد الخ لا يثنى في الصحيح قاضيان خلافا
لما يظهر من سياق كلام النهر وفي المجتبى بجرمة الله تحق الله وفي فتاوى النسفي بجرمة شهد الله اولا لله
الا الله ليس يمين نهر والجرمة اسم بمعنى الاحترام وحرمة الله ما لا يحل انتهاكه فهو في الحقيقة قسم بغير الله
جوى عن البرجندى (قوله ووجهه عندهما) عبارة البحر ولو قال ووجه الله فهو يمين لان الوجه المضاف
الى الله تعالى يراد به الذات (قوله وعنه انه يكون يمينا) جعله العيني قولاً لا ييوسف (قوله وان فعلته
فعلى غضب الله وسخطه الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى فلا نعيده (قوله أو صفتة) المراد بالصفة اسم
الامنى الذى لا يتضمن ذاتا ولا يحمل عليها فهو كالعظمة ونحوها بخلاف نحو العظيم نهر (قوله وهما
مشروعان) لا يثنى هذا ماسياى في كلام الشارح من ان الحلف بالله مشروع دون غيره لان ماسياى
على قول العراقيين وهو غير مرضى كما سياتى (قوله ولكن الثانى مكروه عند البعض) صريح فى ان الكراهة
لا تثنى فى المشروع ووجه الكراهة ما ورد من النهى عن الحلف بغير الله ووجه ما عليه العامة من
عدم الكراهة انه يحصل به الوثيقة وما ورد من النهى محمول على الحلف بغير الله تعالى لا على وجه الوثيقة
كقولهم باييك ولعمرك (قوله مطلقا سواء أراد اليمين الخ) وسواء كان خاصا أو مشتركا (قوله وقال
بعض أصحابنا الخ) رجه بعضهم بانه ان كان مستعملا لله ولغيره لا يثبت ارادة احدهما الا بالنية كذا
فى الفتح وهو خلاف المذهب لان هذه الاسماء وان كانت تطلق على المخلوق لكن تعين المخلوق مراد ابد لالة

ولو قال أنا بري من النى والقسم
يكون يمينا ولو قال أنا بري من
المهصف لا يكون يمينا بخلاف ما لو قال
أنا بري مما فى المهصف فانه يكون يمينا
(د) لا (حق الله) ووجهه عندهما هو
رواية عن أبي يوسف وعنه انه يكون
يمينا (و) لا لو قال (ان فعلته فعلى
نفسه وسخطه أو) ان فعلته (انازان
أو) أنا (سارق أو) أنا (شارب نهر
أو) أنا (كل رب) اعلم ان اليمين نوعان يمين
بالله سبحانه وتعالى أو صفتة ويمين
بغيره وهما مشروعان ولكن الثانى
مكروه عند البعض وعند عامة
العلماء لا يكره ايضا ثم الاول اما
ان يكون باسم من اسماء الله تعالى
كالله والرحمن وسائر اسمائه عز وجل
أو بصفة من صفاته كعزته وجلاله
وكبريائه فان كان باسم من اسمائه
سبحانه صح اليمين مطلقا سواء
أراد اليمين اولم يرده سواء تعارف
الناس الحلف به أو لم يتعارفوا وقال
بعض أصحابنا كل اسم لا يمين به غير
الله كالله والرحمن فهو يمين مطلقا
وما سمي به غيره كالعليم والمحيي
والقادر فان أراد به يمينا فهو يمين

للقسم الا ان ينوي به غير الله لانه نوى ما يحتمله كلامه فيصدق فيما بينه وبين الله تعالى شربا ليلية عن البحر
 (قوله وان لم يرد به عينا لم يكن عينا) الى هنا تم قول بعض اصحابنا شيخنا (قوله وكذا الصفات) معطوف
 على قوله صبح اليقين مطلقا وليس من قول بعض اصحابنا والفرق بين صفات الفعل والذات ان كل وصف
 جازان بوصف الله تعالى به وبضده فهو من صفات الفعل كالرضا والغضب والسخط والرحمة والمنع
 والا عطاء وكل ما جازان بوصف به لا بضده فهو من صفات الذات كعزة الله وكبريائه وجلاله وقدرته زبلي
 (قوله وقالوا الخ) اي العراقيون (قوله والا دمج ما قلنا) يعني ما سبق من قوله وكذا الصفات لو كان عرف
 الناس الحلف بها لافرق بين صفات الذات وصفات الفعل شيخنا (قوله وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر)
 هو نهر جيحون وهذه الجهة اتره بلاد الشرق واخصها راكترها خيرا وليس بها وضع خال من العمارة
 من مدن وقرى وهو اصح الاهوية وماؤها اعذب المياه ومن مدنها بخاري وسمرقند وخجند وجند وغالب
 أهلها صلحاء وبها الجوامع والرباطات وما وراء النهر من حدود خوارزم وجند بلد على طرف سيحون
 شيخنا عن الاب قال وكذا نجد (قوله وحروفه الخ) فان قبل حروف القسم عام ودلالة العام كلية بمعنى ان
 المحكوم عليه كل فرد في هذا العبارة ان كل حرف بعينه من حروف القسم الباء وما عطف عليها وهو باطل
 قلت المحكم على العام تارة يكون على كل فرد وهو الاكثر وتارة يكون على المجموع كما في رجال البلد يحملون
 الصخرة العظيمة وكلام المصنف من الثاني جوى واعلم ان الاول من قبيل الكلية بخلاف الثاني فانه من
 قبيل الكل (قوله اى القسم) اشار بهذا التفسير الى ان الضمير راجع للعين بمعنى القسم والالوجب
 التانيث جوى لان العين مؤنثة سماعا (قوله الباء) اى وما عطف عليها يجعل العطف سابقا على الربط
 لاجل صحة الاخبار جوى (قوله فالباء تدخل على المظهر والمضمر) نحو بائه وبه ويجوز اظهار الفعل معها
 تقول حلفت بالله عني (قوله لا تدخل الا على المظهر) كقوله والله والرحمن ولا تدخل على المضمر لا يقال
 وكذا ولا ومنه ما يقال بك وبه ولا اظهار الفعل معها لا يقال أحلف والله كما يقال أحلف بالله عني (قوله
 والتاء لا تدخل الا على مظهر واحد الخ) فلا يقال تارحن ولا تارحيم وجاءت رب الكعبة وهو شاذ ولا
 يجوز اظهار الفعل معها لا يقال أحلف بالله ولا أقسم بالله وله حروف أخرى لام القسم وحرف التنبيه
 وهمزة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمضمومة كقولك لله وهالله وآله والله وم الله وم
 الله عني واللام بمعنى التاء ويدخلها معنى التعجب وربما جاءت التاء لغير التعجب دون اللام زبلي (قوله
 لان الباء اصل) اذ هي صلة الحلف والاصل أقسم أو أحلف حذف الفعل لكثرة الاستعمال مع فهم
 المقصود ومعناها الا لصاق لانها تلحق فعل القسم بالحلوف به نهر (قوله ملحق به لمناسبة معنوية) هي
 ما في الاصل اق من الجمع الذي هو معنى الواو والبدلية انطخت عنها فدخلت على المظهر فقط نهر (قوله
 ملحق بالواو) اذ هي من حروف الزيادة ابدلت كثيرا منها كرات فانطخت عنها درجتين فلم تدخل على المظهر
 الا على اسم الله نهر (قوله وقد تضرع حروف القسم) لان حذف الحرف متعارف بينهم اختصارا ثم اذا
 حذف الحرف ولم يعوض عنه بالتنبيه ولا همزة الاستفهام ولا قطع الف الوصل لم يجز الحذف الا في اسم
 الله بل ينصب باضمار فعل أو يرفع على انه خبر لمبتدأ مضمرا الا في اسمين فانه التزم فيهما الرفع وهما ائمن الله
 ولعمرك ان زبلي والاولى ان يكون المضمرة والخبر لان أعرف المعارف هو الاسم الكريم والفرق بين
 المحذف والاضمار ان الاضمار يتي أثره بخلاف المحذف كذا في الدراية قال في الفتح فينبغي ان يكون في
 حالة النصب محذوف او في الجر مضمرا او قول الظاهر ان المراد بالاضمار عدم الذكرفيصدق بالمحذف واذا
 تحقق هذا طهر ان ما في البحر لم يقل تحذف للفرق بينهما وذكرا ما يعزل عن التحقيق لانه يكون حالفا مع
 المحذف ايضا بل هو الكثير في الاستعمال وذلك لاصطلاح لفظها غير لازم نهر واقول
 فيه نظرا من وجهين اما الاول فانه ذكره في الرد على البحر من التعليل بانه يكون حالفا مع المحذف ايضا يقتضي
 ان صاحب البحر لا يقول به وليس كذلك واما الثاني فلما نقله السيد الجوى عن المعنى من ان حذف الجار

وان لم يرد به عينا لم يكن عينا وكذا
 الصفات لو كان عرف الناس الحلف
 بها وقال العراقيون من مشايخنا
 الحلف بصفات الذات كالعزة
 والعظمة والعزة والجلال والكبرياء
 عين والحلف بصفات الفعل كالرحمة
 والسخط والغضب والرضا ليس بعين
 وقالوا ان ذكر صفات الذات كذكر
 الذات وذكروا صفات الفعل ليس
 كذكر الذات والحلف بالله سبحانه
 وتعالى مشروع دون غيره وهذا غير
 مرضي عندنا لانهم يقصدون بهذا
 الفرق الاشارة الى مذهبهم ان صفات
 الفعل غير الله والمذهب عندنا ان
 صفات الله سبحانه وتعالى لا هو ولا
 غيره وكما قد عرفت والاصح ما قلنا وهو
 اختيار مشايخ ما وراء النهر لان الايمان
 منبئة على العرف (وحروفه) اى
 القسم (الباء) نحو بالله (والواو) نحو
 بالله (التاء) نحو بالله فالباء تدخل
 على المظهر والمضمر والواو لا تدخل
 على المظهر والتاء لا تدخل الا على
 المظهر واحد وهو الله لان الباء اصل
 المظهر ملحق به والتاء ملحق بالواو
 والواو ملحق به حروف القسم ويكون
 (وقد تضرع) حروف القسم ويكون
 حالفا كقوله الله لا فعلن كذا
 ثم عند اهل البصرة يكون

وبقاء عمله شاذ في غير القسم اما في القسم فطرد انتهى قيد باضمار المحرف لانه لا يضر في المقسم عليه حرف
التأكيده وهو اللام والنون بل لا بد من ذكرهما لما في المحيط والمحلف بالعربية ان يقول في الانبثات والله
لا فعلن كذا أو والله لقد فعلت كذا مقر ونا بكلمة التوكيد وفي النفي يقول والله لا افعل كذا والله ما فعلت
كذا حتى لو قال والله افعل كذا اليوم فلم يفعل لانزومه الكفارة ويكون بمعنى قوله لا افعل كذا فكتون
لا مضمره فيه مجرأ يكن في الوقاية مع شرحها الصدر الشريعة لا يفعله يقع على الابدو يفعله على مرة اعلم ان
قوله لا يفعله هذا في العرف سلب لقوله يفعله وقوله واقع على مرة فقوله لا يفعله يكون للابد انتهى
فانت ترى انه ترك في الانبثات اللام والنون فيخالف ما رعن المحيط وقوله وفي النفي يقول والله لا افعل
كذا مفهوما انه لا يقول في النفي لا افعلن فلو قاله انه قد ثبت يمينه على النفي وكانت النون زائدة غلطا
لا سيما اذا انضم الى التصريح بأداة النفي قصد المحالف المحلف على النفي وبه عرف جواب حادثة رفعت
للفقير حلف على عدم شراء الشيء بلفظ والله لا اشتريه فأجبت بانه يحنث بشرائه لان المضارع الواقع
جواب قسم انما يؤكده بالنون اذا كان مثبتا فان لم يكن مثبتا لم يؤكده بالنون نحو والله لا يفعله كذا وكذا
لا يؤكده بالنون المضارع الواقع جواب قسم الا اذا كان مستقبلا فان كان حالاً نحو والله ليقوم زيد الا ان
لا يؤكده اضا قال ابن مالك في خلاصته * او مثبتا في قسم مستقبلا * شيخنا وظاهران هذا الجواب منه تأييد
لما في الوقاية وشرحها ومثله في النقيية وشرحها القهستاني حيث اعتبر قصد المحلف على عدم الشراء
بخلاف ما سبق عن المحيط فانه مستلزم لعدم اعتبار قصده (قوله منصوبا بنزع الخافض) أي بالفعل
بسبب نزع الخافض وانما جعل النصب بالفعل دون نزع الخافض دفعا لما يرد عليه من ان نزع الخافض
غير عامل (قوله وعند اهل الكوفة الخ) قال في البحر وينبغي انه اذا نصب يكون عينا بلا خلاف لان
أهل اللغة لم يختلفوا في جواز كل واحد من الوجهين ولكن النصب أكثر كما ذكره عبد القاهر وبه اندفع
ما في المبسوط من ان النصب مذهب أهل البصرة والمخفف مذهب أهل الكوفة الا ان يكون مراده ان
المخلاف في الارجحية لا في أصل الجواز انتهى بقي ان يقال ما اقتضاه كلام الشارح وغيره من انه يكون
حال فامع المحذف والاضمار أي سواء نصب او جر هو احد قولين والقول الثاني ما نقله السيد الحموي عن
البرجندي من انه لا يكون عينا الا اذا تكلم به مجرورا اما اذا سكن الهاء ونصبها او رفعها فلا لانه لم يأت
بحرف القسم ولا بعرابه انتهى ومثله في البحر أيضا عن الظهيرية (قوله ولو قال لله يكون عينا) والمذكور
في كتب النحوان اللام انما تستعمل في القسم اذا كان المقسم عليه أمرا يتعجب منه انتهى حموي عن
البرجندي (قوله وكفارته) أي اليمين بمعنى القسم والمحلف فلا يرد انهما مؤثمة سمعا غنهما ولهذا تعقب
الشيخ شاهين العيني حيث قال أي كفارة اليمين بان الصواب كفارة المحلف والقسم وهذا من اضافة
الشيء الى شرطه اذا السبب كما سيأتي انما هو الحنث نهر ومصرفها مصرف الزكاة فكل من لا يجوز صرف
الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفارة اليه فلا يعطى لايه وان علا ولا ولولده وان سفل وكذا الصدقة
المنذورة ولو أعطى كفارة يمينه لامرأته وهي أمة لغيره ومولا لها فقير لا يجوز كم لو أعطى أباه او امه وهما
مملوكان للغير لا يجوز بحر عن الخمانية قال ويرد على الكلية الدفع الى الذي فانه جائز في الكفارة دون
الزكاة انتهى لكن الفتوى على قول الثاني من عدم جواز دفعها لذي در (تمتة) في البحر عن
الخلاصة والنجريد تعدد الكفارة بتعدد اليمين والجلس والجالس سواء الخ قلت فكفارة اليمين لا تدخل
فيها السكن حكى القهستاني فيه خلافا بل نقل عن المنية وشرف الائمة ترجيح التداخل اذا كثرت الايمان
ولو قال عنت بالناسي الاول ففي حله بالله لا يقبل وبمحج او عمرة يقبل وفي الاصل هو يهودي هو نصراني
يمينا وكذا ران الله والله أو الله والرحمن في الاصح واتفقوا ان الله والرحمن يمينان وبلا طاف واحدة
در والذي في البحر عن الاصل لو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فيمين واحدة ولو قال هو يهودي
ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهم يمينان انتهى واعلم ان ظاهر كلام البحر يقتضي ثبوت

منصوبا بنزع الخافض وعند اهل
الكوفة يكون مجرورا ليكون
دالا على المحذف ولو قال لله يكون
عينا لان مناه باقعه اذا الباء واللام
متعاقبان (وكفارته)

الخلاف في تعدد الكفارة إذا كان بين الاسمين المقسم بهما أو واحدة سواء اتحد الاسمان كقوله والله
والله أو اختلفا كقوله والله والرحمن بخلاف ما إذا كان بينهما أو وان فإنه تتعد عليه الكفارة باتفاق
وظاهر الرواية وبه أخذ أكثر المشايخ تعدد الكفارة إذا اختلفت الواو الواحدة بين الاسمين مطلقا اتحدا
أو اختلفا على ما هو الظاهر من عبارة البحر وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه كفارة واحدة لأنه إذا
اتحد ذكر الواو يحتمل أن تكون وأعطى ويحتمل أن تكون وأقسم فلا يثبت القسم بالشك بخلاف
ما إذا تعدد ذكر الواو لأن أحدهما لله عطف والاخر للقسم بحر وقيل لا تتعد اليه مع اتحد الاسم إلا إذا
كان بواوين وأما إذا اختلفا فانه تعدد الواو واحدة وبهذا القول جزم في البرهان (قوله تحرير رقة)
عبر بالتحرير بمعنى الاعتاق دون العتق اتباعا للآية وليفيدان الشرط الاعتاق فلو ورث من يعتق عليه
فنوى عن الكفارة لا يجوز بحر (قوله وأطعم عشرة مساكين) تحقيقا وتقديرا حتى لو أعطى مسكينا
واحدا في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم واحد بدفعات في عشر ساعات قبل مجزئ
وقيل لا وهو الصحيح لأنه إنما جاز أعطاه في اليوم الثاني تنزيلا له منزلة مسكين آخر لتجدد الحاجة (قوله
كفارة الظهار) فيه ادخال الكاف على الضمير المنفصل وهو لا يجوز في السعة جوى (قوله في أنه يجوز
الح) ولا يجوز فانت جنس المنفعة ولا المدبر وأم الولد ولا المكاتب الذي أدى بعض شيء بحر (قوله مطلقا)
أي مسئلة أو كافرة ذكر أو أنثى صغيرة أو كبيرة بحر (قوله ويجوز في الطعام الح) فإن ملك أعطى نصف
صاع من براوصاع من تمر أو شعير لكل مسكين وإن أباح غداهم وعشايم فإن كان خبز البر لا يحتاج إلى
الادام وإن غيره احتج إليه وفي الخلاصة لو أعطى عشرة مساكين كل مسكين ألف من منحنطة عن
كفارة الأيمان لا يجوز إلا عن كفارة واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكذلك كفارة الظهار وفي نسخة
الامام السرخسي لو أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة أجزاء ذلك عن الطعام إن كان الطعام أرخص من
الكسوة وعلى القلب لا يجوز وهذا في طعام الإباحة أما إذا ملك الطعام فيجوز ويقوم مقام الكسوة
ولو أدى إلى مسكين مدام حنطة ونصف صاع من شعير يجوز بحر واستفيد منه أن المدرج صاع وفيه
عن الحنابلة لو أعطى في كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مدام ما ثم استغنوا ثم افتقر وانما أعاد
عليهم مدام ما عن أبي يوسف لا يجوز ذلك لأنهم لما استغنوا صاروا بحال لا يجوز صرف الكفارة إليهم فيبطل
ما أدى كما لو أدى إلى مكاتب مدام ردي الرق ثم كوتب نائيا ثم أعطاه مدا لا يجوز انتهى (قوله ونحوهما)
من كونها غير فانت جنس المنفعة ولا مستحقة للحرية بجهة (قوله أو كسوتهم) كلمة والتخفيف كان
الأوجب أحدا الأشياء الثلاثة والتخفيف لا ينافي التكليف لأن محتمة بإمكان الامتثال وهو ثابت لأنه بفعل
أحدهما فبطل قول من قال إن التخفيف يمنع صحة التكليف فأوجب خصال الكفارة مع السقوط ببعض
كما في التحرير وفي شرح المنسار لو أدى الكل لا يقع عن الكفارة إلا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك
الكل يعاقب على واحد وهو ما كان أدنى قيمة لأن الفرض يسقط بالادنى بحر (تنبيه) يجوز أن يكسو
مسكينا واحدا في عشر ساعات من يوم عشرة أبواب أو ثوبا واحدا بان يؤديه إليه ثم يسترده منه إليه أو إلى
غيره بالهبة أو غيرها لأن لتبدل الوصف تأثيرا في تبدل العين لكن لا يجوز عند أكثرهم قهسا في عن
الكشف وقوله لكن لا يجوز الح يحتمل تعلقه بالشبهة فقط أو بها وبالاولى أيضا وهو الظاهر بدليل
ما قدمناه من تصحيح عدم الأجزاء فيما إذا أعطى طعام العشرة لشخص واحد في عشر ساعات من يوم واحد
معللا بأنه إنما جاز أعطاه في اليوم الثاني لتجدد الحاجة (قوله بما يسترعاة البدن) وفي الثوب يعتبر حال
القابض إن كان يصلح للقابض يجوز والأقلا وقال بعض مشايخنا إن كان يصلح لا وسط الناس يجوز
وهو الأشبه بالصواب ولو أعطى ثوبا خلقا عن كفارة اليمين إن أمكن الانتفاع به أكثر من نصف مدة
الجديد يعني أكثر من ثلاثة أشهر جاز وأما القلنسوة فلا يجوز بحال وأعلم أنه لا بد من النية لصحة التكفير
في الأواع الثلاثة بحر عن الفتح (تنبيه) اللزوم ثوب والأفضل كسوة ثوبين أو ثلاثة وهذا للرجل أما

تحرير رقة أو إطعام عشرة مساكين
كهما أي كالتحرير والإطعام
(في كفارة الظهار) في أنه يجوز
تحرير رقة مطلقا ويجوز في الطعام
التملك والإباحة ونحوهما لا في أنه
على سبيل البدلية حتى أنه لا يكون مخيرا
(أو كسوتهم بما يسترعاة البدن)

المرأة فلا بد من خمار مع الثوب شرئلا لية (قوله حتى لا يجوز السراويل) الا باعتبار قيمة الاطعام در (قوله فان عجز عن أحدها) شرطه لانه لو كان عنده احد الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا اليه بغير وقوله لانه لو كان عنده احد الثلاثة بشر الى ان المراد من قوله فان عجز عن أحدها أي عن واحد لا بعينه فالشرط العجز عن الثلاثة كما في الدرر وقال قاضيان لا يجوز التكفير بالصوم الا بمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو منصوص في الكفارة او يملك بدله فوق الكفاس والكفاس منزل يسكنه وثوب يلبسه ويستعز به وقوت يومه ولو كان له عند محتاج لمحمدته لا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على الاعتاق شرئلا لية ولو كفر بالصوم ناسيا لما في ملكه من احد الثلاثة فالصحيح انه لا يفرقه ولو كان له مال وعليه دين فان قضى دينه بذلك المال كفر بالصوم وان صام قبل قضاء الدين قيل يجوز وقيل لا يجوز بحر وينبغي تقييد الخلاف بما اذا كان الدين حالا فان كان ماعليه من الدين مؤجلا فكفر بالصوم قبل حلول الاجل لم يجز بالاتفاق ولا كلام انه لو كان ماله غائبا او دينه مؤجلا فصام انه يجوز نهر وقوله اودينه مؤجلا أراد الدين الذي له على غيره هذا اذا لم يكن ماله الغائب عبدا فان كان عبدا يجوز في الكفارة لا يجوز له الصوم ولا بد من بقاء العجز الى تمام الصوم حتى لو ايسر أو اعتق العبد قبل ان يفرغ من الصوم ولو بساعة فاصاب مالا استأنف التكفير بالمال نهر وقوله أو اعتق بضم همزة اعتق وكسر تائه يعني كفر العبد بالصوم فقبل الفراغ اعتق وأصاب مالا استأنف التكفير بالمال (قوله متتابعة) فالتفريق غير جائز ولو لعذر المحيض نهر عن الخلاصة (قوله وعند الشافعي ان شاء تابع وان شاء فرق) لا إطلاق للنص ولنا قراءة ابن مسعود وأبي ثلثة أيام متتابعة فجاز التقييد بها لانها مشهورة زيلبي (قوله حالة الاداء) حتى ولو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع في الهبة أجزأ الصوم فهذا يستثنى من قولهم ان الرجوع فسخ من الاصل در (قوله دون الوجوب) قيد بحالة الاداء دون الوجوب لان اعتبار الفقر والغنى عندنا عند ارادة التمسك غير بخلاف المحدثان المعتبر فيه وقت الوجوب حتى يتنصف بالرق شرئلا لية عن الفتح حتى لو كان وقت ارتكاب سبب المحذور قضاة اعتق بمجد حدا لرقاه (قوله وعند الشافعي عند الحنث) هو يعتبر به بالمحدثانه يعتبر فيه التنصيف بالرق وقت الوجوب ولنا ان الصوم بدل عن التكفير بالمال فيعتبر فيه وقت الاداء كالتميم بدل عن الماء فيصا الىه عند عدم الماء وقت الاستعمال بخلاف المحدثان حد العبد ليس ببديل عن حد الارار زيلبي (قوله ولا يكفر قبل الحنث) لان الكفارة لستر الجناية ولا جناية قبل الحنث واليمين ليست بسبب لوجوب الكفارة لان أدنى درجات السبب ان يكون مفضيا الى الحكم طر يقاله واليمين مانعة من الحنث محرمه له فكيف تكون سببا له زيلبي ونظر فيه في النهر بان كون الحنث جنسية مطلقة ممنوع لانه قد يكون فرضا قال المحوى والاولى ان يقال هذا التعليل مبنى على ما هو المستفيض الغالب واما كون الحنث يكون فرضا فذلك نادر كما يوجب اليه التعبير بقدر قولهم قد يكون فرضا انتهى ولو قدم التكفير لا يسترد من الفقير لانه وقع صدقة تطوعا كما اذا قدم الزكاة قبل المحول ثم ذهب المال زيلبي بقي ان يقال ما سبق من ان اليمين ليست بسبب لوجوب الكفارة بخلاف ما في العناية حيث قال في وجوب الكفارة عند الحنث كلام لان الحنث حرام ومعهصة وفي الكفارة معنى العبادة حتى لا تجب الكفارة في حنث الكافر وان حنث مسلما والحرام لا يكون سببا للعبادة قلت السبب في وجوب الكفارة اليمين والحنث شرط فلا تنضاف الكفارة الى الشرط بل الى السبب انتهى (قوله وعند الشافعي يجوز التكفير بالمال قبل الحنث) لقوله عليه السلام اذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك ثم انت الذي هو خير وهذا صريح في جواز تقديم الكفارة لان كلمة ثم للترتيب ولنا ما سبق بيانه من ان الكفارة لستر الجناية ولا جناية قبل الحنث وتأويل ما رواه ان جميع ان كلمة ثم فيه بمعنى الواو كقوله تعالى فلك رقية أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذمقربة او مسكينا ذامقربة ثم كان من الدين آمنوا تقديره وكان قبل ذلك لان الاعمال الصالحة قبل الايام لا يعتد بها زيلبي (تمت) يجوز

حتى لا يجوز السراويل القصير
ولا قدر ما يستبره العورة الغليظة على
قولها وهو الاصح وعن محمدان ادناه
ما يستبره العورة (فان عجز عن أحدها
صام ثلاثة ايام متتابعة) وعند
الشافعي ان شاء تابع وان شاء فرق
ثم اليسار والاعشار يعتبر حالة الاداء
دون الوجوب وعند الشافعي عند
الحنث حتى لو حنث وهو موثر
ثم اعبر جاز الصوم وبكسر لا عندنا
وعنده على القلب (ولا يكفر قبل
الحنث) مطلقا سواء كان بالمال
او بالصوم وعند الشافعي يجوز
التكفير بالمال قبل الحنث

التكفير بعد الجرح قبل الموت بالاتفاق على ما يعلم من كلامهم اكونه بعد السبب اذا الجرح مفض الى الموت وما ذكره عزمي من ان المراد جرح الصديق المحرم تعقبه الشيخ عبدالحى بانه لا وجه له بل كذا جرح الاذى خطأ كما يؤخذ من كلام الزيلعي وغيره انتهى (قوله دون الصوم) لان المالى يحتمل الفصل بين وجوبه ووجوب ادائه اما البدنى فلا يحتمل الفصل فلما تأخر الاداء لم يبق الوجوب لان الفعل لما وجب وجب ادائه اذا الصوم هو الاداء بعينه بخلاف المالى لان المالى مع الفعل متغاير بخلاف ان يتصف المالى بالوجوب ولا يثبت وجوب الاداء زيلعي (قوله ومن حلف على معصية) قيد بالمعصية لانه لو لم يكن فتارة يكون الحنث أولى كالحلف على ترك وطء زوجته شهراً او ضرب عبده او شكاية مدينه ان لم يوف به وتارة يكون البرأولى كما اذا حلف ان لا يأكل هذا الخبز ولا يلبس هذا الثوب ولو قيل انه واجب لقوله تعالى واحفظوا انفسكم على ما هو المختار في تأويلها انه البر فيها امكن كذا في الفتح وبقى قسم رابع وهو ان يكون المحلوف عليه واجباً قبل الحلف نحو لا تصلين الظهر اليوم فان البر فيه فرض وكذا اذا كان المحلوف عليه ترك معصية نهر (قوله اوليقتل فلانا) هذا اذا كانت يمينه موقفة فان كانت مطلقة لا يحنث الا في آخر جزء من اجزاء حياته فيوصى بالكفارة اذا هلك المحلف ويكفر اذا هلك المحلوف عليه (قوله ينبغي ان يحنث نفسه ويكفر) لقوله عليه السلام من حلف على يمين ورأى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه معناه من حلف على مقسم عليه من فعل أو ترك لان اليمين مركبة من مقسم به وهو بالله ومقسم عليه وهو قوله لا فعلن أو لا فعل فكان من باب ذكر السكول وارادة البعض وفي وجه الاستدلال به نظرا لانه قال ورأى غير ما خيرا منها فالمدعى مطلق والدليل مشروط برؤية غير ما خيرا او الجواب ان حال المسلم يقتضى ان يرى ترك المعصية خيرا منها فيجعل الشرط موجودا نظرا الى حاله عنانية (قوله ولا كفارة على كافر وان حنث مسلماً) لعدم اهليته لليمين لقوله تعالى انهم لا ايمان لهم ولان الكفارة عبادة في ذاتها وكونها عقوبة بالنظر الى سببها والكافر ليس اهلاً للعبادة ولا لمحكمة فلا تشرع في حقه اصلاً وعن هذا قلنا لو انه ارتد بعد ما حلف مسلماً ثم اسلم فحنث لا تلزمه الكفارة وكذا لو نذر ما هو قربة من صدقة أو صوم لا يلزمه شيء وقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم فالمراد بها صورة الايمان اذ المقصود منها رجاه النكول والكفر وان لم تثبت اليمين في حقه شرعاً لكنه يعتقد حرمة اليمين بالله تعالى نهر وزيلعي (قوله وعند الشافعي تلزمه الكفارة) لان اليمين تعقل للبر وهو اهل له لان البر يتحقق من يعتقد تعظيم حرمة اسم الله فيصم له اعتقاده على البر ولهذا يستخلف في الدعاوى والمخصومات ولنا قوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم ولانه ليس باهل لليمين لان المقصود منه البر تعظيماً لله والكافر ليس من اهله لانه هاتك حرمة الاسم بالكفر والتعظيم مع التمسك لا يجتمعان بخلاف الاستخلاف في المخصومات لانه اهل لمقصوده وهو النكول أو الاقرار زيلعي وقوله لمقصوده أى لمقصود الاستخلاف أى لمقصود من الاستخلاف على المحذف والا بصال (قوله ومن حرم ملكه) وقع اتفاقاً لانه لا يشترط في اليمين ان يكون مال كاله حتى لو قال ملك فلان أو ماله على حرام يكون يميناً اذا اراد به الاخبار عن الحرمة زيلعي واعلم ان المراد من قوله ومن حرم ملكه أى على نفسه اما لوجعل حرمة معلقة على فعله فلا تلزمه الكفارة كما لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا يحنث شرعاً لانه عن البهر ثم اعلم انه اذا كان ملكه محرماً كالجرح وقال هذا حرام على ثم اقدم على شربه فعند أبي حنيفة يجب الكفارة وعند أبي يوسف لا يجب والمختار للفتوى انه ان اراد به التحريم يجب الكفارة وان اراد الاخبار او لم ينو شيئاً لا يجب كذا في المنصورية ولو قال هذه الدراهم التي في يدي حرام على ان اشترى بها شيئاً يحنث وان وهب أو تصدق بها لا يحنث لانه في العرف يراد بهذا التحريم الشراعى من البرجندى ومثله في الزيلعي معلل بان المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع عرفاً لا حرمة الصدقة والهبة انتهى (قوله لم يحرم) لانه قلب المشروع ولا قدرة له على ذلك عيني واعلم ان المراد من قوله لم يحرم أى لعينه فلا يرد ما استشكله به بعضهم بانه لما

دون الصوم (ومن حلف على معصية) مثل ان لا يصلي أو لا يكلم اباه أو وليقتل فلانا في هذا اليوم مثلاً (ينبغي) أى يجب (ان يحنث نفسه ويكفر) عن يمينه لا يقال الحنث معصية أيضاً لانه حرمة اسم الله تعالى لان هذه معصيته رخصت في الشرع وما ذكرنا من المعاصي ليس بمبرح (ولا كفارة على كافر وان حنث) وعند الشافعي حال كونه (مسلياً) ومن حرم ملكه (بان تلزمه الكفارة) ونوى هذا (لم يحرم) قال حرمت على نوى هذا (ان استباحه) على نفسه (و) لكن (اي عامل بالباح

لم يحرم لم يصح فيه لفظ الاستباحة ولا وجوب التكفير لان لفظ الاستباحة اغمايد كعند تناول المحرام وكذلك وجوب الكفارة اغمايد كعند ارتكاب المحرام والمجواب ما اشترنا اليه من ان المراد بقوله لم يحرم أي لعينه فلا ينافي ثبوت الحرمة لغيره وهو اليمين الثابتة بقوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك جوى عن المفتاح (قوله كفر) ليمينه لان تحريم المحلل يمين ومنه قولنا زوجهما أنت على حرام أو حرمتك على نفسي فلو طأ وعته في الجماع أو أكرهها كفرت مجتبي وفيه اكل هذا الرغيف على حرام حنت بالبعض وفي والله لا آكله لا يحنث الا بالكل زاد في الاشياء الا اذا لم يمكن اكله في مجلس واحد وراى ما علم ان ما سبق من قوله ومنه قولنا زوجهما أنت على حرام الخ جعله في البحر داخل تحت قول المصنف ومن حرم ماله ونصه وعبر عن ليشمل ما لو قالت لزوجهما أنت على حرام الخ لكن تعقبه في النهر بان في شمول كلامه لذلك نظرا بينا ووجه النظر كما ذكره المحموى ان جماعها واستمتاعه به ليس مملوكا حتى يدخل في عموم قوله ومن حرم ملكه انتهى (قوله وقال الشافعي لا كفارة عليه) لانه قلب الموضوع فلا تنفذ اليمين الا في النساء والمجوارى ولذا قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ثم قال قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وقال أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له امة يطؤها فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرما على نفسه فأنزل الله عز وجل يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الخ الآية وقيل انه عليه السلام كان حرم الغسل على نفسه والتمسك بالنص ظاهر لان العبرة للعموم للفظ لا بخصوص السبب ولان التحريم لما صار يميننا في المجوارى فكذلك جميع المساحات اذا فرق بين مباح ومباح زيلعي بقى ان يقال ما سبق من قوله لم يحرم أي لعينه فلا ينافي ثبوت الحرمة لغيره وهو اليمين يشير الى المجواب عما عساه يقال كيف يكون خيرا بين الفعل والترك مع انه بالفعل يحنث ويأثم بان يقال ثمرة التخيير تظهر في تجوز الفعل وان لم منه الحنث والاثم والا يلزم نسبة المصطفى صلى الله عليه وسلم لفعل ما لا يجوز (قوله والقياس ان يحنث كما فرغ) لان كلمة كل للعموم وقد باشر فعلا مباحا كما فرغ من يمينه وهو التنفس ونحوه ووجه الاستحسان ان المقصود وهو البر لا يحصل مع اعتبار العموم فيسقط اعتباره فاستطاع ينصرف الى الطعام والشراب للتعرف فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا بالنية لسقوط اعتبار العموم واذا نواها كان ايلاء ولا تصرف اليمين عن المأكل والمشرب لم يفسد من التحقير وهذا جواب ظاهر الراوية زيلعي وعزاه في البحر الى الهداية ثم قال مع ان عبارة المحاكم في الكافي اذا قال الرجل كل حل على حرام سئل عن نيته قال نوى يمينافه يمين يكفرها ولا تدخل امرأته في ذلك الا ان ينوى فان نواها دخلت فان اكل أو شرب أو قرب امرأته حنث وسقط عنه الايلاء وان لم يكن له يمين فهو يمين يكفرها ولا تدخل امرأته فيها ولو نوى به الطلاق فالقول فيه كالقول في المحرام أي يصح ما نوى وان نوى الكذب فهو كذب انتهى يقتضى ان الامر موقوف على نيته وانه لو نوى الكذب لا يلزمه شيء وهو غير مستفاد من عبارة الهداية انتهى (قوله والفتوى على انه تبين امرأته بلاية) قال البزدوى في مبسوطه هكذا قال بعض مشايخ سمرقند ولم يتضح في عرف الساس في هذا لان من لا امرأة له يخلف به كما يخلف ذو الحيلة ولو كان العرف مستفيض في ذلك لما استعمله الا ذو الحيلة فالصحيح ان يقال ان نوى الطلاق يكون طلاقا فاما من غير دلالة فالاحتياط ان يقف الانسار فيه ولا يخالف المتقدمين انتهى قال الكمال وهذا اللفظ لم يمتعارف في ديارنا بل المتعارف حرام على كلامك ونحوه كما كاه وتلبسه وتعارفوا أيضا المحرام يلزمى ولا شك في انهم يريدون الطلاق معلقا فانهم يذكرون بعده لا يفعل كذا أولا فعلم وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزمى لا يفعل كذا فانه يريدان فعلت كذا فهى طالق ويجب اهضاؤه عليهم انتهى (تنبيه) اذا لم يكن له امرأة وقد حلف بالصيغة العامة يلزمه كفارة يمين اذا أكل أو شرب شرابا بلاية عن البحر ولو كان له وقت اليمين امرأة فابانها ثم فعل الخلو ف عليه بعد العدة لا كفارة عليه لان تصرفها الى الطلاق ولو سخط امرأة بعد اليمين ثم باشر الشرط اختلفوا والفتوى على ان زوجته لا تبين لانه جعل يمينافه وقتة فلا ينصرف

من سنن الالفاظ الفارسية بترجمتها
في إحدى الملازم الآية ان شاء الله تعالى

(كفر) وعند الشافعي لا كفارة عليه (و) لو قال (كل حل على حرام فهو) واقع (على العموم والشراب) فيحنث باكله وشربه وان فعل الا ان ينوى غير ذلك والقياس ان يحنث كما فرغ لانه باشر فعلا حلالا كالتنفس وفتح العينين ونحوهما وهو قول زفر (والفتوى على انه تبين امرأته بلاية) أي نية الطلاق وكذلك لو قال حلال بروى حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قال لم أنزل الطلاق لم يصدق قضاء وفي قوله هرجه ٢ لم يصدق قضاء وفي قوله هرجه بدست راست كبرم بروى حرام قيل يجعل طلاقا بلاية وهو اختيار مشايخ سمرقند والصحيح ان نية الطلاق لا يكون طلاقا ونقول ان نوى الطلاق حرام كبرم قيل ولو قال هرجه بدست كبرم قيل لا يكون طلاقا الا بالنية وقيل لا يكون هرجه بدست كبرم قيل لا يشترط النية

الى الطلاق بعده نهر (قوله ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان الخ) يتطر وجهه ويراجع البحر والنهر حموى قلت ظاهرهما في البحر والنهر عن الظهيرية من وقوع الطلاق البائن عليهن اذا كن ثلاثا أو اربعا وقوعه عليه ما أيضا لكن استدرك عليه في النهر بما في الدراية لو كان له امرأتان وقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر كقوله امرأتى على كذا وله امرأتان أو أكثر انتهى وظاهر قوله أو أكثر أن وقوع الطلاق على واحدة واليه البيان لا يخص الثنتين بل كذلك لو كن ثلاثا أو اربعا فهو قول مقابل لما سبق عن الظهيرية وحيث كان وقوع الطلاق على واحدة واليه البيان هو الاظهر مطلقا سواء كان له امرأتان أو أكثر في الظهيرية من وقوعه على الكل خلاف الاظهر وان كان في البحر لم يحك خلافه ولم يذ كر ما نقله في النهر عن الدراية (قوله ومن نذر الخ) النذر ايجاب الانسان على نفسه شيئا حموى عن المفتاح والنذر لا يدخل تحت المحكم فلا يخبره القاضي دروه الله ان يلجى في الاكرامانه لا مطالب له في الدنيا شيئا (قوله وفي به) الوفاء ضد الغدر يقال وفي بعده وفاء أو في بمعنى شيئا عن المختار وقوله وفي أى عليه الوفاء به وجوب الهداية ومن المتأخرين من قال بفرضيته وهو الاظهر شرعا لبلالية عن البرهان وأراد بقوله وفي أى يلزمه الوفاء باصل القرية التي التزمها لا بكل وصف التزمه لانه لو عين دره أو فقيرا أو مكانا للتصدق أو للصلاة فان التبعين ليس يلزم بحصر بخلاف الوقف على الفقراء المقيمين ببلدة كذا لان مراعاة شرط الواقف لازم شيئا واعلم انه يشترط لهمة النذر ان يكون من جنسه واجب أى فرض وان يكون عبادة مقصودة فخرج الوضوء وتكفين الميت كصوم وصلاة وصدقة ووقف واعتكاف واعتاق رقبة و حج ولو ما شافا فانه عبادات مقصودة ومن جنسها واجب لوجوب العتق في الكفارة والمشى للحج على القادر من أهل مكة والقعدة الاخيرة في الصلاة وهي لبث كالاعتكاف ووقف مسجد للمسلمين واجب على الامام من بيت المال والافعل المسلمين فتح فلا يلزم الناذر ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض وتشييع جنازة ودخول مسجد ولو مسجد الرسول والاقصى لانه ليس من جنسها فرض مقصود وهذا هو الضابط در وفي البحر شرائط خمس فزاد ان لا يكون معصية لذاته ففتح نذر صوم يوم النحر لانه لغيره وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شيء غير ها وان لا يكون ما التزمه اكثر مما يملكه أو ملكا لغيره فلو نذر التصديق بالف ولا يملك الا ما تزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلبت ويراد ما في زواهر الجواهر ان لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم امس أو اعتكاف لم يصح نذره در واعلم ان ظاهر كلامه يعطى انه لو قال لله على ان اهدى هذه الشاة وهي ملك الغير لا يلزمه شيء لفقد شرط الهبة وهو ان لا يكون المنشور في ملك غيره وبه صرح في البرازية لكن يشك بما ذكره فيها من انه لو قال لاهدين هذه الشاة والمسئلة بها يلزمه النذر وان نوى عينا كان عينا انتهى فينظر وجه الفرق ولهذا قال في النهر والفرق بالتاكيد وعدمه مما لا اثر له يظهر في صحة النذر وعدمه ثم على الهبة هل يلزمه قيمتها أو يتوقف المحال على ملكها محل تردا انتهى واعلم انه وقع في النهر والفرق بين التاكيد وعدمه الخ والصواب بالتاكيد كما ذكرنا (تنبيه) حلف بالنذر ينوي صيا ما ولم ينو عددا معلوما صام ثلاثة ايام واذا نوى صدقة ولم ينو عددا اطعم عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع (قوله في الصورتين) يعني المطلق والمعلق لكن يجب في المحال في المطلق وعند وجود الشرط في المعلق لان المعلق كالمخبر عند وجود الشرط زيلجى (قوله مطلقا) أى سواء علقه بشرط يراد كونه أولا (قوله وعند محمد) في أكثر نسخ الدرس وعن محمد (قوله اذا علق نذره بشرط يريد كونه الخ) وهذا التفصيل مختار صاحب الهداية وهو وان كان قول المحققين فهو خلاف ظاهر الرواية ونظر فيه صاحب العناية وبين وجه النظر وقال عليه الوفاء بنفس النذر ولا ينفعه كفارة يمين لا طلاق الحديث يعني قوله عليه السلام من نذر رمي فعليه الوفاء بما سمى ورددت نظره برسالة وقد بينت صحة حصر الهبة فيما قاله صاحب الهداية في تخيير الناذر بين الوفاء بعين المنشور وبين كفارة يمين فيما اذا علق النذر بما لا يراد

ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر (ومن نذر نذرا مطلقا) بان قال الله على صوم شهر مثلا أو معلقا بشرط ووجد الشرط فيما اذا علق نذره بشرط (وفي به) في الصورتين مطلقا وعن الشافعي انه يتعين عليه كفارة اليمين وعن محمد انه اذا علق نذره بشرط يريد كونه كقوله ان شفى الله مريضى أو رد غائبى لا يخرج عنه بالكفارة

كونه وعليه الفتوى شربلالية والحاصل ان في المسئلة ثلاثة اقوال الاول لزوم الوفاء بالندور والثاني
التفصيل الثالث التخيير مطلقا استغيد هذا من قوله في البحر بعد عزوه التفصيل لصاحب الهداية
والندكور في ظاهر الرواية لزوم الوفاء بالندور عينا منجزا كان او معلقا وفي رواية النوادر هو بخير بين
الوفاء وبين كفارة اليمين الخ ووجه الاستفادة ان قوله وفي رواية النوادر الخ باطلاقة شامل لما اذا كان
مطلقا او معلقا وكذا يشمل ما لو عاقبه على شرط ابراد كونه واستغيد مما قدمناه ان الترجيح اختلف
فالشرنبلالي رجح تفصيل صاحب الهداية وصاحب العناية رجح لزوم الوفاء بالندور ومطلقا تسكا باطلاق
الحديث ولم أر من رجح القول بالتخيير مطلقا وما في البحر من قوله بعد ان عزاه القول بالتخيير الى رواية
النوادر قال في الخلاصة وبه يفتي فتحصل ان الفتوى على التخيير مطلقا تعقبه في النهر بان وضع المسئلة
في الخلاصة في التعليق الذي لا يراد كونه يمنع ما ادعاه من الاطلاق اعني سواء اريد كونه أولا (قوله
ويجب عليه الوفاء) تبع في القول بالوجوب صاحب الهداية لكنه خلاف الاظهر كما سبق (قوله
يتخير بين الكفارة وبين الوفاء الخ) لان كلامه نذر بظاهره يمين بمعناه لانه قصده المنع عن ايجاد الشرط
فيميل الى أي المجتهدين بخلاف ما اذا علق بشرط يريد ثبوته لان معنى اليمين وهو قصد المنع غير موجود
لان قصده الرغبة فيما جعله شرط ادور (قوله رجع الى هذا القول) وهو التخيير فيما اذا علقه
على شرط لا يراد كونه بعد ان كان يقول يلزمه الوفاء بما سمي من غير تخيير هذا حاصل ما استفاد من
كلام الشارح وفيه مخالفة لما في الخلاصة حيث قال لوجعل على نفسه حجا أو صلاة أو صدقة بما هو
طاعة ان فعل كذا ففعله لزمه ذلك الشيء ولم تجز كفارة اليمين في ظاهر الرواية والمرزى كان يقول
ان شاء صام أو صلى أو حج وان شاء كفر وعن أبي حنيفة انه رجع عن هذا قبل موته بسبعة أيام وقال
يجب فيه الكفارة قال السرخسي وهو اختياري لكثرة البلوى وهكذا اختاره الشهيد وبه يفتي انتهى
ولهذا قال السيد المحمدي المستفاد من عبارة الخلاصة آخر اثار الفتوى على وجوب الكفارة لا التخيير انتهى
(قوله وبه أي بالتخيير كان يفتي اسماعيل الزاهد الخ) فعلى هذا اختلف النقل عن السرخسي فالشارح
نقل عنه الافناء بالتخيير وصاحب الخلاصة نقل عنه اختيار وجوب الكفارة من غير تخيير ويمكن دفع
المخالفة اذ ما في الخلاصة من وجوب الكفارة لا ينافي انه يخرج عن العهدة بإفهام التزمه وعليه فاسم
الاشارة من قوله رجع عن هذا يرجع لما ذكره أولا من قوله ولم تجز كفارة اليمين لما ذكره المرزى
من التخيير خلافا لما فهمه السيد المحمدي (قوله بر) لقوله عليه السلام من حلف وقال ان شاء الله بر
في يمينه الا انه لا بد من الاتصال لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع في اليمين الا اذا كان انقطاعه لتنفس
او سعال ونحوه فانه لا يضر وظاهر كلام المصنف ان اليمين منعقدة الا انه لا حث عليه اصلا لعدم
الاطلاع على مشيئة الله تعالى وهذا قول أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد التعليق بالمشيئة ابطال
وكذا كل ما يتعلق بالقول فالمشيشة المتصلة به ولو حكما تبطله كند وطلاق وعناق وقرار عبادة أو معاملة
وكذا سائر العقود سواء قصد الاستثناء أو لم يقصد علم حكمه أو لم يعلم بخلاف المتعلق بالقلب كالنية
بحر وشرنبلالية وهذا اذا كان القول بصيغة الاخبار فلو بالامر أو النهي كاعتقوا عبدي بعد موتي
ان شاء الله وبيع عبدي هذا ان شاء الله لم يصح الاستثناء در في الاول يبقى موصى له بالعق وفي الثاني
يبقى وكيله يبيعه لكن قال المحمدي في حاشية الاشياء وظاهر اطلاق المصنف في الاقوال يشمل الاوامر
وفي ذلك خلاف قال في العمادية الاستثناء هل يعمل في الاوامر قبل العمل وقيل لا وصرح بان ان شاء
الله في الصوم لطلب التوفيق فظاهره انه ليست فيه للاستثناء حتى يقال ان النية ليست من الاقوال
فلان بطل بالاستثناء (تمت) روى ان محمد بن اسحاق صاحب المغازي كان عند المنصور فكان
يقرأ عنده المغازي وأبو حنيفة كان حاضرا عنده فاراد ان يقرأ الخليفة عليه فقال ان الشيخ يخالف جدك
في الاستثناء المنفصل فقال له ابلغ من قدرك ان تخالف جدي فقال ان هذا يراد ان يفسد عليك

ويجب عليه الوفاء وان علقه بشرط
لا يريد كونه كدخول الدار ونحوه
يتخير بين الكفارة وبين الوفاء بما
الزعم وهو قول الشافعي في الجدي
وروى ان ابا حنيفة رجع الى هذا
القول قبل موته بسبعة أيام وشمس
بقي اسماعيل الزاهد يطلع (ولو
الاعنة السرخسي ومنسوخ بلخ ولو
وصل بمخلفه ان شاء الله) بان قال
والله لا فعل كذا ان شاء الله (بر)

ملكك لانه اذا حاز الاستثناء المنفصل فبارك الله لك في عهدك اذا فان الناس يباحونك ويحلفون ثم يخرجون ويستثنون ثم يحلفون ولا يحثون فقال نعم ما قلت وغضب على محمد بن اسحاق وأخرجه من عنده وقال لابي حنيفة استر هذا على زبلي (قوله والمراد به عدم الانعقاد) لان فيه عدم الحث كالبر فاطلق عليه زبلي (فروع) نذر ان يذبح ولده فعليه شاة لقصة التحليل والغاء الثاني والشافعي كندره بقتله ولما لو كان يذبح نفسه أو عبده أو وجب محمد الشاة ولو يذبح أبيه أو جده أو أمه لغا اجماعا لانهم ليسوا من كسبه ولو قال ان برأت من مرضي هذا ذبحت شاة أو على شاة اذ بهما فبر لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالاصححة الا اذا زاد واتصدق بلحمها لان التصديق من جنسه فرض وهي الزكاة فتح وبجر في من الدرر تناقض تنوير وشرحه واعلم ان النذر المعلق على شرط يد كونه لا يصح تعجيله قبل وجود شرطه تنوير فيما سبق بقي ان يقال ما سبق من تعليقه عدم اللزوم فيما اذا قال ان برأت من مرضي صلى ذبح شاة بيان الذبح ليس من جنسه فرض فيقدان هدى المتعة والقران ليس بفرض

* (باب العين في الدخول والسكنى والخروج والايان وغير ذلك) *

من الركوب لما كان انعقاد العين للفعل أو الترك لم يكن بدم ذكر أنواع الأفعال فذكر في هذا الباب خمسة أفعال وقدم الدخول والسكنى لان أول ما يحتاج اليه الانسان المسكن الذي يدخل فيه ثم تتوارد عليه الأفعال نهر (قوله مبنية على العرف) فلا حث في لا يهدم بيتا بيت العنكبوت الابالنية در عن الفتح والمراد عرف المخالف فان كان من أهل اللغة اعتبر فيه عرف أهلها وان لم يكن اعتبر عرف غيرهم وفي مشترك الاستعمال يعني بين أهل اللغة وأهل العرف تعتبر اللغة على انها العرف نهر وبجر واعلم ان بناء الايمان على العرف مقيد بما اذا لم يكن له نية فان كانت واللفظ يحمله انعقدت العين باعتباره كذا في الفتح وفي البحر عن المحامى المعترف في الايمان الالفاظ دون الاغراض انتهى ولعله قضاء وما ذكره الكمال ديانة فلا مخالفة شربلالية وبتفرع على اعتبار الالفاظ دون الاغراض ما لو اعتباط على شخص خلف لا يشتري له شيئا بفلس فاشترى له بدرهم أو أكثر لا يحث كمن حلف لا يخرج من الباب فخرج من السطح لان العبرة لعوم اللفظ الا في مسائل حلف لا يشتريه بعشرة حث باحدى عشر بخلاف البيع تنوير وشرحه عن الاشياء ثم رأيت في القهستاني ما نصه واعلم انه يراعى اللفظ والغرض في الايمان وقيل يراعى اللفظ لا الغرض وقيل هذا عند أبي يوسف واما عند الطرفين فيراعى الغرض انتهى (قوله على الحقيقة) يعني الاغوية دلان الحقيقة أحق بالارادة زبلي لكن قال السيد المحمدي وشيخنا ان مذهب الشافعي ليس كذلك بل الايمان عنده مبنية على العرف انتهى واختلف النقل عن الامام أحمد فالعيني ذكره مع الشافعي في انها مبنية على الحقيقة وفي البحر ذكر انها عنده مبنية على النية مطلقة وكذا في الدر قال شيخنا فيكون عن أحمد در وايتان انتهى والظاهر ان المراد من قوله في البحر مطلقة أي سواء كان ما نواه حقيقة أم لا (قوله وعند مالك على معنى كلام القرآن) لانه نزل على أصح اللغات وأفصحها قلنا ان غرض المخالف ما هو المعهود المتعارف عنده فيتعبد بغرضه ولهذا لو حلف لا يجلس على الفراش أو على البساط أو لا يستضيء بالسراج لا يحث بجلوسه على الارض ولا بالاستضاءة بالنفس زبلي (قوله لا يحث بدخول الكعبة الخ) لان البيت عرفا ما أعد لليتوتة وهذه البقاع لم تكن لها وينبغي ان يحث بالدخول في البيت المحرام والمسجدان نوى ذلك لان آيات القرآنية ناطقة باطلاق اسم البيت عليهما نهر (قوله والبيعة) بكسر الموحدة نهر وفي الغاية البيعة مع عبد النصارى والكنيسة لليهود قال القتيبي في تفسيره لهدمت صوامع للصباشين وبيع للنصارى وصلوات أي بيوت صلوات يعني كنائس لليهود ومساجد للمسلمين وفي الخلاصة عن الاصل حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا وفسطاطا

والمراد به عدم الانعقاد أي لا يحث أصلا
فلا يكون مبنيا
* (باب العين في الدخول والسكنى
والخروج والايان وغير ذلك) *
الأصل ان الالفاظ المستعملة في العين
مبنية على العرف عندنا وعند
الشافعي مبنية على الحقيقة وعند
مالك على معنى كلام القرآن ان
بدخول الكعبة والتسجد والبيعة
وهو مع عبد النصارى (والكنيسة)
وهي مع عبد اليهود

أوخيمة لا يحنث ان كان المحالف من أهل المصر وان كان من أهل البادية يحنث شيخنا (قوله والداهليز) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب نهر (قوله وهو مسقف) ظاهره انه لو لم يكن مسقفا لم يحنث وليس كذلك لان السقف وصف فالتقيده اتفاقا والمحصل كما في الشرنبلالية عن الكمال ان كل موضع اذا أغلق الباب صار داخل لا يمكنه الخروج من الدار وله سعة يصلح للبيتونة يحنث بدخوله انتهى وذكر قبل هذا ان ذكر السقف في الدهليز لاحاجة اليه وعزاه الى الكمال ثم قال فكذا في الصفة واعلم ان ما ذكره في الهداية من تصحيحه المحدث بدخول الصفة دون الدهليز وجري عليه صاحب الدرر متعقب ولهذا خالفه الكمال لان المعنى فيهما واحد (قوله وهو الساباط الذي يكون على باب الدار) مسقف له جذوع اطرافه على جدار الباب والاطراف الاخرى على جدار الجدار المقابل نهر (قوله ولا يكون فوقه بناء) عبارة القهستاني بلبناء فوقه أو مع بناء مفتحه الى الطريق كما في الهبط الخ ثم رأيت العلامة الواني أقروا ما ذكره في الدرر مع زيادة قوله ولو كان فوقه بناء لا يقال له ساطلة (قوله وفي عرف أهل الكوفة يحنث في الصفة) لان صفاتهم كانت ذوات حوائط أربعة والظاهر من عرف ديار صاحب هذا المختصر انها لا تبنى على هيئة البيوت بل تبنى ذات حوائط ثلاثة فلا تكون يتأفلح هذا قال لا يحنث وقال في النهاية الأصح عندي انه يحنث لان البيت اسم لشيء مسقف مدخله من جانب واحد وهو مبنى للبيتونة فيه وهذا موجود في الصفة الا ان مدخلها أوسع من مدخل البيوت المعروفة فكان اسم البيت متنازلا لها فحنث بسكاه الا ان يكون نوى البيوت دون الصفاف فيسدين لانه خص العام ببنية زيلعي لكن لو أبدل سكاه بدخولها كان أولى شيخنا (قوله لا يحنث بدخولها خربة) لان البناء وصف وهو في الغائب معتبر بخلاف ما اذا كانت الدار مشارا اليها حموي والمراد بخربها ان تصير ساحة فاما اذا زال بعض حيطانها فينبغي ان يحنث في المنكر نهر الا اذا كان له نية بجر عن الفتح وظاهر اطلاقه عدم المحدث اذا نوى في القضاة والديانة قيد باليمين لانه لو وكله بشراء دار منكرة فاشترى دار خربة نفذ على الموكل لتعرفها من وجهه باعتبار بيان النش والمحلة والالم تصح الوكالة لتفاحش الجهالة وهي في اليمين منكرة من كل وجه فافترقا وأشار المصنف الى انه لو حلف لا يدخل هذا المسجد فهدم ثم دخله يحنث وهو مروي عن أبي يوسف وقول أبي يوسف هو مسجد وان لم يكن مبنيًا ويبقى بعد خرابه مسجد الى يوم القيامة هو المقتضى به ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه فدخل تلك الزيادة لا يحنث لان اليمين وقعت على بقعة معينة بخلاف الحلف على عدم دخول مسجد بني فلان أو دار بني فلان والمسئلة بمخالفة فانه يحنث لانه علق يمينه على الاضائة وذلك موجود في الزيادة بجر واحد نهر بقوله وقول أبي يوسف هو المقتضى به من قول محمد بن ان المسجد اذا خرب واستغنى عنه فانه يعود الى ملك الباني أو ورثته كما في الاسعاف (قوله وفي هذه الدار يحنث بدخولها خربة) اختلف في تخريج هذه المسئلة فقيل اسم الدار لا يقع على العرصة قبل البناء وبعد ما بنيت تسمى دارا وحينئذ العرصة أصل في اطلاق هذه الاسماء والبناء بمنزلة الوصف والموصف في المعين غير معتبر حموي عن البرجندي (قوله وقال الفقيه أبو الليث ان كانت اليمين بالفارسية الخ) فالفرق بين المعروف والمنكر انما هو في العربية حموي عن البرجندي واعلم ان التفرقة بين المعروف والمنكر بالنسبة للدار اما البيت فلا فرق فيه بصر (قوله لا يحنث) لانها لم تبق دارا لا اعتراض اسم آخر عليه وكذا اذا غلب عليها الماء أو جعلت نهرًا فدخله قيد بالاشارة مع التسمية لانه لو أشار ولم يسم كما لو حلف لا يدخل هذه فانه يحنث بدخولها على أي صفة كانت دارا أو معبدا أو جاما أو بستانا لان اليمين عتبت على العين دون الاسم والعين باقية بجر من الذخيرة (قوله كذا البيت الخ) قيد بالاشارة ايما الى يانه لا يحنث في المنكر بالاولى اما اذا انهدم فلم يزل والاسم عنه حتى لو سقط السقف وبقيت حيطانه حنث بدخوله وجعل في البدائع هذا في المعين اما المنكر فلا حنث فيه لانه بمنزلة الصفة فله وهي في الحاضر لغو وفي الغائب معتبرا انتهى وفيه نظير بل لا فرق بين المنكر والمعرف حيث صلح لان ييات فيه واما اذا بنى

(والدهليز والاضلة والصفة) قال
مشايخنا هذا اذا كان الدهليز بهال
لو أغلق الباب بقي خارج البيت فان
كان يحنث لو أغلق الباب بقي داخل
كان يحنث وهو مسقف وهو الساباط الذي
البيت وهو مسقف وهو الساباط الذي
وكذا الظلة بالضم وهو الساباط الذي
يكون على باب الدار ولا يكون فوقه
بناء وفي عرف أهل الكوفة يحنث
في الصفة (وفي دارا بدخولها خربة)
أي لو حلف ان لا يدخل دارا منكر
لا يحنث بدخولها حال كونها خربة
(و) ان حلف أن لا يدخل (في هذه
الدار يحنث) بدخولها خربة (وان)
كانت (بنيت دارا أخرى) مقامها
(بعد الانهدام) وقال الفقيه أبو الليث
ان كانت اليمين بالفارسية لا يحنث
في المنكر والمشار اليه الا بدخول
المنية كذا في شرح النظم (بسته انا أو
جعلت) الدار المعينة (بسته انا أو
مسجدا أو جاما أو بستانا أو نهرًا)
فدفعه (لا) يحنث (كذا البيت)
أي كما لا يحنث ان حلف ان لا يدخل
هذا البيت

بيتاً آخر ولو بنقض الأول فلان هذا البيت الذي منع نفسه من دخوله فهو وكذا إذا حلف لا يجلس
 إلى هذه الاسطوانة أو إلى هذه الحائط فهدم ثم بنى بنقضه لم يحنث لأن الحائط إذا هدم زال الاسم عنه
 وكذا الاسطوانة فبطلت اليمين وكذا لو حلف أن لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه فكاتب به لا يحنث
 لأن غير المبرى لا يسمى قبل بل أنبوا فإذا كسره زال الاسم فبطلت اليمين وكذا إذا حلف على مقص فكسره
 ثم أعاده لأن الاسم قد زال بالكسر وكذا كل سكني أو سيف كسره ثم أعيد بخلاف ما لو نزع سمها المقص
 ولم يكسره ثم أعيد فيه سمها آخر فإنه يحنث لأن الاسم لم يزل بزوال السمها وكذا أن نزع نصاب السكيني
 وجعل عليه نصاب آخر يحنث لأن السكيني اسم للحديدة ولو حلف على قبض لا يلبسه أو قباه محشواً أو مبطناً
 أو جبة مبطنة أو محشوة أو قلنسوة أو خفين فنقض ذلك كله ثم أعيد يحنث لأن الاسم باق بعد النقص
 بخلاف ما لو حلف لا يركب هذه السفينة فنقضت ثم أهديت بذلك الخشب فركبها لا يحنث أو حلف لا يركب
 هذا السرج فنقضه ثم أعاده لا يحنث زال الاسم بعد النقص بجر (قوله فهدم ثم دخل) الفرق بين الدار
 والبيت حيث يحنث بدخول الدار منه دمه ولا يحنث بدخول البيت منه دمه أن اسم الدار يطلق في العرف
 على المنهضة واسم البيت لا يطلق على المنهدم حموى عن البرجندي (قوله أو بنى داراً أخرى) صوابه بيتاً
 آخر كما في العيني (قوله والواقف على السطح داخل) لأن السطح من الدار لا ترى أن المعتكف لا يفسد
 اعتكافه بالخروج إلى سطح المسجد فإذا حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها بأن توصل إليه من
 سطح آخر فإنه يحنث وقيل في عرفنا لا يحنث وما في المختصر قول المتقدمين ومقابله قول المتأخرين ووفق
 بينهما في الفتح يحمل ما في المختصر على ما إذا كان للسطح حضير وحمل مقابله على ما إذا لم يكن له حضير
 أي سائر بجر ومقتضاه أنه لو حلف لا يخرج منها فصعد إلى سطحها الذي لا حضير له أن يحنث والمسطور
 في النهاية أنه لا يحنث مطلقاً لأنه ليس بخارج ويؤيده ما في المحيط لو ارتقى إلى شجرة أغصانها خارج الدار
 يحنث لو سقط سقط في الطريق لم يحنث نهر والسطح معروف وهو من كل شيء أعلاه حموى عن الصحاح قيسد
 بالسطح لأنه لو حلف لا يدخل دار فلان فخر سرداباً تحت دار فلان أو قساة فدخل السرداب أو القناة
 لم يحنث لأنه لم يدخل ولو كان للقناة موضع مكشوف في الدار فإن كان كبيراً استقي منه أهل الدار فإذا بلغ
 ذلك الموضع حنث لأنه من الدار وإن لم ينتفع به أهل الدار لم يحنث لأنه ليس من مراق الدار ولا بعد داخله
 داخل الدار ولو اتخذ فلان سرداباً تحت داره وجعل بيوتاً وجعل لها أبواباً إلى الطريق فدخلها المحالف
 حنث لأن السرداب تحت الدار من بيوتها كذا في المحيط وأفاد ما طلاقه أنه لا فرق في المحلوف عليه بين
 أن يكون داراً أو بيتاً أو مسجداً فإن كان فوق المسجد مسكن فدخله لا يحنث لأنه ليس بمسجد كما في البدائع
 وأشار بقوله داخل إلى الاحتراز عما لو حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخلها من غير الباب لم يحنث
 لعدم الشرط وهو الدخول من الباب فإن نقب للدرباب آخر فدخل يحنث لأنه عقد يمينته على الدخول من
 باب منسوب للدار وقد وجد الباب الحادث كذلك وإن عني به الأول يدين لأن لفظه يحتمله ولا يدين
 في الفضا لأنه خلاف الظاهر وإن عني الباب فقال لا أدخل من هذا الباب فدخل من باب آخر لا يحنث
 بجر (قوله والجدار) يعني الخاص ولهذا قال في البحر ولو كانت الحائط التي قام عليها مشتركة بينه وبين
 جاره لم يحنث كما في الظهيرية والحاصل أنه إذا حلف لا يدخل هذه الدار وأدار فلان فإنه يحنث بالوقوف
 على سطحها أو حائطها أو شجرة فيها أو عتبتها حيث كانت داخل الباب أو دهليزها أو صحنها أو كنيها
 أو ظلتها أو بستانها الذي في وسطها أو يحنث بدخولها على أي صفة كان المحالف راكياً أو ماشياً أو محملاً
 بأمره حافياً أو منتعلاً بشرط أن يكون مختاراً ولو دفعته الرمح أو وقعته في باب الدار الصحيح أنه لا يحنث
 إن كان لا يستطيع الامتناع وإن كانت الدابة جوحاً فانفلتت وأدخلته في الدار وهو لا يستطيع إمساكها
 لا يحنث وإن أدخله إنسان مكرهاً فخرج منها ثم دخل مختاراً فالفتوى على أنه يحنث بجر عن الظهيرية
 وأعلم أن ما ذكره من أن الفتوى على أنه يحنث يحمل على القول بعدم انحلال اليمين فيما لو حلف لا يدخل

(فهدم) ثم دخل (أو بنى داراً
 أخرى) مقامها ثم دخل (والواقف
 على السطح) والجدار (داخل) حتى
 لو حلف أن لا يدخل هذا البيت
 فوقف على سطحه أو جداره حنث

فادخل مكرها أو ألقته الرمح فيها أو أدخلته الدابة ولم يسكن له قدرة على الامتناع وهو الصحيح نهر هن
 الدراية لكن سيأتي من السيد أبي شجاع أنها تفعل وهو رفق بالناس وأعلم أن المراد بالآراء على
 الدخول ما إذا حمله إنسان وأدخله أما إذا هدده حتى دخل بنفسه فإنه يحسن لوجود الفعل منه ولا فرق
 في حثه لو حلف لا يدخل دار فلان بين أن يسكنها بالملك أو بالجار أو بالعارية إلا إذا استعارها ليأخذ
 فيها واحة نهر وفي المحيط حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة قد دخل دار الغلة لا يحسن
 وفي الخاتمة حلف لا يدخل دار ابنته أو دار أمه وابنته أو أمه تسكن في بيت زوجها قد دخل المحالف حث
 ولو حلف على أولاد زوجته لا يدخلون بيته لا يحسن بدخول واحد لانه جمع ليس فيه الالف واللام
 فكان كحلفه لا يكلم رجلا أو نساء حيث لا يحسن بالواحد بخلاف ما لو حلف لا أكلم الفقراء والمساكين
 أو الرجال فإنه يحسن بالواحد لانه اسم جنس فالجمع المعروف بالالف واللام كالمرء وغير المعروف على
 حقيقته ولا تأثير للاضافة وعدمها بدليل ما في الواقعات لوقال لا أكلم أخوة فلان وليس له إلا واحد فان
 كان يعلم يحسن إذا كلف ذلك الواحد لانه ذكر الجمع وأراد الواحد وان لم يعلم لا يحسن لانه لم ير الواحد فثبت
 اليمين على الجمع فهو صريح في أن الجمع المضاف كالنكر لكن في القبة أن أحسن إلى أقرائك فأنت
 طالق تطلق بالاحسان إلى واحد ولا يراد الجمع في عرفنا فيحتاج إلى الفرق إلا أن يدعى أن في العرف
 فرقا بحر وسئل أبو نصر عن قال لا مرأته أن دخلت دار فلان مادام فلان فيها وقال ما كان فلان فيها
 فخرج فلان من الدار بأهله ومتاعه ثم عاد إليها ثم دخل المحالف الدار قال لا يحسن قال هشام قلت له إذا عاد
 إليها ليس أنه قد كان فيها قال لا يحسن لانه حيث خرج منها لم يكن فيها قلت له وكذلك قوله لا أكلم فلانا
 مادام على هذا الثوب أو مازال على هذا الثوب فلونزعه ثم لبسه ثم كلفه قال محمد بنم لا يحسن وفي مجموع
 النوازل ما يخالف هذا قال ولو قال إن كلمت ما كنت في هذه الدار فأمرأته كذا فخرج ثم عاد ثم كلفه حث
 والفرق أنه يكون كون بعد كون ولا يكون ديمومة بعد ديمومة شخنا عن فصول العمادي (قوله والاختار
 أن لا يحسن أن كان المحالف من بلاد الجهم) لانه لا يسمى داخل عرافدار (قوله وفي طاق الباب) أي
 باب الدار والطاق ما عطف من الابنية جوى عن المفتاح (قوله لا يحسن) لأن الباب لا حراز الدار وما
 فيها فلم يكن الخارج من الدار والمراد بطاق الباب عتبة بحيث إذا أغلق الباب كانت خارجه عنه وهي
 المسماة بالسكفة الباب بجر (قوله أو إحدى رجليه) لأن الانفصال التام لا يكون إلا بالقدمين خلافا
 لما في كثير من الكتب أن استوى الجانبان أو كان الجانب الخارج أسفل لم يحسن وأن كان الجانب
 الداخل أسفل حث وفي الظهيرية ولو أدخل رأسه إحدى قدميه حث بجر (قوله ودوام الخ) والفارق
 أن كل ما يصح امتداده له دوام كالعود والقيام والنظر ونحوه وما لا يمتد له دوام كالدخول والخروج
 وأشار المصنف إلى أنه لو قال كما ركبت فأنت طالق وهو راكب ومكث ثلاث ساعات طلقت ثلاثا في كل
 ساعة طلقة بخلاف ما إذا لم يكن راكبا فركب فأنها تطلق واحدة ولا تطلق بالاستمرار وعلى هذا لو قال كلما
 ركبت هذه الدابة فله على أن تصدق بدهم ثم ركبها ودوام عليه فعليه درهم واحد ولو قال ذلك حالة
 الركوب لزمه في كل ساعة يمكنه النزول درهم قلت في عرفنا لا يحسن إلا ابتداء الفعل في الفصول كلها
 وإن لم ينو عن أبي يوسف ما يدل عليه ولو حلف لا يدخلها غدا وهو فيها مكث حتى مضى الغد لم يحسن لانه
 لم يدخلها فيه ولو نوى بالدخول الإقامة فيه حث بجر (قوله وقال زفر يحسن) لوجود اللبس والركوب
 والسكنى بعد اليمين وإن قل وذلك كاف للحث ولنا أن اليمين تعقد للبر ولا يمكن تحقيق البر إلا باستثناء هذه
 المدة فلا تدخل للضرورة لأن الشارع أمر بالبر ونهى عن الحث بقوله تعالى واحفظوا أيمانكم وبقوله
 ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ولو لم يستثن زمن البر لكان تكليفها بالبر في الوسع فإن قيل اليمين كما
 تعقد للبر تعقد للحث كما في قوله لا مسن السماء قلنا هناك بضاعت قد للبر حقيقة وإن لم يتصور
 عادة وإنما يحسن بعد انعقاده للجزء عادة لأنها عقدت للحث زبلي (قوله فكذلك أيا ما لم يحسن حتى يخرج الخ)

والاختار أن لا يحسن أن كان المحالف
 من بلاد الجهم وعليه الفتوى وإن كان
 من بلاد العرب يحسن وهو جواب
 الأصل (و) أن وقف (في طاق
 الباب) بحيث لو أغلق الباب يكون
 داخل لا يحسن وأما إذا كان خارجا
 لا يحسن ولو أدخل رأسه أو إحدى
 رجليه لم يحسن (ودوام اللبس والركوب
 والسكنى كالإشياء لا دوام الدخول
 حتى لو حلف لا يلبس هذه الدابة
 وهو لا يلبس أو لا يركب هذه الدار
 وهو راكبها أو لا يسكن هذه الدار
 وهو راكبها فخرج أو نزل أو تنقل
 وهو ساكنها فخرج أو نزل أو تنقل
 في الحال لا يحسن وقال زفر يحسن
 ولو حلف أن لا يدخل هذه الدار وهو
 فيها مكث فيها أيا ما لم يحسن حتى يخرج
 ثم يدخل

ونظير المسئلة حلف لا يخرج وهو خارج لا يحنث حتى يدخل ثم يخرج وكذا لا يتزوج وهو متزوج أو لا يتطهر وهو متطهر فاستدام الطهارة أو النكاح لا يحنث بجر (قوله وهو المراد بدوام الدخول) أي المكث فيها أياما حموى (قوله والافالدخول لدوام له) اذ الدوام على الفعل لا يتصور حقيقة لان الدوام هو البقاء والفعل المحدث عرض والعرض مستقبل البقاء فيستحيل دوامه فكان المراد بالدوام تحدد أمثاله بجر (قوله ولو حلف ان لا يسكن الخ) لما كان بالاخذ في النقلة ببرد كرمعناها (قوله او المحلة) هي المسماة في عرفنا بالحارة والسكة كالحلة بجر (قوله واهله) الواو بمعنى اولان الحنث يحصل بقاء احدهما من غير توقف عليهما فلو قال نويت التحول بيدى خاصة لم يصدق في القضاء ويدين بجر عن البدائع (قوله وهو يريد ان لا يعود اليها) قيد بذلك ليعلم حثه فيما اذا اراد العود أو لم يكن له نية بالاولى (قوله بخلاف المصر) او البلد حيث لا يتوقف البر على نقل المتاع والاهل فيمارى عن ابي يوسف لانه لا يعد ساكن في الذي انتقل عنه عرفا بخلاف الاول بجر ليس قال في النهر وفي عصرنا يعد ساكنا بترك اهله ومتاعه فلو خرج وحده ينبغي ان يحنث (قوله او القرية) اشار به الى ما في البحر عن الهداية من ان القرية بمنزلة المصر في الصحيح من الجواب (قوله وان كان وتدا) بكسر التاء افصح من فتحها فهداى لان السكنا ثبت بكل المتاع فتبقى بقاءه شئ منه وهذا مذهب الامام واختلاف الترجيح فالفقيه أبو الليث رجع قول الامام ورجع في الهداية قول محمد ومنهم من مرح بان الفتوى عليه كما في الفتح وصرح كثير كصاحب المحيط والفوائد الظهيرية والكافي بان الفتوى على قول أبي يوسف فقد اختلف الترجيح والافتاء بمذهب الامام أولى لانه أحوط وان كان غيره ارفق ويتفرع على كون السكنى تبقى بقاء اليسير من المتاع عنده انه لو انتقل المودع وترك الوديعة لا خير في المنزل المنتقل عنه لا يضمن وعندهما يضمن ذكره الرازي بجر ولا يخفى ما فيه من التفريط في المحفظ (قوله وعند محمد الخ) في الذر نبلا لية عن البرهان هو اصح ما بقي به من التجهيزين (قوله ومشايخنا قالوا الخ) هذا تعييد لا طلاق الحنث عند الامام ببقاء القليل من المتاع يعني ما ذكر من انه يحنث ببقاء القليل عند الامام ليس على اطلاقه بل قيده المشايخ بما اذا كان ذلك الباقي مما يقصده السكنى (قوله فاما الاهل الخ) والمراد بالاهل زوجته وأولاده الذين معه وكل من كان يأويهم لخدمته والقيام بأمره بجر عن البدائع (قوله بلا تأخير) واعلم انه اذا نكح بقاء ساعة ان أمكنه النقل فيها فاما اذا لم يقدر بأن دخل الليل وخاف من لص أو منع من ذي شوكة أو لم يجد ما ينتقل اليه أو غلق عليه الباب فلم يقدر على فتحه أو كان شربا أو ضعيفا عن حمل المتاع بنفسه ولم يجد من ينقله لم يحنث ويلحق ذلك الوقت بالعدم للضرورة وقولنا وخاف من لص انما هو قيد في الرجل اذ وجود الليل كاف في حق المرأة حتى لو قال لها ليلان سكنت هذه الدار فانت طالق عذرت حتى تصبح لانها في معنى المكره بخلاف الرجل لانه لا يضاف هو المختار وينبغي في ديارنا ان يكون وجود الليل عذرا في حق الرجل أيضا اذا كان يحنث من مضادة الوالى او اتباعه بخلاف ما اذا قال ان لم أخرج من هذا المنزل اليوم فامرأته طالق فقيد ومنع عن الخروج أو قال لامرأته ان لم تحيى الليلة الى البيت فانت طالق فنعها والها حيث تطلق فيهما هو الصحيح والفرق ان شرط الحنث في هذه المسئلة هو الفعل وهو السكنى وهو مكره فيه وللا كراهة تأثير في اعدام الفعل والشرط في تلك المسئلة عدم الفعل ولا اثر للا كراهة في ابطال العدم بجر (قوله واذا انتقل الى السكة الخ) ظاهرا لاطلاقه انه لا فرق بين كور الدار ملكا أو مستأجرة وسيأتى عن شرح السيد ما يخالفه حموى (قوله لا يبر) كذا في الهداية ودليله في الزيادة من خرج بعباله من مصر فلم يتخذوطنا آخر يبقى وطنه الاول في حق الصلاة كذا هذا انتهى وفي الفتح واطلاق عدم الحنث أوجه وكون وطنه باقيا في حق اتمام الصلاة مالم يستوطن غيره لا يستلزم اسميته ساكنا عرفا بذلك المكان انتهى وفي الظهيرية والصحيح انه يحنث مالم يتخذ مسكنا آخر بجر وفيه لو كان له في الدار زوجة براودها الخروج فأبى ولم يقدر على انراجها فانه لا يحنث ببقائها (قوله وان كان في طلب مسكن آخر فترك الامتعة الخ) وكذا لو بقي هو فيها أياما

وهو المراد بدوام الدخول والا
فالدخول لدوام له فكيف يستقيم
قوله لدوام الدخول وقال الشافعي
يحنث ولو حلف ان (لا يسكن هذه
الدار أو البيت او المحلة فخرج) منها
(وبقى متاعه واهله) وهو هو يريد
ان لا يعود اليها (حنث بخلاف) ماله
حلف ان لا يسكن في هذه (المصر)
أو القرية فخرج بنفسه وترك اهله
ومتاعه فانه لا يحنث قوله حث أى
حنث مطلقا سواء بقي من متاعه قليل
أو كثير وان كان وقد اعند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف ان نقل أى
لا يحنث وان نقل الاقل يحنث وعليه
الفتوى وعند محمد ان نقل الى
المسكن الثاني ما يتأتى له السكنى به
لم يحنث ومشايخنا قالوا اذا كان
الباقي مما يقصده السكنى فاما ان
بقي مكنسة أو ورد أو قطعة حصير
لا يبقى ساكنا فلا يحنث وهذا
الاختلاف في نقل الامتعة فاما الاهل
فلا بد من نقل الكل باختلاف
وينبغي ان ينتقل الى منزل آخر بلا
تأخير حتى يبر واذا انتقل الى السكة
أو الى مسجد قالوا لا يبر وان كان
في طلب مسكن آخر فترك الامتعة
فهي لا يحنث في الصحيح اذ لم يفرط
في الطلب وهذا اذا كان المخالف
ذاعبال فان كان في عيال غيره أو كان
ابنا كبيرا يسكن مع ابيه أو كانت
امراه لا يحنث بترك المتاع لان المعبر
هنا مسكنه فقط

وهذا اذا كان بالعربية فاما اذا قال
بالفارسية من يدين خانه
اندر بناسم

(معاني الكلمات الفارسية)
من يدين خانه اندر بناسم
انا في هذه الدار فيما ما اكون
اما لا اكون في هذه الدار اى لا اسكنها
فخرج بنفسه بغرم ان لا يعود
لا يحنث وان خرج به - نزم ان يعود
حنث قال الفقيه ابو الليث في الدار
المستجرة اذا سلم الدار الى
صاحبها بر في يمنة وان كان
هو والتساع في السكة او المسجد
كذلك في شرح السيد ولوحف
(لا يخرج) من المسجد (فخرج)
الحالف حال كونه (محمولا) ملتبسا
(بأمره حنث) لو حلف ان لا يخرج
فخرج محمولا (برضا لا بأمره) وان خرج
مكرها لا يحنث (كلا يخرج) اى كما
لا يحنث لو حلف ان لا يخرج من داره
(الا الى جنازة فخرج) منها (البرائتم) ان
الحارج (الى حاجة) اخرى وقال
بعض مشايخنا ان اخرج برضا قلبه
لا بأمره يحنث ولا يصح الا قول ولو حلف
(لا يخرج) ولا يذهب الى مكة فخرج
من بيته حال كونه (بريده) اتم
رجوع) من غير وصول اليها
(حنث) واعلم انه يشترط للحنث
ان يجاوز عمران مصره الى نية
الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل
ان يجاوز عمران مصره لا يحنث
وان كان على هذه الية

بطلب منزلا آخر وخرج واشتغل بطلب دار أخرى لنقل الابل والتساع أو خرج لطلب دابة لينقل عليها
التساع فلم يجد أيا ما يحنث وكذلك كانت أمته كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وهو بمنزلة من يستكرى دابة
فلم يستكرى يحنث بجر (قوله وهذا اذا كان بالعربية) فتلخص من كلامه ان حنثه بترك تساعه وأمله
مقيد بقيود ان تكون بمنه بالعربية وان يكون الحالف مستقلا بالسكنى وان لا يكون الترك لطلب منزل
اذ لم يفرط في الطلب شيئا (قوله اذ لم يفرط الى صاحبها) استحسن هذا التمهيد في البحر ومال في
الفتح الى اطلاق عدم الحنث بمعنى سلم المفتاح أولا وعلمه بأن العرف بعده غير ساكن (قوله ولو حلف
لا يخرج من المسجد الخ) وفي البدائع الخروج من الدور المكوفة ان يخرج الحالف بنفسه وتساعه
وعلمه كما اذا حلف لا يسكن ومن البلدان والقرى ان يخرج بدنه وخاصة وعلى هذا من صور المسئلة
في البيت يحمل كلامه على ان الحالف كان نعال غيره في السكنى كما مرهروا بالبلدان بالضم كدكران
شيئا (قوله لا يخرج فان خرج الخ) وهذا الحكم لا يختص بالحلف على الخروج لانه لو حلف لا يدخل
فادخل محمولا أمره حنث وبرضاه لا بأمره أو مكرها لا بجر (قوله حنث) لان فعل الأمر يضاف اليه
(قوله أو اخرج مكرها) بأن جملة اتساعه وان خرج كارهه لذلك اما اذا توعد فخرج بنفسه حنث ما عرف
ان الاكراه بهذا المعنى لا يعدم الفعل عندنا وقد تترجم ان اليمن لا تفعل وقال السيد بن شجاع تفعل
وهو ارفق بالناس واثرا لخلاف يظهر فيما لو دخل بعد هذا الانحراج فعلى الراجح يحنث لا على مقابلة نهر وفتح
والصواب ان يقال ان اثر الخلاف يظهر فيما لو دخل بعد هذا الانحراج ثم خرج لان اليمن على الخروج
فلا يحنث الا بالخروج ثانيا بعد مدخل بجر واعلم ان صاحب البحر في فتاويه أفتى باخلافها أخذ
يقول ابن شجاع بغير ان ما سبق من انه اذا توعد فخرج بنفسه حنث حكمه القهستاني بغير ونصه خرج
بقدمه للتهديد لم يحنث وقبل يحنث كما في المحيط انتهى (قوله لا يحنث) اما عدم الحنث فيما لو اخرج مكرها
فبإتفاق وأما فيما اذا اخرج راضيا لا بأمره وعلى الصحيح كما سلكه الشارح لان الفعل انما ينتقل بالامر
ولم يوجد (قوله كلا يخرج الا الى جنازة) وأفاد في المحيط انه يكفي في قصد الخروج الى الجنازة الانفصال
من باب الدار لانه بذلك يعد خارجا انتهى سواء مشى معها او صلى عليها أو لا نهر (قوله اى كما لا يحنث لو حلف
ان لا يخرج الخ) لان الموجود هو الخروج المستثنى والمضى بعد ذلك ليس بخروج لان الخروج عبارة
عن الانفصال من داخل والبيان الى حاجة أخرى عبارة عن الوصول فتعارف لا يحنث زيلبي (قوله فالى
بعض مشايخنا ان اخرج برضا قلبه لا بأمره يحنث الخ) هذا يتعلق بما لو حلف ان لا يخرج فان خرج محمولا برضاه
لا بأمره ولو قدمه على قوله كلا يخرج الا الى جنازة كان أولى (قوله لا يخرج أولا يذهب الخ) لم أر من
صرح بلفظ الرواج وهو كثير في كلام المصريين وقد قال الازهرى الرواج الذهاب سواء كان لأول الليل
أو آخره أو في الليل قال النووي وهذا هو الصواب انتهى فملى هذا اذا حلف لا يروح الى كذا فهو بمعنى
الخروج بجر وتعبه في الشرع بلالية بان الدليل خاص بالذهاب ليس بالاول والمذمى أعم فينبغي ان يمتنع على
المرف الخ وفيه نظر اذ ليس في الدليل ما يقتضى التخصيص بالليل (قوله ثم رجع) ظاهره انه يشترط
لحنثه رجوعه وليس كذلك لانه يحنث بالخروج على قصدها سواء رجع أم لم يرجع الا ان يراد به العود
عن ارادته اياها وهذا صادق بما اذا قصد غير هانهر والظاهر ان يقال تقييده بالرجوع ليعلم حنثه عند عدم
رجوعه بالاولى (قوله واعلم انه يشترط للحنث الخ) ولو كان بينه وبين الحلو فله دون مدة السفر
شرع بلالية عن البحر وأقول الذي في البحر عن الفتح لو لم يكن بينه وبينها مدة السفر ينبغي ان يحنث بمجرد
انفصاله من الدار انتهى وانما هانهر قوله في الشرع بلالية ولو كان بينه وبين الحلو فله دون مدة السفر
واصلاحا قبله بل سقط جواب الشرط وهو قوله لا يشترط لحنثه بمجاوزة عمران دل على ذلك هانهر والبحر
ومن هنا يعلم ما وقع لبعضهم في هذا المقام (قوله على نية الخروج الى مكة) كأنه ضمن لفظ اخرج
أسافر للعلم بأن المضى اليها سفر والفرق بين الخروج الى مكة حيث لا يحنث الا بمجاوزة عمران بخلاف

الخروج الى الجحيزة حيث لا يشترط فيه ذلك ان الخروج الى مكة سفر ولا سفر قبل مجاوزة العران (قوله والذهاب كالمخرج في الصحيح) وهذا اذا لم يكن له نية وأما اذا نوى أحدهما فهو على ما نوى لانه نوى ما يحتمله لفظه زيلبي (قوله وقيل لا يحسن ما لم يدخلها) لقوله تعالى اذهب الى فرعون والمراد الايمان وجه الاول انه بمنزلة الخروج يقال ذهب الى مكة بمعنى خرج اذا زال عن مكانه فلا يقتضي الوصول ولهذا صح ان يقال ذهب الى مكة قبل الوصول اليها كما يقال خرج الى مكة بخلاف الايمان زيلبي ثم في الخروج والذهاب تشترط النية عند الانفصال للحنث وفي الايمان لا يشترط بل اذا وصل اليها يحسن نوى أول من لا يخرج من متون يحتمل الخروج اليها والى غيرها وكذا الذهاب فلا بد من النية عند ذلك كالمخرج الى الجحيزة بخلاف الايمان لان الوصول غير متون وفي البحر عن الذخيرة حلف ان لا تاتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يحسن لانها ماتت العرس بل العرس انما انتهى (قوله حلف لياثيه) هو على ان ياتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه وان في مسجده لم يحسن بحر (قوله فلم يأنه حتى مات حنث) واصل هذا الحالف في اليمين المعلقة لا يحسن مادام الحالف والمخوف عليه قائمين لتصورا لرفا دامات أحدهما فانه يحسن كذا في الغاية وبهذا ظهر ان الضمير في قوله حتى مات يعود الى أحدهما أيهما كان لانه خاص بالحالف كما هو المتبادر من العبارة وقيد باليمين المطلقة لانها لو كانت مقيدة كقوله لم أدخل هذه الدار اليوم فعبدي حرقان الحنث معلق بالشرأ وقت حتى اذامات الحالف قبل خروج الوقت ولم يدخل لا يحسن وأما اذا مضى الوقت قبل دخوله وهو حي عتق العبد بحر وقيد بقوله حتى مات لانه لو ارتد وتحقق بدرا الحرب لا يحسن وان كان ذلك موتا حكما لبطالان يمينه بالله تعالى بحمد الردة كما مر نهر (قوله أي حصة أسباب الايمان) أي تهيئه لا ارادة الفعل على وجه الاختيار لخرج الممنوع وينبغي انما اذا نسي اليمين لا يحسن لان النسيان مانع وكذا الوجه فلم يأت به حتى مضى الغد بحر (قوله وسلامة الآلات) أي الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع نهر (قوله وارفع الموانع) كذا ذكره الزيلبي وتعقبه في النهر بان ذكره بعد قوله سلامة الأسباب والآلات - شؤ (قوله لا قضاء) وقيل بصدق قضاء أيضا لانه نوى حقيقته اذا سم الاستطاعة يطلق بالاشتراك عليهم ما ورد بانه وان كان مشركا الا انه تعورى استعماله عند المطلاق عن القرينة للعنى الاول فصارت ظاهر افيه فلا يصدق القضاء في خلافه تنويعا لآلية عن الفتح وفي الزيلبي واذا نوى استطاعة الفعل لا يتصور حنثه أبدا لانها لا تسبق الفعل انتهى (قوله شرط الاذن لكل خروج) لان معناه لا يخرج الى اخر وجه ملصقا باذن والمستثنى منه نكرة في سياق النفي فافاد العموم فاذا خرج منها بعض بقي ما عداه على حكم النفي فلو قال عذبت الاذن مرة يصدق ديانة وقضاء عنه أبي حنيفة ومحمد واحدى الرايتين عن أبي يوسف وعنه انه لا يصدق في القضاء وعليه الفتوى جوي عن البرجندي ويشترط ان لا يكون الخروج لوقوع غرق أو حرق غالب فان كان لم يحسن ثم اذا حنث بخروجها مرة بغير اذن لا يحسن بخروجها مرة أخرى اعد ما يوجب التكرار وانحلت اليمين بالاول كما في الظهيرية وطريق اسقاط هذا الاذن ان يقول كلما اردت الخروج فقد اذنت لك ولو نهاها عنه بعد ذلك لم يعمل نية عند أبي يوسف خلافا لمحمد وبه أخذوا بالفضل واجمعوا أنه لو اذن لها في خروجه ثم نهاها عن تلك الخرجة فان نية يعمل ولو اذن لها ثم قال كلما نيتك فقد اذنت لك فنهاها لم يصح نية وان لا تقوم قرينة على عدمه حتى لو قال لها في غضب ان نوى التهديد لم يكن اذنا وفي المحيط حلفه ثلاثة ان لا يخرج من بخاري الا باذنهم فمن أحدهم لا يخرج وامات أحد الثلاثة فخرج لم يحسن لانه ذهب الاذن الذي وقعت عليه اليمين ولو قال الا باذن فلان فمات المخوف عليه بطلت اليمين عند هذا خلافا لابي يوسف ويشترط في اذنه لها ان تجمعها لغير مجموع لم يكن اذا قيل هذا قولها ما وعند أبي يوسف وزفر يكون اذنا والعصم انه على قولها لا يكون الا بالسمع والعصم فلو اذن لها ما اعربية ولا عهد لها بها فخرجت حنث نهر بخلاف لا يخرج الا بعلمه فخرجت وهو يراها فنهها لم يحسن ولو اذن لها

والذهاب كالمخرج في الصحيح وقيل لا يحسن فيه ما لم يدخلها (وفي لا ايمانها) أي فيما اذا حلف ان لا ياتي مكة (لا) يحسن ما لم يدخلها ولو حلف (لا) ياتي أي فلانا (فلم يأت) حتى مات حنث في آخر جر من أجزاء (حياته) حلف (لا) ياتي (غدا) أي حصة أسباب استطاعة العفة (الآلات) وارتفاع الايمان وسلامة عنه مانع من مرض الموانع حتى لو لم يمنع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عرض آخر فلم يأت حنث (وان نوى) بها (القدرة) الحقيقة التي يحسنها الله سبحانه للعبد حاله الفعل مقادير له عند أهل السنة (دين) أي صدق ديانة فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى لا قضاء حلف (لا يخرج) امرأته (الا باذن شرط) الاذن لكل

خروج

حتى لو اذن لها مرة فخرجت مرة أخرى
بلاذن حنت (بخلاف) ما لو حاف
لا تخرجي (الا ان) اذن لك (وحتى)
ان اذن لك فاذن لها مرة فخرجت
ثم خرجت بعده بلاذن لم يحنث (ولو
أرادت) المرأة (المخرج فقال) الزوج
(ان خرجت) فانت طالق (أو) ارادت
(ضرب العبد فقال ان ضربت) فعبدى
حر (تقيد) الخلف (به) أى بذلك
المخرج أو الضرب حتى لو مكنت
ساعة ثم خرجت او ضربت لا يحنث
وهذه بين الغور مأخوذة من فارت
القدر اذا غلت فاستعمل المرأة
سميت به الحالة التي لا ريث فيها ولا لبث
ويتقال جاء فلان من فوره أى من
ساعته وهردا أبو حنيفة باخاها رها ولم
يسقه احد اليها (كاجلس) أى كما
تقيد الخلف بالغداة المعني فيما اذا قال
لرجل اجلس (فتقعد عندي فقال ان
تقديت) فعبدى حر فذهب الى منزله
فتقدي لم يحنث وقال الشافعي وزفر
يحنث (ومركب عده مكرهه في الحنث
ان نوى) الحال انه (لادين به)
املا او يكون دين ولكن لم يستغرق

الكل وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فلو كانت بالفارسية يحنث بكل حال ولو حلف لا يركب دابة فحمل على الدابة مكرها لا يحنث ولو حلف لا يركب مركبا فركب سفينة او جملا او دابة - نث ولو آدميا يذبحني ان لا يحنث بحرقا في الفتح ويذبحني ان المحالف لو كان من البدوان تنعقد على الجمال ايضا بلانية لان ركوبه معتاد لهم وكذا اذا كان حضريا جالسا نهزفت وكذا لو كان مسافرا للرحل وان لم يكن بدويا ولا جالا (قوله حتى لو حلف ان لا يركب دابة فلان الخ) ههنا صور اربع الاولى ان يكون عليه دين مستغرق لرقبته وكسبه فلا يحنث لان هذا المركب ليس له الثانية ان لا يكون عليه دين مستغرق ولكن نوى بركب فلان مركبه الخاص به فلا يحنث الثالثة ان لا يكون عليه دين ولم ينو مركب العبد فلا يحنث لان الملك وان كان لفلان لكن يضاف الى العبد عرفا فاختلت الاضافة الى المولى فبدون النية لا يتناول اللفظ الرابعة اذا لم يكن على العبد دين مستغرق ونوى مركب العبد فانه يحنث بركوبه جوى عن البرجندى (قوله فركب دابة عبدا دون له) تقييده بالمأذون له لا للاحتراز عن المكاتب بل لانه المختلف فيه اما المكاتب فلا خلاف في عدم الحنث بركوب دابته كما يستفاد ذلك مما ساقى في كلام الشارح (قوله لم يحنث نوى اولم ينو) لانه اذا كان عليه دين مستغرق لا يملك المولى ما في يده عبده حتى لا يعتق بعتقه فلا يدخل تحت اليمين نوى اولم ينو وفيما اذا لم يكن عليه دين مستغرق يملك ما في يده لكنه يضاف الى العبد عرفا وشرا ففقتل الاضافة الى المولى فلا بد من النية زيلعي واعلم ان المراد من قوله لا يعتق بعتقه عبده عبده واما نفس العبد المأذون المدين فانه يعتق بعتقه مولا ويضمن قيمته للغرماء وسيجي في باب شيننا (قوله بخلاف عدم دين وعدم دين مستغرق) لو اقتصر على الثاني لا غناء عن الاول اذ عدم الدين المستغرق صادق بهما معا بان لا يكون عليه دين أصلا او كان ولم يكن مستغرقا (قوله هذا عند ابن حنيفة) قال في البرهان على هذا الخلاف دخول عبده ماذونه في حكم حررت عبيدي شربلا لية وقال في البحر فظير هذا الاختلاف ما لو قال كل مملوك لي حر فعند أبي يوسف لا يدخل عبيده التاجر الا بالنية سواء كان على العبد دين او لا وعند محمد عتقوا نواهم او لا كان عليه دين أم لا وعند أبي حنيفة ان لم يكن عليه دين عتقوا اذ نواهم والا فلا وان كان على العبد دين لم يعتقوا وان نواهم انتهى واعلم ان المراد بالدين هو المستغرق (قوله وعند أبي يوسف الخ) لان استغراق كسبه بالدين لا يمنع ثبوت الملك للمولى الا أنه تشتط النية لا اختلال الاضافة فلو لم ينو له لا يحنث جوى عن البرجندى (قوله وعند محمد الخ) اذا العبد وما في يده ملك لسيدته والدين لا يمنع من ثبوت الملك للمولى في كسبه جوى عن البرجندى

(باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام) *

ذكر الاكل والشرب بعد المخروج لانه انما يراد منه غالبا تحصيل ما به بقاء البنية من الماء كقول والمشروب ولا خفاء في احتياجه الى اللبس والكلام فلا جرم ان ذكرهما بعده ثم الاكل اصال ما يتأتى فيه المضغ الى المجوف وان ابتلعه بلامضغ كالمخبز ونحوه فلو حلف لا ياكل بيضا فابتلعهها حنث ولو حلف لا ياكل صنبا فابتلع ماءه فقط لم يحنث لان هذا ليس بأكل ولا يشرب ولو عصره واكل قشره حنث كذا في البدائع والذوق اصال الشيء الى فيه لاستبانه طعمه وقيل الاكل عمل الشفاء والحلق والذوق عمل الشفاء دون الحلق والابتلاع عمل الحلق فقط والمص عمل اللهاء واعلم ان كل اكل ذوق ولا عكس فيبينهما من النسب العموم المطلق وهذا ظاهر على الثاني اما على الاول فيبينهما عموم وخصوص من وجه لان عمل الغم ليس معتبرا في مفهومه فيجتمعا في اصال ما يشتم وينفرد الذوق فيما لم يوصل والاكل فيما ابتلع بلامضغ جوى وفيه نظر يعلم بمراجعة النهر ومقتضى عدم الحنث بابتلاع ماء العنب في حلفه لا بأكله عدم الحنث ايضا في حلفه لا ياكل سكر الخصة وابتلع ماءه وبه صرح في البحر معللا بعدم وجود الاكل لانه مما لا يحتمل

المضغ وعزاه للإمام محمد وعزاه في النهر إلى المخانية وتهذيب القلاني لصكن قال وفي عرفنا يحنث وفي
 الخلاصة لو عني بالذوق الاكل لم يدين في القضاء الا اذا تقدم ما يدل عليه كتغذي غلفان لا يذوق
 معه طعاما ولا شرابا فهذا على الاكل والشرب انتهى وفي الدرر لم يضمن للصلاة لا يحنث الخ يعني اذا كانت
 يمينه على عدم ذوق الماء فتضمن للصلاة (قوله أو الكرم) لوقال مثلال كان اخصر واشمل جوى
 (قوله حنث بمرها) لانه اضاف اليمين الى ما لا يؤكل فنصرف الى ما يخرج منه لانه سبب له فجازت
 الاستعارة زباني والتمر بالمثلثة ما يخرج منها حيث لم يتغير بصنعة فلا يحنث بالنبيذ والنخل والناطف
 واللبس المطبوع وقيد بما لا تؤكل عينه لانه لو حلف على ما تؤكل عينه كذه الشاة أو هذا العنب
 انصرف اليمين الى اللحم والعنب دون اللبن والزبد والعصير فان قلت ورق الكرم مما يؤكل عرفنا غيبني
 ان تنصرف اليمين الى عينه قلت اهل العرف انما يأكلونه مطبوخا نهر (قوله أو باكل طاعها أو جبارها)
 وهو بالضم والتشديد شحم النخل صحاح (قوله أو دبس) قيد المحوى بغير المطبوخ فلا يتأني ما سبق
 من عدم الحنث به اذا كان مطبوخا وهو أي الدبس بكسر الدال عصاره العنب صحاح (قوله وانما
 قيد به لانه لا يحنث باكل عين النخلة) هو الصحيح قال اللؤلؤ المحي ولونوا هالان الحقيقة مهجورة بدلالة
 محل الكلام وفي المحيط لو نوى اكل عينها لم يحنث باكل ما يخرج منها لانه نوى حقيقة كلامه ومقتضى
 الأول انه يحنث نهر قال في البحر بعد ان نقل عن المحيط ما نقله عنه في النهر وينبغي ان لا يصدق قضاء لان
 المجاز صار متعينا ظاهرا فاذا نوى خلاف الظاهر لا يقبل وان كان حقيقة وله شواهد كثيرة وأشار بقوله
 بمرها لانه لو قطع غصنا منها فوصله بشجرة أخرى فاكل من ثمر هذا الغصن لا يحنث وقال بعضهم يحنث
 (فسر) قال ان اكلت هذا الزغيف اليوم فامر أنه طالق ثلاثا وان لم آكله اليوم فامته حرة فاكل
 النصف لم يحنث لانعدام شرط الحنث في اليمينين وهو اكل الكل أو ترك الكل * اخذ لقمة فوضعهما
 في فيه فقال لهر جل امرأتى طالق انا كلفتها وقال آخر امرأتى طالق ان اخرجتهما من فيك فاكل البعض
 واخرج البعض لم يحنث واحدهما لان شرط الحنث اكل الكل أو اخرج الكل * هذا الزغيف على حرام
 فاكل بعضه حنث بخلاف لا آكل هذا الزغيف اذا كان كله مما يؤكل في مجلس واحد والعقوى على ذلك
 والاصل انه اذا حلف لا ياكل معينا فاكل بعضه فان كان مما يؤكل أو يشرب كله عادة فاحلف على كله
 والا فعلى بعضه فلو حلف لا ياكل هذا الطعام فان كان يقدر على اكله كله لا يحنث حتى يأكله كله وان لم
 يقدر حنث باكل بعضه بخلاف ما لو كان مكان الاكل يبيع فانه لا يحنث ببيع بعضه والفرق ان الاكل
 لا يتأني على جميعه في مجلس واحد بخلاف البيع بمر (قوله ولوعين البسراخ) الاصل في جنس هذه
 المسائل ان اليمين اذا عقدت على شيء بوصف فان صلح داعيا الى اليمين بتقديده سواء كان معرفا أو منكرا
 وان لم يصلح داعيا فان كان منكرا تنقيد أيضا جوى والبسراخ كافي الصحاح (قوله لا يحنث
 برطبه الخ) فيه لف ونشر مرتب وانما كان كذلك لان صفة الرطوبة والبسرة داعية الى اليمين اذ ربما
 يضره الرطب دون البسرة وبالعكس جوى (قوله ولا يحنث باكل ثمره) بالثناة وهو ما يبس منه نهر
 قيد باليمين لانه لو اوصى بهذا الرطب فصار ثمراته مات لم تبطل الوصية لان فوات بعض الموصى به لا يبطلها
 وفي اليمين تناول بعض المحلوف عليه فلا يحنث بخلاف ما اذا اوصى بعنب ثم صار زبيب ثم مات الموصى
 بطلت الوصية والفرق ان الرطب والتمر صنف واحد لقلة التفاوت بينهما بخلاف العنب والزبيب فانه
 تبديل وهلاك بمر عن الغاية (قوله ولا يحنث باكل شيرازه) بكسر الشين المجهمة ابن يقطين جدا
 ويصير فيه حوضه قاله باكبيران ما ذكر صفة داعية الى اليمين فتقيد بيمينه وقال العيني الشيراز هو
 اللبن الرائب اذا استخرج ماؤه الخ (قوله وما اذا لم يكن لها ثمر) أي النخلة وعلى هذا لا يصح التمثيل بشجر
 الصفصاف جوى (قوله فيحنث بثمرها) اطلقه ولم يقيد بما اذا اشترى به ما كولا وما في الفتح من
 تقيد به بذلك وزاد في البحر قيد الاكل أيضا متعقب ولهذا قال في الشرب ليلية وقد يقبل براد بالاكل

أو الكرم (حنث بمرها) أي حنث
 باكل ثمرها مطلقا سواء كان بسرا أو
 رطبا أو ثمر أو باكل طاعها أو جبارها
 أو دبس يخرج من ثمرها أو غيبه أو
 عصيره وانما قيد به لانه لا يحنث باكل
 عين النخلة (ولو عين البسرا والرطب
 أو اللبن لا يحنث برطبه) فيما اذا حلف
 لا ياكل من هذا البسرة (و) لا يحنث
 باكل ثمره (و) فيما اذا حلف لا ياكل
 من هذا الرطب (و) لا يحنث باكل من
 (شيرازه) فيما اذا حلف لا ياكل
 هذا اللبن وكذا لا يحنث اذا اكل
 ثمرها في هذه الصور وما اذا لم يكن
 لها ثمر فيحنث بثمرها

الاتفاق في أي شيء فيحت به إذا نوى فينظر انتهى بقى ان يقال مقتضى تقييده في الشرع لآلية بقوله
 إذا نوى أنه إذا لم ينو لم يحت وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح (قوله بخلاف ما لو حلف ان لا يكلم
 هذا الصبي) هذا إذا لم ينو الحقيقة قيد اليقين فلو نواها تقيدت بها لانه نوى حقيقة كلامه والظاهر
 لا يخالفه شرع لآلية عن البرهان والكلام ليس بقيد في مسئلة الصبي لانه لو حلف لا يجامع هذه الصبية
 فجاء معها بعد كبرها حثت بجر عن البدائع قيد بالاشارة اليه لانه لو حلف لا يكلم صبياً تقيدت بزمان صباه فلو
 كلمه بعدما بلغ لم يحت لانه بعد البلوغ يدعى شاباً وقتى الى ثلاثين او الى ثلاثة وثلاثين فاذا جاوزها فكحل
 الى خمسين وبعدها فهو شيخ والارملة التي بلغت ومات زوجها دخل بها أولاً والايم التي لازوج لها وقد
 جومعت بنكاح صحيح أو فاسد أو فجور والشيخ كل امرأة جومعت بحلال أو حرام لها زوج أولاً والبركة التي
 لم تجامع بنكاح ولا غيره وان ذهبت العذرة بحض أو غيره من غير منية المفتى وأقول في قوله والبركة التي
 لم تجامع بنكاح ولا غيره نظرت لخصمهم كما سبق بان التي زالت بكارتها برزنا خفي بكر ويمكن ان يجاب بان
 جعلها بكرة انما هو بالنسبة للآلة ككتفامنها بالسكوت في الاستئذان رعاية بحجة السر الذي تدب اليه
 الشارع لانها بكرة حقيقة إذ لو ائتمت النطق لكان فيه اشاعة الفاحشة (قوله وهذا الشاب) فيه ان
 صفة الشباب ربما تدعو الى اليقين ظاهراً اذ هو زمان اللهو والفسق والشباب شرعاً من خمسة عشر سنة
 الى من حد البلوغ الى ثلاثين ما لم يغلب عليه الشيب والشيخ ما زاد على الخمسين هو عن البرجندى ومثله
 في البحر عن الذخيرة وكذا في النهر عن منية المفتى كما سبق وكذا في الدر أيضاً في الشرع لآلية عن البحر
 معزى بالذخيرة من أنه بعد الثلاثين أو الـثلاثة والثلاثين كل الى الاربعين فهو شيخ الى خمسين انتهى مخالف
 لما في البحر عن الذخيرة والصواب حذف قوله الى الاربعين وتأخير قوله فهو شيخ عن قوله الى خمسين ومن
 هنا تعلم ما وقع لبعضهم في هذا المقام (قوله المحل) بفحتمين ولد الشاة في السنة الاولى (قوله وكله
 بعد ما شاخ) أي كلم الصبي أو الشاب ولو اتى بصغير التثنية بان قال وكلهما بعدما شاخا كما في ازيلي
 لكان أولى اذ هو المناسب لعطف الشاب على الصبي بالواو كما هو الواقع في المتن الذي شرح عليه الشارح
 وازيلي واماعلى ما وقع في المتن الذي شرح عليه في النهر من العطف باو فافراد الضمير صحيح ووجه الحث
 كما ذكره ازيلي ان صفة الصبي والشاب وان كانت داعية الى اليقين لكن هجرانه لاجل صباه منهي عنه
 شرعاً لانا امرنا بعمل اخلاق القتيان ومرجة الصبيان فكان مهمجوراً وشرطاً والمهمجور شرعاً كالمهمجور
 عادة فلم يعتبر الداعي ولهذا قال في النهر واعلم انه قد يترامى انه لو حلف لا يكلم هذا الجنون فكاهه بعد
 ما افاق يحت لانه محل الرحمة والشفقة أيضاً كالصبي لكن المنقول في المجتبى انه لا يحت وكأثره
 لان هذه الصفة داعية مخافة أن يبطش به انتهى وكذا لا يحت اذا حلف لا يكلم هذا الكافر فكلمه
 بعدما أسلم لانها صفة داعية وفي لا يكلم رجلاً فكلم صبياً حث وقيل لا كلاً يكلم صبياً فكلم بالغادر عن
 المجتبى (قوله أو كله بعدما صار كبشاً) لانه ليس في المحل صفة داعية الى اليقين زيلي لكن نظره فيه
 في الفتح بان المحل ليس محموداً الكثرة وطوباه بخلاف الكبش فان نجمة أكثر قوة وتقوية للبدن لقلة
 وطوباه فصار كالحلف على ان لا يأكل من هذا الرطب فأكله تمرا يحت قال في الشرع لآلية واعلم ان
 المراد مثل هذا وما قبله في مسئلة لا يكلم هذا الصبي ذهول عن وضع هذه المسائل ونسيان انها بنيت على
 العرف فيصرف اللفظ الى المعتاد في العرف وان المتكلم لو اراد معنى تصح ارادته من اللفظ لا يمنع منه الامر
 بعمل اخلاق القتيان ومدارة الصبيان فلا ينبغي كون حالف من الناس عرف عدم طيب المحل وسوء
 أدب صبي لا ردعه الا ترك الكلام معه أو علم ان الكلام معه بضره في عرضه أو دينه فتصرف عينه حيث
 صرفها فلا يحت بالكلام معه بعد فوات تلك الصفة التي ارادها انتهى (قوله لا يأكل بسرًا كل رطباً لم
 يحت) لانه لم يأكل المحلوف عليه زيلي وتقيده بغير المعين لا للاحتراز عن المعين بل لئلا يتكرر مع ما سبق
 من قوله ولو عين البسر الخ قال في البحر قسده أي بالبسر لانه لو حلف لا يأكل جوزاً فأكل منه رطباً

(بخلاف) ما لو حلف ان لا يكلم (هذا
 الصبي وهذا الشاب) لا يأكل (هذا
 المحل) وكله بعدما شاخ أو كله بعد
 ما صار كبشاً فانه يحت حلف (لا يأكل
 بسرًا كل رطباً لم يحت وفي لا يأكل
 رطباً أو بسرًا) أي فيما اذا حلف
 لا يأكل رطباً أو حلف لا يأكل بسرًا
 حلف (لا يأكل كل رطباً ولا
 بسرًا) حلف بالمتن

أو يباحث وكذلك اللوز والفستق والتين لأن الاسم يتناول الرطب واليابس جميعا الخ (قوله أي
 بأكل المذنب مطلقا) سواء كان رطباً مذنباً أو بسرماً مذنباً عند هذا القول أربعة اثنتان على
 الوفاق واثنتان مختلف فيهما (قوله وقال أبو يوسف الخ) محصله أن المذنب بالرطب المذنب في حلفه لا يأكل
 رطباً متفق عليه وكذا المذنب بالسر المذنب في حلفه لا يأكل بسرماً متفق عليه أيضاً بخلاف مالو أكل بسرماً
 مذنباً وقد حلف لا يأكل رطباً فإن المذنب مختلف فيه فعندهما بحث خلافاً لأبي يوسف وكذا يقال في
 عكسه بأن أكل رطباً مذنباً وقد حلف لا يأكل بسرماً (قوله فأكل رطباً مذنباً بحث) أي عند أبي
 يوسف وكذا عندهما وهذه إحدى الوفاقيتين (قوله وإن أكل بسرماً مذنباً لا يحنث) أي عنده خلافاً
 لهما وهذه إحدى الخلافيتين (قوله وإن حلف لا يأكل بسرماً فأكل رطباً مذنباً بحث) أي عند أبي
 يوسف وكذا عندهما أيضاً وهذه هي الوفاقية الثانية (قوله وإن أكل رطباً مذنباً فعلى الخلاف) أي
 لا يحنث عنده خلافاً لهما وهذه هي الخلافية الثانية (قوله وذكر في الهداية الخ) أي في عامة نهضة غير
 (قوله كشروح الجامع الصغير) والكبير زيلعي (قوله تشهد لما ذكر) من أن محمد مع الإمام
 الأعظم وهو الموافق لما وقع في بعض نسخ الهداية حتى قال في النهاية الله أعلم بصحة الأول لأنه في الغاية
 جعل سافه في ذلك الصدر الشهيد وجائز أن يكون عنه روايتان نهر قلت ما جوزه في الغاية من تعدد الرواية
 عنه صرح به في البرهان على ما نقل عنه في الشريعة لبلدية ونصه وروى عن محمد المذنب وعندهما كافي البرهان
 انتهى (قوله فالحاصل أنه اعتبر) أي أن أبا يوسف اعتبر الغالب الخ وهذا من الشارح ظاهر في ترجيح
 قول أبي يوسف وبه صرح في النهر عن الفتح حيث ذكر أن قول أبي يوسف أقعد بالمعنى انتهى ولا يخيطة
 أن أكله أي المذنب أكل بسرماً ورطباً فيحنث به وإن كان قليلاً لأن ذلك القدر كاف للحنث ولهذا لوميزه
 فأكله يحنث بخلاف شراء السر لان الشراء يصادفه جملة فيعتبر الغالب فيكون المغلوب تبعاً والأكل
 ينقض شيئاً فشيئاً فيصادفه وحده نظيره إذا حلف لا يشتري شعيراً فاشتري حنطة فيها حبات شعير
 لا يحنث لما ذكرنا ولو حلف لا يأكل شعيراً فأكل كل شعيراً حبات شعير يحنث لما ذكرنا زيلعي بقياس أبي
 يوسف الأكل على الشراء قياس مع الفارق والحاصل أن كلام الزيلعي ظاهر في ترجيح مذهب الإمام
 ومحمد على خلاف ما قدمناه عن الشارح والفتح فقد اختلف الترجيح (قوله بشراء كاسة) بكسر الكاف
 وهي العرجون وتسمى العنقود وبالفارسية خوشه عيني وأعلم أن الشراء يمدو يقصر شيئاً (قوله فيها
 رطب قليل) لأن القليل تابع للكثير عيني ويفهم منه أنه لو كان الرطب في الكاسة أكثر من السر يحنث
 وحينئذ يقال لها كاسة رطب حوى (قوله قيده أي بالشراء الخ) مقتضى التفرقة بين عيني الشراء
 والأكل أنه لا يحنث بشراء مذبوحه في حلفه لا يشتري إليه مع أن المصرح به في الحاشية أنه يحنث وكذا
 لو حلف لا يشتري رأساً شربلية عن البحر (قوله ولا يحنث بسهم الخ) أي إذا لم يكن له نية فاما إذا نواه
 حنث طرماً أو غير طرماً شربلية عن الفتح (قوله في حلفه لا يأكل لحم) وكذا لا يحنث بمرق اللحم
 إلا إذا نواه (قوله وقال مالك والشافعي يحنث بقياساً) وفي الجمع وهو قول أبي يوسف أيضاً عيني وذكر
 في الشريعة لبلدية أنه روى شاذ عن أبي يوسف انتهى وجه القول بالحنث وهو القياس أنه سعى لحماي القرآن
 قال تعالى ومن كل تأكلون لحماً طرياً والمراد لحم السمك بالاجماع ولنا أن التسمية بحمازة لأن اللحم
 منشؤه الدم ولا دم فيه أذهوم من سواكن المأخوذ من أكله من غير ذكاة فصار كالجراد فكان قاصراً في
 اللحمية ومطلق الاسم يتناول الكامل دون القاصر فخرج عن المطلق بدلالة اللفظ ومبنى الإيمان على
 العرف لأهل ألفاظ القرآن زيلعي وروى وهو منقوض بالآلية لأنها تنعقد من الدم ولا يحنث بأكلها
 فمنع أن اسم اللحم باعتبار الانعقاد من الدم بل باعتبار الالتصاق بالتمسك إنما هو بالعرف شربلية عن
 الفتح (قوله والكبد) مؤنثة وقال الفراء يذكر ويؤنث وفي الصحاح كبد وكبدوزن كذب وكذب
 ويقال كبدوزن فلس انتهى (قوله وقال الزاهد العتابي أنه لا يحنث بأكل لحم الخنزير) والانسان

أي بأكل المذنب مطلقاً سواء كان
 رطباً مذنباً أو بسرماً مذنباً عندهما
 وقال أبو يوسف إن حلف لا يأكل
 رطباً فأكل رطباً مذنباً يحنث وإن
 أكل بسرماً مذنباً لا يحنث وإن حلف
 لا يأكل بسرماً فأكل بسرماً مذنباً
 يحنث وإن أكل رطباً مذنباً فعلى
 الخلاف وذكر في الهداية قول محمد مع
 قول أبي يوسف والنسخ المعبرة كشروح
 الجامع الصغير والبسوط والمنظومة
 والأسرار والإيضاح وغيرها تشهد
 بما ذكرنا وبالبسر المذنب بكسر النون
 الذي أكثره بسر وثني منه رطب
 والرطب المذنب الذي أكثره رطب
 وثني منه بسر فالحاصل أنه اعتبر
 الغالب إذا المغلوب في مقابلته
 كالمعدوم هرفان الذي عامته رطب
 يسمى رطباً صرفاً وسرعاً لا بسرماً
 العبرة للغالب في الأحكام الشرعية
 (ولا يحنث بشراء كاسة) أي عنقود
 (بسر في رطب) قليل (في حلفه
 لا يشتري رطباً) قيده أي بالشراء
 لأنه إذا كان التمين على الأكل
 يحنث كذا في الهداية والنهاية
 (ولا يحنث بسهم الخ) (بسمك في حلفه
 لا يأكل لحم) استحساناً وقال مالك
 والشافعي يحنث بقياساً (ولحم الخنزير
 والانسان والكبد) حتى لو حلف لا يأكل
 اللحم (لحم) حتى لو حلف لا يأكل
 مما واكل منها يحنث وقال الزاهد
 العتابي أنه لا يحنث بأكل لحم الخنزير
 والانسان

كذافي الزيلبي وفي النهر من العتاي مانصه قيسل المحالف اذا كان مسلما ينبغي ان لا يحنث لان اكله ليس بمعتارف ومبنى الايمان على العرف وهو الصحيح وفي الكافي وعليه الفتوى الخ وما ذكره الزيلبي من ان العرف العمل لا يصح مقيدا بخلاف العرف اللفظي الا ترى انه لو حلف لا يركب دابة لا يحنث بالركوب على الانسان للعرف اللفظي فان اللفظ عرفا لا يتناول الا الكراع وان كان في اللغة يتناوله ولو حلف لا يركب حيوانا يحنث بالركوب على الانسان لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العمل وهو انه لا يركب دابة لا يحنث بالركوب لا يصح مقيدا غير صحيح نهر من الفتح لقولهم في الاصول ترك الحقيقة بدلالة العادة وليست العادة الاعرفا عمليا وما في البحر من انه في الفتح لم يجب عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي واردة قال في النهر انه غير وارد لان العادة حيث كانت مخصوصة انصرفت بمبنيها الى ما يركب عادة فلا يحنث بركوب الا دمي في لا يركب حيوانا انتهى واختلاف في اكل النمل من اللحم والظهار كما في النهر انه لا يحنث وفي الذخيرة لا يأكل شاة لا يحنث بأكل لحم العنز مضربا كان أو قرو يا قال الشهيد وعليه الفتوى ولو حلف لا يأكل لحم بقرة فأكل لحم الجواميس يحنث لاني عكسه لانه نوع لا يتناول الا اعم وفي الخانية ينبغي ان لا يحنث في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما الخ (قوله وكذا شرب الخمر الخ) ليس هذا من كلام العتاي على ما يعلم من كلامهم كالزيلبي والبحر والنهر وانما هو من كلام الشارح قياسا على عدم الحنث بأكل لحم الخنزير والانسان بجسماع ان العرف لا يطلق على كل اسم اللحم والشراب (قوله أو طحالا) بكسر الطاء وكذا القلب وارثه (قوله وفي عرفنا لا يحنث) هو الصحيح شرعا لانه عن البرهان وفي الخانية الرأس والا كراع لحم في عين الاكل لاني عين الشراء وفي لا يأكل من هذا الخمار يقع على كراهه ومن هذا الكلب لا يقع على صيده در وفي البحر حلف لا يأكل لحم الخنازير لا يأكل لحم الابل والغنم والبق والطيور مطبوخا كان أو مشويا أو قديدا كما في الاصل الخ (قوله وفيها الغتان الخ) ذكر شيخنا ان فيه أربع لغات الثالثة فتح الكاف وسكون الراء وهذه اللغات الثلاثة تأتي في كل ما كان على وزن فعل ككبد وكف والارابعة اتباع فانه لعينه ان كان أوسطه حرف حلق اسما كان كفتخأ وفعل كشهد (قوله لكل مجتر) جرة البعير نجسة لا تؤكل (قوله أي بأكل شعم الظاهر) وهو اللحم السمين نهر وفي جامع قاضيان اختلاف المشايخ في محل الخلاف فقيل هو اللحم السمين على الظاهر وقيل هو الشعم المتصل بالظهور من داخل فان كان الخلاف في اللحم السمين فكلام أبي حنيفة أظهر وان كان الخلاف في الشعم المتصل بالظهور فكلامهما أظهر انتهى فوج أفندي (قوله فلو كانت عينه على الشراء لم يحنث به اتفاقا) لان الشراء لا يتم بالمحالف وانما يكون مشترا بالشعم اذا اشتراه ممن يسمي شعما واما الاكل ففعل يتم بالاك كل وحده لهما انه شعم حقيقة وفيه خاصيته الا ترى انه يذاب كشعم البطن ولا يحنث به حقيقة الا ترى انه ينشأ من الدم ويستعمل استعمال اللحوم زيلبي وفيه ما سبق من ان الالية تتقدم من الدم ايضا فالتمسك للامام انما هو بالعرف فلما قصر في التعليل على قوله ويستعمل استعمال اللحوم لكان أولى (قوله والثلاثة على الاختلاف) قال في النهر ولا يخلو عن تطويل لا ينبغي خلاف في عدم الحنث بما في العظم اذ لم يقل أحد بأنه شعم كما قال السرخسي وكذا لا ينبغي خلاف في الحنث بما على الامعاء لانه لا يختلف في تسميته شعما كذافي الفتح والمحاصل انه لا خلاف في الحنث في شعم البطن وما على الامعاء كما لا خلاف في عدمه بما في العظم ولهذا وضع المسئلة في شعم الظهر لانه محل الخلاف انتهى وأشار المصنف الى ان الماء وبشره اللحم اذا اشترى شعم الظهر لا يجوز على الاثر وهو مروى عن محمد وهو دليل للامام ايضا بحر عن المحيط (قوله ولا يحنث بالية) لانها نوع ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحوم ولا الشعوم فلا يتناولها اللفظ معنى ولا عرفا زيلبي والالية بالفتح الية الشاة ولا تقل الية بالكسر والالية وتنزيها باليان بغيره كما في الصحاح (قوله في هذا البر) قيد بكون الحنطة معينة لانه لو حلف لا يأكل حنطة ينبغي ان يكون جواب الامام بجوابها ذكره شيخ الاسلام ولا يخفى انه تحكم والدليل المذكور المتفق على ايراده في جميع الكتب بم

وكذا شرب الخمر فيما اذا حلف لا يشرب شرابا لا يحنث وعليه الفتوى وقال صاحب المحيط فيما اذا اكل كعبا أو كرا أو طحالا لا يحنث في عرف أهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنث لانها لا تعد مجا والكرش لكل مجتر بمنزلة المعانة للانسان وتؤنث العرب وفيها الغتان كرش وكرش (و) لا يحنث (شعما) أي بأكل المعاج (و) لا يحنث (شعما) أي بأكل شعم (الظهور) حلفه لا يأكل شعم (شعما) عند أبي حنيفة وهو الصحيح وحنث عندهما وذكر الطحاوي قول محمد مع قول أبي حنيفة ولو كانت عينه على الشراء لم يحنث به اتفاقا وقيل هو على الخلاف ايضا وقيل هذا بالعربية اما لو قال بالفارسية ۲ به فلا يقع على شعم الظهور بخلاف ما علم ان الشعوم أربعة شعم الظهور وشعم تحتها بالعظم وشعم على ظاهر الامعاء وشعم البطن واتفقوا على انه يحنث في شعم البطن والثلاثة على الاختلاف (و) لا يحنث (بالية في) حلفه لا يأكل أولا يشترى (نجا وشعما) وبالنخز والسوي (في هذا البر) عند أبي حنيفة

۲ به ثلاث نقط وزان به يسكون الهاء بمعنى الشعم انتهى محمد عارف

المعينة والمنكرة وهو ان عينها كولة شر بلاية عن الكمال والبر جمع برة ومنع سبويه ان يجمع البر
على ابرار وجوز المبرد قياسا اذ يقال ماهر واظهار وقره واقرأ وقفل واقتال (قوله الا ان يقتضيهما)
بكسر الصاد غير نيته نمر ولو قضيهما نيته لم يحنث فان الناس يملونها وياكلونها وهي التي تسمى في عرف
بلادنا بليلة وتقتل أي تجعل جافة في القدر ثم تؤكل قضا وليس المراد حقيقة القضم بخصوصها وهي
الاكل باطراف الاسنان بل ان يؤكل عينها باطراف الاسنان أو بسطوحها شيئا عن الفتح والمستثنى منه
مطوى في الكلام تقديره ولا يحنث بأكل الخبز والسويق في حلقه لا يأكل من هذا البر وقصر أبو حنيفة
الحنث على أكل عينها لانه متعارف والحقيقة المستعملة عنده أولى من الجواز المتعارف وعندهما بالعكس
وفي النهر عن الذخيرة الصحيح قول الامام (قوله ولا يحنث بسويقه) وجه الفرق بين الخبز والسويق
عند أبي يوسف ان الحنطة اذا ذكرت مقرونة بالالا كل يراد بها الخبز دون السويق ومجدا اعتبر عموم الجواز
وأطلقه المصنف فتشمل ما اذا نوى عينها ولم يكن له نيته كما في البدائع ولا يخفى انه اذا نوى أكل الخبز فانه
يصدق لانه شدد على نفسه بحر (قوله وان قضمه يحنث عندهم) هو الصحيح لعموم الجواز كذا في الهداية
وصحح في الذخيرة انه عندهما لا يحنث بأكل عينها بحر وقضم من باب علم شر بلاية ومن باب ضرب لغية
وفي النهر عن الكشاف المسئلة على ثلاثة أوجه أحدها ان يقول هذه من غير ان يقول حنطة فيحنث
بأكلها سواء أكلها كذلك أو طحنها فأكل المطحون أو خبزها فأكل الخبز الثانية ان يقول حنطة فيحنث
بأكل الحنطة سواء أكلها نيشا أو مطبوخا أو مبلولا أو مقلبا ولا يحنث بأكل الدقيق والسويق والخبثين
والخبز الثالثة ان يقول هذه الحنطة وأشار الى صبره فلا يحنث بأكله من دقيقها أو سويقها أو خبزها لقيد
الاسم ولو زرعه لم يحنث بالخارج منه (قوله حنث بخبزه) كعصيدة وحلوا مدر (قوله لا يسفه) الا
اذا كان طحنا جوى عن جمع الروايات وفي النوازل ان اتخذ منه خبيصا أخاف ان يحنث وينبغي ان
لا يتردد في حنثه اذا أكل ما يسمي في ديارنا بالكسكس نهر (قوله وهو ان يوضع على الكف الخ) نقل
السيد المحوى عن المغرب ان السفأكل كل شئ يابس انتهى (قوله كما هو في الصحيح) الظاهر ان يقال
وهذا هو الصحيح (قوله وقيل يحنث) لانه أكل الدقيق حقيقة والعرف لا يسقط به الحقيقة والصحيح
هو الاول لان عين الدقيق لا يؤكل فانصرف اليمين الى ما اتخذ منه زيلبي (قوله لم يحنث بأكل الخبز) لانه
نوى حقيقة كلامه زيلبي (قوله والخبز ما اعتاده أهل بلده) حتى لو حلف المعمرى أو الشامي انه لا يأكل
خبزا انصرف الى البر قال في الفتح وينبغي ان يحنث بأكل الكعك لانه خبز وزيادة وفي الحاشية يحنث
بارقاق انتهى وهو المسمى في ديارنا بالبيسانى لا ما يحنث بالسكر واللوز كما هو ظاهر وأقول الظاهر انه
لا يحنث بأكله لانه لا يسمي خبزا ولا يمان مبنية على العرف جوى وقوله لا يحنث بأكله أى الرقاق واما
الشعير فاما يعتاده بعض أهل القرى فيحنث به فلأن بدوياً اعتاده ودخل الى بلدة المتعارف فيها أكل
خبز الحنطة واستمر لا يأكل الا الشعير فحلف لا يأكل خبزا لا يحنث الا بأكل الشعير نهر عن الكمال وكذا
لا يحنث بالقطائف الا اذا نواه وكذا لا يحنث بالثريد ولا بالعصيدة والطعماج ولا يحنث لودقه فشره أو أكله
بعدهما تقتل لانه لا يسمي خبزا ولو أكله مبلولا حنث ولو حلف لا يأكل خبز فلانة فالحائز هي التي هي تضرب
الخبز في التنور دون التي تعجنه وتهبؤه للضرب فان أكل من خبز التي ضربته حنث والا فلا بحر وفي الدر
عن البدائع لا يأكل طعاما فاضطر لميته فأكل لم يحنث انتهى (قوله طبرستان) بفتح الباء وكسر الراء
سميت بذلك لان أهلها كانوا يجاربون بالفاس أى الطبر معرب تبر والنسبة اليها طبرى (قوله ولا ينية له)
قيد به لانه لو نوى ما يشوى عمل به كالبيض والفلو الأخضر الذى يسمي في عرفنا شوى العرب شر بلاية
عن الفتح (قوله وعلى ما يطبخ من اللحم) هذا في عرفهم وكذا ما نقله السيد المحوى عن البرجندى من
ان الطبخ ما يطبخ بلحم أو شحم لا ما يطبخ بسمن أو زيت بحسب عرفهم أيضا واما في عرفنا فاسم الطبخ يقع
على كل مطبوخ بالاساء ولو بودك أو زيت أو سمن در عن مصنف التنوير ولا شك ان قوله فاسم الطبخ يقع

الا ان يقتضيهما وعند أبي يوسف يحنث
اذا أكل خبزها ولا يحنث بسويقه
وعند محمد يحنث بخبزه وسويقه وان
قضمه يحنث عندهم والقضم الاكل
باطراف الاسنان ومنه قضم كذا
فأكلها أى مضغها أو كسرها أى
في المغرب (وفي هذا الدقيق) أى
فما اذا حلف لا يأكل من هذا الدقيق
حنث بخبزه لا يسفه أى لا يحنث
بأكل الدقيق مسفوا وهو ان يوضع
على الكف ويتبع من غير مضغ كما
هو في الصحيح وقيل يحنث بأكل الخبز
أكل الدقيق بمنه لم يحنث بذاخير البر
(والخبز ما اعتاده بلده) وذاخير البر
والشعير في ديارنا فلا يحنث بخبز القطائف
الا ان ينويه وكذا خبز الارز لانه غير
معتاد في ديارنا ويحنث به في طبرستان
(والشواء والطبخ على اللحم) أى لو حلف
لا يأكل الشواء أو الطبخ ولا ينية له يقع
على اللحم المشوى ونحوه ما وعلى ما يطبخ
والجزر المشوى ونحوه ما وعلى ما يطبخ
من اللحم والقياس في الطبخ ان يحنث
في اللحم وغيره مما هو مطبوخ وانما
يحنث

إذا أكل اللحم المطبوخ بالماء فاما القليلة
 اليابسة فلا تسمى مطبوخا (والرأس
 ما يكبس في التناسير وما يساغ
 في مصره) مشويا فلا يدخل رأس الجراد
 والعصفور ونحوه تحتها ويدخل رأس
 الغنم وعليه الفتوى وكان أبو حنيفة
 يقول أو لا يدخل فيه رأس الأبل
 والبقر والغنم لما رأى من عادة أهل
 الكوفة ثم لما تكرر كراهته العادة
 في الأبل قال يحنث برأس البقر والغنم
 خاصة وهما رجما الله تعالى لما
 شاهد عادة أهل بغداد في رأس الغنم
 خاصة قال لا يحنث الأبراس الغنم فعلم أنه
 اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة
 وبرهان (والفاكهة التفاح والبطيخ
 والتمش) والنخوخ والأجاص والتين
 لأنها اسم لما يؤكل على سبيل التفكهة
 أي التمتع بعد الطعام وقبله وهذا
 المعنى نابت فيها (الأعنب والزمان
 والرطب والقثاء) وهو ٣ خيار بادرته
 (والخيار) وهو المعروف وفي المغرب
 تفسر القثاء بالخيار ترساح والقثاء الخيار
 وفي الصحاح القثاء الخيار والقثاء بنت
 يشبه الخيار وقال أبو يوسف ومحمد
 يحنث في الأعنب والرطب والزمان أيضا
 فيكون فاكهة عندهما وكذا اليابس
 من هذه الأشياء يسمى فاكهة إلا البطيخ
 وقيل هذا اختلاف عصر وزمان
 فالناس في زمن أبي حنيفة لا يتفكهون
 بها وفي زمانه ما يتفكهون فاقضى كل
 بحسب ما شاهد في زمانه وقال في المحيط
 العبري لا يعرف فيما يؤكل على سبيل
 التفكهة عادة وبعد فاكهة في العرف
 يدخل تحت العيني وما لا فلا وهذا
 فيما إذا لم يكن له نية وأما إذا نوى فعلى
 مانوي بالاجماع (والأدام ما يصطبغ
 به كالحل والمخ والزيت) أي لو حلف
 لا يأتم

٣ خيار بادرته من نوع الخيار طویل

ومعوج ويفسرونه بالجهور أيضا انظر ص ٩٣ من تبيان عاصم انتهى محمد عارف

على كل مطبوخ بالماء الخ شامل للحم المطبوخ لكن ذكر في البهرانه لا يحنث به وفي المغرب المودع من
 النظم أو اللحم وقول الفقهاء مودع الميته من ذلك وحاصله أنه الدهن كما في البحر وفيه عن السدائع حلف
 لا بأصكل من طيب امر أنه فسخت له قدر أطبخها غيرها لا يحنث لأن الطبخ وجد من الأولى لا منها وفي
 التعبير قيل اسم الطبخ يقع بوضع القدر وفي عرفنا ليس واضح القدر طابخا قطعاً ومجرد الايقاد كذلك ومثله
 يسعى صبي الطباخ والطباخ هو الموكل بوضع التوابل وإلا لم يوقد كذا في الفتح الخ وقال في الدر عن النهر
 الطعام يوم ما يؤكل على وجه الطعام كغز وفاكهة لكن في عرفنا لا انتهى (قوله إذا أكل اللحم المطبوخ بالماء)
 وإن أكل الخبز بالمرة يحنث لأنه يسمى طبخا وفيها أجزاء اللحم أيضا يعني قال يعقوب باشا ينبغي أن يحنث
 بالطبخ بل اللحم في هذا الزمان لا إطلاقهم عليه طبخا عرفا لكن قد مناه لا يحنث بالمرق يعني إلا أن يكون
 فيه أجزاء اللحم واليه يوثق قوله أن الطبخ يقع على اللحم نهر ولا ينبغي أن ماذكره يعقوب باشا وما وافق لما قد مناه
 عن المدر (قوله أنه اختلاف عصر وزمان الخ) فعلى المقتضى أن يبقى بما هو المعتاد في كل عصر نهر (قوله
 التفاح) بضم التاء وتشديد الفاء جوى عن المفتاح (قوله والبطيخ) بكسر الباء أخضر كان أو أصفر
 وذكر السرخسي أن البطيخ ليس من الفاكهة وما في الكتاب رواية القدروري ورواه الشهيد في المنتقى عن
 أبي يوسف نهر (قوله والتمش) بكسر الميم جوى عن المفتاح وفي الصحاح أنه يفتح الميم وكسرها
 (قوله والأجاص) دخيل لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب الواحدة خاصة
 كما في الصحاح والأجاص هو البرقوق (قوله الأعنب والزمان الخ) فيكون العطف في الآية للغمارة
 (قوله والرطب) وقال محمد البسر لا جفا فاكهة بحر (قوله والقثاء) بكسر القاف وضمتها بالماء جوى
 وفي المحيط ما روي أن الجوز واللوز من الفاكهة هو في عرفهم ما في عرفنا فلا ولو حلف لا يأكل من فاكهة
 العام فإن كان في أيام الرطب لا يحنث باليابس منها وإن كان في غير وقتها فهو على اليابس استسما لا يعرف
 بحر (قوله والقثاء الخيار) بفتح القاء المثناة وكذا الفقوس والجهور والفقوس كتنور كما في القاموس
 (قوله فقال أبو يوسف ومحمد) الظاهر العطف بالواو جوى (قوله يحنث في الأعنب الخ) فيكون العطف
 في الآية عند الصاحبين من عطف الخاص على العام وهذا الخلاف إذا لم يكن له نية أما إذا نوى فعلى
 مانوي بالاجماع زيلبي (قوله إلا البطيخ) ذكر خمس الأئمة السرخسي أن البطيخ ليس من الفاكهة لأن
 ما لا يكون يابسا فاكهة فرطبه لا يكون فاكهة زيلبي وقال في الذخيرة هذا لا يستقيم لأن الرطب من الزمان
 والأعنب فاكهة واليابس منها ليس بفاكهة وقيل كل ما يكون نضيبه فاكهة فنضوبه يكون فاكهة جوى عن
 البرجندي (قوله وقال في المحيط العبري لا يعرف فيما يؤكل الخ) صوابه فيما يؤكل جوى (قوله والأدام)
 بكسر الهمزة وجعله آدم كاهب واهب جوى ونقل شيخنا عن المصباح أن الأدام ما يؤتم به ما نعا كان
 أوجامد أوجعه آدم مثل كتاب وكتب ويسكن للتخفيف فيعامل معاملة المفرد الخ (قوله ما يصطبغ به)
 بضم الباء على البناء للمفعول ويعتدى بالسباح جوى عن المفتاح ونقل شيخنا عن المصباح ما نصه والصبيغ
 ما يصطبغ به من الأدام ومنه قوله تعالى وصبيغ للآكلين واجمع صباغ قال الرازي

ترج من ذبائح البلاغ * وباكر المعدة بالدباغ

بلسرة لينة المضاع * بالمخ أو ما خف من صباغ

(قوله والمخ) لأنه لا يؤكل وحده عادة بل تبعا للخبز لأن الأدام ما يؤكل تبعا للخبز وحققة التبعية
 بالاختلاط وعدم الأكل وحده ولا به يذوب في الغم فيحصل الاختلاط زيلبي ومنه تعلم ما في كلام العيني
 من الخل حيث قال والمخ وان كان لا يؤكل وحده عادة ولكنه يذوب في الغم فيحصل الاختلاط بالخبز
 انتهى ووجه الخل أن قوله والمخ وان كان لا يؤكل وحده عادة يقتضي أن الأدام ما يؤكل وحده وليس
 كذلك إلا ترى إلى قول الرازي يابى والمرق ونحوه من المذمات لا يؤكل وحده بل يشرب بخلاف اللحم
 وأخته فانه لا يؤكل وحده فاقم تكن إذا ما الخ فالصواب حذف قوله وان كان والاقصصار على قوله

والملح لا يؤكل وحده وكذا لا وجه للاتبان بالاستدراك فالاولى حذفه كما لا يخفى (قوله ولا يئنه له)
 فالخلاف فيما اذا لم ينو وان نوى فعلى ما نوى اجما عني (قوله لا اللحم) فان قلت ورد في الحديث
 سيد ادم اهل الجنة اللحم قلت هو في الجنة وكلامنا في الدنيا وانه لا يلزم من كونه سيدا لادم ان يكون
 من الادم كما يقال الخليفة سيد العرب واليه وان لم يكن هو من اللحم عني (قوله والمجن) قال في مختصر
 الصحاح المجن الذي يؤكل والمجن ايضا صفة الجبان والمجن بضمتين لغة فيهما وبعضهم يقول جن
 وجنبه بالضم والتشديد قال الشيخ شاهين في اقتصار الشيخ العيني على التشديد قصور ونقل الحموي عن
 شرح ابن الحلبي ان فيه ثلاث لغات رواها ابو عبيد سماعا عن العرب احودها سكون الباء والثانية ضمها
 للتباع والثالثة وهي اقلها التشديد ومنهم من جعل التشديد من ضرورة الشعر انتهى (قوله وعند محمد
 الخ) ويقول محمد اخذ الفقيه ابو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملا بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر
 وقال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى نهر (قوله من طلوع الفجر) جزم في الخلاصة وغيره بان اول
 وقته من طلوع الشمس واهل مصر يسمون ذلك فطورا الى ارتفاع الضحى وهو غاية الصباح فيدخل وقت
 الغداة فينبغي اجراؤهم على ما تعارفوه نهر (قوله والعشاء منه الخ) ذكر الاسيباني ان هذا في عرفهم
 اما في عرفنا فوق العشاء بعد صلاة العشاء انتهى وهذا هو الواقع في عرف مصر لانهم يسمون ما ياكلون
 بعد الزوال وسطانية والمساء ما ان احدهما اذا زالت الشمس الا ترى انك تقول اذا زالت كيف
 أمسيت والمساء الا نرا اذا غربت الشمس فاذا حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي كان ذلك على
 غيبة الشمس لانه لا يمكن حمل اليمين على المساء الاول فيعمل على الثاني بمر عن البدائع (قوله منه
 أي من الظهر الخ) كذا في متن الزيلعي والعيني والبحر ووقع في متن النهر والحموي والعشاء من الظهر قال
 السيد الحموي والظاهر ان المراد بالظهر اول وقته ولهذا قال في الخزانة الغداة من طلوع الفجر الى الزوال
 والعشاء من الزوال الى نصف الليل انتهى (قوله ولهذا سمي الظهر احدى صلاتي العشاء) كذا في الفتح
 وكما انه تحريف والصواب العشي بفتح العين مع ياء بعد الشين المكسورة ويدل عليه قوله سبحانه وتعالى
 بالغداة والعشي وفي الصحاح العشاء والعشية من صلاة المغرب الى العتمة والعشاء بالكسر والمد مثل النساء
 وزعم قوم ان العشاء من زوال الشمس الى طلوع الفجر نهر بزيادة المكسورة بعد الشين (قوله لانه ما خوذ
 من السحور) وهو ما بعد نصف الليل الى طلوع الفجر حتى لو حلف لا يتصرفا كل في هذا الوقت حنت عني
 وهذا هو المتن قول عن أبي يوسف وقبل السحور من ذهاب ثلثي الليل الى طلوع الفجر حموي عن الظهيرية
 واعلم ان قول المصنف والسحور منه الى طلوع الفجر ساقط من متن البحر (قوله وفي التفسير توسع الخ)
 يشير الى ما ذكره نوح أفندي ونصه تفسير الغداة والعشاء بالاكل لا يتبع لما في المغرب مما حاصله ان الغداة
 والعشاء اسمان لطعام يؤكل في هذين الوقتين لا لاكل فيهما فلا يصح حمل الاكل عليهما بل تأويل
 والتأويل من وجوه الاول ان الاكل بمعنى المأكول أي طعام الغداة المأكول من طلوع الفجر الى الظهر
 وطعام العشاء المأكول من الظهر الى نصف الليل والثاني ان فيه مضافا تقديره والتقدير اكل الغداة
 الاكل من طلوع الفجر الى الظهر واكل العشاء الاكل من الظهر الى نصف الليل والثالث ان الغداة بمعنى
 التغدى والعشاء بمعنى التعشى توسعا للمعنى التغدى الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والتعشى الاكل من
 الظهر الى نصف الليل لان ما بعد الظهر يسمى عشاء بكسر العين ولهذا سمي الظهر احدى صلاتي العشاء
 وهو ما روى عن أبي هريرة انه قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي العشاء وفمرت
 بانها الظهر في بعض الروايات انتهى وكما انه لم يطلع على ما قدمناه عن النهر من ان الصواب العشي بفتح
 العين وياء بعد الشين المكسورة ووقع لصاحب البحر نظير ما في الشرح وفتح القدير واعلم ان كلام
 الشارح صريح في احتياج السحور للتأويل ايضا وفيه تفصيل ذكره نوح أفندي ونصه والسحور ان كان
 بضم السين فهو اسم للاكل في ذلك الوقت فيصح حمل الاكل عليه بل تأويل وان كان بفتحها فهو اسم لما

ولا يئنه له فالادم الخ والزلزلة والابن
 والرفق ونحو ذلك مما يصطبح به المجن
 ويحتمل به (لا اللحم والبيض والمجن)
 والسمك هذا عند أبي حنيفة وهو الظاهر
 من قول أبي يوسف وعند محمد ما يؤكل
 مع الخبز غاليا فهو ادم فيكون البيض
 واللحم والمجن بن ادم وهو رواية عن
 أبي يوسف والغنم والبطيخ ليسا بادم
 بالخلاف وقيل على الخلاف والجميع
 الاول (والغداة الاكل من) طلوع
 (الفجر الى الظهر) كذا في المغرب
 (والعشاء منه) أي من الظهر الى
 نصف الليل لان ما بعد الزوال يسمى
 عشاء ولهذا سمي الظهر احدى صلاتي
 العشاء في الحديث (والسحور منه) أي
 العشاء في الليل (الى) طلوع (الفجر)
 من نصف الليل (الى) السحور وفي التفسير
 لانه ما خوذ من السحور وفي التفسير
 توسع ومنه اكل الغداة والعشاء
 والسحور

يؤكل فيه فيحتاج للتأويل بتقديم مضاف وهو الاكل او يجعل السهور بمعنى التسهر مجازا فالمعنى على
 الاول اكل السهور بالاكل من نصف الليل الى الفجر وعلى الثاني التسهر بالاكل من نصف الليل الى الفجر
 انتهى (قوله على حذف مضاف) هذا يقتضي ان يكون المراد من قوله وفي التفسير توسع بمعنى يحذف
 المضاف كما ذكره السيد المحمدي قال لكن لا يلزمه التعليل بما سيأتي من قوله لان الغداء اسم لطعام الغداء
 لا اسم اكله الخ يعني لجهة تأويل الاكل بالما كقول (قوله كذا في المغرب) أي بالمعنى كما استفاد من كلام
 السيد المحمدي حيث قال في المغرب الغداء طعام الغداء كما ان العشاء طعام العشاء وهذا هو المأثبات في
 الاصول وأما قوله في المختصر الغداء الاكل من طلوع الفجر الخ فتوسع ومعناه اكل الغداء أو اكل العشاء
 أو اكل السهور على حذف المضاف انتهى (قوله ما يقصده به الشيع) بان يكون اكثر من نصف الشيع
 في الغداء والعشاء والسهور نهر عن الفتح لان اللقمة واللقمة لا يسهي غداء عادة زيلعي (قوله لم يصدق
 أصلا) لان دلالة هذه الافعال على هذه الاشياء بطريق الافتضاء والمقتضى لا عموم له ولا يجوز ان ينوي
 اكلادون اكل مثلا لان المصدر الثابت في ضمن الفعل دل على المساهية دون الافراد فلا يكتفون عاما
 قابلا للتخصيص جوي عن البر جندی ولان النية انما تعمل في المفظوظ لانها لتعيين المحتمل والطعام ونحوه
 غير مذكور فان قيل يشك بما اذا قال ان نرجت او ان ساكنت فلانا ونوي الخروج الى سفر او المساكنة
 في بيت واحد فانه يصدق ديانة حتى لو خرج الى غير السفر او ساكنه في دار لا يحتمل قلنا الخروج متنوع
 الى مديد وقصير وهما يختلفان اسما وحكما والفعل يحتمل التنويع دون التخصيص الا ترى انه لو حلف
 لا يتزوج ونوي حبشية او رومية صح ولو نوي امرأة بعينها لا يصدق لان الاول تنويع دون الثاني على ان
 بعض اصحابنا منعوا فعلى هذا لا يرد عليه وكذا المساكنة عامة متنوعة فأعمها ان تكون في بلدة واحدة
 والمطلق منها ان تكون في دار واحدة وأتمها ان تكون في بيت واحد وقدينا ان نية النوع في الفعل تصح
 زيلعي وقوله ونوي حبشية او رومية صح أي فيما بينه وبين الله تعالى بخلاف ما لو نوي كوفية او بصرية
 والفرق ان التخصيص في الحبشية ونحوها كالرومية والعربية من قبيل تخصيص الجنس بخلافه
 في الكوفية والبصرية فانه تخصيص الصفة بنبلاية عن الفتح والمحمّل من قول الزيلعي لانها لتعيين
 المحتمل اسم مفعول أي ما يحتمله اللفظ شيخنا (قوله وعن أبي يوسف انه يصدق الخ) لان ذكر الفعل ذكر
 للمصدر وهو نكرة في موضع الشرط فيعم فيقبل التخصيص جوي عن البر جندی ولانه مذكور تقديره
 وان لم يذكر صريحنا نهر (قوله أي صدق ديانة لا قضاء) لانه نكرة في الشرط فيعم كالنفي الا انه خلاف
 الظاهر فلا يصدق قضاء فيما اذا كانت عينه بطلاق او عتاق ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله تعالى نهر
 وفي الواقعات اذا استخلف الرجل بالله وهو مظلوم فاليمين على ما نوي كما لو اكرهه على الخلف بأنه لا يتزوج
 امرأة ثم قال نويت من بلدة كذا صحته نيته تخصيص العام ديانة بالاجماع وكذا قضاء عند الخصاص
 والمباصل انه متى حلفه ظالم وأخذ يقول الخصاص فلا بأس به وقالوا النية للعالم ولو بطلاق او عتاق
 وكذا بالله لومظلوما وان ظالم فالمستخلف در عن الولوالجية (قوله دجلة) ممنوع من الصرف للعلمية
 والتأنيث جوي وهو بكسر الدال وفتحها نهر بغداد شيخنا عن القاموس (قوله على الكرع) بابه خضع
 وفيه لغة أخرى من باب فهم شيخنا عن المختار (قوله ولم يحتمل اذا شرب باناء) الاناء معروف والجمع آنية
 وجمع الآنية او ان مثل سقاء وأسقية أو اساق كذا في الصحاح وهذا أي عدم الحتم اذا شرب باناء اذا لم يكن
 له نية فان نوي باناء او غيره عمل به وقيد بالنهر لانه لو حلف لا يشرب من البئر وليست ملائمة فتكلف
 الكرع منها لا يحتمل به في الصحيح بل بالاغتراف منها اذا لم يكن له نية شر نبلاية عن الفتح والمحبة كالبرئان
 كان مملوا فيمينه على الكرع عنده خلافا لهما والافعل الاغتراف وتقييده بقوله وليست ملائمة للاحتراز
 عن الملائمة فيمينه حينئذ تكون على الكرع عنده ولو شرب من نهر يأخذ من الفرات لا يحتمل في يمينه
 لا يشرب من الفرات اجماعا ويحتمل في يمينه لا يشرب من ماء الفرات ولو حلف لا يشرب ما فمرانا او من

على حذف مضاف وذلك لان الغداء
 اسم لطعام الغداء لا اسم اكله وكذا
 العشاء بالمد والفتح اسم لطعام العشاء
 كذا في المغرب ثم الغداء والعشاء
 ما يقصده به الشيع عزافا ويترقى حق
 أهل كل بلد عادة هم حتى لو حلف
 لا يتغدى لا يحتمل بالابن والتمر الا اذا
 كان بدويا ولو قال (ان لبست أو اكلت
 أو شربت) أو نسيت أو اغتسلت أو طامأ
 فعبدي حر (ونوي) نوبا (معينا) أو طامأ
 أو شربا أو فلاة أو من الجناية العينة
 (لم يصدق أصلا) لا ديانة ولا قضاء
 فحتم اذا لبس أي ثوب كان ولكن
 فحتم ان يكون قدر ما يستر العورة
 بشرط ان يكون وأي شراب شرب
 وأي طعام اكل وأي جناية اغتسل
 أي امرأة نكح وأي جناية اغتسل
 وعن أبي يوسف يصدق فيما بينه
 وبين الله تعالى وبه (ولو زاد نوبا) فقال
 (وقول الشافعي) (ولو زاد طامأ) فقال
 ان لبست نوبا (أو) زاد (شرابا)
 ان اكلت طعاما (أو) زاد (شرابا أو
 فقال ان شربت شرابا أو امرأة أو
 غسلا (دين) أي صدق ديانة لا قضاء
 لو حلف (لا يشرب من دجلة) لم يحتمل اذا
 يمينه (على الكرع) ولم يحتمل اذا
 شرب باناء عند أبي حنيفة

ما فرات فهو على شرب ماء عذب من أي موضع كان ولو حلف لا يشرب ماء هذا الكوز فصب ماؤه في كوز آخر فشربه لم يحنث لتبدل النسبة زيلبي (قوله وعندهما يحنث) لانه المتعارف يقال شرب أهل بغداد من دجلة والمراد الشرب بأي شيء كان وله ان كلمة من للتبعض حقيقة وهي مستعملة عرفاً وشرطاً قال عليه السلام اقوم نزل عندهم هل عندكم ما بهات في الشئ والا كرعنا والمحقيقة مرادة ولهذا الشرب كرعا يحنث ولو حث بالشرب باناء يلزم منه الجمع بين الحقيقة والجواز وهو ممتنع وهما يقولان ليس فيه جمع بين الحقيقة والجواز بل هو عمل بعموم الجواز والمحق ان هذه المسئلة مبنية على ان الجواز الرابع أولى عندهما من الحقيقة المستعملة فيصاري الجواز وعنده الحقيقة المستعملة أولى فلا يصار الى الجواز وهو نظير اختلافهم فيمن حلف لا يأكل من هذه المنخطة زيلبي وقوله والمحق ان هذه المسئلة مبنية على ان الجواز الرابع أولى عندهما فيصاري الجواز بهم عدم حنثه بالكرع عندهما وليس كذلك بدليل قوله وهو نظير اختلافهم فيمن حلف لا يأكل من هذه المنخطة لما ذكره هو وغيره من انه يحنث بالقضم عندهم جميعاً ولقوله ولهذا الشرب كرعا يحنث أي اتفاقاً لانه ذكره في مقام الاستشهاد وهم لا يستشهدون بالاتفاق عليه (قوله والكرع تناول الماء بالفم) من موضعه ولتناوله باناء لا يكون كطاهر من المغرب (قوله بخلاف ماء دجلة) لان الشرط شرب ماء منسوب الى دجلة والغرف لا يقطع النسبة عني (قوله فصب) ظاهر كلامهم انه لا فرق بين أن يكون صبه هو أو غيره أو مال الكوز فانصب ما فيه من غير فعل أحد بصر أو صب في أناء آخر كما هو ظاهر إطلاقه نهر وأقول سبق تصريح الزيلبي به مع لا عدم الحنث بتبدل النسبة (قوله والحال انه لا ما فيه لا يحنث) سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء أو لم يعلم هو الاصح نهر (قوله وهو شرط في الابتداء والبقاء) أي شرط في الابتداء لا انعقاد اليمين وقوله والبقاء أي بقاء اليمين المقيدة بالوقت عندهما الى وقت وجود البر بخلاف اليمين المطلقة حيث لا يشترط لها تصور البر في البقاء بالاتفاق كما سيأتي معزياً للشرعية في الكلام على ما اذا حلف ليقضي دينه ففات تصور القضاء بالهبة وهذا الاصل فروعه كثيرة منها كما في الدرر لم تصل الصبح غدا فانت كذا لا يحنث بحضها بكرة في الاصح ومنها ان لم تردى الدينار الذي أخذته من كيسي فانت طالق فاذا الدينار في كيسي لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تبني صداقك اليوم فانت طالق وقال ابو هان وهبته فامك طالق فالحيلة ان تشتري منه بجرها ثوباً ملفوفاً وتقضيه فاذا مضى اليوم لم يحنث ابو هان لعدم الهبة ولا الزوج لجهزها عن الهبة عند الغروب بسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردت به بخيار الزوجة انتهى قال شيخنا ومنها أيضاً ما سئل عنه استأذنا رجل تشاجر مع زوجته بسبب أمته فقال ان لم ابها الى ثلاثة أشهر فانت طالق ثم ظهر انها حبل منه باعترافه فاجاب بان زوجته لا تطلق اذا مضت الثلاثة الا شهر لبطلان اليمين لان تصور البر شرط لبقاء اليمين المقيدة بالوقت عندهما الى وقت وجود البر خلافاً لابي يوسف انتهى وكذا لو حلف يمينه عن الوقت بان كانت مطلقة ثم ظهر حبلها واعترف به كانت يمينه باطلة فلم يحنث بعدم بيعها لان تصور برة شرط لان انعقاد اليمين المطلقة سواء علم وقت الحلف بحبلها أو لم يعلم كما تقدم في مسئلة الكوز انتهى ولا يقال ان هذه من قبيل ان لم ابها فكذا فاعتق أو دبر حنث لوجود المعلق عليه وهو عدم البيع لوقوع اليأس عنه بغوات المحلية فكذا يحنث في هذه لوجود المعلق عليه الطلاق اذا باعترافه بحبلها حصل اليأس من البيع لغوات المحلية فاذا مضت المدة تطلق لوجود الشرط وهو عدم البيع كما لو اعتق أو دبر لا نقول باعترافه بحبلها من وطئه السابق على اليمين ظهر أنها لم تكن محللاً للبيع الصحيح الذي عقدي يمينه عليه وقتها فكان البر غير متصور بخلاف قوله ان لم ابها لان البر فيه متصور وقت اليمين وبالعق أو بالتدبير بمدافوت البر على نفسه فوجد الشرط وهو عدم البيع لمحصل اليأس منه فيحنث كما لو وقع اليأس منه بموت الخالف أو فوات الخلو فبه فحصل الفرق بين المستثنين كذا أجاب شيخنا عما أورده على شيخه الشيخ شاهين قال شيخنا ثم رأيت المسئلة في الخاتبة ونصها رجل قال لجاريته ان لم ابعلك الى شهر فانت طالق ثم ظهر

وعندهما يحنث والكرع تناول الماء بالفم من موضعه (بخلاف) ما لو حلف ان لا يشرب (من ماء دجلة) فانه يحنث بأي وجه شرب اتفاقاً ولو قال (ان لم اشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذا) يعني امرأتى طالق مثلاً (و) (الحال انه لا ما فيه أو كان) الماء في ذلك الكوز (فصب) قبل الليل (أو اطلق) أي لم يذكر اليوم بان قال ان لم اشرب ماء هذا الكوز (و) (الحال انه لا ما فيه لم يحنث) لعدم امكان الحلف عليه وهو شرط في الابتداء والبقاء

بما منحه جبل في الشهر حل له ان يعاها في الشهر ثم تبطل اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد اذا جاءته بالولد
لاقل من ستة اشهر ويصل له وطؤها بعد ذلك وعلى قول أبي يوسف يحنت ولايجل له وطؤها لانها صارت
حرة انتهى (قوله وان كان المساء فيه فصب حنت اجماعا) كذا ذكره شيخنا وهو ظاهر ولذا علل الشارح
الحنت بقوله لان عقاد اليمين وفوت البر بالاراقة وعن هذا ذكر السيد المحمدي انه لو ذكر قوله هذا عندهما
عقب قول المتن لا يحنت لكان أصوب كما فعل العيني فان حنته في صورة الاطلاق اذا كان فيه ماء فصب
متفق عليه انتهى (قوله الا ان في المطلق يحنت في الحال لوجوب البر وجوباً موسعاً الخ) كذا في النسخ
التي وقفت عليها وفيه خلل ظاهر وحق العبارة ان يقال كما في الزبهي وفي المطلق يحنت للحال ان لم يكن
فيه ماء وان كان فيه ماء يحنت عند الصب لانه يجب عليه البر كما فرغ وقد تحقق عجزه للحال في الفسارح
فيحنت للحال او عند الصب في المشغول فيحنت في ذلك الوقت انتهى فظهر ان في العبارة سقطا هو ان لم يكن
فيه ماء وان كان فعند الصب وقوله لوجوب البر الخ علة لليمين المطلقة فاذا فات البر حنت كما فرغ من اليمين
وان لم يغت حنت عند الصب شيخنا (قوله ليصعدن الخ) قيد بالفعل لانه لو حلف على الترك بان قال
ان تركت مس السماء فعبدي حرم تنعديمينه لان الترك لا يتصور في غير المقدور وبجر (قوله انعقدت
يمينه) لان صعدوا السماء ممكن ولهذا صعدتم الملائكة وبعض الانبياء وكذا تحويل الحجر ذهباً اما
بخلق صفة الحجرية والبأس الذهبية او باعدام الاجزاء الحجرية وابدائها اجزاء ذهبية نهر (قوله وحنت
في الحال) للجهز الثابت عادة اليمين في المطلقة لان المقيدة يتوقف حنته فيها على مضي الوقت حتى
لومات قبله لم يحنت نهر (قوله فابقطه بندائه) فلو لم يوقطه لم يحنت هو المختار ولو مستيقظاً حنت لوجب
يسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولاً ان كلمتك فانت مالتى ذهبي او وذهبي لا تطلق ما لم يرد
الاستئناف ولو قال اذهبي طلقت لانه مستأنف وفي المراجعة سأل محمد حال صغره ابا حنيفة فيمن قال لا تحن
والله لا كلك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة ثم ماذا فتبسم محمد وقال انظر حسنا يا شيخ فتكسر ابو حنيفة ثم
قال حنت مرتين فقال محمد احبنت فقال ابو حنيفة لا ادري اى الكلمتين اوجع لي قوله حسناً واحسنت
در ولو سلم على جماعة هو فيهم حنت الا اذا لم يقصده فلا يحنت ديانة الا ان يقول الاعلى واحد فيصدق قضاء
انه لم يقصده ولو سلم من الصلاة فان كان اماماً والمخوف عليه عليه لا يحنت وان كان على يساره حنت
لوقوع الثانية في غير الصلاة وعن محمد انه لا يحنت فيهما وهو الصحيح قال في الفتح والاصح ما في الشافعي يحنت
الا ان ينوي غيره وان كان مقتداً فعلى ذلك التفصيل عندهما وعند محمد لا يحنت مطلقاً ولو دق عليه
الباب فقال من حنت ولو سجد الحالف للمخوف عليه لاسهوا وفتح عليه القراءة وهو مقتد لم يحنت وخارج
الصلاة يحنت ولو قال لا تحن ابتداءً أنك بكلام فعبدى حرّاً وتقيا وسلم كل على الاكسومعاً لا يحنت وانحلت
اليمين لعدم تصور ان يكلمه بعد ذلك ابتداءً ولو حلف لا يكلم فلانا وفلانا لم يحنت بل احدهما الا ان
ينوي كلامهما وعليه الفتوى واعلم ان الكلام لا يكون الا باللسان فلا يكون بالاشارة ولا الكتابة
والاخبار والافرار والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة والاياء والافشاء والاعلام والاعلام يكون
بالاشارة ايضاً فان نوى في الاظهار والافشاء والاعلام كونه بالكلام والكتابة دون الاشارة دين نهر
واختلفوا في القول هل هو كاللحام ولا في الدر عن الحنابلة لا يقول له كذا فكتب اليه حنت ففرق
بين القول والكلام لكن نقل المصنف عن اجماع انه كاللحام خلافاً لابن سماعه انتهى (فسرع)
رجل قال لامرأته ان كلمتك الدلية قبل ان تكلميني فانت مالتى ثم قالت المرأة ان كلمتك قبل ان تكلميني
فعبدى حرّاً ثم قال لها الزوج اعطى السائل شيئاً لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة شيئاً عن الحنابلة (قوله)
فاذن له ولم يعلم الخ) وجه الحنت ان الاذن مشتق من الاذان او من الوقوع في الاذن فيشترط العلم بخلاف
لا يكلمه الا برضاه فرضي ولم يعلم لان الرضا من اعمال القلب فيتم به (قوله خلافاً لابي يوسف)
مقتضاه ان مذهب ابي يوسف ذلك وهو ممنوع وانما هو رواية عنه حموي قال في النهر وعن اثنائي انه

(وان كان المساء فيه فصب حنت)
حال الاراقة لان عقاد اليمين وفوت
البر بالاراقة هذا عندهما وعند ابي
يوسف يحنت في ذلك كله لعدم اشتراط
الامكان عنده مطلقاً الا ان في
المطلق يحنت في الحال لوجوب البر
وجوباً موسعاً كما فرغ فاذا فات وجب
عنه الفراغ وفي المقيدة اذا كان اليمين
وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين
بالله سبحانه (حلف ليصعدن السماء
او ليقلبن هذا الحجر ذهباً) انعقدت يمينه
(وحنت في الحال) وقال زفر لا تنعقد
لو حلف (لا يكلمه) ابتداءً (أو) حلف
وهو نائم فليقطعه (بندائه) الحال
لا يكلمه (الا باذنه فاذن له) الحال
انه (لم يعلم) الحالف اذنه (وكلمه)
الحالف (حنت) في المصوتين عندهما
خلافاً لابي يوسف في الثانية وانما قيد
بقوله فابقطه

يحدث ووقع للزبلي والعيني مثل ما في الشرح ووجه عدم الخفت ان الاذن هو الاطلاق وانه يتم بالاذن
 كالرضا وبه قال الشافعي عيني (قوله لانه لو لم يوقظه لا يحدث في الصبح) احتريزه بما ذكره القدوري
 انه اذا كان بحيث يسع لو لم يكن نائما يحدث والاحتياط لا قول وقيل هو على الخلاف عند أبي حنيفة يحدث
 خلافا لما عيني (قوله لا يكلمه شهرا الخ) ولوعرفه كان على باقيه وفي البدائع قال في بعض النهار
 لا يكلمه يوما كانت يمينه على بقية اليوم واللييلة المستقبلة الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد
 وكذا لو قال ليلة كانت يمينه من تلك الساعة الى ان يحيى مثلها من اللييلة المستقبلة فيدخل ما بينهما من
 النهار ولو قال اليوم ولا غدا لم تدخل اللييلة التي بينهما انتهى ولو لم يذكر حرف النفي كانت يميننا واحدة
 فيدخل الليل كأي الواقعات نهر ولو قال يا حائط اسمع أو اصنع كذا وكذا وقصده اسماع المحلوف عليه
 لا يحدث زبلي وقوله وقصده اسماع المحلوف عليه هو قول أبي يوسف وبه يفتى ويتفرع عليه ما لو قال لسان
 شكوت مني لا أخيك فانت طالق فناء أخوها وعنده ما يصح لا يعقل فقالت يا صبي ان زوجي فعل كذا
 وكذا حتى سمع أخوها لا تطلق لانها خاطبت الصبي دون الأخ حموي عن شرح ابن الحلبي روى ان عبد
 الرحمن بن عوف بعد ان حلف ان لا يكلم عثمان رضي الله عنه كان يفعل كذا ذكركه قاضيان والظاهر
 ان تقييد الصبي في كلام ابن السلي بكونه لا يعقل اتفاقا (تقمة) لا يجوز جهر المؤمن فوق ثلاث لمافي
 الطريقة المحمدية وشرحها قال صلى الله عليه وسلم لا يجل لمؤمن ان يجهر مؤمنا فوق ثلاث فاذا مرت به
 ثلاث فليقلعه وايسلم عليه فان رد عليه فقد اشتركا في الاجر وان لم يرد عليه فقد باه بالاثم وزاد في رواية فم
 جهر فوق ثلاث دخل النار وهذا محمول على المجر لا جل الدنيا وأما لاجل الآخرة والمعصية والتأديب
 فافترى بل مستحب من غير تقدير لوروده عنه عليه السلام وعن الصحابة فقد صح هجره للثلاثة الذين خلفوا
 وأمره الصحابة بهجرهم حتى تاب الله عليهم انتهى وقوله خلفوا أي عن غزوة تبوك (قوله من حين حلف)
 لانه لو لم يذكر الشهر تتأبد العين فصار ذكر الشهر لاخراج ما وراءه لا لاثبات المذكور ومذه اليه وكذا لو قال
 ان تركت كلامه شهرا أو ان تركت الصوم شهرا أو ان لم أسأكنه شهرا يتناول شهران حين حلف لان
 ترك الصوم مطلقا أو ترك الكلام أو ترك المسأكنة مطلقا يتناول الا بد فصار ذكر الوقت لاخراج ما وراءه
 وكذا الاجارة والاحال بخلاف قوله لا صوم أو لا عتك من شهر الان مطلق الصوم والاعتكاف المطلق
 لا يتأبد بل يتناول الادنى في النفي والاثبات فيكون ذكر الوقت للدالية لا لاجراج ما وراءه زبلي فيكون
 تعيين الشهر في الصوم والاعتكاف اليه در (قوله لا يتكلم الخ) ولوزاد كلاما حسن في الظهيرية ما يفيد
 انه يحدث نهر ولو حلف لا يقرأ القرآن يحدث بالقراءة في الصلاة أو خارجها ولو قرأ البسطة فان نوى ما في
 النمل حدث والا لا ولو حلف لا يقرأ سورة كذا أو كتاب فلان لا يحدث بالنظر فيه وفهمه به يفتى تنوير
 وشرحه عن الواقعات (قوله سواء كان في الصلاة أو خارجها) صححه الكمال وعليه الدرر والمنتقى بل
 في البحر عن التهذيب انه لا يحدث بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وقوام في الشرب ليلية وفي البحر صح
 الحدث بالقراءة خارج الصلاة وتبعه في التنوير وذكر ان الحدث بالقراءة خارج الصلاة هو الظاهر
 باختلاف التصحيح (قوله أي على الليل والنهار) لان اليوم قرن بما لا يمتد وهو الكلام فكان المراد به
 مطلق الوقت (قوله صدق) لم يقل المصنف قضاء لما فيه من الخلاف حموي (قوله قضاء وديانة) لانه
 نوى حقيقة كلامه عيني (قوله ليلة أو كلمة على الليل) يعني ما لم ينوبه مطلق الوقت حموي عن البرجندی
 وفي مبسوط صدر الاسلام اذا قال لها أنت طالق ليلة أو دخل دار فلان ونوى الوقت المطلق ودخلها نهارا
 تطلق في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى حموي عن البرجندی (قوله على الليل وحده) لانه حقيقة
 في سواده كالنهار للبياض خاصة ولم يجز استماله في مطلق الوقت كاليدوم وأورد قوله
 وكذا حسبنا كل بيضاء شهمة * ليسالي لا قينا جذا ما وجرا
 سقينا هم كاسا سقينا بمثله * ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

لانه لو لم يوقظه لا يحدث في الصبح وقد
 بقوله لم يعلم لانه لو علم به ثم كلفه لا يحدث
 اتفاقا حلف (لا يكلمه شهرا فهو)
 منعقد (من حين حلف) حلف (لا يتكلم
 فقرأ القرآن أو سجد أو هلك لم يحدث)
 مطلقا سواء كان في الصلاة أو خارجها
 وعليه الفتوى وفي رواية عن علمائنا
 ان قرأ فيها أو سجد فيها لم يحدث وان
 قرأ أو سجد أو هلك أو كبر في غيرها
 حدث والمذكور في المتن رواية شيخ
 الاسلام المعروف بخوارزمي كلها
 والقياس ان يحدث في الوضوء فان
 ولو قال لعبد (يوم اكلم فلانا) فان
 منعقد (على المجديدين) أي على
 الليل والنهار حتى لو كلف ليلة أو نارا
 يحدث وانما سمي بها لتجددهما فان
 يحدث بقوله يوم اكلمه (النهار خاصة
 عني) قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء
 صدق (قضاء) ليلية اكلمه فان حدث
 (ولو قال لعبد) وحده ولو قال (ان
 منعقد (على الليل) وحده ولو قال (يأذن
 كلمه الا ان يقدم زيد أو حتى) يأذن
 (أو الا ان يأذن أو حتى) فلكم
 (فكذا) أي فعبدى حر مثلا (فلكم)

اذا المراد مطلق الوقت فان الحرب لم يكن لئلا وأجاب شمس الأئمة بان المذكور اليبالي بصيغة الجمع وذكر
 أحد العددين ينتظم ما بآزائه من الآخر ولا كذلك المفرد نهر (قوله قبل قدومه واذنه حث) لأن اليمين
 باقية قبل وجود الغاية زيلبي (قوله وبعدهما لا يحنث) وكذا اذا كان كلامه وقدومه معا جوى عن
 الخزانة وجه عدم الحنث ان القدوم والاذن صار غاية لليمين لدخول حرف الغاية فيه ما أما حتى فظاهر فانها
 للغاية وأما الا ان فالاصل فيها انما للاستثناء وتستعار للشرط والغاية اذا تعذر الاستثناء لمناسبة بينها
 وبينها وهو ان حكم ما قبل كل واحد من الاستثناء والشرط والغاية يخالف ما بعده ثم اذا تعذر الاستثناء
 ودخلت على ما لا يتوقت تكون للشرط كقوله أنت طالق الا ان يقدم فلان ان قدم لا تطلق وان لم يقدم
 حتى مات طلقت فحملت على الشرط كانه قال ان لم يقدم فلان فأنت طالق لان الاستثناء معذور لعدم
 المجانسة بين الطلاق والقدوم فكان حملها على الشرط أولى من حملها على الغاية لان الطلاق لا يحتمل
 التأقيت لأنه متى وقع في وقت وقع في جميع الاوقات وان دخلت على ما يتوقت تكون للغاية كما في مسألة
 الكتاب لاننا استثناء معذور لعدم المجانسة بين الاذن والكلام فحملت على الغاية لانها دخلت على
 اليمين وهي تقبل الغاية كما اذا حلف لا يكلمه الى رجب ونحوه فكان حمله على الغاية أولى من حمله على
 الشرط لان مناسبة الاستثناء للغاية أقوى من مناسبة الشرط الا ترى ان الحكم موجود فيها في الحال
 بخلاف الشرط زيلبي وكذا انتهت اليمين بكلمة مادام أو مازال أو ما كان حتى لو حلف لا يفعل كذا
 مادام يخشى فخرج منها ثم دمج ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين وكذا لا يأكل هذا الطعام مادام في ملك
 فلان فباع فلان بعضه لا يحنث بأكل باقية لانتهاء اليمين ببيع البعض تنوير وشرحه وكذا لو قال لا أكله
 مادام عليه هذا الثوب أو مازال أو ما كان فكلمه بعد ما نزع ولبسه لا يحنث بخلاف ما لو قال لا أكله
 وعليه هذا الثوب فنزعه ولبسه فكلم حنث لأنه ما وقت بل قيده بصفة فتبقى اليمين ما بقيت تلك الصفة
 بمرتبى ان يقال ما سبق من انه لو حلف لا يأكل هذا الطعام مادام في ملك فلان الخ الذي يظهر تقييده بما
 اذا كان يمكنه أكل كله وقد تقدم ما يدل على ذلك (قوله وان مات زيد سقط الحلف) لعدم تصور
 القدوم والاذن بعد موته ففان امكان تصور البر وهو شرط للانعقاد ابتداء وبقاء وعند الثاني ما لم يكن
 شرطاً تبدياً عند سقوط الغاية في أي وقت كله حنث نهر (قوله سقط اليمين) كما لو قال والله لا أكل
 حتى يأذن لي فلان أو قال لغريمي والله لا أفارقك حتى تقضي حتى فأت فلان قبل الاذن أو برئ من
 الدين فاليمين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل ليمينه غاية وفاتت الغاية بطلت اليمين خلافاً للثاني
 وكذا تسقط اليمين لو حلف ان يجره الى باب القاضى ويحلفه فاعترف الخصم أو ظهر شهوده تنوير وشرحه
 (قوله لا يأكل طعام فلان الخ) لو أتى بقوله مطلقاً عقب قوله لم يحنث وأمر قوله ان أشار عن قوله كالتجدد
 وغير قوله وان لم يشر لا يحنث بعد ان قال بقوله وان لم يشر حنث بالتجدد بان قال لا يأكل طعام فلان الخ
 وزال ملكه وفعل لم يحنث مطلقاً كالتجدد ان أشار وان لم يشر حنث بالتجدد لكان أولى اما أولاً فلانه
 أخبر وأما ثانياً فلانه لا فرق في عدم الحنث اذا فعل الحلو ف عليه بعد زوال الملك بين ان يشر أو لم يشر
 (تنبيه) حلف لا يأكل من طعام فلان فأكل من طعام مشترك بينه وبين غيره حنث لا طلاق الطعام
 على القليل والكثير بخلاف المداير والثوب بجره عن الذخيرة (قوله وزال ملكه) أطلق في زوال الملك
 في المسئلة الأولى فشميل ما زال الملك من الحلو ف عليه الى الحالف كما اذا حلف لا يأكل طعامك هذا
 فأهداه له فأكل لم يحنث في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعن محمد يحنث وكذا في بقية المسائل بجر
 عن الذخيرة ومن هنا يعلم ان الطعام لا يخرج من ملكه بالاذن للضيفان في الاكل ويبنى عليه ان
 الضيف المأذون به في الاكل لا يساح له الا الاكل حتى لو اراد ان يغيره لم يجر وكذا لا يجوز له ان يطعم
 المرأة ونحوهما ما لم يعلم رضاه (قوله لم يحنث عندهما) لان ههنا لا عيان لا يقصد هجرانها لذواتها بل
 لاذى من ملائكة المعاصير العبد فظاهر وكذا العبد على ظاهر الرواية لأنه تحسنه وسقوط منزلته المحق

قبل قدومه في الاولى (أو) قبل
 (اذنه) في الثانية (حنث وبعدهما)
 أي بعد القدوم والاذن (لا) يحنث
 (وان مات زيد) الذي اسند اليمين
 اليه قبل القدوم والاذن (سقط
 الحلف) عندهما وعند أبي يوسف
 (لا يأكل طعام
 يبقى اليمين لو حلف
 فلا يأكله داره ولا يلبس ثوبه
 ولا يركب دابته أو لا يكلم عبده)
 يتطرق (ان أشار) الى المضاف اليه
 في جميع الصور (وزال ملكه) أي
 ملك المضاف اليه (وفعل) أي
 كله (لا يحنث) عندهما

بالحجرات فكانت الاضافة معتبرة فلا يحسن بعدز والمصادر وروى ابن سماعة ان العبد كالصديق
 نهر وعن محمد بن حنث في العبد والدار لان الاشارة معتبرة والاضافة لغوية لان الاشارة لقطعها الاشارة
 المبلغ في التعريف من الاضافة فتعلق اليمين بالعين وبه قال زفر والثلاثة (قوله وعند محمد بن حنث)
 ظاهرا طلاقه انه يحسن في الكل وهو خلاف ما سبق عن العيني من تخصيصه الحنث عند محمد بن العبد والدار
 (قوله كما في المتجدد) أي لا يحسن في الملك المتجدد من المذكورات اجماعا لوقوع اليمين على المشار اليه جوى
 عن البرجندى (قوله لا يحسن بعد الزوال) أي زوال الاضافة لانه عقد يمينه على فعل واقع في محل
 مضاف الى فلان فلم يوجد درر (قوله ولكن حنث بالمتجدد ملكا) لان اللفظ مطلق فيجوز على اطلاقه
 درر (قوله وقال أبو يوسف الخ) ان في الزيلعي وعن أبي يوسف انه لا يحسن في الملك المتجدد له في الدار
 وحده لان الملك لا يستحدث فيها عادة فهي أول ما يشتري وآخر ما يبيع فتقيدت اليمين المضافة الى الدار
 بالقائمة في ملكه وقت اليمين وهما بقول ان اللفظ مطلق فيجوز على اطلاقه انتهى (قوله وعنه
 في رواية الخ) لانه عقدها بالاضافة فها لم توجد حثية باوقت اليمين لا يتناولها اليمين (قوله وفي
 الصديق الخ) انما حنث لان هذه الاشياء يمكن ان تخرج لذاتها فاذا كانت الذات معتبرة كان الوصف
 وهو كونه مضافا الى فلان في المحاضر لغوا جوى (قوله حنث اجماعا) لان الحر مما يقصد بالمحرف فكانت
 الاضافة للتعريف هذا اذ لم يقل فانه عدوى فانه لا يحسن بعد الزوال لظهور ان الداعي لمعنى في المضاف
 اليه نهر (قوله وعند محمد بن حنث) لان المقصود هجرانه والاضافة لانه مرفق فصار كالشار اليه ولما
 ان هجران الحر لغيره محتمل وترك الاشارة والتسمية أي وترك التسمية باسمه يدل على ذلك فلا يحسن مع
 الاحتمال بالثلاث عيني (قوله وحنث بالمتجدد) قيده الزيلعي بما اذا لم يشتر ولا حاجة اليه للاستغناء عنه
 بقول المصنف وفي غير المشار والمحاصل انه اذا اضاف ولم يشتر لا يحسن بعد الزوال في الكل لا تقطاع
 الاضافة ويحسن في المتجدد بعد اليمين في الكل لوجودها اذا اضاءها وأشار فانه لا يحسن بعد الزوال والتجدد
 ان كان المضاف لا يتصف بالمعاداة والا حنث بحر (قوله بان لم يكن له صديق او زوجة الخ) لو اقتصر
 في الشرح على قوله بان كلمها استحدثته من صديق او زوجة ليشمل ما لو كان له وقت اليمين صديق
 وزوجة ولم يكن لكان اولي (قوله وعند محمد بن حنث) وهو مبني على ما تقدم من انه يتناول المعين
 وهو الموجود فتكون معاداة لذاته عنده وعندهما لاجل الاضافة هذا اذا لم تكن له نية واماد انوى فعلى
 ما نوى لانه نوى محتمل كلامه زياحي (قوله الطيلسان) معرب تيلسان ابدلوا التامنه طامنه لباس
 الجهم مدورا سودا ونحوه وسده صوف نهر ووزبه فيعلان بفتح الفاء والعين وقيل بكسر العين (قوله حنث
 اجماعا) لان الامتناع لذاته لا للطيلسان عيني وظاهر ان الطيلسان مثال فان قوله صاحب هذه الدار
 ونحوه كذلك نهر حتى لو قال لا أكلهم صاحب هذا الثوب فباعه وكله حنث لان الانسان لا يعادى لاجل
 الثوب بل لمعنى فيه فيراد الذات كما في النقاية وفيه انه يجوز ان يكون الثوب حريرا فباعه لذلكت انتهى
 جوى عن البرجندى (قوله ستة أشهر) لان الحين يذكركم معنى الساعة قال تعالى فسبحان الله حين
 تمسون وحين تصبحون أي ساعة تمسون ويطلق على أربعين سنة قال تعالى هل اتي على الانسان حين
 من الدهر والمراد اربعون سنة ويطلق على ستة أشهر قال تعالى توفى أكلها كل حين قال ابن عباس
 في ستة أشهر فيحمل عليه لانه هو الوسط وخير الامور اوسطها لان اللحظة لا يقصد الامتناع عنها
 باليمين للقدرة على الامتناع بدونها وأربعون سنة بمنزلة الابد ومن يؤمل ان يعيش أربعين سنة ولو قصد
 ذلك لا طلاقه ولم يذكركم الحين لانه يتأبد عند الاطلاق فتعين ما عيناه والزمان يستعمل استعمال الحين يقال
 ما رأيتك منذ حين ومنذ زمان ويستوى فيه المعرف والمنكر لأن ستة أشهر لما كانت معهودة انضيف
 العرف اليها زيلعي ويعتبر ابتداءها من وقت اليمين بخلاف لاصوم من حيننا أو زمانا كان له ان يعين أي
 ستة أشهر شاه شرب لبلابة عن الكمال (قوله ولم ينو) قيده لانه اذا نوى شيئا فعلى ما نوى لانه محتمل

وعند محمد بن حنث (كما في المتجدد) أي
 كما لا يحسن ان يتجدد الملك في مثل
 هذه الاشياء اجماعا بان اشتري
 طعاما آخر أو دارا أخرى أو ثوبا
 آخر أو عبدا آخر (وان لم يشتر) الى
 المضاف اليه وأضاف الى فلان هذه
 الاشياء (لا يحسن) ان فعل ما قال (بعد
 الزوال) لكن (حنث بالمتجدد)
 مطلقا سواء كان دارا أو غيرها وقال
 أبو يوسف لا يحسن في الملك المتجدد
 في الدار وعنه في رواية بنعقد اليمين
 في الجميع بالقائم في ملكه وقت
 الحلف (وفي الصديق والزوجة
 في المشار حنث بعد الزوال) أي
 لو حلف لا يكلم صديق فلان هذا
 أو زوجة فلان هذه وكلهم بعد زوال
 الصداقة والزوجة حنث اجماعا (وفي
 غير المشار) اليه بان قال لا أكلهم
 صديق فلان أو زوجة فلان فكلامه
 بعد زوال الصداقة والزوجة
 (لا يحسن عندهما وعند محمد بن حنث
 وحنث بالمتجدد) بان لم يكن له صديق
 أو زوجة وقت اليمين فاستحدثت
 وكله يحسن عندهما وعند محمد
 لا يحسن ولو حلف لا يكلم صاحب
 هذا الطيلسان فباعه (الصاحب
 فكلامه) الخالف (حنث) اجماعا
 وان كلف المشتري لا يحسن (الزمان
 والحين ومنكرهما ستة أشهر) حتى
 لو حلف لا يكلمه الزمان أو الحين
 أو زمانا أو حيناً ولم ينو فعلى ستة أشهر
 فلو كلفه قبل منى ستة أشهر يحسن
 وبعده لا (والدهر والابداء) حتى
 لو قال ان صحت

كلامه زيلبي (قوله والده والابن) وأشار المصنف الى انه لو قال لا كلمة العرف فهو على الابد
واختلف جواب بشر بن الوليد في المنكر نحو عمر اخرة قال في نه على صوم عمر يقع على يوم واحد ومرة قال
هو مثل المحين ستة أشهر الا ان ينوي أقل أو أكثر قال في البحر من البدائع والظاهر وقوعه على ستة
أشهر (قوله وقال أبو حنيفة لا أدري ماهو) يعني اذا لم يكن له نية كافي البرهان فان قيل ذكر في المجامع
الكبير اجمعوا فحين قال ان كلمته دهور أو شهر أو سنة أو ما يقع على ثلاثة من هذه المذكورات
فكيف قال أبو حنيفة لا أدري ما الدهر قلنا هذا تفرع لمسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر كما فرغ
مسائل للزراعة على قول من يرى جوازها قال ابن الضياء شربلالية ونقل التوقف عن الائمة الاربعة بل
عن النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام اذ وردانه عليه السلام سئل عن خير البقاع فقال
لا أدري حتى أسأل جبريل فسأل جبريل فقال لا أدري حتى أسأل ربي فصعد الى السماء ونزل فقال سألت
ربي عن ذلك فقال خير البقاع المساجد وخير أهلها من يكون أول الناس دخولا وآخرهم خروجا وسئل
ابن عمر عن شيء فقال لا أدري ثم قال طوبى لابن عمر سئل عما لا يدري فقال لا أدري فعمل انه من السكك
والتورع وقيل انما قال لا أدري تأذبا وحفظا للسانه عن التصديق في الدهر فانه جاء في الخبر لا تسبوا الدهر
فان الله هو الدهر أي خالق الدهر زيلبي وفي السراج توقف أبو حنيفة في أربعة عشر مسئلة بحرق
القهستاني وفيه تنبيه لكل مفت ان لا يستنكف من التوقف فيما لاوقوف له عليه اذا لم يقرأ
على الله تعالى بتحريم المحلل وضده انتهى ولقد أحسن شيخ الاسلام برهان الدين بن أبي شريف حيث قال

حمل الامام أبو حنيفة دينه * ان قال لا أدري لتسعة أسئلة
أطفال أهل الشرك أين محلهم * وهل الملائكة الكرام مفضله
أم أنبياء الله ثم اللحم من * جلالة أنى يطيب الأكل له
والدهر مع وقت المحتان وكلهم * وصف المعلم أى وقت حصه
والحكم من خشي اذا ما بال من * فرجه مع سؤر الحمار استسكه
وأجاز ترش الجدار لمجد * من وقفه أم لم يجزان يفعله

قلت ولا يخفى ان الدهر في كلام الناظم معرف وهو لم يتوقف الا في المنكر شربلالية وأقول ما ذكره الناظم
يختص على ما رواه أبو يوسف من ان المعرف والمنكر سواء عند أبي حنيفة في التوقف كما في النهاية والغاية
لكن قال في النهر والاصح ان الخلاف مقصور على المنكر (قوله وقالاهو على ستة أشهر) لانه يستعمل
استعمال المحين يقال ما رأيت منذ دهر ومنذ حين بمعنى واحد زيلبي وفي البحر وهو الصحيح واذا لم يرد عن
الامام شيء في مسئلة وجب الافتاء به ولم يأنه واذ لم يوجد النص في المذهب أصلا يؤخذ بقول مالك شيخنا
(قوله والايام) فلو حلف لا يكلمه بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر يوما لان البضع من ثلاثة الى تسعة
فيعمل على أقلها بحر (قوله والدهور) انظر معناه على قول الامام فان مفردة المعرف واقع على العمر
اتفاقا فلا ينبغي ان يكون في جمعه معر فاختلاف في انه واقع على العمر كما مفردة هو ظاهر والجواب انه جمع
دهر منكرا وما ذكر من وقوعه على عشرات عند الامام كل مرة ستة أشهر فهو مختار يرجح من الامام على قول
الصاحبين شيخنا (قوله والجمع) ثم الجمع معرفة ونكرة تقع على أيام الجمعة في المدة وله ان يكلمه ما بين
الجمعات لانه حقيقة اسم ليوم مخصوص الا اذا نوى الاسبوع فيصدق للاحتمال والتغليب على نفسه زيلبي
(قوله والازمنة) فاذا حلف لا يكلمه الازمنة أو الاحايين فهي على عشرات ستة أشهر بحر عن شرح
الطحاوي فتكون المدة خمس سنين (قوله والشهور على السنة والايام وأيام كثيرة على السبعة) وجه
العهد في الايام والشهور ان الايام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فتصرف اليه وفي غيرهما
لم يؤخذ فيستغرق العمر أو حنيفة يقول ان أكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة وأقله ثلاثة فاذا دخلت
عليه آلة التعريف استغرق الجمع وهو العشرة زيلبي (قوله ومنكرها ثلاثة) لانه أقل الجمع ما لم يوصف

الدهر والابن بعدى رفتهو على
العمر (ودهو نجل) وقال أبو حنيفة
لا أدري ماهو وقالاهو على ستة أشهر
(والايام والايام كثيرة والشهور
والدهور والجمع والازمنة) والسنون
عشرة من ذلك عند أبي حنيفة
وعندهما السنون والدهور والازمنة
والجمع على العمر والشهور على السنة
والايام والايام كثيرة على السبعة وقيل
ينصرف الى سبعة اتفاقا لو حلف
بالفارسية (ومنكرها ثلاثة)

بالكثرة كما مر (فروع) حلف لا يكلم عبيد فلان أو لا يركب دوابه أو لا يلبس ثيابه ففعل بثلاثة منها
حنث وان كان لفلان أكثر من ثلاثة من كل صنف ونصع نية الكل ولو كانت غيبته على زوجته
أو أصدقائه أو أخواته لا يحنث ما لم يكلم الكل مما سعى لأن المنع لمعنى في هؤلاء فتعلقت العين بأهليتهم
ولو لم يكن له إلا أخ واحد فان كان يعلم به حنث والا لقال في النهر وبنى ان يكون الاصدقاء والزوجات
كذلك وأما الاطعمة والنبات والنساء فيقع على الواحد اجماعا لا تصرفا للمعرف للعهد ان امكن والا
فلا جنس ولو نوى الكل صح كذا في التنوير وشرحه واعلم ان تقييد الاطعمة وما بعدها من الثياب والنساء
بال التي للجنس عند عدم العهد يشير الى انه لو ذكرها منكرة لا يحنث الا بثلاثة بقي ان يقال ما ذكره في شرح
التنوير من دعوى الاجماع في الوقوع على الواحد في النساء ونحوه عزاء في النهر الى تهذيب القلانسي لكن
يعكز على دعوى الاجماع ما ذكره في النهر قبله عن الذخيرة حيث حكى في المعرف من الرجال والعبيد اختلاف
فعند طامة المشايخ يحنث بالواحد وصرفه بعضهم الى كل الجنس انتهى فأى فرق بين النساء والرجال ويمكن
الجواب عن القلانسي بانه لما كان الصرف الى كل الجنس خلاف ما عليه طامة المشايخ نزل منزلة العدم

(باب العيمين في الطلاق والعتاق)

قدمه على غيره لكثرة الخلاف بهما نهر (قوله وان الاول الخ) والوسط لفرد بين العدين المتساويين
وان الشخص متى انصف واحد من هذه الثلاثة لا يتصف بالآخر لثاني بينهما ولا كذلك الفعل لان
اتصافه بالاولية لا ينافي اتصافه بالآخرية لان الفعل الثاني غير الاول فلو قال آخر تزوج فالتى
أزوجهما طالق طلق المتزوجة مرتين لانه جعل الآخر وصفا للفعل ودوال عقد وعقدها هو الآخر
ولو قال آخر امرأة تزوجهما طالق فتزوج امرأة ثم أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجهما طلق طلق التي
تزوجهما مرة لان التي أعاد عليها التزوج انصفت بكونها أولى فلا تتصف بالآخرية للتضاد
مكن قال آخر عبد امر به فهو حر فضرب عبدا ثم ضرب آخر ثم أعاد الضرب في الاول ثم مات عتق المضروب
مرة يلحق ويحر (قوله أى طالق او حرة) فيه لف ونشر مرتب (قوله حنث بالميت) لانه ولد حقيقة
وعرفا وشرعا بدليل ان العدة به تنقضي وتصير به نفسا والامة أم ولد وكذا لو كان سقطا قد استبان بعض
خلقه لما مر من انه ولد وفي الحديث يطل السقط محبطا على باب الجنحة حتى يدخل أبواه الجنحة روي بالهمز
وهو العظيم البطن المتفتح بطنه من الامتلاء من الغضب وبتركه وهو المتعصب المستعطي للشي نهر ففعل
المهم وزا حبطا هم موزا وغيره اجنبى مقصورا شينا عن الكمال (قوله لا يحنث ولكن تبقى العين
عند أبي حنيفة) اعلم انه لا خلاف بين الامام وصاحبيه في عدم الحنث خلافا لما يفهم من كلام العيني وانما
الخلاف في الاخلال وعدمه نص على ذلك الشارح بقوله وعندهما لا يحنث وانخلت العين بلا جزاء ومنه
تعلم ان ما ذكره السيد المحوى وتبعه بعضهم من ان الحنث هنا بالعتق ولا معنى لوصف الميت بالعتق
والصواب ان الخلاف انما هو في اخلال العين اذا ولدت ولد ميتا وعدم اخلاله اقلير اجمع انتهى مبنى على
ما وقع له في نسخة من قوله وعندهما لا يحنث والحاصل ان المناقبة سقطت من قلم الناصح وأنه يتعين
اثباتها بان يقال وعندهما لا يحنث كما هو الواقع في نسخة تبسط شيئا بدليل قول الشارح وانخلت العين
بلا جزاء ولا يلزم ان يكون في كلامه مناقضة باثبات الحنث ونفى الجزاء يستلزم عدم الحنث
فتنبه (قوله ولو ولدت بعده حيا) منه تعلم ان الواو في قول صاحب النهر حتى لو ولدت ميتا وحياتى الحى
عنده وقال لا يعتق واحد منهما معنى ثم (قوله عتق الحى عنه خلافا لما) لصاحبين ان الشرط تحقق
بولادة الميت لكنه لما لم يكن محلا للعتق لخلت العين لا الى جزاء له ان الشرط ليس الا الولد الحى لان الولد
وان كان مطاعا في القتل لكنه قيد بوصف الحياة دلالة لانه قصد اثبات الجزاء بالميت ليس بحال لما

* (باب العيمين في الطلاق والعتاق)
الاصل ان الولد الميت ولد في حق
غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم
لفرد سابق والآخر لفرد لاحق فلو
قال لامرأته او امرته (ان ولدت)
قال لامرأته او امرته (ان ولدت)
ولدا (فانت كذا) أى طالق او حرة
لا لامة
(حنث بالميت بخلاف) قوله
اذا ولدت ولدا (فهو) أى الولد (حر)
فولدت ميتا لا يحنث ولكن تبقى العين
عند أبي حنيفة وعندهما لا يحنث
وانخلت العين بلا جزاء (فلو ولدت)
آخر (بعده حيا عتق الحى) وحده
عنده خلافا لما لو قال (اول عبد
املكه فهو حر

فصار كما اذا قال اذا ولدت ولدا جابجا بخلاف جزاء الطلاق وحر به الام لان الجزاء لا يصلح مقيدا الاستغناء
 عن حياة الولد نوح أفندي (قوله فلك عبد او احد اعني) لان الاول اسم لفرد سابق لا يشاركه غيره في اسمه
 ومعناه وقد وجد فيه هذا المعنى فيعتق زيلبي (قوله ولو ملك عبد بن الخ) فلو ملك عبد او نصفه ما عتق
 التام بخلاف ما لو قال اول كتر ام لملكه فهو هدى فلك كتر او نصفه ما عتق شيئا لان النصف يراحم كل نصف
 من الكثر بخلاف نصف العبد فانه متصل بالنصف الاخر والحاصل ان النصف يراحم الكل في المكيلات
 والموزونات لانه بالضم يصير شيئا واحدا بخلاف الثياب والعبيد زيلبي ونهر (قوله لا يعتق واحد منهم)
 لانه لما اشترى العبد من معاني عقد واحد لم يوجد فيها الشرط وهو الفردية ولا فيما اشترى بعدده لعدم
 الصبغ زيلبي أي لعدم الاولية (قوله ولو زاد وحده عتق الثالث) وكذا لو قال اول عبد اشترىه اسود
 او بالدنانير فهو حر فاشترى عبيد من البيض او بالدرهم ثم اشترى عبدا اسودا او بالدنانير فانه يعتق الثالث
 ايضا عملا بالوصف بوقيد وحده لانه لو قال واحد لا يعتق والفرق ان واحدا يقتضي نفى المشاركة في الذات
 و وحده يقتضي نفى المشاركة في الفعل المقرون به دون الذات ولهذا صدق الرجل في قوله في الدار رجل
 واحد وان كان معه صبي او امرأة وكذب اذا قال وحده فاذا قال واحدا اضاف العتق الى اول عبد مطلق
 لان قوله واحد لم يفد امر اذا اعل ما افاده لفظ اول فكان حكمه بحكمه واذا قال وحده فقد اضاف
 العتق الى اول عبد لا يشاركه غيره في التملك والثالث بهذه الصفة فيعتق عنه وما في البحر من ان المجر على
 انه صفة للعبد كالاضافة اعني وحده واقره في الشر بنبلالية مدفوع بل هو كالنصب لانه يفيد ايضا نفى
 المشاركة في الذات ولم أر في كلامهم الرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف والظاهر انه لا يعتق ايضا كالنصب
 نهر واعلم ان عدم العتق مقيد بما اذا لم ينوب واحد اعني التوحيد في حالة الشراء بنبلالية (قوله فلك عبد
 ومات لم يعتق) لان الاخر اسم لفرد لاحق لا يشاركه غيره من جنسه ولا سابق له فلا يكون لاحقا الا ترى
 انه يدخل في قوله اول عبد ام لملكه فيستعمل ان يدخل في ضده زيلبي (قوله عتق العبد الاخر) اتفاقا درر
 وتعبه نوح أفندي بان الاولى حذفه لانه يوهم ان في المسئلة السابقة اختلافا مع انه لا يعلم فيها خلاف
 لاحد انتهى (قوله وعندهما يعتق مقتصر) لان الاخرية تتحقق بالموت فيعتق عند الموت فيكون
 في الثلث وله ان كونه آخر عند الشراء يتبين بالموت فيعتق من ذلك الوقت درر (قوله فيعتق من الثلث)
 مطلقا سواء اشترى في العدة او المرض بخلاف العتق من جميع المال عند الامام فانه مقيد بما اذا كان الشراء
 في صحته كما ذكره الشارح سابقا وعلى هذا الخلاف اذا قال آخر امرأة اترزوها فهي طالق ثلاثا يقع عند
 الموت عندهما وترث بحكم انه فاز ولها مهر واحد وعلم العدة لا بعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاة وان
 كان الطلاق رجعيا يعني بان لم يقل ثلاثا فعليها عدة الوفاة وتجدد عنده يقع من منذ تزوجها فان كان دخل
 بها فلها مهر ونصف مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعندها بالحض بلا حداد
 ولا ترث منه زيلبي (قوله كل عبد بشر في بكذا الخ) البشارة عرفا اسم مخبر سار خرج الضار فليس ببشارة
 عرفا بل لغة ومنه فبشرهم بعذاب اليم لان الضار بغير بشرة الوجه ايضا صدق خرج الكذب فلا يعتبر
 ليس للبشر به علم وتكون بكتابة ورسالة ما ينو ما شافهة فتكون كالتحديث ولو ارسل بعض عبده عبدا
 آخر ان ذكر الرسالة عتق المرسل والارسل ولا فرق في البشارة بين ذكر الباء وعدمها بخلاف الخبر فانه
 يختص بالصدق مع الباء والكتابة كالمخبر فيما ذكر والاعلام لا بد فيه من الصدق ولو بلا باء كالبشارة لان
 الاعلام انبئات العلم والكذب لا يفيد تنوير وشرحه وقوله بخلاف الخبر فانه يختص بالصدق مع الباء
 بشرا ما في النهر لو قال من اخبرني او كتب الي ان فلانا قدم فكذا عتق بالكذب بخلاف ما لو قال
 قدومه (قوله فبشره ثلاثة متفرقون) فيه خبر زاي اخبره او هو محمول على التغليب جوي عن البرجندي
 (قوله عتق الاول) لتعق البشارة من الاول دون السابق الا ترى الى ما يروى انه عليه السلام مر بابن
 مسعود وهو يقرأ القرآن ومعه أبو بكر وعمر فعا عليه السلام من اراد ان يقرأ القرآن فليقرأ بقرآن ابن ام

فلك عبدا واحدا (عتق ولو ملك
 عبيد معانهم) ملك عبدا (آخر لا يعتق
 واحد منهم) ولو زاد وحده (بان قال
 اول عبد ام لملكه وحده فهو عتق
 الثالث ولو قال آخر عبد ام لملكه
 فهو حر فلك عبدا) ومات (لم يعتق
 فلو اشترى عبدا ثم عبدا فمات)
 الخالف (عتق العبد الاخر) من
 ملك عند أي خيفة حتى اعتبر من
 جميع المال لو اشترى في صحته وعندهما
 يعتق مقتصر على حالة الموت فيعتق
 من الثلث ولو قال (كل عبد بشر في
 بكذا) أي بجبي حبيبي مثلا (فهو حر
 فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول)
 فقط (وان بشر ومما

عند فاعلم بذلك أبو بكر ثم عرف مكان ابن مسعود يقول بشرفي أبو بكر وأخبرني عمر زبلي (قوله عتقوا)
لتحقق البشارة من الجميع عني ولو قال عتيت واحد المدين في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى فيستأجر
منهم من شاء فيعفي عتقه ويمسك البقية جوي عن ابن الحلي (قوله وصح شراء أبيه للكفارة) أي كفارة
بيمينه ومثلها كفارة الظهار والصوم والقتل جوي وكان الالقي بهذه المسئلة مع ما بعدها فصل الكفارة
نهر وأشار بالشراء إلى أنه لا يميزه عنها بالارث لأنه ثبت فيه الملك بلا اختياره فلا تصور النية فيه
ويجزئه عن الكفارة إذا نواه عنها عند قبضه وله بهبة أو وصية أو صدقة لسبق النية عنه إراقى السبب ففح
وتبين وذكر في البحر بمضاف ولم أره وزاد في بحثه ما إذا جعل بدلا من خلع أو لصاح من دم ونحوه يكون
كذلك مجزئاً بالنية عند قبضه شربلاية (قوله خلافاً لمر والشافعي) والأصل فيه أن النية إذا قارنت
عله العتق ورق المقتى كامل مع التكفير والأفلا فها يقولان علة العتق القرابة لأنها علة الصلة بين
الأقارب والشراء شرط للعتق لأنه سبب الملك ولأن فيه صرف منفعة الكفارة إلى أبيه فلا يجوز كغيره
من القرب الواجبة عليه ولأن شراء القريب اعتاق قال عليه السلام لا يجرى ولد والده إلا أن يحده مملوكا
فيشتره فيعتقه أي يعتقه بذلك الشراء لأنه لا يحتاج للعتق إلى شيء آخر وهذا كما قال سقاء فأرواه
ولا يقال إن العتق مستحق بالقرابة لا ما نقول الاستحقاق لا يثبت قبل كمال العلة ولا معنى لقولهم فيه
صرف منفعة الكفارة إلى أبيه لأنه لا يجوز صرفها إلى عبده فأولى أن يجوز إلى أبيه بخلاف غيرهما من أنواع
الواجبات كالإطعام والكسوة والازكاة لأنه لا يجوز صرفها إلى عبده فكذلك إلى أبيه زبلي (قوله لا شراء
من حلف بعتقه) بأن يقول لعبده غيره أن اشتريتك فأنت حر فاشترها ما وباه العتق عن كفارته لأن هذه
النية يشترط قرانها لعله العتق وهي اليمين والفرص أنه لم يشترط التكلم بل عند مباشرة الشراء نهر (قوله
حتى لو قال لامة رجل الخ) فيه أن المقام مقام التصوير لا التفريع فكان عليه أن يقول بأن قال الخ
جوي قيد بنية التكفير عند اليمين ليعلم عدم الإجزاء بالاولى إذا لم تكن النية عنده بل عند الشراء وإنما
لا يميزه عتق أم الولد عن الكفارة لأن حرمتها مستحقة بالاستيلاد فلا تنضاف إلى اليمين من كل وجه دبر
فقول السب د المحوى في المحاشية فيه أنه إذا قال عن كفارة يميني أجزاء عن الكفارة فليراجع شرح
الذهب أشلي انتهى سبق نظراً ذعتق أم الولد عن الكفارة لا يجرى مطلقاً لا معلقاً ولا مفرجاً الاستحقاقها
الحرية من جهة أخرى فلم يكن عتقاً من كل وجه بخلاف القريب فإنه قبل الشراء لم يعتق من وجه كما
صرح بذلك هو أيضاً في شرحه والحاصل أنه متى تعلق الحكم بعله ذات وصفين يضاف الحكم إلى آخرهما
لأن تمام العلة به وآخر الوصفين هنا الملك لأنه المتأخر عن العلة الأولى وهي القرابة فيكون به معقفاً
ولا يدخل على هذا شهادة الشاهد الثاني حيث لا يضاف الحكم إليها وحدها وإنما تحتها فلهذا يجب
عليها ضمان ما أتاهم بالرجوع عن الشهادة لأن الشهادة لا تجزى شيئا بدون القضاء والقضاء يكون
بهما جميعاً زبلي (قوله ويجزئ عن الكفارة) لا قتران النية بالعله (قوله واعلم أن التقيد بالاب
اتفاق الخ) الظاهر أن يقال إنما قيد بالاب ليعلم المحكم في غيره من كل ذي رحم مكرماً بالاولى (قوله
مع لو ملكه رالا) بخلاف ما لو قال أن تسري أمة فأنت طالق فإنه لا يشترط وقوع الطلاق بالتسري
بأمة مملوكة للعلق وقت التعليق بل يقع الطلاق بالتسري بأمة مملوكة بها بعد التعليق كما يقع بالتسري
بالمملوكة وقته خلافاً لمن قاس تعليق الطلاق بالتسري على مثله الكتاب وهي تطبق حريتها على
التسري بهاء قدره عليه صاحب البحر مع الإبقاء بأن طلاق المنكوحة صحيح بأي شرط كان انتهى أي سواء
كان الشرط مملوكاً له وقت تعلق الطلاق أم لا وتبعه في النهر وكلام الزبلي آخر صريح فيه شيخنا قبلت
ونقله في الشربلاية أيضاً وأقره ونفسه قوله لا من شراها وتراها بشرا إلى أنه لو علق عتق غيرها أو
الطلاق بالتسري بها يحنث ذكره صاحب البحر آخراً بحفظه فإنه غلط فيه بعض حكام ربما انتهى (قوله
خلافاً لمر) لأن التسري لا يصح إلا في الملك فكان ذكره كذا الملك كمن قال لا جنبيه فإن طلقك فبدى

عتقوا وصح شراء أبيه للكفارة) ناوياً
عنها خلافاً لمر والشافعي (الانرا من
حلف بعتقه) للكفارة (و) لا شراء (أم
ولده) للكفارة حتى لو قال لامة رجل
استولدها بالنكاح أن اشتريتك فأنت
حر عن كفارة يميني فاشترها فانها
تعتق لوجود الشرط ولم تجزئ عن
الكفارة وإنما قيد بالام الولد لأنه لو قال
لامة أن اشتريتك فأنت حر عن
كفارة يميني فاشترها تعتق وتجزئ
عن الكفارة واعلم أن التقيد بالاب
اتفاق لأن الحكم لا يختلف في قريب
محرم كما في باب الظهار لو قال (أن
تسري) أمة (وهي حرة صح) هذا
الحلف (لو) كانت الأمة (في ملكه) (والا)
وقت اليمين فتعتق بعد التسري (والا)
أي وإن لم تكن الجارية في ملكه وقت
اليمين (لا) يصح خلافاً لمر حتى لو
اشتري أمة بعده فتسري بها

عبر يصبر كأنه قال ان تزوجتك وطلقتك لان الطلاق لا يصح الا في الملك فصار ذكره كذكر الملك فكذا
 هلمنا ولسان العبد بالعتق انما يصح في الملك او مضافا اليه اولى سببه ولم يوجدوا حدها في حقها ولش
 سلمنا ان ذكر التسري ذكر الملك العبد لا يلزم منه عتقها لان الملك ثبت اقتضا ضرورية صحة التسري فيقدر
 بقدرها ولا يظهر نبوته في حق صحة الجزاء وهو الحرة لان ما ثبت اقتضا للضرورة يتقدر بقدرها ولا
 يظهر فيما رواه ما قاله زفر لا يصح لانه لو كان كما قال لما تناول من كان في ملكه يوم حلف لانه لو كان
 تقدير الكلام ان الملك جارية وتسريت بها فهي حرة لم يمتنع من مكانت في ملكه يومئذ اذا تسري
 بها زبلي (قوله لم يمتنع عندنا) وهو قول الاثمة الثلاثة (قوله وتسريت) بقلب احدى الراءات ياها كما
 قبلت احدى النونات ياها في تظنيت اصله تظننت زبلي وفي كلام الشارح ما يشير اليه (قوله أي بواها
 يتاومنها من الخروج) فيه قصور لما في النهر من ان الجماع بالفعل مأخوذ في مفهوم التسري فلو حصنها
 وأغدها لله اع لانه لم يصح ما هم تعنى وقد اغفلوا التنبيه عليه انتهى (قوله قد تغير الخ) كما قالوا
 في النسبة الى الدهر دهرى والى الارض السهلة سهل زبلي (قوله من السرور) فضم سينها على الاصل
 نهر (قوله طلب الولد مع ذلك شرط) حتى لو عزل عنها لا تكون سرية عنده ليعن قال في النهر قلنا مادة
 اشتقاقه سواء اعتبرت من السرور او ما يرجع الى الجماع او غير ذلك لا تقتضي الانزال فأخذ في المفهوم
 واستباره لا دليل عليه انتهى (قوله عتق عبيده الخ) لثبوت الملك فيهم أي كلاً رقبته ويدا ولونوى الذكور
 دون الاناث صدق ديانة لا قضاء ولونوى السود دون غيرهم أو النساء دون الذكور لا يصدق أصلاً ولو قال
 لم انا المديون في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق أصلاً من رواية عن الفخ (قوله أو هذه
 وهذه طالق) لاسف للشارح في التصريح بذكر الخبر فالأولى حذفه كما في الزياحي والعيني والبحر والنهر
 والمدر والدردغان قلت حذفه متعبراً بما سأتى من النهر من تقييد المسئلة بعدم ذكر الخبر قلت ليس المراد
 عدم ذكر الخبر مطلقاً بل خبراً ثنائياً فقط على ما سأتى ايضاحه (قوله طلقت الاخيرة الخ) لان اول احد
 لذكر كورين وقد ادخلها بين الاولين ثم عطف الثالثة على المطلقة منها والعطف يشرك في حكم المعطوف
 عليه وحكمه هنا الطلاق المنجز وانما التوقف في التصيين فصار كما لو قال احداً كما طالق وهذه قيد بعدم ذكر
 الخبر لانه لو قال هذه طالق أو هذه وهذه طالقان أو هذا حراً وهذا حراً لم يطلق واحدة ولم يعتق
 واحد بل يجزى ان اختار الايجاب الاول وحده طلقت الاولى وحدها والعبد الاول وحده والثاني طلقت
 الاخيرات نهر (قوله وخبري خمسة ثقتي الاولين) فيجعلها لاي ما شاء وذكر في المغني ان النصف للاول
 والنصف لآخرين والصواب الاول وعليه المعنى لان الثالث معطوف على من له الحق منهما
 فيكون شريكاً له ولو كان معطوفاً على ما يليه كما ذكر كان المقربة للاول وحده ولآخرين لانه
 أوجه لا حد المذكورين لانه لم يصرح بما كان قوله في الدرر بحجته بين الاولين موه ما خلاص المراد
 حاول الشيخ حسن تصحيحه فقضى الى معنى فيعينها لمن شاء منهما

لم يمتنع عندنا خلاطه يقال تسريت
 وتسريت كما قالوا اتظننت وتظننت
 أي اتخذها سرية أي بواها يتاومنها
 عن الخروج فهي فعليه بالضم مذسوبة
 الى السر بالسر وهو الجماع أو الاخفاء
 لان الانسان يسر به وانما ضمت سته
 لان الانية قد تغير في النسبة خاصة
 وكان الاخفش يقول انها مشتقة
 من السرور لانه يسر بها وقيل مأخوذ
 من السرى وهو السيد لانه اذا اتخذها
 سرية فقد جعلها سيدة الجوارى
 كذلك في الفوائد الظهريته وذلك
 عندهما وعنده أبي يوسف طلب
 الولد مع ذلك نهر ولو قال (كل
 مملوك لي فهو حر عتق عبيده وامهات
 اولاده ومديروهم لا مكاتبوه) ولا معتق
 البعض الا ان ينوبهم الوفا لانسوية
 (هذه طالق أو هذه وهذه طالق
 طلقت الاخيرة وخبري الاولين) فله
 ان يعين الطلاق في ايها شاء (وكذا
 العتق والاقرار) بان قال لعبيده
 هذا حراً وهذا حراً عتق الاخيرة
 وخبري الاولين وبان قال لفلان على
 الف أو لفلان وفلان كان للاخير
 خمسة وخبري خمسة ثقتي الاولين
 * (باب العبد في البيع والشراء
 والتزويج والصلاة وغيرها) *
 والاصل ان كل فعل

(باب العبد في البيع والشراء والتزويج والصلاة وغيرها)
 كالشيء والبس والمجوس جوى وانما قدم البيع والشراء لكثرة وقوعهما نهر (قوله والاصل ان كل فعل
 ترجع حقوقه الى المباشر الخ) اعلم ان المراد بالمباشر خصوص الوكيل لا ما يعم الاصيل لان التمييز بين
 النوع الاول اعنى ما احسن فيه الا بالمباشرة والنوع الثاني لا يتم الا بذلك فلو قال والاصل ان كل فعل
 يتعلق حقوقه بمن له العقد لا بالعاقبة كالمكاح بحيث فيه بالامر ايضاً كما نقله السيد الجوى عن البرجندى
 لمكان أولى وانما لم نقل ان كان صواباً لا استقامة الكلام حتى على اعتبار العموم في المباشر ايضاً بان يكون
 تظنن الكلام كل عقد ترجع حقوقه الى المباشر أصيلاً كان أو وكلاً لا يمتنع بمباشرة الأمور وكل

عقد لا ترجع حقوقه الى المباشر الا اذا كان أصيلاً بحيث بفعل المأمور أيضاً الضابط هنا كما في النهر
أحد أمرين الأول ان كل فعل انما ذكره الشارح الثاني ان كل ما يستغنى المأمور في مباشرة عن اضافته
الى الآخر لم يثبت بمباشرة المأمور وان كان لا يستغنى عن الاضافة يثبت وبالثاني دخل فهو المخصوصة مما
لاحق له ترجع الى المأمور فانه يثبت فيها بالتوكيل على ما سيأتي وبهذا الاقرار بعلم ان القصة
ثانية كما جرى عليه المصنف والاكثر من وجه لها في الحاشية ثلاثية يجعل مالا لحقوق له قسمان الاول ما
في البحر انه الاولى لان مالا لحقوق له يخرج عنهما وقد علمت انه لا يخرج نعم يرد على الثاني الصلح على
انكار فانه من الثاني مع انه يستغنى عن اضافته الى الآخر كما في شرح الوفاية انتهى (قوله ترجع حقوقه
الى المباشر) قال البرجندی وهو كل فعل يجوز ان يثبت حكمة للعاقبة ثم ينتقل من العاقد الى غيره
جوى وأشار بقوله يجوز ان يثبت حكمة للعاقبة الى الخلاف المشهور بين الكرخي وأبي طاهر من انه
اذا وكله بشراعي ونحوه من كل عقد ترجع حقوقه للعاقدة هل يثبت حكمة للوكيل أو لا ثم ينتقل
للوكل أو يثبت للوكيل ابتداء قال الكرخي بالاول وأبو طاهر بالثاني وهو الاصح واعلم انه اذا اشترى
الوكيل قربة المحرم لا يعتق عليه باتفاق الكرخي أيضاً مع ان قياس ثبوت الملك له ابتداء يقتضيه لان
ملكه غير مستقر والموجب للعتق هو الملك المستقر وانظر هل اذا كان وكيله بالاجارة فبات تبطل على
قياس مذهب الكرخي قلت المصريح به بطلانها بموت المعقود له لا بموت العاقد حيث عقد لها غيره
كلو كين والوصي والاب والمجد والقاضي ومتولى الوقف لبقاء المستحق الا اذا كان الوقف خاصا بالمتولى
بخلاف الوكيل بالاستتجار فانها تبطل بموته (قوله البيع) هذا هو المشهور ولم نجد فيه خلافاً لكن نقل
السيد الحموي عن المفتاح انه يثبت في البيع والشراء والاجارة والاستتجار بالامر في قول محمد انتهى ولو حلف
لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي ان يثبت كنفاء القبة وبه جزم في الظاهر به ولو حلف لا يبيع داره
فأعطاه ماصداً فالمرأته ان اعطاها عوضاً عن دراهم المهر حث لان تزوجها عليها هذا هو الصواب في عبارة
النهر وما وقع في بعض النسخ من قوله لانه تزوجها عليها تحريف من النسخ شيخنا (قوله والشراء) فلو حلف
لا يشتري منه فأسلم اليه في ثوب حث وفي القنية حلف لا يشتري لا يثبت بالتعاطي وحكي في النهر ان يثبت
بقيل وفيه عن القنية أيضاً حلف ان اشتراه يثبت بالاقالة وقيل هذا قوله وأما على قوله فما فلا يثبت
وأقول الوجه في ذلك ما تقر من ان مبنى الايمان العرف وفي العرف لا يقال لمن اقال مبيعاً انه اشتراه حموي
واعلم انه وقع في خط العيني بعد قوله والشراء والتزويج وهو وسوف ان التزويج من القسم الثاني
وهو ما يثبت بهما وليس في خط القرى والازلي والارزى شلي واعلم ان المراد بالشراء الذي وجد بعده
التزويج في خط العيني هو الشراء الذي به قوله ما يثبت بالمباشرة لا بالامر البيع والشراء لا الشراء
الذي في الترجمة كما توهمه بعضهم اذ لا وجه للاعتراض به (قوله والاجارة) فلو حلف لا يؤجر له مستغلات
اجرتها زوجته وقبضت الاجرة واعطتها له لا يثبت وتركها في ايدي الساكنين ليس اجارة وكذا الوقاضى
منهم اجرة شهر قد سكنوه اما لو تقاضى منهم اجرة شهر لم يسكنوا فيه أو قال اقعوا في هذه المنازل كان ذلك
اجارة فيثبت كذا في الذخيرة وانت خبير بان تقاضى اجرة شهر لم يسكنوا ليس الا اجارة بالتعاطي فينبغي
ان يجري فيه الخلاف السابق نهر واعلم ان المراد من قوله لم يسكنوا في السكنى بالنسبة للزمن الماضي قبل
الحلف لا بعده والا فكيف يطالبون بالاجرة مع عدم السكنى أصلاً (قوله والصلح عن مال) مقيد
بكونه عن اقرار كما سيأتي في بابيه انه عن انكار فداء أى في حق المدعي عليه فيكون من الثاني كالصلح
عن عمد وما في المحيط من انه يثبت بالتوكيل في الصلح حله في النهر على ما اذا كان عن انكار قال ولا حاجة
الى ما في البحر من حله على الصلح الاغوى أى الراجع للعداوة (قوله والقسم) بان حلف لا يقسم مع
شريكه فوكل غيره ان يقسم معه لم يثبت حموي (قوله والمخصوصة) والقنوى انها ملققة بالاول نهر
عن البرازية وذكر انه اختلف فيها كلام صاحب المحيط فذكر اولاً انها من الثاني وثانياً من الاول (قوله)

ترجع حقوقه الى المباشر لا يثبت
المخالف بمباشرة المأمور لوجوده منه
حقيقة وحكم ولا يثبت ويصير للعاقدة
سفر والامر بالاعلان (ما يثبت بالمباشرة
لا بالامر البيع والشراء والاجارة
والاستتجار والصلح عن مال والقسم
والمخصوصة)

في هامش ص ۳۰۲ من ۱۰ قوله
حلال بروى حرام معناه الحلال حرام
عليه وفي ۱۲ منه قوله هرجه
بدست راست كبرم بروى حرام معناه
كل ما ملك يدي العيني فهو عليه
هرج بدست چپ كبرم كل ما ملكه
يدي اليسرى لان دست بالفارسي
اليمين وجب فتح الاول ثلاث نقط
اليسار وفي ۱۹ منه هرجه
بدست كبرم كل ما ملكه يدي هذا
القول الاخير خال عن قيد راست
وهو اليمين وعن قيد چپ ايضاً وهو
اليسار قاله محمد عارف

وضرب الولد) أي الكبير ذكر كان أو أنثى جوى أما الصغير فيملك ضربه فيملك التعويض فيجوز
بتوكيله كالقاضي در ونهر عن الحاشية وهو ظاهر في أن الأب ليس له تأديب ولده الكبير حتى لو فعل
ما يوجب الحد أو التعزير لا يتولى الأب ذلك بنفسه بل يرفعه إلى القاضي إلا إذا كان حالة المباشرة للنهي
عن المنكر ويؤيده ما صرحوا به من أنه إذا ما لب الأنفرد بالسكنى لم يملك الأب منعه إلا إذا كان صبيح
الوجه دفعا للمعارض نفسه وانظر حكم ولد الولد هل هو كالولد قال السيد المحمدي وظاهر تعليل المسئلة وقوله
ضرب المحر كالولد يقتضي المحاق به انتهى والمراد بالمنفعة التي وقع الفرق بها بين الولد والعبد معظمها كما
في الزيلعي فسقط ما عساه يقال أن منفعة الضرب تعود على كل من الضارب والمضروب في كل من
المستثنين (قوله إلا أن ينوي الخ) وقع في النسخة التي كتب عليها السيد المحمدي إلا أن ينوي أن لا يأمر
بنفسه ولهذا قال قوله أن لا يأمر لعله أن لا يلي ليطابق قوله بنفسه انتهى (قوله يعتبر الغالب)
وقيل تعتبر السلعة فلم يمتريها بنفسه لشر فها لا يمتريها بوكيله ولا حنت در (قوله وما يمتريها
الخ) خلافا لمحمد في النكاح جوى عن المفتاح (قوله أي بالمباشرة والامر) فيه تسامح لانه
لا يمتري بمجرد الامر بل لا بد من فعل الوكيل حتى لو حلف لا يتزوج فوكل به لا يمتري حتى يزوج الوكيل
فلو قال وما يمتري بفعله وفعل مأموره لكان أولى ويحجب عنه بأنه أطلق الامر على الفعل بمر وفيه أن
هذا تقرير للسماحة لا جواب عنها جوى واجاب في النهر بأن المؤثر في حنته انما هو امره والفعل شرط فيه
واعلم أن الزيلعي فسر الامر بالتوكيل لكن يرد عليه الاستقراض ولهذا استشكل صاحب الدرر ذكر
الاستقراض فان التوكيل به باطل فيجب أن لا يترتب عليه الحنت لان الباطل لا يترتب عليه الحكم
انتهى ويجب بتغليب التوكيل على الرسالة جوى عن البرجندی ونصه ذكر الاستقراض وقع هنا
استطراد إلا أن التوكيل بالاستقراض لا يصح أصلا والرسالة به جائزة فاعلمه سمي الرسول بالاستقراض
وكيلا تغلبا انتهى ولهذا فسر المرحوم الشيخ شاهين الامر بالرسالة وأما ما أجاب به في النهر من أنه انما خصه
لتعلم الرسالة بالاولى ففيه تأمل واعلم أنه يتفرع على بطلان التوكيل بالاستقراض ما ذكره القهستاني من
أن الوكيل إذا قال أقرضني مبلغ كذا فهو باطل لا يثبت الملك إلا للوكيل الخ وإن اضاف الاستقراض
إلى الموكل فقال إن فلانا يستقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا كذا كان القرض للموكل شيئا عن
قاضيخان (قوله النكاح) وسئلت عما إذا كان له وكيل مطلق مفوض قبل اليمين فزوجه واجبت
بأنه يمتري أيضا لأن المقصود إيجاب الفعل من الوكيل بعد اليمين وقد وجد ثم رأيت في عقد الفرائد عن
التأخر خاتبة وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين ولو زوجه فضولي يعني قبل اليمين لا يمتري بالأجازة مطلقا
وبعد يمتري بالأجازة القولية لا الفعلية هو المختار وبه يفتي ولو قال والله لا أزوج فلانة فأمر رجلا
فزوجها لا يمتري بخلاف لا تزوج والفرق أن في الاول لم يمتري بحكمه ولحقه في الثاني وهو حمل نهر عن
البرازية وإلى هذا أشار في المدرج زاد لا النكاح بعد قول المصنف النكاح (قوله والطلاق الخ)
انما يمتري بالطلاق والعنق اذا وقع بكلام وجد بعد اليمين وأما اذا وقع بكلام وجد قبل اليمين فلا يمتري
حتى لو قال لأمرته أن دخلت الدار فأت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت لم يمتري لان وقوع الطلاق
بكلام كان قبل اليمين بخلاف التعاقب بعد اليمين ولو وقع عليها بعض مدة الإيلاء قبل اليمين لا يمتري
والاحت والفرق بينهما بالعنة لا يمتري عند زفر وعن أبي يوسف وإيتان ولو علق المكاتب بالأداء فان
كانت الكتابة قبل اليمين لم يمتري والاحت زيلعي ولو طلق امرأته ثم قال إن تزوجت امرأة باسمك فهي
طالق ثم تزوجها لم تطلق ولو قال بهذا الاسم طلقت نهر قال والفرق أنه في الاول صارت المرأة معرفة
بكاف الخطاب فلم تدخل تحت النكحة انتهى وذكر المحمدي فرقا آخر فقال والفرق بينهما أن التعريف
بالإشارة أقوى من الإضافة انتهى واعلم أن المراد من قوله ثم تزوجها أي تزوج التي خاطبها بالطلاق
بدليل ما ذكره في النهر من أنها معرفة بكاف الخطاب فلا تدخل تحت النكحة ما لو كان التي تزوجها امرأة

وضرب الولد) حتى لو حلف لا يبيع ولا
يشترى أو نحوهما فوكل من فعل ذلك
لا يمتري لان الفعل وجد من العاقد
حقيقة وحكم ولذا رجعت الحقوق
إليه حتى لو كان العاقد بالغاً فلا يمتري
في عينه إلا أن ينوي أن لا يأمر به فيمتري
شدد الأمر على نفسه بذاته أو يكون
المخالف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه
فيتمت يمتري بالتفويض وإن كان
بإشارة (بهما) أي بالمباشرة والامر
(النكاح والطلاق)

أخرى معجزة باسم التي أطلقها فانها تطلق في الوجهين اعني ما لو قال يا معجزة أو بهذا الاسم بقي ان يقال ان سبق الطلاق للحاطبة ليس بأمر لازم في صورة المسئلة حتى لو خاطب امرأة اجنبية لم يسبق له التزوج بها فضلا عن سبق الطلاق بقوله ان تزوت امرأة يا معجزة أو بهذا الاسم فزوجهام يختلف المحكم فتدبر (قوله والمخلع) كما اذا حلف ان لا يخالغ امرأته فوكل غيره به ففعل حنت حموى (قوله والكتابة) هذا هو الصحيح وجهها في النظم كالبيع ولو اجاز كتابة الفضولي حنت كذا أطلقه غير واحد وقياس ما مر ان يقيد ذلك بما اذا كانت بالقول نهر (قوله عن دم عمد) او عن انكار كما مر قيد بالعمد لان الصلح عن دم غير عمد يكون صلحا عن مال وتقدم انه لا يحنت فيه بفعل الوكيل والفرق ان الصلح عن دم العمد في المعنى عفوعن القصاص باخذ المال ولا تحزئ النيابة في العفو بخلاف الصلح عن المال حموى عن البرجندی واعلم انه اذا وقع الصلح عن دم غير عمد لا بد وان يقع على احد مقادير الدية كما سيأتي في محله (قوله والهبة) فلو حلف لا يهب مطلقا أو معينة أو شخصيا بعينه فوكل من وهب حنت معجزة كانت الهبة أولا قبل الموهوب له أم لا قبض أو لم يقبض لأنه لم يلزم نفسه الا بما يملكه ولا يملك اكثر من ذلك وفي المحيط حلف لا يهب عبده هذا لفلان ثم وهبه له على عوض حنت لأنه هبة صبيغة ومعنى نهر واعلم ان المراد بالتعيين في كلامه ما يكون في نفس الموهوب فلا تنكرار بما بعده وهو قوله او شخصيا بعينه (قوله والصدقة) كالهبة فيما مر ولو حلف لا يقبل صدقة فوكل في القبض ينبغي الحنت ولا حنت بالصدقة في عين الهبة نهر (قوله والقرض) فلو حلف لا يقرض مطلقا أو معينة حنت بفعل وكيله قبل المستقرض أو لم يقبل وكذا العطية والعارية وعن الثاني لا يحنت ما لم يقبل وفي التتارخانية لا يكون قرضا بدون القبول في قول محمد وأحدى الروايتين عن أبي يوسف وفي أخرى ليس بشرط وهو اراج ولهذا قال في النهر وقياس ما مر من انه لم يلزم نفسه الا بما يملكه ترجحه انتهى (قوله والاستقراض) وهو كالقرض سواء اقرضه المستقرض منه أولا وينبغي ان يجري فيه الخلاف في القبول ككالقرض ولم أره نهر فعز و عدم اشتراط القبول في الاستقراض لصاحب النهر في كلام بعضهم بطريق المجزم غير صحيح (قوله وضرب العبد) وكذا الامة ولو عبر بالملوك لكان أولى حموى وجه الحنت بالامر في ضرب العبد ان المقصود راجع اليه بخلاف ضرب الولد والازوجة قبل نظير العبد وقيل نظير الولد قال في البحر وينبغي ترجيح الثاني لما في الولد ورجح ابن وهبان الاول لان النفع عائد اليه لطاعته وقيل ان حنت فنظير العبد والافتقار الولد قال بديع الدين ولو فصل هذا في الولد لكان حسنا نهر عن القنية واقراء حموى وأقول فيه نظر ظاهرا فلو ضرب الولد بدون الجناية لا يجوز لكونه حينئذ محض ظلم بخلاف ضرب الزوجة لتصريحهم بان له ضربها على ترك الزينة مع ان ترك الزينة ليس من الجناية في شيء فان قلت الولد يضرب أيضا وان لم يحن الا ترى الى ما صرحوا به من انه يضرب على ترك الصلاة اذا بلغ عشرين قلت هذا انما يتم ان لو كان المراد بالولد ما يعص الصغير وليس الكلام الا في خصوص الكبير (قوله والبناء والحياطة) وان لم يحسن ذلك در عن الجناية (قوله والايداع) سواء قيد به شخص أو أطلق نهر (قوله والاعارة) قبل المستعيرام لان نهر (قوله والاستعارة) ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنت در عن التتارخانية (قوله وقضاء الدين) الا اذا وكله بالقبض قبل الميعين نهر عن المنتقى وفي الخلاصة اذا وكل الطالب وكبلا بالقبض قبل الميعين فقبض الوكيل الدين بعد الميعين لا يحنت حموى عن البرجندی هذا ذكره قاضيهان بجنا من قوله وينبغي ان يحنت كما في الشكاح بخلاف المنقول (قوله والكسوة) وليس منها التكفين الا اذا اراد الاستردون التملك در عن السراجية وفي النهر عن الخلاصة حلف لا يكسو فلانا فارميل اليه قلسوة أو خفين أو نعلين حنت الا ان ينوي ان يعطيه انتهى ولا يخفى ان اسم الكسوة عرفا لا ينطلق على ما ذكر (قوله والمخلع) في غير الاجارة ولا فرق بينه وبين الاستقراض فمر بان حلف لا يحمل على هذه الدابة فامر غيره بما يحمل عليها ففعل حنت كما لو حمل بنفسه حموى (تسكيل) من هذا النوع

والمخلع والعتيق) مطلقة سواء كان بمال أو غيره (والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والذبح والاستقراض وضرب العبد والائتداء والبناء والحياطة والايداع والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والمخلع) حتى لو حلف لا يتزوج أو لا يطلق ولا يعتق

المهدم والقطع والقتل والشركة كافي متظومة ابن وهبان وقد منا ان منه ضرب الزوجات والولد للصغير
في رأى قاضيان ومنه تسليم الشفعة والاذن كافي الحنابلة والنفقة كافي الاسيبلي والوقف والاضحية
والجديس والتعزير بالنسبة الى القاضي والسلطان وينبغي ان يقال في الحج كذلك كذا في شرح المنظومة
للشيخ عبدالبر ومنه الوصية كافي الفتح وينبغي ان يحسب من الحوالة والكفالة كما لو حلف لا يجبل
فلانا فوكل من يجبله أو لا يقبل حوالته أو لا يكفل منه فوكل بقبول ذلك والقضاء والشهادة والاقرار
وفي البصران منه التولية فلو حلف لا يولي شخصاً ففوض الى من يفعل ذلك حنث وبهذا تمت المسائل
أربعة وأربعين وقصارى ما أوجاهه المطرسوسي الى أربعة وعشرين نهر ونظم السيد المحمدي المسائل التي
لا يبحث فيها بفعل الوكيل لانها الاقل مشيراً الى انه يبحث فيما عداها فقال

شراء وبيع قسيمة واجارة * وضرب لفرع ثم صلحك بالمال
خصومة واستخار مسك ختامها * وذا النظم زهر من فرائده لال

(قوله أو نحوها) حسبا كان أولا (قوله ففعل الوكيل حنث) حتى في الأفعال المحسية عند الإطلاق
(قوله وقال الشافعي لا يبحث الخ) لان الفعل وجد من المأمور حقيقة ومن الآخر كما فوجد شرط الحنث
من الآخر من وجه دون وجه فلا يبحث كافي القسم الأول ولنا ان غرض المخالف التتوي عن حكم العقد
وحقوقه وهذه العقود تنتقل اليه بحقوقها فصارت مباشرة الوكيل كباشرته في حق الاحكام والحقوق
وصار الوكيل سفيراً ومعبراً ولهذا لا يستغنى عن اضافتها اليه ولو باشرها بغير اذنه لا ينفذ عليه زيلعي
(قوله ونحوها) هو غير المحسية (قوله وفي ضرب العبد وذبح الشاة) أراد بهما الأفعال المحسية شيئاً
(قوله ديانة وقضاء) لان الضرب والذبح ونحوهما كالبناء والخياطة من الأفعال المحسية لا توجد منه
الابمباشرة لها حقيقة فاذا لم يباشرها فقد نوى حقيقة كلامه وفي غيرها أي غير المحسية كالنكاح
والطلاق وإيتان أشهرهما انه لا يصدق الاديانة لانها كما توجد بمباشرة توجد بامر فاذنوى المباشرة
فقط فقد نوى تخصيص العام وهو خلاف الظاهر فلا يقبل نهر عن كافي المصنف (قوله وانما قال ضرب
العبد الخ) كذا ذكره العلامة ابن يونس في شرحه وتعقبه السيد المحمدي بقوله كون ضرب الحر كضرب
الولد يقتضي انه لا يبحث فيه بالامر وليس كذلك لان السلطان والقاضي لو حلف لا يضرب فلانا يعني الحر
يبحث بالامر لكونه يملك الضرب فصح الامر فانتقل الفعل اليه كافي الوالوجبة الخ (تنبيه) من حلف
القول لا ادعه يدخل البلد يرفيه بالمنع قولاً اطاعه أو عصاه شرناً ليلية قال ولنا فيه رسالة انتهى
ومحصلها انه اذا حلف على غيره ان لا يفعل كذا كما لو حلف عليه ان لا يدخل هذه الدار فان كانت الدار
ملك المخالف فيه بالقول وبالفعل حتى لو نهاه عن الدخول فدخل بحث اذا لم يقدر على منعه لظلمه
أو كانت الدار في اجارته وان لم تكن ملكه فيه بالقول فقط حتى لو قال له لا تدخل ثم دخل لا يبحث انتهى
ومنه يعلم جواب حادثة سئل عنها الفقهاء ان شخصاً حلف بالحرام على اخيه ان لا تسكلم قبل خروجه
من الدار ثم انها تسكلمت قبل خروجه فهل يقع عليه الطلاق ويكون بائناً وهل اذا طلقها ثلاثاً بعهده يلحقها
ام لا فاجبت بانه حيث تسكلمت قبل خروجه وقبل نفيه اياها عن الكلام فانه يقع الطلاق لانه حلف
على ما لا يملك فيه بمجرد النسي فاذا وجد المخلو ف عليه قبل البر فانه يبحث وتكون طليقة بائنة واذا طلقها
ثلاثاً وهي في العدة فانه يلحقها لان الطلاق الثلاث من قسم الصريح ذكره في الدر تفرعاً على ما ذكره
في الفتح من ان الصريح ما لا يحتاج الى نية وان كان الواقع به بائناً فحصل ان ما اشتر من ان المخلف على
ما لا يملك لا ينعقد لا اصل له بل ينعقد ولكن اذا وجد المخلو ف عليه بعد النسي عن الفعل لا يبحث وهذا
اذا كانت الإمين على النفي فان كانت على الفعل أي فعل ما لا يملك يعني في وقت معين ومضى الوقت
ولم يفعل فقياس ما سبق من انه بشرط لبره نفيه عن الفعل ان يقال هنا ان مضى الوقت ولم يفعل بعد امره
بالفعل لا يبحث أيضاً (قوله ودخول اللام الخ) المراد بدخول اللام على الفعل تعلقه به ولو قال ولا م

أو نحوها فوكل بذلك ففعل الوكيل
حنث وقال الشافعي لا يبحث في النكاح
والطلاق والعنف ولو قال المخالف في
الطلاق والعنف ونحوها
نويت ان لا إلى ذلك بنفسى صدق
ديانة لا قضاء وفي ضرب العبد وذبح
الشاة لو عني ان لا يباشرك الا بنفسه
صدق ديانة وقضاء وقيل ذكر القضاء
في مسألة الضرب رواية في الطلاق
ويصدق قضاء في الفصلين وانما قال
ضرب العبد لان ضرب الحر كضرب
اللام (ودخول اللام على البيع)

لحق بفعل لكان اظهر جوى عن البرجندى ونقل عن ايضاح الاصلاح مانعه وأراد بدخولها عليه
 قربها منه بالمجاورة لانعلقها به لانه أمر معنوى لا يوقف عليه انتهى والمراد لام الاختصاص لالام
 التعريف كذا اشار اليه العيني (قوله أى على ما يملك بالعقد) اعلم ان الفعل على وجهين اما ان يحتمل
 النيابة كالبيع ونشأته أولا كاكل الطعام واشباهه ثم لا يخلو اما ان تدخل على الفعل أو على العين فان
 دخلت على ما يحتمل النيابة كان بيعت لك ثوبا فانها تكون ملك الفعل وهو ان يفعله بأمره سواء كان
 العين ملكه أولا لان اللام جاورت الفعل واذا دخلت على العين كان بيعت ثوبالك تسكون ملك العين
 سواء باعه بأمره أولا علم انه ثوبه أولا لان اللام جاورت العين فأوجبت ملك العين لملك الفعل واما فيما
 لا يحتمل النيابة فانها تكون ملك العين سواء قدمت اللام أو أخرت لان اللام دخل على ما يملك وهو العين
 وعلى ما لا يملك وهو الفعل فوجب صرفها الى ما يملك وهو العين وقد امكن بتأخير اللام عن العين واما في
 الفعل الاول فكل واحد منهما يملك فكان كل واحد منهما محتملا فوجب الترجيح بالقرب والمجاورة
 جوى عن باكير وقوله فكان كل واحد منهما محتملا أى يحتمل كونه ملك الفعل أو ملك العين فرجح
 بالقرب (قوله كان بيعت لك ثوبا الخ) التصريح بالمفعول ليس بشرط لما في المحيط حلف لا يبيع لفلان
 فباع ماله أو مال غيره بأمره حث بحر وأنت خير بان تميز الاقسام اعني تارة تدخل على الفعل أو على
 العين انما يظهر بالتصريح بالمفعول فلا جرم صرح به المصنف نهر (قوله لاختصاص الفعل) لان وضع
 اللام للاختصاص وقوى وجوهه الملك شربلاية عن البرهان (قوله أى على ما لا يملك بالعقد)
 ولا تجرى فيه النيابة عيني (قوله والضرب) كان ضربت لك غلاما أى ولد وهذا هو الصواب في تفسير
 الغلام الواقع في كلامهم خلا لما في الجامع الصغير لقاضخان من ان المراد به العبد لانه يحتمل النيابة
 والكلام فيما لا يحتملها نهر عن العناية (قوله والعين) أى ودخول اللام ايضا على العين والعين
 هي الذات المشخصة من كل شئ جوى (قوله لاختصاصها به) انت ضمير العين في قوله لاختصاصها
 لانه مؤنث سماعي وذكر الفعل وهو كان مع ان ضميره راجع الى العين نظرا الى اللفظ مفتاح وفيه
 نظر جوى (قوله بان كان) بيان للاختصاص جوى (قوله بيعت وان كان بلا أمره) لوجود
 البيع منه حقيقة ولهذا ترجع الحقوق اليه جوى (قوله أى لو نوى بقوله بيعت لك ثوبا بيعت ثوبالك)
 بان باع ثوبا مملوكا للمخاطب بغير أمره ونوى بالاختصاص الملك ولو لا نيته لما حث شيئا (قوله
 أو بقوله بيعت ثوبا الخ) بان باع ثوبا لغير المخاطب بأمره ونوى به الامر فيحتمل في المسئلتين لانه نوى
 ما يحتمله لفظه بالتقديم والتأخير وليس فيه تخفيف في صدقه القاضي أيضا (قوله لا فيما فيه تخفيف)
 كعكس هاتين المسئلتين فانه يصدق ديانة لانه محتمل كلامه ولا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وهو
 متهم وقد منا ان الفرق بين الديانة والقضاء لا يأتي في اليمين بالله تعالى لان الكفارة لا مطالب لها بحر
 (قوله لان تأخير اللام عن العين شرط هنا) أى في جعل اللام لاختصاص العين بالمحلول عليه حتى
 لو قدمت كانت لاختصاص الفعل بالمحلول عليه لان البيع لا يملك الا بالعقد (قوله بخلاف سائر
 الصور) هي الدخول والضرب والاكل والشرب والممس والعين كان بيعت ثوبالك
 أخرت اللام أو قدمت لانها من الافعال التي لا تملك بالعقد (قوله فعقد بالخيار) أى لنفسه ولو بالخيار
 لغيره لا وان أحيز بعد ذلك في الاصح قيد بالخيار لانه لو قال ان بيعته فهو حر فباعه بيعا صحيحا بالخيار
 لا يعتق لزوال ملكه وتحل اليمين لتحقق الشرط تنوير وشرحه عن الزيلعي والذي في الزيلعي وينبغي ان
 تحل اليمين لوجود الشرط وافاد في النهر اختلاف في الانحلال وعدمه (قوله حث) لوجود الشرط وهو
 البيع والشراء مع قيام الملك عنده اذ المبيع لا يخرج عن ملك البائع باشرط اختياره اتفاقا وخيار المشتري
 وان منع من دخوله في ملك المشتري عند الامام لكن العتق معلق بتعليقه والمعلق كالنحر ولو نجز العتق
 بعد الشراء بالخيار انفسح الخيار ووقع العتق فكذا اذ علق نهر بخلاف ما اذا علقه بالملك بان قال ان ملكتك

أى على ما يملك بالعقد ككالببيع
 (والشراء والاحارة والصباغة
 والمخاطبة والبناء كان بيعت لك ثوبا)
 أو اشتريت لك عبدا أو نحو ذلك
 (لاختصاص الفعل)
 ككالببيع
 (بالملوك عليه بان كان) الفعل
 (بأمره) أى بأمر المحلوف عليه
 سواء كان العين ملكه أولا حتى
 لو دس المحلوف عليه ثوبه في ثياب
 المحلوف فباعه ولم يعلم المحلوف لم يحنث
 لان تقدير الكلام ان بيعت ثوبا بامر
 وكالتك ولم يوجد (و) دخول اللام
 (على الدخول) أى على ما لا يملك
 بالعقد كالدخول بان قال ان دخلت
 لك دارا (والضرب والاكل والشرب
 والمس والعين كان بيعت ثوبالك
 لاختصاصها به) أى لاختصاص
 العين بالمحلول عليه (بان كان ملكه)
 سواء كان (بأمره أولا) علم بذلك أولا
 حتى لو باع ثوبا هو ملك المحلوف عليه
 يحنث وان كان بلا أمره (وان نوى غيره
 صدق فيما عليه) لانه أى لو نوى
 بقوله بيعت لك ثوبا بيعت ثوبالك أو بقوله
 بيعت ثوبالك بيعت لك ثوبا صدق ديانة
 فيها وقضاء فيما فيه تغليظ لا فيما فيه
 تخفيف واتخاذ كضرورة دخول اللام
 على العين دون غيرها لان تأخير اللام
 عن العين شرط هنا بخلاف سائر
 الصور لانه لا فرق بين تقديمها على
 العين وتأخيرها عنها فلا حاجة الى
 المثال لو قال (ان بيعته أو ابتعته) أى
 اشتريته (فهو حر فعقد بالخيار حث)
 أى عتق عند البيع بخيار الشرط
 أو الشراء به قيد بالخيار الشرط

فانت حر حيث لا يعتق به عنده لان الشرط وهو الملك لم يوجد لان خيار المشتري يمنع الدخول على قوله
 زيلبي (قوله لان خيار العيب والرؤية لا يمنع الخ) حتى لو قال ان بعته فهو حر فباعه صحيحا بلا شرط
 لم يحنث وان كان معيبا او غير مرقى للمشتري لانه انما حنث في البيع بشرط الخيار لنفسه لوجود الشرط مع
 قيام الملك لان شرط الخيار للبائع مانع من زواله عن ملكه بخلاف خيار العيب والرؤية فانها لا تمنع ان
 من زواله (قوله وكذا بالفاسد) وفي المحيط عن أبي يوسف لو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشتري عبدا
 شراء فاسدا ثم تاركا للبيع ثم اشتراه شراء صحيحا لا يعتق لانه حنث بالشراء الفاسد لانه شراء حقيقة فأنحلت
 العينة به وارتفعت وهذا دليل على انه لو اشتراه شراء فاسدا والعبد في يد البائع فصل العينة لا الى جزاء لعدم
 الملك قبل القبض ثم بالقبض لا يعتق لانه ليس بشراء زيلبي (قوله خلافا لما يروى عن أبي يوسف) عبارة
 الزيلبي وعن أبي يوسف انه لا يحنث بالفاسد ولا بما فيه خيار لاحدهما اصلا لان الفاسد ناقص ذاتا لا يفيد
 الملك للحال ولا بعد القبض على الكمال لانه لا يفيد الحبل فكان الشرط معدوما من وجه وشرط الخيار يمنع
 تعلق الاستحقاق بالعقد فصار كالايجاب بلا قبول وجه الظاهر انه كامل ذاتا لوجود الادمية والركن
 والمحل وتختلف المحكم من الملك والمحل لا يضر (قوله وهذا الخ) تقييد للاطلاق في قول المصنف وكذا
 بالفاسد أي انما يحنث بالبيع أو الشراء فاسدا في حلقه على البيع أو الشراء اذا كان في يد البائع أو في يد
 المشتري بامانة أو رهن لانه لم يزل ملكه عنه (قوله مضمونا) فان كان في يد البائع أو المشتري امانه
 أو مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق لانه لا يصير قابضا عقب العقد نهر (قوله لا يعتق) لانه كما يتم البيع
 يزول عن ملك البائع كالبيع الصحيح البات وينبغي ان تحل العينة لما قلنا في الصحيح زيلبي (قوله وان
 كان في يد المشتري الخ) هذا ايضا تقييد للاطلاق السابق أي انما يحنث بالشراء فاسدا في حلقه على
 الشراء اذا كان في يد المشتري مضمونا فلو لم يكن في يده بان كان في يد البائع أو كان في يده غير مضمون كما لو
 كان في يده امانة أو مضمونا بغيره كالرهن لم يحنث قيد بالبيع والشراء لانه في حلقه لا يتزوج امرأة أو هذه
 المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد في الصحيح وكذا لو حلف لا يصلي أو لا يصوم أو لا يهيج لان المقصود منها
 الثواب ومن السكاح المحل بخلاف البيع لان المقصود منه الملك وانه ثبت بالفاسد والهبة والاجارة
 كالبيع تنویر وشرحه (قوله أي حنث بالبيع الخ) صورة البيع الموقوف اذا كان البائع هو الخالف ان
 يقول ان بعث عبد فلان فعبدى حرقا عبد فلان بغير اجازته عتق عبد الخالف لوجود الشرط شيئا
 عن المحلى (قوله واما بيع عبد نفسه موقوفا فلا يتصور) سيأتي في المتن في باب التصرف في الرهن مانصه
 ويوقف بيع الراهن على اجازة مرتبه أو قضاء دينه انتهى وعلى تسليم عدم تصويره أي ضرورة في حمله على
 بيع عبد نفسه ولم لا يصور بما قاله الزيلبي لو حلف ان لا يبيع فباع ملك الغير بغير اذن صاحبه حوى في
 المحاشية ثم رأيت الجواب عن الشارح بخط المحوى بهامش مسودة شرحه حيث ذكر ان المراد من عدم
 تصور بيعه عبد نفسه موقوفا أي على اجازة نفسه أي اجازة البائع وحينئذ لا يرد ما قاله الشيخ اجدب
 يونس من انه ينتقض ما قاله الشارح ببيع الراهن العبد المرهون والمؤجر العبد المستأجر انتهى واما بيعه
 عبد نفسه موقوفا على اجازة غيره فصورة كثيرة من جلتها ما في البحر والنهر من تصويره ببيعه عبد
 نفسه لغائب قبل عنه فضولي الخ (فرع) قال لامته ان بعث منك شيئا فانت حر فباع نصفها من الزوج
 الذي ولدت منه أو من ابها لا تعتق ولو من اجني عتقت والفرق ان الولادة من الزوج والنسب من الاب
 مقدم فيقع ما تقدم سبه وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجني وكذا لو قال ان اشتريت من هذه
 الجارية شيئا فهي مدبرة ثم اشتراها هو وزوجها الذي ولدت منه فهي أم ولدت زوجها ولا يقع عليها تدبير
 المشتري لما مر من عر الظهيرية قبيل قول المصنف وكذا بالفاسد (قوله بان باعه بالميتة أو اشتراها بها) لانه
 ليس ببيع حقيقة ولا حكا حتى لا يفيد شيئا من أحكام البيع ولو اتصل به القبض حتى لو قال ان بعث
 عبيدي فهو حر فباعه بميتة أو حر لا يحنث بخلاف ما اذا باعه بخمر لانه فاسد والا قول باطل زيلبي ثم الضابط

لان خيار العيب والرؤية لا يمنع زوال
 المبيع عن ملك البائع (وكذا
 بالفاسد) أي يحنث لو باع بيعا فاسدا
 والمسئلة تجلها خاذا لما يروى عن
 أبي يوسف في النوادر وهذا اذا كان
 العبد في يد البائع وان كان في يد
 المشتري مضمونا عليه لا يعتق وان
 اشتراه شراء فاسدا يتطرق كان
 العبد في يد البائع لا يعتق وان كان
 في يد المشتري يعتق (و) كذا
 (الموقوف) أي حنث بالبيع والنهر
 الموقوف بان اشتراه من فضولي وهو
 عالم به واما بيع عبد نفسه موقوفا فلا
 يتصور (لا بالبطل) بان باعه بالميتة
 أو اشتراها بها ولو قال (ان لم أبيع) أي لو
 قال ان لم أبيع هذا العبد (فكذا) أي
 امر أني طالق مثلا (فاعتق) العبد

في تميز الفاسد من الباطل ان احدا العوضين اذا لم يكن مالا في دين سهاوي قال يبيع باطل سواء كان مبيعا
او مغانا فيبيع الميتة والدم والحمر باطل وكذا البيع به وان كان في بعض الاديان مالا دون البعض ان امكن
اعتباره ثمننا فيبيع فاسد فيبيع العبد بالخمر او الخمر بالعبد فاسد وان تعين كونه مبيعا في البيع باطل فيبيع
الخمر بالدراهم او الدراهم بالخمر باطل كذا ذكره الشارح في باب البيع الفاسد وقوله فيبيع الميتة الخ
أي التي ماتت حتف أنفها شيئا (قوله اودبر) وكذا لو كانت أمة فاستولدها لتحقق العهر عن المبيع
بغوات محله ولا يقال لم يقع اليأس لمجوز ان ترد وتلقي بدار الحرب ثم نسي ونسرق ان كان المحلوف
عليه انثى لانا نقول المحالف عقدي يمينه على البيع باعتبار هذا الملك وذلك لا يمكن بعد هذه التصرفات
وقضاء القاضي يبيع المدبر موهوم والاحكام لا تنفي على الموهومات فتحقق اليأس عن البيع نظرا الى
الاصل زيلعي والمراد من قوله اودبر هو التدبير المطلق لانه هو الذي يتمتع به البيع ومن المشايخ من قال
لا تطلق لهذا الاحتمال فان قلت ما وجه تقييد اذ يلبي بقوله ان سكان المحلوف عليه انثى مع انه لا فرق
بين المدبر وأم الولد في عدم اليأس من البيع بعد التدبير والاستيلاء اذا ارتدوا ومحقا بدار الحرب ثم سبوا
واسترقا قلت تقييده بذلك للاحتراز عن المدبر بل للاشارة الى ان عدم اليأس من البيع بعد الاستيلاء
لا يتحقق بمجرد قضاء القاضي يبيع أم الولد بناء على ما هو الصحيح من انه اذا قضى قاض مجوز بيعه لم ينفذ
بخلاف المدبر اذا قضى مجوز بيعه فانه ينفذ على الصحيح والفرق بينهما من هذا الوجه والى هذا الفرق
وقعت الاشارة بقوله ان كان المحلوف عليه انثى ولهذا ذكر في جانب المدبر قضاء القاضي بالبيع ولم يذكر
ذلك في جانب أم الولد بل ذكر في جانب الردة والالتحاق بدار الحرب للفرق الذي ذكرناه والاف المديركا ثم
الولد اذا ارتد ومحقق بدار الحرب ثم سبي واسترق فانه يجوز بيعه كما أم الولد اذا استرقت بعد الردة (قوله
طلقت المحلقة) بكسر اللام في ظاهره اذ راية ولم يحث خلافا في الجمع الصغير والمذكور في شروحه انها
لا تطلق قال السرخسي وهو الاصح عندي وفي نكاح الجامع لقاضيه ان وبه اخذنا من اختلاف الكلام
خرج جوابا فينتطبق على السؤال فكانه قال كل امرأة في غيرك دلالة وفي الذخيرة الاولى ان يحكم المحال
ان جرى بينهما خصومة تدل على غرضه يقع الطلاق عليها والا لا ثم فرق بين هذا وبين قوله الملك امرأة غير
هذه المرأة فقال كل امرأة في طالق لا تطلق هذه المرأة بان قوله غير هذه المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلم تدخل
واسم المرأة شملها فدخلت نهر (تكميل) النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة لا تدخل تحت النكرة
فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكذا والدار له اول غيره فدخلها المحالف حث لتسكيره ولو قال داري
اودارك لا حث بالمحالف لتعريفه كذا في الدر وفي عدم الحث بالمحالف بالنسبة لقوله اودارك نظرا ثم
ظهر ان مجموع قوله داري اودارك يمين واحدة وفي الاشبهة المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في
الجزء فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط كان دخل داري هذه احد فانت طالق فدخلت
هي طلقت ولو دخلها هو لم يحث لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة تنوير وشرحه (تمة) ان لم تضحي
هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسرت وقع الطلاق * ان لم تذهبي فتأتي بهذا الحمام فانت كذا فطار
الحمام وقع الطلاق وانما حث لبطان اليمين باستحالة البر كما اذا كان في الكوز ماء فصب على مامر
وكان هذا في الحمام يمين الفور والافعود الحمام بعد الطيران ممكن عقلا وعادة نهر والظاهر ان
العورية معتبرة ايضا في الفرع الاول اذا الوضع في الصحن ممكن بعد تعينه (قوله يتناول الخطابة)
تفريع على ما مضى عليه المصنف (قوله وعن أبي يوسف ان الخطابة لا تدخل) وفي الظهيرة واغني
الامام على البرزوي برواية أبي يوسف للعرف الظاهر برجندي وفي المفتاح قال المحلوف في قول أبي يوسف
أصح حموي وأشار البرجندي بقوله للعرف الظاهر الى ما ذكره ابن كمال باننا حيث وجهه رواية أبي يوسف
بأنه انما قال هذا الكلام لارضائها فيكون المراد غيرها لاهي ومنه يعلم ما في عبارة الدر عن المحلل حيث
جعل ذلك وجه القول وصحة نية غيرها (قوله ولو نوى غيرها) أي غير المحلقة (قوله ديانة لا قضاء)

(اودبر حث) لو (قالت) المرأة زوجها
(تزوجت على) فلانة (فقال كل امرأة
في طالق طلقت المحلقة) وكذا لو قالت
تريدان تزوج على فقال كل امرأة
اتزوجا فهي طالق يتناول الخطابة
حتى تطلق في المحل في الثانية وعن
أبي يوسف ان الخطابة لا تدخل ولو
نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء ولو
قال (على النوى)

لأنه تخصيص العام مبنى على ما سبق من تناول المصلحة (قوله إلى بيت الله) ولو أراد بيت الله بعض
 المساجد لم يلزمه شيء نهر (قوله لزمه حج أو عمرة) لأنه معروف بذلك أصاب أحد التمكن فصار كقوله على
 حج أو عمرة نهر (قوله ماشيا) من يئنه على الراجح لا من حيث يحرم من الميقات وهذا إذا لم يحرم من يئنه
 فإن أحرم منه لزمه المشي منه اتفاقا وإن كان النادر بمكة وأراد أن يجعل الذي لزمه حيا فانه يحرم من الحرم
 ويخرج إلى عرفات ماشيا إلى أن يطوف طواف الزيارة كغيره وإن أراد إسقاطه أي إسقاط النذر بعرة
 فمليه أن يخرج للحل ويحرم منه وهل يلزمه المشي في ذهابه خلاف والوجه أنه يلزمه إذا احتاج يلزمه المشي
 من بلدته مع أنه ليس محرما بل ذهب إلى محل الأحرام ليحرم منه فكذا هذا نهر (قوله ولا يلزمه شيء
 قياسا) يشير به إلى أن ما في المتن استقصان حوى وجه الاستقصان ما سبق أنه معروف به أحد التمكن الخ
 ووجه القياس أنه التزام لما ليس بقربة مقصودة (قوله كذا في الحواشي الخ) أي الحواشي
 التحجازية نقلا عن شرح السيد للهداية شيخنا (قوله ثم لا فرق بين أن يكون النادر الخ) لأن هذا اللفظ
 صار كناية عن التزام الأحرام والالتزام لا يختلف باختلاف الأماكن وكذا إذا قال على المشي إلى مكة يلزمه
 الأحرام بأحدهما للعرف زيلبي (قوله بخلاف ما إذا قال على الخروج الخ) لأن التزام الحج أو العمرة بهذه
 العبارات غير متعارف زيلبي (فرع) أصناف النذر إلى سائر المعاصي بأن قال الله على أن أقتل فلانا كان
 يمينا وتلزمه الكفارة بالحنث ثم إنما يكون يمينا بالنية إما عندهم فمفهومه لا يلزمه شيء لأن النذر
 أصاب على نفسه بما شرعه الله على العباد ولم يشرع المعاصي فلا يصح حوى عن شرح ابن الحلبي (قوله
 أو إلى المسجد الحرام) أبواب الكعبة أو مزارها نهر (قوله فانه لا يلزمه شيء) لعدم التعارف كما سبق
 والسفر والشدة والمرولة والسعي كالمخرج والذهاب بحر ونهر (قوله وعندهما الخ) والوجه أن يحمل
 على أنه معروف بعد الإمام أصحاب النسل بهما فبالا به فيرفع الخلاف نهر عن الفتح (قوله وقال محمد
 يعق) لأنها شهادة على أمر معلوم هو التغطية ومن ضرورته انتفاء الحج فيحقق الشرط وهو عدم الحج ولهما
 أن هذه شهادة قامت على النفي فلا تقبل كالمشهد أنه لا يجب لأن الشهادة بالتغطية باطلة إلا لمطالبها
 وهي لا تدخل تحت الحكم أيضا فبقي النفي مقصودا والشهادة على النفي مقصودا باطلة وإن أحاط به علم
 الشاهد تيسيرا فإن قبل الشهادة على النفي في الشروط مقبولة كما إذا قال لعبدته أن لم تدخل الدار اليوم
 فأنت حرفا قام البينة أنه لم يدخل تقبل ذكره في المبسوط قلت هو أمر معين وهو كونه خارج الدار زيلبي
 وتعقبه في فتح القدير بأنه يرد عليه أن العبد كما لا حق له في التغطية إذ لم تكن شرط العتق فلم تصح الشهادة
 بها كذلك لا حق له في الخروج لأنه لم يجعل الشرط فعدم الدخول لعدم الحج في مسئلتنا فقول محمد أوجه
 بحر (قوله بصوم ساعة) لوجود الشرط إذا الصوم هو الامساك عن المفطرات على قصد التقرب وقد
 وجد لأن الشارع في الفعل يسمى فاعلا ثم لا يفطار بعد ذلك لا يرتفع الحنث ولأن الامساك المستمر تكرر
 وتكرار الفعل المحلوف عليه ليس بشرط للحنث زيلبي وذكر القمينا شي أنه لو حلف لا يصوم فهو على الجائز
 لأنه لعظيم الله تعالى وذلك لا يحصل بالفاسد إلا إذا كانت اليمين على الماضي وهو مخالف لما في الكتاب
 إلا أن ما في الكتاب أصح لأنه نص محمد في الجامع الصغير وأوردان الصوم النهرى هو اليوم وحمل اللفظ
 على الشرعى أولى من حمله على التقوى وأجاب صدر الشريعة بأنه قد أطلق على ما دون اليوم يعني إطلاقا
 شرعيا في أتموا الصيام إلى الليل نهر (قوله في محله) أراد به النهار حوى (قوله أي حنث بصوم يوم)
 لأنه ذكر الصوم مطلقا بذكر المصدر فيصرف إلى الكمال وهو المعبر وقوله يوم ما تصرح في تقديره باليوم
 فلا يحنث فيهما إلا بصوم يوم كامل زيلبي (قوله بركة نامة) والقياس أن يحنث بالاستفتاح أي بالشروع
 في الصلاة اعتبارا بالشروع في الصوم وجه الاستقصان أن الصلاة عبارة عن الأركان المختلفة فإم بات
 بجميعها لا تسمى صلاة بخلاف الصوم لأن دركه واحد وهو الامساك ويشكل عليه ما ذكره القمينا شي
 حلف لا يصلى يقع على الجائز فلا يحنث بالفاسد إلا أن يكون المراد بالفاسد أن تدون بغير طهارة

إلى بيت الله أو إلى الكعبة حج أو
 اعتذر أي لزمه حج أو عمرة (ماشيا فإن
 ركب) في كل الأوقات (أراق دما) ولا
 يلزمه شيء قياسا لما ركوب في بعضها
 فيصدق بقدر ذلك من قيمة الشاة كذا
 في الحواشي نقلا عن الترمذ ثم لا فرق بين
 أن يكون النادر في الكعبة أو خارجا
 عنها (بخلاف ما إذا قال على الخروج
 أو الذهاب إلى بيت الله) سبحانه (أو
 على المشي إلى الحرم أو الصفا
 أو المروة) أو إلى المسجد الحرام فانه
 لا يلزمه شيء عند أبي خنيفة وعندهما
 في قوله على المشي إلى الحرم أو إلى
 المسجد الحرام يلزمه حج أو عمرة لو قال
 (عبدى حران الحج العام فشهدا بغيره
 بالكوفة) العام وهو يقول حجبت
 (لم يفتق) عبده وقال محمد يعق عبده
 (حنث في لا يصوم) أي لو حلف
 (لا يصوم حنث بصوم ساعة) في محله
 أن كان (بنية) حنث (في) حلفه
 لا يصوم (صوما أو يوما بيوم) أي
 حنث بصوم يوم (و) حنث (في) حلفه
 (لا يصلى بركة) بامة

ولو حلف لا يبيع فهو على الصحيح دون الفاسد ولا يحنث حتى يقرب بغيره رواه ابن مسعود عن محمد بن وهب
 بشر من أبي يوسف انه لا يحنث حتى يطوف أكثر طواف الزيادة ولو حلف لا يبيع لا يحنث حتى يبيع بالهبة
 ويطوف أربعة أشواط كذا في المجرى في الذخيرة قال لعبد الله بن مسعود أن صليت ركعة فأنيت ركعة ثم تكلم
 لا يحنث ولو صلى ركعتين عتق بالاولى لانه في الاولى ما صلى ركعة لانه ابتداء بخلاف الثانية نهر وقوله عتق
 بالاولى أي بالركعة الاولى وقوله لانه في الاولى الخ تعليل لعدم عتقه في المسئلة الاولى وهي ما اذا صلى
 ركعة ثم تكلم ولو حلف ليصوم هذا اليوم وكان بعداً كاه أو بعد ازوال صحت اليمين وحنث للمسال
 لان اليمين لا تعتمد الهبة بل التصور كصوره في الناسي وهو كما لو قال لا امرأته ان لم تصلي اليوم فأنيت كذا
 فحاضت من ساعته أو بعد ما صلت ركعة فان اليمين تصح وتطلق في المحال لان درود الدم لا يمنع كافي
 الاستحاضة بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو الماشي قائم فلا يتصور بوجه تنوير وشرحه
 وفيه كلام يعلم بمراجعة النهر (قوله اذا قيدار ركعة بالسجدة) مقتضاه انه يحنث بنفس السجدة وهو
 قول البعض وقال بعضهم يحنث برفع الرأس منها ومنشأ الخلاف ان محمد لم يذكر متى يحنث زيلعي (قوله
 بشفع) وهل يتوقف حنثه على قعوده قدر التشهد بعد الركعتين اختلفوا ولا يظهر انه ان عقد يمينه على
 مجرد الفعل وهو اذا حلف لا يصلي صلاة لا يحنث قبل القعدة وان عقدها على الفرض وهو من ذوات
 المثنى فكذلك لا يحنث حتى يقعد وان كان من ذوات الاربع يحنث ولو حلف لا يصلي الظهر لا يحنث حتى
 يتشهد بعد الاربع يحرع عن الظهيرة وهو مخالف لما في النهر عن الفتح حيث قال وفي الفتح الاظهر انه
 ان عقد يمينه على مجرد الفعل كالا يصلي صلاة يحنث قبل القعدة وان عقدها على الفرض كصلاة الصبح
 وركعتي العجري ينبغي ان لا يحنث حتى يقعد انتهى فان قلت يحتمل ان تكون الامن قوله في البحر لا يحنث
 قبل القعدة زائدة من النسخ والصواب حذفها وعليه فلا تخالف قلت بأبي ذلك قوله وان عقدها على
 الفرض وهو من ذوات المثنى فكذلك لا يحنث حتى يقعد ثم ان رأيت السيد المحمدي بعد ان نقل ما نقله
 في النهر عن الفتح استشكل بما قدمناه عن الظهيرة ولم يجب ثم ظهر لي ان لا سقطت من عبارة النهر وصواب
 العبارة ان يقال لا يحنث قبل القعدة بدليل قوله في البحر فكذلك لا يحنث حتى يقعد وعليه فلا اشكال
 بقي ان ما سبق من البحر من قوله وان كان من ذوات الاربع الخ أي ان كان الفرض من ذوات الاربع يحنث
 ولو قبل القعدة كما فيهم من سياق كلامه فيشكل بما بعده من قوله ولو حلف لا يصلي الظهر الخ فلا يصح
 ظهران المراد من قوله وان عقدها أي عقد يمينه على الفرض انه نوى بحلفه لا يصلي صلاة مخصوص
 الفرض أو صرح به في يمينه بأن قال لا أصلي صلاة مفروضة فلهذا يحنث اذا صلى من ذوات الاربع
 ولو قبل القعدة بخلاف ما لو حلف لا يصلي الظهر فوضع الفرق (قوله من غزلك) أي مغزولك بحر
 (قوله فغزله) قيد به لانها لو غزله قبل الحجاب والغزل موجود قبل الحلف في ملكه فنجس وليس
 فهو هدي اتفاقاً محمدي عن المفتاح (قوله ونسج ثوب) كذا في النسخ برفع ثوب ولا ينبغي ان الصواب
 نصبه (قوله فهو هدي) قيده بعضهم بما اذا كان كله من غزلهما وعزاه الى البحر وهذا القيد لم أجده
 في البحر بل وجدت فيه ما يقتضي لزوم كونه هدياً وان لم يكن الكل من غزلهما ونصبه حلف لا يلبس ثوباً
 من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزلهما وغزل أخرى لا يحنث ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً من
 غزلهما وغزل غيرها حث فكان الحاصل انه ان ذكر المعول وهو الثوب لم يحنث الا يلبس ثوب كله من
 غزلهما وان لم يذكره حث مطلقاً وان كان بعضه من غزلهما وبعضه من غزلهما فلبس منه هذا القيل لعدم ذكر
 الثوب في كلامه (قوله وعندهما ليس يهدي) لان النذر انما يصح في الملك أو مضافاً الى سببه كان
 اشترت كذا فهو هدي ولم يوجد له ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمعتاد هو المراد بالالفاظ
 فالتعليق بغزلهما سبب ملكه للثوب كما انه قال ان لبست ثوباً املكه بسبب غزلهما فلهذا فهو هدي وحسنه
 فلا فرق بين ان يملك القطن بعد ذلك أو في حال الحلف قال في الفتح والموجب في ديواننا ان يفتي بقوله ما لان

وقامها اذا قيدار ركعة بالسجدة وضد
 أبي يوسف انما يحنث بانتمام الشفع
 والقعود قدر التشهد (و) حث (في)
 قوله لا يصلي (صلاة بشفع) لو قال (ان)
 لبست من غزلك فهو هدي ملك
 القائل (قطناً) بعده (فغزله) ونسج
 ثوب (وليس فهو هدي) ضد أبي حنيفة
 وعندهما ليس يهدي وانما قال ملك
 فغزله

المرأة لا تغزل الا من كان نفسها أو قطنهما أو قول وفي الديار رومية يجب الافتاء بقول الامام لان المرأة انما
تغزل من مكان أو قطن هو ملك لزوجهما نهر قال العلامة نوح أفندي وأنت خير بان الحصر الواقع
في هذين الكلامين في حيز المنع لان المفهوم من الكلام السابق ان جميع نساء ديار مصر لا يغزلن الا من
كانن أو قطنهن وليس الامر كذلك فان بعض نساها يغزلن من كان أو قطن هو ملك لازواجهن لا سيما
نساء الاروام وان المفهوم من الكلام اللاحق ان جميع نساء الديار رومية لا يغزلن الا من كان الزوج
أو قطنه وليس الامر كذلك فان بعض نساها يغزلن من كانن أو قطنهن لا سيما نساء الجنود الذين يغيبون
عن نساها سنين فالاولى ان يعتبر الغالب فان كان الغالب في البلدة التي وقع الحلف فيها ان تغزل المرأة
من كان الزوج أو قطنه فالواجب ان يفتى بقول الامام وان كان الغالب فيها ان تغزل المرأة من كانها
أو قطنها فالواجب ان يفتى بقوله انتهى (قوله لانها اذا كانا في ملكه) أي القطن والغزل والصواب
الافراد كما هو ظاهر جوى قال في البحر وأفاذ بقوله فلك انه لو كان القطن مملوكا له وقت الحلف فغزلته
فليس فانه هدى بالاولى وهو متفق عليه انتهى (قوله ومعنى الهدى التصديق به الخ) وفي الفتح معنى الهدى
هنا ما تصدق به بمكة لانه اسم لما يهدى اليها فان كان شاة أو بدنة فلا يخرج عن العهدة الا بدنه في المحرم
والتصدق به هناك فلا يجزئه اهداء قيمته وقيل في اهداء قيمة الشاة روايتان فلو سرق بعد الذبح فليس
عليه غيره وان نذر نوبا جازا التصديق في مكة بعينه أو قيمته ولو نذر اهداء مالم ينقل كاهدا دار ونحوها فهو
نذر بقيته انتهى فالحاصل ان في مسألة الكتاب لا يخرج عن العهدة الا بالتصدق بمكة مع انهم قالوا للترم
التصدق على فقراء مكة بمكة الغنياء تعيينه الدرهم والمكان والفقير فعلى هذا يفرق بين الالتزام بصيغة
الهدى وبينه بصيغة النذر بحر ووجه الفرق ان مدلول الهدى خاص بما يكون بمكة والصدقة لا تختص
بها شئ نبلاية واعلم ان يفرق بالراء المخففة في المعاني ويشدد في الاجسام ذكره القرافي في فروقه وتعقب
بان ذلك اعطى لا كل بدليل قوله تعالى واذا فرقنا بكم البحر شيئا (قوله ولبس خاتم) بنسخ التاء وكسرهما
جوى (قوله أو عقد لؤلؤ) العقد بكسر العين (قوله لبس حلى) يجوز ان يقرأ بصيغة الافراد بفتح
الحاء وسكون اللام وعليه اقتصر الاكل وبصيغة الجمع بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء (قوله
ولبس لؤلؤ عندهما) لان اللؤلؤ الخالص يدخل تحت اسم الحلى قال تعالى وتستخرجون منه حلية
تلبسونها وانما يستخرج من البحر اللؤلؤ الخالص وقال تعالى يحملون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ولبى
حنيقة ان العادة لم تجرب التصديق به الامر صعبا ذهب أو فضة والعادة هي المعتبرة في الايمان وفي الكافي
قوله ما أقرب الى عرف ديارنا فيفتى بقوله لان التصديق به على الافراد معتاد زيلعي (قوله لا خاتم فضة)
لانه ليس على كامل لان الحلى يستعمل للترين فقط وهذا يستعمل له ولغيره وهذا حصل للرجال ولو كان
حلياً من كل وجه لم يحل وذكر في النهاية ان خاتم الفضة اذا صيغ على هيئة خاتم النساء بان كان ذا فص
يحت وهو الصحيح زيلعي ورجع في الفتح مدم الحنث قيد بخاتم الفضة لار الحنث والدمج والسوار حلى بحر
وكذا القلادة والقرط ولو كان خاتم الفضة مموها ذهب قال في الدر زيلعي حنثه (قوله على بساط أو حصير)
أراد بذلك كل حائل منفصل عنه ولو من خشب أو جلد ولم أر ما لو جلس على حشيش وينبغي انه لو كان
كثيرا لا يحنث نهر وفيه تأمل فان الحشيش تبع للارض بدليل انه يظهر بالجفاف اذا تجفح كفى والظاهر
انه ينظر الى العرف فان كان بعد جالس على الارض يحنث وان كان لا بعد جالس على الارض بل على
الحشيش لا يحنث جوى (قوله لا يحنث في جميع الصور) الاولى لوجود حائل بينه وبين الارض ليس
يتابع له الف فلا يحنث لانه لا يسمى جالساً على الارض بخلاف ما اذا كان الحائل ثياباً لانه تبع له فلا
يصير حائلاً ولو خلع ثوبه فبسطه وجلس عليه لا يحنث لارتفاع التبعية الشابة حلف لا ينشأ على هذا
الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه فانه لا يحنث لانه مثله واشئ لا يكون تبعاً لمثله فتقطع النسبة
الى الاسفل قيد بكون الفراش مشايراً اليه لانه لو نكره حلف لا ينشأ على فراش حنث بوضع الفراش على

لانها اذا كانا في ملكه يوم حلفه
فهو هدى بالاجماع ومعنى الهدى
التصدق به بمكة لانه اسم لما يهدى
اليها (ولبس خاتم ذهب أو عقد لؤلؤ)
غير مرصع (لبس حلى) حتى لو حلف
لا يلبس حلياً يحنث بلبس خاتم ذهب
فندهم ولبس لؤلؤ عندهما خلافا
لاي حنيقة وانما قيدنا بغير مرصع
لانه اذا كان مرصعاً يحنث اتفاقاً
والتقييد باللؤلؤ اتفاقاً أو أكثرى
لان عقد الزمرد والزمرد غير مرصع
على هذا الخلاف (لا لبس خاتم)
فضة (لو حلف لا يجلس على الارض
فجلس على بساط أو حصير أو حاف
لا ينشأ على هذا الفراش فجعل
فوقه فراشا آخر فنام عليه) أي على
فراش آخر فوقه (أو) حاف
(لا يجلس على سرب فجعل فوقه
سرباً آخر لا يحنث) في جميع الصور

الفراس الثالثة حلف لا يجلس على سرير فجعل فوقه سريرا آخر هكذا ذكر المصنف وهو مشكل لان هذا الحكم انما هو فيه ما اذا كان السرير المحلوف عليه معينا كما اذا حلف لا يجلس على هذا السرير بغير تبعا للزبلي ولم يجب ويمكن حمل السرير في كلامه على المعرف كما وقع ذلك للقدرى فعمله في الجمهرة على المعرف كما في الدر أو يقال عدم الحنث بالنسبة للأسفل لانه لم يمت عليه وهذا لا فرق فيه بين المنكر والمعين وأما حنثه في المنكر بالا على فبحث آخر نهر (قوله وذكري المختلف الخ) أشار به الى ان ما ذكره المصنف مخالف لما في المختلف وأشار بقوله قبل المذكور في المتن قول محمد الى وجه التوفيق لانه اذا حمل ما ذكره المصنف من عدم الحنث على انه قول محمد لا يخالفه ما في المختلف من انه عند أبي يوسف يحنث (قوله قال أبو يوسف يحنث) حكاه في النهر بقيل ثم قال لان المذكور في المحيط عن أبي يوسف في الزواجر انه لا يحنث لانهما مقصودان بالنوم عليهما زيادة لا ينهت (قوله قبل المذكور في المتن قول محمد) نقل شيخنا عن السراج ان قول محمد هو الصحيح ونقل السيد المحمدي عن ابن الملك ان قول محمد هو المختار (قوله قرام) هو الملاة در وهو بكسر القاف نهر (قوله حنث) لانه بعدنا ما وجدنا عليه ما عدا ما حلف ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش فانه لا يحنث لانه لم يمت على الألواح ولو حلف لا يمتى على الارض فمتى عليها بنعل او خفا او منى على الحجارة حنث وان مشى على بساط لا يحنث (فرع) ان غمت على ثوبك او فراشك فكذا اعتبارا كثر بدنه (تكميل) ان كان الله يعذب المشركين فامرته طالق قالوا لا تطلق لان من المشركين من لا يعذب تنوير آخر مسائل شتى قبيل كتاب الفرائض وأراد بقوله لان من المشركين من لا يعذب أطفالهم فانهم مشركون شرعا كما في الدر قال وقد اورد هذا الفرع على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال

وهل قائل لا يدخل النار كافر * ولكنهما بالموثنيين تعمر
ومعناه ان الكفار لما يرون النار يزعمون بالله تعالى ورسوله ولا ينفعهم قال الله تعالى فلم يك ينفعهم
ايماهم لما رأوا بأسنا ولجوز البيت معنى آخر وهو ان عمارها خربت القسامون بأمرها وهم وؤمنون الخ

(باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك) *

كالغسل والكسوة نهر (قوله على المحالين) الموت والحياة در (قوله وما اختص به المحي) وهو كل فعل يلزم ولو لم يمت ويسركشم وتقبل در (قوله حتى لو فعل هذه الاشياء بعد الموت لا يحنث) لان الضرب ايقاع الالم وبعد الموت لا يتصور من يعذب في القبر توضع فيه الحياة على الصحيح وان اختلفوا في كيفية تها فان قلت ان أيوب عليه السلام امر ان يضرب امرأته بالضغف وهو غيره ولم لانه حزمة صغيرة من خشيش اوريا فان قلت يجوز ان يكون ذلك محتضا به اكراماله وتحفيعا عليها ولا اشكل على قول من فسره بقضيه من أغصان الشجر والكسوة اذهب القليلك عند الاطلاق فلا يتحقق في الميت وهذا لو وقع بكفه أحد ثم أخرجه السيل او السباع فهو له لورثته والكلام للافهام فلا يتحقق في الميت فان قلت قال عليه السلام لا يقتل بدرر المشركين دل وجدتم ما وعدكم بحكم حق اقلت ردة عائشة رضي الله عنها وقالت قال الله تعالى انك لا تسمع الموتى وما أنت بمسمع من في القبور ولئن ثبت فهو محتص به عليه السلام ويجوز ان يكون ذلك لوعظ الاحياء لا على سبيل الخطاب للموتى والغرض من الدخول احكامه بتعظيمه واهباته بتقديره ولا يتحقق الكل بعد الموت عيني واعلم ان من يعذب في القبر توضع فيه الحياة بقدر ما يحس بالالهم والبنية ليست بشرط عند أهل السنة بل تحصل الحياة في تلك الاجزاء المتفرقة التي لا يدركها البصر نهر واحترز العيني بقوله على الصحيح عن قول أبي الحسن الصالحى فان عنده يعذب الميت من غير حياة اذا الحياة عنده ليست بشرط كما في النهاية واعلم ان كون الميت لا يملك منقوض بما قاله لو نصب شبكة فتعلق بها صيد بعد

وذكري المختلف لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر او حلف لا يجلس على سرير فجعل فوقه سريرا آخر فنام عليه قال أبو يوسف يحنث قبل المذكور في المتن قول محمد (ولو جعل فوق الفراش) (على هذا) فيما اذا حلف لا ينام وهو مستوفى رقم الفراش (قرام) وهو سريره وكذلك وتغوش ببسط على الفراش ولا يجلس المقوم والمقرمة (أو على السرير بساط أو حصير) فيما اذا حلف لا يجلس على هذا السرير فنام أو جلس عليه (حنث)

(باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك) *
والاصل ان ما يشارك الميت فيه المحي فاليمين وقعت على المحالين وما اختص به المحي بتقدير بالحياة فعلى هذا لو قال (ان ضربتك وقلت كذا) أي ملكتك (ودخلت كذا) أي ملكتك (وقطعتك أو علك) وقال لا مرته ان وطئت كذا حتى قتلت فميتى سر (تقدير بالحياة) حتى لو فعل هذه الاشياء بعد الموت لا يحنث

موته ملكه كفاي النهر وتول العيني قلت ردة عائشة أي ردت ان الخطاب في الحديث لا سمح الموني
وافهامهم فكان وعفا الأحياء والا فالحديث ثابت في صحيح البخاري شيخنا وقوله ولئن ثبت الخ أي ان
ثبت كون الخطاب في الحديث لا سمحهم وافهامهم فهو مختص به صلى الله عليه وسلم فيكون مجزؤه
عليه السلام والقبضة بالضم ما قبضت عليه من شيء يقال أعطاه قبضة من سويق أو تمر أي كفا منه وربما
جاء بالفتح كما في مختار الصحاح وقوله والكسوة براديهما التخليك الخ الا ان ينوي بها الستر (قوله بخلاف
الغسل والحمل والمس) لان هذه الاشياء تنقز في الميت كما تحقق في الحي لان الغسل هو الاسالة والمقصود
منه التطهير والميت يطهر بالغسل الا ترى انه لو حمله رجل قبل الغسل وصلى لا يجوز وبعده يجوز وكذا
لو صلى عليه قبل الغسل لا يجوز فلا ينافيه الموت وكيف ينافيه وغسله واجب على الأحياء والحمل يتحقق
بعد الموت قال عليه السلام من حمل ميتا فليتوضأ والمس للتعظيم او الشفقة فيتحقق بعد الموت زيلبي
(قوله لا يضرب امرأته الخ) ولا يشترط القصد في الضرب لما في عمدة الفتاوى حلف لا يضرب امرأته
فضرب أمته واصاب راس امرأته يحنث انتهى وقيل انه لا يحنث لانه لا يتعارف والزواج لا يقصد به يمينه
وهكذا ذكر الباقى في فتاواه وهو ظاهر والاشبه بحر (فرع) رجل حلف ليضربن عبده بالسياط حتى
يموت فضربه ضربا عنيفا وبالغبر في يمينه لان هذا المبالغة في الضرب وكذا لو قال لسان لم اكسر عظامك
فكسر عظامك فحنث وهو على الضرب الشديد كفاي القنية ولو قال حتى يبول أو يبكي أو يستغيث فالحل لم توجد
حقيقة هذه الاشياء لا يبر لان هذا يقع على الامرين جميعا جوى عن شرح ابن الحلبي وقوله لان هذا يقع
على الامرين يعني المبالغة والحقيقة بخلاف الاول فانه للمبالغة فقط وكذا ليضربنه اولية قتله أو فمرة
فهو على الكثرة والمبالغة كتحفه ليضربنه حتى يتركه لا حيا ولا ميتا بخلاف حتى يغشى عليه فانه على
الحقيقة تنوير وشرحه (قوله قد شعرها الخ) لان الضرب اسم لفعل مؤنم وقد تحقق زيلبي ومقتضاه انه
يحنث اذا لورماها بالبحر ونشابة فأصابها بالكن المصرح به عدم الحنث وهو ممكن لان اليمين ان تعلقت
بصورة الضرب وجب ان لا يحنث بالحنث ونحوه وان تعلقت به معنى لا صورة وجب ان يحنث بالرمي أيضا
وان تعلقت بالصورة والمعنى وجب ان يحنث بالضرب مع الايلاام مازحة هذا حاصل ما ذكره في النهر من
الاشكال وانما اذكر جوابه ليكون غير دافع كفاي الفتح اذا علمت هذا ظهر ان القول بالحنث في مدا الشعر
ونحوه معطى بآية تعلق اليمين بالصورة والمعنى لا غبار عليه ولهذا والله اعلم جزم في الدرر بالحنث ولو جازها
خلافها لم يصح في الخلاصة انتهى (قوله ولو كانت في حال الملاعبة الخ) وهو الصحيح كفاي الخلاصة عن الجامع
الصغير ولونتنف شعرها فهو على هذا التفصيل هو الصحيح وعن هذا قال نهر الاسلام لو ادماها بالاملاعبة
خطا لا يحنث نهر (قوله وقيل اذا كانت يمينه بالفارسية لا يحنث) لانها بلسان الفارسية لا تسمى ضربا
جوى عن الظهيرية (قوله ان علم به حنث) لانه عقدي يمينه على حياة يحدتها الله فيه وذلك منصوص فتنقذ
اتفاقهم يحنث للبحر العادي نهر (قوله والا لا يحنث) لانه عقدي يمينه على ازالة الحياة القائمة فيه ولا حياة
قائمة فيصير قياس مسألة الكوز على الاختلاف وليس في تلك المسئلة تفصيل العلم وهو لا يصح ولو حلف
لا يقتل فلانا يوم الجمعة فخرجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث وكذا لو حلف لا يقتله بالكوفة فضربه
في الوادي ومات بالكوفة اذ المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط ان يوجد ذلك بعد اليمين نهر عن الظهيرية
أي بشرط ان يكون الضرب والمخرج بعد اليمين فان كان قبل اليمين فلا حنث أصلا لان اليمين تقتضي شرطا
في المستقبل لافي الماضي بحر عن الظهيرية وفيها ان لم تأت حتى اضربك فهو على الاتيان ضربه اولا وان
رايته لا يضربنه فهو على التراخي مالم ينو الغرور ان رأيتك فلم اضربك فرأى الحالف وهو مريض لا يقدر
على الضرب حنث ان لقيتكم فلم اضربك فرأى من قدر ميل لم يحنث درهم البحر (قوله مادون الشهر
قريب) والسريع كالقريب والاجل كالبعيد وهذا عند عدم انية فاما ان نوى بقوله الى قريب او بعيد
مدة معينة فهو على ما نوى حتى لو نوى سنة او اكثر في القريب صح وكذا الى آخر الدنيا لانها سافرية

(بخلاف الغسل والحمل والمس) بان
قال ان غسلتك أو حملتك أو مستنك
فهو حر وكذا البسك فانها لا تنقذ
بالحياة حتى لو فعل بعد الموت يحنث
ويغنى لو حلف (لا يضرب امرأته قد
شعرها أو خنقها أو عضها) أو أوجأها
وهو ضرب باليد أو بالسكين أو قرصها
(حنث) وقال الشافعي لا يحنث وبه
قال بعض مشايخنا ثم قالوا هذا
اذا كانت الأفعال في حال الغضب
ولو كانت في حال الملاعبة لا يحنث
وقيل اذا كانت يمينه بالفارسية
لا يحنث بهذه الأفعال لو حلف (ان لم
اقتل فلانا وكذا) أي فامرأتى طالق
مثلا (وهو ميت) يتطرق (ان علم)
الحالف (به) أي بموته (حنث والا لا)
يحنث عندها وعند أبي يوسف يحنث
(مادون الشهر قريب) حتى لو حلف
ليقتل دينه الى قريب

بالنسبة الى الاثارة كذا في الفتح قال في البصر وينبغي ان لا يصدق قضاء لانه خلاف العرف الظاهر ولو
 حلف لا يكلمه مليا او طويلا ان نوى شيئا فذلك والا فعلى شهر ويوم مجرد عن الظهيرية وفي النهر عن
 السراج على شهر وكذا كذا يوما احد عشر وبالواحد وعشرون وبضعة عشر ثلاثة عشر تنوير وشرخه
 لسكر لم اجد ذلك في النهر والذي وجدته فيه هو قوله وفي الظهيرية لا يكلمه مليا او طويلا فان نوى شيئا
 كان على ما نوى والا فهو على شهر ويوم انتهى (تمت) اول الشهر قبل مضي النصف وغرة الشهر ليلة
 الاولى مع اليوم الاول عرفا اما غرة فثلاثة ايام والصلح لغة من الزمان والعشرين الى الاثارة وعرفا من التاسع
 والعشرين ورأس الشهر ورأس الهلال راذا أهل الهلال ولا يهله فعلى الليلة التي يهل بها ويومها وان نوى
 الساعة التي يهل فيها يصدق لانه تغليظ عليه وآخر اول الشهر واول آخره الخامس عشر والسادس عشر
 وقريبا من سنة فعلى نصفها والى صفر لا يدخل اوله على المفتي به (قوله فان قضاء فيما دون الشهر لم يحنث)
 ولو غاب المحلوف عليه ودفع المحالف الى القاضي برهوا مختارا للفتوى وفي منية المفتي وكذا ونصب القاضي
 وكذا لانه فقبض لا يحنث وبه يفتي وفيها قال له ان لم اوافك به اليوم في موضع كذا فجاء به فلم يجد فالحقار
 انه يرفع الامر الى القاضي حتى لا يحنث واركان في موضع لا قاضي له يحنث وبه يفتي ولو كان حاضرا لكنه
 لم يقبل ان وضعه بحيث تساله يده لو اراد لا يحنث فقلت فلو خشي ان يطمع في المال لقله دينه كقضاء
 زمان ساهل يحنث بعدم الدفع او يكون هذا عذرا فليحذر رجوى واعلم ان ما سبق من قوله في منية المفتي
 وكذا ونصب القاضي وكذا لانه الخ هي احدى المسائل الخمس المستتاة من قولهم ان القضاء على المسخر
 لا يجوز الا للضرورة بناء على ما هو المعتبر في البحر احداها اذا توارى الخصم فالقاضي يرسل امينا ينادي
 على باب داره ثلاثة ايام ثم ينصب عنه وكذا للدعوى وهو قول أبي يوسف استحسنة وعمل به ونقل في
 شرح التنوير عن شراح الوهبانية بالعز والى ادب القاضي انه قول لسك. وان القاضي يحنث مائة براهم
 ينصب الوكيل الثانية اشترى بالخيار فاراد في المدة فغاب البائع الثالثة كفل بنفسه على انه ان لم يوافه
 به غدا فدينه على الكفيل فتوارى المكفول له اربعة حلف ليوفيه اليوم فتغيب الدائن الخامسة جعل
 امرها بيدھا ان لم تصل نفقتها فتغيب أي النفقة والحاصل ان الخصم شرط لقبول البيعة اذا اراد المدعي
 ان يأخذ من يدا الخصم الغائب شيئا ما اذا اراد ان يأخذ حقه من ثمن مال كان للغائب في يده لا يشترط
 حضرة الخصم فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل كذا في منية المفتي واعلم ان نصب المعسر في هذه المسائل
 فخرج قولهم ولا يقضى على غائب لم ينتصب عنه خصم حاضر وأما على ما ذكره في الدرر من ان القضاء على
 الغائب ينغذ في اظهر الروايتين من الامام فلا حاجة اليه (قوله فهو على الشهر وما فوقه) سنة أو أكثر بلا
 غاية محدودة الى الموت (قوله لان الزيف ما يرد بيت المال) وقيل ما ضرب من الدراهم في غير دار الضرب
 أو في غير دار السلطان جوى (قوله والنهر جرة ما يرد التجار) يعني المستقصى منهم والمسهل منهم
 يقبلها نهر (قوله مستحقة) بفتح الحاء وهي التي استحقها مستحق بعد القضاء جوى (قوله برى بمينه)
 لان الزيف دراهم حقيقة غير ان فيه عيبا وهو لا يعدم الجنسية ولهذا لو تجوز به صار مستوفيا وكذلك
 النهر جرة وقبض المستحق صحيح حتى لو اجازته المستحق في الصرف والسلم بعد الافتراق جاز وعندما لك
 يحنث في جميع ذلك عني وهذه المسئلة احدى المسائل الخمس التي جعلوا الزيف فيها كالجباذ والتأبئة
 والثالثة لو اشترى بالجباذ ونقد الزيف راجع بالجباذ واخذ الشفع بها اربعة لو نقد الوكيل يعني بعدما اشترى
 بالجباذ نقد زيف راجع بالجباذ الخامسة لو ظهر ان ما قبضه من دينه وصرفه زيف لعدم علمه بها وقت
 القبض لا يرجع شيء عندهما خلافا للثنائي نهر فعند أبي يوسف يرد عليه مثل المقبوض ويرجع بالجباذ
 (قوله ستوقه) بفتح السين المهملة وتشديد التاء جوى (قوله لا يبر) لانهم ليسا من جنس الدراهم ولو
 تجوز بهما في الصرف والسلم لا يجوز عني (قوله ما كان الصفر والنحاس هو الغالب الاكثر) فدينه
 لانه لو كان الاكثر فضة والاقل ستوقه لا يحنث لان العبرة لا بالغالب (قوله لم تؤخذ) أي بلا رضا أخذها

فان قضاء فيما دون الشهر لم يحنث فان
 قضاء بعدم مضي الشهر يحنث (وهو)
 أي الشهر (وما فوقه بعيد) حتى لو
 حلف ليقتضيه دينه الى بعيد فهو على
 الشهر وما فوقه لو حلف (ليقتضيه)
 دينه اليوم فقضاء) ثم وجد المال
 (زيف) زافت عليه الدراهم أي صارت
 مردودة عليه بنفس فيها وقيل هو ما دون
 النهر جرة في الزيادة لان الزيف ما يرد
 بيت المال والنهر جرة ما يرد التجار
 (أو نهر جرة أو مستحقة بر) في عينه
 (ولو) قضاء (رصاصا أو ستوقه لا يبر
 الستوقه بالفتح ارد من النهر جرة
 وعن الصفر أو النحاس هو الغالب
 ما كان الصفر أو النحاس هو الغالب
 الاكثر في الرسالة اليوسفية النهر جرة
 اذا غلب النحاس لم تؤخذ وما الستوقه

(قوله هرام أخذها) بلا وضاع وعليه ان يتق الله اذا رضى بأخذها فلا يعطيها غيره بلا بيان شخصيا
 (قوله والبيع به قضاء) أى البيع الصحيح لان قضاء الدين طريقة المقاصة وقد تحقق بالبيع سواء
 كان معه قبض او لا واشترط محمله كانه ليتقرر به كذا في الهداية بمعنى لانه يعرضية السقوط بالهلاك
 قبل القبض ورتبان البر لا يرتفع بانتقاض المقاصة بالهلاك نعم هو في الفاسد شرط فيبر به حيث كانت
 ثمنه نفي بالدين وشمل اطلاقه ما اذا كان المبيع غير مملوك كالوكان وكذا في البيع وأراد بالبيع كل موضع
 حصلت المقاصة فيه لا خصوصه ومن ثم قالوا بالترجح الطالب أمة المطلوب ودخل بها أو وجب عليه دين
 بالاستهلاك أو بالجنابة يرايضاهر والتقييد بالدخول في جانب التزوج وقع اتفاقا فان قلت قيد به ليتقرر
 عليه كل الصداق لان نصفه يعرضية السقوط بالطلاق قبل الدخول قلت ان البر لا ينتقض بانتقاض
 المقاصة في نصفه على قياس ما سبق في انتقاض المقاصة بالتمن بهلاك المبيع قبل القبض والحاصل اني لم
 أرفيه شيئا سوى ما ذكره في البحر من ان التقييد بالقبض أى قبض المبيع في جانب البيع وقع اتفاقا لانه
 شرط للرجح لو هلك المبيع لا يرتفع البر المحقق بطلان الثمن اه فليكن التقييد بالدخول في جانب التزوج
 اتفاقا ايضا فان قلت لم اطلق الثمنية في البيع الصحيح ولم يقيد بكونها نفي بالدين كما قيد بذلك في الفاسد
 قلت هذا وجهه ظاهره وان الواجب في البيع الصحيح ماسى من الثمن مطلقا سواء كان فيه وفاء بالقيمة أم لا
 بخلاف الفاسد فان الواجب فيه القيمة فلماذا اعتبر في جانبه كون الثمنية نفي بالدين (قوله لا يكون قضاء
 فيضت) كذا في الاختيار وفيه نظر لان اليمين لما كانت موقفة باليوم وقد وهب له قبل مضى اليوم فقد عجز
 عن تحقيق البر قبل مجي وقت الحنث وهو آخر اليوم فتبطل اليمين عند الامام ومحمد كما لو قال ان لم أشرب
 الماء الذي في الكوز اليوم فعبدته حرف صب الماء قبل مضى اليوم فان اليمين تبطل عندهما وهذا الغلط
 سرى لهما من سوء فهم عبارة الهداية فان قوله في الهداية لم يبر ليس معناه انه حاث بل عبارة الهداية ساكتة
 عن الحنث فلا يحصل عليه بل المراد لم يبر ولم يحنث ايضا لقوات المحلوف عليه وهو الدين وهذا لان قوله لم
 يبراع من قوله يحنث ومن قوله تبطل اليمين فيعمل على الثاني تصحيح الكلامه ولو لم يقيد باليوم يستقيم كما
 في مسألة الكوز وقال الشهاب قول مسكين وحنث انما يستقيم على قول أبي يوسف لا على قوله ما جرى
 وضمر التثنية في قوله وهذا الغلط سرى لهما للشارح وصاحب الاختيار اذا لا يصح نسبة الغلط للصنف لان
 نفي القضاء في جانب الهبة صحيح ولا يلزم منه ثبوت حنثه بل يحمل على عدم الحنث لبطلان اليمين تصحيحا
 لكلامه بقى أن ما سبق من قوله ولو لم يقيد باليوم يستقيم كما في مسألة الكوز يشير الى ما ذكره في الشرح بلالية
 من ان اليمين اذا كانت مطلقة فلا شك انه يحنث بالاتفاق لان التصور لا يشترط بقاؤه في اليمين المطلقة بل
 في الابتداء وحين حلف كان الدين قائما وكان تصور البر ثابتا فاعتقدت ثم حنث بعد مضى من يقدر فيه
 على القضاء باليأس من البر الهبة انتهى ثم رأيت في القهستاني ما نصه وقيل ان لفظ اليوم في التصوير سهو
 وبديل عليه أنه لم يذكر في مكتب محمد انتهى (قوله حتى يقبض كله متفرقا) لان شرط حنثه قبض الكل
 بوصف التفريق لانه أضاف القبض الى دين معرف بالاضافة اليه فيتناول كله فادام عند المديون شي
 من دينه باقيا لم يحنث لعدم قبض الكل وهو الشرط ولو قال ان قبضت من ديني درهما دون درهم حنث
 وكذا اذا قال ان أخذت منه درهما دون درهم والفرق أن شرط الحنث هنا قبض البعض متفرقا وفي
 الاول قبض الكل بصفة التفريق ولو قبض الكل بجملة ثم وجد بعضها ستوقه فرد لم يحنث بالرد ما لم يستبدل
 لان الستوقه غير معتد بها فلم يوجد قبض الكل حتى يقبض البديل فاذا قبضه وجد قبض الكل متفرقا
 بخلاف ما اذا وجد بعضها زبوا حيث لا يحنث مطلقا لانه برحين وجد قبض الكل وبالرد لم ينتقض القبض
 في حقه على ما مر زبوا والحملة في عدم حنثه في مسألة الكتاب ان يترك من حقه درهما أو بأخذه الباقي
 حنثا شامها عن الظهيرية (قوله في وزنيتين) أو أكثر لانه قد يتعذر قبض الكل دفعة واحدة فيصير
 هذا القدر مستثنى عنها ولان هذا المقدار من التفريق لا يسمى تفريقا عادة والعادة هي المعتبرة زبوا

غرام اخذها لانها فلوس وقيل هو
 تعريبه بوقفه كذا في المغرب
 (والبيع به قضاء لا الهبة) حتى لو حلف
 ليقض دينه اليوم فباع بالدين عبدا
 من الدين فقد قضاه وبر في يمينه ولو
 حلف ليقض دينه اليوم فوهبه
 الدين لا يكون قضاء فيضت لو حلف
 الدين لا يقض دينه درهم دون درهم فقبض
 بعضه (أى بعض الدين) لا يحنث
 حتى يقبض كله متفرقا) بتفريق
 اختيارها بان قبض بعضه في اول
 النهار وبعضه في آخره (لا بتفريق
 ضروري) بان قبض دينه في وزنيتين

وأشار بقوله أو أكثر إلى أن المراد بالوزنتين تعدد الوزنات لا خصوص الوزنتين (قوله ولم يتشأغل بينهما إلا بعمل الوزن الخ) لأن المجلس جامع للتفرقات فكانت كوزنة واحدة بخلاف ما لو تشأغل لأن به يختلف مجلس القبض على ما عرف نهر (قوله أو غير مائة درهم) أقسم الشارح مائة درهم إشارة إلى أن المصنف حذف المضاف إليه وبنى المضاف على الضم حموى (قوله سواء ملكها بقضائها أو بعضها) لأن غرضه نفي ما زاد على المائة فكان شرط حنثه ملك الزيادة على المائة زبلي ويشترط في الزيادة أن تكون من جنس مال الزكاة كاللذنانير وعروض التجارة والسواهم وفي خزنة الأكل أمر أنه كذا إن كان له مال وله عروض وضياع ودور وغير التجارة لم يحنث نهر (قوله تركه أبدا) لأن الفعل يقتضي مصدرا منكرا أو النكرة في النفي نعم وما في شرح المجمع من أنه إذا قال لا يفعل كذا تركه أبدا لأن اليمين لا تفعل بفعله سهو بل تفعل فإذا حنث بفعله لم يحنث بفعله ثانيا لا في كل بحر ودراق في البحر وقد منّا أنه لو قال والله أفعل كذا انهاء يمين النفي وتكون لا مقدرة لأنه لا يجوز حذف نون التوكيد ولا مه في الانيات انتهى وقد منّا عن صدر الشريعة أن كلامه يقتضي عدم اشتراط الاتيان بنون التوكيد ولا مه في الانيات وكذا كلام الدرر والقهستاني وعليه فلا تكون لا مقدرة وتكون اليمين على الانيات وفي البصر عن الواقعات أن فعلت كذا ما دمت بخاري فأمر أنه طالق فخرج من بخاري ثم رجع ففعل لا يحنث لأنه انتهى اليمين الخ (قوله برجمة) فيه أن كلمة مرة لازمة للنصب إما على الظرفية أو على المصدرية وحيث حذف كان الصواب أن يقال بر بالفعل مرة وعن أبي البقاء المرة في الأصل مصدر مبرم ثم استعمل ظرفا تاسا وهذا يدل على قوة شبه الزمان بالفعل انتهى حموى وجه البر بالفعل مرة أن النكرة في الانيات تخص والواحد هو المتيقن ولو قيدها بوقت فضي قبل الفعل حنث أن بقي الامكان والابان وقع اليأس بموته أو بفوت المحل بطلت يمينه كما مر في مسئلة الكوز وبأني فيه خلاف أبي يوسف في فوت المحل زبلي وقوله بان وقع اليأس الخ أي قبل مضي الوقت كما يدل عليه السياق (فسرع) حلف بالطلاق لا يقتل أهله إلى بلد كذا فرفع الأمر إلى القاضي أو إلى الوالي فبعث رجلا بذنه فنقل أهله لم يحنث لأنهم لم يصبوا ما مورين برفع الأمر إليهما انتهى حموى عن الغزالي (قوله بكل داعر خبيث مفسد يعرفه) ينبغي أن يعقده بان يعرفه في بلده حتى لو عرفه في غير بلده لا يلزمه أن يحمله إليه كما هو مقتضى الإطلاق وداعر بمهملتين وجهه داعر من الداعر وهو الفساد نهر (قوله تقيده بالخلف بقيام ولايته) فيلزمه أن لا يؤخر الأعلام إلى ما بعد موت الوالي أو المستخلف لأنه لا يحنث في المطلقة إلا باليأس وذلك بما ذكرنا إذا كانت موقته فيحنث بمضي الوقت مع الامكان قال في الفتح ولو حكم بان عقاد هذه للفور لم يعد نظر إلى المقصود وهو المبادرة بجزه ودفع شره نهر (قوله والزل بالموت والعزل) لأن المقصود منه دفع شره وشر غيره بالضرب والحبس أو القتل فلا يفيد فائدة بعد زوال سلطنته لعدم قدرته على ذلك زبلي ثم إذا سقطت اليمين لا تعود ولو عاد إلى الولاية نعم لو ترقى من غير تغل عزل إلى منصب أعلى من الأول يجب أن لا يتردد في بقاء اليمين زبلي لأنه يمكنه نهر (قوله وعن أبي يوسف أنه يجب الرفع إليه بعد العزل) وعن هذه الرواية احتراز الشارح بقوله أو بالعزل في ظاهر الرواية ووجهها أن أعلامه به دعه مفعلا لا احتمالا أن يولي فيؤديه أو يسي في تأديبه عند أولى الأمر زبلي وما في العيني من قوله وعن أبي يوسف يبطل الرفع بعزله لا بموته صوابه بموته لا بعزله وأعلم أن صحيح المتن اختلف فوقع في بعضها ليعلنه بكل داعر دخل البلد وعلى هذه النسخة شرح صاحب النهر وفي البعض لم يذكروا قوله دخل البلد وعلى هذه النسخة شرح الشارح والعيني واز بلي ولهذا قال الزبلي وقوله ليعلنه بكل داعر ليس على ظاهره لأنه لا يمكنه أن يعلم بكل داعر في الدنيا هلغس مراده كل داعر يعرفه أو في بلده أو دخل البلد انتهى (قوله حتى لو حلف أن يهب عبده لفلان فوهبه له ولم يقبل لم يحنث اجماعا) فيه خلل ظاهر والصواب أن يقال بعد قوله فوهبه له ولم يقبل بر وإن حلف أن لا يهب فوهبه له ولم يقبل لم يحنث اجماعا إن كان الخ دل عليه كلام ابن الملك في شرح المجمع

ولم يتشأغل بينهما إلا بعمل الوزن فإنه لم يحنث عندنا خلافا لغيره ولو حلف أن كان له الأمانة درهم (أو غير مائة درهم) أو سوى مائة درهم حرمله (لم أي أمر أنه طالق أو عبده حرمله أو صوابه) ملكها (بتمامها) أو يحنث (سواء ملكها) بتمامها لا يحنث لو يحنث (وكذا إذا لم يملك إلا حلف بعضها) لا يفعل كذا تركه أبدا (لو حلف ليعلنه بر) في يمينه (برجمة) ففعله (ولو حلفه واليعلنه) أي الحلف الوالي (بشكل داعر) خبيث مفسد يعرفه (تقيده) الحلف (بقيام ولايته) أو لاية الوالي الحلف والزل بالموت أو العزل في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يجب الرفع إليه بعد العزل (ببرالنية بلا قبول) حتى لو حلف أن يهب عبده لفلان فوهبه له ولم يقبل لم يحنث اجماعا

وبما الظهور ان قوله وان كان حاضرا حث استحضانا وقال زفر الخ انما هو في صورة الحلف على النفي
 لا على الاثبات شيخنا وذكر السيد المحمدي ان قوله حتى لو حلف ان يهب عبده لعله ان لا يهب كما في الكافي
 انتهى (قوله ان كان الموهوب له غائبا) لان حضرة الموهوب له شرط حثته (قوله وعلى هذا العارية
 الخ) والعطية والعمرى والاقرار والمسدية والاصل ان اسم عقد المصاوضة كالبيع والاجارة
 والصرف والسلم والنكاح والرهن والمخاع بازاء الايجاب والقبول معا وفي عقول التبرعات بازاء الايجاب فقط
 والاشبه ان يلحق الابرام بالهبة لعدم العوض والقرض بالبيع ولا يعلم خلاف ان الاستقراض كالهبة بحر
 من الفتح (قوله بخلاف البيع) لانه يملك من الجانبين فلا يتم الا بهما اما الهبة فتمليك بلا عوض فتم
 بالواهب يعني (قوله لا يشترط ربحا الخ) بفتح الباء والشين مضارع شعث الطيب بكسر الميم في الماضي
 وجاء في لغة فصح الميم في الماضي وضمها في المضارع نهر اعلم ان التميم يتعدى على التميم المقصود فلو حلف لا يتم
 طبيا فوجد ربحه لم يحث ولو وصلت الى دماغه بحر عن الفتح (قوله هو اسم لما له راحة طيبة ولا ساق له)
 حكاه في البحر بقبيل ونصه الريحان عند الفقهاء ما لساقه راحة طيبة كما لورقه وقيل في عرف اهل العراق
 اسم لما لساقه له من البقول مما له راحة مستلذة وقيل اسم لما ليس له شجر وعلى كل فليس الورد
 والياسمين منه وان كان في اللغة اسم لكل ما طاب ربحه من النبات واقصر البرجندى على ما ذكره
 في البحر اولاً ولم يحث خلافاً واثبت في النهر الساق للريحان غير انه ذكر انه لا راحة له مستلذة انما الراحة
 للزهر اى الورد واستشكله السيد المحمدي بانه مخالف للبرجندى وانما اشكل عليه ذلك لانه لم يقف على
 ما ذكره في البحر من اختلاف الفقهاء في الريحان اى في ان المراد منه عند الاطلاق ما له ساق او ما لساقه له
 قال في النهر عن الفتح والذي يعول عليه في ديارنا اختصاصه بريحان المحامد واما الريحان الترنجي فيمكن
 ان لا يكون منه لانهم يلزمونه التقييد فيقال ريحان ترنجي وعند الاطلاق لا يفهم منه الا الاول فلا يحث
 الا به انتهى (قوله لا يحث بشم ورد ياسمين) لان اسم الريحان عرفا لا يشمل ما وسين الياسمين مكسورة
 حموى (قوله قال في الجامع الصغير البنفسج يقع على الدهن) كذا في الزيلعي عن المبسوط معلل بان
 اسم البنفسج اذا اطلق يراد به الدهن ويسمى بانه بائع البنفسج وذكر الكرخي انه لو اشترى الورد يحث
 ايضا وهذا شئ يثبت على العرف وفي عرف اهل الكوفة بائع الورد لا يسمى بائع البنفسج وانما يسمى به
 بائع الدهن فبنى الجواب في الكتاب على ذلك ثم شاهد الكرخي عرف اهل بغداد انهم يسمون بائع الورد
 بائع البنفسج ايضا فقال يحث به ولا يقال في احدهما حقيقة والا سخر مجاز بل فيهما حقيقة او يحث
 فيهما باعتبار عموم المجاز والياسمين قياس الورد لا يتناول الدهن لان دهنه يسمى زنبقا لا ياسمينا وكذا
 الخناء يتناول الورد هذا اذا لم يكن له نية وقال في الكافي الخناء في عرفنا يقع على المدقوق زيلعي قال السيد
 المحمدي وهو اى وقوع الخناء على المدقوق عرف اهل مصر وما ذكره الزيلعي من ان دهن الياسمين يسمى
 زنبقا تعبه العيني بانه غير صحيح لان الزنبق اسم زهر مشهور في ارض الشام منه كثير وهو ورق ابيض
 واصفر على خصل له راحة تركية يعمل منه الدهن ويسمى دهن الزنبق انتهى (قوله واجاز بالقول
 حث) وما في جامع الفصولي الاصح انه لا يحث بالاجازة بالقول ايضا غريب نهر (قوله بان بعث اليها
 مهرها) بشرط ان يصل اليها وقيل الوصول ليس بشرط وتقبلها بشهوة وجماعها وان كرها ومنه ما لو اجاز
 بالكتابة لسانى الجامع حلف لا يكلم فلانا ولا يقول له شيئا فكتب اليها كتابا لا يحث وذكر ابن سماعة انه
 يحث وقد تعارف الموثقون صورة تعليق متى تزوج عليها بنفسه او بوكيله او بفضولى تسدون زوجته اذ
 ذاك طالقا فاذا تزوجه بفضولى واجازه بالفعل قال في البحر لا يقع عليه الطلاق لان قوله او بفضولى عطف
 على قوله بنفسه والعالم فيه تزوج وهو مخصوص بالقول كما مر فلوزاد اودخلت في نكاحه اوفى حصته
 فالحكم كذلك لما قدمناه من ان الدخول ليس له الاسباب واحدها التزوج وهو لا يكون الا بالقول
 بقول ولوزاد او بطريق من الطرق او بوجه من الوجوه يبنى ايضا ان يكون الحكم كذلك لان ذلك

ان كان الموهوب له غائبا وان كان
 حاضرا حث استحضانا وقال زفر في قول
 لا يحث المالم يقبل وفي قول المالم يقبل
 ويقبض وعلى هذا العارية والصدقة
 والاقرار والوصية (بخلاف البيع)
 اى بخلاف ما لو حلف ان يبيع عبده
 من فلان فقال له بعث عبدى منك فلم
 يقبل لم يحث (لا يشترط ربحا) هو اسم
 لما له راحة طيبة ولا ساق له لغة وهو
 (لا يحث بشم ورد ياسمين والبنفسج
 والورد) يقعان (على الورد) في عرفنا
 فلو حلف لا يشترى بنفسها او وردا
 يقع على الورد قال في الجامع الصغير
 البنفسج يقع على الدهن (حلف لا
 يتزوج فزوجه فضولى واجاز بالقول
 حث وبالفعل) بان بعث اليها مهرها
 كله او بعضه

معتوف على قوله بنفسه والعامل فيه تزوج نعم لو زاد أو أجاز نكاح ففرضوا ولو بالفعل فلا غلص له
 إلا إذا كان المعلق مطلقاً المتروجة فيرفع الأمر إلى شافعي ليفسخ العين المضافة وقد عتقنا أن الالتماس في ذلك
 كاف نهر (قوله والاعارة) إلا إذا استعارها ولو لم يمسكها لأن المراد به المسكن فدخل ما يسكنه بأي سبب
 باعتبار عموم المجاز ومعناه أن يكون محل الحقيقة فرداً من أفراد المجاز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز
 قيدنا بأن يكون مسكنه لأنه لو لم يكن ساكناً وهي ملكه لا يثبت إلا أن يدل الدليل على دار الغلة فهو في
 الشربلالية ما يخالفه فقد نقل عن الحنابلة ما نصه وإن دخل داراً لم يملكها فلا يملكها وهو لا يسكنها حث انتهى
 ومثله في مختصر الطهري ثم قال وفي الحنابلة حلف أن لا يدخل دار فلان فاجر فلان داره قد دخلها المخالف
 قبل يحنث وقبل لا قالوا ما ذكر من أنه لا يحنث قول أبي حنيفة وأبي يوسف لأن عندهما كما تبطل الإضافة
 بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم وملك اليد للغير ثم قال ولو دخل داراً لم يملكها فلا يملكها وسأكتنأ غيره حث
 أيضاً قبل هذا قول محمد ما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يحنث انتهى فهذا يفيد أن الدار إذا لم يكن
 مالكها ساكنها ولا غيره فالنسبة باقية فيحنث المخالف وأما إذا سكنها غيره فقد علمت الاختلاف على قول
 محمد يحنث وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يحنث المخ وقوله وملك اليد للغير بارفع ولا يصح جرحه عطفاً
 على ما قبله وكان الأولى ذكره على وجه التعليل بأن يقول لأن ملك اليد للغير إذ هو لا يصح ما ذكره من أن
 الإضافة تبطل بالاجارة والتسليم أي بالاجارة والتسليم بطلت إضافة الدار إليه لأن ملك اليد للغير
 (قوله سواء كانت بملك) أطلقه فمع الملك المشترك لأن جميع الدار تنضاف إليه بعضها بالملك وكلها بالسكنى
 ولا بد وأن تكون سكناً لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن
 فيها لا يحنث لأن الدار تنسب إلى الساكن والساكن هو الزوج بحر عن الوقائع ومثله في النهر والاختيار
 فإن قلت قوله ولا بد وأن تكون سكناً لا بطريق التبعية يناقض ما سبق في النهر في بحث الدخول حيث
 قال ولا فرق في المساكنة بين كونها تسكناً أو لا حتى لو حلف لا يدخل دار أمه وأبنته وهي تسكن مع زوجها
 حث بالدخول كما في الحنابلة انتهى قلت لا مناقضة لأن الملك في الدار المملوكة عليها المرأة وقد صارت
 تابعة لزوجها في سكناها فانقطعت نسبة السكنى إليها أصالة وفيما قدمه عن الحنابلة الملك في الدار المملوكة
 عليها المضافة إلى أمه أو ابنته لزواج الأم أو البنت صريح بذلك فيها وفي الجرح منها فلكون الدار في مسئلة
 الحنابلة ملكاً للغير من أضيفت إليه حث بدخولها وإن تبعته في السكنى ولم يسكنها مالكها في مسئلة
 الوقائع اشتراطاً للحنث بدخولها أن تكون سكناً بطريق الإصالة لا التبعية فلم يكونا متعديين لاختلاف
 موضوعهما وقد ذكرنا في حث قبل مسئلة دار أمه أو ابنته بعضه في الإصالة لا التبعية فلم يكونا متعديين لاختلاف
 حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار فلان وفلان ساكن فيها مع امرأته والدار للمرأة حث وكذا لو حلف
 لا يدخل دار فلانة وهي في دار زوجها تسكن معه كان حثاً انتهى وهذا مفهوم ما في الوقائع ونظير مسئلة
 الأم والبنت كذا حرره شيخنا (قوله حكم القاضي على أفلاسه) صوابه بأفلاسه جوى (قوله لم يحنث)
 لأن الدين مال بالنظر إلى المال حق وجب فيه الزكاة ووصف بالنظر إلى المحال لأنه عبارة عن شغل
 الذمة وأنه ليس بمال بالنظر إلى المحث يلزمه بالنظر إلى المال ولا يلزمه بالنظر إلى المحال فلا يحنث بالشك جوى عن
 با كبير (فرع) حلف لا يأكل من مال فلان فتناهدوا كل المخالف لا يحنث لأن كلا منهما كل من مال
 نفسه نهر عن الخلاصة يقال تناهد القوم مناهدة أخرج كل منهم نفقة ليشتروا بها طعاماً يشرعون
 في أكله شيخنا عن المصباح

(لا) يحنث في الصبي (ودار بالملك
 والاجارة) والاعارة حتى لو حلف
 لا يدخل دار فلان فدخل دار مسكونة
 لفلان سواء كانت بملك أو اجارة أو
 اعارة يحنث وقال الشافعي الدار تنسب إلى
 دار الملك (حلف بأنه لا مال له) قد
 كان (له) أي للمخالف (دين على
 مفلس) بالتسديد وهو رجل حكم
 القاضي على أفلاسه (أولى) أي غنى
 (لم يحنث) (كتاب الحدود)*
 والناسبة بين الكتابين أن الحدود
 سبب للاختلاف

(كتاب الحدود)*

الحدود عقوبات بعضها حق الله خالصاً كحد الزنى والنحر وبعضها مشوب بحق العباد كحد القذف فابتدأ
 بالآل وقدم الأقوى منهما جوى عن فراجصارى (قوله سبب للاختلاف) عن هو جبهان الزنا والقذف

والشرب والشرفه حموى (قوله كما ان الايمان سبب له) أى الامتناع عن فعل المحلوف عليه يعنى ان كان
المحلف على نفي الفعل اما اذا كان المحلف على الفعل فلا يكون سببا للامتناع بل سببا للفعل حموى فالمناسبة
باعتبار أحد نوعي اليقين وقد يقال المراد الامتناع عما يوجب الحنث (قوله لمنعه الناس عن الدخول) أى
والخروج ففي الكلام أكفاه حموى (قوله وفي الشرع) عطف على قوله اذ لا بد من اعتبار المعنى ولو قال والمحدث
الشرع عقوبة المحل كان أولى وأظهر في شرح كلام المصنف حموى قال والعقوبة هي الام الذي يلحق الانسان
مستحقا على الجناية والفرق بين العقاب والعقوبة ان ما يلحق الانسان ان كان في الاسترخاء يقال له العقاب
وان كان في الدنيا يقال له العقوبة انتهى وركنه اقامة الامام او نائبه وشرطه كون من يقام عليه من اهل
الاعتبار سليم البدن فلا يقام على مجنون وسكران لانهم ليسوا من اهل الاعتبار ولا على مريض وضعيف
المخلقة الا بعد الصحة وسببه ارتكاب كبيرة من زنى أو قذف أو شرب خمر وحكمة ان جاز من عليه تمام كذا في
الهيض وسبب ان المريض انما يؤخر عنه الجملد لا الرجم وان نحيف البدن يضرب بما يطيق وليس مطهرا
من الذنب عندنا بل المطهر انما هو التوبة وبالتوبة لا يسقط عنه المحدث في الدنيا نهر (قوله يجب حقالله)
يشير به الى ان قوله لله متعلق بمحذوف على انه صفة ثانية لعقوبة وقد رتب المتعلق خاصا لاقتضاء المقام ذلك
حموى والمحدث بعد ثبوت سببه لا يقبل الاسقاط ولا يجوز الشفاعة فيه لانها طلب ترك الواجب ولهذا انكر
عليه السلام على ائمة حين شفع في الخنز ومية التي سرق بقوله اتشفع في حد من حدود الله تعالى نعم
قبل الوصول الى المحاكم يجوز الشفاعة عند ارفع لا طلاقه نهر (قوله لعدم التقدير) ولا ينافيه
قولهم ان اقله ثلاثة واكثره تسعة وثلاثون لان ما بين الاقل والاكثر ليس بمقدر ولا به يكون بغير الضرب
بحر فلا حاجة لمسا في النهر حيث قال وما سبب في بيان اقله واكثره فذلك النوع منه انتهى فنفي التقدير
في التعزير شامل لنوع التعزير بالضرب وعلى ما في النهر، ككون للنوع المذكور تقدير باعتبار الاقل
والاكثر شيئا (قوله لانه حق العباد) أى الغالب فيه ذلك وكذا لو كان المقص هو الامام كما لو قتل عمدا
ولا وارث له وهذا لان نفع المحمدي يودى الى الكافة من صيانة الانساب والاعراض والاموال وفي اصطلاح
غير مشهور حذف هذا القيد ليدخل القصاص وعليه فالمحدث قسمان ما يصح فيه العفو وما لا يقبله نهر
(قوله والزنى) بالقصر في لغة اهل الحجاز فيكتب بالياء وبالمد في لغة اهل نجد فيكتب بالالف والنسبة الى
المقصور زنوى والى الممدود زنا في نهر وفي الشرع بلالية عن الفتح انه مقصور في اللغة الفصحى لغة اهل
الحجاز التي جاء بها القرآن قال الله تعالى ولا تقر بها الزنى انتهى وانما سبب ابدال الكلام عليه لكثرة مع ثبوت
حده بالقطعي بخلاف السرقة فانها لا تكثر كثرته والشرب وان كثر فليس حده بتلك القطعية نهر (قوله
وطه الرجل المرأة) يشير الى انه مصدر مضاف لغاعله ثم انه حذف وعوض عنه التنوين حموى واعلم انه
لا يشترط الايلاج فانه لو كان مستلقيا ما دخلت ذكره في فرجهما لزمه المحدث بلالية (قوله فيخرج
فعل الصبي) فيه ان الرجل يطلق على الصبي كما في غاية البيان وشرح الجامع الكبير للحصري ولوسلم
خروجه يرد على التعريف فعل المجنون فلو قال وطه مكلف كان صوابا حموى ولا بد وان يكون من
ناطق طائع مسلم أو ذمي بدارنا تحت ولاية اهل العدل والموطوءة مشتهاة ولو ما ضيا وان لا يظهر به جب
أورثي بعد اقاربه به كذا قيل وفيه تأمل لان هذه شروط لاجراء الاحكام فهي زائدة على الحقيقة وما في
الهيض من ان منها ان يكون عالما بالتعزيم حتى لو لم يعلم به لا يجب المحدث للشبهة رده في النهر عن الفتح بان
الزنى حرام في سائر الاديان حتى ان المجري اذا دخل دار الاسلام فاسلم وزنى وقال ظننت انه حلال لم يحد وان
فعل ذلك اول يوم دخوله انتهى فكيف يقال اذا ادعى مسلم أصلى انه لا يعلم حرمة الزنى لا يحد لان مقتضاها شرط
المحدث بلالية (قوله في قيل) بضم الباء واسكانها آخر التعبير به على الفرج لا اختصاصه بالانسان نهر
واعلم ان المرأة قبل المشتهاة وانما القصر والى ذكر الاشتباه ولم يذكر واقبه كونها حية مع انه شرط أيضا
لدلالة الاشتباه على الحيثية ولهذا اعترض الشرع بلالى على صاحب الدر حيث اقتصر في موجبات الغسل

كما ان الايمان سبب له المحذوف الشرع
ومنه سبب الدخول في الشرع (المحدث عقوبة
عن الدخول في الشرع) قوله
مقدرة (تجب حقا لله تعالى) قوله
مقدرة احتراز عن التعزير لعدم
التمتع به فيه والله سبحانه احسن
القصاص لانه حق العباد (والزنى
وطه) الرجل المرأة فيخرج فعل
الصبي (في قيل) فيخرج الوطء في الدبر

على ذكر الحجة ولم يذكر قيد الاشتباه وكان ينبغي ان يذكره انتهى يعني لان قيد الحجة لا يدل على الاشتباه
 فاقصراره في الدرر هنا على ذكر الاشياء منته (قوله خال عن ملك الخ) اعلم ان ما ذكره المصنف من تعريف
 الزنى هو معناه اللغوي والشرعي فانها مساواة فيه ولم يقصد المصنف تعريف الزنى الموجب للحد كما توهمه
 الزى بلعى فانه لو كان كذلك لانتقض التعريف بطرد او عكسا بحر لكن تعقبه نوح افندي وذكر ان ما فهمه
 الزى بلعى انسب فليراجع (قوله وشبهته) المراد بشبهة ملك النكاح ما اذا تزوج رجل امرأة بغير شهود أوامة
 بغير اذن مولاه أو وطئ عبدا امرأة تزوجها بغير اذن مولاه والمراد بشبهة ملك اليمين ما اذا وطئ الرجل جارية
 ابنه أو جارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون أو الجارية في المغنم في دار الاسلام بعد الا حراز في دارنا في حق
 الغازي حموي عن المفتاح ومنه تعلم ان المراد بالشبهة في قول المصنف خال عن ملك وشبهته شبهة
 ملك اليمين وشبهة ملك النكاح وظاهر ان في قول الشارح أي ملك اليمين ونكاح اشارة الى ذلك ايضا
 وليس المراد بالشبهة ما يشمل شبهة الفعل بل خصوص شبهة المحل كما في الدرر عن ابن الكمال وائس المراد
 انه يجمع الشبهة في الفعل مطلقا وان ظن المحل كما قد يتوهم لمسايا في انه لا يحد بشبهة الفعل ان ظن المحل
 بخلاف الشبهة في المحل فانها توجب نفي الحد مطلقا وان لم يظن المحل وهذا هو السر في تخصيص شبهة المحل
 بالارادة مع انه لو اريد بالشبهة ما يعم شبهة الفعل بقيد ظن المحل في جانبها لكان له وجه ثم ظهر ان تقييد
 الشبهة بشبهة المحل لا يوضح بدليل قول الشارح فيخرج وطء معتدة الثلاث وامة ابويه وزوجته ان ظن حلها
 فهذا منه كالتصريح بان المراد بالشبهة ما يشمل شبهة الفعل لان الشبهة في معتدة الثلاث وما بعدهما من
 شبهة الفعل كما سيأتي التصرح به في المتن ثم راجعت البحر فرأيت نقله عن البدائع ما يقتضي كونه المراد
 بالشبهة ما هو الا عم من شبهة الفعل لتصرحه باشتراط كون الفعل عاريا عن شبهة الاشتباه ومن المعلوم ان
 شبهة الاشتباه هي الشبهة في الفعل كما سيوضح بذلك الشارح من باب الوطء الذي يوجب الحد والذي
 لا يوجبه فتحصل ان ما في النهر والدرر عن ابن الكمال من تنفيد الشبهة بالشبهة في المحل غير صواب
 والصواب ابقاء كلام المصنف على اطلاقه ولهذا قال في الدرر ويدخل فيه شبهة الاشتباه (قوله فيخرج
 وطء معتدة الخ) نشر غير مرتب حموي وهو ظاهر اذ لو قصد الترتيب فيه لآثر معتدة الثلاث عن امة ابويه
 وزوجته ليكون ذلك على وفق اللف في قوله قبله أي ملك اليمين ونكاح والتقيد بمعتدة الثلاث لا لاحتراز
 عن معتدة الكليات بل ليعلم المحكم فيها بالاولى لانه اذا لم يعم عليه بوطء معتدة الثلاث ان ظن المحل مع ان
 الشبهة فيها من شبهة الفعل فكذلك لا حد عليه بوطء معتدة الكليات مطلقا ظن المحل ام لا بالطريق الاولى
 لان الشبهة فيها من قبيل شبهة المحل ووجه الاولوية ما سيأتي في المتن من ان النسب ثبت في الاولى أي
 شبهة المحل دون انثائية (قوله ان ظن حلها) فيدني المسائل الثلاث كما سيأتي في المتن حموي وفي المحيط
 لوتزوج بها واشتراها لا يسقط الحد في ظاهر الرواية لانه لا شبهة له وقت الفعل نهر (قوله عند الحاكم)
 المراد بالحاكم القاضي اذا لامام لا ما يعم المحكم حموي (قوله بشهادة أربعة) ولو كان الزوج منهم عندنا
 خلافا للشافعي بشرط ان لا يشهدا من ازلت بولده سواء كان قبل الدخول أو بعده للثمة لانه بشهادته قبله
 يريد اسقاط المهر وبعده اسقاط النفقة وتحد الثلاثة دون الزوج كذا في المحيط وبشرط ان لا يكون قد فيها
 لانه يسعى في دفع اللعان عن نفسه وتحد الثلاثة ايضا كذا في الظهيرية فعلى هذا لو قال بعض الشهود ان
 فلانا فذنى أو قال له زنى ثم جاء وشهد عند القاضي لا تقبل لما ذكر في الزوج واتحاد المجلس شرط لصحة
 الشهادة فلو جاءوا فرادى حدوا احد القذف بخلاف ما لو جاءوا فرادى وقعدوا مقعد الشهود وقام الى
 القاضي واحد بعد واحد حيث تقبل الشهادة وفي اشتراط الاربع تحقيق معنى السر وهو مندوب اليه
 بقوله عليه السلام من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة فالشهادة بالزنى خلاف الاولى التي مرجعها الى
 كراهة التنزيه ويجب ان يكون بالنسبة لمن لم يعتده اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمك به فيجب كون
 الشهادة الاولى من تركها نهر وبحرف لو كان أحد الزائنين متهمكادون الآخر هل يعتبر جانب المتهمك فذلك كون

(خال عن ملك) أي ملك اليمين ونكاح
 (و) عن (شبهته) فيخرج وطء معتدة
 الطلاق الثلاث وامة ابويه وزوجته
 ان ظن حلها (ويثبت) الزنى عند
 الحاكم (بشهادة أربعة) أي أربعة
 رجال فلا يثبت بعلم القاضي وانما
 ذكر هذا العدد لانه لا يثبت بشهادة
 اقل منه وانما قيدنا بالرجال لانه
 لا يثبت بشهادة النساء

الشهادة به اولى او يعتبر جانب الاثر فيستحب الستر له (قوله بالزنى) وفيه ايماء الى انه لو شهد به اثنان وشهد آخر ان انه اقرب له لا يحد ولا يحد الشهود ايضا بخلاف ما لو كان الشاهد على الاقرار واحدا حيث تعد الثلاثة الذين شهدوا بالزنى نهر عن الظهيرية ولم يظهر لي وجه الفرق بين المثلثين حيث وجب التحدي في الثانية دون الاولى وما ذكره في البحر من الفرق حيث قال ان شهادة الواحد على الاقرار لا تعتبر في كلام الثلاثة فلما انتهى فيه تأمل اذ شهادة الاثنين على اقراره غير معتبرة ايضا لما في الدر من انه لا يثبت بالبينة على الاقرار ثم ظهر وجه سقوط حد القذف فيما اذا شهد اثنان انه اقرب له لان شهادتهما تمام نصاب الشهادة بالنسبة لغير حد الزنى بخلاف شهادة الواحد على الاقرار فانها غير معتبرة أصلا (قوله لا بالوطء والجماع) لان لفظ الزنى هو الدال على فعل المحرم بخلاف الوطء والجماع وكلامه يعطى بظاهره انه لا يقوم لفظ مقام لفظ الزنى فيلزم ان يوطئها محرم لم تقبل نهر قال في الدر وظاهر الدر ان ما يفيد معنى الزنى يقوم مقامه انتهى ونص عبارة الدر ويثبت بالشهادة بالزنى او ما يفيد معناه وسيأتى انتهى لكن توقف الشيخ حسن فيه فقال ويظهر من قبل الشهادة المجردة عن لفظ الزنى مع لفظ يفيد معناه تأمل انتهى قال شيخنا ووجه تردده انه لم يقف عليه في كلام غيره وسنده الذي احال عليه هو ما ذكره في التمهيز ان حد القذف يجب ببصر يجر الزنى او بما هو في حكمه بان يدل عليه اللفظ انتفاء كقوله في غضب لست لا يبيك او بان فلان اياه انتهى أى قال له لست بان فلان وفلان أبوه (قوله أى القاضي) في تفسير الامام بالقاضى نظر لانه لا يلائم قوله سابقا عند المحاكم جوى والظاهر انه تعريف من الناسخ والصواب ابدال أى باو وعليه فلا يرد ما ذكره من عدم الملازمة (قوله عن ماهيته) أى حقيقة وهو ما تقدم تعريفه بقوله المصنف الزنى وطء الخ شربا ليلية وما فى البحر من ان ظاهر كلامهم انه ليس المراد بالماهية الحقيقة الشرعية غير مسلم ولهذا ذكر في النهر بعد ان نقل عن الفتح مانعه فيسألهم الامام عن ماهيته أى ذاته لان الشاهد عساه عنى به غير ادخال الذكرك في الفرج بان ظن بماسة الفرجين حراما زنى أو كان يظن ان كل وطء محرم زنى بوجوب الحد فهذا الاحتمال يسأله عن الزنى ماهو انتهى فقال وهو ظاهر في ان المراد بماهيته حقيقة الشرعية الان هذا يستلزم الاستغناء عن الكيفية والمكان لتضمن التعريف ذلك فهو من عطف الخاص على العام انتهى وكذا ما ذكره الشارح من التعليل للسؤال عن الماهية بقوله لان من الناس من زعم ان الزنى كل وطء حرام وليس كذلك يفيد ايضا ان المراد بالماهية حقيقة الشرعية (قوله بان يقول كيف زنى اكرها او طوعا الخ) هذا أحسن مما فى الدر حيث قال وكيف هو فان الوطء قد يتبع بلا التقاء المحتانين ولهذا تعقبه في الشرب ليلية بان التقاء المحتانين وان لم يشترط حقيقة الوطء لتصوره بدونهما في الدبر لكن الكيف هو ان يكون طائعا أو مكرها انتهى ولم يرد المحشى بالوطء الذى لم يشترط له التقاء المحتانين خصوصا الوطء الموجب للحد بل أراد الوطء مطلقا (قوله أو فى حال الصبا) عطف على ما قبله باعتبار المعنى جوى (قوله أو المجنون) فلو كان يجنون وبقي في الزنى في الافاقه فانه يؤخذ بالحد وان قال زنى في حال جنونه لا حد عليه كالبالغ اذا قال زنى في حال الصبا بجرع من الظهيرية وقوله فانه يؤخذ بالحد أى حال افاقته حتى لو جن بعد الزنا تنتظر افاقته لاقامة الحد عليه لما سبق من انه لا يقام على مجنون وسكران لانهم ليسوا من اهل الاعتبار واعلم انه لا فرق في عدم اقامة الحد على المجنون وان كان وقت مازنى مفيقا بين المجلد والرجم بل ينتظر افاقته أما بالنسبة للمجلد فلما علم من ان المقصود من الحد الاعتبار والمجنون ليس من اهل الاعتبار كالسكران وأما بالنسبة للرجم فلما سأتى في الكلام على شرائط الاحصان من قول الشارح فلا يجرم المجنون وسيأتى ما يفيد انه لا يشترط لرجعه بعد الافاقه وطؤه وزوجه بناء على ماهو المذهب من ان احصائه يعود بالافاقه الا في رواية عن الثاقبي لا يعود بالوطء بعده (قوله فلا يجب الحد) الا اذا كان الخليفة مع العسكر أو وال فوض اليه أمر الحد وجوى عن البرجندى (قوله فان بينوه الخ) مفهومه انهم لو لم يزيدوا على قولهم انه زنى

(بالزنى لا بالوطء والجماع فليس المهم الامام)
أى القاضي بعد شهادتهم (عن ماهيته)
بان يقول ما الزنى لان من الناس من
عزم ان الزنى كل وطء حرام وليس
كذلك (وكيفيته) بان يقول كيف زنى
اكرها أو طوعا خى اذا كان باسكراه
لا يحد (و) عن (مكانه) بان يقول
ان زنى لا احتمال ان يكون في دار
الحرب أو في عسكر اهل البنى فلا يجب
الحد (و) عن (زمانه) بان يقول
في أى زمان زنى لا احتمال تقادم عهد
الزنى أو في حال الصبا أو المجنون
فلا يجب الحد (و) عن (الزنية) بان
يقول ممن زنى لا احتمال انه زنى
بجارية بانه أو بمن له فيه ملك أو شبهة
فلا يجب الحد (فان بينوه)

مهيرة شيخ عبد الحمى عن القسطلاني (قوله كلما أقرده) الا في الرابعة فانه لا يرده عن الاصلاح
 وصدر الشريعة وقوله كلما أقرده بان يقول له ابك جنون ابك خبل حموى (قوله كما مر) الكاف اسم
 بمعنى مثل صفة مصدر محذوف أى سأله سؤالاً مثل ما مر حموى (قوله وقيل لا يسأل عن الزمان
 هنا) بخلاف الشهادة لان التقادم يمنعها دون الاقرار واذا لم يكن التقادم معه مسقطاً فلا فائدة
 في السؤال غير (قوله والاصح ما في المتن) من انه سأله عن الزمان لفائدة هي جواز انه زنى في حال
 مساهمه (قوله فان بينه حده) انما قال في الاول حكم به وهناك حده لانه في البينة لا بد من المحكم
 لانكار بخلاف الاقرار حموى عن قرا حصارى (قوله فان رجع الخ) ولورجوعه بالفعل كهرابه
 وانكاره الاقرار رجوع كما ان انكار الزمة توبة وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالاحسان لانه لما صار
 شرطاً للعدسار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه اهدم الكذب بغير وكذا ساثر المحدث والمخالصة كحد
 شرب وسرقه وان ضمن المال تنوير وشرحه واحترز بالحدود والمخالصة عن حد القذف والقصاص
 وبه صرح في النهر (قوله خلى سبيله) لان الرجوع خبر يحتمل الصدق ولا يمكن كذب له فحققت
 الشبهة (قوله محصنا) احسن الرجل أى تزوج فهو محصن بفتح الصاد لانها من الكلمات التي جاء
 اسم الفاعل فيها على لفظ اسم المفعول كذهب واحصنت المرأة أى تزوجت فهي محصنة وحصنتنا
 عن نوح أفندي يقال اسهب الزجل اذا كثرت الكلام فهو مسهب بفتح الميم ولا يقال بكسر هاء شيخنا عن
 الصحاح (قوله رجه) هذا محمول على ما اذا لم تدع المرأة أو الرجل نكاحاً ذكر في الظهيرة انه اذا أقر الرجل
 انه زنى بفلانة وقد أقر أربع مرات وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة أربع مرات وفلان يقول تزوجتها
 فلا حد على واحد منهما وعليه المهر حموى عن البرجندى وقوله وفلان يقول تزوجتها شامل للمالو كانت
 زوجة الغير وبه صرح في متن التنوير وكذا اشترط لاقامة المحدث عليه بالاقرار ان يكون الاقرار صريحاً فلا
 يحل الاخرس بكتابة وكذا لو أقر انه زنى بخبر ساء أو هي أقرت انها زنت باخرس لا حد على واحد منهما ووجهه
 في المحيط بجواز انها لو تكلمت ابدت ما يسقط المحذوق بل يشكل عليه ما قالوا لو أقر انه زنى بغائبة حد
 استحسننا مع انه يحتمل ان تذكر ما يوجب سقوط الحد اذا حضرت فيحتاج الى الفرق نهر قال شيخنا رحمه الله
 برحمته قد صرح الزيلعي في الباب الا ترى بالفرق حيث قال بخلاف ما اذا أقر انه زنى بغائبة أو شهد عليه
 بذلك حيث يحد وان احتمل ان ينكر الغائب الزنى أو يدعى النكاح لانه لو حضر وأنكر الزنى أو ادعى
 النكاح يكون شبهة واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة فالشبهة هي المعتبرة دون شبهة الشبهة انتهى قال ثم
 ظهر لي انه لا يصلح فارقالما ان شبهة ثابتة في المسئلتين اذ دعوى الخرساء على فرض نطقها ما يسقط
 الحد هو الشبهة وجواز انها لو تكلمت ابدت شبهة الشبهة وكان الاحتياج الى ابداء الفرق باقياً انتهى بلفظه
 (قوله يبدأ به الشهود) ولو بحصة صغيرة الا لعدركرض فيرجم بحضرتهم در وكذا يرجم بحضرتهم لو كانوا
 مقطوعى الايدي بخلاف ما اذا قطعت ايديهم بعد الشهادة وانما اشترطت بداءة الشهود بالرجم لان الشاهد
 قد يتجاسر على الاداء ثم يستعظم المباشرة فيرجع حموى عن البرجندى واء لم أن بداءة الشهود بالرجم
 شرط بدليل قول المصنف فان أبو اسقط نهر وبدليل قول الشارح وقال أبو يوسف في رواية لا تشترط
 بداءة الشهود وبصطفون لرجه كصغوف الصلاة كلما رماه صف تأخر وتقدم غيره ولو قتله انسان أوفقاً
 عينه بعد القضاء بالرجم فهدر وينبغي ان يعز ولا قتياته على الامام ولو قبل القضاء بالرجم يجب القصاص
 في العمد والدية في الخطأ لان الشهادة قبل الحكم بها لا حكم لها تنوير وشرحه (قوله وقال أبو يوسف الخ)
 لتمام روى عن علي رضي الله عنه انه قال حين رجم شراحة الهمدانية ان الرجم سنة سنهار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولو كان شهيداً على هذه أحد كان أول من يرمى الشاهد شهيداً ثم يتبع شهاده بحجره وليكنها
 اقرت فانا أول من رماها بحجر قال الراوى ثم رمى الناس وأنا فيهم والحمد لله به كرون الميم نسبة الى همدان
 يسكون الميم حى من العرب عناية (قوله أو بعضهم) ولو عبره لكان أولى نهر بان قال فان أبى بعضهم

(كلما أقرده) التاضى أو الحماكم
 حتى يذهب ويغيب عن بصره ثم
 يجي ويقر (وبالله) بعد ما فرغ
 اربع مرات عن ماهيته وكيفيته
 ومكانه وزمانه والزنية (كلمة)
 وقيل لا يسأل عن الزمان هنا والاصح
 ما في المتن (فان بينه) أى بين المقر
 ما سأله (حده فان رجع) المقر
 ما سأله (عن اقراره قبل المحذور في وسطه
 نخل سبيله) وتركه ولم يجد ولم يتم
 وقال الشافعى وابن أبى ليلى يجد
 (وندى) للإمام (تلقينه بلباسه) أو تزوجتها
 اولست او طئت بشبهة بالزنى أو
 (فان كان) المشهود عليه بالنجاسة
 المقر به (محصنا رجه) بالنجاسة
 (في قضاء) أى مكان واسع (حتى
 يموت يبدأ الشهود به) أى بالرجم
 وقال أبو يوسف في رواية والشافعى
 لا يشترط بداءة الشهود (فان أبى)
 كلهم وبعضهم

(قوله أو غابوا أو ماتوا الخ) ولو بعد القضاء لأن الامضاء من القضاء في الحدود وهذا لو محصنا أما غيره
 فيحد في الموت والغيبه در (قوله أو قذف خذ) مخروجه من أهلية الشهادة (قوله سقط الرجم لانه)
 أي أباء اليهود دلالة الرجوع ولا يحدون لأن امتناعهم ليس صريحا في الرجوع وقيل يحدون والاول
 رواية المبسوط نهر وكذا سقط ذاجنوا وارندواعيني (قوله ثم يبدأ الامام) لم يقل فان ابي سقط الحد
 لأن رصيه ليس حتما اذ حضوره غير لازم نهر عن الايضاح خلافا لمائتي الفتح (قوله ثم الناس) لما
 رويان من أثر على زياي وقول العيني اسار ويناسه لانه لم يتقدم له ذلك ويستحب للامام ان يأمر طائفة
 من المسلمين ان يحضروا قامة الحدود لقوله تعالى وليشهد عذابهم طائفة من المؤمنين حموى عن الدراية
 واختلف في عددها فمن ابن عباس واحد وقال عطاء انسان والزهرى ثلاثة والحسن البصري
 عشرة وفي الشربة لاية عن مالك أربعة وهذا صريح في أن حضورهم ليس شرطاً فرمهم كذلك فلو امتنعوا
 لم يسقط ويستحب أيضاً لكل راجم ان يقصد القتل لانه المقصود الا أن يكون ذارحم محرم فيه في غيره
 كذا في الفتح نعم الما في الايضاح الا أنه في المحيط قابل بكرة لذى الرحم المحرم ان يلى اقامة الحد والرحم نهر
 قلت ظاهره ولو كان ذوارحم المحرم قاضيا فليراجع حموى وان فعل ذوارحم المحرم لا يحرم الميراث در
 وقد سأل بعض الطلبة بالدرس عن ذى الرحم اذا كان أحد الشهود هل يسقط الحد عن المشهود عليه بالزني
 لكونه ممنوعاً من البدن برجه فاجبت بان الظاهر عدم سقوطه فيرجم بحضوره ويجعل ذلك عذراً على نحو
 ما سبق من ان اشتراط البدن بالشهود مقيد بعدم قيام العذر بهم كترض (قوله ويبدأ الامام به
 لومقرا) مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجه وان أمرهم لفوات شرطه فتح لكن سيجي انه لو قال قاض
 عدل قضيت على هذا بالرحم وسعك رجه وان لم يعان المحذور وأقول يمكن حمل ما سيجي على ما ذا
 لم يعتنع القاضي من البدن برجه فلا يخالف حينئذ ما ذكره في الفتح (قوله جلداتوسط) أشار به الشارح
 الى ان متوسطاً صفة مصدر محذوف ويجوز ان يكون حالاً من جلدته أو من الجملاد (قوله بين المبرج
 وغير المؤل) فيكون مؤلماً غير جارح ولو كان ضعيفاً الخلقه خفيف عليه الملاك يجلد جلدًا خفيفاً عليه
 شربلية وهذا المراد مما سبق عن النهر من ان الخفيف يجلد بقدر ما يطبق أى جلدًا خفيفاً بحسب
 ما يطبقه وأما استيفاء العدد المنصوص عليه وهو مائة في الحر ونصفها في العبد فلا يتقص عنه (قوله
 ونزع عنه ثيابه) في سائر الحدود وسوى حد القذف حموى عن المفتاح (قوله وفرجه) لقوله ليه السلام
 اتق الوجه والمذا كبر در روفيه ان الدليل على بعض المدعى دون البعض وهو الرأس فكان ينبغي أن
 يقال كفاي المداية بعد الحديث ولان العرج مقتل رأس مجمع المحواس وكذا الوجه وهو مجمع المحاسن
 أيضاً فلا يؤمن من فوات شيء منها بالضرب وذلك اهلاك معنى انتهى شرعية لالية والمذا كبر جمع المذكور
 بمعنى العضو المعروف على خلاف التماس فرقاً بين جمعه وجع المذكور المقابل للأنثى فانه يجمع على ذكران
 ثم جمعه على اعتبار تسمية ما حوله من كل جزء ذكرًا كما قالوا شابت مفارقة وعمله مفروق واحد وقال
 الاخفش هو من الجوع التي لا واحد لها فوج أفندي والمفروق بكسر الراء وفتحها وسط الرأس وهو الموضع
 الذي يفرق فيه الشعر وكذا مفرق الطريق وهو الموضع الذي ينشعب من طريق آخر يختار الصحاح
 (قوله غير ممدود) ولم اقل قضاء زماناً سلفاً في مده في التعزير على الارض والظاهر انه لا يجوز لانه خلاف
 لم شروع لما أخرجه عباد زاق عن علي انه قال يضرب الرجل قائماً والمرأة قاعدة في الحد نهر (قوله
 وقيل ان لا يطرح الخ) والخلاف انما هو في بيان المعنى المراد من قوله غير ممدود مع انما فهم على كراهة
 كل منهما اشارة الى ذلك الشارح بقوله وكل ذلك لا يفعل (قوله وكل ذلك لا يفعل) فلفظ ممدود مع في
 جميع معانيه لانه في النفي فجاز تجميعه وان امتنع ولم يقف لأبأس بربطه على اسطوانة أو يمسك حموى
 (قوله ولا ينزع ثيابه الا الغرو) الا أن لا يكون لها الا ذلك حموى عن الخزانة (قوله ويجعلها) لانه
 عليه السلام حفر لغامدية الى ثنودتها والثنودة بضم الثاء الالة والمنز مكان الواو وبفتحها مع الواو

أو غابوا أو ماتوا ارمات بعضهم اوصار
 اعني اراخس اوارند او قذف قد
 (سقط) الرجم عندهما وهو رواية
 عن أبي يوسف (ثم يبدأ الامام) به (لو) كان
 (ثم الناس ويبدأ الامام) به (لو) كان
 (متبراً ثم الناس) ويبدأ (لو) كان المشهود عليه
 ويبدأ عليه (لو) كان المشهود عليه
 ما زني اربعة ربه (غير محصن جلدته مائة)
 ان كان حراماً لسواء كان جلدًا
 امرأة (ونصف للعبد) وهو خمسون
 (بسط) أي جلدته بسوط (لا ثمرة له)
 جلدًا (متوسطاً) بين المبرج والمؤلم وغير
 المؤلم ثمرة السوط مستعمارة من ثمرة
 الشجر وهي ذنبه وطرفه ككذافي
 المغرب لكن المشهور في الكتب لا
 ثمرة له أي لا يثقله (ونزع) عنه
 ثيابه (سوى الازار) وفرق (فرجه)
 (على بدنه الا راسه ووجهه) وقال أبو
 وقال الشافعي يحبس به ظهره وقال أبو
 يوسف آخر يضرب الراس ايضاً بسوطاً
 واحداً (ويضرب الرجل) حال كونه
 (قائماً في الحديث) كما هو المراد من الجملاد
 كونه (غير ممدود) وقيل مراده انه
 لا يمد يديه فوق راسه وقيل يمد يديه
 بعد ما وقع السوط على يديه الى الوجه
 لانه وقيل ان لا يطرح الى الوجه
 ولا يمد يديه وكل ذلك لا يفعل لما
 فيه من زيادة المستحق والرجل والمرأة
 في ذلك سواء (ولا ينزع) عنها (ثيابه)
 الا الغرو والخش وضرب المرأة
 (جالسة) ويجعلها في الرجم الى الصدر

مفتوحة ندى الرجل أو المحم النبيين والدال مضمومة في الوجهين شربة لالية عن الفتح وعبارة الدرر وجاز
 المحفر لها لانه عليه السلام حفر للنامدية وان تركه لا بأس به لانه عليه السلام لم يأمربه وهي مستورة بنياها
 انتهى فان قلت في كلامه تناقض لان المراد من قوله لانه عليه السلام حفر للنامدية أي أمر بذلك قلت
 لا تناقض كما في الشربة لالية اذ المراد من قوله لم يأمربه أي لم يوجب بناء على ان حقيقة الامر هو الايجاب
 (قوله لاله) أي لا يجوز المحفر له ذكره الشئ ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مقر لا يتبع ولا اتباع حتى
 يموت در واما لا يجوز المحفر اذ ذكره العيني عن أبي سعيد فوالله ما حفرنا ما عزا ولا وثقناه الحديث وقال
 عبد الله بن بريرة عن أبيه حفر للنامدية الى صدرها رواها مسلم وأحمد وأبو داود انتهى قال ابن حجر في
 التقریب عبد الله بن بريرة نقة من الثالثة أي من اوساط التابعين مات سنة خمس ومائة وقيل لاهل خمس
 عشرة وله مائة سنة وبريرة هو ابن الحبيب بالمهملة من مصر أبو سهل الاسلم صحابي اسلم قبل بدر مات
 سنة ثلاث وستين انتهى (قوله بلاذن امامه) لما روى العبادلة الثلاثة موقوفاً ور فوعا أربعة الى
 الامام المحدود والصدقات والجمعات التي ولو فعله هل يسقط عن العبد أم يعيده الامام لم أره والظاهر أنه
 يعيده لما قدمناه من ان ركنه اقامة الامام أو نائبه نهر وانما ملك عزير عبده لانه حق العبد شربة لالية
 عن البحر (قوله مطلقاً) في مقابلة التمهيد الا في عند الامام الشافعي (وله وقال الشافعي انه ان
 يقيم المحدود الخ) له ما ورد من انه عليه السلام أمر المولى باقامة المحدود على أمته ولا يرب عليها ولنا ما سبق
 بيانه عن العبادلة والتثريب التعمير والاستقصاء في انوم يقال لا تريب عليك وقال الاصمعي ثرت عليه
 اذا قبحت عليه فعله كذا في الصحاح (قوله فلا يرجع المجنون) هو باطلا فانه شامل لما لو كان مفقوداً وقت الزنى
 ولا ينافيه ما سبق من انه اذا كان في حالة الافاقة أخذ بالحد لانه محمول على ما اذا كان وقت اقامة الحد
 مفقوداً أيضاً اعلم انه كما لا يرجع المجنون وان كان وقت الزنى مفقوداً بل تنتظر افاقته فكذا لا يجلد لم يكن
 محضاً بل تنتظر افاقته أيضاً (قوله وهما بصفة الاحسان) وبقي شرط آخر وهو ان لا يبطل احصانها
 بالارتداد فان بطل به ثم أسلم لا يعود الا بالدخول بعده وعن محمد لم تحق الزوجة بدار الحرب مرتدة وسببت
 لا يبطل احصان الزوج ولو زال بالمجنون والعته يعود بالافاقة وعن الثاني لا يعود الا بالوطء بعده نهر لكن
 ما جعله في النهر رواية عن أبي يوسف جعله الزيلعي مذهبه (قوله حتى لو دخل بالمكروهة الكنية أو
 المجنونة في قوله لا يكون محصناً) يعني الا اذا دخل بها ثانياً بعد زوال جنونها ونحوه بان افاقاً رأست
 وكذا يقال في عكسه وهو ما ذكره الشارح بقوله وكذا اذا كان الزوج متصفاً الخ لا تكون محصنة الا اذا
 دخل بها ثانياً بعد ما سلم ونحوه كعتقه وفاقته وفي قول الشارح ثم وطئها الزوج الكفرا يسهل الى ان المراد
 بالدخول في كلامه أولاً حقيقة الوطء لا ما يم الخوة (قوله وكذا اذا كان الزوج متصفاً باحدى هذه
 الصفات الخ) ولهذا قال في الدرر فربما على الشرط السابع فاحصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر
 محصناً (قوله ولم يتعرض الخ) أي لم يذكر انه هل يشترط دوام هذه الاوصاف الى حين الخ (قوله
 ما سوى النكاح والدخول) من المعلوم ان الدخول بمعنى الوطء كما سبق فمطه على النكاح يعين ان
 المراد بالنكاح هذا العقد (قوله حتى لو مات امرأته الموطوءة الخ) وكذا لو طلقها كما في التنوير والتقييد
 بالموطوءة للامتناع عما لو مات أو طلقها قبل الوطء حيث لا يكون محصناً واعلم أنه لو ابدل هذه العبارة
 بقوله حتى لو مات أحدهما بعد الوطء لم يزل احصان الآخر كما كان أولى اذا فرق بينهما في هذا الحكم واعلم
 ان شرائط الاحصان نظامها بعضهم كما في الدرر فقال

شروط احصان انت ستة * فكذا على النص مستفهما

بلوغ وعقل وحرية * ورابعها كونه مسلماً

وعقد صحيح ووطء مباح * متى اختل شرط فلا يرجع

انتهى وأقول في هذا النظم قصور لعدم ذكر الشرط السابع وهو ان يكونا بصفة الاحسان زمان الدخول

(لاه ولا يحد) المولى (عبده) أو أمته
 (بلاذن امامه) مطلقاً وقال الشافعي
 له ان يقيم المحدود الذي هو محض حق
 الله تعالى ان عابن سببه أو اقرب
 يديه وان ثبت بالبينة فله قولان
 وهذا اذا كان المولى ممن يملك اقامة
 المحدود لاية الامام فان كان مكاتباً أو
 ذمياً أو امرأة فليس له ولاية اقامة
 المحدود على مملوكه (واحصان الرجم
 المحرية) فلا يرجع المجنون (فلا يرجع
 أو ناقصاً) (والتكليف) فلا يرجع
 المجنون والصبي (والاسلام) فلا يرجع
 الكافر وقال الشافعي الاسلام ليس
 بشرط وهو رواية عن أبي يوسف (والوطء
 بنكاح صحيح) فلا يرجع ما كان بنكاح
 فاسداً وبشبهه وهما بصفة الاحسان
 زمان الدخول بحكم النكاح حتى لو
 دخل بالمكروهة الكنية أو المجنونة
 أو الصبية أو المرقوقة لا يكون محصناً
 وكذا اذا كان الزوج متصفاً باحدى
 هذه الصفات وهي حرة بالغة مسلمة بان
 اسلمت قبل ان يطأها ثم وطئها الزوج
 الكافر قبل ان يفرق بينهما فانها لا
 تكون محصنة بهذا الوطء ثم في الكتاب
 شرط هذه الاوصاف ولم يتعرض الى
 حين اقامة الحدود وذكر في المبسوط
 انه يشترط بقاء هذه الاوصاف ما
 سوى النكاح والدخول حتى لو ماتت
 امرأته الموطوءة أو مات هو لا يزل
 احصان واحد منهما ثم المعترف
 الدخول لا يلاج في القبل

قوله شروط الخ الشرط الاول وزينة
 غير وزن ما بعده

(قوله على وجه يوجب الغسل) فلا يشترط الانزال (قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) لانه عليه السلام لم يجمع بينهما في ما عزر ولا في الغامدية ولا في المرأة التي زنى بها العفيف بل رجمهم من غير جلد عني وأما جلد على شراحة ثم رجمها فامالانه لم يثبت عنده احصائها الا بعد جلدها أو هو رأي لا يقاوم اجماع الصحابة ولا ما ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لالبية ولانه لا فائدة في الجلد عند استحقاق الرجم جوى (تتمة) قال المحافن في مقدمة الفتح العفيف وأبوه والمستأجروا لم أعرف اسماءهم (قوله ولا بين جلد ونفي) يقال نفي فلان من بلده اذا أخرج كذا في المغرب وفيه رد لما ذهب اليه الشافعي من أن نعام حد غير المحصن ان يخرج بعد الجلد الى موضع بينه وبين الزانية مسيرة سفر جوى (قوله ولو غزب الخ) قال المولى عزى غزب بقدر ما يرى من التعريب بعدا أو قربا على ما يظهر من كلام الزيلعي وأقول الذي في الزيلعي عن النهاية المراد بالتعريب الحبس قال الشاعر

ومن يك امسى بالمدينة رحله * فاني وقيلار بها الغريب

أى المحبوس وهو أحسن واسكن للفتنة من زفيه الى اقليم آخر لانه بالنفي يعود مفسدا كما كان ولذا كان الحبس حدا في ابتداء الاسلام وحمل النفي في قطاع الطريق عليه انتهى (قوله ص) أى سياسة وهذا لا يختص بازنى بل في كل جنائية رأى الامام المصلحة في النفي فله ذلك جوى عن البرجندى وظاهر كلامهم ان السياسة هي فعل شيء من الحماكم لمصلحة يراها وان لم يرد بذلك الفعل دليل خبرى بحرو سمعت من شيخنا تغمده الله برحمته ان الحكم بالسياسة شرع مغلط الا أنه لا دخل للاضحية فيها ولا للفتى ورايت بخط السيد المحوى ان السياسة شرع مغلط والسياسة نوعان سياسة ظالمة فالشرعية تحررها وسياسة عادلة فتخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتردع أهل الفساد ويتوصل به الى المقاصد الشرعية فالشرعية توجب المصير اليها والاعتماد في اظهار الحق عليها هي باب واسع فمن أراد تفصيلها فعليه بمراجعة كتاب معين المحكام للقاضي علاء الدين الاسود الطرابلسي الخفي انتهى وياك ان تفهم من قوله فالشرعية توجب المصير اليها الخ أن يكون للقاضي أو المفتي دخل فيها وانما المراد ان يكون العمل بها جائزا شرعا بالنسبة لغیر القاضي والمفتي كالسلطان ونائبه اذا غلب على ظنه ان ظهور الحق يتوقف على العمل بها (قوله لا يجلد حتى يبرأ) لانه شرع زاجر لا متلفا ولهذا لا يقام الحد في شدة الحر ولا في شدة البرد روى ان رجلا ضعيفا زنى فذكر ذلك سعد بن عبادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام اضربوه حده فقالوا يا رسول الله ضعيف لو ضربناه مائة سوط قتلناه فقال عليه السلام خذوا مائة كفافيه مائة شراخ ثم اضربوه ضربة واحدة قال ففعلوا زيلعي والعنكول والعنكول عنقود النخل والشراخ شعبة منه وهو بالعين المهمة والنساء المثلثة بحر عن المغرب واستثنى في الظهيرية ما اذا وقع اليأس من برئه فيقام عليه ولو كان خفيف البدن يقام عليه بقدر ما يطيق وما مر عن الظهيرية من أنه يؤخر الى برئه محمول على ما اذا لم يطبق شيئا من (قوله والحامل لا تحمّل) لكن تحبس اذا كان زناها ثابتا بالبيينة لا بالاقرار ونهر قال الواني وان ادعت المرأة انها حبلى لا يقبل قوله لكن القاضي يربها النساء فان قلن حبلى حبسها الى حولين فان لم تلد رجمها انتهى وهذا وان اطلقه يحمل على ما اذا ثبت زناها بالبيينة والا لا تحبس يدل عليه ما نقلناه عن النهر من أن الحامل لا تحمّل لكن تحبس اذا كان زناها ثابتا بالبيينة لا بالاقرار وما سبق عن الدرمن أنه اذا هرب فان كان مقرا لا يتبع (قوله مطلقا) سواء كان حدها الجلد أو الرجم لانه يخاف الهلاك على الولد وله حرمة الآدمي وان كان من الزنى لعدم الجنائية منه ولما ورد من انه عليه السلام أخر الرجم عن الغامدية حتى وضعت حين اقربت بين يديه عليه السلام بانها حبلى من الزنى زيلعي (قوله وتخرج من نفاسها) لو كان حدها الجلد لان النفاس نوع مرض فينتظر البرء ولما ورد عن علي أنه أخر جلد الزانية حين أمره عليه السلام بجلدها فرآها حديثة عهد بالنفاس وخاف الهلاك عليها فأكبره بذلك فقال له عليه السلام احسن زيلعي (قوله ترجم بعد الولادة في المحال) لان التأخير لاجل الولد وقد انفصل زيلعي (قوله وعن أبي حنيفة تؤخر الى

على وجه يوجب الغسل وانما قال احصان الرجم لان احصان حد القذف غير هذا كما سألني ان شاء الله (ولا يجمع بين جلد ورجم) في المحصن بل يرجم فقط وقال احصان الطواهر بجلده ثم يرجم (و) لا يجمع بين جلد ونفي في غير المحصن وقال الشافعي يجمع بينهما (ولو غزب) اذا زنى جميع بينهما (المصلحة فيه ص) اذا زنى بمدة (بري المصلحة فيه ص) (برجم) (المرض) وحده الرجم (لا يجلد حتى يبرأ) اذا زنى وكان حده الجلد (الحامل لا تحمّل) مطلقا سواء كان حدها الجلد أو الرجم وسواء كان حدها الجلد أو الرجم (حتى تلد وتخرج من نفاسها) لو كان حدها الجلد (و) ان كانت مريضة أولا (حتى تلد وتخرج من نفاسها) لو كان حدها الجلد (و) ان كان حدها الرجم ترجم بعد الولادة في المحال وعن أبي حنيفة تؤخر الى

ان يستغنى الولد الخ) لما روى من أنه عليه السلام أخرجه الغامدية حتى استغنى ولدها روى أنها انت
النبي صلى الله عليه وسلم فارت بالزنى وانما حبلى وامرته ان يطهرها فقال لها اذهبي حتى تلدى ثم اتمه به
بعد الولادة فقال اذهبي فارضيه حتى تقطعيه ثم اتمه به بعد ان فطم وفي يده كسرة خبز فقالت هذا ما بيني
الله قد فطمته وقد اكل الطعام فدفع النبي صلى الله عليه وسلم الصبي الى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر
لها الى الصدر وأمر الناس فرجوها فاصاب الدم وجهه خالدها فسمها فسمع النبي عليه السلام سبه فقال مهلا
يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبه لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها وصلى عليها ودفنت واعلم
ان الرواية عنه عليه السلام اختلفت فروى عنه انه أخرجه عن الغامدية حتى استغنى ولدها وفطم وروى
انه أمر برجها حين وضعت حين تكفل رجل من الانصار بارضاع ولدها قال الزيلعي والتوفيق بين الحديثين
انه يحتمل ان تكون امرأتان من غامد فخرجهما الى ان فطم ولدها دون الاخرى ويحتمل ان تكون
احدهما من قبيلة اخرى فغلط الراوى (قوله الى ان يستغنى الولد الخ) وبهذه الرواية جزم في المختار
واستحسن في النهر قلت يؤخذ منه انه اذا لم يستغن الولد وليس له من يقوم به تؤخر الى استغنائه بالطريق
الاولى سوى

(باب الوطء الذي يوجب المحذور الذي لا يوجبه)

لقيام الشبهة اذ الشبهة دارنة للحد بالاجماع لقوله عليه السلام ادرؤا المحذور بالشبهات ما استطعتم وهذا
المحدث تلقته الامه بالقبول كافي الدرر ولا التفات الى خلاف ابن حزم الظاهري واصحابه الظاهرية
شيخنا قال والمراد من كون الشبهة دارنة للحد أى دافعة له قال في المختار درأ دفع وبابه قطع انتهى وأخر
هذا الباب لان النوع بعد وجود نفس الشيء جوى عن المفتاح وذكري النهران ما اشتمل عليه هذا الباب
تفصيل لما قدمه المصنف من الزنى الموجب للحد (قوله لا حد بشبهة المحل) وهى النافية للحرمة ذاتا
على معنى اننا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحرمة ولما كان الخلو عن الشبهة
ما خوذ فى تعريفه أى تعريف الزنى ومنها ما لا يعتبر شبهة بدأ ببيان الشبهة نهر ومتى ادعى شبهة بغير اكرام
سقط المحذور دعواه ولا يسقط بدعوى الاكرام الا أن يقيم البينة بغير وجهه انه اذا ادعى الاكرام يكون
مقرا بوجوب الحد عليه الا أنه يدعى سقوطه بخلاف دعوى الشبهة بغير اكرام شيخنا واعلم ان المراد بالمحل فى
قوله لا حد بشبهة المحل هو الموطوءه صرح به العيني وقال الزيلعي أى لا يجب بشبهة وجدت فى المحل وان علم
حرمة لان الشبهة اذا كانت فى الموطوءه ثبت فيها الملك من وجه فلم يبق معه اسم الزنى فامتنع الحد لان
الدليل المثبت للمحل قائم وان تخلف عن اثباته حقيقة مانع فاوثر شبهة فلماذا سمى هذا النوع شبهة فى المحل
لأنها انشأت عن دليل موجب للمحل فى المحل بيبانه ان قوله عليه السلام انت وما لك لا ييك يقتضى الملك لان
اللام فيه للملك الخ (قوله ونسعى هذه الشبهة شبهة حكيمة وشبهة ملك) أى الثابت شبهة حكم الشرع بمحل
المحل نهر عن الفتح (قوله وذابقيام دليل الخ) كان الصواب ان يقول وذى لان الاشارة للشبهة وهى مؤنة
وقد يقال انما ذكر اسم الاشارة ارجع للشبهة لان الشبهة لا مذكر لها الا يقال فى المذكر شبهة وانما يجب
تمييز المؤنث عن المذكر حيث كان هناك مذكرا وبقال ذكره لتأويل الشبهة بالاستنباه جوى (قوله وان
ظن الواطئ أو علم) فيه انه لا مبينة بين الظن والعلم حتى يصح العطف با وجوى لان علم الفقهاء ظنى شيخنا
(قوله كوطء أمة ولده الخ) وهذه المسائل اخوات منها الجارية المبيعة فى حق البائع قبل التسليم لأنها
فى ضمانه ويده وتعود الى ملكه بالهلاك قبل التسليم وكان سلبا على الوطء بالملك والبدن وقد بعيت السيد
فتبقى الشبهة وكذا فى البيع الفاسد قبل القبض وبعبده لانه ثبت له حق الملك فيها وكذا اذا كان بشرط
الخيار ومنها جارية مكاتبه أو عبده المأذون له وعليه دين محيط بماله ورقبه لان له حقا فى كسب عبده

ان يستغنى الولد عنها اذا لم يكن أحده
مربية
(باب الوطء الذي يوجب المحذور الذي لا يوجبه)
* (لا يوجبه)
* (لا حد بشبهة المحل) والشبهة ما يشبه
الزنا وليس ثابت ونسعى هذه
الشبهة نسبة حكيمة وذابقيام دليل
المحل فى المحل وامتناع عمله للمانع وان
ظن الواطئ أو علم (حرمة) أى المحل
(كوطء أمة ولده)

فكان شبهة في حقه ومنها الجارية الممورة قبل التسليم في حق الزوج لما ذكرنا من المعنى في المبيعة ومنها جاريته المشتركة بينه وبين غيره لأن ملكه في البعض ثابت حقيقة فتكون الشبهة فيها أظهر ومنها الموهوبة في حق المرنه في رواية كتاب الرهن زيلقي ولا فرق بين أن يكون الخيل للشترى أو للبائع ويدخل فيه وطء الرجل من الغامض قبل القسمة جارية من الغنمة بعد الأراز بدار الإسلام أو قبله وفيه عن الفتح ينبغي أن يزاد جاريته التي هي أخته من الرضاع وجاريته قبل الاستبراء والزوج التي حرمت بردها أو مطاوعتها لابنه أو جاعه لامها أو بنتها ثم جامعها وهو يعلم أنها عليه حرام فلا حد عليه ولا على قاذفه لأن بعض الأئمة لم يحرم به فاستحسن أن يدرأ بذلك المذمور المحسن من أبي حنيفة أنه إذا زنى بامة ثم اشتراها لاحد عليه وأن زنى بجمرة ثم تزوجها فاعليه الحد والفرق أنه بالشراء يملك عينها فيجعل الطارئ قبل الاستيفاء أي قبل استيفاء الحد كالمقترن بالسبب كالمالك المسروق قبل القطع يمنع القطع فاما بالنكاح لا يملك عين المرأة بحرق ومقتضى هذا الفرق أنه لا يسقط عنه الحد إذا تزوج الأمة بعد ما زنى بها مع أنه حكى فيه خلافا ونقل الجوى عن الظهير به أنه إذا زنى بالمغصوبة ثم ضمن قيمتها لاحد عليه ولو زنى بامة ثم اشتراها حتى ظاهرا روايته وعن الامام أنه لا يحد ويحد في قول أبي يوسف وقياس هذا في المغصوبة أنه يحد عندهما خلافا له انتهى (قوله وولد له) وإن سفل ولو ولد له حيوان لم يكن له ولاية تملك ماله حال قيام ابنه شربلاية عن الفتح واعلم أن تعبير المصنف بالولد أولى من تعبيره في الدرر بالابن إذا فرق في هذا بين الذكر والأنثى كما في الشربلاية أيضا واعلم أن الشبهة في الأمة التي لا وارث لها من قبيل الشبهة في المحل شيخنا (قوله ومعتدة الكليات) لأنها راجع عند بعض الصحابة ومنها الخلع إذا خلى عن المال نهر لكن في الشربلاية بخلاف وطء المختلعة لأنها ليست من ذوات الشبهة المحكية وأخطأ من بحث وقال ينبغي كونها من ذوات الشبهة المحكية كذا في الفتح انتهى والمراد ببعض الصحابة القائل بأن الكليات راجع هو سيدنا عمر وابن مسعود شيخنا (قوله أن ظن حله) سواء كان الرجل أو المرأة فإنه يسقط الحد عنهم ما شيخنا عن الشيخ حسن والمراد من ظن المحل دعوى الظن وإن لم يحصل له الظن وما ذكره العيني من تقييده بالواطئ حيث قال أن ظن الواطئ حله أما أن يقال أنه اتفقا في أو هو مخرج على ما رواه الحسن عن أبي حنيفة من أن الشبهة في جانب المرأة لا تعتبر حتى إذا ادعت المحل ولم يدع الرجل حد كإسباني (قوله وتسمى هذه الشبهة شبهة اشتباه) أي شبهة في حق من حصل له اشتباه درافلا استنادا إلى غير دليل المحل اشتباه وظنه المحل منه شبهة شيخنا (قوله وهو أن يظن الخ) الضمير راجع للشبهة وذكر باعتبار اكتسابه التكبير من المضاف إليه ويقال فيما تقدم مثله جوى (قوله أن ظن غير دليل المحل دليلا) قال في النهر وتثبت باشتباه غير الدليل دليل لا يخل بظن لأن الظن هو نفس الشبهة كذا في إيضاح الإصلاح (قوله وهو يتحقق الخ) عبارة الدرر وهي تتحقق في حق من اشتبه عليه لامن لم يشبهه عليه (قوله في حق من اشتبه عليه) أي المحرمة بالمحل جوى (قوله أولم يعلم) أي المحرمة وفي العطف بأعلى ما قبله تأمل جوى (قوله أو يعلم) في العطف بأول تأمل جوى (قوله فلا بد من الظن الخ) كقوم سقوا خراجا من علم منهم أنه خير لامن لم يعلم درر وقوله فلا بد من الظن أي من دعوى الظن والافتراد الظن القائم به لا يحقق الشبهة جوى ولو ادعى ظن المحل أحدهما فقط لم يحد حتى يقر جميعا بعلمهما بالمحرمة نهر وعن هذا ذكر بعضهم أن كل ما انتفى الحد عن الرجل انتفى عن المرأة وهو منقوض بزنى المذكرة بالمطاوعة والمستأن بالذمية والمسئلة بجر (قوله كمعتدة الثلاث) ولو جملة درا والبائن على مال وكذا المختلعة أما البائن على غير مال فمن المحكية نهران قلت ذكر صاحب النهر المختلعة هنا بشكل بما وقع منه فيما سبق حيث قال بعد قول المصنف ومعتدة الكليات ودخل في الكليات الخلع إذا خلى عن المال وعزاه إلى النسفي قلت ما سبق خطأ وان جرى عليه بعضهم كسارح التنوير وغيره كما تقدم التنبيه عليه معزيا شربلاية (قوله أي كوطمعتدة الثلاث) كذا أم ولده التي أعتقها وهي في عدته (قوله

وطمعتدة (ولد له) وطء (معتدة الكليات) بأن قال لها أنت بائن أو نحو ذلك وأراد به البيوتية أو الثلاث ثم جامعها في عدتها (و) لا حد (شبهة العمل أن ظن حله) وتسمى هذه الشبهة شبهة اشتباه وهو أن يظن غير دليل المحل دليلا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه أولم يعلم دون من لم يشبهه عليه أو يعلم فلا بد من الظن ليتحقق الاشتباه (كمعتدة الثلاث) أي كوطمعتدة الثلاث

كما اذا طلق امرأته ثلاثا نصريها) فبديه لانه لو نواها أى الثلاث بالكليات فوق من فوطته فى العدة وقال
علمت انها حرام لا يحل كونه الشبهة حينئذ من قبيل الشبهة المحكية وهذه يلغز بها فيقال أى مطلقة ثلاثا
وطئت فى المدة وقال علمت حرمتها ولا يتحدوهى من وقع عليها الثلاث بالكناية شرى لبالية عن الفتح (قوله
وقال ظننت انها تحل) معناه انه علم ان الزنى حرام لكنه ظن ان وطأه هذه ليس زنى محرما شرى لبالية عن
الفتح وذكر فيها من موضع آخر انه لو اعتقد المحل نجس على أحكام المرتدين فليتبناه له انتهى (قوله وأمة
أبويه) لو قال أصله وان علل كان أولى لشمول الاجداد والمجدات شرى لبالية وذكر السيد المحوى انه
أراد بالاب والام الاصل قال وهذا أولى من دعوى التغليب فان قال انها حرام بخلاف قالت الامه ظننت
انه يحل لى ولم يدع الرجل ذلك لم يتحدث حتى يقرأ انها علم بالحرمة لان الشبهة فى أحد الجانبين تسرى الى
الأخر وروى الحسن عن أبى حنيفة ان الامه اذا ادعت المحل ولم يدع الرجل حدلان المرأة تابعة فى فعل
الزنى والشبهة فى جانب التابع لا تعتبر محوى عن البرجندى وظاهر الرواية الاول واعلم ان الابن اذا وطئ
جارية الاب مراراً وقد ادعى الشبهة فعليه لكل وطء مهر وان كان الاب وطئ جارية ابنته فعليه مهر واحد
وكذا اذا وطئ جارية امرأته يجب عليه لكل وطء مهر محوى عن الولوالجي (قوله وأمة زوجته) فان
غنى الزوج بمال زوجته المستفاد من قوله تعالى ووجدك عائلاً فأغنى أى بمال خديجة رضى الله عنها
قد يورث شبهة ان مال الزوجة ملك الزوج درر وقوله ووجدك عائلاً أى فقيراً قال فى المختار العيلة والعالة
الفاقة يقال عال يعيل عيلة وعيولة أى افتقر فهو عائل وكما لا حد على من وطئ أمة امرأته اذا ظن المحل
فكذا لا يتحدث فاذفه ولا الموطوءة لان الشبهة لما تحققت فى الفعل نفت الحد عن طرفيه شرى لبالية عن
الكمال (قوله أى لافى الثانية) لان الفعل فيه تمحض زنى لغرض ان لا شبهة ملك الا ان الحد سقط لظنه
فضلا من الله تعالى وهو امر راجع اليه لا الى المحل ولهذا لم يجب به عتة ولم يتحضر فى الاول وهذا الاطلاق
مقيد بغير المطلقة ثلاثا لما فى ثبوت النسب من ان نسب ولد معتدة الثلاث يثبت بغير دعوة اذا جاءت به
لاقل من سنتين ويحمل على انه وطئها فى العدة لشبهة عقد فان جاءت به لاكثر لا يثبت الا بالدعوة ويحمل
على وطء سابق على الطلاق وما فى الشرح من انه يثبت أيضا بوطء أجنبية زفت وقال النساءى ز وبجسك
وظهر بخلافه مع ان الشبهة فى الفعل رأى طائفة نهر وهذه المسائل أيضا اخوات منها المطلقة على مال
لان حرمتها ثابتة بالاجماع فصارت كالمطلقة ثلاثا ومنها أم الولد اذا اعتقها مولاها لثبوت حرمتها بالاجماع
ومنها المهرهونة فى حق المرتين فى رواية كتاب الحدود وهو المختار ومستعير الزهري بمنزلة المرتين نهر وثمرة
اختلاف الرواية فى وطء المرتين تظهر فيما اذا وطئها علم بالحرمة فان قيل فعلى هذا وجب ان يجب
المحد على المرتين مطلقا اشتبه عليه أم لم يشبهه كما فى الجارية المستأجرة للخدمة وكجارية الميت فى حق
الغريم قلنا الاستيفاء سبب الملك المال فى الجملة وملك المال سبب الملك المتعة فى الجملة فحصل الاشتباه بخلاف
المستأجرة وجارية الميت لان الاجارة لا تقيد ملك المتعة بحال والغريم لا يملك عين التركة وانما يستوفى
حقه من الثمن ولو ملك العين أو تعلق حقه بها لما جاز بيعها الا باذنه كالمهرن ز يلغى ومنه يعلم جواب حادثة
سئل عنها الفقير وهى ان شخص مات وعليه دين فبيعت دار من التركة لا بفاهما عليه من الدين ثم ظهر دين
آخر فهل يبيع الدار صحيح ولا يتعرض للشترى بحال ويوفى الدين الذى ظهر من باقى التركة أم لا فأجبت
بأن البيع صحيح لعدم توقف الهبة على اذن الغريم سواء بقى من التركة ما يكون فيه وفاء بما ظهر من
الدين أم لا فان كان فيه وفاء يوفى وان لم يكن رجع على الغريم الاول ليشركه فيما قبض من الثمن فيقسم
بينهما على قدر دينهما وهذا اذا استوى الدينان بأن كان كل منهما دين صحة أو مرض اما اذا اختلفا قدم
دين الصحة على دين المرض وبيان الفرق بين الدينين سيأتى فى محله بقى ان ما سبق من قول الزيلعي قلنا
الاستيفاء سبب الملك المال الخ الظاهر ابدال الاستيفاء بالتوق (قوله وحد بوطء أمة أخيه وعمه) وان
ظن حله لا يتفاه الشبهة فى الملك وفى الفعل لعدم انبساط كل بمال الآخر فدعوى ظنه المحل غير معتبرة

كما اذا طلق امرأته ثلاثا نصريها
فى العدة وقال ظننت انها تحل لى لا يتحدث
وان قال علمت انها تحرم بخلاف (قوله
أمة أبويه) أمة (زوجه) خلافاً لغير
(أمة) (سيدة) والنسب يثبت بالدعوة
(فى) (الاولى فقط) أى لافى
الثانية وان ادعى (وحد بوطء أمة
أخيه وعمه وان ظن حله) والتعديد
بهما اتفاق لان الحكم لا يختلف فى أمه
سائر المحارم سوى الولاد

وأوردناه لو سرق من هؤلاء لا يقطع فظاهره ان بينهما انبساطا واجب بأن القطع منوط بالاختصاص المحرز وهو منتف لدخوله في بينهم بلا استئذان عادة اما المحدثون بعدم الحمل وشبهته وهو ثابت هنا نهر ولهذا لو سرق الضيف من المضيف لا يقطع ولو زنى ببحار يته محذر يلى (قوله وحدبوطه امرأة وجدها على فراشه) ولو كان أعشى اذ بعد طول العجبة لا تخفى عليه امراته والاعشى عيز بالحركات المألوفة الا اذا دعاها فاجابته اجنبية فائله اناز وجنتك أو انا فلانة يعنى باسم زوجته درلان الاخبار دليل وقيدوا بقولها لانها لو اجابته بالفعل ولم تقل ذلك فواقعها يجب التحذو باناز وجنتك ونحوه لانها لو اقتصرت على الجواب بنعم فوطئها حد لانه يمكنه التمييز أكثر من ذلك نهر واذا وجب التحذو على الاعشى فلان يجب على البصير ولو كان في ليلة مظلمة بالطريق الاولى ففى الشربلالية عن الحجابية من انه محدبوطه اجنبية وجدها على فراشه ولو في ليلة مظلمة لا حاجة اليه للاستغناء عنه بما في الدرر من قوله ولو هو أعشى كما لا يخفى واعلم ان تعليل المسئلة بقولهم اذ بعد طول العجبة الخ مأخوذ من تقييد قاضيان بقوله وله امرأة قديمة قال في الشربلالية ويخطر ماذا يكون به قدمها وان جاءت بولد ثبت نسبها لانه كمن قريب في المزفوفة يلى وهذه ترد على كل من المصنف والشارح حيث قال والنسب يثبت في الاولى فقط أى لاني الثانية الخ ولهذا تعقبه المحوى بقوله فيه انهم قد صرحوا بنبوت النسب في وطء الاجنبية التي زفت اليه مع انها شبهة في الفعل انتهى وفي كون النسب يثبت من الاجنبية التي زفت كلام يعلم بمراجعة النهر (قوله أى لا محدبوطه اجنبية زفت الخ) لانه اعتمد على دليل شرعى في موضع الاشتباه ولا يحد قاذفه لانه وطء محرام في غير الملك فيسقط به احصائه وعن أبي يوسف لا يسقط بهنى (قوله وقيل هى زوجتك) لم يقل وقيل لان خبر الواحد كاف نهر عن ابضاح الاصلاح وظاهر كلامهم بفيضان الحد لا يسقط بمجرد زفافها اليه بل لابد من ان ينضم الى ذلك قول انها زوجتك (قوله وعليه المهر) لان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر وقد سقط الحد فوجب المهر الا في وطء جارية الابن اذا علفت منه وادعى النسب وفيما اذا وطئ الباشع المبيعة قبل التسليم وينبغي ان لا يجب بوطء جارية السيد لان المولى لا يجب له دين على عبده الا ان يقال وجب ثم سقط كذا في الشرح ولو وطئ العبد سيده بشبهة ينبغي ان لا مهر أيضا اخذ من ان المولى لا يستوجب على عبده حقازاد في الاشياء ما لو نكح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر أيضا وعليه في المجتبى بأن فعل الصبي غير معتبر وقال في البحر ولا يرد يعنى على ما في الشرح ما لو زنى صبي بامرأة بالغسة مطاوعة قالوا لا حد عليه ولا مهر لاستطاعها حقها حيث ممكنه لان المهر وجب لكنه سقط لما ذكرنا انتهى وهذا باقى فيما لو نكح أيضا ومنه لو وطئ حرة أو وطئ الموقوف عليه الموقوفة أو وطئ المرتنن الرهن باذن الراهن ففي هذه الثلاثة ينبغي ان لا يجب المهر أيضا ولم أره انتهى وأنت قد علمت بأن مسألة الرهن منقولة في رواية كتاب الحد ويجب الحد وهو الراجح وهذا باطلا فیه ما لو اذن الراهن اذ الفروج لا تباع به وعلى رواية كتاب الرهن لا يجب وهذا أى عدم الوجوب على هذه الرواية مع الاذن أولى نهر وظاهر ان المراد من قوله في رواية كتاب الحد ويجب الحد يعنى ان لم يدع ظن المحل اذ مع دعوى الظن لا يحد باتفاق الروايات واعلم ان ما في الدرر وجرى عليه في الدرر من قوله عقب قول المصنف وعليه مهرها أى التي زفت بذلك قضى عمر بالعدة فيه نظر لان الذى قضى بذلك على كما صرح به اذ يلى وكان عمر يجعله في بيت المال كانه جعله حتى الشرع كما ان الحد حق له وهذا كالعوض عنه والختار قول على لان الوطء كالجناية عليها وارش الجنابات الجنى عليه ولو كان عوضا عن الحد لوجب على المرأة لان الحد ساقط عنها انتهى (قوله ولا يحد بمهر) نسباً أو رضا أو صهرية نهر وهذا هو الشبهة في العقد ومن الشبهة في العقد وطء المتزوجة بغير شهود أو بغير اذن المولى أو وطء أمة تزوجها على حرة أو تزوج خنساء في عقدة ووطئهن أو وطئ مجوسية أو مشركة تزوجها أو جمع بين أختين في عقدة أو الاخيرة لو متعاقبا في جميع ذلك لا يجب الحد عنده كيفما كان عيني وسباق كلام البحر يقتضى انه لا حد عليه بوطئه منسكوحة الغير أو معتدته

(د) حدبوطه (امرأة وجدها على فراشه) وان قال الوطئ فثبت انها امرأته (لا اجنبية) أى لا محدبوطه اجنبية (زفت) اليه (وقيل هى زوجتك) لكن (عليه المهر) أى لا يحد مهر المثل ووليها العدة (و) لا يحد (بمهر نسكها)

أو مطلقته الثلاث بعد العقد عليهن بالاتفاق على الاظهر وذكري الدرانه حر في الفتح ان الشبهة في العقد من الشبهة في المحل وفيها يثبت النسب كما مر انتهى (نقطة) اذا تزوج بذات رحم محرم منه نحو الام والبنت والاخت والمخاله والعمه أو تزوج امرأة أبيه أو امرأة ابنه ودخل بها الا حد عليه في قول أبي حنيفة وعليه مهر مثلها بالغاما بالغ وطال أبو يوسف ومحمد والشافعي ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر لها عليه وان لم يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه جوي عن قاضيجان من باب المهر (قوله مطلقا) أي سواء علم المحرمة أولا جوي فان قلت هذا مشكل لان استحباحه الزنى كفر كما في الشريعة ليلية وغيرها قلت قال في البحر ان مسائلهم هنا تدل على ان من استحل ما حرم الله على وجه الظن لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالا الخ فإني في الشريعة ليلية من تقييد المسئلة بما اذا كان يعتقد حرمة الزنى اذ لو اعتقد المحل تجزى عليه أحكام المرتدين فيه نظرا لا يخفى لمافيه من التناقض لان اعتقاد حرمة الزنى لا يبقى مع ظنه المحل ثم ظهر انه لا منافاة لما قدمناه من ان المراد بظن المحل دعوى الظن وان لم يحصل له الظن (قوله ولكن يوجع عقوبة الخ) وهي أشد ما يكون من التعزير سياسة وعليه المهر أيضا شريعة ليلية عن الكمال (قوله ان علم بذلك) أي بكونها محرمة جوي (قوله وعندهما وعند الشافعي يحد الخ) لان العقد لم يصادف محله يعني بالنسبة الى هذا العاقد فيلغو كما اذا أضيف الى المذكور ولا يحد حنيفة ان العقد يصادف محله يعني محليتها لنفس العقد لا بالنظر الى خصوص العاقد لان محل التصرف ما يقبل مقصوده والانثى من بنى آدم قابلة للتولد والتناسل وهو المقصود وكان ينبغي ان ينبغى ان ينقضى في جميع الاحكام الا انه تقاعد عن افادة حقيقة المحل لدليل فيورث شبهة والفتوى على قوله ما شرب ليلية عن البرازية فالمصنف مشى هنا على خلاف المفتي به لكن في تصحيح القدوري للعلامة قاسم ماعناه ان عامة المصنفين اختاروا واعتقدوا قول أبي حنيفة وان الفتوى عليه جوي (قوله ولا يحد باجنبية في غير القبل مطلقا) أي لا جلد ولا رجاء ان كان محصنا (قوله ولكن يعزر) قال في الدرر بنحو الاحراق بالنار وهدم المجدار والتكيس من محل مرتفع باتباع الاحجار وفي المحاورى والمجلد اصح وفي المتن يعزر بالمجس حتى يموت أو يتوب ولو اعتاد اللواط قتلته الامام سياسة وفي النهر عن البحر التقييد بالامام يفهم ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة وفي الجوهرية الاستثناء احرام وفيه التعزير ولو لم يكن امر أنه أو أمته من العيب بذكره فانزل كره ولا شيء عليه ولا تكون اللواط في الجنة على الصحيح لانه تعالى استقبحها وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها أي عن الخبائث فتح وفي الاشياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فتوجد وقيل يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الاعلى كالكذور والسفل كالاناث والصحيح الاول وفي البحر حرمتها أشد من الزنى لمحرمتها عقلا وشرعا وطبعيا والزنى ليس بحرام طبعيا وتزول حرمة تبرز وشرعيا بخلافها وعدم الحد لا تخففها بل للتغليظ لانه مطهر على قول وفي الدرر عن المجتبى يكفر مستحلهما عند الجمهور واعلم ان عطف اللواط على ما قبله للغايرة لان اتيانها في غير القبل يشمل السرقة عني لكن قال في النهر وأنت خير بانه فيها أي السرقة لا يسمى وطأ والظاهر ان اللواط خاصة بالذكور لانها عمل قوم لوط وكانوا لا يأتون غيرهم الخ والحاصل ان العطف للغايرة حتى على ما ذكره في النهر وان اختلف التوجيه فوجه المغايرة على ما ذكره في النهر اختصاص اللواط بآتيان الذكر في دبره وعلى ما ذكره العيني ان آتيان الاجنبية في غير القبل يشمل غير الدبر كالسرقة وكلامه يشير الى ان آتيان الانثى في دبرها يكون لواط أيضا وبه صرح في البحر وللواط احكام أخرى لا يجب بها المهر ولا العدة في النكاح الفاسد ولا في الماتى بها للشبهة ولا تحل للزوج الاول في النكاح الصحيح ولا تثبت بها الرجعة ولا حرمة المصاهرة عند الأكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية ولو قذف بها لا يحد خلافا لهما وقد مناهه يجب الغسل بها على الفاعل والمفعول بحر واعلم انهم اختلفوا في الشهادة على اللواط فعند أبي حنيفة يكفي عدلان وعندهما لا بد من أربعة كالزنى وبه قال الشافعي جوي وهما في الشريعة ليلية الى السراج وامام آتيان البهيمة فالاصح انه يقبل فيه عدلان عند اصحابنا جميعا ولا يقبل فيه شهادة النساء شريعة ليلية

مطلقا ولكن يوجع عقوبته ان علم بذلك عند أبي حنيفة وعندهما وعند الشافعي يحدان علم بالحرمة والا لا (و) لا يحد (بأجنبية في غير القبل) مطلقا (أو بلواط) عند أبي حنيفة ولكن يعزر ويوضع في السجن حتى يتوب وعندهما وهو أحد قول الشافعي يحد حد الزنى فيجلدان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا

يعطيا حتى تمكنه من نفسها قدر أعمر عنهما المحد وقال هذا مهرها ولان الله تعالى سمي المهر اجرة فصارت
شبهة ولهذا لو قال امهرتك كذا لارزى بك لم يجب المحد فكذا اذا قال استأجرتك أو خذى هذا لاطاك
أو مكنتني من نفسك بكذا عني وقوله ولهذا لو قال امهرتك المحر فبعد عدم المحد بالاتفاق لذكره على وجه
الاستشهاد وهم انما يستشهدون بالمتفق عليه لكن في النهر عن الفتح والمحر في هذا كله وجوب المحد
(قوله من السلطان) ولو بأمر منه نهر عن جامع الفصولين وظاهر اطلاق المصنف الا كراهه يفيد اختيار
قولهما وظاهر عبارة الهداية اختيار قول أبي حنيفة جوى (قوله وكان أبو حنيفة يقول أو لا يحد) لان
انتشار الالة دليل على تحقق الاختيار عني (قوله ثم رجع وقال لا يحد) لان انتشارها كما يقع طوعا
قديع طبعاً كما في حق الناسم فأورث شبهة عيني وتقدم انه ان ادعى الشبهة بالا كراهه لا تقبل ما لم يقيم
البينة بخلاف دعواه الشبهة بغير الاكراه حيث يدرأ عنه المحد بمجرد دعواه (قوله وان اكراهه غير
السلطان حد عند المحر) قالوا هذا اختلاف مصر في زمنه لم يكن لغيره من القوة ما يمكن دفعه وكانت
في زمنهما لكل متغلب ولا سيما في زماننا فيفتي بقولهما نهر (قوله ان انكره الآخر) عند أبي حنيفة
مطلقاً عني يعني ادعى المنكر شبهة بان قال تزوجتها ام لا وهذه المسئلة على وجهين أحدهما ان يقر أربعة
بازني بقلانة وقالت انه تزوجني أو أقرت بازني أو بعام فلان وقال فلان تزوجتها ام لا ويجب العقر وان
كانت معترفة بان لا مهر لها وانما يمان يقر اربعة ان تزوجت بقلانة فقالت ما زني بي ولا اعرفه أو أقرت أربعة
بازني مع فلان وقال فلان ما زني بها ولا اعرفها فلا يحد المقر عند أبي حنيفة درر وحاشيتها والحاصل
ان في الوجه الاول وهو ما اذا أقر أحدهما بازني وأنكر الآخر وادعى شبهة هي الزوج لا يحد واحد
منهما بالاتفاق وفي الوجه الثاني وهو ما اذا أقر أحدهما وأنكر الآخر ولم يدع شبهة لا يحد المنكر
بالاتفاق وهل يحد المقر عند أبي حنيفة لا يحد وعندهما يحد جوى عن الرازي (قوله وعندهما يحد)
ان لم يدع المنكر شبهة بل قال ما زني قلنا الزني فعل مشترك بينهما فانه موجه عن أحدهما يوجب
شبهة في الآخر نهر (قوله يحد المقر بالاتفاق) سكت عن حد المصدق لانه لا يحد لان التصديق مرة
واحدة لا يكفي جوى ومقتضى تقييد التصديق بمرة واحدة انه يحد بالتصديق أربع مرات وليس كذلك
يدل عليه ما في الاشياء قبيل كتاب الوكالة التصديق اقرارا لا في الحدود (قوله ومن زني بأمة فقتلها المحر)
قيده لانه لو اذهب عينها به يجب عليه قيمتها وسقط به الحد لان الملك يثبت في الجثة العمياء فأورث شبهة
أى في ملك المنافع تبعا وفي الفوائد الظهيرية غصبها ثم زني بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا
اما لو زني بها ثم غصبها وضمن قيمتها لم يسقط المحد وفي جامع قاضيان لو زني بمرة ثم نكحها لا يسقط المحد
بالاتفاق نهر وان جنت الامة فزني بها ولي الجناية فان كانت الجناية توجب القصاص بان قتلت نفسها
عمداً فلا حد عليه وعليه العقر لان من العياش من قال بملكها في هذه الصورة فأورث شبهة وان كانت
الجناية لا توجب القصاص فان فداها المولى يجب عليه التحد بالاتفاق لان الزاني لم يملك الجنية وان دفعها
بالجناية فعلى الخلاف ولو زني بالحرمة فقتلها به يجب المحد مع الدية بالاجماع لان الحرمة لا تملك بالنكاح
زيلي وقوله فعلى الخلاف أى لا حد في المروي عن أبي يوسف خلافا لهما ولو زني بكبيرة فافضاها فان
كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب
المحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ويجب العقر لعدم وجوب المحد وان كانت
مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان لم يستمسك بولها فعليه دية
المرأة كاملة لانه فوت جنس المنفعة على الكمال وان كان يستمسك بولها أحد وضمن ثلث الدية لان
جنايته جائرة وان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب
المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية الكاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا للمحد وان كانت
صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع

من السلطان وكان أبو حنيفة يقول
أو لا يحد وهو قول زفر ثم رجع وقال
لا يحد وان اكراهه غير السلطان حد
عنده وعندهما لا يحد (و) لا يحد
(بأقرار) واحده منهما أربع مرات
(ان انكره الآخر) وعندهما
يحد وانما قيد بقوله اذا انكره الآخر
لانه لو صدقه الآخر يحد المقر بالاتفاق
(ومن زني بأمة فقتلها) بفعل الزني

مثلهما فان كان يستمسك بولها زمة ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه لتمكن القصور في معنى الزنى وهو
الايلاج في قبل مشتهاة ولذا لا يثبت به حرمة المصاهرة وان كان لا يستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر
عندهما وعند محمد يضمن المهر أيضا ما ذكرنا ز يلى وأراد به ما ذكره من ان الوطء المحرام في دار الاسلام
يوجب المهر اذا انتفى الحد ولهما ان الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جزء منه وضمنان الجزء يدخل
في ضمان الكل اذا كان في عضو واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كفه قبل البرء دخل ارش
الاصبع في ارش الكف ويسقط احصائه بهذا الوطء لوجود صورة الزنى وهو الوطء المحرام وفي المحيط
لو كسر فخذا مرة في الزنى أوجرحها ضمن الدية في ماله وحدلانه شبه العمد وفي شبه العمد ضمن الدية في ماله
قال الز يلى يعني فيما دون النفس انتهى والمراد من الدية في قوله لو كسر فخذا مرة أو بارزنى أو جرحها ضمن
الدية ارش الجراحة شيخ عبدالحى (تمة) وطى زوجته البكر فاضاها ان كانت ممن لا يجمع مثلهما
وجب الضمان بالاتفاق وان كانت ممن يجمع مثلهما فكذا عند أبى يوسف خلافا لهما الى هذا اشار
العلامة المحوى وكلامه يفيد ترجيح قول أبى يوسف ولهذا تعقب ما فى الأشباه من كتاب الجنائيات حيث قال
وطى زوجته فاضاها أو مات فلا ضمان عليه لكون الوطء أخذ موجه وهو المهر فلم يجب به آخر الخ
بقوله ار المهر مقابل بالوطء من حيث انه استمتاع والضمنان بالافضاء ليس من حيث انه وطء ليلزم كونه
موجباً للشئين بل من حيث ما تسبب عنه وهو الافضاء فالمهر باعتبار جهة الاستمتاع والضمنان باعتبار
جهة الافضاء انتهى وذكر قبل هذا ان الضمان على عاقلة الزوج (قوله لزومه الحد والقيمة) لانه جنى
جنايتين فدفوع على كل واحدة منهما حكم الحد بالزنى والقيمة بالقتل كما اذا زنى بها ثم خرقها الا يقال لما
ماتت بفعل الزنى صار الزنى قتلا فوجب ان لا يعتبر الا القتل ويسقط اعتبار الزنى كقطع اليد اذا سرى
الى النفس حتى لا يجب الا ضمان النفس من الدية أو القصاص لا نقول ضمان اليد بدل البدن وضمنان
النفس بدل النفس واليد تابعة للنفس كسائر الاعضاء فان الاعضاء تهلك بهلاك النفس تبعاً ويدخل
ضمنها في ضمان النفس بخلاف الحد وضمنان النفس لانهما احقان بمختلفان وجبا شيئين مختلفين احدهما
بالزنى والاخر باتلاف النفس فصار كمن شرب الخمر للذى فانه يحد ويضمن قيمة الخمر للذى لما قلنا ز يلى
(قوله وقال أبو يوسف لا يحد) لما ذكره اياها بضمنان قيمتها ولهما ان الاستناد يظهر في القائم دون المتلاشى
بقي ان يقال ظاهر قول الشارح وقال أبو يوسف ان هذا مذهبه والذي في الز يلى والعينى والنهر وعن
أبى يوسف (قوله يؤخذ بالقصاص) فاستتراط قضاء القاضى ليمتكن الولى من استيفائه لانه شرط
لا يجوز بدونه جوى عن النهاية (قوله لا بالحد) مثل حد الزنى وشرب الخمر وحد القذف لان الحدود
حق الله وهو المكلف باقامتها فلا يقدر على اقامتها على نفسه لان ذلك بطريق الخزى والنكال وفعل
ماثبه كفعله لانه بامر فلا يشرع بخلاف حقوق العباد عيني (قوله وان احتاج) أى من له الحق الى
الاستعانة بان لم يمكنه من الاستيفاء لان الاستيفاء يحصل باحدا من كفى الدرر وغيرها اما بتمكينه
أو بالاستعانة بمنعة المسلمين

(لزم الحد والقيمة) وقال أبو يوسف
لا يحد (والخليفة) أى الامام الذى
ليس فوقه امام اذا قتل انسان أو فذفه
حتى أو تلف مال انسان أو فذفه
أو شرب خمر أو نحوه (يؤخذ
بالقصاص وبالاموال) ويستوفى من
ماله (لا بالحد) وان احتاج الى المنعة
فالمسلمون منعته
(باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها)
والاصل ان الشهادة على الحدود
المخالصة لله سبحانه تبطل بتقادم
العهد عندنا وعند الشافعى لا تبطل

(باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها)

قدم ان الزنى يثبت اما بالبينة أو الاقرار ثم ذكر في هذا الباب اسبابا ترد بها الشهادة كالقتل والاختلاف
في الزمان والمكان والجهل بالمرضى بها وكذا الرجوع عنها وكل هذه عوارض على خلاف الاصل فناسب
تأخيرها نهر (قوله وعند الشافعى لا تبطل) لنا قول عمر ايماء قوم شهدوا في حد لم يشهدوا به عند
حضرته فانما هم شهدوا ضمن ولا شهادة لهم ولان الشاهد متى عاين الزنى ونحوه فهو مخير بين حسبتين
حسبة اداء الشهادة ايقام الحد فيحصل الانزجار قال تعالى واقموا الشهادة لله وحسبة السر على المسلم فان

الشارع نذب اليه قال عليه السلام من ستر على اخيه المسلم عورة ستر الله عوراته يوم القيامة وقال تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم وتأخير الاداء لا يخلو اما ان يكون للستر اولافان كان للستر فالاقدم على الاداء بعد ذلك لضيق حركتهم فيتمهون ولا شهادة لاتهم وان كان للستر صاروا آمنين فاستين بالتأخير لان اداء الشهادة من الواجبات وتأخيرها فاسق ولهذا لو أخر الشهادة في حقوق العباد بعد طلب المدعي بلا عذر لا تقبل شهادته زيلعي وقوله حسبتهن أي اجرين مطلوبين يقال احتسب بكذا اجر عند الله والاسم المحسبة بكبر الحياء وهي الاجر والجمع المحسب عزى عن الكفاية والضغينة المحقد والعداوة درر (قوله وان الاقرار المتقادم) جعل المتقادم صفة الاقرار وليس كذلك بل هو صفة للحدود ووصوب العبارة وان الاقرار بالمحدد والمتقادم لا يبطل جوى (قوله لا يبطل عندنا) لعدم التهمة (قوله شهد وابتعد الخ) أخر الشهادة بالزنى عن الاقرار لقله ثبوت الزنى بالشهادة وندرته حتى لم ينقل عن السلف ثبوت الزنى عند الامام بالشهادة اذ رؤية أربعة رجال عدول الى الزانيين كالميل في المكحلة مما يندر وجوده جوى عن المفتاح (قوله أي بسبب حد) اقمه الشارح اشارة الى ان متقادم صفة لموصوف محذوف وهذا هو معنى التساهل الذي ذكره في النهر فانهم انما يشهدون بسبب المحد والتقادم صفة له في الحقيقة كذا في الفتح انتهى ولهذا ذكر في الشرنبلالية ان اسناد التقادم الى المحد مجاز (قوله سوى حد القذف) لان الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب نفسية درر ولا نفيه حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم واعلم ان في قوله سوى حد القذف دلالة ظاهرة على ان المراد بالمحدد في قوله شهدوا بحد ما هو الاثم من حد الزنى لا خصوصه فلو بطل العيني قوله أي شهدت أربعة بقوله أي شهد الشهود بحد متقادم اكان اولى (قوله لم يحد الشخص) واما الشهود فيحدون عند البعض وقيل لا كذا في التنوير وهو يفيد ترجيح اقامة المحد عليهم لكونه حكى القول الاخر فيقول لكن في الشرنبلالية وقال الكرخي الظاهر انه لا يجب عليهم المحد اه لان عددهم متكامل والا هلية للشهادة موجودة وذلك يمنع ان يكون كلامهم قذفا عنابة (قوله ولكن ضمن السرقة) لان التقادم لا يضره لانه حق العبد درر وانا الشارح بقوله أي المسروق الى ان المصدر في كلام المصنف بمعنى اسم المفعول (قوله وهذا الخ) أي الذي قلناه من تقدير التقادم بشهر اذا لم يكن بين القاضى وبينهم مسيرة شهر وكذا لو كان التقادم لعذر مرض او خوف طريق شرنبلالية عن السكمال (قوله اما اذا كان فتقبل شهادتهم) لان المانع بعدهم عن الامام فلا تحقق التهمة عنابة (قوله بزوال الرائحة) هو الاصح (قوله أي غائبة عن مجلس القضاء) أي وهم يعرفونها شرنبلالية وسيأتى في كلام المصنف ما يدل عليه (قوله حد الرجل) باجماع الاربعة وكذا اقر بالزنى بغائبة نهر يعني يقام عليه المحد بالاجماع (قوله وكذا اذا أقرانه زنى بفلاية وهي غائبة حد المقر) لانه عليه السلام رجم ما عزاوا الغامدية حين أقر بالزنى بغائبين عيني (قوله بخلاف السرقة) لان بالغيبة تقوت الدعوى وهي شرط في السرقة دون الزنى درر وغيرها ومقتضاه عدم قبول الشهادة بالسرقة بدون الدعوى وليس كذلك ففي الشرنبلالية لو شهد ا على السرقة بدون الدعوى تقبل شهادته ما وجب حبس السارق الى ان يجي المسروق منه كافي البرهان انتهى فان قلت يذنب ان لا يحد في الزنى أيضا حتى يحضر الغائب لاحتمال ا ر يدعي النكاح فيكون شبهة قلت دعوى النكاح شبهة لاحتمال الصدق فيعتبر واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر عيني وغيره وفيه انه يشكك بمالوا اقر بالزنى وهي خرساء حيث لا يحد المقر كما سبق (قوله لا يحد الرجل) لجواز ان تكون زوجته او امته بل هو الظاهر بخلاف الاقرار لانه لا يخفى عليه من هي واحتمال ان تكون امته بالميراث ولا يعرفها الا باعتباره لانه ثابت في المعرفة انما لو قال اليهود بعد قوله لا نعرفها هي فلا يحد واحد منها نهر عن الخائبة (قوله كاختلافهم في طوعها) قيد به لان الاختلاف في طوعها وتصرفها ومنها وهزها ونسبها باغبر مانع نهر (قوله أي كمال يحد بها) أي بالشهادة المذكورة ولم الظاهر ان يقال كمالا حد عليهم ما جوى (قوله عند

وان الاقرار المتقادم بالمحدد لا يبطل عندنا خلافا لفرقان (شاهد واحد) أي بسبب حد (متقادم) كسرقة أو زنى أو ضرب خمر (سوى حد القذف لم يحد) الشخص الذي تقادم الحد عليه (و) لكن (ضمن السرقة) أي المسروق وتكاملوا في حد التقادم فقوله في المجامع الصغير بعد حين يشير الى ستة أشهر واليه أشار الطحاوي وأبو حنيفة لم يقدر في ذلك شيئا وفوضه الى رأي القاضى في كل عصر وعن محمد انه قدره بشهر وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاصح وهذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم مسيرة شهر اما اذا كان فتقبل شهادتهم والتقادم في حد الشرب كذلك عند محمد وعندهما يقدر بزوال الرائحة (ولو انبتوا) على رجل (زناه بغائبة) أي غائبة عن مجلس القضاء (حد) الرجل وكذا اذا أقرانه زنى بفلاية وهي غائبة حد المقر (بخلاف السرقة) أي بخلاف مالوا نبتوا انه سرق مال فلان وهو غائب لم يقطع (ولو أقر) الرجل (بالزنى بمجهولة) أي بامرأة لا يعرفها المقر (حد) الرجل (وان شهدوا) على رجل (بذلك) أي بأنه زنى بامرأة لا يعرفها الشهود (لا) يحد الرجل (كاختلافهم في طوعها) أي كمالا يحد بها في اختلاف الشهود في طوعها وان قال اثنان منهم انه استكرهها وانحران انها طوعته عند أبي حنيفة وزفر

أي حذيفة) لأن المشهود به قد اختلف لأن الزنى فعل واحد يدقوم بهما وكل ما هو فعل واحد يدقوم بهما
لا يتصف بوصفين متضادين وهو لا أنبتوا له وصفين متضادين لأن الطوع يوجب اشتراكهما في الزنى
والكره يوجب انفراط الرجل به واجتماع الوصفين المتضادين متعذر فكان كل واحد منهما اختلف الآخر
واختلف المشهود به ولم يتم على كل واحد منهما نصاب الشهادة عنساية وفيه انه يحتمل ان تكون في اول
الفعل مكرهة وفي آخره ما نعمة وانى أفندى (قوله وعندهما حد الرجل وحده) لا تفاههم على انه زنى
وغاية الامران اثنين تفردا بزيادة جنائية هي اكرامه نهر (قوله في غير بيت واحد) كذا في بعض النسخ
وهو الصواب وفي بعضها في بيت واحد وهو خطأ الا ان يراد بالبيت البيت الكبير جوى (قوله أى لا حد
على السكك في اختلاف المكان الخ) ظاهر هذا ان قول المصنف ولو على كل زنى أربعة يتعاق بمسئلة
الاختلاف في المكان فقط فقتضاء انه يجب فيما اذا كان الاختلاف في الطوعية او الزمان وقد تم عدد
أربعة على كل زنى وهو كذلك لأن الشهادة انما ردت في جانب الاختلاف في المكان لا يتيقن بكذب أحد
الفر يقين ولم يوجد التيقن اذا كان الاختلاف في الزمان او الطوعية أما في الزمان فظاهر وكذا في
الطوعية بان شهد أربعة انه زنى بها طائفة وأربعة انه زنى بها مكرهة بمقدان حيث لم يذكر ووقتا واحدا
لعدم التيقن بكذب أحد الفر يقين (قوله بان شهد أربعة على رجل الخ) ولكن بشرط ان يذكر ووقتا
واحد للتيقن بكذب أحد الفر يقين ولا يتخذ الشهود أيضا الماذكر ناعني يعني لان كلاهم وقع شهادة
صورة فأسقط الحد عنهم (قوله في بيت واحد) هذا اذا كان البيت صغيرا وأما اذا كان كبيرا فلا درر
(قوله والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة) لا اختلاف المكان حقيقة وجه الاستحسان ان التوفيق ممكن
بان يكون ابتداء الفعل في زاوية وانتهائه في زاوية أخرى ينتقلان اليه بالاضطراب وكذا لو اختلفوا في
ساعتين من يوم متقاربتين بحيث يمكن ان يمتد الزنى اليهما عني فان قيل التوفيق في الحدود غير مشروع
لانه احتيال لا إقامة الحد وقد أمرنا بالاحتياط لدرته قلنا انما شرع التوفيق في الحدود صيانة للبيئات عن
التعطيل فانه لو شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد أنه زنى بفلانة تقبل وتحمل شهادة كل واحد
منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه وان لم يصرح به في شهادته جوى وفي الشريعة لا يثبت البرهان ما يشير
اليه وهذا يفيد انه لا يشترط رؤيا الأربعة كالميل في المسئلة في زمن واحد ما لم يصرحوا بما يفيد الاختلاف
في الزمن فينبذ لا تقبل الا اذا لم يقفحس كالاختلاف في ساعتين من يوم متقاربتين بحيث يمكن ان يمتد
الزنى اليهما كما سبق (قوله وهي بكر) اورثناه وقرناه در وكذا لو شهدوا على رجل بالزنى وهو محبوب عني
(قوله فقلن هي بكر) لو قال فقلن ليسمى خبر الواحد منهن لكان اولى لمسا في النهر عن كافي الحاكم من ان
الواحدة تكفي (قوله فسقة) جمع فاسق كفجرة جمع فاجر (قوله وان شهد الاصول أيضا) لانها قدرت
من وجه برده شهادة الفروع في عين تلك الحادثة اذ هم قائمون مقامهم بالامر والتحميل والشهادة متى ردت
لهم لم تقبل في عين تلك الحادثة أصلا وانما تقبل في المال شهادة الاصول بعد ما ردت شهادة الفروع لان
شهادة الاصول لم ترده حقيقة وانما حصل فيها شبهة الرد والمال يثبت مع الشبهة دون الحد ولو ردت شهادة
الاصول لم تقبل شهادة الاصول ولا الفروع بعده أبدا هذا اذا ردت شهادتهم لثمة مع الاهلية وان ردت
لعدم الاهلية كالعبيد والكفار تقبل شهادتهم في تلك الحادثة بعد العتق والسلام زوال المانع زبلي
(قوله لم يجد أحد) أما في الصورة الاولى فلان الزنى لا يتحقق مع البكارة فظهر كذبهم بيقين فلا يجب الحد
عليهم ولا على الشهود لان عددهم متكامل وانما سقط الحد عنهم بقول النساء انهن باكر وقولن حجة
في أسقاط الحد لاني ايجابه وأما اذا كان الشهود فسقة فلان الفاسق من اهل التحمل والاداء وان كان
في أدائه نوع قصور لثمة الكذب ولهذا الوقفي القاضي بشهادته بنفذه فيثبت الزنى بشهادتهم من وجه
باعتبار الاهلية ولا يثبت من وجه باعتبار القصور فباعتبار القصور في الاداء سقط الحد عنهم وباعتبار
اهلية الاداء سقط عن الشهود أيضا وأما اذا شهد الفروع فلما فيه من زيادة الشبهة لان احق بالالكذب

وشهدا حد الرجل وحده (أو)
كانت خلافهم (في البلد) أن شهد
انسان انه زنى بها بالبصرة وآخران
انه زنى بها بالكوفة فلا حد عليهما
ولا على الشهود وعند زفر المحكم
والقياس بالبلاد اتفاق لان في غير
البيت واحد (ولو على كل زنى) أى
لا حد على السكك في اختلاف المكان
ولو شهد على كل زنى (أربعة) بان
شهد أربعة على رجل انه زنى بفلانة
ببغداد وأربعة آخرون انه زنى
بها بالبصرة (ولو اختلفوا في بيت
واحد) بان شهدا ثمان انه زنى بها
في زاوية بهذا البيت وشهدا ثمان
انه زنى بها في زاوية أخرى من هذا
البيت (حد الرجل والمرأة) استحسانا
والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة
وهو قول زفر (ويشهدوا على زنى
امرأة وهي بكر) بان نظرت النساء اليها
فتقل هي بكرك (او والشهود فسقة
أو شهدوا) أى شهد أربعة ذروع
(على شهادة أربعة) أصول بالزنى على
رجل (وان شهد الاصول أيضا)
على عين ما شهد الفروع (لم يجد
أحد) من الزانى والزانية والشهود
في الصور المذكورة

فهي في موضعين في شهادة الاصول والفروع ولان الكلام اذا تداولت له اللسان يتطرق اليه زيادة ونقصان ولان الشهادة على الشهادة بدل والابدال تنصب للحاجة ولا حاجة في الحدود الى البدل لانها مبنية على الدر ولا حد على الفروع لانهم ما نسبوا المشهود عليه الى الزني انما حكووا شهادة الاصول وانما حكي للقذف لا يكون قاذفا ولان عددهم متكامل والاهلية موجودة ولا يجد الاصول ايضا لما ذكرنا زيلعي (تتمه) الشهود ثلاثة شاهده اهلية التحمل والاداء بصفة الكمال وهو العدل وشاهده اهلية التحمل والاداء لكن بصفة النقصان والقصور وهو الفاسق وشاهده اهلية التحمل وليس له اهلية الاداء كالاعمي والمحدود في القذف ولهذا ينقذ النكاح بهما عناية (قوله ولو كانوا عيانا الخ) او كان بعضهم كذلك قيد بالاعمي والمحدود لانه لا يجد لو كانوا عبيدا او صبيان او مجانين او كفارا بالاولى لانهم ليسوا اهلا للتحمل ولا للاداء اما الاعمي والمحدود فاهل للتحمل والاداء نهر ونظر فيه الجموي بالنسبة للصبي والعبد فانما اهل للتحمل كما سيأتي في كلام المصنف في الشهادات بقي ان يقال ما ذكره في النهر من ان الاعمي والمحدود اهل للتحمل والاداء بشكل بما قبله عن العناية من انه ليس لهما اهلية الاداء ويزول الاشكال بحمل ما سبق عن العناية على انه بالنسبة لعدم الجواز أي لا يجوز للقاضي قبول الاداء منهما فلا ينافي انه لو قضى بشهادتهما اصح وان اثم وهو محمل ما ذكره في النهر (قوله حد الشهود) لانهم قذفة يعني اذا طلب المشهود عليه ذلك لانه حقه نهر (قوله لا المشهود عليه) لعدم ثبوت الزني لان شهادة العميان والمحدودين في قذف لا يثبت بها المال مع انه يثبت بالشبهة فكيف يثبت بها المحدود وهو يسقط بالشبهات وشهادة الثلاثة قذف لعدم النصاب عيني (قوله فوجد احدهم عبد الخ) كذا لو وجد اعمي او كافرا ثم نبلا لية عن الفتح (قوله حدوا) أي الشهود لانهم قذفة اذ الشهود ثلاثة زيلعي ادلا حسبة عند نقصان العدد فان الشاهد مخير بين حسبتين على ما مر وههنا لم يوجد منه حسبة السر وهو ظاهر ولا حسبة اداء الشهادة ايضا لنقصان عددهم لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة واذ لم توجد الحسبة ثبت القذف لان خروج الشهادة عن القذف انما يكون باعتبار الحسبة عناية (قوله وارش ضربه هدر) وان مات در لانه امان خرق الجلاذ او من رقة بشرة المصروب فلا يضمنه احد وقال لا يجب على بيت المال لان تلف النفس قد حصل به وقد ظهر خطأ الامام فيجب في بيت المال كفاي الرجم وبه قالت الثلاثة عيني والمخرق ضبطه الشيخ شاهين بالقلم بفتح الحاء وتسكين الراء ونقل الشيخ عبد الحمي عن القاموس مانصه المخرق بالضم وبالتحريك ضد الفرق وان لا يحسن الرجل العمل والتصرف في الامور انتهى وارش الضرب هو اجرة الطبيب وغن الادوية جموي عن المفتاح قال ومعرفة الارش ان يقوم المجلود عبدا سليما عن هذا الاثر ويقوم وبه هذا الاثر ويتطرق ما نقص به القيمة فيؤخذ من الدية مثله انتهى (قوله أي ضرب القاضي) يشير الى ان اضافة الضرب للضمير من قبيل اضافة المصدر للفاعل (قوله فديته على بيت المال) لان خطأ القاضي في بيت المال لان عمله للسلمين فيجب غرمه في ما لمه وقال في المحيط ان دية على القاضي ويرجع القاضي بذلك في بيت المال جموي عن المفتاح (قوله وهذا عند أبي حنيفة وقال الخ) محل هذا الخلاف بعد قوله وارش ضربه هدر جموي وهو ظاهر لانه لو رجم بشهادتهم بان كان محصنا ثم ظهر احد الشهود محدودا في قذف أو اعمي فدية المرحوم في بيت المال بالا جماع زيلعي (قوله وكذا لو رجع الشهود وقد جرحه السياط فلا ضمان على الشهود عنده الخ) وكذا لا ضمان على الشهود عنده خلافا لما لو رجعوا بعد مات من المجلد عيني وهذا لا ينافي ما سيأتي من انه في الرجم اذا رجعوا يضمنون لان شهادتهم هنا اوجبت الضرب والموت ترتب على الضرب لا على شهادة م- وأما ما سيأتي فشهادتهم اوجبت الرجم المغضى الى الموت فيضمنون برجعهم شيخ عبد الحمي (قوله ولو ضرب بنفسه) أي ولو ضرب القاضي المشهود عليه بازني والباية زائدة والضمير راجع للؤكدا لان المنقول زيادتها في العين واجمع جموي عن حواشي العصام على الجماعي وتعقب بما في التسهيل من ان النفس والعين ينقردان بجواز جرحهما بزيادة

(ولو كانوا عيانا ومحدودين) يجد القذف (أو) كانوا (ثلاثة حد الشهود لا المشهود عليه) في الصور الثلاثة وانما قيدناه لانهم لو كانوا محدودين بالزني أو الشرب ثم تابوا وصاروا عدولا لا يقبل شهادتهم (فوجد (ولو حد) المشهود عليه (فوجد احدهم عبدا أو محدودا في قذف أي الشهود كلهم (وارش حدوا) أي ضرب القاضي المشهود ضربه) أي لا يجب على الشهود عابه (هدر) أي لا يجب اذا كان ولا على بيت المال ذكر الارش جرحه السياط يشير اليه ذكر الارش فانه دية الجراحة (وان رجم) المشهود عليه بان كان محصنا فوجد احد الشهود عبدا أو محدودا (فديته على بيت المال) وهذا عند أبي حنيفة وقال الارش الضرب أيضا على بيت المال وعي هذا الموت من الضرب تعب الدية في بيت المال عندهما خلافا له وكذا لو رجع الشهود جرحه السياط فلا ضمان على الشهود عنده وعندهما يضمن الشهود ارش الضرب وان مات ضمه الدية ولو ضرب بنفسه ثم ظهر خطؤه يكون ضمه في بيت المال

أه وهو يفيد عدم جواز زيادتها في اجمع (قوله ولورجع أحدهم من الأربعة بعد الرجم حد الرابع وحده)
 لا انقلاب شهادته بالرجوع قد فاقا في البحر وأشار إلى أنه لو كان حده المجلد فله بشهادته ثم رجع
 واحد منهم فإنه يحد الرابع بالاولى يعني بطلب المقدوف قيد بالرجوع لأنه لو وجد واحد منهم عبدا فلا حد
 على واحد منهم لظهور انهم لم تكن شهادة بل هي قذف في ذلك الوقت فصاروا قاذفين حياتهم مات واحد
 لا يورث على ماسيحي الخ والمحصل ان المقدوف اذا كان ميتا وقت القذف يحد القاذف بطلب من وقع
 القذف في نسبه بخلاف ما اذا كان المقدوف حيا ومات حيث لا يورث الحد والشهادة انما صارت قذفا عند
 رجوعه وهو في هذه الحالة ميت فليس كل من وقع القذف في نسبه بطلب اقامته بجهة الاصاله لا بطريق
 الوراثة كما سيجي (قوله وغرم ربع الدية) لان الذي تلف بشهادته ربع المحق نهر وكذا كما رجع واحد
 منهم يضمن ربع الدية لان تلف النفس بشهادتهم فيضمنون ولا قتل عليهم عندنا عني (قوله وقال
 الشافعي يجب القتل) اكونهم سبياع عني (قوله وقال زفر لا يحد الرابع) لان كلاًه وقع شهادة عني
 (قوله وقال محمد وزفر حد الرابع فقط) لان القضاء حصل بالشهادة فرجوعه بطل شهادته في حقه لا في
 حق غيره ولما ان الامضاء في باب الحدود ملحق بالقضاء فصار كانه رجع قبل القضاء وثمة يحدون جميعا
 عني (قوله ولورجع أحدهم من الأربعة بالحق بالقضاء فصار كانه رجع قبل القضاء وثمة يحدون جميعا
 الضمير رعاية للرجوع ولوراعي الخبر لقال وهم وكان أولى لأنه عطف الفائدة شيئا (قوله بعد القضاء
 والامضاء) أي استيفاء الرجم (قوله فان رجع آخر من الأربعة الباقية حدا) لانفساخ القضاء بالرجوع في
 حقهما وفيه خلاف زفر وغرم ربع الدية انصافا وعلى أصل الثلاثة يضمنان خمس الدية لان الاعتبار
 عندهم رجوع من رجع الا في رواية عنهم كقولنا يعتبر بقاء من بقي عني ولورجع الثالث كان عليه ربع
 الدية ولورجع الخمسة ضمنوا الدية انما سأل عن المحامى وانما لزم الاول يعني من الخمسة برجع الثاني
 لانه وجد منه الموجب للحد والضمان وهو قد فقهه وانما سأل عن المانع وهو بقاء
 من يقوم بالحق فاذا زال المانع برجع الثاني ظهر الوجوب بجر (قوله وصح المزكي) أي برجوعه وطواه
 اكتفاء بدلالة ضمن نهر وسيأتي في كلام الشارح ما يدل عليه وهو قوله هذا اذا رجع عن التزكية
 والتزكية ان يقول المزكي هم احرار مسلمون عدول أما لو اقتصر على هم عدول فلا ضمان عليه اذا ظهر
 عبدا اتفاقا شربا لالية عن الفتح لانهم صادقون اذ الرق لا ينافي العدالة زيلبي (قوله وعندهما لا ضمان
 عليه) لانه اثني على الشهود خيرا فصار كشهود الاحصان ولا نهم لوضعهما كان ضمان عدوان وذلك
 بالمباشرة أو التسبب ولم يوجد واحد منهم ما المباشرة فظاهر وكذا التسبب لان سبب الاتلاف الزنى وهم
 لم يشبهوه وانما اثنوا على الشهود خيرا وذلك لا يوجب الضمان كشهود الاحصان فيكون في بيت المال
 ولا في حنيقة ان الشهادة لا تعمل ولا تكون حجة الا بالتزكية فصارت كعله العلة لازامهم القاضي
 القضاء بالينة بخلاف شهود الاحصان لان الاحصان علامة ولهذا اشترط المذكورة في التزكية دون
 شهود الاحصان ولا فرق في التزكية بين ان تكون بلفظ الشهادة أو أخبر والانه لا يشترط فيها لفظ الشهادة
 زيلبي (قوله هذا اذا رجع المزكي الخ) قيد برجع المزكي لان شهود الاحصان لا ضمان عليهم
 ولورجعوا خلافا لغيرهم وبني على ان الاحصان هل هو شرط مع العلة وهو الزنى أو لا قال الزيلبي
 ولا ضمان على الشهود لان كلامهم لم يقع شهادة ولا يحدون للقذف لانهم قذفوا حيا ومات في لا يورث
 الخ وقوله لان كلامهم لم يقع شهادة لظهور عدم اهليتهم لها (قوله وأما لو ثبت على التزكية) أو قال
 أخطأت نهر (قوله لم يضمن) لانه أخطأ فيما عمل لعامة المسلمين فصار كالقاضي زيلبي (قوله
 كما لو قتل من أمر برجه) أي كما لو قتل المأمور برجه من أمره القاضي برجه وعلى هذا فالفعل مبنى للفاعل
 كما هو الرأية والمفعول مذوف وهذا أولى من جعل من مفعولا والفاعل محذوف لان البصريين
 لا يجوزون حذف الفاعل وكذا الكوفيون الا لكسائي وانما قلنا أولى ولم نقل الصواب بجواز التخرج

(ولورجع أحد من الأربعة بعد
 الرجم حد) ان رجع وحده (وغرم
 ربع الدية) عندهم وقال الشافعي
 يجب القتل دون المال وقال زفر
 يجب القتل أيضا (و) لورجع
 لا يحد الرابع أيضا (و) لورجع
 (قبله) أي قبل الرجم بعد القضاء
 (حدوا) أي الشهود (ولا رجم) أيضا
 على الشهود عليه وقال محمد وزفر حد
 الرابع فقط وان رجع واحد منهم
 قبل القضاء والامضاء حدوا جميعا
 أيضا وقال زفر حد الرابع فقط (ولو
 رجع) بعد القضاء والامضاء (أحد
 الخمسة لا شيء عليه) أي على
 الرابع من الحد والغرامة (فان رجع
 آخر من الأربعة الباقية) حدوا وغرموا
 ربع الدية انصافا (وضمن المزكي
 دية المرجوم ان ظهر وأعبدا) عند
 أي حنيقة وعندهما لا ضمان عليه
 ولكن الدية في بيت المال هذا اذا
 رجع المزكي عن التزكية وقال هم
 عبيدا وكذا قالوا اني تعدت التزكية
 مع على مجالهم وأما لو ثبت على التزكية
 وظهر انهم عبيد لم يضمن ولكن
 الضمان في بيت المال عندهم (كما
 لو قتل من أمر برجه) أي ضمن المزكي
 كما يضمن دية القتل من أمر برجه فقتله
 نهر وكذلك) أي عبيدا

صلى مذهب الكسائي المجوز لمخذف الفاعل حموى (قوله وفي القياس يجب القصاص) لانه قتل
نفسه معصومة بغير حق عيني (قوله وفي الاستحسان الخ) لان القضاء وقت القتل كان صحيحا ظاهرا
فاورث شبهة قيد بأمره لانه لو قتل قبله كان على القاتل القصاص في العمد والدية على عاقلة في الخطأ
وظاهر ان المراد بالامر هو الكامل وهو ان يكون بعد استيفاء ما لا بد منه أما لو كان ناقصا بان كان قبل
تعديل الشهود خطأ منه وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ وقيدا بأمر برجه لان المأمور بقتله
قصاصا لو قتل وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ أظهر الشهود عبيدا أولا نهر عن الزيلعي في الدية
وقوله لان القضاء وقت القتل كان صحيحا ظاهرا يعني ان القضاء وجد صورة وصورة قضاء القاضي تكفي
لا برات الشبهة لانه لو كان حقيقة كان مبيحا للدم فصورته تمكن شبهة كالنكاح الفاسد يجعل شبهة في اسقاط
التحذير لهذا لا يجب القصاص على الولي اذا جاء المشهود بقتله حيا غانية وقوله لان المأمور بقتله قصاصا لو
قتل وجب القصاص يعني وكان القاتل غير الولي ولهذا اعلل في الدرر وجوب القصاص على القاتل
بان الاستيفاء للولي (قوله في ماله) لانه عمد والعواقل لا تعقل الحمد حموى (قوله في ثلاث سنين) لانه مال
وجب بنفس القتل وما يجب بنفس القتل يجب مؤجلا حموى (قوله وان رجم الخ) بالبناء للفاعل كذا
ضبطه الاساندة في كلام صاحب الهداية ليرجع ضميره الى الرجل في قوله فضررب رجل عنقه قال في غاية
البيان ويجوز ان يبنى للفاعل نهر وهذه المسئلة يترأى انها مكررة وليس كذلك لانها انما ذكرت ثمة
نفيا لوجوبها على الشهود وهنالك النفي عن القاتل والوضع مختلف أيضا حموى عن قراحصارى (قوله
فديته في بيت المال) لانه فعل بأمر الامام فينتقل اليه عيني ولم أره لالدية تؤخذ حالا أو مؤجلة بمر
(قوله وان كان للنظر الى الفرج عمدا فسقا) هو قول بعض العلماء حكاه في الجامع الصغير لشمس
الائمة وقال في العناية بعد نقله ولكن نقول النظر الى عورة الغير عند الحاجة يجوز شرعا فان المختار
يتطروا بمقابلة تنظر والنساء ينظرن لمعرفة البكارة وبالشهود حاجة الى ذلك لانهم مالم يروا كالمشاهد
في البئر والميل في المكحلة لا يسعهم ان يشهدوا انتهى بقى ان يقال ظاهر كلام الشارح يقتضى ان تعمد
النظر الى الفرج وان كان فسقا على القول به لا يمنع من قبول الشهادة وليس كذلك فلو قال كما
في الزيلعي والعيني وقال بعضهم لا تقبل لاقرارهم على أنفسهم بالفسق لان النظر الى عورة الغير عمدا
فسق وانما تقبل شهادتهم اذا وقع اتفاقا من غير قصد لكان صوابا لان القاتل بعدم جواز تعمد النظر
يقول بعدم قبول الشهادة (قوله الاحصان) هو انحصال الحميدة بعضها ليس من صنع المرأة كالحرية
والعقل وبعضها فرض عليه كالاسلام وبعضها مندوب اليه كالنكاح الصحيح والدخول بالمنكوحه
عناية (قوله معناه انكر الدخول الخ) كذا في الزيلعي والعيني والبحر وبخالفه ما في النهر حيث قال انكر
الاحصان أى اجتماع شرائطه المتقدمة فيه كان أنكر النكاح أو الدخول فيه أو الحرية انتهى (قوله
فشهد عليه رجل وامرأتان) وكيفيه الشهادة بالدخول ان يقول تزوج امرأة وجامعها أو باضعها
وكذا لو قال دخل بها عندهما خلافا لمحمد لانه مشترك بين الوطء والزفاف والمخلوة والزبارة قلنا الدخول اذا
أضيف الى المرأة بحرف الباء يستعمل للجماع بخلاف دخل عليها فانه للزيارة وأنهم كلامه انه تقبل
فيه الشهادة على الشهادة وكذا الشهادة بالتسامع حموى وفي الشرنبلالية لا يثبت الاحصان بلفظ
القربان ولا بلفظ الاتيان وعن الثاني انه لو شهد على اقراره به شاهدان لا يحد وفي المحيط تزوجها
بلاولى ودخل بها قال الثاني لا يكون محصنا لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاخبار
فيه نهر (قوله أى على الاحصان) أو على المنكر بالاحصان حموى عن قراحصارى (قوله أو ولدت
الخ) أى قبل الزنى في مدة يتصور كونه منه وقد أنكر الدخول بها واعترف بباقي الشرائط نهر فان قلت قوله
أو ولدت لا يستقيم لانه جملة حالية ولا بد في الماضي المثبت من الواو وقد قلت يجوز فيه الضمير بلا وامل
جائز قد نخرج غلامه واما قد تكون مقدرة أو يكون تقديره أنكر الاحصان فولدت لانه عطف على

وفي القياس يجب القصاص وفي
الاستحسان يجب الدية في ماله في ثلاث
سنين (وان رجم) المأمور به كما أمر به
(فوجدوا عبدا) مثلا (فديته
في بيت المال) ولو قال شهود الزنى بعدنا
النظر الى فرجهما حسنة حتى يجل لنا
أداء الشهادة ونقول رأيناها وطئها
كالميل في المكحلة (قلت شهادتهم)
وحد المشهود عليه وان كان النظر الى
الفرج عمدا فسقا (ولو أنكر) المشهود
عليه (الاحصان) بعد شهادة الأربعة
معناه انكر الدخول بعد وجود سائر
الشرائط (فشهد عليه) أى على
الاحصان (رجل وامرأتان أو ولدت
زوجته منه) أى

فشهدوا ومتى ثبت الاحصان بالولادة بعد الانكار فبالولادة قبله اولى حموى عن قراحصارى (قوله)
 وكانا مقرين بأن الولد لهما) لان الشارع أثبت نسب الولد منه والحكم بثبوت نسب الولد منه حكم
 بالدخول بها ولهذا يعقب الرجعة يلغى معنى اذا طلقها بعد ما ولدت منه منكر او طلقها في مدة يتصور ان
 يكون منه شيئا (قوله خلافا لفر والشافعي في الاولى) فزفر يقول انه شرط في معنى العلة فلا تقبل
 فيه شهادة النساء احتياالا للدرء والشافعي جرى على أصله ان شهادتهن غير مقبولة في غير الاموال ولنا
 ان الاحصان عبارة عن الخصال الحميدة وانها مانعة من الزنى فلا تكون في معنى العلة لان أدنى درجات
 العلة ان تكون مفضية الى المعلول وهو في المانع غير معقول در ولكن ما جعله في الدرر تعريفا للعلة
 جعله الزى يلغى تعريفا للسبب وفرق بينهما بأن العلة ما توجه به أى الحكم والسبب ما يفضى اليه (فروع)
 خلاها ثم طلقها وقال وطئة او أنكرت فهو محصن باقراره دونها لان الاقرار حجة قاصرة كما لو قالت بعد
 الطلاق كنت نصرانية وقال أى الزوج كنت مسلمة فيرجم المحصن ويجلد غيره وبه استغنى عما يوجد
 في بعض نسخ المتن من قوله اذا كان أحد الزانيين محصنا بحد كل منهما حدة فيرجم المحصن ويجلد غير المحصن
 بحر ولا ينافيه ما سبق من قول المصنف وهو ما يصفه الاحصان زمن الدخول لان احصانه ما ثابت
 بالنظر لا قرارا لمقر فلهذا يقام حد الرجم على المقر لا قراره دون الآخر لعدم سرية الاقرار عليه ما لم يثبت
 احصانه بالينة

وكانا مقرين بأن الولد لهما (رجم)
 المشهود عليه في الصورين خلافا لفر
 والشافعي في الاولى
 * (باب حد الشرب)
 * (باب حد الخمر) أى من المسلمين
 (من شرب خمر) فى دار الاسلام لان الذى
 لا يحد وكذا المسلم لا يحد اذا شربها
 فى دار الحرب

(باب حد الشرب)

أى شرب المسكر أو المراد المشروب المعهود حموى أخوه من الزنى لانه أقيح منه وأغلظ عقوبة وقدمه على حد
 القذف لتيسر المحرمة في الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لانه لصيانة الاموال
 اتباعة للنفوس بحر (قوله من شرب خمر) ذكرنا كان أو أنى أو خنتى مشكلا أخذنا من عموم كلمة من
 وهو النى من ماء العنب اذا غلى واشتد وذف بالزبد فان لم يقذف فليس بخمر عند الامام خلافا لهما
 وبقولهما أخذنا بوحفص الكبير خانية وفي البرهان وهو الاظهر وفي التنوير وعليه الفتوى ولو خلاط
 بالماء فان كان الماء غالبا لا يحد الا اذا سكر خانية والظاهر في المساوى انه يحد سكر أو لا تغليب الله ما طر على
 المبيح وفي النية لو قال لم أعلم تخمرتها حموى لان العلم بالمحرمة يكون حقيقيا وحكما بأن يكون في دارنا
 لكن يستثنى منه المحررى اذا دخل دارنا فأسلم فشرب الخمر جاهلا بالمحرمة لا يحد بخلاف الزنى محرمة في كل
 ملة وأورد في الدرر حرمة السكر أيضا في كل ملة انتهى وأقول هذا لا يرد اذا لا يلزم من شرب الخمر وجود
 السكر وكذا يستثنى ما اذا شرب الخمر حلالا والتجأ الى المحرم فانه لا يحد لانه قد عظم المحرم بخلاف ما اذا
 شرب في أصل المحرم فانه يحد لانه قد استخفه حموى عن البرجندى عن الظهيرية يعنى حذبه عند اخراجه
 من المحرم فلنهي عن اقامة المحدث في المساجد والظاهر ان التقيد بالحلال في كلامه اتفاقى أولا استبعاد
 فعل هذه المجنات وهو في هذه العبادة لالا احتراز عن المحرم اذا يظهر بينهما فرق (قوله المسكفين)
 الناطقين في الخانية لا يحد الاخرس سواء شهد الشهود عليه أو أشار بأشارة معهودة لان المحدود
 لا تثبت بالشهادتين ويحد الا على ولو قال ظننتها لبناء أو قال لا أعلم انها خير لا يقبل ذلك لانه يعرفها بالرائحة
 والذوق من غير ابتلاع وان قال ظننتها نيدا قبل منه لان النيد بعد الغلمان والشدة بشارك المحررى
 الذوق والرائحة بحر (قوله لان الذى الخ) لان حد السكر والخمر لا يقام على أحد من الكفار حتى لو ارتد
 فنشرب خمر او سكر من غيره فأسلم لا يحد لكن في نية المفتى سكر الذى من المحرم حذفى الاصح ولعل هذا
 هو العذر للمصنف في حذفه قيد الاسلام لانه في فتاوى قارى الهداية أجاب بأن المذهب انه لا يحد وأفتى
 المحسن انه يحد واستحسنه بعض المشايخ لان السكر في جميع الاديان حرام وفيها الواسع الذى أوزنى فأسلم

ان ثبت عليه ذلك باقرار أو شهادة المسلمين حدوا الاقلا نهر (قوله فأخذ ربحها الخ) أفاد اشتراط وجود ربحها وقت التحمل دون الادامشختنا (قوله موجود) في الهداية موجودة وهو الحق لان الربح مؤث سماعي وأجاب في النهر بأن تذكير الخبر على معنى الشم أى وشمر ربحها موجود قال المحموي وأقول لا حاجة الى هذا التكاف فان مفعولا معنى فاعيل وفاعيل اذا كان تابعا للموصوف لا تلحقه علامة التانيث فكذلك ما هو بمعناه وقد كنت أجبت بهذا عن قول الهداية في فصل كفارة الظهار ان الرقة عبارة عن الذات المرفوق حيث لم يقل المرفوقة انتهى ولو أن المصنف اشتراط وجود الرائحة عن السكر بأن قال بعد قوله أو كان سكران ولو بنيدوا أخذور ربح ما شرب منه موجود كان أولى بحجروا في النهر من انه اكتفى بالسكر لاستلزامه ذلك نظريه المحموي بأن الربح قد تزل وباستعمال بعض الادوية المزيلة للرائحة عقب الشرب انتهى واعلم ان وجه التنظير في كلام صاحب النهران ما عطل به في الاستلزام بقيد عدم اقامة المحدث اذا ذهبت ربحها بالمعاجة ولو قبل زوال سكره وليس كذلك فلو عطل الاكتفاء بأن وجود السكر مغن عن اشتراط وجود الرائحة لاستمقام كلامه بذلك على هذا ما نقله المحموي عن البرجندی عن المحيط من ان ذهاب الرائحة بالمعاجة لا يمنع اقامة المحدث (قوله وشهد رجلان) بالشرب بعد ان ثبت عند القاضي ان الربح قائمة حال الشهادتين بأن شهداه أيضا أو بالشرب فقط فيأمر القاضي باستنكاهه فان زالت لمعد المسافة فلا بد من شهادتهما بالشرب أو يقولوا أخذناه وربح الخمر موجودة وفي غير الخمر لا بد ان يشهدوا بأنه سكر من غيرهما مع وجود رائحة السكر قال في الخاتمة ثم يسألهم عن الخمر ما هي وكيف شرب ومتى شرب وأين شرب انتهى قال في النهر واستغنى المصنف عن ذلك بقوله وربحها موجود وتصريحه بكونه طائعا انتهى (قوله أو أقر مرة) لم يتعرض المصنف لسؤال القاضي المقرر عن الخمر ما هي وكيف شربها وأين شرب وبنيد ذلك كافي الشهادة وفي قوله ان علم شربه طوعا إشارة الى ذلك شرعيا ليلية (قوله وربحها موجود) فلا فرق في اشتراط عدم التقادم المفسر بذهاب الربح عندهما بين الشهادة والاقرار واما عند محمد فعدم التقادم المفسر عندهم بمعنى شهر شرط في الشهادة فقط وليس بشرط في الاقرار (قوله ان علم شربه طوعا) بأن شهد بذلك وان لم يشهد به لا تقبل بجر ولو قال أكرهت لا يقبل لان الشهود يشهدون بالطوع فلو قبل قوله لم يحد أحد ولو شهد بالاكراهية تقدم جوى عن التتارخانية والحاصل ان شروط وجوب المحدث في الاول وجود ربح الخمر الثاني وجود السكر من غير الخمر من الاشربة المحرمة الثالث شهادة رجلين أو اقراره مرة واحدة الرابع ان يكون شربه طوعا الخامس ان يكون صاحبيا (قوله وكذا في حالة السكر لا يحد) كذا في بعض النسخ فلو حد في سكره لا يكتفى به لعدم فائده بجر وسبقه اليه العيني قال في الشرع ليلية وفيه تأمل انتهى لان الام حاصل وان لم يكن كاملا يصدق عليه انه حد فلا يعاد بعد صحوه من مناهي الشرع لالى (قوله وانما قيدنا بنيد بالتمر الخ) خلاف المختار قال في النهر وفي طلاق البزاية لو سكر من الاشربة المتخذة من المحبوب والعسل المختار في زماننا ومحدث وقال محمد ما سكر كثيره فقليله حرام وهو نجس أيضا قالوا وبقول محمد أخذنا انتهى (قوله لانه لو كان من نيد العسل ونحو ذلك لا يحد) هذا انما يتم اذا جعلت الواو في قوله ولو بنيد التمر لئلا اما اذا جعلت عاطفة على ضد الشرط المذکور فلا جوى (قوله لا يحد بجر وجود الرائحة) وكذا الرجل يوجب معه ركوة من خمر وكان في عهد أبي حنيفة من يقول بوجوب الحد عليه فقال له الامام لم تجده قال لان معه آلة الشرب والفسق فقال له الامام فأرجعه اذن فان معه آلة الزنى كذا في الظهيرية وفي حصر الثبوت في البيئة والاقرار دليل على ان من يوجب في بيته الخمر وهو فاسق أو جلسوا مجلس من شربها ولم يرمهم شربها لا يحدون بل يعزرون بجر (قوله بعدم مضي ربحها) لان قيام الاثر من أقوى دلائل قرب الشيء في قدره بخلاف غيره من الحدود لعدم الاثر فيها فيعتذر باعتباره وكونه مقرر الاينافي التأكيدها بشرط الرائحة كما لا ينافي التأكيد في الزنى باشتراط التكرار وما في الدرر من جعله التقييد بقوله بعدم مضي ربحها قيد المحموي في الاقرار والشهادة

(فأخذ ربحها موجودا وكان سكران ولو) سكران سكر (بنيد النهر وشهد رجلان أو أقر مرة) وربحها موجود (حدان علم شربه طوعا وحجرا) أي افاق وان علم شربه كرهها لا يحد وعن أبي وكذا في حالة السكر لا يحد وعن أبي يوسف انه يشترط الاقرار مرتين وانما قيدنا بنيد النهر لانه لو كان من نيد العسل ونحو ذلك لا يحد كذا في الهداية وانما قيدنا شهادة النساء وان شهدنا فيه شهادة النساء أو مع رجل واعلم ان التقييد بالشهادة أو الاقرار إشارة الى انه لا يحد بجر وجود الرائحة كما ياتي صريح في المتن (وان أقر) بشرب الخمر (أو شهدا) به طوعا (بعد مضي ربحها لا يحد) المسافة أو وجد منه رائحة الخمر أو تقاها (أي الخمر) أو رجع عما أقر قبل اقامة الحد أو في وسطه

انتهى أي جميعهما لأن المجموع يشمل الكل والبعض بخلاف الجميع بحسب الاستعمال كما سلمه الشيخ
 خالد في شرحه على الأبر ومية والأزهرية والافغناهما لغة صكس ذلك شيخنا واعلم أن وجود الرأفة لابد
 منها سواء كان قد شرب الخمر أو سكر من نبيذ و قول الزيلعي وأشار في الهداية إلى أنه لا يشترط أن يكون في البجراية
 غير صحيح لأنه قال أولاً ومن شرب الخمر فأخذ دور مجتمعا موجودة أو جازاؤه وهو سكران ونائبان أخذ
 الشهود دور مجتمعا توجد أو سكران وكونه سكران مضمّن عن اشتراط وجود الرأفة إذا لا يوجد سكران بغير رأفة
 ما شر به انتهى وفيه نظر إذا ما نقله في البحر من الهداية لا ينافي ما ذهب إليه الزيلعي من أن في كلام الهداية
 إشارة إلى عدم اشتراط وجود الرأفة إذا سكر من نبيذ مثلاً فيكتفي بالسكر عن اشتراط وجود الرأفة حتى
 لو ذهب الريح بالمعالجة لم يكن ذلك مانعاً من إقامة المحذور كما قد مناه عن البرجندي معزاً بالحيط وهذا الذي
 قد فهمه الزيلعي من عبارة الهداية هو الظاهر مما نقله في البحر منها أولاً ونائباً حيث عبر بالواو المشعرة
 بذلك وقوله في البحر وكونه سكران مضمّن الخ تقرر بل كلام الزيلعي وتعليله ذلك بقوله إذا لا يوجد سكران الخ
 غير مسلم لما علمت من عدم التلازم بينهما (قوله أو أقر حال كونه سكران) لأنه لا يمكن التكذب فيحتال
 لدرته ودل كلامه أن إقراره حال السكر بالحدود الخاصة غير صحيح أما غير الخاصة كخذ القذف فيصح
 وعرف منه أن إقراره بحقوق العباد الخاصة كالقصاص والأموال والنكاح صحيح بالاولى ولهذا لو أقر
 بالسرقة أخذ منه المال ولم يقطع وقالوا أن ارتداده غير صحيح أي قضاء كافٍ الشرب لئلا يفتن عن الفتح أما ديانة
 فإن كان في الواقع قصد التكليم به ذكر المعناه ككفر والافلا انتهى ولو أسلم ينبغي أن يصح كإسلام المكره
 زيلعي وفي النهر عن الفتح ما يخالفه ووفق شيخنا بمقتضى الخفية من أن إسلام المكره إسلام عندنا إن كان
 حريصاً وإن كان ذمياً لا يكون إسلاماً انتهى فيجوز كلام الزيلعي على المحرري وكلام الفتح على الذي فترول
 المخالفة هذا إذا سكر من محرم وأما إذا سكر من مباح كشراب المضطر والمكره فلا تميز صرفاته لأنه بمنزلة
 الأغصاء لعدم الخفية وفي الخفية لو زال عقله بالبنج وطلق أن كان يعلم حين تناول وقع والافلا وعن
 أبي يوسف ومحمد لا يقع من غير فصل وهو الصحيح انتهى وهذا يدل على أن البنج حلال على الصحيح بحر
 ويخالفه ما جزم به في التنوير من كتاب الأشربة بحرمته ونصه ويحرم كل البنج والخميشة والافيون لكن
 دون حرمة الخمر انتهى قلت التوفيق بينهما ممكن بأن يحمل صحيح البحر الإباحة على أحد نوعي البنج فلا
 ينافي ما جزم به في التنوير من الحرمة لمجمله على النوع الآخر لأن البنج على نوعين كما نقله شيخنا عن
 القهستاني آخر كتاب الأشربة ونصه أن البنج أحد نوعي شجر القث حرام لأنه يزيل العقل وعليه الفتوى
 بخلاف نوع آخر منه فإنه مباح كالأفريت لأنه وإن اختل العقل به ولكنه لا يزيله وعليه يحمل ما في الهداية
 وغيرها من إباحة البنج كما في شرح اللباب ونقل شيخنا أيضاً عن نوح أفندي في الأشربة أن البنج ثلاثة
 أصناف منه ما برز أسود ومنه ما برز أحمر ومنه ما برز أبيض وأخيه الأسود ثم الأحمر والأبيض أسلم
 منهما وهو المستعمل لتسكين الأوجاع ومنع النزلات والتنويم لكن يغيب العقل ويحدث الجفاف وكثيره
 يقتل إذا لم يعالج ووزن المتقالين من الأسود يقتل كمان درهمين من الافيون يقتل إذا لم يعالج واعلم أن
 السكران كالصاحي الأفي سبع كافي الأشياء وغيرها وهي الردة والإقرار بالحدود الخاصة والأشهاد على
 شهادته وتزويج الصغيرة أو الصغير بأقل من مهر المثل أو بأكثر فإنه لا يتوقف والوكيل بالطلاق
 إذا سكر فطلق لم يقع والوكيل بالبيع إذا سكر فباع لم ينفذ ولو غصب من صاحبه ورد عليه وهو سكران لا يبرأ
 انتهى وكون المسائل المستثناة سبعة يبتني على مذهب الإمام ومحمد من أن ارتداده لا يصح وأما عند أبي
 يوسف فارتداده كفر كما في الزيلعي عن الذخيرة والخلاف فيما لو سكر من محرم فلو من مباح لم يكفر بالاتفاق
 وإنما لا يصح ارتداده فلا تبين أمر أنه لعدم القصد والافتقار كما في الزيلعي وفي العناية روى أن عبد الرحمن
 ابن عوف صنع طعاماً فدعا بعض أصحابه فأكلوا وسقاهاهم خيراً وكان ذلك قبل تصريحها فأمهم في صلاة
 المغرب عبد الرحمن وأخبره وقرأ سورة الكافرون بطرح اللات مع أن اعتقادها كفر ولم يكن ذلك كفراً

(أو أقر) حال كونه سكران بان زال
عقله

من ذلك القارئ فليعلم ان السكران لا يكفر بما جرى على لسانه من الكفر انتهى فان قلت كما ان الكفر من الاعتقاد فكذا الاسلام ويصح اسلام السكران وأيضاً اجراء كلمة الكفر على لسانه غير متوقف على تبدل الاعتقاد كالصاحي فلم توقف هنا قلت نعم الا ان السكران له نوع تمييز بدليل توجه الخطاب اليه وصحة حاله ونحوه لان السكر يخلط عقله ولا يسلبه فاعبرنا ذلك القدر في صحة اسلامه دون كفره لان الاسلام يعلم ولا يعلى عليه كما في ارتداد المكركه واسلامه واما الثاني فلان الصحاحي اذا جرى على لسانه الكفر دل على الاستخفاف بالدين لثبات عقله فيكفر بخلاف السكران وما في الكتاب استحسن والقياس ان تبين امراته حوى عن الرمز قال لكن في الجواب الاول نظر يعلم بمراجعة الحواشي اليعقوبية انتهى وقوله واما الثاني هو قوله وأيضاً اجراء كلمة الكفر الخ (قوله لا يحدث في جميع الصور المذكورة) اما سقوط الحد فيما اذا شهدوا به أو أقر بعد مضى الرائحة فالتقدم وفي الرجوع فلانه خالص حق الله وفيما اذا وجد منه رائحة الخمر أو تقاياها بدون اقرار ولا يثبت فلانه يحتمل انه شربها مكرها أو مضطراً والرائحة تحتمله أيضاً فلا يجب بالشك وفيما اذا أقر وهو سكران فلان الاقرار يحتمل الكذب فكان شبهة (قوله خلافاً لمحمد في صورة الاقرار والشهادة بعد المضى) هذا مبني على ان التقدم في الشرب مقدّر بشهر عنده كغيره من المحدود فيما اذا ثبت عليه بالبينّة وان ثبت بالاقرار يؤخذ باقراره ولا يبطل بالتقدم لمحدث لم يشترط وجود الرائحة ان عثمان أقام الحد على الوليد بن عقبة بشهادة الشهود ولم يشترط وجود الرائحة عيني ولا نها قد تكون من غيره كما قال الشاعر

يقولون لي أنك شربت مدامة * فقلت لهم لا بل أكلت السفرجل

وله ما قول ابن مسعود فيمن شرب الخمر تلتلوه ورمز زود ثم استنكهوه فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه وعن عمر انه أتى برجل قد شرب الخمر بعد ما ذهب رائحته واعترف به فجزه ولم يحدثه ولا يقال هذا استدلال بنفي الحكم عند انتفاء الشرط وهو فاسد لا نقول بل هو استدلال بعموم الاجماع لان ثبوت هذا الحد كان باجماع الصحابة وكان اجماعهم برأى عمر وابن مسعود وقد شرطوا فيه الرائحة ولا اجماع عند عدم الرائحة ومطلق قوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوه مخصوص بالمضطر والمكره في اختصاصه أيضاً باجماعهم زيلعي وهو ظاهر في ترجيح مذهب الامام الاعظم وأبي يوسف لكن في النهر عن الفتح انه انتصر لمحمد حيث قال وهو الصحيح وفي غاية البيان والصحيح عندي قول محمد انتهى فقد اختلف الترجيح والوليد بن عقبة بالقاف كان ولاه عثمان الكوفة بعد عزل سعد بن أبي وقاص واستعظم الناس ذلك ثم عزله بعد جلدته ولاه سعيد بن العاص وأسلم الوليد وأخوه عمارة يوم الفتح شيخ عبد الحمى عن الاصابة والتأله التحريك الشديد والمزمنة التحريك بعنف نهر قال شيخنا وهذاوافق ما في القاموس فان الذي فيه المزمنة بتقديم الميم على الزايم ومثله في النهاية وذكر الشيخ عبد الحمى ان في الحديث روايتين تلتلوه بلامين وترتر وه برامين ومعناهما التحريك انتهى والذي وجدته بخط المحوى في شرحه فلقوه بالفساف مكان التأء والنكهة ريج الفم ونكهته تشمت ريجها واستنكهت الرجل فنكه في وجهي ينكد نكهها بالفتح اذا أمرته بأن ينكد لتعلم أشارب هوام غير شارب شيخنا عن الصحاح (قوله وقالاهوم من يهذى الخ) أي من يكون أكثر كلامه هذياناً بدليل ما في الدر عن البحر من انه اذا كان نصف كلامه مستقيماً فليس بسكران انتهى وعند الشافعي المعتبر ظهور أثر السكر في مشيه وحركاته وأطرافه قال الزيلعي وهذا مما يختلف بالاشخاص فان الصحاحي ربما يتمايل في مشيه والسكران قد لا يتمايل (قوله واليه مال أكثر المشايخ) وفي الخانية وبقولهما أفق المشايخ وفي الفتح واختاروه لا فتوى واستدل للامام في الظهيرية بما روى عن ابن عباس انه قال من بات سكران بات عرو وسال الشيطان فعليه ان يغتسل اذا أصبح فهذا إشارة الى ان السكران من لا يحس بشيء مما يصنع به بحر ولان الحد عقوبة فتعتبر النهاية في سببه احتيالا للدرء ونهاية السكران يغلب السرور على العقل فيسلبه التمييز أصلاً وما دونه لا يخلو عن شبهة

(لا) يحدث في جميع الصور المذكورة خلافاً لمحمد في صورة الاقرار والشهادة بعد المضى قوله بأن زال عقله بيان حد السكران يعني انما يتحقق كونه سكران اذا زال عقله فلا يعرف الرجل من المرأة ولا الارض من السماء وقالاهوم من يهذى ويخلط جملته بهزله ولا يستقر على شيء في صواب وخطأ والسبب البعد حد

الصحو والمعتبر في القدرح المسكر في حق المحرمة ما قاله بالاتفاق للاحتياط في المحرمات زيلعي (قوله وحده
 السكر) بضم السين وسكون الكاف كذا السماع لا يفقهين وهو عصر الرطب اذا اشتد وقيل كل
 شراب أسكر وفيه قصور لانه يفتقضي وجوب الحد بمجرد الشرب كالحجر وجوابه كافي النهران هذا مدفوع
 بما قدمه أول الباب من انه لا يحد بشئ من الانبذة الا بالسكر (قوله وللعبد نصفه) لرواية الموطن ان عمر
 وعثمان وعبد الله بن عمر جلدوا عبيدهم نصف الحد في الحجر نهر ولا نرق منصف بحر (قوله سواء
 كان حرا أو عبدا) صوابه أربعون ان كان حرا وعشرون ان كان عبدا جوى للشافعي ما روى عن أنس
 انه عليه السلام ضرب في الحجر بالحجر يد والنعال وضرب أبو بكر أربعين وبه قال أحمد في رواية ولنا قول
 علي رضي الله عنه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وعلى المغترى ثمانون جلدة وعليه
 اجماع الصحابة وما رواه كان يجر يدتين أو بنعلين فكان كل ضربة ضربتين والذي يدل على هذا قول
 أبي سعيد جلد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجر بنعلين فلما كان في زمن عمر جعل بدل كل
 نعل سوطا وفي الصحيح ان عثمان أمر عليا ان يجلد الوليد ثمانين عني (قوله وفرق على بدنه) لان تكرار
 الضرب في موضع واحد قد يفضي الى التلف وانما قال كذا زني تنبيه على انه يتوفى المواضع التي استثنيت
 في حد الزني وهي اراس والوجه والفرج (قوله وتزنع ثيابه) يعني غير الازاردر وهذا أي نزعه ثيابه
 هو المشهور عن أصحابنا لان سببه متيقن به كذا زني بخلاف حد القذف لاحتمال ان يكون القاذف
 صادقا عني ففي حد القذف لا يحد اتفاقا الا الفرو والحشون وفيه عن البحر انه يحد في التعزير وفي
 الشرع بلالية اشارة الى ان المرأة لا يحد عن ثيابه الا به قال وتزنع ثوبه أي الرجل (قوله وعن محمد لا يحد
 هاهنا) اظهار التحقيف بخلاف حد الزني عني قال في الغاية وهو الاصح عندى لعدم ورود النص بذلك
 نهر (فروع) أقيم عليه بعض الحد فهرب ثم أخذ بعد التقادم لا يحد لما ران الامضاء من القضاء في باب
 الحدود ولو شرب ثانيا يستأنف الحد * كران أو صاح جمع به فرسه فصد من انسانا فأت ان قادر على منه
 ضمن والا لادر عن العبادية ومنه يعلم ان ما في الدرر من قوله ان أقيم عليه بعض الحد فهرب فثرب ثانيا
 يستأنف الحد أي للشرب ثانيا اما الاول فلا

(وحد السكر) حد شرب (الحجر ولو
 شرب فطرة ثمانون سوطا) للحد (والعبد
 نصفه) وقال الشافعي حد الشرب
 أربعون سوطا حرا كان أو عبدا
 (وفرقت) حد الشرب (على بدنه)
 (وتزنع ثيابه) كذا زني (وعن محمد
 لا يحد هاهنا)
 * (باب حد القذف) *
 (هو كذا الشرب كية) أي من جهة
 العدد (وثبونا) بان شهد رجلان
 أو أربعة

* (باب حد القذف) *

القذف لغة ارمى بالشئ وشرعا ارمى بالزني وهو من الكبائر باجماع الامة واستثنى منه الشافعية ما كان
 في خلوة لعدم محوق العار وقواعدنا لا تباها بحرق خاله في النهر وادعى انه من الكبائر ولو في الخلوة كما ذكره
 البلقيني مخالفا لابن عبد السلام وهذا اذا كان المقذوف محصنا اما قذف غير المحصن كصغيرة ومملوكة
 وحرمة متهتكة من الصغار درر (قوله أي من جهة العدد) أشار بهذا التفسير الى بيان معنى الكية
 واعرابها جوى (قوله بان شهد رجلان) ويسألهما لقاضي عن القذف ما هو وكيف هو فان قالا
 نشهدانه قال له يا زاني قبلت شهادتهما ما وحد القاذف ان كانا عداين فان شهد أحدهما انه قال له يا زاني
 يوم الجمعة والاخر انه قال يا زاني يوم الخميس تقبل هذه الشهادة عنده وقال لا تقبل وكذا لو شهد أحدهما
 بالاقرار والاخر بالانشاء بجر عن الظهيرة فإني الشرع بلالية عن الكمال لا بد من اتفاق الشاهدين على
 زمان القذف انما هو على قولهما بقي ان ظاهرا سبق عن البحر معز بالظهير ية من قوله وكذا لو شهد
 أحدهما بالاقرار والاخر بالانشاء فيقبل هذه الشهادة عند الامام وكلامه في النهر يفيد الاتفاق
 على انها لا تقبل ونصه ولو شهد أحدهما انه قد فقه يوم الخميس والاخر انه أقر بقذفه في ذلك اليوم لم يحد
 في قولهم واما اتفاقهما على اللغة التي وقع القذف بها فالظاهر من كلامهم انه شرط بالاتفاق وقال الجوى
 وينبغي ان يسألهما عن المكان لاحتمال ان يكون قذفه في دار الحرب أو البني وعن الزمان لاحتمال

ان يكون قد فقه في صباه لا احتمال التقادم لانه لا يبطل به بخلاف سائر الحدود ثم رأيت الاول في البدائع انتهى (قوله ولو قد فقه الخ) يعني ويجز القاذف عن اثبات ما رماه فلو أقام أربعة شهداء على رني المقدوف ولو في حال حذنه على احدى الزوايات فلا حد على القاذف بخروج المقدوف عن كونه محصنا وكذا لو صدقه وهل يحد المقدوف ان شهدا بمحذمتقام لم يحد ولو أقامها بعد ما حد قال الكرخي تقبل اذا ضرب الذي ليس بمحذ لا يمنع قبوله وفي شرح القاضي ابن أبي عوف لا تقبل فيحتمل ان يكون فيه رايان نهر وقوله اذا ضرب الذي ليس بمحذ لا يمنع قبوله يعني لانه بعد اقامة العينة تبين ان ذلك الضرب لم يكن حذا في نفس الامر (قوله رجل أو امرأة) أشار بهذا المزج الى ان في كلام المصنف حذف الفاعل وهو لا يجوز الا فيما استثنى جوى (قوله محصنا أو محصنة) قيد بذلك لانه لو قد فقه غيره مما لم يحد ومنه ما لو قد فقه خنثي مشكلا لان نكاحه موقوف وهو لا يفيد الحمل نهر وفيه نظر لانه لا دخل للنكاح البات المفيد للحمل في ايجاب حد الغذف حتى يترتب على عدمه عدم وجوب الحد وانما ذاك في حد الزنى بالرجم جوى واعلم ان قوله ان نكاحه موقوف بشرط انه اذا زوج خنثي من خنثي فظهر احدهما رجلا والا نكاحا صحيحا ولو كان الذي ظهرت ذكوره فرض وقت العقد انثى كما في الفتاوى الخيرية ويشترط ايضا ان لا يكون محبوبا ولا آخرس وان لا تكون المرأة رتقاء ولا آخرساء اذا محبوب والرتقاء لا يحد قاذفهما لانهما وان صدق عليهما تعريف المحصن لا يلحقهما العار بذلك لظهور كذبه بيقين والآخرس طلبه بالاشارة ولعله لو كان ينطق لصدقه شرنا لالية عن البحر والمسوط وكذا لا حد على الآخرس بقذفه بان كان قاذفا بالاشارة أو الكتابة جوى عن شرح ابن الحلبي وكذا لو خرس قبل الحد أو ارتد أو زنى أو وطئ حراما لا شبهة في النوع الاول وزوال الاحصان في النوع الثاني وما في النهر من انه يشترط ان لا يكون خصبا ولا مملوكا للقاذف كما سيأتي تعقبه المحوى بان الذي سيأتي ما اذا قد فقه أم مملوكه واما المملوك فقد فقه لا يوجب الحد مطلقا سواء كان مملوكه أو مملوكه غيره كما سيأتي في التعزير وحينئذ لا معنى للتقييد بمملوكه والخصى يتصور منه الزنى فانه من نزع خصتيه وبقي ذكره وقد اعتبره وفي كون الخصى عينا عدم انتشار آله وحينئذ كان الصواب ان يقال أو خصيا عينا انتهى (قوله أو يازاني) ولو قال رجل يازانية لا يحد في قولهما وقال محمد بن نهر قلت لعل محله عند محمد جعل الماء للبالغة ثم رأيت التصريح به في الجوهرة جوى وأجمعوا انه لو قال لامرأة يازاني حد نهر قلت فليتنظر الفرق والفرق كما يؤخذ من الجوهرة ان الاصل في الكلام التذكير وجهه في الشرنا لالية بان الترخيم شائع وتعقبه المحوى بان الترخيم خاص بالعلم ولو قال لمجاعة كل كم زان الا واحدا وجب الحد نهر ولغائل ان يقول كل واحد منهم صالح لان يكون مستثنى وحينئذ لا يجب الحد والجواب انه لو اعتبر ذلك لازم استثناء الكل من الكل وهو باطل جوى ونقل عن البدائع انه لو قال كل كم زان واحدا باسقاط أداة الاستثناء لا يجب الحد لان المقدوف مجهول انتهى ولو قال لرجلين أحد كم زان فقبل له هذا فقال لا لا حد عليه لان أصل القذف لم يقع موجبا نهر وعلمه في البدائع بانه لم يقذف الا بصر بصر الزنى ولا بما هو في معنى الصريح جوى وقوله ولا بما هو في معنى الصريح كما لو قال صدقت هو كما قلت يخاطب من قال لغيره يازاني كما سيأتي (قوله ونحو ذلك) بالنصب عطف على مفعول قال (قوله من صريح الزنى) أى من أى لسان كان شرنا لالية عن البرهان ومنه النبى ولو قال يازاني بالهمز لم يحد ولو قال لرجل يازاني فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال له صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضا ولو قال زنت بغير اوناقة أو ما أشبهه لا حد عليه لانه نسبته لا تبين البهيمة ولو قال لامرأة زنت بناقة أو اتان أو ثور أو دراهم فانه يحد لان معناه زنت وأخذت البذل ولو قال زنت بجمار أو بغير او ثور لا يحد كذا في الفخ وبه يبين ان حد الغذف لا يجب مع التصريح بالزنى في بعض المسائل لقريضة ويجب في بعضها عدم التصريح مثل قوله فيما تقدم صدقت هو كما قلت فينبذ يحتاج لضبط هذه المسئلة شرنا لالية عن البحر فان قلت يحتمل ان يكون المراد من

(ولو قد فقه) رجل أو امرأة رجلا
(محصنا أو) امرأة (محصنة نرى) بان
قال زنت أو انت زان أو يازاني أو نحو
ذلك من صريح الزنى

قوله لما زنت بعمار أو بعيرا أو ثورا نها أخذت ذلك بدلا على الزنى فيكون كقولها زنت بناقته ونحوه فلم يسقط عنه الحد قلت وإنما سقط لاحتمال الاختروا هو ان يكون المراد نسبتها للمتمكين من البهائم فلم يكن صريحا قال الحموي والفرس نظير الجمار بخلاف الرمكة فانها نظير الانان انتهى عن البدائع (قوله حد بطلبه) اشترط طلبه مع ان حقه مغلوب احتياالا للدره ولو المقذوف غائب عن مجلس القذف وان لم يسمعه أحد بل وان أمره المقذوف بذلك درو وقوله مع ان حقه مغلوب ينتهي على ما هو الاظهر من ان الغالب فيه حق الله كما في الهداية والمطالبة ان يقول ان هذا قذفني وان لي عليه حد القذف فأنا أطالبه بذلك حموي فان قلت يشكل على اشتراط الطلب ما في الدرعاين القاضي رجلا زنى أو يشرب لم يجده استحسننا وعن محمد بن محمد قبا ساء على حد القذف والقود فهذا يقتضي عدم اشتراط الطلب من المقذوف والولى قلت لان سلم ذلك وإنما المراد ان رؤيا القاضي القذف أو القتل تغني المدعى عن الاثبات وأما الطلب منهما فلا بد منه وفي الزنى والشرب لا بد من ثبوتهم بالبيينة أو الاقرار ولا يكتفى بمعاينة القاضي (قوله كائن المقذوف) يعني وكان المقذوف ميتا كما سيأتي في المتن (قوله لان حد القذف لا يجب بالتعريض) حتى لو استتب شخصان فقال أحدهما ما انبأ ان ولا أمي برانية لا حد عليه كذا في الخانية خلافا لما ذكره ابن وهبان عن بعضهم قال امي ليست برانية حال التحاصم حد وكذا لا حد بقوله يا حرام زاده وما في الدر عن القنية محمد بن ابوه نسبه فلا حد انتهى اى فلا حد على من قال له انه ابن زنى (قوله مكلفا) اى عاقلا بالغ القذف الضبي ولو مراهما والجنون لا يوجب الحد وفي الجرح عن الظهيرية لو قذف مراهما فادعى البلوغ بالسن أو الاحتمال لم يحد القاذف بقوله انتهى قال في الشريعة لالية فهذا يستثنى من قول أئمتنا لوراها وقال لا بلغنا صدقا واحكامهما احكام البالغين انتهى (قوله حرا) وفي الخانية ولا يجب حد القذف الا ان يكون المقذوف حرا ثبتت حرته باقرار القاذف أو بالبيينة اذا انكر القاذف حرته وكذا اذا انكر القاذف حرته نفسه وقال انا عبد وعلى حد العبد كان القول قوله انتهى وينبت الاحسان بشهادة رجل وامرأتين وبعلم القاضي ولا يحلف القاذف لا يعلم ان المقذوف محصن بصحة عن القذف وظاهر قوله في النهرا نه يحتاج الى اثباتها اى الحرية وان كان معروف النسب حموي ويشترط وجود الاحسان وقت الحد حتى لو ارتد سقط وان اسلم بعد ذلك (قوله عفيفا عن الزنى) بأن لم يكن وطئ امرأة بالزنى ولا بشبهة ولا بفكاح فاسد في عمره فان كان فعل ذلك مرة سقطت عدالته ولا حد على قاذفه وكذا لو وطئ في غير الملك أو وطئ امة مشتركة سقطت عدالته وان وطئ بمملوكه وحرمتها موقفة لا تسقط عدالته كما اذا وطئ امرأته في الحيض او اتمته المجوسية وان كانت مؤمنة يسقط احصانه كامته وهى اخته رضا شرب لالية عن السكال قال ولم يصور السكال بوط امة التي زوجها لان ملك متعتها ليس الا زوجها خلافا لما يلى حيث ذكر ان وطئ امة التي زوجها لا يسقط احصانه ولو مس امرأة او نظر الى فرجها بشهوة ففروج بنتها او امها ودخل بها لا يسقط احصانه عند ابى حنيفة وعندهما يسقط لتأيد الحرمة وله ان كثير من الفقهاء يسمون نكاحها وإنما قال بحرمتها احتياالا فهي حرمة ضعيفة لا يفتنى بها الاحسان الثابت بيقين بخلاف الحرمة الثابتة بزنى الاب فانها ثابتة بظاهر قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فلا يعتبر الخلاف فيها مع وجود النص شرب لالية (قوله عن الزنى) وما في معناه قال في المبسوط واذا تزوج امرأة بغير شهود او في عدة زوج آخر أو تزوجها وهى مجوسية ووطئها سقط احصانه لان العقد الفاسد غير موجب للملك والوطء في غير الملك في معنى الزنى حموي عن ايضاح الاصلاح فعلى هذا يفرق بين ما لو وطئ المجوسية بالنكاح حيث يسقط احصانه بخلاف وطئها بملك اليمين ووجه الفرق ان تحبسها مانع من حجة العقد عليها ولهذا لو أسلمت لم يجبر وطؤها قبل تجديد العقد عليها بخلاف ملك اليمين فانه غير مانع من صحته وان كان مانعا من جواز وطئها ولهذا لو أسلمت لا يشترط محل وطئها شئ آخر (قوله عن الوطء المحرام في الملك) كوطء زوجته في حياها ووطء امة المجوسية واحترز بقوله في الملك عن الوطء المحرام في غير الملك كالوطء بشبهة او بنكاح

(حد بطلبه) أى المقذوف حدا
(متقرا) كفى حد الزنى وان لم يطلبه
لا يحد الا ان يطلب غير المقذوف الذى
يقع القذف في نسبه كائن المقذوف
حده الحما حكم أيضا وانما قلنا
من صريح الزنى لان حد القذف
لا يجب بالتعريض (ولا يزرع عنه)
ها هنا (غير الفرو والخس) واحصانه
بكونه مكلفا حراما على اخبر عن
الزنى) قوله عن الزنى فانه لا يخرج
الوطء المحرام في الملك فانه لا يخرج
الوطء عن ان يكون محصنا

فاسد ووطء الجارية المشتركة ووطء من هي محرمة عليه على التأييد كأمته التي هي اخته وما في البحر من انه
 قيد بقوله عذفا عن الزنى لانه لا تشترط العفة عن الوطء المحرم نظيره المحوى بان من جله الوطء المحرم
 الذي ليس بزنى الوطء بنكاح فاسد والوطء بشبهة مع انه تشترط العفة عنه ما قال والجواب انه أراد المحرم
 لغيره انتهى قلت والقربة على هذه الارادة قوله في البحر والحاصل ان من زنى أو وطئ بشبهة أو بنكاح
 فاسد في عمره أو وطئ من هي محرمة عليه على التأييد سقط احصائه وما لا فلا انتهى والعجب من السيد المحوى
 انه بعد ان ذكر الجواب عن صاحب البحر بانه أراد المحرم لغيره ذكر ان ما ذكره في البحر من هذا الحاصل
 مناف لما سبق من قوله قيد بقوله عذفا عن الزنى الخ فكانه زهل عما ذكره من الجواب وما ذكره في الكافي
 كل شئ اختلف فيه العفة محرمه به ضمهم واحله بعضهم فاني أحذقاذفه وفيه قال أبو يوسف كل من درأت
 المحذ عنه وجعلت عليه المهر وأثبت نسب الولد منه فاني أحذقاذفه قال في النهر ويشكل على السكينة
 الثانية ما لو وطئ الامة المشتركة فانه لا يحذقاذفه قال العلامة المحوى انما يتيم الاشكال اذا كان أبو يوسف
 يقول بعدم المحذور عن أبي يوسف انه يحذق كافي المفتاح وعليه فلا نسك الى ان انتهى ولو وطئ أمته ثم
 استبان انها أخته يحذقاذفه ولو شهد أربعة على رجل انه زنى بفلانة بنت فلان الفلانية وأبنتوه والمرأة
 غائبة درجهم الرجل ثم قذفت تلك المرأة الغائبة فخاصمت الى القاضي الذي قضى بالرجم القياس ان يحذ
 قاذفها لان القاضي انما قضى عليه لاعلمها وفي الاستحسان لا يحذق بجره من الغيبة لو سمع اناس من اناس
 كثيرة ان هذا ولد فلان وفلان يحذق فلهم ان يشهدوا انه ولده بمجرد السماع وان لم يعلموا حقيقة الحال
 ولو قذف شخص هذا الولد بانه ابن زنى لا حذ عليه انتهى (قوله فلو قال لغيره لست لا يملك الخ) ولونفاه عن
 أمه أو قال لست لا يملك وأملك أولست ابن فلان وفلانة وهما أبواه لا حذ عليه مطلقا شرعا لانه عن الفتح
 والبحر وانما لا يحذ بقوله لست لا يملك لانه صدق لان النسب الى الآباء عيني (قوله في غضب) متعلق
 بالمشككين نهر وهو مستفاد من كلام الشارح (قوله حد) لانه ابن مسعود قال لا حذ لاني قذف محصنة
 أو نفي رجل عن أبيه وشرط ان يكون في غضب لانه في غير حالة الغضب قد يراد به المعاتبة أي انت لا تشبه
 أباك في المروءة والسخاء فلا يحذ مع الاحتمال وفي حالة الغضب يراد به الحقيقة زيلعي وكذا يحذ بقوله
 يا فرخ الزنى يا بيض الزنى يا جمل الزنى يا سحل الزنى بخلاف ما لو قال يا كبش الزنى نهر وفيه عن الجوهرة
 لو قال لست ولد لخلال كان قذفا (قوله كنفه عن جده) لانه صادق في كلامه لانه ابن أبيه لا ابن جده
 عيني (قوله لعربي) أي منسوب الى العرب وهم الجليل المعروف وكل من سكن بلاد العرب وجزيرتها
 ونطق بلسان اهلها فهو عرب حموي (قوله يا نبطي) بفتح الواوحدة كافي القاموس وينبغي في الغضب ان
 يعزر لان النسبة الى الاخلاق الدينية تجعل شتما في الغضب ويؤيده ما في المبسوط لو قال لست بها شعي
 عزروني وهذا ونسبه لغير قبيلته او نفاه عنها نهر (قوله وبان ماء السماء) لانه يراد به التشبيه في الجود
 والسماحة والصفاء وكان عامر بن حارثة يلقب بماء السماء لكرمه وقالوا انه كان يقيم ماله في القمط مقام
 القطر وميت أم المنذر بن امرئ القيس بماء السماء لمحسنها وجمالها وقيل لا ولا دها بن ماء السماء وهم ملوك
 العراق زيلعي ولقب به أيضا النعمان بن المنذر حموي قال في ايضاح الاصلاح وفيه نظر لان حالة الغضب
 تأتي عن هذا القصد والجواب كافي النهر هو انما نلتمه فنجعله سببا في الشجاعة في هذه الحالة اما كونه
 نفيامو جبالا فلا اذ لم يهد استعماله لذلك القصد قال في الفتح ولو كان هناك رجل معروف اسمه ماء
 السماء يحذ في حال السباب بخلاف ما اذا لم يكن انتهى (قوله أولست بعربي أو لست من قبيلة فلان الخ) المنفي
 لزوم التحذ فلا ينافي ما سبق عن النهر من انه يعزر (قوله النبط جيل من الناس مختصون بالاخلاق
 الذميمة الخ) ألا ترى انه يقال للمصري انت رمتني أو أنت قروي وري عن ابن عباس انه سئل عن رجل
 قال لرجل من قريش يا نبطي فقال لا حذ عليه زيلعي وهو حجة على ابن أبي ليلى درر (قوله ونسبته الى عمه
 الخ) أما اذا نسبته الى عمه او خاله او مربيه فلانه يناسب اليهم عادة تجاوزا وكذا اذا نسبته الى جده لهذا المعنى

(قوله قال لغيره لست لا يملك أو لست باني
 فلان في غضب) متعلق بقول (حد)
 هذا انما يكون قذفا اذا كانت أمه
 محصنة لانه في الحقيقة قذفا (وفي
 غيره) أي غير الغضب (لا) محذ
 (كنفه) أي كما لا يحذ في نفسه (عن
 جده) بان قال لست باني فلان وفلان
 جده (وقوله) أي كما لا يحذ في قوله
 (لعربي يا نبطي) وبان ماء السماء
 أولست بعربي أو لست من قبيلة فلان
 لقيمتيه التي هو منها وقال ابن أبي
 ليلى يحذ النبط جيل من الناس
 مختصون بالاخلاق الذميمة وعديم
 الفصاحة (ونسبته) أي كما لا يحذ في
 نسبته (الى عمه) اوجده أو زوج أمه
 (أو خاله أو ربه) أي الذي ربه (ولو
 قال) لرجل (باني الزانية وأمه

قال تعالى حكاية عن اسرائيل وبنيه عليهم السلام حين حضرته الوفاة قالوا لعبد المليك واله ابائنا ابراهيم واسماعيل واسحاق وابراهيم كان جدنا واسحاق اباه واسماعيل عمه وقال عليه السلام الخال اب وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام ان ابني من اهلي قيل انه كان ابن امرأته ونسبته الى المربي في الكتاب دون زوج الام يشير الى ان العبرة فيه لترتيبه لا غير حتى لو نسبته الى من ربه وهو ليس بزوجة لأمه وجب ان لا يحدز يلقى فعطف ارباب على زوج الام في كلام الشارح من عطف العام على الخاص (قوله ميتة) قد جمعتها لانها اذا كانت حية فالمطالبة لها وعند وجود المقدوف ليس لاحد المطالبة حتى اذا كان المقدوف حيا غائبا ليس لاحد ان يؤاخذ به بالحد عزمي عن شروح الهداية (قوله وهو جد المقدوف) اي اب أبيه اما جده لأمه فليس له الطلب والتقييد بالوالد اتفقا اذا لام كذلك ولا يشترط احسان الطالب فلوقال المصنف ولو قد دف ميتا محصنا فلا صله وان علا وفرعه وان سفل مطلقا لمالبة لان كان اولي ايشمل ما لو كان المقدوف اباه واما ما كان الطالب للحد غير محصن كما لو كان اصل الميت المحصن او فرعه كافر او عبدا ولو عفا البعض او صدق القاذف كان لمن بقي حق الخصومة ولوقال جدك زان لاحد عليه لان في اجداده من هو كافر فلا يكون قاذفا ما لم يعين مسلما بحر (قوله كافر الخ) لانه من اهل الاستحقاق اذ الكفر اوارق لا ينافيه وقد عبره بنسبة محصن الى الزنى بخلاف ما اذا قدف هو لانه ليس بمحصن بحر (قوله وقال زفر لا يجوز للولد الكافر الخ) وما في الدرر من عزو الخلاف لمجد غلط عزمي زاده (قوله وقال محمد ليس لولد الميت حق المطالبة) يعني في رواية ليست هي ظاهر الرواية عنه شربلا لية من الفتح ووجه هذه الرواية انه منسوب الى أبيه لا الى امه فلا يلحقه الشين بزناها الا ترى انه لا يدخل ابن البنت في الوقف على اولاده واولاد اولاده وفي الواقعات الفتوى على قول محمد وفي ظاهر الرواية النسب ثبت من الجانبين فكان القذف متناولا له اما الوقف فهو ممنوع على رواية الخصاص ولئن سلم فالوقف في معنى الوصية التي هي اخت الميراث والابن انما ينسب الى الاب دون الام الا ترى انه لا يجب الزوج عن النصف ولا الزوجة عن الربع ومجيبهما ولد الابن فكذلك الحكم في الوقف كذا في البنائية قلت اذا ثبت النسب من الطرفين على ما هو ظاهر الرواية فان الشريعة شريفة وقد توقف فيه السيد المحمدي ثم رأيت بخط شيخنا ما نصه الولد يتبع الاب في النسب كما في الدرر وروى عنه في الشربلا لية بقوله فولد العاصي من الشريعة ليس بشريفة وقد سبقه العلامة زين بن نجيم ونصه ان لم يكن أبوه شريفا فلا يكون شريفا واما بالعود أفردني فأجاب بما نصه هو سيد وشريفة وبه أفتي استاذنا الاعظم مفتي الثقلين ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الحنفية بدمشق الشام هو سيد وشريفة لان الشرف والسيادة بهذا النسب المظهر المشرف شرفه الله تعالى في الابتداء جاء من الام وهو كونه ائمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب عليه بعد نقله السيد المحمدي قلت فيه نخرأى في قوله جاء من الام ثم نقل شيخنا عن الصغناقي ما نصه سألت الشيخ جيد الدين الضرير عن لدام سيدة وأبوه ليس بسيد قال سمعت استاذي شمس الأئمة لكردي قال هو سيد الخ قلت ومنهم من قال ان له شرفا نسبيا وهو يصلح ان يكون وجهه للتوفيق فالقول بانه ليس بشريفة معناه ان شرفه ليس كالشرف الحاصل من الاب فالخلاف لفظي ثم رأيت بخط شيخنا ايضا نقلا عن خط المحمدي ضمن جواب له حين سئل عن دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد فذكر في اثنائه مجواب عن ذلك ان نسبة اولاد فاطمة رضي الله عنها الى النبي صلى الله عليه وسلم خصوصية او هو صريح في عدم تسليم ما سبق عن مفتي دمشق من ان هذا النسب في الابتداء جاء من الام (قوله ثم لا يطالب بجد القذف للميت الامن يقع القذف في نسبه) ولولطالب محموبا ومحروما عن الميراث برف او كفر كما قدمه الشارح وكذا لو كان محروما بقتل در (قوله ولد) أي فرع وان سفل نهر (قوله أباه) أي أصله ذكر كان أو أنثى فدخلت امه وجرته وان علت وكذا جده وان علا ثم المنفى وجوب الحد فلا ينافي لزوم التعزير بل بشتمه بحر أيضا نهر عن القنية وكذا في الدرر خلافا لما في البحر وان أقره في الشربلا لية (قوله لف ونشر) أي

ميتة) محصنة (فطالب الولد) أي والد الام وهو جد المقدوف وان علا سواء كان كافرا أو عبدا (أو الولد أو ولده) أي ولد الولد وان سفل (أو ولد) مطلقا سواء كان الولد ابنا أو بنتا كافر أو مسلما حرا أو عبدا أو بنتا كافر أو ولد الولد ولد بنت أو بنت سواء كان ولد الولد البكر أو غيره وقال زفر لا يجوز للولد الكافر والمطلوب ان يطالب بالحد وقال محمد والمطلوب ان يطالب بحق المطالبة ثم لولد ليس لولد الميت حق المطالبة مع بقائه الولد خلافا لولد حق المطالبة مع بقائه بقائه بقائه زفر ثم لا يطالب بجد القذف للميت الامن يقع القذف في نسبه وعند الشافعي وهو الذي ذكر في المتن وعند الشافعي ثبت حق المطالبة لآباه وسيدته) فمبلف وشر نقدره لا يطالب ولد أباه ولا عبده

مرتب (قوله بقذف أمه) المحصنة نهرا لأنها لا يعاقبان بسببهما حتى سقط القصاص بقتلها والقوله عليه السلام لا يقاد الوالد بولده ولا الولد بعبد فالحمد أولى لعدم التيقن بسببه ولأن ما يجب للعبد يكون حقا للمولى فلو وجب لوجب له على نفسه وهو محال ولو كان داما من غيره ابن أو أب ونحوه وليس بمملوك له فله ان ياله بالحد لوجود الدب وعدم المانع زيلعي وقوله ليس بمملوك له بان كان حرا أو رقيقا لغيره ففي كلام صاحب النهر مؤاخذة لذكره الأب مطلقا غير مقيد بان لا يكون مملوكه وأشار المصنف الى انها لا يطالبان بقذفهما بالاولى بحسب راسخا والقود عنهما (قوله ولو كان والفاصلة مكان الواو والواصلة) بان قال ولا يطالب ولذا عباد الخ (قوله أو كان ضمير التثنية) بان قال مع التعبير بالواو في عطف العبد على الولد بقذف أمهما (قوله مكان ضمير المفرد) أراد بالضمير المفرد الضمير البارز في قوله بقذف أمه جوى (قوله لكان أولى) لان افراد الضمير يناسب أو التي لاحد الشئين وتثنيته تناسب الواو التي للجمع كذا قيل وقال الحموى اما اولوية أو على الواو فلانه لا يشترط في أو مطابقة الضمير للعطوف والمعطوف عليه بل الاضمح الافراد واما اولوية ضمير التثنية على الافراد فلان الاضمح بالعطف بالواو المطابقة انتهى (قوله وعند الشافعي لا يبطل أصلا) هذا ينبغي على ان المذهب فيه حق العبد عنده وعندنا المذهب حق الله على الاظهر كما قدمناه وفي الشريعة لانية ذهب صدر الاسلام أبو اليسر الى ان المذهب حق للعبد كما هو مذهب الشافعي الا انه لا يقول بانه يورث كالشافعي بل قال انما لا يورث لكونه مجرد حق زيلعي قال في البحر ونحن صرنا الى تغليب حق الشرع لان مال العبد يتولاه مولاه فيصير حق العبد مرعى ولا كذلك حقه لانه لا ولاية للعبد في استيفائه حق الشرع الانبائية الخ لا يقال ان شيئا من المحققين أى حق العبد وحق الله لا يبطل بالموت لانا نقول انه لا يسقط بموته ولكن يتعذر استيفاءه لعدم شربله وهو خصوصية المقدوف عنانية ففي كلام المصنف تسامح جوى لكن لا يخفى ما في جواب العناية بما هو صريح في تسامح لا يراد ولهذا نظر فيه في النهر بانه لو صح هذا لم يلحق قوله لم يهبط بموت المقدوف لانه لا معنى لعدم سقوطه مع موته اهـ (قوله لا بالرجوع والعفو) لان حد القذف اجتماع فيه المحققان فبالنظر الى حق الله يبطل بالموت ولا يبطل بالعفو وبالنظر الى حق العبد لا يبطل بالرجوع بخلاف غيره من الحدود وانما اجتماع فيه المحققان لانه شرع لاحلال العالم عن الفساد وصيانة عرض العبد فن حيث انه حق الله لا يباح القذف باباحه ويستوفيه الامام دون المقدوف ولا يتقلب ما لا عند سقوطه ويتنصف بالرق ولا يخفى القاذف ولا يؤخذ منه كقيل الى ان ثبت ولا يورث ولا يصح فيه العفو ولا يجوز الاعتياض عنه ويجرى فيه التداخل ويشترط فيه احصائه ومن حيث انه حق العبد يشترط فيه الدعوى ولا يبطل بالتقدم ويجب على المستأمن وبقية القاضى بعلمه ويقدم استيفاءه على سائر الحدود ولا يبطل بالرجوع ولا يصح الرجوع فيه عن الاقرار فاذا تارض فيه المحققان كان المذهب فيه حق الله عندنا وعند الشافعي حق العبد كما جنته وغنى الشرع قلنا انما يقدم حق العبد اذا لم يمكن الجمع بينهما وهنا يمكن لان مال العبد من الحق يكون داخلا زيلعي وقوله لا يبطل بالرجوع يعنى اذا قذف ثم زنى مجد للقذف ثم يرجع وقوله ومن حيث انه الخ يجوز فتح همزة ان وكسرها بعد حيث شيخنا عن شرح البسمة لابن عبد الحق وقوله ولا يخفى بان انكر القذف أو كون المقدوف محصنا ونحوه المقدوف عن اثبات ذلك وقوله وبقية القاضى بعلمه يعنى اذا سمع القاضى القذف وطلب المقدوف الحد لا يكلفه لاثبات القذف ويكتفى بعلمه فيحده اذا كان محصنا وقوله ولا يؤخذ منه كقيل قال الكمال ولا يكفل في شئ من الحدود والقصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الا قول ولذا يجبه أبو حنيفة وفي قول أبي يوسف الاخر وهو قول مجدي يؤخذ منه الكفيل فلماذا لا يحبس عندهما في دعوى حد القذف والقصاص ولا خلاف انه لا يكفل بنفس الحد والقصاص ثم قال وكان أبو بكر اراى يقول مراد أبي حنيفة ان القاضى

(بقذف أمه) ولو كان أو الفاصلة مكان
الواو والواصلة وكان ضمير التثنية مكان
ضمير المفرد لكان أولى (ويبطل)
المحد (بموت المقدوف) مطلقا سواء
كان قبل اقامة الحد أو في وسطه وعند
الشافعي لا يبطل أصلا (لا بالرجوع)
أى لا يبطل برجوع القاذف عن
الافراد (والعفو) عنه وعند الشافعي
يبطل بهما

لا يجره على اعطاء الكفيل فاما اذا سمعت نفسه به فلا بأس لان تسليمه نفسه مستحق عليه والكفيل
بالنفس انما يطالب بهذا التقدير انتهى ثم بلالية والتقييد بقوله ويقم القاضى بعلمه يشير الى ما نقله
سرى الدين افيدي عن فتح القدير من انه اذا سمعه قبل ان يستقضى ثم روى القضاء ليس له ان يقيم حتى
يشهد به عنده واعلم ان مقتضى عدم جواز الاعتياض عنه ان القاذف اذا دفع شيئا للمقذوف ليدسقط حقه
رجع به قال المولى سرى الدين وهل يسقط الحمد ان كان ذلك بعدما رفع الى القاضى لا يسقط وان كان
قبله - سقط - كذا في فصول العمادى انتهى قلت ينبغي ان يكون العفو على هذا التفصيل ولا ينافيه
قولهم انه لا يبطل بالعفو - له على ما بعد المرافعة وسيأتى ما يشير اليه (قوله وعن أبي يوسف في العفو
مثل قول الشافعى) لانتهاء الخصومة به كونه فلنا هو حق الله على ما ييناز يلغى لكن ليس للامام ان
يقيم به بعد ذهاب المقذوف وعفوه بل اذا عاد وطلبه حذرا لان العفو كان لغوا فكذلك لم يخاصم الى الاثن
وقد توهم بعضهم ان القاضى يقيم الحمد مع عفو المقذوف وتعلق بمافي النهر من قوله ومنها العفو فانه بعد
ما ثبت عند المحاكم القذف والا حسان لو عفا المقذوف عن القاذف لا يصح منه ويحد عندنا انتهى وهو
غلط فاحش بحر وما في الفتح يحمل على ما اذا وجد منه الطلب ثانيا واعلم انه يستثنى من عدم صحة العفو
ما اذا قال لم يقذفنى أو كذب شهودى بحر عن الشامل وقوله ليس للامام ان يقيم به بعد ذهاب المقذوف
وعفوه الى قوله لان العفو كان لغوا فكذلك لم يخاصم ظاهرا فيما ذكرناه من ان المراد بالعفو الذى لا يبطل
به الحمد ما كان بعد المرافعة (قوله وعن الصعود) قيد به لانه لو لم يعن بمحدا جاعا ولو قال زناات على
الجبل ففي الحمد وعده قولان عني وفي الغاية والمذهب عندى وجوب الحدان كان في غضب وفي الفتح انه
الاوجه قيد بقوله زناات بالمزاد لو كان بالياء وجب الحمد اتفاقا وكذا لو اقتصر على قوله زناات بحذف الجار
والجر ويحد اتفاقا أيضا بحر (قوله وقال محمد والشافعى لا يحد) يعنى وان كان في غضب لانه في حالة
الرضا لا حد لانه ما في وجه مذهب محمد ان المهموز منه للصعود حقيقة قالت امرأتى من العرب * وارق الى
الحجرات زنااتى الجبل * وذكر الجبل يقرره مراد ولما انه يستعمل في الفاحشة مهموزا لان من العرب من
يهمز الملائن كما بين المهموز وحالة الغضب تعين ذلك بحر (قوله لا بل أنت) فان قلت التصريح بالزنى
شرط ولم يوجد فكيف يجب الحد اجيب بمنع نفي وجود التصريح اذ قوله لا بل أنت معناه أنت ران لان
كلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني ولان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فيصير مثل
الصريح جوى (قوله حدا) يعنى بطلهما بحر قال وانما لم يلة بقصاص لان الغلب فيه حق الله
فلو جعل قصاصا يلزم اسقاط حقه تعالى وكذا لو تضارب باعز ران ولا يلتقيان قصاصا ويبدأ بالسائد
لانه اظلم ولو قذف كل منهما الاخر لا تعين البداءة بالبادى كما سيأتى في حد القذف لانهم اوثقوا
بتكافؤ ولا يعز ران لان التعزير لمحق الآدمى الا ان يكون بين يدي القاضى فيعزرهما وكذا يعزره
لو قال له الخصم قضيت على بالرشوة لان من اساء الادب في حق القاضى فقد اساء الادب على الشرع فليس
هذا مستثنى من قولهم ان القاضى لا يقضى لنفسه كما توهمه ابن وهبان ولهذا قالوا يعزروه ولم يقولوا ان شاء
كذا بخط صاحب البحر ونظر فيه في النهر بما صرحوا به من ان له ان يعفونه كما نقله ابن الفرس
في فوائده ولو كان لمحض الشرع لما ساغ عفوه بقي هل له العفو عن محالوتشامت بين يديه قال في النهر لم أره
والظاهر لا الخ (قوله حدث المرأة فقط) لا ر قذفها بوجوب الحد وقذفه بوجوب اللعان فيبدأ بالحد
لعمدة ابطال اللعان لان الحد وفي القذف ليس بأهل للعان وهو معنى قوله ولا لعان ولا ابطال في عكسه
أصلا لان الملاعة تحد حد القذف لان احصائه لا يبطل اللعان والحدودة لا تلاعن لسقوط الشهادة به
اذ هو في معنى الحد لا يقال قد وجد ما بوجوب الحد وهو قذفه لها سابقا على قذفها لانه لا نقول لا عبرة بذلك
الا ترى ان الرجلين اذا تقاذفا يحد ان من غير مراعاة الترتيب ببداءة من بدأ بالقذف فهذا نظيره ونظيره
الاول ما اذا قال لامرأته يا زانية بنت الزانية فانه يبدأ بالحد لنفي اللعان زى يلغى يعنى اذا وجد الطلب من

وعن أبي يوسف في العفو مثل قول
الشافعى (ولو قال) لرجل (زناات في
الجبل وعن الصعود) عليه (حدث)
وقال محمد والشافعى لا يحد
ما زانى وعكس (أى الاول والثاني
لا بل أنت) (حدا) يا زانية وعكس
(ولو قال لامرأته يا زانية) (حدث)
امرأته بأن قالت لا بل أنت (حدث)
المرأة فقط (ولا لعان ولو قالت)
امرأته في جواب قوله يا زانية

امهانرو والملاعنة ضبطه صاحب النهاية بفتح العين هكذا نقله عن شيخه وجوز في العباية الكسر شيخنا
 (قوله زينت بك) قديما بخطاب لانها لو قالت أنت ازني مني حد الرجل فقط نه عن الخانية وفيه نظرياً في
 وجهه (قوله بطلا) أي المحد واللعان لاحتمال ان تريده قبل النكاح فيكون ذلك تصديقه من
 فيسقط اللعان ويجب عليها المحد لانها قد فته وان تريده حال قيام النكاح وسمته زني للقبالة لاجل
 غضبها فلا تكون مصدقة له ولا قاذفة فلا يجب عليها المحد ويجب اللعان بقذفه فوجب كل واحد منهما
 في حال دون حال فلم يجب واحد منهما بالشك وكذا لو قال زينت معك لاحتمال المذكور وعلى هذا
 لو قالت ابتداء زينت بك ثم قذفها هو لا يجب على واحد منهما المحد ولا اللعان لما ذكرنا من الاحتمال
 وما ادعاه في البحر من دخول هذا في الاطلاق فيه نظر نه ولو قالت زينت بك قبل ان تزوجك تحد المرأة
 دون الرجل لان كلاهما قذف صاحبه غير انها صدقته فطل موجب قذفه ولم يصدقها هو فوجب
 موجب قذفها ز يلى واعلم ان هذا يقتضى وجوب المحد عليها اذا قالت له أنت ازني مني في جواب قوله لها
 بازانية لانها صارت مصدقة له فيبطل موجب قذفه فاسبق عن النهر معزى بالخانية من انه يحذر الرجل
 فقط مشكل ثم ظهر لي ان قوله حد الرجل فقط صوابه حدث المرأة فقط وعليه فلا اشكال (قوله
 تحدهى حد القذف دون الرجل) لما ذكرنا من تصديقها وعدم الاحتمال الذي ذكرناه في الزوجة
 ز يلى (قوله بلاعن) لان كل قذف يوجب المحد في الاجنبى يوجب اللعان في قذف الزوج حوى
 وهذا أي وجوب اللعان مقيد بما اذا لم تكن أمة لما نقله السيد الحموى عن النهاية لوني نسب ولداً امرأته
 الامة ينتفى النسب ولا يحرى اللعان انتهى (قوله وان عكس حد) لانه لما اكد نفسه بطل اللعان
 الذي كان وجب بنفى الولد لانه ضرورى صير اليه لضرورة التكاذب بين الزوجين فكان خلعا عن
 المحد فاذا بطل صير الى الاصل نه (قوله والولد له فيهما) لا قرار به سابقا ولا حقا عني (قوله بطلا)
 أي المحد واللعان لانه انكر الولادة أصلاً فيكون انكار الزني بل هو انكار للوطاء فله ينتفى نسب
 الولد بمجرد قوله ليس بابني ولا بابنك الظاهر لا حوى (قوله أولاً عنت بولد) عطف على قوله لم يدرأى
 مذف امرأة لا عنت بسبب بنى الولد حوى أي نفي القاضى بنسبه واستمر منقطع النسب عنه حتى لو ادعى
 الولد بعده فداو لم يحد حتى مات أولاً عن ولم يقطع القاضى نسب الولد حد قاذفها وكذا لو قامت بيعة
 على انه ادعاه وهو ينكر ويثبت النسب من الاب ويحد بخروجها عن صورة لزواني شرنبلاية عن البحر
 والفتح لكن وجوب المحد على القاذف اذا قامت البيعة على الزوج انه ادعاه وهو ينكر مقيد بما اذا كان
 القذف بعد اقامة البيعة كما في البحر ونصه وكذا لو قامت البيعة على الزوج انه ادعاه وهو ينكر ثبت
 النسب منه ويحد ومن قذفها بعد ذلك يحد الخ قذف هذا القيد من كلام الشرنبلاية بوقع في الايهام
 وكذا وجوب المحد على القاذف اذا ادعى الزوج الولد بعد اللعان مقيد بما اذا كان القذف بعد ادعى
 الزوج الولد يدل عليه قوله في البحر وشار بقوله لا عنت الى انه لا بد من بقاء اللعان حتى لو بطل با كذابه
 نه ثم قذفها رجل حد فتميره يتم فيدانه لو قذفها قبل ان يكذب نفسه لاحد عليه لان كذابه نفسه
 شامل لما اذا ادعى الولد وهذا التقييد لا يستفاد من كلام الشرنبلاية والمراد بعدم معرفة أي ولدها أي في
 بلد القذف لاني ككل البلاد يحد هذا اعم من مجهول النسب لانه من لا يعرف له أب في مسقط رأسه
 شرنبلاية واعلم ان الضمير المستتر في كل من وجد ومات من قول صاحب النهر بعد قول المصنف لم يدر
 أي لم يعرف أب الولد هاجال القذف او وجد ومات يعود على الولد لا على أبيه أي سواء كان الولد حياً أو ميتاً
 يعنى عند القذف كما ذكره الز يلى (قوله في غير ملكه) ولو مكرها كذا يسقط احصان المرأة المكرهة
 فان الاكراه يسقط الاثم ولا يخرج الفعل به من ان يكون زني شرنبلاية ومن المحرم لعينه جارية
 ابنه والمنسكوحة فاسداً والامة المستحقة وكذا لو وطئ محارمه بنكاح أو جمع بينهن أو أمة تزوجها على
 جرة نه والثابت حرمتها بالمصاهرة بحر لكن في اطلاق ثبوتها بالمصاهرة مؤخذة لانه يشمل ما وثبتت

زينت بك بطلا أي المحد والامان ولو
 قال لا جنبة بازانية فقالت زينت
 حد القذف دون الرجل
 بك تحدهى حد القذف دون الرجل
 (وان أقرب بولد) بأن قال هو ابني (ثم
 نفاه) بأن قال ليس بابني (بلاعن
 وان عكس) بأن نفي نسب الولد ثم
 أقرب به ولده (حد) القاذف فقط
 (والولد له فيهما) أي في الصورة بين (ولو
 قال ليس بابني ولا بابنك بطلا) أي
 المحد واللعان (ومن قذف امرأة) بالزني
 (لم يدرأى بولدها أو) قذف امرأة
 (لا عنت بولد) مطاوعة كان الولد
 حياً أو ميتاً (أو) قذف (رجلاً وطئ
 في غير ملكه) كامة الغير

بالنظر الى الفرج الداخل مع الشهوة أو بالمس مع الشهوة وليس كذلك كما سبق ومنه ما لو وطئ أمته
 المحرمة على التأييد كما تمت التي زوجها خلافا للزيلي والبحر والعيني وكذا أمته التي هي أخته من الرضاع
 على الأصح كما في الدر بخلاف ما لو نظر الى فرج امرأة أو ولد لها شهوة ثم تزوج أمها أو بنتها أو اشتراها
 فوطئها لا يسقط احصائه عند أبي حنيفة خلافا لما لان المحرمة وان كانت مؤبدة لكن لم ينعقد عليها
 اجماع بخلاف المحرمة الثابتة بزني الاب فانها ثابتة بنص قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم فلم يعتبر
 خلاف الامام الشافعي فيه ولما خفي هذا الفرق على المرحوم الشيخ شاهين ذكر ان في كلام العيني تأملا
 وأجاب عنه شيخنا بما ذكرناه (قوله أو أمه مشتركة) لان المحرمة فيها من وجه دون وجه بخلافها في أمه
 الغير فانها من كل وجه (قوله زني في حال كفره) بان قال له زني وأنت كافرا واطلق ثم اثبت انه زني في
 كره لان به يسقط احصائه ثم وهذا يشترط وجوب المحرم عليه إذا عجز عن اثبات زناه في كفره (قوله مات
 عن وفاء) بتقييده بذلك ليس احتراز بابل ليعلم الحكم في الذي مات عن غير وفاء بالاولى فهو فرض المسئلة
 له قذفه بعدم موته بان قال لولده يا ابن الزاني اما لو قذفه حيا ثم مات بطل المحرم عن قرا حصارى
 (قوله لا يحسد القاذف في الصور كلها) اما في الاول والثاني فلو جردا مارة زني واما في الثالث والرابع
 فلم عدم العفة واما في الخامس فلانه صادق فيه لان الزني يتحقق من الكافر حريا كان أو ذميا
 واما في السادس فلم تمكن الشبهة في حرية المكاتب لان العجاجة اختلعت في موته حرا أو عبدا فأورث
 شبهة والاحصان لم يكن ثابتا فلا يثبت بالشك عيني وعن أبي يوسف يحد القاذف في الصورة الثانية نقله
 المحوى عن المتأخر والصورة الثانية هي ما لو قذف امرأة لاغت بولد واعلم ان المراد من قول العيني
 واما في الخامس فلانه صادق فيه لان الزني يتحقق من الكافر الخ ان زناه في كفره كان ثابتا بان اثبتته
 القاذف بالبينة أو الاقرار حتى لو عجز عن اثباته يحد كذا يستفاد من البحر والنهر (قوله لانه لو لاغت
 بقذف حد) كما يحد قاذف ولد الزني أو ولد الملاءنة ثم ببلالية يعني قذفه بقوله أنت زان اما لو قال يا ابن
 الزانية فلا حد عليه مطلقا سواء كانت حية أو ميتة لانها ليست بمحصنة حيث كان لعانها ينفى الولد لا يقال
 اللعان في جانبها قائم مقام حد الزني فكانت محدودة فوجب ان لا يحد قاذفها لانا نقول لعانها قائم مقام حد
 لقذف بالنسبة اليها لا بالنسبة الى غيرها ولو كذب نفسه بعد اللعان يحد قاذفها الزوال التهمة بثبوت
 الذنب منه زياحي وقوله ولو كذب نفسه بعد اللعان يحد قاذفها اي من قذفها بعد ان اكذب الزوج
 نفسه حتى لو كان القذف قبل ان يكذب نفسه لا حد عليه دل على ذلك قوله في البحر وأشار بقوله لاغت
 الى أنه لا بد من بقاء اللعان حتى لو بطل باكذابه نفسه ثم قذفها رجل حدا لم يغيره ثم ظاهر في عدم الحد
 على القاذف اذا كان القذف قبل ان يكذب نفسه (قوله أمه مجوسية) وأمة اشتراها شرا فاسدا
 أو اختين جمع بينهما في ملكه لان ملك المتعة فيهن ثابت وما عرض من المحرمة لمن على شرف الزوال فلا
 يسقط احصائه ثم (قوله أي حد قاذف وامني امرأة حائض) اذا كانت زوجته أو أمته (قوله وعن أبي
 يوسف وزفران وطء المكاتبه الخ) لان وماها حرام على المولى وانما سقط عنه الحد للشبهة حتى لزمه العقر
 بوطئها قلنا املاكه فيها ثابت من كل وجه ولم يذبحها عتقها عن كفارة اليمين ووجوب العقر لا ينافي الحل
 فكيف ينافي الشبهة زياحي (قوله ومسلم نكح أمه) بالمرحوم عطف على قوله أمة كذا قيل ورده الشهاب الشلي
 بانه لا يستقيم عطفه على أمة بل هو عطف على قوله وامني حوى ووجه عدم الاستقامة ان عطفه على
 الامه من قوله وحد قاذف وامني أمه مجوسية يصير موطوءا (قوله عند أبي حنيفة) خلافا لما هو
 مبنى على أن نكاحهم عنده صحيح وعندهما فاسد زيلعي وأشار الى أن المراد بالام مطلق المحرم وقد يقال
 لا حاجة اليه لانه اذا علم الحكم في الام فغيرها بالاولى (قوله وحد مستأمن قذف مسلما) وكان أبو
 حنيفة يقول أولا لا يحد لان المقلب فيه حق الله فصارت كسائر الحدود ثم رجع الى ما ذكرهنا ووجهه ان
 فيه حق العبد وقد التزم ايفاء حقوق العباد زيلعي والحاصل ان حد القذف يجب عليه اتفاقا وحد المحرم

أو وطئ (أمة مشتركة) بانه وبين
 غيره (أو) قذف (مسلم زني في حال
 كفره) مطلقا سواء كان في دار
 الحرب أو الاسلام (أو) قذف
 المحرمات عن وفاء (أي ترك ما لا
 مكاتبات عن وفاء) القاذف
 ينفى بديل السكنية (لا يحد)
 في الصور كلها وانما قيد بقوله
 لاغت بولده لانه لو لاغت بغير
 حد قاذفها (وحد قاذف وامني أمه
 مجوسية وحائض) أي حد قاذف
 وامني امرأة حائض (و) امرأة (مكاتبه)
 وعن أبي يوسف وزفران وطء المكاتبه
 بطل الاحصان (و) حد قاذف (مسلم
 نكح أمه في حال كفره) ووطئها عند
 أبي حنيفة خلافا لما (و) حد
 (مستأمن قذف مسلما) بان دخل
 دارا بامان فقتل مسلما ثم المستأمن
 يحد بحد قذف فقط عندهما وعند أبي
 يوسف يجب عليه سائر الحدود غير حد
 الزنى ثم اد حد المسلم في قذف

لا يجب عليه اتفاقا ولا يجب حد الزنى والسرقة خلافا لابي يوسف وأما الذي فيجب عليه جميع الحدود اتفاقا الا حد الخمر بجر واستدرك عليه في الدر بمافي المنية من تصحيج حده بالسكر ايضا وفي السراجية اذا اعتقد واحمة الخمر كانوا كالمسلمين انتهى (قوله تسقط شهادته) وان تاب لان ردة شهادته من تمام حده لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا (قوله فان أسلم قبلت) لان هذه الشهادة استغفادها بالاسلام فكانت غير مردودة (قوله ثم عتق لم تقبل) لان للعبداهلية الشهادة في الجملة قفطر الفرق بينه وبين الكافر اذ لم يكن له أهلية الشهادة على المسلم أصلا (قوله ومن قذف أوزني الخ) بخلاف ما اذا زنى وقذف وشرب حيث يحد لكل واحد منها لعدم حصول المقصود بالبعث اذا اغراض مختلفة فان المقصود من حد الزنى صيانة الانساب ومن حد القذف صيانة الاعراض ومن حد الشرب صيانة العقول فلا يحصل بكل جنس الاما قصد لشرعه ولا يوالى بينهما خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول ويبدأ بحد القذف أولا لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بحد الزنى وان شاء بالقطع لاستوائهما في القوة اذ هما ثابتان بالكتاب ويؤخر حد الشرب لانه أضعف منهما ولو كان مع هذا جراحة توجب القصاص يبدأ بالقصاص لانه حق العبد ثم حد القذف ثم الاقوى فالاقوى زيلعي واعلم أن هذا كله اذا كان غير محصن فان كان محصنا بدأ بالقصاص في الجراحة كفقه العيين ثم بعد حد القذف يرجعه لان حد السرقة والشرب محض حق الله وتعالى أجمعت الحدود لمحق الله وفيها قتل نفس وترك ماسوى ذلك الا أنه يضمن المال المسروق فيؤخذ من تركه لان الضمان انما يسقط لضرورة القطع ولم يوجد نهر واستفد منه انه اذا وجب عليه القتل قصاصا والرجم للزنى قتل للقصاص لان فيه حق العبد ويسقط عنه الرجم لانه محض حق الله فيترك ولم ار من صرح به (قوله قد فهو ولكله) قيد بكون الحد وقع بعد الفعل المتكرر لانه لو شرب أوزني قد ثم زنى وشرب فانه يحد ثانيا بخلاف ما اذا قذف المهدود ثانيا بالمقذوف الاول حيث لا يحد ثانيا لان المقصود وهو اظهار كذب القاذف ودفع العار عن المقذوف حصل بالاول زيلعي في السرقة وهو باطلا لانه شامل لما اذا كان القذف الثاني بعين اللفظ الاول أو غيره بعد أن يتحد المقذوف اما لو اختلف بان قذفه فحد ثم قال له يا ابن الزانية وأمه ميتة فخاصمه فانه يحد ثانيا بنهر واذا حد ثانيا بخاصمه المقذوف مع أنه قد حد لاجله فلان يحد بمخاصمتها أي ان لو كانت حية بالاول ثم التداخل هنا من قبيل التداخل في المحكم لا السبب وفي سجود التلاوة بالعكس وأفاد تقييده بالحدان التعزير بتعدد بتعدد الغاظة لانه حق العبد و نقل الجموع عن البناية ان التعزير يصح فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والعفو والتكفيل لانه من حقوق العباد انتهى ومثله في الزيلعي مع زيادة قوله وشرع في حق الصبيان ذكركم قبيل كتاب السرقة وذكر في النهر من التعزير ان قبول شهادة النساء مع الرجال مذهب الصحابين ونصه لا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال عند الامام وعنددهما وان قبلت لكنه لا يضرب وانما يجلس الخ ثم ماسبق من التعليل بانه من حقوق العباد أي من خالص حقهم ومافي الدرر من التعزير أي حق العبد غالب فيه بخلاف لكل منهم ولهذا تعقبه عزمي زاده بمافي الخلاصة حيث صرح بان التعزير محض حق العبد ولهذا يجزى فيه الاستحلاف (قوله أي يتداخل) ومن فروع التداخل ما لو جلد للمقذوف الاسوطا واحدا ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شيء عليه للثاني للتداخل ولو ضرب للزنى أو للشرب بعض الجلد فهو بحد ثم زنى أو شرب ثانيا حد حدهما مستأنفا لكان ذلك في القذف يتظر فان حضر الاول الى القاضي يتم الاول ولا شيء للثاني وان حضر الثاني وحده يحد حدهما مستأنفا للثاني ويصل الاول ولو قذف عبدا فعتق ثم قذف آخر فاخذ الاول فضرب أو بعين ثم أخذه الثاني يتم له ثمانون عيني يعني لو قوع الاربعين لهما كما في النهر وحمل ما مر من أنه يكمل السوط فقط على ما اذا حضرا جميعا (فسرع) أقربا للقذف وأدعى أنه له شهود على زنى المقذوف واستأجل لاحضارهم وجعل الى قيام المجلس فان عجز حذو ولا يكفل بل يجلس ويقال له ابعث اليهم من يحضرهم درر و ذكر ابن رستم

تسقط شهادته وان تاب واذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على اهل الذمة فان أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين والعبد اذا حد في قذف ثم عتق لم تقبل شهادته (ومن قذف) مطلقا سواء كان المقذوف واحدا او متعددا (أوزني) مطلقا سواء كان مطلقا سواء كان النساء (أو شرب) واحدة او جماعة من النساء (أو شرب) مطلقا سواء كان المشروب جنسا واحدا او اجناسا مختلفة (مرارا) هذا متعلق بكل واحد منهما (قد فهو) أي لكل مرارا ولكل (أي لكل) قذف مرارا أي زنى مرارا ولكل شرب مرارا أي يتداخل وقال الشافعي ان اختلف المقذوف او القذف وهو الزنى بان قذف غير الاول أو قذف الاول لكن زنى آخر لا يتداخل الحد بل يجب لكل قذف حد

عن محمدانه اذا لم يكن له من يأتي بهم اطلقه وبث معه واحدا من شرطه لبرده عليه ففتح وفيه اشارة الى أن المراد بالحبس حقه ففتح وقال في البسائع والمراد بالحبس الملازمة أي يقال للذبح لازمه الى هذا الوقت فان احضر البيعة والاخلى سبيله كذا في الشربلية ولا يخفى أن صواب قوله والاخلى سبيله ابداله بقوله والاخذ

* (فصل في التعزير) لما ذكرنا المحذور وهي الزواجر المقدرة شرعا في زواجر غير مقدرة زيلعي وما في النهر من قوله وأخرها الضم فيها فيه تأمل الساساني من قوله وأشد الضرب التعزير ولانه قد يكون بالقتل واعلم ان التعزير يملكه الانسان وان لم يكن محتسبا لكن حالة المباشرة لا بعد الفراغ لان ذلك نهى عن المنكر وكل احد ما موربه الا الزوج والمولى فانهما يملكانه مطلقا ولو بعد الفراغ حتى لو رأى رجلا يربى باجنبيه أو بامرأته أو بمجمر من محارمه حل له قتله ان لم ينزج بالاباقتل وكذا يحل قتلها ان طوعته والغلام كالمرأة ولا فرق في جواز قتل الزاني بين المحصن وغيره بخلاف من قيد به لانه حيث تعين القتل طريقا لازالته فلا معنى لاشتراط الاحسان وعلى هذا القياس المكابرة وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والاعونة والسعاة يباح قتلهم ويثاب قتلهم نهر ولا فرق في اشتراط القيد المذكور بين الاجنبية وغيرها خلافا لظاهر كلام الزيلعي فانه يفيد التفرقة ونصه وسئل الهندواني عن رجل وجد رجلا مع امرأة يحل له قتله قال ان كان يعلم انه ينزج بالصباح والضرب بمادون السلاح لا والاحل قتله وكذا المرأة ان طوعته وفي النية رأى رجلا مع امرأته أو محرمه وهما مطاوعان قتل الرجل والمرأة جميعا وما في النية مطلق يجب حمله على التقيد توفيقا بين كلامهم ومن هنا جزم ابن وهبان في نظمه بالشرط المذكور مطلقا قال في النهر وهو الحق وفيه عن فتح القدير الذي يجب حقه لا بعد لا يفهم الا الحاكم لتوقفه على الدعوى الا أن يحكم فيه وقوله الا ان يحكم فيه بضم الياء وبكسر الكاف المشددة أي الا أن يحكم فيه المحضمان فغذف الفاعل لدلالة الدعوى عليه (قوله وهو التأديب الخ) وفي القاموس انه من اسماء الاضداد يطلق على التخميم والتعظيم وعلى التأديب وعلى أشد الضرب وعلى ضربه دون الحد انتهى قال ابن حجر الهيتمي الظاهر أن هذا الأخير غلط لان هذا موضع شرعي لا لغوي اذ لا يعرف الامن جهة الشرع فكيف ينسب لاهل اللغة المجاهلين بذلك من أصله والذي في الصحاح بعد تفسيره بالضرب ومنه سمي ضرب مادون الحد تعزيرا فاشار الى أن هذه الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة اللغوية بزيادة قيد وهو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعي فهو كلفظ الصلاة المنقولة لوجود المعنى اللغوي مع زيادة هذه دقيقة مهمة تغفل لها صاحب الصحاح وغفل عنها صاحب القاموس وقد وقع له نظير ذلك كثيرا وهو غلط يتعين التفتن له انتهى وأقره في النهر لكن نظره في المحوى بان المستفيض من صنيع صاحب القاموس انه لم يلتزم الاوضاع اللغوية فقط بل يذكّر المنقولات الشرعية والاصطلاحية وكذا: الالفاظ الفارسية تكثير الفوائد وربما يشعر بكلامه في الدباجة بذلك انتهى (قوله واصله من التعزير) يظهر هل هو بفتح العين أو ضمها جوى وضبطه شيخنا بالقلم بالفتح اعلم أن شرط جوب التعزير العقل فقط فيه عزير كل عاقل ارتكب جنابة ليس لها حد مقدّر سواء كان حرا أو عبدا ذكر أو أنثى مسلما أو كافرا بالغ أو صبيا بهدأ أن يكون عاقلا لان هؤلاء أهل العقوبة الا الصبي العاقل فانه يعزّر تأديبا لا عقوبة لانه من أهل التأديب الا ترى الى ما روى عنه عليه السلام انه قال مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعاً واضربوهم عليها اذا بلغوا عشرة وذلك بطريق التأديب لا بطريق العقوبة لانها تستدعي الجنابة وفعل الصبي لا يوصف بها جوى عن البدائع واعلم انه ينقسم الى ما هو حق الله وحق العبد والاول يجب على الامام ولا يحل له تركه الا اذا علم انه انزج قبله ويتفرع عليه أنه يجوز اثباته بجمع شهادته فيكون مدعى اشهاد اذا كان معه آخر نهر (قوله ثم قد يكون بالحبس) وقد يكون بالنفي أيضا فقد ذكر العيني في شرح البخاري أن من آذى المسلم ينفي عن البلد بذلك فاستي عبد الله بن عمر وبالأخراج من الدار قال في البرازية ويقدم الاعتذار على مظهر الفسق في دانه فان كف

(ان سئل في التعزير) وهو التأديب
دون المد والصله من التعزير بمعنى الرد
والردع ثم قد يكون بالحبس

والاحبس اوده أسواطاً وزججه عن داره اذا لكل يصلح تعزيراً وعن الصغار أنه امر بتعزير ابدار
 الفاسق ثم قال في الدرر لم ينقل احراق بيت الخمار انتهى وأقول نقل المحوى عن البرجندی أنه يكون
 باحراق بيت الخمار والقتل سياسة في حق الامام للتدعة انتهى وقوله في النهر وبقدم الاعذار أي سلب
 العذر كما في حديث اعذر الله الخ الحديث شيخنا (قوله وقديكون بالصفع) ذكر أبو اليسر السرخسي أنه
 لا يباح التعزير بالصفع لانه من اعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه أهل القبلة والصفع الضرب
 على القفا بجر أي الضرب بالكف نوح أفندي (قوله وأرى ان يأخذ من الخ) ظاهر في أنه اعاد ذكره
 تفقها وبه صرح في النهر عن المجتبى وأرى بضم الحزة (قوله فيمسكه) أي ايرده عليه بعد التوبة بدليل
 قوله فان أيسر عن توبته الخ (قوله ثم نسخ) لئلا يكون ذريعة الى اخذ الظلمة أموال الناس بغير حق
 (قوله ثم التعزير على أربع مراتب) هذابتغى عدم تقويضه ثم ما ذكره الشارح من كونه مرتباً بحكاه
 العيني بقبيل بعد ان ذكر أولاً أنه ليس فيه شيء معتد وانما هو مفوض الى رأى الامام على ما تقتضيه
 جنائياتهم ووجهه كما في الزياهي أن من الناس من ينزج باليسير ومنهم من لا ينزج بالكثير واعلم أنه
 يضرب قائماً في ازار واحد شرب ليلية عن الفتح وفيها عن فتاوى قاضيان يضرب في التعزير قائماً عليه
 ثيابه وينزع الحشو والفرو ولا يحد في التعزير انتهى (قوله كالدهاقنة) الدهاقنة كابر القرية وقيل
 مالكوهافارسي معرب وانى أفندي وفي المصباح الدهقان معرب قيل يطلق على رئيس القرية وعلى
 التاجر وعلى من له مال وعقار وداله مكسورة وفي لغة تضم والجمع دهاقين ودهقن الرجل وتدهقن
 كثر ماله ويقال للمرأة دهقانة وذكر المحوى عن رسالة ابن السكال ان دهقان مركب من كلمتين احدهما
 ده ومعناه القرية والاخرى خان ومعناه الرئيس ثم جعل المركب منهما علماً وأصل ده خان ده فعل
 هذادهقان من الالقاب الشريفة المشعرة بالمدح والتعظيم لكن ذكر بعضهم أنه لو قال لعربي ياد دهقان
 لاحذ عليه فهذا يقتضي أنه صفة ذم وهذا علو المسئلة بان العرب يستنكفون عن هذا الاسم انتهى
 (قوله والمجرالى باب القاضى) أى المجرى من مجلس القاضى بهدنبوت التعزير عليه شيخنا واعلم ان للقاضى
 أن يعزرنفسه ويقبل قوله في ذلك في جامع الفصولين وغيره قال المقضى عليه للقاضى أخذت
 الرشوة فله تعزيره شيخ زين في رسالته وهذا ينبغي أن يحمل على ما ذالم يكن كذلك في نفس الامر يدل
 عليه ما سياتى في الشارح حيث قيد قول المصنف ومن قذف مسلماً يافاسق بقوله وهو ليس بفاسق
 وقال في النهر فان كان لا يعزرنه لانه صادق في الاخبار وهو صريح في أنه ان كان أخذ الرشوة لم يعزرنه (قوله
 الاعلام فقط) أشار بقوله فقط الى وجه الفرق بينه وبين سابقه فتعزير اشراف الاشراف لاجريه ويحمل
 قول القاضى بلغنى انك فعلت كذا فلا تفعل على ما اذا اجتمع به من غير سبق طلبه والايخذ الثانى والاول
 وعلى ما ذكر في البدائع التمييز ظاهر لقوله تعزير اشراف الاشراف بالاعلام المجرد وهو ان يبعث القاضى
 أمينه اليه فيقول بلغنى انك فعلت كذا وكذا وتعزير الاشراف الاعلام والمجرالى باب القاضى والمخاطب
 بالمواجهة شرب ليلية وهذا أى حمل قول القاضى له بلغنى الخ على ما اذا اجتمع به من غير سبق طلبه كيلا
 يتقدم سابقه ينتبى على أن المراد من المجرالى باب القاضى هو أن يبعث القاضى أحداً منائه لاجل حضاره
 وهذا هو الذى فهمه الشيخ حسن الشعرنبلالى فاضطر الى الحمل المذكور وأما على ما قدمناه عن شيخنا في
 تفسير المجرالى باب القاضى فالفرق حاصل مطلقاً ولو بدون هذا الحمل (قوله بلغنى انك فعلت كذا
 فلا تفعل) وينبى أن لا يكون على اطلاقه فان من كان من اشراف الاشراف لوضرب غيره فادماه لا يكتفى
 في تعزيره بقول القاضى ما مراد لا ينزج بذلك وقد رأيت بعض القضاة من الاخوان من أدبه بالضرب
 بذلك وأرى أنه صواب نهر وقول المسئلة غير مطلقة بل قيدها في النهاية بان يكون ما مر من قوله
 بلغنى انك فعلت كذا فلا تفعل مع النظر بوجه عبوس ولا يخفى ان هذا مع ملاحظة السبب فلا بد ان
 يكون مما لا يبلغ به أدنى الحد كما اذا أصاب من أجنبية غير الجماع شرب ليلية فان كان السبب مما

وقديكون بالصفع وتعزيرك الاذن
 وقديكون بالكلام العنيف وقدي
 يكون بالضرب وعن أبي يوسف ان
 التعزير بأخذ المال يجوز للسلطان
 ولم يذكر كيفية الاخذ وأرى ان
 يأخذ فيمسكه فان أيسر عن توبته
 يصرفه الى ما يرى وفيه شك الا ان
 تعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام
 ثم نسخ وفي شرح أبي اليسر التعزير
 بالشتم مشروع ولكن بعد ان لا يكون
 قدفا كذا في الزاهدى ثم التعزير على
 أربع مراتب تعزير الاشراف والمجرالى
 والقواد وغيرهم الاشراف والمجرالى
 باب القاضى والقواد جمع قائد وهم
 رؤساء العسكر وتعزير اشراف
 الاشراف كالقضاة والعلماء الاشراف
 فقط بأن يقول بلغنى انك فعلت كذا
 فلا تفعل وتعزير أساط الناس

يبلغ أدنى الحمد فلا يكتفى بذلك بل يعززه بما فوقه لا بالضرب كما قال صاحب النهر فانه افراط حموى
واعلم انه يعززه من شهد شرب الشاربين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركوة خمر
والمفطر في نهار رمضان والمسلم يبيع الخمر أو يأكل الربا وكذا المغني والناسخ يعزرون ويحبسون حتى
يحد نواوبة قال في النهر ولم أر ما اذا وجد منه رائحة الخمر وينبغي ان يعزروه هي حادثة الفتوى قال الحموى
وأقول في شرح البرجندی عن القنية اذا وجد منه رائحة الخمر يدون السكر يعزروه ولا يحد انتهى ولا مفهوم
لقوله بدون السكر اذ لو وجد سكران لا يحد ما لم يثبت شربه بينة أو اقرار ونقل الحموى أيضا عن المفتاح
لواستنتج القاضي عن القضاء بعد ظهور عدالة الشهود بأنهم يعزل ويجب التعزير وفي السراجية ومن لم
مسلم أو رفع من دله على رأسه في السوق عزرو في الفتاوى الكبرى للخاص من قال لا أعلم بفتوى
الفقهاء أو ليس كما أفتوا يعزروه في الطلبة اذا تزوج الذمي مسلمة ودخل بها يعزروه في النخاسة من قال
لمسلم يا عدو الله يعزروه انتهى (قوله كالسوقية) ضبطه بعضهم بضم السين المشددة وكسر القاف وبعده
يا مشددة مفتوحة فهو جمع سوقى وذكر بعضهم انه بضم السين المشددة وفتح الواو المخففة وليس بعده يا
فهو بوزن غرفة ويطلق السوقية على الواحد والثنى والجمع وربما جمع على سوق كغرفة وغرف كما
في المصباح (قوله الاخساء) عبر في الدرر بالخماسة وتعقبه عزمي بان الصواب الاخساء فان لفظ
الخمسائس غير ثابت في اللغة ولا موجود في كلامهم وان ثبت فهو جمع خميسة كخصائص جمع خصيص
ولا معنى له في هذا المقام انتهى (قوله ومن قذف مملوكا أو كافرا بازني الخ) لانه جنابة قذف وقد
امتنع وجوب الحد لقدر الاحصان فوجب التعزير ولم يذيل بل بالغ بالتعزير غاية وفي الصورة لا تية الرأى
الى الامام وصورتان أخريان يجب فيهما البلوغ في التعزير غاية احدهما اذا أصاب من الاجنبية كل
حرام غير الجماع والثانية ما اذا أخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج درر عن السكا في وما في العيني
بعد قول المصنف عزرو من قوله الا انه لا يبلغ به غاية في الاول والرأى في الثاني الى الامام انتهى وأراد
بالثاني ما عدا الاول صوابه يبلغ به حد في النافية شيخ شاهين (قوله أو قذف مسلما) أو ذميا كما
في الفتح وفي القنية قال لهودى أو مجوسى يا كافرا بآثم ان شق عليه قال في البحر ومقتضاه انه يعزروه ونظر
فيه في النهر قال شيخنا ووجه ان الكفر قائم به وان كان هو يزعم خلافه والمحصل ان كل من ارتكب
منكرا أو أذى مسلما بغير حق بقول أو فعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كما كذب ولو بغير العين أو إشارة
اليدي يعزروه لانه غيبة كما يجب في المحظور تركه مرتكب محرم وكل من ارتكب معصية لا حذر فيها يلزمه
التعزير تنوير وشرحه عن الاشياء (قوله بيا فاسق) هذا أعنى اطلاق القذف على الشتم مجاز شرعى
وان كان حقيقة لغوية اذ هو ارمى لغة نهر (قوله وهو ليس بفاقد) فيه إيماء الى ما في النهر من انه
انما يعزروه بهذه الالفاظ اذ لم يكن متصفا بها فان كان لا يعزروه لانه صادق في الاخبار وان لم يعرف فسقه
وأراد اقامة البينة على فسقه قال في القنية لا تسمع لان البينة على مجرد الجرح بخلاف ما لو قال له يا زاني
وأراد اثباته بالبينة فانه يسمع كما في التنوير وفي النهر عن البحر هذا اذا شهدوا على فسقه ولم يبينوه فان
يبنوه بما يتضمن اثبات حق لله أو للعباد كما ادعى القائل انه رآه قبل أجنبيه وأقام شاهدين قبلت
فينبغي للقاضي ان يسأل القائل عن سبب فسقه فان بين سببا شرعا طلب منه اقامة البينة فلو قال هو
ترك الواجب عليه سأل القاضي عما يجب عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه وهذا اذا
لم يخرج أى شبهة يخرج الدعوى لما في القنية ادعى عند القاضي سرقة وعجز عن اثباتها لا يعزروه في
السراجية ادعى عليه ما يوجب تكفيره وعجز عن اثبات ان صدر كلامه على وجه الدعوى عند المحاكم
لا يجب عليه شيء أما اذا صدر على وجه السب والافتقاص فانه يعزروه انتهى (قوله ويا كافرا) فيه إيماء
الى انه لا يكفر وكان الفقيه أبو بكر العشم يقول يكفر والاول أصح وفي التتارخانية قال بعضهم من قال
لا تحربا كافرا لا يجب التعزير لم يقبل يا كافرا بالله لان الله تعالى سمي المؤمن كافرا بالطاغوت فيكون

كالسوقية الاخساء والجماع والمحبس
وتعزير الاخساء الاعلام والجماع والمحبس
والضرب (ومن قذف مملوكا) مطلقا
سواء كان المملوك كافرا أو فاسقا (أو)
قذف (كافرا بازني أو) قذف (مسلما)
بيا فاسق وهو ليس بفاقد
يا زاني الفاسق (ويا كافرا) يا يهودى
يا نصرانى

محتملا نهر قال في الشربلية قلت ويرجح خلافه حالة السب فلهذا أطلقه في الهداية وغيرها انتهى
وفي النهر عن الخلاصة لو قال له يا كافر فأجابه بقوله ليك كفر الخ قال ابن الملك في شرح المشارق عند
قوله عليه السلام إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أي رجع بكامة الكفر اعلم أن هذا الحديث مشكل
لأن من قال لأخيه يا كافر وإن لم يكن متأولا إذا لم يعتد بطلان دين الاسلام يكون كاذبا في حقه وبالكبيرة
لا يكفر المسلم عند أهل السنة فيكون محمولا على المستحل قال شارحه الضمير في بها عائدا إلى المعصية
المذكورة حكما يعني رجع بمعصية أكفاره (قوله يا ابن النصراني) وأبوه ليس بنصراني فلو كان لا يعزر
واقصر المصنف في مسائل الشتم على النداء وليس بقيد لأن الأخبار كذلك كما إذا قال أنت فاسق أو فلان
فاسق ونحوه قال في القنية يا منافق أو أنت منافق يعزر بحر (قوله يا فاجر) لم أر من فرق بين الفسق
والفجور والظاهر أن الأول أعم وعن هذا قال في القنية شهد أحدهما أنه قال له يا فاسق والآخر أنه قال
له يا فاجر لا تقبل نهر وأقره شيخنا والسيد المحمدي ويدل عليه ما في الدرر حيث قال الفاجرة من تبشر كل
معصية الخ اذ مقتضاه أنها إذا ارتكبت نوعا من المعاصي لا تكون فاجرة بل فاسقة (قوله يا منافق) هو
الذي يظهر الإيمان ويخفي الكفر في الجنان حموي وظاهر الدرر فيمدان الزنديق بمعناه قال وكذا
يعزر بقوله يا رافضي يا مبتدعي (قوله يا لوطي يا من يعمل الخ) جمع بينهما إيماء إلى أنه لا فرق بينهما
في وجوب التعزير حيث صدر ذلك في غضب وكذا الوعود بالفضل بالقيج نهر عن الفتح خلافا لمن قال إذا قال
له يا لوطي يسئل أن عني أنه من قوم لوط صلى الله عليه وسلم لا يعزروا ن عني أنه يعمل عمل قوم لوط عزز
على قول الإمام وحده على قولهما بمنزلة ما لو قذفه بصريح الزني (قوله يا من يلعب بالصبيان) لم أروجه
وجوب التعزير بهذا اللفظ وقد يقال إن قرينة الغضب والسب دلت على أن المراد باللعب هو الفعل
القيج (قوله يا كل الربا يشارب الخمر) يعني وكان غير معروف بذلك شربا ليلية وقد قدمنا ما يفيد
(قوله أي الذي لا غيره له من يدخل على امرأته) أي ليزني بها فليس المراد مطلق الدخول دل على ذلك
قوله في الدرر وهو من لا يغار على زني أهله انتهى وسيأتي في كلام الشارح ما يشير إليه في الكلام على الفرق
بينه وبين كشحان والديوث بتثليث الدال وفي المصباح داث الشيء ديثا من باب باع ويعدى بالتثقيل
فيقال ديثه ومنه اشتق الديوث (فرع) فاسق تاب وقال إن رجعت إلى ذلك فاشهدوا عليه أنه رافضي فرجع
لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال إن رجعت فهو كافر فرجع تركه كفارة يمين در (قوله يا مخنث) بفتح
النون أما بكسرهما فإرادف اللوطي نهر (قوله يا خائن) هو الذي يخون فيما في يده من الأمانات حموي
(قوله يا ابن القعبة) بضم القاف وسكون الحاء المهملة زهي كلمة مولدة حموي عن المفتاح وفي الدرر
عن الفتاوى الظهيرية القعبة الزانية مأخوذة من القحاب وهو السعال وكانت الزانية في العرب إذا مر بها
رجل سعلت ليقضي حاجته منها فسميت الزانية لهذا فحبة وقيل من تكون همها الزني وقيل هي أخفش
من الزانية لأن الزانية قد تفعل سرا وتأنف منه والقعبة من تجاهر به بالاجرة أقول مقتضاه أن يكون
في القعبة معنى الزني مع زيادة أمر قيح فينبغي أن يجب فيه الحد كما وجب في ابن الزانية اللهم إلا أن يقال
أن الحد إنما يجب إذا قذف بصريح الزني أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء كما إذا قال لست
لابيك أو لست بابن فلان أبيه في الغضب ولفظ القعبة لم يوضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه لمعنى
آخر كما مر ولا يدل عليه اقتضاء وهو ظاهر ويؤيده ما قال الزيلعي لا يقال يجب الحد بقوله لغيره لست
لابيك وهو ليس بصريح في الزني لاحتمال أن يكون من غيره بالوط بالشبهة لانا نقول فيه نسبة أمه إلى
الزني اقتضاء والمقتضى إذا ثبت ثبت بجميع لوازمه فيجب الحد إذا ثبت اقتضاء كالثابت بالعبارة هذا
غايه ما يمكن في هذا المقام لكنه بعدم وضع تأمل انتهى ولعل وجه التأمل هو أن لفظ القعبة لم يسمع
استعماله في غير هذا المعنى واخذه من القحاب بمعنى السعال لا يدل على ذلك فقوله في سياق بيان الفرق
بين المستثنين بل استعمل فيه بعد وضعه لمعنى آخر كما لم يظهر له وجه صحة شيخنا عن هزمي زاده قلت فإني

يا ابن النصراني (يا مخنث بالصل)
وهو ليس بالصل (يا فاجر يا منافق)
يا من يعمل عمل قوم لوط (يا من
بالوطي) يا كل الربا يشارب
يلعب بالصبيان (أي الذي لا غيره له من
الخمر يا ديوث) (يا مخنث) أي
يدخل على امرأته
الذي في أعضائه لبن وفي كلامه تكسر
(يا خائن يا ابن القعبة)

الشرنبلالية من منخ الغفار معزى الى المضمرات من ان المحجب بقوله يا ابن القعبة مؤيد لما ذكره عزى زاده
من عدم صحة الفرق بين المسئلتين واذ قد عرفت هذا ظهر لك ان ما ذكره بعضهم من الفرق بين القعبة وابن
القعبة فأوجب حد القذف في الثاني دون الاول محض تحكم ثم ظهران وجه عدم وجوب حد القذف
في الاول يحمل على ما اذا كان المخاطب بالقعبة وابن القعبة رجلا فلا يحد في الاول للتيقن بكذبه بخلاف
الثاني والسعال مأخوذ من سعل يسعل بالضم كما في المختار وقوله وتأنف أنف من باب طرب أنفة بفتح
استنكف كما في المختار (قوله وهي المرأة الفاجرة) فيه إشارة الى ان عدم حد القذف لا يشكل لما قد مناه
عن الدرر من ان الفاجرة هي التي تباشر كل معصية فلا تكون في معنى الزانية ولا في حكمه فلا حد به انتهى
فما في منخ الغفار من لزوم الحد به ضعيف وان أقره في الشرنبلالية ولهذا قال شيخنا رحمه الله كيف يجب
الحد باب القعبة مع الاختلاف في معناه ولهذا قال الوافي رحمه الله اختلاف معناه في نفسه كاف في درء الحد
لكن بقي الاشكال بقوله لست لا يثبت فانه بانضمام القرينة يوجب الحد وان كان محتملا لمعنى آخر انتهى
وفي كلام المصنف ايما الى انه اذا شتم أصله يعزر بطلب الولد كما ابن الفاسق يا ابن الكافر ثم رأيت
العلامة نوح أفندي تعقب ما ذكره واني أفندي فقال فيه بحث لان ظاهره يدل على بقاء الاحتمال بعد
انضمام القرينة وليس كذلك لان وجود الاحتمال انما هو عند عدم القرينة الدالة على تعيين المراد
واما عند وجودها فلا احتمال أصلا والاخرجت القرينة عن كونها قرينة اذ شأن القرينة تخصيص بعض
المحتملات بالارادة انتهى (قوله يازنديق) هو بمعنى المنافق نهر (قوله يا قرطبان) تنبيه قرطب
وأبان سئل بعضهم عن القرطبان فقال كانت امرأة في الجاهلية يقال لها أم أبان وكان لها قرطب وكانت
بنتها تزي بدرهمين وكان الناس يقولون تذهب الى قرطب أم أبان فكثير ذلك فقالت العامة قرطبان
وهذه التنبيه جاءت على خلاف الغالب لان التنبيه عند العرب تجاوزا اذا اتفق الاسمان في اللفظ غالبا
حتى اختلفا في اللفظ لم يجر تنبيههما وما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه حموي والقرطبان مرادف للديوث
ذكره في الدرر ونقل الحموي عن البناية ان القرطبان والسكثان لم أرهما في كلام العرب ومعناها عند
العامة مثل الديوث الخوذ كانه بفتح الكاف وفي العيني قيل هو السبب للجمع بين اثنين لمعنى غير مدوح
الخ والسكثان بالخاء المعجمة وقيل بالخاء المهملة نوح أفندي (قوله يا ماوى الزواني) هو الذي تأوى
اليه النساء الزانيات عيسى (قوله يا حرام زاده) معناه المتولد من الوطء الحرام فهو اعم من ولد الزنى
صكا الوطء حالة الحيض وفي العرف لا يراد به الا ولد الزنى وكثيرا ما يراد به الحب الاثيم درو الخب بفتح
الخاء المعجمة وكسرها وتشديد الباء الرجل الخداع المجرى كما في القاموس قال شيخنا والمجرى بالضم
الخبث ثم اعلم ان ما ذكره المصنف من انه يعزر بحرام زاده فأفادانه لاحد فيه بخلاف لما نقله الحموي
عن المفتاح حيث قال قال أبو الفضل الكرماني يحد أي حد القذف بقوله حرام زاده انتهى والوجه عدم
الحد لعدم القذف بصرح الزنى (قوله عزز) لانه آذاه بالحاق الشين به ولا مدخل للقياس في باب
الحدود فوجب التعزير بربلي وكذا يبرز بالورع البارد كما اذا وجد ثمرة ملقاة على الارض فعرفها نهر
عن التتارخانية (قوله جواب من وخبره) فالجواب باعتبار جهة الشرطية والخبر باعتبار جهة
الابتدائية ولا خلاف في الاول واختلفوا في الثاني على أقوال ثلاثة الاول ما ذكره الشارح والثاني
وهو الاصح انه جملة الشرط والثالث انه مجموع الجملتين (قوله ليس عليه شيء) يعني الا ان يستفسر
فيقول عذبت به فعل قوم لوط والصحيح انه يعزر مطلقا ان كان في غضب كما سبق (قوله عند أبي حنيفة)
قيد به لانه عنده ما يحد حد القذف كما سبق (قوله يا حجام) بخلاف يا ابن الحجام فقد جزم الزبلي
بالتعزير فيه لكن قال في النهر وهو تحكم وما في البحر من الفرق بأن كذبه غير ظاهر بموت أبيه بخلاف
الاول لان حرفته مشاهدة مدفوع بأن المحكم لتعزيره غير مقيد بموت أبيه وعلى هذا فينبى التعزير في بقاء
بالاولى قال في البحر لانه بمعنى يا مفتوح وقد صرح في الظهيرية بوجوب التعزير فيه لانه الحق

وهي المرأة الفاجرة (يا زنديق يا قرطبان
يا ماوى الزواني أو اللصوص يا حرام
زاده عزز) في جميع الصور المذكورة
هذا جواب من وخبره وذكر في التعزير
ولو قال بالوطء ليس عليه شيء ولو قال
نامن يعمل قوم لوط فغيبه التعزير
عند أبي حنيفة (و) من قذف رجلا
(يا كلب يا تيس) التيس هو الذكر
من المعزوم الجمع تيس واتييس ويقال
لاذكر من الضباء ايضا تيس والاثني عن
(يا حمار يا خنزير يا برة يا حبة يا ذئب
يا حجام يا بغاء)

الشيخ به إلا أن خسرو وجه عدم التعزير بأنه من شتم العوام ولا يقصدون به معنى معين انتهى (قوله البغاء) هو الذي يعلم بفجورها ويرضى فهو على هذا كالديوث في الدر والبحر والنهران المأبون وذكر العيني أنه المخت في صرف الناس ثم قال وفي شرح الوقاية لفظ البغاء من شتم العوام يتقوهون به فلا يعرفون ما يقولون قال العيني وفيه نظرات انتهى قال شيخنا وجه النظر أنك عرفت أن البغاء هو المخت في عرف الناس وفيه التعزير وجوابه أن صاحب شرح الوقاية أدرك منه بعرف أهل بلده وما قدمه الشيخ العيني من أنه في عرف الناس المخت لا ينافي ما قاله في شرح الوقاية لأن المراد بالناس قوم مخصوصون وكل قوم بخلاف ما يوجبهم وإن أراد الشيخ العيني بالناس عمومهم قاطبة كما هو ظاهر صنعه فغير مسلم وحيث أن المناسب في شرح المتن ما ذكره شرح الوقاية انتهى (قوله يا ولدا الحرام) قال في البحر وأما ولدا الحرام فينبغي التعزير به فإنه في العرف بمعنى يا ولدا الزنى فلم يجب القذف لأنه ليس بصريح وقد لحق الشيخ به وقد أبدله في فتح القدير بيا ولدا الحمار وهذا هو الظاهر انتهى (قوله يانا كس بامنكوس) على وزن فاعل ومفعول من نكس الرجل نكسا فهو منكوس يقال تعساله ونكسكسا وقيل النكس من القوم المقصر عن غاية النجدة والكرم والنكس أيضا الضعيف وكل ذلك عسفة للذم عني يقال نكس الشيء فانتكس قلبه على رأسه وبابه نصر مختار صحاح (قوله يا سخره) يضم السين وسكون الحاء وهو الذي يسخر منه وأما سخره يضم السين وفتح الحاء فهو الذي يسخر من الناس عني (قوله يا فحكت) يضم الضاد وسكون الحاء وهو الذي يفحك عليه الناس وأما يفتح الحاء فهو الذي يفحك عليهم عني واختار في الغاية التعزير فيهما وفي ياسحر يا مقامر وفي الملتقى واستخدموا التعزير لما قول له فقها أو علويا در (قوله يا كشتخان) بفتح الكاف وكسرهما حموى عن المفتاح (قوله أي الذي يتساهل في أمر الغيرة) نقل الحموى عن الفراهيدي أنه الذي لا دين له انتهى قلت وعلى كل فينبغي وجوب التعزير به خصوصاً على ما نقله الشافعي عن القاموس والمغرب من أن الكشتخان هو الذي يفتخر بالظهور وهو بالحاء المهملة أو الحاء المعجمة ذكر في النهران بالحاء المهملة وكذا الشافعي عن خط الرازي قال وكس تحتها به كبير البطن لكن نقل عن القاموس من باب الحاء المعجمة الكشتخان ويكسر الديوث وكنته كشتخا قال له يا كشتخان انتهى وكونه بالحاء المهملة حكاه نوح أفندي بقليل (قوله يا بله) هو الذي غلب عليه سلامة الصدر كذا في الصحاح وفي المفتاح أنه الذي لا عقل له حموى (قوله يا موسوس) من الوسواس بكسر الواو وهو حديث النفس أو من الوسواس بفتح الواو وهو اسم الشيطان عني (قوله وقيل في عرفنا الخ) اختار هذا القيل المندواني في المسئلة ثلاثة أقوال المذهب وهو ظاهر الرواية لا يعزير مطلقاً ومختار المندواني التعزير مطلقاً والثالث التفصيل أن كان المخاطب من الأشراف يعزير والافلاشر ببالمة عن الفتح وقوى شيخنا ما اختاره المندواني بأنه الموافق لما ذكرناه من الضابط كل من ارتكب منكراً أو أذى مسلماً بغير حق يقول أو فعل أو أشارة يذيلزمه التعزير (قوله واكثر التعزير الخ) والأصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين نقل بتحقيق بلغ من البلوغ وهو السماع وأما ما يجري على السنة الفقهاء من التشديد أن صح فعل حذف المفعول الأول والتقدير من بلغ التعزير حد في غير حد وفيه نبذة تعرف بالتأمل الصحيح وأرى أن يكون تقديره من بلغ الضرب في غيره حد فهو من المعتدين شيخنا عن العناية (قوله تسعة وثلاثون) لأن مطلق ما روينا تناول حد العبيد وأقله أربعون فنقص عنه بسوط (قوله جلدات) بتعريض العين في الجمع شيخنا (قوله خمسة وسبعون) اعتبار الحد الأحرار أي لأقله لأنهم الأصل فنقص عنه خمسة روى ذلك عن علي فقلده أبو يوسف وفي رواية عن أبي يوسف نقص عنه سوطاً والحاصل أن تنقيص الخمس هو ظاهر الرواية والأصح كما في التتارخانية تنقيص سوط واحد ثم وفيه عن الحامو أكثره في الحر خمسة وسبعون عند أبي يوسف وبه ناخذنا انتهى فقد اختلف الترجيح هذا في الحر أما العبد فأكثر تعزيره خمسة وثلاثون لأن أدنى حده أربعون فينقص عنه

البغاء الذي يعلم بفجورها ويرضى
(يا مؤاجر) أي الذي يأخذ أجر الزواني
(يا ولدا الحرام) أي الذي يتردد
بغير عمل وهو مأخوذ من قوله لم فرس طاب
وغيره (يا كس بامنكوس) أي الذي
يا فحكت يا كشتخان (قوله يا سخره)
يتساهل في أمر الغيرة ولا يخلو عن
نوع غيرة بخلاف الديوث (يا بله)
يا موسوس) يا ابن الأسود أو بوليس
كذلك يا رستاني وهو ليس كذلك
يا متعد (لا) يعزير في جميع الصور
الذكورة وقيل في عرفنا يعزير
في بالكل وباجار وبأخزير وبأقار
وقيل أن كان المسبب من الأشراف
كالهتاه والعلوية يعزروا كان من
العامه لا يعزروا وهذا حسن
التعزير تسعة وثلاثون سوطاً وأقله
ثلاث جلدات وقال أبو يوسف في
رواية بلغ التعزير خمسة وسبعون
سوطاً

حسبه كالحرم عزاه في النهر الى السراج (قوله وفي رواية تسعة وسبعون) اعلم ان التعزير بما كثره مقيد بما اذا كان سببه من جنس ما يجب فيه حد القذف نحو ان يقول للذمية او ام ولد بازانة كما في الشرب لئلا يسهل من الحامية وفيه قصور اذا لا يشمل ما لو كان السبب من جنس ما يجب فيه حد الزنى او حد السرقة كما لو اصاب من اجنبية كل محرم غير الجماع او اخذ بعد ما جمع المتاع قبل انخرجه كما قدمناه فلوز كرا محمد مطلقا بمجرد من لفظ القذف لكان أولى قال في البحر وقد وقع التردد فيما لو اعتدى عليه فضربه خمسين سوطا كيف يعزروا وقد لا معنى لهذا التردد مع قول المصنف بعد وصح حسبه بعد الضرب (قوله ان ادناه مفوض الى رأى الامام) حتى لو رأى انه ينزجر بسوط واحد اكتفى به وعلى ما ذكره المصنف تبع القدرى من ان أقله ثلاث يكمل له ثلاثة نهر (قوله في مقرب المس والمقابلة من حد الزنى) صرف الكل نوع الى نوعه ثم اظهر من كلامهم ان المراد من تقريب التعزير لمحد الزنى اذا كان السبب المس او المقابلة ان يكون فيه اكثر المجلدات وكذا المراد من تقريبه الى حد القذف اذا كان السبب قذف غير المحصن بالزنى او المحصن بغيره بان يجلد اكثر مجلدات حد القذف ويترك منها الاقل وهذا هو الظاهر من كلامهم ويدل عليه ايضا لفظ التقريب فان نقل عن العناية من ان تقريب التعزير من حد القذف ان يكون فيه أقل المجلدات بعيد جدا عن التقريب حينئذ لا وجود له أصلا فيجوز الرجوع الى العناية (قوله وصح حسبه بعد الضرب) وصح القيد في السفهاء والدعار واهل الفساد حموى عن المفتاح (قوله واشد الضرب التعزير) لانه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف لئلا يؤدي الى فوات المقصود قال في الشرب لئلا يسهل نقله عن الشيخ فاسم يؤخذ من هذا التعليل ان هذا فيما اذا عزر بمادون اكثره والافسحة وثلاثون من اشد الضرب فوق ثمانين حكما فضلا عن الاربعين مع تنقيص واحد مع الاشدية فيفوت المعنى الذى لاجله نقص يعنى وهو التخفيف (قوله وقيل جمع الاسواط في عضو واحد) كذا في البداية ومنه في اشربة الاصل وفي حدود الاصل يفرق التعزير على الاعضاء وقال الزى يلى ليس في المسئلة اختلاف الزى واختلف الجواب لاختلاف الموضوع فتفرق الضرب على الاعضاء فيما اذا بلغ بالتعزير اقصاه والثانى فيما اذا لم يبلغ وهكذا في الشرب لئلا يسهل من المجتنب وفتح القدير ويتقى المواضع التى تنقضى في الحد ودون ابي يوسف انه يضرب فيه الظهر والالية فقط عني (قوله ثم حد الزنى) لان جنياته اعظم حيث شرع فيه ازجم عني (قوله ثم حد الشرب) لان جنياته مقطوع بها معاشدة الشرب والاحضار الى المحاكم بالارائحة عني فان قلت لا يلزم من المشاهدة التيقن بالسبب لانه قد يكون لاساعة لقمة قلت المراد التيقن من حيث الظاهر كما في الشرب لئلا يسهل (قوله فدمه هدر) لانه فعل ما امر به وفعل المأمور لا يتقيد بالسلامة كالفساد ونحوه هدر وقوله هدر رأى باطل قال في البحر عن ضياء الحكوم ذهب دمه هدر اى باطلا (قوله بخلاف الزى) اذا عزر زوجه الخ) وجه الفرق ان تعزير الزى وجه ليس بواجب فيتعيد بشرط السلامة بخلاف اقامة الحد والتعزير لانه واجب والواجب لا يجمع الضمان واورد ما لو جامع امرأته فهاهنا حيث لا يجب عليه شئ عند الامام الاعظم ومحمد وان كان الجماع مباحا واجيب بأن ضمان المهر قد وجب ابتداء فلوجب الدية لكان فيه ايجاب ضمانين بمقابلة مضمون واحد وهو منافع البضع وذلك لا يجوز ثم اعلم ان عدم وجوب الضمان مقيد بما اذا كانت ممن يجمع مثلها من نقله المرحوم الشيخ شاهين عن البرازية ونصه جامع صغيرة لا يجمع مثلها فان كان اجنبية على عاقلة الدية وان منكوحته فالدية على عاقلة والمهر على الزى فان قلنا فعلى هذا قوله لو وجبت الدية لكان فيه ايجاب ضمانين الخ منقوض قلت لا نسلم نقضه لان المسئلة معروفة فمن يساح جماعها ولا شك ان جماع الصغيرة التى لا تطيقه غير جماع وعن ابي يوسف ان القاضى اذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب الضمان اذا كان يرى ذلك لانه وذا ان اكثر ما عزروا به مائة فان زاد على مائة فهاهنا يجب نصف الدية على بيت المال لان ما زاد على المائة غير مأذون فيه فصل

وفي رواية تسعة وسبعون وهو قول زفر وقول محمد مضطرب في بعض الكتب مع أبي حنيفة وفي بعضها مع أبي يوسف ثم ذكر مشايخنا أن أداه مفعول إلى رأى الإمام يقيم بقدر مفعول المضطرب فيه وعن أبي يوسف ما يرى المصلحة فيه وعن أبي يوسف أن التعزير على قدر ظم الجرم وضغره وعنه أنه يعزب كل نوع من بابه فيعزب اللبس والزيادة من حد الزنى والقذف يعزبان من حد القذف (وصحح) يعزبان من حد القذف وأشد الصرب حبسه بعد الضرب وأشد الصرب التعزير) يريد به الشدة في الضرب وقيل جميع الأسواط في عضو واحد (ثم حد الزنى ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد أو غرد) بأمر الإمام (فما قدمه هادر) وقال الشافعي تعجب ديبه في بيت المال (بخلاف الزوج إذا غرد زوجته

القتل بفعله أذن فيه وبفعله غير مأذون فيه فينصف زيلعي وأعلم أن عدم الضمان فيما إذا قتلها بالجماع أو انقضاه عازاه في النهر للامام وأبي يوسف وهو مخالف لما في الزيلعي حيث عز ذلك للامام ومحمد (قوله ترك الزينة) مقيد بها إذا كانت قادرة على ما وكانت شرعية وكذا الإجابة إذا كانت ماهرة عن المحيض والنفس وكانت خالية عن صوم الغرض حموي عن المفتاح وليس المجاوز مقصودا على الأربعة بل له تعزيزها بما في معناها كما لو ضربت حاربه لغيره لمحققتها ولم تنعظ بوعظه أو ضربت ولدها الصغير لمكانه وقالوا لو قال إن ضربتك بغير جنابة فأمرك بيديك فشمته أو مرقت ثيابه أو أخذت لحبته أو قالت له يا حمار أو يا بله أو كملت اجنيتا أو شأغت معه فسمع صوته اجنيتا أو دعته عليه أو أعطت شيئا من ماله بغير أذنه لم يضر العادة به فضر بها لا يصح كون الأمر في يده لأن ذلك جنابة وهو ظاهر في أن له أن يعزرها في هذه المواضع نهر ومنه ما لو كشفت وجهها على غير محرم وليس منه ما إذا طلبت نفقتها أو كسوتها وألحقت لأن لصاحب الحق يد الملازمة ولسان التقاضي والمعنى الجماع لكل أنها إذا ارتكبت معصية ليس فيها حدم مقدرفان للزوج أن يعزرها وأطلق في الزوجة فشمم الصغيرة إذا الصغر لا يسمع وجوب التعزير في التبيين التعزير مشروط في حق الصبيان وفي القنية مراهق شتم عالما فعليه التعزير وفي الروضة له أن يكره ولده على تعلم القرآن والأدب والعلم وما عن الترجما في البلوغ يعتبر في التعزير برأيه ما وجب حقا لله تعالى بحر (تنبه) ادعت على زوجها ضربا فاحشا ونبت ذلك عليه عزركم لو ضرب المعلم الصبي ضربا فاحشا فإنه يعزرو ويضمنه لومات تنوير وشرحه (قوله وترك الصلاة) في إحدى الروايتين وفي الرواية الأخرى ليس له ضربها لأن نفع الصلاة يعود عليها وعليه والذي عليه الكثير أن له تعزيرها على تركها وعن بعض السلف لأن ألقى الله وصدقاها بذمتي خير من أن أعاش امرأة لا تصلي (قوله والخروج من البيت) وترك غسل الجنابة تنوير (فرع) التعزير لا يسقط بالتوبة كالحمد واستثنى الشافعية ذوي الهيات قبلت وقد مناه لأصحابنا عن القنية وغيرها في الحديث تجافوا عن عقوبة ذوي المروءة إلا في المحدود

* (كتاب السرقة) *

بفتح السين وكسر الراء أولك أسكانها مع فتح السين وكسر هاء ثم هي قسمان صغير وكبرى بدأ بالكلام على الأولى لكنزتها وهي لغة أخذ الشيء في خفاء تنعدي بنفسها وبحرف الجر نهر فيقال سرق منه مالا وسرق مالا حموي عن البرجندي وتسمية السرقة سرقه مجاز كما في المغرب وركنها الأخذ وشرعا باعتبار الحرمة أخذه كذلك أي أخذ الشيء خفية بغير حق نصا كان أولا وباعتبار القطع ما ذكره المصنف در ونهر (قوله لأن الولد من الزنى هالك حكما) كذا في بعض النسخ وفي بعضها هالك معنى (قوله قوام النفوس) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قيام وقوام الشيء بالفتح والكسر عساده الذي يقوم به وينظم ومنهم من يقتصر على الكسر حموي عن المصباح (قوله ثم حد السرقة) أي ثم قدم حد السرقة وفيه أنه لم يبق من المحدود شيء حتى يقدم عليه حد السرقة فالصواب أن يقال ثم ذكر حد السرقة حموي وأقول ليس في كلام الشارح التصريح بلفظ قدم في جانب حد السرقة فيقدر له من العوامل ما يليق به كذكر ونحوه ولم يظهر لي وجه تقديم التعزير على حد السرقة والذي يظهر تأخير حتى عن قطاع الطريق أذ حد قطاع الطريق عقوبة مقدرة وقد يقال ذكر التعزير بعد القذف لمناسبة بينهما ابجتماع أن الغرض من شرعتهما دفع العار عن المخاطب وصيانة عرضه ينشأ عن ذلك إطلاق اسم القذف على الشتم مجازا ولا كذلك حد السرقة لأنه يذكرفيه مسائل لا تعلق بها بالحدود ومن ضمان المال وغيره ولهذا أفرد بها الكتاب على حدة ولما كان قطع اليد من جملة المحدود أورد السرقة عقوبتها (قوله هي أخذ مكاف) ولأنها ناطق بصغير

ترك الزينة أو ترك (الإجابة إذا دعاها إلى فراشه) فانتفاه نجب الدية والمراد بالإجابة التمسك من الوطء لأن الدعوة إلى الفراش كتابة عن الوطء (و) لأجل (ترك الصلاة) أي بخلاف الزوج إذا عزر زوجته لترك الصلاة (و) ترك (الفعل) من الجنابة (أي بخلاف ما إذا عزر (والخروج) (من البيت) ولا زوجته للخروج إذا قبض مهرها يجوز لها الخروج إذا قبض مهرها أو وهبته منه أما قبل قبض مهرها فله أن يخرج في حوائجها وأن تزور أبيها أو سائر محارمها بغیرا من الزوج وفي كتاب العلل في ضرب الولد والزوجة لترك الصلاة رواية أن ذلك كفي جنابات الذخيرة أنه ليس له ضربها على ترك الصلاة بخلاف الأب فإن له ضرب ابنه على تركها بالاجماع * (كتاب السرقة) *

أعلم أنه قدم حد الزنى لأنه شرع لصيانة الأنساب والعرض وفيه أحياء النفوس لأن الولد من الزنى هالك معنى لعدم من يربيته ثم حد الشرب لأنه لصيانة العقول أي بما اقوام النفوس ثم حد القذف لأنه لصيانة الأموال ثم حد السرقة لأنه لصيانة النفس والعقل والأموال وقاية النفس والعقل والعرض (هي أخذ مكاف) مطلقا سواء كان مملوكا أو حرا كافرا أو مسلما (خفية قدر عشرة دراهم

فلا يقطع أخرس لاحتمال نطقه بشبهة ولا أعمى مجمله بحال غيره در ونرج بالمكلف الصبي والمجنون
 الا اذا سرق في افاقته نهر والظاهر ان المعتوه كالصبي جوى وظاهر اطلاق عبارة النهر انه اذا سرق في
 الافاقه يقطع وان كان وقت القطع مجنوناً وظاهر ما قدمه هو من انه يشترط لاقامة الحد كونه من أهل
 الاعتبار يقتضى اشتراط افاقته الا ان يفرق بين الجلد والقطع فوجه ما سبق من انه ينتظر افاقته لان
 الحد هناك بالجلد فلا فائدة في اقامته قبل الافاقه لان الالم الذي يحصل به الاعتبار يزول قبل الافاقه
 ولا كذلك القطع فان سبب الاعتبار فيه لازوال له واعلم ان الاضافة في قوله اخذ مكلف من قبل
 اضافة المصدر للفاعل ومفعوله ما سيأتى من قوله قدر (قوله خفية) خرج به الاخذ مكلفاً أو نهياً فلا
 قطع به لو كان بالمعصية ارا وان دخل المحر زخفية لان النهار وقت يلحقه الغوث فيه بخلاف الليل اذ هو
 وقت لا يلحقه الغوث فيه فلو لم يكف بالخفية فيه ابتداء لا يمنع القطع في أكثر السارق لا سيما في ديار
 مصر زيلعى ولم يبين المصنف ان المعتبر كونها خفية على زعم السارق أو المسروق منه فهى رباعية فلو كان
 السارق يعلم ان صاحب الدار يعلم بدخوله وعلم به صاحب الدار أيضاً فلا قطع اولى بما فيه قطع اتفاقاً أو كان
 صاحب الدار يعلم مدخوله والسارق لا يعلم انه يعلم فانه يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم السارق وان كان
 على عكسه بان زعم الاص بان صاحب الدار علم به وصاحب الدار لم يعلم في التبدين لا يقطع لانه جهر وفي
 الخلاصة والمحيط والذخيرة انه يقطع اكتفاء بكونها خفية في زعم أحدهما ايهما كان بحر وخفية بضم الحاء
 وكسر هاء شخنا عن المصباح (قوله قدر عشرة دراهم الخ) لقوله عليه السلام لا قطع الا في دينار أو عشرة
 دراهم زيلعى فقد زيد شرعاً على المعنى اللغوى أو صاف منها في السارق وهو كونه مكلفاً ونهياً المسروق
 وهو كونه مالا متقوماً مقدراً ومنها في المسروق منه وهو كونه حرزاً وسيأتى بيانها والمعنى اللغوى مراعى فيها
 اما ابتداء وانتهاء أو ابتداء فقط درر وزيادة الاوصاف لانا طاعة الحكم الشرعى بها أى الذى هو القطع اذ لا شك
 ان أخذ أقل من النصاب خفية سرقة شرعاً لكن لم يلق الشرع به حكم القطع شرعاً لانه عن السكال وعن
 هذا ذكر السيد المحموى ان لها تعريفين يعنى شرعاً أحدهما باعتبار ترتيب المحرمة والضمان وهو أخذ الشيء
 من الغير على وجه الخفية بغير حق سواء كان نصيباً أو لا وأما الثانى فهو ما ذكره المصنف انتهى ولا بد وان
 يخرج النصاب ظاهراً حتى لو ابتلع ديناراً في المحر زو خرج به لم يقطع ولا ينتظر تغطيه بل يضمن مثله در
 وان يخرج مرة واحدة اتحد مال كذا أو اختلف حتى لو أخذ عشرة من كيس كل شخص درهم قبل ان يخرج
 من الدار قطع زيلعى فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقيه لم يقطع وان تكون السرقة في دار الاسلام حتى
 لو سرق في دار الحرب من مسلم أو البغى فأخذ في دار الاسلام لا يقطع نهر عن البدائع وينبغى ان يقيد عدم
 القطع بالانحراج مرتين بما اذا تخلل بينهما اطلاع المالك أو اغلاق الباب أو اصلاح النقب فان لم يتخلل
 فالسرقة واحدة فيقطع ولا بد وان يكون مملوكاً لغيره فلا قطع في استار الكعبة وان كانت محرزة بحر ولا بد
 وان تكون مقصودة بالاخذ فلو قصد سرقة ثوب لا يبلغ عشرة وعليه دراهم مضروبة لا يقطع الا اذا كان
 وعى لها وان يكون الاخذ من صاحب يد مهيجة فلا يقطع السارق من السارق تنوير وشرحه (قوله
 مضروبة بالمحرر) لانه صفة لعشرة عينية أى صفة كاشفة لا مؤسسة لمسا فى الدر عن المغرب الدراهم اسم
 للمضروبة انتهى (قوله جيدة) زاده تبع المصنف فى الوافى ولا يظهر نكتة حذفه من هذا الكتاب
 جوى (قوله كالدور والبيوت) مما أعد للحفظ بأن لا يدخل فيه بلاذن (قوله وقال الشافعى ربع
 دينار وقال مالك الخ) ولنا ورود الحديث في بيان النصاب في الجملة حيث قال عليه السلام لا يقطع
 السارق الا في ثمن المن وقال أصحابنا المجن الذى قطعت اليد فيه على عهد النبي عليه السلام كان يساوى
 عشرة دراهم رواه ابن عباس وابن عمر درر والمجن بكسر الميم وفتح الجيم اسم لكل ما يستعمل به أى يستمر
 والمراد به الترس لانه يسترحامه والجمع مجان بالفتح نوح أفندى وانما قال في الجملة لان الحديث الذى لمحق
 بياناً حال عن تقدير النصاب والتقدير بقول ابن عباس وابن عمر شيخنا (قوله لان الاخذ اذا لم يكن كذلك

مضروبة (جيدة) (محرزة بمكان)
 كالدور والبيوت (او حافظ) وقال
 الشافعى ربع دينار وقال مالك ثلاثة
 دراهم وانما قد بقوله خفية ومحرزة
 لان الاخذ اذا لم يكن كذلك لا يكون
 الا خذ سارقاً وانما قال قدر عشرة
 دراهم ليتناول الدراهم

لا يكون الاستحسان (أى فى حق القطع أمانى حق غيره كالانتم والامر برد عينه ان كان فائما أوبدله ان كان
 هال كانسارق (قوله وما تبلغ قيمته عشرة دراهم) من وقت الاخذ الى وقت القطع بتقويم عدلين فان
 نقصت وقت القطع عن عشرة لم يقطع الا اذا كان النقص اعيب حدث أو فوات بعض العين فعلى هذا لو
 سرق فى بلدة ما قيمته عشرة فأخذ فى أخرى وقيمتها أقل لا يقطع نهرو وكذا لا يقطع عند اختلاف المقومين
 در عن الظهيرية وكذا لا يقطع بتقويم عدل واحد بجر (قوله لا يجب القطع) ولا يجوز لانه اذا انتفت صفة
 الوجوب لا تبقى صفة الجواز شيخنا (قوله لانه لو سرق عشرة رديئة الخ) قيد بالعشرة لانه لو كانت أكثر
 من عشرة وبلغت قيمتها من الجياذ عشرة قطع فقد علمت ان تعريف المختصر قاصر فلو قال المصنف هى اخذ
 مكاف ناطق بصير عشرة دراهم جياذ او مقدارها مقصودة ظاهرة الانحاج خفية من صاحب يد صحيحة مما
 لا يتسارع من المال الممتول للغير من حرز بلا شبهة وتأويل فى دار العدل لكان أولى بجر (قوله ان كانت
 تروج) أى الدرهم الرديئة (قوله ثم المعتبر عشرة دراهم الخ) فيه بحث جوى قال شيخنا رحمه الله
 البحث لابن الممام ونصه كفى الشرب ليلية مقتضى ما ذكره من ان الدرهم كانت زمن النبي عليه السلام
 مختلفة صنف عشر قوزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن عشرة ان يعتبر فى القطع وزن العشرة
 لمقتضى أصلهم فى ترجيح تقدير الجوزن بعشرة فانه أدرا للحدوما كان أدرا كان أولى وهذا الزام على قولهم
 ان وزن سبعة لم يكن على عهد النبي عليه السلام فاما ان قيل كالشافعية انها كانت كذلك فى زمنه صلى
 الله عليه وسلم فلا تنتهى ويلوح انه يرد كذلك على قول الشافعية لوجود العلة انتهى كلام الشيخ حسن
 ويقوى هذا البحث ما ذكره من ان أصحابنا انما أخذوا برواية تقدير ثمن الجوزن بالعشرة احتياطاً لانه لما
 اختلفت الرواية فى تقدير ثمنه كان الاخذ بالأكثر أولى لانه لم يقل أحد بعدم القطع فى العشرة وانما
 اختلف فى الأقل فهو بحث لا يحيد عنه ومعنى قوله ويلوح اى يدو وظهر شيخنا عن الصحاح (قوله بوزن
 سبعة) الذى يظهر ان الباه فى قوله بوزن زائدة جوى (قوله فيقطع) شرط أصحابنا لقطع البداليين
 ان تكون يده اليسرى ورجله اليمنى صحيحين بجر (قوله ان أقر) طائعا حتى لو أقر مكرها فاقاراه باطل
 وبعض المتأخرين يقتضى بالهبة جوى عن البرجندى وفى الدر عن الظهيرية من المتأخرين من أفتى بهجة
 اقراره مكرها ونقل عن القهستاني انه يحمل بغيره بقرائته والحاصل ان الترجيح اختلف فى التجنيس
 لا يقتضى بعقوبة السارق لانه جوار ولا يقتضى بالجور فقه ردلسا أفتى به بعض المتأخرين من انه لو أقر مكرها
 صح وفى شرح المحوى عن الظهيرية لو علم السارق انه لو أخبر برب المال بالسرقة ظلمه لا يخبره لكان يوصل
 الحق اليه بطريق آخر وفى الدر عن الزيلعي آخرباب القطع جواز ذلك سياسة واقره المصنف تبعاً للبحر وان
 الكمال زاد فى النهرو وينبجى التعويل عليه فى زماننا لقلبة الفساد ويحمل ما فى التجنيس على زمانهم
 وفى النهرو لو أقر بالسرقة ثم هرب لا يتبع ولوم فور لماله اماره الرجوع ولو رجع صريحاً بعدما أقر
 ولو مرتين قبل منه ذلك فى حق المحل فى حق المال كما فى الهداية بخلاف ما لو اقيمت عليه البيئنة الخ (قوله
 مرة عندهما) وهو قول أكثر أهل العلم نهرو (قوله وذكر شر) المريسى رئيس أهل الاعتزال (قوله
 أو شهد رجلان) نبيه بمحض الحاجة فيهما انه لا يقطع بالنكول وان ضمن المال نهرو وفى تخصيص الرجلين
 بالذكر اعلم الى عدم قبول شهادة النساء مع الرجال فى حق القطع لان شهادة النساء لا تقبل فى شئ من
 الحدود أمانى حق المال فتقبل جوى عن البرجندى وبألفها الامام كيف هى وما هى ومتى هى وابن
 هى وكفى ومن سرق لزيادة الاحتياط ويحبسه الى ان يسأل عن الشهود للتمهة ثم يحكم بالقطع بخلاف
 التعزير حيث لا يحبس فيه قبل ثبوته زيلعي ولا يسأل السارق عن الزمان ولا عن المكان وبالله عن
 باقى الشرط كذا فى الفقه والصواب ان يسأله لجواز ان يكون فى دار الحرب نهرو وقال المحوى لعله ثل
 ان يقول يسأله عن الزمان لجواز ان تكون السرقة فى صباه فلا يحد انتهى واعلم ان السؤال عن الشهود
 متعديدا اذ لم يعلم القاضي عدالتهم فان عرفها قطعه قال الشيخ حسن ولعل ما ذكره الكمال على القول

وما تبلغ قيمته عشرة دراهم وانما قيد
 بمضروبة حتى لو سرق عشرة دراهم
 لا تساوى عشرة مضروبة لا يجب
 القطع وروى الحسن عن أبي خنيفة
 ان المضروبة وغيرها سواء والأول
 أصح وانما زدنا جديده لانه لو سرق
 عشرة رديئة لم يقطع عند أبي خنيفة
 وزفر وهو رواية عن أبي يوسف
 وعنه أيضاً انه يقطع ان كانت تروج
 ثم المعتبر عشرة دراهم بوزن سبعة
 مناقيل (فيقطع ان أقر) الاخذ
 عندهما وعند أبي يوسف شرط
 (مرة) لا يقطع ما لم يقر مرتين وعنه انه شرط
 اقرارين فى مجلسين مختلفين وكذا
 الخلاف فى الاقرار بشرب الخمر وذكر
 بشر رجوع أبي يوسف الى قوله هما
 (أو شهد رجلان) على السرقة

بان القاضي يفتي بعمه وهو خلاف المختار لأن لكن قال المجوى هذا اشتباه فان قضاءه بالقطع بالمدينة
لا بعلمه وعلمه بعدالة الشهود المتوقف عليها القضاء بالقطع ليس قضاءه به ثم اعلم انه لا يقطع بالبحر
المسروق منه والشهود فان غاب أحدهم لم يقطع وكذا في الموت كما في النهر يعني اذا مات أحد من المسروق
منه أو الشهود لم يقطع ايضا وهذا في كل المحدث وسوى الرجم وبعض القصاص ان لم يضر واستحسانا
عن الكافي وبحر عن الكمال وتعقبه في النهر بلالية بأن استثناء الرجم بخلاف لما تقدم لهم في حدة الزنى
بازج من انه اذا غاب الشهود او ما توسط المحدث فلا يفتي بالاستثناء المجلد في مقام حال الغيبة والموت بخلاف
ازج لا اشتراط بدء الشهود به والحاصل ان ما ذكره الشيخ حسن صريح في ان استثناء الرجم غلط وان عبارة
لحكم التي عزاهما في النهر وغيره استثناء الرجم خالية عنه وفي الدر بعد ان نقل عن البحر استثناء الرجم
قال لكن نقل المصنف في الباب الآتي تصحيح خلافه (قوله ولو جمع الخ) سواء جمعوا معه من الحرز
وبنده في فوره او خرج هو بعدهم في فوره ولو كان فيهم صغير او مجنون سقط المحدث عن الباقي زيلبي
وزاد في الدر المعتوه والمجرم (قوله والقياس ان يقطع الاخذ وحده) لان الاخراج من الحرز يتحقق من
الحامل وحده فيقتصر عليه وجه الاستحسان ان المعتاد بين السراق ان يتولى بعضهم الاخذ ويستعد
الباقون للدفع فلو امتنع المحدث لم يمنع القطع في اكثر السراق فيؤدي الى فتح باب الفساد فيجري عليهم
المحدث جميعا سد الباب زيلبي (قوله ولا يقطع بخشب) لم تجر العادة باحرازه ولهذا قلنا انه يقطع في الابواب
والاواني والساج والابنوس والقنا والسندل كما سيأتي نهر فالمراد بالخشب الذي لا يحزر عادة عالم
تدخله صنعة متقومة بحر (قوله ونخله باصلها) ينظر السر في التقييد باصلها جوى قال شيخنا السرفيه
الا حترار عن الآتي من انه يقطع بسرقة الاواني والابواب المتخذة من الخشب وما غلبت قيمة الصنعة فيه
على قيمة اصله (قوله وحشيش) وهو الكلاء اليابس كذا في المغرب والظاهر ان المراد بالخشيش
مطلق الكلاء رطبا كان أو يابا فيدخل فيه البقول والارياحين والتبن والعشب ونحوها جوى عن
البرجندی وادخل العيني في الخشيش الحناء والوسمة ثم قال وقيل فيه ما لا يقطع في بلادنا لانهم لا يحزران
(قوله أو ما حما) كذا في الهداية قيل الصواب المالح والمملوح وفي التصويب تأمل جوى وجهه ان الخطأ
المشهور خبر من الصواب المعجور (قوله سواء كان بطا او دجا) هذا هو الاصح در عن الغاية في
البحر عن الظهيرية من استثناء الدجاج من الطير خلاف الاصح (قوله وصيد) وكذا لا يقطع بسرقة
جلود السباع وان دبغت ما لم تجعل مصلى أو بساطا (قوله وزرنج) بانواعه عيني قبل ينبغي ان يقطع به
لانه يحزر ويصان في دكاكين العطارين نهر وهو بكسر الزاى المجهمة طين اصفر يشبه لونه لون الذهب
جوى عن المفتاح (قوله وقد تحرك) كذا نقله المجوى عن الصحاح ونقل عن المصباح انه بفتح
والتسكين تخفيف فظاهر قوله في الصحاح وقد تحرك ان التسكين هو الاصل وهذا عكس ما تقتضيه
عبارة المصباح (قوله وزرة) بالضم وهي ما يتنور به جوى عن المفتاح وانما لم يقطع في هذه الاشياء
لانها توجد مباحة في دار الاسلام ولو قال كما في الجمع ولا يقطع في مباحة الاصل والمتعرضة للفساد لكان
انحصار واستغنى عن قوله وفا كنه رطوبة النهر والاصل انه لا يقطع فيما يوجد تافها مباحا في دار الاسلام
لقول عائشة رضي الله عنها كانت لا يدي لا تقطع على عهده عليه السلام في الشيء التافه أى الحقير وما
يوجد في دار الاسلام مباحا في الاصل بصورته غير مرغوب فيه حقير والطباع لا تنض به زيلبي وقوله وما
يوجد مباحا مبتدأ وقوله حقير خبره وقوله بصورته احتراز عن الابواب والاواني المتخذة من الخشب
والحصار البغدادية فان في سرقته القطع وان كان اصلها من الخشب واصل الحصار يوجد مباحا لتغيرها
عن صورتها الاصلية بالصنعة المتقومة وقوله غير مرغوب فيه نصب على الحال وهو احتراز عن الذهب
والفضة واللؤلؤ والجواهر فانها توجد مباحا في دار الاسلام ولكن مرغوب فيها وهو ظاهر المذهب وروى
هشام عن محمد اذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهي ان تكون محتواة بالمحجر والتراب لا يقطع وجهه

(ولو) كان السارق (جمعوا) لا يقطع
بعضهم قطعه وان (فسم) (أصاب)
لكل واحد من السارقين (نصاب)
وهو عشرة دراهم والقياس ان يقطع
واحد وحده وهو قول زيلبي
الاخذ وحده (لانه ان
والشافعي وانما قال نصاب لا يقطع
أصل لكل أقل من ذلك لا يقطع
واحد منهم خلافا لما لا يقطع عنده
ان سرق جماعة ثلاثة دراهم قطعوا
(ولا يقطع بخشب) ونخله باصلها
مطلقا
(وحشيش) وقصب وسمك (وطير)
سواء كان طريا أو ما حما (وطير)
سواء كان بيا أو دجا أو حما
(وصيد وزرنج) ومنع بانه تسكين
هي الطين الاحمر وقد تحرك والامير
الاحمر (ونورة) وفسة انسان وقال
الشافعي يقطع بسرقة كل ما يبلغ
قيمه نصابا الا التراب والطين
والسرقين وهو رواية عن أبي يوسف

الظاهر انها ليست بتافهة وقوله والطباع لا تضن به أى لا تبخل بفتح الضاد وهو الاصل وجاء بالكسر
ايضا كذا في العناية فها في الشرب لالية من ان لفظة غير في قول الدرر وبالجملة كل ما هو من اعزال اموال
وانفسها ولا يوجد في دار الاسلام مباح الاصل غير مرغوب فيه انتهى زائدة غير صحيح ولعله توهم كون
مرغوب هو الخير وليس كذلك بل الخير محذوف للعلم به كذا نبه عليه شيخنا وعلى هذا فتقديره كل ما هو
من اعزال اموال وانفسها ولا يوجد في دار الاسلام مباح الاصل غير مرغوب فيه يقطع بسرقة فلا فائدة غير
لا بد منها (قوله ولا يقطع بسرقة فافه رطبة) مخبر أى داود لا قطع في ثمر ولا كثر بفتح الكاف والنهاء
المنتهى المجاز يخرج من راس النخل واخطأ من قال انه المخطب أو صغار النخل كما في المغرب ويحبني قول
أبي العلاء اللغوي

ومفهم ابهى من الغمر * فها القواد بفاتر النظر
خالسته تفاح وجنته * فأخذته امنه على غرر
فأخافني قوم فقلت لهم * لا قطع في ثمر ولا كثر

حيث اشار الى اقتباس الحديث جوى (قوله أو على شجر) لعدم الاحراز رأى الاحراز الكامل ولهذا
قال في البرهان ولو محرز بجسائط شرب لالية واقول في كل من عبارة الدرر والشرب لالية نظر اما بالنسبة
لعبارة الدرر فلا شبه لا فرق في عدم القطع بين المحرز وغيره كما يفيد كلام البرهان ومثله في الجوهرية على
ما نقله المحوى واما بالنسبة للشرب لالية فلا ن ماذ كره من التأويل يفيد وجوب القطع في المحرز على الكمال
وليس كذلك لان عدم القطع ليس هو باعتبار كونه غير محرز بل باعتبار تسارع الفساد اليه كما علق به
العيني ولان عبارة البرهان لا دلالة فيها على ماذ كره من التأويل بل دلالة على عدم الفرق بين المحرز وغيره
ومنه تعلم ان ماذ كره بعضهم من تعليقه بعدم كمال الاحراز مع البرهان غير صحيح لوجهين الاول ما سبق بيانه
والثاني ان التعليل بعدم كمال الاحراز لا وجود له في البرهان (قوله و بطيخ) وكل ما لا يبقى حولادر (قوله
ومحم) ولو قد يد اكل مهيأ الاكل كخبز وفي ايام قحط لا قطع بطعام مطلقا (قوله لانه في اليابسة يقطع)
أى على الرواية المشهورة عزمي عن العناية قال الزبلي والمراد بالتمر ما يتسارع اليه الفساد وهو الرطب
وسئل عليه السلام عن التمر فقال من اصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شئ عليه ومن خرج
بشئ منه فعليه غرامة مثله والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد ان يؤويه الجرين فبلغ ثمن الجن فعليه القطع
والجرين المربد وهو الموضع الذي يلقى فيه الرطب ليحفظ والجران الموضع الذي يعصر فيه العنب والتمر
قال في الصحاح واهل المدينة يسمون الموضع الذي يحفظ فيه التمر مربد او هو السطح والجرين في لغة اهل
نجد ويقال تمر بريد للذى تضد في حب ونضج عليه الماء والخبنة ما تحمله في حضن وفي الحديث لا تتخذ
خبنة وفي صحاح الجوهري الجرن والجرين والجران موضع التمر الذي يحفظ فيه انتهى وما وقع في بعض
نسخ الزبلي بالزاي المجعلة قال شيخنا تحريف لاصل له في اللغة وقوله عليه السلام في الحديث غير متخذ
خبنة بنصب خبنة على المفعولية المتخذ ويجوز جزمه بالاضافة لما قبله واقتصر شيخنا في الضبط على الثاني
وكانه لانه الرواية (قوله لان الذى حصدا وحز بقطع فيه) في غير ايام القحط نهر عن المبسوط وسبق
(قوله ولا يقطع بسرقة اشربة) مطربة ولو لانا فذهباتن وير وشرحه ومطربة بمعنى مسكرة نهر ولكن هذا
لا يناسب ماذ كره الشارح من الاطلاق مفسرا بقوله سواء كانت حلوة أو مرة فعلى ماذ كره الشارح لا فرق
بين المطرب وغيره اما في المطرب فلانه يتأول اراقة وأما غيره فلتسارع الفساد اليه بناء على ان المراد
بالاشربة المنقوع منها اما غير المنقوع فيقطع بسرقة حيث كان مما يحل شربه والى هذا يشير قول الشارح
والمراد بالاشربة الاشربة التي لا تبقى الخ لكن بشكل بما في النهر عن الحدادى من انه لا يقطع بشراب نقيع
التمر والزبيب على الصحيح لانه ما يتسارع اليه الفساد وبالحل يقطع كما في الشرب لالية عن الكمال قال وفي
الجر د قال أبو حنيفة لا قطع في الخ لانه قد صار خمر مرة وفي نوادر أبي سليمان لا قطع في الرب والحلاب

(و) لا يقطع بسرقة زافه رطبة (أو)
فاهة (على شجر) و بطيخ (ولبن)
ومحم وزرع لم يحدد وقال الشافعي
يقطع في هذه الصور وانما قيد برطبة
لانه في اليابسة يقطع وانما قال لم يحدد
لان الذى حصدا وحز يقطع فيه
(و) لا يقطع بسرقة (اشربة) مطلقا
سواء كانت حلوة أو مرة ومن أراد
حفظ هذه المسائل فليحفظ هذه
القاعدة والمراد بهذه الاشربة الاشربة
التي لا تبقى وتتسارع الى الفساد

انتهى (قوله والا فالتى تبقى وتندخر مال اجاعا فيقطع
 بكل ما لا يبقى حولا (قوله لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد)
 أو كان مباح الاصل غير مرغوب فيه ما لم تدخله صنعة لكان أولى (قوله طنبور)
 الانكار والامر بالمعروف عني (قوله وهو محقق) بضم الميم وكسرها وقد تفتح لان الناس لا يضمنون
 بأخذ المصاحف للقراءة فيها فصار كالأخذ بالاذن وعن أبي يوسف انه يقطع لانه مال متقوم ولذا يجوز
 بيعه جوى واظهاره لا يشترط لدره المحسن عن سارق المحقق ان يكون قارئا اذله ان يتناول أخذه
 لقراءة غيره اوليت علم هو القرآن (قوله ولو محلى) لان الحلية تسع در (قوله وباب مسجد) فيه استدراك بما
 قدمه أى صاحب الدرر من قوله وباب من خشب شربلية وتعلقه شيخنا بانه لا استدراك لان ما تقدم
 يقطع فيه لا حراز وهذا لا قطع فيه لعدم احرازه انتهى فان قات المحكم في باب الدار هكذا في الفائدة
 في تخصيصه قلت انما خص به لمناسبة المحقق ولذا ذكره بعده جوى عن القرا حصارى وانما لا يقطع
 بسرقة باب مركب لانه حرز لا محرز در لكن لو اعتاد سرقة ابواب المساجد بولغ في تعزيره وجبته حتى يتوب
 نهر وليس المراد انه كلما كان الباب مركبا لا يقطع بسرقة كما توهم من عبارة النهر بل المراد بالركب
 ما كان خارج البيت كما في الدرر فلو كان مركبا داخل المحرز قطع ولا قطع بمتاع المسجد كخبره وقاد به
 لعدم المحرز وكذا استار الكعبة كما في الشربلية عن الفتح واقول فيه نظرا لما قدمناه عن البحر من ان
 شرط القطع ان يكون المسروق ملكا للغير وفرع عليه عدم القطع باستار الكعبة وان كانت محرزة انتهى
 وفيه كلام سيأتى (قوله وشطرنج) ولومن ذهب وهو بكسر الشين شربلية وذكر المحوى انه اختلاف
 في لفظ الشطرنج هل هو عربى أو مغرب فظاهر كلام ابن هشام انه عربى وانه يقرأ بالسين والشين يعنى
 المهملة والمججمة وصاحب القاموس قال بتعريبه الا انه لم يتعرض لاصله والحريرى قال بتعريبه حيث
 قال الشطرنج بفتح الشين وقياس كلام العرب الكسر لانه اذا عرب الاسم رد الى ما يستعمل من فظائره
 في لغتهم وزنا وليس في كلامهم فعمل والذي في كلامهم على هذا الوزن فعل بكسر الفاء فلهذا وجب
 كسر الشين الخ وكان المناسب ذكر الشطرنج ونحوه كاترد عقب الطنبور عني (قوله ونرد) بفتح النون
 وهو الذى نلعه الا فرنج عني ولومن ذهب لتناول السارق الكسر نهيا عن المنكر ولو سرق دراهم عليها
 عقال قطع لانه اعد للتمول فلا يثبت فيه تأويل نهر (قوله وصبي حر ولومعه حلى) لان الحر ليس بحال
 وما عليه تبع نهر والحلى بفتح الحاء وسكون اللام كطبي وجعه حلى بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء
 ويجوز كسر الحاء أيضا والجمع حلى بكسر الحاء وبالقصر وروى بضم الحاء أيضا جوى عن البناء (قوله
 فيه نيزا أو نريد) لتأوله الشرب أو الأكل (قوله والخلاف في صبي لا يعنى ولا يتكلم) أى لا يعزأ ما لم يزد فلا
 يقطع اجاعا لانه خداع لاسرقة نهر ولو عبر الشارب بغير المميز بدل لا يعنى ولا يتكلم لكان أولى اذ المشى
 والكلام لا يستلزمان وجود التميز (قوله وعبد كبير) أى يعبر عن نفسه ولوناء ما أو مجنوناً أو اعمى لانه
 اما غصب أو خداع در وكذا في النهر فسر الكبير بالمميز الذى يعبر عن نفسه فعطف الشارب الصغير
 الذى يعقل ويتكلم على الكبير لا حاجة اليه والمخاضل ان الشارب فهم ان المراد بالكبير هو البالغ
 فلهذا عطف الصغير الذى يعقل عليه وما فهمه الشارب هو الظاهر من كلام الزيلعي أيضا (قوله ولا يقطع
 بسرقة دفاتر) لان المقصود ما فيها وهو ليس بحال ولو سرق السكاو اغدا والمجود قبل للكتابة يقطع عني
 (قوله والشعوخة) في القاموس الشعوخة خفة في البدن واخذ كالسحر ترى النبي بغير ما هو عليه اصله من
 رأى العين وهو مشعور ومشعور شيخنا (قوله أى الذى لم يعبر عن نفسه) لانه مال منتفع به ان كان
 عني وعقل أو بعرضه ان يصير كذلك ان كان بخلافه وحكى ابن المنذر الاجماع على ذلك مع ان
 أبا يوسف استحسن عدم القطع لانه وان كان لا من وجه لكنه آخى من وجهه والذى يوجب شبهة
 في ماله نهر وكان الظاهر الاقتصار على قوله لانه بعرضه ان يصير منتفعاً به لان الكلام في الصغير

والا فالتى تبقى وتندخر مال اجاعا فيقطع
 لا قطع فيما يتسارع اليه الفساد
 (و) لا قطع في (طنبور) وما أشبهه
 من الملاهى (ومعصف ولو محلى) بحلية
 (وباب مسجد) وقال الشاذلى يقطع
 ان بلغت قيمة المحقق نصا وباب عن أبي
 يوسف رحمه الله مثله وعنه انه يقطع
 ان بلغت حليته نصا (و) لا يقطع
 بسرقة (صليب ذهب) مطلقا
 سواء كان في المصلى أو في غيره وعن
 أبي يوسف رحمه الله ان كان الصليب
 في المصلى لا قطع وان كان في بيت آخر
 يقطع (و) لا يقطع بسرقة (شطرنج
 ونرد وصبي حر ولو) كان (معه حلى)
 وعن أبي يوسف يقطع اذا كان عليه
 حلى يبلغ نصابا وعلى هذا اذا سرق
 اناه فسه فيه نيزا أو نريد والخلاف
 في صبي لا يعنى ولا يتكلم حتى
 لا يكون في يده نفسه (و) لا يقطع
 بسرقة (عبد كبير) وصغير يعقل
 ويتكلم (و) لا يقطع بسرقة (دفاتر)
 مطلقا سواء كانت مشروعة ككتب
 التفسير والحديث والعقود أو غير
 مشروعة ككتب الشعر والسحر
 والشعوذة ونحوها (بخلاف) سرقة
 العبد (الصغير) أى الذى لم يعبر عن
 نفسه ولا يعقل ولا يتكلم فانه يقطع
 فيه عندهما خلافا لابي يوسف
 (و) بخلاف (دفاتر الحساب) والمراد
 بها دفاتر مضى حسابها

الذي لا يعبر عن نفسه وقوله في النهران كان يمشي ويعقل صوابه حذف وقوله ويعقل اذ كيف يتصف
بالعقل مع ان الكلام في الذي لا يعبر عن نفسه ولهذا قال الشارح أي الذي لم يعبر عن نفسه ولا يعقل
وأعلم ان العبد المروق اذا كان صغيرا غير مميز وقيمه دون النصاب وفي اذنه ما يكمل به النصاب
باعتبار الضم يقطع زباني (قوله لان ما فيه الاية صديدا لاخذ) وينبغي ان لا يقطع في دفاتر مباشرى
الأوقاف اذا المقصود علم ما فيها من جهات ونقود وردت ثم كتمت أو وزعت نهر (قوله وكلب) ولو كلب
صيدا وماشية نهر لانه مباح الاصل عيني فان قلت ما القرينة في كلام المصنف على عطف كلب
وما عطف عليه على ما لا يقطع فيه دون ما يقطع فيه مع انه ملاصقه قلت لعله التذكير اذ لو كان معطوفا
على الصغير ودفع الحساب اقال والكلب والفهد للتناسب فلما ذكره دل على انه معطوف على ما لا يقطع
فيه من الالفاظ المذكورة قبل قوله بخلاف الصغرة وهي كلها منكورة ولعله انما اعاد الجار في قوله
وخيانة وشئ قطع فيه للدلالة على ان كلا منهما مخالف لما قبله الا انه على هذا كان ينبغي اعادة الجار
في قوله وفاكهة وما عطف عليه من الانواع المختلفة ولوادخل الجار وهو الباع على قوله وكلب وعطف
البواق عليه من غير اعادة الجار كما صنع في الوافي لكان أحسن جوى عن ابن السلي (قوله وفهد)
ولو عليه طوق من ذهب علم السارق به أولا لانه تتبع تنوير وشرحه (قوله ودف) بفتح الدال وضمتها
وهو نوعان مدور ومربع نهر ويجمع على دفوف (قوله اما طبل الغزاة الخ) وكذا طبل المسحر شيخنا
(قوله فاختلف المشايخ الخ) الاصح عدم وجوب القطع واختاره الشهيد في الوولوالجنية وهو المختار لان
صلاحية له وصارت شبهة نهر (قوله وبربط) بفتح الموحدين وهو العود نهر وفي المفتاح انه النسي
وفي شرح ابن الحلبي هو ملهامة تشبه العود وهو فارسي معرب وأصله بربط لان الضارب يضعه على
صدره واسم الصدر بر وقال في المصباح البربط وزان جعفر من ملاهى الجعم ولما قيل انه معرب شيخنا
عن ابن الاثير (قوله ومزمار) وكذا كل ما كان من آلات اللهو اما على قوله ما وهو المفتي به من انه
لا قيمة لما يدل انه لا ضمان على متلفها فظاهر واما على قول الامام فلان أخذها يتأول فيها الكسر نهيها
عن المنكر نهر والظاهر من كلامهم انه لا يشترط صدور التأول بالفعل بل يكفي امكانه (قوله ونهب)
وهو الاخذ علانية على وجه القهر نهر فعدم القطع لعدم الشرط وهو الاخذ خفية (قوله واختلاس)
هو ان يحتطف الشيء من يد المالك أو من البيت لقوله عليه السلام ليس على خائن ولا منتهب ولا محتلس
قطع وما ورد من ان امرأة كانت تستعير المتاع وتجده فأمر عليه السلام بقطعها فاما ان يقال كان لسرقه
صدرت منها نهر او يقال هو منسوخ بما روي نازي يأي أو يحمل على انه سياسة لتكرار الفعل منها وما في النهر
من تفسير الاختلاس بان يحتطف الشيء من يد المالك أو من البيت حمله بعضهم على ما اذا لم يدخل البيت
والا فبقطع وفي هذا الحمل نظر والظاهر عدم القطع مطلقا أخذ من تعليل الزيلعي عدم القطع بان
الاختفاء شرط ولم يوجد انتهى اللهم الا ان يحمل على ما اذا كان الاختفاء على وجه الخفية لكن يلزم
المخروج عن وضع المسئلة حينئذ اذ الكلام في الاختلاس لافي السرقه واعلم ان النهب والاختلاس
أخذ الشيء علانية الا ان الفرق بينهما من جهة سرعة الاختفاء في جانب الاختلاس بخلاف النهب
فان ذلك غير معتبر فيه (قوله الخلس الخ) خلت الشيء واختلسته وتخلسته اذا استلته والتخلس
التسالب والاسم الخلسة بالضم شيخنا عن الصحاح (قوله أخذ الشيء من ظاهر بسرعة) أراد بظاهر
ان يكون الاخذ علانية حتى لو لم يكن كذلك باركان اختفاء وكان الاخذ من حرزه فانه يقطع لكن
لا يكون الاخذ على هذا الوجه اختلاسا بل سرقه (قوله وقال أبو يوسف والشافعي يقطع فيه) لما روى
عنه عليه السلام انه قال من نبش قطعة ما قوله عليه السلام لا قطع على المحتفي وهو النبش بلغة أهل
اليمن وما رواه أبو يوسف منكروا ومجول على السياسة لمن اعتاده نهر وقوله منكرا لانه ذكر في آخر الحديث من
قتل عبده قتلناه ومن جدد جددناه ولا يكاد يثبت هذا البديعني والجددع بالجيم والدال المهملة قطع

لان ما فيه الا يقصد بالاخذ وانما
المقصود الكوفاغذ فيقطع ان بلغت
نصابا واختلف في كتب الادب قيل
هي ملحقة بسائر دفاتر الحساب وقيل
بالمفقه والتفسير (و) لا يقطع بسرقة
(كلب وفهد ودف وطبل) هذا اذا
كان طبل هو ما اذا كان طبل الغزاة
فاختلف المشايخ في وجوب ان يقطع فيه
(وبربط ومزمار) لا يقطع (خيانة)
المودع ما في يده من الشيء المأمون
(ونهب واختلاس) الخلس بالنجاء
المحبة والسبب المهملة أخذ الشيء من
ظاهر بسرعة (ونبش) النبش
استخرج الشيء المدفون من باب طلب
ومنه النبش الذي ينبش القبور
وقال أبو يوسف والشافعي يقطع فيه
واختلف في شأني فانه اذا كان القبر
في بيت متفعل

الانف وقطع الاذن ايضا وقطع اليد والشفة شج شامخ من الصحاح (قوله والاصح انه لا يقطع)
 صحح ابن الملك في شرح المجمع ان النباش يقطع سواء كان القبر في بيت مقفل أو في الصحراء والخلاف انما هو
 في سرقة الكفن المسنون اما اذا سرق الزائد على القدر المسنون أو شيئا آخر وضع معه في القبر فلا يقطع
 اتقا فاجوى (قوله سواء ينش الكفن) صوابه سرق الكفن (قوله أو سرق مالا آخر من البيت)
 الذي فيه القبر لثأله زيارة القبر نهر (قوله وكذا اذا سرق الكفن من تابوت الخ) أو من بيت فيه الميت نهر
 معللا بتأوله تجهيزه وادعى ان اطلاق كلام المصنف يشمله قال المحوى وفي الشمول نظر (قوله ومال
 عامة) لانه منهم واذا احتاج ثبت له الحق فيه بقدر حاجته فأورث شعبة نهر (قوله أو مشترك) لان
 تبوت ملكه في بعضه شبهة قوية وفي السراج لو أوصى له بشئ فسرقه قبل موت الموصى قطع وان بعد
 الموت وقبل القبول لا يقطع والظاهر انه لا فرق في عدم القطع بعد الموت بين ان يكون الموصى به مفرزا
 كالتموب أولا كذلك ماله وامامال الوقف قال في البحر لم أر من صرح به ولا يخفى انه لا يقطع به وقد عللوا
 عدم القطع فيما لو سرق حصير المسجد بعدم المالك فكذا هذا انتهى ولو قيل ان كان الوقف على العامة
 فماله كبيت المال وان كان على اقوام محصورين فلعدم المالك حقيقة لكن حسنا نهر قال شيخنا هذا
 عجيب منه ما أي من صاحب البحر والنهر تصریح علمائنا وتصريحهما أيضا في فصل كيفية القطع
 واثباته بانه يقطع بطلب كل من له يد حافظة وصرحو في التمثيل لذلك بتولى الوقف يقطع بطلبه اذا سرق
 مال الوقف من يده حقيقة أو حكما بان أخذ من حرز فكان بمثابة الخلفاء للقول ويظهر ان الاظهر في
 التعليل لعدم القطع في حصير المسجد كونهما غير محرزة انتهى فعلى هذا يقطع بسرقة استار الكعبة اذا
 كانت محرزة بطلب من له يد حافظة بخلاف الماقد مناه عن البحر (قوله ومثل دينه) لانه استيفاء
 لدينه وله ذلك من غير رضامن عليه اذا طفر به زيلبي (قوله يقطع قياسا) لانه لا يباح له أخذه فصار
 كأخذه من غيره وجه الاستحسان ان دينه ثابت في ذمته والتأجيل لتأخير المماالبة زيلبي (قوله وكذا
 اذا سرق زيادة على حقه) لانه بقدر حقه يصير شركا فيه فيصير شبهة زيلبي بقى ان يقال تعبير السراج
 كذا زيلبي بقوله وكذا اذا سرق زيادة على حقه يقتضى عدم شمول كلام المصنف له وكما لتوهم
 أن المراد بالمثل المماثلة في المقدار وليس كذلك بل المراد المماثلة من حيث الجنس حتى لو سرق عروضا
 تساوى دينه يقطع لانه ليس له ولاية لاستيفاء منه الايعا بالتراضى الا ان يدعى البيع فيئذ يدرأ
 عنه المحذلة شبهة (قوله وعن أبي يوسف انه لا يقطع أصلا) لان له ان يأخذ عند بعضهم كافي يعلى
 والشافعى قضاء عن حقه أو رهنابه قلنا هذا قول لم يستند الى دليل ظاهر فلا يعتد به وفي المجتبى
 وما قالاه أى أبو يوسف والشافعى أوسع ويجوز الأخذ به عند الضرورة انتهى قال المحمداى والتوفيق
 بين القولين ان يحمل قول من قال بالقطع يعنى كالامام الاعظم ومحمد على من لم يعرف الخلاف السابق
 ومن قال بعدمه على من عرف ولا خلاف انه لو قال أخذتهار هنادىنى أو قضا لا يقطع نهر (قوله فالصحيح
 انه لا يقطع) لان النقصدين جنس واحد حكما ولهذا كان للقاضى ان يقضى به دينه من غير رضا المطلوب
 ويضم احدهما الى الآخر في الزكاة زيلبي والمحل كالعروض فية طع به در ولو سرق من غريم أبيه أو ابنة
 الكبير أو مكاتبه أو عبده المأذون المدينون قطع لان سرق من غريم ابنه الصغير ولو سرق العبد
 أو المكاتب من غريم المولى قطع نهر وقوله أو مكاتبه أو عبده يعنى سرق من غريم مكاتبه أو من غريم
 عبده هذا هو المراد وبه صرح في التنوير ولو صرح به في النهر كان أولى دفعا للايهام (قوله
 ولا يقطع بشئ قطع فيه ولم يتغير) كذا لا يقطع لو كان ذهابا أو فضاة وقطع به ورد به المسروق منه
 آنية أو كانت آنية فضر بها دراهم ثم عاد فسرقه لا يقطع عند أبي حنيفة بخلافهما شربلا لسة عن الفقه
 بخلاف ما اذا باعها من السارق ثم اشتراها ثم سرقها الاقل لان تبدل الملك يوجب تبدل العين حكما
 فصارت كأنها تبدلت حقيقة أصله حديث بريرة انه عليه السلام قال هو ما صدقة ولنا هدية زيلبي

والاصح انه لا يقطع سواء ينش الكفن
 أو سرق مالا آخر من البيت وكذا اذا
 سرق الكفن من تابوت في القافة (و)
 وفيه الميت لا يقطع في الاصح (و)
 لا يقطع بسرقة (مال عامة) أى كمال
 بيت المال (أو مشترك) أى من
 والمسروق منه (ومثل دينه) أى من
 له على آحاد من فسرق منه مثله والدين
 حال لم يجمع وان كان مؤجلا يقطع
 قياسا ولا يقطع استحسانا وكذا اذا
 سرق زيادة على حقه لا يقطع وان
 سرق من خلاف جنس حقه يقطع
 سرق من خلاف جنس حقه لا يقطع وان
 ون أبي يوسف انه لا يقطع وان
 كان دينه دراهم فسرق ذناب المدينون
 فاصح انه لا يقطع (و) لا يقطع (بشئ)
 قطع فيه ولم يتغير
 عينا فقطع فيها غيرها

(قوله ثم عاذ فسرقها وهي بمالها لم يقطع) لان التمتع يستلزم سقوط عهدة الحمل وبالرد الى المالك ان بقيت حقيقة العهدة بقيت فيه شبهة السقوط نظر الى اتحاد المالك والملك والعين فان قيل حد الزنى يتكرر بتكرر الفعل في محمل واحد فوجب ان يكون حد السرقة كذلك قلنا حد الزنى يجب باعتبار المستوفى من منافع البضع والمستوفى في الزنى الثاني غير المستوفى في الاول اما حد السرقة فباعتبار العين وهي لا تختلف حتى لو اختلفت بان تغيرت وجب القطع ثانيا بل يلى وقوله حد الزنى يتكرر بتكرر الفعل بان زنى ثانيا بعد ما حد الاول وتركه التقيد به لما سبق (قوله وبقطع سرقة الساج الخ) لان هذه الاشياء من اعز الاموال وانفسها وهي محرزة ولا توجد مباحة الاصل بصورتها في دار الاسلام غير مرغوب فيها فصار كالذهب والفضة وفي شرح المختار لا قطع بالعاج مالم يعمل فاداعمل منه شيء قطع فيه ولا قطع في الزجاج لانه يتسارع اليه الفساد وقيل في المصنوع منه يقطع ويقطع في العود والمسك والادهان والورس والزعفران والعنبر لما ذكرنا في الفصوص زيل يلى ونقل المحوى عن المفتاح ان القطع بسرقة الساج بحسب ديارهم اما في ديارنا فلا قطع فيه والاف فيه منقلبة عن واواصله سوج بفتح تين الخ (قوله قالوا لا ينبت الا ببلاد الهند) وكذا الابنوس شيخنا (قوله والقنا والابنوس) القنا بانه قصر جمع قنات خشب الرماح والفه منقلبة عن واو والابنوس بفتح الباء فيع الباء فيعيا سمع مغرب وانما ففتح الباء هربا من اجتماع الساكنين حموى (قوله والصندل) خضب احمر واصفر طيب الرائحة (قوله والعصوص الخضر) التقيد بالخضر تنافي ومن ثم اطلق صاحب المجموع حموى (قوله والياقوت) في البنابة الياقوت احمر واصفر واخضر واعزها الاحمر حموى (قوله والزبرجد) بفتح الزاى والباء وهو حجر اخضر ينفع من الصرع وكلال البصر حموى عن المفتاح قال وفي البنابة انه حجر اخضر يشبه الياقوت الاخضر وليس له منفعة الا حسن منظره انتهى (قوله كما في المحصر البغدادي الخ) وكذا الدمعوري لانه بالصناعة التحق بالاموال النفيسة (قوله لا ينقل على الواحد حمله) كذا في الماديات وعلمه بان الثقل منه لا يرغب في سرقته انتهى وفيه نظر لان ثقله لا يتاثر بالثقل ولا ينقصها ونما ثقل فيه رغبة الواحد الجماعة ولو صح هذا لمتنع القطع في فردة حل من قماش ونحوه وهو منتف ولمذا اطلق المحاكم في الكافي القطع شريطة ان الكمال وقال المحوى ماذ كره السارح من التقيد لم يظهر وجهه وما يقال من ان وجهه عدم تأتى الخفية فيه ففيه نظر انتهى ثم رأيت الجواب عن الهداية لشيخنا بخطه حيث ذكر ان ما نظريه الكمال ساقط لتخصيص الهداية بكلمة منه وانما يرد لو كان اطلق كما لا يخفى انتهى قلت ولهذا علل الزيل يلى المسئلة بقوله لانه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب انتهى ومنه يعلم انه لا قطع بسرقة ما ينقل من الابواب مطلقا وعلى وجه الخفية خلافا لما سبق عن السيد المحوى (فرع) دلالة معروف في يده نوب تبين انه مسروق فقال رددته على الذي اخذته منه برئ كذا بخط شيخنا عن منية المفتي في الكماله والحوالة

(فصل في الحرز) * (قوله وهو الموضع المحصن) أى لغة ولم يذكره عنه الشرعى وقال العيني وهو أى الحرز في اللغة الموضع المحرر وهو الموضع الذي بحر زفيه الشئ أى يحفظ وفي الشرع ما يحفظ فيه المال عادة كالدار والمخاض والحجوة أو الشخص نفسه والمراد من الحرز ما لا يحد صاحبه مضيقا انتهى وسواء كان للدار باب وهو مفتوح أو ليس لها باب نه لان البناء يقصد لاجرا ولكن لا يقطع بالسرقة من الدار اذا كان بابها معطوفا في النهار لانه مكابرة بخلافه في الليل بعد انقضاء انتشار الناس زيل يلى عن شرح المختار ونقل عن المحيط ان الفشاش نهارا لا يقطع أيضا الم يكن في الدار احد فان كان فيها واحد وهو لا يعلم بالفشاش قطع وظاهر ما نقله الزيل يلى عن الهداية يقتضى انه يقطع في المغلقة مطلقا أى وان لم يكن فيها أحد (قوله لا يرضع) يعنى اذا كانت المحرمية برضاع يقطع كما اذا سرق من أبيه أو ابنه أو أخيه رضاعا وقول الزيل يلى هذا لاجابة اليه ان لم يدخل في الرحم المحرم رده العيني يجوز ان يكون رجما من

ثم عاذ فسرقها وهي بمالها لم يقطع
وعن أبي يوسف والثاقبي يقطع قياسا
وانما قال ولم يتغير لانه لو تغيرت عن
حاملها بان سرق ثانيا يقطع (ويقطع
فمن سرق ثم سرق ثانيا يقطع) الساج
سرقة الساج) السرقة (القنا) أى
قالوا لا ينبت الا ببلاد الهند كذا
في المغرب (و) بسرقة (الصندل)
الريح (والابنوس والصندل) الخضر
والدار صيني (والفصوص) الخضر
(والياقوت والزبرجد والؤلؤ) وعن
محمد لا يقطع في الفص ونحوه (و) يقطع
سرقة (الاولى والابواب المتخذة من
الخشب) قوله المتخذة متعلق بالاولى
والابواب واعلم انه اذا غلبت الصناعة
على الاصل في المحصر كما في المحصر
البغدادي والمجرباني قالوا يقطع أيضا
وتفسير الغلبة ان تزيد قيمة الصناعة
على قيمة الاصل كذا في شرح
القدسورى وفي الابواب المعهولة انما
يقطع اذا كان في حرز اما اذا كان
في باب الدار لا يقطع وانما يقطع اذا
كان خفيفا لا يقطع على الواحد حمله
* (فصل في الحرز) * يقال احرز
جعلته في الحرز وهو الموضع المحصن
(ومن سرق من) بيت (ذى رحم
محرم لا يرضع)

الذهب ومحرم من الرضاع فيحتاج الى اخراجه انتهى وذلك كإبْنِ أَلْمِ الذي هو أخوه رضاعاً وهو انحى
 لأن الرّحم لا يكون إلا نسباً بالما المحرم فقد يكون من الرضاع أيضاً فخرج به وكأنه قال محرم نسبى نهر
 إلا أن السيد المحموى نظرت في كلام العيني ولم يبين وجه النظر وبينه شيخنا ابْنُ الزَيْلَعِيِّ لا يشكر ما ذكره
 العيني وإنما قول إذا كان محرم من الرضاع لم يدخل تحت ذى الرّحم المحرم أى مجموع ما من النسب (قوله
 لم يقطع مطلقاً) أما في قرابة الولاد فلا بد من الدخول في المحرم مع البسوط في المال وأما في غيرهم كالإخ
 والاخت فلا تخافهم بقرابة الولاد بجماع الأذن بالدخول في المحرم نهر قال البرجندى والتظاهر أنه لا يدخل
 للقرابة وإنما المعتبر المحرم في كل موضع كان له أن يدخل فيه بلامانع ولا حشمة لا يقطع سواء كان بينهما
 قرابة أو لا وإذا لا يقطع لو سرق من بيت ذى الرّحم المحرم متاع غيره قال المحموى وفيه نظر فإن الصديقين
 يدخل أحدهما بيت الآخر بلامانع ولا حشمة مع أنه يقطع إذا سرق من بيت صديقه فظهور أن للقرابة
 معنى المؤيدة بالمحرمة لا دخلاً ويدل على ذلك تعليلهم المسئلة بأن القطة يفضى الى قطيعة الرّحم وأقول
 هذا لا يرد على البرجندى لأن الصديق وإن كان يدخل محل صديقه بلامانع ولا حشمة لكن لزمه القطة
 للسرقة من بيت لم يؤذن له في دخوله حتى لو سرق من المحل الذي جرت عاداته بدخوله لم يقطع (قوله وعن
 أبى يوسف إذا سرق من أمه رضاعاً لم يقطع) لأنه لا يدخل عليها عادة من غير استئذان بخلاف اخته من
 الرضاع لعدم هذا المعنى زَيْلَعِيِّ (قوله لأنه إذا سرق من أمه رضاعاً لم يقطع) وأقول
 العيني ينبغي أن لا يقطع في الولاد للشبهة معناه ينبغي أن لا يقطع بالسرقة من الأجنبية إذا كان المسروق من
 الأجنبية مال أصله وإن علأ وفرعه وإن سفل شيخنا (قوله وزوجته وزوجها) لمجرى بان الانبساط بين
 الزوجين في المحرمات والمسال عيني ولو في عدة البائن وكذا لا قطع لو سرق من أجنبية ثم تزوجها سواء كان
 الزوج قبل القضاء بالقطع أو بعده في ظاهر الرواية كما في التبيين والفتح وكذا لو سرق منه ثم تزوجته
 يكون على هذا أثره لا يقطع عن البحر بخلاف ما إذا سرق منها بعد انقضاء لعدة فإنه يقطع بحر وعن محمد إذا
 تزوجها بعد القضاء يقطع زَيْلَعِيِّ والحاصل أن في باب السرقة يكفي بوجود الزوجية في حال من الأحوال
 قبل القطع وفي باب الرجوع في الهبة لا بد من قيام الزوجية وقت الهبة فلو حدثت بعد هبها فالرجوع ثابت
 وفي الوصية الاعتبار بالحالة الموت لا غير بحر (قوله لم يقطع مطلقاً) الإطلاق في مقابلة ما فصله مالك
 حموى (قوله وقال الشافعي يقطع) أى في قول لا إطلاق النص وبه قال مالك وأحمد وفي قول آخر يقطع
 في الزوج فقط عيني أى يقطع في سرقة الزوج (قوله وقال مالك الخ) الذي في العيني وعن مالك
 (قوله ومن سرق من سبيده) شامل للغنم والمدر والمكاتب وأم الولد بحر ولم يذكره عن بعض
 ولعله كالمكاتب شر نبلاية وقد فاته المأذون له مع أنه نص عليه في البحر ومن هنا يعلم ما في كلام بعضهم
 حيث ذكر ما ظاهره تصريح الشر نبلاية بالمأذون وليس كذلك وكذلك لا يقطع بالسرقة من أقارب سبيده
 لما في البحر من أن العبد ملحق بمولا حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المولى كالسرقة من أقارب المولى لأنه
 مأذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء لأقامة المصالح (قوله ومن مكاتبه) لأن له حقاً في كسبه نهر وينبغي
 على هذا مكاتب المكاتب شر نبلاية (قوله وخنته وصهره) المختن زوج كل ذى رّحم محرم منه والصهر
 كل ذى رّحم محرم من امرأته عيني ونهر وذكر المحموى أن المختن زوج البنت وقيل زوج كل ذى رّحم محرم
 منه انتهى (قوله ومن مغمم) وإن لم يكن له في الغنمة حق لأنه مباح الأصل وهو على صورته لم يتغير خلافاً
 لما في الغاية حيث قال ينبغي أن يكون المراد من السارق من له نصيب فيها أما من لا نصيب له فيقطع نهر
 وفي الدرما يخالفه حيث عز الغاية عدم القطع بالسرقة من المغمم وإن لم يكن له حق فيه مع لئلا يباح
 الأصل فصار شبهة انتهى ثم ظهر أن ما في النهر من التقييد بالنظر لصدر كلام الغاية وما في الدر من الإطلاق
 بالنظر لا آخره (قوله ومن بيت أذن للناس في دخوله) وفي قوله للناس إشارة الى أنه لو أذن لمجاعة مخصوصين
 فدخل معهم لم يؤذن له وسرق ينبغي أن يقطع قال في البحر ولم أره وحز كل شئ يعتبر بحر فمثله حتى

لم يقطع مطلقاً سواء سرق من ماله أو
 مال غيره وقال الشافعي يقطع في غير
 الولاد وعن أبى يوسف إذا سرق من
 أمه رضاعاً لم يقطع وإنما قيدنا بالبيت
 لأنه إذا سرق مال ذى رّحم محرم من
 بيت غيره يقطع (و) من سرق من
 (زوجته) من سرق من (زوجها)
 لم يقطع مطلقاً وقال الشافعي يقطع وقال
 مالك أن سرق من بيت سوي البيت
 الذي هما فيه يقطع والأفلا (و) من
 سرق من (سبيده وزوجته) أى زوجة
 سبيده (و) من (زوج سبيده ومن
 مكاتبه) من (خنته وصهره) ومن
 مغمم من الغنمة (و) من (جام) ومن
 (بيت أذن) للناس (في دخوله)
 ويدخل في ذلك حوائط التجار

انه لو سرق دابة من اصطلح بقطع بخلاف الاولوة كذا ذكره الطحاوي وقال الكرخي ما كان حرز النواع فهو حرز للنواع كلها قال المرعي وهذا هو المذهب عندنا انتهى ويخالفه ما في الدر عن القهستاني انه جزم بان المذهب ان حرز كل شئ يعتبر بحرزه وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الا حرازا بالمحافظ في الصحيح حتى لو اذن له بالدخول فيه فسرقة منه وصاحبه عنده لا يقطع لان المحافظ لا يعتبر مع الحرز بالمكان وذلك قد سقط بالاذن زيلعي (قوله لم يقطع) اطلعه فم لو كان صاحب المتاع الذي سرق من الحمام ونحوه يحفظه لما قدمناه من ان الحرز بالمحافظ لا يعتبر في الحرز بالمكان وهو ما عدل حرازا لاموال كالدرور والبيوت والصناديق وأمثال ذلك فكان الحرز بالمكان أقوى لانه يمنع من وصول اليد الى الحرز مع اختفائه عن أعينهم فكان الحرز بالمحافظ دونه فيكون كالبدل عنه فلا يعتبر حال وجود الاصل بخلاف ما لو سرق من المسجد وربه عنده فانه يقطع كما سيذكره المصنف لعدم الحرز بالمكان فكان الحرز بالمحافظ معتبرا ولهذا نقل الحموي عن الخلاصة انه اذا نزل جماعة بيتا أو خانة فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه او تحت رأسه لا يقطع ولو كان من مسجد قطع انتهى وكذا لا يقطع القفاف وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فأيما خذ منها او صاحبها لا يعلم به تنوير وشرحه (قوله وعند أبي يوسف ومحمد اذا سرق من بيت خنته الخ) لعدم الشبهة في المسال والحرز ورده قالت الثلاثة وله ان الخلوة معهن مباحة والدخول عليهن للزيارة معتاد فأورث شبهة فتأخير الزيلعي لدليله ما موزن بترجيحه والخلاف مقيد بما اذا كان كل في منزل على حدة أما اذا جتمع ما منزل واحد فلا قطع اتفاقا والمحرمية بالمصاهرة كالمحرمية بالزواج نهر (قوله وعن أبي حنيفة اذا سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام الخ) مبني على ان الحرز بالمحافظ يعتبر ولو مع الحرز بالمكان وهو خلاف الراجح كما سبق (قوله هذا اذا أخذ نهارا) لم يرد بالنهار ولا بالليل خصوصهما بل أراد بالنهار وقتا قد اذن للناس بالدخول فيه ولولا ذلك وقوله أما اذا أخذ ليل الخ أراد به وقتا لم يؤذن للناس بالدخول فيه ولونهارا كذا يستفاد من الشرع بلالية اذا علمت هذا ظهر انه لا حاجة لما ذكره الحموي حيث استثنى من قول الشارح هذا اذا أخذ نهارا فقال يعني الا اذا كان بابه مغلقا فحينئذ يقطع في النهار كما في الكافي انتهى لان غلق بابه علامة على عدم الاذن بالدخول ثم قال وينظر حكم ما لو سرق من المسجد وكان المسجد مغلقا انتهى قال شيخنا والمحكم انه لا قطع لانه ليس بحرزه لانه مبني للحراز ولهذا اعتبر وافي به الحرز بالمحافظ انتهى (قوله أو من غير الحرز) أشار الى ما في النهر من أن المحكم غير قاصر على المسجد بل كذلك كل مكان لم يوضع للحراز ومنه الطريق والحجرات انتهى لكن عطفه بآبويه من المسجد حرز وليس كذلك الا أن يجعل من عطف العام على الخاص لكن يرد عليه ان عطف العام على الخاص شرطه الواو جوي والمراد مسجد الجماعة فلو سرق من مسجد البيت قطع جوي أيضا (قوله وربه عنده) وأشار بالحضرة الى أن الثياب ليست عليه فلو سرق من رجل ثوبا عليه أو رداء أو قلنسوة أو منطقة أو مرق من امرأة نائمة حليها عليه لم يقطع وكذا اذا سرق من رجل نائم مائة وهو لا يسلم يقطع بحر عن المجتبى وفيه مخالفة لازيلعي حيث أوجب القطع فيما اذا سرق مائة وهو لا يسلم وفيه أنه مع اللبس لا يكون قاصدا للحفظ فكيف يلزمه القطع (قوله حاضر) نائما كان او يقظان في الاصح لانه عليه السلام قطع سارق رداء صفوان من تحت رأسه وهو نائم في المسجد نروا علم ان اطلاق قول المصنف وربه عنده يفيد انقطع مطلقا سواء كان تحت رأسه أو جنبه أو لم يكن وظاهر كلام الزيلعي ان هذا هو الراجح بذلك على هذا قوله وقيل لا يكون محرزا في حال نومه الا اذا كان تحت رأسه او تحت جنبه وجه الاول ان الاعتبار بالحراز وقد حصل به فان الناس يعدون النائم عند متاعه حافظا له لا مضيعا ولهذا لا يضمن المودع والمستعير به اه (قوله وان لم يخرج به عنه) بخلاف الحرز بالمكان فان اخراجه شرط لوجوب القطع زيلعي ونصه والاخراج من الحرز شرط لوجوب القطع في الحرز بالمكان لقيام يده قبله وفي المحافظ يكتفي بمجرد الاخذ واليد المالك به الخ وقوله لقيام يده قبله أي لقيام يده المالك قبل الاخراج (قوله

(لم يقطع) هذا جواب الشرط ومتعلق بالجميع وعند أبي يوسف ومحمد اذا سرق من بيت خنته وصهره يقطع فيها وعن أبي حنيفة رجه الله اذا سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع وعندهما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى هذا اذا أخذ نهارا اما اذا أخذ ليل لا يقطع (ومن سرق من المسجد حاضر قطع) وان لم يخرج به عنه والا

والمراد بالرب المحافظ) ما كان أولى وانما قال والمراد الخ لان - حقيقة الرب المسالك لا المحافظ جموي
 (قوله وان سرق ضيف الخ) اطلقه فعمل ما اذا سرق من البيت الذي اضافه فيه او من غيره من تلك
 الدار التي اذن له في دخولها وهو مقفل او من صندوق مقفل شرئلا لينة عن الفتح ولا يشكل بما سبق من
 لزوم القطع في الصديق لمحمله على ما اذا دخل اعتمادا على ما بينهما من الصداقة فقط - حتى لو اذنه بالفعل
 لم يقطع كالضيف فلا منافاة (قوله ولم يخرج من الدار) لعدم تحقق الاخذ من كل وجه وقيد بالسرقه
 لانه في الغصب يجب الضمان وان لم يخرج من الدار (قوله ولم يخرج من الدار) لعدم تحقق الاخذ من كل وجه وقيد بالسرقه
 لا يستغنى اهل البيوت عن الانتفاع بها لانها حينئذ تكون كلها حرا واحدا وان كانت كبيرة وان خرج
 الى صحنها يقطع وان لم يخرج من الدار يقطع (قوله الى الصحن) مفهومه ان الاخراج الى الصحن موجب
 للقطع وهذا اذا كانت كبيرة فلو صغيرة فلا بد من الاخراج الى خارج الدار كما سبق (قوله وان أخرجه
 من حجرة الى صحن الدار) أراد بالدار الكبيرة التي بها حجر ومنازل وفي كل حجرة مقصورة وهي مكان يستغنى
 به عن الانتفاع بصحن الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فيكون الاخراج اليه كالاجراج الى السكة
 فيقطع وبهذا تغايرت المسئلة مع ما قبلها من (قوله واغار من اهل الحجر الخ) فيما اذا كانت الدار كبيرة لانها
 بمنزلة المحلة بخلاف ما اذا كانت صغيرة فان حكمها حكم مكان واحد فلا يقطع الساكن فيها ولا المأذون له
 بالدخول فيها اذا سرق من بعض مقاصيرها يعني وقوله واغار من اهل الحجر على حجرة معناه سرق رجل
 من اهل الحجر شيئا من حجرة فالحجر ووصفة للفاعل المحذوف وحجرة قام مقام المفعول المحذوف كما
 يتسام الضرف مقام المظروف فراحصاري يقال اغار الفرس في العدو اذا أسرع أي سرق شيئا منها بسرعة
 والمحاصل ان المصنف في التعبير بهذا اللفظ تابع لشمس الائمة المحلواني ولفظ محذوف أعان انسان من
 اهل المقاصير انسا على متاع من يسكن مقصورة أخرى وهذا أصبح لان الاغارة تدل على الجهر والسرقه
 تدل على الخفية شلبي قلت ومن ثم فسرقا حصارى اغار سرق جموي (قوله أو تقب بيتا) ليس
 البيت فيما بل المراد ما يكون حرا جموي (قوله فدخل والقي شيئا الخ) هذا اذا رماه بحيث يراه فان
 رماه بحيث لا يراه فلا يقطع وان اخذه لانه جعل مستهلكا له على هذه الصفة قبل خروجه بدليل وجوب
 الضمان عليه فليد اخذه لانه لو لم يأخذه أو أخذه غيره كان مضيعا لا سارقا نهر قلت والظاهر ان
 التقيد بالعطف بتم اتفقا في جموي وأقول بل الظاهر انه انما عطف بتم الدالة على التراخي اشارة الى انه
 لا يشترط لقطع كون الاخذ على فور الالتقاء ولو عطف بالفاء لم يتوهم اشتراط الفورية فلا يكون تقييد
 العطف بتم اتفاقا (فرع) سقط منه مال فاخذه غيره ليرده على صاحبه ثم رده الى موضعه لم يضمن لانه في
 ذلك الموضع في يد صاحبه حكما ياي ومقتضى قوله ليرده على صاحبه انه لو أخذه لنفسه ثم رده ان يضمن
 (قوله فساقه) أو علق رسنه في عنق كلب وزجره قيد بما يضاف سيره اليه لانه لو علقه في عنق مائرا فلقاه
 في منزل السارق فانه لا يقطع واختلف لو وضعه في ماء واخرجه بقوة جريه والاصح أنه يقطع لانه أخرجه
 بسبه ويشكل عليه ما من مسئلة الطائر ولهذا وافقه أعلم بزم الحدادي بانه لا قطع ولم يحث غيره ولا كلام
 انه لو أخرجه بغيره بكمه لضعف الماء قطع نهر (قوله خلافا لفر في صورة الالتقاء) لان الالتقاء غير موجب
 للقطع فكذلك لا اخذ من السكة قلنا الرمي خصلة يعتادها السارق لتعذر الخروج مع المتاع او ليتفرغ
 للقتال أو للفرار ولم يتعرض بدم معتبرة فاعتبر السكل فعلا واحدا نهر وقوله خصلة ضبطه شيئا بفتح الخاء
 (قوله وان ناول آخر الخ) لم يذكر محمد الموضع في النقب ثم نرج واخذه والعصم انه لا يقطع نهر عن الفتح
 وقوله ناول آخر يجوز ان يقر بالرفع أي أخذ آخر من السارق الداخل من خارج اي خارج البيت
 وبالنصب أي اعطى السارق المسروق آخر قرا حصارى (قوله أو أدخل يده في بيت وأخذ) لقول علي
 لا قطع على السارق الظريف وفسره بهذا قيد البيت لانه لو أدخل يده في الجواني أو الصندوق قطع لعدم

والمراد بالرب المحافظ (وان سرق
 ضيف من اضافه أو سرق) من
 الدار (شيئا) المحال له (لم يخرج
 من الدار) الى الصحن (لا) يقطع
 من الدار (من حجرة الى حجرة
 وان أخرجه من حجر على حجرة
 الدار أو أغار من اهل الحجر على حجرة
 الدار أو أغار من اهل حجر على حجرة
 أو تقب بيتا (فدخل) ونرج (ثم
 وألقى شيئا في طريق) وعلى
 أخذه أو حمله (أي المسروق) في جميع
 حصار فساقه وأخرجه قطع في صورة
 الصور المذكورة خلافا لفر في صورة
 الانتفاع في الطريق ثم لا يقطع لانه
 لا يقطع وانما قيد بقوله فدخل يده
 اذا لم يدخل فيه بنفسه بل أدخل يده
 فيه وأخذ شيئا لا يقطع خلافا لابي
 يوسف كما سألني وقيد بقوله فساقه
 وأخرجه لانه لو حمل منزله ثم خرج
 السارق وذهب الى منزله لم يقطع
 السارق بعد ذلك وجاء الى حمار فخرج
 الحمار فذا ان خرج الحمار فخرج
 وكذا ان كان في الحيط (وان ناول
 السارق كذا في الحيط) (وان ناول
 آخر من خارج أو أدخل يده في بيت
 أو أدخل يده في بيت) (وأخذ أو طار)
 أي قطع ونش

امكان دخوله نهر وهذا يفيد القاطع بالسرقة من خزائن الجامع الازهر لو جرد السرقة من المحرز بالمكان الذي هو الخزنة ولو سرقها بجمعها فلا قطع كذا ذكره شيخنا ووجهه ان ما في الخزنة محرز بها اما الخزنة نفسها فهي غير محرزة واعلم ان تخصيص المصنف اليد بالذكري قوله او ادخل يده في بيت الخ جري على العادة فانه لو ادخل شيئا في الصندوق بحيث يتعلق به متاع ويخرج منه ان يقطع جوي عن البرجندى ولا يخفى ما فيه والمناسب ان يقال تخصيص اليد بالذكري فمما سبق عن النهر من قوله لو ادخل يده في الجوالق او الصندوق قطع جري على العادة الخ ما ذكره المحمدي (قوله صرة) وهي الخرقه التي تشد فيها الدواهم والمراد ههنا هو الكم المشدود فيه الدراهم بالصررت الدراهم اصرها اذا شدتها (قوله خلافا لابي يوسف في صورة ادخال اليد في رواية عنه بقربة ما سبكه) (قوله فان عنده يقطع فيها) أي في طر الصرة وادخال اليد بان دخل المحرز احدى ما وادخل الخارج يده فتناول منه المتاع (قوله لانه اذا ادخل يده في الكم الخ) ولو كان مكان الطرح ان عكس المحكم وبهذا ظهر ان ما اطلقوه في الاصول من ان الضراري قطع انما يتأني على قول ابي يوسف فانه قال يقطع على كل حال نهر عن الفتح والحاصل ان سرقة ما هي الكم رباعية لان الصرة اما ان تكون بيامن الكم او ظاهره وعلى كل حال ان تكون السرقة بالطرا والمحل في ثنتين يقطع انما عاها ما اذا طرها وهي داخل الكم او حل رباطها الخارج فتناول الدراهم من الداخل وفي ثنتين الخلاف وهما عكس ما ذكرنا (قوله وعن ابي يوسف ان كان الخارج الخ) اعلم ان ابا يوسف اختلف عنه الرواية فروى عنه ان على الداخل القطع على كل حال لان الهتك ثم منه فصار المال مخرجا بفعاله او بمعاونته واما الخارج فان ادخل يده قطع لوجود الانحراج من المحرز وان لم يدخل يده ولكن الداخل اخرج يده وناوله لا يقطع لعدم الهتك والانحراج منه وعنه في رواية اخرى ان الخارج اذا ادخل يده واخذ المتاع يقطع لمحصل المقصود وهو اشبه بذهبه كما في الزيلعي والفرق بين الروايتين بعمره الا ان يقال لا قطع على الداخل على الرواية الثانية اذ لم يخرج يده بالمتاع بان ادخل الخارج يده فتناول المتاع من الداخل (قوله من قطار) بكسر القاف كما في الطلبة جوي وفي الدر بفتح القاف وهو الابل اذا كانت على نسق واحد والجمع قطرنهر (قوله او جلا) بكسر الحاء ما يحمل على ظهر او رأس جوي عن المغرب (قوله لا يقطع) في جميع الصور المذكورة لعدم المحرز او لعدم هتك زيلعي (قوله جوالقا) بضم الجيم قال في المغرب الجوالق بالفتح جمع جوالق بالضم والجوالق بزيادة الياء تسامح وهو اسم أعجمي معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة عربية جوي من ابن السكيت (قوله ور به يحفظه) هذا قيد في الجوالق لان الجوالق غير محرز فاعتبر بالمحافظ وان كان ما فيه محرز به ففي شقه واخذ ما فيه يقطع سواء كان معه من يحفظه أم لا لا اخذ من المحرز وفي أخذه بتمامه لا قطع الا أن يكون معه من يحفظه وبهذا التقرير تعلم ان المسئلة الاولى وهي قوله وان شق الحمل فاخذ منه متاعا يجب فيها القطع مطلقا وان لم يكن معه من يحفظه لتعق الاخذ من المحرز بخلاف سرقة الجوالق بجملة اذ لم يكن معه من يحفظه وكانهم انما تركوا التنبيه على ذلك لوضوحه قيد بشق الحمل والاخذ منه بان ادخل يده اذ هو الممكن في الحمل كالمصدق بخلاف الخافوت ونحوها حيث لا يكتفى بالاخذ باليد بل لابد من أن يدخله بنفسه لانه لو شقه فتبذر ما فيه فاخذه لا يقطع وان حصل مقصوده لعدم الهتك زيلعي (قوله صندوق) والجمع صناديق مثل عصفور وعصافير وفتح الصاد عامي جوي عن المصباح ونقل عن المفتاح أنه بالفتح ولا يقال بضم أوله انتهى (قوله وفي جيب غيره) في المصباح جيب القميص بالفتح على النهر والجمع اجباب وجيوب وجابه قور جيبه وجيبه بالتشديد جعل له جيبا انتهى وظاهر ان هذا ليس مراد في كلام المصنف فان المراد بالجيب ما يشق بجانب الثوب ليحفظ فيه الدراهم وينظر هل اطلاق الجيب على ما يوضع فيه الدراهم من الثياب قربي أو عرفي جوي والاخذ من الهامة كالاخذ من الجيب شيخنا قلت وينبغي أن يكون الاخذ من الحزام كذلك (تتمه) نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا الا في الليلة الثانية ان

(صرة) ماخوذة من قولهم دراهم مصرورة أي مشدودة (خارجة من كم أو سرق من قطار بعيرا أو جلا) يقطع في جميع الصور خلافا لابي يوسف في صورة ادخال اليد وطرا الصرة فان عنده يقطع فيها وانما قيد بقوله خارجة لانه اذا ادخل يده في الكم وقطعها واخذها قطع كما يأتي في آخر هذا الفصل وقوله وان ناول آخرى ان أعطى رجلا آخر من خارج البيت لا يقطع واحده من ماطلعا سواء أخرج الداخل يده فتناولها الخارج أو ادخل الخارج يده فتناولها من يد الداخل وعن ابي يوسف ان كان الخارج اذا ادخل يده حتى ناوله الا ان المتاع يقطع عليها وان كان الداخل اخرج يده مع المتاع حتى اخذ منه الخارج يقطع الداخل فقط قوله أو سرق من قطار رأي من سرق من قطار رجلا أو جلا لا يقطع مطلقا سواء كان معه سائق بسوقه أو قائدا يقيده أو لا لان مقصود القائد والسائق القود والسوق وقطع المسافة دون المحفظ وانما يجب القطع اذا كان المسروق محفوظا مقصودا حتى لو كان مع الجبال من يشعها للمحفظ يقطع (فان شق الحمل فاخذ منه) متاعا (أو سرق جوالقا فيه أو نائم عليه) أو يقرب منه بحيث يكون حافظا له وبعد حفظه (أو يكون حافظا له في صندوق أو في جيب غيره أو كونه فاخذ المال قطع) في الصور المذكورة

كان ظاهرا وحلم به رب المنزل ولم يسهده لم يقطع والاقطع ولوسرق مالا من حوزة دخل آخر وحمل السارق بماسمه قطع المحمول خاصة ولا عبرة للعامل ولواخرج شاة من حوزة تهادون نصاب فتبعها أخرى لم يقطع ولواخرج نصابا من حوزة نرين فصاعدا ان تخطل بينهما اطلاع المالك فاصح النقب أو اغلق الباب فالأخراج الثاني سرقة أخرى نهر عن السراج

(فصل في كيفية القطع وإثباته) لما كان القطع حكم السرقة من الحر زكوه عقبه لان حكم الشيء بعقبه بحر (قوله وتقطع عين السارق) لقراءة ابن مسعود فاقطعوا أيما نهما وهي مشهورة فتقيدا مطلق النص فهذا من تقييد المطلق لامن بيان الحمل لان الأصح انه لا اجال في الآية بحر (قوله من الزند) لانه عليه الصلاة والسلام قطع السارق من الزند وهو حجة على من قال بقطع الاصابع فقط وعلى الخوارج في قولهم تقطع من المنكب عيني والزند بفتح الزاي وسكون النون مفصل طرف الذراع في الكف وهما زندان السكوع والكرسوع صحاح وقاموس فالسكوع طرف الزند الذي يلي الابهام والكرسوع طرف الزند الذي يلي الخنصر واذا كان للسارق كفان في معصم واحد قيل يقطعان وقيل ان يميزت الاصلية وأمكنه الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة والاقطعت وهو المختار فان كان يبطش باحدها فقطعت الباطشة فان سرق ثانيا قطع اليسرى ولا تقطع هذه الزائدة كذا في النهر وقوله قطع اليسرى أي رجله اليسرى ولو صرح به لكان أولى ولا يقطع في شدة الحر والبرد بل يحبس حتى يتوسط الامر عن السراج زاد في المفتاح ولا في حالة المرض لكن في البداية لا يحد عند شدة المرض جوى ويشترط لقطعه حصة المروق منه سواء حضر الشهود أم لا بأن غابوا أو ماتوا في قول أبي حنيفة وصاحبيه وكذا هذا في كل حد وحقوق سوى الرجم وبعض النقصان وان لم يحضروا استحبنا لانه من حقوق الناس شرب لالبية وقوله سوى الرجم مخالف لما قدمه في كتاب السرقة من ان استثناء الرجم غلط (قوله وتخصم) لانه لو لم يخصم يؤدي الى التلف كذا في الهداية ومقتضاه وجوب الخصم فتح ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام في السارق اقطعه ثم احسمه واذ اصل في الامر ان يكون للجواب جوى والمنقول عن الشافعي نذب المحرم فان لم يفعل لا يأثم عنده وبسن عنده تعليق يده في عنقه لانه عليه السلام أمر به وعندنا لا يسن لكن للامام فعله ان رآه ولم يثبت عنه عليه السلام في كل من قطعه ليكون سنة نهر وغيره وفيه ان المواظبة بدون ترك تقييد الوجوب ومع الترك أحيانا تعيد السنة ثم رأيت بخط شيخنا ما به ينحل الاشكال حيث قال المراد لم يثبت صدور الامر في الكل ولا في البعض انتهى فالتفي فيه من قبيل عموم السلب لامن سلب العموم ثم أجرح الخصم وتمن الزيت على السارق لان السبب منه نهر عن الذخيرة بخلاف أجرة المحضر للخصوم ففي بيت المال وقيل على المتردد شرح وهبانية قلت وفي قضاء الحائبة هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقيل على المدعى وهو الاصح در ولواخر الخصم ليكون الخصم قيدا فيما ذكر وفيما يأتي لكان أولى جوى عن البرجندی (قوله الكي)

بمديدة حمأة لثلاثين دمه وهذا أحد قولين حكاهما المحوى عن المفتاح الثاني هو ان تجعل يد السارق بعد القطع في دهن أغلى لينقطع دمه انتهى والحاصل ان تفسير الشارح الخصم بالكي لا يقتضي الاعلى القول الاول لان غمس اليد في الدهن الذي أغلى لا يسمى كذا في عبارة بعضهم معز بالي المغرب مما يوهم ان الكي هو غمس اليد في الدهن الذي أغلى فيه نظر ظاهر ولو جعل مرجع الضمير هو الخصم كما هو الواقع في عبارة الشربة لالبية لصح كلامه (قوله من الكعب) عندا كثر أهل العلم نهر وهو ما تورع عن عمر وقال أبو نؤور والروافض تقطع من نصف القدم من معقدا الشراك لان علما كان يفعل كذلك ويدع له عقبا يمشي عليها بحر (قوله وبغزر) أي بالضرب مع الحبس دل على ذلك أي على ان المراد بالتعزير هنا خصوص الضرب مع ان الحبس تعزير أيضا عطفه عليه ووجه تعزيره بالضرب والحبس ما نقله المحوى عن البرجندی انه لما سقط القطع لم يبق الا الزجر بالضرب والحبس انتهى واعلم ان عطف التعزير على الحبس يوهم ان الحبس ليس تعزيرا وقد تقدم ان التعزير يكون بالحبس ذكره المحوى أيضا وأقول

* (فصل في كيفية القطع وإثباته)
وتقطع عين السارق من الزند أي
ازرع (وتخصم) الخصم بالجماء المهملة
والسين المهملة الكي (و) قطع (رجله
اليسرى) من الكعب (ان عاد) الى
السرقة ثانيا (فان سرق ثالثا حبس
حتى يوب) وبغز أيضا (ولم يقطع)
نهي منه

مبنى التوهم كون العطف للغاية وهو الاصل وأما ان جعل من عطف العام على الخاص فلا واعلم
ان ظاهر ما نقله في البحر من المجتبى يقتضى انه يعزى بالضرب مع الحبس لا بقيد كون الضرب قبل الحبس
وهو ظاهر أيضا مما نقله البرجندى عن الخزانة الا ان السيد المحمى بعد ان نقل ما نقله في النهر عن المجتبى
قال يعنى يعزى بالضرب قبل حبسه في الثالثة والرابعة (قوله وقال الشافى الخ) لقوله عليه الصلاة
والسلام من سرق فاقطعوه فان عاذفا قطعوه فان عاذفا قطعوه ولنا اجماع الصحابة
حين جهم على بقوله ان لا يستحق من الله ان لا ادع له يدا يطش بها ورجلا يمشى بها ولم يحتج أحد منهم
بالمحدث فدل على عدمه وقال الطحاوى تنبعا هذه الآثار فلم نجد شيئا منها أصلا ولو صح جل على
السياسة أو النسخ دروزى لم يثبت ومنه تعلم ما فى كلام العيني حيث اقتصر فى الاستدلال للامام الشافى
على قوله عليه الصلاة والسلام من سرق فاقطعوه ولعله سقط من قوله بقية الحديث بدليل قوله بعد ان
اجاب عن الحديث بأنه لم يثبت ولهذا لم يقتل فى الخامسة وان ذكر فيما روى الخ أى وان ذكر القتل
فى الخامسة فى الحديث الذى رواه الشافى واعلم ان الجواب بحمل الحديث على السياسة أو النسخ
استشكل بأن السياسة حكم لم يرد به الشرع فكان الظاهر الاقتصار على النسخ انتهى قلت وقوله لم
لا دخل للقاضى ولا للفتى فيها يشير الى ما سبق من ان السياسة حكم لم يرد به الشرع لكن يعكس عليه قوله
انها شرع مغلط (قوله للامام ان يقتله سياسة) أى ان سرق بعد القطع مرتين لا ابتداء كذا ذكره
بعضهم وكلامه فى النهر يفيد ان جواز قتله سياسة محمول على ما اذا سرق فى الخامسة حيث قال فى الجواب
عن الحديث السابق وبتقدير ثبوته فهو محمول على السياسة بدليل انه قال فى الخامسة فان عاذفا قتلوه
ومن ثم قال فى الفتاوى السراجية ان للامام قتله سياسة وأما قتله ابتداء فليس من السياسة فى شيء الخ
فسياق كلامه يفيد ان قتله سياسة قبل الخامسة لا يجوز لكن رأيت بخط المحمى عن السراجية ما نصه
اذا سرق نالوا رابعه للامام ان يقتله سياسة لسعيه فى الارض بالفساد انتهى قال غياث من حكام
زماننا من قتله أول مرة زعيمين ان ذلك سياسة جور وظلم وجهل والسياسة الشرعية عبارة عن شرع مغلط
(قوله كما لا يقطع الخ) بل يحبس حتى يتوب حموى ووجه عدم قطعه اذا كانت ابهام يده اليسرى
مقطوعة أو شلاء أو أصبعان منها سوى الابهام أو رجله اليمنى مقطوعة ان فى قطعه نفوت جنس المنفعة
وهو البطش والمشي بخلاف ما اذا كانت أصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة أو شلاء لان فوتها لا يمنع
القطع فى ظاهر الرواية درلان فوتها لا يوجب خللا فى البطش ظاهر اعني ولو كانت يده اليمنى شلاء
أو ناقصة الاصابع تعلق فى ظاهر الرواية لان المستحق بالنص قطع اليمنى واستيفاء الناقص عند تعذر
الكامل جائز بل (قوله او رجله اليمنى مقطوعة) قيد بقطع الرجل اليمنى لانه لو كانت رجله اليمنى
مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وان كان لا يستطيع القيام والمشي
عليها لم تقطع يده كذا فى الغاية فصرح كلامه انه اذا كانت رجله اليمنى مقطوعة يسقط عنه قطع يده
اليمنى فى السرقة الاولى والحاصل كما ذكره شيخنا انه اذا كان مقطوع الرجل اليمنى يسقط عنه قطع يده اليمنى
فى السرقة الاولى ويسقط عنه أيضا قطع رجله اليسرى فى السرقة الثانية انتهى ومنه تعلم ما فى كلام
العيني من القصور حيث قال بعد قول المصنف او رجله اليمنى مقطوعة لا تقطع رجله اليسرى ومن ثم قال
الشيخ شاهين اى ولا يده اليمنى فى السرقة الاولى انتهى ونقل المحمى عن شرح ابن الحلبي ما نصه وقول
العيني لا تقطع رجله اليسرى محمول على ما اذا سرق ثانيا والمحال ان رجله اليمنى مقطوعة فانه حينئذ
لا تقطع رجله اليسرى وهذا الحمل صحيح لكنه بعيد مخالف لما يقتضيه سياق الكلام انتهى وليس
خصوص القطع قيد بل كذلك لو كانت رجله اليمنى شلاء كفى التنوير فى النهر عن السراج
سرق سرقة فلم يؤخذ بها حتى قطعت يمينه لواحد قصاصا قطعت رجله اليسرى (قوله ولا يضمن
الخ) هذا اذا عين الامام بأن قال اقطع يمينه واما اذا اطلق بأن قال اقطع يده ولم يعين لم يضمن

وقال الشافى يقطع يده اليسرى فى
المرتين الثالثة ورجله اليمنى فى المرة الرابعة
وفى الفتاوى السراجية للامام ان
يقتله سياسة (كن سرق) أى لا يقطع
كلاما يقطع يمين من سرق (وابهامه
اليسرى مقطوعة أو) ابهام اليسرى
(شلاء أو أصبعان منها) أى سوى
مقتوعتان (سواها) أى سوى
الابهام (أو رجله اليمنى مقطوعة)
وانما لم يذكر حكم السارق الاصل اليد
اليسرى او الاقطع لانه لما ذكر الحكم
فى الابهام المقطوعة والسلا علم منه
انه لا يقطع فيه بالطريق الاولى وانما
قيد بقوله أو أصبعان لانه لو كانت
أصبع واحدة مقطوعة سوى الابهام
تقطع اليمنى (ولا يضمن)

التساقط بالاتفاق لعدم المخالفة اذ اليد تطلق عليه ما جوى عن شرح ابن الحلي رحمه الله تعالى
وفيه ان تعيين اليدين استغنى عن قوله من امر بخلافه قال في النهر واجمعوا انه لو قال يميني هذا فقطع
يساره لم يضمن وان السارق لو اخرج يساره فقال هذا يميني فقطعها لا يضمن انتهى وفيه انه ان كان المشار
اليه يمينه بقوله لو قال يميني هذا فالظاهر انه يضمن على قياس مذهب الصاحبين لانه قطع يدا معصومة
بغير حق ولا تأويل فكيف يدعى الاتفاق على عدم الضمان وان كان المشار اليه يساره بتكرار بما ذكره بعد
من قوله وان السارق لو اخرج يساره الخ ثم رأيت بخط شيخنا ان الصواب في عبارة النهر ابدال قوله لو قال
يمينى هذا الخ بقوله لو قال يمينى لوقال الامام اقطع يده هذا فقطع يساره الخ ووجه الاتفاق على عدم
الضمان ان اليد تطلق على كل منهما فلم يكن مخالفا كما سبق (قوله بقطع اليسرى) قيد به لانه لا شئ عليه
بقطع اليمين مطلقا ولو كان قبل ان يأمره الامام بقطعه وان كان يؤدبه الامام لانه اساء الادب جوى عن
البنية (قوله من امر بخلافه) قيد بالامام لانه لو كان قبله وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ
والقضاء بالقطع كالامر به في الاصح نهر وما في المفتاح من انه لا يضمن غير المأمور بقطع اليسرى اتفاقا
وأقره السيد الحموى فيه نظرا لان المسئلة تختلف فيها قال في النهر ولو قطعه غير الحداد لا ضمان عليه أيضا
وهو الاصح انتهى (قوله وهو اليمين) الاولى تأنيث الغمير لان اليمين مؤنث سماعا (قوله عند أبي حنيفة
الخ) غير انه يؤدب نهر (قوله او خطأ) قبل المراد منه الخطأ في الاجتهاد وأما الخطأ في معرفة اليمين واليسار
لا يجعل عفوا ويليجل عفوا قال في النهر عن المصنف وهو الصحيح (قوله وقال زفر يضمن في الخطأ ايضا)
والقياس ما قاله زفر وفرقابه في العمد قطع يدا معصومة بغير حق ولا تأويل غير انه لا يقطع للشبهة
ولا في حنيفة انه وان ائلف ظمالم كنه اخلف من جنسه ما هو خير وهو اليمين اذ قدرة البطش بها أتم
وانما قلنا اخلف لان اليمين كانت على شرف الزوال فكانت كالفائتة بخلاف ما لو قطع رجله اليمين
فانه وان امتنع بقطع يده كنه لم يعوضه من جنس ما ائلف نهر وقوله غير انه لا يقطع للشبهة يعني
قياس مذهب الصاحبين ان يجب القصاص لانه امتنع للشبهة اذ ليس في الآية تعيين اليمين والمال يجب
مع الشبهة ووجه كون القياس مذهب زفر انه قطع يدا معصومة والخطأ في حق العبد غير موضوع زبلى
واختلف المشايخ هل هذا القطع يقع حدا قيل نعم فلا ضمان على السارق ولو استهلك العين وقبل لا يضمن
في العمد والخطأ نهر وكلام ازيل يلى بعيدان الاختلاف في الضمان وعدمه بالنسبة للخطأ وأما في العمد
فيجب عليه الضمان من غير خلاف (قوله وطلب المسروق منه السرقة الخ) أشار بذلك السرقة الى انه
لا يشترط للقطع طلبه أى طلب القطع اذ هو حق الله تعالى فلا يتوقف على طلبه ولهذا لا يملك المسروق منه
الخصومة بدعوى الحد وانبأ به مجرد ادعاء طلب المال ولا يملك العفو بعد الوجوب ولا يورث عنه فالشرط
طلب المال وتشترط حضرته عند الاداء والقطع بمجرد وقوله عند الاداء أى اداء الشهادة ودرو باشرط طلب
المال المسروق فقط جزم الزبلى بخلاف الظاهر نهر اذا علمت هذا طهر ان ما ذكره السيد الحموى فقال فان قلت
القطع في السرقة حق الله تعالى فلا معنى لاشتراط طلب المسروق منه القطع قلت انما يشترط احتياالا للدرء
كما قالوا في حد القذف انتهى لا يمتنى الاعلى ما ذكره الثماني من انه لا بد من طلب القطع أيضا وأما على
ما هو الظاهر فلا (قوله سواء كان الثبوت بالاقرار الخ) يشير الى ان حضور المسروق منه شرط قطعه فلا
يقطع في غيبته وان أقر بالسرقة واعلم ان كلام ازيل يلى يفيد انه اذا أقر بالسرقة من غائب يقطع ولا ينتظر
حضره الغائب عند أبي يوسف وتعقبه في البحر بان قطعه حال غيبة المسروق منه رواية عن أبي يوسف
ومثله في النهر عن الغاية ووجه عدم قطعه حال غيبته احتمال ان يحضر فيقره بالملك بمجرد ذكره في الدر
ان عدم قطعه حال غيبة المسروق منه مخالف لما جرى عليه صاحب التنوير متناوشتا (قوله مودعا)
بفتح الدال والقرينة عليه ما سألني من قوله وتقطع بطلب المالك لو سرق منهم (قوله او صاحب الربا)

بقطع اليد اليسرى من امر بخلافه
وهو اليمين عند أبي حنيفة مطلقا سواء
قطع عمدا أو خطأ وقال لا شئ عليه ان
قطع خطأ وان قطع عمدا ضمن ارش
يساره وقال زفر يضمن في الخطأ
أيضا ولو أخرج السارق يساره وقال
هذه يميني لم يضمن اتفاقا (وطلب
المسروق منه) السرقة بعد حضوره عند
الحاكم (شرط اقطع) مطلقا سواء
كان انه يوت بالاقرار والشهادة هذا
عندنا وعند الشافعي لا يشترط المطالبة
في الاقرار فيقطع وعند أبي ليلى
لا يشترط الطلب ويقطع فيهما (ولو)
كان المسروق منه (مودعا أو
خاصا) او صاحب الربا

المراد به آخذة لانه ملكه بعقد فاسد وأما المعطى فليس له ان يخاصم لانه لا ملك له، عن الشعبي (قوله بان اشترى عشرين بعشرة الخ) الاظهر في التصوير بان اشترى عشرة بخمسة حموى ووجهه ان أقل نصاب السرقة عشرة وما في الدر من تصويره بقوله بان باع درهمين بدينارين وقبضهما فبقي نظر لعدم ترتيب القطع على خصوصته (قوله او مستعيرا) عطف على قول المصنف مودعا حموى (قوله او مضاربا) او مستبضا بفتح المضاد مستعمل وان كان الصواب كسر الضاد حموى عن البناية (قوله وكل من له يد حافظة) يرفع كل على الابتداء وخبره ما سألني من قوله يقطع السارق بطلبه شيخنا (قوله كلاب والوصى) ومتولى الوقف كذا في التبيين والعناية والبحر والنهر وهل يقطع بطلب الملتقط ذكر في الدر انه لا يقطع بسرقة اللقطة وعزاها الى الخانية مع انه في الخانية لم يذ كر عدم قطعه بسرقة اللقطة وانما ذكره في البحر على وجه البحث تفريعا على عبارة الخانية ولفظه رجل التلقط لقطة فضاعت منه فوجد هافي يد غيره فلا خصوصية بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فان له ان يأخذها من الثاني لان لقطة الثاني كالأول في ولاية أخذها للقطة وليس الثاني كالأول في ولاية إثبات اليد على الوديعة انتهى قال في البحر بعد نقله ل عبارة الخانية فينبغي ان لا يقطع بطلب الملتقط انتهى وأقول فيه نظرا لان كلام الخانية مفروض فيما اذا ضاعت منه اللقطة فوجد هافي يد غيره من أين يؤخذ من هذه العبارة عدم قطع السارق للقطة أما عدم القطع على الواحد لما بعد ان ضاعت من الملتقط الأول فعدم وجود السرقة وما ذكره في الخانية من انه لا خصوصية بينهما فيما اذا ضاعت منه اللقطة فوجد هافي يد غيره لا يستلزم عدم الخصوصية أيضا اذا سرقت منه (قوله بطلب المالك) أطلقه فعم الموحد وهو المودع ونحوه كالعاصب ام لم يحضر وهذا هو الظاهر خلافا لما روي عن محمد من انه لا يقطع بخصوصية المالك حال غيبة المورق منه لانه لم يسرق منه فكان أجنبيا واعلم ان ظاهر قول المصنف ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم فيقيدانه بقطع بطلب معطى الربا لو سرق من أخذ الربا وليس كذلك كما قدمناه عن الدر معزيا للشعبي وكذا ما ذكره الزيلعي والعيني في بيان مرجع الضمير من قول المصنف لو سرق منهم حيث قال أي من المودع والغاصب وصاحب الربا يقتضي ذلك أيضا والعجب من صاحب البحر حيث بين مرجع الضمير في قوله لو سرق منهم بقوله أي من الثلاثة وأقره مع انه نقل ما قدمناه عن الشعبي ثم رأيت في النهر ذكر ما نصه واعلم ان ظاهر كلامه يفيدانه يقطع بخصوصية معطى الربا دون صاحب الربا لان المال في يده بمنزلة المعصوب قال في الفتح ولا غصوب منه الخصوصية الا ان المسطور في السراج انه لا يقطع بخصوصية معطى الربا لانه لا ملك له فيه ولا يدوتبعه الشعبي (قوله لو سرق منهم) قال في المفتاح والتعبير بضمير الجماعة مع ا أو تقتضي احد الشيشين جائر قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا لله اولى بهما وتعبه الحموى بار الا فصح بعد العطف بأول افراد لا مطلق الجواز والذي ظهر لي ان النكتة في عدوله عما هو الافصح الى غيره انه لو أفرد الضمير على ما هو الافصح لا وهم رجوع الضمير الى المالك وليس مرادنا وأقول ما ذكره من ان الافراد افصح لانه كره صاحب المفتاح بل في كلامه ما يشعر به وهو قوله ان أو تقتضي احد الشيشين (قوله الا ان الراهن انما يقطع الخ) كان على الشارح كغيره ان يستثنى من عموم قول المصنف ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم معطى الربا كاستثناء الراهن (قوله حال قيام الرهن بعد قضاء الدين) يفيد لانه لا يقطع بطلبه بعد هلاكه قبل قضاء الدين لصير وره المرتهن مستوفيا لدينه فلا مطالبة للراهن زيلعي وكذا قبل قضاء الدين حال قيام الرهن للتمليل الذي ذكره الشارح (قوله اذ لا حق له في المطالبة بالعين بدونه) أي بدون قضاء الدين قلت بعد قضاء الدين لم يبق رهنا الا باعتبار ما كان والا فهو ودیعة قال الزيلعي وينبغي ان يقطع بخصوصية الراهن بعد الهلاك اذا كانت قيمة الرهن اكثر من الدين وكان الفضل يبلغ نصيبا لان له ان يطلب السارق بعد الهلاك بالفضل كالوديعة حموى وما ذكره ان يلعى بجنا ارتضاة في فتح القدير وهو مذکور أيضا في الغاية نهر (قوله لا بطلب المالك) لو سرق من سارق بعد القطع صورته قطع سارق بسرقة فسرق

بان اشترى عشرين بعشرة درهم
وقبضها ثم سرق أو مستعيرا
أو مستأجرا أو مضاربا أو فاضعا على
سوم الشراء أو مرتبنا وكل من له يد
حافظة سوى المالك كلاب والوصى
يقطع السارق بطلبه وعند زفر
والشافعي لا يقطع بخصوصية هؤلاء
بطلب المالك (ونقطع) بيد السارق
بطلب المالك (السرقة أيضا لو)
الا ان الراهن انما يقطع
سرق منهم (الدين اذ لا حق له في المطالبة بالعين
بدونه) لا بطلب المالك (او)
بيد السارق الثاني بطلب المالك (او)
القطع أي بعد قطع بيد السارق
الأول وانما يفيد بقوله بعد القطع

منه بعد القطع لم يكن للشارق ولا للمالك ان يقطع السارق الثاني لان المال غير متقوم بعد القطع في حق الاول فلم تنعقد موجبة للقطع وليس للشارق الاول ولا ليه الاسترداد في رواية وفي رواية له ذلك امرده على المالك عني قال في الفتح والوجه ان القاضي لا يرد له واحدا منهما لظهور خيانتهم بابل الى المالك اذا كان حاضرا والا حفظه كما يحفظ اموال الغيب (قوله لانه لم يقطع يد الاول بقطع الثاني الى آخره) فيه قصور وعبرة العيني رحمه الله تعالى اذا سرق منه قبل ان يقطع يده يكون له ولرب المال القطع (قوله قبل الخصومة) قيد بالرد قبل الخصومة لانه لو رده بعدها سواء قضى القاضي بالقطع أولا فانه يقطع نهر (قوله وقبل الارتجاع الى المحاكم) لاحاجة اليه لان الخصومة لا تكون بدون الارتجاع جوى وأقول ذكره الشارح بيانا للمعنى المراد من الخصومة واشارة الى ان ما لم يكن منها بين يدي القاضي لا يعتبر على ان المراد ما هو اخص من مطلق المرافعة الا ترى الى ما ذكره في النهر حيث فسر الخصومة بقوله أى الدعوى والشهادة المترتبة عليها والاقرار انتهى يعنى المترتب على الدعوى أحد الامرين اما الشهادة أو الاقرار (قوله أو ملكه بعد القضاء) لانقطاع الخصومة به وبقاؤها عند الاستيفاء شرط للقطع بخلاف رده الى المالك فانه يترك الخصومة اذا لا يخصاص أحد لملك وانما يخصاص ليسترد زياي (قوله بهبة او بتسليم) كذا قالوا ولما قيل ان يقول لا يشترط القبض لان الهبة تقطع الخصومة لانه ما كان يهب لخصاص جوى عن الشربلية (قوله أو ادعى انه ملكه) وان لم يثبت لان الشبهة دارنة للحد فتتحقق بمجرد الدعوى بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار نهر ولا يشترط ان يكون مثله من يملك ذلك كما لو سرق ما يختص بالملك ونحوه وادعى الملك وهو محل تأمل جوى (قوله أو انقصت قيمته عن النصاب) فرق بين نقصان القيمة من حيث السعرة فانه يوجب سقوط القطع لكونه غير مضمون على السارق بخلاف نقصان العين كما اذا زججهما بعد الانحراج من الحرز وقيمته عشرة فنقصت بالذبح فانه يقطع لكونه مضمونا عليه فكل النصاب بالضممان شيئا (قوله أو قال الشافعي لا يسقط بمجرد الدعوى) ما لم يرقم بينة لانه لا يجزعه سارق ولنا ان الشبهة دارنة ولا معتبر بما قاله فان المقر اذا رجع صح وان كان لا يجزعه سارق زيلبي (قوله ثم قال أحدهما هو مالى) مثال والمراد ادعى شبهة مسقطه للحد نهر (قوله لم يقطع) لان الرجوع عامل في حق الرجوع ومورث للشبهة في حق الآخر نهر واعلم ان رجوعه وان صح بالنسبة لسقوط القطع عنه لكن لا ينافي لزوم ضمان المال قال في التنوير وشرحه وصح رجوعه عن اقراره بها وان ضمن المال وكذا لو رجع أحدهم أو قال هو مالى أو شهدا على اقراره بها وهو يجحد أو سكت فلا قطع شرح وهبانية انتهى فقوله أو شهدا على اقراره بها وهو يجحد الخ صريح في ان البينة على الاقرار بالسرقه تقبل من حيث ضمان المال وان لم تقبل بالنسبة للقطع فما وقع في بعض العبارات كقاضين خان من ان البينة على الاقرار بالسرقه لا تقبل يعنى من حيث القطع فقط (قوله قبل الامضاء) أى قبل استيفاء القطع ينظر حكم ما لو قطع أحدهما فقال الآخر هو مالى وظاهر تعليل المسئلة بأن الرجوع عامل في حق الرجوع ومورث للشبهة في حق الآخر لانه لا يقطع جوى (قوله قطع الآخر الحاضر) في قول أبي حنيفة الآخر لان سرقة الحاضر ثبتة بالحجة فلا يعتبر الموهوم لانه لو حضر وادعى كان شبهة واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا يعتبر زياي ثم لو حضر الغائب لا يقطع الا ان تعاد تلك البينة عليه أو يثبت بينة أخرى وكذا لو أقر الحاضر بسرقة مع الغائب يقطع في قوله الآخر شربلية عن الفتح واعلم ان ما سبق من التعليل يرد عليه ما سبق من انه لا يقطع عند غيبة الموقوف منه يعنى ولو كانت الغيبة بعد سبق الخصومة وعلوه باحتمال ان يحضر فيقره بالملك مع ان احتمال اقراره بالملك فرع احتمال حضوره (قوله ولو أقر بعد سرقة قطع) لان اقراره بالحدود الخاصة صحيح نظر الى آدميته ولا تهمه تعثر به ثم يتعدى الى المالية نهر وهذا اذا كان كبيرا وقت الاقرار فان كان صغيرا فلا قطع عليه ثم ان كان ما ذونا يرد المال الى المالك ان كان قائما ويضعه ان كان هالكا وان كان محجورا فان صدقه المولى

لانه لو لم يقطع يد الاول بقطع الثاني بخصومة الاول (ومن سرق شيئا ورده) السارق (قبل الخصومة) الى وقبل الارتجاع الى المحاكم (الى مالكة) أو ولده أو ذى رحم محرمان كانا في عياله أو ولده أو جده أو ولدته أو جدته أو مكاتبه وان لم يكونوا في عياله (أو ملكه) أى ملك السارق الموقوف (بعد القضاء) بالقطع الموقوف (أو ادعى بهبة أو بتسليم أو بشراء) أو ادعى انه ملكه أو انقصت قيمته من النصاب (بعد القضاء) قبل الاستيفاء (لم يقطع) في المسائل المذكورة كلها وعن أبي يوسف انه يقطع في الشافعي الاولى والثانية وهو قول زفر والشافعي يقطع في الثانية وقال زفر والشافعي عن محمد في الرابعة أيضا وهو رواية عن محمد رحمه الله قوله أو ادعى أى اذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة لم يقطع مطلقا سواء أثبت بالبينة أم لا وقال الشافعي لا يسقط بمجرد الدعوى (ولو أقر بسرقة ثم قال أحدهما هو مالى لم يقطع) مطلقا سواء ادعى قبل القضاء أو بعده قبل الامضاء (ولو سرقا شاهدان أو شهدا وشهد) شاهدان وغاب أحدهما وشهد (على سرقتهما قطع بمجرد الآخر) الحاضر في قول أبي حنيفة الآخر وهو قولهما ولو قال سرقنا أنا وفلان كذا وفلان ينكر يقطع المقر بخلاف لابي يوسف (ولو أقر بعد سرقة قطع

بردا الى المروق منه ان كان قائما وان كان هالكا فلا ضمان عليه ولا بعد العتق شره بل لا يسه عن ابن
الضياء ومثله في البحر في الفتح غافي النهر انه اذا كان مأذونا لا ضمان عليه ولو علمك سبق قلم والصواب
الموفق لما في الشره بل لا يسه عن ابن النهر انه اذا علم الحكم في اقرار الكبير كان في الثبوت بالبيضة معلوما
بالاولى غير انه يشترط حذرة المولى عند اقامة البينة عندهما خلافا للثبوت في واجمعوا على ان حضرته غير
شرط في الاقرار به (قوله مطا) مأذونا او لا مدقه مولاه او كذبه (قوله وترد السرقه الى المروق منه)
أشار بالرد الى بقائها فلو استهلكها لم يضمن ويقطع اتفاقا نهر (قوله قال أبو حنيفة تقطع يده والمال
للمروق منه) لان المال تابع للقطع (قوله وقال أبو يوسف والشافعي تقطع يده والمال للمولى) لان
كلام الناطع والمال أصل (قوله وقال محمد لا يقطع والمال للمولى) لان المال هو الأصل والقطع
تبع وعن هذا قال في النهر وهذا الخلاف مبني على ان القطع أصل والمال تبع او كل منهما أصل أو المال
فقط قال الامام بالاول والثاني بالثاني ومحمد بالثالث والكل روايات عن الامام (قوله ولا يصح اقراره
في حق القطع) لان اقراره بالقطع يضر به المولى فلا يقبل اقراره عليه قلنا صحة اقراره من حيث انه
أدعى ثم يهدى الى المالبية في ضمنه فيدفع لانه لا تهمه فيه (قوله ولا يجتمع قطع وضمان) كالحكم
العقري رايي لقوله عليه الصلاة والسلام لا غرم على السارق بعدما قطعت يمينه وهذا الحديث درر
وغيرها ورواه الكمال بعد قطع يمينه در وجه عدم اجتماعهما ان وجوب الضمان ينشأ من القطع لا يسه
يتأكد بأداء الضمان مستندا الى وقت الاخذ فيتمين به ورد على ملكه فينتفي القطع وما يؤدى الى
انتفاء القطع المشروع فهو المنتفي لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء المزموم قال في المبسوط سقوط الضمان
مع القطع في الحكم فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيبقى بالضمان فيمارى عن محمد جوى بى ان يقال يشك
على فوهم لا يجتمع قطع وضمان ما ذكره انه مستأنى معزى بالضمير حيث صرح بأن لا قطع بالسرقة من حمام
سواء كان له حافظ أو لا قال وهذا اذا أخذ منه نهارا أو أمادا أخذ له لا قطع وضمن المحامي ان أمر بالحفظ اه
بتصرف فقد جمع بين القطع والضمان وهذا استشكل المسئلة بعض الافاضل بقوله ان كلمتهم متفقة على
ان لا يجتمع قطع وضمان وتخصيص هذا استثنائه بأن المقتطوع غير الضامن وكلامهم في ادا التحدي يحتاج
الى نقل صريح ولم يصل اليه نظري فيما عندي من الكتب اه قلت وأيضا قوله وأما اذا أخذه ليلا قطع
اشكال اذا قطع الا بالخذ من الحرز بأن لم يؤذن للناس بالدخول وقوله وضمن المحامي ان أمر بالحفظ
مشعر بوجود الاذن بالدخول فينبغي ان لا يقطع أيضا كما لو أخذ نهارا او الماراد بالنهار وقت اذن للناس
بالدخول فيه ثم ظهر لي ان قوله وضمن المحامي الخ يرتبط بالمسئلة الاولى وهى لو أخذ نهارا فلا اشكال
أصلا (قوله وترد العين لو قتلها) وارباعها أو وهبها لبقائها على ملك مالكها وروى هذا لا يحل له الانتفاع بها
نهر (قوله سواء هلك) أو استهلك في انضامه من الرواية لكنه يبقى بأداء قيمتها بانه وسواء كان الاستهلاك
قبل القطع أو بعده تنوير وشرحه وقوله في الظاهر من الرواية معنى رواية أبي يوسف عن الامام زبلى
قال وهو المشهور (قوله وسواء ذمال أو لا) يأتي ما يقابل هذا التعميم من نصيب الامام مالك (قوله وفي
رواية الحسن عن أبي حنيفة انه يجب الضمان بالاستهلاك) اعلم ان اختلاف الروايتين في ان لا يهلك
هل يوجب الضمان أو لا انما هو في استهلاك السارق اما غيره بأن استهلك المروق غير السارق ففيه
تفصيل على ما ذكره في المجتبى ومحصله انه ان كان أجنيا فلا ضمان عليه لا حدوان كان مشترى من
السارق فللمالك تضمينه فيحتاج الى الفرق بين الاجنبى والمشتري وفي السراج لو استهلكه غيره بعد القطع
كان للمروق منه ان يضمن المستهلك قيمته انتهى قال في النهر وهذا بالقواعد اليق وعليه فلا يحتاج الى
الفرق وأقول ما في السراج ليس نصا في مخالفة المجتبى اذ مبني على مخالفة كون الغيب في كلامه متناولا
للاجنبى والمشتري وهذا وان كان هو الظاهر لكن يفتل ان يراد به خصوص المشتري وعليه فلا يخالف
ما في المجتبى حينئذ (قوله فان قال المالك أبا ضمنه لم يقطع عندنا) فانه يضمن رجوعه عن دعوى

مطابقا (وترد السرقه الى المروق منه) والمسئلة على وجهه لانه لا يسه
اما ان يكون مأذوبا أو مجبر او المال
قائم في يده أو هالك فان كان مأذوبا
يصح اقراره في حق القطع والمال
فقط يده ويرد المال على المروق
منه ان كان قائما وان كان هالكا
لا ضمان عليه صدقه مولاه أو كذبه
وان كان مجبرا والمال هالك يقطع
ولا يضمن كذبه مولاه أو صدقه
كان قائما وصدقه مولاه يقطع عندنا
ويرد المال على المروق منه
كذبه وقال المولى المال ما قال أبو
حنيفة تقطع يده والمال للمروق منه
وقال أبو يوسف والشافعي تقطع يده
والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال
والمال للمالى ولا يصح اقراره بالمال
للمولى وقال زفر يصح اقراره في حق
ان كان مأذوبا ولا يصح اقراره في حق
اقراره بالمال كان أو مجبرا (ولا
القطع قطع وضمان) لكن (ترد
يجتمع قطع وضمان أى لا يجتمع معان
العين لو كان قائما) أو استهلك وسواء
مطلقة أو ملك أو استهلك وسواء
ذمال أو لا وفي رواية الحسن عن
أبي حنيفة انه يجب الضمان
أى خفيته هذا اذا كان بعد القطع
بالاستهلاك فان قال المالك
فان كان قبل القطع غسدا وان قال أنا
أنا ضمنه لم يقطع ولا يضمن عندنا
اختار القطع بقطع ولا يضمن عندنا

السرقه الى دعوى المال شربلا ليه عن الفتح (قوله وقال مالك ان كان السارق ذامال يضمن في الحال والا لا) نضر المجننين قلنا المضمون لا يختلف بين ان يكون موسرا او معسرا وانما يؤثر الاعسار في التأخير لا غير زيلعي وهو ظاهر في عدم وجوب الضمان على المعسر أصلا عند الامام مالك لاحالا ولا مالا وهو خلاف ما يظهر من تقييد الشارح بقوله في الحال (قوله وعند الشافعي يجمع مع الضمان) لانهما حقن اختلافهما وسببا لان محل النقط اليد ومستحقه هو الله تعالى وسببه الجناية على حق الله تعالى وهو ترك الانتفاء عما نهى عنه ومحل الضمان الذمة ومستحقه المسرور ومنه وسببه اثبات اليد على مال الغير على وجه العدوان فوجوب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر كالدية مع الكفارة في القتل خطأ وكالقيمة مع الجزاء في قتل صيد مملوك في الحرم وكالتصايب القيمة مع المحذوف شرب خمر لذي ولنا ما روى عن عبد الرحمن بن عوف انه عليه السلام قال لا غرم على السارق بعدما قطعت يمينه ولا نسلم ان هنا سببين بل هو سبب واحد وهو سرقه مال متقوم فلا يثبت حقتان مختلفتان بسبب واحد كالقصاص مع الدية بخلاف ما استشهد به لان هناك سببين مختلفين لان ما يجب من الجزاء حق الله لا يتعلق به بكون المحل موصوفا مملوكا لا ترى انه لو قتل صيدا غير مملوك او صيد نفسه او شرب خمر نفسه او قتل عبد نفسه تعيب هذه الاجزاية حق الله تعالى وحق العبد فيه تعلق بالمحل بدلا عنه فتعدد الموجب لتعدد السبب فافتراق زيلعي واعلم انهم تكلموا في الحديث من حيث اسناده لانه رواه المسور عن عبد الرحمن بن عوف والمسور لم يلغفه قال العمري وهذا ان ثبت فهو وصف الارسال الخ يعني والمرسل جهة والمسور كذا ذكره الشيخ شاهين عن تهذيب الاسماء والاعمال للنووي هو ابن مخزومه الصائ وهو بكسر الميم واسكان السين وفتح الواو وهو ابن عبد الرحمن القرشي وأمه عاتكة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف الخ (قوله بأن سرق من أشخاص) أو من شخص واحد مرات حمري (قوله والقطع للكل) علم القاضي أم لا نهر أي علم بتعدد السرقه منه ام لا لان معنى الحدود على انه داخل (قوله في الدار الخ) فلو كان الشق بعد الدار اراج قطع اتفاقا نهر يعني وان لم تكن قيمته بعد الشق نصا (قوله قطع) لار الشق سبب ضمان النقصان لا المالك لمسروق زيلعي (قول خلافا لابي يوسف) أي في روايته عنه بجره لكن في العمري وقال ابو يوسف لا يقطع لانه احدث فيه سبب الملك فصار شبهة انتهى (قوله اذا اتار تضمن النقصان الخ) وهذا الخيار يثبت ما لم يكن اتارا واذا كان اتلا فله تضمن جميع القيمة من غير خيار وتلك السارق التوب ولا يقطع وحده الا نلاف ان ينقص أكثر من نصف القيمة عني فلو قال المصنف قطع ما لم يكن اتلا فالكان أولى بجزر والمحصل ان التصحيح اختلف في ضمان النقصان مع القطع ففي القوائد الخبازية صحح عدم ضمان النقصان كيلا يجمع القطع مع الضمان والكمال صحح الضمان تبعا لقاضيهما وغيره وهو الحق شربلا ليه (قوله لا يقطع اتفاقا) لان ملكه مستند الى وقت الاخذ فصار كما اذا ملكه بالهبة زيلعي (قوله فاحشا) تكلموا في الفرق بين الفاحش واليسير فقل ما يوجب نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش وما دونه يسير وويل ما لا يصلح الباقي لثوب فهو فاحش واليسير ما يصلح وقبل ما ينقص به نصف القيمة فاحش ودونه يسير وما فونه استهلاك والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة بل يتعيب به فقط عني فان قلت في تمييز الفاحش عن الاتلاف اشكال لانه يلبس به على القول اقول وهو ما يوجب نقصان ربع القيمة فصاعدا اذ قوله فصاعدا يصدق بما لو تنقص به أكثر من نصف القيمة مع انه الاتلاف كما سبق قلت قيده في الشربلا ليه بقوله ولا يذوان يكون معنى فصاعدا ما لم ينته الى ما به بصير اتلافا (قوله فذبحها الخ) لان السرقه تمت على اللحم ولا قطع فيه عني ومعلوم انه يضمن قيمتها نهر (قوله ثم ذبحها يقطع الخ) وهذا النقصان نقصان عن بخلاف النقصان السابق بعد القضاء قبل الاستيفاء فانه نقصان سعر ولذا اوجب سقوط القطع هناك لكون نقصان السعر غير مضمون على السارق اما هنا فلا يوجب سقوط القطع لكونه مضمونا

وقال مالك ان كان السارق ذامال يضمن في الحال والا لا وعند الشافعي يجمع مع الضمان (بأن سرق من شخص من أمواله الا قصاصه واحد منهم ويطع فيه وجباة آخرون اثبت السرقه لا يضمن شيئا) معلنا سواء هلكت أو استهلكت ويطع للكل هذا عند أبي حنيفة وعندهما يضمن كله الا التي قطع فيها وانما قيد بقوله لبعض لانهم اذا حضروا وادعوا وقطعت يده لانهم اذا حضروا لا يضمن شيئا لا يتساق في بعض دورهم لا يضمن شيئا لا يتساق في السرقات كلها (ولو شق ما سرق في الدار) نصفين (ثم اخرج) (يطع) يساوي عشرة دراهم بعينه الشق (يطع) بخلافه لابي يوسف وانما قيدنا بقوله يساوي عشرة دراهم بعينه الشق وهو يساوي عشرة دراهم بعينه لا بد ان كان يساوي عشرة دراهم بعينه لا يقطع اتفاقا وعلم ان هذا الخلاف فيما اذا حثه تضمنين القيمة وتركه ان يثبت من اختيار تضمنين القيمة وهذا كراهة الثوب عليه لا يقطع اتفاقا وهذا كراهة ان يثبت عليه لا يقطع فاحشا وان كان اذا كان النقصان اتفاقا (ولو سرق شاة يسير يقطع اتفاقا) (واخرجوا) لا يقطع فذبحها (ان احرر) (واخرجوا) لا يقطع وان كانت ذمية لم يذبحها الا لو اخرجها حية قيد بعينه فذبحها الا لو اخرجها حية من الحوزة فذبحها ثم ذبحها يقطع

عليه شيخنا (قوله وان انقصت قيمتها بالذبح) لان النصاب يكمل بالضممان كذا بخط شيخنا (قوله هذا عند أبي حنيفة الخ) والخلاف مبني على انه لا ينقطع حق المغضوب منه بذلك عنده خلافا لما قيد بالنقدين لان نحو النحاس لو جعله اواني فان كانت تداع عددا فهي للسارق انفاقادر وان وزنا فعلى الخلاف السابق (قوله وقال لا سبيل للسروق منه الخ) بناء على انه صنعة متقومة والحاصل ان وحب المحل لا يشكل على قول الامام لانه لا يملكه واختلف على قولهما فقيل لا يجب لانه ملكه قبل القطع وقيل يجب لانه صار بالصنعة شيئا اخر فلم يملكه عنه شرعا لانه (قوله فقطع) قيد بكون الصبغ قبل القطع بدليل فاء التعقيب لانه لو صبغه بعد القطع يرد لان الشركة بعد القطع لا تستقيم القطع كذا في شرح المختار وذكروا في الهداية ما يدل على انه لا فرق في كون الصبغ قبل القطع او بعده ولفظ محمد يدل على ما في الهداية زيلعي وبجرو وطحن الحنطة ولف السويق كصبغ الثوب در (قوله لا يرد الثوب المصبوغ) حال قيامه ولا يضمن قيمته ايض حال استهلاكه (قوله وعند محمد يؤخذ الخ) لان عين ماله قائم من كل وجه وهو اصل والصبغ تبع فكان استتبار الاصل اولى كفاي الغاصب ولهما ان الصبغ قائم صوره ومعنى بدليل ان السروق منه لو اخذ الثوب يضمن الصبغ وحق المالك قائم صوره لامر بدليل انه غير ممنوع على السارق بخلاف الغصب لان حق كل واحد منهما قائم من وجهه فربما حان باب الاصل دون التبع فان قيل اذا انقطع حق المالك وجب ان يملكه السارق من حين سرق فبمتنع العطف فلا يجب القطع باعتبار الثوب الابيض وهو يملكه ايض بوجه فصار كم لو سرق حنطة فطحنها فانه يقطع بالحنطة وان ملك الذبيق زيلعي (قوله يرد الى المالك) عندهما خلافا لابي يوسف اما وجه الرد عند أبي حنيفة فلان السواد نقصان وبالنقصان لا يقطع حق المالك بخلاف الزيادة وعند محمد زيادة وبالزيادة يقطع حق المالك عندهم ويرد الثوب ويأخذ ما راد الصبغ واما وجه عدم الرد عند أبي يوسف فلان السواد زيادة وبزيادة يقطع حق المالك عنده وهذا يختلف تصرف الناس ما كانوا يلبسون السواد في زمن الامام جوي (قوله ولا يعطى شيئا) لكونه نقصا عنده (قوله وعند محمد يأخذ ويعطيه الخ) لكونه زيادة عنده (قوله ما زاد الصبغ فيه) ما مصدرية زيادة صبغه (فرع) قال اناسا سارق هذا الثوب بالاداة يقطع ويدينه بان نون له سارق لا يقطع ووجه الفرق كما في النهر عن الفخ ان الاول للحال والثاني للاستقبال وتعقبه بقوله والنظر اربعة لانه مع التبين يحتمل الحال والاستقبال ولا يقطع بالشك لكن بقي ان هذا الاحتمال ثابت مع الاضافة فكان ينبغي ان لا يقطع ايضا فندبره والجواب كما فعله شيخنا عن نوح افندي من ان اسم العاقل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يعمل عمل فعله واذا كان بمعنى الماضي لا يعمل بل يجب اضافته الى مفعوله اذا انه معنوية فاذا قال اناسا سارق هذا الثوب بالاداة كان اسم العاقل بمعنى الماضي فكانه قال اناسا سارق هذا الثوب فهو اقرار بالسرقة فيقطع واذا قال اناسا سارق هذا الثوب بالتبين كان اسم العاقل بمعنى الحال او الاستقبال فكانه قال انا اسرق اوسوف اسرق هذا الثوب وهو عدة فلا يقطع (خاتمة) سرق في ولاية سلمان ليس اسلمطان آخر قطعه اذ لا يملكه على من ليس تحت يده در انتهي

وان انتقصت قيمتها بالذبح (ولو صنع
المسروق) بان سرق ذهباً أو فضة
فصنع (دراهم) أو ذنابير قطع وردها
على المسروق منه هذا عند أبي
حنيفة وقال لا سبيل للمسروق منه على
الدراهم والذنابير وقيل عندهما
لا يتقطع (ولو) سرق ثوباً أو مصبوغاً
فقطع يده (لا يرد) الثوب المصبوغ
الى المالك (ولا يضمن) قيمته أبيض
هذا عندهما وعند محمد يؤخذ منه
الثوب ويعطى ما زاد الصبغ فيه (ولو)
صبغه (أسود يرد) الى المالك عندهما
خلاف أبي يوسف لادن العرق بينهما
ان عند أبي حنيفة المسروق منه يأخذ
الثوب ولا يعطى شيئاً وعند محمد يأخذ
ويعطيه ما زاد الصبغ فيه
(باب قطع الطريق)*
أي قطع المارة عن الطريق

(باب فطع الطريق)

وهو السرقة الكبرى وقدم الصغرى اما الكثرة وقوعها أو للترقي من الأدنى الى الأعلى وفي المقع آخره
لانه ليس بسرقة مطلقة وسميت سرقة مجاز الضرب من الاختفاء وهو الاحتفاء عن الامام ونوابه نهر
وسميت كبرى لان الضرر فيها أعظم ولما غلط المحققين في اعتبارها شربلية (قوله أى قطع المارة عن الطريق)
فهو من باب الحذف والايصال قال المحموي وأشار بهذا التفسير الى ان في الترجمة تجوز الاستناد للحال

الى المحل والمارة جمع ما روجع فاعل على فاعله عزيز (قوله وشرطه ان تكون الجماعة الى آخره) اقتصر
 الشارح رحمه الله تعالى على ذكر هذا الشرط لان الفتوى على ما روى عن ابي يوسف من هدم اعتبار غيره
 من باقي الشروط المختصة به وهي ثلاثة في ظاهر الر وايد الاول ما ذكره الشارح والثاني ان لا يكون في مصر ولا
 فمبابس القرى ولا بين مسرين والنسالت ان يكون بينهم وبين المصر مسيرة سيفر واما اشتراط النصاب
 والمكور في دار الاسلام فلا يختصان به فسقط قول السيد المحموي ولا ادري ما السر في تخصيصه اى
 تخصيص الشارح الشرط الاول بالذ كردون باقي الشروط انتهى بقى ان قوله وشرطه ان تكون الجماعة الخ
 بشعر بان قطع الطريق لا يتحقق من الواحد وليس كذلك ويشترط لاجراء المحمد على قطاع الطريق ان يكونوا
 ا جانب من اصحاب الاموال وان يكونوا من اهل وجوب القطع وان يؤخذوا قبل التوبة فان اخذوا
 بعدهما وبعد رد المال سقط عنهم المحمد بخلاف نهر عن الدراية (قوله ذات منعة) بحيث لا يمكن المسارة
 المقاومة معهم جوى عن الناية (قوله قاصد قطع الطريق) قيده في الشرع باللية والتنوير بان يكون
 معصوما بان يكون مسلماً وذا ما دام ماداً انه لو قطع الطريق مستأمن لا يحدوبه صرح في شرح النقاية معللاً
 بانه لا يخاطب بالشرائع وحكى في المحيط اختلاف المشايخ في وجوب المحمد على القطع اذا كانوا مستأمنين
 جوى ودرر وظاهر اطلاقه ان المراه كزجل وكذا ما سياتى من قوله او كان بعض القطع غير مكاف
 فيوافق ما في النهر عن القمع من انها كازجل في ظاهر الرواية لكن نقل عن الدراية انها لا تقطع وهو الاصح
 وفي الدرر السراحيمة والدراية المختار وظاهر كلامهم بعد ادائها الانصاف بالاتفاق ودخل تحت الاطلاق
 العبدوبه صرح في الشرع باللية (قوله اى قبل قطع الطريق) يشير الى ان مرجع الضمير مذكور خلافاً
 لما ذكره الزيلعي من ان الضمير يرجع لاخذ المال وقتل النفس بان لم يوجد منه الا مجرد اخافة الطريق
 حتى اخذ الضمير راجع الى غيره مذكور وتعبه العين بان هذا تعسف بل الضمير راجع الى قطع
 الطريق لكن انصرف في النهر للزيلعي فقال وما ذكره العين مدفوع بان الاخافة حال من احوال قطاع
 الطريق كما هو ظاهر الآية والمنى وعلى ما ادعاه العين لا تكون الاخافة منه أصلاً ولم يتبته في البحر
 الى هذا فشى مع العين وعين الزيلعي ابصر انتهى وجعل الضمير راجعاً الى قطع الطريق
 بأخذ المال وقتل النفس بان وجد منه قطعها بالاخافة بقرينة قوله وان اخذ ما لا الخ وبهذا التحقيق
 سقط ما ادعاه الزيلعي من ان الضمير راجع الى غيره مذكور وما ادعاه العين من ان الضمير راجع الى
 قطع الطريق مطلقاً انتهى والذي يظهر ان ما ذكره العين يستقيم ولا يرد عليه ان قطع الطريق
 يتحقق بمجرد الاخافة لانه لم تكن الاخافة مقصودة وانما المقصود قتل النفس واخذ المال صرح
 الضمير راجعاً الى قطع الطريق نظراً الى ما هو المقصود من القطع وفي كلام المصنف ما يشير الى ذلك
 حيث قال اخذ قاصد قطع الطريق اذ مجرد الاخافة ليست من مقصوده والحاصل ان العين لا ينزع
 في ان قطع الطريق يتحقق بمجرد الاخافة خلافاً لما وقع في كلام بعضهم من نسبة ذلك اليه وكيف يتوهم
 ذلك مع ما صرح به العين بعد قول المصنف والمجرك كالسيف حيث صرح بان قطع الطريق يحصل بمجرد
 الاخافة (قوله حدس بعد ما عزر) صريح في ان الحدس ليس بتعزير وقد تقدم انه تعزير جوى والاصل
 فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والمراد توزيع انواع الاجزى على انواع الجنابات
 اذ العمل بالاطلاق يقتضى انه يجوز ان يترتب على اغلظها اخف الاجزى كما ذهب اليه الامام مالك فقال
 الامام مخير اى شئ شاء من هذه الاجزى فعل بكل واحدة من الجنابات بناء على ان اوفى الآية للتخير كفاي
 كفارة اليمين وهذا مما تدفعه قواعد الشرع والعقل فوجب القول بتوزيع الاغلظ للاغلظ والاخف
 للاخف اذ ليس من الحكمة ان يسوى في العقوبة مع التفاوت في الجنابة كيف وقد روى حين قطع اصحاب
 ابي بردة الطريق على من جاء يريد الاسلام ان جبريل نزل بالحمد على هذا التقسيم من قتل واخذ المال صلب
 ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ومن اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن اخاف الطريق

وشرطه ان تكون الجماعة ذات منعة
 ولو (أخذ قاصد قطع الطريق قبله)
 اى قبل قطع الطريق (حدس) بعد
 ما عزر

ولم يأخذ المال في نوح اندي والمراد بالنفي المحبس كما ذكره الشارح وقال الشافعي المراد الطلب ليهربوا
 من كل موضع قال الزبلي وهذا ليس بسديد لان دفع اذاه لا يحصل بذلك لانه يفسد في موضع آخر وان
 اخرج بالتمتع من دار الاسلام كما هو مقتضى مذهب الامام احمد ايضا على ما ذكره العيني فقال وعند
 احمد يشرد ولا يترك في بلد يابى اليه ففيه تعريضه على الزدة ولم يهد ذلك في الشرع فتعين المحبس لانا
 عهدنا عقوبة في الشرع وفيه نفيه عن وجه الارض وهو بالغ وجوه النفي فكان ادفع لشره واشد عقوبة
 على ارتكابه المذكور وهو الاخافه زبلي وابو بردة ضبطه شيخنا بضم الباء (قوله حتى يتوب) بان تظهر عليه
 اماراته التي لا تخفى (قوله مالا معصوما) وكان قدر نصاب ولو كان المقطاع جماعة يشترط ان يصيب
 كل واحد قدر نصاب وترك التنبيه عليه كفاها بما في السرقة (قوله من خلاف) نصب على الحال
 أي مختلفة نهر وجوز المحوى ان يكون التقدير أي قطع من خلاف وتعين اليمنى واليسرى بالاجماع
 للثبوت نفعه حتى لو كانت سراه سلا لم تقطع عينه وكذا لو كانت رجله اليمنى سلا لم تقطع رجله اليسرى
 ولو كان مقطوع اليمنى لم تقطع له يده وكذا الرجل اليسرى نهر ولم أر ما لو كانت يده اليمنى سلا أو رجله
 اليسرى أو كلاهما وقياس ما سبق عن الصغرى يقتضي قطعهما لان استيفاء الناقص عند تعذر الكمال
 جاز كما سبق التعليل به وفي قول صاحب النهر ولو كان مقطوع اليمنى لم تقطع له يده وكذا الرجل اليسرى
 اشارة اليه فإني التنوير والدرر من التقييد بكونه صحيح الاطراف اما ان يراد بالاطراف هي التي غير
 مستحقة للقطع وهما يده اليسرى ورجله اليمنى لا كل الاطراف ويكون من قبيل اطلاق جمع على ما فوق
 الواحد أو يراد بالصحيح ما يقابل المقطوع فقط دور الاشل فينتج حينئذ ارادة كل الاطراف ثم بعد قطعه
 ان كان المال المأخوذ قائما بحد لا يرد ولا ضمان في المالك وهذا اذا أخذوا قبل الرجوع ودرجوا قبل ان
 يؤخذوا فلا قطع عليهم ويردون ما أخذوا وعليهم الضمان في المالك محوى عن البرجندى والمراد بالرجوع
 الرجوع عن قطع الطريق (قوله لا يحد) لان ماله ليس بمعصوم ولكن يضمن مال المستامن لثبوت
 عصمة ماله حالا وان لم يكن على التأييد وحمل عدم الحد بالقطع على المستامن اذا كان منفردا اما اذا كان
 مع القافلة فانه يجب الحد على القاطع ولا يصير شبهة بخلاف اختلاف ذي الرحم بالقافلة شرعا لانه عن
 الفتح واستفيد منه ان ما ذكره الشارح من ان مال المستامن ليس بمعصوم أي على جهة التأييد فتحصل
 من كلامهم انه يشترط لاجراء الحد على قاطع الطريق ان يكون المال مأخوذا بمعصوما على وجه التأييد
 (قوله وان قتل) أي نفسا معصومة بان كان المقتول مسلما أو ذميا ولم يقيد به لانه اذا علم التقييد به في
 المال في النفس أولى نهر فلو كان المقتول غير معصوم لاحد على القاطع لكن اذا كان مستامنا يجب
 دية عليه ولم ار من نيه على ذلك (قوله قاطع الطريق) الظاهر ان يقال قاصد قطع الطريق فانه الذي
 تقدم ذكره محوى واعلم انه لا يشترط في القتل ان يكون موجبا للقصاص من مباشرة الكل والآلة لانه
 حق الله لوجوبه في مقابلة الجناية على حقه بمعارضة زبلي (قوله وان عفا الولي) تصريح بمخالفهم من
 قوله حدانهر لان الحد حق الله تعالى ولا أثر لعفو العبد في حق الله تعالى وليس للامام ايضا ان يعفو
 لقوله عليه السلام تعافوا الحدود فيما بينكم فاذا رفعت الى الامام فلا عفا الله عنه ان عفا محوى عن الغاية
 (قوله قطع وقتل) أي قطع جزاء على أخذ المال وقتل جزاء على القتل ومقتضى العطف انه لا يشترط
 تقديم القطع على القتل مع انه لا فائدة في القطع بعد القتل محوى وصرح الزبلي بان الامام لا يلزمه رعاية
 الترتيب فله ان يبدأ بالقتل قبل القطع لكن اذا اختار ذلك سقط القطع بعده اعدم فائدته كما لو جلد الزاني
 خمسين جلدة فمات فانه يترك الباقي لعدم الفائدة في اقامته بعد الموت (قوله واصلب بعد القطع)
 احتراسا عما يوهمه العطف بالو او محوى (قوله أو قتل أو صلب) بين هذا ان الامام مخير بين ثلاثة احوال
 الاولى ان يجمع بين القطع والقتل والصلب والثانية القتل فقط والثالثة العلب من غير قطع محوى
 وفي الدرر عن الزبلي الامام مخير بين ستة احوال ان شاء قطع من خلاف ثم قتل أو قطع ثم صلب أو فعل

(حتى يتوب وان أخذ مالا معصوما)
 بان يكون مال مسلم أو ذمي (قطع يده
 ورجله من خلاف) كما مر بيانه وانما
 قيد بقوله معصوما لانه اذا أخذ مال
 المحرم سواء كان مستامنا أو لا لا يحد
 لان ماله ليس بمعصوم (وان قتل)
 قاطع الطريق ولم يأخذ مالا (قتل)
 حدا أي من جهة الحد لا القصاص خلافا
 للشافعي فان غلبه من جهة القصاص
 (وان عفا الولي وان قتل وأخذ) المال
 ان شاء الامام (قطع) يده ورجله من
 خلاف (وقتل واصلب) بعد القطع
 (أو قتل) من غير قطع (أو صلب) من
 غير قطع

قيل هو ترك قطع الطريق وقيل هو
الترك ورد المال الى المالك (أو كان
بعض القطع غير مكلف أو) كان
بعض القطع (ذارحم محرم من
المقطوع عليه أو قطع بعض القافلة
على البعض أو قطع الطريق لئلا
أونها را بمصر أو بين مصرين لم يجد)
في الصور المذكورة (فأفاد الولي) فيما
إذا قتل عمدا بمجديدة (أو عفا) ولي
المقتول قوله غير مكلف أي ان كان
من القطع صبي أو مجنون سقط الحد
عن الكل مطلقا سواء باشر غير
المكلف الاخذ أو القتل أو لا عند أي
حينفه وزفر وقال أبو يوسف ان باشر
الصبي أو المجنون الاخذ والقتل فلا
حد على الباين وان باشر العقلاء حد
الباقون وعي هذا السرقة الصغرى
ان ولي الصبي والمجنون اخرج المتاع
سقط عنهم وان ولي سواهما قطعوا
الا الصبي والمجنون قوله ذارحم محرم أي
إذا كان بعض القطع ذارحم محرم
من المقطوع عليه سقط الحد عن
الباقيين عطفنا وقال أبو بكر الرازي
المسئلة محمولة على ما إذا كان المال
مشتراكا بين المقطوع عليهم وفي قطاع
الطريق ذورحم محرم من أحدهم
اما إذا لم يكن المال مشتركا بينهم فان
لم يأخذوا المال الامن ذى رحم محرم
فكذلك وان أخذوا منه ومن غيره
يحدون والصحيح انه يجري على إطلاقه
وانهم لا يحدون بكل حال قوله أو قطع
الطريق لئلا أونها را بمصر أي اذا قطع
الطريق في المصر أو بين المصرين
أو قرنين لئلا أونها را لم يلزمه حد
قطاع الطريق مطلقا استحسننا وأخذ
برد المال وأدب وحبس والامر في قتل
من قتل منهم أو جرح الى الاولياء وعن
أبي يوسف وهو قول الشافعي يلزمه
حد قطاع الطريق قبا

أخذه زيلعي وان تاب بعد أخذه لا يستط المحد جوى عن الاتقاني واذا لم المحكم في القتل في أخذ المال
بالاولى نهروا وناسقط عنه المحذ بالتوبة قبل أخذه للاستثناء في الآية صرفا للاستثناء الى ما قبله من الجمل
لحكونها من جنس واحد اذا اكل جزاء المحاربة بخلاف الاستثناء في آية القذف لان الجملة التي تليه
خلاف جنس الجمل المتقدمة اذ هي لا تصلح جزاء للقذف وانما هي اخبار عن حاله بانه متصف بالفسق
فكانت فاصلة بينهما وبين ما قبلها من الجمل فيعود الاستثناء اليها فقط فبطل ما عساه أن يقال ينبغي
صرف الاستثناء لما يليه وهو قوله تعالى ولهم في الآخرة عذاب عظيم فلا يقتضى سقوط المحذ بالتوبة
زيلعي (قوله قيل هو ترك قطع الطريق) واليه أشار في الاصل أي أشار محمد في الاصل الى أن التوبة
تسقط المحذ في السرقة الكبرى للاستثناء والاستثناء في غيره وسائر الحدود لا تسقط بالتوبة عندنا جوى
عن البناء (قوله وقيل هو الترك ورد المال) مقتضاها أن الترك بدون رد المال لا يوجب سقوط الحد
مطلقا وليس كذلك في النهر من السراج قالوا لو قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمانا
درى عنه الحد لانه لا يستوفى مع تقادم العهد قال وبه عرف أن مجرد الترك ليس توبة بل لا بد وان يظهر
عليه سماتها التي لا تخفى انتهى وحينئذ ثمة الاختلاف في أن رد المال هل هو شرط للتوبة أم لا انما تظهر
فيما لو تاب بترك القطع ولم يرد المال حتى أخذ قبل تقادم العهد فعلى القول بان رد المال شرط لمحمد (قوله
من المقطوع عليه) قال الغنبي هل من التبعض أو لا ابتداء وانظر بماذا يتعلق جوى (قوله أو قطع
بعض القافلة الخ) لان الجناية واحدة فالامتناع في البعض يوجب الامتناع في الباقي كالسارق يسرق
متاع غيره وهو معه في دار واحدة نهر لان الحرز واحد فصارت القافلة كبيت واحد زيلعي (قوله
فأفاد الولي أو عفا) ظاهر سياق كلام المصنف ان امر فيه موكل الى الولي حتى في المسئلة الاولى وهي
قوله وان جرح فقط وليس كذلك كما سبق التنبيه عليه وأشار الشارح بقوله فيما اذا قتل عمدا بمجديدة
الى ما به يزول الاشكال لكن سيأتي في كلام الشارح ما ينافي هذه الاشارة وهو قوله والامر في قتل من قتل
منهم أو جرح الى الاولياء (قوله صبي أو مجنون) والاخرس كالصبي خلافا لابي يوسف زيلعي (قوله
سقط الحد عن الكل) لان هذه جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم تقع فعل بعضهم موجبا كان فعل
الباقيين بعض العلة وانه لا يثبت الحكم كالعماد والخصي اذا اشتركا في القتل لا يجب القود زيلعي (قوله
وقال أبو يوسف ان باشر الصبي أو المجنون الخ) الذي في الزيلعي والعيني وعن أبي يوسف (قوله وعلى
هذا السرقة الصغرى) أي على هذا الاختلاف (قوله أي اذا كان بعض المتاع ذارحم الخ) لان الجناية
متممة فالامتناع في حق البعض يوجب الامتناع في حق الباقي بخلاف ما اذا كان فيهم مستأمن لان
الامتناع في حقه لتحلل في العصمة وذلك خاص به فيخص بالامتناع حتى اذا وقع القطع والاخذ على
المستأمن خاصة لا يجب عليهم الحد وان وقع على غيره أو عليه ما يجب زيلعي اما هاهنا فالامتناع لتحلل في الحرز
والقافلة حرز واحد بنجر (قوله سقط الحد عن الباقيين مطلقا) أي سواء تولى الاخذ ذارحم أو غيره
كان المال مشتركا بين المقطوع عليهم وفيهم ذورحم محرم أم لا اشترك وأخذوه منه أو منه ومن غيره
شجنا (قوله لم يلزمه حد قطاع الطريق) لان قطع الطريق بقطع المارة ولا يتحقق ذلك في مثل هذه
الاماكن لان الغوث يلحقهم ساعة فساعة فلا يمكنهم المكث فيه ولا ان السبب محاربة الله تعالى وهي انما
تتحقق في المغارة لان المسافر لا يلحقه الغوث فيما يفسر في حفظ الله معتدا عليه فمن تعرض له يصكون
محاربة الله تعالى وأما في المصر وفي القريب من المصر فيلحقه الغوث زيلعي (قوله والامر في قتل من قتل
منهم أو جرح الى الاولياء) كذا في الزيلعي تبعا للهداية وفيه ما سبق بيانه وقوله والامر في قتل الخ أي
الاولياء بالخيار ان شاءوا قتلوه ان كان القتل بمعدا وأخذوا الدية أو عفا ونهراى لهم القود في العمد
والارش في غيره أو العفو فيهما تنوير وشرحه (قوله وعن أبي يوسف وهو قول الشافعي يلزمه حد قطاع
الطريق) في الاختيار وعليه الفتوى لمصلحة الناس وهي دفع شر المتغلبة المتلصصة درر وعيني وقال في البحر

وعن أبي يوسف اعتبار الشرط الاول فقط فيتحقق في المصير لبلاد عليه الفتوى لمصلحة الناس وكذا في التنوير
(قوله وعنه أنه في المصير الخ) وفي شرح البرجندي قال بعض المتأخرين انما اجاب أبو حنيفة بعدم اجراء حد
قطاع الطريق اذا وجد القطع في المصير ونحوه بناء على ان الناس في زمانه كانوا يحملون السلاح مع انفسهم
في المصير والقرى فيندر قطع الطريق وأما في زماننا فقد ترك الناس ذلك فيتحقق قطع الطريق فيه ما
والفتوى على ذلك (قوله أي عصر حلقه) مقتضاه ان خنق بقرأ بالتخفيف من خنقه خنقا بكسر النون
كما في الدراية ولا يقال بالسكون من حدد دخل والخنق فاعله وهو المشهور على الالة سنة خلافا لما في
الغاية من أنه بالتشديد سماعا لان التفعيل للتكثير لانه يلزم عليه أن يكون قوله غير مرة تأكيد وهو خلاف
الاصل غير ورأيت بخط شيخنا معزبالددر والعناية ان الخنق بكسر النون ولا يقال بالسكون مصدر
خنق يخنق انتهى وضبط الماضي منه بفتح النون والمضارع بضمها (قوله غير مرة) فيه استعمال لفظ
مرة بجر وراوه ولزم النصب جوى (قوله أي مرارا) أراد مرتين فصاعدا والقربة على هذه الارادة
ما سيأتي من قوله لانه لو خنق رجلا مرة واحدة حتى قتله فالدية على عاقلة حيث اقتصر على قوله مرة
واحدة وبهذا التقرير تعلم ما في كلام الدر حيث فسروا قول المصنف ومن ذكر الخنق منه في المصير بقوله أي
خنق مرارا ذكره مسكين انتهى (قوله قتل به) دفع الشره لانه ساع في الارض بالفساد (قوله فالدية
على عاقلة عند أي حنيفة) لانه كالقتل بالمتقل شيئا وفي كلام الزيلعي والدر اشارة الى أن الدية تجب
على العاقلة عند أي حنيفة وان كانت الاشارة خفية ونقل السيد الجوى عن المفتاح التصريح وجوبها
على العاقلة عند الامام وبخالفه ما في الدر حيث قال اذا خنق رجلا حتى قتله فعليه دية وسبأ في وجهه في
الجنائيات انتهى وأقول ما سيأتي في الجنائيات يشهد لما ذكره الشارح من وجوبها على العاقلة كالقتل
بالمقتل (قوله وأما عندهما الواجب هو القصاص) ولو قتله بالسهم قيل يجب القصاص لانه يعمل عمل
البار والسكين ورجحه العمر قندي والساحر يقتل لسعيه في الارض بالفساد وان تاب لا تقبل توبته لان
توبته لا تعرف وقال أبو الليث اذا تاب قبل الاخذ قبلت توبته وان بعده لا يقبل وفي التجنيس يقتل الساحر
اذا أقر أو فامت عليه بيعة جوى عن المفتاح (خاتمة) من السياسة ما يحكى عن أبي بكر الاعمش ان من
ادعى عليه سرقة فاسكر فللا امام اذا غلب على ظنه ان المال عنده ان يعاقبه كما لو رآه مع الفساق في مجلس
الشراب أو مع السراق زيلعي وفي المحيط من المشايخ من قال يصح الاقرار بالسرقة مكرها وفي التجنيس ضرب
من ادعى عليه بالسرقة خلاف الشرع فلا يفتى به وما في الزيلعي ينبغي أن يعول عليه في زماننا الغلبة
الفساد كيف يؤتى للسارق لئلا يلبس بل ولا بالنهار وبمحمل ما في التجنيس على زمانهم نهر واعتمده الشيخ
عبدالحى فافق بجواز معاقبة المتهم وخالفه شيخنا وذكر أن حكاية الجواز سياسة انما كانت لمحكام غلب
عليهم العدل ولم يجره عصام مع انه أسبق من الاعمش ولا معنى لما في النهر من رعاية غلبة فساق السراق
واهدار كون الجور اغلب واكثر فسادا فالعول عليه ما في التجنيس وفي الفواكه المختار وبه يفتى انه لا يجوز
لمدعى طلب غريمه من السلطان وحكام السياسة فقوله وبه يفتى أي لا بغيره وفي التنوير ولا يفتى بعقوبته
وكذا في القهستاني معزبالا لواقعات معللا بما في التجنيس من أنه خلاف الشرع ومثله في السراجية فهذه
نصوص من تأخر عن التجنيس فهي رد للعمل الذي ذكره في النهر فنفتى حاكم السياسة بجواز معاقبة
من لا يعرف بمجاسة الفساق في مجلس الشراب والمشي مع السراق بل بالضعف حسا ومعنى لاستدله
أصلا لان ميل صاحب النهر الى تلك الحكاية السياسية ليس مطلقا كما علمت وانما هو مقيد كما ترى والمقيد
بعدم بانعدام قيده وكيف يصح اعتبار هذا الزمن بزمن صاحب النهر انتهى (تكملة) أبو بكر الاعمش
أخذ عن أبي بكر الاسكاف عن محمد بن سلمة عن سليمان الجورجاني عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة
وأخذ عن الاعمش أبو جعفر المندواي شيخنا (تكميل) ثبت قطع الطريق بالقرار مرة واحدة وشرط أبو
يوسف التكرار وقبل رجوعه عنه وبشهادة رجلين على معاينة القطع أو الاقرار به نهر ونظر فيه شيخنا

وعنه انه في المصير وفيما بين القرى
ان قطعوا بالسلاح حدوا وان قطعوا
بجبر أو خشب بنهار الا وان كان ليلا
حدوا (ومن خنق) أي عصر حلقه
في المصير غير مرة (به) سياسة وانما قيد
(قتل) الخناق (به) سياسة وانما قيد
بقوله غير مرة لانه لو خنق رجلا مرة
واحدة حتى قتله فالدية على عاقلة
عند أي حنيفة وأما عندهما الواجب
هو القصاص ولما كان المقصد من
المحدود اخلاؤه عن رأس المعاصي ومن
أورد السير عقب الحدود فاعلى

بأنه إذا قبل رجوعه عن الأقرار كيف تقبل البيعة على الأقرار وهو ينكره انتهى ولو شهد أحدهما على المعايينة والاخر على الأقرار لم تقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على أصل الشاهد وان علا وفرعه وان سفل ويجوز للإنسان ان يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقابل من يقاتله عليه فخير من قتل دون ماله فهو شهيد

* (كتاب السير) *

(قوله جمع سيرة بوزن سدره) وهي طريقة النبي عليه السلام في مغازيه جمع المغزاة من غزوات العدو قصده للقتال غزا واسبب الجهاد عندنا كونهم حربا علينا وعند الشافعي كفرهم بحرب والمغزاة ضبطه شيخنا بفتح الميم وغزوات النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة ثمان فغزوة بدر في الثانية من الهجرة وغزوة أحد في الثالثة وذات الرقاع في الرابعة والخندق في الخامسة وغزوة بني النضير في السادسة وخيبر في السابعة وفتح مكة في الثامنة وتبوك في التاسعة شيخنا عن القنوي (قوله وهي الحالة من السير) هذا معنى السيرة في اللغة وأما معناها في اصطلاح الفقهاء والمحدثين فهو ما سبق من قوله وهي طريقة النبي عليه الصلاة والسلام في مغازيه حموي وقال صاحب الاختيار السيرة الطريقة خيرا كانت أو شرا ومنه سيرة العبرين أي طريقتهما ويقال فلان محمود السيرة وفلان مذموم السيرة يعني الطريقة نوح أفندي (قوله ثم غلبت الخ) وسبب ذلك كونها تستلزم السير وقطع المسافة وعبر بعضهم بالجها وهو أيضا أعم غلب في عرفهم على جهاد الكفار نهر (قوله وانما سمي بها هذا الكتاب الخ) عبارة الاختيار على ما ذكره نوح أفندي وسمى هذا الكتاب بذلك لأنه يجمع سيرة النبي عليه الصلاة والسلام وطريقته في مغازيه وسيرة اصحابه وما نقل عنهم في ذلك انتهى (قوله وان كانوا جاهلين) ينظر رأي داع لذكر هذه الجملة المصارة بان الوصلية حموي (قوله فرض كفاية) أما كونه فرضا فلقوله تعالى اقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم واعترض بأنه خص منه الذمي والمستأمن فإزاء ان يخص منه الاسير قياسا وأجيب بأنه يجوز ان يكون بالنسبة للفاعل قطعيا وبالنسبة للمفعول ظنيا لما دخله من التخصيص ورده في النهر بان العام اذا دخله الخصوص سواء كان فاعلا أو مفعولا يخرج من أن يكون قطعيا فلا تثبت به الفرضية فلا اعتراض باق وأما كونه على الكفاية فلأنه مفروض لغيره لأنه لم يشرع لعينه اذ هو قتل وافساد في نفسه وانما شرع لاعلاء كلمة الله تعالى واعزاز دينه زيلعي وكل ما هو كذلك فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود ببعض وهذا القيد لا بد منه نهرا لئلا ينتقص بالنفي العام فانه معه مفروض لغيره مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود ببعض وظن بعض المشايخ من جواز القعود اذا لم يكن النفي عاما أنه تطوع في هذه الحالة واكثرهم على أنه فرض كفاية وهو الصحيح انتهى (قوله ابتداء) وان لم يبدؤا أو أضافوا قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وتحريره في الأشهر الحرم منسوخ بالعمومات كاقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ودر وكان عليه السلام في الابتداء أمور بالصلح والاعراض عن المشركين كما قال تعالى فاصفح الصفح الجميل وقال تعالى واعرض عن المشركين ثم أمر بالدعاء الى الدين والموعظة والمجادلة المحسنة قال تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ثم أمر بالقتال اذا كانت البداءة منهم بقوله تعالى أذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا أي اذن لهم في الدفع ثم أمر بالقتال ابتداء في بعض الأزمان بقوله تعالى فاذا انسحخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم أمر بالبداءة بالقتال مطلقا في الأزمان كلها وفي الأماكس بأسرها بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة وقد حاصر عليه الصلاة والسلام الطائف له شريقتين من ذى الحرم والمحاصرة نوع من القتال فهذا يدل على أن تحريم القتال في الأشهر الحرم منسوخ زيلعي وقوله بالحكمة قال البيضاوي بالمقالة المحكمة وهو الدليل الموضح للحق المريح للشبهة والموعظة

* (كتاب السير) *
هي جمع سيرة وهي الحالة من السير
كما جلست والركبة للجولس والركوب
ثم نقلت الى معنى الطريقة والمذهب
ثم غلبت في لسان الشرع على أمور
المغازي وانما سمي بها هذا الكتاب
لأنه يبين فيه سير المسلمين في المعاملة مع
الكافرين من أهل الحرب ومع أهل
الهد منهم من أهل الذمة والمستأمنين
ومع المرتدين الذين هم أخص الكفار
بالانكار بعد الأقرار ومع أهل البني
الذين جادلهم دون حال المشركين
وان كانوا جاهلين (المجاهد فرض كفاية
ابتداء)

المجزة الثانية الخطابات المقنعة والاولى لدعوة خواص الامة والثانية لدعوة عوامهم وجادلهم أى وجادل معانديهم بالتي هي أحسن بالطريق التي هي أحسن طرق الجهاد لمة من الرفق واللين (قوله أى من غير أن يهجم الكفار) هجم يهجم من باب قعد كما في المصباح والمجوع الدخول بقتة (قوله هو بذل الطاقة الخ) نقل المحوى عن ايضاح الاصلاح أنه عرفه بأنه بذل الوسع في القتال في سبيل الله تعالى مباشرة أو معاونة بحال أو رأى أو تكثير سواد الخ ومن توابعه الرباط وهو الاقامة في مكان ليس وراءه اسلام هو المختار وصح ان صلاة المرباط بخمس مائة ودرهمه بسبع مائة وان مات فيه أجرى عليه عمله ورزقه وامن القتل وبعث شهيدا آمنا من الفرع الا كبر در عن الفتح (قوله فان قام به بعض) ولو عبيدا أو نساء نهر (قوله والأتوا) أى ان لم يقيم به البعض اثم الكل وانما جع الضمير نظرا الى المنفى جوى عن القرا حصارى (قوله أى كل الناس) أراد المكلفين منهم بدليل قوله ولا يجب على صبي الخ قال في النهر عن الحواشي السعدية لا ينبغي أن يفهم من هذا ان الوجوب على جميع أهل الارض كافة حتى يسقط عن أهل الهند بقتل أهل الروم الا لا يندفع بقتالهم الشرع عن الهنود المسلمين الخ بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو الى أن تقع الكفاية فلو لم تقع الا بكل الاس فرض عينا كصلاة وصوم ومثله المجنزة والتجهيز در (قوله والجملة الشرطية وقعت تفسيرا) فتكون الفاء الداخلة على الجملة الشرطية بمعنى أى التفسيرية جوى (قوله ولا يجب على صبي) والمجنون والمعتوه كالصبي وفي الذخيرة للاب أن ياذن المراهق بالقتال وان خاف عليه القتل وشرط السعدى يجوز الاذن عدم خوف القتل ولو كان لابن أبوان كان لهما منه اذا دخل عليهما بسفره مشقة فان أذن احدهما دون الآخر لا ينبغي له الخروج ولهذا لما أراد العباس بن مرداس الجهاد قال عليه السلام ازم أمك فان المجنة عند رجل أمك در عن السراج وفيه لا يحمل سفره خطر الا باذنها ما الخ والجذب أبو الالب والجمدة أم الام يقومان مقامهما ولو كانا كافرين أو احدهما يتحرى فان وقع تحريه على أن منعه للخوف عليه لا يخرج وان كان لاجل قتال الكفار خرج وان شك لا ينبغي أن يخرج وما سوى الاصول فان خشي عليهم الضياع لم يخرج بغير اذنهم وكذا امرأته وفي سفر الحج والتجارة يخرج بدون اذنهما الا اذا احتاجا اليه في سفر التجارة ويلحق بالسفر للحج والتجارة السفر لطلب العلم بزازية وفي التتار خانية العالم الذي ليس في البلد افقه منه ليس له الغزو (قوله وامرأة وعبد) لمح المولى والزوجة ومفاده وجوبه لو أمرها الزوج به فتح وعلى غير المزوجة نهر قلت تعليل الشئ بضغف بنيتها فيغد خلافة وفي البحر انما يلزمها امتثال أمره فيما يرجع للنكاح وتوابعه درو والحاصل ان التعليل بتقديم حق الزوج والمولى ظاهر بالنسبة للعبد دون المرأة فان المرأة لا يفترض عليها الجهادية مطلقا وان أمرها بالزوج به أو لم يكن لها زوج لجهزها عن الجهاد صرح به في الهداية في فصل قسمة الغنيمة حيث علل عدم الرضخ للمرأة والصبي بجهزها عن الجهاد ثم قال ولهذا أى لجهزها عن الجهاد لم لهما قسمة الغنيمة أى فرض الجهاد ثم علل عدم الرضخ للعبد بأنه لا يمكنه المولى من الجهاد وان له منه أى عن الجهاد جوى فاني النهر والظاهر ان التي لا زوج لها يفترض عليها كفاية ليس بظاهر وكذا المديون ليس له السفر بغير اذن غريمه بل وكفيله أيضا ولو بالنفس لو كانت الكفالة بأمره وهذا في المحال اما المؤجل فله الخروج ان علم رجوعه قبل حلوله تنوير وشرحه (قوله ومقعد) في الفتح من ديوان الادب انه الاعرج (قوله واقطع) قال في الصحاح الا قطع المقطوع اليد والجمع قطعان مثل اسود وسودان (قوله بناء على ان الجهاد) يشير الى ان المنفى محاربهم دون تكثير سواد المسلمين كذا ذكره شيخنا فأشار الى ان المنفى خروجهم للقتال فلا ينافى وجوبه لتكثير السواد عند الاحتياج اليه (قوله وفرض عين ان هجم العدو) مقتضاه الافتراض على كافة الناس سواء فيه أهل محل هجمه العدو وغيرهم وهو صريح مافي المنية ويخالفه مافي النهاية من تخصيصه بمن قرب منه جوى ولا بد من الاستطاعة فلا يخرج المريض المدنف اما من يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد لان فيه اربا بافتح وفي السراجية وشرط لوجوبه

أى من غير أن يهجم الكفار والمجاهد هو بذل الطاقة وتعمل المشقة في سبيل الله مصدر جاهدت العدو مجاهدة وجها اذا حاربه وقائمه (فان قام به بعض سعة عن الكل) (أتوا) (والا) أى وان لم يقيم به أحد (الجملة الشرطية أى كل الناس) (نبركه) والجملة الشرطية الكفاية وقعت تفهـ بر الفرض الكفاية (ولا يجب) الجهاد (على صبي وامرأة) (وعبد واعبي ومقعد واقطع) بناء على ان الجهاد فرض كفاية (وفرض عين) (ان هجم العدو) أى ان أتى بقتله على بلادنا

القدرة على السلاح لا امن الطريق فان علم أنه ان حارب قتل وان لم يحارب اسر لم يلزمه القتال در (قوله وصار النفي راما) في النهاية من الذخيرة اذا جاء النفي انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو وهم يقدرون على الجهاد فان كان الذين هم يقرب العدو عاجزين عن مقاومة العدو أو قادرين الا انهم لا يجهدون لكسل بهم أو تهاون افترض على من يلهم فرض عين ثم من يلهم كذلك حتى يفترض على هذا التدريج على المسلمين كلهم شرقا وغربا وعلى هذا التفصيل صلاة الجنازة وتجهيزها زيلعي قال في النهر عن الفتح وكان معناه اذا دام الحرب حتى وصل الخبر لمن بعدهم والا فهو تكليف بما لا يطاق بخلاف انقاذ الاسير اذ وجوبه على الكل من أهل المشرق والمغرب من علم ويجب ان لا ياتهم من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه انتهى ويقبل خبر المستنفر ومنادي السلطان ولو فاسق لانه خبر يشتر في المحال تنوير وشرحه (قوله ان هجم العدو) كافرا كان أو باغيا حموي عن المفتاح (قوله فيجب على جميع الناس الدفع) ظاهره انه يجب على كل من سمع الخبر وكان مستطيعا كما سبق عن المنية وعلى ما سبق عن النهاية يراد بجميع الناس من يقربهم (قوله فتخرج المرأة والعبدان) متفرع على كون الجهاد فرض عين على كل الناس اذا هجم العدو قال السيد الحموي وينبغي ان يقيد الوجوب في المرأة على ما فيه بما اذا كان لها محرم يذهب معها للجهاد بدليل اشتراط المحرم لها في الحج وهو فرض عين (قوله بلاذن زوجها وسيده) لان حقهما لا يظهر في فرض الاعيان وكذا المديون والولد يخرجان بلاذن رب الدين والوالد نهر وياثم الزوج ونحوه بالمنع در (قوله فيه لف ونشر) أي مرتب حموي (قوله وكره الجعل) لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقه حرام فيكره ما شبهه زيلعي وهذا التعليل يوجب ثبوت الكراهة على الامام بخصوصه وما في الهداية حيث علل بقوله لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه يوجب ثبوتها على الامام وعلى الاخذ بنوح افندي بتصرف (قوله ان وجد في) الفاء المأخوذ بلاقتال كالتحراج والمجزية اما المأخوذ بالقتال غنمية نهر (قوله والا لا) اي وان لم يوجد في مال بيت المال في لا يكره لان الحاجة الى الجهاد ماسة وفيه تحمل الضرر الادنى لدفع الاعلى وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم در وعامن صفوان عند الحاجة بغير رضاه وعمر كان يغزى العزب عن ذى الحليفة ويعطى الشاخص فرس القاعد ويسل يكره أيضا لما بينا والتعجيج الاول زيلعي يقال اغزى الأمير الجيش اذا بعثه الى العدو ويقال رجل عزب بالتحريك لمن لا زوج له وجاء في الحديث وهو شاب اعزب والشخص الذهاب من بلد الى بلد عناية (قوله فلا بأس الخ) كلام الشارح مبين لكلام المصنف لانه صرح في عدم الكراهة ولا بأس تقتضي الكراهة لانها تستعمل لما تركه أولى من فعله الا ان يحمل قول المصنف وكره على كراهة القهر يم حموي بقي ان يقال ظاهر كلام المصنف ان الجعل لا يكره وان وجد في بيت المال غنمية حيث لم يكن فيه في وهو - لاف ظاهره ما في النهر عن الذخيرة قال كراهة انما تنفي على ما في الذخيرة اذا لم يكن في بيت المال مال اعم من ان يكون في ثا أو غنمية ولهذا ذكر في الشر نبلاية ان المراد وجود مال بيت المال سواء كان أصله من الفاء أو من غيره كالاموال الضائعة انتهى لكن نظريه الحموي بان المال الضائع ومال الغنمية لا يصرفان للقتال انتهى فعلى هذا تعقيد المصنف بالنفي لا احتراز عن الغنمية (قوله الجعل) بضم الجيم عني (قوله والمراد به ههنا ان يضرب الامام الجعل على الناس الخ) أي بلا طيب انفسهم نوح افندي فلو طيب انفسهم لم يكره (قوله فان حاصرهاهم) أي ضيقنا عليهم واحطنا بهم (قوله ندهوهم الى الاسلام) لما روى عن ابن عباس انه قال ما قاتل عليه السلام قوما قط الا دعاهم الى الاسلام زيلعي (قوله ثم المراد) اشار به الى ان جواب الشرط محذوف من كلام المصنف حموي وانما لا يتعرض لهم بعد الاسلام لقوله عليه السلام أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هو عوامني دماءهم واموالهم الابحثة ولا بد من ان يؤمنوا به عليه السلام وانما اكفي بكلمة التوحيد لانهم كانوا يعتقدون الشرك فاذا وحدوا علم انهم آمنوا بمحمد عليه السلام لانهم لم

وصار النفي راما ولا يتهربون عنهم الا
يقاتلهم جميعا فيجب على جميع الناس
الدفع (فتخرج المرأة والعبد بلاذن
زوجها وسيده) فيه لف ونشر (وكره
الجعل ان وجد) في بيت المال (في
والالا) أي وان لم يكن فيه في ولا بأس
بان يقوى بعضهم بعضا الجعل ما يجعل
للعامل على عمله ثم سمي به ما يعطى
الجهاد ليستعين به على جهاده والمراد
به ههنا ان يضرب الامام الجعل على
الناس الذين يخرجون الى الجهاد
(فان حاصرهاهم) أي اذا دخلوا دار
الحرب وجعلنا الكفار في حصار
ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا تم
المراد (والا) ندهوهم (الى) قبول
(المجزية) وهذا في حق من تقبل منه
المجزية كاهل الكتاب والمجوس وعبد
الاوثان من الجحيم واما المرتدون
وههنا الاوثان من العرب فلا فائدة
في دعائهم الى قبول الجزية لانه لا تقبل
منهم الجزية فنقاتلهم - الى ان يسلموا
(فان قبلوا) الجزية

يعرفوا ذلك الا منه عليه السلام زبلي اما اليهود والنصارى فلم يقرأوا رسالته عليه السلام ويتبرؤا من دينهم لا يحكم باسلامهم لانهم يقولون ان محمدا عليه السلام رسول الله الى العرب دوننا جوى عن البناية (قوله فاهم ما لنا الخ) لقول على انما بذلوا الجزية لتسكون دماؤهم كدماثنا واموالهم كاموالنا ووراده بالبدل القبول وكذا بالا عطاء المذكور في الآية لان العصمة تحصل لهم قبل ادائها بمجرد القبول زبلي وقوله لهم مالنا واهلهم ما علينا أى يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم اذا تعرضنا لدماثهم واموالهم أو تعرضوا لدماثنا واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض فاما قبل قبول الجزية كانت تعرض لدماثهم واموالهم وهم كذلك فقبول الجزية ليس الازوال هذا التعرض وليس المراد انه يجب عليهم من العبادات وغيرها ما يجب علينا جوى عن البرجندى (قوله وعليهم ما علينا) من الانتصاف فخرج العبادات اذ لا يخاطبون بها عندنا اما المحدثون والقصاص فيؤاخذ الذي بها الا حد شرب الخمر واعلم ان عدم خطابهم بالعبادات واضح على ما ذهب اليه مشايخ ما وراء النهر وهو الصحيح خلافا لما عليه مشايخ العراق من انهم مخاطبون بها بمعنى انهم يعاقبون في الآخرة بتركهم العبادات زيادة على عقوبة الكفر (قوله ولا تقاتل من لم يبلغه الدعوة) لما روي انهم بالدعوة يعلمون اننا نقاتلهم على الدين لا على سبي الذراري وسلب الاموال واهلهم يجيبون فيحصل المقصود بلا قتال ومن قاتلهم قبل الدعوة باثم لانهم منه ولا يغرم لانهم غير معصومين خلافا للشافعي زبلي اطلق الدعوة فشمع الحقيقة والحكمة وهي انتشار الدعوة شرقا وغربا فاقم ظهورها مقامها قال في السير الكبير واذ قال المسلمون من المشركين قومالم يبلغهم الاسلام حقيقة ولا حكما فلا ينبغي لهم ان يقاتلوهم حتى يدعواهم الى الاسلام وفي الفتح ولا شك ان في بلاد الله تعالى من لا شعور له بهذا واذ بلغهم الاسلام فلا ينبغي لهم ان يقاتلوهم حتى يدعواهم الى الجزية بجر والدعوة بفتح الدال وكذا في الدعوة الى الطعام وفي النسب بكسر الدال كذا لكافة العرب الا عدى الرباب فانهم يكسرون دعوة الطعام ويقهون في النسب وقيل الفتح في الطعام والضم في الحرب والكسر في النسب عني (قوله وندعونهم من بلغته) مبالغة في الانذار ولا يجب ذلك لانه عليه الصلاة والسلام اغار على بنى المصطلق وهم غارون وعهد الى اسامة ان يغير على ابني صباها والغارة لا تكون بدعوى وابني بوزن حبل موضح بالشام اطلق الاستعجاب وهو مقيد بان لا يتضمن ضررا بان يعلم انهم بالدعوة يستعدون أو يمتثلون أو يتحصنون وغلبة الظن كالمبحر عن الفتح وقوله وقد اغار على بنى المصطلق أي أخرجه من خباثتهم بجحومه عليهم وهم غارون أي غافلون شيخنا عن العناية ونقل عن شرح مسلم للنووي ان غارون بالغين لمحنة وتشديد الزا اتمنى (قوله نطلب العون من الله تعالى) لانه الناصر لولايته والمدبر على اعدائه فيستعان به في كل الامور (قوله ونحاربهم بنصب المجانيق) لانه عليه الصلاة والسلام نصها على الطائفة نهر (قوله جمع منجنيق) بفتح الميم واسكان النون وفتح الجيم ثم كسر النون ثم اسكان اليماء ذكره في ديوان الادب وقال النووي في التحرير المنجنيق مؤنثة فارسية معربة والميم مفتوحة عند الاكثر وقال في العباب يذكر وتأتيها أحسن والجمع منجنيقات ومجانيق ومجانيق وقال ابن التير الميم والنون الاولى زائدتان في قول لقولهم جنق مجنق اذارمى وقيل الميم أصلية لجمعها على مجانيق وقيل هو أعجمي معرب جوى عن شرح ابن الحلبي (قوله وحرقتهم) واذ اجاز حرق دواتهم فامتعهم ودورهم بالاولى ثم خلافا لما يظهر من قول العيني أي حرق دورهم وامتعهم مع ان العيني صرح في باب البغاة قبيل قول المصنف وكره بيع السلاح من أهل الفتنة بانهم يقاتلون ولو بارسال النار اليهم (قوله وقطع اشجارهم) وافساد زروعهم الا اذا غلب على الظن ظفروا بهم فيكره در عن الفتح وأطلق في قطع الاشجار رفع المنعة وبه صرح في الدر والبحر لانه عليه السلام أحرق نخل بني النضير وقطعه وهي البويرة نهر والبويرة على وزن دويرة مصغر الدار عناية (قوله وان تترسوا ببعضنا) لان الامر بالقتال مطلق ولو كان الغير مانعا لانسداد قلعتهم لمدينة أو حصن عن أسير مسلم فصار كرمهم مع العلم

(واهم مالنا) من عصمة دماثهم واموالهم
(عليهم) أي يلزم عليهم (ما) يلزم
(علينا ولا تقاتل من لم يبلغه الدعوة)
(الى الاسلام وندعو الى الاسلام) (نبلنا)
(من بلغته)
أي من جهة الذنب سبحانه
(والاستعين بالله سبحانه
الدعوة) أي وان لم يقبلوا الجزية
(وتعالى) أي وان لم يقبلوا الجزية
نطلب العون من الله سبحانه
(ونحاربهم بنصب المجانيق) جمع
منجنيق وهو الذي ترمى به الاحجار
(وحرقتهم) الفرق بفتح
مصدر عرق في الماء اذا غار فيه من
باب ليس فهو عريق وهم عريق
(وقطع اشجارهم) وفساد زروعهم
ورمهم وان تترسوا ببعضنا
السهم اليهم وان اتخذوا بعضنا بمنزلة
الترس

بوجود أولادهم ونسأهم فانه يجوز اجماعا ولا فيه دفع الضرر العام بالذبح عن بيضة الاسلام باثبات
الضرر الخاص وهو واجب نهر وقوله بالذبح عن بيضة الاسلام أى مجتمعة للشبه المعنوي بينها وبين
بيضة النعامة وغيرها لان البيضة مجتمع الولد اية وان ترسوا بنبي قال أبو الليث سئل ذلك النبي وقال
محمد لو فتح الامام بلدة وعلم ان فيها مسلما اودمه الا يحل قتل أحد منهم الا اذا خرج واحد فانه حينئذ يحل
قتل الباقى لمجواز كون الذى خرج هو ذاك وهذا مؤيد لما بحثه في النهر من ان جواز رميهم فيما اذا
ترسوا به بعض المسلمين مقيد بما اذا لم يكن طر يقا الى قتل المسلم غالبا (قوله ولا يكن نقصدهم) لان قصد
قتل المسلم حرام وما أصابوه من المسلمين لادية فيه ولا كفارة لان الغرض لا تقتصر بالغرامات ولا يرد
المضطر حالة المخصصة لان المذهب انه لا يجب الاكل بل له تركه أخذابا العزيمة فصار كالمباح مقيدا بشرط
السلامة كذا في النهر وقوله ولا يرد المضطر حالة المخصصة الخ مخالف لما صرحوا به في كتاب لا كراه حيث
جزموا بانه يأثم بالصبر من غير ذكر خلاف ويجب ان لا يراد بانه انما انتفى وجوب الدية والكفارة ليكون
التلف مضافا لهم لترسهم بهم بخلاف مال الغير فانه لم يوجد ما يمنع من اضافة التلف فيه الى المضطر فلهذا
تحقق الضمان (قوله ونهينا عن اخراج مصحف الخ) لما في اخراجه من التعريض لان يناله العدو ويستخف
به ويلحق بالمصنف كتب الحديث والفقه قيد بالخوف لانه لو لم يخف لم يكره كما لو دخل بامان فلا بأس
بحمل المصنف ان كانوا يوفون بالمعهد والاولى في الذم اخراج المجائر واذا احتج للمباحة قالوا لى اخراج
الامام دون المجائر (قوله يخاف عليهم) أى على المصنف والمرأة في بعض النسخ عليها أى على السرية
وعن الطحاوى ان انتهى عن اخراج المصنف انما كان مخوف فوت شئ من القرآن فعلى هذا لا بأس
بأخراج المصنف اذ قد كثر المصاحف والمحافظة في زماننا فلا يخاف من الضياع حموى عن البرجندى
والصحيح ان انتهى معلل بخوف الاستخفاف نهر (قوله في خفية) بضم الخاء وكسره واشيخنا عن المصباح
(قوله وأما السرية الخ) وأما أقل الجيش فأربعة آلاف وينبغي ان يكون العسكر العظيم اثني عشر ألفا
لقوله عليه السلام لن يغلب اثنا عشر ألفا من قلة وفي الخاتمة لا ينبغي للمسلم ان يفر واذا كانوا اثني
عشر ألفا وان كان العدو أكثر وذكر الحديث ثم قال والحاصل انه اذا غلب على ظنه بأن يغلب فلا بأس
بان يفر ولا بأس للواحد ان يفر من اثنين اذا لم يكن معه سلاح وتقدم انه يجوز له ان يفر من الثلاثة مطلقا
وتفر المائة من ثلثائة انتهى (قوله ويقال خير السرايا الخ) قال شيخنا جعله في المنبع حديثا (قوله
أربعائة) وأقلها كما قال الامام ماثان وقال ابن زياد أقلها أربعائة وفي المبسوط هي عدد قليل ويسرون
في الليل ويكنون بالنهار نهر (قوله ونهينا عن غدر) الغدر نقض العهد وترك الوفاء بما التزم به رجندى
لكن قال عليه السلام الحرب خدعة فيسلك والجواب انه مادامت الحرب قائمة لا يحرم الخداع بأن
تريهم انا لانصارهم في هذا اليوم حتى يأمنوا فنحاربهم فيه أو نذهب الى صوب آخر حتى يغفلوا فأتهم
بيانا ونحو ذلك بخلاف ما اذا كان بيننا وبينهم عهد على ان لا نخارب في هذا اليوم حتى أمنا فانه لا يجوز
المخاربة لان هذا استئمان وعهد فالحاربة نقض العهد وليس هدامن خداع الحرب فيكون غدرا حموى
عن شرح الحلبي ونقل عن البرجندى ان الخديعة ابصال مكر الى الخصم من حيث لا يعلم من غير خلف
وعد أو نقض عهد (قوله الغدر ترك الوفاء الخ) ظاهر كلام الشارح المغاربة بين الغدر والغلول وهو
خلاف ما في الدرر حيث قال وكلاهما خيانة لكن الغلول في المغن خاصة والغدر أعم يشمل نقض العهد
انتهى (قوله والغلول والاغلال الخيانة) أى في المغن قبل القسمة نهر (قوله ومثله) اسم من مثله
يمثل أى نكل به يعنى جعله نكالا وعبرة لغيره كقطع الاعضاء وتسويد الوجه وفي شرح البخاري المثلة
المنهية بعد الظفر بهم ولا بأس بما قبله لانه لا يلف في اذلالهم ونظيره الاوراق بالنار درر وقوله وفي شرح
البخارى يخالف لما في الزيلعي حيث قال وفي شرح المختار وقوله أى نكل به هو من التفعيل كما في تاج
الاسماء والافات واعلم ان المثلة قيد جوازها في الفتح بما اذا وقعت قتالا كبار ضرره ففقط اذنه ثم ضربه

(و) لئلا يكون (نقصدهم) بالرى في هذه
الصورة (ونهيانا عن اخراج مصحف
واحدة في سرية يخاف عليهم) سرى
بالليل سرى من باب ضرب بمعنى سار
لئلا وأسرى مثله ومنه السرية واحدة
السرايا لانها سرى في خفية ويجوز ان
يكون من الاستبراء الانقباض واحدة
جماعة مسترأة من الجيش
كذا في المغرب وفي المبسوط الجيش
المجمع العظيم وكذا المجند وأما السرية
فقد أوردت في السيرون بالليل
وتتفوق بالنهار ويتال خير السرايا
أربعائة رجل ولا بأس بأخراج
النساء والمصاحف اذا كان عسكر
عظيم يؤمن عليه كذا في شرح
القدوري (و) نهينا عن غدر
والاغلال الخيانة (و) نهينا عن (مثلة)
المنهية بعد الظفر وهي قطع عضون
أعضاء الحمى

ففقاعينه وهكذا وهو ظاهر في انه لو تمكن من كافر حال قيام الحرب ليس له ان يمثل به بل يقتله ومقتضى ما في الاختيار ان له ذلك كيف وقد علمه بأنه أبلغ في كبتهم وأضر بهم والمثله المروية في قصة العربيين امامد سوخة وأنه تعارض محرم ومبيح فيقدم المحرم نهر (قوله نهيناعن قتل امرأة الخ) لنتيجه عليه السلام عن قتل النساء والصبيان أي الذين لا يقدر على القتال ولا على الصباح عند التقاء الصفين كما في التتارخانية وفي جمع الجوامع لا يقتل من في بلوغه شك وهذا بغير الاول نهر وكانه فهم ان المراد بالقدرة على القتال وعلى الصباح القدرة بالقوة لا بالفعل وليس كذلك بل المراد القدرة مع الفعل بأن وجد من الصبي القتال أو الصباح فلا ينافيه عدم جواز قتل من في بلوغه شك اذ هو محمول على ما اذا لم يوجد منه ذلك وأما ما أجاب به السيد الحموي من ان الثاني محمول على ما اذا كان لا يقدر على الصباح ففيه نظر لانه اذا كان للصبي قدرة على الصباح مع انه لا شك في عدم بلوغه فالذي في بلوغه شك يكون بالاولى واعلم انه لا يغرم قاتل من نهى عن قتله لان مجرد حرمة القتل لا توجب الضمان ففتح وتبين (قوله وشيخ فان) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقتلوا شيئا قايما وفسره الزاري بالذي خرف وزال عن حدود العقلاء والمميزين لانه حينئذ يكون كالمجنون ولهذا لا تقتله اذا ارتدأ ما من يقدر ولو على الصباح أو الاحبال فيقتل لانه يجهل منه الولد فتكثر محاربه المسلمين نهر (قوله وأعمى) وكذا الراهب الذي لا يخاط الناس واهل الكنائس الذين لا يخاطون الناس والسائح في الجبال الذي لا يخاط الناس لعدم تحقق الحرب منهم ولو قتلوا فلا شيء يقتلهم الا التوبة والاستغفار واذا كان بالمسلمين قوة الى حملهم لا تتركهم في دار الحرب الا الشيخ الفاني الذي لا يلقع وازهبان وأصحاب الصوامع اذا كانوا امن لا يصيبون النساء والعجوز التي يرجي ولدها فيخبر بين حملهم وتركهم نهر وفيه عن الخلاصة لا يترك الامام في دار الحرب من ترجي ولادته ويخرجهم وان اراد تركهم وعلم ان الدار تبقى دار الاسلام جعل الجزية عليهم ووضع الخراج على اراضيهم ومعنى لا يلقع يضم اليها المتناسخ تحت وتسكين اللام وكسر القاف وبالحاء المهملة أي لا تحمل منه النساء شيئا (قوله ومقعد) تقدم عن الفتح معز بالدنوان الادب تفسيره بالا عرج ونهر الحموي عن البرجسدي معز بالغرب ان المقعد هو الذي أقعده الداء عن الحركة وعند الاطباء هو ازم من وقيل المقعد المشج الاغصاء وازمن الذي طال مرضه انتهى (قوله الا ان يكون أحدهم ذارأي في الحرب أو ملكا) لان في قتله كسر شوكتهم وفي الخانية ولا تقتل الصبيان ولا الشيخ الفاني الا ان يكون الصبي ملكا وقد أحضره موضع القتال وهذا يفيد انهم لو لم يحضروا به لا يقتل وعلى هذا سائر من ذكر وفيه تأمل نهر ولعل وجد التأمل ان كسر شوكتهم يحصل بقتل الصبي وان لم يحضره وأقول قوله وعلى هذا سائر من ذكر منوع بل هذا خاص بالصبي لظهور الفرق بين الصبي وغيره واعلم ان الاستثناء واقع في كلام المصنف لا يصح بالنسبة للشيخ الفاني على تفسيره بالذي خرف وزال عن حدود العقلاء فالصواب ان يفسر بالذي لا يقدر على القتال أو الصباح أو الاحبال حموي (قوله والصبي والمجنون اذا قاتلا الخ) صريح في ان مجرد القدرة على القتال لا يبيح قتل الصبي والمجنون ما لم يوجد القتال بالفعل خلافا لما فهمه في النهر من تعبيره في التتارخانية بالقدرة على القتال فأشكل عليه ما ذكره في جمع الجوامع من ان من في بلوغه شك لا يقتل وقد سبق (قوله وخالفنا الشافعي في الشيخ والمقعد والأعمى) لان القتل عنده جزاء الكفر وقد تحقق قلنا الدين ادار التكليف وليست بدار الجزاء وانما وجب في بعض الجنائيات لثمة نظم مصالح العباد لان السفهاء لا ينتهون بمجرد الوعيد بل يبقون ان ظاهرتخصيص خلاف الامام الشافعي هم يقتضي انه لا خلاف له في غيرهم قطع السيد بن ندوة مع ان الكفر منهم متحقق فليتظر وجه الفرق (قوله من أي جانب كان) ولا ينافي هذا ما ذكره في النهر حيث قدمه قطع اليد والرجل بكونه من خلاف لانه اذا لم يجر قتله اذا كان القطع من خلاف فلان لا يجوز اذا كان من جانب واحد بالاولى (قوله ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة) أطلق عدم القتل فيه وفي الذي قبله وينبغي

(و) نهيناعن (قتل امرأة وغير مكاف) أي صبي ومجنون (وشيخ فان وأعمى ومقعد الا ان يكون أحدهم ذارأي في الحرب أو ملكا) فيقتل بقتل والصغير في أحدهم فيقتل بقتل والصبي والمجنون اذا قاتلا لئلا كورين والصبي والمجنون اذا قاتلا في الحرب جعل اذار أي وقلا وخالفنا الشافعي في الشيخ والمقعد والأعمى ومن يحسن ويفيق كما هي في حال افاقته وكذا لا يقتل مقطوع اليد وان رجل من أي جانب كان ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة ويقتل أقطع اليد اليسرى أو إحدى الرجلين وان لم ينل أحد كذا في كفاية البيهقي

تقيده بما إذا لم يوجد منه القتال أو الصباح وكذا ينبغي تقيده أيضا بما لا يتأق منه الاحتيال كالشيخ
الغاني (قوله وقتل أب مشرك) بالجر عطف على انجاء امرأة لآعلى امرأة جوى عن شرح ابن المحلى
(قوله ومن في معناه كالام والمجذ) أشار بهذا الى ان المراد بالاب الاصل وان علا وأقول لاحاجة الى ذكر
الام هنا لاننى عن قتل النساء مطاوعا وان كس أحاب (قوله ولا يمكنه دفعه الا بقتله) لانه اذا جاز قتل
الاب المسلم دفعاعن نفسه فالاب الكافر أولى ولهذا انه ان يوتر حياة نفسه على حياة أبيه بان كان عنده من
الماء ما يكفي أحدهم مافله ان يشربه وان كان أبوه يموت عطشا زيلعى (قوله لانه ان يبدأ بقتل أخ
مشرك) وكذا له ان يبدأ بقتل ابنه الكافر لانه لا يجب احيائه ولهذا لا يجب عليه نفقة ابنته المحارب
عيني (قوله وغيره من المحارب) كالم لانهم ليسوا كالاصول الا ترى انه لا يجب عليه نفقتهم مع اختلاف
الدين بخلاف أخيه الباغي حيث لا يجوز له قتله زيلعى لاتحاد الدين (قوله وإما أب الابن ك) وإما في
الرجم في الزنى فلا بأس اذا كان أحد الشهود هو الولد بان يرمى والكر لا يقصد القتل جوى عن النهاية
وأقول تعبيره بلا بأس يفيد ان الاولى ترك الرمي مع انه سبق ان بداءة اليهود شرط الا ان يقال كلمة
لا بأس هنا خرجت عن أصل وضعها (قوله ليقته غيره) وينبغي ان ينصرف عنه ويتركه فان
لم يكن ثمة غيره قتله (فرعان) لا بأس بحمل رأس المشرك اذا كان فيه غيط لم أوفراغ قلب للمسلمين بان
كان المقتول من قوادهم أو عظمائهم وقد جل ابن مسعود يوم بدر رأس أبي جهل وألقاه بين يديه عليه
الصلاة والسلام فقال عليه السلام الله أكبر هذا فرعونى وفرعون أمى كان شره على وعلى أمى أعظم من
شر فرعون على موسى وأمه (الثاني) لا بأس بنش قبورهم طلبا للمال وكذا قبور أهل الذمة كفى الخانية
يعنى ولم يكن للذى بنش قبره لاخراج ما فيه من المال وارث نهر واعلم ان أول رأس طيف به
في الاسلام رأس الحسين جوى قال ولما أنهى الكلام على كيفية القتال شرع يبين ما يعرض انشاء
ذلك من صلح أو أمان فقال ونشأ المحرم أى نعا هدمهم على ترك الجهاد أى مدة كانت لانه جهادهم على
(قوله بان نأخذ منهم) لو أبقى المتن على اطلاقه لكان أولى لانه كما يجوز على مال نأخذه فكذلك على مال
نذفعه عند خوف الهلاك ولو حاصر الكفار المسلمين وطلبوا الصلح بمال يأخذونه من المسلمين لا يفعله
الامام لما فيه من اعطاء الدينية والمحاق المذلة للمسلمين وفي الحديث ليس للمسلم ان يذل نفسه الا اذا خاف
الهلاك لان دفعه بأى طريق أمكن واجب درر وزيلعى والد نية بمعنى النية عناية قيل في هذا
التعميم يعنى التعليل بان دفعه بأى طريق أمكن واجب شبهة وهى انه لو لم يكن دفع الهلاك عن نفسه الا
باجراء كلمة الكفر أو بقتل غيره أو بالزنى فان دفع الهلاك بذلك عن نفسه غير واجب بل هو رخص فيه
حتى لو قتل فيها بصره عنها كان شهيدا واجيب بان المعنى بأى طريق يمكن سوى الامور التي رخص
فيها ولم يجب الاقدام عليها وأقول واجب يعنى ثابت فتدفع به كذا في العناية وفيه نظر لما كان
الاكرام من نصر يحرم بأنه اذا كره على قتل غيره أو على الزنى لا يرضى ثم ظهر ان المراد بقتل الغير أى قتله
بطريق الدفع بان قصد قتله ولم يمكنه دفعه عن نفسه الا بقتله ويراد بالزنى التمكن بان أكرهت امرأة
على التمكن منه بالمعنى فانه يرضى لها اذا لا ينقطع نسب الولد عنها بخلاف الرجل كفى في الزيلعى من كتاب
الاكرام والحاصل ان القتل بطريق الدفع بان قصد قتل غيره ولم يمكنه دفعه عن نفسه الا بقتله ليس
بواجب بل تعبير الشارح بلا بأس حيث قال اما اذا قصد أحدهم قتله ولا يمكنه دفعه لا بقتله فلا بأس به
يفيد ان الاولى له الصبر بخلاف من شهر على المسلمين سيفا حيث يجب قتله (قوله لم يجز) لانه يكون تركا
للجهاد صورة ومعنى (قوله فهو غنيمه) بخمس ثم يتسم الباقي بين الغنمين (قوله ونفذ لو خيرا)
لان المصلحة لما تبدلت كان النقص جهادا ويكون النخذ على الوجه الذى كان امانا فان كان منتظرا
يجب ان يكون النخذ كذلك وان كان غير منتظر بان أمنهم واحدا من المسلمين سريكتى بنذ ذلك الواحد
على قياس الاذن بالجر هذا اذا صلحهم مدة فرأى نقضه قبلا واما اذا مضت المدة يبدى الصلح بغيرها فلا

(و) نهيناعن (قتل أب مشرك) ومن
في معناه كالام والمجذ أى نهيناعن ابتداء
اما اذا قصد أحدهم قتله ولا يمكنه
دفعه الا بقتله فلا بأس به وانما قيد
بالاب لان له ان يبدأ بقتل أخ مشرك
وغيره من المحارب سوى الابوين وان
علا (وليأب الابن) عن قتل أبيه ان
ادركه (ليقتله غيره) واعلم انه لو قال
فأبأب الصلح (بمال) بان نأخذ
ولو كان الصلح (بمال) بان نأخذ
منهم مالا (ان كان) الصلح (نخيرا)
لضعفنا وشوكتهم هذا اذا كان لنا
حاجة وان لم يكن لنا حاجة لم يجز وما أخذ
بصرف في مصارف الخراج ولا جالس
فيه اذا لم ينزلوا لاسا حرم بل أرسلوا
رسولا اما اذا أحاط الجيوش بهم ثم
أخذوا المال فهو غنيمه (ونفذ) أى
نقض العهد

فندبهم ولو كان الصلح على جعل فنتقضه قبل مضي المدة ردة عليهم بحصته عني ثم بعد النبد لا يجوز
قتالهم حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ الخبر الى اطراف مملكته حتى لو كانوا خربوا
حصونهم للامان ونفروا الى البلاد فلا بد ان يعودوا الى ما منهم ويعبروا حصونهم كما كانت نفروا قيا عن
الغدور وهو أي النبد من باب ضرب جوى عن المصباح (قوله مع ارسال العلم اليهم) لئلا يكون غدرا
(قوله وناتل بالنبد) أي اعلام فالنبد هنا بمعنى الاعلام بخلافه في قوله ونبد لو خيرا فانه بمعنى النقض
(قوله لو خان ملكهم) لان النبد لنقض العهد وقد انتقض بالحيانة منهم عني وأطلق في ان العهد
ينتقض بخيانته فعم ما لو كانت بقتاله بنفسه أو بقتال جماعة ذي منعة باذنه فلو كان بدون اذنه
انتقض في حقهم فقط در (قوله المرتدين بلامال) اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب تنوير
لان الاسلام مرجوم منهم فجاز تأخير قتالهم طمعا فيه اذا كانت فيه مصلحة وانما لم يؤخذ منهم مال لانه
يشبه الجزية وهي لا تقبل منهم فيكذا هذا عني وكذا يجوز الصلح مع البغاة على ترك القتال مدة ليتقروا
في أمرهم لانه ترك القتال لمصلحة فجاز كافي حق أهل الحرب درر واعلم ان المرتدين عطف على الضمير
المنسوب في نصالحهم جوى (قوله فان أخذ لا رد عليهم) لانه غير معصوم بخلاف أخذه من بغاة فانه
يرد بعد وضع الحرب أو زارها درع الفتح لا يقال ما في الدرر من قوله ونصالح المرتدين والباغين بلامال
ولا رد ان أخذنا لان في الرد عليهم معونة لهم على القتال صريح في التسوية بين ما يؤخذ من المرتدين
والباغين وليس كذلك لما في النهر من قوله بخلاف ما لو أخذ من أهل البغي حيث يرد عليهم بعد وضع
الحرب أو زارها لانه ليس فينا لا قبله لانه اعانته لم انتهى لا ما نقول تعليله يفيد ان المراد في رد يكون
عوناهم على قتالنا فليس فيه ان الاحذ يكون للاستئصال شيخنا (قوله ولم ينبع سلاحهم) وكذا
الجيل والمحمد يدلمنا فيه من تقويتهم على الحرب وكذا الرقيق لانهم يتوالدون في عودون حربا علينا زيلعي
بخلاف القماش والطعام حيث يجوز استحسانا بالنص وهو أمر عليه السلام ثمامة بضم الثاء المثلثة ان يبيع
أهل مكة وهم حرب عليه أي على النبي عليه السلام وقوله يبيع من مارأهله اناهم بالميرة وهي الطعام كذا في
البنابة والقياس ان لا يجوز وعلى ما هو الاستحسان ما يفعله زرا مصر الا أن من بيع الخنطة من أهل
جزيرة كندية جائز الا انه ينبغي ان لا يفتي بجواز ذلك خشية ازغية في البيع منهم بحيث يضيق الحال
بأهل مصر على انه لو أفتى مفت بما هو القياس من عدم الجواز لم يبعد ان يكون صوابا وقد يقال محل الجواز
في غير زمن مقاتلتناهم قال البرجندي وكما لا تباع تلك الاشياء يعني السلاح ونحوه منهم لا يملكونها بوجه
من الوجوه وانما خاص البيع بالذكر لانه السبب الغالب في تلك الاشياء انتهى ولم أر حكما عارضة ذلك منهم
أو ايداعه أو استئجارهم ذلك والظاهر عدم الجواز اخذ من تعليل ذلك بتقويتهم جوى ولوجاء المحرري
بسيف فاشترى مكانه فوسا أو رخصا لم يترك ان يخرج به وكذا لو استبدل به سيفا خيرا منه نهر (قوله
لا قبل الصلح ولا بعده) لانه على شرف النقص أو الانقضاء زيلعي (قوله من أمنه حراخ) مخبر أبي داود
المسلمون تسكافا دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم ويرد عليهم أقصاهم ولهم يدعى من سواهم ومعنى الجملة
الاولى ان دية الشريفة لا تزيد على دية الوضيع والثانية ما نحن فيه وادناهم أي اقلهم عددا وهو الواحد
والثالثة ان لا بعد منهم برد النفقة عليهم وذلك ان العسكر في دار الحرب اذا اقتطع الامام منهم سرايا
وجهت للاغارة فاعتنت جدل لها ما سمي من الغنمة ويرد ما بقي لأهل العسكر والرابعة انهم عضوا واحد
على من سواهم من المثل نفروا واطلق في الامان فعم الصريح كما نمت أولا بأس عليك أولكم عهد الله وذمته
أو وادعت والسكاية كتمال اذا ظنه أمانا وعم ما لو كان بالاشارة لا يصبح الى السماء أي اعطيتكم ذمة الله
السماء وعم أي لغة كانت وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ذلك ويشترط سماعهم ذلك فلا أمان
لو كان بالبعد منهم تنوير ويدخل فيه اولاد الانبياء اولاد البنات ولو لم يكن الامان لاهله لا يكون امانا
بخلاف ذراريه نهر وثوق السيد المجوى في وجه الفرق بينهما فقال فليحتررا انتهى وعم ما لو كان الذي

مع ارسال العلم اليهم (لو) سكان النبد
(خبر) المسلمين (وقائل) أهل الحرب
الذين صالحناهم (بلا نبد لو خان
ملكهم) وكان ذلك باذنه اقمهم (والمرتدين
بلامال) أي نصالح المرتدين على ترك
قتالهم مدة معلومة من غير ان تأخذ
منهم مالا (فان أخذ) منهم مال مع انه
لا يجوز (لا رد) عليهم (ولم ينبع سلاح
منهم) مطلقا لا قبل الصلح ولا بعده
منهم (ولم يقتل من أمنه حرا وحره) منا
وذلك ان كان بالغاه قسلا اما العبي
الذي لا يقتل فلا يصح أمانه وان كان
يعقل نظر ان كان مجذورا عن القتال
فهو كالعبد وان كان مأذونا قبل
لا يصح ولا يصح انه يصح (ونبد لو نشر)
يعني لو أمن واحد من الجيش أهل
حصن وفيه مفسدة نبد الامان
ونؤدبه

أمنه واحدا أوجاعة أو أهل حصن أو أهل مدينة حتى لم يجز لأحد من المسلمين قتلهم حموي ولو أغار عليهم قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذراير والأموال وقسموا ذلك وجاؤا بالاولاد منهم ثم علوا بالامان فعلى القاتل دية المقتول وترد النساء والأموال الى أهاليها يعني بعد ثلاث حبس وفي هذه المدة يوضع على يد مجوزة وعلى الواطئ الصداق والاولاد احرار مسلمون تبعوا للابنهر (قوله وبطل امان ذي) لانه منهم بهم الا اذا امره امير العسكر ان يؤمنهم فيجوز لوال ذلك المعنى زباني (قوله واسير وتاجر) لانهم امانه وراحت أيديهم فلا يخافونهم والامان يكون من الخوف عيني ومحل البطلان في حق المسلمين وأما في حق نفسه فصح وفي الخاتبة العبد المسلم اذا خدم مولاه المحربي في دار الحرب كانت خدمته امانا له نهر (قوله وعبد مجبور) لانه تصرف على المولى وانه لا يعبري عن احتمال الضرر عيني (تمة) يصح امان المريض او الشيخ الغاني لانه من أهل القتال بما لا يرى حموي عن البرجندي وفي البحر عن المحيط حربي دخل دارنا بغير امان فهو في جماعة المسلمين أخذ قبل الاسلام وبعده عند أبي حنيفة

***** (باب الغنائم وقسمتها) *****

الغنيمة اسم لما لا مأخوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب فاقعة والفي ما أخذ منهم من غير قتال بعد ما نصير الدار دارا لاسلام كالخراج والحزبة وحكم الاول ان الخمس وباقيه للغنائم وحكم الثاني ان يكون لكافة المسلمين ولا يخصص حموي (قوله أي قهرا) كذا في الهداية وهذا كما في شروح الهداية ليس معنى العنوة حقيقة لانهم امن عينا بعنودل وخضع وهو لازم وقهر امتعذ أي فعله وانما المعنى فتح بلدة حال كون اهلها ذوي عنوة أي ذل وذلك يستلزم قهر المسلمين لهم حموي وفيه وضع المصدر موضع الحال وهو غير مطرد وما في البحر عن القاموس العنوة القهر قال وبه اندفع ما في شروح الهداية تعقبه في النهر بانه لا يصلح دافعا الا لو كان معنى حقيقيا له وليس في القاموس ما يعينه لان صاحب القاموس لا يعز بين المعنى الحقيقي والمجازي بل يذكر المعاني جملة انتهى واعلم ان ما سبق من جعل عنوة حالا لا يتعين بل يجوز ان يكون نصبا على التمييز وعليه اقتصر العيني (قوله خمسة اقسام) يلزم على هذا المزج حذف المعطوف عليه واداة العطف وهو لا يجوز حموي قال وانما سكت المصنف عن اخراج الخمس لانه سيجرح به في الفصل الثاني (قوله وقسم الباقي بيننا) اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام في خيبر ولو كان فيما أصابوه متعفف فيه شيء من كتب اليهود والنصارى لا يدرى أيه شيء من الكتب السماوية او كفر لا يدخله الامام الغنيمة للقسمة مخافة ان يقع في سهم رجل فبيعه من المشركين وذلك مكر وهو لا ينبغي ان يحرق مخافة ان يكون فيه شيء من اسماء الله تعالى وكذا المتعفف اذا خلق بحيث لا يقرأ فيه لا يحرق بالسار بل ان امكن ان ينتقم بورقه بعد المحو بالغسل بان كان مكتوبا على جلد فعل وان لم يترك دفن في محل لا يتوهم وصول الكفرة اليه نهر عن التناخية (قوله واقراهم الخ) طابت بذلك نفس الغنائم ولم تطب حموي اقتداء بهرحين فعل كذلك بسواد العراق بموافقة الصحابة ولم يحمدهم من خالفه منهم قال عمر والذي نفسي بيده لو ان اترك الناس بيانا ليس لهم من شيء ما فتحت قرية الا فسمتها كما قسم عليه السلام خيبر ولكنني اتركها خزائنه لهم فيقسمونها رواه البخاري أي اتركهم شيئا واحدا لانه اذا قسم البلاد المفتوحة الى الغنائم بيني وبينهم حضرة العسمة ومن يجي به من المسلمين بغير شيء فلذلك تركها فتكون بين جميعهم والمعنى لا سوين بينهم في ذلك حتى يكونوا شيئا واحدا لافضل لاحد على غيره وقوله بيانا ببيان موحدتين مع تشديد التسمية وآخرون وقيل الاول هو الاول وعند حاجه الغنائم والثاني عند عدم الحاجة ليكون عدة للنواب وهذا في العتار وأما المنقول وحده فلا يجوز لمن به عليهم لانه لم يرد في الشرع زباني وقوله ولم يحمدهم من خالفه يريد نفر ايسر امهم بلال صح انه دعا عليهم على المنبر فقال اللهم اكفني بلاا واصحابه فا

(وبطل امان ذي واسير وتاجر)
دخل عليهم وسلم أسلم في دار الحرب
ولم يجر النيا (وعبد مجبور)
القتال) عدا أبي حنيفة وقال محمد
والشافعي وزفر يصح وأبو يوسف مع
محمد في رواية الكرخي ومع أبي حنيفة
في رواية الطحاوي وانما قيد امانه اتفاقا
لانه لو كان ما دوننا يصح امانه اتفاقا
(باب الغنائم وقسمتها)*
(ما فتح الامام) من الاراضي التي
للكفار (عنوة) أي قهرا وغلبة فهو
بالخيار ان شاء نفسه او (قسم) الباقي
(بيننا) أي بين المسلمين والغنائم (أو)
أمر اهلها) عليها (وضع الجزية)
على جاجهم أي رؤسهم (والخراج)

حال المحول ومنهم عين تطرف أي ما تواجبه ولقائل أن يقول لا نسلم أن أحدا من الصحابة بل أكثرهم
يسير قدوة على خلاف ما فعله عليه السلام اذ لم يصل الى حد الاجماع والجواب عنه من وجهين أحدهما
أن فعل النبي عليه السلام اذ لم يعلم انه عليه الصلاة والسلام على أي وجه فعله يحمل على أدنى منازل
افعاله وهو الاباحة وحيث لا يستوجب العمل بالمحالة فاذا ظهر دلائل الصحابي جازان يعمل بخلافه
والثاني انه على تقدير انه عليه السلام فعل ذلك وجوبا فان عمر فعل ما فعل مستبذ طامن قوله تعالى والذين
جاؤا من بعدهم بعد قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فقلته وللرسول ولذی القربى فيكون
نايبا بإشارة النص وهي تفيد القطع فيكون الواجب أحدهما يتعين بفعل الامام كالواجب المخبر في
خصال الكفارة ففعل عليه السلام أحدهما وعمر الآخر عناية وفيه نظريتان وجهه (قوله وقال الشافعي
تقسم الاراضي ولا تترك في أيديهم بالخراج وهذا في العقار
في أيديهم بالمخراج وهذا في العقار
اما في الميعول المجرد فلا يجوز لمن بالرد
عليه بالاتفاق وان من عليه بالرقاب
عليهم بالاتفاق وان من الميعولات
والاراضي يدفع اليهم من العمل (وقيل
بتدريما يتبرأ لهم من غير الدين نهيا
الاسرى) ان شاء أي غير الدين نهيا
عن قتلهم وهذا اذا لم يسلموا وما اذا
أسلموا فلا يقتل (واسترق أو تركهم
أحرار ذمة لنا) غير مشركي العرب
والمرتدين (وحررهم الى دار الحرب
والفداء) أي لا تأخذ منهم فدية بما يباله
أي لا تأخذ ما لا

حال المحول ومنهم عين تطرف أي ما تواجبه ولقائل أن يقول لا نسلم أن أحدا من الصحابة بل أكثرهم
يسير قدوة على خلاف ما فعله عليه السلام اذ لم يصل الى حد الاجماع والجواب عنه من وجهين أحدهما
أن فعل النبي عليه السلام اذ لم يعلم انه عليه الصلاة والسلام على أي وجه فعله يحمل على أدنى منازل
افعاله وهو الاباحة وحيث لا يستوجب العمل بالمحالة فاذا ظهر دلائل الصحابي جازان يعمل بخلافه
والثاني انه على تقدير انه عليه السلام فعل ذلك وجوبا فان عمر فعل ما فعل مستبذ طامن قوله تعالى والذين
جاؤا من بعدهم بعد قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فقلته وللرسول ولذی القربى فيكون
نايبا بإشارة النص وهي تفيد القطع فيكون الواجب أحدهما يتعين بفعل الامام كالواجب المخبر في
خصال الكفارة ففعل عليه السلام أحدهما وعمر الآخر عناية وفيه نظريتان وجهه (قوله وقال الشافعي
تقسم الاراضي ولا تترك في أيديهم بالخراج وهذا في العقار
في أيديهم بالمخراج وهذا في العقار
اما في الميعول المجرد فلا يجوز لمن بالرد
عليه بالاتفاق وان من عليه بالرقاب
عليهم بالاتفاق وان من الميعولات
والاراضي يدفع اليهم من العمل (وقيل
بتدريما يتبرأ لهم من غير الدين نهيا
الاسرى) ان شاء أي غير الدين نهيا
عن قتلهم وهذا اذا لم يسلموا وما اذا
أسلموا فلا يقتل (واسترق أو تركهم
أحرار ذمة لنا) غير مشركي العرب
والمرتدين (وحررهم الى دار الحرب
والفداء) أي لا تأخذ منهم فدية بما يباله
أي لا تأخذ ما لا

ايضا من قول الشارح فيما ساقى وقال محمد لا بأس بأخذ المال الخ وبه صرح في النهر بقي ان يقال تقييده
 بجواز الفداء بالمال بما اذا كان للمسلمين حاجة يقتضي ان المراد بالفداء ما يأخذ به المسلمون من المال
 بمقابله الاسارى التي في ايدي المسلمين وما ذكره العلامة نوح افندى معزيا للشيخ والحدادى في شرح
 القدورى حيث قال اما حرمة الفداء بالمال فلان فيه عون لهم على المسلمين اذ المراد به هنا ما له اختصاص
 بالحرب كالسلاح والخيول لا ما ليس له اختصاص به كالدرهم والدنانير والتمساح فان الفداء به جائز الخ
 يقتضى كون المراد بالفداء استنقاذ اسارى المسلمين بمال ندفعه فتحصل من كلام نوح افندى مع
 ما قدمناه ان رد اسارى الكفار بمال ناخذ به يجوز ان كان للمسلمين حاجة مطلقا سواء كان ما اخذناه من
 المال مما له اختصاص بالحرب أو لا بخلاف استنقاذ اسارى المسلمين بمال ندفعه فانه على التفصيل
 الذى ذكره نوح افندى (قوله ولا أسير مسلما) هذا هو احدى الروايتين عن الامام وعنه انه يجوز
 وبه قال غير ان ابا يوسف يجوز قبل القسمة لا بعدها ومحمد يجوز بكل حال وبالرواية الثانية قال العامة
 وفي الدراية عن السير الكبير انها اظهر الروايتين عن الامام اذ تخلص المسلم اولى من قتل الكافر
 وجهه الاولى ان فيه معونة لا كفر لانه يعود حرا علينا و دفع شر حرام -مخير من استنقاذ المسلم لانه اذا
 بقي في ايديهم كان ابتلاء في حقه فقط وقالوا لو اسلم الاسير في ايدينا لا فسادى بمسلم اسير لانه لا يفيد الا اذا
 طابت نفسه به وكان مأموئا على اسلامه ولا خلاف ان الفداء بالنساء لا يجوز نهر (قوله وهو قول
 الشافعى) ظاهره ان الشافعى لا يقول بجواز الفداء بأخذ المال بل بأخذ اسارى المسلمين فقط وهو خلاف
 صريح كلام الزيلعى ونسبه وقال الشافعى يجوز مطلقا يعنى الفداء بأخذ المال وكذا في مفاداة اسارهم
 بأسرى المسلمين يجوز عنده انتهى وقوله مطلقا يعنى سواء كان للمسلمين حاجة الى اخذ المال أم لا (قوله اذا
 كان للمسلمين حاجة) ظاهره اطلاقه ان الفداء بالمال يجوز عند محمد وعند الحاجة سواء كان بعد الفراغ
 من الحرب أم لا كما سبق ويخالفه ما في الدرر كالشر بن ليلية من تقييد الحاجة بما قبل الفراغ وايضا
 ظاهر كلام الدرر يفيد جواز الفداء بالمال قبل الفراغ من الحرب عند الكل لعدم عزوه المسئلة لمحمد
 ويوافق ما في الشارح والزيلعى من عدم التقييد بما قبل الفراغ فوله في السير الكبير لا بأس به اذا كان
 بالمسلمين حاجة قال في النهر وهذا ظاهر في عدم الفرق بين ان يكون ذلك قبل وضع الحرب او زارها أو
 بعده انتهى (قوله وقال الشافعى يجوز لمن) له على جواز المن والفداء قوله تعالى فشدوا الوثاق
 فاما ما بعد وما فداء واخذ عليه الصلاة والسلام يوم بدر المال فداء عن انفسهم فلما نسخ ذلك كله بآية
 السيف لان المن والفداء مذكور في صورة محمد وهى بمكة وآية السيف نزلت في سورة براءة وهى آخر سورة
 نزلت وعوتب عليه الصلاة والسلام على الاخذ يوم بدر بقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق الآية فجلس
 عليه السلام وأبو بكر يبيكان وقال عليه السلام لو نزل من السماء عذاب لما نجى الاعرج وكان قد امر بقتلهم
 دون اخذ الفداء منهم زيلعى (قوله وحرم عقروا ش) وهو قطع عراقيها لانه مثله عني (قوله فتدبح)
 لان ذبحها لغرض صحيح جائز وهو هنا كسر شوكتهم واعداءهم هذه المنفعة وتغرق بعده قطع المسادة
 الانتفاع ولا تحرق ابتداء لقوله عليه الصلاة والسلام لا يعذب بالنار الا الرب النار قال السيد الحموى وأقول
 هذا يرد على ما تقدم من جواز حرق اهل الحرب عند قتلهم انتهى قلت ولهذا ذكر العيني ان المراد حرق دورهم
 وأمتعتهم وكذا الاسلحة ونحوها تحرق بالنار وما لا يحرق منها يدفن في موضع لا يقفون عليه
 وفي التتارخانية مات نساء مسلمات في دار الحرب وهم يطأون الاموات وسعنا حرقهن وفي المحيط للوجود
 المسلمون حية أو عقربا في دار الحرب لا يقتلونها بل ينزعون ذنب العقرب والياب الحية نهر قطع الضرر عنا
 بلاقتل ابقاه للنسل وترك صيدانهم ونساءهم اذا شق الانحراج في أرض خربة حتى يموتوا جوعا وعطشا لانهم
 عن قتلهم ولا وجه الى ابقائهم وتكسر أوانهم وتراق أدهانهم مغايضة لهم اذا شق انحراجهم ما سبق من
 ترك الصياد والنساء بارض خربة الخ ذكره اللؤلؤ الحى لكن استبعد في الفتح بأنه قتل بها هو اشد من

ولا أسير مسلما ولا يأخذ بهم أسارى
 المسلمين وهو قول الشافعى وقال محمد
 لا بأس بأخذ المال فداء اذا كان للمسلمين
 حاجة (و) حرم (المن) على الاسارى
 وهو ان يطلقهم بخانا وقال الشافعى
 يجوز لمن (و) حرم عقروا شق
 اخرجها من دار الحرب خلافا لما لا
 (فتدبح) خلافا للشافعى (وتحرق)

القتل المنهي عنه اللهم الا ان يضطروا الى ذلك بسبب عدم الحمل ونهيب منه في البحر بان الولوالجي صرح
بالقيد المذكور (قوله وحرم قسمة الغنيمة في دارهم) لئنه عليه السلام عن بيع الغنائم في دار الحرب
والقسمة بيع معنى ولا نهى تعمد الملك ولا ملك قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا (قوله لا الايداع) لانه
لا يفيد الملك اجماعا فللامام ان يفعل ذلك بلارضاهم ان لم يجد حيلة في بيت المال فراحصاري وقوله
بلارضاهم يعني اذا ابوا اجبرهم على ذلك بأجر المثل في رواية السير الكبير لانه دفع ضرر عام بضر خاص
بان يقول الامام هذا ودية عندك لتحملة الى دار الاسلام ثم اذا بلغ دار الاسلام برجعها فقسمة بينهم
جوى وفي رواية أخرى لا يجبرون فان كان بحال لوقمها فقدر كل واحد على حمله قسم وان كانوا لا يقدر
فهو ماشق وسبق حكمه (قوله مطلقا) أى سواء كانت قسمة للايداع قبل انضمام المشركين أو بعده
شيخنا (قوله وقال الشافعي لأبأس بقسمتها في دار الحرب الخ) بناء على ان الملك لم يثبت قبل الاحراز
عنده وعندنا لا يثبت ولهذا قلنا ان الرد قبله يشارك العسكر ولا يثبت نسب ولد امه من السبي ويجب
عقرها ويقسم الكل أى الامسة والولد والعقربين الغنائم بحرق ولا ضمان على من أتلّف منها شيئا نهر
وهو باطلاقة شامل لما لو كان المتلف أجنبيا بأن لم يكن من الغنائم ولا يورث نصيب من مات قبله
أما بعد الاحراز بدار الاسلام قبل القسمة فيثبت الملك فتجوز القسمة ويحرق فيه الارث ويضمن المتلف
الا انه لو أعتق واحد من الغنائم عبدا لا ينفذ اعتاقه استهسانا لان نفاذه يتوقف على الملك الخاص
ولا يتحقق ذلك الا بالقسمة نأما الموجود قبل القسمة فلك عام وانه لا يصح حمل الاعتاق اه عن البدائع
وفي المحيط لو طلى الامام جارية لا يحدو يؤخذ منه العقران وطئها في دار الاسلام دون دار الحرب قال
في النهر وهذا يخالف اطلاق ما مر قبل وهو الظاهر لان الوطء في دار الحرب لا يوجب شيئا ولو قسمت
الغنيمة على الرايات فوقعت جارية بين أهل راية صح عتق آخذها واستيلاده ان قولوا لان كثروا والقليل
مائة وقبل أربعة قال السرخسي والاولى ان توكل أى القلة والكثرة الى اجتهاد الامام الخ (قوله فان
قسمها في دار الحرب نفذت قسمتها) في قولهم لانه قضاء في مختلف فيه وكذلك البيع في دار الحرب ذكره
الطحاوي ثم قال هذا أى عدم جواز القسمة ليس على اطلاقه لقولهم اذا فتحها الامام وأجرى فيها حكم
الاسلام فلا بأس بالقسمة جوى (قوله أما اذا أدى اجتهاده الخ) أو الحاجة الغزاة (قوله جازا اتفاقا)
يعنى وفيه الكراهة تحريرا عنه وتزيتها عندهما جوى عن القرا حصارى ويخالفه ما نقله هو عن
المفتاح حيث قال وعن أبي يوسف ان الامام اذا قسمها فيها أى دار الحرب جاز انتهى لانه جعل الجواز
رواية عن أبي يوسف فاستفيد منه ان المذهب عندهما عدم جوازها أى عدم الحمل كذهب الامام
(قوله وقبل مذهبنا كراهة القسمة الخ) والى هذا يشير تعبير المصنف بحرم (قوله لا بطلانها) استفيد
من حكايته عدم البطلان بقيل ان منهم من يقول به أى بالبطلان وعدم الصحة وبه خرم الزبلى حيث قال
ومنها أى مما يفرع على الاصل المختلف فيه وهو ان الملك هل يثبت قبل الاحراز أم لا لو قسم الامام
الغنيمة لاعتاجتهاد ولا الحاجة الغزاة لا يصح عندنا وعنده يصح الخ اذا علم هذا وعرف ان المسئلة مختلف
فيها فمنهم من قال بالكراهة ومنهم من قال بعدم الصحة فلا وجه لما في النهر حيث قال ولو عبر أى المصنف
بلا يصح لكان أولى لما استقر من انه لا يلزم من ثبوتها أى المحرمة نفى الصحة والواقع انها لا تصح أيضا
انتهى (قوله وحرم بيعها قبله) للنهى عنه في الحديث ولانه قبل الاحراز بالدار لم يملك وبعبارة نصيبه
مجهول جهالة فاحشة فيرد البيع رفعا للفساد وان لم يمكن رد ثمنه للغنيمة ولا فرق بين بيع الامام أو غيره
در لكان في الشربة لالبية عن الفتح ما يخالفه حيث قال هذا ظاهرا في بيع الغزاة وأما بيع الامام لها فذكر
الطحاوي انه يصح لانه مجتهد فيه ولانه لا بد وان يكون لمصلحة رآها الخ هذا اذا كان البيع للتمول
أما لو باع شيئا بطعام فانه يجوز جوهره (قوله وشرك) مخففا أى اشترك ومشدد أى شرك الامام
الرد والمدد للاستواء في سبب الاستحقاق وهو المجاوزة أو شهود الواقعة وانما ينقطع حق الشركة بالاحراز

(و) حرم (قسمة الغنيمة في دارهم
لا الايداع) مطلقا وقال الشافعي
لا بأس بقسمتها في دار الحرب بعد
تمام انضمام المشركين فان قسمها
في دار الحرب نفذت قسمتها في قولهم
مكذابي الخانية ثم قيل موضع
الخلاف في ترتيب الاحكام على القسمة
اذا قسم الامام لا عن اجتهاد اما اذا أدى
اجتهاده ههنا الى ذلك وقسمها جاز اتفاقا
وقيل مذهبنا كراهة القسمة في دار
الحرب لا بطلانها (و) حرم (بيعها قبلها)
أى حرم بيع الغنيمة قبل القسمة خلافا
لشافعي (وشرك الرد والمدد فيها) أى
مع المقابل في الغنيمة بخلاف لشافعي
ردا مردها عنه والرد

أو بقسمة الامام أو ببيع الغنائم ولو ادعى رجل بعد القسمة انه شهد الواقعة وأقام عدلين لم تنقض استحقاقنا
ويعوض بقدر نصيبه من بيت المال بجر من التنازخانية والفرق بين الرد والممدان الاول فعل بمعنى
مفعول من رد أنه بمعنى أغنته فهو اسم ما يعان به أي الذي أعين به وان لم يقاتل والثاني فعل بمعنى
فاعل أي الممد والمعاون الذي أعاننا وصار ممدًا كالذي قاتل فالاول محمول على ما كان معينا عند
الجواز والثاني على من يلحق في دار الحرب جوى عن قرا حصارى وقيل الرد الذين يخدمون المقاتلين
وقيل هم الذين وقفوا على مكان حتى اذا ترك المقاتلون القتال قاتلوا وقوله فيها ان جعل الضمير لدار
الحرب ففيه إشارة الى ان الامام لو فتح بلدة ثم لم يحق المدد لم يكن له شيء لانهم صاروا من دار الاسلام
ولم يحق المدد انما يعتبر في دار الحرب جوى عن البرجندى (قوله بالكسر) أي بكسر الراء وسكون
الدال بعدها همزة نهر (قوله وفي أحد قولي الشافعي له سهم) لانه شهد الواقعة وقال عليه السلام
الغنمة لمن شهد الواقعة ولان الجهاد قد وجد منهم بتكثير السواد فصاروا كالمقاتلين ولنا ان سبب
الاستحقاق الجواز على قصد القتال ولم يوجد لانهم قصدوا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو
وان قاتلوا استحقوا السهم لانه بالمباشرة ظهر ان قصدهم القتال والتجارة تتبع له فلا يضره كالحاج اذا
انجبر في طريق الحج لا ينقص أجره ومارواه ووقوف على ابن عمر وهو محمول على انه شهد هاهنا على قصد
القتال زيلعي وتحصل من كلامه ان قصد القتال يكفي لاستحقاق الغنمة في حق المقاتلة وان لم يوجد قتال
بالفعل بخلاف السوق حيث لا يستحق الا بالقتال وكذا الحرب اذا سلم في دار الحرب أو المرتد اذا سلم
ومحق بالجيش لا يستحق شيئاً ان لم يقاتل بجر من المحيط (قوله ولا من مات فيها) والحاصل ان الغازي
اذا مات قبل احرار الغنمة بدار الاسلام لا يورث نصيبه سواء مات في دار الحرب أو دار الاسلام وان مات بعد
احرار الغنمة بدار الاسلام يورث نصيبه سواء مات في دار الحرب أو دار الاسلام برجندى وفي شرح المجمع
عن المحقق ان الغنمة لو قيمت ثمة كان بمنزلة احرار فيورث قال في الشرنبلالية وينبغي ان يكون
كذلك اذا باعها الامام بدار الحرب لمحصل الملك قال المحوى وفيه نظر للفرق الظاهر بين القسمة
والبيع وأقول ما ذكره في الشرنبلالية بمحساصرح به في التنازخانية كما في البحر ونصه ثم اعلم ان
من مات في دار الحرب انما يورث نصيبه اذا مات قبل القسمة وقبل البيع اما اذا مات بعد القسمة أو البيع
في دار الحرب فانه يورث نصيبه كما في التنازخانية انتهى (قوله مع الاحياء) اجنبي من الكلام
فبتعين حذفه (قوله وينتفع الخ) لما روى عن عمر انه قال كان نصيب في مغازية العسل والغنم فنا كله
ولا ترفعه رواه البخاري وهذا دليل على ان عادتهم الانتفاع بما يحتاجون اليه ولا فرق في الطعام بين ان
يكون مهيأ للاكل أو لا حتى يجوز ذبح المواشى من البقر ونحوها ويردون جلودها الى الغنمة وكذا المحبوب
والسكر والفاكهة الرطبة واليابسة وكل ما هو مأكول عادة وهذا الاطلاق في حق من له سهم أو من يرضخ
له منها ولو غنياً يطعم من معه من الاولاد والنساء والماليك وكذلك المدد لان له سهماً فيها ولا يطعم الاجير
ولا التاجر الا ان يكون خبزاً مخنطاً أو طيب اللحم فلا بأس لانه ملكه بالاستهلاك وما لا يؤكل عادة لا يجوز
تناوله كالادوية والطيب ودهن البنفسج وما شبه ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ردوا المحيط والمحيط
ز يلى الا اذا حل بأحد منهم مرض احتاج فيه الى استعماله نهر عن المحيط (قوله بعلف) ولو بالمخنة عند
عدم الشعيبر (قوله وحطب للاحراق) قيد بالاحراق لان ما هو معد لاتخاذ القصاص والاقذاح لا يساح
استعماله جوى عن البرجندى (قوله للادهان) مقتضاه ان الدهن بالضم اسم عين فيناسب ما
عطف عليه وما ذكره العيني من انه بالفتح غير مناسب ولهذا قال في النهر والظاهر انه بالضم لتناسق
المعطوفات انتهى ويقعون دواهم اذا احتاجوا اليه زيلعي والتوقيع تصليب حوافرها بالشحم المذاب
اذا حفيت من كثرة المشى ونقل عن المصنف بالراء من الترقيع وهو الاصلاح قال هكذا قرأنا على المشايخ
قال صاحب المغرب والراء خطأ لان الاولى اولى والبق وتعبه في العناية بان ترك الاولى لا يسمى خطأ

بالكسر العون والمدد ما عذبه النسي
أي يراود ويكره منه أمداً يجيش عذبه
اذا أرسل اليه زيادة (لا السوق) أي
لا يشارك السوق في العسكر مع المقاتل
فيها (بلا قتال) وفي أحد قولي الشافعي
له سهم (ولا من مات) من الغنائم
بعد انتفاض الحرب (فيها) أي في دار
الحرب مع الاحياء حتى لا يرضه وارثه
وقال الشافعي من مات بعد استقرار
الغزاة يورث نصيبه (وبعد الاحراز)
أي من مات نصيبه وينتفع فيها أي
(بدارنا يورث نصيبه) للدواب (وطعام)
في دار الحرب (بعلف) (والاحراق) (وسلاج)
للاكل (وحطب) (والادهان)

(قوله بلا قسمة) نقوله عليه السلام في طعام خير كلوها واعفوها ولا تحملوها نهر وفي قوله بلا قسمة إشارة إلى أنه لا يشترط مجاوز الانتفاع بهذه الأشياء إذن الامام قرا حصارى وهو مقيد بما إذا لم ينههم وأما مع النهى فلا يساح جوى عن البرجندى قال في البحر وينبغي أن لا يعمل نهمه في الماكول والمشروب إذا احتاجوا إليه (قوله ثم شرط الحاجة في السير الصغير) أى الفقر نهر ومنه يعلم أن ما في السرنبالية حيث جعل قوله في الدرر عند الحاجة قيداً في السلاح فقط باتفاق الروايات دون الطعام ونحوه غير مسلم على أن كلامه في شرح الدرر يفيد - تبارق الحاجة حتى في الطعام ونحوه شيخنا (قوله ويكره الانتفاع بالثياب والمتاع الخ) كالسلاح والخيل رواية واحدة في النهر عن ابضاع الاصلاح لا خلاف في اشتراط الحاجة فيه (قوله بلا حاجة) فلو احتاج الكل إلى السلاح والثياب قسمها حينئذ بخلاف السبي إذا احتج إليه نهر لأن حاجتهم للوطء وللخدمة وكل ذلك من فضول الخواص زيلجى (قوله ولا يبيعها) أى هذه الأشياء لا بد لملك له وإنما أبيع له انتناول للضرورة فإن بيعت قبل القسمة رد الثمن إلى الغنمية لأنه بدل عين كان للجماعة وإن كان بعدها تصدق به أى بالثمن على الفقراء إن كان غنياً كذا في المحيط وفي التتارخانية إذا دخل العسكر دار الحرب فاصطاد رجل منهم صيداً من بر أو بحر أو أصاب عدلاً في جبل أو جوهراً أو ذهباً أو فضة من معدن مما لا يملكه أهل الحرب فإن جميع ذلك يكون مشتركاً بينه وبين أهل العسكر فلا يختص به إلا أخذ فإن كان إلا أخذ بعه توقف على إجازة الامام لأنه يبيع فضولى نهر ثم الامام يتصرف في ذلك فإن كان المبيع غير قائم أو كان الثمن انفع إجازة البيع ورد الثمن إلى الغنمية والافسخ البيع واسترد المبيع وجعله في الغنمية وهذا استحسان والقياس أن لا تعمل الإجازة بعد الملك ولو حش حشيشاً واستقى ماء وباعه من العسكر جاز وطاب له الثمن بخلاف ما إذا اصطنع الخشب قصاعاً حيث يأخذه الامام ويعطيه زيادة الصنعة بحراً وانظر ما السرفى في تقييد هذه الأشياء بكونها غير مملوكة لاهل الحرب والظاهر أن التقييد به ليس بالواقع وإنما ما دامت في معدنها فهي غير مملوكة لهم ولا إلا المانع من ثبوت الملك لهم إذا سبقت يدهم إليها (قوله رد الثمن إلى الغنمية) طاهره ان البيع نافذ وليس كذلك لأن نفاذه يتوقف على إجازة الامام إن كان المبيع قائماً جوى ويمكن الجواب عنه بجعل كلامه على ما إذا كان المبيع غير قائم (قوله وبعد الخروج منها لا يجوز الانتفاع) لزوال المبيع وهو الضرورة نهر ولا نهصاصاً للغانين ولا يجوز أخذ المال المشترك إلا بالذن الشريك إلا سخر جوى (قوله وما فضل رد إلى الغنمية) لزوال الحاجة التي هي مناط الإباحة وهذا التعليل يفيد أنه لو كان فقيراً كله لكن بالضمحان كافي المحيط هذا كله قبل القسمة أما بعدها فإن كان غنياً وكانت العين قائمة تصدق بها أو بقيتها لو هالكاً وإن كان فقيراً انتفع بها نهر ولا شيء عليه ان هلك لأنه لم يملكه من داره في حكم النقطة عني وقوله في النهر لزوال الحاجة لا يلزم ما تقدم من ان عدم اشتراط الحاجة هو الاستحسان جوى (قوله ومن أسلم منهم الخ) قبل أخذه فلو بعده فهو عبد لأنه أسلم بعد انعقاد سبب الملك فيه ولو بعد أخذ أولاده الصغار وماله أحرز نفسه فقط بجر والحاصل أن هنأ أربع مسائل أحداها أسلم الحربى بداره ولم يخرج إليها حتى ظهرنا عليهم والمحكم ما ذكره المصنف نأنها خرج إليها أسلمنا ثم ظهر على الدار جميع ماله هناك في الأولاده الصغار لا سلامهم تبعاله والامام أو دمه مسلماً أو ذمياً الصحة يدهم نأنها أسلم مستأمن بدارنا ثم ظهرنا على داره فجميع ما خلفه حتى صغار أولاده في لا نقطاع العصمة وعدم تبعيتهم له في الاسلام بتباين الدارين رابعه أدخل دارهم مسلم تاجر أو ذمى بأمان واشترى منهم أموالاً وأولاداً ثم ظهرنا على الدار فالكل له إلا الدور والأرضين فإنهما في سرنبالية عن الفتح (قوله في دار الحرب) قيد به للاحتراز عن المستأمن إذا أسلم في دارنا حيث لا يصير محرراً وأولاده وماله باسلامه كما سيذكره الشارح حتى لو ظهرنا على داره كان ذلك في شأن تباين الدارين قاطع للعصمة فيها لظهور ثبت الاستيلاء على مال غير معصوم أما في غير الولاد نطاهر وأما فهم ولا نهم لم يصيروا مسلمين باسلامه لا نقطاع التبعية بتباين الدارين فكانوا

(بلا قسمته) أى يتفجع بهذه الأشياء
 بلا قسمته لينتقم منهم شرط الحاجة فى السير
 الصغرى حتى لو كان بلا حاجة بكرة
 وبكرة الانتفاع بالغباب والمتاع قبل
 الغنمة بلا حاجة (ولا يبيعها) أى
 هذه الأشياء المبدسة حتى ان
 الانتفاع بها قبل الغنمة حتى ان
 باعها أحدهم رد الفس إلى الغنمة
 (وبعد الخروج منها) أى من دار
 الحرب (لا يجوز الانتفاع) (وما فضل
 معه من العلف والطعام ونحوه ما من
 الأشياء لمباحة (رد إلى الغنمة) وعن
 الشافعى لا يرد (ومن أسلم جزء) فى دار
 الحرب (أحرز نفسه)

من جهة الاموال وقوله في النهر ولا بد ايضا ان يقيد بكونه لم يخرج اليها فان خرج فظهرنا عليهم فجميع ماله في الاولاده الصغار لانه حين اسلم كان مستتبعا لهم فصاروا مسلمين فلا يرد الرق عليهم ابتداء بخلاف غيرهم لا نقطع يده عنهم بالقتال فيقسم كذا في الفتح اه تعقبه السيد المحمدي بانه خطأ فاحش لانه يقتضي ان وديعته الكائنة عندهم سلم او ذمي في وليس كذلك كما سيأتي في كلام المصنف في باب المستأمن حيث قال وان اسلم المحرمي ثمة فجاءنا فظهرنا عليهم فولده الصغير حرمه سلم وما اودعه عندهم سلم او ذمي فهو له وغيره في ومن ثم قال الزيلعي في باب المستأمن ان حكم المستأمن واحد اذا الاسلام حصل فيهما في دار الحرب فكل حكم عرف في تلك فهو الحكم في هذه واذا كان كذلك فابن يصبغ التقييد فضلا عن كونه لا بد منه واما ما استند اليه من كلام الفتح فأعجب عجيب لان صاحب الفتح بعد ان ذكر ان جميع ماله هناك في الاولاد الصغار وكان هذا موهوما ان وديعته عندهم محسوم تكون فيئاد دفع هذا بقوله وما اودع مسلما او ذميا فليس فيئاد فانت تراه كيف نظر الى صدر العبارة الموهوم لما دعاه ولم ينتظر الى عجزها فكان كما قيل * حفظت شيئا وغابت عنك اشياء * انتهى (قوله اي حفظه في المحرز) ذكر ضمير النفس على التأويل بالشخص والاف للنفس مؤنثة فسقط ما قيل من ان الصواب التأنيث (قوله او وديعة) عطف على لفظ كل حموي (قوله عندهم سلم او ذمي) لانه في يده حكما اذ يد المودع كيد المودع لانه عامل له في المحفظ (قوله دون ولده الكبير) لانه غير تابع له نهر (قوله وزوجته) لما قلنا نهر (قوله وحملها) لانه كجزئها وان حكم باسلامه لانه يتبع خير الابوين دينوا والمسلم محل للتملك تبعال غيره فانه لو تزوج أمة الغير كان اولاده مسلمين ارقا نهر (قوله وقال الشافعي مافي بطنها مسلم باسلام أبيه) أي فلا يكون فيئاد كالولد المنفصل زيلعي ونحوه وقال الشافعي لا يكون الحمل فيئاد لانه مسلم تبعا لابييه فلا يتدأ نازق كالولد المنفصل قلنا المسلم يسترق تبعا كولد الجارية من غير مولاهما فكان هذا في حق التبع بمنزلة البقاء والاسلام لا ينافي بقاء الرق بخلاف المنفصل لعدم الجزئية انتهى اذا علم هذا طهر ان ما اعترض به السيد المحمدي بقوله ليس هذا مناط الخلاف بيننا وبين الشافعي ساقط والحاصل ان كلام الزيلعي يؤخذ منه الجواب عما اعترض به المحمدي خلافا لهم في ذلك (قوله ودون عقاره) وما فيه من زرع لم يحصل لانه في يد اهل الدار نهر وهو صريح في ان العقار يصدق بالضيعة (قوله وقيل هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف) فأبو يوسف عنه روايتان وافق الشافعي في احدي الروايتين فقال ان العقار له وأبا حنيفة في الاخرى فقال انه في كذا ذكره شيخنا وصرح في النهر بأن أبا يوسف مع الامام في قوله الاخر وقد أشكل هذا على السيد المحمدي فقال يتأمل في اعادة أبي يوسف مع ما سبق واعلم ان مفهوم قوله وقيل هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف يفيدان محمدا يقول العقار كغيره من الاموال وبه صرح في النهر وهذا الاختلاف يمتدني على ان اليد هل ثبتت على العقار أولا (قوله ودون عبده المقاتل) وأتمه المقاتلة وحملها لانه جزء الامم در لانه بالقتال تترد على مولا مفرج من يده وصار تبعا لاهل دارهم وفي هذا خلاف الائمة الثلاثة والظاهر معهم لانه لم يخرج عن كونه ماله نهر عن الفتح (قوله وقيل بالوديعة لان ما غصب من ماله مسلم او ذمي بعد اسلامه يكون فيئاد عند أبي حنيفة) قال شيخنا يتأمل فيه صحيح النظر ونقته المسئلة انه اذا غصب من ماله مسلم او ذمي فأسلم فظهرنا عليهم كان المغصوب فيئاد عند أبي حنيفة وقال محمد لا يكون فيئاد لان المال تابع للنفس وقد صارت معصومة باسلامه فيمتنعها ماله فيها وله مال مباح فيملك بالاستيلاء والنفس لم تصر معصومة بالاسلام بل هو محرم التعرض في الاصل لكونه مكافا ولهذا لم تصر متعومة بالاسلام واباحة التعرض كان لدفع شره وقد اندفع بالاسلام فلماذا لم يتعرض له بخلاف المسال لانه خلق عرضة للامتحان فكان محلا للتملك على ما كان وأبو يوسف مع أبي حنيفة في رواية ومع محمد في اخرى قاله الزيلعي وكذا في البحر وقول الزيلعي ولهذا لم تصر متعومة بالاسلام يعني اذا قل في دار الحرب فلا قصاص ولادية والحاصل ان الصواب في كلام الشارح ابدال بعد بقبول وتحصل ان ما غصبه مسلم او ذمي

اي حفظه في المحرز (وطفاه وكل مال معه او وديعة عندهم سلم او ذمي دون ولده الكبير وزوجته وحملها) وقال الشافعي مافي بطنها مسلم باسلام أبيه (و) دون (عقاره) وقال أبو يوسف والشافعي هو له وقيل هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف (و) دون (عبده المقاتل) وانما قيدنا بدار الحرب لان ما غصب من ماله مسلم او ذمي بعد اسلامه يكون فيئاد عند أبي حنيفة وقيدنا بالانصب بعد الاسلام لان ما غصب من ماله مسلم او ذمي بعد اسلامه يكون فيئاد عند أبي حنيفة وقيدنا بالانصب بعد الاسلام لان ما غصب من ماله مسلم او ذمي بعد اسلامه يكون فيئاد عند أبي حنيفة وقيدنا بالانصب بعد الاسلام لان ما غصب من ماله مسلم او ذمي بعد اسلامه يكون فيئاد عند أبي حنيفة

بعد اسلامه لا يكون فينا بالاتفاق (قوله لانه اذا اودعه عند حربي يكون فينا عند أبي حنيفة) لان يده ليست بمحترمة ولا صحيحة حتى جاز لنا التعرض لها زيلعي وهذا ظاهر الزاوية عن الامام وعنه انها له نهر وعلى ما هو الظاهر يردان مقام مقام غيره فانما يعمل بوصف الاصل لا بوصف نفسه كالتراب مع المساء في التميم فلما كان الحربي قائما مقام المودع المسلم كان الواجب ان تكون يده كيد المسلم وأجيب بأن قيام يد المودع على الوديعة حقيقة وقيام يد المالك عليها حكمي واعتبار الحكمي ان اوجب فاعتبار الحقيقي يمنعها والعصمة لم تكن ثابتة فلا تثبت بالشك عناية والله أعلم

* (فصل في كيفية القسمة) * لما فرغ من بيان الغنيمة شرع في بيان قسمتها وأفردها بفصل لكثرة شعبها وهي جعل النصيب الشائع معينان نهر وهذا هو الصحيح وقال بعض الحساب هي تفريق أحد العددين بقدر ما في العدد الآخر من الأجزاء يعني تفريق المال المقسوم على عدد أجزاء المقسوم عليه وهذا لا يتأتى الا في الصحاح حموى عن البناية (قوله للراجل) وهو خلاف الفارس كما في الصحاح ويجمع على رجل كصاحب وصحب حموى عن البناية (قوله ولل فارس الخ) ولوفي البحر لتأهبه للقتال فارسا وان غصبه وحضر به استحق سهمه من وجهه محظور في تصدق به على قياس قول أبي حنيفة ومحمد لا على قياس قول أبي يوسف بحر ولا يسهم الفرس مشترك للقتال عليه الا اذا استأجر أحد الثرى يمين حصصه الاخر قبل الدخول فالسهم للمستأجر شريفا لئلا يعم اطلاقه ما لو كان الفرس مغصوبا أو مستعارا أو مستأجرا فاسترده المالك وقاتل راجلا وهذا احدى الروايتين وفي رواية له سهم الراجل والراجل الاول ولا بد من ان يكون عدم القتال على الفرس لا بصنعه حتى لو دخل فارسا ثم باع فرسه أو وهبه وسلمه أو أجزه أو رهنه ففي ظاهر المذهب لا يستحق سهم الفرس نهر الا اذا باعه كارهها بحر عن التتار خانية قال الثوري نبالى قلت كذلك اذا أكره على غير البيع من الرهن ونحوه ولقاتل ان يقول في صحة الاستثناء نظرا لما تقر من ان الاكراه لا يعدم القصد حموى ويشترط ان يكون الفرس صالحا للقتال فلو صغيرا أو كبيرا امرضا غير صالح للقتال عليه كان له سهم الراجل الا اذا زال المرض وصار بحال يقاتل عليه بخلاف ما لو طال مكثه في دار الحرب حتى صار المهر فرسا وكان الفرق حصول الارهاب بالكبير ولو مر ايضا بخلاف الصغير بحر وان قتل انسان فرسه قبل شهود الواقعة فضمنه قيمته فهو فارس وان غصبه غاصب فضمنه القيمة فهو راجل حموى عن البرجندی عن الحنابلة ولو غصب فرسه قبل دخوله أو ركه آخر أو نفر ودخل راجلا ثم أخذه فله سهمان كذا في الدر وفي البحر عن التتار خانية غصب فرسه منه قبل الدخول فدخل راجلا ثم استرده فله سهم الفارس وكذا لو ركب رجل عليه ودخل دار الحرب وكذا لو نفر الفرس فاتبه ودخل راجلا وكذا اذا ضل منه فدخل راجلا ثم وجد فان صاحبه لا يحرم سهم الفرس الخ فقوله وكذا لو ركب رجل الخ يحمل على ما اذا استرده المالك من ذلك الرجل وكذا قوله لو نفر الفرس فاتبه يحمل على ما اذا ركه فأخذه والى هذا المحل أشار في الدر بقوله ثم أخذه اذ هو قيد في الكل وبهذا التقرير يظهر لك ما في عبارة النهر من الخلل حيث قال ولو غصب فرسه قبل الدخول فدخل راجلا ثم استرده أو ركب عليه آخر ودخل دار الحرب أو نفر الفرس أو ضل عنه فاتبه ودخل راجلا استحق سهم الفارس انتهى لحذفه القيد المصريح به في البحر عن التتار خانية وهو قوله ثم وجد ومن هنا تعلم ما في كلام بعضهم حيث نقل عبارة الدر وعزاها للنهر مع ما بين العبارتين من الفرق (قوله وعند صاحبه والشافعي للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم) لانه عليه السلام جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهما وللامام انه عليه السلام قسم خيبر فأعطى للفارس سهمين وللراجل سهما ورجل الاول على التنفيل نهر (قوله وقال أبو يوسف أيضا يسهم الفرسين) لانه عليه الصلاة والسلام أعطى الزبير يوم خيبر خمسة أسهم وحملاه على التنفيل ولم يذكرا الخلاف في ظاهر الرواية ولا خلاف انه لا يسهم لثلاثة فأكثر نهر (قوله والبراذين) بفتح الباء وبالذال المجهة جمع برذون بكسر الباء خيل الجهم يعني ما أمه وأبوه عجميان ويقال له الكوردن يوكف ويشبه به البليد حموى والمبرزن

لا يه اذا اودعه عند حربي يكون فينا
عند أبي حنيفة خلافهما وإنما قيد
العبد بكونه مقاتلا لان من لم يقاتل
من عبده فهو له
من عبده فهو له
* (فصل في كيفية القسمة) *
الامام الغنيمة فيفرز خمسة أو لا ويسهم
ما وراه بين العائنين بان يكون
(للراجل سهم ولل فارس سهمان
ولو كان له فرسان) هذا عند أبي
حنيفة وزفر وعند صاحبه والشافعي
للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم
وقال أبو يوسف أيضا يسهم الفرسين
أى له أربعة أسهم للفرسين ان دخل
دار الحرب بهما (والبراذين

صاحبه وبرذن قهر وغلب وأمعان الجواب قاموس (قوله كالعتاق) وكذا المجيبين والمقرف والمجيبين
ما يكون أبوه من البراذين وأمه عربية والمقرف ما يكون أبوه عربياً وأمه برذونة ثمروا مقرف بضم الميم
وسكون القاف وفتح الراء عني لكن في شرح الشواهد بكسر الراء ويوافقه ما في القاموس مقرف كتحسن
كذافي شرح ابن الحلي وفي الجمهرة المجيبين من الناس الذي أمه أمة حموى عن البناء (قوله أي لا يسهم
لاجل الجمل) قال في المصباح الراحلة المركب من الابل ذكر اكان أو انثى ثم قال الجمل من الابل بمنزلة الرجل
يختص بالذكراه فتفسير الشارح الراحلة بالجمل يحتاج لنكتة والتاء في الراحلة للوحدان وللنقل من الوصفية
إلى الاسمية حموى وقوله لا الراحلة يحتمل أن يقرأ بالرفع وبالجرفان كان تقدير الكلام أي لا تكون الراحلة
كالعتاق كما ذكره في النهر كان مرفوعاً وان كان نقراً أي لا يسهم لاجل الراحلة كما ذكره الشارح يكون
مجروراً وهذا على ما وقع في بعض نسخنا من قوله لا الراحلة (قوله ويكسبون صاحبها كالراجل) لأن
الارهاب لا يقع بها نهر (قوله عند المجاوزة) واعتبرت المجاوزة لأنها قتال لانهم يلحقهم الخوف بها والحال
بعدها حال الدوام فلا يعتبر نهر (قوله وفي ظاهر الرواية يستحق سهم راجل) لأن عدم القتال عليه يصنع
منه (قوله ولو باعه بعد الفراغ لم يسقط سهم الفرسان في الأصح) يخالفه ما في الدر عن القح قال وأقره
المصنف من أن السقوط هو الأصح مع اللابأنه يبيعه ظهر أن قصده التجارة الخ فاختلف الترجيح لكن ينبغي
اعتداد القول بعدم السقوط في المداية ما يقتضى الاتفاق على عدم السقوط ونفسه ولو باعه بعد الفراغ عن
القتال لم يسقط سهم الفرسان وكذا إذا باعه في حال القتال عند البعض انتهى وفي الدر عن القهسة في
التصريح بالاتفاق على عدم السقوط أيضاً (قوله ولو باعه في حال القتال الخ) يوافقه قول القهستاني
لو باعه في وقت القتال فراجل على الأصح كما في الدر ويخالفه ما نقله السيد المحوى عن البناء معزياً للأنزاري
الأصح عندي عدم السقوط انتهى فإذا كان الأصح عدم السقوط يبيعه قبل الفراغ فبعد بالطريق
الأولى (قوله وعندنا سهم الراجل) وعن أبي حنيفة أنه يستحق سهم الفارس لوجود القتال به فإرساء
حقيقة وهو أقوى من التقدير زيادي (قوله ثم قال التحليل الخ) في الصحاح والدرب معروف وأصله
المضيقي في البلاد ومنه قولهم أدرب إذا دخل أرض العدو من بلاد الروم وهو يفتحين أي شلي أي يفتح
الدال والراء كذا ذكره شيخنا والمضيقي بكسر الدال انتهى (قوله لكن المراد من الدرب ههنا هو البرزخ
الحاجز الخ) مقتضى كلام الشارح أن المراد بالدرب ما هو الأعم من المدخل والباب فيقال لباب السكة
درب ولما دخل المضيق درب لأنه كالباب لما يفضي إليه والعرب تستعمله في معنى الباب كذا في المصباح
(قوله أو مدبراً أو مكاتباً) وظاهر أن البعض كالمكاتب وولد أم الولد كذلك حموى (قوله والمرأة)
ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون حرة أو أمة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد حموى وكذا المبعضة (قوله
إذا كانت تدأوى الجرحى الخ) أوتة سائر فليس التقييد بمدواة الجرحى والقيام على المرضى أحتراراً يا
شيخنا وكذا إذا كانت تخدم الغنمين أو تحفظ متاعهم بجر (قوله والصبي) والمجنون كما في الولو الجنية
فالمعتوه أولى نهر (قوله إذا قاتل باذن الامام) هذا القيد لم أجده في شيء من الكتب والظاهر أنه ليس
للاحترار كذا قبل وأقول نقل السيد المحوى التقييد به عن شرح الشهاب شلي وأقره (قوله والذي)
فيه تصريح بجواز الاستعانة بالكافر في القتال عند الحاجة وبه قال الشافعي وأجد خلافاً لابن المنذر
حموى عن البناء (قوله الرضخ) مبتدأ مؤخر خبره الطرف المقدم حموى ورضخ كنع وضرب والمرضاخ
جر يكسره النوى وراضخ زيد شيئاً أعطاه كارهاً قاموس (قوله أي العطاء القليل بحسب ما يرى
الامام) لما روى عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام كان يعز وبالنساء فيسداوين الجرحى ويحذين
من الغنمة وقال أيضاً لم يكن للمرأة والعبد سهم إلا أن يحذين غنائم القوم وأما السهم فلم يضرب لمن
زيادي وقوله يحذين بضم الياء وسكون الحاء المهملة وفتح الدال المعجمة أي يعطون وقوله ويحذين من
الغنمة هو قول الشافعي وأجد في رواية وقال مالك من الخمس حموى عن البناء (قوله لا السهم) أي

كالعتاق) فيكون لصاحبها سهم آخر
والبرذون التركي من الخيل وخلافه
العرب عتاق الخيل كرائها جع
عتيق كرباط وربيط وهو فارس عربي
(لا الراحلة) أي لا يسهم لاجل
الجمل (والبغل) ويكون صاحبها
كالراجل (والعبرة للفارس والراجل
عند المجاوزة) أي مجاوزة الدرب
حتى لو دخل فارساً وقاتل راجلاً لضيق
المدان يستحق سهم الفارس اتفاقاً
وأما لو دخل فارساً ثم باع فرسه أو وهبه
أو آجره أو رهنه ففي رواية الحسن عن
أبي حنيفة يستحق سهم فارس وفي
ظاهر الرواية يستحق سهم راجل ولو
باعه بعد الفراغ لم يسقط سهم الفرسان
في الأصح ولو باعه في حال القتال سقط
سهم الفرسان في الأصح وعند الشافعي
يعتبر حال انقضاء الحرب حتى لو دخل
راجلاً فاشترى فارساً وقاتل فارساً يستحق
سهم الفارس وعندنا سهم الراجل ثم
قال التحليل الدرب الباب الواسع على
السكة وعلى كل مدخل من مداخل
الروم درب من دروبها كذا في المغرب
لكن المراد من الدرب ههنا هو البرزخ
الحاجز بين الدارين أي دار الإسلام
ودار الحرب حتى لو جاوزت الدرب
دخلت في دار الحرب ولو جاوز أهل
الحرب الدرب دخلوا في دار الإسلام
(وللملوك) إذا قاتل مطلقاً سواء كان
قناً أو مدبراً أو مكاتباً (والمرأة) إذا
كانت تدأوى الجرحى وتقوم على
المرضى (والصبي) إذا قاتل باذن
الامام (والذي) إذا قاتل أو دل على
الطريق (الرضخ) أي العطاء القليل
بحسب ما يرى الامام (لا السهم) إلا
إذا دل ذي على الطريق وفيه منفعة
عظيمة للمسلمين

لا يبلغ بالرضخ السهم لانهم لا يساوون الجيوش في عمل الجهاد (قوله فيمن شذزاد على السهم) لان الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم التسوية لان ما يؤخذ في الدلالة بمنزلة الاجرة فيعطى باعها ما بلغ حموى عن شرح الشلبي (قوله وأما الخمس) شروع في بيان حكم الخمس بعد الفراغ من بيان أحكام أربعة الأقسام حموى (قوله لايتامى الخ) أفاد انه يقسم الخمس على ثلاثة أقسام وقال قاضيان يجوز صرف الخمس الى صنف واحد انتهى ومثله في البحر عن الفتح وعلاه في البدائع بأن ذكرهم لبيان انهم المصارف لا لايجاب الصرف الى كل صنف منهم فكان تعيين المصروف حتى لا يجوز الصرف الى غيرهم شرعية لادلة وفي قوله لايجوز الصرف الى غيرهم نظر لما في النهر عن منية المفتي ولو وضع الامام الخمس في الغنائم لم حاجتهم اليه له ذلك (قوله وقدم ذوى القربى) ليقسم بينهم لذلك كمثل حنا الاثنين شرعية لادلة وذوى القربى بمعنى القرابة حموى ونقل عن البدائع ان ذوى القربى يعطون كفايتهم والمراد أقرباؤه عليه الصلاة والسلام ذهب بعضهم الى ان المراد جميع من يكون قرشيا وبعضهم الى ان المراد بنو هاشم وخدمهم والجمهور على ان المراد قرب النصرة وقرب القرابة وكان قرب النصرة لبني هاشم وبني المطلب لانه عليه السلام أعماهم من خمس غنائم خيبر ولم يعط بني عبد شمس وبني نوفل شيئا مع ان المطلب وعبد شمس ونوفل كانوا اخوة هاشم فلما مثل عن ذلك عل بأن بني هاشم وبني المطلب كانوا في الجاهلية ينصرونه ولا يغارقونه حموى عن البرجندى واعلم ان عبد شمس ونوفل أخوا هاشم لاييه وأمه والمطلب أخوه لاييه زيلعي وورد انه عليه السلام جاءه عثمان وهو من بني عبد شمس وجبر بن مطعم وهو من بني نوفل فقالا انا لا نكر فضل بني هاشم لمكانك الذي وضعك الله فيهم ولكن نحن وبني المطلب في القرابة اليك سواء فما بالك أعطيتهم وأحرمتنا فقال انهم لم ير الوامى هكذا وشك بين أصابعه في الجاهلية والاسلام يشير الى نصرته لهم لانه قاموا معه حين أرادت قريش قتله عليه السلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قريش زيلعي (قوله وقال الطحاوي سقط سهم الفقير منهم) لانه من قبيل الصدقة فلا يحل لهم كإغنيائهم قال الزيلعي والاول أظهر وفي الحاوي القدسي وعن أبي يوسف ان الخمس يصرف لذوى القربى واليتامى والمساكين وأبناء السبيل وبه نأخذ قال في البحر وهذا يقتضي ان الفتون على الصرف الى الاقرباء الاغنياء فيحفظ قال في النهر وفيه نظر بل هو ترجيح لا عطاءهم وغاية الامراه سكت عن اشتراط الفقر فيهم للعلم به انتهى رآقره في الدرر ومحصله انه احتراز عن قول الطحاوي بسقوط سهم الفقير منهم لكن نظر السيد المحوى في كلام صاحب النهر (قوله ولاحق لاغنيائهم) فان قيل فلا فائدة حينئذ في ذكر اسم اليتيم حيث كان استحقاقه بالفقر والمسكنة لا باليتيم أجيب بأن فائدته دفع توهم ان اليتيم لا يستحق من الغنيمة شيئا لان استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير فلا يستحقها شرعية لادلة عن البحر (قوله وسهم النبي عليه السلام سقط بموته) لانه حكم علق بموت وهو الرسول فيكون مبدأ الاشتقاق علة وهو رسالة ولا رسول بعده نهر (قوله كالصفي) بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة وهو ما كان عليه السلام بصطفية لنفسه من الغنيمة قبل التسمية نهر وكانت صفة من الصفي (قوله وان دخل جمع الخ) في الهبط عن أبي يوسف انه قدر الجماعة التي لا منعة لها بسبعة والتي لها منعة بعشرة حموى عن البناء ونقل شيخنا عن العناية ما يقتضي تقدير ذي المنعة بسبعة بالياء والتاء قبل السين ونصه المنعة السرية قال أبو حنيفة اذا دخل الزجل وحده فقيم ولا عسكر في أرض الكفر للمسلمين لا يخمس ما أخذه حتى يصير واسعة فاذا بلغوا ذلك فهم سرية اه (قوله ذو منعة) أى قوة بفتح الميم والنون قال في الصحاح وقد تسكن وذكر البرجندى ان المنعة جمع مانع والمراد بها الاعوان والانصار الذين يمنعون من قصد من الاعداء وقيل المراد بالمنعة القوة فعلى هذا تسكن نونه حموى (قوله بلا اذن من الامام) وافهم كلامه انه لو كان بلا اذن خمس بالاولى وفي منية المفتي دخل أربعة خمس ولو ثلاثة لا وفي التتارخانية لو كان بعضهم بلا اذن الامام وبعضهم بلا اذنه ولا منعة لهم فالحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع كافي حالة الانفراد نهر وهذا يبنى على ما هو

فيمن شذزاد على السهم له (و) اما (الخمس) فيقسم على ثلاثة اسهم (اليتامى والمساكين وابن السبيل وقدم ذوى القربى الفقراء منهم عليهم) اي قدم الفقراء من ذوى قرابة النبي عليه السلام على الاصناف الثلاثة المذكورة فيدخل ايتام ذوى القربى في سهم اليتامى ومساكين ذوى القربى في سهم المساكين وابن السبيل ثم ذوى القربى في سهم ابن السبيل ثم يقدم لكل صنف منهم على الذين يدخلون فيهم وهو الاصم وهو اختيار الكرخي وقال الطحاوي سقط سهم الفقير منهم (ولا حق لاغنيائهم) اي اغنياء ذوى القربى خلافا للشافعي (وذكره تعالى) بقوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسة (للتبرك وسهم النبي عليه الصلاة والسلام سقط بموته كالصفي) وقال الشافعي يصرف سهم الرسول الى الخليفة الصفي شي نفيس بصطفية لنفسه من الغنيمة مثل درع اوسيف وجارية او فرس وانما قال وذكره تعالى احتراز عن قول أبي العالية فانه قال يقسم على ستة اسهم سهم الله تعالى فيصرف الى عمارة المسجد ان كانت التسمية بقرىها والى عمارة الجامع في كل بلدة هي بالقرب من موضع التسمية (وان دخل جمع ذو منعة دارهم بلا اذن) من الامام (خمس)

المشهور من انه يكفي لاخذ الخمس وجود الاذن من الامام بدخولهم دار الحرب وان لم يكن لهم منعة لا على
مقابله من عدم اخذ الخمس عند عدم المنعة معلقا ولو كان الدخول باذن الامام (قوله أي ياخذ الامام
خمس ما أخذوا) لانه مأخوذ من دار الحرب قهرا فكان غنيمة فيخمس عيني (قوله والا لا) لانه اختلاس
وسرقة عيني وإطلاقه يشمل ما لو كان بالاذن وليس كذلك على المشهور لانه بالاذن التزم نصرتهم ويشمل
ما لو كان بأرض الكفر عسكر للمسلمين وليس كذلك أيضا لا ترى الى ما سبق عن العناية حيث قيد عدم
الخمس فيما اذا دخل رجل وحده فغنم بما اذا لم يكن بأرض الكفر عسكر للمسلمين (قوله ان ينقل) يقال نفل
نفلا بالتخفيف ونفله تنفلا بالتشديد لغتان فصيحتان والنفل بفتحه الغنيمة وجعه انقال جوى عن
البنية واعلم ان شرط جواز التنفيل ان يكون قبل الاحراز بدار الاسلام بدليل ما سياتى من قول المصنف
وينقل بعد الاحراز من الخمس فقط وكذا نقل السيد المحمدي عن البرجندي ان التنفيل بعد القتال قبل
الاحراز جائز أخذ من قوله في الهداية لا ينقل بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام لان حق الغنائم تأكد فيه
بالاحراز انتهى وعلى هذا فلا فرق في جواز التنفيل بين ان يكون قبل القتال أو بعده حيث كان قبل
الاحراز خلافا لما يذهبون من تقييد القدوري والدرر والتنوير جواز التنفيل بما اذا كان حالة القتال
ولهذا توقف في النهر فقال ولم أر جوازه قبل المقاتلة وتعقبه المحمدي بأنه لا خلاف في جوازه بل هو احتراز
عن التنفيل بعد الاصابة كما في الشهيرة انتهى أي اصابة الغزاة الغنيمة وأقول سيأتى في كلام الشارح
ما يقتضي موافقة القدوري والظاهرية وهو قوله ولو نفل بعد الفتح والمزينة لم يجز وهذا هو الأرجح بدليل
ما في النهر عن السراج حيث قال وقيل مادام وافي دار الحرب ملكه انتهى فتعبر بكلمة قيل مشعر بضعفه
وقد ظهر لي ان ما مشى عليه لشارح لا ينافي كلام المصنف ولا ما سبق عن اذنية أيضا اذ غاية ما يستفاد
من كلامهما عدم جواز التنفيل بعد الاحراز وهذا لا يقتضي الجواز قبله خلافا لمافهمه البرجندي
(قوله ولو نفل بعد الفتح والمزينة لم يجز) يعني وان كان قبل الاحراز واعلم ان التنفيل مندوب لمسا فيه
من التعريض على القتال ولا ينافيه تعبير القدوري بلا بأس لانه ليس مطرد المساركة أولى بل يستعمل
في المندوب أيضا قاله المصنف ولهذا عبر في المبسوط بالاستعجاب در ومنه يعلم ان الشارح لو ابدل قوله
أي ويجوز للامام ان ينفل بقوله يستحب أو يندب لكان أولى فان قلت التعريض على القتال مأثور به
بنص قوله تعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال فيكون واجبا فالواجب يطلق التعريض
ولو غير التنفيل كالموعظة الحسنة وكونه بخصوص التنفيل مندوب لكونه ادعى الى المقصود نهر ثم حكم
التنفيل قطع حق الباقيين وأما الملك فيثبت بالاحراز بدار الاسلام عندهم او عندهم حيث ثبت الملك قبل
الاحراز كالموقف الغنيمة في دار الحرب وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا أصاب المفل جارية واستبرأها لم يحل
له وطؤها ويبيعها في دار الحرب عندهما وعند محمد يحل جوى عن البرجندي واجمعوا ان المتلصص
لو أخذ جارية في دار الحرب واستبرأها لا يحل له وطؤها نهر وسماع الغافل مقالة الامام ليس بشرط فلو نفل
السرية اربع وسمع العكر دونها فلم ينفل تنوير واعلم ان المنفل له لومات بدار الحرب كان السلب
لوشته ولا خمس فيه خاتمة والظاهر ان السلب بموته في دار الحرب انما هو قول محمد لا لبوت الملك عنده
بنفس التنفيل ولهذا قال يحل وطء الجارية في دار الحرب بعد الاستبراء والا فيشكل القول بانه على
قول الامام الاول والثاني شيخنا (قوله من قتل قتيلًا فله سلبه) واعلم ان الامام لو قتل بنفسه رجلا بعد
ما قال ذلك ففي القياس لا يستحق وفي الاستحسان يستحق ظهيرة وجهه القياس ان المتكلم لا يدخل
في عموم كلامه جوى ووجه الاستحسان انه ليس من باب القضاء وانما هو من باب استحقاق الغنيمة
ولهذا يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سواء أورد خفا فلا يهتم بخلاف ما اذا قال من قتلته أنا فلي سلبه لانه
خص نفسه فصار متهمًا وبخلاف ما اذا قال من قتل منكم فتبلا فله سلبه لانه مير نفسه ويشترب لاستحقاق
السلب بقتله ان يكون مباح القتل حتى لا يستحق السلب بقتل النساء والصبيان والمجانين لان التنفيل

أي ياخذ الامام خمس (ما أخذوا والا)
أي وان لم يدخل جماعة بل دخل واحد
أو ثلثان أو دخل جمع مفسرين
متناسين لا منعة لهم بالاذن الامام
ياخذ الخمس خلافا للشافعي
(لا) أي يجوز للامام (ان ينقل)
(واللامام) أي يجوز للامام (ان ينقل)
ويجوز به عليه قبل الفتح واحراز
الغنيمة وقبل ان تضع الحرب أوزارها
ولو نفل بعد الفتح والتزينة لم يجز أصلا
التنفيل اعطى شيئا زائدا على سهام
الغانمين والنفل الزيادة (بقوله من قتل
قتيلًا)

تحرير على القتال وانما يفتق في المقاتل حتى لو قاتل العبي فقتله استحق سلبه لانه مباح الدم ويستحق
 بقتل المريض والاجير منهم والتاجر في عسكرهم والذي الذي نقض العهد ونزع اليهم لان بنيتهم صاحبة
 للقتال اذ هم مقاتلون برأيهم ولا ينبغي ان ينفل بكل الماخوذ وذكري السير الكبير اذا قال الامام للعسكر
 ما اصبتم فهو لكم بعد الخمس اولم ينفل بعد الخمس لا يجوز لان المقصود من التنفيل التحريض وانما يحصل
 ذلك بتخصيص البعض بشئ وفيه ابطال تفضيل الفارس على الراجل وابطال الخمس فلا يجوز زيل على اذا
 اشترك رجلان في قتل حربي اشتركا في سلبه ان قاومهما وان كان عاجزا فسلبه غنيمته وان قيده الامام
 بقوله وحده لا يستحق سلبه ولو كان الخطاب لواحد فشاركه آخر استحق الخطاب وحده
 ولو خاطب واحدا فقتل الخطاب رجلا من سلب الاقل خاصة اذا قتلها معا فله سلب واحد
 والخيار في تعيينه للقتال لا للامام ويقع هذا اللفظ على كل قتال في تلك السفارة ما لم يرجعوا وان مات
 الوالي او عزل ما لم ينعه الثاني بحرث اذ مات المقتول على فوره او تاخر موته ولم تقسم الغنيمه قبل موته
 فالسلب للقاتل لان مات بعد القسمة لانه بالارزاقا كدملك الغنائين فيه وان اختلف القاتل
 والغنائون في موته قبلها او بعدها فالقول قولهم لانهم ينكرون ولو ائخذوا واحدا فقتله آخر فالسلب لمن ائخذ
 ولوسلبه المشتركون ثم وقع سلبه في الغنيمه لا ياخذ القاتل ولو جروه ولم يسلبوه ثم ظهر عليه المسلمون
 فسلبوه فهو للقاتل والفرق انهم يكون السلب فانقطع ملك القاتل واذا لم يسلبوه لم يملكوا منه شيئا زيل على
 (قوله تسمية الشئ بما يؤل اليه) يشير الى انه من مجاز الاول وقيل سعى قتيلا لقربه من القتل مجازا
 واقول قال الزركشي معنى قوله اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس بالفعل لا حال النطق فان
 حقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تتأخر عنه فهم معه في زمن واحد قال ومن هذا
 ظهر ان قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ان قتيلا حقيقة وان ما ذكره من انه سعى
 قتيلا باعتبار مشارفته القتل لا لتحقيق فيه انتهى وصرح القرافي في شرح التلخيص بان المشتق انما يكون
 حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال محتلفا فيه في الماضي اذا كان محكوما به اما اذا كان متعلقا بالحكم كما
 هنا فهو حقيقة مطلقا يعني سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي اجماعا وحينئذ فلا مجاز جوي
 (قوله بقوله للسرية) أي بخطابه لان القول اذا عدى باللام كان بمعنى الخطابة جوي (قوله بعد الخمس)
 ليس بقيد ازول بربع السبل جاز لان له ان ينفل السرية بالكل فهذا أولى نهر (قوله بعد الارزاق) هذا
 فيما غنمه وصار بيده اما التنفيل بما يحصل من أهل حرب دخلوا دارنا فكل حكم حال قتلهم بدارهم شر بلاية
 (قوله أي لا من أربعة الاخماس) ان حق الغنائين به تاكيد ولا حق لهم في الخمس فجاز ان ينفل منه لا يقال
 فيه ابطال حق الاصناف الثلاثة وهو أيضا لا يجوز لانا نقول الدفع الى الغزاة باعتبار انهم من الفقراء لان
 المستحق فقير غير معين فاذا جاز صرفه لفقير غير مقاتل فصرفه لفقير المقاتل أولى جوي عن شرح الحلبي
 وهو صريح في اشتراط الفقر ولهذا قال في الذخيرة لا ينبغي للامام ان يضعه في الغني لان الخمس حق
 المحتاجين فجعله للاغنياء ابطال متهم قال في البحر لكن تصريحهم بانه تنفيل يدل على جوازه للغني ومن
 العجب قول الزيلعي لا يجوز للغني فان ظاهره ما في الذخيرة عدم الحرمة وأقول ممنوع بل هو ظاهر في
 الحرمة كما قال الزيلعي لان ابطال حق الغير لا يجوز نهر (قوله والسلب للكل ان لم ينفل) لقوله عليه السلام
 لمحبيب بن أبي سلمة ليس لك من سلب قتيلا الا ما طابت به نفس امامك ولا به أخذ بقوة العسكر فيكون
 غنيمته نهر (قوله وقال الشافعي السلب للقاتل) لقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه ولنا قوله تعالى
 واعلموا ان ما غنمتم من شئ فان لله خمسة وهو غنيمته لانه ما خوذ بقوة الجيش وما رواه بمقتل التنفيل فيحمل
 عليه توقيف بينهما وبين ما تلونا من قوله عليه السلام ليس لك من سلب قتيلا الا ما طابت به نفس امامك
 زيلعي (قوله وقد قتلته مقبلا) فيه ان الحديث الذي استدل به ليس فيه اشتراط ذلك (قوله في حقيقته)
 الحقيبة واحدة الخناوب واحققه واستحققه بمعنى أي احتمله ومنه قيل احتقب فلان الاثم كانه جمعه

تسمية الشئ بما يؤل اليه (قوله سلبه و)
 لازم ان ينفل ويجوز (بقوله للسرية)
 جعلت لكم اربع (أو النصف)
 وما شبه ذلك (بعد الخمس) أي بعد
 رفع الخمس (وينفل بعد الارزاق)
 الخمس فقط (أي لا من اربعة ارجاز لان قبل
 وانما قيد بقوله بعد الارزاق اربعة
 الارزاق ينفل من الكل أو من اربعة
 الارزاق) والسلب للكل ان لم ينفل
 أي اذ لم يجعل السلب للقاتل فهو من
 جلة الغنيمه والة تل وغيره فيه سواء
 وقال الشافعي السلب للقاتل اذا كان
 من أهل ان ينفلهم له وقد قتلته مقبلا
 (وهو) اذ السلب (مركبة) وما عليه
 من السرج والآلة ونياحه وسلاحه
 وما معه (أي الدابة من ماله في
 حقيقته) وعلى وسطه لا عبده وما معه
 ودابته وما عليها وما في بيته

صاح وفي المصباح الحقية العيزة ثم سمي ما يحمل من القماش على الفرس خلف الراكب حقية مجازا
لانه محمول على الجحز انتهى من تسمية المحال باسم المحل شيخنا

(باب استيلاء الكفار بعضهم على بعض أو على أموالها) *

والاضافة من قبيل اضافة المصدر للفاعل عني في البناية واقول بل هو من اضافة المصدر للفاعل
والفعل معا والمعنى ان يستولى بعضهم على بعض على حد قوله تعالى تحيتهم يوم يلقونه سلام أى يحيى
بعضهم بعضا بل ما هنا الظاهر والاستيلاء عبارة عن الاقتدار على المحل حالا بالانتفاع بالمال وما لا
بالادخار الى الزمن الثاني حموى (قوله سبي الترك الروم) يشير الى ما قاله بعضهم من ان الحرى
ملك الحرى بالفتح مطلقا سواء كان من معتقده ذلك أولا وبعضهم ذهب الى انه انما يملكه اذا رأى ذلك
واعتقده واليه اشار محمد بن وهب كذا ذكر الفضلى في فتاواه وعن محمد بن النوار لا يملكه أصلا حموى عن
الظهريه (قوله الترك) جمع تركى اعلم ان ما يفرق بينه وبين واحد بالياء والياء فيه ثلاثة أقوال قيل
انه جمع وقيل انه اسم جمع واختار انه اسم جنس جمعى واذا كان كذلك فلا حاجة الى ما قيل الصواب انه اسم
جنس جمعى لان المشي على خلاف المختار لا يعد خطأ (قوله من البلدان) الظاهر التذكير حموى ولم يقل
الصواب لمحمى ال على الجنس اذ لم يكن ثم معهود كما هنا لان الحكم غير قاصر على الترك والروم كمنه عليه
الشارح بقوله والتقيد بهما اتفاق شيخنا (قوله ملكوها) لوجود الاستيلاء على مال مباح اذ وضع المسئلة
فما اذا كان الكل فى دار الحرب فيحل الشراء منهم ثم نهر والظاهر من كلام المصنف ان الملك يثبت لهم
باستيلاء بعضهم على بعض قبل الارز شربلالية ونصها الارز بدارهم قيد لغلبتهم على مالنا خاصة دون
ما استولوا عليه من اموال بعضهم لانه ذكر في الهداية مسئلة استيلائهم على اموالنا مقيدة بالارز بدارهم
واطلق غير هاعنه اه وفيه نظر ظاهر كما سأتى وما فى الهداية ككلام المصنف يحمل على ما اذا وجد الارز
(قوله وملكنا ما نجد من ذلك) ولو كان بيننا وبين المأخوذ منهم موادة لا نلهم نغدرهم ولو كان بيننا وبين
كل من الطائفتين موادة فاقتتلوا فى دارنا لان شترى من الغنائم شيئا فقد الملك لعدم الارز نهر عن
المحيط وهو ظاهر فى انه يشترط الارز لثبوت الملك لهم باستيلاء بعضهم على بعض خلافا لما فهمه الشربلالية
من الهداية كما سبق وفيه عن منية المفتى اذا باع الحرى ولده عن مسلم فى دار الحرب عن الامام انه يجوز
ولا يصير على الرد وعن أبى يوسف انه يصير اذا خاصم الحرى ولود دخل دارنا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز
فى الروايات كلها انتهى لان الولد دخل دارنا بأمان وفى اجازة يبعه نقض الامان حموى عن الولو الجى
وما وقع فى عبارة بعضهم معزيا الى منية المفتى من قوله عن الامام انه لا يجوز ولا يصير على الرد صواب العبارة
يجوز بعذف لالنافية كما هو بخط شيخنا والسيد الحموى والدليل عليه قوله ولا يصير أى المسلم على الرد
اذ لو كان غير جائز لا جبر عليه ويدل عليه ايضا ما قدمناه من الولو الجى من التعليل (قوله من الاموال
المأخوذة) أى والانفس المسيية فى كلامه اكتفاء فاسم الاشارة راجع اليها على حد لا فرض ولا بكر
عوان بين ذلك حموى وقوله عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر أشار اليها بما يشار به الى الواحد لتأوله
بالمذكور فاسم الاشارة عبارة عن الفارض والبكر قال فى المدارك لا فرض أى مسنة سميت فارضا لانها
فرضت سنها أى قطعها وبلغت آخرها وارتفع فرض لانها صفة للبقرة وقوله ولا بكر فتية عطف عليه
عوان نصف بين ذلك بين الفارض والبكر ولم يقل بين ذلك مع ان بين تقتضى شيئين فصاعدا لانه أراد
بين هذا المذكوراه (قوله وأرزوها بدارهم) ملكوها لان العصمة من الاحكام الشرعية وهم لم يخاطبوا
بها فبقى فى حقهم ما لا غير معصوم فيملكونه نهر عن ابن الساعاتى وأفاد المصنف انهم لو أسلموا فلا سبيل
لاربها عليهم باجبر عن الطحاوى وقيد المسئلة بالارز لانه قبل الارز بدار الحرب لم يملكوها حتى لو ظهر
المسلمون عليهم قبل الارز فاستردوا الاموال فانها تكون لملكها بلا شئ حموى عن البرجنسدى وكذا

(باب استيلاء الكفار)
* (اداسى الترك الروم) الترك جمع تركى
والروم جمع رومى والتقيد بهما اتفاق
لان المراد بهما الكفار من البلدين
(وأخذوا) أى الترك (أموالهم
ملكوها) وملكنا ما نجد من ذلك أى
من الاموال المأخوذة (ان غلبنا عليهم)
أولى الترك (وان غلبوا على أموالنا
وأرزوها بدارهم) ملكوها

هذه فهو ملكه وعند أبي يوسف ومحمد يعقق لصدور ركن العتق من أهله بدليل صحة إعتاقه عبد مسلما في دار الحرب لكونه مملوكا ولا يحنيفة أنه معتق ببيانه مسترق بذاته لأن الملك كإير ول يثبت باستيلاء جديده وأخذ له بيده في دار الحرب بخلاف ما إذا كان مسلما لأنه ليس يحمل التملك بالاستيلاء بل يلبى

(باب المستأمن)

أى الطالب للأمان وبعد حصول الأمان مستأمن بفتح الميم قال في النهر لما كان الاستثمان انما يكون بعد القهر الذى به يكون الاستيلاء أخوه عنه وتقدم استعمار المسلم على الكافر ظاهر (قوله حربيا كان أو مسلما) فيه قصور في بيان الإطلاق والأولى أن يقال حربيا كان أو معصوما ليشمل الذى هو حوى (قوله دخل تاجرا) أضاف الدخول إليه إيماء إلى أنه بأمان لأنه لا يدخل إليه حفظ المايده وفي إضافته إليه إيماء أيضا إلى إسلامه نهر (قوله حرم تعرضه الخ) لأنه ضمن بالاستثمان أن لا يتعرض لهم فالتعرض لهم بعد ذلك يكون غدرا وكذا لو أغار قوم من أهل الحرب على أهل الدار التى بها المستأمن لا يتعرض ضم أيضا إذا خاف على نفسه لأنه ان لم يخف يكون لأعلاء كلمة الكفر بحرص الميسوط (قوله لثنى منهم) أى عما هو مملوك لهم أم لا لكونه كزوجة التاجر ومدينته وأم ولده فإنه يساح له التعرض لكن لا بطأهن إلا بعد انقضاء العدة إذا وطئهن أهل الحرب بخلاف أمته المأسورة حيث لا يطأها مطلقا وإن لم يطأها أهل الحرب لثبوت ملكهم فيها بحر (قوله لأنه إذا غدر ملكهم الخ) وكذا الوأسر وأقواما غرو بهم على المستأمنين وجب عليهم أن ينقضوا عهدهم ويقا تلوهم إذا قدر وأعليه لأنهم لا يملكون رقابهم فتقريرهم في أيديهم تقرير على الظلم ولم يضمنوا لهم ذلك بخلاف الأموال لأنهم ملكوها بالآراز وقد ضمنوا لهم عدم التعرض لأموالهم وكذا لو كان المأخوذ ذراري الخوارج لأنهم مسلمون بحر وظاهران التقيد بالمرور عليهم انعاقى (قوله أو غير الملك بعلمه) من هنا تعلم ما في كلام العيني من المؤاخفة حيث أطلق في محل التقيد (قوله لا الأسير الخ) وكذا المتلصص لأنهما غير مستأمنين إذ لم يوجد منهما الالتزام لكن ليس للأسير أن يستبج فروجهما بل يلبى والظاهر أن المتلصص كذلك حوى وأقول الضمير في قول الز يلبى وليس له أن يستبج فروجهما للتاجر الذى انتقض أمانه بغدر ملكهم لا للأسير كما فهمه السيد المحوى على أن سياق كلام الز يلبى يقتضى أنه لا فرق في عدم استباحة العروج بين التاجر وغيره كالأسير والمتلصص وصرح في العبر بأن الأسير كالمتلصص فيجوز له أخذ المال وقتل النفس دون استباحة العروج الخ (قوله فلو أخرج شيئا الخ) قيد بالآراز لأنه إذا غصب شيئا في دار الحرب وجب عليه التوبة وهي لا تحصل إلا بالرد عليهم فأشبه المشتري شراء فاسد البحر من المحيط ونهر ودرأ أيضا وكان ينبغي التقيد بعدم الآراز بعد قوله لأنه إذا غصب شيئا وكأ أنه اتكل على ما استفاد من قول المصنف فلو أخرج شيئا وكذا لو أبدل غصب بأخذ ليشمل ما لو كان المأخوذ غصبا أو اختلاسا لكان أولى إذا لفرق في الحكم أخذنا من قول المصنف أخرج شيئا (قوله ملكا حبيشا محظورا) حتى لو كان جارية لا يحمل له وطؤها ولا للمشتري منه بخلاف المشترة شراء فاسدا فان حرمة وطئها على المشتري خاصة ويحمل للمشتري منه لأن المانع منه ثبوت حق البائع في الاسترداد وبيع المشتري انقطع حقه وهنا الكراهة لاجل الغدر والمشتري الثانى كالأول فيه ولو تزوج في دار الحرب بامرأة منهم ثم أخرجها قهرا إلى دارنا ملكها يعنى إذا أضمر في نفسه أنه أخرجها لبيعها حتى لو أخرجها كرها لهذا الغرض بل لا اعتقاد أن له أن يذهب بزوجه حيث شاء قال في القمع ينبغي أن لا يملكها كالمأخوذ طوعا لأن أهل الحرب انما يملكون بالقهر أى الأسير بحر والظاهر أن ما ذكره الولواتجى من دفع الزوج الصدق لا يبيها في صورة المسئلة فيد انفساقى (قوله فيه صدق به) وجوبه فان لم يتصدق وباعه صح بيعه ولا يطيب للمشتري الثانى كما لا يطيب للأول كذا في المجمهرة وأقول هذا مقيد بما إذا علم المشتري بالحرمة بأن علم أنه ملكه ملكا محظورا لما في الحانية المحرمة تمتد في الأموال

(باب المستأمن)
الاستثمان طلب الأمان من العدو
حربيا كان أو مسلما (دخل تاجرا)
(ثمة) أى في دار الحرب (حرم تعرضه
لثنى منهم) أى من الأموال والأشخاص
ماداموا على شروطهم وانما قيدنا
به لأنه إذا غدر ملكهم باخذماله
أو حبيشه أو غير الملك بعلمه ولم ينع
الملك في نفسه يجوز أن يتعرض له
وانما قيد بالتاجر لأن الأسير يساح له
العرض وإن أطلقوه طوعا (فلو
أخرج) التاجر (شيئا) من أموالهم
وأنفسهم النبا (ملكه) أى بذلك
(محظورا فيصدق به) هذا
الثنى (فان إذا به حربيا أو دارنا)
التاجر (حربيا أو غصب أحدهما
صاحبه)

مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بمهرته انتهى وقيد في الظهيرة بان لا يعلم
 ارباب الاموال جوى (قوله اى شيئا من صاحبه) يشير به الى ان في كلام المصنف حذرا وايصالا
 اى حذف المفعول ووصل الفعل بضميره (قوله لم يقض بشئ) اما في الادانة فلانه لا ولاية له وقتها
 ولا وقت القضاء على المستامن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل في المستقبل ولا يقضى على المسلم
 ايضا لساواة لعدم التزام احكامنا واما في الغصب فلانه صار ملكا لمن استولى عليه لمصادفته ما لا مباحا
 قال في الشريعة لابلية هذا ظاهر في مال المحرم واما مال المسلم فله بحسب اعتقاد المحرمي عدم عصمته واقول
 ليس عدم العصمة بالنظر لاعتقاد المحرمي كما ظن بل لما قال في البناء من ان دار المحرم دار القهر والغلبة
 فاذا استولى احدهما على مال الاخر فقد ملكه ولا يحكم بالرد جوى (قوله وقال ابو يوسف يقضى على
 المسلم بالدين) دون الغصب لانه التزم احكام الاسلام حيث كان الا ترى انهما لو خرجا مسلمين يحكم عليهما
 بالدين فكذا هذا واجب بانه اذا امتنع في حق المستامن امتنع في حق المسلم ايضا تحقيقا للتسوية بينهما
 زيلعي وعزاه في النهر لكافي ثم قال ولا يخفى ضمه فان وجوب التسوية بينهما ليس في ان يبطل حق
 احدهما بل بموجب بل انما ذلك في الاقبال والاقامة والاجلاس ونحو ذلك كما في الفتح قلت حاصل هذا
 الكلام الميل الى قول ابي يوسف الا ان ما في المتون هو المذهب نوح افندي (قوله اذ ان) بتخفيف الدال
 من الادانة وقولهم اذ ان بتشديد الدال من باب الافعال جوى (قوله اى باع بالدين) كذا في الزيلعي
 وغيره وهو ظاهر في عدم شهوة للقرض ويؤيده ما في القاموس اذ ان واستدان وتدين اخذ دينا والدين
 ماله اجل وما لا اجل له فقرض وادانه اشترى منه بالدين اوباع بالدين انتهى مع ان الحكم فيهما واحد
 لكن في المغرب ادته ودينته اقرضته وعلى هذا في الكتاب يشمل القرض ايضا نهر (قوله قضى
 بالدين بينهما) لوقوعه صحيحا براضيهما ولتثبت الولاية حال القضاء لالتزامهما الاحكام بالاسلام يعني
 (قوله لا بالغصب) لان الغاصب ملكه لورود الاستيلاء على مال مباح ولا يؤمر بالرد لان ملك المحرمي
 بالغصب صحيح لا ثبت فيه بخلاف المسلم المستامن اذ اغصب منهم حيث يؤمر بالرد لحب في ملكه لانه ملكه
 بالحيانة ولا يقضى عليه به لما ينازلي ويؤمر لما يبيننا بشريه الى ما قدمه من ان المحظر لغيره لا يمنع المشروعية
 كالاصل ياد بقوس مضمون (قوله ولكن يؤمر الغاصب الخ) زاد في الفتح ويرد الدين ايضا نهر (قوله
 برد المغصوب منه) اى من ماله (قوله يجب الدية) لان العصمة الثابتة بالارحام بدار الاسلام
 لا تبطل بعراض الدخول نهر (قوله في ماله) اى في ثلاث سنين جوى (قوله ولا يجب القود في ظاهر
 الرواية) لانه لا يمكن استيفاءه الا بجنة ولا وجود له بدون الامام ومعلوم ان العاقلة لا تعقل العمد
 فوجب في ماله واما الخطا فاعلم يجب عليهم فيه لان وجوبها باعتبار الصيانة ولا قدرتهم عليها مع تباين
 الدارين نهر (قوله ثم قال وقال ابو يوسف ومحمد الخ) غرض الشارح الاشارة الى اختلاف النقل عن
 الصحابين فتم من ذكرهما مع الامام سوى ما روي عن ابي يوسف وجوب القصاص في العمد وهذا
 يوافق ما ذكره الشارح اولا ومنهم من ذكر ان عدم وجوب القصاص هو قول الامام فقط كقاضيان
 (قوله عليه القصاص في العمد) لان العصمة لا تنقطع بدخول دار الحرب والقصاص حق الولي بفرد
 باستيفائه والجواب ان الواحد لا يقاوم القاتل ظاهرا فلا فائدة في الوجوب بدون امكان الاستيفاء فسقط
 القصاص (قوله كذا في النهاية) شرح الهداية فالسنة في متأخر قاضيان وينقل عنه كسبر الان
 قاضيان عامر صاحب الهداية شيخنا (قوله وتجب الكفارة ايضا في الخطا) لا مطلق النهر دون
 العمد وهو قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله (قوله وعندهما
 يجب الدية في العمد والخطا) لان العصمة لا تبطل بالامر كالاستئمان وامتناع القصاص لغوات شرطه
 وهو المنعة ولما انه بالامر صار تبعا لم بدليل انه يصير مقيما باقامتهم ومسافرا بسفرهم فبطل الاجواز زيلعي
 وهذا يقتضي موافقة الصحابين للامام الاعظم في اشتراطه المنعة لوجوب القصاص خلافا لما نقله الشارح

اى شيئا من صاحبه في دار الحرب
 (وخرجنا اليها) واستامن المحرمي (لم
 يقض) لو احسد منهما على صاحبه
 (بشئ) من الدين والغصب وقال ابو
 يوسف يقضى على المسلم بالدين اذ ان
 اى باع بالدين واستدان اى قبل الدين
 واذ ان بتشديد الدال اى قبل الدين
 (وكذا) اى لم يقض لواحد منهما بشئ
 (لو كانا حريين فعلا ذلك) اى اذ ان
 احدهما الاخر او غصب احدهما
 صاحبه في دار الحرب (ثم استأمنوا
 نرجا مسلمين) البنا (قضى بالدين بينهما
 لا بالغصب) اى لا يقضى بالغصب
 ولكن يؤمر الغاصب برد المغصوب منه
 يعني فيما بينه وبين الله تعالى (مسلمان
 مستأمنان) في دار الحرب (قلت
 احدهما صاحبه يجب الدية في ماله)
 احدهما صاحبه كان غدا او خطأ ولا يجب
 مطالق سواء كان غدا او خطأ ولا يجب
 القود في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
 ان القود في العمد ذكر الامام قاضيان
 هذه المسئلة في الجامع الصغير وجعل
 هذا الحكم قول ابي حنيفة ثم قال
 وقال ابو يوسف رحمه الله ومحمد عليه
 القصاص في العمد كذا في النهاية
 (و) يجب (الكفارة) ايضا (في
 الخطا) وعند الشافعي يجب الكفارة
 في العمد ايضا (ولاننى في الاسيرين)
 المسلمين اذا قتل احدهما صاحبه في
 دار الحرب مطلقا سواء كان غدا او
 خطأ (سوى الكفارة في الخطا) عند ابي
 حنيفة وعند الشافعي يجب القصاص
 في العمد والدية في الخطا

عن النهاية معز بالقاضي بخان (قوله ولا شيء في قتل مسلم مسلماً أسلمة) اتفاقاً لعدم الاحراز بدارنا نهر اهل
ان دار الحرب تمنع وجوب ما يندري بالشبهات خلافاً للشافعي لان احكامنا لا يجري في دارهم وحكم دارهم
لا يجري في دارنا حتى لو اسلم حربي في دار الحرب وقتل مسلماً دخل دارهم بآمان لا يجب القصاص وكذا
المسلمان اذا دخل دار الحرب بالاستئمان فقتل احدهما الاخر لا قصاص عندنا خلافاً له وكذلك المسلم
اذا شرب الخمر او زنى او قذف في دارهم لا يجب الحد عندنا خلافاً له جوى عن العمادى اه
* (فصل قوله لا يمكن الخ) * والاصل فيه ان الكافر لا يمكن من اقامة دائمة في دارنا الا باسترقاق او جزية
لانه يبقى ضرراً على المسلمين لسكونه عينا لهم وهو نا عينا ويحتمل من الاقامة البسيرة لان في منعها قطع
المنافع من الميرة والجلب وسد باب القحارات ففصلنا بينهما بسنة لانها مدة نجب فيها الجزية ثم ان رجع الى
وطنه بعد مقالة الامام له ذلك قبل تمام السنة فلا سبيل عليه زبلى وهل المراد السنة الشمسية او القمرية
جوى والعين هو الجاسوس والعون الظهير على الامور والجمع الاعوان والميرة الطعام يتاراه الانسان من
ماره يمر به والجلب والاحلاب الذين يحملون الابل والغنم غنابة (قوله مستأمن) قيد به لانه لو دخل دارنا بلا
آمان فهو وما معه في جماعة المسلمين ولا يمتنع به الاخذة عند أي خيفة وظاهر قوله ما انه يمتنع به
ولو دخل الحرم قبل ان يؤخذ فعند أي خيفة يؤخذ ويكون فينا وعلى قولهما لا ولكن لا يطعم ولا يضي
ولا يؤوى ولا يخرج بجر عن الفتح وعبارة التنوير حربي او مرتد او من وجب عليه قود التجار بالحرم لا يقتل
بل يحبس عنه الغذاء ليخرج فيقتل اه وفي البحر من المحيط اذا دخل دارنا بلا آمان فهو في عند الامام اخذ
قبل الاسلام او بعده وعندهما ان اسلم قبل الاخذ فهو حر ولو رجع الى دار الحرب خرج من ان يكون فينا
وعاد حراً واذا ادعى الدخول بالآمان لا يصدق وان قال شخص من المسلمين انا آمنت الا ان يشهد رجلان
غيره واذا قال انا رسول فان وجد معه كتاب يعرف انه كتاب ملكهم بعلامة يكون آماناً ولا يحتاج الى آمان
خاص بل يكونه رسولاً بآمن وان لم يعرف فهو زور فيكون هو ومن معه فينا انتهى (قوله وقيل له) أي من
قبل الامام دراهم من ان يكون القاتل هو الامام او نائبه (قوله ان آقت سنة) قيد اتفاقاً لمجاوزتوقيت
مادونها كشمير وشهرين درر لكن لا ينبغي ان يلحقه ضرر رابته بقصيره المدة جذا درهن الفتح خصوصاً اذا كان
له معاملات يحتاج في قضائها الى مدة مديدة نهر (قوله وضع عليك الجزية) الوضع عليه ليس بشرط فلو قال
اخذنا منك الجزية لسكان اظهر نهر والجزية توزن فعله اسم للسال الذي يؤخذ من الذمي من الجزاء بمعنى
القضاء لانه يميز عن دمه جوى (قوله أي بعد ما قيل له) ظاهر في توقف كونه ذمياً على قول الامام
او نائبه ما مر حتى لو اقام سنين من غير ان يقول له شيئاً كان له ان يرجع واغظ المبسوط يدل على انه ليس
بشرط قال في الفتح والوجه هو الاول وبما في المبسوط جزم في الدرر وتظهر فائدة الخلاف في ابتداء المدة
التي يصير باقامتها ذمياً فعلى الاول من وقت التقدم وعلى الثاني من وقت الدخول ولا جزية في حول
المسكن الا بالشرط ولومات المستأمن في دارنا وله ورثة في دار الحرب وقف ماله لهم فان قدموا كفوا اقامة
البينة ولومن اهل الذمة في دفع المسال اليهم بكفيل قيل هذا قولهما وقيل هو قولهم جميعاً ولا يقبل كتاب
مالكهم ولو ثبت انه كتابه نهر (قوله فهو ذمي) فيجربى القصاص بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خمره
وخنزيره بالاتلاف وتجب الديه عليه بقتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم تنوير والذمة
هي العهد فلهذا سمي ذمياً لانه طاهد المسلمين على ترك الحرب لولان نقضه يوجب الذم جوى (قوله فلم
يترك ان يرجع اليهم) لان عقد الذمة خلف عن الاسلام فلا ينقض عهدها ولا يمكن الذمي من دخول دار
الحرب لمحااجة او تجارة كما هو ظاهر كلام المصنف بجرقةها (قوله بان دخل حربي دارنا بآمان الخ) قال
الجوى فيه قصور فليراجع البحر والنهر قال شيخنا كان الاولى الامر بمراجعة الزبلى لنقل صاحب البحر
عنه ووجه القصور الذي ادعاه انه بمجرد شرائه الارض التجارية لا يصير ذمياً لانه قد يشترط التجارة
ومعجته الزبلى وهو ظاهر الرواية كافي السراج كذا في البحر وفيه ان السراج لم يقتصر في تصوير وضع الخراج

(ولا شيء في قتل مسلم مسلماً أسلمة)
مطلقاً سواء كان عبداً أو خطاسوي
الكفارة في الخطأ والقود في العمد
الدية في الخطأ والمستأمن * ان يقيم
* (فصل لا يمكن مستأمن) * كاملة
(فينا) أي في دارنا (سنة) كاملة
(وقيل له ان آقت سنة) وضع عليك
الجزية فان مسكت بعده أي بعد
ما قيل له (سنة فهو ذمي فلم يترك ان
يرجع اليهم كما لا يترك (لوضع عليه
الخراج) بان دخل حربي دارنا بآمان
واشترى ارض خارج

عليه على السرايل قرن به وضعه عليه وحينئذ فلا قصور في كلامه اه (قوله ووضع عليه خراج الارض)
 بان الزم به واخذ منه عند حلول وقته بمباشرة سبيه وهو زراعة الارض او القمح منها اذا كانت في ملكه
 اوز رهها بالا جارة وكان خراج مقاسمة لانه يؤخذ منه لامن المسالك واطلق في صيرورته ذميا بتوظيف
 الخراج عليه اذ هو المراد من وضعه كما في البحر عن البناية فعم ما لو غصبت منه وزرعهما الغاصب وهو الصحيح
 وان سقط عنه الخراج بخلاف ما لو زرع المحرقي أرضه الخراجية فاصطلم الزرع آفة لا يصير ذميا لعدم لزوم
 الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه وكذا يصير ذميا اذا استعارها من ذمي (قوله او نكحت فميا) ظاهره
 ان النكاح حادث بعد دخولها دارنا وهو ليس بشرط فلو قال او صار لها زوج ذمي او مسلم لكان أولى ليشمل
 ما اذا دخل المستامن بامرأته دارنا ثم صار الزوج ذميا فليس لما الرجوع وكذا لو أسلم زوج الكفاية بخلاف
 ما اذا أسلم وهي بحسبة بحر وذكري في النهر مانعه وقيد بالذمي ليفيد انها تصير ذمية بنكاح المسلم بالاولى
 وكذا لو صار الزوج ذميا وهذه ترد على المصنف الا ان يعطى للدوام حكم الابداء اه فهذا من صاحب البحر
 والنهر كالتصريح بان كلام المصنف لا يستفاد منه حكم ما اذا صار زوجها ذميا أو أسلم زوجها وهي كفاية
 واذا كان كذلك فما قيل ان كلام المصنف يشير الى انه لو صار زوجها ذميا أو أسلم زوجها الكفاية تصير ذمية
 بالاولى غير مسلم وعزوه ذلك للبحر غير صحيح وكيف يصح عزو ذلك للبحر مع ما قدمناه عنه من قوله لو قال
 او صار لها زوج ذمي او مسلم لكان أولى ليشمل الخ او كيف يتوهم استفادة ذلك من كلامه بالاولى مع قوله
 في النهر وهذه ترد على المصنف واهل العلم انها تصير ذمية بمجرد العقد من غير توقف على الدخول بحر (قوله
 لا عكسه) لا يمكن طلاقها ولو نكحها فاعطى البتة بمهرها فلها منه من الرجوع تارخا بية فلولم يوفه حتى
 مضى حول ينبغي ان يصير ذميا على ما مر من الدرر ومنه علم حكم الدين المحادث في دارنا والنفيد بقوله
 ولو نكحها هنا للاحتراز عما لو كان النكاح هنا حيث لا تملك منعه من الرجوع بحر (قوله فان رجع
 اليهم) ولو لم يرد له (قوله او دين عليها) أي المسلم والذمي والا فصح افراد الضمير حموى (قوله حل
 دمه) لانه بطل امانه وظاهره انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذميا او بعده لان الذمي اذا الحق بدار
 الحرب يصير حربيا وقوله وله ودبعة الخ هذه الجملة سقطت في بعض النسخ وهو الاولى لان جواز قتله
 بعوده ليس موقوفا على ذلك بحر ولك ان تقول انما فرضها كذلك ليشير الى ان بطلان امانته في ذاته لا يوجب
 بطلانه في ماله فبقي ماله على ما هو عليه نهر وتعقبه السيد الحموى بان دعوى ان فرض المسئلة كذلك
 يشير الى ما ذكر ممنوع اذ ليس في كلامه ما يفيد هذه الاشارة وعلى تسليمه فالكلام في الاولوية ولا شك ان
 حذف هذه الجملة أولى من ذكرها لايهاها ماليس مراد اولو بعث من يأخذ الودبعة والقرض وجب
 التسليم اليه ولو كان عليه دين لمسلم أو ذمي ينبغي ان يوفي منه فان كانت الودبعة من غير جنس الدين باعها
 القاضى ووفى منها نهر (قوله او ظهر عليهم) في المغرب ظهر عليه أي غلب قال في البحر فينبغي ضبطه بالبناء
 للجهول اه وسأبقى في كلام الشارح تفسير الظهور بالغلبة (قوله سقط دينه وصارت وديعته فينا) اعلم ان
 ما ذكره المصنف من سقوط دينه وصيرورة وديعته فينا في ثلاثة أوجه الاولى ان يظهر واعلى الدار وياخذوه
 الثاني ان يظهر او يقتلوه الثالث ان يأخذوه مسبيما من غير ظهور فقوله فاذا أسريان للوجه الثالث
 وقوله او ظهر عليهم بيان للاولين لانه أعم من ان يقتلوه أو لا لكنه شامل لما اذا ظهر عليهم وهرب فان ماله
 يبقى له كما سيأتي فلا بد من تقييد الظهور عليهم بان يأخذوه أو يقتلوه وانما صارت وديعته غنيمة لانها
 في يده تقدير لان يد المودع كيدته فتصير فينا تبع لنفسه وانما سقط الدين لان اثبات اليد عليه بواسطة
 المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق من يد العامة فيختص به وينبغي ان تكون العين المقصوبة
 كالدين لعدم المطالبة وليست يد الغاصب كيدته والرهن للرهن بدينه عند أبي يوسف وعند محمد يساع
 ويوفي دينه والزيادة في وينبغي ترجيعه لان ما زاد على قدر الدين في حكم الودبعة بحر ورده في النهر بان
 الودبعة انما كانت فينا لما سارنا في يده حكما ولا كذلك الرهن وتعقبه الحموى فقال قوله ولا كذلك الرهن

وضع عليه خراج الارض أى وظف
 عليه صار ذميا (او نكحت) حربية
 (ذميا لا عكسه) أى ان دخل حربى
 دارنا بأمان فستر زوج ذمية فبرجع
 اليهم ان شاء ولا يصير ذميا (فان رجع)
 المحرقي المستامن (اليهم وله ودبعة عند
 مسلم) في دارنا (أو) عند (ذمي أو دين
 عليه ما حل دمه) وما في دار الاسلام من
 ماله على خطر أى شرف الزوال (فان
 اسر) الرجوع (أو ظهر عليهم فقتل)
 هذا الرجوع بعد الغلبة (سقط دينه)
 ولا يصير فينا (وصارت وديعته فينا)

لا يشبه ما الكلام فيه لان الكلام في الزائد وهو امانة غير مضمون كالوديعة في يده حكما والعين
 المؤجرة كالعين المغصوبة تصير فينا انتهى واعلم ان المصنف لو ابدل قوله وصارت وديعته فينا بقوله
 وصار ماله فينا لكان أولى اذ لا خصوصية للوديعة لان ما عندك شركه ومضاربه وما في يده كذلك ثم اعلم
 ان ماله وان كان غنيمة لا خمس فيه وانما يصرف مصرف الخراج والحجزية لانه مأخوذة بقوة المسلمين عند
 ابي يوسف وقال محمد بن كوكون فينا للسرية التي اسرت الرجل ويعتق مديبره الذي دبره في دارنا وأم ولده
 بامر به بحر واعلم ان ما علل به في النهر سقوط الدين من ان اثبات اليد عليه بالمطالبة وقد سقطت ولا طريق
 لمجعله فينا لانه الذي يؤخذ قهرا ولا يتصور ذلك في الدين تعقبه المحموي بأن الصواب ان يعلل بأن الذي
 ما نيل من أهل الشرك بعد وضع الحرب أوزارها وصبر ورة الدار دار اسلام وليس الذين من هذا القبيل
 وأما ما علل به فانما يناسب الغنيمة لا التي وذكر في موضع آخر مانصه قوله ولا طريق لمجعله فينا الخ مثله
 في الزيلعي والمراد به الغنيمة اذ هي التي تؤخذ قهرا كما تقدم وأما التي فما أخذ بعد الفتح ونقل عن المفتاح
 ان التي مما يرجع الى جماعة المسلمين من مال الكفار من الغنيمة والخراج وقال بعض الشارحين ما يحمل من
 أموال المشركين اهـ (قوله وعن أبي يوسف ان الوديعة الخ) لان يده فيها أسبق فكان بها أحق زيلعي
 (قوله وان قتل الزاجع ولم يظهر عليهم أو مات الخ) فيه قصور اذ لو ظهر وأهلهم فهرب كانا كم كذلك
 كما في البحر ونصه وفي وجهين يبقى ماله على حاله فيأخذ من كان حيا أو ورثته ان مات الأول ان يظهر وأهل
 الدار فهرب الثاني أن يقتلوه ولم يظهر وأهل الدار أو يموت لان نفسه لم تصر مغنومة وكذلك ماله ولو عبر
 بالدين بدل القرض لسكان أولى ليشمل ساثر الدين انتهى فان قلت فعلى هذا يشكل جعله هذه الواجهة
 وجهين لانها ثلاثة قلت كانه ادخل القتل في الموت (قوله وله زوجة) اعلم ان مزج الشارح بقوله وقد
 كان له زوجة أولى من مزج العيني وغيره كالنهر حيث قال والحال ان له زوجة لمسا فيه من المحافظة على
 ابقاء اعراب المتن على حاله حموي (قوله صغيرا أو كبيرا) مقتضاه ان يقرأ الولد في كلام المصنف بفتح
 الواو واللام وكلام الزيلعي يقتضي ان يقرأ بصيغة الجمع بضم الواو وتسكين اللام لانه قال أي صغار و كبار
 (قوله فاسلم هنا) أي في دارنا أو صار ذميا نهر (قوله فالشكل في هـ) أما المرأة وأولاده البكار فلانهم
 حريون كبار وليسوا باتباع وكذلك ما في بطنها لو كانت حاملا لانه جزؤها وأولاده الصغار فلان شرط
 التبعية في الاسلام اتحاد الدار وهو مفقود فلو سي الصبي في هذه المسئلة وصار في دارنا فهو مسلم تبعا لآبيه
 مع بقاء كونه فينا وأما أمواله فلانها لا تصير محرزة بآثار نفسه لاختلاف الدار وقوله عليه السلام عصموا
 مني دماءهم وأموالهم ليس على إطلاقه بل بالنسبة لآل الذي في يده وما في معناه بحر (قوله وارأسلم
 ثمة) أي المذكور لان النكرة اذا أعيدت معرفة تكون عينا حموي (قوله ذولده الصغير حرم مسلم) لان
 الدار محذرة (قوله وما أودعه عند مسلم أودعي فهو له) لان يده محترمة ويده كبد بحر (قوله وغيره)
 شامل للعين المغصوبة في يد المسلم أو الذمي فتكون فينا لعدم النيابة بحر (قوله ومال في يد حربي)
 لان يده ليست بمحترمة وكذا عقاره زيلعي (قوله أي غنيمة للغانمين) يشير الى ان التي بمعنى الغنيمة
 بما را حموي (قوله ومن قتل مسلما الخ) المسئلة رابعة مسلم قتل مسلما لا ولي له خطأ فديته على عاقلته
 فلا مام مسلم قتله عمدا فلا مام بالخيار بين ان يقتصر أو يصالح على الدية وليس له للعفو مسلم قتل حريا قد
 أسلم بعدما جاءنا بآمان خطأ فديته على عاقلته كما تقدم مسلم قتله أي المحربي بعد اسلامه عمدا فلا مام بالخيار
 كما مر شيخنا (قوله والحال انه لا ولي له) هذا أولى مما ذكره في المفتاح من جعله جملة قوله لا ولي له أي
 لا يعرف له ولي لا حاضر ولا غائب مصفة مسالم الماذكر السيد المحموي من عدم جواز الفصل بين الصفة
 والموصوف (قوله أو قتل حريا جاءنا بآمان فاسلم) قيده في النهر بما اذا لم يكن له ولي في دارنا قال وبهذا
 تغاير موضوع المسئلتين فقوله في البحر لو اقتصر على الأولى لعلت الثانية فيه نظرا انتهى وسيأتي في الشرح
 التصريح بما يفيد موافقة ما ذكره في النهر قال المحموي وفي النظر نظر اذ وجود الولي في دار الحرب كالأوجود

وعن أبي يوسف ان الوديعة تصير
 مملوكة للمودع (وان قتل الزاجع) ولم
 يظهر عليهم أو مات الزاجع (فقرضه
 ووديعة تورثه) فبرده عليهم كما يرد
 عليه في حياته (فان جاءنا حربي بآمان
 وقد كان له زوجة ثمة وولد) سواء
 كان صغيرا أو كبيرا (أموال) أودع
 بعضه (عنده مسلم) بعضه عند ذمي
 (بعضه عند حربي فاسلم هنا) أي
 في دارنا (ثم ظهر عليهم فولده الصغير
 أسلم ثمة فجاءنا فظهر عليهم فولده الصغير
 حرم مسلم وما أودعه عند مسلم أولاده
 فهو له وغيره) كالزوجة و صغارها وأولاده
 البكار ومال في يد حربي (في هـ) أي
 غنيمة للغانمين (ومن قتل مسلما خطأ
 ولا مال له) أصلا لا حاضر
 بآمان فاسلم فديته على عاقلته (أي
 على عاقلته المتعادل

الا ان يحضر في ذمى فيكون المال له فله راتنتى (قوله للامام) أى حق أخذها له فيبضعها في بيت المال وهذا هو المقصود والافهم القتل الخطأ ولوم وهذا المذكر الكفارة نهر وانما كان حق الاخذ للامام لعدم الورثة ولهذا قيد المصنف المسئلة بأنه لاولى له (قوله أولي سلم) صريح في عدم وجوب الدية بقتله كالمرتد واستشكاه السيد المحموى بأن المستأمن لا يحل التعرض له فكيف لا تجب الدية بقتله وقد يقال لا يلزم من حرمة التعرض لماله ودمه ان يكون معصوم النفس لان حرمة ذلك لا تعد الا مان لا لكونه معصوما انتهى وأقول ما مشى عليه الشارح موافق لما في النهاية من هذا المحل وهو مخالف لما في الزيلعي آخر كتاب الجنائيات ونصه ودية المستأمن مثل دية الذمى في الصحيح وقال أيضا ودية المسلم والذمى والمستأمن سواء فكان ما هنا على غير الصحيح شيخنا (قوله القتل أو الدية بطريق الصلح) لان موجب العمده هو القود عينان لان الدية وان كانت أنفع للمسلمين من قتله لكن قد يعود عليهم من قتله منفعة أخرى وهي أن ينزجر أمثاله وتعمل كلامه اللقط فان قتل خطأ فالدية للامام قتلته الملتقط أو غيره وان قتل عمد أخير كما في الكتاب وهو قوله ما وقال أبو يوسف ليس له القصاص لانه لا يتلوع عن الوارث غالباً وهو محتمل فكان فيه شبهة وهو يسقط بها ولما ان الجهول الذي لا يمكن الوصول اليه ليس بولى لان الميت لا ينتفع به فتنتقل الولاية للسلطان كما في الارث زيلعي وهو يفيد أن من لا وارث له - لوما فارنه لبيت المال وان احتمل ان يكون له وارث وكذا من لا وارث له ظاهر اذا أوصى بجميع ماله فانه يعطى كل ماله وان احتمل ان يجي وارث لكن بعد التاني بجر وتبعه في النهر ونص عبارة من لا وارث له معلوم برثه بيت المال قال شيخنا المصريح به في كتب المذهب ان بيت المال غير وارث وانما يوضع مال من لا وارث له فيه امانة ليصرف مصارفه اه أى مصارف بيت المال (قوله بطريق الصلح والتراضى) لا يقال ترد من له الحق بوجوب سقوط القصاص كما يكتب اذا قتل عن وفاء وله وارث غير المولى لانا نقول السلطان هنا نائب عن العامة فصار المولى واحداً بخلاف مسألة الكتاب زيلعي وهل اذا طلب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كما في الولي فليتأمل شربلالية واقول اعتبارهم الصلح والتراضى ظاهر في انه لا ينقلب مالا بمجرد طلب الامام الدية بخلاف الولي بل لا بد من رضا القاتل هنا كما في النهر حيث قال والواجب في العمده ما القتل قصاصاً أو الدية صلحاً برضا القاتل لكن ذكر بعد ما ينافي ذلك فقال والخيار الى الامام فايهما رأيا صلح فعله انتهى فأخر كلامه يقتضى عدم اعتبار رضا القاتل وهذه مناقضة ظاهرة والعجب من السيد المحموى كيف نقل عبارة النهر برمتها وأقرها (قوله لا العفو) أى ليس له العفو لان الحق للامة والامام نائب عنهم فيما هو انظار لهم وليس من النظر اسقاط حقهم بمجانة نهر (نقطة) الدار داران عند نادار اسلام ودار حرب وعند الشافعي الدار دار واحدة والبلاد اجزاؤها فلا تغاير احكامها وعلى هذا الاصل مسائل منها حقوق المرتدين بدار الحرب ومنها وقوع الفرق ببيان الدارين حموى عن البناية والفرق جمع فرقة وذكر ان قارى الهداية سئل عن البحر الملح امن دار الحرب أو لا سلام فاجاب بانه ليس من احد الفريقين لانه لا قهر لاحد عليه اه قال لكن في شرح النظم لها على سطح البحر له حكم دار الحرب انتهى

(باب العشر والخراج والجزية)

بيان لما يؤتى من الذمى بعد بيان ما يصير به ذمياً وذكر العشر لتيم الوطائف المسالية بجر وقدمه لما فيه من معنى العبادات لكن فيه ملاحظة الباب بما ليس بمقصود وقد استعجمه الجرجاني نهر ومن ثم قال في المفتاح حقه ان يقول باب الخراج لانه لبيان وظيفة ما على الذمى حموى (قوله من غلة الارض) أو الغلام حموى عن المغرب (قوله ثم سمي ما يأخذ السلطان خراجاً) مجازاً من اطلاق السكك وارادة اليه بعض أو من اطلاق السبب وارادة السبب حموى (قوله كلها عشرية) وان سقيت بماء الخراج لان وضع الخراج من شرطه ان يقر اهلهما على الكفر كما في سواد العراق ومشرق العرب لا يقبل منهم الا الاسلام والصلح

(الامام) وانما قيد بقوله لاولى له لانه لو كان له ولى فالامر اليه وقيد بقوله بامان وباسلام لانه لو لم يكن مستأمناً أو لم يسلم فقتل لاشئ عليه (وفي العمده القتل أو الدية) بطريق الصلح والتراضى (لا العفو) في المستثنين (باب العشر والخراج والجزية) * الخراج اسم لما يخرج من غلة الارض ثم سمي ما يأخذ السلطان خراجاً فيقال ادى فلان خراج أرضه وأدى اهل الزمة خراج رؤسهم بمعنى الجزية كلها عشرية في المغرب (أرض العرب)

بحر ولا نه عليه السلام والخلفاء الراشدين لم يأخذوا الخراج من ارض العرب وتعقبه في النهاية بانه ليس له اصل في كتب الحديث ولم يجب منه وجوابه ان العدم لا يحتاج الى اصل لانه لو اخذ منهم الخراج لنقل ولما ينقل دل على عدمه ولا نه بمنزلة النبي فلا يثبت في اراضيهم كما لا يثبت في رقابهم (قوله وهي ما بين الخ) فيه تسميح لانه يقتضي خروج المحدثين وفي بعض النسخ ما بين العذيب الى اقصى حجر باليمن وفيه نظر لانه سيذكر ان سواد العراق ما بين العذيب الخ وهو يقتضي ان العذيب عشري ومقتضى ما مر انه خارجي وفي البحر عن المغرب معزيا الى ابي يوسف في الامالي حدود ارض العرب ما وراء حدود الكوفة الى اقصى صحرة باليمن (قوله يبرين) هو رمل لا تدرى اطرافه من عين مطلع الشمس من حجر اليمامة قرب حلب ويقال ابرين وقد يقال في الرفع برون والسماء موضع بين الكوفة والشام جوى عن القاموس (قوله وهي ارض الحجاز الخ) المقصود بيان ما بينهم في التفسير السابق جوى (قوله ومكة) هذا على ما ذكره الكرخي والذي ذكره غيره ان مكة من تهامة بكمرا التاء وفتحها لانها اسم لسكنى منازل عن نجد من بلاد الحجاز سميت بذلك من التهم بفتح التاء والماء وهو شدة الحر اولتغير هواها يقال تهم الدهر اذا تغير غير فاذكره الجوى تهامة من مكة صوابه مكة من تهامة واما جزيرة العرب فحدثها طولاً من عدن الى ريف العراق وعرضاً الى ارض الشام جوى (قوله وما سلم اهلها) ذكر الضمير هنا وفيما سياتى مراعاة للاعظما (قوله بغير قهر) يتأمل في هذا القيد والظاهر انه اتفاقا في شئنا ثم رأيت لجوى ذكرانه لوجه لهذا التقيد (قوله عنوة) بالفتح والفتحاء يعدلون عن الصواب فيضمون العين وهو من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وهو المراد هنا (قوله أى قهرا) في تفسير العنوة بالقهر نظر جوى يشير الى ما سبق من ان العنوة ليست بمعنى القهر حقيقة لانها من عناء عنود وخضوع وقهر امتعده وجوابه كما استفاد مما سبق انه تفسير بلازم المعنى الحقيقي أو بيان للمعنى المجازي (قوله أو قسم بين الغائبين الخ) ولو قسمها بينهم ووضع الخراج عليها يجوز اذا كانت تسقى بماء الخراج درر وبخالفه ما قال السكك اذا قسمت بين المسلمين لا يوظف الماء العشر وان سقيت بماء الانهار شربا ليلية (قوله عشرية) لان المسلم لا يبدأ بالخراج صيانة له عن الذل لما فيه من معنى الجزية وفي العشر معنى القرية درر (قوله ما بين العذيب) والعذيب بضم العين المهملة وفتح الذال المجهمة وباء الباء الواحدة ما التيم شربا ليلية لكن نقل الجوى عن الجوهرة انه قرية من قرى الكوفة وحلوان بضم الحاء المهملة اسم بلد والعلث بفتح العين المهملة وسكون اللام وباء الباء المثناة قرية موقوفة على العلوية على شرف دجلة شربا ليلية وهي اول العراق جوى عن البناية وعبادان حصن صغير على شاطئ البحر شربا ليلية أى بحرف فارس بقرب البصرة ثم قام بها كفاي الصحاح (قوله وعقبة حلوان) لم يبين غاية العرض والصواب الى عقبة حلوان جوى وأقول دعوى انه لم يبين غاية العرض برده قول الشارح في العرض ولا شك ان كلمة ما بين بمعنى من الى والتقدير وهو من العذيب الى عقبة حلوان فسقط ما دهاه من التصويب وبالايام اثنان وعشرون يوما ونصف يوم والعرض عشرة ايام نهر (قوله من تعليمية) بفتح المثناة وسكون العين منزل من منازل البادية (قوله وقيل من العث) مقتضى التعبير بقيل ضعفه مع انه في الدرر نقل عن صاحب المنخ معزيا الى المغرب مانصه وما قيل من التعليمية غلط انتهى (قوله الى عبادان) قال في المصباح عباد بلفظ اسم الفاعل للبالغ اسم رجل ومنه عبادان على صيغة التثنية بلد على بحرف فارس بقرب البصرة وقيل جزيرة احاط بها شتتاد دجلة ساكتين في بحرف فارس جوى (قوله لمخضرة اشجاره) يعنى والعرب تسمى الاخضر اسود لانه يرى كذلك على بعد جوى عن المصباح (قوله وما فتح عنوة الخ) خص منه مكة لانه عليه الصلاة والسلام افتتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف عليها الخراج عني وقالوا ارض مصر والشام خراجية درر ولوباها او وقفها بقى الخراج فيجب الخراج على الموقوف من الاراضي المصرية لكن في الفتح المأخوذ الا ان منها اجرة لاخراج الا ترى ان الاراضي ليست مملوكة للزراع وكانه ملوت المسالكين شيئا فشيئا من غير وارث فصارت لبيت المال

وهي بين العذيب إلى أقصى اليمن
في الطول والاعسار وهي أرض انجاز
إلى مقاطع السماء ومكة والطائف والبرية
وتهامة والبحر (وما أسلم أهل) أي كل
أي البادية (وما أسلم أهلها بغير مهر) (فتح
أرض أسلم أهلها) (وقسم بين العالمين
عنه) أي فورا (أي سواد العراق
عسريد اسود) أي سواد حاران في
عسريد بين العذيب ومكة وقيل
وهو ما بين أطول من العذيب إلى سواد
العرض وما أطول من العذيب إلى سواد
من انك إلى عبادان وانما هي سواد
مختصرة أشجاره وزرعه (وما فتح
عبد) وغلبة

ويبنى على هذا ان لا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيء منها لان نظره في مال المسلمين
 كنظر ولي اليتيم فلا يجوز له بيع عقاره الا لضرورة عدم وجود ما ينفعه سواء وهذا على رأى المتقدمين
 اما على رأى المتأخرين المفتى به فيزاد ما اذا رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام بيع العقار لغير
 حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته بحدود لو اراد السلطان ان يشترى نفسه بأمر غيره بان يبيعها ثم يشتريها
 منه لنفسه واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل هو الصحة وبهذا عرف صحة الوقف في
 الارض المنتقلة بالشراء من بيت المال وان شرط الواقفين بحب اتباعها الا انها باقية على حكم بيت المال
 كما قد توهم وعرف انه لاخراج على اراضيها نهر لان الامام قد أخذ الثمن لبيت المال فلا يمكن بعده ان
 تكون المنفعة له كلها او بعضها شيئا عن القهقهة المرضية واعلم ان ما سبق من النهر من قوله ولو اراد
 السلطان ان يشتريها بأمر غيره بان يبيعها الخ لعل الصواب بأمر غيره بان يشتريها بان يقال ما سبق من
 ان شرط الواقفين بحب اتباعها يقتضى تعيين المكان الذي هي فيه الواقف للقرينة وما في الاشياء من كتاب
 الوقف مما يوجب خلاف ذلك اما قول اضعف كما في حاشية المحوى (قوله واقراه عليه) حذفه بعضهم
 لانه ليس بشرط في كونها خراجية اما الشرط عدم قسمتها نهر عن الطحاوى ويمكن ان يحمل كلام المصنف
 عليه بجعل اقرار الاهل كناية عن عدم القسمة ومعلوم ان المحفوظ في الكفاية انما هو الا لازم لا الملزوم حتى
 تصح الكفاية وان استحال ارادة الملزوم كما حققه السعدنى التلويح جوى (قوله خراجية) اما السواد فلان
 عمر وضع عليه الخراج بمحض من الهبة وكذا على مصرحين فتحها عمرو بن العاص سنة عشرين من الهجرة
 واجتمعت الهبة على وضع الخراج على الشام حين افتتح عمر رضى الله عنه بيت المقدس ومدن الشام كلها
 فتحت صلحا واراضها فتحت عنوة على يد يزيد بن ابي سفيان وغيره واختلف في دمشق هل فتحت صلحا
 او عنوة واكثر العلماء على انه استقر أمرها على الصلح وقيل بل فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة ونص ابن
 اسحاق وابو عبيدة ان فتح دمشق كان سنة أربع عشرة من الهجرة واما ما أقرأها عليها فلان الحاجة
 الى ابتداء التوظيف على الكفار والخراج اليق به لساقيه من معنى العقوبة لانه يشبه الجزية التي هي
 عقوبة على الكفار ولان في الخراج تغليظا ولهذا يجر عليه وان لم يزرع لانه يتعلق بعين الارض واما العشر
 فتعلق بالخارج وكذا ان يكون خراجية ايضا لوقيل اليها غير أهلها جوى واعلم ان نقل أهل الذمة عن
 اراضيهم الى أرض أخرى يصح بعد ذلك لا يكون لهم شوكة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف علينا
 منهم بان يخبروهم بعورات المسلمين ولم قيمة اراضيهم او ماله باساحة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه
 الاراضى التي انتقلوا اليها وفي رواية خراج الهبة ولعنا والاول اصح شرعا لانية (فرع) للسلطان
 حنس الغلة حتى يستوفى الخراج جوى من المقتاح (قوله أرض موات) صوابه أرض مواتا لان مقتضى
 هذا المزج ان يقرأ موات بالخروج كلام المصنف ولا وجه له الاجتزاف المضاف الذى هو أرض وابناء عمله
 وهو شاذ لا يقاس عليه جوى وهذا على ما وقع في بعض النسخ التي وجد فيها الغظة أرض من كلام الشارح
 واما على ما وقع في بعضها من انها من المتن فلا حذف والسبب انما يكتب على النسخة التي فيها حذف
 المضاف وابقاء موات على جره وكون الفعل مبنيا لا فاعلا شيئا (قوله يعتبر قربة) لان حيز الشيء يعطى له
 حكمه عيني (قوله وان كانت بين الخراجي والعشري فعشرية) رهاية بجانب المسلم (قوله وقال محمد
 ان احياها بماء السماء الخ) لان سبب السماء والحياة هو الماء فكان اعتبارها أولى عيني والمختار قول
 ابي يوسف جوى عن القرا حصارى (قوله او عين استنبطها) أى في أرض عشريه درر (قوله او بئر
 حفرها) في أرض عشريه درر (قوله او ماء الفرات) هو نهر الكوفة (قوله ودجلة) نهر بغداد وجوز
 في القاموس في الدال الكسر والفتح نوح أفندى (قوله وجيكون) نهر نرمدوس جيكون نهر خجند من
 أرض الهند ومن هنا طهران مائى الدرر من قوله سيحون نهر خجند لا يخالف ما في الصحاح من قوله سيحون
 نهر بالمدح خلافا لما ذكره نوح أفندى واعلم ان عبارة القاموس على ما ذكره نوح أفندى تعيدان سيحون

(واقراه عليه) او صالحهم خراجية
 ولو احياها) واصح وزرع أرض (موات
 يعتبر قربة) عند ابي يوسف فان كانت
 بقرب الخراجي فهي خراجية وان كانت
 بقرب العشري فهي عشريه وقال
 بين الخراجي والعشري فاعلم ان
 محمدان احياها بماء السماء او عين
 استنبطها او بئر حفرها او ماء الفرات
 ودجلة وجيكون والانهار العظام التي
 لا يملكها أحد فهي عشريه وان
 احياها بماء نهر

نهران أحدهما بما وراء النهر والآخر بالمندون نص عبارة سيجون نهر بما وراء النهر ونهر بالمندون انتهى
بقى ان يقال ما سبق من ان جيحون نهر ترمذ مصرح به في الدرر انكن ذكر نوح أفندي انه مخالف لما في
القاموس والعصاح في القاموس جيحون نهر خوارزم وفي العصاح جيحون نهر بلخ (قوله حفرها
الاعاجم) مقتضاء ان يقرأ نهر بضم النون والماء ليكون صبغة جمع (قوله كنهر الملك) هو كسرى
جوى (قوله يزدجرد) ملك من ملوك الجعم جوى عن النهاية وهو بفتح الباء وسكون الزاي المجهة وفتح
الهمزة المهملة وضم الحميم وسكون الراء المهملة وآخره دال مهملة شيننا (قوله وان كان في حيز ارض العشر)
لوزاد وقال أوحياها بماء العشر لكان أولى دفعا للايهام اذا الظاهر من كلامهم انه اذا كان ذميا فطبعه
الخارج مطلقا بالاتفاق واقتصار الخارج على قوله وان كان في حيز ارض العشر يوهم ان التقيد بالنسبة
لقول أبي يوسف فقط (قوله والبصرة عشرة) لاجماع الصحابة عليه والقياس ان تكون نواحية
لانها فتحت عنوة وأقرأ أهلها عليها وهي من جملة أراضي العراق ولكن ترك ذلك باجماعهم درر كخارج
عن القياس مكة تعظيما او ما علل به في الهداية وجه القياس من ان البصرة من حيز ارض الخارج فليس
بظاهر نهر عن الزيلعي لانه انما يعتبر المحيز في الحياة الخ (قوله وخارج جريب الخ) لانه المنقول عن
عمر فانه بعث عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان فسمعا سواد العراق فبلغت ستة وثلاثين ألف ألف
جريب ووضع على نحو ما قلنا بمحض من الصحابة من غير تكبر فكان اجماعا ولان الثمن متفاوتة فيجب على
اخفها الاكثر وعلى اكثرها الاقل وعلى الوسط الوسطا يلبي بيان تفاوت الثمن ان الكرم اخفها لانه يبقى دهرها
مديد او الزرع اكثرها مؤنة لاحتياجه الى الكراب والقاء البذر والمصايد والدياس ونحو ذلك في كل سنة
والرطب ينهم ما لم يكن الا خف والاكثر لانه لا يحتاج الى البذر كل عام ولا تدرية فيها وتدرى اعماما كدوام
الكرم قال في النهاية وهذا الذي قاله الشراح باعتبار ديارهم واماني بلاد مصر في كل سنة يزرعونها جوى
وهذا بيان للخارج الموضع لان الخارج على نوعين خارج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج كالخمس
ونحوه وخارج وظيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتكسب من الانتفاع بالارض ولا يتكرر الخارج
بتكرار الخارج في سنة لوموظف وان كان خارج مقاسمة بتكرار لعلقه بالخارج حقيقة كالعشر ولا يتردد على
النصف في خارج المقاسمة تنوير وشرحه وينبغي ان لا يتقص عن الخمس ضعف ما يؤخذ من المسلمين
شربلاية وحنيف بضم الحاء المهملة وفتح النون وحذيفة بضم الحاء المهملة وفتح الدال المهملة (قوله صلح
للزرع) بان يبلغه الماء تنوير وفيه نظرا لا يلزم من بلوغ الماء صلاحية الزراعة لان عدم صلاحية قد
يكون بغلبة الماء كما سبذ كره الشراح (قوله مما يزرع في تلك الارض) وهو الصحيح شربلاية عن الكافي
ومقابل ما في الدرر حيث خبره في المصاع بين البر والشعب وذكروا في النهر مانعه وافاد اطلاقه انه يؤخذ من
كل مزرع فيه لا يقيد كونه من حنطة هو الصحيح انتهى فحصل ان في المسئلة ثلاثة اقوال (قوله ودرهم)
من اجود النقود يلقى وفي الجوهرة معناه ان يكون الدرهم من وزن سبعة وهو ان يكون وزن اربعة
عشر قيراطا شربلاية وفيه تأمل جوى لان الجوده ترجع للوصف واعتبار الوزن المذكور فيه يرجع
للمقدار فلا يصح ان يجعل أحدهما بيان للآخر والحاصل انه يعتبر في الدرهم شيان ان يكون جسدا
وان تكون العشرة منه بوزن سبعة (قوله الرطبة) بالفتح والجمع الرطب وهي القناء والخيار والبطيخ
والباذنجان وما جرى مجراه والبقول غير الرطب فمثل الكراث شربلاية وذكر العيني ان الرطبة الرسم
والقرطم في لغة أهل مصر وفي الغاية الرطبة اسم للقضب مادام رطبا انتهى وقوله اهم للقضب كذا
بخطه بالياء والذي في الغاية للاتفاق في القضب وفي المصباح القضب وزان فلس الرطبة وهي الفصصة
وقال في الباربع القضب كل نبات اقصى فاكل طريا شيننا (قوله المتصل) قيد به لانها لو كانت متفرقة
في جوانب الارض ووسطها مزرعة فلا شئ فيها وكذا الوغرس اشجارا غير ممتدة بجر (قوله عشرة دراهم)
هكذا وظفه عمر وما لم يوظف فيه كالعزفران والبستان وهو كل ارض لها حائط محيطة وفيها نخيل

حفرها الاعاجم كنهر الملك ونهر يزدجرد
فهو نواحية وهذا اذا كان الهوى مسلما
واما اذا كان ذميا فطبعه الخارج وان
كان في حيز ارض العشر (والبصرة
عشرية) عند أبي يوسف صلح للزرع
الاستحسان (وخارج جريب الارض
صاع) مما يزرع في تلك الارض
(ودرهه) وان لم يصلح لغلبة الماء او
نحوها لا يجيب شئ (وفي جريب الكرم)
خمس دراهم وفي جريب عشرة
المتصل (والنخل المتصل الذي يصل
دراهم) ونعني بالمتصل الذي يصل
بعضه ببعض على وجه تكون الارض
منفردة به

مشفرة وانجار يوضع عليه بحسب الطاقة ونهايتها أن يبلغ الواجب نهف الخارج ولا يزداد عليه وسكت
 عن خراج المقاطعة وهو اذا من الامام عليهم باراضهم ورأى ان يضع عليهم جزءا من الخارج فانه يجوز زهر
 ومنه يعلم ان خراج المقاطعة هو خراج المقاطعة (قوله والجريب ستون ذراعا) قال في الكافي هذا
 باعتبار عادتهم وليس بتقدير لازم فيعتبر في كل بلدة عارف أهلها انتهى وهذا يقتضى أن يعتبر في مصر
 الفدان فانهم لا يعرفون غيره لكن ما في الكافي مردود والمعول عليه ما ذكرنا من التقدير بحرجس الفتح
 وقيل الجريب ما يندرفيه مائة رطل وقيل ما يندرفيه من الحنطة ستون منا وقيل خمسون منا جوى عن
 البنابة (قوله يزيد على ذراع العسامة) بقضة والقبضة أربعة أصابع بحرجس المغرب (قوله وهى
 سبع قبضات) الضمير راجع لذراع كبرى والفدان سبعة عشر ألفا وسبع مائة وثمانية وسبعون
 وثلاث ذراع شيئا (قوله وان لم تطق الخ) معنى عدم الاماقة أن الخارج منها لا يبلغ ضعف الخراج
 الموظف فينقص منه الى نصف الخارج بحرجس الخلاصة وفي المداية في بلادنا معنى فرغانة وظفوا الخراج
 من الداهم في الاراضى كلها قال في البحر وكذا في غالب اراضى مصر بخلاف اراضى الصعيد فان غالب
 خراجها فتح قال في النهر وهذا غفلة عما نقله عن الفتح من أن المأخوذ من اراضى مصر اجرة لاخراج
 وأقول ليس هذا غفلة عما بل معنى قوله فان غالب خراجها فتح أى ما يؤخذ منها على صورة الخراج وان
 كان في نفس الامر ليس خراجا بل اجرة القريظة على هذا الاول ما قدمه أو يقال هذا بالنظر لما
 كان يؤخذ منها قديما زمان وجود المال كين للاراضى جوى بقى أن يقال ظاهرا تعلق جواز النقصان
 بعدم الاماقة فيهم أنه لا يجوز معها الا أنه في الدراية قال دل قولهم لم يزلوا بالطاقة على ان النقصان
 عند قلة الربع يجوز بالاجماع لانه لما جاز النقصان عند قسامة الطاقة فعند عدم الطاقة لا يولى انتهى
 ولو قيل بوجوبه عند عدم الاماقة ويجوز عند الاماقة لكان حسنا وعليه يعمل ما في الدراية نهر
 وأقول كيف يعمل عليه ما في الدراية وقد صرح بالجوار فيهما الا أن يقال الجواز لا ينافى الوجوب جوى
 وهذا على تسليم ما ذكره في الدراية من الاولوية بناء على ما دعاه من حواز التنقيص عند الطاقة ولم
 تعقه المحوى بان هذا الجواز لا يستتبع عدم الحديث حتى يترتب عليه الاولوية بل التنقيص عند عدم
 الطاقة جائز من غير اولوية اه (قوله وأما اذا أراد الامام توظيف الخراج الخ) ومنه تعلم الخل في كلام
 القرا حصارى لان ظاهره يفيد ثبوت خلاف محمد حتى في الارض التى صدر فيها التوظيف عن عمر وليس
 كذلك (قوله أوزاد على وظيفة عمر) صوابه وزاد جوى (قوله وهو الصحيح) ظاهرا ما نقله السيد
 المحوى عن القرا حصارى يفيد ترجيح مذهب محمد (قوله ولاخراج ان غلب على أرضه الماء) او انقطع
 كذا حكم الاجرة في الارض المستأجرة شربلاية لانتفاء النماء التقديرى المعتبر في الخراج وهو التملك من
 الزراعة دور (قوله وأصاب الزرع آفة) لان لاصل اذا هلك بطل ما تعلق به در روفيه اشارة الى أن
 المراد ذهاب كل الخارج وأما اذا ذهب بعضه فان بقى مقدار الخراج ومثله بان بقى مقدار درهمين وقفين
 يجب الخراج لانه لا يزيد على نصف الخارج وان بقى أقل من ذلك يجب نصفه لان التنصيف عين الانصاف
 زيلنى قال في البحر والصواب أن يتظر الى مقدار ما انفق ثم يتظر الى الخراج فيحسب ما انفق من الخراج
 فان فضل منه شئ أخذ منه مقدار ما ينفق وما ذكر في الكتاب ان الخراج يسقط بالاصطلام محمول على ما اذا
 لم يبق من السنة مقدار ما يمكن ان تزرع الارض اما اذا بقى ذلك لا يسقط واطلاق الآفة وهو مقيد بالآفة
 السماوية التى لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والاحترق وشدة البرد بخلاف ما يمكن الاحتراز عنه كاكل
 القردة والسباع وان نعمام حيث لا يسقط الخراج وهو الاصح وجعل في البحر من هذا القبيل ما لو اكل
 الزرع الدودة أو الفأرة وخالفه في النهر في الدودة مع لادانه لا يمكن الاحتراز عنه او قيدا بالزرع لانه لو ملك
 بعد الحصار لا يسقط وقيدا بالخراج لان الاجرة تسقط بالاولين وأما بالثالث فذكر الاول والنجى اذا استأجر أرضا
 للزراعة سنة فاصطلم الزرع آفة قبل مضى السنة فما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط وما وجب

والجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا
 كبرى فانه يزيد على ذراع العامة
 بقبضة وهى سبع قبضات (وان لم
 تطق ما وظف بقص) الوظيفة الى
 ما تطيق (بخلاف الزيادة) أى وان
 كانت تطيق الارض الزيادة الى الوظيفة
 التى صدرت عن عمرضى الله عنه بان
 كثر بها فائدة لا يجوز اجماعا وما اذا
 أراد الامام توظيف الخراج على أرض
 تطيق الزيادة ابتداء وزاد على وظيفة
 عمرضى الله عنه فانه لا يجوز عند
 أى خيفة وهو رواية عن أبى يوسف
 وهو الصحيح وعند محمد يجوز (ولاخراج
 ان غلب على أرضه أى أرض الخراج
 حتى مضى وقت الزراعة
 الماء) أى عنها (أو أصاب
 (أو انقطع) الماء عنها (أو أصاب
 الزرع آفة) لا يمكن دفعها كالحجراد
 والبرد ونحوهما وانما قيدا بالان في
 آفة يمكن دفعها كاكل الدواب ونحوه
 لا يستقط الخراج

بعد الاصطلام يسقط وعلى هذا الاعتماد خلافا لما في بعض الروايات من عدم السقوط بجر (قوله وان عطلها الخ) لان التمكن كان ثابتا وهو الذي قوته ولوانتقل الى احسن الامر من غير عذر فعليه خراج الاعلى لانه الذي ضيع الزيادة وهذا يعلم ولا يفتى به كيد لا تجبر الظلمة على اخذ اموال الناس ظلما فيدبركون المعطل هو لانه لو منع انسان من الزراعة لا يجب عليه الخراج لعدم التمكن وقيد بالخراج الموظف لان كلامه فيه لانه لو كان خراج مقاسمة فلا شيء عليه بالتعطيل وأشار بنسبة التعطيل اليه اي انه كان متمكنا من زراعتها ولم يزرع فلو جبر المالك عن الزراعة فلا امام أن يدفعه الى غيره من الزراعة وياخذ الخراج من نصيب المالك وقد قدمنا ان مصر الان ليست خراجية انما هي بالاجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه اذا سببها وبه علم أن بعض الزارعين اذا ترك الزراعة وسكن معمر فلا شيء عليه فافعله الظلمة من الاضرار فخرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالعلم والقرآن بجر (قوله أو اسلم صاحبها) فانه يؤخذ منه الخراج على حاله لان فيه معنى المؤنة فامكن ابقاؤه على المسلم بجر واذا تولى على المسلم خراج الارض ومضى عليه سنون لا يؤخذ لما مضى عند أبي حنيفة كالجزية في حق الذي جوى عن الولوالجي وهذا هو الراجح درمن مسائل منشورة في كتاب الفرائض (قوله أو اشترى مسلم أرض خراج) لما ذكرنا وقد صح ان الصحابة اشترى اراضي الخراج وكانوا يؤدون خراجها درر ثمن ان بقي من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فالخراج عليه والافعلى البائع عيني (قوله ولا عشر في خارج أرض الخراج) نعم وان يشتري المسلم أرض الخراج من الذي أو يشتري الذي أرض العشر من المسلم فلا يجب العشر والخراج على المسلم في الاولى وعلى الذي في الثانية جوى عن البناية وانما لا يجب العشر في خارج أرض الخراج لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجتمع عشر وخراج في أرض المسلم ولان احدا من أئمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى بابائهم حجة ويجب العشر في الاراضي الموقوفة ان كان قد اشترى من مالكها وان كان قد اشترى من بيت المال بضعف قيمتها أو بقيه او كان بالمسلمين حاجة ووقفها فلا عشر ولا خراج لانها انتقلت اليه خالية عن المؤن كما ذكره صاحب البحر وأقره برسالة ويجب ان أرض الصبيان والمجانين لعشرية والخراج لخراجية درر والحاصل أن الواقف لاراضي بيت المال لا يخلوا ما ان يكون ملكا بالشرع من بيت المال ولو كان هو السلطان على الوجه الذي ذكرناه أولا بان وصلت اليه بالشرع من المالك الذي من عليه الامام بها أو من وارثه باقطاع السلطان فان كان لاؤل صح وقفه ووجب اتباع شرطه وسقط الخراج وان كان الثاني صح وقفه أيضا لكن لا يسقط الخراج ولا يجب مراعاة شرطه فيجوز لسلك من له حق في بيت المال ان يتأول وان لم يباشر الوظيفة وهذا يحصل ما به نزول الاشتباه في كلاهم واعلم ان نظير العشر مع الخراج الزكاة مع العشر والخراج بار المشتري أرضا عشرية أو خراجية بذية التجارة لم يكن عليه زكاة التجارة وعن محمد عليه الزكاة مع أمده ما جوى عن البناية وكذا الحمد مع العقر والجمد مع النفي أو مع الرجم وزكاة التجارة مع صدقة الفطر والقطع مع النسيان والتميم مع ارضه والجبل مع الحميم أو النفاس بجر امكن يستثنى من عدم الجمع بين الوضوء والتميم ما اذا تواتر أبديت (تكميل) ترك السلطان أو نائبه الخراج لرب الارض أو وجه له جاز وحل عند الناس لو مصرفا ولا تصدق به به يفتى وماني الحارون من ترجيح حله غير المصروف خلاف المشهور لوترك العشر لا يجوز اجماعا وبخرجه بنفسه لا فقره اسراج خلافا لما في الاشياء تنوير وشرحه

(فصل الجزية) * ثبتها بالكتاب وهو قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والسنة وهو ما روى أنه عليه الصلاة والسلام أخذ الجزية من مجوس هجر وقد طعن بعض المخددين حيث قالوا كيف يجوز تقرير الكفار ولو جاز الجزية تقرير الراني على الراني بمال يؤخذ منه والجواب انه بعد الذمة يسكن مع المسلمين فر بما يرى من اسن الاسلام فيسلم مع أن فيه دفع شره وأجاب في العناية بان الجزية لم تكن بدلا عن تقرير الكفر بل هي عوض عن ترك القتل والاسترقاق الواجبين فجاز كاسطة القصاص بعوض

(وان عطلها صاحبها) بان لم يزرعها
(أو اسلم صاحبها) واشترى مسلم
أرض خراج يجب الخراج في الصور
نكها (ولا عشر في خارج أرض الخراج)
وقال الشافعي يجمع بينهما
(فصل الجزية) أي برضا الامام ورضاه
وضع عليه فيقدر بحسب ما يقع عليه
الاتفاق

أوهى عقوبة على الكفر فيجوز كلاً ما ترقاق انتهى واعلم ان الجزية هي الضرب الثاني من الخراج
وقدم الاول لقوته لوجوبه وان أسلموا بخلاف الجزية أولانه الحقيقة اذ هو المتبادر عند الإطلاق ولا يطلق
على الجزية الا مقيداً وهذا أمر الجواز وهي لغة الجزاء بذيت على فعلة له على الميتة التي هي الاذلال
عند الاطعام والجمع جزي كقري سميت بذلك لانها تجزئ عن القتل نهرو ولا يخالفه ما في العنسية وغيرها
كالعيني والبحرن قوله والجمع الجزى كاللحمة واللحى لان التنوين والالف واللام يتماقبان شيئاً
واعلم ان الجزية تجب باول المحول على المرح عندنا وعند الشافعي وبعض مشايخنا باخره وانما
تؤخذ مقسمة على الشهور وتخفيفاً ويؤيد ما قاله بعض المشايخ اعتبارهم صفة الغنى والفقر في آخر
المحول قال المقدسي في رسالة الجوالي وينبغي أن يجعل اصل الوجوب ابتداء المحول ووجوب الاداء في
آخره قال الجوى فعلى هذا يكون الخلاف لفظياً ثم قال والمراد من وجوبها اول العام انها تجب بدخوله
وجوباً موسماً كدخول وقت الصلاة فان أدى أول الوقت سقط عنه واجب وانما قلنا هذا توفيقاً بين
قوله تجب باول العام وبين قوله تقسط على الاشهر (قوله لا يعدل عنها) أى عن الجزية الموضوعة
بالتراضى والصلى لانها تقرر بحسب ما يقع عليه الاتفاق عني ولان عليه السلام صالح أهل نجران
على النقي حلة النصف في صفرو والنصف في رجب والحلة ازار ورداء هو المختار ولا تسمى حلة حتى
تكون ثوبين وما في الهداية من أنه عليه السلام ما لم يبن نجران غير صحيح والصحيح ما ذكره نوح أفندي
اهل نجران فان نجران اسم أرض من حذى اليمن وكذا قوله على ألف ومائتي حلة غير صحيح والصحيح
على النقي حلة (قوله القادر على الكسب) حتى لو لم يعمل مع قدرته وجبت كمن عطش أرض الخراج
وفي الينابيع الغدير المعقل هو الذي يقدر على تحصيل الدراهم والدنانير أى وجهه كان وان لم يكن حرفة
قال في البحر وظاهر المختصر يغنيان القدرة على العمل في حق الفقير فقط وليس كذلك فلو حذف الفقير
لكان أولى ومنعه في النهر بأن لواقته صر على قوله وتوضع على المعقل لما أفاد اشتراط القدرة على العمل
في حق الغنى فالتعقبي ان القدرة في وسط الحال والغنى معلوم من قوله بعد لا تجب على زمن وقالوا لو كان
مريضاً كثر السنة أو نصفها لا تجب عليه ولو كان موسراً (قوله وقال الشافعي يوضع على كل حالم
دينار) لقوله عليه الصلاة والسلام لم أعزخه من كل حالم وحالمه دينار أو عدله ومذهبه ما نقول عن عمر
وعثمان وعلى والعجوبة متوافرون ولم ينكر عليهم أحد فصار اجماعاً وحديث معاذ في مال وقع عليه الصلح
بدليل وجوبه على الحاملة ولا جزية عليها وعدل الشيء بالفتح مثله من خلاف جنسه وبالكسر مثله من
جنسه عيني وباب ضرب وكان الظاهر ابدال قوله بدليل وجوبه على الحاملة بقوله بدليل ذكر الحاملة
(قوله واعلم ان المعتمد في الغنى والفقراء اثرا السنة) مخالف لما في الفتح حيث قال ويعتبر وجود هذه
الصفات في آخر السنة قال في البحر وينبغي اعتبارها في أولها لانه وقت الوجوب وأقول انما اعتبروا
وجودها في آخرها لانه وقت وجوب الاداء ومن ثم قالوا لو كان في أكثر السنة غنياً أخذ منه جزية الاغنياء
أو فقيراً أخذ منه جزية الفقراء ولو اعتبر الاول لوجب اذا كان غنياً في أولها فقيراً في أكثرها جزية الاغنياء
وليس كذلك واعلم ان ما أورده في النهر على اعتبار الاول مشترك الا انما اذ هو وارد أيضاً على اعتبار
الآخر لاقتضائه وجوب جزية الاغنياء اذا كان غنياً في آخرها فقيراً في أولها فكان ما ذكره الشارح من
اعتبار أكثر السنة بقطع النظر عن الاول والاخر أحسن (قوله والغنى من تلك عشرة آلاف الخ) قاله
السكرنجي وهو أحسن الاقوال وعليه الاعتماد بحسب ما اعتبر ابو جعفر العرف در عن التواريخ
وفي الشرح لامية عن الاختيار هو المختار ونقل الشافعي عن المحيط انه الأصح (قوله ومجوسى) ولوعربياً
در ما في البخارى لم يأخذ عمر المجوسى الجزية حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أنه عليه الصلاة والسلام
أخذها من مجوس هجر نهر وهجر بفتحين مجوسى عن النهاية وذكر في النهر ان أخذ الجزية من الزنادقة
يبنى على قبول توبتهم وقالوا ان جاء الزنديق قبل ان يؤخذ فارقان زنديق فتاب تقبل توبته وان بعد

(لا يعدل عنها والا) أى وان لم توضع
بالتراضى فانه (يوضع على الفقير
المعقل) وهو الصحيح القادر على
الكسب (في كل سنة اثنا عشر
درهما) يؤخذ منه في كل شهر درهم
(و) يوضع (على وسط الحال ضعفه)
وهو أربعة وعشرون درهماً وعلى
المعقل ضعفه وهو ثمانية وأربعون
درهماً وقال الشافعي يوضع على كل
حالم دينار وما يعدل الدينار والفقير
والغنى في ذلك سواء واعلم ان المعتمد
في الغنى والفقراء أكثر السنة فلو كان
غنياً في نصف المحول وفقيراً في النصف
يؤخذ منه جزية الوسط والغنى من تلك
عشرة آلاف درهم فصاعداً والوسط
من تلك مائتي درهم الى عشرة آلاف
والفقير من الكسب لا صلاح
من لا يملك من الكسب لا صلاح
معيشته كذا في شرح القادر
(وتوضع) الجزية (على كافي) يهودياً
كافاً أو نصرانياً من العرب وغيره (و)

على مجوسى

ما أخذ لا يقبل انتهى ونقل الجوى عن الفتاوى العنانية أن الزنديق الأصلي تؤخذ منه الجزية كما نقله
المقدسي في رسالة الجوى إلى انتهى وأفراد الجوى بالذكر لأنه ليس من أهل الكتاب على قول الأكثر فانهم
قوم من الوثنية قالوا بأصلين هما النور والظلمة يزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة ولهذا
لا تنكح نسائهم ولا تؤخذ من ذريتهم وإنما تؤخذ الجزية منهم لأنهم من البهيم لا لأنهم من أهل الكتاب جوى
عن البرجدي (قوله ودنى بجي) مجوز استرقاقه مجاز ضرب الجزية عليه درو الجي خلاف العربي
ولو فضيحا ولا عجمي من فيه عجمة أي عدم أفصاح ولو عربيا كما في المغرب وفي السراج الوثني ما كان
منقوشا في حائط الصنم اسم لما كان على صورة إنسان والصليب ما لا نقش فيه ولا صورة بحر (قوله
لا وثني عربي) ولا مرتد لثغاف كفرهما أمام شركو العرب فلأنه عليه السلام نسا بن أظهريهم والقرآن
نزل بلغتهم والمجزة في حقهم أظهر لا أنهم كانوا أعرف بهما وبوجوه الفصاحة فغلط عليهم قال تعالى
تقاتلونهم أويستون وأما المرتد فلأنه كفر بربه بعدما رأى محاسن الإسلام فلا يقبل من الفريقين
أهل الإسلام أو السيف وإذا ظهر عليهم فبأسوا بهم وذرايعهم في لانه عليه السلام كان يسترق ذراعي مشركي
العرب وأبكر استرق نساء بني حنيفة وصديانهم وكانوا مرتدين ومن لم يسلم من رجالهم من الفريقين قتل
ولا يسترق لما ذكرنا وكفر المرتد اغلظ من مشركي العرب ولهذا تحب نساء المرتدين وذرايعهم على الإسلام
ولا تحب نساء عبدة الأوثان وذرايعهم زيلعي ولعلنا أن يقول هذا منقوض بأهل الكتاب فانه غلط ففهم
بمعرفته عليه السلام معرفة عامة وقد قبل منهم الجزية واجيب بأن القياس يقتضي أن لا تقبل منهم الجزية
الأنه ترك بالكتاب وهو قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية جوى وفي العناية وترك القياس في
الكتاب العربي بـ قدماء من النص ولولا لدخل في عموم قوله عليه السلام يوم حين لو كان يجري على
عربي رقيق لكان اليوم وانما للإسلام أو السيف شربلاية فتحصل مما ذكرناه أن المراد بالعربي الذي لا يقبل
منه إلا الإسلام أو السيف هو الزجل البالغ إلا أن يكون كأي حال الجوى وفي نسبة القبول إلى
السيف مسامحة (قوله ولا على صبي الخ) ومثله المجنون والمعتوه جوى أي لا توضع على هؤلاء لأنها
خلف عن النصرة ولا تحب عليهم النصرة بالقتال ولو أدرك الصبي أو أفاق المجنون أو أفاق العبد أو أرا
المريض قبل وضعه أمام الجزية وضع عليهم وبعد الوضع لأن المعتبر أهليتهم وقت الوضع بخلاف
ما إذا أسير بعد الوضع حيث توضع عليه لانه أهل للجزية وانما سقطت عنه لجزه وقد زال شيعنا
الاختيار (قوله وامرأة) يستثنى بنو تغلب فانها تؤخذ من نسايم كما تؤخذ من رجالهم لأن ذلك وجب
بالصلح وينظر حكم الخنثى المشكل والظاهر وجوبها عليه لانه يعامل بالاضرحوى وأقول يعكز عليه
ما سبق في باب المرتدين من جعلهم الخنثى كالأنثى حتى قالوا لا يقتل لوارتد نهر (قوله ولا مكاتب) قلت
وكذا ابن أم أولد جوى (قوله ولا زمن) ازمانة عدم بعض أعضائه أو تعطيل قواه شربلاية عن
البحر (قوله غير معقل) يلحق به المكاتب إذا لم يفضل من كسبه شيء جوى عن المفتاح (قوله وراهب
لا يخالط) ازراهب عابد النصارى وسمى بالراهب لانه يجتمع عن تناول الأغذية فيهنز ويدق جوى عن
البرجدي (قوله توضع عليه إذا كان يقدر) جزم به في الاختيار والجوهرة شربلاية وفي البرجدي
عن قاضيان تؤخذ الجزية من الراهب والقسيس في ظاهر الرواية وعن محمد لا تؤخذ انتهى فعلى هذا
ما ذكره المصنف خلاف ظاهر الرواية جوى (قوله وتسقط بالإسلام) بأن أسلم بعد ما أتت السنة لقوله
عليه السلام من أسلم فلا جزية عليه وانما يسقط الرق به لانه تعالى به حق معين فلا يعطى به وفي الحانية
ولو عي أو صار مقعدا أو زمننا أو شيخا لا يقدر على العمل أو فقيرا لا يقدر على شيء أو أسلم وقد بقي عليه شيء
منها يسقط ذلك الباقي وفي الخلاصة لو عمل الجزية لسنتين ثم أسلم ترد عليه جزية سنة واحدة ولو أدى
الجزية في أول السنة ثم أسلم فيها لا يرد عليه شيء منها وهذا قول من يقول بوجوب الجزية أول السنة وهو
الصحيح نهر وقوله بأن أسلم بعد ما أتت السنة لا لا احترازا عما لو أسلم قبل تمامها بل ليتصوره وطها ذهي

ووثني جوى لا وثني (عربي ولا) على
مرتد ولا على (صبي ولا) على (امرأة)
مطاعسا أو مدبرة أو مكاتب
أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتب (لا زمن)
(ولا على) (عبد ومكاتب ولا)
(ولا أعبي ولا) (فغير غير معقل ولا)
(راهب لا يخالط) وكذا المفلوج والشيخ
الكبير وقال الشافعي لا توضع على
وثني بجي وتوضع على فقير غير الصبي
وعن أبي يوسف أنها تحب على غير الصبي
إذا كان ذمالا وهو والمرأة والزمن
والأعبي والمفلوج والشيخ الكبير
في شرح القدرى قوله وراهب أى
لا توضع على راهب لا يخالط الناس
مطاعسا أو مدبرة أو مكاتب على العمل
توضع عليه إذا كان يقدر على قوله
وهو قول أبي يوسف وانما يسقطه فهو
لا يخالط الناس لانه لو خالطهم أى لو
وغيره سواء (وتسقط بالاسلام) أى لو
أسلم من عليه الجزية قبل أن تؤخذ منه
تسقط عنه مطاعسا وقال الشافعي أن
أسلم بعد كمال السنة لم تسقط وإن أسلم
قبل كمال السنة فله فيه وجهان
(والنكاح) أى وتسقط الجزية بتكرار
السنة

قبل التمام لم تجب قيداً بحجزة لان الديون والمخرج والاجرة لا تسقط بالاسلام والموت انفاساً واختلف
 في سقوط المخرج بالتدخل فعند الامام يسقط وعندهما لا وقبل التدخل فيه بالاتفاق كالمشركي عن
 البحر وينبغي ترجيح الاول لانه عقوبة بخلاف العشرين عن البحر (قوله بان مرت عليه سنون ولم يؤدها)
 خلاف الاصح في المراد من التكرار قال في النهر وهو بدخول السنة الثانية على الاصح لان العقوبات
 اذا اجتمعت تدخلت ويدلك على انها عقوبة انها تؤخذ منه على وجه الازلال ولهذا لو بعث بها على يد وكيله
 لا يمكن من ذلك على الاصح بل يكلف ان يأتي بها بنفسه فيعطى واقفاً والقباض قاعداً ويقول له اعط
 الجزية يا ذمي أو يا نصراني يا يهودي يا عدو الله وفي شرح الطحاوي يصفه ولا يقول يا كافر ويأثم به ان
 آذاه دروغه وأقول اذا كان الانتم معللاً بالزيادة في قوله يا كافر في صفة بالاولى وهذا وان صرح به
 في البحر بنص وفي بعض الكتب انه يصفع في عنقه لكن ذكر في الكلام على قول المصنف ويميز
 الذي الخ مانصه واذا وجب التمييز وجب ما فيه صفار لا اعزاز لان اذلالهم لازم بغیر اذى من ضرب أو صفع
 بلا سبب يكون منه الخ (قوله وهي معبد النصارى) في البحر عن البناء يقال كنيسة اليهود والنصارى
 لمعبدهم وكذا البيعة في الاصل ثم غلب استعمال الكنيسة لمعبد اليهود والبيعة لمعبد النصارى وفي الفتح
 وفي ديار مصر لا يستعمل لفظ البيعة بل الكنيسة لمعبد القرين ولفظ المدير للنصارى خاصة والبيعة بكسر
 الباء والصومعة كالكنيسة لانها تبنى للتحلل للعبادة بخلاف موضع الصلاة في البيت لانه تبع للسكنى
 والصومعة تبنى برأس طويل ليعبد فيها بالانقطاع عن الناس ويمنعون من احدث بيت النار انتهى
 ومن الاحداث نقلها من مكان الى آخر نهرا لانه احدث في ذلك الموضع ويمنعون من بيع الخمر والخزير
 وضرب الناقوس خارج الكنيسة زيلبي وما في النهر من انهم يمنعون من الفواحش التي يجوز ونها في دينهم
 قال شيخنا لعله لا يجوز ونها ثم رأيت بخط المحوى يمنعون من الفواحش التي يجرمونها وهو مؤيد لما ذكره
 شيخنا واعلم ان ما سبق عن الزيلبي من تقييد المنع عن ضرب الناقوس بكونه خارج الكنيسة يفيد انهم
 لا يمنعون منه داخلها واطلاق المنع خارجها شامل لما لو كان في البيت وبه صرح في الحاشية ويمنعون
 من اخراج الصليب ولو في يوم العيد خلافاً لابي يوسف في يوم العيد ويمنعون من رفع اصواتهم بقراءة
 الزبور ان كان فيه اظهار الشرك والافلا وحاصل ما نقله السيد المحوى عن قاضيخان انهم يمنعون من
 هذه الاشياء في مصر وفنائها قال والناقوس لهم كالاذان لنا فيقع به اظهار الشرك (قوله وهي معبد
 اليهود) اي في الاستعمال والافه في الاصل تطلق على معبد كل منهما كالبيعة كما سبق عن البناء
 ثم ظهران ما ذكره في البناء قول بل حكاية البرجندي بقيل بعد ان صدر بما مقتضاه ان تكون تسمية
 معبد النصارى بالبيعة كمعبد اليهود بالكنيسة تسمية حقيقية وحينئذ فيبقى كلام الشارح على
 ظاهره المتبادر ونصه على ما نقله المحوى البيعة في الاصل فعلة من البيع سمي بها معبد النصارى اذ فيها
 تقع العبادة التي هي بيع الدنيا بالآخرة والكنيسة فعلة من الكسب بمعنى الستر سمي بها معبد اليهود
 لانهم يستترون فيها من الناس ولا يخاطونهم وقيل يستعمل كل منهما في الاخر وقيل البيعة مطلق
 المعبد وكذلك الكنيسة لكن كثر استعمال الاولى في معبد النصارى والثانية في معبد اليهود اه
 (قوله ولا في القرى) وهو المختار بجزر عن الفتح والخلاف في غير جزيرة العرب اما هي فيمنعون من قراها
 ايضا فبحر لا يجتمع دينان في جزيرة العرب نهري قيل انما سميت أرض العرب بالجزيرة لان بحر فارس وبحر
 الحبش ودجلة والفرات قد احاطت بها غناية وبحر فارس بقرب البصرة (قوله ويعاد المنهدم) لان
 الامام لما أقرهم وقد علم ان الابنية لا تبنى فقد عهد اليهم بالعادة وفيه ايعاء الى ان الزيادة عليه لا تجوز وبه
 صرح في الحاشية وغيرها قال في عقد الفرائد يؤخذ من هذا انهم لا يبنون ما كان بالبن بالآجر ولا ما كان
 بالآجر بالحجر ولا ما كان بالحجر يد وخشب النخل بالنقي والساج ولا يباضا لم يكن ولم أجد في شيء من الكتب
 ان لا تعاد الابنية الا بالقبض الاول وكون ذلك مفهوماً لاعادة شرعاً ولغة غير ظاهر هندي قال في النهر ومقتضى

اي بان مرت عليه سنون ولم يؤدها
 تدخلت وقال لا يؤخذ ذلك كل سنة
 وبه أخذ الشافعي (والموت) أي
 تسقط الجزية بالموت مطلقاً سواء
 كان بعد مضي السنة أو النصف
 وعند الشافعي لا تسقط (ولا تحدث
 بيعة) وهي معبد اليهود (في دارنا) مطلقاً
 وهي معبد اليهود ولا في القرى وروى
 أي لا في حنيفة انهم لا يمنعون عن
 احداثها في القرى (و) لكن (جاد)
 البيعة (المنهدم) والكنيسة المنهدم
 ايضاً وانما ذكر الصفة لان البناء في
 البيعة للثقل لا للتأنيث

النظران النقض الأول حيث وجد كافيا للبناء الأول لا يعدل عنه إلى آله جديدة إذ لا شك في زيادة الثاني على الأول حيث تدور بقى ما لو هدمت بغير وجه شرعي فنقل السبكي الاجماع على انها لا تعاد قال في الاشباه ويستنبط منه انها اذا فعلت ولو بغير وجه شرعي لا تفتح انتهى وفيه نظر لا يخفى ولم يبين وجه النظر والفرق بين اعادة المنهدم وعدم اعادة المهدوم هو ان في هدم القديم استعادة اختلاف الرواية فاذا وقع فقد صادف الجواز على رواية فيتفرع عليها عدم اعادتها المسافيه من بقاء فحولية أهل الاسلام واما اعادة ما نهضم ففرقة على عامة الروايات من عدم التعرض لها اذا كانت موجودة قبل الفتح كذا ذكره شيخنا واعلم ان ما سبق عن النهر من لزوم الزيادة على الأول اذا عدلوا عن النقض الأول فيه نظر (قوله ويزن الذي الخ) واختلف في سكاكهم بيننا في مصر والمعمد الجواز في محلة خاصة كذا في الاشباه وأقره مصنف التنوير وغيره لسكن رده شيخ الاسلام جواز زاده وذكرا ان المراد بالمنع ان يكون لهم في مصر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة كمنعة المسلمين فاما سكاكهم بينهم وهم مقهورون فلا منع در وجوى على الاشباه مع انه هنا نقل ما ذكره في الاشباه وأقره تبع الشيخه الشيخ حسن واعلم انه يشترط مجواز سكاكهم بين المسلمين عدم تقليل الجماعة تنوير فان لم ذلك أمر واما الاعتزال عنهم والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون انتهى وذكره انه اذا اشترى دارا يجير على بيعها من المسلم قال في الدر وقيل لا يجير الا اذا كثر وا (تمت) في جواز تسميتهم باسماء المسلمين كابي بكر ونحوه تفصيل ذكره ابن القيم رحمه الله تعالى فقسم يختص بالمسلمين وقسم يختص بالكفار وقسم مشترك فالأول كعمد وأجدواي بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير فهذا النوع لا يمكنون من التسمية به والثاني كجرجس وبطرس ويوحنا ونحوها فلا يمنعون منه ولا يجوز للمسلمين التسمية بذلك المسافيه من المشابهة والنوع الثالث كيجي وعيسى وابوب وداود وسليمان وزيد وعمر وعبد الله وعطية وسلام ونحوها فهذا لا يمنع منه أهل الذمة ولا المسلمون فان قيل فكيف تمنعونهم من التسمية باسماء المسلمين وتمكنونهم من التسمية باسماء الانبياء كيجي وعيسى وداود وسليمان وابراهيم ويوسف ويعقوب قلت لان هذه الاسماء كثر اشتراكها بين الكفار والمسلمين بخلاف اسماء الصحابة واسم نبينا عليه الصلاة والسلام فانها مختصة فلا يمكن أهل الذمة من التسمية بها انتهى (قوله في الزى) في المصباح الزى بالكسر الهيشة وقال النووي في شرح مسلم بفتح الزاى وكسرها وتشديد اليا ويحب ان يميزناؤهم عن نساثنائى الطرقات والحمامات ويجعل على دورهم علامة كيلا يقف عليها سائل فيدعولهم بالمغفرة لان فيه اهانة المسلم في نفس الامر حيث يدعوا الى عدو الله بل مجرد وقوف المسلم على باب أهل الكفر ذل واهانة فضلا عن الدعا لهم قلت ويستعادمه قبح ما يفعله سؤال زماننا من الوقوف بين ايديهم بغاية الذلة يدعون لهم ويستعطون منهم بل قد وقع في زماننا ممن ينسب للعلم والفضل مدحتهم بالقصائد حموى (قوله فلا يلبس رداء) وكذا يمنع من القعود حال قيام المسلم ولو قام له المسلم تعظيما له أو لغناه كرهوا ان اطعمه في الاسلام فلا بأس به وجزم الطرطوسي بانه ان قام تعظيما لذاته وما هو عليه كفر ولا شك في منع استكتابهم وادخالهم في المباهرة التي يكونون بها معظمين عند المسلمين نهرا لان ما لى الكتابة قبول قولهم وفيه تشترط العدالة ودليله نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين وقوله تعالى ومن يتولهم منهم فانه منهم وقد افرد هذه المسئلة بعض ائمتنا برسالة برهن فيها على حرمة استكتابهم من الكتاب والسنة (قوله ولا قلنسوة) فيمنعون من لبس القلائس الصغار وانما تكون طويلة من كراس مصبوغة بالسواد ضربة مبطنة واذا لبس قميصا كان ذيله قصيرا وجب عليه على صدره نهرا عن التتارخانية وفي التنوير وشرحه وينع من لبس العمامة ولوزرقاء أو صفراء على الصواب الخ ويجب تمييزهم في النعال فيلبسون المكعبات الخشنة الفاسدة اللون بحجر (قوله ويمنعون عن لباس يختص به أهل العلم الخ) قلت المجال الآن على خلاف ما ذكره وصافي مصر فيلبسون الثياب الفاخرة النفيسة التي لا يلبسها أهل علماء المسلمين

(وعبر الذي غافى الزى) أى اللباس
فلا يلبس رداء ودرعا ولا قلنسوة مثل
قلنسوتنا ولا خفافا مثل خفافنا
ويمنعون عن لباس يختص به أهل
العلم والزهد

ولا يميزون في الحمايات عن المسلمين بشئ من العلامات ويتعاطون المناصب الجلييلة كصرافة الدوان وضبط أموال البلدان الدوانية حتى انه يحصل منهم للفلاحين غاية الازلال والآهانة جوى وفي البحر واختار في فتح القدير بحثا أنه اذا استعمل على المسلمين حل للامام قتله (قوله ويميز في المركب) اختار المتأخرون انهم لا يركبون أصلا الا اذا خرجوا الى قرية أو نحوها أو كان مريضا وحاصله الضرورة فيركب ثم ينزل في مجامع المسلمين اذا مر بهم كذا في الفتح وفي المجمع وهو الاصح واستثنى في الذخيرة من منع الخيل ما لو دعت الحاجة الى ذلك بان استعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين لكنه يركب في هذه الحالة بكاف لا يبرج كما قال بعضهم نهر (قوله فيركب حمارا أو بغلا) فيه نظرا لا يصح تقريره على الاستثناء اللهم الا ان يقال الاستثناء منقطع بمعنى لكن الاستدراكية جوى وأقول عدم صحة التفرع يبقى على ما فهمه من ان الاستثناء من منع ركوب الخيل وليس كذلك فيجعل الاستثناء من المنع من الركوب مطلقا واعلم ان لفظة اللهم يستعمل عقبه الا اذا كان المستثنى عز برانادرا ايذانا بانه بلغ في الندرة حدا الشذوذ غناية (قوله الكسبيج) بضم الكاف وسكون السين المهملة وكسر التاء المثناة شيخنا عن الواني (قوله وهو خيط غليظ الخ) نقل المحوى عن البرجندي عن الفتاوى المنصورية ما يقتضي ان الكسبيج ما يكون علامة على الكفر مطلقا لا خصوص ما ذكره الشارح ونصه المختار في كسبيجات النصارى قلن سوداء مضرية من لبادوزنار من صوف (قوله وهو فارسي معرب) يعني الكسبيج ولو ذكره اقبل قوله دون الزنار لكان أولى (قوله كالا كف) بفتحين مثل حمار وحمر كذا في المصباح وفي المفتاح بفتح الهمة جمع كاف وفيه نظر جوى (قوله ولو قال سرجا أو كالا كاف لكان اصوب) يعني لو قال سرجا كالا كاف أو سرجا كالا كاف لكان اصوب محمول المناسبة بين المشبه والمشبه به جوى يقال كاف الحمار وكافه والمجمع كاف ويقال اكفت الحمار وأوكفته أي شددت عليه الا كاف شيخنا عن المصباح (قوله ولا ينتقض عهده بالاباء) قيد بالاباء لانه لو امتنع من قبوله انتقض عهده نهر عن الفتح قال خسرو وفيه اشكال لان معنى الامتناع عن الجزية التصريح بعدم ادائها كان يقول لا اعطى الجزية وهو ظاهر في انه ينافي بقاء الالتزام اللهم الا ان يراد بالامتناع تأخيرها والنعل في ادائها ولا يخفى بعده انتهى وأقول انما يكون الامتناع منافيا للالتزام لو لم يجبر على الاداء وهو عليه مجبر وحينئذ لم يؤثر امتناعه في الالتزام جوى لانها صارت دينيا في ذمته فيجب كسائر الديون ونقل عن الوراجية من كتاب الزكاة ما نصه واذا امتنعوا عن اداء الجزية يقاتلون لانهم في الابتداء يقاتلون اذا امتنعوا عن القبول وكذا في الانتهاء (قوله وقيل مسلم) لان القصاص منه يستوفي وكذا لا ينتقض عهده باقتنا مسلم عن دينه أو بقطع الطريق نهر وانظر ما فائدة بقاء عهده بعد الاقتصاص منه ويكر ان يقال تظهر فيما اذا عاوى المقتول وفي حق اولاده الصغار جوى قلت وتظهر أيضا فيما تركه من المال حيث لا يكون فيثا (قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم) لانه كفر من الدمى كما هو ردة من المسلم والكفر المقارن لعقد الذمة لا يمنع في الابتداء ما ولى ان لا يرفعه في حالة البقاء كذا لا ينتقض عهده بالقول بخلاف امان المحربي فانه ينتقض بالقول بجرع المحيط قال في النهر وبشكل عليه ما قدمناه من انه لو امتنع من قبول الجزية انتقض عهده وليس ذلك الا بالقول قال العيني واختار في السب ان يقتل وتبعه ابن الهمام قلت وبداقتي شيخنا الخير الرملي ثم رايت في معر وضات المفتي أبي السعود انه ورد امر ساء اني بالعمل بقول أئمتنا القائلين بقتله اذا ظهر انه معتاده وبه أفتي ويؤيده ان ابن كمال باشا ذكر ان الحق انه يقتل عندنا اذا اعلن بشتمه عليه الصلاة والسلام ولو امر ألسا و دان عمر بن عدى لما سمع عصاه بنت مروان تؤذى النبي عليه الصلاة والسلام قتلها ليلادحه عليه السلام على ذلك در وجوى وفي الذخيرة ان ذكره بسوء يعتقده ويتدين به بان قال انه ليس برسول أو قتل اليهود بغير حق أو نسب به الى الكذب فعند بعض الأئمة لا ينتقض عهده

(و) يميز في المركب والبرج فلا يركب خيلا (الاعند حاجتنا الى الاستمانة في الحرب فيركب حمارا أو بغلا أو نحوه) ولا يعمل بالصلاح ويظهر الكسبيج وهو خيط غليظ من الصوف بقدر الاصبح يشده الذي فوق ثيابه دون الزنار المتخذ من الابريسم وهو فارسي معرب (ويركب سرجا كالا كف) جمع كاف الحمار وهو مع سروج ولوقال سرجا أو كالا كاف لكان اصوب (ولا ينتقض عهده بالاباء) أي بالامتناع (عن) اداء الجزية والزمي بمسلة وقل مسلم وسب الذي عليه السلام بل ينتقض بالحقاق ثمة (وقال الشافعي ينتقض بسب النبي عليه السلام)

اما اذا كره بما لا يعتقده ولا يتدين به كما لو نسبته الى الزنى او طعن في نسبه ينتقض شيخ شاهين واذا طعن
الذمي في دين الاسلام طعننا ظاهر اجاز قتلته لان العهد معقود معه على ان لا يطعن فاذا طعن فقد نكث
العهد وخرج من الذمة جوى (قوله وبالغلبة على موضع الحراب) ولو جعل نفسه طليعة للشركين
قتل ففتح من نكاح المشرك وقال هناك عهد لا ينتقض بدلالته على عورات المسلمين ونحوه في المحيط
والطليعة واحدة الطلائع وهم الذين يبعثون ليطلعوا على اخبار العدو وكذا في المغرب فيحمل الاقل على
ما اذا بعثوه لذلك والثاني على ما اذا لم يبعثوه نهر (قوله وصار كالمريد) في حل قتله ودفع ماله لورثته
لانه التحق بالاموات بتباين الدارين والمال الذي لمحق به دار الحرب يكون فينا وليس لورثته ان يأخذوه
كالمريد بخلاف ما اذا رجع الى دار الاسلام بعدما لمحق دار الحرب واخذ شيئا من ماله ولمحق به دار الحرب
حيث يكون لورثته ان يأخذوه لانه حين التحق به دار الحرب ملكوه فلما ملك القديم ان يأخذ ماله مجانا
او بعوض على ما يئاز يلبي (قوله الا انه لو اسرى بسرق) بخلاف المرتد فانه يقتل وهذه المسئلة
احدى مسئلتين ذكرهما في التنوير وشرحه والثانية لا يجبر على قبول الذمة والمريد يجبر على الاسلام
(قوله من تغلب) بمثناة فهمة ولام مكسورة نسبة الى بنى تغلب بن وائل بن ربيعة قوم تنصر وا
في الجاهلية وسكنوا بقرب الروم نهر (قوله ضعف زكاتنا) بذلك صالحهم همر بن الخطاب وأشار
الى ان المأخوذ منهم وان كان جزية لا يرعى فيه شرائطها من وصف الصغار وتقبل من النائب بل
شرائط الزكاة واسبابها لان الصلح وقع كذلك ولهذا أخذ من المرأة لاهيتها بخلاف الصبي والمجنون
حيث لا يؤخذ من مواشيهم وأموالهم بخلاف اراضيهم واذا كان كذلك فيأخذ الساعي من غنمهم السائمة
من كل أربعين شاة شاتين ومن كل مائة وعشرين أربع شياه وعلى هذا في الابل والبقر نهر ولا تنهى في بقية
أموالهم ورقيقهم كافي الاتقاني يعني اذ لم يمرروا على العاشر اما اذ مرروا على العاشر فانه يأخذ منهم ضعف
ما يؤخذ من المسلمين جوى (قوله وقال زفر لا يؤخذ من نسايتهم) لانه جزية في الحقيقة على ما قال
عمر هذه جزية فسموها كيف شئتم ولا جزية على النساء ولنا ان عمر صالحهم على ضعف الزكاة والزكاة
تجب على الذنوان فكذا ضعفها ز يلبي (قوله لانه لا يؤخذ من الصبي والصبيبة) أى لا يؤخذ من
مواشيهم وأموالهم بخلاف اراضيهم نهر لان الزكاة لا تجب فكذا المضاعفة بخلاف المرأة فانها أهل
للو جوب درر وكذا لا يؤخذ من فقرائهم جوى عن الاختيار ومثل الصبي والصبيبة المجنون والمعتوه
(قوله أى اذا اعتق القرشي عبدا كافرا) يؤخذ منه الجزية والخراج وقوله عليه السلام مولى القوم منهم
انما يعمل به في حق الصدقة فيجعل مولى الهاشمي كالمهاشمي في هذا الحكم لان المحرمات ثبتت بالشبهات
درر فان قلت لو كانت المحرمات ثبتت بالشبهات لمحرمت الصدقة على مولى الغني قلت الغني أهل للصدقة
في الجملة بدليل انه لو كان عاملا عليها اعطى كفايته منها بخلاف الهاشمي نهر (قوله خلافا زفر) لقوله
عليه السلام ان مولى القوم منهم ولنا انه لو لمحق بالمولى هنا كان تخفيفا اذا التضعيف اخذ لانه ليس فيه
وصف الصغار والمولى لا يلحق بالاصل في التخفيف وورد الحديث على خلاف القياس في حرمة الصدقة
فلا يلحق به ما ليس بعنه عني الا ترى ان الجزية توضع على مولى المسلم اذا كان كافرا ولو لمحق فيه لموضع
عليه ز يلبي أى لو لمحق في التخفيف (قوله وهدية أهل الحرب) وانما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا
لدين لا لادبار عن الجوهره وهذا احداقوال حكاه في النهرا علم ان بيوت مال المسلمين أربعة لكل
خزانه ومصرف الاول ما ذكره المصنف ومن جملة هذا النوع ما يأخذ العاشر من أهل الحرب وأهل
الذمة اذ مر واعليه ومال أهل نجران وما صوغ عليه أهل الحرب على ترك القتال قبل نزول العسكر
ساحتهم كل ذلك يصرف الى مصالح المسلمين الثاني الزكاة والعشر ومصرفهما من يجوز صرف الزكاة
اليه الثالث خمس المعادن والغنائم والركاز ومصرفه ما ذكر في قوله تعالى فان لله خمسة الآية والرابع
اللقطات والتركات التي لا وارث لها ودية مقتول لا ولى له وقوله في النهرو ومنه تركة أهل الذمة

(وبالعامة على موضع الحراب وصار)
بعدها (كالمريد) لانه لو اسرى بسرق
بخلاف المرتد (ويؤخذ من) أموال
تغلب وتغلبه بالغني ضعف زكاتنا
وقال زفر لا يؤخذ من نسايتهم أيضا
وهو قول الشافعي وانما قيد بالبالغ
لانه لا يؤخذ من الصبي والصبيبة
(ومولا كولى القرشي) أى اذا اعتق
القرشي عبدا كافرا يؤخذ منه
ولا يقرب حاله بحال مولا فكذا معتق
التغلي يؤخذ منه الجزية اذا كان
كافرا ولا يضاعف عليه خلافا زفر
ولما بين على من وجب هذا
اراد ان يبين المصارف فقال (واخراج
والجزية ومال المصارف وهدية أهل
الحرب) الى الامام (وما اخذنا منهم
بلا قال بصرف في مصالحنا

كما في الظهيرة محمول على ما اذا لم يكن لما وارث جوى ومصرفه اللقيط، لفقير والفقراء الذين لا اولياء لهم يعطون منه نفقتهم وأدويتهم وكفنتهم وعقل جنائيتهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ويستقرض من بعضها البعض عند الحاجة اليه ثم يرد اذا حصل الا ان يكون ماصرف من الصدقات أو خمس الغنائم على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد شيئا لانهم مستحقون للصدقات بالعتق وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق زبلي وغيره وفي البحر ليس للذي شئ من بيت مان المسلمين الا ان يكاديه لك فيعطيه قدر ما يسد جوعته انتهى قال في الشربلية وكذا في المحاوي القدسي لكن نقل المحوى عن المفتاح معزيا الى شرح القدوري للزاهدي لو انفق الامام على فقير ذي من بيت المال حاز ولم يقيده بخوف الهلاك واقول يمكن حمل ما في البحر والمحاوي القدسي على الوجوب (قوله كسد الثغور أى تحصينها بالرجال والعدة والذخيرة جوى (قوله والجسر عام) لانه قد يكون بالخشب وقد يكون بالتراب والقنطرة لا تكون الا بالمحجور وبهذا يظهر فساد قول قراحصارى انه ما تراد فان والجسر يفتح النجيم وكسرها جوى (قوله وكفاية القضاة) هذا بحسب زمانهم اما كفاية القضاة واعوانهم في زماننا فاسراف وظلم فليراجع المحاوي القدسي والمحاوي للزاهدي ويجب على الناس ان يعطوا كفاية الفقهاء والمحتسبين وكل من يتفرغ للدين لانه انقطع حقهم في بيت المال فلوا شغلوا بالسكس لم يتفرغوا للتعليم فيظهر الجهل بين الناس بخلاف امام المسجد والمؤذن كذا بخط المحوى (قوله والعلماء) جمع عامل وهو الذي يأخذ الصدقات ويدخل فيه كل من يعمل للمسلمين كالكتاب عند القضاة والرقباء على السواحل وشهود القسمة على ما وجدته بخط المحوى والذي بخط الشيخ شاهين شهود القيمة وذكر ما نصه أى اذا اختلفوا في القيمة أو شهدوا بالقيمة من غير اختلاف اهـ (قوله والعلماء) عطف عام على خاص وفي المفتاح عطف العلماء على القضاة لان القاضي ربما لا يكون عالما بكفاية زماننا وقال البرجندي والعلماء هم أصحاب التفسير والفقه والحديث والظاهر ان المراد العلوم الشرعية فيشمل النحو والصرف وغيرهما جوى زاد في التجنيس والمتعلمين قال في الفتح وبهذا تدخل طلبة العلم وفي حطرا الحانية سئل الرازي عن بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب قال لا الا ان يكون عالما وقاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه والقرآن قال في البحر فيحمل ما في التجنيس على ما اذا فرغ نفسه لذلك بان يصرف غالب أوقاته في العلم ودخل المفتي وبه صرح في المحيط وفي مسائل الفتاوى لكل قارى في كل سنة ما شاد ينار وألف درهم ان أخذها في الدنيا والا يأخذها في الآخرة قلت ينظر ما معني أخذها في الآخرة جوى وفي المحاوي المراد بالمحافظ في حديث محافظ القرآن ما شاد ينار هو المفتي اليوم در (قوله وذرا ريم) لان نفقة الذراري على الآباء فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا الى الاكتساب بغير (قوله أى ذراري المقاتلة) مثله في شرح باكير وقال العيني الظاهر ان ضمير ذراريهم يرجع الى الكل لان التعليل في المقاتلة موجود في الكل ونحوه في شرح القراحصارى واعلم ان صاحب البحر ذكر ان الضمير في الذراري يرجع للكل من القضاة والعلماء والمقاتلة لان العلة تشمل الكل كما ذكره مكين وتبعه في العز ولمسكين في الدر وهو سبق قلم ثمان ظاهر المتون ان الذراري يعطون بعد موت آباءهم كما يعطون في حياتهم وتعليل المشايخ يدل على أنه مخصوص بحياة آباءهم ولم أر نقلا صريحا في الاعطاء بعد موت آباءهم حالة الصغر بغير (قوله كعمارة المساجد) افاد بالتمثيل أنه يصرف أيضا هذا النوع لنحو الكراع والسلاح والعدة للعدو وحفر انهار العامة وبناء المساجد والنفقة عليها ذكره قاضيان فاذا ان من المصالح بناء المساجد والصرف على اقامة شعائرها من وظائف الامامة والاذان ونحوهما بغير (تنبيه) عمارة الكعبة المشرفة ونفقتها من جملة مصرف البيت الاول من بيوت المال لان مصرفه مصالح المسلمين ومن معظمها عمارة الكعبة المشرفة وفي الظهيرة يجوز صرف الخراج الى نفقة الكعبة انتهى وأقول انما يتيم هذا بالنسبة الى المجزية والخراج ان لو أخذنا على الوجه الشرعي لان أخذنا المجزية والخراج الا على خلاف ما ورد به الشرع

كسد الثغور) جمع ثغر وهو موضع الخفاقة من العدو (وبناء القناطر والجسور) والقنطرة ما تبني على الماء للمرور والجسر عام (وكفاية القضاة والعلماء والمقاتلة وذرا ريم) أى ذراري المقاتلة وانما قيد بقوله بلا قتال لان المأخوذ منهم بالقتال خمس خمس بين الغنمين كما مر وعلم ان الكاف في سد الثغور إشارة الى انه له مصرفا من كعمارة المساجد والرباطات ورم ما انتق من الانهار (ومن مات) من أهل العطاء (في نصف السنة

جوى (قوله حرم عن العطاء) لأنه صلة لا يملك قبل القبض كالمرأة إذا ماتت ولم تنفق مفروضة في ذمة الزوج زيلجى وفي فوائد صاحب المحيط المؤذن والامام اذا كان لها اوقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصلة وكذلك القاضى وقيل لا يسقط لانه كالأجرة درر وفي الاشياء جزم في البغية مختصرا لقنية بانه يورث بخلاف رزق القاضى ولو استوفى رزق سنة وعزل قبل استكمالها الاصح انه يجب الرذشرب لالية أى رذرزق مابق من السنة فعلى هذا التصحيح ينبغي اذامات أن يرد مابق بعينه من الرزق لباقي السنة انتهى والتقييد برد العين يشير الى أنه لو لم يكن باقيا لا يرد مثله وأعلم ان الرزق والعطاء متقاربان الا أن الفقهاء فرقوا بينهما فقيل الرزق ما يخرج للجندى كل شهر والعطاء ما يخرج له في السنة مرة أو مرتين وعن الحلواني العطاء كل سنة أو شهر والرزق يوما بيوم وفي شرح القدورى العطاء ما يصرف للقائلة والرزق ما يجعل لفقراء المسلمين اذا لم يكن في نواحيها جوى عن الريحندى معزى بالمغرب ونقل شيخنا عن القهستاقى ان الرزق بالكسرا سم من الرزق بالفتح مما ينفق به كفى القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء الجارى ذنبوا أو دينا وللنصيب ولما يصل الى الجوف ويتغذى به الخ (قوله يستحب صرف ذلك الى ورثته) لانه قد أوفى عنه فيصرف اليه ليكون اقرب الى الوفا زيلجى ووقع في بعض النسخ بدل يستحب يجب وهو خلاف الصواب شيخنا (قوله وأعلم أن اهل العطاء الخ) ويعطى بقدر الحاجة والفقرو الفضل (قوله والمدرس) يعنى مدرس المسجد امام مدرس المدرسة والامام والمؤذن اذا ماتوا في اثناء السنة أو عزلوا وقد باشر وامدة فانه لا يحرم جوى عن الطرسوسى والله أعلم

حرم عن العطاء وانما وضع المسئلة في نصف السنة لانه لو مات في آخر السنة يستحب صرف ذلك الى ورثته وأعلم ان اهل العطاء في زمانه القاضى والمدرس والمعتق (باب المرتدين) * كما ذكر لما فرغ من بيان أحكام الكفر الاصلى نرى في بيان أحكام الكفر ايعارضى

(باب المرتدين) *

المرتد لغة اراجيع وشرعا اراجيع عن دين الاسلام ووركنه اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وهو تصديق محمد عليه الصلاة والسلام في جميع ما جاء به عن الله مما علم بحجته ضرورة وهل هو فقط أو مع الاقرار قولار واكثر الحنفية على الشافى والمحققون على الاول والاقرار شرط لاجراء الاحكام الدينية بعد الاتفاق على أنه بعتقاده متى طوبى به أى به فان طوبى به فله كفره وكفر عنه اذا قال المصنف وفي الفتح من هرل بلطف كقرارتد وان لم يتقدمه للاستخفاف فهو ككفر العناد والكفر لغة السمر وشرعا تكذبه عليه السلام في شئ مما جاء به من الدين ضرورة والفاظه تعرف في الفتاوى بل افردت بالتأليف مع انه لا يعنى بالكفر شئ منها الا فيما اتفق المشايخ عليه قال في البحر وقد اذمت نفسى ان لا أفتى بشئ منهادر وفي المسابرة ولا اعتبار التعظيم المناسق للاستخفاف كفر الحنفية بالفاظ كثيرة وفعال تصدر من المتهم كمن لا يلتصق على الاستخفاف بالدين كالصلاة بلا وضوء ومنها ما نى الظهيرة دفع الى الفقير من المال التحرام شيئا برجوبه الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وامن المعطى كقرا جيعا عن رقال ابن وهبان وينبغي أن يكون كذلك لو أمر اجنبى غيرهما او المسئلة مقيدة بقيد الدين الاول ان تكون حرمة المتصدق به فطعية كما اذا تصدق بعين المكس اما اذا اخذ مائتين من رجل وتصدق بهما بعد خلطهما لا يكفر لانه قبل اداء الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام لعينه كذا في البرازية قال الشيخ عبد البر وهذا قول الامام لانه يرى الخط استهلاكا قول وعلى قول من لا يرى فينبغى ان لا كفر لشبهة الخلاف الشافى أن يكون الاخذ ما سانه حرام قاله الشيخ عبد البر ولم يعزه والظاهر ان اشتراط العلم في المعطى والمؤمن ايضا شيخنا عن اجابة السائل اختصار انفع الوسائل لصاحب النهر (قوله الكفر الاصلى) فيه أن الايمان أصل بحسب الفطرة والكفر عارض وحينئذ فامعنى كون الكفر اصليا جوى اعلم أن صاحب الفتاوى القيمة قال سمعت عن بعض الاكابر ان من قال موضع الا بر الشافى أو موضع الاجازة بسم الله مثل أن يقول له احدثا دخل أو اقوم أو اصعد أو اتقدم أو اسير وقال المستشار بسم الله يعنى به اذنتك فجا استاذنت كفر يعنى حيث وضع كلام الله موضع كلامه مهابة توجب اهانة وهذا تصوير مسئلة الاجازة

وأما تصوير مسئلة الامر فهو ان يقول صاحب الطعام لمن حضر بسم الله وهذه المسئلة كثيرة الوقوع وفي تكفيرهم حرج وانظروا من صنعهم انهم يتأذون مع المخاطب حيث لا يشافهونه بالامر ويتمكون بهذه السكامة مع احتمال تعلقه بالفعل المقدري كل بسم الله او ادخل بسم الله على ان متعلق البسملة في غالب الاحوال يكون محذوفاً فلا يقال للمصنف أو القارئ اذا قال بسم الله انه اراد وضع كلام الله موضع كلامه بل يقال تقديره اصنف أو اقرأ أو ابتدئ كلامي فلا ينبغي للفتي ان يعتمد على ظاهر هذا النقل لاسيما وهو مجهول الأصل وليس مسنداً الى من يتعين علينا تقليده فيجوز لنا تقييده وأما ما نقله البرازي عن مشايخ خوارزم من أن الكيال والوزان اذا قال بسم الله ووضعه مكان قوله واحد بكفر ففيه المناقشة المذكورة فانه لا يبعد أن يراد ابتداء العد كما يدل عليه البسملة المتعلقة بابتدئ أو ابتدائي أو ابتدأت فحينئذ يستغنى بهذا القدر عن قوله واحد فتدبر فانه يجاز في الكلام وليس على صاحبه شيء من الملام شيخنا عر شرح من لا على قارى على الالفاظ المكفرة للشيخ قاسم بن قطلوبغا قال وفي الشرح المذكور ان المزاج بالقرآن كفر وان وضع القرآن موضع كلام المتكلم كفر (قوله يعرض الاسلام على المرتد) فيه اشارة الى ان اليهودى لوتنصر او تجنس والنصراني لوتهود او تجنس لا يجبر على العود الى ما كان عليه لان الكفر كله مله واحدة جوى عن البرجندى اعلم انه يشترط لحدثة الردة العقل والجموع والطوع فلا تصح ردّة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها واما البلوغ والمذكورة فليسا بشرط بدائع وفي الاشياء لا تصح ردّة السكران الا الردّة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام فانه يقتل در وهو محمول على ما اذا سكر من بخطور (قوله رجلاً أو امرأة) في تناول اطلاق المصنف للمراء مع التعبير بالمرتد نظر اللهم الا ان يقال تساوله باعتبار ان كل حكم ورد في الذكور كان في الاناث الا ما استثنى جوى (قوله لانه مستحب) على الظاهر من المذهب خلافا لما يظهر من قوله يعرض الاسلام على المرتد فانه ظاهر في وجوبه نهر عن الفتح (قوله وتكشف شبهته) اذ عساه ان الردة كانت لشبهة اعترته نهر (قوله ويجبس) وجوباً وقيل ندباً (قوله ثلاثة ايام) يعرض عليه الاسلام في كل يوم كما في الحسانية وهذا ظاهر في وجوب الاظهار مع ان استحسنه مطلقاً انما هو رواية عن الامام وظاهر الرواية انه لا بد من طلبه ذلك نهر فان لم يطلبه لا يستحب ويقتل من ساعته الا اذا كان يرجى اسلامه بجرع البدائع فان قيل تقدير المدة بثلاثة ايام نصب للحكم بالرأى اوجب بأن هذا من قبيل اثبات الحكم بدلالة النص لان ورود النص في خيار البيع بثلاثة ايام وروديه لان التقدير بثلاثة ايام هناك انما كان لا أمل عناية (قوله فتأويل ما في المتن انه اذا استعمل للتفكر) فعلى هذا ما في الجامع الصغير لا يخالف ما ذكره المصنف وفي الزيلعي ما يخالفه حيث قال بعد ان عزال الجامع الصغير انه لم يذكر فيه الاهمال ففيه روايتان اه (قوله اذا استعمل) وظاهر المبسوط لوجوب فانه قال اذا طلب التأجيل كان على الامام ان يمهله وعن الامام الاستحباب مطلقاً بجر (قوله فان أسلم فهو المراد) أطلقه فعم ما لو تكررت منه الردة وكان عليه السلام يقبل ظاهراً الاسلام من المناقذين وعن أبي يوسف انه اذا تكررت منه الردة يقتل من غير عرض الاسلام عليه لانه مستحب بالدين زيلعي وقوله يقتل من غير عرض الاسلام محتمل ان يكون المراد يقتل ان لم يسلم ويحتمل ان يكون المراد وان أسلم ركلا الاحتمالين مخرج به اما الاول فقد نقل السيد المحوى عن النباية ان المرتد اذا تاب وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل أجله الامام ثلاثة ايام فان عاد الى الكفر رابعاً ثم طلب التأجيل فانه لا يؤجله فان أسلم والاقتل انتهى قال ومثله في مختصر المرحسي واما الثاني ففي الدر عن الحسانية ما يفيد قتله بلا توبة انتهى وأيضا بين النقلين فرق من جهة أخرى فبما في النباية ذكر ذلك فيما اذا ارتد رابعاً وفي الدر ذكره في الثالثة وما في الزيلعي يمكن تخريجه على كل منهما لانه لم يتعرض لذكر عدل اقتصر على ذكر تكرار الردة على ان التكرار يصدق بالمرّة الثانية (قوله فهو المراد) أشار به الى ان جزء الشرط محذوف جوى واعلم ان كل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا من

(يعرض الاسلام على المرتد) مطلقاً
سواء كان رجلاً أو عبداً رجلاً أو امرأة
لانه مستحب (وتكشف شبهته) التي
وقعت في أمر دينه (ويجبس ثلاثة ايام)
أي اذا أبي عن الاسلام بعد العرض وفي الجامع الصغير المرتد يعرض عليه الاسلام فان أبي قتل لا تفكر (فان أسلم) فهو المراد

والاقتل

تكررت منه الردة على ما مر أو سب نبياً من الانبياء فإنه يقتل حداً ولا تقبل توبته والمراد عدم قبول توبته
لصحة دمه وأما إسلامه بتوبته فصح من مناهي الشر بل لا يلو سب الله تعالى قبلت لأنه حق الله تعالى
والأول حق عبد لا يزول بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره كفر درر من فصل الجزية وكذا لو بغضه
بالقلب فتح وأشباه وفي فتاوى المصنف ومجيب الحماق الاستهزاء والاستخفاف به لتعلق حقه وقيل الكافر
بسبب عليه السلام يعامل معاملة المرتد كما في الشفاء وغيره كالنتف وهذا صريح في قبول توبته وكذا الكافر
بسبب الشيخين أو أحدهما لا تقبل توبته وهو المختار للفتوى وحزم به في الاشياء وهذا يقوى القول بعدم
قبول توبة من سب الرسول وكذا الكافر بسبب اعتقاده في السحر لا توبة له ولو امرأة في الأصح اسعياها
في الأرض بالفساد ذي يلبي ثم قال وكذا الكافر بسبب الزندقة لا توبة له وجعله في الفتح ظاهراً وإية
لكن في خطر الخيانة الفتوى على أنه إذا أخذ الساحر أو الزنديق قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل
وإن أخذ بعدها قبلت وأفاد في السراج أن المختار لا توبة له وفي الشنخي الكاهن قبل كالساحر وفي الفتح
المنافق الذي يطن الكفر ويظهر الإسلام كالزنديق الذي لا يتدين بدين وفي الفتح يكفر الساحر
بتعلمه وفعله اعتقه بدفعه أولاً ولا يقتل انتهى لكن في خطر الخيانة لو استعمله للتجربة لا امتحان
ولا يعتقه لا يكفر واعلم أن الكلام في المسلم إذا تردى أما الزنديق الأصلي فترك وشتم الملائكة
كالانبياء ومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنفى بكفره بسبب بني هل للشافعي أن يحكم بقبول توبته استظهر
في النهر أن له ذلك لأنها حادثة أخرى ولو حكم بالموجب لأن مواجبه متعددة وقد قالوا لو حكم شافعي بعهدة
بيع عقار لا يكون ذلك حكماً منه بأنه لا شفعة فيه بالمجواز لما قلنا انتهى والكاهن هو الذي له من الجن
من يأتيه بالانخبار (نقطة) تحيط الردة ثواب الأعمال وعليه إذا عاد إلى الإسلام أن يعيد الحج والنكاح
دون الصلوات والزكاة والصيامات إلا أنه إذا عاد في وقت صلاة صلاها كان عليه أدؤها ثانياً وهل تعود
حسناته بعوده إلى الإسلام قال أبو علي وأبو هاشم من أصحابنا تعود وقال أبو القاسم لا تعود وفي التتارخانية
تكرار توبته ومات على الكفر فإنه يؤخذ بعقوبة الكفر الأول والثاني وهو قول أبي الليث وقالوا إن
وقفه يبطل بالردة ولوروى لغيره حديثاً لا يجوز للسامع منه أن يرويه بعد ردة نهر ونقل شيخنا عن معين
المغني لصاحب تنوير الأبصار ما نصه ما يكون كفراً بالاتفاق يوجب إحباط العمل ويلزمه إعادة الحج إن كان
قد حج ويكون وطئه امرأته زنى والولد الممتولد في هذه الحالة ولد زنى وما في التكفير به اختلاف لا يؤمر
بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك انتهى واعلم أنه يكفر بانكار محبة الصديق
بخلاف غيره وبانكار إمامة أبي بكر على الأصح كانكاره خلافة عمر على الأصح بحرف وفي البناءة تقبل الشهادة
على الردة من عدلين باتفاق أكثر أهل العلم وقال ابن المنذر لا أعلم أحداً خالفهم إلا الحسن فاشترط أربعة
قياساً على الزنى حموى وأهل ثمة قبول الشهادة على الردة تظهر في تصديد النكاح ونحوه والأفانكار الردة
رجوع إلى الإسلام ثم رأيت في التنوير شرحه شهدوا على مسلم بالردة وهو منكراً لا يتعرض له لا لتكذيب
الشهود العدول بل لأن انكاره توبة ورجوع يعني فيمنع القتل فقط وثبت بقية أحكام المرتد كحبط
عمل وبطلان وقف وبينونة تزوجة لو فيما تقبل توبته والاقتل كالردة بسببه عليه السلام الخ أو يحمل
ما في البناءة على ما إذا شهدوا أنه ارتد بسببه عليه الصلاة والسلام وحشد تقبل الشهادة حتى في قتله
ولا يلتفت لانكاره (قوله والاقتل) لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه درر لا فرق في قتله بالردة
بين الحر والعبد وإن كان فيه إبطال حق المولى لا إطلاق الدليل نهر واعلم أن كل مسلم ارتد فإنه يقتل
إن لم يتب المرأة والخنثى ومن إسلامه تبعاً والصبي إذا أسلم والمكروه على الإسلام ومن ثبت إسلامه
بشهادة رجلين ثم رجعا زادا في الاشياء ومن ثبت إسلامه بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولو شهد نصرانيان
أنه أسلم وهو يكره تقبل شهادتهما وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقاً وتسامه في آخر كراهية
الدرر ويلحق بالصبي من ولدته المرتدة إذا بلغ مرتداً والسكران إذا أسلم وكذا اللقيط لأن إسلامه حكمي

لاحق في وقيد في الخبايا وغيرها المكره بالحرب اما الذي والمستأمن فلا يجمع الامه انتهى لكن كلامه
المصنف على جواب القياس وفي الاستحسان يجمع وحينئذ فالمستثنى أربعة عشر در (نقطة) مات المرتد
أو قتل على رده لم يدفن في مقابر أهل مله بل يلقي في حفرة كالكتاب والمرتد أقبح كفر من الأصلي كذا في
الاشباه من كتاب السير (قوله واسلامه الخ) فيد بالسلام المرتد لان الكفار أصناف خمسة من ينكر المصانع
كالدهرية ومن ينكر الوحدانية كالنوبية ومن يقر بهما لكن ينكر بعنة الرسل كالعلاسية ومن
ينكر الكل كالوثنية ومن يقر بالكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى عليه الصلاة والسلام كالعيسوية
فيكتفي في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله وفي الرابع بأحدهما وفي الخامس
بهما مع التبرئ من كل دين بخلاف دين الاسلام در عن البدائع وفيه مخالفة لما في النهر عن البدائع
حيث نقل عن البدائع ان الكفار أصناف أربعة فليرا جع واعلم ان الاسلام كما يكون بالنقل يكون
بالفعل أيضا كالمصلى مكتوبة وانتمها مقتديا أو اذن في الوقت أو سجد للثلاوة أو أودع زكاة السائمة
لا يغير ذلك وقد نظمها صاحب النهر في دونه

وكافر في الوقت صلى باقتدا * متمما صلاته لا مفدا

أو اذن أيضا معنا أو زكى * سواء كان سجد تركي

(قوله ان تبرأ عن الاديان) أشار الشارح بقوله ان يأتي بكلمة الشهادة ويترأى ان في كلام المصنف
حذف المعطوف عليه وأداة العطف مع ان ذلك لا يجوز بغير دليل يدل على الحذف ولا دليل في كلام
المصنف حموي وانما كانت توبته بالتبرئ من الاديان كلها غير دين الاسلام لانه لا دين له حتى
يكلف بالتبرئ عنه وفيه اشعار بأنه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله بصريحه سلمًا كما في الروضة
وغيرها ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام على ما قال الشيخ الجليل ويشترط
معرفة اسمه عليه الصلاة والسلام دون معرفة اسم أبيه وجده على ما قال عين الائمة كما في المنية شيخنا
القهرستاني (فرع) هل يجوز ان يقال لو ذنبنا محمد صلى الله عليه وسلم لما خلق الله آدم قال هذا
شيء ذكره الوعاظ يريدون به تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم والاولى ان يحترز عن مثل هذا فان
النبي صلى الله عليه وسلم وان كان عظيم المنزلة والمرتبة عند الله تعالى فان لكل نبي من الانبياء منزلة
ومرتبة وخاصة ليست لغيره فيكون كل نبي أصلا بغيره كذا في جواهر الفتاوى وأقول فيه نظر
يعلم بجماعة المقصد الاول من المواهب للقسطاني حموي (وله ذكره قتله) أي يكره قتل المرتد قبل
عرض الاسلام عليه لمساقيه من ترك المندوب سواء قتله الامام أو غيره وان أدب لا قتياله على الامام وعلى
القول بوجوب العرض يكره تحريمها نهر (قوله ولا قتل المرتد) لان المبيع للقتل كفر المحارب ولو قتلها
قاتل لاني عليه حرة كانت أو أمة ذكره في المبسوط وفي التتارخانية عن المتأنيبة يضمن في الامة لمولاها وفي
الولاء الحجة وان قتلها قاتل لم يضمن شيئا لان قيمة الدم بالاسلام وقد زال ويؤدب على ذلك لارتكابه
مالا يحمل بحرقه واقتصر في الدر فيمساقي على ما في المبسوط والخنثى المشكل كالمرأة نهر وفي الاشباه في الفن
الثالث الخنثى المشكل كالانثى الا في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذهب ولا فضة ولا يزوج من رجل
ولا يقف في صف النساء ولا حد بقدفه ولا يخلو بامرأة حموي وكان الاولى اطلاق المنع بأن يحذف قوله
من رجل اذا لزوج من امرأة أيضا ولا من خنثى وقد مناع الفتاوى بالخبرية انه لو زوج خنثى من خنثى
فظهر أحدهما ذكر أو الاخر أنثى يجمع (نقطة) لا تسترق المرتدة المحرمة ما لم تلحق بدار الحرب وفي
رواية النوادر عن الامام انها تسترق ولا بأس بالافتاء به فيمن كانت ذات زوج حسم القصد بها السيئ
بالردة اثبات الفرقه وينبغي ان يشترط الزوج من الامام أو بهاله اذا كان مضافا لانها صارت بالردة
فيها للسبيل لا يمتنع بها الزوج فيلحقها أو ينفسخ النكاح بالردة وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها على
الاسلام فيرتد ضرر قصدها عليها وما وقع في النهر من قوله لا تسترق المرتدة كالحرة تحريمها والصواب

واسلامه ان) يأتي بكلمة الشهادة
و (تبرأ عن الاديان) كلها (سوى
دين الاسلام أو عما أتقل اليه وكره
قتله قبله) أي قبل عرض الاسلام
(و) لا يمكن (لم يضمن قاتله ولا تقتل
المرتدة) معلة سواء كانت حرة أو أمة

حذف الكاف واعلم ان وقوع الفرقة بالردة هو ظاهر الولاية كما في الشرع لبلالية قال وقد أفنى الدبوسى
والصفار وبعض أهل سمرقند بدم وقرع الفرقة بالردة رداعاها وغيرهم مشوا على الظاهر لكن
حكوا بحبرها على تجديد النكاح (قوله خلافا للشافعى) وهو قول أبى يوسف الأول حموى عن البرجندى
له ٤٠٠ قول عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولنا ما ورد من نهيه عليه السلام عن قتل الكافرات وهو
بعمومه يصدق بالمرتدة والكافر كله ملة واحدة خلافا للشافعى فلو تنصر يهودى أو عكسه ترك على حاله
تنوير وشرحه (قوله بل تحبس) شامل لما لم تحقت بدار الحرب ثم سبيت واسترقت فانها تحبس على
الاسلام بالضرب والحبس وشمل ما اذا كانت صغيرة عاقلة لمسا في الهبط ما يجب جزاء على الردة بحوزان
تؤاخذ الصغيرة به والحبس جزاء الردة (قوله وطلب مولاهما) الصحيح انها تدفع اليه احتاج اليها أو لم يحتج
طلب أو لم يطلب لان الحبس تصرف فيها وذلك الى المولى زيلعى والمراد بالحبس خاصة خصوص الاستخدام
لا ما يعم الوطء لعمري بهم بأنه لا يطؤوها صرح به في البحر بخلاف العبد المرتد فانه لا فائدة في دفعه اليه لانه
يقتل بجر (قوله وتضرب أسواطاً) تسعة وثلاثين كما في الكافي وظاهر كلام الشارح انها تضرب
في كل يوم وهو مخالف لما في الزيلعى فانه قال وتضرب في كل ثلاثة أيام مبالغته في الحمل على الاسلام
انتهى حموى وأقول ذكر في النهر مانعه وعن الامام انها تضرب في كل يوم قبل ثلاثة أسواط وعن الحسن
تسعة وثلاثين الى ان تموت أو تسلم وهذا قتل معنى لان مولاة الضرب يفضى اليه كذا في الفتح واختار
بعضهم انها تضرب خمسة وسبعين سوطاً وهذا مذهب ابي قول الثاني في نهاية التعزير قال في الحاوى القدسي
وهو المأخوذ به في كل تعزير بالضرب انتهى واعلم ان القتل عن الكافي قد اختلف فالسيد الحموى نقل
عنه أولاً انها تضرب تسعة وثلاثين ثم نقل عنه آخر ان الضرب مفوض الى المولى (قوله ويزول ملك
المرتدة عن ماله برده) لانه زالت عصمة دمه فكذا عصمة ماله حموى (قوله زوالا موقوفا) الى ان
يتبين حاله لانه هالك حكاه فصار كالمالك حقيقة في زوال الملك حموى عن البرجندى (قوله وعندهما
لا يزول ملكه) كالحكموم عليه بالرحم والقودز يلى (قوله فان أسلم الخ) هذه الجملة مفسرة لما قبلها
حموى (قوله تفسير لقوله زوالا موقوفا) أشار به الى ان العاقبة في قوله فان أسلم الخ تفسيرية وحقيقة
المراد كما في الفتح انه بالردة يزول ملكه زوالا بانا فان استمر حتى مات حقيقة أو حكم بالمحاكمة استمرارا
الثابت من وقت الردة وان عاد عاد الى ملكه وهو ما هربا من الحكم بالزوال فان الساقط لا يعود انتهى
وعلى هذا جرى بعض الشارحين حموى وثمرة الخلاف تظهر في تصرفاته فبعد ما هي نافذة قبل الاسلام
وعنده موقوفة وبعد اتفاهما على عدم زوال ملكه اختلفا في تبرعاته فجعلها أبو يوسف من جميع المال
ومحمد من الثلث قيد بالمرتدة لان المرتدة لا يزول ملكها بالاجماع وينبغي ان يلحق بها من لا يقتل اذا ارتدت
لشبهة في اسلامه كما مر نهر (قوله وان مات أو قتل) أو حكم بالمحاكمة نهر (قوله ورث كسب اسلامه الخ)
فان قيل المسلم لا يرث الكافر قلنا ان ملكه في كسبه بعد اذ ذبح باقي ما عرفت انه موقوف فينتقل كسبه
في الاسلام الى وارثه لا مكان استناد لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن
شرط الاستناد وجود الكسب قبل الردة فيكون ثوريث المسلم من المسلم درر ويعتبر كونه وارثا عند موته
أو قتله أو الحكم بالمحاكمة عند محمد وهو الاصح زيلعى سواء كان موجودا عند الردة أو حدث بعده عناية
وروى أبو يوسف عن الامام انه يرثه من كان وارثا وقت الردة (قوله وارثه المسلم) واطلاقه بعم الزوجة
نثرته امرأته المسلمة اذا مات أو قتل أو قضى عليه باللعاق وهي في العدة لانه بالردة كانه مرض مرض
لموت (قوله بعد قضاء دين اسلامه الخ) هذا أعنى قضاء دين اسلامه من كسب الاسلام ودين الردة من
كسبها رواية زفر عن الامام بها قال زفر والحسن أيضا وروى أبو يوسف عنه انه من كسب الردة الا ان
لا يفي فيقضى الباقي من كسب الاسلام وروى الحسن عنه انه يقضى من كسب الاسلام الا ان لا يفي
فيقضى الباقي من كسب الردة قال في البدائع وفتاوى اللؤلؤ المحي وهو الصحيح لان دين الميت انما يقضى من

خلافا للشافعى (بل تحبس) وتجبى
عليه (حتى تسلم) وان كانت أمته وطلب
مولاها دفعت اليه ليجيبها في منزله
وتحبس على الاسلام ويستقدمها عند
الحاجة وكيفية ان تحبس ثم يخرجها
في كل يوم ويعرض عليها هكذا الى
وتضرب أسواطاً ثم يجلسها ملك
ان تنوب أو تموت (ويزول ملك
المرتدة عن ماله) برده (زوالا موقوفا)
عند أبي حنيفة وعند محمد (تفسير
ملكه) فان أسلم عاد ملكه (تفسير
بقوله زوالا موقوفا) وان مات أو قتل
على رده ورث كسب اسلامه وانه
المسلم بعد قضاء دين اسلامه

ماله وهو كسب اسلامه فاما كسب الردة فلجماعة المسلمين فلا يقضى منه الدين الا لضرورة فاذا لم يبق
 تحفة نهر وعلى هذا في المتن خلاف الصحيح كذا قيل وفيه ان مشي المصنف عليه تصحيح الزامى وعلى هذا
 يكون في المسئلة اختلاف صحيح حموى (قوله وكسب رده في) الكسب بفتح الكاف وكسر هاء ثمره لاية
 قد بدل المرتد لان كسب المرتدة لورثتها اتفاقا نهر وسيأتى في كلام الشارح ما يفيد فيه وفي النهر عن السراج
 وكسب المكاتب المرتد حال الردة لولا وفيه عن الحناية وتصرف المكاتب في رده نافذ في قولهم انتهى
 ومنه يعلم ان قول المصنف وكسب رده في ليس على إطلاقه بل يستثنى منه المكاتب والظاهر ان المأذون
 كذلك (قوله وقال الشافعي كلاهما في) لان المسلم لا يرث الكافر لاسيما المرتد فانه لا يرث احدا
 فوجب ان لا يرثه أحد لان اتحاد الملة بسبب الارث باختلافها بسبب الارمان ولهذا لا يرثه موافقه فمخالفة
 أولى فاذا انتفت الوراثه وهو مال حربي لا أمان له يكون فينا وله ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق لما
 ذكرناه فينقل الى ورثته بوقته فيستند الى ما قيل رده فيكون تورث المسلم من المسلم ويمكن استناد كسب
 الردة الى ما قيل الردة نظر الى سبب الكسب وهو نفسه فجعل كان الكسب موجود وله ان استناد
 التورث الى أول الردة في كسب الاسلام ممكن لوجوده عندها ولا يمكن استناد التورث في كسب الردة
 لعدم عندها فلورثت فيه حكم التورث ثبت مقتضاه على الحال وهو كافر عند الاكتساب والمسلم
 لا يرث الكافر زيلعي (قوله وكسب المرتد لورثتها) يعني كسب الاسلام والردة كما تقيد به الاضافة
 ولو قال وكسب بالتمنية كما في الكافي والنهaid لكان أظهر وهذا بالاتفاق بخلاف المرتد حموى (قوله ويرثها
 زوجها) ان ارتدت وهي مريضة وماتت في العدة كما مر في طلاق المرض درأى ماتت من ذلك المرض
 شربة لاية (قوله وان كانت صحيحة لا يرثها) لانها لا تقتل بخلاف ما اذا ارتدت وهو صحيح فانها ترث منه
 لانه يقتل والحاصل انها لا تصير فارة بالردة الا اذا ارتدت وهي مريضة فلم تسكن اردة في حقها منزلة منزلة
 حدوث المرض لعدم قتلها بخلافه هو حيث يصير فارة بالردة وان كان صحيحا لوجب القتل عليه وأشبهه
 الطلاق في مرض الموت ومن هنا تعلم ان ما في الزواهر من انه لا يرثها اذا كانت صحيحة معلالا بأنها لا تقتل
 لا يصادم ما قبله من قوله ويرثها زوجها المسلم لومريضة كما توهمه في الدرر فلامعنى لقوله فتأمل بلى ان يقال
 ان ارثها منه بارتداده ليس على إطلاقه كما توهم من عبارة الثمر بن لاية حيث أطلق المسئلة بل مقيد بقيام
 العدة كما في الزيلعي ونصه وترثه امرأته المسلمة ادمات أو قتل أو قضى عليه بالحقاق وهي في العدة لانه صار
 فارة بالردة اذ الردة بمنزلة المرض لانها بسبب الموت فتعاق حقه بما له ويأبى ان ترث على رواية أبي يوسف
 عن أبي حنيفة ولو بعد انقضاء العدة أو ارتد قبل الدخول بها لان الشرط الاهلية للارث عند الردة في
 تلك الرواية فلامعنى لاشتراط قيام العدة عند الموت انتهى وحيث كان قيام العدة عند الموت أو القتل
 أو القضاء بالالتحاق شرطا بناء على ما هو الاصح من ان الشرط اهلية الارث عند الموت أو القتل أو القضاء
 بالالتحاق وهي رواية محمد عن الامام كافي الزيلعي وغيره فغير الدخول بها لا ترث لصيرورتها بالردة اجنبية
 وليست الردة موتا حقيقة ببليل ان المدخولة انما تعتد بعد موته بالمحيض لا بالاشهر فلم تنتهض سببا للارث
 والارث وان استند الى الردة لكن يتقرر عند الموت نهر عن الفتح (قوله بالمحاجة) بفتح اللام أى لمحاق
 المرتد بدار الحرب حموى عن المفتاح (قوله به) أى بدار الحرب والصواب تأنيث الصمير حموى (قوله
 عتق مدبره) أى من الثلث فهستانى وكذا مدبره اذا لحقت وتعل دونها شربة لاية (قوله وأم ولده) من
 كل ماله فهستانى (قوله وحل دينه الذي عليه) يشير به الى ان الاضافة في دينه لادنى ملابسة اذ الدين
 عليه لاله ولهذا قال في النقاية وحل دين عليه وهذا ظاهر في اذ دينه الذي له على غيره لا يحمل بل يبقى على
 أجله ويؤدى مكاتبه الى الورثة والولاء للمرتد لانه المعتقد درع البدائع (قوله وقال الشافعي يبقى
 ماله موقوفاً) بناء على ان الدنيا كلها عنده دار واحدة ونحن قدينا المعنى هو ان باللعاق صار من أهل
 الحرب وهم أموات في حق أحكام أهل الاسلام لانقطاع ولاية الارث انما انقطعت عن الموقى فصار كالموت

وكسب رده في بعد قضاء دين رده
 هذا عند أبي حنيفة وقال كلاهما الورثة
 المسلمين وقال الشافعي كلاهما في كسب
 المرتد لورثتها ويرثها زوجها ان ارتدت
 وهي مريضة وان كانت صحيحة
 لا يرثها (وان) لم تبق بدار الحرب مرتدا
 و (حكم) المحاكم (بالحاقه) به (عتق)
 مدبره وأم ولده وحل دينه الذي
 عليه على سبيل التأجيل ونقل
 ما اتسمه في حالة الاسلام الى ورثته
 المسلمين وقال الشافعي يبقى ماله موقوفا
 قوله وان حكم بالحاقه

الا انه لا يتقرر محاقه الا بحكم المحاكم لاحتمال ان يعود النفاذ بضمن القضاء بلى (قوله اشارة الى ان الحكم به شرط) أي بالحاق ظاهره ان القضاء به قصدا صحيح وينبغي ان لا يصح الا في ضمن دعوى حق العبد وقد قالوا ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل والحاق موت حكم فينبغي ان لا يدخل تحت القضاء قصدا وينبغي انه لو حكم بعق مدبره لثبوت محاقه مرتدا بينة عادلة ان يصح ولا يشترط له تقدم الحكم بالمحاقه بحر ورده في النهر بأنه ليس معنى الحكم بالمحاقه سابقا على هذه الامور ان يقول ابتداء حكمت بالمحاقه كما قد توهمه بل اذا دعي مدبر مثلا على وارثه انه لمحق بدار الحرب مرتدا وانه عتق بسبب محاقه وثبت ذلك عند القاضي حكم أولا بالمحاقه ثم بعق ذلك المدبر كما يعرف ذلك من كلامهم انتهى واقول نأويل العبارة بشئ تصح به لا يمنع الاعتراض على ما يقتضيه ظاهرها ولا شك ان ظاهر العبارة يقتضي صحة القضاء به قصدا جوي بقي ان يقال مقتضى قوله في النهر حكم أولا بالمحاقه ثم بعق ذلك المدبر ان الحكم بعق المدبر لا يكفي عن الحكم بالحاق بل لا بد من الحكم بالحاق قبل الحكم بعق المدبر وهو خلاف ما في البحر (قوله وتوقف مبايعته) أراد بها كل ما كان مبادلة مال بمال فشمع الصرف والسلم والصالح عن اقرار والاجارة وفرض الدين لانه مبادلة حكمية والرهن أيضا قيل لانه معاوضة مالية وعلى هذا فتدخل الهبة بشرط العوض نهر وعبارته في البحر ولما كان الرهن من المعامضات في المال كالبيع كان داخلا في النهر من التعليل بخالف ما ذكره في البحر الا ان يضبط هكذا فيقال لانه معاوضة مالية من الاول لاسيما المال واطلاق قوله وتوقف مبايعته يشير الى ان تصرف المرتدي توقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح وسيأتي لهذا مزيد بيان (قوله وعقته) المراد العتق وتوابعه فيشمع التدبير والكتابة حتى لو أعتقه الوارث المسلم الذي ليس له سواء لا ينفذه عتقه أيضا كما في المحامية قال في البحر ولم أر حكم التقاطه لقطعا ولقطعة قال في النهر وبقي ايداعه واستبداعه وأمانه وعقله ولا شك في عدم صحة امانه اذا مان الذي لا يصح فهذا أولى وكذلك عتقه لان التناصر لا يكون بالمرتد وأما التقاطه ولقطته وايداعه واستبداعه فلا ينبغي التردد في جوازه واقوله في النهر الذي ليس له سواء أي ليس للمرتد سوى ذلك الوارث (قوله وهبته) وأما قبول ما وهب له فيصح كما سيأتي عن البحر وكذا توقف وصيته أيضا كما في الدرر أي وصيته التي صدرت في حال رذته أما وصيته التي في حال اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية انها تبطل مطلقا قريبة او غير قريبة كالوصية للناسخة والمغنية جوي عن الفتح وهذا ظاهر في انه لا يشترط لصحة الوصية كونها بقرينة ان كان ذلك شرطا للوقت في الأصل باطلة لا توقف على وجوده بطل (قوله هذا عند أبي حنيفة) اعلم ان تصرف المرتدي توقف في الكسبين جميعا وهو الصحيح وقال بعض المشايخ ان تصرفه في كسب الرذة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول أصح وهذا كله عند الامام وأما عندهما فتعصف رفته نافذة في الكسبين فهستاني (قوله وعندهما الخ) والخلاف بينهما في تصرفات وقعت قبل الحاق واما بعده قبل الحكم فهي موقوفة بالاجماع كولايتهم على اولاد الصغار فهستاني عن المهبط (قوله نافذ بالاتفاق) وهو لا يعتمد ولاية ولا حقيقة ملك نهر (قوله كالاستيلاء) بان ولدت أمته وادعى نسب الولد نصير الامامة ولده ويثبت النسب جوي عن البرجندی (قوله والطلاق) وكذا قبول الهبة وتسليم الشفعة والمجر على عبده المأذون فالنفاذ منه اتفاقا خسر بحر وزيل في قوله والطلاق مريح في ان الفرقة بالردة من الفرق التي يقع بعدها الطلاق او يحتمل انها ارتدوا معا فطلق كذا ذكره شيخنا ونقل الحموي عن البرجندی ان طلاق المرتد انما يتصور اذا ارتد الزوجان معاذ كره في الكافي وقيل اذا ارتد ينفسخ النكاح بينهما وتكون في العدة فيصح الطلاق كذا في بعض الشروح انتهى والحاصل ان الطلاق يلحق المعتدة بعدة الطلاق والمعتدة بردة الزوج او بردها ومعتدة التفرق ببايائها وقد نظم ذلك العلامة المقدسي فقال

في عدة عن الطلاق يلحق * اوردت أوبالاباء يفرق

اشارة الى ان الحكم به شرطا لتعق
احكام الموت وهو ظاهر الرواية
وفي بعض الروايات ثبت عتق مدبره
بجبرد الاتصاف وقوله عتق مدبره
اشارة الى ان احكام الموت تتعق
بجبرد الحكم بالحاق ولا يشترط القضاء
بتلك الاحكام وبه قال الجمهور
واليه انما يرجع في أكثر المواضع وقيل
بشرط القضاء بشئ من احكام الموت
ولا يكفي بالقضاء بالحاق (وتوقف
مبايعته) هذا ابتداء حكم غير معقود
على قوله وحل دينه لانه غير معقود
بقوله وان حكم بالمحاقه (وعقته وهبته)
ورفته (فان آمن نفذوا ملك) على
رذته (بطل) هذا عند أبي حنيفة
وعندهما تنفذ هذه التصرفات الا ان
هذا أبي يوسف تنفذ كما تنفذ من الصحيح
حتى تعتبر برعانه من الكل وعند
محمد تنفذ كما تنفذ من المريض حتى
تعتبر برعانه من الثبات واعلم ان
تصرفات المرتدين على أربعة أقسام
قسم منها نافذ بالاتفاق كالاستيلاء
والطلاق وقسم منها

(قوله باطل بالاتفاق) وهو ما يعتمد الملة في (قوله كالتكاح) ذكر في الجحيم الذي لا يصح منه اتفاقا خمس
 التكاح والذبح والمصيد بالكلب والبازي والرمي والارث والشهادة انتهى (قوله موقوف بالاتفاق) وهو
 ما يعتمد المساواة وهو المفاوضة أو ولاية متعذبة وهو التعريف على ولده الصغير در (قوله كالمفاوضة)
 لانها تقتضي المساواة في الدين ولادين له لكنه يحتل الرجوع در ر ونظير المفاوضة ولايته على اولاده
 الصغار وما لم يزل (قوله مختلف في توقفه) وهو ما كان مبادلة بمال او عقد تبرع در (قوله وان عاد
 مسلما) نقل السيد المحمدي عن البرجندي عن الخانية مانصه ارتد الموكل وان عزل الوكيل ثم عاد مسلما
 ذكر في الوكالة انه لا يعود وكيله في السير الكبير انه يعود وكيله وان ارتد الوكيل وعاد مسلما قال أبو
 يوسف لا يعود وكيله وقال محمد بن عيسى لا يعود وكيله في يد وارثه (أخذه) لان الوارث انما يخلفه
 لاستفناؤه وان عاد مسلما احتاج اليه وفي قوله وارثه اعماء الى انه لا حق له فيما وجدته من كسب رذته لان
 أخذه ليس بطريق الخلاف بل لانه في منهر وهو ظاهر في ان ما يجده من كسب اسلامه له أخذه سواء كان
 في يد وارثه أم لم يكن بان وضع في بيت المال لعدم الوارث ومن هنا تعلم ما في الدر من الايهام واعلم ان لو عاد
 بعد الموت الحقيقي بان احياه الله تعالى كان المحكم كذلك عناية (قوله بقضاء اورضا) لانه دخل في ملكه
 بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقة عني ولهذا ليس له ان يضمه بعد ما أخرجه وأتلفه ولا يسيل له
 على امهات اولاده ومديره لان القاضي قضى بعقوبته عن ولاية شرعية ولا يمكن نقضه زيلعي (قوله جعل
 كانه لم يلحق) حتى لا يعتق مديره وأم ولده در ر ولم يلحق ما أجل من دينه وفيه اشارة الى انه لا يسقط بازدة
 ما هو من حقوق العباد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحمد وسوى حد الشرب كما في شرح
 الطحاوي وكذا ما لا يطالبون به مثل الصلاة والصوم والزكاة والنذر والكفارة فيقضي اذا أسلم على
 ما قاله شيخ الائمة لان تركها معصية والمعصية باردة لا ترتفع كما في قاضيان وغيره وعن أبي حنيفة لو
 وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كما في النعمة وذكر التمرناشي انه يسقط
 عند العامة ما وقع حالة الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين قهستاني (قوله
 نصرانية) أراد بها الكفاية من اطلاق الخاص وارادة العام مجازا حموي (قوله فادعاه) قيده
 لان نسب ولد الامة لا يثبت بدون الدعوة حموي (قوله وهو ابنه حر) لان المرتد لا يسترق نهر (قوله
 ولكن لا يرثه) لان الام اذا كانت نصرانية يكون الولد مرتدا تبعا لايه لانه اقرب الى الاسلام منها
 لكونه يجرى على الاسلام دونها والمرتد لا يرث أحد اذ لا يلحقه فعل هذا قولهم يتبع الولد خير الابوين ديننا
 ولو حكما لان المرتد لا يرثه كما تقدم حموي (قوله ولو كانت مسلمة والمسئلة بجالها) بان جاءت به لستة
 فاكثر ورثه الابن لانه مسلم تبعا لاه والخاص ان الام اذا كانت مسلمة وجاءت به لستة أشهر او اكثر
 منذ ارتد ورث ويعلم ان رثه بالاولوية فيما اذا جاءت به لاقول منها وهو المراد بقوله في صورتين واذا كانت
 نصرانية وجاءت به لاقول من ستة أشهر منذ ارتد ورث وان لستة او اكثر لا يرث كما ذكره المصنف فكانت
 الصور أربعة يرث في ثلاث منها ولا يرث في واحدة الى هذا اشار الشيخ شاهين وما ذكره الحموي اولى
 حيث قال في بيان صورتين هما ولادته لستة أشهر او اكثر انتهى لان ولادته لاقول لم يسبق لها ذكر
 وان علم فيها الارث بالاولى كما ذكره شيخنا (قوله او قتل) صريح في ان المقتول لا ينفال له ميت وليس كذلك
 حموي (قوله فالولد يرثه) لان العلوق حيث نذ في حالة الاسلام فيكون مسلما والمسلم يرث المرتد وان جاءت
 به لاكثر كان العلوق من ما المرتد يتبع المرتد لانه اقرب الى الاسلام من الام لانه يجرى عليه اذا اظهر
 من حاله ان يسلم فاذا كان مرتدا لا يرث لان المرتد لا يرث المرتد در (قوله وان لم يجرى المرتد بدار الحرب المجرى)
 لم يقيده بحكم القاضي بالحق تبعا لظاهر الرواية كالجسم مع الصغير وما في الدر من التقييد بحالف لظاهر
 الرواية حموي (قوله أي على المال) وجعل العيني الضمير للمرتد وصنيع الشارح اولى لانه يلزم على ما ذكره
 العيني تفكيك الضمير حموي ووجه الزوم ان الضمير في فهو في يعود على المال لا على المرتد لما علم من

بالجل بالاتفاق كالتكاح والذبح وقسم
 منها موقوف بالاتفاق كالمفاوضة
 وقسم منها مختلف في توقفه وهو ما عد
 في المتن (وان عاد) المرتد الى دار
 الاسلام (مسلم) بعد الحكم بلحاظه
 فما وجدته في يد وارثه من ماله بعينه
 (أخذه) ولكن انما يعود الى ملكه
 بقضاء اورضا وانما قيد بقوله بعد
 الحكم بلحاظه لانه لو عاد المرتد مسلما
 قبل القضاء به جعل كانه لم يلحق
 وكما يدل من مسلمة فباخذ ما يجده من
 ماله بغير قضاء اورضا ويضم ما أتلفه
 (والا) أي وان لم يجد ماله في يد وارثه
 بان أزاله الوارث عن ملكه (لا
 يأخذ) ولو ولدت أمة له نصرانية
 لستة أشهر او أكثر (مذ ارتد
 فادعاه) فهي أم ولده وهو ابنه حر
 لكن (لا يرثه ولو) كانت (مسلمة)
 والمسئلة بجالها (ورثه الابن ان مات)
 المرتد في صورتين او قتل (على الردة
 او لم يجرى) المرتد بدار الحرب (وإنما قيد
 بقوله لستة أشهر لانها لو جاءت بولد لاقول
 من ستة أشهر فالولد يرث كذا في
 النهاية (وان لم يجرى المرتد) بدار الحرب
 (بماله) أي مع ماله (فظهر عليه)
 أي على المال (فهو في دار الاسلام
 بعد ما جاء بدار الحرب الى دار الاسلام
 فظهر عليه) وأدخله في دار الحرب
 أي على المال

انه لا يسترى ووجه كونه فيثا ان ملك ورثته فيه غير ثابت حيث الحقه معه ابتداء فسقطت عصمته
 بالحق وكذا عصمة ماله لانه تباع للنفس زبلي (قوله فلوارنه) لانه بالحق انتقل لوارنه فكان مالكا
 قدما در (قوله وبالقيمة بعد القسمة) أي قسمة القيمة ولا يأخذ له لومثله لعدم الفائدة در ولواشتره تاجرنا
 يأخذ به بالحق الذي اشتراه به على ما مر جوى عن شرح المحلى (قوله هذا اذا رجع الخ) لو ابقى المتن
 على اطلاقه لكان اولى اذ لا فرق في ظاهر الرواية بين ان يكون رجوعه بعد الحكم بلحاظه أو قبله بجرع
 الفتح (قوله فكذلك في رواية) هي ظاهر الرواية وهو الوجه لان القضاء انما احتجج اليه لترجيح عدم
 عوده وهذا موجود بعوده وأخذ المالك ومحاقه ثانيا فكان بمنزلة القضاء منه عن الفتح (قوله وفي رواية
 يكون فيثا) الانسب بقوله هذا اذا رجع بعد القضاء بتقديم هذه الرواية على قوله فكذلك في رواية
 جوى (قوله وقضى بعده لانه) يعني بعد القضاء بلحاظه على ما مر نهر (قوله فكاتبه) قيد بالكتابة
 لانه لو دبره كان الولاء للابن كافي التارخانية وكان الفرق أن الكتابة تقبل الفسخ بالتخيير فلم يكن
 في معنى العتق من كل وجه بخلاف التدبير نهر (قوله أي بدل الكتابة باقية) كذا في بعض النسخ وفي
 بعضها أي فالكتابة باقية وهي الصحيحة وأما الاولى فمختلفة لفظا ومعنى جوى (قوله باقية) لان الكتابة
 لا يمكن فسخها الصدورها عن ولاية شرعية فجعلنا ماثبا عنه وحقوق المقدف فيه ترجع الى الموكل والولاء
 لمن يقع عنه العتق نظيره المكاتب اذا كاتب عبده ثم عجز وفسخت الكتابة الاولى تبقى الكتابة الثانية على
 حالها ويكون بدل الكتابة وولاؤه مولاه عيني لكن في النهر وخم في الخانية بأنه اذا رجع قبل ان يؤدي
 جميع بدل الكتابة كان له ابطاها وهو مناف لما مره وقوله قبل ان يؤدي جميع بدل الكتابة صادق بما
 اذا لم يؤدي شيئا أو أدى البعض وبه صرح البرجندى على ما نقل عنه الجوى ونصه وان أدى البعض وبقي
 البعض فله ان يطلها اه ولم يخل خلافا (قوله والولاء لمورنه) فان قلت هلا قال والولاء له وما الفائدة في
 قوله لمورنه قلت فيه ايدان بان الابن ورث العبد بقضاء القاضي فتصح كتابته ولو قال كما قلت لا يحتمل عود
 الضمير الى الابن جوى عن القرا حصارى (قوله بعدم عتق المكاتب) أي بالتخيير أو بأداء بدل الكتابة
 جوى (قوله في كسب الاسلام) لان العواقل لا تعقل المرتد لانعدام النصرة فتكون في مال المكتسب في
 الاسلام لافوز تصرفه دون المكتسب في الردة لتوقف تصرفه درر واعلم ان ما ذكره المصنف هنا حيث
 أوجب الدية في كسب الاسلام يناقض ما قدمه من ان دين كل حال يقضى من كسبه او واضح على الصحيح
 الذي قدمناه انهما في كسب الاسلام الا ان لا يفي فيؤخذ الباقي من كسب الردة شرنا بلالية قال في الفتح
 وعلى هذا لو غصب مالا فافسده يجب ضمانه في مال الاسلام وعندهما في الكل وعلى هذا لو لم يكن له كسب
 الاسلام واكتسب في الردة تهدر الجناية عند أي حنيفة خلافا لما قال في النهر وقوله تهدر الجناية الظاهر
 انه تفقه منه لاحكامية للقول والافا مسطور في كلامهم خلافا في التارخانية قال محمد في الجامع فان لم يكن
 له الا كسب الاسلام أو الا كسب الردة تستوفي الدية منه وان كان له كسبهما فعلى قولهما تستوفي الدية
 من الكسبين وعلى قوله تستوفي من كسب الاسلام أو لا فان فضل شيء منها أخذ الفضل من كسب الردة
 وفي الخانية وان لم يكن له الا كسب الردة كان عليه الدية من ذلك المال الخ (قوله وقال في مال الخ)
 مقيد بما اذا لم يسلم قال واذا أسلم ثم مات أو لم يمت يكون في الكسبين جميعا بالاتفاق لان الكل ماله ولهذا
 يجري فيه الارث بالاتفاق انتهى (قوله يقتل الان يلحق) فيه نظير بل الظاهر ان يقال يقتل
 الان يسلم أو يلحق بدار الحرب وحينئذ لا يتم ما ذكره من التنبيه جوى (قوله عمدا) قيد به لانه في الخطأ
 على العاقلة در (قوله فيهما) أي فيما اذا قتل أو ملحق جوى وصوابه ابدال القتل بالموت اذ لم يتقدم
 للقتل ذكر (قوله نصف الدية في ماله) لان القاطع حل محله معصوما والمرابة حلت محله غير معصوم
 فاعتبر القاطع لا المرابة فيجب نصف الدية في ماله لان العاقلة لا تتحمل العمد كما مر ولم يجب القصاص
 لشبهة الارتداد در ر وأما الثانية وهو ما اذا ملحق بدار الحرب بعد الردة وقضى القاضي بلحاظه فلانه يصبر

(فلوارنه) الا انه يأخذ به غير شئ قبل
 القسمة وبالقيمة بعد القسمة هذا اذا رجع
 بعد قضاء القاضي بلحاظه أو بالمال
 لورثته فاما قبل القضاء فيكون فيثا
 في رواية وفي رواية يكون فيثا
 (فان ملحق) المرتد بدار الحرب وله
 عتق في دار الاسلام (وقضى بعده
 لانه فكاتبه) الابن (فناء) المرتد حال
 كونه (مسلم) فالكتابة (بأنه) أي بدل
 الكتابة (باقية والولاء لمورنه) بخلاف
 ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان
 الولاء فيه للابن كذا في النهاية (فان
 قتل مرتد رجلا خطأ وملحق) بدار الحرب
 (أو قتل فالدية في كسب) وقال في مال
 خاصة عند أي حنيفة وكذا اذا كان
 كسبه في الردة والاسلام والتقييد بالحق
 حياني دار الاسلام والتقييد بهما تنديها
 والقول اتفاقا وانما قيد بهما تنديها
 على ان المرتد يقتل الان يلحق بدار
 الحرب (ولو ارتد بعد القاطع) أي لو ارتد
 مسلم بعد ما قطع يده (عمدا ومات
 منه أو ملحق) بدار الحرب وقضى بلحاظه
 (فجاء مسلفات منه ضمن لورثته) وانما
 فيهما (نصف الدية في ماله لورثته) وانما
 قيد بقوله بعد القاطع لانه لو قطع يد
 المرتد فأسلم ومات منه

ميتا تقدير او الموت يقطع السراية واسلامه حياة حادثة تقدير افلا يعود حكم الجنابة الاولى زيلعي (قوله لا يضمن شيئا) لان ما اهدوا لا يلحقه الاعتبار بخلاف المعتبر فانه قد يلحقه الاهداء بالابرا فكذا بالردة فيجب عليه ضمان ما اتلفه وهو اليد دون النفس زيلعي (قوله ضمن القاطع الدية كلها) لكونه معصوما وقت القطع ووقت السراية درر وفيما يدينه ما حال البقاء فلا يعتبر شيئا (قوله وعند محمد وزفر نصف الدية) وهو القياس لان اعتراض الردة اهدر السراية فلا يثقل بالاسلام معتبرا عني ولو قطع مسلم يدمسلم ثم ارتد القاطع وقتل على رده ثم مات المقطوع يده من ذلك ان كان عمدا فلا شيء على أحد لفوات محل القصاص وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع الدية في ثلاث سنين من يوم قضى القاضي عليهم حموى عن قاضيجان (قوله فكانت بمولاه) لان المكاتب انما يملك اكسابه بالكتابة والردة لا تؤثر في الكتابة فكذا اكسابه درر (قوله ولو ارتد الزوجان وتحقق الخ) قيد بردهما لانه لو مات مسلم عن امرأة حامل فارادت وتحقت فولدت هناك ثم ظهر عليهم أى على أهل تلك الدار فانه لا يسترق ويرث أباه لانه مسلم ولولم تكن ولده حتى سببت ثم ولده في دار الاسلام فهو مسلم تبعه لآبائه مرقوق تبعه لآبائه ولا يرث أباه لرقه تنوير وشرحه عن البدائع (قوله فولدت ولدا فيها) مطلقا كما سيأتي في كلام الشارح وتقييده في الهداية بكون الحمل في دار الحرب اتفقا ليعلم حكم ما اذا جلت به في دار الاسلام بالاولى بحر (قوله فظهر عليهم) في نسخة القرا حصارى عليه بافراد الضمير وشرحا بقوله أى عليهم لانه أفرد الضمير ليعود الى الزوج فتدخل الزوجة والولدان تبعاً حموى (قوله فالولدان في) لان الولد يتبع الام في الحرية والرق والمرتدة تسترق فكذا ولدها زيلعي وهو ظاهر في الولد وأما ولد الولد فامه حربية ولهذا والله أعلم عدل في النهر عنه الى قوله كاصلهما يشمل المرتدة بالنسبة للولد والحربية بالنسبة لولد الولد اذ كل منهما يسترق (قوله ويجبر الولد على الاسلام) لانه يتبع أبويه في الاسلام والردة فيجبر كما يجبران الا ان جبره بالضرب والجبس وجبرهما بالقتل نهر وفيه نظر وهو ان هذا صحيح بالنسبة للاب وأما بالنسبة للام فغير صحيح لان المرتدة لا تجبر بالقتل بل بالضرب والجبس كحموى (قوله لا ولد الولد) لانه لو أجبر اما ان يجبر تبعه لآبائه ولا وجه له لان أباه كان تبعه لآبائه والتبع لا يكون له تبع أو تبعه لآبائه ولا وجه له لان تبعه لآبائه في الدين على خلاف القياس فلا يلحق به الجدد ولو الحق لكان الناس كلهم مسلمين تبعه لآدم وحواء صلوات الله عليهم ما وسلامه ولم يوجد في ذريتهما كافر غير المرتدة عني حيث انه لم يتبع الجدد يسترق أو توضع عليه الجزية أو يقتل لان حكمه حينئذ حكم سائر أهل الحرب اذا أسروا وأما الجدد فيقتل لا محالة بحر (قوله مطلقا سواء كانت الزوجة الخ) الاولى ان يذكر هذا الاطلاق بعد قوله فولدت لما في تأخيرها من الإيهام حموى (قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يجبر الخ) أى تبعه للجدد وهذا أربع مسائل على الزايتين ففي ظاهر الرواية لا يكون الولد تبعاً للجدد وفي رواية الحسن يكون والثانية صدقة الفطر والثالثة جبر الولاء والرابعة الوصية للقرابة كذا في الهداية وصوره الجرم معتقة تزوجت بعبد له أب عبد فولدت منه فالولد حر تبعه لآبائه ولولاه لمولى أمه فاذا اعتق جده لا يجبر ولا يحافده الى مواله عن مولى أمه في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يجبر كما لو اعتق أبوه نهر (قوله صحيح) حتى لا يرث من أفا ربه الكفار ولا من أفا ربه المسلمين ولو كانت تحتة مسلمة تبين منه ولو مات لا يصلى عليه حموى ولو حذف التقيد بالاسلام لكان أولى ليعلم ما لو كانت كتابية (قوله كاسلامه) لانه عليه الصلاة والسلام صحيح اسلام على وكان صغيرا واقتضاه بذلك معروف فقيل كان ابن خمس وقيل ابن سبع وفي البخارى كان ابن ثمان نهر وزكر الحموى ان العاقل هو الذي يعلم ان الاسلام حق والكفر باطل انتهى وفي التنوير وقيل هو الذي يعقل ان الاسلام سبب النجاة ويميز الحديث من الطيب والحلو من المرانتهى فان قيل لوصح اسلامه لكان ذلك فرضا لا مستحالة كون الايمان نهلا بخلاف سائر العبادات فانها متنوعة بين النفل والفرض فاذا صار فرضا لزم ان يكون مخاطبا ولا قائل به فاذا لم يمكن تصحيحه فرضا لم يصح بخلاف ما اذا جعل مسلما

لا يضمن شيئا (فان لم يلحق) المرتد
المقطوع أو محق ولم يضمن بلما قسه
(وأسلم ومات ضمن) القاطع (الدية)
كلها عندهما وعند محمد وزفر نصف
الدية وهو القياس (ولو ارتد مكاتب
ومحق) بدار الحرب واكتسب مالا
(وأخذ بماله) وعرض عليه الاسلام
فأبى (وقتل) على رده (فكانت له
لمولاه وما بقى) من بدل الكتابة
(لورثته) أى لورثة المكاتب
(ولو ارتد الزوجان وتحققا) بدار الحرب
(فولدت) ولدا فيها (ولده) أى لهذا
الولد (ولد) في دار الحرب (فظهر عليهم
فالولدان في) ويجبر الولد على الاسلام
لا ولد الولد) مطلقا سواء كانت الزوجة
حلت فيها أو في دارنا وروى الحسن
عن أبي حنيفة انه يجبر عليه أيضا
(وارتد الصبي العاقل صحيح كاسلامه)
عندهما وقال زفر والشافعي ارتداده
ليس صحيح كاسلامه

تعالى ان صفة الفرضية في الاصل مغنية عن اعتباره في التبع قلنا انما يمكن مخاطبة المخرج عنه فاذا
أداه صح كالمسافر وغيره من أصحاب الاعذار يؤدى الجمعة فانها تصح وتقع عن الفرض وان لم تكن الجمعة
فرضا عليه زباني سكن في النهر عن التعرير المختار عند الماتريدي انه مخاطب باداء الايمان كالبالغ
حتى لو مات بعده بلا ايمان خلد في النار (قوله وقال أبو يوسف أيضا ارتداده ليس بصحيح) لأنها ضرر محض
قلنا لا مرد للحقيقة بعد وجودها والمخلاف في احكام الدنيا ولا خلاف انه مرتد في احكام الآخرة لان العفو
عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك مما لم يرد به شرع ولا حكم به عقل كذا في التلويح وعلى هذا ما
في الفتح وغيره من انه يخلد في النار يعني اتفاقا نهر واعلم ان ظاهر كلام الزباني والنهر يفيد ترجيح مذهب
الامام ومحمد لكن ذكر شيخنا ان الفتوى على قول أبي يوسف (قوله لان غير العاقل لا تصح ردة) ولا
لا اسلامه كما في الاختيار حينئذ فلا وجه للاقتصار والمجنون والسكران كالصبي الغير العاقل حموى
عن قرا حصارى (قوله ويجبر الصبي عليه) لان ردة صحبة عندنا وحكم المرتد انه يجبر على الاسلام
حموى (قوله ولكن لا يقتل ان أبي) لان القتل عقوبة ولا عقوبة على الصبي رجعة في حقه عني (قوله
أو بالتهديد) حذف متعلق التهديد ليعلم التهديد بضرب أو حبس حموى (قوله أو نحوه) ينظر ما المراد
بفعله التهديد حموى (تتمة) كفر بلسانه وقلبه على الايمان بكون كافر أو لا يكون عند الله مؤمنا
ولا ينفعه ما في قلبه نصراني أسلم فأت أبوه فقال ليتني لم أسلم الى هذا الوقت حتى ارب يصير مرتدا لانه
غنى الكفر حموى عن قاضيخان

وقال أبو يوسف أيضا ارتداده ليس
بصحيح وإنما قيد بالعاقل لان غير
العاقل لا تصح ردة (وحيث
الصبي عليه) لكن (لا يقتل) ان
أبي في القياس يقتل ثم الجبراع من
ان يكون بالحبس أو بالتهديد أو نحوه
(باب البغاة)*
كما فرغ من بيان الجهاد مع الكفار
نشرع في بيان الجهاد مع المسلمين من
البغاة وهي جمع الباغى كالغزاة جمع
الغازى وهم قوم من المسلمين خرجوا
عن طاعة الامام الحق ظاهريهم على
الحق والامام على الباطل مستمسكين
في ذلك بتأويل فاسد فان لم يكن له
تأويل فحكمه حكم المصوص


(باب البغاة)

(قوله لمسا فرغ الخ) وأخر هذا الباب عن المرتدين لقله وجوده عنية أولان مجرى مباحث البغاة من
مباحث المرتد مجرى المركب من المفرد لا اشتراك الاجتماع في البغى دون الارتداد نهر عن الحواشي
السعدية ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطاع طريق وعلم حكمهم وبغاة ويحجب حكمهم وخوارج
وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتأويل يرون انه على باطل كفرا ومعصية توجب قتاله بتأويلهم
يستحلون دماءنا وأموالنا ويسمون نساءنا ويكفرون اصحاب ديننا عليه السلام وحكمهم حكم البغاة باجماع
الفقهاء كما حقه في الفتح وانما لم نكفرهم لكونه عن تأويل وان كان باطلا بخلاف المستحل بلا
تأويل كما مر في باب الامامة در وعدلت عن التقسيم الذي ذكره في النهر لانه معترض اذ لا حاجة للتقسيم
الثاني من قطاع الطريق فان القسم الاول صادق به كما ذكره الحموى قال ويمكن ان يجاب بان الاول
عام والثاني خاص والخاص غير العام الا انه يلزم عليه جعل قسم الشيء قسما له وأيضا لا يصح الاستدراك
في قوله لكن لهم تأويل بعد قوله كذلك فتأمل انتهى والامام يصير اماما بأمرين بالمبايعة من الاشراف
والاعيان و بان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس الامام ولم ينفذ حكمه فيهم
لجزمه عن قهرهم لا يصير اماما فاذا صار اماما فجاء لا ينزل ان كان له قهر وغلبة لعوده بالقهر
فلا يغيب ولا ينزل به لانه مفيد تنوير وشرحه وقد مناع الدر في باب الامامة انه يكره تقليد الفاسق
وينزل به انتهى لكن عزله بطريق الفسق خلاف ما عليه الاكثر كما قدمناه عن شرح الفقه الاكرام
الدين ولهذا جزم في الاشياء بانه لا ينزل به ولم يحك خلافا وكذا في العقائد النافية وشرحا للسعد وأقول
ما في الاشياء أقره محشها الحموى مع انه هنا ذكر ان شرط صحة الامامة الاسلام والحرية والعقل والبلوغ
والعدالة الخ وكذا الكمال يقول باشتراط عدالة الامام كما في البحر ونصه ولم يقيد المصنف الامام بالعدل
وقيد به في الفتح (قوله فان لم يكن له تأويل الخ) أى للباغى وكان الظاهر ان يقال فان لم يكن لهم
تأويل لم يكن له حكمه ارجع الضمير بصيغة الافراد على الجمع باعتبار واحد حموى (قوله فحكمه حكم

واتبع مولاهم) بكسر اللام وسكون الياء وهو الذي يولي ويهرب خوفا على نفسه جوى عن البناية
وكل من اتبع واجهز بالبناية للفعول (قوله والا لا) لان جواز القتل كان للخوف واذا خوف لعدم
العمة فلا قتل لكونه مسلما درر (قوله ولكن تحبس أموالهم ولا تقيم حتى يتوبوا) لقول على يوم
الحمل لا يقتل اسير ولا يكشف سترو ولا يؤخذ مال وهو القدوة في هذا الباب وقوله لا يقتل اسير يعني
ذالم يكن لهم فئة وان كان لهم فئة فالامام بالخيار ان شاء قتله لثلاثة فئات وبلغت بهم وان شاء حبسه لان
شره يدفع به وليس له ان يسترقه لانه مسلم والاسلام يمنع الاسترقاق ابتداء وهو المراد بقول على لا يكشف
سترحين طلب منه الصحابة ان يقسم النساء بينهم فقال اذا قمت فلن تكون عاتشة فابتهتهم بذلك فقطع
شبهتهم ولا نهم مسلمون فتسكون أموالهم وأنفسهم معصومين بالعصمة من الاسلام والدار لكونهم في دار
الاسلام ذابح وقوله يوم الحمل هو اليوم الذي كان فيه وعة عاتشة مع على رضى الله عنهما ما قتل عثمان
يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة وبويع لعلى بالمدينة بالخلافة يوم
قتل عثمان وبايع طلبة وازير كارهين فخرجوا الى مكة وبها عاتشة ثم خرجوا من مكة ومعهم عاتشة
الى البصرة يطلبون بدم عثمان وبلغ ذلك عليا فخرج من المدينة الى العراق واستقر أهل العراق بالمسير
معههم فسافروا بهم الى البصرة فلقى طلبة وازير وعاتشة ومن معهم من أهل البصرة وغيرهم ووقع بينهم
قتال عظيم فغفروهم وقتل يومئذ طلبة وازير وغيرهما وبلغت القتلى ثلاثة عشر ألف قتيل وانما سمى
يوم الحمل لان عاتشة كانت يومئذ على جبل يسمى عسكرا جوى عن البناية (قوله وان احتاج قاتل بسلاحهم
وخيلهم) قال في الاختيار معناه اذا كان لهم فئة شربلالية ولا ضمان باتلافه درر وعبرة قرا حصارى
يعنى اذا كسار لهم فئة وفى ذلك الاحتياج اشارة اليه انتهى جوى (قوله ويباع الكراع) لان
ذلك انظر وايسر لان الكراع يحتاج الى نفقة وقد تأنى على قيمته فكان يبعه انفع لصاحبه شربلالية
عن الجوهرة ويقاس العبد أيضا يعنى اذا كان يخدم مولاهما لوقاقتل معه فانه يقتل نهر والكراع
بالصم في البقر والغنم بمنزلة الموظف في الفرس والبعير وهو مستحق الساق يذكر ويؤنث والجمع اكراع
ثم اكراع وفى المثل اعنى العبد كراعا فطلب ذراعا لان الذراع في اليد وهو افضل من الكراع في الرجل
والكراع اسم يجمع الخيل كذا بخط شيخنا عن مختار العصاح (قوله ويحبس غنمه) فاذا زالت الفئنة
رده عليهم (قوله لم يجب عليه شئ) أى لا القصاص ولا الدية لا تقطاع ولاية الامام عنهم درر وفيه
بحث لان المستأمنين في دار الحرب اذا قتل أحدهما الاخر تجب الدية مع انقطاع ولاية الامام جوى
عن الحواشي اليه مقبولة والحاصل انه انما وجبت الدية بقتل أحد المستأمنين الاخر لقاء العصمة
اذا دخول المسلم دار الحرب لا يوجب سقوط عصمته وكان القياس وجوب القصاص لكنه سقط لا تقطاع
ولاية الامام بخلاف ما اذا قتل باغ مثله حيث لا يجب شئ لعدم العصمة فلو عا ل صاحب الدرر المستأنة
كما في الدرر بقوله لكونه مباح القتل فهذا لا يأنم لكان صوابا ومحصل ما يستفاد من البحث الذي ذكره
يعقوب باشا ان التعليل بانقطاع ولاية الامام غير مسلم لانه يرد عليه وجوب الدية فيما اذا قتل احد
المستأمنين الاخر بدار الحرب مع ان ولاية الامام منقطعة أيضا ما عدم وجوب القصاص والدية فيما
اذا قتل الباغي مثله فلا نزاع له فيه خلافا لمن توهم ذلك فادعى ان ما ذكره المصنف هنا مخالف لما ذكره
في باب المستأمن وليس كذلك (قوله حتى أخرجهم امام أهل العدل) اذ حيث لم تكن ولاية الامام
منقطعة عن المصر فتجربى احكامه درر (قوله اما اذا اخرجوا فيه احكامهم الخ) قال في البناية وما جاءه
أهل البني من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر لم يأخذها الامام نانيا وبه قال الشافعي جوى
(قوله لم يجب شئ) من قصاص أودية ولكن يستحق عذاب الاخرة شربلالية (قوله في
الصورتين) اما الاول فلان العادل اذا انتف نفس الباغى أو ماله لا يأنم به ولا يضمن لان المحاربة
تقبل العصمة وقد أمرنا بما قلناه لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغى حتى تتي الى امر الله فصار قتلهم بحق

(واتبع مولاهم) وقال الشافعي لا يجوز
ذلك في المالين (والا) أى وان لم
يكن للبيعة فئة (ولا) يتم تسببهم
ولا يتبع مولاهم (ولم تكن) نجس
أى دية البغاة (و) لكون (نجس)
أموالهم (ولا تقسم) حتى يرضوا الى امر الله تعالى
نابرا وفاقوا الى رجوعوا الى امر الله تعالى
برد عليهم أموالهم (و) اخرجوا
العدل الى سلاح أهل البني وخيلهم
قاتل بسلاحهم وخيلهم
(قاتل بسلاحهم وخيلهم)
لشافعي فمما وان لم يحتاجوا الى ذلك
حبس عنهم كذا اثر الاموال ويباع
الكراع ويحبس غنمه (وان قتل
باغ مثله) أى على أهل البني أهل
(مصر عليهم) أى على أهل البني
العدل (المجب) عليه (فان غلبوا)
لا القصاص ولا لدية من امصار
أى البغاة (على مصر) عدا مثله
أهل العدل (فقتل مصرى) عدا (فقتل)
فظهر (أهل العدل) على المقتول
القاتل (به) أى بسبب المقتول
قصاصا (به) اذا غلبوا ولم يجروا
أحكامهم حتى أخرجهم امام أهل
العدل عن المصر اما اذا اخرجوا فيه
أحكامهم لم يجب شئ (أى العادل
عادل باغيا أو قتله) أى العادل
(باغ) وكان القاتل فيهما وزنا (وقال)
الباغى (أنا على حق) أى كنت على
الحق حين قتلت وأنا الان على الحق
(ورثه) أى القاتل المقتول
في صورتين

كقتل أهل الحرب فلا يوجب حرمان الارث كما لو قتل مورثه بقتوله عليه فان حرمان الارث جزء قتل محظور فلا ينافى بقتل مباح وأما الثاني فلان الباغي اذا قتل العادل يأثم ولا يضمن عندنا والتأويل الفاسد بمنزلة الصحيح في حق دفع الضمان اذا ضمت اليه المنفعة كما ويل أهل الحرب واذا لم يجب به الضمان لم يجب به الحرمان والارث مستحق بالقرابة درر بيان ذلك ما ذكره في البناية ان الخوارج يستحلون دماء المسلمين بالمعصية صغيرة كانت أو كبيرة لقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها وتأويلهم هذا وان كان فاسدا لكن اعتبر في حق دفع الضمان وقال في تحفة الفقهاء هذا اذا اتلفوا في حال المنفعة فاما اذا اتلفوا مالهم ونفوسهم قبل ظهور المنفعة أو بعد الانزاع فانهم يستحقون لانهم من أهل دار الاسلام انتهى (قوله وان قال أنا على باطل لا) لانه اذا اقرب بالطلان يجب الضمان فيلزم الحرمان درر (قوله وكره بيع السلاح) لانه اعانة على المعصية هي والغاير ان البيع ليس بقيد بل كذلك لو وهبه لهم أو وصى لهم به أو عارهم أو أجرهم ذلك وهذا وان لم نره منعولا ففواعد المذهب لاننا وتعليمهم المسئلة ترشد اليه وعلى هذا لو نال المصنف وكره عليه عينا أو منفعة لم كان أولى جوى ثم ذكروا ان الحديد لا يجوز بيعه من أهل الحرب وأجازوه من أهل البغي والذي يظهر من الفرق ان أهل البغي لا يتفرغون لاستعمال الحديد سلاحا لان فسادهم على شرف الزوال بالتوبة أو بتفريق جمعهم بخلاف أهل الحرب زبلي ثم اعلم ان المصنف سكت عن احكام منها قضاؤهم قال في البديع الخوارج لو ولوا قاضيا فان كان باغيا وقضى بقضايائهم رفعت الى قاضي أهل العدل لا تنفذ لانه لا يعلم كونه احقا ولو كتب القاضي الباغي الى القاضي العادل كتابا فان علم انه قضى بشهادة أهل العدل نفذ والا فلا وان كان قاضهم عادلا فنذا قضاء لهجة توليته ومنها ان امان الباغي لأهل الحرب صحيح وان غدرتهم البغاة فسبوا لا يحل لاحد من أهل العدل ان يشتري منهم ومنها انه لا يجوز الاستعانة باهل الشرك على أهل البغي بحر ولا يصلى على البغاة بل يكفون ويدفنون وقتلانا شهداء درر فيفعل بهم ما يفعل بالشهداء يكفون في ثيابهم ولا يغسلون ويصلى عليهم جوى عن شرح الهداية وظاهر قوله في الدرر ولا يصلى على البغاة انه لا فرق بين ان يكون لهم فئة أم لا وهو الصحيح كما نقله المحوى عن البناية وقوله بل يكفون يعني بعد الغسل كما صرح به المحوى عن شرح الهداية للعيني (تبيينه) كل من لا يباح قتله من أهل الحرب لا يباح قتله من أهل البغي الا اذا وجد القاتل من العبيد والذوان والشيوخ فحينئذ يقتلون في حال القتال وبعد الانزاع لا يباح جوى عن تحفة الفقهاء (تكملة) لصوص غير متأوين غلبوا على مدينة وقتلوا وقتلوا الانفس وأخذوا أموالهم أخذوا بالجميع وكذا اذا خرج جماعة لامنعة لهم جوى عن البناية


 * (ك) (ك) *

من اللقط وهو العمود على نبي مصادفة من حد طلب حموى عن قرا حصارى (قوله ان السير شرع
لمعنى في غيره الخ) تقدير ذلك ان السير عبارة عن مقاتلة الكفار وهو ليس مشروعا لذاته لانه اتلاف بل
مشروعيته باعتبار ما يترتب على ذلك من اخلاء العالم عن الفساد وكذلك أخذ مال لغير والصبي
المتبذوكل منهما ليس مشروعا لذاته بل باعتبار ما يترتب على ذلك من احياء النفس والمال حموى (قوله
وهذا مندوب في بعض الصور) احتراز بهذا عما سياتى من انه يجب اذا خيف عليه الضياع (قوله
وهو في اللغة) أى أصل الالفة أى في حقيقة اللغة حموى (قوله ثم غلب على الصبي الخ) أى في اللغة
على طريق المجاز حموى (قوله خوفا من العيلة) بفتح العين وسكون الياء وهى الغاقة شيخنا عن نوح
افندي (قوله ووجب الخ) ليس المراد بالوجوب معناه الاصطلاحي والا يشكل بماتى التنوير

(وان قال أنا) أى كنت (على باطل لا يربط الباغي هذا عندهما وعند أبي يوسف لا يربط الباغي في الوجهين وهو قول السافعي) (وكره بيع السلاح من أهل الفتنه) وفي عساكرهم (وان لم يدرانه) أى المشتري (منهم) (أى من أهل الفتنه) (لا يكره * (كتاب الاقريط) *
المناسبة بين الكتابين ان السير شريع لم ينفى في غيره وهو اخلاء الما لم عن الفساد وأخذنا الاقريط واللقطة شرع لاحياء النفس والمال قال الله تعالى ومن أحباها فمكائنا أحبا الناس جميعا الا ان الاول فرض وهذا مندوب في بعض الصور فاخر عن الاول وانماسمى به باعتبار ما له لانه يلقط وهو في الآفة ما يلقط أى ما يرفع من الارض فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبي المنبذ لانه على عرض ان يلقط وأدله خوفا من اسم لو ودخى بطرحه أذنى (نذب العيلة أو فرار من نهمة أذنى (نذب التقاطه) أى ان لم يخف ضياعه (ووجب

وشرحه من ان التقاطه فرض كفاية لمن غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه ولو لم يعلم به غيره وفرض عين
 ومثله رؤية اعمى يقع في بئر والاخذوب انتهى ولذا فسر في النهر الوجوب بالزوم (تنقيح) الصبي
 في الالتقاط كالبالغ والعبد كالحراشياء ومراده بالصبي العاقل كما هو ظاهر وفيه نظر لما سبق من
 ان الالتقاط اما ان يكون مندوبا و واجبا وفعل الصبي لا يتصف بذلك حموي واقول جعل الصبي
 كالبالغ في الالتقاط بالنسبة لما يترتب عليه من الاحكام لا من كل وجه يشير الى ذلك قول القهستاني
 البالغ والصبي سواه في الضمان بترك الشهادة (قوله ان خيف الضياع) ليس المراد بالخوف مطلقه
 بل خوف ارتقى الى غلبة الظن بدليل ما سبق عن التنوير والضياع هو الهلاك نهر عن القاموس (قوله
 وهو حر) لانه الاصل في بني آدم ولان الدار دار الاسلام فمن كان فيها يكون حرا باعتبار الاصل وهو حر
 في جميع احكامه حتى ان قاذفه يحد ولا يحد قاذف امه لوجود ولد منها لا يعرف له اب عيني وغيره كالدرر
 ونعقبه عزمي بان الكلام في تفرع عدم المحذوف ذمه على الحرية وعلى ما ذكرته من المسئلة متفرعة
 على شيء آخر وهو فوت العفة ولعل الصواب تعليله بما في الفتح من عدم العلم بحريتها الخ وفيه نظر لانه
 يقتضي اقامة المحذوف عليه ان غلبت حريتها وليس كذلك بخلاف التعليل بفوت العفة فانه شامل
 لما لو غلبت حريتها فادعاءه من التصويب ساقط (تنقيح) اطلق المصنف حريته فم جميع احواله
 كالنهادة والنكاح والاعتاق والجراحة والمحو ونحوها قهستاني (قوله ونفقته في بيت المال) روى
 ذلك عن عمر وعلى لانه عاجز محتاج لا مال له ولا قريب ومال بيت المال معد للصرف الى مثله ولو انفق
 عليه الملتقط من ماله يكون متبرعا لانه ليس له ولاية الا ازام الا ان يأمره القاضي بالانفاق عليه ليرجع
 على اللقيط بها لان للقاضي ولاية عليه فتكون ديناعليه ولومات في صغره رجع في بيت المال قهستاني
 ثم مجرد امر القاضي بالانفاق عليه يكفي لارجوع عليه فيما ذكره الطحاوي كما اذا قضى ديننا على شخص
 بأمره وفي الاصح لا يرجع الا اذا صرح بانه ينفق عليه ليرجع لان مطلقه قد يكون للموت والترغيب
 فلا يرجع عليه بالا احتمال زياي وفي الدرر من كتاب المبة عن الخانية مجرد الامر ببناء داره موجب
 لارجوع على الأمر وكذا امر الاسير بفدائه يوجب الرجوع عليه انتهى فاذا ادعى الملتقط الانفاق بقول
 القاضي على ان تكون ديناعليه فكذبه اللقيط لا يرجع الابينة بخلاف الوصي اذا انفق على الصغير
 حيث يصدق في الانفاق المتعارف ولا يحتاج الى بينة درر وهذا اذا أنفق من مال الصغير اما اذا أنفق
 الوصي عليه من مال نفسه فلا يصدق في رجوعه الا بالاشهاد شيخ شاهين قال شيخنا وانما شرط الاشهاد
 لان قول الوصي في الانفاق يقبل لاني حق الرجوع بلا اشهاد كذا في البرازية لكن في الفينة والخلاصة
 والخانية له ان يرجع وان لم يشهد بخلاف الابوين ولودفعه الى القاضي فله ان لا يقبل لاحتمال انه ولده
 دفعه اليه لتكون مؤنثة في بيت المال وان اقام بينة انه لقيط أو علم القاضي فكذلك له ان لا يقبل لانه
 بالالتقاط التزم حفظه وترتيبه ثم اراد ان يعزل نفسه فلا يسمع منه ان شاء كالوصي اذا اراد عزل
 نفسه بعدموت الموصي عيني ولا يشترط لاقامة الملتقط بينة على الالتقاط حضور ختم درر لانها لكشف
 الحال شر بلائية (قوله كازنه) لان الغرم بالغم درر وفي كلامه ايماء الى ان وليه في ماله ونفسه
 انما هو السلطان وبه صرح في البدائع ولاؤه لبيت المال ولو جعله القاضي للقط جاز كذا في نظم ابن
 وهبان نعم له بعد بلوغه ان يوالي من شاء الا اذا عقل عنه بيت المال فلا يصح نهر عن الخانية (قوله
 وجنابته الخ) كما ان دية لو قتل خطأ لبيت المال وفي العمد للامام القصاص والصلى على الدية وقال
 أبو يوسف ليس له الا الصلح قهستاني (قوله ولا يأخذه منه احد) لان يده سبقت اليه فكان احق
 بحفظه ولم يكن لغيره ان يشترعه منه الا باذنه ولودفعه هو الى غيره ليس له ان يسترده لانه رضي باسقاط
 حقه زياي وما طرحه بعد التقاطه فينبغي ان يحرم لانه وجب عليه بالتقاطه حفظه فلا يملك رده الى
 ما كان عليه بحر وهل للامام أخذه بالولاية العامة في الفتح لا وأقره المصنف به البحر وحرر في النهر

ان خيف الضياع وهو ونفقته
 في بيت المال ككازنه أي كما
 اذا مات وترك مالا وليس له وارث
 موضع ميراثه في بيت المال (و) كذا
 (جنابته) أي عقل جنابته يؤخذ من
 بيت المال (ولا يأخذه منه) أي اللقيط
 من الملتقط (أحد) هذا اذا لم يدع
 نفسه اما اذا ادعى مدعى انه ابنه فالقول
 قول المدعى وثبت نسبته يردون
 الحق هذا

نعم لمن لا ينبغي أخذه إلا بموجب فلو أخذ أحد وخاصة الأول رده إليه وهذا إذا التمس الملقط فلو تعدد
وترج أحدهما كمالو وجده مسلم وكافر فتنازع قضي به للمسلم لأنه انفع للقيط خانية ولو استويا فالرأى
للقاضى تنوير وشرحه عن البحر (قوله إذا لم يدع الملقط الخ) يعنى مع الخارج كفى الزيلعى وسياقى
فى كلام الشارح ما يفيد (قوله فهو أولى من الخارج) وإن كان ذمياً والآخر مسلماً زيلعى (قوله
ويثبت نسبه من واحد) بمجرد دعواه ولو غير الملقط استهساناً لحياءه والافعالية ددر عن الخانية ويكون
هو أحق بحفظه من الملقط على الأصح وقوله والافعالية يشير إلى ما هو مصرح به من أنه إذا مات عن مال
فادعى نسبه لم يصدق الابنية ثم ظهر أنه اغتاترك التقييد بقوله عن مال إساءة إلى أن التقييد به فى
كلام غيره ليس بالزم حتى لو لم يظهر له مال وقت ادعى نسبه لم يصدق أيضاً لا بينة له كان التهمة
أذ يحتمل أن يظهر له مال بعد ذلك (قوله ومن اثنين) عبارة المنية ادعاه أكثر من اثنين فعن الإمام
أنه إلى خمسة ظاهرة فى عدم قبول دعوى الزائد ولا بشرط اتحاد الامم نهى لكون فى الدر عن القهستمانى
ما يفيد ثبوته من الأكثر فيجرح رانتهى قال شيخنا وتحريره بالرجوع إلى ما سبق فى الاستيلاء من حكاية
الخلاف فى النهر وغيره انتهى ولو ادعى أنه ابنه والآخر أنه ابنه فاذا هو خنى فلو مشكلاً قضى لهما
والأول أن ادعى أنه ابنه در وفيه نظر لأنه يشترط لثبوت نسبه من المدعى عدم ظهور كذبه كما إذا قال
هو غلام فاذا هو جارية أو قال هو جارية فاذا هو غلام لا يقضى له أصلاً كفى البحر عن الظهيرية فأنى الدر
يحمل على ما إذا ظهرت ذكوريته وقوله ومن اثنين انظر هل يكون حكمهما فى الارث منه حكم أرثهما من ولد
الاهل المشتركة فیرثان منه ارث أب واحد أو لا جوى (قوله ادعياه معاً) مقيد بعدم المرجح حتى لو وجد
مع أحدهما قدم في قدم الملقط على الخارج ولو ذمياً والخارج مسلم والمسلم على الذمى والمحر ولو ذمياً على
العبد وذو البرهان على غيره وفى المنية لو ادعاه مرتد وذمى قدم المرتد نهى قلت فلو كان فى يد ذمى وتجووى
ينبغي أن يقدم الذمى جوى ومن ادعى أنه من زوجته المحرمة على من ادعى أنه من الامة زيلعى ومن وافق
سن الصبي نارينه وارلم يوافق نارينه واحد قضى به بينهما على الصحيح وفى التنازع خانية لوشهد للمسلم ذمیان
والذمى مسلمان قضى به للمسلم نهى (قوله لو سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه) لعدم النزاع ولو ادعى
الآخر بعده لا يقبل الابنية شرئاً لانه ونقل المحوى عن البرجندى عن الذخيرة ما يفيدان بينة
ذی اليد أولى من بينة الخارج قال قلت استثنى هذا من القاعدة وهى ان بينة الخارج مقدمة على بينة
ذی اليد انتهى ولو ادعت امرأتان قضى به لهما عند أبى حنيفة وعندهما لا يضى لواحدة منهما لان ثبوت
النسب منهما متعلق بحقيقة الولادة وهى محال منهما زيلعى وكذا يضى لهما بل لو أقامتا البينة بخلاف
ما أقامتا أحدهما فانها تكون أولى تنوير (قوله والقياس لا يقبل) اعلم ان وجه القياس
والاستحسان يختلف باختلاف المدعى فان كان غير الملقط فوجه القياس ان دعوته تنضم إبطال حق
الملقط فى البدو وجه الاستحسان انه اقرار بما يقع فيه ثبوت نسبه ثم من ضرورة ثبوت نسبه ان يكون
هو أحق بحفظ ولده من الاجنبى وكمر شىء ثبت ضمناً وان لم يثبت قصداً وان كان هو الملقط فوجه
القياس انه تناقض كلامه بدعواه انه ابنه بعدما أقرانه لقيط ولانه باقراره يلزم اللقيط حكم النسب
والاقرار على الغير لا يصح ووجه الاستحسان انه أقر على الغير بأنه تلزمه نفقته ويجب عليه ان يحفظه
وقد يخفى على الانسان ولده الصغير ثم يعرفه والتناقض فيما يخفى لا يمنع القبول وقيل يقبل قوله
قياساً واستحساناً لانه ليس فيه إبطال ليد أحد والنسب يقع على ما بينا بخلاف دعوة الاجنبى والأصح انه
على القياس والاستحسان كدعوة الاجنبى وان اختلف وجه القياس فيها كما بينا زيلعى ومنه يعلم ما وقع
لبعضهم فى هذا المقام حيث اختصر عبارة الزيلعى على وجه لا يفي بالمرام (قوله وان وصف أحدهما الخ)
عطف على مضمون الكلام السابق أى يثبت نسبه من اثنين ادعياه ان لم يصف واحد منهما
علامة وان وصف أحدهما الخ جوى عن البرجندى (قوله علامة به) أى بجسده كما قال القادورى

إذا لم يدع الملقط نسبه فان ادعى نسبه
فهو أولى به من الخارج إن كان الملقط
رجلاً ما كان كانت امرأة فلا يلتفت إليها
(ويثبت نسبه من واحد ومن اثنين)
أى إذا ادعياه معاً وانما قيدنا به لانه
لو سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه
والقياس ان لا يقبل قوله (وان وصف
أحدهما علامة) كائنه (به) فيما إذا
ادعاه اثنان

وكانه يحتز بذلك عما الوصف علامة بثوبه نهر ولهذا فسر المحوى العلامة بقوله كشامة وسلعة (نسيه)
قال في المستصفي العلامة لها أصل في الشريعة كما في قوله تعالى ان كان قيسه قد من قبل فصدقت
وهو من الكاذبين واذا اختلط اموات المسلمين باموات الكافرين يعتبر الزنى والعلامة والاصل فيه قوله
تعالى تعرفهم بسميهم حموى (قوله فهو وأحق) أي صاحب العلامة الموافقة واعلم انها انما تعتبر عند عدم
مرج أقوى منها فية قدم ذوالبره ان على ذى العلامة والمسلم على الذي ذى العلامة وظاهر ما في الفتح تقديم
ذى اليد على الخسار ج ذى العلامة وينبغي تقديم الحر على العبد ذى العلامة فعلم انها اضعف المرجحات
وقيدنا بالموافقة لانه لو لم يصب فهو ابنهما وكذا الوصا في البعض فلا ترجيح ويكون ابنهما وكذا الوصف
ولم يصب واحده منهما يكون ابنهما بحر عن الشهيرة (قوله وهو مسلم) استحسانا لان دعوته تضمنت النسب
وهو نفع للصغير وبطلان الاسلام الثابت بالدار يضرب فمما ينفعه دون ما يضربه ولا يلزم من كونه
ابناله ان يكون كافرا كما لو سلمت امه واذا حكم مناباته مسلم وجب ان يستترع من يده اذا قارب ان يعقل
الاديان الا ان يقيم بينة من المسلمين لامن أهل الذمة انه ابنه فيكون كافرا نهر (قوله اعتبر المكان) اسبقه
ولان المسلم لا يضع ولده في البيعة ولا الكافر في المساجد زياي (قوله اعتبر الواحد) اقروا البديان ان
تبعية الابوين فوق تبعية الدار حتى اذا سبي الصبي مع احد ابويه يعتبر كافرا وفي رواية يحكم زيه فان كان فيه
زى المسلمين فهو مسلم وان كان عليه زى الكفرة فهو الصليب والزنا نهر فهو وكافر زياي (قوله وهو أوفى)
لانه انفع له ولان الاسلام يملو ولا يعلى عليه زياي (قوله وهو حر) واطلاعه يوم ما لو ادعى انه ابنه من زوجته
لامه وهذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون عبدا لانه يستحيل ان يكون الولد حرا بين رقيقين قلنا
الاستحصال لانه يجوز عتقه قبل الانفصال وبعده فلا تبطل الحرية بالشك زياي وهو ظاهر في اختيار قول
محمد على أنه يتصور ان يكون الولد حرا بين رقيقين بلا فخر يروى وصية بان يكون للحر ولد وهو حر لا جنبي
زوجه ابوه أمة له برضا مولاه كان ولدها حرا لانه ولد ولد المولى نهر عن العسول وقوله وقال أبو يوسف يكون
عبدا أي لمولى الأمة حموى عن البرجندی عن قاضيتان (قوله ولا يرق الابينة) أقيمت على الملتقط اذا
كان اللقيط صغيرا أو على اللقيط أو تصدقه اذا كان كبيرا قهستانى لانه حكم بحرية بالدار فلا يتغير ذلك
الاباحة ويشترط ان يكون النهر مسلم لانه مسلم بالدار وباليد فلا يحكم عليه بشهادة الكافر الا اذا
اعتبر كافر اوجوده في موضع أهل الذمة والمخضم فيه هو الملتقط باعتبار يده عني قال المحوى لو أبدل
المصنف قوله الابينة بقوله الابحية كما في النقاية لكان أولى ليشمل ما اذا أقر بعد البلوغ بالرق لغیره
وصدقه ذلك الغير وهذا المثل كدخريته بقضاء القاضي بما لا يقضى به الاعلى الاحرار كما لمالك كامل أما
اذا ما كدت فلا يقبل اقراره بالرق كذا في الخزانة اه (قوله مشدود عليه) التقييد بالشدة كانه حموى على
الغالب والا فلو كان فوقه أو تحته ينبغي ان يكون له لانه معه نعم لو كان بقربه لا يكون له كما في الجوهرة
وبه عرف ان الدار التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له بالاولى نهر (قوله هل دابة هو عليها) يعني
والدابة له نهر عن الخانية (قوله فهو له) اعتبارا للظاهر در روفيه ان الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق
فلو ثبت الملك له بهذا الظاهر كان الظاهر حجة مثبتة وليس كذلك وانى أفندى (قوله ولا يصح لللتقط عليه
نسكاح) لانه يعتمد الولاية من القرابة والملك والسلطنة ولا وجود لواحد منهما نهر فينكحه السلطان ومهره
في بيت المال قهستانى (قوله ويبيع) أي بيع ماله لان التصرف في المال لا يجوز الا بكمال الراى
ووقور لسفقة وذلك يوجد في الاب والجدة لا غير ولهذا لا تملك الام مع انها تملك الانسكاح فذا أولى عني
وهذا صريح في ان الملتقط لا يملك بيع عرض اللقيط بنفسه وان احتاجه للنفقة بل بأمر القاضي وقد توقف
فيه السيد المحوى فقال يتطرح حكم ماله لو كان مع اللقيط عرض واحتاج الملتقط الى بيعه للانفاق عليه هل
له ذلك انتهى (قوله ولا يكون له ان يؤجره) وهو الصحيح أي لياخذ الاجرة لنفسه قهستانى لانه لا يملك
اتلاف منافعه فاشبهه الم بخلاف الام فانها تملك اتلاف منافعه بالاستخدام والاطارة بلا عوض فتملك

(فهو) أي المدعى الوصف (أحق)
نهو) ثبت نسبه (من ذى) اذا ادعاه
في الاستحسان (وهو مسلم ان لم يكن)
اللقيط (في مكان أهل الذمة) وانما
قيد به لانه لو وجد في قرية من قري
أهل الذمة أوفى كنيسة أو بيعة
كان ذميا ان كان الواحد ذميا
كان الواحد مسلما في هذا المكان أو ذميا
كان الواحد مسلما في مختلف الروايات
في مكان المسلمين اختلفت المذاهب
فيه وفي رواية كتاب اللقيط في المذاهب
اعتبر المكان دون الواحد وفي كتاب
الدعوى في المبسوط اعتبر الواحد
دون المكان وفي رواية محمد بن
سماحة عن محمد في بعض نسخ دعوى
المبسوط اعتبر الاسلام وهو أوفى
في الواحد أوفى المكان وهو حر
(و) ثبت نسبه (من عبده وهو حر)
ولا يرق) أي لو ادعى رجل ان اللقيط
عبده لا يصدق (الابينة وان وجد
معه مال) مشدود عليه وكذا اذا كان
مشدودا على دابة هو عليها (فهو له)
دون الواحد ثم صرفه الواجد اليه بأمر
القاضي وقبل بصرفه بغير أمر القاضي
(ولا يصح لللتقط عليه نسكاح ويبيع
وأجره) أي لا يكون له عليه ولاية
التزويج ويبيع ماله ولا يكون له ان

يؤجره

الاجارة بالاولى واذا عرف هذا فاولا يتصرف عليه في نفسه وماله انما هي للسداد نهر (تبيينه) استخدام
 التيمم بلا اجرام ولولا خيه ومعلمه الالامه وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار شريكه شيخنا عن الاشياء من
 كتاب المحظر (قوله وفي مختصر القدوري له ان يؤاخره) والاول اصح زياحي واقول الذي يظهر من
 المنع من اجارته على ما اذا آجره الملتقط لتكون الاجرة لنفسه فلا ينفي ما ذكره القدوري لمجمله على ما اذا كانت
 الاجرة للقط ومما سبق عن القهستاني يشير الى ذلك وكذا تاملهم المنع بالتلاف المنافع يشير اليه ايضا فلا
 خلاف في الحقيقة (تنبيه) بقي من احكامه ختانه قال في الحاشية ليس للملتقط ذلك فان فعل وملك
 ضمن ولو امر الختان فملك ضمن ايضا دون الختان هذا اذا لم يعلم بكونه ملتقطا فان علم ضمن كذا في الذخيرة
 وفي الفتح لو بلغ فاستدان او بايع انسانا او كفل كماله او وهب او تصدق وسلم او دبر او كاتب او اعترق
 ثم اقرانه عبد لزيد لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لانه متم تنوير وقوله لا يصدق في ابطال شيء من ذلك
 الخ طاهر في ان عدم تصديقه بالنسبة للاستدانة ونحوها من الاشياء التي ذكرت فلا ينفي انه مصدق
 بالنسبة لا قراره بانه عبد لزيد اذا صدقه زيد حيث كان ذلك قبل ان تتأكد حريته بقضاء الغاضي بما
 لا يقضي به لاعلى الارار كالحال الكامل كم قدمناه عن النقاية وعلى هذا ما لمزمه بالاستدانة او المبيعة
 يؤخذ به في الحال ولا يتأخر الى ما بعد العتق كالعبد المأذون (قوله ويسلمه في حرفة) لانه من باب تشفيه
 أي تقويمه وكان ينبغي ان يقال ما قيل في وصي اليتيم ان يعلمه العلم أولا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة نهر
 (قوله وصناعة) نطف تفسير في البحر ورفعة الصناعة والتشريف تقويم المعوج ويستعار للتأديب
 والتهديب كذا في النهاية (قوله ويقبض هبته) لانه نفع محض ولهذا علمك الصغير بنفسه اذا كان مجبرا
 هبني (قوله أي ان وهبه أحد) صوابه واحد لان أحد لا يستعمل في الايجاب بخلاف لفظ واحد جوي
 (تنبيه) يستعمل أحد بمعنى الواحد كما في قوله تعالى قل هو الله أحد وبمعنى انسان نحو وان أحدهم
 المشركين استجارك وبمعنى أول نحو واحد عشر الرابح ان يكون اسماعا ما في جميع من يعقل نخوفهم من
 أحد وهذا هو اللازم للتكثير والنفى (قوله وهو يقبض) الاولى ان يقال يقبض دوجوي

وفي مختصر القدوري له ان يؤاخره
 (ويسلمه في حرفة) وصناعة
 (ويقبض هبته) أي ان وهبه أحد
 وهو يقبض ما وهب له
 * (كتاب اللقطة)
 هي مال يوجده في الطريق ولا يعرف
 له مالك بعينه سميت بها لانها لمنط
 غالبا

***** (كتاب اللقطة) *****

هي مثل اللقيط في الاشتقاق والمعنى اللغوي فان كلا منهما مشتق من الالتقاط وهو الرفع وهي اسم موضوع
 لمال الملتقط سواء كان بفتح القاف أو سكونها عني خلافا للزبلي وشراح ما ذكره الشارح (قوله هي مال
 يوجده في الطريق) يحتمل ان يكون التقيد بالطريق للاحتراز عن الدار ويحتمل ان يكون اتفاقا ببيان
 ذلك فيما نقله السيد المحمدي عن قاضيان حيث قال رجل اشترى دارا فوجده في جذعها دراهم قال
 بعضهم هي بمنزلة اللقطة وقال بعضهم بردها على البائع فان لم يقبل البائع تصدق بها وهذا أصوب انتهى
 (قوله ولا يعرف له مالك) وليس بمباح كذا في المذخرات فخرج ما عرف مالكة فانه ليس لقطة بل أمانه
 بدليل انه لا يعرف بل يرد اليه وبالاخير مال المحرري لكن يرد ما كان محررا يمكن أو حافظ فانه داخل
 في التعريف فالاولى ان يقال هي مال معصوم معرض للضياع بحر وما ذكره في النهر رده المحمدي وسكت
 عن صفة ردها وفي الذخيرة ان خاف الضياع كان فرضا والا كان مباحا واجمع العلماء ان الرفع أفضل وهو
 مقيد بان يأمن على نفسه ردها نهر واقول ينبغي ان يقال على قياس ما قيل في اللقيط ان خاف على اللقطة
 الضياع ولم يعلم بها أحد غيره يكون الالتقاط فرض عين والا ففرض كفاية جوي ومقتضى القول
 بافتراض ردها الضمان لو لم يرفع وضاعت فال في الدرر وظاهر كلام المصنف نعم لما في الصيرفة رأى جارا
 يأكل حنطة انسان فسلم بمنعه حتى أكل قال في البدائع الصحيح انه يضمن انتهى وظاهر كلام النهر
 عدمه وما في جامع الفصولين يدل على عدم الافتراض الا ان يقال ان فائدة الافتراض الاثم بالترك

لا الضمان بحرقهم قال وما في المحتى التعريف الى ولي الصبي يدل على صحة التقاطه قال السيد الجوى أقول
هذا ظاهر في صحة التقاطه للقطعة وأما صحة التقاطه لقطعة فلا يظهر اذا لضمان في الاقطاط ولا تعرف
الاهم الا ان يقال فائدة صحة التقاط لقطعة تظهر في عدم الأخذ من يده لسبقها انتهى وفي البرازيد ليس
للولي ان يأخذ ودية عبده ما ذونا أم لا ما لم يحضر وظهر انه من كسبه لاحتمال ان يكون ودية الغير في يد
العبد فان برهن انه للعبد يدفع اليه فتقوله لاحتمال ان يكون ودية الغير تصریح بأنه أهل للايداع فكذا
الاتقاط بجامع الامانة فيهم انهم قال الجوى ولا حاجة الى هذا فقد قال في البناء ولو التقط العبد شيئا بغير
اذن مولاه يجوز عندنا وعند مالك وأحمد والشافعي في قول انتهى وينبغي ان يكون التعريف الى مولاه
كالصبي بجامع الحرف فيهما وأما المأذون والمكاتب فالتعريف اليهما واعلم انه ينبغي ان لا يتردد في
اشتراط كونه عاقلا صاحبيا فلا يصح التقاط المجنون والمدهوش والمعتوه والسكران لعدم المحفظ منهم
نهر (قوله لقطعة المحل والمحرم الخ) فيه ايماء الى ما ذكر في التجنيس مسلم دخل دار الحرب بامان فوجد لقطعة
ينبغي ان يعرفها كما يعرفها في دار الاسلام لانها لقطعة وبعد الامان التزم ان لا يخون فاذا عترف أحب الى
ان يتصدق بها على الفقراء الذين هم في دار الاسلام فان لم يجد فعلى فقراء أهل الحرب انتهى وهو مشكل
لانهم قالوا في اللقطة اذا كانت لذى لا يتصدق بها بل توضع في بيت المال للزناث لانه ليس من أهل
التصدق ويعرف كونه الذي بأن كانت اللقطة زنازا أو صليبا جوى وعلى هذا فقوم في اللقطة هي التي
لا يعرف لها مالك أى على الخصوص واذا عرفت وجوب التعريف على الداخل دارهم بامان او وجد شيئا
من أموالهم فكذا اذا وجد شيئا من أموالهم ساقط ابدارنا وعلم انه محرم دخل دارنا بامان أى ولم يعرف
عينه بأن دخل دارنا جماعة منهم بامان فسقط من أحدهم شيء ولا ينافي هذا ما سبق في التعريف من
زيادة قيد وليس بجراح للاحتراز عن مال المحرمي محله على ما اذا كان الواجد متلصصا بأن دخل دارهم بغير
أمان بقى ان يقال ما سبق من انه يتصدق بها بعد ان عرفها على الفقراء الذين هم في دار الاسلام صريح في
نقلها من دار الحرب الى دار الاسلام وظاهر قوله فان لم يجد الخ أى وان لم يجد في دار الحرب أحدا من فقراء
المسلمين فليجرب مراجعة التجنيس (قوله أمانة) فلا يضمنها الا بالعدى أو بالمنع بعد الطلب فقهية في
لا يقال بنا فيه ما سبأني من قول المصنف فان بين علامتها حل الدفع لانه يفيدانه بالمنع لا يضمن لانا
نقول مراده بالطلب بعد ان أثبتنا بالبينة (قوله وشهد) يكفيه في الاشهاد ان يقول من رأيتوه
يشهد الضالة فدلوه على سواء كانت اللقطة واحدة أو أكثر لقوله عليه السلام من وجد لقطعة فليشهد ذوى
عدل والمحفظ عفاصها وكأه فان جاء صاحبها فلا يكرهه وأحق بها وان لم يجئ صاحبها فهو مال الله
يؤتيه من يشاء والاشهاد اننى التجا حتى لو صدقه صاحبها انه أخذها بالبرء على صاحبها لا يضمن
وان لم يشهد ولو أقراه أخذها لنفسه ضمن وان لم يشهد عند الالتقاط وادعى انه أخذها للرد وادعى
صاحبها انه أخذها لنفسه فالتمول لصاحبها ويضمن الملتقط قيمتها عند ما زيلى والعفاص ككتاب الوعاء
فيه النفقة قاموس ونشد الضالة بالفتح ينشدها بالضم نشدة ونشد انا بكر النون وسكون الشين فيهما
أى طلبها وأنشدها عرفها ونشده من باب نصر قال له نشدتك الله أى سألتك به بحق الصالح (قوله)
وعند أبي يوسف لا يشترط الاشهاد لان أخذها صاحبها حاسبة ونفسه معصية فكان حمل فعله على
الصالح أولى من حمله على العساد ولان الملتقط منكر والمالك يدعى الضمان فالقول قول المنكر ولها
ان أخذ مال الغير بسبب الضمان فيضمن لان الاذن مقيد بالاشهاد ولو وجد وما ذكره من الظاهر يعارضه
مثله وهو ان الظاهر ان يكون المتصرف عاملا لنفسه فصار نظير ما لو أخذ مال الغير وادعى انه ودية زانية
وهو ظاهر في ترجيح مذهب الامام ومحمد ذلك في النهر قال الطحاوى وبقول أبي يوسف ناخذ وفي
الينابيع الاصح ان محمد مع أبي يوسف والخلاف مقيد بما اذا اتفقا على اللقطة أما لو ادعى المالك انه
غصبها وقال انما لقطتها ضمن اتفقا وبما اذا أمكنه الاشهاد فان لم يمكنه بأن لم يجد من يشهد فتركه

(لقطة المحل والمحرم امانة ان
أخذها البرء على ربه واشهد على
ذلك شاهدين حتى لو دلكت
لا يضمن وعند أبي يوسف لا يشترط
الاشهاد وان لم يقدر على الاشهاد)

لا يضمن اجساد القول قوله مع عينه ان المانع كذا كما في الفتح وظاهر ما في النهر يوههم انه اذا لم يجد من
 يشهده عند الرفع بان وجدها في مغارة فتركه لا ضمان عليه مطلقا وان أمكنه الا شاهد فيما بعد وليس
 كذلك بل يلزمه الا شاهد اذا ظفر كإسباني في كلام الشارح (قوله أو أشهد ولم يقدر على أقامته) كذا
 في النسخ التي وقفت عليها والمراد انه أشهد حين الرفع ثم ضاعت منه وظهر صاحبها فججز الملتقط عن
 أقامة البينة الآن انه أشهد وقت رفعها الغيبة الذين أشهدهم أو لموتهم فيصدق انه أشهد بيمينه شيخنا
 (قوله حتى لو هلك بعد ذلك لا يضمن) أي بعدما شهد عند الظفر به وفهمه انه لو تركه بعد ما ظفر به
 يضمن وهو كذلك ولا ينافيه ما سبق من قوله قبله فترك الا شاهد لا يضمن كما توهمه السيد المحوى لانه
 مفروض فيما اذا ترك الا شاهد لعدم من يشهدهم وللخوف عليها من ظالم يعني واستمر العذر فلا منافاة
 وكذا لا يضمن لو أخذها ليعرفها ثم أعادها الى مكانها سواء كان بعدما تحول من مكانها أو قبله وقيدته
 الحاكم بما قبل القول واليه مال الفقيه أبو جعفر حموي عن شرح السليبي والصحيح عدم الضمان بردها الى
 مكانها مطلقا بجر وهذا اذا أخذها ليردها فان أخذها لياكلها ثم أعادها لا يبرأ عن الضمان ما لم يردها الى
 صاحبها سليبي عن قاضيان (قوله وعرف) بالتشديد (قوله واعلم ان الواو فيه ابتدائية) كذا في شرح
 القرا حصارى ونصه على ما نقل عنه المحوى وعرف ابتداء كلام (قوله لا عاطفة على أخذها وشهد)
 يعني لا عاطفة على أخذ على قول ولا على أشهد على قول لكن يبقى الكلام في المانع من صحة العطف
 ولم ينه عليه مع ان الاصل العطف وغاية ما يلزم على العطف ان يكون التعريف شرطاً في كون اللقطة
 امانة وقد صرح في المحيط بانه شرط حموي وعبارة الدرر صريحة في ان التعريف شرط لصيرورتها
 امانة ونصه فان أشهد عليه وعرف الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها أو انها تقصد كانت امانة انتهى اذا لم
 هذا ظهران ما ذكره حموي زاده لا يذهب عليك ان التعريف لا مدخل له في كون اللقطة امانة وكان
 الواجب اسقاطه غير مسلم واعلم ان الا شاهد عند أخذها يغني عن التعريف قال في النهر وعبارة الزيلعي
 صريحة في ذلك حيث قال وعن الحلواني انه يكفي في الا شاهد انه يأخذها ليردها على صاحبها ويكون ذلك
 تعريفاً وهو المذكور في السير الكبير قال في الخلاصة ويعرفها بجر الاسرار حيث وجدها الخ وأقول اذا
 كان الا شاهد يغني عن التعريف فاذ كره حموي مسلم ويؤيده ما ذكره الشارح وغيره كالقرا حصارى
 حيث جعل قوله وعرف ابتدائياً لا معطوفاً على ما قبله ووجهه شيخنا بأن كون امانة لا يتوقف على
 التعريف واعلم ان المحوى أشار بقوله يعني لا عاطفة على أخذ على قول الى قول من يقول ان المعاطف
 اذا تعددت يعطف كل منها على الأول وهو الراجح وبقوله ولا على أشهد على قول الى قول من يقول بعطف
 كل على ما يليه وهذا اذا وقع العطف بحرف غير مرتب كالواو فلو بحرف مرتب كالفاء وتم كان كل معطوفاً
 على ما يليه بالاتفاق (قوله الى ان علم) أي غلب على ظنه ان ربه لا يطلبها هذا هو الصحيح كما في المجموع
 وفي المضمرات وعليه الفتوى نهر وصورة التعريف ان يقول اني وجدت لقطة لا أدري مالها فليت
 مالها وليصفها لاردها عليه حموي قال السرخسي حكى ان بعض العلماء يبلغ وجد لقطة وكان محتاجاً
 اليها وقد قال في نفسه لا بد من تعريفيها ولو عرفتها في المصر ربما يظهر صاحبها فخرج عن المصر حتى انتهى
 الى رأس بئر فدفن رأسه في البئر وجعل يقول وجدت كذا في سمعته يوشك ذلك فدلوه على فاذا
 بصاحبها تحت البئر فتعلق به حتى أخذها قال عليه السلام لا يكثر همك ما تزرق يا نيك بجر (قوله
 كالنوى وقشور الرمان الخ) يعني المنبوذ لا المجموع شرباً ليلية (قوله ونحوهما) كخطب يوجد في الماء
 ولا قيمة له درر وفي الشرب ليلية ويحل أخذ التفاح والكمثرى من الانهار وكذا ما يبقى من الغار الواقعة
 تحت الانهار في غير الامصار على المختار (فرع مهم) أخذ كمعبه ووجد غيره في مكانه لا يملكه ويصير
 كاللقطة في الحكم انتهى (قوله فان وجدته صاحبه في يده بعد ما جمعها فهو أحق بها) وكذا اذا جردت
 شاة مية ملقاة كان له ان يتفح به ولو وجدته صاحب الشاة في يده كان له ان يأخذ منه وكذا اذا دبغ

أو أشهد ولم يقدر على أقامته أو خاف
 انه لو أشهد عليه أخذه ظالم منه فترك
 الا شاهد لا يضمن حتى لو هلك بعد ذلك
 عن يشهده حتى لو هلك بعد ذلك
 لا يضمن (وعرف) في موضع أصابها
 وفي مجامع الناس وأبواب المساجد
 وفي الاسواق والشوارع واعلم ان
 وفي الواو فيه ابتدائية لا عاطفة على أخذ
 وأشهد (الى ان علم ان ربه لا يطلبها)
 بعد ذلك ان كانت شيئاً بقي فاما
 ان كانت شيئاً لا يبقى لأني يوم
 ان كانت شيئاً لا يبقى لأني يوم
 أو يومان عرفها الى ان يخاف ان
 تفسد ثم يتصدق بها ان كان غنياً
 أو يأكلها ان كان فقيراً وقدره محمد
 في الاصل بالبحول من غير تفصيل
 بين القليل والكثير وهو قول مالك
 والشافعي وما روى محمد بن أبي
 خنيفة انها اذا كانت عشرة دراهم
 فصاعداً عرفها حولا وان كانت أقل
 من عشرة دراهم عرفها بحسب
 ما يرى فليس بتقدير لازم ثم ما يجده
 الانسان فهو نوحان نوع منها يعلم
 ان صاحبها لا يطلبه كالنوى وقشور
 الرمان ونحوهما والحكم فيه ان له ان
 يأخذها ويتفح به فان وجدته صاحبه
 في يده بعد ما جمعها فهو أحق بها ونوع
 منها يعلم ان صاحبها لا يطلبه فعليه
 ان يحفظه ويعرفه ويوصله الى
 صاحبه على ما ذكر في الكتاب فقوله
 اللقطة امانة

جلدها ولكن عطية ما زاد الدباغ لأن ملكه لا يزل بالانعام جوى من النباية وتقل عن البرجندى
 مانعه وذو كرشج الاسلام انه ليس للمالك أخذ ما جمعه من قشور الرمان ونحوه كالنوى ويصير ملكا
 لا يأخذ وكذا الجواب في التقاط السنايل وبه كان يفتى الصدر الشهيد ذكره في الذخيرة وان وجد جوزة
 بعد جوزة حتى بلغت عشرة اوصار لمساقيمة فان وجدته في موضع واحد وجب ان يعرفها وكذا في مواضع
 متفرقة على المختار انتهى (قوله يريد به النوع الثاني) واما النوع الاول فيجوز له ان يتنعم به بلا تعريف
 فلو عرفه كان ورعا بارد يستحق بفعله التعزير جوى (قوله ثم تصدق) باللقطة اذا لم يمتص صاحبها
 بعد التعريف لان الواجب عليه حفظها واذا واصلها الى أهلها قال تعالى ان الله يأمركم ان تؤذوا الامانات
 الى أهلها وذلك بالقسيم اليه عند القدرة وبالتصدق عند عدمها اذا يصل عوضها وهو الثواب كما يصل
 عنها وان شاء أمسكها رجا الظفر بصاحبها روى عن ابن مسعود انه اشترى جارية فذهب البائع فتصدق
 عنه بفنجاز يلبي (قوله نفذ) ولو به ذلك العين لان الملك ثبت للفقر قبل الاجارة فلم يتوقف على
 قيام المحل والظاهر انها لو كانت لصبي فليس للاب والوصى تنفيذ الصدقة نهر وكذا لو كانت لوقف لم يكن
 للناظر التنفيذ جوى وفي الوهبانية الصبي كالبالغ فيه ضمن ان لم يشهد ثم لايه أو وصيه التصديق وضمنها
 في مالها لامل الصغير وروى قوله وضمنها في مالها يعني اذا ظهر للمالك بعد التصديق (قوله أو ضمن
 الملتقط) لانه تصرف في ماله بغير اذنه وبإباحة تصرفه من جهة الشرع لا ينافي الضمان حقا للعييد
 كتناوله مال الغير حالة الخمصة وأطلقه فتمثل القاضي أيضا ومن ثم كان الامح انه لا فرق في تضمينه بين
 ان يكون بأمر القاضي أولا لان امره لا يرد على تصدقه بنفسه نهر لا يقال هذا يرد نقضا على عموم قولهم
 ان القضاة لا يلحقهم عهدة الضمان لانا نقول ذلك بالنسبة لما يكون القاضي فيه ملزما بفتح الزاى
 اذ لا يسهه تأخير الحكم بعد استيفاء شرائطه حتى قالوا انه يأثم ويفسق ويسحق العزل فاذا تبين خطاه
 لم يضمن بخلاف ما هنا فانه غير ملزم (قوله أو المسكين) لانه أخذ ماله بغير اذنه ولا يرجع المسكين على
 الملتقط بما حقه من الضمان لانه عامل لنفسه ولا الملتقط يرجع على الفقير لانه ملكه بالضمان فظهر
 انه تصدق بملك نفسه نوح أفندي (قوله فالترك أفضل) لقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن
 ضالة الابل مالك ولها دعواها فان معها اذناها وسقاءها تروى الماء وتاكل الشجر حتى يجدها ربا ولنا انه
 مال يتوهم ضياعه فيستحب أخذه ليرده على صاحبه والحديث محمول على انه كان في ديارهم اذ كان
 لا يخاف عليها من شيء ونحن نقول في مثله بتركها اذ لا فائدة في التقاطها في مثل هذه الحالة عيني قال
 الازهرى الضالة لا تقع الاعلى الحيوان يقال ضل البعير والانسان وغيرهما من الحيوان وهو الصواب
 واما الامتعة فتسمى لقطة لا ضالة (تسمية) الحذاء النعل والسقاء القربة والمراد بها مشافرها وبالاول
 قوائمها بحر فحصل من قول المصنف وصح التقاط البهيمه وكلام الازهرى وقوع كل من اللقطة والضالة
 على الحيوان فعلى هذا تكون اللقطة اعم من الضالة لا لطلاق اللقطة على غير الحيوان بخلاف الضالة
 حيث لا تطلق الاعلى الحيوان فقط (قوله وهو متبرع في الانفاق الخ) لانه لا ولاية له في الايجاب على
 ذمتهم فصار كما اذا قضى دين غيره بغير أمر المدين عيني وقوله متبرع أى محسن يقال برع الرجل بالضم اذا
 فضل على أقرانه ومنه قيل للمتفضل متبرع جوى (قوله اذا كبر) من باب تعب اعلم ان اللقيط بعد البلوغ
 اذا صدق الملتقط انه أنفق بأمر القاضي ليرجع رجع وان كذبه فالقول قول اللقيط وعلى الملتقط البيئته
 لا ما ادعاه ابن الملك من انه اذا لم يأمره بالانفاق فداعاه بعد بلوغه وصدقه اللقيط نهر والحاصل انه
 لا يرجع وان صدقه الا اذا كان في نفس الامر قد أنفق بأمر القاضي ليرجع خلافا لابن الملك (قوله ولو
 أنفق عليها) صوابه عليها جوى (قوله باذن القاضي) ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البيئته انها لقطة
 في الصحيح لانه محتمل ان يكون فصبا في يده فيحتمل لايجاب النفقة على صاحبها وهذه البيئته ليست
 للقضاء بل لبيئته ككشف الحال فتقبل مع غيبة صاحبها وان عجز عن اقامة البيئته يأمره بالانفاق عليها

يريد به النوع الثاني (ثم تصدق فان
 ما ربه) بعدما تصدق بها فهو على
 المختار ان شاء (نفذ أو ضمن الملتقط)
 أو المسكين ان كانت ملكا وكان
 كانت قائمة أخذها (وصح التقاط
 مطلقا سواء كانت بهرا
 البهيمه) مطلقا سواء كانت ملكا
 أو بغير أو بغير أو بغير أو بغير
 والشا في اذا وجد البعير والبقير
 والفرس في الصحراء فالترك أفضل وان
 وجد فيها الشاة التقطها (وهو) أى
 الملتقط (متبرع في الانفاق على الملتقط
 واللقطة) بغير اذن الحاكم فلا يرجع
 به على اللقيط اذا كبر ولا على رب
 اللقطة ولا يكون له ان يمنعها من ربه
 لاجل ما أنفق (و) لو أنفق عليها
 باذن القاضي

مقدياً بأن يقول بين جماعة من الثقات ان هذا ادعى ان هذه لقطة ولا أدري أهو صادق أو كاذب وطلب
 ان أمره بالانفاق عليها فاشهدوا في أمره بالانفاق ان كان الامر كما يقول وكان الفقيه ابو جعفر يقول
 ينبغي للمحكمة ان يحلفه ونظيره ما لوباع عبد افقاب المختري ولم يحجده وطلب من المحاكم ان يساع وروى
 دينه من ثمنه لا يحجبه حتى يقيم البيعة فان عجز اجابه على نحو ما ذكرنا في اللقطة وقوله وبأذن القاضي تكون
 ديناً بشراً الى ان النفقة تكون ديناً بمجرد اذنه وليس كذلك في الاصح لان مطلقه قد يكون للترغيب
 وللشورة أو للالزام فلا يرجع بالاحتمال فلا بد من اشتراط الرجوع عليه كما ذكرنا في اللقيط وانما أمره
 بالانفاق عليها يومين أو ثلاثة بقدر ما يقع عنده انه لو كان المالك حاضراً لظهر زبلي وقوله في النهر
 صورة اذنه ان يقول له أنفق على ان ترجع وان لم يقل ذلك لا تكون ديناً في الاصح وبه اندفع قول
 الزبلي ان هذا يشير الى انها تصير ديناً بمجرد أمره وليس كذلك في الاصح تعقبه السيد المحمدي بقوله
 لا كلام ان عبارة المصنف تفيد انها تصير ديناً في ذمته بمجرد الامر وما كونه الاصح فلم يدعه الزبلي
 حتى يدفع (قوله تكون ديناً عليه) أي على اللقيط اذا بلغ ولم يدع أحد نسبته أو رقه فان ادعاه أحد
 كانت ديناً عليه أي على المدعي وهو الاب أو السيد نهر وقوله أو رقه يحمل على ما اذا اقام البيعة انه
 عبده أو صدقه اللقيط لماسبق في المتن من انه لا يرق الابيعة وتقدم ان الاولى ابدال قوله الابيعة
 بقوله الابيعة كافي النقاية ليشمل مالاً أو رقيقاً لغيره وصدقه ذلك الغير بقي ان يقال تقييده في النقاية
 اقراره بالرق بما اذا كان بعد البلوغ هل هو قيد احترازي أم لا (قوله فيرجع على اللقيط) قد منعت
 القهستاني انه اذا مات في صدقه رجوع على بيت المال (قوله ولو كان لمنافع أجراها وأنفق عليها) اعلم
 ان المصنف وكذا الشراح أطلقوا هذه المسئلة وقيدوها في الدرر بقوله وأنفق عليه آمنه يومين أو ثلاثة
 وتعقبه شيخنا بقوله لا موقع لهذا أي للتقييد بقوله يومين أو ثلاثة هنال ان نفقته من أجرته فلا تستأصله
 والعلة والمعلل له قاضيان بذلك نعم لو ذكره بعد قوله وما لا نفع له كالشاة اذن القاضي بالانفاق يومين الخ
 لكان متجهاً لان دوام النفقة حينئذ تستأصله قال ثم رأيت الموافقة لشيخ شيخنا يعني الثمرنبلاي واعلم
 انه اختلف في الآبق هل يؤثر كالأصل أو لا ففي الهداية والكافي نعم قال في الدرر ولم أجده في غيرهما بل
 وجدت في المحيط والبدائع والمخلاصة خلافاً حيث قالوا لا يجوز اجارة الآبق لاحتمال ان يآبق ووفق بمحمل
 ما في الهداية والكافي على ما اذا كان المستأجر ذا قوة ومنفعة لا يخاف عليه عنده وما في غيرهما على خلافه
 أو يحمل كلامهما على الايجار مع اعلام المستأجر بحاله ليحفظ غاية الحفظ وما في غيرهما على الايجار
 مع جهله بحاله شرنبلاية عن المقدسي قال في البحر ولم أروا لوصار اللقيط عييراً ولا مال له هل يؤثره القاضي
 للنفقة أو لا نهر واستظهر المحمدي انه ليس له ذلك لان القاضي لا يملك اتلاف منافع الغير كالمع والمنا ذلك
 للاب والام انتهى وأقول اذا جاز للقط ان يؤثره لكونه الاجرة للقط كما يستفاد مما سبق من
 القهستاني حيث قال وليس له ان يؤثره لباخذ الاجرة لنفسه فكذلك القاضي وتعليق المنع باتلاف المنافع
 يشير الى ما ذكره القهستاني من التقييد (قوله أجراها القاضي) ولو حكما اذا اذن الملتقط ان يؤثر شيخنا عن
 القهستاني ومحصل كلام القهستاني ان اسناد الاجارة للقاضي اما لانه هو الذي باشر عقد الاجارة أو لانه
 اذن الملتقط بها فاسنادها اليه بالنسبة للوجه الاول حقيقي وبالنسبة للوجه الثاني حكلي (قوله وخاف
 ان تستغرق النفقة قيمتها) بأن أنفق يومين أو ثلاثة ولم يظهر المالك (قوله باعها القاضي) هذا الاطلاق
 قيده في البدائع بما اذا اقام البيعة على الالتقاط نهر واذا بيعت أخذ الملتقط ما أنفق بأذن القاضي
 وقد مناهن الخلاصة ان البيع ناخذ من القاضي موقوف من غيره على اجازته وبيع الملتقط بأذن القاضي
 كبيع القاضي بحر وهو ظاهر في ان المالك لو حضر لم يكن له نقض البيع وانما له النمن على انه في
 التنازلية ذكر ان المولى لو قال هو مدبر او مكاتب لا يصدق في نقض البيع واستشكله في البحر بأنه
 لوباع بنفسه ثم قال هو مدبر او مكاتب أو أم ولد وبرهن بقيل كافي الفتح معللاً بأن التناقض في دعوى

تكون النفقة (ديناً عليه) وعلى
 صاحبها الرجوع على اللقيط اذا كان
 وعلى رب اللقطة اذا جاءه (ولو كان لما
 نفع أجراها) القاضي (وانفق عليها
 والا) أي وان لم يكن لها نفع وخاف
 ان تستغرق النفقة قيمتها (باعها)
 القاضي وأمر بحفظ الثمن

الحرية وفروعها لا يمنع قال السيد المحمدي فيحصل ما في التارخانية على ما اذا لم يبرهن واعلم انه ليس في رد
اللفظة والضالة شئ لانه متبرع فان أعطاه المالك شيئا فحسن بخلاف الا بقى وعن الكرخي اذا قال من
وجد هافله كذا فله أجر مثله جوي عن قرا حصارى والحاصل انه اذا اشترط شيئا للراد وكان معلوما
كقوله لنخص معين قد ضاع على شئ فان رددته على فلك كذا كان له المشروط وان كان مجهولا كقوله من
ردّه فله كذا لا يستحق المشروط بل أجر المثل لانه كاجارة فاسدة در (قوله ومنعهما من ربهما حتى يأخذ
النفقة) لا فرق في جواز منعها للنفقة بين ان يكون الملتقط أنفق من ماله أو استدان بأمر القاضي ليرجع
على صاحبها وقياس ما مر في النفقة ان له ان يحيل على ربهما بغير رضا كازوجه اذا استدانت بالامر
وللقاضي بيعها ويعطى النفقة من ثمنها اذا حضر ربهما وامتنع من دفعها كما في الحاموي ولا يسقط دين
النفقة بهلا كما في بد الملتقط قبل الحبس وبعده يسقط كازهرن ولم يحك المصنف في الكافي تعالى الهداية
فيه خلافا في فهم انه المذهب وجعل القدوري في تقريره هذا قول زفر وعند أصحابنا لا يسقط لو هلك
بعده وعزاه في الينابيع الى علمائنا الثلاثة نهر لكان نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ فاسم ان القدوري عليه
بما ينفي الرهن فقال قال أصحابنا لو أنفق على اللقطة بأمر القاضي وجبها بالنفقة وهما كت لم تسقط
النفقة خلافا لزفر لا نهادين غير بدل عن عين ولا عن عمل منه فيما ولا تسقط لانه قد يوجب الضمان قلت
الاول لم يبيع قبل القبض والثاني للاجرة في الاجارة التي فيها عمل والثالث للرهن فانه عقد يوجب الضمان
وبالقيد الاخير خرج الجواب عن قياس زفر على المرتن وتعقب بأنه ان خرج الجواب بما ذكر عن قياسه
بالرهن لا يخرج الجواب عن قياسه بجعل الا بقى وقد ذكره في الهداية ونص انه اليه أقرب وفي الشربلالية
عن المقدسي يحتمل ان يكون في المسئلة وايتان (قوله ولا يدفعها الى مدعيها) جبر عليه نهر (قوله
بلاينة) لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على من ادعى عيني (قوله أو شبه الدابة) أي لو نها جوي
(قوله ان كانت دابة) غير محتاج اليه جوي (قوله واسمه) في بعض النسخ ووسمه بالواو وجوي (قوله
حل الدفع) ولو صدقه حل ايضا ثم قيل لا يجبر وقيل يجبر واذا دفع بالتصديق أو بالعلامة وأقام آخر
بينة انها له فان قامت أخذها وان هالكه ضمن أي هاشاء فان ضمن القابض لا يرجع على أحد أو الملتقط
فكذلك في رواية وفي أخرى يرجع وهو الصحيح لانه وان صدقه الا انه بالقضاء عليه صار مكدنا شرعا فبطل
اقراره نهر عن الفتح وفيه عن النهاية لو دفع ببرهان فأقام آخر بينة انها له لا يضمن وله أخذ الكفيل
لا احتمال ان يقيم غيره بينة انها له اما اذا دفعها بالبرهان فلا يأخذ في الاصح ولو ادعى اها وبينا علامة موافقة
قال في البحر لم أره وينبغي ان يحل له الدفع لهما ونظر فيه السيد المحمدي باحتمال ان أحدهما عرف العلامة
من صاحبها أو رآها عنده (قوله وقال مالك والشافعي يجبر) لما روى مسلم من قوله عليه الصلاة
والسلام فان جاء صاحبها فعرف عفاصها ووكاهها وعددها فأعطها اياه والافهى لك وهذا امر وهو
للاجوب ولنا انه مدع وعليه البينة لما روينا والعلامة لا تدل على الملك ولا على اليد لان الانسان قد
يقف على مال غيره ويخفي عليه مال نفسه فلا عبرة بها وما روي مجمل على الجواز توفيقا بين الاخبار عيني
(قوله وينفع بها) لو فقير او اذا باذن القاضي عند الأكثر وقيل بدونه شربلالية عن البرهان ثم لو أصاب
مالا يجب عليه ان يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق على نفسه وهو المختار نهر عن الولوالجية فان قلت
ما ذكره الولوالجي من عدم لزوم التصديق بمثل ما أنفق على نفسه في المختار مخالف لما نقله البرجندي
عن الظهيرية من وجوب ذلك عليه في المختار ونصه اذا باع الملتقط اللقطة باذن القاضي وهو فقير وأنفق
التمن على نفسه ثم أصاب مالا يجب عليه ان يتصدق على الفقراء بمثله وهو المختار لانه وضعه في موضعه
انتهى قلت لا يخالفه بينهم ما خلا لما توهّمه السيد المحمدي وقوله يجب صوابه لا يجب بدليل التعليل
الذي ذكره (قوله لو فقيرا) أطلق في عدم الانتفاع للغني فشمل القرض ولهذا قال في الفتح وليس للملتقط
اذا كان غنيا ان يملكها بطريق القرض الا باذن الامام وان كان فقيرا فله ان يصرفها الى نفسه صدقة

(ومنعها) أي الملتقط اللقطة (من
رهبها حتى يأخذ النفقة ولا يدفعها الى
مدعيها بلاينة فان بين علامتها) أي
ان لم يقيم البينة وبين علامتها بان
سمى وزن الدراهم وعددها ووكاهها
ووكاهها أو شبه الدابة وسنها ان كانت
دابة أو حلية العبد واسمها وجنسها
وسنها (حل الدفع) اليه (بلا جبر) من
القاضي وقال مالك والشافعي يجبر
(وينفع بها) كان الملتقط (فقيرا
والا) أي وان لم يكن فقيرا

لا قرضا بحجر (قوله تصدق الخ) الا ان يعلم انها الذمى فتوضع في بيت المال كما قد مناه (قوله وولده) أطلقه فشمل الصغير وينبغي تقييده بأن يكون الملتقط فقيرا بحجر وأقول هذا سهو بل المراد به الكبير اذ موضوع المسئلة ما اذا كان الملتقط غنيا وله ابن فقير وهذا لا يتأتى في الصغير فكيف يشمله الاطلاق نهر وتبعه الحموى ووجه عدم الشمول ان ابن الغنى الصغير بعد غنيا بغنى أبيه بخلاف ابنه الكبير حيث لا بعد غنيا بغنى أبيه وأقول تسمية صاحب البحر انما تتجه ان لو كان تصدق الملتقط بها على غيره بخمس فيما لو كان غنيا مع انه لا يضمنه لفقير ان يتصدق بها أيضا كالغنى وان جاز له ان يصرفها الى نفسه لفقير هذا دعاء في البحر من شمول الولد الصغير ويحمل على ما اذا كان الملتقط فقيرا لما قد مناه من ان الصغير بعد غنيا بغنى أبيه صحيح وكون موضوع المسئلة ما اذا كان الملتقط غنيا لا يقدر في صحة ما ذكره في البحر (تمة) مات في البادية جاز لرفيقه بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهله ولولم يعرف وارثه فتركه كلقطة ما لم تكن كثيرا فليت المال بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم يجدهم فله لو مصرفه لبرج حمام اختلط به اهلى بغيره لا ينبغي له ان يأخذه وان أخذه طلب صاحبه ليرده عليه لانه كاللقطة فان أفرغ عنده فان كانت الام غريبة لا تعرض لفرغها لانه ملك الغير وان الام لصاحب البرج والغريب ذكرها لفرغها لولم يعلم ان يرجه غريبا لا شيء عليه ان شاء الله واذا لم يملك الفرخ فان فقيرا الكله وان غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام المحلوفى تنوير وشرحه

***** (كتاب الآتى) *****

الاباق مصدر ابقى كضرب هذا هو الاكثر كافي المصباح وفي القاموس ابقى العبد كسمع وضرب ومنع ابقا ويحرك وابقا ككتاب ذهب بلا خوف ولا كد عمل أو استخفى وعرفه في العناية والشارح كما سيأتى بأنه المأرب من مالكة فصدأ وفيه ان الحرب لا يتحقق الا بالقصد وايضا لا يلزم ان يكون الحرب من المالك ومن ثم عرفه في الاصلاح بأنه انطلق الرقيق ثم رد اليه دخل مالو الحرب من المستأجر والمستعير أو المودع أو وصيه نهر واقره الحموى وأقول ذكر القصد تهرج بجماع المأرب من ذكر الحرب ولا بدع فيه على ان دلالة الالتزام لا يتكفى بها في التعاريف على ما عرف في موضعه وأما قوله من مالكة أى ولو حكما فلا يرد عليه مالو الحرب من المستأجر ونحوه ازيد كيد (قوله من حيث ان فيها احياء المال) هذا ظاهر بالنسبة الى القرن اما بالنسبة للمدبر المطلق وام الولد فليس بظاهر حموى وفيه نظر لانه لم يثبت لها بالتدبير والاستيلاء الا حق الحرية فقط اما حقيقة تها فتوقف على موت المولى وثبت حق الحرية لا ينافى بقاء المألية الا ترى الى ما علل به في النهر قول المصنف وام الولد والمدبر كالقرن حيث قال لانه احياء ماليتها وهذا استحق المجعل يردهما ثم رايت بخط شيخنا معزى بالعناية انه اجاب بما مضى ان عدم تمولى ام الولد عنه لا الامام باعتبار رقبتهما ولها مالية باعتبار كسبهما لانه أى المولى احق بكسبهما وقد احيوا لذلك برده انتهى بتصرف (قوله فمن مالكة) حقيقة كان أو حكما كما سبق فلا يرد عليه شئ خلافا لما ذكره السيد الحموى تبعه النهر (قوله قصدا) احتريزه عن الضال وهو المملوك الذى ضل عن الطريق الى منزله من غير قصد ورده في النهر عن الفتح بان الفرار لا يتحقق الا مع القصد وقد علمت جوابه (قوله اخذه احب) ان قوى عليه ما لم يغاب على ظنه تلفه على المولى ان لم يأخذه مع قدرته عليه فيجب اخذه وما في البحر من انه يفرض فسهو نهر امكن ما ذكره في البحر جرى عليه في التنوير ونصه اخذه فرض ان خاف ضياعه الخ (قوله وافضل من تركه) هذا ان أمن على نفسه واخذه ليرده على المولى والا فيجزم بأن اخذه لنفسه وكذا اذا خاف على نفسه يستحب تركه بحجر (قوله وقيل تركه أولى) لانه لا يبرح مكانه فيلقاه مولاه ووجه الاول احتمال الضياع في اخذه احياء ودرر وقوله لا يبرح مكانه أى بقصد الحرب وحمل الخلاف ما ظالم يعلم

(تصدق على اخي ومع على ابوي وزوجته وولده لو كانوا فقراء) * (كتاب الآتى) * تناسب الكتابين من حيث ان فيهما احياء المال بعد ما صار على عرض الزوال وهو مملوك فمن مالكة قصدا (أخذه احب) وافضل من تركه (ان قوى) أى قدر (عليه) وأخذ الضال قبل ذلك وقيل تركه أولى والضال هو الذى ضل الطريق الى منزله

واجدا الضال مولاه ولا مكانه اما اذا علمه فلا ينبغي ان يختلف في افضلية اخذه وردة نهر عن الفتح وفيه
عن الحملواني انه بالخيار ان شاء في الباقي للامام ليعبسه حفظه عن اباقه وان شاء امسكه الى محي المولى
قال المحوى واما السرخسي فاختر ان يأتي به للسلطان او نائبه او القاضي لانه لا يقدر على حفظه لتمرده
وكذا الاختلاف في الضال والضالة كما في البرجندي انتهى لكن خرم في البصر بأن الضال لا يحبس
وليس المراد حبسه ابتداء بل اذا رفعه الى القاضي ونحوه لا يقبله الا بينة ثم يحبس به شرعا لئلا يهرب
فان طال مدة محي المولى باعه القاضي ولو مع العلم بمكانه لئلا يتضرر المولى بكثرة النفقة وحفظ ثمنه
لصاحبه وان جاء المولى بعده وبرهن او علم دفع باقي الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه الا اذا برهن انه
مدبر او مكاتب او ام ولد او كان عنده ولد منها نهر ولو انكر المولى اباقه مخافة جعله حلف الا ان يبرهن على
اباقه وعلى اقرار المولى بذلك تنوير وشرحه عن الزيلعي واعلم ان بيعه خوف كثرة النفقة ظاهر على
ما قدمناه من ان الا بى لا يخرج خوف اباقه اما على ما سبق في كتاب اللقطة عن الهداية والسكا في من انه
يؤجر فلا (تممة) مدة حبسه مقدرة بستة اشهر ونفقته فيها من بيت المال ثم بعدها يبيعه القاضي در
وقد منما يفيد الرجوع على المولى بمؤنة النفقة فيقتطع ذلك من ثمنه ويدفع له الباقي فقولهم نفقته
في بيت المال اى قرضا (قوله ومن رده الخ) عم كلامه ما لو اعتهقه المولى لانه يصير قابضا بالاعتاق وما لو
باعه من اراد لسلامة البدل له واما في الراد فعم المحر والعبد والبالغ والصبي والجعل للمولى وما اذا رده
بنفسه او بغيره ولو تعدد الراد كان الجعل بين الكل او المردود عليه كان الجعل بقدر النصيب فلو غاب
البعض ليس للعوض اخذه حتى يعطى تمام الجعل ولا يكون متبرعا بالزائد بل يرجع به لانه مضطر اليه
او المردود بان ردا مع ولدها الذي يعقل الا باق تعدد الجعل واعتبار كونه يعقل الا باق اولى من
اعتبار كونه قارب الحلم لانه ليس بقيد نهر وان كان وارثا ينظر ان اخذه بعد الموت لا يستحق شيئا وان
أخذه في حياته ثم مات يستحق الجعل في حصة غيره عندهما خلافا لابي يوسف عني ابو يوسف يقول ان
وجوب الجعل يضاف الى التسليم لا الى الاخذ ووقت التسليم هو مشترك بينه وبين غيره فيكون عاملا
لنفسه وهم ايقولون ان الوجوب يضاف الى العمل لان الاجرة تستحق بالعمل واعلم انه يستثنى من هذا
العموم ما لو رده السلطان او الشيخة او الخفير او من يعول اليتيم او الوصي او من استعان به المولى أو أحد
الزوجهين أو اولادهم لم يكن في عياله واما الاب وباقي الاقارب فان كانوا في عيال المالك لا يجب والاوجب
قال في النهر والعذر للمصنف انه لم يستوف جميع الاحكام على انه ما من عام الا وخص وقر يقال ان العادة
جرت بالرذم من ذكر تبرعنا فلذلك ابقى المصنف من على عمومها للعلم بالتخصيص من جاري العادة فلم يتناولهم
اطلاق الكتاب محوى عن قراحصارى (قوله من مدة سفر) هي ثلاثة ايام والتقييدها بالاحتراز عن
الاقل فانه يرضخ له او يجب له من الاربعين بحسابه على ما سيأتى لا الزيادة اذ لا يراد له في الجعل بزيادة
المدة على الثلاث (قوله ار بعون درهمها) ولا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الأقل لانه حظ بحر
(قوله وفي القياس لا جعل له) لانه متبرع بمنافعه فاشبه رد العبد الضال ولنا ان رجلا قدم باق من
القوم فقال القوم لقد اصاب ابرافقال عبد الله بن مسعود وجعلوا للصحابة نفقة واعلى وجوب الجعل
وان اختلفوا في مقداره فعن ابن مسعود انه اوجب اربعين وعمره دينار او اثني عشر درهما وعلى دينار او
أوعشرة دراهم وعن عمار بن ياسر ان رده في المصرف عشرة وان خارج المصرف اربعون فيحمل الكل على
السماع لان الرأى لا مدخل له فيه ثم يحمل قول من قال بالاربعين على مسافة السفر وما دونها
توفيقا وتلفيقا عني وقوله من القوم قال الشيخ شاهين الذي وجدته بخط الشيخ المقدسى في ابن الهمام
بالياء وهو المناسب فقد تنبعت بعض كتب اللغة فلم اجد لفظة قوم كالقماموس واضرابه (قوله ولو كانت
قيمه اقل) لان هذا تدبر الشرع فلا يحط منه لنقصان القيمة كمدقة الغطر لا يحط منها لو كانت قيمة
الرأس انقص من صدقة فطره عني (قوله وقال محمد يقضى له بقيته الادريهما) لان وجوبه ثبت احياها

(ومن رده من مدة سفر) الى مولاه
(قوله ار بعون درهمها) مطلقا سواء
شرطا او بشرط وفي القياس لا جعل
له الا بشرط وهو قول الشافعي هذا
اذ لم يرد له الا عانة حتى اذا قال المالك
لا تخرد ابقى عبدي ان وجدته
فقدته فقال نعم فوجد المأمور على
مسيرة السفر وجاء به الى مولاه ولا
جعل له لان المالك استعان به وهو
قد رعى الا عانة كذا في الخلاصة
(ولو) كانت قيمته اقل منه وهو
قول ابي يوسف وقال محمد يقضى له
بقيته الادريهما (ومن رده لاقل
منها)

لمحقوق الناس ونظرهم وليس من النظر ايجاب اربعين ردم من لا يساوى ذلك عني وذكر القديري
 وغيره قول الامام مع محمد بن فركان هو المذهب بجزء ظاهر كلام الدريفي قد ترجح قول ابي يوسف
 (قوله فبحسابه) لان العوض يوزع على المعوض ضرورة المقابلة وذكر في الاصل انه يرضخ له اذا وجد
 في المصر او خارج المصر وعن ابي حنيفة انه لا شيء له في المصر ثم ان اتفاقا على الرضخ فلا كلام وان اختلفا
 فالامام يقدره عني وغيره كالزيلي ومنه يعلم ما في كلام الشارح حيث قال وحسابه قد يكون بتصالحهما
 الخ بناء على ما فهمه من ان قول المصنف فبحسابه يمكن ان يقتضى على هذه الاقوال التي أشار إليها
 الشارح وليس كذلك بل هو نص في الاخير وهو قوله وقد يكون بتوزيع الاربعين الخ (قوله وقد
 يلدون برأى الحاكم) هو الصحيح وعليه الفتوى بجزء واعلم ان تفويض تقديره لرأى الحاكم محله ما اذا لم يتفقا
 على شيء كما قدمناه عن العيني (قوله والمدير وأم الولد كالقن) لانه احياء ما يثبت له اما باعتبار الرقبة
 كما في المدير او باعتبار الكسب كما في أم الولد وهذا الاطلاق قيده الزيلي بعبارة الهديت بما اذا ردهما في
 حياة المولى اما بعد موته فلا جعل له لان أم الولد تعتق بالموت وكذا المدير ان خرج من الثلث وان لم
 يخرج فكذلك عندهما وعند الامام هو كالمكاتب ولا جعل فيه نهر قال الجوى الاولى في التعليل
 ان يقال لانه احياء ملكه فيهما ونقل عن البرجندى معزيا للثقة انه لا جعل برد المدير انتهى ومقتضاه
 ان أم الولد كذلك (تنبيه) مات المولى بعد الرد وعليه ديون قدم المجمع على سائر الغرماء وقسم الباقي
 نهر (قوله وان ابقى من الراد) أي من يريد الرد فلورده بعد ابقائه آخر ان كان الثاني أخذه من المصر
 فلا جعل له نهر وهذا انما يخرج على ما روى عن الامام من انه اذا رده من المصر لاشي له وهو خلاف
 ما ذكره في الاصل من انه يرضخ له كما قدمناه عن العيني وذكر في النهر انه الاصح قال ومقتضى ما في
 الكتاب انه يستحق بحسابه أيضا وجعل العبد الموصى بخدمته لاسان وبرقبته لا يتجر على صاحب الخدمة
 في الحال فاذا مضت المدة رجع على صاحب الرقبة ويباع العبد به نهر واذا أبق العبد بماله فجاءه رجل
 وقال لم أجده مع شيئا فالقول قوله ولا شيء عليه ولا يكون وصول يده على العبد دليلا على وصول يده الى
 المال بجزء عن الظهيرية (قوله لا يضمن) لانه امانة ولا جعل له نهر حتى لو استعمله في حاجة نفسه ثم أبق
 ضمن وفي الوهبانية لو أنكر المولى اباقة قبل قوله يمينه ويلزم مريد الرد قيمته ما لم يبين اباقة درأى يبرهن
 على اباقة وعلى اقرار المولى بذلك يلقى (قوله هذا اذا شهد الخ) أو محمول على انه لم يتمكن من الاشهاد
 والقول له في ذلك نهر عن التارخانية (قوله فالاشهاد عليه حتم عند أبي حنيفة ومحمد) حتى لو تركه يكون
 ضامنا ولا يستحق المجمع اذا رده عندهما وعند أبي يوسف لا يضمن ويستحق المجمع اذا رده وقدر الاصل
 في كتاب اللقطة عني هو انه عندهما أقر أخذه بسبب الضمان وادعى ما يبرئه وعند أبي يوسف هو أمين
 والقول قوله (قوله حتى لو رده من لم يشهد وقت الاخذ الخ) أي مع التمكن حتى لو ترك الاشهاد لعدم
 التمكن منه لم يكن مانعا من وجوب المجمع اذا وجد الرد ولا موجبا للضمان عليه عند عدم الرد بالاتفاق
 بان أبقى من يده اومات ولهذا قال في التنوير وشرحه وضمن لو أبق اومات قبله مع تمكنه منه لانه غاصب
 ولا جعل له في الوجهين خلافا للثاني في الثاني لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي اللقطة انتهى
 والحاصل ان ثمة الاختلاف في كون الاشهاد مع التمكن هل هو شرط ام لا تظهر في الضمان بتركه وفي
 استحقاق المجمع برده فعند أبي يوسف لا يضمن اذا ترك الاشهاد واذا رده استحق المجمع خلافا لهما واعلم
 ان المراد بالوجه الثاني في قول التنوير وضمن لو أبق قبله أي قبل الاشهاد ولا جعل له في الوجهين ما لو رده
 مع ترك الاشهاد دل على ذلك قول شارحه خلافا للثاني في الثاني الخ والاف هذا الوجه لم يسبق له ذكر في المتن
 (قوله وقت الاخذ) كذا قيده في البحر والزيلي أيضا عقب قول المصنف وان ابقى من الراد لا يضمن
 ومقتضى التقيد به انه لو ترك الاشهاد وقت الاخذ ثم وجد منه فيما بعد لا ينفى عنه الضمان لكن ذكر
 في التنوير الاشهاد ولم يقيد بوقت الاخذ فليحترر ثم ظهر ان ما في التنوير من ذكر الاشهاد غير مقيد بوقت

فبحسابه (وحسابه قد يكون
 بتصالحهما وقد يكون برأى الحاكم
 وقد يكون بتوزيع الاربعين على
 الايام الثلاثة فان جاءه من مسيرة
 يوم فله ثلث اربعين وان جاءه من
 مسيرة يومين فله ثلث اربعين على هذا
 والمدير وأم الولد كالقن) في وجوب
 المجمع التام (وان ابقى من الراد
 لا يضمن) الراد هذا اذا شهد على انه
 أخذه لبرده على المالك (ويشهد
 أي وعليه ان يشهد انه أخذه لبرده)
 فالاشهاد عليه حتم عند أبي حنيفة
 ومحمد رهما الله حتى لو رده من لم يشهد
 وقت الاخذ لا جعل له عندهما

الاخذ بشرا الى ما في البحر عن الفتح في شرح قول المصنف وعرف الى ان يعلم ان ربه الخ حيث قال وفي
الفتح لا يلزم الاشهاد وقت الاخذ بل لا بد منه قبل هلاكها يعرف انه اخذها ليردها لانفسه انتهى
ولا مانع من ان صاحب التنوير يقول حيث كان الاشهاد وقت الاخذ ليس بشرط بل في اللقطة وانما
الشرط وجود الاشهاد قبل هلاكها بناء على ما ذكره في الفتح فكذا في الاثر لكن قال في البحر وهو اى
ما ذكره في الفتح غير صحيح لان الاشهاد لا بد منه على قول الامام عند الاختباتفاق المشايخ وانما اختلفوا هل
يلحق هذا الاشهاد عند الاخذ عن التعريف بعده او لا ولم يقل أحدان التعريف يكفي عن الاشهاد وقت
الاخذ (قوله اى لو ابقى العبد المهرمون فردّه) في حياة الراهن او بعد موته (قوله والباقي على الراهن)
كفى من الادوية والفداء من الجناية ينقسمان على المضمون والامانة (قوله وأمر نفقته كاللقطة) هذه الجملة
ساقطة من المتن في بعض نسخ هذا الشرح حموي (تتمه) جعل العبد المجاني على المولى ان اختار الفداء وان
اختار دفعه بالجناية فعلى ولي الجناية عيني وهذا اذا جنى قبل اخذه أما لو جنى في يده خطأ أو بعد فلا جعل
على احد نهرو جعل المصوب على الغاصب قال في النهرو ينبغي ان لا يرجع به على المالك كما قال بعضهم

(وجعل الراهن) اى لو ابقى العبد
المهرمون فردّه فاجعل (على المرتين)
هذا اذا كانت قيمته مثل الدين أو
أقل منه فان كانت أكثر منه فيقدر
الدين عليه والباقي على الراهن (وأمر
نفقته كاللقطة)

* (كتاب المفقود) *

وهو مشتق من العقد قال في القاموس فقد يفقد وفقدانا وفقدانا وفقدناه فهو فقيد
ومفقوداه وقال في الصحاح فقدت الشيء أفقده وفقدنا وفقدانا وتفقدته أى طلبته عند خيته اه
فالمفقود في كلام صاحب القاموس بمعنى المعلوم وعلى كلام صاحب الصحاح بمعنى المطلوب ولهذا قال في
النهاية انه في اللغة من الاضداد تقول فقدت الشيء أى اضلته وفقدته أى طلبته وكل المعنيين يتحقق في
المفقود فقد ضل عن أهله وهم في طلبه نوح أفندي وأنت خير بان الطلب ليس ضد الاضلال الا ان يكون
اطلاق الضد توسعا على ان الطلب سبب للوجودان فأقيم مقامه نهر عن الحواشي السعدية (قوله ثم
المفقود الخ) مقصوده من هذا بيان الفرق بين المفقود والآخر حموي ووجهه ان الآخر مطلقا
نظرا الى حاله وما له بخلاف المفقود لان المفقود طارأ عليه بعد ان خرج مسافرا الى مكان معلوم وهذا
معنى كونه موجودا نظرا الى أول حاله لكن هذا لا يطرد في كل مفقود فالفرق بينهما باعتبار ان الغالب
في المفقود ان يكون المفقود طارأ عليه (قوله خفي الأثر) كان الظاهر ان يقال معدوم الاثر لان لا يلزم
قوله كالميت فتأمل حموي ووجه الظهور ان الموجود يقابل بالمعدوم ووجه عدم الملازمة ان التشبيه بينه
وبين الميت مشعر بالمغايرة وان اشتركا في وجه الشبه فلهذا كان الملازمة للتشبيه هو التعبير بخفي الأثر
الصادق بالموجود في نفس الامر ولا كذلك المعدوم (قوله وحكمه شرعا انه خفي الخ) أى حكمه باعتبار
أول حاله لا مطلقا حموي (قوله في حق نفسه) ميت في حق غيره فلا يرث من احد مات في حال فقدته
ما لم تعلم حياته في الوقت الذي مات فيه مورثه لان جعله حيا باعتبار استصحاب الحال وهو حجة دافعة
لاستحقاق الغير ماله فلا يقسم ماله ولا تنكح عرسه لامتنع الاستحقاق ماله غيره لكونه حجة ضعيفة (قوله
حتى لا تنكح عرسه) ولا اختتام زواجهما فهستاني اى لو كان المفقود امرأة والعريس بالسكر امرأة الرجل
والجمع اعراس مختار (قوله غائب) أى بعيد عن اهله ولم يذكر الغائبة لانه من الاحكام المشتركة
وليس بتعليق كما ظن والا كان مجازا بلا قرينة فهستاني (قوله لم يدبر موضعه) اذ العلم بالمكان ولو بعد
يستلزم العلم به ما غابا فدخل من اسره العدو ولم تعلم حياته نهر عن المحيط وضمير التثنية فيهما يعود على
الحياة والموت (قوله من يأخذ حقه) بمعنى يقبض غلاته التي أقر بها غرامؤه لانه من باب المحفظ
ولا يخصم في دين لم يقربه الغريم ولا في نصيب له في عقار أو عرض في يد غيره لانه ليس بمالك ولا نائب
هنا وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بالاتفاق لمأفيه من تضمن الحكم

* (كتاب المفقود) *
تناسب الكتابين من حيث ان كلا
منهما غائب لم يدبر اثره ثم المفقود
موجود نظرا الى أول حاله خفي الأثر
نظرا الى ما له كالميت وحكمه شرعا انه
خفي في حق نفسه حتى لا تنكح عرسه
ولا يقسم ماله ولا تنكح اثاره (هو
غائب لم يدبر موضعه وحياته وموته
وينصب القاضي من يأخذ حقه

على الغائب وإنما الخلاف المعروف بين الأصحاب فيمن وكله المالك بقبض الدين هل يملك الخصومة أم لا
 فعند أبي حنيفة يملك وعنده مالك لا يملك فإن رأى القاضي سماع البيعة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه حتى ينفذه
 حاكم آخر زيلعي وهو مخالف لما في الهداية من أنه إذا كان كذلك يتضمن المحكم به قضاء على الغائب وأنه
 لا يجوز إلا إذا رآه القاضي وقضى به لأنه مجتهد فيه انتهى ووجه المخالفة عدم الحاجة للتنفيذ من حاكم آخر
 على ما في الهداية وعلى ما ذكره الزيلعي لا ينفذ إلا إذا نفذ حاكم آخر قال العلامة عزمي زاده وما ذكره
 الزيلعي لا ينبغي أن يعول عليه وتعقبه شيخنا بالذي ذكره الزيلعي بالقبول والتعويل عليه جدير كيف
 لا وكلامه هنا وافق المنقول فيما سبأني من كتاب القضاء ونصه وأما أن يكون الخلاف في نفس القضاء
 ففيه روايتان في رواية لا ينفذ ذكره المصنف وهو الصحيح لأن محل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فإذا
 قضى فحينئذ وجد محل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر وذلك مثل القضاء على الغائب
 والغائب وقضاء المحدود في القذف وشهادته بعد التوبة وقضاء الفاسق وشهادته قبل التوبة حتى لو قضى
 على الغائب وقضى الفاسق أو المحدود لا ينفذ إلا إذا رفع إلى حاكم آخر فقضى بصفحة حكمه فينفذ يلزم
 ولو صفحته انقضى لأن الخلاف في نفس القضاء فقبل القضاء لم يوجد محله انتهى وتبعه السكال بن المهام
 مخالف للهداية وصاحب البحر والشيخ عمرا ضال لكن نقل السكال هنا عن الخلاصة أن الفتوى على أن
 المجتهد فيه سماع البيعة على غائب فينفذ وهذا قال في البحر فقد اختلف الترجيح والحاصل كما ذكره في
 البحر هنا أن في نفاذ القضاء على الغائب روايتان يتحويان باب المفتة ورواية النفاذ وفي كتاب القضاء
 رواية عدمه كذا حرره شيخنا رحمه الله تعالى وبهذا التقرير يعلم ما وقع في كلام بعضهم حيث عز الزيلعي
 ما به يقول بأن القضاء على الغائب ممن يراه يجوز مطلقا لأنه فصل مجتهد فيه وليس كذلك وعنده أنه لم
 يستوعب كلام الزيلعي بتمامه لأن كلامه صريح في عدم النفاذ إلا إذا نفذ قاض آخر (تنبه) نقل
 شيخنا عن إرملي على المنهاج بهامش نسخة الزيلعي عند قوله وأما الخلاف المعروف بين الأصحاب الخ ما
 نصه المراد بالصحة هنا الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة
 ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه أعلم بين أهل العلم رحمهم متصلة انتهى (قوله ويحفظ ماله) ويبيع
 القاضي ما يخاف فسادده ويحفظ ثمنه قلت لادن في معروضات المفتي أبي السعود القضاء وأمناء بيت المال
 في زماننا أمورون بالبيع مطلقا وإن لم يخف فسادده فإن ظهر حيا فله الثمن وإذا بيع بغبن فاحش فله
 فسخه درو ظاهر كلام الزيلعي يقتضي أنه يتولى البيع بنفسه والمذكور في الهداية أن الذي يبيعه إنما هو
 القاضي نهر واقول يمكن حمل ما في الزيلعي على ما إذا كان البيع باذن القاضي فتزول المخالفة (قوله
 وينفق منه) أي من ماله والمراد به الدراهم والدنانير ومن ما يخاف فسادده قهستاني لأن حقهم في المعلوم
 والملبوس فإذا لم يكن ذلك في ماله يحتاج إلى القضاء بالقيمة والقضاء على الغائب لا يجوز والتبرع بغيرهما
 وهذا إذا كان في يد القاضي وإذا كان ودبعة أو دين ينفق عليهم منهم إذا كان المودع والمدين مقرين
 بالودبعة والدين والنسب والنكاح إذا لم يكن ذلك ظاهرا عند القاضي وإن كان أحدهما غير ظاهر شرعا
 إلا أربعة (قوله كالابوين الخ) ولم يشترط الفقر في الأصول استغناء بما في النفقات وأراد بالفروع الصغار
 والزمنى من المذكور البكار الفقراء لأن وجوب النفقة لهم ولا يتوقف على القضاء فكان أعانة لهم بخلاف
 غير الولاد من الأخ ونحوه فإن وجوبها عليه يتوقف على القضاء فكان قضاء على الغائب وهو لا يجوز نهر
 وقوله وأراد بالفروع الخ أي باعتبار أنهم مهم من قوله ولأداه مكانه قد صرح بذكرهم ولو قال وأراد لفروع
 الخ لكان أولى وقوله من المذكور البكار الفقراء مجتزؤه عن الأناث البكار حيث لا يشترط فيهن الزمانة
 لأن صفة الأئونة مجتزأ (قوله فلا ينصب القاضي) فيه نظرا ذه هو وكيل بحفظ المال لا يملك قبض ديونته التي
 أقر بها غراماؤه ولا غلانه وحينئذ فيحتاج إلى النصب نهر واقول إذا كان وكيلًا مطلقا ما المانع من قبضه
 ديونته التي أقر بها غراماؤه وغلانه حموي (قوله يفرق بعدمضى أربع سنين الخ) وبه قال الشافعي في قول

ويحفظ ماله ويقوم عليه وينفق منه
 على قريبه ولأداه أي من جهة الولاد
 كالابوين والأجداد والمجذات والأولاد
 وأولاد الأولاد (و) على (زوجته)
 فإن كان المفقود نصب في حال
 حضرته فيما يقوم على ماله ويحفظه
 حال غيبته فلا ينصب القاضي (ولا
 يفرق) القاضي (بينه) أي بين المفقود
 (وبينها) أي وبين زوجته مطلقا
 خلافا لما كان عند يفرق بعدمضى
 أربع سنين إن طلبت وتعد عدة
 الوفاة

(وحيكم) القاضي (بموته بعد
تسعين سنة) من يوم ولد وعليه
الفتوى وفي ظاهر الرواية بقدر يعوت
أقرانه فان لم يبق أحد من أقرانه حيا
حكم بموته وروى الحسن عن أبي
حنيفة بعد مائة وعشرين سنة (وإذا
المروى عن أبي يوسف بمائة سنة (وإذا
حكم بموته (تتقدم أمته) عدة الوفاة
من وقت الحكم بموته (وورث) ماله
(منه حينئذ لا قبله) أي قسم ماله بين
ورثته الموجودين في وقت الحكم كانه
مات في ذلك الوقت ومن مات قبله
لا يرث منه (ولا يرث) المفقود (من
أحد) مات في حال فقده يعني لا يصير
نصيب المفقود من الميراث ملكا له
ولكن يوقف نصيبه من ارث من مات
حال غيبته فان ظهر جاعلا له كان
وارثا يوم مات مورثه فالموقوف له وان
لم يظهر حتى حكم بموته فالموقوف يرد
على ورثته صاحب المال (فلو كان
مع المفقود وارث يعجب به) أي
بالمفقود يجب المحرمات (لم يعط شيئا
فان انتقص حقه به) أي حق الوارث
الذي يعجب بالمفقود (يعطى أقل
النصيبين ويوقف الباقي كالحمل) بيانه
رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن
ابن يعطى النصفان النصف ويوقف
النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن
جميعه بالمفقود ونصيره يحمل فانه يوقف
له نصيب ابن واحد باختيار الفتوى
ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال
ولا يتغير بحمل يعطى كل نصيبه وان
كان ممن يستقط بالحمل لم يعط شيئا وان
كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين
كما في المفقود

واحد في رواية لان عمر فعل ذلك في الذي استوفته المحن في المدينة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في امرأة
المفقود انها امراته حتى يأتيها البيان وعمر رضي الله عنه وجع عن هذا يعني قال القهستاني لو افاقي بقول
مالك في موضع الضرورة ينبغي ان لا بأس به الخ (قوله وحكم بموته الخ) ثم طريق موته اماما بالبيضة أو
موت الاقران وطريق قبول هذه البيضة ان يجعل القاضي من في يده المال خصا به او ينصب عليه فيما
تقبل عليه البيضة نهر عن التتارخانية وناظر القهستاني فيجد جواز إقامة البيضة على الوكيل من جهة
المفقود بان وكله قبل فقده قال في الدرر وفي واقعات المفتين لا تدري افندي من باللقية انه انما يصح حكم بموته
بالقضاء لانه امر محتمل فما لم ينضم اليه انعضاء لا يكون حجة وهذا مستفاد من قول الشارح وحكم القاضي
ثم رأيت القهستاني ذكر بعد قول المتن وبعدها يحكم بموته مانعه وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انعضاء
المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قال شرف الائمة وغيره وقال نجم الائمة يتوقف الخ ولم يذكر ترجيحها
وكلام قدرى افندي وكذا الشارح فيد ترجيح التوقف على القضاء لمجزمه به (تتممة) ادعى انسان
على المفقود ان عنده حق من دين أو دية او شركة او مطالبة باستحقاق لم يلتفت الى دعواه لان الدعوى
انما تسمع على الخصم والورثة انما تصير خصما بعد موت المورث ولم يظهر موته فان رأى القاضي سماع البيضة
وحكم بذلك نفذ حكمه لكونه محمدا فيه جوى عن اللوالمجية (قوله تسعين سنة) من يوم ولد وعليه
الفتوى وفي الهداية وهو الارفق نهر وقال المتأخرون من مشايخنا اثناستون سنة وفاة بالناس ودفعوا
للخرج عيني (قوله بموت قرانه) أي من اهل بلده وقيل من جميع البلدان قال خواهر زاده والاول اصح
قال السرخسي وهذا اليق بالغة لان نصب المقادير بالرى لا يجوز غير ان الغالب ان الانسان لا يعيش
بعد موت اقرانه وانت خبير بان انتقص عن موت الاقران غير ممكن أو فيه حرج فعن هذا اختار المشايخ
تقديره بالسن ثم اختلفوا في التبيين والختارانه يفوض الى رأى الامام لانه يختلف باختلاف البلاد
وكذا غلبة الظن تختلف باختلاف الأشخاص فان الملك العظيم اذا انقطع خبره قلب على الظن في ادنى
مدة انه مات لاسيما اذا دخل في مهلكة وما كان سبب اختلاف الناس في مدته الاختلاف آرائهم فيه فلا
معنى لتقديره انتهى (قوله وفي المروى عن أبي يوسف بمائة سنة) وفي التتارخانية عن الحاوى وبه نأخذ
وفيها عن التهذيب الفتوى على تقديره بمائتين سنة قال في الفتح والاحسن عندى التقدير بـ تسعين سنة
اعمارا متى ما بين الستين الى السبعين نهر والحاصل ان كلامنا من الاقوال مرجح ما عدا رواية المسألة والعشرين
فاني لم أر من رجحها (قوله تعدد امراته عدة الوفاة) باربعة اشهر وعشرا وشهرين وخمس أو وضع حمل
قهستاني (قوله فيرد على ورثة صاحب المال) وكذا اذا أوصى له يوقف الموصى به الى أن يحكم بموته فاذا
حكم بموته يرد المال الموصى به الى ورثة الموصى زايحي (قوله فلو كان مع المفقود وارث يعجب به الخ) اعلم انه
يستثنى من هذا ما لو كان المفقود مرتدا لمسا في الظهيرية على ما نقله الجوى عن البرجسندى من انه اذا مات
مورث المرتد المفقود يقيم ميراثه ولم يوقف للمفقود شي لان محروم عن الميراث واسلامه بعد الردة وهووم الخ
(قوله لم يعط شيئا) كذا في أكثر النسخ وهو ظاهر وفي بعضها بارفع ووجهه انه حذف المفعول الاول وهو
الوارث واقام الثاني وهو في مقام الفاعل واصل الكلام لم يعط القاضي الوارث شيئا جوى (قوله ويوقف
الباقى) ولا ينتزع ممن هو في يده ولو اجنبيا (قوله بيانه الخ) لم يعمل الشارح لما اذا انتقص نصيب الورثة
على تقدير حياة المفقود وقد مثل له الشراح بما اذا تركت زواجا وأما واثلا بوبن وأخا كذلك مفقودا كان
للأم السدس بـ تقدير الحياة والرابع بتقدير الموت وللزوج النصف بـ تقدير الحياة وبتقدير الوفاة الربع
والمن وكذا للاخت بتقدير الوفاة ولها التسع بتقدير الحياة فيعطى لكل منهم الأقل ويوقف الباقي (قوله
لحجه بالمفقود) حيث تصاد قواعلى الفقهاء لم يتصادقوا بل قال من في يده المال انه مات كان للبنتين
اثنان ويبقى الثلث الباقي في يد من كان المال في يده فان برهن اولاد الابن على الموت كان لهم الثلث نهر
(فرع) ليس للقاضي تزويج أمة الغائب والمجنون وبعدهما وله ان يكتبها او يبيعه مادري (تتمة)

المفقود اذا عا د ح ك ه ح ك الم ر ت ا ذ ا ع ا د ا لى ال ا س ل ا م ا ن و ج د ش ي ن ا ف ي د ال و ر ث ة ا خ ذ ه و ال ا ف ل ا ش ي خ ش ا ه ن
و ت ر د ا ل ي س ه الز و ج ة ل ا ن ه ظ ه ر ف س ا د ن ك ا ح ا و ه ذ ا ع م ا ل ا خ ل ا ف ف ي ه و ا خ ت ل ف و ا فى ال و ل ا د و ا ن ص ب ا ن ه م ل ا ث نى

(كتاب الشركة)

ب ك س ر الش ر ك و ا س ك ا ن ال ر ا فى الم ع ر ف و ل ك ف ق ه م ا م ك س ر ال ر ا ه و س ك و ن ه ا م ن ه و م ا ل ه م ف ي ه ا م ن ش ر ك و ا ل م ج
ا ش ر ا ك و ش ر ك ا ه ن ه س ر و الض م ي ر فى و م ا ل ه م ل ل ا ك م ة الب ا ط ل ة و ق و ل ه ف ي ه ا م ا لى فى الس م و ا ت و ال ا ر ض ك ذ ا ب ح ط
ش ي خ ن ا م الش ر ك ة ق ا ب ة ب ا ل ك ت ا ب و ه و ق و ل ه ت ع ا لى ف ه م ش ر ك ا فى الت ل ث و ب ق و ل ه ع ل ي ه الس ل ا م ق ا ل ا ل ل ه ا ن ا
ن ا ل ك الش ر ك ي ك ن م ا ل م ي ن ا ح د ه م ا ص ا ح ب ه ف ا ذ ا خ ا ن ا خ ر ج ت م ن ب ي ن ه م ا و ب ا ل ا ج ا ع ف ا ن ال ا م ن ة ر ضى ا ن ه
ت ع ا لى ه ن ه م ا ج م و ا لى ج و ا ز ه ا و ب ا ل م ع ق و ل ف ا ن ه ا ط ر ي ق ل ا ب ت س ا ء الف ض ل و ه و م ن ر و ع ب ق و ل ه ت ع ا لى ا
ت ب ت غ و ا ب ا م و ا ل ك م ح وى ع ن الب ن ا ي ة و ر وى ا ن الس ا ث ب ق ا ل ل ن بى ع ل ي ه الس ل ا م ك ن ت ش ر ك ي فى ا ل م ج ا ه ل ي ة
ف ك ن ت خ ب ر ش ر ك ل ا ت د ا ر بى و ل ا ت م ا ر بى و ق و ل ه ل ا ت د ا ر بى اى ل ا ت د ا ف ع ه ن د ا ل م ح و ق و ل ه و ل ا ت م ا ر بى
اى ل ا ت ج ا د ل نى ش ي خ ن ا م ال ا خ ت ي ا ر و م د ا ر ا ة الن ا س ي م ز و ل ا ي م ز و ل هى الم د ا ج ا ة و الم ا ل ي ن ة م ح ا ح و ق ا ل
ق ب ل ه و الم د ا ج ا ة الم د ا ر ا ة ي ق ا ل د ا ج ي ت ه ا ذ ا د ا ر ب ت ه ك ا ن ك س ا ت ر ت ه الع د ا و ة و ق a ل ب ع د ه و م ا ر ب ت ال ر ج ل
ا م ا ر ي ه م ر ا ة ا ذ ا ج ا د ل ت ه (ق و ل ه م ن ح ي ث ا ن ك ل ا م ن ه م ا س ب ب ل ل خ ل ط) ي ع نى م ن ح ي ث ا ن ق ر ي ب الم ف ق و د
ل و م ا ت ك ا ن ف ي ه ا خ ت ل ا ط م ا ل الم ف ق و د ا ل م ح ا ص ل م ن ال ا ر ث ب م a ل غ ي ر ه م ن الو ا ر ث ع لى ت ق د ي ر ا ل م ح ي ا ة ح وى
ع ن الن ه ا ي ة و ذ ك ر ه ا ب ع د الم ف ق و د ل م ن ا س ب ة خ ا ص ة هى ا ن ه ا ق د ت ت ح ق ق فى م a ل ه ك ل ل و م ا ت م و ر ث ه و ل ه و ا ر ث
آ خ ر ن ه س ر و ل ا ن ال م ف ق و د م ن ا س ب ة خ ا ص ة ب a ل ا ب ا ق م ن ح ي ث ش ع و ل ع ر ض ي ة الت وى ف ي ه ا م ا و ق و ل الع ل ا م ة
ا ل م وى و ق د م ال م ف ق و د ل ا ن ل ه م ن ا س ب ة خ ا ص ة ا ل م ل و ا ب د ل ه ب ق و ل ه و ذ ك ر الم ف ق و د ع ق ب ال ا ب ا ق ا ل م ك ا ن ا و لى
(ق و ل ه و هى ع ب ا ر ة ع ن ا خ ت ل ا ط الن ص ي ب ي ن ا ل م) ه ذ ا م ع ن ا ه ا ل ع و ق و ل ه ت م ي ط ل ق ه ذ a ال ا س م ع لى الع ق د
ه و ت س ي ر ه ا ش ر ع ا ل م ع نى الش ر عى ا خ ص م ن ال ل غ وى ا ذ ل ا ي ش ر ط ل غ ة ل ا خ ت ل ا ط الن ص ي ب ي ن ف ص ا ع د ا ع ق د
ش ي خ ن ا و ق و ل ه ع ن ا خ ت ل ا ط الن ص ي ب ي ن ف ي ه ت س ا م ا ذ ا ل ا خ ت ل ا ط ل ل س a ل و الش ر ك ة ال تى هى م ص د ر ا ن ه ا هى ا ل م ح ل ط
ن ه ر و ل ه ذ a ق a ل ا ل م وى ال و لى ا ب د a ل ال ا خ ت ل ا ط ب a ل م ح ل ط ا ل م و ع نى ف ي ه ت س ا م اى ت س a ل م ج ر و ب ه ذ ا ع ر ف
ا ن ر ك ن ه ا نى الع ق د ال ل ه ط الم ف ي د ل ه و فى الع ي نى ال ا خ ت ل ا ط و ش ر ط ج و ا ز ه a ك و ن الو ا ح د ق a ب ل a ل ش ر ك ة و ح ك ه a
م ص ي ر و ر ة الم ج م ع م ن الن ص ي ب ي ن م ش ت ر ك ا و فى ش ر ك ة الع ق د م ص ي ر و ر ة الم ف ق و د ع ل ي ه ا و م a س ب ة ف س ا د ي ه م ش ت ر ك a
ب ي ن ه م a و ا ش ا ر فى الن ه ر ب ق و ل ه ا و م a س ب ة ت ف ا د ي ه ا لى الم ج و ا ب ع م ا ع س a ه ا ن ي ق a ل ش ر ك ة الع ق د ت ش م ل ش ر ك ة ال و ج و ه
م ع ا ن الم ف ق و د ع ل ي ه ل ا و ج و ه ل ه ع ن د الش ر ك ة (ق و ل ه ا ذ a الع ق د س ب ب ل ه) ه ذ a ه و a ل ق ر ي ن ة ع لى ا ن الم ر ا د م ن
ق و ل ه ت م ي ط ل ق ه ذ a ال ا س م ع لى الع ق د اى م ج a ز a ل م ك و ن ه س ب ا ل ه ت م ص ا ر ت ح ق ي ق ة ع ر ف ي ة د ر ر و ال ا ص ا ف ة
فى ق و ل ن a ش ر ك ة الع ق د ب ي ا ن ي ة ن ه ر (ق و ل ه ش ر ك ة الم ل ك ا ل م) ا ع ل م ا ن الم ه ا ي ا ة فى الم ن ا ف ع الم ش ت ر ك ة ع ق د ج ا ن ز
ا س ق ه س a ن a ل ا ن ه ق د ي ت ع ذ ر a ل ا ج م ا ع ع لى ال ا ن ت ف ا ع ف a ش ه ت الق س م ة و ل ه ذ a م ج رى ف ي ه a ج ب ر a ل ق ا ضى ك ا م ج رى
فى الق س م ة ا ل a ن الق س م ة ا ق وى م ن ه a فى ا س ت ح ك a ل الم ن ف ع ة ل ا ن ه ا ج م ا ع الم ن ا ف ع فى ز م a ن و ا ح د و a ل ت ه ا ي و ج م ع ع لى
ا ل ت ع a ق ب ت م الم ه ا ي ا ة ل ي س ت ا ج ا ر ة و ل ا ع ا ر ي ة ل a ن ه a ل ت ب ط ل م a ل و ت و ه م a ي ب ط ل a ن ب ه و ي ج و ز ل a ح ا د الش ر ك ي ك ن
ن ق ص ه a ا ذ a الق س م ا ل م س و ا ل م س ل a ن ا ع ق د ل a ز م ي ج و ز ف س ي خ ه ب a ل ت م a س ع ق د آ ن ر a ل a ل م ه a ي a ة ف a ن ا ح د ه م a ا ذ a
ط ا ل ب الق س م ة ق س م ا ل م ح a ك م ب ي ن ه م a و ف س خ الم ه a ي a ة ل a ن الق س م ة هى ال ا ص ل ب د ل a ل ة ا ن ا ح د ه م a ل و ط ل ب الق س م ة
فى ال ا ب ت د ا ء و ط ل ب ال ا س ر الم ه a ي a ة ل م ي ه a ي a ب ي ن ه م a و ق a ل الش ا فى الم ه a ي a ة ع ق د ف a س د و ل ن a ق و ل ه ت ع a لى ل ه a ش ر ب
و a ك م ش ر ب ي و م م ع ل و م و ه ذ ه م ه a ي a ة فى الش ر ب ت م الم ه a ي a ة ع لى ث ل ا ث ن ة ا و ج ه ا ح د ه م a ي a ة فى شى ء ي س ت ح ق
ب a ل ق س م ة و ل a ي خ ت ل ف ب a خ ت ل ا فى الم س ت م ل و هى ص ح ي ق ة ك د ا ر ب ي ن ر ج ل ي ن ت ه a ي a ع لى ا ن ي س ك ن ك ل و ا ح د ب ع ض a

(كتاب الشركة)
تناسب الكتابين من حيث ان كلامهما
سبب للخطا وهى عبارة عن اختلاط
النصيبين فصاعد بحيث لا يفرق
احد النصيبين من الاخر ثم يطابق
هذا الاسم على العقد أى عقد الشركة
وان لم يوجد اختلاط النصيبين اذ العقد
سبب له وهى ضربان شركة المالك
وشركة العقد (شركة المالك)

منها لان قسمة الاصل تجوز على هذا الوجه والمنفعة غير مختلفة فجازت المهايأة سواء ذكر للمهايأة مدة
اولم يذكر لانها عقد قسمة فلا تقتصر الى التوقيت ولكل منهما ان يستغل ما اصابه بالمهايأة لان المهايأة
قسمة المنافع فقد ملك كل منهما ما اصابه من المنافع فجاز ان يستغلا وبأخذ العوض سواء اشترط ذلك
في عقد المهايأة ام لا على الظاهر وقيل لا يجوز الاستغلال الا بالشرط فان تهايا على ان يأخذ أحدهما
العلو والاخر السفلى جاز لان قسمة الاصل تجوز على هذا الوجه ولو تهايا في بيت صغير على ان يقدم
احدهما في الانتفاع جاز وهذه المهايأة في معنى العارية لان قسمة الاصل على هذا الوجه لا تجوز لانه
تملك موقت فكذلك قسمة المنافع فيجوز على ان كل واحد منهما أباح لصاحبه الانتفاع في تلك المدة ولهذا
قالوا بشرط الاستغلال لم يجز كما لا يجوز للمستهير الاجارة فاذا استغل كل منهما باذن شريكه فمكانه وكله
بالاجارة فان استويا في الاستغلال كان ذلك قصاصا وان استغل احدهما أكثر ودنصف الفضل
ولا كذلك المدا إذا استغل احدهما أكثر سلمت له الزيادة لانه ملك المنفعة ولا يلزمه رد شيء الوجه الثاني
مهايأة في منافع شيء لا يستحق قسمة الاصل لانها غير مختلفة كالعبدین على ان يخدم احدهما أحد
المولين والاخر المولى الاخر وهذا ظاهر على قولهما بجواز قسمة الرقيق والامام وأن لم يقل به الا انه قال
في المنافع يجوز لانها جنس واحد غير مختلف فصارت كنفعة الدارين الوجه الثالث مهايأة في منافع مختلفة
كالدائنين اذا تهايا في ركوبهما فآخذ احدهما دابة لركوبها والاخر الاخرى لركوبها لا يصح لاختلاف
منفعة الدواب فان شرط فيها الاستغلال فعند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما يجوز وهو ظاهر لان قسمة
الاصل تجوز على هذا الوجه فكذلك المنفعة وقياس قول الامام بجواز مهايأة في العبدین مع انه لا يقول
بجواز قسمة شيء أن يكون جواز المهايأة عنده في الدائنين ولو ياباذا خلاف له في جواز قسمة شيء الا انه قال
منافع الدواب مختلفة بدلالة ان من استأجر دابة لركوبها لم يجز له أن يوجرها فاذا اختلفت المنفعة لم يصح
المهايأة ولا كذلك منفعة العبدین والدارين لانها غير مختلفة بدلالة ان من استأجر عبد يخدمه أو دارا
يسكنها جاز له ان يوجرها وعلى هذا الخلاف اذا تهايا في دابة واحدة فعند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما
يجوز بخلاف العبد الواحد لان الاستعمال يتفاوت بمذوق الرأكب والمخدمة لا تتفاوت لان العبد يخدم
بأختاره فلا يعمل ما لا يطيقه ولا كذلك الدابة فان تهايا على ان نفقة كل عبد على من يأخذها جاز
استخداما بخلاف الكسوة لان التفاوت في الطعام لا يعتد به في العادة لقلة فسوح فيه وفي القياس
يكون الطعام عليهما لجهالة وفي الكسوة يكثر التفاوت فلا يصح فيها إعادة فبقيت على القياس
(تنبيه) تهايا في نخل أو شجر على أن يأخذ كل واحد جانبا ليستثمره أو كان المشترك بينهما تهايا على ان
يبتفع كل بلبن جانب منها لم يجز لان المهايأة تقتض بالمنافع ضرورة انها لا تبقى فتتم مذكرتها وهذه اعيان
برد عليها القسمة عند حصولها ولا ما يحصل من الاولاد والابان بتفاوت والاعيان لا تجوز قسمة تهايا
بالتعديل وهذا خلاصة ما أطال به في السراج الوهاج وقد عقد للمهايأة كتابا مستقلا قبيل كتاب الاكراه
وقد استفيد من كلامه ان احد الشرىكين اذا طلب المهايأة بقضى بها جبرا ولا يتوقف على رضا الثاني مالم
يطلب القسمة وكان مما يقسم واذا عرف هذا في الملك المشترك في الوقف بالاولى لعدم جواز القسمة فيه
فلا فرق في المشترك بين الملك والوقف من هذه المحيية وان فرق بينهما من جهة نقض المهايأة في الملك
عند طلب القسمة لا في الوقف وكذا يفرق بينهما من جهة اجر المثل فيما اذا سكنه احدهما بدون اذن
الاخر ولم يقل له ما يمكنه السكنى فيه وسيأتي بيانه في كتاب الوقف (قوله ان يملك اثنان) معاومة تقابا
كما لو اشترى شيئا مشترك فيه آخر جوى عن المنية (قوله هين الخ) التقييد بالعين بخروج الدين مع ان
بعضهم عد من شركة الملك فقبل مجاز لان الدين وصف شرعى لا يملك والمحق انه يملك حتى لو دفع من دله
الدين الى أحدهما كان للاخر الرجوع عليه بنصف ما أخذ وليس له ان يقول هذا الذي أخذته
حصتي وما بقي على الدين حصتي ولا يصح من المدينين أيضا أن يعطيه شيئا على انه قضاء وأخر الاخر

ان يملك اثنان مثلا عينا

والحيلة في اختصاص أحدهما بما أخذته ان يهبه المديون مقدار حصته ويهبه رب الدين حصته نهر
 (قوله ارنا أو شراء) جمع بينهما لأن الملك امان يكون جبريا أو اختياريا يقتل بالارث للغيري ومنه مالو
 اختلط ماله امن غير صنع من أحدهما أو بالشراء للاختيار ومنه مالو انتهبنا أو استولينا على حربي ملك
 ماله بالاستيلاء أو اختلط ماله بحيث لا يتميز كالحنطة بالحنطة أو يتعسر كالحنطة بالشعر نهر واحترز بقوله
 ملك ماله بالاستيلاء عمالو دخل دارنا بامان أو دخلنا دارهم كذلك حيث لا يملك ماله بالاستيلاء حيث
 (قوله أجنبي في قسط صاحبه) لعدم تضمنا وكاله وفي بعض النسخ في قسط غيره قبل والاول أولى والقسط
 هو المحصة والنصيب نهر ووجه الاول ان قد طغى به ما اذا لم يكن لغيره شركة معه بخلاف التعبير
 بالصاحب فانه نص على انه شريكه شيخنا وان باع نصيبه من شريكه جاز كيفما كان وكذا اذا باعه من غيره
 الا في الخلط والاختلاط فانه لا يجوز ان يبيع من أجنبي الا برضا صاحبه زياي وأما الانتفاع في البيت
 والخدام والارض فله الانتفاع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا بخلاف الدابة در وجهه ان
 ركوب الدابة يتفاوت وفي البيت ان يسكن كله في غيبة شريكه ولا يلزمه أجر حصه شريكه ولو كانت
 معدة للاستغلال بحر والمحصل انه لا أجر عليه بسكناه في الدار المشتركة ولو سكنها بالغلبة بغير إذن شريكه في
 الملك المشترك بخلافه في الوقف المشترك تنوير وشرحه من كتاب الوقف ومن كتاب الغصب (قوله حتى لا يجوز
 له التصرف فيه الا باذن صاحبه) هذا ليس على إطلاقه في الفتاوى الظهيرية قال محمد لو أخذ الشريك
 حصته من الثمرة فأكلها وباع نصيب الغائب وحفظ ثمنه جاز فان حضر وأجاز والا ضمنه قيمته وان لم يحضر
 فهو كالاقلية قال الفقيه أبو الليث هذا الاستحسان وبه نأخذ حموي عن البرجندی (قوله وشركة
 العقد الخ) جعلها المصنف تبعا لصاحب الهداية لمفاوضة وعنانا وتقبلا ووجهها قال الاتقاني وفيه نظر
 لانه يوهم ان شركة الصنائع والوجوه مغايرتان للمفاوضة والعنان والاولى في التقسيم ماذكره الطحاوي
 والكرخي وعليه جرى الزيلعي من انها على ثلاثة أوجه بالمسال والاعمال والوجوه وكل منها يكون مفوضية
 وعنانا نهر (قوله مفوضية) من التفويض بمعنى المساواة في كل شيء در ومن ثم سمي هذا العقد بها لاشتراط
 المساواة فيه من جميع الوجوه كإساقى وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط التنصيص على المفوضية فان
 صرح بها ثبتت أحكامها إقامة للفظ مقام المعنى لانه صار على ما على تمام المساواة في أمر الشركة
 وان لم يذكراها فلا بد من ذكر تمام معناها بان يقول أحدهما للآخر وهما حران بالغان مسلمان أو ذميان
 شاركك في جميع ما أملك من نقد على وجه التفويض العام من كل منال لاخر في التجارات والنقد
 والنسيئة على ان يكون كل مناضمان عن الآخر ما يلزمه من أمر كل بيع وقدمنا انها تهم خاصة أيضا بحر
 (قوله ان تضمنت وكالة وكهالة) أما الاول فلتحقق الشركة على ما بيننا وأما الثاني فلتحقق المساواة لانها
 تقتضيها يقال فافوض أي ساوى فلا بد من تحققها ابتداء وانتهاء ومن ثم قال وتساويا انتهى حموي عن
 قراحصاري قال الزيلعي وقوله ان تضمنت وكالة ليس فيه فائدة تمتاز به عن غيرهما من أنواع الشركة
 وفي البهرانه زائد لان هذا لا يخصها قال في النهر وأنت خير بانه لا بدع في ذكر شرط لشي وان كان شرطا
 لا نتر قال السيد الحموي قلت لا خفاء ان ذكر الشيء العام الذي لا يحصل به تمييز في مقام التمييز عما لا داعي له
 خصوصا في مقام التقسيم والمقابلة على انهم كثيرا ما يعترضون بذكر الشرط العامة فقوله لا بدع فيه مما
 يعجب منه فتأمل انتهى وقوله ان تضمنت أي اشتملت (قوله ولو اوحدها) كالاختيار للقتل والمحمل
 والقاصرة والصبيغ (قوله وتساويا مالا) وكذا ربحا در والمراد بالمال ما يصح فيه الشركة ولا يضر زيادة
 مالا تصح فيه الشركة على ما بينه نهر وانما كان التساوي شرط في المفوضية لانما تنفي عن المساواة وهي
 مشتقة منها قال الشاعر

لا تصلح الناس فوضى لاسراة لهم * ولا سراة اذا جهلهم سادوا

ومعنى البيت لا تصلح أمورا للناس حال كونهم متساوين اذا لم يكن لهم أمراء وسادات فانهم اذا كانوا متساوين

ارنا وشراء) أو نحوه (وكل) واحد
 من الشريكين (أجنبي في قسط
 صاحبه) حتى لا يجوز له التصرف فيه
 الا باذن صاحبه (وشركة العقدان
 بقول أحدهما) بان يقول قبلت
 ويقبل الآخر (وكاله) بان
 وهي مفوضية ان تضمنت وكالة بان
 يكون كل واحد من الشريكين وكلا
 في أعمال التجارة وتوابعها عن الآخر
 (وكهالة) بان يكون كل واحد من
 الشريكين ككفيل بضمان التجارة
 ولو أحدهما عن الآخر فصار كل واحد
 من الشريكين مطالبا بسبب تجارة
 الآخر (وتساويا مالا وتصرفا

تتحقق المنازعة بينهم والسراة جمع السرى وهو جمع عزيز لا يعرف غيره وقيل هو اسم جمع للسرى ومعناه السيد أى الشريف والمحفوظ والمرأة ففتح السين نهرو قوم فوضى بوزن سكرى أى لا رئيس لهم مختار الصحاح (قوله وديننا) مقتضاه صحة المفاوضة بين كنانى ومجوسى لان الكفر كله ملة واحدة جموى عن البرجندى بالعز والى القهستانى فان قلت لا مساواة بينهما فى التصرف فان المجوسى يتصرف فى الموقوذة لانه يعتقد المالية والكنانى لا يتصرف وكذا الكنانى يؤجر نفسه للذبح والمجوسى لا يؤجر نفسه للذبح قلت من جعل الموقوذة مالا لا يفصل فيه بين الكنانى والمجوسى واجارة المجوسى للذبح صحيحة تستوجب الاجران كان لا تحمل ذبيحته جموى عن النباية (قوله فلا تصح المفاوضة الخ) وكل موضع لا تصح المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك فى العنان تكون عنا مالا لا يستجماع شرائطه تنوير (قوله بين حرو عبد الخ) لان الحر البالغ يملك التصرف والكفالة ولا يملك المملوك شيئا منها مالا باذن المولى كما ان الصبي لا يملك التصرف الا باذنه وأما الكفالة فلا يملكها ولو أذنه واذا لم تصح بين من ذكر فعدم صحتهما بين عبيدين ولو ملكا بين وصيين ولو بالاذن بالاولى وغير خاف ان العبدان وان كانا أهلا للكفالة بالاذن الا انها مائة تفاضلان لتفاوتهما فى قيمة فلم يتحقق كون كل منهما كعقلا بجميع ما زعم صاحبه نهر والغمير فى باذنه من قوله كما ان الصبي لا يملك التصرف الا باذنه يرجع لاولى ولو ذكره مكان الغمير لكان اولى لعدم تقدم ذكره ويجوز ان يراد بالمولى من له الولاية فيصدق بالولى (قوله وصى وبالغ) ومثل الصبي المجنون والمعتوه جموى (قوله وعند ابي يوسف يجوز) لاستوائهما وكالة وكفالة ولا معتبر بزيادة تصرف يملكه أحدهما الا ترى انها تجوز بين الخنفى والشافعى مع تماثلهما فى التصرف فى متروكة التسمية عمدا ولهما ماله لا تساوى فى التصرف فان الذى لو اشترى برأس ماله خيرا أو خيرا صرح بخلاف المسلم والمساواة بين الخنفى والشافعى ثابتة لان الدليل على كونه ليس مالا مة وما قائم وروية الزام بالحاجة ثابتة باتحاد الملة والاعتقاد ولا خلاف فى جوازها بينهما عما كانا فى السراج واما بين المسلم والمترد فلا يجوز فى قوله سم نهران قلت المسلم يملك شراء الخمر والخنزير بالتوكيل قلت الذى يملكه بنفسه والمسلم لا يملكه بنفسه فانه عدم التساوى جموى عن النباية (قوله ويكره) لان الكافر لا يهتدى الى الجائز من العتود وزيابى (قوله لا تنعقد الا بلفظ المفاوضة) فيه نظر فى التنوير وشرحه عن السراج ولا تصح الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرف معناها أو بيان جميع مقتضياتها ان لم يذكر لفظها اذا عبرة لافعى انتهى (قوله والقياس ان لا تجوز شركة المفاوضة) لانها تضمنت الوكالة بمجهول والكفالة لمجهول وكل ذلك فاسد بانفراده فبالاولى عند الاجتماع وجه الاستحسان انه تعامل الناس بهسا وبمثله يترك القياس كما فى الاستصناع على ان الجهالة لا تفسد او كالة والكفالة الا اذا كان كل منهما مقصدا وهو هنا ضمنى أو نقول محل الفساد بالجهالة ما اذا كانت مفضية الى المنازعة (قوله لا أدري ما المفاوضة) هو كناية عن فساده كذا قيل وفيه نظر اذ مؤدى هذه العبارة التوقف وحكى عن أصحاب مالك انها تجوز بلا شرط التساوى فى المالين (قوله الاطعام أهله الخ) واستتجاره بيتا للسكنى اودابه للركوب أوامة يطؤها نهر وليس كونها للوط قيد بل لو كانت للخدمة جموى عن النباية ولم يقيد كون الشراء باذن الشريك وهو محمول على ما اذا كان الشراء باذن شريكه يدل عليه ما ذكره المصنف آخر كتاب الشركة وان أذن أحدهما بشراء مة ليطأها ففعل ففى له قال الشارح وانما قال اذ لانه لو اشترى شيئا بغير اذن شريكه يكون مشتركا بينهما ومن هنا تعلم ان الاذن فى عبارة صاحب البحر حيث قال أراد بالمسئلة ما كان من حوائجهم فشم شراء بيت للسكنى اودابه للركوب اوجارية للوط باذن الشريك يتعلق بالكل لا بخصوص امة الوط خلافا لما يتوهم من كلام بعضهم وسبب الإيهام انه تعرف بعبارة البحر بالتقديم والتأخير وكان المناسب ابقاء لقيده مؤخر عن المسائل ليكون قيداى كلاهما وهذا بخلاف ما يشترطه من الطعام الا دام بالكسوة أو لاه له حيث لا يتوقف خروجها عن الشركة على كون الشراء باذن الشريك لان هذه اشارة مستثناة من المفاوضة للشركة فان

ودينا لا تصح المفاوضة (بين حرو عبد وصى وبالغ) بين (مسلم وكافر) عندهما وعبدان يوسف يجوز ويكره واعلم ان هذه الشركة لا تنعقد الا بلفظ المفاوضة والقياس ان لا تجوز شركة المفاوضة وهو قول الشافعى وقال مالك لا أدري ما المفاوضة (وما يشترط كل واحد من الشريكين (شع مشترك) بينهما (الاطعام أهله وكسوتهم) وكسوته والدائم

الحاجة الزائدة معلومة الوقوع (تكيل) نقل شيخنا عن الزباني في المضاربة معز بالنهية مانصه الشريك
 إذا سافر بمال الشركة فنفقة في ذلك المال روى ذلك عن محمد وذكر في الكافي بعدم ذكر وجوب النفقة
 للمضارب في المال فقال بخلاف الشريك لأنه لم يجز التعارف أن الشريك العامل يتفق على نفسه من مال
 الشريك الآخر انتهى ثم أعلم أن وجوب نفقة المضارب بقيد بما إذا سافر بمال المضاربة فقط ولو سافر
 بماله ومال المضاربة أو خطه باذن رب المال أو سافر بمال رجلين أنفق بالمحصة شر بنبلالية عن شرح
 المجمع (قوله فانه فيها لا يشتركان استحضارنا) ولا يتوهم من اختصاصه بذلك أن الثاني لا يكون كفيلا
 بالغن بل يكون به كفيلا ويرجع بما أدى على المشتري نهر ويجزى يرجع بحصته زباني (قوله لزم
 أحدهما بتجارة) كمن المبيع في البيع المجاز أو قيمته في الفاسد وأجرة ما استأجره ولو لنفسه ومهر المشترة
 الموطوءة إذا استحققت وما لزمه بالاستقراض في ظاهر الرأية لا فرق في لزومه بين أن يكون بالينة
 أو بالقرار إذا أقبل لا تقبل شهادته له كاصوله وفروعه وزوجته ولو في عدة الباش فانه ينفذ عليه
 خاصة عنده وقال يلزم شريكه أيضا لا لعبد ومكة به نهر (قوله والاجارة) فإذا استأجر أحدهما يلزم
 الآخر صاحبه لما ذكرنا أي من أنه كفيله ولأن المساواة به تتحقق ولا يلزم إرش الجناية والمهر والخلع
 والصلم عن دم العمد ونفقة الزوجات والأقارب لأن هذه الديون بدل عما لا يصح الاشتراك فيه فلا تلزم
 إلا المباشر لأن كل واحد منهما لم يلتزم بالعقد عن صاحبه إلا ديون التجارة زباني حتى لو ادعى رجل على أحد
 المتفاوضين جراحة خطأ المارش مقدر أو تحلفه فحلف ثم أراد أن يستحلف شريكه ليس له ذلك
 ولا خصومة له مع شريكه لأن كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فيما لزمه بسبب التجارة فاما ما يلزمه
 بسبب الجناية فلا يكون الآخر كفيلا به الا ترى أنه لو ثبت بالينة أو بمعاينة الدب لم يكن على الشريك
 من موجهائتي ولا خصومة للجنى عليه معه وقوله والخلع يعني إذا خلعت مع زوجها فإلزامها من بدل الخلع
 لا يلزم شريكها وكذا لو أقرت ببدل الخلع عنان (قوله وغصب) أراد به ما يشبه التجارة فدخل ضمان
 الاستهلاك كالمستهلك من الوديعة وغيرها (قوله ولا يوجب في الغصب) هو يتول أنه ليس من
 التجارة فصار كإرش الجناية وهما يقولان أنه معاوضة وإنما يصح إقراره من المأذون والمالك كاتب زباني
 (قوله وتبطل إن وهب لأحدهما الخ) لفوات المساواة فيما يصلح رأس المال إذا المساواة فيها شرط ابتداء
 وبقي وقد فانت ألا يشركه الآخر فيه (قوله وقبض) لو ذكر الشارح القبض بعد الارتكاز كان أولى
 لأنه شرط في الموهوب والموروث كما في الزباني لكن ظاهر كلام الزباني يقتضي أن القبض ليس بشرط
 في كل ما يورث من النقدين بل إذا كان ما ورثه من النقدين ديناً يدل على ذلك قوله ولو ورث أحدهما
 ديناً وهو ورثهم أو دنائير لا تبطل حتى يقبض لأن الدين لا تنبذ الشركة فيه الخ فيحمل ما اقتضاه كلام
 الشارح من عدم اشتراط القبض في الموروث من النقدين على ما إذا كان عيناً لا ديناً وكذا ما ذكره في
 الشر بنبلالية من أن القبض ليس بشرط في الموروث معللاً بأن المالك يحصل بمجرده موت المورث بحمل على
 ما إذا كان عيناً لا ديناً (قوله ما تنبذ فيه الشركة) تنأزه كل من وهب وورث حموى عن قرا حصارى
 ولو أبدل قوله إن وهب لأحدهما أو ورث بقوله إن ملك لكان أخضر وأفود ليس على ما لو وصل إلى يده
 بصدقة أو وصية (قوله ونحوهما) هو التبر والفلس الباققان حموى (قوله ولا تصح مفاوضة
 وعنان) ذكر المال فيهما لما قدمناه من أنهما يكونان تقبلاً ووجوهاً وكل منهما يصح بلامال نهر (قوله
 بغير النقدين) ولم يقيد المصنف المال بالمحضرة ولا بدمنه قال في القنية عقد الشركة ورأس مال أحدهما
 غائب لا يصح ولودفعه بعد الافتراق عن المجلس ليشتري الشريك بالمالين على ذلك العقد تنعقد
 الشركة بالدفع بغيره فقوله في القنية تنعقد الشركة بالدفع يقتضي أنها فسدت بالافتراق قبل احضار رأس
 المال لكن ارتفع هذا الفساد باحصاءه عند الشراء وعلى هذا يحمل كلام البزازی على ما نقل عنه في
 البحر أيضاً بأن يقال مانص عليه خرامس أنها تجوز وإن لم يوجد رأس المال عند عقد الشركة أراد أن

فانه فيها لا يشتركان استحضارنا (وكل
 دين لزم أحدهما بتجارة) كالبيع
 والشراء والاجارة (وغصب وكفالة)
 بالمال بالامر (لزم الآخر) خلافاً لما في
 الكفالة ولا يوجب في الغصب أيضاً
 ولو كفل بمال بغير أمر المكفول عنه لم
 يؤخذ به شريكه اتفاقاً (وتبطل) شركة
 المفاوضة وتصح بغير عتاق (أو ورث
 لأحدهما) وقبل وقبض (كالنقدين
 ما تصح فيه الشر) أي لو وهب
 ونحوهما (لا العرض) أي لو وهب
 لأحدهما العرض أو ورثه لا تبطل
 (ولا تصح مفاوضة وعنان بغير
 النقدين)

تتحقق المنازعة بينهم والسراة جمع السري وهو جمع عزيز لا يعرف غيره وقيل هو اسم جمع للسري ومعناه السيد أي الشريف والمخفوظ في المرأة فتح السين نهر وقوم فوضي بوزن سكري أي لا ريس لهم مختار العجاج (قوله ودينار) متضاه صيغة المفاوضة بين كذاي ومجوسى لأن الكفر كله ملة واحدة جوى عن البرجندى بالعز والى الله ستاني فان قلت لا مساواة بينهما في التصرف فان المجوسى يتصرف في الموقوذة لانه يعتقد المالية والكفاي لا يتصرف وكذا الكفاي يؤجر نفسه للذبح والمجوسى لا يؤجر نفسه للذبح قلت من جعل الموقوذة مالا لا يفصل فيه بين الكفاي والمجوسى واجارة المجوسى للذبح صحيحة تستوجب الاجران كان لا تحمل ذبيحته جوى عن النباية (قوله فلا تصح المفاوضة الخ) وكل موضع لا تصح المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان تكون عنانا لا يستجماع شرائطه تنوير (قوله بين حرو وعبد الخ) لأن الحر البالغ يملك التصرف والكفالة ولا يملك المملوك شيئا منهما الا باذن المولى كما ان الصبي يملك التصرف الا باذنه وأما الكفالة فلا يملكها ولو أذنه وإذا لم تصح بين من ذكر فعدم صحته بين عبيدين ولو مكاتبين وصبيين ولو بالاذن بالاولى وغير خاف ان العبدان وان كانا أهلا للكفالة بالاذن الا انهما ينافيان لتمامهما قيمة فلم يتحقق كون كل منهما كفيلا بجميع ما لازم صاحبه نهر والغدير في باذنه من قوله كما ان الصبي لا يملك التصرف الا باذنه يرجع للولى ولو ذكره مكان الغدير كان أولى لعدم تقدم ذكره ويجوز ان يراد بالمولى من له الولاية فيصدق بالولى (قوله وصبي وبالغ) ومثل الصبي المجنون والمعتوه جوى (قوله وعند أبي يوسف يجوز) لاستوائهما وكالة وكفالة ولا معتبر بزيادة تصرف يملكه أحدهما الا ترى انهما يجوز بين الخنفي والشافعي معهما وتمتعي التصرف في متروكة التسمية عمدا ولهما ماله لا تساوى في التصرف فان الذي لو اشترى برأس ماله خرا أو خنزير صريح بخلاف الملم والمساواة بين الخنفي والشافعي نابتة لأن الدليل على كونه ليس مالا متقوما قائم ووريه لازم بالحاجة نابتة باتحاد الملة والاعتقاد ولا خلاف في جوازها بينهما عنانا كما في السراج والمباين المسلم والمرتب فلا يجوز في قوله ثم نهر فان قلت المسلم يملك شراء الخمر والخنزير بالتوكيل قلت لذي يملكه بنفسه والمسلم لا يملكه بنفسه فاعدم التساوى جوى عن البباية (قوله ويكره) لأن الكافر لا يمتدى الى الجائز من العقود رايي (قوله لا تنعقد الا بلفظ المفاوضة) فيه نظر ففي التنوير وشرحه عن السراج ولا تصح الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرفا معناها أو بيان جميع مقتضياتها لم يذكرا لفظها اذا العبرة باللفظ انتهى (قوله والقياس ان لا تجوز شركة المفاوضة) لانها تضمنت الوكالة بمجهول والكفالة لمجهول وكل ذلك فاسد باذنه فبالاولى عند الاجتماع وجه الاستحسان انه تعامل الناس بها وبمثله يترك القياس كما في الاستصناع على ان الجهة لا تفسد او كالة والكفالة الا اذا كان كل منهما مقصدا وهو هنا ضمني أو نقول بحل الفساد بالجهة الملة ما اذا كانت مفضية الى المنازعة (قوله لا أدري ما المفاوضة) هو كاية عن فسادها كذا قيل وفيه نظر اذ مؤدى هذه العبارة التوقف وحكى عن أصحاب مالك انها تجوز بلا شرط التساوى في المالين (قوله الا طعام أهله الخ) واستثناه بيتا للسكنى او دابة للركوب أو امة يطؤها نهر وليس كونها للوط قد ابل كذلك لو كانت للخدمة جوى عن البباية ولم يعقد كون الشراء باذن الشريك وهو محمول على ما اذا كان الشراء باذن شريكه يدل عليه ما ذكره المصنف آخر كتاب الشركة وان أذن أحدهما بشراء ملة ليطأها ففعل فهي له قال الشارح وانما قال اذن لانه لو اشترى شيئا غير اذن شريكه يكون مشتركا بينهما ومن هنا تعلم ان الاذن في عبارة صاحب البحر حيث قال أراد بالمستثنى ما كان من حوائجهم فشم شراء بيت للسكنى او دابة للركوب او جارية للوط باذن الشريك يتعلق بالكل لا بخصوص امة الوط خلافا لما يشبههم من كلام بعضهم وسبب الإيهام انه تصرف في عبارة البحر بالتقديم والتأخير وكان المناسب ابتداء القيد مؤخر عن المسائل ليكون قيدان كلاهما وهذا بخلاف ما يشتره من الطعام والادام والكسوة أولاها له حيث لا يتوقف خروجها عن الشركة على كون الشراء باذن الشريك لأن هذه اشیاء مستثناة من المفاوضة للضرورة فان

ودينار لا تصح المفاوضة (بين حرو وعبد وصبي وبالغ) بين (مسلم وكافر) عندهما وعبدان يوسف يجوز ويكره واعلم ان هذه الشركة لا تنعقد الا بلفظ الملة وضة والقياس ان لا تجوز شركة المفاوضة وهو قول الشافعي وقال مالك لا أدري ما المفاوضة (وما يشريه كل واحد من الشريكين) (الا طعام أهله مشتركا) بينهما (وكرهه والادام وكرهه)

الحاجة الراتب معلومة الوقوع (تكيل) نقل شيخنا عن الزياي في المضاربة معز بالنهاية مانصه الشريك اذا سافر بمال الشركة فنفقة في ذلك المال روى ذلك عن محمد وذكر في الكافي بعدما ذكر وجوب النفقة للمضارب في المال فقال بخلاف الشريك لانه لم يجر التعارف ان الشريك العامل ينفق على نفسه من مال الشريك الاخر انتهى ثم اعلم ان وجوب نفقة المضارب مقيد بما اذا سافر بمال المضاربة فقط ولو سافر بماله ومال المضاربة أو خطه باذن رب المال أو سافر بمال رجلين أنفق بالحصة شر بنسبة عن شرح المجمع (قوله فانه فيها لا يشتركان استحضانا) ولا يتوهم من اختصاصه بذلك ان الثاني لا يكون كفيلا بالثمن بل يكون به كفيلا ويرجع بما أدى على المشتري نهر ويحرم الرجوع بحصته زياي (قوله لزم أحدهما بتجارة) كمن المبيع في البيع المجائر أو قيمته في الغاسد وأجرة الاستأجره ولو لنفسه ومهر المشترة الموطوءة اذا استحققت وما زعمه بالاستقراض في ظاهر الرواية لافرق في لزومه بين ان يكون بالينة أو بالقرار الا اذا أقر لمن لا تقبل شهادته له كاصوله وفروعه وزوجه ولو في عدة البائن فانه ينفذ عليه خاصة عنده وقال يلزم نهر يكد أيضا الالعبد ومكة به نهر (قوله والجاره) فاذا استأجر أحدهما يلزم الآخر صاحبه لما ذكرنا أي من انه كفيله ولان المساواة به تتحقق ولا يلزم ارض الجناية والمهر والخلع والصلح عن دم العمد ونفقة الزوجات والأقارب لان هذه الديون بدل عما لا يصح الاشتراك فيه فلا يلزم الا المباشر لان كل واحد منهما الم يلزم بالمقعدن صاحبه الا ديون التجارة زياي حتى لو ادعى رجل على أحد المتفاوضين جراحة خطأ لارض مقدر واستحققه فخلف ثم أراد ان يستحقه شر يكد ليس له ذلك ولا خصومة له مع شر يكد لان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فيما لزمه بسبب التجارة فاما ما يلزمه بسبب الجناية فلا يكون الاخر كفيلا به الا ترى انه لو ثبت بالينة أو بمعاينة الديب لم يكن على الشريك من موجب ما شيء ولا خصومة للجنى عليه معه وقوله والخلع يعني اذا خلعت مع زوجها فالزمها من بدل الخلع لا يلزم شر يكد ها وكذا لو أقرت ببطل الخلع عننا (قوله وغصب) أراد به ما يشبه التجارة فدخل ضمان الاستهلاك كالمستهلك من الوديعة وغيرها (قوله ولا ييوسف في الغصب) هو يقول ان ليس من التجارة فصار كارض الجناية وهما يقولان انه معاوضة وبذا يصح الاقرار به من المأذون والمكاتب زياي (قوله وتبطل ان وهب لأحدهما الخ) لغوات المساواة فيما يصح رأس المال اذا المساواة فيها شرط ابتداء وبقا وقد فاتت اذا لا يشترط الاخر فيه (قوله وقبض) لو ذكر الشارح القبض بعد الارش لكان أولى لانه شرط في الموهوب والموروث كما في الزياي لكن ظاهر كلام الزياي يقتضي ان القبض ليس بشرط في كل ما يورث من التقدين بل اذا كان ما ورثه من التقدين دينيا يدل على ذلك قوله ولو ورث أحدهما دينيا وهو دراهم أو دنانير لا تبطل حتى يقبض لان الدين لا يصح الشركة فيه الخ فيجوز ما اقتضاه كلام الشارح من عدم اشتراط القبض في الموروث من التقدين على ما اذا كان عينه لا دينيا وكذا ما ذكره في الشر بنسبة من ان القبض ليس بشرط في الموروث معللا بأن الملك يحصل بمجرد تروك المورث يحمل على ما اذا كان عينه لا دينيا (قوله ما تصح فيه الشركة) تنازه كل من وهب وورث حموى عن قرا حصارى ولو أبدل قوله ان وهب لأحدهما أو ورث بقوله ان ملك لكان أخضر وافود ليس على ما لو وصل الى يده بصدقة أو وصية (قوله ونحوهما) هو التبر والفاصل السافقان حموى (قوله ولا تصح مفاوضة وعنان) ذكر المال فيهما لما قدمنا من انهما يكونان تقبلا ووجوها وكل منهما ما يصح بلامال نهر (قوله بغير التقدين) ولم يقيد المصنف المال بالحضرة ولا بد منه قال في القنية عقد الشركة ورأس مال أحدهما غائب لا يصح ولو دفعه بعد الافتراق عن المجلس ليشترى الشريك بالمالين على ذلك العقد تنعقد الشركة بالدفع بغير فقوله في القنية تنعقد الشركة بالدفع يقتضي انها فسدت بالافتراق قبل احضار رأس المال لكن ارتفع هذا الفساد باحضاره عند الشراء وعلى هذا يحمل كلام البرازي على ما نقل عنه في البحر أيضا بان يقال مانص عليه انهم انما تجوز وان لم يوجد رأس المال عند عقد الشركة أراد ان

فانه فيها لا يشتركان استحضانا (وكيل دين لزم أحدهما بتجارة) كالبيع والشراء والجاره (وغصب وكفالة) بالمال بالامر (لزم الآخر) خلافا لما في الكفالة ولا ييوسف في الغصب أيضا ولو كفل بمال بغير أمر المكفول عنه لم يؤخذ به شر يكد اتفاقا (وتبطل) شركة المفاوضة وتصبير عانا (ان وهب لأحدهما) وقبل وقبض (أو ورث ما تصح فيه الشر) أي لو وهب ونحوهما (لا العرض) أي لو وهب لأحدهما العرض أو ورثه لا تبطل (ولا تصح مفاوضة وعنان بغير التقدين)

العقد انقلب الى الجواز باحضار رأس المال عند الشراء ليلان ما نص عليه أولا حيث قال لا تخرج الشركة
بمال غائب أو دين ولا يضمن ان يكون المال حاضرا مفاوضة كانت أو غائبا ولا يلزم التناهي بين كلاميه
أولا وآخرا ومن هنا تعلم ان ما في النهر من عدم اشتراط احضار المال عند العقد بل عند الشراء استدلالا
بما عراه في البصر الى البزاري من انه اذا دفع (رجل ألفا) وقال له اخرج منلها واشتر بها وبيع والمحصل
بيننا انصافا فبرهن المأمور على انه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز وتبعه بعضهم كالسيد المحموي
فيه نظر ظاهر لماعلمت من ان المراد من قوله جاز أي عادا العقد الى الجواز بقريضة أول كلامه (قوله
مطلقا) في مقابلة ما سألني عن الامام مالك من انها تجوز بالعروض اذا كان الجنس واحدا أشار الى هذا
السيد المحموي حيث فسر الاطلاق بقوله أي سواء كان غير النعدين جنسا واحدا أو جنسين مختلفين
(قوله وقال مالك تجوز بالعروض الخ) اعلم ان الضمير المستتر في تجوز يعود على الشركة لا بقيد كونها
مفاوضة فلا يشترط في ما سبق عنه من قوله لا أدري ما المفاوضة كما توهمه للسيد المحموي الى هذا أشار شيخنا
وجه مذهب مالك انها اشتركت في رأس مال معلوم كالنعود وانما يؤول الى ربح مالم يضمن لانه اذا باع
كل واحد منهما رأس ماله وتفاضل الثمن فاستحقه أحدهما من الزيادة في مال صاحبه ربح مالم
يضمن ومالم يملك بخلاف النعدين لان ما يشتره أحدهما يدخل في ملكهما ويضمنه في ذمته يرجع به على
صاحبه بحسبه اذ لا يتعين فكان ربح ما يضمن وإما المصكيل والموزون والعددي المتقارب فلا تصح
الشركة فيها قبل الخلط وان خلطاه بجنسه فلا بد ان يكون عند أبي يوسف ويكون الخلط بينهما شركة ملك
هو ظاهر الزاوية وعند محمد شركة عقد وغرة الخلاف تظهر في استحقاق المشرط من الزم زيلبي وقوله
كما اذا خلطه بغير جنسه فيبذل الجاع على انها عند اختلاف الجنس لا تنعقد وبه صرح في النهر ومن
هنا تعلم ان كلام الزيلبي وان استفيد منه ما ذكرناه لكن لا بطريق التصريح بخلافه ان هذا ذلك اليه
(قوله بمنزلة العروض) فلا يصح رأس مال الشركة والمضاربة زيلبي اذا جرى التعامل به في منزل
منزلة الضرب وعليه يحمل ما في الكتاب نهر (قوله وهو ظاهر المذهب) اخبر به عما ذكره في مرف
الاصل حيث جعله كالاثمان زيلبي معلل بأن الذهب والفضة ثمن بأصل الخلقة وجه الاول ان الثمنية
تقتضي بضرب مخصوص لانه بعد الضرب لا يصرف الى شيء آخر غالبا (قوله وعن أبي حنيفة وأبي يوسف
لا تجوز بالفلس) كذا في أكثر النسخ وهو الظاهر خلافا لما في بعضها حموي (قوله بنصف عرض
الآخر) وقع اتفاقا لانه لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العروض التي باعها جازا بضاعتين (قوله
وعقد الشركة صح) لانه بالبيع صار شركة ملك حتى لا يجوز لواحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر
ثم بالعقد بذلك صار شركة عقد فيجوز لكل واحد منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وقوله وهذه
حيلة لمن أراد الشركة في العروض لانه بذلك يصير نصف مال كل واحد منهما مضموما على صاحبه بالثمن
فيكون الربح المحاصل من المالكين ربح ما يضمن فيجوز بخلاف ما اذا لم يبيعا وقوله هذا اذا كانت قيمة
كل واحد منهما الخ غير محتاج اليه لانه يجوز ان يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر وان
تماوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين وكذا العكس جائز وهو ما اذا كانت قيمتهما منساوية فباعاه
على التفاوت بأن باع أحدهما ربع ماله بثلاثة أرباع مال الآخر حتى يسكون المال كله بينهما أرباعا
فقوله باع نصف ماله بنصف مال الآخر وقع اتفاقا أو قصد ليكون شاملا للمفاوضة والعنان زيلبي (قوله
وعنان) وزن كتاب وقيل بفتح العين من عنان السماء أي سحابها لانها هلت كالسحاب بصحتها وشهرتها
ولهذا اتفقوا على صحتها وهي مأخوذة من عن كذا أي عرض أي ظهر له ان يشارك في البهض من ماله نهر
(قوله أي دون الكفالة) لاختصاصها بالمفاوضة ومن ثم صحت بين بالغ وصبي أو معتوه بعقل البيع
والشراء ولو ذكر الكفالة مع توفر باقي شروطها انعقدت مفاوضة وان لم تتوفر كانت عناقا ثم هل تبطل
الكفالة يمكن ان يقال تبطل وان يقال لا تبطل لان المعنى برفها عدم اعتبار الكفالة لا اعتبار عدمها قال

مطلقا وقال مالك تجوز بالعروض
اذا كان الجنس واحدا (و) بغير
(النهر والفلس النافقة) وهو ما كان
غير مضروب من الذهب والفضة
وجعل التبر في شركة الاصل والجماع
الصغير بمنزلة العروض وهو ظاهر
المذهب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف
لا تجوز بالفلس (ولو باع كل)
واحد من الشريكين الذين أرادوا
الشركة (نصف عرضه بنصف عرض
الآخر) حتى صار مال كل واحد منهما
مشتركا بينهما شركة ملك (وعقد
الشركة صح) هذا اذا كانت قيمة
كل واحد منهما مثل قيمة جواز
صاحبه واعلم ان هذا حيلة جواز
شركة المفاوضة والعنان بالعروض
(وعنان ان نصف وكالة نقط)
أي دون الكفالة

في الفسخ وقد يرجع الاول لانها كغالة مجهول فلا تصح الاضمتا فاذ لم تكن مما تضمنها الشركة لم يكن ثبوتها الا قصد انهر وأقره المحوى وأقول في كلام الزبلي ما يشير الى انه لا فرق في عدم الفساد بالجهالة بين ما لو كانت الكفالة قصدية او ضمنية لتكون الجهالة هنا غير مفضية الى المنازعة وسبق منا الاشارة الى ذلك وعليه فلا يتجه ما ذكره في الفسخ (قوله ونصح مع التساوي في المال دون الرجوع وعكسه) وهوان يتساوى بالرجوع دون المال ومعناه ان يشترط الاكثر للعامل منهما أولا اكثرهما عملا وان شرطاه لاقاعد أولا قلعهما عملا لا يجوز عيني ثم اذا كان العمل على أحدهما وجعل الرجوع بينهما بقدر رأس مالهما جازا ويكون مال الذي لا يعمل له بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضيعته وان شرط الرجوع للعامل أكثر من رأس ماله جازا بضاعة الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الرجوع للدافع أكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة لكل واحد منهما ربح ماله والوضعية بينهما على قدر رأس مالهما عناية ولو تفاوتا في المال وشرط الرجوع والوضعية نصفين قال محمد الشركة فاسدة وأراد فساد شرط الوضعية وأما العقد فلا يبطل لان الشركة والمضاربة مما لا يبطل بالشرط الفاسدة وحينئذ يكون الرجوع على ما شرطوا والوضعية على قدر رأس المال كذا في شرح الشيخ عثمان النعراوى فتحصل ان شرط التفاضل في الرجوع ينقض الشركة الصحيحة بخلاف الفاسدة حيث يبيع رأس المال وأما شرط التفاضل في الوضعية فغير صحيح مطلقا تمت الشركة أو فسدت اذ هو تبعية للمال وبقي من الاقسام ما لو شرط كل الرجوع لأحدهما فانه لا يجوز لانه حينئذ يخرج الى قرض ان شرط للعامل أو بضاعة ان شرط لرب المال نهر (قوله ونصح مع خلاف الجنس) فنخصيص ذلك بشركة العنان يؤهم عدم الجواز في المفاوضة لكن في المخزاة اذا كان لأحدهما دائرا ويبيع وللاخر دراهم أو سود جازت المفاوضة ان تساوت قيمتهما لانها جنس واحد من حيث القنية وان تفاضلا في القيمة تصبح عينا جوى عن البرجندى (قوله خلافا لزفر والشافى فيهما) لان الرجوع فرع المال ولا تصور الشركة فيه الا بعد وقوع الشركة في الاصل ولا يتصور ذلك بلاخلط والجنس لا يختلطان ولنا ان الشركة عقد توكيل من الطرفين ليشتري كل منهما بئن في ذمته على ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتصر الى الخلط والرجوع يستحق بالعقد كما يستحق بالمال وقيل هذه المسئلة مبني على ان الدراهم والدنانير بيعتان عندهما كالعروض وعندنا لا جنى (قوله وما اشتراه كل واحد من شريكي العنان للشركة) اعلم ان مشتري كل منهما مشترك بينهما على قدر مالهما لكن ينبغي ان يعتبر في شرط الرجوع وقت عقد الشركة قيمة رأس مال كل منهما في ذلك الوقت وفي وقوع الملك في المشتري قيمة رأس ماله ما وقت الشراء وفي ظهور الرجوع قيمته وقت القسمة جوى عن البرجندى عن القنية (قوله طوبل المشتري بالثمن فقط الخ) اما توجيه الطلب على المشتري فلانه العاقد وما اهدم توجهه على الآخر فلانها لا تتضمن الكفالة عيني (قوله اذا أدى الثمن من مال نفسه) لانه وكيل من جهته في حصته هداية واخر زبه عما لو تقدم من مال الشركة فانه لا يرجع وهذا القيد أهمله المصنف كاقصدورى لعلم به من قوله يرجع لظهور انه لا يكون الا اذا اده من مال نفسه ولو ادعى بعد الهلاك انه اشتراه للشركة كان عايبه البيان نهر (قوله وتبطل شركة العنان) لو أبقي الشارح كلام المصنف على اطلاقه متناولا للشركة مطلقا عانا كانت أو مفاوضة بل أو ملكا كما هو ظاهر اطلاقه لكان أولى (قوله بهلاك المالكين) أى مال الشريكين لانه هو المعقود عليه فيها فاذا هلك بطل كالبيع والهبة والوصية (قوله أو أحدهما) لان الشريك لم يرض الا ليشرك في ماله فاذا هلك أحدهما فأت ذلك ففات رضا بشركته فيبطل العقد عيني (قوله قبل الشراء) قيد به لانه لو هلك أحدهما بعد الشراء بالمال الآخر كان المشتري بينهما وقد كشف نقاب هذا المفهوم بقوله وان اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشتري بينهما نهر (قوله هلك من مال صاحبه) فان هلك في يده فظاهر وان هلك في يد الشريك فكذلك لانه أمانة عيني (قوله هذا اذا هلك قبل الخلط) لا حاجة اليه اذ هلاك أحدهما انما يتصور قبل

(ونصح) شركة العنان (مع التساوي في المال دون الرجوع) في (عكسه) أى مع تساويهما في الرجوع دون المال وقال زفر والشافى لا يجوز فيهما (وبعض المال) أى يصح ان يقد كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض بخلاف المفاوضة (و) تنصح مع (خلاف الجنس) بان كان من جهة أحد همدراهم ومن جهة الآخر دنانير (و) تنصح مع (عدم الخلط) خلافا لزفر والشافى فيهما (و) ما اشتراه كل واحد من شريكي العنان للشركة (طوبل المشتري بالثمن فقط) أى دون الآخر (و) (على شريكيه حصته منه) أى من الثمن (وتبطل) شركة العنان (الشراء) وأيهما هلك هلك من مال صاحبه هذا اذا هلك قبل الخلط

المخلط نهر (قوله فان هلك بعد المخلط يهلك على الشركة) لعدم التمييز والباقي على الشركة وان هلك الكل بطلت نهر (قوله وهلك مال الآخر) أي بعد الاشتراك كما فهم ذلك من قوله قريبا قبل الشراء وهذا التقدير اندفع قول الشارح الآتي قريبا ولو قال فهلك الخ غنمي وأقول ما ذكره لا يدفع الأولوية التي ذكرها الشارح حموي (قوله فالمشتري بينهما) على ما شرط القيام الشركة وقت الشراء لان الهلاك لم يقع قبل البطل فلا يتغير يهلك مال الآخر ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد فكل منهما ان يتصرف فيه وقال المحسن بن زباد شركة ملك فلا يصح تصرف أحدهما الا في نصيبه وظاهر كلام كثير ترجيح قول محمد نهر (قوله ولكن رجوع المشتري بحصته من غنمه على شريكه) لانه وكيل في حصة شريكه وقد قضى الفقه من ماله فيرجع عليه بحسبه لعدم الرضا بدون ضمانه غنمي ولو حذف الشارح لفظة لكن لكان أولى اذ لا وجه للاستدراك (قوله بالغاء ليدل على التعقيب) ليست شرطا وكان مراده ما يدل على الترتيب ليشمل ثم أيضا على ان هذه الأولوية ليست في محلها بعد النظر في قول المتن وطلب يهلك المالكين أو أحدهما قبل الشراء غنمي وفيه نظر بل الأولوية في محلها لجواز ان يغفل عن قول المصنف السابق حموي وهذه القولة يستغنى عنها بالتى تقدمت (قوله فالمشتري مشترك بينهما) على ما شرط لان عقد الشركة ان يبطل بالهلاك فالوكالة المصرح بها باقية فكان المشتري مشتركا بينهما بحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الغنم لما ذكرنا زيلعي (قوله فهو للمشتري خاصة) لان دخوله في ملكه بحكم الوكالة التي في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة فيبطل ما في ضمنها بخلاف ما اذا صرحا بالانحصار مقصودة زيلعي (قوله وتفسد الشركة ان شرط الخ) لان هذا الشرط تنفي به الشركة اذ عساه ان لا يخرج الا القدر الذي يجرى نهر لانه شرط فاسد لعدم فسادها بالشرط الفاسد فظاهره بطلان الشرط لا الشركة بحكم ومصنف قلت صرح صدر التربعة وابن الكمال بفساد الشركة ويكون الرجع على قدر المال دروفي البحر عن الخانية تعاونا في المال في شركة العنان وشرط الرجع والوضعية نصفين فسدت قالوا لم يرد محمد بذلك فساد العقد وانما أراد به فساد الشرط لان الشركة لا تبطل بالشرط الفاسد وكذا لو شرط لوضعية على المضارب كان فاسدا انتهى وسبق (قوله ولكل واحد من شريكي العنان والمفاوضة ان يضع الخ) قيد بما ذكر للاحتراز عن الشركة فالشريك لا يشارك لان الشيء لا يتضمن مثله وكذلك الوكيل ليس له التوكيل والمضارب ليس له ان يضارب لما سبق فان قلت ينتقض بالمكاتب والمأذون حيث كان للمكاتب ان يكتب والمأذون ان يادن قلت انما كان لما ذكرناه لا يطلق لهما في الاكتساب وهذا من باب انه لا يرى انه يجوز لهما بيعه وهذا دونه اذ لا يخرج عن ملكهما ولا المنع عن استتباع المثل في حق الغير لا في حق نفسه فالمكاتب والمأذون كل منهما يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل والمضارب والشريك زيلعي وأقول اما كون المكاتب يتصرف لنفسه فظاهره لانه يتوصل الى حصول العتق وأما المأذون فالذي يظهر منعه بقى ان يقال ما سبق من قوله قيد بما ذكرنا بقوله ان يضع وما عطف عليه وقوله للاحتراز عن الشركة أي شركة المفاوضة وقوله فالشريك لا يشارك أي ليس له ان يشارك مفاوضة بدون اذن شريكه كما سيأتي النصريح به بخلاف ما لو شارك أحدهما آخرهما فانها تجوز عليهما ولا تتوقف على الاذن وسيأتي انه لا بدون الاذن تنقذ عنانا (قوله ان يضع) لم يذكر الاشارة وفي البحر عن كافي الحاكم ليس له ان يعبر فلو فعل فعطبت الدابة فالقياس ان يضم وفي الاستحسان لا وكذلك اعار نوباً أو داراً أو خادماً انتهى وينبغي بما عروها وبتقيد ونسبة در عن الخلاصة والبرازية وله ان يشتري بالنسيئة ان كان مال الشركة في يده استحقاقا فانه عن الفسخ فان لم يبق في يده شيء من جنس مال الشركة كان ما اشتراه نسيئة خاصة لانه لا يملك الاستدانة على شريكه بخلاف المفاوضة شخصان فاضيفان ويسافر بالمال سواء كان له حمل أو لا هو الصحيح بخلافه للاشياء وقبل ان له حمل يضم والا لا ومثولة السفر والكرام من راس المال ان لم يرجع در عن الظهيرة والجملة وان ائتمل أحدهما يبيع الاخر جازت وان باع أحدهما متاعا ورده على الآخر قبله جاز ولو لا

فان هلك بعد المخلط يهلك على الشركة
(وان اشترى أحد ههما بماله وهلك مال الآخر فالمشتري بينهما) لكن
(رجع) المشتري بحصته من غنمه على شريكه ولو قال فهلك بالغاء ليدل على التعقيب لكان أولى لانه اذا هلك مال أحدهما ثم اشترى الآخر جاله ان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما وان ذكر مجرد الشركة ولم يصرحا بها فانه هو للمشتري خاصة (وتفسد الشركة ان شرط لاحدهما) أو لغيرهما (ان شرط مساهمة من الرجع ولكل واحد دراهم مساهمة من الرجع والفاوضة ان من شريكي العنان والمفاوضة ان يضع ويسافر) من يفظ المال ويتصرف فيه

قضاء بصر وهو باطلا لانه شامل لما اذا ارد عليه بيع أو لم يكن به عيب لانه لما قاله بيع الاثر كما سبق
وكذا علمت الخط من الفن ان كان به عيب وان بلا عيب جاز من حصته ولو اقر بعيب في متاع باعه جاز
عليهما بصر وهو باطلا لانه شامل لما اذا كان المقر بالعيب غير البائع والمفاوض كآبة العبد والاذن بالتجارة
وتزويج الامه دون شريك العنان ولا يجوز لكل تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على مال وقبول هدية
المفاوض وأكل طعامه ولو كسى ثوبا أو وهبه لم يجز في حصته شريكه وانما يجوز في الفاكهة والخبز والقمح
واشبهه بمرور قوله وقبول هدية المفاوض ينبغي تقييد الهدية بالمال كقول ليلا ثم قوله ولو كسى ثوبا أو وهبه
لم يجز وأما تقييد المفاوض فاتفقوا ولو أبدله بالشريك لكان أولى وإذا قال له اعمل برأيك فله كل تجارة
الا القرض والمهبة وكذا كل ما كان انلا فالسأل أو تملك كغير عوض لان الشركة وضعت للاسترباح
وتوابعه وماليس كذلك لا ينتظمه عقدها تنوير وشرحه ولو شارك أحدهما آخر عنا جاز عليهما لان
شركة العنان ادون من المفاوضة وان شارك مفاوضة جاز باذن شريكه وبدون اذنه تنعقد عنا بصر
بتصرف وليس للشريك عنا ان يرهن شيئا من مال الشركة بدين عليهما الا ان يصحكون هو والعاقدا
في موجب الدين أو باذن شريكه واققراره بالرهن والارتها عن دولاته العقد صحيح نهرو فيه عن الفتح
كل ما كان لاحدهما اذا انهاء عنه شريكه لم يكن له فعله ولهذا لو قال له اخرج لم يباط ولا تجاوزها فجاوزها
فهلك المال ضمن حصته شريكه وفي الخلاصة اقر شريك العنان بجمارية لم يجز في حصته شريكه درواذ باع
أحد شريك العنان لم يذن للآخر قبض الفن وكذا كل دين وابه أحدهما فليس للآخر قبضه وللمدين
ان يمتنع من دفعه فان دفعه اليه برئ من حصته القابض فقط وليس لواحد منهما ان يتخاصم فيما أدانه
الاثر أو باعه والخصومة للذي باع أو عليه بخلاف المفاوض وليس للشريك عنا والمضارب والمستبضع
تحليف من حلفه الشريك ورب المال ثانيا شريلا لانه ولو استقرض أحد شريك العنان مالا للتجارة
لزمهما ولو اقر أحد الشريكين انه استقرض من فلان الفاتر لزمه خاصة بصر عن الخفية وفي الشريلا لية عن
شرح المجمع لكل من شريك العنان والمفاوضة ان يستقرض انتهى تقييده في البحر بأحد شريك
العنان اتفقا وصح بيع مفاوض ممن ترذ شهادته له كآبته وابه وينفذ على المفاوضة اجسا بخلاف
اقراره بدين حيث لا ينفذ على المفاوضة عنده تنوير وشرحه (قوله وبضارب) اطلق الجواب في الكتاب
وهو على التفصيل اذا اخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهم فالرجح له خاصة لانه لم يدخل
تحت عقد الشركة وكذلك اذا اخذ المال مضاربة بمضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهم وأما اذا اخذ
المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهم او مطلقا حال غيبة شريكه يكون الرجح بينهما مشتركا
نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال كذا في المحيط فقوله في الكتاب بضارب معناه يدفع المال
مضاربة وأما اذا اخذ مضاربة ففيه التفصيل بحر (قوله ويوكل) ولو وكل أحدهما رجلا في بيع او شراء
واخرجه الاثر عن الوكالة صار خارجا عنها وان وكل البائع رجلا يتقاضى ثمن مباح ليس للاثر ان يخرج
عن الوكالة بحر (قوله ويده في المال امانة) فيقبل قوله بيمينه في مقدار الرجح والمخسران والضياح
والدفع لشريكه ولو ادعاه بعدم موته بحر مستدلا بما في وكالة الوكيل المحبة كل من حكى امر المالك استثنافه
ان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفى الضمان عن نفسه صدق انتهى وتفرع على كونه
أمانة ما مثل عنه قارى الهداية طلب محاسبة شريكه فاجاب لا يلزمه شيء بالتفصيل ومثله المضارب
والوصى والمتولى وينبغي على كون المال أمانة في يد الشريك انه لا يضمن الا بالتعدي كما يضمن الشريك
عنا او مفاوضة بموته مجهلا نصيب صاحبه على المذهب كما في وقف الخفية وسيجي في الودعة
خلاف الاشياء تنوير وشرحه (تمت) اقر بمقدار الرجح ثم ادعى الغلط فيه لا يقبل ذكره في اقرار الاشياء
(قوله وتقبل) وتسمى ايضا شركة الصنائع والابدان والاعمال وانما جاز هذا النوع من الشركة لان
المقصود منها انما هو تحصيل الرجح على الاشتراك وهو لا يقتصر على المال بل يكون بالعمل أيضا فاذا وكل

وبضارب ويودع) وعن أبي حنيفة
انه ليس له ان يضارب (ويوكل) من
يتصرف فيه ببيع او شراء (ويده) أي
بذلك واحد منها (في المال) يد (امانة
و) شركة العقد (تقبل ان اشترك
خبايان او ضابطا وصباغ) او نحوهما

كل منهما الآخر بقبول العمل كان كل واحد أصيلا في نصف العمل المتقبل ووكيلا في النصف الآخر
فتحقق الشركة في الزم قال في البحر وظاهره ان التقبل والوجوه غير المفاوضة والعنان وقد قدمنا خلافه
وفي النزاهة وشركة التقبل والوجوه قد تكون مفاوضة وعنانا فالعنان ما يكون في عبارة خاصة
والمفاوضة تكون في كل العبارات انتهى والتحقيق ان ما مر من المفاوضة والعنان فيما اذا ذكر المال فهما
وأما اذا لم يذكر فيكونان وجوها وتقبلان نهر قال المحموي بتقرر صورة شركة تكون تقبلا ولا تكون مفاوضة
ولا عنانا وعلى هذا فتكون النسبة بين التقبل والوجوه والعنان والمفاوضة العموم والمخصوص والمطلق
لا التباين كما يقتضيه كلام المصنف (قوله على ان يتقبلا لاهمال) التي يمكن استحقاقها ومنه تعليم كآية
وقرآن وفقه على المقتضى به بخلاف شركة دالين ومقتضى وشهودها كم وقراء ووعاظ وسؤال لان التوكيل
بالسؤال لا يصح در عن القنية والاشياء وفي البحر عن النزاهة لو اشترى كافي عمل حوام لم يصح انتهى وأما
شركة المحالين فمصلحة حموي عن البرجندي (قوله ويكون الكسب بينهما) ولو شرطوا كثر الزم
لادناهما عملا فالأصح المجواز نهر والذي في البحر عن الفتح اذا كان أحدهما أحق فاشترط الآخر
لادناهما فالصحيح المجواز ومنه يعلم ما في كلام بعضهم (قوله وهو القياس) لان الشركة وقعت مطلقة
عن ذكر الكفالة والاحكام المذكورة من موجباتها وجه الاستقصان ان هذه الشركة مقتضية لوجوب
العمل في ذمة كل منهما ولهذا يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبله عليه فحري مجرى المفاوضة في ضمان العمل
واقتضاء البدل كذا في الهداية قال في العناية وفيه مصادرة على المطلوب وفيها سوى هذين الامرين هي
باقية على مقتضى العنان ولهذا لو اقرا أحدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لم يصدق على صاحبه ويلزمه
خاصة لان نفاذ الاقرار موجب التصريح بالمفاوضة ولم ينصاعلها غاية (قوله ولا يشترط في شركة الصنائع
اتحاد العمل والمكان) ولهذا عدل المصنف الى قوله او خياط او صباغ حيث لم يقل او خياط وصراف
مثلا فلا يسكن الخياط والصباغ في دكان بخلافه مع الصراف ونحوه حموي عن البرجندي ومن
صور هذه الشركة ان يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه العمل بالنصف والقياس ان لا يجوز لان من
أحدهما العمل ومن الآخر المحانوت واستحسن جوازا لان التقبل من صاحب المحانوت عمل عيني (قوله
وكسب أحدهما بينهما) يعني اذا عمل أحدهما دون الآخر فالأجر بينهما على ما شرط اما استحقاق العامل
فظاهر وأما الآخر فلا يلزمه العمل بالتقبل فيكون ضامنا له فيستحقه بالضمان وهو لزوم العمل وسواء
كان للذي لم يعمل عند كرض وسفر او امتنع عمدا بلا عذر ولو شرط العمل نصفين والمال اثنا ناجاز
زلمي ودر (قوله ثم هذا النوع من الشركة قد يكون عنانا الخ) فيه تورك على المصنف حيث اقتضى
تقسيمه ان شركة التقبل لا تكون عنانا ولا مفاوضة وقد تقدم (قوله وقد يكون مفاوضة عندا استجماع
شرائطها) فيه ايماء الى ان شركة الصنائع تصير مفاوضة بالتنصيص على شرائطها سواء صرحا بذكر
المفاوضة أم لا خلافا لما يظهر من عبارة الدرر حيث اقتضى كلامه انه لا بد من ذكر ما تضمنه المفاوضة مع
التلفظ بلفظها ولهذا تعقبه الشيخ حسن بان ذكر المفاوضة مع ذكر ما تضمنته ليس قيدا بل ذكر أحدهما
وكذا اشتراط المناصفة في الزم ليس قيدا أيضا فاستفاد منه ان الشرط أحدا من اما التنصيص عليها
بلفظها ان لم تذكر شرائطها واما التنصيص على شرائطها ان لم تذكرها بلفظها فان قلت قول الشيخ حسن
اشتراط المناصفة يعني في الزم ليس قيدا مشكلا لانه حينئذ يفوت التساوي الذي هو شرط المفاوضة قلت
ليس المراد من عدم اشتراط المناصفة في الزم جواز التفاوت فيه بل المراد ان ذكر المفاوضة يغني عن
اشتراط التنصيص فيه لان التساوي فيه وفي غيره يثبت مقتضى المفاوضة وان لم يصرح باشتراطه بقي
لونه على المفاوضة وعلى التفاوت في الزم هل تفسد المفاوضة وتقلب عنانا ويكون الزم بينهما على
التفاوت عملا باشتراطه او يفسد شرط التفاوت وتبقى المفاوضة على ما كانت ويتنصف الزم بينهما لم أره
صرحا وكلام المصنف في شركة الوجوه يشير الى الثاني وهو قوله فان شرط المناصفة المشتري او ماله

(على ان يتقبلا الاعمال) من الناس
اجر (و) ان (يكون الكسب بينهما)
أي أجر الكسب فيعوز ذلك استقصانا
عندنا خلافا لثاني وهو القياس ولا
يشترط في شركة الصنائع اتحاد العمل
والمكان خلافا لثاني (و) حتى لو دفع
تقبله أحدهما بزمه (و) ان يتقبل
رجل الى أحدهما عملا ولا يسكن واحد
بذلك العمل أي ما شاء من العمل والى
منهما ان يطالب بالجر (و) كسب
أحدهما بينهما (ثم هذا النوع
من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون
مفاوضة عندا استجماع شرائطها)

فأرجح كذلك وبطل شرط الفضل (قوله ووجوه) قال الولوالجي صورته ان يشترك اثنان في نوع خاص او الانواع كلها على ان يشترى بالنسيئة ويبيع على أن يكون الربح بينهما نصفين وشرط جوازها ان يكون التصرف المعقود عليه عقد الشركة فباللشركة واشترط الربح على قدر اشتراك الملك حتى لو تفاضلا في ملك المشتري بان كان لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان ونسأ وباقى الربح لا يجوز وفي شركة العنان اذا تفاضلا في الربح مع التساوي في المال يجوز والفرق ذكره الولوالجي حموي عن شرح ابن السلي وليس المراد من عدم الجواز في كلام الولوالجي فساد الشركة بل المراد عدم جواز شرط التساوي في الربح ببدل عليه قول المصنف فان شرط انصاف المشتري الى قوله وبطل شرط الفضل (قوله على ان يشترى) بوجوهها وبيعها فاحصل بالبيع بدفعان منه ثمن ما اشتريه بالنسيئة وما بقي بينهما دراو وبيعها بطريق السلم ويشتركان في رأس المال حموي (قوله خلافا للشافعي) له ان الربح فرع المال فلا تنعقد الشركة بدونه ولنا ان المقصود من الشركة تحصيل الربح بالوكالة وقد أمكن لان الشراء والبيع معا قبل الوكالة فيكون كل واحد منهما أو كليهما عن الآخر فيما يشترى لانه لا ولاية له على صاحبه الا به (قوله ومجيت شركة وجوه الخ) وتسمى أيضا شركة المغاليس وانما أضيفت للوجوه لانهما يتبدل معها لعدم المال حموي (قوله لانه لا يشترى بالنسيئة الا من وله وجاهة عند الناس) فيه إيماء الى ما نقله الحموي عن البرجندي حيث قال ويحتمل ان تكون الوجوه بمعنى الاشراف ذكره الجوهري فان هذا النوع من الشركة لا يتيسر الا لمن له نوع وجاهة وشرف عند الناس انتهى وقيل لانهم يشترى بان من الوجه الذي لا يعرف وقيل لانهم اذا جلسا ليدبرا أمرهما يتظر كل واحد منهما الى وجه صاحبه عيني (قوله وبطل شرط الفضل) لان الربح لا يستحق الا بالعمل كالمضارب أو بالمال كرب المال أو بالضمان كالاستاذ الذي يتقبل العمل من الناس ويلقيه على التلميذ بأقل مما أخذ فيطيب له الفضل بالضمان ولا يستحق بغيرها والضمان بقدر الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن زيلعي (قوله ثم هذه الشركة تكون مفوضة) لم يقل وعنا لانه علم من قول المصنف وتضمن الوكالة حموي (قوله اذا روعيت شرائطها) أو عقدت بلفظ المفاوضات وان لم تذكر شرائطها كما سبق واذا اطلقت بان لم يذكر لفظ المفاوضات ولا شرائطها تكون عنا بمرحوقول العيني واذا انصاع على المفاوضات وذكر اجميع ما تقتضيه المفاوضات واجتمعت فيها شرائطها صارت مفوضة والا فعنان فيه نظر ظاهر لانه مع التنصيص على المفاوضات لا يشترط ذكر الشرائط كما قدمناه ولهذا قال في النهر وتكون مفوضة بان يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل منهما نصف ثمنه ويتساويان في الربح ويتلفظان بلفظ المفاوضات أو يذكرا مقتضياتها الخ فقوله أو يذكرا مقتضياتها باودون الواو صريح فيما ذكرناه ومنه يعلم ان الصواب في عبارة العيني التعبير باودون الواو

(فصل في الشركة الفاسدة) يعني وغير ذلك كما هو ظاهر وكان من حقه ان يترجم بمسائل شتى وانما قدم الشركة الصحيحة على الفاسدة لان الصحيح موجود شرعا والفاسد فائت الصحة ولا يكون موجودا شرعا من كل وجه فانحطت درجته حموي عن المفتاح (قوله ولا تصح شركة في احتطاب) لان التوكيل اثبات ولاية التصرف فيما هو ثابت للوكل ولا يمكن تحقيق هذا المعنى هنا لان الموكل لم يملكه فلا يملك إقامة غيره مقامه ولان المباح لمن أخذه فلا يمكن إيقاع الحكم فيه لغيره زيلعي (قوله واصطباد) وفي الاشياء الصيد مباح الا للتلهي أو حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فانحاذه حرفة حرام كصيد السمك انتهى ووجهه بعضهم بانحاذه اوراق الروح عادة لكن في الدر أول كتاب الصيد التحقيق اباحة انحاذه حرفة لانه نوع من الاكتساب وكل أنواع الكسب في الاباحة سواء على المذهب الصحيح الخ (قوله والتكدي) هو السؤال وذكر العيني في البناية ان لفظ التكدي عربي وفيه نظر حموي (قوله والكسب للعامل وحده) لفساد الشركة وقد انفرد بالكسب حتى لو أخذه معانم خطاه وباهاه كان الثمن بينهما ان علم مال كل منهما بالكيل أو الوزن أو القيمة والاصدق كل منهما في النصف ولا يصدق فيما زاد الا بينة نهر (قوله أي على

(ووجوه ان اشترى كابل مال على ان يشترى بوجوهها وبيعها) فهي جائزة عندنا خلافا للشافعي وسببت شركة وجوه لانه لا يشترى بالنسيئة الا من له وجاهة عند الناس (وتضمن) عند الاطلاق (الوكالة) فتكون هنا (فان شرط انصاف المشتري أو فوائده) لكن (بطل شرط فالربح كذلك) أي شرط فضل الربح فيها (الفضل) أن يكون المشتري بينهما نصفين وأن يربح اثنان فيكون الربح بينهما بقدر الملك ثم هذه الشركة تكون مفوضة اذا روعيت شرائطها

(فصل في الشركة الفاسدة) (ولا تصح شركة في احتطاب واصطباد واستقاء واجتناء النمار الجبلية والبرية والتكدي) (والكسب) أي المكسوب (للعامل) لكن (عليه) أي على العامل (أجر) مثل (مالاخر)

العامل أجر مثل مال آخر) لانه استوفى منفعة غيره بعقد فاسد عيني (قوله أي ان أعانه) بأن قلعه
أحدهما وجمعه الآخر أو قلعه وجهه وجمعه الآخر عزمي زاده فالأعانة هو الجمع في الأول والقسميل في
الثاني (قوله وعند محمد أجر مثله بالغاما بالغ) قبل وتقديعه في الهداية قول محمد وكذا تقديعه في المبسوط
دليل أبي يوسف دليل على أنهم اختاروا قول محمد نهر عن العناية بفقاهه أن المؤخر في المبسوط هو المختار
عكس ما في الهداية وذكر المحوى مانصه في المفتاح واختار المصنف قول محمد لانه المختار للفتوى انتهى
وفيه ان كلام المصنف محتمل الا ان احتماله قول محمد ظاهر انتهى ووجه الظهور انه أطلق أجر المثل
ولم يقيد بعدم المجاوزة ثم اعلم ان هذا المخلاف في كل اجارة فسدت لكن محله ما اذا كان المسمى معلوما
من وجه دون وجه كالنصف والثلث اما اذا كان معلوما من كل الوجوه فانه لا يزداد على المسمى أو مجهولا
كما اذا جعل الاجرة اية أو ثوبا واجب الاجر بالغاما بالغ ما بالغ نهر وجوى (قوله التي يجوز ان نجعل صحبها)
كان الظاهر ان يقول صحبة بالتأنيث لانه يجوز ذلك في فعل اذا كان بمعنى مفعول وجرى على
موصوفه بقى انه يفهم من كلامه هذا ان الشركة على قسمين قسم يجوز ان تنقلب صحبة وقسم تبقى على
الفساد ولا تنقلب فليراجع جوى وأقول هذا الذي فهمه السيد من كلام الشارح بيني على ان المراد
بالشركة الفاسدة ما كان الفساد فيها ذاتيا بأن كان المشترك فيه مباح الاصل وليس كذلك وانما المراد بها
ما اذا كان المشترك فيه يصح الاشتراك فيه بان كان غير مباح الاصل لكن طرأ الفساد من جهة اخرى كما اذا
اشترط لاحدهما من أصل الربح دراهم مسماة وكان بحال لولم يذ كر هذا الشرط لبقيت الشركة على الصحة
هذا مراده فأشار بقوله التي يجوز ان تجعل صحبها الى الجواب عما ساء ان يقال ان في كلام المصنف
تناقضا لانه ذكر أولا ان الكسب في الشركة الفاسدة للعامل وعليه أجر مثل مال آخر ثم ذكر ما يخالفه
بقوله والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل فأشار الى اختلاف موضوع المسئلتين
فموضوع ما ذكره أولا ما اذا وقعت الشركة في نحو الاستقراض من النهر وموضوع ما ذكره ثانيا ما اذا وقعت
الشركة في شراء البر وبيعها مثلا واشترط الربح اثلا نافع التساوي في رأس المال ولكن طرأ الفساد لمر
عرض كاشتراط تخصيص أحدهما من أصل الربح بدراهم مسماة وأشار المصنف بقوله وان شرط الفضل
الى ان جواز اشتراط التفاضل في الربح مع التساوي في رأس المال محله ما اذا صححت الشركة اما اذا فسدت
فلاو يكون الربح بينهما على حسب المال وبهذا التقرير يرتفع سقوط ما ذكره السيد المحوى (قوله بقدر
المال) نبيه على انه لو كان المال من أحدهما كان للآخر أجر المثل كما لو دفع دابة لرجل ليؤجرها والاجر
بينهما فسدت والربح للمالك وللآخر أجر مثله وكذلك السفينة والبيت ولوليبيع عليها البر فاربح الرب
وللآخر أجر مثل الدابة لان منفعة الدابة لا تصلح مال الشركة كالعروض نهر واعلم ان بعضهم على ما ذكر
من ان الربح في الشركة الفاسدة بقدر المال بان الربح يتبع للمال فيقدر بقدره كالربح فانه يتبع للبذر
في المزارعة قال في البناء وفيه نظر اذا ربح عندنا فربح العقد كما ربح كونه الربح تابع للمال انما هو مذهب
الشافعي كما مر فكان الكلام مناقضا والجواب انه تابع للعقد اذا كان العقد موجودا وههنا قد فسدت
العقد فيكون تابع للمال لان الزيادة انما تستحق بالتسمية وقد فسدت التسمية لفساد العقد لكونه واجب
الدفع فصارت التسمية لم توجد أصلا فبقى الاستحقاق على قدر رأس المال جوى (قوله وتبطل الشركة
الح) قيده البرجندى كالدر شركة العقد وظاهره ان شركة الملك لا تبطل جوى فان قلت ينال التقييد
المذكور قوله في الدرر وتبطل أي الشركة مطلقة بموت أحدهما قلت الاطلاق بالنظر للفاوضة والعنان
فلا منافاة (قوله بموت أحدهما) لانها تتضمن الوكالة وهي تبطل بالموت واذا بطلت الوكالة بطلت الشركة
اذ لا بد لها منها لكن فيه انه لا يلزم من بطلان التابع بطلان المتبوع والجواب ان الوكالة تابعة للشركة
من حيث انها شرطها ومعلوم انه لا تحقق للشرط ودون شرطه جوى عن البناء وتبطل أيضا بانكارها
وبقوله لا أحمل معك فتح وفتح أحدهما ولو المال عروضاً بخلاف المضاربة هو المختار بزيادة بخلافها

أي ان أعانه الا انه لا يجاوز عن
نصف ثمن ذلك عند أبي يوسف وعند
محمد أجر مثله بالغاما بالغ (والربح في
الشركة الفاسدة) التي يجوز ان
تجعل صحبها يكون (بقدر المال وان
شرط الفضل وتبطل) الشركة (بموت
أحدهما) مع القياس واعلم الشريك
بوت صاحبه ولا

لنزيله ويتوقف على علم الآخرة لانه عزل قصدي ويجنونه مطبقا فاربح بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق
بربح مال الجنون تنوير وشرحه عن التارخانية (قوله ولو كان الموت حكما) نصب على التمييز نهر وعيني
وهو عجيب والصواب انه خبر كان المحذوفة ومزجه في النهر يدل على ذلك ولو ثبت في العربية حذف كان
التامة مع اسمها بعد لو كان النصب على التمييز جوي عن شرح الشلي (قوله وقضى بها) فان لم يقض
به توقف انقطاعها اجسا فان ما قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت وهل تنقلب عنان في حالة
التوقف نفاه الامام واثبتاه نهر عن الفتح (قوله وادامعا) أي كل واحد عن نفسه وعن شريكه شيئا
(قوله أي ضمن كل واحد الخ) ويتقاصان فان كان مال أحدهما أكثر يرجع بالزيادة در فان قيل
ينبغي ان لا يجب الضمان عند أي حنيفة اذا دأب ما عدم سبق أداء الموكل فلم يقع فعل الوكيل نهلا قلنا
أداء الموكل ان لم يسبقه تحقيقا فذهب اعتبارا وتقدر الان تصرف الموكل على نفسه أقرب من تصرف
الوكيل فيصير سابقا معني كالوكيل بالبيع مع الموكل اذا باع واخرج الكلامان معا فانه يتقضي بيع الموكل
دون بيع الوكيل جوي عن البناء (قوله ضمن الثاني) لانه أنى غير المأمور به لانه اسقاط الفرض عنه
فصار مخالفا فيضمن علم لم يعلم لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لفوات المحل وهذا يختلف بالعلم والجهل
كالوكيل يبيع العبد اذا اعتقه الموكل ينزل علم به أولا درر (قوله لا يضمن مطلقا) وهو الصحيح عندهما
وعلى هذا الوكيل بأدائها أو بإدائه الكفارة لهما انه مأمور بالاداء وقد أتى به وليس في وسعه ايقاعه زكاة
أو كفارة لتعلقه بنية الآمر وله انه أتى بغير المأمور به اذ هو اسقاط الفرض عنه ولم يسقط به فصار بالدفع
مخالفا لانه بأداء الأمر صار معزولا عزلا حكما وفيه لا يشترط العلم كما مر ولو دفع الى غيره دراهم ليقضى بها
دينه عليه ثم أدى الدافع الدين أو ذبح المأمور به الاحصار بعد ذواله قيل على الخلاف أيضا وقيل عدم
الضمان على الاتفاق نهر (قوله وان أذن أحدهما بشراء أمه الخ) وفي الخلاصة قال أحد الشريكين
لصاحبه أريد ان أشتري هذه الجارية لنفسى فسكت فاشتراها لانه يكون له ولو قال الوكيل ذلك فسكت
فاشتراها تكون له وفريق بينهما أن الوكيل يملك فسخ الشركة اذا علم الموكل رضى أم لا بخلاف الشريك
فان أحد الشريكين لا يملك فسخ الشركة الا برضا صاحبه قال في الفتح وهذا غلط وقد صحح هو انفراده
بالفسخ والمال غرض والتعليل الصحيح ما في التجنيس من ان أحدهما لا يملك تغيير موجبها الا برضا
صاحبه وأجاب في النهر بأن ما ذكره في الخلاصة من الفرق محمول على ما اختاره الطحاوي وأقول يؤيد
دعوى الغلط ان مسألة الوكالة لا شركة فيها أصلا فكيف يستقيم الفرق بينهما بأن الوكيل يملك فسخ
الشركة ثم ظهر لي ان الصواب ابدال الشركة بالوكالة بأن يقال ويفرق بينهما بأن الوكيل يملك فسخ الوكالة
الخ واعلم ان قوله في النهر والمراد بموجبها وقوع المشتري على الاختصاص صوابه والمراد بتغيير موجبها الخ
كما هو ظاهر ما سبق عن التجنيس وحيث ذهب سقط ما ذكره السيد المحوى من ان الصواب ابدال
الاختصاص بالاشتراك (قوله أي أحد المتفاوضين) صريح في ان أحد شريكي العنان لا يكون الحكم
فيه كذلك والظاهر ان التقييده انفاقي جوي وكان الاولى ابدال قوله صريح بقوله ظاهر الخ (قوله
بلائي عند أي حنيفة) لان الأذن يتضمن هبة نصيبه لان الوطء لا يمل الا بالملك أي الخاص فصار كما
اذا اشتريها هاتم قال أحدهما للآخر قبضها لك كان هبة وكما اذا قال لشخص اقض ديني على فلان لنفسك
فقبضه كان هبة له وكما اذا قال شخص اذهني الزكاة فاذى عنه كان تمليكا منه أي من الآمر في ضمن قبض
الفقير بخلاف طعام الامل وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة فيقع الملك له خاصة بنفس
العقد فكان مؤديا دينه عليه من مال الشركة ولا ضرر في مثلتنا فلا تستثنى فتدخل في ملكها جريا
عليه موجب الشركة اذ لا يمكن تغييره فيكون قاضيا دينه عليه ما وللبائع ان يؤخذ بالثمن أي ما شاء على
التقديرين لما ينفي الطعام والكسوة بله وقوله على التقديرين أي تقدير وقوع الملك لهما أولا أحدهما
شيئا (قوله وعندهما يرجع الإذن عليه بنصف الثمن) لان الشراء وقع للمأمور خاصة فكان الثمن

(د) لو كان الموت (حكما) بأن اراد
ويحتمل بدار الحرب وقضى بها (ولم
يكن أحد الشريكين (مال الآخر
بلائذ فان أذن كل منهما لصاحبه
ان يؤدى زكاته (وادامعا) أي
ضمن كل واحد منهما نصيب
صمن مطلقا علم أولم يعلم عند أي
صاحبه وعندهما لا يضمن الثاني
حنيفة (ولو) أدبا (متعاقبا ضمن الثاني)
يعلم (ولو) أدبا (متعاقبا سواء علم
المأمور به الأول مطلقا سواء علم
بأداء صاحبه أولا عند أي حنيفة
وعندهما ان علم بأداء صاحبه ضمن
والا لا وفي الزيادة لا يضمن مطلقا
وهو الصحيح عندهما (وان أذن
أحدهما) أي أحد المتفاوضين (بشراء
أمه ليطأها) المشتري (فعل) وادى
الثن من المال المشترك (فهو له)
أي للمشتري خاصة (بلائي) عند أي
حنيفة وعندهما يرجع الإذن عليه
بنصف الثمن

واجبا عليه وقد اداءه من مال الشركة فيرجع عليه بنصف الثمن كافي الطعام والكسوة درر (قوله لانه لو امر للخدمة) أي لو امره بالأخذ للخدمة ووقع في النسخة التي كتب عليها السيد المحوى لو أخذ للخدمة فلهذا قال صوابه لو أذنه بالأخذ للخدمة انتهى (قوله فكذلك) أي كسئلة الكتاب لا كالمسئلة التي قبلها ووقع في بعض النسخ فذلك وهذه النسخة أولى جوى (تكيل) اشترى عبدا منه لا فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح وزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال منه وأجيب بنعم فان كان القائل عالما بمشاركة الأول فله ربه وان لم يعلم فله نصفه لكونه يطلب الشركة في كامله وحينئذ يخرج العبد من ملك الأول تنوير وشرحه وقوله ان قبل القبض لم يصح وجهه ان اشراك الغير يتضمن بيع البعض منه وبيع المتقول قبل القبض لا يصح والمراد بالاول في قوله وحينئذ يخرج العبد من ملك الاول هو المشتري للعبد لا الذي اشركه فيه أولا وانما خرج عن ملكه لانه باشرأك الاول صار باثما عنه نصفه ثم باشرأك الثاني حال كون الثاني لا علم له بما وقع بينه وبين الاول من الشركة صار باثما عنه النصف الثاني فافهم والله أعلم

وانما قال اذن لانه لو اشترى شيئا
بغير اذن شريكه يكون مشتركا بينهما
فقد بقوله ليطأها لانه لو امر للخدمة
فقد فعل فكذلك له خاصة ولا تنب
المدة فيرجع عليه صاحبها بنصف
الذمن * (كتاب الوقف)
تناسب الكتابين من حيث ان
المقصود من كل منهما الانتفاع لكن
انتفاع الاول في الدنيا وانتفاع
الثاني في الآخرة

(كتاب الوقف)*

اعلم ان له سببا وركنا ومحللا وشروطا فسيببه ارادة محبوب النفس في الدنيا يبر الاحباب وفي الآخرة بالثواب وركنه الاقفاط الخاصة وهي ستة ألقاظ ثلاثة من قسم الصريح وهي وقفت وحسبت وسبلت والثلاثة الاخرى كناية فتوقف على البنية وهي تصدقت وحرمت وأبدت جوهره وذكري في الاسعاف من الباب الاول ان ركنه لفظ الوقف وما في معناه كقوله صدقة محرمة أو صدقة محبة أو صدقة مؤبدة أو صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث أو صدقة موقوفة انتهى وفيه اشعار بأن الوقف لا بد له من القول وبه صرح القهستاني ونصه وانما قيد بالقول لانه لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا نلفظ لم يبر وقفا بالاتفاق كافي الجوهرة اه ومحل المسال المتقوم وشروطه منها قدم الحجر بسقه أو دين وكونه منجزا لا معلقا لا بكائن واما اضافته فتصح نهر من جامع الفصولين كقوله وقفت داري هذا بخلاف اذا جاء غدا وكونه مملوكا أو يتفرع على هذا الشرط عدم جواز وقف الاقطاعات الا اذا كانت الارض مواتا أو ملكا للامام فأقطعها رجلا وكذا وقف المرتدان قتلها أو مات لان ملكه يزول بهاز والامو قوفا بخلاف المرتدة ولو ارادت المسلم بطل وقفه وان عاد الى الاسلام لا تعود الوقفية بحرج من الخصاص وكونه معلوما فلو وقف شيئا من أرضه ولم يسمه لا يصح وان بين بعد ذلك ولو قال جميع حصته من هذه الارض ولم يسم السهام جازا سفسا نا ولو قال وهو ثلث جميع الدار فاذا هو النصف كان الكل وقفها نهر من الخانية وان لا يذكر فيه خيار شرط معلوما كان أو مجهولا عند محمد وان لا يدون موقفا بشهر أو سنة وفصل هلال بين ان يشترط رجوعها اليه بعد الوقت فيبطل والا فلا وطاهر الخانية اعتماد نهر وعبارة الخانية رجل وقف داره يوما أو شهرا أو وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز ويكون وقفا أبدا اه فانت تراه لم يعرج على ما فصله هلال جوى وفيه تأمل اذ قوله ولم يزد يشير الى ما ذكره هلال من التفصيل اما الاسلام فليس من شرطه فصيح وقف الذي بشرط كونه قربة عندنا وعندهم فلو وقف ذمي على بيعه لم يصح ولو على ذمي صح ولو قال على أن لا يسلم أو على ان من انتقل الى غير النصرانية فلا شيء له لزم شرطه على المذهب در وسأني للكلام على شروطه مزيد بيان (تنبيه) لا يشترط لصحة وقف الارض أو الدار ذكر المحدث ودواني الخصاص شهدائه اقر عند همامه وقف أرضه التي في موضع كذا وقال لم يحددها لنا قال الوقف باطل الا أن تكون مشهورة تعني شهرتها عن تحديد هافان كانت كذلك قضيت بأنها وقف انتهى مؤول بأن المراد بطلان الشهادة لا بطلان الوقف ولهذا قال هلال فيها الشهادة باطلة وكذا في متن البحر المحيط والذخيرة وقاضيان والمحاصل ان ما ذكره الخصاص يحتاج

للتأويل ولا يجوز العمل بظاهره ولا المحكم بإبطال الوقف بمجرد قول الشهود لم يجدوها لنا لماعلمت من ان
 المراد من قوله الوقف باطل أى الشهادة باطلة كما قال هلال وغيره وهذا ما يجب التيقظ لفهمه فاذا
 وقعت هذه المسئلة عند المحكم المحقق بجوابه أن يقول للشهود اذ هو اقل شاهد نسكم لا تفيد شيئاً لانها غير
 صحيحة ويقول للواقف ان كان حياً أو لو ارثه ان كان الامركا ذكر الشهود لا يجعل لك انكاره ولا يجوز بيعه
 ولا ارجاعه عن الوقفية وجواب المفتي ان يكتب لا نصح هذه الشهادة ولا يلزم من عدم صحتها بطلان الوقف
 ان كان قد وقف لان الوقف لا يشترط لهته التحديد في نفس الامر بل يصح بقوله وقفت دارى على كذا
 وان لم يذكر المحدود أصلاً شيخنا عن أنفع الوسائل هناك في النهر عن القنية مما ظاهره اشتراط التحديد بحمل
 على انه بالنسبة لقبول الشهادة كما يشير اليه ما نقله آخر عن الخلاصة (قوله ولذا ذكره بعد الشركة) لان
 ما يتعلق بالآخرة يناسب ان يكون متأخر في الذكر وان كان مقدماً في الاعتبار جوى (قوله يتعدى ولا
 يتعدى) يعنى العرب استعملت هذا الفعل مرة متعدياً ومرة لازماً فوقف بمعنى حبس متعدياً ووقف بمعنى
 انتصب لازم وفرقوا بينهما بالمصدر فصدر المتعدي الوقف ومصدر اللزم الوقوف (قوله وهو في الاصل
 مصدر وقفه اذا حبسه) يقال وقفت دارى وأرضى ولا يعرف أوقف من كلام العرب عني وماذا قالوا انها
 لغة رديئة لكن سوى في القاموس بينهما والظاهر ان له سنداً نوح أفندي (قوله وقيل للوقوف وقف
 تسمية بالمصدر) مبالغة كقولهم نسج الين وضرب الامير للنسوج والمضروب فهو مجاز مرسل من اطلاق
 اسم المتعلق على المتعلق والعلاقة التعلق وما قيل من ان علاقته السكينة والجزئية فليس بظاهر (قوله
 والتصدق بالمنفعة) زاد في الفتح وتبعه ابن الكمال أو صرفها لمن احب لان الوقف على الاغنياء صحيح ذا
 جعل آخره بجهة قريبة مريدة وأجاب في النهر بأن المراد التصديق ولو في الجملة بدليل ما في المحيط لو وقف
 على الاغنياء لم يجز لانه ليس بقربة بخلاف ما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قربة في الجملة انتهى فأفاد
 بقوله بخلاف ما لو جعل آخره للفقراء اشتراط كون الاغنياء معينين يحصون ليتصوراً بلولة الوقف الى
 الفقراء بعد انقراضهم لان الاغنياء اذا لم يحصوا فوا يحصون لا يتوهم انقراضهم الى قيام الساعة وان رمت
 ايضاح ذلك فعليك بالاسفاف كذا ذكره شيخنا فحصل ان مجواز الوقف على الاغنياء شرطين الاول
 كونهم معينين يحصون الثاني ان يجعل آخره للفقراء (قوله عند أبي حنيفة) هذا على ما هو الاصح من
 مذهب الامام من ان الوقف عنده جائز الا انه غير لازم بمنزلة العارية بخلاف ما جرى عليه في الاصل من
 عدم جواز الوقف عند أبي حنيفة أصلاً ولهذا قال في الخاتمة الوقف جائز عند علمائنا أبي حنيفة وأبي يوسف
 ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمهم الله وذكر في الاصل كان أبو حنيفة لا يميز الوقف وبظاهر هذا اللفظ
 أخذ بعض الناس فقال عند أبي حنيفة لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الخ ويؤيده
 ما نقله في الاختيار شرح المختار حيث قال واجتمعت الامة على جواز اصل الوقف لما روى انه عليه الصلاة
 والسلام تصدق بسبع حوانات في المدينة وكذلك الصحابة رضي الله عنهم وقفوا والتحليل عليه السلام وقف
 وقفوا وهي باقية جارية الى يومنا انتهى (قوله وعندهما حبس العين الخ) وعليه الفتوى در عن ابن
 السكال وابن النخعي لما في اصل صحة الوقف ما روى عن ابن عمر انهما اصابا أرضاً بنخيل فقال يا رسول
 الله اصبنا أرضاً بنخيل لم اصب مالاً قط انفس عندى منه فأتى في فقال ان شئت حبست اصلها
 وتصدقت بها فتصدق بها عمر على ان لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوى القربى والضيف وابن
 السبيل لا جناح على من وليه ان يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول عني وقوله غير متمول يعنى يكفى بما
 يأكل ولا يكتسب به المال بالبيع لنفسه وهو نظير الغازي في طعام الغنمية يباح له ان يتناول بقدر حاجته
 ولا يتناول ذلك بالبيع والاقرض (تمة) الارض التي اصحابها عمر تدعى غنم وكان نخلاً نفيساً بالشاء المثلثة
 المفتوحة بعد هاهم ساكنة ثم غنم بجهة ذكر الشيخ حافظ الدين انه بلا تنوين للعلمية والتأنيث وجوز
 الاتقافى التنوين وعدمه كما في دعوى العلامة نوح أفندي وهذا هو الموافق لما في كتب النحويين ان

ولذا ذكره بعد الشركة وهو في الاصل
 مصدر وقفه اذا حبسه وقف وقفاً ووقف
 بنفسه وقفاً يتعدى ولا يتعدى وقيل
 للوقوف وقف تسمية بالمصدر وفي
 الشرع (هو حبس العين على ملك
 الواقف) أى قصره عليه لا يتجاوز الى
 ملك غيره (والتصدق بالمنفعة) على
 الفقراء أو على وجه من وجوه الخير
 عند أبي حنيفة فيرجع فيه ويباع
 ويوهب ويورث وعندهما حبس
 العين

المؤنث المعنوي اذا كان ساكن الوسط جاز فيه الصرف وصدقه (قوله على حكم ملكه تعالى) فائدة زيادة لفظ الحكم الاشارة الى ان المخلوقات بأسرها محبوسة على ملك الله تعالى وانما بحيث لا يكون للمخلوق تصرف سوى المنفعة (قوله فيزول ملك الواقف عنه) وما في الدرر تبعاً للهداية من زيادة قوله الى الله تعالى على وجه يعود نفعه على العبد تعقبه نوح افندي بأنه لو اقتصر على قوله فيزول ملك الواقف عنه على وجه تعود منفعة الى العباد وترك قوله الى الله تعالى لكان أولى لان ملك الله سبحانه وتعالى في الاشياء لم يزل قط ولا يزال (قوله والملك يزول بالقضاء الخ) أي من قاض يرى لزومه فالتقييد بالقضاء للاحتراز عن الحكم فلا يلزم بحكمه في الصحيح زباني معطلان للقاضي أن يقتض حكمه وطريق الحكم فيه أن يسلم الوقف الى المتولي ثم يرجع فيه الواقف بحكم انه غير لازم فاذا ترافعا الى المحاكم وحكم بانقطاع ملكه عن الوقف لازم بالاجماع لانه فصل مجتهد فيه كسائر المجتهدات ولا يشترط لقبول البيعة التي تشهد بالوقف سبق المدعى در وانما احتيج الى القضاء لان لفظ الوقف لا يبنى عن الاخراج عن الملك بخلاف المسجد فانه في المسجد يبنى عن الاخراج كذا ذكره شيخنا واعلم ان مجرد ما يكتبه الموتى في آخر الصلوة من قوله وقد قضى قاض بهذه هذا الوقف وزومه لا يرفع الخلاف لعدم الحكم بالفعل بقي أن يقال هل القضاء بالوقف يكون قضاء على الكافة فلا تسمع الادعوى ملك أو وقف آخر أم لا أفنى أبو السعود مفتي الروم بالاول وبه جزم في المنظومة المحيية ورجه المصنف صونا عن الحيل لا بطلانها لكن نقل بعده عن البهران المعتمد الثاني وصححه في الفواكه البدرية وبه افق المصنف در ولا يشترط في دعوى الوقف بيان واقفه على ما ذكره في الاسعاف معزياً للخاتمة ختام باب الشهادة على اقرار الواقف بمحصة من الارض الغلابة الخ لكن تعقبه شيخنا بما في التنوير وشرحه معزياً للبرازية من انه يشترط في دعوى الوقف بيان الواقف في الصحيح ولو الوقف قد بطل لا يكون اثباتاً للجهول (تنبيه) عبر عن الزوم بزوال الملك حيث قال والملك يزول بالقضاء لانه يستلزمه فيكون كتابه وهي ابلغ من التصريح ومنه يعلم سقوط ما ذكره عزى زاده من التصويب واعلم ان الكفاية ذكر الملزوم لينتقل منه الى اللازم عند القزويني وعند السكاكي ذكر اللازم لينتقل منه الى الملزوم فعلى الاول زوال الملك ملزوم ذكر لينتقل منه الى اللازم الذي هو الملزوم وعلى الثاني لازم ذكر لينتقل منه الى الملزوم الذي هو الملزوم ورجع مذهب القزويني بما هو مذكور في محله نوح افندي (قوله وعند أبي يوسف يزول بمجرد الوقف لانه اسقاط ملكه لله تعالى فصار كالعتق زباني وفي الجوهرة وعليه الفتوى وفي الدرر وصدر الشريعة وبه يفتي وأقره مصنف تنوير الابصار في شرحه وفي البصر والاختبة قول الثاني احوط وأسهل (فسرع) اشترى عقاراً أو عبداً فوقه واعتقه ثم وجده عيبار جع بنقصان العيب كذا في حاشية الاشياء للبيري (قوله وعند محمد بنه وبالتسليم) لانه صدقة فيكون التسليم من شرطه ولان التملك من الله تعالى لا يتحقق قصد لانه مالك للاشياء ولكنه يثبت في ضمن التسليم الى العبد كما في الزكاة وغيرها من الصدقات المنفقة قال العيني وبه يفتي مشايخ بخاري وهو اقرب الى موافقة الآثار انتهى ولا في حنيفة قوله عليه السلام لعرا جيس اصلها وسبل ثم نسا أي احبسه على ملكك وتصديق بغيرها لان غرضه التصديق بقلته ولا يتصور الا اذا بقي الاصل على ملكه والا لكان مسبلاً جعاً وما روي لا يدل على لزومه ولهذا أراد عمران بيع ذلك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكره أن ينقض ما كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه ذكره الطحاوي الخ اذ يلقى فارادته النقض دليل على عدم لزومه الا انه اذا حكم به حاكم من يرى لزومه لانه فصل مجتهد فيه كما سبق (تنبيه) رجع بعض العلماء قول الامام بأمرين أحدهما ان دوام الصدقة عن الواقف بمنفعة الموقوف يقتضي بقاء ملك الواقف فيه اذ لا تصدق بلاملك والثاني ان القول بزوال ملك الواقف عن الموقوف الى الله تعالى يقتضي أن لا يكون ملك الله ثابتاً فيه قبل الوقف وهذا باطل لان ملك الله ثابت قبل الوقف وبعده لان ملكه في الاشياء لم يزل قط ولا يزال كما مر نوح افندي (قوله ولا يتم الوقف حتى يقبض) أطلق القبض

على حكم ملكه تعالى فيزول ملك الواقف عنه (والملك يزول بالقضاء لا الى مالك) أي لا ينتهي الى يد مالك وقال الشافعي يدخل في ملك الموقوف عليه في أحد قوله وعند أبي يوسف يزول بمجرد الوقف وعند محمد بنه وبالتسليم (ولا يتم) الوقف حتى يقبض المتولي

ولم يقيد بالتولي لان تسليم كل شئ بما يليق به ففي المسجد بالافراز وفي غيره بنصب المتولي در عن ابن
الكامل وهذا شروع في شروطه الخاصة عند محمد وقد علمت انها أربعة وهذا لا يتنافى ما ذكره أولا بقوله
والملك يزول بالقضاء الخ لانه أشار الى بيان مسئلة اجماعية هي ان الملك بالقضاء يزول اما اذا خلا عن
القضاء فلا يزول الا بعد هذه الشروط عند محمد اختاره المصنف تبع العامة المشايخ وعليه الفتوى وكثير
من المشايخ اختاروا قول أبي يوسف وقالوا ان عليه الفتوى قال في النهر وبهذا التقرير اندفع ما في البحر
كيف مشى أولا على قول الامام وثانيا على قول غيره وهذا مما لا ينبغي يعني في المتون الموضوعات للتعليم
انتهى وفي فتاوى الغزالي ليس للواقف الرجوع عن الوقف الذي لم يحكم بحسبه وزومه على ما هو المقتضى به
فان رجع وحكم ما حكم به الرجوع صح لتأديمه بالمحكم حموي وذكري النهر انه لو قضى بيبعه قبل الحكم
ببذومه قاض حنفى كان باطلا وما أنفى به قارى الهداية محمول على القاضي المتهمل الخ (تمت) بقى من
الشرايط ان يكون الواقف حرا عاقلا بالغ لا يصح وقف العبد الا اذا أذن له مولاه ولكن غير مستغرق
فان مستغرا فلا يصح وان أذن مع الغرماء ~~ممكن~~ في اجابة السائل لصاحب النهر اختصارا نفع الوسائل
للطرسوسى وكذا وقف المجهور عليه باطل الا ان يأذن له القاضي كما في فتاوى أبي الليث وقال ابو القاسم
لا يجوز وان أذن القاضي ورجعه في أنفع الوسائل ~~لصحن~~ يتطروجه عدم صحة الوقف من العبد
المستغرق بالدين اذا أذن له المولى والغرماء لان الظاهر الصحة حيث كان باذنههم فليحرم ولا من الصبي أو
المجنون وان يكون غير مجهول فلو وقف من أرض شيئا ولم يسمه كان باطلا كما في البحر وكذا الوقف هذه
الأرض أو هذه وان يكون مال الكال للوقوف بعده قال في الاسعاف وان يكون قربة في ذاته وعند المتصرف
وان يكون عقارا او منقولا تبعاله انتهى كلام اجابة السائل والظاهر ان الصواب ايدال بعده من قوله
وان يكون مال الكال للوقوف بعده بقبوله لما تقر من ان وقف المعدوم باطل بخلاف الوقف على المعدوم
وقوله او منقولا تبعاله يفيدان وقف البناء دون الارض المملوكة لا يصح وهو خلاف ما عليه الفتوى
در عن قارى الهداية وكذا يجوز وقف البناء وان كانت الارض وقفا لجهة أخرى وهو الصحيح درأبضا عن
المنظومة الهية وكذا لو كانت الارض وقف الغير واقف البناء درأبضا عن جواب ابن نجيم اما لو كانت
الارض وقفها على الجهة التي عين البناء فانه يجوز اجماعا تنوير وبهذا التقرير تعلم ان ما ذكره من عدم
صحة وقف المخلو انما هو تقرير على اشتراط كون الوقف عقارا ثم حقيقة المخلو على ما قاله الاجمورى
المالكى انه اسم لما يملكه دافع الدراهم من المنفعة التي دفع الدراهم في مقابلتها انتهى قال المحوى
في حاشية الاشياء وظاهره سواء كانت تلك المنفعة عمارة كان يكون في الوقف اما كن آلات الخراب
فيكرها نظر الوقف لمن يعمرها ويكون ماصرفه خلوا له ويصير شريكا للواقف لما زادته عمارته مثلا
لو كانت الاماكن قبل العمارة تكرر بنصف كل يوم وصارت بعدها تكرر بثلاثة انصاف فيكون
صاحب المخلو شريكا بالثلث والثلثين فاذا احتاجت تلك المخلات الى عمارة كان على الوقف في تلك
الصورة الثلث وعلى صاحب المخلو الثلثان او كانت المنفعة غير عمارة كوقفة مصباح مثلا انتهى ويتفرع
على اشتراط كونه مملوكا كما في النهر غصب ارضا فوقفها ثم اشتراها لا يكون وقفا اما لو اجازها المالك جاز
وهذا وقف الفضولي انتهى فاذا جاز وقف الغاصب باجازه المالك فكذا وقف العبد المستغرق بالدين
حيث كان باذن المولى والغرماء وكذا يتفرع على اشتراط الملك في العقار ما أجاب به شيخنا من عدم جواز
بناء مسجد في حريم نهر غير مملوك حين سئل هل لقاض آخر نقل اوقاف مسجد خرب الى آخره عند نقل
القاضي الاول الى مسجد قريب وهل يصح نقل الوقف الى مسجد بني في حريم نهر فقال لا يصح النقل
الثاني بعد نقل القاضي الاول الى أقرب مسجد خلوه عن المصلحة اخذ من قول الاشياء تصرف القاضي
فيما له فعله في اموال اليتامى والتركات والارواق مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها فلا انتهى لا سيما
اذا كان النقل الى مسجد بني في حريم نهر غير مملوك فانه لا يصح الحكم باحترامه ولا يستحق الامام ونحوه

شيثا من المعلوم ولا الوقف على اقامة الشعائر فيه باجاء المذاهب كما في فتاوى الشمس الغزوى ووجهه ان
 حريم النهر المحقق فيه عم حتى سقى الدواب ونصب الرعى ان لم يخف تخريب النهر بكثرة البقرة وضرر العامة
 لان الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضرب احد كما سيحكي في الشرب اه فوجه المنع من بناء المسجد في حريم
 النهر تضرر العامة بخلاف بناء المسجد في الطريق فانه لا بأس به اذا كان لا يضرب الطريق لان الطريق
 للمسلمين والمسجد لهم ذكره ابن التهمة رحمه الله تعالى في رسالته المتعلقة بما يجوز احداثه في الطريق
 وما لا يجوز ولا بد وان يكون مفجرا حتى لو علقه بموته كاذمات فقد وقفت داري على كذا لايزول ملكه
 به وهو الصحيح كما في الهداية قال في النهر وانما كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق
 الوقف وهو لا يقبل التعليق قال شيخنا المحاصل انه اذا علقه بموته كاذمات فقد وقفت داري على كذا
 فالصحيح انه وصية وله ان يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم بعدم موته انتهى ومن الشرائط عدم
 اشتراط بيعه وصرف ثمنه الى حاجته في المختار نهر وبهر عن البرازية ولمذا قال هلال الوقف لا يكون
 الا بتلا منوية فيه انتهى ومعنى لا منوية أى لا رجوع ومن هنا تعلم ما في كلام بعضهم مما ظاهره ان ما في
 البرازية غير مرجح بقى ان يقال يشترط للنفاذ من كل المال ان يكون صحيحا ولو كان مريضا فغذا من ثلث
 المال بشرط عدم الدين وكذا المريض اذا اقرب بوقف ولم يبين انه منه او من غيره جاز من الثلث كما في منية
 المفتى واما المريض المدين الذي احاط الدين بماله اذا وقف في المرض ينقض وقفه ويبيع للدين بخلاف
 الصحيح المدين فان وقفه لا ينقض بالاتفاق حيث كان قبل الحجر نهر عن الفتح وفي الدر عن فتاوى ابن
 نجيم وبطل وقف را هن مصر ومريض مدين يحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وفاء دينه من غلته
 صحيح وان لم بشرط يوفى من الفاضل عن كفايته بلاسرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعله له خاصة
 انتهى قال وغير المحيط يجوز من ثلث ما بقى بعد الدين ثم استدرك على ما سبق من تقييد المدين بالمريض
 فقال لكن في معرضات المفتى ابي السعود سئل عن من وقف على اولاده وهرب من الدين هل يصح
 فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسهيل الوقف بمقدار ما شمل بالدين انتهى ومنه
 يعلم ان ما سبق عن النهر معزيا للفتح من دعوى الاتفاق على صحة وقف المدين اذا كان صحيحا حيث
 كان قبل الحجر غير مسلم ثم رأيت بخط شيخنا عن الفوائد البدرية لابن القرمس الدين المحيط بالتركة مانع
 من نفوذ الاعتاق والايقاف والوصية بالمال وانما غاية في عقود العوض في مرض الموت الا باجازة الدائنين
 وكذا يمنع من انتقال الملك الى الورثة فيمتنع تصرفهم الا باجازة انتهى قال وان خرج البعض من الثلث
 قدم الاعتاق كما في آخر الاشياء (تكميل) من فروع الوقف في المرض ما ذكره في اجابة السائل حيث قال
 ولو لم يكن له وارث الا زوجته وقد وقف أرضه فيه ان اجازته فلا كلام والا فينبغي ان لها السدس والباقي
 وقف قاله الشيخ الاخ واستدل عليه بما في البرازية مات ولم يدع الامراة واحدة وأوصى بكل ماله لرجل
 ان اجازت فكل المال له والا فالسدس لما والخمسة الاسداس له لان الموصى له يأخذ الثلث ولا يبقى اربعة
 فأخذت الربع منها والباقي له فحصل له خمسة من ستة ولا شك انه في مرض الموت وصية اه ومن فروع
 الوقف في المرض ما ذكره في الاسعاف وقف على بعض ورثته ثم بعدهم على المساكين وهو يخرج من
 الثلث يتوقف على اجازة البقية فان اجاز وه تقسم غلته على ما شرط والاتقسم بينهم وبين سائر الورثة على
 قدر ميراثهم منه وكل من مات منهم عن ورثة ينتقل سهمه الى ورثته ما بقى اخذ من الموقوف عليهم فاذا
 انقرض الموقوف عليهم تكون الغلة للمساكين وحكم ما سبق عن عدم خروج كله من ثلث التركة كحكم
 خروج كله ولو وقفه على اولاده وأولاد اولاده ونسلهم بالسوية بينهم ثم على المساكين وهو يخرج
 من الثلث وكانت اولاده وناقلته ذكورا واناثا وكان له زوجة وأبوان فان اجازت الورثة كانت الغلة بين
 الموقوف عليهم على ما شرط والاقصت على عدد ولده لصلبه وعلى عدد ناقلته فاصاب ولد الصلب
 يعطى منه لزوجه وابويه ثمنه وسدسها ويقسم الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه في المرض

كالوصية وهي لا تجوز لو ارث دون وارث وأما ما أصاب النافلة كان لهم خاصة يقسم بينهم بالسوية كما شرط الواقف وقد ذكرنا حكم من مات من ورثته عن وارث وتبقى القسمة على هذا ما بقي من ولد الصلب أحد فإذا انقرضوا تكون الغلة كلها للنافلة على ما شرطه الواقف لمجوازه عليهم عند وجود أولاد الصلب ويسقط ما كان يعطى زوجته وأبويه لأنهم ليسوا بموقوف عليهم وإنما أعطيناهم مما أصاب أولاد الصلب فرائضهم لوقفه في المرض على بعض ورثته دون بعض وأنه لا يجوز أن يخ (تقمة) سئل عن وقف شرط لناظره أنه يرتب من يدرس للعلم كل يوم ما معنى يرتب أجاب السيد المحمدي معناه أنه يستأجر عالما يقرأ العلم بأجره معلوم لأنه يقرره بناء على جواز الاستئجار لقراءة العلم وعليه الفتوى انتهى وقوله لأنه يقرره يفيد عدم جواز أحداث الوظائف بالآوقاف وبه صرح في الأشباه وما اعترض به بعضهم على صاحب الأشباه من أنه فعل ذلك حين كان مدرسا بصغر غمته ولا يعلم له سند في حله أجاب عنه السيد المحمدي بأن وقف صغر غمته وغيره من الوزراء والأمراء والملوك من بيت مال المسلمين فهو وقف صوري وقد أفق المولى أبو السعود بأنه لا يرعى شروطها لأنها من بيت المال أو ترجع إليه بأن كان الواقف رقيق بيت المال في عتقه نظر فيجوز لأحداث إذا كان المقرر في الوظيفة من مصارف بيت المال انتهى وأعلم أن عدم جواز لأحداث يعني في الآوقاف الحقيقية مقعد بعدم الضرورة كما في فتاوى الشيخ قاسم أما ما دعت الضرورة إليه واقتضته المصلحة كخدمة أربعة الشريعة وقراءة العشر والمجباية وشهادة الديوان فيرفع إلى القاضي وتثبت عنده الحاجة فيقرر من يصلح لذلك ويقرر له أجره أو يأذن لناظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل هذا في الفتاوى الولوالجية انتهى ثم رأيت بخط شيخنا عن ابن الشحنة أن ما يأخذ الفقهاء من المدارس لأجرة لعدم شرط الجارة ولا صدقة لأن الغنى يأخذها بل إعانة لهم في حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضر المدرس بسبب اشتغال أو تعليق جاز أخذه الخ وقوله لأجرة أي محضة فلا ينافي ما ذكره في الأشباه من أن الجامعية في الآوقاف لها شبه الأجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الأجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من المعلوم والحمل للأغنياء وشبه الصلة في اعتبار أنه إذا قبض المستحق المعلوم ثم مات لا يسترد حصته ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتصح أصل الوقف فانه لا يصح على الأغنياء ابتداء فإذ مات المدرس في أثناء السنة قبل مجيء الغلة وقد بان ثمرة ينبغي أن ينظر إلى مدة مباشرته ومباشرة من جاء بعده وينظر كم يكون للمدرس المنفصل والمتصل الخ وهذا صريح في عدم سقوط المعلوم بموته وذكر قبل هذا ما حصله أن الإمام أو المؤذن إذا مات قبل الاستيفاء سقط لأنه في معنى الصلة وقيل لا يسقط لأنه كالأجرة ذكره في الدرر وجزم في البغية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي الخ ثم رأيت بخط شيخنا ما حصله أن الخلاف في السقوط وعدمه بالنسبة لموت صاحب وظيفة كالإمام والمدرس ونحوهما بخلاف الوقف على الأولاد حيث لا يسقط نصيب من مات منهم بل يورث عنه قول واحد قال شيخنا ويستحق الغلة من كان منهم موجودا وقت خروجها واعتبار الإدراك قول بعض المشايخ واعتبار خروجها وقول هلال وصاحب الهداية وهو أقرب إلينا وأما ويل الأصحاب وأعدل كما في أنفع الوسائل وذكر قبله بأوراق أنه يدخل في القسمة كل من ولد لأقل من ستة أشهر من وقت طلوع الغلة ولا يدخل فيها من ولد لأكثر منها إلا أن يكون وقف على نفسه بخاتم له أمر أنه أو أم ولده بولد لأقل من سنتين فانه يكون له حصة من تلك الغلة ومثله في الاسعاف وإفاد بمفعله ومه أن أمر أنه أو أم ولده بولد جات به لتمام سنتين أو أكثر منهما من وقت طلوع الغلة لا يكون له حصة في هذه وإنما يكون له في الغلة المستقبلية فصار يوم حدوث الغلة هو وقت وجوب الحق كيوم موت الموصي في حق وجوب الملك للموصي له في الوصية ومن مات منهم بعد طلوعها وانعقادها ورث عنه ورثته نصيبه كما في الاسعاف وأنفع الوسائل عن المحصاف انتهى ملخصا بقى أن يقال ما سبق من أن آوقاف الوزراء ونحوهم لا تراعى شروطها ليس على إطلاقه بل بالنسبة لما إذا لم يثبت لهم الملك ولهذا ذكر

الشيخ زين في رسالته القصة المرضية في الاراضي المصرية ان الواقف لما لا يخلو اما ان يكون مال كالمسا في الاصل بان كان من اهلها حين من الامام على اهلها او تلقى الملك من مالهما او غيرها فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه الى ان قال وان وصلت الارض الى الواقف بالشرا من بيت المال فان وقفه صحيح وتراعى شروط وقفه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيره وما ذكر قبل هذا ان السلطان اذا اراد ان يشتري نفسه أمر البائع بان يبيعها من غيره ثم يشتريها من المشتري فانه ابد من التهمة الخ فعليك بمراجعتها فانها مشتملة على فوائد مهمة (قوله وبفرز) وهو قول محمد أيضا احتزبه عن المشاع فانه لا يجوز وقفه وعند أبي يوسف يجوز لان القسمة من ثمة القبض وأصل القبض عنده ليس بشرط فكذا تيمنه والخلاف في مشاع يحتمل القسمة ولهذا قال العيني واما ما لا يحتمل القسمة كالحمام ونحوه فلا يضره الشيوخ كالصدقة والهبة الا في المجد والمقبرة فانه لا يتم مع الشيوخ مطلقا أي فيما يحتمل القسمة وما لا يحتمل لان المهاداة فيها من اقبح ما يكون بان يدفن فيه الموتى سنة ويزرع سنة ويتخذ مسجدا لاصلاة في وقت واحد طلبا في وقت آخر بخلاف الوقف فان استغلاله وقسم الغلة ممكن فلا يمنع الشيوخ صحة الوقف فيما لا يحتمل القسمة عند محمد ولا فيما يحتمل أيضا عند أبي يوسف انتهى ومنه يعلم ما سياتي في كلام الشارح من التحلل وتذكير الغدير العائد على القسمة في كلام العيني لتأويلها بالاقرار (قوله ويجعل آخره لمجهة لا تنقطع) عند محمد لان مطلقه يحتمل التوقيت فلا بد من التخصيص على جهة لا تنقطع عنده والخلاف في غير لفظ صدقة (قوله عند محمد) وكذا عند أبي حنيفة لا بد من ذكر ما يدل على التأييد كما في الزيلعي والعيني ويخالف هذا ما نقل عن المحيط من جواز الوقف عند الكل بدون ذكر التأييد الا عند يوسف بن خالد السمتي تلميذ أبي حنيفة والسمتي يفتح السين نسبة الى السم والهيئة واعلم ان ما في الدر من قوله واذا وقته بشراوسنة بطل اتفاقا وعزا الى الدر ثم قال وعليه فلو وقف على رجل بعينه عا بد بعد موته لورثة الواقف به بقي وعزا الى الفتح انتهى فيه خلل ظاهر وجهه ان ما عزا له لا فتح لا يصح تفريعه على ما قبله اذ عود الوقف الى ورثة الواقف بعد موته فرع جواز الوقف بناء على احدي الروايتين عن أبي يوسف ان التأييد ليس بشرط كما سبق فكيف يصح تفريعه على ما قبله من انه اذا وقته بشراوسنة بطل اتفاقا فلو حذف مسألة الفتح واقتصر على قوله قلت وجزم في الخاتبة بصحة الوقف مطلقا وأقره الشرنبلالي لاستقام كلامه ليكون مقابلا لما مشى عليه مصنف التنوير تبعه الدرر من ان الوقف اذا كان موقتا بطل اتفاقا (قوله وعند أبي يوسف يتم بمجرد الوقف) لان مطلقه ينصرف للتأييد عنده بالخلاف في ذكر ما يدل على التأييد اما نفس التأييد فشرط باتفاقهما ولهذا انقعا على عدم صحة الوقت الموقت فتمرة الخلاف تظهر فيما لو كان الوقف غير موقت ولم يذكر التأييد ولا ما يدل عليه كما لو وقف على جهة تنقطع فان الوقف يجوز عند أبي يوسف وعند محمد بطل وفي كون نفس التأييد شرطا باتفاقهما ظريفا في وجهه (قوله حتى اذا سمى جهة تنقطع جاز الخ) وهو الصحيح زيلعي (قوله وصار بعدها الفقهاء) هذا على احدي الروايتين عن أبي يوسف وهي رواية البرامكة ونقل الناطقي في الاجناس عن شروط محمد بن مقاتل عن أبي يوسف اذا وقف على رجل معين جاز واذا مات الموقوف عليه رجع الوقف الى ورثة الواقف وعليه الفتوى قال العيني فتحصل عنه روايتان والرواية الاخرى ما عزا في النهر الى أبي يوسف من انه اذا وقف على نسل زيد ذكرا رجاسة باعيانهم لا يصح عند أبي يوسف أيضا لان تعيين الموقوف عليه يمنع ارادة غيره بخلاف ما اذا لم يعين الخ وينبغي عليه ما ذكره في النهر أيضا معز بالاسعاف من صحة الوقف اذا اقتصر على قوله أرضي هذه موقوفة بخلاف ما لو زاد على ولدي حيث لا يصح لان مطلق قوله موقوفة ينصرف الى الفقهاء عرفا فاذا ذكر الولد صار متيدا فلا يفيد العرف الخ فعلى هذا يكون عن أبي يوسف ثلاث روايات في الوقف على معين اذا لم يذكر بعده جهة لا تنقطع في روايته لا يصح الوقف ورجهما في النهر حيث جعل القول بالجهة مبنيا على عدم اشتراط التأييد

(وبفرز ويجعل) الواقف آخره لمجهة لا تنقطع
 يتم بمجرد الوقف حتى اذا سمى جهة
 تنقطع جاز وصار بعدها الفقهاء وان لم
 يسمهم عنده

قال وهو رواية عنه ضعيفة وفي رواية أخرى يصح الوقف واذا مات الموقوف عليه يرجع الوقف لورثة
الواقف ورجحه في الفتح وغيره كالناطفي والرواية الثالثة هي التي اقتصر عليها الشارح بقوله وصار بعدها
للفقهاء وان لم يسمعهم ومن هنا تعلم ان ما قبل من ان الخلاف في ذكر التأييد اما التأييد نفسه فشرط
باتفاقهما كما قدمناه غير مسلم (قوله وصح وقف لعقار) وهو الارض مبنية أو غير مبنية ويدخل البناء
تبعاً كما في الفتح وفي القاموس العقار الضيعة قال في النهر وهو المناسب لقوله ببقرة واكرته ثم ان كانت
الدار مشهورة لم يحتج الى تجديد ها ويدخل في وقف الارض الشرب والطريق وكل شجرة لا تقطع
في سنة كاصول الباذنجان وقصب السكر دون النخلة القائمة وقته وان لم تؤكل كالرياحين الا انه يلزمه
التصدق بها على وجه النذر استحقاقا لا على وجه الوقف ولو جعل أرضه مقبرة وفيها أنجار فلورثته
قطعها وصح وقف القن على مصالح الرباط ونفقتة وجناتيه في مال الوقف ولو قتل عمدا لا قود فيه بل
تجب قيمته ليشترى به ابدله ولا يجوز زتر ويحجب عبد الوقف ولومن أمة الوقف وأما الامة فالظاهر ان المتولي
لا يملك تزويجها بالأمر المحاكم ولو وقف عقار على معبد أو مدرسة قبل بنائها فالصحيح المجاوز وتصرف
غلبته الى الفقهاء الى ان بنى فاذا بنى ردت اليه الغلة أخذ من الوقف على أولاد فلان ولأولاد له حكوا
بمقتضى وتصرف غلبته الى الفقهاء الى ان يولد فلان فتح وان رمت المزيد على ذلك فعليك بالبحر واعلم
ان ما سبق من ان كل شجرة لا تقطع في سنة تدخل في الوقف موافق لما في النهر وبخالفه ما في البحر حيث
اشترط ان يكون مما لا يقطع الا بعد عامين أو أكثر (قوله جمع أكار) عبيده المحراثون كما في النهر
عن الفتح وهو أحسن مما ذكره الشارح والعين من ان الاكار هو الزرايع أو الفلاح لانه يوهب ثبوت الملك
في الفلاحين الا حار كما هو اعتقاد بعض غلاة الملتزمين حتى سمعت من شيخنا انه دخل يوما على القاضي
فوجد عنده شخصين يتنازعا في فلاح كل يدعي انه فلاحه فسمع القاضي الدعوى وطلب البينة من
المدعي ليمكنه من أخذ الفلاح فقال له شيخنا هذه الدعوى لا تسمع لان الفلاح حريس يمكن أن أحب
ولا يبيع على السكني عند واحد منهما وان ثبت بالبينة انه فلاحه لان الحر لا يملك (قوله وعند أبي حنيفة
لا يجوز) وهو القياس لان التأييد من شرطه وجه الاستحسان انهما تبع للارض في تحصيل ما هو
المقصود ولما يدخل البناء في وقف الارض تبعاً وقال اللؤلؤ المجي في فتاواه رجل وقف بقرة على رباط على
ان ما خرج من لبنها وسمنها يعطى ابنه السيد جازان كان في موضع تعارفوا ذلك المكان العرف كالسقاية
عني ووجه التنظير بالسقاية ان بناءها لا يتأيد ودخل في الوقف تبعاً لارضها (قوله وصح عندهما وقف
مشاع الخ) اعلم ان الشيوع فيما لا يمتثل القسمة لا يمنع صحة الوقف بخلاف وفيها يختلفوا
قال ابو يوسف لا يمنع ومحمد يمنع قلت الا اذا اتحد المتولي كارض بين رجلين وقفها على بعض الوجوه
وسلبها الى وال بقوم عليها فانه يصح لان المانع من تمام الصفة شيوع في المحل المتصدق به كما اذا
اختلف متوليا ولا شيوع هنا كذا في الفتح وصورها في الاسعاف بأن يتصدقها بجاهل ويدفعها معا الى
المتولي والظاهر ان ايقافها بجاهل ليس بشرط انما الشرط اتحاد المتولي ولو اختلفا بجاهل وفيما واتحد زمان
تسليمهما لهما أو قال كل منهما القيمة قبض نصيب مع نصيب صاحبي جاز اتفاقا لانهما صارا كقول
واحد وفصل في الطارئ بين ان يكون معيناً فيصح فيما بقي أو شائناً كما اذا استحق نصف شائع فيبطل
فيما بقي كذا يخط شيخنا عن اجابة السائل لانه باستحقاق النصف شائعتين ان الوقف كان شائعاً بخلاف
ما اذا وقف في مرضه ثم مات ولم يخرج من الثلث ورجعت الورثة في البعض شائعاً حيث لا يبطل الوقف
لان الشيوع ما رآه بعد الهبة في السكك اذا المتوقف على اجازة الورثة فيما زاد على الثلث انما هو للزوم فقط
(قوله قضى بجوازه) قيد بالقضاء لانه لا يصح وقف المشاع بغير قضاء عند محمد ودع عليه الفتوى خلافاً
للثاني سوى عن السلامة قاسم ومنه يعلم سقوط ما ذكره بعضهم من التنظير (قوله أي فيما لا يقسم)
في تقييده صحة وقف المشاع الذي قضى بجوازه بما لا يقسم نظراً لان وقف الذي لا يقسم كالحمام

(وصح وقف العقار ببقرة) اي مع
بقرة (أو كربة) جمع أكار وهو المزارع
وكذا سائر آلات الحرابة عندهما
وعند أبي حنيفة لا يجوز (و) صح
عندهما وقف (مشاع قضى بجوازه)
عند محمد أي فيما لا يقسم وأما فيما
يقسم فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز
عند محمد (و) صح وقف (منقول)

والرعي جميع اتفاقا لا يحتاج الى القضاء بالصحة والذي يحتاج الى القضاء بالصحة لرفع الخلاف فهو الذي ذكره بعدوه والمشاع الذي يقبل القسمة وعليه يحمل كلام المصنف لاعلى ما لا يقبلها كما علمت فالصواب حذف لا وقوله وأما فيما قسم فيجوز عند أبي يوسف الخ غير مستقيم أيضا وانما ظاهر ان يقال وان لم يقض به يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد كذا ذكره شيخنا (قوله فيه تعامل) كفاس وقدم ودراهم ودنانير كذا في التنوير وهذا قول محمد وعليه الفتوى در عن الاختيار استفيد ان وقف الدراهم والدنانير من قبيل وقف المتعامل وهكذا يستفاد من عبارة الزيلعي والعيني وعلى هذا فالمتعامل في جميع البلدان ليس بشرط ومنه يعلم سقوط ما ذكره في النهر بمناحيث قال ومقتضى ما مر عن محمد عدم جواز ذلك في الاقطار المصرية لعدم تعارفه بالكلية نعم وقف الدراهم والدنانير معروف في الديار الرومية انتهى على انه في شرح ملتقى الأبحر لا في ذكره بعد قول المتن وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد فقال وكذا غير المتعارف أيضا عند محمد كما في شرح الوهبانية عن ازاهدي عن السير الكبير وتبعه الشرنبلالي وأقره القهستاني ثم قال فعلى ما مر عن ازاهدي لا يحتاج لرواية الانصاري عن زفر وقدم ورد أمر شريف للقضاة بالحكم به كما في معروضات المفتي أبي السعود انتهى ومن هنا يعلم ان ما أفق به بعضهم من ان القول بجواز وقف الدراهم ضعيف لكونه محكما عن زفر غير صواب (قوله يعني جرت العادة بوقفه) لقوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ولان التعارف أقوى من القياس فيترك به القياس كالاتصناع (قوله مصفا) في الخلاصة وقف مصفا على أهل مسجدان كانوا يحصون جازوا ووقف على المسجد جازو يقرأ فيه في ذلك الموضع وذكر في موضع آخر لا يكون مقصودا على هذا المسجد كذا في النهر وباقى الكلام فيه (قوله أمرا) المرفق الميم وتشديد الراء المهملة ما يعمل به الطين يقال له بالغارسية بيل كذا بخط شيخنا عن السيواسي وبالغربية مصحاة (قوله أمرا جل) جمع مرجل بكسر الميم وسكون الراء المهملة وفتح الجيم قدر من نحاس كذا بخط شيخنا عن السيواسي فعطفه على القدور من عطف الخاص على العام وكان الصواب ابدال أوبالواولان عطف الخاص على العام مخصوص بالواو وحى (قوله أوكراعا) الكراعا بالضم في الغنم والبقر كالوصيف في الفرس والبعر وهو مستندق الساق يذ كرو يؤث والجمع اكراع ثم أكارع وفي المثل أعطى العبد كراعا فطلب ذراعا لان الذراع في اليد وهو أفضل من الكراعا في الرجل والكرعا اسم يجمع الخيل مختار الصحاح (قوله وعليه عامة المشايخ استحسانا) والقياس ان لا يجوز في الكل لعدم التأييد (قوله وعن أبي يوسف الخ) في الزيلعي وعند أبي يوسف (قوله في غير الكراعا والسلاح) لورود السمع فيهما (قوله ولا يملك) ولا يرهن فلو سكنه المشتري أو المرتهن ثم بان انه وقف لازم أجر المثل وان لم تكن الدار معدة للاستغلال وكذا يلزمه أجر المثل اذا سكنه المتولى بلا أجر أو سكن بلا اذن من المتولى أو الواقف أو استأجرهما من المتولى بدون أجر المثل بما لا يتقارب فيه كان عليه أجر المثل بالغاما بالغ وكذا اذا أجره اجارة فاسدة كذا في فتاوى الشيخ قاسم واراد بالاجارة الفاسدة ما اذا كان الفساد فيها من وجه آخر كعدم بيان المدة والافال نقص عن أجره المثل اذا كان فاحشا يقتضى الفساد أيضا وفي حاشية السيد المحمدي من الغصب نقلا عن حاشية الشيخ قاسم على شرح المجمع ان ما صححه في المحيط من وجوب الاجر على المشتري اذا بان انه وقف أولى من تصحيح العدة انه لأجر عليه الخ ثم اعلم ان في قول المصنف ولا يملك ايماء الى عدم جواز الاستبدال فيوافق ما نقل عن السرخسي وصدر الشريعة وظهير الدين كان يفتي بجوازه ثم رجع وقد سئل قارى الهداية عن الاستبدال هل هو قول أبي حنيفة أو أحد من أصحابه فأجاب بأنه اذا تبين بان كان الموقوف لا ينتفع به وثم من يرغب فيه ويعطى بدله أيضا أو دار المار بيع يعود نفعه الى جهة الوقف فلا استبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد وان كان للوقف ربيع وامكن استبداله بما يكون أكثر ربحا منه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز اه

فيه تعامل) يعني جرت العادة بوقفه
مطلقا سواء كان مصفا أو فاسدا أو مزا
أو قدورا أو مزا أو مزا أو مزا أو مزا
أو قدورا أو مزا أو مزا أو مزا أو مزا
عند محمد وعليه عامة المشايخ استحسانا
وعن أبي يوسف (ولا يملك)

قال في النهر ورأيت بعض الموالى يميل الى هذا ويعتمده وأنت خير بأن المستبدل اذا كان قاضى المجنة
فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع ولو بالدرهم والدنانير وفسر وقاضى المجنة بذى العلم والعمل وفي البحر
عن المحيط لوضع الثمن من المستبدل لضمان عليه لكونه أميناً كالوكيل بالبيع اه وفيه عن فتح القدير
لو باع وقبض الثمن ثم مات مجهلاً لا يكون ضامناً انتهى ثم اعلم ان البعض جوزوا بيع بعض الوقف اذا خرب
الجماعة الباقي والا صرح انه لا يجوز فان الوقف بعد الهبة لا يقبل الملك كالحجر لا يقبل الرقبة صدر الشريعة
وكذا لا يجوز اجارة بعضه لها وانما يجب عمارته في بيت المال كافي انفع الوائل (تمتة) تعدد
الوقف واتخذ لوقف والمجهلة بأن بنى شخص مسجدين وجعل لكل مسجد وقفا على حدته وضاق ربيع
أحد الوقفين فانه بصرف عليه من ربيع الوقف الآخر لا نهما كشيء واحد بخلاف ما اذا اختلف الواصف
أو المجهلة بأن بنى شخصان مسجدين أو شخص مسجد ومدرسة كافي الدرر ليكن فيه شيء يعلم بمراجعة
عزمي زاده (فرع) استولى شخص على زاوية مدمرة الزمن يلزمه أبرام مثل مدة وضع يده كافي الفتاوى
الخيرية (قوله بعد الهبة) أراد بالهبة النفاذ ولو به لكان أولى (قوله ولا يقسم) أى الموقوف
بين مستحقه نهر فافاد ان قسمه بين المالك والواقف لتمييز الوقف عن الملك جائزة عند صاحبين كافي
الدرر وسيأتى في كلام الشارح ما يفيد (قوله وان وقف على أولاده) لان حقهم في الغلة لا في العين
فلوان أحد الشريكين اشغل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر يلزمه أبر حصة الشريك سواء كان
وقفا على سكاها أو للاستغلال كافي النهر عن القضية بخلاف الملك المشترك حيث لا يلزم الأجر على الشريك
اذا استعمله كله وان كان معدلاً لاجارة كافي النهر أيضاً لان الدار المشتركة في حق السكنى وما كان من
توابع السكنى تجعل للمالك لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال ضرورة ثبوت جواز ارتفاع
كل منهما والاعتراض عليهم اضرارهم اوانه لا يجوز شيخنا عن آخر فصل العادى بقى ان يقال اذا
وقف على أولاده مع مشاركة زوجته فما تؤولم بوجوده ولا يسقط حقه اذا بموت أحد الشريكين لا يسقط
حق الآخر كومات الزوجة وبقي الأولاد مع ان المشاركة منتفية فالقائل من أهل عصرنا بالمولوة الوقف
للمتقاء وسقوط حق الزوجة غير مذهب لان استحقاق الاعتناء مشروط بانقراض جميع من صدر بهم اذ
الضمير في قوله فاذا انقرضوا كاعتبار قبله في قوله ثم من بعد كل منهم على أولاده الى آخره يعود على الجميع
الشامل للزوجة وعلى فرض ان تكون المشاركة قيداً فلا وجه لاعتبارها والغاى ما ذكره بعدها من قوله
يستعمل به الواحد اذا انفرد الخ م ما هو مصرح به في كتب المذهب كالمخالف وغيره من انه اذا وقعت
المعارضة في شروط الواقفين فالتعويل على الآخر وهذا أعنى ما ذكرناه من التعويل على الآخر بما
ذكره المخالف يبنى على تسليم تحقق المعارضة والافعال معارضة متفقة لان انفهام اتقييد من المشاركة بعد
فرض تسليمه يبنى على اعتبار مفهوم المخالفة وهو ليس بحجة في كلام الناس في ظاهر المذهب كالدلة
كافي الاشياء من كتاب القضاء قال وما ذكره محمد في السير الكبر من جواز الاحتجاج به بخلاف المذهب
انتهى ثم رأيت بخط شيخنا ان العلامة قاسم استدلل بكلام المخالف على ان العمل بمفهوم المخالفة باطل
قال واقره عليه في لسان المحاكم وامام مفهوم التصنيف فحجة ذكره المحوى وغيره كائن الشبهة معللاً بأن
المفهوم في كلام الاصحاب مقصود لا يقال برده على عدم اعتبار مفهوم المخالفة قوله شرط الواقف كنص
الشارع في العمل والمفهوم والدلالة لا نأقول ليس المراد بالمفهوم مفهوم المخالفة بل ما يفهم من حيث
المنطوق ثم رأيت في المخالف ما هو نص في الحادثة حيث قال اوصى بأن يجرى زيد وعمر ومن ثلث ماله
في كل شهر كذا من الدراهم لسكن واحد منهما ما عاشا فمات احدهما لا يتعلل وصية الباقي منهما بموت
الآخر بل تبقى على حالها انتهى لمخالف مصرح بأن الوقف قياس الوصية فكما لا يسقط حق الباقي منهما
بموت الآخر لعدم اعتبار مفهوم قوله ما عاشا فكذلك اللفظ المشاركة لا يعتبر مفهومه أيضاً (تمتة) الوقف المشروط
فيه ترتيب الطبقات ورد نصيب ميراث الى ولده الخ تنقض القصة فيه بانقراض الطبقة ويقسم الربيع

بعد الهبة (ولا يقسم وان وقف على
أولاده) أى اذا قاضى قاض بجوار وقف
الشاعر ونفذ قضاؤه وصار متفقا عليه

على الموجودين من الطبقة الثانية بالسوية بينهم وببطل شرط رد نصيب الميت الى ولده الخ فاذا مات واحد من البطل الثاني يعمل بهذا الشرط بأن يعطى نصيبه لولده وان سفل ان كان والا فلاخوته واخواته الخ وهكذا كلما انقرضت طبقة اخرى تنقض القسمة وتستأنف على رؤس الموجودين من الطبقة التي تلي المقرضة ويبطل العمل بهذا الشرط فينتزح العمل به عدم انقراض الطبقة نص على ذلك المحصاف ولا فرق في نقض القسمة بانقراض الطبقة بين ان يكون العاطف واواو غوماي الاشياء من الفرق بينهم مازده المتدسي ثم رأيت في الفتاوى الخيرية انه جزم بعدم نقض القسمة فيما اذا كان العاطف ثم ولم يحل خلافا واعلم ان المراد بالطبقات في قول الواقفين فان مات عن غير عقب ولم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات الاستحقاق المجعلة لا بماقات الارث النسيبة كما في انسان عين البقين في بيان مراد الواقفين للشرب لاني وذكره الشرنبلالي رحمه الله تعالى ايضا في رسالته الاخرى سماها بالانقسام معزيا لابن الفرس صاحب الهواكه البدرية وكذا المحافوني في فتاواه وكذا العلامة صلاح الدين تليد ابن الممام محمد بن محمد الطرابلسي استاذ اجد بن يونس شارح الكنز وكذا ابن يونس المذكور في فتاواه بخط حفيده نقل كلام ابن الفرس وقره واثني عليه ويؤيده ان المحصاف صرح في باب الوقف على اقرب الناس بأن استحقاق الوقف ليس مبنيا على الانساب وانما هو مبني على ما جعله لواقف قال شيخنا ولا يجوز جعلها الى ال على الجنس اى جنس الطبقات الشامل للطبقات النسيبة لما صرح به في خلع فتح التدمير من ان جعلها على الجنس مشروط بعدم امكان الهداخ وهذا اعني عدم اعتبار القرب النسبي ليس على اطلاقه بل مقيد بتغيير الموقوف عليه كما في الفتاوى الخيرية حيث صرح بما يفيد ذلك في السؤال وقره عليه في الجواب ومنه يعلم جواب حادثة سئل عنها الفقير وهي ان الموقوف عليه توفي ولم يعقب فرعا ولا اخوة ولا اخوات عن امه الموقوف عليها ايضا وعن عتيقة موقوف عليها ايضا وقد شرط الواقف ان من مات عن غير عقب وعن غير اخوة واخوات فلا قرب الطبقات للموتى فاجبت بان حصة الموتى تنتقل لامه ولا تنسأركها العتيقة لان الام ترجح اذ قد اجتمعت فيها جهنا استحقاق بخلاف العتيقة لانها وان شاركت الام في ان كلامهم من طبقة المتوفى الا ان الام تغيرت عنها بالقرب النسبي وقد عرفت انه يعتبر في جانب الموقوف عليه (قوله وطلب شريكه) المالك والواقف الاخر وانما ظهروا ان اختلفت جهة وقفهما در عن قارى اذداية (قوله وقال لا يقسم) اى بين المالك والشريك ولهذا قال في لتوير وشرحه ولا يقسم الا عندهما اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه وبه أفتى قارى الهداية وغيره وأما متممه بين المستحقين فلا تجوز بالاجماع ولهذا قال الشارح وأجمعوا ان الكل لو كان وقفا على الارباب فأرادوا القسمة لا يقسم الخ ولو وقف نصف عقار كله فالقاضي يقسمه مع الواقف وبعده وبه لو رثته ذلك فيفرض القاضي الوقف من الملك ولهم بيعه أفتى به قارى الهداية واعتمده في المنظومة المحببة در ولو وقف دارا على سكنى اولاده وفيها مقام مير كان له ان يسكن بزوجه وهي بزوها فان لم يكن فيها ذلك لا يستقيم ان يقسم ولا ان يقع فيها مهاباة وبهذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر موضعا يكفيه ليس له اجر حرمته بل ان أحب ان يسكن معه بلا زوجه او زوج فعل والا تركه المتضيق بحر عن الخصة وهذا لا ينافي ما قدمناه من ان احدا الشريكين لو اشغل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الاخر فعملية ارجحة الشريك لانه مفروض فيما اذا المبقى الساكن للاخر ما يكتد السكنى فيه ولو يتنفس بدون زوجة او زوج بخلاف ما هنا ثم اعلم ان قوله في البحر ولا يمنع فيها مهاباة يحمل على ما اذا طلب الخارج المهاباة وامتنع الساكن لا يعبر على المهاباة واذا لم تمتنع فلا مانع من جوازها اتفاقا وكان الاولى في كلام الشارح تقديم قوله عند ابي حنيفة على قوله وبتهايون لانه متعلق بقوله لا يقسم على انه في الدرر نقل عن القنينة ما يفيد ان لاحدا الشريكين طلب المهاباة ولو بدون رضا الاخر وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالمهاباة صدر كتاب الشركة (قوله وأرادوا القسمة لا يقسم) مقتضا عدم جوار القسمة وان اتفق الكل عليها

وطلب شريكه القسمة لا يقسم
وتهايون عند ابي حنيفة وقال لا يقسم
واجبوا ان الكل لو كان وقفا الى
الارباب فأرادوا القسمة لا يقسم كذا
في الخصة (و) اذا وقف

عليها وليس كذلك ففي البحر عن الاسعاف وقسمه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولم ينأى منهم بعد ذلك إبطاله انتهى ويمكن أن يكون المراد من قوله لا يقسم إجماعاً في القسمة التي يترتب عليها عدم جواز النقص لا يقال قول الاسعاف ولم ينأى منهم بعد ذلك إبطاله مناف لما قدمناه صدر كتاب الشركة عن السراج حيث قال ليس لنا عقد لازم فسخ بالتقاس عقد آخر إلا المأبأة عند طلب القيمة اذ تقيد فسخها بطلب القيمة يشعر بانها لا تفسخ عند عدم تصور القسمة ما لم يتفقد لا ما يتعول اذ امتدحت المأبأة طريقاً لا انتفاع كل من الشريكين لعدم تصور القسمة كما اذا كان المشترك سكنى دار الوقف لا تفسخ بطلب أحدهما اذ امتنع الآخر بخلاف ما هنا فان انتفاع الشريك من زراعة الأرض لا يتوقف على المأبأة فتدبر (قوله ويبدأ من غلته الخ) والمستحق من العماره بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها والتحديد بالعمارة يقتضي منع البياض والحجرة على المحيط ان لم يكن فعله الواقف ثم امتاكون العمارة من مال الوقف اذ لم يكن الخراب يصنع المستأجر كما اذا جعل رواق الدار مبطاً للدواب فحرب بسببه فانه يضمن واتفقوا ان القيم لو استأجروا حيزاً للعمارة بدروهم ودائق وأجر مثله درهم يضمن جميع ما نفد لان الاجارة وقعت له لا للوقف وتقطع الجهة الموقوف عليها من العمارة الا ما يخاف بقطعه ضرر كالامام والخطيب والمؤذن والوفاد والملا ومدرس المدرسة فيعطون المشروط لهم اما الناظر والشاد والجاني والكتاب فانما يستحقون اذا عملوا من العمارة بقدر أجرة عملهم بقي ان تقدير ما ذكره هو على إطلاقه او مقيد بما اذا لم يشترط الواقف الاستواء عند الضيق فيه كلام يعلم بما جرت العادة والنهر وما قطع للعمارة يسقط رأساً ولو صرف للمستحقين مع الحاجة للتعمير يضمن وينبغي ان لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم لانه بالضمنان تبين انه دفع مال نفسه وأنه متبرع كذا في البحر وخالفه في النهر وقال له الرجوع مادام قائماً لا ما اذا هلك انتهى وأقول صريح كلام البيهقي في حاشية الاشياء يفيد ان له الرجوع مع ما نفا ولو بعد الملاك لانه بعد ان نقل عن الملتقطات ما محصله ان الانسان اذا دفع لغيره دراهم ثم اراد الاسترداد لتبين ان الدفع اليه كان بغير حق ان أدى اليه بناء على شرط باطل رجوع وان أدى بناء على سبب صحيح لم يرجع انتهى قال فلا ريب ان دفعه مع الاحتياج للعمارة ليس السبب فيه بصحيح فله الرجوع انتهى (تقريباً) سئل عن قاض قضى بأيلولة وقف الى جهات معينة فقبض نظار تلك الجهات ريعه وصرفه وحسب شرط واقفه ثم ظهر عدم صحة هذا الحكم بمقتضى ان الواقف اشرك شخصاً مع ذريته فنقض الناس حكم الاول فهل لهذا الشخص الرجوع على النظار بما قبضوه في المدة الماضية فأجبت بانهم لا يضمنون أخذ ما في البحر عن القضية أمر القاضي المتولي بفعل شيء ففعله ثم تبين انه أي أمر القاضي ليس بشري لم يضمن وكذا ما سبق عن البيهقي معزى بالتقصات يفيد عدم الضمان أيضاً لان قبضهم استند الى سبب صحيح وهو قضاء القاضي وان تبين بعد ذلك عدم صحته (قوله بلا شرط من اواقف) لان قصد الواقف صرف الغلة دائماً ولا يبقى الا بالعمارة فيثبت ابتداء من غير شرط بل على (قوله على من له السكنى) لانه هو المنتفع بها والغرم بالغرم فصار كفقعة العبد الموصى بخدمة فانها على الموصى له بالمنفعة زيلعي ولو لم يرض بالعمارة ولم يجد القاضي من يستأجرها يخبر بين ان يعمرها أو يردّها الورثة اواقف كذا في الفتح قلت فلو كان هو الوارث لم أره وفي فتاوى قارى الهداية ما يفيد استبداله او رد ثمنه للوارث أو للفقراء كذا في الدر والذى ارتضاه في البحر انها تستبدل وأما ما قيل انها ترد الى الواقف او الى ورثته فضعيف وكلام المصنف يعطى ان كل من له الاستغلال لا عمارة عليه لانه ليس له السكنى فلو سكن هل يلزمه الاجرة الظاهر لا لغير الفائدة الا اذا احتيج للعمارة فيأخذها المتولي ليعمرها ولو هو المتولي ينبغي ان يحبره القاضي على عمارتها مما عليه من الاجرة لم يفعل نصب متولياً ليعمرها ثم هل له السكنى الاستغلال أم لا نقل في النهر عن فتح القدير ان من له السكنى ليس له الاستغلال وكذا من له الغلة ليس له السكنى وقد أوضح ابن الشحنة

(و) يبدأ من غلته بجمارته بلا شرط
من الواقف (ولو) كان الوقف (داراً)
فجمارته على من له السكنى

المسئلة في شرح قوله

ومن وقف دار عليه فآله * سوى الابن والسكنى فانتزعت
فقال مسئلة البيت من التجنيس والخاصى وقف منزلا على ولديه فأرادا السكنى لم يكن لهما ذلك لان
حقه في الغلة انتهى وفي الظهيرية في الوصية بغلة داره رجل تزوج وتزوج اليه غلاتها فان أراد السكنى
بنفسه قال أبو بكر الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى
والوصية أخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لانه لم يتقل فيه اختلاف
المشايخ انتهى وهذا من حيث الرواية مسلم أمام من جهة الفقه فيظهر الفرق بان الوصية انما هي بالغلة
فبالسكنى بقوت مقصود الوصى بخلاف ما اذا وقف عليه فانه أعم من كون الانتفاع بالغلة أو بالسكنى
فينبغي ان يجري الخلاف في الوقف بالاولى وما قبل من أنه لو جوز له السكنى رجا لا يعمرها فقدم
بخلاف ما اذا قصرنا حقه على الغلة فان العماره مقدمة لا ينقض لان القاضي يلزمه بالعمارة أو بواجرها
شيخنا عن ابن النعمان تليذا المحقق (تمة) دار كبيرة فيها بيوت وقف بيتا منها على عتيقه فلاز والساقى على
ذريته ثم على عتيقائه فآل لوقف الى العتيقاهل يدخل من حصه بالبيت في الثاني اختلاف الافتاء أخذوا
من خلاف مذكور في الذخيرة لكن في الحاشية أوصى رجل بمال وللفقره بمال والموصى له محتاج هل
يهطى من نصيب الفقراء اختلافوا والاصح نعم وروى عنه يعلم جواب حادثة تسئل عنها الفقير هي ان شغصا
أرصد علفة على عتيقائه وعياله وله زوجة هي في الاصل من عتيقائه فأجبت بانها تلهطى من جهتين من
جهة كونهن من العتيقاه وجهة كونهن من العيال على الاصح (تنبيه) غرس الواقف فيما وقف
أنجارا أو بنى بساتين أو نصب بابان غرس من غلة الوقف أو من ماله وذكر أنه لا وقف يكون وقفه ولو
لم يذ كر شيئا ففعل من ماله يكون ملكه ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يغرس فيه ليكون
ملكه الخ ماذا كره في الاسعاف من الفصل الثالث وذكر في الاشياء مدر كآب الوقف حكم ما اذا كان الباني
هو المتولى أو غيره فابرجع (قوله ولو أباي الخ) فلا يجبر الممتنع على العمارة لان فيه اتلاف ماله ولا يكون
امتناعه رضايه لان حقه لمكان الشك ولا يعم أجارة من له السكنى لانه غير ناظر ولا مالك زبلى وكذا
دعواه الا اذا كان ناظرا كذا في النهر وفي التنوير وشرحه من الفصل الا ترى لآثار الاجارة ولا الدعوى
الابتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى وعزاه الى العمادية وليس للقاضي
ولاية الاجارة مع عدم ابراء النظر كما انه ليس له التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو منصوبه وفي
الهيطة العمارة الهدنة تكون لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وهي ملكه اه قال في البحر ومقتضاه
انه لو مات تكون ميراثا كما لو عمرها بنفسه فيؤمر من صارت له السكنى بعد الميت بدفع قيمة البناء الموروث
اذا ضر نزعها وليس له ان يرضى بقلعه حينئذ فان أبي دفع القيمة وأجرت وصرفت الاجرة للورثة فاذا
استوفوا قدر القيمة أعيدت لمن له السكنى وان كانت المرمة مثل تخصيص المحيطان أو تطيين السطح
لم ترجع الورثة بشئ (قوله وصرف نقضه الى عمارته) ان لم تعذر اعادة عينه فان تعذرت بيع وصرف ثمنه
الى المرمة صرفا للمبدل الى مصرف المبدل كما في النهر عن الهداية وهو ظاهر في ان يبيعه ان امكن اعادة عينه
لا يجوز وهل يفسد البيع أو يبيع مع الاتمقال في البحر لماره وينبئ الفساد (قوله وان لم تنج العماره اليه)
بان احضرت المؤن أو كان المنهدم لقلته لا يخل بالانتفاع نهر عن الفتح (قوله حفظه) ان لم يخف ضياعه
فان خاف بآعه واصل ثمنه لعمارته عند الحاجة نهر عن الحاوى (قوله بالضم) في النهر عن الغررى انه
بالكسر لا غير (قوله ولا يفسد الخ) لانه ليس لهم حق في العين ولا في جزء منه وانما حقهم في المنافع فلا
يصرف اليهم غير حقهم زبلى وكذا ينبغي ان لا يقسم ثمنه ايضا لو باعه لما قلنا نهر (قوله صح عند أبي
يوسف ومشايخ بلط وعليه الفتوى) ترغيب الناس في الوقف عني وعرف منه صحة اشتراط بعضها
بالاولى نهر وسيصرح به الشارح ولا يجوز على قياس قول محمد ووجهه ان التقرب بالالة الملك واشتراطه

ولو أباي في الوقف عليه وهم السكان
عن العمارة (أو يجزى عمارتها) بان
أجرها وعمرها (باجرة) فاذا عمرت
زدها الى من له السكنى (وصرف)
الحاكم (نقضه الى عمارته ان احتج)
الى النقض (والا) أى وان لم تنج
العمارة اليه (حفظه ليجتاح) فصرفه
فيها والنقض بالضم (أى النقض
المنعوض) (ولا يفسد الخ) أى الوقف
(بين) فتبقى الوقف وان جعل الواقف
غلة الوقف لنفسه (في حياته صح
عند أبي يوسف ومشايخ بلط وعليه
الفتوى ولا يجوز على قياس قول
محمد وبه قال الثاني

الغلة أو بعضها يمنع ذلك فكان باطلا كالصدقة المنفقة ولا ييوسف ما روي انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من وقفه ولا يحمل ذلك الا بالشرط فدل ذلك على جوازه وعلى هذا الخلاف اذا شرط الكل أو شيئا منه لمديره أو أمهات أولاده عني تبع المارجه في المسداية والمجتهى والذي في عامة الكتب ترجيح صحة اشتراط الغلة أو بعضها لمديره أو أمهات أولاده اتفاقا شيخ شاهين وكذا الوجه جعل الغلة لامانه أو عبده فانه يجوز عند أبي يوسف وعليه الفتوى ذكره في الاسعاف (قوله والخلاف فيما اذا شرط البعض الخ) لا فرق بين كونه مغبنا كالنصف والرابع أو لا كقوله على ان تقضى منه ديوني وما فضل بعد ذلك يكون للفقره من غير ثم اعلم ان من فروغ اشتراط الغلة أو بعضها للغيره كمديره وأمته أو لولده ما اذا اشترط ذلك لزوجته مادامت عزيزا فترجحت بطلان حقها ولا يعود وان طلقت الا ان ينص على العود اخذ مما في الدرر عن الخزائنه وقف على بنى فلان ممن تعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلانئله الا ان شرط انه لو عاد فله فليحفظ وفيه عن الوهبانية قصي بدخول ولد البنت بمضى سنين فله غلة الآتي لا الماضي لومستلزمة له بخلاف ما اذا شرط الواقف ان من مات من الموقوف عليهم انتقل نصيبه الى ولده أو لولده فمات عتيق عن بنته فجحدت الناطرة وهي بنت الواقف نسبها واستمرت تستغل نصيب البنت لنفسها ثم ان المستحقة اثبتت نسبها بالبينه الشرعية فانها تستحق الماضى ايضا وتلزم به الناطرة كالمستقبل سواء كانت غلة الماضى قائمة في يد الناطرة أو مستهلكة لان المستحقة استحقاقها ثابت بشرط الواقف من حين مات اصلها وما هنا ولد البنت قبل ان يقضى له بالاستحقاق غير مستحق في الوقف على ولد الواقف على ما هو المأقضى به الخ مانقله شيخنا عن الفتاوى الخيرية واعلم ان الخلاف في دخول ولد البنت محله ما اذا كان الولد أو الولاد مضافا الى ضمير الواقف كما اذا وقف على ولده أو ولادته اذ لا فرق فيه بين المفرد والجمع اما اذا وجدت الاضافة الى ضمير الاولاد كقوله ثم على اولادهم ونحوه فلا خلاف في دخول اولاد البنات حينئذ وان رمت اوضح ذلك فعليك بالفتاوى الخيرية وبما يناسب ذكره في هذا المقام سؤال رفع للعلامة المحوى واجاب عنه وهو ان رجلا انشا وقف على ابنته خديجة زوجة معتوقه حسن وعلى من سيحدثه الله له من الاولاد كورا وانا نا بالسوية بينهم ثم بعد كل منهم لا ولده أو ولاد أو ولد الخ ولم يشترط الواقف المذكور بعد خديجة لا ولادها ولا ذرية تها شيئا فان الواقف لم يحدث له اولاد فله اذا ماتت خديجة وخلفت بنتا تدخل في الوقف أو لا لعدم الشرط في ذلك ولكنها بنت احد عتقاء الواقف ولا تدخل في الوقف الا بعد موت ابيها حكم شرط الواقف فاجاب بما نصه لا تدخل بنت خديجة في قوله ثم من بعد كل منهم لا ولده لان ضمير منهم عائدا على الاولاد الذين سيحدثهم الله للواقف ولا اراد دخولها لقال ثم من بعد كل منهم ما الى من بعد خديجة ومن سيحدثه الله له من الاولاد كما هو القاعدة فيما اذا وقع ضمير بعد مفرد وجمع فانه يؤتى بضمير التثنية كما في قوله تعالى اولم ير الذين كفروا ان السحوات والارض كانتا رقاقتا هما وبؤيد ذلك ان للواقفين غرضا صحيحا في عدم دخول اولاد البنات في اوقافهم لانهم لا ينسبون اليهم وانما ينسبون الى آباؤهم ونسبة اولاد فاطمة رضى الله عنها الى النبي صلى الله عليه وسلم خصوصية لها ومن ثم كان اولاد البنات لا يدخلون في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد ولو ذكر عشر بطون في ظاهر الرواية وحينئذ فالوقف بعد خديجة ينتقل الى العتقاء دون بنتها لكان حيث كان أبو البنت من العتقاء تدخل في اولاد العتقاء بعد موت ابيها انتهى وتعقبه شيخنا بانه يلزم على ما ذكره الله ما خديجة اذ لا يشملها حينئذ قوله بالسوية بينهم ينتفعون به ما شاؤا مع ان هذا نص في مساواتهم في الاستحقاق وفي عموم مشيئة الانتفاع فيكون الضمير في قوله ثم من بعد كل منهم عائدا عليها ايضا على ما هو المعروف وعند النخاعة والفقهاء اذ في النخاف نظره مع كون ضمير الجمع عائدا على المفرد والجمع ذكره في باب الرجل يجعل ارضه موقوفة على ولده وولد ولده وفي باب الرجل يقف الارض على نفسه ومن بعده على المساكين حيث قال في انشاء كلامه أو قال على نفعي ومن بعدى على

والخلاف فيما اذا شرط البعض
لنفسه في حياته وبعد موته للفقره وفيما
اذا شرط الكل لنفسه في حياته وبعد
موته للفقره واه

المسئلة في شرح قوله

ومن وقفت دار عليه فإله * سوى الاجر والسكنى فانتقرر
فقال مسئلة البيت من التجنيس والخاصى وقف منزلا على ولديه فأرادا السكنى لم يكن لهما ذلك لان
حقه في الغلة انتهى وفي الظهيرية في الوصية بغلة داره رجل توجروا دفع اليه غلاتها فان أراد السكنى
بنفسه قال أبو بكر الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى
والوصية أخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لانه لم ينقل فيه اختلاف
المشايع انتهى وهذا من حيث الرواية مسلم أمام من جهة الفقه فيظهر الفرق بان الوصية انما هي بالغلة
فبالسكنى يفوت مقصود الوصى بخلاف ما اذا وقف عليه فانه أعم من كون الانتفاع بالغلة أو بالسكنى
فينبغي ان يجري الخلاف في الوقف بالاولى وما قبل من أنه لو جوزه السكنى رجلا لا يعمرها فتمدم
بخلاف ما اذا قصرنا حقها على الغلة فان العمارة مقدمة لا ينقض لان القاضى يلزمه بالعمارة أو بوجرها
شيخنا عن ابن النخعة تليذا المحقق (تمة) دار كبيرة فيها بيوت وقف يتأمنها على عتيقه فلاز والساقى على
ذريته ثم على عتيقائه فالوقف الى العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني اختلف الا فتاء اخذا
من خلاف مذكور في الذخيرة لكن في الحاشية أوصى لرجل بمال وللغرة بمال والموصى له محتاج هل
يهي من نصيب الفقراء اختلفوا والاصح نعم وروى عنه يعلم جواب حادثة سئل عنها الفقير هي ان شخصا
أرصد علوفة على عتيقائه وعياله وله زوجة هي في الاصل من عتيقائه فأجبت بانها تعطى من جهتين من
جهة كونهما من العتقاء وجهة كونها من العيال على الاصح (تنبيه) غرس الواقف فيما وقف
أشجارا أو بنى بناء أو نصب بابا ان غرس من غلة الوقف أو من ماله وذكر أنه لا وقف يكون وقفا ولو
لم يذكر شيئا وفعل من ماله يكون ملكا له ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يغرس فيه ليكون
ملكاً له ما ذكره في الاسعاف من الفصل الثالث وذكر في الاشياء مدر كتاب الوقف حكم ما اذا كان الباني
هو المتولى أو غيره فلا يرجع (قوله ولأبي الخ) فلا يجبر الممتنع على العمارة لان فيه اتلاف ماله ولا يكون
امتناعه رضا بطلان حقه لكان الشك ولا يصح اجارة من له السكنى لانه غير ناظر ولا مالك زبلي وكذا
دعواه الا اذا كان ناظرا كذا في النهر وفي التنوير وشرحه من الفصل الا في لانتلاك الاجارة ولا الدعوى
الابتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى وعزاه الى العمادية وليس للقاضى
ولاية الاجارة مع عدم اياه النظر كما انه ليس له التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو منصوص به وفي
المسئلة العمارة المحدثه تكون لصاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وهي ملكه اه قال في البحر ومقتضاه
انه لو مات تكون ميراثا له لو عمرها بنفسه فيؤمر من صارت له السكنى بعد الميت بدفع قيمة البناء الموروث
اذا ضرب نزعها وليس له ان يرضى بقلعه حينئذ فان أدى دفع القيمة وأجرت وصرفت الاجرة للورثة فاذا
استوفوا قدر القيمة أعيدت لمن له السكنى وان كانت الممرمة مثل تخصيص المحيطان أو تطمين السطح
لم ترجع الورثة بنيت (قوله وصرف نقضه الى عمارته) ان لم تتعد اعادة عينه فان تعذر بيع وصرف ثمنه
الى الممرمة صرفا لبدل الى مصرف المبدل كما في النهر عن الهداية وهو ظاهر في ان يبيعه ان امكن اعادة عينه
لا يجوز وهل يفسد البيع أو يجمع مع الاثم قال في البحر لماره وينبغي الفساد (قوله وان لم تنجح العمارة اليه)
بان احضرت المؤمن أو كان المنهدم لقلته لا يخل بالانتفاع نهر عن الفتح (قوله حفظه) ان لم يخف ضياعه
فان خاف بضاعه واستثنى لمارته عند الحاجة نهر عن الحاوى (قوله بالضم) في النهر عن الغرورى انه
بالسكسر لا غير (قوله ولا يفسد الخ) لانه ليس لهم حق في العين ولا في جزء منه وانما حقهم في المنافع فلا
يصرف اليهم غير حقهم مزيل بل وكذا ينبغي ان لا يقسم ثمنه ايضا لوبا به لما قلنا نهر (قوله صح عند أبي
يوسف ومشايع بل وعليه الفتوى) ترغيب الناس في الوقف عيني وعرف منه صحة اشتراط بعضها
بالاولى نهر وسيصرح به الشارح ولا يجوز على قياس قول محمد ووجهه ان التقرب بازالة الملك واشتراطه

ولو أبي الموقوف عليه وهم السكان
عن الزمارة (أو يجزى المأكل) بان
اجرها وعمرها (باجرة) فاذا عمرت
رذه الى من له السكنى (وصرف)
المأكل (نقضه الى عمارته ان احتج)
الى النقض (والا) أى وان لم تنجح
العمارة اليه (حفظه لاحتاج) فيصرفه
فيها والنقض بالضم وبالسكر البناء
المنصوص (ولا يفسد الخ) أى النقض
(بين) في الوقف وان جعل الواقف
غلة الوقف لنفسه (في حياته صح
عند أبي يوسف ومشايع بل وعليه
الفتوى ولا يجوز على قياس قول
محمد وبه قال الثاني

الغلة أو بعضها يمنع ذلك فكان باطلا كالصدقة المنفذة ولا ييوسف ما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من وقفه ولا يحمل ذلك إلا بالشرط فدل ذلك على جوازه وعلى هذا الخلاف إذا شرط الكل أو شيئا منه لمديره أو أمهات أولاده عني تبع المارجه في المسدابة والمجتمعي والذي في عامة الكتب ترجيح صحة اشتراط الغلة أو بعضها لمديره أو أمهات أولاده اتفاقا شيخنا شاهين وكذا الوجه جعل الغلة لأمه أو هبته فانه يجوز عند أبي يوسف وعليه الفتوى ذكره في الاسعاف (قوله والخلاف فيما إذا شرط البعض المخرج) لا فرق بين كونه مينا كالنصف والرابع أو لا كقوله على أن تقضي منه ديوني وما فضل بعد ذلك ليكون للفقراء نهر ثم أعلم أن من فروج اشتراط الغلة أو بعضها لغيره كمديره وأمته أو أولاده ما إذا اشترط ذلك زوجته مادامت عزيزا فترت وحت بطل حقها ولا يعود وان طلقت إلا أن ينص على العود أخذ المسمى في الدرر عن الخزائنة وقف على بني فلان من تعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلانئله إلا أن شرط أنه لو عاد فله فيلحفظ وفيه عن الوهبانية قصي بدخول ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة الآتي لا الماضي لومستملكة اه بخلاف ما إذا شرط الواقف أن من مات من الموقوف عليهم انتقل نصيبه إلى ولده أو ولد ولده فمات عتيق عن بنته فجحدت الناطرة وهي بنت الواقف نسبها واستمرت تستغل نصيب البنت لنفسها ثم إن المستحقة أثبتت نسبها باليمين الشرعية فانها تستحق الماضي أيضا وتلزم به الناطرة كالمستقبل سواء كانت غلة الماضي قائمة في يد الناطرة أو مستملكة لان المستحقة استحقاقها ثابت بشرط الواقف من حين مات أصلها وما هنا ولد البنت قبل أن يقضى له بالاستحقاق غير مستحق في الوقف على ولد الواقف على ما هو المأقبي به المخرج ما نقله شيخنا عن الفتاوى الخيرية وأعلم أن الخلاف في دخول ولد البنت محلها ما إذا كان الولد أو الأولاد مضافا إلى ضمير الواقف كما إذا وقف على ولده أو أولاده إذا فرق فيه بين المفرد والجمع أما إذا وجدت الإضافة إلى ضمير الأولاد كقوله ثم على أولادهم ونحوه فلا خلاف في دخول أولاد البنات حينئذ وإن رمت إيضاح ذلك فعليك بالفتاوى الخيرية وما يناسب ذكره في هذا المقام سؤال رفع العلامة المحموى وأجاب عنه وهو أن رجلا أنشأ وقفا على ابنته خديجة ووجه معتوقه حسن وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ذكر أو أنانا بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم لا ولده أو أولاد أو ولد المخرج ولم يشترط الواقف المذكور بعد خديجة لأولادها ولذا رتبها شيئا فمات الواقف ولم يحدث له أولاد فهل إذا ماتت خديجة وخلفت بنتا تدخل في الوقف أولا لعدم الشرط في ذلك ولكونها بنت أحد عتقاء الواقف ألا تدخل في الوقف إلا بعد موت أبيها حكم شرط الواقف فأجاب بما نصه لا تدخل بنت خديجة في قوله ثم من بعد كل منهم لا ولده لان ضمير منهم عائدا على الأولاد الذين سيحدثهم الله للواقف ولما أراد دخولها لقال ثم من بعد كل منهم أي من بعد خديجة ومن سيحدثه الله من الأولاد كما هو القاعدة فيما إذا وقع ضمير بعد مفرد وجع فانه يؤتى بضمير التثنية كما في قوله تعالى أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففلقناهما وبوينا ذلك أن للواقفين غرضا مخصصا في عدم دخول أولاد البنات في أوقافهم لانهم لا ينسبون اليهم وإنما ينسبون إلى آبائهم ونسبة أولاد فاطمة رضي الله عنها إلى النبي صلى الله عليه وسلم خصوصية لها ومن ثم كان أولاد البنات لا يدخلون في الوقف على الأولاد أو أولاد الأولاد ولو ذكر عشر بطون في ظاهر الرواية وحينئذ فالوقف بعد خديجة ينتقل إلى العتقاء دون بنتها لكن حيث كان أبو البنت من العتقاء تدخل في أولاد العتقاء بعد موت أبيها انتهى وتعبه شيخنا بانه يلزم على ما ذكره الالة ما لخديجة إذا لا يشملها حينئذ قوله بالسوية بينهم ينتفعون به ما شاؤا مع أن هذا نص في مساواتهم في الاستحقاق وفي عموم مشيئة الانتفاع فيكون الضمير في قوله ثم من بعد كل منهم عائدا عليها أيضا على ما هو المعروف وغلب المذكور على المؤنث وقصر رجوع ضمير منهم على الجمع دون المفرد الذي معه ضمير معروف عند النخبة والفقهاء إذ في المخصاف نظره مع كون ضمير الجمع عائدا على المفرد والجمع ذكره في باب الرجل يجعل أرضه موقوفة على ولده وولد ولده وفي باب الرجل يقف الأرض على نفسه ومن بعده على المساكين حيث قال في أثناء كلامه أو قال على نفسي ومن بعدى على

والخلاف فيما إذا شرط البعض لنفسه في حياته وبعد موته للفقراء وفيما إذا شرط الكل لنفسه في حياته وبعد موته للفقراء سواء

فلان وولده وولدولده ونسله ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فهي موقوفة على الفقراء فقدا في ضمير الجمع
 بعد مفرد وجمع دون ضمير التثنية واستدل له بالاية على عدم دخول بنت خديجة بعدم موتها غير
 ناهض لان تثنية الضمير لكون المراد جماعة السماوات وجماعة الارض قال في الكشف وانما قيل
 كانت رتقادون كن لان المراد جماعة السماوات وجماعة الارض وتبعه البيضاوي وقال ابو السعود أي
 جماعة السماوات والارضين ~~ص~~ كما في قوله تعالى ان الله يملك السماوات والارض ان تزولا فاما دوان
 الاصل في هذا جمع الضمير وان العدول منه الى التثنية لارادة الجمع من كل منهما لان ضمير الجمع يعود على
 جميع الافراد المتقدمة وعوده الى البعض دون البعض انما يكون بقريته وهو خلاف الاصل والتايد الذي
 ذكره ساقط ووجهه ان عدم دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد واولاد الاولاد في ظاهر الرواية
 فيها اذا كانت اولاد الاولاد مضافة الى الوقف نفسه اما اذا كانت مضافة الى الاولاد ومنه المحادثة حيث
 قال ثم من بعد كل منهم لا ولده أي لا ولاد كل من خديجة ولا ولاد كل من سيده الله له من الاولاد
 فقد دخل فيه اولاد البنات فصا من غير خلاف فلا يصح التعويل على الغرض مع وجود النص على
 خلافه الخ (تقمة) شرط ان ينفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف فلما جاءت الغلة باعها
 وقبض الثمن ثم مات قبل ان ينفق ذلك يكون لورثته نهر عن الخصاص وقد استفيد من كلام الخصاص
 ان المراد بغلة الوقف ما هو الاعم بدليل ذكر البيع وقبض الثمن لا ما يتوهم من خصوص النقصين فان
 قلت ما الفرق بين الحشم والعيال قلت نقل في التارخانية عن هلال انه بمنزلة العيال وقيل ان الحشم
 اعم يقال للسلطان حشم كثير الا ان مؤلف الكتاب وضع المسئلة في اوساط الناس فلهذا سوى بين العيال
 والحشم انتهى فعطف العيال على الحشم في كلام الخصاص على الاول عطف تفسير وعلى الثاني من عطف
 الخاص على العام والعيال كما في الاسعاف كل من كان في نفقته وان لم يكن ذارحم محرم (قوله أوجعل
 الولاية اليه) واذا لم يشترطها كان له الولاية أيضا عند أبي يوسف وهو ظاهر المذهب خلافا لما ذهبنا على
 اشتراط التسليم نهر بقي ان يقال لو شرط لنفسه الادخال والاخراج هل يسقط بالاسقاط صريح في البهر بانه
 يسقط ورأيت بخط شيخنا ما نصه مال في الاشياء ورسالة ما يبطل من الحقوق بالاسقاط الى عدم سقوط
 حقه من شرط الادخال والاخراج (قوله صحح الوقف والشرط عند أبي يوسف الخ) مقتضاه عدم الصحة
 عند محمد وبه صرح الشيخ قاسم في بعض رسائله بقوله لان المنقول ان اشتراطه يفسد الوقف عند محمد كما
 في الذخيرة وذكر ان دعوى الزيلعي الاجماع على صحة الوقف مع اشتراطه الولاية لنفسه لا يصح وقول
 الزيلعي لا يقال وكيف يكون هذا قول محمد مع ان التسليم شرط عنده لانا نقول هذا لا ينافي لانه يمكن
 ان يسلم اليه عنده اذا شرط الولاية لنفسه لان شرطه براعي تعقبه الشيخ قاسم بأنه بعدما سلمه
 ليس له ولاية عزله وبما ذكره شيخ الاسلام من ان شرط الواقف كنص الشارع في الدلالة والفهم
 لا في وجوب العمل به خلافا لما يظهر من قوله ان شرطه براعي لاقتضائه وجوب العمل به كالنصوص
 ثم رأيت في القهستاني ما يحصله ان محمد لا يشترط التسليم مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يشترط الواقف
 الولاية لنفسه وعزاه لانه ومنه يعلم ان ما ذكره الزيلعي من صحة الوقف مع اشتراطه الولاية لنفسه بالاجماع
 صحيح وما ذكره الشيخ قاسم ساقط وحيفئذ فلا حاجة لما تكلفه الزيلعي من قوله لا يقال الخ وظاهر أيضا عدم
 تسليم ما سبق عن الذخيرة من ان اشتراط الواقف الولاية لنفسه يفسد الوقف عند محمد لانه يقتضي على
 ما توهمه من ان اشتراط التسليم عند محمد على اطلاقه فان قلت مقتضى قوله لان المنقول الخ أي عن محمد
 قلت يحتمل ان يكون معناه أي المنقول عن المشايخ بناء على ما فهموه من كون التسليم شرطاً عند محمد
 مطلقا وعلى التسليم فنقول يتدفع التنافي بالحمل على اختلاف الروايتين عنه فلا يكون ما في الذخيرة منافيا
 لما ذكره القهستاني في حصول التوفيق بما ذكرناه بان يقال ما ذكره القهستاني بالنسبة لاحدى الروايتين
 عن محمد وما ذكره في الذخيرة بالنسبة للرواية الاخرى عنه ثم اعلم انه ليس كل شرط يتبع لانهم استندوا

(أو) جعل (الولاية اليه صحح) الوقف
 والشرط عند أبي يوسف وهو ظاهر
 المذهب

من قولهم شرط الواقف يجب اتباعه مسائل كافي الاشياء الاولى ما سألني في المتن من ان الخائن ينزع
وان شرط الواقف ان لا ينزع الوقف من يده الثانية لو شرط ان لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس
لا يرغبون في استجاره سنة او كان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضي المخالفه دون الناظر الثالثة شرط
ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل
يوم لم يراع شرطه فللقائم التصديق على سائل غير ذلك المسجد وأخرج المصنف داود على من لا يسأل الخامسة
شرط للمحققين خبزاً أو ثياباً كل يوم فللقائم دفع القيمة من النقد السادسة تجاوز الزيادة من القاضي
على معلوم الامام ان كان لا يكفيه وكان عالماً تقياً السابعة شرط عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال
اذا كان أصح وقوله فللقاضي بشير الى ان غير القاضي لا يملكه وكذا بدون الشرط لا يملكه الا القاضي
كافي التنوير وقوله اذا كان أصح بشير الى عدم اشتراط خروج الوقف عن الانتفاع وهو قول أبي يوسف
والعمل عليه خلافاً للمحمد كما قدمناه واذا وجد الاستبدال صار البديل كالاول في شروطه ثم رأيت بخط المجدد
نقلاً عن خط الشوبري معزياً بالذخيرة ما نصه سئل المحلواني عن الوقف اذا تعطل وتعدراستعماله هل
للمتولي بيعه ليشترى غيره قال نعم قيل فان لم يتعمل ولكن يؤخذ بفقته ما هو خير منه قال لا ومن المشايخ
من لم يجوز بيعه تعطل اولم يتعمل وهكذا فتوى شمس الائمة المرحوم ابي ان يقال ما سبق عن
الاشياء من انه اذا شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل مبني على قول أبي حنيفة رضي الله عنه من كراهة
القرأة على القبور فلهذا بطل التعيين والتعجيل والاختار لافتنى قول محمد في لزوم التعيين الخ مافي حاشية
الاشياء معزياً بالبحر وغيره وفي الدرر من كتاب الوصايا قيل باب الوصية بالخدمة والسكنى ذكر ما نصه وحرر
في تنوير البصائر انه يتعين المالك الذي عينه الواقف لقرأة القرآن وللتدريس فلو لم يباشرفيه لا يستحق
المشروط له وفي شرح المنظومة بالمباشرة في غير المكان الذي عينه الواقف يفوت غرضه من احياء
تلك البقعة الخ (نقطة) تقرير الباشا في الوظائف مع وجود القاضي يجوز بخلاف القضاء جوى عن
الغزى ولا فرق في صحة التقدير بين المنجز والمعلق صكه قوله ان شغرت وظيفة فلان قررتك فيها
واذا فرغ شخص لشخص آخر عن وظيفته لا يثبت الحق لا فروغ له الا اذا قرره القاضي حتى قالوا يجوز
للقاضي تقرير غير المفروغ له وما ذكره الشيخ قاسم مما يقتضى خلاف ذلك مردود (قوله وينزع لو خائناً)
أى يجب على القاضي نزعها اذا كان غير مأمون على الوقف نهر فقول الشارح فللقاضي ان يخرج من يده
ليس على ما ينبغي وكان الظاهر ان يقول فعلى القاضي الان يقال ان اللام بمعنى على كافي قوله تعالى
وان أسأتم فلها وكذا ينزع لو عجز عن القيام بأمر الوقف أو ظهر به فسق كشرب الخمر أو كان يصرف مال نفسه
في الكيمياء أو من الخيانة يبيع للوقف بلا مسوغ وظاهر الذخيرة انه لا بد من هدم المشتري البناء حيث قال
فان باع بعض الوقف لترميم الباقي فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء ينبغي للقاضي عزله لانه صار
خائناً والظاهر الاطلاق لما في القنية باع شيئاً منه أو رهنه فهو خيانة كذا في النهر قلت لا مخالفة بينهما
لان ما ذكره في الذخيرة صريح فيما اذا بيع البعض لترميم الباقي وتقدم انه جائز عند البعض وان كان خلاف
الراجح فكان هدم المشتري شرطاً وأما ما في القنية فانه ظاهر فيما اذا كان البيع لاهذا الغرض فلهذا
استحق العزل قبل هدم المشتري ومن الخيانة امتناعه عن العمارة كما في النهر عن الخصاص وعبارة الخصاص
فان ترك عمارة وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره بحره القاضي على عمارته فان فعل والاخرجه من يده
ومثله في الاسعاف ففي عبارة النهر قصور وقد يقال ان كلامه يتضمن ذلك لان الامتناع عن العمارة
يستدعي سابقة الامر به ان يقال مقتضى التقييد بالخائن ان غير الخائن لا يعزل ولو عزله بلا خيانة
لا يصير الثاني متولياً سواء كان النظر مشروطاً أو كان منصوباً للقاضي وما في الاشياء من انه يبيع عزله
بلا خيانة اذا كان منصوباً للقاضي وعزاه في البحر الى القنية نعتبه المرحوم الشيخ شاهين بأنه مخالف
لنصوص عليه في الفصل الاخير من جامع الفصولين ونصه اذا كان للوقف متول من جهة الواقف أو من

(وينزع لو خائناً) أى لو شرط الواقف
الولاية لنفسه وكان متعبداً بغيره مأمون
على الوقف فللقاضي ان يخرج من يده
يده (كالموصى) اذا كان خائناً

جهة غيره من القضاة لا يملك القاضي نصب متول آخر بلا سبب موجب لذلك وهو ظهور رعاية الأول
اوتى آخر انتهى ثم قال بعد نقله فليكن ما في جامع الفصولين مقدما على ما في القنية انتهى وكذا الشيخ
خير الدين اطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان عزله مولانا السلطان فعملا لاقه ما لو كان منصوب
القاضي (نقطة) الاستحقاق المشروط كالارث لا يسقط بالاسقاط كما في حاشية الاشياء لا السيد المحوى
معزى بالى فتاوى قاضيهان قائلا وهذا مما يجب القطع به خلافا لما في الاشياء من انه يصح مدة حياة
المسقط ولهذا قال في التنوير من فصل اقرت الحرة المكفلة المخرقة المشروط له الربع انه يستحقه فلان
دونه صح ولو جعله لغيره لا يصح وكذا المشروط له النظر على هذا انتهى وذكر قاضيهان من كتاب الشهادات
ان الحق في الوقف يخالف حق الشفعة فاذا قال اطلت شفعى بطلت ولو قال المستحق في الوقف اطلت
حقى كان له ان يطلب وبأخذ بعد ذلك انتهى ملخصا وهذا باطلا لا شامل للاستحقاق الغير المشروط بان
آل اليه الاستحقاق في الوقف بالتقرير من له ولاية ذلك كالقاضي والناظر المشروط له التقرير فان قلت
فعلى هذا لا فرق في الاستحقاق بين المشروط وغيره قلت الفرق بينهما ثابت من حيث ان الاستحقاق
المشروط لا يسقط بالاسقاط مطلقا ولو بين يدي القاضي لشخص معين بخلاف الغير المشروط اذا أسقطه
بين يدي القاضي فانه يسقط وللقاضي تقرير غير المفروغ له ولا فروغ له الرجوع على الفارغ بالعوض
وان قرره القاضي لعدم صحة الاعتياض عن الوظائف ونحوها وعلى القول باعتبار العرف الخاص
لا يرجع وبه افتى بعضهم (تكيل) اذا عزل الناظر اوجبت ان عزل وصيه لتصرفهم بانه يشترط له وام
الوكالة ما يشترط لابتدائها كما في وكالة البحر (تنبيه) سئل عن ولاية التصرف في الوقف هل هي لناظره
الاصلى استقلا لادون المحسبي فأجبت بما في الدر عن النهر نقلا عن ائمة اخيه انه ان ضم اليه الخيانة
لم يستقل والا فله ذلك قال وهو حسن انتهى وذكر في البحر ان ولاية القاضي ناظر حصة يجوز ان يطلب
الاصلى ذلك او شكك ارباب الوظائف من امانته انتهى بمعناه (قوله وان شرط ان لا ينزع) لانه شرط مخالف
لمحكم الشرع فيبطل (نقطة) لا يجعل الناظر من الاجانب الا اذا لم يوجد من بيت الواقف من يصلح
لذلك نهى عنى لا يجعل للقاضي جعل القيم من الاجانب مع وجود من يصلح من بيت الواقف فان جعل
صحيح مع الاثم لتصرف علمائنا بان ولاية النصب الى القاضي اذا مات المتولى ولم يوص الى احد كذا ذكره
شيخنا وهذا ان لم يكن الواقف حيا فان كان فولاية النصب اليه للقاضي وكذا وصى واقف اولى من
القاضي أيضا كما في العمادية ونصها ذكر في الصغيرى اذا مات المتولى والواقف حي فالراى في نصب قيم آخر
الى الواقف لا الى القاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه اولى من القاضي فان لم يكن اوصى الى احد
فالراى في ذلك للقاضي كذا بخط شيخنا ايضا ولو جعل الناظر لا ارشدا فالارشاد فاستوى رجلان
في الارشادية هل يستحقان النظر ويكون ما عينه الواقف من المعلوم بينهما نقل الغزى صاحب
التنوير في معين المفتى عن ابي السعود مفتى الروم انهما يستحقانه معا ويشتركان في معلومه فان
صبغة الانضال تنظم الواحد والمتعدد وتعبه شيخنا بأن ما ذكر من الاشتراك ظاهر فيما اذا استويا سنا
فلو كان احدهما اكبر سنا فانه يرجع على الآخر كما في انفع الوسائل عن الخصاص ومثله في النهر عن
الاسعاف اهوهل اذا استويا في الرشد والسن وكان احدهما ذكرا يرجع بالذكورة أو يشتركان لم اره بقى
ما لو استحق الناظر بالشرط واراد اقامة غيره مقامه في حياته وصحته ان كان التفويض له بالشرط صحا صح
ولا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل والا فان فوض في صحته لا يصح وان في مرض
موته صح وينبغى أن يكون له العزل والتفويض الى غيره كالايضا قال في الاشياء وسئل عن ناظر معين
بالشرط ثم من بعده للحاكم فهل اذا فوض الناظر لغيره ثم مات ينتقل للمساكم فاجبت ان فوض في صحته فتم
وان في مرض موته لا مادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه تنوير وشرحه (تنبيه) يقبل قول المتولى فيما
يدعيه من الصرف بلا يمين كالوصى ذكره في الاشياء من كتاب القضاء معزيا للقنية ويخالفه ما في الاسعاف

(وان شرط) الواقف (ان لا ينزع)
الوقف من يده

من باب اجارة الوقف حيث جعل الميمن عليه قال المحوى وما ذكره المصنف هنا مخالف لما ذكره في البحر
 * (فصل) في بيان احكام المسجد والمخار والمقبرة ونحوها معني وأراد بنحوها ما سأتى من السقاية
 والرباط وجعل شئ من الطريق مسجدا وعكسه (قوله مخالف الخ) بيان المخالفة على مذهب الامام
 ان الوقف لا يخرج عن ملكه الا اذا حكم به حاكم لانه يجوز عنده كالعارية بخلاف المسجد حيث لا يشترط
 له الحكم وعلى مذهب أبي يوسف انه يقول ان الشيوع لا يمنع من صحة الوقف مطلقا بخلافه في المسجد
 والمقبرة وعلى مذهب محمد انه يقول لا يتم الوقف بدون التسليم بخلاف المسجد حيث لا يتوقف تمامه على
 وجود التسليم واعلم ان المراد من كون الوقف يجوز كالعارية أى انه منزل منزلة العارية لانه
 عارية حقيقة اما اذا لم يسلمه الى غيره فظاهر وكذا اذا سلمه لان ذلك الغير لم يكن هو المستوفى للنفعة ذكره
 الكمال (قوله لاحكام ما سبق عليه) فيه ان سبق متعدي بنفسه محوى (قوله واشترط المحكم الخ)
 ومن جوازه في المشاع عند أبي يوسف فصار المسجد مخالفا للوقف عند الكل كما في الزيلعي وبه يظهر ما في
 عبارة الشارح من القصور محوى فلا يتم وقف المسجد مع الشيوع مطلقا فيما يحتمل القيمة وما لا يحتمل
 كالمقبرة بالاجماع (قوله من بني مسجد) أى مثال مسجد ولا يصح ان يقال انه مجاز باعتبار الاول كما في
 قوله تعالى أعصر خر الان شرط مجاز الاول أن يكون الفعل مفضيا كما في الآية فان العصر يفضى الى
 الخمرية والبناء لا يفضى الى المسجدية فكان على حذف مضاف وكان الاولى ان يقال من جعل أرضه
 مسجد يشتمل الساحة الخالية من البناء فان الحكم كذلك (قوله لله تعالى) باعتبار الغالب اذا الغالب
 في المسجد ان لا يبنى الله اوانه ذكر ذلك اتباعا للحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام من بنى لله مسجدا
 ولو كفضى قطعة بنى الله له بيتا في الجنة وخص القطعة بالذكر لانها لا تقضى حاجتها مكانها اشارة الى أن
 المسجد بصران عن التقدير ولو بطاهر والخص البحث عن الشئ وقد خص عنه من باب قطع وتخص
 واقتصر بمعنى والا فخص بوزن العصفور مجتم القطعة لانها تفضى وكذا ذلك المخصص بوزن المذهب
 يقال ليس له مخصص قطعة شيخنا عن المختار (تمة) اختلف في مصلى الجنائزة والعبد هل يكون له حكم
 المسجد قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث (فرع) مسجد بابه على مذهب الزيلعي بحيث انه ينشق
 على الناس الدخول زمن المطر فلتيم أن يتخذ ظلة على بابه من غلة الوقف اذا لم يكن في ذلك ضرر
 لاهل الطريق شيخنا عن منية المفتي (فرع آخر) انهدم المسجد كله واحتيج لبنائه ووجد من الغلة ما يكفي
 لبنائه والمحال ان الواقف ذكر المرممة كان قال على مرممة هذا المسجد قال الخصاف لا يبنى لان المرممة مثل
 تطمين سطحه وتأزير جيطانه واجذاع تدخل في سقفه وما يشبه هذا فهي غير البناء قال شيخنا والقنوي
 على انه يجوز البناء بتلك الغلة قاله قاضيان في فتاواه بعد حكاية كلام الخصاف (قوله بان يقول
 للناس صلوا فيه جماعة ابدأ) مقتضاه ان الاذن بالصلاة مطلقا لا يكفي واليه مال الكمال بن الهمام
 وليس كذلك فلوابقى المتن على اطلاقه لكان أولى راجع النهر (قوله فاذا صلى فيه واحد) من الناس
 عني فخرج به المجمع ومطلق الواحد ينتظم المميز والانثى واختلف في صلاة الواقف وحده والاصح انه لا يبنى
 اذ لا يكون قابضا من نفسه وما جرى عليه المصنف من الاكتفاء بواحد هو ظاهر الرواية من الامام ومحمد
 واذا عرفت ان الصلاة فيه اقيمت مقام التسليم علمت انه بالتسليم الى المتولى يكون مسجد او نهها وهذا هو
 الاصح كما في الشارح وغيره وكذا لو سلمه الى القاضي أو نائبه كما في الاسعاف وقبل لا واختاره السرخسي نهر
 (قوله زال ملكه) لو قال وبصلى فيه واحد عطف على يفرزه وحذف قوله زال ملكه لكان أولى كما في
 النهر ووجه الاولوية الاستغناء عنه بقوله قبله لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه (قوله تشترط الصلاة
 بجماعة) وهو الصحيح اطلق في الجماعة فمع ما لوام واحد من الناس جنبا أو الجنى أم الانسى قال في الاشباه
 والنظائر في احكام الجمان ومنها انه تقاد الجماعة بالجنن ذكره الاسموطى عن صاحب كام المرجان من اصحابنا
 مستدل بالحديث احمد عن ابن مسعود في قصة الجن وفيه فلما قام عليه السلام يصلى ادركه شخصان منهم
 أى من الجن فقالا يا رسول الله اننا نحب أن تؤمننا في صلاتنا قال فصعقهما خلفه وصلى ونظير ذلك ما ذكره

* (فصل) لما كانت احكام هذا
 الفصل مخالفة لاحكام ما سبق عليه
 في الشروط من اشتراط التسليم الى
 المتولى عند مسجد واشترط المحكم
 للخروج من ملكه عند أبي حنيفة
 ذكرها بفصل على حدة فقال (من بنى
 مسجد لله تعالى لم يزل ملكه عنه
 حتى يفرزه) أى يميزه (عن ملكه
 بطريقه) بان يجعل له طريقا عاما
 الى المسلمين (و) حتى (بأذن بالصلاة
 فيه) بان يقول للناس صلوا فيه
 ابدأ حتى لو قال صلوا فيه
 جماعة ابدأ حتى لو قال صلوا فيه
 يوما أو شهرا أو نحوه فصلا لا يزل
 ملكه كذا في الواقعات (فاذا صلى فيه
 واحد زال ملكه) وقال ابو يوسف
 واحد زال ملكه بقوله جعلته مسجدا وفي
 رواية عن أبي حنيفة ومحمد تشترط
 الصلاة بجماعة وهو الصحيح كذا في
 السكا في ويشترط مع ذلك ان تكون
 الصلاة بأذان واقامة

السبكي ان الجماعة تحصل بالملائكة وفرع عليه لوصلي في فضاء باذان واقامة منفردا ثم حلف انه صلى
بالجماعة لم يحنث ومنها صفة الصلاة خلف الجنى ذكره في اكامل المرجان ومنها ان ذبيحته لا تؤكل لنبيه عليه
الصلاة والسلام عن ذبايح الجنى كافي الملتقط شيخنا عن الشيخ زين ووجه عدم الحنث ما ورد من قوله عليه
الصلاة والسلام من صلى على هيئة الجماعة صلى بصلاته صفوف من الملائكة (قوله جهر الاسرا) ليشتبه
الاذان بالصلاة (قوله أو بهما سرا) ليس في كلام صاحب النهاية جوى (قوله صار مسجدا بالاتفاق)
لان اداء الصلاة على هذا الوجه كالجماعة الا ترى ان المؤذن لو صلى في المسجد على هذه الهيئة ليس لمن يجي
بعده ان يصلى بالجماعة في ذلك المسجد زيلعي (قوله وهو بيت يتخذ الخ) بيان لمعنى السرداب لا المعرب
عنه حموى (قوله بالسكون) أى يسكون السين حموى عن الكاكي (قوله له بيعه الخ) اما اذا كان
العلوم مسجد افلان ارض العلوم ملك لصاحب السفلى واما اذا كان السفلى مسجد افلان لصاحب العلوقا
في السفلى حتى كان له ان يمنعه من ان يحدث بناء وما يوهنه بغير اذنه اتفاقا فلم يكن خالصا لله تعالى وشأن
المسجد ان يكون خالصا لله تعالى وان المساجد مملوكة ومعلوم ان كل الاشياء له فائدة الاضافة اختصاصه
به سبحانه وتعالى وهو باق على حق كل من سواء ومن ثم قلنا لو كان السرداب أو العلوقا لمصالح المسجد جاز
اذ لا ملك فيه لاحد كذا في الفتح وبه عرف ان الواقف لو بنى بيتا لالامام فوق المسجد لا يضر لانه من
المصالح حيث كان قبل تمام المسجدية واما اذا اتخذ وسط داره مسجد افلان ملكه محيط بمجوانبه فمكان له
حق المنع ولانه ابقى الطريق لنفسه وهذا يقتضى انه لو شرط الطريق فيه كان مسجدا وبه صرح الزيلعي
وغيره وعن أبي يوسف ومحمد انه اذا اتخذ وسط داره مسجد اصرار مسجد وان لم يعزل بابا الى الطريق لانه
لما رضى بكونه مسجدا ولا مسجد الا بالطريق يدخل كما يدخل في الاجارة من غير ذكر باعتبار انه لا يمكنه
الانتفاع الا بالطريق زيلعي والذي في الشريعة ليلية عن ابن الهمام على ما وجدته بخط شيخنا جعل ذلك
رواية عن أبي حنيفة ومحمد بنى ما اتخذ المسجد وسط الخان قال في فتاوى قاضيان من كتاب الشفعة
رجل له خان فيه مسجد افرزه صاحب الخان واذن الناس بالتأذين والصلاة بالجماعة ففعلوا حتى صار
مسجدا ثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار دربا ثم بيع منها حجرة قال محمد الشفعة لهم
لاشترائهم في طريق الخان وقد كان الطريق مملوكا انتهى قال في الشريعة ليلية فهذا يقتضى صحة المسجد
داخل الخان الخ وقل قاضيان وقد كان الطريق مملوكا قال شيخنا أى ملك استطرق لا ملك رقبة لان
رقبة الطريق تبعت المسجد في الوقفية انتهى (قوله وعلى ظهره مسكن) أى ملك اذ لو كان وقف على
مصالح المسجد جاز بالاتفاق (قوله فهو مسجد) لان الاسفل اصل وهو يتأبد ولم يجز عكسه زيلعي
(قوله وعن محمد على عكس هذا) لان المسجد معظم ولا تعظيم اذا كان فوقه مسكن بخلاف العكس
(قوله وعن أبي يوسف انه جوز في الوجهين) حين قدم بغداد ورأى ضيق الاماكن وروى عن محمد مثله
حين قدم اري زيلعي (قوله ومن بنى سقاية الخ) ولا فرق في الانتفاع في هذه الاشياء بين الغنى والفقر
بخلاف الغلة حيث يختص بها الفقراء لان الغنى لا يستحب هذه الاشياء عادة فكان محتاجا اليها كالفقير
اما الغنى فهو مستغن بماله عنها لانها صدقة وعلى هذا وقف الغلة على المحتاج أو الغزاة أو طلبة العلم
اختص بها الفقراء نهر (قوله او مقبرة) بفتح الباء وضمها (فسرود) وقف دابة على رباط فخر
الرباط واستغنى الناس عنه فانها تربط في اقرب الرباطات اليه رجل حفر نفسه في مقبرة هل يكون لغيره
ان يقبر فيه ميتة قالوا ان كان في المقبرة سعة فالمسحب ان لا يوحش الذي حفره وان لم يكن في المكان
سعة كان لغيره ان يدفن ميتة ويضمن قيمة حفره وهو كرجل بسط المصلى في المسجد أو نزل في الرباط
فشاء آخر فان كان في المكان سعة لا يوحش الاوّل * مقبرة كانت للمشركين أرادوا ان يجعلوها
مقبرة للمسلمين قال أبو القاسم لا بأس ان اندرست آثارهم فان موضع مسجد عليه الصلاة والسلام كان
مقبرة للمشركين فنبتت وأعيدت مسجدا * أرادوا الخراج الميت بعد دفنه قال أبو جعفر لا يباح الابعثر

جهر الاسرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان
واقامة أو بها سرا لا جهر الا بصير
مسجدا عندهما وان جعل للمسجد مؤذنا
واما ما هو رجل واحد فاذن واقام
وصلى وحده صار مسجدا بالاتفاق
كذا في النهاية (ومن جعل مسجدا
سردابا وهو بيت يتخذ تحت الارض
لتسبيد ولو كان السرداب لمصالح
المسجد كمنى مسجد بيت جليل بابا الى
جاز (أوفقه بيت وجعل بابا الى
الطريق) الا عظم (وهو زله) عن ملكه
(أو اتخذ وسط داره) بالسكون
(مسجدا واذن للناس بالدخول فيه
له بيعه وبورث عنه) ان مات في الصور
كلها وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
قال اذا جعل السفلى مسجدا وعلى
ظهره مسكن فهو مسجد ومن جوز
عكس هذا وعن أبي يوسف انه جوز
في الوجهين (ومن بنى سقاية أو خان)
هو الموضع الذي يسكنه ابناء السبيل
(أو رباطا أو مقبرة لم يزل ملكه عنه

كان تكون الارض مغسوبة شيخنا عن الفتاوى الخانية (قوله حتى يحكم به حاكم) أو يضيفه الى ما بعد الموت فيلزم بعده وله الرجوع قبله نهر (قوله اذا استقى الناس الخ) والواحد يكفي ولو سلم الى المتولى مع التسليم قال في الاسعاف هذا في الخان والسقاية الذي ينزل فيه ويشرب كل يوم اما الخان الذي ينزل فيه الحجاج أو الغزاة كل سنة والسقاية التي تحتاج الى صب الماء فيها فلا بد فيها من التسليم الى المتولى لاحتياجهما الى من يقوم بمصالحهما نهر (قوله وان جعل شئ من الطريق مسجدا) ظاهر كلام المصنف ان المتخذ من الطريق اذا جعل مسجدا يأخذ حكم المسجد وهو خلاف ما صرح به في جامع الفصولين كافي الشرب ليلية ونصها المسجد الذي يتخذ من الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق الخ ثم اعلم ان كلام المصنف صريح في ان المتخذ من الطريق بعضها لا كلها يقتضاه عدم جواز اتخاذ كل الطريق مسجدا وبطلان حق العامة ولهذا استشكل الشرب ليلية قوله في الدرر وجاز جعل الطريق مسجدا وأوله بأن يراد بعض الطريق لا كله وأقول من تأمل عبارة الدرر وجددها غير قابلة للتأويل ونصها جاز جعل شئ من الطريق مسجدا وهكسه وجاز أيضا جعل الطريق مسجدا لا عكسه الخ وأجاب شيخنا بأنه يجوز ان يكون لمقصود طريقان واحتاجت العامة للمسجد فانه يجوز جعل جميع واحد منهما مسجدا وليس فيه ابطال حقهم بالكلية ثم قال رأيت موافقته للشيخ عبدالحى انتهى بلفظه (تمة) ضاق المسجد على الناس وبجنبه أرض لرجل تؤخذ بالقيمة كرهاله لما ضاق المسجد المحرام أخذ الهبة أرضين بكره وزادوا في المسجد بيلي وهذا من الاكره الجائز فلا يقال كيف صدر الاكره من الصحابة ولو كانت ارض رفقها على المسجد فأرادوا ادخال شئ منها في المسجد جاز بأمر القاضي ولو أراد القيم ان يبنى حوانيت في حريم المسجد وفنائه لم يجوز ولو أذن السلطان لغوم ان يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حوانيت موقوفة على المسجد ان فخت صلحا لا يتخذ أمر السلطان لانها تبقى على ملك ملاكها وان فخت عنوة ينفذ لانها تصير ملكا لاغاغين شيخنا عن الخانية (فسرع) لا يحمل لاحدهم المسجد ليلينه أحكم منه الا ان يخاف الهدم شيخنا عن عمدة المفتي وظاهر ما في الدرر البرازية ان الباني اذا كان من اهل الهلة أم ذلك وان لم ينفذ منه فيعمل ما في العمدة على ما اذا لم يكن الباني من اهل الهلة (فسرع آخر) خرب ما حول المسجد واستغنى عنه يبقى مسجد عند أبي يوسف وعند محمد يعود الى ملك الباني او ورثته بهدموته لانه عينه لجهة وقد انقطعت كالمكفن وعلى هذا حصر المسجد وحشيشه اذا استغنى عنهما يرجع الى مال الملك عند محمد وعند أبي يوسف ينقل الى مسجد آخر بيلي وينبغي ان يراد بالمسجد الاخر اقرب المساجد اليه فيوافق ما في التنوير واعلم ان المفتي به قول أبي يوسف وما تغير الوقف اذا كان التغيير يزيد في الربح فلناظر فعله ذكره ابن الشحنة عن أهل المذهب بخلاف ما اذا أراد المتولى شراء ضيعة من مال الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الاول حيث لا يجوز بالانفاق ولو فعله الناظر يضمن شيخنا عن معين الحكام واعلم انه يتفرع على ما هو المفتي به من بقاء المسجدية الى يوم القيامة وعدم عوده الى ملك الواقف خلافا لما ذكره في حاشية الاشباه للسيد المحمدي معز البعض الفضلاء وهو الخاتوني ان المسجد اذا خرب ولم يمكن اقامة الشعائر به يستحق ارباب الشعائر والوظائف معلومهم المقرر لهم اذ لا تعطيل من جهتهم على قول أبي يوسف الخ وقوله اذ لا تعطيل من جهتهم يفيدان المدرس اذا حضر للتدريس فلم يجد طلبه استحق المعلوم أيضا وهو مخرج به قلت ولا خصوصية للمدرس بل ينبغي ان يكون الامام كذلك اذ المسجد من يأنتم به وانظر هل يشترط لاستحقاقه المعلوم المعين للإمامة صلاته ولو مفردا أولا والظاهر الاول (قوله بأن جعل بعض المسجد طريقا) فيجوز لكل أحد ان يمر فيه حتى الكافة الا المجنب والمحاض والنفساء وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب شرب ليلية عن الزبلي (قوله اذا لم يضر) وما قدمناه عن العصابة يفيد اشتراط ضيق المسجد أيضا انتهى (قوله حق الله خالصا) وهو العبادات والعقوبات والكفارات نهر والعبادات الصلاة والازكاة والصوم والحج والجهاد والعقوبات مزرعة قتل النفس ومزرعة أخذ المال

حتى يحكم به حاكم) عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف نزول ملكه بالقول
وعند محمد اذا استقى الناس من السقاية
وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة
زال ملكه (وان جعل شئ من الطريق
مسجدا صح كعكسه) بأن جعل
بعض المسجد طريقا هذا اذا لم يضر
بالطريق كذا في الذخيرة واعلم ان
الشروط اربعة حق الله تعالى
خالصا وحق العباد خالصا

المسبكي ان الجماعة تحصل بالمشكاة ووفر عليه لوصلي في فضاء باذان واقامة منفردا ثم حلف انه صلى
بالجماعة لم يحدث ومنها صحة الصلاة خلف الجني ذكره في اكام المرجان ومنها ان ذبيحته لا تؤكل لنهي عليه
الصلاة والسلام عن ذبائح الجني كما في الملتقط شيخنا عن الشيخ زين ووجه عدم الحث ما ورد من قوله عليه
الصلاة والسلام من صلى على هيئة الجماعة صلى بصلاته صفوف من المشكاة (قوله جهر الاسرا) يشتر
الاذان بالصلاة (قوله أو بهما سرا) ليس في كلام صاحب النهاية جوي (قوله صار مسجدا بالاتفاق)
لان اداء الصلاة على هذا الوجه كالجماعة الا ترى ان المؤذن لو صلى في المسجد على هذه الهيئة ليس ان يجي
بعده ان يصلي بالجماعة في ذلك المسجد زيلعي (قوله وهو بيت يتخذ الخ) بيان لعني السرداب لا المغرب
عنه جوي (قوله بالسكون) أي يسكون السين جوي عن الكاكي (قوله له يبعه الخ) اما اذا كان
العلوم مسجدا فلان ارض العلوم ملك لصاحب السفل واما اذا كان السفل مسجدا فلان لصاحب العلوحقا
في السفل حتى كان له ان يمنع من ان يحد ث بناء وما يوهنه بغير اذنه اتفاقا لم يكن خالصا لله تعالى وشأن
المسجد ان يكون خالصا لله تعالى وان المساجد مملوكة ومعلوم ان كل الاشياء له ففائدة الاضافة اختصاصه
به سبحانه وتعالى وهو باق طاع حتى كل من سواه ومن ثم قلنا لو كان السرداب أو العلوم صالحا للمسجد جاز
اذ لا ملك فيه لاحد كذا في الفتح وبه عرف ان الواقف لو بنى بيتا للامام فوق المسجد لا يضر لانه من
المصالح حيث كان قبل تمام المسجدية واما اذا اتخذ وسط داره مسجدا فلان ملكه محيط بمحوائه فكان له
حق المنع ولانه ابني الطريق لنفسه وهذا يقتضي انه لو شرط الطريق فيه كان مسجدا وبه صرح الزيلعي
وغيره وعن أبي يوسف ومحمد انه اذا اتخذ وسط داره مسجدا صار مسجدا وان لم يعزل بابه الى الطريق لانه
لما رضى بكونه مسجدا ولا مسجدا لا بالطريق يدخل كما يدخل في الاجارة من غير ذكر باعتبار انه لا يمكنه
الانتفاع الا بالطريق زيلعي والذي في الشريعة ليلية عن ابن الممام على ما وجدته بخط شيخنا جعل ذلك
رواية عن أبي حنيفة ومحمد بن مالم اتخذ المسجد وسط الحان قال في فتاوى قاضيان من كتاب الشفعة
رجل له خان فيه مسجدا وفرزه صاحب الحان واذن الناس بالتأذين والصلاة بالجماعة ففعلوا حتى صار
مسجدا ثم باع صاحب الحان كل حجرة في الحان من رجل حتى صار دربا ثم بيع منها حجرة قال محمد الشفعة لهم
لاشترأ لهم في طريق الحان وقد كان الطريق مملوكا انتهى قال في الشريعة ليلية فهذا يقتضي صحة المسجد
داخل الحان الخ وقول قاضيان وقد كان الطريق مملوكا قال شيخنا أي ملكا استطرق لملك رقة لان
رقة الطريق تبعت المسجد في الوقفية انتهى (قوله وعلى ظهره مسكن) أي ملكا اذ لو كان وقف على
مصالح المسجد جاز بالاتفاق (قوله فهو مسجد) لان الاسفل اصل وهو يتأبد ولم يجز عكسه زيلعي
(قوله وعن محمد على عكس هذا) لان المسجد معظم ولا تعظيم اذا كان فوقه مسكن بخلاف العكس
(قوله وعن أبي يوسف انه جوز في الوجهين) حين قدم بغداد ورأى ضيق الاماكن وروى عن محمد مثله
حين قدم الرزي زيلعي (قوله ومن بنى سقاية الخ) ولا فرق في الانتفاع في هذه الاشياء بين الغني والفقير
بخلاف الغلة حيث يختص بها الفقراء لان الغني لا يستحب هذه الاشياء عادة فكان محتاجا اليها كالفقير
اما الغني فهو مستغن بماله عنها لانه صادقة وعلى هذا الوقف الغلة على المحتاج أو الغزاة أو طلبة العلم
اختص بها الفقراء نهر (قوله او مقبرة) بفتح الباء وضمها (فدروع) وقف دابة على رباط فحرف
الرباط واستغنى الناس عنه فانها تربط في اقرب الرباطات اليه رجل حفر لنفسه في مقبرة هل يكون لغيره
ان يقبر فيه ميتة قالوا ان كان في المقبرة سعة فالمستحب ان لا يوحش الذي حفره وان لم يكن في المكان
سعة كان لغيره ان يدفن ميتة ويضمن قيمة حفره وهو كرجل بسط المصلي في المسجد أو نزل في الرباط
فجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يوحش الاول * مقبرة كانت للشركين أرادوا ان يجعلوها
مقبرة للمسلمين قال أبو القاسم لا بأس ان اندرس آثارهم فان موضع مسجده عليه الصلاة والسلام كان
مقبرة للشركين فنبشت وأعيدت مسجدا * أرادوا الخراج الميت بعد دفنه قال أبو جعفر لا يباح الا بعذر

جهر الاسرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان
واقامة أو بهما سرا الا جهر الاسرا
مسجدا عندهم أو ان جعل للمسجد مؤذنا
واما ما هو رجل واحد فاذن واقام
وصلى وحده صار مسجدا بالاتفاق
كذا في النهاية (ومن جعل مسجدا
تحت سرداب) بالسرداب وهو مغرب
سرداب وهو بيت يتخذ تحت الارض
للتسبيد ولو كان السرداب المقدس
المسجد كذا في مسجديت بابه الى
جاز (أوفوقه بيت وجعل بابه الى
الطريق) الا عظم (وهزله) عن مالك
(أوتخذ وسط داره) بالسكون
(مسجدا واذن للناس بالدخول فيه
له يبعه ويرث عنه) ان مات في الصور
كلها وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
قال اذا جعل السفل مسجدا وعن محمد على
ظهره مسكن فهو مسجد ومن جوز
عكس هذا وعن أبي يوسف انه جوز
في الوجهين (ومن بنى سقاية أو خانا
هو الموضع الذي يسكنه ابنا السليل
أو رباطا أو مقبرة لم يزل ملكه منه

كان تكون الارض مغسوبة شيخنا عن الفتاوى الخانية (قوله حتى يحكم به حاكم) أو يضيفه الى ما بعد الموت فيلزم بعده وله الرجوع قبله نهر (قوله اذا استقى الناس الخ) والواحد يكفي ولو سلم الى المتولى مع التسليم قال في الاسعاف هذا في الخان والسقاية الذي ينزل فيه ويشرب كل يوم اما الخان الذي ينزل فيه الحاج أو الفزاة كل سنة والسقاية التي تحتاج الى صب الماء فيها فلا بد فيهما من التسليم الى المتولى لا حياجهما الى من يقوم بمصالحهما نهر (قوله وان جعل شيء من الطريق مسجدًا) ظاهر كلام المصنف ان المتخذ من الطريق اذا جعل مسجدًا يأخذ حكم المسجد وهو خلاف ما صرح به في جامع الفصولين كما في الشربلية ونصها المسجد الذي يتخذ من الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق الخ ثم اعلم ان كلام المصنف صريح في ان المتخذ من الطريق بعضها لا كلها فقتضاه عدم جواز اتخاذ كل الطريق مسجدًا لابطال حق العامة ولهذا استشكل الشربلية قوله في الدرر وجاز جعل الطريق مسجدًا أو لم يأن براد به من الطريق لا كله وأقول من تأمل عبارة الدرر وجدها غير قابلة للتأويل ونصها جاز جعل شيء من الطريق مسجدًا وهكسه وجاز أيضًا جعل الطريق مسجدًا لا عكسه الخ وأجاب شيخنا بأنه يجوز ان يكون المقصد طريقان واحتاجت العامة للمسجد فانه يجوز جعل جميع واحد منهما مسجدًا وليس فيه ابطال حقهم بالكلية ثم قال رأيت موافقته للشيخ عبدالحى انتهى بلفظه (تتمه) صناق المسجد على الناس وبجنبه أرض لرجل تؤخذ بالقيمة كرها لانه لما ضاق المسجد المحرام أخذ الهضبة أرضين بكره وزادوا في المسجد زيلعي وهذا من الاكراه الجائز فلا يقال كيف صدر الاكراه من الضحابة ولو كانت أرض رقعاه على المسجد فأرادوا ادخال شيء منها في المسجد جاز بأمر القاضي ولو أراد القيم ان يبنى حوانيت في حريم المسجد وفنائهم لم يجز ولو أذن السلطان لغوم ان يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حوانيت موقوفة على المسجد ان فحقت صلحها لا ينفذ أمر السلطان لانها تبقى على ملك ملاكها وان فحقت غنوة ينفذ لانها تصير ملكا للغانمين شيخنا عن الخانية (فسرع) لا يحمل لاحدهم المسجد ليبنيه أحكم منه الا ان يخاف الهدم شيخنا عن عمدة المفتي والمستفي وظاهر ما في الدرر البرازية ان الباني اذا كان من اهل المحلة لم ذلك وان لم ينفذ هدمه فيحمل ما في العمدة على ما اذا لم يكن الباني من اهل المحلة (فسرع آخر) خرب ما حول المسجد واستغنى عنه بقي مسجد عند أبي يوسف وعند محمد يعود الى ملك الباني او ورثته بعدموته لانه عنه لجهة وقد انقطعت كالمكفن وعلى هذا حصر المسجد وحشيشه اذا استغنى عنهما يرجع الى مالكة عند محمد وعند أبي يوسف ينقل الى مسجد آخر زيلعي وينبغي ان يراد بالمسجد الاخر اقرب المساجد اليه فيوافق ما في التنوير واعلم ان المفتي به قول أبي يوسف واما تغيير الوقف اذا كان التغيير يزيد في الربح فلناظر فله ذلك كره ابن الشحنة عن أهل المذهب بخلاف ما اذا أراد المتولى شراء ضيعة من مال الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الاول حيث لا يجوز بالانفاق ولو فعله الناظر يضمن شيخنا عن معين المحاكم واعلم انه يتفرع على ما هو المفتي به من بقاء المسجدية الى يوم القيامة وعدم عوده الى ملك الواقف خلافا لمحمد ما ذكره في حاشية الاشياء للسيد المحمدي معزيا لبعض الفضلاء وهو المأثوق ان المسجد اذا خرب ولم يمكن اقامة الشعائره يستحق ارباب الشعائروالوظائف معلومهم المقرر لم اذ لا تعطيل من جهتهم على قول أبي يوسف الخ وقوله اذ لا تعطيل من جهتهم يفيد ان المدرس اذا حضر للتدريس فلم يجد طلبة استحق العلوم أيضا وهو مصرح به قلت ولا خصوصية للمدرس بل ينبغي ان يكون الامام كذلك اذ المسجد من يأنم به وانظر هل يشترط لاستحقاقه العلوم المعين للإمامة صلاته ولومفرده اولا والظاهر الاول (قوله بأن جعل بعض المسجد طريقا) فيجوز لكل أحد ان يمر فيه حتى الكافر الا المجنب والحائض والنفساء وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب شربلية عن الزيلعي (قوله اذا لم يضر) وما قدمناه عن الضحابة يفيد اشتراط ضيق المسجد أيضا انتهى (قوله حق الله خالصا) وهو العبادات والعقوبات والكفارات نهر والعبادات الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والعقوبات مزرعة قتل النفس ومزرعة أخذ المال

حتى يحكم به حاكم) عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف نزول ملكه بالقول
وعند محمد اذا استقى الناس من السقاية
وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة
زال ملكه (وان جعل شيء من الطريق
مسجدًا صح كرهه) بأن جعل
بعض المسجد طريقا هذا اذا لم يضر
بالطريق كذا في الذخيرة واعلم ان
المشروعات أربعة حق الله تعالى
خالصا وحق العبد خالصا

كقطع السرقة ومزجوة هتك السر كالمجدد والرجم ومزجوة تلف العرض كخذ القذف ومزجوة خلع البيضة كالقتل على الردة والكفارات كفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة المحين وكفارات جنابات الحج كذا ينظر شيخنا (قوله وما اجتماعيه وحق الله غالب) كخذ القذف وخذ السرقة وغيرهما من الحدود داخل حق الله تعالى وبيان وجهه يكون حق الله تعالى غالباً في حد القذف في الزيلعي في باب حد القذف عند قول المصنف وبطل بموت المقدوف لا بالرجوع الخ فراجع (قوله وما اجتماعيه وحق الله غالب) كالقصاص والتعزير على انتهاك حرمة المسلم بشتمه وفي التلويح ولم يوجد قسم آخر اجتماعيه على التساوي في اعتبار الشرع شيخنا عن البليسي (قوله فلما فرغ من الثلاث) فيه أنه لم يفرغ إلا من اثنين حق الله تعالى خالصاً وما اجتماعيه وحق الله غالباً وما اجتماعيه وحق الله غالباً فلم يذكره فيما سبق وإنما يأتي بعد جوى وتعقبه شيخنا بأن قوله لم يذكره فيما سبق غير مسلم لأن ما اجتماعيه وحق الله غالباً لم يصر في القصاص بل منه التعزير على انتهاك حرمة المسلم بشتمه كما في الفواكه وقد ذكره فيما سبق فكان قوله فلما فرغ من الثلاث صحيحاً لذكره منه فيقدموا خذ المكلف بالفرد الآتي بطريق الأولوية فكان مفروفاً منه معنى وان تأخر وضعاً وتصريحاً تأمل انتهى (قوله شرع في حق العبد) يعني خالصاً وفيه أنه قد قدم الكلام على الشركة وهي حق العبد خالصاً جوى وكذا النكاح والوقف واللقب والمقطعة وبحسب أن المراد بقوله شرع في المعاملات أي المهم منها الذي لا يمكن استغناء أحد عنه الخ ما ذكره شيخنا والله أعلم

وما اجتماعيه وحق الله غالباً وما اجتماعيه وحق الله غالباً فلما فرغ من الثلاث شرع في حق العبد فقال

(كتاب البيوع)* جمع بيع بمعنى مبيع تشتريه الأمير والمبيعات أصناف وأجناس متفاوتة أوجع المصدر

(كتاب البيوع)

البيع من الاضداد يقال باع كذا إذا أنجزه عن ملكه أو أدخله فيه وفي الخبر قال عليه السلام لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه أي لا يشتري على شراء أخيه لأن المنهي عنه هو الشراء لا البيع بدليل رواية البخاري لا يتابع بجموع قوله عليه السلام لا يخطب الرجل يخطب بالرفع على أنه نفى بمعنى النهي من خطب يخطب خطبة بكسر العين في المضارع إذا طلب امرأة للزواج ويقع البيع فالبا على إخراج المبيع عن الملك ويتهدى إلى مفعولين وقد تدخل من على المفعول الأول كبت من زيد الدار وربما دخلت اللام مكان من والبيع مصدر باعه وبعته نيعه يبعوا ويبيعوا والقياس مباعنا من القاموس لأن أصله مبيعاً نقلت حركة العين إلى الفاء وقبلت العين الفاعلة كقافي الأصل وانفتاح ما قبلها الآن شيخنا (قوله بمعنى مبيع) فعلى هذا لا يكون البيع باقياً على معناه المصدرى حيث أريد منه اسم المفعول بخلاف ما ساقى من قوله أوجع المصدر لا اختلاف أنواعه وأعلم أن المحذوف من مبيع الواو عند سيبويه لزيادتها نهر فاصله مبيع مبيع نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح فالتفت الياء التي هي العين ساكنة مع الواو الزائدة فحذفت ثم قلبت الضمة كسرة شيخنا وقال لا يخفى المحذوف من مبيع العين قال المازري كلاهما حسن وقول لا يخفى أقدم نهر وجه كون المحذوف هو العين أن سكنها عارض بعد النقل بخلاف الواو شيخنا ثم أعلم أن البيع يجري فيه العلل الأربع العلة الصورية وهي الإيجاب والقبول والعلة المادية وهي المبادلة والعلة الفاعلية وهي البائع والمشتري والعلة الغائية وهي الملك (قوله والمبيعات أصناف مختلفة الخ) كالزبيب جنس ونحوه أصناف وكالدواب جنس ونحوه أصناف شيخنا (قوله أوجع المصدر لا اختلاف أنواعه) حاصله أن جمع البيع موجه بتوجيهين فعلى الأول يكون أفرادها ذاتاً مختلفة وعلى الثاني وهو كون البيوع جمع بيع باقياً على مصدرية تكون الحقيقة واحدة لا تعدد فيها وجمعت نظر إلى الأنواع ولا يجوز في هذا بل في الأول والعلاقة التعلق أي تسمية المتعلق باسم المتعلق كما في هذا خلق الله والمراد التعلق الحاصل بين المصدر واسم الفاعل واسم المفعول إذ لا بد

للحدث من محل وفاء شئنا بقى ان يقال اذا اريد الانواع هل يجمع قياسا او يقتصر على السماع قال
 السيوطى لا خلاف فى ان جموع الكثرة لا يجمع قياسا ولا اسما المصادرو ولا اسما الاجناس اذ لم
 تختلف انواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرد والرامانى
 وغيرهما قياس ذلك قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقوله ما حكى منه شجنا عن الغنمى رحمه الله
 تعالى (قوله لا اختلاف انواعه) فانه يكون باعتبار نفسه نافذا وموقوفا وفاسدا وباطلا وباعتبار
 المبيع مقايضة وسلم او صرفا وبمعاملتها باعتبار الثمن مرا بحة وتولية ووضع ومساومة (قوله
 ولما فرغ من العبادات شرع فى المعاملات) ذكره توطئة لقوله وقدم البيع لانه اكثر وقوعا فسقط
 ما عساه يقال ان فيه تكرارا (قوله مبادلة المال بالمال) أى تملك المال بالمال فخرج الاجارة
 والنكاح لان الاجارة مبادلة المال بالمنافع والنكاح مبادلة المال بالبضع والمال ما يعيل اليه الطبيع
 ويمكن ادخاره لوقت الحاجة واسباب الملك ثلاثة مثبت للملك وهو الاستيلاء على مباح وناقل للملك وهو
 البيع ونحوه وخلافه وهو الميراث والوصية (قوله بالتراضى) هذا القيد يدرشعا كما قال فخر الاسلام
 والذي يظهر ان التراضى لا بد منه لغة اضافة لانه لا يفهم من باع زيد عبده الا انه استبدل به بالتراضى
 وان الاخذ غصبا لا يقول فيه اهل اللغة انه بيع نهر عن الفتح وهذا المحذوف كفى العناية حد لكل واحد
 من البيع والشراء فكل ما صدق عليه هذا المحذوف من كل وجه وشراء من كل وجه والتقييد بالتراضى
 خرج به بيع المكره وكان الاولى حذفه لشمول التعريف للفاسد بسائر انواعه ومنه ما لو باع درهما بمثله
 اتعدا وزنا وصفة صرح بفساده فى الذخيرة اذ غاية الامر ان بيع المكره فاسد فباله خصه بالانحاج حيث
 قال المصنف بالتراضى مع ان الرضا ليس جزء مفهومه شرعا والا لكان بيع المكره باطلا بل شرط الثبوت
 حكمة كما فى النهر واعلم ان وجه الفساد فى بيع الدرهم بمثله وزنا وصفة انه غير مفيد كما فى الدر ثم رأيت
 القهستانى ذكر ان احدهما اذا كان مكره لم يكن بيعا لغة كما فى اكره الكفاية والكرمانى وعليه يدل
 كلام الراغب خلافا لفخر الاسلام وما اشار اليه انصاف وغيره من انه معنى شرعى له فشكل لانه يدخل
 فيه بيع باطل كبيع المختبر ويخرج عنه بيع صحيح كبيع المكره الخ وأراد بالصحيح ما قابل الباطل فلا
 ينافى ما سبق من ان بيع المكره فاسد لمختار وركنه الايجاب والقبول كما فى النهر وشرطه فى العاقد التميز
 والولاية الكائنة عن ملك أو وكالة أو وصية أو قرابة فيبيع العضوى غير نافذ والتعدد فالواحد لا يتولى
 الطرفين فيه الا فى الاب والقاضى والوصى فانه اذا اشترى احدهم مال اليتيم من نفسه أو باعه منه صح وكذا
 العبد يشترى نفسه من مولاه وشرط فى الوصى النفع الظاهر بان اشترى منه ما يساوى خمسة بعشرة
 أو باع ما يساوى عشرة بخمسة ولا يشترط هذا فى الاب وسماع كل منهما كلام الا نحر وان يكون المبيع
 مالا متقوما مملوكا فى نفسه مقدورا للتسليم فى الحال وفى نافي الحال فخرج الحر والنحر والمباح قبل
 احرازه والابق ويتفرع على اشتراط كون المبيع مقدورا للتسليم عدم جواز بيع الدين من غير من عليه
 واما بيعه ممن هو عليه فصح لعدم الحاجة الى التسليم وان لا يكون فى المبيع حق لغير البائع فلا ينفذ
 بيع المرهون والمستاجر وادالم يكن للمشتري علم بالاجارة يتخير بين الفسخ أو ينتظر انقضاء مدة الاجارة ومع
 العلم بالاجارة قبل الشراء يلزمه الانتظار وسببه تعلق البقاء المعلوم لله تعالى على وجه جميل وحكمه
 الملك وهو القدرة على التصرف ابتداء الامناع فخرج بالابتداء قدرة الوكيل والوصى والمتولى وبقولنا
 الامناع المبيع المنقول قبل القبض حتى لا يجوز للمشتري بيعه قبل قبضه مع ثبوت الملك له وكذا الوطء فى
 الامة قبل استبراءها تمتع (فروع) ما يستجره الانسان من البيع اذا حاسبه على انما انما بعد استهلاكها
 جازا استحسانا ببيع البراءات التى تكتب فى الديوان على العمل لا يصح بخلاف بيع خطوط الائمة لان مال
 الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا اشباهه وفاداه انه يجوز للمشتري بيع خبره قبل قبضه بخلاف الجندى وتعبه
 فى النهر لا يجوز الاعتياض عن المحقوق المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف

لا اختلاف انواعه وهذا الكتاب لبيان
 انواعه لا الحقيقة بل انواعه
 العبادات شرع فى المعاملات وقدم
 البيع لانه اكثر وقوعا (ومبادلة
 المال بالمال بالتراضى ويلزم) البيع

بالاوقاف وفيها المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن افني كثير باعتباره وعليه فيبقى بجواز النزول
عن الوظائف بمال وبلزوم خلوا المحوائت فليس لرب الخاوت ائراجيه ولا اجارته بالغيره ولو وقادر ومنه
يستفاد جواب حادثة سئل عنه الفقير هي ان شخصه ساخر غولده عن وظائف وتوفي فاني شخصه لا فروغ له
واخبره بان المعلوم عن الوظائف قد رعين وغيره حتى فرغ له عنها ثم تبين ان ما فيها من المعلوم يزيد على
القدر الذي اخبره به فانه يكون له الرجوع عليه حيث كان الغبن فاحشاً بناء على ما سبق من جواز النزول
عن الوظائف بمال واستفيد من قوله ولو وقفنا بوث الخلو ولو في الملك (تقمة) ببيع ما يساوي درهما
بالف درهم يجوز ولا يكره في قول أبي يوسف وقال محمد بكرة بجر عن خزانه الفتاوى أفضل الكسب
الجهاد ثم التجارة ثم المحرارة ثم الصناعة (قوله بالاجاب وقبول) أي من ذي اجاب وقبول أو بسببهما
فن الظن انهما خارجان عن حقيقة البيع فهستاني والكاتب والرسالة من الغائب كالخطاب حتى اعتبر
بمجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة ويصح الرجوع من الكتاب والمرسل قبل الوصول سواء علم الآخر
أو لم يعلم وفي الخلاصة لا يصح عزل الرسول بدون علمه ففرقوا بين الرجوع والعزل ويشترط موافقة
الاجاب لا قبول فان قبل المشتري غير ما أوجه البائع أو بعض ما أوجه أو بغير ما أوجه أو ببعضه
لم يتعد لفرق الصفقة الا في الشفعة نهـر كان باع عبدا وعقارا فيقسم الثمن على العقار والعبد وكذا
يشترط لصحة الاجاب ان لا يقرن بما يطله فلو وهبه الثمن قبل القبول بطل وقيل لا فيكون ابراء ويشترط
لصحة القبول حياة الموجب فلو مات قبله بطل وان يكون قبل رجوع الموجب فلو قال بعثك هذا بالف
ثم قال لا خير بعثك نصفه بخمسة ائة قال أبو يوسف يصح قبول الثاني ولا يصح قبول الاول بعد رجوع
البائع عن النصف ولو خرج الرجوع والقبول معا كان الرجوع أولى وان يكون قبل تغير المبيع
فلو قطعت يد المجارية بعد الاجاب أو ولدت أو تخدما له صير ثم صار خلام يصح قبول المشتري والظاهر
ان التقيد بأخذ الارش اتفاق وان يكون قبل رد الخطاب الاجاب فلو قال بعثك بالف فقال لا اقبل
بل بخمسة مائة ثم قال أخذت بالف قال أبو يوسف ان دفعه اليه فهو رضاء والا فلا نهـر ولا يشترط أن
يشتمل القبول على الخطاب بعد ما صدر الاجاب بالخطاب فلو قال بعد قوله بعثك اشتريت ولم يقل منك
صح ولو قال بعثك بالف فقال اشتريت بالف الى سنة أو بشرط الخيار لم يتم الا اذا رضى في المجلس بجر عن
المجتي (قوله ان كان بلفظ الماضي) مقتضاه انه لا ينعقد بالمحال وليس كذلك في الثمن بلالية
عن قاضيجان ينعقد بلفظين ينبئان عن التملك والتملك على صيغة الماضي أو الحال الخ فذكر في النهـر
مانهـه ولم يقيد الاجاب والقبول بالماضي لانه ينعقد بالمضارع لكن بالنية في الاصح قال في البصر وانما
احتيج اليه مع كونه حقيقة للمحال عندنا على الاصح لغلبة استعماله في الاستقبال حقيقة أو مجازا كذا
في البدائع وهذا فيما يحتمل المحال والاستقبال اماما تمحض للمحال كما بيعك الآن فلا يحتاج الى النية
واماماتمحض للاستقبال كالمقرون بالسين أو سوف أو الامر فلا ينعقد به الا اذا دل الامر على المعنى
المذكور كنهـه بكذا فقال أخذته فانه كالماضي الا ان استدعى الماضي سبق البيع بالوضع
وهذا بطريق الاقتضاء وفي الفتح البيع والاقالة لا يكتفي فيهما بالامر عن الاجاب اما المخلع والنكاح
والهبة والكفالة والابراء والتسامنة ما لو قال لعبـده اشتر نفسك مني بالف فقال فعلت فيقع الامر فيها
ايحيايا انتهى وصور المخلع في الصيرفية بما اذا قالت اخلفني على كذا فقال قد فعلت اما اذا قالت
اخلفني فقال قد خلعتك على كذا لا يقع ما لم تقبل ووجه الفرق ان الامر في الاول ذكر معه البديل من
جانبها بخلاف الثاني اذا البديل لم يذكر الا من جانبه فلهذا توقف على القبول منها (قوله مطلقا) صفة
مصدر محذوف أي يلزم البيع بالاجاب وقبول لزوما مطلقا أي سواء تفرقا أو لم يتفرقا جوى فهو احتراز
عن قول الشافعي لكل منهما ما خيار المجلس ما لم يتفرقا (قوله وقال الشافعي لكل واحد منهما خيار
المجلس ما لم يتفرقا) لقوله عليه الصلاة والسلام المتبايعات بالخيار ما لم يتفرقا ولان المتقدم من

(بالاجاب وقبول) ان كانا بلفظ الماضي
مطلقا فلا خيار لواحد منهما الا بعيب
أو بعدم رؤية وقال الشافعي لكل
واحد منهما خيار المجلس ما لم يتفرقا

المجانين ودخل المبيع في ملك المشتري واثبات الخيار لاحدهما يستلزم ابطال حق الآخر فينتفي بقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والمحدث محمول على خيار القبول فانه اذا اوجب احدهما فليسكل منهما الخيار مادام في المجلس ولم يأخذ في عمل آخر وفي لفظه اشارة اليه فانهما متبايعان حالة البيع حقيقة وما بعده اوقله مجازا كسائر اسماء الفاعلين زيلعي فاني شرح العيني من قوله كسائر اسماء الافعال خلاف الصواب فيكون التفرق على هذا بالاقوال هذا تأويل محمد وقال أبو يوسف هو التفرق بالابدان بعد الايجاب قبل القبول لمساعدتنا ان الفرقه موجبة للفساد كما في الصرف قبل القبض وما ذكره يوجب التهام أي ما ذكره الامام الشافعي من تفسيره الخيار بخيار المجلس دون خيار القبول يوجب تفرقهما من غير خيار تمام العقد ولا نظير له فكان ما ذكرنا أولى لكونه مطردا زيلعي وقوله عليه السلام لا ضرر أي لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئا من حقه ولا ضرار بكسر اوله أي لا يجازي من ضرره والضرار فعل اثنين فالضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه مناوي على الجامع الصغير (قوله وان كان احدهما ماضيا والاخر مستقبلا لا ينعقد) هذا محترم ما سبق من تقييد كون الايجاب والقبول بلفظ الماضي وقد علمت ما فيه وان ذلك ليس بشرط بدليل ما سبق عن قاضيهان والحاصل ان سياق كلام الشارح يقتضي ان المراد بالمستقبل في كلامه ما هو الاعم مما لو تمحض للاستقبال أو لم يتمحض بان احتمل المحال بناء على ما مشي عليه من انه لا بد وان يكونا بلفظ الماضي فاني كلام بعضهم حيث حمل المستقبل في كلام الشارح على التتمحض للاستقبال يعني لا يمتشي كلام الشارح على ما هو المرص عندهم فيه نظر ظاهر لان تصريح الشارح بقوله ان كانا بلفظ الماضي يمنع صحة هذا الحمل (قوله والايجاب ما يتلفظ به أولا) يرد عليه ما لوخر جامع عاقلان البيع صحيح كافي التتارخانية فهو يخالفه ما في الفهستاني لو كانا معالما ينعقد وجعل الواو في قوله وقبول بمعنى الفاء اهـ وحينئذ لا يرد شيء (قوله لانه اوجب جوابا على صاحبه) أي اثبت وليس المراد الوجوب المصطلح عليه نهاية ولموجب أن يرجع لانه ليس في ابطال حق الغير بخلاف ما اذا قضى الاصيل الدين للكفيل قبل أن يقضى الكفيل أو دفع الزكاة الى الساعي قبل المحول حيث لا يكون لهما ان يرجع ما فيه لان حق الكفيل والفقير تعلق به على تقدير أن يقضى الكفيل الدين وان يتم المحول والنصاب تام فلا يملك ابعاله زيلعي ومفاده انه اذا تم المحول والنصاب غير تام يسترده منه وبه صرح الزيلعي في كتاب الزكاة ونصه ثم المتقدم يقع زكاة اذ تم المحول والنصاب كامل فان لم يكن كاملا فان كانت الزكاة في يد الساعي استردها لان يده يد المالك حتى يكمل النصاب بما في يده ويد الفقير ايضا حتى تسقط عنه الزكاة بالهلاك في يده فيستردها منه ان كان بائيا ولا يضمنه ان كان هائلا كما انتهى ومنه يعلم ما في عبارة الدرر حيث قال ولا ينتقض بما اذا دفع الزكاة قبل المحول الى الساعي فان المزكي لا يقدر على الاسترداد لتعلق حق الفقير بالمدفع لان حقيقة الملك زالت من المزكي فعمل حق الفقير لانتفاء ما هو أقوى منه انتهى ولهذا تعقبه عزمي بان الصواب الموافق لسائر الكتب أن يكفي بتعلق حق الفقير بالمدفع فانه كاف في تحصيل المرام وأما والحققة الملك فدون اثباته خوط القناد انتهى فان قلت اذا كان ملك المزكي باقيا يبيق الاشكال ولا يكون مجرد تعلق حق الفقير كافي في الجواب ولهذا ذكر الشيخ عبدالحى مانصه ان لم يثبت زال ملك المزكي لا يكون حق الفقير مقاوما لحقيقة ملك المزكي انتهى قلت اجاب شيخنا بما منه يعلم عدم ورود قوله ولا ينتقض الخ من أصله وبه يستغنى عن التكلف في الجواب حيث قال المسال في دفع الزكاة الى الساعي زائل عن يد المالك حقيقة وفيما اذا اوجب البائع ولم يقبل المشتري المال باق في يد المالك مع قيام الملك فيهما وهو الفرق انتهى (تمة) قال في الصحاح خوط القناد ان تقبض على أعلاه ثم تتدبكه عليه الى اسفله وفي المثل دونه خوط القناد انتهى (قوله وبتعاط) لان جواز العقد باعتبار الرضا لا بصورة اللفظ وقد وجد حتى لو صرح معه بعدم الرضا لم ينعقد كما في القنية ولا بد وان لا يكون بعد عقد فاسد وباطل فان كان لم ينعقد به قبل المتاركة لانه بناء على السابق خلاصة وغيرها

وان كان أحدهما ماضيا والاخر مستقبلا لا ينعقد والايجاب ما يتلفظ به أولا سواء كان من جانب البائع أو المشتري وانما يسمى ايجابا لانه اوجب جوابا على صاحبه (و) يلزم البيع (بتعاط) أي تساول مطاعما

ومن صور التعاطي ما لوجاه المودع بأمة غير المودعة فأنلاه هذه امتك والمودع يعلم انها غير ها وحلف
فأخذها حل الوطء المودع واللامه وكذلك ردها عليه بخيار عيب والبائع متيقن انها غير ها فأخذها ورضى
فهو يبيع بالتعاطي (تنبيه) ثم عقدا لاقالة بالتعاطي ولومن أحد المجانين عن الصحيح بزانية وكذا الاجارة
كفافي العمادية وكذا الصرف كما يدل عليه كلام الفتح حيث قال عليه دراهم فقال رب الدين أعطيك
مالك دناير فساومه بالدنانير ولم يقع بيع ثم فارقه فجاء بها فدفعها اليه يريد الذي كان ساوم عليه ثم فارقه
ولم يستأنف بيعا جازا انتهى ويدل عليه ما في التتارخانية اشترى عبدا بألف درهم على ان المشتري بالخيار
وأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول أبي حنيفة الصرف جائز نهى رقات واستفد منه ان اشترط
التقاضي في الصرف مقيدا بما اذا لم يكن أحد البديلين ديناً وجب لأحدهما على الآخر قبل الصرف (قوله
سواء كان خديسا أو زعميا) وهو الصحيح خلافا للكرخي والنفس نصاب السرقة والخديس مادونه نهى وذكر
الكمال ان المراد بالخديس الاشياء المقترة كالبلقل والرغيف (قوله سواء كان الاعطاء من جانب واحد)
ليس المراد ما يشمل قبض الثمن وحده بل المراد خصوص المبيع بدليل قوله كقولنا المساوم كلتي خمسة
أقفره الخ فيوافق ما في النهر عن الكرمانى حيث قال واكتفى الكرمانى بتسليم المبيع مع بيان الثمن اما اذا دفع
الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز اذا كان بيع مقايضة والصحيح ان قبض أحدهما كاف لنص محمد
على انه يثبت قبض أحد البديلين وهذا ينتظم الثمن والمبيع وقوله أى محمد في الجامع ان تسليم المبيع
يكفى لا ينفى الاخر نهى وبجر عن الفتح وفي كون كلام محمد بقيد الا كفاء بقبض أحد البديلين اما المبيع
أو الثمن بطريق النص نظر بدليل قول الزيلعي والعيني وأشار محمد الى انه يكفي تسليم المبيع ويؤيد
ما استفد من كلام الزيلعي والعيني من عدم الا كفاء بقبض الثمن وحده على ما أشار اليه محمد ما سبق
عن الكرمانى ثم رأيت التمهستانى بعد ان صحح الا كفاء بقبض أحد البديلين ذكر ما نصه قيل هذا اذا قبض
المبيع وأما اذا قبض الثمن فلا يكفي كفاي العمادى لكن في ازاهدى انه يكفي اذا كان على وجه الشراء
انتهى (قوله كلتي خمسة أقفره الخ) جعل هذا من بيع التعاطي فيه نظر لان التعاطي ليس فيه إيجاب
شيخا وكذا لو قال بهت منك هذا بدرهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا الا يكون من بيع التعاطي لانه
لا قول فيه أصلا كفاي البحر وكان قبضه قبولا لان القبول أهم من الفعل والقول قال شيخنا وقد جعل
عزى زاده هذه الصورة من بيع التعاطي تبع فيه غاية البيان وهو سهو وله لم يطلع على عبارة ابن
المهام انتهى (قوله فكال فذهب بها الخ) هذا كالتصريح من الشارع بأن المراد من قوله قبله سواء كان
الاعطاء من جانب واحد خصوص المبيع كما قدمناه ولا يصح ان يراد بالاعطاء من جانب واحد ما يشمل
قبض الثمن وحده كما توهم ذلك بعضهم فذكر ان قوله من جانب واحد هو الصحيح لنص محمد على انه يثبت
بقبض أحد البديلين وهو ينتظم الثمن والمبيع لان ذلك وان كان هو الصحيح لكن باباه سياق كلامه
فتدبر (قوله وعند البعض لا بد من اعطاء المجانين) افقى الحلواني به وفي البرازية وهو المختار وفي العمادية
قال صاحب المحيط وهو المختار عندى نهر (قوله أى قام الخ) بيان لاشتراط اتحاد المجلس بأن لا يشتغل
أحدهما بغير ما عقده المجلس وان لم يدل على الاعراض ولهذا قال في القنية لوقام لمصلحة لا معرضا
لم يصح القبول وبه عرف ان قصر اختلاف المجلس على ما يدل على الاعراض فيه قصور والدال على
الاعراض ككل الا ان يكون لقمة وشرب الا ان يكون الاناء في يده ونوم الا ان يكونا جالسين وصلاة
الانعام فريضة أو شفع نعل أو كلام ولو لمحااجة ومشى ولو خطوة وقيام وان لم يذهب خلافا لما ذكره شيخ
الاسلام بخلاف القعود والسفينة كالبيت فلا يقطع المجلس بمجرد انهما لا يمكن ان ياقفا نهر وقوله
وان لم يذهب بشير الى انه لو لم يذكر المصنف قوله عن المجلس لكان أولى ولهذا لم يذكره في الاصلاح
والايضاح معللا بان الايجاب يبطل بمجرد القيام لدلالته على الاعراض عزى زاده (قوله بطل الايجاب)
لان القيام دليل الاعراض بخلاف الخلع والعقد على مال حيث لا يبطل بقيام الزوج والمولى لانه يمين

سواء كان خديسا أو زعميا وسواء
كان الاعطاء من جانب واحد كما
لوقال المساوم كلتي خمسة أقفره
دراهم فكال فذهب بها وهو
يباع وان لم يبط الدراهم أو من المجانين
وعند البعض لا بد من اعطاء المجانين
وعند أبي الحسن الكرخي يجوز التعاطي
اذا كان في الخديس (وأى) من
التعاقدين اذا قام عن المجلس قبل
القبول بطل الايجاب

من جهتهما والقبول شرط والايمان لا يتقبل بالقيام زيلبي (قوله فلا يبقى للآخر ولاية القبول بعده)
 أي بعد القيام لان خيار القبول يعتد بشرط اقتصاد المجلس وعند الشافعي لا يعتد بل هو على الفور قلنا ان
 خيار القبول الثابت للمشتري باليجاب البائع يحتاج الى التروي والتفكير فجعل ساعات المجلس كساعة
 واحدة هيئي واعلم ان ما شرطه الشافعي من كون القبول على فور الايجاب لا ينافي ما سبق من عدم لزومه
 بالايجاب والقبول عنده حتى كان لهما خيار المجلس ما لم يتفرقا بدنا (قوله ولا بد من معرفة قدر) أي قدر
 مبيع ومن اذا كان كل منهما غير مشار اليه ككرخطة وخسة دراهم فلو كان قدر المبيع مجهولا جهالة
 فاحشة كالمواضع جميع ما في هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها لم يصح بخلاف البسيرة كالمواضع جميع
 ما في هذا البيت أو الصندوق فانه يصح فان قلت كيف يصح بيع جميع ما في البيت أو الصندوق اذا
 لم يكن للمشتري علم بما فيه على ما يعلم من سياق كلام النهر مع ان الجهالة فيه من قبيل جهالة الجنس
 قلت هو محمول على ما اذا باع جميع ما في البيت من الرقيق أو الدواب أو الثياب على ما يعلم من سياق كلام
 البحر من الخسائية فلماذا كانت الجهالة بعد ذلك بسيرة لكونها من جهالة النوع وقوله في النهر فانه يصح
 ليس المراد منه لزوم البيع بل مجرد الجواز فيثبت للمشتري خيار كشف المحال أخذ ما ساقى في مسئلة
 البيع بمجرأ أو ما معين لم يعلم قدره صرح في البحر بثبوت الخيار فيه فاذا ثبت فيه الخيار مع ان المبيع بمرمي
 من المشتري فلا ينبت هنا وهو مستور غير مرئي للمشتري بالطريق الاولى وان كان المبيع لا يحتاج الى
 التسليم صح البيع بدون معرفة قدره كمن اقران في يده متاع فلان غصبا أو دية ثم اشتراه منه يجوز
 وان لم يعرف مقداره ومعرفة حدود الارض تغني عن معرفة قدرها وجهل البائع غير مانع بخلاف جهل
 المشتري ولو اشترى كذا وكذا قربة من ماء الفرات قال أبو يوسف ان كانت القربة بعينها جازل كان
 التعامل وكذا الراوية والحجرة والقياس أن لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام وجهالة
 الثمن مانعة كبيعته بقيمته أو رأس ماله أو بما اشتراه فلان علم المشتري بالقدر في المجلس فرضيه
 يعود الى الجواز (فرع) قال المديونية يعني هذا الثوب ببعض العشرة التي لي عليك وهذا الآخر
 بباقي العشرة جاز مع جهالة الثمن في كل منهما وهذه ترد على المصنف لكن علله في الفتح بعدم افضاء
 جهالة الثمن الاول الى المنازعة بضم البيع الشافعي اليه اذ به يصير ثمنها عشرة انتهى ولم ار ما لو وجد
 بأحدهما عيبا وينبغي أن يكونا في حكم صفقة واحدة فيرد ههما أو يأخذ هما نهر (قوله ووصف ثمن الخ)
 لان جهالته تغني عن المنازعة اعلم ان اضافة الوصف الى الثمن تشعر بأن معرفة الوصف شرط
 في الثمن فقط دون المبيع بخلاف اشتراط معرفة القدر فانه بالنسبة لكل من المبيع والثمن ولهذا
 ذكره مطلقا ولم يصفه لواحد منهما وما ذكره في البحر من ان معرفة الوصف شرط في المبيع أيضا حيث
 لم يكن مشار اليه رده في النهر واعلم ان الدراهم والدنانير أثمان ابداسوا قوبلت بغيرها وبجنسها وأما
 الايمان القيمة فيبعية ابداء أو أمانا المثلثة فان قوبلت بالنقد فهي مبيعات أو بأثمانها فان كان
 موصوفا في الذمة ثمن وما كان معيناً فبيع فان كان كل منهما معيناً فاصحبه الباء أو على فهو ثمن وكما
 في الفتح ومن حكم النقود انها لا تتعين بالتعيين في عقود المعاوضات بل في المغصوب والامانات والوكالات
 وكذا في كل عقد ليس معاوضة ولا تتعين في المهر قبل الطلاق وبعده قبل الدخول وفي تعيينها في العقود
 الفاسدة روايتان ولو كسدت في يد الدلال فلا مطالبة على المشتري حيث باع باذن المالك بغيره فان قلت
 بمخالفة ما في الدر حيث قال شري بقطع راتجة فكسدت يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذ لا
 يمكن الحكم بمثلها المنع السلطان ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لانها ما يغلب غشها فبيدها وورديتها
 سواء اه قلت لا تخالف لان ما في الدر يحمل على ما اذا كسدت قبل ان يقبضها البائع أو الدلال فتدبر
 (قوله أي اذا كان الثمن غير مشار اليه) فيه قصور وكان الاولى ابقاء الثمن على اطلاقه متناولا للبيع
 (قوله لا بد من معرفة قدره) فيبيع الشيء برفقه من قبيل الفاسد كما في النثر بلالية خلافا لما في الدر حيث

فلا يبقى للآخر ولاية القبول بعده
 ولا بد من معرفة قدره ووصف ثمن غير
 مشار أي اذا كان الثمن غير مشار
 اليه لا بد من معرفة قدره ووصفه

(لامشار) أي إذا كان الثمن مشارا
إليه لأحاجة إلى معرفة قدره ووصفه
في جواز البيع (وصح) البيع (بثمن)
مال (و) مؤجل (بأجل معلوم)

جعله من الموقوف والرقم يسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فإذا لم يعلم
المشتري يتظر أن علم في مجلس البيع نفذ وان تفرقا قبل العلم بطل در من باب البيع الفاسد
وتعقبه في الشرعية من وجهين الأول أن قوله نفذ نظريه بأن النافذ لازم وهذا فيه الخيار بعد
العلم بقدر الثمن في المجلس الثاني أن قوله بطل غير مسلم لأنه فاسد بفيد الملك بالقض وعليه قيمة
بخلاف الباطل وأجاب شيخنا عن الأول بأنه ليس كل نافذ لازما فقد شاع أخذهم النافذة بالوقوف
انتهى ولهذا ذكر الشارح أول باب خيار الرؤية أن خيار العيب يمنع لزوم الحكم مع أن بيع المعيب نافذ قوله
لامشار) بالرفع كما اقتضاه مزج العيب في شرحه حيث قال لا يحتاج إلى معرفة القدر في البيع والثمن
ووصفه في الذي هو مشار إليه وضبطه بالرفع الثمن الغزى بالقلم والرازي ضبطه بالقلم بالجر (فرع)
قال يفت منك هذا الجار بكذا وأشار إلى عبد جاز العقد على العبد ولا عبرة بالتجعة لأن العقد تعلق
بالمشار إليه حموي عن المحيط (قوله أي إذا كان الثمن مشارا إليه) فيه قصور والأولى أن يقال كما في
الزبلي أي لا يحتاج إلى معرفة القدر والوصف في المشار إليه من الثمن أو المبيع لأن الإشارة تبلغ أسباب
التعريف وجماله قدره ووصفه بعد ذلك لا تقضي إلى المنازعة فلا تمنع الجواز بخلاف الروي إذا بيع
بجنسه حيث لا يجوز جزا فالاحتمال الربا بخلاف رأس مال السلم كذا ذكر الزبلي رأس مال السلم
مطلقا لكن قيده في النهر والدربما إذا كان مكبلا أو موزونا فكل كلام الزبلي خال عن تقييد رأس مال
السلم بالمكيل والموزون خلافا لمن عزاه إليه ذلك فلو أشار إلى دراهم مستورة فلا كشف عنها ظاهر أنها زبوف
أو خلاف نقد البلد استحق الجبا من نقد البلد بجر ولو وجدها ستوفة أو رصاصا فمعد البيع وعليه القيمة
أن كان ألتفها نهر (تممة) اقترأ المؤجر بقبض الاجرة ثم ادعى أنها زبوف أو نهر جرة لا يقبل قوله ولا يثبت ولو
قال قبضت من المستاجر كذا من الدراهم ولم يقبل الاجرة ثم قال هذه الدراهم نهر جرة فالقول قوله
والحاصل أنه متى أقتر بقبض الحق ثم ادعى أنه زبوف لا يصدق لتناقضه لأن إقراره بقبض الحق إقرار
بقبض الجبا وكذا البائع إذا ادعى أن ما قبضه من المشتري وجده مردودا بين الناس وأردده على
المشتري فإن سبق منه الإقرار بقبض الثمن لم يقبل قوله ولا يلزم المشتري أن يدفع إليه غير ذلك ولو اختار
البائع تحليف المشتري بحلفه القاضي على العلم فاذا نكل ردت عليه لأنه أقرب بما ادعاه بطريق النكول وإن لم
يقرب بقبض الثمن بل أقرب بقبض دراهم مثلا ولم يقل هي الثمن ولا الحق كان القول للبائع مع عينه هذا إذا
أنكر المشتري أنها من دراهمه وكذا الديون ينبغي أن يكون الجواب فيها كالجواب في الاجرة والثمن هذا
كله أن كان الذي يريد رده من الزبوف أو النهر جرة وأما الستوفة فلا يقبل قوله مطلقا سواء أقرب بقبض
الحق أم لم يقرب بأن اقتصر على قوله قبضت كذا من الدراهم مثلا لأن الستوفة ليست من جنس الدراهم
شيخنا عن أنفع الوسائل وأعلم أن الزبوف كالجبا في مسائل ستة تعلم بمراجعة البحر (تممة) سئل شيخنا
عما إذا ادعى البائع عدم البيع في نفس الأمر بل بحسب الظاهر وأنه اتفق مع المشتري على ذلك أي على
أنه يبيع منه داره لأم يخافه ارتكبه في الظاهر وليس ذلك ببيع في الحقيقة وأنكر المشتري ذلك فأجاب
بأنه إذا ثبت بالينة ما ذكره المشتري وإن لم يكن له بينة استحلقة قال وهذا البيع باطل ويبر عنه ببيع
التلجئة كما في الخسائية وغيرها انتهى (قوله وبأجل معلوم) معناه إذا بيع بخلاف جنسه ولم يجمعهما فقد
لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا من غير فصل وعنه عليه السلام أنه اشترى من يهودي إلى أجل
ورهن درعه زبلي والمحدث رواه البخاري ومسلم عن عائشة وليس فيه ذكر المشتري يعني المبيع فأدرج
صاحب الهداية طعاما كذا ذكره نوح أفندي والذي في الدرر المشتري كان ثوبا فقيده بالمعلوم لأنه إلى
مجهول فاسد وليس منه مال يباعه مؤجلا لأنصرافه إلى شهر ولو اختلف في أصله فالقول لنا فيه أو في قدره
فلمدى الأقل والينة بينة المشتري في الوجهين ولو في مضيه فالقول للمشتري والينة بينة أبضانه من
المجدادى ويبطل الاجل يموت المشتري لا البائع ولا يبطل بقول المشتري لأحاجة إلى الأجل أو برئت منه

ولو قال تركته أو أبطلته أو جعلت المال حالا بطل له ألف من ثمن مبيع فقال أعطيه كل شهر مائة درهم
لا يكون تأجيلا عليه ألف جعله الطالب نجوما ان اخل بنجم حل الباقي فالامر على ما اشترطه ورغبه
وقوله ان اخل الخ أى على شرط انه ان اخل بنجم حل الباقي وابتداء التأجيل من وقت التسليم ولو فيه
خيار فمن سقوط الخيار عنده خاتمة ولو حبس البائع السلعة سنة الاجل فللمشتري اجل سنة ثانية عند
الامام خلافا لهما وحل الاختلاف ما اذا قال الى سنة اما لو قال الى رجب وجب عليه فليس له من الاجل
غيره لانه علم على رجب فانصرف الى أول رجب بأقرب عقيب العقد باق ودرهم الثمن بلالية بقي ان يقال
مقتضى التعبير بحبس البائع السلعة انه امتنع من تسليم المبيع للمشتري حتى مضت سنة التأجيل فيستفاد
منه ان المشتري لو لم يطلب المبيع من البائع حتى مضت السنة لم يكن له سنة اخرى لعدم وجود الامتناع
من البائع فكان التقصير من المشتري الى هذا الشارح في الدرر ولكن في البحر عن شارح المجمع المراد بجمعه
سنة التأجيل عدم قبض المشتري المبيع مجازا لا يكون منعه سببا له انتهى فعلى هذا اذا مضت سنة
التأجيل قبل القبض يكون له سنة اخرى سواء وجد الطلب من المشتري فامتنع البائع ام لا فتدبر (تتمه)
باع مجهول ثم اجله اجلا معلوما او مجهولا كثيرا وروى حصاد صار مؤجلا در عن المنية فعلى هذا قولهم البيع الى
اجل مجهول فاسد مقيد بما اذا وقع الاجل شرطا في صلب العقد ولكن عدم الفساد بالنسبة لمذهب
الصاحبين ظاهر واما الامام فلا فرق في الفساد عنده بين ان يقع في صلب العقد او بعده ولهذا نقل في البحر
عن الخاتمة مانعه لو باعه ثم اجل الثمن الى المحصاد فسد عند الامام خلافا لهما انتهى بقي ان يقال عدم
فساد العقد عنده ما حيث لم يكن اشتراط الاجل المجهول في صلب العقد لا يستلزم صحة اشتراطه بل
عدم صحته مما لا خلاف فيه ولمذا قال في البحر ومن الاجل المجهول ما اذا اشترط ان يعطيه الثمن كل
اسبوع البعض فان لم يكن شرطا في البيع وانما ذكره بعده لم يفسد وكان له ان يأخذ السكل جملة انتهى
فقوله وكان له ان يأخذ السكل جملة ظاهر في عدم صحة اشتراط الاجل المجهول عندهم وانما الخلاف في
فساد العقد فقط حيث لم يشترط في صلب العقد في الدرر عن المنية من انه يصير مؤجلا سواء كان الاجل
معلوما او مجهولا فيه فظهر ظاهر (قوله ومطلقة) أى مطلق الثمن أراد ان يكون مطلقا عن نقد البلد وعن
قيد وصف الثمن بعد ان سمي قدره بان قال عشرة دراهم مثلا فاذا كان كذلك ينصرف الى المتعامل به في
بلده لان المعلوم بالعرف كالمعلوم بالنص زيل على فاذا باع الا ان بعشرة قروش انصرفت الى ثلاثمائة نصف
فضة اذ المتعامل به عند اطلاق القرش ثلاثون نصف فضة والقرينة على هذه الارادة قوله السابق ولا بد
من معرفة قدر (قوله على النقد الغالب) سواء كان هو المتعامل به مع وجود دراهم اخرى لا يتعامل
بها أو يتعامل بها الا ان غيرها اكثر تعاملنا نهر (قوله كان على غالب نقد البلد) أى الذى جرى فيه البيع
لا بل المتعاقدين نهر ومنه يعلم جواب ما توقف فيه السيد المحوى حيث قال ينظر حكم ما لو باعه بمصر بالريال
ولم يقبض منه بها ثم وكل وكيله بالقبض منه بأرض الحجاز هل تعتبر قيمة الريال بمصر التى وقع بها العقد ام
قيمتها بأرض الحجاز انتهى واعلم ان اعتبار قيمة الريال محمول على ما اذا عدم الريال أو وقع عليها التراضى
والالا يعبى على أخذ القيمة (قوله فسد البيع) ان لم يبين المشتري في المجلس ويرضى البائع لارتفاع
المفسد قبل تقرر قيد البيع لانه في الوصية اذا اختلفت الدراهم في المالية وتساهت في الرواج تنفذ
وصاياهم باقل النقود وان تفاوتت في الرواج وتساهت في المالية انصرفت الى النقد الغالب ببحر (قوله
هذا اذا كان السكل في الرواج سواء) اعلم ان المسئلة رباعية استويا مالية ورواجا خبر في الدفع كالكلاب
وانصافها وثلاثها اختلفا مالية ورواجا كالريال والكلب بالشام انصرف الى غالب نقد البلد اختلفا
رواجا فقط انصرف الى الارواح كالريال والاثمان منه الزابعة منطوق المتن اختلفا مالية واستويا رواجا
فسد كالريال والكلب بمصر فاذا باعه بعشر قروش حجارة لا يذمن البيان في المجلس شيئا (قوله
ينصرف الى الارواح) مقيد بما اذا كانت في المالية سواء اما اذا اختلفت في المالية والارواح ينصرف

ومطلقة على النقد الغالب) أى ومن
أطلق الثمن في البيع بأن ذكر القدر
دون الصفة كان على غالب نقد البلد
(وان اختلفت النقود) في البلد (فسد)
البيع (ان لم يبين) أحدها هـ اذا
كان السكل في الرواج سواء كان
بعض النقود أو رواج ينصرف الى
الارواح

الى غالب نقد البلد كما سبق واعلم ان الذهب من قبيل المختلف مالمية فقط دون الراجح فلو وقع البيع بالذهب مطلقا يفسدان لم يتراضيا على بيانه في المجلس فيعود الى نقد الى الجواز والفسد قبل تقريره وهذا مما يختلف باختلاف الزمن والرجح فيه لا يعرف حتى لو تعورف انصرف الذهب عند ذكره مطلقا لنوع معين كان ذلك بمنزلة التنصيص عليه اذا المعروف عرفا كالمشروط شرطا (قوله ويبيع الطعام) هو المحنطة ودقيقها فاعطف المحبوب من عطف العام على الخاص نهر وفي البصر الفتوى على ان الطعام لا يخص المحنطة والدقيق الخ (قوله كيلا) تمييز غير محمول على حدا مثلا الاناء ماء وفي البصر من البرازية يبيع المحنطة بالدرهم وزنا يجوز ويجوز بيع كل مالا يتفاوت كالبر بلا اشارة ولا اضافة لو كان في ملكه قدر المبيع (قوله وجزافا) مثلث الجيم در واقصر في البصر والنهر على الضم ونقل السيد الحموي عن المفتاح انه بكسر الجيم هو المسموع انتهى وهو باطل يشمل ما لو باعه بعد ان استقصا الزرع أي ادرك قبل الدوس والتذرية لانه باعه موجودا بقدر على تسليمه بخلاف لو باع تبنة لانه لا يكون الا بعد الدوس والتذرية شيئا (قوله هذا اذا باعه بخلاف جنسه) ولم يكن رأس مال السلم زيلعي والمجنس اخص من النوع عند الاصوليين قهستاني (قوله وان باع بنفسه الخ) الا اذا ظهر نساويهما في المجلس بعر أو كان قليلا وهو مادون نصف الصاع لان ادنى ما يكون مال الزا نصف صاع حتى اذا باع مناه من حنطة بمن ونصف من يجوز وقال القهستاني ادنى مال الزا نصف صاع أو قفيز على اختلاف العبارتين أو الزا وبتين انتهى وعن محمدانه كره التمرة بالتمرين وقال كل شئ حرم كثره القليل منه حرام هني (قوله ويبيع باناء أو حجر الخ) لان هذه الجهالة لا تقضى الى المنازعة وهذا من المجازفة ومطغه عليها لانه على صورة الكيل وليس به حقيقة في السراج ومن المجازفة ما لو اشتراه مكايلا باناء لا يعرف قدره نهر وبشرط لبقاء العقد على الصحة بقاء الاناء أو الحجر على حالهما فلو تلف قبل التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه والمراد جواز البيع لا لزوم فله خيار كشف الحال بحرقه عن النوازل اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً ثم علم به جاز وله الخيار انتهى ومفاده عدم الجواز اذا لم يعلم بمبلغ وزن الحجر من الذهب لكون الثمن مجهول القدر فيفسد العقد لكن اذا حصل العلم به في المجلس يعود الى الجواز والفسد قبل تقريره فقوله في النوازل جاز أي عادى الى الجواز والذهب ليس بقيد غيره كالفضة والفلوس المجدد كذلك (قوله عن أبي حنيفة انه لا يجوز) لان هذا جزاف وشرط جوازه ان يكون ميمرا مشارا اليه زيلعي والاول هو الاصح نهر وحمل في الفتح ما روى عن الامام من عدم الجواز على عدم لزوم قال في البحر وهو غير محتاج اليه بل ظاهر الهداية انه على حقيقته ولهذا قال الجواز اصح واظهر انتهى (قوله وانما اخص الحجر الخ) فيه ان بعض المجازة قد تنفت حوى وأجاب شيخنا بان هذا خارج عن كلامه لتخصيصه بعده بحجر لا يحتمل الزيادة والنقصان (قوله حتى لو باعه بوزن هذه البطيخة لم يجز) لاحتمال النقصان بالمجفاف قال في الفتح وليس بشئ فان البيع بوزن حجر بعينه لا يصح الا اذا شرط تحصيل التسليم ولا جفاف يوجب نقصان ذلك الزمن وبتقدير التسليم فالمجفاف يسير وقد قالوا لو باع المجدد في المجدد جاز مطلقا في الاصح اذا سلمه قبل ثلاثة أيام لان النقص قبلها قليل فاهدر فكذلك في البطيخة نهر (قوله يريد بالاناء الخ) ينبغي ان يزيد ويريد بالحجر حجرا لا تنفت كالصوان حوى وفيه ان هذا استفيد من قوله المسئلة فيما لا يحتمل الزيادة والنقصان (قوله لا يتسع عند الكيل الخ) بان يكون من خشبة او حديد بخلاف الزنبدل والقرائر بحجر (قوله فانه لا يجوز) الا في قرب الماء استحسننا للتعامل فيه روى ذلك عن أبي يوسف زيلعي وفي البحر عن الهيطة بيع الماء في الحياض والا بار لا يجوز الا اذا جعله في وطاء انتهى ولم يذكر وجهه وهو ظاهر في البئر لا خلاط المبيع بغيره اذا كانت معينة ولان ما في البئر أو الحوض من الماء مجهول القدر اذا قلته والكثرة تختلف بحسب اختلاف العمق فكانت الجهالة متفاحنة بخلاف الجهالة في بيع الطعام جزافا أو البيع باناء أو حجر بعينه لم يعلم قدره فانه اسيرة هذا

(ويبيع الطعام) والمحبوب (كيلا وجزافا) هو معرب الصخراف والمجفاف في البيع والشراء ما يكون بلا كيل ولا وزن هذا اذا باعه بخلاف جنسه مجازفة وان باع بنفسه مجازفة لا يجوز (و) يبيع (باناء أو حجر بعينه) متعلق بهما (لم يدركه) وروى الحسن من أبي حنيفة انه لا يجوز انما نخص الحجر بالذكور لان النقصان لا يجتمع على الزيادة والنقصان كذلك حتى لو باعه بوزن هذه البطيخة أو هذا الطين لم يجز لاحتمال النقصان بالمجفاف ومن هذا علم انه يريد بالاناء اناء لا يتسع عند الكيل ولا ينقبض عند عدمه فانه لا يجوز (ومن باع صبرة) من الطعام

إذا كان الماس في البئر أو الموض مملوكا كان مباحا كالأبار التي توجد في الغلات فوجه عدم جواز البيع أن المباح لا يملك قبل الاحتراف (قوله ومن باع صبرة) الصبرة هي البر المجموع جموي ونقل عن القاموس الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن قال في النهر وليست الصبرة قيد ابل أراد بها كل مكيل أو موزون أو معدود لا تتفاوت أحاده (قوله كل صاع بدرهم) هذا مثال لأنه لو قال كل صاعين أو ثلاثة فإنه يصح بقدر ما سمي عنده بجر قال وقيد بعدم تسمية ثمن الجميع لأنه لو بينه ولم يبين جملة الصبرة كما لو قال بعثك هذه الصبرة بمائة درهم كل قفيز بدرهم فإنه يجوز في الجميع اتفاقا وأعلم أن قوله كل صاع بدرهم بالنصب يدل من صبرة عني ونقل السيد المحمدي عن المفتاح أنه مبتدأ وخبر والجملة مضافة صبرة والصاع اسم للخشبة المنقورة التي تسع أربعة أمماء (قوله صح البيع في صاع واحد عند أبي حنيفة) لأنه معلوم والباقي مجهول عني مع الخيار للشترى لتفرق الصفقة عليه دون البائع نهر وذكري البعير ما نصه وفيها أي في غاية البيان لكل منهما الخيار قبل الكيل للجهالة أو لتفرق الصفقة واستشكل القول بتفرق الصفقة على قول الإمام لأنه قال بانصرافه إلى الواحد وصرح في البدائع بلزوم البيع في الواحد وهو الظاهر (قوله إلا أن يسمى جملة قفزاتها) قال في النهر وأفهم كلامه أنه فاسد في الباقي إلى تسمية الكل في المجلس أو كيله فيه لزوال المفسد قبل تقريره فيثبت حينئذ على وجهه يكون الخيار للشترى فإن رضى هل يلزم البيع بدون رضا البائع أو يتوقف على قبوله روى الثاني عن الإمام أنه لا يجوز إلا بتراضيهما وروى محمد خلافة حتى لو فسح البائع البيع بعد الكيل ورضى المشتري بأخذ الكل لا يعمل فسخته وهو الظاهر انتهى وإن علمت التسمية أو الكيل بعد الافتراق تقرر الفساد وقول العيني وإن علم ذلك بعد الافتراق فسد البيع قال شيخنا لعلة لو قال تقرر الفساد كان أولى كما لا يخفى (قوله وقال لا يجوز في الكل الخ) لأن المبيع معلوم بالإشارة والمشار إليه لا يحتاج إلى معرفة قدره وجهالة الثمن بيدهما رفعها بان يكيله في المجلس وما هو كذلك لا يفضي إلى المنازعة وله أن الثمن مجهول وذلك مفسد ولا جهالة في القفيز فصحه فيه وكون العاقدین بيدهما إزالة الجهالة لا يوجب صحة البيع قبل إزالته بدلالة الإجماع على عدم جواز بيع الثوب برقه مع أن بيد البائع إزالته وظاهر الهداية ترجيح قولهما وفي عيون المذهب لا يبي الليث الخوارزمي احتراز عن أبي الليث السمرقندي وبه يقتضي لالضعف دليل الإمام بل تيسير على الناس نهر (قوله لا يصح عنده في الكل) أي كل صاع منهما لا في المجموع بقريته قوله إلا أن العقد يصح على قفيز واحد منهما عنده جموي وأقول يعين إرادة المجموع قوله في الدرر لا يصح البيع عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين ثم حكى عن المحيط والايضاح ما نقله الشارح عنهما والقفيز ثمانية مكاكيل والمكوك صاع ونصف (قوله وذكر في المحيط والايضاح أن العقد يصح على قفيز واحد الخ) أي لا يفسد البيع في جميع الصبرتين عند أبي حنيفة بل يصح في قفيز واحد منهما أي في نصف قفيز من كل واحدة منهما ويفسد في الباقي نوح أفندي (قوله ومن باع ثلة) بفتح المثناة وتشديد اللام عني قال في القاموس هي جماعة الغنم أو الكثير منها أو من الضأن خاصة الخ وبالضم الكثير من الناس نهر (قوله أي قطيع غنم) اقتصر عليه الشارح نظرا لقوله كل شاة بدرهم وأشار به إلى بيان معنى الثلة في اللغة والافالحكم يعم الأبل والبقر وكل ماني تبعيضه ضرر كما هو مخرج من الأواني ولهذا قال الزيلعي وعلى هذا كل عددي متفاوت (قوله أو ثوبا) يضربه القطع ما في الكرباس فينبغي أن يجوز عنده في واحد كالصبرة نهر وهذا عند أبي حنيفة وعندهما يجوز في الكل لما ذكرنا أن هذه الجهالة لا يذهبها رفعها وله ما ذكرنا من الجهالة إلا أن الواحد متيقن به فيصرف إليه غير أن أفراد الأشياء متفاوتة فيفسد وقطع ذراع من الثوب ضرر على البائع فلا يجوز كالأوباع جذعا من سقف زيلعي ومنه يعلم ماني قول العيني والدليل ما مرني أن ظاهرا تنظير الزيلعي يبيع جذع من سقف يفيد أنه لو قطع الثوب وسلمه يبيع المشتري على القبول كما هو المحكم في المذبح لكن في البحر لو قطع الذراع وسلمه لم يجز أيضا إلا أن يقبل وعن أبي يوسف جواره

(كل صاع بدرهم صح) البيع في
صاع واحد عند أبي حنيفة إلا أن
يسمى جملة قفزاتها وقال لا يجوز في
الكل يسمى أوله بسم ولو باع كل قفيز
بدرهم من صبرتي برونه لا يصح
عنده في الكل وعندهما يصح
في الكل وذكر في المحيط والايضاح
أن العقد يصح على قفيز واحد منهما
عنده (ومن باع ثلة) أي قطيع غنم
(أو ثوبا) مشار إليه (كل شاة أو كل
ذراع بدرهم فسد) البيع في
(الكل) أي في كل المبيع

وعن محمد وهو فاسد لكن لو قطع وسلم ليس للمشتري الامتناع ثم اعلم ان ما وقع في نسخ الزيلعي من قوله وقطع
ذراع من الثوب ضرر على الباقي وجرى عليه بعضهم تحريف من النسخ والصواب على البائع شيخ
شاهين (قوله ولو سعى الكل) أي كل المبيع والغن كذا في النهر لكن نقل السيد المحمدي عن المفتاح انه
اذا سعى جملة الاغنام والذرعان ولم يسم جملة الثمن فقال بعث منك هذه العشرة اغنام أو هذا الثوب وهو
عشرة اذرع جازا اتفاقا وكذا اذا سعى جملة الثمن ولم يذكر المعقود عليه وقال بعث منك هذه الاغنام أو هذا
الثوب بعشرة كل شاة أو ذراع بدرهم جازا اتفاقا وقوله بعث منك هذه العشرة اغنام الخ يحمل على انه
سعى لكل شاة أو ذراع ثمنا يشير الى ذلك قوله ولم يسم جملة الثمن وان كان ذلك يستلزم العلم بجملة قوله ولم
يسم جملة الثمن أي لم يذكر جملته صريحاً وقوله وكذا اذا سعى جملة الثمن ولم يذكر المعقود عليه الخ أي لم
يذكر جملة المعقود عليه واعلم ان ما في المفتاح لا ينافي ما في النهر عن المحلواني من انه اذا علم عدد الاغنام في
المجلس لا يتقلب العقد صحيحاً في الاصح لكن لو كان كل منهما على رضاه ينعقد البيع بالتعاطي والعلم به بان
عزلها المشتري وذهب والبائع ساكتاه ومثله في الدر عن السراج مع زيادة قوله ونظيره البيع بالرقم اه
ووجه عدم المناقاة ان كلام المفتاح مفروض فيما اذا وجدت تسمية جملة الاغنام أو الذرعان عند العقد
فكان المبيع معلوما لا جهالة فيه ولهذا قال في الدر بعد قوله وان علم عدد الغنم في المجلس لم يتقلب صحيحاً
هذه على الاصح الخ مانصه ولو سعى عدد الغنم والذرع أو جملة الثمن صح اتفاقاً انتهى فتحصل ان شرط
الجواز احدا من امال العلم بجملة الثمن وان لم يعلم عدد المعقود عليه أو العلم بعدد المعقود عليه وان لم يعلم جملة
الثمن لان العلم بفن كل واحد من الشياء أو الذرعان يغني عن التصريح بجملة الثمن وبما قررناه يظهر لك
ان ما وقع لبعضهم من قوله ولو علم عدد الاغنام في المجلس انقلب صحيحاً عنده على الاصح صوابه لم يتقلب
كما في البحر والنهر والدر وشرح المحمدي بخطه في مسودته ويدل على ذلك أيضاً ما سبق من انه اذا كان
كل منهما على رضاه ينعقد البيع بالتعاطي (قوله في هذه المسائل الثلاث) الصبرة والثلة والثوب
(قوله في هذا لا يحتاج الى التقدير) أي الى زيادة التقدير اذ تقدير قوله في هذه المسائل يغني عن
زيادة تقدير قوله أي في كل المبيع حموي (قوله فلو نقص كيل الخ) والقول للمشتري في النقصان وان
وزنه له البائع ما لم يقر بأنه قبض منه المقدار نهر عن الحسانية (قوله أخذ بخصته) لان الثمن يتقسم
بالاجزاء على اجزاء المبيع المثلي مكبلاً أو موزوناً نهر والتقييد بالمثل للاحتراز عن القيمي ولهذا ذكر في النهر
أيضاً عن الحسانية مانصه باع لؤلؤة على انها تزن مثقالاً فوجدت أكثر سلت للمشتري لان الوزن فيما
يضره التبعض وصف بمنزلة الذرعان في الثوب انتهى (قوله أو فسخ) لتفرق الصفقة وكذا كل مكبل
أو موزن ليس في تبعضه ضرر (قوله فأنزله للبائع) لان المبيع وقع على مقدار معين فما زاد لم
يدخل في العقد وقيدته ازاهدي بما لا يدخل تحت المكبلين أو الوزنين اما ما يدخل فلا يجب رده
واختلاف في قدره فقبل نصف درهم في مائة وقبل دانق في مائة لا حكم له وعن أبي يوسف دانق في عشرة
كثير وقبل مادون حبة عفوف في الديار وفي الفقير المعتاد في زماننا نصف من نهر (قوله ان شاء أخذها
بجملة الثمن) لان الذرع وصف لانه عبارة عن الطول والعرض والوصف لا يقبله شيء من الثمن
كما طرأ في الحيوان حتى ان من اشترى جارية فاعورت في يد البائع قبل التسليم لا ينقص شيء من
الثمن ولو اعورت عند المشتري جازله ان يراجع على غنمها بلا بيان نهر وظاهر اطلاقه انه لا يلزمه البيان
مطلقاً وان أخذ الارش (قوله وان شاء ترك) لغوات الوصف المشروط المرغوب فيه كما لو اشترى اها على انها
بكر فوجدتها نبياً نهر (قوله فهو لا يشتري) كما لو باعها على انها بيب فوجدتها بكر او اعلم ان اطلاقه يفيد
ان الزيادة له ديانة أيضاً وهو قول أبي حفص الكبير وأبي الليث لكن المذكور في فتاوى النسفي وأما في
قاضيخان انها لا تسلم له ديانة (قوله ولا خيار للبائع) كما اذا شرط مبيعاً فوجده ساجماً يعني وتظهر
ثمرة كون الذرع وصفاً والقدراً أصلاً في مواضع منها مسألة الكتاب ومنها انه لا يجوز للمشتري التصرف

(ولو سعى الكل) في المجلس في هذه
المسائل الثلاث (صح) مطافاً سواء كان
هذا المقدار بعده ليوافق قوله فسد
في الكل أي في كل المبيع في هذه
المسائل فينبذ لا يحتاج الى التقدير
(قوله من سعى أي لو باع صبرة
وان زاد للبائع) أي لو باع صبرة
على انها مائة فقبر بمائة درهم فوجدت
أقل فالمشتري بالخيار ان شاء البيع
الموجود بخصته وان شاء فسخ البيع
وان وجدها أكثر فالزائد للبائع (ولو
نقص ذراع أخذ بكيل انتمى أي ان اشترى
وان زاد فلا يشتري) أي ان اشترى
قوباً أو أرضاً على انه هنتر أو ذرع
بعشرة فوجدتها أقل فالمشتري بالخيار
ان شاء أخذها بجملة الثمن وان شاء
ترك وان وجدها أكثر من الذرع
الذي سماه فهو لا يشتري (ولا خيار
للبائع

في المكيل والموزون قبل الكيل أو الوزن إذا اشتراه بشرط ذلك ويجوز له في المذروع قبل الذرع سواء اشتراه بجازفة أو بشرط الذرع لأن الذرع لما كان وصفاً لم يلزم اختلاط المبيع بغيره لأن الكيل المشتري سواء زاد أو نقص ولما كان كل من الكيل والوزن أصلاً يلزم الاختلاط إذا زاد المبيع لأن الزائد للبائع ومنها أن يبيع الواحد بالاثنتين لا يجوز في المكيلات والموزونات أن يكون الزيادة قيمتها أصلاً فكانت شيئاً يعتد به فلا يجوز البيع بدون المساواة بخلاف المذروع والغارق بين الأصل والوصف أن ما يتعيب بالتبعض والتشقيص فالزيادة والنقصان فيه وصف وما لا يتعيب به ما لا يزيد والنقصان فيه أصل وقبل الوصف ما لوجوده تأثير في تقوم غيره ولعدمه تأثير في نقصان غيره والأصل ما لا يكون كذلك ولهذا كان القدر في المكيلات والموزونات أصلاً بخلاف الذرع في المذروعات فانه وصف لأن المكيل والموزون لا يتعيب بالنقص والمذروع يتعيب به ولأن عشرة أقدرة حنطة مثلاً لو انتقص منها قفيز يشتري الباقي منها بالثمن الذي كان يخصه ولو انتقص من المذروع كالثوب أو الدار ذراع لا يشتري الباقي منها بالثمن الذي كان يخصه نوح أفندي لم يخصه وقوله الوصف ما لوجوده تأثير في تقوم غيره أي في زيادة تقوم غيره وتحصل من كلامه أن القلة والكثرة لا تنافي كون الذرع وصفاً لها في الثمن من قوله وفي كون الذرع من قبيل الوصف أشكالاً فلنأخذ أن يمنع كونه وصفاً لأنه كما يجوز أن يقال طویل وهریض يقال قليل وكثير ساقط (قوله ولو قال بعثك على أنه مائة ذراع بمائة درهم الخ) أطلق في المذروع فعمل الثوب والأرض والخشب والدار (قوله وأترك) انما قال في الأولى أترك وفي الثانية أوفض لأن المسمى لما كان ناقصاً في الأولى لم يوجد المبيع فلم ينعقد البيع حقيقة فكان أخذ الأقل بالأقل كالبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة في الحقيقة درر ولا يخفى ما في قوله في جانب الزيادة هي تابعة في الحقيقة لأن خيار الفسخ مفروض فيما إذا مسمى لكل ذراع ثمناً كما ذكره هو فيكون أصلاً وصفاً ولهذا إذا اختار أخذه يأخذه كله كل ذراع بدرهم فجعله الزيادة تابعة غير مسلم إذ لو كانت تابعة لم يقابلها شيء من الثمن ولم أر من نبه على ذلك (قوله أخذ كله كل ذراع بكذا أي بدرهم أوفض) لأن الذراع وان كان وصفاً يصلح أن يكون أصلاً لأنه عين ينتفع به بانقراده فإذا مسمى لكل ذراع ثمناً جعل أصلاً والافهوصف فاذا صار أصلاً فوجد ناقصاً أخذ بمحضته وبثبت له الخيار لتفرق الصفة عليه وان وجد زائداً فهو بالخيار إن شاء أخذه كله كل ذراع بدرهم أوفض لأن زيادة المبيع وان كانت نفعاً لكن يشوبها ضرر وزيادة الثمن فيقتير وليس له أن يأخذ القدر المسمى ويترك الزائد لأن التبعض بضره بخلاف الصبرة لا ترى أنه لا يجوز بيع بعض المذروع ابتداء وفي الصبرة يجوز بلبي (قوله وفسد بيع عشرة أذرع الخ) وجه قوله ما بالجواز أن عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة أسهم من مائة سهم وله أن البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع لأن الأصل اسم للخصبة يذرعها واستعبر ههنا لما يحمله وهو معين لا مشاع لأن المشاع لا يتصور أن يذرع فإذا أريد به ما يحمله وهو معين لكنه مجهول الموضع ففسد العقد درر وقوله لكنه مجهول الموضع أي لم يعين ذلك الموضع أنه من مقدم الدار أو من مؤخرها وجوانبها تفاوت قيمة فكان المعهود عليه مجهولاً جهالة مفضية إلى النزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي والذراع من المرفق إلى أطراف الأصابع ثم سمي بها الخشبة التي يذرع بها والمذروع أيضاً مجازاً وهي مؤنثة ولا يشك بما في الغاية من قوله استعبر الذراع لمحله وهو الممسوح حيث ذكر الفعل ولم يقل استعبرت لأن التذكير على تأويل الذراع بما يذرع به عزمي زاده (قوله خلافاً لما عطف) أي سواء سمي جملة الذرعان أو لا حوى فإن قلت ما علل به أن بلبي للمصاحبين بقوله أن هذه الجهالة يمكن رفعها بالذرع فلا تنفي إلى المنازعة لا بل لا ماقدمناه عن الدرر من أن وجه قوله ما بالجواز أن عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار لا تقتضاه عدم الجهالة قلت ما علل به في الدرر ريتني على التصريح بمحالة

ولو قال بعثك على أنه مائة ذراع بمائة درهم (كل ذراع بكذا) أي بدرهم (ونقص) ذراعاً المشتري بالخيار إن شاء (أخذ) المشتري بمحضته (من الثمن) أو ترك وإن زاد (أخذ) كل ذراع فله الخيار إن شاء (أوفض) ذراعاً بكذا أي بدرهم (أوفض) من البيع (فسد بيع عشرة أذرع) من مائة ذراع (من دار) أو جام عنده خلافاً لما عطف (لا أسهم) أي لا يفسد بيع عشرة أسهم من مائة سهم من دار أو جام بالإجماع

بني كذا ذكره الناصر اللقاني واعلم ان مسائل هذا الفصل مبنية على قاعدتين احدهما ان كل ما هو من متناول اسم المبيع عرفا يدخل في البيع وان لم يذكر صريحا الثانية ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار وهو ما وضعه لان يفصله البئر كان تابعاً في الدخول وما لا فلا كذا في العناية وما لم يكن من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومرافقه يدخل في البيع بذكرها والافلا نهر ومرافق المبيع كالدلو والحبل في بيع البئر والشرب في بيع الارض شيخنا (قوله يدخل البناء الخ) وكذا السلم المتصل وحجر الرحي الاسفل المبنية في الدار وكذا الاعلى استحسننا والبئر في الدار وبكرتها لا الدلو والحبل الا اذا قال بمرافقة او كذا البستان الذي فيها ولو كبير او يدخل في بيع الحمام القدور الفصاع ويدخل ثياب عبد وجار اي كسوة من ثلها ما يعطيه ما هذه او غيرها لا حليها الا اذا سلمها وقبضها وسكت نهر الا اذا كانت ثيابا مرتفعة تلبس للعرض لا تدخل الا بالاشراط عني وفلور المكثو وحش الانان وعجل البقرة والحمل للشاة اذا ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل والا فلا وسرج الفرس لا يدخل ويدخل كاف الحمار ولو غير مكوف في المختار نهر عن الظهيرية وفيه عن الحسية لا يدخل الا بالاشراط وهو الماهر وذكري في الدر تفصيلا حيث قال وفي الحمار كافه ارشاه من المزارعين وأهل القرى لومن الحجرين انتهى وفي الغلواقتان فتح الغاء وضم اللام وتشديد الواو وكسر الغاء وسكون اللام وتخفيف الواو والا كاف يجمع على كاف يقال كاف الحمار وكافه وقد كافت الحمار وأوكته أي شددت عليه الا كاف صحاح (قوله أي مفاتيح الاغلاق) المتصلة كضبة وكيلون ولومن فضة در (قوله لا مفاتيح الاغلاق) وكذا الاغلاق لا تدخل أيضا عني لادم اتصا بالمبيع مطلقا سواء كان الباب مغلقا أم لا شيخنا وسواء كان المبيع حافوتا أو بيتا أو دارا وسواء ذكر المرافق أم لا شيخنا (قوله في بيع الدار) الظاهر انه أراد بالدار مطلق السكن مجازا من ذكر الخاص وارادة العام فعم المنزل والبيت على قياس ما سبق له في قوله وان نذا اليهم حمل ملكوه من انه أراد به الدابة مطلقا كما نبه عليه السيد المحمدي هناك وانقله هنا وذلك لان العلة التي لاجلها دخل البناء في بيع الدار وهو انه من مسمى المبيع تشرك ثم اني رأيت التصريح به في الشرع بلاية عن التتارخانية قال وانما انصوا على الدار دونها لان الدار لما كانت اسما للعريضة يتوهم عدم دخول البناء لان البناء وصف ذاتي فيها اما البيت والمنزل حقيقة انهما لا يكونان البناء الخ (قوله وفي القياس لا تدخل المفاتيح) لانها ليست من مسمى المبيع ولا هي متصلة به ووجه الاستحسان كما ذكره الزيلعي ان المفاتيح تبع للاغلاق اذا لا يتفع بكل واحد منها بدون الآخر واعلم ان ما يدخل في البيع على وجه التبعية لم يكن له حصة من الثمن الا بالتسمية شلبي عن المحيط قبيل كتاب الصوم حتى لو استحق ثياب الامة المبيعة لم يرجع على البائع بشئ وكذا اذا وجد بها عيب ليس له ان يردها ولو وجد بها عيبا كان له ردها بدون تلك الثياب زيلعي وهو محمول على ما اذا هلك امامه قيامها فلا بد من ردها وان كانت تبعا والازم حصولها للمشتري من غير مقابل وهو لا يجوز بغيره وقول الزيلعي اذا استحق ثيابها لا يرجع على البائع بشئ يعني من الثمن واما رجوعه بكسوة مثاها فثبت له كما يعلم من كلامهم شيخنا وفرع في النهر على الاصل المذكور أعني ما دخل تبعا لا يقابل به شئ من الثمن ما ذكره في القنية اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شئ من الثمن وان استحق أخذ الدار بالحصصة الخ قال شيخنا فيكون الاستحقاق بمنزلة الاتلاف انتهى ففاده ان اتبع بالاتلاف يكون له حصة من الثمن حتى لو رد الامة المبيعة بحكم خيار العيب بعد اتلاف ثيابها يسقط عن البائع مقابل الثياب من الثمن فان قلت أخذه الدار بالحصصة فيما اذا استحق البناء بشكل بما سبق عن الزيلعي من عدم رجوع المشتري على البائع بشئ اذا استحق ثياب الامة قلت المسئلة مختلفة فيها فمنهم من فرق بين الاستحقاق والهلاك ومنهم من سوى بينهما كما في القنية واستظهره في النهر فكل كلام الزيلعي يقتضي على القول بالتسوية (تسمية) استفيد من كلامهم انه اذا كان لباب الدار المبيعة كيلون من فضة لا يشترط ان يتقد من الثمن ما يقابل به قبل الافتراق لدخوله في البيع تبعا ولا بشكل بما سبى في الصرف من

(يدخل البناء والمفاتيح) أي مفاتيح الاغلاق لا مفاتيح الاقوال وما كان متصلا بالبناء (في بيع الدار) وفي القياس لا تدخل المفاتيح

(أو) يدخل (الشجر في بيع الأرض
ولا يدخل الزرع في بيع الأرض ولا
تسمية مطلقا وذكر القدر في
والاستيعاب أن الزرع إنما لا يدخل
في بيع الأرض بلاد كذا المبدأ
بعد أو ثبت وصار له قيمة أما إذا ثبت
ولم يبره قيمة بعد يدخل (ولا) يدخل
(النهر في بيع الشجر إلا بالشرط)
أي أن شرط دخوله في البيع مطلقا

مسئلة الأمة مع الطوق والسبب المحلى لان دخول الطوق والحلية في البيع لم يكن على وجه التبعية أما بالنسبة للطوق فليكونه غير متصل بالأمة وكذا الحلية وان اتصلت بالسيف لان السيف اسم للحلية أيضا فكانت الحلية من مسمى السيف اذا علم هذا ظهر انه في بيع الشاش ونحوه اذا كان يعلم لا يشترط تقديمه قبل العلم من الثمن قبل الافتراق خلافا لمن توهم ذلك من بعض أهل العصر لان العلم لم يكن من مسمى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يتأله حصه من الثمن (قوله ويدخل الشجر في بيع الأرض) تبعا لمطلة أو لوصفها أو غيرهما خلافا لما قيل من عدم دخول الصغير وغير المثمر غير متين من هذا الاطلاق الياس الا ان يقال لاحاجة للاستثناء لانها بعد الياس حطب لا لشجر وفي النهر عن الحلية الاشجار الصغار التي تقلع زمن الربيع ان كانت تنفع من أصلها تدخل وان من وجه الأرض لا تدخل إلا بالشرط ككثير الذي على رؤس النهر والصحح الدخول مطاعا من غير ذكر سواء كانت تقلع من أصلها أو من وجه الأرض جوى عن البرجندى معزب للخلاصة وشجرة الخلاف والغرب لم يشرى عني فيدخلان في بيع الأرض تبعا والرتبة التي يقال لها سبست كالنهر يعني لا تدخل إلا بالشرط أو بالتسمية أو بما يقوم مقامهما من نحو قوله بكل قليل أو كثير هو له فيها نهر والغرب بالفتح والتعريف ضرب من النهر يقال له بالفارسية اسفيدار كما في الصحاح وسبست بضم السين وفتح الموحدة وبكسرهما شجيرة عن خط العيني قال ومعناه الشبث انتهى (تسمية) لا يدخل الشرب والطريق في بيع الأرض والدار لا يذكر الحقوق وكذلك في الاقرار والصالح والوصية ويدخلان في الاجارة والزرع والوقف والقصة كذا في الفتح وجعل في الخيط الصدقة كالتوقف ولم أره لو أقر ببيعة رضى أو باستعارتها نهر ويمكن المحاق العارية بالاجارة في ادخال الشرب والطريق والجامع بينهما ملك المنفعة والمحاق الوديعة بالبيع شيخ شاهين وفيه تأمل بالنسبة لمحاق الوديعة بالبيع لعدم الجامع بينهما (قوله ولا يدخل الزرع) لانه متصل بها لا لفصل عن الأديم فلا يدخل المجارية لان ذلك بفضل الله نهر ولو كان مغيا في الأرض من السكك يدخل في البيع المعلق على الصحيح لانه يبقى سنين بمنزلة الشجر لا ما كان ظاهرا شره لانية عن قاضيان وفيه عن شرح المجمع والنور وورق التوت والاس ونحوها كالتجارة انتهى وظاهره ان المراد بالورد والاس ما يعم الشجر والورق وليس كذلك بدليل قول الزبلي وشجرها بمنزلة النخل (قوله مطلقا) هو في مقابلة التفصيل الا في عن القدرى والاستيعابى (قوله وذكر القدرى والاستيعابى الخ) محمله ان البيع لا يخلو اما ان يكون بعد ما ثبت الزرع أو قبله وعلى كل لا يخلو اما ان يكون له قيمة بعد النبات أو لا فهي رباعية (قوله اذا لم يثبت) لانه حينئذ يمكن أخذه بالغربا ولو غن البذر في الأرض اختار الفضل انه لا يشتري وبالاطلاق أخذ أبو الليث (قوله اما اذا ثبت ولم يصر له قيمة بعد يدخل) في قول الاسكاف وهو الصواب وفي قول الصغار لا فتح وفي البحر واختلاف الترجيح فيما لا قيمة له وعلى هذا الثمر الذي لا قيمة له وتحصل من هذا ان الاسكاف يقول بقول القدرى والاستيعابى والصغار يقولان بما يظهر من اطلاق المتن (قوله لا بالشرط) عبرنا بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد عدم الفرق وان هذا الشرط غير مفسد وخصه بالثمرات باعاقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى أرضا فيها نخل فالثمره للبائع الا ان يشترط المبتاع من غير فصل بين المؤثر وغيره يقوم مقام التسمية والشرط ما لو قال بكل قليل وكثير هو فيها الا ان يذنه بقوله من حقوقها أو من مرافقها لان الحق يذكر لها هو تبعا لا ببيع منه كالطريق والشرب والمراق ما يرتفق به كسبل المساهمة عن العناية (تسمية) التأخير ان يشق وعاء نخل انى فيجعل فيه شئ من طلع نخل ذكر كذا فاعمل ذلك بالنخل صار اصلاحا للثمر باذن الله تعالى ابن فرشته على المشارق (تكميل) شري نخلة ولا يمين انه اشتراها لا لقطع أو لقرار في البحر عن شرح المجمع لا يملك أرضها في قول أبي يوسف وأجل محمد ما تحتها وهو المختار فيقل بقدر غلط ساقها أو بقدر عروها المتشرة في الأرض وقيل بقدر ظاهرها وقت الزوال وقيل بقدر عروها العظام وهو رواية عن الامام واختاره

في الصغرى فهو محل الخلاف بين الصاحبين فيما اذا لم يبين فان بين ان الشراء لا يرد دخل ما تحتها اتفاقا وان بين انه لا يقطع لم يدخل باتفاق (قوله سواء كان له قيمة أولا) في الصحيح نهر (قوله وفي القياس يدخل الزرع والتمر) كان وجه القياس بالنظر لمطلق الاتصال بالمبيع وان لم يكن على وجه القرار وبالقياس قالت الائمة الثلاثة اذا كانت الثمرة مؤثرة عيني (قوله ويقال الخ) أي بعد نقد المشتري الثمن نهر (قوله في صورتين) أشار به الى ان الحكم في الزرع كالحكم في الثمر اذا لفرق بينهما وان كان افراد المصنف الضمير في قوله أقطعها يوجب قصر الحكم المذكور على الثمرة فلو أتى المصنف بضمير التثنية مكان المفرد لكان أولى ومن هنا قال العلامة المحمدي قوله في صورتين لا يلائم قول المصنف بعد أقطعها وان لا يمه التعبير بالمبيع (قوله أقطعها وسلم المبيع) لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فكان عليه تفرقه وتسلمه نهر (قوله وهو الشجر والارض) كذا في البحر ونصه أراد بالمبيع الارض والشجر ونعقبه في النهر بأنه لا يلائمه قوله أقطعها وذكر انه كفي بذكر القسط في الثمر لان الحكم اذا علم فيه علم في الزرع أيضا اذا لفرق بينهما وأقول ما ادعاه من عدم الملازمة ممنوع اذا ضمير في أقطعها يعود على العين المتصلة بالمبيع ولا شك في شمولها للزرع والتمر (قوله وعند الشافعي الخ) لان الواجب هو التسليم المعتاد وفي العادة ان لا يقطع حتى يظهر صلاح الثمر ويستحصل كما اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع وبه قال مالك ولنا ان التسليم واجب بحكم العقد بخلاف الاجارة لانها لا تنتفع فيترك بالاجارة لو اشترى أرضا لا يكون له الطريق الا بالشروط وفي الاجارة يدخل من غير شرط عيني والمراد الطريق في ملك انسان قال في البحر وفي الطريق الا عظم أوسكة غير نافذة يدخل في البيع بلا تنصيص ولا قرينة وانما الكلام في الطريق الخاص في ملك انسان فان كان يلى الطريق الاعظم فتح له بابا اليه والاستأجر الطريق أو استعاره (قوله بذاصلاحها أولا) يعني بعد ظهور الكل فلو ظهر البعض فقط فظاهر المذهب وهو الاصح انه لا يجوز نهر وعيني عن شمس الائمة السرخسي لا تنفاه الضرورة بامكان بيع الاصول أو يشتري الموجود ببعض الثمن ويؤثر العقد في الباقي الى وجوده أو يشتري الموجود بجميع الثمن ويبيع الباقي له الانتفاع بما يحدث فإرخاف ان يرجع يقول على انه متى رجع يكون مأذونا في الترك فلا ضرورة الى تجوز العقد في المعلوم مصادما للنص وهو ما روى انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان و رخص في السلم وعلى القول بالجواز وبه فتى ابن الفضل والحلواني يجعل المعلوم تبعا والخارج أكثر فلو اشترى اهما مطلقا فاشترت ثمرا آخر قبل القبض فسد البيع لانه لا يمكنه تسليم المبيع اتعذر التمييز ولو بعد القبض يشتركان فيه للاختلاط زباني وقول العيني للاحتياط سبق قلم والقول للمشتري في مقداره لانه في يده وكذا في الباذنجان والبطيخ فان قلت قول الزباني يشتركان يشكك بما قدمه من انه اذا اشترى اها وتركها باذن البائع طاب العسل وان تركها بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاته لمحصله بمجة محظورة حتى يشتركان قلت قال في النهر ان الزيادة فيما سبق حصلت في ذات المبيع بخلاف ما هنا فان الزيادة لم يقع عليها بيع وانما حدث بعده (قوله فالصحيح انه يصح) لانه مال متقوم منتفع به في الحال أو في المسأل وعلى هذا الخلاف يبيع الزرع قبل ان تن له المشافر والمناجل والاصح الجواز لانه منتفع به في المسأل كالطفل والجش عيني والمشافر جمع مشفر ومشفر البعير شفقه والمجل ما يخصه بزرع والجمع مناجل غناية (قوله ويقطعها المشتري في الحال) جبر انظر يغالل البائع ولو شرط النطع على المشتري فسد نهر لان تسليمها بالتخلية فكان المشتري بها قابضا فكان شرطه القسط على البائع شرطا لا يقتضيه المقتضى قال في البحر وقد منان اجرة القسط على المشتري وان تسليم الثمرة بالتخلية قال شيخنا وهو مستبعد من كلام المصنف (قوله وان باع بشرط تركها على التخليل فسد) لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو مشغول ملك الغير أو هو صفقة في صفقة لان اشتراط الترك ان كان بأجر كان بيعا في اجارة وان لم يكن بأجر كان بيعا في اجارة وكذا الزرع بشرط الترك لما قلناه قيد بشرط الترك لانه لو اشترى اها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له

سواء كان له قيمة أولا وقبل من اشترى شجرا وعليه ثمن لا قيمة له فهو للمشتري وفي القياس يدخل الزرع والتمر (ويقال للبائع) في صورتين (أقطعها وسلم المبيع) وهو الشجر والارض مطلقا سواء كان الزرع والتمر مجال لما فيه أولا وعند الشافعي ان كانا مجال لهما قيمة يؤمر بالقطع والا (ومن باع ثمرة بدأ) أي ظهر (صلاحها أولا) (الاصح) البائع اعلم ان بيع الثمر قبل ان يصير البائع اتفاقا وان باعها بعد ان يصير متفعا بها يصح خلافا للشافعي وان متفعا بها يصح ان يصير متفعا بها بان لم باعها قبل ان يصير متفعا بها بان لم تصلح لتناول بني آدم وعلف الدواب فالصحيح انه يصح وقيل لا يصح هذا (ويقطعها المشتري في الحال) (وان) اذا باع مطلقا أو بشرط القسط (فان) باع واشترى أو بشرط التخليل فسد البيع وهذا اذا ابتاعها بشرط الترخل فسد البيع وهذا اذا ابتاعها بشرط الترخل فسد البيع أيضا قياسا عندهما

الفضل وبغير اذنه لا يطيب ويتمدق بما زاد في ذاته وان تركها بعد ما تناسه عظمه الم يتمدق بشئ
لان هذا تغير حال لا تتحقق زيادة وان اشتراها مطلقا ثم استأجر الخيل الى وقت الادراك طاب له الفضل
والاجارة باصله لانها اضيفت الى غير محل الاجارة فان محلها المنفعة دون العين والباطل معدوم باصله فلا
يصلح متضمنا فبقى تضمن الاذن مقصودا بخلاف ما لو اشترى الزرع واستأجر الارض الى ان يدرك وتركه
حيث يجب اجر المثل ولا يطيب له الفضل لان اجارة الارض متعارفة لكنها فسدت بجهالة المدة والفساد
موجود باصله معدوم بوصفه فأمكن جعله متضمنا للاذن وفساد المتضمن يقتضي فساد ما في ضمن
فيفسد الاذن ويتمكن الخبز شيئا عن الثمن قال وبه يتمدق كلام الزيلعي (قوله وصح استحسانا عند
محمد) وجهه كفاي النهران ثم تعارفوا ذلك فيما اذا تناسه عظمه ما فكان شرطية تضييه العقد وجعل في
الامر الفتوى على قوله وفي التبعة العقيم قولها وفي البحر عن الظهيرية اشترى رطبة أو قناء أو شيئا يغزو
ساعة فساعة لا يجوز كبيع الطرفة ويبيع قوائم الخلف يجوز وان كان يغزو لان غناه هام الاعلى بخلاف
الزطاب الا الكراث للتعامل فيه وفيما لا تعامل فيه لا يجوز انتهى ورأت بخط شيخنا مانعه اشترى شيئا
ينمو ساعة فساعة لا يجوز الا ان يشترى به باصله ليكون الحادث على ملكه ويؤخذ منه عدم جواز بيع
قصب السكر وهي حادثة الفتوى وفي فتاوى قارى الهداية يصح وله الخيار انتهى (قوله وفي رواية الحسن
والطحاوي لا يصح الم) لان الباقي بعد الاستثناء مجهول قلنا هذه الجهالة لا تضي الى المنازعة اذا البيع
معلوم بالاشارة وجهالة قدره لا تمنع الجواز قال في الفتح وعدم الجواز اقيس بمذهب الامام في مسألة بيع
صبرة كل قفيز بدرهم فانه أفسد البيع بجهالة قدر المبيع وقت العقد وهو لازم في استثناء ارطال معلومة
مساء الى الان يجاب وأجاب في النهر بأنه يمكن ان يكون المانع من الجواز في مسألة الصبرة جهالة الثمن
لا جهالة قدر المبيع والنهر فيناش فيه معلوم اه قيد باستثناء ارطال معلومة منها لانه المختلف فيه واما
اداستني لا معنى فانه يجوز لا فاق كما يعلم من كلامهم شيخنا (تنبيه) ما جاز ايراد المقدم عليه بانفراده
صح استثناءه منه الا الوصية بالحد منه يصح انفراد دون استثناءه ان يورثه من غيره عن الاشهاد (قوله كبيع
بر في سبيله) بخلاف بيع ما في هذا الفطر من الحب وما في هذا التمر من النوى لان كلا منهما معدوم عرفا
اذ لا يقال هذا نوى في ثمره ولا حب في قطنه ويقال هذه حنطة في سبيله ما وبه عرف امتناع بيع اللبن في
الذرع والعم في الشاة والزيت في الزيتون والصبر في العنب ونحو ذلك ثم رقيد يبيع الحنطة لان بيع
تبين الحنطة في سبيلها دون الحنطة لا ينعقد لانه لا يصير تبنا الا بالعلاج وهو الدق فلم يكن تبنا قبله فكان
بيع المعدوم بجر (قوله وباقلا في قنصره) وهي بالمد والتخفيف وبالقصر والتشديد وهو الحب المعروف
والنسبة على الاول باقلا في رعي الثاني باقلا في حوى عن المفتاح معزيا للمغرب وقيل الباقل هو العول
(قوله وكذا الارز) والوجه يقتضي ثبوت الخيار لا لشترى بعد الاستخراج لانه لم يره بخلاف بيع جذع
من سقف فان البائع اذا زرعه وسلمه يصير المشتري على اخذه وانما امتنع بعهده في سبيله لاحتمال
الزبا كبيع تراب الصاغة بنفسه ولا يصرف الى خلاف الجنس تحريا الى الجواز كبيع درهم ودينارين
بدينار ودرهمين لان التراب ليس بحال متقوم فهو ليس بمقصودا ثم المقصود ما فيه من الذهب
والفضة بجر (قوله وقال الشافعي لا يصح) قياسا على عدم جواز بيع السم في اللبن والشيرج
في السمسم والزيت في الزيتون واللبن في الفرج يجامع ان المبيع معدوم ولنا انه موجود غاية انه
مستور فلهذا خبيرناه بعد الاستخراج بخلاف المقيس عليه فانه لا وجود له أصلا فترقا فان قلت روى
انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الخفل حتى يزهو وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة
قلت المراد به السلم يعني لا يجوز الاسلام حتى يوجد بين الناس بدليل قوله عليه السلام اذا منع الله
الثمرة فم تسجل مال أخيك فيكون حجة لنا في اشتراط وجود المسلم فيه من حين العقد الى حين المحل
ولو أجرى على اطلاقه يكون حجة لنا أيضا لاقتضائه جواز البيع بعدما يبيض مطلقا من غير قيد بالعزل

وصح استثناءه عند محمد (ولو استثنى)
البائع (منها) أى من الثمرة المبيعة
ارطال معلومة صح (في ظاهر رواية
ودق قول مالك وفي رواية الحسن
والطحاوي لا يصح استثناء ارطال
معلومة (كبيع بر) أى كما يبيع
بيع بجزء من جنسه (في سبيله وباقلا
في قنصره) وكذا الارز والسمسم وقال
الشافعي لا يصح بيع الباقل ولا الخضر
وكذا الجوز واللوز والنش

ولو كان كما قال لقال حتى يعرف عني والزهر المملون يقال اذا ظهرت الحمرة والصفرة في النخل ظهر فيه الزهر واهل الحجاز يقولون الزهر بالضم وقد زهر النخل زهوا وزهى ايضا لغة كما هو البرزيد ولم يعرفها الاصمعي شيخنا عن الصحاح (قوله في قشره الاول) تقييده بالقشر الاول لانه الذي فيه خلاف الشافعي حتى لو بيع في قشره الثاني يجوز بالاتفاق عزمي زاده (قوله على البائع) لان التسليم عليه وهذا من تمامه ولو اشترى حنطة في قشره لم يباع في البائع فخلصها بالدوس والتذرية ودفعها الى المشتري هو المختار والتبن للبائع ولو اشترى ثيابا في جواب ففتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري الا اذا كان العرف بخلافه كما لو اشترى ما في قرية فان صبه يكون على البائع ولو اشترى وقرح طيب في المحرم فاحمل على البائع واخراج الطعام من السفينة وكذا قطع الغنم المشتري جزا فكل شيء باعه جزا فكل ثمن والبصل والجوز اذا خلى بينهما وبين المشتري وكذا قطع الثمر على المشتري نهرو وقوله على المشتري خبر عن قوله واخراج الطعام من السفينة وما عطف عليه وما سبق من قوله واخراج الثياب على المشتري قال السيد الحموي الاخراج من تمام التسليم فينبغي ان يكون على البائع (قوله وجرة نقد الثمن الخ) هذا اذا كان قبل القبض وهو الصحيح اما اذا كان بعده فعلى البائع لانه اذا قبضه دخل في ضمانه فاذا ادعى انه خلاف حقه فالنقد انما يبرأ منه كما يستوفى بذلك حقه فلا جرة عليه حموي عن الجوهرة (قوله على المشتري) لان الوزن من تمام التسليم والتمسك على المشتري فكذلك ما يكون من تمامه زياحي (قوله اما النقد ففيه روايتان) مقتضاه ان اختلاف الروايتين خاص بالجرة لا نقد فقط اما الجرة الوزن فعلى المشتري واي واحدة والى هذا يميز كلام الزياحي ايضا وهذا يقتضي ان جرة النقد غير جرة الوزن والعرف الا ان بخلافه (قوله في رواية يكون على البائع) لان النقد يكون به التسليم ليعرف المبيع من غيره فكان هو المحتاج اليه وهذا رواية ابن رستم زياحي (قوله وفي رواية يكون على المشتري) وهو الصحيح وظاهر الرواية يخرج عن الخلاصة والحائية قال وبه كان يفتي الصدر الشهيد اما اذا قبض البائع الثمن ثم جاء برده بعيب الزيادة فانه على البائع وروى عن محمد بن ابراهيم بن يوسف رد الجرة وان وجد البعض وقبله على المدين زياحي (فرع) ظهر بعد نقد الصرف ان الدرهم يزوف رد الجرة وان وجد البعض فبقدره من الزيادة واما الدلال فان باع العين بنفسه باذن ربها فاجرت على البائع وان سعى بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف در (قوله بئمن حال) ليس فيه خيار للمشتري نهري (قوله سلمه أولا) ليتعين حق البائع في الثمن لان المشتري تعين حقه في المبيع بمجرد العقد لدخوله في ملكه بدوان كان تقررا لضمان عليه يتوقف على القبض حتى لو ملك قبله انفسخ المبيع اما البائع فانه يتعين حقه في الثمن بعد قبضه لان الاثمان لا تعين حتى لو اشترى شيئا بهذا الدينار كان له ان يعطيه دينارا آخر فلهذا يؤثر المشتري بتسليم الثمن أولا اذا كان المبيع حاضرا وان كان غائبا فلهذا لا يشتري ان يمتنع من تسليم الثمن حتى يحضر البائع المبيع على مثال الراهن مع المرتن زياحي فلو نقد بعض الثمن وأراد ان يأخذ بعض المبيع ليس له ذلك صرح به المصنف في باب ما يجوز ارتهانه حيث قال ولورهن عبد بن بأف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته كما يبيع انتهى فلو اشترى بشرط ان يدفع المبيع أولا ففسد البيع لانه لا يقتضيه العقد وقولنا فلو اشترى بشرط ان يدفع المبيع أولا أحسن من قوله في النهي فلو باعه الخ لاقتضائه ان البائع هو الذي اشترط دفع المبيع أولا ولا يخفى ما فيه ثم رأيت بخط الشيخ شاهين عن الكاكي انه ذكر في البيع الفاسد مانعه ولو اشترى شيئا على ان يدفعه البائع قبل دفع الثمن أو على شرط ان يدفع الثمن في بلد آخر ففسد البيع انتهى فهذا يشهد لما ذكرنا (تنبيه) قبض المبيع بغير اذن البائع قبل نقد الثمن كان له استرداده حتى يعطيه الثمن ولو تصرف المشتري فيه تصرفا لا يحتمل الفسخ كما لا عتاق والتدبير فانه لا يسترد شيئا من عين المحيط ولو طهها المشتري فخلت أو ولدت لا يمكن البائع من الحبس وان لم تلد ولم تحبل فله الحبس بجر (فرع) اشترى ما يتسارع اليه الفساد ولم يقبضه ولم ينقد الثمن حتى غاب كان

في قشره الاول وله في بيع السفينة قولان (وأجرة السكك) والوزن والذراع والعسداد اذا باع بشرط السكك والوزن والذراع والعسداد (نقد الثمن) (على البائع و) أجرة (نقد الثمن) أي تميزا لمجيد عن غيره (و) أجرة (وزنه على المشتري) اما النقد ففيه روايتان عن محمد بن زياحي (قوله على المشتري) البائع وفي رواية يكون على المشتري (ومن باع سلعة بئمن حال سلمه) أي المشتري الثمن وقال الشافعي قبيل للبائع سلم المبيع وقال لم يبيع بئمن بضآن معا (والا) أي وان لم يبيع سلعة بئمن ولكن باع سلعة بسلعة أو غنا بئمن قبل لهما

للبائع يبعه من غيره ويجعل للمشتري الثاني وان كان يعلم بالحال لان المشتري الاول رضى بهذا الفسخ
دلالة شيخنا هـن ايضا عن كمال الدين قال وكما يرام يقع هذا في الاسواق وانظر حكم ما اذا غاب بعد تقدير
التمن او قبل نقده وكان المبيع مما لا يتسارع اليه الفساد وهل خوف ان تستغرق النفقة قيمته بان كان
المبيع حيوانا يزل منزلته خوف تسارع الفساد اليه (قوله سلمامعا) لاستوائهما في التعيين ان كان
يبع سلعة بسلعة او عديمه ان كان يبيع ثمن بثمر زياحي ثم التسليم يكون بالتخليع على وجه يتمكن من
القبض بلا مانع ولا حائل وشرط في الاجناس شرطان اثنان يقول خليت بينك وبين المبيع فلولا يملكه
او كان بهيئته يصرفا بصادر (تنمية) اشترى شيئا وقبضه ومات مفلسا قبل تقديمه فالبائع اوفى
الغرماء ولا يكون أحق به خلافا للشافعي ولومات قبل قبضه فالبائع أحق به اتفاقا درر فلو دبره المشتري
المفلس أو اعنته قبل قبضه جاز ولا سعاية على الغلام الا عند الثاني بحر

(باب خيار الشرط)

(قوله وهو ما فيه خيار الخ) ظاهره ان غير اللازم ينصرف فيما ذكره وليس كذلك اذا كانت الخيارات بلغت
سبعة عشر اثة لانه المبوب لها وخيار تعيين وغن ونقد وكيفية واستحقاق وتقرير فعل وكشف حال وخيانة
في مراجعة وتولية وفوات وصف مرغوب فيه وتقرير صفقة بهلاك بعض مبيع واجارة عقد فضولي
وطهور المبيع مستأجرا أو موهونا أو شباها قال ويفسخ باقالة وتحالف فبلغت تسعة عشر سببا درو كلها
ببشرها تعاقد الا التحالف وكلها تحتاج الى الفسخ من التعاقد فلا تنفسخ بنفسها الا التحالف فلا يكفي فيه
بهسخ التعاقد بل لابد من فسح التعاقد كذا قيل وأقول هذا لا يرد على الشارح لأن كلامه بالنظر
للخيارات المبوب لها ولا شك انها ثلاثة (قوله على البواقي) عبر بصيغة الجمع لما ان الباقي بعد خيار
الشرط اكثر من ثلاثة وقد ذكر منها في هذا الباب ثلاثة خيارات النقد وخيارات التعيين وخيارات فوات الوصف
المرغوب فيه ومنه يعلم سقوط قول العلامة المحوى أى جنس البواقي اذا الباقي اثنان لا ثلاثة كذا قيل
وأقول هذا لا يرد على السيد المحوى لان الكلام في خصوص ما بوب له المصنف من الخيارات وذلك
ان الباقي منها بعد خيار الشرط اثنان فاستقام قوله أى جنس البواقي (قوله صح) أى خيار الشرط وبه
أفصح صدر الشريعة لكن الاولى صح شرط الخيار كافي الاصلاح لان الموصوف بالهبة انما هو الشرط
لانفس الخيار بحر وأقول الاولى ان يجعل التضمير ارجع الى الخيار باعتبار كونه موصوفا بالمشروطة قبل
الاضافة فان اضافة خيار الى الشرط من اضافة الموصوف الى الصفقة ولا ينافيه قولهم انه من اضافة الحكم
الى سببه والاصل باب الخيار المشروط على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول بذلك على ذلك ان الموصوف
بالهبة ليس الخيار فقط كما يوهمه كلام صدر الشريعة ولا الشرط فقط كما يوهمه كلام صاحب الاصلاح
محوى ثم اعلم ان خيار الشرط يجري في غير البيع وقد نظم في النهر ما يصح فيه خيار الشرط وما لا يصح فقال

بأى خيار الشرط في الاجارة * والبيع والابراء والكفالة
والزهر والعتق وترك الشفعة * والصلى والتخلع مع المحوالة
والوقف والقسمة والاقالة * لا الصرف والاقرار والوكالة
ولا النكاح والطلاق والسلم * نذر وأيمان وهذا يقتضى

وكذا يصح في الكتابة بحر عن جامع الفصولين قال وينبغي صحتها في انزاعة والمعاملة لانها اجارة وانما
لا يصح في النكاح والطلاق واليمين والنذر والوكالة والاقرار لانه انما يدخل في لازم يحتمل الفسخ قال في
النهر فلهذا لا يصح في الوصية يعني لانها غير لازمة اذ لا يرجع عنها ما يبين في النهر وجه عدم جواز
في الصرف والسلم لظهوره لانه ينشأ ما هو شرط فيه اقبل الافتراق وهو قبض كل من بدلى الصرف

(سلمامعا) * (باب خيار الشرط)
البيع نوعان لازم وغير لازم فالباين
اللازم شرع في بيان غيره وهو ما فيه
خيار شرط أو روية أو عيب أو إضافة
الخيار إلى إضافة الحكم على البواقي
الظهور وقدم خيار الشرط على البواقي
لكونه أعم وجودا حتى شرع له اقدنين
ولا حدهما ولا يبرهما باذنهما (صح)

ورأس مال السلم لان اشترط القبض فيه ما قبل الافتراق فرع ثبوت الملك فيه ما وشرط الخيارين فيه
 فلهذا لم يجز فيه جامع أنهما من اللازم المحتمل للفسخ وقوله والكفاية سواء كانت بالنفس او بالمال وسواء
 كان الخيار لكفيل او لكفول له وقوله وترك الشفعة أى تسليم الشفعة بعد طلب الموائمة وقوله
 وفي الابرأبان قال أبرأنتك على اني بالخيار فلا يبرأ كما لو أبرأه ازالا وقوله وفي الوقف أى على قول أبى يوسف
 كذا قيد به في النهر وغيره للاحتراز عن محمد لانه يشترط عنده ان لا يذ كفيه خيار شرط معلوما كان
 أو مجهولا واختاره هلال وقال أبو يوسف ان كان الوقت معلوما جاز الوقف والشرط نص على ذلك في النهر
 صدر كتاب الوقف فستط ما قبل وفي ذكر الوقف نظرا لشرط صحته ان لا يكون فيه خيار شرط ولا فرق بين
 ان يكون في كل المبيع او بعضه حتى لو اشترى شيئا وشرط الخيار في نصفه او ربعه جاز وكذا لا فرق بين
 الصحيح والفساد ففي الخلاصة الخيار يثبت في المبيع الفاسد كما يثبت في المبيع الجائز ولو اختلفا في اشتراطه
 فالقول لانه فيه في ظاهر الرواية قول محمد القول لمعية والبيدة للاختراز عن الحامية (قوله للمتبايعين)
 أى البائع والمشتري ففي الكلام تغليب وقد يقال لا تغليب فان المبيع كما يستعمل في بذل السلعة يستعمل
 في أخذها وكذا الشراء لانه يلزم عليه تنذية المشتري وفيه كلام حموي (قوله أو لاحدهما) ولو وصيا بنهر
 (قوله ثلاثة أيام) لقوله عليه الصلاة والسلام لحبان بن منقذ الانصاري وكان يغيب في البياعات اذا بايعت
 فقل لا خلاف في الخيار ثلاثة أيام وكون الختام حبان هو الذي رجحه النووي وقيل هو منقذ أبو حبان
 عني على الهداية وحبان بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة والخلافة الخداع قال في القاموس خلبه كندمه
 خذا وخلا با وخلا به خدعه كاختله انتهى فلو شرطت الثلاثة وكان المبيع مما يتسارع اليه الفساد في
 القياس لا يجزى المشتري على ثبوت في الاستحسان يقال له امان تفسخ المبيع او تأخذ المبيع دفعا للضرر
 من الجانبين نزع الحامية (قوله بالنصب) على انه ظرف ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف أى
 مدته ثلاثة أيام شاي على الزيلعي (قوله امان يكون مطلقا) أى عن ذكر الوقت والدأيد كقوله أنت
 بالخيار (قوله وأما الموقت فيجوز) فيه انه يشترط نعمة الموقت ان يكون الوقت معلوما فلو كان مجهولا
 كقوله أنت بالخيار ارايا ما لم يصح اتفاقا وكذا يشترط ان لا يزيد الوقت على الثلاثة عند الامام خلافا لهما
 قال في الشريعة مقتضى قوله لو حلف لا يكلمه أياما يكون على ثلاثة ان يصح ويصرف اليها تعجبا
 لكلام العاقل وصرفنا عن الغائه والافا لفرق بينهما انتهى وأقول الفرق هو حرمة هجر المسلم زيادة على
 ثلاثة بخلافه هنا لأنه يعكس عليه ما لو حلف لا يكلمه أياما فانه يقتضي عدم الحمل على الثلاث حموي
 (قوله وهذا الخيار كما جاز عند البيع يجوز بعده) مقتضاه انه لو كان قبله بان قال له جعلتك بالخيار
 في البيع الذي انعقد ثم عقد بعده لم يكن له خيار نزع التنازع (قوله فله الخيار مادام في المجلس)
 ولا ينافيه ما سبق من انه اذا أطلق يفسد لانه في المطلق وقت العقد وما هنأ في المطلق بعده بجزع
 البرازية (تنبيه) ذكر الخيار مطلقا عن المدة اعتمادا على ما هو المعروف بينهم من ان المراد من قوله أنت
 بالخيار أى ثلاثة أيام فهل يكون من قبيل قولهم المعروف كالمشروط فلا يقتصر على المجلس حيث كان
 بعد العقد ولا يفسد اذا كان مقارنا له بجزع حموي (قوله وقال يجوز) لان ابن عمر أجازاه الى شهرين ولان
 الحاجة قد تمس الى الاكثر فصار كالتأجيل فثبت الدعوى بمجموع الداليل وله ان جوازه على خلاف
 القياس لما روينا فيقتصر على المدة المذكورة واشترط الاجل للقدرة على التحصيل وذلك بطاويل المدة
 على انه ورد من رواية عبد الرزاق عن أنس ان رجلا اشترى بعيرا وشرط الخيار أربعة أيام فأبطل عليه
 السلام البيع وقال الخيار ثلاثة أيام بنهر وماروي عن ابن عمر قال الزيلعي ليس بنص فيه فيحتمل ان
 يكون خيارا روية أو العيب وقوله في النهر ثبوت الدعوى بمجموع الداليلين جواب سؤال مقدر تقديره
 ما ورد عن ابن عمر انه أجازاه الى شهرين لا يقتضي الجواز فيما زاد على شهرين فيكون الدليل أخص من
 المدعى فالدليل الثاني وقوله ولان الحاجة قد تمس الخ (قوله فان أجاز في الثلاث صح) يحتمل ان يراد

المتبايعين أو لاحدهما) أولغيرهما
 (ثلاثة أيام) بالنصب (أو أقل)
 فالبيع خيار الشرط أربعة أوجه
 خيار البائع منفردا وخيار المشتري
 منفردا وخيارهما مجتمعاً وخيار
 غيرهما مجتمعاً والخيار امان يكون مطلقاً
 أو موقداً أو موقفاً ولا يجوز
 بالاتفاق وأما الموقت فيجوز وهذا
 الخيار كما جاز عند البيع يجوز بعده
 أيضا حتى لو باع ومضى عليه ثلاثة أيام
 مثلا بعد قبض المبيع فقال له البائع
 أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار
 ثلاثة أيام ولو قال له أنت بالخيار فله
 الخيار مادام في المجلس كذا في النوازل
 (ولو أكثر) من ثلاثة أيام (لا يصح)
 مطلقا عنده وقال لا يجوز اذا سمي مدة
 معلومة مالت أو قصرت (فان أجاز
 في الثلاث صح) العقد عندنا

بالهبة عودا العقد الى الجواز بعد ان كان فاسدا لان المفسد قد ارتفع قبل تقررره وهذا قول العراقيين
من اصحابنا ويحتمل ان تكون الهبة بمعنى النفاذ فيراد بها ما يقابل الموقوف بناء على ما ذهب اليه اهل
خراسان من ان العقد مع شرط الخيار اكثر من ثلاث موقوف ان اجبر العتق في الثلاث ظهر ان لافساد في
العقد لعدم وجود المفسد والابان مضي جزء من اليوم الرابع قبل الاجازة هو فاسد قال الزيلعي وهذا
الوجه اوجه وفي النهر واختاره السرخسي وغيره وفائدة الخلاف تظهر في حصة المباشرة وعدمها فحرم
على الاول لا على الثاني ولكل منهما فسخه ولو باعه الى المحصا او الدباس ثم ابطال صاحب الاجل الاجل
او نقد الثمن انقلب الى الجواز انتهى وهذا يتعين حله على ما اذا ابطال الاجل او نقد الثمن في المجلس لزوال
المفسد قبل تقررره واعلم ان المراد من حصة المباشرة وعدمها مباشرة العقد مع شرط الخيار اكثر من ثلاث
فعلى القول بانه موقوف لا تحرم مباشرة (قوله خلافا لفرغوا في) لانه ان عقد فاسدا فلا ينعقد جازرا
(قوله فيما اذا كان الخياراكثر) متعلق بقول المصنف صح حوى (قوله فلا يبيع) ظاهره فيدانه لولم
ينقد في الثلاث لا يفسخ والعجيب انه يفسد ولا يفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاث فاعتقه ان كان في يده نهر
عن الخاتبة (قوله صح البيع) لانه في معنى خيار الشرط وكذا لو نقد المشتري الثمن على ان البائع ان رد
الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما صح ايضا والخيار في الاول للمشتري لانه المتمكن من امضاء البيع
وعدمه وفي الثاني للبائع حتى لو اعتقه صح عتقه ولو اعتقه المشتري لا يصح وفي المسئلة الاولى اذا باعه
المشتري ولم ينقد الثمن حتى مضت الايام الثلاثة جاز البيع وكان عليه الثمن نهر (قوله خلافا لفرغوا) لانه
بيع شرطت فيه الاقالة الفاسدة والصحيحة مما فسدته والفاسدة أولى ووجه فساد الاقالة تعليقها بشرط
عدم النقص في الاقالة الصحيحة هي التي لم تعلق بشرط (قوله وهو الغياس) وجه الاستحسان ما روى ان
ابن عمر باع ناقه بهذا الشرط ولم يكره عليه احد من الصحابة ولا به في معنى خيار الشرط اذا الحاجة
مست الى الانقاس عند عدم النقص تقرر زاعن المماطلة فالحق به (قوله لا يبيع عندهما) وعند
محمد جائز كل من الامام ومحمد على اصله واما ابو يوسف فاعخذ في الاصل بالاثري الذي قدمناه يعني عن ابن
عمر وفي الملقق به بالقياس نهر وغيره وفي قوله وفي الملقق به بالقياس نظرا ذلوا اخذ فيه بالقياس لم يقل بجواز
خيار النقص اصلا كما هو قول زفر فالظاهر ان يقال وفي الملقق به قصص على الثلاث لانها مورد النص على
ما روى عن ابن عمر باع ناقه بهذا الشرط أي شرط انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما
كما سبق بقي ان ما سبق من ان البيع فاسد وموقوف فيما اذا باع بشرط الخياراكثر من ثلاث ثابت هنا
ايضا فيما اذا باع بشرط انه ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام فلا يبيع بينهما نهر (قوله خلافا لفرغوا) فدعوى
الزيلعي الاجماع على الهبة فيما اذا نقد في الثلاث بعد ما باعه على انه ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام فلا
يبيع غير صحيحة عني قال لان زفر يقول ان عقد فاسدا فلا ينعقد صحيحا ويمكن الجواب بانه اراد اجماع الامام
مع الصحابين (قوله فيما اذا شرط اكثر من الثلاث) متعلق بصحة لاصلة الخلاف كما هو ظاهر لان زفر
لا يقول بجواز البيع مع هذا الشرط وان لم يزد على ثلاثة ايام كما سبق معلل بانه يبيع شرط فيه اقالة فاسدة
(قوله يمنع خروج المبيع عن ملكه) لان تمام البيع لا يكون الا بالتراضي ولا يتم الرضا مع الخيار ولهذا
ينفذ عتق البائع ويملك التصرف فيه دون المشتري وان قبضه باذن البائع زيلعي وهو محمول على ما اذا
قبضه للاختبار اما اذا سلمه اليه على وجه التمليك كان مبعولا لخياره نهر كما لو وهب له الثمن في المدة او ابراه
منه واشترى به شيئا من المشتري وعرف من هذا ان خيار المشتري يمنع خروج الثمن عن ملكه وانه اذا
كان الخيار لما لا يخرج المبيع ولا الثمن عن ملك المالك وليبين الحكم في الثمن اذا كان الخيار لا بائع
والحكم فيه كما في القهستاني انه يخرج عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البائع عنده ويدخل
عندهما هو الثمرة تظهر في وجوب الزكاة ونحوها كصدقة الفطر والاضحية بان كان ما عند البائع من
النصاب انقص في اثناء المحول وكان بحيث لو مضى يوم او يومان من مدة الخيار يتم المحول فهل تلزمه الزكاة

خلافا لفرغوا في فيما اذا كان
الخياراكثر (ولو باع) عبدا
(على انه ان لم ينقد الثمن
اكثر من ايام فلا يبيع) بينهما
(صح) البيع عندنا استحسانا خلافا
لفرغوا في الثمن (ولو باع على انه
ان لم ينقد الثمن (و) لاربعة) او
اكثر (لا) يصح البيع عندهما
وعند محمد جائز (فان نقد في الثلاث
صح) اكثر من الثلاث (وخيار
البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه)
عندنا خلافا للشافعي (وبقبض
المشتري

وتخوها باعتبار ضم الثمن الى ما عنده حيث كان النصاب به يتم عند الامام لا وعند ههنا فان قلت ينبغي ان تظهر الثمرة ايضا بالنسبة للتصرف فيه قلت لا يصح لماسيا في الشارع بعد قول المتن ولو اجاز من له الخيار بغيره صاحبه ضم حيث قال بان يتصرف البائع في ثمن المبيع الخ (قوله يهلك بالقيمة) ولو شرط المشتري عدم ضمانه نهر عن البرازية قال وتعتبر قيمته يوم القبض الخ ولو تعيب في يد المشتري فله البائع ان يلزمه المبيع ان شاء وان شاء فسحقه وضمنه النقصان كذا ذكره العيني مطلقا غير مقيد بالقيمي وكذا الزياهي لكن في النهر عن الحدادي قيده بما اذا كان قميما فلو كان من ماله ليس له تضمينه لنقصان شبهة الربا (قوله اذا سمي غنمه) بالبناء للجهول سواء كانت التسمية من البائع او من المشتري وفيه كلام حموي هو انه في البحر رد ما في انفع الوسائل من قصر الضمان على تسمية الثمن من جانب المشتري شيخنا (قوله ولو هلك المبيع في يد البائع الخ) ولو تعيب في يده بقي على خياره لان ما انتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولكن خیر المشتري بين اخذه بكل الثمن او الفسخ ولو فعله سقط من الثمن بقدره زيلعي (قوله فيخرج المبيع عن ملكه) لان البيع من جهته تام (قوله ولكن لا يملكه المشتري) ولا خلاف ان النفقة تجب على المشتري كافي السراج وانما لم يملكه المشتري لئلا يجتمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد اما زوال الملك لا الى مالك فله نظائر كعبد الكعبة يخرجون عن ملك ملائكتهم ولا يدخلون في ملك أحد وكذا السرى في الكعبة وكذا التركة المستغرقة بالدين تخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة ولا يقال على هذا يكون سائبة وهي منهي عنها لانا نقول الحال موقوفة ان اجبر البيع يستند الى وقت العقد فيبين انه ملكه من ذلك الوقت ولهذا كان له الزوائد ولا يرد على الامام ما لو غصب المديروا بوق من يده فانه يضمن قيمته ولا يخرج به عن ملك المالك فيجتمع العوضان في ملك واحد لانه ضمان جنابية لا معاوضة نهر ولهذا ذكر السكاك مال ان ما ذكره الامام الزم بما ذكره الصاحبان لان زوال الملك لا الى مالك في العبد الذي يشتري للكعبة او للوقف كائن في المعاوضة (قوله وقال يملكه) لئلا يكون الملك زائلا لا الى مالك وقد سبق جوابه (قوله وبقبضه يهلك بالثمن) لان الهلاك لا يعبر عن مقدمة يجب منع الرد فيه لك وقد انبرم البيع فيلزم الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان تعيبه في هذه الحالة لا يمنع الرد فيه لك والعقد موقوف فيبطل نهر ثم هو لا يكون ادنى حال امن المقبوض على سوم الثمن فلاحل في كلامه خلافا لما ذكره السيد الحموي وكذا يهلك بالقيمة اذا كان الخيار له ما اذا اسقط البائع خياره فله في المدة يهلك بالثمن ذكره في النهر ايضا وكان الاولى ان يقول فله لك ولو في المدة لانه اذا لزمه الثمن بالهلاك في المدة بعدما اسقط البائع خياره فكذا بعدما مضى بالاولى (تممة) كان البيع بشرط الخيار له ما هات أحد ههنا لزم البيع من جانبه والا تهر على خياره شربلاية عن الحنابلة (قوله كتميه) المراد عيب لا يرتفع كقطع اليدوان كان يرتفع كالمرض فهو على خياره فان ارتفع في المدة لا يلزمه والا لزمه عيني (قوله فيما اذا كان الخيار للبائع او للمشتري) فيه نظر بل الكلام فيما اذا كان الخيار للمشتري فقط اما اذا كان للبائع فالعيب لا يمنع الرد بل يجبر البائع بين امضاء البيع واخذ الثمن وبين فسحقه واخذ النقصان صرح به الزياهي حموي واقول ليس المراد بالتعيب مجرد بل المراد به ما ترتب عليه امتناع رده بان مات بعدما تعيب اخذ من قول الزياهي اذا كان الخيار للبائع فدخله العيب لا يمنع الرد بحكم الخيار وان اشرف على الهلاك فلو لزم البيع فيه اغما يلزم بعدم موته وذلك لا يجوز لانه لم يبق محلا للبيع فكان مضمونا عليه بالقيمة انتهى الى هذا اشار الشارع بقوله تجب القيمة او الثمن أي تجب القيمة فيما اذا تعيب في يد المشتري وكان الخيار للبائع حيث وجد المانع من رده بموته بعدما تعيب او الثمن فيما اذا كان الخيار للمشتري شيخنا فان قلت حيث ارى بالتعيب ما ترتب عليه من الموت يكون عين الهلاك مع ان قول المصنف وبقبضه يهلك بالثمن كتميه قاض بالمغايرة بينهما قلت المغايرة بينهما ما حصلت اذ لم يعتبر في الهلاك الذي ذكره المصنف كونه مسبوقا بالتعيب بعيب لا يرتفع

يهلك بالقيمة) مطلقا أي لو قبض المشتري باذن البائع أو بغير اذنه وهلك المبيع في يده في مدة خيار البائع ضمنه بالقيمة في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه يجب الثمن المسمى وعن ابن أبي ليلى انه لا شيء فيه هذا اذا كان من ذوات التقسيم اما اذا كان من ذوات الامثال فيجب المثل ثم المقبوض على سوم الثمن انما يضمن بالقيمة اذا سمي غنمه فان لم يسم لا يضمن كذا في العيني ولو هلك المبيع في يد البائع قبل القبض انفسخ البيع ولا شيء على المشتري كافي البيع البات (وخيار المشتري لا يمنع) خروج المبيع من ملك البائع فيخرج المبيع من ملكه (و) لكن وقال يملكه (وبقبضه) يهلك بالثمن (في مدة خيار المشتري) عند أبي حنيفة عندنا وعند الشافعي يهلك بالقيمة (كتميه) أي كالموت تعيب المشتري فيما اذا كان الخيار للثمن مطلقا سواء كان بقبضه أو بقبضه اجنبي أو بقبضه سماوية أو بفعل المبيع

فكان مغاير لما اعتبر فيه ذلك واهل ما ذكرناه من التأويل خاص بما اذا كان الخيار للبائع أما اذا كان
للمشتري فلا يمتنع له ان يبيع له لانه بمجرد التعيب يلزمه الثمن كالملاك حيث بقي العيب ولم يرتفع حتى مضت
مدة الخيار (قوله فكذا هذا فيهما) أي فمثل التعيب الملائم فيهما أي في خيار البائع أو المشتري
شيخنا (قوله فلو اشترى زوجته الخ) هذه إحدى المسائل المتفرعة على الأصل المختلف فيه وهو ان
خيار المشتري مانع من ملكه للبيع عند الامام خلافا لما وررنا العيني بحروف اسحق عزك فقم فالالف
من لامة اذا اشترىها بشرط الخيار وكانت زوجته يبقى نكاحها عند الامام لعدم ملكه اياها
وعنده ما ينفذ من غير ترتيب عليه ما ينبغي من انه لو وطئها كان له ردّها بحكم شرط الخيار عند الامام لان
الوطء بحكم ملك النكاح وعنده ما ليس له ذلك لكون الوطء عندهما بحكم ملك العيني وهذا اذا لم
ينقصها الوطء فان نقصها امتنع ردّها اما ما قلنا عندنا فظاهر وأما عنده فلا نكاح بالتعيب امتنع الرد
والسين من الاستبراء اذا اشترىها وحاضرت في مدة الخيار لم يحسب عن الاستبراء عنده خلافا لما والحام من
المهرم اذا اشترى دار حرم محرما منه لم يعتق عليه وخياره باق عنده خلافا لما والقاف من القربان اذا
اشترىها وقربها بعد الشراء وهي تبلى بصرفا بياض فلا يسقط الخيار خلافا لما والاعين من الوديعه اذا
اشترى شيئا ثم اودعه عند البائع فهلك في مدة الخيار فهو من مال البائع عنده لان قبضه يرتفع بالرد لعدم
الملك كافي الزيلعي خلافا لما وانراي من الزوجه اذا اشترى زوجته فولدت في مدة الخيار لم تصرام ولده
عنده خلافا لما يعني ولدت قبل القبض وبعده تصير اذا ادعاء ويسقط الخيار للعيب كافي النهر لان
الولادة عيب در رواين كمال وفي البحر عن الحاشية اذا كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره
وأقره المصنف در الكاف من المكسب يعني اذا اكتسب العبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ عنده خلافا
لما والفاء من المصحح لبيع الامه فلا يستبرأ على البائع عنده خلافا لما والحام من الحجر اذا اشترى ذمي من
ذمي نجرا فأسلم أحدهما فهو للبائع عنده خلافا لما عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال أسلم المشتري
در وأقول ذكر الزيلعي انه اذا أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ثم قال وهذا كله اذا أسلم
أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما وان أسلم قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع
باتا أو بشرط الخيار لأحدهما أو لهما الخ والميم من المذون اذا اشترى المأذون شيئا بالخيار ثم أبرأه البائع
من الثمن في المدة يكون خياره باقيا فان أجاز البيع فالمبيع له بغير ثمن وان فسخ عادى البائع بغير ثمن
وعندهما بطل خياره لانه ملكه فكان الرد والعسخ منه تخليكا من البائع بالبدل وهو تبرع والمأذون
لا يملكه عزمي زاده وذكر الزيلعي مسائل آخر منها اذا حلف بعقوبان قال ان ملكت عبدا فهو حرقا فاشترى
بالخيار لا يعتق عنده خلافا لما بخلاف ما اذا قال ان اشتريت فانه يعتق بالاتفاق لوجود المعلق عليه
العقوب وهو الشراء فيبطل خياره ومنه ما أسلم اشترى من مسلم عسيرا بشرط الخيار فتخبر العسير في المدة
فسد البيع عنده خلافا لهما ومنه ما حلال اشترى صيدا بشرط الخيار فقبضه ثم أحرم أي في مدة الخيار
والصيد في يده ينتقض البيع ويردّه الى البائع عنده وقال يلزم المشتري فلو كان الخيار للبائع ينتقض
في قولهم جميعا ومنه ما لو اشترى دارا هوسا كنها باجارة أو اعاره فاستدام السهم كنى بعد الشراء لا يكون
اختيارا عنده خلافا لهما فان قلت يلزم على ذكره مسألة القربان أن تكون مسألة الزوجه مكررة اذا
الضمير في قوله اشترى دارا وقربها يرجع الى زوجته المذكورة أول المسائل حتى يصح قوله فلا يسقط الخيار
اذا كانت غير زوجته لسقط خياره بالقربان قلت لا تكرر الاختلاف وضع المسألة لان الأولى من حيث
الملك وعدمه والثانية من حيث القبض وعدمه لانه لا يصير قابضا بوطئها عند البائع قبل قبضها فتهلك
على البائع بخلاف الأولى فان وطئها كان بعد قبضها فتهلك عليه شيخنا (قوله وان وطئها له أن
يردّها) قيد في النهر بما اذا لم ينقصها الوطء فان نقصها ولو نكحها امتنع الرد (قوله هذا اذا كانت ثيبا) كان
عليه ان يزيد قوله ولم ينقصها الوطء كما سبق (قوله بشهوة) وحدها انتشارا لته أو زيادته وقيل بالقلب

فكذا هذا فيهما (فلو اشترى زوجته
بالخيار بقي النكاح) عند أبي حنيفة
وعندهما يفسد قوله فلا يشترى
الى آخره نتيجة قوله ولا يملكه (وان
وطئها له ان يردها) عند أبي حنيفة
خلافا لهما هذا اذا كانت ثيبا
وان كانت بكر امتنع الرد عنده ايضا
وكذا اذا قبلها أو مهرها أو مته بشهوة

وان لم تنتشر سراج وينبغي أن يتعين الآخر في العنين ولو ادعى عدمها فان كان على الفهم لم يقبل قوله والا قبل ولو فعلت الامة به ذلك وأقرب الشهوة كان رضائهم (قوله وكذا لو وطئها غير الزوج في يده) يعني ولم ينقصها الوطء لان حدوث العيب مانع من الرد مطلقا سواء كان بفعله أو لم يكن (قوله ولو أجاز من له الخيار) باثنا كان أو مشتريا أو اجنبيا نهر (قوله بغيبه صاحبه) المراد بالغيبه عدم علمه وبالمحضرة علمه جوى عن المفتاح (قوله بان يتصرف البائع في ثمن المبيع) أو المشتري في المبيع نصرف الملاك فلو أبقى الشارح كلام المصنف على إطلاقه متناولا لما إذا كان الخيار للبائع أو المشتري أو غيرهما كان أولى (قوله خلافا لابي يوسف والشافعي) لانه مسلط عليه من قبل صاحبه فلا يتوقف على علمه كالأجازة ولهما أنه تصرف في حق الغير بالرفع أى رفع العقد ولا يعرى عن مضرة لانه قد يعتمد تمام البيع السابق فيتصرف فيه فتلزمه القيمة بالملاك فيما إذا كان الخيار للبائع أولا يطلب لسعته مشتريا فيما إذا كان الخيار للمشتري وهذا نوع ضرر فيتوقف على العلم بخلاف الأجازة فانه لا إزام فيها وكيف يقال انه مسلط وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسليط في غير ما يملكه المسلط والخيلة فيه أن يأخذ منه وكيله حتى إذا أبدى له الفسخ رده عليه وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه بدون علمه اجماعا ولو أجاز البائع بفسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما إذا باعه بشرط أنه إذا غاب فسد فسخ البيع عندهما خلافا له ويرجع قوله في الفسخ نهر والخلاف انما هو في الفسخ بالقول أما الفسخ بالفعل كالبيع والاعتاق وتوابعه والوطء ودواعيه بشهوة فلا خلاف في جواز في غيبة الآخر يعني إذا كان الخيار للبائع وفعل شيئا من هذه الاشياء كان فسخا حكيما لانه دليل الاستدعاء بخلاف ما إذا كان الخيار للمشتري فانه يتم البيع (قوله أى موت من له الخيار) باثنا كان أو مشتريا ولو حكما قيدنا بموت من له الخيار لان موت غيره لا يتم به العقد بل الخيار باق لم شرط له وفي جامع الفصولين وكيل البيع أو الوصي باع بخيار أو المالك بنفسه باع بخيار لغيره فأت الوكيل أو الوصي أو الموكل أو الوصي أو من باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال محمد يتم البيع في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والمجنون كالموت انتهى وكذا الاغما فان أفاق في المدة ففي الاستيعاب الاصح انه على خياره قبل التحقيق ان المجنون والاغما ليسا مسقطين انما المسقط مضي المدة بلاختيار دليل ما مر من أنه لو أفاق فيها كان على خياره نهر وبه جزم في التنوير وشرحه من غير ذكر خلاف حيث قال ومضى المدة وان لم يعلم لمرض أو اغما انتهى واعلم ان قوله في النهر ولو حكما بقوله أى موت من له الخيار باثنا كان أو مشتريا يتعلق بقوله باثنا كان أو مشتريا ليشمل بيع المقايضة شيئا لان تسمية كل من المتعاقدين في المقايضة بالبائع أو المشتري انما هو في الحكم فقط لما ان كلاما من السلعتين يصلح أن يكون ثمنا ومبيعا فان قلت ما المانع من جعله متعلقا بالموت ليشمل الرد اذ هي موت حكما قلت منع منه ما في النهر عن الفسخ من أنه لو ارتد فهو على خياره اجماعا ولو تصرف بحكم خياره توقف عنده خلافا لما جرح (قوله وقال الشافعي يورث) لانه حق لازم ثابت فيجوز فيه الارث كخيار العيب والتعيين ولنا ان الخيار ليس الا مشيئة وارادة فلا ينتقل عنه بخلاف خيار العيب لان المورث استحق المبيع سليما فكذا الوارث لانه ورث خياره وخيار التعيين يثبت للوارث ابتداء لا اختلاط لملك الغير لان الخيار يورث ويلى وفي النهر وأما في التعيين فلا اختلاط ملك الوارث بملك الغير الا أنه لا يملك الفسخ ولا يتوقف خياره بخلاف المورث ولم أر في كلامهم حكما بخلاف النقود وينبغي ان يكون كالشرط انتهى وأما خيار فوات الوصف المرغوب فيه فانه يورث بمر (نقطة) ما ذكره في الدرر من أن الخيارات الاربعة خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيب مشتركة في عدم الارث ويفترق خيار الشرط وخيار الرؤية عن خيار العيب والتعيين بان خيار الشرط والرؤية لا تصرف فيهما للوارث أصلا لا بالورثة ولا ابتداء بخلاف خيار العيب والتعيين فان فيهما تصرفا للوارث ابتداء لا بطريق الارث أى استقلا لا لان انتقالها هو الظاهر من كلام الهداية والكافي

وكذا لو وطئها غير الزوج في يده (ولو أجاز من له الخيار بغيبه صاحبه مع مطلقا سواء كانت الأجازة صريحا بأن يقول أجرته أو أخذته أو نحوه أو دلالة بأن يتصرف البائع في ثمن المبيع تصرف الملاك (ولو فسخ) البيع من له الخيار بغيبه صاحبه البيع من له الخيار عندهما خلافا (لا) يصح الفسخ والشافعي يتم بتوقف لابي يوسف فان بلغ خبر الفسخ في المدة ثم الفسخ عندهما ولو بلغ بعد مضي مدة الخيار تم العقد الذي شرط قبل الفسخ (وتم العقد) الذي شرط فيه الخيار (بموت) أى موت من له الخيار (ومضى المدة) وقال مالك يفسخ فيهما وقال الشافعي يورث عنه

على ما ذكره الكرخي من انه لو شرط خيار التعيين للبائع جاز استحسانا واليه أشار في الزيادات وفي شرح
التلخيص والكافي وهو الاصح وفي المبرد لا يجوز لانه يجوز للمشتري للمحاجة على خلاف القياس ولا حاجة
اليه للبائع ووجه الكمال بأن المبيع كان مع البائع قبل البيع فهو أدري بما لا ممة قال في النهر وأنت
خير بأن الانسان قد يربح قيميا لا يعرفه ويقبضه وكيفية فيديعه بهذا الشرط ليبقى لنفسه ما هو الارفق
لكن قال السيد الحموي هذه صورة نادرة والاحكام لا تنطبق بالنادر (قوله ان فصل وعين صم) لان
الذي فيه الخيار كالتحارج عن العقد فكان الداخل فيه غيره فالحال يمكن ذلك الداخل معلوما وثمنه معلوما
لا يجوز اذ جهالة المبيع أو الثمن تفسد البيع ولن يكونا معلومين الا بالتفصيل والتعيين عيني (قوله
لا يصح في هذه الصور الثلاثة) بجهالة المبيع والثن أو أحدهما ولو اشترى كيدا أو وزنيا أو عبدا
واحدا على انه بالخيار في نصفه جاز فصل أو لا لان النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت عيني (قوله وصح
خيار التعيين) أي في القيمات لافي المثليات لعدم تفاوتها (قوله حتى لو اشترى أحدا الثوبين الخ) اعلم
ان نسخ الجامع الصغير اختلفت في بعضها اشترى أحدا الثوبين الخ كما هنا وهذا لا يحتاج الى معذرة
وفي بعضها اشترى ثوبين وهو مجاز ووجه التجوز احتمال ان يكون كل منهما هو المبيع أو انه من قبيل
اطلاق الكل على البعض كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان أي من أحدهما هكذا
في العناية اذا علمت هذا فظهر ان ما ذكره في الدرر من قوله يعني اشترى ثوبين على ان يأخذ أيهما شاء
مستقيم لا غبار عليه وما اعترض به في الشرنبلالية من ان ظاهره وقوع الشراء على الجميع ابتداء وهو
مخالف لما في الزيلعي والبرهان من تصوير المسئلة بما اذا وقع الشراء على أحدا العبدتين أو على ثوب من
ثوبين والصواب ما صوره الزيلعي والبرهان لان المنصوص عليه ان أحدهما مضعون عليه بالثن والآخر
أمانة في يده لقبضه باذن مالكه لا على سوم الشراء وهذا لا يتأتى الا فيما اذا اشترى أحدهما انتهى رده
شيخنا بان هذا الظاهر غير مراد له وانما المراد أحدهما بقربة ما ذكره أول الباب فانه قد صرح بان
المعقود عليه أحدهما حينئذ يكون من مجاز الحذف فيسقط ما ادعاه المحشي من التصويب على ان صاحب
الدرر تابع للهداية انتهى (قوله وفي الاربعة لا يصح) لان الحاجة تندفع بالثلاثة لوجود الجيد والوسط
والردي فالحاجة الى الاربعة (قوله وهو القياس) بجهالة المبيع وجه الاستحسان ان هذه الجهالة
لا تقضي الى المنازعة لتعيين من له الخيار فلا تمنع الجواز زيلعي (قوله ثم قيل بشرط أن يكون في هذا
العقد خيار الشرط الخ) قال شمس الأئمة الحلواني وهو الصحيح فيجوز رد كل من الثوبين الى ثلاثة ايام
ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع ولو مضت الثلاث قبل رد شيء وتعيينه بطل خيار الشرط نهر والمحصل
ان ردهما معا فيما اذا كان فيه خيار الشرط مقيدا اذا كان الردي المدة ما راد أحدهما فلا يتقيد لانه
بمضي المدة يلزم العقد في أحدهما وله التعيين بحر ومنه يعلم ما في كلام بعضهم من الايهام ولومات من له
الخيار فلوارثه أن يرد أحدهما ولو بعد مضي المدة لان الباقي خيار التعيين للاختلاط ولهذا لا يتوقف في
حق الوارث وليس له ردهما معا ولو في المدة لانه انما يكون بحكم خيار الشرط وهو لا يورث كما سبق (قوله
والصحيح أنه لا يشترط) فيلزم العقد في أحدهما حتى لا يرد الا أحدهما وعلى قول الكرخي له أن يردهما
لان هذا الخيار عند منزلة خيار الشرط (قوله واذا لم يذ كر خيار الشرط فلا بد من توقيت خيار التعيين
الخ) قال العبد الضعيف اذا لم يذ كر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط
فان التوقيت فيه لازم للعقد عند مضي الوقت وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في أحدهما
قبل مضي الوقت فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن ان التوقيت لا يشترط فيه زيلعي وأبدى
في المحواشي السعدية له فائدة هي انه يحير على التعيين بعد مضي الايام الثلاثة قال وهذا هو اثر توقيت
خيار التعيين كما اذا ذكر خيار الشرط معه وقت ومضت مدته بلفرق وقوله في النهر كما اذا لم يذ كر
معه خيار الشرط صوابه حذف حرف النفي فان سوق كلام المحواشي السعدية للتسوية بين توقيت

(ان فصل) ثمن كل واحد
منهما (وعين) العبد الذي فيه
الخيار (صح والا) أي وان لم يفصل
ولم يعين أو فصل ولم يعين أو عين ولم
يفصل (لا) يصح في هذه الصور الثلاثة
(وصح خيار التعيين فيما دون الاربعة)
حتى لو اشترى أحدا الثوبين على ان
يأخذ أيهما شاء بعشرة دراهم وهو
بالتحياز ثلاثة ايام صح وفي الاربعة
لا يصح وعند مالك يصح وعند زفر
والشافعي لا يصح في الكل وهو
القياس ثم قيل بشرط ان يكون في
هذا العقد خيار الشرط مع خيار
التعيين والصحيح انه لا يشترط واذا لم
يذ كر خيار الشرط فلا بد من توقيت
خيار التعيين بالثلاث أو بمادونه عند
أي خيفته وبما شاء العاقدان
عندهما

خيار التعيين عند خلوه عن خيار الشرط بالثلاثة وبين مالوذ كرمه خيار الشرط ومضت مدته حيث
 يصير على التعيين فـهـمـا عـنـى في الصورتين وحيث قد ظهر لتعيينه بالثلاث عند عدم ذكر خيار
 الشرط فائدة كذا ذكره شيخنا واءـ لم ان ماذ كره في الحواشي السعدية من أن فائدة توقيت خيار التعيين
 هي انه يجبر على التعيين بعد مضي الايام الثلاثة الخ فيبذل ماذ كره في الشر ببلالية من ان فائدة دفع ضرر
 البائع لما يلحقه من مطل المشتري التعيين اذا لم يشترط توقيت خيار التعيين فيفوت على البائع نفعه
 وتصرفه فيما عدا ذلك انتهى ثم اذا كان خيار التعيين للمشتري وقبضهما فهلك احدهما وتعييب لزمه
 البيع فيه بغيره لا ممتنع الرد بالعيب وتعين الآخر للأمانة لان الدا خل تحت العقد احدهما والذي
 لم يدخل في العقد قبضه باذن مالكة لا على سوم الشراء فكان امانة في يده كما ذكره الزبلي حتى لو هلك
 الآخر بعد هلاك الاول او تعيب لا يلزم عليه من قيمته شيء كافي العناية هذا اذا هلك احدهما قبل الآخر
 فلو هلكا معا وعلى التعاقب ولا يدري الاول لزمه نصف ثمن كل واحد منهما الشروع البيع والامانة
 فيهما العدم الاولوية يجعل احدهما مبيعاً وامانة سواء كان الثمن متفقاً ومختلفاً بخلاف ما اذا تعيبا
 ولم يهلكا حيث يبقى خياره وله ان يرد احدهما لانهما محل لا ابتداء البيع فكذا التعيين بخلاف المالك
 ولو كان ليس له ان يردهما وان كان فيه خيار الشرط لان العيب يمنع من الرد بخيار الشرط زبلي
 (قوله ولو اشترى باعلى انهما بالخيار الخ) وكذا الخلاف في خيار الرؤية والعيب فليس لاحدهما الرد بعد
 رؤية الآخر ارضاء بالعيب خلافاً لما لاضرر البائع بعيب الشركة وكذا لو اشترى عبداً من رجلين
 صفقة على ان الخيار لهما فليس لاحدهما الا نفرد اجازة او رد اخلافاً لما تنو بروشرحه وعز وذلك
 للتشوير فقط في كلام بعضهم سبق قلم (قوله وعندهما له ان يرد) لان اثبات الخيار لهما يستلزم اثباته
 لكل واحد منهما مالاً له شرع لدفع الثمن وكل واحد منهما محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل باطل
 الآخر خياره لم يحصل مقصوده وله ان المشرط خيارهما لا خيار كل واحد منهما على الانفرد فلا
 ينفرد احدهما بالرد ولان حق الرد ثبت لهما على وجه لا يتضرر به البائع وفي رد احدهما ضرر بالبائع
 اذا المبيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة فلو رده احدهما لزمه مبيعها اذ هي عيب في
 الاعيان لكونه لا يتمكن من الانتفاع به الا بطريق المداية وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما ارضا
 رد احدهما القصور اجتماعهما على الرد زبلي (قوله على انه خيار الخ) وشرطه ان يقدر على الكتابة
 والخبر قد مر ما ينطلق عليه اسم الكتاب والخبر وان كان لا يحسن ذلك فله الخيار وان قال البائع كان
 يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري مطلقاً وان احتملت المدة مادعا البائع زبلي مع نهر
 (قوله اخذه بكل الثمن او ترك) لان الاوصاف لا يبالها شيء من الثمن لكونها تابعة زبلي ولو امتنع
 الرد بسبب من الاسباب والمسئلة بماله مرجع بالنقصان بأن يقوم كاتباً وغير كاتب فيرجع بالتفاوت
 وليس كل الاوصاف يصح العقد باشتراطها بل الضابط فيها ان كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائز لا
 ما فيه غرر الا ان يكون اشتراطه بمعنى البراءة من وجوده بأن لا يكون مرغوباً فيه وعلى هذا تفرع مالو باع
 ناقة او شاة على انها حامل وتخلب كذا فسد البيع ولو شرط انها حلوب جاز واختلاف في اشتراط حمل
 الجارية فقيل لا يجوز كالتساقه وقيل يجوز لانه فيهن عيب فكان ذكره للبراءة منه وهو الصحيح نهر
 عن الخانية ووجه الفساد فيما اذا باع الشاة على انها حامل وتخلب كذا طرأ لانه من قبيل الشرط الفاسد
 بخلاف مالو باعها على انها حلوب ولو لم يكن حيث لا يفسد لانه من قبيل الوصف عيني ولو قال يجزى كذا صاعاً
 او يكتب كذا قدر ايفسد لم يذ كرنا

(ولو اشترى با) عبداً مثلاً على انهما
 بالخيار فرضي احدهما لا يرد
 الآخر عند أبي حنيفة وعندهما
 له ان يرد (ولو اشترى عبداً على انه
 خيار او كاتب وكان العبد بخلافه)
 فلم يشترى الخيار ان شاء (أخذه بكل
 الثمن او ترك) المبيع
 * (باب خيار الرؤية)

أي خيار عدم الرؤية فهو فاقداً بتقدير هذا المضاف ان الاضافة من اضافة المسبب الى السبب
اذ عدم الرؤية سبب ثبوت الخيار وعلى هذا فلا بد من ملاحظة تقدير المضاف ويصح كون الاضافة من
اضافة الشيء الى شرطه فان هذا الخيار ثبت بشرط الرؤية وعلى هذا فلا تقدر وانما اقتصر المسمى على
الاول لانه الاصل في الاضافة لانه اقوى وجوه الاختصاص كما قدمه المتألف كذا ذكره شيخنا فان قلت
جعل الاضافة من قبيل اضافة الشيء الى شرطه ليس بظاهر كما في الدرر لما سيجي ان له الرد قبل الرؤية قلت
اجاب شيخنا بما في الزيلعي من انه انما جاز فسخه قبل الرؤية لتكونه عقداً غير لازم فيه فسخ لذلك لا بموجب
الخيار انتهى ثم اعلم ان خيار الرؤية ثبت في كل عين ملكية بعقد يحتمل الفسخ كالشراء فلا يثبت في المسلم
فيه ولا في الأثمان الخالصة لثبوت كل في الذمة ولا في المهر وبديل الخلع والصلح عن القصاص لعدم
قبولها الفسخ كذا في البرهان قال في الشرع نبالية وينبغي ان يكون كذلك بدل العتق والكتابة انتهى
واحتراز بالاثمان الخالصة عما اذا كان المبيع انا من احد النكدين فان فيه الخيار ولو تباعه بامانة فبعضه ثبت
الخيار لكل منهما كما في النهر وقد نظم العلامة المحمدي ما يثبت فيه خيار الرؤية فقال

في اربع خيار رؤية يرى * اجازة وقصة كذا النرا
كذلك صلح في ادعاء المال * فاحفظه من يعاظمها في الحال

(قوله يمنع تمام الحكم) ولهذا كان له رده قبل الرؤية ولو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره ولزمه
التمن لانه لا يمنع وقوع الملك للمشتري بغيره وكذا لو هلك في يده أو صار الى حال لا يملك فسخه يبطل خياره
وما لم يبطل خياره لا يطلب عليه بالتمن قبل الرؤية (قوله يمنع نفس الحكم) ولهذا لو باع بشرط الخيار
لم يخرج عن ملكه ولو اشترى بشرط الخيار لم يدخل في ملكه كما سبق (قوله فكان اضعف) لانه لا يمنع
الحكم ولا تمامه امانه لا يمنع المحكم فخرج وجهه عن ملك البائع ودخوله في ملك المشتري وامانه لا يمنع
التمام فلا يملكه ليس له رده الا اذا ظهر به عيب قديم فاللزوم في العقد انحصار من التمام فكل لازم تام
ولا ينعكس شيئاً (قوله شراء مالم يره) المراد بالرؤية العلم بالمقصود فتكون الحقيقة فرداً من افراد
الجنس لان من المبيع مالم يعلم منه المقصود بالرؤية بل بالشئ مثلاً في نحو المسك نهر عن الفتح (قوله جائز)
لقوله عليه السلام من اشترى مالم يره فله الخيار اذا رآه وظاهر اطلاقه يقتضي عدم اشتراط الاشارة اليه
وهو الاصح كما في الدرر عن اخي زاده خلافاً لما في التنوير تبعاً للبحر والفتح من ان شرط جوازه الاشارة اليه
او الى مكانه وهو الظاهر من كلام صدر الشريعة حيث مثل لما اذا اشترى مالم يره بقوله كما اذا اشترى
جارية متعبة مشاراً اليها يجوز البيع وله الخيار اذا كشفت وجهها وكذا الدرر في الحقيقة قال المرحوم الشيخ
شاهين وفي العناية ما يخالفه فانه قال بعد هذا وكذا الغائب المشار الى مكانه ولم يكن فيه من هو مسمى
باسم المبيع غيره قال وهذا يوافق ما استدلو به من قصة عثمان وطلحة واقول لا تخالف لان الشرط للعواز
على القول به الاشارة الى المبيع ان كان حاضراً مستورا أو مكانه ان كان غائباً كما سبق عن التنوير
غايته ان صدر الشريعة اقتصر في التمثيل على الاول وجمع بينهما في العناية (نقطة) ظهران المبيع من
خلاف جنس المسمى فسد البيع والاصل ان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعا وكان المشار اليه من خلاف
جنس المسمى فالعقد فاسد وان كان من جنسه فالعقد جائز ثم ان كان المشار اليه دون المسمى يقتصر
المشتري والشيء اجناساً والذكر مع الانثى في بني آدم جنسان حكوا في سائر الحيوانات جنس واحد شيخ
شاهين عن شرح القدرى معزياً للجبتي (قوله في جوالق) الجوالق وعاء وجمع الجوالق بالفتح
والجوالق ايضا صحاح وقال في القاموس الجوالق بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسرهما
(قوله في حقة) الحقة بالضم وعاء من خشب شيخنا عن القاموس (قوله وانفقاً على انه موجود في
ملكه) المراد الاتفاق على وجود المبيع لا بشرط كونه في ملك البائع لجواز بيع الوكيل والوصي
والتولي والمضارب ونحوه نبالية وأقول لا حاجة اليه لجعل مرجع الضمير في ملكه هو المالك لا تصرف

اعلم ان خيار الرؤية يمنع تمام الحكم
مطلق في الرضا وخيار الشرط يمنع نفس
الحكم فكان اقوى في المانعة ثم
الحكم فكل خيار من زوم الحكم فكان
خيار العيب يمنع من ذلك فسد
اضعف من الكل فلذلك قد قدم
خيار الشرط على خيار العيب (شراء
خيار الرؤية على خيار العيب (شراء
مالم يره جائز) كما اذا اشترى زينا في زق
أو براني جوالق أو درة في حقة أو نوباً
في كم وانفقاً على انه موجود في ملكه
ولم ير المشتري شيئاً من ذلك صح البيع
فلسنا

فيشمل جميع ما ذكر على ان ما ذكره من عدم اعتبار الملك لا يصح لانه حينئذ يرد عليه المباح لعدم جواز بيعه قبل احراره فتدبر (قوله خلافا للشافعي) لان المبيع مجهول وقد نهى عليه السلام عن بيع ما ليس عند الانسان اى ما ليس بمجازه عند المتبايعين لما سبق من قوله عليه السلام من اشترى ما لم يره الخ ولان المجهالة فيه لا تقضى الى المنازعة لانه اذا لم يوافق رده فصار كجهالة الوصف في المشاهد المعين والمراد بالنهي عن بيع ما ليس عند الانسان ما ليس في ملكه زيلعي فعلى هذا اذا اشترى ثوبا مشارا اليه غير معلوم عدد ذراعاته فانه يجوز لكونه معلوم العين عناية (قوله وان رضى) واصل بما قبله يعنى له الخيار اذا رآه وان كان رضى قبله اى قبل ان يراه لان الخيار معلق بالرؤية على ما روينا فلا يثبت قبله ولان الرضا بالشئ قبل العلم بأوصافه لا يتحقق فلا يعتبر قوله رضيت قبل الرؤية ونظيره اجازة الوارث الوصية بما زاد على الثلث قبل موت الموصى لا تعتبر بخلافه حيث يعتبر قبل الرؤية لكونه عقدا غير لازم فيتمسح لذلك لا بموجب الخيار كما قد مناه عن الزيلعي ونظر فيه في العناية بان عدم اللزوم باعتبار الخيار فهو ملزوم للخيار والخيار معلق بالرؤية لا يوجد ونهاه كذا ملزومه لان ما هو شرط اللازم فهو وشرط الملزوم انتهى وهو ظاهر في انه قبل الرؤية بات وبه صرح في الفتح واجاب في المحواشي السعدية باننا لانسلم ان عدم اللزوم للخيار بل لعدم وقوعه منبرما وان كان عدم انبرامه باعتبار انه يثبت له الخيار عند الرؤية الخ النهر (قوله قبله) اى قبل الرؤية وذكر الضمير لتأويل الرؤية بالعلم شيئا (قوله بان قال رضيت) احتريزه عن عن الرضا بالفعل بان تصرف فيه فانه يبطل خياره جوى عن شرح الجمع وفي الدرر من اللوالب الحجة اراد ان يبيع ضيعة ولا يكون للمشتري خيار رؤية فالحيلة ان يقر بشوب لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري للزوم تقرى ببق الصفقة وهو لا يجوز الا في الشفعة انتهى واعلم ان الفسخ بخيار الرؤية لا يحتاج الى قضاء ولا رضا لكن لا يصح الا بحضرة البائع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف بغير حضرته ايضا والرضا يصح بدون حضرته اجماعا جوى عن البرجندى (قوله ولا خيار لمن باع ما لم يره) مراده اذا باع بالثمن فلو كان يبيع سلعة بساعة فلكل منهما الخيار بغير (قوله يقول اولاه الخيار) اعتبارا بخيار الشرط زيلعي (قوله ثم رجع وقال لا خيار له) لان عثمان بن عفان باع ارضا بالبصرة من طلحة بن عبيد الله فقبل طلحة انك غبت فقال لى الخيار لاني اشتريت ما لم اره وقبل لعثمان غبت فقال لى الخيار لاني بعت ما لم اره فكما جبر بن مطعم ففضى بالخيار لطلحة وكان ذلك بحضور من العصابة عيني وجبر بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي صحابي عارف بالانساب مات سنة ثمان اوسبع وخمسين شيئا عن التقرير وما في الدرر من قوله طلحة ابن عبد الله بلفظ المكبر تعقبه عزمي زاده بان الصواب عبيد الله بلفظ التصغير كما في الهداية وسائر الكتب (قوله ويبطل الخ) فيه ايماء الى ان خيار الرؤية يثبت مطلقا غير موقت بمدة هو الاصح ما لطلاق النص ما لم يوجد مبطله وهو ما يبطل به خيار الشرط ولوقبل الرؤية وما يفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها فله الاخذ بالشفعة ثم رد الاول بالرؤية وقوله بما يبطل به خيار الشرط كالنصرح بالرضا او التعيب او تصرف لا يحل كالوطء والقبلة والممس بشهوة لا يرفع كالاغتاف والتدبير او بوجع حقا لا غير كالبيع ولو بشرط الخيار للمشتري والمبة مع التسليم والرهن والاجارة الا انه في هذه لا يتقيد بما بعد ثبوته بل يبطل قبله ومعناه خروجه عن صلاحية ان يثبت له الخيار عندها والافا لخيار معلق بها فكيف يبطل قبلها بخلاف ما لا يوجب كالمبيع بخيار البائع والمساومة والمبة بلا تسليم وبهذا اندفع ايراد الاخذ بالشفعة والعرض على البيع فان خيار الشرط يبطل بهما دون الرؤية لان الرضا صرح بما غير مسقط له قبله فالدلالة الاولى نهر (قوله بما يبطل به خيار الشرط) هذه الكلية غير منعكسة لانه لو قبض المبيع بعد رؤيته لم يبطل خيار الشرط وبطل خيار الرؤية نهر واقول لا يضر عدم انعكاس هذه الكلية لما تقرر من ان الشرط في القضاء بالشرعية الاطرا دون الانعكاس جوى (قوله وكفت رؤية وجه الصبرة) معناه انه لو رأى

خلافا للشافعي (وله) اى للمشتري
ان يره اذا رآه وان رضى قبله بان
قال رضيت (ولا خيار لمن باع ما لم يره)
بان وث شيئا من افعاله قبل الرؤية
وكان ابو حنيفة يقول (و يبطل)
نم رجع وقال لا خيار له (و يبطل)
خيار الرؤية (بما يبطل به خيار الشرط
وكفت رؤية وجه الصبرة

(و) وجه (الرقبي) مطلقا سواء كان رجلا أو امرأة والنظر الى غيره من الجسد لا يبطل الخيار (و) وجه (الدابة وكفلها) وشرط بعضهم رؤية القوائم في دواب الركوب وعند محمد رؤية الوجه تكفي وعن أبي يوسف ان النظر الى وجه الدابة لا يبطل خيار الرؤية حتى ينظر الى كفلها أيضا وفي شاة اللحم لا بد من الجس وفي شاة القنية لا بد من النظر الى ضرعها وفيما يطعم لا بد من الذوق وعن أبي حنيفة ان في البرذون والبغل والحمار يشترط رؤية الحافر والذنب أيضا (و) كفت رؤية (ظاهر الثوب) حال كونه (مطويا) وعند زفر لا بد من نشره ورؤية كله قالوا هذا اذا لم يكن في طي الثوب ما يكون مقصودا فان كان فيه ما يكون مقصودا كالعلم لا يسقط خياره ما لم يرموضع العلم (و) كفت رؤية (داخل الدار) وفي عامة الروايات اذا رأى من الدار فلا خيار له وان لم يربوئتها وكذا اذا رأى خارج الدار وأشجارا لا يستلزم من خارج وعند زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الصحيح قيل في الدار يعتبر رؤية ما هو المقصود حتى لو كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيت طابق يشترط رؤية الكل كما يشترط رؤية الدار ولا يشترط رؤية المطبخ والمزبلة والعلو الا اذا كان العلو مقصودا وبعضهم شرطوا رؤية الكل وهو الاظهر كذا في المحيط (ونظر وكيله

ما ذكرتم اشترى فلا خيار له لانه بعد الشراء يسقط خياره بذلك كما توهمه بعض الطلبة واستشكله بانه غير موقت على الاصح بل له الفسخ في جميع عمره ما لم يسقطه بقول او فعل يدل على الرضا نهر (قوله ووجه الرقبى) ويكفي برؤية اكثر الوجه نهر عن السراج (قوله ووجه الدابة الخ) المراد بالدابة الفرس والحمار والبغل جوهره فينظر حكم نحو البعير والبقر شر نبلاية واقول تقييده بالفرس ونحوه للاحتراز عما لو كانت شاة اللحم والادرناسل او كانت بقرة وناقاة للحلب ولهذا قال في النهر واراد بها التي تتركب احترازا عن الشاة فان كانت شاة لحم فلا بد من جسها او قنية للدر والنسل فلا بد من النظر الى ضرعها والبقرة المحلوب والناقاة كذلك وشرط في الظهيرة مع النظر الى ضرعها سائر جسدها قال في البحر فليحفظ (قوله وشرط بعضهم رؤية القوائم) أى مع الوجه والكفل شر نبلاية والصحيح عدم الاشتراط زيلعي بقى ان يقال ظاهر كلام الدرر كازيلعي يقتضى ان اشتراط رؤية القوائم على القول به غير مقيد بدواب الركوب ويخالفه صريح كلام الشارح (قوله وعن أبي يوسف الخ) يتأمل في مغايرة هذا لما في المتن جوى فلو قال عقب قول المصنف ووجه الدابة وكفلها وهو رواية عن أبي يوسف اسكان أولى وجعله في النهر قول أبي يوسف قال وهو الصحيح (قوله لا بد من النظر الى ضرعها) تعقبه السيد المحوى بما في الظهيرة من قوله وفي شاة القنية لا بد من النظر الى ضرعها وسائر جسدها انتهى واقول استظهر في النهر انه لو اقصر على رؤية الضرع كفاه كما جزم به غير واحد انتهى (قوله وظاهر الثوب مطويا) لانه يستدل برؤية طرف منه على الباقي اذا لتفاوت أطراف الثوب الواحد لا يسيرا واذ غير معتبر قال الاقطع ومتى وجد داخل الثوب مختلفا فهو عيب ولا تعلق له بخيار الرؤية جوى عن شرح الشلبي (قوله وعند زفر لا بد من نشره الخ) والقنوى على قوله جوى وفي النهر عن المبسوط الجواب على ما قاله زفر (قوله كالعلم) والمعتبر في الرخصة قدر أربع أصابع من أصابع عمر لا مضمومة كل الضم ولا منشورة كل النثر كما هي على هيئتها وذلك قدر شبر ولا بأس بالعلم من فضة في العمامة قدر أربع أصابع ويكره من الذهب كالحاتم وفيل لا يكره ذلك وقال علم من الذهب كالمسج يجوز قدر أربع أصابع للرجال وكذا القلنسوة في ظاهر المذهب كذا ينط المجدد عن القنية (تنبيه) جعل العلم في الثوب مقصودا بانسبة لعدم سقوط خيار الرؤية الا اذا رآه فلا ينافي أنه انما دخل في البيع تبعاً حتى لا يشترط مجاوز البيع ان يتقدم الثمن قدر ما قابل العلم لقوله ما اتصل بالمبيع اتصال قرار يدخل في البيع تبعاً فلا يقبله شيء من الثمن ولو كيلونا من فضة كما سبق (قوله وأشجار البستان من خارج) أنكر بعضهم هذه الرؤية وقال المقصود بانها فلا يكفي برؤية ظاهره وجزم به في جامع قاضيان وهو الذي ينبغي ان يعول عليه وقالوا في الكرم لا بد من رؤية غنمه من كل نوع وفي الزمان لا بد من رؤية الحمل والحامض وفي الدهن في الدجاجة لا بد ان يصبه في كفه عند الامام ولو اشترى سمكا في ماء يمكن أخذه فراه فيه لا يسقط خياره وهو الصحيح وفي دقوف المغازي لا بد من سماع صوتها نهر (تنبيه) اذا كان المبيع مغيبا تحت الارض كالحزروا النجم والبصل والثوم والفجل بعد النبات ان علم وجودها تحت الارض جاز والا فلا فان باعته ثم قلع منه أنموذجا ورضي به فان كان يباع كيلا كالبصل او وزنا كالثوم والحزروا بطل خياره عندهما وعليه الفتوى للحاجة وجريان التعامل به وعند أبي حنيفة لا يبطل وان كان مما يباع عددا كالفجل ونحوه فرؤية بعضه لا تسقط خياره جوى عن شرح المختار (تنبيه) الانموذج بالزاي في خط الشيخ حسن الشرنبلالي لكن ضبطه نوح افندي بالذال كذا بخط شيخنا ثم رأيت بخطه أضاء عن القاموس مانصه النموذج بفتح النون مثال الشيء معرب والانموذج مخن انتهى (قوله وهو الصحيح) لان مرافقها تختلف فلا بد من رؤية الكل وما ذكره الشيخ يمتنى على عادة أهل الكوفة فان في ذلك الزمان دورهم كانت على مقطع واحد ولم تختلف الا في الكبر والصغر وكونها جديدة أو قديمة وذلك يظهر برؤية بعضها واما اليوم فبخلافه زيلعي واقول يمكن تخريج كلام المصنف على ما قاله زفر بان يراد بداخل الدار داخل بيوتها (قوله ونظر وكيله الخ)

٧ قوله والنجم هو اللجم كما في المصباح وهو بالسين المهملة ولا تقل النجم ولا تلجم أوله قامة قاموس اه معجمه بحر اوى

دل كلامه ان رؤيته قبل التوكيل به لا أثر لها فلا يسقط بها الخيار فتح وغيره وقالوا ان الوكيل بالقبض كالرسول في مسائل منها انه لا رجوع عليه بالثمن لو رد المبيع بالعيب وفتح كفايته بالثمن للمشتري ولا يصح ابرأؤه وقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به نهر فان قلت قوله للمشتري صوابه للبائع اذ هو المكحول له بالثمن قلت المراد من قوله للمشتري أي عن المشتري شيخنا (قوله بالقبض) قيد به لانه لو وكل رجلا بالرؤية لم تكون رؤيته كرؤية الموكل اتفاقا شربلا لية عن الحاشية (قوله لا نظير رسوله) سواء كان رسول قبض أو شراء بخلاف وكيل الشراء والفرق بين الوكيل والرسول ان الوكيل يملك الخصوصة اذا امتنع البائع عن التسليم والرسول لا يملك جوى عن الافتتاح (قوله فقبضه الوكيل بعد ما رآه) ذكر في الشربلا لية ان المعتبر رؤيته التي مع القبض دون التي قبله وبعده انتهى وأقول اما عدم اعتبار الرؤى بعد القبض فسلم واما عدم اعتبارها قبله فكأنه أخذ من قولهم القبض ناقص وتام فالتمام هو ان يقبضه وهو يراه بناء على ما توهمه من ان قولهم وهو يراه يفيد اشتراط كون القبض مع الرؤية وليس كذلك اذ قولهم وهو يراه لا ينافي كون الرؤية الكاشفة قبل القبض معتبرة أيضا حيث وجدت بعد التوكيل بدليل ما قدمناه عن الفتح من ان رؤيته قبل التوكيل لا أثر لها فقيده بما قبل التوكيل يفيد انها بعد التوكيل معتبرة مطلقا ولو قبل القبض فالغرض من قولهم وهو يراه الاحتراز عما لو تأخرت رؤيته عن قبضه حيث لا يعتبر حينئذ لكونه بعد القبض اجنبيا لانتهاء الوكالة بالقبض ومن هنا يعلم سقوط ما ذكره بعضهم من ان في قول الشارح فقبضه الوكيل بعد ما رآه تساهلا وحق العبارة فقبضه الوكيل رأيا الخ (قوله فقبضه الرسول بعد ما رآه) حق العبارة ان يقال فقبضه ناظرا اليه لان ضمير رآه لا يصح ان يرجع للرسول لانه اذا انفرد رضى قبل قبض الرسول كيف ثبت له الخيار بعده ولا الى رسوله لان الرسول لا عبرة بنظره سواء كان قبل القبض أو معه أو بعده شربلا لية وقوله حق العبارة ان يقال فقبضه ناظرا اليه أي حالة كون المرسل ناظرا اليه (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الوكيل الخ) لانه انما توكل بالقبض دون اسقاط الخيار ولهذا لم يملك اسقاطه قصدا بان قبضه مستورا ثم رآه واسقط الخيار وله ان القبض تام وهو ان يقبضه وهو يراه ناقص وهو ان يقبضه مستورا والموكل يملكه بنوعيه فكذلك الوكيل غير ان التوكيل ينتهي بالناقص منه فلا يملك اسقاطه قصدا بعد ذلك لكونه اجنبيا بعد انتهاء الوكالة زيلعي (قوله كن رسولا عن قبضه) أو أمرك قبضه زيلعي أو قل لفلان يدفع اليك المبيع نهر (قوله وصح عند الاعنى) لانه مكافئة لبيع زيلعي ولو لم يره در وهو كالبعير الا في اثني عشر مسألة لاجهاد عليه ولا جعة ولا جاعة ولا ج وان وجدته في الكل ولا يصلح كونه شاهدا ولو فيما قبل فيه الشهادة بالتسامع على المذهب ولا دية في عينه وانما الواجب حكومة عدل وكره اذانه وحده وامامته لان يكون اعلم القوم ولا يجوز اعتناقه عن الكفارات ولا كونه اماما اعظم ولا قاضيا وبكره ذبحه ولم أر حاكم صيده ورميه واجتاده في القبله بحر (قوله وسقط خياره بحس المبيع الخ) محمول على ما اذا وجد الجس ونحوه منه قبل الشراء اما اذا اشترى قبل الجس لا يسقط خياره بل يثبت باتفاق ازوايات الساروبنا ويمتد الى ان يوجد ما يدل على الرضا من قول أو فعل على الصحيح زيلعي ثم الاكتفاء بالجس مقيد بما يدركه ولا يحتاج الى غيره فان احتج اليه لانه لا بد منه كان اشترى ثوبا فلا بد من صفة طوله وعرضه ورقعته مع الجس وفي الخطة لا بد من المس ولصفة شربلا لية عن الجوهرة والى هذا اشار الشارح بقوله اذا كان مما يعرف به (قوله بوصفه) لانه يقيم مقام الرؤية في حق البعير كافي السلم حتى لا يكون له خيار الرؤية بعدما وصف له فكذلك في حقه زيلعي (قوله اذا قال رضينه) يتعلق بقوله وسقط خياره الخ فاقتضى ان الجس والشم والذوق والوصف وجدت بعد الشراء وعلى ما قاله الزيلعي كغيره من ان هذه الاشياء وجدت قبل الشراء لا حاجة لقوله رضينه وعلى ما ذكره الشارح انما توقف سقوط خياره على قوله رضينه مثلا لان شيئا من ذلك اذا وجد بعد الشراء امتد خياره الى ان

بالقبض
حتى لو اشترى طعاما لم يره فوكل رجلا
بالقبض فقبضه الوكيل بعد ما رآه
فليس للمشتري ان يرده الا من عيب
وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه
الرسول بعد ما رآه فله المشتري ان يرده
وقال أبو يوسف ومحمد الوكيل والرسول
سواء واشترى ان يرده اذا رآه وهذا
الخلاف في الوكيل بالقبض فاما
الوكيل بالشراء ففرؤية تسقط الخيار
اجبا وصورة الوكيل ان يقول
المشتري لغيره كن وكيلاعنى قبض
المبيع وصورة الرسول ان يقول كن
رسولا عن قبضه (وصح عند
الاعنى) هذا ما كان بينا أو شرا
وقال الشافعي لا يصح شراؤه (وسقط
خياره) ان اشترى الاعنى (بجس
المبيع) اذا كان مما يعرف به (وذوقه) اذا كان
اذا كان مما يعرف به (وفي الغفار بوصفه) أي
بما يعرف به (اذا اشترى الغفار
بوصفه) الخ ما يمكن ان قل رضينه

يوجد ما يسقط من قول أو فعل شيئا فان قلت على ما ذكره الزاوي من ان الجبس ونحوه وجد قبل الشراء
 يشكل قول المصنف وسقط خياره لان التعبير بالسقوط يقتضي سبق ثبوته قلت يمكن الجواب بان المراد
 ولا خيار له (قوله وعن أبي يوسف انه يقاد الخ) لان التشبيه يقوم مقام الحقيقة في موضع الجبس كتحريك
 الشفتين مقام القراءة في حق الآخرس في الصلاة واجزء الموسى مقام الحلق في حق من لا شعر له في
 الحج قال الفقيه وهذا أحسن الاقوال وبه نأخذ عن ابنه لكن رده في الفتح بان ايقافه في ذلك المكار ليس
 بشرط في صحة الوصف وسقوط الخيار به ولهذا لم يذكره في المبسوط ومن انكره الكرخي وقال وقوفه
 في ذلك الموضع وغيره سواء نهر وان ابصر بعد الوصف وبعد ما وجد منه ما يدل على الرضا فلا خيار له لان
 العقد تم به وان لم يبرم فلا يتقضى بعد ذلك الا برضاهما زيلعي (قوله ان وكل بصيرا بقبضه الخ) وهو واسبه
 بقول أبي حنيفة لان رؤية الوكيل به كروية الموكل عنده على ما ينازلعي (قوله بصفقة) الصواب
 اسقاط الباء حموي (قوله له درهمان) لان رؤية احدهما لا تغني عن رؤية الآخر وليس له ان يرده
 وحده لئنه عليه الصلاة والسلام عن تفريق الصفقة فبردهما جميعا مضر ورعيين وكذا لو وجد احدهما
 عيبا قبل القبض ليس له ان يرده وحده ولو استحق أحدهما رد الباقي لان الصفقة تمت فيما كان ملك
 البائع نهر وقوله قبل القبض يحترزه عما لو وجد العيب بعد القبض حيث لا يتنع رد العيب وحده لانه
 في خيار العيب يملك تفريق الصفقة بعد القبض بخلاف خيار الرؤية والشرط حيث لا يملك التفريق
 مطلقا كما سيأتي (قوله بطل خياره) ولا ينتقل الى ورثته لان الخيار ثبت بالصلح للعاقدة ولان الخيار
 وصف فلا يجري فيه الارث زيلعي (قوله ولا ينتقل الى ورثته خلافا للشافعي) يشكل بما سبق من
 قوله بعد قول المصنف شراء ما لم يره جائز خلافا للشافعي قلت لا إشكال لان ما ذكرناه هنا بالنسبة
 لمذهب الشافعي في القديم وما سبق بالنظر لمذهبه في الجديد قال العيني وعند مالك وأحمد يصح بيعه
 بالصفقة ويثبت له الخيار اذا لم يكن بهذا الصفقة وهو قول الشافعي في القديم (قوله وان لم يتغير لا خيار له)
 هذا اذا كان وقت الرؤية قاصدا لشرائه عالما بان مرئيه وقت الشراء فلو رآه لا تقصد شراء ثم شراء قيل له
 الخيار لانه لا يتأمل النامل المفيد وعليه التعويل وكذا لو لم يعلم وقت الشراء انه مرئيه يتغير أيضا لعدم
 الرضا تنوير وشرحه (قوله قال قول للبائع مع عينه) لان الظاهر شاهد له اذا اصل بقاء ما كان على
 ما كان وكذا سبب لزوم وهو رؤيته السابقة فظهر فلا يصح في دعواه التغير الا ببينة زيلعي (قوله
 فان بعدت المدة) قيل البعيد الشهر فافوقه والقريب ما دون الشهر كذا في الجوهرة وقال السكال الشهر
 في مثل الدابة والمذلول قليل شر بلاية (قوله بعد عشرين سنة) ليس المراد حصر البعيد بهذا لانه يختلف
 باختلاف الاشياء كتغير الاشجار في سنة والدواب بما دونها الفقه الرعي ونحوه عزمي زاده (قوله وزعم
 البائع الى قوله قال قول للمشتري) لان الظاهر شاهد له (قوله قال قول للمشتري مع عينه) لانه امر حادث
 والمشتري ينكره (قوله فقبضه وباع) هكذا قيد القبض في الجامع الصغير وكان المصنف استغنى عنه
 بقوله باع لان ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا هبته نهر (قوله أو وهب وسلم) واهمل المصنف تقييد الهبة
 بالتسليم لما اشتهر من ان تمامها به وليس البيع والهبة بيد الارللس كذلك ولو عاد الثوب اليه بسبب هو
 فصح محض كارد بخيار الرؤية أو الشرط أو العيب بقضاء أو الرجوع في الهبة فهو على خيار الرؤية فيما ذكره
 السرخسي وعن أبي يوسف انه لا يعود بعد سقوطه وعليه اعتمد الغدوري وصححه قاضيان وحقيقة
 المذهب مختلفة فتمس الاثمة لمحض البيع والهبة ما عزال وعلى ما روى عن أبي يوسف محظه مسقطا والساقط
 لا يعود وهذا أوجه لان نفس هذا التصرف يدل على الرضا ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعد نهر
 عن الفتح (قوله لا بخيار رؤية أو شرط) لان الرد قد تعذر فيما أخرجه عن ملكه ولا يمكنه ان يرد الباقي
 بخيار الرؤية والشرط سواء كان قبل القبض أو بعده لما فيه من تفريق الصفقة قبل التمام لانها
 بمنها تمام الصفقة وفي خيار العيب يملك التفريق بعد القبض وفيه وضع المسئلة زيلعي والله اعلم

وعن أبي يوسف انه يقاد الى ذلك الموضع
 فاذا صار بحيث لو كان بصيرا لآه فقال
 رضى يسقط خياره وقال الحسن بن
 زياد وهو رواية عن أبي حنيفة ان
 وكل بصيرا بقبضه فقبضه الوكيل
 وهو يتظر اليه يسقط الخيار (ومن
 رأى أحد الثوبين فاشترهما) بصفقة
 واحدة (ثم رأى الثوب الآخر
 ردهما ولا يورث) خيار الرؤية (كخيار
 الشرط) حتى اذا مات المشتري قبل
 الرؤية بطل خياره ولا ينتقل الى ورثته
 خلافا للشافعي (ومن اشترى ما رأى
 أى قبل البيع (خياران تغير) عن
 الصفقة التي رآه (والا) أى وان لم يتغير
 (لا) خيار له (وان اختلفا في التغير)
 فقال المشتري قد تغير وقال البائع
 لم يتغير (فالقول للبائع) مع عينه وعلى
 المشتري المينة وهذا اذا كانت المدة
 قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك
 المدة فان بعدت المدة بأن رأى أمة
 شابه ثم اشترى بعد عشرين سنة وزعم
 البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري
 (ولا يشتري لو) اختلما (في الرؤية)
 فقال البائع رأيت قبل البيع وقال
 المشتري ما رأيته قبل البيع فالقول
 للمشتري مع عينه (ولو اشترى عدلا)
 من الثياب ولم يره فقبضه (وباع منه
 ثوبا أو وهب وسلم) ثم طالع على عيب
 في الب في فهو بالخيار ان شاء أمسكه
 وان شاء (رده بعيب لا بخيار رؤية
 أو شرط)

(باب خيار العيب)

* (باب خيار العيب) *

وهو نقص خلعه أصل الفطرة السامية وهو نوعان ظاهري كالمعي والماء في العين وباطني كالسعال وانقطاع الحيض شهرين فصاعدا والاباق ونحوها واعلم ان المراد بالعيب عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض (من وجد بالمبيع عيبا) ينقص الثمن فهو بالخيار ان شاء (أخذه بكل الثمن أوردته

قوله الاسير اذا اشترى شيئا ثم الخ صريحه ان الاسير فاعل الشراء وليس كذلك بل هو مفعوله لان أصل النص في الولوالجية هكذا رجل اشترى الاسير من أهل الحرب وأعطاهم الزيف جاز لان شراء الاحرار ليس بشراء العيب عليه المال المسمى الخ انظر رد المحتار قبيل لبيع الفاسد اه بجرادى

قوله شري من الزينة من تركه البت اه بجرادى

من اضافة الشئ الى سببه نهر والعيب والعيب بمعنى واحد يقال عاب المتاع أى صار ذا عيب وعابه زيد يتعدى ولا يتعدى فهو معيب ومعيوب نوح أفندي (قوله وهو نقص الخ) أى لغة وشرعا ما سبأني من قول المصنف وما اوجب نقصان الثمن (قوله الفطرة) أى الخلقة وقوله السليمة أى عن الآفات العارضة لما في الخلقة المصابة به وانهما تعاطيا بلوغها الادراك حتى صارت رقيقة الحب معيبة كالغفن والبلل والسوس بخلاف مالو باع حنطة وشار إليها فوجدها المشتري زديثة لا يمكن علمها أى الرذالة ليس له خيار الرد بالعيب لان الحنطة تخلق جديدة وردية ووسطا شربلاية وفيه تأمل حيث كانت الاشارة إليها لا تعرف ما بها من العيب (تنبيه) لا يحل كتمان العيب في مبيع أو ثمن لان الغش حرام الا في مستثنى الاول الاسير اذا اشترى شيئا ثم دفع الثمن مغشوشا جاز ان كان حرا لا عبدا كذا في الدر المختار عن الاشياء ووجدته أيضا بخط شيخنا السيد المحمى وما وقع في بعض نسخ النهر من قوله اشترى اسيرا مسلما وجرى عليه بعضهم فحريف والتقييد بالاسير لا احتراز عن التاجرا ذنل دارهم بامان حيث لا يجوز له ذلك لانه بالاستئمان عاهداهم ان لا يقدروهم وقوله ان كان حرا لا عبدا الثبوت المثلث لهم في العبد بالاستيلاء بخلاف الحر اذا لا يملكونه كما سبق في محله الثانية يجوز اعطاء الزيف والناقص في الجبايات أى فيها يؤخذ ظمنا (تكيل) ينقرد المشتري بالرد بالعيب قبل القبض وبعد القبض لا ينقرد بل بشرط القضاء أو الرضا وفي الاجارة ينقرد المستأجر بالرد بالعيب قبل القبض وبعده جوى عن الخلاصة (قوله ظاهري) هو ما يحس بحاسة البصر جوى (قوله عيب كان عند البائع) فلو اقام البائع بينة انه حدث عند المشتري والمشتري بينة انه كان معيبا عند البائع تقبل بينة المشتري لانه ثبت الخيار والقول للبائع لانه ينكر الخيار نهر (قوله ولم يره المشتري الخ) ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بعد العلم بالعيب زيلعى ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا او عاما ولم يزل قبل الفسخ كيباض انبلى وحى زالت نهر (قوله من وجد بالمبيع عيبا) ولو يبرادر عن الجوهرة بخلاف المهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن عمد فانه يرد بها حش العيب لا ييسره واليسير من المهر اذا كان كليا أو وزيا يرد به أيضا نهر والمراد بالعيب ما لا يتمكن من ازالته بلامسحة فخرج احرام الحجارية ونجاسة الثوب لتمكه من تعديها وغسله وهو مقيد بثوب لا يضره الغسل نهر عن الولوالجية فان نقص به يكون عيبا (قوله ينقص الثمن) بكسر القاف المشددة فعل مضارع من باب التفعيل نوح أفندي (قوله أوردته) لان مطلق العقد يقتضى السلامة فكانت السلامة كالمشروطة في العقد صرحا فاعتد فواته بتخير كفوات الوصف المرغوب المشروط في العقد ولو كان السلامة كالمشروطة لا يحل كتمان العيب لقوله عليه السلام من غشنا فليس منا زيلعى ثم اذا اختار الرد وهو ماله حل ومؤنه مؤنة الرد على المشتري بحرفه ان الموصى له لا يملك ازدا بالعيب الا عند عدم الوارث واعلم ان كلام المصنف يفيد انه ليس له امساكه ويرجع بالذقصان لان الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن الا ان يتعيب كالمالك كالحالين فاحراما أو احدى هاتين وجديه عيبا وفي الخطا رضى أو وكيل أو بعد ما ذون شري شيئا بالف وقيمه ثلاثة آلاف ليس له الرد بالعيب بخلاف خيار الشرط والرؤية أشباه للاضرار ببيتيم وموكل وهوولى وفي النهر وينبى الرجوع بالنقصان كوارث شري من تركه كفنا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكفن أجنى لا يرجع وهذه احدى ست مسائل لا رجوع فيها بالنقصان دزن البزاية وقوله كالمالك كالحالين فاحراما الخ يعنى وكان المبيع صيدا او لم انه يتصور الرد بالعيب مع عدم الرجوع بالثمن على البائع كالمالك عبد او سلمه ثم وكل وكبلا بقبض الثمن فاقر الوكيل بقبضه وهلاكه ووجد الموكل البائع برئ المشتري ولا ضمان

على الوكيل فاز وجد المشتري به عيبا رده ولا يرجع بالثمن على البائع لا قرار الوكيل ولا على
الوكيل لانه أمين وليس بعاقده نهر عن القنية وقوله ولا ضمان على الوكيل أي لموكله الذي هو البائع
واما ان استحققه مسحق كان ضامنا للمسحق ولا رجوع للوكيل على موكله بما ضمن ان ادعى قبضه ودفعه
اليه والموكل يكذبه شيخنا (قوله ما أوجب نقصان الثمن الخ) وان لم تنقص العين ولا المنفعة
كالظهر الاسود الصحيح القوي على العمل وكافي جارية تركية لا تعرف اسان الترك نهر عن الفتح (قوله
عند التجار) بضم التاء مع التشديد وكسر هاء مع التخفيف جمع تاجر زاد في الفتح أدار باب الصنائع ان
كان المبيع من المصنوعات نهر ولا بدوان يكون عيبا عند الكل فلو قال بعضهم ليس بعيب لم يكن له
الرد شر نبلاية عن التتار خانية وفي قوله ولا بدوان يكون عيبا عند الكل تأمل مع ما سأتى عن الزبالي
من انه يكفي بعدلين منهم بل سأتى التصريح بأن الواحد يكفي ويحجب بانه ليس المراد من كونه عيبا عند
الكل تصريح الجميع بانه عيب بل المراد عدم الاختلاف فقط سواء أخذ به الجميع بانه عيب أو البعض
فقط على ان الاستحسان من الجميع متعذر (قوله كالأباق) الا تبقى المار ب من غير ظلم السيد فان كان
من ظلمه سعى هار بافعلى هذا الاباق عيب والمرب ليس بعيب نهر في العيني حيث قسم الاباق
بالمرب وب فيه نظر الا ان يحمل على التجوز (قوله مطلقا الا اذا أتى من المشتري الى البائع ولم يحتف عنده
فانه ليس بعيب واختلاف في الثور والاحسن انه عيب وليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من
الابق درو وقوله الا اذا أتى من المشتري الخ يعني وكاف في قرية واحدة بدل ما في النهر من انه لو أتى من
قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيبا (قوله فيما دون السفر) قال في الدخيرة الاباق فيما دون السفر
عيب بلا خلاف وهل يشترط الخروج من البلد فيه خلاف جوهره والاشبه ان يقال ان كانت البلد كبيرة
كالقاهرة يكون عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه أهلها ويؤتم الا يكون عيبا شر نبلاية عن
الزبالي (قوله الى منزل مولا) أو الى غيره لم يعرف منزله أو لم يقو على الرجوع اليه زبالي (قوله
والبول في الفرائض) فلو وجدته يبول ثم تعيب حتى يرجع بالنقصان ثم باع هل للبائع ان يسترد النقصان
لأن ذلك العيب بالبلوغ ينبغي ان يسترد استدل بالامسثلين احدهما اذا اشترى جارية فوجد لها ذات
زوج كان له ردها ولو تعيبت بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم أبى عنها الزوج كان للبائع ان يسترد
النقصان الثانية اشترى عبدا فوجدته مريضا له الرد فاذا تعيب بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم أبى
بالمداواة لا يسترد والاسترد والبلوغ هذا لا بالمداواة بجرع المعراج واعلم ان رد الامة اذا وجدها ذات زوج
ينتهي على ما هو المختار من عدم انفساح النكاح ببيعها (قوله والسرقة) فلو سرق عند المشتري أيضا
فقط رجع بربع الثمن لقطعه بالسرقتين بما ولو رضى البائع بأخذه يرجع بثلاثة أرباع ثمنه در عن
العيني بشرط رضا البائع بأخذه لان قطعه في يد المشتري بسرقة عند البائع مانع من رده ولا فرق
في السرقة بين الصغير والكبرى أوجب قطعا أولا كالأطراف والنباش واسباب السرقة كالسرقة كالمو
نقب البيت (قوله في الصغير) الأولى حذفه لايهامه ما ليس مراد أولانه يستغنى عنه بما سأتى من قوله
وهذا عيب في الصغير لم يبلغ (قوله اذا بلغ قدر الدرهم) المذهب انه يرد بسرقة مادون الدرهم بجر
عن المعراج متعقبا لما في الزبالي وغيره كالعيني والدرهم ان سرقة الفلوس والفلسين لا تكون عيبا
(قوله اما اذا سرق اما كقول للأكل) يعني من المولى فلو من غيره يكون عيبا سنية وبجر ونهر (قوله فليس
بعيب) قال في النهر وينبغي انه لو سرق من المولى زيادة على ما يأكله عرفا ان يكون عيبا (قوله ولو سرق
للبيع) أولاد خا أو لآلهاء بجر (قوله اذا ظهرت هذه العيوب الخ) حاصلها انها في الصغير لقصور
عقل وضعف مثانة عيب وفي الكبر سواء اختار ودا ما بان عيب آخر فعند اتحاد المحالة بان يثبت
اباقة عند بائعه ثم مشتريه كلاهما في صفه أو كبره له الرد لاتحاد المحالة وعند اختلاف لا لكونه عيبا
آخر كعبد ثم عند بائعه ثم ثم عند مشتريه ان من نوعه له رده والا لادره عن العيني (قوله ثم حدثت

وما أوجب نقصان الثمن عند التجار
عيب كالأباق) مطلقا سواء كان
القرار من المولى أو من في يده باجارة
أو اجارة أو دية وان كان في يداون
السفر اما اذا عيبه رجل فأبى منه
الى منزل مولا فليس بعيب (والبول
في الفرائض والسرقة) في الصغير اذا
بلغ قدر الدرهم اما اذا سرق المبيع
لا لكل فليس بعيب فلو سرق من المولى
فهو عيب مطلقا سواء سرق من المولى
أو غيره وهذا عيب في الصغير لم يبلغ
فاما اذا بلغ فليس ذلك الماضي بعيب
حتى يعاوده بعد البلوغ في يد البائع
ثم يبيعه فيعاده في يد المشتري ومعنى
هذا انه اذا ظهرت هذه العيوب عند
البائع في صفه ثم حدثت عند
المشتري في صفه فهو عيب واذا وجدت
هذه الاشياء في صفه فباعه فوجدت
عند المشتري بعد البلوغ لم يرد وان
وجدت هذه الاشياء عند المشتري يرد
وحدثت ثم وجدت عند المشتري يرد
والمراد من الصغير المذكور من يعقل
ذكر ان كان أو أنثى وهو الذي يأكل
وحده ويشرب وحده واما الذي
لا يعقل فهو مثال لا أتى

عند المشتري في صغره) ذكر ازيل في نواقض الوضوء في شرح قول المصنف والسبب يجمع متفرقة
ان العبد المبيع لمرض في يد المشتري بالسبب الذي كان في يد البائع برده ويجعل الثاني عين الاول
انتهى (قوله وهو ابن خمس سنين) راجع لمن يعقل شيخنا ثم رأيت التصريح به في الدر عن الجوهرة
حيث قال بعد قول المصنف وكلها تختلف صغرا أي مع التمييز وقدره بخمس سنين (قوله والجنون)
وهو لا يختلف باختلاف السن حتى لو وجد عند البائع في صغره وعادوه عند المشتري بعد الكبر برده
لانه عين ذلك الاول زيلبي والجنون اختلاص القوة التي بها داراك الكليات تلويح وبه عرف تعريف
العقل انه القوة المذكرة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ در عن الدرر (قوله فله ان يرده) وان لم يمن
عند المشتري لان آثاره لا ترتفع نهر واليه مال شمس الائمة المحلواني وشيخ الاسلام وهو رواية المتقي عناية
(قوله والجهر ورعى انه لا يرده مالم يعاوده عند المشتري) وهو المذكور في الاصل والمجامع الكبير
عناية والاصل ان المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد في مسائل الاولى في الجارية
والثانية التولد من الزنى والثالثة ولادة الجارية عند البائع او غير فانها عيب ترد به على رواية كتاب
المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بها
لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد بغير عن الفتح لكن في الدر عن البرازية الولادة
ليست بعيب لان توجب نقصانا وعليه الفتوى واعقده في النهر واعلم ان ما سبق من ان الولادة عيب وان
لم تلد ثانيا ليس المراد ما يوهوم ازيد بعد ولادتها عند المشتري لا امتناعه بتعيها عنده بالولادة ثانية مع العيب
السابق بها شربلاية فيرجع بالنقصان (قوله وهو الصحيح) لان الله تعالى قادر على ازاله باثاره نهر
(قوله المطبق) بفتح الباء بجر وما ذكره باكر من انه بالكسر غلط شيخنا عن الدوشري (قوله والبخر)
بالحاء المعجمة واما البخر بالهمز وهو انتفاخ تحت السرة فعيب في الغلام والجارية شيخنا عن الشهي
قال وبقي نترجح الانف صرح في البرازية بأنه عيب والظاهر ان يقال فيه ذفر بالمعجمة ونتين ريج الا بط
بهما نهر وعبارة القاموس قيدان البخر اعم من نترجح الفم والانف والا بط فوج أفندي واعلم ان البخر
الذي هو عيب هو النائي من تغير المعدة دون ما يكون بفعل في الاسنان فان ذلك يزول بتنظيفها
شربلاية عن الكمال قال شيخنا والفعلج بالتحريك تباعد ما بين الاسنان (قوله والزنى) قد مناعدم
اشتراط المعاودة فيه واللواطة بالجارية عيب مظان وكذا الغلام ان كان مجانا لانه دليل الابنة وان باجر
فلان نهر عن القنية قال وفيها اشترى حمارا تعلوه الحمران طالع فعيب والا لا واما التخت بلين صوت وتكسر
مثنى فان كثر رد لان قل در عن البرازية وعدم الحسان عيب في الجارية والغلام ان كانا كبيرين
مولدين امالو كانا صغيرين او جليبين فليس بعيب شيخنا عن الاختيار (قوله وولده) أي وكون المبيع
ولد الزنى فحذف المضاف والمضاف اليه وبه اندفع كون التعبير بالمولد كما في الاصلاح اولي نهر وأقول
كون الكلام صحيحا دون تقدير شئ فضلا عن تقدير مضاف ومضاف اليه أولى مما يحتاج الى ذلك اذ
الاصل عدم الحذف والتقدير حموي (قوله في الامة) لانه قد يراد منها الاستغراش وهذه المعاني تمنع
منه بخلاف الغلام لانه للاستخدام نهر قلت اذا كانت متولدة من الزنى لا يظهر اخلاص بهذا المقصود
وحينئذ فاجه كونه عيبا حموي وأقول وجه كونه عيبا ان المقصود الاصل منها الاستيلاء والولد يعبر
بالام التي هي ولد الزنى عزى زاده عن معراج الدراية (قوله ليس بعيب في الغلام) ولو ارد في الاصح در
عن الخلاصة وفيه مخالفة لما في حاشية الدرر لنوح افندي ونصه وجعل صاحب الخلاصة البخر في
الغلام الامر عيبا ومثله في حاشية الوافي (نقصة) المسلم الفاسق اذا اشترى الامر وكان من عادته اتباع
المرد يصير على بيعه دفعا للفساد شيخنا عن المحيط (قوله الا ان يكونا فاحشين) بحيث يمنع القرب من
المولى (قوله الا ان يكون عادة له) بان تكرره أكثر من مرتين زيلبي (قوله بفقتين) أي على
الباء والحاء المعجمة من حدث عيب وقوله بالسكون النتن في البرهان يقال شمت ذفر الشئ يسكون الغاء

وهو ابن خمس سنين كذا في الذخيرة
(والجنون) يعني اذا جاز عند البائع
ثم جن في يد المشتري فهو عيب وقيل
اذا اشترى عبدا وذن عند المشتري
فله ان يرده وان لم يمن عند المعاودة عند
والجهر ورعى انه لا يرده مالم يعاوده عند
المشتري وهو الصحيح ثم تكلم المناج
في قدره قال بعضهم ان كان أكثر من يوم
وقال بعضهم ان كان أكثر من المطبق
ولاية فهو عيب وقال بعضهم المطبق
عيب وغيره ليس بعيب وغير الامور
أوساطها كذا في الذخيرة (والبخر)
واند فر الزنى وولده في الامة متعلق
بالاربعة المذكورة والبخر والان يكونا
ليس بعيب في الغلام عيب في الغلام
فاحشين والزنى ليس بعيب في الشافعي
الا ان يكون عادة له وقال الشافعي
ان الزنى عيب مطلقا والبخر بفقتين تن
رائحة الفم والدفر بالدال المعجمة
مصدر ذفر اذا خبث رائحته
وبالساكون النتن اسم منه واما الذفر
بالدال المعجمة فبالعرب لا غير وهو
حدة الرائحة ايا ما كانت ومنه مثل
اذفر وابط ذفر ورجل ذفر به ذفر
أي صلبان وهو رائحة مكروهة في
الابط

وفتحها والبدال للمهمة تتنريح الا بط كذا في الشر بنبلالية وفيه مخالفة لما سبق من انه في ربح الا بط يقال
بها أي بالمهمة والمهمة (قوله وهو مراد الفقهاء) فيه نظر اذ لا يشترط في كونه عيبا شدته فالاولى
كونه بالمهمة نهر (قوله والكفر بأقسامه) وكذا الرفض والاستئصال در عن البحر بمحنا والتعليل
بأن طبع المسلم ينفر عن محبة الكافر يقتضي ان المشتري لو كان ذميا لا يردده والمنقول في السراج انه عيب
ولو كان ذميا ولم اره في كلام غيره كيف ولا نفع للذمي بالمسلم لانه يجبر على اخراجه عن ملكه نهر ومعنى
قوله كيف الخ اسما عا د كون الكفر عيبا بالنسبة الى الذمي دون الاسلام مع كونه لا ينتفع بالمسلم يعني فان
كان الكفر عيبا فليكن الاسلام كذلك بالنسبة للذمي بالطريق الاولى جوى وأقول عدم تمكنه من
ابقاء المسلم في ملكه لا يقتضي جعل الاسلام عيبا بالنسبة له حتى اذا اشتراه على انه كافر فوجده مسلما لا يملك
رده كما سأل في التصريح به وان كان يجبر على بيعه وحينئذ لا وجه للاستبعاد قال في البحر ولم ار مالو وجده
خارجا عن مذهب أهل السنة كالمعتزلي والرافضي وينبغي ان يكون كالكافر لان السني ينفر عن محبته
وربما قتله الرافضي وتعقبه في النهر بأن الرافضي الذي سب الشيخين داخل في الكافر وأجاب
الجوى بأنه لم يرد بالرافضي الذي سب الشيخين بقريضة قوله خارجا عن مذهب أهل السنة فان الذي
سب الشيخين قال فيه كافر لا خارج عن مذهب أهل السنة بل أراد به الرافضي الذي يحب عليا وفضله
على غيره ويؤيده قرانه بالمعتزلي وحينئذ فبحث صاحب البحر تجده انتهى وأقول النظار من كلام
صاحب البحر انه أراد الرافضي بسب الشيخين بقريضة قوله وربما قتله الرافضي لان الرافضة يستحلون
قتلنا (قوله ليس له ان يردده) لانه زوال العيب زاي وفي الشر بنبلالية عن خط المقدسي معزيا الشرح
المجمع والسراج مانصه اشتراه على انه كافر فوجده مسلما لا يردده ولو كان المشتري كافرا انتهى فان قلت
كيف لا يردده مع انه لا يمكن من ابقائه في ملكه قلت انما لا يملك رده لئلا يتضرر البائع بردده عليه لانه
لا موجب للرد لعدم العيب فلا ينسأ في انه يجبر على بيعه صونا للمسلم عن ذل الكافر (قوله وعدم الحيض)
لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء ولهذا لا تسمع دعواه انقطاعه الا اذا ذكر سببه من داء أو جعل لانه
اذا كان السبب غير الداء والمجمل لا يكون عيبا بان كانت ممتدة الطهر زاي ليكن ذكر في النهر عن المحيط
ان اشتراط ذكر السبب رواية النوادر ولو ادعاه في مدة قصيرة لم تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف
وأربعة أشهر وعشرة عند محمد زاي ويخالفه ما في النهر عن القح معزيا للقاضي الامام حيث قال وادناه
شهر فاذا ارتفع عند المشتري كان له الرد اذا ثبت انه كان عند البائع انتهى وابتدأوها من وقت الشراء
 والمرجع في المجمل قول النساء وفي الداء قول الاطباء اي عدلين منهم كذا في الزاي ليكن نقل العيني عن
النسفي في شرح الجامع الكبير ان العيب يثبت بقول عدل منهم فيما لا يطلع عليه الا الاطباء وفيما
لا يطلع عليه الا النساء يثبت بقول واحدة عدلة انتهى (قوله في البالغة) اي التي بلغت اقصى ما ينتهي
اليه ابتداء الحيض كما سأل في قريضا جوى والمحاصل ان عدم الحيض لا يكون عيبا عند عدم الامكان
لئلا تكونها صغيرة أو آيسة اذا كان عالما باسمها اما اذا اشتراها على انها حيض فاذا هي آيسة له الرد (قوله
وانما يعرف هذا بقول الامه) اسم الاشارة عائدا الى انقطاع الحيض لان الاستحاضة در و الدم يقف
عليه الرجال فلا يقبل فيه قولها شيخنا والمحاصل انه بقول الامه تتوجه المخصوصة الى البائع فاذا عين
المشتري المجمل رجع الى قول النساء أو الداء رجع الى قول الاطباء (تقمة) اشترى جارية على انها
حامل فاذا هي ليست بمحامل لزم البيع في الصحيح لان شرط المجمل بمنزلة شرط البراءة عن العيب لان
المجمل في الجوارى عيب حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الجوارى لا جمل الا ولا يكون فاسدا كذا
في الخانية وكما به يخرزنا الصحيح عما ذكره قبل من التفصيل حيث قال ان كان الشرط من قبل البائع
لزم البيع لانه يكون بمنزلة البراءة عن العيب وان كان من قبل المشتري فسد لان قصده الزيادة وانها
موهومة فيفسد البيع كما لو شرط المجمل في البهائم (قوله ثم يستخلف البائع) أي على انقطاع الحيض

وهو مراد الفقهاء في قولهم والبحر
والذو عيب كذا في المغرب (والكفر)
مطلقا أي في الاسلام والمجارية فلو
اشترى عبدا على انه كافر فوجده مسلما
ليس له ان يردده خلافا لما في (وعدم
الحيض) في البالغة (والاستحاضة)
بالبحر على انه عطف على الاباق ويعتبر
في ذلك اقصى ما ينتهي اليه ابتداء
الحيض وذا سبع عشرة سنة لان ذاك
اقصى غاية بلوغهن عند أبي حنيفة
وانما يعرف هذا بقول الامه ثم
يستخلف البائع مع هذا ان كان بعد
القبض فترد بنكوله وان كان قبل
القبض فسد ذلك في الصحيح

وارتفاعه انه لم يكن عنده شيئا وهو لا يتطاع لا يحلف عند الامام وان اقر بقيامه في
الحال وانكر انه كان عنده يحلف فان حلف برئ وان نكل ردت عليه وان اقام المشتري البيعة على ان
الانقطاع كان عند البائع لا تقبل لانهم لا يعرفون انقطاعه بخلاف الاستحاضة لان دور الدم يطلع
عليه عيني وفي البدائع الاستحاضة مما لا يطلع عليه الا الجارية المشتراة كالانقطاع شرعية لالية عن
المقدس (قوله وعن محمد بن داود) مثله في الثمن والذي في الزيلعي والعيني وعن أبي يوسف الخ (قوله
بلايمن البائع قبله) لضعف البيع قبل القبض حتى ملك المشتري الرضا فضاء ولا رضا فصح الفسخ للعقد
الضعيف بحجة ضعيفة زيلعي (قوله لا يقبل قول الامة في ذلك) أي في عدم المحيض وحينئذ فطريق
اثبات عدم المحيض اقرار البائع أو نكوله عن اليمين حموي عن العادية وله رد المبيعة بعيب الحمل لان
الحمل ظاهر واحتمال الزيج شبهة والرد بالعيب يثبت مع شبهة زيلعي قبيل العنتين (قوله والسعال
القديم) الظاهر المراد من كونه قديما ما كان عن داء فالمتطور اليه كونه عن داء لا القدم بحر (قوله
والدين) لان مالته تكون مشغولة به ولتقدم المغرماء على المولى زيلعي وهذا التعليق يقتضي تقييد
الدين بما اذا كان الثمن لا يفي به فان كان لم يكن عيبا حينئذ (قوله في الحال) اراد ما قبل العتق
كدين النفقة اذا تزوج باذن السيد ولا يباع مرة بعد أخرى الا في دين النفقة فقط (قوله لادين مؤجل
الى ما بعد العتق) كدين لزمه بالمبيعة بغرض ان قال في الفتح وهذا العتق قد يضره في نقصان ولائه
وميراثه نهر وقوله في نقصان ولائه بالنسبة لما اذا كان الوارث له عصبه المعتق وقوله وميراثه بالنسبة
لما اذا كان الوارث هو المولى ووجه نقصان الولاء والارث ان الغرماء يقدمون على المولى وعصبته
(قوله والصهوبة الخ) يعني في التركية والهندية لا في الرومية والمغربية لان عامة اهل ازوم تكون
كذلك حموي عن الخانية (قوله فلو حدث عيب آخر) بفعله أو بفعل أجنبي أو بأفة صاهية نهر عن
جامع الفصولين ولو بفعل البائع بعد القبض رجع بعصبته في الثمن ووجب الارش وأما قبله فله أخذه
أورده بكل الثمن در (قوله كان عند البائع) فلو اقام بينة انه حدث عند المشتري والمشتري بينة انه كان
معيبا عند البائع تقبل بينة المشتري لانه ثبت الخيارات والقبول للبائع لانه يتكر الخيارات نهر عن قاضيان
(قوله رجع بنقصانه) لانه استحق تساهيه سليمان عن العيب فيصير البائع مانعا تسليم وصف السلامة
حكما وبعد الرجوع لو زال الحادث كان له رد المبيع مع النقصان وقيل لا وقيل ان كان بدل النقصان
قائما رد والا لا فدية قال في النهر والاول باقواعد البقوي يستثنى من الرجوع مسائل منها الوابعه تولية
والمسئلة بماله فلا رجوع ولا رد لانه لو رجع صار الثمن الثاني انقص من الاول وقضية التولية ان
يكون كالأول ومنها ما لو اشترى المكاتب اباه أو ابنه ثم اطلع على عيب لا يرد لانه تكاتب عليه ولا يرجع
بالنقصان لانه خلف عن الرد (قوله أورده) أي فيما يملك البائع اسقاط حقه منه وتملكه واما اذا امتنع
فحق الشرع كان كان المبيع عصرا ففتح عند المشتري ثم اطلع على عيب فأراد المالك أخذه لا يمكن
منه ما فيه من تملك الحذر وتملكه أكثر من لالية عن الفتح (قوله برضى بائعه) فاذا رضى البائع بخير المشتري
حينئذ بين اردوا المسألة من غير رجوع بنقصان وانما يرجع بالنقصان حيث لم يرض البائع بالرد وانما
اشترط رضاه لرد عليه معيبا بالعيب الحادث لان في الرضا ضارا بالبائع لكونه خرج عن ملكه سالما عن
الحادث عند المشتري (قوله ان يقوم الخ) ولا بد ان يكون المقوم اثنين يصحان بلفظ الشهادة بحضور البائع
والمشتري وهو الاصل في كل حرفة نهر عن البرازية وفي المتليات اكتفوا بتقويم الواحد فليتطروجه
الفرق بحر (قوله وبه عيب) يعني العيب القديم خاصة كانه ليس به غيره شرعية لالية (قوله ولا عيب به)
أي يقوم سالما عن كل عيب شرعية لالية (قوله ومن اشترى ثوبا الخ) تباع المصنف القدوري في افراد هذه
المسئلة وكان حذفها البقوي لانها من افراد ما راعى ما لو حدث به عيب آخر عند المشتري الا انه جعلها

وعن محمد بن زبلايمن البائع قبله قالوا
في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامة في
ذلك (والسعال القديم والدين) أي
الدين الذي له مطالبة في الحال لادين
مؤجل فانه ليس بعيب ككفاني
الذخيرة (والسعال والماء في العين)
والصهوبة وهي حرة في الشعر عيب
اذا خشت بحيث تضرب الى البياض
وكذا الشعر في الصغير وهو اختلاط
البياض بالسواد في الشعر (ولو حدث)
عيب (آخر عند المشتري) واطلع على
عيب كان عند البائع (رجع) المشتري
(بنقصانه أورده) أي المبيع (برضا
بائعه) وقال مالك يرد به بغير رضاه
ويرد مع نقصان العيب الحادث في يده
وطريق معرفته ان يقوم وبه عيب
ويعوم ولا عيب به فان كان تفاوت
ما بين القيمتين انما يرجع بعشر الثمن
وان كان نصف العشر رجع بنصف
عشر الثمن وهكذا (ومن اشترى ثوبا
نقطه)

توطئة لقوله فلو قطعه نهر أي توطئة لما سأتى في المتن من قوله فلو قطعه وخاطه وجرى على ذلك بعضهم وفيه ان خياطته غير مانعة من الرجوع بالنقصان كما سأتى عن الدرر ولهذا ذكر العلامة المحوى ان الصواب جعلها توطئة لقوله وان باعه الخ (قوله ولم يخطه) تقييده بعدم الخياطة لا بالنظر للرجوع بالنقصان لان الخياطة لا تمنعه بل بالنظر لقول المصنف فان قبله البائع كذلك الخ حيث لا يكون له ذلك بعد الخياطة لمحصل الرضا على الرد لا يقضى القاضي به در عن الدرر وابن السكال ولو علم بأن فيه شبهة الرضا كان أولى لان حرمة الرضا بالقدر والجنس وهما مفقودان هنا نوح أفندي وفي هذا المقام كلام يعلم بمرجعة عزى زاده (قوله فوجد به عيبا) كان عند البائع كما أفهمه التعبير بوجد نهر (قوله رجع بالعيب) بخلاف ما لو نهرها المشتري فوجد ما عاها فاسدة حيث لا يرجع بالنقصان عند الامام لان الخرافة لئلا يصير ردة المبيع به عرضة للثمن والفساد ولهذا لا يقطع السارق به فاختلف معنى قيام المبيع نهر فصار كما اذا كان عبدا أو طعاما فقتله أو أكله زبل على ولو قبل عليه بالعيب كما سيجي وشيئا (قوله له ذلك) أي القبول لان الامتناع لحقه وقد أسقطه ولا رجوع بنقصان العيب حينئذ وكأنه في النهر ترك التفتيش على ذلك ككفا بمسابق والوطء كالقطع بركا كانت أو ثيبا الا اذا كان لا اختبار بكارتها من غير فعل بعده فان له الرد اذا وجدها ثيبا واللس بشهوة كالوطء وقوله في النهر من غير فعل بعده يعني ولم يلبث كما سبق (قوله فان باعه المشتري) أي أخرجه عن ملكه والمبيع مثال فعم ما لو وهبه أو أقر به لغيره وكذا الوبايع بعضه بخلاف ما لو باعه أو رهنه نهر عن المحيط (قوله لم يرجع بشئ) لانه صار حاسا له بالمبيع اذا رد غير متمتع بالقطع برضى البائع فكان مفقوتا للرد بخلاف ما اذا خاطه ثم باعه حيث لا يبطل الرجوع بالنقصان لانه لم يصر حاسا له بالمبيع لا امتناع الرد قبله بالخياطة من غير علم بالعيب وبيعه بعد امتناع الرد لا تأثير له عيني والحاصل ان المشتري متى أخرج المبيع عن ملكه كان مفقوتا للرد بفعله فلا يرجع بالنقصان الا اذا كان الرد برضا البائع متمتعاً قبله حقا للشرع فيرجع لعدم التفويت ولهذا قلنا اذا اشترى ثوبا وقطعه لباسا لولده الصغير وخاطه ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان لانه صار مملكا له بالقطع قبل الخياطة في وقت لا يمنع الرد ولو كان الولد كبيرا رجع بالعيب لانه لم يصر مملكا له بالقطع قبل الخياطة الا بقضه اذ لا ولاية له عليه فحصلت الخياطة من غير علم بالعيب في ملك الاب فامتنع الرد به ثم حصل التملك بعد ذلك بالتسليم فلا يمنع الرجوع بالنقصان زبل على وقوله لانه صار مملكا له بالقطع أي صار واهباً له وقابضاً لاجله فتمت الهبة بنفس الايجاب وقامت يده مقام يد الصغير عناية (قوله سواء كان عالما بالخ) وسواء كان البيع لضرورة أو لا حتى لو وجد السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو انتظره تفسد فباعها لم يرجع بشئ على قول أبي حنيفة بغير عن القينة (قوله وهو ظاهر الرواية) تقدم وجهه (قوله وعنهم انه يرجع به) يعني اذ لم يكن له علم بالعيب وقت البيع (قوله او صبغه أخرج) فان صبغه اسود فكذلك عندهما لانه زيادة وعند أبي حنيفة نقصان فيكون للبائع اخذه نهر (قوله اولت) اللب البلب وبابه قتل نهر عن المصباح (قوله رجع بنقصانه) لا امتناع الرد باز يادة اذا الفسخ اما ان يرد على الاصل وحده او معها لاسيلا الى الاول لعدم انفكاكها عنه ولا الى الثاني لان العقد لم يرد عليها فكذا الفسخ ولو اخذه لكان ربا فتعين الرجوع بالنقصان نهر (قوله كما لو باعه الخ) لا امتناع الرد قبله فلم يصر حاسا للمبيع نهر (قوله كالسمن والحمال) وانجلاه بياض العين (قوله وهي لا تمنع الرد بالعيب) في ظاهر الرواية ويصير بالمبيع بعدها حاسا له زبل على (قوله تمنع الرد بالعيب) ويرجع بالنقصان لو باعه بعد ذلك لا امتناع الرد قبله لمحق الشرع فلا يعتبر رضاها من ثبالية عن الفسخ (قوله وهي تمنع الرد) لتعذر الفسخ عليها فغير المشتري قبل القبض بين ردها ما جيعا والرضا بما بكل الثمن واما بعد القبض فغير العيب خاصة بمحضته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت القبض فاذا كانت قيمته الفاقية الزيادة مائة والثمن الفسقط عشر الثمن ان رده واخذ

ولم يخطه (فوجد به عيبا رجع) المشتري
(بالعيب) أي بنقصان العيب (فان
قبله البائع كذلك) أي مقطوعا له
ذلك فان باعه المشتري لم يرجع بشئ
مطلقا سواء كان عالما بالعيب وقت
البيع أو لا وهو ظاهر الرواية وعنهما
انه يرجع به (فلو قطعه وخاطه)
المشتري (او صبغه) أخرج أو أصغروا
نحوهما مما يزيد قيمة الثوب (أو) اشترى
سوقا أو (لت السويقي سمن) أي
سوقا (فأطلع على عيب) كان عند
خاطه (فأطلع على عيب) كان عند
البائع في الثوب أو السويقي ولم يكن
عالمًا وقت الصبغ والت (رجع)
المشتري (بنقصانه كما لو باعه بعد ردة
العيب) أي لو باع المشتري الثوب
الخطي أو الثوب المصبوغ أو السويقي
المتلون رجع بنقصانه فكذا هنا لعلم
ان الزيادة نوحان متولدة كالسمن
والتصلة نوحان متولدة كالسمن
والجمال وهي لا تمنع الرد لان الزيادة
تبع محض باعتبار التولد ومتصلة

ورد الباقي مطلقا لمحمد بالنسبة للرواية الثانية فلا منافاة (قوله وفي بيع البعض عنهما روايتان الخ) عبارة
 الخاتمة وفي بيع بعضه لا يرجع بنقصان ويرد الباقي بمحضته في رواية عن محمد بن عبد الله بن أحمد الفقيه
 أبو جعفر الهندواني وأبو الليث وعليه الفتوى (قوله قدما) ينظر هو بالثلثة أو بالثلاثة جوى قال شيخنا
 بالثلثة أورده الجوهري في فصل القاف مع الشاء بقوله القندنب يشبه القناء وقال قبله القناء الواحدة
 قنائة والمقناة والمقنوة موضع القناء اه وفي المصباح القناء فعال وهمزته أصل وكسر القاف أكثر
 من ضمها وهو اسم جنس لما يقوله الناس الخيار والجمور والقنوس الواحدة قنائة وأرض مقنائة وزان
 مسبعة ذات قنائة وبعض الناس يطلق القناء على نزع يشبه الخيار اه (قوله أو بطيخا) بكسر الباء وفتحها
 غلط اذا يقال فاعيل بالفتح (قوله فاسدا) جعله في النهر حالا وفيه ان وجدته عدى لمفعولين فاللداعي
 الى جعل فاسدا حالا جوى (قوله فان كان ينتفع به مع فساد) لا يخفى ان بعض الفقهاء يأكل البيض
 الفاسد فاندفع قول العينى هذا لا يتصور في البيض لان قشره لا قيمة له نهر (قوله ولا يرد) لان الكسر
 عيب حادث دفع قول العينى (قوله مطلقا) الاطلاق في مقابلة تفصيل الشافعى جوى (قوله وقال الشافعى يرد
 الخ) لان البائع ساطه عليه فلنارضى بكسره في ملك المشتري لاني ملك نفسه فيجب رعاية حقهما عيني
 (قوله اذا كسره) كذا بالضمير في نسخة شيخنا بخطه فيكون قوله مقدار الخ بدلا من الضمير (قوله ثم
 هذا اذا علم العيب بعد الكسر) وزاؤه فتركه فان تناول منه شيئا بعد ما ذاقه لا يرجع عليه بشئ لانه صار به
 آكل للبيض زيلعى (قوله ولو علم قبله فكسر لا يرجع به) لان الكسر بعد العلم بالعيب دلالة الرضا به
 وبما في الدر من قوله ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده معناه علم بعيبه من غير كسر كاني النهر (قوله بان
 وجده غير منتفع به أصلا) بان كان البيض منتنا والقنأمر او الجوز خاويا وما في العينى او من تخافه نظر لانه
 يأكله الفقراء نهر وافر المحوى واقول ينبغي ان لا يرجع بكل الثمن بل بالنقصان فقط فيما اذا وجد
 القنأمر الان المر هو اللب فقط الان يقال ان المالمية باعتبار اللب فقط (قوله رجوع بكل الثمن) لانه ليس
 بمال فكأن البيع باطلا عيني (قوله ويصح العقد في القشر بحصته) لانه مال متقوم فصار محلا للبيع
 زيلعى (قوله وقيل يرد القشر ويرجع بكل الثمن) لان ماليت به باعتبار اللب فاذا لم ينتفع بل به فأت محل
 البيع فكان باطلا وان كان لقشره قيمة زيلعى اما يبيح النعامة اذا وجد فسادا بعد الكسر فانه يرجع
 بنقصان العيب عناية وفتح قال في النهر وهذا بخلاف لان ماليت به ببيض النعام قبل الكسر باعتبار
 القشر وما فيه جميعا (قوله يصح البيع استحسانا) لانه لا يخلو عن قليل من الفاسد عيني (قوله لا يصح
 في الكل) لانه جمع بين المال وغيره فصار كالجمع بين المحر والعبد (قوله ثم المراد بالكثير الخ) هو قول
 المرخصى (قوله وقيل يفسد البيع في الكل) لانه جمع بين المال وغيره وذلك مفسد للعقد كالجمع بين
 المحر والخن شيخنا (قوله بالاجماع) أى اجماع اصحابنا وفيه ان دعوى الاجماع ممنوعة بعد نقل الخلاف
 جوى (قوله وصح البيع في الخمسة الصحيحة عندهما الخ) هو الاصح لان الثمن ينقسم على الاجزاء لا على
 القيمة نهر عن النهاية (قوله فرد عليه بعيب الخ) فلورده عليه بخيار رؤية أو شرط رده على بائعه ولو بغير
 قضاء وكذا في الصرف له الرد على بائعه بعد ما رده عليه مطلقا ولو بغير قضاء نهر (قوله بقضاء) يعنى
 ولا علم للبائع بالعيب وقت البيع فلو كان يعلم فرد عليه لا يرد مطلقا وان رده عليه بالقضاء نهر لان
 اقدامه على البيع بعد العلم به دلالة الرضا واعلم ان قوله بقضاء متعلق بقوله رده بعد ما تعلق به قوله
 بعيب كذا في الدر فقول به بعيب متعلق بالرد المطلق وقول بقضاء متعلق بالرد المقيّد وأشار الوانى الى
 توجيه آخر بان تحمل الباء من بعيب على السببية ومن بقضاء على الملازمة فاذا لم يكن المحرفان بمعنى واحد
 اندفع محذور تعلق حرفي بمعنى واحد بفعل واحد ولم يوجد في كلامهم ذلك حتى قالوا ان من في قولهم
 اكلت من بستانك من العنب لا ابتداء في الاول وللتبعض في الثاني لكن ما ذكره الوانى من ان من
 في الاول لا ابتداء الخ غير مجموع من طرف غير ما اذا المجموع كونها لا ابتداء فيها كما في قوله تعالى كلما

أوقدا أو بطيخا وكسره (ووجهه
 فاسدا) فان كان (ينتفع به) مع فساد
 بأن يصلح لا كل بعض الناس او
 لعلف الدواب (رجع بنقصان العيب)
 ولا يرد مطلقا وقال الشافعى يرد اذا
 كسر مقدار لا بد منه للعلم بالعيب ثم
 هذا اذا علم العيب بعد الكسر ولو علم
 قبله فكسر لا يرجع به (والا) أى وان
 لم يجده فاسدا منتفعا به بأن وجده غير
 منتفع به أصلا رجع (بكل الثمن) هذا
 اذا لم يكن لقشره قيمة اما اذا كان لقشره
 قيمة قيل يرجع بحصته اللب ويصح
 العقد في القشر بحصته وقيل يرد
 القشر ويرجع بكل الثمن ثم هذا اذا
 وجد الكل فاسدا وان وجد البعض
 فاسدا وهو قليل صح البيع استحسانا
 وان كان الفاسد كثيرا لا يصح في الكل
 ويرجع بكل الثمن بعد رده ثم المراد
 من الكثير ما زاد على الثلاثة في قدر
 المسألة لا الكثير الذى هو زائد على
 النصف وهو الاصح وقال بعضهم
 الكثير ما زاد على النصف حتى
 لو اشترى مائة بيضة فوجد فيها ثلاثة
 مذرة لا يكون له ان يرجع بشئ اتفاقا
 واما اذا اشترى عشرة من الجوز فوجد
 فيها خمسة خاوية قيل يجوز البيع في
 الخمسة الصحيحة بالاتفاق ويرجع
 بنصف الثمن وقيل يفسد البيع في
 الكل بالاجماع وقيل فساد البيع
 في الكل عند أبي خنيفة وصح البيع
 في الخمسة الصحيحة عندهما بنصف
 الثمن كذا في الذخيرة (ولو باع)
 المشتري (المبيع فرد) المبيع (عليه
 بعيب بقضاء)

رزقوا منها من ثمره رزقا قال البيضاوي كلما نصب على الطرف ورزقا بمعنى رزقا مفعول برزقوا
ومن الاولى والثانية للابتداء واقعا من موقع الحال وصاحب الحال الاولى رزقا وصاحب الحال الثانية
ضميره المستكن في الحال انتهى ملخصا (قوله بأن انكر كون العيب عنده الخ) سكت الشارح عما اذا اقر
وقضى القاضي باقراره وعبارته ان يلبي ولا فرق بين أن يكون قضاء القاضي بينة أو باقراره ونكول
انتهى ومعنى القضاء بالاقرار انه انكر الاقرار فأثبتته بالبينة هداية أو اقر بالعيب ولم ينكر لكن امتنع
من قبول المبيع فقضى عليه برده زيلبي أما لو قال بعد الرد عليه لا عيب فيه لا يرده اتفاقا جوى عن الفتح
(قوله رده على بائعه) لانه فسخ الا اذا حدث به عيب آخر عنده ف يرجع بالنقصان ومعنى الرد عليه ان له ان
يخاممه بذلك لان الرد عليه يكون رداعلى بائعه بخلاف الوكيل بالبيع اذا رد عليه بعيب بقضاء حيث
يكون رداعلى الموكل لان البيع واحد وفيما نحن فيه يبيعان فبفسخ أحدهما لا يفسخ الآخر والى
هذا أشار الشارح بقوله اذا برهن ان العيب كان عند البائع الاول واعلم ان الرد على البائع مقيد بما اذا
لم يكن هو الامام أو أمينه حتى لو باع الامام أو أمينه شيئا من الغنمة ولو في دار الحرب وقولهم لا يصح بيعها
قبل القسمة محمول على غير الامام وأمينه فاطلع المشتري على عيب لا يرده على البائع لان تصرفه حكم
ولكن ينصب الامام رجلا للمقصومة معه ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يعين عليه لو أنكر وانما هو خصم
لائبته بالبينة كالابن وصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل فان اقراره مقبول فيه واذا اقر منسوب
الامام بالعيب انعزل كالوكيل بالمقصومة اذا اقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه وان لم يصح
لكن ينعزل به ثم اذا رد بالعيب بضم الى الغنمة ان كان قبل القسمة وان كان بعدها فانه يباع بالثمن فان
نقص الثمن أو زاد كان ذلك في بيت المال بحر عن التخصيص وشرحه في الدرر آخر هذا الباب من
قوله باع الامام أو أمينه غنمة محرزة حتى لو لم تكن محرزة لم يجز بيعها لانها لم تملك الخ غير مسلم لما علت من
أن التقييد بالاحراز وبما بعد القسمة بالنسبة لغير الامام وأمينه (قوله ولو برضا لا) لانه قاله وهي
بيع جديد في حق ثالث والبائع الاول ثالثهما هذا اذا كان الرد بعد القبض وان كان قبله فله ان يرده
على بائعه وان كان بالتراضي في غير العقار لان بيع المبيع قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله يباع
جديدا في حق غيرهما فجعل فسخا في حق الكل والظاهر في العقار كذا في الزيلبي انه يجوز بيعه قبل
القبض عنده فليس له ان يرده على بائعه كانه اشتراه بعد ما باعه (تتمة) قولهم بيع المنقول قبل قبضه
لا يجوز ليس المحكم قاصر على البيع ولهذا ذكر السيد المحمدي ان المشتري لا يصح تصرفه في المبيع قبل
القبض وان ملكه بالعقد انتهى (قوله في الصحيح) لان الفسخ بالتراضي بيع جديد في حق غيرهما اذا لا
ولاية لهما على غيرهما بخلاف القاضي لان له ولاية عامة زيلبي (قوله وفي بعض روايات البيوع الخ)
للتيقن به عند البائع الاول زيلبي (قوله لم يجز على دفع الثمن) لاحتمال صدقه عيني ولانه لو اجبر لربما
أثبت العيب فيسترده وفيه نقص للقضاء فلا يصار اليه نهرا (قوله أي يقيم المشتري البينة على ما ادعاه
من وجود العيب عنده) وعلى انه كان عند البائع واذا ثبت انه كان موجودا في الحالين فسخ العقد
كما صرح به المصنف فائبات العيب عندهما فقط غير كاف للرد (قوله او يحلف) بسكون الحاء منهرا
وهو غير متعين وما وجد معز بالمتساهي بعضهم انه احتزبه عن فتح الحاء وتشديد اللام اذ يفهم منه ان
عدم الجبر مغيبا بتعريف المشتري وليس كذلك بل اذا لم يقيم المشتري بينته وحلف بائعه يجبر على الدفع
حلفه المشتري او لا انتهى فيه نظرم اوجه أما أولا فلانه انما يحلف بطلب المشتري والى ذلك اشار
صاحب الدرر حيث قال قبض مشتريه واذا عيى عيالا يجبر على دفع ثمنه بل يبرهن أو يحلف أى المشتري
البائع الخ فظهر ان ما اقتصر عليه في النهر احدا احتمالين وليس فيه ما ينافي الاحتمال الثاني وهذا أى
احتمال العبارة لهما بالنسبة لعبارة الكثرة والافعبارة الدرر نص في الاحتمال الثاني وأما ثانيا فبقوله اذا
يفهم منه ان عدم الجبر مغيبا الخ لا وجه له اذ ليس في كلام المصنف لفظ حتى بخلاف عبارة الهداية حيث

بأن أنكر كون العيب عنده فثبتته
بالبينة أو لم يقيم البينة فخلقه القاضي
قاضي العيبين (رده) المشتري الاول
(على بائعه) اذا برهن ان العيب
كان عند البائع الاول (ولو) كان
الرد عليه (برضا لا) يرده على بائعه
والمجواب فيما يحدث مثله كالمرض
وفيما لا يحدث كالأصبع الزائدة
وسواء في الصحيح وفي بعض روايات
البيوع ان فيما لا يحدث مثله يرده
على بائعه سواء كان الرد قبضه أو غيره
(ولو قبض المشتري المبيع وادعى
عيال المجبر) المشتري (على دفع الثمن
ولكن يبرهن) أى يقيم المشتري
البينة على ما ادعاه (أو يحلف بائعه)

قال اذ عي عيبا لم يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع أو يقيم المشتري بينته انتهى وأما إذا كان ما ذكره لا يصلح أن يكون وجه الاستشكال العبارة على فرض اشتغالها على لفظ حتى لا ترى إلى ما ذكره عزى زاده حيث بين وجه الاشكال بان العبارة دالة بظاهرها على جبر المشتري على تسليم الثمن عند اقامة بينته ان العيب كان موجودا عند البائع قال وفساده واضح المخ وأما ما راعى فلان جعل عدم الجبر على دفع الثمن مغيا بحلف المشتري لا اشكال فيه كما توهمه بل هو أحد الاجوبة عن الاشكال كما يفصح عن هذا ما نقله نوح افندي عن صدر الشريعة حيث أجاب بان قوله أو يقيم عطف على قوله لم يجبر وليس عطف على قوله حتى يحلف بانه لانه حينئذ تكون اقامة البينة غاية لعدم الجبر فان اقامة البينة ينتهي بها عدم الجبر فيلزم الجبر على دفع الثمن عند اقامة البينة على العيب المخ ولفظ يقيم على هذا التوجيه مرفوع كما ذكره عزى زاده فتعيل صدر الشريعة ما ذكر من ان قوله أو يقيم ليس عطف على قوله حتى يحلف بانه لانه حينئذ تكون اقامة البينة غاية المخ صريح في ان الاشكال انما ينشأ من جعل عدم الجبر مغيا باقامة البينة لا من جعله مغيا بحلف المشتري البائع اذا حلف فانه لا اشكال فيه اصله لا يوجب توجيه آخر على تقدير نصب نقله نوح افندي عن صدر الشريعة أيضا وهو ان عدم الجبر كناية عن التوقف والانتظار فيكون المعنى ينتظر في الحكم حتى يحلف البائع أو يقيم المشتري البينة المخ (تتمه) ما نقله في الشريعة عن العلامة المقدسي من ان أو بمعنى الا والتقدير لم يجبر الا ان يحلف على حد قوله * كسرت كعوبها أو تستقيما يصلح ان يكون جوابا لدفع الاشكال عن كل من عبارة الكثرة والهداية اذ هي مشكلة أيضا لكن لا من الوجه الذي استشكل به عبارة الهداية بل من وجه آخر وهو ان قوله ادعى عيبا لم يجبر على دفع الثمن ولكن يبرهن أو يحلف بانه يقتضي بحسب الظاهر انه لا يجبر على دفع الثمن ولو بعد ان استخلف المشتري البائع حلف وليس كذلك واعلم ان المستثنى منه بالنسبة لعبارة الهداية اذا جعلنا أو بمعنى الا هو المحلف واليه يشير قول العلامة الشرنبلالي والاستثناء مما يليه فيكون تقدير الكلام ادعى عيبا لم يجبر على دفع الثمن الى ان يحلف البائع الا ان يقيم المشتري البينة فينتفي المحلف حينئذ اذا لا يصار الى المحلف مع وجود البينة فيكون عدم الجبر على دفع الثمن مغيا بحلف فقط حتى وجد المحلف انتهى عدم الجبر فيجبر وما بالذنب لعبارة الكثرة لا استثناء من عدم الجبر والتقدير لم يجبر على دفع الثمن وان برهن الا ان يحلف البائع فيجبر (قوله اذ لم يقيم البينة) أي على ان العيب كان بالمبيع عند البائع وأما اقامة المشتري البينة على وجود العيب عنده فلا بد منها في الادح لتحليف البائع ان هذا العيب لم يكن بالمبيع عنده قبل البيع كما سيصرح به المصنف كذا بخط شيخنا والمحال انه اذا انكر وجود العيب للمحال وهجر المشتري عن اثباته لا يحلف على قول الامام وهو الاصح كما سيأتي في كلام الشارح ووجهه كما ذكره العيني ان المحلف يترتب على دعوى صحته ولا تنجح الدعوى الا من خصم ولا يصير خصما الا بعد قيام العيب عنده ولا يلزم من ترتب البينة ترتب الجمين كما في الحدود والاشياء الستة واما على قوله ما فصلف لانه لو اقر به لزمه فاذا حلف برئ وان نكل ثبت قيام العيب للمحال ثم يحلف نائباً على ان العيب لم يكن فيه عنده فان حلف برئ وان نكل فصح القاضي العقديينهما (قوله يعني اذا كان شهوده غيبا) اشار الى ان المراد من الشأم مطلق الغيبة (قوله لم يلتفت القاضي اليه) الا اذا طلب المهلة ثلاثة ايام فانه يؤجل در (قوله ولكن يحلف البائع وبأمره بتقدير الثمن) لان في الانتظار ضرر بالبائع وليس فيه كبير ضرر على المشتري لانه على حجة متى اقامه اعد عليه المبيع واخذ منه الثمن وان نكل لزم العيب لان النكول حجة فيه بخلاف المحدود يعني (قوله فان ادعى باقا) حاصله ان كل عيب لا بد فيه من المعاودة عند المشتري لا بد من اثبات وجوده عند المشتري لتقع المحصورة في قدمه وحدوثه كالبول في الفراش والسرقة واما ما لا يشترط وجوده عند المشتري كزني الحاربة فانه يحلف عليه ابتداء عند عدم البرهان بجبر (قوله لم يحلف) هذا هو القرينة على ان تحليفه في المسئلتين السابقتين اللتين ذكرهما بقوله ولو قبض

اذ لم يقيم البينة (فان قال) المشتري
(شهودي بالشأم دفع) يعني اذا كان
شهوده غيبا فقال المشتري امهاني
حتى يحضر شهودي لم يلتفت القاضي
اليه ولكن يحلف البائع وبأمره بتقدير
الثمن (ان حلف بانه) والا لا فان
التمن (ادعى) المشتري (اما قال) بان جاء
المشتري بالبعد الى البائع وقال يعني
آقبا (لم يحلف بانه) حتى يبرهن
المشتري انه أنى عنده) أي عند
المشتري (فان برهن) المشتري
على انه أنى عنده ثبت العيب
في حق المحصورة ثم

المشتري المبيع وادعى عيبا لم يجبر الخ محمول على ما اذا اقر البائع بوجود العيب للمحال لكن انكر قدمه ومجوز
المشتري من اثبات قدمه كما في البحر ولولا تهرج المصنف هنا بالمنع من التحليف لا يمكن ابقاء كلامه على
اطلاقه ويكون اختيار المذهب الصالحين في النهر من انه لا دليل في كلام المصنف على هذا الحمل
منوع او نقول ما سبق من التحليف مفروض في عيب لا يشترط تكراره كلولادة فاذا ادعاه المشتري ولا
برهان له حالف باثبته وقوله ولو ادعى ابا قايان لما اشترط تكرره والا كان الثاني حشا والكن لو ابدل قوله
في النهر كالولادة بزني الجارية لكان اولي دفعا لما يتوهم من ان وجود الولادة عند المشتري لا يكون مانعا
من ردها بعيب ولادتها عند البائع كما سبق التنبيه على ذلك (قوله حتى يبرهن الخ) او يعترف البائع
بقيامه للمحال (قوله بالله ما ابق عندك قط) قيل كيف يحلف على البتات مع انه فعل الغير والتحليف
فيه انما يكون على العلم واجيب بانه على فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المعقود عليه سليما وقيل محله ما لو
ادعى انه لا علم له به اما لو ادعى الخالف العلم به كما هنا حلف على البتات وهذا اوجه نهر عن الفتح (قوله
او بالله لقد باعه وسلمه) يوهم تعلقه بالشراطين فيتاوله في اليمين مع قيامه في أحد الجانبين أي يقصد تعلق
عدم العيب بالشراطين جميعا ويقصد قيامه حالة التسليم خاصة وقصده ذلك لا يوجب بره شرعا فان تأوله
كذلك لا يخلصه من الله تعالى بل هي عين غموس شر بلاية عن الفتح وكذا يرد على ما ذكره المصنف من
الطرف ما لو ابق عند غيره كاتع البائع مع انه يرد عليه به وكذا قوله لقد باعه وما به هذا العيب لانه قد
يحدث بهد البيع قبل التسليم وهو موجب لرد فلاحوط التحليف بالله ما ابق قط كما في الدرر لكن فيه
ترك النظر للبائع اذ يجوز انه ابق من الغاصب ولم يعلم منزل المولى او لم يقدر على الرجوع اليه وقد مر انه
ليس بعيب فالاحوط ما ذكره الشارح ثانيا بالله ما له حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى (قوله وان لم
يكن للمشتري بينة) أي على قيام العيب عنده (قوله يحلف عندهما) فيحلف مرتين على عدم الاباق
عند المشتري وعند البائع (قوله وهو الاصح) تقدم وجهه واعلم ان العيوب انواع خفي كابق وعلم حكمه
وظاهر كعور وصمم واصبغ زائدة وناقصة فيعقضي بالرد بلاعين للتيقن به اذ لم يدع ارضا به وما لا يعرفه
الا اطباء كالكد في كفي قول عدل ولا يثبته عند باثبته عدلين وما لا يعرفه الا النساء كرتق فيمكن
قول الواحدة ثم يحلف البائع عيني وذ كرنوح افندي الاكتفاء بالواحدة مقيدا بالعدلة قلت وبقى خامس
مالا ينظره الرجال والنساء في شرح قاضيان شري جارية وادعى انها خنتي حلف البائع در و اراد بالعود
ونحوه مالا يحدث مثله في هذه المدة (قوله مذهب مبلغ الرجال) لان الاباق في الصغير لا يوجب رده بعد
البلوغ در عن الهداية يعني لا يرد بعد البلوغ باباق وجد منه عند البائع في الصغير مطلقا وان عاوده الاباق
بعد البلوغ ثم قال في الدرر ينبغي ان يكون الحكم في البول في الفراش والسرقة ايضا كذلك لا شرا كما
في العلة واليه اشار في غاية البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحالة شرط في العيوب الثلاثة انتهى (قوله
والقول في قدر المقبوض للقابض) امينا كان اوضمينا كالغاصب والمودع لانه المنكر وشمل ما لو قال
المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصا الا اذا سبق منه اقرار بمقداره عين وتقبل بينة القابض مع
قبول قوله لاسقاط اليمين كالمودع يدعى الرد او المالك (تقمة) اختلف في تعيين المبيع ينظر ان رده
بخيار شرط او رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري وان بخيار عيب فالقول للبائع در عن
الفتح كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه انتهى ويخالفه ما في النهر عن الظهيرية من ان القول للمشتري
اذا اختلفا في طول المبيع وعرضه (قوله وكذا اذا اتفقا على مقدار المبيع الخ) ظاهر سياق كلام
الشارح ان كلام المصنف غير شامل لهذه الصورة وليس كذلك (قوله اشترى عبيدين الخ) اشار به الى ان
المبيع لو كان لا ينفع ببعضه كزوجي خف ومصرعي باب وثورين ألفا أحدهما الاخر يحمي لا يعمل بدونه
لا يملك المشتري ردها بعيب وحده وان كان بعد القبض شر بلاية عن التبيين والفتح (قوله صفقة) أي
بشراء واحد بان لم يكررها فانه في الشريعة عبارة عن العقد نفسه كما سيذكره الشارح (قوله واحدة)

(حالف) بآثمه (بالله ما ابق عندك
قط) او بالله لقد باعه وسلمه اليه وما
أبق قط او بالله ما له حق الرد عليك من
الوجه الذي يدعى وان لم يكن للمشتري
بينة و اراد تحليف البائع ما يعلم انه
أبق عند المشتري يحلف عندهما
واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة
فقبل يحلف عنده اذا كان الدعوى في
عنده وهو الاصح واذ ابق مذهب
ابا الكبر يحلف بالله ما ابق مذهب
مبلغ الرجال (والقول في قدر المقبوض
للقابض) حتى لو اشترى أمة وتقايا
فوجد بها عيبا فقال البائع بعيتك
هذه وان شري معها وقال المشتري وكذا
هذه وحدها فالقول للمشتري وكذا
اذا اتفقا على مقدار المبيع واختلفا في
مقدار المقبوض فالقول للمشتري (ولو
اشترى عبيدين صفقة) واحدة (وقبض
أحدهما

قيد بائعها الصفقة لانها لو تعددت بان سمي لكل واحد ثمتنا كان له رد المبيع نهر قال شيخنا هذا على قول
 صاحبين وعنده تعدد الصفقة به ويتعدد لفظ البيع اه (قوله ووجد باحدهما عيبا) لو قال فوجد لكان
 أولى لان الغامض على ان العلم بالمعيب حصل بعد القبض وهو المراد بخلاف الواو فانها تصدق بعكسه مع
 انه ان كان كذلك وقبض المبيع بعد العلم بالمعيب لزمه ولو كانا معيين فقبض أحدهما ردهما جميعا لانه
 لا يمكن الزامه البيع في المقبوض دون الآخر لما فيه من تفریق الصفقة على البائع ولا إسقاط حقه في غير
 المقبوض لانه لم يرض به نهر (قوله أخذهما أو ردهما) لان في أخذ السليم تقريرا للصفقة قبل التمام
 ولو اعتق السلم أو باعه بعد قبضه لزمه الآخر نهر (قوله بغير المقبوض) كذا في بعض النسخ وفي بعضها
 بعين المقبوض وكلاهما صحيح جوى (قوله رده خاصة) لتسام الصفقة فيه فلما تمامها تعلق بقبض
 المبيع وهو اسم لكلمة نهر (قوله وكذا اذا لم يقبضهما) ولا ينافيه قول المصنف ووجد باحدهما عيبا لان
 المراد من وجدان العيب العلم به ولو بالاختبار (قوله رد المبيع فقط) لان تقريرا بها بعد التمام جائز شرعا
 نهر ومعنى قوله رد المبيع أى بصفته من الغير غير معيب لانه دخل في البيع سليما عن العيب جوى عن
 البرجندى (قوله وقال زفر له ردهما وليس له ان يرده وحده) لان فيه تفریق الصفقة ولتضرر البائع به
 لان العادة جرت بضم المجدد الى الردي فاشبه ما قبل القبض وخيار الشرط والرؤية قلنا انه تقرير الصفقة
 بعد التمام لان الصفقة تتم بالقبض لان العيب لا يمنع تمام الصفقة الا ترى انه لو استحق أحدهما بعد القبض
 لم يتغير في الباقي وان استحق قبله كان له ذلك كيلا تفرق عليه الصفقة قبل التمام بخلاف خيار الشرط
 والرؤية لان الصفقة لا تتم معهما وان كان بعد القبض لعدم تمام الرضا وتضرر البائع من قبل تدليسه فلا
 يعتبر في حق المشتري كذا في المبسوط وغيره وذكر في المختلف ان له ان يفرق قبل القبض اذا وجد باحدهما
 العيب عند زفر كالم وجد به عيبا بعد القبض فانه يرده خاصة فكذا قبله قال الزايجي وهذا مشكل وفيه
 تفاوت كثير فانه اذا امتنع التفریق بعد القبض وقد تم العقد فيه كان قبله أولى لان الصفقة لم تتم انتهى
 واقول ما ادعاه من التفاوت مسلم وأما ما ادعاه من الاشكال فغير مسلم وما ذكره في وجه الاشكال من انه اذا
 امتنع التفریق بعد القبض فقبله بالاولى ساقط بمرارة لان صاحب المختلف لم يجعل العيب مانعا من التفریق
 بعد القبض لاقبله حتى يتم الرد عليه بان المنع من التفریق قبل القبض يكون بالاولى وكيف يتوهم ذلك
 مع تصريحه في المختلف بان العيب لا يمنع تفریق الصفقة مطلقا لا قبل القبض ولا بعده والحاصل ان النقل
 عن زفر رحمه الله تعالى قد اختلف فاجمهور على ان العيب مانع من التفریق مطلقا قبل القبض وبعده
 وصاحب المختلف نقل عنه انه لا يمنع مطلقا ومثل هذا الاشكال فيه فتأمل (قوله رده كله أو أخذه)
 لان المكمل والموزون اذا كان من جنس واحد كشي واحد حكما وتقدير او ان كان اشياء حقيقة لان
 المسالية والتقوم في المكيلات والموزونات باعتبار الانضمام والاجتماع اذا لم تكن الواحدة ليست بمتقومة
 حتى لا يجوز بيعها زبلي (قوله وقبل هذا اذا كان الكل في وعاء واحد) والظاهر الاطلاق شيخنا
 عن البرهان (قوله لم يخبر) اذا باعته التبعيض والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضى
 العاقل لا المالك كدرر وقوله لا المالك يعنى المستحق نوح أفندى (قوله لانه قبل القبض يرد المشتري
 الباقي) لتفرق الصفقة على المشتري قبل التمام (قوله ولو ثوبا خيرا) لان التبعض يضره بخلاف
 المثلى والاستحقاق ليس بعيب حادث عند المشتري لوجوده وقت البيع وانما تأخر ظهوره وأراد بالتوب
 القيمى فعم العبد والدار وينبغى ان تكون الارض كذلك نهر (قوله واللبس الخ) كذا الاجارة
 والرهن والسكناء والعرض على البيع والسكنى والاستخدام ولومرة بخلاف خيار الشرط فانه لا يسقط
 الا بالمرأة الثانية نهر عن الفتح ثم نقل عن البرازية الصحيح ان الاستخدام رضائي المرة الثانية الا اذا كان
 في نوع آخر وفي الصغرى انه مرة واحدة ليس رضى الا اذا كان على كره من العبد انتهى وما لم يطلع
 عزى زاده على ما في المسئلة من الخلاف قال ما قال (قوله والمداوة) أى من عيب لم يبرأ منه الملو برئ

ووجد باحدهما عيبا أخذهما
 أو ردهما مطلقا سواء وجد به
 المقبوض عيبا أو بالآخر وهو الصحيح
 وعند أبي يوسف انه اذا وجد بالمقبوض
 عيبا رده خاصة وكذا اذا لم يقبضهما
 أخذهما أو نقض بيعهما الصفقة
 ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت
 عبارة عن العقد (ولو قبضهما) ثم
 وجد باحدهما عيبا (رد المبيع فقط)
 وقال زفر له ردهما (ولو) كان المبيع
 كلبا أو زنبارا من نوع واحد ووجد
 بعض الكلبى كالحنطة ونحوها
 (أو الوزنى) كالحب والسكر ونحو
 ذلك (عبارته كله أو أخذه) وليس له
 ان يرد المبيع خاصة مطلقا سواء كان
 الكل في وعاء واحد أو في أوعية وسواء
 كان قبل القبض أو بعده وقبل هذا
 اذا كان الكل في وعاء واحد اذا كان
 في وعاءين فهو كعبد حتى يرد
 المشتري على البائع الوعاء المعيب
 دون الآخر (ولو استحق بعضه) أى
 بعض الكلبى أو الوزنى بعد القبض
 لم يخبر في رد ما بقى مطلقا سواء كان
 في وعاء أو وعاءين وعن أبي حنيفة
 يخبر وانما قيدنا بقولنا بعد القبض
 لانه قبل القبض يرد المشتري الباقي
 (ولو) كان المبيع (ثوبا) فاستحق
 بعضه (خبر) ان شاء أمسك الباقي
 أو رده (واللبس والخ) كسكب والمداوة

منه البائع فداواه وبه عيب آخر لا يكون رضى نهر من الولوالجية (قوله رضى بالعيب) لانه دليل
استبقائه وامساكه بخلاف خيار الشرط فان اللبس ونحوه ليس فيه دليل اختياره الملك فيه هني
(قوله ثم اطلع على عيب) فلبسه أو ركبها الحاجة لا ينتظر الى سيرها ولا الى قدر الثوب نهر (قوله أولشراه
العرف لما) بخلاف شراء العلف لغيرها حيث يكون رضا حموى (قوله محمول على ما اذا كان لا يهد منه
بذا) خلاف الاظهر من نبلاية عن المواهب ونص عبارته الركوب للرد والسقي أو شراء العلف لا يكون
رضى مطلقا في الاطهر اه (فرع) وجد بالدابة عيبا في السفر وهو بخلاف على حمله عليه او برد
بعد انقضاء السفر وهو معذور كمال لكن في الشر نبلاية من الزاوية لا يمكن من الرد وذكرك
وجهه فليراجع (قوله أولكون العلف في عدل الخ) اذا لا يستقر عليها وفي عدلين يستقر (قوله
ولو قطع المقبوض الخ) نلومات بسبب القطع عند المشتري رجوع بنصف الثمن لان اليد من الآدمي
نصفه فيجب عليه من بدله بحسابه لانها هي المستحقة بالسرقة والنفس غير مستحقة في يد البائع
الا ترى انها تحسم ولا تقطع في البرد الشديد ولا في الحر الشديد توقيا عن الهلاك فقبض المشتري لا ينفذ
في النصف وان سرى الى النفس زيلعي قيد بالمقبوض اذ لو قطعت يده قبل القبض ينتقض البيع
اجماعا نوح أفندي (قوله بسبب) كان عند البائع أو غيره نهر (قوله رده واسترد الثمن) لو زاد
قوله أو امسكه ورجع بنصف الثمن لكان أولى لانه غير بين رده وامساكه فان رده رجوع بكل الثمن
وان امسكه رجوع بنصفه وعندهما يتعين الرجوع بالنقصان (قوله ولم يعلم المشتري به عند البيع
ولا عند القبض) التقييد بذلك اتفاقا بالنظر الى قول الامام واما بالنظر الى صاحبه فاحترازي بناء على
ان القطع أو القتل بسبب وجد عند البائع بمنزلة الاستحقاق عند الامام وعندهما بمنزلة العيب والتمرة
تظهر في مواضع منها اذا اشتراه عالما بالسبب لا يكون مانعا من الرجوع عنده لان العلم بالاستحقاق
لا يمنعه وعندهما يمنع لان العلم بالعيب رضى وباقي المسائل تعلم بمراجعة الزيلعي واعلم ان العلم بالاستحقاق
لا أثر له الا اذا كانت حاربه فاولدها عالما بانها ملك الغير فان الولد رقيق لعدم الغرور به ربحر بغنى اذا
اشترى أمة أو تزوجها عالما بانها ملك الغير فالولد رقيق للذى ظهر ملكه فيها واعلم ان الاستحقاق يوجب
بطلان البيع والرجوع بجميع الثمن في قوله جميعا سواء كان عالما أو جاهلا قبل القبض او بعده عزى
زاده بتصرف (قوله وقال لا يرد) لان الموجود في يد البائع سبب القطع وهو لا يتا في المسألة فنفذ
العقد فيه لكنه تعيب فيرجع بنقصانه لتعذر الرد له ان سبب الوجوب وجد في يد البائع والوجوب
يفضى الى الوجود فيضاف الوجود الى السبب السابق ولو سرق في يد البائع ثم في يد المشتري فقطع بهما
يرجع عندهما بالنقصان وعنده لا يرد به دون رضى البائع للعيب الحادث ويرجع ربع الثمن وان قبله
فبثلاثة الارباع لان اليد من الآدمي نصفه وقد تلفت بالجنايتين وفي احدهما الرجوع فيتنصف
ولو تداولته الا يدي ثم قطع في يد الاخير يرجع الساعة بعضهم على بعض عنده لانه بمنزلة الاستحقاق
وعندهما يرجع الاخير على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب عندهما وتظهر الثمرة أيضا
فيما اذا اعتقه المشتري ثم قتل أو قطع لا يرجع عنده بشئ وعندهما يرجع بالنقصان (قوله ولكن
يرجع بحصة النقصان من الثمن) فيقوم سارقا وغير سارق وحلال الدم وحرامه فيرجع بمثل نسبة
التفاوت بين القيمتين عندهما شر نبلاية (نقطة) اشتراه عالما بالسبب ثم قتل في يده بذلك السبب
ففي كونه يرجع بالثمن عند الامام روايتان في رواية يرجع وهي اصح وفي الاخرى لا يرجع لان حل
الدم من وجهه كالاستحقاق ومن وجهه كالعيب حتى لا يمنع حصة البيع فاشبهه بالاستحقاق قلنا عند الجاهل
يرجع بجميع الثمن ولشبهه بالعيب قلنا لا يرجع عند العلم بشئ عزى عن الاتفاقى (قوله وعلى هذا
الخلاف الخ) فعنده يرجع بكل الثمن وعندهما بفضل ما بين كونه مباح الدم ومعصومه (قوله بسبب
وجد في يد البائع) من قتل نفس أو قطع طريق أو ردة (قوله ولو برئ من كل عيب) بان قال بعثك

رضى بالعيب) أى اذا اشترى ثوبا
ودابة ثم اطلع على عيب فلبسه أو ركبها
أو داها فانه رضى بالعيب (لا الركوب
للسقي أو للرد أو لشراء العلف) لما رأى
لا يكون هذه الاشياء رضى استحسانا
والمجواب في السقي والرد وشراء العلف
محمول على ما اذا كان لا يجد بدا منه
امال معونها أى لا يكون
لاذولا أو ليجزى عن المني أو ليدخل
العلق في عدل أو في وعاء واحد حتى
لو كان في عدلين أو أمكنه السقي
في منزله أو قريبا منه من غير ركوب
وركب فهو رضى وان أمكنه الرد بغير
الرد لا يكون رضى به عند البيع بسبب
الركوب (ولو قطع المقبوض بثلث
كان عند البائع رده واسترد الثمن)
أى لو اشترى عبدا قد سرق عند البائع
ولم يعلم المشتري به عند البيع ولا عند
القبض فقطع يده في يد المشتري بثلث
السرقة رده ويسترد الثمن فداوى
خسفة وقال لا يرد به ولو كان هذا
بحصة النقصان من الثمن وعلى هذا
المخلاف اذا قتل العبد بسبب وجد في
يد البائع (ولو برئ) البائع (من كل
عيب)

هذا العبد على أن يبري من كل عيب ووقع في العيني لفظة فيه وهو سب ولسا سباني نهر ووجهه أنه لو كان كذلك لم يتناول المحادث بالاجماع (قوله عند البيع) ظرف لبري (قوله صح وان لم يسم الكل) لأن هذه الجهالة لا تقضي إلى المنازعة فلا تنع صحة البراءة (قوله فيدخل في هذه البراءة العيب الموجود عند العقد والمحدث) أما لو شرط البراءة من العيوب الكائنة والتي ستحدث فوجهان أصحهما وبه قطع الاكثرون أنه فاسد جوي عن شرح المجمع وأما لو شرط البراءة من كل عيب به لم ينصرف إلى المحادث في قولهم جميعا لأنه يخص الموجود وقت العقد بالبراءة زيلعي (قوله وقال محمد الخ) وهو رواية عن أبي يوسف كذا في حاشية نوح افندي ونقل قبل هذا عن قاضيخان أن دخول المحادث في الإبراء هو ظاهر مذهبهما أي مذهب الإمام وأبي يوسف انتهى بتصرف (قوله لا يدخل المحادث) لأن البراءة تتناول الثابت قلنا الغرض الزام العقد باسقاط حقه عن صفته السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والمحدث زيلعي ولو أبرأه عن كل دافع عن الإمام هو ما في الباطن وما سواه يسمى مرضا وقال أبو يوسف يتناول الكل نهر (قوله وعند الشافعي لا تصح البراءة الخ) الخلاف بيننا وبينه يفتي على الاختلاف في صحة الإبراء عن الحقوق المجعولة لا يصح عنده لأن في الإبراء معنى التمليك وتعليك المجهول لا يصح ونحن نقول المجعولة في الاسقاط لا تقضي إلى المنازعة قال الزيلعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا تصح البراءة من العيب ما لم يره المشتري وقد جرت بينه وبين أبي حنيفة في مجلس أبي جعفر الدوانيقي فقال له أبو حنيفة أرأيت لو باع جارية في موضع المأثي منها عيب أو غلاما في ذكره عيب كان يجب على البائع أن يبري المشتري ذلك الموضع منها ومنه ولم يزل به هكذا حتى أخفمه وضحك الخليفة (قوله ويصح البيع) في أحد قولي الشافعي زيلعي (قوله والشرط باطل) أي بالنظر إلى العيب المحادث بقريته ما سبق من قول الشارح وعند محمد وزفر لا يدخل المحادث شيئا

عند البيع (صح وان لم يسم الكل)
أي كل العيوب (ولا يرد عيب) فيدخل
في هذه البراءة من العيب الموجود عند
العقد والعيب المحادث بعد العقد
قبل القبض عندهما وعند محمد وزفر
لا يدخل المحادث قوله صح أي صح
البيع والشرط عند الثلاثة وعند
الشافعي لا تصح البراءة من كل عيب
ما لم يسم ويصح البيع وعند زفر البيع
جائر والشرط باطل
(باب البيع الفاسد)*

الصح ما كان مشروعاً بأصله ووصفه
والفاسد مشروعاً بأصله لا ووصفه ثم
هذا الباب مشتمل على ثلاثة أنواع
باطل وفاسد ومكروه فالباطل ما لا
يكون مشروعاً بأصله ووصفه
والفاسد ما يكون مشروعاً بأصله
دون وصفه والمكروه مشروعاً بأصله
ووصفه

(باب البيع الفاسد)*

أنه لا العقود الفاسدة واجبة الرفع لأنه يحرم مباشرته الكس إذا زال المفسد قبل تقريره يعود العقد إلى الجواز وفي النهر عن القاموس فسد كنصر وعقد وكرم فساد أضد صلح فهو فاسد وفاسد ولم يسم انعقد (قوله الصح ما كان مشروعاً بأصله) يحتمل أن يراد بالصح الجائر فبقاؤه غير الجائر وهو الباطل والفاسد والموقوف نهر عن الفتح وجعل في المستصفي الموقوف من قسم الصح حيث قال البيع نوعان صحح وفاسد والصح نوعان لازم وغير لازم فالظاهر أنه أراد بالصح المنعقد في الموقوف وحصر في الخلاصة الموقوف في خمسة عشر وزاد عليه في البعرائني عشر وزاد أخوه ثمانية منها ما لو بيع المرهون والمستأجر فإن أجاز المستأجر البيع نفذ ولا ينزع من يده حتى يصل إليه ماله إذا كانت الأجرة مجعولة وإذا لم يكن للمشتري علم بكون المبيع مرهوناً أو مستأجراً يتخير بين أن ينتظر فراغ مدة الإجارة وقبض المرتن دينه لأن الجعز عن التسليم على شرف الزوال أو يرفع الأمر إلى القاضي ليفسخ البيع وأن كان يعلم ذلك لم يملك الانتظار حتماً عند أبي يوسف وعندهما يتخير أيضاً لأنهما يعتبران ذلك بمنزلة الاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق قال في فصول العمادى وظاهر الرواية قولهما ومن البياعات الموقوفة ما لو بيع برقه إذا لم يكن للمشتري علم به والرقم يكون القساف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن شيئا عن التتارخانية (قوله فالباطل ما لا يكون مشروعاً بأصله ووصفه) فلا يفيد الملك أصلاً لا قبيل القبض ولا بعده (قوله والفاسد ما لا يكون مشروعاً بأصله دون وصفه) لا يفتي ما فيه من التكرار مع ما سبق وأعلم أن مرادهم من مشروعية أصله كونه ما لا متقوماً لأجوازه وصحته فإن كونه فاسداً يمنع صحته ولقد نسم في البناء حيث عرفه بأنه ما لا يصح وصفاً فإنه يفيد أنه يصح أصلاً ولا صحة للفاسد وإنما

أطلقوا المشروعية نظر إلى أنه لو خلا من الوصف لمكان مشروعا والافق اتصافه بالوصف المنهي عنه لا يبقى مشروعا أصلا بحر ومنه يعلم الجواب عما يقال حيث كان الفاسد مشروعا بأصله كان ينبغي أن لا يتوقف ثبوت الملك على القبض ويستغنى حينئذ عما ذكره في التحقيق حيث أجاب بأن السبب لما ضعف لصفة الفساد لم ينهض سببا إلا أن يتأيد بالقبض كالهبة والتبرعات فلم يثبت الملك قبل القبض لقصور السبب اهـ (قوله لكن جاوره شيء آخر منهي عنه) كالبيع عند إيدان الجمعة منهي عنه للصلاة (قوله بهذا التفسير) يفهم منه أنه بتفسير غير هذا التفسير لا يكونان متباينين بل يكونان الفاسد اعم لماله غير المشروع بوصفه بل بأصله والباطل غير المشروع بواحد منهما فكل باطل فاسد ولا عكس اذ غير المشروع بواحد منهما غير مشروع بوصفه وورده في الفتح بان الذي يقتضيه كلام أهل الفقه والاصول انهما متباينان لانهم جعلوا حكم الفاسد انه يغيد الملك بالقبض بخلاف الباطل واعطاء حكم لاحدهما ينافي الآخر بوجوب تباينهما وايضا المشروع بأصله وغير المشروع بأصله متباينان فكيف يتصادقان الا هم الا ان يكون لفظ الفاسد مشتركا بين الاعم والاصغر في العرف ولكن نجعله مجازا عرفيا في الاعم لانه خير من الاشتراك وهو حقيقة فيه باعتبار المعنى اللغوي ولهذا ادخل بعضهم المكروه في الفاسد لشموله لانه فائت وصف الكمال بسبب وصف مجاور وانتهى وحاصله انه لو كان بينهما جهة عموم لتصادقا لكنهما لم يتصادقا بوجه وأراد يجعله مجازا عرفيا في الاعم ان يراد بالفاسد الممنوع لا الفاسد المقابل للباطل وبهذا يشمل المكروه وجوى ونهر (قوله ينافي تعريف الآخر) الاولى يضاد الآخر جوى لان المتنافيين قديمتهم مع كالسواد والقيام أو كالبياض مع الحركة فانهما امران وجوديان مختلفان في الحقيقة لكن ليس بينهما غاية الخلاف التي هي التنافي لجهة اجتماعهما اذ يمكن ان يكون المحل الواحد متحررا كايض وأنواع المناقاة على ما تقر في علم المنطق أربعة تنافي النقيضين وتنافي العدم والملكية وتنافي الضدين وتنافي المتضايين وباقي الكلام مع التمثيل لكل يطلب من شرح السنوسية للمصنف (قوله ثم لقب الباب بالفاسد) أي سمى به جوى (قوله دون الباطل والمكروه) يعني مع اشتغال الباب عليهما جوى (قوله لان الفاسد وصف الخ) وقيل لكثرة وقوعه بتعدد اسبابه نهر عن العناية وكان الظاهر ان يقال لان الفساد وصف جوى (قوله فوات الوصف للكل) لانه يصدق على غير المشروع بواحد منهما انه غير مشروع بوصفه (قوله كالحركة الخ) فيه نظيران الحركة يصح حملها على الحيوان والنبات والفاسد لا يصح حمله على الباطل والمكروه جوى وفيه نظر لان عدم صحة الحمل بالنظر للقيود المعتمدة في كل من الفساد والباطل والمكروه وليس الكلام فيه واما مع قطع النظر عن القيود واعتبار ما وجد فيه الاشتراك وهو عدم المشروعية مطلقا اعم من ان يكون عدمها من حيث الاصل والوصف أو الوصف فقط أو من حيث فوات وصف الكمال فلا شك في صحة حمل الفاسد على الباطل والمكروه (قوله ثم الضابط الخ) قال في الدرر ما أورث خللا في ركن البيع فهو مبطل وما أورثه في غيره فهو مفسد (قوله سواء كان مبيعا أو ثمتا) أي أحد العوضين (قوله فبيع الميتة) يعني التي ماتت حتف انفها اما غيرهما مثل الموقوفة فبالعند أهل الذمة كالحجر زيلعي وارا دالميتة غير السمك والحجراد (قوله والدم) أي المسفوح فخرج ببيع كبده وطحال در (قوله والحجر) وكذا البول وصيد البر في حق المحرم (قوله وان كان في بعض الاديان الى قوله ان امكن اعتباره) الضمير المستتر في كان والبارز في اعتباره كلاهما يعود على أحد العوضين (قوله ان امكن اعتباره ثمتا) بان قول بعين سواء دخلت الباه عليه أو علم بانهر (قوله فالبيع فاسد) فيما قابله حتى يملك ويضع بالقبض وباطل في حق نفسه حتى لا يملك ولا يضع بالقبض زيلعي وقولهم الفاسد يملك بالقبض أي اذا كان بامر البائع كما سيأتي التصريح به في المتن من الفصل الذي عقده لبيان أحكام البيوع الفاسدة (قوله وان تعين كونه مبيعا) بان قول بل بدین كدراهم ودنانير ومكيل وموزون در (قوله فالبيع باطل) والفرق ان الحجر مال عند

لكن جاوره شيء آخر منهي عنه
فالباطل والفساد بهذا التفسير متباينان
اذ في تعريف كل واحد قيدينا
في تعريف الآخر ثم لقب الباب بالفاسد
دون الباطل والمكروه لان الفاسد
وصف شامل كالعرض العام لما قلنا
ان الباطل فائت الاصل والوصف
والفساد فائت الوصف لا الاصل
والمكروه فائت وصف الكمال فم
فوات الوصف للكل كالحركة
بالنسبة الى الحيوان والنبات ثم
الذي يعني بتغير الفاسد من الباطل ان
احد العوضين اذا لم يكن مالا في دين
سماوى فالبيع باطل والدم والحجر
مبيعا وثمتا فبيع الميتة وان كان في بعض
باطل وكذا البيع به وان كان في بعض
الاديان مالا دون البعض ان امكن
اعتباره ثمتا فالبيع فاسد فبيع العبد
بالحجر أو الحجر بالعبد فاسد وان تعين
كونه مبيعا فالبيع باطل فبيع الحجر
بالدراهم أو الدرهم بالحجر باطل

أهل الذمة أمر باهانتها في شرعنا وفي تملكها مقصودة بجعلها مباحة مع العزازها بخلاف جعلها مباحة لان الثمن
تبيع والاصل هو المبيع زيلهي (قوله لم يجز بيع الميتة الخ) عبر بعدم الجواز ليعم ما عقد الباب له
من الباطل والفساد (قوله والخمر) اما بيع غيرها من بقية الانثوية المحرمة يجوز عند الامام خلافا
لما نهر عن البدائع وجلاود الميتة كالمخمر لان الرغبة الناس فيها صارت مالا من وجهه والمختار انها
كالميتة لان جلد لها جزؤها (قوله للمسلم) سواء كان البائع مسلما أو ذميا ثم لا فرق في حق المسلم بين
التي ماتت حتف انفها أو كانت منخقة أو موقوذة أو ماتت بالمجرح في غير المذبح اما في حق الذمي فيراد
بها الاول وأما الثاني فاختلاف فيه ففي القنيس جعله من قسم الصحيح لانهم يدينونه ولم يحك خلافا
وفي الايضاح هو قول أبي يوسف وعند محمد لا يوز وجزم في الذخيرة بفساده والموقوذة هي التي قتلت
بالخشب شيخنا ومروك التسمية عمدا كندى مات حتف انفه حتى انه يسرى الفساد الى ما ضم اليه قال
في النهر وكان ينبغي ان لا يسرى اليه الفساد لانه مجتهد فيه كالمدير يتقذ فيه البيع بالقضاء وأجاب
في الكافي بان حرمة منصوص عليها فلا يعتبر خلافه ومن هنا قال البرازي يبيع مترك التسمية عمدا من
كافر لا يجوز قال المحوى وعلى هذا فتقيد الشارح بالمسلم اتصافا انتهى وانما لا يمنع الذمي من بيع الخمر
لاعتقاده المحل وقد أمرنا بتركهم وما يدينون اعراضا لا تقريرا (قوله وأم الولد الخ) في عطفهم على الحر
اياء الى بطلان البيع فيهم وعليه جرى في الهداية حيث قال في قول القدوري انه فاسد معناه باطل لان
استحقاق العتق قد ثبت في حق أم الولد بقوله عليه السلام اعتقها ولدها وسبب انحرده ان عقد في حق المدير
في الحال لبطلان الاهلية بعد الموت والمكاتب استحق يد اعلى نفسه لازمة في حق المولى ولو ثبت الملك
بالبيع لبطل ذلك كله نعم لورضى المكاتب بالبيع جاز في أظهر الروايتين وتنسخ الكتابة في ضمنه لان
اللزوم كان لمحقة وقد رضى باسقاطه اما اذا بيع بغير رضاه فجاز لم يجز رواية واحدة لان اجازته لم تضمن
فسخ الكتابة قبل العقد أي عقد البيع نهر عن السراج وفيه عن الحنابلة لو بيع بغير رضاه فجاز يبيع
مولاه لم يجز في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ واعلم ان صاحب الهداية ذكر آخر الباب لوجع بين عبد
وحر او مديرا ومكاتب أو أم ولد ان البيع فيهم موقوف ولهذا ينعقد في المكاتب برضاه في الاصح وفي المدير
بقضاء القاضى وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة وأبي يوسف ففي أول الباب جعله باطلا وفي آخره موقوفا
وأجاب في العناية بأنه باطل اذا لم يرض المكاتب ولم يقض القاضى وفي الفتح ان نفاذه في أم الولد أيضا
يعنى اذا قضى القاضى به هو أصح الروايتين وفي البرازية الاظهر عدم النفاذ والاولى انتهى أي الاول
من كلامي صاحب الهداية أي كون البيع باطلا أولى من كونه موقوفا كذا بخط شيخنا (قوله والمدير) في
الزيلي عند قوله وان جمع بين عبد ومدير ان القاضى لو قضى بجواز بيع المدير وأم الولد ينفذ وقد منعنا عن
النهر بالعمد والى البرازية ان الاظهر فيهما عدم النفاذ قال العيني وهذه المسئلة كانت مختلفا فيها في الصدر
الاول وكان عمر لا يميز بينهما وكان على يميز بينهما ثم اجمع التابعون على عدم جواز بيعها فاذا قضى القاضى
بعد ذلك بجواز بيعها هل يقع ذلك في موضع الاجماع أو في موضع الخلاف بناء على ان الاجماع المتأخر
هل يرفع الخلاف السابق أم لا فعند البعض لا يرفع الخلاف السابق ولا ينعقد هذا الاجماع وعندنا ينعقد
ويرفع الخلاف السابق وقد استدل صاحب التتويم على هذا بقوله وقد روى محمد بن الحسن عنهم جميعا
ان القاضى اذا قضى ببيع أم الولد لم يجز وفي فصول الاستروشنى وفي قضاء القاضى ببيع أم الولد روايتان
أظهرهما انه لا ينفذ وفي قضاء الجماع انه يتوقف على امضاء قاض آخر ان امضاء نفي وان أبطله بطل
وهذا الوجه الاقوى بل (قوله والمكاتب) في الدر عن السراج ولده هؤلاء كهم وبيع مبيع كحر انتهى (قوله
لم يضمن المشتري) لان العقد في الباطل غير معتبر فبقي القبض باذن المالك وقيل يضمن في المدير وأم الولد
لانه لا يكون أدنى حال من المقبوض على سوم اشراء وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما وفي
الايضاح اذا كان أحدا البدين مديرا او مكاتبا أو أم ولد ملك ما يقبضه بالقبض وجعل صاحب الهداية

(لم يجز بيع الميتة والدم والخمر
والخمر للمسلم) والخمر وأم الولد والمدير
والمراد بالمدير المطلق وهو ان يقال
أنت مدير أو أن مت فانت مردون
المدير المقيد وهو ان يقال ان مت في
هذا المرض فانت حر فانه يجوز بيعه
بالاتفاق وقال الشافعي يجوز بيع
المدير المطلق (و) لم يجز بيع (المكاتب)
أي المكاتب الذي لم يرض ببيعته ولو
رضى المكاتب بالبيع ففيه روايتان
والاظهر الجواز (فلهذا كوا) عند
باع هذه الاشياء وهذا كوا (عند
المشتري لم يضمن) المشتري عند أبي
حنيفة

وغيره يبيع هؤلاء من الباطل والصواب ما ذكره في الايضاح لانهم يدخلون في العقد حتى لا يبطل البيع
فيما ضم الى واحد منهم وبيع معه ولو كان كالحمل لبطل ويؤول ما ذكره صاحب الهداية بأنه باطل في حق
نفسه لا في حق ما يقبله كما في الزيلعي قال شيخنا وايضا ما قاله في العناية فان قيل لو بطل بيع هؤلاء
لمكان كبيع الحر وحينئذ يبيع القن للمضموم اليهم في البيع كالمضموم الى الحر والامر بخلافه فالجواب ان
بيع الحر باطل ابتداء وبقاء لعدم محلبة البيع أصلا لثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل بقاء المحق
الحرية لا ابتداء لعدم حقيقتها والفرق بينهما في هذا جازي بيع أم الولد والمدير والمكاتب من أنفسهم ولو
قضى القاضي بذلك نفذ قضاؤه وإذا كان كذلك دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا له في الجملة ثم خرجوا
منه لتعلق حقهم بقن القن بحصته من الثمن والبيع بالحصصة بقاء جائز بخلاف الحر فانه لما لم يدخل لعدم
المحلبة لزم البيع بالحصصة ابتداء وانه باطل انتهى (قوله وقال لا يضمن في المدير الخ) واختاره السرخسي
والاقل أي رواية الحسن عن الامام عدم الضمان اختارها الطواويسي نهر (قوله وهو رواية عن أبي
حنيفة) كذا في الهداية ورده في النهاية بان رواية المعلى عنه انما هي في المدير وأما أم الولد فانفتحت الرواية
أنها لا تضمن بالبيع والغصب لكن في العناية من باب كتابة العبد المشترك في تقوم أم الولد وإيتان وعلى
هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة (قوله فيضمن في أم الولد ذلك فيمتهانفة الخ) لانه فاته بالاستيلاء ومنفعة
البيع والسعاية وبقي منفعة الاستخدام والوطء منه وفي المدير منفعة الاستخدام والسعاية باقية ومنفعة
البيع هي الزائلة لكن في النهر عن الصغرى الاصح وعليه الفتوى ما اختاره خواهر زاده من انها أي
قيمة أم الولد نصف قيمة القن (قوله وفي المدير الخ) عزاه في النهر الى السعدي قال المحمدي وهو الاصح
وعليه الفتوى انتهى ويخالفه في الترجيح ما ذكره العيني حيث قال وما قاله خواهر زاده هو الاصح وعليه
الفتوى يعني ان قيمة المدير نصف قيمة القن وعزاه ايضا الى فتاوى الفقيه أبي الليث قائلا وبه بقي انتهى
فتحصل من مجموع كلام العيني والنهر ان الاصح وعليه الفتوى ما ذكره خواهر زاده من ان قيمة كل من
المدير وأم الولد على النصف من قيمة القن وأما المكاتب فالظاهر من كلام الزيلعي بل صريحه انه لا يضمن
بالاتفاق ألا ترى الى ما ذكره في بيان الاستدلال على انكم المختلف فيه بين الامام وصاحبيه في ان المدير
وأم الولد هل يضمنان بالملك عند المشتري أم لا حيث قال وقال عليه قيمتهما لانهما مقبوضان بجهة
البيع وهما مال حقيقة ولهذا ملك ماض اليهما في البيع فيضمنان به ضرورة كسائر الاموال بخلاف
المكاتب لانه في يد نفسه فلا يتحقق فيه القبض وهذا الضمان يجب به وله ان شبهة البيع انما تلحق
بحقيقة في محل يقبل الحقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصارا كالمكاتب وليس دخولهما في البيع
في حق أنفسهما بل يثبت حكم البيع فيما ضم اليهما كمال المشتري لا يدخل فيه وحده ويدخل في حق
ما ضم اليه انتهى وكذا في النهر بعد ان ساق كلام العناية ذكر انه ظاهر في ان المكاتب غير مضمون على
المشتري اتفاقا انتهى فان قلت كيف هذا مع ما ذكره في الذخيرة حيث قال وينبغي ان تكون قيمة
المكاتب على النصف من قيمة القن قلت هذا لا يرد لان ظاهر قوله وينبغي انه ذكره تفقها من عنده فكان
بحاشا مخالفا للنقل وقول الزيلعي كمال المشتري لا يدخل فيه وحده الخ يعني اذا باع عبدا مع عبد المشتري
من المشتري يقسم الثمن على قيمتهما فباخذ المشتري عبد البائع بحصته من الثمن فيصح البيع في حق
عبد البائع وهو اصح نهاية عن التهمة (قوله ومعناه اذا اخذ ثم القاه في الحظيرة) أشار الى ان البيع قبل
الصيد لا يجوز مطلقا أي لا يصح وان أمكنه الاخذ من غير حيلة لكونه قبل الملك واما بعد الصيد فيجوز
حيث أمكنه الاخذ بلا حيلة لانه حينئذ باع مقدورا التسليم وله خيار الرؤية بعد التسليم ولا عبرة برؤيته في
الماء لانه يتفاوت في الماء وخارجه وان لم يكن له اخذه لا بحيلة لا يجوز بيعه فان سلمه بعد ذلك فكارل وإيتين
في بيع الاثني اذا سلمه بناء على انه باطل او فاسد شرعا لئلا يبيع عن التبيين والحظيرة كما في البحر عن القاموس
جرين الثمر والمحيط بالشئ خشبا وقصبا انتهى وفسرها في العناية بالحوض والبركة انتهى (تسمية)

وقال لا يضمن في المدير وأم الولد قيمتهما
وهو رواية عن أبي حنيفة فيضمن في
أم الولد ذلك فيمتهانفة وفي المدير ثلثي
بقيمة قن (و) لم يجز بيع (الملك قبل
البيع) وكذا لو كان في حظيرة
لا يستصحب الخروج عنها اذا
لا يؤخذ الا بالاصطيد ومعناه اذا
أخذه ثم القاه في الحظيرة حتى صار
مالا

مطال
في حكم اجارة البرك لصيد السمك

في جواز اجارة البرك لصيد السمك خلاف وما في الايضاح من عدم الجواز البقي نهر (قوله ولو اجتمعت
فيما لا باصطياده الخ) لعدم ثبوت الملك (قوله وان سده موضع دخول الماء) اوسد فوهة النهر زيلعي وهي
بتشديد الواو واحدة الافواه يقال افواه لازقة والانهار ويقال قعد على فوهة الطريق والجمع
افواه على غير قياس ويقال ايضا ان رد الفوهة لشديد أي القالة من فتهت بالكلام صحاح (قوله لا يصح
البيع عند بعض المشايخ) لان هذا القدر ليس باحرازه (قوله وقيل يصح ان أمكن الخ) اقتصر على
هذا التفصيل في النهر وتبعه المحوى وصدر به في النهر والزيلعي ايضا معللا بأنه لما احتبس فيه باحتياله
صار أخذنا له ثم ذكر مقابله بقيل (قوله اما اذا هبها ملكها بلا خلاف) كان الاولى ابدال ملكها بقوله
جاز بيعه لان الكلام فيما اذا أمكنه الاخذ بغير اصطياد أخذنا من سياق كلامه فسقط تنظير السيد
المحوى وان جرى عليه بعضهم بأن الكلام في صحة البيع وعدم صحته لا في الملك اذا لا يلزم من الملك صحة
البيع بل بعد ثبوت الملك يتظر ان أمكن أخذه بغير حيلة جاز بلا خلاف وان لم يمكن لم يجز بلا خلاف كما
يفيده كلام الزيلعي انتهى والمحاصل ان التنظير في كلام الشارح بما ذكره غفلة عن التأمل في كلامه لانه
مصرح بذلك الا ترى الى ما قدمه من قوله وكذا لو كان في حظيرة لا يستطيع الخروج عنها اذا كان لا يؤخذ
الا بالاصطياد وكذا قوله ومعهنا اذا أخذه ثم القاه في الحظيرة حتى صار ملكه كما يفيد ما ذكرنا ايضا فهذا هو
القرينة على ان المراد من قوله اما اذا هبها ملكها اما اذا كان بحال يمكنه الاخذ بلا حيلة (قوله والطير)
جمع ما أثر وقد يقع على الواحد والجمع طيور واطيار نهر عن القاموس (قوله في الهواء) هو بالمد الجسم
المسخر بين السماء والارض ويقال على الشيء الخالي وبالقصير ميل النفس نحو الشيء ثم استعمل في ميل
مذموم نهر (قوله سواء أخذه ثم أرسله أولا) وسواء كان يرجع اليه بعد الارسال أولا في ظاهرا رواية
كما في البرهان خافي الدرر تبعنا للزيلعي من التقييد بخلاف ظاهرا رواية كما في النهر نبالية وجه عدم الجواز
في الوكان قبل أخذه بعه ما ليس في ملكه ووجهه بعد الاخذ والارسال عدم القدرة على التسليم وهل
هو باطل أو فاسد قولان والثمرة تطهر فيما لو سلم بعد ان رجع اليه كما في النهر ولو اجتمع في أرضه الصيد
فباعه من غير أخذه لا يجوز لانه لم يملكه ولهذا لو تنكس أو تنكسر يكون لمن أخذه لعدم ملكه اياه
بخلاف ما اذا عمل فيه الفعل حيث يملكه لان العمل قام بأرضه على وجه القرار كالا شجار زيلعي
وقوله أو تنكسر من قوله كسر الطائر اذا ضم جناحه والكناس الظبي يدخل في كاسه وهو موضعه
في الشجر يكن فيه ويستتر وقد كنس الظبي يكنس بالكسر وتنكس منله صحاح (قوله وانما قيده) أي
بقوله في الهواء (قوله ان أمكن أخذه من غير حيلة الخ) هذا ايضا ما يقضى على السيد المحوى بسقوط
اعتراضه على الشارح فيما سبق (قوله والحمل) يسكون الميم كما في النهر قال في النهر نبالية صرح بفساده
وفساد بيع النتائج في الاختيار وفي الكثرة عطفه على قوله لم يجز بيع المينة فيجتمل ان يكون باطلا
كالمينة وفي البرهان جعل بيع الحمل والنتاج من الباطل انتهى ولو قيل بالفساد في الحمل والبطلان
في انتاج لكان له وجه لان الحمل مال في المال على تقدير وجوده فكان المانع من الصحة عدم القدرة على
التسليم بخلاف النتائج لكونه بيع المدموم والنتاج كما في النهر مصدر نجت الناقة بضم التاء نتاجا بفتح
النون وكسر هاء اريد به المنتوج (قوله حمل الحمل) الحمل بفتح الباء الواحدة يطلق ويراد به المصدر
ويطلق ويراد به الاسم كما يقال له الحمل أيضا ودخول تاء التأنيث في الجملة للاشعار بالانوثة وقيل انها
للمالعة كما في هذرة ويحتمل ان يكون جميع حائلة بمر عن البنابة وما في النهر من ان الحمل مصدر حبلت
الناقة فهي حبل فسمي به الحمل كما يسمي بالحمل يشير الى ان الحمل مصدر اريد به اسم المفعول (قوله والابن
في الضرع) لئنه عليه الصلاة والسلام عن بيع ما في ضررع الانعام الا بكيل ولان فيه غرر الجوزان
يكون الضرع منتفعا وعلى تقدير وجود اللبن يحتل بمال البائع على وجه لا يقدر على تمييزه والضرع لدات
الغلف كالذي للآراء يجمع على ضررع وكفلس وفلوس نهر وقضى قوله كذا لس ان الضرع بفتح الضاد

ولو اجتمعت فيها لا باصطياده لم يصح
بيعها سواء أمكن أخذها أولا وان سده
موضع دخول الماء بحال لا يستطيع
الخروج عنها لا يصح البيع عند
بعض المشايخ وقيل يصح ان أمكن
أخذها من يد اصطياده وهذا الخلاف
فيما اذا لم يبي الحظيرة لا خلاف (و) لم
اما اذا هبها ملكها بلا خلاف (و) لم
يجز بيع (الطير في الهواء) مطلقا سواء
أخذه ثم أرسله أولا وانما قيده لانه
لو اصطاده ثم القاه في الحظيرة نظر ان
أمكن أخذه من غير حيلة جاز والا لا
(والحمل والنتاج) والحمل ما في البطن
والنتاج ما يحصل من الحمل وهو
حبل الحبة وقد كانوا يعتبرون ذلك
في الجاهلية (والابن في الضرع)

وقد مناني باب الهدى من كتاب الحج عن العناية انه بكسر الصاد واعلم ان كلام المصنف محتمل لان يكون
 البيع فانه اذا باطلا سكن في الدر عن البرجندى انه جزم ببطلانه والغرر هو الجهل بالعاقبة لا يدري
 ان يكون أم لا زيلعي وذكر عزمي زاده عن الصحاح ان الغرر بفعتين هو الخطر (قوله والاولا في الصدف)
 لانه لا يعلم وجوده فيه ولا به لا يمكن تسليمه الا بضرر وهو كسر الصدف بخلاف بيع المحبوب في غلافها
 فانه جائز ككونها معلومة وكذا تراب الذهب بجر وهو محمول على ما اذا بيع بخلاف جنسه والصدف
 محركا غشاء الدر ويجمع على اصدا فنه (قوله وقال أبو يوسف يجوز) لان الصدف لا يتفع به الا
 بالكسر فلا يضر راجع لكن الفتوى على قول محمد انه لا يجوز شرب لآلية عن الحنابلة بقي ان يقال
 قول الشارح وقال أبو يوسف موافق لما في الشريعة عن الحنابلة ويخالفه ما في البحر والنهر
 والزيلعي والعيني من قولهم وعن أبي يوسف (قوله والصدف الخ) لنيه عليه السلام وفي السراج لو سلم
 الصدف واللبن لم يمتلئ بهما وكذا كل ما انصاه خلق كجلد حيوان ونوى تمر وبزر بطيخ لما مرانه
 معدوم عرفاد (قوله وعن أبي يوسف الخ) أي بشرط جزء في المحال (قوله يجوز بيع هذا الصدف)
 لانه مال متقوم منتفع به مقدور التسليم كافي الكراهة وقوم الخلاف قلنا التعليل بمقابلة النص مردود
 وانما الجيز في الكراهة وقوائم الخلاف وكذا قوائم الصفاف وأوراق التوت بأغصانها للتعامل ذ
 لانص فيه فلا يلحق به المنصوص عليه زيلعي ودرر والخلاف بالتخفيف ككتاب والتشديد من نحن العوام
 شيخنا (قوله والجذع في السقف) لانه لا يمكنه التسليم الا بضرر يلحقه والعقد لم يوجب الضرر فيمكنه
 الرجوع فيتحقق النزاع زيلعي (قوله وذراع من ثوب) هذا في ثوب يضره القطع قال في البحر وأشار
 الى عدم جواز بيع حلية من سيف أو فص خاتم أو نصف زرع لم يدرك أو نصيبه من ثوب مشترك من غير
 شريكه (قوله أوقطع الذراع الخ) لم يذكر الشارح الغطع في جانب المجذع بل ذكر في جانبه الاخراج
 لعدم المناسبة بين المجذع والقطع فإني العيني سبق قلم (قوله انقلب صحبا) سواء كان معينا أم لا كما
 في الفتح وما في الايضاح ضعيف فنه (قوله وضرب القناص) بالقاف والنون من قنص قنصا من
 حد ضرب والقنص محركا الصيد فعهقه على الصيد في قولهم الصيد والقنص عطف تفسيدي شيخنا
 وبالتسكين مصدر قنصه فنه عن الصحاح وقيل بالعين المجعومة وهو الغواص بأن يقول أغوص لك غوصة
 فأخرجته من اللآتي فهو لك كذا والبيع فيه ما باطل لانه مجهول ولان فيه غررا (قوله بضرب
 الشبكة) اعلم ان الزيلعي قد مضى القناص بما يخرج من الصيد بضرب الشبكة أو بغوص الصائد في
 الماء وهذا هوهم شمول القناص للقناص وجعل في السراج القناص صياد البر والقناص صياد البحر
 والمحق ان الصائد بالآلة هو القناص بالقاف أعم من كونه في البر أو البحر بخلاف القناص فنه (قوله
 ولم يجز بيع المزابنة) لنيه عليه السلام عن الحساقلة والمخاضرة والمزابنة رواه البخاري والمزابنة
 ما ذكره الشارح والمخاضرة بيع المحنطة في سفلها بخنطة مثل كملها خرصا ولانه باع مكبله بكيل من
 جنسه فلا يجوز بطريق الخرص زيلعي والمخاضرة بخاء معجمة ومصادمه حلة كافي الصحاح قال العيني
 والمخاضرة بيع الثمار قبل ان تنتهي قال شيخنا أي قبل ان تصير منتقعاها أو لولعاف الدواب (قوله بيع
 الثمر) بالمثلثة فنه (قوله بتمر) بالمشنة فنه (قوله محدود) أي مقطوع قال في القاموس المحدصرام
 النخل كالجحداد والجحداد وأجدحان ان محدزمي زاده وقوله كالجحداد والجحداد يعني بكسر الجيم وضمة
 شيخنا وذكر الزيلعي انه بالمهملةين خاص بالنخل وبالذال المهملة عام في قطع الثمار وأما الجزار بزمين
 في الشريعة لآلية انه جز الصوف وأقول نقل شيخنا عن الصحاح ان الجزار بفتح الجيم وكسر هاء الجزل
 والنخل والصوف انتهى (قوله خرصا) أي خرزا وطننا فنه قال شيخنا وضبطه النووي على مسلم بفتح الخاء
 وكسر هاء (قوله وقال الشافعي يجوز فيما دون خمسة أوسق) لما روى انه عليه السلام نهى عن المزابنة
 بيع التمر بالتمر الا اصحاب العرا بافاه اذن لهم ولنا ما رويناه مني العرا يا فهارواه البعيا يادونه ان يرب

والاولا في الصدف وقال أبو يوسف
 يجوز بيع الاول والثاني اذا رآه (والصوف
 على طهر النعم) وعن أبي يوسف انه
 يجوز بيع هذا الصوف (و) لم يجز
 بيع (المجذع في السقف) وضع القطع
 ثوب) مطاقتا سواء ذكره وضع المجذع
 أو لم يذكره ولو أخرج الثوب قبل فسخ
 أو قطع الذراع من الثوب قبل فسخ
 المشتري العقد انقلب صحبا (و) لم
 العاين) أي الصائد وهو يخرج
 من الصيد بضرب الشبكة مرة (و) لم
 يجوز بيع (المزابنة) مطلقا سواء كان
 في خمسة أوسق أو فيما دونها أو فيما
 زاد المزابنة بيع التمر على النخل بتمر
 زاده المزابنة بيع التمر على النخل
 محذور ومثل كملها بكميلها ون خمسة
 الشافعي يجوز فيما دون خمسة أوسق
 أوسق ولا يجوز فيما زاد على ما روي في
 الحجة قولان (والملازمة والقاف المحجور
 والملازمة) وهذه يبيع

رجل ثمره فخل من بستانه يعني ولا يسلمها اليه ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه كل ساعة ولا يرضى ان يخلف الوعد فيعطيه قدره محدودا بالحرص بدله وهو جائز عندنا لان الموهوب له لم يملك الثمرة لعدم القبض فصارتا نعاما ملكه بملكه وهو جائز لا يطرق المعاضضة وانما هو هبة مبتدأة فتسببه فيما يجازل لانه في الصورة عوض عما اعطاه اولا فكأنه اتفق في الواقع انه خسة او سقى او دونه فظن الراوى ان الرخصة مقصورة عليه فنقل كما وقع عنده وسكت عن السبب ويحتمل ان الراوى ظن انه يبيع كافي العيني والرخصة هو الخروج عن اخلاف الوعد والعزيمة ان يفي بالموعود فاعطا غير مع كونه ليس باخلاف للوعد رخصة كذا بخط شيخنا فان قلت ما سبق من التأويل ينبوعه ما جاء في حديث زيد بن ثابت نهى عليه الصلاة والسلام عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرايا فان السباق يدل على ان المراد بالبيع قلت القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم نهر (قوله كانت في الجاهلية) وقد نهى عنها ولان فيه تعلية للتملك بالخطر فيكون قساراز يلحق (قوله ونوب من نوبين) بجاهالة المبيع فلو قبضهما وهذا كما معاض من نصف قيمة كل اذ الفاسد منه متبر بالصحيح ولور تبين فقيمة الاول لتعذر رده وهذا اذ لم يشترط خيار التعيين فلو شرط اخذ اياه ما شاء جاز لما ردد بقيد القيمي لان بيع المهر في المثل جائز لان الجهول في الاول يورث نزاعا بخلافه في المثل كاردب من اردب من القمح (قوله والمرامى واجارتها) اما بطلان بيعها فلم يعدم الملك لحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والبار واما بطلان اجارتها فلانها على استهلاك عين در فاذا لم تجز الاجارة على استهلاك عين مملوكة كما اذا استأجر بقرة ليشرب لبنها فبالاولى اذا كانت العين مباحة كما هنا واعلم ان ما في الدر من بطلان الاجارة مخالف لما في العناية من فسادها فتملك الاجرة بالقبض وينفذ عنه اه والحيلة ان يستأجر الارض ليضرب فيها فسطاطا وليجعلها حظيرة لغنمه فتصح الاجارة ويبيع صاحب المرامى الانتفاع له بالمرعى فيحصل مقصودهما كذا في الكافي وجري عليه في الدرر والنهر ولا يخفى ما في قوله ويبيع صاحب المرامى الانتفاع له بالمرعى لانه في نفسه مباح ولهذا لم يذكره الزيلعي ولا العيني وكذا في البحر والدر ثم رأيت الشيخ شاهين نظري كلام الدرر بما ذكرناه (قوله والمراد بها الكلا) يشير الى ما نقله السيد المحوى عن البرجندي من التجوز حيث ذكر ان المراد بالمرامى ما تحويه من الكلا من اطلاق اسم المحل على الحال ولم يرد رقاب المرامى انتهى (قوله بدون الارض) يتعاق بالبيع المقدراذ قوله والمرامى معطوف على قوله لم يجز بيع المرامى بدون الارض فهو حال من المضاف اليه والشرط وجوده وهو كون المضاف عاملا فيما بعده لانه مصدر شيخنا (قوله بأن سقى الارض) اوحى في حوله عيني وهو غرس الاشجار حولها شيخنا (قوله جاز بيعه) للملكه اياه وقيل لا يملكه حتى لا يجوز بيعه قبل الاحراز لان الشركة ثابتة بالنص فلا تنقطع بدون الجواز فيلحق عن النهاية وفيه كلام يعلم بجراحة النهر (قوله يدخل الكلا في البيع) كالشجر وحيث يندب يبيع به واما اجارته فلا تصح لما قدمناه من عدم جوازها على استهلاك العين ومحل الاجارة المنافع ولا يلزم الصبغ والابن في استئجار الصباغ والفتلان العين آلتمة لا قامة العمل المستحق بالاجارة درر (قوله ولم يجز بيع النخل) لا مقصودا ولا تبعالا لكوارات اذا لم يكن فيها عسل على قولها واختلف في بيعه تبعالا لكوارات على قولها اذا كان فيها عسل لا مطلقا كما يرويه ما في الزيلعي نهر واقول نقل السيد المحوى عن المفتاح ان الخلاف فيما لم يكن معه العسل اما اذا كان معه فانه يجوز اتفاقا في الكوارات بضم الكاف وكسرها عسل النخل اذا سوى من طين شيخنا عن العناية وفي النهر عن المصباح انه بالضم والتخفيف والتخفيف لغة وقيل يثبت اذا كان فيه العسل وكسر الكاف مع التخفيف لغة اه ولم يذكر فتح الكاف مع التخفيف وقد ذكره الزمخشري انتهى (قوله عندهما مطلقا) اى سواء كان مجموعا لم يكن بدليل ما ساقى من قوله وعند محمد والشافعي الخ (قوله وعند محمد والشافعي الخ) وعليه اكثر المشايخ وهو اختيار الشافعي ودواعيه الفتوى لانه حيوان منتقع به مقدور التسليم وان كان لا يؤكل

كانت في الجاهلية وهو ان يتساور الرجلان على سلعة فان لمساها المشتري او وضع عليها حصة او نبذها اليه البائع لزم البيع فالاول بيع الملامسة والثاني القاء الحجر والثالث المناينة وذكر في المتن قال ابو حنيفة الملامسة ان يقول ابيعك هذا المتاع بكذا فاذا لمستك وجب البيع او يقول المشتري لمستك وقلت القاء الحجر ان يقول المشتري كذلك والقاء الحجر ان يقول البائع ابيعك هذا المتاع بكذا (بأن يقول بعث ونوب من نوبين) وان يقول بعث منك احده من النوبين والمرامى واجارتها) وهي جمع مرعى كما راي جمع مولى والمراد بها الكلا الزايت مطلقا سواء كان في ارض مباحة او مملوكة بدون الارض قبل القطع والاحراز واما لو كان الكلا منقبا بأن سقى الارض لاخذ الحشيش فثبت بتكليفه جاز بيعه كذا في النصاب وانما قيد بدون الارض لانه لو باع المملوكة له يدخل الكلا في البيع كالشجر (و) لم يجز بيع (النخل) عندهما مطلقا وعند محمد والشافعي يجوز اذا كان مجموعا (وباع درر النخل)

كالحجار ولهما منه من الهوام فلا يجوز بيعه كالزبور والانتفاع بما يخرج منه لا يبيعه وجوز أبو الميث ببيع
العلق وبه بقي للساجدة بخلاف غير النخل والعلق من الهوام فلا يجوز انتفاعا بكتبات وضرب وماني بحجر
كسرطان الاما جاز الانتفاع بمجلده أو عظمه والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع تنوير
وشرحه والهوام هي الخوف من الاحناس شيئا عن العناية (قوله ويبيعه) بفتح الباء وهو البز الذي
يكون منه الدود شيئا عن القهستاني (قوله عند محمد مطلقا) أما الدود فلكونه منتفعا به وأما البيض
فللضرورة وعليه الفتوى وأجاز السلم فيه اذا كان وقته معلوما وجعل منتهى الاجل في وقته واختاره
المصنف هنادون النخل وقد علمت ان الفتوى على قوله فيه أيضا فلم اختار المصنف قول محمد في الدود
دون النخل وكأنه لقوة المدرك عنده في النخل واعلم ان ما ذكره في النهر والبحر من ان الفتوى على قول
محمد في الدود والبيض مخالف لما نقله السيد المحمدي عن المفتاح حيث ذكر ان الفتوى عليه في الدود وأما في
بيضه فالفتوى على قوله ما (قوله وقال أبو حنيفة لا يصح بيعهما) أما الدود فلانه من الهوام وأما بيضه
فلانه غير منتفع به باعتبار ذاته بل باعتبار غيره وذلك الغير معذوم محمدي عن شرح الحلبي (قوله ولم يجز
بيع الا بقر) أي لا يعتقد في ظاهر الرواية فان حضرا احتج الى تحديد اركان قولنا أو فعلا وعن أي حنفية
انه يعود محيصا والاختلاف مبني على انه فاسد أو باطل وكلامه في الدرر يفيد ترجيح كل من القوانين أما
لو ابقى بعد البيع ثم عاد فلا خلاف في بقاء العقد على الصحة كما يعلم من كلام العيني ونرج بالآبق المرسل
في حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم وقت العقد حكما اذا ظاهر عوده وأطلق في عدم جواز
بيع الآبق فعم المولوا به من طفله أو يتيم في حجره ولو وهبه له ما صح والفرق ان شرط البيع القدرة على
التسليم عقيب وهو منتف ومابقي له من الملك يصلح لقبض المبتاع لا لبيع لانه بازا مال مقبوض من مال
الابن بخلاف المبتاع فكفت تلك اليد نظر الصغير ثم ولو أعتقه أي البائع نفذ عنه لعدم اشتراط القبض
فيه ولو علم حياته وقت العتق أجزاء عن الكفاية بل على ما علم انه يستثنى من اطلاقهم ما لو ابقى من
الغاصب قبضه منه فانه يصح مع انه آبق عند المتعاقدين در عن الذخيرة معللا بعدم لزوم التسليم (قوله
الا ان يبيعه من يزعم انه عنده) لعدم الحاجة الى التسليم لكن لا يصير قابضا بمجرد العقد ان شهد وقت
الاخذانه أخذه ليرده على المالك لانه أمانة في يده وقبض الامانة لا ينوب عن قبض المبيع وكذا اذا لم
يشهد عند أبي يوسف وعندهما يصير قابضا على ان الاشهاد ليس بشرط لكونه أمانة عنده وعندهما
شرط كما سبق في القطة قيد بقوله من يزعم الخ لانه لو باعه من يزعم انه عند غيره لا يصح أيضا لكونه
فاسدا اتفاقا ملك بالقبض بخلاف بيع الآبق المطلق فان فيه ما مر من الخلاف بقي ان تعليله في النهر جواز
بيع الآبق من يزعم انه عنده بأن المقصود من القدرة على التسليم ثبوت التسليم فاذا كان ثابتا حصل
المقصود يفيد ان المراد من قوله من يزعم الخ أن يكون في يده وبه صرح العلامة نوح أفندي قلت فلو
قال المصنف الا أن يبيعه من هو عنده لكان أولى لان الزعم يستعمل غالبا في غير المطابق للواقع (قوله
وابن امرأة) استدلو على عدم جواز بيع ابن المرأة ولو في قدح بعهة اجارة النظر لانه لما حجت الاجارة ثبت
ان سييله سبيل المنافع وليس سييله سبيل الاموال اذ لو كان مال لم تجز الاجارة الا ترى ان اجارة البقرة
لشرب لبنها لا يجوز لكونه ما لا حتى صح بيعه واستفيد من قولهم سييله سبيل المنافع لا الاموال انه لا يضمن
بالاتلاف (قوله وقال الشافعي يجوز مطلقا) لانه مشروب طاهر قلنا انه جزء آدمي مكرم وفي البيع اهانت
فلا يجوز عيني (قوله وقال أبو يوسف ان كان ابن أمه يجوز) لانه يجوز ايراد العقد على نفسها فكذلك جزؤها
قلنا نعمها محل للرق لا خصاصة بمحل القوة وهو الحي ولا حياة في اللبن درر (قوله لا يجوز) لقوله عليه
الصلاة والسلام لم يجعل الله شفاء أمي فيحارم عليها (قوله اذا علم انه يزول به الرمد) هذه من افراد مسئلة
لا تنتفع بالحرم للتداوي كالحجر واختار في النهاية والحناية الجواز اذا علم ان فيه شفاء ولم يحددوا غيره نهر
ومعنى قوله عليه السلام لم يجعل الله شفاء أمي فيحارم عليها أي بالنسبة التي لا شفاء فيها أما التي فيها

وبيضه) عند محمد مطلقا وانما ظهر
القرآن ولا وقال أبو حنيفة لا يصح بيعهما
وقال أبو يوسف يصح بيع الدود اذا طهر
الغزوه والا لا أبو يوسف اضطر في
بيضه (و) لم يجز بيع (الآبق الا ان
يبيعه من يزعم انه عنده وابن امرأة) ولو
في قدح مطلقا وانما جاز مطلقا وقال أبو
وقال الشافعي يجوز مطلقا والا
يوسف ان كان ابن أمه عند بعض أصحابنا
وصيه في غير مدة عند بعض أصحابنا
لا يجوز وقبل يجوز اذا علم انه يزول به
الرمد (و) لم يجز بيع

الشفاء فلا بأس به ~~كشرب الخمر~~ لا عطشان وقد استوفينا الكلام على ما يتعلق بهذه المسئلة أعني جواز
التداوى بالهرم عند قول المتن ولا يشرب أي بول ما يؤكل لحمه أصلا قيل باب التيمم (قوله وشعر الخنزير)
هو باطل كما في الشرب بلاية عن البرهان لأنه نجس العين ويرد على هذا التعليل بيع السرقين فإنه جائز
للانتفاع به مع أنه نجس العين فتح بل الصحيح عن الامام أن الانتفاع بالعدرة الخالصة يجوز نهر (قوله
وينتفع به للخرز) لأنه لا يتأتى إلا به فلم يكن الخرز بالمحدد في زمنه شيئا ثم رأيت بخطه أيضا أن المراد من
قولهم فإن الخرازين لا يتأتى لهم ذلك العمل بدونه أي على وجه الاحكام انتهى وما في البحر حيث منع
الانتفاع به الآن لعدم الضرورة مخرج على قول أبي يوسف كما يعلم من عبارة الزبلي وأما عند محمد
فيجوز الانتفاع به مطلقا ولو لغير ضرورة يدل عليه ما ذكره الزبلي أيضا حيث علل عدم افساد الماء القليل
عنده إذا وقع فيه بقوله لأن إطلاق الانتفاع به دليل طهارته وهذا يقتضي جواز بيعه أيضا عند محمد
والبيه بشر ما ذكره في النهر حيث قال ينبغي أن يطيب للبائع الثمن على قول محمد الخ ومنه يعلم ما في كلام
الشارح إذا ساق قوله ولم يجز بيع شعر الخنزير ولكن ينتفع به للخرز عند محمد يوهم أنه يقول بعدم جواز
بيعه وليس كذلك فلو عزا الشارح لأبي يوسف ما ذكره المصنف من جواز الانتفاع به يعني للضرورة
بقريته ما ذكره من عدم جواز بيعه ثم حكى عنه الكراهة بلفظ عن وعزا لمحمد جواز الانتفاع به مطلقا ولو
لغير ضرورة لكان كلامه مستقيما (قوله وعند أبي يوسف يكره له ذلك) في الزبلي وعن أبي يوسف ووجه
الكراهة أن الخرز يتأتى بغيره وإذا وقع في الماء القليل يفسده عند أبي يوسف خلافا لمحمد والصحيح قول
أبي يوسف وقول الزبلي لا بأس فلا سا كفة أن يصلوا مع شعر الخنزير ولو أكثر من قدر الدرهم مخرج على
قول محمد نهر (قوله وشعر الإنسان) بيعه باطل كجميعه في الأصح إذا غلب عليه التراب أو السرقين
على الصحيح شرب بلاية عن البرهان (قوله وعن محمد أنه جواز الانتفاع به) لما ورد من أنه عليه السلام
قسم شعره بين أصحابه فكانوا يتركون به زبلي (قوله وجلد الميتة قبل الدبغ) للنهي ولأن نجاسته
أصلية فصار كلهم الميتة بخلاف الثوب النجس والدهن حيث يجوز بيعه لأن نجاسته عارضة فلا يتغير حكم
الثوب بها وفي الجمع ونجيز بيع الدهن الممتنع والانتفاع به في غير الكل بخلاف الودك نهر ودرود قد
قدمنا الخلاف في كون جلد الميتة كالمحرم أو كالميتة ونهرته تظهر في المضموم إليه هل يتعدى البطان إليه
أو يصح البيع بمحضته من الثمن وعلى القول بأنه كالمحرم يتفرع ما ذكره في الدر من أنه إذا بيع بالثمن
فاليبيع باطل وإن بالعرض فهو فاسد (قوله وبعده يباع) الأجلدات إنسان وخنزير وحية در (قوله كعظم
الميتة) لما روي أنه عليه السلام اشترى لقسطا من سوارين من عاج فظهر استعمال الناس له من غير تكبير
حتى حكى بعضهم الإجماع على جواز بيعه نهر (قوله وعند محمد لا يصح بيعه والانتفاع به) موافق لما
في الهداية ويخالفه قول الكرخي وأما الفيل أي عظمه فاجعوا على جواز بيعه وفي العيون روى إبراهيم
ابن رستم عن محمد في امرأة صلت وفي عنقه قلادة فيها سن كلب أو أسد أو نعل فصلا تساناة لأنه يقع
عليها الزكاة عيني وتعليه ظاهر بناء على أن السن طرف عصب فالذكاة طهارة له وأما على القول بأنه
عظم فلا لأنه من الميتة إذا خلعا عن الدسومة طاهر ثم ظهر أن ضمير عليه عائدا على الحيوانات الثلاث
فتكون من الذكاة طاهرة بلا خلاف بخلاف الخنزير إذا ذكى فإن سنه لا يظهر كذا ذكره شيخنا (فسرع)
بيع القرد جائز وكذا جميع الحيوانات سوى الخنزير هو المختار لأنه ينتفع به وكذا بجلده نهر عن التبعين
(قوله وعلو سقط) لأن حق التعليل ليس بمال ومحل البيع المال وهو ما يمكن إرازه زبلي وبيع الطريق
يصح حدا ولا وكذا هبته وإذا لم يبين بقدر بعرض باب الدار العظمى لا يبيع مسيل الماء وهبته لأنه مجهول
أنه لا يعلم قدر ما يشغله الماء وصح بيع حق المرور تبع للارض بالاجماع ووحده في رواية ابن سميعة وفي
رواية الزبادات لا يجوز وصحبه الفقيه أبو الليث بأنه حق من الحقوق وبيع المحقوق بالانفراد لا يجوز
والشرب كذلك يصح بيعه تبع للارض بالاجماع ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بل لأنه نصيب من

(شعر الخنزير و) لكن (ينتفع به
للخرز) عند محمد وعند أبي يوسف
أنه يكره ذلك والصحيح قول أبي
يوسف وعن بعض السلف أنه كان
لا يلبس مكعبا أو خضعا خروزا بشعر
الخنزير (وشعر الإنسان والانتفاع
به) أيضا وعن محمد أنه جواز الانتفاع
(وجلد الميتة قبل الدبغ) وبعده
يباع وينتفع به كعظم الميتة وعصها
وصوفها أو قرنها وبرها) وشعرها
وفي الأصح كالحاجبة لا يجوز الانتفاع
بها وبيع عظام الفيل وينتفع به
عندهما وعند محمد لا يصح بيعه
والانتفاع به (و) لم يجز بيعه
سقط أي إذا كان علولا حاد وسفل
لا يخرسقطا أو سقط العلو وبقي
السفل فباع صاحب العلو موضع
العلو لم يجز وإن سقط العلو بعد
البيع قبل القبض بطل البيع
(و) لم يجز بيع (أمة تبين

الماله ولم يجز في أخرى وهو اختيار مشايخ بخاري للجهالة لا يبيع حق التسديد وهبته در رواه ان سباق
كلامه يقتضي جواز بيع الطريق ولابدون الارض من غير خلاف لم يكن صرح في الحاشية كفاي
الشربلالية بان يبيع الطريق وبدون الارض لا يجوز واما ما ذكره في الشربلالية من قوله وبخالفه
أيضا قوله الا في وفي رواية الزيادات الخ فغير مسلم ولهذا قال شيخنا لا مخالفة لان ما ذكره في الزيادات
يبيع حق المرور وما نحن فيه يبيع نفس الطريق انتهى (قوله انه عبد) ذكر الضمير لتذكير الخبر
در قال غصام في حاشية البضاوى اعتبار مطابقة الخبر الذي هو محط الفائدة الأولى من اعتبار مطابقة
المرجع ذكره ابن المحاسب في المفصل كذا بخط شيخنا وقول الشارح أي لو اشترى شخصا الخ
يشير الى ان مرجع الضمير هو الامة وذكره لتأويله بالانفص (قوله لو اشترى بهيمة الخ) والفرق
ان الإشارة مع التسمية اذا اجتماعا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لانعدامه وفي مقهى
الجنس يتعلق بالمشار إليه وينعقد لوجوده وبغير لفوات الوصف وفي مسئلتنا الذكر والانثى من بنى
آدم جنسان للتفاوت في الأغراض وفي الحيوانات جنس واحد للتقارب فيها واعلم ان بطلان العقد فيما
اذا كان المشار إليه من خلاف جنس المسمى هو قول بعض المشايخ وقال بعضهم انه فاسد وهو اختيار
الكرخي وظاهر كلام الزبلي تر جميع القول بالفساد لكن قال في النهر والاول هو الظاهر واعلم
ان الاحارة كالباع لانها تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح واشباهه لا يفسد ولكنه يتطرا اذا كان
المسمى يمكن ضبطه كالتياب والحيوانات الموصوفة أو المكمل أو الموزون يجب المسمى ويجعل كانه
سماء ولم يشر الى شيء وان لم يمكن ضبطه يجب مهر المثل كانه لم يسم شيئا زبلي (قوله صح البيع)
ويثبت له الخيار زبلي (قوله ولم يجز شراء ما باع الخ) يشمل شراء الكل والبعض نهر عن القنية
(قوله بالاول) فهو وصفا كما لو باعه بألف نسبتة الى سنة ثم اشتراه بألف المستتين لم يجز أيضا بجر
(قوله قبل النقد) أي نقد كل الثمن در (قوله يجوز في غير العبد والمكاتب) لان الاملاك متباينة
بخلاف المملوك فان كسبه لسيده وله في كسب مكاتبه حق الملك فكان تصرفه كصرفه وله ان شراء
هؤلاء كشرائه البائع بنفسه لانصال منافع المال بينهم وهو نظير الوكيل بالبيع اذا عقدم هؤلاء (قوله)
وسواء باع بنفسه اصالة أو وكالة) فالوكيل بالبيع اذا اراد شراء ما باعه بأقل مما باع لنفسه أو لغيره
قبل نقد الثمن لم يجز لان الوكيل بالبيع أو الشراء أصيل في الحقوق وكذا الرسول بالبيع اذا باع ثم
اشترى ما باع لنفسه بأقل مما باع قبل نقد الثمن الاول لا يجوز جوى عن البرجندى معز بالذخيرة
(قوله من مشترى به) أو من وارثه بخلاف شراء وارث البائع أو وكيله أي وكيل وارث البائع شيخنا والفرق
ان وارث البائع لم يملك الشراء بطريق الارث لانه كان يملك الشراء لنفسه حال حياته مورثه فكان
كالا جنبي واما وارث المشتري فقام مقام المشتري في هذا البيع لان ولاية البيع من أحكام ملك المورث
فانه ما كان يملك البيع حال حياته مورثه لانه ملك مورثه وفي البحر عن السراج شرط لجواز شراء وارث
البائع ان يكون ممن تقبل شهادته للورث في حياته والا لا يجوز وهو قيد حسن أغفله كثير وان كان
معلوما من بيان حكم شراء من لا يجوز شهادته له انتهى (قوله لامن الموهوب له الخ) لان تبدل سبب
الملك كتبدل العين أصله حديث بريرة زبلي ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه فان عاد اليه
بحكم ملك جديد كالا لاقالة قبل القبض وبعده أو بالشراء أو بالهبة أو بالميراث فشرائه البائع منه بالاول جائز
وان عاد اليه بما هو فسخ كخيار روية أو شرط قبل القبض أو بعده فالشراء منه بالاول لا يجوز بحر عن
السراج (قوله ثم الدنانير جنس الدراهم) هنا وفي قضاء دين وشفعة ومضاربة وامتناع مرا بحة
وزكاة وشركات وقيم متلفات وأروش جنبايات در (قوله خلافا للشافعي) له ان الملك قد تم بالقبض فيجوز
بيعه بأي قدر كان من الثمن كما اذا باعه من غير البائع أو منه بمثل الثمن الاول أو بأكثر أو بعرض
أو بأقل بعد النقد ولنا ما روى ان امرأة باعت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسبتة ثم استأته

انه عبد وعكسه) أي لو اشترى
شخصا على انه أمة فاذا هو عبد
أو على انه عبد فاذا هو أمة لم يجز
استحسانا خلافا لفرعنا قد بالامة
لانه لو اشترى بهيمة على انه ذكر فاذا
هي أنثى صح البيع (و) لم يجز (شراء)
ما باع بالاول قبل النقد مطلقا
سواء كان شراء لنفسه أو شراء
من لا تصح شهادته له كولدته والدة
وزوجته وعبدته ومكاتبه وقال أبو
يوسف ومحمد يجوز في غير العبد
والمكاتب وسواء باع بنفسه أو ببيع
له بان باع وكيله وسواء اشترى لنفسه
أو لغيره من مشترى به أو من وارثه
لامن الموهوب له أو الموصى له هذا
اذا كان المبيع لم ينقص ذاتا واتحد
الثمان جنسا واما اذا تعيب المبيع ذاتا
في يد المشتري فباعه من البائع بأقل
من الثمن جاز وانما قلنا ذاتا لانه
لو انتقص قيمته بتغير السعر لم يجز
شراؤه بالاول بشرطنا اتحاد الثمنين
جنسا لانه اذا اشتراه بجنس آخر غير
جنس الثمن الاول يجوز وان كان
الثنى الثاني أقل ثم الدنانير جنس
الدراهم حتى لو كان العقد الاول
بالدراهم فاشتراه بالدنانير وقيمتها أقل
من الثمن الاول لم يجز استحسانا وجاز
قياسا وهو قول زفر ثم ان هذا
لا يجوز عندنا خلافا للشافعي ولفظ
الاول يشير الى انه لو اشترى بأكثر
أو بمثل جاز (وصح) البيع (فمياض)
اليه) حتى لو اشترى أمة بثمانمائة
وقبضها ثم باعها وأخرى معها من
البائع قبل نقد الثمن بثمانمائة

بسمائة فقد افقالت لها مائة بئس ما اشترت وبئس ما اشترت وهو لا يدرك بالرى فيحصل على السماع
 وقوله بئس ما اشترت أى بعت وانما كرهت مائة العقد الاول لانها تطرقا به الى العقد الثانى كفى
 النهاية لا يقال روى انها قالت بعت الى العطاء فلعلها أنكرت عليها السكون الاجل مجهولا لانا نقول كانت
 مائة ترى البيع الى العطاء فيبقى أى ترى البيع مؤجلا ثمه الى العطاء من بيت المال جائزا ولان
 الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التى خرج عن ملكه وصار
 بعض الثمن قصاصا ببعض بقى له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح مالم يضمن وهو حرام بخلاف ما اذا
 اشتراه بالعرض لان الفضل انما يظهر عند المباشرة (قوله صح الشراء فى التى الخ) يعنى وفستى الاخرى
 لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمائة التى لم يشتريها منه فيكون مشتريا للآخرى باقل مما باع وهو فاسد
 ولم يوجد هذا المعنى فى صاحبها ولا يشيع الفساد لانه ضعيف لكونه مجتهدا فيه حتى لو قضى القاضي
 بجوازه صحح يلى اولانه باعتباره شبهة الربا فلما عتبرت فى المفهوم لكون ادتبارا للشبهة والشبهة هى غير
 معتبرة درر والمراد من كونه مجتهدا فيه أى محل اجتهاد وقابله والاخلاف الشافعى انما جاء بعد وضع
 المسئلة ويجوز ان يكون الخلاف واقعا قبل وضعها بل هو الاظهر ونوقض بما اذا باعها بألف وخمسمائة
 فان البيع فاسد نص عليه شمس الاثمة وفخر الاسلام ولو كان الفساد فى مسألة الكتاب لما ذكرنا فاسد
 لانه عند القسمة يصيب كل واحدة منهما أكثر من خمسمائة نهر وقوله فان البيع فاسد أى التى اشتراها
 بخمسمائة ثم باعها وأخرى معها بألف وخمسمائة وليس المراد فسادها فيها معا وقوله ولو كان الفساد لما
 ذكر الخ أى لصيرورته مشتريا لما بأقل مما باع وقوله وقابله أى ولا كونه قابلا للبيع شيئا (قوله وزيت)
 بالجر عطف على المنفى وكان ينبغى ان لا يفصل بينهما بالثبوت لما فيه من الإيهام حموى (قوله على ان
 بزنه بطرفه الخ) لانه شرط لا يقتضيه العقد الا اذا عرف مقدار وزنه فيجوز بخلاف ما لو شرط ان يطرح
 عنه بوزن الطرف لانه من مقتضيات العقد والمراد بالشرط الذى يقتضيه العقد هو الذى يجب بالعقد
 من غير شرط كشرط تسليم المبيع أو الثمن والذى لا يقتضيه هو الذى لا يجب فى العقد الا بالشرط حموى
 من البرجندى (قوله وان اختلفا فى مقدار وزن الزق) لو أبى الشارح المتن على اطلاقه لكان أولى
 لان القول للمشتري مطلقا سواء كان الاختلاف فى مقدار وزنه أو فى أنه هو أو غيره بأن ادعى البائع ان
 زقه غير الزق الذى جاء به المشتري كفى العيني (قوله فالقول للمشتري) الا ان يبرهن البائع لانه ان اعتبر
 اختلاف فى تعيين الزق المقبوض فالقول قول القابض وان فى قدر المبيع المقبوض رجوع الى الاختلاف
 فى قدر الثمن والقول فيه للمشتري لانكاره الزيادة والاختلاف فى الثمن وان أوجب التحالف الا ان محله
 ما اذا كان قصدا لا ضمنا كما هنا لوقوعه فى ضمن الاختلاف فى الزق والفقه فيه ان الاختلاف الابتدائى
 فى الثمن انما يوجب التحالف ضرورة ان كل واحد منهما ما يدعى عقدا آخر وما الاختلاف بناء على
 اختلافهما فى الزق فلا يوجب الاختلاف فى العقد فلا يوجب نهر وقوله اما ان يعتبر فى تعيين الزق المقبوض
 يعنى المقبوض بمقتضى عقد البيع فانه هو المعتبر بخلاف قبض البائع عند رده فانه ليس كذلك عزى
 (قوله او يبعها) بأن أسلم عنها فوكل كافر ايدها نهر (قوله صح) أى مع كراهة التحريم ويجب عليه
 ان يتصدق بالثمن نهر (قوله وقال لا يصح) والمراد بالطلاق لما قال فى البرهان وتوكيل مسلم ذميا
 بشراء خروبيه او محرمة حلالا يبيع صبيد مكره هندنا وأبطلناه وهو الاظهر ثم نبلاية لها ان الموكل
 لا يليه بنفسه فلا يولى غيره كتوكيل المسلم بجوسا يتزوج بجوسية ولان ما ثبت للوكيل ينتقل الى
 الموكل فصار كانه باشره بنفسه وله ان المعتبر فى هذا الباب أهلية أهلية الوكيل وهى أهلية التصرف
 فى المأمور به ولانصرافى ذلك وأهلية الموكل وهى أهلية ثبوت المحكم له وللوكل ذلك حكما للعقد لا يلزم
 انفكاك الملزوم عن اللزوم فلا يمنع بسبب الاسلام الا ترى الى صحة ثبوت ملك النحر للسلم انا اذا سلم مورثه
 النصرانى ومات عن خرا وخنزير وايضا العبد المأذون له النصرانى اذا اشترى خرا ثبت الملك فيه المولاه

صح الشراء فى التى لم يشتريها من
 البائع (و) لم يجز بيع (زيت على ان
 بزنه بطرفه) أى بشرط ان يزن
 الزيت مع طرفه (ويطرح عنه)
 أى عن مبلغ الوزن (مكان لكل
 طرف خمسين وطولا وصح) البيع
 (لو شرط ان يطرح عنه بوزن الطرف
 وان اختلفا فى) مقدار وزن (الزق
 فالقول للمشتري) مع عينه (ولو أمر)
 مسلم (ذميا بشراء خرا او يبعها صح)
 وقال لا يصح وعلى هذا الخلاف
 المختار

المسلم اتفاقاً ثم الموكل به ان كان خيراً خاله وان كان خيراً راسيه درر وقوله لئلا يلزم انفكاك الملزوم عن
اللازم الملزوم هو ثبوت الحكم للموكل واللازم تصرف الوكيل وأعلم ان قول الصاحبين ينتقض بمسائل منها
ان الوكيل بشرائه شيء بعينه لا يملك شراؤه لنفسه ومنها ان للقاضي ان يأمر ذمياً ببيع خمره كهاذي وان لم
يملك بيعها ومنها وصي الذي اذا كان مسلماً يملك ان يوكّل ذمياً ببيع خمره وان لم يملكه الموكل بقي ان يقال
اذا كان حكم هذه الوكالة بالبيع ان لا ينتفع بالثمن وفي الشراء ان يسبب الخنزير ويريق الخمر ويخللها
بقي تصرفاً غير معقب لفائدة وكل ما هو كذلك ليس بمشروع ففتح واجاب في النهر بأن عدم طيب
الثمن لا يستلزم عدم الصحة فان شعر الخنزير اذا لم يوجد مباح الاصل جاز بيعه وان لم يعلب بثمنه واما
الشراء فقد افاد فائدة في الجملة هي تحليل الخمر ومثله لا يعد غير مشروع انتهى واقول فيه تأمل لان الشق
الاول من الرد لا يشبه ما الكلام فيه اذ فرض كلام المحقق في تصرف يكون معقباً لفائدة لا في الصحة
وعدمها حموى على ان ما ذكره في النهر من انه اذا لم يوجد مباح الاصل جاز بيعه حكاه في العناية بقبيل فدل
على ضعفه ونصه قبل اذا كان لا يوجد الا بالبيع جاز بيعه لكن الثمن لا يطيب للبائع انتهى فالصحيح
ما في الزيلعي من اني اللين ان كانت الاسا كفة لا يجزئونه الا بالشراء ينبغي ان يجوز لهم الشراء لان ذلك
حالة الضرورة واما البيع فيكره لانه لا حاجة اليه للبائع الخ (قوله وامة على ان يعتق المشتري الخ) شروع
في الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط لنفيه عليه السلام عن بيعه وشرطه لكن ليس كل شرط يفسد
البيع بل لا بد ان لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا يتعارف وكان فيه منفعة لاحد المتعاقدين او لا يعود عليه
وهو من اهل الاستحقاق ولم يرد الشرع بجوارحه فاقترضه كاستراط تسليم الثمن او حبس المبيع الى قبضه
وما يلائمه كالبيع بشرط كغيبيل اورهن بالثمن معين فان لم يدفعه ما خيرا للبائع في الفسخ او كان
متعارفاً كشرائه نعل على ان يحذوه او لم يكن فيه منفعة لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة او ورد
الشرع بجوارحه كالبيع بشرط الخيار واذا عرف هذا فاشترط العتق وتوابعه مما لا يقتضيه العقد وفيه
منفعة للعقود عليه ولو وقع بالشرط في العتق بعد القبض ينقلب البيع جائزاً عند الامام خلافاً لما حتى
يجب على المشتري الثمن وعندهما القيمة لا في توابعه والفرق ان شرط العتق بعد وجوده يصير ملائماً
للعقد لانه منه للملك والشيء بانتهائه يتقرر والفاصل لا تقر له فيكون صحيحاً ولا كذلك شرط توابعه اذا وفي
بها لانه يقتضي امتناع ورود الملك عليه ولم يوجد مجواز ان يحكم قاض بصحة بيعه فيقرر الفساد واجمعوا
انه لو اعتقه قبل القبض لا يعتق ولو امر المشتري بالبائع بالعتق قبل القبض فاعتق جاز فقد ملك المأمور
مالاً يملكه الاًمر وانما كان كذلك لانه لما امره بالعتق فقد طلب منه ان يسلمه على القبض فاذا اعتق
بأمره صار قبض المشتري سابقاً عليه واجمعوا انه لو مات في يد المشتري قبل العتق يلزمه القيمة قيد يكون
الشرط لفظاً على لانه لو كان ان فسد البيع في جميع الصور الا اذا قال ان رضي ابي او فلان في ثلاثة ايام
وبشرط كذا بمنزلة على ولا بد ان لا يقولها بالواو حتى لو قال بعتك بكذا وعلى ان تقرضني كذا فالبيع
جائز ولا يصحكون شرطاً وان يكون الشرط في صلب العقد حتى لو اخطأ به لم يلحق في الاصح وخروج
بلون الشرط فيه منفعة مالمو كان فيه مضرة كان باع ثوباً على ان يخرقه فعند محمد البيع جائز والشرط
باطل وقال ابو يوسف البيع فاسد ويكون المنفعة لاحد المتعاقدين لانها لو كانت لا حثي كاستراط ان
يقرض البائع اجنياً كذا فيجوز البيع وذكر القلوري انه يفسد نهر وقوله قيد يكون الشرط لفظاً
على لانه لو كان الخ يعني ما سبق من تقييد الشرط بكونه غير ملائم وان لا يكون من مقتضيات العقد
الخ ما سبق الكلام عليه من القيود وانما هو بالنسبة لما اذا كان الشرط بلفظ على فان كان بلفظ ان فسد
البيع في جميع صور الشرط ولا يكون مقيداً بتلك القيود وقوله لانه يقتضي امتناع ورود الملك الخ كذا
وجدته بخط السيد الحموي ووجدت بخط شيخنا رحمه الله تعالى لانه يقرن امتناع الخ وكلاهما صحيح وهو
تغليب لوجه كون العتق منها للذات بخلاف توابعه اى انما انقلب العقد جائزاً لكون العتق منها للملك

(و) لم يجز بيع (امة على) شرط
(ان يعتق المشتري)

وقال الشافعي يجوز البيع بشرط
الاعتاق وهو رواية الحسن عن أبي
حنيفة (أو) ان (يدبر أو يكتب
أو يستولد أو لا يحملها) أي لم يجز بيع
الامة إلا حملها وفي العبارة تسامح (أو)
على (ان يستخدمها البائع شهر أو) لم
يجز بيع (دار على ان يسكن) البائع
(أو) على (ان يقرض المشتري)
البائع (درهما أو) على ان (يهدى)
المشتري (له) أي للبائع (أو) على ان
(لا يسلم) المبيع (إلى كذا) أي إلى
ذلك الشهر (و) لم يجز بيع (نوب على)
شرط (ان يقطعه) البائع (ويخبطه
قبضا) للمشتري (وصح) استحسانا
(بيع نعل على) شرط (ان يحذوه)
البائع ويؤويه (ويشركه) شرك
النعل وضع الشراك على النعل وهو
سيره الذي على ظهر القدم وقال زفر
لا يجوز وهو القياس (لا البيع) أي
لا يجوز البيع بفن مؤجل (إلى
البروز) معبر نور وزوه وأول يوم
من نزول الشمس في الحمل (و) إلى
(المهرجان) وهو أول يوم من نزول
الشمس في الميزان (و) إلى (صوم
النصارى وفطر اليهود) لم يدر العاقدان
ذلك أي الاوقات وإنما خص صوم
النصارى وفطر اليهود بحملها لبيان
ان النصارى يتدثون الصوم من
نبروز ويصومون خمسين يوما ثم
يعيدون والنبروز غير معلوم لا يتعين
الأبطن وممارسة بعلم النجوم فربما
يخطئ ويصيب أما إذا دخل صومهم
فيوم فطرهم معلوم وان اليهود
يصومون شهر رمضان كله ولا يفطرون
يوم الفطر ويتبعون صيامهم من
شوال إلى تمام خمسين يوما ثم يعيدون
فبعد دخول صومهم لا يعلم يوم فطرهم
لأنه يختلف باختلاف عدة رمضان
فيحتمل ان يكون المحادي والعشرين

بمختلف توابعه لأنه بالعتق تيقن امتناع ورود الملك عليه فليزمه الثمن ولم يوجد هذا المعنى في توابع العتق
لعدم التيقن بامتناع ورود الملك لجوز ان يحكم قاض بعهدة بيعه فليزمه القية شيخنا وقوله ولو امر المشتري
البائع بالعتق قبل القبض الخ فقيده بما قبل القبض لا للاحتراز عما لو كان بعده إذا الحكم لا يختلف
بل ليرتب عليه قوله فقد ملك المأمور ما لا يسلكه الأمر (قوله وقال الشافعي لا يجوز البيع بشرط
الاعتاق) لان بيع العبد نعمة متعارف في الرضا والائمان لا يقتضيه العقد اذ هو يقتضي أي تصرف
شأنه لا تصرفا معينا فاشتراط مثله فيه مفسده كاشتراط التدبير والاستيلاء والسكينة وتفسير بيع النعمة
ان يبيعه من يعرف انه يبعته زباني والنعمة من نسيم الريح سميت بها النفس وانتصاب قوله نعمة على
المحال على معنى معرضا للعتق وانما صح هذا لأنه لما كثر ذكرها في باب العتق خصوصا في قوله عليه
الصلاة والسلام فك الرقبة واعتق النعمة صارت كأنها اسم لما هو معرض العتق فعولت النعمة معاملة
الاسماء المتضمنة لمعنى الأفعال عنانية (قوله أو لا يحملها) لان ما لا يصح افراد بالعقد لا يصح استثنائه
واذا لم يصح بقى شرط فاسدا وفيه نفع للبائع والبيع يبطل به والسكينة والاجارة وإن كان البيع بخلاف
الحبة والصدقة والنكاح والمخاع والصلح عن دم العمد حيث لا يبطل باستثناء الحمل بل يبطل الاستثناء
ومن فروغ القضاء بعتك هذه الصبرة لا فقير امنأ بكذا جاز وهذا القطع من الغنم الاشاة لا يجوز
وكذا كل عددي متفاوت وأوردان الخدمة يصح افرادها بالوصية ولا يصح استثناءها بان أوصى بجارية
الخدمة أو لا اغتاتها واجيب بان هذا اراد على العكس وهي غير منعكسة وبان الوصية ليست عقدا
حتى يصح قبول الموهى له بعدم موت الموهى وقبول العقد بهما الموت لا يصح نهر (قوله وفي العبارة تسامح)
لان مقتضى العطف ان يكون التقدير أو بيع أمة على ان يستثنى حملها وليس مراد جوى (قوله أو على
ان لا يسلم الثمن) صوابه المبيع لان الأجل يختص بالديون لأنه شرع للترفيه حتى يتمكن من التخصيل به
دون الاعان ادهى خاصة له متعينة بالمعق فلا حاجة فيها إلى التاجيل فيكون اشتراطه مفسدا زباني
وعلى ما في نسخة شيخنا بخطه حيث ذكر الثمن بدل الثمن لا حاجة للتصويب (قوله وصح بيع نعل على
ان يحذوه الخ) أراد بالنعل الصرم واعاد الضمير عليه في شركه للنعل بالمعنى الحقيقي على طريق
الاستخدام نهر ومعنى يحذوه يقطعه بحجر (قوله لا البيع إلى النبروز) فساد بهالة الاجل وهي
مفضية إلى المنازعة ولو باع مطلقا هذه الآجال ثم أجل الثمن اليه لم يفسد لكونه تاجيلا للدين
والمفسد ما كان في صلب العقد نهر من الهداية لكن نقل عزمي عن الحاشية ان البيع يفسد اذا أجله إلى
هذه الاوقات سواء كان في البيع أو بعده في الصحيح من الجواب اه (قوله والمهرجان) بكسر الميم
وسكون اذاء كما في المفتاح كلمتان ومعناها بعد التركيب بحبة الروح شرح الحملي وهو متعدد مهرجان
العام وهو اليوم السادس عشر من مهرماه القديم ومهرجان الحاشية وهو اليوم الحادي والعشرين
منه وقد يسمى أول يوم تسكون الشمس فيه في الميزان مهرجان جوى عن البرجندي (قوله وإنما خص
الخ) مع انه اذا باع إلى صوم اليهود فالحكم كذلك لا يتفاوت فيكون المعنى إلى صوم النصارى وفطرهم
والى فطر اليهود وصومهم فاكتم في هذا كرا حدهما نهر وأقول كلام الشارح والزباني صريح في ان
التقييد بصوم النصارى احترازي ولما قال الزباني وقوله اذا باع إلى فطر النصارى بعدما شرعا
في صومهم جاز لان مذهب صومهم بالايام وهي معلومة انتهى وكذا ما سياتي في الشارح من قوله فبعد
دخول صومهم لا يعلم يوم فطرهم فييد ان التقييد بفطر اليهود احترازي أيضا وكذا صرح في الجوهرة
بان التقييد بصوم النصارى وفطر اليهود احترازي على ما وجدته بخط الشيخ شاهين عز با وانصه
فان قيل لم خص الصوم بالنصارى والفطر باليهود قيل لان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم
واليهود بعكسه انتهى واعلم ان الجواب يمكن بان يحمل كلام النهر على ما اذا صدر التاجيل إلى فطر
النصارى قبل شهر وعهم في الصوم ولما قال في التنوير بخلاف فطر النصارى بعدما شرعوا في صومهم

(قوله والمحصاة) بفتح الحاء وكسرها وقرئ بها قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاه (قوله والدياس)
 أصله دواس لأنه من الدوس قلبت الواو ياء وتوقعها بعد كسرة (قوله ولو كفل إلى هذه الاوقات
 صح) لأنها جهالة يسيرة وهي محتملة في الكفاية لتكونا تبرعا لا ترى أنها تتعمل في أصل الدين بان يكفل
 بأذاب على فلان في وصفه أولى بخلاف الفاحشة كالسكنة إلى هبوب الريح أما البيع فمأوضة مبناه
 على المضايقة فلا تحتل فيه الجهالة أصله لا وان كانت يسيرة والفرق بين اليسيرة والفاحشة ان اليسيرة
 هي ما كان فيها الاختلاف في التقديم والتأخير ولو كان الاختلاف في وجودها كهبوب الريح كانت
 فاحشة جوهرية (قوله من له الاجل) هو المشتري كذا في الزيلعي حيث قال أي اسقطه من له الحق
 فيه وهو المشتري لان الاجل حقه فينفرد باسقاطه ولا يشترط فيه التراضي وقول القدروري فان تراضيا
 باسقاط الاجل وقع اتفاقا لا يخرج الشرط لان رضامر له الحق يكفي وكذا في البحر والدر وما ذكره العيني
 من انه بالبناء للجهول لان قول القدروري فان تراضيا على اسقاطه يوهم ان التراضي شرط وليس كذلك
 فان المشتري اذا اسقطه قبل ذلك جاز عقبه في النهر بان الظاهر بناءة للعلوم والحاصل انه لم يزل احد
 من النراج بان البائع اذا انفرد باسقاطه يصح خلاف للمعوى حيث ذكر ان أيها اسقط الاجل صح وكأنه
 توهم ذلك من كلام العيني حيث بنى الفعل للمعول وقد علمت ما فيه وبغرض تسليمه فليس فيه ما يفيد
 الحق اذا انفرد البائع باسقاطه بل في كلامه ما يشير إلى خلاف ذلك ثم رأيت في حاشية فوح افندي
 ما ملخصه ان كان الفساد بجهالة الاجل كالبيع إلى النهر وزملا أو لشرط زائد فيه نفع لاحد المدينين
 كالبيع على ان يقرضه مثلا فكل واحد منهما يملك فسخه قبل القبض واما بعد القبض فيبطل بالفسخ
 من له منفعة الاجل أو الشرط وهذا عند محمد وقال للكل من العاقدين الفسخ كذا ذكر هذا الخلاف
 في الذخيرة والايضاح وشرح الوافي الخ ومنه يعلم ان ما ذكره الزيلعي بالنسبة لمذهب محمد وما ذكره المحوى
 بالنسبة لقوله ما أو يحتمل كلام المحوى على انه بالنسبة لما قبل القبض وما ذكره الزيلعي يحمل على ما بعده
 لكن نقل ابن كمال باشا في اصلاح الايضاح عن شرح الطحاوي ان ولاية الفسخ لصاحب الشرط ولم يحل
 خلافا به أخذ صاحب الهداية الخ وهذا مؤيد لما ذكره الزيلعي (قوله قبل حلوله) ر قبل الافتراق حتى
 لو تفرقا قبل الاسقاط تأكد الفساد ولا يتقلب جائزا اتفاقا بين كمال وابن ملك بجهالة فاحشة كهبوب الريح
 وجب انظر فلا يتقلب جائزا وان اطل الاجل تنوير وشرحه عن العيني (قوله صح) لان سبب الفساد
 قد ارتفع بالاسقاط عيني (قوله خلافا لفر والشافعي) لانه انعقد فاسدا فلا يتقلب صحيبا باسقاط
 المفسد كما اذا اسقط الدرهم الزائد عن بيع الدرهم بالدرهمين وكذا تزوج امرأة إلى عشرة ايام ثم اسقط
 الاجل ولنا ان المفسد شرط خارج عن صلب العقد وهو يسير ولهذا اختلفت الصحابة فيه فينقلب صحيبا
 عند ازالته أو نقول انعقد وقوفه لا اسقاط تبين انه كان جائزا على ما قاله مشايخنا وهو الصحيح لان
 فساد ما اعتبر به يفضي إلى المازعة وقبل مجيئه لا مازعة فلا يفسد والاول قول مشايخ العراق وعلي هذا
 الخلاف كل عقد يتقلب صحيبا بازالة المفسد انعقد فاسدا عندهم وموقوفه عند مشايخنا بخلاف الدرهم
 الزائد لان الفساد فيه في صلب العقد لانه في احد العوضين وبخلاف الاجل في النكاح لانه عقد غير
 النكاح وهو المتعة والعقد لا يتقلب عقدا آخر زيلعي (قوله بطل البيع فبهما) أي فيما اذا جع
 في البيع بين حرو عبد وشاة ذكية وميتة وهذا لان الحر والميتة لا يدخلان في العقد لعدم شرطه
 وهو المسالية فيكون العقد في الحر والميتة شرما يجوز العقد في العبد والذكية فيبطل (قوله وعندهما
 ان سمي الخ) لانه اذا بين ثمنهما صارا صنفين فيتقدر القسما بقدر المفسد بخلاف ما اذا لم يسم لـكل
 واحد ثمن لانه يبقى بيعا بالحصاة ابتداء وهو لا يجوز زوله ان الصفقة متحدة فلا يمكن وصفها بالهبة والفساد
 فيبطل وبني الخلاف ان الصفقة تعد عندهما بمجرد تفصيل الثمن وان لم يكرر لفظ البيع وعنده لا بد
 من تكرار لفظ البيع أيضا كما سبق (قوله ووقف قضى بزوجه أولا) لانه بعد القضاء وان صار لازما

(و) إلى (المحصاة) وهو قطع الزرع (و)
 إلى (الدياسة والغطاف) والدياس
 والدياسة في الطعام ان تؤبأ بثمن
 الدواب والغطاف قطف الغنم من
 التي لا يجوز ناخير الثمن اليها (صح وان
 أسقط الاجل) أي لو باع إلى هذه
 الآجال ثم أسقط الاجل من له الاجل
 (قبل حلوله صح) خلافا لفر والشافعي
 (ومن جمع) في البيع (بين حرو عبد
 و) بين ذكية وميتة بطل البيع
 فبهما) مطلقا سواء سمي لكل واحد
 منهما ثمن أو لم يسم عند احد منهما
 وعندهما سمي لكل واحد منهما
 ثمن صح في العبد والشاة الذكية (وان
 جمع بين عبيد ومدر) أو مكره أو أم
 ولد (و) بين عبيد وعبيد غير (و) بين
 (مكره ووقف

بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه اما بشرط الاستبدال على المقتضى به من قول أبي يوسف او بورد
غصب عليه ولا يمكن انتزاعه منه وهذا أي عدم تعدى الفساد من الوقف الى الملك على احدى
الروايتين وهي الاصح وفي الرواية الاخرى يفسد في الملك قيد بالوقف للاحتراز عن الوضوء المسجد الى الملك
لان المسجد ليس بمال فيبطل البيع فيما ضم اليه زيلعي وقيد في التجنيس بالعام لان المسجد الخراب
لوضوء الى الملك لم يطل في الملك لجواز بيع المسجد اذا خرب في أحد القولين فصار بمقتضى فيه كالمدير بحر
وفيه عن المحيط لوباع قرية ولم يستثن ما فيها من المقابر والمساجد الاصح الصحة في الملك لان ما فيها من
المقابر والمساجد - تنفي عادة (قوله صح في القن الخ) فيه لف ونشر مرتب ومراده من الصحة النفوذ
لا الانقضاء بدون النفوذ اذ لو كان مراده ذلك لما صح الاقتصار على القن والعبد والملك اذ يبيع عبد الغير
موقوف واذا انقرر ان المراد من الصحة النفوذ تعين ان يكون المراد من العبد في كلامه عبده لا عبد غيره
بقي ان يقال لو اقتصر على قوله صح في القن والملك لكان اخصر لشمول القن العبد المضموم الى المدير
والعبد المضموم الى عبد الغير بل كان الاظهر ان يقول صح في العبد والملك اذ لا ذكر للفظ القن في الكتاب
جوى عن شرح الشلبي (قوله خلافا لفر) لان محل العقد المجموع ولا يتصور ذلك لانتفاء المحلية في المدير
ونحوه كام الولد والمكاتب وقد جعل قبول العقد فيه شرطا لثمة القدي المال فيفسد كالفصل الاول
والفرق بين الفصلين لاني حذيفة مطلقا ولهما اذ لم يفصل الثمن ان المدير ونحوه يدخل تحت البيع ثم
يتقضى في حقه فيقسم الثمن على ما حاله البقاء وهو غير مفسد وفي الفصل الاول المحر ونحوه لا يدخل
في البيع اصلا ولو جاز البيع فيما ضم اليه لكان بيعا بالمحصة ابتداء فلا يجوز لجهالة الثمن عند العقد
بخلاف النكاح حيث يجوز نكاح الملهة فيما اضم اليها المحرمة فعقد ما بها محله لان النكاح لا يبطل
بالشروط الفاسدة ولا بجهالة المهر والدليل على ان المدير وأم الولد والمكاتب وعبد الغير يدخل في
البيع ان القاضي لو قضى بجواز بيع المدير وأم الولد ينفذ وفي المكاتب يتقضى برضاه في الاصح وفي عبد
الغير باجازه مولاه واما ما يخرجون من العقد بعد الدخول لاستحقاقهم أنفسهم زيلعي

*** (فصل في أحكام البيوع الفاسدة) *** (قوله وعند البعض مضمون بالقيمة او المثل) واختاره
السرخسي وغيره وهو قول الائمة الثلاثة وفي القنية انه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فشا به الغصب فهو
فيما سبق ولانه لا يكون أدنى حال من المقبوض على سوم الثراء (قوله قبض المشتري المبيع) ولو وكلا
والاصح ان التخلية ليست بقبض على ما في المجتبى والعمادية وفي الخلاصة التخلية ك القبض في البيع
الفساد وصححه في الخاتمة وعم كلامه القبض المحكي لما قدمناه من ان أمر البائع بالقبض قبله صحيح
لاستلزامه القبض فهو (قوله في البيع الفاسد) قيده للاحتراز عن الباطل فانه لا يفيد واختلف
في بيع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش اهو باطل او فاسد وينبغي اجراء القولين في استبدال الوقف بمسوخ
بغبن فاحش وينبغي ترجيح الفساد فيه مالانه اذا ملك بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر على اليتيم والوقف
فان قلت قوله في البحر وينبغي اجراء القولين في استبدال الوقف فضا لان ترجيحه القول بالفساد
مخالف لما في الشربلية اول باب البيع الفاسد حيث قال لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل
التملك والتملك وغلط من جعله فاسدا وادعى به قات ما في الشربلية يجعل على ما اذا لم يكن لبيع الوقف
مسوخ فلا يخالف ما ذكره في البحر حينئذ (قوله بأمر البائع) شامل لما اذا باع مكرها وسلم مكرها فانه يثبت
الملك مع ان الرضا منتف في صورة الاكراه فانه ملجأ كان أو غيره بعدم الرضى غاية الامر ان غير الملجئ
لا يفسد الاختيار بالشرط هو الامر لا الرضا ومن هنا تعلم ما في عبارة الدرر من الايهام فلو قال كفاي الكثر
بأمر البائع بدلا عن قوله برضا بائعه لكان أولى شيخنا عن المولى عبد الحليم (قوله وكل من عوضه مال)
أي متقوم فهو روي عليه بعض الافاضل ووجهه بقوله ليخرج المحر والخنزير لانهما مال لكنه غير متقوم
وتعقبه شيخنا بان هذا غلظة عمدا كرهه العيني هنا عقيب قول المصنف قبض المشتري المبيع في البيع

صح (البيع في القن وعبد الملك)
بالحصة من الثمن خلافا لفر
* (فصل في بيان أحكام البيع
الفساد وحكم الثمن اثره في تبعية المؤثر
انفسد وحيث الباطل انه ان هلك المبيع
وحكم البيع الباطل انفسد بعض ملك
في يد المشتري فعند البعض بالقيمة
أمانة وعند البعض الفاسد في هذا
واما حكم اذا (قبض المشتري
الفصل بيانه اذا (قبض المشتري
المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع
وكل (واحد) من عوضه مال ملك
المشتري مطلقا سواء كان الامر
صريحا أو لا بان قبض بمحض البائع
في مجلس العقد ولا ينهيه ملك

الفساد حيث مثل له بة وله كالبيع بالخمر فالصواب ان يراد بالمال في كلام المصنف الا هم من المتقوم وغيره وان اردت ايضاح ذلك فارجع الى الضابط الذي ذكره من ملامسكين الذي يتنازه الباطل عن الفساد واعلم ان التقيد بقوله وكل من عوضه مال لاخراج البيع بالميتة وكل بيع باطل كالبيع مع نفى الثمن فانه باطل في رواية جزم بها في المداية مانع السكوت فساد وملك المبيع بالقبض موجب القيمة وهذا اعني قوله وكل من عوضه الخ مستغنى عنه بقوله في البيع الفساد لان فساد لا يوجد بدون هذا الشرط لا يقال انه يوجد بدونه في البيع المسكوت فيه عن الثمن لان أحد العوضين القيمة وهي مذكورة كما فكأن ما ذكر من كونه مستغنى عنه متجها وأجيب كما في النهر عن سعدى بأنه لما كان الفساد بيع الباطل مجازا حقق انا حقه بذلك أي بقوله وكل من عوضه مال وتعبه المحوى بان من افراد الباطل ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع الخمر والخمر بالدرهم فانه باطل مع ان كلامه عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرد من الباطل يكون فاسدا يملك بالقبض وليس كذلك انتهى (قوله ملك المبيع) أظهر في محل الاختلاف لوقال ملكه لكان أولى وان لم ان ما ذكره الشارح من انه ملك المبيع هو الاصح المختار وقيل انما يملك التمتع بتسليط البائع دون العين ولهذا لا يملكه ولا يملكه ولا وطء الامة فان فعل وجب العقرب ولاشفعة للشفيع وجه الاول ان الاب أو الوصي لو باع عبد الصغير ببيع فاسد فاعتقه المشتري نفذت عقبه وهو لا يملك ان الاعتاق ولا التسليط عليه وانما لم يملك الاكل ونحوه لما فيه من الاعراض عن الرضا واجب شرعا وفي القضاء بالشفعة تقرير الفساد نهر ومن فوائد قوله ملكه انه لو سرقه البائع قطع به قاله الحدادي تعقها لا على انه نقل المذهب كما في البحر وهو مشكل في الظهيرية تروجه البائع بعد قبض المشتري لم يجز وفي القنية لو لم يقبضها فزوجه البائع منه صحيح وهذا يقتضي قيام شبهة ملك له فقدم القطع بالاعتاق والقي نهر وبستغنى من كلامه بيع المازل فانه فاسد ولا يقيد الملك جوى ولهذا قال في البحر ليس كل فاسد يملك بالقبض وأما بيع الثلثة فباطل كما في القنية وبيع الثلثة كما نقله شيخنا عن الحسانية عبارة عن أن يبيع المالك داره مثلا من شخص بمسب الظاهر لاني نفس الامر لا مر يخافه حتى لو تنازع المتعاقدان فأنبت البائع ما ذكره فانه يقضي ببطلان البيع (تمت) في الدر عن الجوهرة وشرح المجمع لاشفعة بها أي بالدار التي اشتراها فاسدا وبخالفه ما في الزيلعي لو اشترى دارا فاسدا فبيعت بغيره سادارا خذها المشتري بالشفعة بقي أن يقال ما سبق من وجوب العقربوطها مة قدما بعد الرد كما في الشر نبلاية عن الكمال وبما اذا لم يستولدها لانه اذا استولدها صارت أم ولده ويغرم القيمة ولا يغرم العقرب في رواية وفي رواية عليه العقرب ايضا كما في الشر نبلاية عن غاية البيان ثم قال في الشر نبلاية وأقول في لزوم العقرب ان لان ملك المشتري حاصل بتسليط من البائع سواء قلنا بملكه العين على الصحيح أو قلنا بملك المنفعة فقط على رأي العراقيين انتهى (قوله سواء كان الامر صريحا أو لا) يحمل على ما اذا كان قبل الافتراق أو بعده وكان قبل قبض الثمن أو بعده وكان مما يملك بالقبض فان كان بعد الافتراق قبل القبض أو بعده وهو مما لا يملك بالقبض كالخمر والخنزير فلا بد من صريح الاذن زيلعي في اطلاق الشارح مؤاخذه ومن هنا يعلم ان قول العيني ولا بد من اذن صريح بعد الافتراق وقبله في المجلس بكتفي بالدلالة غير صحيح على اطلاقه لما علمت من التفصيل (تمت) أمر البائع أن يعمل فيه عملا ينقصه أو لا كالتقصير والغسل بأجرة أو بغير أجرة فما كان ينقصه فهو قبض وما لا فلا للبائع الا جري الوجهين هلك المبيع أولا ولو لم يخالطه البائع طعام المشتري أمره صار قابضا وعليه مثله نهر عن السراج وجاء مع الفصولين وفي قوله كالتقصير والغسل لف ونشر مشوش (قوله بيمينه) هذا اذا تعرضه بموت أو غيره والواجب قبله انما هو رد العين والقول في القيمة للمشتري مع اليمين واليمين للبائع نهر (قوله وبمثله) ففي كلام المصنف قصور وقال في النهر قيل أراد بالقيمة البدل وعليه فلا قصور في كلامه (قوله يوم القبض) لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالمنصوب در (قوله يوم تلف) لانه

(البيع بيمينه) في ذوات القيم وبمثله
في ذوات الامثال وتعتبر قيمته يوم
القبض وقال محمد بن قيس بيمينه يوم
التلف

بالاتلاف يتقرر عليه ضمانه عيني (قوله وقال الشافعي لا يملكه الخ) لانه محظور فلا تنال به نعمة الملك
ولان النهي ينسخ المشروعية لتناف بينهما ولهذا لا يفيد قبل القبض وصار كالبيع بائنه ولنا ان ركن
البيع صدر من اهله مضافا الى محله فوجب القول باعقاده والنهي عن الامور الشرعية بقرار المشروعية
لاقتضائه التصور ففسد البيع مشروع وبه تنال نعمة الملك انما المحظور ما اتصل به وصفا وعدم ثبوت
الملك قبل القبض حذار تقرير الفساد والميتة ليست بحال فانه عدم الركن ددد (قوله لان الملك لا يثبت
الخ) لثلا يثبت له الملك بلا عوض اذا لمسمى لا يجب للفساد المتصل به فوجب الامتناع عن المطالبة اولى
ولان السبب قد ضعف لا قترانه بالقبض فيشترط اعتضاده بالقبض في افادة المحكم بمنزلة الهبة (قوله
والمخزير) صوابه والمحرلان المخزير مال جوى (قوله ولا بكل منهما فسخته) أى يجب على كل واحد منهما
فسخته رفعا للفساد فاللام بمعنى على كفى قوله تعالى وان أسأتم فلها ووارثه يخلفه ولا يشترط القضاء واذا
اصر على امساكه وعلم به القاضى فله فسخته حقا للشرع نهراطه فم ما لو كان الفساد قويا بان كان في صلب
العقد ولم يكن بان كان بشرط ائذ كالبيع الى أجل مجهول وهذا عندهما خلافا لمحمد في الشافعي فان حق
الفسخ لمن له منفعة الشرط دون من عليه كما سجد كره الشارح وفي القنية كل مبيع فاسد رده المشتري على
بائعه بجهة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه كاعارة واجارة وغصب ووقع في يد بائعه فهو متاركة وبرئ
المشتري من ضمانه انتهى وكذا لو اشتراه وكيل البائع برئ المشتري اذا سلمه اليه وكذلك لو رده الى البائع
برهن وكذا في بيع موقوف بان غصب قنا فباعه من رجل ثم اشتراه غاصبه بأقل مما باع يكون فسخا
للبيع الاول والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولا لمالكه وعن محمد شراء بدرهم فاسدا ثم باعه بدنانير من
بائعه يكون فسخا اذا قبض لاقبله كذا في جامع الفصولين وفيه ان المشتري فاسدا اذا اذهب المشتري من
غير بائعه أو باعه فوجه ذلك الرجل الى البائع الاول وسلمه لا يبرأ المشتري عن قيمته لانه لم يصل اليه
بأنه المستحق والاصل ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة أخرى ان وصل من المستحق عليه
بفتح المحاسبة اعتبارا واصلا ولا فلا بحر فان قلت ما سبق عن القنية من قوله وغصب فيه فأمل اذا ما ذكر من رد
المشتري على البائع لا يشهل صورة الغصب لعدم الرديف الا أن يقال أراد بالرد عليه وصول المبيع الى يد
البائع مطلقا لا بقيد كونه في ضمن الرد عليه فان قلت ما المراد بالمشتري في قوله والزيادة للمشتري الخ قلت
أراد به المشتري الاول الذي اشتراه من الغاصب بالف مثلا ثم اشتراه الغاصب منه بخمس مائة مثلا فان
العقد الثاني يجعل فسخا لا لاول ويرد الغاصب ما بقي في يده من ثمنه الاول للمشتري وهذا هو المراد من قوله
والزيادة للمشتري والدليل على ارادة المشتري الاول قوله لا لغاصبه ولا لمالكه (قوله بمحض من الآخر) أى
بعله رضى أم لا لان فيه الزامه فلا يلزمه بدون علمه فلورده المشتري للفساد فلم يقبله البائع فرده المشتري الى
منزله فذلك في البحر عن القنية لا يلزمه الفن ولا القنية وقيد ابن سلام بان يكون الفساد متقاعا عليه فان
كان مختلفا فيه لا يبرأ الا بقوله أو قضاء القاضى وقال أبو بكر الاسكاف يبرأ في الوجهين وما قاله ابن سلام
اشبه فلو مات البائع وعليه دين آخر فالمشتري أحق به من الغرماء كافي الصحيح بعد الفسخ ولو مات المشتري
فالبائع أحق من سائر الغرماء بمالته نهر عن البرازية وقيد شنعان شيخه الشيخ شاهين بما زامات قبل
القبض وأما بعده فهو كسائر الغرماء كما مر حوايل ذلك في المجزأ انتهى فان قلت اذا مات المشتري بمدة قبض
البائع لم يبق له شيء جهة الميت حتى يكون كسائر الغرماء فيه قلت يحمل على ما اذا كان الذي قبضه البائع
وهو المسمى دون قيمته فيكون اسوة الغرماء فيما بقي له من تمام القيمة لان الواجب في البيع الفساد انما هو
القيمة لا الثمن هكذا ينبغي ان يفهم هذا والا فهو مشكل (قوله عند محمد) اقتصر عليه في الهداية وعلمه
في الذخيرة بأنه يقدر على اسقاط الشرط فيصح العقد من ربي أن يقال مقتضى قصر خلاف محمد على ما اذا
كانت منفعة لشرط لا أحد المتعاقدين انه لا خلاف له فيما اذا كانت المنفعة للعقد وعلمه فتكون ولاية
الفسخ لكل منهما جوى عن البرجندى (قوله وعندهما لكل واحد من المتعاقدين الفسخ) بعلم

وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه
بأذنه وانما قيد بقوله قبض لان الملك
لا يثبت في البيع العاسد بدون القبض
وقيد بقوله بأمر البائع لانه لو قبضه
بدون أمره لا يملكه وقيد بقوله وكل
من عوضه مال لانه ان لم يكن أحد
العوضين مالا كالميتة والدم والمخزير
لا يثبت الملك ثم هذا اذا لم يكن للبائع
خيار (ولكل واحد) (منهما فسخته)
قبل القبض بمحض من الآخر وكذا
بعد القبض اذا كان الفساد في صلب
العقد بأن باع عبد انجمر أو مخزير
وان كان الفساد بشرط ائذ بان باع الى
أجل مجهول فحق الفسخ لمن له الشرط
دون من عليه عند محمد وعندهما
لكل واحد من المتعاقدين الفسخ
(الا ان يبيع المشتري قبل) الفسخ

صاحبه في الكل عند الامام خلافا لابي يوسف فيما اذا كان بعد القبض وكان الفساد لعني في أحد البدين
 كبيع درهم بدرهمين فيه يجوز بيعه علم الاخر نهر (قوله الا ان يبيع المشتري فيمتنع الفسخ) لتطوق حق
 العبد بالثاني ونقض الاول لمحق الشرع وحق العبد مقدم لمحاخته واطلاقه يعم ما اذا لم يقبضه المشتري
 لكنه مقيد بقيود الاول ان لا يكون فيه خيار شرط الثاني ان يكون صحيحا فلو كان فاسدا لم يمتنع الفسخ
 الثالث ان يكون من غير بائنه فلو باعه منه كان نقضا للاول وشرط في المحيط ان يقبضه البائع ولم يشترطه
 قاضيان وجزم به في البرازية وأفاد فيها ان الفساد لو كان للكره تنقض تصرفات المشتري كلها بخلاف
 سائر البياعات الفاسدة والمستاجر فاسدا تلك الاجارة بعد القبض صحيحة هو الصحيح لان للوجز نقض الثانية
 لامتناعها بالاعذار نهر (قوله او يبيع المبيع ويسله) او يتصدق به او يرهنه لما قلنا ان المحاصل ان
 تصرفاته كلها نافذة فيه ينقطع بها حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفا يقبل الفسخ ولا يقبله
 الا الاجارة والشكاح لانها تفسخ بالعدو وفساد الشراء عذر والنكاح بعد الفسخ يبطل في قول ابي يوسف
 هو المختار كما في الولو الحمية خافي الزيلعي من انه يبيى بعد الفسخ قول محمد ولو زال المانع كان رد المبيع بقضاء
 او رجوع الواهب ولو بغير قضاء أو فك الرهن او عجز المكاتب عاد حق الفسخ هذا اذا كان قبل القضاء
 بالقيمة على المشتري أما بعده فلا يعود نهر واعلم ان المهر للمشتري ان كان قد دخل بها في ملكه وان لم يدخل
 بها حتى ردت على البائع فللمبايع شيئا (قوله او يحرر) ومثل التحرير توباعه من التدبير والكتابة
 والاستيلاء وكذا الوقف الصحيح كما جزم به الخصاف لانه استهلكه حين وقفه وأخرجه عن ملكه وما في
 جامع الفصولين من انه اذا وقفه او جعله مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم ينضم اليه من ضعف درو نهر (قوله
 اويدي) شروع فيما يمنع حق الاسترداد من الافعال المحسية بعد الفراغ من القولية وكذا كل زيادة
 متصلة غير متولدة كصبيغ وخياطة وطعن حنطة ولسوق وغزل قطن وجارية علفت منه فلو
 منفصلة كولد او متصلة متولدة كسمن فله الفسخ ويضمنها بالاستهلاك سوى منفصلة غير متولدة وفي
 جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او بائنه ما يؤخذ البائع مع الارش
 ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل اجنبي خير البائع ان شاء أخذه من المشتري وهو يرجع على
 الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري كالفصب واعلم انه في الدر لم يملك خلافا في كون
 الصبيغ يمنع حق الاسترداد وهكذا في النهر لكن ذكر الزيلعي انه روى عن محمد ان البائع بالخيار ان شاء
 أخذه وأعطى ما زاد فيه الصبيغ وان شاء ضمنه قيمته كما في الفصب انتهى (قوله وعندهما يقطع البناء
 الخ) لان حق الشفع اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه الى القضاء ويبطل بالتأخير ولا يورث بخلافه
 حق البائع ثم حق الشفعة مع ضعفه لا يبطل بالبناء والغرس فهذا أولى وله ان البناء والغرس حصل
 بتسليط البائع وهما مما قصد به الدوام فيقطع حقه في الاسترداد كالمبيع بخلاف حق الشفع لانه
 لم يوجد منه التسليط ولهذا لا يسقط ببيع المشتري وهبته فكذا يذنبه زيلعي (قوله وبأخذ الشفع
 الخ) لانه قطع حق البائع بالبناء عنده وبانقطاعه تجب الشفعة بخلاف ما قبل البناء حيث لا شفعة فيها
 لادم انقطاع حق البائع (قوله بقيتها) وكذا اذا باعه المشتري بأخذه بالقيمة ان اختار الاخذ بالمبيع
 الاول ونقض الثاني وان شاء أخذه بالمبيع الثاني بثمنه لانه يبيع صحيحا فمكر ايجاب ثمنه فاذا أخذه
 بالشفعة نقض البناء والغرس كما يفعل في البيع الصحيح ولا يقال اذا نقض الشفع البناء عاد حق الاسترداد
 زوال المانع لانا نقول ينقضه بعد ما دخل في ملكه وملكه مانع من الاسترداد زيلعي (قوله وعندهما
 لشفعة) لان بناء المشتري لا يقطع حق البائع عندهما (قوله وله ان يمنع المبيع بعد الفسخ الخ) اعتبارا
 للفساد بالمحائز اذا تفاهما على هذا الاجارة والرهن الناسدان وان مات البائع او المور او الرهن
 فالمشتري والمستاجر والمرتهن أحق بما في يده من العين ويقدم على تجهيزه وغرمائه عني الا ان الرهن
 مضموم بقدر الدين والمشتري بقدر ما أعطى فافضل فللمرء نهر عن الفسخ وقوله بقدر ما أعطى بخلاف

(أو يبيع المبيع) (أو يحرر أو يبيى)
 أي لو بني في دار اشتراها ثم فاسدا
 أو اتخذها مسجدا عليه قيمتها وبني قطع
 حق الاسترداد عند أبي حنيفة
 وعندهما يقطع البناء ويرد الدار على
 صاحبه أو يأخذ الشفع بقيمتها عند
 أبي حنيفة وعندهما لا شفعة فيها
 والغرس على هذا الخلاف (وله) أي
 للمشتري (ان يمنع المبيع عن البائع)
 بعد الفسخ

لما في العناية حيث قال والمبيع مضمون بجميع قيمته انتهى (قوله حتى يأخذ الثمن) أي المنقود لان
المبيع مقابل به فيصير محبوسا به كالرهن فان كان قائما أخذ عينه ليعين الدراهم في البيع الفاسد
وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب وان كان مستهلكا أخذ مثله بجرع من الهداية ولو لم يكن منقودا كما اذا
اشترى من مدينة عبد ابدن سابقا فاسدا وقبضه بالاذن فأراد البائع أخذه بحكم الفساد فليس
للمشتري حبسه لاستيفاء ماله عليه من الدين والاجارة والرهن الفاسدان على هذا فله ان يسترد العبد قبل
إيفاء الاجرة وليس للمستأجر المحبس بها وكذا للرهن استرداد الرهن قبل إيفاء ما كان للمرتن من الدين
ولا يملك المرتن حبسه به بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا في الابواب الثلاثة والفرق ان البيع اذا أضيف
الى الدراهم لا يتعلق بعين تلك الدراهم وانما يتعلق بمثلها في الذمة جائزا أو فاسدا الا ان في الجائز ثبت
الملك في الثمن بمجرد العقد فاذا وجب للمدين على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصا لاستوائهما قدرا
ووصفا فيصير البائع مستوفيا دينه بطريق المقاصة فاعبر عما لو استوفاه حقيقة وتم للمشتري حق حبس
المبيع الى ان يستوفي الثمن كذا هنا وفي الفاسد لم يملك الثمن بل يجب قيمة المبيع عند القبض والقيمة قبل
القبض غير متغيرة لاحتمال السقوط كل ساعة بالفسخ ولان القيمة قد تكون من جنس الدين وقد
لا تكون ودين المشتري على البائع متقرر والمقاصة انما تكون عند استواء الواجبين وصفا ولهذا لا تقع
المقاصة بين الحال والمؤجل ولا بين الجيد والردى فاذا لم تقع المقاصة لم يصير البائع مستوفيا الثمن أصلا
فلا يكون للمشتري حق حبس المبيع بعد فسخ البيع شرح الوافي للمصنف فان قلت في قوله بخلاف ما اذا
كان العقد صحيحا في الابواب الثلاثة تأمل اذ كيف ثبت ولاية الاسترداد للبائع والمؤجر والرهن اذا كان
البيع والاجارة والرهن صحيحا لان صحة هذه العقود مانعة من الاسترداد قلت لم أر شيئا في ذلك والظاهر ان
ذلك انما يتصور بعد الإقالة فقدر (قوله وطاب للبائع ما ربح للمشتري) أي لو اشترى شيئا يتعين
بالتعيين عالم بتعين كالدراهم والذنانير وربح ككل واحد منهما طاب للبائع ما ربح في الثمن ولم يطب
للمشتري ما ربح في المبيع لان العقد يتعلق بما يتعين فيمكن الخبز فيه ولا يتعلق العقد الثاني بما لا يتعين بل
يجب مثله في الذمة فلا يتمكن الخبز فيه فلا يجب التصديق به هذا في الخبز الذي لفساد الملك وان كان
الخبز لعدم الملك كالمغصوب والامانات اذا خان فيه المرتن فانه يشعل ما يتعين وما لا يتعين عند أبي
حنيفة ومحمد كالمودع والغاصب اذا تصرف في العرض او النقد وربح تصديق بالربح عند أبي حنيفة ومحمد
زبلي ودرر ومعنى قوله في الدرر وربح أي فضل ربح بعد اداء ما كان له من النهر أي ادى
المودع والغاصب ضمان العرض والنقد وفي هذا المقام كلام يعلم براجعة الدرر والعناية تركه خوف
الاطالة (قوله طاب له ربحه) لان الخبز لفساد الملك هنا لان الدين وجب بتصادقهما اولا فلكه ثم ظهر
بالتصادق انه لا دين عليه وبطل المستحق بملك الا ترى انه لو باع عبدا بجارية فاعتقه المشتري ثم استحققت
الجارية لا يعطى العتق في العبد ولو لا انه يملوك ليعطى وكذا اذا حلف لا يفارقه حتى يستوفي حقه فباعه
المدينون عبدا لغيره بذلك الدين ثم استحق العبد لا يحن وفي الفتح لو تعهد الكاذب في دعواه الدين لا يطيب
له ربحه لعدم ملكه أصلا وقواه في النهر (قوله وكره النجس) أحق به بالفساد لكون الكراهة في هذه
المواضع تحريرية وأخره لانه أوفى حاله في فساد العقد لان الفساد فيه لمعنى لافي صلب العقد ولا في
قرايط الهبة في كان صحيحا وهذا أي ما ذكره من الكراهة محمول على ما اذا كان الطالب يطلبها بقيمتها
فان طلبها بما ينقص لا بأس بان يزيد الى ان تبلغ قيمتها نهر ولو أبدل قوله لان الفساد الخ بقوله لان الكراهة
فيه لمعنى لافي صلب العقد الخ لكان أولى (قوله والسوم على سوم غيره) ولو ذمبا او مستأنا وذكر الاخ
في الحديث ليس قبله بل زيادة التنفير من النهر وكذا ذكر الاخ في حديث النبي عن الغيبة ليس قيدا
أيضا فغيبة الذي كالمسلم لكن ما سبق من قوله أو مستأنا ذكره في النهر باقظ ينبغي (قوله لان هذا
يباع من يزيد) دليل جواز ما ورد من انه عليه السلام أنه رجل من الانصار يسأله صدقة فقال أما في

(حتى يأخذ)
أي من البائع (وطاب للبائع ما ربح)
لا للمشتري (أي لو اشترى أمة شراء)
فاسدا بالف درهم وثقة بضارح كل
واحد منهما فبما قبض طاب للبائع
ما ربح من الثمن ولا يطيب للمشتري
ما ربح فيها بل تصدق بالربح (ولو
ادعى شخص (على شخص آخر
دراهم فقضاها اياه) وتصرف القابض
فيه وربح (ثم تصادقا له لا شيء عليه)
طاب له أي يندى (ربحه وكره النجس)
بفتحتين وهو ان تسام السلة بازيد
من ثمنها وأنت لا تريد شراءها لبرك
الا فربح فيه وكذلك في النجاس
وغيره وروي بالسكون أيضا كذا
في المغرب (وكره السوم على سوم
غيره) وهو ان يزيد في الثمن بعد
تقرره لارادة الشراء وهذا اذا رضى
العاقدان على ثمن فاما اذا ساء به فلا بأس
بركن أحدهما الى صاحبه فلا بأس
لغيره ان يسأله به (وكره الباقي
يباع من يزيد ولا بأس به)
المجانب يقال جلب الشيء اذا جاء به
من بلد الى بلد (وهو) يحتمل ان يكون

بيته شيء فقال بلى جلس ألبس بعضه وأبسط بعضه وقعب شرب فيه الماء فقال انتفى بهما فأخذهما
 عليه الصلاة والسلام وقال من يشتري هذين فقال رجل أنا أخذهما بدرهم قال من يزيد على درهم مرتين
 أو ثلاثا فقال رجل أنا أخذهما بدرهمين فأعطاهما بانهن والحلس بالحاء المهملة الميم سورة وفي
 الصحاح الحلس للبعير كسائر قيق يكون تحت البرذعة وحكي أبو عبيد حلس وحلس مثل شبه وشبه وفي
 الحديث كن حلس بيته أي لا تبرح (قوله جمع الجالب) وهو من يجلب النعم من موضع إلى موضع
 للبيع وقد يتوسع فيه فيطلق على من يجلب الأقوات إلى البلد أن حوى عن البرجندى (قوله الأداة
 لبس السعر على الواردين) حاصله أنه إذا لبس السعر كرهه مطلقا ضرر بأهل البلاد لا وإن لم يلبس يتظر أن
 ضرر بأهل البلد كرهه أي بما والا فلا (قوله وهو يبيع من أهل البدو) قلت فعلى هذا تكون اللام في قول
 المصنف للبادي بمعنى من حوى (قوله وقيل صورته الخ) هذا التفسير هو الأصح كما في المجتبى ولهذا عدى
 باللام لا بمن در (قوله وعند أذان الجمعة) للنهي عنه ولأن فيه اختلا لا بواجب السعي ولهذا قال أبو اليسر
 لوتبايعا وهما عريان فلا بأس به وتبعه في الدرر واستشكله الزيلعي بأن الله سبحانه وتعالى نهى عن
 البيع مطلقا فمن جوز في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز قال في المحواشي السعدية وفيه
 بحث ولعل وجهه أن النهي حيث كان معللا بالاختلال بالسعي فإذا انتفى انتفى نهى وقد خص منه من
 لا جمعة عليه در واعلم أن الآية ليس فيها نهى وإنما فيها الأمر بترك البيع لكن لما كان الأمر بتركه
 مستلزما للنهي عنه أطلق الأمر على النهي حوى (قوله والمعتبر الأذان الأول) على المختار زيلعي (قوله
 ولا يفرق البائع) يعني المسلم حرا كان أو مكاتباً وما ذناله في التجارة بخلاف الكافر لأن الكافر غير
 مخاطب بالنشرائع زيلعي عبر بالنفي مبالة في المنع إذ قد ورد عن أبي موسى قال لعن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من فرق بين الولادة ولدها وبين الأخ وأخيه والمراد التفريق ببيع أو هبة أو قسمة ميراث
 أو غنمة أو وصية فيعوزا عتاق وتوابعه ولو على مال أو ببيع من حلف بعتقه أو كان بحق كدفع أحدهما
 بالجناية وبيعه بالدين أو بالتلاف مال إنسان أو رده بالعيب ومن التفريق بحق ما في البحر عن الميسر
 ذي له عبد له امرأة فولدت منه فأسلم العبد ولده صغيراً فانه يبيع العبد وابنه وإن كان تفرقاً
 بينه وبين أمه وكذلك لا بأس بالتفريق إذا لم يجتمع في ملكه بأن كان أحدهما طفلاً ولم يكن له وكما يكره
 التفريق ببيع بكرة بشرائه من حربي تنوير وشرحه وإن تعدد محارمه وأحدهما أقرب كام مع خالة أو عمّة
 لم يعتد بالبعدوان استواء في الدرجة والجهة كعمتين وأختين شقيقتين أو لاب أو لام يكفى بأحدهما
 معه وإن اختلفت الجهة كأم وأخت أو أخت لاب وأخت لام لم يبيع واحداً منهما لأن له بكل واحد منهما
 استثناسا بخلاف الاستثناس بالآخر واعلم أن البيع ينفذ في الكل لأن النهي لغیره وهو ما فيه من إحشاش
 الصغير والأضرار بأهل البلد أو بالواردين إذا لبس السعر عليهم ونحو ذلك فلا يوجب الفساد وعن أبي
 يوسف أنه يفسد البيع في قرابة الولاد ويجوز في غيره وعنه أنه يفسد في الجميع زيلعي (تتمة) بصر شراء
 كافر مسلماً أو معهما على الأجر على أن أحدهما عن ملكه در (قوله وذی رحم محرم) سواء كان صغيراً
 أو كبراً نهى وسواء كان كافراً أو مسلماً واحداً منهما مسلماً والآخر كافراً مفتاح وهذه الكراهة تمتد إلى البلوغ
 وقال به من مشايخنا إذا رآه في الصغير ورضيا أن يفرق بينهما لا بأس بذلك حوى عن البرجندى (قوله
 فلا يدخل فيه محرم الخ) لأن المراد بذی الرحم المحرم ما كانت القرابة فيه مؤيدة بالمهرمية (قوله بخلاف
 الكبيرين والزوجين) لأنه ليس في معنى ما ورد فيه النص على خلاف القياس فلا يلحق به والحاصل أن
 النص ورد في منعه تفرق صغير عن ذي رحم محرم منه فالكبير والزوجة إنساني معنى المنصوص
 عليه فيجوز تفرقهما ولا يجوز أن يثبت فيهما المنع المحاق بالمنصوص عليه بالدلالة لأن النص ورد على
 خلاف الیه بأس فلا يلحق به غيره بالدلالة وقد صح أن المقوقس القبطي أهدى له صلى الله عليه وسلم مارية
 وسيرين بفتح السين المهمة وبغلة وكانتا أختين ففرق صلى الله عليه وسلم بينهما حيث تفرق بمارية

جميع الجالب كالمخدم جمع الخادم
 ويجعل أن يكون بمعنى الجلوب
 كالترجمي المشور فالجلوب إذا قرب
 من بلد تعلق به حق العامة فيكره أن
 يستعمله البعض ويشترط منع العامة
 عن شرائه وهذا لا يكره إذا كان يضر
 بأهل البلد وإن كان لا يضر بأهله
 فأبطل البلد وإن كان لا يضر على
 فأبطل لا يكره إلا إذا لبس السعر على
 على الواردين واشترى منهم بأخص
 من سعر المصروهم غير طامع به فيقتل
 هذا
 بكرة (و) كره بيع (المحاضر البادي) هذا
 إذا كان أهل البلد في قحط وهو يبيع
 من أهل البدو رغبة في الثمن العالي
 وقيل صورته أن يبيع البادي
 بالطعام إلى مصرفه وكل المحاضر
 للبادي وبيع الطعام وبقي السعر
 على الناس فانه منهى عنه (و) كره
 (البيع عند أذان الجمعة) وبعد ما
 أن تتم الجمعة والمعتبر الأذان الأول بعد
 الزوال (لا يبيع) أي لا يكره (بيع من
 يزيد ولا يفرق) البائع (بين صغير وذی
 رحم محرم منه) فلا يدخل فيه محرم
 غير قريب كالأرضاع والمصاهرة
 ولا قريب غير محرم كالولد العام
 والعمات (بخلاف الكعبرين
 والزوجين) مطلقاً سواء كانا صغيرين
 أو لا فانه لا يكره تفرقتهما

واعطى لمحسن الاخرى كذا في حاشية نوح أفندي ووجد معزباً منسأه ما نصه قد تنزل التثنية والجمع منزلة المفرد والتثنية والتثنية والجمع فيرجع اليه ضمير التثنية ومن الاول قولهم التكثيران والزوجان ليساني معني المنصوص عليه فيجوز تفريقهما والقياس ليس في معنى المنصوص فيجوز تفريقهم ومن الثاني قولهم البلاد والقصبات لا تجوز الجمع فيهما والقياس فيها قال الله تعالى أولم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما والقياس كانت رتقا ففتقناهما انتهى والذي يظهر ان يقال بدل قوله قال الله تعالى وقول الله أي ومن الثاني قول الله تعالى الخ (تتمة) فسخ المكروه واجب على كل منهما ايضاً صواباً لما عن المخطوطين من النهاية ويخالفه ما في الدرر من قوله ولا يجب فسخه لان وجوبه في الفاسد لرفع المحرمة ولا حرمة ههنا انتهى وذكر نوح أفندي من باب الاقالة عن فتح القدير ان وجوب الفسخ هو الحق لان رفع المعصية واجب بقدر الامكان انتهى واعلم ان الفرق بين المكروه والفاسد من وجهين كما في الدرر الاول ان الملك في المكروه يثبت قبل القبض لما من ان عدم ثبوت الملك قبل القبض في الفاسد حذار تقرير الفساد المجاور ولا فساد ههنا الثاني اذا ملك المقبوض في يد المشتري يجب الثمن لان وجوب المثل أو القيمة في الفاسد لكونه في حكم الغصب وهذا ليس كذلك انتهى

(باب الاقالة)*

* (باب الاقالة)*
وهي في اللغة رفع واستقاط

ندب اليها بما يوجب التحريض عليها اخباراً ودعاء عناية وقوله بما يوجب التحريض عليها يعني به ما ورد من قوله عليه السلام من أقال نادماً بيعته أقال الله عشرته يوم القيمة والبيعة هي البيع نوح أفندي والعشرة الزلة وقد عثر في ثوبه بعشر عشار بالسكري يقال عثر به فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل مختار صحاح وركنها الايجاب والقبول بلفظين ماضيين كالبيع عند محمد وهو المختار كما في الخلاصة واعتبرها أبو يوسف بالنكاح فقال تنعقد بلفظين ماضيين واحدهما مستقبل كقلني فقال اقلتك وهو مشكل لانه يقول انه يبيع كاسيحي ولا ينعقد بذلك وجوابه انه انما لم يعطها حكمة لان المساومة لا تجرى فيها فحمل اللفظ أي لفظ الامر على التحقيق بخلاف البيع فهو تنعقد بالتعاظم ولو من أحد الجانبين هو الصحيح كما في البزازية خلافاً لما في السراجية درويش شرط لها رضا المتعاقدين لان الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع ما ليس بل لازم فلن له الخيار بعلم صاحبه لا برضاه بجر واعلم ان التعقيد يلزم العقد يخرج الفاسد والمعيب ولهذا قال في خزنة المفتين ان الرد في البيع الفاسد وفي المعيب يمنع الاقالة ويشترط بقاء المحل قابلاً للفسخ فلو زاد زيادة تمتع الفسخ لم يصح خلافاً لما حوى ونهر والزيادة التي تمنع الفسخ زيادة متصلة غير متولدة من الاصل كالصبيغ والخماسة ومنفصلة متولدة كالولد والفرسخة وكذا يشترط اتحاد المجلس وفرع عليه في البحر ما في القنية حاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما يباعه بالامر المطلق فقال البائع لا يبيعه بهذا الثمن فاخبر به المشتري فقال أنا لا اريده ايضاً لا يفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ ولان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد انتهى ويشترط قبض بدلي الصرف في اقالته وان لا يهب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه درأى قبل قبض الثمن شيخنا وان لا يكون باكثر من القيمة في بيع مأذون ووصى ومتول وان لا يكون باقل منها في شرائهم ونهر ونصح اقالة المتولى ان خسر الوقف والا لا والاصل ان من ملك البيع ملك اقالته الا في خمس الثلاثة المذكورة ولو كيل بالشراء قبل وبالسلم ولا اقالة في نكاح وطلاق وعناق وبراءة وقال وتجب في عقد مكروه وفاسد بجر وفيما اذا غره البائع سيرا نهر بخلاف لو فاحشا فله الرد انتهى ولم يظهر لي وجه وجوب الاقالة فيما اذا غره البائع سيرا ولعل الوجوب بالنسبة للبائع يعني ان المشتري اذا طلب منه الاقالة يجب ان يقبله لرفع معصية الغرور وفي كون الاقالة

تجب في الفاسد نظراً ووجهه ان الاقالة بشرط لمارض المتعاقدين وهو ليس بشرط في فسخ الفاسد السابق
من ان لكل منهما فسخه بدون رضا الآخر وقد مر ان للقاضي فسخه ايضا جبراً عليه ما والجذب من
صاحب البصر حيث ذكرنا ان الاقالة بشرط لمارض المتعاقدين ولو في المكروه بخلاف الفاسد حيث
لا يتوقف الفسخ فيه على التراضي لتحقيقه امام احدهم أو من القاضي جبراً ذكر ما بينا في هذا بقوله
ان الاقالة تشمل كل عقد صحيح كان أو مكروهاً أو فاسداً ثم طهر لي ما به يندفع التنافي بان يقال ما ذكره
من شمول الاقالة للفاسد ليس هو باعتبار معناها الشرعي بل باعتبار معناها للنزوي الذي هو مطلق
الفسخ والرفع لا يتبدد كونه مع التراضي دل على ذلك قوله فاشترك المكروه والفاسد في وجوب الرفع اهـ يعني
الرفع مطلقاً (قوله وفي الشرع عبارة عن رفع العقد) فلماذا مرها عنه لان رفع الشيء يستدعي سابقة
وجوده والمراد عند البيع والاجارة ونحوهما وقصره في النهر وغيره كالنزوي والدرر على الاول وكاه
لخصوص المقام ولا يتعين في الاقالة بالقول لفظها حتى لو قال تركت البيع وقال لا تبرئيت أو اجزن
تمت ويجوز قبول الاقالة دلالة بالفعل كما اذا قطعه قيساً في فور قول المشتري أقلتك وتنعقد بفاسد تحتك
وتاركك كذا ذكره السكال ولو أبدل قوله في فور قول المشتري الخ بقوله في مجلس المشتري لكان أولى
فان قلت يخالفه ما في الجوهرية حيث قال ولا تصح الا بلفظ الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري يعني
ما اشتريت مني بكذا فقال بعت فهو بيع بالاجماع فيراعى فيه شرائط البيع انتهى قلت قال
في الشربلية ليس المراد حصراً جازها بلفظ الاقالة دون المتاركة أو الدلالة بل الاحتراز عن عدم
حصولها بلفظ البيع انتهى (قوله وقيل انه مشتق الخ) أي فعل الاقالة شيخنا (قوله واقسط) أي
زال الجور ومنه أشكى اذا زال شكواه زيلني (قوله وهو غلط الخ) ولان قلته بضم القاف من القول
لا يعمل الا في جامة أو مفرد يؤدي معنى الجملة وأصله أي اصل قلت بضم القاف قولت بالفتح ولا يجوز
ان يكون بالضم لانه يتعدى كما في الصحاح لكنه عند اتصال ضمير المتكلم به نقل الى باب فعل دلالة على
العين المنقلة الفاعل نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين شيخنا (قوله لانهم قاوا
قلت) يعني بكسر القاف وان كان قليلاً والكثير أقلته نهر وهو يدل على ان عينه ياء ولو كان من القول
لقيل قلته بالضم وقد قالوا قاله البيع فيلأوه هذا أدل من الاول زيلني وأصل قال قيل قلت الياء الفاء
فصار قال وعند اتصاله بضمير المتكلم نقل فعل بفتح العين من الياء الى فعل بالكسر دلالة عليها وتلت
الكسرة الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين شيخنا (قوله هي فسخ في حق المتعاقدين مطلقاً)
أي قبل القبض وبعده أما انها فسخ قبل القبض فبالاجماع وأما بعده فهو قول الامام اذا تعذر بيان
ولدت المبيعة يعني بعد القبض فتبطل نهر لان الزيادة المنفصلة المتولدة من الاصل تمنع الرد وأما ولدتها
قبل قبض المشتري فلا تمنع صحة الاقالة عنده كذا بخط شيخنا ثم فائدة كونها فسخاً تظهر في مسائل لا يعمل
بالشروط الفاسدة الا انه لا يصح تعليقها بالشروط ولو باع المبيع منه ثانياً بعد ما قبل القبض جاز وكذا
لو وهبه منه بخلاف ما لو باعه من غير المشتري حيث لا يجوز لانه بيع جديد في حق غيرهما درر ولو كان
المبيع مكيفاً قبضه بعدها من غير كيل جاز وعليه رد الثمن الاول وتسمية غيره باطله وهذا فيهما هو من
موجبات العقد وهو ما ثبت بنفس العقد من غير شرط أما اذا لم يكن منها بل وجب بشرط زائد فالاقالة
فيه تعتبر بيها في حق المتعاقدين أيضاً كما اذا اشترى بالدين المؤجل عينا قبل حلول الاجل ثم تقابلها عاد
الدين حالاً كانه باعه منه وكما اذا ادعاه رجل بعد الاقالة وشهد المشتري بذلك لم تقبل كانه هو الذي باعه
ثم شهد انه لغيره ولو كانت فسخاً قبلت لا ترى ان المشتري لو رد المبيع بعيب بقضاء وادعى المبيع آخر
وشهد المشتري بذلك قبل شهادته انما الفسخ عاد ملكه القديم فلم يكن متقياً من جهة المشتري لكونه
فسخاً من كل وجه نهر عن الزيلني قال وفي الصغرى لو رد المبيع بعيب بقضاء عاد الا لجل كما كان ولو كان به
كفيل لا تعود الكفالة انتهى واعلم ان مقتضى قول أبي يوسف ان الاقالة بيع ان لا يجوز قبض المكمل

وفي الشرع عبارة عن رفع العقد
وقيل انه مشتق من القول وهو منته
للسلب أي ازال القول السابق
كما في قسط واقسط أي ازال الجور
وهو غلط لانهم قالوا قلت البيع
وأقلته (هي فسخ في حق المتعاقدين)
مطلقاً

او الموزون قبل اعادة كيله او وزنه بجرع من البدائع فان ذات مائرة الاختلاف في جواز القبض بدون اعادة كيله او وزنه قلت لم اؤذلك و ينبغي ان تظهر غرضه فيما اذا باعه البائع بعد القبض قبل اعادة الكيل او الوزن فعندهما يجوز البيع لهجة القبض وعند أبي يوسف لا يجوز لعدم جواز القبض فكان بيع المنقول قبل قبضه ثم رأيت في الدرر ما يشير الى ذلك لكن لم يحك خلاف أبي يوسف (قوله بيع في حق ثالث) هذا بانفاق الثلاثة وجعلها زفر رجه الله تعالى فسحقا في حق الكل نهر عن المراج وفائدة تظهر في مسائل منها اذا كان المبيع هبة في يد البائع فباعه الى آخر ما سيأتي في كلام الشارح عن شرح الطحاوي ومنها اذا كان المبيع عقارا وله شفيع سلم يقضي بها بعد التقابل ولو باعه من آخر ثم تقابلا واطلع على عيب كان في يده بائعه ليس له الرد وما في العيني من قوله باع المشتري المبيع من الآخر وقبضه أول قبضه الخ قال شيخنا فيه تأمل اذا اقالته قبل القبض فسخ فقط لا يبيع بانفاق الامام وصاحبيه اه ولو لم يتقدم اليه الثمن حتى باعه ثم تقابلا جاز له بيعه منه أي من البائع الأول باقل من الثمن الأول ولو اشترى بعرض التجارة بعد التحول عبد للخدمة فرد به عيب بغير قضاء واسترد العرض فله ان تسقط الزكاة لانه بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لان الرد بعيب بغير قضاء اقالته درر قيد العبد بكونه للخدمة لانه لو كان للتجار لا يكون الشراء استهلاكا قال في الحاشية واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس باستهلاك وبغير ما في التجارة استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة استهلاك واقرض النصاب بعد التحول ليس باستهلاك وان توى المال على المستقرض وكذا لو اعار الثوب أي ثوب التجارة بعد التحول بجرور زاد ما مر من ان قبض بدلي التصرف شرط لهجة الاقالة فيجعل من حق الشرع كبيع جديد نهر عن النهاية ويراد أيضا ما نقله السيد المحوى عن ابن فرشته وهو ما اذا اشترى جارية وقبضها ثم تقابلا لا يبيع نزل هذا التقابل منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون للبائع الأول وطؤها الا بعد الاستبراء اه لان وجوب الاستبراء حق الله تعالى فالله ثالثهما در عن صدر الشريعة قال في النهر وسئل عن الاقالة بعد الرهن فاجبت بانها موقوفة كالبيع اخذ من قولهم انما يبيع جديد في حق ثالث وهو هنا المرتهن وعلى هذا الواجبه ثم تقابلا انتهى فالاقالة بعد الرهن موقوفة على اجازة المرتهن أو قضاء الراهن دينه وبعد الاجارة موقوفة على اجازة المستأجر ان اجاز نفذت والابطلت كذا بنحط شيخنا (قوله بعد القبض) فلو كانت الاقالة قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار لمعذر جعلها يباع يلى لان بيع غير العقار قبل قبضه لا يجوز واعلم ان بيع المنقول قبل قبضه فاسد اتفاقا ولو من البائع لان فيه غررا ففساخ العقد الأول فبقيت ان باع ما لا يملك شيخنا (قوله بان ولدت المبيعة بعد القبض) أو هلك المبيع في غير المقايضة فتبطل الاقالة بغيري البيع على حاله لتعذر الفسخ اذ الزيادة المنفصلة المتولدة من المبيع تمنع الفسخ ولا يتصور الفسخ بعد هلاك المبيع فتبطل زيلبي (قوله هذا عند أبي حنيفة) لانها تنبئ عن الفسخ والرفع والاصل في الكلام ان يحمل على حقيقة ولا تحتمل ابتداء العقد أصلا لتحمل عليه عند التعذر ولهذا الوارد به ابتداء العقد لا يصح ولو كان محتملا له لصح وانما لا يصح لانه ضده واللفظ لا يحمّل ضده وكونه بيعا في حق ثالث أمر ضروري لانه ثبت به مثل حكم البيع وهو الملك لا يمتنع الصيغة فحمل عليه في حق غيرهما لعدم ولا يتهما عليه زيلبي فاسم الاشارة من قول الشارح هذا عند أبي حنيفة يرجع لما ذكره من ان الاقالة ان لم يمكن جعلها على الفسخ تبطل ولا تحتمل على البيع خلافا لمحمد (قوله وعند أبي يوسف الخ) لانها تملك من الجانبين بعوض مالي بالتراضي وهو البيع والعبرة للعاني دون اللفظ المجردة كالكفالة بشرط براءة الاصيل حواله وبالعكس كفالة ولهذا تبطل بهلاك المبيع ويرد بالعيب ويتجدد بها حق الشفعة وهذه احكام البيع الا اذا تعذر فتجعل فسخا لانها موضوعة له أو تتحمله زيلبي والخلاف المذكور انما هو فيما اذا وقعت بلفظها أما بلفظ الفسخ أو الرد أو الترك فانها لا تكون بيعا وفي بعض نسخ الزيلبي فانها لا تكون فسخا وهو سبق قلم وفي السراج الوهاج اذا كانت بلفظ البيع كانت بيعا جاعا بخر (قوله وقال محمد الخ) لمحمد ان اللفظ وضع للفسخ والرفع

(بيع جديد في حق ثالث) بعد القبض الا ان لا يمكن جعلها فسخا بان ولدت المبيعة فتبطل هذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف هي بيع جديد الا ان لا يمكن جعلها بيعا بان كان المبيع منقول لا لم يقبضه بان كان الا ان لا يمكن ان يجعل فسخا الا ان لا يمكن ان يجعل فسخا بان تقابلا في المنقول بيعا ففسخا على خلاف جنس الثمن قبل قبضه وقال محمد في فسخ الأول فتبطل وقال محمد في فسخ

يقال اللهم اقلني عثرتي فيعمل بمقتضاه واذا تعذر يحمل على محتمله وهو البيع ولهذا صار بيعا في حق ثالث لعدم ولايتهما عليه زيلبي (قوله الا اذا تعذر جعلها فسفحا) بان تقايلا باكثر من الثمن الاول او بخلاف جنسه او ولدت المبيعة بعد القبض فبيع الا ان تعذر بان كان قبل القبض باكثر من الثمن الاول فتبطل بخر (قوله وفائدته) اي فائدة كونها بيعا جديدا شيئا (قوله ان المبيع لو كان هبة الخ) كذا في شرح الدرر وهي عبارة الزيلبي بعينها ولا يذهب عليك ما في ذكر المبيع من الركاكة والصواب بده المسئلة بالهبة كما وقع في المجوهرة حيث قال لو وهب لرجل شيئا وقبضه ولم يعوضه حتى باعه الموهوب له الخ نعم أصاب صاحب الدرر في وضع متنه فان قوله وليس للواهب الرجوع خال عن تلك الركاكة عزمي زاده وأقول لا حاجة لتصويب اذ لا مانع من انه أطلق اسم المبيع عليه نظرا الى ما له (قوله وتصح بمثل الثمن الاول) حتى لو كان عشرة دنائير فدفع اليه دراهم عوضا عنها ثم تقايلا وقد رخصت يعني الدنانير رجوع بالدنانير لا بمبادفع وكذا لو رد بالعيب وكذا في الاجارة لو فسخت ولو عقدا بدراهم فكسدت ثم تقايلا رد الكاسدة نهر عن الفتح (قوله وزمه الثمن الاول) لانه لما كانت الاقالة عند الامام فسفحا والفسخ يرد على عين ما رد عليه العقد كان اشتراط خلاف الثمن الاول باطلا زيلبي (قوله عطف على الاكثر) لاعلى تعيب لفساد المعنى شيئا (قوله صحت بالف اتفاقا) فيه نظرا لما سألني قريبا من انها في شرط الزيادة تكون بيعا عدهما جوي وأقول لفظا اتفاقا لا وجود له في نسخة شيئا بخطه (قوله والمطوط بازاء العيب) ليس على اطلاقه بل بشرط ان يكون النقصان بقدر حصة مافات بالعيب ولا يجوز ان ينقص اكثر منه زيلبي والظاهر ان الزيلبي أراد خصوص الفاحش لا ما يعم اليسير فلا يخالف ما في النهر عن تاج الشريعة من ان الزيادة والنقصان بقدر ما يتغلب فيه يجوز (قوله وهذا عند أبي حنيفة) اسم الاشارة عائذ على ما ذكره المصنف من ان اشتراط الاكثر والاقول الخ لغو (قوله يكون بيعا) لكونه الاصل عند أبي يوسف وله عذر الفسخ عند محمد نهر (قوله كذلك عند أبي يوسف) لكونه الاصل عنده كما سبق في الزيادة (قوله يكون فسفحا بالثمن الاول) لانه سكوت عن بعض الثمن وهوان سكوت عن كله كان فسفحا فكذا ان سكوت عن بعضه زيلبي والحاصل ان شرط خلاف الثمن الاول يلغو عند الامام مطلقا وتبقى الاقالة على ما هي عليه عنده من كونه افسفحا في حق المتعاقدين وعند أبي يوسف لا يلغو مطلقا وتبقى على ما هو الاصل فيها عنده من حملها على البيع وعند محمد يفسل في اشتراط الاكثر وجنس آخر لا يلغو فتخرج عما هو الاصل فيها عنده من حملها على الفسخ للتعذر فتعمل على البيع وفي اشتراط الاقل لا تعذر حملها على الفسخ لكونه سكوتا عن بعض الثمن (قوله وهلاك الثمن لا يمنع لعدم تعينه) وكذا هلاك البدلين في الصرف لان المعقود عليه ما وجب لكل واحد منهما صاحبه وهو باق نهر (قوله وهلاك المبيع) ولو حكما يمنع صحتها ابتداء وبقائه حتى لو أبق المبيع من يدا المشتري بعدها وعجزه عن تسليمه بطلت وكذا لو هلك بعد الاقالة يعني قبل القبض لان رفع البيع يقتضي قيامه وهو با المبيع دون الثمن نهر (قوله بقدره) لان الحجز معتبر بالكل وليس منه ما لو اشترى صابونا ثم تقايلا بعد ما نقص وزنه بالجفاف لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق نهر عن الفتح ومنه ما لو اشترى ارضامع زرعها وحصدته المشتري ثم تقايلا صحت في الارض بحصتها من الثمن بخلاف ما اذا ادرك الزرع في يده ثم تقايلا فيه فانها لا تجوز بخر عن القنية معللا بان العقد انما ورد على القصيل دون الخنطة ولو تبايعا مقايضة فهلك احدهما جازت الاقالة في الباقي لان كلا منهما مبيع وثمن وعلى المشتري قيمة المسالك او مثله ولو تقايلا بعد هلاك رأس مال السلم العرض صحت ويضمن قيمة المسالك او مثله باعتباره ان السلم في هذا كبيع المقايضة لان المسلم فيه وان كان ديننا حقيقة لكن له حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه (تنبيه) اقالة الاقالة جائزة فلو تقايلا بالبيع ثم تقايلا ما هي الاقالة ارتفعت وعاد البيع الاقالة السلم فانها لا تقبل الاقالة لتكون المسلم فيه ديننا سقط والساقط لا يعود در عن الاشياء وتجوز الاقالة من الوكيل بالبيع والسلم خلافا لابي

الا اذا تعذر جعلها فسفحا فتجعل بيعا
الا ان لا يمكن قبطل وفائدته ان
المبيع لو كان هبة في يد البائع فباعه
من آخر ثم تقايلا فليس للواهب ان
يرجع فصار كان البائع اشترا في حق
الواهب كذا في شرح الطحاوي
وتصح بمثل الثمن الاول بشرط الاكثر
والاقل لا تعيب وجنس آخر لغو
وزمه الثمن الاول بكل حال قوله
لا تعيب متعلق بقوله والاقل وقوله
وجنس آخر عطف على الاكثر لانه اذا
باع عبدا بالف درهم وتقايلا العقد
بالف صحت وان تقايلا بالف وجسمانية
صحت بالف اتفاقا ويلغو ذكر
جسمانية وان تقايلا لجنه سمائة والمبيع
جسماله لم ينعيب صحت بالف ويبطل
ذكر جسمانية وان دخله عيب صحت
بجسمانية والمطوط بازاء العيب
وهذا عند أبي حنيفة وعند محمد
شرط الزيادة يكون بيعا وفيه وعند
الاقل كذلك عند أبي يوسف ولو
محمد يكون فسفحا بالثمن الاول فهو
تقايلا بخر جنس الثمن الاول خفيفة
فسفحا بالثمن الاول عند أبي حنيفة
ويلغو ذكر جنس آخر وعند محمد
يكون بيعا (وهلاك الثمن لا يمنع
الاقالة) لكن (وهلاك المبيع يمنع
الاقالة) (وهلاك بعينه) أي بعض
المبيع يمنع أيضا (بقدره)

يوسف ولا يجوزنا قاله الوكيل بالشراء اجماعا وفسخ الموكل مع المشتري جائز وفي الصغيرى جهود ما عدا النكاح
فسخ وتفرغ عليه ما في الخاتمة وغيره ابا عا فأنكر المشتري الشراء لا يجل للبائع وطؤها الا اذا عزم البائع
على ترك الخصومة لانه مع العزم يتم الفسخ نهر

(باب التولية والمراجه)

(قوله لكن الى غير البائع) مقتضى الاستدراك ان يبيع المبيع من البائع تولية لا يصح وليس كذلك
حتى لو باع المشتري المبيع من البائع بثمنه الاول حاز ويكون بيعه الاقالة بدليل ما قدمناه من ان الاختلاف
في كون الاقالة فسخا او بيعا مقيد بما اذا لم تكن بلفظ البيع (قوله وكل ذلك يقتضى سابقة العقد)
لم يبين الشارح وجه تقديم الاقالة على التولية ويمكن ان يقال ان الاقالة من التولية بمنزلة المفرد من
المركب لان الاقالة انما تكون مع البائع بخلاف التولية فانها اعم من كونها مع البائع او غيره (قوله هي
بيع بغير سابق الخ) هذا التعريف احسن من قول بعضهم بمعنى القدورى همانقل مملكته بالعقد
الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح او من غير زيادة لانه لا يشترط فيه ان ينقل مملكته بالعقد حتى لو ضاع
المغصوب عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجده جازله ان يبيعه مراجه على ما ضمن وان لم يكن فيه نقل
مملكته بالعقد حتى لو ضاع المغصوب عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجده جازله ان يبيعه مراجه على
ما ضمن وان لم يكن فيه نقل مملكته بالعقد زيلعي لان تلك الغاصب للمغصوب لا عقده فيه ويجب ان
العقد اعم من ان يكون ابتداء او انتهاء واذا قضى القاضى على الغاصب بالقيمة عاد ذلك عقدا حتى لا يقدر
اطلاك على رد القيمة واخذ بعد عوده من اياقه من الغاصب نهر فان قلت ما ورد الزيلعي على القدورى
وارد ايضا على المصنف من حيث التعبير بالثمن ولهذا قال الشيخ شاهين قوله وهذا التعريف احسن اى
من حيث الاختصار والافلا اعتراض على المصنف ايضا من حيث التعبير بالثمن كما ان الاعتراض على
القدورى من حيث التعبير بلفظ العقد انتهى قلت يمكن الجواب عن المصنف بأنه اراد بالثمن البديل
فهم القيمة في المغصوب ثم رايته في النهر اجاب عن المصنف بطريق ما ذكرته حيث قال المراد بالثمن ما قام به
وعنه به لكونه العادة الغالبة فيكون من باب ترك الحقيقة للعادة فيدخل فيه المغصوب ويرد
ايضا مملكته به سواء اوارث او وصية اذا قومت فله المراجعة على القيمة اذا كان صادقا في التقويم مع انه
لا يجرى له عقد قال في البحر ولم اذكر كيف يقول وينبغي ان يقول قيمته كذا بخلاف ما لو اشترى قيميا وقومه
حيث لا يجوز المراجعة على القيمة لوجود الثمن الاول وهو الاصل ويرد ايضا من اشترى دراهم بدنانير حيث
لا يجوز بيع الدراهم مراجه وكذا يرد ما لو اشترى شيئا بثلثين نسبية حيث لا يجوز له ان يراج عليه مع صدق
التعريف عليهما واجاب في النهر عن مسألة الصرف بأن البيع يستلزم مبيعا وكون مقابله ثمنامطلقا
فيعدان مملكته مبيع متعين وبديل الصرف لا يتعين فلم يصدق التعريف عليه وعن مسألة النسبية بأن
الثلثين مقابل بشيئين فلم يصدق في أحدهما انه ثمن أول انتهى وقوله في النهر وعن الثاني اى واجب
عن الفرع الثاني من الفرعين الذين اوردتهما على طرد التعريف فليس المراد بالثاني ما يرد على عكس
التعريف والحاصل ان مسألة الصرف والنسبة واردتان على طرد التعريف اما مسألة ضمان القيمة
في المغصوب فواردة على عكس التعريف كما ذكره نوح أفندي وقوله في الجواب ان الثمن مقابل بشيئين
يعنى المبيع والاجل واعلم ان ما سبق من تأويل الثمن بالبديل ليس المراد به ما يعم المثل في المثليات بل المراد
خصوص القيمة في القيميات كما ذكرناه لثلا يرد المثل اذا غيبه الغاصب وقضى عليه بمثله حيث لا يجوز له
بيعه مراجه بازيد منه لكونه ربا وما في الشرع لالبية حيث اورد هذا على عبارة الدرر اجاب عنه شيخنا
بأنه لا يرد لان ما من قوله في الدرر مملكته واقعة على القيمي والقريبة تصرفه به شرعا وما سياتى

(باب التولية والمراجه)*
المناسبة بين البابين ان الاقالة نقل
المبيع الى البائع بمثل الثمن الاول
والتولية كذلك نقل لكن الى غير
البائع وكل ذلك يقتضى سابقة العقد
(هي بيع بغير سابق الخ) ولا زيادة ربح
(والمراجه) بيع (به) أى بالثمن
السابق (وبزيادة) ربح

منه في باب الربا انتهى (قوله وانما سمى تولية الخ) دليلها من السنة ما ورد من ان ابا بكر اتيه بعيرين فقال له عليه السلام ولني أحدهما فقال هولاك بغير شيء فقال اما بغير ثمن فلا زيلعي قال في النهروذ كرا السهيل عن بعض أهل العلم انه انما لم يقبله الا بالثمن مع ان ابا بكر انفق عليه أضعا فله لتكون هجرته بنفسه وماله رغبة منه في استكمال الحجرة الى الله تعالى وان تكون على أتم أحوالها (قوله كالمكيلات الخ) كذا العددي المتقارب نهر (قوله لا تتحقق المراجعة والتولية) لانه اذا لم يكن مثليا لم يعرف قدره الا اذا باعه بذلك البدل من يملكه أوبه بزيادة ربح معلوم حينئذ يجوز لا تفاء الجهاالة ولو باعه به وبشر قيمته أو غنه لا يجوز لانه باعه بذلك وبيع بعض قيمة ذلك البدل المجهور ولو كان البدل مثليا فباعه به وبشره ان كان المشتري يعلم جملة الثمن صحح والا فان علم في المجلس جازوله الخبار والافسار يلقى (قوله اي للبائع بالمراجعة) تقييده بذلك لضم أجرة القصار ونحوه اتفاقا شيخنا (قوله ان يضم الخ) ضابطه كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يضم درر وروا عتد العيني وغيره عادة الخبار بالضم در (قوله أجرة القصار) كذا أجرة الفسل والحياطة ونفقة تخصيص الدار وتطيينها وطي البئر وكري الانهار والقناة وكسح الكروم وسقي الزرع والانهجار وأجرة المخزن وأجرة ذبح الحيوان وسلخه واتخاذ الخشب أبوابا وتقب اللؤلؤ وثن الثياب للرفيق وطعامهم الا ما كان سرفا وأجرة السمار في ظاهرا راية لا الدلال والسمار هو الدال على مكان السلعة أو صاحبها والدلال هو المصاحب للسلعة و يضم علف الدواب فان عاد عليه شيء منها كلبن أسقط بقدر ما عاد وضم ما زاد ولو فعل هذه الافعال بنفسه لا يضم شيئا وكذا لو تطوع بها أو باعارة نهر رأى تطوع باعارة دابة للحمل (قوله والصبيع) هو بالقح مصدر وبالكسر ما يصبع به درر (قوله والطرار) بكسر الطاء العلم في الثوب نهر عن المغرب (قوله والقتل) من قتل الثوب اذا خرجت له طرة كما يعمل في أطراف المناديل هني (قوله وان يقول الخ) نعبه الشلي بأن الصواب ان يقرأ يقول بالرفع على الاستئناف لان عطفه على ما قبله من قوله وله ان يضم يقتضي عدم وجوب قوله ويقول قام على كذا مع انه واجب عليه للاحتراز عن الكذب فان قلت هل يوجد في مسائل المراجعة صورة لا يصح فيها ان يقول قام على كذا ومع ذلك يصح بيع المراجعة قلت نقل السيد المحوى عن المفتاح انه اذا اشترى متاعا ثم رقه بأكثر من ثمنه ثم باعه مراجعة على رقه فهو جائز مع انه لا يجوز ان يقول قام على كذا فان ذلك كذب لا رخصة فيه ولكن يقول رفته بكذا فانما أبيع مراجعة على ذلك كذا في المبسوط انتهى وفي البحر عن الفتح ذكر مانعه وكذا اذا رقه على الثوب شيئا وباعه برقه فانه يقول رقه كذا سواء كان مارة موافقا لما اشتراه به أو ازيد حيث كان صادقا في الرقم انتهى (قوله ولا يضم أجرة الراعي) وكذا لا تضم أجرة الطبيب والرائض والبيطار وجهل الا بقر وأجرة الحتان والفدائي الجناية وما يؤخذ في العاربي من الظلم الا اذا جرت العادة بضعه نهر وقوله والرائض هو من رضى المهرار ورضه رياضة ورياضا فهو مرض وناقرة مروضة وقدر اراضت وكذلك روضته شدد للباغة شيخنا عن صاحب الجوهرى (قوله ولا يضم كرايت المحفظ) قدر من أجرة المخزن تضم وكأنه للعرف والا فالمخزن وبيت المحفظ على حد سواء في عدم الزيادة في العين وثبوت الزيادة في التعليم لمعنى في نفسه هو ذا كاذب ولا يخفى ما في هذا التعليل فان المعلم سبب فالأولى ان يعزل بعدم العرف كما في النهر عن المبسوط حتى لو كان ثمة عرف ظاهر ضم (قوله فان خان البائع الخ) وظهور الخيانة اما باقرار البائع أو بالبيئة أو بنك كوله عن العين وقيل لا تثبت الا بالقرار لانه في دعوى الخيانة متناقض لا قراره للبائع بالامانة ثم يدعى عليه الخيانة فلا يصح بيانه ولا تكول والمحق سمعها كدعوى العيب والمحط نهر عن الفتح (قوله وعند أبي يوسف يحط فيها) لان بيع المراجعة والتولية بناء على الثمن الاول فيحط ضرورة غير انه في التولية يحط قدر الخيانة من الثمن لا غير وفي المراجعة يحط ذلك القدر من رأس المال ويحط من الربح أيضا بحسابه لان الربح ينقسم دليما ما زيلعي أي ينقسم على رأس المال وعلى قدر الخيانة (قوله وعند محمد يصح فيها) لانها باشر اعقدا باختيارهما بيمين معلوم فينه قد بالمسمى كالمواضع

وانما سمى تولية لان البائع كأنه يجعل المشتري واليها اشتراها بمثلها (قوله وشروطها كون الثمن الاول مثليا) كالمكيلات والموزونات حتى اذا لم يكن مثليا بأن كان عبد أو ثوبا لا تتحقق المراجعة والتولية (وله) أي للبائع بالمراجعة (ان يضم الى رأس المال أجرة القصار والصبيع والطرار والقتل والنشر) (و) أجرة (جمل الضعاف وسوق الغنم) (ولا يقول) (يقول قام على كذا) (ولا يضم أجرة الراعي) (شريطة كذا) (ولا يضم كان تعليمه مطلقا سواء كان كرايت أو تعليم) (أو غيره) (و) لا يضم (في) بيع القرآن أو غيره (البائع) (في) بيع المحفظ فان خان (بأن يخار ان شاء (المراجعة) فالمشتري أي الثمن الذي (أخذ بكل ثمنه) (أو رده) على البائع (قاله الخائن) (أوردته) (في) بيع (وخط) قدر الخيانة من الثمن (في) بيع (التولية) وهذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يحط فيها أو عند محمد يصح فيها ويجمع الاقوال

قوله ولا يخفى ما في هذا التعليل فان المعلم سبب كذا في النسخ المحاضرة وعبارته لا تخفى ما في هذا التعليل اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعليم وانه سبب من التعليم عادي فراجعته متأملاته معجزة

مساومة وذكر المراجعة والتولية للثمن ويجوز الترغيب بجري مجرى الوصف فان الوصف المرغوب فيه
 يتغير كما في سائر الاوصاف وللإمام انه لو لم يحط في التولية لا يبقى تولية لانه يزيد على الثمن الاول فتغير
 التصرف فتعين الخط وفي المراجعة لو لم يحط بقي مراجعة وان كان الربح يتفاوت فلا يتغير التصرف فأمسكن
 القول بالتغيير ولو هلك المبيع قبل ان يرد أو حدث به ما يمنع الرجاء به بجميع الثمن المسمى وسقط خياره
 عند أبي حنيفة وهو المشهور من قول محمد لانه مجرد خيار فلا يقابل به شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط
 بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه للمشتري الجزاء الفات فعند الجوز عن تسليمه يسقط ما يقابل به من
 الثمن وعن محمد ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بما دفعه اليه من الثمن بناء على أصله من
 اقامة القيمة مقام المبيع في التحالف وعلى قول أبي يوسف يحط كيف ما كان وكذا عند أبي حنيفة في
 التولية ولو وجد المولى بالمبيع عيباً ثم حدث به عيب آخر لا يرجع بنقصان العيب لانه لو رجع يصير
 الثمن الثاني أنقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثله زيلعي (قوله فطر) بالقضاء المنقوطة بواحدة
 من التفصيل رمز لقول الامام الاول والاطاع من المحط رمز لقول الامام الثاني والراعي من التغيير رمز لقول
 الامام الثالث (قوله طرح عنه كل ربح) قيد بالربح لان بائعه لو حط عنه شيئاً فان كان بعض الثمن
 طرحه كالربح وان كان كل الثمن باعه مراجعة على ما اشترى لا نقاشي حط البعض بالعقد دون حط الكل
 لثلاثيكون به ما يلائم فصار تملك كما مبتدأ كالمدة بجر من المحط (قوله هذا عند أبي حنيفة الخ) اعلم ان
 الخلاف بين الامام وصاحبيه في طرح كل ربح حصل قبضه عنده خلافاً لما في الماحط اذ لم يحط الربح برأس
 المال وكذا الخلاف في عدم جواز المراجعة أصلاً عنده اذا حط الربح برأس المال خلافاً لما محله ما اذا
 لم يتخلل بين المشتري والبائع ثالث فان تخلل بينهما ثالث جاز البيع مراجعة على الثمن الاخير مطلقاً احاط
 الربح أم لا ولا يلزمه الطرح بالاتفاق للامام ان شبه حصول الربح بالعقد الثاني ثابتة لانه يتأكد به بعد
 ما كان على شرف السقوط بالظهور وعلى عيب فبرده فيزول الربح عنه والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة
 احتياطاً ولهذا لم تجز المراجعة فيما أخذ بالصلح اشبهة المحطية فيصير كأنه اشترى خمسة وثوباً بعشرة
 في طرح خمسة بخلاف ما اذا تخلل الثالث لان التأكد حصل بغيره قال في النهر ومقاله الامام اوثق
 ومقاله أرفق وذكر في الشرنبلالية ان الامام أجد قال بذهب الامام (قوله وعندهما الخ) لان الثاني
 عقد متجدد فيقطع الاحكام عما قبله فيجوز بناء المراجعة عليه كما اذا تخلل ثالث نهر (قوله صورته اذا
 اشترى ثوباً) لو أبدله بشيء كان أولى لان ذكر الثوب ربه ايوهم انه للاحتراز عن المثلي وليس كذلك ولهذا
 قال في النهر وكذا لو كان مثلياً (قوله وقبضه) قيد بقبضه ليرتب عليه جواز بيعه اذ بيع المنقول
 قبل قبضه لا يجوز (قوله وتقابضاً) قيد به لانه لو اشترى بعشرة بعد ما باعه بخمسة عشر قبل قبض الثمن
 لم يجز لان شرائه باع بالاول قبل النقد غير جائز كما تقدم (قوله ثم اشترى) أي ممن باعه منه شيئاً (قوله
 يبيعه مراجعة بخمسة) هذا اذا كان الشراء الثاني بجنس الثمن الاول فلو بغير جنسه كما لو كان بوصيف أو
 دابة أو عرض آخر يراجع على عشرة نهر (قوله ثم اشترى بعشرة ممن باعه منه) بخلاف ما اذا اشترى البائع
 الاول من غير البائع الثاني فانه يراجع اتفاقاً شيئاً (قوله لا يبيعه مراجعة أصلاً) الا ان يبين فيقول كنت
 بعته فربحت فيه عشرة ثم اشترى بعشرة وأنا أبيع به ربح كذا على هذه العشرة نهر (قوله يحيط دينه
 برقبته) كذا قيد به محمد في الجامع الصغير عن الامام وبعض المشايخ لم يقيد به كالصدر الشهيد وتبعه
 المصنف وشمس الأئمة لم يذكر الدين أصلاً قال في العناية والحق ذكره لانه اذا لم يكن عليه دين لم يصح البيع
 والتحقيق ان ذكر الدين وعدمه بالنظر الى المراجعة سواء لانها اذا تجز مع الدين فمع عدمه أولى واما بالنظر
 الى صحة العقد وعدمه فمصلحة فائدة الباب لم يعقد الا للمراجعة فمنع خمس الأئمة أقعد نهر وذكر ان يلى ان
 اشتراط الدين على العبد وقع اتفاقاً لانه اذا كان لا يجوز مع الدين ان يبيعه مراجعة فمع عدم الدين أولى لوجود
 ملك المولى فيه بالاجماع (قوله وكذا العكس) لان العقد الذي جرى بينهما وان كان صحيحاً لا فائدة

فطر (ومن اشترى ثوباً باعه بربح
 ثم اشترى) أي ذلك الثوب (فان باعه
 بربح) المحط (طرح عنه كل ربح قبله
 وان احاط) الربح (بغضه لم يراجع)
 أي لم يبيعه مراجعة هذا عند أبي حنيفة
 وعندهما يبيعه مراجعة على الثمن
 الاخير صورته اذا اشترى ثوباً بعشرة
 وقبضه ثم باعه بخمسة عشر وتقابضاً
 ثم اشترى بعشرة يبيعه مراجعة بخمسة
 ويطرح عنه ما ربح وهو خمسة
 ويقول قام على خمسة ولا يقول
 اشترى بعشرة واشترى ثوباً بعشرة
 وباعه بعشرة ثم اشترى بعشرة لا يبيعه
 مراجعة أصلاً عنده وعندهما يبيعه
 مراجعة بعشرة في الفصلين (ولو اشترى
 ما دون مديون) يحيط دينه برقبته
 (ثوباً بعشرة وباع من سيده بخمسة
 عشر يبيعه) الاولى يراجع (مراجعة على
 عشرة وكذا العكس) أي لو اشترى
 المولى ثوباً بعشرة وباعه من عبده
 المأذون المديون بخمسة عشر يبيعه
 المأذون مراجعة على عشرة

ملك العين أو التصرف له شبهة العدم لان العبد ملكه وما في يده لا يخلو عن حقه فاعتبر عدم ما في حق
 المراجعة فبقى الاعتبار للشراء الاول فصار كان العبد اشترا لاولي بعشرة في الفصل الاول وكانه يبيعه
 لاولي في الثاني فيعتبر الثمن الاول لا غير لان الزائد عليه دائرين المولى والعبد فلم يتم خروجه عن ملك من
 كان له فيكون ما زاد على الثمن الاول باقيا على ملكه فلا يعتبر خارجا زائلا (قوله والمكاتب كالمأذون)
 لوجود التهمة بل كل من لا تقبل شهادته كالأصول والفروع وأحدا لا وجين وأحد المتفاوضين كذلك
 وخالفه فيما عدا العبد والمكاتب (قوله ولو بين جاز) يعني اتفاقا بجر ونهر لزال التهمة (قوله وهو)
 أي المال عشرة (قوله باثني عشر ونصف) لان نصف الرمح وهو درهمان ونصف سلم لرب المال
 يخرج عن ملكه فيحط عن الثمن فتبقى اثنا عشر ونصف خارجة عن ملكه عشرة منها دفعها المضارب
 إلى بائعه ودرهمان ونصف نصيب المضارب من الذي دفع اليه رب المال بحكم انه الثمن فتم ما خرج عن
 ما كفي في تحصيل هذا الثوب اثنا عشر ونصف فيراج عليه اذ يلبي قيد يكون المضارب بائعا لانه لو كان
 مشريا با أن اشترى من رب المال عبدا بألف اشتراه بنصفه راجح بنصفه والفرق ما ذكره في النهر من انه
 انما ضمن حصة المضارب هنا يعني فيما اذا كان المضارب بائعا ما اشتراه بعشرة بخمسة عشر من رب المال
 اظهره الرمح يبيعه لرب المال واذا كان مشريا من رب المال لم يظهر ربح فلهذا جزم الزيلعي في المضاربة
 بأن المضارب يبيعه مراجعة على ما اشترى رب المال نهر ومعنى قوله واذا كان مشريا من رب المال لم يظهر
 ربح أي لم يظهر للمضارب ربح لان ما حصل من الرمح يبيع رب المال من المضارب كله لرب المال
 لاشئ منه للمضارب لعدم وجود العمل منه وبهذا التقرير تعلم ما وقع لبعضهم حيث تصرف في عبارة النهر
 على وجه محمل وكذا في الدرخل أيضا ووجهه ان قوله وكذلك لا يلائم قوله بعد ذلك وتحقيقه في
 النهر ووجه عدم الملازمة ان كلام النهر صريح في الفرق بين المسئلة وعكسها كما ذكرناه (قوله وعند
 زفر لا يجوز) لانه يبيع ماله بجماله قلنا يستفيد كل واحد منهما بهذا العقد ملك اليد والتصرف وان كان
 لا يستفيد ملك الرقبة فكان صحيحا لا فادته ولا يلزم من جواز البيع افا دة ملك الرقبة الا ترى ان المكاتب
 تجوز تصرفاته ولا تفيد ملك الرقبة فعلم ان البيع يتبع الفائدة لا الملك عيننا لانه مع هذا فيه شبهة العدم
 لان المضارب وكيل عنه في البيع الاول من وجه فاعتبر البيع الثاني عدما في حق نصف الرمح يبي
 (قوله ويراج الخ) الظاهر ان التقيد بالمراجعة اتفاقا في التعيب والتعيب حموي (قوله بلا بيان الخ)
 لان الفئات وصف وهو لا يقابل به شئ من الثمن وكذا منافع البضع ومعناه انه يراجح بلا بيان انه اشتراه سلميا
 بكذا من الثمن اما بيان نفس العيب فواجب ودل كلامه انه لورضي بالعيب أو بالخيانة في المراجعة كان
 له ان يبيعه مراجعة على ما أخذه به نهر عن الفتح ومعنى قوله لورضي بالعيب الخ انه اذا اشترى شيئا فوجده
 معيبا ورضي بعيبه فأراد يبيعه مراجعة لا يلزمه ان يقول اني اشتريته بكذا على انه سليم فوجده معيبا
 والتقيد بالرضاء يشير الى انه لو لم يرض به بأن رجح بنقصانه عند تعذر رده يلزمه البيان أي بيان انه
 رجح بنقصان العيب (قوله بالتعيب) شامل لما اذا كان نقصان العيب سيرا أو كثيرا وعند محمد
 انه ان نقصه قدر لا يتغاب الناس فيه لا يبيعه مراجعة بلا بيان بجر (قوله بآفة مما وبه) أو بصنع
 المبيع در (قوله وعند أبي يوسف وزفر لزمه بيان الخ) قال أبو الليث وهو أجود به نأخذ وفي الفتح
 واختيار هذا أحسن نهر وفي المختار وعليه الفتوى بقي ان يقال قول الشارح وعند أبي يوسف يخالف
 لما في الزيلعي والنهر مما يقتضي انه مجرد رواية عنه (قوله بالتعيب) الفرق بين التعيب والتعيب ان
 التعيب ما كان بآفة مما وبه أي بلا فعل فاعل والتعيب ما كان بفعل فاعل مختار أعم من ان
 يكون الفاعل هو المشتري أو غيره ~~ممكن~~ يستثنى من التعيب ما لو كان بفعل المبيع لان فعل المرفعي
 نفسه هدر وبهذا التقرير تعلم ان ما وقع في شرح العين من ذكره لفظة منه عقيب قوله ويراجح بيان
 بالتعيب لا محل له فيتعين حذفه ويدل عليه ما ذكره بعد من قوله سواء كان بفعل نفسه أو غيره الى هذا

والمكاتب كالمأذون ولو بينا انه اشتراه
 من عبده المأذون المدبون أو من مكاتبه
 له ان يبيعه مراجعة على خمسة عشر
 وانما قيد بقوله مدبون (ولو كان) البائع من
 لمكان الدين (ولو كان) البائع من
 رب المال وهو عشرة دراهم مثلا
 (مضاربا) بالنصف وباع المضارب
 من رب المال ما اشتراه بعشرة بخمسة
 عشر مثلا وأراد رب المال باثني عشر
 (يبيع مراجعة رب المال يجوز عندنا
 ونصف) هذا البيع يجوز بيع رب المال من
 وعند زفر لا يجوز بيع رب المال من رب
 المضارب ولا يبيع المضارب من رب
 المال اذ لم يكن في المال ربح (ويراجح
 أي المال اذ لم يكن في المال ربح) أي
 بلا بيان بالتعيب ووطء الثيب
 اذا اشترى جارية فاعورت باقة
 سماوية أو وطنها وهي تب يبيعها
 مراجعة ولا يجب عليه ان يقول اني
 اشتريتها سليمة فاعورت في يدي
 وعند أبي يوسف وزفر لزمه بيان هذا
 العيب والمسئلة فيما اذا لم ينقصها
 الوطء (و) ويراجح (بيان بالتعيب
 ووطء البكر) أي ان فاعلتها بنفسه

أوفقأها اجني واخذارشا اووطها وهي بكر لم يبعها مراجعة حتى بين (ولو اشترى) شيئا (بألف نسيئة وباع برهم مائة) حالة (ولم بين) انه اشتراه نسيئة فعلم المشتري ذلك (على من لا مسكين) (خير المشتري) ان شاء رده وان شاء ٥٩٣ أخذه بكل الثمن (فان اتلف) المشتري

المبيع والمسئلة بمحالها (فلم) بذلك (لزم بألف ومائة) ولا يرجع بشئ (وكذا التولية) اي ان ولاه رجلا ولم بين ان الثمن نسيئة ثم علم المشتري رده ان شاء وقبله بكل الثمن ان شاء وان اتلفه ثم علم لزمه بألف حال ولا يرجع على البائع بشئ وعند أبي يوسف انه يرد قيمة العين ويسترد كل الثمن وقيل يقوم الشيء بغير حال وبغير مؤجل فيرجع المشتري بفضل ما بينهما وعليه فتوى أبي جعفر البجلي وهذا اذا كان الاجل مشروطا في العقد وان لم يكن مشروطا فيه ولكنه مرسوم متعارف كما هو الرسم بين التجار ان لا يه البواب الثمن جله بل المشتري يؤديه منجما في كل اسبوع ثم ان المشتري باعه مراجعة فقبل لا بد من بيانه وانجهور على انه يبيعه مراجعة بلا بيان قال صاحب المحيط في باب ذكر الخيارات في الاجل المشروط هذه رواية في من اشترى شيئا فصار مغنونا غشنا فاحشا له ان رده على البائع بحكم الغبن وقال القاضي أبو علي النسفي فيه روايتان عن أصحابنا وبقي برواية اردو كان صدرا لاسلام أبو اليسر يفتي بأن الساع ان قال للمشتري قيمة متاع كذا أو قال متاعى يساوى كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر بخلافه له الرد بحكم التغير برون لم يقل ذلك فليس له الرد وبعضهم لا يفتون به بكل حال والصحيح انه يفتي بالرد اذا وجد التغير وبدونه لا يفتي به (ومن ولي رجلا شيئا بمقام عليه) أي لو باع منه تولية بشئ قام عليه (ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد) البيع (ولو علم) المشتري مبلغ الثمن (في المجلس خير) المشتري ان شاء أمسكه وان شاء رده وان علم بعد

أشار شيخنا (قوله أوفقأها اجني) بأمره أو لانه (قوله واخذارشا) كذا وقع في الهداية والزبلي وفي البحر عن فتح القدير التقيد بأخذ الارش اتفاقا (قوله حتى بين) لانه صار مقه ودابا لا تلف فيقال له شئ من الثمن ووطه البكر تعيب لان العذرة جزء من العين فازالتها تعيب لها ثم في كل موضع ليس له ان يبيعه مراجعة الا ببيان فلم يبين فللمشتري ان يرده عليه ان علم خيانتته وعلى هذا لو اشترى ثوبا فأصابه قرض فأرأى حرق نار يبيعه مراجعة من غير بيان ولو تكسر بشره ووطيه لا يبيعه حتى يبين لما بينا من المعنى زبلي وقوله فأصابه قرض فأرأى في الكافي القرض بالقاه وقيل بالقاف عزمي زاده (قوله خير المشتري) لانه يزداد على الثمن لاجل الاجل فكان له شبه بالمبيع والشبهة في هذا الباب ملحقه بالتحقيق فصارك انه اشترى شيئين لاجل وباع أحدهما مراجعة على ثمنهما فثبت له الخيار عند علمه بمثل هذه الخيانة زبلي (قوله فان اتلف المشتري المبيع الخ) ولو هرب بالتلف لفهم منه الاتلاف بالاولى بجر (قوله لزم بألف ومائة) لان الاجل ليس بمال متقوم فلا يقابل به شئ من الثمن وانما فيه ترفه فيراد الثمن لاجله فيثبت له الخيار اذا كان المبيع قائما لهذا الجانب واذا هلك أو استهلكه المشتري لم يبق له الخيار نظرا للجانب عدم المسالية في الاجل حقيقة زبلي (قوله وعند أبي يوسف يرد قيمة العين الخ) جعله الزبلي رواية عنه فقال وعن أبي يوسف الخ ومثله في النهر (قوله غشنا فاحشا) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وكما يكون المشتري مغنونا مغرورا يكون البائع كذلك وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع فيرد مثل ما اتلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب ولو كان قتيلا لم يرد وشرحه (قوله له الرد بحكم التغير) ويرده المشتري بغرور الدلال أيضا كما في الاشياء من الكفالة وهل ينتقل الرد بالتغير الى الوارث أفتى المقدسي بانه لا ينتقل وفي الدر عن مصنف التنوير ما يخالفه قال وقد منعان الخاتمة انه متى عاين ما يعرف بالعيان انتفى الغرور وانتهى وفيه تأمل الا ان يحمل على ما اذا كان للمشتري خبرة بمعرفة القيم (قوله ولم يعلم المشتري) وهو المولى (قوله بكم قام عليه) أي على المولى (قوله فسد البيع) مجهالة الثمن نهر (قوله ولو علم في المجلس خير) لان الفساد وان كان في صلب العقد لكنه لم يتقرر وانما يتقرر بانقضاء المجلس وهذا يبين ان هذا العقد ونحوه من البيع برقة قبل معرفة الرقم ينقصد فاسد له عرضية المحمة وهو الصحيح خلافا لما روى عن محمد انه صحيح له عرضية الفساد وينبغي ان يظهر اثر الخلاف في حرمة مبادرته وعدمها نهر عن البحر قال وانما يخير بعد العلم في المجلس لان الرضا لم يتم قبله (قوله بعد التفريق) صوابه التفريق

* (فصل في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض) والزيادة والمخط فم ما وناجيل الديون بجر (قوله صحيح العقار الخ) لم يقل نفذ ولا لزم لتوقفهما على نقد الثمن نهر أي نقد المشتري الاول وهو البائع الثاني شيخنا فان لم يتقدم توقف الثاني في الصحيح كبيع الرهون كما في المحيط يعني اما على نقد الثمن أو رضا البائع لان الحق له فان لم يتقدم كان له ابطال البيع وكذا كل تصرف يقبل النقص اذا فعله المشتري بغير اذن البائع قبل القبض أو بعد كما في البحر ومنه الكتابة أيضا لانها تختمل الفسخ فلم تنفذ في حق البائع ما لم يقبض الثمن نظرا له بخلاف ما لا يقبله كالعتق والتسدير والاستيلاء وكما يجوز بيع العقار قبل قبضه فكذلك اهتبه قيد بالبيع لان الاحارة قبل القبض لا تجوز مطلقا سواء امره من البائع أو غيره كما في الخاتمة وحكي في النهر اختلاف في جواز اجارته وذكر ان الاصح انها لا تجوز اجماعا لان المعقود عليه المنافع وهلاكها غير نادر (قوله وقال محمد وزفر والشافعي الخ) لم يذكر الزبلي زفر والشافعي وكذا البحر والنهر (قوله لا يصح بيع العقار قبل القبض) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه ولما انه لا يتوهم انفساخ العقد فيه بالهلاك وهو متدور القه لم وما روه معلول بغرر انفساخ العقد بالهلاك قبل القبض وذلك لا يتصور فيه الا نادرا والخلاف فيما اذا لم يكن على شرط كما في الزبلي أو كان علوا أو في موضع لا يؤمن ان تغلب عليه الرمال ففي هذه المواضع لا يجوز

التفريق منه لا يتقلب صحيحا ولا يجوز والشافعي لا يصح بيع العقار قبل القبض

بسمه قبل قبضه اتفاقا (قوله لا يبيع المنقول) قيد بالبيع لانه لو وهبه او تصدق به او اقرضه او رهنه او اعاره من غير البائع جاز عند محمد وهو الاصح خلافا لابي يوسف واجمعوا على صحة الوصية قبله واما تزويج الامة فجاز واذا فسخ البيع انفسخ النكاح عند أبي يوسف وهو المختار ودخل في البيع الاجارة وعم كلامه ما لو باعه من البائع ولا ينتقض الاول بخلاف ما لو وهبه انتقض لانها مجاز عن الاقالة هذا في تصرف المشتري واما تصرف البائع فان كان بأمر المشتري بان يهبه من فلان أو يثبته ففعل جاز ولو أمره بوطء المجارية أو بأكل الطعام ففعل يكون فسخا ولو رهنه أو أجره أو أودعه بغير أمره ففان المبيع انفسخ البيع ولو اعاره أو وهبه ففان أو أودعه فاستعمله المودع ففان فان شاء المشتري امضى البيع وضمن هؤلاء وان شاء ففسخ البيع نهر عن الحمانية وفيه عن الايضاح كل عوض ملك بعقد ينفسخ العقد فيه بهلاكه قبل القبض لم يجز التصرف فيه كالبيع والاجرة اذا كانت عينا وبديل الخلع اذا كان معيناً وما لا ينفسخ بهلاكه فالتصرف فيه جائز قبل القبض كالمهر وبديل الصلح والعنق على مال وبديل الصلح من دم عمد انتهى قال شيخنا قوله وبديل الخلع اذا كان معيناً مخالف لما في الزيلعي والعناية والبحر فان المذكور فيها صحة بيع بديل الخلع قبل قبضه ولا صحة له بدون التعيين وقد ذكر صاحب البحر الاصل عن الايضاح بخلاف ما هنا ولا يظهر فرق بين المهر وبديل الخلع ثم ظهر لي ان الصواب ان يكون هكذا وبديل الصرف اذا كان معيناً بان كان مصوغاً يبيع بجنسه أو بالنقد فانه بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثماصه وما لهذا عين في العقد على انه لا يصح التصرف فيه وان لم يتعين كمنص عليه هنا وفي باب الصرف وحينئذ تصدق كناية الايضاح عليه اذ لا شك في ملكه المصوغ بالعقد وانفساخه بهلاكه قبل قبضه وكذا قوله وما لا ينفسخ بهلاكه فالتصرف فيه جائز قبل القبض كالمهر وبديل الصلح صوابه وبديل الخلع لان الصلح عن مال يبيع لا يجوز بيع بديله قبل قبضه كما ذكره في البحر انتهى ثم اعلم ان قوله في الايضاح ينفسخ العقد فيه بهلاكه قبل القبض بعد قوله كل عقد ملك بعوض ليس خبراً عن قوله كل عقد الخ بل الجملة وصف ثان بعد وصفه بما قبلها من قوله ملك بعقد والخبر هو قوله لم يجز التصرف فيه شيخنا (تنبيه) ليس المراد من جواز بيع المهر قبل قبضه وكذا نحو المهر من كل عوض ملك بعقد لا ينفسخ العقد بهلاكه قبل القبض عدم انفساخ العقد الثاني بل ينفسخ لدخوله تحت قوله ان البيع يبطل بهلاك المبيع قبل قبضه والمحاصل ان الزوجة اذا باعت المهر قبل قبضه فهلك قبل ان يقبضه المشتري يبطل البيع سواء هلك قبل قبض الزوجة أو بعد ان قبضته واما النكاح فيبقى على حاله ويجب له ما عليه بده من المثل أو القيمة اذا هلك قبل قبضها بخلاف المبيع اذا بيع قبل قبضه وكذا نحو المبيع من كل عوض ملك بعقد ينفسخ العقد بهلاكه قبل القبض حيث لا يجوز مطلقاً سواء هلك قبل القبض أو لا حتى لو لم يهلك وقبل قبضه المشتري الاول وسلمه للمشتري الثاني بناء على ما صدر منه من البيع لم يجز الا ان يعتبر بيعاً تعاطى وبهذا التقرير نعلم ان المراد بالعقد في قولهم كل عوض ملك بعقد ينفسخ العقد بهلاكه قبل قبضه كما في الوجه الاول مما سبق عن الايضاح أولاً ينفسخ كما في الوجه الثاني هو العقد الاول كعقد النكاح بالنسبة لمسئله المهر وكالبيع الاول بالنسبة لمسئله بيع المبيع قبل قبضه وكذا راد العقد الاول ايضاً في تعليل النهي عن بيع ما اشتراه حتى يقبضه لقولهم انه معلول بغير انفساخ العقد بالهلاك قبل القبض بقي ان يقال استقدم من عبارة الايضاح ان ما ذكره المصنف من قوله لا المنقول ليس على إطلاقه بل هو بالنسبة لما ذكره في الايضاح من الوجه الاول (قوله أي لا يبيع المنقول) نفي العدة يحتمل ثبوت فساد العقد وبطلانه صريح بالاول في المواهب وبالثاني في الجوهرة شرناً لالبالية ومثل ما في المواهب في الزيلعي (قوله ولو اشترى مكبلاً الخ) قيد بالشراء لانه لو ملكه بهبة أو اوارث أو وصية جاز له التصرف فيه قبل الكيل والمطلق من البيع ينصرف الى السكامل وهو الصحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسداً بعد قبضه لم يحجج المشتري الثاني الى اعادة الكيل قال أبو يوسف لان بيع الفاسد يملك

(لا يبيع المنقول) أي لا يبيع بيع المنقول مطلقاً سواء كان مملوكاً أو غيره وقال مالك يصح بيع المنقول قبل القبض في غير الطعام (ولو اشترى مكبلاً كبلاً)

قوله كل عقد ملك بعوض عبارة الايضاح السابقة كل عوض ملك بعقد اهـ بحر اوى

قوله لان يبيع الفاسد الخ أي لان المبيع فاسداً يملك بالقبض فهو من قبيل اطلاق المصدر واردة اسم المنقول اهـ بحر اوى

بالقبض كالقرض ولو استقرض طعاما بكييل ثم باعه مكاييلة لم يحجج المشتري الى اعادة الكيل وقيد
 بكونه مبيعا لانه لو كان غنما جازا لتصرف فيه قبل الكيل والوزن لانهم امن تمام القبض والتصرف
 في الثمن قبله جازا قبل تمامه اولى نهر (قوله حرم) أي كره تجرعا لانه عليه السلام عن بيع الطعام حتى
 يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولا نه يحتمل ان يزيد على المشروط وذلك للبائع والتصرف
 في مال الغير حرام قال في النهر وفيه اشارة الى فساد البيع وبه صرح في الجامع الصغير (قوله واكله)
 كذا كل تصرف يبنى على الملك كالهبة والوصية ولا يلزم من حرمة أكله قبل اعادة كياله كونه الطعام حراما
 حتى لو أكله وقد قبضه بلا كيل لا يقال انه أكل حراما لانه أكل ملك نفسه الا انه اثم لتركه ما أمر به من
 الكيل وكذا كل مبيع يباع فاسدا اذا أكله بعد القبض بحرج عن فتح القدير (قوله ولو أكله البائع بعد البيع
 الخ) قيد بالكيل بعد البيع لان الكيل قبله لا يكتفي به اتفاقا ولو بمحضرة المشتري زيلبي فلو كيل بمحضرة
 رجل فشره فباعه قبل كياله لم يحز وان استكتاله الثاني لعدم كيل الاوّل فلم يكن قابضا بحرج عن الفتح
 (قوله بمحضرة المشتري) قيد به لانه لو أكله البائع بغير حضرته لا يكتفي به زيلبي (قوله قبل لا يكتفي به)
 لظاهر الحديث لانه اعتبر صاعين زيلبي (قوله والجميع انه يكتفي به) لان المبيع صار معلوما
 بكيل واحد وتحقق معنى التسليم والتحديث محمول على ما اذا اجتمعت الصفتان على ما تبينه في باب السلم
 زيلبي أراد بالحديث ما مر من نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان
 وصورة اجتماع الصفتين اسلم في كره فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل كرا أو امر رب السلم
 بقبض الكرا فان صاحب السلم يحتاج الى الكيل مرتين مرة لبائعه ومرة لنفسه عزمي زاده (قوله)
 يجوز له الاكل والبيع قبل ان يكياله الخ) قيل لان الزيادة له وفيه نظرا لا تصح في المجازفة وعنه
 اجوبة في شروح الهداية ومن الاجوبة ما ذكره الزيلبي حيث قال بان كان كاله قبل البيع انتهى فاذا
 اشتراه مجازفة بعد ان كاله البائع قبل البيع فوجده المشتري أكثر من كياله الذي وجد قبل البيع
 كانت الزيادة للمشتري شيئا (قوله ومثله الموزون والمعدود) ليس على اطلاقه بل مقيد بغير بيع
 التعاطي اما اذا كان البيع بالتعاطي فلا يحتاج الى اعادة الوزن ثانيا لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن نهر
 من القنية وفي الخلاصة وعليه الفتوى ومقيد ايضا بغير الدراهم والدنانير فيجوز التصرف فيها بعد
 القبض قبل الوزن نهر عن الايضاح واستثنى ابن السكّال من الموزون ما يضره التبعض لان الوزن
 حينئذ فيه وصف در (قوله والمعدود) جعله المصنف كالملكيل والموزون وهو مروي عن أبي حنيفة
 واختاره الكرخي وعنه انه كالمذروع وهو قول أبي يوسف ومحمد لانه ليس بقدر الا ترى انه يجوز بيعه
 بجنسه متفاضلا كالمذروع ووجه الاول ان المعدود والمتقارب يساوي الملكيل والموزون فيما تعلق به
 الفساد وهو جهالة المبيع لاحتمال الزيادة فان من اشترى جوزا هلى انه ألف فوجده أكثر برز الزيادة
 وان وجده انقص سقط عنه من الثمن بمحضته بخلاف الربا لانه مبني على المماثلة بدليل بوجهها وهذا اظهر
 زيلبي ومنه يعلم ان الخلاف بين الامام والصاحبين في المعدود بالنسبة لاحدى الروايتين عن الامام
 وعليها اقتصر نوح افندي كالشارح ولم يحل عنه الرواية الاخرى ونص عبارته اشترى هديا فهو
 كالمذروع فيما يروى عنه لانه ليس بمال الربا كالموزون فيما يروى عن أبي حنيفة لانه لا يحل له
 الزيادة على المشروط انتهى ثم رأيت في حاشية نوح افندي انه نقل عن الزيلبي حكاية الرواية الاخرى
 عن الامام وتقييد المعدود والمتقارب في كلام الزيلبي للاحتراز عن متفاوت لعدم جواز بيعه عددا (قوله
 لا المذروع) أي لا يحرّم التصرف في المبيع المذروع بعد القبض قبل المذرع وان اشتراه بشرط المذرع
 لان المذرع وصف له وليس بقدر فيكون كله للمشتري بلا زيادة ثمن ولا نقصان ان وجده زائدا أو ناقصا
 هذا اذا لم يسم لكل ذراع غنما وان سمي فلا يحل له التصرف فيه حتى يذرع زيلبي وعني وقال في النهر
 وفي النقصان يثبت له الخيار وبالبيع بتقدير النقص يكون مسقطا له انتهى (قوله وصح التصرف

حرم للمشتري منه (بيعه واكله حتى
 بكياله) المشتري ولو كاله البائع بعد
 البيع بمحضرة المشتري مرة قبل
 لا يكتفي به والجميع انه يكتفي به وعليه
 الجهور وانما قيد بكياله لانه لو اشتراه
 مجازفة يجوز له الاكل والبيع قبل
 ان يكياله بعد القبض (ومثله الموزون
 والمعدود لا المذروع) عنده يعني
 لو اشترى مذكروا على شرط انه
 هكذا اذا جاوز للمشتري لبسه
 وبيعه قبل ان يذره وعند أبي يوسف
 ومحمد المعدود كالمذروع (أي
 التصرف في الثمن) أي تصرف
 البائع في ثمن المبيع (قبل قبضه) أي
 قبض الثمن

في الثمن الخ) بان ملكه من عليه بعوض أو بغير عوض صورة تملك الثمن من عليه بعوض ان يشتري
البائع من المشتري شيئا بالثمن الذي له عليه أو استأجر به عبدا أو دارا للمشتري أو ملكه منه بغير عوض
كالهبة والوصية فإذا وهب منه الثمن ملكه بغير الهبة لعدم احتياجه الى القبض وكذا الصدقة
وأما في الوصية فالظاهر ان الموصي مطالبته بعد الوصية بدفع الثمن وان لم يرجع عن الوصية ولا يكون ذلك
رجوعا عنها لان الموصي له ان يملك الموصى به بالقبول بعدموت الموصي على ما عرف في محله فان قلت
التصرف في الثمن قبل قبضه لم ينحصر في تملكه من عليه بل هو شامل لما لو احال شخص قبضه مثلا
أو وكله بقبضه خلافا لما يظهر من كلام العيني لذكره اياه بباء التصوير قلت انما حصره فيما ذكر
للاحتراز عن جواز الاحالة والتوكيل بل لانه اذا احال أو وكل لم يمكن ذلك من وضع المسئلة وهو
التصرف فيه قبل القبض أما في الوكالة فلا قبضه كقبض الموكل وأما في المحوالة فلا ان المحتال
يصير قابضا بالنيابة عن المحيل ثم لنفسه هذا ما ظهر لي من الجواب حين سئلت عنه (تمت) تملك
الثمن من غير من عليه لا يجوز ان تعذر تسليمه عقب عقد التملك وكذا يصح التصرف في الديون قبل
القبض كالمهر والاجرة وضمان المتلفات ونحوها سوى الصرف والسلم وقول العيني كالمهر والاجارة
صوابه والاجرة وأراد بنحوها الموروث والموصى به كما في الدرر ونص عبارته مع المتن معز بالعمى وكذا
الحكم في كل دين قبل قبضه كالمهر واجرة وضمان متلف وبديل خلع وعق بآل وموروث وموصى به قال
والحاصل جواز التصرف في الاثمان والديون كلها قبل قبضها انتهى فتقيده بالاثمان والديون يفيد
ان التصرف في الموروث من الاعيان بالهبة ونحوها قبل القبض لا يجوز وهي حادثة الفتوى واستفيد
منه أيضا ان استثناء الموروث ونحوه كالمهر وبديل الخلع من عدم جواز بيع المنقول قبل قبضه في
عبارة بعضهم كالقهستاني ليس على اطلاقه بل يحمل على ما اذا كان ذلك من الاثمان والديون
وانما استثنى الصرف والسلم لما ان للقبوض حكم عين المبيع في السلم والاستبدال بالمبيع قبل قبضه
لا يجوز وكذا في الصرف كما في النهر ولان التصرف في أحد بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل القبض
يستلزم افتراق المتعاقدين لا عن قبض فيفسد العقد فلهما لانه يشترط لبقاها على الصحة قبض كل من
بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل الافتراق كما سأتى وكذا لا فرق في جواز التصرف في الثمن قبل
قبضه بين ان يكون مما يتعين كالمكيل والموزن أولا كالدراهم والدينار حتى لو باع بدراهم أو بكر من
الحنطة جاز ان يأخذ بدلهما شيئا آخر درر والكراتنا عشر صاعا (قوله وصح الزيادة فيه) ولو من غير
جنسه في المجلس أو بعده من المشتري أو وارثه بشرط قبول البائع في المجلس وبقاء المبيع وكونه محللا للقبالة
في حق المشتري فلو باع بعد القبض أو اعتق أو دبرا أو كاتب أو استولد أو وهب وسلم أو مات الشاة أو طبخ
اللحم أو طحن البر أو سجد الغزل أو فخر العصير أو سلم مشتري الحنظل أو تصح الزيادة من لفوات محل العقد
وكذا لو زاد في مهرها بعد موتها لا تصح قال في الدرر بخلاف ما لو أجاز ورهن أو جعل الحديد سيفا أو ذبح
الشاة لقيام الاسم والصورة وبعض المنافع انتهى وروى المحسن في غير رواية الاصول انها تصح بعد
هلاك المبيع وعلى هذه الرواية تصح الزيادة في المهر بعد الموت ولو زاد الاجنبى فان بأمر المشتري أو باجازه
لزمته وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاده من المشتري أو اضافها الى مال نفسه لزمته الزيادة ثم ان كانت
بأمر المشتري رجوع والا فلا نهر ولو عبر بالازم بدل الصحة لكان أولى لانها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد
ما زاد يجبر اذا امتنع بجر (قوله وصح للبائع المحط منه) ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن در قال في النهر
في ابرائه عن البعض بعد القبض خلاف في الذخيرة انه لا يصح لا تصرف المطلق منه الى براءة الاستيفاء
حتى لو أبرأ براءة اسقاط صح وذكر السرخسي ان الابراء المضاف الى الثمن صحيح مطلقا وهو المناسب
للاطلاق وعرف من هذا انه لا خلاف في رجوع الدافع بما اذا أبرأ براءة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا
أبرأ براءة استيفاء وان الخلاف مع الاطلاق اه (قوله بعد تعيينه) أراد بتعيين الثمن كونه معلوم القدر

(و) صح للمشتري (الزيادة فيه) أي في
الثمن للبائع بعد تعيينه في البيع
(و) صح للبائع (المحط منه) للمشتري
بعد تعيينه فيه

والا فالتمن لا يتعين وان عين وكذا التقيد بالتعريف في جانب الزيادة على المبيع براديه العلم بمقدار المبيع لا كما يتوهم من كون المراد به ما يتعين بالتعريف لفساد المعنى حينئذ لا تقتضاه عدم صحة الزيادة عليه اذا كان مما لا يتعين مع انه لا فرق في جواز الزيادة على المبيع بين ما يتعين وما لا يتعين والفرقة بينهما انما هي في المحط ان كان ديناً يجوز ان كان ديناً لم يجز كما يشير الى ذلك ما سبق في عن المحيط معز بالنهر والبحر والظاهر ان المراد بالعين الثمينة وبالدين المكيل والموزون (قوله وعند زفر والشافعي لا يهتان) على اعتبار الالتحاق بل على اعتبار الصلة لانه لا يمكن تصحيح الزيادة لانه ملك المبيع وكذا المحط لان جميع الثمن صار مقابلاً لجميع المبيع فصار برامبتداً ولنا انهما بالمحط والزيادة بخبر ان العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه خاسراً او راجحاً او هابطاً ولا يحد ولا يحد ولا يحد ذلك لا ترى ان للمساواة الارتفاع بالكلية بالتقابل فاو في ان يكون لما ولاية التغيير لانه دونه بخلاف حط الكل لانه تبديل لاصله لانه يتقلب هبة او يبيع بالثمن فيفسد ثم فائدة الالتحاق تظهر في التولية والمراجعة والشفعة حتى يأخذ بالباقي بعد المحط وانما لا تلزمه الزيادة لان فيه ابطال حقه الثابت بالمبيع الاول وهما لا يمكنه وفيما اذا استحق المبيع حتى يرجع المشتري على البائع بالزيادة ولو اجاز المستحق البيع كان له ان يطلب بالزيادة وتظهر في حق الفساد في الصرف حتى لو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحدهما أو حط وقبل الآخر وقبض المزيد في الزيادة أو المردود في المحط فسد العقد وهذا عند أي حنيفة وقال أبو يوسف لا تجوز الزيادة ولا تصير هبة مبتدأة حتى يجب عليه ان يرد المحطوط وقال محمد في الزيادة مثل قول أبي يوسف وفي المحط يكون هبة مبتدأة وتظهر أيضاً فيما اذا زاد على المبيع حتى يصير له حصة من الثمن للخال حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض وفيما اذا زوج أمته ثم أعتقها ثم زاد الزوج على مهرها بعد العتق تكون الزيادة للولي ومحل التصاق المحطوط باصل العقد اذا لم يكن المحطوط تبعاً ووصفاً فان كان لم يلحق حتى لو اشترى داراً بالف وتقدروا أو نهجاً برضا البائع يأخذها الشفيع بالجمادى هكذا اذا اشترى داراً بعد فاعور ورضى به البائع فان الشفيع يأخذ الدار بقيمة العبد صحيحاً ولا تجوز الزيادة في المسلم فيه لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجوداً في الذمة لمحاجة المسلم اليه وهي لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته وكذا لا تجوز الزيادة في المنكوحة لان الشرع ماورد بتلك الزيادة المتولدة من المملوكة تبعاً للزواج زيلبي واعلم ان التصاق المحط باصل العقد مقيد بما اذا لم يكن من الوكيل حتى لو حط الوكيل ببيع الدار عن المشتري مائة صاع وضمن للوكيل وبأخذها الشفيع بجميع الثمن لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد نهر عن الحنافية (قوله وصح الزيادة في المبيع) ولا يشترط قيام المبيع بخلاف الزيادة في الثمن وأما المحط من المبيع ففي المحيط ان كان ديناً يصح وان كان ديناً لا يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح نهر عن البحر وقوله بخلاف الزيادة في الثمن أي فانه يشترط لصحتها قيام المبيع كما سبق (قوله وصح تأجيل كل دين) سواء كان ثمناً أو غيره لان له الا برامنه فتأخير المطالبة به أولى بشرط قبول المدين حتى لو رده بقي حالاً وأطلق في صحة التأجيل فعم ما لو كان الى أجل مجهول لم يضر في البيع الفساد عند الكلام على البيع بغير مؤجل الى المحصاد وقدوم الحاج ان لو باع مطلقاً ثم أجل الثمن الى هذه الاوقات جاز لان هذا تأجيل الدين والمجهالة مقهولة فيه بمنزلة الكفالة ولا كذلك اشتراطه في صلب العقد (تنبيه) قال المدين لا أقرك بما لك حتى تؤخره أي مطالبتك عنى أو تحط بعض المال ففعل صح عليه أي لزمه وليس للدين ان يطالب المدين في الحال وبما حط هذا اذا قاله سراحى لوقال علانية بحضوره الشهود يؤخذ المقر بالمال في الحال كذا بخط شيخنا معز بالصنف والشارح في باب الصلح في الدين (قوله ثم أجل أجلاً معلوماً) احتريز بالمعلوم من الجهول جهالة متفاحشة فلا يضاف ما ذكرناه من انها اذا لم تتفاحش كما لو كانت الى المحصاد أو قدوم الحاج يصح لكونها سيرة فتدخل في التأجيل بعد العقد لكن قد مناعن عزى

قوله أو هبطاً بان لم يكن فيه ربح ولا خسران اه بحر اوى

وعند زفر والشافعي لا يهتان (و) صح
البائع (الزيادة في المبيع) بعد
تعيينه (وتعلق الاستحقاق بكلمة)
أي استحقاق البائع والمشتري في
الثمن والمبيع والزيادة والمزيد عليه
(وصح تأجيل كل دين) حال حتى لو
باعه شيئاً بدين حال ثم أجل أجلاً
معلوماً صاره مؤجلاً

ترجيح انها لا تقتل مطلقا وهو الظاهر من كلام الشارح هنا لان المتبادر من قوله ثم اجل اجملا معلوما انه احتراز عن الاجل المجهول مطلقا لا يفرق بين الجهالة اليسيرة والمتفاحشة (قوله غير القرض) وبديل الصرف والسلم والتمن عند الاقالة وبعدها وما أخذ به الشفيع ودين حل بموت المدينون در عن مديانات الاشياء وقصر الاستثناء على هذه الاشياء يشير الى ان بديل الصلح ولو عن دم عم يصحوز تأجيله ولا ينافيه ما سياتي في المتن في الفصل من كتاب الجنائيات حيث قال وان صولح عن دم على مال وجب حالا يرشد الى ذلك قول العيني وانما وجب حالا لانه دين وجب بالاعتد والاصل في مثله المحلول كالتمن والمهر بخلاف المدة لانها لم تجب بالاعتد انتهى فما اشتهر على السنة الناس من ان بديل الصلح لا يصح فيه التأجيل لا أصل له واعلم انه في الدرذكر في الباب الاثني باب الاستحقاق فروع وعزاء الدرر فقال لو صالح عن الدنانير على دراهم وقبض الدراهم فاستحققت بعد التفرق رجع بالدنانير لان هذا الصلح في معنى الصرف فاذا استحق البديل بطل الصلح فوجب الرجوع انتهى فاستفيد منه ان بديل الصلح لا يشترط قبضه قبل الافتراق الا اذا كان في معنى الصرف (قوله يعني لا يلزم) أشار به الى التورك على المصنف لان ظاهر كلامه يعطى عدم صحة التأجيل في القرض لما ان المستثنى منه الصحة مع انه جائز غير لازم ويحاج بما في النهر من انه أراد بالصحة لزوم او يكون الاستثناء منقطعاً وجه عدم لزوم الاجل في القرض انه عارية ابتداء ولهذا صح بلفظ العارية ولم يملكه من لا يملك التبرع كالوصي والصبي معاوضة انتهى لان الواجب فيه رد المثل فعلى الاول لا يلزم وعلى الثاني لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهذا يقتضى فساد وهو خلاف الاجماع فقلنا يجوز غير لازم كذا في النهر وفي قوله وهو خلاف الاجماع نظر لما سياتي منه عن القنية من تصريحه بطلانه وليس من تأجيل القرض تأجيل بديل الدراهم او الدنانير المستهلكة اذ بالاستهلاك لا تصير قرضا (تمت) تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل في بديل صرف وسلم وصحح غير لازم في قرض واقالة وشفيع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك بحروا قره المصنف وتعبه في النهر بان الملق بالقرض تأجيله باطل ولذا كره بارة النهر لتكون ايضا حالما ذكره في الدرر لو حل الدين بموت المدينون فأجل رب الدين وارثه لم يصح وكذا الوأجل المشتري الشفيع في ثمن وفي القنية أجل المشتري البائع سنة عند الاقالة وصحت الاقالة وبطل الاجل ولو تقابل اثم أجله ينبغي ان لا يصح الاجل عند أي حنيفة فان الشرط اللاحق بعد العقد يلحق بأصل العقد انتهى وانما لا يصح تأجيل رب الدين وارث المدينون لانه تعين المدة وكذا لقضائه كذا بخط شيخنا يشير به الى ان الاجل انما يكون لما وجب في الذمة دون الاعيان بقي ان يقال كون الاجل في القرض يصح ولا يلزم يشير اليه ما في النهر عن الظهيرية حيث قال القرض المجهود يلزم تأجيله لكن يعكز عليه ما في النهر ايضا عن القنية حيث قال وفي القنية التأجيل في القرض باطل فثبت كان القول بطلان الاجل في القرض مصرحاً به في القنية ها ادعاء في النهر من قوله فيما سبق وهذا يقتضى فساد وهو خلاف الاجماع ممنوع واعلم انه في الدراستني من عدم لزوم الاجل في القرض مدة مسائل فقال تأجيل القرض لا يلزم الا في اربع احوال كان مجعودا وحكم مالكي يلزومه بعد ثبوت أصل الدين عنده أو حاله على آخر فأجله المقرض أو حاله على مدين مؤجل دينه لان المحالة مبرئة والرابع أوصى بتأجيل قرضه الذي له على زيد سنة فيصح ويلزم انتهى وقوله اذا كان مجعودا وحكم مالكي الخ يتعين ذكره هو او الحال لا بأوفيه يكون حكم المالكي قيداً في المسئلة والدليل على ذلك قوله والرابع والمحصل ان جعل الحكم يلزم الاجل فيداني القرض المجهود يشير اليه ما في النهر عن القنية حيث قال قضى يلزم الاجل في القرض بعدما ثبت عنده معتدا على قول مالك يصح ويلزم اذ قوله بعدما ثبت يقتضى جوده لكن يعكز عليه ما في النهر ايضا عن الاشياء معزياً للظهيرية حيث قال القرض المجهود يلزم تأجيله اذ مقتضى اطلاقه ان لزوم الاجل فيه لا يتوقف على الحكم به وقوله في الدرر او حاله على آخر الخ يعني حال المستقرض المقرض على آخر دينه فأجل المقرض ذلك الرجل المحال عليه فيلزم حينئذ

(غير القرض) فان تأجيله لا يصح يعني لا يلزم حتى لو أجله عند الأقراض مدة معلومة أو بعده لا يثبت الاجل وله أن يطالبه في الحال الا في مسألة وهي ان يوصى ان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة وهو يخرج من ثلث ماله يلزمهم أن يقرضوه ولا يطالبوه قبل المدة

كافي النهر ومثله في الدر ومع زيادة قوله حتى لو أراد المقرض ان يطالب المستقرض بذلك المدين ليس له ذلك قال شيخنا وفيه بحث لان المقرض ليس له مطالبة المستقرض بعد الاحالة على الغير وان لم يوجد له فالتأثير في عدم مطالبة المستقرض للاحالة لا للتأجيل فوجوده وعدمه سواء بقي ان يقال قوله في الدر وحكم مالك الخ يقتضي اشتراط صدور الحكم به من ابراء فغاده انه لو حكم به من ابراء معتمد على مذهب غيره لم يلزم وبخلافه ما سبق من القينة حيث قال قضي بلزوم الاجل معتمد على قول مالك الخ اذ هو ظاهر في ان الحكم به صدر عن ابراء قلت ما في القينة يفتي على القول بانه اذا حكم بمذهب غيره يتقدم وهما قولان مرجحان وليكن عدم النفاذ هو الارجح كما سيأتي في محله (قوله وقال مالك يصح الخ) يتعين ان يكون المراد بالحقبة في كلام الامام مالك اللزوم والا فحين نقول بجواز مجرد اذن اللزوم فلامعني لذكركه حينئذ على وجه المقابلة فتدبر

(باب الربا) *

بكسر الراء وفتحها خطأ مقصور على الانهرو حرمة بالدلالة الثلاثة الكتاب والسنة والاجماع فلهذا يكفر مسخه (قوله لكن في المراجعة الخ) يشير بهذا الاستدراك الى وجه تقديم المراجعة ليكون الاباحة كافي النهر هي الاصل قلت هذا انما يتم على القول بان الاصل في الاشياء الاباحة لا على ما قيل من ان الاصل فيها الحظر او التوقف (قوله ويسمى المكان المرتفع ربوة) بضم الراء في الاكثر وبالفتح في لغة بني تميم والكمر لغة مصباح (قوله لفضله على سائر الاماكن) اي زيادته ارتفاعا زليج (قوله هو فضل مال) ولو حكما فدخل ربا النسبة والبيع الفاسد فكلاهما من الربا فيجب رد عين الربا ولو قاما حقا للشرع لا رد ضمانه لانه عليك بالقبض وبراءه من الفضل بعد استهلاكه صحيح فهو المراد ان رد ضمانه لا يجب حقا للشرع وان وجب حقا للبعد جرى عن الاشياء وحيث اريد بفضله المال ما يشمل المعنى الحقيقي والحكمي كافي النهر والدر حينئذ يستغنى عما ذكره الشارح فيما سيأتي من ان المصنف بنى تعريفه على ما هو الغالب بناء على ما فهمه من قصر فضل المال على المعنى الحقيقي فيلزم كون التعريف غير جامع للأفراد بخروج ربا النسبة وقد علمت خلافه فلا ورود للسؤال من أصله بخلاف ما ذكره في الدر حيث عرفه بقوله هو فضل أحد المتجانسين على الآخر فانه خاص بربا الفضل ولا ينبغي في الجواب عن ايراد ربا النسبة ان المراد بالفضل الاعم من الحقيقي والحكمي لانه لا يطرد لعدم شموله لربا النسبة في مختلفي الجنس كما لو باعه كرسع بكر برنسبة اذ لا يدخل تحت قوله فضل أحد المتجانسين ولو بعد اعتبار التعريف شيخنا (قوله بلا عوض) خرج به ما سيأتي في الصرف من انه لو باعه كبر وكرسع بضعفهما فانه جائز صرفا للجنس الى خلاف جنسه اذا كان يد ايد (قوله في معاوضة مال بمال) زاد في الوقاية مشروط لاحد المتعاقدين لانه لو شرط لغيرهما لا يكون ربا نهر فهو زاييع ويبطل الشرط وما في الشرع لئلا يجرى عليه في الدر من انه يكون فاسدا معللا بانه شرط فيه ما لا يقتضيه العقد قال شيخنا فيه نظر لان الشرط الفاسد هو ان لا يكون مما يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين او المبيع ان كان من أهل الاستحقاق بان كان آدميا فان لم يكن كذلك بان كان مما لا يقتضيه العقد لكن فيه مضرة لاحدهما او ليس فيه منفعة ولا مضرة لاحد وفيه منفعة لغير المتعاقدين والمبيع جاز للبيع ويبطل الشرط كافي الاختيار انتهى واعلم ان التقييد بقوله في معاوضة مال بمال يخرج للهبة فليس الفضل في الهبة بربا فلوشي عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاد ان كان وهبه منه ان عدم الربا ولم يفسد الشراء وهذا ان ضررها الكسر لانها هبة مشاع لا يقيم در (قوله والفضل ليس بمال) اي حقيقة فلا ينافي ما قدمناه من ان ربا النسبة حكم المال وعليه فالتعريف شامل لكل من ربا الفضل والنسبة فلا يرد عليه شيء يقال انه بنى التعريف على الغالب (قوله وتلته القدر والجنس) لان الاصل

وقال مالك يصح في القرض أيضا
 * (باب الربا) *
 تناسب السابقين من حيثان فبهما
 زيادة لم تكن في المراجعة زيادة هي
 جلال وفي الربا زيادة هي حرام والآخر
 من الشبهة واجب في كل باب ثم الربا
 في اللغة الفضل يقال هذا بر بوعلى
 ذلك أي بفضل ويسمى المكان
 المرتفع ربوة لفضله على سائر الاماكن
 وفي الشرع (هو فضل مال بلا عوض
 في معاوضة مال بمال) أي غالبان
 بيع الدراهم بالدراهم متساوية
 جنسا واحدا نسبة يكون ربا والفضل
 ليس بمال وإنما هو فضل منفعة
 (وعلمته) أي علمه وجوب المساواة التي
 يلزم عند فواتها الربا وعلته كون المال
 ربا وعلته حرمته الفضل (القدر

وزنية وذكر الاسيحياني جواز لانها عددية وأقول ينبغي ان يقال ان كانت كاسدة لا يجوز لانها وزنية
حينئذ وعليه يحل ما في الفتح نهر (قوله فيجوز بيع المكيل بالموزون) كالخطة بالدرهم والدنانير وفيه
ان القدر لم يعدم وانما عدم الاتحاد فيه جوى (قوله بالتفاضل) فيجوز بيع هر روى بمر وبين لعدم
العلة وهي وان كانت لا توجب عدم الحكم لكن اذا التحدث لزم من عدمها لعدم لا بمعنى انها تؤثر لعدم بل
لا يثبت الوجود لعدم علة فيبقى عدم الحكم على عدم الاصل واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع
الاباحة كان الثابت المحل نهر عن الفتح لكن لو ابدل قوله فيجوز بيع هر روى بمر وبين بقوله بمر وبين
لكان أولى اذ لا فرق في الجواز واذا علم جواز بيع هر روى بالهر وبين فلان يعلم جواز بيعه بالمر وبين
بالاولى بخلاف العكس لما فيه من الابهام (قوله وصح بيع المكيل الخ) مانص الشارع على انه مكيل
أو موزون فهو وكذلك ابدوان ترك الناس ذلك حتى لو باع المكيل وزنا أو الموزون كيه لا يجوز وان تساويا
في ابيعابه حتى يعلم تساويهما بالاصالة وما لانص فيه تعتبر العادة وعن أبي يوسف ان العرف على خلاف
المنصوص عليه معتبر لان لنص عليه في ذلك الوقت انما كان للعادة فكانت هي المنظور اليه في ذلك
الوقت وقد تبدلت بمر قال في الحواشي السعدية وعلى هذا فاستقرا عن الدرهم عددا وبيع الدقيق وزنا
على ما هو والمعارف في زماننا ينبغي ان يكون مبني على هذه الامة وفي النهر عن السكاكي الفتوى على
عادة الناس وفي الدر عز اتر جميع اعتبار العرف مطلقا الى الكمال لكن في الشرع ليلامة عن الكمال علل
عدم اعتبار العرف بأنه يجوز ان يكون على باطل كمتعارف أهل زماننا اخرج الشموع والسراج الى
المقابر ليالي العيد والنص بعد نبوته لا يمحتمل ان يكون على باطل انتهى (قوله وما ينسب الى الرطل) أي
يقع عليه كيله أو الى الاوقية نهر وقوله الى الاوقية عطف على قوله الى الرطل والرطل بدر الزهر ففتحها
قال الجوهري انه نصف من وهو ما يوزن به وفي البناء انه ان ساعشر اوقية بجر (قوله كالدهن) فانه
لا يستعمل الا في وعاء وفي وزن كل وعاء خرج فالتخذ لرطل لذلك يسير فالمراده واعين معلوبات الوزن بجر
فلو بيع الموزون بمكيل لا يعرف وزنه بمكيل مثله لا يجوز لتوهمها الفضل في الوزن هداية واستشككه
الزيلي بأن الشيش اذا استويا في كيل واحد يلزم ان يستويا في كيل آخر ايضا ولا تأثير لكونه معلوما أو
مجهولا في ذلك اذ لا يختلف ثقله فيهما وفي الفتح باع الفضة بجنسها كقفة ميزان بكقفة ميزان جاز وهذا يؤيد
ما ادعاه الزيلي وفي الصيرفية تباع بغير ابراذ بذهب مضروب كقفة بكقفة لا يجوز ما لم يعلم وزن الذهب لانه وزني
وهذا يشهد لصاحب الهداية والظاهر انهما قولان نهر (قوله وجيده كدريته) لقوله عليه السلام جيدها
ورديتها سواء فان جودة في الاموال الربوية لا تعتبر الا في مال اليتيم فلا يجوز للوصي بيع جيده بردي
وينبغي ان يكون الوقف كذلك وفي مال المريض حتى اعتبرت من الثلث وفي القلب الرهن اذا انكسر
ونقص قيمته فللرهن تضمين المرمم قيمته ذهبا وتكون رهنا نهر والقلب بالضم سوار المرأة (قوله
نعين البدلين) فان كان أحدهما دينيا ولا شرعيا ان كان العين هو المبيع جاز بشرط احضار الدين
والقبض في المجلس قبل التعرق بالابدان لان الدين لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين فقط ثم تعرق جاز
نحو بعثك هذا القفيز من الحنطة بقفيز من حنطة جيده وان كان الدين هو المبيع لم يضر وان أحضره في
المجلس كاشتريت منك قفيز حنطة جيده بهذا القفيز لانه جعل الدين مبيعا فصار دينا ما ليس عنده
وما دخل عليه الباه فهو بمن بجر (قوله لا تقابضهما) حتى لو باع برابريهما وتفرقا قبل القبض جاز
دور (قوله وقال الشافعي التقابض شرط في بيع الطعام الخ) الحديث عمر بن الخطاب انه عليه السلام قال
الذهب بالذهب ربا الا هاه وهاه والبر بالبر ربا الا هاه وهاه والشعير بالشعير ربا الا هاه وهاه والتمر بالتمر ربا
الا هاه وهاه ولنا ما يبيع مبيع فلا يشرط فيه القبض كالثوب ونحوه اذا بيع بجنسه محصور المقصود وهو
التحكر من التصرف بخلاف الصرف لانه لا يتعين الا بالقبض والمراد بمعار ود التبعين غير ان ما يتبع به
يختلف فالنقدان يتعينان بالقبض وغيرهما بالتبعين فلا يلزم الجمع بين المشترك ولا بين الحقيقة والجهاز

قوله نهر تمام عابته وان كانت راحة
يجوز لانهم في هذه الحالة أجروها
بجرى التقوى حتى أوجبوا الزكاة بها
وعليه يعمل مان الاسيحياني وهذا
يجب ان يعمل عليه اه بجرأوى

مطل
تعارف اخرج الشموع والسراج الى
المقابر حرام لانه تعارف على باطل

بيع المكيل بالموزون بالتفاضل
والنساء (وصح بيع المكيل كالبر
والشعير والتمر والملح والموزون
كالتقدين وما ينسب الى الرطل)
كالدهن ونحوه (جنسه منساويا
لا متفاضلا وجيده كدريته) فلو باع
قفيزا جيدها من حنطة بقفيزين رديتين
منها لا يجوز (ويقتصر برابريهما
لا التقابض في غير الصرف) أي
يشرط تعيين البدلين في مجلس العقد
في بجرى فيه الربا لا تقابضهما وقال
الشافعي التقابض شرط في بيع
الطعام بالطعام وفي الصرف
التقابض شرط بالاجاع

وانما شرط القبض في المصوغ من الذهب والفضة باعتبار اصل الخلقة وهو النية ابقاء شبهة عدم التعيين زيل على وهاء معدود على وزن هاء ومعناه خذ كما في العناية ومنه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابه أي كل واحد من المتعاقدين يقول لصاحبه هاء فيقتاضان والقصر خطأ نهاية عن المغرب وهو مبني على الفتح قاله الكمال (قوله وصح بيع الحفنة الخ) لان هذه الاشياء ليست بمكيل ولا موزون فانه دمت العلة بانعدام احد شرطيهما وهو القدر زيل على وهذا كانت مضمونة بالقيمة عند الاطلاق اذ لا تغدير في الشرع بمادون نصف الصاع (قوله بالحفنتين يد ايده) وامايه بها بالحفنتين نسيئة فلا يجوز لوجود الجذس حتى اذا اتقى الجنس مع القدر الشرعي حل البيع مع لقاولو بالنسبة لكل واحد من جزئي العلة كسبه حفنة من برمحفتين من شعير درر وكما جاز بيع الحفنة بالحفنتين فكذلك بالثلث الى ست حفنات لان أدنى ما يكون مال الربا نصف صاع والست من الحفنات لا تبلغ نصف صاع وفي التقييد بالحفنة والحفنتين وازاد بهما مادون نصف صاع اعياه الى انه لو باع مادون نصف صاع بنصف صاع او اكثر لم يجوز لوجود المعيار من أحد الجانبين فتحقق الشبهة وعلى هذا الوبا ع مادون نصف صاع بنصف صاع او اكثر لم يجوز لوجود المعيار أو الفضة لا يدخل تحتها جاز لعدم التقدير شرعا لا تدخل تحت الوزن زيل على (تممة) ماسبق من ان أدنى ما يكون مال الربا نصف صاع ليس متفقا عليه ولذا قال القهستاني بعد كلام وفيه اشارة الى ان كل واحد من البدلين اذا لم يبلغ نصف صاع أو قفيل على الروايتين أو العبارتين فلا بأس به واما اذا بلغ أحدهما دون الآخر كما اذا باع أقل من نصف القفيل من البر بقفيل منه جاز على رواية الاصل الخ (قوله قدر مل الكف) بخالف لما في النهر عن الصحاح حيث قال وهو ما لا الكفين ثم رأيت في القهستاني ما نصه الحفنة بفتح المهملة وسكون الفاء مل الكفين كما في الصحاح والمقاييس لكن في المغرب والقاموس والطلبة والنهاية مل الكف اه (قوله خلافا للشافعي) ولمحمد أيضا في النهر وروى المعلى عن محمد انه يكره التمرة بالقرتين وقال كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام اه وهذا هو الصحيح در عن الكمال لصيانة أموال الناس اذ عدم التقدير في الشرع بمادون نصف الصاع لا يستلزم اذ اختلفت التقاووت فعلى ما ذكره الكمال من ان الفضل المتيقن حرام وان لم يدخل تحت أدنى الدليل الذي ورد بالشرع به وهو نصف صاع لا يكون للقدر حينئذ مدخل في علة الربا فالعلة هي الجنس فقط ومن هنا يعلم ثبوت الحرمة بالطريق الاولى فيما اذا اتخذ بيع الحفنة بالحفنتين وسيلة الى بيع نحو الكرا بالكرين (قوله أي صح بيع الحفنة بالحفنتين الخ حال كونهما معينين) أشار الشارح بهذا الى ان قوله بأعيانها مما يتعلق بحملة هذه المسائل من بيع الحفنة الى بيع الفلاس لانه خاص بمسئلة بيع الفلاس بالفلسين فقط كما يتوهم من كلام الزايجي والعيني ولهذا تورك في الدر على مصنف التنوير حيث ذكر قوله بأعيانها مما عقيب الفلاس والفلسين مقدما على بيع التمرة بالقرتين فقال لو أنكره لكان أولى (تممة) باع فلوسا بمثلها أو بدراهم أو بدنانير فان نقدا أحدهما جاز وان تفرقا فلا قبض أحدهما جاز صوابه بطل شيخنا هاهن (قوله أو باع فلسا بعينه بفلسين غير معينين لا يصح) الا اذا قبض الدين الذي بعير عينه في المجلس فانه يجوز واما اذا كان البدلان غير معينين فلا يجوز وان تقابض في المجلس نهر عن المحيط (قوله وعند محمد لا يصح بيع الفلاس الخ) لانه ثمن فصار كالدرهم بالدرهم من نهر ولهما انه صار ثمنا باصطلاح الناس وقد خرج عن النية باصطلاح العاقدین فان قيل اذا بطلت النية عاد الى صله موزونا فلا يجوز بيعه متفاضلا قلنا لا يعود موزونا لان اصطلاحهما على العدا بقاء ولا يلزم من بطلان النية بطلان العذر يلبي (قوله وقال محمد الخ) لنيه عليه السلام عن بيع اللحم بالحميان رواه في الموطأ ولانها جنس واحد ولهذا لا يجوز بيع أحدهما بالآخر نسبة فكذلك متفاضلا ولما جانه بيع المعدود بالموزون فيجوز متفاضلا لاختلافهما اجنسا لان الحميان ليست فيه مالبة اللهم اذهي معاهدة بفعل شرعي وهو الذكاة لا ترى انه لا يتفقد به انتفاع اللحم فصار جنسا آخر غير اللحم ولذا قال الله تعالى

(و) صح بيع الحفنة بالحفنتين بالجماء المهمة قدر مل الكف و بالجماع مل القصة ومادون نصف الصاع (والتفاحة فهو في حكم الحفنة) البضتين بالفساحين والبضفة البضتين والجوزة بالجوزتين والتمر بالقرتين خلافا للشافعي في جميع هذه الصور (و) صح بيع الفلاس بالفلسين (و) صح بيع الحفنة بأعيانها أي صح بيع الحفنة بالحفنتين الى آخره حال كونها معينين حتى لو كان أحدهما بعير عينه معينين حتى لو كان أحدهما بعير عينه ببيع باع فلسين بعينين بفلسين غير معينين أو باع فلسا بعينه بفلسين غير معينين لا يصح وعند محمد لا يصح بيع الفلاس بالفلسين مطلقا (و) صح بيع اللحم بالحميان مطلقا عند ما سواه كان من جنسه بان باع لحم بعير أو من خلاف جنسه بان باع لحم بعير بشاة وقال محمد و لشافعي اذا كان اللحم من جنسه لا يصح الا ان يكون اللحم المفرد

فكسونا العظام محاشم أنشأناه خلقا آخرى بنفخ الروح فاذا كان جنسا آخر جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وانما لا يجوز بيع أحدهما بالآخر نسيئة لان المتأخر منهما لا يمكن ضبطه على ما عرف في باب السلم لانهم ما جنس واحد الا ترى انه لا يجوز ذلك اذا بيع بغيره من خلاف الجنس أيضا زيلي فاستفيد منه ان مبنى الخلاف على ان لحم الشاة مع الشاة الحية جنس واحد عند محمد وعندهما جنسان بقي ان يقال صريح كلام الشارح ان الشافعي يقول بقول محمد اذا كان اللحم المفزأ أكثر مما في الشاة يجوز البيع والظاهر من كلام الزبلي والعيني عدم جواز البيع أصلا عند الشافعي وأحمد (قوله أكثر من اللحم الذي في الشاة) اعلم ان هذا اذا لم تكن الشاة مذبوحة غير مسلوخة فان كانت كذلك فاشترها بطعم الشاة فالجواب في قولهم جميعا كما قال محمد عيني قال وأراد بغير المسلوخة غير المفصولة عن السقط ولو اشترى شاة حية بشاة مذبوحة يجوز في قولهم جميعا انتهى وعلى هذا شأنان مذبوحتان بشاة مذبوحة لم تسلم يجوز بغير فان قلت ما سبق من انه أراد بالمسلوخة التي لم تفصل عن السقط فيه نظرا لانه لا يشترط لجواز البيع عدم فصل السقط حتى لو بقي الجلد وحده متصلا به لم يسلخ وكان اللحم المفزأ أكثر مما فيها يجوز البيع أيضا لكون الزيادة في المفزأ بمقابلته الجلد قلت الجلد من مسمى السقط اذا هو لا يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والمسلق والجاء والا كارع كما في النهر فالعرض الاحتراز عما لو فصل السقط كله الشامل للجلد وغيره (تنبيه) لا بأس بالسمك واحد ابائنين لانه لا يوزن وما تعورف فيه الوزن فلا خيره الا مثلا بمثل بجر عن الحائفة (قوله والكرباس) في القاءوس الكرباس بكسر الكاف ثوب من القطن الابيض جوى (قوله بالقطن) وكذا بالغزل لاختلافهما جنسا ولو باع القطن بغزله جاز عند محمد لا اختلاف الجنس لان الغزلا لا ينقض فيعود قطننا ومنعه ابو يوسف الا متساويا وقول محمد اظهر ولو باع المحلوج بغيره جاز ادعاء علم ان الخالص أكثر مما في الآخر ولو باع شاة على ظهرها صوف أو في ضرعها لبن بصوف أولبن يشترط ان يكون الصوف واللبن أكثر مما في الشاة زيلي (تنبيه) بيع الصوف بلبده ان كان اللبد بحال لو نقص يعود صوفنا تعتبر المساواة في الوزن وان كان لا يعود لا تعتبر شح شاهين عن مجمع الروايات ولا بأس بغزل قطن بنباب قطن يدايد وكذا غزل كل جنس يساويه اذا لم توزن در عن القينة (قوله أي كيلا) كذا في غير كتاب خيلافا للعيني حيث اعتبر التماثل بالوزن شيخنا (قوله وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي لا يصح) لقوله عليه السلام حين سئل عنه أينقص اذا جف فقل نعم فقال عليه الصلاة والسلام لا اذا فأسد البيع وأشار الى الهلة وهي النقصان وله قوله عليه السلام في الحديث المشهور القربا القربة لا بمثل والرطب تمر فيجوز بيعه بالتمر تماثلا والدليل على انه تمر ما روى انه عليه السلام حين اهدى اليه رطب قال أوكل تمر خبير هكذا ولانه ان كان تمر جاز بيعه بأول الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام القربا القربة لا بمثل وان كان غير تمر فبآخر وهو قوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم وما روى لم يصح لان مداره على زيد بن عياش وهو ضعيف عند النقلة ولو باع السبر بالتمر لا يجوز التفاضل لانه تمر على ما بينا بخلاف الكفري حيث يجوز بيعه بمساواه من التمر لانه ليس بتمر لان اسم التمر يطلق عليه من أول ما تنعقد صورته لا قبله زيلي والكفري بضم الكاف وفتح الفاء وتشديد الراء مقصور اسم لوعاء الطلع وهي كم النخل ول ما يشق واعلم ان الزبلي تبع صاحب الهداية حيث ذكر ان زيد بن عياش ضعيف وتبعه في البناء بأيه ثقة عند النقلة قال الخطابي وقد تكلم بعض الناس في اسناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش مجهول وليس كذلك فان ابن عياش هذا مولى لبني زهرة وقد ذكره مالك في الموطأ وأخرج حديثه مع شدة نقده للرجال وتبعه لاحوالهم وأخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والمحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح لا جاع أئمة النقل على أمانة مالك بن أنس وانه محكم لما روي عنه انتهى قال الا كل سلما قوته في الحديث ولكنه خبر واحد لا يعارض به المشهور وروا في

أكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون
التمر مقابلة ما فيه من اللحم والباقي
بازاء السقط (و) صحيح بيع (الكرباس
بالقطن) مطلقا سواء كان متساويا
أو متفاضلا (و) صحيح بيع (الرطب
بالبزيب) متماثلا (و) صحيح بيع
أي كرا لا بكيل عنده وعند أبي يوسف
ومحمد والشافعي لا يصح (و) صحيح بيع
(العنب بالعنب) مطلقا سواء علم
التفاوت بعد الجفاف أولا (و) صحيح
أي صحيح بيع العنب بالزبيب كبيع
الرطب بالتمر على الخلاف

غاية البيان من ان المذكور في كتب الحديث زيد أبو عياش رده في البناية (قوله وقيل لا يصح اتفاقا)
 كالمحنة المقلية بغير المقايمة والفرق له على هذه الرواية ان اطلاق اسم التمر على الرطب استعمل كالم
 ولا كذلك الزبيب نهر (قوله واللحوم المختلفة الخ) ونحو الحماموس والبقر جنس واحد وكذلك الحمير
 مع الضأن فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا بخلاف بيع لحم الطير بجنسه متفاضلا حيث يجوز لانه
 غير مقدر زبلي (قوله الدقل) بفتح الدال والقاف نهر (قوله وشهيم البطن بالالية) أو بالحم وان
 كانت كلهما من الضأن لانهما أجناس مختلفة لا اختلاف الاسماء والصور والمقاصد عني وفي التعليل ايما
 الى ان المذكور اذا كان من شاة واحدة فالحكم لا يختلف أيضا (قوله والخبز البر أو الدقيق) بدايد
 فان كان نسيئة ان كانت المحنة هي المتأخرة جاز لانه سلم موزون في مكبل وفي عكسه لا يجوز عند الامام
 لانه لا يوقف على حذله فانه يتفاوت في الصنعة بخنا وخبرا وكذا عند محمد لانه عددي عنده ويجوز عند
 أبي يوسف لانه وزني عنده ويجوز بشرط الوزن وان كان العرف فيه العدد والنضج وحسن البهن
 مضبوط نوعهما وخصوص ذلك القدر بعينه من البهن والتمهيد واختاره المشايخ للفتوى لم حاجة
 الناس نهر ويجوز بيع الدقيق بالدقيق اذا كانا مكبوسين وكانا على صفة واحدة من النعومة وفي
 الخلاصة يجوز وان كان أحدهما أخشن وان بالوزن ففيه رايان عيني (قوله متفاضلا) في أصح
 الرواية بن عن الامام قيل هو ظاهر مذهب علمائنا الثلاثة وعليه الفتوى عددا وزنا كيف
 ما اصطحو وعليه لانه بالصنعة صار جنسا آخر والبر والدقيق مكبلان فانتفت اليتان ولا يخفى ان هذا
 في المحنة ظاهر لانها مكيلة والخبر اماموزون أو معدود واما الدقيق فوزني في عرفنا ومع هذا يجوز
 التفاضل لاختلاف الجنس بالصنعة فقط نهر (قوله لا يبيع البر بالدقيق أو السويق) لانه جنسه من
 وجه والمعار فيهما الكيل وهو غير - ولما فساكن فيه شبهة الزبانهر وكذا لا يجوز بيع الدقيق بالسويق
 لا متفاضلا ولا متساويا عند أبي حنيفة وقالا يجوز كيفما كان عيني لانها جنسان مختلفان لاختلاف
 الاسم والمقدود الاتري ان أحدهما يصلح لما يصلح له الآخر وللإمام انهما جنس واحد من وجه شيئا
 (قوله والسهم) بكسر الهمزة وحكى فتحها صحاح (قوله والشبرج) هو معرب وهو دهن السهم وقيل
 للذهن الأبيض والعصير قيل ان يغبر شبرج تشبيها له به وهو بفتح الشير من ل زيب وهو ملحق
 بباب فعمل فهو جعفر ولا يجوز كسر الشين لانه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلته فأمثله
 محصورة وليس هذا من اصباح (قوله حتى يكون الزيت والشبرج أكثر الخ) فان قيل على هذا ينبغي ان
 يجوز بيع السهم بالسهم متفاضلا كيلا على وجه الاستبراء ان يصرف كل جنس الى خلاف جنسه قلنا
 ذلك يتأق في المنفصل دون المتصل زبلي (قوله والزيت بالزيت) هذا اذا كان له قيمة فان كان لا قيمة له
 كما في زبد بعد اخراج السمن منه فيجوز مع مساواة الخارج للسمن المفرز نهر عن الحامية والتعير بفتح التاء
 المثلثة فعل كل شئ يصير كافي الصحاح والعامية نقوله بالمشاء وهو خطأ (قوله صح عند زفر) لان الاصل
 في العقد هو الجواز فلا يفسد بالشك والاحتمال ولنا ان جهة الفساد غالبة لانه يفسد من وجهين
 ويصح من وجه واحد عني ولان المتوهم في الربا كالمحقق زبلي (قوله وزنا لا عددا) لان الوزن
 يوجب التساوي دون العدد نهر (قوله وخليه الفتوى) قال في الفتح وجعل المتأخرون الفتوى
 على قول أبي يوسف وانا اري ان قول محمد أحسن وفي شرح الجمع لابن الملك وعليه الفتوى وفي المجتبى
 باع رغيفان قدرا غير نسيئة يجوز ولو كان الرغيفان نسيئة لا يجوز ولو باع كسرات
 الخبز يجوز نسيئة كما في نهر (قوله لا يجوز مطلقا) لانه وان وزن فهو متفاوت بتفاوت الخبز
 والخباز وانتور والتقدم والتأخر والاستقراض انما يصح في المثل (نسيئة) قال محمد ثلاث من الدنانير
 استقراض الخبز والجلس على باب الحمام والنظر في مراة الحمام بحر عن الجوهرة (قوله وعند محمد
 يجوز مطلقا) لتوافق الناس على اهدار التفاوت كما هو ارباب الجوزين (قوله ولا راي بين السيد وعبد
 غير مدبون

وقيل لا يصح اتفاقا (و) صح بيع
 (اللحوم المختلفة بعضها ببعض
 متفاضلا) صح بيع (لبن البقر
 والغنم) أي بيع لبن البقر بلبن الغنم
 ولبن الغنم بلبن البقر متفاضلا (وخل
 الدقل) أي خل زباد التمر (يخل
 العنب وشهيم البطن بالالية) منعتي
 والخبز بالبر والدقيق متفاضلا (عن أبي حنيفة
 في بيع هذه المسائل وعن أبي حنيفة
 لا يخفى في بيع الخبز بهما والفتوى
 على الاقول (لا يبيع) أي لا يصح بيع
 (البر بالدقيق أو بالسويق) مطلقا سواء
 كان متساويا أو متفاضلا (و) لا يبيع
 (الزيتون بالزيت والسهم بالشبرج
 حتى يكون الزيت والشبرج أكثر الخ)
 في الزيتون والسهم بالزيت والشبرج أكثر
 مثله والزيت بالزيت أربع أوجه ان
 أحدهما بالآخر على الزيتون أكثر
 عالم الزيتون الذي في الزيتون أكثر
 من الزيتون المنفصل لم يصح وكذا ان علم
 انه مثله وان كان الزيتون بالاجام وان
 أكثر جاز وهذا الثلاثة بالاجام وان
 لم يعلم انه مثله أو أكثر منه أو أقل منه
 صح عند زفر وعندنا لا يصح
 (ويستقرض الخبز وزنا لا عددا)
 عند أبي يوسف وعليه الفتوى وعند
 أبي حنيفة لا يجوز مطلقا وعند محمد
 يجوز مطلقا (ولا راي بين السيد
 وعبد) هذا اذا كان العبدان ذونا
 غير مدبون

ولومدبرا أوام ولد بخلاف المكاتب لانه صار كالحريد او تصرف في كسبه نهر (قوله فان كان مديونا لا يصح) كذا في الهداية أما عند الامام فلعدم ملكه لما في يده وأما عندهما فلتعلق حق الغرماء والمصنف تبع صاحب المبسوط في الاطلاق وهو التحقيق كما في الدراية وانما يرد الزائد لا للربا بل لتعلق حق الغرماء والمتفاوضان لا يباينهما لان الكل مال ما وكذا شريك العنان اذا تبايعا من مال الشريك زيلعي (قوله ولا يباين المسلم والمحررى غنة) ولو بعد فاسد درلة وله عليه السلام لا يباين المسلم والمحررى في دار الحرب رواه مكحول عيني وكذا اذا باع منه مينة أو خرا أو خنزير أو قارهم وأخذ المال نهر وبجر لان ماله مباح فيصل برضاه بان كان بلا غدر وحكم من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر كحرى فلمسلم الر بامعه خلافا لهما لان ماله غير معصوم ولو هاجر اليانتم عاد اليهم لم يحجز الر بامعه لسكونه أحرز ماله بدارنا فكان من أهل دار الاسلام بجر عن الجوهره وكذا لو أسلموا ولم يهاجر نهر عن ابضاع الكرماني والحاصل ان الر باحرام الا في هذه الخمس الاولى السيد مع عبده الثانية شريك المعافضة الثالثة شريك العنان الرابعة المسلم مع المحررى غنة الخامسة المسلم مع الذي أسلم بدار الحرب ولم يهاجر واعلم ان ما وقع في الدر من قوله فلو هاجر اليانتم عاد اليهم فلا ربا اتفاقا وعزاء الجوهره صوابه فلا يجوز الر با كسابق عن البحر معزيا للجوهره وكذا قوله والحاصل ان الر باحرام الا في هذه الست مسائل صوابه الا في هذه الخمس مسائل (ثمة) حل الر بالمسلم مع المحررى ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا كانت الزيادة ينالها المسلم والا فالر با يشمل مالو كان الزائد من جهة المسلم بجر عن الفتح (قوله خلافا لابي يوسف والشافعي) لان المسلم التزم بالامان ان لا يملك ما لم يبال العقد وهذا العقد فاسد فلا يفيد الملك التحلل والحجة عليهما ما سبق من الحديث ولان ما لم يباح وبعد الامان لم يصير معصوما الا انه التزم ان لا يغدرهم ولا يتعرض لما في ايديهم بدون رضاهم فاذا اخذهم رضاهم ملكه بحكم الاباحة السابقة زيلعي وقوله لم يصير معصوما اراد بالعصمة التقوم لما في الشرع لالية عن البدائع حيث علل لمذهب الامام بان العصمة وان كانت ثابتة فالتقوم ليس ثابت عنده حتى لا يضمن بالاتلاف وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان

(باب المحقوق)

حق هذا الباب ان يذكر قبل الخيار لان المصنف كصاحب الهداية اثنى أثر محمد في الجامع الصغير حيث ذكر المحقوق هنا وأشار السارح بقوله وله مناسبة الخ الى وجه تأخيرها لان المحقوق توابع فيلق ذكرها بعد مسائل اليسوع وأشار بقوله ذكر في هذا الباب ما يتبعهما أي المبيع والتمن من المحقوق الى ان ال في المحقوق للعهد الذهنى لا للجنس ولا للاستغراق شيئا (قوله العلو) بضم العين وكسرهما خلاف السفل بجر عن المصباح وذكر في الدرر انه مثل العين وفي النهر وقيل بكسرهما لا غير واللام ساكنة انتهى وقوله واللام ساكنة يتعلق بجميع الوجه لا بخصوص كسر العين فقط (قوله لا يدخل بشرائه بيت الخ) وجه الفرق ان البيت اسم لمسقف واحد يصلح للبيتوتة والعلو مثله والشي لا يكون تعالته فلا يدخل بدون التنصيص عليه والدار اسم لما ادبر عليه المحدث ومن الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل ومن غير مسقف والعلو من أجزاءه وتوابعه فيدخل فيه من غير ذكر المنزل بين الدار والبيت لانه اسم لما يشتمل على بيوت ومن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بأهله مع ضرب من القصور فانه ليس فيه اصطبل فكان له شبه بها فله شبه بالدار يدخل تبعها عند ذكر التوابع ولشبهه بالبيت لا يدخل من غير ذكر زيلعي (قوله او برفقه) جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء لا غير كالمطبخ والكيف بخلاف المرفق في العضوفان فيه فتح الميم وكسر الفاء وبالعكس وكذا المرفق بمعنى ما ارتفعت به نهر عن المصباح وفيه عن جامع الفصولين المرافق عند أبي يوسف منافع الدار وفي ظاهر الرواية المرافق هي المحقوق كسبل وطريق

فان كان مديونا لا يصح (ولا) ربا
(بين المسلم والمحررى غنة) خلافا لابي
يوسف والشافعي وانما قيد بقوله غنة
لانه لو دخل دارا حرى بامان فباع منه
مسلم درهمين لا يجوز اتفاقا
(باب المحقوق)
لما فرغ من بيان ما هو اصل في البيع
وهو المبيع والتمن ذكر في هذا الباب
ما يتبعهما من المحقوق وله مناسبة
خاصة بالر بالان في بابه بيان فضل هو
حرام وهما بيان فضل على المبيع هو
حلل (العلو لا يدخل بشرائه بيت
حق) أحلو اشترى بيتا فوقعه بيت
لا يدخل العلوان قال اشترى بكل
حق الا ان ينص عليه (و) لا يدخل
(بشرائه منزل الام) ان يقول اشترى
(بكل حق هو له او برفقه أو بكل
قليل وكبر هو فيه أو منه) فليشند
لا يدخل العلو (ودخل بشرائه دار

واعلم ان ما سبق من قوله في النهر بخلاف المرقق في العضو كذا وجدته بخط شيخنا والذي بخط السيد
 المحوى في الوضوء يدل قوله في العضو وكلاهما صحيح (قوله كالكنيف) يجمع على كنيف سمي به
 لانه ستر صاحبه أى كما يدخل الكنيف في شراء الدار بلاذكر لانه منها عادة ولو كان خارجها على الظلة
 وكذا يدخل بئر الماء والانهجار التي في صحنها والبستان الداخل وأما الخارج فان كان أصغر منها فكذلك
 والابان كان أكبر منها أو مثلها لا يدخل الا بالشرط نهر (قوله لا الظلة) بالضم هيئة الصفة وبالكسر
 البيت الكبير من الشعر نهر عن الصحاح (قوله مطلقا) هذا اطلاق في مقابلة التفصيل الاتي عندهما
 أى سواء كان مفتوحا من الدار أو لا (قوله الا ان يقول اشترت بكل حق) أو نحوه كقوله بمراقبتها
 أو بكل قليل وكثير هو منها بحر عن البناية (قوله وعندهما تدخل بلاذكر الخ) لانها من توابع الدار
 كالكنيف وللإمام انها مبنية على الطريق فاخذت حكمه بحر (قوله أعمن من أختها) أى بحسب
 التحقيق والحصول لا باعتبار المفهوم جوى (قوله ولا يدخل الطريق الخ) لان هذه الاشياء تابعة
 من وجه من حيث انها تقصد للانتفاع بالمبيع دون عينها أصل من وجه من حيث انها يتصور
 وجودها بدون المبيع فلا تدخل الا يذكر الحقوق والمرافق والمراد الطريق الخاص في ملك انسان
 أما الطريق الى سكة غير نافذة أو الى طريق عام فيدخل فان ذكر الحقوق وقال البائع ليس للدار
 المبيعة طريق فالمشترى لا يستحق الطريق بغير حجة لكن له ان يردّها بالعيب نهر (قوله والشرب)
 في بيع الارض أو المسكن نهر (قوله الا اذا قال بنحو كل حق) لان كلامها خارج عن الحدود فكانت
 تابعة فتدخل بذكر التوابع والطريق الذي يدخل بنحو كل حق الذي يكون وقت البيع حتى لو سد
 طريق منزله وجعل له طريقا آخر فباع المنزل بحقوقه دخل الطريق الثاني دون المسدود بحر عن البناية
 وقوله وجعل له طريقا آخر أى في ملكه الخاص شيخنا (قوله بخلاف الاجارة) وجه الفرق ان
 الاجارة تعقد للانتفاع بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة ولهذا واستثنى هذه الاشياء عن عقد الاجارة
 تبطل اذا لا يمكن الانتفاع بالعين المستأجرة الا بهذه الاشياء فوجب دخولها فيها تعميلا للعقد لا ترى انه
 لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز يعني لعدم الانتفاع به دون العين فتعين الدخول فيها
 ولا يدخل مسيل ماء الميزاب اذا كان في ملك خاص ولا مسقط الثلج فيه زيلعى فهذا تنقيح لقول المصنف
 بخلاف الاجارة فاذا كان دخول المسيل في الاجارة بلاذكر الحقوق مقيدا اذا لم يكن في ملك خاص فان
 كان لا يدخل المسيل حينئذ الا اذا ذكر نحو بكل حق شيخنا (تممة) الرهن والوقف كالاجارة
 اما الاقارب دار والصلح عليها والوصية بها فكما لبيع ولا تدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق
 الارض صريح وفي المحاشي البعويية ينبغي ان يكون الرهن كالبيع اذا يقصد به الانتفاع قلت هو
 جيد ولا يخالفه للمقول في الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة واعتقده
 المصنف تبع البحر نعم ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والمخلع والعتق على مال كالبيع والوجه فيها لا يضي
 دربقى ان يقال ما ذكره في الدرر تعالما في النهر من الفتح من قوله ولا تدخل في القسمة وان ذكر الحقوق الخ
 يخالعه ما في البحر عن المعراج ونصه ولا تدخل الا يذكر الحقوق الخ ثم اذا أمكنه فتح باب صحت القسمة
 والافسد بحر وهو محمول على ما اذا لم يعلم ذلك وقت القسمة فلا يخالف ما في النهر عن ابن وهبان اذا
 لم يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القسمة صحت وان لم يعلم فسدت (قوله فان فيها يدخل الطريق الخ)
 لان المقصود منها الانتفاع كما سبق اما البيع فالمقصود منه ملك الرقبة ولهذا صح شراء بحش كما ولد وأرض
 مسجدة دون اجارتهما ولو اشترى علوا واستثنى الطريق جاز بخلاف الاجارة نهر

كالكنيف وهو المستراح (لا الظلة)
 يقال لها بالفارسية ساباط أى لا تدخل
 الظلة (الا) ان يقول اشترت (بكل
 مطلقا) (الا) ان يقول اشترت (بكل
 حق) وعندهما تدخل بلاذكر حقوق
 ان كان مقصودها في الدار فالبيت اسم
 لمسقف واحد له دهلز والمنزل اسم
 لمسقف على بيت ومن مسقف
 يشتمل على بيت ومن لم يشتمل على
 ومطبخ والدار اسم لما يشتمل على
 بيوت ومنازل ومن اختارها لا يشتمل
 في مكان الدار عمن اهل الكوفة
 عليها هذا في عرف اهل الكوفة
 وفي عرفنا يدخل العلوف في جميع ذلك
 (ولا يدخل الطريق والمسيل
 والشرب) بالكسر نصيب من الماء
 (الا) اذا قال اشترت هذا البيت
 أو الارض (بنحو كل حق) فيئذ
 يدخل (بخلاف الاجارة) فانه فيها
 يدخل الطريق والمسيل والشرب
 من غير ذكر قوله بنحو كل حق
 (باب الاستحقاق)

قال في الدر لم يذ كر المحقوق كما ذ كر في سائر المتون لانها ذ كر في أوائل البيوع انتهى قال عزى
لم نطلع على ذلك الا من جهة صاحب الوقاية وقد ذ كر صاحب الكنز للمحقوق بابا وللإستحقاق بابا آخر
انتهى وأجاب شيخنا بأنه لم يرد بقوله كما ذ كر في سائر المتون جمعها في باب واحد كما فعل في الوقاية بل
اراد ذ كر المحقوق في باب مستقل مقدم على باب الاستحقاق فاعتراض عزى ساقط (قوله وبيع
الفضولي) أشار الى ان المصنف ترجم لشي وزاد عليه جوى (قوله البيعة حجة متعديّة) لانها لا تصير حجة
الا بالقضاء والقاضي ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة زيلعي (قوله حتى يظهر الخ) أي حتى يظهر
القضاء بها في حق كافة الناس قال المحوى فيه ان البيعة ليست حجة متعديّة في حق الكافة في كل
ما ثبت بالبيعة وان كان ظاهر كلام المصنف ذلك فليراجع البحر انتهى والذي في البحر عند قول المصنف
والتناقض يمنع دعوى الملك ان القضاء بالبيعة حجة متعديّة الى الكافة في العتق والنكاح والنسب والولاء
وفي الوقف يقتصر على المقضى عليه في الاصح فتسمع دعوى غيره انه ملكه على ما في البحر أو انه وقف عليه
على ما في الدر وكذا في القضاء بالملك يقتصر على المقضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ثم قال في البحر
وحاصله ان القضاء على المشتري قضاء على بائعه بالشرط السابق انتهى يعني ان قال المشتري
في جواب المدعى هو ملكي لاني اشتريته من فلان يعني من البائع صار البائع مقضيا عليه حتى لا تسمع
دعوى البائع شيخنا وفي النهر عن فتح القدير القضاء باستحقاق المبيع من يد المشتري قضاء على الكل
وعلى الوارث قضاء على المورث بشرطه وبين شيخنا الشرط بقوله بان يقول الوارث في جواب المدعى
هو ملكي لاني ورثته انتهى وذ كر من لا يحسروا الحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع
دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وفي الملك المؤرخ على الكافة من وقت التاريخ لا قبله
فصارت مسائل الباب على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء
على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ فهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ
ولا يكون قضاء قبله واستنبط شيخنا من كلام من لا يحسروا ان القضاء بالنكاح لمن ادعاه واثبته يكون
قضاء في حق كافة الناس من وقت التاريخ فلا تسمع دعوى أحد نكاحها من ذلك الوقت ما بقي
النكاح المقضى به وقبل الوقت الذي ارضه تقبل ويطلب به الحكم للاول لانه يصير قضاء على الكافة
من وقت التاريخ لا قبله انتهى (قوله انها حرة الاصل) أو انها ملك فلان وقد اعتقها أو دبرها
أو استولدها قبل شرائها نهر (قوله والامة تدعى) قيد اتفاق نهر عن الفتح والاصل في النفي ودان تكون
بيان الواقع شيخنا عن الرهاوى (قوله تقبل بينته) لان التناقض في الحرية وفروعه لا يمنع صحة
الدعوى نهر عن الفتح (قوله البيعة فاعلة) الظاهر ان يقال فاعلة كما في بعض النسخ جوى لان الاصل
بيعة استقلت الكسرة على العين فحذفت فسكنت فادغمت العين في الياء بعد اجتلاب حركة الياء
أو نقول نقلت حركة العين للياء بعد هاء فادغمت شيخنا (قوله أي ليس الاقرار بحجة متعديّة) بل هو
حجة قاصرة فلا يتوقف على القضاء والمقر ولاية على نفسه دون غيره فبقصر عليه عيني ولا يخفى ما فيه
حيث فرغ عدم توفقه على القضاء على كونه حجة قاصرة والظاهر ان يقال كما في الزيلعي والاقرار حجة
بنفسه لا يتوقف على القضاء الخ وعند اجتماع الاقرار والبيعة يقضى بالاقرار على الاظهر الا عند
الحاجة فبالبيعة والحاجة رجوعه بالثمن كذا يحط شيخنا واعلم انه يرد على صكون الاقرار حجة قاصرة
مسئلتان الاولى اراد الزوج ان يسافر بامرأة فاقرت بدين لانسان فانه بمنعها من السفر والثانية
أقر المؤجر بدين يبيع وتفسخ الاجارة فلم يقتصر الاقرار على المقر والجواب ان هذا الاقرار وان كان
على الغير لكنه صادق خالص حق المقر وهو الذمة ثم لزمت منه اطلاق حق الغير بالضرورة وهذا قول
أي حثيفة وعندهما لا يصدق المؤجر في حق المستأجر فلا تنقض الاجارة والمرأة في حق الزوج فلا يملك
المقر له منعه من نقلها بحر (قوله والتناقض) وهو كما في المصباح التدافع يقال تناقض الكلامان

وبيع الفضولي استحقاق المحقوق
بكون بعدها لا محالة (البيعة حجة
متعديّة) حتى تظهر في حق كافة
الناس كما اذا اشترى أمة فادعى
المشتري انها حرة الاصل والامة تدعى
وأقام البيعة على دعواه تقبل بينته
وبرجع بالثمن على البائع واذا ثبتت
حريتها في حق البائع ثبتت في حق
كافة الناس البيعة فاعلة من البيونة
أو البيان كذا في المغرب (الاقرار)
أي الاقرار ليس بحجة متعديّة حتى
يقتصر على المدعى كما اذا اشترى أمة
وقبضها ثم ادعى انها ملك فلان وفلان
يدعيها لا يرجع بالثمن على البائع
(والتناقض) في الدعوى

تدافعاً كان كل واحد نقض الآخر وفي كلامه تناقض كان بعضه يقتضي إبطال بعض نهر وأعلم ان
التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعويين عند القاضي قال في النهر وهو الاوجه عندي عن الفاعل
لما في البرازية من انه يكتفى بكون الدعوى الثانية عند المحاكم وأقول ذكر في البحر في مسائل شتى من
متفرقات كتاب القضاء ما نصه اعلم انهم اختلفوا في اشتراط كون الكلامين عند القاضي فنه من شرطه
ومنهم من شرط كون الثاني عند القاضي فقط ذكر القولين في البرازية ولم يرجع وينبغي ترجيح الثاني
انتهى ثم ذكر بعد نحو أربع ورقات ان التناقض المانع اما ان يسمع المحاكم الكلامين أو يسمع الثاني
فيدعي المدعي عليه انه قال أولاً كذا يريد دفعه فينكر فيبرهن المدعي عليه على قوله الاول فيثبت
التناقض وهذا هو طريق دفع الدعوى وسيأتي في الخمسة من الدعوى انتهى (قوله يمنع دعوى الملك)
أي ملك العين أو المنفعة لما في الصغرى طلب نكاح الامة مانع من دعوى غلها وطالب نكاح الحرمة
مانع من دعوى نكاحها وكما يمنعها لنفسه بمنعها لغيره فلو ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه
لفلان آخر وكله بالخصومة لا يقبل الا اذا وفق وقال لفلان الاول وقد وكاني بالخصومة ثم باعه من الثاني
و وكاني أيضاً والتدارك ممكن بان غاب عن المجلس وجاء بعد مدة وبرهن على ذلك وقبل امكان التوفيق
كاف حكاية في الخلاصة واختار المجتهدى انه ان كان من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل وان كان من
المدعى عليه فالامكان كاف ولو ادعى انه لزيد وقد وكله بالخصومة ثم ادعاه لنفسه وبرهن لا يقبل
الا اذا وفق ولولم نفسه ثم لفلان وبرهن يقبل ولو ادعى عليه ديناً فانكر ثم ادعى انه شركة لا يقبل وفي عكسه
يقبل لان مال الشركة يجوز ان يكون ديناً يعني بالمجود والمدين لا يصير مال الشركة بحر ونهر (قوله
كما لو اشترى أمة الخ) ذكر صاحب الاشياء عن الخلاصة اشترى عبداً وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله
من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل انتهى فتأمل مع ما ذكره الشارح حموى قال شيخنا تأملته
فوجدت التناقض هنا في موضع الخفاء لان البائع ينتقل بالمبيع والمشتري يخفى عليه يبعه قبل شرائه
فلماذا قبل برهانه في مسألة الخلاصة وفي مسألة دعوى المشتري انها ملك فلان وفلان يدعي تناقض
باقدامه على الشراء في غير موضع الخفاء لانه كالاقرار بانها ملك البائع فبدعواه الملك لغيره ناقض
نفسه وملك الغير ليس فيه خفاء بخلاف يبعه من غير المشتري قبل شرائه فان فيه خفاء لما علمت انتهى
(قوله وأقام المشتري بينة على دعواه) يعني ليرجع بالثمن شيخنا (قوله فاذا ادعى لغيره كان متناقضاً)
ولو برهن على اقرار البائع انه ملك فلان يقبل لعدم التناقض نهر عن الفتح وبأخذ البائع بالثمن
ولو لم يقم بينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طالب بمينه بالله ما هي للمدعى كان له ذلك لانه يحتمل ان ينكح
عن اليقين فيصير بنكوله كالمقرو يسترد منه الثمن بعد ذلك درر (قوله لا يمنع دعوى الحرية) حتى لو ادعى
المكاتب بدل الكتابة ثم برهن على اعتاق المولى قبلها قبلت ورجع بمادى وكذا العبد اذا انتقاد للبيع
ثم ادعى العتق بعده أو أنه حر الاصل وبرهن على ذلك قبل برهانه استحسننا نهر عن المبسوط وغيره
ومما يفرع على ان التناقض غير مانع من دعوى الحرية ما نقله شيخنا عن منية المفتي امة في بدرجل
اقامت بينة انما حررة القاضي يضعها على يد عدل حتى يسأل عن شهودها وبمجرد الدعوى لا يحال بينه
وبين الامة انتهى (قوله والامة تدعى) اتفاق لا احترازي لان الشهادة بعق الامة تقبل وان لم يتقدمها
الدعوى لتضمنها تحريم فرجها وهو حق الله تعالى من غير خلاف اما عتق العبد فالشهادة به اعم تقبل
عند الامام اذا تقدمها الدعوى كما سألني (قوله وكما اذا اختلفت نفسها الخ) لانه وان كانت متناقضة
لكنه في محل الخفاء فيعتقر لان الزوج مستقل بالطلاق كاستقلال المولى بالعناق من غير ان يكون لها علم
بذلك (قوله طلقها ثلاثاً) قيد الثلاث لان فيمادونه يمكن ان يقيم الزوج البينة انه قد تزوجها بعد
الطلاق الذي اثبتته المرأة بينتها قبل يوم أو يومين واما في الثلاث فلا يمكن شيخنا (قوله ثم قال البائع
هو ابني) يشير الى ان النسب في كلام المصنف خاص بالاصول والفروع واما من عداهم فانه لا يعني فيه

(يمنع دعوى الملك) كما لو اشترى أمة
ثم ادعى انها ملك فلان وفلان يدعيها
وأقام المشتري بينة على دعواه لا تقبل
لان اقدامه على الشراء دليل على انها
ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان متناقضاً
لا يمنع (أي التناقض لا يمنع
الاحتمالية) والطلاق والنسب
دعوى الحرية (والطلاق والنسب)
كما لو اشترى أمة وقبضها ثم ادعى انها
معتقة فلان والامة تدعى البائع على البائع
البينة تقبل ويرجع بالثمن على البائع
وكما اذا اختلفت نفسها من زوجها
ثم اقامت بينة على ان زوجها طلقها
فلا تقبل الخلع فانه يسمع دعواها وقبض
اذا باع عبداً ولد عنده وقبض
المشتري ثم قال البائع هو ابني يقبل
قوله

كالاخوة وقد افصح عن ذلك البرازي حيث قال ادعى على آخرانه أخوه لآبويه ان ادعى اربا أو نفقة وبرهن عليه يقبل ويكون قضاؤه على الغائب أيضا حتى لو حضر الأب وانكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة البينة لانه لا يتوصل اليه الابائات المحق على الغائب وان لم يدع ما لا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البينة والمدعى عليه والمخضم فيه هو الأب لا الأخ وكذا لو ادعى انه ابن ابنه أو أبويه والأب أو الابن غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا بخلاف ما لو ادعى عليه انه أبوه أو ابنه فانكر المدعى عليه فبرهن المدعى على مال يقبل ادعى به حقا أم لا الا ترى انه لو أقربانه أبوه أو ابنه صحيح وبانه أخوه لا لكونه حل النسب على الغير فدعوى نحو الاخوة من دعوى الملك لكونها لا تصح الا في ضمن مال وفيها معزيا الى الذخيرة ادعاء مطلقا فدفع المدعى عليه بانك كنت ادعيت قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيت الا أن بذلك السبب وترك المطلق يقبل ويبطل الدفع انتهى وبه عرف ان المتناقض لو قال ابطلت أحد الكلامين أي وعينه يقبل منه ولا يحتاج الى التوفيق والى النظر في امكانه بجر قال في النهر وفي هذا الاستخراج تأمل فتدبره قال شيخنا وفي الامر بتدبر التأمل نظرو وجهه ان التناقض يتحقق بدعواه الملك مقيدا أولا ثم دعواه الملك مطلقا فاذا ترك الثاني وادعاه بالاول المقيد ارفع ويتحقق بدعواه مطلقا أولا ثم دعواه مقيدا بالشرأ مثلا يدل عليه ما في البحر عن المجتهد انه يرتفع يرجوع المتناقض عن الاول واطلق فيه فعم ما لو كان الاول المرجوع عنه مطلقا ومقيدا وصاحب النهر غير منازع في الحكم بل في استخراجهم من هذا الفرع الخاص بناء على ان قوله تركت المطلق وادعيت الا أن بذلك السبب للتقييد وقد علمت انه اتفاق انتهى بقي ان يقال ما سبق من قوله في النهر معزيا يقتضى على لغة كافي الصحاح ونهه عزوته الى أبيه وعزيت له لغة اذا نسبته اليه انتهى قال شيخنا فظهر ان معزيا باسم مفعول من البائي وأصله معزوى كما هو الفاعلة من اسم مفعول الثلاثي اجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء والضممة كسرة وادغمت الياء في الياء واما على ان اللام واو فاسم المفعول منه معز وبلا قلب نظيره معز ومن غزا ونظير الاول مرعى ومقضى وقوله لغة ضبطه شيخنا بالرفع فهو خبر قوله وعزيت فلا يصح نصبه كما هو ظاهر (قوله وينبت النسب) لانه يبتنى على العلوق وهو مما ينفى فيه التناقض بقي ان يقال مما يعني فيه التناقض لكونه في محل الخفاء ما في البحر عن الظهيرية استأجر دارا من رجل ثم ادعى ان والده كان اشترها له في صغره وبرهن يقبل واستشكك في منغ الغفار بما في القواكه البدرية لو ابراه ابراه مطلقا أو اقربانه لا يستحق عليه شيئا ثم ظهر بعد ذلك ان المقر له كان قبل الابراء والاقراء مشغول الذمة من مترك أبي المقر ولم يعلم المقر بذلك لا يعذر المقر انتهى مع ان الخفاء هنا ثم شيخنا (قوله مبيعة) وقول العيني يعني جارية مبيعة أي مثلا ولو ابقى المتن على طلاقه لكان أولى شيخنا (قوله ولدت) أي لا باستيلاده كذا قيد به في الدرر لكان قوله أخذها ولدها والا فاستيلاده لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيكون ولدا للمغرور وهو حرا لقيمة المستحقة ويلزم عقرها بالوطء ويرجع بالقيمة على بائعه لا بالعقر وان مات الولد لاشي على أبيه ثم نبلاية وفي البحر عن البرازية واستحقاق الجارية بعدم موت الولد لا يوجب على المشتري شيئا كروا ثا المصوب انتهى واعلم ان التقييد بولد المغرور يشير الى ما ذكره في الدرر من انه اذا استولد مشرية يعلم غضب البائع اياها يكون الولد رقيقا ويرجع بالنقن لان العلم بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع انتهى وذكر في الدرر أيضا ان تاريخ الغيبة لا يعتبر بل العبرة لتاريخ الملك فلو قال المستحق غابت عني منذ سنة وقال البائع لي بينة انها كانت ملكي منذ سنتين لا تندفع الخصومة وباقي البيان في الدرر وقوله بل العبرة لتاريخ الملك أي من المدعى والمدعى عليه والقرينة على ذلك تصريحه بعد سنة أسطر بعدم اعتبار التاريخ حالة الانفراد فقول عزى زاده فيه أي في قوله بل العبرة لتاريخ الملك بحث ووجهه بعدم اعتباره عند الانفراد ساقط شيخنا (قوله يتبعها ولدها) ظاهره انه لا يحتاج الى القضاء به والاصح أنه لا بد من القضاء به أيضا لانه أصل يوم القضاء

ويثبت النسب منه فلو كانت
(مبيعة ولدت) عند المشتري
(فاستحققت بدنية يتبعها ولدها وان
اقر المشتري (بها بالرجل) والمثالة
بجاءها (لا)

لا انفصاله واستقلاله ومحل القضاء بالولد ما إذا سكت الشاهدان أما إذا يناله للدعي عليه أو قال لا ندري
لا يقضى به ولا خصوصية للولد بل زوائد المبيع كلها على هذا التفصيل بحر ونهر (قوله أي لا يتبعها
ولدها) مقيد بما إذا لم يدعه المقر له فإن ادعاه كان له أيضا زيل على عن النهاية معللا بقوله لان الظاهر أنه له
انتهى وتعبه معدي بان الظاهر لا يصلح حجة يعني للاستحقاق بل للدفع فقط قال الشيخ شاهين وأجاب
شيخنا الشوري بأنه مسلم ما لم يعضدوهنا تقوى الظاهر بالاقرار والمردعوى والحكم في النكول كالاقرار
عن القهستاني معزيا للعمادية واعلم ان القضاء باستحقاق المبيع لا يوجب انفساخ العقد لكن يوجب
توقفه على اجازة المستحق واختلف في البيع متى ينسخ والصحيح انه لا ينسخ ما لم يرجع على بائعه بالثمن
حتى لو أجاز المستحق بعد ما قضي له أو بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح وقال المحلواني
الصحيح ان القضاء للمستحق لا يكون فسخا للبيعات ما لم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي ظاهر الرواية
لا ينسخ ما لم يفسخ وهو الاصح نهر (قوله فيرجع بالثمن الخ) ولو أقام البائع بينة ان المشتري أقر بعد
الشراء بملكه المبيع للمستحق لا يبطل حق الرجوع بالثمن كذا في العمادية قال في الشرنبلالية قلت قد نقل
العمادية قبل هذا عن الذخيرة ان الاستحقاق انما يوجب الرجوع بالثمن على البائع اذا ثبت الاستحقاق
بالبينة أما اذا ثبت باقرار المشتري فلا لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره انتهى وأجاب شيخنا بأنه لا تنافي
بين كلامي العمادية لان عدم رجوع المشتري على البائع فيما نقله العمادية عن الذخيرة اذا ثبت الاستحقاق
باقرار المشتري ابتداء وانما كان الرجوع صحيحا بعد اقامة البائع بينة ان المشتري أقر بعد الشراء بملكه
المبيع للمستحق لكون الاستحقاق مضافا الى اقامة المستحق البينة انتهى (قوله في الاولى دون الثانية)
لان الاولى ثبت فيها الاستحقاق بالبينة وهي حجة متعددة فلهذا يرجع بالثمن بخلاف الثانية حيث
لا يرجع لثبوت الاستحقاق بالاقرار وهي حجة قاصرة فان قيل الاقرار أصل والبينة خلف فلم كان الاصل
قاصرا على المقر والبينة متعددة أوجب بان الاصل قد لا يعمل به ويعمل بالخلف اذ لم يكن مانع كالتوضي
جاء الغير لا يجوز وبجبره يجوز (قوله اشترى فانا عبد) قيد بالقيدين لانه لو قال أنا عبد ولم يأمره بشراؤه
أو قال اشترى ولم يقل أنا عبد لا يرجع عليه بشي كذا في الفتح وفي العناية بما خلفه بحر وجه عدم
الرجوع عليه اذا قال اشترى فقط أو أنا عبد فقط ما ذكره الزيلعي من ان المحرير يشتري تخليصا كالاسير
وقد لا يجوز شراء العبد كالمكاتب فلم يوجب منه ما يدل على الضمان (قوله فاذا هو حر) قيل المسئلة مشكلة
على قول الامام اذ دعوى الحرية عند شرط في القضاء بينتها وهي لا تصح منه للتناقص وأوجب بانها
موضوعية في حرية الاصل وفيها لا تسترط الدعوى لتضمنه تحريم فرج أمه على السيد واخواتها وبناتها
وحرمه الفرع حقه تعالى نهر ويوضحه ما في العناية من ان الشهود في شهادتهم محتاجون الى تعيين الام
وفي ذلك تحريمها وتحريم اخواتها وبناتها فانه اذا كان حرا الاصل كان فرج الام على مولاه حراما انتهى
ثم حرمة بناتها على سيد أمهن مؤبدة لو طئه الام وأما حرمة اخواتها فوقتة ببقاء عدة الموطوءة وانكاحها
بعقد صحيح شيخنا ثم قال في النهر وجعله في العناية على قول عامة المشايخ والمذكور في الزيلعي ان عامتهم
على ان دعوى العبد شرط عنده في الاصلية والعارضية وهو الصحيح لكن التناقص لا يمنع صحة الدعوى
بها أما في حرية الاصل فلخفاء حال العلوق وأما في الاعتاق فلان المولى ينفرد به والتناقص في دعوى
ما فيه خفاء يذوقه الخ وأشار بقوله أما في حرية الاصل فلخفاء حال العلوق الى ما ذكره العيني وغيره من ان
الصغير قد يجلب من دار الحرب ولا يعلم بحرية أبويه أو أحدهما باسلامهما واسلام أحدهما فيها ويعتقه
انه رقيق فيقر بالرق ثم يتبين له الحال بعد ذلك فيدعي الحرية فيعذر (قوله ويرجى حضوره) ولو
بعد بحيث لا يوصل اليه عادة كاقصى الهند كذا بخط شيخنا (قوله ويرجع العبد على البائع) مع أنه لم يأمره
بالضمان لانه قضى دينه عنه وهو مضطر فيه فلا يكون متسبعا كغير الرهن اذ قضى الدين لتخليص
الرهن (قوله بخلاف الرهن) أي بخلاف ما لو قال ارتهني فانا عبد فارتهنه فاذا هو حر حيث لا يرجع

أي لا يتبعها ولدها فيرجع بالثمن
في الاولى دون الثانية على البائع
(وان قال عبد للمشتري اشترى فانا
عبد فاشتره) بقوله فاذا هو حر
فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة
معروفة (فلا شيء على العبد
ويرجى حضوره) فلو غيبه معروفه
والا أي وان لم يغيب غيبة
بأن غاب غيبة منقطعة (ويرجع
المشتري على العبد) بالثمن (و) يرجع
(العبد على البائع) أي ارتهن
(بخلاف الرهن) أي ارتهن
عبدًا مقرا بالعبودية فوجد حرا
لم يرجع المرتين على العبد مطلقا
سواء كان الرهن غائبا غيبة معلومة
أو منقطعة

عليه بحال لانه ليس بعقد معاوضة بل عقد وثيقة لاستيفائه عين حقه واذا لم يكن عقدا معاوضة لا يجعل
 الامر به ضمنا لانه ليس تقريراً في عقد معاوضة نهر (قوله وعن أبي يوسف أنه لا يرجع الخ) لان
 الضمان بالمعاوضة أوبالسكرية ولم يوجد واحد منهما فصار كمشكلة الرهن وجه الظاهر ان المقر بالعبودية
 ضمن سلامة نفسه أو سلامة الثمن المشتري عند تعذر استيفائه من البائع لانه انما قدم على الشراء معتمداً
 على كلامه فصار بمنزلة المقرور والغرور في المعاوضة يجعل سبباً للضممان زيلعي وفي النهر عن الحاشية
 لمقرور يرجع بأحد امرين اما بعقد المعاوضة أو بقبض يكون للدافع كالوديعة والاجارة اذا هلكت العين
 فيها ما جاء مستحق وضمن المودع والمستأجر فانها يرجعان بخلاف الاعارة والهبة (قوله حقاً مجهولاً)
 قيد بالمجهول لانه لو ادعى قدر معلوماً كرجع ما لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وان بقي أقل رجوع
 بحساب ما استحق منه در (قوله فاستحق بعضها) أي بعض الدار قيد باستحقاق بعضها لانه لو استحق
 لكل رجوع بما أدى لانا تيقنا أنه أخذ عوض ما لا يملك نهر (قوله لم يرجع بشئ) لان دعواه يجوز ان
 تكون فيما بقي وان قل لها دام في يده شئ لا يرجع عليه بشئ عيني (قوله على ان الصلح عن المجهول الخ)
 لان البراءة عن المجهول جائز عندنا لان الجهالة فيما يسقط لا تنفي الى المنازعة نهر (قوله الا اذا ادعى
 اقرار المدعي عليه الخ) ويجوز على البيان نهر لان الاقرار بالمجهول صحيح بخلاف البينة زيلعي (قوله
 وذ كراً أو المحسن السكرني الخ) الاصح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح أخذ من كلام صدر
 الشريعة شيخنا عن معين المفتي (قوله ان صحة الدعوى شرط لصحة الصلح الخ) لانه معاوضة أو لا فتداه
 العين والمعاوضة لا تجوز في المجهول وكذا اليمين لانها لا توجه الا بعد صحة الدعوى قلنا قد يكون
 لرفع الشغب والخصومة وذلك يحصل به زيلعي (قوله وباقي المسئلة على حالها) يعني به ما سبق من قوله
 واستحق بعضها (قوله يرجع بقسطه) أي بقسط المستحق لان الصلح على مائة وقع عن كل الدار
 فاذا استحق منها شئ تبين ان المدعي لا يملك ذلك فيرد بحسابه من العوض يوضعه اذا كانت الدار تساوى
 ألفا فوق الصلح على مائة واستحق نصف الدار رجوع عايشه بخمسين درهماً عيني وفي قوله اذا كانت
 الدار تساوى الفائزوا لظاهر حذفه اذا دخل لقيمة في ذلك ولهذا لم يذكره زيلعي ولا غيره كصاحب
 الدرر (تمت) في جامع الفصولين بنى فيما اشتراه فاستحق نصفه رجوع على بائعه بمائة ونصف
 قيمة البناء لانه مغرور في النصف وباقي تغار بيع المسئلة يطلب من البهرا انتهى
 (فصل في بيع الفضولي) الفضول بضم الفاء جمع فضل غالب هذا الجمع في الاشتغال بما لا يعنيه
 ولا ولاية فيه قال في الفتح قول بعض الجهلة لمن يأمر بالمعروف أنت فضولي يخشى عليه السكر ولما كان
 علماً بالغلبة على هذا المعنى لم يرد أي الجمع في النسبة الى الواحد وان كان هو القياس كالانصاري كما في
 الناية وفي المغرب هو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل وفتح الفاء خطأ انتهى والاولى ما قيل هو من
 يتصرف في حق الغير بلاذن شرعي اذا الولي المجبر ليس بوكيل نهر وقوله وان كان هو القياس أي القياس
 انك اذا نسبت الى الجمع باقياً على جميعته جئت بالمفرد ونسبت اليه كما اذا نسبت الى الفرائض تقول فرضي
 فاذا لم يرد الجمع كالانصار الذي هو علم بالغلبة على أنصاره عليه الصلاة والسلام نسب الى لفظه وكذا ان
 كان علماً فتقول في أنصار أماري شيخنا (قوله ومن باع ملك غيره الخ) لو الغير بالغاً قلاً فلو صغيراً أو مجنوناً
 لم ينعقد أصلاً كما في الزواهر عن المحاوي وهذا ان باعه لملكه أما لو باعه على انه لنفسه أو باعه من نفسه
 أو شرط الخيار فيه لملكه أو باع عرضاً من غاصب عرض آخر لملكه به فالبيع باطل كما في الاشياء قال
 في الدرر لكن ضعف المصنف الاول في الفقه الفروع المذهب لتصریحهم بأن بيع الغاصب موقوف
 وبأن المبيع اذا استحق فللمستحق اهازنه على الظاهر مع ان البائع باع لنفسه لملكه وأما الثبائنه
 ففي النهر وينبغي الغاء الشرط فقط اه وحاصله ان يبيعه موقوفاً ولو لنفسه على الصحيح ووجه الغاء الشرط
 ان الخيار لملك مطلقاً وان لم يشترط له قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري

وعن أبي يوسف انه لا يرجع في الاول
 على العبد الثمن أيضاً (ومن ادعى حقاً)
 مجهولاً غير معين (في دار) فانكر
 المدعي عليه ذلك (فصوح على مائة)
 درهم (فاستحق بعضها لم يرجع)
 المدعي عليه على المدعي (بشي)
 دلت هذه المسئلة على ان الصلح على
 المجهول هل يبدل معلوم جائز وعلى ان
 صحة الدعوى ليست بشرط لصحة الصلح
 لان دعوى الحق المجهول غير صحيح
 بجهالة الدعوى حتى لو أقام البينة
 عليه لا تقبل الا اذا ادعى اقرار المدعي
 عليه بالحق فتصح الدعوى والبينة
 كذا في القوائد الطهيرية وذكر
 ابو الحسن السكرني ان صحة الدعوى
 شرط لصحة الصلح على حالها
 ادعى كها) وباقي المسئلة على المدعي
 (رجع) المدعي عليه على المدعي
 (بقسطه) من بدل الصلح (فصل)
 في بيع الفضولي (ومن باع ملك
 غيره)

صدا أو محجور عليه فيتوقف هذا إذا لم يصفه الفضولي إلى غيره فلو أضافه بأن قال بيع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف در عن البزاية وغيرها (تتمة) سلم الفضولي المبيع فملك فلان مالك أن يضمن أيهما شافاهما اختار ضمانه برئ الآخر لأن في التضمن تملكه كما منه فإذا ملكه من أحدهما لا يمكن تملكه من الآخر فإن اختار تضمين المشتري بطل البيع لأن أخذ القيمة كأخذ العين ويرجع المشتري بالثمن على البائع لا بما ضمن وإن اختار تضمين البائع يتطرق أن كان قبض البائع مضمونا عليه نفذ بيعه بالضمان لأن سبب ملكه قد تم عنده وإن كان قبضه أمانة فأنما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ بيعه بالضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وكذا محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع بتضمين البائع بغير (قوله يباع فضوليا) الظاهر أن يقال يبيع فضولي لأن البيع لا يوصف بكونه فضوليا محجور (قوله بأن قال فسخت) وقوله لا أجيز رد فلو أجاز بعده لم يجز بخلاف المستأجر إذا قال لا أجيز بيع الآخر ثم أجاز بغيره عن فروق الكرايس وهو هذا صريح في توقف بيع المؤجر على إجازة المستأجر والمشهور أنه لا يتوقف على إجازته وللمشتري الخيار بين الفسخ أو ينتظر فراغ مدة الإجازة أن لم يكن له علم بها وقت الشراء فإن كان له علم لا خيار له وينتظر فراغ مدتها حتما (قوله صريحا أو دلالة) فالسكوت بعد العلم لا يكون إجازة بغير علم أنهم جعلوا السكوت رضائي مسائل أحدها البكر إذا استأجرها المولى في التزويج أو زوجها وليها ففعلت فسكت الثانية إذا قبض الأب أو المجدمهر البكر البالغة فسكت إلا إذا منعته من القبض الثالثة إذا سكنت الشفيع بعد ما علم بالبائع الأربعة إذا تواضع في السر على أن يكون البيع ثلثة ثم قال أحدهما علانية لا بد أن أحله يباع صحيفا فسكت صاحبه ثم تباعا كان البيع جائزا الخامسة بعد أمره المشتركون فوقع في قسمة واحد من الغائبين فباعه ومولاه الأول حاضر عند البيع فسكت لا يسئل له على أخذ العبد السادسة إذا قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن والبائع يراه فسكت ولم يمنعه بطل حقه في الحبس السابعة مجهول الذنب إذا بيع وهو ساكت كان ذلك إقرارا منه بآرق وكذا إذا قبل له قيم مع مولاه فقام يكون إقرارا منه بآرق الثامنة إذا رأى الصبي المحجور عليه يبيع ويشتري فسكت يجعل فكاك للحر التاسعة وهب رجل جارية فقبضها الموهوب له والواهب ساكت لم ينه فانه ثبت الأذن بالقبض استحسانا وثبت الملك للموهوب له العاشرة إذا قبض المشتري المبيع يباع فاسد فسكت يكون إذا نال القبض فملكه المشتري ولو قبل دفع الثمن المحادية عشرة إذا قال والله لا أسكن فلانا في دارى أو قال والله لا أتركه في دارى وفلان في دارى الحالف فسكت الحالف بعد الجبن ولم يقل أخرج منها حنت ولو قال أخرج منها فاني أن يخرج فسكت لا يحنت الثانية عشرة إذا كان الخيار للمشتري فرأى عبده الذي اشتراه يبيع ويشتري فسكت فهو اختيار للبيع وإبطال الخيار له ولو كان الخيار للبائع لا يكون إبطال الخيار الثالثة عشرة إذا سكت الزوج عن نفى الولد حتى مضى أكثر من يومين لزمه الولد وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة إذا هني بالولد فسكت لزمه الولد وزاد المحلوف في مسائل منها إذا قال لغيره بيع عبدي فسكت يكون سكوته قبولا للوكالة ومنها من رأى غيره يشق زقه فسكت حتى سأل ما فيه لا يضمن ما سأل منه ومنها إذا زوج الصغيرة غير الأب والمجد فبلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها وجعل سكوتها بمنزلة الرضا وإن كانت ثيبا لا بد من قول أو فعل يدل على الرضا ومنها ولد أم الولد إذا سكت المولى عن نفقه حتى مضى يوم أو يومان لزمه الولد ولا يصح نفقه بعد ذلك انتهى كذا بخط المجد عن التتارخانية وأما الولد من أمته القننة فلا يثبت بالسكوت بل بالاعتراف لأن وماء الامة يقصد به قضاء الشهوة بقى أن يقال ما سبق من قوله ولو قال أخرج منها فاني أن يخرج فسكت في أنه يبر بجمرد القول مع أنه حلف على ما يملك فينبغي أن لا يبر إلا إذا أخرج به بالفعل بخلاف الحلف على ما لا يملك حيث يبر بجمرد القول ثم ظهر أن عدم حنثه لعدم قدرته على إخراجه كما يشير إلى ذلك قوله فاني أن يخرج والمحاصل أنه إذا لم يستطع إخراجه لظلمه يبر بجمرد القول وكذا لو كانت الدار في إجارته كما بسطه الشيخ حسن في رسالته (قوله بأن قال

بباع فضوليا (لأنك أن يفسخه)
مطلقا صريحا أو دلالة بأن قال
فسخت أو باع العقود عليه من غيره
(و) أن (بحيث) صريحا أو دلالة بأن
قال اجزئ

اجزت) وفي فروق الكرايسى أسأت اجازة وفي المنتقى لوقال بشس ماصنعت كان اجازة بحجروا المختار في
أحسن وأوصبت انه اجازة تنوير وشرحه خلافا لما في البحر والنهر من انه لو قال أحسنت أو أوصبت
أو ووقت فليس باجازة والمحصل ان الخلاف ثابت في الكل لانه اذا لم يكن أحسنت أو أوصبت أو ووقت
اجازة وان كان خلاف المختار فعدم ثبوت الاجازة بقوله أسأت أو بشس ماصنعت يكون بالاولى (قوله أو
قبض الثمن من مشتريه) كذا لو طلبه أو وهبه من المشتري أو تصدق به عليه بجر (قوله ان بقي العاقدان
الح) لان الاجازة تصرف في العقد فلا بد من قيامه وذلك بقيام هذه الاشياء زيلعي (قوله لو عرضا) لانه
يتعين بالتعيين فصار كالمبيع زيلعي (قوله فهذا يدل الح) اسم الاشارة عائد على قول المصنف للمالك ان
يفسخه أو يحجزه شيخنا (قوله على ان انعقاد البيع الح) المراد تصرف الفضولي لا خصوص البيع
والدليل على الانعقاد موقوفه فاروى من حديث عروة بن أبي جهم البارق انه عليه الصلاة والسلام اعطاه
دينارين ليشتري له بهما شاة فاشترى له بهما شاتين فباع احدهما ووجاهه بدينار وشاة فدعاه بالبركة
وحديث حبيب بن أبي ثابت عن حكيم بن حزام انه عليه الصلاة والسلام بعته يشتري له اخية بدينار
فاشترى له اخية فربح فيها دينار فاشترى مكانها فجاءه بالاخية والدينار رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلو كان باطلا لارده زيلعي وزعم الرشاطي انه عروة بن عياض بن أبي الجهمد وانه نسب الى جده والحديث
مشهور في البخاري وغيره وكان ممن حضر فتوح الشام ونزلها ثم سيرة عثمان الى الكوفة شيخنا عن الاصابة
للعسقلاني والرشاطي نسبة الى رشاطة بلدي بالمغرب والبارقي بكسر الراء والقاف نسبة الى ذي بارق بطن
من همدان وبارقي بطن من الازد وجبل باليمن شيخنا عن لب اللباب (قوله اذا كان له محجز الح) أى من
يقدر على اجازته يسانه صبي باع مثلام بلغ قبل اجازة وليه فاجازة بنفسه جاز لان له ولا يحجزه حالة العقد
بخلاف ما لو طلق مثلام بلغ فاجازة بنفسه لم يحجز لانه وقت العقد لا يحجز له فبطل ما لم يقل أو وقته فيصح
انشاء الاجازة در عن العمادى واعلم ان ما ذكره من ان البيع ينفذ باجازته بعد البلوغ مقيد بما اذا لم يكن
بالغبن الفاخس فان كان لم ينفذ بالاجازة أصلا سواء كانت الاجازة من وليه أو منه بعد بلوغه زيلعي (قوله
كلها باطلة) لانه صادر عن غير ولاية شرعية ولنا ما سبق من حديث عروة ولان ركن التصرف صدر من
أهله مضافا الى محله ولا ضرر في انعقاده موقوف فافقه عدلان الاهلية بالعقل والمحلية بكون المال متقوما
وليس فيه ضرر على المالك لانه محجز فاذا رأى المصلحة نفذته والافسخه بل له فيه منفعة حيث سقط عنه
مؤنة طلب المشتري وفيه نفع المتعاقدين بصون كلاهما عن الالغاء على ان الاذن ثابت دلالة لان كل
عاقل يرضى بتصرف يحصل له به النفع اذا لم يوجد مثل هذا التصرف النافع في غيبته الا من صدق نصوح
يرى لآخيه ما يرى لنفسه فان قلت نهى عليه السلام عن بيع ما ليس عندا لانسان أى ما لا يملكه كما نهى
عن بيع المبيع قبل القبض وعن بيع الا بقب قلت الكلام في انعقاد العقد وبيع المبيع قبل القبض
ينعقد عندنا وان كان فاسدا وكذا الا بقب في رواية حتى لو سلم بعد ذلك صح فلا يلزمنا والمراد من الحديث
ان يبيع شيئا لا يملكه ثم يشتريه ويسله فان قلت هذا غرر ونهى النبي عليه السلام عن بيع الغرر قلت
لاننا لم نغرر لانه يتوقف على اجازة المالك زيلعي وعيني (قوله كان الثمن عندنا مملوكا للمالك) اذا كان نقدا
بجر (قوله امانة في يد الفضولي) بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء ملك بعد الاجازة أو قبلها
لان الاجازة اللاحقة كولو كالة السابقة زيلعي ولو لم يحجز المالك وهلك الثمن في يد الفضولي اختلف المشايخ في
رجوع المشتري عليه بمثله والاصح ان المشتري ان علم انه فضولي وقت الاداء لا رجوع له ولا يرجع بجر عن
القنية (قوله وللفضولي ان يفسخ العقد قبل الاجازة) فدعا للمحقق عن نفسه وكذا المشتري فسخ البيع
قبل الاجازة تحرز عن لزوم العقد بجر عن البرازية فان قلت يا باه ماسأني في المتن من أن المشتري ادا برهن
على اقرار البائع أو رب العبد انه لم يأمره بالبيع واراد رد البيع لم يقبل قلت لانتاني بينهما لان ماسأني
مفروض فيما اذا اختلف البائع والمشتري فادعى المشتري ان البيع بغير امر صاحبه وجحد البائع ذلك

أو قبض الثمن من مشتريه (ان بقي
العاقدان) أى البائع الفضولي
والمشتري (والمعقود عليه) وهو
المبيع (والمعقود له) وهو المالك
(والمعقود به) وهو الثمن (لو) كان
الثلث (عرضا) قوله ان بقي العاقدان
الح متعلق بقوله ويحجزه فهذا يدل
على ان انعقاد البيع غير نافذ ولازم
اذا كان له محجز عند العقد حتى
يجزه ما اذا لم يكن له محجز لا يتوقف
يقع باطلا وقال الشافعي تصرفات
الفضولي كلها باطلة ولا يتوقف
على الاجازة فاذا اجاز المالك كان الثمن
عندنا مملوكا للمالك امانة في يد
الفضولي وللفضولي ان يفسخ العقد
قبل الاجازة

قول الشارح ولازم أى وغير لازم
اقتى به بعد قوله غير نافذ تصرفا
فهم أولا لانه يلزم من كونه غير نافذ
أن يكون غير لازم لان النفوذ اعسم
من اللزوم وفي الاعسم يستلزم نفي
الاخص لا بالعكس اه بجر اوى

على ما سأتى في كلام الشارح فيحمل ما في البرازية على ما اذا تصادق البائع والمشتري على البيع بغير أمر
المالك فاختلف الموضوع فافهم (قوله بخلاف الفرض في النكاح الخ) لانه معبر بمحض حتى لا ترجع
الحقوق اليه عني (قوله اجازة نقد) على معنى انه اجاز الفرض على ان يتقدم من المشتري أعني العرض من
ماله كانه قال اشتر هذا العرض لنفسك وان قد ثمنه من مالي هذا فرضا عليك نهر (قوله مملوكا للفرضي)
لانه لما كان العرض متعينا كان شراء من وجهه والشراء لا يتوقف بل يتوقف على المباشران وجد نفاذا
فيكون ملكا له وباجازة المالك لا ينتقل اليه بل تأثير اجازته في النقذ لا في العقد فصار مشتري بنفسه
بمال الغير مستقر ضاله في ضمن الشراء فيجب عليه رده أي رد مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا كمالو
قضى دينه بمال الغير واستقرض غير المثلي جائز ضمنا وان لم يجز قصد اربح (قوله لا ينفذ باجازه الوارث)
لانه توقف على اجازة المورث لنفسه فلا تنتقل الى غيره بخلاف الوصي والاب اذا توقف على اجازتهما
في مال الصغير ثم بلغ الصغير فانها تنتقل الى ابن زيلعي واما القسمة الموقوفة على اجازة الغائب الكبير
فانها تنفذ باجازه ورثته بعد موته استخسانا لانه لا فائدة في نقض القسمة ثم الاعادة وقال محمد لا تجوز لانها
مبادلة كالبيع وهو القياس قال في الفتح والاستحسان مقدم نهر (قوله جاز البيع في قول أبي يوسف)
لان الاصل بقاءه (قوله حتى يعلم قيامه عند الاجازة) لوقوع الشك في شرط الاجازة فلا تثبت مع الشك
زيلعي (قوله بعض نبوة) أي قبح كافي القاموس وقال في الصحاح نبال الشيء نبأ أي تجافى وتساعد
ووجهه ان قوله للمالك أي المعهود ذكر في قوله ولو باع ملك غيره وهو المعقود له فلا تتناول العبارة
وارث المالك بل تكون مخرجة له مفيدة قصر الاجازة أو الرد على المالك الذي عقد الفرضي العقده
ولا يصح كون ال للجنس أولا لا استغراق مع امكان حمل ال على العهد شيئا فاسبق من انه يمكن ان
يكون احترازا عن اجازة الوارث ساقط (تنبيه) فضوليان باع امة كل من رجل فأجزا تنصف
بينهما ولكل منهما خيار الاخذ أو الترك ولو باعها فضولي وأجرها آخر أو زوجها أو غيرها فأجزا معاين
الا قوى وهو البيع ويطول ما عداه فتصير مملوكة لازمة درون ثابتة الهبة اذا وهبه فضولي
وأجره آخر وكل من العتق والكتابة والتدبير أحق من غيرها لانها لازمة بخلاف غيرها والاجازة أقوى من
الزهن والبيع أقوى من الهبة نهر عن الفتح (قوله وضع عتق مشتراح) كذا وقف الارض المسترأة
من غاصبها ثمنه بالية عن الفتح قيد بعتق المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ اداء الضمان وليست
الاجازة قيد لانه يصح أيضا اداء الضمان من الغاصب في الاصح كافي الهداية وكذا من المشتري في الصحيح
قال في البحر فلا فرق بين اداء الضمان من الغاصب أو من المشتري منه وجرى على ذلك في البناء خلافا
للزيلعي حيث فرق بين اداء الغاصب للضمان وبين اداء المشتري فلو قال المؤلف باجازه بيعه او اداء
الضمان لكان أولى وكذا لو قال وضع عتق مشتري من فضولي لكان أولى اذ لا يشترط ان يكون غاصبا
نهر (قوله لا يجوز الخ) اذ لا عتق بدون الملك لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن آدم والموقوف
وان أفاد الملك لكان مستندا وهو ثابت من وجهه دون وجهه والمصحح له الملك الكامل للحديث ولما
ان الملك ثبت موقفا تصرف مطلق موضوع لا فائدة للملك في توقف الاعناق مرتبا عليه وصار كاعتناق
المشتري من الزاهن واعتناق الوارث عدا من تركه مستغفرا بالدين حيث يصح اذا قضى الدين بعده
أو أبرأ الغرماء منه لان الاصل اتصال الحكم بالسبب والتأخير لدفع الضرر عن المالك والضرر في نفاذ الملك
لا في توقفه ولا نسلم ان الاعتناق يحتاج الى الملك وقت ثبوته بل وقت نفاذه والمراد بقوله عليه الصلاة
والسلام لا عتق لابن آدم الحديث العتق النافذ زيلعي ونهر وقوله والضرر في نفاذ الملك لا في توقفه بالبدال
المهملة في المعاني كافي قوله تعالى ما عندكم يتفدون في المحسوسات بالمهجة كقولهم طريق غير نافذ
كذا نقل عن الغنيمي وفيه نظر والذي يظهر ان ما في الآية بالنسبة لانفاذ بمعنى الفراغ وهو غير
مناسب للمقام اذ الكلام في النفاذ بمعنى لزوم المقابل للموقوف (قوله لا يبيعه) اذ با الاجازة يثبت للبائع

بخلاف الفرضي في النكاح حيث
لا يكون له البيع قبل الاجازة ثم هذا
اذا كان الثمن دينافان كان عرضا
معينا انما يصح الاجازة اذا كان
العرض باقيا أيضا ثم الاجازة اجازة
نقد لا اجازة عقد حتى يكون العرض
التمن مملوكا للفرضي وعلمه مثل
المبيع ان كان مثليا أو قيمته ان لم يكن
مثليا ولو هلك المالك قبل الاجازة
لا ينفذ باجازه الوارث في الفرضي أي
فيما اذا كان الثمن دينافا وعرضا ولو
أجاز المالك ولم يعلم حال المبيع جاز
البيع في قول أبي يوسف وقال
قول محمد ثم يرجع أبو يوسف وقال
لا يبيعه حتى يعلم قيامه عند الاجازة
واعلم ان في قوله (وله) بعض نبوة بقوله
للمالك ان يجيز (وضع عتق مشتري من
غاصب باجازه بيعه) أي ارغصب
عبدا وباعه فأعتقه المشتري ثم أجاز
المالك بيعه الغاصب صح العتق عن
المشتري استحسانا هذا حديثا
وعند محمد زفر وهو رواية عن أبي
يوسف لا يجوز وهو القياس (لا يبيعه)
وان أجاز الوارث بيعه

وهو المشتري الأول ملك بات فاذا طرأ على ملك موقوف لغيره أبطله لعدم تصورا اجتماعهما على محل واحد على وجه بطرافيه البات وهذا القيد لا بد منه والافقد مكان فيه ملك بات وعرض معه الملك الموقوف وأورد أن الغاصب لو باع ثم أذى الضمان يتفدي ببيعته مع أنه طرأ ملك بات على موقوف لغيره واجيب بأن ملك الغاصب ضروري فلم يظهر في ابطال ملك المشتري نهر وانما كان ملك الغاصب ضروريا لانه ثبت له ضرورته ان ثبت للمالك الزامه شرعا بإدائه ضمانه وأقول ما أورد في النهر تعقبه شيخنا بأنه غير وارد إذ قولهم ان الملك البات اذا طرأ على موقوف أبطله ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا طرأ لغير من باشر الموقوف كما في البرازية عن القاعدي ونصه الاصل ان من باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه يتفدى والى المانع كالغاصب باع المغصوب ثم ملكه وكذا لو باع ملك أبيه ثم ورثه نفذ على خلاف ما ذكرنا وطرق البات انما يطل الموقوف اذا حدث لغير من باشر الموقوف كما اذا باع المالك ما باعه الفضولي من غير الفضولي ولو من اشترى من الفضولي اما ان باعه من الفضولي فلا انتهى (قوله ولو قطعت يده) أو أصابته جراحة توجب ارشانه (قوله فأجيز بيع الغاصب) أو يبيع الفضولي قال الزيلعي أي لو قطعت يده بدعا به الفضولي ثم أجاز مالكة البيع جوى (قوله فارشه) أي القطع فلا يجوز عود الضمير على البذل للزوم التأنيث لانها مؤنثة سمعا نهر ومنه يعلم ما في كلام العيني (قوله لمشتريه) لان الملك تم له من وقت الشراء فتبين ان القطع حصل على ملكه وعلى هذا كل ما يحدث من كسب أو ولد أو عقر بخلاف ما لو قطعت يده عند الغاصب ثم ضمن قيمته لا يكون الارش له لان الغصب لم يوضع سيلا لملك وانما ثبت به ضرورة وهذه المسئلة حجة على محمد والعذر له ان الملك من وجه يكفي لاستحقاق الارش بخلاف الاعتاق لا فتقاره الى الملك الكامل زيلعي (قوله وتصديق بما زاد) لانه لم يدخل في ضمانه نهر عن الهداية (قوله بغير أمره) هذا القيد أعنى عدم الامر وان وقع في الجماع الصغير الا انه ليس من صورة المسئلة في شيء نهر (قوله فبرهن المشتري الخ) كذا وبرهن البائع على اقرار المشتري بعدم الامر لم يقبل نهر عن الخلاصة وغيرها (قوله على اقرار البائع) محمول على ان المشتري أقام البيئته على اقرار البائع قبل البيع اما اذا أقامها على اقراره بعد البيع تقبل لعدم التناقض نهر عن النهاية (قوله لم تقبل بيئته) للتناقض اذا اقدم على الشراء والبيع دليل على دعوى الصحة وانه يملك البيع ودعوى اقرار بعدم الامر ينقضه وقبول البيئته يثبت على صحة الدعوى ولو لم يكن له بيئته كان القول للمدعى الامر إذ غيره متناقض فلا تصح دعواه ولهذا لم يكن له استحلافه ولا ينافية ما في الزيادات من ان المشتري لو صدق المستحق على دعواه ثم برهن على اقرار البائع بأنه المستحق ليرجع بالثمن يقبل لانه فرق بينهما بأن المبيع هنا في يد المشتري فيكون المبيع سالمه فلا يثبت له حق الرجوع وفيما في الزيادات في يد المستحق فلا يكون المبيع سالما للمشتري فيثبت له حق الرجوع لوجدان شرطه كما في العناية بقي ان ما سبق من عدم قبول البيئته مع الا بالتناقض نظيره الاتقاني بأن التوفيق ممكن لجواز ان يكون المشتري قد قدم على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الامر ثم ظهر له ذلك بأن قال عدول سمعناه قبل البيع أقرب بذلك ومثل ذلك ليس بمانع وأجاب في البحر بأن قولهم ان امكان التوفيق يمنع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعيا في نقض ما تم من جهته فانه في الخلاصة وغيرها قال من سعي في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن يقبل الثاني وهبه جاريته واستولدها الموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها واسته ولدها وبرهن يقبل ويستردّها والعقر قال شيخنا وحصر الاستثناء في هاتين المسئلتين غير صحيح لانه يرد عليه ما ذكره هو قيل باب كفالة الرجلين والعبد من عن قاضيه بخان حيث قال ادعى المشتري ان المبيع حرمته مع دعواه ومالو باع أرضا ثم ادعى انه كان وقفها وانها وقف فان بيئته مقبولة على المختار ذكره اللؤلؤ الحجي اسكن لا تسمع دعواه للتناقض مع انه ساع في نقض ما تم من جهته انتهى ووجه قبول البيئته وان كانت الدعوى لا تسمع ان الحق في الوقف

(ولو قطعت يده عند المشتري فأجيز) بيع الغاصب (فارشه لمشتريه) اسكن (تصدق) المشتري من الغاصب (بما زاد على نصف الثمن) من الارش (ولو باع عبد غيره بغير أمره فبرهن المشتري على اقرار البائع أو) اقرار (رب العبد على انه لم يأمره بالبيع وأراد المشتري رد البيع) وقال يعنى هذا العبد بغير أمر صاحبه وجدا لبيئته (لم تقبل) بيئته بعثك بأمر مالكه (الفضولي بذلك) (وان قرأ البائع الفضولي بذلك) أي بأن رب العبد لم يأمرني

لله وفي حقوق الله تقبل الشهادة حسبة بدون سبق الدعوى (قوله عند القاضي) ليس بقين لان
اقراره عند القاضي وغيره سواء الا ان البيعة تختص بمجلس القاضي فلها ذال عند القاضي بحر عن الناية
(قوله بطل البيع) لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فلم يشترى ان يساعده على ذلك فتحقق
الاتفاق بينهما فبطل في حقهما لا في حق رب العبدان ادعى انه كان بأمره فيطالب البائع باليمن عندهما
لانه وكيله دون المشتري لانه برئ بالتصادق وعند أبي يوسف له ان يطالبه فاذا ادى رجعه على البائع
بناء على ان ابراء الوكيل المشتري من اليمن صحيح عندهما ويضمن للموكل وعنده لا يصح ولو كان بالعكس
بان أنكر المالك التوكيل وتصادق انه وكله فان اقام الوكيل البيعة لزمه والا استخلف المالك فان حلف
لم يلزمه وان نكل لزمه لان النكول كالاقرار ولو غاب المالك بعد الانكار وطلب البائع الفسخ فسخ
القاضي البيع بينهما لانه ثبت عند القاضي ان البيع كان موقوفا فان طلب المشتري تأخير الفسخ يحلف
المالك على انه لم يأمره لم يؤخر لان سبب الفسخ قد تحقق فلا يجوز تأخيره لاجل اليمين زبلي (قوله دار
غيره) أي عرصته بغير أمره ومعنى المسئلة ان يعترف البائع بالنصب ويكذبه المشتري لان اقرار
البائع لا يسرى عليه بل لا بد من البرهان فاذا لم يوجد كان التلف مضافا الى عجزه عنه لا الى عقد البائع غير
عن غير الاسلام (قوله وأدخلها المشتري) قيد به ليعلم ما اذا لم يدخلها بالاولى نهرود كرازي بلي ان
قوله وأدخلها وقع اتفاقا اذ لا تأثير للدخال في البناء في ذلك انتهى أي في عدم سرية قول البائع على
المشتري ان ما بعته غصب شيخنا (قوله وهو قول أبي يوسف) أي وقول الامام ايضا كما سبأني منه
التصريح بذلك آخر العبارة فاقيل من ان الشارح لم يذكر قول أبي حنيفة للعالم بان ما في المتن هو قول
أبي حنيفة غير مسلم وما ذكره السيد المحمدي من ان الصواب ان يقال وهو قول أبي حنيفة يمنع منه قوله
وكان يقول أولا الخ لان القول بالضم اولا وبعده آخر لم ينقل عن الامام بل عن أبي يوسف كما في البحر
عن الهداية حيث قال لم يضمن البائع عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخر اركان يقول أولا يضمن

(عند القاضي بطل البيع ان طلب
المشتري ذلك) أي بطلان البيع
ونقصه (ومن باع دار غيره وأدخلها
المشتري في بناءه) ثم استفتت الدار
(لم يضمن البائع) وهو قول أبي
يوسف آخر اركان يقول أولا يضمن
البائع قيمتها وهو قول محمد ومثله
غصب العقار انه هل يتحقق أم لا
عند محمد وزفر والشافعي يتحقق
وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يتحقق
(باب السلم)

اعلم ان بيع العيين بالدين عزيمة وبيع
الدين بالعين رخصة فلما فرغ من
بيان الاول شرع في الثاني وهو السلم
ثم السلم لغة هو الاستئجار وشرعا هو
بيع الشيء على ان يكون ديناً على
البائع بالشرائط المعتبرة واختص هذا
النوع من البيع بهذا الاسم
لاختصاصه بحكم يدل عليه وهو
تعجيل أحد الدينين قبل حضور المبيع
فالبيع يسمى مسلماً فيه واليمن رأس
المال والبائع مسلماً اليه والمشتري
رب السلم ومعنى قولنا السلم في كذا

(باب السلم)

هو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامة قال ابن عباس شهد ان الله أحل السلم المؤجل وتلا
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نديتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وقدر ويناله عليه السلام
نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورضخ في السلم والقياس يأبي جواز ذلك لان المسلم فيه مبيع وهو معدوم
وبيع موجود غير مملوك أو مملوك غير مقدور التسليم لا يجوز في بيع المعدوم أولى ولكن تركاه بما ذكرنا
زبلي لكن لو اقتصر في توجيه الاولوية على الوجه الثاني وهو المملوك الغير مقدور التسليم لصح كلامه
بخلاف الوجه الاول وهو بيع موجود غير مملوك فان التوجيه به انما يصح ان لو أريد بالمعدوم في جانب
السلم ما لا وجود له وليس كذلك بل المراد به ما لا وجود له في ملك المسلم اليه بدليل ما سبأني من قوله
ولا يصح في المنقطع بقي ان يقال ما ورد من انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان
ورخص في السلم لم يرو عن أحد من الصحابة كذا بهذا اللفظ في كتب الحديث كما في الدرر عن ابن
العز الحنفى وذكر نوح أفندي انه حديث معنى لالفاظ والمحصل ان صاحب الدرر ما نقل عن ابن العز نفى
وروده أصلاً في كتب الحديث كما توهمه في الشربلية فقال فيه تأمل وانما نقل عنه نفى وروده بهذا
اللفظ فلا تأمل فيه شيخنا (قوله رخصة) الرخصة اسم لما استجيب مع قيام الدليل المحرم لعذر يتسبب
على العباد والعذر هنا هو الجعز عن التسليم لعسرته زبلي والعزيمة من العزم وهو القصد المؤكد وهو رفا
هي المحكم الاصل في الشرع (قوله بيع الشيء الخ) هذا أولى مما في الزبلي تبعاً لنهاية من انه أخذ
عاجل بأجل ووجه الاولوية ما ذكره العيني من ان السلعة اذا بيعت بثمن مؤجل يوجد هذا المعنى وليس

يسلم وذكر في الحواشي السعدية انه يجوز ان يقال أخذ ثمن عاجل بأجل وركنه الايجاب والقبول وكما
 ينقصد بلفظ السلم ينقصد بلفظ البيع وهو الاصح وعلى انعقاد البيع بلفظ السلم اتفاق الروايات شرعية ليلية
 وسلب مشروعية شدة الحاجة وحكمه نبوت الملك للمسلم اليه في الثمن ولرب السلم في المسلم فيه الدين في الذمة
 اما في العين فلا يثبت الا بقضه على انعقاد مبادلة أخرى نهر (قوله أي سلم الثمن فيه) ينبغي اسقاط أي
 لان ما بعده ما خبر لا تفسير (قوله أي أزال سلامة الدراهم الخ) كذا في الدراية قال في الفتح وهو بعيد
 ولا وجه له الا باعتبار المدفوع هالكه وصحة هذا الاعتبار تتوقف على غلبة التوي عليه وليس الواقع ان
 السلم كذلك بل الغالب الاستيفاء نهر (قوله وقيل السلم والسلف بمعنى واحد) أي لغة كما يدل عليه
 جزم الزيلعي والنهر ويقابل هذا القيل ما قدمه الشارح من قوله ثم السلم لغة هو الاستبصال فتقول
 السيد المحمدي لم يسبق في كلامه ما يقابل هذا القيل غير مسلم شيخنا (قوله في المكيل كيلا) ظاهر في ان
 السلم في المكيل وزنا لا يجوز وهي رواية الحسن وروى الطحاوي عن أصحابنا انه يجوز وعلى هذا الخلاف
 لو سلم في الموزون كيلا قال في النهر عن الخلاصة والفتوى على المجاوز فتوى الامام خالي على رواية الحسن
 (قوله لا الثمن) كالدرهم والدنانير فانه اذا كان رأس المال كذلك كان العقد باطلا اتفاقا وان كان
 غيره كدوب في عشرة دراهم لم يصح سلا اتفاقا وهل ينقصد ببيع الثمن مؤجل قال أبو بكر الاعمش ينقصد
 وعيسى ابن أبان لا وهو الاصح لان تصحيح العقد انما يكون في المثل الذي أوجب المتعاقدان البيع فيه
 لا في غيره وهما لم يوجبا الا في الدراهم ولا يمكن تصحيح العقد باعتبارها بل باعتبار الثوب ولم يوجبا فيه
 فكان في غير محله نهر ورجح في الفتح قول الاعمش بأنه أدخل في الفقه بجر واختفت الرواية في التبر
 فقيل كالنقد وقيل كالعرض (قوله المتقارب) قيد به لان المتفاوت كالبطيخ والقرع والزمان
 والرؤس والا كارع والسفر جل لا يجوز السلم في شئ منها عدد الا اذا ذكر ضابطا غير مجرد العدد كطول
 وغلط وما جاز السلم فيه عدد جاز كيلا فوزنا أولى وجعلهم الباذنجان من المتقارب لعله بحسب ديارهم
 اما في ديارنا فغير مهدر التفاوت نهر عن الفتح قلت يمكن ان يكون المراد خصوص الباذنجان الابيض لان
 التفاوت فيه غير متفاحش بخلاف الاسود (قوله عددا) وبشرط مع العدد بيان الصفة بجر عن شرح
 الشافعي (قوله لا يصح في بيع النعامة) لتفاوت أحاده في القيمة وقيل ان سلم فيه لال كل جاز والا فلا
 (قوله يصح كيلا) وما يكون من التخلخل بين كل بيضتين يقتصر لضارب السلم (قوله ويصح في الفلس)
 لا مكان ضبطه بالعدد (قوله وقال محمد لا يجوز) بدليل منعه بيع الفلس بالفلسين لانها أثمان الا ان
 ظاهر الرأى عنه كقولهما وهو الاصح ولهذا لم يحك في الجامع الصغير خلافا (قوله واللبن) بكسر الباء
 الموحدة ويجوز التخفيف أي بحذف الحركة فيصير مثل حمل وهو الطوب التي وفي الذخيرة لوباع آجرة من
 ملين لم يجز من غير إشارة لان اللين من المعدودات المتقارب باعتبار قدره ومن المتفاوت باعتبار ربحه فاعتبر
 الأول في السلم للحاجة واعتبر الثاني في البيع بجر (قوله والا جبر) بضم الجيم وتشديد الراء مع المذاهب
 من التخفيف الواحدة آجرة وهو معرب وهو اللين اذا طبع بجر عن الصحاح (قوله ان سمي ملين معلوم)
 لان أحاده لا تختلف اختلافا يفضي الى المنازعة بعد ذكر الآلة زيلعي وهذا تصریح بأنه اسم آلة ويحتمل
 ان يكون اما لما يضرب منه اللين بناية وفي الجوهرة انما يصير الملين معلوما اذا ذكر طوله وعرضه
 وسمكه وشرط في الخلاصة ذكر الموضع الذي يعمل منه اللين نهر والملين بكسر الميم قالب الطين بجر عن
 الصحاح وفي القاموس الملين كمنبر قالب اللين (قوله ويصح في الذري) كالثوب والبساط والمحصير
 المحاط بالمكبل والموزون بجامع الحاجة وأراد به غير الخيط اما الخيط فلا يجوز السلم فيه كالقراء
 والقلائس والخفاف نهر عن الفتح (قوله ان بين الذراع) أي من جنس الذراع (قوله والصفة) بأنه
 قطن أو كتان أو مركب منهما وهو الملم أو حرير عني وفسر في الدرر الصفة بالغلظ والرقعة (قوله والصنعة)
 بأنه عمل الشام أو الزوم أو نحوهما أو عمل زيد أو عمرو لانه يصير معلوما بذكر هذه الاشياء وان كان ثوب

أي سلم الثمن فيه والمهزة للسلب أي
 ازال سلامة الدراهم بتسليمه الى
 الفلس وقيل السلم والسلف بمعنى
 واحد (ما يمكن ضبط صفته ومعرفة
 قدره صح السلم فيه وما لا يمكن ضبط
 صفته ومعرفة قدره كالمحيو ان
 والجواهر واللائ (فلا) يصح (فصح
 في المكيل) كيلا (و) في (الموزون
 المثلن) وزنا لا الثمن كالدراهم
 والدنانير (و) يصح في (العددي
 المتقارب) عددا كالمجوز والبيض
 مطلقا سواء كان بيضا نعاما أو غيره
 وروى الحسن عن أبي حنيفة ان
 السلم لا يصح في بيع النعامة وكما يصح
 في المعدودات المتقاربة عددا يصح
 كيلا عندنا وقال زفر لا يصح كيلا وعنه
 انه لا يصح عددا أيضا (و) يصح
 في (الفلس) وقال محمد لا يجوز (واللبن
 والا جبر) سمي ملين معلوم (و) يصح
 في (الذري) ذرعا (كالثوب
 ان بين الذراع والصفة والصنعة

لا في الحيوان) أي لا يصح في الحيوان مطلقا وقال الشافعي يصح أن بين جنسه ونوعه وسننه وصفته (و) لا في (أطرافه) كالأرؤس والأكارع وهي مادون الركبة من القوائم ولو سلم فيه وزنا اختلفوا فيه (و) لا في (المجلود عددا) إلا إذا بين الطول والعرض والصفة وقال مالك يصح السلم في رؤس الحيوان وأطرافه وجلوده عددا قوله عددا متعلق بالأطراف والمجلود (و) لا في (المحطب خروا) لا في (الرطبة جزا) إلا إذا بين طول ما تشد به الخزمة أنه شبرا وذراع فينشد يجوز إذا كان يعرف به ولا يتفاوت وأما جزا جمع جزرة بتدسيم الراء المهملة على الزاى المججمة وهي القبضة من القوت ونحوه (و) لا في (الجواهر والخرز) وفي صغار اللآلئ التي تباع وزنا يصح السلم فيها (و) لا في الشيء (المنقطع) عن أيدي الناس مطلقا سواء كان المسلم فيه موجودا عند العقد منقطعاً عن أيدي الناس عند حلول الأجل أو كان منقطعاً وقت العقد موجوداً في أيدي الناس عند المحل أو كان موجوداً عند العقد وعند المحل منقطعاً فيما بينهما وعند الشافعي يصح في الصورتين الأخيرتين وإذا كان المسلم فيه موجوداً من وقت العقد إلى وقت المحل يصح اتفاقاً وإذا كان المسلم فيه موجوداً من وقت العقد إلى وقت المحل فلم يأخذه بعد المحل حتى انقطع عن أيدي الناس خبر رب السلم بين أن يفسخ ويأخذ رأس المال وبين أن ينتظر وجوده فيأخذ ما سلم فيه وقال زفر يطل العقد ويأخذ رأس المال (و) لا في (السلك الطري) في غير حينه وزنا وعدداً فإن كان في حينه يصح وزنا لا عدداً

حرر يساع بالوزن فلا بد من بيان وزنه مع ذلك لأنه لا يصير معلوماً إلا به عني وما في الدرر من أن ثوب الحرير كلما خف وزنه ازدادت قيمته على عكس الديساج لعله بحسب دياره لأنه في ديارنا انما يزداد في قيمة الثوب الحرير عند زيادة وزنه (قوله لا في الحيوان) دابة كان أو رقيقاً لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن السلف في الحيوان ويدخل فيه جميع أجناسه حتى الحمام والقري والعصافير إلا أنه يخص من مجموع السلك نهر (قوله يصح أن بين جنسه الخ) لأن التفاوت بعد ذلك يسير فأشبه الثياب ولأنه بعد ما ذكر يبقى تفاوت فاحش في المسالية باعتبار المعاني الباطنة فيفضي إلى المنازعة بخلاف الثياب لأنه مصنوع العباد فقلما يتفاوت الثوبان إذا سمع على منوال واحد وما روى أنه عليه الصلاة والسلام اشترى بعيرا بغيرين إلى أجل كان قبل نزول آية الربالان الجنس بانفراد يحرم النساء زيلبي (قوله ولا في المجلود عدداً) وكذا الورق والتقييد بالعدد يشير إلى جواز السلم وزنا نهر (قوله جزا) بضم الحاء وفتح الزاى من الأحوال المنتظرة المؤولة بالمشق وكذا ما سألني من قوله جزا وفي الجمهرة كل شيء جمته كالاضارة فقد خزمته ومنه سميت خزمة المحطب عني وفي المصباح وعنده اضارة من كتب بكسر الميم أي جماعة وهي الخزمة والجمع أضابير والاضارة بالكسر لغة والجمع ضابئ شيخنا (قوله ولا في الرطبة الخ) أي ولا في الرطبة حال كونها مقبوضة بقبضات كل قبضة جزرة أو مشدودة بشدات كل شدة جزرة أي خزمة فالتعبير بجزر للتفنن في العبارة نوح أفندي ومنه يعلم أن الاستثناء في قول الشارح إلا إذا بين طول ما تشد به الخزمة منهما معالاً من الأول فقط (قوله إلا إذا بين طول ما تشد به الخزمة) ولو قدر بالوزن جازاً بضائهم (قوله وهي القبضة من القوت ونحوه) تفسير الشارح الجزرة بالقبضة لا يتعين لما سبق من أنه يجوز أن تقس بالخزمة أيضاً وفي النهر عن الشامل ما يفيد جواز السلم في القوت وزنا انتهى وفي الصحاح القوت الغصصة والغصصة بالكسر الرطبة شيخنا (قوله والخرز) بالتحريك الذي ينظم ونخزات الملك جواهر تاجه وكان إذا ملك عامز يدت في تاجه خرزة ليعلم عدد سنين ملكه قاله الجوهري وذلك كالعقبن والبور لتفاوت أحادها تفاوتاً فاحشاً نهر (قوله ولا في الشيء المنقطع) لأن القدرة على التسليم حال وجوبه شرط وفي كل وقت بعد العقد يحتمل وجوبه بموت المسلم إليه لأن الدينون تحمل بموت من عليه الدين فيشترط دوام وجوده لتدوم القدرة على التسليم وحد الانقطاع أن لا يوجد في الأسواق وإن كان في البيوت زيلبي ولو انقطع في إقليم دون آخر لا يصح في الإقليم الذي لا يوجد فيه نهر عن الفتح لأنه لا يمكن احضاره إلا بمشقة عظيمة حتى لو سلم في الرطب بخاري لا يجوز أن كان يوجد بهستان نوح عن طرح الهداية للعيني (قوله عند المحل) بكسر الحاء اسم زمان أي وقت حلول المسلم فيه شيخنا (قوله أو كان موجوداً عند العقد وعند المحل منقطعاً فيما بينهما) من هنا يعلم أن ما وقع في الدرر حيث بين المنقطع بقوله بأن استغرق العدم جميع الوقت من العقد إلى الأجل غير صحيح والصواب بأن لم يستغرق وجوده جميع الوقت الخ كذا ذكره عزمي زاده ثم ظهر لي أن قوله بأن استغرق الخ ليس تصوير المنقطع بل تصوير للوجود المنفي المنفهم من قوله أي ولا فيما انقطع ولم يوجد من حين العقد الخ غاية أن تعبيره بالعدم وقع من سهو القلم والصواب إبداله بالوجود وما أجاب به الشيخ حسن بهكر عليه تعبير صاحب الدرر بآثار التصوير المفيدة للحصر (قوله يصح في الصورتين الأخيرتين) لوجود القدرة عند وجوبه ولا معنى لاشتراطه قبل ذلك ولنا ما ورد عن ابن عمر أنه عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها وفي لفظ حتى تبيض وتأم من العاهة وهذا نص على أنه لا يجوز في المنقطع في الحال إذا أحدث ورد في السلم ويدل عليه قوله عليه السلام إذا منع الله الثمرة فم يستحل أحدكم مال أخيه (قوله وقال زفر يطل) لا يجوز أن تسلمه كما إذا هلك المبيع قبل القبض قلنا إن السلم قد صح وتعد التسليم يعارض على شرف الزوال فيخبر فيه كما إذا أبق العبد المبيع قبل القبض بخلاف هلاك المبيع قبل القبض لأنه قد فات لا إلى خلف زيلبي (قوله في غير حينه) أي في الشتاء لأنه ينقطع فيه لأن جمادى المساء قيد بقوله في

غير حينه لانه لو اسلم في الصيف وكان منتهى الاجل لا يبلغ الشتاء جاز وزنا لاعدادوه - هذا معنى قول محمد
لا تحرق في السمك الطرى الا في حينه نهر (قوله ولو كان في بلد لا يتقطع أصلا) كسر (قوله لا يصح في
الكبار الخ) اعتبارا بالسلم في اللحم عنده لا اختلاف الناس في نزع عظمها واختلاف رغباتهم في مواضعها
زيلي وفي تقييد الشارح بالوزن اشارة الى ان اختلاف الرواية عن الامام في الكبار من حيث الوزن
اما عدم الجواز في الكبار بالنسبة لغير الوزن كالكيل فر واية واحدة وبهذا التقرير نعلم ما في عبارة
الايضاح التي نقلها الزيلي وغيره كالنهر من الابهام حيث قال الصحيح جواز في الصغار كيلا يضا
وفي الكبار روايتان انتهى (قوله لو لم يحل) يقال سمك ملج ومملوح ولا يقال مالح الا في لفظة
ردية نهر عن المغرب واجاب السيد المحمدي بأنه وقع التعبير به في كلام الشافعي وهو عربي يحتاج بكلامه
وانشد بعضهم على ذلك فقال

ولو تفت في البحر والبحر مالح * لاصح ماء البحر من ريقها عذبا

(قوله وعندهما يصح ان ينال الخ) لانه موزون مضبوط الوصف ولهذا يضمن بالمثل ويصح استقراضه
وزنا ويجري فيه ربا الفضل بعلة الوزن فصار كالالية والشحم وله انه يختلف سمنا وهزا ولا يختلف
باختلاف فصول السنة فابعد سمينا في الشتاء بعد مهز ولا في الصيف ولانه يتضمن عظاما غير معلومة
ويجري فيه المعاكسة فالمشترى بامره بالنزع والبائع يدسه فيه وهذا النوع من الجهالة والمنازعة
لا يرتفع ببيان الموضع وذكر الوزن فصار كالسلم في الحيوان وفي مخلوع العظم لا يجوز على الوجه الاول
وهو الاصح لان الحكم اذا علل بعلمين لا يفتي بانتفاء احدهما والتضمن بالمثل ممنوع فانه من ذوات
القيم في رواية بيوع الجامع وكذا لا يجوز استقراضه ولو سلم فيهما فهو معان عند الاتلاف والاستقراض
فيمكن ضبطه بالمشاهدة بخلاف الموصوف في الذمة وقيل لا اختلاف بينهم فجواب الامام فيما اذا
أطلق السلم في اللحم وجوابهما فيما اذا بين موضعه معلوما والاصح ان الخلاف فيه ثابت زيلي والفتوى
على قول صاحبين ونحو الطيور يجوز السلم فيه ان بين الموضع عند الكل لان ما فيه من العظم لا يعتبره
الناس وهو الصحيح نهر (قوله لم يدرفدرة) لاحتمال ان يضيع فكان المسلم فيه مجهول القدر بخلاف
البيع حيث جازبه وان لم يعرف قدره لوجود التسليم عقيب العقيد من غير تراخ (قوله كالقصعة) بفتح
القاف شينغا عن المختار (قوله كالزبيلا الخ) لانه يقع النزاع في الكبس وعدمه قال النووي في تهذيب
الاسماء واللغات الزبيلا بفتح الزاي وبعدها باء مكسورة مخففة من غيرون وجعه زبل بضم الزاي
وسكون الباء قاله في المحكم انتهى وفي الصحاح الزبيلا معروف فاذا كسرت شددت فقلت زبيلا الخ
(قوله كذا عن أبي يوسف) كذا في الهداية وهذا لا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره فلا يجوز
السلم فيه كيف ما كان لما ذكرنا وان كان يعرف قدره فالتقدير به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يتأق
الفرق بين المنكس وغيره أو التجوز في قرب الماء وانما يستقيم هذا التفصيل في البيع اذا كان
يجب تسليمه في الحال حيث يجوز بآباء لا يعرف قدره ويشترط في ذلك الاناء ان لا ينكس ولا ينسبط
ويعتبر فيه استثناء قرب الماء أيضا زيلي وجوابه في النهر (قوله معينة) لاحتمال ان يعثرها آفة فلا
يقدر على التسليم والى ذلك وقت اشارة بقوله عليه السلام ارايت ان منع الله الثمرة فم يستحل أحدكم
مال أخيه بخلاف ما لو اسلم في حنطة صعيدية أو شامية اذ لا يتوهم انقطاع الحنطة ثم نهر (قوله لبيان
الصفة) بان كان له نظير ولو اسلم في حنطة حديثة قبل حدوثها فالسلم باطل لانها منقطعة في الحال (قوله
كالخشماني الخ) الخشماني نسبة الى خشم ان بضم الخاء وسكون الشين المجتهد وضم الميم وبالراء في آخره
نون وهي قرية من قرى بخاري والبساخي نسبة الى بساخ بكسر الباء الموحدة وبالسين المهملة وبعد
الالف خاء معجمة وهي قرية من قرى فرغانة عيني على الهداية وفي معراج الدرابة البساخي بضم الباء
وكسرها (قوله وشرطه الخ) شروع فيما يشترط ذكره من الشروط فلا يرد أن له شروطا أخر سكت

ولو كان في بلد لا يتقطع أصلا يصح
في جميع الاحيان وعن أبي حنيفة
ان السلم لا يصح في الكبار من السمك
التي تنقطع وزنا (وصح) السلم (وزنا)
لاعددا (لو لم يحل) لا في (اللحم)
مطلقا عند أبي حنيفة وعندهما
يصح ان بين جنسه ونوعه وسنة
وصفته وموضعه وقدره كشاة
نحوه في سمين من الجنب مائة من
(و) لا (ب) كمال أو ذراع بعينه
(لم يدرفدرة) اذا عرف بصر ولا بد
ان يكون المكمل مما لا ينقبض ولا
ينسبط كالقصعة وان كان مما
ينكس بالكبس فيه كالزبيلا
والمجرب لا يصح الا في قرب الماء
استقسانا كذا عن أبي يوسف (وبر
قرية) أي لا يصح السلم في بر قرية
معينة (او غير قرية معينة) ولو كانت
النسبة الى قرية لبيان الصفة
لاتعيين المكان كالخشماني بخاري
والبساخي بفرغانة يصح لان ذكره
لسان الجودة (وشرطه) أي شرط
جواز السلم

عنه لان تلك لا يشترط ذكرها بل وجودها نهر (قوله بيان الجنس الخ) بيان الجنس والنوع
والصفة والقدر هذه الاربعه تدرك في كل من المسلم فيه ورأس المال شرط لالية وانما يشترط بيان
النوع في رأس المال اذا كان في البلد نقود مختلفة والا فلا يشترط بصر عن المعراج وفي النهر عن الخلاصة
وبيان النوع فيما لا نوع له لا يشترط لكن نعتبه المحوى بانه لا يتوهم الاشتراط حتى ينفي ونفي الشيء فرع
وجوده (قوله كبر أو صغير) وقيل بيان الجنس كقوله قمع صعيدى او بحيرى وهذا ليس بصحيح بل بيان
الجنس ماذ كرهناه والذي ذكره هذا القائل هو النوع عيني (قوله كسبية الخ) بضم السين وتشديد الياء
المسقية والخسبة منسوبة الى الجنس وهو النقص شيئا عن القاموس فعلى هذا يقرأ بالياء الموحدة من
تحت وبالحاء المعجمة وذكر السيد المحوى ان خسبة بالحاء المهملة يعنى بعد الذون منسوب الى النفس وهى
الارض التى تسقى السماء لانها مخصوصة المحظ من الماء يعنى بالنسبة الى السج كما فى البحر (قوله أو وسط)
الوسط يستوى فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع حموى عن المغرب (قوله مثل كذا كيل الخ) أو كذا
عددا (قوله وقال الشافعى يصح حالا أيضا) لانه عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص
فى السلم مطلقا ولنا قوله عليه السلام من أسلم فليسلم فى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم فشرط فيه
اعلام الاجل كما شرط اعلام القدر لان المشروع بصفة لا يوجد بدون تلك الصفة ولان القدرة على تسليم
المعقود عليه شرط فغايه سبب القدرة وهو الاجل الذى يتمكن فيه من تحصيله رخصة لحاجة المفا ليس
يكون شرطا ضروريا بل يلى والحاصل ان محل الرخصة لا يتحقق الا مع ذكر الاجل فلا يجوز بدونه بصر
وفيه عن الكرماني لو عقد السلم بلا أجل فهو فاسد فان جعله أجله معلوما قبل ان يتفرقا جازان كانت
الدرهم قائمة بعينها لانها فيه قائمة مقام المبيع انتهى وفى الدر المختار لا بأس بالسلم فى نوع واحد على ان
يكون حلول بعضه فى وقت وبعضه الاخر فى وقت آخر (قوله وان كان مشارا اليه) قال به ابن عمر وقول
الرفيعه من الصحابة مقدم على القياس ولانه ربما ظهر فيه زيوف فيختار الاستبدال به ورديته ربما كان
أكثر من النصف فاذا استبدله وردت فى المجلس فسد السلم عنده لانه لا يرى الاستبدال فى أكثر من
النصف نهر (قوله لا يشترط معرفة القدر الخ) لانه صار معلوما بالاشارة كما فى الثمن والاجرة فلا يشترط
معرفة قدره كما لا يشترط معرفة القيمة وللإمام ان جهالة قدر رأس المال قد تنقص الى جهالة المسلم فيه
اذ ربما ظهر فيه زيوف فيختار الاستبدال وقد لا يتفق الرضى مجلس العقد فيفسخ العقد فى مقدار المردود
فاذا لم يكن القدر معلوما لم يدركى كم انتقص وكفى فيصير المسلم فيه مجهول المقدار وربما لا يقدر على
تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال والموهوب فى هذا العقد كما المتحقق لشرعه مع المناسق اذ هو
بيع المعدوم بخلاف ما اذا كان رأس المال ثوبا لان الذرع وصف فيه لا يتعلق العقد على مقداره فجهالته
لا تؤدى الى جهالة المسلم فيه زيلى ونهر (قوله حمل) بفتح الحاء أى ثقل يحتاج فى حمله الى ظهر او أجرة
حمل نهر (قوله يتعين مكان العقد) لانه ممكن الالتزام فيتعين لا يفسا ما التزمه كوضع القرض
والاستهلاك وله ان التسليم غير واجب فى الحال فلا يتبين مكان العقد بخلاف القرض والاستهلاك واذا لم
يتعين بقى مجهولا فمفضية الى المنازعة لاختلاف القيم باختلاف الاماكن وعلى هذا الخلاف الثمن
والاجرة والقسمه بان اشترى واستأجرا راجع الى اموزون موصوف فى الذمة واقتسماها وأخذ أحدهما
أكثر من نصيبه والتزم بمقابلته الزائد بمكيل او موزون كذلك الى أجل فعنده يشترط بيان مكان الايقاع
وهو الصحيح وعندهما لا يشترط نهر وأما القرض والغصب والاتلاف فكالمبيع بالانفاق زيلى فلا
يشترط بيان مكان الايقاع وتعين المصر يكفى زيلى وقيل ان لم تبلغ نواحيه فربما يوفيه فى أى ناحية
وان بلغت فربما لا بد من تعيين ناحية وفى الشر نبالية عن المحيط ولو اشترى طعاما بطعام من جنسه وشرط
أحدهما التوفية الى منزله لم يجز بالاجاع لان فى احدا جانبيين زيادة وهو الحمل انتهى (قوله وما لاجل له
الخ) قيل ما لم يكن له حمل ومؤنة هو الذى يحمل مجانا وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة شيئا عن الاكل

(بيان الجنس) أى جنس المسلم
فيه كبر أو صغير (و) بيان (النوع)
كسبية أو خسبة (و) بيان (الصفة)
كجيدة أو رديئة أو وسط
(القدر) مثل كذا وزنا (و) بيان
معروف أو كذا وزنا (و) بيان
(الاجل) المعلوم فلا يصح السلم الا
مؤجلا وقال الشافعى يصح حالا أيضا
واقله شهر فى الاصح وعليه القدر
وقيل ثلاثة أيام وقيل أكثر من نصف
يوم (و) بيان (قدر رأس المال) كأننا
فى البديل والموزون والمعدوم وان
كان مشارا اليه وقال أبو يوسف ومحمد
لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين
بالاشارة حتى لو قال اسلمت اليك هذه
الدرهم فى كسر بلا يصح عنده
وعندهما يصح واجعهوا الى ان رأس
المال لو كان ثوبا او حيوانا يصح معلوما
بالاشارة (و) شرط بيان (مكان
الايقاع فيما له حمل) ومؤنة (من
الاشياء) كالبر ونحوه وقال أبو يوسف
ومحمد ليس بشرط ولكن ان شرطاه
صح وان لم يشرااه يتعين مكان
العقد للتسليم (وما لا حمل له) ولا مؤنة

والثبوت الكلفة (قوله كالمسك والكافور) يعني القليل منهما نهر (قوله ويوفيه حيث شاء) ولوعين
 ممكنات قبل لا يتعين لانه لا يفيد وقبل يتعين لانه يفيد سقوط خطر الطريق وقد اختلف التراجع نهر
 (قوله يتعين مكان العقد) صححه ابن الكمال قال في الفتح ومعه اذا كان مما يتأتى التسليم فيه وما لا يتأتى
 فيه بان عقدا السلم في بحيرة البحر أو في جبل يجب في أقرب الاماكن منه (قوله وقبض رأس المال قبل
 الافتراق) لان السلم يتقضى على اخذ ما قبل بأجل وذلك بالقبض قبل الافتراق ليكون حكمه على وفق
 ما يقتضيه اسمه ولا فرق في ذلك بين ما يتعين بالتعيين أولا لانه فيما لا يتعين يلزم الافتراق عن دين بدين
 وهو منهي عنه وأما اذا كان عينا فاشتراط القبض جواب الاستحسان اعمالا لمقتضى الاسم الشرعي ولانه
 لا بد من تسليمه اليه ليتصرف فيه فيقدر على تسليم السلم فيه ولهذا قلنا لا يجوز اشتراط الخيار فيه فان وجد
 فيه أبطله فان أسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وكذا لا يثبت في المسلم فيه خيار
 رؤية بخلاف خيار العيب ويثبتان في رأس المال اذا كان عينا وما في النهر عن الواقعات باع عبدا شوب
 موصوف الى اجل جاز لوجود شرط السلم فلوا افتراق قبل قبض العبد لا يبطل العقد لانه يعتبر سلفا في حق
 الشوب بيعا في حق العبد ويجوز ان يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالمدة بشرط العوض مشكل
 ومقتضى جواب الاستحسان ان يبطل وما ادعاه يمكن اجراؤه في كل عين جعلت رأس مال السلم حوى
 (قيمة) بقي من الشروط نقد رأس المال عنده للاحتراز عن الفساد لانه اذا رد بعضه بعيب الزيادة ولم يتفق
 الاستبدال في مجلس الراد انفسح العقد بقدر المردود ونهر وخلص الدين عن أحد وصفي له الربا وهو
 القدر والجنس كاسلام المحنطة في الشهير والحديد في الرصاص وكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين يخرج
 النقود شربلا لية وما في النهر من قوله وكون رأس المال مما يتعين بالتعيين صوابه ابدال رأس المال
 بالمسلم فيه كما هو ظاهر وما في العيني من قوله والشرط التاسع الذي لم يذكره الشيخ هو القدرة على تحصيل
 المسلم فيه بخوابه انه انما لم يذكره استغناء بما قدمه من عدم جواز في المنقطع (قوله قبل الافتراق
 بالابدان) وانما اوصفها او كثر ولو دخل ليخرج الدرهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان
 بحيث يراه لا ولو أوى المسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه تنوير شرحه ولو أدى المسلم اليه الى رب
 السلم قبل حلول الاجل فانه يغير على القبول حوى عن العبادية وتصح الكفالة والحالة والارتسان
 برأس المال فان قبض المسلم اليه رأس المال من الحال عليه والكفيل قبل افتراق العاقدين صح والا لا
 وبطلت الكفالة والحالة واما الرهن فان لم يملك فكذلك وان هلك قبيل الافتراق وكانت قيمته مثل
 رأس المال او اكثر تم العقد وان كانت اقل تم بقدره وبطل في الباقي نهر وسكت عن الكفالة بالمسلم
 فيه وقد صرح في منية المفتي بجوازها حيث قال والحالة برأس المال جائزة كذا الكفالة به وبالمسلم
 فيه انتهى قال شيخنا فان قلت - يأتى ان الكفالة بالمبيع لا تصح لان المكفول مضمون بغيره وهو
 الثمن يعني انه ان هلك قبل قبض المشتري سقط عنه ثمنه لانفساخ البيع به والمسلم فيه مبيع فكيف
 صححت الكفالة به قلت ذلك في بيع العين وهذا بيع دين انتهى (قوله وهو شرط بقاء العقد على
 الصحة) هذا هو الاصح كما في النهر خلافا لبعض فلا يشترط كون القبض مقرونا بالعقد (قوله فان اسلم
 ما تتي درهم الخ) تفريع على اشتراط قبض رأس المال نهر (قوله مائة دينار الخ) التفيد باضافة
 العقد اليها ليس احترازا لانه لو اضافة الى ما تتي مطلقا ثم جعل المائة قصاصا في ذمته من الدين
 فالحكم كذلك في الاصح قيد بكونها دين عليه لانه لو قال والمائة التي لي على فلان فسد العقد في الكل
 وان نقد الكل لا اشتراط تسليم بعض الثمن على غير العاقد كما في النهر وهو مفسد مائة على البدل نهر
 نقدا بالنصب فيها مائة على الحال كما ذكره العيني ونقدا وصفه ويجوز نصب مائة على البدل نهر
 وهو أولى من النصب على الحال لان وقوع الحال غير مشقة او مؤولة بالمشتق مقصور على السماع حوى
 وكذا يقال في قوله مائة دينار قال العيني وفي عامة النسخ مائة دين عليه ومائة نقدا بالرفع فيها فوجهه

كالمسك والكافور (لا) يحتاج الى بيان
 مكان الايقاع (ويوفيه حيث شاء)
 وهو الاصح وذكر في الجامع الصغير
 ويبيع الاصل انه يتعين مكان العقد
 للايقاع (و) شرطه (قبض رأس المال
 قبل الافتراق) بالابدان وهو شرط
 بقاء العقد على الصحة وقال مالك ترك
 قبض رأس المال يوما ويومين جائز
 (فان اسلم ما تتي درهمي كبر مائة دينيا
 عليه) اي على المسلم اليه (ومائة نقدا

فإن سلم في حصة (الدين باطل) وفي حصة النقد يجوز ولا يبيع الفساد كما قال زفر هذا إذا كان رأس المال والمسلم فيه من نوع واحد أما إذا كان رأس المال من نوعين بأن أسلم إلى رجل في كبر عشرة من الدراهم المعينة وعشرة من الدنانير اجبا وفي فلا يجوز في حق الدنانير اجبا وما الدراهم كذلك عنه خلافا للمساو ما إذا كان السلم فيه من نوعين بأن أسلم مائة درهم في كبر وكبر شعير لم يبين رأس مال كل واحد لا يجوز عنه والكرونة وقهرا والقهيرة ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف صاع كذلكان العرب وقيل أربعون صاع كذلكان العرب وقيل أربعون قهيرا (ولا يبيع التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية) صورة المسئلة رجل أسلم عشرة دراهم في كرخطة فجار رجل آخر إلى هذا الذي أسلم وقال له خذ مني خمسة دراهم وانشر كني في الخطة التي أسمت فيها فاشركه فيها لا يجوز وقال يبيع مني الخطة التي أسمت فيها بما أسمت فيها لا يجوز (فان تقايلا السلم) بعد قبض المال (لم يشتر) رب المال (من المسلم اليه) برأس المال (شيئا) استحسانا وعند زفر الشافعي يجوز قياسا ثم هذا إذا كان السلم صحيحا أما إذا كان فاسدا فرب السلم أن يتصرف في رأس المال قبل قبضه كذا في الحواشي نقلا عن النمرج

أن يكون خبر مبتدأ محذوف (قوله فالسلم في حصة الدين باطل) لا افتراقهما عن دين بدين وليس المعنى أنه انعقد باطلا في حصة الدين بل هو صحيح والمفسد طارئ عليه بافتراقهما فلم يسر الفساد إلى حصة المسئلة الثانية ولما قلنا لو نقد السكك قبل الافتراق صح نهر (قوله كما قال زفر) مقتضاؤه مذهبه وليس كذلك بل هو رواية عنه بدليل قول الزبلي وعن زفر أن السلم في السكك باطل لأنه جعل القبول في الدين شرطا للصحة في الآخر ففسد في الكل وجوابه أن العقد وقع صحيحا لعدم تعيين الدين ثم فسده في البعض طارئ فلا يتعدى وأما ما فيه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انتهى (قوله وفي الدراهم كذلك عنده) بجوازها ما يخصها من السلم فيه زبلي (قوله خلافا لهما) بناء على أن اعلام رأس المال ليس بشرط عندهما (قوله الكرك) بضم الكاف وتشديد الراء (قوله مكاكيك) جمع مكوك بوزن تنور (قوله والمكوك صاع ونصف) فيكون القهيرة اثني عشر صاعا (قوله ولا يبيع لتصرف في رأس المال والمسلم فيه) لأن السلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المتناول قبل القبض لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه مفوت له فلا يجوز زبلي والتصرف المنفي يشمل البيع حتى لو باع رب السلم المسلم فيه من السلم اليه بأكثر من رأس المال لا يبيع ولا يكون اقالة ويشمل الاستبدال حتى إذا استبدل المسلم فيه بجنس آخر لا يجوز لكونه يبيع المتناول قبل قبضه وكذا الاستبدال برأس مال السلم لا يجوز لكونه يفوت القبض المشروط بخلاف ما إذا أعطاه من جنس رأس المال أجودا وأردا حيث يجوز لأنه قبض جنس حقه وإنما اختلف الوصف إلا أنه لا يحبر على اخذ الأردأ أو يجبر على اخذ الأجود لأنه لا يعضد فضلا وعلى هذا لو أعطاه أجود من المسلم فيه أو أردأ منه فحكمه حكم رأس المال ولا يشمل الاقالة سواء كانت في السكك أو في البعض فانها تجوز ذكر في الذخيرة قولين في الإبراء عن المسلم فيه كله أو بعضه هل هو اقالة فبدر رأس المال كله أو بعضه أو هو حط فلا بد شيئا من كون الإبراء يتوقف على القبول واختلاف وتفصيل حكاه في البحر وأما المذمة في البحر عن الظهيرة لو وهب رب السلم المسلم فيه السلم اليه كانت اقالة السلم ولزمه رد رأس المال إذا قبل انتهى (قوله أو تولية) ولو من عليه در قيدما قبل القبض لأن كلاما من الشركة والتولية والمرابحة والوضعية بعده جائز نهر (قوله صورة المسئلة الخ) لم يذكر الشارح صورة التصرف في رأس المال قبل قبضه ومن صورته ما نقله شيخنا عن عزمي معز بالصدر الشريعة أن يعطى بدل رأس المال شيئا آخر ومن صورته أيضا ما نقله المحوى عن البرجندي أن يهبه من رب السلم قبل القبض (قوله لم يشتر الخ) لقوله عليه السلام لا تأخذوا لاسمك أو رأس مالك أي لا تأخذوا لاسمك حال بقاء العقد أو رأس مالك حال انقضاءه زبلي بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه بشرط قبضه في مجلس الاقالة تنوير وشرحه (قوله وعند زفر والشافعي يجوز قياسا) لأنه لما بطل السلم بقي رأس المال دينيا في ذمته فيصح الاستبدال به كسائر الديون وجه الاستحسان ما يشاء من قوله عليه السلام لا تأخذوا لاسمك أو رأس مالك ولأنه أخذ شيئا بالمبيع لأن الاقالة يبيع في حق غيرهما ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا لسقوطه يعني بالاقالة فتعين أن يجعل رأس المال مبيعا وأن كان دينيا في الذمة لأن كونه دينيا لا ينافي أن يكون مبيعا كالمسلم فيه قبل القبض ولأن الاقالة لما صارت بيعا جديدا من وجه كان حكم رأس المال فيها كحكمه في البيع الأول وهو السلم تنزيلا للتعريف منزلة الأصل فيحرم استبداله بعد الاقالة كما كان يحرم قبله إلا أنه لا يجب قبضه في المجلس بعدها كما كان يجب قبله لأن الاقالة ليست ببيع من كل وجه الخ زبلي ومنه تعلم ما في كلام بعضهم حيث عز الزبلي قوله ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا لأنه دين مثله مع أن الزبلي إنما علل عدم إمكان جعل السلم فيه مبيعا بسقوطه كما قدمناه والمحاصل أن التعليل بأنه دين مثله أي مثل رأس المال في كونه دينيا فاسد لكونه مريحا في المناقاة بين أن يكون الشيء دينيا ومبيعا والحب أن الزبلي مصرح بأن كونه رأس المال دينيا في الذمة لا ينافي أن يكون مبيعا (قوله كذا في الحواشي الخ) المراد بالحواشي الخبازية وبالشرح شرح الهداية للسيد

(ولو) اسلم في كره فلما حل الاجل (اشترى المسلم اليه) من رجل (كره افامر) المسلم اليه (رب السلم بقبضه) منه (قضاء) لحقه فقبضه رب السلم (لم يصح) القضاء (وصح) القضاء (لو) كان الكسر (قرضا وامره بقبضه له) اي صح القضاء لو امر المسلم اليه رب السلم بقبض اليك (ثم) بقبضه (لنفسه ففعل) أي فاكثله ثم اكثله لنفسه (ولو أمر رب السلم) أي لو اسلم في كره وحل الاجل وامر رب السلم (ان يكيه) المسلم اليه (في ظرفه) اي ظرف رب السلم (ففعل) وكذا (وهو) أي رب السلم (غائب لم يكن قبضا) مطلقا وليه ان يكيه ثانيا بجزئته وقال شمس الأئمة الاصح عندي ان يصير قابضا ولو كان في ظرفه طعام رب السلم وقيل كالسلم اليه الكسوف بأمه قبل يصير قابضا وقيل لا بخلاف البيع) فانه لو اشترى من آخر طعاما عينا وامره ان يكيه في ظرف المشتري ففعل وهو غائب فهو قبض (ولو اسلم امتني كره) من البر او غيره (وقبض الامنة فتقايلا) السلم (فانت) الامنة (قبل الاقالة) السلم اليه (او ماتت) الامنة (قبل الاقالة) بقى عقد الاقالة فيما تقايلا فانت (وصح) الاقالة فيما اذا ماتت قبل الاقالة (وعليه) اي على المسلم اليه (قيمتها) يوم قبضها في الصورين (وعكسه) اي عكس الحكم المذكور (شرأها بالف) صورته اشترى امته بالف ثم تقايلا فانت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلا بعد موتها فلاقالة باطالة ايضا (والقول لمدعي الرداءة

جلال الدين حموي) قوله ولو اشترى المسلم اليه الخ) قيد بالشراء لانه لو استفاده من ارضه او عيانه او بهيمة او وصية او فاه رب السلم وكاله بمحض منه يكتفي بكيه واحد لانه لم يوجد الا عقد واحد وهو السلم شيئا عن النهاية (قوله لم يصح القضاء) حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال المسلم اليه وللمسلم ان يطالبه بحقه لانه اجتمع صفتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين لنهيه عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري والموزون والمعدود اذا اشتراه بشرط العد كالمكيل وقيل في المعدود رايان نهر (قوله وصح لو قرضا) لانه اعادة حتى ينقضي بلقظ الاعارة فكان المقبوض عين حقه تقديرا فلم يكن استبدال الزم مبادلة الجنس بجنسه نسبة فلم تحقق الصفتان في كتنفي بكيه واحد زيلعي (قوله ففعل صح) لوجود شرط الصفتين وهو الكيل فلهما (قوله وهو غائب) تقييده بنيتته للاحتراز عما لو كان بمحضته فانه يصير قابضا بالتخليه در (قوله لم يكن قضاء مطلقا) أي سواء كان فيه طعام رب السلم او لا كما يصرح به (قوله وقال شمس الأئمة الخ) كذا في النسخ وحقه ان يكون مؤخر عن قوله ولو كان في طرفه طعام رب السلم الخ كما هو كذلك في النهاية والبحر والتهر وغير هاشيخنا (قوله الاصح عندي ان يصير قابضا) لان امره بخلط طعام السلم بطعام رب السلم على وجه لا يتميز معتبر فيصير به قابضا بجزء الفتح (قوله ففعل وهو غائب فهو قبض) لان المشتري ملك المبيع بنفس الشراء فيه صح امره لمصادفته ملكه فيكون قابضا يجعله في الظرف ويكون البائع وكيل في امساك الظرف فيكون الظرف في يد المشتري حكما بخلاف المسلم فيه اذا اكثله المسلم اليه في ظرف رب السلم وهو غائب لان حقه في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يصادف امره ملكه فلا يصح فان قلت البائع لا يصلح ان يكون وكيل في القبض حتى لو وكله به انصالح يصح توكيله ولا يكون قابضا له قلت لما صح امره تضمن صحة التوكيل وكمن شيء ثبت ضمننا لا قصد اقيد بنظر المشتري لانه لو امره ان يكيه في ظرف البائع ففعل لم يصير قابض لان المشتري صار مستعيرا للظرف من البائع ولم يقبضه فلا تصح العارية لانها لا تتم بدون القبض فصار كالأمر ان يجعله في ناحية من يدي البائع عيني (قوله ولو اسلم أمته في كراخ) حاصل هذه المسئلة والتي بعدها الفرق بين الاقالة أي اقالة السلم والبيع بالتم في السلم يجوز الاقالة قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف البيع نهر (قوله بقي عقد الاقالة الخ) لان شرط صحة الاقالة بقاء العقد وهو يبق بقاء المعقود عليه والمعقود عليه في السلم هو السلم فيه وهو باق في ذمة المسلم اليه بعد هلاك الجارية زيلعي (قوله وعليه قيمتها في صورتين) لجزءه عن رد عينها (قوله وعكسه شرأها بالف) لان المعقود عليه هي الامنة فلا تصح الاقالة بعد هلاكها ابتداء وبالهلاك بعد هلاكها بطل ولا تبقى لانعدام المحل وكانت عكس الاول بخلاف بيع المقايضة فانها تصح الاقالة فيه ابتداء بعد هلاك أحدهما ولا تبطل به لان كل واحد من العوضين فيه معقود عليه لكونه مبيعان وجه فبقى العقد بقاء أحدهما والحاصل ان الاقالة اما ان تكون في السلم أو في بيع المقايضة أو في بيع العين بالتم وقد ذكرنا حكم الثلاثة والرابع الاقالة في الصرف بعد هلاك البدلين أو أحدهما فانها صحيحة وكذا لا تبطل بالهلاك في البدلين أو أحدهما بدمها لان المعقود عليه في الصرف ما وجب لكل واحد منهما في ذمة الآخر وذلك غير معين فلا يتصور هلاكه والمقبوض غيره فلا يمنع هلاكه صحة الاقالة عيني (قوله والقول لمدعي الرداءة الخ) هذا صادق بما اذا قال أحدهما شرطنا ردينا وقال الآخر لم نشتر شيئا وبمجا اذا قال شرطنا جيدا وقال الآخر انما شرطناه ردينا والمراد الاول ولهذا أردفه بقوله لانساني الوصف ولا فاقان ازداة مثال حتى لو قال أحدهما شرطنا جيدا وقال الآخر لم نشتر شيئا فالحكم كذلك وبه اندفع ما في البحر من انه لو قال لمدعي الوصف الشامل للرداءة والجودة لكان أولى نهر وانما كان القول لمدعي الوصف والاجل لانه يدعي الصحة اذ السلم لا يجوز الامو حلا موصوفا فكان الظاهر شاهدا له لان الفاسد حرام والظاهر من حال المسلم تجنبه المحرام زيلعي والتقييد بالاختلاف في أصل التأجيل لانهم لو اختلفا في مقداره فالقول لمدعي

الاقول مع يمينه لانكاره الزيادة الا ان يبرهن مدعى الاكثر وان اقامها فبينة مثبت الزيادة أولى ولو
 اختلفا في مضيه فالقول للمسلم اليه مع يمينه لان الاصل عدم المضي الا ان يبرهن الاخر ولو برهننا فبينة
 المطلوب أولى لان بينة المطلوب ثبت بقاء الاجل فكانت بينته مثبتة بزيادة الاجل والاختلاف في مقدار
 الاجل لا يوجب التحالف عندنا خلافا لفرق بخلاف الصفة لان الوصف جار مجرى الاصل بل ينهر بقليل
 زيادة بخلاف شخصنا وان اختلفا في مكان الابقاء فالقول للمطلوب وان برهننا فلما طالب عنده وعندهما يتصافان
 ويتزادان السلم وقبل على العكس وفي الظهيرة اذا اختلفا في جنس المعقود وعليه تحالفوا وكذا في الصفة
 بخلاف الاختلاف في الصفة في بيع العين وان اختلفا في الجنس أو الوصف أو القدر تحالفوا وترادوا سواء
 كان في رأس المال أو في المسلم فيه بمركا اذا ادعى رب السلم شرط المجيد والمسلم اليه شرط الردي (قوله
 والتأجيل) وقبل القول قوله الى أدنى الاحال وذلك شهر وفيما زاد عليه لا يقبل الا بينة شرعية بلالية
 (قوله فالقول قول رب السلم) عند أبي حنيفة لانه يدعى الهبة والاصل فيه انها اذا اختلفا في الهبة فان
 خرج كلام أحدهما مخرج التعنت بأن ادعى المسلم اليه الوصف أو رب السلم الاجل ونفاه الاخر كان القول
 للذي اتفقا فان رب السلم بانكاره وصف الرداء انكر ما ينفعه لان المسلم فيه الردي مزيد على رأس ماله
 عادة والمسلم اليه بانكاره الاجل انكر ما ينفعه ايضا وان خرج مخرج الخصومة بأن أنكر ما يضره فكذلك
 عند أبي حنيفة أي يكون القول لمن يدعى الهبة وعندهما القول للكثر شيئا (قوله وعندهما القول
 للمسلم اليه) لان فيه نفعه يسقط المسلم فيه عنه ورأس المال بخلاف انكار رب السلم لانه متعنت حيث
 ينكر وجوب حقه وهو المسلم فيه لانه يزيد على رأس المال عادة تبين (قوله فالقول لرب السلم عندهم)
 لان المسلم اليه متعنت في انكاره ما ينفعه وهو الاجل وهو حق له فكان باطلا وأشار الشارح بقوله
 عندهم الى ان هذه الصورة لا خلاف فيها للصاحبين خلافا لما في الدرر ولهذا تعقبه في الترتيب لبلالية بان
 نعيم الخلاف سهو بل الخلاف انما هو فيما اذا ادعى المسلم اليه الاجل فيصدق عند أبي حنيفة بيمينه
 لا عندهما واما اذا ادعى رب السلم فيصدق اتفاقا نص عليه في التبيين والهداية والجمع والمواهب والمحيط
 موضعها بالتعليل انتهى قلت وعلى صاحب الدرر مؤاخذه ايضا من جهة لزوم التكرار بقي ان يقال
 ما سبق من ان القول للذي الرداء والتأجيل هل هو بيمينه أولا وكذا الاخذ بقول المنكر عند صاحبين
 حيث لم يكن بالانكار متعنتا هل هو موقوف على يمينه أولا قلت ذكر في الترتيب لبلالية انه اذا ادعى المسلم
 اليه الاجل يصدق عند أبي حنيفة بيمينه الخ فاذا كان العين شرط في دعوى الاجل عند أبي حنيفة فكذا
 في دعوى الوصف واما تحالف المنكر عند صاحبين اذا أنكر ما يضره فلم أر من نص عليه (قوله وعندهما
 لرب السلم) لانه ينكر حقا عليه وهو الاجل فكان القول له وان أنكر الهبة (قوله والاستصناع) وهو
 طلب عمل الصنعة نهر (قوله وطست) بفتح الطاء وكسر هاء مؤنثة انجسية وجعلها طماس وطسوس وقد
 يقال طسوت جوى عن المغرب فظاهرها ان صاحب المغرب لم يتعرض لكونه بالسبي المهمة أو الشين
 المهمة مع ان المنقول عنه انه جوز فيه الوجهين وفي البصر عن الصحاح الطست الطس بفتح طي ابدل من
 احدى السنين فاه للاستعمال فاذا جمع أو صغر ردت السبي للفصل بينهما بالف أو واو أو ياء نحو طساس
 وطسوس وطسبين الخ وقوله ابدل من احدى السنين الخ يعني لان المحرف المشدد بمجردين (قوله فلا
 خبر فيه) أي لا يجوز لان الجواز خبر فينتي شيئا عن العناية (قوله أي لو استصنع في شيء من ذلك الخ)
 للاجماع النابت بالتعامل من لدن النبي عليه الصلاة والسلام الى يومنا هذا وهو من أقوى الحجج وقد
 استصنع عليه السلام خاتما ومنبرا والقياس ان لا يجوز لانه يبيع المعدوم وبه قال زفر والثلثة ولكن
 ترك العمل به بما ذكرناه عني لا يقال كيف يدعى الاجماع وخلاف الائمة الثلاثة ثابت لا ناقول انعقد
 الاجماع العملي وثبت في الصدر الاول قبل وجود الائمة الثلاثة كذا بخط شيئا ولا يشكل هذا على قول
 أبي حنيفة في المزارعة فان التعامل بوجوده مع هذا لم يأخذ به وأخذ بالقياس لان الخلاف فيها مكان

والتأجيل لاننا في الوصف أي
 لا يكون القول للكثر شيئا
 فيه (والاجل) مطلقا أي أيهما كان
 حتى لو قال المسلم اليه شرطت لك رديا
 وقال رب السلم لم تشترط شيئا فالقول
 للمسلم اليه وفي عكسه بأن ادعى رب
 السلم شرط الردي وانكر المسلم اليه
 الشرط أصلا فالقول قول رب السلم عند
 أبي حنيفة وعندهما القول للمسلم اليه
 ولو قال المسلم اليه لم يكن له اجل وقال
 رب السلم كان له اجل فالقول لرب
 السلم عندهم وفي عكسه بأن ادعى المسلم
 اليه الاجل وانكر رب السلم فالقول
 للمسلم اليه عند أبي حنيفة وعندهما
 لرب السلم (وصح السلم والاستصناع
 في تخوف وطست وققم) ان كان
 يعرف بالوصف وان كان لا يعرف
 بالوصف فلا خبر فيه
 بالاستصناع أي لو استصنع في شيء
 من ذلك بغير اجل صح استحسانا صورته
 ان يقول للخصم ان عوزي خفا من
 ادعك يوافق رجلى ويريد رجلاه بكذا
 وادع له الصانع

موجود في الصدر الاول زيلبي (قوله فله الخيار لانه اشترى ما لم يره) يشير الى ما هو الصحيح من ان الاستصناع يجوز بيعه لاعدته والمعدوم قد يعتبر موجودا للحاجة كطهارة المستحاضة وهكذا الماء المستحق بالعطش وقد تحققت الحاجة هنا ذكل أحد لا يجد خفا مصنوعا يوافق رجله ولا خاتما يوافق أصبعه وقد يجوز بيع المعدوم للحاجة أصله بيع المنافع والمعقود عليه هو العين دون العمل عند الجمهور حتى لو جاء به لامن صنعته أو من صنعته قبل العقد فأخذ جاز ولو كان المعقود عليه عمله لم يجوز وانما يبطل بعت أحدهما لان للاستصناع شبهة بالاجارة من حيث ان فيه طلب الصنعة زيلبي (قوله وعن أبي خنيفة له الخيار أيضا) لانه يلحقه الضرر بقطع العزم والصحيح ان المستصنع الخيار دون الصانع لانه المشتري لما لم يره والصانع بائع زيلبي (قوله لا خيار لو احدث منها) اما الصانع فلما ذكرنا واما المستصنع فلان في اثبات الخيار له اضراا بالصانع فربما لا يرغب فيه غيره زيلبي (قوله ومثله سلم) فيشترط فيه شرائط العلم (قوله ولو ضرب الاجل) المراد بالاجل ما قدمه وهو شهر فان كان أقل كان استصناعا ان جرى فيه تعامل والافساد ان ذكر على وجه الاستتمهال وان للاستتمهال بأن قال على ان تفرغه غدا أو بعد غد كان صحيحا وفصل المند واني فجعله من المستصنع استتمهالا ومن الصانع تأجيلا بحر (قوله صار سلما عند أبي خنيفة) لانه أمكن تعجيله سلما وأمكن تعجيله استصناعا وجعله سلما أولى لانه عقد جات به السنة والاصطناع ثبت باصطلاح الناس لا بالمحدث عيني ولا يرد ما ذكره هو فيما سبق من ورود الحديث في الاستصناع لانه غريب ولهذا قال الزيلبي ان جواز الاستصناع ثبت بتعامل الناس والسنة الغربية (قوله صار سلما عندهم) لان الاستصناع فيما لا تعامل فيه كالتياب لا يجوز اجماعا فتعين جملة على السلم تحريا للجواز واما فيما فيه تعامل كالخف ونحوه فيجوز الوجهين لكن لفظ الاستصناع حقيقة فكان محافظة قضيتها أولى ويحمل الاجل على الاستتمهال لانه محتمل يحتمل ان يكون ذكره للتجمل ويحتمل ان يكون للاستتمهال ولفظ الاستصناع محكم فيه فيحمل المحتمل عليه زيلبي وللإمام ما سبق بيانه عن العيني * (المتفرقات) * (قوله صح بيع الكلب) في النهر عن الاجناس لا ينبغي لاحدان يتخذ كلبا في داره الا ان يخاف من لصوص أو غيرهم والاسد والفهد والضبع بمنزلة الكلب في ذلك واما اقتناؤه للصيد وحراسة المشاية والزرع فيجوز بالاجماع والدليل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام من اقتنى كلبا غير صيد نهى من اجره كل يوم قيراطان والمراد بالاقتناء اقتناؤه من قنوت الغنم وغيرها قوة وقنيتها أيضا قنيتها بكسر القاف وضمها فيهما اذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة شيخنا عن المختار (قوله وعند أبي يوسف الخ) في الزيلبي وعن وكذا في بعض النسخ (قوله لا يصح بيع الكلب العقور) الذي لا يقبل التعليم واختاره السرخسي قال وهو الصحيح من المذهب نهى لانه لا ينتفع به فصار كالهوام المؤذية زيلبي بل كلامه في التنوير يفيد عدم جواز بيع الهوام وان لم تكن مؤذية ونهيه لا يجوز بيع هوام الارض كالخنفس والبصر كالسرطان قال شارحه وكل ما هدا السهل وجوز في القنينة بيع ماله من كالسنة ووروز أبو الليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية الخ (قوله لا يصح بيع الكلب اصلا) نهيه عليه السلام ولنا ما روى عن ابن عباس انه عليه السلام نهى عن بيع الكلب الا كلب صيدا وماشية وفي رواية الا كلب الضاري عيني ولان الشرع اباح الانتفاع به حراسة واصطيدا فكذا به باختلاف المختزير لانه نهى عن بيع العين وما رواه الشافعي مجمل على ابتداء الاسلام حين كان عليه السلام يأمر بقتل الكلاب زيلبي ولئن سلمنا نجاسة عين الكلب فنقول انما تمنع حرمة أكله لا منع بيعه واما عدم جواز بيع الخمر فلنص خاص وهو قوله عليه الصلاة والسلام ان الذي حرم شر بها حرم بيعها نهر ولهذا أجاب عن السرخسي وما في العيني من قوله ويجوز بيع الخمر وعند بعض أصحابنا يعني الصغير من أسد وكنب وغيره لانه ينتفع به في المسائل كالمهر والجحش شيخنا واعلم ان الضري والضاري من أولاد الكلاب والاني ضررة والجمع أضرة وضرة مثل ذئب واذؤب ونقاب وقد ضري الكلب بالصيد ضراوة أي تعودوا ضراة صاحبه أي عوده شيخنا هين عن الصحاح

(فله الخيار اذا رآه) أي المستصنع لا للصانع وعن أبي خنيفة له الخيار أيضا وعن أبي يوسف انه لا خيار لواحد منهما (وللصانع بيعه قبل ان يراه) وانما قيد به لانه اذا رآه واختاره صار متعينا ولم يبق للصانع فيه حق البيع (ومثله) أي مؤجلا في الاستصناع سلم ولو ضرب الاجل فيما فيه تعامل هو الاستصناع ولو ضرب وعندهما هو الاستصناع فيه صار سلما الاجل فيما لا تعامل فيه صار سلما عندهم حتى يشترط تعيين راس المال واستقصاء الوصف ولا يكون له خيار رؤية (المتفرقات)

كان من دأب اهل التصنيف ذكر ما سئل من الابواب في آخر الكتاب (صح بيع الكلب) عندنا مطلقا سواء كان معلما او غير معلم فنهى متلفه وعن أبي يوسف لا يصح بيع الكلب العقور وعند الشافعي لا يصح بيع الكلب اصلا (و) صح بيع (الفهد)

قوله والاني ضررة بفتح الضاد وتسليم الراة كذا ضبطه شيخنا بالقلم اه منه

وقوله ضري بكسر ثمانية ضراوة بالفتح شيخنا (قوله والسباع) سائر أنواعها فدخلت المرة لأنها تصطاد
 الفأرة والهامم المؤذية والهجج في بيع القرد الجواز وفي التجنيس وهو المختار لأنه يمكن الانتفاع بجلده
 لكن صحح في البدائع عدم الجواز لأنه لا يشتري للانتفاع بجلده مادة بل للتلهي نهر ويجوز بيع محوم السباع
 والحمر المذبوحة في الزاوية الصحيحة لأنه طاهر منتفع به من حيث يكال الكلاب والسنابر بخلاف الخنازير
 لأنه لا يجوز أن يبيع الكلاب والسنابر كذا في المحيط قلت وهذا ظاهر على تصحيح ما هارة اللحم بزيادة كاة
 الشرعية وأما على أصح التصحيحين أنها لا تظهر إلا بالجلد دون اللحم فلا يبيع ببيع اللحم شربلا لينة (قوله
 والذي كالمسلم) لأنه مكلف محتاج نهر (قوله في غير النحر والخنزير) قال في الإيضاح الإصحاح والتي خنفت
 أو جرت في غير موضع الذبح وذباح الجوس كالخنزير فالسنة في غير محتص بهما كما يفهم من الهداية انتهى
 أقول ولا هو محتص بمذاكره أي في الإيضاح لأن الكافر لو اشتري مسلما أو مهنقا أو شقصاصا منها أجبر
 على بيعه ولو كان المشتري صغيرا أجبر عليه ولو لم يكن له ولي أقام القاضي له وليا كذا في السراج ولو أعتقه
 أو كاتبه جازان عجز أجبر على بيعه وإن دبره أو استولدها سعيًا في قيمتها ويوجع ضربا بوطه المسلمة
 وكذا لا يمنع من لبس الحرير والذهب بخلاف المسلم ولو استقرض الكافر خرأ أسلم المقرض سقطت
 لتعذر قبضها وإن أسلم المستقرض فعن الإمام سقوطها وعنه أن عليه قيمتها وهو قول محمد (فسرع)
 الفاسق المسلم إذا اشتري عبدًا مردود كان من مصاديقه أتباع المرد أجبر على بيعه دفعا للفساد نهر وما ذكره
 البرجندي من أنه يستثنى أيضا ما تقدم إذا كان للذمي عبدان أخوان صغيران فإنه لا يكره للذمي أن
 يفرق بينهما ما بالبيع نظريه السيد المحمدي بأنه لا حاجة إلى استثنائه فإن الذمي كالمسلم في البيع والشراء
 من حيث الصحة والفساد لا من حيث المحل والحرمه فانهم ليسوا بخاطئين بفروع الشريعة على الصحيح اهـ
 (قوله فباع) يعني بإيجاب وقبول كافي النهاية فليس الأمر بالبيع إيجابا بخلاف ما يفهم من بعض شراح
 الهداية لأن لفظة الأمر لا تكون إيجابا من المشتري فكيف بالاجنبي نهر (قوله بأن قال سوى ألف)
 حق العبارة أن يقال بأن قال ببيع عبدك بألف على أني ضامن لك مائة من الثمن سوى ألف كافي الزيلعي
 والعيني وبعض نسخ الشارح قيد بقوله سوى ألف لأنه لو حذفه كان كغيره مائة من الثمن ولا تثبت
 الزيادة نهر (قوله والمائة على الضامن) ولا يرجع على المشتري إلا إذا كان بأمره وأما البائع فلا طلب له
 على المشتري بالزيادة التي ضمنها إلا أمر وان كان بأمره عيني أي وان كان الضمان بأمر المشتري لأنه لما نفذت
 الزيادة من جهته صار هو وكلاهما فترجع إليه الحقوق أولًا ولم يلتزمها وانما التزمها الاجنبي فيطالب
 بها هو وحده ولو كبل بالشراء يطالب هو فقط ثم يرجع على الموكل زيلعي (قوله خلافا لفر والشافعي)
 وهذا مبني على أن الزيادة تصح وتلتحق بأصل العقد عندنا وعندهما لا تصح ثم إن كل ما يحصل بمقابلته
 للأصل عوض لا يصح اشتراطه على الاجنبي كالثمن وإن لم يحصل يجوز من الاجنبي أيضا كزيادة في الثمن
 ثم من شرط صحته أن تنال بالمبيع صورة وتسمية فإذا قال من الثمن وجدت المقابلة فصحت الزيادة وإن لم
 يقل لم توجد المقابلة فلم تصح الزيادة فصارت التزاما لمال ابتداء وهو رشوة فإذا جازت الزيادة لا يرجع بها على
 المشتري ولا تظهر في حق حبس المبيع والمراجعة والسفعة إلا إذا كانت بأمر المشتري ولا يقال هذا مشكل
 فإن الزيادة إذا كانت من المشتري نفسه لم تظهر في حق الشفيع حتى كان له أخذها بأصل الثمن من غير
 زيادة فكيف يجب عليه الزيادة بزيادة الاجنبي والمشتري لم يلتزمها إلا أن نقول هذه زيادة ذكرت في العقد
 فصارت من جملة الثمن بخلاف الزيادة بعد العقد زيلعي (قوله ووطء زوج الأمة الخ) ولو انتقض البيع
 بعد ما زوجه قبل القبض بطل النكاح في قول أبي يوسف وهو المختار خلافا لمحمد وهو مقيدهما إذا لم يكن
 بالموث حتى لو مات بعد النكاح قبل القبض لا يبطل النكاح وإن بطل البيع ويجب المهر للمشتري نهر
 عن النهاية والفتح ومثله في الدرر الفتح قال شيخنا وقوله ويجب المهر للمشتري لم أجده هذه الزيادة في
 النهاية ولم ينقلها صاحب البحر والعناية قال ثم رأيت بخط شيخنا يعني الشيخ شاهين أنه وجد التصريح

والسباع) من البهائم (والطيور)
 والمعلم وغيره سواء في ذلك وذكر
 في المحاشي نقلا عن الشرح هذا
 إذا كان قابلا للتعليم (والذي
 كالمسلم في بيع غير النحر والخنزير
 ولو قال) رجل (بيع عبدك من زيد
 ألف) درهم (على أني ضامن لك
 مائة سوى ألف فباع صح بالف)
 ويأخذه من المشتري (وبطل
 الضمان) فلا شيء على الضامن (وإن
 زاد) قوله (من الثمن) بأن قال سوى
 ألف وباع (فالألف من) خلافا لفر
 والمائة على الضامن (زوج الأمة
 والشافعي (وطء) زوج الأمة
 المشتراة قبض لا عقده) حتى
 لو اشتري أمة ولم يقبضها

بذلك في معراج الدراية للكاكي واستشكله يعني الشيخ شاهين بقوله كيف تكون هالكه من مال البائع
ويكون المهر للشري فهو مخالف لقولهم الغنم بالغرم انتهى (قوله حتى زوجها) دللت المسئلة على
ان تزويجها قبل قبضها صحيح بخلاف البيع لانه يفسد بالغرر بخلاف النكاح وفي البيع قبل القبض
احتمال الانفساخ بالملك قبله والنكاح لا يفسخ به نهر ولانه يشترط في البيع القدرة على التسليم بخلاف
النكاح الا ترى ان تزويج الاثني يجوز دون بيعه زيلعي (قوله فوطؤه ينوب الخ) لانه حصل بتسليطه
فصار منسوباً اليه كانه فعله بنفسه زيلعي (قوله والقياس ان يصير المشتري قابضاً) لانه تعيب حكمي
الا ترى انه لو وجد المشترة مزوجة يرد بها بالعيب فصار كالتيدير والاعتاق وكالوطؤه الاستحسان انه
لم يتصل بهام من المشتري فعل يوجب نقصاً في الذات وانما هو عيب على معنى ان رغبات الناس تقل فيها
فصار كتنقصان السعر بخلاف الوطؤه لانه فعل حسي اتصل بها وبخلاف الاعتاق والتيدير لان المألية قد
تلفت به بثبوت حقيقة الحرية أو حقه ومن ضرورته ان يصير قابضاً زيلعي (قوله ومن اشترى عبداً
أراد به المنقول اما العقار فلا يبيعه القاضي نهر عن النهاية وما في الدرر من قوله اشترى شيئاً صوابه اشترى
عبداً شيخنا عن الوافي قال ويدل عليه قوله بيع العبد الخ (قوله فغاب المشتري قبل القبض) اما بعده
فلا يبيعه القاضي لان حقه غير متعلق بمأليته بل بذمة المشتري وقيدته في جامع الفصولين بما اذا لم يخف
عليه التلف فان خيف جاز له البيع نهر (قوله فبرهن الخ) عبارة الدرر فبرهن البائع على بيعه وعدم
قبض ثمنه ومثله في الزيلعي والعيني قال في الشرع نبالية وفيه شهادة على النفي وهي غير مقبولة ويمكن
الجواب بأن هذه البيعة ليست للقضاء بل لنفي التهمة وانكشف الحال فبعد انكشفه عمل القاضي
بموجب اقرار البائع ولهذا لا يحتاج الى خصم حاضر انتهى وأقول ما ذكره من الجواب مصرح به في كلام
الزياجي ثم رأيت العلامة الوافي ذكر ما نصه فان قيل كيف يقبل البرهان بلا حضور خصم وحضور الخصم
شرط في قبوله قلنا قبول البرهان هنا لاستكشاف الحال أولاً ولانه يدعي ثبوت ولاية النظر للقاضي في هذا
المال بسبب غيبة صاحبه والقاضي ناظر لكل من يحجز عن النظر لنفسه والحاجة الى النظر ماسة لهما
جميعاً اما المشتري فلان العبد ملكه وهو محتاج الى النفقة وأما البائع فلانه يتخلص عن سقوط حقه في الثمن
اذا هلك المبيع في يده فلهذا تقبل البيعة كذا في النهاية وأنت تعلم أن مقتضى هذين الجوابين منع
شرطية حضور الخصم لاستماع البيعة ولا يخفى ما فيه ولو أجيب بأن القاضي ينصب خصماً من جانب
الغائب فيسمع البيعة عليه لم يبعد انتهى بقليل تصرف (قوله لم يبيع لدين البائع) لانه يتوصل الى حقه
بالذهاب اليه زيلعي (قوله يبيع لدينه) لا يقال هذا يبيع قبل القبض وهو غير جائز لانا نقول من المشايخ
من قال ان القاضي يוכל بقبضه ثم يبيعه وفيه نظر لما فيه من ابطال يد البائع قبل ايفاء الثمن والاوجه ان
يقال ان البيع هنا ليس بمقصود وانما المقصود احياء حقه وفي ضمنه يبيع لانه لا شيء قد يصح
ضمناً وان لم يصح قصد اعني (قوله ولو غاب الخ) قيد بغيبته لانه لو كان حاضر لا يقبضه ويكون متبرعاً
بالاتفاق وباقي البيان في الزيلعي (قوله احد المشتريين) قيد به لان أحد المستأجرين لو غاب قبل نقدا لاجرة
فقد اخرج جميعها كان متبرعاً لانه غير مضطر اذ ليس للأجر حبس الدار لاستيفاء الاجرة ذكره التمرناشي
ويجب ان يتأمل الا ان يشترط تعجيل الاجرة نهر (قوله حتى يتقدا الخ) أي يؤدي وهو في الاصل تمييز
جيد الدراهم من رديتها ثم استعمل في معنى الاداء وافي أفندي (قوله لم يأخذ الانصبيه بطريق
المهاياة) والخلاف في مواضع أحدها في قبض جميع المبيع على تقدير ايفاء الثمن كله والثاني في حبس
نصيب الغائب عنه اذا حضر والثالث في الرجوع عليه اذا أدى والرابع في اجبار البائع على قبول
ما أداه المحاضر من نصيب الغائب والخامس في اجبار البائع على تسليم نصيب الغائب اذا أوفاه
الثمن كله عني (قوله وكان متبرعاً) لانه قضى دين الغائب بغير أمره فلا يرجع واذا لم يكن له الرجوع
لم يكن له قبض حصته ولهما انه مضطر في دفع حصة الغائب لانه لا يمكنه الانتفاع بملكه الا بآداء الجميع

حتى زوجها فوطؤه زوجها
فوطؤه ينوب عن قبض المشتري وان
لم يطق فليس بقبض والقياس ان يصير
المشتري قابضاً (ومن اشترى عبداً
فغاب المشتري قبل القبض وقبل
نقد الثمن فبرهن البائع) عند
القاضي (على بيعه) وطالب منه ان
يبيعه بدنيه (وغيبته معروفة لم يبيع
لدين البائع والا) أي وان لم تكن
غيبته معروفة يعني لا يدري مكانه
(بيع لدينه) واعطى الثمن ثم ان كان
الثمن الثمان أكثر من الاول بمسك
الفضل للمشتري حتى يحضر وان كان
انقص من الاول رجع البائع على
المشتري اذا ظفر به (ولو غاب) أي
لو كان المشتري انمين غاب (احد
المشتريين) قبل نقد الثمن وقبضه
(للمحاضر دفع كل الثمن حتى يتقدا
وحبسه) اذا حضر (حتى يتقدا
شريكة) من الثمن حصته وهذا
قولهما وقال ابو يوسف اذا نقدا المحاضر
كل الثمن لم يأخذ الانصبيه من العبد
وكان متبرعاً فيما أدى عن صاحبه
فلا يرجع عليه هذا اذا كان الثمن
حالا اما لو كان مؤجلاً فلا يس له دفعه

والمضطر يرجع وله حق الحبس نهر (قوله وان حل الاجل) لان البائع لا يملك الحبس (قوله بالف
 متقال ذهب وفضة) قيد بالمتقال لانه لو قال بالف من الذهب والفضة أو بالف من الدراهم والدنانير
 كان عليه خمسة مائة دينار بالثاقيل وخمسة مائة درهم فضة وزن سبعة درر لانه المتعارف فانصرف اليه
 قال العلامة اخي شلي والمراد المتعارف أي بالنسبة الى كافة البلاد وهذا المعنى انما يتحقق في وزن
 السعة لافي نقد البلد كما لا يخفى انتهى فحاشي الشربلية من قوله هذا باعتبار زمانهم في المعاملة واما
 الآن فالفضة ليس فيها دراهم وزن سبعة الخ ساقط واعلم ان هذا الانقسام ثابت في كل ما يقربه من
 المكيل والموزون والمعدود قرضا أو سلفا أو غصبا أو ودعة أو مهورا أو وصية أو كفالة أو جعلا في
 خلع ومنه ما لو قال له على كرحنطة وشعير وسهم كان عليه الثلث من كل نهر (قوله فهما نصفان) لانه
 اضاف المتقال اليهما على السواء فيجب من كل واحد نصفه ويشترط بيان الصفة من الجودة وغيرها
 بخلاف ما لو قال بالف من الدراهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة وينصرف الى الجياد نهر (قوله
 وان قضى زيف) الزيف على وزن فليس بجر من المصباح (قوله فهو قضاء) لان المقبوض من جنس
 حقه حتى لو تجاوز به في الصرف والسلم جاز ولو لم يكن من جنس حقه لما جاز لكونه استبداد اذ هو حرام
 في الصرف والسلم زيلعي والمراد بالتجاوز التساهل يقال تجاوز في الصلاة ترخص فيها وتساهل ومنه تجاوز
 في اخذ الدراهم ولم يرد لها وقوله به كانه ضمنه معنى الرضا فعدمه بالباء شيخنا عن عزمي زاده (قوله
 وقد تم استيفاؤه عندهما) اعلم ان قولهما هو القياس وقول أبي يوسف هو الاستحسان شيخنا عن الاتقاني
 (قوله وعند أبي يوسف يرد مثل زيوغه) وفي الستوفة والنهيرة يرد مثلها ما اتفقا وفي الحقائق عن العيون
 ما قاله أبو يوسف حسن دفعا للضرر واختاره للفتوى وفي الجوهرة علم بها قبل الاتفاق واخذ به الجياد
 كان الجياد أمانة في يده ما لم يرد اذ يوف ولو كان له درهم فأعطاه درهمين وزنهما درهم جاز ويجبر على القبض
 ولو كان له دينار فأعطاه دينارين صغيرين وزنهما دينار لم يجبر نهر (قوله ويرجع عليه بالجياد) لان حقه في
 الوصف مرعى ولا قيمة له فوجب المصير الى ما ذكر قلنا الزيف من جنس حقه وجوب رد الزيف عليه
 لياخذ الجياد ايجاب له عليه ولم يعهد في الشرع مثله ويرد عليه ان مثل هذا في الشرع كثير فان تكاليف
 جميع الشرع من هذا القليل لانها لا يجاب ضرر قليل لاجل نفع كبير كذا ذكره صدر الشريعة وقوله
 ايجاب له عليه أي ايجاب للدان على نفسه فيكون من له الحق ومن عليه الحق واحدا وهو رب الدين
 نوح أفندي واعلم ان وجوب رد الزيف مقيد بما اذا طلب الجياد من خصمه لا قبله حتى يقال انه يرد
 الزيف باختياره لا بطريق الوجوب عليه وان أفندي وقوله ويرد عليه ان مثل هذا في الشرع كثير نظير
 فيه العلامة اخي شلي بانه قياس مع الفارق لان الضرر في التكاليف الشرعية دينوي كصرف المال
 في طريق الحج ومشقة الصوم والقيام في الصلاة مثلا وهي امور خفيفة بالنسبة الى ما يقابلها من النفع
 الاخرى كالخروج في الجمان ومشاهدة جمال الرحمن فلا يجوز للعاقل ترك هذه المنافع العظيمة هربا من تلك
 المضرة القليلة بخلاف ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دينويان ويجوز للعاقل ترك النفع فيه بل
 التساهل في امثال تلك المنافع الخمسة عدم محاسن الاخلاق الكريمة انتهى وكذا يعقوب باشا تباع
 صاحب الدرر في الاعتراض على صدر الشريعة الا ان العلامة الواني انتصر لصدر الشريعة ونص ما ذكره في
 الجواب عنه كما في حاشية نوح أفندي وهم السارح وبعض المشين ان مراد صدر الشريعة من قوله لانها
 ايجاب ضرر قليل لاجل نفع كبير النفع الديني فقط وليس كذلك بل مراده النفع الاخرى أيضا لان
 اتحال في التجارات والمعاملات واقامة الحدود والقصاص كذلك الخ (قوله وتكس طي) في المغرب
 كس الطي دخل في الكس من باب طلب وتكس مثله ويرى تكسر وانكسر وفي المصباح الكس
 بالكسر بيته وفي الفتح تكسر أي وقع فيها فتكسر ويحترق به عما لو كسر رجل فانه لذلك الرجل لا لاخذ
 ولا يختص بصاحب الارض نهر والمراد بتكسر الطي انكسار رجله حموي عن صدر الشريعة (قوله فهو لمن
 اخذه)

قوله او جعل في خلع اراد به بدل الخلع
 له منه

وان حل الاجل كذا في المحيط (ومن
 باع امانة بالف متقال ذهب وفضة)
 ولم يعين (فهما نصفان) أي يجب من
 كل واحد منهما خمسة مائة (وان قضى
 زيف) بدلا (عن جيب) وانكسر
 قضاء أي من له على آخر دراهم
 جياد وقضاء هار يوف وهو لا يعلمها
 فانفها أو هلك كس ثم علم فليس
 عليه شيء وقد تم استيفاؤه عندهما
 وعند أبي يوسف يرد التبايض عليه
 مثل زيوغه ويرجع عليه بالجياد وان
 كان قائما له رده واسترداد الجياد اتفقا
 وانما قيدنا بالعلم بعد اتلافه لانه لو علم
 ثم انفق كان رضى به فلا يرد مثله
 بعده بالاتفاق (وان افترخ طيرا وباض
 او تكس طي في أرض رجل فهو)
 أي كل واحد منهما (من اخذه)
 لارب الارض

أخذه) لأنه مباح سبقت يده إليه نهر (قوله هذا إذا لم يهتئ رب الأرض الخ) وكان بعيدا من الصيد فان
 قرب منه بحيث يقدر على أخذه كان لصاحب الأرض لأنه صار أخذه له تقدير التحككه من أخذه حقيقة
 كذا في شرح الطحاوي والخبرة والفتح وهو ظاهر في أن غيره لو أخذه بان سبقت يده إليه لا يملكه وبه
 صرح في المنتقى نهر (قوله فان هياها فجميع ذلك الخ) لأن الحكم لا يضاف إلى السبب الصالح إلا بالقصد
 لا ترى أن من نصب شبكة للبحاف فتعلق بها صيدا وحفر بئر الماء فوقع صيد لا يملكه ولا يجب عليه
 الجزاء وإن قصده الاصطيد يملكه ووجب عليه الجزاء إن كان محرما وعلى هذا التفصيل لو دخل صيد
 داره ووقع ما نثر من الدراهم في ثيابه زبالي وأشار بقوله وعلى هذا التفصيل إلى ما ذكره في الدرر من أنه
 إذا أعد الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا إذا لم يعد له لكن لما وقع فيه وكفه أي جمعه صار بهذا الفعل
 له انتهى بقي أن ما سبق من جعل الصيد لصاحب الأرض وإن لم يهتئها له إذا كان قريبا بحيث يقدر على
 أخذه لأنه صار أخذه له تقدير يقتضي ثبوت الملك له فيما نثر من الدراهم في ثيابه سواء هياثوبه لذلك أم لا
 مطلقا وإن لم يكفه بناء على ما هو المتبادر من أن المراد بثوبه الذي وقع فيه شيء من الدراهم التي نثر
 ثوبه الذي هو لا يسه اللهم إلا أن يحمل على ما إذا لم يكن لاسه بان كان وضعه وحينئذ يستقيم اشتراط ما إذا
 أعد له ذلك أو كفه يعني ولم يكن قريبا بحيث يقدر على أخذه (نقطة) اختلفوا في كراهة نثر ما كتب عليه اسمه
 تعالى وأعلم أنه إذا دفع الدراهم إلى غيره لئلا يجرس لنفسه شيئا وفي السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يكن
 عند النثر اختلف في جواز أخذه فهستانی (قوله فالعسل رب الأرض) لأنه من أنزله حتى يملكه تبعا
 كالاشجار ولهذا وجب فيه العشر إذا أخذ من أرض العشر زبالي وقوله من أنزله أي ريعه وذكر الضمير
 باعتبار المكان والآنزال جمع نزل بضم النون وفتحها ومعناه از يادة والفضل شيخنا عن نوح أفندي
 (قوله ما يبطل بالشرط الفاسد الخ) والأصل فيه أن كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط الفاسد
 لما روي أنه عليه السلام نهى عن بيع وشرط وما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات لا يبطل
 بالشرط الفاسد لأن الشروط الفاسدة من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من
 المعاوضات يعني الغير المالية والتبرعات لأن الربا هو الفضل الحاصل عن العوض وحقيقة الشروط
 الفاسدة زيادة ما لا يقتضيه العقد فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك
 في المعاوضات الغير المالية كالنكاح والطلاق على مال والمخلع ونحو ذلك ولا في التبرعات فيبطل الشرط
 وأصل آخر وهو أن التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملكيات واحتراز زبالي بالمحض عن نحو إذا غدا
 كذا على أنك بري من الفضل وأما ما هو من باب الإسقاط المحض الذي يختلف به يجوز تعليقه مطلقا يعني
 سواء كان الشرط ملاءمة أو غير ملاءمة كالطلاق والعنق وتقيده الرابلي الإسقاط بكونه محض لا احتراز
 عن الإبراء وما هو من باب الأطلاقات والولايات كالمضاربة والوكالة حيث يجوز تعليقه بالشرط الملائم
 وكذا التبرعات قال عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وأمر عليه السلام زيد بن حارثة في غزوة فقال
 إن قتل زيد فجعفر وإن قتل جعفر فعبدا لله بن رواحة فاعرف هذا فنقول البيع مبادلة مال بمال
 فيفسد بالشرط الفاسد لما روينا ولا يجوز تعليقه بالشرط مطلقا إن كان الشرط بكلمة إن ويبطل البيع
 سواء كان الشرط نافعا أو ضارا إلا في صورة واحدة وهو أن يقول بعث منك هذا إن رضي فلان فانه يجوز
 إذا وقته بثلاثة أيام لأنه اشتراط الخيار لا الجني وهو جائز قال في النهر وهذا يفيد أن المتعلق انما هو لزوم
 البيع برضا فلان وفي جامع الفصولين لو قال بعث منك بكذا إن شئت فقال فبليت تم البيع انتهى قال
 شيخنا والظاهر أن المراد بالتمام اللزوم فكان سبب القول في النهر وهذا يفيد أن المتعلق انما هو لزوم
 البيع الخ وإن كان الشرط بكلمة على فإن كان الشرط مما يقتضيه العقد أو يلائمه أو فيه أثر أو جرى التعامل
 به كما إذا شرط تسليم البيع أو الثمن أو التأجيل أو الخيار لا يفسد ويجوز الشرط وكذا إذا اشترى النعل
 على أن يحذوها وإن كان لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا العادة جرت به فإن كان في الشرط منفعة لاهل

هذا إذا لم يهتئ رب الأرض أرضه له
 فان هياها فجميع ذلك رب الأرض
 وانما خص الطير والنطي لأنه إذا
 عسل النحل في أرضه فالعسل رب
 الأرض وإن لم يعد هذا ذلك (ما يبطل
 بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه
 بالشرط الفاسد)

الاستحقاق فسد البيع والا فلا وقد بيناه من قبل زيلبي (قوله البيع) في اطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح اذ هو من قبيل الفاسد لا الباطل كما سبق شرنا لاية (قوله والقسمه) لما فيها من معنى المبادلة فكانت كالبيع زيلبي (قوله على ان لا حدهما الصامت) وهو الذهب والفضة من المال جوى عن المصباح (قوله نوى) كذهل شيخنا (قوله كانت القسمه فاسدة) وعلى الذى اخذ الصامت ان يرد على شريكه نصف ما اخذ وعلى شريكه ان يرد نصف ما اخذ ايضا من العروض وقاشات المحانوت والديون التى قبضها (قوله والا جارة) لان فيها تعليق المنفعة والاجرة زيلبي (قوله على ان يرد لها مكروبة) اطلقه في الكافي والصحيح انه ان اشترطه في المدة فسدت والا بان قال اجرتك بكذا بان تكررها بعد المدة فتردها مكروبة لا تفسد لعدم مجامعة الشرط الاجارة لانها مدت قبل شرط كراها وهو باطلا فله شامل لما لو قال اذا جاء رأس الشهر فقد اجرتك دارى هذه بكذا فانه لا يصح التعليق وبه قال الصغار وان جوزه في العادة وذكر ان الفتوى عليه وينبغي ان يستثنى من عدم صحة التعليق ما لو قال للغاصب فرغها والا فاجر كل شهر كذا فلم يفرغ وجب المسمى بمرور نهر (قوله بان قال اجرت البيع الخ) قال في النهر وهذا يفيد ان ال عوض عن المضاف اليه ولهذا قال في الدرر والبيع واجازته الا ان الظاهر عدم قصرها على ذلك بل كل ما لا يصح تعليقه بالشرط لا يصح تعليق اجارته فلوزوج بنته البالغة بلا رضاها فبلغها الخبر فقالت اجرت ان رضيت اى بطلت الاجارة اذ التعليق يبطل الاجارة اعتبارا بائد العقد لكن لو ابدل قوله في النهر بلا رضاها بقوله بلا اذنها لكان اولى اذ المراد بعدم الرضا عدم الاذن بدليل قوله فبلغها الخبر (قوله والرجعة) لانها السدامة الملك فتعتبر بائدانه فلا يجوز تعليقه بالشرط كما لا يجوز تعليق ابتداء الملك به وتصح مع الشرط الفاسد كما يصح النكاح معه وعلى هذا ان ينبغي ذكرها فيما لا يبطل بالشرط ولهذا خطأ صاحب البحر المصنف ومن وافقه في ذكر الرجعة فيما يبطل بالشرط استدلالا بما في البدائع من انها تصح مع الاكراه والهمز واللعب والمخطا فلو بطلت بالشرط الفاسد لما صححت مع الغزل واجاب في النهر بانه حيث ذكر الثقة ان الرجعة مما يبطل بالشرط لم يبق الشان الا في ذكر السبب الداعي للتفرقة بينها وبين النكاح وانه لا ينافى رفته في انها لا يشترط شهودها ولا يجب بها عوض مالي وله ان يرجع الامة على المحرة التى تزوجها بعد طلاقها وتبطل بالشرط الفاسد بخلاف النكاح انتهى لكن يقال لصاحب النهر انك فرقت بينهما بصورة المسئلة فلو قال فبطل بالشرط الفاسد تفر بعا على ما ذكره من الفرق لكان اولى شيخنا (قوله والصلى عن مال) لانه معاوضة مال بمال زيلبي وهذا يقتضى تخصيص المسئلة بما اذا كان بيعا وقرر في الصلى انه انما يكون اذا كان عن مال بمال على خلاف الجنس وان كان على جنسه فان كان اقل من المدعى به كان خطا وبرا وان بمثله كان قبضا واستيفاء وان باكثر منه كان ربا نهر (قوله والابراء عن الدين) لانه تعليق من وجه اسقاط من وجه فلا يصح تعليقه بصريح الشرط بخلاف ما اذا كان بمعناه فلو قال لمدىونه ادغدا نصفه على انك برى من الفضل ففعل برى ولو قال ان او اذا اومتى اديت لا يصح وفرق بانه في الاول لم يعلق البراءة بصريح الشرط وانما اتى بالتقييد وفي الثانى بصريحه وهى لا تحتمل التعليق بالشرط ومن فروع المسئلة ما لو قال ان حلفت فانت برى كان باطلا ويستثنى من ذلك ما اذا علقته بالموت لاخر اجه مخرج الوصية حتى لو قال لمدىونه ان مت فانت برى من الدين جاز ويكون وصية حتى لو كان المدينون وارثا توقف على اجارة الورثة بخلاف ما لو قال ان مت بفتح التاء لانه مختاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برى لا يبرأ ولو قالت المريضة ان مت من مرضى هذا فانت في حل من مهرى فانت كان مهرها عليه خاية وينبغي ان يقال ان اجازت الورثة يصح لان المانع كونه وارثا وفي النهر عن القية ابرائه مطلقته بشرط الامهار صح التعليق لانه متعارف وتعلق الابراء بشرط متعارف جائز فان هم ان يهرها فانت اولم تزوج نفسها منه لا يبرأ لغوات الامهار ويستثنى ايضا ما اذا علقه بامر كائن كقوله ان كانت الشمس طالعة فانت برى من الدين لان التعليق به تجبر ويسد كر

(البيع) بان باع امة على ان يستخدمها البائع شهرا (والقسمه) بين الشريكين بان اقتسما على ان لا حدهما الصامت وللآخر العروض وقاشات المحانوت والديون على الناس على انه لو نوى شئ من الديون يرد اخذ الصامت على شريكه نصفه كانت القسمه فاسدة كذا في الفتاوى الخائية (والاجارة) كمن استأجر ارضا للزراعة على ان يرد لها مكروبة (والاجارة) بان قال اجرت البيع اذ اجازته بان قال اجرت (الرجعة) بان قال ان رضيت الشهر (والرجعة) بان قال ان رضيت ضرتك فقد راجعتك (والصلح عن مال) بان كان لرجل الف درهم على آخر دينه فقال له ان قدم فلان فقد صلتك عن الدين بان قال ان جاء فلان فقد برئت من دعوى هذه

فله على ان اعتكف رجبا (والمزارة) بان شرط فيما على العامل المحصاد والدياس والتذرية يفسد العقد في ظاهره وايه (والمعاملة) بان دفع الى رجل نخله معاملة سنين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه فما أخرج الله تعالى من الثمر فهو بينهما نصفان وعلى ان لا يبايئ الارض على العامل مائة درهم (والاقرار) بان قال فلان على ألف درهم ان امطرت السماء اوهبت الريح (والوقف) صورة فساد الوقف بالشرط ان يقول وقفت دارى على كذا ان شاء الله تعالى فلا يصح الوقف وهو المختار (والتحكيم) كرجلين قالا لا تخان قدم فلان فاحكم بيننا في هذه المحادثة فانه لا يصح عندى يوسف وعليه الفتوى (وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض) بان يقرض على ان يكتب الى صديقه بكذا كذا حتى يوفيه دينه (والهبة) كإمرأة وهبت مهرها من زوجها على ان لا يطلقها وقبل الزوج هبت الهبة أطلقها أولم يطلقها (والصدقة) كما اذا تصدق على رجل بدراهم على ان يرده عليه شيئا منها فالصدقة جائزة والشرط باطل (والنكاح) بان تزوج امرأة على ان ينفق عليها في كل شهر مائة دينار وقال أبو حنيفة النكاح جائز ولما نفقة مثلها (والطلاق) بان قال طلقك على ان لا تزوجي بائنا بعد العدة وقبلت طلق تزوجت أولا وبطل الشرط (والخلع) بان اختلعت من زوجها بشرط أن لا يكون الولد الصغير لها صح الخلع دون الشرط (والعتق) بان قال اعتقتك على ان لا يكون الولد يينا وقبل العبد عتق وبطل الشرط (والرهن) بان رهن عند (والابصاء) بان قال لا تحرك مائة درهم

في الكفالة انه يجوز تعليقه بالشرط الملائم (قوله وعزل الوكيل) علله ان يلى بانه لا يصح به ولا يجوز تعليقه وهذا احدى الروايتين وفي رواية السرخسي يجوز قال في البحر وكونه مما يبطل بالشرط الفساد خطأ وانه يجب ان يذكر في القسم الثاني لانه انما يبطل به ما كان من باب التملك والعزل ليس منه انتهى اقول وما مر من الاصل الثاني يؤيد ما قاله السرخسي نهر (قوله والاعتكاف) هذا ينافي ما مر من صحة تعليق المنذور منه بل في المخانة ما يفيد الاجماع عليه واذا صح تعليقه لم يبطل بالشرط قال في البحر وهذا هو الموضع الثالث مما اخطأ وفيه في بيان ما لا يصح تعليقه والخطأ هنا اخرج من الاولين لكثرة المراتح بصحة تعليقه قال في النهر والحق ان كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وان كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر واما ما اجاب به بعضهم وكأنه العلامة المقدسي من ان ما هنا في تعليق الاعتكاف لا في تعليق المنذرية فرددت صريحي في النهاية بان تعاقب ايجاب الاعتكاف بالشرط لا يصح نهر وحوى (قوله والمزارة والمعاملة) لان ما اجارة فيكونان معاوضة مال بمال نهر (قوله بان شرط فيما على العامل المحصاد) لان المحصاد وما بعده عليهما لا انتهاء عمل العامل كذا بخط شيخنا (قوله يفسد العقد) في ظاهر الرواية هذا في الشرط النافع لاحدهما ولو شرط ما لا ينفع كالموشرط ان لا يسقى لاحدهما حصته لا يفسد نهر (قوله والاقرار) الاقرار والوقف ليسا مما يحاط به فلا يجوز تعليقهما بالشرط بخلاف ما اذا علق الاقرار بموته او بمجيئ الوقت فانه يجوز ويجعل على انه فعل ذلك للامتناع من اوجع المجودا ودعوى الاجل فيلزم له الحال كما في الزيلعي لصحة اقراره وظاهر اطلاق المصنف في الطلاق والعتاق فلو قال ان دخلت الدار فنام قربلا قهسا او بعتقه لم يصح نهر عن البحر واعلم ان الزيلعي حكى في كتاب الاقرار عن النهاية ان الاقرار المعلق باطل وعن المحيط انه صحيح ويبطل الشرط ونقل عن المبسوط ما يشهد للمسا في المحيط وهو مخالف لما هنا نهر (قوله والوقف) لانه ليس مما يحاط به كما سبق فلو قال ان قدم ولدى فدارى صدقة موقوفة على المساكين فقد دم لا نصير وقفا لان شرطه ان يكون منجزا قال في النهر وحكى في البرازية وغيرها ان عدم صحة تعليقه رواية والظاهر ضعفها تجزم المصنف وغيره بها انتهى وقوله والظاهر ضعفها ليس هو من كلام البرازي بل من كلام صاحب النهر فالغدير في ضعفها للحكاية أى ما حكاها البرازي شيخنا (قوله والتحكيم) لانه تولية صورة وصح معنى اذ لا يصار اليه الا بتراضيهما لقطع الخصومة فبالاعتبار الاول يصح تعليقه وبالا اعتبار الثاني لا يصح فلا يصح بالشك نهر (قوله فانه لا يصح) أى التحكيم حموى (قوله وما لا يبطل الخ) لما سبق من ان الشروط الفاسدة من باب الزبا وانه يختص بالمبادلة المالية وهذه العقود ليست بمعاوضة فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة زيلعي (قوله القرض) في البرازية وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم انتهى وهو محمول على ما علقه بشرط فيه منفة لا لقرض لنبيه عليه السلام عن قرض جرفعا والذي في الخلاصة عن كفالة الاصل والقرض بالشرط حرام نهر (قوله هبت الهبة) أطلقها أولم يطلقها كتب ابن المصنف بها مش نسخة ما نصه وفي الخلاصة المختار ان شرط العوض في الهبة معتبر فاذا انعدم العوض انعدم الرضى والهبة لا تصح بدون الرضا انتهى وفيه نظر لان كلام الخلاصة مفروض فيما يصح عوضا كالنقود والعروض واما عدم الطلاق فلا يصح عوضا فلا يكون شرطه معتبرا حموى (قوله قال أبو حنيفة الخ) في بعض النسخ وقال أبو حنيفة والصواب الاول وعلى كل فليس في المسئلة خلاف حموى واجاب شيخنا بانه انما خصه بالذكر لانه المستخرج المتبع (قوله بشرط ان يكون الولد الصغير لها) كذا في اكثر النسخ وفي بعضها ان لا يكون وهو الصواب حموى هذا ان اريد بالصغير ما لم يبلغ حد الاستغناء بان كان دون سبع ويحتمل ان يراد به ما لم يبلغ درجة البلوغ فيشمل ما بعد انقضاء مدة الحضانة وعليه يحمل كلامه فلا تصوب حينئذ (قوله على ان لا يكون الولد يينا) في بعض النسخ على ان يكون والظاهر الاول حموى (قوله وقبل العبد) ليس القبول بشرط حموى (قوله بان قال لا تحرك مائة الخ) كانه من باب القلب وكانه قال جعلتك وصيا على ان يكون لك مائة درهم

السان شيئا فقال المترن للراهن آخذة على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال نعم الرهن جائز والشرط باطل (والابصاء) بان قال لا تحرك مائة درهم

على ان تكون وصية الشرط باطل والمائة وصية له وهو وصى كذا في المحيط (والوصية) بان اوصى بثلث ماله لام ولده ان لم يتزوج فقبلت فانها تستحق الثلث وبطل الشرط (والشركة) ٦٣٢ (الجزء الثاني من فتح العين) بان تفاوت المال في شركة العنان وشرط الرجوع

والوضيعة نصفين قالوا الوضيعة فاسدة والشركة صحيحة كذا في المحيط (والمضاربة) بان شرط الوضيعة على المضارب صححت المضاربة وبطل الشرط وتكون الوضيعة على رب المال (والقضاء والامارة) وفي الصغرى قال اذا قدم فلان فانت قاص او امير هذه البلدة جاز وهذا متفق عليه (والكفالة) بان قال ان استحق المبيع فابا كفيل عن البائع بالثمن صح الشرط والكفالة كذا في المحيط (والحوالة) بان احال رجل رجلا على غريمه بألف درهم فقال الغريم لتحيل قبلت الحوالة على ان تغرضني العا أخرى صححت الحوالة وفي بالشرط أولا (ولو كالة) بان قال ان هبت اريج فانت وكيلي في كذا يصير وكيل في الحال (والاقالة) بان شترى رجل من آخر عبدا بألف درهم وعاضا ثم قال البائع اقلني حتى اؤخر لك الثمن سنة فقال اوقت جازت الاقالة دون التأخير (والكتابة) بان كاتب بشرط ان لا يخرج من الكوفة الا باذنه فالكاتب جازة والشرط باطل وله ان يخرج (واذن العبد في التجارة) بان قال لاهل سوق اذنت لهذا العبد في التجارة بشرط ان يعطى صح اقراره (ودعوة الولد) بان قال ان كانت التجارية حاملا فهو مني فهو منه مطلقا سواء كانت حاملا أولا (والصلح عن دم العمد) بان قال ان قدم فلان فقد صالحت عن دم مورتي على كذا صح الصلح (و) عن (الجراحة) التي فيها القصاص كالموضحة بان قال ان قدم فلان فقد صالحت عن الموضحة على كذا حالا او مؤجلا صح الصلح (وعقد الذمة) بان صالح الامام على مال معلوم على ان ياخذ ذلك من

ومعنى بطلان الشرط مع قوله والمائة وصية انها لا تكون للايصاء فيبطل جعلها له وتبقى وصية ان قبلها كانت له والا فلا والاولى ما صورته العيني اوصيت البك على ان تتزوج بنتي اذا اكلام في الشرط الفاسد الذي لا يفسد العقد وما هنا صحيح بخبر ونهر (قوله بان اوصى بثلث ماله الخ) قال شيخنا فيه نظر اذ هذا مثال تعليقها بالشرط وليس الكلام فيه والمناسب ان يقول اوصيت لك بثلث مالي بشرط ان تزوج ابني بابتك كذا في البحر والنهر (قوله تستحق الثلث) وان تزوجت بدليل قوله وبطل الشرط ولان الوصية مما لا يبطل بالشرط ولهذا ذكرها المصنف في القسم الثاني اعني ما لا يبطل بالشرط وعلى هذا ما في فتاوى قاضي خان لو اوصى بثلث ماله لام ولده ان لم يتزوج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها بزمان فانها تستحق الثلث بحكم الوصية انتهى مستقيم لا غبار عليه وقوله بعد انقضاء عدتها بزمان لبيان الواقع لا مفهوم له حتى لو تزوجت عقب انقضاء عدتها فالحكم لا يختلف وحيث ذكنا في البحر حيث استشكل استحقاقها للثلث بان الشرط لم يوجد ثم اجاب باحتمال ان يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لاعدمه الى الموت اخذ من قوله بزمان انتهى ساقط والعجب من بعضهم حيث قلد صاحب البحر في استشكله استحقاقها للثلث بحكم الوصية وان تزوجت بان الشرط لم يوجد وليتنبه لما بين يديه من قول الشارح وبطل الشرط (قوله بان تفاوت المال في شركة العنان) لا ينبغي قصر التصوير على العنان بل ينبغي الاطلاق كما في الشروح جوى (قوله الوضيعة فاسدة) أي شرط كون الوضيعة نصفين فاسدا لانها يتبع رأس المال في التفاوت (قوله والمضاربة) ولو شرط من اريج عشرة دراهم فسدت لامن حيث انها تبطل بالشرط الفاسد اذ هي لا تبطل به بل لقطع الشركة (قوله بان شرط الوضيعة على المضارب) وما في العيني من قوله بان قال مضاربك في الف على النصف ان شاء فلان وان قدم تعقبه في البحر بانه مثال لتعليقها بالشرط (قوله والقضاء) كما ذكروا له الخليفة بلدة كذا على ان لا يعزل أبدا أو ولاء مؤبدا كان له عزله ولو بلا خجة نهر (قوله والامارة) كما لو قال ولينك امارة بلدة كذا على ان لا تتركب قال في البرازية ولو شرط عليه ان لا يرتضى اولا يشرب الخمر صح التقليد والشرط وان فعل شيئا من ذلك انعزل نهر (قوله اذا قدم فلان فانت قاض) فيه ان هذا تعليق لا بشرط فاسد والكلام في الشرط الفاسد جوى (قوله ان استحق المبيع) فيه ان هذا تعليق وليس الكلام فيه وقوله صح الشرط صوابه صح التعليق جوى (قوله والحوالة) في النهر عن البرازية ومن صور فساد الحوالة ما اذا شرط ان يعطى المحتال من ثمن دار التحيل لانه لا يقدر على الوفاء بما التزم بخلاف ما لو التزم الاعطاء من ثمن دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند المحصاد ولا يجبر على القضاء قبل الاجل اه قال وهذه ترد على اطلاق المصنف وجوابه ان هذا من المحتال وعدو ليس الكلام فيه (قوله والوكالة) بان قال وكلتك على ان تبرئني مما لك على نهر (قوله بان قال ان هبت اريج الخ) فيه ان هذا تعليق وليس الكلام فيه جوى (قوله يصير وكيل في الحال) لكون هذا تعليقاً بشرط غير ملائم فكان فاسدا وصار وكيلاً للحال شيخنا (قوله بشرط ان لا يخرج من الكوفة الا باذنه) أو على ان لا يعامل فلانا أو على ان يعمل في نوع من التجارة فتصح وبطل الشرط لانه غير داخل في صلب العقد فان كان داخل فسدت كالكتابة على خمر نهر عن ازيلي (قوله صح اقراره) كذا في كثير من النسخ وصوابه صح اذنه جوى (قوله ان كانت التجارية الخ) فيه ان هذا تعليق وليس الكلام فيه جوى (قوله فهو منه) أي الولد المنفصل شيخنا فاشار الى انه لا يصح جعل الضمير للمعمل وان كان كلامه يوهم ذلك لانه يمنع منه قوله سواء كانت حاملا أولا (قوله بان قال ان قدم فلان الخ) فيه ان هذا وما بعده تعليق وليس الكلام فيه جوى (قوله بان صالح الامام) بنصب الامام وحذف الفاعل للعلم به أي صالح عاقد الذمة الامام الخ شيخنا (قوله لا يصح الشرط) يعني او ياخذ منهما (قوله وفي الخلاصة الخ) فيه ان هذا وما بعده تعليق وليس الكلام فيه جوى (قوله ان لم رد هذا الثوب الخ) الذي في النهر عن الخلاصة ان لم ارد عليك الثوب المعيب اليوم فقد رضيت بالمعيب

الرؤس أو من الاراضى خاصة لا يصح الشرط (وتعليق ازيد بالمعيب وبخيار الشرط) وفي الخلاصة اذا قال ان لم ارد هذا الثوب المعيب وله اليوم عليك فقد رضيت فالشرط بالرد بالمعيب باطل

فله الرد بعد اليوم انتهى ومنه يعلم ما في كلام الشارح حيث قال فالشرط بالرد بالعيب باطل وكان الظاهر ان يقول فتعلق الرضا بالعيب على عدم رده اليوم باطل (قوله وله الرد به) أي له الرد بالعيب ولو بعد مضي اليوم (قوله بان كتب الخليفة الخ) فيه ان هذا تعلق وليس الكلام فيه جوى (تنبيه) بقى مما لا يبطل بالشرط الفساد الصلح عن جنابة الغصب والوديعة والعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها حواله او كفالة كذا في النهاية زاد في الخلاصة المجز على المأذون وتسليم الشفعة والنسب واعلم انه بقى ما يجوز تعلقه وهو محتسب بالاسقاطات المحضة التي يحلف بها كالاتفاق والعناق والاتزامات كالجج والصلاة والتولييات كالة قضاء والامارة زيلعي قال في البحر وقد فاته الاذن في التجارة فانه يصح تعلقه بالشرط كما في الحاشية والهبة فانه يصح تعلقها بجلانم أيضاً كما في قوله وهبتك على ان تقرضني كذا في جامع الفصولين وكذا الكفالة فانه يصح تعلقها بجلانم أيضاً كما في قوله وفي البرازية تعلق تسليم الشفعة بالشرط جائز نحو ان كنت اشتريت سلمت فاز اشترى غيره فهو على شفعتي والاسلام فانه يصح تعلقه بالشرط كما في فتاوى قارى الهداية نهر لكن في الدرر وحور المصنف دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار ودخول اللقهر هنا لانه ترك انتهى وقد ذكر المصنف في آخر الاجارة ما يجوز اضافته وهو اربعة عشر موضعاً وما لا يجوز وما في الدرر من قوله ان الوقف يجوز تعلقه الى ما بعد الموت قال شيخنا ليقول يجوز اضافته الخ لكان اصوب اذ الكلام في الاضافة لا في التعلق والله اعلم

* (كتاب الصرف) *

كان المناسب ان يعنون بالباب كما في الدرر لكون الصرف من انواع البيوع جوى (قوله الرابعة) سوابه الرابع وكذا قوله آخرها سوابه آخره جوى وهذا على ما وقع له في نسخهته واما نسخة شيخنا فعلى الصواب (قوله هو النقل والرذغة) قال تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وله تفسير آخر لغة هو الفضل قاله التحليل ومنه هي التطوع من العبادات صرفاً لانه زيادة على الفرائض قال عليه الصلاة والسلام من انتهى الى غير ابيه لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً أي نهلاً ولا فرضاً وسمي هذا البيع به لانه لا ينتفع بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة تبين وفي بيع الجنس بجنسه يدون المراد من الزيادة جودة احد النقيدين كذا بخط شيخنا (قوله هو بيع بعض الاثمان) اي بيع ما من جنس الاثمان بعضها ببعض وانما فسرناه به ولم نبقه على ظاهره ليدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ او بالنقد فان المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثمنها صريحاً ولهذا يتعين في العقد نهر تبعاً للبحر قال الجوى ولو قيل المراد بالثمن ما خلق للثمنية لم يحج الى تقدير هذا المضاف انتهى واعلم ان ركنه الايجاب والقبول والتعاطي وشرطه التقابض قبل الافتراق ولهذا لم يصح فيه اجل ولا خيار شرط لان خيار الشرط يمنع ثبوت الملك أو تمامه وذلك يخجل بالقبض فان اسقط الاجل والخيار في المجلس صح ويدخله خيار العيب ولا يتصور فيه خيار رؤية كسائر الديون لان العقد ينقد على مثلها لا عينها بخلاف الاواني والحلى ونهر بتصرف ويوضحه ما في البحر حيث قال واما خيار العيب فنثبت فيه واما خيار الرؤية فنثبت في العين دون الدين الخ والمراد من الدين النقد ومن العين المصوغ من الاواني والحلى ومحصل ما استفيد من الحجر والنهران خيار العيب وخيار الرؤية يدخلان في المصوغ بخلاف النقد فانه يدخله خيار العيب فقط ومن هنا يعلم ما في عبارة الدرر حيث قال وصح خيار رؤية وعيب في مصوغ لا نقد ثم ظهر ان معنى قوله لا نقد أي فانه لا يدخلان فيه معاً بل يدخله خيار العيب فقط واذا قدر عرفت ما في المسئلة من التفصيل ظهر لك ما في عبارة ابن ملك والقهستاني من المؤاخضة حيث اطلقا في محل التقييد ثم رأيت في الشرنبلالية ما نصه خيار الرؤية لا يثبت الا في العين أي فيما يتعين كالنهر والحلى لانه ينتفع بالعقد بالرد كما في المحيط لا في الدين لانه لا فائدة في رده بالخيار

وله الرد به واذا اشترى وشرط الخيار لنفسه ثلاثة ايام فقال ان لم ارده المبيع اليوم عليك فقد رضى (وعزل القاضي) وبقي خيار الشرط اذا بان كتب الخليفة الى القاضي اذا وصل كتابي اليك فانت معزول فوصل بصبر معزولاً وقال ظاهر الدين فوصل بصبر معزولاً نحن لانقضى بعينه تعلق المرغباتي نحن لانقضى بعينه تعلق الغزل وهكذا كان فتوى عبي وغيره * (كتاب الصرف) *
 البيع بالنظر الى المبيع اربعة انواع
 بيع العين بالعين والعين بالدين
 والدين بالعين والدين بالدين فلما بين
 الثلاثة الاول شرع في بيان الرابعة وانما
 آخرها لان بيع الدين بالدين اضعف
 الباطات حتى شرط قبض العوضين
 في المجلس والمناسبة الخاصة بينه
 وبين السلم رأس المال اذا كان
 دراهم أو ذنانير يكون بيع دين بدين
 والصرف بيع دين بدين فتناسا وانما
 معنى به الحاجة النقل في بدليه من يد
 الى يد والصرف هو النقل والرد لغة
 وفي الشرع (هو بيع بعض الاثمان
 ببعض) بان ما ع الذهب بالذهب أو
 الفضة بالفضة أو أحدهما بالآخر
 (فلو تناسا) كالذهب بالذهب

إذا العقد لا يفسخ برده وانما يرجع بثله ويجوز ان يكون المقبوض مثل المردود او دونه فلا يفيد الرد كذا
 في العناية انتهى (قوله شرط التماثل) نبيه على انه لو زاد احداهما قبل الافتراق او حط شيئا من
 الجنس فسد عند الامام وقال ابو يوسف لا يفسد وهما باطلان ووافقه محمد في الزيادة وجوز الحط كالهيئة
 المستقلة ومبنى الخلاف على ان الشرط الفساد يلتحق باصل العقد عنده خلافا لهما واجمعوا ان الزيادة
 والحط لو كانا من غير الجنس لم يفسدوا بشرط في لزوم الزيادة قبضها قبل الافتراق ولو استحق احد بدلي
 الصنف بعد الافتراق فان اجاز المستحق والبطل قائم اوضح الماقد وهو هالك جاز وان استرده وهو قائم
 اوضح القباض وهو هالك بطل نهر (قوله في القدر) أي وزنا نهر وفي الكفاية العلم يتساويهما حالة
 العقد شرط صحته حتى لو تباعد ما بهما بذهب مجازفة واقتربا بعد التقاين ثم علما بالوزن انهما كانا
 متساويين لا يجوز عندهما خلافا لفران ملك واستفاد من قوله ثم علما بالوزن انهما كانا متساويين
 الافتراق جاز (قوله والتقباض) باليد لا بالتحلية شلي عن فوائد القدر في قيل هو شرط الصحة فينبغي
 ان يشترط القبض مقر ونا بالعقد لان حالهما قبل الافتراق جعلت كحالة العقد تفسير اذا وجد
 القبض فيه يجعل كانه وجد حالة العقد فيصح وقيل هو شرط البقاء على الصحة فلا يحتاج الى هذا
 التقدير بل على قال في النهر وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا ظهر الفساد فيما هو صرف يفسد فيما ليس صرفا
 عند الامام ولا يفسد على القول الاصح كذا في الفتح انتهى فعلى هذا لو اشترى الامعة مع الطوق او السيف
 الهبلي ولم يتقد شيئا من الثمن حتى افترقا فعند الامام يتعدى الفساد الى الامعة والى النصل وعندهما
 يقتصر على الطوق والحلية وهو الاصح (قوله وان اختلفا جودة وصياغة) قيد اسقاط الصفة بالاثمان
 لانه لو باع انا فحس بثله واحدهما انقل من الآخر جازع ان النحاس وغيره مما يوزن من الاموال
 الربوية أيضا لان صفة الوزن في النقدين منصوح عليهما فلا تغير أي النقود بالصنعة ولا تخرج عن
 كونها موزونا بتعارف جعلها عددا بالتعريف ذلك بخلاف غيرهما فان الوزن فيه بالعرف فيخرج
 عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ وصنع نهر (قوله ولا يعني به موضع جلوسهما الا في مثله)
 وهي ما اذا قال الاب اشهدوا اني اشتريت الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل ان يزن
 العشرة فهو باطل كذا روى عن محمد لان الاب هو الماقد فلا يمكن اعتبار التفرق بالابدان فيعتبر المجلس
 بحر عن البدائع (قوله قبل ان يتفرقا) أي المتعاقدان قيد بالنقدين لانه لو باع احدهما بفلس
 شرط قبض احدهما بدين ولو غصب قبض من احدهما نقدين ثم استهلكه فعليه قيمته بمصوغا من خلاف
 جنسه فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز عندنا خلافا لفران له صرف وعندنا هو صرف حكمهما للضمان
 لا مقصودا فلا يشترط القبض ولو اشترى المودع الوديعة بخلاف جنسها وتفرقا قبل ان يحدد المودع
 قبضا في الوديعة بطل الصرف بخلاف الموصوبة لان قبض الغصب ينوب عن قبض الشراء بخلاف
 الوديعة نهر والقلب السوار عناية (قوله حيث يبطل بمجرد قيامها) لانه دليل الاعراض (قوله ولا يصح
 التصرف الخ) فلا يجوز الابراء عن بدل الصرف ولا هبته ولا التصديق به فلو فعل لم يصح بدون قبول
 الآخر فان قبل انتقض الصرف واللام يصح ولم ينتقض لانه في معنى الفسخ فلا يصح الابتراضهما فلو ابي
 الواهب ان يأخذ ما وهب اجبر على القبض بحر (قوله فسد بيع الثوب فقط) لان في تجوز به فوات
 القبض المستحق بالعقد وما في العيني من قوله لان في تجوز به فساد القبض الخ غير مناسب والمناسب
 ابداله بفوات كفاي الزيلعي وغيره كالنهر وشار بقوله فقط الى ان الصرف على حاله كفاي الشرع لابلية
 عن المحيط وأوردان فساد الصرف حق الله تعالى وصحة بيع الثوب حق العبد وهو مقدم لحاجته
 واجب بان ذلك بعد ثبوت المحققين وحق العبد لم يثبت لانه بفوات به حق الله تعالى بعد تحققه فيمتنع لانه
 يرتفع (قوله وعن زفرانه يجوز) اذا التقود لا تعين بالتعيين ديننا كانت أو هيئا الا ترى انه لو اسلم ديننا
 عن المسلم اليه جاز السلم حتى اذا اسلم اليه رب السلم قدر الدين قبل الافتراق ثم السلم ولو تعين لم يصح قلنا هو

(شرط التماثل في القدر والتقباض)
 في مجلس العقد (وان اختلفا جودة
 وصياغة والا أي وان لم يتجانسا بان
 باع ذهباً بفضة (شرط التقباض)
 دون التماثل (ولو باع الذهب بالفضة
 مجازفة صح) البيع (ان تقاينا)
 البديلين في (المجلس) ولا يعني به
 موضع جلوسهما بل المقسبر وجود
 القبض قبل ان يفترقا بالابدان حتى
 لو قاما ومشا فترقا أو انا ما في المجلس
 أو غنى علم جازم تقايناً ما ذكرنا في
 صح العقد وكذا المتعبر ما ذكرنا في
 قبض رأس مال السلم بخلاف خيار
 الخيرة حيث يبطل بمجرد قيامها (ولا
 يصح التصرف في ثمن الصرف قبل
 قبضه) أي قبل قبض ثمن الصرف
 (ولو باع ديناراً بدراهم) في هذا المجلس
 (واشترى بها ثوباً) فقط وعن زفرانه
 (فسد بيع الثوب) فقط وعن زفرانه
 يجوز (ولو باع أمة مع طوق) ذهب
 لو غنصه في غنصها

كذلك لا يتعين لكن المانع اشتراط تسليم الثمن على غير العاقل لان تعيين الدين يكون اشتراطا على من عليه الدين كما اذا اشترى شيئا على ان يكون الثمن على غيره الا ترى انه لو كان له دين على شخص فاشترى به شيئا من غير من عليه الدين لا يجوز او نقول الثمن في باب الصرف مبيع وبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز وليس من ضرورة كونه مبيعا ان يكون متعينا كما في المسلم فيه وخلاف زفر فيما لم يتعين بالتعيين واما اذا كان يتعين بالتعيين كالصوغ والتبر فانه لا يجوز بالاتفاق لانه يكون بيع المبيع قبل القبض وهو لا يجوز زبلي ونهر واعلم ان ما سبق من الوجه الثاني لفساد بيع الثوب من ان ثمن الصرف مبيع المخر يقتضي الفساد مطلقا سواء اشترى الثوب ممن عقده معه الصرف او من غيره وبه صرح شيخنا (تمت) المراد بالعين فيما سبق من التعليل زفر بان النقود لا تتعين بالتعيين ديننا كانت او عيننا لم يكن في الذمة وبالدين ما يخالفه وهو الكائن في الذمة وتارة يراد بالدين ما لا يتعين بالتعيين وهو النقود والعين المصوغ لانه يتعين بالتعيين كما سبق (قوله قيمة كل ألف) قال الزبلي فيه تسامح فانه لا يعتبر في الطوق القيمة بل القدر عند المقابلة بنفسه وكذلك لا حاجة الى بيان قيمة التجارية لان قدر الطوق صار مقابلا بالطوق والباقي التجارية قلت قيمتها او كثرت قلت بين ذلك لا حد شيئين اما البيان انقسام الثمن على الثمن اوللاشارة الى ان الثمن من خلاف جنس الطوق بأن كان الطوق فضة والثمن ذهبا او بالعكس عني ومقتضى قوله قلت المخر ان الجواب له وليس كذلك بل هو للزبلي ايضا بقى ان يقال كون قيمتها مع مقدار الطوق متساويين ليس بشرط بل الشرط ان يزيد الثمن على النقد المضموم اليه حيث كان من جنسه فلو قال مع طوق زنته ألف بالف ومائة لكان اولى لكن قال في الفتح وفي جعل الطوق ألف مثقال افراطا في التصور لانه عشرة ارقام مصر وبة ووضع هذا المقدار في العنق نوع تعذيب نهر (قوله فهو ثمن الطوق) لسكونه صرفا فيشترط قبضه قبل الافتراق (قوله ألف نقد المخر) بالجرح على الابدال من الفين (قوله لانه لو اشترها) أي مع الطوق شيخنا (قوله فسد البيع في الكل) لان الفساد مقارن فيتعدي الى الجميع كما لو جمع بين حرو وعبد في البيع بخلاف الفساد كما في المسئلة الاولى فانه طارئ فلا يتعدى الى غيره زبلي والمسئلة الاولى هي ما لو كان ثمنها حالا وافتراق عن غير قبض حصة الطوق حيث يفسد في الصرف دون التجارية لسكون الفساد فيها طارئا لا مقارنا (قوله وعندهما في الطوق خاصة) لان القبض ليس بشرط في حصة التجارية فيقدر الفساد بقدر المفسد وللإمام ما سبق من الفرق قال في الدرر ولونقد الفايهني في المسئلة السابقة فهو ثمن الطوق المخر ونظريه في الشر نبلاية بما محصله ان المسئلة السابقة اشترط فيها شرائها وبالفين نسبة فصار العقد فاسدا من الاصل فلا يحكم بفساده لونه لانه اذا قبل فيه نظر لانه اذا نقد حصة الصرف قبل الافتراق يعود العقد الى الجواز والالمفسد قبل تقرر ثمر رأيت الموافقة للرحوم الشيخ عبدالحى وردما اعترض به شيخه الشر نبلاي وعزى أيضا وبهذا التقرير تعلم ما وقع لنوح افندي حيث قال وان اشترها مع الطوق بألفي درهم مجلا غير مقيد بالنسيئة المخر اذ قوله غير مقيد بالنسيئة يقتضي انه مع التقييد بالنسيئة لا يتقلب العقد جائزا اذا نقد حصة الطوق قبل الافتراق وليس كذلك وكأنه سرى عليه ذلك من متابعة عزى والحبب كيف توهم هؤلاء الافاضل تقرر الفساد وعدم عود العقد الى الجواز بنقد حصة الطوق قبل الافتراق فيما اذا قيد بالنسيئة وقت شرائها مع ما هو مصرح به في الكتاب الذي هو بين ايديهم كغيره حيث قال اذا سقط الاجل في المجلس صح الصرف معللا بارتفاع المفسد قبل تقرر (قوله وان باع سيفا حليته المخر) ان قلت هذه المسئلة تعكر على ما سبق في الفصل من كتاب البيوع من انه اذا اشترى دارا مكرها على بابها كيلون من فضة لا يشترط ان يقدم الثمن ما يقابله قبل الافتراق قلت لان سلم للفرق بين المسئلتين وهو ان الحلية من مسمى المبيع بتدليل ما سألني عن الدرر من ان السيف اسم للحلية أيضا بخلاف الكيلون ومحصل الفرق ان دخول الكيلون في البيع على وجه التبعية لانه لم يكن من مسمى المبيع فلا يقابله شيء من الثمن بخلاف الحلية

(قيمة كل ألف) أي قيمة كل واحد
الف (بالعين) وتقدم الثمن ألفا
في المجلس (فهو) أي الالف المقبوضة
ثمن الطوق وان اشترها أي
هذه الامة (بالعين الف نقد والف
نسبة فالتقدم ثمن الطوق) وانما قال
بالف نقد والف نسبة لانها لو اشترها
بالعين نسبة فسد البيع في الكل
عند أبي خنيفة وعندهما في الطوق
خاصة (وان باع سيفا) محلي
(حليته خسون) درهمها (بمائة
درهم) ونقد من الثمن (خسین)

وقد منا ان العلم في الشاش ونحوه كالكيلون وقد غلط في ذلك بعض اهل العصر فاعتبره بالمرزكش وهو قياس مع الفارق اذ ما في المرزكش من القصب ونحوه كالخيش من مسمى المبيع كالدياج فـ كان مقصودا اصليا بحيث ان الغرض المقصود لا يبقى بدونه بل يغوت بفواته ولا كذلك الشاش فان الانتفاع به حاصل ولو بعد ما زيل العلم فلم يكن العلم في الشاش ونحوه مقصودا اصالة بل هو تابع كما يستفاد هذا المعنى من التسمية اذ هو مشتق من العلامة ولو كان مقصودا اصالة لم يحرم لاسه كما لا يخفى واعلم ان ما ذكره في الدر المختار حيث علل ما ذكره من ان السيف اسم للحمية ايضا بقوله لدخولها في بيعة تبعالا يظهر له وجه صحة اذ ما دخل في البيع تبعالا بقوله شيء من الثمن كما قدمنا التصريح به في الفصل من كتاب البيوع فالصواب حذفه لكونه مخالفا للصريح كلامهم في ما سبق وفيما هنا ايضا اذ ما صرحوا به هناك من انه يشترط تقديم ما قبل الحمية من الثمن قبل الافتراق قاض بأنها انما دخلت في البيع قصد الاتباع (قوله فهو أى المقبوض حصتها) أى الحمية لكونه صرفا كما سبق وكان الحاصل له على ذكر مسألة السيف مع الحمية مع انه يستغنى عنها بمسألة الامة مع الطوق التوطئة لما سيأتى من قوله ولو افتراقا لا قبض صح في السيف دونها ان تخلص بلا ضرر فلا تكرار حيث ذكرنا من هنا تعلم ما في عبارة الدرر من التحلل وقد حاول المرحوم الشيخ شاهين تصحيح عبارته فذكر ان قوله ان تخلص بلا ضرر لا تعلق له بنقد الحسين بل هو جواب شرط محذوف تقديره وان تقرقا لا قبض صح في السيف ان تخلص بلا ضرر والابطال فيه ما قال شيخنا وما قاله شيخنا يعني الشيخ شاهين جواب عن اعتراض عزيزي زاده عليه واعلم ان صاحب الدرر وقع فيما وقع من متابعة الوقاية ونصها باع سيفا حالته خسون وتخلص بلا ضرر بمائة ونقد حسين فما نقد ثمن الفضة المحذوف بقوله وتخلص بلا ضرر يوهم ان ذلك شرط فيما اذا نقد الحسين وليس كذلك بل انما ذكره توطئة لقوله بعده فان افتراقا لا قبض بطل في الحمية فقط وان لم تخلص بطل اصلا انتهى وأشار بقوله بطل في الحمية فقط الى ما صرح به في الدرر ومثنته من انه يصح في السيف ان تخلص بلا ضرر كطوق الجارية قال في النهر لانه حينئذ يدبر على تسليمه كبيع الجارية مع الطوق وقوله والابطال أصلا لتعذر تسليمه بلا ضرر كبيع جذع من سقف والحاصل انه لا وجه لاستراطا التخلص بلا ضرر اذا نقد حصة الفضة لكون البيع صح في الجميع بخلاف ما اذا افتراقا لا عن قبض حيث لا يجوز البيع في الجميع بل فيما عدا الصرف فقط ان امكس التخلص بلا ضرر ومن هنا تعلم ان عبارة السكندر لا يهاجم فيها بخلاف عبارة الدرر والوقاية وكذا صدر عبارة التنوير موهم ايضا (قوله او قال من ثمنها) لان التنية قد يراد بها الواحد قال تعالى نسيها حوتها والناسي احدهما كما في الزيلعي وهو فتي موسى عليه السلام يوشع بن نون لكر في البيضاوى التصريح بنسبة النسيان لكل منهما حيث قال نسي موسى ان يطلبه وبتعرف حاله ويوشع ان يذكر له ما رأى من حياته ووقوعه في البحر وروى ان موسى عليه السلام رقد فاضطرب المحوت المشوى ووثب في البحر مجرزا فلو نسي او المحضر وقيل توشع من عين الحياة فانتضع الماء عليه فعاش ووثب في الماء وقيل نسيان فقد أمره الى آخره فلو استدل الزيلعي بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد أحدهما وهو البحر الملح كما نقله عزيزي زاده عن شرح الهداية لكان أولى (تقمة) لو قال النصف من ثمن الحمية والنصف من ثمن السيف أو جعل الكل من ثمن السيف يكون عن الحمية لانها كشيء واحد وفي المحيط لو قال خذ هذان ثمن النصل خاصة ان لم يمكن التمييز لا بضر يكون المنقود ثمن الصرف ويصحان وان امكن تمييزها بضر بطل الصرف لانه صرح بفساد الصرف وقصد جواز البيع في النهاية عن المبسوط من اطلاق فساد الصرف محمول على ما اذا كانت الحمية تخلص من غير ضرر توفيقا بينه وبين ما في المحيط زيلعي وفي الدرر وكذا لو قال هذا المجهل حصة السيف لانه اسم للحمية ايضا لدخولها في بيعه تبعالا ولو اذ خاصة فساد البيع لازالة الاحتمال اه ففاداه لو قال هذا المجهل حصة الامة فساد البيع وان لم يقل خاصة لان الطوق ليس من مسمى الامة بخلاف الحمية فان قلت قوله في

فهو (أى المقبوض) حصتها وان لم
يبين المشتري عند نقد الالف او
الحسين انه حصة الطوق او الحمية
(او قال) أى وان قال المشتري عند
نقد الالف او الحسين انه (من ثمنها)
أى من ثمن الطوق والامة او الحمية
والسيف (ولو افتراقا لا قبض) الثمن
(صح) البيع (في السيف دونها)

الدور ولواذ خاصة فسد البيع الخ ظاهره الفساد مطلقا سواء كانت المحلية تتخلص بلا ضرر ولا فسخا لف ما مر
 عن الزيلعي قلت ما ذكره في الدرر عزا في النهر الى السراج وقال انه يحمل على ما اذا تتخلصت بلا ضرر (قوله ان
 تتخلص المحلية عن السيف) صوابه السيف عن المحلية جوى للقدرة على تسليمه شيئا (قوله والا بطلا)
 لتعذر تسليم السيف بلا ضرر كبيع جذع من سقف نهر (قوله أى وان لم تتخلص عن السيف الى آخره)
 صوابه يتخلص عن المحلية جوى (قوله وهذا اذا كانت الفضة الخ) فيه ان فرض المسئلة ان المحلية
 خسون والخن مائة فكان ذكره مستغنى عنه وأجيب بأنه عدم الكلام لبيان الاقسام الا نواذ الفضة
 المفترزة اما ان تكون اكثر أو اقل أو مساوية أو جهل الحال جوى عن الأكل (قوله بطل العقد فيهما)
 للرباعينى (قوله خلافا زفر) لان الأصل هو الجواز والفسد هو الفضل الخالى عن العوض فالم يعلم يكون
 العقد محكوما بجوازه وجه الاول ان العلم بالمساواة عند العقد شرط لصحة البيع لاحتمال ان يكون أقل
 منه او مثله أو أكثر فحصل الفساد من وجهين فترجت جهة الفساد بالكثرة والحرمة زيلعي (قوله وقبض
 بعض ثمنه) سكت عن التقييد بقبض الاناء اظهره لان الصرف لا بد لصحته من قبض كل من بدليه (قوله
 صح فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه وبطل فيما لم يقبض ولا يبيع الفساد في السكل لانه طارى بعد
 صحة العقد نهر (قوله والانا مشترك) ولا يثبت للمشتري خيار عيب الشركة لانها جاءت من قبله بعدم
 النقد قبل الافتراق زيلعي (قوله والمسئلة بمجالها) أى بعد البيع وقبض بعض الثمن لكن نظريه السيد
 المحوى ولم يبين وجهه ووجهه شيخنا بأن جعلها بنائية لا داعى اليه مع ان فيه قصورا واما جعلها
 ابتدائية فيعني صورتين صورة كون الاستحقاق قبل القبض أو بعده انتهى فان قلت يلزم على قول
 الشارح والمسئلة بمجالها ثبتت عيب الشركة قبل ظهور الاستحقاق وحينئذ فلا يكون للاستحقاق تأثير
 في اثبات هذا العيب قلت لا نسلم ذلك لان المراد ظهور الاستحقاق قبل تفرق العاقدين يدل عليه قوله
 في التنوير فان أجاز المستحق جاز العقد وكان الثمن له يأخذ البائع من المشتري ويسلمه له اذ لم يتفرقا بعد
 الاجازة الخ فقلوه اذ لم يتفرقا بعد الاجازة يعيدان الاستحقاق ثبت قبل التفرق (قوله فهو بالخيار) لان
 عيب الشركة عند ثبوت الاستحقاق لا يصنع له فيه بخلاف ما سبق واعلم ان التعليل بأنه لا يصنع له فيه بعد
 ايه لا خيار له اذا ثبت الاستحقاق باقراره لا بالبدنه وبه صرح في الدرقات ويتفرع على ثبوت الاستحقاق
 باقراره عدم رجوعه على البائع بالثمن (قوله قطعة نقرة) هي قطعة فضة مذابة كذا في الديوان وعليه
 فلاضافة من اضافة الجنس الى النوع عني وفي المغرب النقرة القطعة المذابة من الذهب او الفضة
 ويقال نقرة فضة على الاضافة للبيان نهر (قوله بلا خيار) لان الشركة في النقرة لا تعد عيالا لان التشقيص
 لا يضرها هذا اذا استحق بعد القبض ولو كان قبله ثبت له الخيار لتفرق الصفقة عليه قبل التمام
 شربلالية (قوله وصح بيع درهمين ودينار الخ) يجعل كل جنس مقابلا بخلاف جنسه فتقابل
 الدرهمان بالدينارين والدينار بالدرهم عني (قوله بضغفهما) بأن يبيعهما بركي بر وركي شعير فيجعل
 كرا بر بكر شعير وكر اشعير بكر بر عني ثم الأصل في هذا الباب ان احدا البديلين يجب قسمته على البديل الآخر
 وتظهر فائدته في الرد بالعيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق ووجوب الشفعة فيما يجب فيه الشفعة ثم
 ان كان العقد مما لا ربا فيه فان لم تتفاوت أحاده فالقسيمة على الأجزاء وان كانت تتفاوت فالقسيمة على القيمة
 وان كان مما فيه الربا يجب قسمته على الوجه الذي يصح فيه العقد لا غير زيلعي واسم الإشارة في قوله
 ثم الأصل في هذا الخ يعود على البيع المطلق وقوله فان لم تتفاوت أحاده فالقسيمة على الأجزاء كان اشترى
 عددا من بيض وجوز بمثله من تفاح وكثري فالتفاح والكثري يكونان متسومين على أجزاء البيض
 والجوز حتى اذا ظهر كون البيض مذرا رجع المشتري بما اصابه من قسيمة التفاح والكثري وقوله وان
 كانت تتفاوت فالقسيمة على القيمة كان اشترى جارية وعبد ابغرس وثوب ثم استحق العبد رجوع بقيمة
 العبد من الثوب والفرس جميعا وقوله ووجوب الشفعة صورته اشترى دارا وثوبا بعد وفرس كان

ان يتخلص (ان يتخلص) المحلية عن السيف (بلا
 ضرر والا) أى وان لم يتخلص عن
 السيف الا بضرر (بطلا) أى عقدهما
 وهذا اذا كانت الفضة المفترزة أزيد
 مما فيه بان كانت فضة المحلية خسون
 درهما والفضة المفترزة مماثلة لفضة
 المحلية في القدر أو اقل بان كانت
 اربعين درهما بطل العقد فيهما
 وكذا اذا لم يعلم قدر المحلية خلافا
 زفر (ولو باع اناء فضة) بفضة أو
 ذهب (وقبض) البائع (بعض ثمنه
 واقترقا) بالابدان (صح) البيع (فيما
 قبض) وبطل فيما لم يقبض (والانا
 مشترك بينهما وان استحق بعض
 الاناء) والمسئلة بمجالها فهو بالخيار ان
 شاء (اخذ المشتري ما بقي) من الاناء
 (بقسطه) من الثمن وان قل (اورد)
 ما اشترى (ولو باع قطعة نقرة) فضة
 وقبض بعض ثمنها واشترى قاصح
 العقد فيما قبض والقطعة مشتركة
 بينهما (فان استحق بعضها اخذ)
 المشتري ما بقي من النقرة (بقسطه بلا
 خيار) وطرح بعض الصورة استغناء
 بما ذكر قبله ولو لم يجعل هذه المسئلة
 مثل المسئلة الاولى يصح فتكون
 حينئذ مسئلة ابتدائية (وصح بيع
 درهمين ودينار بدرهم ودينار
 وبيع) (كر بر وشعير بضغفهما)
 استحسانا

لنفع الدار أخذها بما يصيبها من قسمة قيمة العبد والفرس على قيمة الدار والثوب وقوله يجب قيمته على الوجه الذي يصح العقد فيه لا غير بان يصرف الجنس الى خلاف جنسه قال في النهاية مثاله اذا باع عشرة دراهم بخمسة دراهم ودينار صح العقد فتكون الخمسة بالخمسة والآخرى بازا الدينار وكذلك لو قابل جنسين بجنسين كما في مسألة الكتاب بأن باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم صح العقد ويجعل كل جنس بمقابلته الجنس الآخر انتهى شيخنا (قوله وقال زفر والشافعي لا يصح) لان مقابلة الجملة بالجملة تقتضي الانقسام على الشيوع لا على التعيين ففي جملة على خلاف الجنس تغييره فلا يجوز وان كان فيه تصحيح التصرف لان تغيير التصرف لا يجوز لتصحيح التصرف وانما في صرف الجنس الى خلافه تصحيح العقد والى جنسه فساد ولا معارضة بين الفاسد والصحيح لان الصحيح مشروع بأصله ووصفه والفساد مشروع بأصله دون وصفه ولان العقد يقتضي مطلق المقابلة من غير أن يتعرض لمقيد لا بمقابلته بالكل بالكل بطريق الشيوع ولا مقابلة الفرد من جنسه ولا من خلاف جنسه فيحمل على المقيد المصحح عند تعذر العمل بالاطلاق ولئن كان تغييرا فهو تغيير للوصف لا تغيير لأصل المقابلة اذ هي موجودة لان أصل المقابلة فيه افادة الملك في الكل بمقابلته الكل وذلك لم يتغير بزيادة ونقصا فادان يلى انه لو قال عند البيع على ان يكون الجنس مقابلا بخلاف الجنس صح يعني اجاعا (قوله وصح بيع واحد عشر الخ) اردف هذه المسئلة وان علمت مما قبلها البيان ان صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه بين أن يوجد الجنس في كل من البدين أو أحدهما نهر (قوله وصح بيع درهم صح الخ) لانها جنس واحد فيعتبر التساوي في القدر دون الوصف وفيه خلاف زفر والشافعي عني (قوله بدرهمين صحين) لما سبق من ان الصحيح من جنس الغلة فالدار على التساوي قدرا وهو حاصل يجعل ثلاثة دراهم عوضا عن ثلاثة (قوله الغلة ما يأخذ التجار الخ) وقيل هي الدراهم المقطعة ولاتنافي بينهما لاحتمال انها التي يردها بيت المال نهر عن الزيلعي ولهذا نقل عزمي عن النهاية ان الغلة ما يرده بيت المال لان بافتها بل لكونها قطعاً انتهى (قوله وصح بيع دينار بعشرة دراهم عليه) وتقع المقاصة بنفس العقد لانه جعل ثمنه دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها بالقبض وذلك جائز اجاعا كما في الزيلعي لان التعيين للاحتراز عن الربا أي ربا النسبة ولا ربا في دين سقط انما الربا في دين يقع المحظور في عاقبته ولهذا لو تضرع فادان درهمين بدنانير دين صح لفوات المحظور ولا فرق بين أن يكون الدين موجودا قبل عقد الصرف أو حصل بعده يعني قبل الافتراق كما في النهر وقيل لا يجوز التقاص بدين حدث بعد الصرف لانه يكون تقاصا بدين سيجب والا قول هو الاصح لان التقاص هو الذي يتضمن الفسخ للصرف الاول وانشاء صرف آخر فيكون في وجود الدين عنده لانه يكون عقدا جديدا من ذلك الوقت من غير استبعاد الى ما قبله فلا حاجة الى سبق وجوبه واعلم ان ما ذكره الزيلعي من عدم الفرق في الدين بين أن يكون موجودا قبل عقد الصرف أو حصل بعده انما هو فيما اذا بيع الدينار بعشرة مطلقا شيخنا صورة التقاص بدين حدث ان يبيعه دينارا بعشرة ثم يحدث لمشتري الدينار عشرة على البائع بأن باع منه ثوبا بعشرة فيتقاصان في المجلس وقول العيني وهنا صورة أخرى صوابه صورته فان قلت ما ذكره العيني من التصوير للدين الحادث بشكل بما سبق في المتن حيث قال فلو باع دينارا بدرهم واشترى به ثوبا فسد بيع الثوب بناء على ما قدمناه من فساد بيع الثوب ولو كان اشتراه من عقد معه الصرف قلت ما سبق مفروض فيما اذا اشترى الثوب بالدراهم التي هي بدل الدينار بخلاف ما هنا فان العشرة التي اشترى الثوب بها مطلقا فكانت غير العشرة التي هي بدل الدينار ولهذا احتج بالتقاص فوضع الفرق وفي البحر عن الفقيه أبي الليث اذا استقرض بائع الدينار بعشرة عشرة من المشتري أو غصب منه صار قصاصا ولا يحتاج الى النراضى لانه قد وجد منه القبض انتهى أما نفقة الزوجة ففي وقوع المقاصة بها اذا كان الزوج عليها دين لا بدله من التراضي بغير ارضاع فزوج الكرايسى (قوله وقال زفر لا يصح) لكونه استبدل الصنف وجه الاستحسان انها لم تقاصا بنفس

وقال زفر والشافعي لا يصح قياسا
(و) صح بيع (احد عشر درهما
بعشرة دراهم ودينار) بان جعلت
العشرة ثمنها والدينار بدرهم (و)
صح بيع (درهم صح ودرهمين غلة
بدرهمين صحين ودرهم غلة العلة
ما يأخذ التجار ويرده بيت المال) أي
صح بيع (دينار بعشرة دراهم غلة
على البائع) أو بعشرة مطلقا ودفع
الدينار في الصورتين (وتقاصا
العشرة بالعشرة) فمقط حق المطالبة
وهنا المقاصة في الثانية استحسانا
وقال زفر لا يصح وهو القياس

الاول وان عقد صرف آخر مضاف الى الدين لانهما لما ان غيرا مو جب العقد قد قد فضاء الى آخر اقتضاء
كلما وجد البيع بأكثر من الثمن الاول وفيه كلام للفقهاء يعلم بمراجعة النهر (قوله وغالب الفضة الخ)
لانهما لا يتخلوان عن قليل غش للانطباع فيكون الحكم للغالب عيني (قوله فصيح بيعها بجنسها متفاضلا)
أي بالمغشوش مثلها عددا أو وزنا لان الغش من كل واحد منهما مقابل بالفضة أو الذهب الذي في الآخر
فلا يضر التفاضل فهما لا يختلف الجنس واذا بيعت بالفضة الخالص أو الذهب الخالص لا بد وان
يكون الخالص أكثر من الفضة أو الذهب الذي في المغشوش حتى يكون قدره بمثله والزائد بالغش
والخالص انهم اعتبروا الفضة أو الذهب المغلوب بالغش هنا حتى لا يجوز بيعه بجنسه الا على طريق
الاعتبار ولم يعتبروا الغش المغلوب بالفضة أو الذهب فجعل كان كله فضة أو ذهب ومنع بيعه متفاضلا
والفرق بينهما ان الفضة المغلوبة أو الذهب المغلوب موجود حقيقة حالاً من حيث اللون وما لا
بالاذابة بخلاف الغش المغلوب فيه لانه يحترق ويهلك ولا لون له في الحال فلا يمكن اعتباره حتى لو عرف
ان الفضة أو الذهب في الغش الغالب يحترق ولا يخرج منه شيء كان حكمه كحكم النحاس الخالص
فلا يكون لافضة أو الذهب فيه اعتبار اصلا ولا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا وكذا لا يجوز التفاضل
في الغطرفة والعدالي وان كان الغالب فيها الغش لانها أعز الاموال في ديارهم زيلبي والغطرفة هي
الدراهم الغطريفية وهي المنسوبة الى غطريف بن عطاء الكندي أمير خراسان أيام الرشيد وقيل خال
هارون الرشيد عنانية (قوله أي بيع الدراهم والدنانير الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح حيث جعل الضمير
في قول المصنف فصيح بيعها للدراهم والدنانير التي غلب عليها الغش هو الظاهر من كلام المصنف
خلافا للعيني حيث جعل الضمير لغالب الغش قال وانما أنت الضمير باعتبار الفضة انتهى لان ما غلب
غشه لم ينصرف في الفضة (قوله ولكن يشترط التقابض) لانه صرف في البعض لوجود الفضة والذهب
من المجانبين ويشترط في الغش أيضا لانه لا يتم الا بضرر زيلبي (قوله وزنا وعددا أو بهما) لان المعتبر
فيما لا نص فيه العادة لانه لما كان الغالب فيها الغش صارت كالفلوس فتعتبر العادة حتى اذا كانت
تروج بالوزن فبالوزن وان بالعدد فبالعدد وان بهما فبكل واحد منهما عيني (قوله ولا تتعين بالتعيين)
فلو هلك قبل القبض لا يبطل العقد نهر (قوله مادامت تروج) لانها بالاصطلاح صارت اثمانا فإدام
ذلك الاصطلاح موجودا لا تبطل الثمنية لقيام مقتضى زيلبي (قوله وتعين بالتعيين الخ) لانها
سلعة في الاصل وانما جعلت اثمانا بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بهار جئت الى اصلها حتى لو هلك
قبل القبض بطل العقد هذا اذا كانا يعلمان بحالها ويعلم كل من المتعاقدين ان الآخر يعلم والا فالبيع
يتعلق بالدراهم الرأجة لا بالمشار اليه من هذه الدراهم التي لا تروج وان كان يقبلها البعض ويردها
البعض فهي مثل الزئوف والنهري لا يتعلق العقد بعينها بل بجنسها وان كان البائع يعلم بحالها وباعه بها
على فان انهما دراهم جساد تعلق حقه بالحباد لوجود الرضا بهما في الاول وعدمه في الثاني وما في الزيلبي
من تأييد الضمير حيث قال ولعدمها في الثاني كذا بخطه والظاهر تذكير الضمير شيخنا عن الشلي (قوله
والتساوي) كغالب الفضة في التبايع حتى لا يجوز بيعها بالوزن ولا بتمتقض العقد بهلاكها قبل
التسليم ويعطيه مثلها لانها ثمن فلم تتعين زيلبي وغيره ومنه يعلم ما في الشارح من الخل حيث شرح
التبايع بقوله حتى لا يصح بيعها بالخالص الامتساويا وزنا وكان المناسب ذكر هذا بعد قوله وفي الصرف
كغالب الغش كما فعل العيني شيخنا ثم اعلم ان ما ذكره الشارح حيث اشترط التساوي وزنا لا ينافي ما
في الزيلبي وغيره كالعيني حيث قال ولو باعها بالفضة الخاصة لا يجوز حتى تكون الخاصة أكثر مما فيه من
الفضة الخ لانه اذا كان وزن الخالص مساويا لوزن المغشوش يلزم ان يكون الخالص أكثر مما في المغشوش
فلا تخالف (قوله حتى لا يصح الاستقراض بها الخ) الظاهر ان قال حتى لا يصح استقراضها الخ (قوله
وفي الصرف كغالب الغش) مقتضاه جواز بيعها بجنسها متفاضلا كما ذكره الشارح وغيره وبصرف

(وغالب الفضة والذهب فضة
وذهب حتى لا يصح بيع) الفضة
(الخاصة بها) أي بغالب الفضة
(ولا) يصح (بيع بعضها ببعضها)
بالمخالصة أي ببيع بعض الدراهم
على غيرها الفضة (الامتساويا
التي غلب عليها الفضة) أي
وزنا ولا يصح الاستقراض بها أي
بالدراهم والدنانير التي غلب عليها
الفضة والذهب (الاوزنا وغالب
الغش) من الذهب والفضة (ليس في
حكم الدراهم والدنانير فصيح بيعها)
أي ببيع الدراهم والدنانير التي غلب
عليها الغش (بجنسها متفاضلا)
وبصرف الجنس الى خلاف الجنس
ولكن يشترط التقابض (و) صح
التبايع والاستقراض بما يروج من
الدراهم والدنانير التي غلب عليها
الغش (وزنا وعددا) أو بهما (ولا
تتعين) الدراهم والدنانير التي غلب
عليها مادامت تروج (بالتعيين ان
ليكونها اثمانا وتعين بالتعيين ان
كانت لا تروج والمتساوي كغالب
الفضة في التبايع) حتى لا يصح بيعها
بالمخالصة الامتساويا وزنا (وفي
الاستقراض بها الاوزنا) حتى لا يصح
كغالب الغش

الجنس الى خلاف جنسه وهو مخالف لما ذكره قاضيان حيث قال ان كان نصفها صفرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل بناء على ما هو الظاهر من انه أراد به ما اذا بيعت بجنسها ووجهه كما في الزيلعي ان فضتها لم تضره مغلوقة جعلت كان كلها فضة في حق الصرف احتياطا انتهى (قوله فيصم بيهما بجنسها متفاضلا) لا يخالف ما ذكره العيني وغيره كما ذكرنا في حيث ذكر بدل قوله متفاضلا على وجه الاعتبار اذ معنى الاعتبار ان يصرف الجنس الى خلاف جنسه كما ذكره المحموي فما عترض به الشيخ شاهين على العيني حيث قال قوله على وجه الاعتبار فيه تأمل مع قول المتن كغالب الغش وغالبه يباع متفاضلا ويصرف الجنس لمخلافه انتهى ساقط (قوله أي بغالب الغش) فاذا اشترى بالدرهم ثم كسدت وانقطعت يعني عن أيدي الناس بطل البيع ويجب على المشتري رد المبيع ان كان قائما ومثله ان كان هالكا وكان مثليا والا فقيمه وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع اصلا وهذا عند الامام بحر (قوله نافقة) في البحر عن المصباح نفقت الدراهم نفقة امن باب تعب نفدت ويتعدى بالمهززة فيقال أنفقتها انتهى (قوله وكسد) وانقطع عن أيدي الناس وحدالكساد ان يترك الناس المعاملة بها في جميع البلاد وان كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل البيع لكنه يتعيب اذ لم تروج في بلدهم فيخير البائع ان شاء أخذه وان شاء اخذ قيمته وحد الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في يد الصيارفة وفي البيوت وفي الفتاوى الصغرى تفسير الكساد ان لا تروج في جميع البلدان على قول محمد أما عندهما الكساد في بلده يكنى لفساد البيع في تلك البلدة عني قيد بالكساد لانها لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله بالاجماع ولا يتخير البائع وكذا لو غلت وازدادت ولا يتخير المشتري وفي الخلاصة والبرازية غلت الفلوس اورخصت فعند الامام الاول والثاني والاولى ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها يوم البيع والقبض وعليه القوي انتهى أي يوم البيع في البيع ويوم القبض في القرض نهر واعلم ان الضمير في قوله قيد بالكساد لانها الخ للدراهم التي غلب غشها وحينئذ فاذكره مما يقتضي لزوم التمثيل بالاجماع بعد الغلاء والرخص حيث قال فالبيع على حاله بالاجماع ولا يتخير البائع الخ لا يفي حكاية المخلاف عن الخلاصة والبرازية فيما اذا غلت الفلوس اورخصت هل يلزمه القيمة وليس عليه غيرها هذا حاصل ما أشار اليه شيخنا من التوفيق قال واذا علم الحكم في الثمن الذي غلب غشه اذ انقصت قيمته قبل القبض كان الحكم معلوما بالاولى في الثمن الذي غلب جيده على غشه اذ انقصت قيمته لا يتخير البائع بالاجماع فلا يكون له سواء وكذا لو غلت قيمته لا يتخير المشتري بالاجماع قال واياك ان تفهم ان خلاف أبي يوسف جارحي في الذهب والفضة كالشر في البندق والمجدي والكلب والريال فانه لا يلزم لمن وجب له نوع منها سواء بالاجماع فان ذلك الفهم خطأ صريح ناشئ عن عدم التفرقة بين الفلوس والنقود (قوله بطل البيع عنده) لان الثمن يهلك بالكساد فيبقى يبيعا بلا ثمن فيبطل ثم بطلان البيع مقيد بما اذا لم يكن الثمن مشارا اليه وفي النكاح يلزمه قيمة تلك الدراهم التي غلب عليها الغش وقد كسدت وانقطعت او كانت جيدة فكسدت وانقطعت وأما اذا غلت اورخصت فليس على الزوج سوى ما سمي منه في العقد ويطلب بالعيار الذي كان وقت العقد شيخنا بقى ان يقال ما ذكره في النهر بعد ان حكى عن الخلاصة والبرازية المخلاف فيما اذا غلت الفلوس اورخصت هل يلزمه القيمة أو ليس عليه غيرها من قوله قال البرازي والاجارة كالبيع والدين على هذا يوم انه من تعلقات الغلاء والرخص وليس كذلك لان البرازي انما اورد ذلك في المنقطع المساوي حكمه للكساد كذا نبه عليه شيخنا (قوله والايرد قيمته) ان كان قيميا ومثله ان كان مثليا محموي (قوله) وعند أبي يوسف عليه قيمة غالب الغش لان العقد قد صح وانما تعذر التسليم بعده بالكساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالراجح واذا لم يبطل البيع بقيت قيمته لكن تعتبر قيمته يوم البيع عند أبي يوسف لان الثمن صار مضمونا به وعند محمد تعتبر قيمته يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس به لانه يوم الانتقال الى القيمة زيلعي قبل الفتوى على قول أبي يوسف وقيل على قول محمد فبقا للناس نهر وقول

فيصم بيهما بجنسها متفاضلا ويشترط
التفاضل في المجلس (ولو اشترى به)
أي بغالب الغش (أو بفلوس نافقة)
أي راتجة (شيا وكسد) وترك الناس
المعاملة بها قبل دفعها الى البائع
(بطل البيع) عنده فبرد المبيع
ان كان قائما والايرد قيمته وعند
أبي يوسف وقال محمد عليه قيمة غالب الغش
يوم البيع وقال محمد عليه قيمة آخر
ما تعامل الناس به

محمدا نظري في حق المستقرض لان قيمته يوم الانقطاع أقل وقول أبي يوسف ايسر لان قيمته يوم القبض معلومة ويوم الكساد لا تعرف الا بمرج زيلعي (قوله وصح البيع بالفلوس النافقة) لانه من بالاصطلاح درر وما في الشر نبلاية من قوله كان الاول ان يقال لانها تعقبه شيخنا بان مراعاة الخبر أولى من مراعاة المرجع انتهى (قوله وان لم تعين) لانها أئمان بل لوعينها لا تعين الا اذا قال أردنا تعليق الحكم بعينها فينشد بتعلق العقد بعينها بمر ونهر (قوله حتى يعينها) لانها سلع فلا بد من تعينها ولو اشترى شيئا بفلوس ثم كسدت الفلوس قبل ان ينقدها وقد قبض المبيع ففسد البيع وروى عن أبي يوسف انه قال عليه قيمة الفلوس ولا يفسد البيع عيني قال شيخنا يتطروجه تخصيص أبي يوسف بهذه الرواية فانه قد سبق من العيني التخصيص على عدم فساد البيع عندهما وعند بقية المذاهب ذكر ذلك عقب قول المتن ولو اشترى به او بفلوس نافقة شيئا وكسدت بطل البيع ولا وجود لهذه الرواية في الزيلعي اهـ (قوله وعندهما يجب قيمتها) لانه لما تعذر ردّها كما قبض بطلان وصف الثمنية وجب رد قيمتها وله انه اعارة وموجه رد الجنس يعني والثمنية فضل فيه اذا القرض لا يخص به كما في النهر وقوله اذا القرض لا يخص به اي بالجنس المفهوم من الثمنية واما اذا استقرض دراهم غالبية الغش ففي قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه عليه مثلها وقال الثاني عليه قيمتها من الذهب يوم القرض في الفلوس والدرهم وقال محمد في آخر وقت نفاقها نهر ايضا وقوله واما اذا استقرض دراهم غالبية الغش يعني فـ كسدت كما يدل عليه سياق كلامه ومحل الخلاف فيما اذا هلك ثم كسدت اما لو كانت باقية فانه يرد عينها اتفاقا كما في الشر نبلاية عن شرح المجمع واعلم ان تقييد الاختلاف في رد المثل او القيمة بالكساد يشير الى انها اذا غلت اورخصت وجب رد المثل بالاتفاق وقد سبق نظير ذلك فيما اذا اشترى بغالب الغش او بفلوس نافقة شيئا ثم غات اورخصت حيث نص في النهر على ان البيع على حاله بالاجماع وانه لا يتخير البائع ولا المشتري واعلم انه استفيد من كلام النهر ان تقييد الكساد بالفلس القرض ليس احتراز يا بدليل انه حكى الاختلاف في رد المثل او القيمة فيما اذا كان القرض الذي كسد ما غلب غشه وانظر حكم ما اذا اقترض من فضة خالصة او غالبية او مساوية للغش ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف او يجب رد المثل بالاتفاق (قوله او بدائق) هو سدس درهم والقيراط نصف السدس بجر (قوله صح) وعليه من الفلوس ما يباع بنصف درهم وعلى هذا القول بثلاث درهم او بر بعه لان ما يباع من الفلوس بين الناس بنصف درهم ونحوه معلوم فاغنى العلم به عن العدد ولو اشترى شيئا من ذلك بدرهم فلوس كان مثل ذلك في القياس هذا لفظ محمد في الاصل ولكن لم يصرح بالجواز وعدمه وقال في المختلف والمحصرون عن أبي يوسف انه يجوز وعن محمد انه لا يجوز عيني والاصل هو المبسوط لمحمد والمختلف والمحصرون كلاهما شرح منظومة النسفي والمذكور في غير المبسوط خلاف ظاهر الرواية عن محمد لانه اذا كان المدا رانما هو على العلم بما يباع بالدرهم من الفلوس مع وجوب الحمل عليه تحميها للعقد فلا فرق بين مادون الدرهم والدرهم فضلا عن الدرهم نهر (قوله وقال زفر لا يصح في الكل) لان الفلوس معدودة ونصف الدرهم ونحوه كالدائق والقيراط وزنى فذكرها لا يغني عن بيان العددي في الثمن مجهولا ولنا ما سبق وهو انه اراد ما يباع به من الفلوس وهو معلوم فاغنى عن ذكر العدد نهر بقليل زيادة (قوله وقال محمد يصح فيما دون الدرهم الخ) لان الجواز للعادة ولم توجد في الدرهم وقال أبو يوسف يجوز في الكل لانه معلوم عند الناس ولا تفاوت قيمة الفضة من الفلوس زيلعي وقول أبي يوسف هو الاصح بجر عن الكافي والمجتبي (قوله صح الصرف) أي فيهما لانه لما لم يكر لفظ نصفه بل قابل الدرهم بما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الاحبة كان نصف درهم الاحبة بمثابة من الفضة والباقى بازا الفلوس حتى لو كرره والمثله بطل في الكل على قياس قول الامام لان الفساد قوى مقارنة للعقد فيشيع وعندهما صح في الفلوس وبطل فيما يقابل الفضة لان بيع نصف درهم بالفلوس صحيح وبيع النصف بنصف الاحبة فاسد لمر باولو كرر لفظ الاعطاء كان جوابه بجوابهما في ان الفساد يخص النصف الاخر

(وصح البيع بالفلوس النافقة)
الرائجة (وان لم تعين وبالكساد لا)
يصح (حتى يعينها ولو كسدت) اي لو
استقرض فلوسا فـ كسدت (افلس
القرض يجب رد مثلها) أي مثل
افلس القرض عند أبي حنيفة
وعندهما يجب قيمتها ولكن عند أبي
يوسف تعقب قيمته يوم القبض وعند
محمد يوم الكساد (ولو اشترى شيئا
بنصف درهم فلوس) او بدائق فلوس
وعليه من الفلوس ما يباع
(صح) بنصف درهم ونحوه وقال زفر لا يصح
بنصف درهم وقال محمد يصح فيما دون
في الكل وقال محمد يصح (ولو اعطى)
الدرهم لا في الدرهم اي صرافا (درهما
رجل) (صيرفيا) أي بذلك الدرهم
وقال اعطى به) حال كون النصف
(نصف درهم) (نصف درهم)
(فلوسا ونصفا الاحبة صح) (الصرف

لانها بما به ان له تعدد الصفقة وهذا هو المختار كما في النهر خلافا لما حكى عن بعض المشايخ انه لا يجوز واصل
 الخلاف ان العقد عندية تكرر بتكرار اللفظ أى لفظ اعطى وعندهما بتفصيل الثمن كما في الزبلي فان
 قلت قد استفيد من كلامهم انه اذا قال له اعطى بنصفه فلوسا ونصفه نصفها الاية يشيع الفساد
 في الكل عند الامام وفي الفضة فقط عندهما وهكذا يفهم من كلام القدوري على ما نقل عنه العيني
 حيث قال وقال القدوري ومن اعطى الصبر في درهمين وقال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه نصفها الاية
 جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقي عندهما فتقيده بقوله عندهما يهتز به عما ذهب اليه الامام
 من ان الفساد يشيع في الكل فلا شيء قال ابو نصر الا قطع هذا غلط من الناسخ لان العقد فيه فاسد
 عند ابي حنيفة في الكل وعندهما جائز في الفلوس فاسد في قدر النصف الا تخرج ما نقله عنه العيني مع
 ان ما جعله الا قطع وجه الدعوى الغلط وهو فساد العقد في الكل عند الامام يستفاد من كلامه وان لم
 يصرح به قلت ذكر شيخنا ما به يزول الاشكال حيث قال الظاهر ان اسم الاشارة راجع الى اطلاق
 التفصيل عن قيد قول القدوري عندهما لكون النسخة التي شرح عليها الا قطع خالية عن قيد التفصيل
 بلفظ عندهما فنسبه الا قطع الى النسخ لتبويه في خط القدوري انتهى (تقريب) ذكر بعضهم بيع الوفاء
 هنا وصورته ان يبيعه العين بالف على انه ان رد عليه الثمن رد عليه العين ثم ان ذكر الفسخ فيه او قبله
 او زعمه غير لازم كان يباع فاسدا ولو بعده على وجه الميعاد جاز ولزم الوفاء به لان المواعيد قد تكون لازمة
 لمحااجة الناس وهو الصحيح كذا الكافي والخاتمة ولو استأجره بائنه لا يلزمه الاجر لانه رهن حكما وفي فتاوى
 ابن المحلى ان صدرت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفاء فهي صحيحة والاجرة لازمة مدة لتأجير انتهى
 وعليه فلو مضت المدة وبقي في يده افعى علامة الروم يلزم اجر المثل وفي البرازية ولو باعه المشتري فللابتاع
 او ورثته من استرداده ووافا في الشرية لانه ان ورثة كل من البائع والمشتري يقوم مقام مورثه نظرا
 لمجانبة الرهن كذا في الدرر والمحامد على ان في بيع الوفاء تسعة اقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو
 انه فاسد في بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع
 ورهن في حق البعض حتى لم يملك المشتري يبيعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البصر بعد نقله وينبغي ان
 لا يعدل في الافتاء عن القول الجامع انتهى قال في الشرية لانية وهو يفيد ان ورثة البائع يقومون مقامه
 كورثة المشتري نظر المجانب الرهن انتهى ونسبه شيخنا بما ذكره احمد بن يونس في فتاواه من انه اذا
 مات البائع انقطع حكم الشرط بموته لانه يبيع فيه اقاله وشرطها بقاء المتعاقدين ولانه بمنزلة خيار الشرط
 وهو لا يورث انتهى واعلم ان ما في الدرر عن مجموع النوازل يوهم عدم لزوم الوفاء بالوعد وانه يبيع من كل
 وجه وليس كذلك ولهذا قيد شيخنا اطلاق قوله وذكر في مجموع النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان
 على صحته بعبارة قوله اي مقيدا ببعض احكامه وهو الانتفاع به دون البعض لمحااجة الناس ولتعاملهم
 قال صاحب النهاية وعليه الفتوى الخ ثم رأيت التقييد الذي نقله شيخنا عن النهاية مصرحاً به في جامع
 الفتاوى ايضا ونسبه لمصنف اتفق مشايخنا في هذا الزمان على جوازه بالنسبة لبعض الاحكام وهو
 الانتفاع به لمحااجة الناس اليه ولتعاملهم قال صاحب النهاية وعليه الفتوى فاستفيد من كلام
 صاحب النهاية ان ما ذكره في الدرر عن مجموع النوازل ليس على اطلاعه وكذا يستفاد هذا ايضا من
 عبارة الفصول على ما نقل عنه في جامع الفتاوى ايضا ونسبه ان لم يكن الشرط في العقد فله يباع صحيحا
 في حق المشتري حتى يتنفع بالمبيع ككسائر املاكه ورهنه في حق البائع حتى لم يجز بيع المشتري المبيع
 ويحبر المشتري على قبول الثمن ورد المبيع على بائعه لان هذا البيع مركب منهما كميته بشرط العوض
 وكثير من الاحكام له حكم لمحااجة الناس حذر عن الربا الخ واستفيد ايضا ان بيع الوفاء لا شفعة فيه
 وبه صرح القهستاني معزيا للقاضي فان معللا بان حق البائع لم ينقطع اصلا واعلم ان ما في النهاية يحمل
 على ما ذكره في الفصول من التقييد بعدم ذكر الشرط في العقد لما علم من ان ذكره في العقد يفسده اذا

علت هذا نظره ان ما ذكره في الدرر على وجه التعليل لما ذكره في مجموع النوازل بقوله لانهما تلفظا بلفظ البيع من غير ذكر شرط فيه أي من غير ذكر الشرط في صلب العقد وليس المراد عدم ذكر الشرط أصلا بقي ان يقال اذا كان المبيع امة بناء على القول بان بيع الوفاء يجري في المنقول لا يحمل لكل واحد من البائع والمشتري وماؤها التعلل حق كل منهما بما فيها كانت في معنى المشتركة وحل الوطء يستدعي ملكا من كل وجه وكذا اذا اشتراها فادوا قبضها باذن البائع ثبت احكام الملك كلها الا انه لا يحمل وطؤها وبطلانها يضمن عقرها وكذا لا يحمل الاكل ولا اللبس ولا شفعة للشفيع اذا كان المبيع عقارا كذا في الاشياء من كتاب البيوع ببعض تصرف وقوله ولا شفعة للشفيع يعني الا اذا سقط حق الفسخ كما سيأتي في محله وبهذا التقرير تعلم ان المراد بالانزال فيما سبق من حل الانزال ومنافع المبيع منفعة الاسكان بناء على ما رأيت له بعض الافاضل حيث ضبطه بكسر الهمزة والمحملة له على هذا المحافظة على ما هو الاصل في العطف من كونه للمغايرة فيكون عطف منافع المبيع على الانزال من عطف العام على الخاص ولا شك في تحقق المغايرة بينهما خصوصا على ما نقل عن سعدى شلي من ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما عد الخصاص والاولى ان يكون بفتح الهمزة فيكون جمع نزل كما سبق فيما اذا غسل النخل بارض شخص لما في كسر الهمزة من ايهام ما لا تصح ارادته وغاية ما يلزم على فتح الهمزة ان يكون العطف من قبيل عطف البيان ولا مانع منه (فائدة) قال الرضوي الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا اري عطف البيان الا بدلا للكل وما قالوا في الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه البيان أي فان المقصود بالنسبة هو البيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب اننا لانعلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر البدل الا بدلا للكل وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاني اخوك زيدان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تامة وتوضيحا لثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول وتوطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود أصالة هو الاسناد بعد التوطئة فالفرق ظاهر من لا حامى

الى هنا انتهى الجزء الثاني من حاشية العلامة ابى السعود على من لا مسكين و يليه الجزء الثالث اوله كتاب الكفالة طبع بمطبعة جمعية المعارف على ذمة الجمعية

